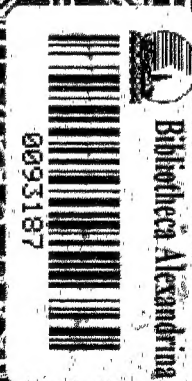


رَوَايَاتُ عَلِيِّ الدَّرَّاجِ الْخَنَّازَرِ

حَاشِيَةُ ابْنِ عَمَّادٍ

المجلد الأول

دار إحياء التراث العربي
بيروت - لبنان



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله منزل الأحكام وشارع الحلال والحرام وأفضل الصلاة وأتم السلام على سيدنا محمد خير الخلق ، مرشد الأنام وعلى آله وأصحابه حملة الشريعة الأعلام .

وبعد : فلما كانت حاشية العلامة الهمام محمد أمين بن عمر بن عابدين - رحمه الله تعالى عليه - مرجع القضاة والحكام والفقهاء الاعلام والمفتين الكرام وقد عمت شهرتها الأمصار وأضاءت أحكامها الأفكار فعلت الفرائد والأقمار ارتأت دار احياء التراث العربي العامرة اعادة طبعها لحاجة القراء اليها وتلبية لرغبة الكثير من طلاب العلم وأهله وضرورة نشرها راغبة في خيري الدنيا والآخرة وطلبت الى العبد الفقير مقدمة للكتاب وتعريفاً بصاحبه - وهو غني عن التعريف - ولكن وددت أن أكتب شيئاً من ترجمته تيمناً بذكره واعتراً بمجته حيث أكرمنا الله تعالى بقراءة الكتاب مع فضيلة شيخنا الشيخ عبد الرزاق الحلبي حفظه الله تعالى وأمتع بحياته وقد وقفنا فيه على درر قل نظيرها وجواهر ندر مثيلها ذلك أن تلك الموسوعة القيمة والهامة من فقهاء العظم سدت ثغرة واسعة في ترتيب الأقوال وجمع المسائل وتحقيقها للفحول من الرجال فوضعت فهرسة للجزء الثاني كانت ساقطة منه وترجمت للعلامة المحشي ترجمة غير مستفيضة ثم اتبعها بترجمة لولده علاء الدين صاحب التكملة ثم أردفت بترجمة العلامة الرافعي صاحب التقارير كما ستجده ، هذا وقد أكرمنا الله تعالى بخدمة هذا الكتاب وستصدر له طبعة جديدة مفصلة ومرتبة بعون الله تعالى وحسن توفيقه .

والله تعالى أسأل وبنبيه الهادي أتوسل أن يجعل بها النفع العميم وأن يجمعنا في جنات النعيم أنه تعالى أكرم مسؤول وخير مأمول وهو حسبنا ونعم الوكيل .

كتبه

عبد الجليل العطا

دمشق

ص ب ٣٠١٥٦

البحر الرائق والدراية والهداية وغير ذلك ثم بدأ بقراءة الدر المختار مع جماعة من الأعلام أشهرهم الشيخ سعيد الحلبي وقد كان لاتصال العلامة ابن عابدين بشيخه الشيخ شاكراً أثر كبير في سلوكه العلمي والروحي حيث لزمه ملازمة تامة طيلة سبع سنوات كاملة كان خلالها يصله بشيوخه ويستجيزهم له حتى علا سنده وارتفع قدره وأخذ عنه الطريقة القادرية التي كان دائم المحافظة عليها ثم ما لبث العلامة العقاد أن انتقل الى رحمة الله تعالى فاختير العلامة الناسك الفقيه المربي الشيخ سعيد الحلبي خليفة عن الشيخ العقاد لاتمام ما بدأ به لأنه كان انبة من في الحلقة وشيخ الحنفية في عصره وقد كان يحب ابن عابدين حباً جماً لا يفتح الدرس حتى يحضر بينما كان الآخر معه في غاية الأدب والاجلال وكان درس الدر يقرأ بجوار المسجد الأموي قبل الفجر .

سمته وهيئته :

كان المترجم ذا هيئة حسنة وخلقه مستحسنة جميلة جعلته مألوفاً محبوباً عند كل من يراه فقد كان طويل القامة رتيب الأعضاء والأنامل مقرون الحاجبين أبيض اللون أسود الشعر قليل الشيب جميل الصورة حسن الطلعة نقي السريرة دائم البشور لين الجانب مهيباً وقوراً ذا هيئة مستحسنة ونضار صادق اللهجة فيه فراسة وحكمة قال أحد شيوخ الهند لشيخه العقاد وقد تركه واقفاً بالخارج . « أدخل هذا الفتى فأنى أرى نور النبوة بين عينيه » وذلك لجلال هيئته وحسن طلعته .

إجازاته العلمية :

حاز كثيراً من الاجازات العلمية القيمة والعالية من جلة علماء العصر من شيوخه وشيوخ شيوخه وشيوخهم ذلك أنه لزم شيخه العقاد وهو في العقد الثاني من عمره وصار يصطحبه إلى مجالس شيوخه لما رأى فيه من النباهة والذكاء والنجابة والفتنة ويستجيزهم له ويحضرهم دروسهم فحصل له من ذلك علو إسناد مع سلسلة ذهبية وكان من هذه الإجازات :

- إجازة عامة من العلامة الشهر الشمس المنير الشيخ محمد الكزبري الكبير محدث عصره والمتوفى سنة ١٢٢١ كتبها له سنة ١٢١٠ وله من العمر اثنا عشر ربيعاً .
- ومنها إجازة عامة أيضاً من العلامة الكبير والمحدث الشهر الشيخ أحمد العطار المتوفى سنة ١٢١٨ أجازها بها سنة ١٢١٦ وله من العمر ثمانية عشر ربيعاً .
- ومنها إجازة عامة أيضاً من العلامة الشهر الشيخ الأمير الكبير المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ أرسلها له سنة ١٢٢٨

- ومنها إجازة بما تجوز روايته من شيخ قراء دمشق أول شيوخ المترجم الشيخ محمد سعيد

إلا أنه غالباً ما يورد عبارة الطحطاوي أو الحلبي أو غيرهما . ويضيف بعدها « تأمل » أو « فليحرر » أو « فيه نظر » أو غير ذلك وحينئذ مراده أن لا يُسَلَّم بذلك بل يرُدُّه بشكل غير ظاهر تأدباً .

مؤلفاته :

١ - ترك العلامة المترجم كثيراً من المصنفات القيمة والعديد من الرسائل النافعة التي تشهد بعلو قدره وباهر تحقيقه وهي : الحاشية « رد المحتار على الدر المختار » .

وهي عمدة المذهب الحنفي وأعظم كتبه المتداولة ولنا عليها تحقيق واسع مع فهرسة مفصلة - وقد طبعت طبعت كثيرة أرقاها : طبعة بولاق سنة ١٢٧٢ هـ في خمسة مجلدات ثم سنة ١٢٧٦ ثم سنة ١٢٩٩ ثم في المطبعة الميمنية ١٣٠٧ وكذا في استنبول ١٣٠٧ ثم بالميمنية أيضاً ١٣٢٣ ثم بمطبعة البابي الحلبي في ثماني مجلدات مع التكملة ثم باستنبول وصورت مراراً .

٢ - منحة الخالق هي حواش علقها أولاً على هامش صفحاتها ثم جمعها ولم يتعرض فيها غالباً إلا لما فيه ايضاح أو تقوية أو لما فيه بحث أو اشكال الا في بعض المواضع التي تحتاج إلى تحرير من « النهر الفائق » لعمر بن نجيم . وبعض ما كتبه الشيخ خير الدين الرملي وسمي ذلك بـ « منحة الخالق على البحر الرائق » . هذا وقد أتم ابن عابدين شرح ابن نجيم الذي وصل فيه إلى الاجارة الفاسدة وقد تم طبع الكتاب على هامش الشرح في سبع مجلدات والثامن تكملة البحر للطوري سنة ١٣١١ بالمطبعة العلمية بمصر .

٣ - العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية : وهي تنقيح لفتاوى العلامة حامد الدين العمادي طبعت في مجلدين وصورت عنها .

٤ - حاشية على شرح ملتقى الأبحر للحصكفي .

٥ - حاشية على تفسير القاضي البيضاوي: التزم فيها ألا يذكر شيئاً مما ذكره المفسرون قبله .

٦ - حاشية على افاضة الأنوار شرح المنار للحصكفي وهي غير نسيمات الأسفار الآتية

٧ - حاشية على شرح التقرير والتحجير في الأصول لابن أمير حاج .

٨ - حاشية سماها : رفع الأنظار عما أورده الحلبي على الدر المختار .

٩ - حاشية على شرح المنار للعلائي المسماة « نسيمات الأسفار » على « افاضة الأنوار » طبعت مرتين .

١٠ - حاشية على المطول في البلاغة .

١١ - حاشية فتح ربّ الأرباب على لبّ الألباب شرح نبذة الاعراب لابن هشام مخطوط في الظاهرية .

مقدمة ومقصد وخاتمة أتمها في غره محرم سنة ١٢٢٦ .

٢٥ - شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية بالختمات والتهاليل :

ألفها رداً على ما اشتهر العمل به بين الناس حين وقع الطاعون في دمشق سنة ١٢٢٨ و١٢٢٩ من الوصايا بالختمات والتهاليل وغير ذلك مع اعتقادهم أنها قرينة وأقسم بالله على من رآها أن ينصفها والا فقد جعل ربه خصماً عنه ثم قرظها كثير من العلماء وقد أتمها في رجب ١٢٢٩ .

٢٦ - منحة الجليل لبيان اسقاط ما على الذمة من قليل وكثير : (لعلاء الدين)

٢٧ - تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان :

جمعها امتثالاً لأمر أحد شيوخه تحريراً لقضية شرعية اضطربت فيها دمشق لواقعة وقعت في صحة اثبات هلال رمضان سنة ١٢٤٠ وحرر فيها مذاهب الأئمة الأربعة أنجزها في شوال من تلك السنة .

٢٨ - اتحاف الذكي النبيه في جواب ما يقول الفقيه .

ألفها لبيان شرح هذين البيتين :

ما يقول الفقيه أيده الله ولا زال عنده الاحسان

« في فتى علق الطلاق بشهر قبل ما بعد قبله رمضان »

على أن البيت الثاني يحتمل وجوهاً ثمانية بينها ثم نظم جوابها .

٢٩ - الإبانة عن أخذ الأجرة على الحضانة :

حررها جواباً لحادثة فتوى .

٣٠ - تحرير النقول في نفقة الفروع والأصول :

أراد من جمعها بيان الضوابط والقوائد التي تسهل على المتعلم فهم هذه المسائل الدقيقة دون الوقوع في الغلط والوهم وأتمها في شوال من سنة ١٢٣٥ .

٣١ - رفع الانتقاص ودفع الاعتراض على قولهم : « الأيمان مبنية على الألفاظ لا على الأغراض » :

بين فيها مرادهم من بناء الايمان على الألفاظ موضحاً تلك القاعدة بما يتعلق بالايمان فرع من تحريرها في ربيع الثاني سنة ١٢٣٨ .

٣٢ - رفع الاشتباه عن عبارة الأشباه :

وهي عبارة عن شرح لعبارة في الأشباه والنظائر لابن نجيم حول معصية الأنبياء وتحرير تلك المسألة جمعها امتثالاً لأمر شيخه العقاد إذ أحال الجواب اليه وأتمها في رمضان سنة

١٢١٨ .

٣٣ - تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الاعلام :

وهي رسالة ألفها جواباً للشيخ عبد الستار الأتاسي مفتي حمص وقتها حين اطلع على كلامه في تنقيح الفتاوى الحامدية في حكم سائب سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم ثم

- ٤٢ - نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف :
وهي تعقب لشرحه على منظومته عقود رسم المفتي واستدراك لشرح بيته الذي يقول :
والعرف في الشرح له اعتبار لذا عليه الحكم قد يدار
فرغ من تحريرها في ربيع الثاني من سنة ١٢٤٣ هـ .
- ٤٣ - تحرير العبارة فيمن هو أحق بالإجارة :
وهي تحرير لما اشتهر بين العوام أنشد من أن المستأجر الأول أحق ممن عداه بالإجارة
وتعرض لبقية أحكام المستأجرين وایضاح أحوالهم وتمت في ربيع الثاني سنة ١٢٤٦ هـ .
- ٤٤ - أجوبة محققة عن أسئلة متفرقة :
وهي مجموعة من المسائل من بقاء متعددة ومواضيع متفرقة وتواريخ مختلفة أجاب عنها
كعادته بعبارة واضحة وحجة بيّنة وتحقيق باهر .
- ٤٥ - مناهل السرور لمبتغي الحساب بالكسور .
وهي منظومة في الحساب والكسور في سبعة عشر ومئة بيت .
ويلها - طبعاً - منظومة في الزحاف المفرد والمزدوج وعلل النقص والزيادة الشعرية في
ثمانية عشر بيتاً .
- ٤٦ - الرحيق المختوم شرح قلائد المنظوم :
وهو شرح لمنظومة « قلائد المنظوم » نظم بها العلامة عبدالرحمن بن ابراهيم الشهير بـ
« ابن عبدالرزاق » نظم باب الفرائض من ملتي الأبحر في ٣٩٢ بيتاً فرغ من تسويد
الشرح في ذي القعدة سنة ١٢٢٦ هـ .
- ٤٧ - اجابة الغوث ببيان حال النقباء والنجباء والابدال والأتاد والغوث :
وهي رسالة جمعها بسؤال وجه إليه عن أمر القطب والغوث والابدال وغير ذلك ثم
استدرك عليها بعض الأمور والحقها بها وقد ختمها بتوسله بهم في قصيدة بائية من ستة
وعشرين بيتاً وتم الفراغ منها في شوال سنة ١٢٢٤ .
- ٤٨ - سل الحسام الهندي لنصرة مولانا خالد النقشبندي :
ألّفها رداً على بعض الحاسدين الطاعنين في العلامة الجليل ذي الجناحين المولى خالد
النقشبندي مؤيداً ذلك بحال الشيخ وقاله ومريديه وختمها برؤية رآها أنه صلى على سيدنا
عثمان فأخبره الشيخ أنه من أولاد عثمان وأنه يموت ويصلي عليه فكان كما قال، ثم عقبها
برثاء للمولى خالد رحمه الله تعالى .
- ٤٩ - الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة :
وهي اعراب لبعض الألفاظ المشتهرة بين العلماء مما فيه اشكال وخفاء .
- ٥٠ - بغية الناسك في أدعية المناسك :

امامنا الكزبري نجم لقد أفلا ((أفليل جلقه ما زال منسدلا))

وفاته :

لم يكن العلامة المترجم ممن عمّر طويلاً بما يتناسب مع انتاجاته العلمية بل على العكس كانت حياته قصيرة بالنسبة لما ترك ولكن عمّر حياة سعيدة مرضي الوالدين بطاعة الله عز وجل بعلم وفير وعمل غزير الى أن اشتاقت نفسه للقاء ربه فلبّت راضية مرضية في يوم الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة اثنتين وخمسين ومئتين وألف للهجرة النبوية وصلى عليه شيخه الشيخ سعيد الحلبي وبكى عليه برثائه فقال - وقد أمسك لحيته - « كنت أدخوك لما بعد هذا الشيب » في مسجد السنانية ودفن - بوصية منه - قرب الشيخ علاء الدين الحصكفي صاحب الدر وبجوار العلامة المحدث صالح الجيني في باب الصغير قبلي دمشق وكان له من العمر أربعة وخمسون عاماً فقط رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وأعلى منازل .

ترجمة العلامة علاء الدين عابدين « صاحب التكملة »

هو العلامة الفقيه محمد علاء الدين بن محمد أمين بن عمر بن عابدين .

وتسميته بعلاء الدين محبة من والده بالعلامة الحصكفي صاحب الشرح رحمهم الله جميعاً .

ولد المترجم سنة ١٢٤٤ في أسرة علمية متميزة في حجر والده فرعاه ورباه ونشأ نشأة صالحة وتلقى مبادئ العلم الشريف على والده وهو صغير واشتغل بقراءة القرآن عند التمييز. وأتقنه غاية الاتقان ثم شرع في طلب العلم وحج بيت الله عز وجل وأخذ العلوم عن جلة من علماء عصره منهم والده الشيخ محمد أمين والشيخ سعيد الحلبي - أستاذ والده - والشيخ حامد العطار والشيخ عبدالرحمن الطيبي والشيخ حسن البيطار والشيخ عبدالرحمن الكزبري بدمشق والشيخ ابراهيم الباجوري شيخ الأزهر والشيخ عlish المالكي والشيخ ابراهيم السقا بمصر . والشيخ زيني وحلان والشيخ محمد الكتبي بمكة المكرمة والشيخ يوسف الغزي بالمدينة المنورة وغيرهم الكثير فاستفاد العلوم الجمة وحصل المقامات العالية ثم انتدب الى الأستانة فساهم في وضع مجلة الأحكام العدلية وتسمن عدة مناصب تعين خلالها رئيساً للجمعية الخيرية في الشام ونائباً في طرابلس ثم ولاية أدرنة ثم بورسة ثم نائباً لرئيس مجلس معارف ولاية سورية اضافة لما بذل من علم وفائدة مع المواظبة على الإرشاد والنصرة والخير .

له عدة مصنفات

أشهرها :

قرة عيون الأخيار تكملة حاشية رد المحتار على الدر المختار مطبوع في مجلدين رتب

ترجمة العلامة الرافعي صاحب التقارير

هو العلامة الجليل عبدالقادر بن مصطفى البيساري الرافعي ولد سنة ١٢٤٨ في طرابلس الشام ونشأ بها ثم قصد مصر للتعلم في أزهرها وتلقى العلم الشريف على علمائه وعلت شهرته في الفقه الحنفي حتى ترأس المجلس العلمي في المحكمة الشرعية بالقاهرة وصار يدعى أبا حنيفة الصغير ثم تولى افتاء مصر قبل وفاته بثلاثة أيام .

له تصانيف منها :

- ١ - التحرير المختار تعاليق رد المختار حاشية على نسخته أثناء قراءته لها مع طلبته وقد طبعها ولده من بعده وألحقها بها .
 - ٢ - حاشية على الأشباه والنظائر وحاشيتها للحموي .
- وكان له إمامة في الفقه على مذهب الامام الأعظم عرف فيها بين أعلام مصر وفقائها الى أن توفاه الله في السابع من رمضان سنة ١٩٠٥ رحمه الله رحمة واسعة .

الفقير اليه تعالى

عبد الجليل العطا

دمشق

ص ب ٣٠١٥٦

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

اجمعين

ترجمة العلامة ابن عابدين « صاحب الحاشية »

اسمه ونسبه :

هو العالم الجليل والفاضل النبيل البحر العلامة والخبر الفهامة الجيهذ الفقيه والذكي النبيه عمدة المتأخرين وخاتمة المحققين الحسيب النسيب الأديب الأريب السيد محمد أمين بن السيد عمر بن السيد عبد العزيز بن السيد أحمد بن السيد عبد الرحيم بن السيد نجم الدين بن السيد محمد صلاح الدين الشهير بـ « عابدين » وهكذا يتصل نسبه الشريف بالسيد الشريف الامام زين العابدين إلى السيدة فاطمة البتول بنت سيد الوجود صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . هذا وقد ولد المترجم لأبوين كريمين عُرفا بالتقوى والصلاح فوالده السيد عمر بن أحمد كان معروفاً بالتقوى وكذلك والدته رحمها الله تعالى .

مولده ونشأته وحياته :

ولد رحمه الله تعالى في دمشق الشام لأسرة شرف وعلم وفضل ومجد سنة ١١٩٨ للهجرة الشريفة .

ونشأ نشأة مباركة في حجر والده في حي القنوات فحفظ القرآن الكريم في سن مبكرة وكان يتردد إلى دكان لوالده ليألف التجارة والكسب الحلال وفي أثنائها كان يتلو القرآن الكريم فاعترضه أحد المارة اذ سمعه لقراءته في محل عام ليس فيه استماع واعترض عليه للحن خفيف فقام من ساعته وسأل عن أقرأ أهل عصره فدل على شيخ قراء زمانه العلامة الشيخ محمد سعيد بن إبراهيم الحموي المتوفى سنة ١٢٣٦ هـ فجود القرآن عليه وحفظ الشاطبية والميدانية والجزرية وأخذ عنه الفقه الشافعي فحفظ عنه الزبد وأخذ النحو والصرف وغيرهما من علوم الآلة حتى أجازه بما تجوز له روايته اجازة عامة - وستأتي باجازاته - ثم شاءت إرادة الله تعالى أن يتصل بعلامة زمانه الشيخ شاکر العقاد الشهير بابن مقدم سعد وتوسم فيه الخير فأقرأه التفسير والحديث والأصول والفرائض والتصوف والحساب والمعقولات وألزمه بالتحول إلى مذهب الامام الأعظم فقرأ عليه كثيراً من كتب الفقه كملتقى الأبحر وكثر الدقائق وشرحه

الحفوي المتوفى سنة ١٢٣٦ والمجاز من أكابر علماء عصره .

- ومنها إجازة من أجل شيوخه العلامة المسند الشيخ محمد شاكر العقاد الشهير بابن
مقدم سعد .

حياته العلمية وكتبه :

بدأ العلامة ابن عابدين التصنيف وله من العمر سبع عشرة سنة حين بدأ بالتعليق على
كثير من الكتب التي قرأها على شيخه العقاد وكانت كثيرة منها تعليقه على البحر الرائق والدر
المختار وغير ذلك وما زال يمارس العلم والتعلم والتعليم والتصنيف حتى صار مرجع الفتوى
وأُسندت إليه أمانة الفتوى في عهد مفتي دمشق العلامة الشيخ حسين المرادي وكان ترد إليه
المسائل في مواضع كثيرة ومن أنحاء متباعدة فيجيب عليها بتحقيق رائع وتصنيف بديع وقد
ألف في ذلك رسائل كثيرة .

أما الحاشية التي هي أجل ما ترك فهي عمدة المذهب الحنفي وبابه الحصين ضمنها
خلاصة فكره وعصارة تحقيقه ذلك أنه رأى الدر المختار وما فيه من الاختصار الذي أغلق كثيراً
من مسائله ورأى أنه لا بد من شرح يوضح مراميه ويبيّن معانيه ولكنه رأى كثيراً من المؤلفين
أصحاب الكتب الكبار كفتح القدير وغيره محرراً إلى باب الاجارة ثم غالباً ما يموت المؤلف أو
أستاذ الدرس فيبقى الكتاب ناقصاً لذا بدأ ابن عابدين بتحرير كتابه هذا من باب الاجارة قائلاً
« إن لم يساعد الأجل يكون كتابي هذا اتماماً لنواقص غيره وإن ساعد الأجل أعود لا يكملها »
وفعلاً بدأ بتصنيف حاشيته هذه تحت اشراف شيخه الشيخ سعيد الحلبي بعد أن قرأ الدرّ معه
وعلق عليه ثم قرأ عليه الدر مرة ثانية بحاشية ابراهيم الحلبي وكان خلال ذلك يعرضها على
شيخه بين الحين والآخر فيعجب بها مصرحاً بذلك وهو يقول : « أما آن لهذه الصبرة أن
تنتهي » وبدأ أولاً من باب الاجارة إلى آخرها - كما سبق - ثم عاد إلى البداية وأتم ذلك إلى
باب الاجارة أيضاً حتى تم الكتاب كاملاً ثم شرع بالتبويض كما بدأ ولم يسمح له الأجل بتبويض
الجميع حتى قبض الله تعالى ولده علاء الدين فأكمل تبويض ما بدأ به والده عن خطه وألحقت
بمجلدين مستقلين سماها « قرة عيون الأخبار بتكملة رد المحتار » وقد ذكر ترجمة والده في
بداية التكملة وذكر اصطلاحاته فارجع إليها .

لم يكن للعلامة ابن عابدين كثير من الرموز والاصطلاحات المغمضة في كتابه الحاشية
فحيث رمز « ط » فمراده العلامة الطحطاوي في حاشيته على الدر وحيث رمز « ح » فمراده
العلامة الحلبي محشي الدر المختار وفي الجزئين الرابع والخامس بعض الرموز التي ينقلها عن
بعض الكتب كالفنية وغيرها تعرف بمكانها . وهو في حاشيته كعادته في جميع كتبه على أدب
جَمَّ مع العلماء السابقين .

- ١٢ - الدرر المضية في شرح نظم الأبحر الشعرية .
 - ١٣ - فتاوى في الفقه الحنفي وهي تقرب من مئة غير الرسالة المعروفة أجوبة محققة :
 - ١٤ - شرح الكافي في العروض والقوافي .
 - ١٥ - ذيل سلك الدرر للمرادي .
 - ١٦ - مجموع النفائس والنوادر .
 - ١٧ - قصة المولد النبوي الشريف .
 - ١٨ - نظم الكنز للنسفي وهو في ثمان مئة بيت لم يكمله .
 - ١٩ - العَلَمُ الظاهر في نفع النسب الطاهر .
- وهي رسالة ألفها تحريراً لمبحث انتفاع النسيب من نسبه الى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو عدم ذلك .
- ٢٠ - شرح منظومة عقود رسم المفتي له .
- شرح بها منظومته في «عقود رسم المفتي وما يجب أن يعلمه العالم والمفتي» وهي في أربعة وسبعين بيتاً من بحر الرجز أتم الشرح في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٣ هـ .
- ٢١ - الفوائد المخصصة بأحكام كي الحمصة :
- وهي مسألة طبية اخترعها أحد حذاق الأطباء لاستخراج القيح من الدُّمْل بواسطة حمصة وقد جمع المصنف فيها حاصل رسالتين: أحدهما للعلامة الشرنبلالي واسمها «الأحكام المخصصة في حكم ماء الحمصة» . والثانية للشيخ عبد الغني النابلسي واسمها «الأبحاث المخصصة في حكم كي الحمصة» وضم الى ذلك نقول علماء المذهب وقد فرغ من تسويدها سلخ رجب سنة ١٢٢٧ هـ .
- ٢٢ - منهل الواردين من بحار الفيض على ذخر المتأهلين :
- وهي شرح لرسالة ذخر المتأهلين للبركوي (صاحب الطريقة المحمدية) فيما ابتليت به النساء من حيض ونفاس واستحاضة وأحكام وغير ذلك . وقد تم الفراغ من شرحها السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ١٢٤١ هـ .
- ٢٣ - رفع التردد في عقد الأصابع عند التشهد :
- جمع فيها أقوال أئمتنا في الإشارة بالسبابة وعقد الأصابع في التشهد حين اقتصر بعض فقهاء عصره على الإشارة بلا عقد للأصابع وأتمها في رجب من سنة ١٢٣٦ هـ .
- ثم عقبها بتتمة أخرى حين رأى رسالة للمنلا علي القاري رجح فيها رواية الإشارة بلا عقد وأتمها في ربيع الأول سنة ١٢٤٩ هـ .
- ٢٤ - تنبيه ذوي الأفهام على أحكام التبليغ خلف الامام :
- بين فيها أحكام التبليغ خلف الامام بأسلوبه العلمي الواضح والجلي . وقد رتبها على

ضم إليها أحكام شاتم أحد أصحابه الكرام وفرع من تحريرها في جمادي الأولى سنة ١٢٣٧ هـ . فجاءت هذه الرسالة تحريراً لتلك المسألة وتحقيقاً لأحكامها .

٣٤ - الأقوال الواضحة الجلية :

وهي شرح وتوضيح لمسألة ذكرها عن السبكي في الأشباه حول نقض القسمة وقد استوعب معظم هذه الرسالة في حاشيته على الأشباه ١٥٠ - ١٧٦ . ثم عزا إلى تنقيح الفتاوى الحامدية .

٣٥ - العقود الدرية في قول الواقف على الفريضة الشرعية :

جواب لسؤال عن المراد بالفريضة الشرعية في قسم ريع الوقف على مستحقه على الفريضة الشرعية وهي تلخيص مع تحقيق للرسالة المرضية للعلامة ابن المنقار . فرغ من تصنيفها حدود سنة ١٢٣٠ هـ .

٣٦ - غاية المطلب في اشتراط الواقف عود النصيب إلى أهل الدرجة الأقرب فالأقرب :

جواب لسؤال ورد إليه من طرابلس الشام مع بعض الفتاوى فكانت هذه الرسالة تحقيقاً لتلك الفتاوى وتمحيصاً لها تيك المسألة أتمها سنة ١٢٤٩ هـ .

٣٧ - غاية البيان في أن وقف الاثنين على أنفسهما وقف لا وقفان :

وهو جواب عن فتوى جاءته من طرابلس تروى فتوى كان قد أصدرها قبل هذه الرسالة بنحو عام فذكر فيها السؤال وجواب المجيب ثم رد ذلك وبين الخطأ فيه من الصواب وأتمها في رمضان ١٣٥١ بعام واحد .

٣٨ - تنبيه الرقود على مسائل النقود :

جمع فيها أقوال الأئمة في غلاء النقود وكسادها ورواجها وانقطاعها وغير ذلك ولم يبين الحامل على تصنيفها فرغ منها حدود سنة ١٢٣٠ هـ .

٣٩ - تحبير التحرير في ابطال القضايا بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تغير :

وهي تحرير لسؤال وجواب من صيدا وقع فيه اضطراب بينه وبين المفتي فيها فحرر هذه الرسالة جواباً لمفتي صيدا ونائبها أخيه عن تهجمها على العلامة المترجم وقد فرغ من ذلك في جمادي الآخرة من سنة ١٢٤٨ هـ .

٤٠ - تنبيه ذوي الأفهام على بطلان الحكم بنقض الدعوى بعد الإبراء العام :

ألفها جواباً على حادثة كان قد بين الصواب فيها فرد عليه الحاكم الشرعي فكان هذه الرسالة جواباً لذلك الحاكم مؤيدة بالأدلة موثقة بالبراهين وتمت سنة ١٢٥١ هـ .

٤١ - اعلام الاعلام بأحكام الاقراء العام :

وهي تحقيق وإيضاح لمسألة الاقرار العام حقق فيها رسالة «تنقيح الأحكام» للشرنبلالي وأظهر مشكلاتها وتعقب مبهمات وأضاف إليها نقولا كثيرة . أتمها سنة ١٢٣٧ هـ .

وهو مجموعة من أدعية المناسك جمعها من فتح القدير ومناسك العمادي ولباب المناسك .

٥١ - نسمات الأسحار على افاضة الأنوار شرح كتاب المنار في أصول الفقه وهي الحاشية الصغرى على شرح العلامة الحصكفي على المنار للنسفي مَرَّت برقم ٩ .

٥٢ - عقود اللآلي في الأسانيد العوالي :

وهو ثبته في أسانيد شيخوخه وترجم لهم مع اجازاته منهم .

٥٣ - مقامات في مدح شيخه الشيخ شاعر العقاد رحمه الله تعالى .

٥٤ - نزهة النواظر على الأشباه والنظائر :

وهي حاشية له على الأشباه والنظائر لابن نجيم جمعها تلميذه محمد بن حسن البيطار من هامش نسخته طبعت بدمشق مؤخراً .

هذا وللعلامة المترجم الكثير من الأشعار والمنظومات والمرثيات والتهاني والمدائح والضوابط والألغاز وغير ذلك . منها قصيدة أرسلها لتقرأ أمام الحجرة النبوية صحبة ركب الحج سنة ١٢٢٠ .

وهي في مدح سيد الوجود في واحد وسبعين بيتاً على قافية النون مطلعها :

لبيك يا قمرية الأغصان	فلقد صدعت القلب بالألحان
نوحى فنوحى في بحار مدامعي	تعلو سفينته لدى الطوفان
ليك يا من بالبكا أشبهتني	لكن بلا فقد من الخلان

وله أيضاً قصيدة ميمية في سبعة وخمسين بيتاً يستشفع فيها بسيّدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكر فيها قريباً من ثلاثين من معجزاته صلى الله عليه وآله وسلم ومطلعها :

أشكو إلى الله ما ألقاه من نصب مستشفعاً بشفيع الخلق كلهم
ومنها قوله :

ومعجزات توالت قبل مبعثه	فكان يبصرها بالعين كل عمي
فالنضب كَلَمَةً والجذع حَنّ له	والبدر شق له من باهر الحكم
والشمس قد وقفت من بعدما غربت	والسحب قد وكفت لما دعا بفهم

ومنها قوله :

فليس بعد الذي في النجم من عظم	وبعدما في الضحى مع نون والقلم
فيا رسولاً به الرحمن أنقذنا	وقد حمّانا بركن غير منهم
يا من اذا لاذ مأسور الذنوب به	غدا غداً آمنا كالصيد بالحرم

وله منظومة عقود رسم المفتي ، وله رثاء للعلامة الكزبري يقول فيها مؤرخاً :

فيه (ما وجدته في نسخة والده ولم يبيضه) وأضاف بعض التعليقات .
الهدية العلائية لطلاب المدارس الابتدائية مطبوع متداول وهو كتاب قيم نفيس طبع
بعناية الشيخ محمد سعيد البرهاني رحمه الله تعالى . وله أيضاً معراج الفلاح شرح نور
الايضاح محفوظ في الظاهرية بخطه رقم « ٦٦٦٧ » وصل فيه الى « ما يفعله المقتدي بعد
فراغ امامه » .

وله أيضاً : مثير الهمم الأبية الى ما أدخلته العوام في اللغة العربية .
وهكذا استمرت حياته بفائدة علمية وبذل للمعروف على سيرة آبائه وأجداده إلى أن
اختاره المولى الكريم لجواره فاستمر به المرض قريباً من عشرة أيام وفاضت روحه قبيل طلوع
الشمس في يوم الاثنين حادي عشر شوال سنة ١٣٠٦ ست وثلاث مئة وألف وحضر جنازته
جمع كثير ضاقت بهم الطرقات حتى دفن في باب الصغير قريباً من والده رحمه الله تعالى . وشيع
بعد الصلاة عليه في الجامع الأموي

رَدُّ الْجَنَازَةِ عَلَى الذِّمَّانِ

جليلة ابن جابدين

جميع الحقوق محفوظة
لدار احياء التراث العربي

بيروت - لبنان - بناية كليوباترا - شارع دكاش - ص.ب. : ٧٩٥٧ / ١١
تلفون المكتب - ٣٠٧٥٦٥ - ٣٩٥٩٥٦ - ٨٣٦٧٦٦ - ٨٣٦٦٩٦
تلفون المنزل - ٨٣٠٧١١ - ٨٣٠٦٢٣
برقياً: التراث - نلكس ٤٤ / ٢٣٦٤٤ تراث

رَدُّ الْمَخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمَخْتَارِ

حَاسِبِيَّةُ ابْنِ عَابِدِينَ

المجلد الأول

دار إحياء التراث العربي
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان



للاغراب * واذا وقع في كلامهما ما خلافة الصواب أو الاحسن الالهم * اقتررا الكلام على ما يناسب
المقام وأشير إلى ذلك بقولي فافهم * ولا صرح بالاعتراض عليهما * تأذبا بهما * وقد اقتضت فيها
يقع في الشرح من المسائل والضوابط * مراجعة أصله المنقول عنه وغيره خوفا من إسقاط بعض القيود
والشرائط * وزدت كثيرا من فروع مهمه * فوائد هاجمه * ومن الوقائع والحوادث * على اختلاف
البواعث * والابحاث الرائقة * والنكت الفاتقة * وحل العويصات * واستخراج القويصات * وكشف
المسائل المشككة * وبيان الوقائع المعضلة * ردفع الايرادات الواهية من ارباب الخواشي * والاتصار
لهذا الشارح المحقق بالحق ورفع الغواشي * مع عزو كل فرع الى أصله * وكل شيء الى محله * حتى الطبع
والدلائل * وتعديلات المسائل * وما كان من مبتكرات فكري الفاتر * ومواقع نظري القاصر *
أشير اليه * وابنه عليه * وبذلك الجهد في بيان ما هو الانوي * وما عليه الفتوى * وبيان الراجح
من المروج * مما اطلق في الفتاوى أو الشروح * معقدا في ذلك على ما حذرته الائمة الاعلام * من
التأخير عن العظام * كالامام ابن الهمام وتلميذه العلامة قاسم وابن أمير حاج * والمصنف والرملي واني
نجيم وابن الشبلي والشيخ اسماعيل الحائك والحنانوي السراج وغيرهم عن لازم علم الفتوى * من أهل
التقوى * فدونك حواشي هي الفريدة في بابها * الفاتقة على أترابها * المسفرة عن نقابها * لطلابها
وخطابها * قد أرشدت من احتار من الطلاب في فهم معاني هذا الكتاب * فلهذا سميتها وذا المختار * على الدر
المختار * واني أحول ما شاء الله كان * وابس الخبر كالعيان * فسيحدها معانيها * بعد انلوح في معانيها * شعر
جعت بتوفيق الله مسائل * رفاق الخواشي مثل دمع المتيم
وما ضرت نسا اشرفت في علوها * بجود حسود وهو عن نورها عي

واني أسأله تعالى متوسلا اليه بنبيه المكرم * صلى الله عليه وسلم * وبأهل طاعته من كل ذي مقام
على * معظم * وشهد وثنانا الامام الاعظم * أن يسهل على ذلك من انعامه * ويعتني على اكمله وانعامه *
وأن يعفو عن زلي * ويتقبل مني على * ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم * موجبا لافوزي به في جنات
النعيم * ويتقبل به العباد * في عامة البلاد * وأن يسلك في سبيل الرشاد * ويطهق الصواب والسداد *
ويستر عتراتي * ويسمع عن هفواتي * فاني متطفل على ذلك * لست من فرسان تلك المسالك * ولكني
استخدم طول * واستعد بقوته وحوله * وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه ائيب * وهذا واني قد قرأت
هذا الكتاب العذب المستطاب * على ناسك زمانه * وفقه أوانه * مفيد الطالبين * ومرغب المريدين
* سيدي الشيخ سعيد الحلبي المولد * الدمشقي الحمد * ثم قرأته عليه ثانيا مع حاشيته للشيخ ابراهيم الحلبي الى
كتاب الاجارة عند قراءتي عليه الجهر الرائق قراءة اتقان * تأمل وامعان * واقبست من مشكاة فوائده *
وتحليت من عقود فرائده * واتفقت بأنفاة الطاهر * وأخلاقه الفاضلة * وأجاز لي روايته عنه وبسائر
مروياته * امتنع الله تعالى المسلمين بطول حياته * بحق روايته له عن شيخنا العلامة المرحوم السيد محمد
شاكر العقاد السامي العمري عن فقيه زمانه نلا على التركاني أمين الفتوى بدمشق الشام عن الشيخ الصالح
العلامة عبد الرحمن المجلد عن مؤلفه عمدة المتأخرين الشيخ علاء الدين * وأرويه أيضا عن شيخنا السيد شاكر
بقراءتي عليه لبعضه وهو يروي الفقه النعماني عن محشي هذا الكتاب العلامة الشيخ مصطفى الرحقي
الانصاري ومنلا على التركاني عن فقيه الشام ومحدثها الشيخ صالح الجبيني عن والده العلامة الشيخ ابراهيم
جامع الفتاوى الخيرية عن شيخ القضاة العلامة خير الدين الرملي عن شمس الدين محمد الحانوتي عن العلامة أحمد
ابن يونس الشهير بابن الشبلي بكسر فسكون وتقديم اللام على الباء الموحدة * ويرويه شيخنا السيد
شاكر عن محشي هذا الكتاب العلامة التحرير الشيخ ابراهيم الحلبي المدايري وعن فقيه العصر الشيخ
ابراهيم النزي السامحاني أمين الفتوى بدمشق الشام كلاهما عن العلامة الشيخ سليمان المنصوري عن الشيخ
عبد الحفي الشربلاني عن فقيه النفس الشيخ حسن الشربلاني ذي التاكيف الشهيرة عن الشيخ محمد الحلبي
عن ابن الشبلي * وأروى بالاجازة عن الاخوين المعمرين الشيخ عبد القادر والشيخ ابراهيم حفيدي سيدي
عبد الغني النابلسي شارح المحبة وغيرها عن جد همام المذهب ورعن والده الشيخ اسماعيل شارح الدر

والفرع عن الشيخ أحمد الشوبري عن مشايخ الاسلام الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر والشمس الحانوق
صاحب الفتاوى المشهورة والنور على المقدسي شارح نظم الكثر عن ابن السبكي * وأروى بالاجازة أيضا
عن المحقق هبة الله البعلبي شارح الاشياء والنظار عن الشيخ صالح الجيني عن الشيخ محمد بن علي الكنتي
عن الشيخ عبد الفاروق المقدسي عن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير والمنع عن العلامة
الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر عن العلامة ابن السبكي صاحب الفتاوى المشهورة وشارح الكثر
عن السري عبد البر بن الشيخ شارح الوهبانية عن المحقق حيث أطلق الشيخ كمال الدين بن الهمام صاحب
فتح القدير عن السراج عمر الشهير بقاري الهداية عن عبد العزيز البخاري صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ
السيد جلال الدين شارح الهداية عن عبد العزيز البخاري صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ
الدين الذي صاحب الكثر عن شمس الأئمة الكردي عن برهان الدين علي المرغيناني صاحب الهداية عن
نهر الاسلام البرزوي عن شمس الأئمة المرخسي عن شمس الأئمة الحلواني عن القاضي أبي علي النسفي
عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري عن أبي عبد الله السيد بوني عن أبي حفص عبد الله بن أحمد بن أبي حفص
الصغير عن والده أبي حفص الكبير عن الامام محمد بن الحسن الشيباني عن امام الأئمة وسراج الأئمة أبي حنيفة
النعمان بن ثابت الكوفي عن حماد بن سليمان عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أمين الوحي جبريل عليه السلام عن الحكم العدل جل جلاله
وتقدس اسماءه * (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأها عملاً بالأحاديث الواردة في ذلك والاشكال
في تعارض روايات الاستدلال بالسجدة والجدلة مشهور وكذلك التوفيق بينها يجعل الابتداء على العرفي
أو الاضافي وكذا ما انفرد من الاذان ونحوه مما لم يبدأها فيه والجواب عنه بأن المراد في الروايات كلها الابتداء
بأحداهما أو بما يقوم مقامه أو بحمل المقيد على المطلق وهو رواية يذكرها عنه عند من جوز ذلك * ثم الباء لفظ
خاص حقيقة في الالصاق مجاز في غيره من المعاني لا مشترك بينها لترجيح الجواز على الاشتراك موضوع للوضع
العام للموضوع له الخاص عند العضد وغيره أي لكل واحد من الشخصات الجزئية الملوطة بالمركي وهو
مطلق الالصاق بحيث لا يفهم منه الا واحد بخصوصه والالصاق تعليق شيء بشئ وابسالة به فيصدق بالاستعانة
والسببية لالصاق الكتابة بالقلم وبسببه كما في التحرير ولما كان مدلول الحرف معنى حاصل في غيره لا يتعقل
ذهنا ولا خارجا لا يتعلقه اشتراط المتعلق المعنوي وهو الالصاق والتجوي وهو ما جعلت التسمية مبدأه
فيقتد تلبس الفاعل بالفعل حال الالصاق والمراد الالصاق على سبيل التبرك والاستعانة والاولى تقدير
المتعلق مؤخر اليقيد قصد الاهتمام باسمه تعالى رد على المشرك المبتدئ باسم آلهته اهتمامها بالاختصاص
لان المشرك لا ينفي التبرك باسمه تعالى وليفقد اختصاص ذلك باسمه تعالى رد على المشرك أيضا واطهارا
للتوحيد فيكون قصر افراد واجبا قدم في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان العناية بالقراءة اولى بالاعتبار ليحصل
ما هو المقصود من طلب أصل القراءة اذ لو اقرأ لا خاد أن المطلوب كون القراءة مفتوحة باسم الله تعالى لا باسم غيره
ثم هذه الجملة خبرية لفظا وهل هي كذلك معني أو انشائية معنى ظاهر كلام السيد الثاني والمقصود اظهار
انشاء التبرك باسمه تعالى وجده رد على المخالف اما على طريق النقل الشرعي كتبت واشترت أو على
ارادة اللزوم كرب اني وضعها اني فان المقصود بها اظهار التمسك بالاخبار بضمونها وهل تخرج بذلك الجملة
الظهيرية عن الاخبار أو لا ذهب الزمخشري الى الاول وعبد القاهر الى الثاني وسأني في الجملة لذلك مزيد
بيان وأورد أنها لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجا بدونها والتالي باطل فالقدم مثله اذا السفر والاكل
ونحوهما عمل ليس يقول لا يحصل بالسجدة وأجيب بأنها اذا كانت لانشاء اظهار التبرك أو الاستعانة
باسم تعالى وحده على ما قلنا فلا شك أنه انما تحقق بها كما أن اظهار التحزن والتمسك انما تحقق بذلك التفظ فان
الانشاء قسما منه ما لا يتحقق مدلوله الوضعي بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله الاتراعي بدون ما نحن فيه
من قبيل الثاني * ثم ان المراد بالاسم هنا ما قابل الكنية واللقب فيحمل الصفات حقيقة أو اضافة أو بسببية
فيدل على أن التبرك والاستعانة بجموع اسمائه تعالى والله علم على الذات العلية المستجمعة للصفات الحميدة
كما قاله السعد وغيره أو بخصوصه أي بلا اعتبار صفة أصلا كما قاله العصام قال السيد الشريف كما تاهت

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قوله مشتق الظاهر أن معناه
ساقط من قوله أي أو جامد كما يظهر
أيضاً أن الخلاف في الارتفاع
ساقط بنسبه وقوله من غير
اعتبار أصل منه الظاهر أن كلمة
منه محذوفة عن فيه تأتيل ٥١
معينه

جدا

العقول في ذاته وصفاته لا يحتاجها بنور العظمة تحيرت أيضاً في اللفظة الدالة على الذات كأنه انعكس
اليها من تلك الأنوار أشعة فبهت أعين المستبصرين فاختلوا أسرياً في هو أم عربي أسم أو صفة مشتق
أو علم أو غير علم والجمهور على أنه عربي علم من أجل من غير اعتبار أصل منه ومنهم أبو حنيفة ومحمد بن الحسن
والشافعي والخليل وروى هشام بن محمد عن أبي حنيفة أنه اسم الله الأعظم وبه قال الجمهور وكثير
من العلماء وأكثر العارفين حتى أنه لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق المذكور كما في شرح التحرير لابن أمير
حاج * والرجح لفظ عربي وقيل معرب عن ريمان بالنساء المجبة لانكار العرب حين سمعوه ورد بأن انكارهم له
لتوهمهم أنه غير تعالى في قوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن وذهب الأعمش إلى أنه علم كالملافة
لاختصاصه به تعالى وعدم الملافة على غيره تعالى معترفاً ومنكر أو أمّا قوله في مسيلة (وأنت غيث الوري
لازلت رجحاناً) فمن نعمته وغلظه في الكفر واختاره في المعنى قال السبكي والحق أن المنع شرعي لا لقوى
وأن الخصوص به تعالى المعرف والجمهور على أنه صفة مشبهة وقيل صيغة مبالغة لأن الزيادة في اللفظ لا تكون
الزيادة المعنى والا كانت عبثاً وقد زيد فيه حرف على الرحيم وهو يفيد المبالغة بصيغته فدلّت زيادته على زيادته
عليه في المعنى كما لأن الرحمانية نعم المؤمن والكافر والرحمية تخص المؤمنين أو كذا لأن الرحمن المنعم بجلالات
النعم والرحيم المنعم بدقائقها والظاهر أن الوصف بهما للمدح وفيه إشارة إلى لمية الحكم أي انما افتتح
كتابها بجملة تعالى شبر كما مستعينا به لأنه المقصود للنعم كلها وكل من شأنه ذلك لا يفتتح إلا باسمه وهل وصفه
تعالى بالرحمة حقيقة أو مجاز عن الانعام أو عن إرادته لأنها من الاعراض النفسانية المستحصلة عليه تعالى
فإدغامها المشهور الثاني والتحقق الأول لأن الرحمة التي هي من الاعراض هي القائمة بنا ولا يلزم كونها
في حقه تعالى كذلك حتى تكون مجازاً كالعلم والقدرة والإرادة وغيرها من الصفات معانيها القائمة بنامن
الاعراض ولم يقل أحد أنها في حقه تعالى مجازاً ويقام تحقيقه مع فوائد أخرى حواشينا على شرح المنار للشارح
(قوله جدا) مفعول مطلق لعامل محذوف وجوبا والجد لغة الوصف بالجليل بحسب الجليل الاختياري على
جهة التعظيم والتجليل وعرفا فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب انعامه فالأول أخص مورد إذا الوصف لا يكون
إلا باللسان وأعم متعلقاً لأنه قد يكون لا بمقابله نعمة والثاني بعكسه فينعم عموم وجهي والشكر لغة
يزادف الحمد عرفاً وعرفاً صرف العبد لجميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق لأجله وخرج بالاختياري المدح
فانه أعم من الحمد لا ضراره في مدحت زيد أعلى رشاقة قدّه واللوثة على صفاتها فينعم عموم مطلق وذهب
الزمخشري إلى ترادفهما لاشتراطه في المدح عليه أن يكون اختيارياً كالمحمود عليه وتقتضى التعرف
بجمعاً يخرج جد الله تعالى على صفاته وأجيب بأن الذات لما كانت كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة
الأفعال الاختيارية وبأنه لما كانت تلك الصفات مبدءاً لأفعال اختياريه كان الحمد عليها باعتبار تلك الأفعال
فالمحمود عليه اختياري باعتبار المال أو أن الحمد عليها مجاز عن المدح ثم أن المحمود عليه وبه قد يتغيران ذاتاً
كما هنا واعتباراً كما إذا وصف الشجاع بشجاعته فهي محمود به من حيث أن الوصف كان بها ومحمود عليه من
حيث أنها كانت باعثة على الحمد والجد حيث أطلق ينصرف إلى العرفي لما قاله السيد في حواشي المطالع اللفظ
عند أهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في غيره وعند محقق الصوفية حقيقة الحمد اظهر صفات الكمال
وهو بالفعل أقوى منه بالقول لأن دلالة الأفعال عقلية لا يتصور فيها التخصف ودلالة الأقوال وضعية يتصور فيها
ذلك ومن هذا القبيل جد الله تعالى وثناؤه على ذاته فانه بسيط بساط الوجود على محكمات لا تخصي ووضع
عليه موائد كرمه التي لا تنهاه فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه
الدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ثم أن الحمد مصدر
يصح أن يراد به معنى المني للفاعل أي الحمادية أو المني للمفعول أي الحمودية أو المعنى المصدرى أو الحاصل
بالمصدر وعلى كل فال في قولنا الحمد لله أما الجنس أو للاستغراق أو للهد الذهن أي الفرد الكامل المعهود
ذهنا وهو الحمد القديم فهي انتعاش صورة واختار في الكشف الجنس لأن الصيغة بجمهرها تدل
على اختصاص جنس الحمادية تعالى ويلزم منه اختصاص كل فرد إذا خرج فرد منها فخرج الجنس تعالى
لتحققه في كل فرد فيكون اختصاص جميع الأفراد ثابتاً بطريق برهاني وهو أقوى من إثباته ابتداء فلا حاجة

في تأدية المقصود وهو ثبوت الجدة تعالى وانتفاؤه من غيره الى أن يلاحظ الشمول والاحاطة واختار غيره
الاستغراق لأن الحكم على الحقيقة بدون اعتبار الأفراد قليل في الشرع وعلى كل حال صراة عامي محمول
على المبالغة تنزيلا لجل غيره تعالى منزلة العدم أو حقيقى باعتبار أنه راجع اليه لتكسبه تعالى واحدا والعبد
عليه وقد يقال أنه جعل الجنس في المقام الخطأ منصرفا الى الكامل كأنه كل الحقيقة فيكون من باب ذلك
الكتاب والخاتم الجواد وهل هذا الصبر بطريق المفهوم أو المنطوق قيل بالمنطوق ورد بأن ال تدل على
العموم والشمول فليس التي جزء مفهوم منها وان كان لا زما وقيل بالمفهوم لما ذكر وقيل لانفيد الصبر ونسب
للنفيه وضعفه في التصريح بأن كلامهم مشعور باعتبارها وقد تكررت الاستدلال منهم في نفي اليقين عن المذهب
بقوله عليه الصلاة والسلام واليمين على من أنكر قال في الهداية جعل جنس الايمان على المنكرين وليس وراء
الجنس شيء وعلى كل من الصور الاثني عشرة فلام قه اما للملك أو للاستحقاق أو للاختصاص فهي ست وثلاثون
وعلى الاخير فهي لتأكيد الاختصاص المستفاد من آل كما قاله السيد من أن كلامها يدل على اختصاص
الحامد به تعالى وقيل أن الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الحمد بخولها وأن لا اختصاص
ذلك الاختصاص به تعالى وتعالى في شرح آداب البحث أقول يظهر لي أن ال لا تفيد الاختصاص أصلا كما مر
منسوبا للنفيه وانما هو مستفاد من النسبة أو من اللام لما صرح به في التلويح من أن ال التعريف ومعناه
الاشارة والتعيين والتبميز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف المهدى أى الخارجى بكنهه في
رجل فأكرم الرجل واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الأفراد وهو تعريف
الحقيقة والمناهية كالرجل خير من المرأة وقد يكون بحيث يقتصر اليه ويحتشد اما أن يوجد قرينة المبعضية
كما في ادخل السوق وهو العهد الذهني أو لا وهو الاستغراق كأن الانسان لقي خسر احترازا عن ترجيح بعض
المساويات بلامرجح فالعهد الذهني والاستغراق من قروع الحقيقة ولهذا ذهب المحققون الى أن اللام
لتعريف العهد أو الحقيقة لا غير الا أن القوم أخذوا بالخاص وجعلوه أربعة أقسام اه موضعنا هذه معاني آل
فاذا كان مدخولها موضوعا وحل عليه مقرون باللام التي هي للاختصاص فأدات اللام أن الجنس أو المجهود
محتص بمدخولها وان كان المحمول غير مقرون بها فان كان في الجملة ما يفيد الاختصاص كتعريف الطرفين
ومحمود فيها والا فان كانت آل للجنس والمناهية فنفس النسبة تفيد الاختصاص اذ لو خرج فرد من أفراد
الموضوع لم تصدق النسبة لخروج الجنس معه كما مر في كلام الكشف ولذا قال في الهداية وليس وراء الجنس
شيء والحاصل أن الاختصاص مستفاد من اللام الموضوعه أو من النسبة لكن اذا كانت آل للجنس
والمناهية كما في حديث واليمين على من أنكر أما اذا كانت آل للاستغراق ولم يقترن المحمول بلام الاختصاص
ونحوها كقولك الرجل بأكل الرغيف فلا اختصاص أصلا هذا ما ظهر لهما في القاصر تقديره وبه اندفع ما في
التصريح من التضعيف واذا جعلت اللام للملك أو الاستحقاق فلا اختصاص وان قلنا ان ال تفيد لأن
اختصاص ملك الجدة واستحقاقه مدخول اللام لا يتأني ثبوت الجدة لاخر لا بطريق الملك أو الاستحقاق تأمل
ثم هذه الجملة فتشتمل على خبرية ويصدق عليها التعريف لأن الاخبار بالحمد وصفها بجبل الخ أو فعل بني الخ
واذا كانت آل فيها للجنس فالقضية مهمة أو للاستغراق فكلية أو للعهد الذهني فجزئية ولو صرح جعلها للعهد
الخارجى فتشخصية ويحتمل أن تكون منقولة الى الانشاء شرعا أو مجازا عن لازم معناها فالمقصود ايجاد الحمد
بنفس الصيغة أى انشاء تعظيمه تعالى واختلفوا في الجملة الاخبارية اذا استعملت في لازم معناها كالمجد والثناء
والهيباء هل تصير انشائية أم لا ذهب الشيخ عبد القاهر الى الثاني قال ثلثا يلزم اخلاء الجملة عن نوع معناها
قل ولأنه يلزم عليه هنا انتفاء الانصاف بالجبل قبل جد الحامد ضرورة أن الانشاء يقارن لفظه معناه في
الوجود وورد بأن اللازم انتفاء الوصف بالجبل لا الانصاف والكلام فيه • (تمة) • تأتي الاحكام الشرعية
في كل من البسمة والجدة أما البسمة فتجب في ابتداء الذبح ورحي الصيد والارسال اليه لكن يقوم
مقامها كل ذكر خاص وفي بعض الكتب أنه لا يأتي بالرحمن الرحيم لأن الذبح ليس بلام للرحمة لكن في الجوهرة
أنه لو قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن وفي ابتداء الفاتحة في كل ركعة قيل وهو قول الاكثركلن الاصح
انها سنة ونسب أيضا في ابتداء الوضوء والاكل وفي ابتداء كل أمر ذي بال ويجوز أن تستحب فياين

لئلا يامن شرحت صدورنا بأنواع الهدايا سابقا ونزرت بصائرنا

النافحة والسورة على الخلاف الآتي في محله ان شاء الله تعالى وتباح أيضا في ابتدائ المشي والقيام والقعود
 وتكره عند كشف العورة او حمل التجاسات وفي أول سورة براءة اذا وصل قراءتها بالانغال كما يقيد بعض
 المشايخ قيل وعند شرب الدخان أي ونحوه من كل ذي رائحة كريهة ككل ثوم وبصل وتحرّم عند استعمال
 محترّم بل في البرازية وغيرها يكفر من بسمل عند مباشرة كل حرام قطعي الحرمة وكذا تحرّم على الخنثى ان لم يقصد
 به الذكر اه ط ملخصا مع بعض زيادات وأما الجملة فتجب في الصلاة ونسئ في الخطب وقبل الدعاء وبعد
 الأكل وتباح بلا سبب وتكره في الاماكن المستقذرة وتحرّم بعدا كل الحرام بل في البرازية أنه اختلف في كفره
 (قوله لا) آثر الخطاب على اسم الله تعالى الدال على استجماعه بجمع صفات الكمال اشارة الى أن هذا
 الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام بل برجماء أي أن ترك ذكر ما يدل عليه
 أو فني مقتضى المقام بل المهم الدلالة على أنه قوئى للسامد محترّم الاتيال وداعى التوجه الى جنابه على الكمال
 حتى خاطبه مشعرا بأنه تعالى كأنه مشاهد له حالة الحمد لرعاية مرتبة الاحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه
 أو بأنه تعالى قريب من الحمد كما قال تعالى ونحن أقرب اليه من جبل الوريد وان كان الحامد لنقصانه في كمال
 البعد كما يدل عليه كلمة يا الموضوع للنداء البعيد على ما قيل في الاتيان بها هضم لنفسه واستبعاد لها عن
 مظان الزنى كما أفاده الخطاى واليزدى (قوله يامن شرحت) الأولى شرح كما عبر في مختصر المعاني لأن
 الاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة أو موصوفة كما صرح به في شرح المفتاح لكن بمراعاة جانب
 النداء الموضوع للخطاب يسوغ الخطاب نظر الى المعنى وذكر في المطول أن قول علي "كرم الله وجهه" (انا الذي
 سمعنى أمي حيدر) قبيح عند الصويين واعترضه حسن جلبي بأن الالتفات من أتم وجوه تحسين الكلام
 فلا وجه للتقبيح لانه الالتفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ على أنه ردد على
 النحويين بل أنهم قوم تجهلون فلو كان فيه قباحة لما وقع في كلام هوفي أعلى طبقات البلاغة اه أقول ولا يخفى
 ما في قوله على انه يرد الخ من اللطافة عند أهل الطرافة وفي معنى اللبيب في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط
 أن نحو أنت الذي فعلت مقبس لكنه قليل واذا تم الموصول بصلته انصب عليه حكم الخطاب ولهذا قيل قم
 ومن زعم أنه من باب الالتفات لأن آمنوا مغايبه وقم مواجها فقد سها اه ولا يخفى أنه فيما نحن فيه لم يتم
 الموصول بصلته أي لم يأت الضمير بعد تمام الصلاة فعدوى الالتفات فيه هيجة (قوله شرحت صدورنا) أصل
 الشرح بسط الهم ونحوه ومنه شرح الصدر أي بسطه بنور الهوى وقيل بمعنى التوسعة مطلقا وبسبب الضيق
 لقوله تعالى فمن يرد الله أن يهديه الآية وفسر في آية ألم نشرح توسعته بما أودع فيه من العلم والحكمة وخص
 الصدور لأنها ظروف القلوب الملوثة على سائر الجوارح لأنها محل العقل كما يأتي في باب خيار العيب والمراد بها
 القلوب واتساعها كناية عن كثرة ما يدخل فيها من الحكم الالهية والمعارف الربانية (قوله بأنواع الهدايا)
 قال البضاوي في تفسير الهداية دلالة بلطف ولذا تستعمل في الخير وقوله تعالى فاهدوهم الى صراط
 الجحيم على التهكم وهداية الله تعالى تنوع أنواعا لا يحصى عددا لكنها تنحصر في أجناس مترتبة الأول
 افاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه كالقوة العاقلة والحواس الباطنة والمشاعر
 الظاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل
 وانزال الكتب والرابع أن يكشف على قلوبهم السرائر ويربهم الاشياء كما هي بالوحى أو الالهام أو المنامات
 الصادقة وهذا مختصر بالانبياء والاولياء اه ملخصا (قوله سابقا) حال من مصدر شرحت أي جعلت صدورنا
 قابلة للتصيرات حال كون الشرح سابقا وصفة لذلك المصدر اه ط أقول أو صفة زمان أي زمانا سابقا فهو
 منصوب على الظرفية أي حين أخذ المشاق أو حين ولدنا على القطرة أو علقنا الدين الحق واخترنا البقاء عليه
 (قوله ونزرت بصائرنا) النور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء أقوى منه وأتم ولذلك اضيف
 الى الشمس في قوله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بما أن الضياء ضوء ذاتي
 والنور ضوء عارض وقد يقال ينبغي أن يكون النور أقوى على الإطلاق لقوله تعالى الله نور السموات
 والارض وانما يتجه اذا لم يكن معناه في الآية النور وقد حمله أهل التفسير على ذلك اه حسن جلبي على
 المطول والبصائر جمع بصيرة وهي قوة لا تطلب المنور بنور القدس يرى بها حقائق الاشياء بمثابة البصر للنفس

كأى تعريفات السيد (قوله بتنوير الابصار) الباء السببية فإن الانسان بنور بصره يشترط الى بجانب
المصنوعات لله تعالى والى الكتب النافعة وغير ذلك مما يكون سببا في العادة لتنوير البصيرة باكتساب
المعارف (قوله لاحقا) الكلام فيه كاللحام في سابقا وانما كان تنوير البصائر لاحقا أى متأخرا عن شرح
الصدور لأن شرحها بالاهتداء الى الاسلام كما يشعر اليه قوله تعالى نحن نرد الله أن يهديه الآية وهذا سابق
عادة على تنوير البصائر بما ذكرنا وقال الخطاى في حاشية المختصر قدم شرح الصدر على تنوير القلب لأن
الصدور عا القلب وشرحه مقدم لدخول النور في القلب (قوله وأفضت) يقال أفاض الماء على نفسه
أى أفرغه قاموس (قوله من اشعة) جمع شعاع بالضم وهو ما تراه من الشمس كأنه الجبال مقبلة عليك اذا
نظرت اليها أو ما يتشع من ضوءها قاموس والشرعة فعيلة بمعنى مفعولة أى مشروعة فقد شرعها الله حقيقة
والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا والشرعة والملة والدين شئ واحد فهى شريعة لله تعالى قد شرعها
والشرعة فى الاصل الطريق يورد للاستقاء فأطلقت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها والتوصل بها
الى ما به الحياة الابدية وملة الله كونها امليت علينا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودين للتدين
بأحكامها أى للتعبدها اه ط وكل من الدين والشرعة يضاف الى الله تعالى والنبي والامة بخلاف الملة
فانها لا تضاف الا الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقال ملة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال ملة الله تعالى
ولاملة زيد كما قاله المظهر والراغب وغيرهما فيشكل ما قاله التفازانى انها تضاف الى احاد الامة قهستانى
فى شرحه على الكبدانية هذا وقال ح الانسب بالا فاضة والبحر أن يقول من شأيب مثلا وهو جمع
شروب الدفعة من المطر كفى قاموس اه اى بناء على انه شبه الشريعة بالشمس بجامع الاهتداء فهو
استعارة بالكناية والاشعة تخيل وكل من الافاضة والبحر لا يلائم ادعاء أن الشريعة من أفراد الشمس الذى
هو مبنى الاستعارة ولا يمتحن أن هذا غير متعين بل واز أن تشبه أحكام الشريعة بالاشعة من حيث الاهتداء
فهو استعارة نصر بجهة والقرينة اضافة الاشعة الى الشريعة ثم تشبه الاحكام المعبر عنها بالاشعة من حيث
الارتفاع أو الكثرة بالسحاب فهو استعارة بالكناية والافاضة استعارة تخيلية والبحر ترشيح فقد اجتمع
فيه ثلاث استعارات على حد قوله تعالى فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف ويجوز أن يقال اضافة الاشعة
الى الشريعة من اضافة المشبه الى المشبه وشبه المسائل الشرعية بالبحر بجامع الكثرة والنفع
فهو استعارة نصر بجهة والافاضة ترشيح فافهم (قوله وأغدت) أى اكثرت فى التزليل لاسقينا هم ماء
غدتا أى كثيرا مصباح (قوله لدينا) أى عندنا وقيل ان لدى تقتضى الحضرة بخلاف عند تقول عندى
فمن اذا كنت غلظتها وان لم تكن حاضرة فى مكان التكلم ولا تقول لدى الا اذا كانت حاضرة (قوله
مخلك) جمع منحة وهى العطية (قوله الموفرة) أى الكثرة (قوله نهرا فائقا) الفائت الخبار من كل
شئ قاموس وفيه استعارة نصر بجهة أيضا نظير ما مر ولا يخفى ما فى الجمع بين أسامى الكتب من الهداية
والتنوير والبحر والنهر من الطافة وحسن الابهام وليس المراد بها نفس الكتب لمافيه من التكلف وفوات
النكات البدعية فى لطيف الكلام ولأنه غير المؤلف فى مثل هذا المقام بين العلماء الاعلام فافهم (قوله
وأتممت) أى اكملت نعمتك أى انعمك أو ما انعمت به ط (قوله علينا) الضمير للمؤلف وحده نظر الى عود
نواب الانتفاع به اليه فقط وأنى بضمير العظمة للحدث بالنعمة وهو جازع عند الفقهاء والمحدثين أو الضمير لمعاشر
الحنفية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن ظن من الشيخ ويدل على أن الخطبة ألفت بعد ابدائه هذا الكتاب
بل على انها متأخرة عنه ط (قوله حيث) الحشية للتعليل أى لانك بسرت أى سهلت أو التقييد أى اتممت
وقت تبشيرا ببدء الخ والاول أولى ط (قوله تبين) هو فى اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة الشئ على
وجه الضبط والحرير من غير شطب بعد كتابته كيفما اتفق اه جوى (قوله هذا الشرح) الاشارة الى
ما فى الذهن من الالفاظ المتخيلة الدالة على المعانى وهذا هو الاول من الالوجه السبعة المشهورة ط وهى
كون الاشارة الى واحد فقط من الالفاظ أو النقوش أو المعانى أو الى اثنين منها أو الى الثلاثة وعلى كل فالاشارة
مجازية هنا والشرح بمعنى الشارح أى المبين والكاشف أو جعل الالفاظ شرحا مبالغه (قوله المختصر)
الاختصار لتقليل اللفظ وكثير المعنى وهو الالجاز كفى المختصاح (قوله تجاه) فى قاموس وجاهك

بتنوير الابصار لاحقا * واخضت
علينا من اشعة شريعتك المطهرة
بحراراتنا * وأغدت لدينا من
بحار منحل الموفرة نهرا فائقا *
وأتممت نعمتك علينا حيث
بست ابتداء تبين هذا الشرح
المختصر تجاه وجه

وتجاءك مثلثين تلقاه وجهك (قوله منبغ الشريعة) أي محل ينعمها وظهورها شبه الظهور بالتبع ثم
اشتق من التبع معنى الظهور ومنبغ بمعنى مظهر فهو استعارة تصريحية أو شبه الشريعة بالماء والمنبغ
تخييل فهو استعارة بالكناية والمعنى وجه صاحب منبغ الشريعة (قوله والدرر) أي القوائد النورية
والأخروية الشبيهة بالدرر في النفاسة والاتضاع فهو استعارة تصريحية وعطفه على الشريعة من عطفه
العام على الخاص وفيه إيهام لطيف بكتاب الدرر (قوله وجميعه) عطف على منبغ تشبيه بجمع بمعنى
مضاجع وهو من يطيع بحداء آخر بلا فاصل وأطلق عليها جميعين لقرينهما منه صلى الله عليه وسلم ط
(قوله الجليلين) أي العظيمين (قوله بعد الأذن) متعلق بقوله يسرت أو ابتداء وكان الأذن للشارح
حصل منه صلى الله عليه وسلم صريحاً برؤية منام أو بالهدم وبركته صلى الله عليه وسلم فاق هذا الشرح على
غيره كما فاق منه حيث رأى المصنف النبي صلى الله عليه وسلم فقام له مستقبل واعتقه بحلا وألقمه
عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف كما حكاه في المنع فكل من المن والشرح من آثار بركته صلى الله عليه
وسلم فلا غرو إن شاع ذكرهما فاق وعنه فها في الاتفاق (قوله صلى الله عليه وسلم) فعل ماض قياس
مصدره التولية وهو مهجور لم يسمع هكذا قاله غير واحد ويؤيده قول القاموس صلى صلاة لا تصليبة دعا ١١
ويرتد ما أنشده نعلب

منبغ الشريعة والدرر وجميعه
الجليلين أي بكر وعمر بعد الأذن
منه صلى الله عليه وسلم وعلى اله
وصحبه

توكت القيان وعزف القيان * وادمنته نصليته وانتهالا

القيان جمع قينة وهي الامة وعزفها أصواتها قال والتصليته من الصلاة وابتها من الدعاء ١١ وعد ذكره
الروزي في مصادره وفي القهستاني الصلاة اسم من التصليته وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى أداء
الاركان فان مصدره لم يستعمل كذا ذكره الجوهري والجمهور على أنها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة
الخاصة كما حققه السعد في حواشي الكشاف وتماه في حاشية الاشياء للعموي وفي التحرير هي موضوعة
للاعتناء بالظهار الشرف ويتحقق منه تعالى بالرجة عليه ومن غيره بالدعاء فهي من قبل المشترك المعنوي وهو
أرجح من المشترك اللفظي أو هي مجاز في الاعتناء المذكور ١١ وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى إن الله
وملائكته يصلون على النبي الآية على جواز الجمع بين معني المشترك اللفظي ولما فيها من معنى العطف عديت
بعلل للمنفعة وإن كان المتعدي بها للمضرة بناء على أن المترادفين لا بد من جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه
خلاف عند الأصوليين والجملة خبرية لفظاً منقولة إلى الانشاء أو مجازية بمعنى الملمصصل إذ المقصود إيجاد
الصلاة امتثالاً للامر قال القهستاني ومعناها التناء الكامل الآن ذلك ليس في وسعنا فأمرنا أن نكمل ذلك
إليه تعالى كما في شرح التاويلات وأفضل العبارات على ما قال المرزوقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل
هو التعظيم فالمعنى اللهم عظمه في الدنيا بعلا ذكره وإنفاذ شريعته وفي الآخرة بتضعيف أجره وتضعيفه
في أمته كما قاله ابن الأثير ١١ وعطف قوله وسلم بصيغة الماضي ويحمل صيغة الامر من عطف الانشاء على
الانشاء لفظاً أو معنى وحذف معنوله دلالة ما قبله عليه أي وسلم عليه ومصدره التسليم واسم مصدره السلام
ومعناه السلامة من كل مكروه قال الجوهري وجمع بينهما خروجا من خلاف من كره أفراداً أحدهما عن الآخر
وإن كان عندنا لا يكره كما صرح به في منية الحق وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم وأما غيره من
الانبياء فلا خلاف فيه ومن ادعاء فعلية أن يورد نقلاً صريحاً ولا يجد إليه ميلاً كذا في شرح العلامة مبرك
على الشمائل ١١ أقول وحزم العلامة ابن أمير حاج في شرحه على التحرير بعدم صحة القول بكرهه الأفراد
واستدل عليه في شرحه المسمى حلية الجبل في شرح منية المصلح بما في سنن النسائي بمسند صحيح في حديث
القنوت وصلى الله على النبي ثم قال مع أن في قوله تعالى وسلام على المرسلين وسلام على عباده الذين اصطفى إلى
غير ذلك أسوة حسنة ١١ وعن رد القول بالكرهية الصلاة منسلاً على القناري في شرح الجزرية فراجع
(قوله وعلى آله) اختلف في المراد بهم في مثل هذا الموضع فالأكثر أنهم قرأته صلى الله عليه وسلم الذين
حزمت عليهم الصدقة على الاختلاف فيهم وقيل جميع أمته الاجابة والله مال مال واختاره الأزهري
والنوراني في شرح مسلم وقيل غير ذلك شرح التحرير وذكروا القهستاني أن الثاني مختار المحققين (قوله
وصحبه) جمع صاحب وقيل اسم جمع له قال في شرح التحرير والصحاب عند الحديث وبعض الأصوليين من لقي

مطلب
أفضل صيغ الصلاة

النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات على الاسلام وقبل النبوة ومات قبلها على الحنيفية كزبد بن عمرو بن نفيل
أوارتد وعاد في حياته وعند جمهور الاصوليين من طالت صحبته منبهاله مدة ثبت معها اطلاق صاحب فلان
عرفا بلا تحديد في الاصح ١٢ وظاهره أن من ارتد ثم أسلم تعود صحبته وان لم يلقه بعد الاسلام وهذا ظاهر على
مذهب الشافعي من أن المرتد لا يحبط عمله ما لم يعت على الردة أما عندنا فيجوز الردة يحبط العمل والصحة
من أشرف الاعمال لكنهم قالوا انه بالاسلام تعود أعماله مجردة من الثواب ولذا لا يجب عليه قضاءها سوى
عبادة بقي سبها كاللحج وكصلاة صلاها فارتد فأسلم في وقتها وعلى هذا فقد يقال تعود صحبته مجردة عن الثواب
وقد يقال ان أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود صحبته ما لم يلقه لبقا سبها فتأمل (قوله الذين
حازوا) أي جمعوا (قوله من مخ الخ) فيه صناعة التوجيه حيث ذكر أسماء الكتب وهي المنع للمصنف
والفتح شرح الهداية للصديق ابن الهمام والكشف شرح المنازل للنسفي والفيض للكركي والوافي متن الكافي
للنسفي والحقائق شرح منظومة النسفي وفيه حسن الايهام بذكر ماله بمعنى قريب ومعنى بعيد وأراد المعنى
البعيد وهو المعاني اللغوية هناك دون الاصطلاحية لاهل المذهب أي حازوا من عطايا فتح باب كشف أي اظهار
فيض أي كسر فضلك أي انعامك الوافي أي التمام حقا نقا أي امورا محققة وبهذه اللطافة يتفكر ما فيه
من تسابع الاضافات الذي عده محلا بالنصاحة الاذالم ينقل على اللسان فانه يزيد الكلام ملاحه ولطافة
فيكون من أنواع البديع ويسمى الاطراد كقوله تعالى ذكر رجة ربك وقوله تعالى كدأب آل فرعون (تنبيه)
حقا نقا بالالف للجمع مع أنه ممنوع من الصرف على اللغة المشهورة فصرفه هنا على حد قوله تعالى سلا
وأغلا لا وقوله تعالى قوارير في قراءة من نوتها ما ذكره والذلك أوجها منها المناسب ومنهم من قرأ سلا
بالالف دون تنوين (قوله وبعد) يوثق بها الانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر لا يكون بينهما مناسبة في
من الاقتصار المشوب بالتخلص واختلف في أول من تكلم بها واداء أقرب وهي فصل الخطاب الذي اوتيه وهي
من الظروف الزمانية والمكانية المنقطعة عن الاضافة مبنية على الضم انية معنى المضاف اليه أو منصوبة غير
منوثة لنية لفظه أو منوثة ان لم ينو لفظه ولا معناه والثالث لا يحتمل هنا لعدم مساعده الخط الاعلى لغة
من لا يكتب الالف المبذلة عن التنوين حال النصب وعلى كل لا بد لها من متعلق فان كانت الواو هنا نابتة عن
أما كما هو المشهور فتعلقها اما الشرط او الجزاء والثاني أولى ليفدنا كيد الوقوع لان التعليق على أمر لا بد من
وقوعه فيبدو وقوع المعلق البتة والتقدير مهمل أي كن من شيء فيقول بعد البسلة والجدلة والتصلة وان كانت
الواو للعطف وهو من عطف القصة على القصة أو للاستئناف فالعامل فيها يقول وزيد فيه الفاء لتوهم
أما اجراء للمتهم مجرى المحقق كما في ولا سابق بالجزء والتقدير ويقول بعد البسلة وعلى الأول فهي في جواب
الشرط لنياية الواو عن أداته واعترضه حسن جلي في حواشي التلويح بأن النياية تقتضي مناسبة بين النائب
والمذنب عنه ولا مناسبة بين الواو وأما ١١ وتوضيح تقدير أتما بعد الواو لان أتما لا تحذف الا اذا كان الجزاء
أمرا أو نهيانا صابا لما قبله أو مفسرا له كما في الرضى وما هنا ليس كذلك (قوله فقير ذي اللطف ٢) أي كثر الفقر
أي الاحتياج لله تعالى ذي اللطف أي الرفق والبر بعباده والاحسان اليهم (قوله الخفي) أي الظاهر فانه
من أسماء الاضداد فان لطفه تعالى لا يخفى على شخص في كل شخص أو المراد الخفي عن العبد بأن يدبره الامر
من غير تعان منه ومشقة ويبين له أمور دينه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير ط (قوله
محمد) بدل من فقير أو عطف بيان وعلاء الدين لقبه أي عليه ورائعه بالعمل به وبيان أحكامه ومنع بعضهم
من التسمي بمثل ذلك مما فيه تركية نفس ويأتى تمام الكلام على ذلك في كتاب الخطر والاباحة ان شاء الله
تعالى وهو رجه الله تعالى كما في شرح ابن عبد الرزاق على هذا الشرح محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد
الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحصري الا ترى المعروف بالحصري صاحب
التصانيف في الفقه وغيره منها هذا الشرح وشرح الملتقى وشرح المناوي الاصول وشرح القطر في التصو
ومختصر الفتاوى الصوفية والجمع بين فتاوى ابن نجيم جمع القرطبي وجمع ابن صاحبها وله تعليقة على صحيح
البخاري تبلغ نحو ثلاثين كراسا وعلى تفسير البضاوي من سورة البقرة الى سورة الاسراء وحواش على الدرر
وغیر ذلك من الرسائل والتحريرات وقد أتمر له بالفضل والتحقيق مشايخه وأهل عصره حتى قال شيخه الشيخ

الذين حازوا من مخ فتح كشف
فيض فضلك الوافي حقاننا *
وبعد فيقول فقير ذي اللطف
الخفي * محمد علاء الدين

٢ له والوافي شرح متن الكافي
أو نحو ذلك بل يتر ١١ معجمه

٣ قوله فقير ذي اللطف الذي
في التسخ التي يدي وكتب عليها ط
فقير رجة ذي اللطف فلهما سقطت
من نسخة هذا المحشى ١١ معجمه

فيأمن له شك فدونك فاسأل * تجد جبلا في العلم غير مختلف
 يباري في قول الفقه فيأبرونه * ويبرز للمسدان غير منزل
 يقصر عن أب العلوم قنونه * ويبقى بما يختاره من مفصل
 ويتقوى على الترجيح فيه شاقب * من الفهم والادراك غير محمول
 وفكر إذا ما حاول الضرر قله * وان رمت حل الصعب في الحال يضل
 وما قلت هذا القول إلا بعد ما * سرت خباياه بأغصم مقول

وقال شيخه العلامة محمد افندي المحاسني في اجازته له ايضا وانه ممن نشأ القضاة نفعه وتنهله * والرغبة في العلم تقرب له ما يحاوه من ذلك وتسهله * حتى نال من قداح الكمال القصد المحلى * وفاز بما وشيخه صدر التباهة وحلى * وكان لي على الفوص على غرر القوائد اعظم معين فأعاد واستفاد وفهم وأجاد اه وترجمه تليذه خاتمة البلغاء المحبي في تاريخه فقال ما ملخصه انه كان عالما محدثا فافقها نحويا كثيرا لحفظ والمرويات طلق اللسان فصيح العبارة جيد التقرير والتحريرو وفي عاشر شوال سنة ١٠٨٨ عن ثلاث وستين سنة ودفن بمقبرة باب الصغير اه (قوله المحصني) كذا يوجد في بعض النسخ وهو بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين وفتح الكاف وفي آخره فاموا بالنسبة الى حصن كيفا وهو من ديار بكر قال في المشترك وحصن ككيفا على دجلة بين جزيرة ابن عمر ومبا فارقين وكان القياس أن ينسبوا اليه المحصني وقد نسبوا اليه أيضا كذلك لكن اذ نسبوا الى اسمين أضيف أحدهما الى الآخر كجوامع الاسمين اسمها واحدا ونسبوا اليه كافعلوا هنا وكذلك نسبوا الى رأس عين رسعي والى عبدالله وعبد شمس وعبد الدار عبد لي وعبيشي وعبد ري وكذلك كل ما كان نظيره ذا ذكره اله في تاريخه في ترجمة ابراهيم بن المنلا (قوله بجامع بن امية) متعلق بالامام والباء بمعنى في ط وقد بناه الوليد بن عبد الملك الاموي ثقلي انه أُنقِص عليه ألف دينار ومات في ألف دينار وفيه رأس يحيى بن زكريا عليهما السلام وفي حادثة القلي مقام هو وعليه السلام ويقال انه أول من بنى جدران الاربع * وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى والتين انه مسجد دمشق وكان بستان النبي الله هو وعليه السلام وانه كان فيه شجر التين قبل أن ينيه الوليد اه فهو المهبد القديم الذي تشرق بالانبياء عليهم السلام وصلى فيه العصاة الكرام وقد صرح الفقهاء بأن الافضل بعد المساجد الثلاثة ما كان أقدم بل ذكر في كتاب أخبار الدول بالسند الى سفیان الثوري أن الصلاة في مسجد دمشق ثلاثين ألف صلاة وهو والله الحد الذي وقفنا هذا معمور بالعبادة وجمع للعلم والاخادة ولا يزال كذلك ان شاء الله تعالى الى أن يهبط على مثارته الشرقية البيضاء عيسى بن مريم عليه السلام الى أن يرث الله الارض ومن عليها من الانام (قوله ثم المقتي الخ) أفاد أن الافتاء لم يجمع له مع الامامة وانما تأخر عنها ط وفي تاريخ المحبي أنه تولى الافتاء خمس سنين وكان مختصرا في أمر الفتوى غاية التصري ولم يضبط عليه شيء خالف فيه القول المصحح (قوله بدمشق) بفتح الميم وقد تكسر قاعدة الشام سميت بيايتها دمشقاق بن كنعان قاموس وقيل بانيها غلام الاسكندر واسمه دمشق أو دمشق وهي أمة بلاد الله تعالى قال أبو بكر الخوافي جنت الدين أربع غوطة دمشق وصفد سمرقند وشعب بون وجزيرة نهر الابل وفضل غوطة دمشق على الثلاثة كفضل الثلاثة على سائر الدنيا وانه كان ما ورد فيها خصوصا في الشام عموما من الاحاديث والاسانار (قوله الحنفى) ذكر العراقي في آخر شرح آلفية الحديث أن النسبة الى مذهب أبي حنيفة والى القبيلة وهم بنو حنيفة بلفظ واحد وأن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي يفرقون بينهما بزيادة ياء في النسبة للمذهب ويقولون حنبلي وانه قال ابن الصلاح لم أجد ذلك عن أحد من القومين الا عن أبي بكر بن الانباري (قوله لما يست) الجملة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول

الحصكفي * ابن الشيخ على الاحام
بجامع بني أمية ثم المفق بدمشق
الحمية الحنفي * لمايخت الجزء
الاول

القول أو كل جملة من الكتاب محلها نصب بناء على أن جزءه المقول له محل أوليس له محل وهذا قولان ط (قوله من خزائن الاسرار) الخزانة ج جمع خزانة ألفها زائدة تنقلب في الجمع همزة كقلاذ في الالفية والمدز يد ثالثا في الواحد * همز يرى في مثل كالعلاذ

فتكتب همزة لا ياء بتقطعتين من تحت مختلف نحو معايش فإن الياء في المفرد أصلية فتكتب بها ابن عبد الرزاق (فائدة) من اطائف المفتي أبي السعدي أنه سئل عن الخزانة والقصة أيقر أن بالفتح أو بالكسر فأجاب بقوله لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصة (قوله وبدائع) جمع بدبعة من ابتدع الشيء ابتداء (قوله الافكار) جمع فكر بالكسر ويفتح أعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكرى قاموس والمراد ما ابتدعه بفكره من الابحاث وحسن التركيب والوضع أو ما ابتدعه المجتهد واستنبطه من الأدلة الشرعية وهذا بيان لمعاني أجزاء العلم قبل العلية أما بعد ها فاجمع اسم للكتاب (قوله في شرح) ان كان من جزء العلم فلا يبحث عن الظرفية والا فالاولى حذف في لان خزائن الاسرار هو نفس الشرح وظاهر الظرفية يقتضي المغايرة أفاده ط أقول وقد تراد في وجه عليه بعضهم قوله تعالى وقال اركبوا فيها ويمكن أن تتعلق بمحذوف حالا والظرفية فيها مجازية مثل ولكم في القصص حياة ويمكن نطقه بذكر كور نظرا الى المعنى الاصلى قبل العلية فان الاعلام وان كان المراد بها اللفظ قد يلاحظ مع المعاني الاصلية بالتيمة ولهذا نادى بعض الكفرة آبا بكر وصي الله عنه بأبي الفصل أفاده حسن جلبي في حاشية التلويح عند قوله المرسوم بالتلويح الى كشف حقائق التنجيم (قوله قدرته في عشر مجلدات ككبار) مجلدات جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع بجمع جمع ثابث كتحفوضات ومرفوعات ومنصوبات والمراد أجزاء لان العادة أن الجزء يوضع في جلد على حدة ط أي انه لما بيض الجزء الاول منه قدر أن تمام الكتاب على منوال ما بيض منه يبلغ عشر مجلدات ككبار وذ كراحي وغيره أنه وصل في هذا الكتاب الى باب الوتر والظاهر أنه لم يكمل في المسودة أيضا وانما ألف منه هذا الجزء الذي بيضه فقط والله تعالى أعلم (قوله فصرقت عنان العناية) العنان بالكسر ما وصل بهجام القوس والعناية القصد وفي نهاية الحديث يقال عنت فلان عتيا اذا قصده وتسميه العناية بمودة القوس في الايصال الى المطلوب باستعانة بالكتابة وثابت العنان استعارة تخيلية وذكر الصنف ترشيح وفيه الاحكام بكتاب العناية اه ابن عبد الرزاق (قوله نحو الاختصار) أي جهة اختصار ما في خزائن الاسرار (قوله وسميته بالدر المختار) أي سميت هذا المختصر المأخوذ من الاختصار أو الشرح المتقدم في قوله تمييز هذا الشرح وسمي بتعدي الى مفعولين الاول بنفسه والثاني بحرف الجز كما هنا أو بنفسه كما في سميت ابني محمدا قال ابن حجر وما اشتهر من أن أسماء الكتب علم جنس وأسماء العلوم علم شخص فوقف فيه بأنه ان نظر لتعدد الشيء تعدد محله فكلاهما علم جنس وان نظر للاتحاد العرفي فعلم شخص وأما التفرقة فهي تحكم وترجيح بلا مرجح اه والدر الجواهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير والمختار الذي يؤثر على غيره أفاده ط (قوله الذي فاق) ثم لتسوية الاصول للدر المختار اه ح وهذا بناء على أن قوله في شرح تنوير الابصار متعلق بمحذوف حال من الدر المختار ليس جزء علم فلا بد أن جزء العلم لا يوصف على أنه قد ينظر فيه الى ما قبل العلية كما قدمناه فافهم (قوله هذا الفن) في القاموس الفن الحال والضرب من الشيء كالافنون جمعه أفنان وفنون اه والمراد به هنا علم لانه نوع من العلوم (قوله في الضبط) هو الحفظ بالخزم قاموس والمراد به هنا حسن التحرير ومثانة التعبير وضبوط كالحل المحزوم (قوله والتعصيم) أي ذكر الاقوال المصححة الاماندر (قوله والاختصار) تقدم معناه فهو مع حسن التحرير والتعصيم حال عن التطويل (قوله ولعمري) قال في المغرب العبر بالضم والفتح البقاء الا أن الفتح غلب في القسم حتى لا يجوز فيه الضم يقال لعمرك ولعمرك لافعلن وارتفاعه على الابتداء وخبره بمحذوف اه أي قسمي أو يميني والواو فيه للاستثناء واللام للابتداء قال في القاموس واذ اسقط اللام تصبيا تصاب المصادر وجاء في الحديث انتهى عن قول لعمرك الله اه قال الجوزي في حاشية الاشياء فعلى هذا ما كان ينبغي للمصنف أن يأتي بهذا القسم الجاهلي المنهي عنه اه وفي شرح النقاية للقهستاني لا يجوز أن يختلف بغير الله تعالى ويقال لعمرك فلان واذ احلف ليس له أن يبرئ بل يجب أن يحث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي اه أقول لكن قال فاضل الروم حسن جلبي في حاشية المطول قوله لعمري يمكن

من خزائن الاسرار • وبدائع الافكار في شرح تنوير الابصار • وجامع البحار • قدرته في عشر مجلدات ككبار • فصرقت عنان العناية نحو الاختصار • وسميته بالدر المختار • في شرح تنوير الابصار • الذي فاق • كتب هذا الفن في الضبط والتعصيم والاختصار • ولعمري

أن يجعل على حذف المضاف أي لواهب عرى وكذا أمثاله مما أقسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى والشمس
والليل والقمر ونظائر أي ورب الشمس الخ ويمكن أن يكون المراد بقولهم لعمرى وأمثاله ذكر صورة القسم
لتأكيد مضمون الكلام وترويضه فقط لأنه أقوى من سائر المؤكدات وأعلم من التأكيد بالقسم بالله تعالى
لوجوب البر به وليس الغرض البين الشرعي ونشبهه بغير الله تعالى به في التعظيم حتى يرد عليه أن الحلف بغير
اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا أنه كفر
أن كان باعتقاده حلف بغير الله به وحرام أن كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وذكر صورة القسم على
الوجه المذكور لأبأس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام قد أفعل وأبسه وقال عز من
قائل لعمرى أنهم لئى سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اللغة وكذا إطلاق القسم على أمثاله اهـ (قوله
أفعل) أي صارت وتستعمل أفعل بمعنى صار كثيرا كما ذكره الأشعري (قوله روضة هذا العلم) الروضة من
العشب مستنقع الماء لاستراضة الماء فيها وهذا معناها في أصل الوضع ولهذا قال بعض العلماء الروضة أرض
ذات ماء وأنهار وأزهار شبه الفقه بستان على سبيل الاستعارة بالكناية وأثبت الروضة تخييل وما يمد
ترشح للمكنية أو للتخييل باقيا على معناه مقصودا به تقوية الاستعارة ويجوز أن يكون مستعارا للملام
المشبه كما قرئ في محله بأن تشبه المسائل بالأزهار والأنهار على سبيل الاستعارة المكنية أيضا وأثبت التفتيح
والتمثيل تخييل (قوله مفتحة الأزهار) أصل مفتحة الأزهار منها أو أزهارها على جعل ال عوضا عن المضاف
اليه والأزهار مرفوعة بالنسبة عن الفاعل فقول الاسناد الى ضمير الموصوف ثم أضيف اسم المفعول الى
مرفوعة معنى فهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة فانهم (قوله سلسلة الأنهار) الكلام فيه كالذي قبله
وفي القاموس تسلسل الماء جرى في حدود (قوله من عجائبه) جمع عجيب والاسم العجيبه والعجوبة قاموس
والمراد بها مسائل العجبة ومن صلة لقوله تختار وتختار مبتدأ والتحقق مضاف الى ويطلق على ذكر الشيء على
الوجه الحق وعلى إثبات الشيء بدليله ووجه تختار خبر المبتدأ وفي الكلام استعارة مكنية حيث شبه التحقيق
بتجربة وأثبت الثمرات لها تخييل ولا يمتحن أن مسائل هذا الكتاب مذكورة على الوجه الحق وثابتة بدلائلها
عند المجتهدين ولا يلزم من إثبات الشيء بدليله أن يكتب دليله معه حتى يرد أنه لم يذكر في المتن الأدلة وكذا لا يلزم من
كون مسائله مذكورة على الوجه الحق أن يكون غيره من المتن ليس كذلك فانهم ويجوز أن يراد بالثمة
القائمة والنتيجة والمعنى أن ما يستفاد بالتحقيق ويستنتج به من الأحكام الشرعية يختار من مسائله العجبة
(قوله ومن عجائبه) جمع غريبة أي مسائله الغريبة العزيزة الوجود التي زادها على المتن المتداوله فهي
كل رجل الغريب والمراد تراكيبه وإشاراته الفاتحة على غيرها حتى صارت غريبة في بابها والمختار جمع ذخيرة
بمعنى مذخورة ما يخرأ يختار ويحفظ والتدقيق إثبات المسألة بدليل طرقه لناظره كما في تعريفات
السيد وقيل إثبات دليل المسألة بدليل آخر ووجه تسمية الاختصار مفعلة مختار الواقع مبتدأ مخرجا خبرا عنه
بالطرف قطعه ولما كان التدقيق مأخوذا من الدقة وهي الغموض والخفاء ذكر معه المختار التي تحفظ عادة
وتختار وذكر معه أيضا مختار الأفكار وهو عدم اهتدائها والمبادئها اصطفاها بخلاف التحقيق فإنه لا يلزم أن يكون
فيه دقة والحق ظاهر لا يمتحن فلذا ذكر معه الثمرات التي تظهر عادة (قوله لشيخنا) متعلق بمحذوف
نعت تنوير الأبصار أو حال منه أي الكائن أو كائننا اهـ ح (قوله شيخ الإسلام) أي شيخ أهل الإسلام
وهذا الوصف غلب على من كان في منصب الافتاء أو القضاء (قوله محمد بن عبد الله) ابن أحمد الخطيب ابن محمد
الخطيب ابن إبراهيم الخطيب اهـ ح ورأيت في رسالة لخصم المصنف وهو الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف
زاد بعد إبراهيم المذكور ابن خليل بن قمرناشي قال المجي كان اماما كبيرا حسن السمعت قوى الحافظة كثير
الاطلاع وبالجملة فليق من يساويه في الرتبة وقد ألف التأليف العجيبه المتقنة منها التنوير وهو في اللغة جليل
المقدار جيم الفائدة دقق في المسائل كل التدقيق ورزق فيه السعد فاشتهر في الأفاق وهو من أنفع كتبه وشرحه
هو واعتنى بشرحه جماعة منهم العلامة الحصكفي مفتي الشام والملاح حسين بن إسكندر الرومي نزيل دمشق
والشيخ عبد الرزاق مدرس الناصرية وكتب عليه شيخ الإسلام محمد الانكوري كتابات في غاية التحرير والنفع
وكتب على شرح مؤلفه شيخ الإسلام خير الدين الزملي حراشي مفيدة وله تأليف لا تحصى توفي سنة ١٠٠٤

لقد أخصت روضة هذا العلم به
مقتصة الأزهار سلسلة الأنهار
من عجائبه ثمرات التحقيق تختار
ومن عجائبه ذخائر تدقيق تحرير
الأفكار لشيخ شيخنا شيخ
الإسلام محمد بن عبد الله

عن خمس وستين سنة ١٩ قلت ومن تأليف المصنف كتاب معين المفتي والمنظومة الفقهية المسماة تحفة الاقران
 وشرحها مواهب الرحمن والفتاوى المشهورة وشرح زاد الفقير لابن الهمام وشرح الوقاية وشرح الوهبانية
 وشرح يقول العبد وشرح المناور وشرح مختصر المناور وشرح الكثر الى كتاب الايمان وحاشية على الدرر لم تتم
 ورسائل كثيرة منها رسالة في العشرة المبشرين بالجنة وفي عصمة الانبياء وفي دخول الحمام وفي لفظ جوز تلك
 تقديم الجيم وفي القضاء وفي الكائن وفي المزارعة وفي الوقوف بعرفة وفي الكراهية وفي حرمة القراءة
 خلق الامام وفي جواز الاستنابة في الخطبة وفي أحكام الدرور والارفاض وفي مشكلات مسائل وشرحها
 وله رسالة في التصوف وشرحها ومنظومة فيه ورسالة في علم الصرف وشرح القطر وغير ذلك ذكره بعضهم
 (قوله الترتاشي) نسبة الى تراتش نقل صاحب مرصاد الاطلاع في اسماء الاماكن والبقاع أن تراتش
 بعثت وسكون الزمان واتفق وشين محبة قرية من قرى خوارزم ١٥ ط قلت والاقران نسبة الى جدّه
 تراتش كما قدمناه (قوله الفزى) نسبة الى غزوة هاشم وهي كافي القاموس بلد بفلسطين ولدها الامام
 الشافعي رحمه الله تعالى ومات بها هاشم بن عبد مناف (قوله عدة المتأخرين) اي معتقدهم في الاحكام
 الشرعية (قوله الاخبار) جمع خبر بالنشيد كثير الخبر (قوله فاني ارويّه) تفرغ على قوله لشج شجنا
 الخ فانه لما جزم بنسبته اليه أقاد أن ذلك واصل اليه بالسند والضمير لتنوير الابصار ولكن ووايته عن ابن نجيم
 باعتبار المسائل التي فيه مع قطع النظر عن صورته الشخصية كما افاده ح أو الضمير لعلم المذكور في قوله لقد
 أخت روضة هذا العلم كما افاده ط (قوله عن ابن نجيم) هو الشيخ زين بن ابراهيم بن نجيم وزير اسمه
 العلي ترجمه التعم الفزى في الكواكب السائرة فقال هو الشيخ العلامه المحدث المدقق الفهامة زين
 العابدين الحنفى أخذ العلوم عن جماعة منهم الشيخ شرف الدين البلقيني والشيخ شهاب الدين الشلبي
 والشيخ امين الدين بن عبد العال وأبو الفيض السلي وأجازته بالاقضاء والتدريس فأفقي ودرس في حياة
 أسياسه وانتفع به ثلاثي وله عدة مصنفات منها شرح الكنز والاشباه والنظائر وصار كتابه عدة الحنفية
 ومرجعهم وأخذ الطريق عن الشيخ العارف بالله تعالى سليمان الخضيرى وكان له ذوق في حل مشكلات
 القوم قال العارف الشعرا في محبته عشرين فمأيت عليه شيابيشينه ومجبت معه في سنة ٩٥٣
 فرأيت على خلق عظيم مع جبرانه وعلمانه ذهابا وايابا مع أن السفييفر عن أخلاق الرجال ومكانت وفاته
 سنة ٩٦٩ كما اخبرني بذلك تلميذه الشيخ محمد العلي ١٥ قلت ومن تأليفه شرح على المناور ومختصر التحرير
 لابن الهمام وتعليقه على الهداية من البيوع وحاشية على جامع الفصولين وله الفتاوى والفتاوى ورسائل
 الزينية ومن تلامذته اخوه المحقق الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر (قوله بسنده) أى حال كونه راويا
 ذلك بسنده وقت من تمام السند (قوله المصطفى) من الصفوة وهو الخواص والاصطفاء الاختيار لان
 الانسان لا يصفى الا اذا كان خالصا لطيبا وقوله المختار بعناه وهذا من اسماء من أسماه صلى الله عليه وسلم
 ط (قوله كاهو) حال من قوله بسنده (قوله عن المشايخ) متعلق بمجذوف حال من اجازاتناى المروية
 عنهم أو اجازاتنا لتضمنه معنى رواياتا ومن جملة مشايخه القطب الكبير والعالم الشهير سيدى الشيخ
 ايوب الخلووى الحنفى (قوله في الدرر والقرر) كلاهما مثلا حسروا والدرر هو شرح للقرر (قوله
 لم اعزه) أى لم انسبه من عزايه ورواسم المفعول منه معزو كدعوى التصحيح رجع من معزى بالاعلان قال
 في الالفية وصح المفعول من نحو عدا * واعلاه ان لم تفر الاجودا ويروى بالوجهين قول الشاعر
 انما الليث بعدا عليه وعاديا والثاني هو الجارى على السنة الفقهاء (قوله وما زاد وعزقله) أى وما زاد على
 ما في الدرر والقرر وعزقله أى قل نقله في الكتب المتداولة عزوته لقائله وفي بعض النسخ وما زاد عن نقله
 أى وما زاد عن المنقول في الدرر والقرر فمن معنى على والمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله روما) أى قصدا
 للاختصار له لقوله لم اعزه وفيه اشارة الى كثرة نقله عن الدرر وما تبعته له كمادة المصنف في مثله وشرحه
 وهو بذلك حقيق فانه كتاب مبني على غاية التحقيق (قوله وما مولى) من الامل وهو الرجاء (قوله من الناظر)
 أى التأمل قال الراغب النظر قد راد به التأمل والتفحص وقد راد به المعرفة الحاصلة بعد التفحص واستعمال
 النظر في البصيرة اكثر عند الخاصة والعامة بالعكس ١٥ وتماه في حاشية المحوى (قوله فيه)

الترتاشي الحنفى الفزى عدة
 المتأخرين الاخبار فاني ارويّه
 من شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي
 من المصنف عن ابن نجيم المصري
 بسنده الى صاحب المذهب أبي
 حنيفة بسنده الى النبي صلى الله
 عليه وسلم المصطفى المختار * عن
 جبريل عن الله الواحد القهار *
 كما هو مبسوط في اجازاتنا
 بطرق عديدة عن المشايخ المتبحرين
 الكبار وما كان في الدرر والقرر
 لم اعزه الامان وما زاد وعزقله
 عزوته لقائله وما للاختصار
 وما مولى من الناظر فيه أن يظهر

أى فى شرحى هذا (قوله بعين الرضى) أى بالعين الدالة على الرضى ولا يتطربعين المقت فان من نظريها تين له الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضى عن كل عيب كليله * كما أن عين السخط تبدى المساويا
أو أنه شبه الرضى بنسبته له عين تشبهها مضمرا فى النفس وذكر العين تخييل ط (قوله والاستبصار)
السين والتاء زائدان أى والأبصار والمراد به التبصر والتأمل ط (قوله وأن يتلافى) أى يتدارك فى
القاموس تلافاه تداركه (قوله تلافه) الذى فى القاموس وجامع اللغة ولسان العرب التلف الهلاك
ولم يذكر التلف فليراجع اه ح ووقع التعبير به لغير الشارح كالامام عمر بن الفارض قدس سره فى قصيدته
الكافية بقوله

وتلافى ان كان فيه اتلافى * بك يجعل به جعلت فداكا
ويحتمل أن الالف اشباع وهولغة قوم ط وفسر العلامة البورينى فى شرحه على ديوان ابن الفارض
التلافى بالتلف وكذا قال سدى عبد الغنى النابلسى فى شرحه عليه وتلافى مصدر مضاف الى المتكلم ووقع
فى كلام الشعراء كثيرا ومنه قول ابن عنيى يحاطب بعض الملوك وكان مر بضا

انظر الى بعين مولى لم يزل * يولى الندى وتلافى قبل تلافى
انا كالتى احتاج ما يحتاجه * فاغنم دعاءى والنساء الوافى

لجاء الملك بألف ديار وقال له أنت الذى وهذه الصلة وأنا العائد (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله
يتلافى والاضافة بيانية أى اذا رأى فيه عيبا تداركه بامكانه بأن يجعله على محل حسن حيث أمكن أو يصلحه
بتغيير لفظه ان لم يمكن تأويله (قوله أو يصفح) فى بعض النسخ بالواو أى يسمح ولا يصفح والصفح فى الاصل
الميل بصفحة العنق ثم أريد به مطلق الاعراض (قوله ليصفح عنه الخ) لأن الجزاء من جنس العمل (قوله
الاسرار) بكسر الهمزة مصدر أسرى انساب الاضمار وان احتل أن يكون بفتحها جمع سر اه ح وعلى
الاول فعطف الاضمار عليه عطف مرادف وعلى الثانى عطف مغاير قال ط والاولى أن يقول بدل الاضمار
الاظهار ليكون فى كلامه صنعة الطباق وهى الجمع بين لفظين متقابلين المعنى (قوله والعمرى) تقدم
الكلام عليه وهذه الفقرة وقعت فى خطبة النهر (قوله انظر) هو الاشراف على الهلاك والمراد به هنا
الشيء الشاق وهو الخطأ والسهو المعبر عنه بالتلافى (قوله بعز) على وزن يقل أو عمل كفى القاموس
والمادة تأتى بمعنى العسر وبمعنى القلة وبمعنى الضيق وبمعنى العظمة كما أفاده فى القاموس وكل صحيح أفاده ط
(قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهر البشرة وهو ما ظهر من الجسد والجن ما اختفى من الاجتنان وهو
الاستتار ط (قوله ولا غرو) بفتح الغين المجعولة وسكون الراء المهملة مصدر غرأ من باب عدا بمعنى عجب
بوزن فرح أى لا عجب اه ح أى من عزة السلامة مما ذكر (قوله فان النسيان) الفاء تعليلية أى لأن النسيان
الذى هو سبب التلافى المتقدم ط وعرفته فى التحرير بأنه عدم الاستحضار فى وقت الحاجة قال فشمل السهو
لأن اللغة لا تفرق بينهما اه (قوله من خصائص الانسانية) أى من الامور الخاصة بالحقيقة الانسانية أى
بافرادها والى الباء للنسبة الى المجزء عنها روى عن ابن عباس أنه قال سمى انسانا لانه عهد اليه نفسى وقال
الشاعر
لاتنسين تلك العهد فانما * سميت انسانا لانك نامى

وقال آخر

نسيت وعدك والنسيان مغتفر * فاغفر فأقول ناس أول الناس

وقيل لانه باء مثاله أو برب تعالى قال الشاعر

وما سمى الانسان الا لانه * ولا القلب الا أنه يتقلب

(قوله والخطا) هو أن يقصد بالفعل غير المأل الذى يقصده الجنابة كالروح الى العبد فأصاب آدميا فحزب
وفى القاموس الخطأ ضد الصواب ثم قال والخطا ما لم يتعمد (قوله من شعائر الادمية) الشعائر العلامات
كما فى القاموس ح قال فى معراج الدراية وشرعا ما يؤدى من العبادات على سبيل الاشتراك الاذان والجماعة
والجمعة وصلاة العيد والاضحية وقيل هى ما جعل علماء على طاعة الله تعالى اه قال ط وانما عبرهم اهناء وفيما

بعين الرضى والاستبصار • وأن
يتلافى تلافه بقدر الامكان
أو يصفح ليصفح عنه عالم الاسرار
والاضمار • ولعمرى ان السلامة
من هذا الخطر • لا مرمز على
البشر • ولا غرو فان النسيان
من خصائص الانسانية • والخطا
والزل من شعائر الادمية •

تقدم بمصانص لان النسيان من خصائص الانسان والخطا والزلل يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لابليس بناء على انه منهم ولها روت وماروت على ما قيل كقولهم ائتمل فيها من يفسد فيها وكنظر بعض الملائكة الى مقامه في العبادات واما الجن فذلك اكثر حالهم (قوله واستغفر الله) أي اطلب منه مستر ذنبي وكأنه أتى به لان ما ذكره قبله فيه نوع تبرئة للنفس وهو مما لا ينبغي بل الاولى هضم النفس بالخطا والنسيان وان كانا من لوازم الانسان (قوله مستعذرا) حال من فاعل استغفر والعود الى التجا كالعبادة والمعادة والعود والاستعانة والعود بالتحريك الملبأ كالعباد والعباد قاموس (قوله من حسد) هو غنى زوال نعمة المحسود سواء غنى انتقالها اليه أم لا وبطاق على الغبطة مجازا وهي غنى مثل تلك النعمة من غير ارادة زوالها عن صاحبها وهو غير مذموم بخلاف الاول لانه يؤدي الى الاعتراض على الله تعالى ولذا قال عليه الصلاة والسلام اياكم والحسد فان الحسداً كل الحسنات كائناً كل النار الخطب وسما عليه الصلاة والسلام حاله الدين لاحالته الشعر وقال تعالى ومن شر حاسدا اذا حسد والحاسد ظالم لنفسه حيث أنعب نفسه وأحزنها وأوقهها في الائم ولغيره حيث لم يحب له ما يحب لنفسه ولذا قال أبو الطيب

وأظلم أهل الأرض من كان حاسدا * لمن بات في نعمائه يتقلب

(قوله بسبب باب الانصاف) صفة تالكيدة لان حقيقة الحسد مشعرة بها اذ الانصاف هو الجرى على سنن الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا يتأتى وجوده مع الحسد والغرض من الاتيان بهذا الوصف التاكيدى النداء على كمال بشاعة الحسد وتقرير ذمته والتفريع عنه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيع (قوله ويرد) اى بصرف صاحبه عن جعل الاوصاف أى عن الانصاف بالاوصاف الجلية أو عن رؤيتها فى المحسود فلا يرى الحاسد له وصفا جليلا أن عين السخط تسمى المساويا وردت بعدى بنفسه ويتعدى بعن الى المفعول ثان وان لم يذكر في قاموس فى شواهد النجاة قول الشاعر اكفر ابعدة الموت عني * وبعد عطاءك المائة الرناعا فافهم

وهذه الفقرة بمعنى التى قبلها وفى الفقرتين من انواع البديع الترسيع وهو أن يكون ما فى احدهما من الالفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فى الوزن والتقسيف والجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين فى حرفين غير متمازيين ولزوم ما لا يلزم وهو هنا الاتيان بالصاد قبل الالف فى الانصاف والاوصاف وقد أتى بهاتين الفقرتين المصنف فى المنع وابن الشحنة فى شرح الوهبانية وسقاهما الى ذلك ابن مالك فى التسهيل (قوله ألا) اداة استفتاح يستفتح بها الكلام (قوله حسك) بفتح السين شوك السعدان والسعدان نبت من أفضل مراعى الابل كافى القاموس ح وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة أو تخبرى فيه استعارة على طريقة السعد ط وبين الحسد وحسك الجناس اللاحق أيضا (قوله من تعلق به هلك) يشير الى وجه التشبه فان الحسد اذا تعلق بانسان أهلكه لانه يأكل حسنة ط وظاهره أن الضمير فى تعلق للسعدان والانسب ارجاعه لمن (قوله وكفى للحاسد الخ) كنى فعل ماض واللام فى الحاسد زائدة فى المفعول به على غير قياس وذماتيميز وتمييز كنى غير محمول عن شئ كما ذكره الدمامبى فى شرح التسهيل ومثله استلا الكوزما وآخر بالرفع فاعل كنى ولم يرد الباء فى فاعلها لانه غير لازم بل غالب بخلاف زيادتها فى فاعل افعال فى التعجب فانها لازمة لكن قال الدمامبى ان كان كنى بمعنى أجزأ وأغنى أو بمعنى وقى لم تزد الباء فى فاعلها هكذا قيل ولم أر من أفصح عن معنى كنى التى تغلب زيادة الباء فى فاعلها وفى كلام بعضهم ما يشير الى أنها قاصرة لامتعية وفى كلام بعضهم خلاف ذلك اه فافهم ووجه الذم انه تعالى أسند اليه الشر وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعانة منه وأى ذم اعظم من ذلك (قوله فى اضطرامه) متعلق بكفى أو بمحذوف حال من الحاسد أو فى التعليل كما فى حديث ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها أو بمعنى مع كما فى ادخلوا فى أمم والاضطرام كما قال ح عن جامع اللغة اشتعال النار فيما يسرع اشتعالها فيه قال ط شبه شدة تحسره لفوات غرضه بالاشتعال (قوله بالقلق) هو بالتحريك الازعاج قاموس (قوله لله در الحسد) فى الرضى الدر فى الاصل ما يدر أى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن القيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله لله تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى مذنبى العجائب

وأستغفر الله مستعذبا به من حسد
يستد باب الانصاف * ويرد عن
جمل الاوصاف * ألا وان الحسد
حسك * من تعلق به هلك * وكفى
للحاسد ذما آخر سورة القلق * فى
اضطرامه بالقلق * لله در الحسد
ما عدله *

وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه بمعنى قدرته ما أعجب فعله وفي القاموس وقولهم وقدرته أي عمله كذا في حواشي الجاهلي للمؤلف عصام ثم قال فقول الشرح يعني الجاهلي لله خبره يجعل الدر كناية عن الخبر لا يوافق تحقيق اللغة ١٥ ابن عبد الرزاق (قوله ما عدله الخ) تعجب ثان متضمن لبیان منشأ التعجب وفي الرسالة التفسيرية قال معارضة رضى الله عنه ليس في خلال الشرح أنه عدل من الحسد تقتل الحساد غما قبل الحسود ١٦ لكن شرطه ما قال الشاعر

دع الحسود وما يلقاه من كبد * كفاله منه لهيب النار في كبده
ان لم تذا حسد نفست كربته * وان سكت فقد عذبته بيده

وقال آخر وقد أجاد

اصبر على كبد الحسود * دفان صبرك يقتله * النار تأكل بعضها * ان لم تجد ما تأكله

(قوله وما تأكل الخ) البيت من المنظومة الوهبانية قال شارحها العلامة عبد البر بن المحطة الكبد الخديعة والمكر والحسود فعول من الحسد فيه مبالغة في معنى الحساد والآن من المظنون ولا جاهل عطف على الحسود يعني ولا من كيد جاهل ويرى بفتح التحتية من زرى عليه اذا عابه واستهزأ به وانكر عليه ولم يعده شيئا او بما يرب به ويجوز ضمها من أزرى قال في القاموس لكنه قليل وتزرى وأزرى بأخيه ادخل عليه عيبا أو امرأ يريد أن يلبس عليه به ولا يتدبر عطف عليه أي لا يتفكر في عواقب الامور وسبب هذا البيت أنه أتى بما تليت به من حسد الحاسدين وكيد المعاندين والله المستول أن يجعل كيدهم في نحرهم فبعضهم استكثره عليه والبعض قال انه مسبوق اليه ١٧ ملخصا (قوله هم يحسدوني) أصله يحسدوني حذف احدى التوئين تحقفا ١٨ ح وشتر فعل تفضل حذف هزته لكثرة الاستعمال كما حذف من خير واباتم اللغة قليلة أو رديئة كما في القاموس وكاهم بالجر تأكيد للناس لافادة الشمول ولا يقال الكافر شتر من لم يحسد فكيف يكون من لم يحسد شتر امنه لاننا نقول هو من جملة من لم يحسد بل ليس له ما يحسد عليه لقوله تعالى انما يحسدون انما غدا هم به الآية فافهم وفي الناس بمعنى معهم ويوما ظرف لعاش وغيره بالنصب حال وقد أتى الشارح بهذا البيت تعالى لان الشخصية تسلب للنفس فان الحسد لا يكون الا لذوى الكمال المتصفين بأكمل الاتصال وفي معناه ما ينسب الي على تركم الله وجهه ان يحسدوني فاني غير لائمهم * قبل من الناس أهل الفضل قد حسدوا

غدامي ويهم ما بي وما بهم * ومات أكثرنا غظا بما يجيهم

(قوله اذا لبسود) أي لا يصير ذاسودا ونخار وأصله يسود كينصر نقات حركة الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو وهذا لغة قهوم وشتر الناس لانه اذا كان شتر الناس من لم يحسد نتج أن خيرهم من يحسد وانما كان ذلك سببا في سيادته لان المدح يترتب عليه الرياسة والدودد والقديح فيه يترتب عليه الحلم والتصل والصفح وذلك بسبب في السيادة أيضا ١٩ ط قلت والحسود أيضا بسبب في السيادة من حيث انه سبب لنشر ما نظوى من الفضائل كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت اناح لها اسان حسود

(قوله سيد) أصله سيدوا جمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالساكن فقلت الواو والياء وأدغمت في الياء قبل انه لا يطلق الا على الله تعالى لما روي أنه عليه الصلاة والسلام لما قالوا له يا سيدنا قال انما السيد الله وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال انما سيد ولد آدم وقال تعالى وسيد اوجصورا وقيل لا يطلق عليه تعالى وعزى الى مالك وقيل يطلق عليه تعالى معر فاعلى غيره منكر او الصبح جوارحه مطلقا وهو في حقه تعالى بمعنى العظيم المحتاج اليه وفي غيره معنى الشريف الفاضل الرئيس ونماه في حاشية الجوى (قوله بدون) أي بغيره هو أحد اطلاقاتها وتأتى بمعنى المكان الادنى وهو الاصل فيها ط (قوله ودود) هو كثير الحب قاموس (قوله وحسود يقدر) أي يطمئن ولا يخفى ما بين ودود وحسود من الطباق وبين يدح ويقدر من الجناس اللاحق ولزوم ما لا يلزم وما في ذلك من الترميع (قوله لان من زرع) تعليل لما استلزمه الكلام السابق لان قدح الحسود اذا كان سببا في زيادة الحسود الموجبة لكمدته كان زرع الحسد منتجا له الحسن والبلايا والاحن جمع احنة بالكسر فهم ما وهى الحق كذا في القاموس ٢٠ ح ويحتمل أنه تعليل لقوله سابقا الاوان

بدأ صاحبه فقتله *
وما آمن كيد الحسود بما من
ولا جاهل يزرى ولا يتدبر
وقه در القاتل
هم يحسدوني وشتر الناس كاهم
من عاش في الناس يوما غير محسود
اذ لا يسود سيد بدون ودود يدح
وحسود يقدر * لان من زرع
الاحن حسد الحسن *

الحسد حسك من تعلق به هلك فالحمود الهلاك الموجود عند التعلق ط وثنيه الحق بما رزق استعارة
بالكتابة واثبات الزرع تخييل وذكرا الحصد ترشيح (قوله فالثيم يفضح) من اللوم بالنفس ضد الكرم يقال لوم
ككرم لوما فهو لثيم جمعه لثام ولوما ويقال فخصه كمنعه كشف مساويه والاصلاح ضد الافساد فاموس
وهذا امر تطبقه بقوله اذ لا يسود سيد الخ فالثيم هو الحسود والكريم هو الودود وفيه لف ونشر مشوش
أو بقوله ومأموى من الناظر فيه الخ ولو قال والكريم يفضح أو يسمع لكان أوضح (قوله لكن يا أخى الخ)
لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدرك عليه بقوله بعد الوقوف وهو ظرف ليصلح كما أفاده ح أى يصلح بعد
وقوفه واطلاعه على هذه الكتب لا بمجرد الخطوط وبالل ويصح تعلقه بقوله وان يتلافى تلافه ويحتمل تعلقه بقوله
فصرفت عنان العناية فهو الاختصار أى انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال أى حال المسائل
ومعرفة ضعيفها من قوياها ويدل للاول قوله وبأبى الله الخ أفاده ط
(قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشيء ما به الشيء هو كالحوان الناطق للسان بخلاف مثل الضاحك
والكاتب مما يمكن تصور الانسان بدونه تعريفات السيد (قوله كصاحب البحر) هو العلامة الشيخ زين
ابن نجيم وتقدمت ترجمته (قوله والنهر) أى وكصاحب النهر وهو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير
باب نجيم الفقيه المحقق الرشيق العبارة الكاملة الاطلاع كان متجرا فى العلوم الشرعية غواصا على المسائل
الفردية متحفا الى الغاية وجها عند الحكام معظما عند الخاص والعامة وفى سنة خمس بعد الف ودفن عند
شجته وأخيه الشيخ زين محبى ملخصا وله كتاب اجابة السائل فى اختصار أنفع الوسائل وغير ذلك
(قوله والفيض) أى وكصاحب الفيض وهو الكركى قال التميمي فى طبقات الخليفة ابراهيم بن عبد الرحمن
ابن محمد بن اسمعيل الكركى الاصل القاهرى المولد والوفاء لازم التقي الحصنى والتقى التميمي وحضر دروس
الكافى وأخذ عن ابن الهمام وترجمه السخاوى فى الضوء بترجمة حافلة وذكر أنه جمع فى الفقه فتاوى
فى مجلدين وأن له حاشية على توضيح ابن هشام ١٥ ملخصا وفى سنة ٩٢٣ وأراد بالفتاوى الفيض المذكور
السمى فيض المولى الكريم على عبده ابراهيم وقد قال فى خطبته وضعت فى كتابي هذا ما هو الراجح والمفيد لقطع
بعض ما يوجد فيه ومنه يستمد (قوله والمصنف) تقدمت ترجمته (قوله ووجدته بالمرحوم) هو الشيخ محمد
شارح الوقاية ١٥ ابن عبد الرزاق ولم أقف له على ترجمة (قوله وعزى زاده) هو العلامة مصطفى بن محمد
الشهير بعزى زاده أشهر متأخرى العلماء بالروم وأغزرهم مادة فى المنطوق والمفهوم وذات التآليف الشهيرة منها
حاشية على الدرر والغرر وحاشية على شرح المنازل لابن ملك وفى فى حدود سنة أربعين بعد الف محبى
ملخصا (قوله وأخى زاده) قال المحبى فى تاريخه هو عبد الحليم بن محمد الشهير المعروف بأخى زاده أحد أفراد
الدولة العثمانية وسراة علمائها كان نسج وحده فى ثقب الذهب وصحة الادراك والتطلع من العلوم وله تآليف
كثيرة منها شرح على الهداية وتعليقات على شرح المفتاح وجامع الفصول والدرر والغرر والاشباه والنظائر
وفى سنة ثلاث عشرة بعد الف ١٥ ملخصا وذكر ابن عبد الرزاق أن الذى فى الخزانة أخى جلى بدل
أخى زاده وهو صاحب حاشية صدر الشريعة المسماة ب ذخيرة العقبى واسمه يوسف بن جليل وهو تلميذ من تلاميذ
خسرو ١٥ (قوله وسعدى أفندى) اسمه سعد الله بن عيسى بن أمير خان الشهير ب عدى جلى مفتى الديار
الرومية له حاشية على تفسير البيضاوى وحاشية على العناية شرح الهداية ورسائل وتحريرات معتبرة ذكره
حافظ الشام البدر الفزى العامرى فى رحلته وبالغ فى الثناء عليه والتمسحى فى الطبقات ونقل عن الشافعى
النعمانية أنه وفى سنة ٩٤٥ (قوله والزبلى) هو الامام غفر الدين أبو محمد عثمان بن على صاحب تبين
الحقائق شرح كزالدقائق قدم القاهرة سنة ٧٠٥ وأفتى ودرس وصنف وانتفع الناس به كثيرا ونشر الفقه
ومات بها سنة ٧٤٣ (قوله والاكمل) هو الامام المحقق الشيخ اكمل الدين محمد بن محمود بن احمد البارقى
ولد فى بضع عشرة وسبع مائة وأخذ عن أبى حبان والاصفهانى وسمع الحديث من الدلاسى وابن عبد الهادى
وكان علامة ذا فنون وافر العقل قوى النفس عظيم الهبة أخذ عنه العلامة السيد الشريف والعلامة الفزى
وعرض عليه القضاء فامتنع له التفسير وشرح المشارق وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح عقيدة الطوسى
والعناية شرح الهداية وشرح السراجية وشرح ألفية ابن معلى وشرح المنار وشرح تلخيص المعانى والتعريب

فالثيم يفضح والكريم يصلح
لكن يا أخى بعد الوقوف على
حقيقة الحال والاطلاع على
ما حزره المتأخرون كصاحب البحر
والنهر والنبيض والمصنف ووجدنا
المرحوم وعزى زاده وأخى زاده
وسعدى أفندى والزبلى والاكمل

شرح اصول البردوي توفي سنة ٧٨٦ وحضر جنازته السلطان بن دونه ودفن بالشيخونية في مصر
 (قوله والكمال) هو الامام المحقق حيث اطلق محمد بن عبد الواحد بن عبد الجيد السيواسي ثم السكندري
 كمال الدين بن الهمام ولد تقرى سنة ٧٩٠ وتفقه بالسراج قارئ الهداية والقاضي نجيب الدين بن الشحنة
 لم يوجد في مثله في التحقيق وكان يقول أنا لا اقلد في المعقولات أحدا وقال البرهان الانبائي - وكان من أقرانه
 لو طبت جميع الدين ما كان في بلدنا من يقوم به غيره وكان له نصيب وافر مما لا يحصى الاحوال من الكشف
 والكرامات وكان يتجرد أولا بالكلية فقال له أهل الطريق ارجع فان للناس حاجة بعلك وكان يأتيه الوارد كيا في
 السادة الصوفية لكنه يقطع عنه بسرعة لخطا لطفه للناس وشرح الهداية شرحا لا نظيره سماه ففتح القدير وصل فيه
 الى اثنا عشر كتابا وله كتاب التحرير في الاصول الذي لم يؤلف مثله وشرحه تليذه ابن امير سراج وله المسيرة
 في العقائد وزاد الفقير في العبادات توفي بالقاهرة سنة ٨٦١ وحضر جنازته السلطان بن دونه كان في طبقات
 التميمي ملخصا (قوله وابن الكمال) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الامام العالم العلامة الرحلة الفهامة
 كان بارعا في العلوم وقلما أن يوجد في الاولة فيه مصنف أو مصنفاة دخل الى القاهرة حصة السلطان سليم
 لما أخذها من يد الجراكسة وشهد له أهلها بالفضل والاتقان وله تفسير القرآن العزيز وحواش على الكشاف
 وحواش على أوائل البصاوي وشرح الهداية لم يكمل والاصلاح والابصاح في الفقه وتفسير التنقيح
 في الاصول وشرحه وتفسير السراجية في القرآني وشرحه وتفسير المفتاح وشرحه وحواشي التلويح وشرحه
 المفتاح ورسائل كثيرة في فنون عديدة لعلها تزيد على ثلثمائة رسالة وتنايف في الفارسية وتاريخ آل عثمان
 بالتركية وغير ذلك وكان في كثرة التأليف والسرعة بها وسعة الاطلاع في الديار الرومية كالحلال السيوطي
 في الديار المصرية وعندى أنه أدق نظر من السيوطي وأحسن فهما على أنهما كانا جمال ذلك العصر ولم يزل
 مفتيا في دار السلطنة الى أن توفي سنة ٩٤٠ هـ تجمي ملخصا (قوله مع تحقیقات) حال من ما حذر به أي
 مصاحبا ما حذر به هؤلاء الامية لتحقيقات ٨١ ح والمراد بها حل المعاني العويصة ودفع الاشكالات الموردة
 على بعض المسائل أو على بعض العلماء وتعيين المراد من العبارات المحتملة ونحو ذلك والافذات الفروع الفقهية
 لا بد فيها عن النقل من أهلها (قوله نسخ بها الببال) في القاموس نسخ في رأى كنع سنوحا وسنحها
 وسنحما عرض وبكذا عرض ولم يصرح ٨١ فعلى الاول هو من باب القلب مثل أدخلت القلنوسة في رأسي
 والاصل سنحت أي عرضت بالببال أي في خاطري وقلبي وعلى الثاني لا قلب والمعنى عليه أن قلبي وخاطري
 عرض بها ولم يصرح وهذا ما جرت عليه عادته رحمه الله تعالى من التعريض بالرموز الخفية كما يشهد له قريبا
 (قوله وتلقيتها) أي أخذتها عن أخي غول الرجال أي الرجال القبول الفائقين على غيرهم في القاموس
 الفعل الذكركم من كل حيوان وغول الشعراء الغالبون بالهجماء على من هاجمهم ٨١ قال ح وأورد أن بين
 الجنتين تنافسا فان الببال اذا استكره هذه التحقيقات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعها عن غول الرجال
 وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف أي نسخ بعضها الببال وتلقاها عن غول الرجال ٨١ أي فهو على
 حد قوله تعالى ومن الجبال جدديض وجر (قوله ويأبى الله العصمة الخ) أي النبي يأباه ويأبى به اباءه وابائة
 بكسرهما كرهه قاموس وهذا اعتذار منه رحمه الله تعالى أي ان هذا الكتاب وان كان مشغلا على
 ما حذر به المتأخرون وعلى التحقيقات المذكورة لكنه غير معصوم أي غير ممنوع من وقوع الخطأ والسهو فيه
 فان الله تعالى لم يرض اولم يقتدر العصمة لكتاب غير كتابه العزيز الذي قال فيه لا يأبى الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه فغيره من الكتب قد يقع فيه الخطأ والزلل لانهم من تأليف البشر والخطأ والزلل من شعارهم (نبيه)
 قال الامام العلامة عبد العزيز النجاري في شرحه على اصول الامام البردوي ما نصه روى البويطي عن
 الشافعي رضي الله عنه أنه قال له اني صنعت هذه الكتب فلم آل فيها الصواب ولا بد أن يوجد فيها ما يخالف
 كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
 كثيرا فما وجدتم فيها مما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فاني راجع عنه الى كتاب
 الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقال المنزني قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فامن
 مرة الاو كان يقف على خطأ فقال الشافعي - خيه أبي الله أن يكون كتابا يحصى غير كتابه ٨١ (قوله قليل خطأ

والكمال وابن الكمال
 مع تحقیقات نسخ بها الببال
 وتلقيتها عن غول الرجال ويأبى
 الله العصمة لكتاب غير كتابه
 والمنصف من اعتقرفة قليل خطأ المرء

المرء أى خطأ المرء القليل فهو من إضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطأ إشارة إلى أن ذلك واقع لاعتبار الاختيار فالأثر مرفوع والثواب ثابت ط (قوله فى كثير صوابه) متعلق بمحذوف حال من الخطأ أى الخطأ القليل **كأننا فى أثناء الصواب الكثير** وباعتقاف وفى معنى مع أول التعليل أفاده ط ولا يخفى ما فى الجمع بين قليل وكثير وخطأ وصواب من الطباق (قوله ومع هذا) أى مع ما حواه من التعريرات والتحققات اه ح قلت والاولى جعله مرتبطاً بقوله وبأبى الله أى مع كونه غير محفوظ من التلليل فمن أتقنه كما تقول فلان بخيل ومع ذلك فهو أحسن حالاً من فلان ط (قوله فهو الفقيه) الجملة خبر من قرئت بالفاء لعموم المبتدأ فأشبه الشرط والمراد بالفقيه من يحفظ الفروع الفقهية وبصره إدراكاً فى الأحكام المتعلقة بنفسه وغيره وسأنى الكلام على معنى الفقه لغة واصطلاحاً ط (قوله الماهر) أى الحاذق قاموس (قوله ومن ظفر) فى القاموس الظفر بالحرى كالفوز بالمطلوب ظفروه وظفره وعليه (قوله بما فيه) أى من التعريرات والتحققات والفروع الجمة والمسائل المهمة (قوله فسقول) أى بين التنفيس لأن ذلك يكون عند السؤال أو المناظرة مع الاخوان غالباً أو أنها زائدة أفاده ط أولانه انما يكون بعد اطلاعه على غيره من الكتب التى حترها غيره وطولها ينقل الاقوال الكثيرة والتعليلات الشهيرة وخلافيات المذاهب والاستدلالات مع خلقها من تكثير الفروع والتعويل على المعتقد منها كغالب شروح الهداية وغيرها فاذا اطلع على ذلك علم أن هذا الشرح هو الدرّة الفريدة الجامع لتلك الاوصاف الحميدة ولذا اكب عليه أهل هذا الزمان فى جميع البلدان (قوله بل فيه) الملى بالكسر اسم ما يأخذه الاناء اذا امتلأ وبها هيئة الامتلاء ومصدره ملء قاموس وفيه استعارة تصريحية حيث شبه الكلام الصريح الذى يستحسنه قائله ويرضيه ولا يتحاشى عن الجهر به بما يلائم الاناء بجامع بلوغ كل الى النهاية أو مكنية حيث شبه القم بالاناء والملى تخييل أو هو كناية عن الايمان بهذا القول جهرًا بلا توقف ولا خوف من تكذيب طاعن وبين قوله فيه وفيه الجناس التام (قوله كم ترك الاول للآخر) مقول القول وكم خبرية للتكثير مفعول ترك والمراد بالاول والآخر جنس من تقدم فى الزمن ومن تأخرو هذا فى معنى ما قاله ابن مالك فى خطبة التسهيل واذا كانت العلوم مخصاً للهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يترك بعض المتأخرين ما عسر على **كثير من المتقدمين** اه وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب المتقدمين فى الضبط والاختصار ووجزالة الالفاظ وجمع المسائل لان المتقدمين كان مصروف أذهنانهم الى استنباط المسائل وتقويم الدلائل فالعالم المتأخر بصرف ذهنه الى تنقيح ما قالوه وتبيين ما أجملوه وتقييد ما أطلقوه وجمع ما فترقوه واختصار عباراتهم وبيان ما استتر على الامر من اختلافاتهم فهو كفاشطة عروس رباها أهلها حتى صلحت للزواج تزنيها وتعرضها على الأزواج وعلى كل قافض للذرائل كما قال القتات كالجري بقبه الصحاب وماله * فضل عليه لانه من ماله

نم فضل المتأخرين على أمنا نانا من المتعلمين رحم الله الجميع وشكر سعيهم أمين (قوله الخط) أى النصيب والوافر الكثير (قوله لانه) تعليل للعلل الثلاثة قبله والضمير يرجع الى الكتاب ط (قوله هو البحر) تشبيه بليغ أو استعارة (قوله لكن بلا ساحل) الساحل ريف البحر وشاطئه مقلوب لان الماء محله وكان القياس مسحولا قاموس واذا كان لا ساحل له فهو فى غاية الاتساع لان نهاية البحر ساحله فهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم حيث أثبت صفة مدح واستثنى منها صفة مدح أخرى نحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش وهو أكفى المدح لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر الى استثناء صفة مدح وله نوع ثان وهو أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

أى فى حدهن كسر من مضاربة الجيوش وهذا الثانى أبلغ كآبين فى محله فافهم وفيه أيضاً من أنواع البدیع نوع من أنواع المبالغة وهو الاغراق حيث وصف البحر بما هو ممكن عقلاً لا يمنع عادة (قوله ووابل القطر) الوابل الكثير وهو من إضافة الصفة للموصوف أى القطر الوابل ط (قوله غير أنه متواصل) أى تواصل نافعاً غير مفسد بقرينة المقام والا كان ذماً وهذا أيضاً من تأكيد المدح بما يشبه الذم (قوله بحسن عبارات) البناء للتعليل مثل فيظلم أوله صاحبة مثل ابط بسلام أوله لابس وهى متعلقة بالبحر لانه فى معنى

فى كثير صوابه * ومع هذا فن أنقن كتابى هذا فهو الفقيه الماهر * ومن ظفر بما فيه فسقول بل * فيه كم ترك الاول للآخر * ومن محله فقد حصل له الحظ الوافر * لانه هو البحر لكن بلا ساحل * ووابل القطر غير أنه متواصل * بحسن عبارات

المشتق أى الواسع مثل ساتم فى قومه ومثل قول الشاعر أسد على وفى الحروب نعامه لتأوله بكريم وجرى
أو بعد ذوف سال من الضمير فى لانه أو من كافي (قوله ورمز اشارات) هما بمعنى واحد وهو الأيماء بالعين
أو اليد أو نحوهما كافي القاموس فكانه أراد أطف أنواع الأيماء وأخفاها كما سيبرح به بعد بقوله معقدا
فى دفع الأيراد أطف الإشارة (قوله وتنقيج معاني) أى تهذيبها وتنقيتها ويحتمل أنه من إضافة الصفة
الى الموصوف ومنه قوله ونحمر ريماني وفى القاموس تحمر بالكتاب وغديره تقويمه ١١ ومباني الكلمات
ما تبنى عليه من الحروف والمراد بها الألفاظ والعبارات من إطلاق الجزء على الكل وفى قوله المعاني والمباني
مراعاة الظهور وهو الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد نحو الشمس والقمر بحسبان ثم الموجود فى التصريح بها
بالماء مع أن القياس حذفها والوقف على النون ساكنة مثل فاقض ما أنت قاض (قوله وليس انظر
كالبيان) بكسر العين المعايضة والمشااهدة وهذا على حذف أى أن ما قلته خبر يحتمل الصدق والكذب
وبعد اطلاق على التأليف المذكور تعين ما ذكرته لك وتصقفه بالمشااهدة لأن الخبر ليس كالبيان أفاده ط
وفى هذا الكلام اقتباس مما رواه أحد الطرقات وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالمعاينة
وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم كافي المواهب اللدنية وتضمن اقول الشاعر

يا ابن الكرام ألا تندوب تبصر ما * قد حذوت لولا تخاراً كن معاً

(قوله وستقر) القر بالضم البرد وعينه تقر بالكسر والقح قزة ونظم وقرو رار دت وانقطع بكأوها وأوران
ما كانت متشوقة اليه قاموس وكان وصف العين بالبرودة لما قالوا من أن دمة السرور باردة ودمة الحزن
ساردة (قوله بعد التأمل) أى التفكر فيه والتدبر فى معانيه ط (قوله نفذ) الفاء فصيحة أى
إذا كان كإرفقه لك أو إذا تأملته وتزيت به عينك نفذ الخ ثم أعلم أنه من هنا الى قوله كيف لا ونفسه راقه
ابتداءً ببيضة الخ ساقط من كثير من النسخ وكانه من الحقائق الشارح فاقط من نسخته قبل الإلحاق
خلاص هذه الزيادة وافته تعالى أعلم (قوله من حسن روضه) الحسن الجمال جمعه بحسن على غير قياس
قاموس فهو اسم جامد لصفة فالإضافة فيه لامية فافهم والاسمى أفعل تفضيل من السمو أى الأعلى من
غيره قال ط وفى الكلام استعارة شبه عبارة الحسنة بالروض يجامع النفاضة وتعلق النفوس بكل
والقرينة إضافة الروض الى الضمير (قوله عن الحسن) الظاهر أنه يضم الحاء فالعق دع الحسن الصورى
الحسوس وانظر الى حسن روض هذا الشرح الأعلى قدرا ١٥ ح (قوله وسلى) امرأته من معشوقات
العرب المشهورات كليلي ولبنى وسعدى وبينة وصيبة وعزة وليس المراد بها المعنى العلى وإنما المراد الوصى
لاشتمارها بالحسن كاشتهار ساتم بالكرم فيقال فلان ساتم بهنى كريم فالمراد بالجمال والجليل (قوله فى طلعة)
خبر مقدم وما يغنيك مبتدأ مؤخر والمعنى أن طلعة الشمس أى طلوعها يكفك عن نور الكوكب المسعى بزحل
نزل كانه منزلة الشمس يجامع الاهتداء بكل ونزل غيره منزلة زحل ولاشأن أن نور الشمس والاهتداء به لا يكون
لغيرها من الكواكب وزحل أحد الكواكب السيارة التى هى السبع جمها الشاعر على ترتيب
السموات كل كوكب فى سماه بقوله

زحل شرى مريخه من شمسه * قتر اهت لطارد الاقار ط

(قوله هذا) أى خذ هذا الذى ذكرته وأراد به الانتقال عن وصف الكتاب الى التنبه على عدم الاعتراض
بما يشنع به حساد الزمان المغبرون فى وجود الحسن

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا ولو ما نه لدميم

(قوله أعراض) جمع عرض بكسر العين محل المدح والذم ط (قوله أعراض) أى كالأعراض خبر أخصى فهو
تشبيه بطبع والأعراض جمع عرض وهو الهدف الذى يرى بالسهم فكان أن الغرض يرى بالسهم كذلك أعراض
المصنفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرى فى نسبة الضابح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهم
والذين يرمون المحسنات وبين الأعراض والأعراض الجناس المضارع ط وفى تشبيه الكلام القبيح بالسهم
استعارة نصر محبة والقرينة إضافة افتأ الى السنة والجامع حصول الضرر لا بكل ويحتمل أن يكون من
إضافة المشبه به الى المشبه أى السنة التى هى كالسهم لكن تشبيه الكلام بالسهم أظهر من تشبيه

ورمز اشارات • وتنقيج معانيه
ونحمر ريماني • وليس الخبر كالبيان
• وستقر به بعد التأمل البيان •
نفذ ما نظرت من حسن روضه
الاسمى • ودع ما سمعت عن الحسن
وسلى
خذ ما نظرت ودع شيا سمعت به
فى طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل
هذا وقد أخصت أعراض المصنفين
أعراض سهام السنة الحساد •

الاسنة بها تأمل (قوله ونفاش تصانيفهم الخ) النفاش جمع نفيسة يقال شئ نفيس أى يتنافس فيه ويرغب وهو من إضافة الصفة الى الموصوف مرفوع بالعطف على اسم أخصى أو على الابتدائية والوانو للاستئناف أو للصلال ومعرضة يشد يد الرأى منصوب على أنه خبر أخصى أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ وبأيديهم متعلق به أى منصوب بأيديهم من قولهم جعلت الشئ عرضة له أى نصبت أو بفتح الرأى محقة من عرض بمعنى أظهر أى مظهره فى أيديهم والضمير للسادة وجلة تنقب أى الحساد بالبناء المعلوم حاله أو خبر بعد خبرا وهى الخبر ومعرضة حال ورميها بالكساد كناية عن هجرها وذمتها والمعنى أن الحساد لا يستغنون عنها بل ينتهبون فوائدها وينتفعون بها ثم يذمتونها ويقولون انها سلة كاسدة (قوله أخالعلم) منادى على حذف أداة النداء والاخ من النسب والصدق والصاحب كفى القاموس والمراد الاخير (قوله بعيب) مصدر مضاف الى مفعوله وان جعل العيب اسما لا يوجب الذم فهو على تقدير مضاف أى يذكر عيب ط (قوله مصنف) بكسر التون أو ضمها (قوله ولم يتيقن) جلة حاله ط (قوله منه) متعلق بمحذوف صفة لوجه تعرف صفة ثانية أو حال أو منه متعلق بتعرف والجملة صفة لوجه (قوله فكلم) خبرية للتكثير على رفع مبتدأ والجملة بعدها خبر كما هو القاعدة فيما اذا اولها فعل متعده أخذ مفعوله قافهم (قوله بعقله) الباء اللآلة أى ان عقله هو الآلة فى الافساد ط (قوله وكلم حرف) التعريف والتغيير والتصنيف الخطأ فى التصنيف فاموس لكن فى شرح ألقية العراق للقاضى زكريا التعريف الخطأ فى الحروف بالشكل والتصنيف الخطأ فيما بالنقطة واللمن الخطأ فى الاعراب اه وفى تعريفات السيد تقيس التعريف هو أن يكون الاختلاف فى المهنة كبر وبرد وتجنيس التصنيف أن يكون الفارق نقطة كائى واتى اه (قوله أخصى لمعنى مغبرا) اللام فى المعنى زائدة للتقوية لتقدم المفعول على علمه مع أن العامل محو على الفعل فضعف عن المعمول وتغير النسخ المعنى بسبب تغييره الالفاظ وجملة وجاء الخ مؤكدة وهذا معنى ما يقال الناسخ عدو المؤلف (قوله من هذا) أى التأليف (قوله أن يدرج) أى يجرى وفى القاموس درجت الريح بالحصى أى جرت عليه جربا شديدا (قوله من المصنفين والمؤلفين) التأليف جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليه الاسم الواحد سواء كان بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر أو لا وعليه فيكون التأليف أعم من الترتيب اه تعريفات السيد قبل وأعم من التصنيف لأنه مطلق الضم والتصنيف جعل كل صنف على حدة وقيل المؤلف من يجمع كلام غيره والمصنف من يجمع مبدع كرات أفكاره وهو معنى ما قبل واضع العلم أولى باسم المصنف من المؤلف (قوله رياض) فى القاموس رياض المهر رياض ورياضة ذله اه ومنه قولهم من ائلى الرياضة قال المنشورى أى التى تروض الفكر وتذله لما فهم من القرن على العمل (قوله القرية) فى الصحاح القرية أول ما يستتب من البر ومنه قولهم فلان قرية جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع اه والمراد بها هنا آلة الاستنباط وهى الذهن (قوله ودعاء) عطف على الفخران (قوله وما على) ما نافية وعلى خبر مبتدأ محذوف أى وما على بأس أو ما استفهامية مبتدأ وعلى الخبر (قوله فسيتلقونه بالقبول) قد حقي المولى وجاء وأعطاه فوق ما غناه وهو دليل صدقه وإخلاصه وجه الله تعالى وجزاء شيرا (قوله ترى الفتى) رأى عليه والفتى مفعول أول وهو فى الأصل الشاب والمراد به هنا مطلق الشخص وجملة يشكر مفعول ثان أو بصرية ولا يرد أن الإنكار مما لا يدرك بالبصر لانه قد تدرك أماراته على أنه اذا جعلت بصرية فجعله يشكر حال لا مفعول لها حتى يرد ذلك قافهم (قوله لوأما) مهموز العين مفعول لاجله (قوله ماذهب) أى مات والقاعدة أن ما بعد اذا زائدة (قوله الخ) بالجيم من اللجاج وهو الخصومة كفى القاموس اه ح وضمنه معنى اشتد فعدا بالباء ط (قوله الحرص) طلب الشئ باجتهاد فى أصابته تعريفات السيد (قوله على نكته) متعلق بالحرص والنكته هى مسألة لطيفة اخرجت بدقة نظر ومعان فكر من نكت رجه بارض اذا أرفها وسميت المسألة الدقيقة نكته لتأثر الخواطر فى استنباطها سيد (قوله بكتبها) حال من الضمير المجرور وأوصفت لنكته أى يريد كتابتها (قوله فهالك) اسم فعل بمعنى خذ (قوله مهذبا) بالكسر بصفة اسم الفاعل بقرينة قوله مظهرها وهو أولى من الفخ لانه أقل تكافا والتهديب التفتة والاصلاح وقوله لمهمات مفعوله واللام للتقوية وهو جمع مهمة ما جتم بتحصيله (قوله استعملت) أى اعلمت فالسين والتاء

ونفاش تصانيفهم معرضة بأيديهم
تلقب فوائدها ثم رميها بالكساد
أخالعلم لا لتجمل بعيب مصنف
ولم يتيقن زلة منه تعرف
فكلم أفسد الراوى كلاما بقله
وكلم حرف الاقوال قوم ووصفوا
وكلم ناسخ أخصى لمعنى مغبرا
وجاء شئ لم يرد المصنف
وما كان قصدى من هذا أن يدرج
ذكرى بين المهررين من المصنفين
والمؤلفين بل القصد رياض
القرية و حفظ الفروع القصيدة
مع رجاء الغفران ودعاء
الاخوان وما على من اعراض
الحامدين عنه حال حياتي
فسيتلقونه بالقبول ان شاء الله
تعالى بعد وفاتي كما قبل
ترى الفتى يشكر فضل الفتى
لزم ما وخبنا فاذا ما ذهب
نح به الحرص على نكته
بكتبها عنه جهاد الذهب
فهالك مؤلفا هذه المهمات هذا
الفتى مظهر الدقائق استعملت

زائدتان عبرهما إشارة إلى الاعتناء والاجتهاد ط (قوله فيها) أي في تحريرها ط (قوله جن) أي
ستر الأشياء بظلمته والمادة تدل على الاستتار كالجفن والجنان والجنين والجنة وإنما خص الليل لكونه محل
الافكار غالباً وفيه يزكو الفهم لقلة الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون بالسهر في التصريح للمسائل كما قال التاج
السبكي - رحمه الله

سهرى لتفقيح العلوم الذي * من وصل غانية وطيب عناق
وتقابل طرباً للخل - عوبصة * في الذهن أبلغ من مدامة ساق
وصرير أقاله على صفحتها * أشهى من الدوكا والعشاق
وأذن من تفسر الفتاة لدهنها * نضري لائق الرمل من أوراقي ط

التكريرها إذا ما للليل جن * منجزياً
أرجح الأقوال وأوجز العبارة *
معتد في دفع الإيراد الطف
الإشارة * فربما خالفت في حكم
أودليل * فحسبه من لا اطلاع له
ولا فهم عدولاً عن السبيل * وربما
غيرت تعالماً شرح عليه المصنف
كلمة أو حرفاً * وما درى أن ذلك
لنكتة تدق عن نظره وتحنق * وقد
أنشدني شيعي الخبر السامى *
والبحر الطامى * واحد زمانه *
وحسنة أو انه * شيخ الإسلام
الشيخ خير الدين الراملى * أطال الله
بقائه

قل لمن لم بر المعاصر شيئاً
* ويرى للأوائل التقديماً
إن ذاك القديم كان حديثاً
وسبقني هذا الحديث قديماً

قول الحاشية إن هذا الحديث
كذا بخط الهنشي والموافق لشارح
أن يقول إن ذاك القديم كما هي
الرواية في البيت ١٨

(قوله منجزياً) حال من فاعل استعملت والتحرى طلب أحري الأمرين وأولاهما سيد (قوله أرجح
الأقوال) الإضافة على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والافتقار إلى قولين معنيين أو يذكرا الصحيح دون
الاصح ط (قوله وأوجز العبارة) أي أخصرها والاضافة على معنى من ط (قوله معتدلاً) حال أيضاً
متراصة أو متداخلة أي معقولة ط (قوله الإيراد) أي الاعتراض (قوله الطف الإشارة) كأن يذكرك
في الكلام مضاعفاً وقد أوجز ذلك بما يدفع به الإيراد ولا يظهر ذلك إلا لمن اطلع على كلام المورد فإذا رأى
ما ذكره الشارح علم أنه أشار به إلى دفع ذلك وبما صرح بما يشير إليه أيضاً (قوله في حكم) بأن يذكرك بأوجه
ما ذكره غيره كراهته مثلاً (قوله أودليل) بأن يكون دليل فيه كلام فبد كغيره سالماً وهذا كله غير ما يصرح به
وينبه عليه كقوله ما ذكره فلا نخطأ ونحو ذلك (قوله بنفسه) أي ظن بما خالفت فيه غيري (قوله من
لا اطلاع له) أي على ما اطلعت عليه ولا فهم له بما قصدته (قوله عدولاً) أي ميلاً عن السبيل أي الطريق
الواضح (قوله تعالماً شرح عليه المصنف) فإن المصنف لما شرح مثله فغير منه بعض ألفاظ منه بما على التغيير
فبقيت نسخ المتن المجرد مخالفة لنسخة المتن المشروح تتابعه الشارح فيما غيره وربما غير ما لم يغيره المصنف (قوله
وما درى) معطوف على محذوف أي فاعترض وما درى أفاده ط (قوله وقد أنشدني) أنشد الشعر قراء
قاموس والمراد أي سمعني هذا الشعر (قوله الخبر) بالكسر ويخ العالم أو الصالح قاموس (قوله السامى)
أي العالي القدر (قوله الطامى) أي الملائن قاموس (قوله واحد زمانه) أي المنفرد في زمانه
بالصفات (قوله وحسنة أو انه) أي الذي أحسن الله تعالى به على الخلق في أو انه أي زمانه أفاده ط
أو الذي بعد حسنة زمانه الكثير الإساءة على أنبائه (قوله الشيخ خير الدين) الظاهر أنه اسمه العلي
اذ ترجمه جماعة ولم يذكروا غيره منهم الأمير المحيى قال خير الدين بن أحمد بن نور الدين علي بن زين الدين بن عبد
الوهاب الأيوبي نسبة إلى بعض أجداده العليي بالضم نسبة إلى سيدى علي بن عليم الولي المشهور
الفاروق نسبة إلى الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الراملى - الإمام المفسر المحدث الفقيه الملقب
الصوفي النجوى - البياضي العروضي - المنطقي - المعمر شيخ الحنفية في عصره وصاحب الفتاوى السائرة وغيرها
من التأليف النافعة في الفقه منها حواشيه على المنح وعلى شرح الكنتاليعيني وعلى الأشباه والنظائر وعلى
البحر الرائق وعلى الزيلعي وعلى جامع الفصولين ورسائل ودويان شعر مرتب على حروف المجهول ولده سنة
٩٩٣ وتوفي سلده الرملة سنة ١٠٨١ وأطال في ذكر مناقبه وأحواله وبيان مشايخه وتلامذته فليراجع
(قوله أطال الله بقاءه) أي وجوده والمراد الدعاء بالبركة في عمره لأن الأجل محتوم وذكر ط عن الشريعة
وشرحها ما يفيد كراهة الدعاء بذلك أقول يرد عليه أنه عليه الصلاة والسلام دعاء لخدمته أنس رضي الله تعالى
عنه بدعوات منها وأطل عمره ومذهب أهل السنة أن الدعاء ينفع وإن كان كل شيء بقدر واستفيد من كلام
الشارح أنه ألف كتابه هذا في حياة شيخه المذكور وهو كذلك فإنه سيد كراخر الكتاب أنه فرغ من تأليفه سنة
١٠٧١ فيكون قد فرغ من تأليفه قبل موت شيخه المذكور بعشر سنين (قوله إن هذا الحديث الخ) فيه
من أنواع البديع المذهب الكلامي وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام نحو لو كان فيما آلهة
الإلهة لفسدتا وببانه أن تفصيل المرء بأوصاف لا يتقدمه لأن كل متقدم لم يكن صادقاً ولم يزد بتقدمه
عما كان عليه وقت حدوثه وهذا المعاصر سمى عليه زمان بصير فيه قديماً فإذا أفضل ذلك المتقدم بأوصافه

قوله الفائل هو بالقاء أى ضعيف
الزأى وقوله لا لحدائنه الخ لفظ
المبرد على ما نقله صاحب القاموس
في النبطية عنه ولحدائنه يتضمن
المصيب قاله نصر الهوري

على أن المقصود والمراد ما أنشدني
شيخى رأس المحققين النقاد محمد
أفندي الحماسى وقد أجاد
أسكل بن الدنيا مراد ومقصود
وان مرادى حصه وفراغ
لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا
يكون به في الجنان بلاغ
ففى مثل هذا قلينا نفس أولواله
وحسبى من الدنيا الغرور وبلاغ
فما الفوز إلا فى نعيم مؤبد
به العيش رغد والشراب يساغ
(مقدمة)

لزمكم تفضل ذلك المعاصر الذى سبق قد عيأ بأوصافه أيضا وهذا معنى قول الامام المبرد ليس لقسم العهد
بفضل الفائل ولا لحدائنه يضمن المصيب ولكن يعطى كل ما يستحق اه قال الدمامسى في شرح التسهيل
بعد نقله كلام المبرد وكثير من الناس من تحزى هذه البلية الشنعاء فتراهم اذا سمعوا شيئا من النكت الحسنه
غير معزوا الى معين استحسنوه بناء على أنه لا متقدمين فاذا علموا أنه لبعض أبناء عصرهم نكصوا على الاعقاب
واستقبحوه أو ادعوا أن صدور ذلك عن عصرى مستبعد وما الجامل لهم على ذلك الاحسد ذميم وبغى
مرتع وخيم اه ملخصا (قوله على أن الخ) بمنزلة الاستدراك على ما يتوهم من قوله فها الخ من أن
المراد مدح نفسه وتأليفه وأن المقصود الشهرة بالتأليف ط (قوله شيخي) فى بعض النسخ زيادة وبركتي
وولى نعمتي قال ط البركة اتساع الخبر وولى فعيل بمعنى فاعل أى متولى نعمتي والمراد بالنعمة نعمة العلم
التي هى من أعظم النعم اه (قوله محمد أفندي) قال الهجى فى تاريخه هو ابن تاج الدين بن أحمد الحماسى
الدمشقى الخطيب بجامع دمشق أشهر آل بيت محاسن وأفضلهم كان فاضلا كاملا أديبا ليليا لطيف الشكل
وجيها جامع المحاسن الاخلاق حسن الصوت ولى خطابه جامع السلطان سليم بالصاحبة دمشق ثم صار ماما
بجامع بن أمية وخطيبا فيه وقرأ فيه صحيح مسلم وكتب عليه بعض تعاليق وولى درس الحديث تحت قبة النسر
من الجامع المذكور وكان فصيح العبارة وانتفع به خلق من علماء دمشق منهم شيخنا العلامة المحقق الشيخ
علاء الدين الحصكفى مفتى الشام وله شعر حسن وتحريرات تدل على علمه ولد سنة ١٠١٢ ووفى سنة
١٠٧٢ ورثاه شيخنا العلامة المحقق الشيخ عبد الفتى السابلى بقصيدة جيدة الى الغاية مطلعها قوله
ليهن رعاغ الناس ويفرح الجهل * فبعد ذلك لا يرجو البقاء من له عقل
أياجنة قرت عيون أولى النهى * بها زمتنا حتى تداركها المحل
اه ملخصا (قوله لكل بن الدنيا) أى لكل واحد من الناس الموجودين فيها وسموا أبناءها لانهم منها
مادة وغذاء وبها انتفاعهم وفيها تاريخهم وهى اسم لما قبل الآخرة لدقوقها وقربها ويحتمل أن يراد بأبنائها الطالبون
لها المنهمكون فيها (قوله حصه) أى فى الجسد وفراغ عما يشغل عن الآخرة (قوله لا يبلغ) علة لقوله
وان مرادى الخ (قوله مبلغا) مصدر بمعنى منصوب على المفعولية المطلقة (قوله فى الجنان بلاغ)
أى اتصال من الله تعالى الى المراتب العالية فيها وهى اسم مصدر قال فى القاموس البلاغ كصاحب الكفاية
والاسم منه البلاغ والتبليغ وهما الاتصال اه (قوله فى مثل هذا) أى هذا المراد المذكور والفاء
للسببية مقيدة للتعليل والجار والمجرور متعلق ببنافس (قوله قلينا نفس) أى يرضى والفاء زائدة مؤكدة
للاولى مثلها فى قول الشاعر واذا هلكت فمعد ذلك فاجرعى (قوله أولواله) أى أصحاب العقول
وأما غيرهم فنافستهم فى الدنيا (قوله وحسبى) مبتدأ أى كافى ط (قوله الغرور) فعول يستوى
فيه المذكور والمؤنث أى الغارة اه ط (قوله بلاغ) أى مقدار الكفاية وهو خبر المبتدأ وبينه وبين
بلاغ الأول الجناس التام الخطى اللغزى أفاده ط (قوله فالفوز) أى النجاة والخير بالخبر قاموس
والفاء للسببية عاطفة على جملة بنافس مقيدة للتعليل (قوله الا فى نعيم الخ) فى معنى الباء مثلها فى قول الشاعر
وبركب يوم الروع منافوارس * بصيرون فى طعن الاماهر والكل
لان فاز يعتدى بالباء أو فى للظرفية والمراد بالنعيم محله وهو الجنة من اطلاق اسم الحال وإرادة المثل
ففى رجة الله هم فيها خالدون وعلى كل فالقوز مبتدأ والجار والمجرور فى محل الخبر والتقدير ما القوز حاصل
بشئ الانعيم أو ما القوز حاصل فى محل الا فى محل نعيم أو الخبر محذوف والجار والمجرور متعلق بالقوز أى
فما القوز معتبر الانعيم والباء فيه للسببية على الأقل أعنى جعل فى معنى الباء وللظرفية على الثانى مثل
واقصد نصر كرم الله يندر نعيمناهم بصير (قوله العيش) أى المعيشة التى تعيش بها من المظم والمنشرب
وما يكون به الحياة قاموس (قوله رغد) بضم كوكب الغين المعجمة أى واسع طيب ح عن القاموس
(قوله يساغ) أى يسهل دخوله فى الخلق ح عن القاموس (قوله مقدمة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى
هذه مقدمة أو بالنصب مفعول لفعل محذوف أى خذ مقدمة وهى بكسر الدال كما صرح به فى الفائق فى
اسم فاعل من تقدم المعتدى أى مقدمة من فهمها على غير ما اشغلت عليه من تعريف الفقه لغة واصطلاحاً

وموضوعه واستمداده ومخطوره ومباحه وفضل العلم وتعلمه وترجمة الامام وغير ذلك وامامنا اللزوم
بمعنى تقدم أى مقدمة بذاتها على غيرها ويجوز فتح الدال اسم مفعول من المتعدى أى قدمها أرباب العقول
على غيرها لما اشغلت عليه وهى فى الأصل صفة ثم جعلت اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت الى
أول كمال شئ ثم جعلت اسما للالفاظ المخصوصة حقيقة عرفية ان لوحظ أنها فرد من أفراد المفهوم
الكللى أو مجازا ان لوحظ خصوصها وهى قسمان مقدمة العلم وهى ما يوقف عليه الشروع فى مسائله من
المعاني المخصوصة ومقدمة الكتاب وهى طائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط لها بها واتساع
بها فيه وتتمام تحقيق ذلك فى المطول وحواشيه (قوله حق) أى واجب صناعة ليكون شروعه على
بصيرة صونا للعبث (قوله على من حاول) أى رام علم أى علم كان من العلوم الشرعية وغيرها *
فالشرعية علم التفسير والحديث والفقه والتوحيد * وغير الشرعية ثلاثة أقسام أدبية * وهى الثنا عشر كفى شئ
زاده وعدة بعضها منهم أربعة عشر اللغة والاشتقاق والتصريف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض
والقوافى وقرىض الشعر وانشاء النثر والكتابة والقراءات والمحاضرات ومنه التاريخ * ورياضية وهى عشرة
التصوف والهندسة والهيئة والعلم التعليل والحساب والجبر والموسيقى والسياسة والاخلاق وتدبير المنزل *
وعقلية ما عدا ذلك كالمنطق والجدل واصل الفقه والدين والعلم الإلهي والطبي والطب والمقنات
والفلسفة والكيمياء كذا ذكره بعضهم اه ابن عبد الرزاق (قوله أن يصوره بجمده أو رسمه) الخ
ما كان بالذاتيات كالحيوان الناطق للانسان والرسم ما كان بالعرضيات كالضاحك له واعلم أنهم قد اختلفوا
فى اسماء العلوم فقبل انهم اسم جنس لدخول آل عليها وقيل علم جنس واختاره السيد وقيل علم شخص كالنجم
للشريا واختاره ابن الهمام وهل سمي العلم ادرا الماسائل او المسائل نفسها أو الملكية الاستحضارية قال
السيد فى شرح المفتاح المعنى الحقيقي للعلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو العلوم وله تابع فى الحصول
يكون ذلك التابع وسيلة الىه فى البقاء وهو الملكية وقد أطلق العلم على كل منها ما حقيقة عرفية أو اصطلاحية
او مجازا مشهورا اه ثم اعلم ان التعريف اما حقيقى كتعريف الماهيات الحقيقية واما اسمى كتعريف
الماهيات الاعتبارية وهو تبين أن هذا الاسم لا شئ وضع وقامه فى التوضيح لصدر الشريعة وذكر السيد
فى حواشى شرح التسمية أن أرباب العربية والاضول يستعملون الخطة بمعنى المعرف وأن اللفظ اذا وضع
فى اللغة او الاصطلاح مفهوم مركب فما كان دخلا فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فحدود
هذه المفهومات ورسومها تسمى حدودا ورسومها بحسب الاسم بخلاف الحقائق فان حدودها ورسومها
بحسب الحقيقة اذا علمت ذلك ظهر لك أن حد الفقه كغيره من العلوم حقا سمى تبين ما تعقله الواضع ووضع
الاسم بازائه فلذا جعلوه مقدمة للشروع وجوز بعضهم كونه حقا حقيقيا وعليه فقبل لا يكون مقدمة لأن الخ
الحقيقى يسرد العقل كل المسائل أى تصوره جميع مسائل العلم المحدود وذلك هو معرفة العلم نفسه لا مقدمة
الشروع فيه وقبل يجوز أخذ جنس وفصل له بلا حاجة الى سرد الكل فلا مانع من وقوعه مقدمة وجعل
فى التحرير الخلاف لفظيا وتتمام تحقيقه فيه فافهم (قوله ويعرف موضوع الخ) اعلم أن مبادئ كل علم
عشرة نظمها ابن زكري فى تحصيل المقاصد فقال

فأول الأبواب فى المبادئ • وتلك عشرة غلى المراد

الخطة والموضوع ثم الواضع • والاسم واستمداد حكم الشارع

تصور المسائل الفضيلة • ونسبة فائدة جليلة

بن الشارح منها أربعة وبقي ستة فواضعه ابو حنيفة رحمه الله تعالى واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوب
تحصيل المكلف ما لا بد له منه ومسائله كل جملة موضوعها فعل المكلف ومجملها أحد الاحكام الخمسة
نحو هذا الفعل واجب وفضيلته كونه أفضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث وأصول الفقه
ونسبته لصالح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف لصالح الباطن افاده ح (قوله ثم خص بعلم الشريعة)
قله فى البحر عن ضياء الحلوم (قوله وفقه الخ) قال فى البحر بعد كلام والحاصل أن الفقه لغوى مكسور
القاف فى الماضى والاصطلاحى مضمومها فيه كما صرح به الكرماني ونقل العلامة الرملى فى حاشيته عليه

حق على من حاول علما ما أن
يصوره بجمده أو رسمه ويعرف
موضوعه وغايته واستمداده
فالفقه لغة العلم بالشئ ثم خص
بعلم الشريعة وفقه بالكسر
فقها علم وفقه بالضم فقاهة
صارفها
قوله على كل منها هكذا يخطئه
ولعل صوابه منها بضمير
التثنية اذا اطلعه على الأول
حقيقة لغوية كما يفيد مصدر
العبارة تأمل اه معصمه

أنه يقال فقه بكسر القاف اذ فقههم وبفتحها اذ اسبق غيره الى الفهم وبضعها اذ صار الفقه له نصيبه (قوله واصطلاحاً) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على اخراج الشيء عن معناه الى معنى آخر وعلى (قوله العلم بالاحكام الخ) اعلم أن المحقق ابن الهمام ابدل العلم بالتصديق وهو الادراك القطعي سواء كان ضرورياً ونظراً صواباً او خطأ بناء على أن الفقه كله قطعي فالعلم بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام المقتضية ليسا من الفقه وبعضهم خصه بالتطبيق فيخرج عنه ما علم بثبوته قطعاً وبعضهم جعله شاملاً للقطعي والظني وقد نص غير واحد من المتأخرين على انه الحق وعليه عمل السلف والخلف وتعممه في شرح التحرير فالمراد بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كما هو اصطلاح المنطقي وعلى الاول فالمراد به المقابل للظن كما هو اصطلاح الاصولي قال صدر الشريعة في التوضيح وما قيل ان الفقه ظني فلم اطلق العلم عليه لجوابه اولاً أنه مقطوع به فان الجمله التي ذكرناها انها فقه وهي ما قد ظهر نزول الوحي به وما انعقد الاجماع عليه قطعية وثانياً ان العلم يطلق على الظنيات وتعممه فيه فافهم والاحكام جمع حكم قيل هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين وردته صدر الشريعة بأن الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء ما ثبت ما لطلب كالجواب والحرمة مجازاً كالخلق على المخلوق ثم صار حقيقة عرفية وخرج بها العلم بالذوات والصفات والافعال والمراد بالشرعية كما في التوضيح ما لا يدرك لولا خطاب الشارع سواء كان الخطاب بنفس الحكم او بتفسيره المقيس هو عليه كالمسائل القياسية فيخرج عنها مثل وجوب الايمان والاحكام الماخوذة من العقل كالعلم بأن العالم سادس او من الحس كالعلم بأن النار محرقة او من الوضع والاصطلاح كالعلم بأن الفاعل مرفوع والمراد بالشرعية المتعلقة بمسائل الفروع فخرج الاصلية ككون الاجماع والقياس حجة وأما الاعتقادية ككون الايمان واجبا فخرج بالشرعية كما تقدم فافهم وقوله عن ادلتها أي ناشئاً عن ادلتها حال من العلم أي ادلتها الاربعة المخصوصة بها وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس فخرج علم المقلد فانه وان كان قول المجتهد دلالة لكنه ليس من ثلاث الادلة المخصوصة وخرج ما لم يحصل بالدليل كعلم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام قال في البحر واختلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهاده هل يسمى فقهاً والظاهر انه باعتبار انه دليل شرعي الحكم لا يسمى فقهاً باعتبار حصوله عن دليل شرعي يسمى فقهاً اصطلاحاً ١١ وأما المعلوم من الدين بالضرورة مثل الصوم والصلاة فقبل انه ليس من الفقه اذ ليس حصوله بطريق الاستدلال وجعله في التوضيح منه ولعل وجهه أن وصوله الى حد الضرورة عارض لكونه صار من شعار الدين فلا ينافي كونه في الاصل ثابتاً بالدليل اذ ليس هو من الضروريات البدئية التي لا تحتاج الى نظر واستدلال ككون الكل اعظم من الجزء ثم يحتاج الى اخراجه على قول من خص الفقه بالظني وقوله التفصيلية تصرف بلازم كما حققه في التحرير وغلط من جعله للاختراز وفي هذا المقام تحقيقات ذكرتها في منحة المصالحات فبقا عاقبته على البحر الرائق (قوله وعند الفقهاء الخ) قال في البحر فالجواب أن الفقه في الاصول علم الاحكام من دلائلها كما تقدم فليس الفقه الا المجتهد عندهم واطلاقه على المقلد الحافظ للمسائل مجاز وهو حقيقة في عرف الفقهاء به ليل انصراف الوقت والوصية لفقهاء البهم وأقله ثلاثة أحكام كحاشا في المتن وذكر في التحرير أن الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقاً يعني سواء كانت بدلائلها أو لا ١٢ لكن سيد كوفي باب الوصية لا يقارب أن الذم من يدق النظر في المسائل وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها حتى قبل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية ١٣ لكن الظاهر أن هذا حيث لا يعرف والا فالعرف لا يتفق هو ما ذكر في التحرير أنه الشائع وقد صرح الاصوليون بأن الحقيقة تترك بدلالة العادة وحينئذ فيصرف في كلام الواقف والموصي الى ما هو المتعارف في زمنه لانه حقيقة كلامه العرفية فتترك به الحقيقة الاصلية (قوله وعند اهل الحقيقة) هم الجامعون بين الشريعة والطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة لب الشريعة وسباق تعامه (قوله الزاهد في الاسرة) كذا في البحر والذي في الغزوية الزاهد في الاسرة ابن عبد الرزاق اقول ومثله في الاحياء للإمام الغزالي بزيادة حيث قال سال فرقد السجني الحسن عن شيء فاجابه فقال ان الفقهاء يخافونك فقال الحسن ثم كلكتك املك وهل رأيت فقهاً يملك انما الفقيه الزاهد في الدنيا الزاهد في الاسرة البصير بدنيته المداوم على عبادة ربه الورع الكاف عن أعراض المسلمين العفيف عن اموالهم الناصح لجماعتهم (قوله وموضوعه الخ) موضوع

واصطلاحاً عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الشرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع واقله ثلاث وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري انما الفقيه المعروض عن الدنيا الزاهد في الاسرة البصير محبوب نفسه وموضوعه

مكل علم ما يبحث فيه من عوارضه الذاتية قال في البر وأما موضوعه ففعل المكلف من حيث أنه مكلف لأنه يبحث فيه عما يعرض لفعله من حل وحرمة وجوب ونذوب والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من موضوعه وضمن المتلفات وثقة الزوجات إنما الخطاب بها الولي لا العبي والمجنون كما يخص صاحب البهية بضمن ما تلقته حيث فرط في حفظها التبريل فعلها في هذه الحالة بمنزلة فعله وأما محبة عبادة النبي كصلاته وصومه المثاب عليها فهي عقلية من باب ربط الأحكام بالأسباب ولذا لم يكن مخاطبا بها بل ليعتادها فلا يتركها بهدلو عنه أن شاء الله تعالى وقيدنا بصحبة التكليف لأن فعل المكلف لا من حيث التكليف ليس موضوعه كفعله من حيث أنه مخلوق لله تعالى اه (قوله ثبوتنا أو سلبا) أي من حيث ثبوت التكليف به كالواجب والحرام أو سلبه كالمندوب والمباح وقصد بذلك دفع ما قد يقال إن قيد الحية مراد فعل المكلف من حيث أنه مكلف كما مر فبرده عليه أن فعل المكلف المندوب أو المباح من موضوع الفقه أيضا مع أنه لا تكليف فيه لجواز فعله وتركه والجواب أنه يبحث عنه في الفقه من حيث سلب التكليف به عن طرفي فعل المكلف (تنبية) قال في النهر اعلم أن الفعل يطلق على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود كالهبة المسماة بالصوم وهي الامساك المسماة بالصلاة من القيام والقراءة والركوع والسجود ونحوها كالهبة المسماة بالصوم وهي الامساك عن المفطرات يياض النهار وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وقد يطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيه الفعل بالمعنى المصدري أي الذي هو أحد مدلولي الفعل ومتعلق التكليف انما هو الفعل بالمعنى الأول لا الثاني لأن الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجود له في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ايقاع وهكذا فلزم اتساع المحال فأحكم هذا فانه ينفك في كثير من المحال اه (قوله واستداده) أي مأخذه (قوله من الكتاب الخ) وأما شريعة من قبلنا فتابعة للكتاب وأما أقوال الصحابة فتابعة للسنة وأما تعامل الناس فتابع للاجماع وأما التصريح واستصحاب المحال فتابعة للقياس بغير بيان ما ذكر في كتب الأصول (قوله وغايته) أي غرضه المترتبة عليه (قوله بسعادة الدارين) أي دار الدنيا بتقل نفسه من حضيض الجهل الى ذروة العلم وبيان ما للناس وما عليهم تقطيع الخصومات ودار الآخرة بالنعم الفارقة (قوله من غير سماع) أي من الملم وإذا كن النظر والمطالعة وهو دون السماع افضل من قيام الليل فما بالك بالسماع اه ح اقول وهذا اذا كان مع الفهم لما في فصول العلماي من له ذهن يفهم الزيادة أي على ما يكفيهم وقد رأنا على ليل ويظهر في العلم نهارا فنظره في العلم نهارا ولبلا افضل اه (قوله افضل من قيام الليل) أي بالصلاة ونحوها والانه من قيام الليل وانما كان افضل لانه من فروض الكفاية ان كان زائدا على ما يحتاجه والافه وفرض عين (قوله وتعلم الفقه الخ) في البرازية تعلم بعض القرآن ووجد فراغا فالفضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عمل محمد بن الحسن ما تقي ألف مسألة في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها اه وظاهر قوله وجميع الفقه لا بد منه انه كله فرض عين لكن المراد أنه لا بد منه لمجموع الناس فلا يكون فرض عين على كل واحد وانما يفترض عيننا على كل واحد تعلم ما يحتاجه لان تعلم الرجل مسائل الحيض وتعلم الفقير مسائل الزكاة والحج ونحو ذلك فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين ومثله حفظ ما زاد على ما يكفيهم للصلاة نعم قد يقال تعلم باقي الفقه افضل من تعلم باقي القرآن لكثرة حاجة العامة اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وقلة الفقهاء بالنسبة الى الخفلة تامل (قوله أن يعرف) أي يشتمر به وفيه اشارة الى أن المطلوب أن يعرف من ذلك ما يعينه على المقصود لان ما عدا الفقه وسيله اليه فلا ينبغي أن يصرف عمره في غير الاله وما احسن قول ابن الوردي

والعمر عن تحصيل كل علم • يقصر فابدا بالاهم منه
وذلك الفقه فان منه • مالا غنى في كل حال عنه

(قوله الى المسألة) أي سؤال الناس بأن يمدحهم بشعره فيعطونه دفعا لشعره وخوفا من هجمه وهجره وقوله وتعليم الصبيان أي تعليمهم التعو وانما خصهم لما اشتمر أن النحو علم الصبيان اذ قلما يتعلمه الكبار وفي كلامه لف وثمر مرتب (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والقصاص) الانسب أن يكون ينفع

مطلب
الفرق بين المصدر والمصدر
بالمصدر

فعل المكلف ثبوتنا أو سلبا
واستداده من الكتاب
والسنة والاجماع والقياس
وغايته الفوز بسعادة الدارين
وأما فضله فكثير شهير ومنه
ما في الخلاصة وغيرها النظر
في كتب اصحابنا من غير سماع
افضل من قيام الليل وتعلم
الفقه افضل من تعلم باقي
القرآن وجميع الفقه لا بد منه
وفي الملقط وغيره عن محمد
لا ينبغي للرجل أن يعرف
بالشعر والحوال أن أمره
الى المسألة وتعليم الصبيان
ولا بالحساب لان آخر أمره الى
مساحة الارضين ولا بالتصغير
لان آخر أمره الى التذكير
والقصص

القاف ليكون عطفه على التذكّر عطف مصدر على مصدر وان جاز أن يكون بكسر هاء جمع قصة اه ح
 (قوله بل يكون عله) أى الذى يعرف وينسهر به (قوله كما قيل) أى اقول ذلك مما لا لما قيل اول اجل
 ما قيل فالكاف للتشبيه والتعليل (قوله باعتزاز) أى اعتزاز صاحبه به (قوله ولا كسك) الواو
 اتما للعطف على مقدّر رأى لا كعبر ولا كسك ونكتة الحذف المبالغة لتذهب النفس كل مذهب يمكن والفعال
 باضمار فعل أى ولا يفوح كسك (قوله ولا كاز) يستعمل بالياء المثناة التخصية بعد الزاى وبهونها كما فى
 القاموس (قوله زمرة) بانضم الفوج والجماعة فى تفرقة فاموس (قوله ومن هنا) أى من اجل
 ما ذكرهنا من مدح الله تعالى اياه (قوله الى كل العلوم) كذا فيما رأيت من النسخ وكان نسخة ط الى كل
 المعالى حيث قال متعلق بوسلا والمعالى المراتب العالية جمع معللة محل العلق اه والتوسل التقرب أى
 ذاقوسل الى المعالى اولى العلوم لان الفقه الثمر للتقوى والورع يوصل به الى غيره من العلوم النافعة والمنازل
 المرتفعة لقوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله والحديث من عمل بما علم الله علم ما لم يعلم (قوله فان فقيها الخ)
 لان العابد اذا لم يكن فقيها ربما دخل عليه الشيطان ما يفسد عبادته ويقيد فقهه بالمتورع اشارة الى
 ثمة الفقه التى هى التقوى اذ بهونها يكون دون العابد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال
 فى الاحياء الورع اربع مراتب الاولى ما يشترط فى هذه الشهادة وهو الاحتراز عن الحرام الظاهر الثانية
 ورع الصالحين وهو التوقى من الشبهات التى تتقابل فيها الاحتمالات الثالثة ورع المتقين وهو ترك الحلال
 المحض الذى يخاف منه اداؤه الى الحرام الرابعة ورع الصديقين وهو الاعراض عما سوى الله تعالى اه ملخصا
 (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى ويقدر نظيره لتفضل اه ط او هو من باب التنازع على القول
 بجواز في المتقدم (قوله ذى زهد) صفة لموصوف محذوف أى ألف شخص صاحب زهد والزهد فى اللغة
 ترك الميل الى الشئ وفى اصطلاح اهل الحقيقة هو بفض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا
 طلب الراحة الآخرة وقيل هو أن يخلو قلبك بما خلقت منه يدك اه سيد (قوله تفضل واعلى) أى زاد
 فى الفضل وعلا الرتبة (قوله وهما ما خوذان) أى هذان البتان ما خوذناهما (قوله مما قيل) يحتمل
 أن المراد بمما نسب او بما أنشد فعلى الاول تكون الايات للامام محمد وعلى الثانى لغيره أنشدها له بعض
 اشباخه (قوله تفقه الخ) أى صرف فقهها للقائه هنا بمعنى الموصول والبر قال فى القاموس الصلة والجنة
 والخير والاتساع فى الاحسان اه والتقوى قال السيد فى اللغة بمعنى الاتقاء وهو اقتضاؤا الوقاية وعند
 أهل الحقيقة الاحتراز بطاعة الله تعالى عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به العقوبة من فعل
 وترك والقاصد قال فى القاموس القريب أى واعدل طريق قريب ويحتمل أن يكون بمعنى مقصود
 كساحل بمعنى مسحول والزيادة مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله من الفقه متعلق بزيادة او بمستفيدا
 والسبح قطع الماء عما شبه به التفقه استعارة تصريحية وازدادة البهوى الى الفوائد من اضافة المشبه به
 الى المشبه والفائدة ما استفدته من علم او مال والمراد هنا الاول والشيطان من شاط بمعنى احقرق او من
 شطن بمعنى بعد له بد غوره فى الضلال والاضلال وقد عقد فى البيت الاخير بعض ما ذكره فى الاحياء ورواه
 الدارقطنى والبيهقى من قوله صلى الله عليه وسلم ما عبد الله بشئ افضل من فقه فى الدين وفقيه واحد اشد على
 الشيطان من ألف عابد ولكل شئ عماد وعماد الدين الفقه (قوله ومن كلام على رضى الله عنه الخ) عزاه
 الايات له فى الاحياء أيضا قال بعضهم وهى ثابته فى ديوانه المنسوب اليه واتواها
 الناس من جهة التمثال اكفاء * ابو هو آدم والاثم حواء
 وانما امهات الناس اوعية * مستودعات وللحساب آباء
 ان لم يكن لهم من اصلهم شرف * يفاخرون به فالطين والماء
 وان اتيت بفخر من ذوى نسب * فان نسبنا جود وعلياه
 (قوله ما الفضل) الذى فى الاحياء ما الفخر وأل فى العلم للعهد أى العلم الشرعى الموصول الى الآخرة (قوله
 انهم) بشغ الهمة على حذف لام العلة أى لانهم وبال كسر والجملة استثنائية والمقصود منها التعليل ط
 (قوله على الهدى) أى الرشاد قاموس وهو متعلق بقوله ادلاء جمع دال اسم فاعل من دل وكذا قوله لان

بل يكون عله فى الحلال
 والحرام وما لا بد منه من
 الاحكام كما قيل
 اذا ما اعتزذو علم يعلم
 فعلم الفقه اولى باعتزاز
 فكم طيب يفوح ولا كسك
 وكم طير يطير ولا كاز
 وقدمه الله تعالى بسميته
 خيرا بقوله تعالى ومن يؤت
 الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا
 وقد فسر الحكمة زمرة ارباب
 التفسير يعلم الفروع الذى هو
 علم الفقه ومن هنا قيل
 وخبر علوم علم فقه لانه
 يكون الى كل العلوم توسلا
 فان فقيها واحد متورعا
 على ألف ذى زهد تفضل واعلى
 وهما ما خوذان مما قيل للامام
 محمد
 تفقه فان الفقه افضل فائد
 الى البر والتقوى وأعدل قاصد
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة
 من الفقه واسم فى بهوى الفوائد
 فان فقيها واحد متورعا
 اشد على الشيطان من ألف عابد
 ومن كلام على رضى الله عنه
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم
 على الهدى ان استهدى ادلاء

أستهدى أى طلب الهداية (قوله ووزن) أى قدر كل امرئ أى حسنه بما كان يحسنه أخاده اليه ضاوى - فقدر الصانع على مقدار صنعته ومن أحسن علوم الآداب فقدره على قدرها ومن أحسن علم الفقه فقدره عظيم بعلمه فالخاصل أن من أحسن شيئا فقامه على قدره اه ط (قوله والجاهلون) أى بالعلم الشرعى - فيشمل العالمين بغيره بل هم اشتد عداوة لعلماء الدين من العوام قال ط وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق اذا اتفق عليه أو رأى منه ما يخالف رايه ورؤية اقبال الناس عليه (قوله ولا تجهل به ابدا) الذى فى الاحياء ولا تنفى به بدلا (قوله الناس موقى) أى حكما لعدم النفع ككلا لارض الميتة التى لا تنبت قال تعالى افمن كان ميتا فأحييناه انى جاهلا فعملناه وجعلناه نورا يمشى به فى الناس وهو العلم بمن مثله فى الظلمات وهو الجاهل الضار فى ظلمات الجهل او موقى القلوب قال فى الاحياء وقال فتح الموصلى - المريض اذا منع الطعام والشراب والدواء ألبس يموت قالوا بلى قال ككذلك القلب اذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة ايام يموت ولقد صدق فان غذاء القلب العلم والحكمة وبه حياته كما أن غذاء الجسد الطعام ومن فقد العلم فقلبه مريض وموته لازم الخ قال الشاعر

أخو العلم حتى خالده بعد موته * وادماه تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الترى * يظن من الاحياء وهو عديم

(قوله العلم يرفع المملوك الخ) قال فى الاحياء وقال عليه الصلاة والسلام ان الحكمة تزيد الشرف شرفا وترفع المملوك حتى يجلسه مجالس الملوك وقد نبه بهذا على ثمرته فى الدنيا ومعروف أن الاسرة خير وأبقى اه ثم ذكر عن سالم بن ابى الجعد قال اشترانى مولاى بثلاثة درهم فأعتقنى فقلت بأى حرفة أحترف فأحترفت بالعلم فاعتقت لى سنة حتى اتانى امير المدينة زائرا فلم آذن له (قوله وانما العلم الخ) هذايت من بحر السريع وقوله لاربابه متعلق بمحذوف حال من ولاية لان نعت النكرة اذا قدم عليها عرب حالا ووصفة للعلم وانما لم يعزل صاحبه لانه ولاية الهية لاسيديل للعبادة الى عزله منها والمعتقد أن اولى الامر فى قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آخر الكتاب وفى الاحياء قال ابو الاسود ليس شئ اعز من العلم الملوك يحكمون على الناس والعلماء يحكمون على الملوك اه وفى معناه قول الشاعر

ان الملوك ليحكمون على الورى * وعلى الملوك تحكم العلماء

(قوله ان الامير الخ) البتان من مجزؤ الكامل المرفل يعنى ان الامير الكامل ليس هو من اذا عزل صار من آحاد الرعية بل هو الذى اذا عزل من امارة الولاية يبقى متصفا بامارة الفضل والعلم (قوله واعلم أن تعلم العلم الخ) أى العلم الموصول الى الاسرة والاعام منه قال العلماى فى فصوله من فرائض الاسلام تعلم ما يحتاج اليه العبد فى اقامته دينه واخلاص عمله لله تعالى ومعايشة عباده وفرض على كل مكلف ومكففة بعد تعلمه علم الدين والهداية تعلم علم الوضوء والغسل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب والحج لمن وجب عليه والبيعوع على التجار ليحترزوا عن الشبهات والمكروهات فى سائر المعاملات وكذا اهل الحرف وكل من اشتغل بشئ يفرض عليه وحكمه ليتبع عن الحرام فيه اه وفى تبين المحارم لاشك فى فرضية علم الفرائض الخمس وعلم الاخلاص لان حصص العمل موقوفة عليه وعلم الخلال والحرام وعلم الرياء لان العابد محروم من ثواب عمله بالرياء وعلم الحسد والعجب اذ هما ياكلان العمل كما تأكل النار الحطب وعلم البيع والشراء والشكاح والطلاق لمن اراد الدخول فى هذه الاشياء وعلم الالفاظ المحترمة والمكفرة ولعمري هذا من اهم المهمات فى هذا الزمان لانك تسمع كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفروهم عنها غافلون والاحتياط أن يتبدد الجاهل ايمانه كل يوم ويجدد شكاح امرأته عند شاهدين فى كل شهر مرة او مرتين اذا خطأ وان لم يصدر من الرجل فهو من النساء كثير (قوله وفرض كفاية الخ) عرفة فى شرح التحرير بالصتم المقصود حصوله من غير تغلر بالذات الى فاعله قال فيتناول ما هو ديني كصلاة الجنائزة ودينوي كالصنائع المحتاج اليها وخرج المسنون لانه غير متهم وفرض العين لانه منظور بالذات الى فاعله اه قال فى تبين المحارم وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام امور الدنيا كالطب والحساب والنحو واللغة والكلام والقراءات وأسانيد الحديث وقسمه الوصايا والموارث والكتابة والمعاني والبديع والبيان والاصول ومعرفة النسخ والمنسوخ

ووزن كل امرئ ما كان يحسنه
والجاهلون لاهل العلم اعداء
فقر به علم ولا تجهل به ابدا
الناس موقى وأهل العلم احياء
وقد قيل العلم وسيلة الى شئ
فضيلة العلم يرفع المملوك الى
مجالس الملوك لولا العلماء
لهلك الامراء
وانما العلم لاربابه
ولاية ليس لها عزل
ان الامر هو الذى
يفضى امرا عند عزله
ان زال سلطان الولا
به كان فى سلطان فضله
واعلم أن تعلم العلم يكون فرض
عين وهو قدر ما يحتاج لدينه
وفرض كفاية

مطلب
فى فرض الكفاية وفرض العين

قوله في الرواية هكذا يجتنبه
والانساب بقوله بعد والعلم
ناحو الهم أن يشول في الرواية
تأمل اه معجمه

مطلب
فرض العين افضل من فرض
الكفاية

قوله قوله والفلسفة هكذا
يجتنبه والاصوب ما في نسخ
الشارح كالإيجي اه معجمه

وهو ما زاد عليه لنسج غيره
ومندوبا وهو التجري في الفقه
وعلم القلب وحراما وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتنجيم

مطلب
في التنجيم والرمل

قوله من الصحة والمرض هكذا
يجتنبه والانساب ابدال من
يعلى كما هو ظاهر اه معجمه

والعام وانما النص والظاهر وكل هذه آفة لعلم التفسير والحديث وكذا علم الآثار والاعخبار والعلم بالرجل
وأساميم وأسامي العصابة وصفاتهم والعلم بالعدالة في الرواية والعلم بأحوالهم ليقبح الضعيف من القوى والعلم
بأعمارهم وأصول الصناعات والفلاحة كالحياكة والسياسة والحجامة اه (قوله وهو ما زاد عليه) أي على
قدر ما يحتاجه ليدنه في الحال (تنبية) فرض العين افضل من فرض الكفاية لانه مفروض حقا للنفس فهو أحر
عندها وأكثر مشقة بخلاف فرض الكفاية فانه مفروض حقا للكفاية والكافر من جعلتهم والامر اذا عم خف
واذا خص ثقل وقيل فرض الكفاية افضل لان فعله مسقط للشرح عن الامة بأسرها وبتركه يعصى المتكبرون منه
كلهم ولا شك في عظم وقع ما هذه صفته اه طواقي ونقل ط أن المعتد الأقول (قوله وهو التجري في الفقه)
أي التوسع فيه والاطلاع على غوامضه وكذا غيره من العلوم الشرعية والآنها (قوله وعلم القلب) أي
علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل وكيفية اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها اه ح
وهو معطوف على الفقه لاعلى التجري اعلمت من أن علم الاخلاص والمحبة والحسد والرياء فرض عين ومنها
غيرها من آفات النفوس كالكبر والشح والحقد والغش والغضب والعداوة والبغضاء والطمع والبخل والبطر
والخيلاء والخصامة والمداينة والاستكبار عن الحق والمكر والخداعة والقسوة وطول الامل ونحوها مما هو
مبين في ربيع المهلكات من الاحياء قال فيه ولا يتفك عنها بشر فيلزمه أن تعلم منها ما يرى نفسه محتاجا اليه
واربها فرض عين ولا يمكن الا بعرفة حدودها وأسبابها وعلاماتها وعلاجها فان من لا يعرف
الشر يقع فيه (قوله والفلسفة) هو لفظ يوناني وتعريبه الحكم الموقحة أي مزينة الظاهر فاسدة
الباطن كالقول بقدم العالم وغيره من المكفرات والمخرمات ط وذكر في الاحياء انها ليست علميا برأسها
بل هي أربعة أجزاء أحدها الهندسة والحساب وهما مباحان ولا يمنع منهما الا من يخاف عليه أن يتجاوزهما
الى علوم مذمومة والثاني المنطق وهو يبحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الخلد وشروطه وهما داخلان في
علم الكلام والثالث الالهيات وهو يبحث عن ذات الله تعالى وصفاته انفرادا وفيه بمذاهب بعضها كفر وبعضها
بدعة والرابع الطبيعيات وبعضها مخالف للشرع وبعضها يبحث عن صفات الاجسام وخواصها وكيفية
استحالتها وتغيرها وهو شبهه بنظر اطباء الآفة الطبيب يتعرف بدن الانسان على الخصوص من حيث
مرض ويصح وهم يتفكرون في جميع الاجسام من حيث تتغير وتصل ولكن الطب فضل عليه لانه محتاج اليه
وأما علومهم في الطبيعيات فلا حاجة اليها اه (قوله والشعبذة) المصوب الشعوذة وهي كافي القاموس
خفة في اليد كالسحر ترى الشيء بغير ما عليه اصله اه حوى لكن في المصباح شعوذة الرجل شعوذة ومنهم
من قال شعبة شعبة وهو بالذال المجبة وليس من كلام اهل البادية وهي لعب يرى الانسان منها ما ليس له
حقيقة كالسحر اه ابن عبد الرزاق وأفتى العلامة ابن حجر في اهل الحل في الطرقات الذين لهم اشياء غريبة
كقطع رأس انسان واعادته وجعل نفودراهم من التراب وغير ذلك بأنهم في معنى السحرة ان لم يكونوا منهم
فلا يجوز لهم ذلك ولا احد أن يقف عليهم ثم نقل عن المدونة من كتب المالكية أن الذي يقطع يد الرجل او يدخل
السكين في جوفه ان كان سحرا قتل والا هو قب (قوله والتنجيم) هو علم يعرف به الاستدلال
بالتشكلات الفلكية على الحوادث السلفية اه ح وفي محضرات النوازل لمصاحب الهداية أن علم النجوم
في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر
بحسبان أي سيرا بم الحساب واستدل في تفسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره
وهو جاز كاستدلال الطبيب بالبص من الصحة والمرض ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى واذا عي القيب بنفسه يكفر
ثم تعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لأبس به اه وافاد أن تعلم الزائد على هذا المقدار فيه بأس
بل صرح في الفصول بجرمته وهو ما مشى عليه الشارح والظاهر أن المراد به القسم الثاني دون الأول ولذا قال
في الاحياء ان علم النجوم في نفسه غير مذموم لذاته اذ هو قسمان الخ ثم قال ولكن مذموم في الشرع وقال عمر
تعلوا من النجوم ما تهتدوا به في البر والبحر ثم أمسكوا وانما جرحه من ثلاثة اوجه أحدها انه مضر بكثر الخلق
فانه اذا اتى اليهم أن هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب وقع في نفوسهم انها المؤثرة وثانيها أن أحكام
النجوم تحسم بين محض ولقد كان معجزة لادريس عليه السلام فيما يحكى وقد اندرس وثالثها انه لا فائدة فيه فان

ما قدر كائن والاحتراز منه غير ممكن **ا** ملخصا (قوله والرمل) هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقطة بقواعد معلومة تخرج حروفاً تجمع ويستخرج جملته دالة على عواقب الامور وقد علمت انه حرام قطعاً وأصله لادريس عليه السلام ط أي فهو شريعة منسوخة وفي فتاوى ابن حجر أن تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم لما فيه من إيصال العوام أن فاعله يشارف الله تعالى في غيبه (قوله وعلوم الطبائعين) العلم الطبيعي علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والنبات فيها **ا** ح وفي فتاوى ابن حجر ما كان منه على طريق الفلاسفة حرام لانه يزدي الى مفاسد كاعتقاد قدم العالم ونحوه وحرمة مشابهة لحكمة التعجب من حيث افشاء كل الى المفسدة (قوله والسحر) هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يقتدر بها على افعال غريبة لاسباب خفية **ا** ح وفي حاشية الايضاح لبيروني زاده قال النبي تعلمه وتعليمه حرام اقول مقتضى الاطلاق ولو تعلم لدفع الضرر عن المسلمين وفي شرح الزعفراني السحر حق عندنا وجوده وتصوره وأثره وفي ذخيرة الناظر تعلمه فرض لرد سائر أهل الحرب وحرام ليعتق به بين المرأة وزوجها وجاز ليوفيق بينهما **ا** ابن عبد الرزاق قال ط بعد نقله عن بعضهم عن الهبط وفيه انه ورد في الحديث النبي عن التوبة لوزن غيبة وهي ما يفعل ليجب المرأة الى زوجها **ا** اقول بل نص على حرمة ما في الغيبة وعمله ابن وهبان بأنه ضرب من السحر قال ابن الشحنة رمقتناه انه ليس بمحرمة كناية آيات بل فيه شيء زائد **ا** وساقى تمامه قبيل احياء الموات ان شاء الله تعالى وذكر في فتح القدير انه لا تقبل توبة الساحر والزنديق في طاهر المذهب فيجب قتل الساحر ولا يستتاب بسببه بالفساد لا يجرده اذ لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره **ا** وذكر في تبين المحارم عن الامام ابي منصور ان القول بأن السحر كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث من حقيقته فان كان في ذلك رد لما زعم في شرط الايمان فهو كفر والا فلا **ا** اقول وقد ذكر الامام القرافي المالكي الفرق بين ما هو سحر يكفر به وبين غيره وأطال في ذلك بما يلزم مراجعته من اواخر شرح اللقائي الكبير على الجوهرية ومن كتاب الاعلام في قواعد الاسلام للعلامة ابن حجر وحاصله أن السحر اسم جنس لثلاثة انواع الاول السيماء وهي ما يركب من خواص ارضية كدهن خاص او كلبات خاصة توجب ادرار الحواس الخمس او بعضها بماله وجود حقيقي او بما هو تخيل صرف من ما كثر او مشهور وغيرهما الثاني الهيماء وهي ما يوجب ذلك مضافاً لآثار سيماء الارضية الثالث بعض خواص الحقائق كما يؤخذ سبع اجبار يربى بها نوع من الكلاب اذ امرى بمجرعه فاذا عضها الكلب وطرح في ماء فن شربه ظهرت عليه آثار خاصة فهذه انواع السحر الثلاثة قد تقع بمناهج كفر من لفظ أو اعتقاد أو فعل وقد تقع بغيره كوضع الاجبار والسحرة فصول كثيرة في كتبهم فليس كل ما يسمى سحراً كفراً اذ ليس التكفير به لما يترتب عليه من الضرر بل لما يقع به مما هو كفر كاعتقاد انفراد الكواكب بالربوبية او اهانة قرآن أو كلام مكفر وهو ذلك **ا** ملخصاً وهذا موافق لكلام امام الهدي ابي منصور الماتريدي ثم انه لا يلزم من عدم كفره مطلقاً عدم قتله لان قتله بسبب سببه بالفساد كما مر فاذا ثبت اضراره بسحره ولو بغير مكفر يقتل دفعاً للشر كالخنساق وقطاع الطريق (قوله والكهانة) وهي تعاطى الجبر عن الكائنات في المستقبل وادعاء معرفة الاسرار قال في نهاية الحديث وقد كان في العرب كهنة كشق وسعاج فممن من كان يزعم أنه تابعاً باقى الاخبار ومنهم انه يعرف الامور بمقد ما يستدل بها على موافقها من كلام من يسأله او حاله ارفع له وهذا يخصونه باسم العراف كاللغة معرفة المسروق ونحوه وحديث من افى كاهنا يشمل العراف والمخيم والعرب تسمى كل من تعاطى علماً دقيقاً كاهناً ومنهم من يسمى المخيم والطبيب كاهناً **ا** ابن عبد الرزاق (قوله ودخل في الفلسفة المنطق) لانه الجزء الثاني منها كما قد مناه والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذاهم الباطلة أما منطق الاسلامين الذي مقدماته قواعد اسلامية فلا وجه للقول بجهلهم به بل سماه الغزالي معيار العلوم وقد اقبل فيه علماء الاسلام ومنهم المحقق ابن الهمام فانه افق منه بيان معظم مطالبه في مقدمة كتابه التمهيد الاصولي (قوله علم الحرف) يحتمل أن المراد به الكاف الذي هو اشارة الى الكيمياء ولا شك في حرمة المناهض من ضباع المال والاشتغال به لا يفيد ويحتمل أن المراد به جمع حروف يخرج منها دلالة على حركات ويحتمل أن المراد علم أسرار الحروف بأوقاف الاستخدام وغير ذلك **ا** ط ويحتمل أن المراد الطلسمات وهي كافي شرح اللقائي نقس اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على

مطلب
في السحر والكهانة

مطلب
السحر انواع

والرمل وعلوم الطبائعين
والسحر والكهانة ودخل في
الفلسفة المنطق ومن هذا
القسم علم الحرف

زعم اهل هذا العلم في اجسام من المعادن وغيرها تحدث لها خاصة ربطت بها في مجاري العادات اه هذا وقد ذكر العلامة ابن حجر في باب الانحياز من النقص انه اختل في انقلاب الذي عن حقيقة كالتصا الى الذهب هل هو ثابت فقبل ثم لا انقلاب الغضائنا حقيقة والابطال الانحياز وقيل لان قاب الحقائق محال والحق الاول الى ان قال تنبيه كثيرا ما يسأل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحل -اولا- ولم نلاحظ كلاما في ذلك والذي يظهر انه ينبغي على هذا الخلاف فعلى الاول من علم العلم الموصل لذلك القلب علميا يقينيا جازله علمه وتعلمه اذ لا يحذور فيه بوجه وان قلنا بالثاني اولم يعلم الانسان ذلك العلم اليقيني وكان ذلك وسيلة الى الغش فالوجه الحرمه اه ملخصا وحاصله انه اذا قلنا بانجاب قاب الحقائق وهو الحق جاز العبد به وتعلمه لانه ليس بغش لان التصا ينقلب ذهبا وفضة حقيقة وان قلنا انه غير ثابت لا يجوز لانه غش كالا يجوز لمن لا يعلم حقيقة ما فيه من اتلاف المال او غش المسلمين والظاهر ان مذهبا ثبت انقلاب الحقائق بدليل ما ذكره في انقلاب بعين النجاسة كاتقلاب النحر خلا والدم مسكا ونحو ذلك والله اعلم (قوله وعلم الموبسقي) بكسر التاء وهو علم رياضي يعرف منه احوال النعم والايقاعات وكيفية تأليف اللحن وابتعاد الاكوت وموضوعه الصوت من جهة تأثيره في النفوس باعتبار نظامه في طبقة وزمانه وغمرته بسط الارواح وتهديلها وتقويتها وقبضها أيضا (قوله وهو اشعار المولدين) أي الشعراء الذين حدثوا بعد شعراء العرب قال في القاموس المولدة المحدثه من كل شئ ومن الشعراء ولدوهم وفي آخر الرعيانة للشهاب الخفاجي بقاء العرب في الشعر والطب على ست طبقات الجاهلية الاولى من عاد وحمطان والمخضرمون وهم من ادرك الجاهلية والاسلام والاسلاميون والمولدون والمحدثون والمتأخرون ومن ألحق بهم من العصريين والثلاثة الاول هم ماهم في البلاغة والجزالة ومعرفة شعرهم رواية ودراية عند فقهاء الاسلام فرض كفاية لانه به ثبتت قواعد العربية التي بها يعلم الكتاب والسنة المتوقف على معرفتهما الاحكام التي يتميز بها الحلال من الحرام وكلامهم وان جازفيه الخطأ في المعاني فلا يجوز فيه الخطأ في الالفاظ وتركيب المباني اه (قوله من الغزل) المراد به ما فيه وصف النساء والقلبان وهو في الاصل كما في القاموس اسم لمحادثة النساء وعطف عليه قوله والبطالة عطف عام على خاص لانه نوع منها فشمل وصف حال المحب مع المحبوب او مع عذله من الوصل والمهرج والبلوعة والغرام ونحو ذلك قال في المصباح البطالة قبض العمالة من يطل الاجير من العمل فهو يطل بين البطالة بالفتح وحكي بالكسر وهو اقصى وربما قيل بالضم وذو كرا بن عبد الرزاق انه وجد به اسم المصباح بخط مصنفه ما حاصله القعالة بالفتح قد يكون وصفا للطبيعة كالرزانة والجهالة والكسر للصناعة كالتجارة وبالضم لما روي كلقلامه وقد ضمن اللفظ المعاني الثلاثة فيجوز فيه الحركات الثلاثة فالبطالة بالفتح لانه وصف ثابت بالكسر لانه اشبه الصناعة للدوامه عليها وبالضم لانها بما يرفض اه اقول وعلى هذا يمكن أن يكون إشارة الى أن المصكر ومنه ما دام عليه وجعله صناعة له حتى غلب عليه وأشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لان يمتلي جوف احدكم قيصا خيرا من أن يمتلي شعرا فاليسير من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والطافات والتشابه الفاتحة والمعاني الراقية وان كان في وصف الخلدود والقدر وفان علماء البديع قد استشهدوا من ذلك بأشعار المولدين وغيرهم لهذا القصد وقد ذكر الحق ابن الهمام في شهادات فنع القدير أن المحرم منه ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف النحر المهيج اليها والحانات والهبعاء لمسلم اودتي اذا اراد المتكلم هجاء لا اذا اراد انشاد الشعر لانه شهادة اولي علم فصاحته وبلاغته ويدل على أن وصف المرأة كذلك غير مانع انشاد أبي هريرة رضي الله عنه لذلك وهو محرم وكذا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومما يقطع به في هذا قول كعب رضي الله عنه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وعلم الموبسقي ومكرها
وهو اشعار المولدين من الغزل
والبطالة

مطلبه
في الكلام على انشاد الشعر

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا * الا غن غرض الطرف مكحول
تجول عوارض ذي ظلم اذا ابتست * كأنه منهل بالراح معلول
وكثير في شعر حسان رضي الله تعالى عنه من هذا كقوله وقد سمعته النبي صلى الله عليه وسلم
تلت فؤاد في المنام خريدة * نسق الضجيع يبارد بام

قوله فلا وجه لثمة هكذا
بخطه والاولى تبعها كالايتحي

اه معجمه

ومبا حاك شعارهم التي
لا يستخف فيها كذا في فوائده
شقي من الاشياء والنظائر
ثم نقل مسألة الرباعيات
ومحطها أن الفقه هو ثمره الحديث
وليس ثواب الفقه اقل من
ثواب الحديث وفيها كل انسان
غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله
تعالى له وبه لان ارادته تعالى
غيب الا لفقهه فانهم علموا
ارادته تعالى بهم بحديث
الصادق المصدوق من يرد الله
به خيرا يفقهه في الدين وفيها
كل شيء يسأل عنه العبد يوم
القيامة الا العلم لانه طلب من
نبيه أن يطلب الزيادة منه وقل
رب زدني علما فكيف يسأل
عنه وفيها اذا سئلنا عن
مذهبنا ومذهب مخالفنا
قلنا وجوبا مذهبنا صواب
يجهل الخطأ ومذهب مخالفنا
خطأ يجهل الصواب واذا سئلنا
عن معتقدا

مطلبه
يجوز تقليد المفضل مع
وجود الافضل

فأما الزهريات المجردة عن ذلك المتضمنه وصف الرياحين والازهار والمياه فلا وجه لمنعه ثم اذا قيل على الملاهي
امتنع وان كان مواظ وحكما اه ملخصا وفي الذخيرة عن النوازل قراءة شعر الادب اذا كان فيه ذكر الفسق
وانجر والغلام يكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انهما ان كانت معينة حية يكره وان
كانت ميتة فلا اه وسيأتي تمام الكلام على ذلك أيضا قبل باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى
(قوله التي لا يستخف فيها) أي ليس فيها استخفاف باحد من المسلمين كذكر عوراته والاخذ في عرضه وفي
بعض نسخ الاشياء لا يستخف فيها اي لارقة وخفة ابن عبد الرزاق (قوله ثم نقل) أي في الفوائد آخر القرن
الثالث من الاشياء عن المناقب للبرازي وذكر الحلبي عبارته بنسائها واقتصر الشارح على محطها أي المقصود
منها (قوله وفيها) أي في الاشياء نقلنا عن شرح البهجة للعراقي (قوله غير الانبياء) كان ينبغي أن يقول
والمبشر بن الحنيفة كالعشرة رضي الله تعالى عنهم قاله سيدي عبد الغني النابلسي في شرح هدية ابن العماد
(قوله له) أي من الثواب الجزيل حيث اراد به تعالى الخير (قوله وبه) أي ولا يعلم ما اراد الله تعالى به من
الصفات الحميدة (قوله الا لفقهه) المراد بهم العالمون بأحكام الله تعالى اعتقادا وعملا لان نعمة علم الفروع
فقط تسمة سادته قال سيدي عبد الغني وبؤيده ماهر من قول الحسن البصري انما الفقيه المعروض
عن الدنيا الراغب في الآخرة الخ (قوله وفيها كل شيء الخ) نقله في الاشياء عن الفصوص والظاهر انما
فصوص الحكم للشيخ الاكبر قدس سره الانور (قوله الا العلم) اورده عليه الجنوي انه ورد في الحديث
ما يفيد السؤال عن العلم ونظرة لا تزول قدما عبيد يوم القيمة حتى يسأل عن اربع عن عمره فيما افناه وعن شبابه
فيما ابلاه وعن ماله من اتي شيء اكتسبه وعن علمه ماذا صنع به واجيب بأن المراد الا طلب الزيادة من العلم وبه
يصح التعليل واعتراض بأنه يسأل عن طلبه هل قصد به الرياء او الجاه ويدل عليه ما في الحديث السابق ولكن تعلمت
العلم لا يقال عالم وقد قيل الخ اقول الاوجه أن يقال المراد به العلم النافع الموصول الى الله تعالى وهو المعروف بحسن
النية مع العمل به والتخلص من آفات النفس فلا يسأل عنه لانه خبر محض بخلاف غيره فانه يسأل صاحبه عنه
ليعذبه به كادل عليه تمام الحديث السابق ولذا اورده في الحديث ان الله تعالى يبعث العباد يوم القيمة ثم يبعث العلماء
ثم يقول يا معشر العلماء اني لم اضع علي فيكم الا لعل فيكم ولم اضع علي فيكم لاعدابكم اذهبوا فقد غفرت لكم هذا
ما ظهر له والله تعالى اعلم (قوله وفيها) أي في الاشياء عن آخر المصنف في الامام النسفي (قوله عن مذهبنا)
أي عن صفته فالعلم اذا سئلنا أي المذاهب صواب ط (قوله مخالفنا) أي من مخالفنا في الفروع من
الائمة المجتهدين (قوله قلنا الخ) لانك لو قطعت القول لما صحت قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب اشياء أي فلا تجزم
بأن مذهبنا صواب البتة ولا بان مذهب مخالفنا خطأ البتة بناء على المختار من أن حكم الله في كل مسألة واحد
معين وجب طلبه في أصابه فهو المصوب ومن لا فهو المخطئ ونقل عن الائمة الاربعة ثم المختار أن المخطئ مأجور
كما في التحرير وشرحه ثم اعلم انه ذكر في التحرير وشرحه أيضا انه يجوز تقليد المفضل مع وجود الافضل وبه
قال الحنفية والمالكية وأكثر اطنابا والشافعية وفي رواية عن احمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز
ثم ذكر أنه لو التزم مذهبنا علينا كافي حنيفة والشافعية قبل يلزمه وقبل لا وهو الاصح اه وقد شاع أن العاتقي
لامذهب له اذا علمت ذلك ظهر لك أن ما ذكره عن النسفي من وجوب اعتقاد أن مذهب صواب يجهل الخطأ
مبني على أنه لا يجوز تقليد المفضل وان يلزمه التزام مذهب وأن ذلك لا يتأتى في العاصي وقد رأيت في آخر
فتاوى ابن حجر الفقهية التصريح ببعض ذلك فانه سئل عن عبارة النسفي المذكرة ثم حرر أن قول الائمة
الشافعية كذلك ثم قال ان ذلك مسمى على الضعيف من أنه يجب تقليد الاعلم دون غيره والاصح انه يقتصر
تقليد أي شيء ولو مفضولا وان اعتقده كذلك وحينئذ فلا يمكن أن يقطع او يظن انه على الصواب بل على المقلد
أن يعتقده أن مذهب اليه امامه يجهل انه الحق قال ابن حجر ثم رأيت المحقق ابن الهمام صرح بما يؤيده حيث قال
في شرح الهداية ان اخذ العاصي بما يقع في قلبه انه اصوب اولى وعلى هذا اذا استعنى مجتهدين فاختلافه
الاولى أن يأخذ بما يميل اليه قلبه منهما وعندى انه لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه جاز لان ميله وعدمه سواء
والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل اه (قوله عن معتقدا) أي عما نفتقده من غير المسائل الشرعية
بما يجب اعتقاده على كل مكاف بلا تقليد لاحد وهو ما عليه اهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة والماتريدية

وهم متوافقون الا في مسائل يسيرة أرجعها بعضهم الى اختلاف المذهبين في محله (قوله ومعتمد شخص ومنا)
 أي من ادل البدع المكشورة وغيرها كالتأليفين يقدم العالم اوفى الصانع او عدم بعثة الرسل والقائلين بخلق القرآن
 وعدم ارادته تعالى الشر ولحق ذلك (قوله علم نضيج وما احترق) المراد بنضج العلم تقزرة قواعد ونفريع فروعا
 وتوضيح مسائله والمراد باحتراقه بلوغه النهاية في ذلك ولا شك أن النحو والاصول لم يبلغا النهاية في ذلك
 افادهم ح والظاهر أن المراد بالاصول اصول الفقه لان اصول العنايد في غاية التخصيص والتتبع تأمل (قوله
 وهو علم البيان) المراد به ما بهم العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبدع ولذا قال الزمخشري "ان منزلة علم
 البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته وتكته
 وبديعانه بل على التزوير اليسير قال الله تعالى قل ان اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون
 بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وانما ذلك لما فيه من البلاغة ط (قوله والتفسير) أي تفسير القرآن فقد
 ذكر السبوطي في الاتقان ان القرآن في اللوح المنحوط كل حرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية تحتمل من
 التفسير ما لا يعلمه الا الله تعالى ط (قوله علم الحديث) لانه قد تم المراد منه وذلك لان الحديثين جزاهم
 الله تعالى خبرا ووضعا ككتابي أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين اسمائهم وبينوا سبي الحفظ منهم وقاعدة الرواية
 من صحيحها ومنهم من حفظ المائة ألف والثلثمائة وحصروا من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من العصابة
 وبينوا الاحكام والمراد منها فانكشفت حقيقته ط (قوله واقفه) لان حوادث الخلاف على اختلاف
 مواضعها وتشعباتها مرقومة بعينها او ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور لا تقع اصلا او تقع نادرا
 وأما ما لم يكن منصوصا فنادر وقد يكون منصوصا غير أن الناصر يقصر عن البحث عن محله او عن
 فهم ما يفيد مما هو منصوص به فهو او منطوق ط او يقال المراد بالفقه ما يشمل مذهبا وغيره فانه بهذا
 المعنى لا يقبل الزيادة اصلا فانه لا يجوز احداث قول خارج عن المذاهب الاربعة (قوله وقد قالوا الفقه)
 أي الفقه الذي استنبطه ابو حنيفة او أعم (قوله زرعه) أي اول من تكلم باستنباط فروعه عبد الله بن
 مسعود الصحابي الجليل احد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة السلم قبل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنهم قال النووي في التريب وعن مسروق انه قال انتهى علم الصحابة الى ستة وعشرين وعلى وأبي وزيد وأبي
 الدرداء وابن مسعود ثم انتهى علم الستة الى علي وعبد الله بن مسعود (قوله وسماه) أي ايدوه ووضعه
 علاقة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الفقيه الكبير عم الاسود بن يزيد وخال ابراهيم النخعي ولد في حياة
 النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ القرآن والعلم عن ابن مسعود وعلى وعمر وأبي الدرداء وعائشة رضي الله
 عنهم اجمعين (قوله وحده) أي جمع ما تفرق من فوائده ونواذره وحياءه للانتفاع به ابراهيم بن يزيد بن قيس
 ابن الاسود أبو عمران النخعي الكوفي الامام المشهور الصالح الزاهد روى عن الاعش وخلاتق توفي سنة ست
 ا وخس وتسعين (قوله وداسه) أي اجتمعت في تنقيحه ونوضيحه جاد بن مسلم الكوفي شيخ الامام وبه تخرج
 وأخذ جاد بعد ذلك عنه قال الامام ما صليت صلاة الا استغفرت له مع والذي مات سنة مائة وعشرين
 (قوله وطلعه) أي أكثر أصوله وفتح فروعه وأوضح سبيله امام الائمة وسراج الامة ابو حنيفة النعمان
 فانه اول من دون الفقه ورتبه ابوابا وكتب على نجوم ما عليه اليوم وتبعه مالا في موطئه ومن كان قبله انما كانوا
 يعقدون على حفظهم وهو اول من وضع كتاب الشرائع وكتاب الشروط كذا في الخبرات الحسان في ترجمة
 ابي حنيفة النعمان للعلامة ابن حجر (قوله وعينه) أي دقق النظر في قواعد الامام وأصوله واجتهد في زيادة
 استنباط الفروع منها والاحكام تليد الامام الاعظم ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم قاضي القضاة فانه كبارواه
 الخطيب في تاريخه اول من وضع الكتب في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة وأمل المسائل ونشرها
 وبث علم أبي حنيفة في اقطار الارض وهو أفتها اهل عصره ولم يتقدمه احد في زمانه وكان النهاية في العلم
 والمحكم والرياسة ولد سنة ١١٣ وتوفي ببغداد سنة ١٨٢ (قوله وخبره) أي زاد في استنباط الفروع
 وتنقيحها وتبنيها وتحريرها بحيث لم يتجه الى شيء آخر الامام محمد بن الحسن الشيباني تليد أبي حنيفة وأبي
 يوسف محرز المذهب النعماني الجمع على فقاوته ونباهته روى انه سأل رجل المزي عن اهل العراق فقال
 مات قول أبي حنيفة فقال سيدهم قال فابو يوسف قال أتبعهم للعديت قال محمد بن الحسن قال أكثرهم

و معتمد شخصونا فلذا وجوبا
 الحق ما نحن عليه والباطل ما
 عليه خصوصنا وفيما العلوم
 ثلاثة علم نضيج وما احترق وهو
 علم النحو والاصول وعلم لا نضج
 ولا احترق وهو علم البيان
 والتفسير وعلم نضج واحترق
 وهو علم الحديث والفقه وقد
 قالوا الفقه زرعه عبد الله بن
 مسعود رضي الله عنه وسماه
 حلقة وحده ابراهيم النخعي
 وداسه جاد وطلعه ابو حنيفة
 وعينه ابو يوسف وخبره محمد

تفرسما قال فزفر قال احدهم قياسا وله سنة ١٣٢ و توفي بالري سنة ١٨٩ (قوله من خبره) بالضم
 أي خبر محمد الذي خبره من يحيى بن يوسف من طبعين أبي حنيفة ولذا روى الخطيب عن الربيع قال سمعت
 الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه كان أبو حنيفة من وفق له الفقه (قوله فقال) أي
 من بحر البسيط وترتيب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله وسقط منه حجاد (قوله علمه) أي محمد (قوله
 كالجامعين) الصغير والكبير وقد ألفت في المذهب تأليف سميت بالجامع فوق ما ينوف عن اربعين وكل
 تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من روايته عن أبي يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فروايتة عن الامام بلا
 واسطة ط (قوله والنوادر) الاولى ابدالها بالسير لان هذه الكتب الخمسة هي كتب محمد المسماة
 بالاصل وظاهر الرواية لانها رويت عنه برواية الثقات فهي ثابتة عنه متواترة ومشهورة وفيها المسائل
 المروية عن اصحاب المذهب وهم ابو ح وأبو س و م وأما النوادر فهي مسائل مروية عنهم
 في كتب آخر لمحمد كالـ كيسانيات والهارونيات والبرجانيات والزيقات وهي دون الاولى وفي قسم ثالث
 وهو مسائل النوازل مسئلة عنها المشايخ المجتهدون في المذهب ولم يجدوا فيها نصا فأقتروا فيها تخريجا وقد
 نظمت ذلك فقلت

وكتب ظاهرا روايته انت * ستاكل ثابت عنهم حوث
 صنفها محمد الشيباني * حذر فيها المذهب النعماني
 الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير
 ثم الزوائد مع المبسوط * تواتر بالسند المضبوط
 كذالك مسائل النوادر * اسنادها في الكتب غير ظاهر
 وبعدها مسائل النوازل * خرجها الاشياخ بالذلائل

وسبق في بـ ط ذلك آخر المتقدمة وفي طبقات التمهيد عن شرح السير الكبير للسرحدي أن السير الكبير آخر
 تصنيف صنفه محمد في الفقه وكان سببه أن السير الصغير وقع بيد الاوزاعي امام اهل الشام فقال ما لاهل
 العراق والتصنيف في هذا الباب فانه لا علم لهم بالسير فبلغ محمد اقصى الكبر فخشي انه لما نظر فيه
 الاوزاعي قال لولا ما ضمنه من الاحاديث لقلت انه يضع العلم وان الله تعالى عين جهمة اصابة الجواب في
 رأيه صدق الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم ثم امر محمد أن يكتب في ستين دقرا وأن يحمل الى الخلافة فأعجه
 وعذمه من مفاخر أيامه اه ملخصا (قوله فبـ سببه صار الشافعي فقيها) أي ازداد فقاها واطلع على مسائل
 لم يكن مطلعها عليها فان محمد أبدع في كثرة استخراج المسائل والا فالشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد
 قبل وروده الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق من ايس كذلك افاده ح (قوله والله ما صررت
 فقيها) الكلام فيه كما تقدم وروى عن الشافعي انه قال ايضا حلت من علم محمد بن الحسن وقربيع كتابا وقال ابن
 الداس علي في الفقه محمد بن الحسن (قوله هيئات) اسم فعل أي بعد مكانه عن وعن أبي يوسف ط (قوله
 في اعلى عليين) اسم لام اعلى الجنة أي هو في اعلى مكان في الجنة أي بالنسبة اليها لا مطلقا لان الانبياء والاصابة
 ارفع منه درجة قطعا وأما الدعاء فهو جعل على مع التبيين والمراد في الاجتماع والموانسة لاف الدرجة والمنزلة
 ومنه قوله تعالى فأولئك مع الذين والذين الصديقين الخ ط (قوله كيف) استنظام اذكاري بمعنى النبي
 أي كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى ط (قوله ولها) أي لرؤيته ربه تعالى في المنام قصة مشهورة ذكرها
 الحافظ النجم الخطيب وهي أن الامام رضي الله تعالى عنه قال رأيت رب العزة في المنام تسعا وتسعين مرة
 فقلت في نفسي ان رأيت تمام للمائة لسانه به نحو الخلاق من عذابه يوم القيمة قال فرأيت به جهاته وتعالى
 فقلت يا رب عز وجل توجب لي ثوابا وتقدس اسماءك به يعجزك ذلك يوم القيمة من عذابك فقال سبحانه وتعالى
 من قال بعد العشاء والعش سبحة الابد سبحة الواحد الاحد سبحة الفرد العهد سبحة رافع
 السماء بغير عدد سبحة من بسط الارض على ما يجد سبحة من خلق الخلق فأحسهم عدد سبحة من قسم
 الرزق ولم ينس احد سبحة الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولد سبحة الذي لم يلد ولا يولد ولم يكن له كفوا احد
 نجما من عذابى اه ط (قوله على رجله النبي الخ) فيه أن هذا مخالف للسنة اه ح أي لصحة الحديث

فسائر الناس يا كلون من
 خبره وقد نظم بعضهم فقال
 الفقه زرع ابن مسعود وعلامة
 حصاده ثم ابراهيم دواس
 نعمان طاحنه يعقوب عاجنه
 محمد خازن والاصل الناس
 وقد ظهر علمه بهائنه كالجامعين
 والمبسوط والزوائد والنوادر
 حتى قيل انه صنف في العلوم
 الدينية تسعة مائة وتسعة
 وتسعين كتابا ومن تلامذته
 الشافعي رضي الله عنه وتزوج
 بأم الشافعي وفوض اليه كسبه
 وماله فبـ سببه صار الشافعي
 فقيها وقد انصف الشافعي
 حيث قال من اراد الفقه فليزج
 اصحاب أبي حنيفة فان المعاني
 قد تبسرت لهم والله ما صررت
 فقيها الا بكتب محمد بن الحسن
 وقال اسماعيل بن ابي رجا رأيت
 محمد في المنام فقلت له ما فعل
 الله بك فقال غفر لي ثم قال
 لو أردت أن أعذبك ما جعلت
 هذا العلم فيك فقلت له
 فأين أبو يوسف قال فوقنا
 بدرجتي قلت فأبو حنيفة
 قال هيئات ذلك في اعلى عليين
 كيف وقد صلى العجبر
 بوضوء العشاء اربعين سنة ورج
 خسا وخسين حجة ورأى ربه
 في المنام مائة مرة ولها قصة
 مشهورة وفي الجنة الاخيرة
 استأذن حجة الكعبة
 بالذخول ليلافقام بين
 العمودين على رجله النبي
 ووضع اليسرى على ظهرها
 حتى ختم نصف القرآن ثم ركع
 وسجد ثم قام على رجله اليسرى
 ووضع النبي على ظهرها حتى
 ختم القرآن

في النبي عنه واجاب الشرب لاني جعله على التراوح فانه افضل من نصب القدمين وتفسير التراوح أن يعبد
المصلي على قدم مرة وعلى الاخرى مرة اخرى أي مع وضع القدمين على الارض بدون رفع احدهما لئلا
يعدم قوله ووضع اليسرى على ظهرها الخ افاده ط وقد يقال للامام رضى الله تعالى عنه مقصد حسن في ذلك
في الكراهة عنه كما قالوا يكره أن يصلي الرجل حائرا عن رأسه لكن اذا قصد التذلل فلا كراهة ثم رأيت بعض
العلماء اجاب بذلك فقال انما فصل ذلك مجاهدة لنفسه وليس يعبد أن يكون غرض مجاهدة النفس بذلك
من لم يحتل منه خشوعه مانعا للكراهة اه (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة للموصوف أي
عبادتك الحق التي تليق بجلالك بل هي بقدر ما في وسعه ط (قوله لكن عرفك) استدراك على ما يتوهم
من أن عدم عبادته حق العبادة نشأ من عدم المعرفة والمراد أنه عرفه بصفاته الدالة على كبريائه ومجده
واستحقاقه دوام مشاهدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات ط
(قوله فبه) من الهبة وهي العطية يقال وهبت له أي أعطته نقصان الخدمة لكلال المعرفة أي شفع هذا بهذا
كما في هب مسيئنا الحسننا (قوله ولما أتبعك) أي في الخدمة والمعرفة وفيما ادى اليه اجتهادك من الاوامر
والنواهي ولم يزع عنك لا بمجرد التقليد (قوله الى يوم القيمة) متعلق بكان التامة وأتبعك (قوله وقيل لابي
حنيفة) ذكر في التعليم هذه العبارة عن ابي يوسف ثم قال قيل لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بم ادركت العلم
قال انما ادركت العلم بالجهد والشكر وكما فهمت ووقفت على فقه وحكمة قلت الحمد لله فازداد على ط (قوله
وما استنكفت) أي أنفت وامتنعت (قوله مسافرين كرام) الذي رأيت في مواضع متعددة مسعرين كدام
بكسر أولهما وكدام بالهال (قوله رجوت أن لا يخاف) لانه قلدا اماما عالما صحيح الاجتهاد سالم الاعتقاد
ومن قلدها لاني الله سالما وتمام كلام مسعروا أن لا يكون قزط في الاحتياط لنفسه (قوله وقال) أي
مسعرا لكن ذكر في المقدمة الغزوية هذين البيتين وأنه انشدهما ابو يوسف افاده ط (قوله حسب) أي
كافي مبتدأ خبره قوله ما أعدته أي حياته ويوم القيمة متعلق بحسبي اوبا أعدته اوبرضى وفي للسببية ودين
بدل من ما (قوله وانا اقتصر الى آخره) الفخر والاقتضار التمدح بالخصال أي يذكر من بجلته ثم الله تعالى عليه
أن جعل من أتباعه هذا الرجل الذي شيد ببيان الدين بعد انقراض العصاة وأكثر التلبيين وتبعه
مالا يحصى من الامة وسبق في الاجتهاد وتدوين الفقه من بعده من الائمة وأعلمهم بأصحابه وفوائده الجمة
على استنباط الاحكام المهمة (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقدمة الغزوى للقاضي ابي البقاء بن الضياء
المكي (قوله وقول ابن الجوزي) أي انا قلنا عن الخطيب البغدادي (قوله لانه روى بطرق مختلفة) بنظرها
العلامة طاش كبرى فيشعر بأن له اصلا فلا قل من أن يكون ضعيفا فيقبل اذ لم يرتب عليه اثبات حكم
شرعي ولا شك في تحقق معناه في الامام فانه سراج يستضاء بنور علمه ويهتدى بشايق فهمه اكن قال بعض
العلماء انه قد أقرا ابن الجوزي على عدم هذه الاخبار في الموضوعات الحافظ الذهبي والحافظ السيوطي
والحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ الذي اتهم اليه وآسة مذهب ابي حنيفة في زمنه الشيخ قاسم الحنفي
ومن ثم لم يورد شيئا منها ائمة الحديث الذين صنفا في منقلب هذا الامام كالحطاي وصاحب طبقات
الحنفية يحيى الدين القرشي وآخرين متتبعين ثقات اثبات نقادهم اطلاق كثير اه وقال العلامة ابن حجر
المكي في الخبرات الحسان في ترجمة ابي حنيفة النعمان ومن اطلع على ما يأتي في هذا الكتاب من احوال
ابي حنيفة وكراماته وأخلاقه وسيرته علم أنه فني عن أن يشهد على فضله بخبر موضوع قال وما يصلح للاستدلال
به على عظيم شأن ابي حنيفة ما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال ترفع رتبة الدنيا سنة خسين ومائة
ومن ثم قال شمس الائمة الكردي ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات تلك السنة اه وقال أيضا
وقد وردت احاديث صحيحة تشير الى فضله منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان عن ابي هريرة
والطبراني عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الايمان عند الثريا لتناوله رجال من أبناء
فارس ودوا ابو نعيم عن ابي هريرة والشيخ الرازي والطبراني عن قيس بن سعد بن عباد بلفظ ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لو كان العلم معلقا عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس ولفظ الطبراني عن قيس لانه قال ان العرب
لناله رجال من أبناء فارس وفي رواية مسلم عن ابي هريرة لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من أبناء

فلماسم بكى وناجى ربه وقال
الهي ما عبدك هذا العبد
الضعيف حق عبادتك لكن
نهرتك حق معرفتك فهب
تقصان خدمته لكلال معرفته
فهتف هاتف من جانب البيت
يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق
المعرفة وخدمتنا فأحسن
الخدمة وقد غفرنا لك وإن
أتبعك عن كان على مذهبك
الى يوم القيامة وقيل لابي
حنيفة بم بلغت ما بلغت قال
ما بلغت بالافادة وما استنكفت
عن الاستفادة قال مسافر
ابن كرام من جعل ابا حنيفة
بينه وبين الله رجوت أن لا
يخاف وقال فيه
حسبي من الخبرات ما أعدته
يوم القيامة في رضى الرحمن
دين النبي محمد خير الورى
ثم اعتقادى مذهب النعمان
وعنه عليه الصلاة والسلام ان
ادم اقتصر في وانا اقتصر برجل
من اتقى اسمه نعمان وكنيته
ابو حنيفة هو سراج اتقى وعنه
عليه الصلاة والسلام ان سائر
الانبياء يقتضرون بي وانا اقتصر
بابي حنيفة من احبه فقد
أحبني ومن ابغضه فقد ابغضني
كذا في المقدمة شرح مقدمة
ابي الليث قال في الضياء
المعنوي وقول ابن الجوزي
انه موضوع تعصب لانه روى
بطرق مختلفة

فارس حتى تناوله وفي رواية الشيخين عن أبي هريرة والذي نفسي بيده لو كان الدين معاقبا لثريا تناوله وجعل
من فارس وليس المراد بفارس البلاد المعروفة بل جنس من النعم وهم الفرس لخبر الديلي خير النعم فارس
وقد كان جد أبي حنيفة من فارس على ما عليه الاكثرون قال الحافظ السيوطي "هذا الحديث الذي رواه
الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه في الاشارة لابي حنيفة وهو متفق على صحته وبه يستغنى عما ذكره أصحاب
المناقب من ليس له دراية في علم الحديث فان في سنده كذا بين ووضايع اه ملخصا وفي حاشية الشبرا ملسي
على المواهب عن العلامة الشامي "تليذا الحافظ السيوطي قال ما جزم به شيخنا من أن ابا حنيفة هو المراد
من هذا الحديث ظاهر لاشك فيه لانه لم يبلغ من انشاء فارس في العلم مبلغه احد اه (قوله التستري) امام
عظيم رضى الله عنه كان يقول اني لاعهد الميثاق الذي اخذه الله تعالى على في عالم الذر واني لارعى اولادي من
هذا الوقت الى أن اخرجهم الله الى عالم الشهود والظهور ط (قوله لما تودوا الخ) أي لما داموا على دينهم
الباطل واعتقادهم العاطل ولم يقبلوا ما ادخله عليهم علماءهم من الدسائس فأعزهم عما جاء به نبينا من
النفايس فانهم لم يقبلوا ذلك الا بعقلهم الفاسد ورأيهم الكاسد فلو كان فيهم من غرير العلم ثاقب الفهم
فانما بالصدق عارف بالحق لرجيع ذلك وأنقذهم من المهالك قبل غلوهم وتكبر الشبهة في عقولهم فان
كونه واحدا منهم يكون لكلامه اقبل فان الجنس الى الجنس اميل فلا يلزم تفضيله على نبينا المكترم صلى الله
عليه وسلم فانهم (قوله ومناقبه اكثر من أن تحصى) هذا من مشكل التراكيب فان ظاهره تفضيل النبي
في الاكثرية على الاحصاء ولا معنى له ونظائره كثيرة فل من ينسب لاشكالها ووجه بأوجه متعددة بينها
في رسالتى المسماة بالقوائد الجيدة في اعراب الكلمات الفريسة أحسنها ما ذكره الرضى انه ليس المراد
التفضيل بل المراد البعد عن الكثرة من متعاقبة بأفعال التفضيل بمعنى تجاوزها بل لا تفضل (قوله سبط)
قبل الاسباط الاولاد خاصة وقبل الاولاد الاولاد وقبل الاولاد البنات نهاية الحديث والمشهد الثالث (قوله
وسماه الانتصار) انما سماه بذلك لان الامام رضى الله عنه لما ساءت فضائله وعت الخافقين فواضله جرت
عليه العادة القديمة من اطلاق ألسنة الحاسدين فيه حتى طعنوا في اجتهاده وعقيدته بما هو مبني آمنه
قطعا لقصدا أن يطفوا نور الله وبأبي الله الآن يتم نوره كما تكلم بعضهم في مالك وبعضهم في الشافعي وبعضهم
في احمد بل قد تكلمت فرقة في أبي بكر وعمر وفرقة في عثمان وعلي وفرقة كفرت كل العصابة
ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما * وللتام قال بالظنون وقيل
ومن اتصلا امام رحمه الله تعالى العلامة السيوطي في كتاب سماه تبييض الحنيفة والعلامة ابن حجر في كتاب
سماه الخبرات الحسان والعلامة يوسف بن عبد الهادي الخنبلي في مجلد كبير سماه تنوير الحنيفية وذكر فيه عن ابن
عبد البر لا تتكلم في ابي حنيفة بسوء ولا تصدق احدا يسبى القول فيه فاني والله ما رأيت افضل ولا اروع ولا
افقه منه ثم قال ولا يغتر أحد بكلام الخطيب فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كابي حنيفة والامام
احمد وبعض أصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصنف فيه بعضهم السهم المصيب في كيد الخطيب وأما ابن
الجوزي فانه تابع الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال في مرآة الزمان وليس العجب من الخطيب فانه طعن
في جماعة من العلماء وانما العجب من الخطيب كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم قال ومن المتعصبين على ابي حنيفة
الدارقطني وأبو نعيم فانه لم يذكر في الخطبة وذكر من دونه في العلم والزهد اه وعن اتصلا العارف الشعرائي
في الميزان بما يعين مطالعته قال في الخبرات الحسان وبخبر من صفة ما ذكره الخطيب من القدر عن فائده فلا يعتد به
فانه ان كان من غير أقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعداؤه او من أقرانه فكذلك لان قول الاقران بعضهم
في بعض غير مقبول كما صرح به الذهبي والعسقلاني قالوا ولا سيما اذا لاح انه لعداؤه والذهب اذا الحسد لا ينجو
منه الا من عصمه الله تعالى قال الذهبي "وما علمت ان عصر اسلم اهل من ذلك العصر الثنين عليهم الصلاة والسلام
والصديقين وقال الساجي السبكي "ينبغي لك ايها المسترشد أن تسلك سبيل الادب مع الائمة الماضين ولا تنظر
الى كلام بعضهم في بعض الا اذا اتى ببرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل وتحسين التلويح فدونك والا فاضرب
صفحا فإياك ثم اياك أن تصفي الى ما اتفق بين ابي حنيفة وسفيان الثوري وأبو مالك وابن أبي ذئب وأبو ابن احمد
ابن صالح والنسائي وأبو ابن احمد والحارث المحاسبي وذكر كلام كثير من منظر ما لك فيه وكلام ابن معين في

وروى الجرجاني في مناقبه
بسند سهل بن عبد الله
التستري انه قال لو كان في امة
موسى وعيسى مثل ابي حنيفة
لما تودوا ولا تنصروا ومناقبه
اكثرت أن تحصى وصف فيها
سبط ابن الجوزي مجلدين
كبيرين وسماه الانتصار
لامام ائمة الامصار

الشافعي قال وما مثل من تكلم فيهما وفي نظائرهما الا كما قال الحسن بن هاني

يا ناطع الجبل العالي ليكنمه * اشق على الرأس لا تشق على الجبل

٨١ ملخصا وقد اُطال في ذلك وفي ذكر من اتى على الامام من ائمة السلف ومن بعدهم وما نقلوه من سعة علمه وفهمه وزهده وورعه وعبادته واحتياطة وخوفه وغير ذلك مما يستدعي مؤلفات وما ينسب الى الامام الفزالي يرد ما ذكره في احبائه المتواتر عنه حيث ترجم الائمة الاربعة وقال واما ابو حنيفة فلقد كان ايضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مريدا وجهه الله تعالى بعلمه الخ اقول ولا عجب من تكلم السلف في بعضهم كما وقع للصحاب لانهم كانوا مجتهدين في فكر بعضهم على من خالف الاخر سيما اذا قام عنده ما يدل له على خطا غيره فليس قصدهم الا الانتصار للدين لا لانفسهم وانما العجب عن ندي العلم في زمانه وما كلفه ومشربه وملبسه وعقوده وانما حقيقته وكثير من تعبداته يقلد فيها الامام الاعظم ثم يطعن فيه وفي اصحابه وليس مثله الا كمثل ذبابة وقعت تحت ذنب جواد في حالة كره وفقره وليت شهري لا يتي بصديقي ما قبل في ابي حنيفة ولا يصدق ما قبل في امام مذهبه ولم يقلد امام مذهبه في اذهبه مع هذا الامام الجليل فقد نقل العلماء ائمة الائمة الثلاثة على ابي حنيفة وتأديهم معه ولا سيما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والكاظم لا يصدرونه الا الكمال والناس بصدقه ويكفي المعارض حر مانه بركة من يعترض عليه اعادنا الله من ذلك وادنا على حب سائر الائمة المجتهدين وجميع عباد الصالحين وحشرنا في زمرة من يوم الدين ومباروي من تأذبه معه انه قال اني لا تبرك بابي حنيفة واجي الى قبره فاذا عرضت لي حاجة حليت ركعتين وسألت الله تعالى عند قبره فتقضى سريعا وذكر بعض من كتب على المناسخ ان الشافعي صلى الله عليه وسلم عند قبره فلم يقف وقيل له لم قال تأذبا مع صاحب هذا القبر وزاد غيره انه لم يجهر بالسبح له واجابوا عن ذلك بأنه قد مر من السنة ما يرجح تركها عند الاحتياج اليه كرم انف حاسد وتعليم جاهل ولا شك ان ابا حنيفة كان له حساد كثيرون والبيان بالفعل اظهر منه بالقول فما فعل الشافعي رضي الله تعالى عنه افضل من فعل القنوت والجمهور اقول ولا يخفى عليك ان ذلك الطاعن الاحق طاعن في امام مذهبه ولذا قال في الميزان سمعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى مرارا يقول يتعين على اتباع الائمة ان يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالما وجب على جميع أتباعه ان يحذوه تقليدا لامامهم وأن ينزهوه عن القول في دين الله بالأي وقال أيضا لو أنصف المقلدون للامام مالك والشافعي لم يصف احدهم منهم قولاً من اقوال ابي حنيفة بعد ان مدحوا وادحوا اتهم به ولم يكن من التنويه برفعة مقامه الا كونه الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك القنوت في الصبح لمسا على عند قبره لكان فيه كفاية في لزوم ادب وتقليد به معه ٨٢ (قوله وصنف غيره) كالامام الطحاوي والحافظ الذهبي والكردي وغيرهم ممن قد منا هم (قوله من اعظم مجهزات الى آخره) لانه صلى الله عليه وسلم قد أخبر به قبل وجوده بالاحاديث الصحيحة التي قد منها ما غاب عنه عليه بلا شك كما قد مر من الشافعي صاحب السيرة وشيخه السبكي وكما جعل حديث لا تسبوا اقر بشافعا عالما بعلا الارض علما على الامام الشافعي لكن حله بعضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو حقيق بذلك فانه حبر الامة رثر جان القرآن وكما جعل حديث يوشك أن يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون اعلم من عالم المدينة على الامام مالك لكنه محتل لغيره من علماء المدينة المنفردين في زمانهم بخلاف تلك الاحاديث فانها ليس لها محمل الا ابو حنيفة واجمها كما افاده ط وأما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه فهو وان كان محتمل افضل من ابي حنيفة من حيث المحبة فلم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وتدوين احكامه كابي حنيفة وقد يوجد في المفضل ما لا يوجد في الفاضل وسجي ذلك المجيزة بناء على أن المراد بالتحدي في تعريف المجيزة هو دعوى الرسالة وهو قول الحقين كما في المواهب وقيل المراد به طلب العبادة والمقابلة وعليه ذلك كرامة لا مجيزة فانهم (قوله بعد القرآن) يتعلق بأعظم أي لانه اعظم المجهزات على الاطلاق لانه مجيزة مسطرة داخلة الاجاز وقيد بذلك وان عبر عن التبعية لئلا يتوهم مساواة هذه المجيزة لتلك فان المشاركة في الاعطية تصدق بالاساوان فقد بر (قوله اشتهار مذهبه) أي في عامة بلاد الاسلام بل في جميعها من الاقاليم والبلدان لا يعرف الا مذهبه كبلاد الروم والهند والسيند وما وراء النهر وسمرقند وقد قيل ان في اثرة المهديين دفن في النحر

وصنف غيره اكثر من ذلك والخاص ان ابا حنيفة النعمان من اعظم مجهزات المعاني بعد القرآن وحديث من مناقبه اشتهار مذهبه

من اربعة مائة نفس كل منهم يقال له محمد صنف واقفي واخذ عنه الجمل الغفير والامامات صاحب الهداية فهو اذنه
 بهما فدفن بقرية هاروى انه نقل مذهبه نحو من اربعة آلاف نفر ولا بد ان يكون اكل اصحاب وهلم جزا وقال
 ابن حجر قال بعض الاثمة لم يظهر لاحد من ائمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لابى حنيفة من الاصحاب
 والتلاميذ ولم ينفع العلماء وجميع الناس بمثل ما اتفهوا به وباصحابه في تفسير الاحاديث المشبهة والمسائل
 المستنبطة والنوازل والقضايا والاحكام جزاهم الله تعالى الخير التمام وقد ذكر منهم بعض المتأخرين المحدثين
 في ترجمته ثمانية مع شبه ط اصحابهم ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله قولاً) أى سواء ثبت عليه اوجع
 عنه ط (قوله الاخذ به امام) أى من اصحابه تبعاله فان اقوالهم من رويته عنه كما سيأتي او من غيرهم
 من المجتهدين موافقة في اجتهاد دلان المجتهد لا يقلد مجتهدا فاده ط (قوله من زمنه الى هذه الايام) فالدولة
 العباسية وان كان مذهبهم مذهب جدهم فأكثر قضائهم وشارع اسلامها حنيفة يظهر ذلك لمن تصفح
 كتب النوازل وكان مدة ملكهم خمسة مائة سنة تقريباً وأما الملوك السلجوقيون وبعدهم الخوارزميون فكلمهم
 حنفيون وقضاة ممالكهم غالباً حنيفة وأما الملوك زماناً سلاطين آل عثمان ايد الله تعالى دولتهم ما كثر الجديان
 في تاريخ نعمانية الى يومنا هذا الا يولون القضاء وسائر مناصبهم الا لحنفية قاله بعض الفضلاء وليس في كلام
 الشافعي الى زمن الظاهر بيرس البندقداري فافهم (قوله الى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام)
 تبع فيه القهستاني وكأنه أخذ مما ذكره اهل الكشف أن مذهبه آخر المذاهب انقطاعاً فقد قال الامام
 الشعرائي في الميزان مانصه قد تقدم أن الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب
 كلها متصلة بهم وأريت مذاهب الاثمة الاربعة تجري جداولها كلها وأريت جميع المذاهب التي اندرست
 قيد استحالتي حجارة رأيت اطول الاثمة جدولا الامام ابا حنيفة ويليهِ الامام مالك ويليهِ الامام الشافعي
 ويليهِ الامام احمد وأقصرهم جدولا الامام داود وقد انقرض في القرن الخامس فأولت ذلك بعلوم زمن العمل
 بمذاهبهم وقهره فكما كان مذهب الامام ابي حنيفة اول المذاهب المدونة فكذلك يكون آخرها انقراضاً وذلك
 قال اهل الكشف اه لا يمكن لادليل في ذلك على أن نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يحكم
 بمذهبه ابي حنيفة وان كان العلماء موجودين في زمنه فلا بد له من دليل ولهذا قال الحافظ السيوطي في رسالة
 سماها الاعلام ما حمله ان يقال انه يحكم بمذهبه من المذاهب الاربعة باطل لاصل له وكيف يظن نبي الله
 يقبل مجتهد اجماع أن المجتهد من أحاد هذه الاثمة لا يجوز له التقليد وانما يحكم بالاجتهاد أو بما كان يعلم قبل من
 أمر بهما بالوحي او بما تعلم منها وهو في السماء اوانه ينظر في القرآن فيفهم منه كما كان يفهم نبينا عليه الصلاة
 والسلام اه واقصر السبكي على الاخير وذكر من لا على القاري أن الحافظ ابن حجر العسقلاني سئل
 هل ينزل عيسى عليه السلام حافظاً للقرآن والسنة او تلقاهما عن علماء ذلك الزمان فأجاب لم ينزل في ذلك شيء
 صريح والذي يدين عقامة عليه السلام انه تلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في امته كأنه
 منه لانه في الحقيقة خليفة عنه اه وما يقال ان الامام المهدي يتلذذ ابا حنيفة رده من لا على القاري في
 رسالته المشرب الوردي في مذهب المهدي وقرره انه مجتهد مطلق ورد فيها ما وضعه بعض الكذابين من قصة
 طوله بحاصلها أن الخضر عليه السلام تعلم من ابي حنيفة الاحكام الشرعية ثم علمها لامام ابي القاسم القشيري
 وأن القشيري صنف فيها كتباً وضعها في صندوق وأمر بعض مرديه بالقاءه في جيون وأن عيسى عليه السلام
 بعد نزوله يخرج من جيون ويحكم بما فيه وهذا كلام باطل لاصل له ولا يجوز حكايته إلا رده كما اوضحه ط
 وأطال في رده وابطاله فراجعه (قوله ويبدأ) أى ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة المناقب ومن كون الحكم
 لا حيزاً له وأما ط (قوله سائر) بمعنى باقي اوجيع على خلاف بسطة في ديرة القواص (قوله كيف لا) أى
 كيف لا يحتمل بأمر عظيم (قوله وهو كالتدقيق) وجه الشبهة أن كلامه ما ابتدأ أمر الم يسبق اليه فأبو بكر
 رضي الله عنه ابتداء جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمشورة عرواً بوجيفة ابتداء تدوين الفقه
 كما قدمناه وأما أبو بكر أول من آمن من الرجال وفتح باب التصديق كذا في جوابي الاشياء قال شيخنا البعلبي
 في شرحه عليها والاول اول لان وجه الشبهة به اتم وقول من قال الثاني هو الظاهر لان القرآن بعد ما جمع

ما قال قولاً الاخذ به امام من
 الاثمة الاعلام وقد جعل
 الله الحكم لاصحابه واتباعه
 من زمنه الى هذه الايام الى
 أن يحكم بمذهبه عيسى عليه
 السلام وهذا يدل على امر
 عظيم اخذ به من بين سائر
 العلماء العظام كيف لا
 وهو كالتدقيق رضي الله عنه

لا يصور جمعه غير ظاهر فانه قد جمع ثانياً والجامع له عثمان رضي الله تعالى عنه فان الصديق رضي الله تعالى عنه لم يجمعه في المصاحف وجمعه عثمان كما هو معلوم اهـ تأمل (قوله له) أي للامام اجزه أي اجزه على نفسه وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه ط (قوله وأجر) أي ومثل أجر من دقن الفقه أي جمعه وأصله من التدوين أي جعله في الديوان وهو يكسر وفتح اسم لما يكتب فيه اسماء الجديش للطاء وأول من أحدثه عمر رضي الله عنه ثم أريد به مطابق الكتب مجازاً او منقولاً اصطلاحاً وقوله والفقه عطف على دقنه من عطف الخاص على العام اهـ بولي أي لان التأليف جمع على وجه الافة (تنبيه) ورد في الصحيح انه لا تقتل نفس ظالم الا كان على ابن آدم الاقل كذل منها ومن سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها الي يوم القيمة من غير أن ينقص من اجورهم شيء ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الي يوم القيمة من غير أن ينقص من اوزارهم شيء ومن دل على خير فله مثل أجر فاعله الحديث قال العلماء هذه الاحاديث من قواعد الاسلام وهو أن كل من ابتدع شيئاً من الشر كان عليه مثل وزر من اقتدى به في ذلك فعمل مثل عمله الى يوم القيمة وكل من ابتدع شيئاً من الخير كان له مثل أجر كل من يعمل به الي يوم القيمة وتسامه في آخر عمدة المريد للقائي (قوله الي يوم الحشر) تنازع فيه كل من دقن وألف وقرع (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله وهو كاله تدقن أي كيف لا يمتنع وقد اتبعه الخ والاتباع تقليده فيما قاله ط (قوله من الاولياء) متعلق بمحذوف صفة لكنير لبيان والولي فمفيل بمعنى الفاعل وهو من توالى طاعته من غير أن يتخللها عصيان او يعنى المفعول فهو من توالى عليه احسان الله تعالى وافضاله تزييفات السيد ولا بد من تحقق الوصفين حتى يصح كون ولياً في نفس الامر فيشترط فيه كونه محظوظاً كما يشترط في النبي كونه معصوماً كما في رسالة الامام القشيري (قوله من انصف) بدل من قوله من الاولياء واحال (قوله بنبات المجاهدة) من اضافة الصفة الى موصوفها أي المجاهدة النابتة أي الدائمة والمجاهدة لغة المحاربة وفي الشرع محاربة النفس الامارة بالسوء بتحملها ما يشق عليها مما هو مطلوب في الشرع تزييفات وقد ورد تسمية ذلك بالمجاهدة الاكبر كما في الاحياء قال العراقي رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر ورواه الخطيب في تاريخه عن جابر بلفظ قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزاة فقال عليه الصلاة والسلام قدمتم خير مقدم وقد متم من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر قالوا وما الجهاد الاكبر قال مجاهدة العبد هواه اهـ (قوله المشاهدة) أي مشاهدة الحق تعالى بآثاره (قوله ضك ابراهيم بن ادهم) بن منصور البلخي كان من أبناء المولود خرج متصديفاً فتهتف به هاتفاً لهذا خلقت قتل عن دابته وأخذ جبة راع وسار حتى دخل مكة ثم اتى الشام ومات بها كذا في رسالة القشيري (قوله وشقيق البلخي) بن ابراهيم الزاهد العابد المشهور صاحب ابان يوسف القاضي وقرأ عليه كتاب الصلاة ذكره ابو الليث في المقدمة وهو استاذ حاتم الاصم وصاحب ابراهيم بن ادهم مات شهيداً سنة ١٩٤ قيمي (قوله ومعروف الكرخي) بن فيروز من المشايخ البكار محباب الدعوة يستحق بقبوره وهو استاذ السري السقطي مات سنة ٢٠٠ (قوله وابي يزيد البسطامي) شيخ المشايخ وذو القدر الرابع واهـ طيفور بن عيسى كان جتة مجوسياً وأسلم مات سنة ٢٦١ (قوله وفضل بن عياض) انخراساني روى انه كان يقطع الطريق وأنه عشق جارية وارتقى جدارها فسمع تالياً يقول ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لكتاب ورجع فوراً فورد مكة وجاور بها الحرم ومات بها سنة ١٨٧ رسالة القشيري وذكر الصميري انه اخذ الفقه عن ابي حنيفة وروى عنه الشافعي فأخذ عن امام عظيم وأخذ عنه امام عظيم وروى له امامان عظيمان البخاري ومسلم وترجمه التميمي وغيره بترجمة حافلة (قوله وداود الطائي) هو ابن نصر بن نصير بن سليمان الكوفي الطائي العالم العامل الزاهد العابد أحد اصحاب الامام كان من شغل نفسه بالعلم ودرس الفقه وغيره ثم اختار العزلة ولزم العبادة قال محارب بن دثار لو كان داود في الامم الماضية لقص الله تعالى علينا من خبره قال ابو نعيم مات سنة ١٦٠ (قوله وابي حامد اللخاف) هو أحمد بن خضر ربه البلخي من كبار مشايخ خراسان مات سنة ٢٤٠ رسالة (قوله وخلف بن أيوب) من اصحاب محمد وزفر وتفقه على ابي يوسف أيضاً وأخذ الزهد عن ابراهيم بن ادهم وصحبه مدة واختلف في وفاته والاصح انه سنة ٢١٥ كما ذكره التميمي وروى عنه انه قال صار لعلم من الله الى محمد صلى الله عليه وسلم ثم صار الى الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم صار الى التابعين

له أجره وأجر من دقن الفقه وألفه وقرع أحكامه على اصوله العظام الي يوم الحشر والقيام وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام من انصف بنبات المجاهدة ورخص في ميدان المشاهدة كبراهيم ابن ادهم وشقيق البلخي ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللخاف وخلف بن أيوب

قوله يحيى بن اكرم هكذا جملته
بالمناذ القوية والذي في
القاموس اكرم بالثلاثة اه
مصححه

وعبد الله بن المبارك ووكيع
ابن الجراح وابي بكر الوراق
 وغيرهم ممن لا يحصى لبعده
 أن يستقصي فلو وجدوا فيه
 شبهة ما تبعوه ولا اقتدوا به
 ولا وافقوه وقد قال الاستاذ
 ابو القاسم القشيري في
 رسالته مع صلاته في مذهبه
 وتقدمه في هذه الطريقة
 سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق
 يقول انا اخذت هذه الطريقة
 من ابي القاسم النصر بازي
 وقال ابو القاسم انا اخذتها
 من الشسبلي وهو اخذها
 من السري السقطي وهو من
 معروف الكرخي وهو
 من داود الطائي وهو اخذ
 العلم والطريقة من ابي حنيفة

ثم صار الى ابي حنيفة بن شاذان فليسقط (قوله وعبد الله بن المبارك) الزاهد الفقيه المحدث
احد الائمة جمع الفقه والادب والنجو واللغة والقصاحة والورع والعبادة وصنف الكتب الكثيرة قال الذهبي
هو أحد أركان هذه الامة في العلم والحديث والزهد وأحد شيوخ الامام احمد أخذ عن ابي حنيفة ومدحه في
مواضع كثيرة وشهد له الائمة مات سنة ١٨١ و ترجمه التميمي بترجمة حافلة وذكر من محاسن أخباره ما يأخذ
بجماع العقل وله روايات كثيرة في فروع المذهب ذكرت في المطولات (قوله ووكيع بن الجراح) بن مليح بن
عدي الكوفي شيخ الاسلام وأحد الائمة الاعلام قال يحيى بن اكرم كان وكييع يصوم الدهر ويحتم القرآن كل
ليلة وقال ابن معين ما رأيت افضل منه قبله ولا ابن المبارك قال كان لابن المبارك فضل ولكن ما رأيت افضل
من وكييع كان يستقبل القبلة ويسرد الصوم ويفي بقول ابي حنيفة وكان قد سمع منه شيا كثيرا قال
وكان يحيى بن سعيد القطان يفى بقوله أيضا مات سنة ١٩٨ وهو من شيوخ الشافعي وأحد تميمي (قوله
وابي بكر الوراق) هو محمد بن عمرو الترمذي أقام ببلخ وصحب احمد بن حنبل في خضرية وله تصانيف في الرياضات رسالة
وفي طبقات التميمي احمد بن علي ابو بكر الوراق ذكره ابو الفرج محمد بن اسحاق في جملته اصحابنا بعد أن ذكر
الكرخي فقال وله من الكتب شرح مختصر الطحاوي وذكر في الفقيه انه خرج حاجا فلما سار مر حلة
قال لا صحابي ردتني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة فردّه اه (قوله وغيرهم) كالامام
العارف المشهور بالزهد والورع والتقشف والتقل حاتم الاصم أحد أتباع الامام الاعظم له كلام مدون
في الزهد والحكم سأل احمد بن حنبل قال أخبرني يا حاتم فيم التخلص من الناس فقال يا احمد في ثلاث خصال
أن تعطيهم مالك ولا تأخذ من مالهم شيئا وتقضي حقوقهم ولا تستغني احد منهم حقائق وتحتل بكرههم
ولا تنكرهم احد منهم على شيء فأطرق احمد ثم رفع رأسه فقال يا حاتم انها الشديدة فقال له حاتم وليت ذلك لم
ومهم ختم دائرته الولاية قطب الوجود سيدي محمد الشاذلي البكري الشهير بالحنفي الفقيه الواعظ أحد
من صرّفه الله تعالى في الكون ومكنه من الاحوال واطلق بالمغيبات وخرقه العوايد وقلب له الاعيان وترجمه
بعضهم في مجلدين فقال العارف الشعرائي انه لم يحيط علما بمقامه حتى يتكلم عليه وانما ذكر بعض امور على
طريق ارباب التواريخ توفي سنة ٨٤٧ (قوله لبعده) عله لقوله لا يحصى وحذف من قبل قوله أن
يستقصي لا من اللبس وهو شائع طرد أي لا يمكن احصاؤه لتباعد من طلب استقصائه أي غاية ومنتهاه
والتعبير بقوله لا يحصى ابلغ من قولنا لا يعد لان العدّان تعدّ فردا فردا والاحصاء يكون للجمل ولذا قال تعالى
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها معناه والله اعلم ان اردتم عدا حافلا تقدر روا على احصائها فضلا عن العدا كذا افاده
الامام التستقي في المستقصى (قوله ابو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الكريم بن هوازن الجافظ المفسر الفقيه
البحري اللغوي الاديب الكاتب القشيري الشجاع البطل لم ير مثل نفسه ولا رأى الرايون مثله وانه
الجامع لانواع المحاسن ولد سنة ٣٧٧ وسمع الحديث من الحاكم وغيره وروى عنه الخطيب وغيره وصنف
التصانيف الشهيرة وتوفي سنة ٤٦٥ ط عن الزرقاني على المواهب (قوله في رسالته) أي التي كتبها
الى جماعة الصوفية ببلدان الاسلام سنة ٣٧٤ ذكر فيها مشايخ الطريقة وفسر اقصاها تدوير بينهم عبارات
انيقة (قوله مع صلاته) أي قوته وتمكنه ط (قوله في مذهبه) وهو مذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه وطريقة اهل الحقيقة ط (قوله سمعت الخ) مقول القول وأبو علي هو الحسن بن علي الدقاق
وابو القاسم هو ابراهيم بن محمد النصر بازي بالذال المجبة شيخ خراسان جاور بمكة ومات بها سنة ٣٦٧
والشسبلي هو الامام ابو بكر دلف الشسبلي البغدادي المالكي المذهب صاحب الجنيده مات سنة ٣٣٤
والسري هو ابو الحسن بن مغلس السقطي خال الجنيده واستاذه توفي سنة ٢٥٧ (قوله من ابي حنيفة)
هو فارس هذا الميدان فان مبنى علم الحقيقة على العلم والعمل وتصفة النفس وقد وصفه بذلك عامة السلف فقال
احمد بن حنبل في حقه انه كان من العلم والورع والزهد واثارا لا تخرجه عن ليدركه احد ولقد ضرب بالسبب
ليلي القضاء فلم يفعل وقال عبد الله بن المبارك ليس احد أحق أن يقتدى به من ابي حنيفة لانه كان اماما تقيا
نقيا ورعا لما فقه ما كشف العلم كشفه ما يكشفه احد يصبر وفهم ونهضة وتقى وقال الثوري لمن قال له جئت
من عند ابي حنيفة لقد جئت من عند عبد اهل الارض وأمثال ذلك مما نقله ابن حجر وغيره من العلماء الاثبات

(قوله فحسبنا) هو مفعول مطلق أى فأعجب منك بحسبنا وهذا الخطاب لمن أنكر فضله وأخالف قوله ط (قوله
 لم يكن) استفهام تقريرى بما بعده التثنية أو هو إنكارى بمعنى التثنية كالذى بعده (قوله أسوة) بكسر
 الهمزة وضعفا أى قدوة (قوله فى هؤلاء) متعلق بأسوة وفى معنى الباء والظرفية الجازية على حد قوله
 تعالى لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة (قوله وهم أئمة هذه الطريقة الخ) فى رسالة الفتوحات
 للقاضى زكريا الطريقة سلوك طريق الشريعة والشريعة أعمال شرعية محدودة وهما الحقيقة ثلاثة متلازمة
 لأن الطريق إليه تعالى ظاهر وباطن فظاهرها الطريقة والشريعة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة فى
 الشريعة والطريقة كبطون الزبد فى لبسه لا يظفر بزبد بدون محضه والمراد من الثلاثة إمامة الصودية على
 الوجه المراد من الصمد اه ابن عبد الرزاق (قوله ومن بعدهم) أى من أتى بعده هؤلاء الأئمة فى الزمان
 سالكا فى هذا الأمر وهو علم الشريعة والحقيقة فهو تابع لهم أذهم الأئمة فيه فيكون خبره بالصالحين سيده وهذا
 الإمام كما كان ذلك فى الأئمة المذكورين الذين اقتضوا بذلك وتسعوه فى حقيقته ومثله واقتهدي كثير منهم
 بطريقته ومذهبه (قوله فلهم) متعلق بقوله تبع وهو بالتصريح بمعنى تابع خبره بالصالحين وهو بالجملة
 خبر من ودخلت عليها الفاء لأن من فيها معنى العموم فاشتبهت الشرطية (قوله وكل ما) أى كل رأى
 (قوله ما اعتدوه) من الشناء عليه والاقتضاه به من حيث أخذ علم الحقيقة عنه (قوله ومبتدع)
 بالبناء للمفعول أى محدث لم يسبق بنظير (قوله وبالجملة) أى وأقول هؤلاء ملتبساً بالجملة أى جملة ما يقال
 فى هذا المقام (قوله لقد زان البلاد الخ) من الزين وهو ضل الشين يقال زانه وأزانه وزنه وأزنه كقضى
 القلموس والبلاد جمع بلد كل قطعة من الأرض مستحيزة عاصرة أو فاصرة فاصوس ومن عليها أهلها وقوله
 بأحكام متعلق بزاد ووجه ذلك أن استنباط الأحكام الشرعية وتدوينها وتعليقها للناس بسبب العمل بها
 ولا شك أن الاقتصاد للأحكام الشرعية وعمل الأحكام بها والرحمة زين للبلاد والعباد فينظم به أمر المعاش والمعاد
 ويضد الجمل والفساد فانه شين ودمار للديار والأعمار (قوله وآثار) جمع أثر قال النووي فى شرح مسلم
 الأثر عند المحدثين بيم المرفوع والموقوف كالنبر والاختصار إطلاقه على المروى مطلقاً سواء كان من الصحابة
 أو المصطفى صلى الله عليه وسلم ونحوه فقهاه خراسان بالموقوف على الصحابة والخبر بالمرفوع ولقد كان رحمه
 الله تعالى إماماً ما فى ذلك فانه رضى الله تعالى عنه أخذ الحديث من أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم
 ومن ثم ذكره الذهبي وغيره فى طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم قللة أئمة التابعين فهو أماً لتساهله
 أو حسده اذ فكيف يتأتى من هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل مع أنه أقول من استنبط
 من الأدلة على الوجه المخصوص المعروف فى كتب أصحابه ولاجل اشتغاله بهذا الأمر لم يظهر حديثه
 فى الخارج كما أن أبابكر وعمر رضى الله تعالى عنهما لما اشتغلا بمصالح المسلمين العاتية لم يظهر منهما من
 رواية الأحاديث مثل ما ظهر من صفار الصحابة وكذلك مالك والشافعي لم يظهر منهما مثل ما ظهر من تفرغ
 للرواية ككأبى زرعة وابن معين لا شغلها بما بذلك الاستنباط على أن كثرة الرواية بدون رواية ليس فيه
 كثير مدح بل عقده ابن عبد البر باباً فى ذمته ثم قال الذى عليه فقهاء جماعة المسلمين وعلمائهم ذم الأكتار
 من الحديث بدون تفقه ولا تدبر وقال ابن شبرمة أقل الرواية تفقه وقال ابن المبارك لم يكن الذى لعقد عليه
 الأثر وخذ من رأى ما يضر لك الحديث ومن أعذر أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ما يفيد قوله لا يفتى
 للرجل أن يحدث من الحديث إلا بما يحفظه يوم جمعه إلى يوم يحدث به فهو لا يرى الرواية إلا من حفظه
 وروى الخطيب عن إسرائيل بن يونس أنه قال ثم الرجل النعمان ما كان يحفظه لكل حديث فيه ثقة وأئمة
 لمعه عنه وأعله بما فيه من الفقه ونماه فى الخبرات الحسان لابن حجر (قوله وفقه) المراد به ما يرمي التوحيد
 فان الفقه كما عرفه الإمام معرفة النفس ماله وما عليها ط (قوله كآيات الزبور) التشبيه فى الإيضاح والبيان
 لافى الأحكام لأن الزبور مواظ ويحتمل أنه تشبيه فى الرتبة والمعنى أنه زان ما ذكر كآيات النقوش الطروس
 ط (قوله فمافى المشرق الخ) المشرق محل الشروق أى الطلوع والمغرب محل الغروب ونشأهما مع أن كلا
 منهما واحد كما فى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين على إرادة مشرق الشتاء والصيف ومغرب بهما
 قاله البيضاوى وقيل مشرق الشمس والمغرب الشمس والشرق أو مشرق الشمس والقمر ومغرب بهما

وكل منهم اتفق عليه وأقر فضله
 حجة بالآيات الخ الم يمكن لك
 أسوة حسنة فى هؤلاء السادات
 الكبار كانوا متميزين فى هذا
 الاقرار لولا الافتقار وهم أئمة هذه
 الطريقة وأرباب الشريعة
 والحقيقة ومن بعدهم فى هذا
 الأمر فلهم تبع وكل ما خالف
 ما اعتدوه مردود ومبتدع
 وبالجملة فليس أبو حنيفة فى
 زعمه وورعه وعبادته وعلمه
 وفهمه بمشارك ومما قال فيه
 ابن المبارك رضى الله عنه
 لقد زان البلاد ومن عليها
 إمام المسلمين أبو حنيفة
 بأحكام وآثاره وفقه
 كآيات الزبور على حقيقته
 فمافى المشرقين له تفسير

قوله الحجر **هكذا** بخطة
والذي في عبارة القاموس
الحجر بالفتايت المدودة
ولعله الصواب اه صححه

ولافي المرفئين ولا بكوفة
بيت شعرا سهر الديالي
وصام نهارة لله خفيه
نحن كابي حنيفة في علاه
امام الخليفة والخليفة
رأيت العائين له سفاهها
خلاف الحق مع حجج ضعيفه
وكيف جعل أن يؤذي نفسه
له في الارض آثار شريفه
وقد قال ابن ادريس حقا
صحيح النقل في حكم لطيفه
بأن الناس في فقهه عيال
على فقه الامام ابي حنيفة
فلعله ربنا اعداد رمل
على من وقد قول ابي حنيفة
وقد ثبت أن ثانيا والامام
ادرك الامام على بن ابي طالب
فدعاه ولا ذرية بالبركة

وجعا في قوله تعالى رب المشارق والمغارب باعتبار الاقطار والايام والمساكن افاده ط (قوله ولا بكوفة)
خصها بالذكر مع أن المراد المشرقين والمغربين وما بينهما بقربة المقام لانها بلد اولادهم من اعظم بلاد
الاسلام يومئذ قال في القاموس الكوفة الرملة الحرة المستديرة او كل رملة يحيطها حصان ومدينة العراق
الكبرى وقبة الاسلام ودار هجرة المسلمين مصرها سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه وكانت منزل
نوح بنى مسجد هاشمي لاستعدادها واجتماع الناس بها ويقال لها كوفان ويقع وكوفة الجند لانها اختطت
فيما خطط العرب ايام عثمان رضي الله تعالى عنه خططها السائب بن الاقرع الثقفي الخ (قوله بيت شعرا
الخ) التسمية بالحد والتبوء قاموس وسهر فعل ماض وبجمل حال على انما قد مثلها في قوله تعالى اوجاءكم
حصرت صدورهم اوصفة مشبهة والاول انبى بقوله وصام ولته متعلق بصام وخيفة منقول لاجله وزاد
في تنوير العنيفة بعد هذا البيت يتبين وهما

وصان لسانه عن كل افك ه وما زالت جوارحه عنيفة
بعض عن المحارم والملاهي ه ومرضاة الاله له وظيفه

وتنقل نبذة بسيرة شاهدة لهذه الايات من ابن حجر قال الحافظ الذهبي قد تواتر قيامه بالليل ونهجه وتعبه
أي ومن ثم كان يسمي التوكل كثرة قيامه بالليل بل احياه بقراءة القرآن في ركعة ثلاثين سنة وكان يسمع
بكاؤه بالليل حتى يرجه جيرانه ووقع رجل فيه عند ابن المباركة فقال ويحك انتفع في رجل صلى خمسا وأربعين
سنة الخمس صلوات بوضوء واحد وكان يجمع القرآن في ركعة ونظمت ما عندي من الفقه منه ولما غسله الحسن
ابن حمزة قال رجل الله وغفرلك لم تفطر منذ ثلاثين سنة وقد أعبت من بعدك فوضعت التزاء وقال الفضل
ابن دهمكين كان هوبا لا يتكلم الاجوابا ولا يخوض فيما لا يعنيه ولا يسبق اليه وقيل له اتق الله فانتفض
وطا طأ رأسه ثم قال يا اخي جزاك الله خيرا ما اخرج اهل كل وقت الى من يذكرهم الله تعالى وقال الحسن
ابن صالح مكان شديد الورع هابيا للرام تاركا لكثير من الحلال مخافة الشبهة ما رأيت فقيها اشتد منه
صيانة لنفسه (قوله رأيت) أي علمت او بصرت وعلى الاول فالعائين مفعوله الاول وهو جمع عائب اعلمت
عنه بالهمزة كقائل وبائع فافهم وسفاه مفعوله الثاني قال في القاموس سفة كفرح وكرم علينا جهل كسافه
فهو سفيه جمعه سفاه وسفاه وخلاف الحق صفة أي مخالفة او ذوى خلاف والحجج جمع حجة بالضم وهي البرهان
سماها بذلك بناء على زعم العائين والافهمي شبهه وأوهام فاسدة (قوله ابن ادريس) بالتأويل للضرورة والمراد به
الامام الرئيس ذو العلم النفيس محمد بن ادريس الشافعي القرشي رضي الله تعالى عنه ونفعنا به في الدارين آمين
ومقالا مصدر قال منصوب على المفعولية المطلقة وصحج النقل نعت له وهو صفة مشبهة مضافة الى فاعلها
أي صح نقله عنه قال ابن حجر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه من اراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على
ابي حنيفة انه عن وفق له الفقه هذه رواية حرملة عنه ورواية الربيع عنه الناس عيال في الفقه على ابي حنيفة
ما رأيت أي علمت احد افقه منه وجاء عنه أيضا من لم يتطرق كعبه لم يتبحر في العلم ولا يتفقه اه (قوله
في حكم) أي في ضمن حكم لطيفة لم يصرح بها منها ترغيب الناس في مذهبه والرد على العائين له وبيان
اعتقاده في هذا الامام والاقتراب بالفضل للمتقدم (قوله بأن الناس) الباء زائدة والتعدي لتضمن قال معنى
صرح ونحوه بما يتعدى بالباء وفي فقه متعلق بعيال من عاله اذا تكفل له بالنفقة ونحوها (قوله على من رد قول
ابي حنيفة) أي على من رد ما قاله من الاحكام الشرعية محتقر لها فان ذلك موجب للطرد والابعاد لا يجزئ
الطعن في الاستدلال لان الائمة لم تزل يرد بعضهم قول بعض ولا يجزئ الطعن في الامام نفسه لان غاية الحرمة
فلا يوجب اللعن لكن ليس فيه لعن شخص معين فهو كلعن الكاذبين ونحوهم من العصاة فافهم وفي هذا
البيت من عيوب الشعر الابطاء على انه لم يذكر في تنوير العنيفة كما قاله ابن عبد الرزاق (قوله وقد ثبت الخ)
ففي تاريخ ابن خلكان عن الخطيب أن -ضيد ابي حنيفة قال انما معاصيل بن جاد بن النعمان بن ثابت
ابن النعمان بن المزيان من ابناء فارس من الاسرار والله ما وقع علينا قط ولد جدى ابو حنيفة سنة ثمانين
وذهب ثابت الى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو
أن يكون الله تعالى قد استجاب لعلي -فينا والنعمان بن المزيان ابو ثابت هو الذي اهدى لعلي -الفاوذج في يوم

مهرجان فقال علي "مهرجونا كل يوم هكذا" ١١ وبه ظهر أن ما في بعض الكتب من قوله وذهب ثابت بجدي
 إلى علي "الح غير ظاهر لأن علياً مات سنة أربعين من الهجرة كما في القبة العراقية" فالظاهر أن لفظة بجدي من
 زيادة النسخ أو الباء زائدة وأصله جدي (قوله وصح الخ) قال بعض متأخري الحديثين ممن صنف في مناقب
 الإمام كما باح فلا ما حاصله أن أصحابه إلا كبار كابن يوسف ومحمد بن الحسن وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم لم
 يتقلوا عنه شيئاً من ذلك ولو كان لقلوه فإنه مما يتنافس فيه المحدثون ويعظم اقتضاهم وبأن كل سند فيه انه سمع
 من صحابي لا يخلو من كذاب فأمّا رويته لانس وأدراك الجماعة من الصحابة بالنسبة فصحيحان لا شك فيهما وواقع
 للعيني أنه أثبت سماعة لجماعة من الصحابة رده عليه صاحب الشيوخ الحافظ قاسم الحنفي والظاهر أن سبب
 عدم سماعة عن أدراكه من الصحابة أنه أول أمره اشتغل بالاكتمال حتى أرشده الشعبي لما رأى من باهره بحبته
 إلى الاشتغال بالعلم ولا يسع من له أدنى المام بعلم الحديث خلاف ما ذكرته ١٢ لئلا يكون يؤيد ما قاله العمري
 قاعدة المحدثين أن راوي الاتصال مقدم على راوي الارسل أو الانقطاع لأن معه زيادة علم فاحفظ ذلك فإنه
 مهم كذا في عقد اللات والمرجان للشيخ اسماعيل العجلوني الجزاقي وعلى كل فهو من التابعين ومن جزم بذلك
 الحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهما قال العسقلاني أنه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة
 بعد مولده به سنة ثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة الامصار المعاصرين له كاللوزاعي بالشام والحماديين بالبصرة
 والثوري بالكوفة ومالك بالمدينة الشريفة والليث بن سعد بمصر (قوله وأدرك بالسنة) أي وجد في زمنهم
 وإن لم يرهم كلهم (قوله كاسط في أوائل الضياء) فقال هم ابن نفيل ووائل وعبد الله بن عامر وابن أبي أوفى وابن
 جزء وعتبة والمقداد وابن بسر وابن ثعلبة وسهل بن سعد وأنس وعبد الرحمن بن يزيد ومحمد بن لبيد ومحمد بن
 الربيع وابو امامة وأبو الطفيل فهو ثلاثمائة عشر صحابياً وربما أدرك غيرهم ممن لم انصربه ١٣ ملخصاً
 وزاد في تنوير الصحيفة عمرو بن حريث وعمرو بن سلمة وابن عباس وسهل بن منيف ثم قال وغير هؤلاء من أمثال
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم ١٤ ابن عبد الرزاق (قوله مذهب) بسكون الباء الضرورة النظم وهو مضاف
 وعظيم مضاف إليه ١٥ ح (قوله الفتى) من الفتوة وهي السخاء والقوة ط (قوله سابق الأئمة) أي الأئمة
 الثلاثة بالعلم أي بالاجتهاد فيه أو كل الأئمة المجتهدين بتدوينه فإنه أول من دونه كما مر (قوله جمعاً) مفعول
 أدرك المذكور بعده فافهم (قوله من أصحاب) بفتح الهمزة لنقل حركتها إلى النون قبلها وألف أدرك لا لا شياخ
 كآلف سلكاً (قوله اترهم) بكسر فسكون مع اشباع الميم أي بعدهم فهو ظرف متعلق بما بعده أو يفهم
 وسكون الميم أي خبرهم فهو مفعول اقنني وطريقة مفعول سلك والمراد بها الحالة التي كان عليها من الاعتقاد
 والعلم والعمل والمنهج في الأصل الطريق الواضح وأراد به هنا مطلق الطريق فأضاف واخضع إليه (قوله
 الداعي) شديد النظرة قاموس (قوله وقدرى عن انس) هو ابن مالك الصحابي الجليل خادم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مات بالبصرة سنة اثنين وقيل ثلاث وتسعين وروجه النووي وغيره وقد جاوز المائة قال ابن
 حجر قد صح كما قال الذهبي أنه رآه وهو صغير وفي رواية قال رأيته مراراً وكان يخضب بالحجرة وجاه من طرق أنه روى
 عنه احاديث ثلاثة لكن قال أئمة المحدثين مدارها على من اتهمه الأئمة بوضع الاحاديث ١٦ قال بعض الفضلاء
 وقد أطل العلامة طاش كبرى في سرد النقول الصحيحة في اشياء سماعة منه والمثبت مقدم على النافي (قوله
 وجابر) أي ابن عبد الله واعترض بأنه مات سنة ٧٩ قبل ولادة الامام بسنة ومن ثم قالوا في الحديث المروي
 عن أبي حنيفة عن جابر رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم أمر من لم يرزق ولداً بكثرة الاستغفار
 والصدقة ففعل فولد له تسعة ذكوره انه حديث موضوع ابن حجر لكن نقل ط عن شرح الخوارزمي على
 مسند الامام أن الامام قال في سائر الاحاديث سمعت وفي روايته عن جابر ما قال سمعت وانما قال عن جابر
 كما هو عادة التابعين في ارسال الاحاديث ويمكن أن يقال انه يمتشى على القول بولادة الامام سنة ٧٠ ١٧
 أقول والحديث المذكور ان كان موجوداً في مسند الامام فعليه ما فيه انه مرسل وأما الحكم عليه بالوضع
 فلا وجه له لأن الامام حجة ثبت لا يضع ولا يروي عن وضاع (قوله وابن أبي أوفى) هو عبد الله آخر من مات من
 الصحابة بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سيوطي في شرح التقریب قال ابن حجر روى عنه
 الامام هذا الحديث المتواتر من بني الله مسجد اولو كفض قصاة بنى الله له بيتاً في الجنة (قوله اعني ابا الطفيل)

مطلب
 فيما اختلف من رواية الامام
 عن بعض الصحابة

وصح أن ابا حنيفة سمع الحديث
 من سبعة من الصحابة كاسط
 في أوائل الضياء وأدركه
 بالسنة نحو عشرين صحابياً كما
 بسط في أوائل الضياء وقد
 ذكر العلامة شمس الدين
 محمد أبو النصر بن عرب شاه
 الانصاري الحنفي في منظومته
 الالفية المسماة بجواهر العقائد
 ودرر القلائد ثمانية من الصحابة
 ممن روى عنهم الامام الاعظم
 أبو حنيفة رضي الله عنهم ٢

اجمعين حيث قال
 معتقداً مذهب عظيم الشأن
 أي حنيفة الفتى الثمان
 التابعي سابق الأئمة
 بالعلم والدين سراج الأئمة
 جمعاً من أصحاب النبي أدركا
 اترهم قد اقنني وسلكا
 طريقة واخضع المنهج
 سالمة من الضلال الداجي
 وقد روى عن انس وجابر
 وابن أبي أوفى كذا عن عامر
 اعني ابا الطفيل ذا ابن وائله
 ٢١ قوله ثمانية عشر هكذا بخطه
 والذي ذكره ستة عشر فقط
 فليحذر ٢٢ محصيه

٣ قوله وسهل بن منيف هكذا
 بخطه والمعروف سهل ابن حنيفة
 كزبير وليحذر ٢٣ محصيه

وابن انيس الفتي ووالده
عن ابن جزي قد روى الامام
وبنت محمد هي القمام
رضي الله الكريم دائما
عنهم وعن كل الصحاب العظما
وفوق بغداد قبل في السجن
لنلي القضاء وله سبعون سنة
تاريخ خمسين ومائة قبل ويوم
توفي ولد الامام الشافعي رضي
الله عنه فعند من مناقبه وقد
قبل الحكمة في مخالفة
تلاميذه له انه رأى صنبا
يلعب في الطين فحذره من
السقوط فأجابته بأن احذر
أنت السقوط فان في سقوط
العالم سقوط العالم

مطلب
في مولد الائمة الاربعة ووفاتهم
ومدة حياتهم

أي قصيد بعاصم المذكور أبا الطفيل بن وائل بكسر الشاء المثناة الليثي وهو آخر العصابة موتا على الاطلاق
توفي بمكة وقيل بالكوفة سنة مائة كجيزم به العراقي وغيره تبعه المسموح الذهبي انه سنة عشر ومائة وقيل
سبع وعشرين (قوله وابن انيس) هو عبد الله الجهنّي "اخرج بعضهم بسنده الى الامام انه قال ولدت سنة
ثمانين وقدم عبد الله بن انيس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكوفة سنة اربع وتسعين ورأته وسمعت
منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث الشئ يعني ويصم واعترض بأن في سنده مجهولين وبأن ابن انيس مات
سنة ٥٤ وأجيب بأن هذا الاسم خمسة من العصابة قلعل المراد غير الجهنّي "ورد بأن غيره لم يدخل الكوفة (قوله
ووائل) هو بالشاء المثناة ايضا كما في القاموس ابن الاسقع بالثقاف مات بالشام سنة خمس او ثلاث اوست
وثمانين سيوطي وروى الامام عنه حديثين لا تظهر الشهامة لاختلافه في عافيه الله ويتطلب دع ما يريك الى مالا
يريك والاول رواه الترمذي من وجه آخر وحسنه والثاني جاء من رواية جمع من العصابة وصححه الائمة ابن حجر
(قوله عن ابن جزي) هو عبد الله بن الحارث بن جزي بفتح الحيم وسكون الزاي وبالهزة الزيدي بضم الزاي
مصر او اعترض بأنه مات سنة ٨٦ بمصر بسقط ابي تراب قرية من الغربية قرب سمود والحلة وكان مقبلا
وأما ما جاء عن ابي حنيفة من انه جمع مع ابيه سنة ٩٦ وأنه رأى عبد الله هذا يدرس بالمسجد الحرام وسمع منه
حديثا فرد جماعة منهم الشيخ قاسم الحنفي بأن سنده ذلك فيه قلب وتحرير وفيه كذاب باتفاق وبأن ابن جزي
مات بمصر ولا في حنيفة ست سنين وبأن ابن جزي لم يدخل الكوفة في تلك المدة ابن حجر (قوله وبنت محمد)
اسمها عائشة واعترض بأن حاصل كلام الذهبي وشيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني أن هذه لاحبة لهما وأنها
لا تذكاد تعرف وبذلك رد ما روى ان ابا حنيفة روى عنها هذا الحديث الصحيح أكثر جند الله في الارض الجراد
لا آكله ولا حرّمه ابن حجر الهيتمي وزاد على من ذكره من روى عنهم الامام فقال ومنهم سهل ابن سعد ووفاته
سنة ٨٨ وقيل بعد ما ومنهم السائب بن يزيد بن سعيد ووفاته سنة احدى او اثنتين او أربع وتسعين ومنهم عبد
الله بن بسر ووفاته سنة ٩٦ ومنهم محمود بن الربيع ووفاته سنة ٩٩ (قوله رضي الله) الا صوب فرضى
بالقاء كما في نسخة ليم الوزن ويسلم من ادعاء دخول الخزل فيه (قوله لنلي القضاء) أي قضاء القضاء لتكون
قضاء الاسلام من تحت امره والطالب له هو المنصور فامتنع فقبه وكان يخرج كل يوم فيضرب عشرة اسواط
ويشادي عليه في الاسواق ثم ضرب ضربا موجعا حتى سال الدم على عقبه ونودي عليه وهو كذلك ثم ضيق عليه
تضييقا شديدا حتى في مأسكله ومشر به فبكي واكد الادعاء فتوفي بعد خمسة ايام وروى جماعة انه دفع اليه
قدح فيه سم فامتنع وقال لا عين على قبل نفسي فصب في فيه قهرا قبل ان ذلك بحضرة المنصور وضع انه لما
احس بالموت سجد ثمان وهو شاحد قبل والسبب في ذلك أن بعض اعدائه دس الى المنصور انه هو الذي أثار
عليه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي رضي الله عنهم ائراج عليه بالبصرة فطلب منه القضاء
مع عله بأنه لا يقبله ليتوصل الى قتله ٨١ ملخصا من الخبرات الحسان لابن حجر وذكر التميمي ان الخطيب روى
بسنده أن ابا بهيرة كان عامل مروان على العراق فكلم ابا حنيفة أن يني قضاء الكوفة فأني فضربه مائة سوط
وعشرة اسواط ثم خلى بيته وكان احمدين خبل اذ ذكر ذلك بكى وترحم عليه خصوصا بعد أن ضرب هو ايضا
٨١ فالظاهر تعدد القصة وبنو مروان قبل المنصور فانه من بني العباس قصة ابي بهيرة كانت اقولا والله اعلم
(قوله وله) أي من العمر (قوله بتاريخ) متعلق بقوله توفي فقبله بيان المكان وهذا بيان الزمان (فائدة)
قد علمت أن ابا حنيفة ولد سنة ٨٠ ومات سنة ١٥٠ وعاش ٧٠ سنة وقد ولد الامام مالك سنة ٩٠ ومات
سنة ١٧٩ وعاش ٨٩ سنة والشافعي ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ وعاش ٥٤ سنة وأحمد ولد
سنة ١٦٤ ومات سنة ٢٤١ وعاش ٧٧ سنة وقد نظم جميع ذلك بعضهم مشيرا اليه بحروف الجمل لكل
امام منهم ثلاث كلمات على هذا الترتيب فقال

تاريخ نعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع جوف ضبطا
والشافعي صين بيزند * وأحمد بسبق امر جعد
فاحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فموتهم كالعمر
(قوله فاجابه الخ) لله در هذا الصبي ما حكمه حيث علم أن سقوطه وان نضر ربه جسده وحده لكنه لا يضر

في الدين فكانه ليس بسقوط بخلاف سقوط العالم في طريق الحق فانه اذا كان قبل بذل اليهود في نيل التصود يلزم منه سقوط غيره من ابعه ايضا فيعود ضررهم عليه وذلك ضرر في الدين على حد قوله تعالى فانها لانعمى الابصار الاية أي العمى الضار ليس عمى الابصار وانما هو عمى القلوب (قوله فحينئذ الخ) روى الامام ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اورع الناس واعبد الناس واكرم الناس واكثرهم احتياطا في الدين وابعدهم عن القول بالارأى في دين الله عز وجل وكان لا يبيع مسألة في العلم حتى يجمع اصحابه عليها ويعقد عليهم اجلسا فاذا انفق اصحابه كاهم على موافقة الشريعة قال لابي يوسف او غيره ضعها في الباب القلاني اه كذا في الميزان للامام الشيرازي قدس سره ونقل ط عن مسند الخوارزمي أن الامام اجتمع معه ألف من اصحابه اجلهم وافضلهم اربعون قد بلغوا حد الاجتهاد ففرقهم وادناهم وقال لهم اني ألجيت هذا الفقه واسرجته لكم فأعينوني فان الناس قد جعلوني جسرا على النار فان المنتهى لقيري والعب على ظهري فكان اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاوهم وسألهم فيسمع ما عندهم من الاخبار والامور يقول ما عنده وناظرهم شهرا أو أكثر حتى يستقر آخر الاقوال فينبته ابو يوسف حتى اثبت الاصول على هذا المتنازع شوري لانه تفرد بذلك كغيره من الائمة اه (قوله ان توجه لكم دليل) أي ظهر ولكم في مسألة وجه الدليل على غير ما قول ط (قوله فقولوا به) وكان كذلك لحصل المخالفة من صاحبين في نحو ثلث المذهب ولكن الاكثر في الاعتماد على قول الامام ط (قوله فكان كل يأخذ بروايته) أي فليس لاحد منهم قول خارج عن اقواله ولذا قال في الوالوجية من كتاب الجنائيات قال ابو يوسف ما قلت قولنا خالفت فيه اباحنيفة الا قولنا قد كان قاله وروى عن زفر أنه قال ما خالفت اباحنيفة في شيء الا قد قاله ثم رجع عنه فهذا اشارة الى انهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد ورأى ائمتنا ما قاله استاذهم ابو حنيفة اه وفي آخر الحاشي القديسي واذا أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعا انه يكون به أخذ بقول ابى حنيفة فانه روى عن جميع اصحابه من الكار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا في مسألة قولنا الا وهو روايتنا عن ابى حنيفة واقسموا عليه أي ما غلطنا فلم يتحقق اذ في الفقه جواب ولا مذهب الا الله كيفما كان وما نسب الى غيره الا بطريق المجاز للموافقة اه فان قلت اذا رجع المجتهد عن قول لم يبق قول له بل صرح في قضاء البحر بأن ما خرج عن ظاهرها رواية فهو مرجوع عنه وان المرجوع عنه ليس قول له اه وفيه عن التوشيح أن ما رجع عنه المجتهد لا يجوز الاخذه فاذا كان كذلك فما قاله اصحابه مخالفين فيه ليس مذهبهم في تصد صارت اقوالهم مذاهب لهم مع انا التزمنا تقليد مذهب دون مذهب وغيره ولذا نقول ان مذهبنا حتى لا يوسني ونحوه قلت قد يجاب بأن الامام لما امر اصحابه بأن يأخذوا من اقواله بما يتبعه لهم منها عليه الدليل صار ما قاله قول له لا يتنساه على قواعد التي اسسها لهم فلم يكن مرجوعا عنه من كل وجه فتكون من مذهبهم أيضا وتظهر هذا ما نقله العلامة يري في اول شرحه على الاشياء عن شرح الهداية لابن التمهنة ونهه اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهب ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن ابى حنيفة وغيره من الائمة اه ونقله ايضا الامام الشيرازي عن الائمة الاربعة ولا يخفى أن ذلك لمن كان اهلا للنظر في النصوص ومعرفة محكمها من منسوخها فاذا نظر أهل المذهب في الدليل وعملوا به صح نسبته الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب اذ لا شك انه لو علم ضعف دليله رجع عنه واتبع الدليل الاقوى ولذا رد المحقق ابن الهمام على بعض المشايخ حيث اقتوا بقول الامامين بأنه لا يعبدل عن قول الامام الا لضعف دليله (قوله وعلم) خبر آخر من قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل عليه بأن الاختلاف الخ ط وفي بعض النسخ وعلمه بالضمير وهو المناسب (قوله بأن الاختلاف) أي بين المجتهدين في الفروع لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرحمة) فان اختلاف ائمة الهدى توسعة للناس كما في اول التاريخانية وهذا يشير الى الحديث المشهور على السنة الناس وهو اختلاف ائمة رجة قال في المقاصد الحسنة رواه البيهقي بسند منقطع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم بما بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما اوتيت من كتاب الله فاعمل به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنه

فحينئذ قال لا يصح ان توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ بروايته عنه ويرجعها وهذا من غاية احتياطه وورعه وعلمه بأن الاختلاف من آثار الرحمة

مطلب
صح عن الامام انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي

مطلب
في حديث اختلاف ائمة رجة

فهما كان الاختلاف اكد
كانت الرحمة أوفر لما قالوا
رسم المفقى أن ما اتفق عليه
أصحابنا في الروايات الظاهرة
يفتي به قطعاً واختلف فيما
اختلفوا فيه

مطلب
رسم المفقى

مطلب
في طبقات المسائل وكتب
ظاهر الرواية

في ماضية فان لم تكن سنة مني فما قال أصحابي ان اصح بي بمنزلة النجوم في السماء فأما أخذتم به اهتديتم
واختلاف أصحابي لكم رحمة وأورده ابن الحاجب في المختصر بلفظ اختلاف اتفق رحمة للناس وقال ملا علي
القارئ ان السبوطي قال اخرج نصرانته في الحجة واليه في الرسالة الاشعرية بغير سند ورواه الحلبي
والقاضي حسين وامام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في بعض كتب الحفاط التي لم تصل اليها وقل السبوطي
عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول ما روي لو ان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا
لم تكن رخصة وأخرج انما عذب ان هارون الرشيد قال لما لك بن انس يا ابا عبد الله نكتب هذه الكتب يعني
مؤلفات الامام مالك ونفرضها في آفاق الاسلام لتعمل عليها الامة قال يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء
رحمة من الله تعالى على هذه الامة كل يتبع ما صبح عنده وكلهم على هدى وكل يريد الله تعالى ونجاة في
كشف الخفاء ومنزل الالباس للشيخ شايخنا الشيخ اسماعيل الجزائري (قوله كانت الرحمة اوفر) أي
الانعام ازيد ط (قوله لما قالوا) باللام أي لما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويحتمل
انها كاف مطلقة حرفها النسخ أي كما قال العلماء ذلك ويحتمل أن جله قوله رسم المفقى مقول القول ومحط
التعليل على التفسير في الافتاء بالقولين المعجمين فان في ذلك رحمة وتوسعة ط (قوله رسم المفقى) أي العلامة
التي تدل المفقى على ما يفتي به وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره قال في فتح القدير وقد استقر رأي الاصوليين
على أن المفقى هو المجتهد فأما غير المجتهد من يحفظ اقوال المجتهد فليس يفتي والواجب عليه اذا سئل أن يذكر
قول المجتهد كالامام على وجه الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو
نقل كلام المفقى ليأخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين اما أن يكون له سند فيه او يأخذه
من كتاب معروف تواتره الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها لانه بمنزلة انظر المتواتر والمشهور انتهى ط
(قوله في الروايات الظاهرة) اعلم أن مسائل أصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات اشترت اليها سابقا لمصلحة
ونظمها * الاولى مسائل الاصول وتسمى ظاهر الرواية أيضا وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب وهم ابو
حنيفة وأبو يوسف ومحمد ويطبقونهم زفر والحسن بن زياد وغيرهما من أخذ عن الامام لكن الغالب الشائع في
ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة وكتب ظاهر الرواية كتب محمد الستة المبسوط والزيادات والجامع
الصغير والسير الصغير والجامع الكبير والسير الكبير وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عن محمد وروايات
الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة ومشهورة عنه * الثانية مسائل النوادر وهي المروية عن أصحابنا المذكورين
لكن لا في الكتب المذكورة بل اما في كتب اخر لمحمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقبات وانما
قبل لها غير ظاهر الرواية لانها لم ترو عن محمد وروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الاولى واما في كتب غير
كتب محمد كالحزب للحسن بن زياد وغيره ومنها كتب الامالي المروية عن أبي يوسف والامالي جمع املاء وهو ما يقوله
العالم بما فتح الله تعالى عليه من ظهر قلبه ويكتبه التلامذة وكان ذلك عادة السلف واما رواية مفردة كرواية
ابن سماعة والمعل بن منصور وغيرهما في مسائل معينة * الثالثة الوقعات وهي مسائل استنبطها المجتهدون
المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية وهم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما وهم جزاؤهم
كثيرون فمن أصحابهم ما مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وأبي سليمان الجرجاني وأبي حفص
البخاري ومن بعدهم مثل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وأبي النصر القاسم بن سلام وقد يتفق
اهم أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم وأول كتاب جمع في فتاواهم فيما بلغنا كتاب النوازل
للفقيه أبي الليث السمرقندي ثم جمع المشايخ بعده كتباً اخر كجموع النوازل والوقعات للتاطي والوقعات
للسدرا الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل محتلة غير مقبولة كافي فتاوى قاضي خان والخلاصة وغيرهما وميز
بعضهم كافي كتاب المحط لرضي الدين السرخسي فانه ذكر أولاً مسائل الاصول ثم النوادر ثم الفتاوى ونعم ما
فعل * واعلم أن من كتب مسائل الاصول كتاب الكافي للحاكم الشهيد وهو كتاب معقد في نقل المذهب شرحه
بجاعة من المشايخ منهم الامام شمس الائمة السرخسي وهو المشهور ببسوط السرخسي قال العلامة
الطرسوسي مبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه ولا يركن الا اليه ولا يفتي ولا يقول الا عليه ومن كتب
المذهب أيضا المتفق له أيضا الا أن فيه بعض النوادر واعلم أن نسخ المبسوط المروي عن محمد متعده وأظهرها

فبسوط أبي سليمان الجوزجاني وشرح المسبوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الإسلام بكر المعروف بجواهر زاده ويسمى المسبوط الكبير وشمس الأئمة الحلواني وغيرهما وبسوطاتهم شروح في الحقيقة ذكرها مختلطة ببسوط محمد كما فعل شراح الجامع الصغير مثل نحر الإسلام وقاضي خان وغيرهم فيقال ذكره قاضي خان في الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا في غيره اهـ ملخصاً من شرح البيري على الأشباه وشرح الشيخ اسمعيل النابلسي على شرح الدرر فاحفظ ذلك فإنه مهم يحفظ طبقات مشايخ المذهب وسند ذكرها قريباً إن شاء الله تعالى وفي كتاب الحج من البحر أن كافي الحاشية هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ظاهراً الرواية وفسر في معراج الدراية قبيل باب الإحصاء الأصل بالمسبوط وفي باب العبد من البحر والنهر أن الجامع الصغير صنّفه محمد بعد الأصل فإنه هو المعول عليه ثم قال في النهر سمي الأصل أصلاً لأنه صنف أولاً ثم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيادات كذا في غاية البيان اهـ وذكر الامام شمس الأئمة السرخسي في أوّل شرحه على السير الكبير أن السير الكبير هو آخر تصنيف صنّفه محمد في الفقه وفي شرح المنية لابن أمير حاج الحلبي في بحث التجميع أن محمد أقراً أكثر الكتب على أبي يوسف إلا ما كان فيه اسم الكبير فإنه من تصنيف محمد كالمضاربة الكبير والزراعة الكبير والمأذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير وتتمام هذه الأبحاث في منظوم متناهي رسم المقتضى وفي شرحها (تمة) قد مناعن فتح القدير كيفية الاقتناء بما في الكتب فلا يجوز الاقتناء بما في الكتب الغربية وفي شرح الأشباه لشيفتنا المحقق هبة الله البعلبي قال شيفتنا العلامة صالح الجيني أن لا يجوز الاقتناء من الكتب المختصرة كالنهر وشرح الكون للعيني والدر المختار شرح تنوير الأبصار وألعدم الاطلاع على حال مؤلفيها كشرح الكون للمكيين وشرح النقاية للقهستاني وأول نقل الأقوال الضعيفة فيها كالقضية للزاهد في فلا يجوز الاقتناء من هذه إذا علم المنقول عنه وأخذ منه هكذا سمعته منه وهو علامة في الفقه مشهور والعهد عليه اهـ أقول وينبغي الحاشية والأشياء والنظائر بها فان فيها من الإيجاز في التعبير ما لا يفهم معناه إلا بعد الاطلاع على ما أخذ بل فيها في مواضع كثيرة الإيجاز الخلل يظهر ذلك لمن مارس مطالعته مع الحواشي فلا يأمن المقتضى من الوقوع في الغلط إذا اقتصر عليها فلا بد له من مراجعة ما كتب عليها من الحواشي وغيرها ورايت في حاشية أبي السعود الأزهرية على شرح مسكين أنه لا يعتمد على فتاوى ابن نجيم ولا على فتاوى الطوري (قوله) والاصح كافي السراجية أقول عبارتها ثم الفتوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة ثم قول أبي يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن زياد وقيل إذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالفتوى بالخيار والاول اصح إذا لم يكن المقتضى مجتهداً اهـ فقابل الاصح غير مذكور في كلام الشارح فافهم (قوله) بقول الامام قال عبد الله بن المبارك لأنه رأى الصحابة وزاحم التابعين في الفتوى فقوله استدأقوى ما لم يكن اختلاف عصر وزمان كذا في تجميع العلامة قاسم (قوله) على الإطلاق أي سواء انفرد وحده في جانب أو لا كما يفهمه كلام السراجية من مقابلته بالقول الثاني المفصل فافهم (قوله) ثم يقول الثاني أي ثم إذا لم يوجد للامام رواية يؤخذ بقول الثاني وهو أبو يوسف فإن لم يوجد له رواية أيضاً يؤخذ بقول الثالث وهو محمد الخ (قوله) وصح في الحاشية القدسي قوة المدرك أي الدليل وبه عبر في الحاشية قال ح والذى يظهر في التوفيق أي بين ما في الحاشية وما في السراجية أن من كان له قوة ادراك لقوة المدرك يبقى بالقول القوي المدرك والأول ترتيب اهـ أقول يدل عليه قول السراجية والاول اصح إذا لم يكن المقتضى مجتهداً فهو صريح في أن المجتهد يعني من كان اهلاً للنظر في الدليل يبيع من الأقوال ما كان أقوى دليلاً والاتباع الترتيب السابق وعن هذا تراهم قد يرجحون قول بعض اصحابه على قوله كما رجحوا قول زفر وحده في سبع عشرة مسألة فتبع ما رجحوه لأنهم اهل النظر في الدليل ولم يذكروا إذا اختلفت الروايات عن الامام ولم يوجد عنه ولا عن اصحابه رواية أصلاً في الاول يؤخذ بأقواها حجة كافي الحاشية ثم قال وإذا لم يوجد في الحاشية عن واحد منهم جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين ثم الأكثرين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون منهم كابي حفص وأبي جعفر وأبي الليث والحاشية وغيرهم ممن يعتمد عليه وان لم يوجد منهم جواب البتة نصاً ينظر المقتضى فيها لتأمل وتدبر واجتهاد ليحسد فيها ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيها جازافاً ويخشى الله تعالى ويراقبه فإنه امر عظيم لا يتجاسر

والاصح كافي السراجية وغيره أنه يبقى بقول الامام على الإطلاق ثم يقول الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول زفر والحسن بن زياد وصح في الحاشية القدسي قوة المدرك

عليه الاكل جاهل شق^١ اه (تمة) قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الاعظم في العبادات مطلقا وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول الخليل كافي طهارة الماء المستعمل والتميم فقط عند عدم غير نبذ التمر كذا في شرح المنية الكبير للشيخ في بحث التيميم وقد صرحوا بأن الفتوى على قول محمد في جميع مسائل ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء والنظار الفتوى على قول ابو يوسف فيما يتعلق بالقضاء كافي الفقه والبرازية اه أى لمصول زيادة العلم به بالتجربة ولذا رجع ابو حنيفة عن القول بأن الصدقة افضل من بيع التطوع لما ج عرف مشقته وفي شرح البيرى ان الفتوى على قول ابى يوسف ايضا في الشهادات وعلى قول زفر في سبع عشرة مسألة حزمها في رسالة وينبغي أن يكون هذا عند عدم ذكر أهل المتون للتعصيص والا فالحكم بما في المتون كما لا يخفى لانها صارت متواترة اه واذا كان في مسألة قياسا واستحسان فالعمل على الاستحسان الا في مسائل معدودة مشهورة وفي باب قضاء الفوائت من الجهر المسألة اذا لم تذكر في ظاهر الرواية وثبت في رواية أخرى تعين المصدر اليها اه وفي آخر المستصحب للامام النسفي اذا ذكر في المسألة ثلاثة اقوال فالراجح هو الاول والاخير لا الوسط اه وفي شرح المنية ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية اذا وافقها رواية اه ذكره في واجبات الصلاة في معرض ترجيح رواية وجوب الرفع من الركوع والوجود للدلالة الواردة مع انه باخلاف الرواية المشهورة عن الامام (قوله وفي وقف الجهر الى آخره) هذا محمول على ما اذا لم يكن لفظ التعصيص في احدهما كعدم الاخترا كما افاده ح اى فلا يخبر بل يتبع الا كذا كما سألنى اقول وينبغي تقييد التغيير ايضا بما اذا لم يكن احد القولين في المتون لما قد متناه انفا عن البيرى ولما في قضاء الفوائت من الجهر من انه اذا اختلف التعصيص والفتوى فالعمل بما وافق المتون اولى اه وكذا لو كان احدهما في الشروح والاخر في الفتاوى لما صرحوا به من أن ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند التصريح بتعصيص كل من القولين أو عدم التصريح اصلا ما لو ذكرت مسألة في المتون ولم يصرحوا بتعصيصها بل صرحوا بتعصيص مقابلهما فقد افاد العلامة قاسم زرجي الثاني لانه تعصيص صريح وما في المتون تعصيص التزامي والتعصيص الصريح مقدم على التعصيص التزامي اى التزام المتون ذكرهما هو التعصيص في المذهب وكذا لا يخبر لو كان احدهما قول الامام والاخر قول غيره لانه لما تعارض التعصيصان تساقطا فرجعنا الى الاصل وهو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الغيرة المقر عندنا انه لا يفتى ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قواهما او قول احدهما او غيرهما الا لضرورة كسألة المزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب والامام المتقدم اه ومثله في الجهر عند الكلام على أوقات الصلاة وفيه من كتاب القضاء يحل الاقتضاء بقول الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال اه وكذا لو علموا احدهما دون الاخر كان التعديل ترجيحاً للمعلل كما افاده الرملى في قساوا من كتاب الغصب وكذا لو كان احدهما استحسانا والاخر قياسا لان الاصل تقديم الاستحسان الا فيما استثنى كما قد متناه ف يرجع اليه عند التعارض وكذا لو كان احدهما ظاهرا والرواية وبه صرح في كتاب الرضاع من الجهر حيث قال الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية وفيه من باب المصروف اذا اختلف التعصيص وجب النص عن ظاهر الرواية والرجوع اليها وكذا لو كان احدهما نافع للوقف لماسيا في الوقت والاجارات انه يبقى بكل ما هو نافع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا لو كان احدهما قول الاكثرين لما قد متناه عن الحماوى والحاصل انه اذا كان لاحد القولين مرجح على الاخر ثم صحح المشايخ كلام من القولين ينبغي أن يكون الماخوذ به ما كان له مرجح لان ذلك المرجح لم يزل بعد التعصيص فينبغي فيه زيادة قوة لم توجد في الاخر هذا ما ظهر لى من قبض الفتح العليم (قوله وعليه الفتوى) مشتقة من الفتى وهو الشناج القوى وسببت به لان المفتى يقوى السائل بجواب حادته ابن عبد الرزاق عن شرح الجمع للعين والمراد بالاشتقاق فيها ملاحظة ما أتبعه الفتى من القوة والحدث لاحقيقته كذا قيل (قوله وعليه عمل اليوم) المراد باليوم مطلق الزمان وأل فيه للضرورة والاضافة على معنى في وهى من اضافة المصدر الى زمانه كصوم رمضان اى عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر (قوله والا لاشبه) قال في البرازية معناه الاشبه بالنصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى اه والدراية بالدال المهملة تستعمل بمعنى الدليل

مطلب
اذ تعارض التعصيص

وفي وقف الجهر وغيره متى كان
في المسألة قولان معصمان جاز
القضاء والاقتناء بأحدهما وفي
أول المضمرات أما العلامات
للاقتضاء فقوله وعليه الفتوى
وبه يبقى وبه تأخذ وعيه
الاعتماد وعليه عمل اليوم
وعليه عمل الامة وهو التعصيص
أو الاصح أو الاظهر أو الاشبه

كافي المستثنى (قوله أو الوجه) أي الظاهر وجهها من حيث أن دلالة الدليل عليه متعينة ظاهرة أكثر من غيره (قوله ونحوها) كقولهم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه أخذ علماءنا ط (قوله وقال شيخنا) المراد به حيث أطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير الدين الرملي (قوله في فتاويه) جمع فتوى ويجمع على فتاوى بالالف ايضاً وهي هنا اسم لفتاوى شيخه المشهورة المسماة بالفتاوى الخيرية لنفع الثرية وقد ذكر ذلك في آخرها في مسائل شتى (قوله أكد من بعض) أي أقوى فتقدم على غيرها وهذا التقديم راجع لا واجب كما يفيد ما يأتي عن شرح النسبة (قوله فلفظ الفتوى) أي اللفظ الذي فيه حروف الفتوى الأصلية بأي صيغة عبر بها ط (قوله أكد من لفظ الصعيح الخ) لأن مقابل الصعيح أو الأصح ونحوه قد يكون هو المفتى به لكونه هو الاحوط أو الفرق بالناس أو الموافق لتعاملهم وغير ذلك مما يراه المرءون في المذهب داعياً إلى الاقتناء به فإذا صرحوا بلفظ الفتوى في قول علم أنه الماخوذ به وبطلوه أن لفظه به ناخذ وعليه العمل مساو لفظ الفتوى وكذا بالاولى لفظ عليه عمل الامة لأنه يفيد الاجماع عليه تأمل (قوله وغيرها) كالأحوط والظاهر ط وفي الضياء المعنوي في مستحبات الصلاة لفظه الفتوى أكد وأبلغ من لفظه المختار (قوله أكد من الفتوى عليه) قال ابن الهمام والفرق بينهما أن الاول يفيد الحصر والمعنى أن الفتوى لا تكون الا بذلك والثاني يفيد الاصلية اه ابن عبد الرزاق (قوله والأصح أكد من الصعيح) هذا هو المشهور عند الجمهور لأن الأصح مقابل للصعيح وهو أي الصعيح مقابل للضعيف لكن في حواشي الاشياء ليري ينبغي أن يفيد ذلك بالغالب لانا وجدنا مقابل الأصح الرواية الشاذة كما في شرح الجمع اه ابن عبد الرزاق (قوله والأحوط الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عرّفه بأفعل التفضيل ط والاحتياط العمل بأقوى الدليلين كما في الثبر (قوله قلت لكن الخ) استند الرأى على ما يفهم من كلام الرملي حيث ذكر أن بعض هذه اللفظ أكد من بعض فانه ظاهر في أن مراده تقديم الاكده على غيره فيلزم منه تقديم الأصح على الصعيح وهو مخالف لما في شرح النسبة وأما كون مراده مجرد بيان أن الأصح أكد بمقتضى أفعل التفضيل وذلك لا ينافي تقديم الصعيح للصحيح للاتفاق عليه فهو في غاية البعد على أنه لا ينافي في لفظ الفتوى مع غيره فانه جعله أكد ولا معنى لا كدنيه لا تقديمه على غيره كما لا يخفى فافهم ويدل على أن مراده ما قلناه أولاً ما قاله في الخيرية أيضاً في كتاب الكفالة بعد كلام قلت وقوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الأصح وعليه الفتوى اه (قوله أمان معتبران) أي من ائمة الترجيع ط (قوله لانهما اتفقا الخ) أي وانفرد أحدهما بجعل الآخر أصح قلت والمعلل لا يخص هذين الظنين بل كذلك الوجه والوجه والاحتياط والاحوط افاده ط (قوله اذا ذيلت رواية الخ) أي جعل في ذيلها أي في آخرها والمتبادر من هذه العبارة أن التذييل بالصحيح وقع رواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض التصحيح لكن اذا كان التصحيح بصيغة أفعل التفضيل افاد أن الرواية المخالفة صحيحة أيضاً فله الاقتناء بأي شاء منهما وان كان الاول تقديم الاول زيادة الصحة فيها وسكت عنه لظهوره وأما اذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر الصحة على تلك الرواية فقط بالصحيح والماخوذ به ونحوهما مما يفيد ضعف الرواية المخالفة لم يجز الاقتناء بمخالفتها المسببة أن القياس بالمرجوح جهل وهذا بخلاف ما اذا وجد التصحيح في كتاب آخر للرواية الأخرى فان الاول تقديم الاكده منهما أو المتفق عليه على الخلاف المار وبه ظهر أن هذا تفصيل آخر زائد على ما مر غير مخالف له فافهم (قوله الا اذا كان الخ) استثناء منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح من كلا الطرفين والمستثنى منه فيما إذا لم يذيل بمخالفة بشئ كما مر وفائدة هذا الاستثناء توضيح ما مر عن وقف البحر وبيان المراد من التصير فليس فيه تكرير فافهم (قوله وفي الكافي) يحتمل أن المراد به كافي الحاشية أو كافي النسب الذي شرح به كتابه الوافي اصل الكثر والظاهر الثاني (قوله فيضار الأقوى) أي أن كان من أهل النظر في الدليل أو نص العلماء على ذلك ولا تنس ما قدمناه من قبلة قبول التصير (قوله واللاتي) أي لزمانه والأصل الذي يرام مناسبات في تلك الواقعة (قوله فيلحفظ) أي جميع ما ذكرناه وحاصله أن الحكم ان اتفق عليه أصحابنا بقي به قطعاً والا فاما أن يصحح المشايخ أحد القولين فيه أو كلاهما أولاً ولا نقى الثالث يعتبر الترتيب بأن يفتى بقول أبي حنيفة ثم بقول أبي يوسف الخ أو بعقوة الدليل وقد مر التوفيق وفي الاول ان كان التصحيح بأفعل التفضيل خير المفتى والا فلا بل يفتى بالصحيح فقط وهذا ما نقله

أو الوجه أو المختار ونحوها
جمادى كفي حاشية الزدوى
اه وقال شيخنا الرملي في
فتاويه وبعض اللفاظ أكد من
بعض لفظ الفتوى أكد من
لفظ الصعيح والأصح والاشبه
وغيرها ولفظ به يفتى أكد
من الفتوى عليه والأصح أكد
من الصعيح والاحوط أكد
من الاحتياط انتهى قلت
لكن في شرح النسبة للجبلي عند
قوله ولا يجوز من مصنف الا
بغلافه اذا تعارض امامان
معتبران مراحدهما بالصحيح
والآخر بالأصح فالأصح
بالصحيح أولى لانهما اتفقا على
أنه صحيح والآخر بالتفق أرفق
فلم ينظ ثم رأيت في رسالة آداب
المفتي اذا ذيلت رواية في كتاب
معتد بالأصح أو الاول أو
الاوقر أو نحوها فله أن يفتى
بها ويخالفها أيضاً اي شاء واذا
ذيلت بالصحيح أو الماخوذ به
أوبه يفتى أو عليه الفتوى لم
يفت بمخالفة الا اذا كان
في الهداية مثلاً هو الصحيح
وفي الكافي بمخالفة هو الصحيح
فيصير فيضار الأقوى عنده
والا ليق والأصل اه فليحفظ

عن الرسالة وفي الثاني اما أن يكون احدهما بأفعل التفضيل او لا في الأول قبل يفتي بالأصح وهو المنقول عن
 الجيزية وقيل بالأصح وهو المنقول عن شرح المنية وفي الثاني يفتي بالمفتي وهو المنقول عن وقف الجهر والرسالة
 افاده ح (قوله في تصحيحه) أي في كتابه المسمى بالتصحيح والترجيح الموضوع على مختصر القندروي (قوله
 لا فرق الخ) أي من حيث ان كلامهما لا يجوز له العمل بالتشبه بل عليه اتباع ما رجوه في كل واقعة وان كان
 المفتي مخيرا والقاضي ملزما وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فافهم (قوله وان الحكم
 والقضاة الخ) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة الشرنبلالي في رسالته العقد الفريد في جواز التقليد مقتضى
 مذهب الشافعي كما قاله السبكي منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب
 الحنفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخا اهـ فليحفظ وقيد البيهقي بالعالم أي
 الذي لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه
 نعم اذا كان له رأى أما اذا كان عالميا فلم اراه لكن مقتضى تقييده بذى الرأى انه لا يجوز للعالم ذلك قال في خزائن
 الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص والاخبار وهو من اهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وان كان
 مخالفا لمذهبه اهـ قلت لكن هذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في بعض البصر في بحث ألوان الذماء أقوالا
 ضعفة ثم قال وفي العراج عن نحر الأئمة لو افتى مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلب التيسير
 كان حسنا اهـ وكذا قول أبي يوسف في المفتي اذا خرج بعد قنود الشهادة لا يجب به الغسل ضعيف وأجازوا
 العمل به للمسافر والضعيف الذي خاف الرية كما ساق في محله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول
 المرجوح) كقول محمد مع وجود قول أبي يوسف اذا لم يصح أو يفتوا وجهه وأولى من هذا بالبطلان الافتاء
 بخلاف ظاهر الرواية اذا لم يصح والافتاء بالقول المرجوح عنه اهـ ح (قوله وان الحكم الملقق) المراد
 بالحكم الحكم الوضعي كالجمعة مثاله متوضيئ سال من يده دم ولمس امرأته صلى فان جمعة هذه الصلاة ملققة
 من مذهب الشافعي والحنفي والتلفيق باطل فصحته منتفية اهـ ح (قوله وان الرجوع الخ) صرح بذلك
 المحقق ابن الهمام في تحريره ومثله في اصول الآمدي وابن الحاجب وجمع الجوامع وهو محمول كما قال ابن
 حجر والرحلي في شرحيهما على المنهاج وابن قاسم في حاشيته على ماذا أتى من آثار الفاعل السابق اثر يؤدى الى
 تلفيق العمل بشئ لا يقول به كل من المذاهبين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس وما لك في طهارة الكلب في
 صلاة واحدة وكما لو افتى بينونة زوجته بطلاقها مكرها ثم نكح اختها مقلدا للحنفي بطلاق المكره ثم افتاء شافعي
 بعدم الحنث فمتنع عليه أن يطا الأولى مقلدا للشافعي والثانية مقلدا للحنفي أو هو محمول على منع التقليد في تلك
 الحادثة بعينها لا مثلها كما صرح به الامام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما لو صلى ظهرها بجمع ريع الرأس
 مقلدا للحنفي فليس له ابطالها باعتقاده لزوم مسح الكل مقلدا للمالكى وأما لو صلى يوما على مذهب وأراد
 أن يصلي يوما آخر على غيره فلا يمنع منه على أن في دعوى الاتفاق نظرا فسد حكمي الخلاف فيجوز اتباع القائل
 بالجواز كذا افاده العلامة الشرنبلالي في العقد الفريد ثم قال بعد ذكر فروع من اهل المذهب صريحة بالجواز
 وكلام طويل فتوصل بما ذكرناه انه ليس على الانسان التزام مذهب معين وانه يجوز له العمل بما يحضرها عمله
 على مذهبه مقلدا فيه غير امامه مستحجعا شر وطه ويحمل بأمرين متضادين في خاتمين لا تعلق لواحدة منهما
 بالأخرى وليس له ابطال عين ما فعله بتقليد امام آخر لان امضاء الفعل كامضاء القاضي لا ينقض وقال ايضا
 ان له التقليد بعد العمل كما اذا صلى غلانا محتجا على مذهبه ثم تبين بطلانها في مذهبه وصحتا على مذهب غيره فله
 تقليده ويجتزئ بتلك الصلاة على ما قال في البرازية انه روى عن أبي يوسف انه صلى الجمعة مقتسلا من الحمام ثم
 اخبر بفأرة ميتة في بئر الحمام فقال ناخذ بقول اخواني انهم اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا اهـ
 (قوله وان الخلاف) أي بين الامام وصاحبيه فيما اذا قضى بغير رأيه عمدا هل يتخذ فعنده نعم في اصح الروايتين
 عنه وعندهما لا كما في التحرير وقال شارحه نص في الهداية والخط على أن الفتوى على قولهما بعدم النفاذ في
 العمدة والتسيان وهو مقدم على ما في الفتاوى الصغرى والخاتمة من أن الفتوى على قوله لان المجتهد مأثور
 بالعمل بمقتضى ظنه اجماعا وهذا خلاف مقتضى ظنه اهـ وقد استشكل بعضهم هذه المسألة على قول
 الاصوليين ان المجتهد اذا اجتهد في واقعة بحكم يتبع عليه تقليد غيره فيها اتفاقا والخلاف في تقليده قبل اجتهاده

مطلب

لا يجوز العمل بالضعيف حتى
 لنفسه عندنا

وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم
 في تصحيحه أنه لا فرق بين المفتي
 والقاضي الآن المفتي مخير
 عن الحكم والقاضي ملزم به
 وأن الحكم والقضاة بالقول
 المرجوح جهل وخرق للاجماع
 وأن الحكم المفتي باطل
 بالاجماع وأن الرجوع عن
 التقليد بعد العمل باطلا تنافا
 وهو المختار في المذهب وأن
 الخلاف خاص بالقاضي المجتهد

مطلب

في حكم التقليد الرجوع عنه

فيها والاكثر على المنع فهذه المسألة تبطل دعوى الاتفاق وأجاب في التحرير بأن قول الامام بالنفاذ لا يوجب
 حمل الاقدام على هذا القضاء نعم وقع في بعض المواضع ذكر الخلاف في الحل ويجب ترجيح رواية عدمه اهـ
 وحينئذ فلا اشكال فانهم (قوله واما المقلد الخ) نقله في القنية عن المحيط وغيره وحزم به المحقق في فتح القدير
 وتليذه العلامة قاسم وادعى في البحر أن المقلد اذا قضى بذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ
 وأقوى ما تمسك به ما في البرازية عن شرح الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالقنوى ثم بين انه على
 خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه ايضا اهـ قال
 في النهر وما في الفتح يجب أن يقول عليه في المذهب وما في البرازية محمول على انه رواية عنهم اذ قصارى الامر أن
 هذا منزل منزلة الناسي المذهب وقدمت عنهما في المجتهد أنه لا يتخذ المقلد أولى اهـ (قوله في منشوره) المنشوره
 ما كان غير محتوم من كتب السلطان قاموس (قوله فكيف بخلاف مذهبه) أي فكيف ينفذ قضاؤه
 بخلاف مذهبه لانه اذا نهى عن القضاء بالاقتوال الضعيفة في مذهبه لا ينفذ قضاؤه فيها بخلاف مذهبه بالاولى
 وهى ذلك على ما قالوا ان تولية القضاء تختص بالزمان والمكان والشخص فلو لاه السلطان القضاء في زمان
 مخصوص او مكان مخصوص او على جماعة مخصوصين تعين ذلك لانه نائب عنه ولونهاء عن سماع بعض المسائل
 لم ينقض حكمه فيها كما اذا نهى عن سماع حادثة مضى عليها خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى والخصم منكر
 وقد ذكر الجوى في حاشية الاشياء أن عادة سلاطين زماننا اذا تولى احدهم عرض عليه قانون من قبله
 وأمر باتباعه (قوله وينقض) لاحاجة اليه لانه اذا كان معزولا بالنسبة لما ذكر لا يصح له قضاء حتى ينقض
 لان النقض انما يكون للثابت الآن يقال انه قضاء يجب الظاهر ط (قوله قال في البرهان) هو شرح
 مواهب الرحمن كلاهما للعلامة ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف في الاوقاف (قوله بالنواجز) هي
 أضراس الحبل كما في المغرب والكلام كناية عن غاية التمسك كما أن قولهم ضحك حتى بدت نواجذه عبارة عن المبالغة
 في الضحك والافلاتد وبالضحك عادة كما حقه الامام الزمخشري (قوله نعم أمر الامير الخ) تصديق لما مر
 واستدراكا لما مر آخر كالاستثناء بما قبله هكذا عرف المصنفين في مثل هذا التركيب (قوله فنقض أمره) ان كان
 المراد بالامر الطلب بلا قضاء فظاهر وعليه فالمراد بالنفاذ وجوب الامتثال وهذا الذي رأيت في سير التواريخ
 في الفصل العاشر فيما يجب فيه طاعة الامير وما لا يجب ونصه قال محمد واذا أمر الامير العسكر بشئ كان على
 العسكر أن يطيعوه في ذلك الا أن يكون المأمور به معصية ييقن اهـ ولكن لا يحمل ذكر هذا هنا وان كان المراد به
 القضاء فقد مر أن القول الضعيف في حكم المنسوخ وأن الحكم به جهل وخرق للاجماع على أن الامير ليس له
 القضاء الا بقوى من الامام قال في الاشياء يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذلك كتابه الى القاضي
 الا أن يكون القاضي من جهة الخليفة ففنى الامير لا يجوز كذا في الملتقط وقد أفتيت بأن تولية باشا مصر قاضيا
 ليحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطله لانه لم يفوض اليه ذلك اهـ قتائل (قوله
 سير) جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مغازيه هداية (قوله
 السير الكبير) للامام محمد وهو رواية عن الامام من غير واسطة ط قال في المغرب وقالوا السير الكبير
 فوصفها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كتقواهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ تجامع
 الصغير وجامع الكبير اهـ (قوله واما المقيد الخ) فيه أمران الاول أن المجتهد المطلق احد السبعة الثاني أن
 بعض السبعة ليسوا مجتهدين خصوصا السابعة فكان عليه أن يقول والفقهاء على سبع مراتب وقد أوضحها
 المحقق ابن كمال باشا في بعض رسائله فقال لا بد للمفتي أن يعلم حال من يفتي بقوله ولا يكفيه معرفته بآدمه ونسبه
 بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقته من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة في التمييز بين
 القائلين المتضالين وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة
 الاربعة رضى الله عنهم ومن سلك مسلكتهم في تأسيس قواعد الاصول وبه يمتازون عن غيرهم الثانية طبقة
 المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام من الادلة
 على مقتضى القواعد التي قررها استاذهم ابو حنيفة في الاحكام وان خالفوه في بعض احكام الفروع ولكن
 يقدرونه في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره الخالفين في الاحكام غير

نوا ما المقلد فلا ينفذ قضاؤه
 بخلاف مذهبه أصلا كما في
 القنية قلت ولا سيما في زماننا
 فان السلطان ينص في منشوره
 على نهيه عن القضاء بالاقتوال
 الضعيفة فكيف بخلاف
 مذهبه فيكون معزولا بالنسبة
 لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ
 قضاؤه فيه وينقض كما بسط في
 قضاء الفتح والبحر والنهر وغيرها
 قال في البرهان وهذا صريح
 الحق الذي بعض عليه بالنواجز
 نعم أمر الامير متى صادف فضلا
 مجتهدا فيه فنقض أمره كما في سير
 التواريخ كناية وشرح السير
 الكبير فيلحفظ وقد ذكر وأن
 المجتهد المطلق قد فقد وأما
 المقيد فعلى سبع مراتب
 مشهورة

مظلل
 في طبقات الفقهاء

وأما نحن فعلمنا اتساع ما
رجوه وما صمموا كالأقوال في
حياتهم فان قلت قد يحكون
أقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون
في الصحيح قلت يعمل بمثل
ما عملوا من اعتبار تغير العرف
واحوال الناس وما هو
الافرق وما ظهر عليه التعامل
وما قوى وجهه ولا يخلو
الوجود عن عيب هذا حقيقة
لا نلنا على من لم يميز أن يرجع
أن يميز لبراءة ذمته فنسأل الله
تعالى التوفيق والقبول بحجابه
الرسول كيف لا وقد بصر الله
تعالى ابتداء تبينه في الروضة
المحروسة والبقعة المأنوسة
تجاء وجه صاحب الرسالة
وحاز الكمال والبسالة وخصيصة
الجليلين الضرع غامين الكاملين
رضى الله عنهما وعن سائر
العصابة اجمعين ووالدينا
ومقدمهم باحسان الى يوم
الدين ثم تجاء الكعبة الشريفة
تحت الميزاب وفي الحطيم
والمقام والله الميسر للقام

مقلد له في الاصول الثلاثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لانص فيها عن صاحب المذهب كالخصاف
وابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي وشمس الاثمة الحلواني وشمس الاثمة السرخسي ونظر الاسلام
اليزدوي ونظر الدين قاضي خان وأمثالهم فانهم لا يقدرون على شيء من المخالفة لافي الاصول ولا في القروع
لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لانص فيها على حسب الاصول والقواعد الرابعة طبقة اصحاب
الترجيح من المقلدين كالرازي وأضرابه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اصلا لكنهم لا حاطتهم بالاصول وضبطهم
للمأخذ يتدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم مبهم محتمل لامرين منقول عن صاحب المذهب
أو أحد من اصحابه برأيهم ونظرهم في الاصول والمقاييس على امثاله ونظائره من القروع وما في الهداية من قوله
كذا في ترجيح الكرخي ونظر الرازي من هذا القبيل الخناسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين
كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وأمثالهم واشأنهم تفصيل بعض الروايات على بعض أقوالهم هذا
اولى وهذا اصح رواية وهذا أفق للناس والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والقوى
والضعيف وظاهر المذهب والرواية النادرة كاصحاب المتون المعتمدة من المتأخرين مثل صاحب الكنت
وصاحب المختار وصاحب الوفاية وصاحب الجمع وشأنهم أن لا يلقوا الاقوال المردودة والروايات الضعيفة
والسابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين اهـ بنوع اختصار
(قوله وأما نحن) يعني أهل الطبقة السابعة وهذا مع السؤال والجواب مأخوذ من تصحيح الشيخ فاسم
(قوله كالأقوال) في حياتهم أي كتاباتهم لو كانوا أحياء وأقربا بذلك فانه لا يسعنا مخالفتهم (قوله بالترجيح)
أي صريح اوضحني فالصريح ظاهر بما ذكره سابقا والضمي مائه هناك عليه عند قوله وفي وقف البصر فانه
اذا كان أحد القولين ظاهر الرواية والآخر غير هاف قد صرحوا اجمالا بأنه لا يعدل عن ظاهر الرواية فهو ترجيح
ضمني لكل ما كان ظاهر الرواية فلا يعدل عنه بالترجيح صريح متقابل وكذا لو كان أحد القولين في المتون
او الشروح او كان قول الامام او كان هو الاستسنان في غير ما استثنى او كان انفع للوقف (قوله وما قوى وجهه)
أي دليله المتقول الحاصل لا المستحصل لانه رتبة المجتهد (قوله ولا يخلو الوجود) أي الموجودون
او الزمان (قوله حقيقة) الظاهر رجوعه الى قوله ولا يخلو وأراد بالحقيقة اليقين لانهم من حق الامر اذا ثبت
واليقين ثابت ولذا عطف عليها قوله لا ظنا وجرم بذلك اخذ اعماروا الضاري من قوله صلى الله عليه وسلم
لا تزال طائفة من امةي ظاهرة على الحق حتى يأتي أمر الله وفي رواية حتى تأتي الساعة (قوله وعلى من لم يميز)
أي شيئا مما ذكرنا كثيرا القضاة والمفتين في زماننا لا يخذلوا المناصب بالمال والمرايب وعبر على المفيدة للوجوب
للامر به في قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون (قوله فنسأل الله التوفيق) أي الى اتباع الراجح
عند الاثمة وما يوصل الى براءة الذمة فان هذا المقام أصعب ما يكون على من ابتلى بالقضاء والافتاء والتوفيق
خلق قدرة الطاعة في العبد مع الداعية اليها (قوله والقبول) أي قبول سعينا في هذا الكتاب بأن يكون
خالصا لوجه الكريم ليحصل به النفع العقيم والثواب العظيم (قوله بحجابه) متعلق بمحذوف حال من فاعل نسأل
أي نسأل الله متوسلين فليست الباء للتقسيم لانه لا يجوز الا بالله تعالى او بصفة من صفاته والجاه القدر والمثلة قاموس
(قوله كيف لا) أي كيف لانسأل الله التوفيق وقد بصر الله تعالى ما يفيد الظن بحصوله (قوله في الروضة)
هي ما بين المنبر والقبر الشريف ونطلق على جميع المسجد النبوي ايضا كما صرح به بعض العلماء وعليه يظهر
قوله تجاء وجه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم لانه على المعنى الاول لا يمكن مواجعة الوجه الشريف
(قوله والبسالة) أي الشصاعة كما في القاموس (قوله الضرع غامين) تنبيه ضرع غام بكيال وهو الاسد
ويقال له ايضا ضرع غم كغيره في القاموس وتنبيه الثاني شرع غم كغيره في قافهم (قوله ثم تجاء) عطف
على تجاء الاول فالابتداء الحقيقي تجاء صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافي تجاء الكعبة ط
(قوله والحطيم) أي المخطوم سمي به لانه حطيم من البيت وأخرج والحاطم لانه يحطم الذنوب ط (قوله
والمقام) أي مقام الخليل وهو جسر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف
وقبل غير ذلك ط (قوله الميسر) أي المسهل ويتوقف اطلاقه عليه تعالى على التوفيق وان صرح معناه على
ما هو المشهور (قوله للقام) مصدر تيم واسم لما يبره الشيء كما في القاموس وعلى الثاني فالمراد بلوغ المقام

وكذا يقول أسير الذنوب جامع هذه الأوراق واجبا من مولاه الكريم متوسلا بنبيه العظيم وبكل ذي جاه عنده تعالى أن يمن عليه كرمه فضلا بقبول هذا السعي والتعبد به للعبادة في عامة البلاد وبلوغ المرام بحسن الختام والاختتام آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة)

(قوله قدمت العبادات الخ) اعلم أن مدار أمور الدين على الاعتقادات والآداب والعبادات والمعاملات والعقوبات والأقوال ليدل بها ما نحن بصدده والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المناوضات المالية والمناكحات والمخاصصات والأمانات والتركات والعقوبات خمسة القصاص وحد السركة والزنى والقذف والزدة (قوله اهتماما بشأنها) وجهه أن العباد لم يخلقوا إلا لها قال الله تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قوله والصلاة الخ) شروع في بيان وجه تقديم الصلاة عن غيرها من العبادات وتقديم الطهارة عليها (قوله تالية للايمان) أي نصا كقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة وتكديت بنى الاسلام على خمس بجزء قول وفعل غالبا فان أول واجب بعد الايمان في الغالب فعل الصلاة لسرعة اسبابها بخلاف الزكاة والصوم والحج وجوبا لأن أول ما وجب الشهادتان ثم الصلاة ثم الزكاة كما صرح به ابن حجر في شرح الأربعين وفضلا كما قال الشرنبلالي أن الاجماع منعقد على افضليتها بدليل أي الاعمال أفضل بعد الايمان فقال الصلاة لوقتها (قوله والطهارة مفتاحها الخ) أي وما كان مفتاحا لشيء وشرطا له فهو مقدم عليه لمباينة قدم وضعها (قوله بالنص) وهو ما رواه السيوطي في الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور ونحوه بها التكبير وتحليلها التسليم وهو حديث حسن قال الرافعي الطهور بضم الطاء فيما يقيد بعضهم ويجوز الفتح لأن الفعل انما يتأني بالآلة قال ابن العربي هذا مجاز ما يفهمها من غلقها وذلك أن الحدث مانع منها فهو كالمقفل بوضع على المحدث حتى اذا نوضا المفل القفل وهذه استعارة بدعية لا يقدر عليها الا النبوة اه من شرحه للعقبي (قوله بها مختص) الاصل في لفظ النصوص وما يفرع منه أن يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد أي المال له دون غيره لكن الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة كقولك اختص زيد بالمال وما هنا من قبيل الاول الا لا يخفى أن الخاصة هي اشتراط الطهارة دون الصلاة فالعني انها شرط مختص بالصلاة لا يتجاوزها الى غيرها من العبادات ولو كان من قبيل الثاني لكان حقه أن يقال تختص الصلاة به فافهم والمراد أنها شرط محض فلا يرد أنها تكون واجبة في الطواف لانه يصح بدونها ولا ترد النية لانها ليست مختصة بالصلاة بل هي شرط لكل عبادة ولا استقبال القبلة فانه قد لا يشترط كافي الصلاة على الدابة وحالة العذر من مرض ونحوه ومثله ستر العورة وأما وجوبه في خارجها فليس على سبيل الشرطية (قوله لازم لها في كل الأركان) اقول لم تظهر لي فائدة هذا القيد في كلامه ثم ذكره في الجواب بعد التعليل بعدم السقوط اصلا للاختراز عن النية لانها لا يشترط استحصائها لكل ركن وقد عرفت الاختراز عن النية بمادة الاختصاص على انه سيذكر من الغرض أن الطهارة قد تسقط اصلا فليست شرطا لازما دائما فان اراد لزومها بدون عذر ورد عليه الاستقبال والستر فانهما كالطهارة في ذلك تأمل (قوله وما قيل) فائله الامام السفناني صاحب النهاية وهي اقول شرح للهداية (قوله لا يسقط اصلا) أي لا يسقط بعذر من الاعذار نهاية (قوله فاقد الطهورين) أي الماء والتراب كن حبس وقيد بحيث لا يصل اليهما (قوله كذلك) أي شرط لا يسقط اصلا (قوله مردود كل ذلك) أي كل من دعوى عدم سقوط الطهارة اصلا وان فاقد الطهورين يؤخر وان النية لا تسقط ايضا وان يرد هذه الثلاثة غير مرتب (قوله أما النية) أي أما وجه الرد في دعوى عدم سقوط النية اصلا وهذا الرد الذي بعده لصاحب النهر (قوله في القنية وغيرها) كالجنب وهو ايضا للعلامة محسن بن محمود الزاهدي صاحب القنية وكتاب القنية مشهور بضعف الرواية وقد نقل هذا الفرع عن شرح الصباغ (قوله تكفيه النية بلسانه) اطلاق النية على اللفظ مجاز اه ح أي لأن النية عمل القلب لا اللسان وانما ذكر باللسان كلام ومن ثم حكى الاجماع على كونها بالقلب فقد سقطت النية هناك لعدم سقوط القول بعدم سقوطها في أن اللفظ بها العاصم ان كان غير شرط فلا اشكال ولذا اختار في الهداية أن التلفظ به ما يستحب

(كتاب الطهارة)

قدمت العبادات على غيرها اهتماما بشأنها والصلاة تالية للايمان والطهارة مفتاحها بالنص وشرطها مختص لا زام لها في كل الأركان وما قيل قدمت لكونها شرطا لا يسقط اصلا ولذا فاقد الطهورين يؤخر الصلاة وما ورد من أن النية كذلك مردود كل ذلك أما النية في القنية وغيرها من قائل عليه الهموم تكفيه النية بلسانه

قوله لا بد لها هكذا بخطه
ولعل الاولى لا بد له كما لا يخفى
اه مصححه

وأما الطهارة ففي الظهيرية
وبغيرها من قطعت يدها
ورجلها وبوجهه جراحة
يصلي بلا وضوء ولا يتيمم ولا
يعبد في الاصح وأما ما قد
الطه ورين في الفيض وغيره
انه ينسبه عندهما واليه
صير رجوع الامام وعليه
الفتوى قلت وبه ظهر ان
تعيمد الصلاة بلا طهر غير
مكفر كصلاته لغير القبلة
او مع نوب نجس وهو ظاهر
المذهب كما في الخاتمة وفي سيرة
الوهابية
وفي كفر من صلى بغير طهارة
مع العمدة خلف في الروايات بسطر
ثم هو مركب اضافي مبتدأ
او خبر ومفعول لفعل محذوف
فان اريد التعداد بنى على
الكون وكسر فخلصا من
الساكنين

لمن لم يجمع عزيمته وان كان شرطاً كما هو المتبادر من كلام القنينة ورد عليه ما في الحلية شرح المنية لابن امير
حاج انه نصب بدل بالراى وهو ممنوع الا ان يظهر دليله وأقره في المنع اقول وما قاله الجوى من انه حيث كان
لا يقدر على نية القلب صار الذكر باللسان اصلاً لا بدلاً اه دعوى بالدليل وايضا هو مشترك في الالزام فان نصب
الشروط الاصلية لا بد لها من دليل ايضاً وهذا كله حيث كان الفرع المذكور من تخريجات بعض المشايخ
كما هو الظاهر أما لو كان منقولاً عن المجتهد فلا يلزم المقلد طلب دليله (قوله وبوجهه جراحة) في قيده لانه
لو كان سليماً مسجماً على الجسد ارضى قصد التيمم ط وسكت عن الرأس لان اكبر الاعضاء جريحاً والوظيفة
حينئذ التيمم ولكنه سقط لفقدها له وهما البدان اه ح (قوله يصلي بلا وضوء) اي فسقطت قلوبهم
ان الطهارة لا تسقط اصلاً ط لكن ذكر الجوى في رسالة انه قد يقال المراد بعدم السقوط بعد انما هو بعد
امكانه في الجله وما حذر ارجع الى زوال الالهة لعدم المحلية على ان الخلف في مادة واحدة قلنا تقع لا يندح
في الكلية كما لا يخفى على اصحاب الروية (قوله وأما ما قد التيمم) هذا ركن التيمم لا الدعوى الوسطى ط
(قوله ينسبه) أي بالمصلين وجوباً في ركعتين وسجدة واحدة كما نالها والايوى قائماً ثم يعيد كما سبق
في التيمم ونقل ط انه لا يقرأ فيها ثم قال وفيه ان هذا لا يصلح رداً لان هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقة
لما انه يطالب بعد ذلك بفعلها ولذا قال ح الاولى المعارضة بالمعذور اه أي اذا توضأ على السبيل
وصلى في الوقت فانه يصدق عليه انه صلى بغير طهارة وفيه نظر لان هذه الطهارة من المعذور ومعتبرة شرعاً اه
(قوله وبه) أي بما في الظهيرية لانه الذي ينتج ما ذكره ط (قوله غير مكفر) اشار به الى الرد على بعض
الشايع حيث قال المختار انه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بالثوب النجس والى غير القبلة لجواز
الاخيرتين حالة العذر بخلاف الاولى فانه لا يؤتى بها بحال فيكفر قال المصدر الشهيد وبه نأخذ ذكره في الخلاصة
والاخيرة وبجوابه في الحلية بوجهين احدهما ما اشار اليه الشارح ثانيهما ان الجواز بعد لا يؤثر في عدم
الاكفار بلا عذر لان الواجب لا كفاً في هذه المسائل هو الاستهانة فثبت الاستهانة في الكل تساوي
الكل في الاكفار وحيث انتفت منها تساوت في عدمه وذلك لانه ليس حكم الفرض لزوم الكفر بتركه والا
كان كل تارك للفرض كافراً وانما حكمه لزوم الكفر بمجده بلا شبهة دائرة اه ملخصا اي والاستخفاف في
حكم الجود (قوله كما في الخاتمة) حيث قال بعد ذكره الخلاف في مسألة الصلاة بلا طهارة وان الاكفار رواية
النوادر وفي ظاهرها الرواية لا يكون كفراً وانما اختلفوا اذ اصى لاهلى وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه
الاستخفاف بنيت ان يكون كفراً عند الكل اه اقول وهذا مؤيد لما جعته في الحلية لكن بعد اعتبار كونه
مستخفاً ومستحباً بالدين كما عرفت من كلام الخاتمة وهو معنى الاستتزاز والسخرية به أما لو كان بمعنى عتد
ذلك الفعل خفياً وهيناً من غير استتزاز ولا مخفية بل بجزء الكسل والجهل فينبغي ان لا يكون كفراً عند
الكل تأمل (قوله مع العمدة) أي حال كونه مصاحباً للعمدة ط (قوله خلف) أي اختلاف بين اهل المذهب
والمعتقد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد سبعون رواية متفقة على تكفير المؤمن ورواية
ولو ضعيفة بعدمه يأخذ المقتضى والقاضى بها دون غيرها واختلاف مخصوص بغير فرع الظهيرية أما هو فصلاته
واجبة عليه بغير طهارة لامر الشارع له بذلك ط (قوله يسطر) أي يكتب (قوله ثم هو) أي كتاب الطهارة
وتم للترتيب المذكور وقد تأتى للاستئناف ط (قوله مستنداً او خبر) أي كتاب الطهارة هذا أو هذا كتاب
الطهارة واختلف في الاولى منها فقيل الاول لان المبتدأ هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه فابقاه أولى
ولان التعوز في آخر الجمله اسهل وقيل الثاني لان الخبر محط الضائدة (قوله لفعل محذوف) نحو خذوا قرا
(قوله فان اريد التعداد) أي لعداده مع الكتب الآتية بلا قصد اسناد كالاعداد المسرودة (قوله بنى على
السكون) لشبهه الحرف في الاهمال ط زاد القهستاني ويجوز القبح على النقل والاضم على الحذف اه
لكن فيه ان نقل حركة الهمزة شرطه كونها للقطع وقد يجاب بما ذكره الزجاجى في الم الله من انهم في حكم
الوقف والهمزة في حكم الثابت وانما حذف تحقيفا وألقت حركتها على ما قبلها للدلالة عليها تأمل والظاهر انه
أراد بالضم حركة الاعراب والحذف حذف المبتدأ والخبر ويؤيده أنه لم يذكر حكم الاعراب فذكر الشارح له

في شرحه على المتن مع ذكر حكم الاعراب قبله غير مرضي تأمل (قوله واضافه لامية) أي على معنى لام الاختصاص أي كتاب الطهارة أي يختص بها (قوله لامية) كذا في كثير من النسخ تبعاً للنهر والصواب ما في بعض النسخ لامية بتخفيف النون وتشديد الباء نسبة إلى من التي هي من حروف الجر ووجه ما ذكره أن التي بمعنى من البائية شرطها كون المضاف إليه أصلاً للمضاف وصالحاً للخبر به عنه وأن يكون بينه وبين المضاف عموم وخصوص من وجه وزاد في التسهيل رابعاً وهو صحة تقدير من البائية وكل ذلك مفقود هنا قال في النهر وليس على معنى في اه أي لأن ضابطها كون الثاني ظرفاً للاول نحو مكر النبل وخالفه المصنف في المنع واختار كونها جمعاً لها وقال وهو الوجه وإن كان قليلاً اه لكن الظرفية حينئذ مجازية وهي كثيرة أقول وبؤيده أنه قد يصريح في فيقال فصل في كذا باب في كذا وهو من ظرفية الدال في المدلول بناء على أن المراد بالكتاب والفصل ونحوهما من التراجم اللفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة كما هو مختار سيد المحققين وأن المراد من الطهارة أي من مسائلها المعاني ويجوز العكس فيكون من ظرفية المدلول في الدال تأمل (قوله وهل يتوقف حده لقباً) أي من جهة كونه لقباً فهو منصوب على التمييز وقد هنا أن المراد بالحد في مثل هذا الرسم وأراد بالقب العلم أليس فيه ما يشعر برفعة المسمى أو بضعته وأقرب بالاستفهام لوقوع اختلاف فيه أما توقفه على ذلك من حيث كونه مركباً إضافياً فلا شبهة فيه وكان ينبغي له أن يذكر قبل ذلك حده اللقبى بأن يقول هو علم على جملة من مسائل الطهارة وأما قوله جعل شرعاً عنواناً لمسائل مستقلة فهو بيان معنى المضاف لا للاسم اللقبى الذي هو مجموع المضاف والمضاف إليه (قوله الرابع نم) قال الابن في شرحه على صحيح مسلم في كتاب الايمان والمركب الإضافي قيل حده لقباً يتوقف على معرفة جزئية لأن العلم بالمركب بعد العلم بجزئية وقيل لا يتوقف لأن التسمية سلبت كلاماً من جزئية عن معناه الأفرادى وصيرت الجميع اسماً لشيء آخر وروح الاول بأنه أتم فائدة اه واستحسنه في النهر أقول أما كونه أتم فائدة فلا كلام فيه وأما توقف فهم معناه العلى على فهم معنى جزئية في حيز المنع فإن فهم المعنى العلى من امرئ القيس مثلاً يتوقف على فهم ما وضع ذلك اللفظ بأزائه وهو الشاعر المشهور وأن جهل معنى كل من مفرديه فالحق القول الثاني ولذا اقتصر في التحرير والتلويح وغيرهما في تعريف اصول الفقه على بيان معنى المفردين من حيث كونه مركباً إضافياً فقط (قوله فالكتاب) تفريع على الرابع (قوله مصدر بمعنى الجمع) عدل عن قول البصر والعناية هو جمع الحروف لما ورد عليه أن الكتاب والكتابة لغة الجمع المطلق لأن العرب تقول كتبت الخليل إذا جمعتها اه وزاد في الدرر احتمال كونه فعلاً لا بفتح ك كالباس بمعنى الملبوس قال وعلى التقديرين يكون معنى المجموع (قوله لغة) منصوب على نزع الخافض أو على التمييز أو على الحالية ومثله شرعاً واصطلاحاً وبيان ذلك مع ما يرد عليه في رسالتنا القوائد العجيبة في أعراب الكلمات القرينية (قوله جعل) أي الكتاب لا يقيد كونه مضافاً للطهارة بل أتم منها ومن الصلاة ونحوها لأنه في صدد بيان المضاف بمفرده كما أشرنا إليه (قوله شرعاً) الاولى اصطلاحاً لأن التعبير به لا يخص أهل الشرع وإن كان هو الغالب عندهم لكن قديماً نظر المصنف في إفاده ط (قوله عنواناً) أي عبارة تذكّر صدور الكلام (قوله مسائل) أي لفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة وتماه في النهر وذكر في التلويح أن المركب التام المحقق للصدق والكذب يسمى من حيث اشتقائه على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله مستقلة) بمعنى عدم توقف تصور دال على شيء قبلها أو بعده لا بمعنى الأصل المطلقة لأن هذا الكتاب تابع لكتاب الصلاة المقصود أصالة وعم التعريف ما كان تحت نوع واحد ككتاب المظلة والابق والمفقود أو أكثر كطهارة ونحوها مما تحتها أنواع من الأحكام كل نوع يسمى باباً وكل باب مشتمل على صنف من المسائل أو أكثر كل صنف يسمى فصلاً وزاد بعضهم مطلقاً بقوله مستقلة احترازاً عن الباب قال لأنه طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة مع قطع النظر عن تبعيتها للغير أو تبعيتها للغير لها فان مسح الخطين تابع للوضوء والوضوء مستتبِع له وقد اعتبرا مستقلين فالفرق بين الكتاب والباب أن الكتاب قد يكون تابعاً وقد لا يكون بخلاف الباب أي فإنه لا بد

واضافته لامية لامية وهل يتوقف حده لقباً على معرفة مفرديه الرابع نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع لفته جعل شرعاً عنواناً مسائل مستقلة

مطلب
في اعتبارات المركب التام

وأن يكون تابهاً ومستبهاً ١٥ وقد يقال إن المخطوط في الكتاب جنس المسائل لا باعتبار أنواعها وفصلها عما قبلها والخليفة مراعاة في التهريف ولهذا قال بعض العلماء إن المسائل إن اعتبرتها باعتبارها تصدراً بالكتاب لأن الكتاب في اللغة الجمع والجنس يشمل الأنواع غالباً فيكون معنى الجمع مناسباً للمعنى الجنس وإن اعتبرها بنوعها تصدراً بالمسائل لأن الباب في اللغة النوع فيكون ذكره مناسباً للنوع المسائل وإن اعتبرها بفصلها وافتراقها عما قبلها تصدراً بالفصل لأن الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون ذكره مناسباً للمسائل المنقطعة عما قبلها قال واكثر المصنفين من الفقهاء والمحدثين مشوا على هذه الطريقة ١٥ (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر فهو مصدر مراد به اسم المفعول كما في النهر ط فالمناسب ذكره قبل قوله جعل شرعاً (قوله والطهارة) أي بفتح الطاء مصدر مراد به ما يكسر ما فهمي الآلة ويضفيها فضل ما يطهر به كذا في البحر والنهر وفي التهستائي أنها بالضم اسم لما يطهر به من الماء تأمل (قوله بالفتح) أي فتح الماء (قوله وينضم) أي وكذا يكسر والفتح افصح قهستائي (قوله بمعنى النظافة) أي عن الأدران حسنة كالانجاس أو معنوية كالعيوب والذنوب فقبل الثاني مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت فيهما إذا حدث دنس حكيمى والتجاسة الحقيقية دنس حقيقي وزوالهما طهارة نهر (قوله ولذا افردنا) أي لكونها مصدر أو هو اسم جنس يشمل جميع أنواعها وأفرادها فلا حاجة إلى الجمع ولذا قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع (قوله النظافة عن حدث أو خبث) تشمل طهارة ما لا تعلق له بالصلاة كالآنية والأطعمة وأرادنا بفتح ما يعم المعنوى كما مر فيشمل أيضاً الوضوء على الوضوء بنية القربة لأنه مطهر للذنوب وعدل عن قول البحر زوال حدث أو خبث ليشمل الطهارة الأصلية لأن الزوال يشعر بسبق الوجود وعن قول النهر إزالة ليشمل النظافة بلا قصد كزول المحدث في الماء للاستباحة واعلم أن أوهنا للتقسيم والتوزيع لا للترديد فانقسمان المتخالفان حقيقة متشاركين في مطلق الماهية وليس المراد أن الحدثا هما هذا وأما هذا على سبيل التشكيك لينا في الحدث المقصود به بيان الماهية من حيث هي هي على أن ما هنا رسم لاحد كما قدمنا بيانه قال في السلم

ولا يجوز في الحدود ذكر أو * وجاز في الرسم فادروا

(قوله ومن جمع) أي كما صاحب الهداية حيث قال كتاب الطهارات (قوله نظراً لأنواعها) أي فانها متفرقة إلى وضوء وغسل وتيمم وغسل بدن أو ثوب ونحوه وأورد عليه أن اللام تطل بجنبة لأنها مجاز عن الجنس ودفع بأن هذا عند عدم الاستعراق والعهد واتفاؤهما ههنا ممنوع ولوسم فاستواء هذا الجمع والمفرد ممنوع لما في لفظ الجمع من الأشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية وتماسه في النهر والحاصل أن معنى ابطالها الجمعية أن مدخولها صار يصدق على القليل والكثير لا بمعنى أنه لم يبق صالحاً للكثير فان قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر وذلك شائع كما يجمع العلم والبيع قاله في المستصنى وقد مناه الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر (قوله وحكمها) بكسر الحاء جمع حكمة أي ما شرعت لاجله (قوله شهيرة) منها تكفير الذنوب ومنع الشيطان عنه ط وتحسين الأعضاء في الدنيا بالنظف وفي الآخرة بالتجمل امداد (قوله وحكمها) أي أثرها المترتب عليها (قوله استباحة) السين والتاء زائدتان أو للصبرورة قال في البحر ولم يذكرها من حكمها الثواب لأنه ليس بلازم فيها لتوقفه على التوبة وهي ليست شرطاً فيها ط (قوله أي سبب وجوبها) قد رضاف لظهور أن الصلاة مثلاً ليست سبباً لوجود الطهارة ١٥ ح (قوله ما لا يحل) أي إرادة ما لا يحل وقوله فرضاً كان تعميم لقوله فعلة وقوله كالصلاة فيه القسمان الفرض وغيره وقوله ومس المصحف قاصر على غير الفرض ط (قوله صاحب البحر قال الخ) ذكره عقب كلام المصنف فيفيد أن كلام المصنف على تقدير مضاف هو الإرادة كما قد مناه إذا لم يكن تقدير الوجوب وقد يقال لا تقدير أصلاً وإن مراده أن ذات ما لا يحل الإلهام سبب الوجوب فقد ذكر الاتصاف في غاية البيان وغيره أن السبب عندنا الصلاة بدليل الإضافة إليها وهو دليل السببية ١٥ ونقله في شرح التحرير عن شمس الأئمة السرخسي ونحوه السلام وغيرهما لكن كلام المصنف أشمل لتشمله الصلاة وغيرها تأمل (قوله الأقوال) أي الأربعة الآتية (قوله هو الإرادة) أقول هو ما عليه جمهور الأصوليين وأورد عليه أن مقتضاه أنه إذا أراد الصلاة ولم يتوضأ ثم ولولم يصل ولم يقل به أحد وأجاب عنه في البحر بينوا بين أحدهما ما يأتي عن الزيلعي والثاني

بمعنى المكتوب والطهارة
مصدر طهر بالفتح ويضم
بمعنى النظافة لغته ولذا
افردنا وشرعاً النظافة عن
حدث أو خبث ومن جمع نظر
لأنواعها وهي كثيرة وحكمها
شبهية وحكمها استباحة
ما لا يحل بدونها (وسببها) أي
سبب وجوبها (ما لا يحل) فعلة
فرضاً كان أو غيره كالصلاة
ومس المصحف (الابها) أي
بالطهارة صاحب البحر قال
بعد سرد الأقوال ونقل كلام
الكامل الظاهر أن السبب
هو الإرادة في الفرض

أن السبب هو الإرادة المستلحقة للشروع اه اقول رد عليه أن سبب الشيء متقدم عليه فيلزم أن لا يجب الطهارة قبل الشروع لأن الإرادة المستلحقة له مقارنة له مع أنه لا بد من تقدمها عليه لتكونها شرط الصحة تأمل (قوله ذكره الزياي) أي هذا الاستدلال حيث قال أنه إن أراد الصلاة وجبت عليه الطهارة فإذا رجع وترك السفلى سقطت الطهارة لأن وجودها لاجلها ط (قوله في الظاهر) أي في شرح قوله وعوده عزمه على ترك وطئها اه ح (قوله وقال العلامة الخ) هذا أظهر لأن ما ذكره في الجري يقتضي أن لا يأنم على ترك الوضوء إذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة الوقتية فيه بل على تفويت الصلاة فقط وأنه إذا أراد صلاة الظهر مثلاً قبل دخول وقتها أن يجب عليه الوضوء قبل الوقت وكلاهما باطل اه ح اقول فيه أن صلاة الظهر قبل وقتها تعتد نافلة فتجب الطهارة بأرادتها تأمل (قوله الصحيح الخ) مشى عليه الحق في فتح القدير واستوجهه في التحرير وصححه أيضاً العلامة الكاكي لـ كنه لا يشمل غير الصلاة الواجبة فلا زاد عليه هنا قوله أو إرادة الخ وما مر من الزياي ملاحظ هنا أيضاً (قوله وجوب الصلاة) أي لا وجودها لأن وجودها مشروط بها فكان متأخراً عنها والمتأخر لا يكون سبباً للمتقدم اه عناية وظاهر أنه بدخول الوقت تجب الطهارة لكنه وجوب موسع كوجوب الصلاة فإذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقاً بجر (قوله وقيل سببها الحدث) أي له دورانها معه وجوداً وعدمًا ودفع يمنع كون الدوران دليلاً ولئن سلم فالدوران هنا مفقود لأنه قد يوجد الحدث ولا يوجد وجوب الطهارة كما قبل دخول الوقت وفي حق غير البالغ وتماه في البحر لكن سيأتي ما يؤيد (قوله وما قيل) القائل صاحب البحر في باب الحدث في الصلاة تبعاً لصاحب الفتح كما نقله عنه صاحب التمر هناك ثم قال وهو تعريف بالحكم كما ذكره الشارح قال بعض الفضلاء في كون هذا التعريف تعريفًا بالحكم نظرًا في الحكم الذي ما كان أثره خارجاً عنه مترتباً عليه والمصلحة المذكورة ليست كذلك وإنما حكم الحدث عدم صحة الصلاة معه وحرمة مس المصحف ونحو ذلك كما هو ظاهر فالتعريف بالحكم كأن يقال مثلاً الحدث هو ما لا تصح الصلاة معه ونحو ذلك فتأمل اه كذا في حاشية الشيخ خليل القتال (قوله شرعية) أي اعتبرها الشرع مانعاً ط (قوله إلى غاية استعماله) الإضافة للبيان والدين والتاء زائدة ط (قوله تعريف بالحكم) علمت ما فيه على أنه مستعمل عند الفقهاء لأن الأحكام محل مواقع أفعالهم (قوله وقيل سببها القيام إلى الصلاة) ذكر في البحر أنه يصح في الخلاصة قال وصرح في غاية البيان بفساده لعمدة الاكتفاء بوضوء واحد صلوات مدام متطهر أو قد يقع بأنها سبب بشرط الحدث فلا يلزم ما ذكر خصوصاً أنه ظاهر الآية اه اقول هذا المدفع ظاهر والأورد الفساد المذكور على التولين الآتين في كلام الشارح (قوله ونسباً) أي القول بسببية الحدث واناب القول بسببية القيام اه ح (قوله إلى أهل الظاهر) هم الأخذون بظواهر النصوص من أصحاب الإمام الجليل أبي سليمان داود الظاهري واعتراض بأن المنسوب إليهم هو الثاني من القوانين أما الأول منهم فتنسب إليه الأصوليون إلى أهل الطرد وهم المستدلون على علة الحكم بالطرد والعكس ويسمى الدوران كالإمام الرازي وأتباعه وخالفهم فيه الحنفية ومحققو الأشاعرة (قوله وفسادهما ظاهر) لما علمته مما رد عليه الكن علمت الجواب عما يرد على الثاني فكان عليه أفراد الضمير في الموضوعين (قوله إن أثر الخلاف) أي فائدة الخلاف في السبب (قوله في نحو التعاليق) أي في التعاليق ونحوها كصدق الأخبار بوجوب الطهارة وكذبه إفاده ط وفيما إذا استشهدت الحائض قبل انقطاع الدم فقد صحح في الهداية أنها تفصل فكان تعصمها لكون السبب الحدث أعني الحيض إفاده في البحر أي لأن الغسل وجب عليه بالحيض لوجود شرطه وهو انقطاع الدم بالموت وهذا مؤيد لقول أهل الطرد (قوله فأنت طالق) أي فتطلق بإرادة الصلاة على الأول ووجوبها على الثاني والحدث أو التلبس على الثالث وبالقيام إلى الصلاة على الرابع (قوله بالتأخير عن الحدث) أي أو الحبس أو عن إرادة الصلاة أو القيام إليها ط (قوله ذكره في التوشيح) هو شرح الهداية للعلامة سراج الدين الهندي قال في غسل البحر وقد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على الحدث والغسل على الجنب والحائض والنفساء قبل وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يحل إلا به اه اقول الظاهر أن المراد بالوجوب وجوب الاداء بثبوت الاختلاف في سبب الطهارة ويلزم منه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب كما لا يخفى ثم رأيت في النهر

والنفل لكن بترك إرادة النفل يسقط الوجوب ذكره الزياي في الظاهر وقال العلامة فاسم في نكته الصحيح أن سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يحل إلا بها (وقيل سببها الحدث) في الحكمة وهو وصف شرعي يحصل في الأعضاء يزيل الطهارة وما قبل أنه مانعة شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية استعمال المنزل فتعريف بالحكم (وانجبت) في الحقيقة وهو عين مستندة شرعاً وقيل سببها القيام إلى الصلاة ونسباً إلى أهل الظاهر وفسادهما ظاهر وأعلم أن أثر الخلاف إنما يظهر في نحو التعاليق نحو أن وجب عليك طهارة فأنت طالق دون الآثم للإجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره في التوشيح

وبه اندفع مافي السراج من
اثبات الثمرة من جهة الائم بل
وجوبها وسع بدخول الوقت
كالصلاة فاذا ضاق الوقت
صار الوجوب فيهما منسبنا
وشراطها ثلاثة عشر على
مافي الاثباء شراط وجوبها
تسعة وشراط صحتها أربعة
ونظامها شيخنا العلامة
على المقدسي شارح نظم
الكزنتال
شرط الوجوب العقل والاسلام
وقدرة ماء والاحتلام
وحدث ونبي حيض وعدم
نفاسا وضيق وقت قدجه
وشرط صحة عموم البشرة
بما له الطهور ثم في المبره
فقد نفاسها وحضها وأن
يزول كل مانع عن البدن
وجعلها بعضهم أربعة شرط
وجودها الحسي وجود المزيل
والمزال عنه والقدرة على
الازالة وشرط وجودها
الشرعي كون المزيل مشروع
الاستعمال في مثله وشرط
وجوبها التكليف والحدث

وفق بذلك بين كلام الهندي وما قد مناه أنفع الهداية (قوله وبه اندفع مافي السراج الخ) هو شرح مختصر
القنوري للعددي صاحب الجوهره وذلك حيث ذكر أن وجوب الغسل من الحيض والنفاس بالانقطاع عند
الكرخي وعادة العراقيين وجوب الصلاة عند الضاربين وهو المختار ثم قال وقائدة الخلاف فيما اذا انقطع
الدم بعد طلوع الشمس وأخرت الغسل الى وقت الظهر فتأثم على الاول لا على الثاني وعلى هذا الخلاف وجوب
الوضوء فعند العراقيين يجب الوضوء للحدث وعند البخاريين للصلاة اه (قوله بل وجوبها) أي الطهارة
(قوله بدخول) خبر بعد خبر لقوله وجوبها لا متعلق بقوله موسع وكون وجوبها بدخول الوقت يؤيد ما قدمه
عن العلامة قاسم من أن سبب وجوبها وجوب الصلاة اذ وجوب الصلاة أيضا بدخول الوقت اه ح (قوله
فيهما) أي في الطهارة والصلاة (قوله وشراطها) أي الطهارة قال في الحلية هو جمع شرط على خلاف
المعروف من القاعدة الصرفة اذ لم يحفظ فعائل جمع فعل بل جمعه شروط (قوله شراط وجوبها الخ) أي
الطهارة اعم من الصغرى والكبرى وشراط الوجوب هي ما اذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص وشراط
الصحة ما لا تصح الطهارة الا بها ولا تلازم بين النوعين بل بينهما عموم وجهي وعدم الحيض والنفاس شرط
لوجوب من حيث انطاب وللصحة من حيث اداء الواجب افاده ط (قوله شرط الوجوب) مفرد مضاف
فيم وهو مبتدأ خبره العقل الخ ط (قوله العقل الخ) فلا تجب على مجنون ولا على كافر بناء على المشهور
من أن الكفار غير مخاطبين بالعبادات ولا على عاجز عن استعمال الطهارة ولا على فاقد الماء اي والتراب ولا على
صبي ولا على متطهر ولا على حائض ولا على نساء ولا مع سعة الوقت وهذا الاخير شرط لوجوب الاداء وما قبله
لاصل الوجوب (قوله ماء) بالرفع والتنوين على استا ط العاطف وتقدير مضاف أي وجود ماء مطلق
طهور كاف او ما يقوم مقامه من تراب طاهر (قوله وشرط صحة الخ) الصحة ترتب انقصود من الفعل
عليه ففي العمالات الحل والمائلان المقصودان منها وفي العبادات عند المتكلمين موافقة الامر مستحبة
ما وقف عليه وعند الفقهاء بزيادة قيد وهو اندفاع وجوب القضاء فصلا طان الطهارة مع عدمها صحيحة
على الاول لموافقة الامر على ظنه لا على الثاني لعدم سقوط القضاء وتما في التحرير وشرحه (قوله عموم
البشرة الخ) أي أن يعم الماء جميع المحل الواجب استعماله فيه (قوله في المبره) بدون همزة مؤنث مره يقال
فيها مرأة ومرأة وامرأة ذكر الثلاث في التماسوس (قوله فقد نفاسا وحضها) أي وقد حضضها ففهما
شرطان (قوله وأن يزول كل مانع) أي من شحوره وشبع وهذا الشرط الرابع وينفي عنه الاول
والاولى مافي البحر حيث جعل الرابع عدم التلبس في حالة التطهير بما يقصه في حق غير المعذور بذلك (تنبيه)
جميع الشروط الاول ترجع الى ستة وهي الاسلام والتكليف وقدرة استعمال الطهارة ووجود حدث وقد
المنافي من حيض ونفاس وضيق الوقت والاخرة ترجع الى اثنين تعميم المحل بالطهر وقصد المنافي من
حيض ونفاس وحدث في حق غير المعذور به وقد نظمها بقولي

شرط الوجوب جاء ضمن ست * تكليف اسلام وضيق وقت
وقدرة الماء الطهور الكافي * وحدث مع اتفا المنافي
واثنان للصحة تعميم المحل * بالماء مع قد منافي للعمل

(قوله وجعلها) أي هذه الشروط وقد نقل هذا التقسيم العلامة البيري عن شرح القنوري للامدي (قوله
أربعة) أي أربعة انواع في الاول ثلاثة وكذا الثاني وفي الثالث أربعة وفي الرابع اثنان (قوله وجودها
الحسي) أي الذي تصبر به الطهارة موجودة في الحس والمشاهدة أي يصير فعلها وجودا او لا فهي
وصف شرعي لا وجود له في الخارج ثم لا يخفى انه ليس الضمير في وجودها للشروط حتى يرد أن القدرة لا وجود لها
فانهم (قوله وجود المزيل) أي الماء والتراب (قوله والمزال عنه) أي الاعضاء (قوله مشروع
الاستعمال) أي بأن يكون الماء مطلقا طاهرا ومطهرا (قوله في مثله) أي مثل الشروط ولوقال
مشروع الاستعمال فيها أي الطهارة لكان اولى ونخرج به نحو الزيت فانه مشروع الاستعمال
لكن في الدهن مثلا ط اقول وفي بعض النسخ في محله وهو الاول (قوله التكليف) فحتم ثلاثة وهي
العقل والبلوغ والاسلام بناء على ما قد مناه من المشهور (قوله والحدث) أي الأصغر أو الأكبر (قوله

وشرحه وسياق أول كتاب الصلاة أن المختار عندنا عدمه وهو قول الجمهور (قوله بدليل الخ) أي بدليل الحديث الذي رواه احمد والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وفي آخره ثم دعاهم فتوضأ ثلاثاً ثم قال هذا وضوء الخ ودفعه بأن وجوده في الانبياء لا يدل على وجوده في اعمهم ولهذا قيل انه من خصائص هذه الامة بالنسبة الى بقية الامم دون انبيائهم لحديث البخاري ان اتق يدعون يوم القيمة غزاً مجلين من آثار الوضوء واجيب بأن الظاهر منه أن الخاص بهذه الامة الغزوة والتحجيل لا اصل الوضوء وبأن الاصل أن ما ثبت للانبياء ثبت لاهمهم يؤيده ما في البخاري من قصة سارة مع الملك انه لما هم بالوقوف منها قامت تتوضأ وتصلي ومن قصة جريج الراهب انه قام فتوضأ قبل يمكن حمل هذا على الوضوء اللغوي اقول حيث ثبت الوضوء الشرعي للانبياء بهذا وضوء الخ فحمل الوضوء الثابت لاهمهم بالخصتين المذكورتين على اللغوي لا بدله من دليل لان الاصل عدم الفرق (قوله من غير انكار الى آخره) افاد أنه لا يحتاج الى قيام الدليل على بقاءه أما لو قص علينا مقترنا بالانكار كما في قوله تعالى حرمت عليهم شهوة ما الآتية فانه انكر بقوله تعالى قل لا يجد فيما أوحى الى الآتية وتكريم السبت أو ظهر نسخ بعد اقراره كالتوجه الى بيت المقدس فلا يكون شرعاً لنا بخلاف نحو وكتبنا عليهم فيها وصوم عاشوراء (قوله ففائدة نزول الآية الخ) جواب عما يقال اذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرضية الصلاة وهو أيضاً شرع من قبلنا فقد ثبت فرضيته ففائدة نزول آية المائدة افاده ط (قوله تقرير الحكم الثابت) أي تثبيته فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتل أن لا يهتم الامة بشأنه وأن يتساهلوا في شرائطه وأركانه بطول العهد عن زمن الوحي وانتقاص السائقين يوماً فيوماً بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان وعلى كل لسان اه درر (قوله وتأتي) مصدرة وتأتي معطوف على تقرير (قوله اختلاف العلماء) أي المجتهدين في النية والدلك والترتيب ونقصه بالمس وقدر المسوح (قوله على نيف وسبعين حكماً) منها أن المراد بالقيام ارادته واقتضاء اللفظ بإيجاب الغسل عقبه لانه محكم وأن الواجب الانسالة دون المسح بلا اشتراط الدلك والنية ولا الترتيب ولا الوضوء وجواز مسح الرأس من أي جانب كان ودلالتها على بطلان الجمع بين الغسل والمسح وعلى جواز مسح الخفين وعلى أن الاستنجاء ليس بفرض وعلى تعميم البدن في الغسل وعلى وجوب المضغنة والاستنشاق فيه وعلى وجوب التيمم لمريض خاف الضرر وعلى جواز في كل وقت وعلى جواز لخائف سبع وعدو وعلى جواز له الغضب وعلى أن ناسي الماء يتيمم مع وجوده وعلى أن التيمم اذا وجد الماء خلال الصلاة يلزمه الوضوء وعلى جواز الوضوء بماء يبيد القرم اه ملخصاً من شرح ابن عبد الرزاق قال وانما اقتصرنا على ذلك لاستبعاد بعضه وتقارب بعضه البعض (قوله كماها) أي الثمانية أي كل واحد منها فيه شيئاً فالحيلة ستة عشر ط (قوله طهارتين) تنبيه طهارة بالمعنى المصدري ط (قوله الوضوء والغسل) أي في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وقوله وان كنتم جنباً فاطهروا (قوله الماء والصعيد) أي في قوله فاغسلوا لان الغسل بالماء وقوله فتيمموا صعيداً (قوله وحكمي) تنبيه حكم بمعنى محكوم به أي ما موربه ط (قوله وموجبين) بكسر الجيم فانه مما موجباً للطهارة ط أي بناء على القول بأن الحدث هو سبب الوجوب (قوله الحدث) أي الاضطر في قوله تعالى أو جاء احد منكم من الغائط أو الجنابة أي الحدث الاكبر في قوله تعالى وان كنتم جنباً (قوله ومبجحين) أي للترخص بالتيمم (قوله المرض والسفر) أي في قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله والاجالى) أي في قوله تعالى فاطهروا فانه لم يفصل فيه مقدار المغسول كما فصل في الوضوء ولذا وقع في مقداره اختلاف المجتهدين (قوله وكثايتين) تنبيه كثايتهم ومن معانيها لغة أن تسلك بشئ وأنت تريد غيره وهنا كذلك فانه عبر بالغائط وهو المكان المنخفض وأريد به الخارج من الانسان وعبر بالامسة المأخوذة من المس باليد وأريد بها الجماع ومنه يقال لازمنة لا تمنع كف لاس (قوله وكرامتين الخ) أي نعمتين تفصل بهما تعالى على عباده بقوله ابطهركم به وليتم نعمته عليكم (قوله تطهير الذنوب) لما رواه مسلم ومالك مرفوعاً اذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر بها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشها بادهاء مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب

مطلب
ليس اصل الوضوء من خصوصيات هذه الامة بل الغزوة والتحجيل

بدليل هذا وضوء وضوء الانبياء من قبلي وقد تنزرت في الاصول أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير انكار لو يظهر نسخه ففائدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت وتأتي اختلاف العلماء الذي هو رجة كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكماً مبسوطاً في تيمم الضيافة عن فوائد الهداية وعلى ثمانية امور كلها مثني طهارتين للوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبجحين المرض والسفر ودليلاً في التفصيل في الوضوء والاجالى في الغسل وكثايتين الغائط والامسة ركزتين تطهير الذنوب واتمام النعمة

وفي رواية لمسلم وغيره مرفوعاً من نوحاً فأحسن الوضوء - نزلت خطايا من جسده - حتى يخرج من تحت
 اظفاره (قوله أي جونه شهيدا) أقول وبالفترة والتعجيل يوم القيمة حديث البخاري المأثور (قوله لم
 الخ) أي فانه لو قال آمنتم لا خص بالماضرين في عصره صلى الله عليه وسلم وردة في غاية البيان بأن الموصوف
 بصفة عامة يتعمم (قوله وكأنه معنى الخ) لان ظاهره أن الاصل التعبير بآمنتم (قوله التفاتاً) هو التعبير
 عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة اعني التكلم أو الخطاب أو الغيبة بعد التعبير بآمنتم (قوله التفاتاً) هو التعبير
 التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقبه السامع (قوله والتعجيل خلافه) لان المنادي
 مخاطب لمخاطبه أن يأتي على طريق الخطاب فيقال إذا فعلت ولا يقال إذا فعل وانما جى في الصلة
 بضمير الغائب لعوده على الموصول والموصول من الاءماء الظاهرة وكما غيب فاذا تم الموصول بصلته العائد
 ضمير ما عليه تمحض الكلام للخطاب الذي اقتضاه النداء فليس حينئذ في الكلام عدول عن طريق الى طريق
 آخر ولذا كان جميع ما ورد في القرآن وكلام العرب من أمثال هذا النداء لم يجز إلا على هذه الطريقة
 فدعوى العدول في جميع ذلك لا تسع. نعم العائد الى الموصول قد سمع فيه الخطاب والتكلم قليلا في غير النداء
 كما في قول علي كرم الله وجهه أنا الذي سمعني أي حيدرته وقول كثير
 وأنت التي حبيت ككل قصيرة * الى وما تدرى بذلك القاصر
 فهو من الالتفات كما قد مناه في أول الخطبة وقد مناهناك أياضاً عن المعنى أن القول بالالتفات في الآية هو
 ومثله في شرح تلخيص المعاني (قوله التحقيق) أي الدالة على تحقق مدخولها غالباً وقوله التشكيكية
 أي الدالة على أنه مشكوك فيه غالباً وقد تستعمل كل منهما مكان الأخرى كما بين في محله (لطيفة) ان للشك مع
 انها اجازمة واذا لجزم مع انها لا تجزم وقد ألفز في ذلك الامام المرحوم في فقال
 انان شككت وجدعتوني جازماً * واذا جزمتم فاني لم اجزم
 قوله من الامور اللازمة) أي الغالبة الوجود بالنظر الى ديانة المسلم كما في غاية البيان للعلامة الاتقائي
 (قوله والجناية الخ) أي لانها يمكن أن لاتقع اصلاً ط (قوله في الغسل والتيمم) أي قوله تعالى وان
 كنتم جنباً وقوله تعالى أو بآء احد منكم من الغائط (قوله لم يعلم أن الوضوء سنة الخ) وهو الذي لا يكون
 عن حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى فاعملوا الخ مستعمل في الوجوب والندب الوجوب في الحدث
 والندب في غيره وهو مخالف لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد وبؤخذ منه أن التيمم والغسل لا يكونان
 الا فرضاً للتصريح بالحدث فيهما وفيه أن الغسل يندب في مواضع ويسن في أخرى كذا يقوم التيمم
 مقام الوضوء نحو نوم ودخول مسجد فلا يشترط فيه أن يكونا فرضاً ط لكن في النهاية لا يقال ان الغسل
 سنة للجمعة فيثبت التسوق فيه لانا نقول المدعى انه لا يسن لكل صلاة أو تقول ان اختيار البردوى انه سنة
 لليوم للصلاة (قوله والوضوء على الوضوء نور على نور) هذا لفظ حديث ذكره في الاحياء وقال الحافظ
 العراقي في تحريجه لم اتف عليه وسبقه لذلك الحافظ المنذري وقال الحافظ ابن حجر حديث ضعيف ورواه
 رزين في مسنده ١١ جراحى نعم روى احمد باسناد حسن مرفوعاً لولاً ان اشق على امتي لامرهم عند كل
 صلاة بوضوء يعني ولو كانوا غير محدثين وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه مرفوعاً من نوحاً على طهر كتب له
 عشر حسنات ولم يقدر الشارح باختلاف المجلس تبعاً لظاهر الحديث وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله في سنن
 الوضوء (قوله عبر بالاركان) أي ولم يعبر بالفرائض كما عبر غيره (قوله لانه) أي التعبير بما اخذ من عبر ط
 (قوله افيد) أي أكثر فائدة قال في المنع لان الركن اخص ولينبه على أن مراد من عبر بالفروض الاركان
 ١١ (قوله مع سلامته الخ) اعترض بأن الركن كما اعترف به فرض داخل الماهية فهو اخص من مطلق
 الفرض ولازم الاعمال لازم للاخص واجيب عنه بأن مفهوم الركن لا يكون جزء الماهية وان لم يكن
 فرضاً لان المعترف بالمباهات الاعتبارية ما اعتبره الواضع عند وضع الاسم لها ولم يعتبر في الركن ثبوته قطعي
 أو ظني (قوله بالربع) أي ربع الرأس ومثله غسل المرفقين والكعبين فانه لم يثبت شيء منها بقطعي ولذا لم
 يكفر المخالف فيها اجماعاً كذا في الحلية (قوله برد المغسول) أي من الاعضاء الثلاثة سوى المرفقين
 والكعبين زاد في الدر المنثور وان اريد بالزعم عموم المشترك أو ارادة الحقيقة والمجاز ١١ (قوله بما لحصناه الخ)

أي جونه شهيدا لحديث من
 داوم على الوضوء مات شهيدا
 ذكره في الجوهره وانما قال
 آمنوا بالغيبة دون آمنتم ليعلم
 كل من آمن الى يوم القيامة
 قاله في الضياء وكأنه معنى على
 أن في الآية التفاتاً والتحقيق
 خلافه وأق في الوضوء اذا
 التحققت وفي الجناية بان
 التشكيكية للاشارة الى أن
 الصلاة من الامور اللازمة
 والجناية من الامور العارضة
 وصرح بذكر الحدث في الغسل
 والتيمم دون الوضوء ليعلم أن
 الوضوء سنة وفرض والحدث
 شرط للثاني لا للاول فيكون
 الغسل على الغسل والتيمم على
 التيمم عبثاً والوضوء على الوضوء
 نور على نور (اركان الوضوء
 أربعة) عبر بالاركان لانه افيد
 مع سلامته عما يقال ان اريد
 بالفرض القطعي يرد تقدير
 المصوح بالربع وان اريد
 العملي يرد المغسول وان
 اجيب عنه بما لحصناه في شرح
 المتن
 سلم على شيخ النخلة وقوله
 ١١ عندي سؤال من يجيبه يعظم
 انان شككت وجود عقوني جازماً
 واذا جزمتم فاني لم اجزم
 قل في الجواب بأن ان شرطها
 جزمتم ومعناها التردد فاعلم
 واذا لجزم الحكم ان شرطية
 وقعت ولكن انقضها لم يجزم
 ١١ منه
 ١١ مطلب
 في حديث الوضوء على الوضوء
 نور على نور

أى من أنه من عموم المجاز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز أن الحقيقة في الأول تجعل فردا من الافراد بأن يراد معنى يتحقق في كل الافراد بخلاف الثاني فإن الحقيقة يراد بها الوضع الاصلى والمجاز يراد به الوضع الثانوى فهما استعمالان متباينان أو من أن المراد القطعى وبجواب عن إيراد الممسوح بأن المراد أصل المسح فيه وذلك قطعى لثبوت الكتاب أو العمل وبجواب عن إيراد المغسول بأن المراد القدر في الكل ولا شك أنه من هذه الحقيقة على خلاف زفر في المرفقين والكعبين وأبى يوسف فيما بين العذار والاذن ط قال بعض الفضلاء والمخلص من ذلك كله أن نقول اطلاق الفرض عليهما حقيقة عرفية في اصطلاح الفقهاء فيسقط السؤال من أصله اه اقول والى هذا اشارة في النهاية حيث اجاب بأن الفرض على نوعين قطعى وطقى وهو الفرض على زعم المجتهد كاجاب الطهارة بالقصد والحجامة فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند ارادة الصلاة اه وبأى بيانه قريبا (قوله ثم الركن) ترتيب اخبارى ط (قوله ما يكون فرضا) ومعناه لغة الجانب الاقوى كما قد مناه (قوله داخل الماهية) يعنى بأن يكون جزءا منها يتوقف تقويمها عليه والماهية ما به الشيء هو هو سميت بها لانه يسأل عنها بما هو (قوله وأما الشرط) هو فى اللغة العلامة وفى الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله ما يكون خارجا بيان المراد به هنا والمراد ما يجب تقديمه عليها واستمراره فيها حقيقة أو حكما فالشرط والركن متباينان كذا فى الحلية (قوله فالفرض اعتم منها) وقد يطلق على ما ليس واحدا منهما كترتيب ما شرع غير مكرر فى ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقعدة على السجود فان هذه الترتيب كلها فروض ليست بأركان ولا شروط كذا فى شرح المنية للعلبي (قوله وهو ما قطع بلزومه) مأخوذ من فرض يعنى قطع تحرير وسعى فرضا علما وعملا لزوم اعتقاده والعمل به (قوله حتى يكفر) بالبناء للجهول أى ينسب الى الكفر من اكفره اذ ادعاه كافرا وأما يكفر من التكفير فغير ثابت هنا وان كان جائزا لغيره كما فى المغرب والاصل حتى يكفر الشارع باحده سواء انكره قولاً واعتقاداً كذا فى شرح المنار لابن نجيم قال (قوله كاصل مسح الرأس) أى مجزئاً عن التقدير بربع أو غيره (قوله وقد يطلق الخ) قال فى البحر والظاهر من كلامهم فى الاصول والفروع أن الفرض على نوعين قطعى وطقى هو فى قوة القطعى فى العمل بحيث يفوت الجواز بفواته والمقدار فى مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الاطلاق ينصرف الى الاول لكلاهما والقارى بين الطننى القوى المثبت للفرض وبين الطننى المثبت للواجب اصطلاحا مخصوص المقام اه اقول بيان ذلك أن الالة السمعية أربعة الاول قطعى الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفسرة أو المحكمة والسنة المتواترة التى مفهوما قطعى الثانى قطعى الثبوت وطقى الدلالة كالأيات المؤولة الثالث عكسه كإخبار الآحاد التى مفهوما قطعى الرابع ظنيهما كإخبار الآحاد التى مفهوما طننى فبالاول ثبت الفرض والحرام والثانى والثالث الواجب وكراهة التحريم وبالرابع السنة والمستحب ثم ان المجتهد قد يقوى عنده الدليل الطننى حتى يصير قريبا عنده من القطعى فثبت به بسمه فرضا علما لانه يعامل معاملة الفرض فى وجوب العمل وسعى واجبا نظرا الى ظنية دليله فهو أقوى نوعى الواجب وأضعف نوعى الفرض بل قد يصل خبر الواحد عنده الى حد القطعى ولذا قالوا انه اذا كان متاقيا بالقبول جاز اثبات الركن به حتى ثبت ركنية الوقوف بعرفات بقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وفى التلويح أن استعمال الفرض فيما ثبت بطننى والواجب فيما ثبت بقطعى شائع مستفيض فلفظ الواجب يقع على ما هو فرض علما وعملا كصلاة الفجر وعلى طننى هو فى قوة الفرض فى العمل كالوتر حتى يمنع تذكر جمعة الفجر كذكر العشاء وعلى طننى هو دون الفرض فى العمل وفوق السنة كتحسين الضائحة حتى لا تفسد الصلاة بتركها لكن يجب بحمد السهو اه وتماثل تحقيق هذا المقام فى فصل المشروعات من حواشينا على شرح المنار فراجع فأنك لا تجد فى غيرها (قوله فلا يكفر باحده) لما فى التلويح من أن الواجب لا يلزم اعتقاد حقيقته لثبوت دليل طننى ومبنى الاعتقاد على اليقين لكن يلزم العمل بعوجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن بخاحده لا يكفر وتارك العمل به ان كان ما ولا يفسق ولا يضل لان التأويل فى مظانه من سيرة السلف والافان كان مستغنيا بطل لان رد خبر الواحد والقياس بدعة وان لم يكن مأولا ولا مستغنيا بفسق لخروجه عن الطاعة بترك ما وجب عليه اه اقول وما ذكره العلامة الاكل فى العناية من أن ما لا يلزم عدم التكفير بها عدم مقدار المسح

ثم الركن ما يكون فرضا داخل الماهية وأما الشرط فما يكون خارجا فالفرض اعتم منها وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر باحده كاصل مسح الرأس وقد يطلق على العمل وهو ما تفوت العصة بفواته كالمقدار الاجتهادى فى الفروض فلا يكفر باحده

مطلب
قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط

مطلب
فى الفرض القطعى والطقى

بلا تأويل له بمعنى على ما ذهب هو إليه كصاحب الهداية من أن الآية بحمله في حق المقدار وأن حديث
 المغيرة من مسحه عليه الصلاة والسلام بنصه التحق ما ناله فيكون ثابتاً بقطعي لأن خبر الواحد إذا التحق
 بما ناله جعل كان الحكم بعده مضافاً للعامل للبيان وما رتبته في البحر على صاحب الهداية اجبت عنه
 فيما علقته عليه (قوله غسل الوجه) الغسل بفتح الغين لغة إزالة الشيء عن الشيء بإجراء الماء عليه وبضعهما اسم
 لغسل تمام الجسد والماء الذي يغسل به وبكسرهما ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره بحر والمراد الأول
 وأضافته إلى الوجه من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل محذوف أي غسل المتوثنى وجهه لكن يرد عليه
 أنه يكون صفة للفاعل وهو غير شرط إذ لو أصابه الماء من غير فعل كفي فالأولى جعله مصدر المبني للجهرول على
 إرادة الحاصل بالمصدر أي مفعولية الوجه قال في حواشي المطول المصدر يستعمل في أصل التسمية وفي الهيئة
 الحاصلة منها للمعنى معنوية أو حسية كهيئة المتحر كهيئة الحاصلة من الحركة وسمى الحاصل بالمصدر
 وذلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالتحر كهيئة القائمة من الحركة والقيام واللفاعل والمفعول للمعنى
 كالمسألة والمعنوية من العلم واستعمال المصدر بالمعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى
 أي فهو مجاز مرسل (قوله أي أسالة الماء الخ) قال في البحر واختلف في معناه الشرعي فقال أبو حنيفة ومحمد
 هو الأسالة مع التقاطر ولو قطرة حتى لو لم يسلم الماء بأن استعمله استعمال الدهن لم يجز في ظاهر الرواية وكذا
 لو توصل بالتلج ولم يطر منه شيء لم يجز وعن أبي يوسف هو مجزئ بل المحل بالماء سال أو يسال أه وأعلم أنه
 صرح بغيره بذكر التقاطر مع الأسالة وإن كان حذراً الأسالة أن يتقاطر الماء للتأكيده وزيادة التنبيه على
 الاحتراز عن هذه الرواية على أنه ذكر في الحلية عن الذخيرة وغيره أنه قيل في تأويل هذه الرواية أنه سال
 من العضو قطرة أو قطرتان ولم يتدارك أه وأظهر أن معنى لم يتدارك لم يطر على الفور بأن قطر بعد مهلة
 فعلى هذا يكون ذكر السيلان المصاحب للتقاطر احترازاً عما لا يتدارك فافهم ثم على هذا التأويل يندفع ما أورد
 على هذه الرواية من أن البلب لا يتقاطر مسح فليزم أن تكون الأعضاء كلها مسحوة مع أنه تعالى أمر بالغسل
 والمسح (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل أه ح (قوله أقله قطرتان) يدل عليه
 صيغة التفاعل أه ح ثم لا يخفى أن هذا بيان للفرض الذي لا يجزئ أقل منه لأنه في صديسان الغسل
 المفروض وسألي أن التذخير مكره ولا يمكن حمل التذخير على مادون القطرتين لأن الوضوء حينئذ لا يصح لما علمت
 فتعين أنه لا يفتي بالتذخير إلا بالزيادة على ذلك بأن يكون التقاطر ظاهراً يكون غسليتين ويدونهما يقرب إلى حد
 الدهن وربما لا يتيقن بسيلان الماء على جميع أجزاء العضو فلذا ذكره فافهم (قوله لأن الأمر) وهو هذا قوله
 تعالى فاعملوا (قوله لا يقتضي التكرار) أي لا يستلزمه بل ولا يمتنع في الصحيح عندنا وأما يستفاد من دليل
 خارجي كتكرار الصلاة لتكرار أفعالها (قوله مشتق الخ) المراد بالاستشاق الاختصاص بما علقته الإطلاق
 والتقدير إذا الاشتقاق في الصرف أخذوا أحد من الأشياء العشرة من المصدر وهي الماضي والمضارع والأمر واسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والوجه ليس منها أه ح
 لكر في تعريفات السيد الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهم ما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة
 فإن كان بينهما تناسب في الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهما اشتقاق صغيراً وفي اللفظ والمعنى دون
 الترتيب كجذب من الجذب فكبير أو في المخرج كنعق من النعق فأكبر أه ونحوه في شرح التحرير قال وقد
 تسمى أصغر وصفها أو أكبر وقد تسمى أصغر وأوسط وأكبر والأول أشهر وما نحن فيه من القسم الأول فافهم
 (قوله شائع) خبر اشتقاق وذلك لأن معنى الاشتقاق أن ينظام الصيغتين فأكبر معنى واحد وفي هذا لا نوقبت
 بأن يكون المشتق منه ثلاثياً لجواز أن يكون المزيد أشهر وأقرب لفهم من الثلاثي أكثر الاستعمال فصح ذكر
 الاشتقاق لا يوضح معناه وإن لم يكن المزيد أصلاً أفاده في النهاية (قوله من الارتداد) أي الاضطراب
 أخذ منه الرعد لاضطرابه في السماء واضطراب السحاب منه (قوله واليم) وهو البحر من التيمم وهو المقصد
 قال في الكشف لأن التماس يقصدونه وقال أيضاً واشتقاق البرج من التبرج لجهوده وقال في الفائق والجن
 من الاجتنان لاستئثارهم عن العيون (قوله سطح جهته) أي أعلاها ط (قوله بقرينة المقام) وعن كون
 المتوثنى أو المكاف فاعل المصدر الذي هو غسل أه ط (قوله أي منبت أسنانه السفلى) تفسير للذوق

(غسل الوجه) أي أسالة
 الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي
 الفضل أقله قطرتان في الأصح
 (مصر) لأن الأمر لا يقتضي
 التكرار (وهو) مشتق من
 المراجعة واشتقاق الثلاثي
 من المزيد إذا كان أشهر في
 المعنى شائع كاشتقاق الرعد
 من الارتداد وأما من التيمم
 (من مبدأ سطح جهته) أي
 المتوثنى بقرينة المقام
 (الأسفل ذقنه) أي منبت
 أسنانه السفلى

مطلب
 في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى
 ثلاثة أقسام

بالصبر يك أي إلى أسفل العظم الذي عليه الأسنان السفلى وهو ماتحت العنقفة (قوله طولا) منصوب
 على التمييز ط (قوله كان عليه) أي على الوجه (قوله شعر) بالاسكان ويحذف لاموس (قوله عدل
 عن قولهم) أي عدل المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالـ كنز والمثلث ط (قوله
 قصاص) بثلاث القاف والمضم اعلاها حيث ينتهي نباته في الرأس نهر (قوله الجاري) صفة لقولهم ط
 (قوله على الغالب) أي في الأشخاص إذا الغالب فيهم طوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير الغالب
 الاغم وأخواه ط (قوله إلى المطرد) أي العاتم في جميع الأفراد ط (قوله ليم الاغم الخ) هو الذي
 سال شعر رأسه حتى ضيق الجبهة والاصلع هو الذي انحسر مقدم شعر رأسه والانزع هو الذي انحسر شعره من
 جانبي جبهته اه ح عن جامع اللغة اقول وبقي الاقرو وهو من ذهب شعر رأسه قاموس (قوله شحمتي
 الاذنين) أي ما لان منهن وما الاذن بضم الذال ولك اسكانها تحقفا أفاده في النهر وانظر ما وجه التحديد
 بالشحمتين مع أن الظاهر أن يقال ما بين الاذنين ولعل وجهه أن الشحمتين لما انصابتا بعض الوجه وهو
 البياض الذي خلف العذار صار مظنة أن يجب غسلهما مثلا فجعلوا الحديث ما دفع ذلك تأمل (قوله وحيد
 أي حين اذ علت حد الوجه طولا وعرضا ط (قوله فيجب غسل المياقي) جمع موق وهو على ما في النسخ
 بالماء الممدودة بعد الميم والصواب بالهمزة الممدودة فقد ذكر في القاموس في باب القاف عشرة لغات
 في الموق منها ما في بالهمز وموق وما في بهمزة قبل القاف وهمزة بعده وهو طرف العين المتصل بالانف ثم ذكر
 بعد الكل اربعة جوع آماق وأما أي بهمزة عمدة في قوله او قبل آخره ومواق وما في ولم يذكر المياقي
 لافي المفردات ولا في الجوع وهذا وفي البحر لور مدت عينه فرمست يجب ايصال الماء تحت الرصان بقي
 خارجا بنغمض العين والافلا اه وهذا وفي بعض النسخ فيجب غسل الملاق وبقي عنه قول المصنف الآتي
 وغسل جميع الجبهة فرض لان المراد بالملاق ما لا في البشرة متها كما في الدرر وفي شرحها للشيخ اسماعيل والملاق
 هو ما كان غير خارج عن دائرة الوجه وهو احتراز عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فانه لا يجب
 غسله ولا مسحه بل يسن اه وبأق تمام الكلام عليه (قوله وما يظهر) أي يفترض غسله كما يحسبه
 في الخلاصة وقبل الشفة تبع للقم أفاده في البحر (قوله عند انضمامها) أشار بصيغة الانفعال إلى أن
 المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي لا عند انضمامها بشدة وتكلف اه ح وكذا الوغض عينيه
 شديد لا يجوز بحر لكن نقل العلامة المقدسي في شرحه على نظم الكثر أن ظاهرا رواية الجواز وأقره
 في الترتيبالية تأمل (قوله وما بين العذار والاذن) أي ما بينهما من البياض (قوله وبه يفتي) وهو ظاهر
 المذهب وهو الصحيح وعليه أكثر المشايخ قال في البدائع وعن أبي يوسف عدمه وظاهره أن مذهبه بخلافه
 بحر لان كلمة عن تفيد أنه رواية عنه والخلاف في الملتقى أما المرأة والامرد والكوسج فيفترض غسل انفها
 درمتمتي (قوله لا يغسل باطن العينين الخ) لانه شحم بضره الماء الحار والبارد ولهاذا لو اكحل بكل نجس
 لا يجب غسله كذا في مختارات النوازل لصاحب الوسادية (قوله والانف والقم) معطوفان على العينين
 أي لا يجب غسل باطنهما ايضا (قوله وأصول شعر الحاجبين) يحتمل هذا على ما اذا كانا كشيئين أما اذا بدت
 البشرة فيجب كما ياتي له قريبا عن البرهان وكذا يقال في الجبهة والشارب ونقوله ح عن عصام الدين شارح
 الهداية ط (قوله وونيم ذباب) أي خروءه قال في بحث الغسل ولا يمنع الطهارة وونيم ذباب وبرغوث لم يصل
 الماء تحته وحناء ولوجرمه به يفتي ودرن ودهن وتراب وطين الخ (قوله للعرج) علة لقوله لا يغسل الخ أي
 فان هذه المذكورات وان كانت داخله في حد الوجه المذكور الا انها لا يجب غسلها للعرج وعلى في الدرر بأن
 محل الفرض استبرأ الحائل وصار بحال لا يواجه الناظر اليه فسقط الفرض عنه وتحول إلى الحائل (قوله اسقط
 لفظ فرائض) تعريض بصاحب الدرر حيث قيده اه ح ومنه غسل كل يد منفردة عن الأخرى ط (قوله
 لعدم الخ) أي لانه في صدد بيان فرائض الوضوء فيشعر كلامه بأن الأفراد لازم مع أنه لو غسلها معا سقط
 الفرض (قوله الباديتين) أي الظاهرتين اللتين لا خف عليهما ط (قوله فان الجرح وحتين الخ) علة
 للتقييد بالتقيدين السابقين على سبيل اللف والنشر المشوش ط (قوله وظنيتهما المسح) لكنه مختلف الكيفية
 كما ياتي ط (قوله لما مر) أي من أن الامر لا يقتضي التكرار (قوله مع المرفقين) تنبيه مرفوق بكسر الميم

(طولا) كان عليه شعر أولا
 عدل عن قولهم من قصاص
 شعره الجاري على الغالب
 إلى المطرد ليم الاغم والاصلع
 والانزع (وما بين شحمتي
 الاذنين عرضا) وحيد
 (فيجب غسل المياقي) وما يظهر
 من الشفة عند انضمامها
 (وما بين العذار والاذن)
 لدخوله في الحلة وبه يفتي
 (لا يغسل باطن العينين)
 والانف والقم وأصول شعر
 الحاجبين والجبهة والشارب
 وونيم ذباب للعرج (وغسل
 البدين) اسقط لفظ فرائض
 لعدم تفيد الفرض بالافراد
 (والرجلين) الباديتين السليمتين
 فان الجرح وحتين والمستورتين
 بالتحلف وظنيتهما المسح (مرة)
 لما مر (مع المرفقين)

وفتح الفاء وفيه العكس اسم الملقى العظيم عظم العظم وعظم الذراع وأشار المصنف إلى أن إلى في الآية بمعنى مع وهو مردود لأنهم قالوا إن البدن من رأس الأصابع إلى المنكب فإذا كانت إلى بمعنى مع وجب الفصل إلى المنكب لأنه كغسل القدمين وكه وغايته أنه ككافر أدرك من العام وذلك لا يخرج غيره بحر والجواب أن المراد من الآية من الأصابع إلى المرفق للإجماع على سقوط ما فوق ذلك وعدل عن التعبير إلى المحتملة لدخول المرفقين والكعبين وعدمه إلى التعبير بجمع الصريحة بالدخول للاحتراز عن القول بعدمه المشار إليه بقول الشارح على المذهب أي خلافاً لرفو من قال بقوله من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك (قوله والكعبين) هما العظام الناشزان من جانبي القدم أي المرفقان كذا في المغرب وصححه في الهداية وغيرها وروى هشام عن محمد أنه في ظهر القدم عند عقد الشرائك قالوا هو سهو من هشام لأن محمد إنما قال ذلك في الحرم إذا لم يجد النعلين حيث يقطع خفيه أسفل من الكعبين وأشار محمد سيده إلى موضع القطع فنقله هشام إلى الطهارة وتمايمه في البحر وغيره (قوله وما ذكرنا) أي في الجواب عما أورد أنه ينبغي غسل يد ورجل لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاتحاد على الاتحاد (قوله بعبارة النص) أي بصريحه المسوق له ط (قوله بدلالته) أي أنه مفهوم منه بطريق المساواة (قوله ومن البحث في إلى) أي في كونها تدخل الغاية أو لا تدخلها أو الأمر محتمل والمرجح القرائن وغير ذلك مما أطال به في البحر ط (قوله وفي القراءتين) أي قراءتي الجز وأنعمب في أرجلكم من حل الجز على حالة التفتت والنصب على غيرها أو أن الجز للحوار لأن المسح غير مغنيا بالكعبين إلى آخر ما أطال به في الدرر وغيرها (قوله قال في البحر لا طائل تحته) أي لا فائدة فيه والجملة خبر ما في قوله وما ذكرنا أفاده ط (قوله بعد انعقاد الإجماع على ذلك) أي على اقتراض غسل كل واحدة من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكعبين وغسل الرجلين لاسمعهما أفاده ح أقول من استدلل بالآية كما قد وروى وغيره من أصحاب المتون يحتاج إلى ذلك ليمتثل به على أن ثبوت الإجماع على دخول المرفقين كلاماً لأنه في البحر أخذ من قول الإمام الشافعي "لا نعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء وردة في التبريات قول المجتهد لأعلم مخالفاً ليس جكاة للإجماع الذي يكون غيره محجوباً به فقد قال الإمام اللامشي في أصوله لا خلاف أن جميع المجتهدين لو أجمعوا على حكم واحد ووجد الرضى من الكل نصاً كان ذلك إجماعاً فاما إذا نص البعض وسكت الباقيون لاعتن خوف بعد اشتداد القول فعمامة أهل السنة أن ذلك يكون إجماعاً وقال الشافعي لا أقول أنه إجماع وإنما عن شرح المنية أن غسل المرفقين والكعبين ليس بفرض لا يكون إجماعاً ويكون حجة أيضاً اهـ وقد منا أيضاً عن شرح المنية أن غسل المرفقين والكعبين ليس بفرض قطعي بل هو فرض على كربع الرأس ولذا قال في النهر أيضاً لا يحتاج إلى دعوى الإجماع لأن الفروض العلية لا يحتاج إلى اثباتها إلى القاطع (قوله ومسح ربيع الرأس) المسح لغة امرار اليد على الشيء وعرفاً إصابة الماء العضو واعلم أن في مقدار فرض المسح روايات أشهرها ما في المتن الثانية مقدار الناصية واختارها القدوري وفي الهداية وهي الربع والتحقيق أنها أقل منه الثالثة مقدار ثلاثة أصابع رواها هشام عن الإمام وقيل هي ظاهر الرواية وفي البدائع أنها رواية الأصول وصحها في التحفة وغيرها وفي الظهيرية وعليها الفتوى وفي المعراج أنها ظاهر المذهب واختيار عمادة المحققين لكن نسبها في الخلاصة إلى محمد فيحمل ما في المعراج من أنها ظاهر المذهب على أنها ظاهر الرواية عن محمد توفيقاً وتمايمه في النهر والبحر والحاصل أن المعتمد رواية الربع وعليها مشي المتأخرون كابن الهمام وتليذه ابن أمير حاج وصاحب النهر والبحر والمقدسي والمصنف والشرنبلاني وغيرهم (قوله فوق الأذنين) فلو مسح على طرف ذؤابة شدت على رأسه لم يجز مقدسي (قوله أو بل باق الخ) هذا إذا لم يأخذه من عضو آخر مقدسي فلو أخذ من عضو آخر لم يجز مطلقاً بحر أي سواء كان ذلك العضو مغسولاً أو مسحاً درر (قوله على المشهور) مقابلة قول الحاكيم المنع وخطأ عمادة المشايخ واتصروا له الحق ابن السكال وقال الصحيح ما قاله الحاكيم فقد نص الكرخي في جامعه الكبير على الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز الإجماع جديد لأنه قد تطهر به مرة اهـ وأقره في النهر (قوله إلا أن يتقاطر) كذا ذكره في الغرر لأنه لا خذ ما جديد (قوله ولو متداخ) أي متداخ المسح حتى استوعب قدر الربع وفي البدائع لو وضع ثلاثة أصابع ولم يمسحها جاز على رواية الثلاث أصابع لا الربع ولو مسح بها منصوبة

والكعبين على المذهب وما ذكرنا من أن الثابت بعبارة النص غسل يد ورجل والاخرى بدلالته ومن البحث في إلى وفي القراءتين في أرجلكم قال في البحر لا طائل تحته بعد انعقاد الإجماع على ذلك (ومسح ربيع الرأس مرة) فوق الأذنين ولو بإصابة معطر أو بل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الأذن يتقاطر ولو لم تصبها أو أصابع

غير موضوعة ولا ممدودة فلا لأنه لم يأت بالقدر المفروض أي وهذا بالاجماع كفي النهر فلو مدها حتى بلغ
 القدر المفروض لم يجز عند علمائنا الثلاثة خلافاً لغيره وكذا الخلاف في الاصبع والاصبعين إذا مدها
 وبلغ القدر المفروض اهـ ملخصاً بقى ما إذا وضع ثلاث أصابع ومدها وبلغ الربع قال في الفتح ولم يرفعه
 إلا الجواز وتعبه في النهر بقوله وقد وقت على ما هو المنقول يعني قول البدائع فلو مدها الخ أقول وفيه نظر
 لأن الضمير في قول البدائع فلو مدها الخ عائده على المنصوبة أي بأن مسح بأطرافها لا الموسوعة على أنه قال
 في البحر لو مسح بأطراف أصابعه والماء متقاطر جاز والأفلا لأنه إذا كان متقاطراً فالماء ينزل من أصابعه إلى
 أطرافها فإذا مده صار كأنه أخذ ما جديداً كذا في المحيط وذكر في الخلاصة أنه يجوز مطلقاً هو الصحيح
 اهـ قال الشيخ اسماعيل ونحوه في الوقعات والقبض (قوله لم يجز) قيل لأن البلة صارت مستعملة وهو
 مشكل بأن الماء لا يصير مستعملاً قبل الانفصال وبأنه يستلزم عدم الجواز بعد الثلاث على رواية الربع وقيل
 لأنما موردون بالمسح باليد والاصبعان منها لا تسمى يدان بخلاف الثلاث لأنها أكثرها وفيه أنه يقتضي تعيين
 الأصابع باليد وهو مشتق بمسألة المطر وقد يقال في العلة أن البلة تتلشى وتفرغ قبل بلوغ قدر المفروض
 بخلاف ما لو مده الثلاث وعظامه في فتح القدير (قوله إلا أن يكون مع الكف الخ) لأن ما مع الكف أو مع ما
 بين الأصابع والسبابة يصيران مقدار ثلاث أصابع أو أكثر فإذا مدها وبلغ قدر الربع جازاً أما بدون مده
 فيجوز على رواية الثلاث كما صرح به في التاتارخانية (قوله أو بمسح) قال في البحر ولو مسح بأصبع واحدة
 ثلاث مرّات وأعادها إلى الماء في كل مرة جاز في رواية محمد أما عندهما فلا يجوز اهـ أي على رواية الربع
 لا يجوز في الدر المنثور من أنه يجوز أن يمسح به في كل مرة جازاً وقيل وأقول فيه نظر لأن عبارة لو كان بمسح في مواضع
 مقدار الفرض جازاً اتفاقاً قوله مقدار الفرض شامل (رواية الثلاث أصابع ورواية الربع وفي البدائع لو مسح
 بأصبع واحدة يمسحها وظهورها وجانبها) لم يذكر في ظاهر الرواية واختلاف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز
 وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لأن ذلك في معنى المسح بثلاث أصابع اهـ قال في البحر ولا يخفى أنه لا يجوز
 على المذهب من اعتبار الربع وما في شرح الجمع لابن ملك من أنه لا يجوز اتفاقاً في الأصغر ففيه نظر اهـ (قوله
 اجزاء) أي أن أصابع الماء قدر الفرض ط (قوله ولم يصبر الماء مستعملاً) لأن الماء لا يعطى له الاستعمال
 إلا بعد الانفصال والذي لا في الرأس أي وأخيه أي الخلف والجبهة لصق به فظهره وغيره لم يلاقه فلا يستعمل
 وفيه نظر كذا في الفتح (قوله اتفاقاً) أي بين الصاحبين (قوله على الصحيح) قيد للاتفاق ومقابل ما قيل
 أنه لو فوّى لا يجوز عند محمد (قوله جميع اللحية) بكسر اللام وقصها نحر وظاهر كلامهم أن المراد بها
 الشعر النابت على الخدين من عذار وعارض والذقن وفي شرح الإرشاد للحية الشعر النابت بجمع الخدين
 والعارض ما بينهما وبين العذار وهو القدر المتصاوي للاذن متصل من الأعلى بالصدغ ومن الأسفل بالعارض
 بحر (قوله يعني علياً) ذكر بعضهم أن التفسير بأي اللسان والتوضيح والتفسير يعني دفع السؤال وإزالة
 اللوم كذا في حاشية البحر للغير الرمي وهذا كذلك لأنه دفع ما توهم من إطلاق الفرض أنه القطعي مع أن
 الآية لا تدل دلالة قطعية على انتقال حكم ما تحت اللحية من البشرة إليها (قوله أيضاً) أي كما أن مسح ربيع
 الرأس كذلك ط (قوله وما عدا هذه الرواية) أي من رواية مسح الكل أو الربع أو الثالث أو ما يلاق البشرة
 أو غسل الربع أو الثالث أو عدم الغسل والمسح فالجميع ثمانية (قوله كافي البدائع) هذا الكتاب جليل الشأن
 لم أره نظيراً في كتبنا وهو للامام أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني شرح به تحفة الفقهاء للشيخ علاء الدين
 السمرقندي فلما عرض عليه زوجه ابنته فاطمة بعدما خطبها المولود من أبيها فامتنع وكانت القدوى تخرج
 من دارهم وعليها خطها وخط أبيها وزوجها (قوله ثم لا خلاف) أي بين أهل المذهب على جميع الروايات
 ط (قوله أن المسترسل) أي الخارج عن دائرة الوجه وفسره ابن حجر في شرح المنهاج بما لو مده من جهة نزوله
 تخرج عن دائرة الوجه وعلى هذا فالنابت على أسفل الذقن لا يجب غسل شيء منه لأنه بمنزلة ظهوره يخرج عن
 حدة الوجه لأن ذلك جهة نزوله وإن كان لومته أن فوق لا يخرج عن حدة الجبهة وكذا النابت على أطراف الخدين
 من اللحية وأما النابت على الخدين فيجب غسل ما دخل منه في دائرة الوجه دون الزائد عليها ولذا قال في البدائع
 الصحيح أنه يجب غسل الشعر الذي يلاق الخدين وظاهر الذقن لا ما استرسل من اللحية عذراً وعندنا في يجب

لم يجز إلا أن يكون مع الكف
 أو بالأصابع والسبابة مع ما
 بينهما أو بماء ولو أدخل رأسه
 الماء أو خفه أو جبرته وهو
 محدث اجزأه ولم يصبر الماء
 مستعملاً وإن نوى انصافاً
 يعني الصحيح كما في البحر عن
 البدائع (وغسل جميع اللحية
 فرض) يعني علياً (أيضاً)
 هي المذهب الصحيح المقتضى به
 المرجوع إليه وما عدا هذه
 الرواية مرجوع عنه كما في
 البدائع ثم لا خلاف أن
 المسترسل لا يجب غسله ولا
 مسح

لأن ما استرسل تابع لما انفصل وللتبع حكم الاصل ولنا انه انما يواجه الى المتصل عادة الى المسترسل فلم يكن وجها
فلا يجب غسله اه فتأمل ثم رأيت المصنف في شرحه على زاد الفقير قال مانعه وفي المجتبى قال الباقى وما نزل
من شعر اللحية من الذقن ليس من الوجه عندنا خلافا للشافعى اه ولا رواية في غسل الذواتين اذا جاوزتا
القدمين في الجنابة وكذا السلعة اذا تدلت عن الوجه والصحيح انه يجب غسلها في الجنابة وغسل السلعة في
الوضوء ايضا اه (قوله بل يستن) أى المسح لكونه الاقرب لمرجع الضمير وعبارة المنية مريضة في ذلك
كذافي ح (قوله التي ترى بشرتها) قيد بذلك لانه الذى لا خلاف فيه وأما ما في البدائع من انه اذا ثبت
الشعر سقط غسل ما تحته عند عامة العلماء كشيئا كان او خفيفا لأن ما تحته خرج من أن يكون وجها لانه
لا يواجه به اه فمسمول على ما اذا لم تربشها كما يشير اليه التعليق فان خفيفة قسما والفرق بينها بالمعنى
الثاني وبين الكشفة العرف كما هو وجه عند الشافعية والاصح عندهم أن الخفيفة ماترى بشرتها في مجلس
التخاطب أو فاده في الحلية (قوله لم يسترها الشعر) أما المستورة فساقت غسلها للعرج ط ويستثنى منه
ما اذا كان الشارب طويلا يستره حرة الشفتين لما في السراجية من أن تحليل الشارب الساخر حرة الشفتين
واجب اه لانه يمنع ظاهرا وصول الماء الى جميع الشفة او بعضها ولا سيما ان كان كسفا ولم يتخلله بحق
لوصول الماء الى جميعها وعساه في الحلية (قوله ولا يعاد الوضوء الخ) لان المسح على شعر الرأس ليس بدلا
عن المسح عن البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلا لم يجز اه بجز بقى ما اذا كانت اللحية
كثيفة فان ظاهرها ما قد مناه عن الدرر عند قوله للعرج أن غسلها بديل عما تحته ومقتضاه اعادته غسله بحلق
الشعر فليراجع لكن قول البصره لانه يجوز مع القدرة الخ يفيد أنه ليس ببدل لانه يصح غسل بشرتها تأمل
(قوله ولا يلـ المحلـ) عبر بالبلـ ليشمل المسح والغسل (قوله الفصل للعرج الخ) الاولى تقديم الوضوء لانه
المذكور في كلام المصنف فيعود الضمير عليه بل الاولى عدم ذكر شيء لظهور المراد أفاده ط (قوله نظره)
مثال الفناء ط (قوله قرحة) أى جراحة ط (قوله كالدمية) مأخوذ من دمل بالفتح بمعنى اصلح يقال
دملت بين القوم بمعنى اصلحت كما في الصحاح وملاحها يبرئها فتسمية القرحة دمتلا تفاقولا يبرئها كالفألة
والمفازة ط (قوله وان تألم بالزرع) في بعض النسخ بدون واو والاصوب وان تألم كما افاده ط لانه ذكر
في التاترخانية وغيرها انه ان زرع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم فعله الغسل وان قبله بحيث يتألم فلا الاشبه
أنه لا يلزمه الغسل فيها ما جاعلها هو المأخوذه اه ملخصا لخالة التألم لا خلافا فيما اذا قال وان لم يتألم
يعلم عدم لزوم الغسل مع التألم بالاولى لان القاعدة أن نقض ما بعد ان ولو الوصلتين اولى بالحكم ويمكن
الحواب بأنه اتى بالواو بدون لم الملاحظة التعليق بعدم البدلية لان انتفاء البدلية عند عدم التألم اولى منه عند
التألم تأمل وعلى كل فتسحق ان تألم بدون واو غير صحيحة فافهم (قوله لعدم البدلية) علة لعدم الاعادة في
المسائل كلها ط وذلك لان البدلية تكون عند تعذر الاصل (قوله بخلاف نزع الخلف) أى فانه ينزعه
ينسل ما تحته لانه بدل عن الغسل ظاهرا فلما نزعه سرى الحدث الى القدم ط (قوله فصار) أى ما ذكر
من الحلق والقلم والكشط (قوله ثم حته او قشره) هما بمعنى واحد كما في القاموس أى حث محل المسح
منه (قوله شقاق) هو بالضم وفي التهذيب قال الليث هو تشقق الجلد من برد أو غيره في البدن والوجه وقال
الاصمعي الشقاق في البدن والرجل من بدن الانسان والحياوان وأما الشقوق فهي صدوع في الجبال والارض
وفي التكملة عن يعقوب يقال يبد فلان شقوق ولا يقال شقاق لان الشقاق في الدواب وهي صدوع في حوافرها
وأرأسها مغرب (قوله والاتركه) أى وان لم يصح به بأن لم يقدر على المسح تركه (قوله ولا يشدر على الماء)
أى على استعماله لما منع في اليد الاخرى ولا يقدر على وضع وجهه ورأسه في الماء (قوله يتيمم) زاد
في الخزانة وصلاته مباشرة عنده خلافا لهما ولو كان في رجله فجعل فيه الدواء يكفيه امرار الماء فوقه ولا يكفيه
المسح ولو أمره فسقط ان عن بره بعيدة والا فلا كما في الصغرى اه ابن عبد الرزاق (قوله ولو قطع الخ)
قال في البحر ولو قطع يده او رجله فلم يبق من المرفق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب اه ط (قوله)
ولو خاق له أى من جانب واحد (قوله فلو يطش) بالضم والكسر كما في القاموس والبطش فاصر على
اليدين فلو قال ويغشى بهما نظر الى الرجلين لكان حسنا ط (قوله ولو باحداهما الخ) أى ولو يطش

٣ قوله عن البشرة هكذا يحمله
ولعل الاولى على البشرة
فتأمل اه مصححه
بل يستن وأن الخفيفة التي ترى
بشرتها يجب غسل ما تحته كذا
في التهر وفي البرهان يجب غسل
بشرة لم يسترها الشعر كما يجب
وشارب وعنفقة في المختار ولا
يعاد الوضوء بل ولا يلـ الخ
(بحلق رأسه ولحيته كالأبعاد)
الفصل للعرج ولا الوضوء
(بحلق شارب وحاجبيه وقلم
ظفره) وكشط جلده (وكذا
لو كان على اعضاء وضوئه
قرحة) كالدمل (وعليها جلدة
رفقة فتوضا وأمر الماء عليها
ثم نزعها لا يلزمه اعادة غسل
على ما تحته) وان تألم بالزرع
على الاشبه لعدم البدلية
بخلاف نزع الخلف فصار
كالوضوء خفه ثم حته او قشره
(فروع) في أعضائه شقاق
غسله ان قدر والاصح
والاتركه ولو يده ولا يقدر
على الماء يتيمم ولو قطع من المرفق
غسل محل القطع ولو خلق له
يدان ورجلان فلو يطش
بهما غسلهما ولو باحداهما
فوى الاصلية نية لهما

باحداهما فهي الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت ناسئة وفي التهرولم أر حكم مالو كانتا
تأتين متصلتين او منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الاول وغسل واحدة في الثاني اه فلم يعتبر البطش
والظاهر أنه يعتبر البطش أولا فان بطش بهما وجب غسلهما والا فان كانتا متصليتين وجب غسلهما
وان كانتا منفصلتين لا يجب الا غسل الاصلية التي يبطش بها وهو حسن جمعها بين العبارتين ط (قوله كاصبع)
تنظير لا تمثل لان الكلام في اليد (قوله وسننه الخ) اعلم أن المشروعات أربعة أقسام فرض وواجب وسنة
ونفل فما كان فعله اولى من تركه مع منع الترك ان ثبت بدليل قطعي ففرض او بظني فواجب وبلا منع الترك
ان كان مما واظب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده فسنة والا فندوب ونفل
والسنة نوعان سنة الهدى وتركها يوجب اساءة وكراهية كالجماعة والاذان والاقامة ونحوها وسنة
الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كسائر النبي عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده والنفل ومنه المندوب
يناب فاعله ولا يسيء تاركه قيل وهو دون سنن الزوائد ويرد عليه أن النفل من العبادات وسنن الزوائد من
العادات وهل يقول احدان نافله الحج دون التيامن في التنعل والترجل كذا حقيقه العلامة ابن الكمال في تغيير
التنقيح ونسجه اقول فلا فرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم لانه لا يكره ترك كل منهما وانما الفرق
كون الاول من العبادات والثاني من العادات لكن اورد عليه أن الفرق بين العبادات والعادات هو النية المتضمنة
للاخلاص كما في الكافي وغيره وجب جمع أفعاله صلى الله عليه وسلم مشقة عليها كما بين في محله واقول قدمه بلو السنة
الزوائد أيضا فهو عليه الصلاة والسلام القراءة والركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عبادة وحينئذ فمعنى
كون سنة الزوائد عادة أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليها حتى صارت عادة لما ذكرنا والمالم تكن من مكملات الدين
السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين فهي في نفسها عبادة وسميت عادة لما ذكرنا والمالم تكن من مكملات الدين
وشعائره سميت سنة الزوائد بخلاف سنة الهدى وهي السنن المؤكدة القرينة من الواجب التي يضل تاركها
لان تركها استخفاف بالدين وبخلاف النفل فانه كما قالوا ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنة
بنوعها ولذا جعلوه قسمين ارباعا وهو ما ورد به دليل نذب يخصه كما في التحرير
فالنفل ما ورد به دليل نذب عموما وخصوصا ولم يواظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولذا كان دون سنة الزوائد
كما صرح به في التنقيح وقد يطلق النفل على ما يشمل السنن الرواتب ومنه قولهم باب الوتر والنوافل ومنه تسمية
الحج نافله لان النفل الزيادة وهو زائد على الفرض مع انه من شعائر الدين العامة ولا شك انه افضل من تلبية
غسل البدن في الوضوء ومن رفعهما للتحريم مع انه من السنن المؤكدة فمعنى ما قلنا وبه اندفع ما اورد
ابن الكمال فاغتم تحقيق هذا المحل فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله أفاد
الخ) حيث ذكر السنن عقب الاركان هنا وفي الغسل ولم يذكر لها واجبا ولو لم يكن كلامه مفيدا لذلك لقدم
ذكر الواجب على السنن لانه اقوى فقتضى الصناعة تقديمه واراد بالواجب ما كان دون الفرض في العمل
وهو اضعف نوعي الواجب لا ما يشمل النوع الاخر وهو ما كان في قوة الفرض في العمل لان غسل المرفقين
والكعبين ومسح ربيع الرأس من هذا النوع الثاني وكذا غسل القدم والانتف في الغسل لان ذلك ليس من الفرض
القطعي الذي يكفر جاحده تأمل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الدرر للشيخ اسماعيل واحترز بقوله للوضوء
والغسل عن نفس الوضوء والغسل فان الوضوء يكون فرضا وواجبا وسنة ونفلا كما قدمه الشارح وكذا الغسل
على ما يأتي في محله (قوله وجمعها) أي السنن حيث اتى بها بصيغة الجمع ولم يأت بها مفردة كما قال في الكنز وسننه
(قوله مستقلة بدليل وحكم) قال ابن الكمال أما الاول فظاهر عند من تأمل في الهداية وسائر الكتب
المطولة وأما الثاني فلان ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب والعقاب يترتب على كل فعل منها وتركه
منفردة كانت او مجمعة مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء بمجموع غسل الاعضاء
الثلاثة ومسح الرأس لأن كلاً منها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكم الفرض ولذلك أثر فيه صيغة المفرد
ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة الدقيقة سلك في الموضوعين مسلك الافراد اه وعلى هذا فكان الانطب للمصنف أن
يقول فيما تر وركن الوضوء بالافراد لا اتحاد الدليل وهو الآية واتحاد الحكم بدليل فساد البعض بترك البعض
كما قاله في الجهر فانهم (قوله ما يوجب الخ) ما مصدرية لا موصولة او موصوفة واقعة على السنة لان الحكم

مطلب
في السنة وتعرفها

وكذا الزائدة ان ثبت من محل
الفرض كاصبع وكف
زائد في والا فاحاذي منها محل
الفرض غسله وما لا فلا لكن
ينذب مجتبي (وسننه) أفاد أنه
لا واجب للوضوء ولا للغسل
والاقتداه وجهها لان كل
سنة مستقلة بدليل وحكم
وحكمها ما يوجب على فعله

ويلازم على تركه كثيراً
ما يعترفون به لانه محط مواقع
أنظارهم وعزفها الشئ
بما ثبت بقوله عليه الصلاة
والسلام وبفعله وليس واجب
ولامستحب لكنه تعريف
لإطلاقها والشرط في المؤكدة
المواظبة مع تركه ولو حكا
لكن شأن الشرط أن لا تذكر
في التعاريف وأورد عليه في
البحر المباح بناء على ما هو
النص في أن الأصل في
الاشياء التوقف الآن الفقهاء
كثيراً ما يهجون بأن الأصل
الإباحة

مطلب
اختار أن الأصل في الاشياء
الإباحة

الثابت لها الاجر واللوم على الفعل والترك وليس الحكم هو الفعل الذي يؤجر عليه الا أن يقال انها موصولة
او موصوفة واقعة على الاجر والعائد محذوف أي الاجر الذي يؤجره وعلى ككل فالمناسب تأنيث الضمير
في فعله وتركه فافهم (قوله ويلازم) أي يعاتب بالتاء لا يعاقب كما أفاده في البحر والنور لكن في التلويح ترك السنة
المؤكدة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنتي لم يزل شفاعتي
اه وفي التحرير أن تاركها يستوجب التضييل واللوم اه والمراد الترك بلا عذر وعلى سبيل الاصرار كما في شرح
التحرير لابن امير حاج وبؤيده ما سأل في سنن الوضوء من انه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتاده اثم والا لا وفي البحر
من باب صفة الصلاة الذي يظهر من كلام أهل المذهب أن الاثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة على الصحيح
لتصريحهم بأن من ترك سنن الصلوات الخمس قبل الايام والصحيح انه يأثم ذكره في فتح القدير وتصريحهم بالاثم لمن
ترك الجماعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح وكذا في نظائره لمن تتبع كلامهم ولا شك أن الاثم مقول بالتشكيك
بعضه اشده من بعض فالاثم لتارك السنة المؤكدة اخف من الاثم لتارك الواجب اه قال في النهر هناك وبؤيده
ما في الكشف الكبير معزيا الى اصول ابي اليسر حكم السنة أن يندب الى تحصيلها ويلازم على تركها مع لحوق اثم
يسر (قوله وكثير الخ) مفعول مطلق وما زائدة لتأكيد الكثرة أي ويعترفون بالحكم تعريفاً كثيراً (قوله
لانه الخ) المخط موضع الخط مقابل الرفع ومواقع جمع موقع مصدر ميمي بمعنى الوقوع والانتظار جمع نظر بمعنى
التأمل والتفكير أي لان الحكم هو محمول وقوع أنظارهم أي انه المقصود للفقهاء (قوله وعزفها الشئ) أي
عزف السنة اصطلاحاً ما هي لغة فالطريقة مطلقاً ولو قبيحة ط (قوله وبفعله) ينبغي زيادة او تقريره
لانه داخل في الفعل لانه عدم النهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من أفعال
النفس ط (قوله وليس بواجب) مراده به ما يعم القرض ط (قوله لكنه تعريف لاطلاقها) أي لاطلاق
السنة الشامل لقسميها وهما السنة المؤكدة المسماة سنة الهدى وغير المؤكدة المسماة سنة الزوائد
وأما المستحب المرادف للنفل والمندوب فهو قسم لها لا قسم منها كما قد مناه فافهم وأفاد بالاستدراك أن المراد
من السنة هنا هو القسم الاول وبه صرح في النهر تأمل (قوله ولو حكماً) كعدم الانتكار على من لم يفعل لانه
ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان واظب
عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم يشكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان
ذلك منزلة منزلة الترك حقيقة والمراد أيضاً المواظبة ولو حكماً لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر
في التخلف عنها وهو خوف أن تفسد علينا ط عن ابي السعود ومفاده أن المواظبة بالترك تفيد الوجوب
قال في البحر وظاهر الهداية بخالفه فانه في الاستدلال على سنة المضضة والاستئناس قال لانه عليه
السلام فعلها على المواظبة ثم قال في البحر والذي ظهر للعبد الضعف أن السنة ما واظب عليه النبي صلى الله
عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك أحياناً فهي دليل غير
المؤكدة وان اقترنت بالانتكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب فافهم هذا فان به يحصل التوفيق اه قال
في النهر وينبغي أن يقيد هذا بما إذا لم يكن ذلك الفعل الواظب عليه مما اختص وجوبه به عليه الصلاة والسلام
أما اذا كان كصلاة الضحى فان عدم الانتكار على من لم يفعل لا يصح أن ينزل منزلة الترك ولا بد أن يقيد الترك
بكونه لغیر عذر كما في التحرير ليخرج المتروك لعذر كالقيام المفروض وكانه انما تركه لان الترك لعذر لا يمتد تركاً
اه (قوله وأورد عليه الخ) أي على تعريف الشئ وحاصله النقض بعدم المنع لانه اذا كان الأصل في الاشياء
التوقف بمعنى عدم العلم بالحكم هل هو الإباحة او الحظر لا تعلم اباحة المباح الا بقوله عليه السلام او فعله فدخل
في تعريف السنة الا أن يزداد في التعريف ولا مباح قال ط وكذا رد المباح على القول بان الأصل الحظر
(قوله الا أن الفتاوى الخ) جواب عن الايراد قال في الصحاح اللهج بالذئ الولوع به وقد لهج بالكسر يلهج لهجا
اذا غري به اه والمعنى انهم ينطقون به كثيراً ط اقول ومصرح في التحرير بان المختار أن الأصل الإباحة
عند الجمهور من الحنفية والشافعية اه وتبعه تليذه العلامة قاسم وجرى عليه في الهداية من فصل الحدود
وفي الخانية من أوائل الحظر والإباحة وقال في شرح التحرير وهو قول معتزلة البصرة وكثير من الشافعية
وأكثر الحنفية لاسيما الرازيين قالوا واليه اشار محمد بن هتد بالقتل على أكل الميتة واشرب الخمر فلم يفعل

حتى قتل بقوله خفت أن يكون آثماً لأن أصل الميت وشرب الخمر لم يحرم ما لا يثبت عنهما فجعل الإباحة أصلاً والحرمة بعارض انتهى اهـ ونقل أيضاً أنه قول أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي - الشيخ الكامل الدين في شرح أصول البرزوي وبه علم أن قول الشارح في باب استيلاء الكفار أن الإباحة رأى المعتزلة فيه نظر فقد بر (قوله) فالتعريف بناء عليه أي على أن الأصل الإباحة أقول هذا الجواب نافع فيما سكت عنه الشارع وبقي على الإباحة الأصلية أما ما نص على إباحته وأفعله عليه السلام فلا ينفع وقد نص في الخبر على أن المباح يطلق على متعلق الإباحة الأصلية كما يطلق على متعلق الإباحة الشرعية فالاحسن في الجواب أن يقال المراد بقوله في التعريف ما ثبت ثبوت طلبه لا ثبوت شرعيته والمباح غير مطلوب الفعل وانما هو مخبر فيه (قوله البداية) قبل الصواب البداية بهم مزوفيه نظراً فقد ذكر في القاموس من الباقى بديت بالشيء وبديت استدأت اهـ أي شخ الدال وكسرها (قوله بالنية) بالتشديد وقد تحققت قهستاني وهي لغة عزم القلب على الشيء واصطلاحاً كما في التلويح قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاب الفعل ودخل فيه المنهيات فإن المكلف به الفعل الذي هو كلف النفس ثم العزم والقصد والنية اسم للإرادة الحادثة لكن العزم المتقدم على الفعل والقصد المتقدم به والنية المقترن به مع دخوله تحت العلم بالمنوى وعلمه في البحر (قوله أي نية عبادة) الأولى التعبير بالطاعة ليشمل نحو مس المصحف فقد ذكر شيخ الإسلام زكريا أن الطاعة فعل ما يشاء عليه توقف على نية أو لا عرف من يفعله لاجله أو لا والقربة فعل ما يشاء عليه بعدم معرفة من يتقرب إليه به وإن لم يتوقف على نية والعبادة ما يشاء على فعله ويتوقف على نية فتحو الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قربة وطاعة وعبادة وقرأة القرآن والوقف والعق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قربة وطاعة لا عبادة والنظر المؤدى إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قربة ولا عبادة اهـ وقواعد مذهبتنا لا تأباه حوى وانما لم يكن النظر قربة لعدم المعرفة بالمقرب إليه لأن المعرفة تحصل بعده ولا عبادة لعدم التوقف على النية (قوله لا تصح) الأولى لا تحل كما في الفتح ليشمل مثل مس المصحف والطواف اهـ ح وفيه أنه لو قصد مس المصحف لم يكن آتياً بالسنة كإيمانه لو تيمم لم تجزئه الصلاة به فإن النية المسنونة في الوضوء هي المشروطة في التيمم كذا في حاشية شيخ مشايخنا الرضوي وبساتنه أن الصلاة تصح عندنا بالوضوء ولو لم يكن منبواً وانما تست النية في الوضوء ليكون عبادة فانه بدونها لا يسمى عبادة مأموراً بها كما يأتي وإن صحبت الصلاة بخلاف التيمم فإن النية شرط لصحة الصلاة به فإني في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي التيمم شرط لصحة الصلاة به ولما لم تصح الصلاة بالتيمم المنوى به استباحة مس المصحف علم أن الوضوء المنوى به ذلك ليس عبادة لكن قد يقال لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم المذكور عدم كون ذلك الوضوء عبادة لأن صحة الصلاة أقوى على أن طهارة التيمم ضرورية فيحاط في شروطها ولذا شرطوا في التيمم نية عبادة متصودة وظاهر كلامهم هنا أن كون العبادة مقصودة غير شرط في النية المسنونة للوضوء فيدخل مثل مس المصحف والله تعالى اعلم (قوله كوضوء الخ) فيه أن الوضوء ورفع الحدث ليسا عبادة لعدم توقفهما على النية عندنا بل هما قربة وطاعة كما علمت على أنهما ليسا مما لا يحل - الأباطهارة كما أفاده ح لأن الوضوء عين الطهارة ورفع الحدث وكذا امتثال الأمر بالوضوء لازماً من لوازم وجودها فقول كوضوء ليس تمثيلاً للعبادة بل تنظيراً للمنوى ولا يخفى أن الأصوب أن يقول أروضوء بالعطف على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية الوضوء هو ما جزم به في الفتح وأيده في البحر والذهري حيث ذكر أن المستفاد من كلامهم أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة وكأنه لأنها مشدوعة إلى إزالة الحدث والنجس فلم يثبو خصوص الطهارة الصغرى فعلى هذا لو نوى الوضوء كفى لأنه ورفع الحدث سواء بل هو اخص منه لأن رفع الحدث يشمل الغسل فلو كان الوضوء أولى اهـ لا يقال تنوع رفع الحدث إلى الوضوء والغسل يقتضي أن يكون كالطهارة لا تأنسول تنوعه لا يضر لأن الغسل في ضمنه وضوء فلم يكن نايلاً بخلاف ما أراد بخلاف تنوع الطهارة فافهم وقد مضى القدر في مختصره على الاكتفاء بنية الطهارة ووافقه في السراج لكن ظاهر كلام الزيلعي أنه خلاف المذهب في الأشياء وعند البعض نية الطهارة تكفي أقول ويؤيده ما في تيمم البدائع عن القنوري - الصحيح من المذهب أنه إذا نوى الطهارة أجزأه وجزم به في البحر هناك لئلا يفرق بأن الطهارة بالتراب لا تنوع بخلافه بالماء وذكر

فالتعريف بناء عليه (البداية بالنية) أي نية عبادة لا تصح الأباطهارة كوضوء أو رفع حدث أو امتثال أمر

مطلب الفرق بين النية والقصد والعزم

مطلب الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة

وصرحوا بأنه بدونها ليس
بعبادة وبأنهم تركها وبأنها
فرض في الوضوء المأخوذة
وفي التوضؤ بسور جارونيد
تذكر التيميم وبأن وقتها عند
غسل الوجه وفي الاشياء
ينبغي أن تكون عند غسل
اليدين لا رسغين لئلا ثواب
السنن قلت لكن في القهستاني
وملها قبل سائر السنن كما في
التحفة فلا تسنن عندنا قبل
غسل الوجه كما تفرض عند
الشافعي اه وفيما سجع
سؤالات مشهورة نظمها
العراقي فقال
سجع سؤالات ذى الفهم ات
تحصى لكل عالم في النية

مطلب
سائر معني باقي لا يعني جميع

في البحر هناك ايضا بأن نية التيميم لا تكفي لصحته على المذهب خلافا لما في النوادر ولا اعتماد عليه بل المعتمد
اشتراط نية مخصوصة اه ولعل الفرق بين التيميم والوضوء أن كل وضوء تصح به الصلاة بخلاف التيميم فإن منه
ما لا تصح به الصلاة كالتيميم لم يصحف فلذا لم تصح نية التيميم المطلق تأمل هذا وأورد في البحر على قوله
او امتثال أمراته لا يتأتى قبل دخول الوقت اذ ليس مأمو ربه إلا أن يقال ان الوضوء لا يكون نفلا لانه شرط
للمصلاة وشرطها فرض ولا يخفى ما فيه اه وأجاب ط بأنه مأمو ربه على طريق الذنب قبل الوقت وهو إحدى
الثلاث التي المندوب فيها افضل من الفرض اه اقول وعلى القول بأن سبب وجوبه الحدث يكون مأمو ربه
قبل الوقت وجوبا موسعا الى القيام الى الصلاة كما سبق تقريره بقى هنا شي وهو انه اذا أراد تجديد الوضوء
لا ينوي ازالة الحدث ولا اباحة الصلاة ويمكن دفعه بأن ينوي التجديد فانه مندوب اليه فيكون عبادة كما في شرح
الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندی اقول فيه أن التجديد ليس عبادة لان محل الا بالظهاره فلاحسن أن يقال
انه ينوي الوضوء بناء على أن نيته تكفي أو ينوي امتثال الامر لان المندوب مأمو ربه حقيقة أو مجازا على
الخلافا بين الاصوليين (قوله وصرحوا بأنه بدونها) أي الوضوء بدون النية ليس عبادة وذلك كان دخل
الماء مدفوعا ومختارا لقصد التبرّد ولجوز ازالة الوسخ كما في الفتح قال في التمر لا نزاع لاحبابنا أي مع
الشافعي في أن الوضوء المأمو ربه لا يصح بدون النية انما نزاعهم في توقف الصلاة على الوضوء المأمو ربه وأشار
ابو الحسن الكرخي الى هذا وقال الدبوسي في أسرارهم وكثير من مشايخنا يظنون أن المأمو ربه من الوضوء
يتأذى من غيرية وهذا غلط فان المأمو ربه عبادة والوضوء بغيرية ليس بعبادة وفي مبسوط شيخ الاسلام
لا كلام في أن الوضوء المأمو ربه لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لان الوضوء المأمو ر
به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمو ربه وغيره لان الماء مطهر بالطبع اه (قوله وبأنهم
تركها) أي انما يسيرا كما قد مناه عن الكشف والمراد الترك بلا عذر على سبيل الاصرار كما قد مناه أيضا
عن شرح التحرير وذلك لانها سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها كما حققه في الفتح راداعلى القدوري
حيث جعلها مستحبة (قوله وبأنها فرض الخ) الصواب أن يقال وبأنها شرط في كون الوضوء عبادة
لامقتضاها للصلاة فان تارك النية لا يعاقب عقاب ترك الفرض واتقاء الا لازم يستلزم اتقاء المألوم والشرط
لا يكون فرضا الا اذا كان شرط الصحة وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط اه ح
يؤيده أن آية الوضوء لا دلالة لها على اشتراط النية كما حققه العلامة ابن كمال في شرحه على الهداية ونقله عنه
الحوى في حاشية الاشياء وفي البحر وليست النية بشرط في كون الوضوء مقننا للصلاة انما هي شرط في كونه
سببا للثواب على الاصح وقبل ثاب بغيرية اه (قوله بسور جار) نقله في البحر عن شرح الجمع والوقاية معزيا
للكفاية وفي الفتح واختلفوا في النية بالتوضوء والاحوط أن ينوي اه والظاهر أن المراد أن الاحوط
القول بلزوم النية تأمل (قوله ونبيذ تمر) أي على القول الضعيف بجواز الوضوء به فهو كالتميم لانه بدل عن
الماء حتى لا يجوز به حال وجود الماء وينتقض به اذا وجد ذكره القدوري في شرحه عن احبابنا فتح والظاهر
أن العلة في سور الجار كذلك لانه انما يتوضأ به مع التيميم عند فقد الماء كما يأتي (قوله وبأن وقتها)
معطوف على قوله بأنه بدونها (قوله ينبغي أن تكون) أي النية والذي رأيت في الاشياء يكون بالباء
التحسية أي يكون وقتها فعلی الا قول ينبغي بمعنى يطلب وعلى الثاني هي ما يستعملها العلماء في مقام البحث فيما
لا تقل فيه وهو المتبادر من الاشياء (قوله قلت لكن الخ) استدراك على الاشياء بأن ما بحثه منقول كما ذكره
الحوى والظاهر انه استدراك على قوله عند غسل الوجه قال في امداد الفتاح وأما وقتها فعند ابتداء الوضوء
حتى قبل الاستبراء اه أي لان الاستبراء من سنن الوضوء بل من اقوى سننه كما صرحوا به ولهذا قيل كان
ينبغي ذكره هنا (قوله قبل سائر السنن) سائر هنا بمعنى باقي لا بمعنى جميع والالكان محلها قبل نفسها اه ح
وافاد في التاموس أن استعماله بالمعنى الثاني وهم أو قليل (قوله فلا تسنن الخ) حاصله انه ليس محل سنيتها
عندنا هو محل فرضيتها عند الشافعي الذي هو قبل غسل الوجه (قوله لذي الفهم) أي الادراك متعلق
بقوله انت أو بقوله تحكى اي تذكر أو بسؤالات أو حال منه ومثله قوله في النية لكن يزيد عليه جواز تعلقه
بمعالم على أن في معنى الباء (قوله حقيقة) قد منا بيان حقيقة ما قلناه واصطلاحا (قوله حكم) هو أنها سنة

في الوضوء والغسل وشرط في المقاصد من العبادات كالصلاة والزكاة وفي التيمم وفي الوضوء نبذ القوسور
 الجاروف في نحو الكفارات وفي صيرورة المنوى بها عبادة (قوله محل) هو القلب فلا يكتفي التلفظ باللسان دونه
 إلا أن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوى به أو يشك في النية فيكفيه اللسان وهل يستحب التلفظ بها أو يسكن
 أو يكره فيه أقوال اختار في الهداية الأول لمن لا يجتمع عزيمته وفي الفتح لم ينقل على النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه التلفظ بها إلا في حديث صحيح ولا ضيف وزاد ابن امير حاج ولا عن الأئمة الأربعة وتماه في الاشياء
 في بحث النية (قوله زمن) هو أول العبادات ولو حكما كما لو نوى الصلاة في بيته ثم حضر المسجد وافتتح
 الصلاة تلك النية بلا فاصل يمنع البناء وكنية الزكاة عند عزل ما وجب ونية الصوم عند الغروب والحج عند
 الاحرام كإبطه في الاشياء (قوله وشرطها) هو الاسلام والتمييز والعلم بالمنوى وأن لا يأتي بخلاف بين النية
 والمنوى ويماه في الاشياء (قوله والقصد) أي المقصود منها مصدر بمعنى اسم المفعول قال في الاشياء
 قالوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتميز بعض العبادات عن بعض كالأمسلة عن المفطرات
 قد يكون حصة أو لعدم الحاجة اليه فلا يكون عادة أو لا يلتبس بغيره لا تسترط كالإيمان بالله تعالى والمعرفة
 والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والأذكار والأذان (قوله والكيفية) أي الهيئة وهو منسوب إلى كيف
 اسم الاستفهام لانها من شأنه أن يسأل بها عن حال الاشياء فما يجب به يقال فيه كيفية فهي الهيئة التي
 يجاب بها السائل عن حال شيء بقوله كيف هو كقوله كيف زيد فتقول صحيح أو سقيم فيقال هنا ينوي
 في الوضوء والغسل والتيمم استباحة ما لا يحل إلا بالمطهرة أو رفع الحدب مثلا هذا ما ظهر لي ثم رأيت نحوه في
 الامداد فافهم (قوله قولاً) اشار به إلى أنه لا تنافي بين سنية الابتداء بها وبالنية وبغسل اليدين لان النية
 محلها القلب والتسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالفعل أقاده ط لكن في الشرع ليلية أن مراعاة استحباب
 التلفظ بالنية يقوت البدء بالتسمية حقيقة فيكون اضافيا اه (قوله وتحصل بكل ذكر) فلو كبر أو هلل
 أو وجد مكان مع السنة يعني لاصلها وكالهما عاياً في أقاده في النهر (قوله لكن الوارد الخ) قال في الفتح
 لفظها المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وقيل
 الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المجتبى يجمع بينهما اه وفي شرح الهداية للعيني المروي
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغير عن أبي هريرة باسناد حسن اه
 (قوله قبل الاستنجاء) لانه من الوضوء والبداة في الوضوء شرعت بالتسمية حلية وفيها ثم هذا كله أي
 ما ذكر من الفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء أما عند الاستنجاء ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل
 الخلا قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث وزاد سعيد بن منصور وابو حاتم وابن السكن في أوله بسم الله
 والخبث بضمين ويجوز تسكين الباء على الاصح جمع خبث والخبائث جمع خبيثة قيل المراد بهما ذكران الشياطين
 وانائم وقيل غير ذلك (قوله وبعده) لانه حال مباشرة الوضوء درر وفيها أن عند بعض المشايخ تسن قبله
 وعند بعضهم بعده فالأحوط أن يجمع بينهما اه واختاره في الهداية وقاضي خان (قوله الاحال انكشاف
 الخ) الظاهر أن المراد انه يسمى قبل رفع ثيابه ان كان في غير المكان المعدل قضاء الحاجة والافتيل دخوله فلو نسي
 فيها سمي بقلبه ولا يجزئ لسانه تعظيماً لاسم الله تعالى (قوله بل المندوب) قال في السراج انه يأتي بها ثلاثاً يخلو
 وضوءه عنها وقالوا انها عند غسل كل عضو مندوبة نهر (قوله وأما الأكل الخ) أي اذا نسيها في ابتداءه
 واعلم أن الزياهي ذكر أنه لا تحصل السنة في الوضوء وقال بخلاف الأكل لان الوضوء عمل واحد بخلاف
 الأكل فان كل لقمة فعل مبتدأ قال في البحر ولهذا قال في النخبة لو قال كلما كتبت اللهم فقلت على أن اتصدق
 بدرهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة أكل اه وذكر في الفتح أن هذا التعليل يستلزم في الأكل تحصيل السنة
 في الباقي لاستدراك ما فات وقال شارح المنية والأولى انه استدراك لما فات لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 أكل أحدكم فمسي أن يذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله أوله وآخره رواه ابو داود والترمذي
 ولا حديث في الوضوء اه أي فلو لم يكن فيه استدراك لما فات لم يكن لقوله أوله فائدة ولا يمكن الاستدراك
 في الوضوء بقوله بسم الله أوله وآخره لان الحديث وارد في الأكل ولا حديث في الوضوء وقد يقال اذا حصل به
 الاستدراك في الأكل مع انه افعال متعددة يحصل في الوضوء بالأولى لانه فعل واحد فيستفاد ذلك

استيقنة حكم محل زمن
 وشرطها والتصد والكيفية
 (و) البداة (بالتمية) قولاً
 وتحصل بكل ذكر لكن
 الوارد عنه عليه السلام باسم
 الله العظيم والحمد لله على دين
 الاسلام (قبل الاستنجاء
 وبعده) الاحال انكشاف وفي
 محل نجاسة فسمى بقلبه ولو
 تسمي فسمى في خلاله لا تحصل
 السنة بل المندوب وأما الأكل
 فتحصل السنة في باقيه لا في ما فات

قوله بغسل يديه لعلها تسخته
التي كتب عليها والا فاذى في
نسخ الشارح بغسل اليدين
اه مصححه

وليقبل بسم الله اذله وآخره
(و) البداءة (بغسل اليدين)

الظاهرين ثلاثا قبل الاستحباب

وبعد وقد الاستيقاظ اتفاقا

ولذا لم يقل قبل ادخالهما

الاناء لثلاثتهم اختصاص

المسنة بوقت الحاجة لان

مفاهيم الكتب حجة بخلاف

اكثر مفاهيم النصوص كذا

في النهروفيه من الحج المقهور

معتبر في الروايات اتفاقا ومنه

اقوال الصحابة قال وينبغي

تقييده بما يدركه بالرى لاما لا

يدركه اه وفي القهستاني

عن حدود انهاء المقهور

معتبر في نص العقوبة كافي

قوله تعالى كذا انهم عن ربهم

يومئذ لمحجوبون

مطلب

في دلالة المقهور

قوله لا مال يدركه هكذا يحفظه

والذى في نسخ الشارح لا مالا

يدركه اه مصححه

بدلالة النص لا بالقياس وبؤيده ما نقله العيني في شرح الهداية عن بعض العلماء انه اذا سمي في اثناء الوضوء
اجزأه (قوله وليقل بسم الله الخ) أى اذا اراد تحصيل السنة فيما فات وكان الاولى أن يقول ما لم يقل
(تمة) ما ذكره المصنف من أن البداءة بالتسمية سنة هو محتمل الطحاوى وكثير من المتأخرين ويرجح في الهداية
نذهباقيل وهو ظاهر الرواية نهر وتجب صاحب الجرم من المحقق ابن المهام حيث رجع هنا وجوبه انما ذكر
في باب شروط الصلاة أن الحق ما عليه علماءنا من انها مستحبة كيف وقد قال الامام احمد لا علم فيها حديثا
ثابتا (قوله والبداءة بغسل يديه) قال ابن الكمال السنة تقديم غسل اليد وأما غسل الغسل ففرض
وللاشارة الى هذا المعنى قال البداءة بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قال غيره اه (قوله الطاهرين)
أما غسل النجسين فواجب بصر (قوله ثلاثا) لم يكتب بقول المصنف الاثني وثلاث غسل لان المتبادر
منه أن المراد به غسل الاعضاء الثلاثة فافهم قال في الحلبة والظاهر أنه لو نقص غسلهما عن الثلاث كان آتيا
بالسنة تاركا لكمالها على انه في رواية عند اصحاب السنن الاربع لحديث المستيقظ أنه صلى الله عليه وسلم قال
مرتين أو ثلاثا وقال الترمذى حسن صحيح (قوله قبل الاستحباب) بعده قال في النهرو لا خفاء أن الابتداء كما
يطلق على الحقيقي يطلق على الاضافي أيضا وهما مستان لا واحدة اه (قوله وتيقظ الاستيقاظ) أى الواقع
في الهداية وغيرهما تبع لحديث الصحيحين اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يمس يده في الاناء حتى يغسلها
ولفظ مسلم حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بات يده (قوله اتفاقا) أى غير مقصود الذكر للاخترا عن
غيره قال في العناية خص المصنف يعنى صاحب الهداية بالمستيقظ تيمنا بلفظ الحديث والسنة تشمل المستيقظ
وغيره وعليه الاكثرون اه ومنهم من قال انه مقصود ان غسلها لغبر المستيقظ ادب كافي السراج
وفي النهرو الاصح الذى عليه الاكثر أنه سنة مطلقا لكنه عند قومهم النجاسة سنة مؤكدة كما اذا نام لاهن استحبابه
او كان على بدنه نجاسة وغير مؤكدة عند عدم فوهمها كما اذا نام لاهن شئ من ذلك أو لم يكن مستيقظا عن نوم
اه ونحوه في الجرح (قوله ولذا) أى لكون القيد اتفاقا وان الغسل سنة مطلقا (قوله بوقت الحاجة) أى
الى ادخالهما الاناء ابن كمال فيكون مفهومه انه اذا لم يمتحج الى ذلك بأن كان الاناء صغيرا يمكن رفعه والغسل
منه لا يسق غسلهما مع انه يسق مطلقا (قوله لان مفاهيم الكتب حجة) على للتوهم أى انه لو قال ذلك
لتوهم ما ذكر لان الخ والمفاهيم جمع مفهوم وهو دلالة اللفظ على شئ مسكوت عنه وهو قسما مفهوم الموافقة
وهو أن يكون المسكوت عنه أى غير المذكور موافقا للمنطوق أى المذكور في الحكم كدلالة النهى عن
التأفيف على حرمة الضرب وهذا يسمى عندنا دلالة النص وهو معتبر اتفاقا ومفهوم المخالفة بخلافه وهو
أتمام مفهوم الصفة والشروط والغاية والعدد واللقب وهو معتبر عند الشافعي الام مفهوم اللقب قال في التحرير
والخفية يتقون مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط اه فأفاد أنه في الروايات ونحوها معتبرا بأقسامه
حتى مفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بجامد كقولك صلاة الجمعة على الرجال الاحرار ففهم منه عدم وجوبها
على النساء والعبيد وفي شرح التحرير عن شمس الأئمة الكردي أن تخصيص الشئ بالذکر لا يدل على نفي الحكم
عماده في خطابات الشارع فأما ما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقوبات فبدل اه ووضح
هذا المحل يطلب من حواشينا على شرح المنار (قوله بخلاف اكثر مفاهيم النصوص) كالات والاحاديث
لكونها من جوامع الكلام فتتمثل فوائد كثيرة تقتضى تخصيص المنطوق بالذکر ولذا ترى انما ليستفيدون منها
ما لم يدركه السلف بخلاف الروايات فانه قلما يقع فيما انفارت الانتظار والمراد مفاهيم المخالفة أما مفاهيم الموافقة
فمفهوم مطلقا كما قد مناه وقد بالاكثران من النصوص ما يعتبر مفهومه كنص العقوبة كما يأتي (قوله وفيه
من الحج) أى في النهرو من كتاب الحج عند ذكر الجنائيات (قوله في الروايات) أى عن الأئمة والمراد في أكثرها
كما يأتي (قوله ومنه) أى من الذى يعتبر مفهومه اتفاقا ط (قوله تقييده) أى ما ذكر من اعتبار
المفهوم في اقوال الصحابة ط (قوله بما يدركه بالرى) أى ما للعقل فيه مجال وتصرف ط (قوله
لا مال يدركه) أى لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص والنص لا يعتبر مفهومه ط اقول ولهدا اتفاق اصحابنا
على تقلد الصحابة فيما لا يدركه بالرى كافي اقل الخيض قالوا انه ثلاثة ايام أخذ يقول عمر رضي الله عنه لعين
جهة السماع (قوله كافي قوله تعالى الخ) لان اهل السنة ذكر ما من جملة الادلة على جواز رؤيته تعالى

في الآخرة هذه الآية حيث جعل الجلب عن الرؤية عقوبة للجهل في فهم منه أن المؤمنين لا يصحبون والام يكن ذلك عقوبة للجهل (قوله فاكثري لا كثر) يحمل عليه ما مر عن النهرو من غير الاكثر ما مر من تقييد الهداية بالمستيقظ (قوله الى الرسغين) تنبيه رسغ بالسين والصاد وبضم فسكون أو بضمين أفاده في القاموس (قوله مفصل الكف) على وزن منبر ملقي العظمن من الجسد قاموس وهو اسم جنس يصدق على ما فوق الواحد فلذا ساغ تفسير المثنى به تأمل (قوله قال) أي الشاعر وتساهاوا في حذف فاعله لانه معلوم لانه لا يقول النظم الاشاعر ط (قوله لنصره) أي الشخص المعلوم من المقام ط (قوله في الوسط) في بعض النسخ ما وسط أي ما توسط بينهما (قوله نغذ بالعلم) الباء زائدة واصلية والمفعول محذوف أي خذ هذه المسائل بعلم لا يظن لانه قد يقع في الغلط أو ضمن خذ معنى الظفر (قوله ثم ان لم يكن الخ) ثم للترتيب والتراخي في الاخبار لانه من ثقة أول الكلام وفي كيفية الغسل تفصيل ذكر الشارح الخفي منه وترك الظاهر قال في النهرو كيفية هذا الغسل أن الاناء ان امكن رفعه غسل اليمنى ثم اليسرى ثلاثا وان لم يمكن لصكن معه اناء صغير فكذلك والادخل اصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف وصب على اليمنى ثم يدخلها ويغسل اليسرى اه وفي البحر قالوا بكرة ادخل اليد في الاناء قبل الغسل الحديث وهي كراهة تنزيه لان النهي فيه مصرف عن التحريم بقوله فانه لا يدرى ان باتت يده فالتنهي محمول على الاناء الصغير والكبير اذا كان معه اناء صغير فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على ادخال الكف كذا في المستصفي وغيره وفي شرح الانطع يكره الوضوء بالماء الذي ادخل المستيقظ يده فيه لاحتمال التنجاسة كلما الذي ادخل الصبي يده فيه اه اقول وظاهر التعليل انه لو نام مستجيبا ولا نجاسة عليه لا يكره ادخال يده ولا الوضوء مما ادخل يده فيه لعدم احتمال التنجاسة تأمل (قوله وصب على اليمنى) أي ثم يدخلها ويغسل اليسرى كما مر (قوله لاجل التيامن) فيه جواب عما قيل لاحاجة الى الصب على كل واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بماء صلب على الكف اليمنى كما هو العادة ورد في الدرر بان فيه ترجيحاً لعبادة العوام على عرف الشرع أي لان عرف الشرع البداءة باليمين وبأن نقل البله في الوضوء من احدى اليدين أو الرجلين الى الاخرى لا يجوز بخلاف الغسل اه اقول لكن ذكر في الحلية أن ظاهر الاحاديث الجمع بينهما وانه نص غير علمنا على انه لا يستحب التيامن هنا كما في غسل الخدين والتخزين ومسح الاذنين والخفين الا اذا تعد ذلك في تذييل تقدم اليمنى منهما والقواعد لا تنبوعه اه ملخصا لكن يشكل عليه مسألة نقل البله وقد يجاب بأن نقل البله يجوز هنا بدليل ظاهر الاحاديث فتكون حينئذ عادة العوام موافقة لعرف الشرع ولذا قال ابن حجر في التحفة ويسن غسلهما معا لا لتابع انتهى لئلا تأمل (قوله ولو ادخل الكف الخ) محترزة قوله ادخل اصابع يسراه (قوله ان اراد الغسل) أي غسل الكف (قوله صارا الماء مستعملا) أي الماء الملاقى للكف اذا انفصل به جميع الماء بجر وفيه كلام طويل سيأتى في بحث المستعمل (قوله لا) أي لا يصير مستعملا ومثله اذا وقع الكوز في الحب فادخل يده الى المرفق بجز وذلك الحاجة وان وجدت علة الاستعمال وهي رفع الحدث كما افاده ح (قوله ولو لم يمكنه الاعتراف الخ) في البحر والنهر عن المضمرات لو بداء فنجستان امر غيره بالاغتراف والصب فان لم يجد ادخل منديل يغسل بماء تقطر منه فان لم يجد رفع الماء بقبه فان لم يقدر تنميم وصلى ولا إعادة عليه اه قال في البحر وفي مسألة رفع الماء بقبه اختلاف والعجيب انه يصير مستعملا وهو يزيل الخبث اه أي فيزيل ما على يديه من الخبث ثم يغسلهما للوضوء افاده ط (قوله وهو سنة) اراد بها مطلقها الشامل للمؤكد وغيره ح أي لانه عند توهم التنجاسة سنة مؤكدة وعند عدمه غير مؤكدة كما قد مناه (قوله كما أن الفاتحة) أي قراءتها واجبة وتنوب عن الفرض واعلم أن ما ذكره هنا من انه سنة تنوب عن الفرض هو ما اختاره في الكافي وتبعه في الدرر وهو أحد اقوال ثلاثة لكنه مخالف لما أشار اليه صدر كلامه حيث عبر بالبداء بفعل يديه فانه ظاهر في اختيار القول بأنه فرض وتقديره سنة كما قد مناه عن ابن كمال وهذا ما اختاره في الفتح والمعراج والنجارية والسراج لقول محمد في الاصل بعد غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يديه فلا يجب غسلهما ثانيا قال في البحر وظاهر كلام المشايخ أنه المذهب وقال الدرر خي الاصح عندي انه سنة لا تنوب عن الفرض فيعيد غسلهما واستشكله في الذخيرة بأن المتصور التطهير وقد حصل واجاب الشيخ احميل

النابلسي

وأما اعتباره في الرواية فأكثرى لا كثر (الى الرسغين) بالضم مفصل الكف بين الكوع والكروع وأما البوع فني الرجل قال وعظم على الابهام كوع وما يلي لنصره الكروع والرسغ في الوسط وعظم على الابهام رجل ملقب ببوع نغذ بالعلم واحد من الغلط ثم ان لم يمكن رفع الاناء أدخل اصابع يسراه مضمومة وصب على اليمنى لاجل التيامن ولو أدخل الكف ان اراد الغسل صارا الماء مستعملا وان اراد الاعتراف لا ولولم يمكنه الاعتراف بشئ ويده نجستان تنجم وصلى ولم يعد (وهو سنة كما أن الفاتحة واجبة ينوب عن الفرض)

النابلسي بأن المراد عدم النية من حيث ثواب الفرض لو أتى به مستقلاً قصداً إذا السنة لا تؤذيه ويؤيده اتفاقهم على سقوط الحدث بلا نية اهـ وحاصله أن الفرض سقط لكن في ضمن الغسل المستنون لا قصداً والفرض انما يثاب عليه إذا أتى به على قصد الفرضية كن عليه جنازة قد نسجها واعتدل للجمعة مثلاً فإنه يرتفع حدته ضمننا ولا يثاب ثواب الفرض وهو غسل الجنابة ما لم ينو له لا ثواب الأبالنية وحينئذ فيسن أن يعيد غسل اليدين عند غسل الذراعين ليكون آتياً بالفرض قصد اولاً ينوب الغسل الاقل منابه من هذه الجهة وأن ناب منابه من حيث أنه لو لم يعده سقط الفرض كما يسقط لو لم ينو اتصالاً ويظهر على هذا أنه لا مخالفة بين الأقوال الثلاثة لأن القائل بالفرضية أراد أنه يجزئ عن الفرض وأن تقديم هذه الغسل الجزئي عن الفرض سنة وهو معنى القول بأنه سنة تنوب عن الفرض والظاهر أنه على هذين القولين يسن إعادة الغسل لما مر فتجد الأقوال والله تعالى أعلم (قوله ويسن الخ) نقله في النهر عن الذخائر الاشرفية وفيه تأكيد لما ذكرناه اتفاقاً حيث لم يقيد باحد الأقوال اذ يعد القول بأن إعادة غسلهما عبث وإسراف فافهم (قوله والسؤال) بالكسر يعني العود الذي يستأنس به ويعني المصدر قال في الدرر وهو المراد ههنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السؤال اهـ فالمراد الاستئناس قال الشيخ اسمعيل وبه عبر في الفتح وصرح به في الغاية وغيرها ونقله ابن فارس في مقياس اللغة وهو في المصباح المنير أيضاً فلا يرد ما قيل أنه لم يوجد في الكتب المعتبرة اهـ ونقله نوح افندي أيضاً عن الحافظ ابن حجر والعراقي والكرمانى قال وكفى بهم حجة (قوله سنة مؤكدة) خبر لم يثبتنا بخلافه فان قدر قوله والسؤال معطوفاً على ما قبله لا مبتدأ وعلى العطف فهل هو مرفوع أو مجرور واستظهر في البحر تعالى به الثاني ليفيد أن الابتداء به سنة أيضاً واستظهر في النهر الاول لترجيح كونه عند المضمضة ثم قيل أنه مستحب لأنه ليس من خصائص الوضوء وصححه الزيلعي وغيره وقال في الفتح أنه الحق لكن في شرح المنية الصغير وقد عده القندروى والاكترون من السنن وهو الاصح اهـ قلت وعليه المتون (قوله عند المضمضة) قال في البحر وعليه الاكثرون والاولى لأنه أكل في الاتقاء (قوله وهو للوضوء عندنا) أي سنة للوضوء وعند الشافعي للصلاة قال في البحر وقالوا فائدة الخلاف تظهر فمن صلى بوضوء واحد صلوات يكفيه عندنا لا عنده وعليه السراج الهندي في شرح الهداية بأنه إذا استأنس للصلاة ربما يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضاً عند الشافعي (قوله الا اذا نسبه الخ) ذكره في الجوهرة ومفاده أنه لو أتى به عند الوضوء لا يسن له أن يأتي به عند الصلاة لكن في الفتح عن الغزوية ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء لكن قال في البحر شافيه ما نقلوه من أنه عندنا للوضوء لا للصلاة ووفق في النهر يحمل ما في الغزوية على ما في الجوهرة أي أنه للوضوء واذا نسبه يكون مندوباً للصلاة لا للوضوء وهذا ما اشار اليه الشارح لكن قال الشيخ اسمعيل فيه نظراً بالنظر الى تعديل السراج الهندي المتقدم اهـ اقول هذا التعليل عليل فقد رتب أن ذلك أمر متوهم مع أنه لمن يثابر عليه لا يدعى ويظهر في التوفيق بأن معنى قولهم هو للوضوء عندنا بيان ما تحصل به الفضيلة الواردة فيما رواه احمد من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة يسوءوا الفضل من سبعين صلاة بغير سؤال أي أنها تحصل بالاتبان به عند الوضوء وعند الشافعي لا تحصل بالاتبان به عند الصلاة فعندنا كل صلاة صلاها بذلك الوضوء اهـ هذه الفضيلة خلافه ولا يلزم من هذا اني استحبابه عندنا لكل صلاة أيضاً حتى يحصل التناهي وكيف لا يستحب للصلاة التي هي مناجاة الرب تعالى مع أنه يستحب للاجتماع بالناس قال في امداد الفتاح وليس السؤال من خصائص الوضوء فإنه يستحب في حالات منها تغير القم والقيام من النوم والى الصلاة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقراءة القرآن اقول ابى حنيفة ان السؤال من سنن الدين فتسوى فيه الاحوال كلها اهـ وفي القهستاني ولا يختص بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة على ما في نظاهر الرواية وفي حاشية الهداية أنه مستحب في جميع الاوقات ويؤكد استحبابه عند قصد التوضوء فيسن أو يستحب عند كل صلاة اهـ وعن صريح استحبابه عند الصلاة أيضاً الحلبي في شرح المنية الصغير وفي هدية ابن العماد أيضاً في التارخانية عن الثقة ويستحب السؤال عندنا عند كل صلاة ووضوء وكل ما يغير القم وعند القطة اهـ فاعتن هذا التحرير الفريد (قوله وأقله الخ) اقول قال في المعراج ولا تقدير فيه بل يستأنس الى أن يطمئن قلبه بزوال التكة واصفرار السن والمستحب فيه ثلاث ثلاث ميا اهـ والظاهر أن المراد

ويسن غسلهما أيضاً مع
الذراعين (والسؤال) سنة
مؤكدة كما في الجوهرة عند
المضمضة وقيل قبلها وهو
للوضوء عندنا الا اذا نسبه
فيندب للصلاة كما يندب
لاصفرار سن وتغير رائحة
وقراءة قرآن وأقله ثلاث

لا تدر فيه من حيث تحصيل السنة وانما تحصل باطمتنان القلب فلو حصل باقل من ثلاث فالمستحب اكملها
كما قالوا في الاستنجاء بالحجر (قوله في الاعلى) ويدأ من الجانب الايمن ثم الايسر وفي الاسافل كذلك بجر
(قوله بيا ثلاثه) بأن يله في كل مرة (قوله ونذب امساكه بيمينه) كذا في البحر والنهر قال في الدرر
لانه المنقول المتوارث اه وظاهره انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال محشي العلامة نوح
افندي اقول دعوى النقل تحتاج الى نقل ولم يوجد غاية ما يقال ان السؤال ان كان من باب التطهير استحب
باليمين كالمضمضة وان من باب ازالة الاذى في اليسرى والظاهر الثاني كما روى عن مالك واستدل للقول بما
ورد في بعض طرق حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يحبه التيامن في ترجله وتنعله وطهوره وسواك ورتد
بأن المراد البداءة بالجانب الايمن من الفم اه مخلصا وفي البحر والنهر السنة في كيفية اخذه أن يجعل الخنصر
اسفله والابهام اسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كما روى ابن مسعود (قوله وكونه لينا) كذا في الفتح وفي
السراج يستحب أن يكون السؤال لارطبا يتوى لانه لا يزال القلح وهو وسخ الاسنان ولا يابس البحر اللثة وهي
منبت الاسنان اه فالمراد أن رأسه الذي هو محل استعماله يكون ليناً لا في غاية الخشونة ولا غاية
النعومة تأمل (قوله بالاعتد) في شرح درر البحار قبل العقد (قوله في غلظ الخنصر) كذا في المعراج
وفي الفتح الاصبع (قوله وطول شبر) الظاهر أنه في ابتداء استعماله فلا يضرب نفسه بعد ذلك بالقطع منه
لتسويته تأمل وهل المراد شبر المستعمل او المعتاد الظاهر الثاني لانه يحمل الاطلاق غالباً (قوله ويستاك عرضاً
لا طولاً) أي لانه يجرح لحم الاسنان وقال الغزنوي طولاً وعرضاً والاكثر على الاول بجر لكن وفق
في الحلية بانه يستاك عرضاً في الاسنان وطولاً في اللسان جمعاً بين الاحاديث ثم نقل عن الغزنوي انه يستاك
بإمدارة خارج الاسنان ودخلها اعلاها واسفلها ورؤس الاضراس وبين كل سنين (قوله ولا يقبضه) أي
بيده على خلاف الهيئة المنسوبة (قوله ولا يصحه) بضم الميم كخص وأما بلع الريق بلامص في الحلية قال
الحكيم الترمذي وابلع ريقك اول ما تستاك فانه ينفع الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا تبلغ بعده شيئاً
فانه يورث الوسوسة برويه زياد بن علقمة اه (قوله ولا يضعه الخ) أي لا يلقيه عرضاً بل ينصبه طولاً قال
القهستاني وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن الكاتب وأسوكه اصحابه
خلف آذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضعه في طي عمامته اه (قوله والاختطاط بالحنون) فانه
يروى عن سعيد بن جبير قال من وضع سواكه بالارض فحق من ذلك فلا يلومن انفسه حلية عن الحكيم
الترمذي (قوله ويكره يؤذ) قال في الحلية وذكره واحد من العلماء كراهته بقضبان الرمان والريحان اه
وفي شرح الهداية للعبسي روى الحارث في مسنده عن خمير بن حبيب قال سئى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
السؤال بعدو الرمان وقال انه يحترق عرق الجذام وفي النهر ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب وأفضله الاراك
ثم الزيتون روى الطبراني ثم السؤال الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي وسؤال الانبياء من قبلي (قوله
ومن منافع الخ) في الشرب بلالية عن حاشية صحيح البخاري للفارسي ان منها انه يطبخ بالشيب ويحده البصر
وأحسنها أنه شفاء للمادون الموت وانه يسرع في المني على الصراط اه ومنها ما في شرح المنية وغيره انه مطهرة
للغم ومضادة للرب ومفرحة لاله لانه لا تكثر ويجل بالبصر ويذهب البحر والحفر ويبيض الاسنان ويشد اللثة ويضم
الطعام ويقطع الباتم ويضعف الصلاة ويظهر طريق القرآن ويزيد في الفصاحة ويقوى المعدة ويخطئ الشيطان
ويزيد في الحسنات ويقطع المزة ويسكن عروق الرأس ووجع الاسنان ويطيب النكهة ويسهل خروج الروح قال
في النهر ومنافعه وصلت الى ثلثين وثلاثين منفعة ادناها ما طاة الاذى وأعلاها تذ كبر الشهادة عند الموت رزقنا
الله ذلك بمنه وكرمه (قوله عنده) أي عند الموت (قوله أو الاطبع) قال في الحلية ثم بأي اصبع استاك
لا بأس به والافضل أن يستاك بالسبابة يمين بيد أو بالسبابة اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك بإبهامه اليمنى والسبابة
اليمنى بيد أو بالابهام من الجانب الايمن فوق وتحت ثم بالسبابة من الايسر كذلك (قوله كما يقوم العلك مقامه)
أي في الثواب اذا وجدت النية وذلك أن المواظبة عليه تضعف استنابها فيستحب اهافعله بجر وظاهره انه
لا يتقيد بحال المضمضة ط (قوله ولذا عبر بالغسل) افاد أن الاستيعاب يغاد بالغسل دون المضمضة والاستنشاق
وفيه نظر فانهما كذلك فالمضمضة اصطلاحاً استيعاب الماء جميع الفم وفي اللغة التحريك والاستنشاق اصطلاحاً

في الاعلى وثلاث في الاسافل
(بياه) ثلاثة (و) نذب امساكه
(بياه) وكونه لينا مستويا
بلا عقد في غلظ الخنصر وطول
شبر ويستاك عرضاً لا طولاً
ولا مضطجعا فانه يورث كبر
الطحال ولا يقبضه فانه يورث
البداسور ولا يصحه فانه يورث
العمى ثم يغسله والاقيستاك
الشيطان به ولا يزداد على الشبر
والا قال الشيطان يركب عليه
ولا يضعه بل ينصبه والاختطاط
الحنون قهستاني ويكره يؤذ
ويحرم بذى سم ومن منافع
انه شفاء للمادون الموت ومذكر
للهادة عنده وعند فقده
او فقد أسنانه تقوم الخرقه
الخشنة او الاصبع مقامه
كما يقوم العلك مقامه للمرأة
مع القدرة عليه (وغسل الفم)
أي استيعابه ولذا عبر بالغسل

مطل
في منافع السؤال

اولا اختصار (عياه) ثلاثة
(والانف) يلوغ الماء المارن
(عياه) وهما سنتان مؤكدتان
مشملتان على سنتن خسن
الترتيب والتثليث وتجديد
الماء وفعلهما باليمنى (والمبالغة
فيهما) بالفرغرة ومجاورة
المارن (لغير الصائم) لاحقال
الفادوسر تقديمهما اعتبار
أوصاف الماء لان لونه يدرك
بالبصر وطعمه بالفم وريحه
بالأنف ولو عنده ماء يكفي
للفعل مرة معهما وثلاثا
بدونهما غل مرة ولو أخذ
ماء ففخص بعضه واستنشق
ببقاه اجزاء وعكسه لا وهل
يدخل اصبعه في فمه وأنفه
الاولى ثم قهستاني (وتحليل
اللحية) لغير المحرم بعد التثليث
ويجعل ظهر كفه الى عنقه

ايصال الماء الى المارن ولغة من النشق وهو جذب الماء ونحوه ويرجى الانف الى داخله بجر واجب بأن المراد
ما قاله الزبلي وهو أن السنة فيها المبالغة والغسل اذل على ذلك وأورد أن المبالغة المذكورة
ليست نفس الاستيعاب على أن المبالغة سنة أخرى فالتعبير عنها وعن اصلها بعبارة واحدة يوهم انهما سنة
واحدة وليس كذلك نهر وأيضاً لا يناسب ذلك من صرح بسنية المبالغة كالمصنف قلت فالاحسن أن يقال
ان التعبير بغسل القم والأنف اذل على الاستيعاب من المضمضة والاستنشاق بالنظر الى المعنى اللغوي تأمل
(قوله أول الاختصار) أورد عليه أن الاختصار مطلوب ما لم يفوت فائدة مهمة فان المضمضة ادارة الماء في القم
ثم محبه والغسل لا يدل على ذلك وأجاب في النهر بأن كون المجر شرطاً فيها هو رواية عن الثاني والاصح انه ليس
بشرط لما في الفتح لو شرب الماء عباً اجزاء عن المضمضة وقيل لا ومما لا يجز به هذا وأبدى العيني وجهاً ثالثاً
هو التنبية على حديثهما (قوله عياه) انما قال عياه ولم يقل ثلاثاً ليدل على أن السنتين التثليث عياه جديدة
افادة في المنح ط (قوله المارن) هو مالان من الانف قاموس (قوله وهما سنتان مؤكدتان) فلو
تركهما أثم على الصحيح سراج قال في الحلبة لعلة محمول على ما اذا جعل الترك عادة له من غير عذر كما قالوا مثله في
ترك التثليث كما يأتي (قوله مشتملتان) أي مشتمل كل منهما على سنتن خسن وباعتبارهما تكون السنتان
عشرة سنة فافهم ثم قد يقال الترتيب سنة واحدة فيهما تأمل (قوله والتثليث) في الجرح عن المعراج أن ترك
التكرار مع الامكان لا يكره وأيده في الحلبة بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه تمضمض واستنشق مرة
كما أخرجه ابوداود ثم قال وينبغي تقييده بما اذا لم يجعل الترك عادة له (قوله وتجديد الماء) أي اخذه ماء
جديداً في كل مرة فيهما (قوله وفعلهما باليمنى) أي ويخط وبسنة باليسرى كما في المنية والمعراج (قوله
والمبالغة فيهما) هي السنة الخامسة وفي شرح الشيخ اسمعيل عن شرح المنية والظاهر أنها مستحبة (قوله
بالفرغرة) أي في المضمضة ومجاورة المارن في الاستنشاق وقيل المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ
القم قال في شرح المنية والاول اشهر (قوله وسر تقديمهما) أي حكمة تقديمهما على فرائض الوضوء (قوله
اعتباراً وأوصاف الماء) على حذف مضاف أي الوقوف على تمام أوصاف الماء فان أوصافه اللون والطعم والريح
فاللون يرى بالبصر وبهما يحصل تمام الاوصاف التي قد تعرض له فافهم (قوله ولوعنده ماء الخ) في شرح
الزاهدي عن الشفاء المضمضة والاستنشاق سنتان مؤكدتان من تركهما يأنثم قال الزاهدي وبهذا تبين أن من
عنده ماء للوضوء مرة معهما وثلاثاً بدونهما فانه يتوضأ مرة معهما اه كذا في الحلبة أي لانهما آكد من
التثليث بدليل الاثر بتركهما لكن قد منّا جل الاثم على اعتياد الترك بلا عذر على أن التثليث كذلك كما يأتي
والاحسن قول ح لان النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك التثليث حيث غسل مرة مرة وثلاثاً هذا
وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ولم يرد عنه ترك المضمضة والاستنشاق (قوله اجزاء) أي عن اصل المضمضة
والاستنشاق وفاته سنة التجديد (قوله وعكسه) أي بأن قدم الاستنشاق لا يجز به لصيرورة الماء مستعملاً
بجر أي لان ما في الانف لا يمكن امساكه بخلاف ما في القم والمراد لا يجز به عن المضمضة والا فالاستنشاق
صح وان فاته الترتيب تأمل (قوله الاولى ثم) ظاهره ولو تسوّل لاحتمال أن يتخلل من اجزاء السوال شي أو يبق
اثر طعام لا يخرج السوال ويجز ط (قوله وتحليل اللحية) هو تفريق شعرها من اسفل الى فوق بجر وهو
سنة عند أبي يوسف وابو حنيفة ومحمد بفضلانه ورجح في المبسوط قول ابى يوسف كما في البرهان شرب بلالية
وفي شرح المنية والادلة ترجمه وهو الصحيح اه قال في الحلبة والظاهر أن هذا كله في السكنة أما الخفيفة
فيجب اصال الماء الى ما تحتها اه وحزم به الشرب لئلا في منته (قوله لغير المحرم) أما المحرم فذكره نهر
(قوله بعد التثليث) أي تثليث غسل الوجه امداد (قوله ويجعل ظهر كفه الى عنقه) نقله العلامة فوح
افندي عن بعض الفضلاء بافظ وينبغي أن يجعل الخ وكتب في الهامش انه الفضل البرجندي وقال في المنح
وكيفيته على وجه السنة أن يدخل اصابع اليد في فروجهما التي بين شعراتها من اسفل الى فوق بحيث يكون
كف اليد خارجاً وظاهرها الى المتوشى اه اقول لكن روى ابوداود عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ
أخذ كفاً من ماء تحت حنكته فخلل به لحيته وقال بهذا أمر في ربي ذكره في البحر وغيره والمتبادر منه ادخال اليد
من اسفل بحيث يكون كف اليد داخل من جهة العنق وظاهرها الى خارج لا يمكن ادخال الماء المأخوذ في خلال

الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لآخذة فائدة فليتنامل وما في المنع عزاء الى الكفاية والذي رأيت
في الكفاية هكذا وكيفيته أن يخلل بعد التثليث من حيث الأسفل الى فوق اه ثم اعلم أن هذا التخليل باليد
اليمنى كما صرح به في الحلية وهو ظاهر وقال في الدرر انه يدخل اصابع يديه في خلال حليته وهو خلاف ما مر فتدبر
(قوله وتخليل الاصابع) هو سنة مؤكدة اتفاقا سراج وما في الشر بلاية من ذكر الخلاص انما ذكره
في تخليل الحلية كما قد مناه فافهم قال في البحر وقيد في السراج أى التخليل بأن يكون بماء متقاطر في تخليل
الاصابع ولم يقيد في تخليل الحلية اه اقول قد علمت من الحديث المارة التقيد في تخليل الحلية بأخذ كف من
ماء وفي البحر ويقوم مقامه أى تخليل الاصابع الادخال في الماء ولو لم يكن جاريا وفيه عن الظهيرة أن التخليل
انما يكون بعد التثليث لانه سنة التثليث اه قلت لكن ذكر في الحلية عند ذكره استيعاب الاعضاء بالغسل
في كل مرة انه يؤخذ منه استنان تليسه ثم روى عن الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح جيد عن عثمان رضي الله
عنه انه توضأ فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (قوله
اليدين) أى اصابع اليدين ط (قوله بالتشبيك) نقله في البحر بصيغة قبل وكيفيته كما قاله الرضوي
أن يجعل ظهر البطن ثلاثا يكون اشبه بالعب (قوله والجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في المعراج وغيره وقال
بذلك ورد الخبر وكذا ذكرها القدوري مروية مع تقيد التخليل بكونه من اسفل وتغيب في الفتح ورود هذه
الكيفية بقوله والله أعلم به ومثله فيما يظهر أمر اتفاق لانه مقصودة قال تليذه ابن اسراج الحلبي في الحلية
شرح المنية لكن الذي في سنن ابن ماجه عن المستوردين شدة اذ قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ
فخلل اصابع رجليه بخنصره وأما كونه بخنصر يده اليسرى وكونه من اسفل فآله أعلم به وبشكل كونه بخنصر
اليسرى انه من الطهارة والمستحب في فعلها اليقين ولعل الحكمة في كونه بالخنصر كونهما ادق الاصابع
فهو بالتخليل النسب وفي كونه من اسفل انه ابلغ في اقبال الماء اه ثم نقل ندب هذه الكيفية عن الشافعية
قلت ويحجب عن قوله وبشكل الخ بأن الجلين محل الوسخ والتذرول اذ سكر الشارح أن من الآداب غسلها
باليسار (قوله بادئا) أى وخاتما بخنصر رجليه اليسرى لان خنصر الرجل اليمنى هي ينى اصابعها واهام
اليسرى كذلك أى والتيام سنة أو مستحب افاده في الحلية قال في البحر وقولهم من اسفل الى فوق يحتمل
شيئين أن يبدأ من اسفل الى فوق أى من ظهر القدم أو من باطنه كما جزم به في السراج والا قول اقرب اه أى
فدخول خنصره من جهة ظهر القدم فيخلل من اسفل صاعدا الى فوق لامن جهة باطنه (قوله وهذا) أى
كون التخليل سنة (قوله فرض) أى التخليل لانه حينئذ لا يمكن اقبال الماء اذ فافهم (قوله
وتثيب الغسل) أى جعله ثلاثا فموضع الثانية والثالثة سنة واحدة قال في الفتح وهو الحق لكن صحح في
السراج انهما سنتان مؤكدتان قال في التبر وهو المناسب لاستدلالهم على السنة بأنه عليه الصلاة والسلام
لبأن توضأ مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعف له الاجر مرتين ولما أن توضأ ثلاثا قال هذا وضوء
ووضوء الانبياء من قبل فن زاد على هذا أن نقص فقد تعدى وظلم فجعل للثانية جزاء مستقلا وهذا يؤذن
باستقلالها لانها جزء سنة حتى لا يشاب عليها وحدها اه وقيد بالغسل اذ لا يطلب تثليث المسح كما يأتي
(قوله المستوعب) فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية اصاب الماء بعضه
ثم في الثالثة اصاب الجميع لا يكون غسلا للاثلاثا حلية عن فتاوى الحجة (قوله ولا عبدة للغرفات) أى
الغير المستوعبة قال في البحر والسنة تكرار الغسلات المستوعبات لا للغرفات اه بقي اذالم يستوعب
الا في الثالثة كما قلنا هل يحسب الكل غسلا واحدة فيعيد الغسل مرتين او يبعد غسل مالم يصبه الماء فقط
والمبادر من عبارة البحر الاول وايجز (قوله ان اعتاده اثم) قال في التبر ولو اقتصر على الاولى ففي اثمه قولان
قبل يأن ترك السنة المشهورة وقيل لانه قد أتى بما أمر به كذا في السراج واختار في الخلاصة انه ان اعتاده
اثم والا لا ويبنى أن يكون هذا القول محل القولين اه اقول لكن في الخلاصة لم يصرح بالاثم وانما قال ان
اعتاده كره وهكذا نقله في البحر نعم هو موافق لما قد مناه عن شرح الضرر من حل اللوم والتخليل ترك السنة
المؤكدة على التبر مع الاصرار بلا عذر وقد مناه أيضا نصريح صاحب البحر بأن الظاهر من كلام أهل
المذهب أن الاثم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة على الصحيح ولا ينجي أن التثليث حيث كان سنة مؤكدة

(وتخليل الاصابع) اليدين
بالتشبيك والجلين بخنصر
يده اليسرى بادئا بخنصر
رجله اليمنى وهذا بعد دخول
الماء خلالها فلو منضمة فرض
(وتثليث الغسل) المستوعب
ولا عبدة للغرفات ولو اكتفى
مرة ان اعتاده اثم

وأصر على تركه بأنهم وإن كان يعتقدونه سنة وأما جعلهم الوعيد في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة كما يأتي
فذلك في الترك ولو مرة بدليل ما قلنا وبه اندفع ما في البحر من ترجيح القول بعدم الإثم لو اقتصر على مرة بأن
لو أتم بنفس الترك لما احتج إلى هذا الجمل ١١ وأقره في التهر وغيره وذلك لأنه مع عدم الإصرار يحتاج إليه
قتدبر (قوله والا) أي وإن لم يعتد به فعله أحياناً أو فعله لمرّة الماء أو عذراً البرد أو الحاجة لا يكره خلاصة
(قوله ولو زاد الخ) أشار إلى أن الزيادة مثل النقصان في المنع عنها بالأعذر (قوله لطمانية القلب) لأنه أمر
بترك ما يريه إلى ما لا يريه وينبغي أن يقيد هذا بغير ما وسوس أما هو فبأنه قطع مادة الوسواس عنه وعدم
التفاتة إلى التشكيك لأنه فعل الشيطان وقد أمرنا بعبادته ومخالفته رحتي وبزيده ما سئذ كره قبيل فروض
الغسل عن التأتأة فإنه لو شك في بعض وضوئه أعاده إلا إذا كان بعد الفراغ منه أو كان الشك عادة فإنه
لا يعيده ولو قبل الفراغ قطعاً للوسوسة عنه اهـ (قوله أو قصد الوضوء على الوضوء) أي بعد الفراغ من الأول
بحر وفي التأتأة عن الناطق "لو زاد على الثلاث فهو بدعة وهذا إذا لم يفرغ من الوضوء ما إذا فرغ ثم استأنف
الوضوء فلا يكره بالاتفاق اهـ ومثله في الخلاصة وعارض في البحر دعوى الاتفاق بما في السراج من أنه مكره
في مجلس واحد وأجاب في التهر بأن ما مرّ فيما إذا أعاده مرة واحدة وما في السراج فيما إذا كرره مراراً ولم يفرغه
في السراج لو تكرّر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الإسراف فتدبر اهـ قلت لكن
يرد ما في شرح المنية الكبير حيث قال وفيه اشكال لا طابقهم على أن الوضوء عبادة غير مقصودة لئلا يها
ة ذالم يؤدبه عمل بما هو المقصود من شرعيته كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المحف ينبغي أن لا يشرع تكراره
قربة لكونه غير مقصود لذاته فيكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في السجدة لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب
بها مستقلة وكانت مكرهة وهذا أولى اهـ أقول وبؤيده ما قاله ابن العماد في هديته قال في شرح المصابيح
وانما يستحب الوضوء إذا صلى بالوضوء الأول صلاة كذا في الشريعة والقنية اهـ وكذا ما قاله المذاوي في شرح
الجامع الصغير للسيوطي "عند حديث من نوى على طهر كتب له عشر حسنات من أن المراد بالطهر الوضوء الذي
صلى به فرضاً أو نفلاً كما بينه فعل راوي الخبر وهو ابن عمر بن الخطاب لم يصل به شيئاً لا يستحب له تجديده اهـ ومقتضى
هذا كراهته وإن تبدل المجلس ما لم يؤدبه صلاة أو نحوها لكن ذكر سيدي عبد القوي النابلسي أن المفهوم
من إطلاق الحديث مشروعيته ولو بلا فصل بصلاة أو مجلس آخر ولا إسراف فيما هو مشروع أما لو كرره ثالثاً
أوراباً عشت لم يشرع فيه الفصل بما ذكره والاك ان اسرافاً محضاً اهـ فتأمل (قوله لا بأس به) لأنه نور على
نور وقد أمر بتكرار ما يريه إلى ما لا يريه معراج وفي هذا التعليل أف وشر مشق وفيه إشارة إلى أن ذلك
مندوب فكذلك لا بأس وإن كان الغالب استعمالها فيما ذكره إلى لكنها قد تستعمل في المندوب كما صرح به في البحر
من الجائز والجهاد فافهم (قوله وحديث فقد تعدى الخ) جواب عما يرد على قوله لا بأس به وقد تقدم الحديث
في عبارة التهر قال في البحر واختاف في معنى قوله عليه الصلاة والسلام من زاد على هذا على أقوال فقيل على
الحديث المحدود وهو مردود بقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم أن يبطّل غزته فليفعل والحديث
في المصابيح وإطالة الغزوة تكون بالزيادة على الحد المحدود وقيل على أعضاء الوضوء وقيل الزيادة على العدد
والنقص عنه والصحيح أنه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة
لا يلحقه الوعيد كسائر البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث لف ونشر لأن التعدى يرجع إلى الزيادة
والظلم إلى النقصان اهـ أقول وصريح ما في البدائع أنه لا كراهة في الزيادة والنقصان مع اعتقاد منية
الثلاث ولذا ذكر في البدائع أيضاً أن ترك الاسراف والتقتير مندوب وبواقفه ما في التأتأة لا يكره إلا أن يرى
السنة في الزيادة وهو مخالف لما مر من أنه لو أكتفى بمرة واعتاده إثم وإسرافاً بعد ورقة من أن الاسراف
مكره ونحوه ومنه الزيادة على الثلاث ولهذا افتزع في الفتح وغيره على القول بحمل الوعيد على اعتقاد منية
الزيادة والنقص بقوله ولو زاد قصد الوضوء على الوضوء أو اطمانية القلب عند الشك ونقص الحاجة لا بأس به
فإن مناد هذا التفرع أنه لو زاد أو نقص بلا غرض صحيح يكره وإن اعتقد سنة الثلاث وبه صرح في الحلية فقال
وهل لو زاد على الثلاث من غير قصد ما ذكر يكره الظاهر نعم لأنه إسراف اهـ لكن لو كان قصد الزيادة الوضوء
على الوضوء انما تنبني الكراهة إذا كان بعد الفراغ من الأول وصلى به أو تبدل المجلس على ما مر

مطلب
في الوضوء على الوضوء

والا ولو زاد لطمانية القلب
أو قصد الوضوء على الوضوء
لا بأس به وحديث فقد تعدى
محمول على الاعتقاد

مطلب
كلمة لا بأس قد يستعمل
في المندوب

والافلا وعلى كل فيحتاج الى التوفيق بين ما في البدائع وغيره ويمكن التوفيق بما قد مناه من انه اذا فعل ذلك
مرة لا يكره ما لم يعتقه سنة وان اعتاده وأصر عليه يكره وان اعتقه سنة الثلاث الا اذا كان لغرض صحيح
هذا ما ظهر له هي القاصر قد بره (قوله واهل الخ) جواب عما اورده في البحر من أن قولهم لو نوى الوضوء
على الوضوء لا بأس به بخلاف ما في السراج من أن تكراره في مجلس مكروه ووجهه على اختلاف المجلس بعيد
وحاصل الجواب حمل الكراهة على التنزيه فلا تنافي في قولهم لا بأس به لان غالب استعمالها فيما تركه اولى
اقول وفي هذا الجواب نظرا لما قد مناه من تعديلهم بأنه نور على نور فهي مستعملة في المندوب لا فيما تركه اولى
فلا حسن الجواب بما قد مناه عن التهم من أن المكروه تكراره في مجلس مرارا (قوله بل في القهستاني الخ)
ترقى في الجواب وهو مخالف لما سبق في أن الاسراف مكروه ولو بعاء النهر ولذا قال تأمل وبأن تمام الكلام
عليه وقد يقال اطلاق الجائز وأراد به ما يعم "المكروه" في الحلية عن اصول ابن الحاجب انه قد يطلق ويراد به
ما لا يمنع شرعا وهو يشمل المباح والمكروه والمندوب والواجب اهـ لكن الظاهر أن المراد المكروه
تنزيها لان المكروه محرم بما يمنع شرعا منعا لازما (قوله معزيا) يقال عزونه وعز بته لغة اذا نسبته مصاح فهو
اسم مفعول من البائي اللام اصله معزوى فقلت الواو ايه ثم ادغمت ويجوز أخذ من الواو أيضا فان القياس
فيه معزى مثل معزول لكنه قد تطلب الواو ان فيه ياءين وهو فصيح كائن عليه التفتازاني في شرح التصريف
(قوله مرة) لو قال بدله جاء واحد كافي المنية لكان اولى لما في الفتح روى الحسن عن ابي حنيفة في المجزئ
اذا مسح ثلاثا جاء واحد كان مسنونا اهـ وعليه حمل في الهداية وغيرها ما استدلل به الشافعي من رواية
التلثت جميعا بين الاحاديث ولا يقال ان الماء بصير مستعملا بالمرة الاولى فكيف يستل التكرار لما في شرح المنية
من انهم اتفقوا على أن الماء مادام في العضو لا يكون مستعملا (قوله مستوعبة) هذا سنة أيضا كما جزم
به في الفتح ثم نقل عن القبة انه اذا دام على ترك الاستيعاب بلا عذريته قال وكان له ورغبة عن السنة
قال الزيلعي وتكلموا في كيفية المسح والظاهر أن يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمتدحها الى القفا
على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعه اهـ وما قيل من انه يجافي المسجنتين والاهامين
لمسح بهما الاذنين والكفين لمسح بهما جاتي الرأس خشية الاستعمال فقال في الفتح لا يصلح له في السنة
لان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والاذنان من الرأس (تنبيه) لو مسح ثلاثا بجماه قبل يكره وقبل
انه بدعة وقبل لا بأس به وفي الغني لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا قال في البحر وهو الاولى لا دليل على
الكراهة اهـ قلت لكن استوجبه في شرح المنية القول بالكراهة وذكرت ما يؤيده فيها علقته على البحر
فراجعه وسيأتي في المتن عدده من المنهيات (قوله واذنيه) أي باطنهما يسلطن السبطين وظاهرهما يسلطن
الاهامين قهستاني (قوله معا) أي فلتا من فيهما كما سيذكره (قوله ولو بعائه) قال في الخلاصة
لو أخذ الاذنين ماء جديدا فوحي حسن وذكره من ملاءمكين رواية عن ابي حنيفة قال في البحر فاستفيد
منه أن الخلاف بيننا وبين الشافعي في انه اذا لم يأخذ ماء جديدا ومسح بالبلية الباقية هل يكون مقبلا
للسنة فعندنا نعم وعنده لا مألوأخذ ماء جديدا مع بقاء البلية فانه يمسح بمقبا للسنة انفاقا اهـ
وأقره في النهر أقول مقتضاه أن مسح الاذنين بماء جديدا أولى مراعاة للخلاف ليكون آتيا بالسنة انفاقا
وهو مفاد تعبير الشارح بل الوصلية نه عال للشر نبلا وصاحب البرهان وهذا مبني على تلك الرواية لكن
نقيض سائر المتون بقولهم بماء يفسد خلاف ذلك وكذا تقرير شراح الهداية وغيرها واستدلوا بهم
بفعله عليه الصلاة والسلام انه أخذ عرقه فمسح بهما رأسه واذنيه وقوله الاذنان من الرأس وكذا جوابهم
عما روى انه صلى الله عليه وسلم أخذ لاذنيه ماء جديدا بأنه يجب جملة على انه لفناء البلية قبل الاستيعاب جميعا
بين الاحاديث ولو كان أخذ الماء الجديدا مقبلا للسنة لما احتج الى ذلك وفي المخرج عن اخبارية ولا يستل
تجديد الماء في كل بعض من أعضاء الرأس فلا يستل في الاذنين بل اولى لانه تابع اهـ وفي الحلية السنة
عندنا وعند أحمد أن يكون بماء الرأس خلافا لما لاك والشافعي وأحمد في رواية اهـ وفي التآرخانية
ومن السنة مسحه بماء الرأس ولا يأخذ لهما ماء جديدا اهـ وفي الهداية والبدائع وهو سنة بماء الرأس
قال في النهاية أي لا بماء جديدا ومثله في شرح الجمع وفي شرح الهداية للعيني استيعاب الرأس بالمسح بماء واحد

مطلب
قد يطلق الجائز على ما لا يمنع
شرعا فيعمل المكروه

مطلب
في قصر بقولهم معزيا

ولعل كراهة تكراره في مجلس
تنزيهية بل في القهستاني معزيا
للبواهر الاسراف في الماء
الجاري جائز لانه غير مضيع
قنابل (ومسح كل رأسه مرة)
مستوعبة فلوزكه ودوام
عليه اثم (واذنيه) معا ولو
(بعائه)

اقول حاصل ما ذكرته هناك
أن اتقنا ثبت عندهم أن السنة
المسح مرة من فعله عليه الصلاة
والسلام فالتلثت زائدة وقد
قال عليه الصلاة والسلام من
زاد على هذا اوتقص فقد
تعدى وظلم والاشارة ترجع
الى ما ثبت من فعله صلى الله
عليه وسلم اهـ منه

سنة ولا يتم بدونهما حيث جعلنا من الرأس أي كما في الحديث المأثور في شرح الدرر للشيوخ ما عيل ولو أفردا
 بالمسح بماء جديد كما قال الشافعي لصار أصلياً وهذا يجوز اه فقد ظهر لك أن ما مشى عليه الشارح مخالف
 للرواية المشهورة التي مشى عليها أصحاب المتن والشروح الموضوع لتقل المذهب هذا ما ظهر لي ولم أر من نبه
 على ذلك فتدبره ثم بعد مدة رأيت المصنف نبه عليه في شرحه على زاد الفقه حيث قال بعد ذكره عبارة
 الخلاصة السابقة مانعه فأت قوله ولو فعل فحسن شكل لانه يكون خلاف السنة وخلاف السنة
 كيف يكون حسماً والله اعلم اه (قوله لكن الخ) ذكره في شرح المنية ولعله محمول على ما إذا انعدمت البله
 بمس العمامة قال في الفتح وإذا انعدمت البله لم يكن بدم من الاخذ اه وقد يقال لا بد من الاخذ مطلقاً
 لانه بمس العمامة يحصل الانفصال فيحكم على البله بالاستعمال وعلى هذا ينبغي أن يقال لو مسح رأسه بيديه
 ثم رفعهما قبل مسح الأذنين فلا بد من أخذ ماء جديد ولو كانت البله باقية تأمل (قوله المذكور في النص) أي
 الترتيب المذكور في آية الوضوء وفيه إشارة إلى أنه ليس المراد في قول الكوفي وغيره والترتيب المنصوص النص
 الاصولي بل المراد به المذكور اذ ليس في الآية ما يفيد الترتيب فلم يكن منصوحاً عليه فيها (قوله وهو مطالب
 بالدليل) أي أنه لا حاجة لنا إلى الدليل على عدم الاقتراض لانه الأصل ومدعيه مطالب به ولم يوجد وقد علم
 الترتيب من فعله عليه الصلاة والسلام فقلنا بنيت افاده في البحر (قوله والولاء) اسم مصدر والمصدر الموالاة
 قال الجوزي لا تصح الموالاة الا بعد غسل الوجه اه وفيه تأمل اذ ما ذكره انما يتجه أن لو كانت الموالاة
 معتبرة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر ط عن أبي السعدي (قوله بكسر الواو) أي
 مع الماء وهو لغة التتابع قال ط وأما بقصها فهو وصفه فوجب لمن قامت به التعصّب لمن اعتقه مثلاً (قوله
 غسل المتأخر الخ) عزفه الزيلعي بفصل العضو الثاني قبل جفاف الأول زاد الحدادي مع اعتدال الهواء
 والبدن وعدم العذر وعزفه الاكل في التقرير بالتتابع في الأفعال من غير أن يتخللها جفاف عضو مع اعتدال
 الهواء وظاهره أنه لو جف العضو الأول بعد غسل الثاني لم يكن ولا وعلى الأول يكون ولا قال في البحر
 وهو الأول وفي النهر الظاهر لا يكون ولا ما في المعراج عن الحلواني أن تجفيف الأعضاء قبل غسل
 القدمين فيه ترك الولاء فيحمل الثاني في كلام الزيلعي على ما بعد الأول اه أي فيراد بالثاني جميع ما بعد
 الأول لا ما يليه فقط ولا يخفى بعده لما في السراج حذره أن لا يجف الماء عن العضو قبل أن يغسل ما بعده وفي شرح
 المنية هو أن يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفضل بينهما بحيث يجف السابق ولا يخفى أيضاً
 أن ما مر عن الحلواني صادق على التعريفين وأن حل التعريف الثاني على الأول اقرب من عكسه بأن يراد
 من قوله من غير أن يتخللها جفاف عضو أي من غير أن يجف عضو قبل غسل ما بعده وكذا قال في غرر
 الأفكار وهو غسل عضو قبل جفاف متقدمه اه وعليه يحمل كلام الشارح بدليل قوله تعالى لا ينال كمال ومعه
 فانه كما يشمل مسح الخلف يشمل مسح الرأس فلا يمكن حل المتأخر في كلامه على جميع ما بعد الأول حقيقة
 فافهم نعم ما مشى عليه في النهر هو المتبادر من تعريف الدرر هذا وقد عزفه في البدائع بأن لا يستغل بين أفعال
 الوضوء بما ليس منه ولا يخفى أن هذا اعم من التعريفين السابقين من وجه ثم قال وقبل هو أن لا يمكث في أثنائه
 مقدراً ما يجف فيه العضو اقول يمكن جعل هذا توضيحاً لما مر بأن يقال المراد جفاف العضو حقيقة او مقداره
 وحديث فيجب ذكر المسح فلو مكث بين مسح الجبهة أو الرأس وبين ما بعده بمقدار ما يجف فيه عضو مفصول
 كان تاركاً للولاء وبؤيده اعتبارهم الولاء في التيمم أيضاً كما يأتي قريباً مع انه لا غسل فيه فاعتنم هذا التعريف (قوله
 حتى لو نفي ماؤه الخ) بيان للعذر (قوله لا بأس به) أي على الصحيح سراج (قوله ومثله الغسل والتيمم) أي
 اذا فرق بين أفعالها لعذر لا بأس به كما في السراج ومفاده اعتبار سنة الموالاة فيهما (قوله ومن السنن)
 أي عن الإشارة إلى أنه بقي غيرها في الفتح ومن السنن الترتيب بين المضمضة والاستنشاق والبداءة من مقدم
 الرأس ومن رؤس الأصابع في البدن والرجلين اه وذكر في المواهب بدل الأول التيمم ومسح الرقبة
 ثم قال وقبل الأربعة مستحبة (قوله ذلك) أي بأحرار البدن وشوها على الأعضاء المفصلة حلية وعده
 في الفتح من المندوبات ولم يتابعه عليه في البحر والثر نعم تابعه المصنف فيما يأتي (قوله وترك الأسراف)
 عده في الفتح من المندوبات أيضاً ولم يتابع أيضاً بل صرح في النهر بضعفه وقال انه سنة مؤكدة لا طلاق

قوله الولاء اسم مصدر الخ
 فيه نظر بل الظاهر انه مصدر
 لوائي كالموالاة لقول الخلاصة
 فاعمل الفعّال والمفاعلة
 تأمل اه مصححه

لكن لو مسح عمامته فلا بد
 من ماء جديد (والترتيب)
 المذكور في النص وعند
 الشافعي رضي الله عنه فرض
 وهو مطالب بالدليل (والولاء)
 بكسر الواو غسل المتأخر
 او مسحه قبل جفاف الأول
 بلا عذر حتى لو نفي ماؤه فحسبي
 لطلبه لا بأس به ومثله الغسل
 والتيمم وعند مالك فرض ومن
 السنن ذلك وترك الأسراف

النهي عن الاسراف اه وياتي تمامه (قوله وترك لعلم الوجه بالماء) جعله في الفتح ايضا من المندوبات
وسمي المصنف كالنهي بكرامته قال في البحر فيكون تركه سنة لاداءه كمن قال في النهي انه مكروه
تنزيها (قوله وغسل فرجها الخارج) اقول في تقييده بالمرأة نظرا لحدوثه في المنية الاستنجاء من سنن الوضوء
وفي النهاية انه من سنن الوضوء بل اقواها لانه مشروع لازالة نجاسة الحقة وبقية وسائر السنن لازالة الحكة
وجعل في البدائع سنن الوضوء على انواع نوع يكون قبله ونوع في ابداؤه ونوع في اثنائه وعدمه من الاول
الاستنجاء بالخروج من الثاني الاستنجاء بالماء (قوله ويسمى مندوبا وادبا) زاد غيره ونفلا وتطوقا وقد جرى على
ما عليه الاصوليون وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب والادب كما في حاشية نوح افندي على
الدرر فيسمى مستحباً من حيث ان الشارع يحبه وبوثره ومندوباً من حيث انه بين نواه وفضيلته من ندم الميت
وهو تعدد محاسنه ونفلا من حيث انه زائد على الفرض والواجب ويريد به الثواب وتطوقا من حيث ان فاعله
يفعله تبرعاً من غير ان يؤمر به حكاه اه من شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى وقد يطلق عليه اسم السنة
ومرر القهستاني بأنه دون سنن الزوائد قال في الامداد وحكمه الثواب على الفعل وعدمه لا يوم على الترك
اه وهل يكره ترك تنزيها في البحر لا ونارعه في النهي بما في الفتح من الجنائز والشهادات أن مرجع كراهة التنزيه
خلاف الاولى قال ولا شك أن ترك المندوب خلاف الاولى اه اقول لكن اشار في التعرير الى انه قد يفرق بينهما
بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صفة تنهى كترك صلاة الفجر بخلاف المكروه تنزيها نعم قال في الحلية ان هذا
أمر يرجع الى الاصطلاح والتزامه غير لازم والظاهر تساويهما كما اشار اليه اللامعي اه لكن قال الزيلعي
في الاكل يوم الاضحية قبل الصلاة المختار انه ليس ب مكروه ولكن يستحب أن لا يأكل وقال في البحر هناك ولا يلزم
من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بداهة من دليل خاص اه اقول وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة أن النوافل
من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوهما فعلها اولى من تركها بلا عارض ولا يقال ان تركها مكروه تنزيها
وسبق في تمامه ان شاء الله تعالى في مكروهات الصلاة (قوله وفضيلة) أي لان فعله يفضل تركه فهو بمعنى
فاضل اولانه يصير فاعله ذا فضيلة بالثواب ط (قوله وهو الخ) يريد عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعل
فالاولى ما في التعرير أن ما واطب عليه مع ترك ما بلا عذر سنة وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب
وان لم يفعل بعد ما رغب فيه اه بحر (قوله التيامن) أي البداءة باليمين لما في الكتب الستة كان عليه
الصلاة والسلام يجب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتنعله وترجله وشانه كله الطهور هنا بضم الطاء والترجل
مشط الشعر درم متني وحقق في الفتح انه سنة لثبوت المواظبة قال في التبرك فقدمنا انها تفيد السنة
اذا كانت على وجه العبادة لا على العادة سلما لأنها كانت على وجه العبادة لكان عدم الاختصاص
ينافيها كما قاله بعض المتأخرين اه أي عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله وشانه كله ينافي كونه
سنة له ولو كانت على وجه العبادة فيكون مندوبا فيه كما في التعل والترجل قلت يرد عليه المواظبة على النية
والسؤال بلا اختصاص بالوضوء مع انها من سننه تأمل (قوله ولو مسحاً) أي كما في التيمم والجيرة وأما الخف
فلم أر من ذكر التيامن فيه وإنما قالوا في كيفية أن يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن وأصابع اليسرى
على مقدم خفه الايسر وعدهما الى الساق وظاهره عدم التيامن تأمل (قوله لا الاذنين) أي في مسحهما
معاً ان امكنه حتى اذا لم يكن له الايدى واحدة أو باحدى يديه عليه ولا يمكن مسحهما معا يداً بالاذن اليمنى
ثم اليسرى ط عن الهندية (قوله ومسح الرقبة) هو الصحيح وقيل انه سنة كما في البحر وغيره (قوله بظهر يديه)
أي لعدم استعمال بلتهما بحر فقول المنية بما جديداً لا حاجة اليه كما في شرحها الكبير وعبر في المنية
بظهر الاصابع واهل المراد هنا (قوله لانه بدعة) اذ لم يرد في السنة (قوله الى نيف وستين) عبارة في الدرر
المنتقى الى نيف وسبعين والنيف بشديد الماء وقد تحفف ما زاد على المقدالي أن يبلغ العقد الثاني فاموس واعلم
أن المذكور منها هنا متناً وشرحاً نيف وعشرون ولقد كررنا في منها من الفتح والخراش فها كما في الفتح ترك
الاسراف والتقتير وترك المسح بخرقه يجمعها موضع الاستنجاء واستعاؤه الماء بنفسه والمبادرة الى ستر العورة
بعد الاستنجاء ونزع خاتم عليه اسمه تعالى او اسم نبيه حال الاستنجاء وكون آتية من خرف وأن يغسل عروة
الابر يق ثلاثاً ووضعه على يساره وان كان انا يغترف منه فعن يمينه ووضع يده حالة الغسل على عروته لارأسه

مطلب
لا فرق بين المندوب والمستحب
والنفل والتطوع

مطلب
ترك المندوب هل يكره تنزيها
وهل يفرق بين التنزيه وخلاف
الاولى
وترك لعلم الوجه بالماء وغسل
فرجها الخارج (ومستحب)
ويسمى مندوبا وادبا وفضيلة
وهو ما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم مرة وتركه أخرى وما
احبه السلف (التيامن) في
اليدين والرجلين ولو مسحاً
لا الاذنين والخطين فيلغز أي
عضوين لا يستحب التيامن
فيهما (ومسح الرقبة) بظهر
يديه (لا الخلقوم) لانه بدعة
(ومن آدابه) عبر عن لاقه
آداباً آخر أو صلها في الفتح الى
نيف وعشرين وأوصلتها في
الخراش الى نيف وستين
(استقبال القبلة)

مطلب
في تقييم مندوبات الوضوء

وذكر الشهادتين عند كل عضو واستصحاب النية في جميع أفعاله وأن لا يلطم وجهه بالماء ومل آتيته استعداداً أو الاحتياط بالسري والتأني وأمر باليد على الأعضاء المغسولة وذلك اهـ لكن قدّمه أن الأول والاخير سنة ولعل المراد بما قبله أمرها عليه بملاوة قبل الغسل تأمل زاد في الجهر وغسل ما تحت الحاجب والشارب والتوضؤ في مكان طاهر لأن الماء الوضوء حرمة والبدء بأعلى الوجه وأطراف الأصابع ومقدم الرأس لكن قدّمه أن الأخير سنة وزاد في الامداد ودخوله انخلاء مستورا لأس وعدم التوضؤ بما مشمس وأن لا يستخلص اناه لنفسه وترك النظر للهور والقاء البصاق والمخاط في الماء وأن لا يتقصه عن مدة وغسل القدم والانتصاب إلى وزاد في النية الوضوء على الوضوء وعدم تقصه في الماء حال غسل الوجه والشهد عند غسل كل عضو وزاد في الخرائق وترك التكلم حال الاستنجاء وترك استقبال القبلة واستدبارها في انخلاء واستقبال عين الشمس والقمر واستدبارهما وترك من فرجه بعد فراغه والاستنجاء باليسار ومصحفها بعده على نحو حائط وغسلها بعد ذلك ورش الماء على الفرج وعلى السروال بعد الوضوء والتوضؤ من متوضاً العائنة واغراق الماء بعينه فقد بلغت نيفا وسبعين كما قدّمناه عن الدر المنثور وقدّمه أن ترك المندوب مكروه فزها فزاد ترك ما يكره فعليه ولا يخفى أن ما تركه ما هو من آداب الوضوء ومنه ما هو من آداب مقدّماته ومهذباته فزيد على ما ذكره بكتير فانه بقي للاستنجاء آداب كثيرة ستأتي (قوله وذلك أعضائه) علمت ما فيه وقوله في المزة الأولى عزاء في النهر إلى النية لئلا يترك في الملية هنا وانما ذكره في الغسل وعلمه في الشرح بقوله ليم الماء البدن في المزين الأخيرين اهـ لكن قال في الحلية الظاهر أنه قيد اتفاق (قوله وتقديمه الخ) لأن فيه انتظار الصلاة ومستظر الصلاة كن هو في الحديث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تثبيطه عنها شرح النية الكبير وفي الحلية وعندى انه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود فعل الصلاة اهـ (قوله وهذه) أي مسألة تقديمه على الوقت (قوله المستتناة من قاعدة الفرض افضل من النفل) هذا الاصل لاسيما الى نقضه بشئ من الصور لانا اذا حكمنا على ما هي بأنها خير من ما هي أخرى كالرجل خير من المرأة لم يمكن أن تفضلها الاخرى بشئ من تلك الحلية فان الرجل اذا فضل المرأة من حيث انه رجل لم يمكن أن تفضل المرأة من حيث انها غير الرجل والالتكاذب القضبان وهذا بدعي نعم قد تفضل المرأة رجلاً ما من جهة غير الذكورة والانوثة اهـ جوى اقول فعلى هذا الاستثناء حقيقة لا خلاف جهة الافضية بيان ذلك أن الوضوء للصلاة قبل الوقت يساوي الواقع بعده من حيث امتثال الامر وسقوط الواجب به وانما لا أول فضيلة التقديم وكذا انتظار المعسر واجب دفعا لاداءه بالمطالبة وفي ابراهه ذلك مع زيادة اسقاط الدين عنه بالكلية فلا لبراهه زيادة فضيلة الاسقاط وكذلك افشاء السلام سنة لاظهار التواضع للمسلمين وفي رده ذلك أيضا لكن وجب الرقلا يلزم على تركه من العداوة والتباغض فافشاءه افضل من حيث ابداء المضي لانها المودة فله فضيلة التقدم في المسائل الثلاث انما فضل النفل على الفرض لامن جهة الفرضية بل من جهة أخرى كصوم المسافر في رمضان فانه اشق من صوم المقيم فهو افضل مع انه سنة وكالتبكير الى صلاة الجمعة فانه افضل من الذهاب بعد النداء مع انه سنة والثاني فرض وكفى اضطر الى شربة ماء أو أكل لقمة فدفعته اكثر مما اضطر اليه فدفع ما اضطر اليه واجب والزائد نفل ثوابه أكثر من حيث ان نفعه أكثر وان كان دفع قدر الضرورة افضل من حيث امتثال الامر وكذا من وجب عليه درهم فدفع درهمين أو وجبت عليه اجنية فنحى بشاتين وعلى هذا تقديره على المسائل الثلاث من كل ما هو نفل استعمل على الواجب وزاد لكن تسميته نفلا من حيث تلك الزيادة أما من حيث ما اشقل عليه من الواجب فهو واجب وثوابه أكثر من حيث تلك الزيادة فلا تخزم حينئذ القاعدة المأخوذة مما صرح عنه صلى الله عليه وسلم كافي جميع الجارية حكايه عن الله تعالى وما تنزب الى عبدى بشئ أحب الى مما اقترضت عليه ومما ورد في صحيح ابن خزيمة ان الواجب يفضل المندوب بسبعين درجة وان استشكله في شرح الضرر فاغتنم ذلك فانه من قبض الفتح العليم ثم رأيت بعض المحققين من الشافعية انه على ما قلته والله الحمد (قوله لان الوضوء الخ) ومثله التيمم لغير راجي الماء كما سبق في محله عن الرمي (قوله افضل من رده) وقبل ابرار الرد أكثر لانه فرض جوى عن كراهية العلاني (قوله ولو) الواو زائدة وعاطفة على محذوف تقديره متى ان جاء بمثله والاو أولى ط (قوله منه) متعلق بأكثر والضمير

مطلبه
الفرض افضل من النفل
الافى مسائل

للفرض أو متعلق بجاء والضمير للتلطوع ط (قوله بأكثر) جزمه بالكسرة لاجل الروي (قوله وابتداء) ألف ابتداء من المصراع الأول وهمزته المنقولة من المصراع الثاني (قوله ابرا) بالقصر للضرورة (قوله وابتداء) القرط (قوله) أي في الغسل والأفلام دخل له هنا لأنه ما يتعلق في الإذن قاموس (قوله) وأما استعانة عليه السلام (الح) كذا في البرازية ومفاده أن الاستعانة مكروهة حتى احتج إلى هذا الجواب ونظيره ما في شرح المنية أنه لا كراهة أصلاً إذا كانت بطيب قلب ومحبة من المعين من غير تكليف من المتوضي وعليه مشي في هدية ابن العماد لكن ذكر في الحلية أحاديث كثيرة من الصحيحين وغيرهما فيها التصريح بصب الماء عليه بطيبه وبدونه ثم قال وفعله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا محمول على الجواز الذي لا تجامعه الكراهة لأن الجزم بعدم ارتكابه المكروه من غير معارض واقع في حقه نعم قد يكون الفعل منه بياناً للجواز لكن بعد قيام الدليل المقضي بالكراهة فإذا لم يقم لم يصح أن يقال بالكراهة ثم يعلى ما ورد من الفعل بأنه بيان للجواز ولم يوجد دليل معتبر يفيد الكراهة هنا وإنما ورد في حديث ضعيف أن عمر رضي الله عنه قال لا أحب أن يعينني على وضوء أحد وأورد أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يكل طهوره إلى أحد وهو ضعيف أيضاً ولو ثبت لا يقوى على معارضة الأحاديث المأثرة مع احتمال أن المراد أنه هو الذي يباشر غسل أعضائه ومسحها بنفسه لأن الظاهر أنه من السنن المؤكدة فيكره للشخص أن يفعل له ذلك غيره بلا عذر ولعل ذلك هو المراد من قول الاختيار يكره أن يستعين في وضوئه بغيره الاعتدال المحذور لكن أعظم ثوابه وأخص لعبادته اهـ لمخصاً وحاصلاً أن الاستعانة في الوضوء أن كانت بصب الماء أو استنائه أو إحضاره فلا كراهة بها أصلاً ولو طلبه وإن كانت بالغسل والمذبح فتكره بلا عذر ولذا قال في التارخانية ومن الآداب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد أن لا يكون الغاسل غيره بل يغسل بنفسه (قوله تحترز الخ) لوقوع الخلاف في نجاسته ولأنه مستقذر ولذا كره شربه والمعن به على القول الصحيح بطهارته (قوله أشمل) أي أعم لأنه قد يكون مستعلماً ولا يتحفظ ط (قوله هذه) أي الطريقة التي مشي عليها المصنف حيث جعل التلطف بالنية مندوباً لاسنة ولا مكروهاً (قوله والتسمية كما مر) أي من الصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام وزاد في المنية التشهد هنا أيضاً تعال المصيط وشرح الجامع لقاضي خان قال في الحلية وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم يقول بكل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين إلا افتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء فإن قام من وقته ذلك فصلي ركعتين يقرأ فيهما ويعلم ما يقول انتقل من صلاته كيوم ولدته أمته ثم يقال له استأنف العمل رواء الحافظ المستغفري وقال حديث حسن اهـ (قوله والدعاء بالوارد) فيقول بعد التسمية عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحني راحة الجنة ولا ترحني راحة النار وعند غسل الوجه اللهم يفض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يديه اليمنى اللهم أعطني كافي يميني وحاسبي حساباً يسيراً وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطيني كافي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أطلني تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظلك عرشك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم أعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعي مشكوراً وتجاري لن تور كافي الامداد والدرود وغيرهما وثم روايات أخر ذكرها في الحلية وغيرها وسيأتي أنه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو فصار مجموع ما يذكر عند كل عضو التسمية والشهادة والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال صاحب الهداية في مختارات النوازل ويسمى عند غسل كل عضو أو يدعو بالدعاء المأثور فيه أو يدعو بركعة الشهادة أو يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فأق في الجميع بأولكن رأيت في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو وبأوفي البواقي فليراجع (قوله من طرق) أي يقوى بعضهم بعضاً فارتقى إلى مرتبة الحسن ط أقول لكن هذا إذا كان ضعفه لسوء حفظ الراوي الصدوق الأمين أو لارسال أو تدليس أو جهالة حال أو مالو كان فسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة مثله ولا يرتقى بذلك إلى الحسن كما صرح به في التقریب وشرحه

مطلب
في مباحث الاستعانة في
الوضوء بالغير

حتى ولو قد جاء منه بأكثر
الا التطهر قبل وقت وابتدا
السلام كذا الأبرار معسر
(وتحريك خاتمة الواضع) ومثله
القرط وكذا الضيق أن علم
وصول الماء والافرض (وعدم
الاستعانة بغيره) الالعدر
وأما استعانة عليه الصلاة
والسلام بالمغفرة فلتعلم الجواز
(و) عدم (التكلم بكلام
الناس) الانساجحة تفوته
(والجلوس في مكان مرتفع)
تحترا عن الماء المستعمل
وعبارة الكمال وصف ثيابه من
التقاطروهي أشمل (والجمع بين
نية القلب وفعل اللسان) هذه
وتبة وسطى بين من سن التلطف
بالنية ومن كرهه لعدم نقله
عن السلف (والسمية) كما مر
(عند غسل كل عضو) وكذا
المسوح (والدعاء بالوارد
منده) أي عند كل عضو وقد
رواه ابن حبان وغيره عنه
عليه الصلاة والسلام من طرق

مطلب
في بيان ارتقاء الحديث
الضعيف إلى مرتبة الحسن

حينئذ يحتاج الى الكشف عن حال الراويين لهذا الحديث لكن ظاهر علمهم به انه ليس من القسم الاخير
 كما يتضح (قوله فيعمل به) أي هذا الحديث وعبارة الرمي كافي الشرب لبلالية للعمل بالحديث الضعيف الخ
 (قوله في فضائل الاعمال) أي لاجل تحصيل الفئيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لانه
 ان كان صحيحا في نفس الامر فقد اعطى حقه من العمل والالتزم بترتب على العمل به مفسدة تحليل
 ولا تحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث ضعيف من بلغه عن ثواب عمل فعمله حصل له أجره وان لم يكن فله
 أو كما قال اه ط قال السيوطي "وبعث به أيضا في الاحكام اذا كان فيه احتياط (قوله وان انكره
 النووي) حل الرمي كافي الشرب لبلالية انكاره له من جهة الصحة قال أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة
 فله لم يثبت عنده ذلك أولم يستحضره حينئذ (قوله فائدة الى قوله وأما الموضوع) من كلام الرمي (قوله
 عدم شدة ضعفه) شديد الضعف هو الذي لا يخلو طريق من طريقه عن كذاب أو متهم بالكذب فانه ابن حجر ط
 قلت مقتضى علمهم بهذا الحديث انه ليس شديد الضعف فطرفة ترقبه الى الحسن (قوله وأن لا يعتقد سنية
 ذلك الحديث) أي سنية العمل به وعبارة السيوطي في شرح التقریب الثالث أن لا يعتقد عند العمل به
 ثبوته بل يعتقد الاحتياط وقيل لا يجوز العمل به مطلقا وقيل يجوز مطلقا اه (قوله وأما الموضوع) أي
 المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محترم اجماعا بل قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة
 والسلام من قال على ما لم يقل فليتبوأ مقعده من النار ط (قوله بحال) أي ولوفي فضائل الاعمال قال ط
 أي حدث كان مخالفا لقواعد الشريعة وأما لو كان داخل في اصل عام فلا مانع منه لاجله حديثا بل ادخله
 تحت الأصل العام اه تأمل (قوله اذا اقرن) أي ذلك الحديث المروي ببيانه أي بيان وضعه أما
 الضعيف فتجوز روايته ببيان ضعفه لكن اذا اردت روايته بغير اسناد فلا تغفل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا وما شبهه من صيغ الجزم بل قل روى كذا وبلغنا كذا أو ورد أوجاه أو نقل عنه وما شبهه من صيغ
 التقریب وكذا ما شك في صحته وضعفه كافي التقریب (قوله أي بعد الوضوء) فسر الضمير بذلك مع تبادل رمافي
 الزيلعي لان المصنف في شرحه فسر بذلك وهو أدري بمراده (قوله وأن يقول بعده) زاد في المنية وغيره أوفي
 خلاله لكن قال في الحلية ان الوارد في السنة بعده متصلا بما تقدم من ذكر الشهادتين كما هو في رواية الترمذي
 اه وزاد في المنية أيضا وأن يقول بعد فراغه سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن لا اله الا أنت استغفر لك وأتوب
 اليك وأشهد أن محمدا عبدك ورسولك ناظرا الى السماء (قوله التوابين) هم الذين كلما ذنبوا تابوا والمتطهرون
 الذين لا ذنب لهم زاد في المنية واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
 (قوله وأن يشرب بعده من فضل وضوئه) بفتح الواو ما يتوضأ به درر والمراد شرب كله أو بعضه كافي شرح المنية
 وشرح الشريعة ويقول عقبه كافي المنية اللهم اشفني بشفائك ودوافي بدوائك واعصمني من الوهل والامراض
 والابواب قال في الحلية والوهل هنا بالتصريك الضعف والفرع ولم افق على هذا الدعاء ما نورا وهو حسن اه
 بني شيء وهو أن الشرب من فضل الوضوء ظاهر فيما لو توضأ من اناه كبريق مثلا ما لو توضأ من نحو حوض فهل
 يسمى ما فيه فضل الوضوء فيشرب منه أولا فيجوز هذا وفي الذخيرة عن فتاوى ابي اللب الماء الموضوع للشرب
 لا يتوضأ به ما لم يكن كثيرا والموضوع للوضوء يجوز الشرب منه ثم نقل عن ابن الفضل أنه كان يقول بالهكس
 فعلى هذا له الشرب من فضل الوضوء لانه من وابعاهم لا والظاهر الاول تأمل (قوله كما زعم) التشبيه
 في الشرب مستقبلا قائما لا في كونه بعد الوضوء فلذا قال ط الاول تأخير عن قوله قائما (قوله أو قاعدا)
 أفاد أنه مخير في هذين الموضعين وانه لا كراهة فيهما في الشرب قائما بخلاف غيرهما وأن المندوب هنا هو الشرب من
 فضل الوضوء لا بقيد كونه قائما بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف لكن قال في المعراج قائما وخيره الخلو في بين
 القيام والقعود وفي الفتح قبل وان شاء قاعدا وأقره في البحر واقتصر على ما ذكره المصنف في المواهب والدرر
 والمنية والنور وغيرها وفي السراج ولا يستحب الشرب قائما الا في هذين الموضعين فاستفد ضعف ما شئ عليه
 الشارح كتابه عليه وغيره (قوله وفيما عداهما يكره الخ) أفاد أن المقصود من قوله قائما عدم الكراهة لادخله
 تحت المستحب ولذا زاد قوله أو قاعدا واعلم انه ورد في الصحاح انه صلى الله عليه وسلم قال لا يشربن احد منكم
 قائما من شئ فليست فيهما انه شرب من زعم قائما وروى الضاري عن علي رضي الله عنه انه بعد ما توضأ قام

قال محقق الشافعية الرمي
 فيعمل به في فضائل الاعمال
 وان انكره النووي (قائدا)
 شرط العمل بالحديث الضعيف
 عدم شدة ضعفه وأن يدخل
 تحت اصل عام وأن لا يعتقد
 سنية ذلك الحديث وأما
 الموضوع فلا يجوز العمل به
 بحال ولا روايته الا اذا
 قرن ببيانه (والصلاة
 والسلام على النبي بعده)
 أي بعد الوضوء لكن في
 الزيلعي أي بعد كل عضو
 (وأن يقول بعده) أي الوضوء
 اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين وأن
 يشرب بعده من فضل وضوئه
 كما زعم (مستقبل القبلة قائما)
 أو قاعدا وفيما عداهما يكره
 قائما تزجها

مطلب
 في مباحث الشرب قائما

فشرب فضل وضوئه وهو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت وأخرج ابن ماجه والترمذى عن كبشة الانصارية رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها قربة معطرة فشرب منها وهو قائم فقطعت فم القربة بقيت ركة موضع في رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذى حسن صحيح غريب فلذا اختلف العلماء في الجمع فقبل ان النهى ناسخ للفعل وقيل بالانكسار وقيل ان النهى للتزويه والفعل البيان الجواز وقال النووي انه الصواب واعترضه في الحلية بحديث على الماز حيث انكره على القائلين بالكرهه وبما أخرجه الترمذى وغيره وحسنه عن ابن عمر كانا نأكل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمنى ونشرب ونحن قيام قال وجع الطحاوى الى انه لا بأس به وأن النهى لخوف الضرر لا غير كما روى عن الشعبي قال انما كره الشرب قائما لانه يؤذى قال في الحلية فالكرهه على ما صوبه النووي شرعية يشاب على تركها وعلى هذا ارشادية لا يشاب على تركها ثم استشكل ما مر من استثناء الموضفين (أى الشرب من ماء زمزم ومن فضل الوضوء) وكراهه ما عداهما بأنه لا يقتضى على قول من هذه الأقوال نعم على ما جع الطحاوى يستفاد الجواز مطلقا من الضرر ما التذنب فلا الأنا يقال يفيد التذنب في فضل الوضوء ما أخرجه الترمذى في حديث على وهو أنه قام بعد ما غسل قدميه فأخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال أحببت أن أرى كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث ان فيه شفاء من سبعين داء اذا ماها البهر لكن قال الحفاظ انه واه اه ملخصا والبهر بالضم فسر في الخلاصة بتتابع النفس وفي القاموس انه انقطاع النفس من الاعياء والحاصل أن انتفاء الكراهه في الشرب قائما في هذين الموضعين محل كلام فضلا عن استحباب القيام فمما ولعل الاوجه عدم الكراهه ان لم يقل بالاستحباب لان ماء زمزم شفاء وكذا فضل الوضوء وفي شرح هدية ابن العماد للسيدى عبد الغنى النابلسى وما جرت به اذا اصابى مرض اقصه الاستشفاء بشرب فضل الوضوء فيحصل الى الشفاء وهذا دأبى اعتمادا على قول الصادق صلى الله عليه وسلم في هذا الطب النبوى العجيب (قوله وعن ابن عمر الخ) أخرجه الطحاوى وأحمد وابن ماجه والترمذى وصححه حلية وقصده ذكره بيان حكم الأكل لكن أخرجه أحمد ومسلم والترمذى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يشرب الرجل قائما قال قتادة قلت لأنس قال لا كل فقال ذلك أشرب وأحببت وفي الجامع الصغير للسيوطى نهى عن الشرب قائما والأكل قائما وأل التهى لا مرطى أيضا كما مر في الشرب وفي الفصل الحادى والثلاثين من فصول العلاهى وكراهه الأكل والشرب فى الطريق والأكل قائما وما شابه ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ماشيا ورخص ذلك للمسافر اه (قوله ورخص الخ) ليس من تمة الحديث (قوله تعاذه موقيه) تنبيه موق وهو آخر العيين من جملة الانف أى لاحتمال وجود دم من وقت مناته يجب غسل ما تحتته ان يبق خارجا بغير العيين والا فلا (قوله وكعبه الخ) هما العظامان الناتان في الرجل والعرقوب العصب الغليظ الذى فوق العقب والاخص من باطن القدم ما لم يصب الارض قاموس (قوله وطالة غزته وتجيده) لما فى العجيين عن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان أمتى يدعون يوم القيمة عزرا تجبلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطال غزته فليفعل وفي رواية فمن استطاع منكم فليطال غزته وتجيده حلية وبه علم أن قول الشارح وتجيده بالجز عطف على غزته وفي البحر وطالة الغزاة تكون بالزيادة على الحد المحدود وفي الحلية والتجيد يكون في اليدين والرجلين وهل له حد لم أقف فيه على شى لا محابا ونقل النووي اختلاف الشافعية فيه على ثلاثة أقوال الأول انه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين بلا توقيت الثانى الى نصف العضد والساق الثالث الى المنكب والركبتين قال والاحاديث تقتضى ذلك كله اه ونقل ط الثانى عن شرح الشريعة مقتصر عليه (قوله وغسل رجله بيساره) لعل المراد به ذلك كما باليسار لما قد مناه انه يشرب فراغ الماء يمينه ثم رأيت في شرح الشيخ اسمعيل قال يفرغ الماء بيمينه على رجله ويغسلها بيساره اه وأخرج السيوطى في الجامع الصغير عن ابي هريرة رضى الله عنه اذا توضأ أحدكم فلا يغسل أسفل رجله بيده اليمنى (قوله وباهو الخ) أى أى الرجلين لسنن في البحر عند الكلام على غسل الوجه عن خلف بن ايوب انه قال ينبغي للمتوضى في الشتاء أن يبل اعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجاف عن الاعضاء في الشتاء اه

وعن ابن عمر كانا نأكل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نمنى ونشرب ونحن قيام ورخص للمسافر شربه ماشيا ومن الآداب تعاذه موقيه وكعبيه وعرقوبيه وأخصيه وطالة غزته وتجيده وغسل رجله بيساره وباهو ما عند ابتداء الوضوء في الشتاء

مطلب
في الغزاة والتجيد

(قوله والتمسح عندئذ) ذكره صاحب المنية في الغسل وقال في الحلية ولم أر من ذكره غيره وانما وقع الخلاف في الكراهة في الحلية ولا بأس به للمتوضي والمغتسل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يغسلهم منهم من كره ذلك ومنهم من كرهه للمتوضي دون المغتسل والصحيح ما قلنا الا انه ينبغي أن لا يبالغ ولا يستقصي فيبقى أثر الوضوء على اعضائه اهـ وكذا وقع بلفظ لا بأس في خزائنه الاكل وغيرها وعزاه في الخلاصة الى الاصل اهـ ما في الحلية ثم ذكر ادلة الاقوال الثلاثة والقائلين بها من السلف وأطال وأطاب كما هو دأبه رحمه الله تعالى وقد تمنا عن الفتح أن من المندوبات ترك التمسح بخرقة يمسح بها موضع الاستنجاء أي التي يمسح بها ماء الاستنجاء لاستقذارها وليس فيه ما يفيد ترك التمسح بغيرها فافهم (قوله وعدم نقض يده) الحديث لا تنفضوا ايديكم في الوضوء فانها مراوح الشيطان ذكره في المعراج لكنه حديث ضعيف كاذب كره المناوي بل قد ثبت في الصحيحين عن ميمونة رضي الله عنها انها جاءت بخرقة بعد الغسل فردّها وجعل ينفض الماء بيده تأمل (قوله وقراءة سورة القدر) لاحاديث وردت فيها ذكرها الفقيه ابو الليث في مقدمته ~~مكن~~ قال في الحلية سئل عنها شيخنا الحافظ ابن حجر العسقلاني فأجاب بأنه لم يثبت منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من فعله والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الاعمال اهـ (قوله وصلاة ركعتين) لما روى مسلم وأبو داود وغيرهما ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الجنة حلية (قوله في غير وقت كراهة) هي كالارقات الخمسة الطلوع وما قبله والاستواء والغروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لان تركه اولى من فعل المندوب كما في شرح المنية ط (تقريب) ينبغي أن يراعى في المندوبات أن لا يظهر من ماء اوتراب من ارض مغضوب عليها كابرثمود فقد نص الشافعية على كراهة التطهير منها بن نص الحنابلة على المنع منه وظاهره انه لا يصح عندهم ومراجعة الخلاف عندنا مطلوبة وكذا يقال في التطهير بفضل ماء المرأة كما يأتي في بيان المنيات والله أعلم (قوله ومكروهه) هو وضوء المحبوب قد يطلق على الحرام كقول القدوري في مختصره ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عذر له كره له ذلك وعلى المكروه تحريرا وهو ما كان الى الحرام اقرب ويسميه محمد حراما ظنيا وعلى المكروه تنزيها وهو ما كان تركه اولى من فعله ويرادف خلاف الاولى كما قد ساء في البحر من مكروهات الصلاة المكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما كره تحريرا وهو المحمل عند اطلاقهم الكراهة كما في زكاة فتح التدبر وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالنظر في الثبوت ثانيهما المكروه تنزيها ومرجعهم الى ما تركه اولى وكثيرا ما يطلقونه كما في شرح المنية فحينئذ اذا ذكروا مكروها فلا بد من النظر في دليله فان كان تنبيها ظنيا يحكم بكراهة التحريم الا لصارف للثبوت عن التحريم الى التنبه فان لم يكن الدليل نهيا بل كان مضدا للترك الغير الجازم فهي تنزيهية اهـ (قوله او غيره) أي غير الوجه من الاعضاء كما في الحاوي ولعل المصنف اقتصر على الوجه لانه من مزيد الشرف (قوله تنزيها) لما قد تمنا عن الفتح من أن تركه ادب قال في الحلية لانه يوجب انتضاح الماء المستعمل على ثيابه وتركه اولى أيضا هو خلاف النودة والوقار فانه يمتنع منه ادب اهـ (قوله والتغبير) أي بأن يقرب الى حد الدهن ويكنون التقاطر غير ظاهر بل ينبغي أن يكون ظاهرا ليكون غسلا يمين في كل مرة من الثلاث شرح المنية (قوله والاسراف) أي بأن يستعمل منه فوق الحاجة الشرعية لما اخرج ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتبسه وهو يتوضأ فقال ما هذا الاسراف فقال في الوضوء اسراف فقال نعم وان كنت على نهر جار حلية (قوله ومنه) أي من الاسراف الزيادة على الثلاث أي في الغسلات مع اعتقاد أن ذلك هو السنة لما قد تمنا من أن الصحيح أن النبي محمول على ذلك فاذا لم يعتد بذلك وقصد الطمأنينة عند الشك أو قصد الوضوء على الوضوء بعد الفراغ منه فلا كراهة كما مر تقريره (قوله فيه) أي في الماء (قوله تحريرا الخ) نقل ذلك في الحلية عن بعض المتأخرين من الشافعية وتسعه عليه في البحر وغيره وهو مخالف لما قد تمنا عن الفتح من عدم ترك التقير والاسراف من المندوبات ومثله في البدائع وغيرها ~~مكن~~ قال في الحلية ذكر الحسواني انه سنة وعليه مشي قاضي خان وهو وجه اهـ واستوجه في البحر أيضا وكذا في الترهال والمراد بالسنة المؤكدة لا إطلاق النبي عن الاسراف وجعل في المتن الاسراف من المنيات فتكون تحريرية لان إطلاق

مطلب
في التمسح عندئذ

والتمسح عندئذ وعدم نقض يده وقراءة سورة القدر ركعتين في غير وقت كراهة (ومكروهه لطعم الوجه) أو غيره (بالماء) تنزيها وللتغبير (والاسراف) ومنه الزيادة على الثلاث (فيه) تحريرا لوجوبه النهر والمعلولة

مطلب
في تعريف المكروه وانه قد يطلق على الحرام والمكروه تحريرا وتنزيها

مطلب
في الاسراف في الوضوء

الكراهة مصروف الى التحريم وبه يضعف جهله مندوبا قول قد تقدم أن النبي عنه في حديث عن زارة على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم محمول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في الهداية وغيرها وقال في البدائع انه الصحيح حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد وقد مناه صريح في عدم كراهة ذلك يعنى كراهة تحريم فلا يبنى الكراهة التزمية فيما مشى عليه هنا في الفتح والبدائع وغيرهما من جعل تركه مندوبا مبنى على ذلك الصحيح فيكره تنزيها ولا يشافيه عده من المنهيات كما عده منها الطم الوجه بالماء فان المكروه تنزيها مبنى عنه حقيقة اصطلاحا ومجازا لغة كما في التحريم وأيضا فقد عده في النظرة السمرقندية من المنهيات لكن قيده بعدم اعتقاد تمام السنة بالثلاث كما نقله الشيخ اسماعيل وعليه يحمل قول من جعل تركه سنة ويست الكراهة مصروفة الى التحريم مطلقا كذا ذكرناه آنفا على أن الصارف للنهي عن التحريم ظاهرا فان من اسرف في الوضوء بماء النهر مثلا مع عدم اعتقاد سنة ذلك تطهير من ملأ اناء من النهر ثم أفرغه فيه وليس في ذلك محذور سوى انه عبث لا فائدة فيه وهو في الوضوء زائد على الأمر به فلذا سمي في الحديث اسرافا قال في القاموس الاسراف التبذير أو ما أنفق في غير طاعة ولا يلزم من كونه زائدا على الأمر به وغير طاعة أنه يكون حراما ثم إذا اعتقد سنته يكون قد تعدى وظلم لا اعتقاده ما ليس بقربة قربة فلذا حمل علما أن النبي على ذلك فحينئذ يكون منهيته ويكون تركه سنة مؤكدة وبذلك ما قدمه الشارح عن الجواهر من أن الاسراف في الماء الجارى جائز لانه غير مضى وقد مناه أن الجائر قد يطلق على ما لا يمنع شرعا من المصروف فلا يعارض ما صرح به حوايه تتوافق عباراتهم وأما ذكره الشارح هنا فقد علمت انه ليس من كلام مشايخ المذهب فلا يعارض ما صرح به حوايه وصححه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام (قوله غرام) لأن الزيادة غير مأذون بها لانه انما يوقف وبساق لمن يتوضأ الوضوء الشرعي ولم يقصد ابا احتل غير ذلك حلية وينبغي تقييده بما ليس بجبار كاذب في صهره من اوحوش او نحوها يرق أما الجارى كما مدارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كما في النهر كما افاده الرضى (قوله ومن منهيته) يشمل المكروه تنزيها فانه مبنى عنه اصطلاحا حقيقة كما قدمناه عن التحريم أيضا فافهم (قوله التوضي الخ) قال في السراج ولا يجوز للرجل أن يتوضأ ويفتسل بفضل المرأة اه ومنه انه يكره تحريما وعند الامام احمد إذا اختل امرأة مكثفة بماء قليل كغلوته فكاح وطهرت به في خلوتها طهارة كاملة عن حدث لا يصح لرجل او خنثى أن يرفع به حدثه كما هو مسطور في متون مذهبه وهو أمر تعبدى لما رواه الخمسة انه صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة قال في غرر الافكار شرح درر البحار في فصل المياه بعد ما ذكر المسألة ولما روى مسلم ان ميمونة قالت اغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة نجاء النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل فتلت انى قد اغتسلت منه فتال الماء ليس عليه جنابة وما روى احمد منسوخ بهذا اه اقول مقتضى النسخ انه لا يكره تحريما عندنا بل ولا تنزيها وهو مخالف لما مر عن السراج وفيه أن دعوى النسخ تنوقف على العلم بتأخر النسخ ولعله ما خوذ من قول ميمونة انى قد اغتسلت فانه يشعر بعلمها بالنهي قبله فيكون النسخ متأخرا والله أعلم وقد صرح الشافعية بالكراهة فيمنهى كراهته وان ما لا يسخى مرعاة للخلاف فقد صرح حوايه بأنه بطاب مرعاة الخلاف وقد علمت انه لا يجوز التطهير به عند أحد (تنبيه) ينبغى كراهة التطهير أيضا أخذنا ما ذكرنا وان لم ارد لاحد من ائمتنا بما اوترب من كل أرض غضب عليها انه يتر النافقة بأرض عمود فقد صرح الشافعية بكراهته ولا يباح عند أحد قال في شرح المفتى الحنبلى لحديث ابن عمر أن الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر أرض عمود فاستقوا من آبارها وبغضوا به العجين فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهر بقوا ما استقوا من آبارها ويعلقوا الابل العجين وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها النافقة حديث متفق عليه قال وطاهره منع الطهارة به وبئر النافقة هي البئر الكبيرة التي تردها الجحاح في هذه الازمنة اه (قوله والامتناع) معطوف على القاء وقوله في الماء متعلق بأحدهما على التنازع (قوله وينقضه الخ) التقص في الجسم فلت تأخيه وفي غيره اخراجه عن افادة المتصودينه كاستباحة الصلاة في الوضوء بحر وأفاد بقوله خروج بخش أن الناقض خروج لاجنه بشرط الخروج واستظهر في الفتح الثاني بما حاصله أن الطهارة ترتفع بضدها وهي النجاسة القائمة بالخارج لأن الضد هو المؤثر في رفع ضده وببحث فيه في شرح المنية الكبير فراجعه (قوله كل خارج) لعل فائدة التعميم من قول الامراء لايته وهم

أما الموقف على من تطهر به ومنه ماء المدارس لغرام (وتنظيف المسح بماء جديد) أما بماء واحد فندوب أو مسنون ومن منهيته التوضي بفضل ماء المرأة أو في موضع نجس لأن الماء الوضوء حرمة أرفى المسجد الا في اناء أو في موضع أعده لذلك والقاء النجاسة والامتناع في الماء وينقضه (مخرج) كل خارج

المب
فض الوضوء

اختصاص النجس بالمعتاد والكثير تأمل (قوله بالفتح وبكسر) اشار الى أن الفتح اولى لقول صدر الشريعة
 والرواية النجس يفتح الجيم وهو عين النجاسة وأما بكسر هاءها فلا يكون طاعرا هذا في اصطلاح الفقهاء
 وأما في اللغة فيقال نجس الشيء نجس فهو نجس ونجس اه فهمامة مالا يكون طاهرا أى سواء كان نجس
 العين او عارض النجاسة كالخصاصة الخارجة من الدبر والنواقص في الحقيقة النجاسة العارضة لها فكان
 الفتح اولى من هذه الجهة أيضا وان قال في البحر انه بالكسر اعلم تأمل ثم على الفتح يكون بدلا من قوله خارج
 لصفة لانه اسم جامد بخلاف المنكسور فانه بمعنى متنجس تأمل (قوله أى من المتوضي) تفسير للضهير اخذا
 من المقام والمتوضي من انصف بالوضوء واحترز بالحى عن الميت فانه لو خرجت منه نجاسة لم بعد وضوءه
 بل يغسل موضعا فقط اذ لو كان الخروج حدثا لكان الموت كذلك اذ هو فوقه وتماهى في النهر (قوله
 معتادا) كالبول والغائط ولا كالدودة والخصاصة وهذا نعيم لقوله نجس به به على خلاف الامام مالك حيث
 قيده بالمعتاد كما به بما بعده على خلاف الامام الشافعي حيث قيده بالخارج من السيلين (قوله أى يلحقه
 حكم التطهير) فائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العين وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير فيها ممكنة وانما الساقط
 حكمه نهر وميراج ويظهر منه أن الكلام في جرح بضرة الغسل بالماء فلو لم يضرمه نقض مسائل فيه لان حكم
 التطهير هو وجوب غسله غير ساقط والمراد بالتطهير ما بهم الغسل والمسح في الغسل اوفى الوضوء كما ذكره
 ابن السكال لينتمى الى محال الى محال يمكن مسحه دون غسله لاعتذار كما اشار اليه في الحلية اذ صار اذ في شرح المنية
 الكبير بعد قوله في الغسل اوفى الوضوء قوله اوفى ازالة النجاسة الحقيقية لا لرد ما لو اقتصد وخرج منه دم
 كثير ولم يتلخس رأس الجرح فانه ناقض مع انه لم يسئل الى ما يلحقه حكم التطهير لانه سال الى المسكن
 دون البدن وبزيادة ذلك لا يرد لان المكان يجب تطهيره في الجملة للصلاة عليه ولهذا اعلم في البحر ما يلحقه حكم
 التطهير بقوله من بدن وثوب ومكان اقول يرد عليه ما لو سال الى نحر ونحوه مما لا يصل عليه وما لو مص العلق
 او الفراء الكبير وامتلأ دما فانه ناقض كما سبق في متناقا لا حسن ما في النهر عن بعض المتأخرين من أن المراد
 السيلان ولو بالقوة أى فان دم الفصد ونحوه سائل الى ما يلحقه حكم التطهير حكى تأمل ثم اعلم أن المراد
 بالحكم الوجوب كما صرح به غير واحد زاد في الفتح والندب وأيده في الحلية وتبعه في البحر بقولهم اذ انزل الدم
 الى قصبة الانف ينقض وليس ذلك الا لكون المبالغة في الاستنشاقي اغراضا منهم سنة واحدة وان يصل الماء
 الى ما اشتد من الانف ورده في النهر بأن المراد بالقصبة ما لان من الانف ولذا عبر به الزيلعي كالدابة ومعلوم
 أن ما لان يجب تطهيره لا يندب فلا حاجة الى زيادة التدب اقول صرح في غاية البيان بأن الرواية مسطوية
 في كتب أصحابنا بأنه اذا وصل الى قصبة الانف ينقض وان لم يصل الى ما لان خلافا لفرقوا قول الهداية
 ينقض اذا وصل الى ما لان بيان لاتفاق اصحابنا جميعا على أن يكون المسألة على قول زفر أيضا قال لان عنده
 لا ينقض ما لم يصل الى ما لان لعدم الظهور وقوله هذا صريح في أن المراد بالقصبة ما اشتد فاعتنم هذا التحرير
 المفرد المختص مما علقناه على البحر ومن رسالتنا المسماة بالقواعد المخصصة بأحكام كى الحصاة (قوله مجزئ
 الطهور) من اضافة الصفة الى الموصوف أى الظهور المجزئ عن السيلان فلونزل البول الى قصبة الذكر
 لا ينقض لعدم ظهوره بخلاف القلفة فانه ينزله اليها ينقض الوضوء وعدم وجوب غسلها للعرج لا لانها
 في حكم الباطن كما قاله السكال ط (قوله عين السيلان) اختلف في تفسيره ففي المحيط عن ابي يوسف
 أن يعلو ويخدر وعن محمد اذا تنقح على رأس الجرح وصار كمن من رأسه نقض والصحيح لا ينقض اه
 قال في الفتح بعد نقل ذلك وفي الدراية جعل قول محمد أصح ومختارا سرخسي الاول وهو اولى اه اقول
 وكذا صححه قاضي خان وغيره وفي البحر تحريف به عليه ط فاجتنبه (قوله لما قالوا) هذه للمبالغة
 ط (قوله لومسح الدم كما يخرج الخ) وكذا اذا وضع عليه قطنة او شيئا آخر حتى ينشف ثم وضعه ثانيا وثالثا
 فانه يجمع جميع ما نشف فان كان بحيث لو تركه سال نقض وانما يعرف هذا بالاجماع وغالب الظن وكذا الواثق
 عليه رماد اذ اثاره ظهر ثانيا فتركه ثم وثقه فانه يجمع قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى
 فلو في مجلس فلا تارة ثانية ومثله في البحر اقول وعليه فيخرج من الجرح الذي ينزله انما وليس فيه قوة السيلان
 ولكنه اذا تركه يتقوى باجماعه وبسبيل عن محله فاذا انشفه اوربطه بخزقة وصار كما خرج منه شيء ثم تركه

(نجس) بالفتح وبكسر (منه)
 أى من المتوضي الحى معتادا
 أو لامن السيلين أو لا (الى)
 ما يطهر) بالبناء للمفعول أى
 يلحقه حكم التطهير ثم المراد
 بالخروج من السيلين مجزئ
 الطهور وفي غيره ما عين
 السيلان ولو بالقوة لما قالوا
 لومسح الدم كما يخرج ولو تركه
 لال نقض والا لا

الخرقة ينظر ان كان ما نشرته الخرقة في ذلك المجلس شيئاً فشيئاً بحيث لو ترك واجتمع له مال بنفسه نقض والا لا
ولا يجمع ما في مجلس الى ما في مجلس آخر وفي ذلك توسعة عظيمة لاصحاب القروح ولصاحب كى الحصة فاعتنم
هذه الفائدة وكنهم فاسوها على التي . ولما لم يكن هنا اختلاف سبب تعين اعتبار المجلس فتنبه (قوله
كالو مال) تشبه في عدم النقض لانه في هذه المواضع لا يلحقه حكم التطهير كما قد مناه (قوله اوجرح) بضم الجيم
فاموس اماناً لنقضه وهو المصدر (قوله ولم يخرج) أى لم يسئل اقول وفي السراج عن اليسابيع الدم السائل
على الجراحة اذ لم يتجاوز قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل يجذبه وأصابه منه كثر من قدر الدرهم
جازت صلاته وبهذا أخذ الكرخي وهو الاظهر وقال بعضهم نجس وهو قول محمد اهـ ومقتضاه انه غير ناقض
لانه بقي طاهراً بعد الاصابة وان المعتبر بوجه الى محل يلحقه حكم التطهير من بدن صاحبه فليست (قوله
وكدمع) أى بلا علة كما سأتى وهو معطوف على قوله كمالو مال (قوله على ماسيد كره المصنف) أى في
مسائل شتى آخر الكتاب (قوله ولثانيه كلام) نقله وحاصله انه قول ضعيف ويخرج غريب فلا يعول عليه ط
(قوله وخروج الخ) عطف على قوله خروج كل خارج (قوله مثل ريح) فانها تنقض لانها منبثقة عن محل
النجاسة لان عينها نجسة لان الصحيح أن عينها طاهرة حتى لو لبس سراويل مبتلة أو ابتل من اليقية الموضع الذي
تمزبه الريح فخرج الريح لا يتنجس وهو قول العامة وما نقل عن الحلواني من انه كان لا يصلي بسراويله فخرج
منه بخر (قوله من دبر) وكذا من ذكر أو فرج في الدودة والحصاة بالاجماع كما سيذكره الشارح لما عليهم امان
النجاسة كما اختاره الزيلعي أو تولد الدودة من النجاسة كما في البدائع وعلى الثاني فمعطوف أو دودة من عطف
الخاص على العام لدخوله تحت قوله خروج نجس الى ما يظهر وكذا عطفها وعطف الحصاة على التعليل الاقول
لتحقق خروج الخارج النجس وهو ما عليها وعلى كل فقوله او دودة معطوف بالنظر الى كلام الشارح على قوله
وخروج غير نجس لا على ريح قدبر (قوله لا خروج ذلك) أى المذكور من الثلاثة قال ح وهو يقتضى أن
الريح تخرج من الجرح وهو كذلك كما في التهستاني وحكم الدودة مكر مع قول المصنف بعد دودة من جرح ط
(قوله أما هي الخ) أى المفضاة وهي التي اختلط سيلها أى مسك البول والغائط فيندب لها الوضوء من
الريح وعن محمد يجب احتياطاً وبه أخذ أبو حفص ورجحه في الفتح بأن الغالب في الريح كونها من الدبر ومن
أحكامها انه لا يحلها الزوج الثاني للاول ما لم تجعل لاحتمال الوطئ في الدبر وأنه لا يسلط طوها الا ان أمكن
الامان في القبل بلا تعذر أو ما التي اختلط مسك بولها ووطئها فينبغي أن لا تكون كذلك لان الصحيح عدم النقض
بالريح الخارجة من الفرج ولانه لا يمكن الوطئ في مسك البول افاده في البحر (قوله وقيل لومنتنة) أى لان
تتهددليل انها من الدبر وبعبارة الشيخ اسمعيل وقيل ان كان مسموعاً أو ظهرت منه فهو حدث والا فلا (قوله
وذكر) لأحاجة الى ذكره مع شمول القبل اليه كما يشهد له استعمالهم اهـ ح (قوله لانه اختلاج) أى ليس بريح
حقيقية ولو كان ريحاً فليست بمنبثقة عن محل النجاسة فلا تنقض كما قد مناه (قوله وهو يعلم) أى يظن لان
الظن كاف في هذا الباب ح أى الظن الغالب وقال الرضى شرط العلم بعدم كونه من الاعلى فأفاد النقض
عند الاشتباه تبعاً للعالي في شرح المنية وفي المنع عن الخلاصة مناط النقض العلم بكونه من الاعلى فلا نقض مع
الاشتباه وهو موافق للفتحة والحديث الصحيح حتى يسمع صوتاً أو يشم ريحاً وبه يعلم انه من الاعلى (قوله منها)
أى من القبل والمذكر (قوله لطهارتهما) أى الدودة والجم وطهارة اللحم بالنسبة اليه فقد قالوا ما بين من الحي
كبيته الا في حق نفسه حتى لا تصد صلاته اذا حمله ط وفي بعض النسخ بضمير المفردة (قوله وهو) أى
السيلان من غير السيلين مناط النقض أى علة ط (قوله والمخرج بعصر) أى ما أخرج من القرحة
بمصرها وكان لو لم تعصر لا يخرج شيء مساو للخارج بنفسه خلافاً لصاحب الهداية ببعض شرأحها وغيرهم
كما صاحب الدرر والملتي (قوله سبان) تشبيه سبب وبها استغنى عن تشبيه سواء كما في المغني (قوله في حكم
النقض الاضافة للبيان ط (قوله قال) أى صاحب البرزخية ط (قوله لان في الاخراج خروجاً) جواب عما
وجه به القول بعدم النقض بالخروج من أن الناقض خروج النجس وهذا اخراج والجواب أن الاخراج مستلزم
للتسريح فنقد وجد لكن قال في العناية ان الاخراج ليس بمخصوص عليه وان كان يستلزمه فكان ثبوته غير
نصدي ولا معتبر به اهـ وفيه انه لا تأثير يظهر للاخراج وعدمه بل كونه خارجاً نجساً وذلك يتحقق مع الاخراج

كالو مال في باطن عين اوجرح
أو ذكر ولم يخرج وكدمع وعرق
الاعرق مد من الخمر فنقض
على ماسيد كره المصنف ولنا
فيه كلام (و) خروج غير نجس
مثل (ريح أو دودة أو حصاة
من دبر) لا خروج ذلك من
يرجح لا خروج (ريح من قبل)
غير مفضاة أما هي فيندب لها
الوضوء وقيل يجب وقيل
لومنتنة (وذكر) لانه اختلاج
حتى لو خرج ریح من الدبر وهو
يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو
اختلاج فلا ينقض وانما قيد
بالريح لان خروج الدودة
والحصاة منها ناقض اجماعاً
كما في الجوهرية (ولا) خروج
(دودة من جرح أو آذن
أو أنف) أو فم (وكذا لحم
مسقط منه) لطهارتها وعدم
السيلان فيها عليها وهو
مناط النقض (والخروج) بعصر
(والخارج) بنفسه (سبان)
في حكم النقض على الاختار كما
في البرزخية قال لان في الاخراج
خروجاً فاصار كالفصد

كما يتحقق مع عدمه فصار كالفصد كيف وجميع الأدلة الموردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج
 النجس وهو ثابت في الخارج ٥١ فتح واستوجهه بليده ابن امير حاج في الحلبة وكذا اشارح المنية والمقدسي
 وارضى في البحر ما في العناية حيث ضعف به ما في الفتح ولك أن تجعل ما في الفتح مضاعفا له كما قررناه بناء على أن
 الناقض الخارج النجس لا الخروج وفي حاشية الرمي لا يذهب عنك أن تضعيف العناية لا يصادم قول شمس
 الآتية وهو الاصح (قوله واعنده التهستاني) حيث جعل القول بعدم النقض فاسدا لانه يلزم منه انه لو
 أخرج الريخ أو الغائط أو غيرهما من السيلين لكان غير ناقض ٥٢ (قوله ومعناه الخ) نقله في الاشياء عن
 البرازية وقد مناه في رسم المقي (قوله بالنصوص رواية) أي بالذي نص عليه من جهة الرواية للأدلة الموردة
 من السنة أو بالفرع المروية عن المجتهد (قوله والراجح دراية) بالرفع عطف على الاشياء أي الراجح من جهة
 الدراية أي ادراك العقل بالقياس على غيره كسالة الفصد ومحل العلة فانها بما لا خلاف فيه وكأخر الجرح الريخ
 ونحوه وهذا التقرير معنى ما قد مناه انما عن الفتح فالمراد بالرواية النصوص من السنة أو من المجتهد وبالدرية
 القياس فانهم (قوله فيكون) تفريع على قوله ومعناه الخ اذ هو من عبارة البرازية فانهم (قوله ويتضمنه
 في) افرد به بالذم كرمع دخوله في خروج نجس لخالفته في حد الخروج وأما السيلان في غير السيلين فستفاد
 من الخروج نهر (قوله بأن يضبط) أي يمسك بشكك وهذا ما مشى عليه في الهداية والاختيار والكافي
 والخلاصة وصححه نحر الاسلام وقاضى خان وقيل ما لا يتدر على امساكه قال في البدائع وعليه اعتمد الشيخ
 ابو منصور وهو الصحيح وفي الحلبة الأول الاشياء (قوله بالكسر) أي مع تشديد الراء الممهولة وهي أحد
 الاخلاط الاربعة الدم والمزقة السوداء والمزقة الصفراء والبلغم ٥٣ غاية البيان (قوله أو علق الخ) العلق لغة
 دم منعقد كما هو أحد معانيه لكن المراد به هنا سوداء محترقة كافي الهداية وليس بدم حقيقة كافي الكافي ولهذا
 اعتبر فيه ملء الفم والافروج الدم ناقض بلا تفصيل بين قليله وكثيره على المختار ٥٤ اخى جلي وغيره (قوله
 فغير ناقض) أي انفاقا كافي شرح المنية وذكر في الحلبة أن الظاهر أن الكثير منه وهو ما ملأ الفم ناقض والحاصل
 أنه أما أن يكون من الرأس أو من الجوف علقا أو سائلا فالنازل من الرأس ان علقا لا يتنقض انفاقا وان سائلا
 يتنقض انفاقا والمساعد من الجوف ان علقا فلا انفاقا ما ملأ الفم وان سائلا فعنده يتنقض مطلقا وعند محمد
 لا ما ملأ الفم كذا في المنية وشرحها والتاريخية وذكر في البحر قول أبي يوسف مع الامام وقال واختلف
 التعصيف فصيح في البدائع قوله ما قال به اخذ عاتقه المشايخ وقال الزبلي انه المختار وصحح في المحيط قول محمد
 وكذا في السراج معزي إلى الوجيز ٥٥ واعلم انه وقع في عبارة كل من البحر والنهر والزبلي أي امام وما نقلناه من
 الحاصل يتضح المرام (قوله وهو نجس مغلظ) هذا ما صرح به في باب الانجاس وصحح في المجتبى انه مخفف قال
 في الفتح ولا يعبر عن اشكال ونعامة في النهر (قوله هو الصحيح) مقابله ما في المجتبى عن الحسن انه لا يتنقض لانه
 طاهر حيث لم يستعمل وانما اتصل به قليل القى فلا يكون حذنا قال في الفتح قيل وهو المختار ونقل في البحر تعصيفه
 عن المعراج وغيره (قوله ذكر الحلبي) أي في شرح المنية الكبير حيث قال والصحيح ظاهر الرواية انه نجس
 لمخالطة النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم ٥٦ اقول وحيث صحح القولان فلا يعدل عن ظاهر الرواية ولذا
 جزم به الشارح (قوله ولو هو في المرى) محترز قوله اذا وصل الى معدته قال ح المرى بفتح الميم مهموز
 الآخر مجرى الطعام والشراب ٥٧ (قوله لطهارته في نفسه) افرد الضمير لان العطف بأو ط وينبغي النقض
 اذا ملأ الفم على القول بنجاسته مجر ونهر ولكن سيأتى في باب المياه أن الحية البرية تصد الماء اذا ماتت
 فيه ومقتضاه انها نجسة فلعل ما هنا محمول على ما اذا كانت صغيرة جدا بحيث لا تكون لها دم سائل لانها حينئذ
 لا تفسد الماء فتكون طاهرة كالود (قوله في نفسه) أي وما عليه قليل لا يعلل الفم فلا يعتبر ناقضا ط (قوله
 مطلقا) أي سواء كان من الرأس أو من الجوف اصفر متنا أو لا (قوله به يفتي) كذا في البحر عن النجس أي
 خلافا لما اختاره ابو نصر من انه لو سعد من الجوف اصفر متنا كان كافي وقول أبي يوسف انه نجس (قوله كفى
 عن خمر أو بول) أي بأن شرب خمر أو بول أو لائم فاه نفس الخمر أو البول (قوله وان لم يتنقض لقلته الخ) أي وان لم
 يكن ناقضا لجل قلته لو فرض قليلا فهو أيضا نجس لنجاسته بالاصالة بخلاف في سقوط طعام فانه انما نجس
 بالمجاورة اذا كان كثيرا ملء الفم فلا يتنقض الجليل منه ولا نجس (قوله لقلته) عليه لقوله لم يتنقض وقوله

وفي الفتح عن الكافي انه
 الاصح واعنده التهستاني
 وفي القنية وجامع الفتاوى انه
 الاشياء ومعناه انه الاشياء
 بالنصوص رواية والراجح
 دراية فيكون الفتوى عليه
 (و) يتنقض (في ملافا) بأن
 يضبط بشكك (من مرة)
 بالكسر أي صفراء (أو علق)
 أي سوداء وأما العلق النازل
 من الرأس فغير ناقض (أو طعام
 أو ماء) اذا وصل الى معدته
 وان لم يستقر وهو نجس مغلظ
 ولو من صبي ساعة ارتضاعه
 هو الصحيح لمخالطة النجاسة
 ذكره الحلبي ولو هو في المرى
 فلا يتنقض انفاقا كفى حية
 اودود كثير لطهارته في نفسه
 كما فم النائم فانه طاهر مطلقا
 به يفتي بخلاف ماء فم الميت
 فانه نجس كفى عمن خمر أو بول
 وان لم يتنقض لقلته لنجاسته
 بالاصالة لا بالمجاورة

لنجاسته عليه لقوله بخلاف ح والاولى جعله عليه لتشبيهه بما فهم الميت فافهم (قوله اصلا) أى سواء كان
صاعدا من الجوف او نازلا من الرأس ح خلافا لابي يوسف في الصاعد من الجوف واليه اشار بقوله على المعقد
ولو آخره لكان اولى (قوله فيعتبر الغالب) فان كانت الغلبة للطعام وكان بحال لو انفرد ملا الفهم ينقض وان كانت
الغلبة للبطن وكان بحال لو انفرد ملا الفهم كانت المسألة على الاختلاف اه تارة ثانية (قوله فكل على حدة)
فان كان كل منهما مل الفهم انتقض الوضوء بالطعام انفاقا والافلا انفاقا ولا يصح احدهما الى الآخر فلا يعتبر
مل الفهم منهما جميعا (قوله مانع) احتراز عن العلق وقد مر (قوله من جوف او فم) هو ظاهر كلام الشارحين
وكذا صرح ابن ملك بأن الخارج من الجوف اذا غلبه البراق لا ينقض اتفاقا وظاهر كلام الزياهي انه ينقض
وان قل ولا يخفى عدم صحته لخالفته المنقول مع عدم تعقل فرق بين الخارج من الفم والخارج من الجوف
المختلطين بالزقاق بحر وعبرة الهرهنا مقلوبة فتنبه ورد الرجحان ما في البحر بأن كلام ابن ملك لا يعارض كلام
الزياهي تعلق مرتبة الزياهي وبأن قوله مع عدم تعقل فرق الخ يقال عليه هو متعقل واضح لان الغلوب الخارج
من الفم لم يخرج بقوة نفسه بل بقوة البراق فلم يكن ناقضا كما علوه بذلك والخارج من الجوف قد خرج بقوة نفسه
لانه لم يختلط بالزقاق الا بعد دخوله من الجوف فان البراق لا يخرج من الجوف بل يحمله الفم انتهى وحينئذ
فاطلاق الشارحين محمول على غير الخارج من الجوف فلا يكون كلام الزياهي مخالفا للمنقول والله اعلم (قوله
غلب على زقاق) بالزاي والسين والصاد كما في شرح المنية وعلامة كون الدم غالبا او مساويا أن يكون البراق أحمر
وعلمة كونه مغلوبا أن يكون أصفر بحر ط (قوله احتباطا) أى لاحتمال السيلان وعدمه فرج الوجود
احتباطا بخلاف ما اذا شك في الحدث لانه لم يوجد الا بمجرد الشك ولا عبارة له مع اليقين بحر عن المحيط (قوله
والقيح كالدم) قال العلامة الشيخ اسمعيل لم يقل لاحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها فيه (قوله والاختلاط
بالخاط الخ) وما نقل عن الثاني من نجاسة الخاط فضعف فدم حكى في البرازية كراهة الصلاة على خرقة
عندهما للاختلال بالتعظيم وفي المنية انتروفسقط من أنه كثره دم لم ينقض اه أى لما انتقدتم من أن العلق خرج
عن كونه دما باحتراقه وانجماده شرح (قوله علقة) دوية في الماء تمص الدم قاموس (قوله وامتلأت)
كذا في الخانية وقال لانها لو شقت يخرج منها دم سائل اه والظاهر أن الامتلاء غريب سدان العبارة
للسيلان كما افاده ط (قوله القراد) كغراب دوية قاموس (قوله كذلك) أى بأن تمكن العلقة
امتلات بحيث لا يسيل دمها ولم يكن القراد كبيرا (قوله وفي القهستاني الخ) محل ذكر هذه المسألة والتي
بعدها عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يطهر ح (قوله لا ينقض) الخ أى لو تورم رأس جرح فظهر به
قيح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الورم لانه لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اه
فتح عن المبسوط أى اذا كان بضرب غسل ذلك المتورم ومسحه والافينبغي أن ينقض فليتنبه لذلك حلية (قوله
ولو شدة الخ) فان في الدائم ولو أتى على الجرح الرماد والتراب قشر فيه أو ربط عليه رباطا قابل الرباط ونفذ
قالوا بكون حدثا لانه سائل وكذا لو كان الرباط ذائبا قين فنفذ الى احدهما ما قلنا اه قال في القمع
ويجب أن يكون معناه اذا كان بحيث لولا الرباط سال لان القميص لو تردد على الجرح قابل لا ينجم ما لم يكن
كذلك لانه ليس يحدث اه أى وان غش كافي المنية ويأتى (تنبيه) علم مما هنا وما مر من أنه لا فرق
بين الخارج والمخرج حكم كى الحصة وهو أنه اذا كان الخارج منه دما أو قيحا أو صديدا وكان بحيث لو ترك لم
يسل وانما هو مجرد رشع ونداوة لا ينقض وان عم الثوب والانتقض بمجرد اذلال الرباط ولا تنس ما قد مناه من
انه انما يجمع اذا كان في مجلس ثم ان كان الخارج ماء صافيا فهو كالدم وعن الحسن انه لا ينقض والصحيح الاول كما
ذكره فاضل خان لكن في الثاني توسعة ان به جدري أو حرب كما قاله الامام الحلواني ولا بأس في العمل به هنا
عند الضرورة وأما ما قيل من أن العصابة مادامت على النسي لا ينقض الوضوء وان امتلات قيحا ودماء ما لم
يسل من اطرافها أو تحلل فهو جدي فيها ما فيه قوة السيلان لولا الرباط فينتقض حين الحل لا قبله لمفارقة موضع
الجراحة فقد أوجعنا ما فيه في رسالتنا القوائد المخصصة بأحكام كى الحصة (قوله ويجمع متفرق الخ)
أى لو فاء متفرقا بحيث لو جمع صار مل الفم فأبو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل مل الفم في مجلس واحد
نقض عنده وان تعدد الغشيان ومجديه بتر اتحاد السبب وهو الغشيان اه درر ونهيه بتر اتحاده أن يقي ثانيا

(لا) ينقضه في من (بلم) على
المعقد (اصلا) الا الخلو
بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا
فكل على حدة (و) ينقضه
(دم) مانع من جوف أو فم
(غلب على زقاق) حكاه للغالب
(أو سواه) احتباطا (لا)
ينقضه (المغلوب بالزقاق)
والقيح كالدم والاختلاط
بالخاط كالزقاق (وكذا) ينقضه
(علقه مصت عضوا وامتلات
من الدم ومنها القرادان)
كان (كبيرا) لانه حينئذ
(يخرج منه دم مسفوح) سائل
(والا) تكن العلقة والقراد
كذلك (لا) ينقض (كبه ووص
وذباب) كافي الخانية لعدم الدم
المسفوح وفي القهستاني
لا نقض ما لم يتجاوز الورم
ولو شدة بالباط ان نفذ البلل
للخارج نقض (ويجمع متفرق
الخ)

مطابق
في حكم كى الحصة

قوله وأما ما قيل القائل سبدي
عبد الغني النابلسي اه منه

قوله واتى التداءل هكذا في
نسخة المؤلف وفي بعض النسخ
لا تبنى الخ ولعله الاظهر
اه معصه

ويجعل كتي واحد (لا اتحاد
السبب) وهو الغنيان عند محمد
وهو الاصح لان الاصل اضافة
الاحكام الى اسبابها الا مانع
كما يسط في الكافي (و) كل
(مالم يثبت) اصلا بقرينة
زيادة البناء كتي قليل ودم لو
ترك لم يسئل (ليس ينقص)
عند الثاني وهو الصحيح رفضا
بأصحاب القروح خلافا لمحمد
وفي الجوهره يفتي بقول محمد
لوا المساب مائعا (و) ينقصه
حكما (نوم يزيل مسكه) اي
قوته الماسكة بحيث تزول
مقعدته من الارض وهو
النوم على احد جنبه أو ورقيه
أو قفاما أو وجهه (والا) يزول
مسكه (لا) ينقص وان
تعمده في الصلاة أو غيرها
على المختار كالنوم قاعدا ولو
مستندا الى مال أو زبل لسقط

مطاب
نوم من به اغفلت عن غير ناض

مطاب
لفظ حيث موضوع للمكان
ويستعار لجهة الشيء

قبل سكوت النفس من الغنيان فان بعد سكوتها كان مختلفا بجر والمساءلة رباعية لانه اما أن يتعدا
فينقض اتفاقا أو يتعدا فلا اتفاقا أو يتعدا السبب فقط أو المجلس فقط وفيه ما الخلاف (قوله وهو الغنيان)
أي مثلافاته قد يكون بخوضه وتكيس به دامتلاء المعدة اه غنيوي وضبطه الجوى يفتح الغنيان المجمة
والثناء المثلثة والبناء المشناة التحتية وبضم العين وسكون التاء من غشت نفسه هاجت واضطربت صرحت به
في الصحاح والمراد هنا امر حادث في مزاج الانسان منشأ تغير طبعه من احساس التثني المكروه اه ط
عن أبي السعود (قوله اضافة الاحكام) كالنقض ووجوب سجود التلاوة ط (قوله الى اسبابها) كالغنيان
والتلاوة ط أي لا الى مكانها لانه في حكم الشرط والحكم لا يضاف الى الشرط (قوله المانع) أي الا
اذا تعدت اضافتها الى الاسباب فتضاف الى المجال كما في سجدة التلاوة اذا اتمكز سبها في مجلس واحد اذلو
اعتبر السبب واتى التداءل لأن ككل تلاوة سبب وقامه في الجبر وهنا كلام نفيس يطلب من شرح
الشيخ اجماعا على الدرر (قوله اصلا) أي في كل وقت فلا يرد ان الخارج من المحدث ومن أصحاب الاعذار لان
اتقاء الاتقاض يختص بوقت خاص فمستأنى أي فهذا ليس يحدث مع انه نجس فلذا اخرج به قوله اصلا
المستفاد من زيادة البناء التي هي لتأكيده في الظاهر وقد يقال المراد ما يخرج من بدن المتطهر وهو المتبادر وما
ما يخرج من بدن المعذورة فهو حدث لكن لا يظهر اثره الا بخروج الوقت كما صرح حوايه (قوله ليس ينقص) أي
لا يعرض له وصف النجاسة بسبب خروجه بخلاف القليل من قى عين الخمر أو البول فانه وان لم يكن حدثا لقلته
لكنه نجس بالامالة لا بالخروج هذا ما ظهر في تأمل (قوله وهو الصحيح) كذا في الهداية والكافي وفي شرح
الوقاية انه ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة اه اجمعيل (قوله مانعا) أي كالماء ونحوه أما في الثياب
والايدان فيفتي بقول أبي يوسف (تمه) ما ذكره المصنف قضية سائلة كنية لا مهملة لان ما للعموم وكل ما دل عليه
فهو وسور الكنية كافي المطول وغيره فتعكس بعكس النقص الى قولنا كل نجس حدث لانه جعل نقض الثاني
أو لا ونقض الأول أو ناسخ بقاء الكيف والصدق بحاله وما في الدراية من انها لا تنعكس فلا يقال ما لا يكون
نجسا لا يكون حدثا لان النوم والجنون والاعماء وغيره حادث وليست بنجسة اه يريد به العكس
المستوى لانه جعل الجزء الاول نائبا والثاني أو لامع بقاء الصدق والكيف بجاهلها وما سائلة الكنية
تنعكس فيه سائلة كنية أيضا وقامه في شرح الشيخ اجمعيل (قوله وينقصه حكما) به على أن هذا شروع في
النقض الحكمي بعد الحقيقي بناء على أن عينه غير ناقض بل لا يتخلو عنه التام وقيل ناقض ورجح الاول في
السراج وبه يزم الزلعي بل حكى في التوشيح الاتفاق عليه وأقول لا ينبغي أن يكون عينه ناقضا اتفاقا ففيه
انفلات ربح اذا ما يتخلو عنه التام لو تحقق وجوده لم ينقص فالتوهم اولى نهر قلت فيه نظر والاحسن ما في
فتاوى ابن التلي حيث قال سئل عن شخص به اغفلت ربح هل ينقص وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص
بناء على ما هو الصحيح من أن النوم نفسه ليس بناقض وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه
ناقض لرسمه النقض (قوله نوم) هو فترة طبيعية تحدث للانسان بلا اختيار منه تمنع الحواس الظاهرة
والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيجز العبد عن اداء الحقوق بجر (قوله
بجيت) حثية تقيده أي كائنا من هذه الجهة وهذا الاعتبار وفي التلويح لفظ حيث موضوع للمكان استعير
لجهة الشيء واعتباره يقال الموجود من حيث انه موجود أي من هذه الجهة وهذا الاعتبار اه فالمراد
زوال القوة الماسكة من هذه الجهة التي ذكرها بعد وفسرها بقوله وهو التوهم الخ فلا يرد أنه قد تزول المقعدة
ولا يحصل النقص كالنوم في السجود (قوله وهو) أي ما تزول به المسكة المذكورة (قوله أو ورقيه)
الورق بالفتح والكسر وكثف ما فوق الفخذ مؤشاة بجمعه أو رماله قاموس ويلزم من الميل على احد الورقين سواء
اعتمد على المرفق أو لا زوال مقعده عن الارض وهو المراد بقول الكزوزي ومزول حيث عده ناقضا كما في
الجبر اه ح اقول وهو غير المتورك الا في قريسا (قوله على المختار) نص عليه في الفتح وهو قيد في قوله
في الصلاة قال في شرح الوهبية ظاهر الرواية أن النوم في الصلاة قائما أو قاعدا أو ساجدا لا يكون حدثا
سواء غلبه النوم أو تعمده وفي جوامع الفقه انه في الركوع والسجود لا ينقص ولو تعمده ولكن تضد
صلاته اه (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزول المسكة ط (قوله لو أزيل لسقط) أي لو أزيل

ذلك الشيء لسقط النائم فالجمله الشرطية صفة لشيء (قوله على المذهب) أى على ظاهر المذهب عن ابي حنيفة وبه أخذ عامة المشايخ وهو الاصح صحتا في البدائع واختار الطساوى والقدرى وصاحب الهداية النقض ومضى عليه بعض اصحاب المتون وهذا اذا لم تكن مقعده زائلا عن الارض والنقض اتفاقا كما في البحر وغيره (قوله وساجدا) وكذا فاما روا كعبا بالاولى والهيئة المسنونة بأن يكون رافعا بطنه عن نخديه مجافيا عضديه عن جنبه كما في البحر قال ط وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله ولو في غير الصلاة) مبالغة على قوله على الهيئة المسنونة لا على قوله وساجدا يعنى أن كونه على الهيئة المسنونة قبل في عدم النقض ولو في الصلاة وبهذا التقرر موافق كلامه ما عزا الى الحلبي في شرح المنية كما سيظهر (قوله على المذهب) اعلم انه اختلف في النوم ساجدا قبل لا يكون حدثا في الصلاة وغيرها وصححه في النصف وذكر في الخلاصة انه ظاهر المذهب وقيل يصحكون حدثا وذكر في الثانية انه ظاهر الرواية لكن في الذخيرة أن الاول هو المشهور وقيل ان سجد على غير الهيئة المسنونة كان حدثا والا فلا قال في البدائع وهو أقرب الى الصواب الا اننا تركنا هذا القياس في حالة الصلاة للنص كذا في الحلبي ملخصا وصحح الزيلعي ما في البدائع فقال ان كان في الصلاة لا ينقض وضوءه لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما او راكعا أو ساجدا وان كان خارجا فكذلك في الصحيح ان كان على هيئة السجود ولا ينقض اه وبه يزم في البحر وكذلك العلامة الحلبي في شرح المنية الكبير ونقل فيه عن الخلاصة أيضا أن سجود السهو والتلاوة وكذا النكر عندهما كسجود الصلاة قال لاطلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيما هو سجود شرعا يبقى ما عدا على القياس فنقض ان لم يكن على وجه السنة اه لكن اعتمد في شرحه الصغير ما عزا اليه الشارح من اشتراط الهيئة المسنونة في سجود الصلاة وغيرها وذكر في شرح الوهبانية انه قد به في المحيط وقال وهو الصحيح ومضى عليه في نور الايضاح وأما قوله في التهرانه لم يوجد في المحيط الرضوى فبقي أن محيط رضى الدين ثلاثة نسخ كبير وصغير وأوسط على انه قد يكون المراد محيط السرخسي والله اعلم (تمت) لوانا المريض وهو بصلى مضطجعا قبل لا ينقض طهارته كالنوم في السجود والصحيح النقض كما في الفتح وغيره زاد في السراج وبه ناخذ (قوله او متوركا) بأن يسط قدميه من جانب ويلصق ألبتة بالارض فتح (قوله او محتيا) بأن جلس على ألبتة ونصب ركبتيه وشد ساقيه الى نفسه بيده او بشئ يحيط من ظهره عليهما شرح المنية (قوله وراسه على ركبتيه) غير قيد وانما زاده للرد على الاتفاق في غاية البيان حيث فسر الاتكاء النافض لا وضوء بهذه الهيئة قال في شرح المنية هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعاً وانما تسمى احتباء وانما ماها الاتفاق بذلك وتبعه فيه من لا خبره ولا فقه عنده اه (قوله او شبه المنكب) أى على وجهه وهو كما في شروح الهداية أن يشام واضعاً ألبتة على عقبه ويطئه على نخديه ونقل عدم النقض به في الفتح عن الذخيرة أيضاً ثم نقل عن غير هالونام مترجعا وراسه على نخديه نقض قال وهذا يخالف ما في الذخيرة واختار في شرح المنية النقض في مسألة الذخيرة لارتفاع المقعدة وزوال التمكن واذا نقض في التربع مع انه أشد تمكنا فالوجه الصحيح النقض هنا ثم ايد بما في الكفاية عن المبسوطين من انه لوانام قاعد او وضع ألبتة على عقبه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء (قوله او في محل) أى الا اذا اضطجع فيه حلية (قوله او كاف) بدون ياء بردعة الجمار وهو ككتاب وغراب والمصدر الالكاف ط عن القاموس وأفاد الشارح أن النوم في سرج او كاف لا ينقض حال الصعود وغيره وبه صرح في المنية (قوله عربانا) قال في المغرب فرس عرى لاسرج عليه ولا بد وجعه أعراه ولا يقال فرس عربان اه قلت لكن في القاموس فرس عرى بالضم بلا سرج واعرورى فرس ركبته عربانا (قوله نقض) لنجاء المقعدة عن ظهر الدابة حلية (قوله والا) بأن كان حال الصعود او الاستواء منية (قوله حين سقط) أى عند اصابة الارض بلا فصل شرح منية وكذا قبل السقوط اوفى حال السقوط أمالوا سقر ثم اتبعه نقض لانه وجد النوم مضطجعا حلية (قوله به يبقى) كذا في الخلاصة وقيل ان ارتفعت مقعده قبل اتبائه نقض وان لم يسقط وفي الثانية عن شمس الأنة الحلواني انه ظاهر المذهب وعليه مضى في نور الايضاح قال في شرح المنية والاول اولى لانه لا يتم الاستواء به مزايله المقعدة حيث اتبعه فوراً (قوله كعاس) أى اذا كان غير متمكن وقوله يفهم عبره في البحر معزيا الى شروح الهداية

على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة على المذهب ذكره الحلبي أو متوركا أو محتيا ورأسه على ركبتيه أو شبه المنكب أو في محل أو سرج أو كاف ولو الدابة عربانا فان حال الهبوط نقض والا لوانام قاعد اي قابل فسقط ان اتبعه حين سقط فلا نقض به يبقى كعاس يفهم أكثر ما قبل عنده

وعبر في السراج والزبلي والنار خاتمة يسوع وفي الخاتمة النعاس لا يتقضى الوضوء وهو قليل نوم لا يشتبه عليه
 أكثر ما يقال عنده قال الرقي ولا ينبغي أن يغتر الإنسان بنفسه لأنه ربما يستغرقه النوم وبطلان خلافه
 (قوله والعته) هو آفة توجب الاختلال بالعقل بحيث يصير مختلف الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب
 ولا يشتبه بجر (قوله لا يتقضى) قال في البحر بعد نقله أقوال الأصوليين في حكم العته وظاهر كلام الكل
 الاتفاق على صحة أدائه للعبادات أما من جعله مكلفاً بها فظاهر وكذا من جعله كالصبي العاقل وقد صرح حوا
 بصحة عبادات الصبي فيهم منه أن العته لا يتقضى الوضوء (قوله كنوم الانبياء) قال في البحر صرح في القنية
 بأنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولذا ورد في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفض ثم قام
 إلى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر أن عيسى تنامان ولا ينام قلبه ولا يشك عليه ما ورد في الصحيح
 من أنه صلى الله عليه وسلم نام ليلة التهرس حتى طلعت الشمس لأن القلب يقتل بالحدث وغيره مما يتعلق
 بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو مما يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي نائمة
 وهذا هو المنتم ورفي كتب المحمدين والفقهاء كذا في شرح التهذيب اهـ وأجاب القاضي عياض في الشفاء
 بأجوبة أخر منها أن ذلك أخبار عن أغلب أحواله وأنه لا ينام نوماً مستغرقاً فاقضى الوضوء (قوله ظاهر كلام
 المبسوط نعم) كذا في شرح الشيخ إسماعيل عن شرح الكثر لابن الشامي قال بعض الفضلاء فيه أن علة عدم
 التقضى بنومهم هي حفظ قلوبهم منه وهذه العلة موجودة حال انغماسهم قال في المواهب اللدنية تبه السبكي
 على أن انغماسهم يخالف انغماس غيرهم وانما هو عن غلبة الاوجاع للعواس الظاهرة دون القلب وقد وردت نام
 أعينهم لاقولهم فإذا حفظت قلوبهم من النوم الذي هو أخف من الانغماس فبه بالاولى اهـ ابن عبد الرزاق
 وفي القهستاني لا تنقص من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومقتضاه التعميم في كل النواقض لكن نقل ط
 عن شرح الشفاء للتلا على القاري الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالامة الامام
 من استثناء النوم اهـ (قوله ويتقضى انغماسه) هو كما في التهرس رافة في القلب والدماع تعطل القوى المدركة
 والمحركة عن أفهامها مع بقاء العقل مغلوباً بنهر (قوله ومنه النسي) بالضم والسكون تعطل القوى المحركة
 والحساسة تضعف القلب من الجوع أو غيره قهستاني زاد في شرح الوهبانية بفتح فسكون ويكسر تين مع تشديد
 الياء وكونه نوماً من الانغماس موافق لما في القاموس وحدود المتكلمين قال في النهر الآن الفقهاء يفرقون بينهما
 كالامام اهـ أي بأنه أن كان ذلك التعطل لضعف القلب واجتماع الروح اليه بسبب يخنقه في داخله فلا يجد
 منفذاً فهو والغشي وإن امتلاء بطون الدماغ من بلمة روال انغماس ثم لما كان ملب الاختيار في الانغماس اشتد من
 النوم كان ناقصاً على أي هيئة كان بخلاف النوم إسماعيل (قوله والجنون) صاحبه مألوف العقل بخلاف
 الانغماس فإنه مغلوب والاطلاق دال على أن القليل من كل منهما ناقض لأنه فوق النوم مضطجعاً قهستاني
 (قوله وسكر) هو حالة تعرض للإنسان من امتلاء دماغه من البخر المتصاعدة من الخمر ونحوه فيتعطل معه
 العقل المعزبين الامور الحسنة والقبية إسماعيل عن البرجندی (قوله يدخل) أي به قال في النهر واختلف
 في حقه هنا وفي الايمان والحدود فقال الامام انه سرور يزل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول
 من العرض وخوطب زجراله وقال بل يقرب عليه فهذه في أكثر كلامه ولا شك انه اذا وصل الى هذه الحالة
 فقد دخل في شبهة اختلال والتقييد بالاكثر فيد أن النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد رجحوا
 قولهم ما في الابواب الثلاثة قال في حدود الفتح واكثر المشايخ على قولهما واختاروه للفتوى وفي نواقض
 المجتبى الصحيح قولهما اهـ أي فلا يشترط في حقه أن يصل الى أن لا يعرف الارض من السماء (قوله
 ولو بأكل الحشيشة) ذكره في النهر بحثاً واستدل به بما في شرح الوهبانية من أنهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر
 من اذجره قال الشيخ إسماعيل ولا يخفى أن قول البرجندی من الخمر ونحوه شامل له اذا تعطل العقل وقول
 البحر بما شتر بعض الاسباب اهـ (فرع) المصروع اذا افاق عليه الوضوء تارخانية (قوله وقهقهة) قيل
 انها من الاحداث وقبل لا وانما وجب الوضوء بها عقوبة وزجرها وقائده الخلاف في مس المصنف يجوز
 على الثاني لا الاول كما في المراجع قال في النهر وينبغي أن يظهر أيضاً في كتابه القرآن وأما حل الطواف بهذا
 الوضوء فيه تردد والحق الطواف بالصلاة يؤذن بأنه لا يجوز فتدبره ورجح في البحر القول الثاني بموافقه

مطلبه
 نوم الانبياء غير ناقض

والعته لا يتقضى كنوم الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام وهل
 يتقضى انغماسهم وغشيهم ظاهر
 كلام المبسوط نعم (و) يتقضى
 (انغماس) ومنه الغشي (وجنون)
 وسكر) بأن يدخل في شبهة
 تمايل ولو بأكل الحشيشة
 (وقهقهة)

قوله والجنون هكذا يجنطه والذي
 في الشارح وجنون بالتكثير
 اهـ مصححه

قوله وقول البحر بما شتر بعض
 الاسباب اي كذلك يعني انه شامل
 له كقول البرجندی في كلامه
 حذف تامل اهـ مصححه

للقياس لانها ليست خارجا عن حسابها هي صوت كالكلاب والبكاء وبموافقته للاحداث المروية فيها اذ ليس فيها الا الاصر باعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونه احدا ١٨ وأيده في النهر بقول المصنف وغيره بالغ ولو كانت حدثا لا يتوى فيها البالغ وغيره وبترجيحهم عدم التقض بقهقهة النائم أي لعدم الجناية منه كالمصنف اقول ثم لا يخفى أن معنى القول الثاني بطلان الوضوء بالقهقهة في حق الصلاة زجرا كبطلان الارث بالقتل وان لم يطل في حق غيرها لعدم الحدث وليس معناه أن الوضوء لم يطل وانما امر باعادة زجرا حتى يرد أنه يلزمه انه لو صلى به صحت الصلاة مع الحرمة وجوب الاعادة فيكون مخالفا لاصل المذهب فافهم (قوله هي ما يسمع جبرانه) قال في البحر هي في اللغة معرفة وهي أن يقول قهقهة واصطلاحا ما يكون مسجوعا ولجبرانه بدت أسنانه اولا ١٩ وفي المنية وحده القهقهة قال بعضهم ما يظهر القاف والهاء ويكون مسجوعا ولجبرانه وقال بعضهم اذا بدت نواجذه ومنعه من القراءة ٢٠ لكن قال في الحلبة لم اقبل على التصريح باشتراط اظهار القاف والهاء لاحد بل الذي توارد عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكافي وغيرهم ما يكون مسجوعا ولجبرانه وظاهره التوسع في اطلاق القهقهة على ماله صوت وان عرى عن ظهور القاف والهاء أو أحدهما ٢١ واحتزبه عن الضحك وهو لغة اعم من القهقهة واصطلاحا ما كان مسجوعا فقط فلا يتقض الوضوء بل يطل الصلاة وعن التيسر وهو ما لا صوت فيه اصلا بل تبد وأسنانه فقط فلا يطلها وتامه في البحر ولم أر من قدر الجواز بشئ ومقتضى تعريف الضحك بما كان مسجوعا فقط أن القهقهة ما يسمعه غيره من اهل مجلسه فهم جبرانه لا خصوص من عن يمينه وعن يساره لان كمال ما كان مسجوعا لا يسمعه من عن يمينه او يساره تأمل (قوله ولو امرأة) لان النساء شقائق الرجال في التكليف ط ولا يرد أن قوله بالغ صفة للمدكر لانه يقال جارية بالغ كافي القاموس (قوله سوا) أي ولو سواها ومن مدخول المبالغة وكذا التسيان وذكري المعراج فيه ما رواه تين ورج في البحر رواية النقض وبها جزم الزيلعي في التسيان ولم يذكر السهو فافهم (قوله يفتي) لما قدمناه من أن النقض للزجر والعقوبة والصبي والنائم ليسا من اهلها لو صرحوا بأن القهقهة كلام فتفسد صلاتهما ثم أقوال أخر صحح بعضها مبسوطة في البحر (قوله كالباني) أي من سبقه الحدث في الصلاة فأراد أن يبنى على صلاته فقهره في الطريق بعد الوضوء يتقض وضوءه وهو احدى روايتين وبها جزم الزيلعي قال في البحر قيل وهو الاحوط ولا نزاع في بطلان صلاته ٢٢ (قوله مستقلة) نصريح بفهم قوله مصغري فانه يفهم انه لو كان يصلي بطهارة كبرى وهي الغسل لا ينتقض الوضوء الذي في ضمنها فكان الاخصر حذفة الا أن يقال احتزنا مصغري عن نفس طهارة الغسل فلا يلزمه اعادته وبمستقلة عن الصغري التي في ضمنه فتأمل (قوله والفتح والنهر) لانه ذكر في الفتح عن المحيط أنه الصحيح وعبر عن مقابله بقيل وفي النهز ذكر أنه الذي رجحه المتأخرون وحيث لم يتعقبه مع اقتضائه عليه وجزمه به اقتضى ترجيحه له ولذا لم يعزترجحه الى البحر لكونه ذكر القولين حيث قال على قول عامة المشايخ لا تنقض ويصح المتأخرون كقاضى خان النقض مع اتفاقهم على بطلان صلاته ٢٣ (قوله عقوبة له) لاسانه في حال مناجاة ربه تعالى (قوله وعليه الجهور) أي من المتأخرين كما عات (قوله كماله) أي ذات ركوع وسجود أو ما يقوم مقامهما من الايمان لعذر أو راكبا يؤتى بالنفل او بالقرض حيث يجوز فلا تنقض في صلاة جنازة وسجدة تلاوة أي خارج الصلاة لكن يطلان ولو كان راكبا يؤتى بالتطوع في المصر أو القرية لعدم جواز الصلاة عنده خلافا لثاني بحر (قوله ولو عند السلام) أي قبله وبعد التشهد درر وكذا الوفي سجود السهو بحر عن المحيط (قوله عدا) أي ولو كانت القهقهة عدا وفيه ردة على صاحب الدرر حيث قال الأبن تيمم وسبأ في باب الحدث في الصلاة التصريح بفساد الوضوء بالقهقهة عدا بعد القعود قدر التشهد لوجودها في حرمة الصلاة (قوله لا الصلاة) لانه لم يبق من فرائضها شئ وترك السلام لا يضر في البصة امداد (قوله خلافا لفر) حيث قال لا يطل الوضوء كالصلاة شرنا ليلية (قوله ولو قهقهة امامه الخ) أي بعد القعود قدر التشهد (قوله ثم قهقهة المؤتم) أما لو قهقهة قبل امامه او معه بطل وضوءه دون صلاته لوجودها في حرمة الصلاة سراج (قوله ولو سبوا) ردة على الدرر (قوله فلا تنقض) أي لو وضوء المؤتم لان قهقهته وقعت بعد بطلان صلاته بنهقهة امامه خلافا لما في المسبوق حيث قال لا لا تنفس صلاته ويقوم الى قضاء ما فات وفي فساد صلاة الاخر روايتان عن أبي حنيفة سراج (قوله بخلافها) أي بخلاف قهقهة

هي ما يسمع جبرانه (بالغ) ولو امرأة سهوا (يقطان) فلا يطل وضوء صبي هنا ثم يل صلاته ما به يفتي (يصل) ولو حكما كالباني (بطهارة مصغري) ولو تيمما (مستقلة) فلا يطل وضوء في ضمن الفصل لكن رجع في الخاتمة والفتح والنهر النقض عقوبة له وعليه الجهور كما في الذخائر الاشرفية (صلاة كاملة) ولو عند السلام عدا فانها تطل الوضوء لا الصلاة خلافا لفر كما حتره في النشر ليلية ولو قهقهة امامه أو أحدث عدا ثم قهقهة المؤتم ولو مسجوعا فلا تنقض بخلافها.

المأموم بعد كلام الامام عدا وكذا بعد سلامة عدا لان ما قاطع من الصلاة لا يفسد ان اذ لم يقو تأثر طها وهو الطهارة فلم يفسد ما شئ من صلاة المأموم فينتقض وضوءه بتهتهته أم احده عدا وكذا قهتهته عدا فحقونان لاطهارة فيفسد جزءا يلقاها فيفسد من صلاة المأموم كذلك فتكون قهتهته المأموم بعد الخروج من الصلاة فلا تنقض وتقامه في جاشية نوح انقضى (قوله في الاصح) مقابله ما في الخلاصة حيث صحح عدم فساد الطهارة بتهتهته المأموم بعد كلام الامام او سلامه عدا قال في الفتح ولو تهتهته بعد كلام الامام عدا فسدت كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة اه اقول وما في الفتح صححه في الثانية أيضا (قوله الامتحان) أي احتيازا من الطاب (قوله المسح) أي مسح الخف والرأس او الجبهة قال ط وكذا لو نسي غسل بعض اعضاءه اذ المسح ليس قيد اعلى ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) أي قبل شروعه فيها كأن قهتهته حال رجوعه (قوله انتقض) لانه في الصلاة حكمها هذا على ما جزم به الزبيلى من احدي الرايين من انتقاض طهارة الباني لوقهتهته في الطريق كما تقدمناه (قوله لا بعده) أي لا ينتقض لوقهتهته بعد قيامه أي شروعه فيما لانه لما شرع فيساو هذا كراه لم يسمح بتبطلت صلاته فتكون قهتهته بعده خارج الصلاة فلا تنقض ووجه الامتحان فيها انه يقال أي قهتهته تنقض الوضوء قبل الشروع في الصلاة حقيقة لا بعده (قوله ومباشرة) مأخوذة من البشارة وهي ظاهر الجلد (قوله فاحشة) المراد بالفحش الظهور ولا الذي نسي عنه الشارع اذ قد تكون بين الرجل وامرأته او المعنى فاحشة أن لو كانت مع الاجنبية او باعتبار أغلب صورها لانها تكون بين المرأتين والرجلين والرجل والفلان ثم هي من الناقض الحكمي ط (قوله بقاس الفرجين) أي من غير حائل من جهة القلب والدبر شرح المية ثم المنقول أن ظاهر الرواية عدم اشتراطه وفي النبايع روى الحسن اشتراط القماس وهو أظهر وصححه الاسيبي وفي الزبيلى انه الظاهر اه أي من جهة الدراية لا الرواية افاده في الجرح وبشرط أن يكون تماس الفرجين من شخصين مشتهرين بدليل ما سيذكره الشارح في الغسل انه لا يجب التسل بوطء صغيرة غير مشتهرة ولا ينتقض الوضوء الخ تأمل (قوله مع الانتشار) هذا في حق نقض رضونه لا وضوءها فانه لا يشترط في نقضه انتشار آلة الرجل فنية وفي الشربلية زاد الكمال في تفسيرها المعانة وتبعه صاحب البرهان نقلا وهي أن يجزأ معا متعاقبين متماشي الفرجين (قوله للبيانين) فينتقض وضوء المرأة وما في الحلية حيث قال اني لم اقف عليه الا في المنية وفيه تأمل رده في الجرح والنهر (قوله على المعتمد) وهو قولهما لانها لا تخلو عن خروج مذى غالبا وهو ككالمتهتق في مقام وجوب الاحتياط اقامة للسبب الظاهر مقام الامر الباطن وقال محمد لا تنقض ما لم يظهر شئ وصححه في الحقائق ورده في الجرح والنهر بما نقله في الحلية عن التحفة من أن العصم قولهما وهو المذهب كور في المتون قلت لكن في الحلية قال بعد ما نقل تصحيح قولهما وبقائل أن يقول الاظهر وجه محمد قوله أوجه ما لم يثبت دليل على بطلان ما قالاه اه وفي شرح الشيخ اجماعا على من شرح البرجندي واكثر الكتب متطافرة على أن العصم المتيقن بقول محمد وعدم ذكر صاحب الهداية لها في الذوق قض يشعر باختباره اه تأمل (قوله لكن يغسل يده ندبا) الحديث من مس ذكره فليتوضأ اي يغسل يده بجماعيته وبعينه قوله صلى الله عليه وسلم هل هو الاضعة منك حين سئل عن الرجل يمس ذكره بعد ما يتوضأ وفي رواية في الصلاة اخرج الطحاوي وأصحاب السنن الا ابن ماجه وصححه ابن حبان وقال الترمذي انه احسن شئ يروى في هذا الباب وأصح وبشدهله ما اخرج الطحاوي عن مصعب بن سعد قال كنت أخذنا على ابي المصنف فاحسكت فاصبت فرجى فقال اصبت فرجك فتلت نعم فقال قم فاعسل يدك وقد ورد تفسير الوضوء بمثل في الوضوء من مامسته النار وتقامه في الحلية والجرح قول ومفاده استحباب غسل اليد مطلقا كما هو مفاد اطلاق المذسوط خلافا لما استفاده في الجرح من عبارة البدائع من تقديده بما اذا كان مستنجبا بالجرح كما وضعه في النهر (قوله لكن يندب الخ) قال في التهرالأن مراتب الندب تحتف بحسب قوة دليل الخالف رضاءه (قوله لكن بشرط) استندرا على ما فهم من الكلام من أن الامام يراعى مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه المسألة اوفى غيرها والا فالمرعاة في المذهب كور هنا ليس فيها ارتكاب مكرره مذهب اه ح بنى المراد بالكرهه هنا ما يعم التزنية توقف فيه ط والظاهر نعم كالتفليس في صلاة التهر فانه السنة عند الشافعي مع أن الفضل عندنا الاسفار فلا يندب مراعاة الخلاف فيه وكصوم يوم الشك فانه الافضل عندنا وعند الشافعي

بعد كلامه عدا في الاصح ومن مسائل الامتحان ولو نسي الباني المسح فقهته قبل قيامه للصلاة ينتقض لا بعده لبطلانها بالقيام اليها (ومباشرة فاحشة) بقاس الفرجين ولو بين المرأتين والرجلين مع الانتشار (للبيانين) المباشر والمباشر ولو بلا بلل على انه قد (لا) ينتقض (مس ذكر) لكن يغسل يده ندبا (وامرأة) وأمره لكن يندب للخروج من الخلاف لاسيما للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكرره مذهب

مطلب
في نذب مراعاة الخلاف اذ لم يرتكب مكرره مذهب

حرام ولم أر من قال ينذب عدم صومه مراعاة للخلاف وكالاته وجلسة الاستراحة السنة عندنا تركها
ولو فعلها بالأس كاسية أتى في عمله فيكره فعلها اتزيماع انهم ما سنات عند الشافعي (قوله وصديقه) في المغرب
صديقه الجرح ماؤه الرقيق المختلط بالدم (قوله وعين) اي وما عين وهو الدمع وقت الرمد وفي بعض النسخ
وغيره بدل وعين اي غير ماء السرة كما نقطة وجرح (قوله لا يوجع) تقيد بعدم النقض بخروج ذلك وعدم
النقض هو ما مشى عليه في الدرر والجوهره والزيلى معز بالعلواني قال في البحر وفيه نظر بل الظاهر اذا كان
الخارج قيعا وصديقه النقض سواء كان مع وجع او بدونه لانهم لا يخرجون الا عن علم نعم هذا التفصيل حسن
فما اذا كان الخارج ماء ليس غير اه واقفه في الشربة لالاية وأيده بمارة القبح الجرح والنقطة وماء الندى
والسرة والاذن اذا كان لعله دواء على الاصح اه فالضيق في كان للماء فقط فهو مؤيد لكلام البحر وفيه اشارة
الى أن الوجع غير قيد بل وجود العله كاف وما جئ به في البحر مأخوذ من الحلية واعترضه في النهي بقوله لم لا يجوز
أن يكون القبح الخارج من الاذن عن جرح برأ وعلامته عدم التألم فالخصم ممنوع اه اي الخصم بقوله
لا يخرج الا عن علمه وأنت خير بآن الخروج دليل العله ولو بلا ألم واتما الام شرط للماء فقط فانه لا يعلم كون
الماء الخارج من الاذن والعين او نحوهما دما متغيرا الا بالعله والالم دليلها بخلاف نحو الدم والقبح ولذا
اطلقوا في الخارج من غير السيلين كالم والقبح والصديد انه يتقضى وضوء ولم يشترطوا سوى التجاوز الى
موضع يلحقه حكم التطهير ولم يقيدوه في المتون ولا في الشروح بالالم ولا بالعله فالتقيد بذلك في الخارج من الاذن
مشكل لمخالفته لاطلاقهم (قوله وعش) هو ضعف الرقبة مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات درر وقاموس
(قوله ناقض الخ) قال في النية وعن محمد اذا كان في عينه رمد ونسل الدمع منها امره بالوضوء لوقت كل
صلاة لا في اخاف أن يكون ما يسيل منها صديقا فيكون صاحب العذر اه قال في القبح وهذا التعليل يقتضي
انه امر استحباب فان الشك والاحتمال لا يوجب الحسب بالنقض اذا اليقين لا يزول بالشك نعم اذا علم باخبار
الاطباء او بعلامات تغلب ظن المتبني يجب اه قال في الحلية وبشده قول الزاهد في عقب هذه المسألة
وعن هشام في جامعه ان كان قيعا فكالاستحاضة والافكا الصبيح اه ثم قال في الحلية وعلى هذا ينبغي أن يعمل
على ما اذا كان الخارج من العين متغيرا اه اقول الظاهر ان ما استشهد به رواية اخرى لا يمكن حمل ما رت عليها
بدليل قول محمد لا في اخاف أن يكون صديقا لانه اذا كان متغيرا يكون صديقا او قيعا فلا يناسبه التعليل بالخوف
وقد استدل في البحر على ما في القبح بقوله لكن صرح في السراج بأنه صاحب عذر فكان الامر لا يجاب اه
وبشده قول المجتبى يتقضى وضوءه (قوله مجتبى) عبارته الدم والقبح والصديد وماء الجرح والنقطة وماء
البقرة والندى والعين والاذن لعله سواء على الاصح وقولهم والعين والاذن لعله دليل على أن من رمدت عينه
فسال منها ماء بسبب الرمد يتقضى وضوءه وهذه مسألة الناس عنها غافلون اه وظاهره أن المدار على الخروج
لعله وان لم يكن معه وجع تأمل وفي الخاتمة الغرب في العين بمنزلة الجرح فيما يسيل منه فهو نجس قال في المغرب
والغرب عرق في مجرى الدمع يسقي فلا ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع
دموعها والغرب بالتحريك ورم في الماقي وعلى ذلك صح التحريك والتسكين في الغرب اه اقول وقد سئل عن
رمد وسال دمع ثم استقر ساكنا بعد زوال الرمد وصار يخرج بلا وجع فأجبت بالنقض اخذ امامنا من عروضة
مع الرمد دليل على انه لعله وان كان الآن لا يرد ولا وجع خلافا لظاهر كلام الشارح قد بر (قوله احليه) بكسر
الهمزة مجرى البول من الذكر بحر (قوله هذا) اي النقض بما ذكر مراده بيان المراد من الطرف الظاهر بأنه
ما كان عاليا عن رأس الاحليل او مساويا له اي ما كان خارجا من رأسه زائدا عليه او محاذيا لرأسه لتحقيق خروج
النفس بابتلاله بخلاف ما اذا ابتل الطرف وكان متغلا عن رأس الاحليل اي غابا فيه لم يحاذه ولم يعمل فوقه
فان ابتلاله غير ناقض اذ لم يوجد خروج فهو كابتلال الطرف الاخر الذي في داخل القصبة (قوله والغرب
الداخل) أما لو احتشيت في الفرج الخارج فابتل داخلا الحشوا تنقض سواء نفذ البطل الى خارج الحشوا ولا
لتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعترف في الانتقاض لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج
من قصبة الذكر اليها وان لم يخرج منها كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وان لم يخرج من
الخارج اه شرح النية (قوله لا ينقض) لعدم الخروج (قوله ولو سقطت الخ) اي لو خرجت القطننة من

قوله وصديقه هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح كصديقه كاف
التشبيه اه معجمه

(ك) لا ينقض (لو خرج من اذنه)
ونحوها كعينه ونديه (قبح)
ونحوه كصديقه وماء سرة وعين
(لا يوجع وان) خرج (ه) أي
يوجع (نقض) لانه دليل الجرح
فدمع من بعينه رمداً وعش ناقض
فان استقر صار ذاعذر مجتبى
والناس عنه غافلون (ك) ينقض
(لو حشا احليه بقطننة واسئل)
انظر الظاهر) هذا القطننة
عالية أو محاذية لرأس الاحليل
وان متسفة عنه لا ينقض وكذا
الحكم في الدرر والفرج الداخل
(وان ابتل) الطرف (الداخل لا)
ينقض ولو سقطت فان رطبة اتقطن
والالا

وكذا لو أدخل أصبعه في دبره
ولم يمسها فان غيبها وأدخلها
عند الاستنجاء بطل وضوءه
وصومه (فروج) يستحب
للرجل أن يحنثي أن رابه
الشيطان ويجب أن كان
لا يقطع الإبه قدر ما يصل
باسوري يخرج دبره أن أدخله
بيده انتقض وضوءه وان دخل
بنفسه لا • وكذا لو خرج بعض
الدودة فدخلت • من ذكره
رأسان فالذي لا يخرج منه
البول المعتاد بمنزلة الجرح
• الخنثى غير المشكل فرجه
الآخر كالجرح والمشكل
ينتقض وضوءه بكل • منكر
الوضوء هل يكفران •
الوضوء للصلاة نعم ولغيرها
لا • شك في بعض وضوءه أعاد
ما شك فيه لو في خلالة ولم يكن
الشك عادة والالا • ولو علم
أنه لم يغسل عضوا وشك في
تعيينه غسل رجله اليسرى لأنه
آخر العمل

الاحليل رطبة انتقض لخروج النجاسة وان قلت وان لم تكن رطبة أي ليس بها اثر النجاسة أصلا فلا تنقض كالأقطر
الدهن في احليله فعاد بخلاف ما يغيب في الدبر فان خروجه ينتقض وان لم يكن عليه رطوبة لأنه التحق بما في الأمعاء
وهي محل القذر بخلاف قسبة الذر وكذا لو خرج الدهن من الدبر بعد ما احتقن به ينتقض بخلاف كما يفسد
الصوم كما في شرح المنية قلت لكن فساد الصوم بالاحتقان بالدهن لا يخرج وجهه كما لا يخفى وان اوههم كلامه خلافه
(قوله ولم يمسها) لكن الصحيح أنه تعتبر البلة او الرائحة ذكره في المستقى لأنه ليس بدخول من كل وجه ولهذا لا يفسد
صومه فلا ينتقض وضوءه اه حلية عن شارح الجامع لقاضي خان فاذا وجد تحت البلة او الرائحة ينتقض وفي المنية
وان ادخل الحفنة ثم اخرجها ان لم يكن عليها لم ينتقض والاحوط أن يتوضأ اه وفي شرحها وكذا كل شيء
يدخله وطرفه خارج غير الذكر (قوله فان غيبها) قال في شرح المنية وكل شيء غيبه ثم خرج ينتقض وان لم يكن
عليه بلة لأنه التحق بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا اه وفي شرح الشيخ اسماعيل
عن الينابيع وكل شيء غيبه في دبره ثم اخرجها او خرج بنفسه ينتقض الوضوء والصوم وكل شيء ادخل بعضه
وطرفه خارج لا ينتقضهما انتهى اقول على هذا ينبغي أن تكون الأصابع كالحفنة فيعتبر فيها البلة لان طرفها يبق
خارجا لاتصالها باليد الا أن يقال لما كانت عضوا مستقلة فاذا غابت اعتبرت كالفصل لكن ماسيا في الصوم
مطلق فانه ساقى انه لو أدخل عودا في مقعده وغاب فسد صومه والا فلا وان ادخل أصبعه فالحق أن لها الوميثلة
فسد والا فلا تأمل ولذا قال في البدائع هذا يدل على أن استقرار الدخول في الجوف شرط فساد الصوم (قوله
بطل وضوءه وصومه) أي في المسألتين لكن بطلان الصوم في الأولى خلاف المختار الا أن يفرق بين مجرد ادخال
الأصبع وتعيينه ويحتاج الى نقل صريح فان ما ذكره في الصوم مطلق كما علمت ولهذا قال ط أن في كلامه لنا
وتشاورنا بتأويلان الوضوء يرجع الى قوله ولو غيبه وقوله وصومه يرجع الى قوله وأدخلها عند الاستنجاء قلت
لكن لو أدخلها عند الاستنجاء ينتقض وضوءه ايضا لانها لا تخلو من البلة اذا خرجت كما في شرح الشيخ اسماعيل
عن الوقعات وكذا في التاترخانية لكن نقل فيها ايضا عن الذخيرة عدم النقص والذي يظهر هو النقص لخروج
البلة معها والحاصل أن الصوم يطل بالدخول والوضوء بالخروج فاذا ادخل عودا فاقول لم يفسد لا يفسد
الصوم لأنه ليس بدخول من كل وجه ومثله الأصبع وان غيب العود فسد لتعلق الدخول • وكذا لو كان هو
لوا الاصبع مبتلا لاستقرار البلة في الجوف واذا أخرج العود بعد ما غاب فسد وضوءه مطلقا وان لم يغيب فان
عليه بلة اوفيه رائحة فسد وضوءه والا فلا (قوله بيده) او بخزقة بجر (قوله انتقض) لأنه يلتزم بيده شيء
من النجاسة بجر أي فيحقق خروجها (قوله لا) أي لا ينتقض لعدم تحقق الخروج لكن ذكر بعده في البحر عن
الحلواني انه ان يقن خروج الدبر ينتقض طهره بخروج النجاسة من الباطن الى الظاهر اه وبه جزم
في الامداد (قوله وكذا) أي في عدم النقص وهذا ذكره في البحر عن التوشيح تحريجا على مسألة
البا سوري (قوله فدخلت) الأولى حذفه ليكون التشبيه في طرفي الدخول والدخول ط (قوله من
لذكره الخ) فيه انجاز وأصل العبارة كما في الخاتمة لو كان يذكر الرجل جرح له رأسان احدهما يخرج منه
الذي يسيل في مجرى البول والثاني ما لا يسيل فيه فالأول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينتقض
وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل (قوله فرجه الآخر) أي المحكم كوم بزادته على اصل خلقته
(قوله كالجرح) أي لا ينتقض الوضوء ما يخرج منه ما لم يسيل خاتمة وبه جزم في الفتح وغيره لكن قال الزيلعي
واكثرهم على ايجاب الوضوء عليه قال في النهر الآن الذي ينبغي التعويل عليه هو الاول (قوله بكل) أي
بالخارج من كل بجزء الظهور علا بالا حوط كما في التوضيح ط (قوله منكر الوضوء) أي وجوبه (قوله
نعم) لانكاره النص القطعي وهو آية اذا قمم والاجماع (قوله ولغيرها لا) ظاهره ولوليس المصحف لوقوع
الخلافا في تفسير آيته كما مر ط (قوله شك في بعض وضوءه) أي شك في ترك عضو من أعضائه (قوله
والالا) أي وان لم يكن في خلالة بل كان بعد الفراغ منه وان كان أول ما عرض له الشك أو كان الشك عادة له
وان كان في خلالة فلا بعد شيئا قطعا لا وسوسة عنه كما في التاترخانية وغيرها (قوله غسل رجله اليسرى)
قال في الفتح ولا يخفى أن المراد اذا كان الشك بعد الفراغ وقياسه انه لو كان في أثناء الوضوء يغسل الاخير كما اذا
علم انه لم يغسل رجله عينا وعلم انه ترك فرضا مما قبلها وشك في انه ما هو يمسح رأسه والفرق بين هذه والمسألة

التي قبلها انه لا يتحقق بترك شيء هناك اصلا اه (قوله ولو أيقن بالطهارة الخ) حاصله انه اذا علم سبق الطهارة وشك في عروض الحدث بعدها او بالعكس اخذ باليقين وهو السابق قال في الفتح الان تأيد اللاحق فعن محمد علم المتوضي دخول الخلاه للحاجة وشك في قضائها قبل خروجه عليه الوضوء او علم جلوسه للوضوء باناء وشك في اقامته قبل قيامه لا وضوء اه (قوله وشك بالحدث) اي الحقيقي أو الحكمي يشمل ما لو شك هل نام وهل نام متمكنا ولا اوزالت احدي البيته وشك هل كان ذلك قبل اليقظة او بعدها اه جوي (قوله فهو متطهر) لان الغالب أن الطهارة بعد الحدث ط لكن في حاشية الجوي عن فتح المدر للعلامة محمد السمدي سي من يثبت بالطهارة والحدث وشك في السابق يؤمر بالتذكر فيما قبلهما فان كان محدثا فهو والا ان متطهر لانه يثبت الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في انتفاضها لانه لا يدري هل الحدث الثاني قبلها او بعدها وان كان متطهرا فان كان يعتقد التجديد فهو الا ان محدث لانه متيقن حدثا بعد تلك الطهارة وشك في زواله لانه لا يدري هل الطهارة الثانية متأخرة عنه ام لا بأن يكون والى بين الطهارتين اه قال الجوي ومنه يعلم ما في كلام المصنف يعني صاحب الاشياء من التصور (قوله ولو شك الخ) في التاخر خاتمة من شك في اناؤه او نوبه او بدنه اصاحته نجاسة او لا فهو طاهر مالم يستيقن وكذا الاثار والحياض والحباب الموضوعة في الطرقات ويستقي منها الصغار والكبار والمسلمون والكفار وكذا ما يتخذه اهل الشرك والجهل من السيلن كالسمن والخبز والاطعمة والنياب اه ملخصا (فرع) لو شك في السائل من ذكره ماء هو أم بول ان قرب عهده بالماء او تكرر مضى والاعادة بخلاف ما لو غلب على ظنه انها احدهما فتح (قوله وفرض الغسل) الوالوالاستئناف او لعطف على قوله اركان الوضوء والفرض يعني المفروض والغسل بالضم اسم من الاعتسال وهو تمام غسل الجسد واسم لما يغتسل به ايضا ومنه في حديث ميمونة فوضعت له غسلا مغربا لكن قال النووي انه بالغض افسح وأشهر لغة والضم هو الذي تستعمله الفقهاء بحر (قوله ما يعم العمل) اي ليشمل المضضة والاستنشاق فانهما ليسا قطعيين لقول الشافعي بسنتهما اه ح (قوله كما مر) اي في الوضوء وقد مناهنا لبياناه (قوله وبالفعل المفروض) اي غسل الجنابة والحيض والنفاس سراج قال للعهد (قوله يعني الخ) مأخوذة من المنع قال ط والمراد بعدم الفرضية أن صحة الغسل المسنون لا تتوقف عليه ما وانه لا يحرم عليه تركهما وظاهر كلامه انهما اذا تركا لا يكون آتيا بالغسل المسنون وفيه نظر لانه من الجائز ان يقال انه اتى بسنة وترك سنة كما اذا غضم وترك الاستنشاق اه اقول فيه أن الغسل في الاصطلاح غسل البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن الا ما يتعدا الى الماء اليه او يتعدى كافي البحر فصار كل من المضضة والاستنشاق جزءا من مفهومه فلا توجد حقيقة الغسل الشرعية بدونهما ويدل عليه انه في البدائع ذكر ركن الغسل وهو اسالة الماء على جميع ما يمكن اسالته عليه من البدن من غير حرج ثم قسم هفة الغسل الى فرض وسنة ومستحب فلو كانت حقيقة الغسل الفرض تخالف غيره لما صح تقسيم الغسل الذي ركنه ما ذكر الى الاقسام الثلاثة فيتعين كون المراد بعدم الفرضية هنا عدم الاثم كما هو المتبادر من تفسير الشارح لا عدم توقف الصحة عليهم لكن في تعبيره بالشرطية نظر لما علمت من ركنيتهما فتدبر (قوله غسل كل فله الخ) عبر عن المضضة والاستنشاق بالغسل لافادة الاستيعاب او للاختصار كما قدمه في الوضوء ومن الكلام عليه ولكن على الاول لا حاجة الى زيادة كل (قوله ويكفي الشرب عبا) اي لامصا فتح وهو بالعين المهملة والمراد به هنا الشرب بجميع القم وهذا هو المراد بما في الخلاصة ان شرب على غير وجه السنة يصح عن الجنابة والا فلا وما قيل ان كان جاهلا جاز وان كان عالما فلاي لان الجاهل يجب والعالم يشرب مصا كما هو السنة (قوله لان المص) اي طرح الماء من القم ليس بشرط للمضضة خلافا لما ذكره في الخلاصة ثم هو الاحوط من حيث الخروج عن الخلاف وباهه اياه مكرهه كما في الحلية (قوله حتى ماتحت الدرن) قال في الفتح والدردن اليابس في الانف كالخيز المعصوم والمجعين يمنع اه وهذا غير الدردن الا في متناو قيدا باليابس لما في شرح الشيخ اجماعا ان في الرطب اختلاف المشايخ كما في القضية عن المحيط (قوله لكن) استدراك على ظاهر المتن حيث اطلق البدن على الجسد لان المراد ما يعم الاطراف والذي في القاموس البدن محرك من الجسد ما سوى الرأس ط (قوله في المغرب) بيم مضمومة فغين ميمية ساكنة اسم كتاب في اللغة للامام المطرزي تليذ الامام الزنجيري ذكر فيه الالفاظ الغريبة الواقعة في كتب

ولو أيقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس أخذ باليقين ولو تيقنهما وشك في السابق فهو متطهر ومثله التيمم ولو شك في نجاسة ماء او توب او طلاق او عتق لم يعتبر وتعمامه في الاشياء (وفرض الغسل) اراد به ما يعم العمل كما مر وبالفعل المفروض كافي الجوهره وظاهره عدم شرطية غسله وانفعه في المسنون كذا في البحر يعني عدم فرضيته ما فيه والا فهما شرطان في تحصيل السنة (غسل) كل (فله) ويكفي الشرب هبما لان المص ليس بشرط في الاصح (واتفه) حتى ماتحت الدرن (و) باقي (بدنه) لكن في المغرب وغيره البدن من المنكب الى الالية وحينئذ قال رأس والعنق واليد والرجل خارجة لغة داخله تبعاشرا اجماعا الغسل

(لذلك) لأنه ستم فيكون
 مسحاً لشرطاً خلافاً لما
 (ويجب) أي يفرض (غسل)
 كل ما يمكن من البدن الخارج
 مرة كاذن (وسرة وشارب
 وحاجب و) أثناء (الحية)
 وشعر رأس ولو متلبداً للماء
 فاطهر وامن المبالغة (ردرج
 خارج) لأنه كالماء لا داخل لأنه
 باطن ولا تدخل أصبعها
 في قبلها به يفتي (لا) يجب
 (غسل ما فيه حرج كعين) وإن
 اكتمل بكامل نجس (ونفس)
 انضم و) لا داخل قلعة
 بل يندب هو الأصح قاله الكمال
 وعلة بالحرج فسقط الاشكال
 وفي المسعودي أن امكن فتح
 القلفة بلا مشقة يجب والا لا
 (وكفى بل اصل صغيرتها) أي
 شعر المرأة المصفور للحرج
 أما المخوض فيفرض غسل كله
 اتفاقاً

فقهاً تناولوه كتاب أكبر منه سماه العرب بالعين المهملة (قوله خلافاً لما لك) وهو رواية عن أبي يوسف أيضاً
 كما في الفتح (قوله أي يفرض) أي ليس المراد بالواجب المصطلح عليه (قوله وشارب وحاجب) أي بشرة وشعر
 وإن كنف بالاجام كما في المنية (قوله ما في فاطهر وامن المبالغة) عليه أقوله ويجب وكان الأولى تأخير عن قوله
 وفرج خارج الخ أي لأنها صيغة مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولومن وجه كالأشياء
 المذكورة درويان ذلك أنه امر من باب التفعيل مصدره الاظهر بكسر الهمزة وفتح الطاء وضم انها المشتدتين
 أصله تطهر قلبت التاء طاء ثم ادغمت ث جي همزة الوصل ومجزؤه تطهر بالتخفيف وزيادة البناء تدل على زيادة
 المعنى ولصاحب البحر هنا كلام خارج عن الانتظام او ختناه فيما علقناه عليه (قوله لا داخل) أي لا يجب
 غسل فرج داخل (قوله ولا تدخل أصبعها) أي لا يجب ذلك كما في الشرع بلالية ح أقول وهو مأخوذ
 من قول الفتح ولا يجب ادخالها الاصبغ في قبلها وبه يفتي اه فافهم وفي التتارخانية ولا تدخل المرأة أصبعها
 في فرجها عند الغسل وعن محمد أنه لم تدخل الاصبغ فليس بتنظيف واختاره هو الاول اه فقول
 الشرع بلالية تبعاً للفتح لا يجب ادخالها ذلك هذه الرواية ونظاها من المراد بها الوجوب وهو به تدامل
 (قوله كعين) لأن في غداها من الحرج ما لا ينبغي لأنها تنضم لا تقبل الماء وقد كف بصرم من تكلف له من الصعابة
 كابن عمرو بن عباس بحر ومفاده عدم وجوب غسلها على الاعي خلافاً للعائني حيث بناء على أن العلة أنه
 يورث العمى ولهذا نقل أبو السعود عن العلامة سري الدين أن العلة الصحة كونه يضرب وإن لم يورث العمى
 فسقط حتى عن الاعي اه (قوله وإن اكتمل الخ) الظاهر أنها شرطية وجوابها محذوف تقديره لا يجب
 غسلها فهو استئناف لبيان مسألة أخرى لأن الغسل المذكور قبل غسل نجاسة حكيمية وهذا غسل نجاسة
 حقيقية فلا يصح جعله ان وصليته تأمل (قوله ونسب انضم) قال في شرح المنية وإن انضم الثقب بعد نزوع
 القرط وصار يحال ان امر عليه الماء يدخله وان غفل لا فلا بد من امراره ولا يتكلف لغير الامر من ادخال عود
 ونحوه فان الحرج ممدوح اه (قوله ودخل قلعة) القلفة والقلفة والغافة بالقاف وبالفن الجلدة التي يقطعها
 الختان يجوز فيها فتح القاف وضمها وزاد الاصمعي فتح القاف واللام حلية (قوله فسقط الاشكال) أي اشكال
 الزبلي حيث قال لا يجب لأنه خلقه كفصبة الذكرو هذا مشكل لأنه اذا وصل البول الى القلفة ينتقض الوضوء
 لجعلوه كالخارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كالدخل اه ووجه السقوط أن عدم وجوب غسلها الحرج
 أي أن الأصل وجوب الغسل الا أنه سقط للحرج وانما يرد الاشكال على التعليل بكونها خلقته ولهذا قال في الفتح
 والاصح الاول أي كون عدم الوجوب للحرج لا لكونه خلقته وقال قبله في نواقض الوضوء بعد ذكره الاشكال
 لكن في الظهيرة انما علة بالحرج لا بالخلقته وهو المعتمد فلا يرد الاشكال اه (قوله وفي المسعودي الخ)
 مشى عليه في الامداد وبه يحصل التوفيق بين القولين لأنه اذا اسكن فسحقها أي بأن امكن قلبها وظهور الحشفة
 منها فلا حرج في غسلها فيجب والابن لم يكن فيها سوى ثقب يخرج منه البول فلا يجب للحرج لكن اورد في الحلية
 أن هذا الحرج يمكنه ازالته بالختان ثم قال اللهم الا اذا كان لا يطيقه بأن اسلم وهو شيخ ضعيف (قوله صغيرتها)
 المراد الجنس الصادق بجميع الضفائر ط (قوله للحرج) والاصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن أم سلمة قالت
 قلت يا رسول الله اني امرأة أشد صفراً مني أفأغسله لغسل الجنابة فقال لا تأميا يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث
 حشيات ثم تقضين عليك الماء فتطهرين ومقتضى هذا الحديث عدم وجوب الاصل الى الاصول فتح لكن
 في المبسوط وانما شرط تبليغ الماء اصول الشعر لحديث حذيفة فإنه كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت
 فيقول يا هذه ابلي الماء اصول شعرك وشون رأسك وهي مجمع عظام الرأس ذكره القاضي عياض بحر واستفاد
 من الاطلاق أنه لا يجب غسل ظاهر المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر وبه صرح في المنية وعزاء في الحلية الى
 الجامع الحسامي والخلاصة ثم قال ومن نص ايضا على أن غسل ظاهر المسترسل من ذواتيهما موضع عنها البردوت
 والصدر الشهيد وعبر عنه بالصحيح في الخط البرهاني ومشي عليه في الكافي والذخيرة اه (قوله اتفاقاً)
 كذا في شرح المنية وفيه نظر لأن في المسألة ثلاثة اقوال كما في البحر والحلية * الاول لاكتفاء بالوصول الى
 الاصول ولو منقوضاً وظاهر الذخيرة أنه ظاهر المذهب ويدل عليه ظاهر الأحاديث الواردة في هذا الباب * الثاني
 التفصيل المذكور ومشي عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكافي * الثالث وجوب بل الذوائب

مع العصر وصحح وتمام تحقيق هذه الاقوال في الحلية ومال فيها آخر الى ترجيح القول الثاني وهو ظاهر المتون
(قوله ولو لم يتل اصلها) بأن كان متلبدا او غزيرا امداداً ومضجوراً اضراً شديداً لينفذ فيه الماء ط (قوله
مطلقاً) قال ح لم يظهر لي وجه الاطلاق اه وقال ط اي سواء كان فيه حرج ام لا وقوله هو الصحيح
مقابله انه لا بد من عصر الشعر ثلاثاً بعد غسله منقوضاً ومعقوصاً اه اقول كان ينبغي للشارح أن يقول يجب
غسلها بدل قوله يجب نقضها فقله مطلقاً معناه سواء كان مضافاً او لا وقوله هو الصحيح احتراز عن القول
الاول والثالث من الاقوال الثلاثة قد دبر (تنبيه) يؤخذ من مسألة الضفيرة انه لا يجب غسل عقد الشعر
المتعقد بنفسه لان الاحتراز عنه غير ممكن ولومن شعر الرجل ولم ير منه عليه من علمائنا تأمل واذا اتفق شعرة
لم تغسل فالظاهر وجوب غسل عملها لا انتقال الحكم اليه تأمل (قوله ولا تمنع نفسها) اي خوفاً من وجوب
الغسل عليها اذا وطئها لانه حقها ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله وسيجي في التيمم) اي في آخره
(قوله ولو علوا او تركا) هو الصحيح لعدم الضرورة وللاحتياط طوي رواية لا يجب نظر الى العادة كما في شرح المنية
(قوله لا مكان حلقه) اي بخلاف المرأة فانها منبهة عنه بالحديث فلا يمكنها شرعاً فافهم (قوله ونبي الخ)
ظاهر النصاح واقاموس أن الوهم مختص بالذباب نوح افندي وهذا بالنظر الى اللغة والا فالمراد هنا ما يشبه
البرغوث لانه اولى بالحكم (قوله لم يصل الماء تحتها) لان الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يفتي) صرح
به في المنية عن الذخيرة في مسألة الحناء والطين والدرن معللاً بالضرورة قال في شرحها ولان الماء ينقذه لتخلله
وعدم لزوجه وصلاته والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن اه لكن يرد عليه أن الواجب
الفصل وهو اسالة الماء مع التقاطر كما مر في اركان الوضوء والظاهر أن هذه الاشياء تمنع الاسالة فالظاهر التعليل
بالضرورة ولكن قد يقال ايضاً ان الضرورة في درن الانف اشتد منها في الحناء والطين لندورهما بالنسبة اليه مع
انه تقدم انه يجب غسل ما تحتها فينبغي عدم الوجوب فيه ايضاً تأمل (قوله عطف تفسير) لقول القاموس
الدرن الوسخ وأشار بهذا الى أن المراد بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو ما يذهب بالدلك في الحام بخلاف الدر
الذي يكون من غطاء الانف فانه لو يابس يجب اصال الماء الى ما تحتها كما مر (قوله وكذا دهن) اي كزيت
وشبرج بخلاف نحو شحم وسمن جامد (قوله ودسومة) هي أثر الدهن قال في الشربلية قال المحدثي
وفي الفتاوى دهن رجله ثم توضأ وأمر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود غسل الرجلين اه
(قوله في الاصح) مقابله قول بعضهم يجوز للفرس لان درنه من التراب والطين فينقذه الماء لا للمدنى لانه من
الودك شرح المنية (قوله بخلاف نحو عجين) اي كعكاش وشع وقدر سمن وخبز مضوع متلبد جوهره لكن
في التهرولو في اظفار طين او عجين فالتقوى على انه مغفر قرويا كان اومدينا اه نعم ذكر الخلاف في شرح المنية
في العجين واستظهر المنع لان فيه لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء (قوله به يفتي) صرح به في الخلاصة وقال
لان الماء شئ لطيف يصل تحتها غالباً اه ويرد عليه ما قد مناه آتفاً ومقادم عدم الجواز اذا علم انه لم يصل الماء تحتها
قال في الحلية وهو أثبت (قوله ان صلوا) بضم الصاد المهملة وصكون اللام وهو الشديد حلية اي ان كان
مضوعاً مضامناً كدأ بحيث تدخلت أجزاؤه وصار له لزوجة وعلاكة كالعجين شرح المنية (قوله وهو الاصح)
صرح به في شرح المنية وقال لاستناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والحرج اه ولا ينبغي أن هذا التصحيح
لا ينافي ما قبله فافهم (قوله كقسط) بالضم ما يعلق في شحمة الاذن (قوله ولا يتكلف) اي بعد الامرار
كافاً مناه عن شرح المنية (قوله لعدم صحة شروعه) اي والنفل انما يلزم اعادته بعد صحة الشروع فيه قصداً
وسكت عن الفرض لظهور أنه ينزى الاتيان به مطلقاً (قوله لا بدعه وان رأوه) عزاء في التقنية الى الوبري
قال في شرح المنية وهو غير مسلم لان ترك المنية مقدم على فعل المأمور ولا يغسل خلف وهو التيمم فلا يجوز كشف
العورة لاجله عند من لا يجوز نظرها اليها بخلاف الختان وعامة فيه وكذا استشكله في الحلية بما في النهاية عن
الجامع الصغير للامام القمي الثاني عن الامام الباقر قال لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها الا باظهار عورته يصل معها
لان اظهارها منهى عنه والغسل مأثور به واذا اجتمع كان النبي اولى اه وأطال في ذلك فراجع (قوله
راختلاف الخ) طاهره بقضي أن المسألة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس كذلك كما استفت عليه
ط (قوله كما بسطه ابن الشحنة) اي في شرح الوهبانية حيث نقل عن شرحها الناظمين انه لم يفت فيها على نقل

ولو لم يتل اصلها يجب نقضها
مطلقاً هو الصحيح ولو ضررها
غسل رأسها تركه وقيل تمسكه
ولا تمنع نفسها عن زوجها
وسيجي في التيمم (لا يكفي
بل) (صغيره) فينقضها وجوباً
(ولو علوا او تركا) لا مكان
حلقه (ولا يمنع) الطهارة
(ونبي) أي خرو ذباب وبرغوث
لم يصل الماء تحتها (وحناء) ولو
جرمه به يفتي (ودرن ووسخ)
عطف تفسير وكذا دهن
ودسومة (درباب) وطين ولو
(في ظفر مطلقاً) أي قرويا
أومدينا في الاصح بخلاف
نحو عجين (و) لا يمنع ما على ظفر
صباغ (ولا طعام بين اسنانه
أو في سنه المجوف به يفتي
وقبل ان صلوا منع وهو الاصح
(ولو) كان خاتمه ضيقاً زعمه
أو تركه وجوباً (كقسط ولو لم
يكن يغيب اذنه قرط قد دخل
الماء فيه) أي الثقب (عند
مروره) على اذنه (أجزأه
كسرة) وأذن دخلهما الماء
(والا) يدخل (أدخله) ولو
باصبعه ولا يتكلف بضم
وضوءه والمعتبر غلبة ظنه
بالوصول (فروع) نسي المضمة
أجزأه من بدنه فصل ثم تذكر
فلو قلا لم يعد لعدم صحة
شروعه عليه غسل وثمة رجال
لا بدعه وان رأوه والمرأة بين
رجال أو رجال ونساء تؤخره
لا بين نساء فقط واختلف في
الرجل بين رجال ونساء أو نساء
فقط كما بسطه ابن الشحنة

وان القياس أن يؤخر الرجل بين النساء أو بين الرجال والنساء وأيده ابن النجعة بما في المبسوط من أن تطهر الجنب
 إلى الجنس مباح في الضرورة لا في حالة الاختيار وأنه أخف من تطهر الجنب إلى خلاف الجنس ١٠ هذا وتال
 ح وأعلم أنه ينبغي أن لا تكشف الخنثى للاستبراء ولا للفعل عند أحد أصلاً لأنها ان كشفت عند رجل احتفل أنها
 اتى وان عند اتى احتفل أنها ذكراً فصار الحاصل أن مريد الاعتسال أما ذكر أو أنثى وأخفى وعلى كل فاما بين
 رجال ونساء أو خنثى أو رجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهو أحد
 وعشرون يغتسل في صورتين منها وهما رجل بين رجل وامرأة بين نساء ويؤخر في تسع عشرة صورة ١١ (قوله
 وينبغي لها) أي للمرأة ومثلها فيما يظهر الرجل حيث قلنا أنه يؤخر أيضاً ولا ينبغي أن تأخير الغسل لا يقتضي عدم
 التيمم فإن الميمح له وهو العجز عن الماء قد وجد فافهم بقى هنا شيء لم يذكر وهو أنه هل يجب إعادة ثلاث الصلاة في هذه
 المسألة وفي مسألة النهاية السابقة قال في الحلبة فيه تأمل والاشبه الاعادة تقرير على ظاهر المذهب في المنوع
 من ازالة الحدث بصنع العباد اذ تيمم وصلى ١٢ وسيدكر الشارح في التيمم أن المحبوس اذا صلى بالتيمم ان في المص
 أعاد والا فلا واستظهر الرحي عدم الاعادة قال لان العذر لم يأت من قبل المخلوق فان المانع لها الشرع والحياة
 وهما من الله تعالى كما قالوا التيمم بخوف العدو فان توعده على الوضوء والغسل يعبد لان العذر أتى من غير
 صاحب الحق ولو خاف بدون نوع من العدو فلا لان الخوف اوقعه الله تعالى في قلبه فقد جاء العذر من قبل
 صاحب الحق فلا تلزمه الاعادة ١٣ (قوله مطلقاً) أي سواء كان بين رجال ونساء أو بينهما ط (قوله
 والفرق لا ينبغي) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم وعدم مصتها مع الحكمية
 رأساً ١٤ ح زاد في شرح الوهبانية أن الغسل فرض فلا يترك لكشف العورة بخلاف الاستبراء فإنه سنة وتركها
 اولى من الكشف الحرام واعتبر اخوى الفرق الاول بأن الحكمية قد يعنى عن قليلها أيضاً فان الجبيرة يجوز
 ترك المسح عليها وان لم يضر المسح عند الامام مع أن تحتها حدثاً ١٥ وفيه نظر لان رفع الحدث لا يتجزأ فيكون
 غسل باقى الحدث رفعاً لجميع الحدث وصار ككأنه غسل ما تحتها حكاهم الفرق الثاني غير مؤثر لما علمت من انه
 لا يجوز كشف العورة لغسل الجباسة مع انه فرض ومن تقديم النبي على الامراء اجتماعاً فالظاهر أن ما في القنية
 ضعيف والله اعلم (قوله ومنه) افاد أنه لا واجب له ط وأما المضضة والاستسقاء فهما بمعنى الفرض لانه
 يفوت الجواز بفوته ما فالمراد بالواجب ادنى نوعه كما قد مناه في الوضوء (قوله كسب الوضوء) أي من البداءة
 بالنية والتسمية والسواك والتحليل والدلك والولاء الخ وأخذ ذلك في الجرم من قوله ثم يوضأ (قوله سوى
 الترتيب) أي الميمح وفي الوضوء والا فالغسل له ترتيب آخر بينه المصنف بقوله بادئ الخ ط عن ابي السعدي قول
 ويستثنى الدعاء ايضاً فانه مكروه كما في نور الابضاح (قوله وآذابه كآذابه) نص عليه في البدائع قال الترمذى لا
 ويستحب أن لا يتكلم بكلام مطلقاً أما كلام الناس فلكرامته حال الكشف وأما الدعاء فلا أنه في مصب
 المستعمل ومحل الاقذار والاحوال ١٦ اقول قد عدا التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره تأمل
 واستشكل في الحلبة عموم ذلك بما في صحيح مسلم من عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم من اناء بيني وبينه واحد فيبادرني حتى اقول دع لي دع لي وفي رواية للنساء يبادرني وأبادره
 حتى يقول دع لي وأقول انا دع لي ثم اجاب بجملة على بيان الجواز وأن المسنون تركه مالا مضلة فيه ظاهرة اد
 اقول المراد الكرامة حال الكشف فقط كما افاده التعليل السابق والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام انه
 لا يغتسل بلا ستر (قوله مع كشف عورة) فلو كان متزواً فلا بأس به كما في شرح المنية والامداد (قوله او حوض
 كبيراً ومطر) هذا ذكره في الجرم بخلاف ما على الماء الجاري وهو مأخوذ من الحلبة لكن في شرح هدية ابن
 العماد لسيدى عبد الغنى النابلسي ما يحتاجه ذلك حيث قال ان ظاهر التقييد بالجاري أن اراكه ولو كثيراً
 ليس كذلك بآثار أن جريان الماء على بدنه قائم مقام التثليث في الغسل ولا كذلك اراكه ورياً يقال ان اتقل فيه
 من موضع الى آخر مقدار الوضوء والغسل فقد اكمل السنة ١٧ وهو كلام وجيه والظاهر أن الانتقال غير قيد
 بل التحرك كاف ولا يقال ان الحوض الكبير في حكم الجاري فلا فرق لانا نقول هو مثله في عدم قبوله الصلصة
 لا مطلقاً (قوله قدر الوضوء والغسل) انظر هل المراد قدر زمنه حال لو كان يصب الماء عليه بنفسه او مقدار
 ما يتحقق فيه جريان الماء على الاعضاء بلخفاف بسيرة يتحقق فيها غسل اعضاء الوضوء مرتبة ثلاثاً مع غسل

وينبغي لها أن تيمم وتصل
 العجزها شرعاً عن الماء وأما
 الاستبراء فيترك مطلقاً والفرق
 لا ينبغي (وسننه) كسب
 الوضوء سوى الترتيب وآذابه
 كآذابه سوى استقبال القبلة
 لانه يكون غالباً مع كشف
 عورة وقالوا لو مكث في ماء
 جارٍ وحوض كبيراً ومطر قدر
 الوضوء والغسل فقد اكمل
 السنة

مطلب
 سنن الغسل

بأن الجسد كذلك لم اراه لا عينا وذكر الشافعية الموجبون ترتيب غسل الاعضاء في الوضوء أن المتوضي لو غطس في ماء ومكث قدو الترتيب صح والا فلا وصحح النووي الصحة بلامكث لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وقال العلامة ابن حجر في النسخة بعد ذكره سنن الغسل ويكني في رأكدة تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدمه الى محل آخر على الاوجه لان كل حركة توجب عماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها انتهى ملخصا والذي يظهر لي انه لو كان في ماء جاو يحصل سنة التثليث والترتيب والوضوء بلامكث ولا تحرك ولو في ماء رأكدة فلا بد من التحرك او الانتقال القائم مقام الصب فيحصل به ما ذكرنا وقد صرح في الدرر بأنه لو لم يصب لم يكن الغسل مسنونا اه (قوله البداءة بغسل يديه) ظاهر كلام المصنف كالهديا وغيره أن هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء (قوله وفرجه) اي ثم فرجه بأن يفيض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى ثم يتيه وفرجه قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي اه قهستاني اي فيشمل القبل والدبر وهو المراد هنا (قوله وان لم يكن به خبث) رد على الزيلعي وابن الكمال (قوله اتباع الحديث) وهو ما روى الجماعة عن ميمونة رضي الله عنها قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين او ثلاثا ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل مذا كبره ثم ذلك يده بالارض ثم تمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم تيمم عن مقامه فغسل قدميه فتح (قوله وخبث بدنه) اي ولو قبله لا يظهر من التعليل وأفاد أن السنة نفس البداءة بغسل الجسامة وأما نفس غسلها فلا بد منه ولو قبله فيما يظهر لتنجس الماء به فلا يرتفع الحدث عما تحتها لم تزل كما يحتمل سيدي عبد الغني وقال لم اجد من تعرض له من أئمتنا اقول ورأيت في شرح والده الشيخ اسماعيل على الدرر والفرز ذكره جازما به لكنه لم يعز الى احد والله تعالى اعلم (قوله فانصرف الى الكامل) اي يجتمع سننه ومنذوباته كافي البحر قال ويمسح فيه رأسه وهو الصحيح وفي البدائع أنه ظاهر الرواية (قوله ولو في جميع الماء) اي ولو كان واقفا في محل يجتمع فيه ماء الغسل وهذا القول هو ظاهر اطلاق المتن كالكترو غير وهو ظاهر ما أخرجه البخاري من حديث عائشة ثم وضوء وضوء للصلاة وبه اخذ الشافعي وقيل يؤخر مطلقا وهو ظاهر اطلاق الاكبر واطلاق حديث ميمونة المتقدم وقيل بالانفصال ان كان في جميع الماء فيؤخر والا فلا وصححه في المجتبى وجرم به في الهداية والمبسوط والكافي قال في البحر وجهه التوفيق بين الحديثين والظاهر أن الاختلاف في الاولوية لا في الجواز (قوله لما أن الخ) جواب عن قول المشايخ القائلين بالثأخير انه لا فائدة في تقديم غسلهما لما لا يمتثلون بالانفصال بعد فيحتاج الى غسلهما ثانيا وحاصل الجواب انه لا حاجة الى غسلهما ثانيا لان الفتى به طهارة الماء المستعمل ولهذا قال الهندي ان هذا التامياتي على رواية نجاسته (قوله على انه الخ) ترق في الجواب وحاصله منع كون الماء مستعملا لما ذكره الشارح ثم اذمت رجلاه في الماء لا يحكم عليه بالانفصال لعدم تحقق الانفصال فاذا خرج من الماء حكم باستعماله ولم يصبه منه شيء بعد خروجه فلا حاجة الى اعادة غسل الرجلين واعلم انه اختلفت الرواية في تجزى الطهارة وعدمه وفائدة الاختلاف انه لو تمضمض الجنب او غسل يديه هل يحل له القراءة ومس المصحف فعلى رواية التجزى نعم وعلى رواية عدمه لا وهي الصحيحة لان زوال الجنابة موقوف على غسل الباقي وما ذكره الشارح من أن الماء لا يصير مستعملا الا بعد الانفصال متفق عليه كما صرح به في البحر فيصح بناؤه على كل من هاتين الروايتين فافهم ثم اعلم ايضا أن ما ذكره الشارح يصح دفعا للقول بأنه لا فائدة في تقديم غسلهما على رواية نجاسة الماء المستعمل ايضا اذ لا يحكم باستعماله ونجاسته الا بعد الانفصال فلا حاجة الى غسلهما ثانيا على هذه الرواية ايضا واصحاب النهر هنا كلام فيه نظرم وجوه او ضحناها فيما علقناه على البحر (قوله الا اذا كان الخ) اي فيلزمه اعادة غسلهما للنجاسة فقط (قوله وامل القائلين الخ) ذكره في البحر بحثنا ونقله في الحلبة عن القرطبي ثم قال وعلى هذا يغسلهما ثانيا مطلقا سواء أصابهم اطين او كاتاني فيجمع الماء اولاً ولا (قوله لانه لا يستحب الخ) قال العلامة نوح افندي بل ورد ما يدل على كراهته اخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ بعد الغسل فليس منا اه تأمل والظاهر أن عدم استحبابه لوبقى متوضئا الى فراغ الغسل فلما حدث قبله ينبغي اعادةه ولم ارد قتأمل (قوله واختلف المجلس) كذا في البحر وقد منا الكلام عليه في بحث الوضوء (قوله ثم يفيض) اي بهم للاشارة الى الترتيب وانما لم يقل ثم تمضمض

(البداءة بغسل يديه وفرجه)
وان لم يكن به خبث اتباعا
للعديث (وخبث بدنه ان كان)
عليه خبث لثلاثين (ثم
يوضأ) اطلقه فانصرف الى
الكامل فلا يؤخر قدميه
ولو في جميع الماء لما أن المعتمد
في طهارة الماء المستعمل على انه
لا يوصف بالاستعمال الا بعد
انفصاله عن كل البدن لانه
في الغسل كهوض واحد
فحينئذ لا حاجة الى غسلهما
ثانيا الا اذا كان يده خبث
ولعل القائلين بتأخير غسلهما
انما استحبوه ليكون البدء
والخير بأعضاء الوضوء وقالوا
لو توضأ اولاً لا يأتي به ثانيا لانه
لا يستحب وضوء للغسل
انفا فاما لو توضأ بعد الغسل
واختلف المجلس على مذهبه
او فصل بينهما بصلاة كقول
الشافعية فيستحب (ثم يفيض
الماء)

ويستثنى ثم يفيض للامشارة الى أن فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في الغسل فالسنة ثابت من باب القرض
ط ومعنى يفيض يصب قال في الدرر حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مستنوا وان زال الحدث اه وهذا لو كان
في ماء واكد أما لو مكث في ماء جار قام الجريان مقام الصب كما علم مما قدمناه قريبا (قوله على كل بدنه) زاد
كل لدفع توهم عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء (رفع الحدث عنها ط اقول لم ار من صرح بأنه يستثنى ذلك وانما
يقوم ذلك من عباراتهم ونظيره ما مر في الوضوء من انه يستثنى إعادة غسل اليدين عند غسل الذراعين (قوله
ثلاثا) الاولى فرض والثنتان سكتان على الصحيح سراج (قوله مستوعبا) اى في كل مرة لتجديد سنة
التلث ط (قوله وهو ثمانية ارطال) اى بالبعد ادى وهي صاع عراقى وهو أربعة أمداد كل مترطالان
وبه أخذ أبو حنيفة والصاع الحجازى خمسة ارطال وثلاث وبه أخذ صاحبان والائمة الثلاثة قائلة حينئذ رطل
وثلاث والرطل مائة وثلاثون درهما وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم ونعامة في الحلية
قلت والصاع العراقي نحو نصف مدمشقي فاذا توضأ وغسل به فقد حصل السنة (قوله وقيل المقصود الخ)
الاصوب جذف قيل لما في الحلية انه يقل غير واحد اجماع المسلمين على أن ما يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدر
بمقدار وما في ظاهر الرواية من أن ادنى ما يكتفى في الغسل صاع وفي الوضوء مئذنتان المتفق عليه كان صلى الله
عليه وسلم يتوضأ بالمئذنة ويغسل بالصاع الى خمسة امداد ليس يتقدر بل لازم هو بيان ادنى المقدار المستنون اه
قال في البحر حتى ان من استبغ بدون ذلك اجزاء وان لم يكفه زاد عليه لان طباع الناس واحوالهم مختلفة كذا
في البدائع اه وبه جزم في الامداد وغيره (قوله وفي الجواهر الخ) قدمنا الكلام عليه في الوضوء مستوفى
(قوله ثم الايسر) اى ثلاثا ايضا وقوله ثم برأسه اى يغسله مع بقية البدن ثلاثا ايضا كما في الحلية وغيرها خلافا
لما يفيد كلام المتن من غسله الرأس وحده (قوله ثم على بقية بدنه) اى ثم يفيض على بقية بدنه وانما قدر الشارح
لفظة على ولم يبقه معطوفا على مجرور الباء المتعلقة بقوله بادئا لعدم صحة المعنى لان ذلك ختام (قوله مع ذلك)
تميده في المثبة بالمرأة الاولى وعمله في الحلية يكونها سابقة في الوجود فهي بذلك اولى (قوله ندبا) عده في الامداد
من السنن وبؤيده ما مر في الوضوء (قوله وقيل يثنى بالرأس) اى يدأ بالاعين ثلاثا ثم بالرأس ثلاثا ثم بالايسر
ثلاثا حلية (قوله وقيل يدأ بالرأس) اى ثم بقية البدن درر (قوله ونظائر الرواية) كذا عبر في التهر
والذى في البحر وغيره التعبير بظاهر الهداية (قوله والاخذ ب) قال الشيخ اجماعا وفي شرح البرجندى
وهو الموافق لعدة احاديث اوردها البخارى في صحيحه اه فافهم (قوله تصحيح الدرر) هو ما مشى عليه
المصنف في مثنه هنا (قوله وصح نقل به) بكسر الباء ابو السعود (قوله الى عضو آخر) مفاده أنه لو اتحد
العضو صح في الوضوء ايضا كما صرح به القهستاني (قوله فيه) اى في الغسل قال في القنية فلو وضع الجنب
احدى رجله على الاخرى في الغسل تطهر السفلى بما العلى بخلاف الوضوء لان البدن في الجنابة كعضو واحد
اه (قوله بشرط التقاطر) صرح به في فتح القدير (قوله لما مر) اى قريبا في قوله لانه في الغسل كعضو
واحد وهو علة لقوله صح وقوله لا في الوضوء لانه يفهم منه أن أعضاء الوضوء ليست كعضو واحد فافهم ط
وقدم الشارح انه يجوز مسح الرأس بيال باق بعد غسل لا مسح وهو ليس بتقل (قوله وفرض الغسل) الظاهر
انه اراد بالفرض ما بعم "العللى" والعللى "لانه عند رؤية مستيقظ باللائس مما ثبت بدليل لاشبهة فيه كما يشه عليه
في الحلية ولذا خالف فيه ابو يوسف كما سيأتى (قوله عند خروج) لم يقل بخروج لان السبب هو ما لا يجل مع
الجنابة كما اختاره في الفتح وسيد كره الشارح في قوله وعند انقطاع حبض ونفاس ولو قال وبعد خروج لكان
اظهرا لانه لا يجب قبل السبب (قوله متى) اى متى اخرج منه بخلاف ما لو خرج من المرأة متى الرجل كما يأتى
وشمل ما يكون به بلوغ المراهق على ما سيذكره المصنف (قوله من العضو) هو ذكر الرجل وفرج المرأة الداخل
احترزا عن خروجه من مقعره ولم يخرج من العضو بأن بقى في قصبه الذكر والفرج الداخل أما لو خرج من جرح
في الخصية بعد انفصاله عن مقعره بشهوة فالظاهر اقتراض الغسل وليراجع (قوله وتزائب المرأة) اى عظام
صدرها كما في الكشاف (قوله ومنه ابيض الخ) وأيضاً منه خثر ومنها رقيق (قوله ان منها) اى يقيناً فلو
شكت فيه فلا تعيد الغسل اتفاقا لا احتمال والاوى الاعادة على قوله ما احتسباً نوح افندى (قوله لا الصلاة)
كأن الرجل لا يدهم ما صلى اذا خرج منه بقية المني بعد الغسل اتفاقا كما في الفتح لكن قال في المبتي بخلاف المرأة

مطاب
في تحرير الصاع والمدة والرطل

على كل بدنه ثلاثا مستوعبا
من الماء الملهود في الشرع
للوضوء والغسل وهو ثمانية
ارطال وقيل المقصود عدم
الاسراف وفي الجواهر
لا اسراف في الماء الجاري لانه
غير مضيع وقد قدمناه عن
القهستاني (بادئا بتركبه
الاين ثم الايسر ثم برأسه
ثم) على بقية بدنه مع ذلك
ندبا وقيل يثنى بالرأس وقيل
يدأ بالرأس وهو الاصح
ونظائر الرواية والاحاديث
قال في البحر وبه يضعف تصحيح
الدرر (وصح نقل به عضوا الى)
عضو آخر فيه) بشرط التقاطر
(لا في الوضوء) لما مر أن البدن
كاه كعضو واحد (وفرض)
الغسل (عند خروج متى)
من العضو والا فلا يرض
اتفاقا لانه في حكمه الباطن
(منفصل عن مقعره) هو صلب
الرجل وتزائب المرأة ومنه
ايض ومنها اصغر فلو اغتسلت
فخرج منها مني ان منها اعادت
الغسل لا الصلاة

يعني انها تعيد تلك الصلاة وفيه نظر ظاهر والذي يظهر أنها كالرجل كذا في الحلية وتبعه في البحر وأجاب المقدسي
بجمله قوله بخلاف المرأة على انها لا تعيد أصلاً أي لا الغسل ولا الصلاة لأن ما يخرج منها يحتمل انه ماء
الرجل اه اقول اي اذ لم تعلم انه مأوها (قوله والا لا) اي وان لم يكن منييا بل مني الرجل لا تعيد شيئاً
وعليها الوضوء رمي عن التأتريخانية (قوله بشهوة) متعلق بقوله منفصل احتزبه عما لو انفصل بضرب
او جعل ثقل على ظهره فلا غسل عندنا خلافاً للشافعي كما في الدرر (قوله كحتم) فانه لا لذة له يقينا لانه قد ادراكه
ط قتأمل وقال الرجس اي اذا رأى الدليل ولم يدركه اللذة لانه يمكن انه ادركها ثم دهل عنها فجعلت اللذة
حاصلة حكماً (قوله ولم يدرك الدفق) اشارة الى الاعتراض على الكثر حيث ذكره فانه في البحر زيف كلامه
وجعله متناقضاً وقد اجبت عنه فيما علقناه على البحر ولا يخفى أن المتبادر من الدفق هو سرعة الصب من رأس
الذكر لا من مقربه وأما ما اجاب به في النهر عن الكثر ان يصح كونه دافقاً من مقربه بناء على قول ابن عطية ان الماء
يكون دافقاً اي حقيقة لا مجازاً لان بعضه يدفق بعضاً قد قال صاحب النهر نفسه اني لم أرى من عرج عليه فافهم
(قوله غير ظاهر) اي لاتساع محله (قوله وأما اسناد الخ) اي اسناد الدفق الى معنى المرأة اي كاسناده
الى معنى الرجل (قوله فيحمل التغليب) اي تغليب ماء الرجل لأفضليته على ماء المرأة (قوله فالسندل
بها) اي بالآية على أن في منيها دافقاً ايضاً (قوله تأمل) لعله يشير الى امكان الجواب لان كون الدفق منها
غير ظاهر يشعر بأن فيه دقاً وان لم يكن كالرجل افاده ابن عبد الرزاق (قوله ولانه) معطوف على قوله
ليشمل والضعيف للدفق بالمعنى الذي ذكرناه فافهم (قوله ولذا قال الخ) اي لكون الدفق ليس شرطاً فالمنصف
ولن لم يخرج بها اي بشهوة فان عدم اشتراط الخروج بها مستلزم لعدم اشتراط الدفق اذ لا يوجد الدفق بدونها
(قوله وشرطه ابو يوسف) اي شرط الدفق واثراً للخلاف يظهر فيما لو احتلم وانظر بشهوة فأفسك ذكره حتى
سكنت شهوته ثم ارسله فأنزله وجب عندهما الا عنه وكذا لو خرج منه بقية المني بعد الغسل قبل النوم والبول
او المني الكثير نهر اي لا بعده لان النوم والبول والمشي يقطع مادة الزائل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني
زائلاً عن مكانه بلا شهوة فلا يجب الغسل اتفاقاً زيلعي وأطلق المشي كغيره في المجتبى بالكثير وهو واجه لان
الخطوة والخطوتين لا يكون منهما اذ لك حلية ويحرم قال المقدسي وفي خاطري انه عين له اربعون خطوة فليظن
اه (قوله خاف رية) اي تهمة (قوله ويقولون اي يوسف تأخذ) اي في الضيف وغيره وفي الذخيرة ان
الفقه ابا الليث وخلق بن ايوب أخذ يقولون اي يوسف وفي جامع الفتاوى أن الفتوى على قوله اسماعيل
(قوله قلت الخ) ظاهره الميل الى اختيار ما في النوازل ولكن اكثر الكتب على خلافه حتى البحر والنهر
ولا هما قد ذكروا أن قوله قياس وقولهما استحسن وانه الاحوط فينبغي الافناء بقوله في مواضع الضرورة
فقط تأمل وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المنصورية قال الامام قاضيان يؤخذ بقول اي يوسف في صلوات
ماضية فلا تعاد وفي مستقلة لا يصلي ما لم يغسل اه (فانيه) اذ لم يتدارك مسك ذكره حتى نزل المني صار
جنباً بالاتفاق فاذا خشى الريه يستبرأ بها ثم يصلي بغير قراءة وتيرة وتحرمة فغيره يدعه ويقوم ويركع شبه المصلي
امداد (قوله ومجمله) اي ما في الخاتمة قال في البحر ويدل عليه تعليقه في التجنيس بأن في حالة الانتشار وجد
الخروج والانفصال جميعاً الى وجه الدفق والشهوة اه وعبارة المحيط كما في الحلية رجل بالخرج من ذكره
معي ان كان منتشر اقله الغسل لان ذلك دلالة لخروجه عن شهوة (قوله وهو) اي ما في الخاتمة (قوله
تقييد قولهم) اي فيقال ان عدم وجوب الغسل بخروجه بعد البول اتفاقاً اذا لم يكن ذكره منتشر اقله من نرا
وجب لانه انزال جديد وجد معه الدفق والشهوة اقول وكذا يقيد عدم وجوبه بعد النوم والمشي الكثير (قوله
وعند ايلاج) اي ادخال وهذا عم من التبرع باللقاء الختانين لشهوه الدبر ايضاً (قوله هي مافوق الختان)
كذا في القاموس زاد الزيلعي من رأس الذكر وفي حاشية نوح افندي هي رأس الذكر الى الختان وهو أي
الختان موضع قطع جلد القلفة اه فوضع القطع غير داخل في الحشفة كما في شرح الشيخ اسماعيل ومثله
في التهذيب ثاني وفي شرح المثنية الحشفة الكمرة اقول هذا والمراد بمافوق الختان وأما كون المراد به من
رأس الذكر الى الختان فالظاهر أنه لا يقول به احد لان ذلك يخوفاً من الذكر فيلزم عليه أن لا يجب الغسل حتى
يفيق نصف الذكر (قوله احتراز عن الجني) في المحيط لو قالت هي جني يأتيني مراراً وأجد ما جدد

والالا (بشهوة) أي لذة ولو لم يكن
كحتم ولم يدرك الدفق ليس في
المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر
وأما اسناده اليه ايضاً في قوله
نعالي خلق من ماء دافق الآية
فيحمل التغليب فالمسندل بها
كالقهناني تبعاً لآخي جلي
غير مصيب تأمل ولانه ليس
بشرط عندهما خلافاً للثاني
ولذا قال (وان لم يخرج) من
رأس الذكر (بها) وشرطه
ابو يوسف وبقره يفتي في ضيف
خاف رية او استسحب كما في
المستحفي وفي التهذيباني
والثانيانية معز بالانزال
وبقول اي يوسف تأخذ
لانه ابصر على المسلمين قلت
ولاسما في الشتاء والسفروفي
الخاتمة خرج مني بعد البول
وذكره منتشر لزمه الغسل قال
في البحر ومجمله ان وجد الشهوة
وهو تقييد قولهم بعدم الغسل
بخروجه بعد البول (د) عند
(ايلاج حشفة) هي مافوق
الختان (ادى) احتراز عن
الجني

يعنى اذا لم تنزل واذا لم يظهر لها
في صورة الادى كان البصر
(او) ايلاج (قد رها من
مقطوعها) ولو لم يبق منه قدرها
قال في الاشياء لم يتعلق به حكم
ولم اره (في احد سبيلي ادنى)
حتى (بجامع مثله) سبيلي محترزه
(عليه ما) أى الفاعل والمفعول
(لو) كانا (مكفين) ولو احدهما
مكفأ فمليه فقط دون المراهق
لكن يمنع من الصلاة حتى
يقسّل ويؤمر به ابن عشر
تأدياً (وان) وصلته (لم ينزل)
منها بالاجماع يعنى لو في دبر غيره
أما في دبر نفسه فرج في النهر
عدم الوجوب الا بالانزال ولا
يرد الخنثى المشكل فانه لا غسل
عليه بالاجماع في قبل او دبر ولا
على من جامع الا بالانزال
لان الكلام في حشفة
وسيدلين محققين (و) عند
(رؤية مستيقظ) خرج رؤية
السكران والمغنى عليه المذنب
قوله وسنوضح الجواب حاصله
أن معاملته بالاضرة والاحوط
ليس دائماً بل قد يكون مستحباً
في مواضع منها هذه وجهه
أن اشكاله اذ ورث شبهة وهي
لاترفع النابت يقين كالمطهارة
هنا بخلاف لموقوف به لان شرط
الارت تحقق سببه فيعامل
فيه بالاضرة لعدم تحقق ما يثبت
له الانفع يدل عليه ما في غاية
البيان اذا وقف في صف النساء
احب الى أن يعيد الصلاة
كذا قال محمد في الاصل لان
المسقط وهو الاداء معلوم
والمقصد وهو المأذاة موهوم
وان قام في صف الرجال بعيد
من عينه ويساره وخلفه
استحباً بالتوهم المأذاة اه منه

اذا جمعه في زوجي لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الايلاج والاحتلام درر ووقع في البصر والفتح وغيرهما
يأتيني في النوم مراراً ونظاها انه رؤية تمنام لكن سببه الشيخ اسماعيل بالياء المنشأة التمنية لا بالنون أقول
يدل عليه قوله في الحلية هذا اذا كان واقفاً في القنطرة فلو في المنام فلا شك أن له من التفصيل ما للاحتلام
(قوله يعنى اذا لم تنزل) قيد به في الفتحة حيث قال ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تزل الماء فان رآته صريحا وجب كانه
احتلام اه قال في البصر وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الايلاج لانها تعرف انه يجامعها
كما لا يخفى اه اقول ان كان هذا مناماً فهو غير صحيح والا فان ظهر لها بصورة ادنى فهو البصير الا في والافه
اصل المسألة والمتنول فيها عدم الوجوب لعدم سببه كما عرفت والبصير في المتنول غير مقبول (قوله واذا لم يظهر
لها الخ) هو بحث نساج البصر وسببه اليه صاحب الحلية لكنه تردد فيه فقال أما اذا ظهر في صورة ادنى
وكذا اذا ظهر للرجل جنبه في صورة آدمية فوطئها وجب الغسل لوجود المجامعة الصورية المفيدة لمكالم
السبية اللهم الا أن يقال هذا التاميم لم يوجد بينهما مابة معنوية في الحقيقة ومن ثم علل به بعضهم حرمة
التناكح بينهما فينبغي أن لا يجب الغسل الا بالانزال كما في البهجة والمبته ثم لو لم يعلم ما في نفس الامر الا بعد الوطء
وجب الغسل فيما يظهر لا تناف ما يفسد قصور السبية (قوله من مقطوعها) أى من ذكر مقطوع الحشفة في
لو كان مقطوع البعض منها هل يناف الحكم بالباقي منها ام لا يقتدر من الذكر قد رها ذهب منها كما يقتدر منه لو كان
الذهب كلها لم اره فتأمل (قوله قال في الاشياء الخ) جواب لو وعبارته في أحكام غيبوبة الحشفة من الفتن
الثاني وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم اره الا أن اه وتقل ط عن
المقدمي انه يفهم من التقييد بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكم يفتي به عند السؤال اه اى لان مفاهيم الكتب
معتبرة كانت قد تم (قوله ادنى) استراخ عن البهجة كما أتى وعن البهجة كما تم (قوله سبيلي محترزه) اى
محترزه ما ذكر من القواعد الثلاثة (قوله مكفين) اى عاقلين بالغين (قوله ولو احدهما الخ) لكن لو كانت
هى المكلفة فلا بد أن يكون الصبي ممن يستحبى والا فلا يجب عليها بص كى أتى في الشرح (قوله تأدياً)
في الخاتمة وغيرها يؤمر به اعتياداً وتخلقا كما يؤمر بالصلاة والطهارة وفي القضية قال محمد وطئ صبية يجمع
مثلها يستحب لها أن تغتسل كانه لم يرجعها وتأديها على ذلك وقال ابو على الرازى تضرب على الاعتقال وبه
نقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلاة والطهارة اه (قوله بالاجماع) لما في الصبي من حديث
ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل انزل
اولم ينزل وأما قوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من الماء فمفسوخ بالاجماع ووجوبه على المفعول به في الدبر
بالقياس احتياطاً وتاماً في شرح المنية (قوله يعنى الخ) تقييد لقوله في احد سبيلي ادنى فانه شامل لدبر نفس
الاولج (قوله فرج في النهر الخ) هو أحد قولين حكاهما في الفتية وغيرها قال في النهر والمذنب ينبغي أن يقول
عليه عدم الوجوب الا بالانزال اذ هو أولى من الصغيرة والمبته في قصور الادعى وعرف بهذا عدم الوجوب
بالايلاج الاصبع (قوله ولا يرد) اى على اطلاق المصنف الحشفة وأحد السبيلين (قوله فانه لا غسل عليه
الخ) اى لجواز كونه امرأة وهذا المذكور منه زائد فيكون كالاصبع وأن يكون رجلاً ففرجه كالفرج فلا يجب
بالايلاج فيه الغسل بمجرد ذلك وبشكل عليه معاملة الخنثى بالاضرة في احواله وعليه يلزمه الغسل فليأمل
اه امداداً قول سيد الشارح هذا الاشكال آخر الكتاب في كتاب الخنثى وسنوضح الجواب هناك ان شاء الله
تعالى وذكرناه هنا فيما علقناه على البصر (قوله ولا على من جامعها) اى في قبله فلو جامع رجله في دبره وجب
الغسل عليهما كما افاده ط اى لعدم الاشكال في الدبر وكذا الاشكال فيما لو جامع وجوم لتحقق جنبته بأحد
الفعلين (قوله لان الكلام) على لقوله ولا يرد (قوله وسبيلين) اى وأحد سبيلين فهو على تقديره مضاف
دل عليه كلام المتن السابق ولهذا قال محققين اى الحشفة وأحد السبيلين فافهم والاحسن ابدال السبيلين
بالقبل كما في البصر لان السبيل يشعل الدبر وهو من الخنثى محقق (قوله وعند رؤية مستيقظ) اى بغضه او لونه
بصر والمراد بالرؤية العلم ليشل الاعى والمرأة كالرجل كما في القهستانى (قوله خرج رؤية السكران
والمغنى عليه المذنب) اى بعد اقامتها بصر والفرق أن النوم مظنة الاحتلام فيقال عليه ثم يحتمل انه معنى
رق بالهوا اولفقاء فاعتبرناه منياً احتياطاً ولا كذلك السكران والمغنى عليه لانه لم يظهر فيه ما هذا السبب

بجر وقوله المذى مفعول رؤية وهما موجودان في بعض النسخ ولا بد منهما لان رؤية المني يجب الفصل كما صرح به في المنية وغيرها قال ط وأشار به اي بالتقييد بالمذى الى أن في مفهوم المستيقظة نصيلا وما حسن ما صنع ولا تكاف فيه اه فافهم (قوله منيا او مذى) اعلم أن هذه المسألة على أربعة عشر وجها لانه اما أن يعلم انه منى او مذى او ودى او شك في الاولين او في الطرفين او في الاثنين او في الثلاثة وعلى كل ما أتت يتذكر احتملا ما ولا فيجب الفصل اتفاقا في سبع صور منها وهي ما اذا علم انه مذى او شك في الاولين او في الطرفين او في الاثنين او في الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او علم انه منى مطلقا ولا يجب اتفاقا فيما اذا علم انه ودى مطلقا وفيما اذا علم انه مذى او شك في الاثنين مع عدم تذكر الاحتلام ويجب عندهم ما فيهما اذا شك في الاولين او في الطرفين او في الثلاثة احتياطا ولا يجب عند أبي يوسف للشك في وجود الموجب واعلم أن صاحب البحر ذكر اثني عشر صورة وزدت الشك في الثلاثة تذكر أو لا اخذ من عبارته اه ح اقول اذا عرفت هذا فاعلم أن المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم أن يكون ما سكت عنه مخالفا في الحكم لما ذكره كما لا يخفى فافهم نعم قوله او مذى يقتضى انه اذا علم انه مذى ولم يتذكر احتلاما يجب الفصل وقد علمت خلافه وعبارة انقائه بعبارة المصنف وأشار القهستاني الى الجواب حيث فسر قوله او مذى بقوله اي شبيه أشك فيه انه منى او مذى لانا لا نوجب الفصل بالمذى اصلا بل بالمنى لانه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما صورته صورة المذى لاحقيقته كما في الخلاصة اه فليس فيه مخالفة لما تقدم فافهم (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) من الحكم بالضم والسكون اسم لما يراه النائم ثم غلب على ما يراه من الجماع ثم وعلم انه اختلج في الواو في نظير هذا التركيب فقل انه الحال اى والحال انه ان لم يتذكر الاحتلام يجب الفصل ويفهم وجوبه اذا تذكر بالاولى وقيل للعطف على مقدر أى ان تذكر وان لم يتذكر (قوله الا اذا علم الخ) استثناء من قوله او مذى ما مع تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المنطوق سواء جعلت الواو للعال او للعطف لكن على جعلها للعال اظهر اذ ليس في الكلام شئ مقدّر ولو جعلت للعطف رجايتوهم أن الاستثناء مفروض مع عدم التذكر المنطوق ومع التذكر كمر المقدر فلا يصح قوله الا اتفاقا نعم اعلم أن الشارح قد اُصلح عبارة المصنف فان قوله او مذى يحتمل أن يكون المراد به أنه رأى مديا حقيقة بأن علم انه مذى أو أنه رأى مديا صورة بأن رأى بلا وشك في انه مذى او ودى او شك انه مذى او منى فاستثنى ما عدا الاخير وصار قوله او مذى مفروضا فيما اذا شك انه مذى او منى فقط كما قد منه فهدد الصورة يجب فيها الفصل وان لم يتذكر الاحتلام لكن بقيت هذه صادقة بما اذا كان ذكره منتشر قبل النوم والاعلم انه اذا كان منتشر الا يجب الفصل فاستثناءه ايضا صار جملة المستثنيات ثلاث صور لا يجب فيها الفصل اتفاقا مع عدم تذكر الاحتلام كما قلنا وبهذا الحل الذى هو من فيض الفتح العليم ظهر أن هذه المتعاطفات مرتبطة ببعضها وأن الاستثناء فيها كلها متصل وقد در هذا الشارح الفاضل فكثير ما تخفى اشاراته على المعترضين وان كانوا من الماهرين فافهم (قوله كالودى) فانه لا غسل فيه اتفاقا وان تذكر كما مر (قوله لكن في الجواهر الخ) استدلال على المسألة الثالثة وحاصله انه اطلاق عدم الفصل فيما بها الكثير وهو مقيد بثلاثة قيود أن يكون نومه قائما او قاعدا أو أن لا يتيقن انه منى وأن لا يتذكر حملها فاذا افتقد واحد منها بآيات نام مضطجعا أو يتيقن او تذكر وجب الفصل وقد ذكر المسألة في منية المصل فقل وان استيقظ فوجد في احليله بللا ولم يتذكر حملها ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه الفصل هذا اذا نام قائما او قاعدا أما اذا نام مضطجعا أو يتيقن انه منى فعليه الفصل وهذا مذكور في المحيط والخيرة وقال شمس الأئمة الحلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون اه والحاصل أن الانتشار قبل النوم سبب لخروج المذى فإبراه يحمل عليه ما لم يتذكر حملها ويعلم انه منى او يكن نام مضطجعا لانه سبب للاسترخاء والاستغراق في النوم الذى هو سبب الاحتلام لكن ذكر في الحلية انه راجع للخيرة والهيطة البرهاني فلم ير تقييد عدم الفصل بما اذا نام قائما لوقوعه انما بحث وقال ان الفرق بينه وبين النوم مضطجعا غير ظاهر (قوله او يتيقن) عبر به للمنية ولو عبر بالعلم لكان أولى لان المراد غلبة الظن والعلم يطلق عليها وعبارة الثانية في هذه المسألة الآن يكون اكبر رأيه انه منى فيلزمه الفصل اه (قوله ولو وقع اللذة والانتزال) اى مع تذكره وليس المراد أنه انزل لان الموضوع انه لم يربللا ط (قوله وكذا المرأة الخ) في البحر عن المعراج

(منيا او مذى وان لم يتذكر الاحتلام) الا اذا علم انه مذى او شك انه مذى او ودى او كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالودى لكن في الجواهر الا اذا نام مضطجعا أو يتيقن انه منى او تذكر حاملا فعليه الفصل والناس عنه غافلون (لا) يفترض (ان تذكر ولو وقع اللذة) والانتزال (ولم ير) على رأس الذكر (بللا) اجاعا (وكذا المرأة) مثل الرجل على المذهب

لواحتلت المرأة ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها عن محمد يجب وفي ظاهر الرواية لا يجب لان خروج منيهما الى
 فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليهما وعليه الفتوى (قوله ولو وجد الخ) ساصله انه لو وجد الزوجان
 في فراشهما منبيا ولم يتذكرا احتلاما فتبين ان كان ايض غليظا في الرجل وان كان اصفر رقيقا في المرأة وقال
 في الظهيرية بعد حكايته لهذا القول والاصح انه يجب عليهما احتساطا وهذا الثاني في الحلية الى ابن الفضل
 وقال ومشى عليه في المحيط والخلاصة واستظهر في الفتح الجمع بين القولين فقيده الوجوب عليهما بعدم التذكر
 وعدم المميز غلط ورقة او بياض وصفرة ثم قال فلا خلاف اذا واستحسنه في الحلية وأقره في البحر امكن في شرح
 المنية أن المميز يختلف باختلاف المزاج والاعذبة فلا عبرة به والاحتساط هو الاول (قوله ولا نام قبلهما
 غيرهما) ذكره في الحلية بخلافه في البحر قال فلو كان قد نام عليه غيرهما وكان المني المرقى يابسا فالظاهر انه
 لا يجب الغسل على واحد منهما (تنبيه) التقييد بالزوجين صريح في أن غيرهما لا يجب عليه رمي على البحر
 اقول الظاهر انه اتفاق جري على الغالب ولذا قال ط الاجنبى والاجنبية كذلك وكذلك لو كانا رجلين
 او امرأتين فالظاهر اتحاد الحكم (قوله ان وجد لذة الجماع) أي بأن كانت الخرقعة رقيقة بحيث يجد حرارة
 الفرج واللذة بجر (قوله والا لا) أي ما لم ينزل (قوله على الاصح) وقال بعضهم يجب لانه يسمى موجبا
 وقال بعضهم لا يجب بجر وظاهر القولين الاطلاق (قوله والاحوط الوجوب) أي وجوب الغسل
 في الزوجين بجر وسراج اقول والظاهر أنه اختيار للقول الاول من القولين وبه قالت الاثنته الثلاثة
 كما في شرح الشيخ اسماعيل بن عيون المذهب وهو ظاهر حديث اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب
 الغسل (قوله هذا الخ) الاشارة الى اسناد فرضية الغسل الى الاقطاع لان المعنى وفرض عند اقطاع حيض
 ونفاس وأراد بما قبله اسناد الفرضية الى خروج المني والايلاج ورؤية المستيقظ وأراد بالاضافة الاسناد
 والتعليق أي اسناد فرضية الغسل الى هذه الاشياء وتعليقها عليهم بما جاز من اسناد الحكم وهو هنا الفرضية
 الى الشرط وهو هنا هذه المذكورات وليس من اسناد الحكم الى سببه كإظهار الأصل (قوله أي يجب عنده) أي
 عند تحقق الاقطاع ونحوه والمراد بعده (قوله بل بوجوب الصلاة) أي عند ضيق الوقت وقوله او ارادة مالا
 يحل أي عند عدم ضيق الوقت قال في الشرنبلالية واختلف في سبب وجوب الغسل وعند عامة المشايخ ارادة
 فعل مالا يحل ففعله مع الجنابة وقيل وجوب مالا يحل معها والذي يظهر أنه ارادة فعل مالا يحل لانه عند عدم
 ضيق الوقت او عند وجوب مالا يصح معها وذلك عند ضيق الوقت لما قال في الكافي ان سبب وجوب الغسل
 الصلاة او ارادة مالا يحل ففعله مع الجنابة والانزال والاتقاء شرط اه (قوله كما مر) أي في الوضوء وقد مرنا
 الكلام عليه هناك (قوله لا عند مذى) أي لا يفرض الغسل عند خروج مذى كطلي بمجعة ساكنة وباء مخففة
 على الافصح وفيه الكسر مع التخفيف والتشديد وقيل هما الخ ماء رقيق ايض يخرج عند الشهوة لاهها
 وهو في النساء اغلب قيل هو من يسمى القذى بمفتوحين نهر (قوله او ودى) بهمله ساكنة وباء مخففة
 عند الجهر وروحى الجوهرى كسر الدال مع تشديد الباء قال ابن مكي ليس بصواب وقال ابو عبيد انه الصواب
 وبهام الدال شاذ ماء نخين ايض كدوي يخرج عقب البول نهر (قوله بل الوضوء منه الخ) أي بل يجب
 الوضوء منه أي من الودى ومن البول جميعا وهذا جواب عما يقال ان الوجوب بالبول السابق على الودى
 فكيف يجب به ويان الجواب أن وجوبه بالبول لا ينافي الوجوب بالودى بعده حتى لو حلف لا يتوضأ من رعا
 فرع ثم بال او باله كس فتوضأ فالوضوء منهم ما فيصحت وصكك الوحلقت لا تغتسل من جنابة فجوهت
 وحاضت فاعتسلت فهو منهما وهذا ظاهر الرواية بجر وذكر أربعة أجوبة أخرهم أن الودى ما يخرج بعد
 الاغتسال من الجماع وبعد البول وهو شيء لزج كذا فسره في الخزانة والتبيين فالاشكال انما يرد على من اقتصر
 في تفسيره على ما يخرج بعد البول (قوله على الظاهر) أي ان قلنا ان وجوب الوضوء منه ومن البول بناء
 على ظاهر الرواية من مسألتى المين السابقين وذكر الحق في الفتح أن الوضوء من الحدث السابق وأن السبب
 الثاني لم يوجب شيئا لاستحالة تحصيل الحاصل الا اذا وقع معا ككان رعا وبال معا كما قرره الامدى قال
 وهو معقول يجب قبوله وهو قول الجرجاني من مشايخنا والحق أن لا تنافي بين كون الحدث بالاول فقط وبين
 الحث لانه لا يلزم بناؤه على تمدد الحدث بل على العرف والعرف أن يقال لمن توضأ بعد بول ورعا فوضأ ثم

ولو وجد بين الزوجين ماء ولا
 ميز ولا تذكر ولا نام قبلهما
 غيرهما اغتسلا (أول حقه)
 او قدرها (ملفوفة بخرقه)
 ان وجد لذة الجماع (وجب)
 الغسل (والالا) على الاصح
 والاحوط الوجوب (و) عند
 (اقطاع حيض ونفاس) هذا
 وما قبله من اضافة الحكم الى
 الشرط أي يجب عنده لانه بل
 بوجوب الصلاة او ارادة مالا
 يحل كما مر (لا) عند مذى
 أو ودى بل الوضوء منه ومن
 البول جميعا على الظاهر

(قوله غير آدمي) بكى وقد وجار (قوله خنى) أى مشكل (قوله وما يصنع) أى على صورة الذكر (قوله في الدبر) متعلق بادخال (قوله على المختار) قال في التحنيس رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم اختلف في وجوب الغسل والقضاء والمختار أنه لا يجب الغسل ولا القضاء لأن الاصبع ليس آلة للجماع فصار بمنزلة الخشبة ذكره في الصوم وقيد بالدبر لأن المختار وجوب الغسل في القبيل اذا قصدت الاستمتاع لأن الشهوة فيمنع غالباً في مقام السبب مقام المسبب دون الدبر لعدمها فوح افندى اقول آخر عبارة التحنيس عند قوله بمنزلة الخشبة وقد راجعها منه فرأيتها كذلك فقوله وقيد الخ من كلام فوح افندى وقوله لأن المختار وجوب الغسل الخ بحث منه سبقه اليه شارح المنية حيث قال والاولى أن يجب في القبيل الخ وقد نبه في الامداد أيضاً على انه بحث من شارح المنية فافهم (قوله ولا عند وطء بهيمة الخ) مختبرات قوله في احد سبيلي آدمي حتى يجامع مثله وفي القضية برمز أجناس الناطق فرج البهيمة كفيها لا غسل فيه بغير انزال ويعزرون تدنخ البهيمة وتتحرق على وجه الاستحباب ولا يحرم كل لهما به ١٥ وسيأتى في الحدود (قوله بأن تصير فضة) أى مختلطة بالسيلين وفي المسألة خلاف فقيل يجب الغسل مطلقاً وقيل لا مطلقاً والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يقضها فهي من يجامع فيجب الغسل سراج اقول لا يخفى أن الوجوب مشروط بما اذا زالت البكارة لانه مشروط في الكبرة كما يأتي فرياً فيها بالاولى فتوله في البحر قد يقال ان بقا البكارة دليل على عدم الايلاج فلا يجب الغسل كما اختاره في النهاية فيه نظر قدبر (قوله ههنا) اقول عبارة وطء البهيمة والميتة غير ناقض للوضوء بلا انزال فلا يلزم الاغسل الذي ذكر في صوم النظم ١٥ وكل الشارح فاس الصغيرة عليهما تأمل ويؤخذ من هذا أن المباشرة الفاحشة الناقضة للوضوء لا بد أن تكون بين شتمين كما قد مناه (قوله وسبحي) أى في باب الانجاس (قوله الفرج) أى الداخل أما الخارج فرطوشه طاهرة باتفاق بدليل جعله غم غسلة سنية في الوضوء ولو كانت نجسة عندهما لفرض غسله ١٥ ح اقول قد يقال ان النجاسة مادامت في محلها لا عبرة لها ولذا كان الاستنجاء سنة للرجال والنساء في غير الغسل مع أن الخارج نجس باتفاق فلا تدل منية الغسل على الطهارة قدبر نعم يدل على الاتفاق كونه له حكم خارج البدن فرطوشه كطوبه الفم والاذن والعرق الخارج من البدن (قوله فتنبه) اشار به الى أن ما في النظم مبنى على قوله لهما فلا تغفل وتعلم من جزمه به انه متفق عليه (قوله لقصور الشهوة) أى التي اقيمت مقام الانزال في وجوب الغسل عند الايلاج لكن يرد عليه لو جامع عجزاً شوهها لان شتمين اصلاً وبظهر لي الجواب بأنها قد ثبت لها وصف الاشتباه فيها ماضى فيبقى حكمه الآن مادامت حية كما ذكره في مسألة المحاذات في الصلاة بخلاف البهيمة والميتة والصغيرة تأمل وهذا على عدم وجوب الغسل فيما تقدم (قوله أما به) أى أما فعل هذه الاشياء المصاحب للانزال فيصالح وجوب الغسل على الانزال ط (قوله تمنع التقاء الخلتين) أى ختان الرجل وهو موضع القطع وختان المرأة وهو موضع قطع جلدة منها كعرف الديك فوق الفرج فاذا غابت الخشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانه وتمام بيانه في البحر (قوله الا اذا حبلت) فكون دليل انزالها فيلزمها الغسل قال ابوالعود وكن كذا يلزمه لانه دليل انزالها ايضاً وان خنى عليه (قوله قبل الغسل) أى لو لم تكن اغتسلت لانه ظهر أنها صلت بلا طهارة (قوله قاله الحلبي) أى في شرحه الصغير وقال في الكبير ولا شك انه مبنى على وجوب الغسل عليه بمجرد انفصال منيها الى رحمها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية (قوله أى يفرض) اشار به الى انه ليس المراد بالوجوب هنا المصطلح عليه عندنا فكان الاول فيه وفيما بعده التعبير يفرض ١٥ ح ومن صرح بالفرضية هنا صاحب الوافي والسروري وابن الهمام مع نقله الاجماع عليه لكن على في البحر بأن هذا الذي سموه واجبا يفوت الجواز بقوة قال الشارح في الخواص قلت هذا التعليل يفيد أنه فرس على لا اعتقادي وهو كذلك لانه ليس ثابتاً بدليل قطعي ولا متفقاً عليه فلعلمهم عبروا بالواجب للاشهاد بالخطا ط رتبة هذا عن ذلك فتأمل ١٥ قلت لكن هذا ظاهر فيما عدا غسل الميت فتأمل (قوله كفاية) أى بحيث لو قام به بعضهم سقط عن باقيهم والأشوا كلهم ان علموا به وهل يشترط لسقوطه عن المكلفين النية استظهر في جنائز الفتح نعم وتدل في البحر عن الخمانية وغيرها خلافه (قوله اجماعاً) فقد لقوله يفرض قال في البحر ومات قبله مسكين من قوله وقيل غسل الميت سنة مؤكدة فنه نظر بعد نقل الاجماع (قوله بالتخفيف) أى تخفيف السين وهو من الغسل بالغسل قال

مطلب ٢
في رطوبة الفرج

(و) لا عند ادخال اصبع ونحوه) كذكر غير آدمي وذكر خنى وميت وصبي لا يشتمى وما يصنع من نحو خشب (في الدبر أو القبيل) على المختار (و) لا عند وطء بهيمة أو صغيرة غير مشتمة) بأن تصير فضة بالوطء وان غابت الخشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الاغسل الذي ذكر ههنا عن النظم وسبحي أن رطوبة الفرج طاهرة عنده فتنبه (بلا انزال) اقصور الشهوة أما به فيصالح عليه (كما) لا غسل (لواني عذراء) ولم يزل عذرتها) يضم فسكون البكارة فانها تمنع التقاء الخلتين الا اذا حبلت لانزالها بعد ما صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان حرج منيها من فرجها الداخل شرط لوجوب الغسل على المنقب به فلم يوجد قاله الحلبي (ويجب) أى يفرض (على الاحياء) المسلمين (كفاية) اجماعاً ان يغسلوا بالتخفيف

قال في السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بغسل الفين وغسل الميت وغسل الثوب بغسلها وضابطه انك اذا وضعت اليك المغسول فحمت واذا وضعت اليك غير المغسول لم تحمت اه (قوله الميت) بالتخفيف وبالتشديد ضد الحي او بالتخفيف الذي مات والمستند الذي لم يميت بعد افاده في القاموس (قوله المسلم) أما الكافر اذا لم يوجد له الاوليه المسلم فيسيل عليه الماء كأنظر في النجس من غير ملاحظة السنة ط (قوله فيهم) وقبل يغسل بشيابه والا قول اولي بحر ونهر (قوله كما يجب) أي يفرض بغير (قوله ولو بعد الانقطاع) أي انقطاع الحيض والنفسا لكن في دخول ذلك في كلام المصنف نظر لان الحائض من انقضت بالحيض وبعد انقطاعه لا تسمى حائضا ولذا قال في الشرع بلالية ان فيه اشارة الى انها لو انقطع حيضها ثم اسلمت لا تغسل عليها (قوله على الاصح) مقابلة ما قبل انها لو اسلمت بعد الانقطاع لا تغسل عليها بخلاف الجنب والفرق ان معة الجنابة بانية بعد الاسلام فكانه اجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق بعد فلذا لو اسلمت قبل الانقطاع لزمها (قوله وعمله) أي على الاصح (قوله يبقا) الحديث الحكمي حاصله منع الفرق بين الحيض والجنابة لان التحقيق أن الانقطاع شرط لوجوب الغسل لاسبب ومعنى الفرق على انه لا يثبت لها بالحيض والنفسا حدث حكمي يستمر مثل الجنابة وهو ممنوع بدليل أن المسافرة لو تيممت بعد الانقطاع خرجت من الحيض فاذا وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب فقد ثبت لها حدث حكمي بعد الانقطاع هذا خلاصة ما حققه ابن الكمال وقد حقق في الحلية هذا المقام بما لا مزيد عليه (قوله بل بانزال) عاتم في الغلام والجارية والحيض فاصر عليها كالولادة ط وقيل لو بلغ بالانزال لا يجب عليه بخلاف ما لو بلغت بالحيض كما في البحر (قوله او ولدت ولم تردما) هذا قول الامام وبه أخذ أكثر المشايخ وعند أبي يوسف وهو رواية عن محمد لا تغسل علم لعدم الدم وصحبه في التبيين والبرهان كما بسطه في الشرع بلالية ومنه على في نور الابيضاح لكن في السراج أن المختار الوجوب احتياطا وهو الاصح انتهى (قوله أو ما باله) كذا عده بعضهم هنا من الاعتسالات المفروضة قال في الحلية ولا يخفى انه ليس مما نحن فيه فقد من ذلك نسبو اه أي لان الكلام في النجاسة الحكمية لا الحقيقية (قوله راجع للجميع) فيه نظر فقد ذكر العلامة نوح افندي الاتفاق على وجوب الغسل على من اسلم حائضا قبل الانقطاع وعلى من بلغت بالحيض وسيد كرا الشارح في باب الانجاس أن المختار أنه لو خفي محل النجاسة يغسل في غسل طرف الثوب والبدن هذا وفي بعض النسخ هنا ما نصه وفي التنازلية معز بالعتبية والمختار وجوبه على مجنون افاق قلت وهو بخلاف ما يأتي من أن لا يغسل ان يرى ما يرى من السكران والمغمي عليه كذلك راجع اه قيل وهذا ثابت في نسخة الشارح الاصلية ساقط من النسخة المصححة اقول ويؤيد هذا الجمل ما في التنازلية أيضا عن السراجية المجنون اذا اجنب ثم افاق لا يغسل عليه اه وكأنه مبنى على القول بعدم الغسل على من أسلم جنبا لعدم التكليف وقت الجنابة لكن الاصح خلافه كما عرفت فلذا كان المجنون كذلك وقوله وهل السكران والمغمي عليه كذلك أي في جريان الخلاف فيما لورأيا من عدم التكليف وقال راجع لعدم رؤيته ذلك وفي التنازلية اغشي عليه فأفاق ووجد مذبا ومنيا فلا يغسل عليه اه ومقتضاه جريان الخلاف أيضا الآن يقال المراد أنه رأى بلا شك انه منى أو مذى وقدم الشارح عند قوله ورؤية مستنقظة انه خرج رؤية السكران والمغمي عليه المذى وقد مناهنا عن المنية وغيرها أن رؤية المنى يجب الغسل (قوله بأن أسلم طاهرا) أي من الجنابة والحيض والنفسا أي بأن كان اغتسل أو أسلم صغيرا تأتى (قوله او بلغ بالسن) أي بلارؤية شيء وسن البلوغ على المفتي به خمس عشرة سنة في الجارية والغلام كما سيأتي في محله (قوله وسن الخ) هو من سن الزوائد فلا عتاب بتركه كما في القهستاني وذهب بعض مشايخنا الى أن هذه الإغتسالات الاربعة مستحبة أخذ من قول محمد في الاصل ان غسل الجمعة حسن وذكر في شرح المنية انه الاصح وقوام في الفتح لكن استظهر تليذه ابن امير حاج في الحلية استثناء الجمعة لتقل المواظبة عليه وبسط ذلك مع بيان دلائل عدم الوجوب والجواب عما يجادلها في البحر وغيره (قوله هو الصحيح) أي كونه للصلاة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية ابن كمال وهو قول أبي يوسف وقال الحسن بن زياد انه لليوم ونسب الى محمد والخلاف المذكور جار في غسل العيد أيضا كما في القهستاني عن الثعفة وأثر الخلاف فمن لاجعة عليه لو اغتسل وفيه حدث بعد الغسل وصلى بالوضوء نال الفضل عند الحسن لا عند الثاني قال

(الميت) المسلم الا الخبيث المشكك

فيهم (كما يجب على من أسلم جنبا

او حائضا) او نفاسا ولو بعد

الانقطاع على الاصح كما في

الشرع بلالية عن البرهان وعمله

ابن الكمال يقاء الحديث الحكمي

(او بلغ بالسن) بل بانزال

او حيض او ولدت ولم ترد ما أو

أصاب كل بدنه نجاسة او بهضه

وخفي مكانها (في الاصح) راجع

لجميع وفي التنازلية معز

للعنانية والمختار وجوبه على

مجنون افاق قلت وهو يخالف

ما يأتي من أن لا يغسل ان يرى

رأى مناهل السكران والمغمي

عليه كذلك راجع (والا) بأن

أسلم طاهرا او بلغ بالسن (فقدوب

وسن الصلاة جمعه) (وهو الصحيح)

(عيد) هو الصحيح

في الكافي وكذا فيمن اغتسل قبل الفجر وصلى به ينال عند الثاني لا عند الحسن لانه اشترط ايقاعه فيه اظهارا لشرفه ومزيد اختصاصه عن غيره كما في التمر قبل وفيمن اغتسل قبل الغروب واستظهر في البحر ما ذكره الشارح عن الخاتمة من انه لا يعتبر اجاعا لان سبب مشروعيته دفع حصول الاذى من الرائحة عند الاجتماع والحسن وان قال هو اليوم لكن بشرط تقدمه على الصلاة ولا يصح تحلل الحدث بينه وبين الغسل عنده وعند ابي يوسف يصح ١١٠ والسيد عبد الغني التالبي هنا بحث نفيس ذكره في شرح هدية ابن العماد حاصله انهم صرحوا بان هذه الاغسال الاربعة للظافة لا للطهارة مع انه لو تحلل الحدث تزداد النظافة بالوضوء ثانيا ولئن كانت للطهارة يضاف في حصوله بالوضوء ثانيا مع بقاء النظافة فالاولى عندى الاجزاء وان تحلل الحدث لان مقتضى الاحاديث الواردة في ذلك طلب حصول النظافة فقط ١١١ اقول ويؤيده طلب التبرك للصلاة وهو في الساعة الاولى افضل وهي الى طلوع الشمس فرعا به سر مع ذلك بقاء الوضوء الى وقت الصلاة ولا سيما في اطول الايام واعادة الغسل اعسر وما جعل عليكم في الدين من حرج وربعا اذا ذلك الى ان يصلى حاقنا وهو حرام ويؤيده ايضا ما في المعراج لو اغتسل يوم الخميس اول ليلة الجمعة استثنى بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة ١١٢ (قوله كافي غرر الاذكار) هو شرح درر البحار المؤلف في مذاهب الاثمة الاربعة الكبار ومذهب صاحبين على طريقة مجمع البحرين مع غاية الاجازة والاختصار للعلامة محمد الشهير بالشيخ البخاري - عامه غرر الافكار انه ألفه في نحو شهر ونصف سنة ٧٤٦ وعندي شرح عليه للعلامة محمد الشهير بالشيخ البخاري - عامه غرر الافكار وعليه شرح للعلامة قاسم قطلوبغا تليذ ابن الهمام ولعله الذي نقل عنه الشارح (قوله وغيره) كانه اية وصدر الشريعة والدرر وشرح المجمع والابلي (قوله اجتماع جنابة) اقول وكذا لو كان متهما كسوف واستسقاء وهذا كله اذا نوى ذلك ليصله ثواب الكل تأمل (قوله ولاجل احرام) أى بحج او عمرة او بهما امداد ولا اطن احد اقال انه اليوم فقط نهر (قوله وفي جبل عرفة الخ) اراد بالجبل ما يشمل السهل من كل ما يصح الوقوف فيه وانما اقم لفظ جبل اشارة الى ان الغسل للوقوف نفسه لا لدخول عرفات ولا اليوم وما في البدائع من انه يجوز ان يكون على الاختلاف ايضا أى ان يكون للوقوف اليوم عرفة بلا حضور عرفات ١١٣ وأقره في البحر والنهر لكن للوقوف قال وما اطن ان احدا ذهب الى استثناءه اليوم عرفة بلا حضور عرفات ١١٤ وأقره في البحر والنهر لكن قال المقدسي في شرحه على نظم الكثر اقول لا يستبعد ان يقول احد بسنيته اليوم افضيائه حتى لو حالف بطلاق امرانه في افضل ايام العام تطلق يوم عرفة ذكره ابن ملك في شرح المشارق وقد وقع السؤال عن ذلك في هذه الايام ودارين الاقوام وكب بعضهم بأفضلية يوم الجمعة والنقل بخلافه ١١٥ (قوله وهل السكran كذلك) الظاهر نعم وما قدمه الشارح على ما في بعض النسخ فيما اذا رأى منيا اذ ارأى منيا اذ ارأى منيا كما في المنون والمغني عليه فلا تكرر افهامهم (قوله وعند حجارة) أى عند الفراغ منها امداد لشبهة الخلاف بجر (قوله وفي ليلة براءة) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وعرفة) أى في ليلتها تاريخية وقهستانية وظاهر الاطلاق شموله للحاج وغيره (قوله اذارها) أى يقينا او علابا تباع ما ورد في وقتها لاحتياها امداد (قوله غداة يوم النحر) أى صبيحتها (قوله رمى الجمره) مفاده انه لا يستأنس بنفسه دخول منى فلو أخر الرمي الى اليوم الثاني لم يندب لاجل الدخول وهو خلاف المتبادر من المتن ومخالف لما في شرح الغزونية حيث جعل غسل الرمي في يوم النحر غير غسل دخول منى يوم النحر (قوله وعند دخول مكة) استظهر في الحلية سنيته لنقل المواظبة (قوله لطواف الزبارة) لم يقيد بذلك في الفتح والبحر بل جعل في شرح درر البحار كلاما من دخول مكة والطواف قسما برأسه ونصه وحسب الاستسقاء والكسوف ودخول مكة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والطواف (تنبيه) ظهر مما ذكرنا ان الافعال يوم النحر حرة وهي الوقوف بمزدلفة ودخول منى ورمي الجمره ودخول مكة والطواف ويظهر لى انه ينوب عنها غسل واحد بنيتها لها كما ينوب عن الجمعة والعيد وتعدادها لا يقتضى عدم ذلك تأمل (قوله وظلته) أى نهاها امداد (قوله وللحضور جمع الناس) عزاء في البحر الى النووي وقال لم اجده لا يمتنا اقول وفي معراج الدراية قبل يستحب الاغتسال لصلاة الكسوف وفي الاستسقاء وفي كل ما كان في معنى ذلك كاجتماع الناس (قوله ولن لبس ثوبا جديدا) عزاء في الخرائث الى التفت (قوله او غسل ميتا) للخرج من الخلاف كما في الفتح (قوله او براد قله الخ) عزاء هذه المذكورات في الخرائث

قوله وبين الغسل كذا يحفظه ولعل صوابه وبين الصلاة كما هو في نسخة أخرى ١١٦

كما في غرر الاذكار وغيره وفي الخاتمة لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجاعا ويكفي غسل واحد بعد وجعة اجتماع جنابه كما لفرضي جنابه وحيض (و) لاجل (احرام) في جبل (عرفة) بعد الزوال (ونذب) لمنون افاق) وكذا المغني عليه كذا في غرر الاذكار وهل السكran كذلك لم أره (وعند حجارة وفي ليلة براءة) وعرفة (وقدر) اذارها (وعند الوقوف بمزدلفة) غداة يوم النحر) للوقوف (وعند دخول منى يوم النحر) رمى الجمره (و) كذا لبقية الرمي (وعند

دخول مكة لطواف الزبارة ولصلاة كسوف) وخسوف (واستسقاء وفزع وظلته ورمي شديد) وكذا لدخول المدينة وللحضور جمع الناس ولن لبس ثوبا جديدا او غسل ميتا او براد قله ولتساقب من ذنب ولقادم من سفر

مطلب يوم عرفة افضل من يوم الجمعة

الى الحلبي عن خزانه الاكل (قوله) واستحاضة انقطع دمها) وكذا المحتمل اراد معاودة أهله على ما سبأني
وكذا المن بلغ بسن أو أسلم طاهرا كما مر فقد بلغت نيفا وثلاثين قال في الامداد ويندب غسل جميع بدنه أو توبه
اذا اصابته نجاسة وخفي مكانها اه وفيه ما مر مع مخالفتها لما تقدمه الشارح تعالى البحر وغيره لكن قد منا
أن الشارح سيد كوفي الانحسار أن المختار أنه يكفي غسل طرف الثوب فافي الامداد يعني عليه فتدبر (قوله
عن ماء اغتسالها) أي من جنابة أو حيض انقطع عشرة أو أقل وفصل في السراج بين انقطاع الحيض لعشرة
فعلها الاحتياجها الى الصلاة ولا قل فعليه لاحتياجه الى الوطء قال في البحر وقد يقال ان ما يحتاج اليه مما لا بد
لهما منه واجب عليه سواء كان هو محتاجا اليه أو لا فالوجه الاطلاق اه (قوله ولو غنية) وبه يظهر ضعف
ما في الخلاصة من أن عن ماء الوضوء عليها ولو غنية والأفاما أن ينقله اليها ويدها تنقله بنفسها بجر من باب
النفقة (قوله فأجرة الحمام عليه) ذكر في نفقة البحر بحثا قال لأنه عن ماء الاغتسال لكن له منعها من الحمام
حيث لم تكن نفسها اه وما يجنبه نقله الرمي عن جامع الفصولين فلذا جزم به الشارح فافهم (قوله الشعث
والثفت) بحر كان والاقول ان اشار الشعر واعتبر اراه لقله التمهيد والثاني بمعنى الوسخ والدرن وصوى بينهما
في القاموس واعترضه الشاهني في مختصره (قوله قال شيخنا) أي العلامة خير الدين الرمي في حاشيته
على المنح (قوله الظاهر لا يلزمه) لأنه لا يكون كماء الشرب حتى يكون له حكم النفقة بل للترين للزوج فيكون
كالطيب رجي والظاهر أنه لو أمرها بآلاته لا يلزمها الا اذا دفع اليها من ماله تأمل (قوله لامصلي عيد
وجنابة) فليس اهما محكم المسجد في ذلك وان كان لهما حكمه في صحة الاقتداء وان لم تصل الصفوف ومثلها
قضاء المسجد وقامه في البحر (قوله ورباط) هو خانكاه الصوفية ح وهو متعبد بهم وفي كلام ابن وفاء نعمنا الله به
ما يفيد انها بالاقاف فانه قال الخفي في اللغة التضييق والخنق الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية التي يسكنها
صوفية الرسوم الخانقاه لتضييقهم على انفسهم بالنسروط التي يلتزمونها في ملازمتها ويقولون فيها بضامن غاب
عن الحضور غاب نصيبه الأهل الخواني وهي مضائق اه ط ووجه تسميتها رباطا انها من الربط أي
الملازمة على الامر ومنه سمي المقام في نغرا العدو رباطا ومنه قوله تعالى وصابروا ورباطوا ومعناه انتظار
الصلاة بعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام فذلکم الرباط أفاده في القاموس (قوله لكن الخ) في هذا
الاستدراك نظيران كلام القنية في مسجد المدرسة لافي المدرسة نفسها لأنه قال المساجد التي في المدارس
مساجد لانهم لا يمتنعون الناس من الصلاة فيها واذا أغلقت يكون فيها جماعة من اهلها اه وفي الخانية دار
فيها مسجد لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار لو أغلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة
ثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والا فلا وان كانوا لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه (قوله
ولو للعبور) أي المروءا اخرجه ابو داود وغيره عن عائشة قالت جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبيت
احبابه شارعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت فاني لاحل المسجد لحائض ولا جنب والمراد بعباري سبيل
في الآية المسافرون كما هو منقول عن اهل التفسير فالمسافر مستثنى من النهي عن الصلاة بلا اغتسال ثم بين في
الآية أن حكمه التيمم وتام الأدلة من السنة وغيرها مبسوط في البحر وفيه وقد علم أن دخوله صلى الله عليه وسلم
المسجد جنباً ومكث فيه من خواصه وكذا هو من خواص علي رضي الله عنه كما ورد من طرق ثقات تدل على
أن الحديث صحيح كما ذكره الحافظ ابن حجر وأما القول بجواز زه لاهل البيت وكلبس الحرير لهم فهو اختلاق من
الشيعة (قوله الا لضرورة) قيد به في الدرر وكذا في عيون المذاهب للسكاكي شارح الهداية وكذا في شرح
درر البحار (قوله حيث لا يمكنه غيره) كأن يكون باب بيته الى المسجد درر أي ولا يمكنه تحويله ولا يقدر
على السكنى في غيره بحر قلت يدل عليه الحديث المار ومن صورته ما في العناية عن المسبوط مسافر مر بمسجد
فيه عين ماء وهو جنب ولا يجزئ غيره فانه يتيمم لدخول المسجد عندها اه (قوله يتيمم ندبا الخ) افاد ذلك
في النهر توفيقا بين اطلاق ما يفيد الوجوب وما يفيد الندب اقول والظاهر أن هذا في الخروج أما في الدخول
فيجب كما يفيد ما نقلناه آتيا عن العناية ويحمل عليه أيضا ما في درر البحار من قوله ولا يجزئ العبور في المسجد
بلا يتيمم ثم رأيت في الحلبي عن المحيط ما يؤيده حيث قال ولو اصابته جنابة في المسجد قيل لا يباح له الخروج من
غير تيمم اعتبارا بالدخول وقيل يباح اه فجعل الخلاف في الخروج دون الدخول والوجه فيه ظاهر لا يخفى على

ولاستحاضة انقطع دمها (عن ماء
اغتسالها) ووضوئها عليه
أي الزوج ولو غنية كما في الفتح
لأنه لا بد لها منه فصار كالشرب
فأجرة الحمام عليه ولو كان
الاغتسال لاعتن جنابة وحيض
بل لا زالة الشعث والتفت
قال شيخنا الظاهر لا يلزمه
(ويحرم) (الحديث) (الاكبر) دخول
مسجد) لامصلي عيد وجنابة
ورباط ومدرسة ذكره المصنف
وغیره في الحیض وقبیل الوتر
لكن في وقف القنية المدرسة اذا لم
يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها
فهو مسجد (ولو للعبور) خلافا
للسافعي (الا لضرورة) حيث
لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه أن خرج
مسرا عاتيم ندبا وان مكث بخوف
فوجوبا

ولا يصلي ولا يقرأ (و) يحرم به
(تلاوة قرآن) ولودون آية على
المختار (بقصد) فلو قصد الدعاء
او انشاء او افتتاح أمر أو التعليم
ولقن كلمة حل في الاصح حتى
لو قصد بالفاتحة التناهي في الجنازة
لم يكره الا اذا قرأ المصلي فاصدا
التناهي فانها تجزئه لانها في عملها
فلا تغير حكمها بقصد (ومس)
مستدرك بما بعده وهو وما قبله
ساقط من نسخ الشرح وكأنه لانه
ذكره في الحيز (و) يحرم به
(طواف) لوجوب الطهارة فيه
(و) يحرم (به) أي بالأكبر
(وبالاصغر من مصحف) أي ما
فيه آية كدهرم وجزار

مطلب
يطابق الدعاء على ما يشمل التناهي

قوله الا اذا قصد الخ هكذا يخطئ
والذي في نسخ الشرح الا اذا قرأ
المصلي فاصدا الخ وهو كذلك
في نسخة أخرى اه محمده

الماهر وعليه فالظاهر وجوبه على من كان يابا الى المسجد وأراد المروءية تأمل (قوله ولا يصلي ولا يقرأ) لانه
لم يشوبه عبادة مقصودة وهذا دفع للقول بأن لا يصلي به كإبطه في الخلية (تمة) ذكر في الدرر عن التاخرية
انه يكره دخول المحدث مسجد من المساجد وطوافه بالكعبة اه وفي القهسة تاني ولا بدخلة من على بدنه
لجباة ثم قال وفي النظرة واذا غساق المسجد لم يبرعهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو
الاصح اه (قوله تلاوة قرآن) أي ولو بعد المضمضة كما يأتي وفي حكمه منسوخ التلاوة على ما سنده
(قوله ولودون آية) أي من المركبات لا المفردات لانه يجوز للسائض المعلية تعليمه كلمة يعقوب باشا (قوله
على المختار) أي من قولين معصين ثانيهما انه لا يحرم مادون آية ورجحه ابن الهمام بأنه لا يمتد فارتا بمادون آية
في حق جواز الصلاة فكذا هنا واعترضه في البحر مع الحليلة بأن الاحاديث لم تفصل بين القليل والكثير
والتعليل في مقابلة النص مردود اه والاول قول الكرخي والثاني قول الطحاوي أقول ومجمله ما اذا لم تكن
طويلة فلو كانت طويلة كان بعضها كآية لانها تعدل ثلاث آيات ذكره في الحليلة عن شرح الجامع لغير الاسلام
(قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون لابي الليث قرأ الفاتحة على وجه الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها معنى
الدعاء ولم يرد القراءة لأبأس به وفي الغاية انه المختار واختاره الحلواني لكن قال الهندواني لا يفي به وان
روى عن الامام واستظهره في البحر مع الحليلة في نحو الفاتحة لانه لم يزل قرأنا اقضاء معني مجزأ متحدثي به
بخلاف نحو الحمد لله ونازعه في النهر بأن كونه قرأنا في الاصل لا يمنع من اخراجه عن القراءة بالقصد نعم ظاهر
التقييد بالآيات التي فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كسورة ابي لهب لا يؤثر فيها قصد غير القرآنية لكني
لم أر التنصيص في كلامهم اه اقول وقد مر جواب أن مفاهيم الكتب حجة والظاهر أن المراد بالدعاء ما يشمل
التناهي لان الفاتحة نصفها تاء ونصفها الاستدعاء وقول الشارح أو التناهي من عطف الخاص على العام (قوله
او افتتاح امر) كقوله بسم الله لافتتاح العمل تبركا بدائع (قوله أو التعليم) فرق بعضهم بين الحائض والجنب
بان الحائض مضطرة لانها لا تقدر على رفع حدثها بخلاف الجنب والمختار انه لا فرق فوج (قوله ولقن كلمة كلمة)
هو المراد بقول المنية حرفا كما فسرهم في شرحها والمراد مع القطع بين كل كلمتين وهذا على قول الكرخي
وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية نهاية وغيرها ونظيره في البحر بأن الكرخي قائل باستواء الآية
ومادونها في المنع وأجاب في النهر بأن مراده مادونها ما به يسمى قارئاً وبالتعليم كلمة كلمة لا يمتد فارتا اه ويؤيده
ما قدمناه من البيهقيونية بقى ما لو كانت الكلمة آية كصوق نقل فوج اخذني عن بعضهم انه ينبغي الجواز أقول
وينبغي عدمه في مدهاتان تأمل (قوله حتى لو قصد الخ) تفرع على مضمون ما قبله من أن القرآن يخرج
عن القرآنية بقصد غيره (قوله الا اذا قصد الخ) استثناء من المضمون المذكور أيضا والمراد المصلي الصلاة
الكاملة ذات الركوع والسجود (قوله فانها تجزئه) الضمائر ترجع الى القراءة المعلومة من المقام أو الى
الفاتحة ط (قوله فلا تغير حكمها) وهو سقوط واجب القراءة بها (قوله بقصد) أي التناهي (قوله
ومس) أي من القرآن وكذلك أسائر الكتب السماوية قال الشيخ اسمعيل وفي المبني ولا يجوز من التوراة
والانجيل والزبور وكتب التفسير اه وبه علم انه لا يجوز من القرآن المنسوخ وتلاوة وان لم يسم قرأنا متعبدا
بتلاوته خلافا لما يحسنه الرمي فان التوراة ونحوها مما نسخ تلاوته وحكمه معافانهم (قوله مستدرك) أي
مدرك بالاعتراض والمعنى انه معترض بما بعده من قول المصنف وبه وبالاصغر من مصحف فانه يغني عنه وفيه انه
لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه ط أي بل بالعكس (قوله ساقط) لم يسط فيما رأينا
من نسخ الشرح الا قوله ومسح (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن ثمة مسجد لا يحل فعله بدونها
وتعامه في البحر قال الرجعي وكان المناسب أن يذكره أي الطوف مع ما بعده لانه كما تجب الطهارة فيه من
الحدث الاكبر تجب من الاصغر كما سيأتي ومصرح به ابن امير حاج في عدا الواجبات قال والطهارة فيه من
الحدث الاكبر والاصغر اه (قوله مس مصحف) المصحف بثلاث الميم والضم فيه أشهر سمي به لانه اصحف
أي جمع فيه الصحائف حليلة (قوله أي ما فيه آية الخ) أي المراد مطلق ما كتب فيه قرآن مجازا من
الطلاق اسم الكل على الجزء أو من باب الاطلاق والتقييد قال ح لكن لا يحرم في غير المصحف الا المكتوب
أي موضع الكتابة كذا في باب الحيز من البحر وقيد بالآية لانه لو كتب مادونها لا يكرهه كما في حيز

القهستاني ونفي أن يجري هنا ما جرى في قراءة ما دون آية من الخلاف والتفصيل المأثر بن هالك بالاولى لان
 المس يحرم بالحدث ولو اصغر بخلاف القراءة فكانت دونه تأمل (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في النهر ونظائر
 استدلالهم بقوله تعالى لا يمس الا المطهرون بناء على أن الجملة صفة للقرآن يقتضي اختصاص المنع به اه لكن
 قد منّا أنفع المبتني أنه لا يجوز وكذا نقله ح عن القهستاني عن الذخيرة ثم قال وليس بعد التل الا الرجوع
 اليه واستدلالهم بالآية لا يفي به بل ربما تلحق سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لاشترالك الجميع في وجوب
 التعظيم كما لا يخفى نعم ينبغي أن يخص عالم يتدل كاسيا في نظيره اه (قوله غير مشترز) أي غير مختلط به وهو
 تفسير للمجتبى قال في المغرب معصوف مشترز أي مؤثره مشدود بعضها الى بعض من الشرازة وليست بعربية اه
 فالمراد بالخلاف ما كان منفصلا كالخريطة وهي الكيس ونحوها لان المتصل بالمصحف منه حتى يدخل في بيعه بلا
 ذكر وقيل المراد به الجلد المشترك وصححه في المحيط والكافي وصحح الاقل في الهداية وكثير من الكتب وزاد في
 السراج أن عليه الفتوى وفي الجرائد اقرب الى التعظيم قال والخلاف فيه جاري في الكتب أيضا في المحيط لا يكره
 عند الجمهور واختاره في الكافي معلل بأن المس اسم لما يشار به باليد بلا حائل وفي الهداية أنه يكره هو الصحيح
 لانه تابع له وعزاه في الخلاصة الى عامة المشايخ فهو معارض لما في المحيط فكان هو أولى اه اقول بل هو ظاهر
 الرواية كما في الخاتمة والتيسيد بالكم اتفقت فانه لا يجوز منه بيع بعض ثياب الدين غير الكتب كما في الفتوح عن
 الفتاوى وفيه قال في بعض الأخوان يجوز بالمدل الموضوع على العنق قلت لا أعلم فيه نقلا والذي يظهر أنه
 ان تحرك طرفه يحر كنه لا يجوز الا باجاز لا اعتبارهم اياه تعالى كبدنه في الاول دون الثاني فيا لوصلي وعليه عامة
 بطرقها الملقى نجاسة مانعة وأقره في النهر والبحر (قوله أو بصرة) راجع للدرهم والمراد باصرة ما كانت من غير
 ثيابه التابعة له (قوله وحل قلبه بعود) أي قلب اوراق المصحف بعود ونحوه لعدم صدق المس عليه (قوله
 بغیر أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر وأما في الاكبر فالأعضاء كلها أعضاء طهارة ط أي فالخلاف
 انما هو في المحدث لا في الجنب لان المحدث يحل جميع أعضائه (قوله وبما غسل منها) أي من الأعضاء بناء
 على الاختلاف في تجزى الطهارة وعدمه في حق غير الصلاة (قوله والمنع اصح) كذا في شرح الزايدى
 وظاهره أن المقابل صحيح يجوز الاقتناء ط لكن في السراج والصحيح انه لا يجوز لان ذلك لا ترتفع جنابته
 ومثله في البحر فليس افعال التفضيل على بابه (قوله لان الجنابة لا تحل العين) تقدم ما يفيد أن الجنابة تحلها
 وسقط غسلها للعرج ط والاولى أن يعمل بعدم المس كما قال ح لانه لم يوجد في النظر الا المخاذاة (قوله والا)
 أي ان لم يكن المراد بالكره المنع كراهة التحريم لامطاق الكراهة (قوله مندوب) فتدفع في اذان
 الهداية على استحباب الوضوء لذكر الله تعالى (قوله وهو مرجع كراهة التنزيه) أي فلذا قيد بقوله أي
 تحريما وقصد بذلك الرد على قول البحر وترك المسح لا يوجب الكراهة وقد منّا الكلام على ذلك في
 مندوبات الوضوء (قوله ولا يكره مس صبي الخ) فيه أن الصبي غير مكاف والظاهر أن المراد لا يكره لوليه
 أن يتركه مس بخلاف ما لو أكره بشرب خرا من لافانه لا يحل له تركه (قوله ولا بأس بدفعه اليه) أي لا بأس بأن
 يدفع البالغ المتطهر المصحف الى الصبي ولا يثوم جوازه مع وجود حدث البالغ ح (قوله للضرورة) لان في
 تكليف الصبيان وأمرهم بالوضوء حرجا بهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ القرآن دور قال ط وكلامهم
 يقتضي منع الدفع والطلب من الصبي اذ لم يكن معلما (قوله اذا لحفظ الخ) تنوير على دعوى الضرورة
 المبيحة لتجديد الدفع قبل الكبر وقوله كالتش في الحجر أي من حيث الثبات والبقاء قال الشارح في الخزانة وهذا
 حديث اخرجه البيهقي في المدخل لكن بلفظ العلم في الصغر كالتش في الحجر وبما انشد فطويه لنفسه

اراني انسى ما تعلمت في الكبر * ولست بناس ما تعلمت في الصغر
 وما العلم الا بالتعلم في الصبا * وما العلم الا بالتعلم في الكبر
 وما العلم بعد الشيب الا تعسف * اذا كل قلب المرء والسبع والبصر
 ولو فلق القلب المعلم في الصبا * لا يصرفه العلم كالتش في الحجر اه قال

(قوله خلافا لمحمد) حيث قال احب الى أن لا يكتب لانه في حكم الماس للقرآن حلية عن المحيط قال في الفتوح
 والاول اقبس لانه في هذه الحالة ماس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان ككثوب منفصل الا أن يمس يده

وهل مس نحو التوراة كذلك
 ظاهر كلامهم لا (الابتلافة
 متجاف) غير مشترز أو بصرة به
 يفتي وحل قلبه بعود واختلوا
 في مسه بغیر أعضاء الطهارة وبما
 غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة
 والمنع اصح (ولا يكره النظر اليه)
 أي القرآن (الجنب وسائض)
 ونفساء لان الجنابة لا تحل العين
 (كمالات كثره) ادعية أي
 تحريمها والا فالوضوء لمطلق الذكر
 مندوب وتركه خلاف الاوى وهو
 مرجع كراهة التنزيه (ولا)
 يكره (مس صبي لمصحف ولوح)
 ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه
 للضرورة اذا لحفظ في الصغر
 كالتش في الحجر (و) لا يكره
 (كتابة قرآن والمصحف أو التلوح
 على الارض عند الثاني) خلافا لمحمد

(قوله وينبغي الخ) يؤخذ هذا مما ذكرناه عن الفتح ووفق ط بين القولين بما يرفع الخلاف من اصله بجمل قول
الثاني على الكراهة التحريمية وقول الثالث على التزمية بدليل قوله احب الى الخ (قوله على الصيغة)
قيد بها لان نحو الوضوء لا يعطى حكم الصيغة لانه لا يحرم الامس المكتوب منه ط (قوله قاله الحلبي)
هو الشيخ ابراهيم الحلبي صاحب متن المتقى وشارح المنية (قوله ويكره له الخ) الاولى لهم أي للجنب
والخائض والنفساء هذا وصح في الخلاصة عدم الكراهة قال في شرح المنية لكن الصحيح الكراهة لان ما بدّل
منه بعض غير معين وما لم يبدّل غالب وهو واجب التعظيم والصون واذا اجتمع المحرم والمبغى غلب المحرم وقال
عليه الصلاة والسلام دع ما يرييك الى ما لا يرييك وهذا ظاهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم
من التوراة والانجيل من الشافعية فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بأنهم بدّلوا عن آخرها وكونه
منسوخا لا يخرج عن كونه كلام الله تعالى كالآيات المنسوخة من القرآن اهـ واختار سدي عبد الغني
ما في الخلاصة وأطال في تقريره ثم قال وقد بينا عن النظر في شيء منها سواء نقلها السنا الكنا را ومن اسلم منهم
(قوله بما لم يبدّل) أما ما علم انه بدّل لو كتب وخذه يجوز مسكه كرمهم أن من التوراة هذه شريعة مؤبدة
مادامت السموات والارض قال في شرح التحرير وقد ذكر غير واحد انه قيل اقل من اخلقه لليهود ابن
الرواندي ليعارض به دعوى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله لا قراءة فتوت) هذا ظاهر المذهب وعن محمد
انه يكره احتياط لان له شبهة القرآن لا اختلاف الصحابة لان ايا جعله سورتين من القرآن من أوله الى اللهم اياك
انعبد سورة ومن هنا الى آخره اخرى لكن الفتوى على ظاهر الرواية لانه ليس بقرآن قطعا ويقينا بالاجماع فلا شبهة
توجب الاحتياط المذكور نعم يستحب الوضوء لكراته تعالى وتماه في الحلية (قوله بعد غسل يديهم) أما قبله
فلا ينبغي لانه يصير شاربا للماء المستعمل وهو مكروه تنزيها ويده لا تخلو عن نجاسة فينبغي غسله ثم يأكل
بدائع وفي الخزانة وان تركه لا يضره وفي الخاتمة لا بأس به وفيها واختلف في الخائض قيل كالجنب قيل
لا يستحب لها لان الغسل لا يزيل نجاسة الحيض عن القم واليد وتماه في الحلية (قوله لم يأت أهله) أي
ما لم يغتسل للابشاز كذا الشيطان كما افاده ركن الاسلام وفي البستان قال ابن المنيع يأتى الولد مجنونا وبجلا
اسماعيل (قوله قال الحلبي الخ) هو العلامة محمد بن امير حاج الحلبي شارح المنية والتحرير الاصولي
(قوله ظاهر الاحاديث الخ) يشعر بأنه وردت في الاحتلام احاديث والحال ان لم تقف فيه على حديث واحد
والذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم دار على نسائه في غسل واحد وورد انه طاف على نسائه وغتسل عنده هذه
وعند هذه فقلنا باستحبابه وأما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل على انه من جهة الفعل محال لان
الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه معصومون عنه غاية ما يقال انه لما دل الدليل على استحباب الغسل لمن أراد
المعاودة علم استحبابه للجنب اذا أراد ذلك سواء كانت الجنابة من الجماع او الاحتلام اهـ فوجّه اندي وهو
كلام حسن الآن عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال بالاحاديث على النذب وانما في الدليل على الوجوب
والشارح تابع صاحب البحر في عز وهذه العبارة اليه ونص عبارة الحلبي في الحلية بعد نقله جملة احاديث
فيستفاد من هذه الاحاديث أن المعاودة من غير وضوء ولا غسل بين الجاعين امر جائز وان افضل أن يغتسل
الغسل او الوضوء ثم قال بعد نقله الفرع المذكور عن المبتغي بالغين المجبة وهو قوله الا اذا احتلم لم يأت أهله هذا
ان لم يحمل على النذب غريب ثم لا دليل فيما يظهر يدل على الحرمة اهـ (قوله من كلامه) أي كلام المبتغي
وليس في عبارة الشارح ما يرجع اليه هذا الضمير (قوله والتفسير كصنف) ظاهره حوسة المس كما هو مقتضى
التشبيه وفيه نظر اذا لا نص فيه بخلاف المصنف فالتعبير بالكره كجاء غيره (قوله لا الكتب
الشرعية) قال في الخلاصة ويكره من المحدث المصنف كما يكره للجنب وكذا كتب الاحاديث والفقهاء عندهما
والاصح انه لا يكره عنده اهـ قال في شرح المنية وجه قوله انه لا ينبغي ما سأل للقرآن لان ما فيها منه بمنزلة التابع
اهـ ومثلي في الفتح على الكراهة فقال قالوا يكره من كتب التفسير والفقهاء والسنن لانها لا تخلو عن آيات
القرآن وهذا التعطيل يمنع من شروح النحو اهـ (قوله لكن في الاشياء الخ) استدرأ على قوله والتفسير
كمصنف فان ما في الاشياء صريح في جواز مس التفسير فهو كسائر الكتب الشرعية بل ظاهره انه قول اصحابنا
جاءوا وقد صرح بجوازه أيضا في شرح درر البحار وفي السراج عن الايضاح أن كتب التفسير لا يجوز مس موضع

وينبغي أن يقال ان وضع على
الصيغة ما يحول بينها وبين يده
يؤخذ بقول الثاني والاقية ل
الثالث قاله الحلبي (ويكره له قراءة
توراة والانجيل وزبور) لان الكل
كلام الله وما بدّل منها غير معين
وجزم العيني في شرح المجمع بالحرمة
وخصا في الترميم بما يبدّل (لا)
قراءة (فتوت) ولا آكله وشربه بعد
غسل يديهم ولا معاودة أهله قبل
اغتساله الا اذا احتلم لم يأت أهله
قال الحلبي تظاهر الاحاديث انما
يفيد النذب لاني الجواز المخاد
من كلامه (والتفسير كصنف
لا الكتب الشرعية) فانه رخص
مسها بالبدل لا التفسير كما في الدرر
عن مجمع الفتاوى وفي السراج
المستحب أن لا يأخذ الكتب
الشرعية بالكتب أيضا تعظيما
لكن في الاشياء من قاعدة اذا
اجتمع الحلال والحرام رجح الحرام

٢ قوله لان أبي الخ اقول وفي
صلاة القنية روى أن أبي بن كعب
كتب في مصحفه مائة وست عشرة
آية فزاد فيه سورتين دعاء الوتر
والنبي صلى الله عليه وسلم
افى دعاء الوتر فظن أنهما
ن ثم رجع الى الامام المجمع
له أن ذلك كان وهمامنه
ن مانعنه الامام وهو
عثمان بن عفان رضى الله
جاء العصابة اهـ منه

القرآن منها وله أن يمس غيره وكذا كتب الفقه إذا كان فيها شيء من القرآن بخلاف المصحف فإن الكل فيه تبع للقرآن اهـ والحاصل أنه لا فرق بين التفسير وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكراهة وعدمه ولهذا قال في النهر ولا يخفى أن مقتضى ما في الخلاصة عدم الكراهة مععلقا لأن من ابتهاج في التفسير نظر إلى ما فيها من الآيات ومن نفاها نظر إلى أن الـكـثير ليس كذلك وهذا يعم التفسير أيضا لأن يقال إن القرآن فيه أكثر من غيره اهـ أي فيكرهه منه دون غيره من الكتب الشرعية كما جرى عليه المصنف تعالى الدرر ومشي عليه في الحاشي القدمي وكذا في المعراج والتخفة تلخص في المسألة ثلاثة أقوال قال طـ وما في السراج أوفق بالقواعد اهـ أقول لا يظهر والاحوط القول الثالث أي كراهته في التفسير دون غيره لظهور الفرق فإن القرآن في التفسير أكثر منه في غيره وذكره فيه مقصودا مستقلا لا لاعتنا فيه بالمصحف أقرب من شبهة بقية الكتب والتأخر أن الخلاف في التفسير الذي كتب فيه القرآن بخلاف غيره كـبعض نسخ الكشاف تأمل (قوله ولو قيل به) أي بهذا التفصيل بأن يقال إن كان التفسير أكثر لا يكره وإن كان القرآن أكثر يكرهه والاولى الخاق المساق والثاني وهذا التفصيل ربما يثير اليه ما ذكرناه من الترويه يحصل التوفيق بين القولين (قوله قلت لكنه الخ) استدراك على قوله ولو قيل به الخ وحاصله أن ما مر في المتن مطلق فتقيد الكراهة بما إذا كان القرآن أكثر بخلافه ولا يخفى أن هذا الاستدراك غير الأول لأن الأول كان على كراهة مس التفسير وهذا على تقيد الكراهة فانهم (قوله فتدبر) لعلة بشيرة إلى أنه يمكن ادعاء تقيد إطلاق المتن بما إذا لم يكن التفسير أكثر فلا ينافي في دعوى التفصيل (قوله يذفن) أي يجعل في خرقه ظاهرة ويذفن في محل غير ممن لا يوطأ وفي الذخيرة ينبغي أن يلحظه ولا يشق له لأنه يحتاج إلى إهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير إلا إذا جعل فوقه سقفا بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن أيضا اهـ وأما غيره من الكتب ففساد في الحظر والاباحة أنه يحى عن اسم الله تعالى وملائكته ورسوله ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلقى في ماء جار كما شئ أو تدفن وهو أحسن اهـ (قوله كالسلم) فانه مكرم وإذا مات وعدم نفعه يذفن وكذلك المصحف فليس في دفنه اهانة له بل ذلك إكرام خوفا من الامتهان (قوله وينع النصرائي) في بعض النسخ الكافرو في الخانية الحربي أو الذمى (قوله من مسه) أي المصحف بلا قيده السابق (قوله وجوزوه محمد إذا اغتسل) جزم به في الخانية بلا حكاية خلاف قال في البحر وعندهما يمنع مطلقا (قوله ويكره وضع المصحف الخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يجزى طـ أقول الظاهر نعم كما يفيد المسألة التالية ثم رأيت في كراهية العلماي (قوله اللعظ) أي حفظه من سارق ونحوه (تنبيه) سئل بعض الشافعية عن اضطراب ما كول ولا يتوصل إليه الا بوضع المصحف تحت رجله فأجاب الفناهر الجواز لأن حفظ الروح مقدم ولو من غير آدمي ولذا لو أشرفت سفينة على الفرق واحتيج إلى الالتقاء ألقى المصحف حفظا للروح والضرورة تمنع كونه امتحانا كما لو اضعا إلى السجود لصم حفظا للروح (قوله والمقلبة) أي الدواة (قوله اللكابة) الظاهر أن ذلك عند الحاجة إلى الوضع (قوله ووضع الخ) أي على سبيل الاولوية ورعاية للتعظيم (قوله النحر) أي كتبه واللغة مثله كما في البحر (قوله ثم التعبير) أي تعبير الرؤيا كابن سيرين وابن شاهين لا فضليته لكونه تفسير المأمو جزم من ستة وأربعين جزءا من النبوة وهو الرؤيا طـ (قوله ثم الفقه) لعل وجهه أن معظم أدلته من الكتاب والسنة فيكرهه ذكر الآيات والاحاديث بخلاف علم الكلام فإن ذلك خاص بالسعيات منه فقط تأمل (قوله ثم الاخبار والمواظع) عبارة البحر عن القضية الاخبار والمواظع والدعوات المروية اهـ والظاهر أن المروية صفة للكل أي المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم التفسير) قال في البحر والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة زاد الرمي عن الحاشي والمصحف فوق الجميع (قوله الا اذا كسره) فينبذ لا يكره كما لا يكرهه مسه لتفرق الظروف اولان الباقي دون آية (قوله رقية الخ) الظاهر أن المراد بها ما يسمونه الآن بالهيكل والحائلي المشتمل على الآيات القرآنية فإذا كان غلافه منفصلا عنه كالشمع ونحوه جاز دخول الخلاصة ومسحه وحمله للجنب ويستفاد منه أن ما كتب من الآيات بنية الدعاء والنشاء لا يخرج عن كونه قرآنا بخلاف قراءته بهذه النية فالنية تعمل في تغيير المنطوق لا المكتوب اهـ من شرح بسيدى عبد الغنى (قوله لاحترامه) أي بسبب ما كتب به من أسماء الله تعالى ونحوها على أن الحروف في ذاتها

وقد حوزا جهاننا من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الأكثر تفسيراً أو قرآناً ولو قيل به اعتباراً للغالب لكان حسناً قلت لكنه يخالف ما مر فتدبر (فروع) المصحف إذا صار بحال لا يقرأ فيه يذفن كالسلم وينع النصرائي من مسه وجوزوه محمد إذا اغتسل ولا بأس بتعلمه القرآن والفقه عسى يهتدى ويكره وضع المصحف تحت رأسه الالفاظ والمقلبة على الكتاب الالكاتب ويوضع النعوم التعبير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظع ثم التفسير تكرر اذابة درهم عليه آية الا اذا كسره رقية في غلاف مصحف لم يكره دخول الخلاصة والاحتراز أفضل يجوزى برأية التلم الجديد ولا ترى برأية القلم المستعمل لاحترامه

احترام (قوله لا يلقى) أى ماذ كرم الحشيش والكثاس (قوله فى كاعد) هو القتر طاس معزبا قاموس وهو يفتح العين المحجمة كما نقل عن المصباح (قوله فيجوز محوه) الخواذ هاب الاثر كما فى القاموس قال ط وهل اذا طمس الحروف بنحو جبريد محو يحزر (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد البعض لاخراج اسم الله تعالى ط (قوله وقد ورد النهى الخ) فهو مكرر ومحرىما وأما لعقه بلسانه واستلعه فالظاهر جواز ط (قوله ومن فيمن) ظاهره بيم النبي صلى الله عليه وسلم والمسألة ذات خلاف والأحوط الوقف وعبر عن الموضوعه للعاقلة لان غيره تبع له ولعل ذكر هذا الحديث للاشارة الى أن القرآن يلحق باسم الله تعالى فى النهى عن محوه بالبراق فيخص قوله ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضا فليست أم ط (قوله مستور) ظاهره عدم جواز ط اذا لم يستر ط اقول وعبارة الخاتمة ولا بأس بالخلو والجماعة فى بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا تخلو من ذلك (قوله مطلقا) أى سواء استعمل أو علق (قوله ونعامة فى البحر) حيث قال وقيل يكره حتى الحروف المفردة ورأى بعض الأئمة شيئا يرمون الى هدف كتب فيه اوجه لعه الله فهاهم عنه ثم مزمهم وقد قطعوا الحروف فيها هم أيضا وقال انما يتكلم فى الابتداء لاجل الحروف فاذا يكره محزر الحروف لكن الاول احسن وأوسع اه قال سيدي عبد الغنى ولعل وجه ذلك أن حروف الهجاء قرآن انزلت على هود عليه السلام كما صرح بذلك الامام القسطلانى فى كتابه الاشارات فى علم الاقرآت اه (قوله قلت وظاهره الخ) كذا يوجد فى بعض النسخ أى ظاهره قوله لا تعليقه للزينة (قوله يحزر) اقول فى فتح القدير وتكره كتابة القرآن وأما الله تعالى على الدراهم والمحاريب والجدران وما يفرش اه والله تعالى أعلم

(باب المياه)

شروع فى بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها والباب لفظة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاح اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول ومسائل غالبا (قوله جمع ماء) هو جمع كثره ويجمع جمع قلة على امواه بحر (قوله ويقتصر) اشار بتغيير التعبير الى قلته ولذا قال فى النهى عن بعضهم قصره ط (قوله والهامة همزة) وقد تبقى على حالها فيقال ماء بالهاء كما فى القاموس (قوله به حياة كل نام) أى زائد من حيوان وانبات ولا يرد أن الماء الملح ليس فيه حياة لان ذلك عارض والاصل فيه العذوبة كما فى حاشية ابى السعود أى لان اصله من ماء السماء كما يأتى (قوله مطلقا) أى سواء كان اكبرا وأصغرا (قوله هو ما يتبادر عند الاطلاق) أى ما يستحق الى الفهم بطلاق قولنا ماء ولم يقيم به خبث ولا معنى يمنع جواز الصلاة فخرج الماء المقيد والماء المتجسس والماء المستعمل بحر وظاهره أن المتجسس والمستعمل غير مقيد مع انه منه لكن عند العالم بالحجاسة والاستعمال ولذا قيد بعض العلماء التبادر بقوله بالنسبة للعالم بحاله * واعلم أن الماء المطلق اخص من مطلق ماء لاخذ الاطلاق فيه قيدنا ولذا صح اخراج المقيد به وأما مطلق ماء فعنا أى ماء كان قد دخل فيه المقيد المذكور ولا يصح ارادته هذا (قوله كماء) (قوله كماء) الاضافة للتعريف بخلاف الماء المقيد فان القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه كما ورد بحر (قوله وأودية) جمع واد (قوله وآبار) بمزة وفتح الباء بهاء ألف وبقتصر الهمزة واسكان الباء بعدهما همزة ممدودة بألف جمع بئر شرح المنية (قوله بحيث يتقاطر) وعن اثنائى الجواز مطلقا والاصح قوله ما نهر (قوله وبرود جد) أى مذابن ايضا (قوله وندا) بالفتح والقصر قال فى الامداد هو الغل وهو ماء على الصحيح وقيل نفس دابة اه اقول وكذا الزلال قال ابن حجر وهو ما يخرج من جوف صورة توجد فى نحو الثلج كالحيوان وليست بحبوان فان تحقق كان نجسا لانه فى اه نعم لا يكون نجسا عندنا ما لم يعلم كونه حيوانا مديا أمارفغ الحدث به فلا يصح وان كان غير مدي (قوله فالتسك) أى كل المياه المذكورة بالنظر الى ما فى نفس الامر (قوله والتكره) جواب عما يقال ان ماء فى الآية تكرر فى سياق الاثبات فلا تتم وبين الجواب أن التكره فى الاثبات قد تتم لقريضة لفظية كما اذا وصفت بصفة عاتمة مثل اعمد مؤمن خير أو غير لفظية مثل علمت نفس ومثل ثمرة خير من جرادة وهنا كذلك فان السياق للامتنان وهو تعدد النعم من المنعم فيفيد أن المراد أنزل من السماء كل ماء فسلكه يتابع لابعض الماء حتى يفيد أن بعض ما فى الارض ليس من السماء لان كمال الامتنان فى العموم ويستدل بالآية ايضا على طهارته اذا لم ينجس (قوله بلا كراهة) أشار بذلك الى فائدة التصريح به مع دخوله فى قوله وآبار وسيد ذكر الشارح فى آخر كتاب الحج انه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا لاغتسال اه

كثيش المسجد وكأسته لا يلقى فى موضع يخل بالتعظيم ولا يجوز لاف شئ فى كاعديه فقه وفى كتب الطب يجوز ولو فيه اسم الله أو الرسول فيجوز محوه ليلف فيه شئ ومحو بعض الكتابة بالبرق يجوز وقد ورد النهى فى محو اسم الله بالبراق وعنه عليه الصلاة والسلام القرآن احب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيمن * يجوز قربان المرأة فى بيت فيه مصحف مستور * بساطا وغيره كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه للزينة * وينبغى أن لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره محزر الحروف والاول اوسع ونعامة فى البحر وكراهية القنية قلت وظاهره انتفاء الكراهة بمحزر نعتيه وحفظه علق اولازين به اولاه وهل ما يكتب على المرواخ وجدد الجوامع كذا يحزر

(باب المياه)

جمع ماء بالمدة وقصر أصله موه قلبت الواو ألفا والهامة همزة وهو جسم لطيف يسال به حياة كل نام (رفع الحدث) مطلقا بماء مطلق) هو ما يتبادر عند الاطلاق (كماء سماء وأودية وعيون وآبار وبحار وثلج مذاب) بحيث يتقاطر ويرد وجد وندا هذا تقسيم باعتبار ما يشاهد والافالكل من السماء لقوله تعالى ألم تر أن الله انزل من السماء ماء الآية والتكره ولو مشبهة فى مقام الامتنان تتم (وما زمرم) بلا كراهة وعن احمد يكره

فاسبقه منه أن نفي الكراهة خاص في رفع الحدث بخلاف الخبث (قوله قصد تشبيهه) قيد اتفاق لأن
المصرح به في كتب الشافعية أنه لو تشمس بنفسه كذلك (قوله وكراهته الخ) أقول المصرح به في شرح ابن
عمر والرملي على المنهاج أنها شرعية تنزيهية لا طبية ثم قال ابن حجر واستعماله يخشى منه البرص كما صرح عن عمر
رضي الله عنه واعتمده بعض محقق الأطباء اقبح زهو منه على مسام البدن فيحبس الدم وذكروا كراهته
عندهم وهي أن يكون بقطر حار وقت الحز في الماء منطبع غير نقد وأن يستعمل وهو حار أقول وقد مرنا
في مندوبات الوضوء عن الامداد أن منها أن لا يكون بماء شمس وبه صرح في الحلية مستند لا يصح عن عمر من
الشيء عنه ولذا صرح في الفتح بكراهته ومثله في البحر وقال في معراج الداراية وفي القنية وتكره الطهارة بالشمس
لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين وضعت الماء بالشمس لا تنفع لي باجبراء فإنه يورث البرص وعن
عمر مثله وفي رواية لا يبيح كرهه به قال مالك وأحمد وعند الشافعي يكره أن قصد تشبيهه وفي الغاية وكره بالشمس
في قطر حار في أوان منطبعة واعتبار القصد ضعيف وعنده غير مؤثر اه ما في المعراج فقد علمت أن المعتقد
الكراهة عندنا الصحة الاثر وأن عدمه هار واية والظاهر أنها تنزيهية عندنا ايضا بدليل عدة في المندوبات فلا فرق
حينئذ بين مذهبننا ومذهب الشافعي فاعتنم هذا التحرير (قوله لبقاء الاول الخ) هذا الفرق ابداه صاحب الدرر
بعد ما نقل الاول عن عيون المذاهب والثانية عن الخلاصة واعترضه بحشيه العلامة فوح افندي بأن عبارة
الخلاصة ولو توسعا بالماء لا يجوز في البرازية لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صيفا ويذوب شتاء وقال
الزباني ولا يجوز بماء الملح وهو ما يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماء وأقره صاحب البحر والعلامة
المقدسي ومقتضاه انه لا يجوز بماء الملح مطلقا اي سواء انعقد لمها ثم ذاب او لا وهو الصواب عندى اه ملخصا
(قوله اى معتبر) إشارة الى أن اعتبار اسم مفعول (قوله من شجر) ينبغي أن يعنى بماء ساق أو لا يشمل
الرياس وأوراق الهندباء وغير ذلك كما في البرجندى اسماعيل (قوله او غير) بمثابة نهر كالغلب (قوله من
الكرم) اخرج السيوطي لاسمه والغلب الكرم زاد في رواية الكرم قلب المؤمن وذلك لان هذه اللفظة تدل
على كثرة الخير والنافع في السمي بها وقلب المؤمن هو المستحق لذلك وهل المراد النبي عن تخصيص شجر الغلب
بهذا اللفظ وأن قلب المؤمن اولى به منه فلا يمنع من تسميته بالكرم أو المراد أن تسميته بهامع اتحاد النحر المحرم منه
وصف بالكرم والخير لا صل هذا الشراب الخبيث المحرم وذلك ذريعة الى مدح احترام وتهيب النفوس اليه محتمل
اصح مناوى وجزم في القاموس بالاحتمال الاول وفي شرح الشريعة بالثاني (قوله وهو الاظهر) وهو
المصرح به في كثير من الكتب واقتصر عليه في الثانية والحيط ومدبره في الكفاي وذكر الجواز بشئ وفي الحلية
انه الوجه لكمال الامتزاج بحر ونهر وقال الرملي في حاشية المنع ومن راجع كتب المذهب وجد اكثرها
على عدم الجواز فيكون المعقول عليه خافي هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه اه (قوله والاعتصار الى آخره)
فالمراد به الخروج ط (قوله وكذا ماء الدابوغة الخ) اى كماء الكرم في الخلاف وفي أن الاظهر عدم جواز رفع
الحدث بها ولم اجد فيما عندي من كتب اللغة لفظ الدابوغة فراجع ح ونقل بعض المحشين عن كتب الطب أن
البطيخ الاخضر يقال له الحبيب والدابوغة والدابوغة قال وعلى هذا يعنى حمل البطيخ في كلام الشارح على
الاصغر المسمى بالخربز (قوله وكذا انبيذ التمر) اى في أن الاظهر فيه عدم الجواز ايضا وقوله عما قبله لانه ليس
منه بل من قسم المغلوب الذي زال اسمه كما يذكرونه قريبا (قوله ولا بما مغلوب) التقييد بالمغلوب بناء على
الغالب والافتقار يمنع التساوي في بعض الصور كما يأتي (قوله الغلبة الخ) اعلم أن العلماء اتفقوا على جواز رفع
الحدث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقيد ثم الماء اذا اختلط به طاهر لا يخرج من صفة الاطلاق ما لم يبق
عليه وبين الغلبة اختلفت فيه عبارات فقهاءنا وقد اقمهم الامام نحر الدين الزبلي التوفيق بينهما بضابط مفيد
أقره عليه من بعده من المحققين كابن الهمام وابن امير حاج وصاحب الدرر والبحر والنهر والمصنف والشارح
وغيرهم وهو ما ذكره الشارح بأوجز عبارة وأظف إشارة (قوله بشرت نبات الخ) بدل من قوله بكمال
الامتزاج اؤتمت على بمحذوف حاله منه وهذا يشمل ما خرج بعلاج اول الكآمة (قوله بما لا يقصده التنظيف)
كالمرق وما الاقلا اى القول فانه يصير مقيدا سواء تغير شئ من اوصافه او لا وسواء بقيت فيه رقة الماء أو لا
في المختار كافي البحر واحترز عما اذا طبخ فيه ما يقصده بالمبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه فانه لا يضرم

(وبما قصد تشبيهه بالكراهة)

وكراهته عند الشافعي طيبة

وكره أحمد المسخن بالخاصة

(و) يرفع (بما) ينفع به ملح لا بما

حاصل بذوبان (ملح) ابقاء الاول

على طبيعته الاصلية وانقلاب

الثاني الى طبيعة المحببة (و) لا

(بعض نباتات) اى معتصم من شجر

أو غير لانه مقيد (بمختلف ما يقطر)

من الكرم) او الفواكه (بنفسه)

فانه يرفع الحدث وقبل لا وهو

الاظهر كافي الشرب لبلابة عن

البرهان واعتمده القهستاني

فقال والاعتصار بيم الحقيق

والحكيم كماء الكرم وكذا ماء

الدابوغة والبطيخ للاستخراج

وكذا انبيذ التمر (و) لا بما

(مغلوب) شئ (طاهر) الغلبة

امابكال الامتزاج بشرت نبات

او بطيخ بما لا يقصده التنظيف

مطلب

في حديث لاسمه والغلب الكرم

يغلب عليه فيصير كالسويق المختلط لزال اسم الماء عنه كافي الهداية (قوله واما بغلبة الخ) مقابل قوله
 اما بكال الامتزاج (قوله فبخانة) اي فالغلبة بخانة الماء اي بانتهاء رفته وجريانه على الاعضاء زياهي
 وأفاد في الفتح أن المناسب أن لا يذكر هذا القسم لأن الكلام في الماء وهذا قد زال عنه اسم الماء كما أشار إليه كلام
 الهداية السابق (قوله ما لم يزل الاسم) اي فاذا زال الاسم لا يعتبر في منع التطهير به الخانة بل يضرب وان بقي
 على رفته وسيلانه وهذا زاده في البحر على ما ذكره الزيلعي أقول لكن يرد عليه ما قد سناه عن الفتح تأمل (قوله
 كنيذقر) ومثله الزعفران اذا خلط الماء وصار بحيث يصنع به فليس بماء مطلق من غير نظر الى الخانة وكذا
 اذا طرح فيه زاج او عقص وصار يمشق به لزال اسم الماء عنه افاده في البحر وسينبه عليه الشارح (قوله
 ولو ما نعا) عطف على قوله فلو جامدا ثم المانع امام ما بين جميع الاوصاف اعني الطعم واللون والريح كالخل
 او موافق في بعض مبان في بعض او مماثل في الجميع وذكر تفصيله وأحكامه (قوله فبغيرا كثيرا) اي
 فالغلبة بغيرا كثيرا وهو وصفان فلا يضرب ظهور وصف واحد في الماء من اوصاف الخل مثلا (قوله كابين)
 فانه موافق للماء في عدم الرائحة مباين له في الطعم واللون وكما البطيخ اي بعض انواعه فانه موافق له في عدم
 اللون والرائحة مباين له في الطعم وهذا في حاشية الرمي على البحر أن المشاهدة في اللبن مخالفة للماء في الرائحة
 (قوله فبا حدها) اي فغلبته بغيرا حدها الاوصاف المذكورة كالطعم واللون في اللبن وكالطعم فقط في البطيخ
 فانهم (قوله كاستعمل) اي على القول بطهارته وكالماء الذي يؤخذ بالتقطير من لسان الثور وماء الورد
 المنقطع الرائحة بحر (قوله والا لا) اي وان لم يكن المطلق كثيرا كان اقل او مساويا لا يجوز (قوله
 وهذا) اي ما ذكر من اعتبار الاجزاء في المستعمل بم الملقى بالبناء للمفعول اي ما كان مستعملا من خارج
 ثم اخذوا في الماء المطلق وخطبه والملاقى اي والذي لا في العضو من الماء المطلق القليل بأن انغمس فيه
 محدث او ادخل يده فيه (قوله في الفساق) اي الحياض الصغار يجوز التوضي منها مع عدم جريانها وهو
 تقرير على ما ذكره من التعميم ومن جهة الفساق معطس الحمام وبرك المساجد ونحوها مما لم يكن جاريا ولم يبلغ
 عشرة في عشر فعلى هذا القول يجوز فيها الاغتسال والوضوء ما لم يعلم أن الماء الذي لا في اعضاء المتطهرين
 ساوي المطلق او غلب عليه (قوله على ما حققه في البحر الخ) حيث استدل على ذلك باطلا ففهم المقيّد
 للعموم كما مر وبقول البدائع الماء القليل انما يخرج عن كونه مطهرا باختلاط غير المطهر به اذا كان غير المطهر
 غالبا كما ورد في اللبن لا مغلوبا وههنا الماء المستعمل ما لا في البدن ولا شئ له اقل من غير المستعمل
 فكيف يخرج به من أن يكون مطهرا اه ونحوه في الحلية لابن امير حاج وفي فتاوى الشيخ سراج الدين قارئ
 الهداية التي جعلها تليذه المحقق ابن الهمام سئل عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء
 المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديده هل يجوز الوضوء فيها اجاب اذ لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضرب
 اه يعني وأما اذا وقعت فيها نجاسة تنجس اصغرها وقد استدل في البحر بعبارات أخر لاتدل له كما يظهر
 للمتأمل لانها في الملقى والتزاع في الملاقى كما وضحه فيما علقناه عليه فلذا اقتصرنا على ما ذكرنا (قوله فرق
 بينهما) اي بين الملقى والملاقى حيث قال وما ذكر من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقى جسه دون باقي الماء
 فيصير ذلك الجزء مستهلكا في كثيره ومردود اسر بان الاستعمال في الجميع حكما وليس كالغالب بصب
 القليل من الماء فيه اه وحاصله الرد على ما مر عن البدائع بأن المحدث اذا انغمس او ادخل يده في الماء صار
 مستعملا لجميع الماء حكما وان كان المستعمل حقيقة هو الملقى للعضو فقط بخلاف ما لو القى فيه المستعمل
 القليل فانه لا يحكم على الجميع بالاستعمال لان المحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يدعى ذلك وانما المستعمل
 حقيقة وحكما هو ذلك الملقى فقط ولم يخصصه أن الملقى لا يصير به الماء مستعملا الا بالغلبة بخلاف الملقى فان الماء يصير
 مستعملا كله بمجرد ملاقاته للعضو وله رد ذلك في البحر بأنه لا معنى للفرق المذكور لان الشيوع والاختلاط
 في الصورتين سواء بل نقائل أن يقول القاء الغسالة من خارج اقوى تأييدا من غير تدعين المستعمل فيه اه
 ولذلك امر الشارح بالتأمل واعلم أن هذه المسألة مما تحجرت فيها أفهام العلماء الاعلام ووقع فيها بينهم اتزاع
 وشاع وذاع وألف فيها العلامة فاسم رسالته ما هارفع الاشياء عن مسألة المياه حقق فيها عدم الفرق بين الملقى
 والملاقى اي فلا يصير الماء مستعملا بمجرد الملاقات بل تعتبر الغلبة في الملقى كما تعتبر في الملقى ووافقه بعض اهل

واما بغلبة المختلط فلو جامدا
 فبخانة ما لم يزل الاسم كنيذقر
 ولو ما نعا فلو مباينا لاوصافه
 فبغيرا كثيرا او موافقا كابين
 فبا حدها او مما لا كاستعمل
 فبالاجزاء فان المطلق اكثر من
 النصف جازا للتطهير بالكل والا لا
 وهذا يعم الملقى والملاقى في
 الفساق يجوز التوضي ما لم يعلم
 تساوي المستعمل على ما حققه
 في البحر والنهر والنخ قلت لكن
 الشرب لا يلقى في شره لاهبانية
 فرق بينهما فراجع متأثلا

مطلد
 في مسألة الوضوء من الفساق

عصره وتعقبه غيرهم منهم تليذه العلامة عبد البر بن الشحنة فرد عليه برسالة سماها زهر الروض في مسألة
الحوض وقال لا تغتر بما ذكره شيخنا العلامة فاسم ورد عليه ايضا في شرحه على الوهبانية واستدل
بما في الخاتمة وغيره بالوادخل يده اورجله في الاناء للتبريد يصير الماء مستعملا لانعدام الضرورة وبما في الاسرار
للإمام أبي زيد الدبوسي حيث ذكر ما مر من البدائع ثم قال الا أن محمدا يقول لما اغتسل في الماء القليل صار الكل
مستعملا حكاه ومن هنا نشأ الفرق السابق وبه افق العلامة ابن الشامي واتصروا في البحر للعلامة فاسم
وألف رسالة سماها الخبر الباقي في الوضوء من الفساق وأجاب عما استدل به ابن الشحنة بأنه مبني على
القول الضعيف بنجاسة الماء المستعمل ومعلوم أن النجاسة ولو قليلة تفسد الماء القليل وأقره العلامة الباقي
والشيخ اسماعيل النابلسي وولده سميدى عبد الغني وكذا في النهر والمخ وعلت ايضا موافقة للجمهور ابن امير
الحاج وقارئ الهداية واليه يميل كلاء العلامة نوح افندي ثم رأيت الشارح في الخزان مال الى ترجمه وقال انه
الذي حرره صاحب البحر بعد اطلاعه على كتب المذهب ونقله عباراتها المضطربة ظاهرا وعلى ما ألف في هذا
الخصوص من الرسائل وأقام على هذه الدعوى السادقة الدينية العادلة وقد حررت في ذلك رسالة حافلة كافلة
بذلك متضمنة لتعقيب ما هنالك وبلغني أن شيخنا الشيخ شرف الدين الغزي بحثني الاشياء مال الى ذلك كذلك
اه ملخصات وفي ذلك توسعة عظيمة ولا سيما في زمن انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا
ولكن الاحتياط لا يخفى فينبغي لمن ابتلى بذلك أن لا يغسل اعضاءه في ذلك الحوض الصغير بل يعترف منه
ويغسل خارجة وان وقعت الغسالة فيه ليكون من الملقى لا من الملاقى الذي فيه التزاع فان هذا المقام فيه لاهمال
بحال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (قوله ويجوز) اي يصح وان لم يحل في نحو الماء المغسوب وهو أولى
هنا من ارادة الحل وان كان الغالب ارادة الاثر في العقود والثاني في الافعال فافهم (قوله بما ذكر) اي من
أقسام الماء المطلق (قوله غير دموي) المراد ما لا دم له سائل لما في القهسستاني أن المعتبر عدم السيلان
لا عدم اصله حتى لو وجد حيوان له دم جامد لا ينجس اه اقول وكذا دم القملة والبرغوث فانه غير سائل
وخارج الدموي سواء كان دمه من نفسه او مكتسبا بالماص كالعلق فانه يفسد الماء كما يأتي والمراد الدموي غير
المائي بدليل ذكره المائي بعده (قوله كزنبور) بضم الزاي وهو أنواع منها الخمل نهر (قوله اي بعوض)
في البحر وغيره انه كجار البعوض لكن في القاموس البقة البعوضة ودويصة فطرعة اي عريضة جراء منتنة
واقطهر أن الثاني هو المراد بقوله وقيل بق الخشب يؤيده عبارة الحلية وقد يسمى به الفسفس في بعض الجهات
وهو حيوان كالقراد شديد التن وعبارة السراج وقيل الكنان وفي القاموس الكنان دويصة جراء لساعة اه
والظاهر أنه الفسفس (قوله ومنه يعلم الخ) اصل عبارة المجتبى ومنه يعلم حكم القراد والحلم اه اي يعلم أن
الاصح انه مفسد وقال في النهر والترجيح في العلق ترجيح في البق اذا الدم فيها مستعار اه اي مكتسب فأدرج
الشارح البق في عبارة المجتبى مع انه بحث اصحاب النهر وفيه نظر للفرق الظاهر بين البق والعلق لان دم العلق
وان كان مستعارا لكنه سائل ولذا يمتنع الوضوء بخلاف دم البق فانه لا يمتنع كالذي باب اعدام الدم المسفوح
كما مر في محله وقد علمت أن الدموي المفسد ما له دم سائل وعلى هذا ينبغي تقييد العلق والقراد هنا بالكبير اذا
الصغير لا يمتنع الوضوء كما مر فينبغي أن لا يفسد الماء ايضا اعدام السيلان (قوله وعلق) كذا في اكثر النسخ
وفي بعضها وحلم وهي الصواب الموافقة لعبارة المجتبى وهو جمع حلبة بالتحريك وفي النهر عن المحيط الحلبة ثلاثة
انواع قراد وخنانة وحلم فالقراد أصغرها والخنانة واسطها والحلبة أكبرها ولها دم سائل اه وذكر في القاموس
انها تطلق على الصغير وعلى الكبير من الاضداد وعلى دودة تقع في جلد الشاة فاذا دبغ وهي موضعها (قوله
دود القز) اي الذي يتولد منه الحرير (قوله وماؤه) يحتمل أن يكون المراد به ما يوجد فيها ملك منه قبل
ادراكه وهو شبه اللبن والذي يغني فيه عند حله حرا وعندي أن المراد الاثر لما في الصيرفة ولو طوى دود القز
فأصاب ثوبه اكثر من قدر الدرهم تجوز صلاته معه اه من شرح ابن الشحنة (قوله وبزره) اي بيضه الذي
فيه الدود (قوله وخرؤه) لم يجز بظهارته في الوهبانية بل قال وفي خروء دود القز خلف ومثله في شرحها
(قوله كدودة الخ) فانها طاهرة ولو خرجت من الذر والنقص انما هو لما عليها لاندائها ط وقدمنا قولا
بنجاستها وعلى الاثر فاذا وقعت في الماء لا ينجس لكن لو بعد غسلها كما قيده في البرازية خاف القنينة من انه ينجس

(وبجوز) رفع الحدث (بما ذكر
وان مات فيه) أي الماء ولو قليلا
(غير دموي كزنبور) وعقرب وبقي
أي بعوض وقيل بق الخشب
وفي المجتبى الاصح في علق مص
الدم انه يفسد ومنه يعلم حكم بق
وقراد وعلق وفي الوهبانية دود
القز وماؤه وبزره وخرؤه طاهر
كدودة متولدة من نجاسة

(وماء مولى) ولوكاب الماء وخنزيره

(كسبك وسرطان) وضفدع البرية
لعدم سائل وهو مالا ستره له بين
اصابعه فيضد في الاصبع كسكة برية
ان لها دم والا لا (وكذا) الحكم
(لومات) ما ذكر (خارجته وألقى فيه)
في الاصبع فلو تفتت فيه نحو ضفدع
بجاز الوضوء به لا شربه حرمه لجه
(وينجس) الماء القليل بموت مائي
مما شرب مائي (مولد) في الاصبع كسبك
وأوز) وحكم سائر المائعات كالماء في
الاصبع حتى لو وقع بول في عصير عسبر
في عشر لم يفسد ولو سأل دم رجله مع
العصير لا ينجس خلافاً لما ذكره
الشمي وغيره (وتغيراً) جداً (وصافه)
من لون او طعم او ريح (ينجس) الكثير
ولو جابوا اجاء أما القليل فينجس
وان لم يتغير خلافاً لما لا (لوتغير)
(ب) قول (مكث) فلو علم تنه نجاسة
لم يجز ولو شك فالاصل الطهارة
والتوضي من الخوض افضل من
النهر ونحوه معتزلة

مطلب
حكم سائر المائعات كالماء في الاصبع

٣ قوله فهو عطف على قوله وينجس
لا على ٢ لوجه أن قوله بطول
مكث متعلق بقوله تغير وتغيره
وبوت الباء فيه متعلقة بقوله
ينجس فعمول ينجس في الحقيقة
هو موت الجبر ووصول اليه الفعل
بواسطة الباء فلو جعل قوله لتغير
معه ولا ينجس المذكور لم يظفر
على معموله وهو موت الجبر وفيلزم
سأ الباء عليه ولا تدخل الباء
على غير الاسماء الا أن يتدعى
عطفه على الباء ومجروها اه منه

٤ مطلب
في أن التوضي من الخوض افضل
ونحوه المعتزلة وبينان الجزء الذي
لا يتغيراً

محول على ما قبل الغسل (قوله وماء مولى) عطف على قوله غير دموي أي ما يكون تولده ومنه في الماء
سواء كانت له نفس سائلة أو لا في ظاهر الرواية بجر عن السراج أي لأن ذلك ليس بدم حقيقة وعرف في الخلاصة
المائي بما لو استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو مائي وبري فجعل بين المائي والبري قسماً آخر
وهو ما يكون مائياً وبرياً لكن لم يذكر له حكمه على حدة والصحيح انه ملحق بالمائي لعدم الدموية شرح المنية اقول
والمراد بهذا القسم الاخر ما يكون تولده في الماء ولا يموت من ساعته لو اخرج منه كالسرطان والضفدع
بخلاف ما يولد في البر ويعيش في الماء كالبط والاوز كما يأتي (قوله ولوكاب الماء وخنزيره) أي بالاجماع
خلاصة وكأنه لم يعتبر القول بالضعيف الخبي في المعراج افاده في الجبر (قوله كسبك) أي بـ سائر أنواعه
ولو طافوا خلافاً للطحاوي كما في النهر (قوله وسرطان) بالتحريك ومنافعه كثيرة بسطها في القاموس
(قوله وضفدع) كزبح وجعفر وجندب ودرهم وهذا أقل أو مردود قاموس (قوله فيضد في الاصبع) وعليه
فما جزم به في الهداية من عدم الافساد بالضفدع البري وصححه في السراج محمول على ما لا دم له سائل كما في الجبر
والنهر عن الحية (قوله كسكة برية) أما المائية فلا تفسد مطلقاً كما علم بمماز وكالحية البرية الوزغة لوكبيرة لها
دم سائل منية (قوله والا لا) أي وان لم يكن للضفدع البرية والحية البرية دم سائل فلا يفسد (قوله ما ذكره)
أي من مائي المولود وغيره الدموي ط (قوله طرسه لجه) لانه قد صارت أجزاءه في الماء فيكره الشرب تحريماً
كما في الجبر (قوله القليل) أما الكثير فأتى حكمه بعد (قوله في الاصبع) أي من الروايتين لأن له نفساً
سائبة وانفتحت الروايات على الافساد في غير الماء كذا في شرح الجامع لقاضي خان فمافي المجتبى من تصحيح عدم
الافساد به غير ظاهر نهر (قوله كسبك وأوز) فسفر في القاموس كلاً منهما بالاشتراف مما ترادفان والاوز بكسر
ففتح وزاى مشددة وقد تحذف الهمزة (قوله وحكم سائر المائعات الخ) فكل مالا يفسد الماء لا يفسد غير الماء
وهو الاصبع محيط وتحفة والاشبه بالفقه بدأع اه بجر وفيه من موضع آخر وسائر المائعات كالماء في الفل
والكثره يعني بكل مقدار ولو كان ماء تنجس فاذا كان غيره ينجس اه وشك في الفتح (قوله في عصير) أي
في حوض فيه عصير ط (قوله لم يفسد) أي ما لم يظهر اثر النجاسة (قوله مع العصير) أي والعصير يزيل
ولم يظهر فيه اثر الدم كما في المنية عن المحيط (قوله لا ينجس) أي ويجعل شربه لانه جعل في حوض المائعات
ففسدها فيه النجاسة بخلاف مسألة الضفدع المتقدمة تأمل (قوله خلافاً لما ذكره) أفاد أن هذا قول أبي
حنيفة وأبي يوسف وبه صرح في المنية (قوله وتغير) عطف على قوله يموت مائي المتعلق بقوله قبله وينجس
وقوله ينجس جار ومجرور متعلق بقوله تغير وقوله الكثير فاعل ينجس الذي تعلق به قوله تغير وقيد بالكثير اصلاً
لإشارة المتن لأن الكلام في القليل ولا يصح إرادته هنا ويوجد في بعض النسخ ينجس الكثير بصيغة المضارع وهو
تخريف وكان المحشين لم تتبع لهم نسخة صحيحة فاعتزوا على ما رأوا فافهم (قوله خلافاً لما لا) فان ما هو قائل
عندنا لا ينجس عنده ما لم يتغير والقليل عنده ما تغير والكثير بخلافه وعند الشافعي الكثير ما بلغ القليلين
والقليل ما دونه وأما عندنا فسيأتي الفرق بينهما والأدلة مبسطة في الجبر (قوله لا لتغير الخ) أي لا ينجس
لوتغير فهو عطف على قوله وينجس لا على قوله يموت فتأمل معنا (قوله فلو علم الخ) صرح به لإزالة التوضيح
والافهم ودخل تحت قول المصنف وتغيراً جداً وصافه ينجس (قوله ولو شك الخ) أي ولا يلزمه السؤال
بجر وفيه عن المبتغي بالغيث وبرؤية آثار أقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به ولو مر سابع بالركبة وغاب
على طنه شربه منها تنجس والا فلا اه وينبغي حمل الأول على ما إذا غلب على ظنه أن الوحوش شربت منه
بدل القرع الثاني والآخر لا يمنع لما في الأصل انه يتوضأ من الخوض الذي يحاف قدراً ولا يتقنه وينبغي
حمل التيقن المذكور على غلبة الظن والخوف على الشك والوهم كما لا يخفى اه (قوله والتوضي من الخوض
افضل الخ) أي لأن المعتزلة لا يجزونه من الحيض فترغمهم بالوضوء منها قال في الفقه وهذا انما يفيد الافضلية
لهذا الارض في مكان لا يتحقق يكون النهر أفضل اه بقي الكلام في وجه منع المعتزلة ذلك في المعراج قبل
مسألة الخوض بناء على الجزء الذي لا يتجزأ فانه عند أهل السنة موجود في الخارج فتصل أجزاء النجاسة
الجزء لا يمكن تجزئته فيكون باقي الخوض طاهر وعند المعتزلة والفلاسفة هو معدوم فيكون كل الماء مجاوراً
للنجاسة فيكون الخوض نجساً عندهم وفي هذا التقرير ينظر اه اقول وتوضيح ذلك أن الجزء الذي لا يتجزأ

الجزء الذي لا يتجزأ جوهر ذو وضع
لا قبل الانقسام اصلا لا بسبب
الخارج ولا بسبب الوهم والقرص
العقل تتألف الاجسام من افراد
بأنقسام بعضها الى بعض ٥١
تزيينات السيد ٥١ منه

(وكذا يجوز بما خالطه طاهر
جمد) مطلقا (كاشان
ورغفران) لكن في البحر عن
القضية ان امكن الصغير لم يجز
كنيذعمر (وفاكهة وورق شجر)
وان غير كل اوصافه (في الاصح
ان بقيت رفته) أي واسمه لما مر
(و) يجوز (بحار وقعت فيه
بجاسة و) الجارى (هو ما بعد
جاريا) عرفا وقبل ما ذهب بتبنة
والاول اظهر والثاني اشهر
(وان) وصلة (لم يكن جريانه
بحد) في الاصح فلوسد الثرمين
فرق فتوضأ رجل بما يجرى بلامد
جازلانه جار وكذا الوحر نهر امن
حوض صغيرا ووص رفته الماء
في طرفه بزاب وتوضأ فيه وعند
طرفه الاخر انا يجمع فيه الماء
جازوضيه به ثانيا

طلب
الاصح انه لا يشترط في الجريان المدغم

عبارة عن الجوهر الفرد الذي لا يقبل الانقسام اصلا وهو ما تتألف الاجسام من افراده بأنقسام بعضها الى بعض
وهو ثابت عند اهل السنة فكل جسم يتألف بالانقسام اليه فاذا وقعت في الحوض الكبير نجاسة وفرضنا
انقسامها الى اجزاء لا يتجزأ وقابلها من الماء الطاهر مثلها يبقى الزائد عليها طاهرا فلا يتحكم على الماء كله
بالنجاسة وعند الفلاسفة هو معدوم بمعنى أن كل جسم قابل لانقسامات غير متناهية فكل جزء من النجاسة قابل
للقسمة وكذا الماء الطاهر فلا يوجد جزء من الطاهر الا ويقابل به جزء من النجاسة لعدم تنهاى القسمة فتصل اجزاء
النجاسة بجميع اجزاء الماء الطاهر فيحكم عليهم كله بأنه نجس ولعل وجه النظر في هذا التقرير انه لو كانت المسألة
مبنية على ذلك لزم أن لا يحكم بنجاسة مادون عشر في عشر أيضا اذا غلبت النجاسة عليه او ساوته لبقاء الزائد
على الطهارة فلا يحكم على الكل بالنجاسة وأيضا فالعبرة بالنجاسة مبنية على خلاف المعتمد من طهارة الماء
المستعمل على أن المثل هو أن الخلاف في مسألة الجزء الذي لا يتجزأ بين المسلبين وحكام الفلاسفة فتفاه
الفلاسفة وبنا عليه قدم العالم وعدم حشر الاجساد وغير ذلك من انواع الاتحاد وأثبتته السماون لرد ذلك لان
مادة العالم اذا انتهت بالانقسام اليه يكون ذلك الجزء حادثا محتملا جالى موجود وهو الله تعالى كما بين ذلك
في محله وأما المعتزلة فلا يخافوا اهل السنة في شيء من ذلك والاكفر واقطع مع انهم من اهل قبلتنا ومقلدون
في الفروع لمذهبا فلاولى ما قبل من بناء المسألة على أن الماء يتنجس عندهم بالنجورة وعندنا لا بل بالسريان
وذلك يعلم بظهور أثره فيه فمال يظهر لا يحكم بالنجاسة بناء على أن المستعمل نجس هذا ما ظهر في تقرير
هذا المحل فاعتبه فانك لا تكاد تجد موضعا كذلك في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله بقاء) بالمد
والتنوين (قوله خالطه طاهر جامد) أي بدون طبخ كما مر وبأى (قوله مطلقا) أي سواء كان المخاط من جنس
الارض كالتراب او قصد بخالطه التنظيف كالاشنان والصابون او يكون شيئا آخر كالزعفران عند الامام مخ
(قوله كاشان) بالضم والكسر قاموس (قوله لم يجز) لان اسم الماء زال عنه نظير النيد كما قد سناه (قوله
وان غير كل اوصافه) لان المقول عن الاستاذة انهم كانوا يتوضون من الحياض التي تقع فيها الاوراق مع تغير كل
الامواف من غير تكبير نهر عن النهاية (قوله في الاصح) مقابله ما قبل انه ان ظهر لون الاوراق في الكف
لا يتوضأ به لكن يشرب والتقصيد بالكف اشارة الى كثرة التغير لان الماء قد يرى في محله متغيرا لونه لكن لو رفع منه
شخص في كفه لا يراه متغيرا تأمل (قوله لماسر) أى في قوله فلوجامد اخبثناه ما لم يزل الاسم (قوله وقعت
فيه نجاسة) يشعل المرتبة كالجيفة وبأى قريبا غامه (قوله عرفا) تميز او منصوب بنزع الخائض أى بعد
من جهة العرف او في العرف تأمل (قوله والاول اظهر) أى وأصح كما في الجرو والنهر لونه على العرف
ولجريانه على قاعدة الامام من النظر الى المبتلين ط لكن استشكل بأنه لا يتعين اصل التعدد واختلافه
باعتد العاديين واختلافهم (قوله والثاني اشهر) لوقوعه في كثير من الكتب حتى المتون وقال صدر
الشريعة وتبعه ابن الكمال انه الحد الذي ليس في دركه حرج لكن قد علمت أن الاول اصح والعرف الا ان انه متى
كان الماء داخلا من جانب وخارجا من جانب آخر يسمى جاريا وان قل الداخل وبه يظهر الحكم في برك المساجد
ومغطس الحمام مع انه لا يذهب بتبنة والله أعلم (قوله في الاصح) نقل تعميمه في البحر عن السراج الوهاج
وعن شرح الهداية للسراج الهندى وقوام بعد ما نقل عن الفتح اختيار خلافه اقول ويزيد قوة ايضا ما مر
من انه لو سال دم رجله مع العصير لا نجس خلافا للمحد وفي الخزائنة انا ان ماء احدهما طاهر والاخر نجس فصبا
من مكان عال فاخطأ في الهواء ثم نزل طاهر كله ولو أجرى ماء الاناء في الارض صار بمنزلة ماء جار ٥١ وشعوه
في الخلاصة ونظم المسألة المصنف في منظومته تحفة الاقران وفي الذخيرة لو أصابت الارض نجاسة فصب عليها
الماء فجرى قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجارى ولو أصابها المطر وجرى عليها طهرت
ولو كان قليلا لم يجز فلا (قوله فلوسد الخ) تفرع على الاصح وتأيدله واعلم أن هذه المسائل مبنية على القول
بنجاسة الماء المستعمل وكذا انظارها كما صرح به في الفتح والجرو والحلية وغيرها فالتفرع صحيح لانه حينئذ من
جس وقوع النجاسة في الماء الجارى فافهم (قوله وكذا الوحر نهر الخ) أى وأجرى الماء في ذلك النهر وتوضأ به
سال جريانه فاجتمع الماء في مكان فحفر رجل آخر نهر امن ذلك المكان وأجرى الماء فيه وتوضأ به حال جريانه
فاجتمع في مكان آخر فعمل ثالث كذلك جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت ذكر في المحيط

وغيره وحد ذلك أن لا يسقط الماء المستعمل الا في موضع جريان الماء فيكون تابعاً للجاري خارجاً من خكم
الاستعمال وقامه في شرح المنية (قوله وشم) الواو داخله على حذف مفعول في علم فلم يدخل حرف
الغطف على مثله أي وجاز فوضيه بالشام وإياه ونظامه سادسا والتصدد لتكثير ط (قوله أي يعلم) فسر به
لشمل الطم واللون أيضا اه ح (قوله اثره) الاولى اثرها أي النجاسة لتكنه ذكر ضميرها لتأويلها بالواقع
وفي شرح هدية ابن العماد لسيدى عبد الغنى انظاراً أن المراد بهذه الاوصاف واصف النجاسة لا الشيء
المتنفس كماء الورد والخل مثلاً فلو صب في ماء جارٍ يعتبر أثر النجاسة التي فيه لا اثره نفسه لطهارة المانع بالغسل
الى أن قال ولم أر من نبه عليه وهو مهم فاحفظه (قوله فلو فيه جيفة الخ) اشار الى ما قد مضى من شمول النجاسة
المريئة وغيره فاعتبر ظهور الاثر في كل منها (قوله من اسفله) أي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة
او البول ط (قوله في الجربة) بالفتح اهم للمرة من الجري أي الدفعة الواحدة وأما بالكسرة فذكر في القاموس
انهم مصدر وهو غير مناسب هنا لان الاثر يظهر في العين لا في الحدث فافهم (قوله ظاهره بيم الجيفة وغيرها)
أي ظاهر اخلاق المصنف النجاسة كغيره من المتون وهذا يعني عنه ما قبله فالاولى حذفه والاقصا على ما بعده
(قوله وهو مارجحه الكمال الخ) وأيده تليده العلامة ابن المرحاج في الخلية وكذا ايدى مستيدى عبد الغنى
بما في عمدة المفتي من أن الماء الجاري يظهر بعضه ببعضاً وفي الفتح وغيره من أن الماء النجس اذا دخل على ماء
الحوض الكبير لا ينجسه ولو كان غالباً على ماء الحوض قال فالجاري بالاولى وقامه في شرحه (قوله وقيل الخ)
الاول قول ابن يوسف وهذا قولهما كما في الامراج ومشي عليه في المنية وقوام شارحها الحلبي وأجاب عما في الفتح
وفي الجربة الاوجه وهو المذكور في اكثر الكتب وصححه صاحب الهداية في التنبين بوجود النجاسة
فيه بخلاف غير المريئة لانه اذا لم يظهر أثرها علم أن الماء ذهب بعينها وأيده العلامة نوح افندي واعترض على
ما في النهر وأطال الكلام وأوضح المرام والحاصل انهما قولان صحيحان تأييدهما الحوط كما قال الشارح قال
في المنية وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في الميزاب وعلى السطح عذرات فالما طاهراً وان كانت العذرة عند الميزاب
او كان الماء كله اوضفه او اكثره يلاق العذرة فهو نجس والافطاهر اه وعلى مارجحه الكمال قال في الخلية
ينبغي أن لا يعتبر في مسألة السطح سوى تغير احد الاوصاف اه اقول وعلى هذا الخلاف ما في ديارنا من انهار
المسايط التي تجري بالنجاسات وترسب فيها الكتل في انهارها يظهر فيها اثر النجاسة وتغير ولا كلام في نجاستها حينئذ
وأما في الليل فانه يزول تغيرها فيجري فيها الخلاف المذكور لجريان الماء فيه فوق النجاسة قال في خزائن الفتاوى
ولو كان جميع بطن النهر نجساً فان كان الماء كثيراً لا يرى ما تحتها فهو طاهر والافلا في الملتقط قال بعض المشايخ
الماء طاهر وان قل اذا كان جارياً اه (تنبية مهم) قد اعتيد في بلادنا القاء زبل الدواب في مجاري الماء الى
البيوت لستدخل تلك الجارية المسماة بالقساطل فيرسب فيها الزبل ويجري الماء فوقها فهو مثل مسألة الجيفة
وفي ذلك حرج عظيم اذا قلنا بالنجاسة واخرج هذه فروع بالنص وقد تعرض لهذه المسألة العلامة الشيخ عبد الرحمن
العمادى مفتي دمشق في كتابه هدية ابن العماد واستأنس لها بعض فروع وبالقاعد المشهورة من ان المشقة
تجلب التفسير وبما فزعوا عليها كما ذكره في الاشهاد وقد أطال الكلام سببى عبد الغنى النايل في شرحه
على هذه المسألة بما صاحبها انه اذا رسب الزبل في القساطل ولم يظهر أثره فالما طاهر واذا وصل الى الحياض
في البيوت متغيراً ونزل في حوض صغيراً وكبيراً فهو نجس وان زال تغيره بنفسه لان الماء النجس لا يظهر بتغيره
بنفسه الا اذا جرى بعد ذلك بماء صاف فانه - ينشذبظهر فاذا انقطع الجريان بعد ذلك فان كان الحوض صغيراً
والزبل راسب في اسفله نجس ما لم يصر الزبل حمأة وهي الطين الاسود فانه اذا جرى بعد ذلك بماء صاف لم يقطع
لان نجس وهذا كله بناء على نجاسة الزبل عندنا وعن زفر روث ما يؤكل لحمه طاهر وفي المبني بالغين المجبة الادوات
كلها نجسة الرواية عن محمد أنها طاهرة للبلوى وفي هذه الرواية توسعة لرباب الدواب فقيل لا يابون عن التلطيخ
بالادوات والاخشاء فحفظ هذه الرواية اه كلام المبني واذا قلنا بذلك هنا لا يبعد لان الضرورة داعية الى
ذلك كما افتوا بتول محمد بطهارة الماء المستعمل للضرورة ونحو ذلك وفي شرح العباب لابن حجر بناء على قول
الامام الشافعي اذا ضاق الامر اتسع انه لا يضر تغير أنهر الشام بما فيها من الزبل ولو قلته لانه لا يمكن جريها
المضطر اليه الناس الا به اه وظاهره أن المعذوق عنه عنده اثر الزبل لا عينه اه ما في شرح الهدية ملخصاً وموضحاً

هو شم وشم وقامه في البحر (ان لم ير) أي
يعلم (اثره) فلو فيه جيفة او بال فيه
وجعل فتوضاً آخر من اسفله جاز ما لم
ير في الجربة أثره (وهو) اما (طعم
اولون اوريج) ظاهره بيم الجيفة
وغيرها وهو مارجحه الكمال وقال
تليده قائم انه المختار وقوام في النهر
وأقره المصنف وفي القهستانى
عن المصنفات عن النصاب وعليه
الفتوى وقيل ان جرى عليه انصفه
فاكثر لم يجز وهو احوط

تنبية مهم في طرح الزبل في القساطل

أقول ولا يخفى أن الضرورة داعية إلى العفوع العين أيضا فان كثيرا من المحلات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون ماؤها قليلا وفي أغلب الاوقات يستعجب الماء عين الزبل ويرسب في اسفل الحياض وكم كثيرا ما ينقص الخوض بالاستعمال منه او يقطع الماء عنه فلا يبقى جاريا ولا سيما عند كرى الانهر وانقطاع الماء بالكلية ايا ما فاذا منعوا من الاتقاء تلك الحياض لما فيها من الزبل يلزمهم الحرج الشديد كما هو مشاهد فاحتياجهم الى التوسعة اشد من احتياج ارباب الدواب وقد قال في شرح المنية المعلوم من قواعدا غننا التسهيل في مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسألة آبار الضلوات ونحوها اهـ أى كالعفوع عن نجاسة المعذور وعن طين الشارع الغالب عليه النجاسة وغير ذلك نعم في بعض الاوقات يزداد التغيير فينزل الماء الى الخوض اخضر وفيه عين الزبل فينجس الخوض لو صغير وان كان جاريا لان جريانه بماه نجس ولا ضرورة الى الاستعمال منه في تلك الحالة فينتظر صفائه ثم يعنى عما في القساطل وما في اسفل الخوض لما علمت من الضرورة ومن أن المشقة تجلب التيسير ومن انه اذا ضاق الامر اتسع والله تعالى أعلم (قوله وألحقوا بالجارى حوض الحمام) أى في انه لا ينجس الا بظهور اثر النجاسة اقول وكذا حوض غير الحمام لانه في الظاهرية ذكر هذا الحكم في حوض اقل من عشر في عشر ثم قال وكذلك حوض الحمام اهـ فيحفظ (قوله والغرف متدارك) جملة حالية أى متتابع وتفسيره كما في البحر وغيره أن لا يسكن وجهه الماء فيما بين الغرفتين (قوله ويخرج من آخر) أى بنفسه وبغيره لما في التارخانية لو كان يدخله الماء ولا يخرج منه لكن فيه انسان يغتسل ويخرج الماء باعتداله من الجانب الآخر متداركا لا ينجس اهـ ثم ان كلامهم ظاهره أن الجروج من اعلاه فلو كان يخرج من ثقب في اسفل الخوض لايعد جاريا لان العبرة لوجه الماء بدليل اعتبارهم في الخوض الطول والعرض لا العمق واعتبارهم الكثرة والقلة في اعلاه فقط كما سبذكره الشارح وفي المنية اذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي أن يتوضأ على الوفا حتى يمر عنه الماء المستعمل ولم أر المسألة صريحة نعم رأيت في شرح سبدي عبد الغنى في مسألة خزانة الحمام التي اخبر أبو يوسف برؤية قارة فيها قال فيه اشارة الى أن ماء الخزانة اذا كان يدخل من اعلاها ويخرج من انبوب في اسفلها فليس يجار اهـ وفي شرح المنية يظهر الخوض بجمر ما يدخل الماء من الانبوب ويفيض من الخوض هو المختار لعدم ثبوت بقاء النجاسة فيه وصيرورة جاريا اهـ وظاهر التعليل الاكتفاء بالخروج من الاسفل لكنه خلاف قوله ويفيض فتأمل وراجع (قوله مطلقا) أى سواء كان اربعين في اربع او اكر وقيل لو اكد يتنجس لان الماء المستعمل يستقر فيه الا أن يتوضأ في موضع الدخول او الخروج كما في المنية وظاهر الاطلاق أيضا انه اذا علم عدم خروج الماء المستعمل اضعف الجرى لا يضر وليس كذلك لما في المنية عن الخالية والاصح أن هذا التقدير غير لازم فان خرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة الماء وقوته يجوز والا فلا اهـ وأقره الشارحان وزاد في الخلية قوله ولا شك انه حسن لكن قال في التارخانية بعد ما تروى وحكى عن الحلواني انه قال ان كان يتحرك الماء من جريانه يجوز وأجاب ركن الاسلام السغدري بالجواز مطلقا لانه ماء جار والجارى يجوز التوضي به وعليه الفتوى اهـ ثم هذا كما في الخلية مبنى على نجاسة الماء المستعمل وأما على الاصح المختار فيجوز الوضوء ما لم يلبس على ظنه أن ما يقتربه او نصفه فصاعدا ماء مستعمل اهـ اقول لكن اذا وقع فيه نجاسة حقيقة كان التفرع على حاله (قوله وكعين الخ) يفتى عنه الاطلاق السابق كما افاده ح (قوله ينبع الماء منه) أى من العين وذكر الضمير باعتبار المكان (قوله معزى للثمة) فيه أن عبارة القهستاني كما في الزايدة وغيره (قوله وكذا يجوز) أى رفع الحدث (قوله براكند) الزكود السكن والنبات قاموس (قوله أى وقع فيه نجس الخ) شمل ما لو كان النجس غالبا ولذا قال في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الخوض الكبير لا ينجس الخوض وان كان الماء النجس غالبا على ماء الخوض لانه كلما اتصل الماء بالخوض صار ماء الخوض غالبا عليه اهـ (قوله لم ير أثره) أى من طعم اولون او ريح وهذا القيد لا بد منه وان لم يذكر في كثير من المسائل الاتية فلا تغفل عنه وقد مثل أن المراد من الاثر اثر النجاسة نفسها دون ما غلطها كحل ونحوه (قوله به يفتى) أى بعدم الفرق بين المربة وغيرها وعزاه في البحر الى شرح المنية عن النصاب وأراد بشرح المنية الخلية لابن امير حاج وقد ذكر عبارة النصاب في مسألة الماء الجارى لانه على انه يشكل عليه ما في شرح المنية للحمى عن الخلاصة انه في المربة ينجس موضع الوقوع بالاجماع وأما في غيرها فقل كذلك وقيل لا اهـ ومثله

طلب
لودخل الماء من اعلى الخوض وخرج
من اسفله فليس يجار

وألحقوا بالجارى حوض الحمام
لوا الماء نازلا والغرف متدارك
لخوض صغير يدخله الماء من جانب
ويخرج من آخر يجوز التوضي
من كل الجوانب مطلقا به يفتى
وكعين هي خمس في خمس ينبع
الماء منه به يفتى قهستاني
معزى للثمة (وكذا) يجوز
(براكند) كثير (كذلك) أى وقع
فيه نجس لم ير أثره ولو في موضع
وقوع المربة به يفتى بحر

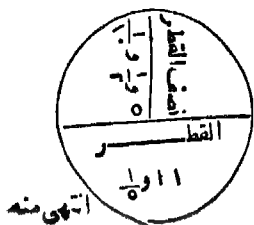
في الحلية وكذا في البدائع لكن غير بطاهر الرواية بدل الاجماع قال وسنأخذ أن يترك من موضع النجاسة قدر
الحوض الصغير ثم يوضأ اه وتذره في الكفاية باربعة اذرع في مثلها وقيل يتحرى فان وقع تحريمه أن النجاسة
لم تنقل الى هذا الموضع فوضأ منه قال في الحلية قلت وهو الاصح اه وكذا جزم في الخلية بتنجس موضع
المرتبة بلا نقل خلاف ثم نقل القولين في غير المرتبة وصحح في المبسوط اولهما وصحح في البدائع وغيرهما ثانيهما
نعم قال في الخرائز والفتوى على عدم التنجس مطاقا لا بالتغير بل افرق بين المرتبة وغيرها لعدم البلوى حتى
قالوا يجوز الوضوء من موضع الاستنجاء قبل التحرك كما في المعراج عن المجتبى اه وقال في الفتح وعن ابي يوسف
أنه كالجاري لا يتنجس الا بالتغير وهو الذي ينبغي تصحيحه فيبقى عدم الفرق بين المرتبة وغيرها لان الدليل
انما يقتضي عند الكثرة عدم التنجس الا بالتغير من غير فصل اه فقد ظهر أن ما ذكره الشارح معنى على ظاهر
هذه الرواية عن ابي يوسف حيث جعله كالجاري وقد منع عنه أنه اعتبر في الجاري ظهورا لا زمطابقا وأنه ظاهر
التون وكذا قال في الكثرنا وهو كالجاري ومثله في الملتقى وظاهره اختيار هذه الرواية فلذا اختارها في الفتح
واستحسن في الحلية لما تقدمت المامتر عنه في الجاري قال ويشهد له ما في سنن ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه
قال اتهميت الى غدير فاذا فيه جاريت فكففتنا عنه حتى انتهى النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الماء
لا ينجسه شيء فاستقينا وأرربنا وحملنا اه وهذا وارد على نقل الاجماع السابق والله اعلم (قوله في مقدار
الراكد) يعني عنه قول المصنف فيه المتعلق بالمعبر فالاول ذكره بعده تفسير المربع الغدير (قوله اكبر رأى
المبتلى به) أي غلبة ظنه لانها في حكم اليقين والاولى حذف اكبر لظاهر التخصيص بعده ط (قوله والاولا)
صادق بما اذا غلب على ظنه الخلو او اشتبه عليه الاثران لكن الثاني غير مراد لما في التاخر خاتمة واذا اشتبه
الخلوص فهو كما اذا لم يخلص اه فافهم (قوله واليه رجع محمد) أي بعد ما قال بتقديره بعشر في عشر
ثم قال لا وقت شيئا كما نقله الاية الثقات عنه بجر (قوله وهو الاصح) زاد في الفتح وهو الاصل الى
خليفة اعني عدم التصكم بتقديره فيما لم يرد فيه بتقدير شرعي والتفويض فيه الى رأى المبتلى بناء على عدم صحة
ثبوت تقديره شرعا اه وأما تقديره بالثلاثين كما قاله الشافعي فخديشه غير ثابت كما قاله ابن المديني وضعفه الحافظ
ابن عبد البر وغيره وأطال الكلام عليه في الفتح والبحر وغيرهما من المطولات (قوله وحقق في البحر أنه
المذهب) أي المروي عن ائمتنا الثلاثة وأكثر من النقول الصريحة في ذلك أي في أن ظاهر الرواية عن ائمتنا
الثلاثة تفويض الخلو الى رأى المبتلى به بلا تقدير بشئ ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن تقديره بعشر
في عشر لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غيره لانه لما وجب كونه ما استكثره المبتلى فاستكثرنا واحدا
لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا من الصور التي يجب فيها على العاصي تقليد
المجتهد ذكره الكمال اه اقول لكن ذكر في الهداية وغيرها أن الغدير العظيم ما لا يتحرك احد طرفيه بحر يك
الطرف الآخر وفي المعراج انه ظاهر المذهب وفي الزيلعي قيل يعتبر بالتحريك وقيل بالمساحة وظاهر المذهب
الاول وهو قول المتقدمين حتى قال في البدائع والمحيط اتفقت الرواية عن اصحابنا المتقدمين انه يعتبر بالتحريك
وهو أن يرتفع وينخفض من ساعته لا بعد المكث ولا يعتبر اصل الحركة وفي التاخر خاتمة أنه المروي عن ائمتنا
الثلاثة في الكتب المشهورة اه وهل المعتبر حركة الفسل أو الوضوء أو البدروايات ثانيها اصح لانه الوسط كما في
المحيط والحاوي القدسي وتقامه في الحلية وغيرها ولا ينبغي عليك أن اعتبار الخلو بقلبة الظن بلا تقدير بشئ
مختلف في الظاهر لا اعتبار بالتحريك لان غلبة الظن امر باطنى يختلف باختلاف الطائفتين وتحرك الطرف الآخر
امر حسى مشاهد لا يختلف مع أن كلامهما منقول عن ائمتنا الثلاثة في ظاهر الرواية ولم أر من تكلم على ذلك
ويظهر لي التوفيق بأن المراد غلبة الظن بأنه لو حرك لوصل الى الجانب الآخر اذ لم يوجد التحريك بالفعل فليست
(قوله ورد الخ) حاصله أن صدر الشريعة بنى تقديره بالعشر على اصل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حفر
بئر فله حواها اربعون ذراعا فيكون له حريمها من كل جانب عشرة ذراعين غير من حفر بئر في حريمها ثلاثين
الماء اليها وينقص ماء الاولى وينع أيضا من حفر بالوعة فيه ثلاثين الى البئر ولا يمنع فيها ورا الحريم
وهو عشر في عشر قال فليعلم أن الشريعة اعتبر العشر في العشر في عدم سراية النجاسة وردة في البحر بأن الصحيح في
الحريم انه اربعون من كل جانب وبان قوام الارض أضعاف قوام الماء فقياسه عليها في عدم السراية

(والمعتبر) في مقدار الراكد
اكبر رأى المبتلى به فيه فان غلب
على ظنه عدم خلوص أي وصول
النجاسة الى الجانب الآخر جاز
والالا هذا ظاهر الرواية عن
الامام واليه رجع محمد وهو الاصح
كفي الغاية وغيرها وحقق في البحر
أنه المذهب وبه يعمل وأن التقدير
بعشر في عشر لا يرجع الى اصل
يعتمد عليه ورد ما اجاب به مصدر
الشريعة

لكن في النهر وأنت حبريان
اعتبار العشر أضبط ولا سيما
في حق من لا رأى له من العوام
فلذا اتفق به المتأخرون الاعلام
أى في المربع بأربعين وفي المدور
بستة وثلاثين وفي المثلث من
كل جانب خمسة عشر ورعا
ونحسا بذراع الكرباس ولوله
طول لا عرض لكنه يبلغ عنرا
في عشر جاز تسيرا ولوا علاه
عشر وأسفله أقل جاز حتى يبلغ
الاقل

(قوله وقطره الخ القطر هو الخط
المار على المركز حتى ينتهى الى
جانب المحيط ونصفه هو هذا القاطع
لنصفه بالمشاهدة بهذه الصورة

الدور ٣٦



اتهى منه

غير مستقيم وبأن انتشار المعقد في البعد بين البر والبالوعة نفوذ التجاسة وهو يختلف بصلابة الارض
ورخاوتها (قوله لكن في النهر الخ) قد تم في هذا في البحر أيضا ثم رده بأنه انما يعمل بمصاح من
المذهب لا يقتوى المشايخ والوجه مع صاحب البحر واذا اطلت على كلامهما جازمت بذلك افاده ط
اقول وهو الذى حط عليه كلام المحقق ابن الهمام وتليذه العلامة ابن امير حاج لكن ذكر بعض المحشين عن شيخ
الاسلام العلامة سعد الدين الديرى في رسالته القول الرافى في حكم ماء الفساق انه حقق فيها ما اختاره
اصحاب المتن من اعتبار العشر ورفىها على من قال بخلافه ردا بلبغا وأورد نحو ما نقل ناطقة بالصواب الى
أن قال شعر

واذا كنت في المدارك غزا * ثم ابصرت حاذقا لتمامي

واذا لم تر الهلال فلم * لانس رأوه بالابصار

٨١

ولا يخفى أن المتأخرين الذين اقتوا باله شر كصاحب الهداية وقاضى خان وغيرهما من اهل الترجيع هم اعلم
بالمذهب منا فعلمنا اتباعهم ويؤيده ما قدمه الشارح في رسم الفتى وما نحن فعلينا اتباع ما رجوه وما صحوه كما
لواقتونا في حياتهم (قوله أى في المربع الخ) اشار الى أن المراد من اعتبار العشر في العشر ما يكون وجهه مائة
ذراع سواء كان مربعا وهو ما يكون لكل جانب من جوانبه عشرة وحول الماء أربعون ووجهه مائة
أو كان سدورا أو مثلثا فان كلام المدور والمثلث اذا كان على الوصف الذى ذكره الشارح يكون وجهه
مائة واذا ربع يكون عشرا في عشر فافهم (قوله وفي المدور ستة وثلاثين) أى بأن يكون دوره ستة وثلاثين
ذراعا وقطره احدى عشر ذراعا وخمس ذراع ومساحته أن تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف
الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع وأربعة أخماس ذراع ٨١ سراج وما ذكره هو احدى احوال خمسة وفي
الدر عن الظهيرة هو الصحيح وهو مبرهن عليه عند الحساب وللعلامة الشرنبلالى رسالة سماها الزهر النضر على
الحوض المستدير أوضح فيها البرهان المذكور مع رد بقية الاقوال ونخلص ذلك في حاشيته على الدور (قوله
وربما وخسا) في بعض النسخ أو خسا بأولابا ووهى الاصول بناء على الاختلاف في التعبير فان بعضهم كنوح
افندى عبر بالربع وبعضهم كالشرنبلالى في رسالته عبر بالنحس وهو الذى مشى عليه في السراج حيث قال فان
كان مثلثا فانه يعتبر أن يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعا وخمس ذراع حتى تبلغ مساحته مائة ذراع بأن
تضرب احدى جوانبه في نفسه فياصح اخذت ثلثه وعشره فهو مساحته سيانه أن تضرب خمسة عشر وخسا في
نفسه يكون مائتين واحدى وثلاثين وجزأ من خمسة وعشرين جزأ من ذراع فثلثه على التقريب سبعة وسبعون
ذراعا وعشره على التقريب ثلاثة وعشرون فذلك مائة ذراع وشئ قليل لا يبلغ عشر ذراع ٨١ اقول وعلى
التعبير بالربع يبلغ ذلك الشئ القليل نحو ربع ذراع فالتعبير بالنحس اولى كما لا يخفى فكان ينبغى للشارح الاقتصار
عليه فافهم (قوله بذراع الكرباس) بالكسر أى ثياب القطن ويأتى مقداره (تنبيه) لم يذكروا مقدار العمق
اشارة الى أنه لا يتقدر فيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح بدائع وصح في الهداية أن يكون بحال لا ينصر
بالاغتراف اى لا ينكشف وعليه الفتوى معراج وفي البحر الاول اوجه لما عرف من اصل الى خفيفة ٨١
وقيل أربع اصابع مفتوحة وقيل ما بلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان فهستافى (قوله
لكنه يبلغ الخ) كأن يكون طوله خمسين وعرضه ذراعين مثلا فانه لوربع صار عشرا في عشر (قوله جاز
تسيرا) أى جاز الوضوء منه بناء على نجاسة الماء المستعمل او المراد جاز وان وقعت فيه نجاسة وهذا أحد
قولين وهو المختار كما في الدر عن عيون المذاهب والظهيرة وصححه في المحيط والاختبار وغيرهما واختار
في الفتح القول الآخر وصححه تليذه الشيخ قاسم لان مدار الكثرة على عدم خلوص النجاسة الى الجانب الآخر
ولا شك في غلبة الخلو من جهة العرض ومثله لو كان له عمق بلاسعة اى بلا عرض ولا طول لان الاستعمال
من السطح لامن العمق وأجاب في البحر بأن هذا وان كان الوجه الاوجه الا انهم وسعوا الامر على الناس وقالوا
بالضم كما اشار اليه في التجنيس بقوله تسيرا على الملبين ٨١ وعلاه بعضهم بأن اعتبار الطول لا ينصبه واعتبار
العرض ينصبه فيبقى طاهرا على اصله للثب في نجسه وقامه في حاشية فوج افندى وبه فارق ماله عمق بلاسعة
(قوله حتى يبلغ الاقل) أى واذا بلغ الاقل فوقع فيه نجاسة تنجس كفى المنية وتشم النجاسة الماء المستعمل

على القول بنجاسته ولذا قال في البحر وان نقص حتى صار أقل من عشرة في عشرة لا يتوضأ فيه ولكن يغتفر منه ويتوضأ اه أما على القول بطهارته فهي مسألة التوضي من الفساق وفيها الكلام المأثور فانه ثم لو امتلأ بعد وقوع النجاسة بقي نجسا وقبل لا منية ووجه الثاني غير ظاهر حلية قال في شرح المنية فالجواب أن الماء اذا نجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثرة وان كان كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا ينجس به ولو نقص بعد سقوطها فيه حتى صار قليلا فالمعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه أو ورد عليها هذا هو المختار اه وقوله أو ورد عليها يشرى ما اختاره في الخلاصة والخاتمة من أن الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرة في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا ينجس (قوله ولو بعكسه) بأن كان اعلاه لا يبلغ عشر في عشر وأسفله يبلغها (قوله حتى يبلغ العشر) فاذا بلغها جاز وان كان ما في اعلاه اكثر مما في اسفله اي مقدار الامساحة وفي البحر عن السراج الهندي انه الاشبه اه اقول وكانهم لم يعتبروا حالة الوقوع هنا لان ما في الاسفل في حكم حوض آخر بسبب كثرته مساحة وأنه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء لم تضره بخلاف المسألة الاولى تدبر وهذه يلغز فيها فيقال ماء كثير وقعت فيه نجاسة تنجس ثم اذا قل طهر بقي ما لو وقعت فيه النجاسة ثم نقص في المسألة الاولى أو امتلا في الثانية قال ح لم اجد حكمه وأقول هذا عجيب فانه حيث حكمنا بطهارته ولم يعرض له ما ينجسه هل يتوهم نجاسته نعم لو كانت النجاسة مريبة وكانت باقية فيه أو امتلا قبل جفاف اعلى الحوض تنجس أما اذا كانت غير مريبة أو مريبة واخرجت منه أو امتلا بعد ما حكم بطهارته جوانب اعلاه بالجفاف فلا اذا لامقتضى للنجاسة هذا ما ظهر (قوله ولو جرد ماؤه) أي ماء الحوض الكبير أي وجه الماء منه (قوله تنقب) أي ولم تبلغ مساحة الثقب عشرة في عشر (قوله منفصلا عن الجدد) أي منفصلا عنه غير متصل به بحيث لو حركت تحرك (قوله وان متصلا) أي لا يجوز الوضوء منه وهو قول نصروا الاسكاف وقال ابن المبارك وأبو حفص الكبير لا بأس به وهذا أوسع والاول احوط وقالوا اذا حرك موضع الثقب تحرك كما يبلغا يعلم عنده أن ما كان راكدا ذهب وهذا ما جديد يجوز بخلاف اه بدائع وفي الخاتمة ان حرك الماء عند ادخال كل عضو مرة جاز اه والظاهر أن القول الاول هو الاشبه كما مر عن السراج الهندي ثم رأيت في المنية سرح بأن الفتوى عليه وفي الحلبة أن هذا مبني على نجاسة الماء المستعمل (قوله تنجس) أي موضع الثقب دون المتصل فلونقب في موضع آخر وأخذ الماء منه ووضأ جاز كما في التارخانية (قوله لا لو وقع فيه الخ) أي لا ينجس موضع الثقب لان الموت يحصل غالبا بعد التسفل ولا ماتحته لكثرة لكن في تصور المسألة وقوع الكلب نظر لتنجس الثقب بملأ فأة الماء اقمه وأنفه ولذا صورها في المنية بوقوع الشاة وفي شرحها اذا علم أن الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الحيوان الواقع متنجسا يتنجس ما في الثقب (قوله بمجرد جريانه) أي بأن يدخل من جانب ويخرج من آخر حال دخوله وان قل الخارج بجر قال ابن الشحنة لانه صار جارا حقيقة ويخرج بعضه وقع الشك في بقاء النجاسة فلا يتبع مع الشك اه وقيل لا يطهر حتى يخرج قدر ما فيه وقيل ثلاثة أمثاله بجر فلو خرج بلا دخول كان ثقب منه ثقب فليس يجاز ولا يلزم أن يكون الحوض ممتلئا في أول وقت الدخول لانه اذا كان ناقصا دخل الماء حتى امتلا وخرج بعضه طهر أيضا كالماء كان ابتداء بمثل ماء نجسا كما حققه في الحلبة وذكر فيها أن الخارج من الحوض نجس قبل الحكم عليه بالطهارة اه اقول هو ظاهر على القولين الأخيرين لانه قبل خروج المثل او ثلاثة الامثال لم يحكم بطهارة الحوض فيظهر كون الخارج نجسا وأما على القول المختار فقد حكم بالطهارة بمجرد الخروج فيكون الخارج طاهرا تأمل ثم رأيت في الظهيرية ونصه والصحيح انه يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه وان رفع انسان من ذلك الماء الذي خرج وتوضأ به جاز اه فله الجد لكن في الظهيرية أيضا حوض نجس امتلا ماء وفارماؤه على جوانبه وجف جوانبه لا يطهر وقيل يطهر اه وفيها ولو امتلا قشر الماء في جوانبه لا يطهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر اه وفي الخلاصة المختار أنه يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه فلو امتلا الحوض وخارج من جانب الشط على وجهه الجريان حتى بلغ المشجرة يطهر أما قدر ذراع او ذراعين فلا اه فليأمل (قوله وكذا البئر وحوض الحمام) أي يطهران من النجاسة بمجرد الجريان وكذا ما في حكمه من الغرف المتدرك كما مر (تنبيه) هل يلحق نحو القصة بالحوض فاذا كان

ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو جرد ماؤه فتنب ان الماء منفصلا عن الجدد جاز لانه كالمتقف وان متصلا لا لانه كالقصة حتى لو وقع فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه فحات لتسفه ثم المختار طهارة المتنجس بمجرد جريانه وكذا البئر وحوض الحمام هذا وفي القهستاني

مطلب

يطهر الحوض بمجرد الجريان

مطلب

في الحاق نحو القصة بالحوض

فيهما ماء نجس ثم دخل فيهما ماء جار حتى طغى من جوانبها هل تطهر هي والماء الذي فيها كالحوض ام لا لعدم
الضرورة في غسلها وقفت فيه مدة ثم رأيت في خزانة الفتاوى اذ افسد ماء الحوض فأخذ منه بالقصعة
وأمسكها تحت الانبوب فدخل الماء وسال ماء القصعة فتوضأ به لا يجوز اه وفي التطهيرية في مسألة الحوض
لو خرج من جانب آخر لا يطهر ما لم يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات كك القصعة عند بعضهم والصحيح انه
يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه اه فالظاهر ان ما في الخزانة مبيح على خلاف الصحيح يؤيده ما في البدائع
بعد حكايته الاقوال الثلاثة في جريان الحوض حيث قال مانصه وعلى هذا حوض الحمام والاواني اذا تنجس
اه ومقتضاه انه على القول الصحيح تطهر الاواني أيضا بمجرد الجريان وقد علق في البدائع هذا القول أنه صلح
ماء جاريا ولم يستيقن ببقاء النجاسة فيه فاتضح الحكم والله الجواب بقى شيء آخر شئت عنه وهو ان دلوا تنجس فأنفخ
فيه رجل ماء حتى امتلأ وسال من جوانبه هل يطهر بمجرد ذلك ام لا والذي يطهر في الطهارة أخذ بما ذكرناه هنا
ومما مر من أنه لا يشترط أن يكون الجريان بعدد وما يقال انه لا يعد في العرف جاريا ممنوع لما مر من أنه لو سال دم
رجله مع العصير لا ينجس وكذا ما ذكره الشارح بعده من انه لو فطر نهر من حوض صغير أوصب الماء
في طرف الميزاب الخ وكذا ما ذكرناه هناك عن الخزانة والخبرة من المسائل فكل هذا اعتبر به جاريا فكذا هنا
وأخبرني شيخنا حفظه الله تعالى أن بعض أهل عصره في حلب أفتى بذلك حتى في المائعات وانهم أنكروا عليه ذلك
وأقول مسألة العصير تشبه لما أفتى به وقد مر أن حكم سائر المائعات كالماء في الاصح فالجواب أن ذلك له شواهد
كثيرة فن أنكره وأدعى خلافه يحتاج الى اثبات مدعى بنقل صريح لا بمجرد أنه لو كان كذلك لذكره في تطهير
المائعات كالزيت ونحوه على أني رأيت بعد ذلك في القهستاني أول فصل النجاسات ما يدل عليه حيث ذكر
أن المائع كالماء والديس وغيرهما طهارته اما بجرائه مع جنسه مختلطا به كما روى عن محمد كافي القمي الثاني
واما بالخلط مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخلابة ثم صب فيه ماء مثله وحركه ثم تركه حتى يعلو وتب أسفلها حتى
يخرج الماء هكذا يفعل ثلاثا فانه يطهر كما في الزاهدي الخ فهذا صريح بانه يطهر بالاجزاء تطهير ما قدمناه عن
الخزانة وغيرها من انه لو أجرى ماء اناء من احدهما نجس في الارض اوصبهما من علو فاختلط طهر اجتزله ماء
جار نم على ما قدمناه عن الخلاصة من تخصيص الجريان بأن يكون اكثر من ذراع او ذراعين بقية بذلك
هنا لكنه مخالف لاطلاقهم من طهارة الحوض بمجرد الجريان هذا ما ظهر لفكرى السقيم وفوق كل ذى علم علم
(قوله واختار ذراع الكرياس) وفي الهداية أن عليه الفتوى واختاره في الدرر والظهيرية والخلاصة والخزانة
قال في البحر وفي الخلابة وغيرها ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائمة وفي المحيط
والكافي انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في النور وهو الانبب قلت لكن رده في شرح المنية بأن المقصود
من هذا التقدير غلبة الطن بعدم خلوص النجاسة وذلك لا يختلف باختلاف الازمنة والامكنة (قوله وهو
سبع قبضات فقط) أى بلا اصبع قائمة وهذا ما في اللؤلؤ الحية وفي البحر أن في كثير من الكتب انه ست قبضات ليس
فوق كل قبضة اصبع قائمة فهو أربع وعشرون اصبع بعدد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله والمراد بالاصبع
القائمة ارتفاع الاجسام كما في غاية البيان اه والمراد بالقبضة اربع اصابع مضومة فوح اقول وهو قريب
من ذراع اليد لانه ست قبضات وشئ وذلك شبران (قوله فيكون ثمانية في ثمان) كانه قل ذلك عن القهستاني
ولم يتحبه وصوابه فيكون عشر في ثمان وبين ذلك أن القبضة اربع اصابع واذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات
وثلاث اصابع يكون خمسة وثلاثين اصبع واذا ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين فاضربها في خمس
وثلاثين تبلغ ألفين وثمانمائة اصبع وهي مقدار عشر في عشر بذراع الكرياس المقدرب سبع قبضات لان الذراع
حينئذ ثمانية وعشرون اصبع والعشر في عشر ثمانية فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك المقدار وما على
ما قاله الشارح فلا تبلغ ذلك لانك اذا ضربت ثمانية في ثمان تبلغ اربع وستين فاذا ضربتها في خمس وثلاثين تبلغ
الفين وثمانين وأربعين اصبع وذلك ثمانون ذراعا بذراع الكرياس والمطلوب مائة فالصواب ما قلناه فانهم (قوله
ولو حكى الخ) تكرر مع قوله ولوله طول لا عرض الخ ط (قوله عتها) بالفتح والضم وبضمتين قعر البئر ونحوها
فانوس (قوله في الاصح) ذكره في المجتبى والتمتاع الثاني والابيضاح والمبته في وعزاء في القنية الى شرح صدر القضاة
جمع التفريق وهو متوغل في الاغراب مخالف لما أطلقه جمهور الاصحاب كما في شرح الوهابية (قوله وحينئذ)

قوله وبقي شيء الخ اقول رأيت بعد
كثيري لهذا المحل في حاشية
الاشباه والثلثاء في آخر الفن
الاول للعلامة الكفيري التي
تلهاها عن شيخه الشيخ اسماعيل
الحائلي مفتي دمشق ما فيه مسألة
اذا كان في انكسار ماء متنجس
فصب عليه ماء طاهر حتى جرى الماء
من الانبوب بحيث بعد جريانا ولم
يتغير الماء فانه يحكم بطهارته اه
منه

واختار ذراع الكرياس وهو سبع
قبضات فقط فيكون ثمانية في ثمان
بذراع زمان ثمان قبضات وثلاث
اصابع على القول المفتي به بالعشر
أى ولو حكى كليم ماله طول بلا
عرض في الاصح وكذا بترعها
مشر في الاصح وحينئذ فلو ماؤها

مطلب
في مقدار الذراع وتعيينه

بقدرة العشر لم ينحس كافي المنة
وحينئذ فعمق خمس اصابع تقريبا
ثلاثة آلاف وثلاثمائة واثناعشر مينا
من الماء الصافي ويسعه غدير كل
ضلع منه طول وعرض واحد
ذراعان وثلاثة أرباع ذراع
ونصف اصبع تقريبا كل ذراع
اربع وعشرون اصبعاً اه قلت
وفيه كلام اذ المعتقد عدم اعتبار
العمق وحده فتبصر (ولا يجوز
جماء بالماء زال طبعه) وهو
السيلان والارواء والانبات
(ب) سبب (طبخ كثر) وماء باقلاء
الاجما قد سبه التثليف كاشنان
وسابون فيجوز ان يبق رفته (او)
جماء (استعمل) لا جل (قربة)
أي ثواب ولومع رفع حدث او من
ميزاً وحائض لعادة عبادة او غسل
ميت او يدا كل او منه بنية السنة

معنى
الماء المستعمل

مطلب
في تفسير القربة والثواب

أي اذا اعتبر العمق بلا سعة (قوله بقدر العشر) أي بقدر المربع الذي هو عشر في عشر (قوله وحينئذ)
الاولى حذفه لا غناء ما قبله عنه (قوله فعمق الخ) حاصله انه اذا كان غدير عشر في عشر عمقه خمس اصابع
تقريباً كان ماؤه ثلاثة آلاف الخ وقد مننا الاقوال في مقدار العمق وليس فيها قول بتقديره بخمس اصابع
(قوله وثلاثمائة) في بعض النسخ وثمانمائة والموافق لما في القهستانى الاول (قوله مننا) قال في
القاموس المتكبر او ميزان او رطلان كلنا جمعة آمنان وجمع المناء مناء والرطل بالفتح وبكسر اثنا عشرة اوقية
والاوقية اربعون درهما (قوله فعمق خمس اصابع الخ) الاولى اعتبره بالاربع لانه المنقول كما قد مناه
عن القهستانى ولانه اميل وعليه فيبلغ في المربع ما طوله وعرضه وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفي المثلث ما طوله وعرضه ثلاثة اذرع وخمسة اشداس ذراع وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفي المذوق ما قطره وعمقه ذراعان واحد وعشرون اصبعاً وخمسة اشداس اصبع ووزن ذلك الماء
بالقيل سبعة عشر قلة وثلاث خمس قلة والقله مائتان وخمسون رطلاً بالعراق كل رطل مائة وثمانية وعشرون
درهما وأربعة اصابع درهم وجهه ذلك بالرطل الشامي في زماننا سبعة مائة رطل واحد وستون رطلاً وعشرون اواق
واحد وخمسون درهما وثلاثة اصابع درهم كل رطل سبعة مائة درهم وعشرون درهما (قوله زال طبعه) أي
وصفه الذي خلقه الله تعالى عليه ط (قوله والانبات) اقتصر الوان على الاستلزامه الارواء دون العكس
فان الاشربة تروى ولا تثبت والماء الملح طبعه الانبات الا انه عدم منه لعارض كالماء الحار ط (قوله بسبب
طبخ) أي بغيره فغيره تسخين الماء بدون خلط لا يسمى طبخاً ط عن ابى السعود أي لان الطبخ هو الانضاج
استواء قاموس (قوله وماء باقلاء) أي قول وهو مخفف مع المد ومشدد ويخفف مع التقصير كما في القاموس
ورسم الاول بالالف والثاني بالياء (قوله ان يبق رفته) أمالوصار كالسويق المخلوط فلا زال اسم الماء عنه
كما قد مناه عن الهداية (قوله او جماء استعمل الخ) أعلم ان الكلام في الماء المستعمل يقع في اربعة مواضع
الاول في سببه وقد اشار اليه بقوله لقربة اورفع حدث الثاني في وقت شؤنه وقد اشار اليه بقوله اذا استقر في مكان
الثالث في صفته وقد بينا بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بينه بقوله لا مطهر اه بحر (قوله أي ثواب)
قد مننا في سنن الوضوء ان القربة فعل ما يشاب عليه بعدم معرفة من يتقرب اليه وان لم يتوقف على نية كالوقوف
والعتق وفي البحر عن شرح النقاية انها ما تعلق به حكم شرعي وهو استحقات الثواب اه وفي شرح الاشياء
للبري قال علماؤنا ثواب العمل في الاخرى عبارة عما اوجبه الله للعبد جزاء لعمله فتفسير الشارح القربة بالثواب
من تفسير الشيء بحكمه وهو شائع في كلامهم كما مر وهو المتبادر من تعبير المصنف بلام التعليل أي لاجل نيل قربة
نم لو قال المصنف في قربة لتعين تفسيرها بالفعل فافهم (قوله ولومع رفع حدث) بشيريه بقوله الاتي ولومع قربة
الى أن أوفى قوله اورفع حدث مانعة المخلو لا مانعة الجمع لان القربة ورفع الحدث قد يتبعان وقد ينفرد كل منهما
عن الآخر كما سيظهر فينسماعوم وخصوص وجهي (قوله او من يميز) أي اذا توضأ يريد به التطهير كما في
الحاشية وهو معلوم من سياق الكلام وظاهره أنه لو لم يرد به ذلك لم يصير مستعملاً تأمل (قوله او حائض الخ)
قال في النهر قالوا بوضوء الحائض يصير مستعملاً لانه يستحب لها الوضوء لكل فريضة وأن تجلس في مصلاها
قدوها كبلاتنسي عادتها ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بالفريضة وينبغي أن تكون الوضوءات لله بعد عادي
او صلاة ضحي وجلست في مصلاها أن يصير مستعملاً ولم أره لهم اه وأقره الرمي وغيره ووجهه ظاهر فلذا
جزم به الشارح فأطلق العبادة تبعاً لجامع الفتاوى فانه قال يستحب لها أن تتوضأ في وقت الصلاة وتجلس
في مسجد ها تسبح وتهلل مقداراً أو اثنان ثلاث زول عادة العبادة (قوله او غسل ميت) معطوف على رفع حدث
وكون غسله مستعملاً هو الاصح وانما اطلق محمد نجاسة الامه لا تخلو عن النجاسة غالباً بحر أقول قد
يقال انه مبني على ما هو قول العامة ومحمده في البدائع من أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموي
لأن نجاسة حدث وعليه فلا حاجة الى تأويل كلام محمد وسنوضحه في اول فصل البئر ويجوز عطفه على يميز أي
ولو من اجل غسل ميت لانه يندب الوضوء من غسل الميت كما مر (قوله بنية السنة) قدي به في البحر أخذ
من قول المحيط لانه اقامه قربة لانه سنة اه قال في النهر وعليه فينبغي اشتراطه في كل سنة كغسل
القم والائف وهو ههما وفي ذلك تردد اه قال الرمي ولا تردد فيه حتى لو لم يكن جنباً وقصد بغسل النهر

والألف ونحوهما مجتزأ للتنظيف لا إقامة القرية لا يصير مستعملا (قوله أو لأجل رفع حدث) مفاد اللام
 انه قصد رفع الحدث فيكون قرية أيضا مع أن المراد ما هو أعظم كما فاده الشارح بقوله ولو مع قرية فكان الأولى أن
 يقول أو في رفع حدث تأمل (قوله كوضوء محدث) فانه ان كان متواليا اجتمع فيه الامران والا كما لو كان
 للتبريد فرفع الحدث فقط (قوله ولوللتبريد) قبل فيه خلاف فحينئذ على انه لا يستعمل عنده الا بإقامة القرية
 أخذنا من قوله فيما لو اغتسل في البئر لطلب الدلو بأن الماء طهور قال السرخسي والصحيح عنده استعماله
 بإزالة الحدث الا للضرورة كمسألة البئر وتعامه في البحر (قوله فلو وضوء متوضي الخ) مختار قول المصنف
 لأجل قرية أو رفع حدث لكن اورد أن تعليم الوضوء قرية فينبغي أن يصير الماء مستعملا وأجاب في البحر وسبغه
 في النهر وغيره بأن التوضي نفسه ليس قرية بل التعليم وهو أمر خارج عنه ولذا يحصل بالقول (قوله أو لطين)
 أي ونحوه كوضوء مستعمل ازالة الحدث وإقامة القرية وكذا لو وصلت شعرا حتى يذوأتها فغسلته لم يصير
 مستعملا لانه لم يبق له حكم البدن بخلاف ما لو غسل راسه مقتول قد بان منه وتعامه في البحر (فائدة) قال
 سيدي عبد الغني الطاهر أن المحدث تكفبه غسلة واحدة عن الطين ونحوه وعن الحدث بخلاف النجاسة
 كما قدمناه (قوله بلانية قرية) بأن اراد الزيادة على الوضوء الاول وفيه اختلاف المشايخ أما لو أراد بها
 ابتداء الوضوء صار مستعملا بدائع أي اذا كان بعد الفراغ من الوضوء الاول والا كان بدعة كما مر
 في محله فلا يصير الماء مستعملا وهذا أيضا اذا اختلف المجلس والا فلا لانه مكروه بحر لكن قدمنا أن المكروه
 تكراره في مجلس مرارا (قوله فلو غسلا) أي عماليس من أعضاء الوضوء وهو محدث لا جنب وقيل
 يصير مستعملا بناء على القول بمحلول الحدث الا صغر جكل البدن وغسل الاعضاء رافع عن الكل تحقيفا
 والراجح خلافه فأفاده في النهر وأفاد سيدي عبد الغني أن الظاهر أن المراد بأعضاء الوضوء ما يشعل المسنونة
 معنية فعل السنة تأمل (قوله أو ثوب طاهر) أي ونحوه من الجمادات كالقدور والقصاص والخمار فهستافى
 (قوله أو دابة تؤكل) كذا في البحر عن المبتني قال سيدي عبد الغني وتقييده بالما كونه فيه نظرا لان غيرها
 كذلك لا تنجس الماء ولا تسلب طهوريته كالجوار والقارة وسباع البهائم التي لم يصل الماء الى فيها اه و ذكر
 الرحى ونحوه (قوله أو لأجل اسقاط فرض) فيه ما في قوله أو لأجل رفع حدث وهذا سبب ثالث للاستعمال
 زاده في الفتح أخذنا من مسألة الحب المذكورة ومن تعليلها المنقول عن الامام بسقوط الفرض لانه ليس بقرية
 لعدم التية ولا رفع حدث لعدم تجزئه كباقي (قوله أو لأجل في الاستعمال) أي هو الاصل الذي بنى عليه
 الحكم بتدنس الماء قال في الفتح لان المعلوم من جهة الشارع أن الآلة التي تسقط الفرض وتقام بها القرية
 تتدنس كمال الزكاة تدنس باسقاط الفرض حتى جعل من الاوساخ ثم قال بعده والذي نقله أن كلاما من التقرب
 والاسقاط مؤثر في التعذر ألا ترى انه انفر دوصف التقرب في صدقة التطوع وأثر التعذر حتى حرمت على النبي
 صلى الله عليه وسلم ففرقنا أن كلا أثر تغيرا شرعيا اه اقول ومقتضاه أن القرية اصل أيضا بخلاف رفع الحدث
 لانه لا يتحقق الا في ضمن القرية واسقاط الفرض اوفى ضمنها فكان فرعها هذا طهر أنه يستغنى بهما عنه
 فيكون المؤثر في الاستعمال الاصلان فقط فيقال هو ما يستعمل في قرية سواء كان معها رفع حدث واسقاط
 فرض او لا ولا اوفى اسقاط فرض سواء كان معه قرية او رفع حدث او لا ولا هذا ما طهره من قبض الفتح
 العليم فاعتنمه (قوله بأن يغسل) أي المحدث او الجنب بعض أعضائه أي التي يجب غسلها احترازا عن غسل
 المحدث نحو الخنك كما مر ثم الظاهر أنه اراد الغسل بنية رفع الحدث لغير قوله او يدخل يده الخ قال في البرازية
 وان ادخل الكف للفعل فسد تأمل ثم في الخلاصة وغيرها ان كان اصبع او أكثر دون الكف لا يضر قال في الفتح
 ولا يخلو من حاجته الى تأمل وجهه (قوله في حب) بالمهمة الجزية والضخمة منها قاموس (قوله اغفر
 اغتراف) بل للتبريد وغسل يده من طين أو عجين فلو قصد الاغتراف ونحوه كاستخراج كوز لم يصير مستعملا
 للضرورة (قوله فانه يصير مستعملا) المراد أن ما اتصل بالعضو وانفصل عنه مستعمل على ما مر ويأتي (قوله
 لسقوط الفرض) أي فلا يلزمه إعادة غسل ذلك العضو عند غسل بقية الاعضاء وهذا التعليل منقول عن
 الامام كما مر فلا يقال ان العلة زوال الحدث زوالا موقفا كذا في البحر على أن الاصل التعليل بما هو الاصل وقد
 علمت أن زوال الحدث فرع (قوله وان لم يزل الخ) كان الاولى اسقاطا ان وزادة انه لم توجد القرية كما فعل

(أو لأجل رفع حدث) ولو مع
 قرية كوضوء محدث ولوللتبريد فلو
 وضوء متوضي تبريد أو تعليم أو
 لطين يده لم يصير مستعملا اتفاقا
 كزيادة على الثلاث بلانية قرية
 وكفيل نحو الخنك أو ثوب طاهر
 أو دابة تؤكل (أو لأجل اسقاط
 فرض) هو الاصل في الاستعمال
 كإنبه عليه الكمال بأن يغسل بعض
 أعضائه او يدخل يده او رجله
 في حب لغير اغتراف ونحوه فانه
 يصير مستعملا لسقوط الفرض
 اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه

في البحر ليكون سببا لوجه زيادة هذا السبب الثالث وأنه لا ينفى عنه ما قبله من السببين كما قدمناه وما في النهر من انه انما يتم زيادته بتقدير ان اسقاط القرص لا ثوب فيه والا كان قرية اعترضه ط بأن اسقاط القرص لا يتوقف على النية ولا ثوب بدونها فكيف يمكن أن يكون قرية (قوله جنبته) أي جنبته العضو المغسول في صورة الحدث الاكبر (قوله ما لم يتم) أي ما لم يغسل بقية الاعضاء (قوله على المتقدم) قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث يقال بمعنىين بمعنى الممانعة الشرعية عما لا يحل بدون الطهارة وهذا لا يتجزأ بالا خلاف عند أبي حنيفة وصاحبيه وبمعنى النجاسة الحسنة وهذا يتجزأ ثبوتا وارتقا عابلا خلاف أيضا وصيرورة الماء مستعملا بازالة الثانية اه اقول والظاهر انه اراد بتجزئ الثاني ثبوتا كما في الحدث الاصغر بالنسبة للاكبر فانه يحل بعض أعضاء البدن وفي عدم تجزئ الاول بلا خلاف نظر لما قدمه الشارح من الخلاف في جواز القراءة رمس المصحف بعد غسل القدم واليد تأمل (قوله وينبغي أن يراود أسنة) فيه أن السنة لا تقام الا بنية فدخل في قوله لا جل قرية وان قصد بغسل نحو القدم والانف مجزئا التنظيف لم يصير مستعملا كما مر عن الرمي فلم توجد السنة ثم رأيت في حاشية ح ثم قال وكانه الى هذا الشارح بقوله فتأمل (قوله وقيل اذا استقر) أي بشرط أن يستقر في مكان من أرض او كف او ثوب ويسكن عن التحرك وحذفه لأنه اراد بالاستقرار التام منه وهذا قول طائفة من مشايخ بلخ واختاره نحر الاسلام وغيره وفي الخلاصة وغيرها انه المختار الا أن العامة على الاول وهو الاصح وأثر الخلاف يظهر فيما لو انفصل فسقط على انسان فأجرأ عليه صح على الثاني لا الاول نهر قلت وقدمت أن أعضاء الغسل كعضو واحد فلو انفصل منه فسقط على عضو آخر من أعضاء الغسل فأجرأ عليه صح على القولين (قوله ورجح للعرج) لأنه لو قيل باستعماله بالانفصال فقط لتخص ثوب المتوضي على القول بنجاسة الماء المستعمل وفيه حرج عظيم كما في غاية البيان (قوله عقواتفا) أي لا مؤاخذه فيه حتى عند القائل بالنجاسة للضرورة كما في البدائع وغيرها (قوله وهو طاهر الخ) روى محمد بن الامام وهذه الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون فالواقع انهم لا يفرق في ذلك بين الحنب والمحدث واستثنى الحنب في التجنيس الآن الاطلاق اولى وعنه التخفيف والتغليظ ومشايخ العراق نقوا الخلاف وقالوا انه طاهر عند الكل وقد قال في المجتبى صحت الرواية عن الكل انه طاهر غير ظهور فالاشتغال بتوجيه التغليظ والتخفيف مما لا جدوى له نهر وقد أطال في البحر في توجيه هذه الروايات ورجح القول بالنجاسة من جهة الدليل لقوته (قوله وهو الطاهر) كذا في الذخيرة أي ظاهر الرواية ومن صرح بأن رواية الطهارة ظاهر الرواية وعليها الفتوى في الكافي والمصنف كما في شرح الشيخ اسماعيل (قوله لكن الخ) دفع لما قد يتوهم من عدم كراهة شربه على رواية الطهارة ومثل الشرب المتوضي في المسجد في غير ماء عذله وفي البحر عن الحنابلة لو توضأ في اناء في المسجد جاز عندهم (قوله وعلى) متعلق بذكره مخذوف فاعطوف على بكرة المذكور (قوله تحريما) قال في البحر ولا ينبغي أن الكراهة على رواية الطهارة أما على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث والنجس منها اه وأجاب الشارح تبعا للنهر وأقره الرمي بحمل الكراهة على التحريم لان المطلق منها ينصرف اليها قلت ويؤيده أن نجاسة المستعمل على القول بها غير قطعية ولذا عبروا بالكراهة في لحم الحمار ونحوه (فرع) الماء اذا وقعت فيه نجاسة فان تغير وصفه لم يجز الاتفاغ به بحال والاجاز كبل الطين وسقي الدواب بحجر عن الخلاصة (قوله ليس بطهور) أي ليس بطاهر (قوله على الرابع) مرتبط بقوله بل نثبت أي نجاسة حقيقية فانه يجوز ان التباين المطلق من المائعات خلافا لمحمد (قوله فرع الخ) هذا ما عبر عنه في اكثر وغيره بقوله ومسألة البئر يحط فأشار بالجيم الى ما قال الامام ان الرجل والماء نجسان وبالحاء الى ما قال الثاني انهما بحالهما وبالطاء الى ما قال الثالث من طهارتهما ثم اختلف التصحيح في نجاسة الرجل على الاول فقيل للنجاسة فلا يقرأ القرآن وقيل لنجاسة الماء المستعمل فقرأ اذا غيبل فاه واستظهره في الحاشية قلت ومبني الاول على تنجس الماء اسقاطا لفرض الغسل عن بعض الاعضاء بأول الملافة قبل تمام الانغماس والثاني على انه بعد الخروج من الجنابة كما يفيد ما في البحر عن الحنابلة وشروح الهداية وينبغي على الاول أن تكون النجاسة نجاسة الماء أيضا لا الجنابة فقط تأمل ومبني قول الثاني على اشتراط الصب في الخروج من الجنابة في غير الماء الجاري وما في حكمه ومبني قول الثالث على عدم اشتراط

اوجنبته ما لم يتم لعدم تجزئها
فوالا وثبوتها على المتقدمت وينبغي
أن يراود أسنة ليم المنجسة
والاستساق فتأمل (اذا انفصل
عن عضو وان لم يستقر) في شيء
على المذهب وقيل اذا استقر ورجح
للعرج ورد بأن ما يصيب منديل
المتوضي ونسبائه عقواتفا وان
كدر (وهو طاهر) ولو من جنب
وهو الطاهر لكن بكرة شربه والجن
به تغريما للاستقذار وعلى رواية
نجاسته تحريما (و) حكمه أنه
(ليس بطهور) لحدث بل نثبت
على الرابع المعتمد (فرع)

قوله في الكافي الخ هكذا يخطئه
ولول الاولى أن يقول صاحب
الكافي الخ أو نحو ذلك تأمل اه
معه

طلب
مسألة البئر يحط

ولم يصير الماء مستعملاً للضرورة كذا قرره في البحر وغيره (قوله في محدث) أي حدثاً أصغراً أو كبيراً جنباً
 أو حيضاً أو نفاساً بعد انقطاعهما ما قبل الانقطاع وليس على اعضائهما نجاسة فهما كالأطهار إذا انغمس للتبرد
 لعدم خروجهما من الحيض فلا يصير الماء مستعملاً بغير عن الخبائث والنجاسة وتعامه في ح (قوله
 في بئر) أي دون عشر في عشر ح أي وليست جارية (قوله لدلو) أي لاستخراج وجهه وقد بد به لأنه لو كان
 للاغتسال صار مستعملاً اتفاقاً قال في التبرأي بين الإمام والثالث لما رزمن اشتراط الصب على قول الثاني
 اهـ وذكره في البحر بحثاً أقول والتظاهر أن اشتراط الصب على قول الثاني عند عدم النية لقيامه مقامها
 كما يدل عليه ما يأتي من تصريحه بقيام التذلل مقامها فتدبر (قوله أو تبرد) تبع في ذكره صاحب البحر
 والنهر بناءً على ما قيل أنه عند محمد لا يصير الماء مستعملاً بالنية القريبة وقدّمنا أن ذلك خلاف الصحيح عنده
 وأن عدم الاستعمال في مسألة التبرد عنده هي الضرورة ولا ضرورة في التبرد فإذا اقتصر في الهداية على قوله
 اطلب الدلو (قوله مستحباً بالماء) فبد به لأنه لو كان بالاجترار نجس كل الماء اتفاقاً كما في النزابة
 نهر قلت وفي دعوى الاتفاق نظر فقد نقل في التاتريخية اختلاف الصحيح في التجسس وعدمه أي بناءً على
 أن الجبر مخفف أو مطهر ورجح في الفتح الثاني نعم الذي في أكثر الكتب ترجيح الأول كما أفاده في تنوير البصائر وتعام
 الكلام عليه مسبقاً في فصل الاستنجاء إن شاء الله تعالى (قوله ولا نجس عليه) عطف عام على خاص فلو كان
 على بدنه أو ثوبه نجاسة نجس الماء اتفاقاً (قوله ولم ينو) أي الاغتسال فلو نواه صار مستعملاً بالاتفاق
 إلا في قول زفر سراج وهذا مؤيد لما قدمناه من أنه عند الثاني مستعمل أيضاً والمراد أنه لم ينو بعد انغمسه
 في الماء فلا ينافي قوله لدلو أفاده ط (قوله ولم يتدلك) كذا في المحيط والخلاصة وظاهره أنه لو نزل للدلو وتدللك
 في الماء صار مستعملاً اتفاقاً لان التذلل فعل منه قائم مقام النية فصار كمن نزل للاغتسال بغير نية
 وقيد في شرح النية الصغير بما إذا لم يكن تدلك لازماً لا الوسخ (قوله والاصح الخ) هذا القول غير الأقوال
 الثلاثة المأثرة المرموز إليها يجعظ ذكره في الهداية رواية عن الإمام قال في البحر وعن أبي حنيفة أن الرجل
 طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو قال الزيلعي والهندي وغيرهما تبعاً
 لصاحب الهداية وهذه الرواية أوفق الروايات أي للقباس وفي فتح القدير وشرح المجمع أنها الرواية المعجمة ثم قال
 في البحر فعلم أن المذهب المختار في هذه المسألة أن الرجل طاهر والماء طاهر غير طهوراً ما كون الرجل طاهراً
 فقد علمت صحته وأما كون الماء المستعمل كذلك على الصحيح فقد علمته أيضاً مما تقدمناه اهـ ومثله في الحلية
 وبه علم أن هذا ليس قول محمد لأن عنده لا يصير الماء مستعملاً للضرورة كما مر وأما الإمام فلم يعتبر الضرورة
 هنا بل حكم باستعماله لسقوط الفرض كما تقدم تقريره ولو اعتبر الضرورة لم يصح الخلاف المرموز له نعم ذكر
 في البحر عن الجرجاني أنه انكر الخلاف إذ لا نص فيه وأنه لا يصير مستعملاً كالأغتراف الماء بكنه للضرورة
 بلا خلاف أقول وهو خلاف المشهور في كتب المذهب من إثبات الخلاف ومن أن الذي اعتبر الضرورة هو محمد
 فقط وكان غيره لم يعتبرها لندرة الاحتياج إلى الانغماس بخلاف الاحتياج إلى الاغتراف باليد فافهم (قوله
 والمراد الخ) صرح به في الحلية والبحر والضرورة العلامة المقدسي في شرح نظم الكثر بأنه تأويل بعيد جداً
 وقوله على ما مر أي من أنه لا فرق بين الملق والملاق وهذه مسألة الفساق وقد علمت ما فيها من المعتكف العظيم
 بين العلماء المتأخرين (قوله وكل آهاب الخ) آهاب بالكسر اسم للجلد قبل أن يدغ من مأ كول وغيره جمعه
 آهاب بضمتين ككتاب وكذب فإذا دغ سمى آديمًا وصر ما وجرا بآ كافي النهاية وإنما ذكر المصنف الدباغة في بحث المياه
 وإن كان المناسب ذكرها في تطهير النجاسات استطراداً لما لصلوح آهاب بددغه أن يكون وعاء للمياه كما في النهر
 وغيره واليه أشار الشارح بقوله ويتوضأ منه أولان الدغ مطهر في الجملة كما في القهستاني وأولاه في قوة
 قولنا يجوز الوضوء بماء وقع فيه آهاب دغ كما نقل عن حواشي عصام (قوله ومثله المثانة والكروش) المثانة
 موضع البول والكروش بالكسر وكشف لكل بجرة بمنزلة المعدة للانسان قاموس ومثله الامعاء وفي البحر
 عن التبيين أصل أمعاء شاة ميتة فضلى وهي مع جازلانه يتخذ منها الاوتار وهو كالدباغ وكذلك لودغ المثانة
 فجعل فيها لئلا يجرى وكذا الكروش أن كان بقدر على إصلاحه وقال أبو يوسف في الاملاء أنه لا يطهر لأنه كاللحم
 اهـ (قوله فالأولى وما دغ) أي حيث كان الحكم غير قاصر على آهاب فالأولى الاتيان بما دلالة على العموم

اختلف في محدث النجس في بئر
 لدلو أو تبرد مستحباً بالماء ولا نجس
 عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح أنه
 طاهر والماء مستعمل لاشتراط
 الانفصال للاستعمال والمراد
 أن ما اتصل بأعضائه وانفصل
 عنها مستعمل لأكل الماء على
 ما مر (وكل آهاب) ومثله المثانة
 والكروش قال القهستاني فالأولى
 وما (دغ)

مطلب
 في أحكام الدباغة

ط (قوله دنيغ) الدباغ ما يمنع التز والفساد الذي يمنع على نوعين حقيقي كالقرظ والشب والعفص ونحوه وحكمي كالتريب والتشميس والاقاء في الريح ولوجف ولم يستحل لم يطهر زيلبي والقرظ بالناء المجهة لا بالاضاد ورق شجر السلم بفحمتين والشب بالباء الموحدة وقيل بالناء المثثة وذكر الازهرى انه تصيف وهو ثبت طيب الرائحة من الطعام يدنيغ به افاده في البحر (قوله ولو شمس) أي ونحوه من الدباغ الحكمي وأشار به الى خلاف الامام الشافعي والى انه لا فرق بين نوعي الدباغة في سائر الاحكام قال في البحر الا في حكم واحد وهو انه لو اصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجسا باتفاق الروايات وبعد الحكمي فيه روايتان اه والاصح عدم العود فهستاني عن المضمرات وقد اختلف في محتارات النوازل بما اذا دنيغ بالحكمي قبل الغسل بالماء قال فلو بعده لانه وندنجاسته اتفاقا (قوله وهو يحتملها) أي الدباغة المأخوذة من دنيغ وافاد في البحر انه لا حاجة الى هذا القيد لان قوله وكل اهاب لا يتناول ما لا يحتمل الدباغة كما صرح به في الفتح (قوله طهر) بضم الهاء والفتح افصح حوى (قوله فيصلي به الخ) افاد طهارة ظاهره وباطنه لاطلاق الاحاديث العديدة خلافا لما لك لكن اذا كان جلد حيوان ميت ما كحل الدم لا يجوز اكله وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزء منها وقال عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة رضي الله عنها انما يحرم من الميتة اكلها مع امرهم لهم بالدباغ والاتقاع اما اذا كان جلد ما لا يؤكل فانه لا يجوز اكله اجاعا لان الدباغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وكذا لا يصح فكذا دباغه بحر عن السراج (قوله وعليه) أي وبناء على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر (قوله جلد حية صغيرة) أي لهادم اما ما لا دم لهافهي طاهر لما تقدم ثم أنها لو وقعت في الماء لا تنفسده افاده ح (قوله اما قيصها) أي الحية كما في البحر عن السراج وظاهره ولو كسيرة قال الرحنى لانه لا تحل الحية فهو كالشعر والعظم (قوله وفارة) بالهمز وتبدل ألفنا (قوله بذكاة) بالذال المجهة أي ذبح (قوله لتقيد هما) أي الذكاة والدباغ بما يحتمل أي يحتمل الدباغ وكان الاولى افراد الضمير ليعود على الذكاة فقط لان تقيد الدباغ بذلك مصرح به قبله وبعبارة البحر عن التبيين لان الذكاة انما تقام مقام الدباغ فيما يحتمل وفي ابى السعود عن خط الشربلاي الذي يظهر في الفرق بين الذكاة والدباغة لخروج الدم المسفوح بالذكاة وان كان الجلد لا يحتمل الدباغة اه قلت لكن اكثر الكتب على عدم الفرق كما يأتي (قوله خلا جلد خنزير الخ) قيل ان جلد الآدمي كجلد الخنزير في عدم الطهارة بالدنيغ لعدم التقابلية لان لهما جلد امة واحدة بعضها فوق بعض فالاستثناء منقطع وقيل ان جلد الآدمي اذا دنيغ طهر لكن لا يجوز الاتقاع به كسائر اجزائه كما نص عليه في الغاية وحينئذ فلا يصح الاستثناء وأوجب بأن معنى طهر جاز استعماله والعلاقة السببية والمسببية لا لزوم كما قيل اذ لا يلزم من الطهارة جواز الاتقاع كما علمته لكن علمه عدم الاتقاع به ما يختلف في الخنزير لادم الطهارة وفي الآدمي لكرامته كما اشار اليه الشارح قال في النهرو هذا مع ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقي اولى اه أي لو افقته المنقول في المذهب والى اختياره أشار الشارح بقوله ولودنيغ طهر قال ط وانما قدر جلد لان الكلام فيه لافي كل الماهية (قوله فلا يطهر) أي لانه نجس العين بمعنى أن ذاته بجميع اجزائه نجسة حيا وميتا فليست نجاسته لمافيه من الدم كنجاسة غيره من الحيوانات فلذا لم يقبل التطهير في ظاهر الرواية عن اصحابنا الا في رواية عن ابى يوسف ذكرها في المنيعة (قوله وقدم الخ) لما كانت البداءة بالنهي وتقديمه على غيره تفيد الاهتمام بشأنه وشرفه على ما بعده بين أن ذلك في غير مقام الاهانة اما فيه فلا شرف يؤخر كقوله تعالى اهتدوا صوامع الآيات لان الهدم اهانة فقد تمت صوامع الصابئة والرهبان وبيع النصاري وصلوات اليهود أي كآبهم وأخرت مساجد المسلمين لشرفها وهنا الحكم بعدم الطهارة اهانة كذا قيل اقول وانما تطهر هذه النكتة على أن الاستثناء من الطهارة لان جواز الاستعمال النابت للمستثنى منه فان عدمه الثابت للمستثنى ليس باهانة (قوله وان حرم استعماله) أي استعمال جلد أو استعمال الآدمي بمعنى اجزائه وبه يظهر التفرع بعده (قوله استرا ما) أي لا نجاسة (قوله وافاد كلامه) حيث لم يستثن من مطلق الا هلب سوى الخنزير والآدمي (قوله وهو المعقد) أما في الكتاب فبناء على انه ليس بنجس العين وهو أصح التصحيحين كما يأتي وأما في القيل فكذلك كما هو قولهم وهو الاصح خلافا لمحمد فقد روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم كان ينشط بطنه من عاج وفسره الجوهري وغيره بظلم القيل قال في الحلية وخطي الخطابي في تفسيره بالذبل اه والذبل بالذال المجهة جلد السلفاة البحرية او البرية او عظم طهر دابة

ولو شمس (وهو يحتملها طهر) فيصلي به ويؤمأمنه (وما لا) يحتملها (فلا) وعليه (فلا يطهر جلد حية) صغيرة ذكره الزيلبي أما قيصها فطاهر (وفارة) كما انه لا يطهر بذكاة لتقيد هما بما يحتمل (خلا) جلد (خنزير) فلا يطهر وقدم لان المقام للاهانة (وآدمي) فلا يدنيغ لكرامته ولودنيغ طهر وان حرم استعماله حتى لو طعن عظمه في دقيق لم يؤكل في الاصح احتراماً وافاد كلامه طهارة جلد كلب وفيل وهو المعتمد

بحرية قاموس وفي الفتح هذا الحديث يطل قول محمد بن جاسع عن القليل (قوله بديع) يدل من الضمير الجور
 باعادة الحار فلا يطهر بكاه لا يطهر بالديع كما لا يحتمل كما مر فلو صلى ومعه جلد حية مذبوحة اكثر من قدر
 الدرهم لا تجوز صلاته كما في المحيط والخاتمة والولولة الحية وما في الخلاصة من أن الحية والقارة وكل ما لا يكون
 سورة نجس الوصل بلحمة مذبوحة تجوز مشكل كما في الفتح وتما في الحلية قلت وعليه فلو صلى ومعه تزيق فيه لحم
 حية مذبوحة لا تجوز صلاته لولا أكثر من درهم وصرح في الوهبانية بأنه لا يؤكل وهو ظاهر فتنبه وخرج الخبر
 فانه لا يطهر بالديع كما مر فلا يطهر بالكاه كما في المنية والظاهر أن الأدي كذا وان قلنا بما هارة جلد به بالديع
 فلو ذبح ولم تثبت له الشهادة ثم وقع في ماء قبل قبل تغسله فسد ولم أره من صرح به نعم رأيت في صيد غرر الأفكار
 أن الكاه لا تعمل في الخبر والادى كما لا تعمل الدباغة في جلد هما تأمل (قوله على المذهب) أي ظاهر
 المذهب كما في البدائع جرح الحديث لا تنتفعوا من الميتة باهاب رواه اصحاب السنن والايهاب ما لم يدبغ فيدل
 على توقف الانتفاع قبل الدبغ على عدم كونها ميتة أي والكاه ليست امانة افاده في شرح المنية وقبل انما يطهر
 جلد به بالكاه اذا لم يكن سورة نجس (قوله لا يطهر له) أي لحم الحيوان ذى الاهاب فالضمر عائدا الى ما على
 تقدير مضاف او بدونه والاضافة لادنى مناسبة تأمل (قوله هذا اصح ما في به) أفاد أن مقابله صحيح أيضا فقد
 صححه في الهداية والتحفة والبدائع ومنى عليه المصنف في الذبائح كالكثر والدرر والاول مختار شرع الهداية
 وغيرهم وفي المعراج انه قول المحققين وما ذكره الشارح عبارة مواهب الرحمن وقال في شرحه المسمى بالبرهان
 بعد كلام فجاء أن تعتبر الكاه مطهرة بجلده لا احتياج اليه للصلاة فيه وعليه ولد في الخبر والبرهان ودوسر العورة بلبسه
 دون لحم لعدم حل أكله المقصود من طهارته ونما في حاشية نوح والحاصل أن ذكاة الحيوان مطهرة بجلده
 ولحمه ان كان الحيوان مأكولا والا فان كان لحم العين فلا تطهر شيئا منه والا فان كان جلد به لا يحتمل الدباغة
 فكذلك لان جلد به حينئذ يكون بمنزلة اللحم والافيه طهر بجلده فقط والادى كالخبر فيما ذكر تعظياله (قوله
 من الاهل) هو ان يكون الذابح مسلما لا خارج الحرم او كايا (قوله في الحمل) أي فيباين اللبنة والعيين
 وهذه الذكاة الاختيارية والظاهر أن مثلها الضرورية في أي موضع اتفق حلية واليه يشير كلام القنية
 قهس ثانی (قوله بالتسمية) أي حقيقة او حكيما بأن تركها ناسيا (قوله والاول اظهر) وهو المذكور
 في كثر من الكتب جرح (قوله لان ذبح الجوى) أي ومن في معناه من لم يكن أهلا كالوثني والمراد بالمحرم
 (قوله كذا ذبح) لحكم الشرع بأنه ميتة فيما يؤكل (قوله وان صحح الثاني) يوهن أن الاول لم يصح مع انه
 في القنية نقل تصحيح التولين فكان الاول أن يزيد أيضا (قوله وأقره في البحر) حيث ذكر أنه في المعراج نقل عن
 المجتبى والقنية تصحيح الثاني ثم قال وصاحب القنية هو صاحب المجتبى وهو الامام الزاهدي المشهور عليه
 وفقهه ويدل على أن هذا هو الاصح أن صاحب النهاية ذكر هذا الشرط أي كون الذكاة شرعية بصيغة قبل
 معزيا الى الثانية اه (قوله كسجابه) بالكسر أي جلد به (قوله فحس) أي فلا تجوز الصلاة فيه ما لم يغسل
 منية (قوله فغسله افضل) لان الاخذ بها هو الوثيقة في موضع الشك افضل اذا لم يؤد الى المخرج ومن هنا
 قالوا لا بأس بلبس ثياب أهل الذمة والصلاة فيها الا الازار والسر اويل فانه نكسره الصلاة فيها القربا
 من موضع الحدث وتجوز لان الاصل الطهارة والتوارث بين المساكين في الصلاة بثياب الغنائم قبل الفصل
 وتما في الحلية ونقل في القنية أن الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا تنوق في التباسات
 في دبرها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب
 وغلاف الكتب والمشط والقرب والدلاء وطبا وبابا اه اقول ولا يخفى أن هذا عند الشك وعدم العلم
 بنجاستها (قوله وشعر الميتة الخ) مع ما عطف عليه خبره قوله الا في طاهر لما مر من حديث الصحيحين من
 قوله عليه الصلاة والسلام في شاة ميتة انما حرم اكلها وفي رواية لجها فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم
 فدخلت الاجزاء المذكورة وفيها احاديث أخر صريحة في البحر وغيره ولان المعهود فيها قبل الموت الطهارة
 فكذلك بعد لانه لا يحلها وما قوله تعالى من يحى العظام الا يتجوابه مع تعريف الموت بأنه وجودى
 او عدى أطال فيه صاحب البحر فراجع وذكرك في بحث المياة لافادته انه اذا وقع فيها لا نجسها
 وفي القهس ثانی الميتة ما زالت روحه بلا تذكية (قوله على المذهب) أي على قول ابى يوسف الذي

(وما) أي اهاب (طهر به) بديع
 (طهر بكاه) على المذهب (لا)
 يطهر بالحمه على (قول الاكثران)
 كان (غير ما كول) هذا اصح
 ما يقضى به وان قال في الفيض
 الفتوى على طهارته (وهل بشرط)
 اطهارة جلد به (كون ذكاة
 شرعية) بأن تكون من الاهل في
 الحمل بالتسمية (قبل ثم وقبل لا
 والاول اظهر) لان ذبح الجوى
 وتارك التسمية عدا كذا ذبح
 (وان صحح الثاني) صححه الزاهدي
 في القنية والمجتبى وأقره في البحر
 (فرع) ما يخرج من دار الحرب
 كسجابه ان علم دبغه بطاهر فطاهر
 او نجس فنجس وان شك فغسله
 افضل (وشعر الميتة) غير الخنزير
 على المذهب

قوله يجوز اتخاذ الخ لا سقط من
 قله صلة اتخاذ وهو لفظ منها اه

صححه

هو ظاهر الرواية أن شبهه نجس وصححه في البدائع ورجحه في الاختيار فلو صلى ومعه منه أكثر من قدر الدرهم لا تجوز ولو وقع في ماء قليل نجسه وعند محمد لا ينجسه أفاده في البحر وذكري الدرر أنه عند محمد طاهر لضرووة استعماله أي للترازين قال العلامة المقدسي وفي زماننا استغنوا عنه أي فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الباعثة للحكم بالطهارة نوح أفندي (قوله على المشهور) أي من طهارة العصب كاجزائه في الوقاية والدرر وغيرهما بل ذكر في البدائع وتبعه في الفتح أنه لا خلاف فيه لكن تعقبه في الصريانه في غاية البيان ذكر فيه روايتين أحدهما أنه طاهر لانه عظم والآخرى أنه نجس لان فيه حياة والحس يقع به وصح في السراج الثانية (قوله الخالية عن الدسومة) قيد للجميع كما في القهستاني فخرج الشعر المنتوف وما بعده إذا كان فيه دسومة (قوله وكذا كل ما لا تحله الحياة) وهو ما لا يتألم الحيوان بقطعه كالربش والمقار والظف (قوله حتى الانفة) بكسر الهمزة وقد تشدد الحاء وقد تكسر الفاء والمنفعة والبنفة شي واحد يستخرج من بطن الجدي الراضع اصفر فيعصر في صبوة فيغلبه اللبن فإذا أكل الجدي فهو كرش وتفسير الجوهري الانفة بالكسر مشهور فاموس بالحرف فانهم (قوله على الرابع) أي الذي هو قول الامام ولم أر من صرح بتبرججه ولعله أخذ من تقديم صاحب الملتقى له وتأخير قولهما كما هو عادته فيما يرجحه وعبارته مع الشرح وانفعة الميتة ولو مائة ولبنها طاهر كالمذكاة خلافا لهما لتنجسها بنجاسة المحل قلنا بنجاسته لا تؤثر في حال الحياة إذ اللبن الخارج من بين فرث ودم طاهر فكذا بعد الموت اه ثم اعلم أن الصغير في قول الملتقى ولبنها عائد على الميتة والمراد به اللبن الذي في ضرعها وليس عائد على الانفة كما فهم المحشي حيث فسرهما بالجلدة وعزى الى الملتقى طهارتهما لان قول الشارح ولو مائة صريح بأن المراد بالانفة اللبن الذي في الجلدة وهو الموافق لما مر عن القاموس وقوله لتنجسها الخ صريح بأن جلدتها نجسة وبه صرح في الحلية حيث قال بعد التعليل المار وقد عرف من هذا أن نفس الوعاء نجس بالاتفاق اه ولدفع هذا الوهم غير العبارة في مواهب الرحمن فقال ركذا لبن الميتة وانفتحها ونجسها وهو الاظهر الا أن تكون جامدة فتطهر بالفسل اه وأفاد ترجيح قولهما وأنه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في الملتقى والشرح فانهم (قوله وشعر الانسان) المراد به ما بين منه حيا والانفطارة ما على الانسان مستغنية عن البيان وطهارة الميت مدرجة في بيان الميتة كذا نقل عن حواشي عصام والاولى اسقاط حيا وعن محمد في نجاسة شعر الادمي وظفره وعظمه وروايان والصحيح الطهارة سراج (قوله غير المنتوف) أما المنتوف فنجس بجر والمراد رؤسه التي فيها الدسومة أقول وعليه فباقي بين اسنان المشط ينجس الماء القليل اذا بل فيه وقت التسريح لكن يؤخذ من المسألة الآتية كما قال ط أن ما خرج من الجلد مع الشعر ان لم يبلغ مقدار الظفر لا يفسد الماء تأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان سنه او سنن غيره من حي او ميت قدر الدرهم او أكثر جله معه أو أبته مكانه كما يعلم من الحلية والبحر (قوله على المذهب) قال في البحر المصرح به في البدائع والكافي وغيرهما أن سنن الادمي طاهرة على ظاهر المذهب وهو الصحيح لانه لا دم فيها والنجس هو الدم بدائع وما في الذخيرة وغيرهما من انها نجسة ضعيف اه (قوله في البدائع نجسة) فانه قال ما بين من الحي ان كان جزأه دم كاليد والاذن والانف ونحوها فهو نجس بالاجماع والا كالشعر والظفر طاهر عندنا اه ملخصا (قوله وفي الخالية لا) حيث قال صلى وأذنه في كنه أو أعادها الى مكانها تجوز مصلاته في ظاهر الرواية اه ملخصا وعلاه في التجنيس بأن ما ليس به لم لا يحل الموت فلا يتنجس بالموت أي والقطع في حكم الموت واستشكله في البحر بما مر عن البدائع وقال في الحلية لاشك انها مما تحلها الحياة ولا تعري عن العمل فلذا أخذ الفقيه ابو الليث بالنجاسة وأقره جماعة من المتأخرين اه وفي شرح المقدسي قلت والجواب عن الاشكال أن إعادة الاذن وثباتها انما يكون غالباً بعد الحياة البها فلا يصدق انها مما بين من الحي لانها بعد الحياة اليها صارت كأنها لم تكن ولو فرضنا اختصاصات ثم أعيدت حيا به معجزة أو كرامة لعاد طاهرا اه أقول ان عادت الحياة اليها فهو مسلم لكن يبقى الاشكال لو صلى وهي في كنه مثلاً ولا احسن ما أشار اليه الشارح من الجواب بقوله وفي الاشياء الخ وبه صرح في السراج في الخالية من جوار مصلاته ولو الاذن في كنه لطهارته في حقها لانها اذنه فلا ينافي ما في البدائع بعد تقييده بما في الاشياء (قوله المنفصل من الحي) أي مما تحله الحياة كما مر والمراد الحي حقيقة وحكما احترازاً عن الحي بعد الذبح

(وعظمها وعصها) على المشهور (وحافرها وقرنها) الخالية عن الدسومة وكذا كل ما لا تحله الحياة حتى الانفة واللبن على الرابع (وشعر الانسان) غير المنتوف (وعظمه) وسنه مطلقا على المذهب واختلف في اذنه ففي البدائع نجسة وفي الخالية لا وفي الاشياء المنفصل من الحي كيتته الا في حتى صاحبه فطاهر وان كثر

قوله وبه صرح في السراج أي حيث قال والاذن المقطوعة والسنن المقطوعة طاهرتان في حتى صاحبه وان كانتا أكثر من قدر الدرهم الخ اه منه

كما سيأتي بيانه آخر كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى وفي الحلية عن سنان بن داود والترمذي وابن ماجه وغيرهما وحسنه الترمذي ما قطع من البهيمه وهي حية فهو ميت اه (قوله ويفسد الماء) أى القليل (قوله من جلده) أى اولجه مختارات التنازل زاد في البحر عن الخلاصة وغيرها وقدره وان كان قليلا مثل ما يتاثر من شقوق الرجل وشعره لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) أى لانه عصب البحر وظاهره انه لو كان فيه دسومة فحكمها كالجلد والعم تأمل (قوله ودم مثل طاهر) اولى من قول الكثر انه معفو عنه لانه ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض في الشمس والدم يسود بها زيلعي (قوله ليس الكلب نجس العين) بل نجاسته بنجاسة لحمه ودمه ولا يظهر حكمها وهو حتى مادامت في معدنها كنجاسة باطن المصلي فهو كغيره من الحيوانات (قوله وعليه الفتوى) وهو الصحيح والاقرب الى الصواب بدائع وهو ظاهر التون بحر ومقتضى عموم الادلة فتح (قوله فيبايع الخ) هذه الفروع بعضها ذكرت أحكامها في الكتب هكذا وبعضها بالعكس والتوفيق بالتفريع على القولين كما بسطه في البحر وما في الحلية من تقييد البيع بالمعلم فالظاهر انه على القول الثاني بدليل انه ذكر انه يجوز بيع السنور وسباع الوحش والطير معلما كان اولاً تأمل (قوله وبؤجر) الظاهر تقييده بالمعلم ولو طرأ له وقوع الاجارة على المنافع ولذا عقبه في عدة المفتي بقوله والسنور لا يجوز لانه لا يعلم (قوله وبضمن) أى لو ألتفه انسان ضمن قيمته لصاحبه (قوله ولا الثوب بانتفاضه) وما في الولوجية وغيرها اذا خرج الكلب من الماء وانتقض فأصاب ثوب انسان افسده لاولأصابه ماء المطر لان المبطل في الاول جلده وهو نجس وفي الثاني شعره وهو طاهر اه فهو على القول بنجاسة عينه كما في البحر وبأى تمامه قريبا (قوله ولا بعضه) أى عض الكلب الثوب (قوله مالم يريقه) فالعتبر روية البلة وهو المختار نهر عن الصيرفة وعلامتها التل باليد بأخذه وقيل لوعض في الرضى نجسه لانه يأخذه بشفته الرطبة لافي الغضب لاخذه بأسنانه (قوله ولا صلاته حامله الخ) قال في البدائع قال مشايخنا من صلي وفي كبره تجوز صلاته وقيد الفقهاء ابو جعفر الهندواني بكونه مشدود الفم اه وفي المحيط صلي ومعه جرو وكلب او مالا يجوز الوضوء وبؤره قيل لم يجوز والاصح انه ان كان فيه مفتوحا لم يجوز لان لعابه يسيل في كفه فينجس لواء أكثر من قدر الدرهم ولو مشدودا بحيث لا يصل لعابه الى ثوبه جاز لان ظاهر كل حيوان طاهر ولا ينجس الا بالموت ونجاسة باطنه في معدنه فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي اه والاشبهه اطلاق الجواز عند أمن سبلان القدر المانع قبل الفراغ من الصلاة كما هو ظاهر ما في البدائع حلية وأشار الشارح بقوله ولو كبر الى أن التقييد بالجرو ولحمه التصوير بكونه في كفاي النهر وشرح المقدسي "لا ماله في البحر من أن الكبيراً وام النجاسات فلا تصح صلاته حامله فانه يرد عليه كما قال المقدسي أن الصغير كذلك ثم الظاهر أن التقييد بالجل في الكتم مثلاً لاخراج ما لو جلس الكلب على المصلي فانه لا يتقيد بربطه لما صرح به في الظهيرية من أنه لو جلس على حجره صبي ثوبه نجس وهو يستمسك بنفسه او وقف على رأسه حمام نجس جازت صلاته اه تأمل (قوله وشرط الخلواتي) صوابه الهندواني كما مر وهو الموجود في البحر والنهر وغيرها (قوله ولا خلاف في نجاسة لحمه) ولذا اتفقوا على نجاسة سورة المتولد من لحمه فعنى القول بطهارة عينه طهارة ذاته مادام حيا وطهارة جلده بالدياغ والذكاة وطهارة ماله لا تحل الحياة من أجزائه كغيره من السباع (قوله وطهارة شعره) أخذه في البحر من المسألة المارة آتفا عن الولوجية فانها مبنية على القول بنجاسة عينه وقد صرح فيها بطهارة شعره ومما في السراج أن جلد الكلب نجس وشعره طاهر هو المختار اه لان نجاسة جلده مبنية على نجاسة عينه فقد اتفق القول بنجاسة عينه والقول بعدمها على طهارة شعره ويفهم من عبارة السراج أن القتالين بنجاسة عينه اختلفوا في طهارة شعره والمختار الطهارة وعليه ينبغي ذكر الاتفاق لكن هذا مشكل لان نجاسة عينه تقتضي نجاسة جميع أجزائه ولعل ما في السراج محمول على ما اذا كان ميتا لكن ينافيه ما مر عن الولوجية ثم قال في المنع وفي ظاهر الرواية اطلق ولم يفصل أى انه لو انتقض من الماء فأصاب ثوب انسان افسده سواء كان البلى وصل الى جلده او لا وهذا يقتضي نجاسة شعره فتأمل (قوله طاهر حلال) لانه وان كان مدفقا تغير فصر طاهرا كرماد العذرة خائبة والمراد بالتغير الاستحالة الى الطيبة وهي من المطهرات عندنا وزاد قوله حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحل كافي التراب منخ أي فان التراب طاهر ولا يحل أكله

ويفسد الماء بوقوع قدر الظفر
من جلده لا بالظفر (ودم مثل
طاهر) واعلم انه ليس الكلب
بنجس العين عند الامام وعليه
الفتوى وان رج بعضهم بنجاسة
كباسطه ابن الشحنة فيبايع وبؤجر
ويضمن ويتخذ جلده مصلي
ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصبه
الماء لا يفسد ماء البئر ولا الثوب
بانتفاضه ولا بعضه مالم يريقه
ولا صلاته حامله ولو كبريا وشرط
الخلواتي شدة فله ولا خلاف
في نجاسة لحمه وطهارة شعره
(والسلك طاهر حلال)

قال في الحلية وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المسك اطيب اطيب كجارواه مسلم وحكى النووي اجاع
المسكين على طهارته وجواز بيعه (قوله فيؤكل بكل حال) أي في الاطعمة والادوية لضرورة اولاد
وفي القسام ومن انه مقلد للقلب مشجع للسوداوى نافع للغفغان والرياح الغليظة في الامعاء والسجود والسدد
باهي (قوله وكذا نالخته) بكسر الفاء وفتح الجيم وهي جلدة يجمع فيها المسك معرب نافه اه شيخ اسماعيل
عن بعض الشيوخ لكن قال في المنخفاؤه مفتوحة في اكثر كتب اللغة (قوله مطلقا) أي من غير فرق بين
رطبها وباسها وبين ما انفصل من المذبوحة وغيرها وبين كونها بحال أو أصابها الماء فسدت أو لا اه اسماعيل
عن مفتاح السعادة وبه ظهر أن ما في الدرر من أنها لو كانت رطبة من غير المذبوحة لبدت بظاهرة على خلاف
الاصح (قوله ففتح) وكذا في الزيلعي وصدر الشريعة والبحر (قوله وكذا الزباد أشباه) أي في قاعدة
المشقة تجلب التيسير وكذا العنبر كما في الدر المنقي وذكر في الفتح والحلية طهارة الزباد بفتحها ولم يجد فيه نقلا لكن
في شرح الاشياء للعلامة البكري قال في خزنة الروايات ناقلا عن جواهر الفتاوى الزباد طاهر ولا يقال انه عرق
الهزة وانه مكروه لانه وان كان عرقا الا انه تغير وصار طاهرا بلا كراهة وفي شرح المواهب سمعت جماعة من
الثقات من أهل الخبرة بهم يقولون انه عرق سنور فعلى هذا يكون طاهرا وفي المنهاجية من مختصر المسائل
المسك طاهر لانه وان كان دما لكنه تغير وكذا الزباد طاهر وكذا العنبر وفي الأغا زان المشقة قيل ان المسك والعنبر
ليسا بطاهرين لان المسك من دابة حية والعنبر خرداية في البحر وهذا القول لا يعول عليه ولا يلتفت اليه كما
صرح به فاضل خان وأما العنبر فالصحيح انه عين في البحر بمنزلة القبر وكلهما طاهر من اطيب الطيب اه ملخصا
وفي تحفة ابن حجر وليس العنبر وناخلا فلن زعمه بل هو نبات في البحر اه وللعلامة البكري رسالة سماها السؤل
والمراد في جواز استعمال المسك والعنبر والزباد (قوله وطهره محمد) أي لحديث العرينيين الذين رخص لهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشربوا من ابوال ابل لسقم اصابهم وعليه فلا يفسد الماء ما لم يغلب عليه
فيخرج عن الطهورية والمتون على قولهما ولذا قال في الامداد والفتاوى على قولهما (قوله لا للتداوى
ولا لغیره) بيان للتعميم في قوله اصلا (قوله عند أبي حنيفة) وأما عند أبي يوسف فانه وان وافقه على انه نجس
لحديث استنزهوا من البول الا انه اجاز شربه للتداوى لحديث العرينيين وعند محمد يجوز مطلقا وأجاب الامام عن
حديث العرينيين بأنه عليه الصلاة والسلام عرف شفاههم به وحيوا ولم يتقن شفاه غيرهم لان المرجع فيه الاطباء
وقولهم ليس بجعة حتى لو تعين الحرام مدفعا للهلل يجعل كالمستة والنجر عند الضرورة وتسامه في البحر
(قوله اختلاف في التداوى بالمحترم) ففي النهاية عن الذخيرة يجوز ان علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفي الخانية في
معنى قوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم كجارواه البخاري أن ما فيه شفاء لا بأس
به كما يجعل النجر للعطشان في الضرورة وكذا اختاره صاحب الهداية في التبيين فقال لو عرف فكاتب الفاتحة
بالدم على جبهته وأنه جاز للاستشفاء وبالبول أيضا ان علم فيه شفاء لا بأس به لكن لم ينقل وهذا ان الحرمه
ساقطة عند الاستشفاء كحل النجر والميتة للعطشان والجنائز اهم البحر وأما سيدى عبد الغنى انه لا يظهر
الاختلاف في كلامهم لانفاقهم على الجواز للضرورة واشترط صاحب النهاية العلم لا يشافيه اشتراط من بعده
الشفاء ولذا قال والذي في شرح الدرر ان قوله لا للتداوى محمول على المظنون والافوازه باليقين انفاقا
كما صرح به في المصنف اه اقول وهو ظاهر موافق لما مر في الاستدلال لقول الامام اه كن قد علمت أن
قول الاطباء لا يحصل به العلم والظاهر أن التجربة يحصل بها غلبة الظن دون اليقين الا أن يريدوا بالعلم غلبة الظن
وهو شائع في كلامهم تأمل (قوله وظاهر المذهب المنع) محمول على المظنون كما علمته (قوله لكن نقل
المصنف الخ) مفعول نقل قوله وقيل يرخص الخ والاستدلال على اطلاق المنع واذا قيد بالمظنون فلا استدلال
ونص ما في الحاوى القدسي اذا سال الدم من انف انسان ولا يقطع حتى يحشى عليه الموت وقد علم انه لو كتب
فاتحة الكتاب او الاخلاص بذلك الدم على جبهته يقطع فلا يرخص له فيه وقيل يرخص كما رخص في شرب النجر
للعطشان وكل الميتة في المحضة وهو الفتوى اه (قوله ولم يعلم دواء آخر) هذا المصريح به في عبارة النهاية
كما مر وليس في عبارة الحاوى الا انه يضاف من قوله كما رخص الخ لان حل النجر والميتة حيث لم يوجد ما يقوم
مقامهما أفاده ط حال ونقل الجوى أن لحم النجر لا يجوز للتداوى به وان تعين والله تعالى اعلم

مطلب
في المسك والزباد والعنبر

فيؤكل بكل حال (وكذا نالخته)
طاهرة (مطلقا على الاصح)
فتح وكذا الزباد أشباه لاستعماله
الى الطيبة (وبول ما كول)
العلم (نجس) نجاسة مخففة
وطهره محمد (ولا يشرب) بوله
(اصلا) لا للتداوى ولا لغیره عند
أبي حنيفة (فروع) اختلاف في
التداوى بالمحترم وظاهر المذهب
المنع كما في رضاء البحر لكن نقل
المصنف نعه وهما عن الحاوى
وقيل يرخص اذا علم فيه الشفاء
ولم يعلم دواء آخر كما رخص النجر
للعطشان وعليه الفتوى

مطلب
في التداوى بالمحترم

* (فصل في البئر) *

لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اردفه ببيان مسائل الآبار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الآبار دون القياس قال في الفتح فان القياس اما أن لا يظهر أصلاً كما قال بشر لعدم الامكان لا تلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء ينبع شيئاً فشيئاً واما أن لا تنجس حيث تعذر الاحتراز والتطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر في حكم الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا نجس كحوض الحمام قلنا وما علينا أن نخرج منها دلاء اخذ بالآبار وموس الطريق أن يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم كالأعشى في يد القاسم اه ثم ذكر بعده الامار الواردة بأسانيد فراجعه وفي الجرح عن النووي البئر مؤتمة مهموزة ويجوز تخفيفها من بآر أي حفرت وجمعها في القلة بوزن بآر بجزء بعد الباء فيهما ومن العرب من يظلم الهززة في آبار ويظلمها فيقول آبار وجمعها في الكثرة بتر كسر فهمزة (قوله ليست بجيوان) قيد بذلك لان المصنف بين أحكام الحيوان بخصوصه وفصلها (قوله ولو مخضفة) لان اثر التخفيف وهو الغفوعادون الربع لا يظهر في الماء واغاد ط انه لو اصاب هذا الماء ثوباً فالظاهر انه تعتبر هذه النجاسة بالتخفيف (قوله او قطرة بول) أي ولو بول ما كسول اللحم كما مر وسيأتي استثناء ما لا يمكن الاحتراز عنه كبول الفأرة (قوله لم ينجم) أي لم يحصل في محل القطع منه الذي لا ينقل عنه ببله نجاسة ما يمنع اصابه الماء كشع ونحوه (قوله ففیه ما فی الفأرة) قتله في البصر عن السراج أي فالواجب فيه زرع عشرين دلواً ما لم ينتفخ او يتفح (قوله على مائز) أي من أن المعتبر فيه اكبر رأى المبتلى به أو ما كان عشرين عشر (قوله على المعتد) مقابله مائز من انه لو كان عظمها عشرة في عشرة ففيه في حكم الكثير وقد من أن تصح هذا القول غريب مخالف لما اطلقه الجمهور ولذا قال في البحر لا يفتي أن هذا التصحح لو ثبت لانه دمت مسائل اصحابنا المذكورة في كتبهم اه وماقواه به المقدسي رده نوح افندي (قوله ولو فأرة يابسة على المعتد) وما في خزائنه الفتاوى من انها لا تنجس البئر لان اليس دباغة ضعيف كافي البصر أو وضعه في الحلة (قوله التنظيف) أي من نجاسة دم سائل كافي الحلة وسيأتي في النجاسات انه يعني عن دم الشهيد مادام عليه ومغاده انه لو كان عليه دم لا ينجس الماء ولذا قال في الخانية ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم اه لكن الظاهر أن معناه انه لو خرج منه دم سائل نجس الماء احترازاً عما اذا اكل ما خرج منه ليس فيه قوة السيلان وليس معناه انه سال منه الدم في الماء تأمل نعم ينبغي تقيد التحصيص بما عليه مما فيه قوة السيلان بما اذا اخل في الماء ما لو لم ينفصل عنه فلا نجس تأمل (قوله والمسلم المغسول) أما قبل غسله فنصوا على انه يفسد الماء القليل ولا تصح صلاة حامله وبذلك استدلل في المحيط على أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموي فينجس بالموت كغيره من الحيوانات لان نجاسة حدث وصحبه في الكافي ونسبه في البدائع الى عاتة المشايخ كافي جنازة الجهر أقول وهذا يؤيد ما حملنا عليه كلام محمد في الاصل من أن غسالة الميت نجاسة ويضعف ما مر من تصحيح أنها مسجلة فافهم (قوله مطلقاً) أي غسل اولاً وفي جنازة البصر وتفصوا على أن الكافر لا يظهر بالقتل وأنه لا تصح صلاة حامله بعده اه اقول وهذا مؤيد أيضاً لقول بأن نجاسة الميت للحدث ومؤيد لما قلناه آنفاً فافهم (قوله كسقط) اطلقه تعالى البصر والقهستاني وقيد في الخانية بما اذا لم يستعمل قال فانه يفسد الماء القليل وان غسل اما اذا استعمل تخكمه حكم الكبريان وقع بعد ما غسل لا يفسد اه وعلى هذا حكم صلاة حامله كافي الخانية أيضاً وفيها أيضاً البيضة الرطبة أو السحلة اذا وقعت من الداباجة أو الشاة في الماء لا يفسده اه فافهم (قوله لمائز) أي في باب المياه من أن غير الدموي كزبور وعقرب لا يفسد الماء وكذا ما في المواد كسكن وسرطان فهو تعليل للقيدين فافهم (قوله وانتفخ) أي تورم وتغير عن صفة الحيوان قهستاني وقوله أو تخط أي سقط شعره وقوله أو تنفس أي تفرقت اعضاءه وعضوا لا فرق بين الصغير والكبير كالغارة والادى والقتل لانه تنفصل بقلته وهي نجاسة مائة فطارت كقطرة خمر ولهذا الورق ذنب فأرة ينزع الماء كله بصر وبه ظهر أنه لو خرج الحيوان بلا تنفس ونحوه ينزع الجميع كافي الفتح وأن قطعة من كتف شخصه وهذا قال في الخانية قطعة من لحم الميتة تفسد (قوله ينزع كل ماؤها) أي دون الطين لو ردد الا ما ينزع الماء لكن لا يطبخ المسجد بطينها احتياطاً بصر (قوله الذي كان فيها وقت الوقوع) فلوزاد بعده قبل النزع لا يجب نزع الزائد وهو أحد قولين

* (فصل في البئر) *

(اذا وقعت نجاسة) ليست بجيوان ولو مخضفة أو قطرة بول أو دم أو ذنب فأرة لم ينجم فلو شمع فلو شمع ففیه ما فی الفأرة (في بئر دون القدر الكبير) على مائز ولا عبرة للعمق على المعتد (أو مات فيها) أو خارجها والتي فيها ولو فأرة يابسة على المعتد الا الشهيد التنظيف والمسلم المغسول أما الكافر فينجسها مطلقاً كسقط (حيوان دموي) غير مائز لمائز (وانتفخ) أو تخط (أو تنفس) ولو تفسخه خارجها ثم وقع فيها ذكره الوائي ينزع (كل ماؤها) الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال

اقول وجه مسألة السقط انه اذا لم يستعمل لا يطلى حكم الادمي من كل وجه ولذا لا يصلى عليه ولو كان يظهر بالقتل لصل عليه فهو في حكم الجيفة من سائر الحيوانات بخلاف ما اذا استعمل اي علت منه علامة الحياة بعده الولادة فانه كالكبير كما ذكره كذا ظهر لي اه منه

وسبأ في اعتبار وقت النزح وعليه فيجب نزح الزائد ويأتى تمامه بقى لولم يكن فيها القدر الواجب وقت الوقوع ثم زاد وبلغه هل يعتبر وقت الوقوع أيضا ظاهر كلامه نعم وقد ذكر في البحر أنه لو بلغه بعد النزح لا ينزح منه شيء (قوله بعد إخراج) إذا نزح قبله لا يفيد لأن الواقع بسبب النجاسة ومع بقائه لا يمكن الحكم بالطهارة بجر (قوله الا اذا عذر الخ) كذا في السراج واعترضه في البحر بأن هذا انما يستقيم فيما اذا كانت البئر معينة لا تنزح وأخرج منها المقدار المعروف أما اذا كانت غير معينة فانه لا بد من إخراجها لوجوب نزح جميع الماء اه اقول قد عذر الإخراج وان كان الواجب نزح الجميع لان الواجب الإخراج قبل النزح لا بعده كما علمته (قوله متنجسة) نعم لكل من الخسبة والخرقه وانما افرد للطف بأولئك هي لاحد الشئتين وأشار بقوله متنجسة الى انه لا بد من إخراج عين النجاسة كحكم ميتة وخنزير اه ح قلت فلو عذرنا أيضا في القهستاني عن الجواهر لو وقع عصفور فيها فخرجنا عن إخراجها فإدام فيها نجاسة فقتلته مدة يعلم انه استحالة وصار جاة وقبل مدة ستة أشهر اه (قوله فنزح) بالباء الواحدة متعلق بطهر بعده ط (قوله بطهر الكل) أى من الدلو والرشاء والبكرة ويد المستقي تعالى نجاسة هذه الاشياء بنجاسة البئر فطهر بطهارته للعرج كدنت الخريطر بعد اذا صار خلا وكيد المستقي طهر بطهارة المحل وكعروة الاربع بقا اذا كان في يد المستقي نجاسة وطبة فجعل يده عليها كصاب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا طهرت العروة بطهارة اليد بجر (قوله خلاصة) ومثله في الخائنة وهو مبنى على انه لا يشترط التوالى وهو المختار كما في البحر والقهستاني (قوله وليس نجس العين الخ) أى بخلاف الخنزير وكذا الكلب على القول الاسترقاقه نجس البئر مطلقا وبخلاف المحدث فانه يندب فيه نزح أربعين كما يذكره وبخلاف ما اذا كان على الحيوان خبث أى نجاسة وعلم بها فانه نجس مطلقا قال في البحر وقيدنا بالعلم لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا لا يجب نزح شيء وان كان الظاهر اشتغال بولها على الخافها لكن يحتل طهارتها بأن سقطت عقب دخولها ماء كثيرا مع أن الاصل الطهارة اه ومثله في الفتح (قوله لم ينزح شيء) أى وجوب الماء في الخائنة لو وقعت الشاة وخرجت حية ينزح عشرة دلو لتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزح وتوضأ جازو كذا الجمار والبغل لو خرج حيا ولم يصب فيه الماء وكذا ما يؤكل لحمه من الابل والبقر والغنم والطيور والداجاجة المحبوسة اه ومثله في مختارات النوازل (قوله كذا في الخائنة) اقول لم اره في الخائنة وانما الذي فيها انه ينزح في البغل والجمار جميع الماء اذا اصاب فيه الماء وكذا في البحر معزيا اليها والى غيرها ومثله في الدرر وعزاه شارحها الى المتبقي وكذا في البدائع والقهستاني والامداد والحاوي القدسي ومختارات النوازل والعزازية وغيرهما وقال في المنية كذا روى عن أبي يوسف وقال شارحها الحلبي ولم يرو عن غيره خلافة اه وفي الفتح وان ادخل فيه الماء ينزح الكل في النجس وكذا تطافر كلامهم في المشكول اه وفي الجوهرية وكذا كل ما سوره نجس أو مشكول يجب نزح الكل وفي السراج وسور البغل والجمار ينزح كل الماء لانه لم يبق طهورا وكذا اعلاه في الحلبة بقوله لصيرورة الماء مشكولا وهو غير محكوم بطهوريته على ما هو الاصح بخلاف المكره فانه غير مطلوب الطهورية ومثله في الفتح لكن في البحر عن المحيط لو وقع سور الجمار في الماء يجوز التوضي به ما لم يغلب عليه لانه طاهر غير طهور كالماء المستعمل عند محمد اه قلت لكنه خلاف ما تطافر عليه كلامهم كما علمت وان مشى عليه الشارح فيما سبأ في الاسرار وسننبه عليه والحاصل انه اذا اصاب فم الجمار الماء صار مشكولا فنزح الكل كالذي سوره نجس قال في شرح المنية لا شترأ كهما في عدم الطهورية وان افترقا من حيث الطهارة فاذا لم ينزح زجما بطهارة أحد الصلاة به وحده غير مجزئة فنزح كله اه قال في الحلبة وهذا بخلاف ما اذا لم يصب فيه الماء فان الصحيح انه لا يصير الماء مشكولا وكافيه كافي التحفة وانما ينزح منه عشرون دلو كالشاة كافي الخائنة اه اقول وبه يظهر أن قول النهر لكن في الخائنة الصحيح انه في البغل والجمار لا يصير مشكولا فلا يجب نزح شيء منهم يندب نزح عشرة وقبل نزح عشريين منشأه اشتباه حالة وصول فيه الماء بحالة عدم الوصول وتبعه الشارح فكتبه ثم رأيت شيخ مشايخنا الرجعي ينبه على ذلك كما ذكرته (قوله كادى محمد) أى انه ينزح فيه أربعون كما عزاه في التارخائية الى قنأوى الحجة ثم عزاه الى الغيبة انه ينزح فيه الجميع وفي شرح الوهبانية والتحقيق النزح للجميع عند الامام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل أربعون عنده ومذهب محمد أنه يسلبه الطهورية وهو الصحيح

(بعد إخراج) الا اذا عذر كخسبة أو خرقة متنجسة فنزح الماء الى حد لا يلائم نصف الدلو بطهر الكل تبعا ولو نزح بعضه ثم زاد في الغد نزح قدر الباقي في الصحيح خلاصة قيد بالموت لانه لو أخرج حيا وليس نجس العين ولا به حدث أو خبث لم ينزح شيء الا أن يدخل فيه الماء فيعتبر بسوره فان نجس نزح الكل والا هو الصحيح ثم يندب عشرة في المشكول لاجل الطهورية كذا في الخائنة زاد في التارخائية وعشرين الفأرة وأربعين في سننور من خلاصة كادى محمد

عند الشجين فينزع منه عشرون لصير طهورا وتعمامه فيه والمراد بالحدث ما يشعل الجنب واستشكل في البدائع
نزع العشرين بأن الماء المستعمل طاهر فلا يضر ما لم يغلب على المطلق كسائر المائعات ثم قال ويحتفل أن
يقتال طهارته غير مقطوع بها للتلاف فيها بخلاف سائر المائعات فينزع ادنى ما ورد به الشرع وذلك
عشرون احتياطاً اهـ قلت وهذه المسألة تؤيد القول بعدم الفرق بين الملقى والملاقى في الماء المستعمل وأن
المستعمل ما لاقى الاعضاء فقط ولا يشيع في جميع ماء البر والواجب نزع الجميع لانه اذا وجب نزع
المشكوك في طهوريته ففي المستعمل المحقق عدم طهوريته بالأولى وتؤيد ما قاله صاحب البحر من أن الفروع
التي استدلت بها القائلون باستعمال كل الماء مبنية على رواية نجاسة الماء المستعمل والله اعلم (تمة)
نقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة للحسن أن الكافر اذا وقع في البر وهو حي نزع الماء وفي البدائع انه رواية
عن الامام لانه لا يتخلو من نجاسة حقيقة أو حكمية حتى لو اغتسل فوقع فيها من ساعته لا ينزع منها شيء اقول
ولعل نزعها للاحتياط تأمل (قوله لان في بولها شكا) وقدمت أنهم لم يعتبروا احتمال النجاسة في الشاة
ونحوها ثم هذا الجواب بناء على القول بأن بول الهرة والفارة ينجس البر وفيه كلام يأتي (قوله وان تعذر)
كذا عبر في الهداية وغيرها وقال في شرح المنية أي بحيث لا يمكن الايجز عظيم اهـ فالمراد به التسعير وبه عبر
في الدرر (قوله لكونها معينا) القياس معينة لان البر مؤنث سمعى الا أنهم ذكروها جلا على اللفظ أولاً
فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث او على تقدير ذات معين وهو الماء يجري على وجه الارض اهـ
حلية وليس المراد أنها جارية لما يأتي بل كما قال في البحر أنهم كلما نزعوا نبع منها مثل ما نزعوا أو أكثر (قوله)
وقت ابتداء النزع قاله الحلبي أي في شرح المنية معزيا الى الكافي وقيل وقت وقوع النجاسة وهو ما قدمه الشارح
عن ابن الكمال وعليه جرى ابن الكمال هنا أيضا ومثله في الامداد وبشير اليه قول الهداية ينزع مقدار ما كان
فيها وفي التاترخانية عن المحيط لوزاد قبل النزع فقل ينزع مقدار ما كان فيها وقت الوقوع وقيل وقت النزع قال
في الخانية وثمرة ذلك فيما اذا نزع البعض ثم وجد في الغدا كثر مما ترك فقل ينزع الكل وقيل مقدار ما بقي
عند الترك هو الصحيح قال في شرح المنية هذه الثمرة بناء على اعتبار وقت النزع لا وقت الوقوع فعلم أن الصحيح
ما في الكافي اهـ اقول فيه بحث بل الثمرة على القولين لان المراد أنهم اثمرة الخلاف فالظاهر أن ما في الخانية
يصح للقول باعتبار وقت الوقوع لان حاصل الخلاف انه هل يجب نزع الزائد على ما كان وقت الوقوع أولا
فالقائل بأن المعتبر وقت النزع اراد أنه يجب نزع ما زاد سواء كانت الزيادة قبل ابتداء النزع أو قبل انتهائه فنه
في الخانية على صورة الزيادة قبل انتهاء النزع لخفاها وصرح بأن الصحيح نزع مقدار ما بقي وقت الترك أي
فلا يجب نزع الزائد فهذا التصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع وأنه لا يجب نزع ما زاده بعد فعلم انه يصح خلاف
ما في الكافي هذا ما ظهر لي قد بره (قوله بقول رجلين الخ) فان قالان ما فيها ألف دلو مثلا نزع كذا في
شرح المنية (قوله به يفتي) وهو الاصح كافي ودرر وهو الصحيح وعليه الفتوى ابن كمال وهو المختار
معراج وهو الاشبه بالفتوة هداية أي الاشبه بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة لان الاخذ بقول الغير
فيما لم يشتمر من الشرع فيه تقدير قال تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون كافي جزاء الصيد والشهادة
عناية (قوله وقيل الخ) جزم به في الكنز والمقتضى وهو مروى عن محمد وعليه الفتوى خلاصة وتأخر خاتمة عن
النصاب وهو المختار معراج عن العناية وجعله في العناية رواية عن الامام وهو المختار والابن كافي
الاختيار وأراد في النهر أن المائتين واجبتان والمائة الثالثة مندوبة فقد اختلف التصحيح والفتوى وضعف
هذا القول في الحلية وتبعه في البحر بأنه اذا كان الحكم الشرعي نزع الجميع فالأقصر على عدد مخصوص
يتوقف على دليل معي يفسد وأين ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه حين أقسم أن نزع الماء كله حين
مات نزع في بئر زمزم وأسند ذلك الاثر مع دفع ما ورد عليها مبسوط في البحر وغيره قال في النهر وكانت
المشايع انما اختاروا ما عن محمد لا مضابطه كالغنى يسيرا كما مر اهـ قلت لكن مرويات أن مسائل الأبار
مبنية على اتباع الآثار على أنهم قالوا ان محمد افق بما شاهد في آبار بغداد فانها كثيرة الماء وكذا ما روى عن
الامام من نزع مائة في مثل آبار الكوفة أقله مائتا فيرجع الى القول الاول لانه تقدير عن له بصارة وخبرة بالماء
في تلك النواحي لا تكون ذلك لازما في آبار كل جهة والله اعلم (قوله وذلك) أي ما في المتناحوط للخروج عن

ثم هذا ان لم تكن الفارة هاربة من
هرولا الهرة هاربة من كلب ولا الشاة
من سمع فان كان نزع كله مطلقا
كما في الجوهرة لكان في النهر عن
المجتبى الفتوى على خلافه لان في
بولها شكا (وان تعذر) نزع كلها
لكونها معينا (في بقدر ما فيها)
وقت ابتداء النزع قاله الحلبي
(بوخذ ذلك بقول رجلين عدلين
لهما بصارة بالماء) به يفتي وقيل
يفتي بمائتين الى ثلثمائة وهذا اليسر
وذالحوط

قوله قوله طهرت وكذا قوله كما مر
وقوله وسبي ثلاثه الوجود
لهافيا يدي من نسخ الشارح
فليحذر اه معجمه

فان اخرج الحيوان غير منتفخ
ولا منتفخ ولا متعيط (فان)
كان (كادى) وكذا سقط وسقطه
وجدى وأوز كبير (نزع كاه وان)
كان (كاهية) وهرة (نزع أربعون
من الدلاء) وجوباً إلى ستين ندبا
(وان) كان (كعصفور) وفارة
(نفسرون) إلى ثلاثين كما مر وهذا
بعم الماهين وغيره بخلاف نحو
صهريج وحب حيث يهراق الماء كله
لتخصيص الآبار بالآبار وبحر ونهر
قال المصنف في حواشيه على الكثر
ونحوه في التفت وتقل من القنية
أن حكم الركبة كالبر وعن
الفوائد أن الحب المظمور أكثره
في الأرض كالبر

الخلاص ولموافقة للاثار (قوله طهرت) أى إذا لم يظهر أثر النجاسة (قوله كما مر) أى في قوله ويجوز بيجار
وقعت فيه نجاسة (قوله وسبي) أى بعد أسطر (قوله فان اخرج الحيوان) أى الميت (قوله كادى)
أى بمعاذله في الجنة كالشاة والكب كافي البحر (قوله وكذا سقط وسقطه) أفاد أن ما ذكرناه فيه نزح
مقدراً لا فرق بين كبيره وصغيره لكن قال الشيخ اسمعيل وأما ولد الشاة إذا كان صغيراً فكذلك السنور كما تشعر به
عبارةهم كافي البرجندى اه وكذا قال ولده سيدى عبد الغنى الظاهر أن الكادى إذا خرج من أمه صغيراً
أو كان سقطاً فهو كالسنور لأن العبرة بالمقدار في الجنة لا في الاسم اه قلت لكن قد مناعن الخالية أن السقط
ان استهل فحكمه كالكبيران وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسده وان لم يستهل افسد وان غسل وتقدم أيضاً
أن ذنب الفأرة لو شمع فقيه ما في الفأرة ثم رأيت في القهستاني قال فلو وقع فيها سقط ينزع كل الماء وعن أبى
حنيفة أن الجدى كالشاة وعنه انه والسقط كالذاجحة كافي الزاهدى اه فعلم أن الجدى روايتين
والظاهر أن مثله السقط وهى ولد الشاة والحق السقط بالكبير يؤيد الأولى منها وتفيد الشارح الاو بالأكبر
تبعاً للخلاصة وقال فيها أما الصغير فكالحماة يؤيد الثانية وفي السراج أن الاوزة عند الامام كالشاة في رواية
وكالسنور في أخرى اه اقول وهذا القسام يحتاج الى تحرير وتدبر فاعلم أن المأثور كما ذكره ايجته ونزع الكل
في الكادى والاربعة في الذاجحة والعشرين في الفأرة فلذا كانت المراتب ثلاثة كما سنذكره وعن هذا أورد
في المستصنى أن مسائل الأبار مبنية على اتباع الآثار والنص ورد في الفأرة والذاجحة والآدى فكيف
يقاس ما عدلها بها ثم اجاب بأنه بعد ما استحكم هذا الاصل صار كالذى ثبت على وفق القياس في حق التفرع
عليه واعترضه في البحر بأنه ظاهر في أن فيه للرأى مدخلا وليس كذلك وقال فالاولى أن يقال انه الحاق بطريق
الدلالة بالقياس كما اختاره في المعراج اه اذ علمت ذلك ظهر لك أن ما ورد بالنص من الثلاثة المذكورة
لم يفرق بين صغيره وكبيره في ظاهر الرواية وقوامع النص ولهذا لم يحتفلوا في السقط بخلاف ما لحق بذلك
كالشاة والاوزة فانه قد يقال ان صغيره كبيره أيضاً لعلطه وقد يقال بالفرق اعتباراً بالبعثة فلذا وقع
فيه الاختلاف هذا ما ظهر لي من قبض الفتاح العليم فاغتنمه (قوله كما مر) أى بأن يقال العشرين للوجوب
والرائد للندب (تنبيه) ظاهر اقتصار المصنف على ما ذكره يفيد أن المراتب ثلاث لانها الواردة في النص كما قدمناه
وروى الحسن عن الامام أن في القراد الكبير والفأرة الصغيرة عشرين دلاء وأن في الحماة ثلاثين بخلاف الهرة
فالمراتب خمس لكن الذى في المتن هو الاول وهو ظاهر الرواية كما في البحر والقهستاني (قوله وهذا) أى نزع
الاربعة أو العشرين لتطهير البئر (قوله بخلاف نحو صهريج وحب الخ) الصهريج الحوض الكبير يتجمع فيه
الماء قاموس والحب أى بضم الحاء المهملة الخالية الكبيرة صحاح وأراد بذلك الرد على من افترى بنزع عشرين
في فارة وقعت في صهريج كما نقل في النهر عن بعض أهل عصره متسككاً باقتضاه اطلاقهم من عدم الفرق بين الماهين
وغيرها ورد في النهر تبعاً للبحر ما في البدائع والكافي وغيرهما من أن الذارة لو وقعت في الحب يهراق الماء كله
قال ووجهه أن الاكتفاء بنزع البعض في الآبار على خلاف القياس بالآبار فلا يلحق بهم غير ما تم قال وهذا الرد
انما يتم بناء على أن الصهريج ليس من مسعى البئر فى شئ اه أى فإذا ادعى دخوله في مسعى البئر لا يكون مخافاً
للاثر ويؤيده ما قدمناه من أن البئر مستقيمة من بئر أى حفرت والصهريج حفرة في الأرض لا تصل البد الى
حائها بخلاف العين والحب والحوض واله مال العلامة المقدسى فقال ما استدلل به في البحر لا يخفى بعده وأين
الحب من الصهريج لا سيما الذى يسع ألوفاً من الدلاء اه لكنه خلاف ما في التفت (قوله يهراق الماء كله) اقول
وهل يظهر بمجرد ذلك أم لا بد من غسله بعده ثلاثاً والظاهر الثاني ثم رأيت في التارخانية قال مانصه وفي فتاوى
الحجة سئل عبد الله بن المبارك عن الحب المركب في الأرض تنحس قال يغسل ثلاثاً ويخرج الماء منه كل مرة
فيطهر ولا يقطع الحب اه (قوله ونحوه في التفت) بقول القول أى نحو ما في البحر والنهر قال ابن عبد الرزاق
ولم أره في كتاب التفت اه اقول رأيت في التفت مانصه وأما البئر فهى التى لها مآوى من اسفلها اه أى لها مياه
تمتد لها وتنبع من اسفلها ولا يخفى انه على هذا التعريف يخرج الصهريج والحب والآبار التى تملأ من المطر أو من
الانهار فهو مثل ما في البحر والنهر (قوله ونقل) أى المصنف وهو تأييد لما فتى به ذلك العاصرى (قوله أن حكم
الركبة الخ) الركبة على وزن عطية قال ح هى البئر كافي القاموس السكن في العرف هى بئر يتجمع ماؤها

قوله العرف وفي نسخة المغرب اه
منه

من المطر اه اى فهو بمعنى الصهر يج (قوله وعليه) أى وبناء على ما نقله عن القنية والفوائد (قوله والزر الكبير) أى الذى هو بمعنى الحب المذكور في الفوائد قال في القاموس الزر بالكسر المذون والذن بالفتح الراقد العظيم أو أطول من الحب أو أصغر له عهس أى ذنب لا يقعد إلا أن يصغر له (قوله ينزع منه كالبئر) أى فيقتصر في الحمامة على أربعين وفي الفأرة على عشرين اقول وهذا سلم في الصهر يج دون الزر لخروجه عن سبب البئر وكون أكثره مطمورا أى مدغونا في الارض لا يدخله فيه لاعرفا ولا لغة كما قدمناه وما في الفوائد معارض باطلاق ما مر عن البدائع والكافي وغيرهما وافرقت ظاهره وبين الصهر يج كما قدمناه عن المقدسي فافهم وقال المصنف في منظومته تحفة الاقران

مطمورة أكثرها في الارض * كالبئر في النزح وهذا مرضي

قال به بعض أولى الابصار * وليس مرضيا لدى الكبار

فان نزح البعض مخصوص بما * في البئر عند رجوع جبل العلى

(قوله وهو دلتان البئر) هذا هو ظاهر الرواية كما في البحر وقيد بحديثه الرمي بما اذا لم يكن دلتا المعناد كبيرا جدا فلا يجب العدد المذكور قال وهو الذي يقتضيه نظر القنية اه ثم ان الشارح قد تبع صاحب البحر في تفسيره الوسيط بذلك وفيه نظرا لانه قول آخر وبه يشعر كلام الزيلعي وغيره وفي البدائع اختلاف في الدلو فتقبل المعتمد لكل بئر يستقي به منها صغيرا كان أو كبيرا وروى عن أبي حنيفة انه قدر صاع وقيل المعتمد هو المتوسط بين الصغير والكبير اه وقوله صغيرا كان أو كبيرا ربما يخالف ما بينه الرمي تأمل (قوله) فان لم يكن الخ) أى هذا ان كان لهادلو فان لم يكن فالمعتمد ولو يسع صاعا وهذا التفصيل استظهره في البحر وقال هو ظاهر ما في الخلاصة وشرح الطحاوى والسراج (قوله وغيره) أى غير الدلو المذكور بان كان اصغر أو اكبر يحسب به فلونزح القدر الواجب بدلو واحد كبيرا جزأ وهو ظاهر المسذهب لحصول المقصود بحر (قوله ويكنى ملأ أكثر الدلو) فلو كان منخرا فان كان يئى أكثر ما فيه كفى والا لا بزاوية وقهستاني (قوله ونزح ما وجد) أى ويكنى أيضا نزح ما وجد فيها وهو دون القدر الواجب حتى لو زاد بعد النزح لا يجب نزح شيء كما قدمناه عن البحر (قوله وجريان بعضه) أى يكنى أيضا بان حفر لها منفذ يخرج منه بعض الماء كما في الفتح (قوله وغوران قدر الواجب) واذا عا دلا يعود نجسا ان جف اسفله في الاصح والاعاد كما في البحر عن السراج (قوله بطريق الدلالة) أى دلالة النص وهي دلالة منطوقه على ما سككت عنه بالاولى وأبالمساواة كدلالة حرمة التأخير وأكل مال اليتيم على حرمة الضرب والالتلاف كما أوضحناه في حواشينا على شرح المنازل للشارح وأشار بذلك الى الجواب عما قدمناه عن المستصحب (قوله كفارة مع هزة) أى فان ماتت اربعون والافلا نزح وان ماتت الفأرة فقط أو جرحت أو بالث فيه نزح الكل سراج وبقي من الاقسام موت الهزة فقط ولا شأن فيه اربعين نهر (قوله ونحو الهزتين) أى ما كان مقداره ما في الجنة (قوله ونحو الفأرتين) أى ولو كانتا كهيمة الدجاجة الا في رواية عن محمد أن فيها حينئذ اربعين بحر (قوله على الظاهر) اى ظاهر الرواية كما في البحر وهو قول محمد وعند أبي يوسف الجنس الى التسع كهزة والعشر كشاة وجزم في المواجب بقول محمد ونفى الثاني فأفاد ضعفه (قوله منة لظنة) بيان لصفة النجاسة وقدمت أن التخصيف لا يظهر أثره في الماء (قوله من وقت الوقوع) أى وقوع ما مات فيها (قوله ان علم) أى الوقت أو غلب على الظن فهستاف ومنه ما اذا شهد رجلان بوقوعه يوم كذا كما في السراج (قوله والا) أى بان لم يعلم ولم يغلب على الظن نهر (قوله وهذا) أى الحكم بنجاسة البئر يوما وليلة ط (قوله في حق الوضوء والغسل) أى من حيث اعادة الصلاة يعنى المكتوبة والمتدورة والواجبة وسنة الفجر اه حلية وسياق أن سنة الفجر انما تقضى اذا قامت مع الغرض في يومها قبل الزوال فافهم (قوله وما جزم به) معطوف على الوضوء (قوله فطعم للكلاب) لان ما تنجس باختلاط النجاسة به والنجاسة مغلوطة لا يساح أكله ويساح الانتفاع به فمأوراء الأكل كالدمن النجس ينصب به اذا كان الظاهر غالبا فكذا هذا طية عن البدائع ويفهم منه أن الجعين ليس بشيد فغيره من الطعام والشراب مثله تأمل (قوله وقبل يباع من شافعي) لانه يرى أن الماء لا ينص اذا بلغ اثنين لكن في الذخيرة وعن أبي يوسف لا يطعم حتى آدم اه ولهذا عبر عنه الشارح بقيل وجزم بالاقول كصاحب

وعليه فالصهر يج والزر الكبير
ينزع منه كالبئر فافهم هذا التعرير
اه (بدلو ووسط) وهو دلتان البئر
فان لم يكن فارباع صاعا وغيره
يحسب به ويكنى ملأ أكثر الدلو
ونزح ما وجد وان قل وجريان بعضه
وغوران قدر الواجب (وما بين
حمامة وفأرة) في الجنة (كفارة في
الحكم) كأن ما بين دجاجة وشاة
كدجاجة) فألحق بطريق الدلالة
بالاصغر كما دخل الاقل في الاكثر
كفارة مع هزة ونحو الهزتين كشاة
انما فاه ونحو الفأرتين كشاة
والثلاث الى الجنس كهزة والست
كشاة على الظاهر وبحكم بنجاستها
معاظلة (مر وقت الوقوع ان علم
والا فديوم وليلة ان لم يتبع ولم
يتسمع) وهذا (في حق الوضوء)
والغسل وما جزم به بطعم للكلاب
وقيل يباع من شافعي

البدائع ولعل وجهه انه في اعتقاد الحنفى نجس ولا يستر الى اعتقاد غيره ولذا لو استفتاه عنه لا يقبضه
 الا بما يعتقده (قوله أما في حق غيره) أى غير ما ذكر من الوضوء والغسل والعجين (قوله فيحكم بنجاسته)
 الاولى بنجاستها أى البئر كما عبر في الجبر وقوله في الحال أى حال وجود الفأرة مثلاً لا من يوم وإبله ولا من وقت
 غسل الثياب ولهذا قال الزيلعي أى من غير اسناد لانه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى اذا كانوا غسلوا
 الثياب بما لم يلزمهم الاغسلها في الصحيح اه وعزاه في البحر الى المحيط أيضاً واعتضه بعض محشى صدر
 الشريعة بأنه اذا حكم بنجاسة البئر في الحال يلزم أن لا تنجس الثياب التي غسلت بما تم قبله فلا يلزم غسلها فلا
 معنى لقوله لا يلزم الاغسلها اه وكذا اعتضه في الحلبة بما حاصله انه اذا لم يغسل الثياب لكونها غسلت
 بماء هذا البئر فكيف لم يحكم على الثياب بالنجاسة مستنداً الى وقت غسلها المتيقن حصوله قبل وجود الفأرة
 وانما اقتصر على وقت وجودها مع انه لا يتجه على قول الامام لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قوله الامام
 لا يوجب غسل الثوب اصلاً اه وأقره في البحر والنهر وغيرهما وأقول والله تعالى التوفيق ما قاله الزيلعي بخلاف
 لا اطلاق المتون فاطبة فانهم حكموا بالنجاسة ولم يفصلوا بين الوضوء والثوب وفي الهداية ومختصر القدوري
 أعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا وضوءاً منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها اه وفي شرح الجامع الصغير
 لقاضي خان ان كانت منتفخة أعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها وما اصاب الثوب منه في الثلاثة افسده وان عمن
 منه لم يؤكل خبره اه ومثله في المنية وشرحها رأيت بعض محشى صدر الشريعة نقل ما نقلناه وقال انه
 المذكور في اعلام المعتبرات والمشهور في الرواية عن أبي حنيفة اه فقد ظهر أن الصواب عدم الاقتصار
 على الحال وبه يزول الاشكال نعم اشار في الدرر الى أن ما قاله الزيلعي ملحق من قول الامام وقولهما حيث قال
 بعد نقله كلام الزيلعي يؤيده ما قال في معراج الدراية ان الصباغى كان يفتى بهذا انتهى أى بهذا التفصيل قال
 في البحر كان الصباغى يفتى بقول ابي حنيفة فيما يتعلق بالصلاة بقولهما فيما سواه كذا في معراج الدراية اه وأقول
 لا يخفى أن مقتضى ما فتى به الصباغى أن يجب إعادة الصلاة ولا يجب غسل الثياب وهذا عكس ما قاله الزيلعي
 فإين التأييد نعم يظهر هذا التأييد على ما قال بعضهم ان حرف الاستثناء في عبارة الزيلعي زائد أقول وكذا
 وجدته ساقطاً في نسخة قديمة مصححة وكذا وجدته في نسخة مضمرة باعليه وقد ظهر باقرضناه أن ما ذكره
 الشارح من التفصيل تابع فيه الزيلعي وهو مخالف لما في عامة المعتبرات مع ما فيه من الاشكالات فلا يقول عليه
 وان أقره في البحر والمنع ولهذا لم يعرج عليه في فتح التدبير فاعتتم هذا التحرير الذي هو من مخ العليم الخبير (قوله
 وهذا لو ظهر الخ) الاشارة في عبارة الجوهرية الى عبارة القدوري التي قدمناها ثم ان ما ذكره في الجوهرية عزاه
 الى شيخه موفق الدين ثم قال والمعنى فيه أن الماء صار مشكوكاً في طهارته ونجاسته فان كانوا محدثين ييقن لم يزل
 حديثهم بما مشكوك فيه وان كانوا متوضئين لا تبطل صلاتهم بماء مشكوك في نجاسته لان اليقين لا يرتفع بالاشك
 اه اقول هذا أيضاً مخالف لاطلاق عبارات المعتبرات من لزوم إعادة الصلاة وغسل كل شيء اصابه
 ماؤها في تلك المدة فانه يشمل الاعادة عن حدث وغيره والغسل لثوب أو بدن من حدث أو نجاسة أو شرب
 أو غيره وأيضاً يناقضه مسألة العجين فانه يلزم عليه أن يكون طاهر احراراً لا لكونه كان طاهراً فلا تزول
 طهارته بماء مشكوك فيه مع انه مخالف لما صرح حوايه في عامة كتب المذهب وأيضاً فقد ربحوا قول الامام
 يحكمه بالنجاسة من يوم أو ثلاثة ايام بأنه الاحتياط في أمر العبادة ولا يخفى أن هذا التفصيل خلاف الاحتياط
 فكان العمل على ما في كتب المذهب أولى (قوله استحساناً) الاستحسان كما قال الكرخي قطع المسألة عن
 نظائرها لما هو اقوى وذلك الاقوى هو دليل يقابل القياس الجلي الذي نسب الى اهلهم المجتهدين لصا كان
 أو اجاباً أو قياساً خفياً وتماه في فتاوى العلامة قاسم (قوله وقال الخ) قوله ما هو القياس الجلي
 وبيان وجه كل في المطولات (قوله فلا يلزمهم) أى اصحاب البئر شئ من إعادة الصلاة أو غسل ما اصابه
 ماؤها كما صرح به الزيلعي وصاحب البحر والفيض وشارح المنية يقول الدرر بل غسل ما اصابه ماؤها قال في
 الشريعة لعل الصواب خلافه (قوله قبله) أى قبل العلم بالنجاسة (قوله قبل وبه يفتى) قائله صاحب
 الجوهرية وقال العلامة قاسم في صحيح القدوري قال في فتاوى العتباتي قوله ما هو المختار قلت لم يوافق على
 ذلك فقد اعتقد قول الامام البرهاني والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ورجح دليله في جميع المصنفات

أما في حق غيره كغسل ثوب فيحكم
 بنجاسته في الحال وهذا لو ظهر
 عن حدث أو غسل عن خبث
 والا لم يلزم شئ اجماعاً جوهرية
 (ومد ثلاثة ايام) بلياليها (ان
 انتفخ أو تفصح) استحساناً وقال
 من وقت العلم فلا يلزمهم شئ قبله
 قبل وبه يفتى

مطلب
 مهم في تعريف الاستحسان

وصرح في البدائع بأن قولهم قياس وقوله استحسان وهو الاحوط في العبادات اه (قوله اعاد من آخر احتلام الخ) لف ونشر مرتب وفي بعض النسخ من آخر نوم وهو المراد بالاحتلام لان النوم سببه كما نقله في البحر (قوله ورعاف) هذا ظاهر اذا وقع له رعا ف لم يبينوا حكم ما اذا لم يقع له ولا جل هذا والله تعالى اعلم روى ابن رستم أن الدم لا يعيد فيه لان دم غيره قد يصيبه فالظاهر أن الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف المني فان مني غيره لا يصيب ثوبه فالظاهر أنه منيه فيستعين وجوده من وقت وجود سبب خروجه حتى لو كان الثوب مما يلبسه هو وغيره يستوى فيه حكم المني والدم واختار في المحيط ما رواه ابن رستم ذكره في البحر وقوله فالظاهر أن الاصابة لا يظهر في الجفاف ط وفي السراج لو وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بالاصابة لم يعد شيئا بالاجاع وهو الاصح اه قلت وهذا يشمل الدم فيقتضي أن الاصح عدم الاعادة مطلقا تأمل (قوله لومنتقنة وناشفة الخ) ذكره في التبريحي فقال بعد قوله فثلاثة ايام وينبغي على قياس ما سبق فيعيد به يكون مانتقنة وناشفة وان لم يكن اعاد يوما وليلة اه (قوله في بول فارة في الاصح) وسيد كفي الانجاس أن عليه الفتوى وأن خروها لا يفسد ما لم يظهر أثره وأن بول السنور عفو في غير ما وفي الماء وعليه الفتوى اه أقول وفي الخالية أن بول الهرة والفارة وخروهما نجس في الظاهر الروايات بفسد الماء والثوب اه ولعلمهم رجحوا القول بالعفو للضرورة (قوله بجزء) بالغض وبالضم كما في المغرب (قوله جام وعصفور) أي ونحوهما مما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاج والاوز (قوله في الاصح) راجع الى قوله وكذا اسباع طير أي مما لا يؤكل لحمه من الطيور وهذا ما صححه في المبسوط وصحح قاضي خان في جامعه النجاسة بجزء (قوله لتعذر صونها) أي البتر عنه أي عن الخمر المذكور ومقادير التعليل انه نجس معفو عنه للضرورة وفيه اختلاف المشايخ لكن الذي اختاره في الهداية وكثير من الكتب انه ليس بنجس عند اللاجاع العمل على اعتناء الحمامات في المسجد الحرام من غير تكريم مع العلم بان يكون منها كما في البحر قال ولم يذكر هذا الخلاف فائدة مع اتفاقهم على سقوط حكم النجاسة اه قلت يمكن أن تظهر في التعاليق وكذا اذا رماه في الماء قصد اقاله لا ضرورة في ذلك لكونه بفسه وما في النهر من أنها يمكن أن تظهر فيها ولو وجدها على ثوب وعنده ما هو خال عنها لا تجوز الصلاة فيه على العفول لا تنقاة الضرورة وتعجز على الطهارة اه قال ط فيه نظر اذ مقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره (قوله ولا يتقاطر بول الخ) تبع فيه صاحب الدرر وأشار في الفيض الى ضعفه وذكر القهستاني في الانجاس انه ان وقع في الماء نجسه في الاصح وكذا ذكره الحدادي عن الكفاية معللا بأن طهارة الماء أكد وبأنه لا حرج في الماء أي بخلاف البدن والثوب وبه حزم الشارح في الانجاس أيضا فعلم أن كلام المصنف مبنى على القول الضعيف كما به عليه العلامة نوح افندي (قوله كرو سابر) ومثل الرأس الجهة الاخرى ط وسيأتي اشباع الكلام على هذه المسألة في باب الانجاس (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعدمها وفي الجهم الفتح والكسر ط (قوله وبعر في ابل وغنم) أي لا تزح بهما وهذا استحسان قال في الفيض فلا نجس الا اذا كان كثيرا سواء كان رطبا أو يابسا صحيحا أو منكسرا ولا فرق بين أن يكون البئر جاز كالمدين أو لا كالفلوات هو الصحيح اه وفي التارخانية ولم يذكر محمد في الاصل روث الحمار والخنثى واختلفا وفيه فصيل نجس ولو قليلا أو يابسا وقيل لو يابسا فلا وأكثرهم على انه لو فيه ضرورة وبول لا نجس ولا نجس اه (فائدة) قال نوح افندي روث الفرس والبغل والحمار والخنثى بكسر فسكون البقر والغنم والبعر للابل والغنم والخمر والطيور والنحو للكلب والعدرة للانسان (قوله في محلب) بكسر الميم ما يحلب فيه قاموس (قوله وقت الحلب) فلو وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتنجس في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عادتها أن تهر ذلك الوقت والاحتراز عنه عسير ولا كذلك غيره اه شارح منية (قوله قبل تفت وتلون) قال في العناية بتعالف الثانية فلو تفتت أو أخذ اللبن لونهما نجس اه قتال (قوله والتعير بالبعرتين) أي في مسألتى البئر والمحلب كما افاده في الشرع لانه عن الفيلض (قوله اتفاق) اعلم أن بعضهم فهم من تقييد محمد في الجامع الصغير بالبعرة أو البعرتين انه احتراز عن الثلاث بناء على أن مفهوم العدد في الرواية معتبر قال في البحر وهذا الفهم انما يتم لو اقتصر محمد على ذلك مع انه قال لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحشا والثلاث ليس بكثير فاحش كذا نقل

(فرع) وجد في ثوبه منيا أو بولا
أودما اعاد من آخر احتلام وبول
ورعاف ولو وجد في جنبه فارة
مسة فان لا تنقب فيها اعاد مذ
وضع القطن والا فثلاثة ايام لو
منتقنة أو ناشفة والا فيوم وليلة
(ولان زح) في بول فارة في الاصح
فرض ولا (بجزء جام وعصفور)
وكذا اسباع طير في الاصح لتعذر
صونها عنه (ولا) لا يتقاطر بول
كرو سابر وغبار نجس للعفو
عنهما (وبعر في ابل وغنم) كما يعنى
(لو وقعت في محلب) وقت الحلب
(قربينا) فورا قبل تفت وتلون
والتعير بالبعرتين اتفاقا

مطلب
في الفرق بين الروث والخنثى والبعر
والخمر والنحو والعدرة

عبارة الجامع في المحيط وغيره اه فأشار الشارح الى أن قول المصنف وبعرقى ابل وغنم المراد منه القليل لا خصوص الثنتين وحمل قوله وقيل الخ على بيان حد القليل والكثير ليفيد أن ذلك ليس قولاً آخر كما قد يوهم وانما عبر عنه المصنف بقوله وقيل ليفيد وقوع الخلاف في حده فان فيه اقوالاً صحيحة منها قولان أرجحهما هذا والثاني أن ما لا يخلو دلو عن بعة فهو كغير صحه في النهاية وعزاه الى الميسوط فانهم (قوله ذكره في الفيض) لم يصرح في الفيض بهذه العبارة وانما يفهم من قوله الا اذا كان كثيراً كما قد مناه (قوله وعليه الاعتماد) وصححه في البدائع والكافي وكثير من الكتب بجر وفي الفيض وبه يفتى (قوله لا يقتدر الخ) أي أن عادة الامام رجه الله تعالى أن ما كان محتاجاً الى تقدير بعدد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه نص لا يقتدره بالرأى وانما يفوضه الى رأى المتلى فلذا كان هذا القول أربع (قوله البعد الخ) اختلف في مقدار البعد المانع من وصول نجاسة البالوعة الى البئر ففي رواية نخسة اذرع وفي رواية سبعة وقال الحلواني المعتبر الطم أو اللون أو الريح فان لم يغير جازوا لا ولو كان عشرة اذرع وفي الخلاصة والخانية والتعويل عليه وصححه في المحيط بجر والحاصل انه يختلف بحسب رخاوة الارض وصلابتها ومن قدره باعتدال ارضه (قوله وبعتبر سور يمسئ) لما فرغ من بيان فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد منها والسور بالضم مهموز العين بقية الماء التي يقيمها الشارب في الاناء أو في الحوض ثم استعمل بقية الطعام وغيره والجمع الاسأروا الفعل اسأر أي أبقى مما شرب بجر وغيره وظاهر القاموس ان السور حقة في مطلق البقية والمعنى أن السور يعتبر بطم مسئره فان كان لحم مسئره طاهر فاسئره طاهر أو نجس فنجس أو مسكروها فمكروه أو مشكوكا فمشكوكا ابن ملك (قوله اسم فاعل من اسأر) أي مسئرا سم فاعل قيامي مأخوذ من مصدر اسأر أو سأكع واسم فاعلهما السماعي سأركسحار وانما سمي جاززاً في القاموس (قوله لا يختلطه بلعابه) علة ليعتبر رأى ولعابه متولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة وكراهة وشكا منحه اه ط (قوله ولو جنباً الخ) بيان للأطلاق فان قيل ينبغي أن تنجس سوره على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا الشرب على الراجح قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بقي ولوسم فلا يستعمل الجرج كادخال البدن في الحب للكوز ونجاسته في الجرج (قوله أو كافرا) لانه عليه الصلاة والسلام انزل بهض المشرعين في المسجد على ما في الصحيحين فالمراد بقوله تعالى انما المشركون نجس النجاسة في اعتقادهم بجر ولا يشكل نزح البئر لو اخرج حيا لان ذلك لماعليه في الغالب من النجاسة الحقيقية أو الحكمية كما قد مناه (قوله أو امرأة) أي ولو حائضاً أو نفساء لما روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اشرب وأنا حائض فأناوله النبي صلى الله عليه وسلم فبضع فاه على موضع في بجر (قوله نعم بكره سورها الخ) أي في الشرب لافي الطهارة بجر قال الرملي ويجب تقيد بغير الزوجة والحارم اه وأورد بعضهم على قول الجرج لافي الطهارة ما مر في الوضوء من أنه بكره التوضي بفضل ماء المرأة والمراد به السور أقول المراد به الماء الذي توضأت به في خلوتها كما أوضحناه فيما مر قد بر (قوله للاستلذاذ) قال شيخنا ويستفاد منه كراهة الحلاق الامرد اذا وجد المحلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان ملتجياً اه فكراهة التكبس ونمز الرجلين والبدن من الامر في الحمام بالاولى ط (قوله واستعمال ربق الغير) اعترضه ابو السعود بانه يشعل سور الرجل للرجل والمرأة للمرأة فالظاهر الاقتصار على التعليل الاول كما فعل في النهر اه أي لانه صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويعطى الاناء لمن عن يمينه ويقول الامين فالأمن نعم عبر في المنع بالاجنبية وفيه نظر أيضاً والذي يظهر أن العلة الاستلذاذ فقط ويفهم منه أنه حيث لا استلذاذ لا كراهة ولا سيما اذا كان بعافه (قوله مجتبي) أي قبل كتاب الوصايا وكان المناسب ذكره قبل التعليل لاني لم اراه في المجتبي (قوله وما كوله لحم) أي سوى الجلالة منه فانه مكروه كما يأتي (قوله ومنه الفرس في الاصح) وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قوله لها وكراهة لحمه عنده لاحترامه لانه آله الجهاد لا لتجاسته فلا يؤثر في كراهة سوره بجر والفرس اسم جنس كالحمار فمذكور الذكر والانثى ط (قوله ومثله ما لادم له) أي سائل سواء كان يمشي في الماء أو في غيره ط عن الجرج (قوله قيد للكل) أي للدأى وما كوله اللحم وما لادم له ط (قوله طاهر) أي في ذاته طهوراً رأى مظهر لغيره من الاحداث والاخبار ط (قوله وسور خنزير) قد رُفِظ سوراً إشارة الى أن لفظ خنزير بجرور بضاف حذف وأبقى عله وهو قليل والاولى رفعه

مطلب
في السور
لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في
الفيض وغيره ولذا قال (قيل)
اقليل المعفو عنه ما يستقله
الناظر والكثير بعكسه وعليه
الاعتماد كما في الهداية وغيرها
لان ابا حنيفة لا يقتدر شيئاً بالرأى
(فرع) البعد بين البئر والبالوعة
يشترط ما لا يظهر للنجس اثر (ويعتبر
سور يمسئ) اسم فاعل من اسأر
أي ابقى لا يختلطه بلعابه (سور
أدعى مطلقاً) ولو جنباً أو كافراً
أو امرأة نعم بكره سورها للرجل
كعكسه للاستلذاذ واستعمال
ربق الغير وهو لا يجوز مجتبي
(وما كوله لحم) ومنه الفرس في
الاصح ومثله ما لادم له (طاهر
القيم) قيد للكل (طاهر) ظهور
بلا كراهة (و) سور (خنزير)

لقضائه مقام المضاف قال الزيلعي ولا يجوز عطفه على المحرور قبله لانه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين كما أوضحه في البحر (قوله وسباع بهائم) هي ما كان يصطاد يشابه كالامد والذئب والفهد والنمر والشعب والظيل والضبع وأشبه ذلك سراج (قوله فور شرهما) أي بخلاف ما اذا مكثت ساعة ابتلع ريقه ثلاث مرات بعد لحس شفتيه بلسانه وريقه ثم شرب فانه لا ينجس ولا بد أن يكون المراد اذا لم يكن في براقه أثر الخمر من طعم أو ريح اه حلية (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يمكن أن يعمه ريقه (قوله ولو بعد زمان) أي ولو كان شربه الماء بعد زمان طويل وفي أن نجاس التأتخانية عن الحساوي وقيل اذا كان الاناء مملواً ينجس الماء والاناة بلاقاة فقه والا فلا اه أي لانه اذا لم يكن مملواً يكون الماء وارداً على الشارب فاذا ابتلعه يكون كالخاري (قوله فوراً كل فأرة) فان مكثت ساعة ولحست فمها فمكروه منية ولا ينجس عندهما وقال محمد بن نجس لان النجاسة لاتزول عنده الا بالماء وينبغي أن لا ينجس على قوله اذا غابت غيبة يجوز معها شربها من ماء كثير حلية (قوله مغلط) وفي رواية عن الثاني ان سوراً ما يؤكل كبول ما يؤكل والذي يظهر ترجيح الأول بحر (قوله مخلاة) بتشديد اللام أي مرسله تخالط النجاسات ويصل منقارها الى ما تحت قدمها أما التي تحبس في بيت وتعلف فلا يكره سورها لانها لا تجد عذرات غيرها حتى تجول فيها وهي في عذرات نفسها لا تجول بل تلاحظ الحب بينه فتلقطه كما تحقه في الفتح وتماسه في البحر (قوله وابل وبقر جلالة) أي تأكل النجاسة اذا جهل حالها فان علم حالها طهارة ونجاسة فسورهما مثله اه مقدسي اقول الظاهر أنه اراد بالجلالة غيرها التي اتن لحها من أكل النجاسة اذ لو اتن فلظاهر الكراهة بلا تفصيل لانهم صرحوا بأنها لا ينجس بها كما يأتي في الاخصية قال في شرح الوهبانية وفي المستقى جلالة المكروهة التي اذا قربت وجدت منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر القسالي أن عرفها نجس اه وصرح المصنف في الحظر والاباحة انه يكره لحم الاتان والجلالة قال الشارح هنا ولا ينجس الجلالة حتى يذهب تن لحها وتدر ثلاثة ايام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت النجاسة وغيرها بحيث لم يتن لحها حلت اه وبه علم أن جلالة التي يكره سورها هي التي لا تأكل الا النجاسة حتى اتن لحها لانها حينئذ غير مأكولة ولذا قال في الجوهرية فان كانت تخلط أو أكل علفها علف الدواب لا يكره سورها اه قلت بقي شيء وهو أن الغالب أن الابل تجتر كالغنم وجترتها نجسة كسرقينها كما سيأتي ومقتضاه أن يكون سورها مكروها وان لم تكن جلالة ولم أر من تعرض له وانما المفهوم من اطلاقهم عدم الكراهة فليأمل (قوله لم يعلم ربه طهارة منقارها) لما روى الحسن عن أبي حنيفة ان كان هذا الطير لا يتناول الميتة مثل البازي الا الهي وشيخه لا يكره الوضوء وانما يكره في الذي يتناول الميتة وروى عن أبي يوسف أيضاً مثله حلية (قوله وسواكن يوت) أي بماله دم سائل كالفأرة والحية والوزغة بخلاف ما لادم له كالخنفس والصرصر والعقرب فانه لا يكره كما مر وتعامه في الامداد (قوله طاهر للضرورة) بيان ذلك أن القياس في الهرة نجاسة سورها لانه مختلط بلعابها المتولد من لحها النجس لكن سقط حكم النجاسة اتفاقاً بعلة الطواف المنصوصة بقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست بنجسة انها من الطوافين عليكم والطوافات أخرجه اصحاب السنن الاربعة وغيرهم وقال الترمذي حسن صحيح يعني أنها تدخل المضايق ولا زمة شدة المخاطة بحيث تعذر صون الاواني منها وفي معناها سواكن البيوت لالة المذكورة فسقط حكم النجاسة للضرورة وبقيت الكراهة لعدم تحاسبها النجاسة وأما الخللة فلعلها طاهر فسورها كذلك لكن لما كانت تأكل العذرة كره سورها ولم يحكم بنجاسته للشك حتى لو علمت النجاسة في فمها نجس ولو علمت الطهارة انتفت الكراهة وأما سباع الطير فالقياس بنجاسة سورها كسباع البهائم بجامع حرمة لحها والاستحسان طهارته لانها لا تشرب بنقارها وهو عظم طاهر بخلاف سباع البهائم لانها تشرب بلسانها المبتل بلعابها النجس لكن لما كانت تأكل الميتة غالباً اشبهت الخللة فكره سورها حتى لو علم طهارة منقارها انتفت الكراهة هكذا اقروا وبه علم أن طهارة السور في بعض هذه المذكورات ليست للضرورة بل على الاصل فتنبه (قوله مكروه) لحواز كونها أكلت نجاسة قبل شربها وأما في الفتح انه لو احتفل بظهيرها فما زالت الكراهة حيث قال ويحمل اصغاره صلى الله عليه وسلم الاناء للهرة على زوال ذلك التوهم بأن كانت في مرأى منه في زمان يمكن

قوله لانه يلزم الخ اي لان الكلب معطوف على الادى وهو معمول للمضاف اعنى سور ونجس معطوف على طاهر وهو معمول للمبتدأ اعنى سور فكان فيه العطف على معمولين وهما الادى وطاهر لعاملين وهما المضاف والمبتدأ هذا اذا كان المضاف عاملاً في المضاف اله اما اذا كان العامل هو الاضافة فلا اشكال انه من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين اه بحر وشارحه قوله فلا اشكال الى أن في التقرير السابق اشكالا لانه مبنى على تنزيل اختلاف العمل منزلة اختلاف العامل لان العامل هو سور واحد في الحقيقة لكن عمله في المضاف اليه وفي الخبر مختلف فكانه عاملان اه منه

وكلب وسباع بهائم ومنه الهرة البرية (وشارب خرفور شر بها) ولو شاربه طويلاً لا يستوعبه اللسان فنجس ولو بعد زمان (وهرة فوراً كل فأرة نجس) مغلط (و) سور هرة (ودجاجة مخلاة) وابل وبقر جلالة فالاحسن ترك دجاجة لدم الابل والقر والغنم قهستاني (وسباع طير) لم يعلم ربه طهارة منقارها (وسواكن يوت) منقارها (مكروه) طاهر للضرورة

فيه غسلها بها لعابها وأما على قول محمد فيمكن بشاهدة شربها من ماء كثيراً ومشاهدة قدمها عن غيبة يجوز
معها ذلك فيعارض هذا التجوز بتجوز أكلها نجساً قبل شربها فيسقط فتبقى الطهارة دون كراهة لأن الكراهة
مآجات الأمن ذلك التجوز وقد سقط وعلى هذا لا ينبغي إطلاق كراهة أكل فضلها والصلاة إذا لحست عضواً
قبل غسله كما أطلقه شمس الأئمة وغيره بل يقيد بثبوت ذلك التوهم أما لو كان زائلاً عما قلنا فلا اه وأقره
في البحر وشرح المقدسي وهو خلاف ما قدمناه عن المنية تأمل (قوله تنزيهاً) قيد به لئلا يتوهم التحريم قال
في الخبر واعلم أن المكروه إذا اطلق في كلامهم فالمراد منه التحريم إلا أن ينص على كراهة التنزيه فقد قال
المصنف في المصنف لفظ الكراهة عند الإطلاق يراد بها التحريم قال أبو يوسف قلت لابي حنيفة إذا قلت في شيء
أكرهه فأراي أن فيه قال التحريم اه (قوله في الأصح) الخلاف أنما هو في سؤر الهرة قال في البحر وأما سؤر
الدجاجة المحلاة فلم أر من ذكر خلاف في المراد من الكراهة بل ظاهر كلامهم أنها كراهة تنزيه بخلاف لأنها
لا تصحى النجاسة وكذا في سباع الطير وسواكن البيوت اه (قوله ككاهة لغير) أي أكل سؤرها أي
موضع فخا وما سقط منه من الخبز ونحوه من الجوامد لأنه لا يخلو من لعابها وليس المراد أكل ما بقي أي مما لم
يخالطه لعابها بخلاف المانع كما أوضحه في الحلبة وأفاد الشارح كراهته لغنى لأنه يجد غيره وهذا عند توهم نجاسة
فيها كما قدمناه عن الفتح قريباً (فرع) تنكره الصلاة مع حل مأسوره مكروه كالهرة اه بجزع التوشيح قلت
وينبغي تقييده بالتوهم أيضاً كما علمته مما مر ونظيره كراهة الصلاة بثوب أصابه السؤر المكروه كما ذكره في الحلبة
(تنكية) قبل ست ثورت النسيان سؤر الفأرة والقاء القملة وهي خبة والبول في الماء الراكد وقطع القطار
ومضغ العلك واكل التفاح ومنهم من ذكره حديثاً لكن قال أبو الفرج بن الجوزي أنه حديث موضوع
بجزر وحلية وإطلاق التفاح هنا موافق لما في كتب الطب من أنه كاه مورث للنسيان وذكر بعضهم الحديث
مقيداً التفاح بالحماض (تمة) زاد بعضهم مما يورث النسيان أشياء منها العصيان والهجوم والاحزان
بسبب الدنيا وكثرة الاشتغال بها وأكل الكثرة الرطبة والنظر إلى المصاوب والحجم ونقرة القنار والجم الملح
والخبز الحامى والأكل من القدر وكثرة المزح والضحك بين المتشاورين والوضوء في محل الاستنجاء وتوسد السراويل
أو العمامة ونظر الجنب إلى السماء وكس البيت بالخرق ومسح وجهه أو يديه بذيبة ونفض الثوب في المسجد
ودخوله بالسرى وخروجه باليسرى واللعب بالمدأ كبراً والذبح حتى ينزل والنظر إليه والبول في الطريق أو تحت
شجرة مثمرة أو في الماء الراكد أو في الرما ودوا النظر إلى الفرج أو في مرآة الحجام والامتشاط بالمشاط المكسور وغير
ذلك وليس يدعى عبد الغنى فيها رسالة (قوله اهلى) أما الوحشى فأكول فلا شك في سؤره ولا كراهة (قوله
في الأصح) فإنه قاضى خان ومقابل القول بنجاسته لأنه نجس فحسب شتم البول قال في البدائع وهو غير سديد لأنه
أمر موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في إزالته الثابت بجزر (قوله اه حارة) قال في القاموس الحارة بالهاء
الانان فافهم وهذا القيد صرح به غير واحد منهم السروجى في شرح الهداية قال إذا نزل الجمار على الرمكة
أي الفرس لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصير سؤره مشكوكاً فيه اه والمراد لا يكره لحمه
عندهما الخاقاله بالفرس وعنده يكره كالفرس إلا أن سؤره لا يكون مشكوكاً اتفاقاً كما هو الصحيح في سؤر
الفرس وكذا البغل الذي أمته بقرة يحمل لحمه اتفاقاً ولا يكون سؤره مشكوكاً لكن ينافي هذا القول صاحب
الهداية والبغل من نسل الجمار فيكون بمنزلة فإنه يقيد اعتبار الاب إلا أن الأصل في الحيوانات الأصلح بالآثم
كما صرح حوايه في غير موضع شرح المنية ونحوه في النهر قال في الحلبة قلت ويمكن أن يقال ما في الهداية مخزج
على مذهب الامام خاصة فيما إذا كان أبوه جماراً أو أمه فرساً تغلب الجنب التحريم على الإباحة احتياطاً
(قوله فطاهر) الأولى قول ابن ملك عن الغاية فطهر لأن الولد يتبع الأم اه (قوله ولا عبدة بغلة
الشبه) رده على ما قاله مسكين من أن التبعية للأب محالها ما إذا لم يغلب شبهه بالاب (قوله لتصريحهم الخ)
صرح في الهداية وغيرهما في الأصحية بجواز الأصحية به حيث قال والمولود بين الاهلى والوحشى يتبع الأم
لأنها الأصل في التبعية حتى أن نزل الذئب على الشاة يضحى بالولد اه تأمل (قوله اعتبار اللام) لأنها
الأصل في الولد لا تنفصل له منها وهو حيوان موقوف ولا يفصل من الاب إلا ما مهيناً ولهذا يتبعها في الرق
والحرية وإنما أضيف الأكدمى إلى أبيه تشريراً له وصيانة له عن الضياع والأفلاصل أضافته إلى الأم

• مطلب
الكراهة حيث أطلقت فالمراد منها
التحريم

• مطلب
تث ثورت النسيان

تنزيهاً في الأصح أن وجد غيره والا
لم يكره أصلاً ككاهة لغير (سؤر
(جمار) اهلى ولو ذكرنا في الأصح
(وبغل) أمه حارة فلو فرساً أو بقرة
فطاهر كتولد من جمار وحشى
وبقرة ولا عبدة بغلة الشبه
لتصريحهم بحل أكل ذئب ولده
شاة اعتبار اللام وجواز الأكل
يستلزم طهارة السؤر كما لا يخفى

كما في البدائع (قوله عن الاشياء) صوابه عن الفوائد الناجية ط وكذا نقله في الاشياء عنها في قاعدة
اذا اجتمع الحلال والحرام (قوله عدم الحل) أي عدم حل كل ذنب ولذنه شاة (قوله قال شيخنا) يريد
المرئى عند الاطلاق ط (قوله انه غريب) أي لخالفته المشهور في كلامهم من اطلاق أن العبرة بالام وقد
ذكر القولين المصنف في منظومته تحفة الاقران في الاخصبة فقال

نتيجة الاهلي والوحشي * تطلق بالآتم على المرضى
ومثله نتيجة المحرم * مع المباح بالآتم فاعلم
هذا هو المشهور بين العلماء * والخبر في هذا حكوه فاعلم

(قوله مشكوك في طهوريته) هذا هو الاصح وهو قول الجمهور ثم قيل سببه تعارض الاخبار في الجملة وقيل
اختلاف الصحابة في سؤره والاصح ما قاله شيخ الاسلام ان الجمار أشبه الهرة لوجوده في الدور والافنية
لكن الضرورة فيه دون الضرورة فيها لدخولها مضائق البيت فأشبه الكلب والسباع فلما ثبتت الضرورة
من وجه دون وجه واستوى ما يوجب الطهارة والتجاسة تساقط التعارض فصير الى الاصل وهو هنا شيان
الطهارة في الماء والتجاسة في اللعب وليس احدهما بأولى من الآخر فبقي الامر مشكلا نجح من وجه
طاهرا من آخر ونجسه في البحر لا يقال كلب الصيد والحراسة كذلك لانه معارض بالنص كما أفاده
في السعدية (قوله لا في طهارته) أي ولا فيهما جميعا كما قيل أيضا هذا مع اتفاقهم أنه على ظاهر الرواية
لا ينجس الثوب والبدن والماء ولا يرفع الحدث فلهذا قال في كشف الاسرار ان الاختلاف لفظي لان من قال
الشك في طهوريته فقط أراد أن الطاهر لا يتنجس به ووجب الجمع بينه وبين التراب لانه ليس في طهارته شك اصلا
لان الشك في طهوريته انما نشأ من الشك في طهارته اه بحر قلت ويؤيده ما ذكر عن شيخ الاسلام فانه صريح
في أن الشك في الطهارة (قوله اعتبر بالاجزاء) أي كالماء المستعمل عند محمد فيجوز الوضوء بالماء ما لم يغلب
عليه محيط وكان الوجه أن يقول ما لم يساوه لما علمته في مسألة الفساق بحر هذا وفي السراج بعد نقله عن
الوجيز وأعرض الصبر في علمه حيث قال وهذا بعيد لانه اذا جاوز الوضوء بالماء الذي يحتلظ بالسور اذا كان
اكثر كان أيضا يجوز الوضوء بالسور لانه اكثر من اللعب اه أقول ويؤيده ما قدمناه عن الفتح من انه تظاهر
كلامهم على انه ينزع منه جميع ماء البر وقد قلنا انقول فيه وأن اعتبر بالاجزاء مخالف لذلك وقد صرحوا
بأن العمل بما عليه الاكثر به يظهر أن ما هنا غير معتبر قدبر (قوله قولان) قد علمت أن الشك في الطهورية
ناشئ عن الشك في الطهارة والتجاسة الثابت بيقين لا يرتفع الا بظاهر يقين فافهم وتأمل (قوله في صلاة
واحدة الخ) يعني أن الشرط أن لا تخلو الصلاة الواحدة عنهم وان لم يوجد الجمع بينهما في حالة واحدة حتى لو
توضأ به وصلى ثم أحدث وتبسم وصلى تلك الصلاة جاز هو الصحيح لان المطهر احدهما لا المجموع فان كان السور
صححت لغت صلاة التيمم او التيمم فبالعكس نه فان قيل يلزم من هذا أداء الصلاة بلا طهارة في احدي المراتين وهو
مستلزم للكفر فينبغي وجوب الجمع بينهما في اداء واحد قلنا كل منهما مطهر من وجه دون وجه فلا يكون الاداء
بلا طهارة من كل وجه فلا يلزمه الكفر كالوصلي حتى بعد نحو الحجامة لا تجوز صلاته ولا يكفر للاختلاف بخلاف
ما لو صلى بعد البول بحر عن المعراج والظاهر أن الاولى الجمع بينهما في اداء واحد للتباعد عن هذه الشبهة
ثم رأيت في الشرح لبلالية نقل عن شيخه الشمس المحيية انه لو صلى بالوضوء ثم التيمم فان لم يحدث بينهما كره فعله
في الاولى دون الثانية وان أحدث كره فيها ووجهه ظاهر قدبر وبه يظهر أن قول النهر فيما مر ثم أحدث غير قيد
نعم يفهم منه انه لو لم يحدث يصح بالاولى لان الصلاة الثانية تكون بالطهارتين وفي النهر عن الفتح واختلف
في النية بسور الجار والاحوط أن يشوى اه أي الاحوط القول بوجوده بافقدته منا في بحث النية عن البحر
عن شرح الجمع والتقاية معزيا الى الكفاية أنها شرط فيه وفي نية التيمم (قوله ان فقده ماء مطلقا) اما اذا وجد
نعين المصير اليه ولو وجد بعد ما توضأ بالسور وتيمم لا يصلى ما لم يتوضأ به ولو لم يتوضأ به حتى فقدوه ومعه السور
أعاد التيمم بالوضوء بالسور تارة ثانية (قوله في الاصح) والا فضل تقديم الوضوء رعاية اقوال زفر بلزومه
امداد (قوله ثم أراقه) أما لو أراقه أو لاحق صار عادما للماء لا يلزم بل عن نصين يبيح أن من لم يجد الاسور
الجمار يريقه ثم يتيمم قال الصفار وهو قول جيد بحر عن جامع المحبوبي (قوله لاحتمال طهوريته) أي

وما نقله المصنف عن الاشياء
من تصحيح عدم الحل قال شيخنا انه
غريب (مشكوك في طهوريته لافي
طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل
اعتبر بالاجزاء وهل يطهر التجسس
قولان (فيتوضأ به) او يغتسل
(ويتيمم) أي يجمع بينهما احتياطا
في صلاة واحدة لافي حالة واحدة
(ان قدما) مطلقا (وصح تقديم
ايهما شاء) في الاصح ولو تيمم وصلى
ثم أراقه لزمه إعادة التيمم والصلاة
لاحتمال طهوريته

تقتصر الصلاة البطلان قدام وفي الزبلى متمم رأى سؤرجاروه في الصلاة اتمها ثم نوضأ به وأعادها لاحتمال
البطلان اه (قوله ويقدم التيمم على نبيذ التمر) اعلم انه روى في النبيذ عن الامام ثلاث روايات الاولى
وهي قوله الاول انه يتوضأ به ويستحب أن يضيف اليه التيمم الثانية الجمع بينهما كسؤرجاروه به قال محمد
وربما في غاية البيان والثالثة التيمم فقط وهي قوله الاخير وقد رجع اليه به قال ابو يوسف والائمة الثلاثة
واختاره الطحاوى وهو المذهب الصحيح المختار المعتمد عندنا بجر اذا علمت ذلك ظهر لك أن ظاهر كلام المصنف
مبنى على الرواية الثانية وبه تظهر مناسبة ذكره في بحث السؤرجاروه كن ينافيه قوله على المذهب فيه من حمل
قوله ويقدم الخ على التقدم في الرتبة لا في الزمان أى ان التيمم رتبة التقدم على الوضوء بالنبيذ فلا يقتصر على
الوضوء به ولا يجمع بينهما مع سبق التيمم قال في النهر ومحل الخلاف ما اذا التقي في الماء تميرات حتى صار حلوا
رققا غير مطبوخ ولا مسكر فان لم يحل فلا خلاف في جواز الوضوء به وأسكر فلا خلاف في عدم الجواز وأطبخ
فكذلك في الصحيح كافي المبسوط ورجح غيره الجواز لأن الأول اولى لموافقته لما مر من الضابط أى المذكور
في الماء (قوله لان المجهد الخ) عله تكون ما ذكره هو المذهب المقتضى به دون غيره فافهم (قوله وحكم عرق
كسؤرجاروه أى العرق من كل حيوان حكمه كسؤرجاروه لتولد كل منهما من اللحم كذا قالوا ولا يخفى أن المتولد هو اللعاب
أى لا السؤرجاروه لكن أطلق عليه للمعاصرة نهر (قوله فعرق الجمار الخ) أفرد به بالتخصيص عليه لان بعضهم
كصاحب المنية استثناء فقال الآن عرق الجمار طاهر عند أبي حنيفة في الروايات المشهورة كما ذكره القدورى
وقال شمس الأئمة الحلوانى نجس الا انه جعل عفو في الثوب والبدن للضرورة قال في شرح المنية وهذا
الاستثناء انما يصح على القول بأن الشك في الطهارة فاذا قبل ان سؤرجاروه مشكوك في طهارته ونجاسته
وعرق كل شئ كسؤرجاروه صح أن يقال الآن عرق الجمار طاهر أى من غير شك لانه صلى الله عليه وسلم ركب
الجمار معروريا في حذر الجواز والغالب أنه يعرق ولم يرو أنه عليه الصلاة والسلام غسل بدنه أو ثوبه منه اه
ومعروريا حال من الفاعل ولو كان من المفعول لقبل معروريا كذا في المغرب قلت وليس المعنى انه عليه السلام
ركب وهو عربان كما يوهمه كلام الشرح وغيره لا يخلو بل المراد أنه ركب حال كونه معروريا الجمار فهو اسم
فاعل من اعرورى المتعدى حذف مفعوله لعدم العلم به يقال اعرورى الفرس ركبه عربيا فقتبه (قوله صار مشكلا)
بمعنى صار الماء به مشكلا أى في الظهور بوجه فيجمع بينه وبين التيمم كافي لعابه ويجوز شربه من ذلك الماء كافي
السراج (قوله وفي المحيط الخ) هذا مأخوذ من القهستاني ونصه وفي الزبدة أن عرق الجلالة كالجمار
والبغل وغيرهما نجس وفي قاضى خان أن عرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الحلوانى نجس لكنه
عفو في البدن والثوب وعن أبي حنيفة أن عرق الجمار نجاسة غلظة وعنه انه خفيفة اه كلام القهستاني
وحاصله انه ذكر في عرق الجمار والبغل ثلاث روايات عن الامام كما صرح به في شرح المنية أنه طاهر وهو ما قال
قاضى خان انه ظاهر الرواية وهو الرواية المشهورة كما قدمناه عن المنية ونجس مغلف ونجس مخفف وكلام
الحلوانى محتمل للاخيرتين الا انه اسقط حكم النجاسة في البدن والثوب وقد مناع عن المنية تعليقه بالضرورة
أى ضرورة ركوبه اذا علمت ذلك ظهر لك أن الكلام في عرق الجمار والبغل لا في الجلالة وأن ضمير عرقهما في
عبارة القهستاني عن قاضى خان ضمير منى راجع الى البغل والجمار والظاهر أن نسخة القهستاني التي
وقعت للشارح بضمير المفرد لا المنى فأرجع الضمير الى الجلالة وليس كذلك وقد راجعت عبارة قاضى خان فرأيتها
بضمير التثنية العائد الى ما ذكره قبله من البغل والجمار ولم أرفقها ذكر الجلالة أصلا وكذا ما نقله في المحيط عن
الحلوانى ليس في الجلالة بل في البغل والجمار بدليل ما قدمناه عن المنية من عبارة الحلوانى وهو المتعين
في عبارة القهستاني بعد ضمير التثنية وقد ذكرنا أحكام الجلالة عند قوله وابل وبشر جلالة ونقلنا التصريح
عن البقالى بأن عرقها نجس وبه صرح الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب وهو محمول على أن ثمن الجمار
كما قدمناه فاعتن هذا التحرير الذى هو من منافع العلم الخبير الحمد لله على نعمانه ونوازه آله

(باب التيمم)

(قوله ثلث به) أى جعله ثلثا وضوء والغسل أى ذكره بعدهما اقتداء بالكتاب العزيز أعنى قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية فانه ثلث به فيما وأيضاً فهو خالف عنهم والخالف تبع الاصل (قوله وهو الخ)

(ويقدم التيمم على نبيذ التمر على
المذهب) المصحح المقتضى به لان
المجهد اذا رجع عن قول لا يجوز
الاخذ به (و) حكم (عرق كسؤرجاروه)
فعرق الجمار اذا وقع في الماء
صار من كلاله على المذهب كافي
المستعنى وفي المحيط عرق الجلالة
عفو في الثوب والبدن وفي الخاتمة
انه طاهر على الظاهر

(باب التيمم)

ثلاث به تأسيسا بالكتاب وهو من
خصائص هذه الامة بلا ريب

دليله قوله صلى الله عليه وسلم أعطيت خصالا يعطهن أحد من الأنبياء قبل أن يبعث بالرب ميسرة شهر
وجعلت في الأرض وفي رواية ولا تقي مسجد أو مهر أو فانيار رجل من أتق أدركته الصلاة فليصل واحات
في الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة يبعث إلى الناس عامة
رواه الشيخان وغيرهما بل قال السيوطي أنه متواتر فلذا قال الشارح بالارتباب وفيه رمز إلى ما في
اختصاص هذه الأمة بالوضوء كما قدمناه في محله (قوله وهو آفة القصد) أي مطلق القصد ومنه قوله تعالى
ولا تجمعوا الخبيث بخلاف الحج فإنه القصد إلى معظمه كما في البحر (قوله وشرا عالج) قال في البحر واصطلاحا
على ما في شروح الهداية القصد إلى الصعيد الطاهر للظهور وعلى ما في البدائع وغيره استعمال الصعيد في
عضو من مخصوصين على قصد التطهير بشرائط مخصوصة وزيف الأول بأن القصد شرط لأركان والثاني
بأنه لا يشترط استعمال جزء من الأرض حتى يجوز بالجبر الأملس فالحق أنه اسم للمخ الوجه واليدين عن
الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه النية اه وهذا ما حققه في الفتح (قوله شرط القصد الخ) بالبناء
للمجهول وفيه تورية على المصنف لأن تركيبه يقتضي أن حقيقة القصد فيه على أنه شرط وكذا الصعيد وكونه
مطهرا كما أفاده (قوله خرج الخ) ولذا لم يقل طاهر كما مر عن شروح الهداية لأن هذه الأرض
طاهرة غير مطهرة (قوله واستعماله الخ) هذا هو التعريف الثاني الذي قدمناه عن البدائع وأراد بالصفة
المخصوصة ما سياتي أو ما مر من كونه في عضو من مخصوصين بشرائط مخصوصة وقوله لأجل آفة القرية هو
معنى ما مر عن البدائع من قوله على قصد التطهير وقول الشارح حقيقة أو كماله جواب عن الإراد المارة على
هذا التعريف ألا يخفى أن الجبر الأملس جزء من الأرض استعماله في العضو من التطهير أذليس المراد
بالاستعمال أخذ جزء منها بل جعله آلة للتطهير وعليه فهو استعمال حقيقة وهو ظاهر كلام السرفلا حاجة
إلى قوله أو حكما كما أفاده ط وبما تقررنا ظاهر ذلك أن المصنف ذكر التعريفين المنقولين عن المشايخ والظاهر أنه
قصد جعلهما تعريفا واحدا لاذلالت في اللفاظ الاصطلاحية المنقولة عن اللغوية أن يوجد فيها المعنى اللغوي
غالبًا ويكون المعنى الاصطلاحى أخص من اللغوي ولذا عرّف المشايخ الحج بأنه قصد خاص بزيادة أو صاف
مخصوصة وما مر من الإراد على ذلك بأن القصد شرط بظهوره أن غير وارد لأن الشرط هو قصد عبادة مقصودة
الحج ما يأتي لا قصد نفس الصعيد على أن المعاني الشريعة لا توجد بدون شروطها فمن صلى بالطهارة مثلا لم توجد
منه صلاة شرعا فلا بد من ذكر الشروط حتى يتحقق المعنى الشرعى فلذا قالوا بشرائط مخصوصة كما مر ولما كان
الاستعمال وهو المسح الخصوص للوجه واليدين من تمام الحقيقة الشريعة ذكره مع القصد لتعميل التعريف
فأغتم هذا التفسير المنفك (قوله بصفة مخصوصة) وهي ما في البدائع عن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة
عن التيمم فقال التيمم ضربان ضرب للوجه وضرب لليدين إلى المرفقين فقلت كيف هو ف ضرب يذهب على
الصعيد فأقبل بهما وأدبر ثم نفضهما ثم مسح بهما وجهه ثم أعاد فيه على الصعيد ثانيا فأقبل بهما وأدبر
ثم نفضهما ثم مسح بذلك ظاهر الذراعين وباطنهما إلى المرفقين ثم قال في البدائع وقال بعض مشايخنا ينبغي أن
يمسح يباطن أربع أصابع يده اليسرى بظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى دون
الأصابع بباطن يده اليمنى من المرفق إلى الرسغ ثم يمسح يباطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى ثم يقبل باليد
اليسرى كذلك وهذا الأقرب إلى الاحتياط لمناقبه من الاحتراز عن استعمال التراب المستعمل بالقدر
الممكن اه ملخصا ومثله في الحلية عن التحفة والخصم وزاد الفقهاء (قوله وهو الأصح الاحوط) هذا
ما ذهب إليه السيد أبو شجاع وجماعة الحولاني وفي التصاب وهذا استحسان به نأخذ وهو الاحوط وقبل
ليس بركن واليه ذهب الأسجاني وقاضي خان واليه مال في البحر والبزاية والامداد وقال في الفتح أنه الذي
يقضيه النظر لأن المأمور به في الآية المسح ليس غير ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ماعلى
أرادة الضربة أعم من كونها على الأرض أو على العضو ومصحها وأنه خرج من خرج الغائب اه وأقره
في الحلية ورجحه في شرح الوهبانية وقال العلامة ابن الكمال والمراد بيسان كفاية الضربتين لأنه لا بد منهما
كيف وقد ذكر في كتاب الصلاة ولو كس دار أو هدم حائط أو كال حنطة فأصاب وجهه وذراعه غبار لم يجزه
ذلك عن التيمم حتى يترديه عليه اه أي ويجزئ له وجهه ويديه بيته كإسباني عن الخلاصة وقال في المهر
المراد الضرب أو ما يقوم مقامه وعليه مشي الشارح فبما سأتى وقطر ثمرة الخلاف كما في البحر فيما

(هو) لغة القصد وشرعا (قصد
صعيد) شرط القصد لانه النية
(مظهر) خرج الارض المتخصة
اذا جفت فانها كالماء المستعمل
(واستغماه) حقيقة او حكما
لعم التمييز بالجزء الامس (صفة
مخصوصة) هذا بعيدان الضربين
ركن وهو الاسم الاحوط

لوضرب يديه فتقبل أن يسبح أحدث وفيما إذا نوى بعد الضرب وفيما إذا ألقى الريح الغبار على وجهه ويديه فمسح
 بنية التعميم اجزأهم على الثاني دون الأول (قوله لأجل إقامة القرية) أي لأجل عبادة مقصودة لا تصح بدون
 الطهارة كما سيأتي بيانه (قوله فانه لا يصلي به) لأن التعليم يحصل بالقول فلا يتوقف على الطهارة (قوله
 والاستيعاب) الذي يظهر لي أن الركن هو المسح لانه حقيقة التيمم كما مر والاستيعاب شرط لانه مكمل له
 والشارح عكس ذلك ثم رأيت التصريح في كلامهم بما ذكرته (قوله وشرطه ستة) بل تسعة كما سيأتي
 (قوله ثلاث اصابع فأكثر) هو معنى قوله في البحر باليد أو بأكثرها فلو مسح بأصبعين لا يجوز ولو كرر
 حتى استوعب بخلاف مسح الرأس فانه اذا مسحها مراراً بأصبع أو أصبعين بقاء جديد لكل حتى صار قدر
 ربع الرأس صح اه امداد ويجوز قلت لكن في التاترخانية ولو تمسك بالتراب بنية التيمم فأصاب التراب وجهه
 ويديه اجزأهم لان المقصود قد حصل اه فعلم أن اشتراط أكثر الاصابع محله حيث مسح يديه تأمل (قوله
 والصعيد) كونه شرطاً لينا في عدم تحقق الحقيقة الشرعية بدونه كما علم مما قرأناه سابقاً فافهم (قوله ونقد
 الماء) أي ولو حكا لي عمل نحو المرض فافهم (قوله وسننه ثمانية) بل ثلاثة عشر كما سنذكره (قوله
 والضرب بباطن كفيه) أقول ذكر في الذخيرة انه أشار محمد الى ذلك ولم يصرح به ثم قال في الذخيرة بعد أن سطر
 والاصح لانه يضرب بباطنهما وظاهرهما على الارض وهذا يصير رواية أخرى غير ما أشار اليه محمد اه وقد
 اقتصر في الحلة على نقل عبارة الذخيرة الاولى واقتصر الشئني على نقل الثانية فظن في البحر المخالفة في النقل
 عن الذخيرة وكأنه لم يراجع الذخيرة وبه يعلم أن الواو في قوله وظاهرهما على حقيقة التيمم لا معنى او خلافاً لما فهمه
 في البحر واقتوله في النهران الجواز حاصل بأيهما كان نعم الضرب بالباطن ستة اه فان صريح الذخيرة
 ركون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو الستة في الاصح وقد ظهر أن ما ذكره الشارح تبعاً للتم خلاف
 الاصح فتدبر (قوله واقبلها وأدبارهما) أي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفرج
 ط (قوله ونفضهما) أي مرة وروى مرتين وليس باختلاف في المعنى لان المقصود تناثر التراب ان حصل
 بمرة فيها والافترتين بدائع ولذا قال في الهداية ونفضهما بقدر ما تناثر التراب كيلا يصير مثله اه بحر
 قال الرمي فعلى هذا اذا لم يحصل بمرتين بنفض ثلاثاً وهكذا اه ويظهر من هذا انه حيث لا تراب اصلاً لا ينشأ
 النفض تأمل (قوله وتفرج اصابعه) تعلمهم سنية التفرج بحدود الغبار أثناء اصابعه بفدائه
 لوضرب على حجر أو ملس لا يفرج الآن يقال العلة تراعى في الجنس اه ح (قوله وتسمية) الظاهر أنها على
 صيغة ما ذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد ترتيباً فلا يرد أن التسمية تكون عند الضرب ط (قوله وترتيب)
 أي كما ذكر في القرآن ط (قوله وولاء) بكسر الواو أي مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال
 بالماء لا يجزئ المتقدم ط (قوله وزاد ابن وهبان الخ) فيه أن اشتراط النية يعني عنه لانه لا تصح من كافر
 الآن يقال صرح به وان استلزمته النية للتوضيح اه ح وقد أسقط ابن وهبان كون المسح بثلاثة اصابع
 وعدة هاستة أيضاً حيث قال

(ل) أجل (اقامة القرية) خرج التيمم
 للتعليم فانه لا يصلي به * وركنه
 شيان الضربتان والاستيعاب
 * وشرطه ستة السنة والمسح وكونه
 ثلاث اصابع فأكثر والصعيد
 وكونه مطهر او فتد الماء * وسننه
 ثمانية الضرب بباطن كفيه
 وادبارهما وأدبارهما ونفضهما
 وتفرج اصابعه وتسمية وترتيب
 وولاء وزاد ابن وهبان في الشروط
 الاسلام فزدته وضعت سننه
 الثمانية في بيت آخر وغيرت شطر
 بيته الاقول فتد

والاسلام شرط عذر ضرب ونية
 ومسح ونعميم صعيد مطهر
 وسننه سمي واطن وفزج
 ونفض ورب والاقبل وتدبر

وعذر ذلك شرط ضربتان ونية * والاسلام والمسح الصعيد المظهر

وكانه أراد بالشرط ما لا بد منه حتى سمي الضربتين شرطا والافهم ما ركن (قوله فزدته) هذا يقتضي
 انه زاد على الستة المتقدمة الاسلام فصار المجموع سبعة مع انه ترك في البيت من الستة كونه بثلاثة اصابع
 فاكثر وزاد الضرب والتعميم أي الاستيعاب فصارت ثمانية وأطلق الشرط على الاخيرين بناء على ما قلناه
 آنفاً فافهم (قوله وغيرت شطر بيته الاول) بيته هو ما قدمناه ولا يخفى أن التغيير وقع في الشطين (قوله
 والاسلام) بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله عذر) باسقاط التنوين للضرورة (قوله سمي)
 باشباع حركة الميم (قوله واطن) أي اضرب بباطن الكفين على الارض وقد علمت ما هو الاصح (تمة)
 وزاد في نورا البصاح في الشروط شطين آخرين الاول انقطاع ما شافيه من حضض او نفاس او حدث والناسي
 زوال ما يمنع المسح على البشرة كشمع وشحم لكن يغني عن الثاني الاستيعاب كما لا يخفى وزاد في النية طلب الماء
 اذا غلب على ظنه أن هنالك ماء وسنذكره المصنف بقوله وبطالمة غلوة ان ظن قربه وزاد سيدي عبد الغني
 في السنن ثلاثة الاولى التيامن كما في جامع الفتاوى والمجتبى الثانية خصوص الضرب على الصعيد لموافقة

للحديث قال في الخاتمة ذكر في الاصل انه يضع يده على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يده على الصعيد وهذا اولى ليدخل التراب في اثناء الاصابع اه الثالثة أن يكون المسح بالكيفية المخصوصة التي قدمناها عن البدائع وفي القبض ويخلل حليته وأصابعه ويحرك الخاتم والقرط كل وضوء والغسل اه قلت لكن في الخاتمة أن تخليل الاصابع لا بد منه ليمت الاستيعاب وقال في البحر وكذا نزع الخاتم او تحريكه اه ففي تخليل اليد من السنن فصار المزيد أربعة ويزاد خامسة وهي كون المضرب بظاهر الكفين أيضا كما علمت تصححه ولم أر من ذكر السؤال في السنن مع أنهم ذكروه في الوضوء والغسل فينبغي ذكره تأمل فالخاتمة أن ركن التيمم شأن الضرب أو ما يقوم مقامه ومسح العضوين وشرطه تسعة وهي الستة التي في بيت الشارح وكون المسح بأكثر اليد ووزوال ما ينافيه وطلب الماء لوطن قربه وستة ثلاثة عشر الثمانية التي نظمها والخمسة التي ذكرناها أيضا وقد نظمت جميع ذلك فقلت

ومسح وضرب ركنه العذر شرطه * وقصد واسلام صعيد مطهر
ونظ لاب ماء طين تميم مسحه * باكثر كف فقد هال الحوض يذكر
وسن خصوص الضرب نفق تيامن * وكيفية المسح التي فيه تؤثر
وسم وترتب وال بطن وظهرون * وخلل وفرج فيه أقبل وتدبر

(قوله من عجز) بالعجز على نوعين عجز من حيث الصورة والمعنى وعجز من حيث المعنى فقط فأشار الى الاول بقوله بعده والى الثاني بقوله والمرض أفاده في البحر وفيه عن المحيط المسافر بيطا جاريته وان علم انه لا يجد الماء لان التراب شرع طهورا حال عدم الماء ولا تكره الجنابة حال وجوده فكذا حال عدمه اه (قوله مبتدأ) المبتدأ لفظ من فقط لكن لما كان الصلة والموصول كالشيء الواحد تسمي في اطلاق المبتدأ عليهم ما ط (قوله المطابق) قد بدله لان غيره كالعدم (قوله الكافي لطهارة) أى من الخبث والحدث الاصغر والأكبر فلو وجد ماء يمكن لازالة الحدث أو غسل النجاسة المانعة غسلها أو تيمم عند عاتة العلماء وان عكس وصلى في النجس اجزأه وأساء خاتمة ولو تيمم أو لا تيمم غسلها بعد التيمم لانه تيمم وهو قادر على الوضوء محيط ونظر فيه في البحر بما سنده ذكره مع جوابه وفي القهستاني إذا كان للجنب ماء يمكن لبعض أعضائه أو للوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم الجنابة ثم احدث فانه يجب عليه الوضوء لانه قد رعى ماء كاف ولا يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنابة الى أن يجد ماء كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوي وغيره اه (قوله الصلاة) متعلق بقوله لطهارة أو باستعماله واحترزهم عن النوم ورد السلام ونحوه مما يأتي فانه لا يشترط له العجز (قوله تفوت الى خلف) كالصلوات الخمس فان خلفها قضاءها وكالجمعة فان خلفها الظهر واحترز به عمال الايقوت الى خلف كصلاة الجنائزة والعيد والكسوف والسنن الرواتب فلا يشترط لها العجز كما سيأتي (قوله لبعده) الضمير يرجع الى من ط وقيد بالبعد لانه عند عدمه لا يتيمم وان خاف خروج الوقت في صلاتها خلف خلافا لافروسيه يذكر الشارح أن الاحوط أن يتيمم ويصلي ثم يعبد ويتفرع على هذا الاختلاف ما لو اذم جمع على بئر لا يمكن الاستقاء منها الا بالمناوبة أو كانوا عراة ليس معهم الاثوب يتنابونه وعلم أن النوبة لا تصل اليه الا بعد الوقت فانه لا يتيمم ولا يصلي عاريا بل يصبر عندنا وكذا الواجب في مكان ضيق ليس فيه الاموضع يسع أن يصلي قائما فقط يصبر ويصلي قائما بعد الوقت كما جاز عن القيام والوضوء في الوقت ويغلب على ظنه القدرة بعده وكذا من معه ثوب نجس وماء يلزمه غسل الثوب وان خرج الوقت بغير الخصاصع التوشيح (قوله ولو لم يقم) لان الشرط هو العدم فايضا تحقق جاز التيمم نص عليه في الاسرار بحر (قوله مبالا) هو المختار في المقدار هداية وهو أقرب الأقوال بدائع والمعتبر غلبة الظن في تقديره امداد وغيره والميل في كلام العرب منتهى مدا البصر وقيل للاعلام المبنية في طريق مكة اميال لانها بنيت كذلك كما في العصاح والمغرب والمراد هنا ثلث الفرسخ والفرسخ ربع السبيل (قوله أربعة آلاف ذراع) كذا في الزيلعي والنهر والجوهرة وقال في الحلية انه أربعة آلاف خطوة قال الرمي السروجي في غايته اه وفي شرح العيني وسكين والبحر عن الشيايع انه أربعة آلاف خطوة قال الرمي الاول هو العول عليه وما في الشرنبلالية من التوفيق بينهما بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع قائمة عند كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصف ذراع العامة اه فيه نظرا ضبطهم الذراع بما ذكره الشارح (قوله وهو) أى الذراع بعدد

(من عجز) مبتدأ خبره تيمم
(عن استعمال الماء) المطلق
الكافي لطهارته لصلاة تفوت
الى خلف (بعده) ولو لم يقم
في المصير (مبالا) أربعة آلاف ذراع
وهو أربع وعشرون اصبعاً

وفي ذلك يقول بعضهم قيل انه ابن
الحناجب

ان العبد من القرائع اربع
ولفرسخ ثلاث اميال وضوء
والميل القاي من الباعات قل
والباع اربع اذرع تستبح
ثم الذراع من الاصابع اربع
من بعدها العشرون ثم الاصبع
ست شعيرات قطهر شعيرة
منها الى بطن لاخرى موضع
ثم الشعيرة ست شعيرات فقل
من شعر يغلى ليس فيه امدفع
اه منه

حروف لاله الا الله المرسومة (قوله ظهر لبطن) أي يالصق ظهر كل شعيرة لبطن الاخرى وفي بعض النسخ
 ظهر بالانصب على الحال. ووافقا لما في كثير من الكتب أي ملصقا (قوله يشند) أي يزيد في ذاته وقوله او يشند
 أي يطول زمنه وكذا لو كان صحيحا خاف حدوث مرض كافى القهستانى وهو معلوم من قول المصنف
 أو برد (قوله بغلبة ظن) أي عن أمانة وتجربة شرح المنية (قوله او قول حاذق مسلم) أي اخبار
 طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط شرح المنية (قوله ولو بخرتك) متعلق بيشند اه ح
 ولا مانع من تعلقه بيشند أيضا لان التخرتك يكون سببا في الامتداد أيضا ط وفي البحر ولا فرق عندنا بين أن يشند
 بالتخرتك كالمبطون او بالاستعمال كالجدرى (قوله ولم يجد) أي أو كان لا يخاف الاشتداد ولا الامتداد لكنه
 لا يقدر بنفسه ولم يجد من يوضيه (قوله كافى البحر) حاصل ما فيه انه ان وجد خادما أي من تلزمه طاعته كعبده
 وولده وأجيره لا يتيم انفا قان وجد غيره عن لو استعان به اعانه ولو زوجته فظاهر المذهب انه لا يتيم أيضا
 بلا خلاف وقيل على قول الامام تميم وعلى قوله ما لا خلاف في مريض لا يقدر على الاستقبال او التحول
 من الفراش النجس ووجد من يوجهه او يحمله لان عنده لا يعتبر المكلف قادر بقدرة الغير والفرق على ظاهر
 المذهب أن المريض يخاف عليه زيادة الوجع في قيامه وتحمله لافى الوضوء اه أقول حاصل الفرق أن زيادة
 المرض حاصله بالاول لا بالثاني لان فرض المسألة انه لا يخاف الاشتداد ولا الامتداد فيمكن عا جاز حقيقة
 فيلزمه الاستعانة على وضوئه ولا يجوز له التيمم بخلاف الاول لانه عاجز حقيقة فلا تلزمه الاستعانة وفيه نظر
 فانه في الثاني وان لم يخف الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة أيضا وليس للمسيح التيمم هو وخصوص زيادة
 المرض تأمل وفي البحر وظاهر ما في التجنيس انه لو له مال يستأجر به اجير لا يتيم قل الاجرا وكثرو في المتيقن
 خلافه والظاهر عدم الجواز لو فلا اه والمراد بالقليل أجرة المثل كما يجبه في النهر والحلية وبه جزم الشارح
 (قوله وفيه) أي البحر حيث قال لما كان على السيد نساءه العبد في مرضه كان على عبده أن يعاذه
 في مرضه والزوجة لما لم يكن عليه أن يتعاذها في مرضها فيما يتعلق بالصلاة لا يجب عليها ذلك اذا مرض فلا يعذ
 قادرا بفعلها اه لكن قد من أن ظاهر المذهب انه لا يجوز له التيمم ان كان لو استعان بالزوجة تعينه وان لم يكن
 ذلك واجبا عليها (قوله توضح) بالباء القوية في قوله وفي آخره همزة قبلها ياء معدودة مصدر وضأ بالشديد مثل
 فترج تفرجها (قوله يجب) أي يجب عليه أن يوضي مملوكه وكذا عكسه وهو ظاهر (قوله يملك الخنب
 او يعرضه) قيد بالخنب لان المحدث لا يجوز له التيمم للبرد في الصحيح خلافا لبعض المشايخ كافي الخاتبة والخلاصة
 وغيرهما وفي المصنف انه لا بالاجماع على الاصح قال في الفتح وكأنه لمدم تحقق ذلك في الوضوء عادة اه واستشكله
 ارملى بما صححه في الفتح وغيره في مسألة المسح على الخف من انه لو خاف سقوط رجله من البرد بعد مضى مده
 يجوز له التيمم ول وليس هذا الا تيمم المحدث لتوقفه على عضوه فيتجه ما في الاسرار من اخبار رقول بعض المشايخ
 اقول المختار في مسألة الخف هو المسح لا التيمم كما سيأتى في محله ان شاء الله تعالى نعم مفاد التعليل بعدم تحقق
 الضرر في الوضوء عادة أنه لو تحقق جازفه أيضا اتفاقا ولذا منى عليه في الامداد لان المخرج مدفوع بالنص
 وهو ظاهر اطلاق المتن (قوله ولو في المصمر) أي خلافا لهما (قوله ولا مايد فيه) أي من ثوب يلبسه
 او مكان يأويه قال في البحر فصار الاصل انه متى قدر على الاغتسال بوجه من الوجوه لا يساح له التيمم اجماعا
 (قوله وما قيل الخ) أي قال بعضهم ان الخلاف مبني على أن اجرا الحمام في زمان الامام كان يؤخذ قبل
 الدخول أما في زمانهم فانه يؤخذ بعده فاذا جازع ان الاجرة دخل ثم يتعال بالعسرة وبعد بالاعطاء (قوله فمال
 يأذن به الشرع) فان الجماعى لو علم حاله لا يرضى بدخوله فقهه تفرير وهو غير جائز قال في البحر تبعا للحلية ومن
 ادعى اباحته فضلا عن تعينه فعليه البيان (قوله نعم الخ) عزاء في الجرا الى الحلية وأقره (قوله على نفسه)
 متعلق بخوف ط (قوله ولو من فاسق) بأن كان عند الماء وخافت المرأة منه على نفسها بغير والامر في حكمها
 كالا يحنى (قوله او حبس غريم) بان كان صاحب الدين عند الماء وخاف المدينون المناس من الحبس بحر
 دمه ووه انه لو لم يكن معسرا لا يجوز لانه ظالم بالمطل (قوله او ماله) عطف على نفسه ح ولم أر من قدر المالم
 بعد اروسنذكر عن التثارة خاتمة ما يفيد تقديره بدرهم كما يجوز له قطع الصلاة (قوله ولو أمانة) عدا امانة ماله
 اعتبارا بوضع اليد عليها ط (قوله ثم ان نشأ الخوف الخ) اعلم أن المانع من الوضوء ان كان من قبل العباد كاسير

وهي ست شعيرات ظهر لبطن وهي
 ست شعيرات بقل (او لرض) يشند
 او يشند بغلبة ظن او قول حاذق
 مسلم ولو بخرتك ولم يجد من يوضيه
 فان وجد ولو بأجر مثل وله ذلك
 لا يتيم في ظاهر المذهب كافى البحر
 وفيه لا يجب على احد الزوجين
 توضي صاحبه وتعهده وفي مملوكه
 يجب (او برد) يملك الخنب
 او يعرضه ولو في المصرا اذا لم تكن
 له أجرة حمام ولا مايد فيه وما قيل
 انه في زماننا يتجمل بالعدة فمال
 يأذن به الشرع نعم ان كان له مال
 غائب يلزمه الشراء نسيئة والا لا
 (او خوف عدو) كنية اونا على
 نفسه ولو من فاسق او حبس غريم
 او ماله ولو أمانة ثم ان نشأ الخوف
 بسبب وعيد عبد أعاد الصلاة
 والا لانه سماوى

منه الكفار من الوضوء ومحبوس في السجن ومن قيل له ان نوضأت قتلتك جازله التيمم وبعد الصلاة اذا زال
 المانع كذا في الدرر والوقاية أى وأما اذا كان من قبل الله تعالى كالمرض فلا يعيد ووقع في الخلاصة وغيرها أسير
 منه العدو من الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي بالأيام ثم يعيد فقيد بالأيام لأنه منع من الصلاة أيضا فلو منع من
 الوضوء فقط صلى ركوع وسجود كما هو ظاهر الدرر أفاده نوح افندى ثم اعلم أنه اختلف في الخوف من العدو
 هل هو من الله تعالى فلا إعادة او من العدو فيجب ذهب في المراج الى الاول وفي النهاية الى الثاني ووفق
 في البحر بحمل الثاني على ما اذا حصل وعيد من العدو نشأ منه الخوف فكان من قبل العباد وحمل الاول
 على ما اذا لم يحصل ذلك أصلا بل حصل خوف منه فكان من قبل الله تعالى لتجوز عنه عن مباشرة السبب وان كان
 الكل منه تعالى خفتا وارادة قال ثم رأيت في الحلية صرح بمافهمته وأقره في النهر وغيره وهذا ما اشار اليه
 الشارح رحمه الله وقدم الشارح في الفصل أن المرأة بين رجال تيمم وقد منأن أن الرجل كذلك وأن الظاهر أنه
 لا إعادة عليه ولا عليها لأن المانع شرعى وهو كشف العورة عند من لا يحل له رؤيتها والمانع منه الحياء وخوف
 الله تعالى وهما من الله تعالى لا من قبل العباد (فرع) في البحر عن المبتنى بالغين المجبهة اجبر لا يجبد الماء الا في
 نصف ميل لا بعدد في التيمم وان لم ياذن له المستأجر تيمم وأعاد ولو صلى صلاة اخرى وهو يذكر هذه تفسد
 (قوله او عطش) معطوف على عدو أى لأنه مشغول بحاجته والمشغول بالحاجة كالمعدوم بحر
 (قوله ولولكلبه) قيده في البحر والنهر بكل المشاة والصيد ومفاده انه لو لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم
 والظاهر أن كسب الحراسة للمنزل مثلها ط (قوله اور في القافلة) سواء كان رفيقه الخاطلة او آخر
 من اهل القافلة بحر وعطش دابة رفيقه كعطش دابته نوح (قوله حالا او مالا) ظرف لعطش اوله
 ولرفيق على التنازع كما قال ح أى الرفيق في الحال او من سيحدث له قال سيدى عبد الغنى فمن عنده ماء
 كثير في طريق الحاج او غيره وفي الركب من يحتاج اليه من الفقراء يجوز له التيمم بل ربما يقال اذا تحقق
 احتياجهم يجب بذله اليهم لاحياء مذهبهم (قوله وكذا العجين) فلو احتاج اليه لاتخاذ المرقعة لا يتيمم لان
 حاجة الطبخ دين حاجة العطش بحر (قوله اوازالة نجس) أى اكثر من قدر الدرهم كما قد مناه
 وفي الفيض لومعه ما يغسل بعض النجاسة لا يلزمه اه قلت وينبى تقييده بما اذا لم تبلغ اقل من قدر الدرهم
 فاذا كان في طرفي نوب نجاسة وكان اذا غسل احد الطرفين بقى ما في الطرف الاخر اقل من قدر الدرهم يلزمه
 فاقهم (قوله كاسيحي) أى في النوافض (قوله بعدم الاناء) متعلق بتعذر ط (قوله للمضطر أخذ) اخذ
 أى اذا امتنع صاحب الماء من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وهناك المضطر الى العطش كان له اخذ منه
 قهرا وله أن يقا تل سراج قلت وينبى تقييده بما اذا امتنع من دفعه مجانا او بالثمن وللضطر منه وسيأتى
 في فصل الشرب أن له أن يقا تله بالسلاح قال الشارح هنالكا لم يخز والزبلى هذا في غير الحرز بالآوانى
 والاقا تل بغير سلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته لما سكه بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في البر ونحوها
 الاولى أن يقا تل بغير سلاح لأنه ارتكب معصية فكان كالتعزير كما في الكافي اه (قوله فان قتل) بالبناء
 للجهول (قوله فهدر) أى لا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة سراج وينبى أن يضمن المضطر قيمة الماء
 شر بلائيه (قوله بقود) أى بقصاص ان كان القتل عمدا كأن قتله بعمد (قوله او دية) أى ان كان
 شبه عمدا أو خطأ أو جرى مجرى الخطا والدية على العادة وعلى القاتل الكفارة أفاده في البحر ط قال
 في السراج وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش فهو أولى به من غيره فان احتاج اليه الاجنبى للوضوء
 لم يلزمه بذله ولا يجوز للاجنبى أخذه منه قهرا (قوله طاهرة) أما النجسة فيكالعدم (قوله ولوشاشا)
 أى ونحوه مما يكتن ادلاؤه واستخراج الماء به قليلا وعصره (قوله وان نقص الى قوله تيمم) نقله في
 التوشيح عن كتب الشافعية ثم قال وهذا كله موافق لتقواعدنا وأقره في البحر وكذا أقره في النهر وغيره وهو
 ظاهر ولكن رأيت في التاتريخية ما يخالفه حيث قال قال القاضي الامام فخر الدين ان نصت قيمة المندبل قدر
 درهم تيمم وليس عليه أن يرسله ولو أقل فلا كمال رأى المصلى من يسرق ماله فان قدر درهم يقطع الصلاة
 والا فلا كذا هنا اه وأنت خير بأن ما ذكره الشافعية اقرب الى القواعد لانه لو وجد الماء يباع يلزمه شراؤه
 بثمان المثل ولو كانت قيمته اكثر من درهم ولكن الرجوع الى المنقول في المذهب بعد الظفر به الى ولعل وجه

(او عطش) ولولكلبه اور في سق
 القافلة حالا او مالا وكذا العجين
 اوازالة نجس كاسيحي ويند ابن
 السكال عطش دوايه بتعذر حفظ
 الغسالة وعدم الاناء وفي السراج
 للمضطر أخذ قهرا وقا تل فان قتل
 رب الماء فهدر وان المضطر ضمن
 بقود او دية (او عدم آلة) طاهرة
 يستخرج بها الماء ولوشاشا وان
 نقص بالانه

الذرة أن الشراء وان كثر غنمه لا يسمى اتلافاً لأنه مبادلة بعوض بخلاف اتلاف المندبل ونحوه بالادلاء وبالشرق
فانه اتلاف بلا عوض وهو منهي شرعاً واذا جاز قطع الصلاة بعد الشروع فيها لاجل درهم علم أن الدرهم قدر
معتبره خطر فلا يجوز اتلافه فيما له عنه مندوحة لانه عادم للماء شرعاً فيتميم واذا جاز له التيميم فيما اذا كان
نقصان القيمة اكثر من قيمة الماء وجعل عادم للماء مراعاة لحقه يجعل عادم للماء هنا بأمر مراعاة لحقه وحق
الشرع في الامتناع عن الاتلاف المنهي عنه هذا ما ظهر له في السقيم والله العليم (قوله اوشقه) اي اذا كان
لا يصل الى الماء بدونه (قوله قدر قيمة الماء) اي وآلة الاستسقاء كاذكره في البحر في صورة الشق والظاهر أن
صورة الادلاء كذلك تأمل (قوله بأجر) أي اجر المثل فيلزمه ولم يجوز التيميم والاجاز بلاعادة البحر عن
التوشيح (قوله كلها) أي كل واحد منها (قوله حتى لو تيمم الخ) اشارة بالتفريع المذكور الى أن كل
عذر منها انما يسمى عذراً مادام موجوداً فلوزال بطل حكمه وان وجد بعده عذراً آخر لماسأى أنه ينقضه زوال
ما اباحه فانهم (قوله ثم مرض الخ) صادق بثلاث صوراً أن يكون وجد الماء قبل المرض أو بعده أو بقي عادماً
له ولا شبهة انه في الاولى يطل التيميم وأما الثالثة فالظاهر أنه لا يطل لعدم زوال ما اباحه ولأن اختلاف
السبب لا يظهر الا اذا زال الاول والظاهر أن المراد الثانية فقط فاذا تيمم لفقد الماء ثم مرض ثم وجد الماء بعده
لا يصح التيميم السابق لانه كان لفقد الماء والآن هو واجده فبطل تيممه زوال ما اباحه وان كان له مبيع آخر
في الحال ونظيره ما ذكره في البحر في النواقض بقوله فاذا تيمم للمرض والبردمع وجود الماء ثم فقد الماء ثم زال
المرض والبرد ينقض قدرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجوداً اهـ ومثله في النهر اقول
لكن يشكل عليه ما في البدائع لو تمز التيميم على ماء لا يستطيع النزول اليه لنوف عذراً أو سبع لا ينقض
تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا قياس قول اصحابنا لانه غير واجد للماء معني فكان ملحقاً بعدم
اهـ ومثله في المنية اذ لا يخفى أن خوف العذوق سبب آخر غير الذي اباح له التيميم اولاً فان الظاهر في فرض
المسألة انه تيمم اولاً لفقد الماء اللهم الا أن يجاب بأن السبب الاول هنا باقي وفيه بحث فليست تأمل (قوله لان
اختلاف اسباب الرخصة) الخ الرخصة هنا التيميم وأسبابها ما تقدم من الاعذار المذكورة وسنحقق هذه
القاعدة في باب الايلاء (قوله جامع الفصولين) هو كتاب معتبر لابن قاضي سماعة جمع فيه بين فصول
العمادى وفصول الاستروشنى وقد ذكر هذه المسألة فيه في الفصل الرابع والثلاثين في أحكام المرضى
(قوله مستوعبا) أي تيمم تيمما مستوعباً فهو مصفة لمصدر محذوف وهو أولى من جعله حالا فيفيد أنه
ركن وعلى الحالية يصير شرطاً خارجاً عن الماهية لان الاحوال شروط على ما عرف افاده في البحر (قوله
حتى لو ترك لشجرة) قال في الفتح يسع من وجهه ظاهر البشرة والشعر على الصحيح اهـ وكذا العذار والناس
عنه غافلون يجتنبى وما تحت الحاجبين فوق العينين محط كذا في البحر (قوله او وتره منخره) هي التي بين
المنخرين ابن كمال لكن في القاموس الوتر محرّك حرف المنخر والوتر حجاب ما بين المنخرين (قوله ويديه)
عطف بالواو دون ثم اشارة الى أن الترتيب فيه ليس بشرط كاهله بحر والحكم في اليد الزائدة كالوضوء
ط (قوله في نزاع الخاتم الخ) قال في الخاتمة ولو لم يحز الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يحز اهـ
ومثله في الولوالجية ووجهه أن التحريك مسح لما تحته اذا شرط المسح لا وصول التراب فافهم لكن التمسيد
بالضيق يفهم انه لو كان واسعاً لا يلزم تحريكه والظاهر أنه يقال فيه ما سنذكره في التخليل (قوله به يفتى)
أي لزوم الاستيعاب كما في شرح الوفاية وهو الصحيح خاتمة وغيرها وهو ظاهر الرواية زياهي ومقابل ما روى
أن الاكثر كالكل (قوله في مسحه) أي المرفق المفهوم من المرفقين ط (قوله الاقطع) اي من المرفق
ان بقي شيء منه ولو رأس العضد لان المرفق مجموع رأسي العظمين رحى فلو كان القطع فوق المرفقين لا يجب
اتفاقاً ط (قوله بضر بنين) متعلق بتيمم او يستوعبا افاده في النهر وانما أثر عبارة الضرب على عبارة
الوضع لكونها مأثورة والافهى ليست بضرية لازمة فان محمداً قد نبه في بعض روايات الاصول على أن الوضع
كاف والمراد بيان كفاية الضربين لانه لا بد في التيمم منهما ابن كمال وقد منعنا من عبارته وبه على أن فائدة العدد
أنه لا يحتاج الى شربة ثالثة كما يأتي (قوله ولو من غيره) فلو أمر غيره بأن يمسحه جاز بشرط أن يشوى الا تمر بحر
قال ط وظهر أنه يكفي من الغير ضربتان وهو خلاف ما يأتي عن القهستاني (قوله او ما يقوم مقامهما)

اوشقه نصفين قدر قيمة الماء كالأول
وجد من ينزل اليه بأجر (تيمم)
لهذه الاعذار كلها حتى لو تيمم
لعدم الماء ثم مرض مرضاً يبيح التيمم
لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف
اسباب الرخصة يمنع الاحتساب
بالرخصة الاولى وتصير الاولى
كان لم تكن جامع الفصولين فليحفظ
(مستوعبا وجهه) حتى لو ترك
شجرة او وتره منخره لم يحز (ويديه)
فينزع الخاتم والسوار أو يحز
به يفتى (مع مرفقيه) فيمسحه
الاقطع (بضر بنين) ولو من غيره
لوما يقوم مقامهما

قوله وفيه بحث وجهه أنه اذا تيمم
اولاً لبعده عن الماء فهو فاقده
سقية وخوف العذوق فقدم معنى
خالق حقيقى قد زال واعقبه المعنوى
فلا فرق بينه وبين المرض اذا وجد
بعد الفقد الحقيقى اهـ منه

أى خلافاً لابن شجاع وقدّمنا الكلام عليه مع غرة الخلاف (قوله لما في الخلاصة) عبارتها كما في البحر ولو
أدخل رأسه في موضع الغبار بنية التيمم يجوز ولو انهدم الحائط وظهر الغبار فخر لرأسه ونوى التيمم جار
والشرط وجود الفعل منه اهـ أى الشرط في هذه الصورة وجود الفعل منه وهو المسح أو التعريك وقد
وجدوه دليلاً على أن الضرب غير لازم كما ترون في قوله بآمره قائم مقام فعله فهو منه في المعنى فافهم (قوله
طهرت لعادتها) اعلم انه قال في الظهريّة وكما يجوز التيمم للجنب لصلاة الجنائز والعيد في ذلك يجوز للحائض
إذا طهرت من الحيض إذا كان أيام حيضها عشرة وان كان أقل فلا اهـ وقال في البحر والذي يظن هذا
النفصيل غير صحيح بدليل ما اتفقوا عليه من أنه إذا انقطع لقل من عشرة فتمت لعدم الماء وصلت جاز للزوج
وطؤها الخ وأجاب في النهر بمحمل ما في الظهريّة على ما إذا انقطع لقل من عادت المسبب في الحيض من أنه
حينئذ لا يحل قربانها وان اغتسلت فضلاً عن التيمم اهـ أقول لا يخفى أن قول الظهريّة إذا كان أيام حيضها
عشرة ظاهر في أن ذلك عادتها فهذا الحمل بعيد ثم ظهر لي بتوفيق الله تعالى أن كلام الظهريّة صحيح لا إشكال فيه
وبين ذلك أن التيمم لخوف فوت صلاة الجنائز والعيد يصح مع وجود الماء لأنها نفوت إلى خلف كما يأتي
وهذا في المحدث ظاهر وكذا في الجنب وأما الحائض فإذا طهرت اتمام العشرة فقد خرجت من الحيض ولم يبق
معها سوى الجنابة فهي كالجنب وأما إذا انقطع دمها لدون العشرة فلا تخرج من الحيض ما لم يحكم عليها
بأحكام الطهارة بأن تصير الصلاة ديناً في ذمتها وتغتسل أو تيمم بشرطه كما سيأتي في بابها وقولهم أو تيمم
بشرطه أرادوا به التيمم الكامل المبيح لصلاة الفرائض وهو ما يكون عند العجز عن استعمال الماء وأما التيمم
لصلاة جنازة أو عيد خفيف فوثها فغير كامل لأنه يكون مع حضور الماء ولهذا لا تصح صلاة الفرض به ولا صلاة
جنازة حضرت بعده فعلمنا بذلك أنها لو تيممت لذلك لم تخرج من الحيض لأن ذلك التيمم غير كامل ولا يصح
ذلك التيمم لقيام المنافي بعده وهو الحيض وعدم وجود شرطه وهو فقد الماء نعم لو تيممت لذلك مع فقد الماء حكم
عليها بالطهارة وجازت صلاتها به من الفرائض وغيرها لأنه تيمم كامل ومراد الظهريّة التيمم الناقص وهو ما يكون
مع وجود الماء فالتفصيل الذي ذكره في الحائض صحيح لا غبار عليه وكأنه في البحر ظن أن مراده التيمم
الكامل وليس كذلك كما لا يخفى بقي الكلام في عبارة الشارح بقوله طهرت لعادتها في غير محله لأن قول المصنف
ولو جنباً أو حائضاً مفروض في التيمم الكامل الذي يكون عند فقد الماء والحائض يصح تيممها عند فقد الماء
إذا طهرت لتمام العشرة وألذونها ويجب عليها أن تغتسل أو تيمم عند فقد الماء سواء انقطع اتمام عادتها أو لدون
عادتها كما سيأتي في بابها ويأتي فيه أنه إذا انقطع اتمام العادة يحل لزوجهما قربانها كما لو انقطع اتمام العشرة
وان لدون عادتها لا يحل له قربانها فالتقييد بالعادة في كلام الشارح انما يقيد بالظن إلى القربان فقط فكان
الواجب اسقاطه لا يهاجمه أنه لو كان لدون العادة لا يصح تيممها مع أنه يجب عليها إذا فقدت الماء لو جوب
الصلاة عليها كالتيمم والذي اوقعه عبارة النهر المبنية على ما فهمه صاحب النهر من كلام الظهريّة فافهم
(قوله بمطهر) متعلق بتيمم ويجوز أن يتعلق بمسح أو جعله العتيق صفة لضررتين فهو متعلق بمحذوف أى
منصبتين بمطهر نهر قلت والآخر أولى لئلا يلزم تعلق حرفي جز بمعنى واحد متعلق واحد الآن فجعل الماء
في بضررتين للتعددية وفي بمطهر للملابسة أو بالعكس تأمل وتعبيره بمطهر أولى في تعبيره بطاهر لاخراج الأرض
المتنحصة إذا حفت كما قدمه الشارح وأما إذا تيمم جماعة من محل واحد فيجوز كما سيأتي في الفروع لأنه لم يصر
مستعملاً إذا تيمم انما يتأدى بما التزق بيده لا بما فضل كالماء الفاضل في الاناء بعد وضوء الأول وإذا كان
على حجر أو ملس فيجوز بالاولى نهر (قوله من جنس الأرض) الفارق بين جنس الأرض وغيره أن كل ما يحترق
بالنار فيصير ماداً كالشجر والحشيش أو ينطبع ويلين كالخديد والفضة والذهب والزجاج ونحوها فليس من جنس
الأرض ابن كمال عن التحفة (قوله نفع) بفتح فسكون كما قال تعالى فأثرن به نفعاً (قوله لم ينجح الخ) أى
بل يخلل من غير ضربة وليس المراد أنه لا يخلل أصلاً لأن الاستصحاب من تمام الحقيقة قال الزيلعي ويجب تحليل
الاصابع إن لم يدخل بينها غبار وفي الهندية والصحيح أنه لا يسمح للكنف وضربها بكفى إفاده ط أقول
والظاهر أن ما تحت الحذاء الواسع ان أصابه الغبار لا يلزم تحريكه والارم كالخليل المذكور (قوله وعن محم
بحتاج إليها) لأن عنده لا يجوز التيمم بلا غبار خفي لم يدخل بين الاصابع لابتدئها على قوله (قوله وهو) أى

لما في الخلاصة وغيره وهو حر لرأسه
أو أدخله في موضع الغبار بنية
التيمم جاز والشرط وجود الفعل
منه (ولو جنباً أو حائضاً) طهرت
لعادتها (أو نفسها بمطهر من جنس
الأرض وإن لم يكن عليه نفع) أى
غباراً فلا يدخل بين أصابعه
لم ينجح إلى ضربة نالته للخلل وعن
محمد يحتاج إليها

قوله وهو ليست كلمة هو بهذا المحل
في نسخ الشارح التي يبدى فليحتر
اهـ معجمه

الغير (قوله يضرب ثلاثاً) أي لكل واحد من الأعضاء ضربة وهذا نقله القهستاني عن العمان وهو كتاب
غريب والمشهور في الكتب المتداولة الاطلاق وهو الموافق للحديث الشريف التميمي ضربتان الآن يكون
المراد اذا مسح يد المريض بكتف يده فحينئذ لا شبهة في انه يحتاج الى ضربة ثالثة يسحق بها يده الاخرى (قوله
وبه مطلقاً) أي وينقسم بالتقع مطلقاً خلافاً لابي يوسف فعنده لا ينقسم به الا عند الجوز بحر ولا يجوز عنده
الا التراب والرمل نهر وما في الحاشي القهستاني من انه هو المختار غريب بخلاف لما اعتمد أصحاب المتن
رمي (قوله فلا يجوز بلؤلؤ الخ) تفريع على قوله من جنس الارض (قوله لتولده من حيوان البحر)
قال الشيخ داود الطيب في تذكرته اصله دود يخرج في نيسان فالتحافة للمطرح حتى اذا سقط فيه انطبق وغاص
حتى يبلغ آخره (قوله ولا بمرجان الخ) كذا قاله في الفتح وجزم في البحر والنهر بأنه سهو وأن الصواب الجواز
به كما في عامة الكتب وقال المصنف في محله أقول الظاهر أنه ليس به ولأنه انما منع جواز التميمي به لما قام عنده
من انه ينقسم من الماء كاللؤلؤ فان كان الامر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والقائل بالجواز انما قال به لما قام
عنده من انه من جله أجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز والذي دل عليه كلام اهل الخبرة بالجواهر
أن له شبهين شبيهاً بالنبات وشبيهاً بالمعادن وبه افصح ابن الجوزي فقال انه متوسط بين عالمي النبات والجماد
فيشبه الجماد بجميره ويشبه النبات بكونه اشجاراً انما يشبه في قعر البحر ذوات عروق وأعصان خضر متشعبة قائمة
اه اقول وحاصله الميل الى ما قاله في الفتح لعدم تحقق كونه من أجزاء الارض وما لم يحسبه الرمي الى ما في
عامة الكتب من الجواز وكان وجهه أن كونه اشجاراً في قعر البحر لا ينافي كونه من أجزاء الارض لان الاشجار
التي لا يجوز التميم عليها هي التي تتردد بالنار وهذا بحر كما في الاجبار يخرج في البحر على صورة الاشجار فلماذا
جزموا في عامة الكتب بالجواز فيتمين المصير اليه وأما ما في الفتح فينبغي حله على معنى آخر وهو ما قاله في القاموس
من أن المرجان صغار اللؤلؤ ثم رأيت منقولة عن العلامة المقدسي فقال مراده صغار اللؤلؤ كما فسره في الآية
في سورة الرحمن وهو غير ما ارادوه في عامة الكتب اه وبه يظهر أن قول الشارح لشبهه للنبات الخ في غير محله
بل العلة على ما حذرناه تولده من حيوان البحر وأما ما يخرج في قعر البحر فيجوز وان اشبهه للنبات فاعتنم هذا
التحريم (قوله ولا ينطبق) هو ما يقطع ويلين كالخديد منح (قوله وزجاج) أي اتخذ من الرمل وغيره
بحر (قوله ومترد) أي ما يحترق بالنار فيصير ماداً بحر (قوله الارماذج الخ) بكسر وكس (قوله
كبحر) تنظير لا تمثيل (قوله او مغسول) مباغلة في عدم اشتراط التراب (قوله غير مدهونة) او مدهونة
بصمغ هوم من جنس الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالطفل والمغرة ط (قوله غير مغلوب بما) أما اذا
صار مغلوباً بالماء فلا يجوز التميم به بحر بل يتوضأ به حيث كان رقة قاسياً لا يجري على العضو رمي
وسيدكر أن المساوي كالمغلوب (قوله لكن لا ينبغي الخ) هذا ما حذر الرمي وصاحب النهر من عبارة
الولولية خلافاً لما فهمه منها في البحر من عدم الجواز قبل خوف خروج الوقت وظاهره انه اراد به عدم الصحة
وحاصل ما في الولولية انه اذا لم يجد الا الطين اطبخ ثوبه منه فاذا جف تيممه وان ذهب الوقت قبل أن يجف
لا تيممه به عند أبي يوسف لان عنده لا يجوز الا بالتراب والرمل وعند أبي حنيفة ان خاف ذهاب الوقت
تيممه به لأن التميم بالطين عنده جائز والا فلا كي لا يتطبخ بوجهه فيصير مثله اه وبه يظهر معنى ما ذكره
الشارح (قوله ومعادن) جمع معدن كجلس منبت الجواهر من ذهب ونحوه قاموس (قوله في
محالها) أي مادامت في الارض لم يصنع منها شيء وبعد السبك لا يجوز زيادتها (قوله فيجوز الخ) أي
اذا كانت الغلبة للتراب كما في الحلية عن المحيط ولعل من اطلق بناء على انها ما دامت في محالها تكون مغلوبة
بالتراب بخلاف ما اذا اخذت للسبك لان العادة اخراج التراب منها فافهم وأفاد أن ذات المعادن لا يجوز
التميم به قال في البحر لانه ليس يتبع للماء وحده حتى يقوم مقامه ولا للتراب كذلك وانما هو مركب من
العناصر الاربعة فليس له اختصاص بشئ منها حتى يقوم مقامه (قوله وقيد الاسيحي الخ) كذا في النهر
وظاهره أن الضمير راجع الى التميم بالمعادن لكن اذا كانت مغلوبة بالتراب لا يحتاج الى هذا القيد
وعبارة الاسيحي كذا في البحر ولأن الخلطة او الشيء الذي لا يجوز عليه التميم اذا كان عليه التراب
فضرب يده عليه وتيمم بظفره كان يستبين اثره بمده عليه جاز والا فلا (قوله وكذا الخ) قال في البحر

نم لو ييم غيره يضرب ثلاثاً للوجه
والبيئي واليسري قهستاني (وبه
مطابقاً) يحذر عن التراب اولا لانه
تراب رقيق (فلا يجوز) بلؤلؤ ولو
مسحوقاً لتولده من حيوان البحر
ولا بمرجان لشبهه للنبات لكونه
اشجاراً انما يشبه في قعر البحر على
ما حذر المصنف (ولا ينطبق)
كفضة وزجاج (ومترد)
بالاحتراق الارماذج الخ فيجوز كبحر
مدقوق او مغسول وحائط مطين
او مجصص وأوان من طين غير
مدهونة وطين غير مغلوب بما لكن
لا ينبغي التميم به قبل خوف فوات
وقت لتسليصه مثله بلا ضرورة
(ومعادن) في محالها فيجوز لآثار
عليها وقيد الاسيحي بأن يستبين
اثر التراب بمده عليه وان لم يستبين
لم يجز وكذا كل ما لا يجوز التميم
عليه كخطة وجوخة فليحفظ

والحكم للغالب لو اختلط تراب
بغيره كذهب وفضة ولومسبو كين
وأرض محترقة فلو الغلبة لتراب
جاز والاخاينة ومنه علم حكم
التساوي (وجاز قبل الوقت ولا كثر
من فرض و) جاز (لغيره) كالنفل
لانه بدل مطلق عندنا لا ضروري
(و) جاز (لخوف فوت صلاة جنازة)
اي كل تكبيراتها ولو جنباً او حائضاً
ولو جىء بأخرى ان امسكته
التوضي بينهما ثم زال تمكنه اعاد
التيمم والا لا به يفتى (او) فوت
(عبد) بفراغ امام او زوال شمس
(ولو) كان يني (بناء) بعد شروعه
متوضئاً وسبق حدثه

قوله وانظر ما علقناه على البحر
الذي علقناه عليه هو انه قد يقال
انهم لما كانت تعصى بجميع حافل
فلو اخرج لهذا العذر رجباً يؤدى
الى فوته بالكلية بخلاف ما اذا
اخرج له عذر قسوة او عدم ثبوت رؤية
الهلال الابد الزوال فان كل
الناس يستعدون لصلاتها في اليوم
الثاني وعدم نصرهم بهم بأن ذلك
من الاعذار التي تؤخر لاجلها دليل
على انه ليس منها تأمل اه منه

بعد عبارة الاسبيجاني التي ذكرناها وهذا يعلم حكم التيمم على جوفه او بساط عليه غبار فالظاهر عدم
الجواز لقله وجود هذا الشرط في نحو الجوفه فليتنبه اه وقال محشبه الرمي بل الظاهر التفصيل
ان استبان اثره جاز والا فلا لوجود الشرط خصوصاً في مياح ذوى الاشغال اه وهو حسن فليست اجزء به
الشارح وفي التارخاينة وصورة التيمم بالغبار ان يضرب بيديه ثوباً او نحوه من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار
فاذا وقع الغبار على يديه تيمم او ينقض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار
على يديه تيمم اه قلت وقد بدلت الاعيان الطاهرة لما في التارخاينة ايضاً اذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز
الا اذا وقع الغبار بعد ما جف الثوب (قوله ولومسبو كين) هذا النجاسه اذا كان يمكن سبكها بترابها
الغالب عليها والظاهر انه غير ممكن ولذا قال الرمي كما قد مر انه بعد السبك لا يجوز التيمم وفي البحر عن المحيط
ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكة لا يجوز ان لم يكن مسبوكة وكان مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز
اه ثم اذا كان مسبوكة وكان عليها غبار يجوز التيمم بالغبار الذي عليها كما في الظهيرية اي ان كان يظهر
اثره عليه كما مر ولكن لا ينظر فيه الى الغلبة فكان عليه ان يقول لو غير مسبوكة ليوافق كلامهم
(قوله وارض محترقة) اي احترق ما عليها من النبات واخطط الرماد بترابها فينتدب يعتبر الغالب اما اذا
أحرق ترابها من غير محترقة حتى صارت سوداء جاز لان المتغير لون التراب لادانته ط (قوله فلو الغلبة
الخ) بيان لقوله والحكم للغالب (قوله ومنه) اي من قوله والا فان نفي الغلبة صادق بما اذا كان
التراب مغلولاً ومساوياً فافهم (قوله وجاز قبل الوقت) اقول بل هو مندوب كما هو صريح عبارة البحر وقيل
من صرح به رمي (قوله وجاز لغيره) اي لغير الفرض (قوله لانه بدل الخ) اي هو عندنا بدل مطلق
عند عدم الماء ويرتفع به الحدث الى وقت وجود الماء وليس يبدل ضروري متبع مع قيام الحدث حقيقة كما قال
الشافعي فلا يجوز قبل الوقت ولا يصلي به اكثر من فرض عنده لكن اختلف عندنا في وجه البدلية فزالا بين
الاكتين اي الماء والتراب وقال محمد بن الفيلين اي التيمم والوضوء يترفع عليه جوازاً فتداه المتوضي بالتيمم
فأجازاه ومنعه وسبأني بيانه في باب الامامة ان شاء الله تعالى وعلمه في البحر (قوله وجاز لخوف فوت
صلاة جنازة) اي ولو كان الماء قريباً ثم اعلم انه اختلف في نه حق التقدم فيها فروى الحسن عن ابي حنيفة
انه لا يجوز للولي لانه ينتظر ولو صلا له حتى الاعادة وصححه في الهداية والحاينة وكافي النسخ وفي ظاهرها رواية
يجوز للولي ايضاً لان الانتظار فيها مكروه وصححه شمس الاثمة الحلواني اي سواء انتظروا ولا قال في البرهان ان
رواية الحسن هنا حسن لان مجرد الكراهة لا يقتضي العجز المقتضي لجواز التيمم لانها ليست اقوى من فوات
الجمعة والوقتية مع عدم جوازها له ما وسعه شيخ مشايخنا المقدسي في شرح نظم الكتل لابن الفصيح اه
ملخصاً من حاشية نوح افندي (قوله اي كل تكبيراتها) فان كان رجواً يدرى البعض لا يتيمم لانه يمكنه
أداء الباقي وحده بحر عن البدائع والفتاوى (قوله او حائضاً) وكذا النساء اذا انقطع دمهما على العادة ط
اقول لا بد في الحائض من انقطاع دمها لا كتر الحيض والا فان قيام العادة فلا بد ان تصير العسلادة شافى
ذمتها وتقتل او يكون تيممها كاملاً بان يكون عا. فتد الماء اما التيمم لخوف فوت الجنازة او العبد فقير كامل
وقد مرنا قريبا تمام تحقيق المسألة فانهم (قوله به يفتى) اي بهذا التفصيل كما في المضمرات وعند محمد
بعد على كل حال قهستاني (قوله او زوال شمس) هذا اذا كان اماماً او مأموماً واعلم انه سبأني
ان صلاة العبد تؤخر لعذر في الفطر للشافعي وفي الاضحية للشافعي فاذا اجتمع الناس في اليوم الاول قبل الزوال
والامام بغير وضوء وكان بحيث لو توضأ زالت الشمس فهل يكون ذلك عذراً ويؤخر ولا يتيمم ام يتيمم ولا يؤخر
لكن قول الشارح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل يقتضي التأخير فليراجع اه ح اقول سيصريح
الشارح هناك بأنها قضاء في اليوم الثاني ولم يجعلوها هنا كالوقتية التي يخلفها القضاء بل صرح حواشياً انها
وبأنها تفوت بزوال الشمس فيعلم منه انها لا تؤخر لما ذكره هذا ما ظهر لي فتأمل وانظر ما علقناه على البحر (قوله
ولو كان يني بناء) كذا في الترمذ وفيه اشارة الى ان قوله بناء مفعول مطلق ويحتمل جعله حالاً اي ولو كان تيممه
في حال كونه يني ويجوز كونه مفعولاً لاجله كما تقتضيه عبارة الدرر لكنه مبني على ما ارتضاه المحقق الرضوي
ان انه لا يلزم فيه ان يكون فعلاً قلبياً (قوله بعد شروعه متوضئاً الخ) في المسألة تفصيل مبسوط في البحر

وحاصله ما ذكره القهستاني بقوله ان سبق الحدث في المصلي قبل الصلاة فان رجاء ذلك شيء منها بعد الوضوء لا يتيمم وان شرع فان خاف زوال الشمس يتيمم بالاجماع والافان رجاء ذلك لا يتيمم والافان شرع به تيمم اجماعا وان شرع بالوضوء فكذلك عنده خلافا لهما اه وهو محمول على ما اذا خاف خروج الوقت اذا ذهب يتوضأ والافان بد من الوضوء لان من القوات لانه يمكنه اكمال صلاته بعد سلام امامه تأمل وقد اقتصر وافي تصوير مسألة البناء على صلاة العيد وذكر في الامداد انه ليس للاحتراز عن الجنابة لان العلة فيها واحدة (قوله في الاصح) يرجع الى قوله بعد شرعه متوضأ والى قوله بلافق ومقابل الاصح في الاول قولهما ومقابله في الثاني ما روى الحسن عن الامام ان الامام لا يتيمم ط (قوله لان المناسط) اي الذي يتعلق به الحكم المذكور وهو التيمم لخوف فوت الصلاة بلا بعد عن الماء (قوله فجاء لكسوف الخ) تفريع على التعليل وممراده به ما يعم الخسوف ط وهذا الى قوله وحدها ذكر العلامة ابن امير حاج الحلي في الحلية بخبره واقره في البحر والنهر (قوله وسن روايت) كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء والجمعة اذا اخرها بحيث لو توضأت وقتها فله التيمم قال ط والظاهر ان المستحب كذلك لفوته بفوت وقتها اذا ضاق وقت الضحى عنه وعن الوضوء فيتيمم له (قوله خاف فوتها وحدها) اي فيتيمم على قياس قولهما ما على قياس قول محمد فلا تلتاها اذا فاتته لاشتغاله بالقرية مع الجماعة يقضيها بعد ارتفاع الشمس عنده وعندهما لا يقضيها اصلا بغير صورة فوتها وحدها ولو وعده شخص بالماء او امر غيره بنزحه له من بئر وعلم انه لو انتظره لا يدرى سوى الفرض يتيمم للسنة ثم يتوضأ للفرض ويصلي قبل الطلوع وصورها شينا بما اذا قامت مع الفرض وأراد قضاءهما ولم يبق الى زوال الشمس مقدر الوضوء وصلاة ركعتين يتيمم ويصلها قبل الزوال لانه لا تقضى بعده ثم يتوضأ ويصلي الفرض بعده وذكرها ط صورتين اثنتين (قوله ولنوم الخ) اي عند وجود الماء لان الكلام فيه ولما قرره في البحر من أن التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة تحل بدون الطهارة ولكل عبادة تفوت لا الى خلف وبين القاعدتين عموم وجهي يجتمعان في ردة السلام مثلا فانه يحل بدون طهارة ويقوت لا الى خلف وتتفرد الاولى في مثل دخول المسجد للمحدث فانه يحل بدون الطهارة من الحدث الاضغر ولا يصدق عليه انه يقوت لا الى خلف وتتفرد الثانية في مثل صلاة الجنابة فانها تقوت لا الى خلف ولا تحل بدون طهارة ح لكن القاعدة الاولى محل بحث كما تطاع عليه (قوله وان لم تجز الصلاة به) اي فيقع طهارة ما نواه له فقط كما في الحلية لان التيمم له جهتان جهة صحته في ذاته وجهة صحة الصلاة به فالثانية متوقفة على التجز عن الماء وعلى نية عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كاسيأت في سانه واما الاولى فتحصل بنية اي عبادة كانت سواء كانت مقصودة لا تصح الا بالطهارة كالصلاة والقرأة للجنب وغير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب او تحل بدونها كدخوله للمحدث او مقصودة وتحل بدون طهارة كالقرأة للمحدث فالتيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته كما أوضحه ح (قوله وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة) اي يجوز له التيمم مع وجود الماء وهذه احدى القاعدتين السابقتين وفيها نظر سيظهر (قوله لكن في النهر الخ) استدراك على استدلال البحر بعبارة المبتني على احدى القاعدتين المذكورتين وهي جواز التيمم عند وجود الماء لكل عبادة تحل بدون الطهارة وبیان الاستدراك أن الدليل انما يثبت بناء على ارادة الدخول للمحدث ليكون مما لا يشترط له الطهارة واذا كان مراده الجنب سقط الدليل لانه لا يحل له الدخول بدونها لكن كون المراد الجنب تطرفه العلامة ح بأنه لا يخلو اما أن يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل اي لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجه واما أن يكون الماء داخله وهو صحيح ولكنه بعيد من عبارته بدليل قوله ولنوم فيه اه وعليه فالظاهر أن مراد المبتني دخول المحدث فيتم الدليل لكن لقاتل أن يقول ان مراد المبتني أن الجنب اذا وجد ماء في المسجد اراد دخوله للاغتسال يتيمم ويدخل ولو كان نائماً فيه فاحتل الماء خارجه وخشى من الخروج يتيمم وينام فيه الى أن يمكنه الخروج قال في النية وان احتل في المسجد يتيمم للخروج اذا لم يخف وان خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ اه ويؤيد ما قلناه أن نفس النوم في المسجد ليس عبادة حتى يتيمم له وانما هو لاجل مكثه في المسجد أو لاجل مشيه فيه للخروج (قوله قلت الخ) اعتراض على البحر أيضاً لان عبارة النية شاملة لدخول المسجد للمحدث وهو مما لا يشترط له الطهارة فينافي ما في البحر لكن اجاب ح بتخصيص الدخول بالجنب فلا تنافي

(بلا فرق بين كونه اماماً اولاً) في الاصح لان المناسط خوف الفوت لا الى بدل لجواز لكسوف وسنن روايت ولو سنة بغير خاف فوتها وحدها ولنوم وسلام وردة وان لم تجز الصلاة به قال في البحر وكذلك الكل ما لا يشترط له الطهارة لما في المبتني وجاز له دخول مسجد مع وجود الماء ولنوم فيه وأقره المصنف لكن في النهر الظاهر أن مراد المبتني للجنب فقط الدليل قلت وفي النية وشرحها تيمم لدخول مسجد ومن مصنف مع وجود الماء ليس بشيء بل هو عدم لانه ليس لعبادة يحتاج فوتها

قوله اثنتين هكذا بخطه وصوابه
اخرين اه صححه

اقول ولا يخفى انه خلاف المتبادر ولذا علقه في شرح النية بما ذكره الشارح وعمله ايضا بقوله لان التيمم انما يجوز
ويعتبر في الشرع عند عدم الماء حقيقة او حكميا ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز اه فيبدأ التيمم لما لا يشترط له
الطهارة غير معتبرا صلحا مع وجود الماء الا اذا كان مما يخاف فوته لا الى بدل فلو تيمم المحدث للنوم او لدخول
المسجد مع قدرته على الماء فهو لغو بخلاف تيممه لرد السلام مثلا لانه يخاف فوته لانه على الفور ولذا فعله
صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ينبغي التحويل عليه (قوله لكن في القهستاني الخ) استند الى ما يفهم
من كلام البحر من ان ما يشترط له الطهارة لا يتيمم له مع وجود الماء وعلى ما يفهم من كلام النية من ان كل عبادة
لا يخاف فوتها لا يتيمم لها ط قال ح وهو نقل ضعيف مصادم للقاعدة لان سجدة التلاوة لا تحل الا بالطهارة
وتفوت الى خلف اه اقول بل لا تفوت لانها لا وقت لها الا اذا كانت في الصلاة وهذا نقل القهستاني
ايضا عن القدوري في شرحه انها لا يتيمم لها وعمله في الخلاصة بما قلنا (قوله لكن سيجي) اي في الفروع
وهذا استدرالك على الاستدراك وهذا التقييد مذكور في القهستاني ايضا بعد رفقين نقلا عن شرح الاصل
معللا بعدم الضرورة في الحضرة أي لوجود الماء فيه بخلاف السفر فأذا كان جوازه عند فقد الماء فينا في ما نقله
عن المختار من جوازه مع وجود الماء كما لا يخفى فافهم (قوله في الشريعة) اي شرعة الاسلام للعلامة
ابي بكر البخاري ط (قوله وشروحا) رأيت ذلك منقولا في شرح الفاضل على زاده ط (قوله قال)
اي في الشريعة وشروحا (قوله فظاهر البرازية الخ) هذا غير ظاهر لان عبارة البرازية ولو تيمم عند عدم
الماء لقراءة قرآن عن ظهر قلب او من المصحف او لمسه او لدخول المسجد أو خروجه او دفن أو لزينة قبر أو الاذان
او الاقامة لا يجوز ان يصلي به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز اه فان قوله لا خلاف
في عدم الجواز اي عدم جواز الصلاة به ظاهري في عدم صحته في نفسه عند وجود الماء في هذه المواضع لان من
جلب التيمم لمس المصحف ولا شبهة في انه عند وجود الماء لا يصح اصلا ولما مر عن النية وشروحا من انه مع
وجود الماء ليس بشئ بل هو عدم والحاصل ان ما يجنبه في البحر من صحة التيمم لهذه الاشياء مع وجود الماء لا بد لها
من دليل وليس في شيء مما ذكره الشارح ما يدل عليها بل فيه ما يدل على خلافها كما علت وأما عبارة المبتغي
فقد علت ما فيها فالتظاهر بعدم الصحة الا فيما يخاف فوته كما قرأناه قبل فتدبر (قوله وان لم تجز الصلاة به) لان
جوازه ما به يشترط له فقد الماء او خوف الفوت لا الى بدل بعد أن يكون المنوي عبادة مقصودة لا تصح بدون
طهارة ولم يوجد ذلك في شيء مما ذكر (قوله قلت بل لعشر الخ) من هنا الى قوله قلت وظاهره ساقط في بعض
النسخ وذكر ابن عبد الرزاق انه من ملحقات الشارح على نسخة الثانية (قوله انه يجوز) بدل من ما ومن
الضابط (قوله ولو لمع وجود الماء) غير مسلم كما علت (قوله فلا يجوز) اي التيمم لمس مصحف سواء كان
عن حدث او عن جنابة (قوله فكالاول) اي كذا الذي لا يشترط له الطهارة في تيمم له مع وجود الماء
ط (قوله فكالثاني) وهو ما يشترط له الطهارة ط (قوله لم تجز الصلاة به) اي لفقد الشرط وهو امران
كون المنوي عبادة مقصودة وكونها لا تحل الا بالطهارة أما في دخول المسجد ففي الحديث فقد الامر ان
وفي الجنب فقد الاول وأما في القراءة للحدث فلفقد الثاني ولا يراد الجنب هنا لما تقدم قريبا من قوله وجنبا
فكالثاني اي فتجوز الصلاة به وأما لمس مطلقا فلفقد الاول والكتابة كالمس الا اذا كتب والصحيفة على الارض
على ما مر فاذا تيمم لذلك كانت العلة فقد الامر من التعليم ان كان من محدث فلفقد الثاني وان كان من جنب
وكان كلمة كلمة فلفقد الثاني ايضا وعارض التعليم لا يخرج به عن كونه قراءة ولا يراد الجنب هنا اذا لم يكن التعليم كلمة
كلمة لما مر وأما زيارة القبور وعبادة المريض ودفن الميت والسلام وردة فلفقد الثاني وأما الاذان بالنسبة
الى الجنب فلفقد الاول وللحدث فلفقد الامر من وأما الاقامة مطلقا فلفقد الاول وأما الاسلام فخرى فيه
على مذهب ابي يوسف القائل بصحته في ذاته اه ح اقول لا يصح عند الاسلام هنا لانه يوهى صحة تيممه له لكن
لا تجوز الصلاة به وليس ذلك قولنا لاحد من علماءنا الثلاثة لانه عند أبي يوسف يصح في ذاته وتجوز الصلاة
به عنده كما صرح به في البحر وأما عندهما فلا يصح اصلا وهو الاصح كما في الامداد وغيره فافهم (قوله بخلاف
صلاة جنازة) اي فان تيممها تجوز به سائر الصلوات لكن عند فقد الماء وأما عند وجوده اذا خاف فوتها فاما تجوز
به الصلاة على جنازة اخرى اذا لم يكن بينهما فاصل كما مر ولا يجوز به غيرها من الصلوات افاده ح

لكن في القهستاني من المختار
الخيار جوازه مع الماء لسجدة
التلاوة لكن سيجي تقييده
بالسفر لا الحضرة ثم رأيت في
الشريعة وشروحا ما يزيد كلام
البحر قال فظاهر البرازية جوازه
لتسع مع وجود الماء وان لم تجز
الصلاة به قلت بل لعشر بل اكثر
لما مر من الضابط انه يجوز لكل
ما لا يشترط الطهارة له ولو مع وجود
الماء واما ما يشترط له فيشترط فقد
الماء كتيمم لمس مصحف فلا يجوز
لو وجد الماء وأما للقراءة فان محدثا
فكالاول وجنبا فكالثاني وقالوا
لو تيمم لدخول مسجد أو لقراءة
ولو من مصحف او مسه او كتابته
او تعليمه او لزينة قبر أو عبادة
مريض او دفن ميت أو اذان
او اقامة او اسلام او سلام او رد لم
تجز الصلاة به عند العامة بخلاف
صلاة جنازة

او مجددة تلاوة فتاوى شيخنا خير
الدين الرملي قات وظاهره انه يجوز
فعل ذلك فتأمل (لا) يتيمم
(افوت جمعة ووقت) ولو ترا
لفواتها الى بدل وقيل يتيمم لفوات
الوقت قال الحلبي فلا حوط أن
يتيمم ويصل ثم يعيد (ويجب)
أي يفترض (طلبه) ولو برسوله
(قد رغلوة) ثلثمائة ذراع من
كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع
الاصح طلبه قدر ما لا يضرب نفسه
ورفقته بالانتظار (ان ظن) ظنا
قويا (قربه) دون ميل
قوله ولم يتجه لهم عليه الخ أي
ان الفقهاء ردوا على زفر ولم يتوجه
لهم في الرد عليه سوى انهم قالوا ان
من أخر الصلاة الى آخر الوقت كان
مقصرا وتقصيره حاء من قبله فلا
يستحق الترخيص له بجواز التيمم
ولكن هذا الرد على زفر انما يتم لو
اخر لا لعذر فيلزمهم أن يرخصوا
له التيمم لو اخر لعذر على انه لو اخر
بلا عذر لا يتجه أيضا لان غايته انه
عاص بالتأخير والعاصي عندنا
كالطبيع في ثبوت الترخيص له اه
منه

مطلبه
في تقدير الغلوة

مطلبه
في الفرق بين الظن وغالب الظن

(قوله او مجددة تلاوة) أي قصح الصلاة بالتيمم لها عند عدم الماء ما عند وجوده فلا يصح التيمم لها ما علمت
من أنها تفوت الى بدل ط (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قوله لم تجز الصلاة به أن التيمم لهذه المذكورات
الثلاث عشرة التي لا تشتط لها الطهارة صحيح في نفسه يجوز فعله ووجه ظهور ذلك انه لو لم يكن صحيحا في نفسه
لكان المناسب أن يقال لم يصح التيمم لها اولم يجوز لانه اعم وأقول ان كان مراده الجواز عند فقد الماء فهو مسلم
والافلا والظاهر أن مراده الثاني موافقا لما قدمه عن البحر وقوله فظاهر البرازية جوازه لتسع مع
وجود الماء الخ وقد مناه عنه غير ظاهر وأنه لا بد له من نقل يدل عليه ولم يوجد وأن استدلال البحر بما في المبتغى
لا يفيد نعم ما يخاف فوته بالبدل من هذه المذكورات يجوز مع وجود الماء نظرا لمنازلة لانه فاقد الماء حكمه في نفسه
النص بخلاف ما لا يخاف فوته منها فلا يجوز اصلان النص ورد بمشروعية التيمم عند فقد الماء فلا يشترع عند
وجوده حقيقة وحكا ولعله لهذا الصواب بالأمم فافهم (قوله لفواتها) أي هذه المذكورات الى بدل فبدل
الوقيات والوتر القضا وبدل الجمعة الظهر فهو بدله بصورة عند الفوات وان كان في ظاهر المذهب هو الاصل
والجمعة خلف عنه خلافا لفرق في البحر (قوله وقيل يتيمم الخ) هو قول زفر وفي القنية انه رواية عن مشايخنا
ببحر وقد مناه عن الخلاف (قوله قال الحلبي) أي البرهان ابراهيم الحلبي في شرحه على المنية وذكر مثله
العلامة ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح المنية حيث ذكر فروعا عن المشايخ ثم قال ما حاصله ولعل هذا من
هؤلاء المشايخ اختيار لقول زفر لقوة دليله وهو أن التيمم انما شرع للحاجة الى اداء الصلاة في الوقت فيتميم عند
خوف فوته قال شيخنا ابن الهمام ولم يتجه لهم عليه سوى أن التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو
انما يتم اذا اخل لعذر اه وأقول اذا اخل لعذر فهو عاص والمذهب عندنا انه كالطبيع في الرخص نعم تأخير
الى هذا الحد عذر جاء من قبل غير صاحب الحق فينبغي أن يقال يتيمم ويصل ثم يعيد بالوضوء يمكن يجوز بعذر من
قبل العباد وقد نقل الزاهدي في شرحه هذا الحكم عن الليث بن سعد وقد ذكر ابن خلكان انه كان حنفي المذهب
وكذا ذكره في الجواهر المنصبة في طبقات الخنفية اه ما في الحلية قلت وهذا قول متوسط بين القولين وفيه
الخروج عن العهدة يبين فلذا أقروا الشارح ثم رأيت منقول في التارخانية عن ابي نصر بن سلام وهو من كبار
الائمة الخنفية قطعاً فينبغي العمل به احتياطاً ولا سيما وكلام ابن الهمام عيل الى ترجيح قول زفر كما علمت بل قد علمت
من كلام القنية انه رواية عن مشايخنا الثلاثة ونظير هذا مسألة الضيف الذي خاف رية قائم قالوا يصل ثم يعيد
والله تعالى اعلم (قوله ويجب) أي على المسافر لان طلب الماء في العمرات اوفى قربة ما واجب مطلقا ببحر
(قوله طلبه) أي الماء (قوله ولو برسوله) وكذا لو أخبره من غير أن يرسله ببحر عن المنية (قوله ثلثمائة ذراع)
أي الى اربع مائة درر وكافي وسراج ومبتغى (قوله ذكره الحلبي) أي البرهان ابراهيم وعبارته في شرحه
على المنية الكبير والصغير فطلب مينا وسارا قدر غلوة من كل جانب وهي ثلثمائة خطوة الى اربع مائة وقيل قدر
رمة سهم اه وفيه مخالفة لما عزا اليه الشارح من وجهين الاول ان تفسير الغلوة بالخطا بالاذرع والثاني
الاكتفاء بالطلب مينا وسارا وهو الموافق لقول الخانية يفرض الطلب مينا وسارا قدر غلوة وظاهره كافي الشيخ
اسماعيل عن البرجندي انه لا يجب في جانب الخلف والقدام نعم في الحقائق ينظر مينا وشماله وأمامه ووراءه
غلوة قال في البحر وظاهره أنه لا يلزمه المشي بل بكفيه النظر في هذه الجهات وهو في مكانه اذا كان حواله
لا يستتر عنه وقال في النهر بل معناه انه يقسم الغلوة على هذه الجهات فمشي من كل جانب مائة ذراع اذا طلب
لا يتم بمجرد النظر اه وفي الشرع بلالية عن البرهان أن قدرا الطلب بغلوة من جانب ظنه اه قلت لكن هذا
ظاهر ان ظنه في جانب خاص أما لو ظن أن هناك ماء دون ميل ولم يتربح عنده احد الجوانب بطلبه فيها كلها
حتى جهة خلفه الا اذا علم انه لا ماء فيه حين مروره عليه ولكن هل يقسم الغلوة على الجهات او لكل جهة غلوة
محل تردد والاقرب الاول كما مر عن النهر وصرح مامر عن شرح المنية خلافاً ولكن الظاهر انه لا يلزمه المشي
الا اذا لم يتمكن كشف الحمال بمجرد النظر فتدبر (قوله وفي البدائع الخ) اعتمده في البحر (قوله ورفقته)
الاولى اورفقته لان ضررا حدهما كاف كما هو غير خاف ح (قوله ظنا قويا) أي غالباً قال في البحر عن اصول
اللامشي ان احد الطرفين اذا قوي وترجح على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح به ولم يطرح الآخر فهو الظن واذا
عقد القلب على احدهما وترك الآخر فهو اكبر الظن وغالب الرأي اه (قوله دون ميل) ظرف اقوله قربه وقيد

به لان الميل وما فوقه بعيد لا يوجب الطلب (قوله بأماره) اى علامة كزوبه خضرة أو طير (قوله او اخبار
عدل) قال فى شرح المنية ويشترط فى الخبر أن يكون مكافئاً عدلاً والا فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب
لانه من الديانات (قوله والا يغلب على ظنه) بأن شك او ظن ظنا غير قوى نهر (قوله والا لا) اى ان لم يرج
الماء لا يطلب لعدم الفائدة بجر من الميسوط (قوله اعاد والا لا) اى وان لم يخبره بعد ما سأله لا بعيد الصلاة
زبلجى - وبدأت اكن فى البحر عن السراج ولوتيم من غير طلب وكان الطلب واجبا وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت
عليه الاعادة عندهما خلافاً لابي يوسف اه ومفاده انه يجب الاعادة هنا وان لم يخبره (قوله فى حق جواز
الصلاة) أما فى حق صحته فى نفسه فيكنى فيه نية ما قصد لاجله من اى عبادة كانت عند فقد الماء وعند وجوده
يصح له عبادة تقوت لالى خلف كما قد سناه (قوله نية عبادة) قد سنا فى الوضوء تعريف النية وشروطها وفى البحر
وشروطها أن ينوى عبادة مقصودة الخ او الطهارة او استحاحة الصلاة او رفع الحدث او الجنابة فلا تكتفى بنية
التيمم على المذهب ولا تستر نية التيمم بين الحدث والجنابة خلافاً للبصا اه ويا فى تمام الكلام عليه قريبا
قلت وقد تم فى الوضوء أنه تكفى نية الوضوء بما الفرق بينه وبين نية التيمم تأمل ولعل وجه الفرق انه لما كان بدلا
عن الوضوء او عن آتية على حاش من الخلاف ولم يكن سطره فى نفسه الا بطريق البديل لم يصح أن يجعل
مقصودا بخلاف الوضوء فانه طهارة اصلية والا قرب أن يقال ان كل وضوء يستباح به الصلاة بخلاف التيمم فان
منه ما لا يستباح به فلا يكتفى للصلاة التيمم المطلق ويكتفى الوضوء المطلق هذا ما ظهر لى والله اعلم (قوله ولو صلاة
جنازة) قال فى البحر لا يكتفى أن قوله بجواز الصلاة بالتيمم لصلاة الجنابة محمول على ما اذا لم يكن واجدا للماء
كما قيد فى الخلاصة بالمسافر أما اذا تيمم لهما مع وجوده لخوف القوت فان تيممه يطل بفرغه منها اه لكن فى
الطلاق بطلانه نظر بدليل أنه لو حضره جنازة أخرى قبل امكان اعادة التيمم له أن يصلى عليها فلاولى أن يقول
فان تيممه لم يصح الامساك وهو صلاة الجنابة فقط بدليل انه لا يجوز له أن يصلى به ولا أن يمس المحض ولا يقرأ
القرآن لو جنبنا كذا قرره شيخنا حفظه الله تعالى (قوله فى الاسح) هذا بناء على قول الامام انها مكروهة أما
على قولها المفتى به انها مستحبة فينبغى صحته وصحة الصلاة فيه افاده (قوله مقصودة) المراد بها ما لا يجب فى
ضمن شئ آخر بطريق التبعية ولا ينافى هذا ما فى كتب الاصول من أن عبادة التلاوة غير مقصودة لان المراد هنا
انما شرعت ابتداء نقرها الى الله تعالى لاتعها لغيرها بخلاف دخول المسجد ومس المحض والمراد بما فى الاصول
أن هيئة السجود ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع وتوابعها فى البحر (قوله خرج
دخول مسجد الخ) اى ولو جنب بأن كان الماء فى المسجد وتيمم لدخوله للفصل فلا يصلى به كما مر وخرج ايضا
الاذان والاقامة ولا يقال دخول المسجد عبادة للاعتكاف لان العبادة هى الاعتكاف والدخول تبع له فكان
عبادة غير مقصودة كما فى البحر (قوله ليم قراءة القرآن للجنب) قيد بالجنب لان قراءة المحدث تحل بدون الطهارة
فلا يجوز أن يصلى بذلك التيمم بخلاف الجنب وهذا التفصيل جعله فى البحر هو الحق خلافاً لمن اطلق الجواز لمن
اطلق المنع وأشار الشارح الى أن القراءة عبادة مقصودة وجعلها فى البحر جزء العبادة فزاد فى الضابط بعد قوله
مقصودة او جزءها ادخالها واعتراضه فى النهر بأنه لا حاجة اليه لان وقوع القراءة جزء عبادة من وجه لا ينافى
وقوعها عبادة مقصودة من وجه آخر ألا ترى انهم ادخلوا سجود التلاوة فى المقصودة مع انه جزء من العبادة التى
هى الصلاة اه (قوله خرج السلام ورده) اى فلا يصلى بالتيمم لهما ولو عند فقد الماء وكذا قراءة المحدث وزيارة
القبور وأما الاسلام فلا يصح ذكره هنا لانه عند أبي يوسف يصلى به وعندهما لا يصح اصلا كما بيناه عليه سابقا
فمن عده هنا لم يصح (قوله فلما الخ) فترجع على اشتراط النية اى لما شرطنا هاهنا ومن شرائط صحتها
الاسلام لغاتيمم الكافر سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة او لا وضوء وضوءه عدم اشتراط النية فيه
ولما لم يشترطها زفر سوى بينهما نهر (قوله نية الوضوء) يريد به طهارة الوضوء لما علت من اشتراط نية
التطهير بحر وأشار الى انه لا تستر نية التيمم بين الحدثين خلافاً للبصا كما مر فيصح التيمم عن الجنابة بنية
رفع الحدث الا صغر كما فى العكس تأمل لكن رأيت فى شرح المصنف على زاد الفقير ما نصه وقال فى الوفاية
اذا كان به حدثان كالجنابة وحدث يوجب الوضوء ينبغى أن ينوى عنهما فان نوى عن احدهما لا يقع عن الآخر
لكن يكتفى بتيمم واحد منهما اه فقوله لكن يكتفى بتيمم الجنب عن الوضوء كنى وجازت صلاته ولا يحتاج
أن تيمم الجنابة وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن الجنابة ولهذا قال الرازى وان وجد ما يكتفى لفصل

بأماره او اخبار عدل (والا) يغلب
على ظنه قربه (لا) يجب بل يندب
ان رجا والا لا ولو صلى تيمم وثمة من
يسأله ثم اخبره بالماء اعاد والا لا
(وشرطه) اى التيمم فى حق جواز
الصلاة به (نية عبادة) ولو صلاة
جنازة او عبادة تلاوة لاشك
فى الاصح (مقصودة) خرج دخول
مسجد ومس محض (لا تصح)
اى لا تحل ليم قراءة القرآن للجنب
(بدون طهارة) خرج السلام ورده
(فلما تيمم كافر لا وضوءه) لانه ليس
باهل النية فليفتقر اليها لا يصح منه
وضوء تيمم جنب بنية الوضوء

أعضائه مزة بطل في المختار لان تيممه للوضوء وقع له لا للعبادة وان كفى عنهما قائل ١٥ مافي شرح الزاد (قوله به يفتي) كذا في الحلية عن النصاب (قوله رجاء قويا) المراد به غلبة الظن ومثله التيقن كافي الخلاصة والا فلا يؤخر لان فائدة الانتظار أداء الصلاة بأكل الطهارةين بحر (قوله آخر الوقت) رفع آخر على أنه نائب فاعل نذب وأصله النصب على الظرفية ولا يصح نصبه على أن يكون في نذب ضمير يعود على الصلاة هو نائب الفاعل لانه كان يجب تأنيث الضمير نعم هو جائز في الشعر فانهم ولا على أن ضميره عائذ على التيمم لان آخر الوقت محل الوضوء لا التيمم لانه فرض المسألة (قوله المستحب) هذا هو الأصح وقيل وقت الجواز وقيل ان كان على ثقة من الماء فالي آخر وقت الجواز وان على طمع فالي آخر وقت الاستحباب سراج وفي البدائع يؤخر الى مقدار مالولم يجد الماء لا مكنه أن يتيمم ويصلي في الوقت وفي التاخر طينة عن المحيط ولا يفترط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه واختلفوا في تأخير المغرب فقيل لا يؤخر وقيل يؤخر ١٥ والمباصل انه اذا رجا الماء يؤخر الى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة وان كان لا يرجو الماء يصلي في الوقت المستحب كوقت الاسفار في الفجر والابراد في الظهر الصدف ونحو ذلك على ما بين في محله لكن ذكر شراح الهداية وبعض شراح المسوط انه ان كان لا يرجو الماء يصلي في أول الوقت لان أداء الصلاة فيه افضل الا اذا ضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه ككثيرا الجماعة ولا يتأتى هذا في حق من في المفازة فكان التجمل اولى كافي حق النساء لانهن لا يصلين بجماعة وتعلمهم الا الثاني في غاية البيان بأنه سهو منهم لتصریحهم بتمسك باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة وأجاب في السراج بأن تصریحهم محمول على ما اذا ضمن التأخير فضيلة والا لم يكن له فائدة ولا يكون مستحبا وان تصرح في البحر للثاني بما فيه نظر كما وضحه فيما علقاه عليه والذي يؤيد كلام الشراح أن ما ذكره ائمتنا من استحباب الاسفار بالفجر والابراد بظهر الصيف معلل بأن فيه تكثير الجماعة وتأخير العصر لاتساع وقت التوافل وتأخير العشاء لما فيه من قطع السير المنهى عنه وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر لانه في الغالب يصلي منفردا ولا يتنقل بعد العصر ويباح له السير بعد العشاء كما سيأتي فكان التجمل في حقه افضل وقولهم ككثيرا الجماعة مثال للقضية لا حصر فيها (تنبيه) في المعراج عن المجتبي يتخالف في قلبي فيما اذا كان يعلم انه ان اخر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة اقل من ميل لكن لا يتكمن من الصلاة بالوضوء في الوقت الاولى أن يصلي في أول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنبنا عن الخلاف ١٥ واستحسنه في الحلية (قوله من ليس في العمران) اي سواء كان مسافرا او مقيما منح ونوح افندي عن شرح الجامع لفقر الاسلام أما من في العمران فتجب عليه الاعادة لان العمران يغلب فيه وجود الماء فكان عليه طلبه فيه وكذا في اقرب منه كما قدمناه والظاهر أن الاخبية بمنزلة العمران لان اقامة الاعراب فيها لا تتأق بدون الماء فوجوده غالب فيها أيضا وعليه فيشكل قولهم سواء كان مسافرا او مقيما فليأمل (قوله ونسي الماء) اوشك كافي الذراج نهر اقول هو سبق قلم لان عبارة السراج هكذا اقتيد بالنسيان احترازا عما اذا شك اوطن أن ماء قد نسي فصلي ثم وجده فانه بعيد اجابا (قوله في رحله) الرجل للعبير كالسرج للدابة ويقال لمنزل الانسان وما أواد رحل أيضا ومنه نسي الماء في رحله مغرب لكن قولهم لو كان الماء في مؤخرة الرحل يفيد أن المراد بالرحل الاول بحر وأقول الظاهر أن المراد به ما يوضع فيه الماء عادة لانه مفرد مضاف فبمع كل رحل سواء كان منزلا او رحل بعير وتخصيصه بأحد هما بالارهاق علمه نهر (قوله وهو بما نسي عادة) الجلة حالية ومعتزله قوله كالمونسيه في عنقه الخ (قوله لا اعادة عليه) أي اذا تذكره بعد ما فرغ من صلاته فلو تذكر فيها يقطع وبعد اجابا سراج وأطلق فتجمل ما لو تذكر في الوقت او بعده كافي الهداية وغيره خلافا لابي يوسف أما لو كان غيره بلا علم فلا اعادة اتفاقا حلية في الرحل هو أو غيره يعلمه بأمره او غير أمره خلافا لابي يوسف أما لو كان غيره بلا علم فلا اعادة اتفاقا حلية (قوله اعاد اتفاقا) لانه كان عالميا به وظهر خطأ الظن حلية وكذا لو شك كما قدمناه عن السراج وهو مفهوم بالاولى (قوله في عنقه) اي عنق نفسه (قوله اوفى مة الخ) اي مقدم رحله واحتزبه عمالونسيه في مؤخره راكبا ومقدمه سائقا فانه على الاختلاف وكذا اذا كان قائدا مطلقا بحر (قوله اومع نجس) بفتح الجيم أي بأن كان حامله لاه في بدنه وكان اكثر من الدرهم وهو معطوف على قوله اونسى والظرف متعلق بصلي محذوف لعله من المقام ولا يصح عطفه على عريانا لانه يعلق بصلي المذكور المقتيد بقوله نسي توبه لان نسيان الثوب هنا لا دخل له (قوله ثم ذكر) أي بعد ما فعل جميع ما ذكرنا نسي (قوله اعاد اجابا) راجع الى الكل

به يفتي (ونذب راجيه) رجاء قويا (آخر الوقت) المستحب ولولم يؤخر وتيمم وصلي جاز ان كان بينه وبين الماء ميل والا (صلى) من ليس في العمران بالتيمم (ونسى الماء في رحله) وهو بما نسي عادة (لا اعادة عليه) ولوطن فناء الماء اعاد اتفاقا كالمونسيه في عنقه او ظهره اوفى مقدمه راكبا ومؤخره سائقا اونسى توبه وصلي عريانا اوفى توب نجس اومع نجس ومعه ما يزيه اوتوضأ بانه نجس اوصلي محذوفا ثم ذكر اعاد اجابا

لكن في الزيلعي أن مسألة الصلاة في ثوب نجس او عريان على الاختلاف وهو الاصح اه (قوله وبطلبه وجوبا على الظاهر) اي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما سيذكر مع تعديله وكونه ظاهرا لرواية عنهم اخذ في البحر من قول المبسوط عليه أن يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد ان في سؤاله مذلة ورد به ما في الهداية وغيرها من انه يلزمه عندهما لا عنده ووفق في شرح المنية الكبير بأن الحسن رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية وأخذ هو به فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتمد في الهداية رواية الحسن لكونها انصب بهذا ذهب ابي حنيفة من عدم اعتبار القدرة بالغير اقول وبقول الامام جزم في الجمع والمقتضى والوقاية وابن السكال أيضا وقال هذا على وفق ما في الهداية والابضاح والتقرير وغيرها وفي البحر يذهب كره محمد مع ابي حنيفة وفي الذخيرة عن الخصاص انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منعه اياه وقوله سمعنا عند غلبة الظن بعدم المنع اه اقول وقد مشى على هذا التفصيل في الزيادات والكافي وهو قريب من قول الصفار انه يجنب في موضع لا يعرف فيه الماء اذا لم يحنى انه حيث لا يغلب على الظن المنع وقال في شرح المنية انه المختار وفي الحلية انه لا وجه لان الماء غير مبذول غالبا في السفر خصوصا في موضع عزته فالبحر متحقق ما لم يظن الدفع اه وحيث نص الامام بالخصاص على التوفيق بما ذكره من الخلاف ولا يعدل ما في المبسوط عليه كما سنشير اليه والله الموفق (قوله من رفقته) الاولى حذفه وابقاء المتن على عموم ط ولذا قال نوح افندي وغيره ذكر الرفيق جرى مجرى العادة والافضل من حضور وقت الصلاة فحكمه كذلك رفيقا كان او غيره اه وقد يقال اراد بالرفيق من معه من اهل القافلة وهو مفرد مضاف فيم ثم خصه بقوله من هو معه والظاهر انه لو كانت القافلة كبيرة يكفيه النداء فيها اذ يعسر الطلب من كل فرد وطالب رسوله كطالبه نظير ما مر (قوله من هو) اي الماء السكافي للتطهير (قوله ثم) مثله اي في ذلك الموضع بدائع وفي الثانية في اقرب المواضع من الموضع الذي يعرفه الماء قال في الحلية والظاهر الاول الا ان لا يكون للماء في ذلك الموضع قيمة معلومة كما قالوا في تقويم الصيد (قوله وله ذلك) اي وفي ملكه ذلك الثمن وقد منا انه لو له مال غائب وأمكنه الشراء نسبيته وجب بخلاف ما لو وجد من يقرضه لان الاجل لازم ولا مطالبة قبل حلوله بخلاف القرض بحر (قوله فاضلا عن حاجته) أي من زاد ونحوه من الحوائج اللازمة حلية قلت ومنها قضاء دينه تأمل (قوله لا يتيسر) لان القدرة على البذل قدرة على الماء بحر (قوله وهو ضعف قيمته) هذا ما في النوادر وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الاول بحر لكنه خاص بهذا الباب لما يأتي في شراء الوصي أن الغني الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين اه اقول هو قول هنا ايضا وفي شرح المنية انه الموافق (قوله في ذلك المكان) معنى على ما نقلناه عن البدائع (تنبيه) لو ملك العاري عن الثوب قيل لا يجب شراؤه وقيل يجب كالماء سراج وجزم بالثاني في المواهب (قوله ثم) ذلك الاولى حذف ثم لان اسم الاشارة راجع اليه لا الى الماء ط (قوله وأما العطش) اي هذا الحكم في الشراء للوضوء وأما الخ (قوله مذكورة في الاشياء) اي في اواخرها وليست مما نحن فيه فلا يلزمنا ذكرها هنا (قوله وقبل طلبه الخ) مفهوم قوله وبطلبه وجوبا الخ وفي النهر اعلم أن الراي للماء مع رفيقه اما أن يكون في الصلاة او خارجها وفي كل اما أن يغلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك وفي كل اما أن يسأله او لا وفي كل اما أن يعطيه او لا فهي اربعة وعشرون فان في الصلاة وغلب على ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم يعطه بقي قيمة فلو أعطاها ثم سأل فان اعطاء استأنف والامت كالأعطاء بعد الإباء وان غلب على ظنه عدمه او شك لا يقطع فلو أعطاه بعد ما اعطاها بطلت والا لا وان خارجها فان صلي بالتيسر بلا سؤال فعلى ما سبق فلو سأل بعدها وأعطاه اعادوا الا سواء ظن الاعطاء والمنع او شك وان منعه ثم اعطاء لا يطل نتيجة ولا يتأتى في هذا القسم ظن ولا شك اه (قوله لانه مبذول عادة) اي غالبا وفيه اشارة الى انه لو كان في موضع يعرفه ويغلب على الظن منعه وعدم بذله انه يجوز التمسك به فلا يتأتى ما قد مناه من التوفيق ولذا قال في المجتبى الغالب عدم الضئيلة بالماسحتى لو كان في موضع تجري عليه الضئيلة لا يجب الطلب منه (قوله وعليه) اي بناء على ظاهر الرواية فيجب الخ وقد نقل الوجوب في النهر عن المعراج ثم قال لكن لا يجب كما في الفتح وغيره وفي السراج قبل يجب الطلب اجماعا وقيل لا يجب اه وينبغي أن يكون الاقل بناء على الظاهر والثاني على ما في الهداية اه اي من اختيار رواية الحسن كما قد مناه قلت وهو توفيق حسن فلذا اشار اليه الشارح حيث جعل الوجوب مبنيا

(وبطلبه) وجوبا على الظاهر

من رفقته (من هو معه) فان

منعه) ولودلالة بأن استملكه

(تيسر) انحقق بحجته (وان لم يعطه

الاثنين مثله) او يغني يسير (وله

ذلك) فاضلا عن حاجته (لا يتيسر

ولو اعطاء بأكثر) يعني يغني فاحش

وهو ضعف قيمته في ذلك المكان

(اولس له) ثمن (ذلك تيسر) وأما

للعطش فيجب على القادر شراؤه

بأضعاف قيمته احياء لنفسه وانما

يعتبر المثل في تسعة عشر موضعا

مذكورة في الاشياء (وقبل طلبه

الماء لا يتيسر على الظاهر) اي ظاهر

الرواية عن اصحابنا لانه مبذول

عادة كما في البحر عن المبسوط وعليه

الفتوى فيجب طلب المدلول والرشاء

على الظاهر لكن بخلافه ما في المعراج فانه قال ولو كان مع رفقه ولو يجب أن يسأله بخلاف الماء ١٥ ومثله في التارخانية فليأمل ثم الاظهر وجوب الطلب كلما في المواهب واقتصر على في الفيض الموضوع لنقل الراجح المعتمد كما قال في خطبته وينبغي تقييده بما اذا غلب على ظنه الاعطاء كلما الا أن يفرق بأنه ليس مما تشيع به النفوس في السفر بخلاف الماء تأمل (قوله وكذا الانتظار) أي يجب الانتظار للدلو اذا قال الخ لكن هذا قولهما وعند لا يجب بل يستحب أن ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى وعلى هذا لو كان مع رفقه ثوب وهو عريان فقال انتظر حتى اصلى وأدفعه اليك وأجروا أنه اذا قال اجث لك ما لي لتجبه به انه لا يجب عليه الحج وأجروا انه في الماء ينتظروا ان يخرج الوقت ومنشأ الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء هل تثبت بالاباحة فعنده لا وعندهم انهم كذا في الفيض والفتح والتارخانية وغيرها وجزم في المنية بقول الامام وظاهر كلامهم ترجيحهم وفي الحلبة والفرق للامام أن الاصل في الماء الاباحة والحظرفيه عارض فيعلق الوجوب بالقدرة الناجبة بالاباحة ولا كذلك ما سواه فلا يثبت بالملك كما في الحج ١٥ قننه (قوله ان ظن الاعطاء قطع) أي ان غلب على ظنه قال في النهر فلا تبطل بل يقطعهما فان لم يفعل فان اعطاء بعد الفراغ اعاد والا لا يجزى به الزيلعي وغيره فاجزم به في الفتح من انها تبطل فقيه نظرهم ذكر في الخانية عن محمد أنها تبطل بمجرد الظن مع غلبته اولى وعليه يحمل ما في الفتح ١٥ (قوله لـكن في القهستاني) استمدرا على المتن كما هو سياق القهستاني فكان الواجب تقديمه ثم الجواب عن المحيط انه غير ظاهر الرواية ح قلت وقد علمت التوفيق بما قد مناه عن الجصاص من انه لا خلاف في الحقيقة فقول المصنف وبطله الخ أي ان ظن الاعطاء بأن كان في موضع لا يعز فيه الماء وقد مناه عن شروح المنية انه المختار وأنه الاوجه قننه (قوله فاقد) بالرفع صفة المحصور واللام فيه للعهد الذهني فكيف يكون في حكم التمسك وبالنصب على الحال كذا رأيت بخط الشارح (قوله ولا يمكنه اخراج تراب مطهر) أما لو أمكنه بقدر الارض او الحائط بشئ فانه يستخرج ويصلى بالاجماع يجزى عن الخلاصة قال ط وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير بلاذنه (قوله يؤخرها عنده) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بطهور سراج (قوله ولا يشبهه بالمصلين) أي احتراماً للوقت قال ط ولا يقرأ كما في ابى السعود سواء كان حديثه اصغراً واكبر ١٥ قلت وظاهره انه لا يؤى ايضا لانه تشبهه لا صلاة حقيقة تأمل (قوله ان وجد مكاناً باباً) أي لا منه من التلوث لكن في الحلبة الصحيح على هذا القول انه يومئ كيفما كان لانه لو وجد صار مستملاً للنجاسة (قوله كالصوم) أي في مثل الحائض اذا طهرت في رمضان فانها تسلك تشبهاً بالصائم لحرمته الشهر ثم تقضى وكذا المسافر اذا أفطر فأقام (قوله مقطوع اليدين الخ) أي من فوق المرفقين والكعبيين والامسح محل القطع كما تقدم لكن سياق في آخر صلاة المريض بعد حكاية المصنف ما ذكره هنا وقبل لا صلاة عليه وقبل يلزمه غسل موضع القطع (قوله اذا كان بوجهه جراحة) والامسح على التراب ان لم يمكنه غسله (قوله ولا يعيد على الاصح) لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين لمرض فانه يؤخر أو يشبهه على الخلاف المذكور انما كما علمت مع اشتراكهما في اسكان القضاء بعد البرء وكون عذرهما سماوياً تأمل (قوله وبهم اذا ظهر الخ) رد لما في الخلاصة وغيرها عن ابى علي السفيدي من انه لو صلى في التوب النجس اولى غير القبلة لا يكفر لانها جائزة حالة العذر اما الصلاة بلا وضوء فلا يؤتى بها بحال فيكفر قال الصدر الشهيد وبه تأخذ ١٥ ووجه الرد انها جائزة في مسألة المقطوع المذكورة فثبت علة عدم الاكفار الجواز حالة العذر لزم القول به في الصلاة بلا وضوء فافهم (قوله وقدمت) أي في اول كتاب الطهارة وقد مناهنا ذلك عن الحلبة البحث في هذه العلة وأن علة الاكفار انما هي الاستحفاف (قوله اعاد) لانه مانع من قبل العباد (قوله والا لا) لله بان الغالب في السفر عدم الماء قال في الحلبة وهذا بشرط انه لو كان بحضرته أو بقرب منه ما تجب الاعادة لتخص كون المنع من العبد (قوله ان في السفرين) لما علمت (قوله والا لا) لعدم الضرورة قهستاني عن شرح الاصل ولعل وجهه انه اذا فقد الماء وقت التلاوة يجده بعد هالان الحضر مظنة الماء فلا ضرورة بخلاف السفر فان الغالب فيه فقد الماء وتأخيرها الى وجوده عرضة لنسيانها تأمل (قوله المسبل) أي الموضوع في الحجاب لائلاء السبل (قوله لا يمنع التيمم) لانه لم يوضع للوضوء بل للشرب فلا يجوز الوضوء به وان صح (قوله ما لم يكن كثيراً) قال في شرح المنية الاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة الا اذا اشبه

(قوله)

مطالع
في فاقد الطهورين

وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان ظن الاعطاء قطع والا لا لكن في القهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء او الآلة وجب الطلب والا لا (المحصور فاقد) الماء والتراب (الطهورين) بأن حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج تراب مطهر وكذا العاجز عن غسل الممرض (يؤخرها عنده) وقال يتشبهه بالمصلين وجوباً فبرك ويسجدان وجد مكاناً باباً والا يومئ فائمام يعيد كالصوم (به يفتي واليه صح وجوه) أي الامام كما في الفيض وقسه ايضا (مقطوع اليدين والرجلين) اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغيره (هارة) ولا يقيم ولا يعيد على الاصح وبهم اذا ظهر أن نعمة الصلاة بلا طهر غير مكفر فليحفظ وقدمت وسجتي في صلاة المريض (فروع) صلى الموبس بالتيمم ان في المصر أعادوا الا لا هل يقيم لخدمة التلاوة ان في السفر ثم والا لا الماء المسبل في الصلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيراً

(قوله أيضاً) أى كالشرب (قوله ويشرب بالوضوء) مقابل المسألة الأولى لأنه يفهم منها أن المسبل للشرب لا يتوضأ به فذكر أن ما سبل للوضوء يجوز الشرب منه وكان الفرق أن الشرب أهم لأنه لأجله النفوس بخلاف الوضوء لأن له بدلاً فيأذن صاحبه بالشرب منه عادة لأنه انفع هذا وقد صرح في الذخيرة بالمسألتين كما هنا ثم قال وقال ابن الفضل بالعكس فيهما قال في شرح المنية والأول أصح (قوله الجنب أولى بباح الخ) هذا بالاجماع تاريخاً أى وبسم الميت لصلى عليه وكذلك المرأة والمحدث وقد بان به لأن الجنابة أغلظ من الحدث والمرأة لا تصلح أماماً لكن في السراج أن الميت أولى لأن غلبه براد للتطيف وهو لا يحصل بالتراب اه تأمل ثم رأيت بخط الشارح عن الظهيرية أن الأول أصح وأنه جزم به صاحب الخلاصة وغيره اه وفي السراج أيضاً لو كان يكتفى للحدث فقط كان أولى به لأنه يرفع حدثه (قوله فهو أولى) لأنه أحق بملكه سراج (قوله ينبغي صرفه للميت) أى ينبغي لكل منهم أن يصرف نصيبه للميت حيث كان كل واحد لا يكفيه نصيبه ولا يمكن الجنب ولا غيره أن يستقل بالكل لأنه مشغول بحصة الميت وكون الجنابة أغلظ لا يبيع استعمال حصة الميت فلم يكن الجنب أولى بخلاف ما لو كان الماء مباحاً فإنه حيث أمكن به رفع الجنابة كان أولى فافهم (تمه) قال في المعراج والأب أولى من ابنه لجواز تركه مال ابنه اه (قوله جاز) لأنه لم يصرم مستعملاً المستعمل ما ينقل عن العضو بعد المسح قياساً على الماء شرح المنية ونحوه ما قد ساء عن التهر وهو المذكور في الحلية فافهم (قوله ولا يخاف العطش) أذ لو خاف لا يحتاج إلى حيلة لا شغاله بحاجته الأصلية والظاهر أن عطش غيره من أهل القافلة كعطشه وإن كان لا يشتم منه أذ لو اضطر أحدهم إليه وجب دفعه له فيما يظهر ولذا جازله قتاله كما مر (قوله بما يغلبه) أى بشئ يخرج به عن كونه مطلقاً كماء ورد أو سكر مثلاً (قوله أوبه) أى بمن شق بانه يرده عليه بعد ذلك فافهم (قوله على وجه يمنع الرجوع) كذا ذكره في شرح المنية لقول قاضي خان أن قولهم الحيلة أن يهيه من غيره ويسلم ليس بصحيح عندى لأنه إذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم قال في شرح المنية وهو الفقه بعينه والحيلة الصحيحة أن يخلطه الخ قلت لكن يدفع هذا قوله على وجه يمنع الرجوع أى بأن تكون الهبة بشرط العوض وأيضاً فقد أجاب في الفتح بأن الرجوع في الهبة مكروه وهو مطلوب لعدم شرعاً فيجوز أن يعتبر الماء معدوماً في حقه لذلك وإن قدر عليه قال في الحلية وهو حسن أقول على أن الرجوع في الهبة يتوقف على الرضى أو القضاء لكن قد يقال أنه ما وهبه إلا ليستردّه والموهوب منه لا ينفعه إذا طلبه الواهب وذلك يمنع التيمم والجواب أنه يستردّه بهبة أو شراء بالرجوع فلا يلزم المكروه والموهوب منه إذا علم بالحيلة يمنع من دفعه للوضوء تأمل (قوله وناقضه ناقض الأصل الخ) أى ما جعل التيمم بدلاً عنه من وضوء أو غسل وأعلم أن كل ما نقض الغسل مثل المني نقض الوضوء ويزيد الوضوء بأنه ينتقض بمثل البول فالتعبير بناقض الوضوء كما في أكثر يشمل ناقض الغسل فساوى التعبير بناقض الأصل كما في الجبر واعترضه المصنف في نفسه بما حاصله أنه وإن نقض تيمم الوضوء كل ما نقض الغسل لكن لا ينتقض تيمم الغسل كل ما نقض الوضوء لأنه إذا تيمم عن جنابة ثم بال مثلاً فهذا ناقض للوضوء لا ينتقض به تيمم الغسل بل ينتقض طهارة الوضوء التي في ضمنه فتثبت له أحكام الحدث لا أحكام الجنابة فقد وجد ناقض الوضوء ولم ينتقض تيمم الجنابة فظهر أن التعبير بناقض الأصل أولى من ناقض الوضوء لشموله التيمم عن الحدثين فأين المساواة اه لكن في عبارة المصنف في الخ حذف المضاف من بعض المواضع فذكرناه ليزول الاشتباه فافهم (قوله فلو تيمم الخ) تفريع صحيح دل عليه كلام المتن لأن منطوق عبارة المتن أنه لو تيمم عن حدث انتقض بناقض أصله وهو الغسل وهو موهوم أنه لا ينتقض بغير ناقض أصله ففرع على هذا كما مر ولو تيمم عن جنابة انتقض بناقض أصله وهو الغسل وهو موهوم أنه لا ينتقض بغير ناقض أصله ففرع على هذا المفهوم كما هو عادته في مواضع لا يخفى أنه إذا تيمم الجنب ثم حدث لا ينتقض تيممه عن الجنابة لأن الحدث لا ينتقض أصله وهو الغسل فلا يصير جنباً وإنما يصير محدثاً بهذا الحدث العارض فافهم (قوله فيتوضأ الخ) تفريع إلى التفريع أى وإذا صار محدثاً فيتوضأ حيث وجد ما يكفيه للوضوء فقط ولو مرة واحدة ولكن لو كان أبس الخلف بعد ذلك التيمم وقبل الحدث ينزعه ويغسل لأن طهارته بالتيمم ناقصة معنى ولا يمسح إلا إذا لبس على طهارة تامة وهي طهارة الوضوء لا طهارة التيمم على ما سبأ في نعم بعد ما توضأ وغسل رجليه يمسح لأنه لبس على

فيعلم أنه للوضوء أيضاً يشرب
ما للوضوء الجنب أولى بباح
من حائض أو محدث وسب ولو
لا حدهم فهو أولى ولو مشتركاً ينبغي
صرفه للميت جاز تيمم جماعة من
محل واحد حيلة جواز تيمم من
دمه ما زمرم ولا يخاف العطش
أن يخلطه بما يغلبه أو يهيه على وجه
ينفع الرجوع (وناقضه ناقض
الأصل) ولو غلغلوا تيمم البناءة
ثم أحدث صار محدثاً لا جنباً
فيتوضأ وينزع خفيه

وضوء كامل والمسح للحدث لا للجنابة الا اذا مر بالماء الكافي للغسل فحينئذ لا يمسح بل يسل تيممه من اصله ويعود جنبا على حاله الاول فلو جاوز الماء ولم يغتسل يتيمم للجنابة ثم اذا احدث ووجد ما يكفيه للوضوء فقط لوضوء ونزع الخلف وغسل لان الجنابة لا يمنعها الخلف كما سيأتي ثم بعده يمسح بالماء وهكذا (قوله فمع الخ) تفريع على قوله فيتوضأ حيث افاد أنه اذا وجد ما يكفيه للوضوء فقط انما يتوضأ به اذا احدث بعده تيممه عن الجنابة أما لو وجدته وقت التيمم قبل الحدث لا يلزمه عندنا للوضوء به عن الحدث الذي مع الجنابة لانه عبث اذا لا بد له من التيمم وعلى هذا فقول صدر الشريعة اذا كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا الغسل يجب عليه التيمم لا للوضوء خلافا للشافعي أما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاتفاق اهـ
مشكل لان الجنابة لا تنفك عن حدث يوجب الوضوء وقد قال أولا يجب عليه التيمم لا للوضوء فنقله ثانيا
يجب عليه الوضوء تناقض وجوابه كما قال القهستاني أن مع في قوله مع الجنابة بمعنى بعد ولما كان في هذا التفريع والجواب دقة وخفاء ودفع لاعتراضات المحشين على صدر الشريعة أمر بالتيمم وقدر هذا الشارح على هذه الرموز التي هي مفاتيح الكنوز (قوله ولو اباحه) مفعول مطلق أى ولو اباحه ما لك له اباحه كان قادرا أو تميز أو حال أى ولو وجدت القدرة من جهة الاباحه أو في حال الاباحه وأطلقه فحمل ما لو كانوا جماعة والماء المباح يكفي أحدهم فقط فيتنقض تيمم الكل لتحقيق الاباحه في حق كل منهم بخلاف ما لو وهب لهم قصبه لانه لا يصيب كلا منهم ما يكفيه وتماه في الفتح (قوله في صلاة) من مدخول المبالغة أى ولو كانت القدرة أو الاباحه في صلاة يتنقض التيمم وتطل الصلاة التي هو فيها الا اذا كان الماء سورا جارفه مضى فيها ثم يعيدها بسور الجار لما مر أنه لا يلزم الجمع بينهما في فعل واحد في المنية من انهما يفسد غير صحيح كذا كره الشارحان ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا بعد منية أى الا اذا كان العذر المبيح من قبل العباد فيعيد ولو بعد الوقت كما مر فتنه حلية (قوله كاف لظهره) أى للوضوء ولعمد ثا ولا غتسل لوجنبا واحترزه عما اذا كان يكفي بعض اعضاءه أو يكفي للوضوء وهو جنب فلا يلزمه استعماله عند ابتداء كما مر فلا ينقض كما في الحلية (قوله ولو مرة مرة) فلو غسل به ككل عضو مرتين أو ثلاثا فقص عن إحدى رجليه انتقض تيممه هو المختار لانه لو اقتصر على المرة كناه بجر عن الخلاصة (قوله وغسل نجس مانع) فلو لم يكفه يلزمه أيضا لتقليل النجاسة فكما يفهم من تعليلهم في كثير من الشروح لكن في الخلاصة انه لا يلزمه بجر أى الا اذا امكن أن يبقى أقل من قدر الدرهم كنجسناه فيما مر فيلزمه ولا ينتقض تيممه (قوله واعة جنابة) أى لو اغتسل وبقيت على بدنه لمعة لم يصح الماء فقيم لها ثم احدث تيمم له ثم وجد ما يكفه فقط فانه يسلمها به ولا يطل تيممه للحدث ثم اعلم أن هذه المسألة على خمسة أوجه * الاول أن يكفيه ما معا في غسلها ويتوضأ ويطل تيممه لهما * الثاني أن لا يكفي واحدا منهما فيبقى تيممه لهما ويغسل به بعض اللعة لتقليل الجنابة * الثالث أن يكفي اللعة فقط وقد مرناه * الرابع عكسه فيتوضأ به ويبقى تيممه لهما على حاله * الخامس أن يكفي أحدهما بمفرده غير عين فيغسل به اللعة ولا ينتقض تيمم الحدث عند أبي يوسف وعند محمد ينتقض ويظهر أن الاول أوجه وهذا اذا وجد الماء بعد ما تيمم للحدث فلو قبله فعلى خمسة أوجه أيضا في الوجه الاول بغسلها ويتوضأ للحدث وفي الثاني يتيمم للحدث ويغسل به بعض اللعة ان شاء وفي الثالث يغسلها ويتيمم للحدث وفي الرابع يتوضأ ويبقى تيممه لهما وفي الخامس كالثالث لان الجنابة اغلظ لكن في رواية يلزمه غسلها قبل التيمم للحدث ليصير عادما للماء وفي رواية يجزى اهـ ملخصا من الحلية وعلى الرواية الاولى اقتصر في المنية (قوله لان المشغول الخ) ارتكب في التعليل النشر المشقوش ط (قوله كالمعدوم) ولذا جازله التيمم ابتداء وقد اعترض بهذا في البحر تبعا للحلية على قولهم لو كان شوبه نجاسة فقيم أولا ثم غسلها بعيد التيمم اجبا لانه تيمم وهو قادر على الوضوء فقال فيه نظير بل الظاهر جواز التيمم مطلقا لان المستحق الصبر الى جهة معدوم حكم كسأله اللعة أى على رواية التخيير قلت لكن فرق في السراج بينهما بأنه هنا قادر على ما لو توضأ به جاز بخلاف مسألة اللعة لانه عاد جنبا برؤية الماء اهـ وهو فرق حسن دقيق فقدره (قوله لا تنقض ردة) أى فيصلى به اذا اسلم لان الحاصل بالتيمم صفة الطهارة والكفر لا ينافيها كالوضوء والردة تطل ثواب العمل لا زوال الحدث شرح النقاية (قوله بطل برئه الخ) أى لقدرة على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا بجر وكذا لو تيمم لعدم الماء

ثم بعده يمسح عليه ما لم يجر بالماء فع في عبارة صدر الشريعة بمعنى بعد كافي ان مع العسر يسرا فافهم (وقدره ماء) ولو اباحه في صلاة (كاف لظهره) ولو مرة مرة (فضل عن حاجته) كهطش وعجن وغسل نجس مانع واعة جنابة لان المشغول بالحاجة وغير الكافي كالمعدوم (لا) تنقضه (ردة وكذا) ينتقضه (كل ما يمنع وجوده التيمم اذا وجد بعده) لان ما جاز بعده بطل برؤه فلو تيمم لم يرض بطل برئه أوله بطل برؤه

ثم مرض كما تقدمه عن جامع القسامين وقد منّا الكلام عليه مع ما في المقام من الاشكال (قوله والحاصل)
 اراد به التنبية على أن ذلك قاعدة كلية تغني عن ذكر قدرة الماء الكافي فافهم (قوله وما لا يمنع الخ) وذلك
 كوجود الماء عند المريض العاجز عن استعماله (قوله في الابتداء) متعلق بوجوده أو بالتيمم (قوله
 بعد ذلك) متعلق بوجوده واسم الإشارة عائدة على التيمم والتيمم بالنصب مفعول يتقضى وبعبارة الشارح
 في الخزانة فلا يتقضى وجوده بعده ذلك التيمم وهي الظاهر (قوله ولو قال) يعني بعد قوله وناقضه ناقض
 الاصل (قوله فلو تيمم الخ) ذكره القهستاني بحجنا بقوله ينبغي أن يتقضى تيممه لانه قدر على الماء حكماً
 ويؤيده ما قال الزاهدي أن عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء اهـ وظهوره جزم به الشارح (قوله
 فانتقض) أي البعد عن ميل بسبب السير وهو بالصاد المهملة وقوله انتقض أي التيمم وهو بالصاد المعجمة
 فقبه جناس (قوله ومرو رناعس الخ) مبتدأ خبره قوله كاستيقظ منخ والناعس هو الذي يبيع الكثر
 ما يقال عنده ولم تزل قوته الماسكة طـ واعلم أن مرو رناعس على الماء يتقضى تيممه سواء كان عن حدث
 أو عن جنابة متمكناً ولا ومرو رناعس مثله لكن لو كان غير متمكناً مقعده وكان تيممه عن حدث يكون الناقض
 النوم لا المرور كما يعلم من الجروبه يعلم ما في كلام الشارح فكان الصواب أن يقول ومرو رناعس مطلقاً وأنام
 متيمم عن جنابة أو عن حدث وكان متمكناً فافهم (قوله فينتقض) نتيجة التشبيه بالمستيقظ (قوله وأبقيا
 تيممه) أي ابقي الصاحبان تيممه للجزء عن استعمال الماء (قوله وهو) أي قول الصاحبين (الرواية
 الصحيحة عنه أي عن الامام وهو متعلق بالرواية ورأيت بخط الشارح في هامش الخزانة انه صحيحها في التيمم
 وشرح النسبة ونكت العلامة فاسم تبعاً للكمال واختارها في البرهان والبحر والنهر وغيرها اهـ وجزم بها
 في المنية وقال في الحلية كذا في غير كتاب من الكتب المذهبية المعتمدة وهو المتجه قال شيخنا ابن الهمام وإذا كان
 ابو حنيفة يقول في المستيقظ حقيقة على شاطئ نهر لا يعلم به يجوز تيممه فكيف يقول في النائم حقيقة
 بانتقاض تيممه اهـ ونقل في الشريعة لبلالية عن البرهان موافقة ابن الهمام ثم اجاب عنه فراجعها ومضى
 في الهداية وغيرها على ما في المتن (قوله المختارة للفتوى) عبارة الجرجي الفتاوى (قوله أي أكثر
 أعضاء الوضوء الخ) الاولى أن يقول أي أكثر أعضائه في الوضوء الخ لان الضمير في أكثره عائدة على الرجل التيمم
 مع تقدير مضاف وهو الأعضاء الصادقة على أعضاء الوضوء وغيرها تأمل هذا وقد اختلفوا في حد الكثرة
 ففهم من اعتبرها في نفس العضو حتى لو كان أكثر كل عضو من الأعضاء الواجب غسلها جرحاً تيمم وان
 كان صحيحاً يغسل وقيل في عدد الأعضاء حتى لو كان رأسه ووجهه ويديه ومجر وحدة دون رجله مثلاً تيمم وفي
 العكس لا اهـ درر البحار قال في الجرو في الحقائق المختارة الثاني ولا ينبغي أن الخلاف في الوضوء ما في الغسل
 فالظاهر اعتباراً كثر البدن مساحة اهـ وما استظهره أكثره عليه اخوة في النهر ونقله نوح افندي عن العلامة
 قاسم فلذا جزم به الشارح (قوله جردى) بضم الجيم وقصها مع فتح الدال شرح المنية (قوله اعتباراً للاكثر)
 عله لقوله تيمم طـ (قوله وبعبك) وهو ما لو كان أكثر الأعضاء صحيحاً يغسل الخ لكن إذا كان يمكنه
 غسل الصحيح بدون اصابة الجريح والتيمم حلية فلو كانت الجراحة بظهره مثلاً وإذا صب الماء سال عليها
 يكون ما فوقها في حكمها فيضم اليها كما يحشمه الشريعة في الامداد وقال لم أره وما ذكرناه صريح فيه (قوله
 ويمسح الجريح) أي ان لم يضره ولا اعصابها بخرقة ومسح فوقها خاتمة وغيرها ومفاده كما قال طـ أنه يلزمه
 شد الخرقه ان لم تكن موضوعة (قوله وكذا الخ) فصله بكذا إشارة الى انه هو الذي فيه الاختلاف الاتي
 (قوله ولا رواية في الغسل) أي لا رواية في صورة المساواة عن اثنتي عشرة الثلاثة وانما فيها اختلاف المشايخ فقبل
 يتيمم كالوكان الأكثر جرحاً لان غسل البعض طهارة ناقصة والتيمم طهارة كاملة وقيل يغسل الصحيح ويمسح
 الجريح كعكس الاولى لان الغسل طهارة حقيقية بخلاف التيمم واختلاف الترجيح والتيمم كافي الحلية ورجح
 في البحر الصحيح الثاني بأنه لا حوط وتبعه في المتن ثم اعلم أني لم أر من خص نفي الرواية في صورة المساواة بالغسل
 كما فعل الشارح ثم رأيت في السراج مانعه وفي العميون عن محمد اذا كان على البدن قروح لا يقدر على غسلها
 وبوجهه مثل ذلك تيمم وان كان في يديه خاصة غسل ولا يتيمم وهذا يدل على انه يتيمم مع حراة النصفه انتهى
 كلام السراج فقد وجدت الرواية عن محمد في الوضوء فنقلهم لا رواية أي في الغسل كما قال الشارح لكن يرد على

قوله غير متمكناً مقعده هكذا
 يحمله ولعله سبق قلم والاولى يمكن
 مقعده كما لا ينبغي اهـ معصمه

والحاصل أن كل ما يمنع وجوده
 التيمم نقض وجوده التيمم (وما لا)
 يمنع وجوده التيمم في الابتداء (فلا)
 يتقضى وجوده بعد ذلك التيمم
 ولو قال وكذا زوال ما أباحه أي
 التيمم لكان الظاهر وأخصر وعليه
 فلو تيمم لعد ميل فصار انتقض
 انتقض فليحفظ (ومرو رناعس)
 متيمم عن حدث أو نائم غير متمكناً
 متيمم عن جنابة (على ماء) كاف
 (كاستيقظ) فينتقض وأبقيا
 تيممه وهو الرواية الصحيحة عنه
 المختارة للفتوى كالتيمم وبقره
 ماء لا يعلم به كافي الجرح وغيره
 وأقره المصنف (تيمم) كان
 (أكثره) أي أكثر أعضاء الوضوء
 عدداً وفي الغسل مساحة
 (مجروحاً) أو به جردى اعتباراً
 لا أكثر (وبعبك بغسل) الصحيح
 ويمسح الجريح (و) كذا (ان استويا
 غسل الصحيح) من أعضاء الوضوء
 ولا رواية في الغسل

الشارح انه جعل حكم المساواة في الوضوء الغسل والمسح والذي في العيون التيمم فتدبر (قوله منها) أى من اعضاء الوضوء بناء على ما قاله وعلت ما فيه (قوله وهو الاصح) محتمة في الخاتمة والحيط بجر (قوله وغيره) كالتخلص والفتح والزبلى والاختيار والمواهب (قوله لو الجرح يسديه) أى ولا يمكنه ادخال وجهه ورجليه في الماء فلو أمكنه فعل بلا تيمم كالا ينجى فلا ينافى ما قد مناه عن العيون (قوله وان وجد من يوضيه) أى بناء على ما مر من أنه لا بعدة قادره بقدره غيره عند الامام لكن عبر عن هذا في القضية والمبتغى بقيل جازما بالتفصيل وهو الموافق لما مر في المريض العاجز من انه لو وجد من يعينه لا يتيمم في ظاهر الرواية فتنبه لذلك (تمت) لو أبكت اعضاء الوضوء جراحة بضرها الماء وبأكثر مواضع التيمم جراحة بضرها التيمم لا يصلى وقال ابو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلى ويغسل زبلى (قوله ولا يجمع بينهما) لما فيه من الجمع بين البذل والمبدل بخلاف الجمع بين التيمم وسؤر الجار لان الفرض يتأذى باحدهما لا يجمع بينهما بل الشك بجر (قوله وغسل) بفتح الغين ليم الطهارتين ح (قوله كالا يجمع) عدم الجمع في جميع ما أتى به من المعاقبة من الطرفين أى كلما وجد واحد امتنع وجود آخر وليس المراد عدم الجمع ولو من احد الطرفين لان ذلك لا ينحصر في عدد كالحيض مع الصلاة أو الصوم أو الحج وكذا العبادات بأسرها مع الكفر ونحو ذلك (قوله بين حيض وحبل أو استحاضة أو نفاس) أى لا يجمع بين الحيض وبين واحد من الثلاثة المعطوفات عليه بل كلما وجد الحيض لا يوجد واحد منها وكلما وجد واحد منها لا يوجد الحيض وكذا يقال فيما بعده وقوله ولا بين نفاس واستحاضة أو حيض قيل كذا في اصل نسخة الشارح وفي بعض النسخ أو حبل بدل قوله أو حيض وعليه فلا تكرار لكن فيه كما قال ط أن النفاس قد يجمع مع الحبل في التوهم الثاني لما ذكره من أن النفاس من الاول والحاصل أن الاحتمالات ستة ثلاثة فيها الحيض مع غيره واثنان نفاس مع غيره والسادس حبل مع استحاضة قال ج وتركه الشارح لان الجمع فيه محتم (قوله ولا زكاة وعشر او خراج) لان كل ما كان الواجب فيه الزكاة لا يجب فيه عشر ولا خراج وهو ظاهر وكذا عكسه كما لو أتى عشر الخراج من الارض العشرية أو أدى خراج الارض الخراجية من الخراج منها ونوى فيما بقي التجارة وحال عليه الحول فلا زكاة فيه وكذا الوشري أرضا خراجية أو عشرية ناويا التجارة وحال الحول لماسد كره الشارح في كتاب الزكاة من انه لا تصح نية التجارة فيما خرج من أرضه العشرية ناويا التجارة لثلاثي جمع الحاقان وكذا الوشري أرضا خراجية ناويا التجارة أو عشرية وتزرعها لا تكون للتجارة لقيام المانع اه (قوله أو فطرة) فعبيد الخدمة فيها الفطرة ولا زكاة وعبيد التجارة اذا حال عليه الحول فيها الزكاة ولا فطرة ح (قوله ولا عشر مع خراج) أى ان كانت الارض عشرية ففيها عشر الخراج وان خراجية فالخراج واعلم أن الاحتمالات في هذه الاربعة ستة أيضا ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج واثنان في الفطرة مع العشر او مع الخراج تركهما لعدم تصورهما أفاده ح (قوله ولا فدية وصوم) فمن وجب عليه الصوم لا تلزمه فدية ومن وجبت عليه الفدية لا يجب عليه الصوم مادام عاجزا ما اذا قدر فانه يصوم لكن لا يقي ما أذاه فدية لان شرطها العجز الدائم فلا يجمع أفاده ط (قوله او قصاص) أى ولا بين فدية أى كفارة وقصاص فأراد بالفدية ما يشمل الكفارة والاولى التعبير بها كافي البحر فافهم وذلك لان القصاص في العمد والكفارة في غيره متى وجب احدهما لم يجب الاخر (قوله ولا ضمان وقطع) فان السارق اذا قطع أو لا لا يضمن العين الهالكة أو المستهلكة واذا ضمن القيمة أو لا لم يقطع بعده للملكة مستندا الى وقت الاخذ ثم يجمع مع انقطع ضمان النقصان فيما اذا شق الثوب قبل ارجائه لكنه ضمان اتلاف لا ضمان مسروق فلم يجب الضمان بما وجب به القطع فافهم (قوله أو أجر) أى ولا ضمان وأجر كما لو استأجر دابة ليركبها ففعل وجب الاجر ولا ضمان وان عطبت ولو اركبها غيره فعطبت ضمانها ولا اجر عليه وأما اذا استأجر الحمار فقدر الحمل اكثر منه ولا نطبق ذلك فعطبت فعليه الاجر لا جمل الحبل والضمان لا جمل الزيادة فلم يجب الضمان بما وجب به الاجر بل بغيره (قوله ولا جلد مع رجم) لان الجلد للبكر والرجم للمعصن (قوله أو نفي) المراد به نفي عام كإفسره الشافعي وأما اذا كان بمعنى الحبس فيجمع مع الجلد أفاده ح والمراد أن البكر اذا جلد لا ينفى ما لم يره الامام فله فعله سياسة وليس المراد انه اذا نفى لا يجلد في عدها فلنظير تأمل (قوله ولا مهر وموتعة) فان المطلقة قبل الدخول ان سمي إماما مهر فانه نصفه والا فالموتعة حينئذ وهذا

(ومسح الباقي منها وهو الاصح) لانه (أحوط) فكان أولى وصحح في الفحص وغيره التيمم كما يتيمم لو الجرح يسديه وان وجد من يوضيه خلافا لهما (ولا يجمع بينهما) أى تيمم وغسل كالا يجمع بين حيض وحبل أو استحاضة أو نفاس ولا بين نفاس واستحاضة أو حيض ولا زكاة وعشر أو خراج أو فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم أو قصاص ولا ضمان وقطع أو أجر ولا جسد مع رجم أو نفي ولا مهر وموتعة

في المتعة الواجبة أما المستحبة فتجتمع مع المهر (قوله وحده) أي ولا مهر وحده بل إن كان الوطاء زنى فالحد
ولا مهر ولا الفالمهر ولا حد (قوله أو ضمن أفضائها) أي ولا مهر وضمن أفضائها فإذا وطئ زوجته
فأفضاها لا يجب ضمان الأفضاء عند أبي حنيفة ومحمد ومثله المهر مع الموت من الوطاء ح وهذا الوطاء مختارة
مطهرة لوطئه والارزاهة ديها كماله كما حذر الشرع بل لا في شرح الوهابية ثم هذا أيضا في ذكره هنا نظر
أذ ليس المراد أنه إذا الزمه الضمان في الزوجة لا يلزمه مهرها فعدم الاجتماع من أحد الطرفين فقط وسياق أن
شاء الله تعالى في الجنائيات قبل باب الشهادة في القتل ما لو كان ذلك بأجنبية وأنه بأفضائها مكرهه يلزمه
الحد وأرض الأفضاء وهو ثلث الدية إن كانت تستسك بولها والافضل الدية فافهم (قوله من جماعه) أي
جماع الزوج لها (قوله ولا مهر مثل وتسمية) لأنه إذا سمي الجائز من المهر وجب وإن لم يسم أصلا أو سمي
ملا يجوز كغزير وخمر وجب مهر المنزل ط (قوله ولا وصية وميراث) فمن يستحق الوصية لا يستحق الميراث
وكذا بالعكس أي فيما إذا كان من يرث عليه أما إذا وصى أحد الزوجين للأخر ولا وارث غيره اجتماعا حينئذ وكذا
يجتمعان إذا أجاز بقية الورثة (قوله وغيرها مما سيجي) ذكر الجوى في شرحه على الكنز جلة منها القصاص مع
الدية وأجر القسمة مع نصيبه فمن يستحق الأجرة على قسمة الدار المشتركة لا يجوز أن يكون له نصيب منها وبالعكس
والظاهر مع الجمعة فمن كان الواجب عليه الظاهر كالمسا فلا يجب عليه الجمعة وكذا بالعكس والشهادة مع اليمين
فمن لم يأخذ الخصمين البينة لا يلزم الآخر اليمين وبالعكس تأمل وأما من أحد الطرفين فيتصور فيما إذا ذى
وأقام البينة فلا يحلف المدعى عليه وكذلك لا يحلف اليهود على المعتمد وفيما إذا أقام شاهدا واحدا
وحلف فلا يقبل شاهد يمين عندنا ومنها النكاح مع ملك اليمين فمن كان يدا بالنكاح لا يمكن أن يكون مالكا
للزوجة وبالعكس إلا أن يقد على امته للاحتياط والأجر مع الشركة في حل المشتركة نظير أجرة القسمة والحد مع
قيمة أمة مملوكة زنى بها فقتلها على قول أبي يوسف وأما عندهما فيجب الحد بالزنى والقيمة بالقتل وهو ما سمي عليه
المصنف في الحدود والحد مع قيمة أفضاء أمة مملوكة زنى بها فأفضاها في بعض الصور على ما سبأ في تفصيله في
الحدود إن شاء الله تعالى والظاهر أن هذا إذا لم يكن الوطاء بشبهة فلو كان بشبهة لا حد بل يجب القيمة
في صورتين ومنها القيمة مع الثمن فإن البيع لو صحيحا وجب الثمن ولو فاسدا وتعذر رده على البائع وجبت
قيمه والحد مع اللعان وأجر نظر الناظر إذا عمل مع العمل في الدار الموقوفة فإن له أجر العمل لا النظارة
أه ح موضحا فهداه أحد عشر موضعا والذي في الشرح ثلاثة وعشرون فالمجموع أربعة وثلاثون أقول
وزدت الرهن مع الأجرة فيما إذا رهن شيئا ثم أجره أو بالعكس أو مع الاعارة كذلك والمساقاة مع الشركة
والغسل مع المسح على الخلف في إحدى الرجلين والخلج مع العمرة للمكي والنكاح مع أجرة الرضاع ثم رأيت
الشرع بل لا في زاد في الإمداد القتل مع الوصية أو مع الميراث وخرق خف مع آخر والتابع يتنق الحصر (قوله
محدثا) حال من فاعل يستطيع (قوله وافق قارئ الهداية الخ) هو العلامة سراج الدين شيخ الحق
ابن الهمام وما افتى به نقله في البحر عن الحلبي ونظمه العلامة ابن الشحنة في شرحه على الوهابية وقال
إنها مهمة نظمها الغرابها وعدم وجودها في غالب الكتب (قوله قولان) ذكر في التمر عن
البدائع ما يفيد ترجيح الوجوب وقال وهو الذي ينبغي التعويل عليه اه بل قال في البحر والصواب الوجوب
ويأتي غمامه في آخر الباب الآتي (قوله وكذا بسقط غسله) أي غسل الرأس من الجنابة (قوله ولو على
جبيرة) ويجب شدة هان لم تكن مشدودة ط أي إن أمكنه (قوله والا) أي بأن ضره المسح عليها والله
سبحانه وتعالى أعلم

وحد أو ضمن أفضائها أو موتها
من جماعه ولا مهر مثل وتسمية
ولا وصية وميراث وغيرها مما
سبب في محله إن شاء الله تعالى
(من به وجع رأس لا يستطيع
معه مسحه) محدثا ولا غسله جنباً
ففي الفيض عن غريب الرواية يتيم
وأفتى قارئ الهداية أنه (بسقط)
عنه (فرض مسحه) ولو على
جبيرة ففي مسحه قولان وكذا
بسقط غسله في مسحه ولو على جبيرة
إن لم يضره والاسقاط أصلا وجعل
عاد ما لذلك العضو حكما كفي المدح
حققة

* (باب المسح على الخفين) *

آخره لثبوتها بالسنة

* (باب المسح على الخفين) *

ترجم به مع أنه زاد عليه المسح على الجبيرة ولا عيب فيه بل المعبى لوترجم لثبوتها بالسنة
المسح على خف واحد بلا عذر كما سبأ في وفي البحر وغيره أنما سمي خفا لخفة الحكم به من الغسل إلى المسح
أقول فيه أنه موضوع لغوى قبل ورود الشرع وقد نقل الرملى أن المسح عليه من خصائص هذه الأمة فكيف
يعال به للوضع السابق عليه إلا أن يجاب بأن الواضع هو الله تعالى كما هو قول الأشعري وهو تعالى عالم بما
بشرعه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم تأمل (قوله آخره) أي عن التيم لثبوتها بالسنة فقط على الصحيح

كاسياً في التيم ثابت بالكتاب كما تروى بالسنة أيضاً فكان أولى بالقديم وإن اشتركا في الترخيص بهما وآياً
 التيم بدل عن الكل وهذا عن البعض ثم إن إبداء الشارح نكتة للتأخير للتذكير والافيكفي ما مر لأنه قديين
 وجه تأخير التيم عما قبله ويعلم منه وجه تأخير المسح عنه فتدبر نعم يحتاج إلى إبداء وجه ذكره عقبه بلا فصل وهو
 أن كلامهما شرع رخصة وموقتاً ومسحاً وبدلاً (قوله وهو لغة) التفسير راجع إلى المسح فقط وباعتبار
 تسلطه على قوله وشرعاً راجع إلى المسح المقيد بالجار على طريقة شبه الاستخدام فإن المسح من حيث هو غيره
 من حيث القيد أفاده ح (قوله اصابة البسلة) بكسر الباء أي الندوة قاموس وشمل ما لو كانت
 بيداً وغيرها كطر وفي المنية عن المحيط لو نوضاً ومسحاً بسلة بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز ولو مسح رأسه
 ثم مسح خفيه بسلة بقيت بعد المسح لا يجوز اه أي لأن المستعمل في الأولى ما سأل على العضو وانفصل
 وفي الثانية ما أصاب الممسوح وهو باق في الكف (قوله خلف مخصوص) اللام زائدة لتقوية العامل
 لضعفه بكونه فرعاً عن الفعل في العمل والخلف مخصوص ما فيه الشروط الآتية (قوله في ومن
 مخصوص) وهو يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر ويوجد في بعض النسخ زيادة في محل مخصوص
 والمراد به أن يكون على ظاهرهما ط (قوله فأكثر) أي بما فوقهما من الساق ولا حاجة إليه لأنه خارج
 عن مسمى الخلف الشرعي تأسل (قوله ونحوه) أي مما اجتمع فيه الشروط الآتية ط (قوله شرط
 مسحه) أي مسح الخلف المفهوم من الخفين وأل فيه الجنس الصادق بالواحد والاثني ولم يقل مسحهما لأنه
 قد يكون واحداً الذي رجل واحدة (قوله ثلاثة أمور الخ) زاد التنزيل إلى ليسهما على طهارة وخلو كل
 منهما عن الخرق المانع واستمسكتهما على الرجلين من غرشته ومنعهما وصول الماء إلى الرجل وأن يبقى من
 القدم قدر ثلاث أصابع اه قلت وي زاد كون الطهارة المذكورة غير التيم وكون الماء غير جنب وسأني
 بيان جميع ذلك في محله (قوله القديم) بدل من محل ح (قوله أو يكون) منصوب بأن مقدرة
 والنسب كمنعطف على كون الأول ط فهو نظير قوله تعالى وأرسل رسولا (قوله تقصاته) أي نقصان الخلف
 الواحد لو كان واحداً أو كل واحد من الاثنين قال ط فلا يعتبر اجتماعهما (قوله الخرق) بالنقصان الموضع
 المقطوع وبالقبح المصدر ح والظاهر إرادة الأول ط (قوله فيجوز على الزبول) يشق الزاوي وسهـ كوت
 الرء هو في عرف أهل الشام ما يسمى مركوباً في عرف أهل مصر اه ح وهذا انشراح على ما فهم مما قبله
 من أن التقصان عن القدر المانع لا يضر ط (قوله لومشودا) لأن شدة بمنزلة الخطاطة وهو مستمسك بنفسه
 بعد الشدة كالخلف المحيط ببعضه بعض فأنهم في البحر عن المراح ويجوز على الجاروق المشتوق على ظهر القدم
 وله أزرار يشدها عليه نسبه لأنه كغير المشتوق وإن ظهر من ظهر القدم شيء فهو كغير الخلف اه قلت
 والظاهر أنه الخلف الذي يلبسه الأتراك في زماننا (قوله وجوز الخ) في البحر عن الخلاصة المسح على
 الجاروق إن كان بستر القدم ولا يرى منه ولا من الكعب إلا قدر أصبع أو أصبعين يجوز ولا يكن كذلك ولكن
 ستر القدم بجلد إن كان الجلد متصلاً بالجاروق بالخرز جازاً أيضاً وإن شذب شيء فلا ولو ستر القدم باللفافة
 جوزه مشايخ سمرقند ولم يجوز مشايخ بخاري اه قال ح والحق ما عليه مشايخ بخاري لأن المذهب
 أنه لا يجوز المسح على الخلف الذي لا يستر الكعبين إلا إذا خيط به ثخين كوخ كذا ذكره في الامداد فذكره الشارح
 ضعف اه أقول أي لأن التبادر من اللفافة أنها ما يلف على الرجل غير مخروزر بالخلف فيكون حكمها حكم
 الرجل بخلاف ما إذا كانت متصلة بالخلف فتكون تعاله كبطائه وإذا جحد كلام السمرقنديين على
 ما إذا كانت متصلة فلا نسلم أنه ضعيف لما في البحر والزيابي وغيرهما لو انكشف الظهارة وفي داخلها بطانة
 من جلد أو خرقة مخروزة بالخلف لا يمنع اه وهذا إذا بلغ قدر ثلاث أصابع وكأنه لم يقيد به للعلم به كذا في
 الحلية وفي المجنب إذا قدر ثلاث أصابع من بطانة الخلف دون الرجل قال الفقيه أبو جعفر الأصح أنه يجوز
 المسح عند الكل لأنه كالجلوب المنعل اه وفي شرح المنية الكبير بعد كلام طويل قال علم من هذا أن
 ما يعمل من الخوخ يجوز المسح عليه لو كان ثخيناً بحيث يمكن أن يمشي معه فرسخاً من غير تجليد ولا تنعيل وإن
 كان رقيقاً فغسل التجليد أو التنعيل ولو كان كإبرعم بعض الناس أنه لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجلد جميع
 ما يستر القدم إلى الساق لما كان بينه وبين الكبراس فرق وأطال في تحقيق ذلك فراجع (تنبيه) يؤخذ من

وهو لغة أمر باليد على الشيء
 وشرعاً اصابة البسلة خلف مخصوص
 في زمن مخصوص والخلف شرعاً
 السائر للكعبين فأكثر من جلد
 ونحوه (شرط مسحه) ثلاثة أمور
 الأول (كونه سائر) محل فرض
 الغسل (القدم مع السكع)
 أو يكون نقصانه أقل من الخرق
 المانع فيجوز على الزبول ومشودا
 إلا أن يظهر قدر ثلاثة أصابع ويجوز
 مشايخ سمرقند ستر الكعبين باللفافة

هذا أن ما انتفى عنه الخلف من بطانة متصلة به لا يشترط فيها أن تكون تحينة بدليل ذكرهم الخرفة فأنها لا تكون غالباً الرقيقة ويؤخذ منه أيضاً أنه يجوز المسح على المسمى في زماننا بالقلبين إذا خيط فوق جوارب رقيق ساتروا لم يكن جلد القلشين واصلاً إلى الكعبين كما هو صريح ما نقلناه عن شرح المنية ويعلم أيضاً ما نقلناه جواز المسح على الخلف الخنقي إذا خيط بما يسترك الكعبين كالسروال المسمى بالشخصير كما قاله سيدي عبد الغني وله فيه رسالة ورأيت رسالة للشارح رحمه الله تعالى رد فيها على من قال بالجواز مستنداً في ذلك إلى أنهم لم يذكروا جواز المسح على الجواربين إذا كانوا رقيقين منعيلين لا شتراطهم إمكان السفر ولا يتأتى في الرقب والظاهر أنه أراد الرد على سيدي عبد الغني فإنه عاصره فإنه ولد قبل وفاة الشارح بثمانية وثلاثين سنة وأنت خبير بالفرق الواضح بين الجوارب الرقيق المنعل أنه لا جلد وبين الخلف القصير عن المستورين بما انفصل به من الجوارب الرقيق لأنه يمكن فيه السفر وإن كان قصيراً بخلاف الجوارب المذكور على أن قول شرح المنية وإن كان رقيقاً فمع التجليد أو التنعيل الخصر في الجواز على الرقيق المنعل أراجله إذا كان المنعل أو الجلد قوياً يمكن السفر به ويعلم منه الجواز في مسألة الخلف الخنقي المذكورة بالاولى وقد علمت أن مذهب السمرقنديين أنما يسلم ضعفه لو كانت اللقافة غير مخروزة والأفلا يحمل كلام السمرقنديين عليه ويكون حينئذ في المسألة قولان ولم زمن مشايخ المذهب ترجيح أحدهما على الآخر بل وجدنا في وعائيد قول السمرقنديين كما علمت وسند كراما يؤيده أيضاً ثم رأيت رسالة أخرى لسيدي عبد الغني رد فيها على رسالة الشارح وسماها الرد الوفي على جواب الحصص كفي في مسألة الخلف الخنقي وحقق فيها ما قاله في رسالته الأولى المسماة بغية المكتفي في جواز المسح على الخلف الخنقي وبين فيها أن ما استدل به الشارح في رسالته لا يدل له لأن النصيص على الشيء لا يثبت ما عداه إلى غير ذلك مما ينبغي مراجعته ولكن لا ينبغي أن الورع في الاحتياط وإنما الكلام في أصل الجواز وعدمه والله تعالى أعلم (قوله والثاني كونه) أي كون الخلف والمراد محل المسح منه كما يفيد التفرع الآتي (قوله ولم يقدم قدمه إليه لم يجوز) لأنه لما مسح على الموضع الخالي من القدم لم يقع المسح في محله وهو ظهر القدم كما يأتي فلم يمنع سرية الحدث إلى القدم فلو قدم قدمه إليه ومسح جاز كما في الخلاصة وفيها أيضاً ولو أزال رجله من ذلك الموضع أعاد المسح ونقله في التجنيس عن أبي علي - الدقاق ثم قال وفيه نظر ولم يذكروا وجهه قال ح وقد ذكر شيخنا السيد رحمه الله تعالى وجهه بقوله وجه النظر أنهم اعتبروا خروج أكثر القدم من موضع يمكن المسح عليه وههنا وان خرجت من موضع مسح عليه لم تخرج من موضع يمكن المسح عليه اهـ (قوله ولا يضر الخ) الأولى ذكره عند الكلام على الشرط الأول كما فعله في الدرر ونور الإيضاح ليكون إشارة إلى أن المراد ستر الكعبين من الجوانب لا من الأعلى وبه على ذلك لخلاف الإمام أحمد فيه قال في درر البحار وعند أحمد إذا كان الخلف واسعاً بحيث يرى الكعب لا يجوز المسح (قوله المشي المعتاد) بأن لا يكون في غاية السرعة ولا في غاية البطء بل يكون وسطاً ونظيره ما قالوه في السير المعتاد في مدة السفر لقصر الصلاة (قوله فرسخاً كثيراً) فتقدم أن الفرسخ ثلاثة أميال اثنا عشر ألف خطوة وعبر في السراج معزيا إلى الإيضاح بمسافة السفر وبه جزم في النقاية وقال القهستاني - أي الشرعي - كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويخالفه كلام حاشية الهداية حيث قال ما يمكن المشي فيه فرسخاً كثيراً اهـ أقول ويمكن أن يكون محل القوانين على اختلاف الخلق في حالة الإقامة يعتبر الفرسخ لأن المقيم لا يريد مشيه عادة في يوم وليلة على هذا المقدار أي المشي لأجل الحوائج التي تلزم لأغلب الناس وفي حالة السفر يعتبر مائة ويقترب منه ما اعتبره الشافعية من التقدير بمتابعة المشي للمقيم يوماً وليلة والمدة ثلاثة أيام وليلاتها اعتباراً بمدة المسح لكن قد يقال لما ثبت أن هذا الخلف صالح للمسح عليه للمقيم قطع النظر عن حالة السفر لأن المسافر في الغالب يكون راكباً ولا يريد مشيه غالباً على مقدار الفرسخ فالأظهر اعتبار الفرسخ في حقهما ومحمل قول من قال بمسافة السفر على السفر اللغوي دون الشرعي كما يشير إليه كلام القهستاني السابق تأمل * (تنبيه) * المتبادر من كلامهم أن المراد من صلوحه لقطع المسافة أن يصلح لذلك بنفسه من غير لباس المداس فأنه قد يرق أسفله ويمشي به فوق المداس أيا ما هو بحيث لو مشى به وحده فرسخاً تحترق قدر المانع فعلى الشخص أن يتفقداه ويعمل به بغلبة ظنه وقد وقع اضطراب بين بعض العصرين في هذه المسألة والظاهر ما قدمته وهو الاحوط

مطلب
في المسح على الخلف الخنقي القصير
عن الكعبين إذا خيط بالشخصير

(و) الثاني (كونه مشغولاً بالرجل)
للمنع سرية الحدث فلو واسعاً مسح
على الزائد ولم يقدم قدمه إليه لم
يجز ولا يضر رؤية رجله من أعلاه
(و) الثالث (كونه مما يمكن متابعة
الشيء) المعتاد (فيه) فرسخاً كثيراً

قوله شيخنا السيد هو العلامة
الحق السيد علي الفريز
السبواي اهـ منه

أيضا وقد تأيد ذلك عندى برؤيا رأيت فيها النبي صلى الله عليه وسلم بعد تحريره هذا المجل بأيام فسأله عن ذلك
فأجابنى صلى الله عليه وسلم بأنه إذا رقى الخلف قدر ثلاث أصابع منع المسح وكان ذلك في ذى القعدة سنة ١٢٣٤
ولله الحمد ثم رأيت التصريح بذلك في كتب الشافعية (قوله فلم يجز الخ) وكذا الواقف على رجله خرقه ضعيفة
لم يجز المسح لأنه لا تنقطع به مسافة السفر اهـ سراج عن الإيضاح (قوله فبالغسل أفضل) وجه التفريع أنه
لو كان المسح أفضل لكان المناسبات أن يقول وهو مستحب فعذوله إلى قوله وهو جائز فيبدأ أن الغسل أفضل منه
لأنه اشق على البدن (قوله الاتهمة) أى للفيها عنه لأن الروافض والخوارج لا يرونه وانما يرون المسح على
الرجل فإذا مسح الخلف اتهمت التهمة بخلاف ما إذا غسل فان الروافض قد يغسلون ثقبه ويجعلون الغسل
قائما مقام المسح فيشبهه الحال في الغسل فيستهم أفاده ح ثم إن ما ذكره الشارح نقله القهستاني عن
الكرماني ثم قال لكن في المضمرات وغيره أن الغسل أفضل وهو الصحيح كما في الزاهدي اهـ وفي البحر عن
التوشيح وهذا مذهبا وبه قال الشافعي ومالك وقال الرستغني من أصحابنا المسح أفضل وهو أصح الروايتين
عن أحمد ما لنفي التهمة والأعمال بقراءة الجز وتماه فيه (قوله بل ينبغي الخ) أصل البحث لصاحب
البحر فإنه نقل ذلك عن كتب الشافعية ثم قال وقواعدنا لا تأباه (قوله إلا ما يكتفي به) أى يكفى المسح
فقط بأن كان لو غسل به رجله لا يكتفيه للوضوء ولو وضأ به ومسح كفاه (قوله أو خاف) عطف على صلته من
(قوله أو وقوف) أى أنه إذا غسل رجله يدرك الصلاة لكن يخاف فوت الوقوف بعرفة وإذا مسح يتركها
جميعا يجب المسح بل لو كان بحيث لو صلى فاته الوقوف فقدم الوقوف للمشقة كما في النهر لكتفه أحد قولين
حكاهما العبادى في مناسكه (قوله رخصة) هى ما جئ على أئمة العباد ويقابلها العزيمة وهى ما كان
أصلها غير مبني على أئمة العباد وهو الأصح في تعريفهما يجز (قوله مسطرة للزعة) أى مسطرة
مشروعية فلا تبقى العزيمة مشروعة فإذا أراد تحصيل العزيمة مع بقاء سبب الرخصة بأن لم يأتى له
تحصيلها كما إذا نوى الظهور أربعين في السفر فإنه لا يأتى له جعل الأربعة فربما يل الفرض الأوليان إذا قعد القعدة
الأولى وأثم جئت ببناء النقل على الفرض وقد يأتى له تحصيلها كغسل الرجلين مادام متخففا أفاده ح عن
شيخه السيد ثم قال واحترز بقوله مسطرة عن رخصة الترفية فإن العزيمة تبقى فيها مشروعة مع بقاء سبب الرخصة
كالصوم في السفر (قوله ينبغي أن يصير أئمة) أى لما علمت من أن العزيمة لم تبقى مشروعة مادام متخففا بخلاف
ما إذا نزع وغسل لزال سبب الرخصة هذا وقد بحث العلامة الزيلعي في جعلهم المسح رخصة استقاط بأن
المقصود عليه في عامة الكتب أنه لو خاض ماء بخفه فأنفصل أكثر قديمه بطل المسح وكذا لو تكف غسلاهما
من غير نزع أجزاء عن الغسل حتى لا يبطل بعضى المدة قال فله أن العزيمة مشروعة مع الخلف اهـ ودفعه في الفتح
بمنع صحة هذا الفرع لاتفاقهم على أن الخلف اعتبر شرعا مانعا من رتبة الحدث إلى القدم فتبقى القدم على طهارتها
ويحل الحدث بالخلف فيزال بالمسح فيكون غسل الرجل في الخلف وعدمه سواء في أنه لم يزل به الحدث لأنه في غير
محله واعتراض أيضا في الدرر على الزيلعي مع تسليم صحة الفرع المذكور بما أشار إليه الشارح من أن المشروعية
في قولهم أن المسح رخصة مسطرة مشروعية العزيمة ليس المراد بها العزيمة كما فهمه الزيلعي فاعترضهم بالفرع
المذكور وانما المراد بها الجواز المترتب عليه الثواب فالتخفيف مادام متخففا لا يجوز له الغسل حتى إذا تكف
وغسل بلا نزع أئمة وان اجزاء عن الغسل وإذا نزع وزال الترخيص صار الغسل مشروعا بآثار عليه وقد اتصرت
البرهان الحلبي في شرحه على المنية للامام الزيلعي وأجاب عما في الفتح والدرر وبينما في كلامه من النظر فيما
علقناه على البحر والحاصل أن ما ذكره الزيلعي من الفرع المذكور تبعا لعامة الكتب مسلم بل صحيح غير واحد
كما سيذكره الشارح في النواقض وما ذكره في الفتح من منع صحته موافقا لما نقله الزاهدي وغيره واستظهره
في السراج ومشى عليه المصنف فيما سأتنبه إلى الكلام عليه فافهم (قوله بسنة) متعلق بقوله جائز وهى لغة
الطريقة والعادة وأصلا حافى العبادات النافلة وفى الأدلة وهو المراد هنا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم قولا
أو فعلا أو تقريرا لمرعائه والمسح روى قولا وفعلا (قوله مشهورة) المشهورة فى أصول الحديث ما روى به
أكثر من اثنين فى كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل إلى حدة التواتر وفى أصول الفقه ما يكون من الأحاد
فى العصر الأول أى عصر الصحابة ثم نقله فى العصر الثانى وما بعده قوم لا يؤهم نواظروهم على الكذب فإن كان

فلم يجز على متخذ من زجاج أو خشب
أو حديد (وهو بائز) فالغسل
أفضل الاتهمة فهو أفضل بل
ينبغي وجوبه على من ليس معه
الإمام يكتفيه أو خاف فوت
وقت أو وقوف عرفة بحر وفى
القهستاني أنه رخصة مسطرة
للعزيمة ولهذا لوصب الماء فى
خفه بنية الغسل ينبغي أن يصير أئمة
(بسنة مشهورة) فنكره مبتدع

مطلب
تعريف الحديث المشهور

وعلى رأى الثانى كافر وفى
التحفة بثبوتها بالاجماع بل بالتواتر
رواته اكثر من ثمانين منهم
العشرة قهستاني وقيل بالكتاب
يرد بأنه غير مقيد بالكعبين اجماعا
فالجزء بالحوار (لحديث) ظاهره
عدم جواز لهجد الوضوء الا
أن يقال لما حصل له القرية بذلك
صار كانه محدث (بالجنب)
وحائض والمنى لا يلزم تصويره
وفيه أن التنى الشرعى يقتصر
الى اثبات عقلى ثم ظاهره جواز
مسح مغسل جمعة ونحوه وليس
كذلك على ما فى المبسوط ولا يعد
أن يجعل فى حكمه

مطلب
اعراب قولهم الآن يقال

كذلك فى العصر الاول ايضا فهو المتواتر وان لم يكن كذلك فى العصر الثانى ايضا فهو الاحاد وبه علم أن المشهور
عند الاصوليين قسيم للاحاد والمتواتر اما عند المحدثين فهو قسم من الاحاد وهو ما لم يبلغ رتبة التواتر والذي
وقع الخلاف فيه بديع منكره او تكفيره هو المشهور المصطلح عند الاصوليين لا عند المحدثين فافهم (قوله وعلى
رأى الثانى كافر) اى بناء على جعله المشهور فسمما من المتواتر لكن قال فى التحرير والحق الاتفاق على عدم
الاكفاريانكار المشهور لاحادية اصله فلم يكن تكذيبا له عليه الصلاة والسلام بل ضلالة لخطئة المجتهدين (قوله
وفى التحفة) اى للامام محمد السمرقندى التى شرحها تليذه الكاشانى بنسح عظيم سماه البدائع (قوله بالاجماع)
ولا عبرة بخلاف الراضية وامام لم يره كابن عباس وأبى هريرة وعائشة رضى الله عنهم فقد صح رجوعه ح (قوله
بل بالتواتر الخ) ليس هذا من عبارة التحفة بل عزاء القهستاني الى ابن حجر ثم الظاهر أن هذا بناء على أن ذلك
العدد يفيد اليقين والعلم الضرورى ويرفع تهمة الكذب بالكلمة وكان الامام توقف فى افادته ذلك اولم يثبت عنده
هذا العدد ولذا قال اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الاسرار التى جاءت فيه فى حيز التواتر (قوله
رواته) أى من الصحابة رضى الله عنهم اجمعين (قوله وقيل بالكتاب) أى بقراءة الجزئى وأرجلهم بناء على ارادة
المسح به اطفالها على المسحوج جمع بينهما وبين قراءة النصب المراد بها الغسل لعطفها على المسحول (قوله فالجزء
بالحوار) أى كفى قوله تعالى عذاب يوم يحيط وجور عين المعطوف على ولدان مخلدون لاعلى اكواب اذ لا يطوف
عليهم الولدان بالحوار ونظيره فى القرآن والشعر كثيره وفى المعنى معطوف على المنصوب وانما عدل عن النصب
للتنبية على انه ينبغى أن يقصد فى صب الماء عليها وبغلاغلا خفيفا شاميا بالمسح كفى الدرر وغيره (قوله
لحديث) متعلق بقوله جائز شمل المرأة كما يصح به قال فى غرر الافكار والحديث حقيقة عرفية فمن اصابه حدث
يوجب الوضوء (قوله ظاهره الخ) البحث والجواب للقهستاني واقول قد يقال أن جواز لهجد الوضوء يعلم
بالاولى لان ما رفع الحدث الحقيقى يحصل به تحميد الطهارة بالاولى على أن قوله لا جنب يدل بالمقابلة على أن
المحدث احتراز عن الجنب فقط تأمل (قوله الآن يقال) استثناء مفترغ من اعم الظروف لان المصادرة تقع
ظروفا نحو آتيتك طلوع الفجر أى وقت طلوعه والمصدر المنسبك هنا من هذا القبيل فالمعنى ظاهره ما ذكر فى جميع
الاوراق الا وقت قولنا حصل الخ كذا افاده المحقق صدر الشريعة فى اوائل التوضيح (قوله والمنى لا يلزم
تصويره) أى لا يلزم أن يجعل له صورة يمكن حصولها فى الذهن (قوله وفيه الخ) البحث للقهستاني بيانه أن التنى
الشرعى أى الذى استقيد من الشرع يتوقف على امكان تصور مائى به عقلا والام يمكن مستفاد من الشرع بل
من العقل كقولنا لا يجمع الحركة مع السكون وصورة والصور انما هو التيميم الجنب ثم ليس الخلف ثم احدث ووجد ما
يكفى للوضوء فقط لا يجمع لان الجنابة سرت الى القدمين والتيميم ليس طهارة كاملة ومثله الحائض اذا انقطع دمها
واعترضه فى المجتبى بأن ما ذكر غير صحيح لان الجنابة لا تعود على الاصح اه اقول أى لا تعود الى اعضاء الوضوء
ولا غيرها لانه لم يقدر على الماء الكافى والجنابة لا تنجزى فهو محدث حقيقة لا جنب وليس الكلام فيه فاعترض
البحر على المجتبى بأنه عاد جنبا برؤية الماء غير وارد كما لا يخفى فالصحيح فى تصويره ما فى المجتبى فبما اذا وضوءا وليس
ثم اجنب ليس له أن يشتد خفيه فوق الكعبين ثم يغتسل ويمسح اه او يغتسل فاعدا واضعا رجله على شئ
مرتفع ثم يمسح ومثله الحائض ولكن لا يتأتى الا على قول ابى يوسف من أن اقل الحيض عنده يومان واكثر
الثالث فاذا كانت المرأة مسافرة وتوضأت ابتداء مدة السفر ولبست الخلف ثم حاضت هذا المقدار فقد بقي
من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها أن تمسح فيها وأما على قوله ما فلا يتصور لان اقل مدة الحيض ثلاثة ايام
فتنقض فيما مدت المسح كما أوضحه فى البحر ولم يذكر النساء وصورتهما كفى البحر أنهن البست على طهارة ثم نفست
وانقطع قبل ثلاثة مسافرة وقبل يوم وليلة مقيمة (قوله ثم ظاهره) أى ظاهر قوله لا جنب ثم هذا الكلام الخ
للقهستاني (قوله وليس كذلك الخ) عبارة القهستاني وينبغى أن لا يجوز على ما فى المبسوط اه
ومفاده انه فى المبسوط ذكره بلفظ ينبغى لاعلى سبيل الجزم فلذا أقوله ولا يعد والام لا يجمع الى ذلك (قوله
ولا يعد الخ) أى لا يعد أن يجعل غسل الجمعة فى حكم غسل الجنابة يعنى أن كلام المبسوط غير بعيد ح
وجهه أن ماهية الغسل المسنون هى ماهية غسل الجنابة وهى غسل جميع ما يمكن غسله من البدن وقوله لا
لجنب نقي مشروعية المسح فى الغسل سواء كان عن جنابة او غيرها كما أن اثبات مشروعيته للحديث هو اثبات

المشروعية في الوضوء سواء كان عن حدث أو غيره لأن ماهية الوضوء في حقهما واحدة أركاناً وناوئناً كما قلنا
 في الغسل (قوله فالأحسن الخ) أي الأحسن تعبير المصنف بذلك ليشمل المتوضئ بمحدث الوضوء والمغتسل
 مغتسل الجمعة والعيد بل أتوا به في العبارة (قوله والسنة الخ) أفاده أن الظاهر الخطوط ليس بشرط وهو
 ظاهر الرواية بل هو شرط السنة في المسح وكيفيته كما ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير أن يضع أصابع
 يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر من قبل الأصابع فإذا تمكنت
 الأصابع بمدها حتى ينتهي إلى أصل الساق فوق الكعبين لأن الكعبين يقطعهما فرض الغسل ويقطعهما سنة المسح
 وإن وضع الكعبين مع الأصابع كان أحسن هكذا روى عن محمد **اه** بجر أقول وظاهره أن التيامن فيه
 غير مستحسن كما في مسح الأذنين وفي الحلية والمستحب أن يمسح يباطن اليد بالظاهرة (قوله قليلاً) ذكره
 في البحر عن الخلاصة (قوله ومحملة) زاده على المتن ليعلم أن ذلك شرط (قوله على ظاهر خفيه) قد به إذا يجوز
 المسح على الباطن والعقب والساق **درر** (قوله من رؤس أصابعه) ظاهره أن الأصابع لها دخل في محل المسح
 حتى لو مسح عليها صح أن حصل قدر الفرض وذكر في البحر أنه مفاد ما في الكثر وغيره من المتون والشروح وعلى
 ما في أكثر الفتاوى لا يجوز لأنهم قالوا وتفسير المسح أن يمسح على ظهر قدميه ما بين أطراف الأصابع إلى الساق
 فهذا يفيد أن الأصابع غير داخله في الحلية وبه صرح في الخاتمة فليتنبه لذلك **اه** ملخصاً واعترضه في النظر بأن
 ما في الفتاوى يفيد دخولها لأن أطرافها وأخرها أي رؤسها يوافق قول المبني ظهر القدم من رؤس الأصابع
 إلى معقد الشراة أقول وما في النظر هو ما فهمه في الحلية من عبارة الفتاوى فقال أن مؤدى رؤس الأصابع
 وما بين أطراف الأصابع واحد لأن أطرافها ورؤسها ثم قال نعم في الذخيرة وتفسير المسح على الخفين أن
 يمسح على ظهر قدميه ما بين الأصابع إلى الساق وعن الحسن عن أبي حنيفة المسح على ظهر قدميه من أطراف
 الأصابع إلى الساق **اه** فالأصابع على ما ذكره في الذخيرة أو لا غير داخله في الحلية وعليه ما في شرح الطحاوي
 لو مسح موضع الأصابع لا يجوز وبه صرح في الخاتمة وعلى رواية الحسن داخله ويظهر أنها الأولى ويشهد لها
 حديث جابر المروي في الأوسط للطبراني من أنه صلى الله عليه وسلم مسح من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة
 وفرج بين أصابعه فلذا شئنا عليها أصحاب الفتاوى **اه** أقول والحاصل أن في السألة اختلاف الرواية وحيث
 كانت رواية الدخول هي المفاد من عبارات المتون والشروح وكذا من أكثر الفتاوى كما علمت كان الاعتقاد
 عليها أولى فلذا اختارها الشارح تعالى للزهر والحلية فافهم (قوله إلى معقد الشراة) أي المحل الذي به قد علمه
 شرار النعل بالكسر أي سيره فالمراد به المفصل الذي في وسط القدم ويسمى كعباً ومنه قولهم في الإصرام يقطع
 الخفين أسفل من الكعبين ثم أن قوله من رؤس أصابعه إلى معقد الشراة هو عبارة المبني كما قد مر والمراعاة
 بيان محل الفرض اللازم والأفالسنة أن ينتهي إلى أصل الساق كما قد مر من شرح الجامع فلا مخالفة بينهما
 كما لا يخفى فافهم (قوله ويستحب الجمع الخ) المراد بالباطن أسفل يمين إلى الأرض لا ما يلي البصرة كما حققه
 في شرح المنية خلافاً لما في الفتح هذا وما ذكره الشارح تبع فيه صاحب النظر حيث قال لكن يستحب عندنا
 الجمع بين الظاهر والباطن في المسح إذا كان على باطنه نجاسة كذا في البدائع **اه** وأقول الذي رأيته
 في نسختي البدائع نقله عن الشافعي فإنه قال وعن الشافعي أنه لو اقتصر على الباطن لا يجوز والمستحب عنده
 الجمع الخ فغير الغيبة راجع إلى الشافعي وهكذا رأيته في التاترخانية وقال في الحلية المذهب عندنا
 أن ما سوى ظهر القدم من الخلف ليس بمحل للمسح لا فرضاً ولا سنة وبه قال أحمد وقال الشافعي يستحب مسحهما
 وقال في البحر وفي المحيط ولا يستحب مسح باطن الخلف مع ظاهره خلافاً للشافعي لأن السنة شرعت مكمله
 للفرائض والأكمال أنما يتحقق في محل الفرض لا في غيره **اه** وفي غيره نفي الاستحباب وهو المراد **اه** كلام
 البحر أي وفي غير المحيط قال لا يستحب وهو المراد من قول المحيط لا يستحب وفي معراج الدراية السنة عند الشافعي
 وما لك مسح أعلى الخلف وأسفله لما روى أنه صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخلف وأسفله وعندنا وأحمد لا مدخل
 لأسفله في المسح لحديث علي رضي الله عنه لو كان الدين بال رأي لكان أسفل الخلف أولى بالمسح عليه من ظاهره
 وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين على ظاهرهما رواه أبو داود وأحمد والترمذي وقال
 حديث حسن صحيح ومارواه الشافعي شاذلاً يعارض هذا مع أنه ضعفه أهل الحديث ولهذا قيل أنه يحمل على

فالأحسن اتوضئ لاغتسل
 والسنة أن يخطئه (خطوطاً)
 بأصابع يده (مفرجة) قليلاً (يبدأ
 من) قبل (أصابع رجليه)
 متوجهاً (إلى) أصل (الساق)
 ومحملة (على ظاهر خفيه) من
 رؤس أصابعه إلى معقد الشراة
 ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن
 ظاهر

الاستحباب ان ثبت وعن بعض مشايخنا استحباب الجمع **هـ** فقد ظهر أن استحباب الجمع قول لبعض مشايخنا لا كما نقله في التهر من انه المذهب فتنبه لذلك ولله الحمد (قوله اوجر موقبه) بضم الجيم جلد بليس فوق الخلف لحفظه من الطين وغيره على المشهور قهسستاني ويقال له الموق وليس غيره كما أفاده في البحر (قوله ولوفوق خف) أفاد جواز المسح عليهم من غير دين أيضا وهذا لو كانا من جلد فلون كرباس لا يجوز ولوفوق الخلف إلا أن يصل بلل المسح الى الخلف ثم الشرط أن يكونا بحيث لو انفردا أصبح مسهما حتى لو كان بهما خرق مانع لا يجوز المسح عليهما سراج وأن يلبسهما قبل أن يسح على الخلفين وقبل أن يحدث فلو كان مسح على الخلفين أو أحدث بعد لبسهما ثم لبس الجرموقين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا لأنهما حينئذ لا يكونان تبعًا للنف صرح بهذا الشرط في السراج وشروح الجمع ومنية المصل وغيرهما ومقتضاه انه لو توضأ ثم لبس الخلف ثم جدد الوضوء قبل الحدث ومسح على الخلف ثم لبس الجرموق لا يجوز له المسح لاستقرار الحكم على الخلف فلا يصير الجرموق تبعًا وعبرة الشارح في الخواص وهذا اذا كانا صالحين للمسح أو رقيقين يتقد الى الخلف قدر الفرض ولم يكن أحدث ولا مسح على خفيه قبل ما أحدث ذكره ابن السكال وابن ملك **هـ** وهذا وفي البحر والخلف على الخلف كالجرموق عندنا في سائر أحكامه خلاصة (قوله اولفافة) أي سواء كانت ملفوفة على الرجل تحت الخلف أو كانت مخططة ملبوسة تحته كما أفاده في شرح المنية (قوله ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي) بالذال المججمة على ما رأيته في النسخ لكن الذي رأيته بخط الشارح في خرائن الاسرار بالذال المهملة ثم الذي في هذه الفتاوى هو ما نقله عنها في شرح الجمع من التفصيل وهو أن ما يلبس من الكرباس المجتر د تحت الخلف يمنع المسح على الخلف لكونه فاصلا وقطعة كرباس تلف على الرجل لا تنفع لانه غير مقصود باللبس وقد أطال في ردّه في شرح المنية والدرر والبحر لمسك جماعة به من فقهاء الروم قال ح وقد اعتنى يعقوب باشا بتجقيق هذه المسألة في كراسة مينا الجواز لمسألة السلطان سليم خان (قوله اوجوربه) الجورب لفافة الرجل قاموس وكنانة تفسير باعتبار اللفظة لكن العرف خص اللفافة بما يلبس بخرطوش والجورب بالخيط ونحوه الذي يلبس كالبس الخلف شرح المنية (قوله ولومن غزل او شعر) دخل فيه الجوخ كما حققه في شرح المنية وقال ونخرج عنه ما كان من كرباس بالكسر وهو الثوب من القطن الأبيض ويلحق بالكرباس كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والبرسيم ونحوهما ونوقف ح في وجه عدم جواز المسح عليه اذا وجد فيه الشروط الاربعة التي ذكرها الشارح وأقول الطاهر أنه اذا وجدت فيه الشروط يجوز المسح عليه ما لم يخرجه لعدم تأني الشروط فيه غالبًا بل عليه ما في كافي النسبي حيث علل عدم جواز المسح على الجورب من كرباس بأنه لا يمكن تتابع المشي عليه فانه يفيد أنه لو أمكن جاز ويدر عليه أيضا ما في ط عن الخيانة ان كل ما كان في معنى الخلف في ادمان المشي عليه وقطع السفر به ولومن لبس رومي يجوز المسح عليه **هـ** (قوله الخمينين) أي اللذين ليسا بمجدين ولا منغلين نهر وهذا التقيد مستفاد من عطف ما بعده عليه وبه يعلم انه نعت للجوربين فقط كما هو صريح عبارة الكثر وأما شروط الخلف فقد ذكرها أول الباب ومثله الجرموق ولكن من الجلد غالبًا لم يقيد بالخيانة المفسرة بما ذكره الشارح لان الجلد الملبوس لا يكون الا كذلك عادة (قوله بحيث يمشي فرسخا) أي فاكتر كما مر وفاعل يمشي ضمير يعود على الجورب والاستناد اليه مجازي أو على اللابس له والعائد محذوف أي به (قوله بنفسه) أي من غير شدة ط (قوله ولا يشف) بتشديد الفاء من شف الثوب رقى حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب مغرب وفي بعض الكتب يشف بالذون قبل الشين من شف الثوب العرق كسمع ونصر شربة قاموس والثاني أولى هنا لئلا يتكرر مع قوله تعالى رقى ولا يرى ما تحتها لكن فسر في الخيانة الأول بأن لا يشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم وفسر الثاني بأن لا يجاوز الماء الى القدم وكان تفسيره الأول مأخوذ من قولهم اشتف ما في الاناء شربة كله كافي القاموس وعليه فلا تكرار فافهم (قوله الا أن يشف) أي من الملل وهذا راجع الى الجرموق لا الجورب لان العادة في الجورب أن يلبس وحده وتحت الخلف لافوقه (قوله مسح الخلف والموق الباقي) أي مسح الخلف البادي وبعد المسح على الموق الباقي لا تنقض وظيفة مسح الخلف لان تنقض المسح لا يتجزى بحر وهذا ظاهر الرواية وروى الحسن انه يمسح على الخلف البادي لا غير عن أبي يوسف ينزع الموق الباقي ويمسح فيه خاتمة (قوله لم يجز) هذا اذا لم يكن في الموقين خرق مانع فلو كان قال في المستفي له المسح على الخلف

(اوجر موقبه) ولوفوق خف
اولفافة ولا اعتبار بما في فتاوى
الشاذي لانه رجل مجهول لا يقاد
فيما خالف النقول (اوجوربه)
ولومن غزل او شعر (الخمينين)
بحيث يمشي فرسخا وبشت على
الساق بنفسه ولا يرى ما تحتها
ولا يشف الا أن يشف الى الخلف
قدر الفرض ولونزع موقه أعاد
مسح خفيه ولونزع احدهما مسح
الخلف والموق الباقي ولو أدخل
يده تحتها ومسح خفيه لم يجز

أوعلى الجر موق لانهم كنف واحد لكن بحث في الحلية وتسعه في البحر أنه ينبغي أن لا يجوز إلا على الخلف لما علم
أن المتخزق خرقا مانعا وجوده كعدمه فكانت الوظيفه للخلف فلا يجوز على غيره وبه صرح في السراج كما قد مناه
(قوله بسكون النون) أى من باب الأفعال من انعل لكن صرح في القاموس بجمعه من باب التفعيل فقوله
الصاح يقال انعلت خنى ودابتى ولا تقل نعلت أى بالتخفيف بل يقال بالتشديد فيكون من باب التفعيل على
وفق ما في القاموس وحينئذ فلا منافاة وقول المغرب انعل الخلف ونعله أى بالتشديد فلا منافاة أيضا خلافا لما في
النهر فافهم (قوله ما جعل على اسفله جلدة) أى كالنعل للقدم وهذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ما يكون
الى الكعب ابن كمال (قوله والمجلدين) المجلد ما جعل للجلد على أعلاه وأسفله ابن كمال (تنبيه) ما ذكره المصنف
من جواره على المجلد والمنعل متفق عليه عندنا وأما النخين فهو قوله ولهما وعنه أنه رجع اليه وعليه الفتوى كذا
في الهداية وأكثر الكتب بجر هذا وفي حاشية أخرى جابى على صدر الشريعة أن التقيد بالنخين مخرج لغير
النخين ولو مجلد أول يتعرض له أحد قال والذي تلخص عندي أنه لا يجوز المسح عليه إذا جلد أسفله فقط أو مع
مواضع الأصابع بحيث يكون محل الفرض الذي هو ظهر القدم خاليا عن الجلد بالكلية لأن منشأ الاختلاف بين
الامام ومناصبه اكتفاؤهما بمجرد النخانة وعدم اكتفائه بما لا بد عنه مع النخانة من النعل أو الجلد اه وقد
اطال في ذلك أقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف وكذا من قول الكثر وغيره وعلى الجورب المجلد والمنعل
والنخين فان مفاده أن الجلد لا يتقيد بالنخانة وقد منا عن شرح المنية أنه لا يشترط استبعاد الجلد جميع ما يستر
القدم على خلاف ما يزمع بعض الناس وقال في شرح المنية ايضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على الجلد
من الكرياس اه ويؤخذ من هذا وما قبله أنه لو كان محل المسح وهو ظهر القدم مجلدا مع اسفله أنه يجوز
المسح عليه كما قد مناه عن سيدى عبد الغنى في الخلف الخنثى الخيط بالشخصير ولا يعكر عليه اشراطهم أن ثبت
على الساق بنفسه لان ذلك في الجورب النخين الغير المجلد والمنعل كما في النهر وغيره (قوله مرة) قيد للمسح
الفهوم فلا يسن تكراره كسح الرأس بجر (قوله ولو امرأة) تعميم لقوله لمحدث اولفاه يبدأ (قوله
ملبوسين) حال من قوله خفيه وما عطف عليه ط (قوله لا يمسح عليه) لانه لم يلبس على طهارة فعله أن يمسح
على الخلف لاستقرار حكم المسح عليه كما قد مناه (قوله خرج الناقص) أقول وخرج ايضا ما لو توضأ الجنب
ثم تخفف ثم أحدث ثم غسل باقي بدنه لا يمسح أما على الصحيح من عدم تجزئ الحدث ثبوتنا وزوالا فظاهر وأما على
مقابلة لعدم التمام ولم أر من تعرض لهذه المسألة من أين تأمل وتعلم بالاولى من قوله كلمة (قوله كلمة)
يعنى كطهر بقيت فيه لمعة من الاعضاء لم يصبها الماء قبل لبس الخلف (قوله كتميم) أى أن اللبس لو كان بعد
التميم فوجد بعده الماء لا يجوز المسح على الخلف بل يجب الغسل (قوله ومعدور) أى وطهر معدور فهو على
تقدير مضاف (قوله فانه الخ) الضمير للمعدور وهذا بيان لوجه كون طهره ناقصا انه لا يتخلو اما أن يكون
العدر منقطعاً وقت الوضوء واللبس معا وموجودا فيهما او منقطعاً وقت الوضوء موجودا وقت اللبس او بالعكس
فهى رابعة في الاول حكمه كالاصحاء لوجود اللبس على طهارة كاملة فخرج سرية الحدث للقدمين وفي الثلاثة
الباقية يمسح في الوقت فقط فاذا خرج نزع وغسل كما في البحر لكن ما ذكره من نقصان طهارة التيمم والمعدور تبع
فيه الزايمى قال في النهر وعورض بأنه لا تنقص فيه ما بقي شرطهما وانما يمسح التيمم بعد رؤية الماء والمعدور
بعد الوقت لظهور الحدث السابق حينئذ على القدم والمسح انما يزيل ما حل بالمسح ولا يقدر بالقدم ولذا جازنا
لذى العذر المسح في الوقت كما توضحا لحدث غير الذى اتى به اذا كان السيلان متنازلا الوضوء واللبس (قوله
عند الحدث) متعلق بقوله تام فيعتبر كون الطهر تاما وقت نزول الحدث لان الخلف يمنع سرية الحدث الى القدم
فيعتبر تمام الطهر وقت المنع لا وقت اللبس خلافا للشافعى (قوله جاز أن يمسح) لوجود الشرط وهو كونهما
ملبوسين على طهر تام وقت الحدث ومثله ما لو غسل رجله ثم تخفف ثم تم الوضوء او غسل رجلا تخففها
ثم الاخرى كذلك كما في البحر بخلاف ما لو توضأ ثم أحدث قبل وصول الرجل الى قدم الخلف فانه لا يمسح كما ذكره
الشافعية وهو ظاهر (قوله يوما وليلة) العامل فيهما الضمير في قوله وهو جاز لعوده على المسح او المسح في قوله
شرط مسحه أفاده ط (قوله وابتداء المدة) قدره ليفيد أن من في كلام المصنف ابتداءية وأن الجاز والجرور خبر
لمبتدأ محذوف هو ذلك المقدّر ط (قوله من وقت الحدث) أى لامن وقت المسح الاول كما هو رواية عن احمد
ولامن وقت اللبس كما حكى عن الحسن البصرى وتامه في البحر وذكر الرملى أن صريح كلام البحر أن المدة تعتبر

(والمغلبين) بسكون النون
ما جعل على اسفله جلدة (والمجلدين
مبزة ولو امرأة) او خنى (ملبوسين
على طهر) فلو أحدث وسمع
بجفبه اول يمسح فلبس موقه
لا يمسح عليه (تام) خرج الناقص
حقيقة كلمة او معنى كتميم ومعدور
فانه يمسح في الوقت فقط الا اذا
توضأ ولبس على الانقطاع
فكالمسح (عند الحدث) فلو
تخفف المحدث ثم خاض الماء
قابل قدماء ثم تم وضوءه ثم
أحدث جاز أن يمسح (يوما وليلة
لقيم وثلاثة ايام وليليا للمسافر)
وابتداء المدة (من وقت الحدث)

من أول وقت الحدث لامن آخره كما هو عند الشافعية وما قلنا أولى لانه وقت عمل الخف ولم أر من ذكر فيه خلافا
عندنا ٥١ وعليه فلو كان حديثه بالنوم فابتداء المدة من أول ما نام لامن حين الاستيقاظ حتى لو نام واجت
أو أغشى عليه مدته بطل مسحه (قوله سنا) صورته لبس الخف على طهارة ثم أحدث وقت الاسفار ثم نوضا
ومسح وصلى قبيل الشمس ثم صلى الصبح في اليوم الثاني عقب الفجر ح وقد يصلى سبعا على الاختلاف بصر
أى الاختلاف بين الامام وصاحبيه بأن أحدث فيما بين المثلين ثم صلى الظهر في اليوم الاقل على قول الامام
بعد المثل وانعصر أيضا بعد المثلين وفي اليوم الثاني صلى الظهر قبل المثل (قوله فلما تشهدا حدث) فانه لا يمكنه
صلاة الصبح في اليوم الثاني لبطولها بانه قضاء مدة المسح في القعدة كما سبأ في الاثني عشرية (قوله لا على
عمامة الخ) العمامة معروفة وتسمى المشاش في زماننا والقلنسوة بفتح القاف واللام والواو وسكون النون
وضم السين في آخرها ٥٢ الثاني ما يلبس على الرأس وينعم فوقه والبرقع يضم الباء الموحدة وسكون الراء
وضم القاف وفصحها آخرها عين مهمل ما يلبس على الوجه فيه ثمران للعنين والقفا يضم القاف وتشديد الفاء
بألف ثم زاي شئ يلبس على اليدين يحشى بقطن ويرز على الساعدين ٥٣ ح (قوله لعدم الحرج) عله لقوله
لا يجوز وايضا ما ورد في ذلك شاذ لا يزاو به على الكتاب العزيز الا حرم بالقبيل ومسح الراس بخلاف ما ورد في الخف
وقال الامام محمد في موطنه بلغنا أن المسح على العمامة كان ثم ترك كما في الحلية (قوله عملا) اى فرضه من جهة
العمل لا الاعتقاد وهو على قسمي الواجب كما قد متنا تقريره في الوضوء وسيجيء (قوله قدر ثلاث اصابع) أشار
الى أن الاصابع غير شرط وانما الشرط قدرها شربلاية فلو أصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلاث اصابع جاز
وكذا لو مشى في حشيش مبتل بالمطر وكذا بالطل في الاصح وقيل لا يجوز لانه نفس دابة في البحر يجذبه الهواء
بحر (قوله اصغرها) يدل من الاصابع ط اوتعت وأفرده لان الغالب في فعل التفضيل المضاف الى معرفة
عدم المطابقة فافهم (قوله طول او عرضا) كذا في شرح المنية اى فرضه قدر طول الثلاث اصابع وعرضها
قال في البحر عن البدائع ولو مسح ثلاث اصابع منصوبة غير موضوعة ولا مملوذة لا يجوز بل خلاف بين اصحابنا
(قوله من كل رجل) اى فرضه هذا القدر كما تنام كل رجل على حدة قال في الدرر حتى لو مسح على احدى
رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لم يجز (قوله لامن الخف) لما قدمه انه لو واسعا
فمسح على الزائد ولم يقدم قدمه عليه لم يجز ولما يأتي من قوله ولو قطع قدمه الخ (قوله فنعوا الخ) شروع
في التفرع على ما قبله من القيود (قوله مده الاصبع) اى جاز على الخف حتى يبلغ مقدار ثلاث اصابع
وظاهره ولو مسح بقاء البلة لانه تصير مستعملة تأمل وفي الحلية وكذا الاصبعان بخلاف ما لو مسح بالاجهام
والسبابه مفتوحتين مع ما بينهما من الكف او مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات في ثلاثة مواضع وأخذ لكل
مرة ماء فيجوز لانه بمنزلة ثلاث اصابع وكذا الوضوء بجوانبها الاربع في الصحح والظاهر تقييده بوقوعه في أربعة
مواضع ٥٤ (قوله لم يجز الا أن يتل الخ) كذا في المنية قال الزاهدى قلت او كانت تنزل البلة اليها عند المذ
٥٥ وهذا هو المراد بكونه متقاطرا حلية فافاد أن الشرط اما الابتلال المذكور أو التقاطر قال في شرح
المنية لان البلة تصير مستعملة لقولنا لم يجز اذا لاصابة فتصير مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا
لان التي مسح بها ثانيا غير الاولى وبخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن متقاطرا لان النفل
يغتفر فيه ما لا يغتفر في الفرض وهو تابع له فيؤدى بيلته تعاضرة عدم شرعية التكرار وتامه فيه (قوله
ثم قال الخ) قد علمت أن الشرط احد الامرين فلا منافاة بين الثقلين لأن المدا على عدم المسح بيلة مستعملة
(قوله والا لا) صحح في الخلاصة الجواز مطلقا والتفصيل اولى كما في الحلية والبحر (قوله من ظهره) اى
القدم وقيد به لانه محل المسح فلا اعتبار بما يبق من العقب ط (قوله والا غسل) اى غسل المقطوعة والصحيحة
ايضا لا يلزم الجمع بين الغسل والمسح (قوله من كعبه) اى من الفصل لوجوب غسله كما في المنية فيغسل الرجل
الاخرى ولا يمسح (قوله رجل واحدة) بأن كانت الاخرى مقطوعة من فوق الكعب (قوله مسحها)
لعدم الجمع (قوله خف مغصوب) المراد به المستعمل على وجه محترم سواء كان غصبا او سرقة او اختلاسا
ط (قوله رجل مغصوبه) اطلاق الغصب على ذلك مساها له وصورته استحق قطع رجله لسرقة او قصاص
فهرب وصارت وضاً عليها ط (قوله والخرق) بضم الحاء الموضع ولا يصح هنا الفتح لانه مصدر ولا يلائمه

فقد يمسح المقيم سنا وقد لا يتمكن
الامن أربع كن وضاً وتحقق قبل
الفجر فلما طلع صلى فلما تشهد
أحدث (لا) يجوز (على عمامة
وقلنسوة ويرفع وقضائين) لعدم
الحرج (وفرضه) عملا (قدر
ثلاث اصابع اليد) اصغرها طولاً
وعرضاً من كل رجل لامن الخفة
فنعوا فيه مده الاصبع فلو مسح
برؤس اصابعه وجازى اصولها
لم يجز الا أن يتل من الخف عند
الوضع قدر الفرض قاله المصنف
ثم قال وفي الذخيرة ان الماء
متقاطر جاز والا ولو قطع قدمه
ان بقي من ظهره قدر الفرض مسح
والا غسل كن قطع من كعبه ولوله
رجل واحدة مسحها وجاز مسح
خف مغصوب خلافاً للعناية كما
جاز غسل رجل مغصوبة اجمعاً
(والخرق الكبير)

الوصف بالكثير ثم رأيت طنبه على ذلك ايضا فافهم ثم المراد به ما كان تحت الكعب فالخرق فوقه لا يمنع لان الزائد على الكعب لا عبرة به زباني (قوله بموحدة او مثلثة) اى يجوز قراءة الكبير بالباء الموحدة اى التى لها نقطة واحدة ويجوز ان يقرأ بالكثير بالناء المثلثة التى لها ثلاث نقط وهذا بالنظر الى اصل الرواية والسماع والا فالمرسوم فى المتن الاول وفى النهر وغيره عن شيخ الاسلام خواهر زاده انه الاصح لان الكلمة المفصلة تستعمل فيه الكثرة والقلة رفى المتصل الكبير والصغير ولا شك ان الخلف كم متصل وفى المغرب الكثرة خلاف القلة وتجعل عبارة عن السعة ومنه قولهم الخرق الكثير ومفاده استعمال الكثرة فى المتصل وكان الكثير الشايح هو الاول (قوله وهو قدر ثلاث اصابع) يعنى طولاً وعرضاً بأن سقطت جلدة مقدار طول ثلاث اصابع وعرضها كذا فى حاشية يعقوب باشا على صدر الشريعة فيحفظ (قوله اصابع القدم الاصاغر) صحيحة فى الهداية وغيرها واعتبر الاصاغر للاحتياط وروى عن الامام اعتبار اصابع اليد بجر وأطلق الاصابع لان فى اعتبارها مضمومة او مفتوحة اختلافاً قهستانى (قوله بكماها) هو الصحيح خلافاً لما رجحه السرخسى من المنع بظهور الانامل وحدها شرح المنية والامام زؤس الاصابع رهو صادق بما اذا كانت الاصابع تخرج منه بقاءه لكن لا يباع هو قدرها طولاً وعرضاً (قوله بأصابع مماثلة) اى بأصابع شخص غيره مماثل له فى القدم صغيراً وكبيراً والتقييد بالمماثلة أفاده فى النهر ورد على البحر اختياره القول باعتبار اصابع نفسه لوفائته على القول باعتبار اصابع غيره لتفاوتها فى الصغير والكبير بأن تقديم الزبلى الاول يفيد أن عليه المعقول وبأنه بعد اعتبار المماثلة لا تفاوت وبأن الاعتبار بالموجود أولى وأفاد ح أن ما فى النهر يرجع بعد التأمل الى ما فى البحر (قوله فيمسح عليه) اى على الخلف الاخر أو الجرحوق لان العبرة بالاعلى حيث لم تنقر الوظيفه على الاسفل (قوله وهذا) اى التقدير بالثلاث الاصاغر (قوله فلو علم الخ) تفريع على القبول الثلاثة على سبيل التمرير (قوله اعتبر الثلاث) اى التى وقعت فى مقابلة الخرق لان كل اصبع اصل فى موضعها فلا تعتبر بغيرها حتى لو انكشف الابهام مع جارتها وهما قدر ثلاث اصابع من اصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز اه زباني ودرر وغيرها وصححه فى التمهيد كما فى البحر (قوله ولو علمه) اى العقب اعتبر بدو أى ظهوراً كذا ذكره قاضى خان وغيره وكذا لو كان الخرق تحت القدم اعتبر اكثره كما فى الاختيار ونقله الزبلى عن الغاية بلفظ قيل قال فى البحر وظاهر الفتح اختيار اعتبار ثلاث اصابع مطلقاً وهو ظاهر المتن كما لا يخفى حتى فى العقب وهو اختيار السرخسى والقدم من الرجل ما يبطأ عليه الانسان من السخ الى مادون ذلته وهى مؤنثة والعقب بكسر القاف مؤخر القدم اه (قوله عند المنى) اى عند رفع القدم كما فى شرح المنية الصغير سواء كان لا يرى عند الوضع على الارض ايضا ويرى عند الوضع فقط وأما بالعكس فهما فيمنع أفاده ح وانما اعتبر حال المشى لاحال الوضع لان الخلف للمشى يلبس درر (قوله كما لو انفتحت الظهارة الخ) بأن كان فى داخلها بطانة من جلد او خرقه مخروزة بالخلف فانه لا يمنع زبلى وقد مناه (قوله وتجميع الخروق الخ) اختار فى الفتح بجنا عدم الجمع وقواه تلبذه فى الحلبة بموافقته لما روى عن ابي يوسف من عدم الجمع مطلقاً واستظهره فى البحر لكن ذكر قبله أن الجمع هو المشهور فى المذهب وقال فى النهر ابقاء عامة المتن والسروح عليه مؤذن بترجيحه (قوله لافيهما) اى لو كان فى كل واحد من الخفين خرق غير مانعة لكن اذا جعلتها تكون مثل القدر المانع لا تمنع وبصح المسح اه ح (قوله بشرط الخ) متعلق بصحة المسح التى تضمنها قوله لافيهما كما قرأناه أفاده ح وهذا الشرط استظهره من صاحب الحلبة ونقل عبارته فى البحر وأقره عليه ولظهور وجهه جزم به الشارح (قوله فرضه) اى فرض المسح وهو قدر ثلاثة اصابع (قوله على الخلف نفسه) لان المسح انما يجب عليه لا على الرجل ولا يضافه ما قدمه من قوله من كل رجل لامن الخلف لان معناه انه لا بد أن يقع المسح بالثلاث على الرجل المشاغل للرجل من الخلف لا على الرجل الخالى عن الرجل الزائد عليها (قوله المسح الخالى) أى الذى براد وقوعه حالا والاستقبالى أى الذى براد ايقاعه فيما بعد الركن الحائض ط (قوله كما يقض الماضى) بأن عرض بعد المسح (قوله ومز) أى فى التيمم فى قوله كل مانع منع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم (قوله أن ناقض التيمم) أى ما يطله (قوله يمنع ويرفع) أى يمنع وقوعه فى الحال او الاستقبال ويرفع الواقع قبله فالرفع يقتضى الوجود بخلاف المنع وحاصل المعنى أن مبطل التيمم مثل الخرق المبطل للمسح فى انه

بموحدة او مثلثة (وهو قدر ثلاث اصابع القدم الاصاغر) بكماها ومطوعها يعتبر بأصابع مماثلة (منه) الآن يكون فوقه خف اخر أو جرحوق فيمسح عليه وهذا الخرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ماتحتة فلو علمها اعتبر الثلاث ولو كانا ولو علمه اعتبر بدو اكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشى اصلا به لم يمنع وان كثر كما لو انفتحت الظهارة دون البطانة (وتجميع الخروق فى خف) واحد (لافيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخلف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير (وأقل خرق يجمع ليع) المسح الخالى والاستقبالى كما يقض الماضى قهستانى قلت ومز أن ناقض التيمم يمنع ويرفع

كنجاسة وانكشاف حتى انهقادها
كاسيبي، فليحفظ (ماندخل فيه
المسألة لا مادونه) الحاقاله بواضع
الخرز (بخلاف نجاسة) منفردة
(وانكشاف) عورة وطيب محرم
(واعلام بوب من حرير) فانها
تجمع مطلقا (واختلف في) جمع
(سروق اذ في الحجة) وينبغي ترجيح
الجمع احتمالا (وناقضه ناقض
الوضوء) لانه بعضه (ونزع خف)
ولو واحد (ومضى المدة) وان لم
يمسح (ان لم يخش) بقلبة الظن
(ذهاب رجله من برد)

مطلب
نواقض المسح

يمنعه ابتداء ويرفعه انتهاء (قوله كنجاسة) تنظير لا تخيل ح والمعنى أن النجاسة المانعة تمنع الصلاة ابتداء
وترفعها عروضا ومثلها الانكشاف ط (قوله حتى انعقادها) أي الصلاة وهو منصوب لكونه معطوفاً بجتي
على المفعول به المقدّر في الكلام تقديره كنجاسة وانكشاف فانهم ما يمنعان الصلاة ويرفعانها حتى انعقادها والمراد
بانعقادها التحريمة وانما غلبا بالتحريمة لما فيها شرط وينبغي على شرطتها عدم اشتراط الشروط لها لكن الصحيح
اشتراط الشروط لها لا لكونها ركائز لشدّة اتصالها بالركان كاسيبي ح وانما اطلق الانعقاد الذي هو صحة
الشروع على التحريمة لانها شرط فيه أفاده ط (قوله كاسيبي) أي في باب شروط الصلاة من انه يشترط
للتحرية ما يشترط للصلاة ط (قوله المسألة) بكسر الميم الالة العظيمة صحاح (قوله الحاقاله) أي المادون
المسألة بواضع الخرزا التي هي معقوفة انصافا ط (قوله منفردة) أي في خف واوثوب اوبدون او مكان او في المجموع
ح (قوله وانكشاف عورة) فانه اذا تعدد في مواضع منها بلغ ربع اذها منع كاسيبي أفاده ح (قوله
وطيب محرم) فانه يجمع في اكثر من عضو بالاجزاء حتى يبلغ عضو كاسيبي ح (قوله واعلام ثوب) أي
اذا كان في عرض الثوب اعلام من حرير تجميع فاذا زادت على اربع اصابع تحرم لكن سبذ كر الشارح في فصل
اللبس من كتاب الحظر والاباحية أن ظاهر المذهب عدم جمع المنفرد نذكر اعلام الثوب هنا بمعنى على خلاف
ظاهر المذهب (قوله فانها) أي هذه الاربعة تجميع مطلقا أي سواء كان التفرد في موضع واحد
او في مواضع ح وذلك لوجود القدر المانع وأما الطريق في الخف فانما منع لامتناع قطع المسافة معه وهذا المعنى
مفقود فيما اذا لم يكن في كل خف مقدار ثلاث اصابع كما أشار اليه في الهداية (قوله واختلف الخ) فقبل
تجميع في اثنين حتى تبلغ اثنان واحدة فيمنع وقيل لا تجمع الا في اذن واحدة كما في الخف ح (قوله وينبغي
الخ) قاله في المنع (قوله ونزع خف) أراد به ما يشمل الانتزاع وانما نقض لسراية الحدث الى القدم عند زوال
المانع (قوله ولو واحدا) لان الانتقاض لا يتجزأ والالزام للجمع بين الغسل والمسح وأشار الى أن المراد بالخف
الجنس الصالح بالواحد والاثنين (قوله ومضى المدة) للاحاديد الدالة على التوقيت ثم ان الناقض في هذا
والذي قبله حقيقة هو الحدث السابق لكن اظهره عندهم الماضف للنقض اليه ما يجازا بجر (قوله وان لم
يمسح) أي اذا لبس الخف ثم أحدث بعده ثم مضت المدة بعد الحدث ولم يمسح فيها ليس له المسح (قوله ان لم يخش
الخ) يعني اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البرد لو نزع خفيه جاز المسح كذا في الكافي
وعيون المذهب اه درر قال ح ومفهومه انه ان خشي لا يتنقض بالمضي بل ان احدث بعد ذلك فتوضأ
بغسلهما بالمسح كالجيرة وعدم الانتقاض بالمضي مع الخوف في هذه ظني عدم بطلان الصلاة الذي هو الاصح
في مسألة مضى المدة في الصلاة مع عدم الماء اه اقول وظاهره انه اذا مضت المدة ولم يحدث شيء حكم مسحه
السابق فلا يلزمه تجديد المسح وبؤيده مسألة الصلاة الاتية حيث قضى فيها وكذا ما في السراج عن الوجيز
اذا انقضت المدة وهو يخاف الضر من البرد اذا انزعها جاز له أن يصلي به فان ظاهره أنه يصلي بلا مسح جديد لكن
في المعراج لومضت وهو يخاف البرد على رجله يستوعبه بالمسح كالجائر ويصلي وعليه قدم الانتقاض المفهوم
من المتن معناه عدم لزوم الغسل وجواز المسح بعد ذلك فلا يشافي بطلان حكم المسح السابق وهذا هو المفهوم
من عبارة الدرر المارّة فالخامس أن المسألة مصوّرة فيما اذا مضت مدة المسح وهو متوضئ وخاف ان نزع الخف
لغسل رجله من البرد والاشكل تصوير المسألة لانه اذا خاف على رجله يلزم منه الخوف على بقية الاعضاء فانها
أطلق من الرجلين واذا خاف ذلك يكون عاجزا عن استعمال الماء فيلزمه العدول الى التيمم بدلا عن الوضوء
بقامه ولا يحتاج الى مسح الخف اصلا مع التيمم حيث تحققت الضرورة المبيحة له الآن يجاب عن الاشكال بأنهم
بنوا ذلك على ما قالوه من انه لا يصح التيمم لاجل الوضوء وقد مناهيه في باب مراجعته هذا وقال ح ايضا والذي
ينبغي أن يفتي به في هذه المسألة انتقاض المسح بالمضي واستئناف مسح آخر ثم الخف كالجائر وهو الذي حققه
في فتح القدير اه اقول الذي حققه في الفتح بطلان لزوم التيمم دون المسح فانه بعد ما نقل عن جوامع الفقه والحط
انه ان خاف البرد فغسله أن يمسح مطلقا أي بلا توقيت قال مانعه فيه نظرا فان خوف البرد لا اثر له في منع السراية
كأن عدم الماء لا يمنعها فغاية الامر أنه لا ينزع لئلا يمسح بل يتيمم لخوف البرد اه وأقره في شرح المنية
وأطلب في حاشيته وهو صريح في انتقاض المسح لسراية الحدث فلا يصلي به الا بعد التيمم لا المسح ولكن المنقول

هو المسح لا التيميم كما مر عن الكافي وعيون المذاهب والجوامع والمحيط وبه صرح الزيلعي وقاضي خان
والقهستاني عن الخلاصة وكذا في التارخانية والولوالجية والسراج عن المشكل وكذا في مختارات النوازل
لصاحب الهداية وبه صرح ايضا في المعراج والحاوي القدسي بزيادة جعله كالجبيرة وعليه من في الاحداد وقد
قال العلامة قاسم لآخرة بأبحاث شيخنا يعني ابن الهمام اذا خالفت المنقول فافهم (قوله للضرورة) انه لا عدم
النقض المفهوم من قوله ان لم يحس (قوله فيستوعبه) أي على ما هو الاولي أو أكثره وهذا التاميم اذا كان مسمى
الجبيرة يصدق عليه اه فسخ وأجاب في البحر بأن مفاد ما في المعراج الاستيعاب وانه ملحق بالجبائر لا جبيرة
حقيقة اه أي فالمراد بتشبيهه بالجبيرة في الاستيعاب منع كونه مسح خف لانه جبيرة حقيقة لا يجوز مسح أكثره
(قوله منفي في الاصح) كذا في الخاتمة معللا بأنه لا فائدة في النزاع لانه للغسل اه وعلى هذا فالمستثنى من
النقض بعض المدة مسالتان وهما اذا خاف البرد أو كان في الصلاة ولا ماء كما السراج (قوله وهو الاشبه)
قوله الزيلعي واستظهره في الفتح بأن عدم الماء لا يصلح مانعا لسهولة الحدث بعد تمام المدة فيتيمم بالرجلين بل للكل
لان الحدث لا يتجزأ كمن غسل ابتداء الاعضاء الارجلية وفي الماء فيتيمم للحدث القاسم به فانه على حاله ما لم يتم
الكل وتماه فيه وهو تحقيق حسن فخر عليه في الفتح ما قاله في المسألة الاولي لكن عات الفرق بينهما وهو انه
يلزم عليه صحة التيميم في الوضوء لخوف البرد أما هنا فانه لفقد الماء وهو جائز بخلافه هناك (قوله غسل المتوضي
رجليه لا غير) فينبغي أن يستحب غسل الباقي أيضا مراعاة للولاء المستحب وخروجا من خلاف مالك كما قاله
سبيدي عبد الغني وسبقه الى هذا في البعقونية ثم رأيت في الدرا المتقى عن الخلاصة مصرحا بأن الاولي
اعادته (قوله لحلول الحدث السابق) أورد أنه لا حدث موجود حتى يسري لان الحدث السابق حل
بالنكاح وبالمسح قد زال فلا يعود الاجتراح نجس ونجوه واجب يجوز أن يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الخلف
مقبدا بجملة منعه نهر (قوله فيتيمم) مبني على ما قدمناه عن الفتح وعلت ما فيه على أن الشارع مشي أولا
على خلافه حيث ألحقه بالجبيرة (قوله من الخلف الشرعي) أي الذي اعتبره الشرع لازما بحيث لا يجوز
المسح على انقض منه وهو السائر للكعبين فقط قال ابن الكمال فالساق خارج عن حد الخلف المعترف في هذا الباب
فخرج القدم اليه خروج عن الخلف (قوله وكذا اخرجها) تصرح بما فهم من الخروج بالاولى لان
في الاجزاء خروجها زيادة وهي القصص (قوله في الاصح) صحيحة في الهداية وغيرها وبه جزم في الكنز
والملتقى وعن محمدان في أقل من قدر محل الفرض نقض والا وعلية أكثر المشايخ كافي ومعراج وصححه
في النصاب بحر (قوله اعتبار الاكثر) أي تنزيلا منزلة الكل (قوله وما روى) أي عن أبي حنيفة
(قوله بزوال عقبه) أي خروجه من الخلف الى الساق والمراد أكثر العقب كما صرح به في المنية والبحر
وغيرهما وعلوه بأنه حينئذ لا يمكن معه متابعة المشي المعتاد واختاره في البدائع والفتح والحلية والبحر ومشي
عليه في الوقاية والنقاية (قوله فقيده الخ) أي فلا ينافي قوله ولا عبرة بخروج عقبه لان المراد خروجه بنفسه
بلا قصد والمراد من المروي الاجزاء (قوله وغيرها) لعل المراد به ما اذا كان غير واسع كمن اخرج
غيره او هو في نومه (قوله فلا يتنقض بالاجماع) والواقع الناس في المخرج البين نهاية (قوله وكذا
القهستاني) أي وكذا يعلم من القهستاني معز بالنهاية ايضا (قوله لكن باختصار) نص عبارته هذا
كله اذا بدله أن ينزع الخلف في تركه بنيتة وأما اذا زال لسعة او غيرها فلا يتنقض بالاجماع كما في النهاية (قوله انه)
أي القهستاني خرق الاجماع أي بسبب اختصاره ط أي لانه يوهم النقص بمجرد التحريك بنيتة مع انه لا ينقض
ما لم يخرج العقب أو أكثره الى الساق بنيتة وأما رجاء الضمير في انه الى القول بالنقض بخروج العقب من غيرية
فلا يناسبه التعبير بالزعم لانه موافق لقول الشارع فلا ينقض بالاجماع ويلزمه التكرار أيضا ونظائر كلام
الشارح في شرحه على الملتقى ان الضمير راجع الى ما روى وعليه فقوله حتى زعم بعضهم غاية لقوله فيقيد وعبارته
في شرح الملتقى هكذا حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع وليس كذلك بل هو من الحسن والاحتياط بمكان
اذ ملخصه أن خروج أكثر القدم ناقض كأخراجه واخراج أكثر العقب ناقض لأخروجه فهو على القول به ناقض
آخره تدبر اه أي لان القول بالنقض بأكثر العقب يلزم منه القول بالنقض بأكثر القدم (قوله لودخل الماء
خفه) في بعض النسخ أدخل ولا فرق بينهما في الحكم كما أفاده ح وقد مرنا (قوله وصححه غير واحد) كصاحب

للضرورة فيصير كالجبيرة
فيستوعبه بالتمسح ولا يتوقف
ولذا قالوا لو تمت المدة وهو في صلاته
ولا ماء منفي في الاصح وقيل نقض
ويتيمم وهو الاشبه (وبعدهما)
أي النزاع والمنفي (غسل المتوضي
رجليه لا غير) لحلول الحدث
السابق قدسية الامان كبر فتييم
حينئذ (وخرج أكثر قدميه) من
اناف الشرعي وكذا اخراجه
(نزع) في الاصح اعتبارا للاكثر
ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله
وحادوى من النقض بزوال عقبه
فيقيد بما اذا كان بنيتة نزع الخلف أما
اذا لم يكن أي زوال عقبه بنيتة بل
لسعة او غيرها فلا يتنقض بالاجماع
كما يعلم من البرجندى معز بالنهاية
وكذا القهستاني لكن باختصار
حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع
قننه (وينقض) ايضا (بمسح
أكثر الرجل فيه) لودخل الماء
خفه وصححه غير واحد

الذخيرة والظاهرة وقد منع الزبلي^١ انه المنصوص عليه في عامة الكتب وعليه مشى في نور الايضاح
 وشرح المنية (قوله وهو الاظهر) ضعيف سبع فيه الجر وقد منارته اول الباب ح ونص في الشربلية
 ايضا على ضعفه وما قيل من انه مختار أصحاب المتون لانهم لم يذكروه في النواقض فيه نظرا لان المتون لا يذكرونها
 فيها الاصل المذهب وهذه المسألة من تحريجات المشايخ واحتمال كونها من اختلاف الرواية لا يكتفي
 في جعلها من مسائل المتون نعم اختار في الفتح هذا القول لما ذكره الشارح من التعليل وتبعه تلذذه ابن امير حاج
 في الحلية وقواه بأنه نظير ما لو أدخل يده تحت الجرم وقبر ومسح على الخفين فانه لا يجوز لوقوع المسح في غير محل
 الحدث (قوله فيغسلهما ثانيا) تفرع على القول الثاني وبيان لثمة الخلاف وقد علمت اختيار صاحب الفتح
 لهذا القول لئلا يفتن وافق القول الاول بعدم لزوم الغسل ثانيا وتخالفه في الحلية لانه عند انقضاء المدة والترح
 يعمل الحدث السابق عمله فيحتاج الى مزيل لان الغسل السابق لا يعمل في حدث طارئ بعده واجيب بأن
 الغسل السابق وجد بعد حدث حقيقة لكنه انما لم يعمل للمانع وهو الخلف فاذا زال المانع ظهر عمله الآن
 تأمل (تنبيه) تظهر الثمرة ايضا في انه اذا توضأ ثم غسل رجله الى الكعبين داخل الخفين ولم ينزعهما تحسب له مدة
 المسح من اول حدث بعد هذا الموضوع على القول الاول وأما على الثاني فتحسب له من اول حدث بعد الموضوع
 الاول (قوله كما مر) اي أن هذا الغسل حدث لم يقع معتبرا كان لغوا بمنزلة العدم فصار نظيره ما تقدم من انه
 اذا لم يغسل ونزع او مضت المدة غسل رجله لا غير وأن المراد بغسلهما ان لم يحسب ذهاب رجله من برد كما مر فافهم
 (قوله وبقي من نواقضه انخرق الخ) قد علم ذلك من كلامه سابقا حيث قال في انخرق كما يتقضى الماضي وقال
 في المعذور فانه يسح في الوقت فقط لكن ذلك استطراد فلذا اعاد ذكرهما في محلها لتسهيل ضبط النواقض
 وأنها بلغت ستة فافهم نعم اورد سيدي عبد الغني^٢ أن خروج الوقت للمعذور ناقض لوضوئه كالمسح فقط
 فهو داخل في ناقض الوضوء وقد من أن مسألة المعذور رباعية فلا تغفل (تتم) في الترتيب الثانية عن الامالي فيمن
 احدث وعلى بعض اعضاء وضوئه جبارا فتروضا ومسحها ثم تحفف ثم برئ لزمه غسل قدميه ولولم يحدث بعد لبس
 الخلف حتى برئ وألقى الجبار وغسل موضعها ثم احدث فانه يتوضأ ويسح على الخفين ١٥ اي لانه في الاولى
 ظهر حكم الحدث السابق فلم يكن لا لبس الخلف على طهارة بخلاف الثانية وينبغي في هذه من النواقض قصير
 سبعة (قوله مسح مقيم) قيد بسبعة لالا حترزا عما اذا سافر المقيم قبل المسح فانه معلوم بالاولى بل للتنبيه
 على خلاف الشافعي (قوله بعد حدثه) بخلاف ما لو مسح لتجديد الوضوء فانه لا خلاف فيه (قوله فاسافر)
 بأن جاوز العمران مريداله نهر وفيه مسألة تجيبه فراجع (قوله فلو بعده) اي بعد التمام نزع وتوضأ ان كان
 محذورا لا يغسل رجله فقط ط (قوله مسح ثلاثا) اي تمام مدة السفر لان الحكم الموقت يعتبر فيه آخر الوقت
 ملتقى وشرحه (قوله قرحة) بمعنى الجراحة قال في القاموس وقد راد بها ما يخرج في البدن من شور
 وفي القاف الضم والفتح نهر (قوله وموضع) بالجر عطفا على قرحة ط (قوله كعصابة جراحة)
 العصابة بالكسر ما يصب به وكأنه خص القرحة بالمعنى الثاني أو أراد يخرجها ما يوضع عليها كالقرحة فلا تكرر
 اقاده ط (قوله ولو برأسه) خصه بالذكور لما في المبتغى انه لا يجب المسح لانه بدل عن الغسل ولا يدل له ١٥
 والصواب خلافه لان المسح على الرأس اصل بنفسه لا يدل غير انه ان بقي من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه
 والافعل العصابة كما في البدائع افاده في البحر اقول قوله والصواب خلافه فيبدأ كلام المبتغى خطأ اي بناء
 على ما فهمه من معنى البدلية وهو بعيد والظاهر أن معنى قول المبتغى لانه بدل الخ أن المسح على الجبهة بدل
 عن الغسل واذا وجب مسح الجبهة على الرأس الذي وظفته المسح لازم أن يكون المسح على الجبهة بدلا عن
 المسح لاعتنا الغسل والمسح لا يدل له فالمناسب حينئذ قول النهر ان ما في البدائع يفيد ترجيح الوجوب وهو الذي
 ينبغي التعويل عليه ١٥ اي بناء على منع قوله المسح بدل عن الغسل وقد أوضح منع البدلية في البحر فراجع
 (قوله فيكون فرضا) اي حيث لم يضرم كإسماي (قوله بعني علميا) دفع لما يقتضيه ظاهرا تشبيهه لان الغسل
 فرض قطعي والفرض العملي ما يفتوت الجواز بوضوئه كسح ربع الرأس وهو اقوى نوعي الواجب فهو فرض من
 جهة العمل ويلزم على تركه ما يلزم على تركه الفرض من الفساد لان جهة العلم والاعتقاد لا يكثر بجده كما يكثر
 بجده الفرض القطعي بخلاف النوع الاخر من الواجب كقراءة الفاتحة فانه لا يلزم من تركه الفساد ولا من

(وقيل لا) يتقضى وان بلغ الماء
 الركبة (وهو الاظهر) كما في البحر عن
 السراج لان استتار القدم بالخلف
 يمنع سراية الحدث الى الرجل فلا
 يقع هذا غسله مبرا فلا يوجب
 بطلان المسح نهر فيهما ثانيا
 بعد المدة او النزع كما مر وبقي من
 نواقضه المرق وخروج الوقت
 للمعذور (مسح مقيم) بعد حدثه
 (فسافر قبل تمام يوم وابسه)
 فلو بعده نزع (مسح ثلاثا ولو أقام
 مسافر بعد مضى مدة مقيم نزع
 والاقتها) لانه صار مقيما (وحكم
 مسح جبيرة) هي عصابة يجربها
 الكسر (قرحة وموضع)
 فصد (وكي) (ونحو ذلك) كعصابة
 جراحة ولو برأسه (كفصل لما
 تحتها) فيكون فرضا يعني علميا

مطلب
 الفرق بين الفرض العملي
 والقطعي والواجب

بحجوده الاكفار (قوله انبونه بظني) وهو مارواه ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال انكسرت احدي زندي فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني أن امسح على الجبائر وهو ضعيف وثقوي بعدة طرقه ويكني ماصح عن ابن عمر رضي الله عنهما انه مسح على العصاة فانه كالمرفوع لان الابدال لا تنصب بالآي بحر (قوله واليه يرجع الامام الخ) اعلم أن صاحب المجمع ذكر في شرحه انه مستحب عنده واجب عندهما وقيل واجب عنده فرض عندهما وقيل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى اه وفي الحمط ولا يجوز تركه ولا الصلاة بدونهما والصحيح انه عنده واجب لا فرض فتجوز الصلاة بدونيه وكذا صحته في التجريد والغاية والتجنيس وغيرها ولا يخفى أن صريح ذلك انه فرض اى على عندهما واجب عنده فقد انفق الامام وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم جواز الترك لكن عندهما يقوت الجواز بقوته فلا نصح الصلاة بدونيه ايضا وعنده يأثم بتركه فقط مع صحة الصلاة بدونيه ووجوب اعادتها فلو أراد الوجوب الادنى وهما اراد الوجوب الاعلى ويدل عليه ما في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قولهما بعدم جواز الترك فقيدهم جواز الترك لانه لم يرجع الى قولهما بعدم صحة الصلاة بتركه ايضا فلا ينافي ما مر من تصحيح انه واجب عنده لا فرض وعليه فقوله في شرح المجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز الترك لرجوع الامام عن الاستحباب اليه فليس المراد به الاتفاق على الوجوب بمعنى واحد هذا ما ظهر لي ثم رأيت نوح افندي نقله عن العلامة قاسم في حواشيه على شرح المجمع بقوله معنى الوجوب يختلف فعنده يصح الوضوء بدونيه وعندهما هو فرض على يقوت الجواز بقوته اه والله الحمد فاعتنم هذا التحرير الرقيق فقد خفي على الشارح والمصنف في المنح وصاحب البحر والنهر وغيرهم فافهم هذا وقد رجع في الفتح قول الامام بأنه غاية ما يفيد الوارد في المسح عليها بعدم الفساد بتركه أقعد بالاصول اه لكن قال تليذه العلامة قاسم في حواشيه ان قوله أقعد بالاصول وقولهما احوط وقال في العيون الفتوى على قولهما اه (قوله وقد مننا الخ) جواب عما في المحيط وغيره من تصحيح انه واجب عنده لا فرض حتى تجوز الصلاة بدونيه أى أن هذا التصحيح لا يعارض لفظ الفتوى لانه اقوى وهذا مبنى على ما فهمت به الغيرة من اتحاد معنى الوجوب في عبارة شرح المجمع وان المراد به الفرض العملي عند الكل وقد علمت خلافه وانه لا تعارض بين كلامهم (قوله ثم انه) اى مسح الجبيرة ونم التراخي في الذكر (قوله ذكر منها) افادتهم اكثر وهو كذلك (قوله فلا يتوقت) اى بوقت معين والافهم وقت بالبر بحر (قوله حتى يؤتم الاصحاء) لانه ليس بذى عذر ط ولم يظهر لي وجه هذا التقرير هنا ثم رأيت في خزائن الاسرار ذكر التفرع بعد قوله الا على لا مسح خفيها بل خفيه بقوله لان طهارته كاملة حتى يؤتم الاصحاء اه وهو ظاهر لان عدم الجمع بين مسح الجبيرة ومسح الخف مبنى على أن مسحها كالغسل كما ذكره (قوله ولو بدلها الخ) هذان الوجهان زادهما الشارح على الثلاثة عشر المذكورة في المتن (قوله لم يجب) وعن الثاني انه يجب المسح على العصاة السابقة نمر (قوله لا مسح خفيها الخ) اى لا يجمع مسح جبيرة رجل مع مسح خف الاخرى الصحيحة لان مسح الجبيرة حيث كان كالغسل يلزم منه الجمع بين الغسل والمسح بل لا بد من تخفيف الجبيرة ايضا للمسح على الخفين لكن لو لم يتدر على مسح الجبيرة له المسح على خف الصبيحة صرح به في التاتر خانية أى لانه كذا ذهب احدى الرجلين (قوله بلا وضوء وغسل) بضم الفين بقراءة الوضوء وهذا هو الثالث ولا يتكرر مع قوله الا في الحادث والجنب الخ لان هذا فيما اذا شتهى على الحدث والجنبابة وذلك فيما اذا حدث أو جنب بهدشتهما افاده ح (قوله ويترك المسح كالغسل) اى يترك المسح على الجبيرة كما يترك الغسل لما تحتها وهذا هو الرابع ح (قوله ان ضرت) المراد الضرر المعتبر لا مطلقه لان العمل لا يخلو عن ادنى ضرر وذلك لا يبيح الترك ط عن شرح المجمع (قوله والا لا يترك) اى على الصحيح المفتى به كما مر (قوله وهو الخ) هذا الخامس (قوله عن مسح نفس الموضع) اى وعن غسله وانما تركه لان العجز عن المسح يستلزم العجز عن الغسل ح (قوله ولو بماء طار) نص عليه في شرح الجامع لقاضي خان واقصر عليه في الفتح وقيد بالقدرة عليه وفي السراج انه لا يجب والطاهر الاول بحر (قوله نحو مفقود الخ) قال في البحر ولا فرق بين الجراحة وغيرها كالكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل (قوله على كل عصابة) اى على كل فرد من أفرادها سواء كانت عصابة تحتها جراحة وهي بقدرها وزائدة عليها كعصابة المفقود ولم يكن

لشعره بظني وهذا قوله ما واليه وجع الامام خلاصة وعليه الفتوى شرح مجمع وقد مننا أن لفظ الفتوى أكد في التصحيح من المختار والاصح والتصحيح ثم انه يتخالف مسح الخف من وجوه ذكر منها ثلاثة عشر فقال (فلا يتوقت) لانه لا يغسل حتى يؤتم الاصحاء ولو بدلها باخرى اوسطت العليا لم يجب اعادة المسح بل يندب (ويجمع) مسح جبيرة رجل (معها) اى مع غسل الاخرى لا مسح خفيها بل خفيه (ويجوز) اى يصح مسحها (ولو شئت بلا وضوء) وغسل دفعا للرجل (ويترك) المسح كالغسل (ان ضرت والا لا) يترك (وهو) اى مسحها (مشرط بالجمع عن مسح نفس الموضع) فان قدر عليه فلا مسح عليها والحاصل لزوم غسل الحمل ولو بماء طار فان ضرت مسحها فان ضرت سقط أصلا (ويصح) نحو (مفقود) وجرم على كل عصابة

تحتها جراحة اصلا بل كسر او كى وهذا معنى قول الكثر ان تحتها جراحة اولا لكن اذا كانت زائدة على قدر
الجراحة فان ضربه الحل والغسل مسح الكل تبعا والا فلا بل يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها لا على الخرقه
ما لم يضربه مسحها فيمسح على الخرقه التي عليها ويغسل حواشيها وما تحت الخرقه الزائدة لان الثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها كما اوضحه في البحر عن المحيط والفتح ويحتمل أن يكون مراد المصنف أن المسح يجب على كل
العصابة ولا يكفي على اكثرها لكن شافيه انه سيصرح بأنه لا يشترط الاستيعاب في الاصح فيتنقض كلامه
وانه كان الاولى حينئذ تعرف العصابة لان الغالب في كل عند عدم القرينة انها اذا دخلت على منكر افادت
استغراق الافراد واذا دخلت على معرف افادت استغراق الاجزاء ولذا يقال كل رمان مأ كول ولا يقال كل
الرمان مأ كول لان قشره لا يؤكل ومن غير الغالب مع القرينة كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر كل الطعام
كان حلا وحديث كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه والمغلوب على عقله فانهم (قوله مع فرحتها في الاصح)
اي الموضع الذي لم تستره العصابة بين العصابة فلا يجب غسله خلافا لما في الخلاصة بل يكفي المسح كما صححه
في الذخيرة وغيره اذ لو غسل ربما قبل جميع العصابة وتنفذ البله الى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن
نهر (قوله ان ضربه الماء) اي الغسل به والمسح على الحل ط (قوله او حلها) اي ولو كان بعد البرء
بأن التصقت بالحل بحيث يعسر نزاعها ط لكن حينئذ يمسح على المتصق ويغسل ما قدر على غسله من الجوانب
كما مر ثم المسألة رابعة كما اشار اليه في الخزان لان ضربه الحل يمسح سواء ضربه ايضا المسح على ما تحتها اولا
وان لم يضربه الحل فاما أن لا يضربه المسح ايضا فيحلها ويغسل ما لا يضربه ويمسح ما يضربه واما أن يضربه المسح
فيحلها ويغسل كذلك ثم يمسح الجرح على العصابة اذا الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها اه (قوله
ومنه) اي من الضرر ط (قوله ولا يجرد من ربطها) ذكر ذلك في الفتح ولم يذكره في الخاتمة قال الشيخ
اسماعيل والذي يظهر أن ما في الخاتمة مبنى على قول الامام اتوسع الغير لابتداء وسعوا ما في الفتح هو قولهما
اه (قوله فجعل عليه دواء) اي كعلك او مرهم او جلده مرارة بحر (قوله اجري الماء عليه) لم يشترطه
في الاصل من غير ذكر خلاف وشروطه الخواني وعزاه في المنع الى عامة الكتب المعتمدة (قوله والامسحه)
هل يكفي مسح اكثره لكونه كالجبيرة ام لا بد من الاستيعاب فليراجع اه ح (قوله والمسح يطله الخ) هذا هو
الوجه السادس لان سقوط الخف يطل المسح بلا شرط ح (قوله سقوطها) اي الجبيرة او الخرقه وكذا
سقوط الاداء خزان وعز الاخير في هامش الخزان الى التارخانية وصدرا الشريعة وسيصرح به الشارح
هنا ايضا (قوله عن برء) بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيرهم اي بسبب صحة العضو قهستاني فغن
يعنى الباء مثل وما ينطق عن الهوى او بمعنى اللام مثل وما نحن بتاركي الهتاعن قولك او بمعنى بعد مثل عما قيل
ليصحن نادمين (قوله والا لا) اي بأن سقطت لاعتبره وهذا تصريح بجفوهوم كلام المصنف وهو الوجه السابع
(قوله استأنفها) اي الصلاة اي بعد غسل الموضع لانه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كأنه
شروع من غير غسل ذلك الموضع وهذا اذا سقطت عن برء قبل القعود قدر التشهد فلو عن غير برء مضى في صلاته
أو بعد القعود فهي احدى المسائل الاثني عشرية الاتية كما في البحر (قوله وكذا الحكم) اي من التفصيل بين
السقوط عن برء وعدمه ط (قوله او برء موضعها ولم تسقط) هو الثامن بخلاف الخف فان العبرة فيه للزوع
بالفعل (قوله فان ضربه) اي ازالها الشدة لصوقها به ونحوه بحر (فرع) في جامع الجوامع رجل به رمق فدواه
وأمر أن لا يغسل فهو كالجبيرة شربلية (قوله والمحدث والجنب الخ) هو التاسع (قوله عليها) اي الجبيرة
وعلى نوابعها كخرقة القرحه وموضع الفصد والكي ط (قوله في الاصح) قبل لعدم اشتراط الاستيعاب
والتكرار أي بخلاف الخف فانه لا يشترط فيه ذلك بالانفائ وهذا العاشر والحادي عشر وأقاد الرحق
أن قوله وتكرار من قبيل علقها بنسا وما بارد اي ولا يسن تكرار لان مقابل الاصح انه يسن تكرار المسح لانه
بدل عن الغسل والغسل يسن تكراره فكذلك ابدله قال في المنع ويسن التثنية عند البعض اذا لم تكن على الرأس
اه وهذا بخلاف مسح الخف فلا يسن تكراره اجماعا (قوله فيمكن مسح اكثرها) لما كان في الاستيعاب
صادقا يمسح النصف ومادونه مع انه لا يكفي بين ما به الكفاية وهذا بخلاف مسح الخف فهو الوجه الثاني
عشر (قوله وكذا لا يشترط فياينة) هو الثالث عشر واعلم أن الشارح زائد على هذه الثلاثة عشر

مطلب
في لفظة كل اذا دخلت على منكر
او معرف

مع فرحتها في الاصح (ان ضربه)
الماء او حلها) ومنه أن لا يمكنه
ربطها بنفسه ولا يجرد من ربطها
(ان كسر ظفره فجعل عليه دواء)
او وضعه على شقوق رجله اجري
الماء عليه) ان قدر او الامسحه والا
تركه (و) المسح (يطله سقوطها
عن برء) والا لا (فان) سقطت
(في الصلاة استأنفها وكذا)
الحكم (لو) سقط الدواء او برء
موضعها ولم تسقط) يجتبي وينبغي
تقييده بما اذا لم يضربه ازالها فان
ضربه فلا بحر (والرجل والمرأة
والمحدث والجنب في المسح عليها
وعلى نوابعها سواء) اتفاقا (ولا
يشترط) في مسحها (استيعاب
وتكرار في الاصح فيمكن مسح
اكثرها) مرة به بفتي
(وكذا لا يشترط) فيها (نية)
اتفاقا بخلاف الخف في قول وما
في نسخ المتن رجع عنه المصنف
في شرحه

قوله لا يجب الا غسل موضعها
فدعنا انه لو كانت في اعضاء
الوضوء وشدها وهو محدث ثم
نوضأ ومسحها ثم اس الخف ثم رأ
لزمه غسل قدميه فقلنه اه منه

وجها وجهين كما قد مناه وزاد في الجرسة اذا سقطت عن بره لا يجب الا غسل موضعها اذا كان على وضوء
بخلاف الخف فانه يجب غسل الرجلين واذا مسحها ثم شد عليها أخرى جاز المسح على الفوقاني بخلاف الخف اذا
مسح عليه لا يجوز المسح على الفوقاني واذا دخل الماء تحتها لا يبطل المسح واذا كان الباقي من العضو المعصوب
اذل من ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الخف الخامس ان مسح الجبيرة ليس ثابنا بالكتاب
انفاها السادس انه يجوز تركه في رواية بخلاف الخف وزاد في النهر وجهها وهو انه ليس خلفا عن غسل ما تحتها
ولا بد لا بخلاف الخف فانه خلف والبديل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتميم والخلف ما يجوز قال ح
وزدت وجهها وهو ان مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخف اه وزاد الحق اربعة
اخرى انه يسح على الجريح وغيره والخف مختص بالقدم وأن المسح على خرق الخف ولو صغيرا لا يكتفى والمسح على
طرفي الفرج بين طرفي المندبل يجوزي وأن محل المسح من الخف مكان معين وهو صدر القدم بخلاف الجبيرة
وأن المفروض في مسح الخف مقدار ثلاث اصابع لا أكثره ولا يجتمع اقول فالجوع سبعة وعشرون وجهها وزدت
عشرة اخرى وهي أن الجبيرة على الرجل لا يشترط فيها امكان متابعة المشي عايبها ولا تختصها ولا كونها مجلدة
ولا سترها للجل ولا منعها نفوذ الماء ولا اسنما كهابنفسها ولا يبطلها خرق كبير وليس غسل ما تحتها افضل
من المسح واذا سقطت عن بره وخاف ان غسل رجله أن تسقط من البرد يتمم بخلاف الخف والعاشرا اذا اغمسها
في اناه يريد به المسح على ساقه يعجز وفسد الماء بخلاف الخف ومسح الرأس فلا يفسد ويجوز عند الثاني خلافا للمجد
كما في المنظومة وبشرحها الحقائق والفرق للثاني أن المسح يتأدى بالماله فلا يصير الماء مستعملا ويجوز المسح أما
مسح الجبيرة فكالغسل لما تحتها والله اعلم

(باب الحيض)

اعلم أن باب الحيض من غوامض الابواب خصوصاً المتخيرة وتنفار بهما ولهذا اعتنى به المحققون وأفردوا له
في كتاب مستقل ومعرفة مسائله من اعظم المهمات لما يترتب عليها ما لا يحصى من الاحكام كالطهارة
والصلاة والقراءة والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والعتدة والاستبراء وغير ذلك وكان
من اعظم الواجبات لان عظم منزلة العلم بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل الحيض اشد
من ضرر الجهل بغيرها فيجب الاعتناء بعرفتها وان كان الكلام فيها طويلا فان المحصل يشق الى ذلك
ولا التفات الى كراهة اهل البطالة ثم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسيره لغة وشرعا وسببه وركنه وشرطه
وقدره وألوانه وأوانه ووقت ثبوته والاحكام المتعلقة به بحر (قوله عنون به) اي جعل الحيض عنوانا
على ما ذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما ط (قوله لكثرته) اي كثرة وقوعه
بالنسبة الى اخويه (قوله وأصالته) اي ولكونه أصلا في هذا الباب في بيان الاحكام والاصل يطلق
على الكثير الغالب (قوله والا) اي وان لم نقل انه عنون به وحده لما ذكر لكان المناسب ذكر غيره ايضا
فان الدماء المبحوث عنها هنا ثلاثة (قوله والا فاستحاضة) اي وان لم يكن واحدا منهم فافهم واستحاضة
وخص ما عداها بالاستحاضة للرد على من سمي ما تراه الصغيرة دم فسادا لاستحاضة (قوله هو لغة السيلان)
يقال حاض الوادي اذا سال وسبي حضا لسيلانه في اوقاته (قوله بأنه من الاحداث) اي ان سمي
الحادث الكائن عن الدم كالجانبه اسم للحدث الخاص بالدماء الخاص بحر (قوله مانعة شرعية) اي
صفة شرعية مانعة عما تشترط له الطهارة كالصلاة ومسح المصحف وعن الصوم ودخول المسجد والقران بسبب
الدم المذكور (قوله وعلى القول الخ) ظاهر المتن اختياره قيل ولا ثمرة لهذا الاختلاف (قوله دم)
شمل الدم الحقيقي والحكمي بحر اي كالظهر المتخلل بين الدمين فلا يرد أنه يلزم عليه أن لا تسمى المرأة
حائضا في غير وقت درور الدم فافهم (قوله خرج الاستحاضة) اي بناء على أن المراد بالرحم وعاء الولد
لا الفرج خلافا لما في الحر وخرج دم العاف والجراحت وما يخرج من دبرها وان ندب امساك زوجها عنها
واغتسالها منه وما يخرج من رحم غير الأدمية كالارب والضيع والنفاس قالوا ولا يحض غيرهما من
الحيوانات سهر وكان الاولى للمصنف أن يقول رحم امرأة كافي الكثرة لاخراج الاخير (قوله ومنه) اي
من الاستحاضة وذكر الفخيم نظر الكونها دما ط (قوله صغيرة) هي كيان أن لم تبلغ تسع سنين على المعتمد

(باب الحيض)

عنون به لكثرته وأصالته والافهم
ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة
(هو) لغة السيلان وشرعا على
القول بأنه من الاحداث مانعة
شرعية بسبب الدم المذكور وعلى
القول بأنه من الانجاس (دم من
رحم) خرج الاستحاضة ومنه
ما تراه صغيرة

قوله والا فاستحاضة هكذا بظنه
والذي في نسخ الشارح التي يدي
والافهم ثلاثة حيض ونفاس
واستحاضة الخ ويجز اه صحيحه

(قوله وآيسة) سياقي بيانها متناوئاً وشراً (قوله ومشكل) أي خنثى مشكل قال في الظهيرية مانعه الخنثى
المشكل إذا خرج منه المني والدم فالعبرة للذي دون الدم ١٠ وكأنه لأن المني لا يشبهه بغيره بخلاف الحوض فيشبهه
بالاستحاضة ١١ ح وهل اعتباره في زوال الأشكال أو في لزوم الغسل منه فقط لأنه يستوي فيه الذكر والأنثى
فلا يبدل على المذكورة فليراجع وعلى الثاني فوجه تسمية الشارح هذا الدم استحاضة ظاهر بخلافه على الأول
فتأمل (قوله ابتلاء الله لحواء الخ) أي وبقي في بناتها إلى يوم القيمة وما قيل أنه أول ما أرسل الحيض على بنى
إسرائيل فقد رده البخاري بقوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكبر وهو ما رواه عن عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شيء كتبه الله على بنات آدم قال النووي أي أنه عام في
جميع بنات آدم (قوله وركنه بروز الدم من الرحم) أي ظهوره منه إلى خارج الفرج الداخل فلينزل إلى الفرج
الداخل فليس بحيض في ظاهر الرواية وبه يفتي قهستاني وعن محمد بالاحساس به وحرته فيما لو وضأت ووضعت
الكرف ثم احتست بنزول الدم إليه قبل الغروب ثم رفعت به بعد تقضي الصوم عنده خلافاً لهما يعني إذا لم يحاذ
حرف الفرج الداخل فإن حاذته البلة من الكرف كلن حيضاً ونفاساً اتفاقاً وكذا الحديث بالبول ١٢ بحر
(قوله نصاب الطهر) أي خمسة عشر يوماً فأكثر (قوله ولو حكا) كما إذا كانت بين الحيضتين مشغولة بدم
الاستحاضة فإنها طاهرة حكاه ١٣ ح (قوله وعدم نقصه) أي الدم عن أقله وهو ثلاثة أيام كما يأتي ط
(قوله بالبروز) أي بوجود الركن على ما بينا (قوله فيه) أي في البروز تترك الصلاة وتثبت بقية الأحكام
ولكن هذا مادام مستقراً لمسابق من أنه لو انقطع لدون أقله تنوضاً وتصلى الخ (قوله ولو مبتدأة) أي
التي لم يسبق لها حيض في سن بلوغها وأقله في المختار تسع وعليه الفتوى أي فإنها تترك الصلاة والصوم عند
أكثر من أربعين يوماً وعن أبي حنيفة لا تترك حتى يستمر ثلاثة أيام بحر (قوله لأن الأصل الصحة) أي صحة
الجسم والمرض المقتضى للاستحاضة عارض وهذا تعليل لقوله فيه تترك الصلاة الخ ط (قوله أقله) أي مبتدئة
أقله وأقل مدته على طريق الاستخدام قهستاني أي حيث يرجع الغمير إلى الحيض يعني المدة ط أو أقل
الحض وقوله ثلاثة بالرفع على الوجهين الأولين وبالنصب على التارفة على الثالث فافهم (قوله فالأضافة الخ)
أي أن إضافة البالي إلى ضمير الأيام الثلاث لبيان أن المراد مجرد كونها ثلاثاً لا كونها البالي تلك الأيام فلورائه
في أول النهار يكمل كل يوم باليلة المستقبلة ولذا صرح الشارح بلفظ الثلاث فالترجيح عليه ظاهر فافهم
(قوله بالساعات) وهي اثنتان وسبعون ساعة والفلكية هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى
المعتدلة أيضاً واحترز به عن الساعات اللغوية ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة
وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءاً من اليوم الذي هو من طلوع الشمس إلى غروبها والليل الذي
هو من غروب الشمس إلى طلوعها فتارة تساوى الفلكية كما في يومي الحمل والميزان وتارة تزيد عليها كما في أيام
البروج الشمالية وبالي إلى البروج الجنوبية وتارة تنقص عنها كما في ليالي البروج الشمالية وأيام البروج الجنوبية
ح ثم اعلم أنه لا يشترط استمرار الدم فيها بحيث لا ينقطع ساعة لأن ذلك لا يكون إلا نادراً بل انقطاعه ساعة
أو ساعتين فصاعداً غير مبطل كذا في المستصفى بحر أي لأن العبرة لأوله وآخره كما سيأتي (قوله كذا رواه
الدارقطني وغيره) الإشارة إلى تقدير الأقل والأكثر وقد روي ذلك عن ستة من الصحابة بطرق متعددة فيها مقال
يرفعها الضعيف إلى الحسن كما بسط ذلك الكمال والعيني في شرح الهداية ونلخصه في البحر (قوله والنقص الخ)
أي ولو يسير قال القهستاني فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين
طلع ربعه كان استحاضة إلى أن يطلع نصفه فحينئذ يكون حيضاً والمعتادة بخمسة مثلاً إذا رأيت الدم حين طلع
نصفه وانقطع في الحادي عشر حين طلع ثلثه فالزائد على الخمسة استحاضة لأنه زاد على العشرة بقدر السدس
١٤ أي سدس القرص (قوله والزائد على أكثره) أي في حق المبتدأة أما المعتادة فزاد على عاداتها وتجاوز
العشرة في الحيض والابعين في النفاس يكون استحاضة كما أشار إليه بقوله وعلى العادة الخ أما إذا لم يتجاوز
الأكثر فيهما فهو انتقال للمادة فيهما فيكون حيضاً ونفاساً رحتي (قوله وآيسة) هذا إذا لم يكن دماً خالصاً على
ماسبأني (قوله ولو قبل خروج أكثر الولد) حتى العبارة أن يقال ولو بعد خروج أقل الولد (قوله استحاضة)
خير قوله والنقص وما عطف عليه (قوله بين الحيضتين الخ) أي الفاصل بين ذلك ولم يذكر أقل الطهر الفاصل

وآيسة ومشكل (للولادة)
خرج النفاس وسببه ابتداء
ابتلاء الله لحواء لا كل الشجرة
وركنه بروز الدم من الرحم
وشرطه تقدم نصاب الطهر ولو
حكاه وعدم نقصه عن أقله وأوانه
بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز
فيه تترك الصلاة ولو مبتدأة في
الأصح لأن الأصل الصحة والحيض
دم صفة شتى و(أقله ثلاثة أيام
باليها) الثلاث فالأضافة لبيان
العدد المقدّر بالساعات الفلكية
للاختصاص فلا يلزم كونها
لبالي تلك الأيام وكذا قوله
(وأكثره عشرة) بعشر ليال كذا
رواه الدارقطني وغيره (والنقص
عن أقله (والزائد) على أكثره
أو أكثر النفاس وعلى العادة
وجاوزا أكثرهما (ومাত্রاً) صغيرة
دون تسع على المعتد وآيسة على
ظاهر المذهب (حامل) ولو قبل
خروج أكثر الولد (استحاضة
وأقل الطهر) بين الحيضتين

بين النفاسين وذلك نصف حول كما سيأتي (قوله أو النفاس والحيض) هذا إذا لم يكن في مدة النفاس لأن الطهر فيها لا يفصل عند الامام سواء قل أو أكثر فلا يكون الدم الثاني حيضاً كما سنبينه (قوله وان استغرق العمر) صادق بثلاث صور الاولى أن تبلغ بالسن وتبقى بلا دم طول عمرها فتصوم وتصلى ويأتيها زوجها وغير ذلك ابداً وتنتفي عندها بالاشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ أو بعده أقل من ثلاثة أيام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حيضاً ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الا انه لا تنقض لها عادة الا بالحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن الاياس وان لم يطرأ قبل الاشهر من ابتداء سن الاياس كافي العدة اه ح (قوله فيجئ) الفاء فصحية أي اذا علمت أن الطهر لاحد لاكثره الا في زمن استمرار الدم فيجئ الخ ثم اعلم أن تنقيده بالعدة خاص بالخبرة وتقيده بالشهر من خاص بها والمعتادة في بعض صورها كما يظهر قريباً (قوله به يفتي) مقابله أقوال في النهاية عن المحيط مبتدأ ذرات عشرة وما وسنة طهر انما استقر بها الدم قال ابو عبيدة حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها تنقض اذا طلقت ثلاث سنين وثلاثين يوماً وقال الامام المبدئي تسعة عشر شهراً الا ثلاث ساعات بل واز وقوع الطلاق في حلة الحيض فتحتاج لثلاثة أشهر لكل طهر ستة أشهر الاساعة وكل حيضة عشرة أيام وقيل طهرها أربعة أشهر الاساعة والحاكم الشهيد قد ربه بهرين والفتوى عليه لانه ايسر اه قلت وفي العناية أن قول المبدئي عليه الاكثر في التاتر خاتمة هو المختار ثم لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في المعتادة لا مطلقاً بل في صورة ما اذا كان طهرها ستة أشهر فاكثر ولا في المبتدأ التي استقر بها الدم واحتيج الى نصب عادة لها فانه لا خلاف فيها كما يأتي خلافاً لما يفيد كلام المصنف (قوله وعم كلامه المبتدأ الخ) قال العلامة البركوي في رسالته المؤلف في الحيض المبتدأ من كانت في اول حيض أو نفاس والمعتادة من سبق منها دم وطهر صحيجان أو أحدهما والمفلة وتسمى المفلة والخبرة من نسيت عادتها ثم قال في الفصل الرابع في الاستمرار اذا وقع في المبتدأ فحيضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون ثم ذلك دأبها ونفاسها أربعون ثم عشرون طهرها اذا لا يتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها وان وقع في المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرها اقل من ستة أشهر والا فترد الى ستة أشهر الاساعة وحيضها بحاله وان رأت مبتدأ دماً وطهرها صحيجين ثم استقر الدم تكون معتادة وعلمت حكمها مثاله مراة رأت خمسة دماً وأربعين طهرها ثم استقر الدم خمسة من اول الاستمرار حيض لا تصل ولا تصوم ولا تؤطأ وكذا سائر احكام الحيض ثم الاربعون طهرها تفعل هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطاهرات ثم قال في فصل المخيرة ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فيقدر حيضها بعشرة وطهرها بستة أشهر الاساعة فتتقضى عدتها بتسعة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات اه والحاصل أن المبتدأ اذا استمر دماً فحيضها في كل شهر عشرة وطهرها عشرون كافي عامة الكتب بل نقل فوح افندي الاتفاق عليه خلافاً لما في الامداد من أن طهرها خمسة عشر والمعتادة ترد الى عادتها في الطهر ما لم يكن ستة أشهر فانه يتردد الى ستة أشهر غير ساعة كالمخيرة في حق المدة فقط وهذا على قول المبدئي الذي عليه الاكثر كما قد تقدمنا وأما ماصلي قول الحاكم الشهيد قد رآه في شهرين كما ذكره الشارح وطهرها أن التقدير بالشهرين او بالستة أشهر الاساعة خاص بالمخيرة والمعتادة التي طهرها ستة أشهر أما المبتدأ والمعتادة التي طهرها دون ذلك فليس كذلك وأن تقدير الطهر في المخيرة لاجل العدة فقط وأما غيرها فلم يقيدها بطهرها بكونه لعدة بل المصريح به في المعتادة أن طهرها عام في جميع الاحكام كما مر وهذا خلافاً لما يفيد كلام المصنف فافهم (تنبيه) لم أر ما لو رأت المخيرة في العدد والمكان اقل الطهر ثم استقر بها الدم والظاهر أن حكمها في الاستمرار حكم المبتدأ (قوله ما بعدد) أي عدد أيامها في الحيض مع علمها بمكانها من الشهر أن في اوله وآخره مثلاً قال في التاتر خاتمة وان علمت انما انظر في آخر الشهر ولم تدر عدد أيامها لو طأت لوقت كل صلاة الى العشرين لانها تتيقن الطهر فيها ثم في سبعة بعد ها تنوضاً كذلك للشك في الحيض والطهر وترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة لتيقنها بالحيض فيها ثم تغتسل في آخر الشهر لعلمها بالخروج من الحيض فيه وان علمت انها ترى الدم اذا جاوز العشرين ولم تدر كم كانت أيامها تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين ثم تصلى بالغسل الى آخر الشهر اه ومثله في رسالة البركوي فافهم (قوله او يمكن) أي علمت عدد أيام حيضها ونسبت مكانها على التعيين والاصل انها اذا ضلت أيامها في ضعةها أو أكثر فلا تبس في يوم منها بحيض بحال خلاف

أو النفاس والحيض (خمس عشر يوماً) وليلتها أجمعاً (ولا حدة لاكثره) وان استغرق العمر (الا عند) الاحتياج الى (نصب عادة لها اذا استقر بها) (الدم) فيجئ لاجل العدة بشهرين به يفتي وعم كلامه المبتدأ والمعتادة ومن نسيت عادتها ونسب المخيرة والمفلة واضلها ما بعدد او يمكن

مبني في مسائل المخيرة

ما اذا

ما اذا ضلت في اقل من الضعف مثلاً اذا ضلت ثلاثة في خمسة يتيقن بالحليض في الثالث فانه اول الحليض او آخره
ففقول ان علت أن أيامها ثلاثة فأضلتها في العشرة الأخيرة من الشهر ولا تدري في أي موضع من العشرة ولا رأي
لها في ذلك تصلي ثلاثة أيام من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر والحليض ثم تصلي
بعدها إلى آخر الشهر بالغسل لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر والخروج من الحليض وان أربعة في عشرة تصلي
أربعة من أول العشرة بالوضوء ثم بالاعتسالى إلى آخر العشرة لما قلنا وقس عليه الخمسة وان ستة في عشرة يتيقن
بالحليض في الخامس والسادس فتترك فيهما الصلاة وتصل في الأربعة التي قبلهما بالوضوء وفي التي بعدهما
بالغسل وان سبعة في عشرة يتيقن بالحليض في أربعة بعد الثلاثة الأول وان ثمانية في ستة يتيقن به في ستة بعد
الأربعين وان تسعة في ثمانية بعد الأول فتترك الصلاة في المتيقن وتصل بالوضوء فيما قبله وبالعسل
فيما بعده لما قلنا بركوى وتأخر خاتمة (قوله اوبهم) أي العدد والمكان بأن لم تعلم عدداً أيامها ولا مكانها
من الشهر وحكمها ما ذكره بعده (قوله وحاصله الخ) أي حاصل حكم المضلة بأنواعها فقد صرح البركوى بأنه
حكم الاضلال العام (قوله انها تحترى) أي ان وقع تحترىها على طهر نعطى حكم الطاهرات وان كان على حليض
نعطى حكمه اه ح أي لان غلبة الظن من الأدلة الشرعية درر (قوله ومتى ترددت) أي ان لم يغلب ظننا
على شيء فنعلم الاخذ بالاحوط في الاحكام بركوى (قوله بين حليض الخ) أي لم يترجح عندها انها متلبسة بالحليض
او انها داخله فيه او انها طاهرة بل تساوت الثلاثة في ظننا والظاهر أن قوله ودخول فيه لا فائدة فيه ولذا لم يذكره
في البحر (قوله تتوضأ لكل صلاة) لانها لما احتمل انها طاهرة وأنها حائض فقد استوى فعل الصلاة وتركها
في الحل والحلوة والباب باب العبادة فيحتمل فيها وتصل لانها ان سلمت وأبست عليها يكون خيراً من أن تركها
وهي عليها تأخر خاتمة ثم ان عبارة البحر والتأخر خاتمة والبركوى تتوضأ لوقت كل صلاة تنبيه (قوله وان بينهما)
أي بين الحليض والطهر كما في البحر وقوله والدخول فيه أي في الطهر وعبر في البحر بالخروج عن الحليض وهو
بعينه ومثال هذه القاعدة والتي قبلها امرأة تذكر أن حليضها في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الآخر
ولا تذكر غير ذلك فانها في النصف الأول تتردد بين الحليض والطهر وفي الثاني بينهما والدخول في الطهر وأما اذا لم
تذكر شيئاً أصلاً فهي مرتدة في كل زمان بين الطهر والحليض فحكمها حكم التردد بينهما والدخول في الطهر
(قوله تغتسل لكل صلاة) بل واز أنه وقت الخروج من الحليض والدخول في الطهر كما في البحر قال في التأخر خاتمة
وعن الفقيه ابي سهل انها اذا اغتسلت في وقت صلاة وصلت ثم اغتسلت في وقت الاخرى اعادت الأولى قبل
الوقية وهكذا تصنع في وقت كل صلاة احتياطاً اه لاحتمال حليضها في وقت الأولى وطهرها قبل خروجه
في لزومها القضاء احتياطاً واختاره البركوى (تنبيه) تعبير الشارح بقوله لكل صلاة موافق لما في البحر والفتح وعبر
البركوى في رسالته بقوله لوقت كل صلاة وقال في حواشيه عليها هذا استحسان والقياس أن تغتسل في كل ساعة
لانه ما من ساعة الا ويحتمل انه وقت خروجها من الحليض وقال السرخسي في المحيط والنسفي الصحيح انها تغتسل
لكل صلاة وفيما قاله اخرج بين أن الاحتمال باق بما قاله لجواز الانقطاع في أثناء الصلاة او بعد الغسل قبل
الشروع فيها فأخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه برهان الدين في المحيط وتدارك ذلك الاحتمال
باختيار قول ابي سهل انها تعيد لكل صلاة في وقت اخرى قبل الوقية فتدقق بالاطهارة في احدها ولو وقعت
في طهر اه أقول وهو تحقيق بالقبول حقيق (قوله وتترك غير مؤكدة الخ) متعلق بقوله وان بينهما الخ
ذكره ح وط أقول وهو تخصيص بالمخصص اذ لا فرق يظهر ويحتاج الى نقل فليراجع وانما لا تترك السنن
المؤكدة ومنها الواجب بالاولى لكونها شرعت جبر النقصان تمكن في الفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض
ثم اعم انما تقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة قصيرة وتقرأ في الاخرين من الفرض الفاتحة في الصحيح وتقرأ القنوت
وسائر الدعوات بركوية وغيرها (قوله ومسجداً وجمعاً) أي تركهما بأن لا تدخل المسجد أي الاطواف
كما يعلم بمابعده ولا تمكن زوجهما من جماعها وكذا لا تمس المحصف ولا تصوم تطوعاً وان جمعت سجدة فسجدت
للعسل سقطت لانها لو طاهرة صح اذاؤها والالم تلزمها وان أخرتها اعادتها بعد عشرة أيام للتيقن بالاداء
في الطهر في إحدى المراتين وان كانت عليها صلاة فانتقضت فاعلمها اعادتها بعد عشرة أيام قبل أن تزيد على خمسة
عشر والا احتمل عود حليضها تأخر خاتمة وبركوى وبحر (قوله ثم تقضى عشرين يوماً) أي لاحتمال أن الحليض

او بهما كما يسط في البحر والحماوى
وحاصله انها تحترى ومتى ترددت
بين حليض ودخول فيه وطهر
تتوضأ لكل صلاة وان بينهما
والدخول فيه تغتسل لكل صلاة
وتترك غير مؤكدة ومسجداً وجمعاً
وتصوم رمضان ثم تقضى عشرين
يوماً

حيض ان كانت عادتها والارقت الى ايام عادتها الثانية أن الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز
 بداية الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورأت مبتدأة يومادما وعائية طهرا ويومادما فاعل عشرة حيض ولورأت معتادة
 قبل عادتها يومادما وتسعة طهرا ويومادما لا يكون شيء منه حيضا وكذا النفاس على هذا الاعتبار الثالثة
 قول محمد ان الشرط أن يكون الطهر مثل الدمين او اقل في مدة الحيض فلو كان أكثر فصل لكن يتطرق ان كان
 في كل من الجانبين ما يمكن أن يجعل حيضا فالسابق حيض ولو في احدهما فهو الحيض والاخر استحاضة
 والا فالكل استحاضة ولا يجوز بدء الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورأت مبتدأة يومادما ويومين طهرا ويوما
 دما فالاربعة حيض لان الطهر المختل دون ثلاث وهو لا يفسد انتفاقا كما مر ولورأت يوما دما وثلاثة
 طهرا ويومين دما فالسبعة حيض للاستواء ولورأت ثلاثة دما وخمسة طهرا ويومادما فالثلاثة حيض اقلية
 الطهر فصار فاصلا والمتقدم امكن جعله حيضا هذا خلاصة ما في شروح الهداية وغيرها وقد صحح قول محمد في
 المبسوط والمحيط وعليه الفتوى وفي الهداية الاخذ بقول ابى يوسف ابسرا وكثير من المتأخرين أقوا به لانه
 اسهل على المفتي والمستفتي سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابى حنيفة الاخر نهاية وأما الرواية الثانية
 ففي البحر قد اخبرها اصحاب المتون لكن لم تصح في الشروح (تمة) الطهر المختل بين الاربعين في النفاس
 لا يفصل عند ابى حنيفة سواء كان خمسة عشر أو أقل أو أكثر ويجعل احاطة الدمين بطرفيه كالم التوالى
 وعليه الفتوى وعندهما خمسة عشر فصل فلورأت بعد الولادة يومادما وعائية وثلاثين طهرا ويومادما فعنده
 الاربعون نفاس وعندهما الدم الاول ولورأت من بلغت بالحبل بعد الولادة خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا
 ثم خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فعنده نفاسها خمسة وعشرون وعندهما نفاسها خمسة الاولى
 وحدها خمسة الثانية وتعامه في التاتر خاتمة (قوله فيها) أى في مدة الحيض (قوله حيض) خبر المبتدأ
 وهو قوله وماتراه (قوله وعليه المتون) أى على أن الشرط في جعل الطهر المختل بين الدمين حيضا كون
 الدمين المحيطين به في مدة الحيض لا في مدة الطهر (قوله فليحفظ) أشار الى أن اختيار اصحاب المتون له ترجيح
 أقول لكنه تصحح التراخي وقد صرح العلامة قاسم بأن التصحيح الصحيح مقدم على الاتراخي (قوله ثم ذكر
 أحكامه) أى بعضها والا فقد وصلها في البحر الى اثنين وعشرين منها انه يمنع صحة الطهارة الاتي بقصدها
 التنظيف كغسل الحنج ولا يجوز لها القبول لهم يستحب لها أن تتوضأ لوقت كل صلاة وتقعده على مصلاها تسج
 وتمل وتكبر بقدر أدائها كي لا تنسى عادتها وفي رواية يكتب لها ثواب احسن صلاة كانت تصلي وانه يمنع
 الاعتكاف ويمنع محبة ويفسده اذا طرأ عليه ويمنع وجوب طواف الصدر ويجزئ الطلاق وتبلغ به الصبية
 ويتعلق به انقضاء العدة والاستبراء ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل
 والفطر بخلاف كفارة البين ونحوها وكل أحكامه تتعلق بالنفاس الا خمسة او سبعة على ما سياتي
 (قوله يمنع) أى الحيض وكذا النفاس خزان (قوله صلاة) أى يمنع محبتها ويجزئها وهل يمنع وجوبها
 لعدم فائده وهي الاداء والقضاء ام لا وتسقط للرجح خلاف وعاشم على الاول وبسطنا الكلام على ذلك فيما
 علقناه على البحر (قوله مطلقا) أى كالأوبعض لان منع الشيء يمنع لابعاضه نهر (قوله ولو سجدة شكر)
 أى او تلاوة فيمنع محبتها ويجزئها بحر (قوله وصوما) أى يجزئها ويمنع محبتها لا وجوبه فلذا نقضه
 (قوله وجماعا) أى يجزئها وكذا ما في حكمه كما يأتي (قوله ونقضيه) أى الصوم على التراخي في الاصح
 خزان وعزاه في هامتها الى من لا مسكن وغيره (قوله للرجح) عله لقوله دونها أى لان في قضاء الصلاة حرجا
 يتكرر في كل يوم وتكثر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه يجب في السنة شهرا واحدا وعليه انعقد
 الاجماع لحديث عائشة في الكتب الستة وتعامه في البحر وفيه وهل يكره لها قضاء الصلاة لم أره صريحا وينبغي
 أن يكون خلاف الاولى قال في الترويدل عليه قوله لو غسل رأسه بدل المسح كره اه تأمل وهل يكره لها
 التمسك بالصوم ام لا مال بهض المحققين الى الاول لان الصوم لها حرام فالتشبه به مثله واعتراض بأنه يستحب
 اها للصوم والنعوذ في مصلاها وهو تشبهه بالصلاة اه تأمل (قوله ولو شرعت تطوعا فيهما) أى في الصلاة
 والصوم أما الفرض في الصوم فنقضيه دون الصلاة وان مضى من الوقت ما يمكن ادائها فيه لان العبرة عندنا
 لا آخر الوقت كما في المنبع (قوله فحاضت) أى في أثناءها (قوله قضتها) للزومهما بالشروع (قوله

(فيما حيض) لان العبرة لاوله
 وآخره وعليه المتون فليحفظ
 ثم ذكر أحكامه بقوله (يمنع صلاة)
 مطلقا ولو سجدة شكر (وصوما)
 وجماعا (ونقضيه) لزوما (دونها)
 للرجح ولو شرعت تطوعا فيهما
 فحاضت قضتها

خلافا لما زعمه صدر الشريعة) أي من أنه يجب قضاء نفل الصلاة لأن نفل الصوم ط (قوله بحر) ذكره في البحر
قبيل قول المتن والظاهر التخلل بين الدين في المدة حبض ونفاس ونقل التسوية بينهما عن الفتح والنهاية
والاستيعاب ثم قال قتيبن أن ما في شرح الوقاية من الفرق بينهما غير صحيح اه ح (قوله وبعبكه) أي
عكس التصوير المذكور بأن نامت حائضا وقامت طاهرة أي وضعت الكرسف ونامت فلما أصبحت رأت عليه
الطهر لا عكس الحكم لأنه بيده بقوله مذنامت أي حكم بحبضها من حين نامت فافهم (قوله احتباطا) أي
في صورتين فتقضى العشاء فهما إن لم تكن صلتها كافي البحر حتى لو نامت قبل انقضاء الوقت ثم انتهت بعد
خروجه حائضا يجب عليها قضاء تلك الصلاة لأنها جعلناها طاهرة في آخر الوقت حيث لم تحكم بحبضها إلا بعد
خروجه ولو نامت حائضا وانتهت طاهرة بعد الوقت يجب عليها قضاء تلك الصلاة التي نامت عنها لأنها جعلناها
طاهرة من حين نامت وحيث حكمنا بطهارتها في آخر الوقت وجب القضاء ولأن الدم حادث والاصل فيه
أن يضاف إلى أقرب أوقاته فتجعل حائضا مذنامت والانقطاع عدم وهو الاصل فلا يحكم بخلافه الا بدليل
ولم يعلم دور الدم في نومها فجعلت طاهرة مذنامت فقد ظهر أن الاحتباط في الوجهين في العكس فقط رخصي
فافهم ثم في قول الشارح وبعبكه مذنامت ايها المرام والمراد أنه يحكم بأنها كانت حائضا حين نومها وطهرت قبل
خروج الوقت ولو قال حكم بطهرها مذنامت وكذا في عكسه لكان اوضح (قوله وينع حل) قدر لفظة حل
هنا وفيما بعده لان ما قبله المنع فيه من الحل والصحة فلذا اطلق المنع فيه (قوله لدخول مسجد) أي ولو لمسجد
مدرسة او دار لا يمنع أهلها الناس من الصلاة فيه وكانوا أغلقا يكون له جماعة منهم والا فلا ثبت له أحكام المسجد
كما قد مناه في بحث الغسل عن الحائض والقنية وخروج مصلي العيد والجماعة وان كان لهما حكم المسجد في صحة
الاقداء مع عدم اتصال الصفوف وأفاد منع الدخول ولو لم يور وورق قدم في الغسل تقييده بعدم الضرورة بأن
كان بابه إلى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا السكنى في غيره وذكرنا هنا أن الظاهر حينئذ أنه يجب التيمم للمرور
أخذنا مما في العناية عن المبسوط مسافر مرتب مسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجده غيره فانه يتيمم لدخول المسجد
عندنا اه وكذا لو مكث في المسجد خروفا من الخروج بخلاف ما لو احتمل فيه وأمكنه الخروج مسرعاً فانه يندب
له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج (قوله وحل الطواف) لان الطهارة له واجبة فيكره تحريما
وان صح كافي البحر وغيره (قوله ولو بعد دخولها المسجد) أي ولو عرض الحبض بعد دخولها المسجد فعدم
الحل ذاتي له لانه لدخول المسجد ط حتى لو لم يكن في المسجد لا يحل نهر (قوله وقرآن ماتحت ازار)
من اضافة المصدر إلى مفعوله والتقدير وينع الحبض قرآن زوجها ماتحت ازارها كافي البحر (قوله يعني ما بين
سرة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بالاحاطة وكذا ما بين ما بين ما بين الوطء
ولو تاطخ دما ولا يكره طبعها ولا استعمال ما منته من بحين او ماء او نحوهما الا اذا وضأت بقصد القربة
كما هو المستحب فانه يصير مستعملا في الوطء الحلية ولا ينبغي أن يعزل عن فراشها لان ذلك يشبه فعل اليهود
بحر وفي السراج يكره أن يعزلها في موضع لا يحاطها فيه هذا واعلم أن المصرح به عندنا في كتاب الحظر والاباحة
أن الركبة من العورة ومقتضاه كما أفاده الرحي - حرمة الاستمتاع بالركبة لاستدلالهم هنا بقوله عليه الصلاة
والسلام مادون الازار ومحل العورة التي يدخل فيها الركبة تأمل (قوله مطلقا) أي بشهوة ولا (قوله
وهل يحل النظر) أي بشهوة وهذا كالاستثناء من عموم حل ما عدا القران وأصل التردد لصاحب البحر
حيث ذكر أن بعضهم عبر بالاستمتاع فيشمل النظر وبعضهم بالمباشرة فلا يشمله وما إلى الثاني وما إلى أخوه في النظر
إلى الأول واتصر العلامة ح للآول وأقول فيه نظر فان من عبر بالمباشرة أي التقاء البشرة ساكت عن النظر
ومن عبر بالاستمتاع مائع للنظر فيؤخذ به لثبته على المفهوم على أنه نقل في الحقائق في باب الاستحسان عن
التحفة والحائية يحجب الرجل من الحائض ماتحت الازار عند الامام وقال محمد يحجب شعار الدم يعني الجماع
فقط ثم اختلفوا في تفسير قول الامام قبل لا يباح الاستمتاع من النظر ونحوه بما دون السرة إلى الركبة ويباح
ما وراءه وقبل يباح مع الازار اه ولا ينبغي أن الآول صريح في عدم حل النظر إلى ماتحت الازار والثاني
قريب منه وليس بعد النقل إلا الرجوع إليه فافهم (قوله ومباشرتها) سبب ترده في المباشرة تردد البحر فيها
حيث قال ولم أرهم حكم بمباشرتها واقائل أن يمنعها بأنه لما حرم تمكينها من استعمالها حرم فعلها به بالاول

خلافا لما زعمه صدر الشريعة بحر
وفي الفرض لو نامت طاهرة وقامت
حائضا حكم بحبضها مذنامت
وبعبكه مذنامت احتباطا
(و) يمنع حل (دخول مسجد
(و) حل (الطواف) ولو بعد دخولها
المسجد وشروعها فيه (وقرآن
ماتحت ازار) يعني ما بين سرة
وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداها
مطلقا وهل يحل النظر ومباشرتها
له فيه تردد

قوله الا اذا وضأت الخ أي لقصد
القربة المستحبة من الجماع قدر
اداء فرض الصلاة الخ خزان
وقد مناه قبل شذو رقة اه منه

واقابل أن يجوز به بأن حرمة عليه لكونها حائضا وهو مفقود في حقه فخل لها الاستمتاع به ولأن غاية مسها لذكره
 أنه استمتاع بكفها وهو جاز قطعاً اهـ واستظهر في التمر الثاني أن كان مبشرين بها لمباشرة ما بين
 سرتة وركبته كما إذا وضعت يدها على فرجه كما اقتضاه كلام الجرح إذا كانت مبشرين سرتها وركبته كما إذا وضعت
 فرجها على يده فهذا كما ترى تحقيق الكلام الجرح لا اعتراض عليه فافهم وهو تحقيق وجبه لأنه يجوز له أن يمس
 بجميع بدنه حتى يذكره جميع بدنها إلا ما تحت الأزار فكذا هي لها أن تلبس بجميع بدنها إلا ما تحت الأزار جميع
 بدنه حتى ذكره اهـ إلا أنه كان لمسها لذكره حراماً لحرم عليها تمكينه من لمسها بذكره لما عدا ما تحت الأزار منها
 وإذا حرم عليه مباشرة ما تحت أزارها حرم عليها تمكينه منها فيحرم عليها مباشرتها بما تحت أزارها بالاولى
 (قوله وقراءة قرآن) أي ولودون آية من المركبات لا المفردات لأنه يجوز للعائض المعلقة تعليمه كلمة بكافة مناه
 وكالقرآن التوراة والإنجيل والزبور كما قدمه المصنف (قوله بقصده) فلو قرأت الفتحة على وجه الدعاء أو شيئاً
 من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم ترد القراءة لأبأس به كما قدمه مناه عن العيون لابي الليث وان مفهومه أن ما
 ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي الهب لا يؤثر فيه قصد غير القرآنية (قوله ومسه) أي القرآن ولو في لوح أو درهم
 أو حائط لكن لا يمنع الأمن من المكتوب بخلاف المحفف فلا يجوز لمس الجلد وموضع البياض منه وقال بعضهم
 يجوز وهذا أقرب إلى القياس والمنع أقرب إلى التعظيم كما في البحر أي والعصم المنع كذكره ومثل القرآن سائر
 الكتب السماوية كما قدمه مناه عن القهستاني وغيره وفي التفسير والكتب الشرعية خلاف متر (قوله لا بغلافه
 المنفصل) أي كالجلزب والخريطة دون المتصل كالجلد المنشور وهو العجيج وعليه الفتوى لأن الجلد تبع له سراج
 وقدمنا أن الخريطة الكيس أقول ومثلها صندوق الربعة وهل مثلاً كرسى المحفف إذا سمر به يراجع (قوله
 وكذا يمنع حمله) تبع فيه صاحب الجرح حيث ذكره عند تعداد أحكام الحيض وفيه أنه إن اراد به حمله استغفلاً لا
 اغنى عنه ذكر المس أو تبعاً فلا يمنع منه في الحلية عن المحيط لو كان المحفف في صندوق فلا بأس للجنب أن يحمله
 وفيها قالوا لأبأس بأن يحمله من خرافة محفف وقال بعضهم بغيره وقال آخر بغيره أخذ زمام الأبل التي عليها
 المحفف قال المحبوبي ولكنه بعيد وهو كما قال اهـ أقول وقد يقال يمكن تصوير الجسد بدون مس وتعبه كحمله
 مر بوطاً بحيث لا يمكن الظاهر جوازه تأمل (قوله فيه آية) قيد بالآية لأنه لو كتب مادون الآية لم يذكره مسه
 كما في التمهيد ستافى ح (قوله ولا بأس) يشير إلى أن وضوء الجنب لهذه الأشياء مستحب كوضوء المحدث
 وقد تقدم ح أي لأن ما لا بأس فيه يستحب خلافه لكن استثنى من ذلك ط الأكل والشرب بعد المضمضة
 والغسل بدليل قول الشارح وأما قبلها فبغيره (قوله بقراءة اذعية الخ) مثل دعاء القنوت وهو ظاهر المذهب
 كما قدمناه (قوله في فكره الجنب) لأنه يصير شارباً للماء المستعمل أي وهو مكروه تنزيهاً ويده لا تخلو عن النجاسة
 فينبغي غسلها ثم يأكل بدائع وظاهر التعاليل أن استحباب المضمضة لأجل الشرب وغسل البدن لأجل الأكل
 فلا يكره الشرب بلا غسل وبدون الأكل بلا مضمضة وعليه في كلام التتلف ونشر مشوش لكن قال في الخلاصة
 إذا اراد الجنب أن يأكل فالمستحب له أن يغسل يديه ويضمض اهـ تأمل وذكر في الحلية عن أبي داود وغيره
 أنه عليه الصلاة والسلام إذا اراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه وفي رواية تسلم يوضأ وضوءاً للصلاة (قوله
 لا حائض) في الخلاصة قيل إنها كالجنب وقيل لا يستحب لأن الغسل لا يزال بحجاسة الحيض عن القم واليد
 بخلاف الجنابة اهـ أقول ينبغي أن يستحب لها غسل البدن للأكل بلا خلاف لأنه يستحب للطاهر في الأولى
 ولذا قال في الخلاصة إذا أرادت أن تأكل تغسل يديها وفي المضمضة خلاف (قوله ما لم يتخاطب بغسل) أي
 لا يكره لها مادة عدم خطابها التكليفي بالغسل وهذا مما يكتفون به بعد الطهارة من الحيض (قوله الكراهة)
 أي التعريية ط (قوله وهو أحوط) وقدمنا عن الخلاصة أنه ظاهر الرواية وعزاه في الخلاصة إلى عامة
 الشايخ قال في البحر فكان أولى وقدمنا عن الفتى أن التقييد بالكتف اتفاقاً فإنه لا يجوز مسه بغير الكتم أيضاً
 من بعض ثياب البدن (قوله إذا انقطع حيضها لا كثره) مثله النفاس وحل الوطء بعد الاكتر ليس بموقوف
 على انقطاع الدم صريح به في العناية والنهاية وغيرهما وإنما ذكره ليبين عليه ما بعده قال ط ويؤخذ منه جواز
 الوطء سال نزول دم الاستحاضة اهـ وقدمنا عن البحر أنه يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة بمائل بغير
 الوطء ولو تلطخ بها اهـ وهذا في الحائض فيدل على جواز الوطء المستحاضة وان تلطخ دماً وسياً في ما يؤيده فافهم

(وقراءة قرآن) بقصده (ومسه)

ولو مكتوباً بالفارسية في الأصح

(الابتغافه) المنفصل كما مر

(وكذا) يمنع (حمله) كالحجج وورق

فيه آية (ولا بأس) لحائض

وجنب (بقراءة اذعية) ومسا

وحالها وذكر الله تعالى وتيسير

وزيارة قبور ودخول تصلي عيد

(وأكل وشرب بعد مضمضة

وغسل يد) وأما قبلها فما بغيره

لجنب لا حائض ما لم يتخاطب

بغسل ذكره الحلي (ولا يكره

تحريراً) مس قرآن بكتف عند

الجهور تيسيراً وصح في الهداية

الكرامة وهو الأحوط (ويجلى

وطؤها إذا انقطع حيضها لا كثره)

(قوله وجوبا) منصوب بعامل محذوف أى بلا غسل يجب وجوبا ومثله قوله بل ندبا (قوله بل ندبا) لان قراءة حتى يطهرن بالتشديد تقتضى حرمة الوطء الى غاية الاغتسال فحملناها على ما اذا كان ايامها أقل من عشرة دفعا للعارض بين القراءتين فظاهره يورث شبهة فلهذا لا يستحب نوح عن الكفاي (قوله لدون اقله) أى أقل الحيض وهو ثلاثة ايام (قوله فى آخر الوقت) أى وجوبا بركوى والمراد آخر الوقت المستحب دون المكروه كاهوطا هرسياق كلام الدرر وصدر الشريعة قال ط وأهم الشارح حكم الجماع ويظهر عدم حله بدليل مسألة الانقطاع على الأقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه وانظر ما ذكره تبيل قوله والنفاس لأم التوءمين (قوله وان لاقله) اللام بمعنى بعد ط (قوله لم يحل) أى الوطء وان اغتسلت لان العود فى العادة غالب بجر (قوله وتغتسل وتصلى) أى فى آخر الوقت المستحب وتأخيره اليه واجب هنا ما فى صورة الانقطاع لتام العادة فانه مستحب كفى النهاية والنسخ وغيرهما (قوله احتياطاً) لانه لا لافعال الثلاثة (قوله وان لعادتها) وكذا لو كانت مستدأة درر (قوله حل فى الحال) لانه لا اغتسال عليها لعدم الخطأ فان اسأت بعد الانقطاع لا تعتبر الاحكام ونظامه فى البحر (قوله حتى تغتسل) قد علمت انه يستحب لها تأخيرها الى آخر الوقت المستحب دون المكروه قال فى المبسوط نص عليه مجدى فى الاصل قال اذا انقطع فى وقت العشاء أو آخر الى وقت يمكن أن تغتسل فيه وتصلى قبل انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه بجر (قوله بشرطه) هو فقد الماء والصلاة به على الصحيح كما يعلم من النظر وغيره وبهذا يظهر أن المراد التيمم الكامل المبيح للصلاة مع الصلاة به ايضا وامل وجه شرطهم الصلاة به هو أن من شروط التيمم عدم الحيض فاذا أصلت به وحكم الشرع بصحة صلاتها يكون حكمها بحجة تيممها وبأنها تخرج به من الحيض كما يحكم بجر وجهها من الحيض وبقيامها بمنزلة الجنب فيما اذا انقطع تمام العشرة او صارت الصلاة ديناً فى ذمتها لحكم الشرع عليها بحكم من أحكام الطاهرات ولهذا يحل لزوجه أن يقر بها وان لم تغتسل كإيا فى تقريره وقد ظهر بما قرأناه صحة ما ذكره فى الظهيرية من انه يجوز للعائض التيمم للصلاة الجنابة والعبد اذا طهرت من الحيض اذا كان ايام حضها عشرة وان كان أقل فلا اه فشرط لجواز تيممها الصلاة الجنابة والعبد انقطع الحيض لتمام العشرة لان المراد بهذا التيمم هو التيمم الناقص الذى يكون عند وجود الماء ملوف فوت صلاة فتوفى لا الى بدل وانما كان ناقصا لانه لا يصلح به الفرض بل يطل بعد الفراغ من تلك الصلاة حتى لو حضرت جنابة أخرى لا يصح الصلاة عليها بهذا التيمم على ما مر تقريره فى محله واذا كان هذا التيمم ناقصا فلا تخرج به الحائض من الحيض لما علمت من اعتبار التيمم بشرطه مع الصلاة معه وأما اذا انقطع حيضها لتمام العشرة فيجوز تيممها الصلاة الجنابة والعبد لانها خرجت من الحيض بالانقطاع المذكور فلو انقطع لأقل من العشرة لا يجوز لها أن تيمم للجنابة والعبد مع وجود الماء ولا تصح الصلاة به لانه ناقص لا تخرج به من الحيض ومن شروط صحة التيمم عدم المناسق والحيض مناسق للصحة أما اذا انقطع لتمام العشرة فقد خرجت من الحيض وصارت كالجنب فيصح تيممها المذكور كما يصح من الجنب فكلام الظهيرية صحيح لا غبار عليه كما أوضحناه هنا وفى باب التيمم لكن ينبغي تقييد قوله والا فلا بما اذا انقطع لدون العشرة ولم تصر الصلاة ديناً فى ذمتها اذا انقطع لدون العشرة ولتمام عاداتها ومعنى علمها وقت صلاة خرجت من الحيض وجاز لزوجه اقرار بانها فى ذمتها صفة تيممها للجنابة تأمل (قوله يسع الغسل) أى مع مقدّماته كالاستقاء وخلع الثوب والتستر عن الاعين وفى شرح البردوى ولم يذكر أن المراد به الغسل المسنون أو الفرض والظاهر الفرض لانه ثبت به رجحان جانب الطهارة اه كذا فى شرح التحرير لابن امير حاج (قوله والتحريم) وهى الله عند أبي حنيفة والله اكبر عند أبي يوسف والفتوى على الاول كما فى المضمرات فهستأنى (قوله بمعنى من آخر وقت الصلاة الخ) اعلم انه اذا انقطع دم الحائض لأقل من عشرة وكان لتمام عاداتها فانه لا يحل وطؤها الا بعد الاغتسال أو التيمم بشرطه كما مر لانها صارت طاهرة حقيقة أو بعد أن تصير الصلاة ديناً فى ذمتها وذلك بأن ينقطع ويمضى عليها دنى وقت صلاة من آخره وهو قدر ما يسع الغسل واللبس والتحريمه سواء كان الانقطاع قبل الوقت أو فى أوله أو قبل آخره وهذا القدر فاذا انقطع قبل الظهر مثلاً فى أول وقت لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لانها لمامضى علمها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة ديناً فى ذمتها لان المعتبر فى الوجوب آخر الوقت واذا صارت الصلاة ديناً فى ذمتها صارت طاهرة

بلا غسل وجوبا بل ندبا (وان)
انقطع لدون اقله توطأ وتصل
فى آخر الوقت وان (لاقله) فان
لدون عادتها لم يحل وتغتسل وتصل
وتصوم احتياطاً وان لعادتها
فان كفاية حل فى الحال والا لا
يحل (حتى تغتسل) او تيمم بشرطه
(او يمضى عليها من يسع الغسل)
ولبس الثياب (والتحريم) يعنى
من آخر وقت الصلاة لتعلمهم
بوجوبها فى ذمتها حتى لو طهرت
فى وقت العيد لابتدأ أن يمضى
وقت الظهر كفى السراج

حكماً لأنها لا تجب في الذمة إلا بعد الحكم عليها بالطهارة وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا أما إذا كان بينهما دون ذلك فلا يحل إلا بعد الغروب لصيرورة صلاة العصر ديناً في ذمتها دون صلاة الظهر لأنها لم تدر له من وقتها ما يمكنها الشروع فيه فإذا علمت ذلك ظهر لك أن عبارة المصنف موهمة وليست على إطلاقها لأنها لو فهم أنه يحل - بمضى - ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة أو في وقت مهمل وهو ما بعد الطلوع إلى الزوال وسواء كان في أول الوقت أو في آخره مع أنه لا عبرة للوقت المهمل ولا لأول وقت الصلاة كما صرح به ابن الكمال ودل عليه التعليل بوجوبها ديناً في ذمتها فإنها لا تجب كذلك إلا بخروج وقتها وإخلافاً لما غلط فيه بعضهم كإيه عليه في الفتح والخبر فلا قال الشارح يعني من آخر وقت الصلاة إلا احتراماً عنهما وأنى بالعناية التي يولي بها في موضع الخفاء لما ذكرنا من الأيام ولو عبر المصنف كما عبر البركوي بقوله أو تصير صلاة ديناً في ذمتها كان اختصاراً وظهور ولكنه عهد التنبيه على ما به تصير الصلاة ديناً في ذمتها وهو مضى - هذا الزمان من آخر الوقت ثم هذا كله إذا لم يتم - أكثر المدة قبل الغسل كما في البركوية فلو تم لها عشرة أيام قبل خروج الوقت والغسل لا يحتاج إلى مضى - هذا الزمن (تنبيه) اغتسل وطؤها بعد الحكم عليها بالطهارة بصيرورة الصلاة ديناً في ذمتها لأنها صارت كالجنب وخرجت من الحيض حكماً وبه يعلم أنه لا يجوز لها قراءة القرآن كما نقله ط عن البرجندي بخلاف ما إذا اغتسلت وحيث صارت كالجنب فينبغي أن يجوز لها التيمم صلاة جنازة أو عيـد خافت فوتها كما يجوز ذلك للجنب كما قررناه آنفاً (قوله الأصح لا) أي فلو انقطع قبل الصبح في رمضان بقدر ما يسع الغسل فقط لزمها صوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء العشاء ما لم تدر ذلك قدر تحريم الصلاة أيضاً وهذا ما صححه في المجتبى ونقل بعده في البحر عن التوشيح والسراج أنه لا يجوز لها صوم ذلك اليوم إذا لم يبق من الوقت قدر الغسل والغسل لا يلزمها طهارتها إلا بهذا وان بقي قدرها يجوز لها لأن العشاء صارت ديناً عليها والله من حكم الطهارات فحكم بطهارتها ضرورة ١٥ ونحوه في الزبني وقال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر ١٥ قال في النهرواني فله بين وجهه أقول ولعله أن الصوم يمكن أنشاؤه في النهار فلا يتوقف وجوبه على إدراكها أكثر مما يزيد على قدر الغسل بخلاف الصلاة لكن فيه أنه لو أجرها الصوم بجزء أدرك قدر الغسل لزم أن يحكم بطهارتها من الحيض لأن الصوم لا يجزئ من الحائض ولزم أن يحل - وطؤها لو كانا مسافرين في رمضان مع أنه خلاف ما يطبق عليه من أنه لا يحل - ما لم تجب الصلاة ديناً في ذمتها ولا تجب إلا بالادرار الغسل والتحريم فالذي يظهر ما قال في البحر أنه الحق ثم لا ينبغي أن لبس الثياب مثل التحريم إذا لا تجب الصلاة بدونه كما مر لكن هذا على القول باشتراط التحريم لا على ما صححه الشارح - مع المجتبى فافهم (قوله وهي) أي التحريم أي زمانها من الطهارة أي من زمنه (قوله مطاقاً) أي سواء كان الانقطاع أكثر الحيض أو لدون ذلك ح (قوله وكذا الغسل) أي الغسل مثل التحريم في أنه من الطهر ولو الانقطاع لا أكثره ولو لاقه فلا يلزم من الحيض لكن هذا في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج باتسار في حق جميع الأحكام التي ترى أنها إذا ظهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام وإن لم يتم خمسة عشر من وقت الاغتسال ١٥ بحر عن المجتبى أي لو انقطع دمها تمام العشرة حل لزوجه ما قبل الغسل لأن زمن الغسل حينئذ من الطهر فصاروا طاهراً في الطهر وكذا انقطع الرجعة بجزء طهرها تمام العشرة في الحيضة الثالثة لو كانت مطلقاً طلاقاً رجعيًا ويجوزها التزوج باتسار لأنها باتت من الأول بانقضاء العدة وأما لو كان الانقطاع لدون العشرة ولتمام عاداتها فلا تثبت هذه الأحكام ما لم تغتسل لأن زمن الغسل حينئذ من الحيض فلو وطئها زوجها قبل الغسل كان واطئاً في زمن الحيض وكذا لا تنقض عدها ما لم تغتسل وأما في حق بقية الأحكام فلا يشترط الغسل في مثل الصلاة أو الصوم يجب عليها وإن لم تغتسل لكن بشرط ادراكها من التحريم (قوله فتقضى الخ) أي إذا علمت أن زمن التحريم من الطهر مطلقاً وأن زمن الغسل من الحيض في الانقطاع لاقه فتقضى الصلاة إن بقي قدر الغسل والتحريم فلا يكفي ادراك قدر الغسل فقط بل لابد من ادراك قدر التحريم أيضاً أي ولبس الثياب كما مر (قوله ولو لعشرة الخ) أي ولو انقطع لعشرة فتقضى الصلاة إن بقي قدر التحريم فقط والحاصل أن زمن الغسل من الحيض لو انقطع لاقه لأنها اغتسلت بعد الغسل فإذا أدركت من آخر الوقت قدر ما يسع

وهل تعتبر التحريم في الصوم
الأصح لا وهي من الطهر مطلقاً
وكذا الغسل لولا أكثره والآخر
الحيض فتقضى إن بقي قدر الغسل
والتحريم ولو لعشرة فتقدر التحريم
فقط لثلاث أيامه على عشرة
فلتحفظ

الغسل فقط لم يجب عليها قضاء تلك الصلاة لانها لم تخرج من الحيض في الوقت بخلاف ما اذا كان يسع التحريمه
أيضا لان التحريمه من الطهر فيجب القضاء وأما اذا انقطع لاكثره فانها تخرج من الحيض بمجرد ذلك فيكون
زمن الغسل من الطهر والارم أن تزيد مدة الحيض على العشرة فاذا ادركت من آخر الوقت قدر التحريمه وجب
القضاء وان لم تتمكن من الغسل لانها ادركت بعد الخروج من الحيض جزءا من الوقت وانما حصل الوطء في
الانقطاع لاكثره مطلقا لتوقفه على الخروج من الحيض وقد وجد بخلاف وجوب الصلاة لتوقفه على ادراك
جزء آخر بعده (قوله ووطؤها) أي الحائض قال في الشرب لآلية ولم أر حكم وطء النفساء من حيث التكفير
أما الحرمة فخصت بها اه واعترضه الشارح في هامش الخواص بقوله وأقول قد قدم قبل ذلك أن النفساء
كالحائض في الاحكام وقال في الجوهرة والسراج الوهاج والضياء المعنوي وغيرها وحكم النفساء حكم
الحائض في كل شيء الا فيما استثنى وهذا صريح في افادة هذا الحكم لهذه المسألة لانها ليست مما استثنى
كما لا يخفى على المتابع قدنبه اه اقول والمستثنيات سبع ستأتي (قوله كما جزم به غير واحد) أي جماعة
ذو عدد منهم صاحب البسوط والاخبار والقبح كما في البحر (قوله وكذا استعمل وطء الدبر) أي
دبر الحليلة أما دبر الغلام فالظاهر عدم جريان الخلاف في التكفير وان كان التعليل الا في يظهر فيه ط أي
قوله لانه حرام لغيره اقول وسيأتي في كتاب الاكراه أن اللواط اشترطه من الزنى لانها لم تخرج بطريق ما لوكون
قبحها عقلا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح اه (قوله خلاصة) لم يذكر في البحر عن الخلاصة مسألة طء
الدبر (قوله فلعنه يفيد التوفيق) أي يحمل القول بكفره على استحلال اللواط بغير المذكورين والقول
بعدمه عليهم (قوله لانه حرام لغيره) أي حرمة لا لعينه بل لأمرا راجع الى شيء خارج عنه وهو الايداء قال في
البحر عن الخلاصة من اعتقد الحرام حلالا أو على القلب يكفر اذا كان حراما لعينه وثبت حرمة بدليل قطعي
أما اذا كان حراما لغيره بدليل قطعي أو حراما لعينه بأخبار الأحاد لا يكفر اذا اعتقده حلالا اه ومنه في شرح
العقائد النسفية (قوله ثم هو) أي وطء الحائض (قوله لا جاهلا الخ) هو على سبيل اللبس والتشبه
المشوش والظاهر أن الجهل انما يفي كونه كبيرة لا اصل الحرمة اذ لا عذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام
افاده ط (قوله ويندب الخ) لما رواه احمد وابوداود والترمذي والنسائي عن ابن عباس مرفوعا في الذي
يأتي امراته وهي حائض قال تصدق بدينار أو نصف دينار ثم قيل ان كان الوطء في أول الحيض فدينار
أو آخره فبنصفه وقيل بدينار لو الدم اسود وبنصفه لو أصفر قال في البحر ويدل له ما رواه ابوداود والحاكم وصححه
اذا واقع الرجل اه وهي حائض ان كان دما احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق بنصف دينار اه
(قوله قال في الضياء الخ) أي الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي وأصل البحث للعدا في السراج
ويؤيده ظاهر الاحاديث وظاهرها أيضا انه لا فرق بين كونه جاهلا بحضها أو لا (تنبيه) ثبت الحرمة بأخبارها
وان كذبها فنجس وبركوى وحز في البحر أن هذا اذا كانت عفيفة أو غلب على الظن صدقها أما لو فاسقة ولم
يغلب صدقها بأن كانت في غير أو ان حضها لا يقبل قولها اتفاقا (قوله وقنا كاملا) ظرف لقوله دائم والاولى
عدم ذكر هذا القيد أي قيد الدوام لانه في حكمه في الدوام وعدمه ط (قوله لا يمنع صوما الخ) أي ولا نراة
ومن مصنف ودخول مسجد وكذا لا تمنع عن الطواف اذا امت من اللوث قهستافى عن الخزائن ط
(قوله وجماعا) ظاهره جواز في حال سلالته وان لم يمت منه تلوث وكذا هو ظاهر غيره من المتون والشروح وكذا
قولهم يجوز مباشرة الحائض فوق الأزار وان لم يمت منه التلوث بالدم وتعامه في ط وأما ما في شرح المنية في
الانقباض من أن التلوث بالنجاسة مكره فالظاهر حله على ما اذا كان بلا عذر والوطء عذرا لا ترى انه يحل على
القول بأن رطوبة الفرج نجسة مع أن فيه تلوثا بالنجاسة فتخصيص الحل بوقت عدم السيلان يحتاج الى نقل
صريح ولم يوجد بل قد مناع عن شروح الهداية انصرح بأن حل الوطء بعد أكثر الحيض غير متوقف على
الانقطاع فافهم (تنبيه) أفتى بعض الشافعية بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله الا اذا كان به سلس فيحل
كوطء المستحاضة مع الجريان ويظهر أنه عندنا كذلك لما فيه من التخصيص بالنجاسة بلا ضرورة لامكان غسله
بخلاف وطء المستحاضة ووطء السلس فأمل وبقي ما لو كان مستنجيا بغير الماء ففي فتاوى ابن حجر أن الصواب
التفصيل وهو أنه ان كان له دم الماء جاز له الوطء للحاجة والا فلا قال وروى احمد بسند ضعيف ان رجلا قال

(و) ووطؤها (يكفر مستحله)
كما جزم به غير واحد وكذا استعمل
وطء الدبر عند الجمهور مجتبي
(وقيل لا) يكفر في المسألين وهو
الصحيح خلاصة (وعليه المعول)
لانه حرام لغيره ولما يجي في المرتبة
انه لا يفتي بكفر مسلم كان
في كفره خلاف ولورواية ضعيفة
ثم هو كبيرة لو عايد مختارا عالما
بالحرمة لاجاهلا ومكرها واناسيا
فنزله التوبة ويندب تصدقه
بدينار أو نصفه ومصرفه كزكاة
وهل على المرأة تصدق قال
في الضياء الظاهر لا (ودم استحاضة)
حكمه (كرعاف دائم) وقنا كاملا
(لا يمنع صوما وصلاة) ولونفلا
(وجماعا)
قوله فلعنه يفيد التوفيق هكذا
بخطه ولا وجود لذلك في نسخ
الشارح التي يدي فيحتر

مظله
في حكم وطء المستحاضة ومن
يذكره نجاسة

بمنظمة لغت لكنه غير مقصود ولا سبق له النص كافي قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية سبق لاثبات النفقة وفي ذكر المولود له اشارة الى ان انتساب
لا باء واما ما التاب بدلالة النص فمما سبق معنى النص لغة كالتنبيه عن التأخير في الوقف به على حرمه ١٩٩

اولى وهكذا انا فانه سبق لبيان
حصص الصلاة مع هذا العذر مع
انها اشترط لها الطهارة فيوقف
بذلك على حكم الصوم والجماع
بالاولى لعدم اشتراط الطهارة
من الحدث لهما ٥١ منه
حديث توفى وصلى وان قطر الدم
على الحصى (والنفاس) لغة ولادة
المرأة وشرا (دم) فلولم تره هل
تكون نفاسا للمعدة (يخرج) من
رحم فلولم تره من سرتها ان سال
الدم من الرحم فنفساء والا فذاته
جرح وان ثبت له احكام الولد
(عقب ولد) او اكثره ولو مة قطعا
عضوا عضوا لا اقله فتتوضا
قدرت وتقيم وتؤم ويصلى
ولا تؤخر فاعذر الصبي القادر
وحكمه كالحض في كل شيء
الا في سبعة ذكرته في الخزان
وشرح للملتق منها انه (لا حد
لاقله) الا اذا احتج اليه لعدة
كقوله اذا ولدت فانت طالق
فقلت مضت عدتي فقدره الامام
بخمسة وعشرين مع ثلاث حيض
والثاني باحد عشر والثالث
بساعة (واكثره اربعون يوما)
كذا رواه الترمذي وغيره
قوله الا في سبعة اقول نظم السبعة
ابن عبد الرزاق في شرحه فقال
حكم النفاس حكم حيض فزروا
في كل شيء غير سبع نذكر
لا يقضى اعتداده ولا
بلوغها ايضا به يعتبر
والفصل بين سنة التطيق والمه
بدعة قالوا ليس فيه يظهر
وليس في افله حد وفي
اكثره قل اربعون حرروا
وليس ذاباطع تنابعا
في الصوم في كفارة تعتبر
وهكذا استبرأوها ليس له
تعلق به وهذا مشهور ٥١ منه

يارسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء ايجامع اهله قال نعم ٥١ ملخصا (قوله حديث توفى) فانه ثبت
به حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والجماع دلالة ٥١ منخ ودرر وابدال الدلالة بالاشارة لا يخفى ما فيه على
من له معرفة بالاصول فافهم ثم الحديث مذكور في الهداية وظاهر الفتح انه لم يجده بهذا اللفظ وذكر عن سنن
ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حبيش اجتنبتي الصلاة ابام محبضك ثم اغتسلي
وفوضي لكل صلاة وان قطر الدم على الحصى ثم تكلم على سنده ثم قال وهو في الجارية يدور وان قطر الدم
على الحصى (قوله والنفاس) بالكسر فاموس (قوله فلولم تره) أي بان خرج الولد جافا بلا دم (قوله
المعتمد) وعليه يعبر في الدم فيقال دم حقيقة او حكما كافي القهستاني (قوله من سرتها) عبارة الجرح
من قبل سرتها بان كان يطمها جرح فانشقت وخرج الولد منها ٥١ (قوله فنفساء) لانه وجد خروج الدم
من الرحم عقب الولادة يخرج (قوله والا) أي بان سال الدم من السرة (قوله وان ثبت له احكام الولد)
أي قسمة في به العدة وتصير الامه ام ولد ولو علق طلقها بولادتها وقع لوجود الشرط بجر عن الظهيرية
(قوله فتتوضا الخ) تفريع على قوله لا اقله ط (قوله وتؤم بصلاة) أي ان لم تقدر على الركوع والسجود
قال في الجرح عن الظهيرية ولو لم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف تصلي قالوا بوقى بقدر فيصلى القدر تحتها ويحفر
لها ويجلس هنالك وتصلى كالتؤذي ولدها ٥١ (قوله فاعذر الصبي القادر) استفهام انكار أي
لا عذر له في التردد والتأخير قال في منة المصلي فانظر وتأمل هذه المسألة هل تجد عذرا لتأخير الصلاة او يلا
لتأخيرها (قوله الا في سبعة) هي البلوغ والاستبراء والعدة وانه لا حد لاقله وان اكثره اربعون وانه يقطع
التتابع في صوم الكفارة وانه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة ٥١ ح فقوله البلوغ الخ لانه
لا يتصور به لان البلوغ قد حصل بالحمل قبل ذلك وصورته في الاستبراء اذا اشترى جارية حاملا فقبضها ووضعت
عنده ولدا وبقي ولد آخر في بطنها فالدم الذي بين الولدين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الولد الثاني
وصورة العدة اذا قال لامرأته ااولدت فانت طالق فولدت ثم قالت مضت عدتي فانها تحتاج الى ثلاث
حيض ما خلا النفاس كاسيا في بيانه ٥١ سراج (قوله بخمسة وعشرين) لانه لو قدر بأقل لاذى الى نقض
العادة عند عود الدم في الاربعين لان من اصل الامام أن الدم اذا كان في الاربعين فالطهر المتخلل لا يفصل طال
او قصير حتى لو رأت ساعة وما اربعين الاساعتين طهر اثم ساعة دما كان الاربعون كها نفاسا وعليه الفتوى
كذا في الخلاصة شهر أي فلولم تره بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده اقل فالطهر خمسة عشر ثم عاد الدم كان
نفاسا فيلزم نقض العادة بخلاف ما لو قدر بخمسة وعشرين لان ما عاد يكون حيضا لكونه بعد تمام الاربعين
(قوله مع ثلاث حيض) فادنى مدة تصلى فيها عند خمسة وعشرون يوما خمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر
طهر ثم ثلاث حيض ككل حيضة خمسة ايام وطهران بين الحيضتين ثلاثون يوما وهذا رواية محمد عنه
وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل من مائة يوم لتقديره كل حيضة بهشرة ايام وتعامه في السراج
(قوله والثاني باحد عشر) أي وقدر أبو يوسف اقل النفاس باحد عشر يوما ليكون اكثر من اكثر
الحيض فادنى مدة تصدق فيها عند خمسة وستون يوما احد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض
بستة ايام بينهما طهران ثلاثين يوما ح (قوله والثالث بساعة) أي قدره محمد بساعة فتصدق في أربعة
وخمسين يوما وساعة خمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض بستة ثم طهران ثلاثون قال في المنظومة النسبية
أدنى زمان عنده تصدق * فيه التي بعد الولاد تطلق
هي الثمانون بخمس تقرر * ومائة فيما رواه الحسن
والخمس والستون عند الثاني * وحط احدى عشرة الشيباني ٥١

وهذا كاه في الحرة النفساء واما الامة وغير النفساء فمسا في حكمهما في العدة ان شاء الله تعالى (قوله
كذا رواه الترمذي وغيره) أي بالمعنى قال في الفتح روى ابو داود والترمذي وغيرهما عن ام سلمة قالت
كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما وأبني الجارية على هذا الحديث وقال
الزوي حديث حسن وصححه الحاكم وروى الدارقطني وابن ماجه عن انس انه صلى الله عليه وسلم وقت
للفسواء اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وروى هذا من عدة طرق لم تحل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرتها

الى الحسن اه ملخصا (قوله ولان أكثر الخ) يعني بالاجماع كافي البحر حتى ان من جعل أكثر الحيض خمسة عشر يجعل أكثر النفاس ستين ح (قوله لومبتدأة) يعني انما يعتبر الزائد على الأكثر استحاضة في حق المبتدأة التي لم تثبت لها عادة أما المعتادة فترد لعادتها أي ويكون ما زاد على العادة استحاضة لا ما زاد على الأكثر فقط (قوله فترد لعادتها) اطلقه فتشمل ما اذا كان ختم عادتها بالدم أو بالطهر وهذا عند أبي يوسف وعند محمد ان ختم بالدم فكذلك وان بالطهر فلا ويسانه ما ذكر في الاصل اذا كان عادتها في النفاس ثلاثين يوما فانقطع دمها على رأس عشرين يوما وطهرت عشرة ايام تمام عادتها فصارت ثم عاودها الدم فاستقر بها حتى جاوز الاربعة ذكر أنها مستحاضة فيما زاد على الثلاثين ولا يجوز بها صومها في العشرة التي صامت فيلزمها القضاء أما على مذهب محمد فنفاها عشرين فلا تقضي ما صامت بعدها بجرع البدائع (قوله وكذا الحيض) يعني ان زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استحاضة وترد المعتادة لعادتها ط (قوله فان انقطع على أكثرهما) محترز قوله والزائد ط (قوله أو قبله) أي قبل الأكثر فالحكم حيض انضا فابشرط قال في البحر وقيد بكونه زادا على الأكثر لانه لو زاد على العادة ولم يزد على الأكثر فالحكم حيض انضا فابشرط أن يكون بعده طهر صحيح (قوله ان وليه طهر تام) قال في البحر وانما قيدناه لانها لو كانت عادتها خمسة ايام مثلا من أول كل شهر فرأت ستة ايام فان السادس حيض أيضا فان طهرت بعد ذلك أربعة عشر يوما ثم رأت الدم فانها تراد الى عادتها وهي خمسة واليوم السادس استحاضة فتقضي ما تركت فيه من الصلاة كذا في السراج اه قال ح وصورته في النفاس كانت عادتها في كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة إحدى وثلاثين ثم طهرت اربعة عشر ثم رأت الحيض فانها تراد الى عادتها وهي الثلاثون ويحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التي هي طهر (قوله وهي تثبت وتنقل بجرة) اشار الى أن ما رآه ثانيا بعد الطهر التام يصير عادة لها وهذا امثال الانتقال بجرة ومثال الثبوت مبتدأة رأت دما وطهرت صحى ثم استقر بها الدم فعادتها في الدم والطهر ما رأت فترد اليها لكن قد مناعن البر كوى تقيده بما اذا كان طهرها أقل من ستة اشهر والافترقة الى ستة اشهر الاساعة وحيزها بحاله (قوله به يفتى) هذا قول ابي يوسف خلافا لهما ثم اختلف في العادة الاصلية وهي أن ترى دين متفقين وطهرين متفقين على الولاء أو أكثر لا الجعلية بأن ترى أطهارا مختلفين ودما كذلك فانها تنقض برؤية المخالف انضا فاما خبر وتعمام بيان ذلك في الفتح وغيره وقدينه البر كوى في هامش رسالته على أن بحث انتقال العادة من أهم مباحث الحيض لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه وتعسر اجرائه وذكر في الرسالة أن الاصل فيه أن المخالفة للعادة ان كانت في النفاس فان جاوز الدم الاربعة فالعادة باقية تراد اليها والباقي استحاضة وان لم يجاوز انتقلت العادة الى ما رآته والكل نفاس وان كانت في الحيض فان جاوز العشرة فان لم يقع في زمان العادة نصاب انتقلت زمانا والعدد بحاله يعتبر من أول ما رأت وان وقع فالواقع في زمانها فقط حيض والباقي استحاضة فان كان الواقع مساويا لعادتها عددا فالعادة باقية والا انتقلت العادة عددا الى ما رآته ناقصا وان لم يجاوز العشرة فالكل حيض فان لم يتساويا صار الثاني عادة والا فالعدد بحاله ثم ذكر ذلك امثله أو وضع بها المقام فراجعها مع شرحنا عليها (قوله وتعمامه الخ) ذكر فيه ما قدمناه آنفا عن السراج فالضمير راجع الى مجموع ما ذكره لا الى مسألة الانتقال فقط اذ لم يذكر فيها ازيد مما هنا فافهم (تمة) اختلفوا في المعتادة هل تترك الصلاة والصوم بجزء دريتها الزيادة على العادة قبل الاحتمال الزيادة على العشرة وقيل نعم استحبابا للاصل وصحبه في الثبابة والفتح وغيرهما وكذا الحكم في النفاس واختلفوا في المبتدأة أيضا والصحيح انها تترك بجزء دريتها الدم كافي الزياحي والاحتياط أن لا يأتها زوجها حتى يتيقن حالها فوح افندي (قوله والنفاس لأم توأمين) بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهـزة تنبيه توأم اسم ولد اذا كان معه آخر في بطن واحد فهستاني (قوله من الأول) والمرئ عقيب الثاني أن كان في الاربعة فن نفاس الأول والا فاستحاضة وقيل اذا كان بينهما أربعون يجب عليها نفاس من الثاني والصحيح هو الأول نهاية ويجز ثم ما ذكره المصنف قولا لها وعند محمد وزفر النفاس من الثاني والأول استحاضة وثمره الخلاف في النهر (قوله وفاقا) اشار الى أن في المسألة الاولى خلافا كما ذكرنا (قوله لتعلقه بالفراغ) أي لتعلق انقضاء العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرغ الا بفرج كحال ما فيه ط (قوله مثلث السنين) أي يجوز فيه تحريمها بالحرركات

ولان أكثر اربعة امثال أكثر الحيض (والزائد) على أكثره (استحاضة) لومبتدأة أما المعتادة فترد لعادتها وكذا الحيض فان انقطع على أكثرهما أو قبله فالكل نفاس وكذا حيض ان وليه طهر تام والافراد بها وهي تثبت وتنقل بجرة به يفتى وتعمامه فيما علقناه على الملتقى (والنفاس لأم توأمين من الأول) هما ولدان بينهما دون نصف حول وكذا الثلاثة ولولين الأول والثالث أكثر منه في الاصح (و) انقضاء (العدة من الاخير وفاقا) لتعلقه بالفراغ (وسقط) مثلث السنين

٣ روى أن ابا يوسف قال للامام رأيت لو كان بين الولدين أربعون يوما قال هذا لا يكون قال فان كان قال لا نفاس لها من الثاني وان رجع انف أبي يوسف ولكنها تقبل رقت أن تضع الولد الثاني وتصل وهو الصحيح كافي الضمياء وغيره اه سن هاشم الخزاز بخطه اه منه

ذكر الشيخ داود الانطاكي في التذكرة في بحث الجبل أن أطوار الحمل سبعة الأول الماء الى اسبوع ثم يالف بعده الغشاء الخارج ويأتي ثم يولد ويخول الى النطفة وهو الطور الثاني وترسم فيه الامتدادات الى ستة عشر يوما فيكون علقه حرا وهو الثالث ثم ٢٠١ مضغة وهو الرابع ويرسم في وسطها شكل القاب ثم الدماغ في رأس سبعة

وعشرين يوما ثم يقول عظاما مخططة مفصلة في اثنين وثلاثين يوما وهي اقل مدة يتخلق فيها الذكور الى تسعين يوما والاقل ولا ذكر وهو الطور الخامس ثم يجذب الغذاء ويكتسب اللحم الى خمس وسبعين يوما وهو الطور السادس ثم يتحول خلقا آخر مغارا لمسبق ويمتلئ فجاء به بالغرزية وتظهر فيه الغاذية بل النامية الطبيعية وهنا يكون كالثبات الى نحو المائة ثم يكون كالحيوان النائم الى عشرين بعدها فتتفتح فيه الروح الحقيقية الانسانية اه ملخصا اه منه

مطلب
في احوال السقط وحكامه

أى مسقوط (ظهر بعض خلقه كبد أو رجل) أو أصبع أو ظفر أو شعر ولا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما (ولد حكا فتصير المرأة) (به نساء والامة) أم ولد ويبحث به في تعاقبه (وتنقض به العدة) فان لم يظهر له شيء فليس بشيء والمرئي حيض ان دام ثلاثا وتقدمه طهر تام والاستحاضة ولو لم يدر حاله ولا عدد ايام حملها ودام الدم تنزع الحلا ايام حيضها يمين ثم تغسل ثم تصلي كعدور ولا يجدها باس بة

مطلب
في أحكام الامة

الثلاث قال القهستاني والكسرا كثر (قوله أى مسقوط) الذى في البحر التعبير بالسقط وهو الحق لفظا ومعنى أما لفظا فلأن سقط لازم لا يبنى منه اسم المفعول وأما معنى فلأن المقصود سقوط الولد سواء سقط بنفسه أو اسقطه غيره ح (قوله ولا يستبين خلقه الخ) قال في البحر المراد نفخ الروح والا فالمشاهد ظهور خلقه قبلها اه وكون المراد به ما ذكر ممنوع وقد وجهه في البدائع وغيرها بأنه يكون أربعين يوما نطفة وأربعين علقه وأربعين مضغة وعبارته في عقد الفرائد قالوا يساح لها أن تعالج في استئزال الدم ما دام الحمل مضغة أو علقه ولم يتخلق له عضو وقد روي تلك المدة بمائة وعشرين يوما وانما بالحوادث لا لأنه ليس بأدنى اه كذا في النهر أقول لكن يشكل على ذلك قول البحر ان المشاهد ظهور خلقه قبل هذه المدة وهو موافق لما في بعض روايات الصحيح اذا مرت بالنطفة ثمان وأربعون ليلة بعث الله اليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها وأيضاً هو موافق لما ذكره الاطباء فقد ذكر الشيخ داود في تذكرة انه يتحول عظاما مخططة في اثنين وثلاثين يوما الى خمسين ثم يجذب الغذاء ويكتسب اللحم الى خمس وسبعين ثم تظهر فيه الغاذية والنامية ويكون كالثبات الى نحو المائة ثم يكون كالحيوان النائم الى عشرين بعدها فتتفتح فيه الروح الحقيقية الانسانية اه ملخصا اه منه

أى يقع المعلق من الطلاق والعلاق وغيرهما بولادة بان قال ان ولدت فأتت طالق أو حرة قهستاني (قوله فليس بشيء) قال الرملى في حاشية المنع بعد كلام وحاصله انه ان لم يظهر من خلقه شيء فلا حكم له من هذه الاحكام واذا ظهر ولم يتم فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يسمى وتحصل له هذه الاحكام واذا تم ولم يستل أو استل وقبل أن يخرج اكثره مات قطاها رواية لا يغسل ولا يسمى والمختار خلافه كما في الهداية ولا خلاف في عدم الصلاة عليه وعدم ارثه وبالف في خرقه ويدفن دفنا واذا خرج كله أو اكثره حياته مات فلا خلاف في غسله والصلاة عليه ونسبته ويرث ويورث الى غير ذلك من الاحكام المتعلقة بالأدنى الخى الكامل اه قلت لكن قوله والمختار خلافه انما هو فيمن لم يتم خلقه أما من تم فلا خلاف في انه يغسل كإسبا في تحريره في الجنائز ان شاء الله تعالى (قوله والمرئي) أى الدم المرئي مع السقط الذى لم يظهر من خلقه شيء (قوله وتقدمه) أى وجد قبله بعد حبسها السابق ليصير فاصلا بين الحيضتين وزاد في النهاية قيد آخر وهو ان يوافق تمام عادتها ولعله مبنى على أن العادة لا تتغير بجزء والعقد خلافه فتأمل (قوله والاستحاضة) أى ان لم يدم ثلاثا وتقدمه طهر تام أو دام ثلاثا ولم يتقدمه طهر تام أو لم يدم ثلاثا ولا تقدمه طهر تام ح (قوله ولو لم يدر حاله الخ) أى لا يدري استبين هو أم لا بان اسقطت في المخرج واستقر بها الدم فاذا كان مثلا حيضها عشرة وطهرها عشرين ونفاسها أربعين فان اسقطت من أول ايام حيضها تترك الصلاة عشرة يمين لانها ما حاض أو نفاسا ثم تغسل وتصل عشرين بالشك لاحتمال كونها نفاسا أو طاهرة ثم تترك الصلاة عشرة يمين لانها ما نفاسا أو حاض ثم تغسل وتصل عشرين يمين يمين استيفاء الاربعين ثم بعد ذلك دأبها حيضها عشرة وطهرها عشرين وان اسقطت بعد ايام حيضها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عادتها في الطهر بالشك ثم تترك قدر عادتها في الحيض يمين وحاصل هذا كله انه لا حكم للشك ويجب الاحتياط اه من البحر وغيره وعام تفاديع المسألة في التاترخانية وبه في الفتح على أن في كثير من نسخ الخلاصة غلط في التصوير من النساخ (قوله ولا عدد ايام حملها) هذا زاده في النهر بقوله وكان ينبغي أن يقال ولم تعلم عدد ايام حملها بانقطاع الحيض عنها أما لو لم تزد مائة وعشرين يوما ثم اسقطته في المخرج كان مستبين الخلق اه (قوله تدع الصلاة ايام حيضها يمين) أى في الايام التي لا تنقضي فيها بالطهر فيشعل ما يحتمل المرئي فيها انه حض أو نفاس كالعشرة الاولى من الاربعين والعشرة الاخيرة وما يتيقن انه حيض فقط وقوله ثم تغسل الخ أى في الايام التي ترد فيها بين النفاس والطهر أو يتيقن فيها بالطهر فقط فله در هذا الشارح فقد أدى جميع ما قد ساء عن البحر وغيره مع زيادة ما في النهر وأن صلاتها صلاة العدور وباوجز عبارة فافهم (قوله ولا يجدها باس بة) هذا رواية عن ابي حنيفة كافي عدة الفتح عن

المحيط ح ثم ان اليااس مأخوذ من اليأس وهو القنوط ضد الرجاء قال المطرزي اصله ايتاس على وزن افعال من ايتاسه اذا جعله ايتاساً قطع الرجاء فكان الشرع جعلها منقطة الرجاء عن رؤية الدم حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفاً اه فوح (قوله مثلها) قال في الفتح في باب العدة يمكن أن يكون المراد المعاملة في تركيب البدن والسن والهزال اه ويقال لا بد أن يعتبر مع ذلك جنسها لما ذكره بعد في الفتح عن مجده أنه قدره في الرويات بخمس وخسين وفي غيرهن بستين وربعا يعتبر القطر أيضاً فليحذر رحتي (قوله فاذا بلغت) فلولم تبلغه وانقطع دمها فعدتها بالحيض لأن الطهر لا حد لا كثره رحتي وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تنقض عدتها الا بالحيض كما سيأتي التصريح به في باب العدة وقال في السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم ترجع فعدتها حتى رأت صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنتضي به العدة اه (قوله وانقطع دمها) أما لو بلغت والدم يأتيها فليست بأيسة ومعناه اذا رأت الدم على العادة لانه حينئذ ظاهر في أنه ذلك المعتاد وعود العادة يطل اليااس ثم يفسر بعضهم هذا بأن تراه سائلاً كثيراً احترازاً عما اذا رأت به تسيرة ونحوه وقيدوه بأن يكون اجراً أو أسود فلو أصفر أو أخضر أو ترابية لا يكون حيضاً ومنهم من لم يمتنع فيه فقال اذا رأت أنه على العادة الجارية وهو يفيد أنها اذا كانت عادتاً قبل اليااس أصفر فرائه كذلك أو علقافراً أنه كذلك كان حيضاً اه فتح من العدة والذي يظهر هو الثاني رحتي (قوله حكم بياسها) فائدة هذا الحكم الاعتداد بالشهر اذا لم ترفئ أثناءها دما ط (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ بخاري وخوارزم ح ويخط الشارح في هامش الخوازم قال قاضي خان وغيره وعليه الفتوى وفي نكت العلامة قاسم عن المفيد أنه المختار ومثله في الفيض وغيره اه (قوله أي المدة المذكورة) وهي الخمسون أو الخمسة والخمسون ط (قوله فليس بحيض) ولا يطل به الاعتداد بالشهر ط (قوله دما خالصاً) أي كالا سود والاحمر القاني درر قال الرحمتي وتقدم عن الفتح انه لو لم يكن خالصاً وكانت عادتاً كذلك قبل اليااس يكون حيضاً (قوله حتى يطل) تفريع على الاستثناء (قوله لكن قبل تمامها) أي تمام العدة بالشهر لا بعده أي بعد تمام الاعتداد ط (قوله وسنحققه في العدة) عبارته هنالك آية اعتدت بالشهر ثم عدادها على جاري العادة أو حبلت من زوج آخر بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط الخلقة تحقق اليااس عن الاصل وذلك بالعجز الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه فانه في البحر بعد حكاية سنة أو احوال معجبة واتره المصنف لكن اختار البهني ما اختاره الشهيد أنها ان رأت قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة ومناخسرو والباقي وأقره المصنف في باب الحيض وعليه فالكاح جائز وتعد في المستقبل بالحض كما صححه في الخلاصة وغيره وفي الهداية وفي النهر انه اعديل الروايات اه ح (قوله وصاحب عذر) خبر مقدم وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي النهر انه اعديل الروايات اه ح (قوله وصاحب عذر) خبر مقدم وقوله من به سلس بول مبتدأ مؤخر لانه معرفة والاول نكرة فافهم قال في النهر قبل السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسرهما من به هذا المرض (قوله لا يمكنه امساكه) أما اذا امكنه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي ط (قوله أو استطلاق بطن) أي جريان ما فيه من الغائط (قوله أو انفلات ريج) هو من لا يملك جمع منعته لا سترها فيها نهر (قوله أو بعينه رمد) أي ويسيل منه الدمع ولم يقيد بذلك لانه الغالب (قوله أو عمش) ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات ح عن القاسموس (قوله أو غرب) قال المطرزي هو عرق في تجزى الدمع يسقي فلا ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع دموعها والغرب بالتحريك ورم في الماتى اه فافهم (قوله وكذا كل ما يخرج بوجع الخ) ظاهره بيم الانب اذا زكم ط لكن صرحوا بأن ماء الفم النائم طاهر ولو لم يتناقل ماء وعبرة شرج المنية كل ما يخرج بهلة فالوجع غير قيد كما مر وفي المجتبى والقيح والصديد وماء الجرح والنفطة وماء البثرة والذى والعين والاذن لعله سواء على الاصح اه وقد مناه في نواقض الوضوء عن البحر وغيره أن التقيد بالعله ظاهر فيما اذا كان الخارج من هذه المواضع ماء فقط بخلاف ما اذا كان قصباً أو صديداً وقد مناه هنالك أيضاً بقية المباحث المتعلقة بالدمع فراجعها (قوله مفروضة) احترازه عن الوقت المهم كابين الطلوع

بل هو ان تبلغ من السن مالا
تحمض مثلها فيه) فاذا بلغت
وانقطع دمها حكم بياسها (فا
رأته بعد الا انقطاع حيض) فيبطل
الاعتداد بالشهر وتفسد الأنكحة
(وقيل يحتمل خمسين سنة وعليه
المعقول) والفتوى في زماننا مجتبي
وغيره (تيسيراً) وحده في العدة
بخمس وخسين قال في الضياء
وعليه الاعتداد (وما رآه بعده)
أي المدة المذكورة (فليس
بحيض في ظاهر المذهب) الا اذا
كان دماً خالصاً حتى يطل
به الاعتداد بالشهر لكن قبل
تمامها لا بعده حتى لا تفسد
الأنكحة وهو المختار للسنن
جوهره وغيرها وسنحققه في العدة
(وصاحب عذر من به سلس بول)
لا يمكنه امساكه (أو استطلاق
بطن أو انفلات ريج أو استخاضة)
أو بعينه رمد أو عمش أو غرب وكذا
كل ما يخرج بوجع ولو من اذن
ورثدي وسرة (ان استوعب عذره
تمام وقت صلاة مفروضة)

مطلب
في أحكام المعذور

والزوال فانه وقت لصلاة غيره ففروضة وهي العبد والضحى كما يشير اليه فلا يستوعبه لا يصير معذورا وكذا
لو استوعبه الانقطاع لا يكون برأ افاده الرضى (قوله ولو حكا) أى ولو كان الاستيعاب حكما بأن انتطع
العدر في زمن يسير لا يمكنه فيه الوضوء والصلاة فلا يشترط الاستيعاب الحقيقي في حق الابتداء كما حققه في الفتح
والدرر خلافا لما فهمه الزيلعي كما بسطه في البحر قال الرضى ثم هل يشترط أن لا يمكن مع سنهما او الاقتصار على
فرضهما راجع اه اقول الظاهر الثاني تأمل (قوله في حق الابتداء) أى في حق ثبوت ابتداء (قوله
في جزء من الوقت) أى من كل وقت بعد ذلك الاستيعاب امداد (قوله ولو مرة) أى ليعلم بها بقاؤه
امداد (قوله وفي حق الزوال) أى زوال العذر وخروج صاحبه عن كونه معذورا (قوله تمام الوقت
حقيقة) أى بأن لا يوجد العذر في جزء منه اصلا فيسقط العذر من أول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء
الوضوء أو الصلاة ودام الانقطاع الى آخر الوقت الثاني بعد ولوعرض بعد دخول وقت فرض انتظار الى آخره
فان لم ينقطع يتوضأ ويصلي ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني بعد تلك الصلاة وان استوعب الوقت الثاني
لا بعيد لثبوت العذر حينئذ من وقت العروض اه بركوبة ونحوه في الزيلعي والظهرية وذكر في البحر عن
السراج انه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة وبعد القعود قدر التمسك لا بعد زوال العذر بعد الفراغ كالتيمم
اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة (قوله وحكمه) أى العذر وأوصاحبه (قوله الوضوء) أى مع
القدرة عليه والافاتيم (قوله لا غسل ثوبه) أى ان لم ينفذ كما يأتى مننا (قوله ونحوه) كالبदन والمكان
ط (قوله اللام للوقت) أى فانه في وقت كل صلاة بقية قوله بعده فاذا خرج الوقت بطل فلا يجب لكل
صلاة خلافا للشافعي أخذنا من حديث قوضي لكل صلاة قال في الامداد وفي شرح مختصر الطحاوى روى
ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسا طمة بنت
ابى حبيش قوضي لوقت كل صلاة ولا شك انه محكم لانه لا يحتل غيره بخلاف حديث لكل صلاة فان لفظ الصلاة
شاع استعمله في اسان الشرع والعرف في وقتها فوجب حمله على المحكم ونماه فيه (قوله ثم يصلى به) أى
بالوضوء فيه أى في الوقت (قوله فرضا) أى أى فرض كان نهر أى فرض الوقت أو غيره من القوائ
(قوله بالاولى) لانه اذا جازله النفل وهو غير مطالب به يجوز له الواجب المطالب به بالاولى افاده ح اولانه
اذا جازله الاعلى والادنى يجوز الاوسط بالاولى (قوله فاذا خرج الوقت بطل) افاد ان الوضوء انما يطل
بجروج الوقت فقط لا بدخوله خلافا لفرولابكل منهما خلافا للشافعي وتأني في ثمره لخلاف (قوله أى ظهر
حدثه السابق) أى السابق على خروج الوقت وأفاد أنه لا تأثير للخروج في الانتقاض حقيقة وانما الانتقاض هو
الحدث السابق بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر عندها مقتضا لامتداد
كما حققه في الفتح (قوله حتى لو توضأ الخ) تفريع على قوله أى ظهر حدثه السابق فان معناه انه يظهر حدثه
الذى قارن الوضوء أو الذى طرأ عليه بأن توضأ على السيلان أو وجد السيلان بعده في الوقت أى فاما اذا
توضأ على الانقطاع ودام الى الخروج فلا حدث بل هو طهارة كاملة فلا يطل بالخروج (قوله
مالم يطرأ الخ) أى فانه بعد الخروج لو طرأ أى عرض له حدث آخر أو سال حدثه يطل وضوءه بذلك الحدث
فهو كالصحيح في ذلك فتدبر (قوله كسألة مسح خفه) أى التي قدمها في باب المسح على الخفين بقوله انه أى
المعذور يمسح في الوقت فقط الا اذا توضأ ولبس على الانقطاع فكالصحيح اه وقد مناهار باعية لانه اما أن
يتوضأ ويلبس على الانقطاع أو يوجد الحدث مع الوضوء أو مع اللبس أو معهما فهو كالصحيح في الصورة الاولى
فقط التي استثناه من المسح في الوقت فقط وهي المراتة هاتفا لسا كان حكم هذه المسألة معلوما حيث
صرح فيها بأنه كالصحيح أى انه يمسح في الوقت وخارجته الى انتهاء مدة المسح اراد أن بين أن من توضأ على
الانقطاع ودام الى خروجه فهو كالصحيح أيضا فاذا خرج الوقت لا يطل وضوءه مالم يطرأ حدث آخر
فتشبه مسألة الوضوء بمسألة المسح من حيث أن كلاهما حكمه كالصحيح وان كان حكمهما مختلفا من حيث
انه في الاولى يطل وضوءه بطرأ الحدث بعد الوقت ولا يطل مسحه بذلك في مدة المسح بمعنى انه لا يلزمه نزاع
الخلف والنفل بعد الوقت بخلاف الصور الثلاث من الرباعية فافهم (قوله وأفاد) أى بقوله فاذا خرج
الوقت بطل فان المراد به وقت الفرض لا المهيمل (قوله لم يطل الاجزوع وقت الظهر) أى خلافا لفر

بأن لا يجسد في جميع وقتها رمنا
يتوضأ ويصلى فيه خاليا عن الحدث
(ولو حكا) لان الانقطاع اليسير
ملحق بالعدم (وهذا شرط)
العذر (في حق الابتداء وفي)
حق البقاء كفى وجوده في جزء
من الوقت ولو مرة (وفي حق
الزوال) يشترط (استيعاب
الانقطاع) تمام الوقت (حقيقة)
لانه الانقطاع الكامل (وحكمه
الوضوء) لا غسل ثوبه ونحوه
(لكل فرض) اللام للوقت
كما في الاول الشمس (ثم يصلى به
فيه فرضا ونفلا) فدخل الواجب
بالاولى (فاذا خرج الوقت بطل)
أى ظهر حدثه السابق حتى لو توضأ
على الانقطاع ودام الى خروجه
لم يطل بالخروج مالم يطرأ حدث آخر
أو يسل كسألة مسح خفه وأفاد
انه لو توضأ بعد الطلوع ولولعه
أو ضحى لم يطل الاجزوع وقت
الظهر

رأى يوسف حيث ابطأ به دخوله وان وضأ قبل الطلوع بطل أيضا بالطلوع خلا فالزفر فقط لعدم الدخول وان
 وضأ قبل العصر له بطل اتفاقا لوجود الخروج والدخول والاصل مأمّر (قوله هو المختار للفقهاء) وقيل
 لا يجب غسله اصلا وقيل ان كان مفيدا بأن لا يصيبه مرة أخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد الأخرى
 فلا واختاره السرخسي بجر قلت بل في البدائع انه اختيار مشايخنا وهو الصحيح اه فان لم يمكن التوفيق
 بجملة على ما في المتن فهو أوسع على المعذورين ويؤيد التوفيق ما في الحلية عن الزاهدي عن البقالى "لو علمت
 المستحاضة انها لو غسلته يتيقن طهارتها الى أن تصلى يجب بالاجماع وان علمت انه يعود نجسا غسلته عند
 ابي يوسف دون محمد اه لكن فيها عن الزاهدي أيضا عن قاضي صدر أنه لو يتيقن طهارتها الى أن
 تفرغ من الصلاة ولا يتيقن الى أن يخرج الوقت فعندنا تصلى بدون غسله خلا للشافعي لان الرخصة عندنا
 مقدرة بخروج الوقت وعنده بالفراغ من الصلاة اه لكن هذا قول ابن مقاتل الرازي فانه يقول يجب
 غسله في وقت كل صلاة قياسا على الوضوء وأجاب عنه في البدائع بأن حكم الحدث عرفناه بالنص ونجاسة
 الثوب ليست في معناه فلا تلحق به (قوله وكذا امر بوضوء الخ) في الخلاصة امر بوضوء مجروح تحته ثياب
 نجسة ان كان بجمال لا يسطح تحته شي الاتجس من ساعته له أن يصلى على حاله وكذا لو لم يتجسب الثاني
 الا انه يرداد حذر له أن يصلى فيه بجر من باب صلاة المريض والظاهر أن المراد بقوله من ساعته أن يتجسب
 نجاسة مانعة قبل الفراغ من الصلاة كما اشار اليه الشارح بقوله وكذا (قوله والمعدور الخ) تقيد لما علم
 مما مر من أن وضوءه يتيقن مادام الوقت باقيا (قوله ولم يطرأ) بالهمز قال في المغرب وطرا على فلان جاء من
 بعيد فجاءه من باب منع ومصدره الطرؤ وقوله لهم طرى الجنون والطارى خلاف الاصل فالصواب الهمزة وأما
 انطربان فخطأ اصلا اه فافهم (قوله أما اذا وضأ لحدث آخر) أى حدث غير الذى صار به معذور او كان
 حدثه منقطع كما في شرح المنية أما اذا كان حدثه غير منقطع وأحدث حدثا آخر ثم وضأ فلا ينتقض بسلان
 عذره كما هو ظاهر التقيد لا بوضوءه وقع له ما ثم ان ما ذكره الشارح محترز قوله اذا وضأ لعذره ووجه
 التقص فيه بالعذر أن الوضوء لم يقع له فكان عند ما في حقه بدائع وكذا لو وضأ على الانقطاع ودام الى
 خروج الوقت ثم جدد الوضوء في الوقت الثاني ثم سال انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به
 بخلاف ما اذا وضأ بعد السلان زليحي (قوله أو وضأ لعذره الخ) محترز قوله ولم يطرأ عليه حدث آخر
 ووجه التقص فيه كما في البدائع أن هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو والبول
 والغائط سواء اه (قوله بأن سال احد منخريه) أما لو سال منهما جعيا ثم انتقض احدهما فهو على وضوءه
 ما بقى الوقت لان طهارته حصلت لهما جعيا او الطهارة سبقت وقعت لعذر لا يضرهما السلان ما بقى الوقت فيبقى
 هو صاحب عذر بالمختر الآخر وعلى هذا صاحب القروح اذا انقطع السلان عن بعضها بدائع (قوله
 ولومن جدرى) بضم الجيم وفتح الدال ط ويخط الشارح في هامش الخزان قوله أو قرحتيه يشمل من
 به جدرى سال منهما ما فتوضأ ثم سال منها قرحة أخرى فانه ينتقض لان الجدرى قروح متعددة فصارت بمنزلة
 جرحين في موضعين من البدن أحدهما لا رقا لو وضأ لآخر كما في شرح المنية اه
 (قوله فلا تتيقن طهارته) جواب أما (قوله أو تغلبه) أى ان لم يمكنه رده بالكلمة (قوله ولو بسلانه
 مومنا) أى كما اذا سال عند السجود ولم يسئل بدونه فيومئى قائما أو قاعدا وكذا لو سال عند القيام
 يصلى قاعدا بخلاف من واسئل لم يسئل فانه لا يصلى مستلقا اه بر كوبة (قوله وورده لا يتيقن ذاعذر) قال في
 البحر متى قدر المعذور على رد السلان برابط أو حشوا أو كان لو جاس لا يسئل ولو قام سال وجب رده وخروج
 رده عن أن يكون صاحب عذر ويجب أن يصلى جالسا بايماء ان سال بالميلان لان ترك السجود ادهون من الصلاة
 مع الحدث اه واستفد من هذا أن صاحب كى الحصة غير معذور لا مكان رد الخارج برقعها ط
 وهذا اذا كان الخارج منه فيه قوة السلان بنفسه لو ترك وكان اذا رفعها ينقطع سيلانه أو كان يمكنه ربطه
 بما يمنع من السلان والنس كصوبه أما اذا كان لا ينقطع في الوقت برقعها ولا يمكنه الربط المذكور
 فهو معذور وقد مننا بقية الكلام في نواقض الوضوء (قوله بخلاف الحائض) لان الشرع اعتبر دم
 الحيض كالحائض حيث جعلها مائضا وكان القياس خلافه لانعدام دم الحيض حسا اه حلية وهذا

(وان سال على ثوبه) فوق الدرهم
 (جائزه ان لا يغسله ان كان لو غسله
 تجس قبل الفراغ منها) أى الصلاة
 (والا) يتجس قبل فراغه (فلا)
 يجوز ترك غسله هو المختار للفقهاء
 وكذا امر بوضوء لا يسطح ثوبا لا يتجسب
 قوراله تركه (والمعدور) انما يتيقن
 طهارته في الوقت بشرطين
 (اذا) وضأ لعذره (ولم يطرأ عليه
 حدث آخر) أما اذا وضأ لحدث
 آخر وعذره منقطع ثم سال أو وضأ
 لعذره ثم (طرأ) عليه حدث آخر
 بأن سال أحد منخريه أو جرحيه
 أو قرحتيه ولومن جدرى ثم سال
 الاخر (فلا) تتيقن طهارته (فروع)
 يجب رده عذره أو تغلبه بقدر
 قدرته ولو بسلانه مومنا وورده
 لا يتيقن ذاعذر بخلاف الحائض

قال في البرازية اذا قدرت
 المستحاضة أو ذوالجرح أو
 المفتقد على منع دم ربط وعلى
 منع النس بخرقة الرباط لم وكان
 كالاحياء فان لم يتسدر على منع
 النس فهو ذو عذر اه منه

إذا منعته بعد نزوله إلى الفرج الخارج كما أفاده البركوي لما مر أنه لا يثبت الحيض إلا بالبروز لا بالاحساس به خلافاً لما ذهبوا إليه حيث به فوضعت البركوي في الفرج الداخل ومنعته من الخروج فهي طاهرة كما لو حبس المني في القصبية (قوله لأن معه حدثاً ونجساً) أي بخلاف المقتضى فإن معه انفلات الربيع وهو حدث فقط وظاهر التعديل جواز عكس هذه الصورة وبه صرح الشارح في باب الامامة لكن صرح في النهر هناك بعدم الجواز وبأن مجرد اختلاف العذر مانع أقول ويوافق ما صرح به في السراج والتبيين والقبح وغيرها من أن اقتداء المعذور بالمعذور صحيح إن اتحد عذرهما وأوضحه في شرح المنية فراجعه وسيأتي تمامه في محله إن شاء الله تعالى وهو سبحانه وتعالى اعلم

(باب الانجاس)

أي باب بيانها وبيان أحكامها وتطهير محالها وقدم الحكمية لأنها أقوى ليكون قلمها يمنع جواز الصلاة اتفاقاً ولا يسقط وجوب إزالتها بعد زجر عن النهاية أقول فيه أن الحكمية لا تجزأ على الأصح فمن بقيت عليه لمعة فهو محدث فلا توصف بالقلة وقد تسقط بعد تركها أو قبل الطهارة فيمن قطع يده ورجلاه وبوجهه جراحة فإنه يصلي بلا وضوء ولا يتيمم ولا إعادة عليه (قوله بفتحين) كذا في العناية ثم قال وهو كل مستنقذ وهو في الأصل مصدر ثم استعمل اسماً له لئلا يكون التخصيص بالجمع يسمع نجس بكسر الجيم لما في العباب النجس ضد الطاهر والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس نجس كجمع يسمع وكرم يكرم وإذا قلت رجل نجس بكسر الجيم ثبت وجهه وبقيتها لم تثبت ولم يجمع وتقول رجل ورجلان ورجال وامرأة ونساء نجس اه وتامة في شرح الهداية للعيني وحاصله أن الانجاس ليس بجعل المفتوح الجيم بل لمكسورها (قوله بيم الحقيقي والحكمي) والنجس يخص القول والحدث الثاني بجر فلو قال المصنف رفع خبث بدل قوله رفع نجاسة حقيقية كان أخصر اه ح (قوله بجواز الخ) عبر بالجواز لأنه أطلق في قوله عن محلها ولم يقيد به بدن المصلي وثوبه ومكانه كما قدم في الهداية فتعبر بالوجوب ولأن المقصود كما قال ابن الكمال بيان جواز الطهارة بما ذكر أي من الماء وكل مانع الخ لا يمان وجوبها حالة الصلاة فإنه من مسائل باب شروط الصلاة اه على أن الوجوب كما قال في القبح مقيد بالامكان وما إذا لم يرتكب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من إزالتها إيجاباً عورته للناس يصلي معها لأن كشف العورة أشد فلو أبداها لا زالة فتق اذ من أشد من أن يبين محظوظين عليه أن يرتكب أهونهما اه وقدم الشارح في الغسل من الجنابة أنه لا يدهه وإن رآه الناس وقد تناسا منه في البحث هناك (قوله ولواناء أو ما كولا) أي كقصعة وأدهان وهذا حيث أمكن لقوله آخر الباب حنطة طهت في حجر لا تطهر أبداً (قوله أولا) كالتنجس طرف من ثوبه ونسبه في غسل طرفه ولو بلا تحرك كما سأني متابع ما فيه من الكلام (قوله بجماء) يستثنى منه الماء المشكوك على أحد القولين كما مر في الأسائر (قوله به يفتي) أي خلافاً لما ذهبوا إليه من إزالة النجاسة الحقيقية إلا بالماء المطلق بجر لكن فيه أنهم ذكروا أن الطهارة بانقلاب العين قول محمد تأمل (قوله وبكل مائع) أي سائل يخرج الجسامد كاللحم قبل ذوبه أفاده ط (تنبيه) صرح في الخلطة في بحث الاستنجاء بأنه تكره إزالة النجاسة بالمائع المذكور لما فيه من إضاعة المال عند عدم الضرورة (قوله طاهر) قبول ما يؤكل لا يظهر محل النجاسة اتفاقاً بل ولا يزال حكم القليظة في المختار فلو غسل به الدم بقيت نجاسة الدم لأنه ما ازداد النوب به الاشرأ ولو حلف ما فيه دم أي نجاسة دم يحنث وعلى الضعيف لا وكذا الحكم في الماء المستعمل على القول بنجاسته وغنامه في النهر (قوله قالع) أي منزيل (قوله ينصير بالعصر) تفسير لقالع لا قد آخر اه ح (قوله تنطهر اصبع الخ) عبارة البحر وعلى هذا فزعو الطهارة الندي إذا فاء عليه الولد ثم رضعه حتى زال اثره في وكذا إذا لمس اصبعه من نجاسة حتى ذهب اثره وشرب تجرأ ثم تردد ريقه في فيه مراراً طهر حتى لو صلي صحت وعلى قول محمد لا اه وقد مر في الأسائر عن الحليلة أنه لا بد أن يزول اثره عن الريق في كل مرة وفي القبح صبي ارتضع ثم قاء فاصاب ثياب الامة ان كان ملء انفسه فنجس فاذا زاد على قدر الدرهم منع وروى الحسن عن الامام أنه لا يمنع ما لم يفسد لأنه لم يغير من كل وجهه وهو الصحيح وقد تناسا من طهارته (قوله منزيل) لم يقل مطهر لما علمت من أن قول الماكول لا يطهر

ولا يصلي من به انفلات ربيع خلف من به سلس بول لأن معه حدثاً ونجساً

(باب الانجاس)

جمع نجس بفتح النون وهو لغة بيم الحقيقي والحكمي وعرفا يختص بالآكل (بجوز رفع نجاسة حقيقية عن ثوبها) ولواناء أو ما كولا علم محلها أولاً (جماء ولو مستعملاً) يفتي (وبكل مائع طاهر قالع) للنجاسة ينصير بالعصر (كحل) وما ورد حتى الريق فتطهر اصبع وندي تنجس بلمس ثلاثا (بخلاف شحوبين) كزيت لانه غير قالع وما قيل ان اللبن وبول ما يترك منزيل

اتفاقا وانما الخلاف في ازالته للنجاسة الكائنة (قوله خلاف المختار) وعلى ضعفه فالمراد بالنجاسة المادية مومة فيه بجر (قوله وبطهر خف ونحوه) احتراز عن النوب والبدن فلا يطهران بالذلك الا في المني وتتمامه في البحر وأطلقه فشمع ما اذا اصاب النجس موضع الوطء وما ذوقه وهو الصحيح كما في حاشية الجوى (قوله كنعل) ومثله القروا ح عن القهستاني والجوى اى من غير جانب الشعر وقيد النعل في النهر بغير الرقيق ولم اراه لغيره وأما قول البحر قيده ابو يوسف بغير الرقيق فالمراد به النجس ذو الجرم ومثله في المخرج بالخر والبول فالضمير في عبارة البحر للنجس لا للنعل (قوله بذى جرم) اى وان كان رطبا على قول الثاني وعليه اكثر المشايخ وهو الاصح المختار وعليه الفتوى لعدم البلوى ولا طلاق حديث ابى داود اذا جاء احدكم المسجد فليستظر فان رأى في نعله اذى او فذر فليمسحه وليصل فيه كما في البحر وغيره (قوله هو كل ما يرى بعد الجفاف) اى على ظاهر النصف كالعدرة والدم وما لا يرى بعد الجفاف فليس بذى جرم بجر وبأى مقامه قريبا (قوله ولو لم يجره) اى ولو كان الجرم المرئى من غير النجاسة (قوله كنحمر وبول الخ) اى بأن ابتل النصف بنحمر فبني به على رمل او رما د فاستجسد فحكه بالارض حتى تناثر طهره وهو الصحيح بجر عن الزباني أقول ومفاده أن النحر والبول ليس بذى جرم مع انه قد يرى اثره بعد الجفاف فالمراد بذى الجرم ما يتكون ذاته مشاهدة بحس البصر وبغيره ما لا يتكون كذلك كما سئذ كره مع ما فيه من البحث عند قوله وكذا يطهر محل نجاسة مرئية (قوله بذلك) اى بأن يحكه على الارض مسحا قويا ط ومثل الدلائل الحن والحت على ما في الجامع الصغير وفي المغرب الحت القشر باليد والعود (قوله يزول به اثرها) اى الا أن يشق زواله نهر (قوله والا جرم لها) اى وان كانت النجاسة المفهومة من المقام لا جرم لها (قوله فيغسل) اى الخف قال في الذخيرة والمختار أن يغسل ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب النداء ولا يشترط اليس (قوله فيغسل) احترازه عن نحو الخد اذا كان عليه صدى او منفوشا وقوله لا مسام له عن النوب الصقيل فان له مساما ح عن البحر (قوله وآية مدهونة) اى كالزبدية الصينية حلية (قوله واوخر اطحى) بفتح الخاء المجهدة والراء المشددة بعدها ألف وكسر الطاء المهملة آخره ياء مشددة نسبة الى الخراط وهو خشب يجرحه الخراط فيصير مسحا كالمراة ح (قوله بمسح) متعلق بيطهر وانما اكتفى بالمسح لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بسيف وفهم ثم يمسحونها ويصلون معها ولانه لا تتداخله النجاسة وما على ظاهره يزول بالمسح بجر (قوله مطلقا) اى سواء اصابه نجس له جرم ولا رطبا كان او باساعلى المختار للفتوى شربلاية عن البرهان قال في الحلية والذي يظهر أن الويايسة ذات جرم تطهر بالحت والمسح بما فيه بل ظاهر من خرقة او غيرها حتى يذهب اثرها مع عينها ولو يابسة ليست بذات جرم كالبول والنحر فبالمسح بما ذكرناه لا غير ولو رطبة ذات جرم ولا بالمسح بخرقة مبتلة أولا (تنبيه) بى مما يطهر بالمسح موضع النجاسة في الظهيرة اذا مسحها ثلاث خرق رطبات نظاف اجزاء عن الغسل وأقره في الفتح وقاس عليه ما حول محل الفصد اذا تاطخ ويخاف من الاسالة السريان الى النقب قال في البحر وهو يقتضى تقبيل مسألة الهاجسم بما اذا خاف من الاسالة ضررا والمثول مطلق اه اقول وقد نقل في القنية عن نجم الاثمة الا كفاءه في المسح مرة واحدة اذا زال بها الدم لكن في الحاشية لو مسح موضع النجاسة ثلاث خرق مبلولة يجوز ان كان الماء متقاطرا اه والظاهر أن هذا مبني على قول ابى يوسف في المسألة بلزوم الغسل كما نقله عنه في الحلية عن المحيط يدل عليه ما في الحاشية قبل هذه المسألة عن ابى جعفر على بدنه نجاسة فحسها بخرقة مبلولة لا ما يطهر لو الماء متقاطر على بدنه اه فانه مع التقاطر يكون غسلا لا مسح ما في الوالولية اصابه نجاسة قبل يده ثلاثا ومسحها ان كانت البسلة من يده متقاطرة جاز لانه يكون غسلا والا فلا (قوله بخلاف نحو بساط) اى وحصى ونوب وبدن مما ليس ارضا ولا متصلا بها اتصال قرار (قوله يمسحها) لما في سنن ابى داود باب طهور الارض اذا بيعت وساق بسنده عن ابن عمر قال كنت ايت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت شابا عريضا كنت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك اه ولواريد تطهر بها عا جلا يص عليها الماء ثلاث مرات وتحقق في كل مرة بخرقة طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة شرح المنية وفتح وهل الماء في الصورة الثانية نجس ام طاهر يفهم

خوله وليصل فيه ما هكذا يحفظ
ولعله فيها أى النعل ويجوز لفظ
الحديث تأمل اه مصححه

خلاف المختار (وبطهر خف
ونحوه) كنعل (نجس بذى جرم)
هو كل ما يرى بعد الجفاف ولو لم
غيره كنحمر وبول اصابه تراب
به يفتى (بذلك) يزول به اثرها
(والا) جرم لها كبول (فيغسل
(و) يطهر (صقيل) لا مسام له
(كرامة) وطفرة وعظم وزجاج وآية
مدهونة او خراطة وصفائح
فضة غير منقوشة (بمسح يزول
به اثرها) مطلقا به يفتى (و) تطهر
(ارض) بخلاف نحو بساط
(بيها)

قوله فان له مساما هكذا يحفظه
ولعل صوابه مسام يحذف
الالف لكونه على صيغة منتهى
الجوع كالا يفتى اه مصححه

من قول الجرحب عليها الماء كثيرا ثم تركها حتى نشفت طهرت أنه نجس لانه علق طهارته بانشافها اي يسهها
وبه صرح في التارخانية عن الخلة حيث قال ويتنجس الموضع الذي انتقل الماء اليه وفي البدائع ما يدل عليه
والظاهر أن هذا حيث لم يصر الماء جاريا عرفا أما لو جرى بعد انفصاله عن محلها ولم يظهر فيه أثرها فينبغي
أن يكون طاهرا لأن الجاري لا ينجس وإن لم يكن له مدد مالم يظهر فيه الاثر يدل عليه ما في الذخيرة
وعن الحسن بن أبي مطيع اذا صب عليها الماء جري قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهرا بمنزلة الماء
الجاري وفي المتن اي صاحب المطر غالبا وجرى عليها فذلك مظهر لها ولو قليلا لم يجر عليها لم يظهر في غسل قدميه
وخفيه يريد به اذا كان المطر قليلا ومضى عليها اه فهذا نص في المقصود والله الحمد وسنذكر آخر الفصل
تمام ذلك (قوله أي جفافها) المراد به ذهاب الندوة وفسر الشارح به لانه المشروط دون اليبس كما دلت
عليه عبارات الفقهاء قهستانى وصرح به ابن الكمال عن الذخيرة (قوله ولو يريح) اشار الى أن تقييم
الهداية وغيرها بالشمس اتفقت فانه لا فرق بين الجفاف بالشمس أو النار أو الريح كافي الفتح وغيره (قوله
كاون وريح) ادخلت الصفات الطعم وبه صرح في البحر والذخيرة وغيرهما (قوله وله الطهورية)
لان الصعيدي علم قبل التجسس طاهرا ويطهروا بالنجس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعا احدهما اعني
التطهير فيبقى الآخر على ما علم من زواله واذا لم يكن طهورا لا يتيمم به اه فتح (قوله مفروش) أما لموضوعا
غير مثبت فيها نقل ويحول فلا بد من الغسل لان الطهارة بالجفاف انما وردت في الارض ومثل هذا لا يسمى
ارضا عرفا ولذا لا يدخل في بيع الارض حكما لعدم اتصاله بها على جهة القرار فلا يلحق بها شارح المنية زاد
في الخلية واذا قلع المفروش بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان قلت والاشبه عدم العود اه وفي البحر
عن الخلاصة انه المختار (قوله بالخاء) أي المجبة المضمومة والصاد المهملة المشددة (قوله تجيرة
سطح) من الجبر بالفتح وهو المنع وفسره في الدرر تبعا لاصدر الشريعة بالستر التي تكون على السطوح اي
لانها تمنع من النظر الى من هو خلفه او فسرته في المغرب والصباح باليت من القصب (قوله وكلا) بوزن جبل
قال في المغرب هو اسم لما يرعاه الدواب وطبا كان او يابسا (قوله وكذا الخ) ومثله الحصا اذا كان
متداخلا في الارض كما في المنية وفي التارخانية أما اذا كان على وجه الارض لا يظهر اه والظاهر أن
التراب لا يتعبد بذلك والارز تقيد الارض التي تظهر باليبس بالارتاب عليها تأمل (قوله الاجرا خشنا
الخ) في الخاتمة مانعه الحجر اذا أصابته النجاسة ان كان حجرا ياشرب النجاسة كحجر الرحي يكون يسه طهارة
وان كان لا يشرب لا يطهر الا بالغسل اه ومثله في البحر ويبحث فيه في شرح المنية فقال هذا بناء
على أن النص الوارد في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهواء يجففها فقام عليه
ما وجد في ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولـ يمكن يلزم منه أن يظهر اللبن والتمر بالجفاف فذهب
الاثر وان كان منفصلا عن الارض لوجود التشرب والاجتذاب اه وعن هذا استظهر في الخلية حمل
ما في الخاتمة على الحجر المفروش دون الموضوع وهذا هو المتبادر من عبارة الشرع لانه لا يمكن يرد عليه انه
لا يظهر فرق حيث ذين الخشن وغيره فالاولى حمله على المنفصل كما هو المفهوم المتبادر من عبارة الخاتمة
والبحر ويجاب عما يحتمل في شرح المنية بأن اللبن والتمر قد خرجا بالطبخ والصنعة عن ماهيتهما
الاصيلة بخلاف الحجر فانه على اصل خلقته فأشبهه الارض بأصله وأشبهه غيرهما بانفصاله عنهما فقلنا اذا كان
خشنا فهو في حكم الارض لانه يشرب النجاسة وان كان امس فهو في حكم غيرهما لانه لا يشرب النجاسة
والله اعلم (قوله بفرل) هو الحن باليد حتى تنفتح بحر (قوله ولا يضر بقاءه) أي كبقائه بعد الغسل
بحر (قوله ان طهر رأس حشفة) قيل هو مقبدا أيضا بما اذا لم يسبقه مذى فان سبقه فلا يطهر الا بالغسل
وعن هذا قال شمس الأئمة الحلواني مسألة المني مشكلة لان كل غل يندى ثم يني الآن يقال انه مغلوب بالمني
مستملك فيه فيجعل تبعا اه وهذا ظاهر فانه اذا كان كل غل كذلك وقد طهره الشرع بالفرل يابسا يلزم انه
اعتبه مستهلكا للضرورة بخلاف ما اذا بال فلم يستنج بالماء حتى امنى لعدم المني اه فتح وما في البحر
من أن طاهر المتون الاطلاق فان المذي لم ينع عنه الا لا يكونه مستهلكا للضرورة فكذلك البول رده في النهر
بأن الاصل أن لا يجعل النجس تبعا لغيره الابدال وقد قام في المذي دون البول اه قال الشيخ اسماعيل وهو

أي جفافها ولو يريح (وذهب
أثرها) كاون وريح (لـ اجل
(صلاة) عليها (لا يتيمم) بها لان
المشروط لها الطهارة وله الطهورية
(و حكم (أجز) ونحوه كاون
(مفروش وخص) بالخاء تجيرة
سطح (وشجر وكلا قائمين في ارض
كذلك) أي كارض فيطهر
بجفاف وكذا كل ما كان ثابتا
فيها لا اخذه حكمها بانصاله بها
فالمفصل يغسل لا غير الاجرا
خشنا كرحى فكارض (ويطهر
مني) أي محله (يابس بفرل) ولا
يضر بقاء أثره (ان طهر رأسه
حشفة)

وجبه كمالا يعني اه وقال العلامة نوح والحق أن الذي اتفعا في عنه للضرورة لا الاستهلال ثم اطال في رد ما
في حاشية اخي جلي من أن اللاتق بحال المسلم أن لا يكتب بالفرك في المني ابد الان القبول المعبرة فيه باستحيل
رعيتها عادة فراجع (قوله) أن كان مستنجبا جاء أي بعد البول واحترز عن الاستنجاء بالبحر لانه مقال
للنجاسة لا قاله لها كما تر في مسألة البئر قال في شرح المشية ولو بال ولم يستنج بالماء قبل لا يظهر المني الخارج
بعده بالفرك قاله ابو اسحق الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم يتشر البول على رأس
الذكر ولم يجاوز الثقب يظهر به وكذا ان اتشر ولو كان خرج المني دفقا لانه لم يوجد ضرره على البول
الخارج ولا اثر لورده عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته اه وحاصله كما قال نوح افسدى اما أن يتشر
كل من البول والمني أولا ولا البول فقط او المني فقط في الأول لا يظهر بالفرك وفي الثلاثة الاخيرة
يظهر (قوله) اتلوثه بالنجس) قد يقال بناء على القول المأثر آتفا انه اذا خرج المني ولم يتشر على رأس
الذكر لا تلوث فيه افاده ط (قوله) برطوبة الفرج) أي الداخل بدليل قوله اوبج وأما رطوبة الفرج الخارج
فطاهرة اتفاقا اه ح وفي منهاج الامام النووي رطوبة الفرج ليست بنجسة في الاصح قال ابن حجر في شرحه
وهي ماء ايض متردد بين المذي والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب
غسله فانه طاهر قطعا ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعا ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد
او قبله اه وسنذكر في آخر باب الاستنجاء أن رطوبة الولد طاهرة وكذا السخلة والبيضة (قوله) اما عنده
أي عند الامام وظاهر كلامه في آخر الفصل الآتي انه المعتمد (قوله) او لا رأسها طاهرا) او مائة الخلق
مجزأة الجمع فيصدق بما اذا كان يابس ورأسها غير طاهرا ورطبا ورأسها طاهرا ولم يكن يابسا ولا رأسها طاهرا
وفي بعض النسخ بالواو بدل او وهو سهو من النسخ اه ح اقول لاسهول غاية ما يلزمه انه تصريح به من
الصور وهو صورة الجمع دون صورتي الانفراد فافهم (قوله) ولودما عيطا) بالعين المهملة اي طريا مغرب
وقاموس اي ولو كانت النجاسة دما عيطا فانها لا تطهر الا بالغسل على المشهور لتصريحهم بأن طهارة الثوب
بالفرك انما هو في المني لا في غيره بجرهما في المجتبى لو اصاب الثوب دم عيط فليس فخته طهر كما في فساد نهر
وكذا ما في القهستاني عن التوازل ان الثوب يظهر عن العذرة الغليظة بالفرك قياسا على المني اه نعم لو خرج
المني دما عيطا فاطاهر طهارته بالفرك (قوله) بلا فرق) اي في فركه يابسا وغسله طريا (قوله) ومنهيا) أي المرأة
كما صححه في الخاتمة وهو ظاهر الرواية عندنا كما في مختارات النوازل ويزعم في السراج وغيره بخلافه ورجحه
في الخاتمة بما حاصله ان كلامهم متظاهر على أن الاكتفاء بالفرك في المني استحسان بالار على خلاف القياس
فلا يلحق به الا ما في معناه من كل وجه والنص ورد في بني الرجل وبني المرأة ليس مثله لرقته وغلط مني الرجل
والفرك انما يؤثر زوال المفرك او قلته وذلك فمسا له جرم والريق المانع لا يحصل من فركه هذا الغرض فيدخل
من المرأة اذا كان فليطا ويخرج من الرجل اذا كان رقيقا العارض اه اقول وقد يؤيد ما صححه في الخاتمة
بما صح عن عائشة رضي الله عنها كنت احك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ولا خفاء
انه كان من جماع لان الانبياء لا تحتلم قبلهم اختلاط مني المرأة فيدخل على طهارة منيها بالفرك بالاث
لا بالاساق قدبر (قوله) كما يجسه الباقاني) لعله في شرحه على النجاسة وأما في شرحه على المني فلم اجد فيه
وسبقه الى ذلك القهستاني فقال والمني شامل لكل حيوان فينبغي أن يظهر به اه اي بالفرك وفي حاشية
ابي السعود لافرق بين مني الآدمي وغيره كما في الفيض والقهستاني ايضا خلافا لما نقله الجوى عن
السمرقندي من تعييده بمني الآدمي اه اقول المنقول في البحر والتاريخية أن مني كل حيوان نجس وأما
عدم الفرق في التطهير فمحتاج الى نقل وما مر عن السمرقندي من تعييده ولذا قال ح ان الرخصة وردت في مني
الآدمي على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره فان الحق دلالة يحتاج الى بيان أن مني غير الآدمي خصوصا
منى الخنزير والكلب والفيل الداخل في عموم كلامه في معنى مني الآدمي ودونه خوط القناد اه ورأيت
في بعض الهوامش من شرح النجاة لبرجندي انه قال قد ذكرنا أن الحكمة في تطهير الثوب من المني بالفرك عموم
البلوى وعدم تداخله الثوب فيما لنظر الى الأول لا يكون حكم غيره من سائر الحيوانات كذلك اه (تنبيه)
نجاسة المني عندنا مغلظة سراج والعلقة والمضغة نجسان كما في نهاية الزيلعي وكذا الولد اذا لم يستعمل لما

تحتان كان مستنجبا بما هو في
المجتبى أو يلج فترج فأترج لم يظهر
الا بغسله لتلوثه بالنجس انتهى
أي برطوبة الفرج فيكون مفترعا
على قولهما بنجاستها أما عنده
قهي طاهرة كسائر رطوبات البدن
جوهرية (والا) يكن يابسا أولا
رأسها طاهرا (فيغسل) كسائر
النجاسات ولودما عيطا على
المشهور (بلا فرق بين مني) ولو
وقيقا لمرض به (ومنهيا) ولا بين
منى آدمي وغيره كما يجسه الباقاني
(ولا بين ثوب) ولوجد يد أو مبطنا
في الاصح (وبد على الظاهر) من
المذهب ثم هل يعود بنجاسه بعد
فركه المعتمد لا

في الثانية لوسط في الماء افسده وان غسل وكذا الوجه المصلي لا تصح صلاته بجر وأما ما نقله في البحر بعد ذلك عن الفتح من أن العلقه اذا صارت مضغعة قطعه فشكل الأأن يجاب بحمله على ما اذا خفت فيها الروح واستقرت الحياة الى الولادة تأمل (قوله بغير مانع) أي كالدلك في الخف والجفاف في الارض والدياغة الحكيمة في الجلد وغوران الماء في البر والمسخ في الصقيل قال في البحر بعد سوق عباراتهم فيها فالخااصل أن التصحيح والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها كما ترى فالاولى اعتبار العاهارة في الكل كما يفيد أصحاب المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل واختاره في الفتح ولا يرد المستثنى بالجر اذا دخل الماء فانه ينجسه لان غير المانع لم يعتبر مطهر في البدن الا في المني اه اي فالحظ لا يظهر محل الاستنجاء من البدن وانما هو مقل فلذلك نجس الماء بخلاف ذلك ونحوه فانه مطهر ومقتضاه أن الخف لو وقع في ماء قليل لا ينجسه ثم رأيت في التنجيس قال ولو ألقى تراب هذه الارض بعد ما جف في الماء هل نجس هو على هاتين الروايتين اه اي فعلى رواية الطهارة لا ينجس وقد من أن الآية اذا نتجست نجفت ثم قلعت فالخيار عدم العود (قوله وقد أنهيت في الخزانة الخ) ونفسه كروا أن التطهير يكون بغسل وجرى الماء على نحو بساط ودخوله من جانب وخروجه من آخر بحيث يعد جارا ويغسل طرف ثوب نسي محل نجاسته ومسح صقيل ومسح نطع وموضع محجمة وفصد ثلاث خرق وجفاف ارض وذلك خف وفرل مني واستنجاء بنحو حجر ونحت ملي وخشبة وتقرن نحو من جامد بأن لا يستوى من ساعته وذكاة ودغ ونار وندف قطن نجس اقله وقسمه مثلي وغسل وبيع وهبة واكل لبعضه وانقلاب عين وقلبه يجعل اعلى الارض اسفل ونزع بئر وغور انما وغوران قدر الواجب وجرانها وتخلل خر وكذا تخللها عندنا وعلى العم عند الثاني ونضح بول صغير عند الشافعي فهذه نيف وثلاثون وفي بعضها مسامحة اه ووجه المسامحة ما اوضحه في النهر من انه لا ينبغي عدا التثبور لان السمن الجامد لم يتنجس كله بل ما اتى منه فقط ولا قلب الارض لبقاء النجاسة في الاسفل وكذا القسمة والاربعة بعد ها وانما يجوز الانتفاع لوقوع الشك في بقاء النجاسة في الموجود وكذا الندف ومن عده شرط كون النجس مقدارا قليلا يذهب بالندف والا فلا يظهر كما في البرازية اه اقول ومثل التثبور النكت على أن في كثير من هذه المسائل تدخلا ولا ينبغي ذكر نضح بول الصبي الصغير بالماء لانه ليس مذهبا هذا وقد زاد بعضهم نضح الروح بناء على ما قد مناه آتفا عن الفتح وزاد بعضهم التوبة كالسكين اذا مودى سقى بماء نجس يموت بماء طاهر ثلاثا فيطهر وكذا الحس اليد ونحوها (قوله وغيرت نظم ابن وهبان) حيث قال في فصل المعايير ملغزا

وأخر دون الفرق والندف والجفا * ف والنكت قلب العين والغسل يطهر
ولا يدغ وتخلل ذكاة وتخلل * ولا المسح والنزع الدخول التثبور
وزاد اشرحه ياتنا فقال

واكل وقسم غسل بعض وتحملة * وندف وغلى يبيع بعض تثبور

اه وأراد بقوله وآخر الحفر أي مائتي آخر من المطهرات غير هذه المذكورات (قوله وقلب العين) كأنقلاب الخنزير ملحا كما سبق في متنا (قوله الحفر) أي قلب الارض يجعل الاعلى اسفل (قوله وتخلل) أي تخلل الخنزير بالقاء شي فيها وهو كالتخلل بنفسها وهما دخالان في انقلاب العين كما يعلم من البحر قال في الفتح ولو صب ماء في خرأ وبالعكس ثم صار خلاطه في الصبي بخلاف ما لو وقعت فيها فأرة ثم اخرجت بعد ما تخلل في الصبي لانها تنجست بعد التخلل بخلاف ما لو اخرجت قبله اه وكذا لو وقعت في العصير أو ولغ فيه كلب ثم تحضر ثم تخلل لا يظهر هو المختار بجر عن الخلاصة وفي الثانية خرب صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخلل وصار حامضا بحيث لا يمكن اكله لحميته وجوضته جوضه الخلل لا بأس باكله وعلى هذا كل ما صب فيه الخلل وصار خلا وكذا لو وقعت فأرة في خر واستخرجت قبل التفسخ ثم صارت خلا فلو بعده لا يجعل والخلل النجس اذا صب في خر فصار خلا يكون نجسا لان النجس لم يغير واذا ألقى في الخمر رغيف أو بصل ثم صار الخمر خلا فالصحيح انه طاهر اه وسيأتي شيء من ذلك في الفروع آخر الفصل الاثني (قوله ذكاة) أي ذبح حيوان فانه يطهر الجلد وكذا اللحم ولو من غير ما كول على احد التصحيين كما مر في محله (قوله والدخول) أي دخول الماء الطاهر في الحوض الصغير النجس مع خروجه من جانب آخر وان قل في الصبي كما مر (قوله التثبور)

وكذا اكل ما حكم بطهارته بغير مانع وقد أنهيت في الخزانة المطهرات الى نيف وثلاثين وغيرت نظم ابن وهبان فقلت وغسل ومسح والجفاف مطهر ونكت وقلب العين والحفر يذكر ويدغ وتخلل ذكاة وتخلل وفرل وذلك والدخول التثبور

قوله لبعضه تنازع فيه كل من غسل وبيع وهبة وأكل اه منه

قوله التثبور بالعين المجهة بمعنى غوران البر وقول شارح الوهبانية الاثني تثبور هو بالاقاف بمعنى تثبور السمن الجامد اه منه قوله ونحوه اي هبته من محل الشبهة وهبه اه منه

أى غوران ما البتر قدر ما يجب نزحه منها مطهر لها كالنزع كما تقدم (قوله تصرفه في البعض) أى من نحو
حنطة تنجس بعضها والتصرف بيم الأكل والبيع والهبة والصدقة افاده ح وهذه المسألة تستأق منا
وينبغي تقييد التصرف بأن يكون بمقدار ما تنجس منها أو أكثر لا أقل كما يفيد ما قدمناه في النذف عن التبر
(قوله ونزحها) أى نزع البتر (قوله ونار) كالو أحرق موضع الدم من رأس الشاة بحر وله نظائر تأتي
قريبا ولا تظن أن كل ما دخله النار يطهر كما بلغنى عن بعض الناس أنه توهم ذلك بل المراد أن ما استصحلت به
التجاسة بالنار أو زال أثرها بها يطهر ولذا قيد ذلك في المنية بقوله في مواضع (قوله وغلى) أى بالنار كغلى
الدهن أو اللحم ثلاثا على ماسياى بيانه (قوله غسل بعض) أى بعض نحو ثوب تنجس شيء منه كما سياتى
الكلام عليه (قوله تقور) أى تقوير نحو سمن جامد من جوانب التجاسة فهو من استعمال مصدر اللزوم
في المتهدى كالطهارة بمعنى التطهير كما افاده الجوى وخرج بالجامد المانع وهو ما ينضم بعضه إلى بعض فانه
ينجس كله ما لم يبلغ القدر الكثير على ما مر اه فتح أى بأن كان عشر فى عشر وسياى كيفية تطهيره إذا تنجس
(قوله ويطهر زيت الخ) قد ذكر هذه المسألة العلامة قاسم فى فتاواه وكذا ماسياى متناوشت من مسائل
التطهير بانقلاب العين وذكر الأدلة على ذلك بما لا مزيد عليه وحقق ودقق كما هو دأبه رحمه الله تعالى فلما راجع
ثم هذه المسألة قد فرغوا على قول محمد بالطهارة بانقلاب العين الذى عليه الفتوى واختاره أكثر المشايخ
خلافا لابي يوسف كما فى شرح المنية والفتح وغيرها وعبارة المجتبى جعل الدهن النجس فى صابون يفتى بطهارته
لانه تغير والتغير يطهر عند محمد ويقتى به للباوى اه وظاهره أن دهن الميتة كذلك لتغيره بالنجس دون المتنجس
الآن يقال هو خاص بالنجس لأن العادة فى الصابون وضع الزيت دون بقية الادهان تأمل ثم رأيت فى شرح
المنية ما يؤيد الاول حيث قال وعليه يتفرع ما لو وقع انسان او كلب فى قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا
لتبدل الحقيقة اه ثم اعلم أن العلة عند محمد هي التغير وانقلاب الحقيقة وأنه يفتى به للباوى كما علم مما مر
ومقتضاه عدم اختصاص ذلك الحكم بالصابون فدخل فيه كل ما كان فيه تغير وانقلاب حقيقة وكان فيه باوى
عامة فيقال كذلك فى الدبس المطبوخ اذا كان زبيبه متنجسا ولا سيما ان الفاريد دخله فيسول ويعرف فيه وقد
يموت فيه وقد بحث كذلك بعض شيوخ مشايخنا فقال وعلى هذا اذا تنجس السمسم ثم صار طعينة يطهر
خصوصا وقد عمت به البلوى وقاسه على ما اذا وقع عصفر فى بر حتى صار طينا يلزم اخراجه لاستحالة قلت
لكن قد يقال ان الدبس ليس فيه انقلاب حقيقة لانه عصير جدد الطبخ وكذا السمسم اذا درس واختلط دهنه
بأجزائه فضيه تغير وصف فقط كبن صار جينا وبر صار طينا وطعينا صار خبزنا بخلاف نحو خر صار خلا وحار
وقع فى حلة فصار ملح وكذا درى خر صار طرا وعذرة صارت رمادا او حمة فان ذلك كما انقلاب حقيقة
الى حقيقة اخرى لا يجوز انقلاب وصف كاسياى والله اعلم (قوله رش بماء نجس) أى او بال فيه صبي أو مسح
بخرقة مبتلة نجسة حلية (قوله لا بأس بالتغير فيه) أى بعد ذهاب البلة النجسة بالنار والاحتجس كما فى الخالية
(قوله ذكره الحلبي) وعلمه بقوله لاضحلال التجاسة بالنار وزوال أثرها (قوله وعنى الشارع) فيه تغير
لفظ المتن لانه كان مبنيا للمجهول لانه قصد التنبيه على أن ذلك مروي لا محض قياس فقط قال فى شرح
المنية ولنا أن القليل عفو اجماعا اذا الاستنجاء بالجر كاف بالاجماع وهو لا يسنأصل التجاسة والتقدير بالدرهم
مروي عن عمرو على وابن مسعود وهو مما لا يعرف بالرأى فيجمل على السماع اه وفى الحلية التقدير بالدرهم
وقع على سبيل الكتابة عن موضع خروج الحدث من الدبر كما افاده ابراهيم النخعي بقوله انهم استكروا ذكر
المقاعد فى مجالسهم فكانوا عنه بالدرهم وبعضه ما ذكره المشايخ عن عمر أنه سئل عن القليل من التجاسة
فى الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة قالوا وظفره كان قريبا من كفنا (قوله وان كره
تحريرا) اشار الى أن العفو عنه بالنسبة الى جهة الصلاة به فلا ينافى الاثم كما استنبطه فى البحر من عبارة
السراج ونحوه فى شرح المنية فانه ذكر ما ذكره الشارح من التفصيل وقد نقله أيضا فى الحلية عن البنايع لكنه
قال بعده والا قرب أن غسل الدرهم ومادونه مستحب مع العلم به والقدرة على غسله فتركه حينئذ خلاف الاولى
نعم الدرهم غسله أكد مادونه فتركه كراهة كما يستفاد من غير ما كتب من مشاهير كتب المذهب فى المحيط
يكراه أن يصلى ومنعه قدر درهم او دونه من التجاسة عالما به لا اختلاف فى الناس فيه زاد فى مختارات النوازل قادرا

تصرفه في البعض ندف ونزحها
ونار وغلى غسل بعض تقور
(و) يطهر (زيت) تنجس (بجعله
صابونا) به يفتى للباوى كنور رش
بماء نجس لا بأس بالتغير فيه (كطين
تنجس بفعل منه كوز بعد جعله
على النار) يطهر ان لم يظهر فيه
أثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي
(وعنى) الشارع (عن قدر درهم)
وان كره تخرج ما فيجب غسله
ومادونه تنزه فيستن

قوله قالوا الخ بقره ما قالوا فى علم
الثوب انه يجعل اذا كان عرض
اربع اصابع قليل المراد من اصابع
السلف كاصابع عمر رض الله عنه
فانها قد وشيرنا اه منه

على ازالته وحديث تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم لم يثبت ولو ثبت حمل على استحباب الاعادة توفيقا بينه وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط غسل المخرج بعد الاستحباب من سقوط قدر الدرهم من النجاسة مطلقا اه ملخصا اقول وبؤيده قوله في الفتح والصلاة مكروهة مع ما لا يمنع حتى قيل لو علم قليل النجاسة عليه في الصلاة رفسها ما لم يتخف فوت الوقت او الجماعة اه ومثله في النهاية والمحيط كما في البحر فقد سوى بين الدرهم وما دونه في الكراهة ورفض الصلاة ومعلوم أن ما دونه لا يكره تحريما اذ لا قائل به قال النسوية في اصل الكراهة التنزيهية وان تفاوتت فيه ما يؤيده تعليل المحيط للكراهة باختلاف الناس فيه اذ لا يستلزم التحريم وفي التنف ما نصه فالواجبة اذا كثرت النجاسة اكثر من قدر الدرهم والنافلة اذا كانت مقدار الدرهم وما دونه وما في الخلاصة من قوله وقدر الدرهم لا يمنع ويكفون مسيئا وان اقل فالأفضل أن يغسلها ولا يكون مسيئا اه لا يدل على كراهة التحريم في الدرهم اقول الاصوليين ان الاساءة دون الكراهة نعم يدل على تأكد ازالته على ما دونه فيوافق ما مر عن الحلبة ولا يخالف ما في الفتح كما لا يخفى وبؤيده اطلاق اصحاب المتون قولهم وعنى قدر الدرهم فانه شامل لعدم الاثم فتقدم هذه النقول على ما مر عن النبي صلى الله عليه وآله تعالى اعلم (قوله والعبرة لوقت الصلاة) أي لو أصاب ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وقت الصلاة فزاد على الدرهم قبل يمنع وبه اخذ الاكثرون كما في البحر عن السراج وفي المنية وبه يؤخذ وقال شارحها وتحقيقه أن المعتبر في المقدار من النجاسة الرقبة ليس جوهر النجاسة بل جوهر المتنجس عكس الكيفية فليشأمل اه وقيل لا يمنع اعتبارا لوقت الاصابة حال القهستاني وهو المختار وبه يفتي وظاهر الفتح اختياره ايضا وفي الحلبة وهو الاشبه عندي وبالله مال سيدي عبد الغني وقال فلو كانت ازيد من الدرهم وقت الاصابة ثم نجست خفت فصارت اقل منعت هذا وفي البحر وغيره ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر لو التوب واحدا بخلاف ما اذا كان ذاتا قين كدرهم متنجس الوجهين اه وما في الخاتمة من أن الصحيح عدم المنع في الدرهم لانه واحد وفي الخلاصة انه المختار قال في الحلبة الحق أن الذي يظهر خلافه لان نفس ما في احد الوجهين لا ينقل الى الاخر فلم تكن النجاسة متحدة بل متعددة وهو المناط اه (تنبيه) قال في الفتح وغيره ثم ان ما يعتبر المانع مضافا الى المصلي فلو جلس الصبي او الحمام المتنجس في حجره جازت صلاته لو الصبي مستحكما بنفسه لانه هو الحامل لها بخلاف غير المستحكم كالرضيع الصغير حيث يصير مضافا اليه ويبحث فيه في الحلبة بأنه لا اثر فيما يظهر للاستمسك لان المصلي في المعنى حامل للنجاسة ومن ادعاه فعليه البيان اقول وهو قوي لكن النقول خلافه وروى باسناد حسن عن انس رضي الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والحسن على ظهره فاذا سجد فحماه ولا ينجس في كل زمان درهمه بحر وأفاد أن الدرهم هنا غيره في باب الزكاة فانه هناك ما كان كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل (قوله في نجس كسيف) لما اختلف تفسير محمد للدرهم فتارة فسر به عرض الكف وتارة بالمثل اختلف المشايخ فيه ووفق الهندواني بينهما بما ذكره المصنف واختاره كثير منهم وصححه الزيلعي والزاهدي وأقره في الفتح لان اعمال الروايتين اذا امكن اولى وتعامه في البحر والحلبة ومقتضاه أن قدر الدرهم من الكسيف لو كان منبسطا في الثوب اكثر من عرض الكف لا يمنع كما ذكره سيدي عبد الغني (قوله له جرم) تفسير للكسيف وعنده في الهداية الدم وعنده قاضي خان بما ليس له جرم ووفق في الحلبة بجعل الاول على ما اذا كان غليظا والثاني على ما اذا كان رقيقا قال وينبغي أن يكون المني كذلك اه فالمراد بندي الجرم ما نشأه بالبصر ذاته لا اثره كما مر وبأي (قوله وهو داخل مفاصل اصابع اليد) قال ملا مسكين وطريق معرفته أن تغرف الماء باليد ثم تبسط فماتى من الماء فهو مقدار الكف (قوله من مغلظة) متعلق بقوله عني ط او يحذف صفة لكسيف ورقيق اي كائنين من نجاسة مغلظة وقال في الدرر متعلق بقدر الدرهم ثم اعلم أن المغلظة من النجاسة عند الامام ما ورد فيه نص لم يعارض بنص آخر فان عورض بنص آخر فنجف كقول ما يؤيد كل لمحسه فان حديث استنزها البول يدل على نجاسته وحديث العرين يدل على طهارته وعندهما ما اختلف الائمة في نجاسته فهو مخفف فالرؤث مغلظة عنده لانه عليه الصلاة والسلام سجد ركعا ولم يعارضه نص آخر وعندهما مخفف لقول مالك بطهارته لعموم البلوى وتعام تحقيقه في المطولات (قوله

وفوقه مبطل فيفرض والعبرة
لوقت الصلاة لا الاصابة على
الاكثر ثم (وهو مقال)
عشرون قيراطا (في) نجس
(كسيف) له جرم (وعرض مقعر
الكف) وهو داخل مفاصل
اصابع اليد (في رقيق من مغلظة

قوله استنزها البول هكذا
بخطه والمعروف في الحديث
استنزها من البول ويعتبر
اه معصه

كعذرة) تمثيل للمغلظة (قوله وكذا الخ) يرد عليه الرشح فانه طاهر ط اي على الصحيح وقد يقال ان الكلام في الكيف والريق والريح ليس منهما فليست اولى يقال ما في كل ما واقعة على النجس لان المراد بيان التغلظ (تنبيه) صحيح بعض أئمة الشافعية طهارة بوله صلى الله عليه وسلم وسائر فضائله وبه قال ابو حنيفة كما نقله في المواهب اللدنية عن شرح البخاري للعبسي وصرح به البيري في شرح الاشياء وقال الحافظ ابن حجر تظافرت الأدلة على ذلك وعدة الأئمة ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة للسلا على القلبي انه قال اختاره كثير من اصحابنا واطال في تحقيقه في شرحه على الشماثل في باب ما جاء في تعطيره عليه الصلاة والسلام (قوله مغلظ) لا حاجة اليه مع قوله كذا ط (قوله لم يطعم) بفتح الياء أي لم يأكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي بالنضح في بول الصبي ط والجواب عما استدل به في المطولات (قوله الا بول الخفاش) بوزن رمان وهو الوطواط سمى به اصغر عينه وضعف بصره قاموس وفي البدائع وغيره بول الخفافيش وخرؤها ليس بنجس لعدم رصانة الثوب والا واني عنها لانها تبول من الهواه وهي فارة طيارة فلها تبول اه ومقتضاه ان سقوط النجاسة للضرورة وهو متيقن على القول بأنه لا يؤكل كاعزاء في الذخيرة الى بعض المواضع معللاً بأن له ناباً ومشي عليه في الخائصة لكن نظري في غاية البيان بأن ذا الناب انما ينهي عنه اذا كان يصطاد بناه أي وهذا ليس كذلك وفي المبتغي قبل يؤكل وقيل لا ونقل العبادي من الشافعية عن محمد انه حلال وعليه قبالا اشكال في طهارة بوله وخرنه وتعامه في الحلية اقول وعليه يثنى قول الشارح فطاهر والا كان الاوى ان يقول غفوة عنه فافهم (قوله وكذا بول النذارة الخ) اعلم انه ذكر في الخائصة ان بول الهرة والقارة وخرها نجس في اظهر الروايات بسند الماء والثوب ولو طعن بعذر القارة مع الخطئة ولم يظهر أثره يعني عنه للضرورة وفي الخلاصة اذا بابت الهرة في الاناء اعلى الثوب تجس وكذا بول القارة وقال الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون الثوب اه قال في الفتح وهو حسن لعادة تخمير الاواني وبول القارة في رواية لا بأس به والمشايخ على انه نجس لخفة الضرورة بخلاف خرها فان فيه ضرورة في الخطئة اه والخاصل ان ظاهر الرواية بنجاسة الكل لكن الضرورة متحققة في بول الهرة في غير المائعات كالثياب وكذا في خر القارة في نحو الخطئة دون الثياب والمائعات وأما بول القارة فالضرورة فيه غير متحققة الاعلى تلك الرواية المارة التي ذكر الشارح ان عليها الفتوى لكن عبارة التاترينية بول القارة وخرها نجس وقيل بولها مغفوة عنه وعليه الفتوى وفي الحجة الصحيح انه نجس اه ولفظ الفتوى وان كان آكد من لفظ الصحيح الا ان القول الثاني هنا تأيد بكونه طاهر الرواية فافهم لكن تقدم في فصل البئر ان الاصح انه لا ينجسه وقد يقال ان الضرورة في البئر متحققة بخلاف الاواني لانها تخمر كما مر قد بر (قوله الا دم شهيد) أي ولو مسفوحاً كما اقتضاه كلامه وكلام البحر (قوله مادام عليه) فلو حله المصلي جازت صلاته الا اذا اصابه منه لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته جرى ونحوه في الحلية (قوله وما بقي في لحم الخ) يوهن ان هذه الدماء طاهرة ولو كانت مسفوحة وليس بمراد فهي خارجة بقيد المسفوح كما هو صريح كلام البحر وأما دم الحية وفي البرازية وكذا الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح وعن الامام الشافعي انه يفسد الثوب اذا خشي ولا يفسد القدر للضرورة او لانها تراه في برمة عائشة رضي الله عنها مسفورة دم العنق والدم الخارج من الكبد لو من غيره فنجس وان منه طاهر وكذا الدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان منه طاهر والافسلا وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب قال القاضي الكبد والطحال طاهران قبل الغسل حتى لو طلى به وجه الخف وصلى به جاز اه (قوله وما لم يسل) أي من بدن الانسان بجر لكن في حوائض الحيوان ان التقييد بالانسان اتفاق لان الظاهر ان غيره كذلك (قوله ودم سمك) لانه ليس بدم حقيقة لانه اذا يبس يبيض والدم يسود وشمل السمك الكبير اذا سال منه شيء في ظاهر الرواية بجر (قوله وقيل وبرغوث وبقي) أي وان كثر بجر ومنية وفيه تعريض بما عن بعض الشافعية انه لا يعني عن الكثير منه وشمل ما كان في البدن والثوب لعدم اصابته أولاً اه حلية وعليه فلو قتل القمل في ثوبه يعني عنه وتعامه في الحلية ولو ألغاه في زيت ونحوه لا ينجسه لما مر في كتاب الطهارة من أن موت ما لا نفس له سائلة في الاناء لا ينجسه وفي الحلية البرغوث بالضم والفتح قليل (قوله كرتان) هو الثمر المعروف (قوله دوية) بضم ففتح فسكون

مطلب
في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم

مبحث
في بول القارة وبعرها وبول الهرة

كعذرة) آدمي وكذا كل ما خرج منه موجباً للوضوء أو غسل مغلظ (وبول غيراً كبول ولومن صغير لم يطعم) الا بول الخفاش وخره طاهر وكذا بول القارة لتعذر التحرز عنه وعليه الفتوى كما في التاترينية وسيجيء آخر الكتاب أن خرها لا يفسد ما لم يظهر أثره وفي الاشياء بول السنور في غير اواني الماء عفو وعليه الفتوى (ودم) مسفوح من سائر الحيوان الا الدم شهيد مادام عليه وما بقي في لحم مهزول وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسل ودم سمك وقيل وبرغوث وبقي زاد في السراج وكان وهي كما في القاموس كرتان دوية حمراء

للباء المثناة ونشيد للباء الموحدة تصغير دابة (قوله لساعة) أي شديدة السمع وهو العصف ونعمامه في ح
(قوله وغير) هذا ما في عامة المتون وفي القهستاني عن فتاوى الديباري قال الامام خواهر زاده انخرتمتع
الصلاة وان قلت بخلاف سائر النجاسات اه (قوله وفي باقي الاشربة) أي المسكرة ولونبيذا على قول محمد
المفتي به ط (قوله وفي النهر الاوسط) واستدل بما في المنية صلى وفي نوبه دون الكثير الفاخ من السكر
او المنصف تجزئه في الاصح قال ح وهو نص في التخفيف فكان هو الحق لان فيه الرجوع الى الفرع المنصوص
في المذهب وأما ترجيح صاحب البحر فيبحث منه اه قلت لكن في القهستاني وأما سوى النحر من الاشربة
الحرمة فغلط في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما اه فأفاد أن التخفيف مبنى على قولهما أي ثبوت
اختلاف الأئمة فان السكر والمنصف وهو الماذق قال بجلهما الامام الاوزاعي وبظهر الى التوفيق بين الروايات
الثلاث بأن رواية التغلظ على قول الامام ورواية التخفيف على قولهما ورواية الطهارة خاصة بالاشربة المباحة
وينبغي ترجيح التغلظ في الجميع يدل عليه ما في غرر الافكار من كتاب الاشربة حيث قال وهذه الاشربة
عند محمد وموافقه كثر بلا تفاوت في الاحكام وبهذا يفتى في زماننا اه قوله بلا تفاوت في الاحكام
يقضي أنها مغلظة قدبر (قوله لا يذوق) بالذال المجبة أو بالزاي ح عن القاموس (قوله كبط
اهلي) أما ان كان بطيرا ولا يعيش بين الناس فكالحامة يخرج عن البرازية وجعله كالحامة موافق لرواية الكرخي
كما يأتي (قوله ودجاج) بتدليث الدال يقع على الذكر والانثى حلية (قوله فان ما كولا) كحمام وعصفور
(قوله فطاهر) وقيل معفو عنه لوقيل لعدم البلوى والاول أشبه وهو طاهر البدائع وانعائية حلية
(قوله والاختف) أي والايكن ما كولا كاصغر والبازي والحدأة فهو نجس مخفف عنه مغلظة عندهما
وهذه رواية الهند وافي وروى الكرخي أنه طاهر عندهما مغلظة عند محمد ونعمامه في البحر وبأق (قوله وروث
وخش) قد منافي فصل البز أن الروث للفرس والبغل والجار والخني بكسر فسكون للبق والقبيل والبعير
للابل والغنم والخز للطيور والنحو للكلب والعذرة للانسان (قوله أفادهم ما نجاسة خز كل حيوان)
اراد بالنجاسة المغلظة لان الكلام فيها ولا نصراف الاطلاق اليها ككأيا في قوله وقال مخففة و اراد
بالحيوان ماله وروث او خش اي سواء كان كولا كالفرس والبق أو لا كالحمار والافخرا الا دمي وسباع
البهائم متفق على تغلظه كما في الفخ والبحر وغيرهما فافهم (قوله وفي الشربة ليلية الخ) عزاء فيها الى مواهب
الرجن لكن في التكت للعلامة قاسم أن قول الامام بالتغلظ رجحه في المبسوط وغيره اه ولذا جرى عليه
اصحاب المتون (قوله وطهرهما محمد آخر) اي في آخر أمره حين دخل الى مع الخليفة ورأى بلوى الناس
من امتلاء الطرق والنجاسات بها وقاس المشايخ على قوله هذا طين بخاري فنج (قوله وبه قال مالك) فيه انه
يقول ما اكل لحمه فبوله ورجيعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار ط (قوله كما في الظهيرية) ونعماها
على ما في البحر وان اصابه بول الشاة وبول الا دمي فجعل الخفيفة تبعا للغلظة اه وظاهره ولو الخفيفة
اكثر من الغلظة كما قاله ط قلت لكن في القهستاني تجمع النجاسة المتفرقة فجعل الخفيفة غلظة اذا كانت
نصفا او اقل من الغلظة كما في المنية اه ونحوه ما في النسبة نصف النجاسة الخفيفة ونصف الغلظة بمجمعان
اه ويمكن أن يقال معنى الاول انه اذا اختلطت الخفيفة بالغلظة جعلت تبعا للغلظة فاذا زادت على الدرهم
منعت الصلاة كما لو اختلطت الغلظة بماء طاهر ومعنى الثاني انه اذا اكل كل منهما في موضع ولم يبلغ كل منهما
بأنفراد القدر المانع فترج الغلظة لو كانت اكثر او مساوية للخفيفة فاذا زاد مجموعهما على الدرهم منع
ولو كانت الخفيفة اكثر فترجحت فاذا بلغ مجموعهما ربع الثوب منع والحاصل انه ان اختلط اترج الغلظة مطلقا
والا فان تساويا وزادت الغلظة فكذلك والاطرج الخفيفة فاعتم هذا التحرير (قوله ثم متى اطلقوا
النجاسة الخ) اي كاطلاقهم النجاسة في الاسائر النجسة وفي جلد الحية وان كانت مذبوحة لان جلد هالا لا يحتمل
الديابة اه بجر (قوله فطاهره التغلظ) هو لصاحب البحر حيث قال والظاهر أنها مغلظة وأنها المرادة
عند اطلاقهم (قوله دون) بالرفع نائب فاعل عنى (قوله ونوب) أي ونحوه كالحف فانه يعتبر فيه قدر الربع
والمراد ربع مادون الكعبين لا ما فوقهما لانه زائد على الخلف اه خاتمة (قوله ولو كبير الخ) اعلم انهم اختلفوا
في كيفية اعتبار الربع على ثلاثة اقوال فقبل ربع طرف اصابته النجاسة كاذبل والكرم والدخريص ان كان

لساعة فالمستثنى اثناعشر
(وغير) وفي باقي الاشربة روايات
التغلظ والتخفيف والطهارة
ورج في البحر الاول وفي النهر
الاوسط (وغير) كل طير لا يذوق
في الهواء كبط اهلي (ودجاج)
أما ما يذوق فيه فان ما كولا
فطاهر والاختف (وروث وخش)
أفادهم ما نجاسة خز كل حيوان
غير الطيور وقال مخففة وفي
الشربة ليلية قولهما اظهر
وطهرهما محمد آخر البلوى وبه
قال مالك (ولو اصابه من) نجاسة
(غلظة و) نجاسة (خفيفة)
جعلت الخفيفة تبعا للغلظة
احتياطا كما في الظهيرية ثم متى
اطلقوا النجاسة فطاهره التغلظ
(وعنى دون ربع) جميع بدن
(ونوب) ولو كبيرا هو اختلا
ذكره الحلي
قوله والدخريص هو كسر الدال
المهملة وسكون الحاء المججمة
وباصاد المهملة قبل معرب وقيل
عربي وهو عند العرب الذبقة
والدخريص والدخريصة لغة
والجمع دخارص كما في المصباح اه
من شرح الشيخ اسماعيل اه منه

المصاب ثوبا وربيع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصححه في التحفة والمحيط والمجتبي والسراج
وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل ربيع جميع الثوب والبدن وصححه في المبسوط وهو ما ذكره الشارح وقيل
ربيع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالميز قال الانطع وهذا أصح ما روى فيه اه لكنه فاصره على الثوب فقد
اختلف التصحيح كما ترى لكن ترجح الاول بأن الفتوى عليه ووفق في الفتح بين الاخيرين بأن المراد اعتبار ربيع
الثوب الذي هو عليه سواء كان ساترا لجميع البدن أو أدنى ما تجوز فيه الصلاة اه وهو حسن جهة اوله ينقل
القول الاول اصلا بجر (قوله ورجحه في النهر) أي بأنه ظاهر كلام الكنز وتصحيح المبسوط له وبأن المانع
هو الكثير الفاحش ولا شك أن ربيع المصاب ليس كثيرا فضلا عن أن يكون فاحشا اه اقول تصحيح المبسوط
معارض بتصحيح غيره والمراد بالكثير الفاحش ما كثر بالنسبة الى المصاب فربيع الثوب كثير بالنسبة الى الثوب
وربيع الذيل أو الكتم مثلا كثير بالنسبة الى الذيل أو الكتم وكذا ربيع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة كثير بالنسبة
اليه كما صرح بذلك في الفتح (قوله وان قال الخ) فيه نظران لفظ الفتوى آكد من لفظ الاصح ونحوه من
ومفاده ترجيح القول بربيع المصاب وهو فاد ما مر عن البحر لكن اعترضه الخبير الملى بأن هذا القول يؤدي
الى التشديد لا الى التخفيف فانه قد لا يبلغ ربيع المصاب الدرهم فيلزم جعله مانعا في الخسفة مع انه معفو عنه
في المغلظة اذ لو كان المصاب الاغلة من البدن يلزم القول بمنع ربعها على القول بمنع ربيع المصاب
اه وفيه نظران مقتضى قولهم كاليد والرجل اعتبار كل من اليد والرجل بقامه عضو واحد فلا يلزم
ما قال تأمل (قوله ومنه الفرس) أي من المأكول وانما كره له تنزيها وتحريرا عما على اختلاف التصحيح لانه آلة الجهاد لالان
عند الامام فيكون مغفلا لان الامام انما كره له تنزيها وتحريرا عما على اختلاف التصحيح لانه آلة الجهاد لالان
لجه نجس بدليل أن سورة طاهر انفا كما في البحر (قوله وطهره محمد) الضمير لبول الماء كقول الشامل
للفرس ح (قوله وصحح) صححه في المبسوط وغيره وهو رواية الكرخي كجاء روى الهندواني النجاسة
وصححه الزبلي وغيره قال في البحر والاولى اعتماده لموافقه لمتون ولذا قال في الحلية انه أوجه (قوله ثم
الخسفة انما تظهر في غير الماء) اقتصر في الكافي على ظهورها في الثياب قال في البحر والبدن كالثياب فلذا اعم
الشارح لكن الظاهر من كلام الكافي الاحتراز عن المانع لاعتبار الماء والحاصل أن المانع
مضى اصاحته نجاسة خفيفة أو غليظة وان قلت نجس ولا يعتبر فيه ربيع ولا درهم نعم تظهر الخسفة فيما اذا اصاب
هذا المائع ثوبا أو بدنا فيعتبر فيه الربع كما افاده الرجح واستثنى ح خرو طير لا يؤكل بالنسبة الى البئر فانه
لا يجنبها التعذر صوته عنه كما تقدم في البئر (قوله وعني دم سمك) صرح بالفعل اشارة الى أن قول
المصنف ودم سمك الخ مذهب طوف على قوله دون ربيع ثوب (قوله والمذهب طهارتها) انما قال ذلك لان المتن
يقضي نجاستها بناء على ما روى عن ابي يوسف من نجاسة دم السمك الكبير نجاسة غليظة وسور الجار والبغل
نجاسة خفيفة كما ذكره في هامش الخرائز والمذهب أن دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة وأن سور
هذين طاهر قطعاً والشك في ظهوريته فيكون لعابها طاهرا (قوله وبول انتنخ) أي ترشش وشمل بوله وبول
غيره بجر وكالبول الدم على ثوب القصاب حلية عن الحاروي القدسي وظاهر التقييد بالقصاب أي اللحم
انه لا يعني عنه في ثوب غير القصاب لان العلة الضرورة ولا ضرورة غيره وتأمل مع قول البحر المار وشمل بوله
وبول غيره (قوله كروؤس ابر) بكسر الهمزة جمع ابرة احتراز عن المسئلة كما في شرح المنية والفتح (قوله
وكذا جانبها الاخر) أي خلافا لابي جعفر الهندواني حيث منعه بالجانب الاخر وغيره من المشايخ
قالوا لا يعتبر الجانبان واختاره في الكافي حلية فروؤس الأبر تمثيل للتقليل كما في القهستاني عن الطلبة
لكن فيه أيضا عن الكرماني أن هذا ما لم ير على الثوب والاوجب غسله اذا صار بالجمع اكثر من قدر الدرهم
اه وكذا نبه عليه في شرح المنية فقال والتقييد بعدم ادراك الطرف ذكره المعلى في نوادره عن ابي يوسف
واذا صرح بعض الأئمة بقيد لم ير عن غيره منهم تصريح بخلافه يجب أن يعتبر سيما والموضع موضع احتياط
ولا حرج في التحرز عن مثله بخلاف ما لا يرى كسافي أن رجل الذباب فان في التحرز عنه حرجا طاهرا اه
اقول الذي يظهر لي أن هذا التقييد موافق لقول الهندواني وقد علمت تصريح غيره من المشايخ بخلافه
لان مقدار الجانب الاخر من الابرة يذكره الطرف ثم رأيت في الحلية ذكر أن ما في غاية اليسان من أن التقييد

ورجحه في النهر على التقدير بربيع
المصاب كيد وكم وان قال
في الحقائق وعليه الفتوى (من)
نجاسة (مخسفة كبول ماء كحل)
ومنه الفرس وطهره محمد (وخر)
طير) من السباع أو غيرها (غير
ماء كحل) وقبل طاهر وصحح
ثم الخسفة انما تظهر في غير الماء
فليحفظ (و) عني (دم سمك) ولعاب
بغل وسمار) والمذهب طهارتها
(وبول انتنخ كروؤس ابر) وكذا
جانبها الاخر وان كثر باصابة الماء
للضرورة

مطلب
اذا صرح بعض الأئمة بقيد لم
يصريح غيره بخلافه وجب اتباعه

رؤس الأبراج تراعى رؤس المسال هو بجمع الهندي وفى أشبه ولعله المراد بما فى نوادر المعلى ١١ وهذا
 عين ما فهمته ولله الحمد والحاصل أن فى المسألة قولين مبنيين على الاختلاف فى المراد من قول محمد كروى الأبر
 أحدهما أنه قد احتزبه عن رأسها من الجانب الآخر وعن رؤس المسال ويؤيده رواية المعلى عن أبى يوسف
 من التقيد بما لا يدركه الطرف ثانياً هما أنه غير قيد وانما هو تمثيل للتقليل فيعنى عنه سواء كان مقدراً لرأسها
 من جانب الخرز أو من جانب الثقب ومثله ما كان كروى المسألة وقد علمت أنه فى الكافى اختار القول الثانى
 ولكن ظاهر المتن والشروح اختيار الأول لأن العلة الضرورية قياساً على ما عت به البلوى بما على أرجل
 الذباب فإنه يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب قال فى النهاية ولا يستطاع الاحتراز عنه ولا يستحسن لأحد
 استعداد ثوب لدخول الخلاء وروى أن محمد بن على زين العابدين تكلف لبث الخلاء ثوباً ثم تركه وقال
 لم يتكلف له هذا من هو خير منى يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضى الله عنهم ١١ وقد يقال
 أن قول المتن كروى الأبراج ليعبارة بمحمد لا للاحتراز عن الجانب الآخر ولذا لم يجعله للاحتراز إلا الهندي وفى
 وخالفه غيره من المشايخ معللين بدفع الحرج ولا شك فى وجود الحرج فى ذلك فلذا اختاره فى الكافى اتباعاً
 لما عليه أكثر المشايخ وقال فى متن مواهب الرحمن وعنى عن رشاش بول كروى الأبراج وقيل بعتبه أى أبو
 يوسف أن رؤى أثره فأفاد بقبيل ضعف اعتبار ما يدركه الطرف وهو رواية المعلى السابقة وقد ظهر مما قررناه
 أن الخلاف فى ما يرى أثره وهو ما يدركه الطرف وأن الأرجح العفو عنه وعدم اعتباره كما مشى عليه الشارح
 وظهر أن المراد به ما كان مثل رأس الأبرة من الجانب الآخر لا كبر من ذلك وظهر أيضاً أن ما لا يدركه
 الطرف ما كان مثل رؤس الأبراج والذباب فإنه لا يدركه الطرف المعتدل ما لم يقرب إليه جداً أى مع مغارة
 لون الرشاش لونه الثوب والافتقار لارى أصلاً وينبى أنه لو شك أنه يدركه بالطرف أم لا فإنه يعنى عنه اتفاقاً لأن
 الأصل طهارة الثوب وشك فيما نجسه هذا ما ظهر لى فى هذا المحل والله اعلم (قوله نجسه فى الأصح) قال
 فى الحلية ثم لو وقع هذا الثوب المتسخ عليه البول مثل رؤس الأبراج فى الماء القليل هل ينجس فى الخلاصة عن أبى
 جعفر لقائل أن يقول ينجس ولقائل أن يقول لا ينجس وهذا فرع مسألة الاستنجاء يعنى لو استنجد بغير الماء ثم
 ابتل ذلك الموضع ثم أصاب من ذلك ثوبه أو بدنه فالحق أن يتنجس أن كان أكثر من قدر الدرهم ١١ ثم
 ذكر فى الحلية عن الكفاية ما يفيد أن الكلام فى ما يرى أثره ثم قال وهو المتجه ١١ ويدل عليه ما قدمناه من
 اختيار أكثر المشايخ عدم اعتبار رؤس الأبراج من الجانبين خلافاً للهندي وفى قول الخلاصة المار المختار أنه
 ينجس أن كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر لأن الماء ينجسه ما قل تركه فإذا لم ينجس بأقل من الدرهم لا ينجس
 بالأكثري منه ثم اعلم أن وقوع الرشاش فى الماء ابتداءً مثلاً وقوع هذا الثوب فيه كما فى السراج وغيره هذا وفى
 القهستانى عن القرائنى أن استبان أثره على الثوب بأن تدركه العين أو على الماء بأن يفرج أو يتحرك فلا عبرة
 به وعن الشيخين أنه معتبر ١١ وظاهره أن المعتد عدم اعتبار ما ظهر أثره فى الثوب والماء وفى ذلك تأييداً
 قدّمناه فافهم (قوله جوهرة) ومثله فى القهستانى وقدّمناه عن الفيض أيضاً خلافاً لما شى عليه المصنف
 تعالى الدرر فى فصل البئر فافهم نعم يؤيده ما نقله القهستانى أنفاً عن القرائنى والله اعلم (قوله لو اتصل وانبط)
 أى ما يصب الثوب مثل رؤس الأبراج كما هو عبارة القنية ونقلها فى البحر فافهم (قوله ينبى أن يكون
 كالدهر الخ) أى فيكون مانعاً للصلاة ووجه الحاقه بالدهر أن كلاً منهما كان أو لا غير مانع ثم منع بعد زيادته
 على الدرهم لكن قد يفرق بينهما بأن البول الذى كروى الأبراج اعتبر كالدهر للضرورة ولم يعتبر وافية قدر الدرهم
 بدليل ما فى البحر أنه معفو عنه للضرورة وإن امتلأ الثوب ١١ ومعلوم أن ما يملأ الثوب يزيد على الدرهم وكذا
 قول الشارح وإن كثر بآصابة الماء فإنه لا فرق بين كثرته بالماء وبين اتصال بعضه ببعض وظاهره ما ليس
 فيه قوة السيلان من الخارج من الجسد فإنه ساقط الاعتبار وإن كثر وعظم الثوب وقد صرح فى الحلية بعين
 ما قلنا فقال ما ليس بكثير من النجاسة منه ما هو مهادراً الاعتبار فلا يجتمع بحال وعليه ما فى الحاوى
 القدسي أن ما أصاب من رش البول مثل رؤس الأبراج ونحوه الدم على ثوب القصاب وما لا يتنقض الوضوء من
 بله الجرح أو القيء معفو عنه وإن كثر وما فى المحيط من أنه لو أصاب موضع ذلك الرش ماء فإنه لا نجسه
 ١١ نعم لو كان الرش مما يدركه بالطرف بأن كان أكبر من رؤس الأبراج من الجانب الآخر على ما مر فإنه

لكن لو وقع فى ماء قليل نجسه فى
 الأصح لأن طهارة الماء أكد
 جوهرة وفى القنية لو اتصل وانبط
 وزاد على قدر الدرهم ينبى أن
 يكون كالدهر النجس إذا انسط

يجمع وينسج وان كان في مواضع متفرقة كما يعلم مما قدمناه عن القهستاني عن الكرماني وفي القهستاني
أيضاً لو أصاب قدر ما يرى من النجاسة أو أبا عمامة وقصا وسراويل مثل منع الصلاة إذا كان بحيث إذا جمع
صار أكثر من قدر الدرهم اهـ لكن كلام القنية صريح في أن الذي يجمع وينسج ما كان مثل رؤس الأبر
كما قدمناه فبرد عليه ما علمته من أن ما كان كذلك فهو مهذراً لا اعتبار ولا ينفعه هذا التأويل فافهم واعتنم هذا
التحرير (قوله وطين شارع) مبتدأ خبره قوله عفوا والشارع الطريق ط وفي القيس طين الشوارع عفوان
ملاً الثوب للضرورة ولو تخطط بالعدرات وتجوز الصلاة معه اهـ وقد من أن هذا فاسه المشايخ على قول محمد
آخر ابهارة الروث والخث ومقتضاه أنه طاهر لكن لم يقبله الامام الحلواني كما في الخلاصة قال في الحلية
أي لا يقبل كونه طاهراً ومحتج به إلا شبه المنع بالقدر الفاحش منه إلا أن يستلج به بحيث يجي ويذهب
في أيام الأوجال في بلادنا الشامية لعدم انفكاك طرقهما من النجاسة غالباً مع عسر الاحتراز بخلاف من
لا يترها أصلاً في هذه الحالة فلا يعني في حقه حتى أن هذا لا يصل في ثوبه ذلك اهـ أقول والعفو مقيد بما
إذا لم يظهر فيه أثر النجاسة كما نقله في الفتح عن التجنيس وقال القهستاني أنه الصحيح لكن حكى في القنية قولين
وارتضاهما حكى عن أبي نصر الدبوسي أنه طاهر إلا إذا رأى عين النجاسة وقال وهو صحيح من حيث الرواية
وقرب من حيث المنصوص ثم نقل عن غيره فقال إن غلبت النجاسة لم يجز أن يغلب الطين فطاهر ثم قال وإنه
حسن عند المصنف دون المعاند اهـ والقول الثاني مبني على القول بأنه إذا اخلط ماء وتراب وأحدهما
نجس فالعبرة للغالب وفيه أقوال ست في الفروع والحاصل أن الذي ينبغي أنه حيث كان العفو للضرورة وعدم
امكان الاحتراز أن يقال بالعفو وإن غلبت النجاسة ما لم ير عينها لو أصابه بلا قصد وكان عن يده
ويجيء والأفلا ضرورة وقد حكى في القنية أيضاً قولين فيما لو ابتلت قدما مearش في الأسواق الغالبة النجاسة
ثم نقل أنه لو أصاب ثوبه طين المسوق أو السكة ثم وقع الثوب في الماء تنجس (قوله وبخار نجس) في الفتح مرت
الريح بالعدرات وأصاب الثوب إن وجدت رائحتها تنجس لكن نقل في الحلية أن الصحيح أنه لا ينجس وما يصيب
الثوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقيل لا وهو الصحيح وفي الحلية استنجي بالماء وخرج منه ريح لا ينجس
عند عامة المشايخ وهو الأصح وكذا إذا كان سراويله مبتلاً في المنيّة ماء الطابق نجس قياساً بالاستحسان
وصورته إذا أحرقت العذرة في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب إنسان لا يفسده استحساناً ما لم يظهر أثر النجاسة
فيه وكذا الاصطبل إذا كان حاراً وعلى كونه طابقاً أو كان فيه كوزة ملق فيه ماء قد شرب وكذا الحمام لو فيها
نجاسات فعرق حيطانها وكواتمها وتقاطر قال في الحلية والظاهر العمل بالاستحسان ولذا اقتصر عليه
في الخلاصة والطابق الغطاء العظيم من الزجاج أو اللبن اهـ وقال في شرح المنية والظاهر أن وجه الاستحسان
فيه الضرورة لتعذر التحرز وعليه فلو استقطرت النجاسة نجائماً نجسة لا تنفاه الضرورة فبقى القام من بلا
معارض وبه يعلم أن ما يستقطر من دردي النحر وهو المني بالعرف في ولاية الروم نجس حرام كسائر أصناف
النحر اهـ أقول وأما النوشادر المستجمع من دخان النجاسة فهو طاهر كما يعلم علمائنا وأوصحه سيدي عبد
الغني في رسالة سماها التحالف من بادر إلى حكم النوشادر (قوله وبخار سرقين) بكسر السين أمزج
وبقال سرجين كما في القاموس قال في القنية راقلاً عبرة للغبار نجس لذا وقع في الماء إنما عبرة للتراب اهـ
ونظمه المصنف في أرجوزته وعلمه في شرحها بالضرورة (قوله ومحمل كلاب) في المنية مشى كلب على الطين
فوضع رجل قدمه على ذلك الطين تنجس وكذا إذا مشى على ثياب طرب ولو جامداً فلا اهـ قال في شرحها وهذا
كله بناء على أن الكلب نجس العين وقد تقدم أن الأصح خلافه ذكره ابن الهمام اهـ ومثل في الحلية (قوله)
واتضح غسالة الخ) ذكر المسألة في شرح المنية الصغير عن المنية وقد رأيتها في النجاسة ذكرها في بحث
الماء المستعمل لكن غسالة النجاسة كغسالة الحدث بناء على القول بنجاسة الماء المستعمل ويدل لها
ما قدمناه عن القهستاني عن التمرناشي وفي الفتح وما ترشش على الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه
الامتناع عنه مادام في علاجه لا ينجسه له سموم البلوى بخلاف الغسلات الثلاث إذا استنعت في موضع
فأصاب شيئاً نجسه اهـ أي بناء على ما علمه العامة من أن نجاسة الميت نجاسة خبث لا حدث كما حذرناه
في أول فصل البئر واحتراز الثلاث عن الغسالة في المرة الرابعة فإنها طاهرة (قوله وماء) مبتدأ خبره

مطلب
في العفو عن طين الشارع

وطين شارع وبخار نجس وغبار
سرفسين ومحمل كلاب واتضح
غسالة لا تظهر مواقع قطرها في
الأناء عفواً وما يبلل

مطلب
العرف الذي يستعطر من دردي
النحر نجس حرام بخلاف النوشادر

قوله نجس بالكسر ونجس الاول بالفتح قال التهستاني ويجوز فيه الكسر (قوله أي جرى) فسر الورود به
 لينأى له التفصيل والخلاف اللذان ذكرهما والا فالورود أعلم لأنه يشمل ما إذا جرى عليها وهي على أرض
 أو سطح وما إذا صب فوقها في آية يدون جريان وأيضاً فإن الجريان أبغ من الصب المذكور فمصرح به مع علم حكم
 الصب منه لا لاولى دفعه لعلهم عدم إزادته فافهم نعم كان الأولى إبقاء المتن على ظاهره لأنه إشارة إلى خلاف
 الشافعي حيث حكم بطهارة الوارد دون المورد وأيضاً فإن الجارية فيه تفصيل وهو أنه إذا جرى على نجاسة
 فلذها واستهلكها ولم يظهر أثرها فيه فإنه لا ينجس كما قدمناه في طهارة الأرض المتنجسة وتقدم ما يدل عليه
 في باب المياه عند الكلام على تعريف الماء الجاري وتقدم هذا لأن الجاري لا ينجس ما لم يظهر فيه أثر
 النجاسة وأنه يسجي جارياً وإن لم يكن له مدد وأنه لو صب ماء في ميزاب فتوضأ به حال جريانه لا ينجس على رواية
 نجاسة المستعمل وأنه لو سأل دم رجله مع العصور لا ينجس خلافاً للمجد وقد مناه عن الخزانة والطلافة أنا أن ماء
 أحدهما طاهر والآخر نجس فصباً من مكان عال فاختلط في الهواء ثم نزلاً طهر كله ولو أ جرى ماء الاناء من
 في الأرض صباراً بمنزلة ماء جاراه وقال في الضياء من فصل الاستنجاء ذكر في الوقائع الحاشية لو أخذ
 الاناء فصب الماء على يده للاستنجاء فوصلت قطرة بول إلى الماء النازل قبل أن يصل إلى يده قال بعض
 المشايخ لا ينجس لأنه جار فلا يتأثر بذلك قال حسام الدين هذا القول ليس بشيء والالزم أن تكون غسالة
 الاستنجاء غير نجسة قال في المضمرات وفيه نظر والفرق أن الماء على كف المستنحي ليس بجارٍ ولئن سلم فأن
 النجاسة يظهر فيه والجاري إذا ظهر فيه أثر النجاسة صار نجساً والماء النازل من الاناء قبل وصوله إلى الكف
 جارٍ ولا يظهر فيه أثر القطرة فالقياس أن لا يصير نجساً وما قاله حسام الدين احتياطاً اهـ ويؤيد عدم النجس
 ما ذكرناه من القروع والله أعلم وهذا بخلاف مسألة الجيفة فإن الماء الجاري عليها يذهب بالنجاسة
 ولم يستهلكها بل هي باقية في محلها وعينها قائمة على أن فيها اختلافاً ولهذا استدرك الشارح بقوله ولكن
 قدمنا أن العبرة لا لترافع ثم ير هذه المسألة فإنك لا تجده في غيره هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب
 (قوله بجيفة في نهر الخ) أي فأنها إذا ورد عليها كل الماء أو أكثره فهو نجس ولو أذله فطاهر (قوله
 لكن قدمنا الخ) أي في بحث المياه وقد مناه الكلام في ذلك مستوفى فتذكره بالراجعة (قوله أي
 إذا وردت النجاسة) سواء كانت مجزأة أو مجموعية بثوب ح (قوله على الماء) أي القليل (قوله
 إجماعاً) أي منا ومن الشافعي بخلاف المسألة الأولى كما يظهر قريباً (قوله لكن الخ) استدراك على
 قوله نجس فإنه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب مثله كنجس بجزء من العذرة مثلاً فاحتز
 بالمتنجس عن عين النجاسة كالعذرة أفاده ح (قوله ما لم ينفصل) أي الماء أو الشيء المتنجس قال
 في البحر أعلم أن القياس يقتضي نجس الماء بأقل الملافة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان الثوب في اجانة
 وأورد الماء عليه أو بالعكس عندنا فهو طاهر في المحل نجس إذا انفصل سواء تغير أو لا وهذا في الماءين
 اتفاقاً أما الثالث فهو نجس عنده لأن طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت طاهر عندهما إذا انفصل
 والأولى في غسل الثوب النجس وضعه في الاجانة من غير ماء ثم صب الماء عليه لا وضع الماء ولا خروجه من
 خلاف الإجماع الشافعي فإنه يقول بنجاسة الماء اهـ ولا فرق على المعقدين الثوب المتنجس والعضو اهـ
 ط (قوله قدر) بفتح القاف والذال المجع والمراذبه العذرة والروث كما عبر في المنية (قوله والا)
 أي وإن لا نقل أنه لا يكون نجساً وظاهره أن العلة الضرورية وصريح الدرر وغيرها أن العلة هي انقلاب العين
 كما يأتي لكن قدمنا عن المجتبى أن العلة هذه وأن الفتوى على هذا القول للبلوى فساداً أن عموم البلوى علة
 اختيار القول بالطهارة المعللة بانقلاب العين فتدبر (قوله كان جاراً أو خنزيراً) أفاد أن الجار مثلاً لا قيد
 احترازي وأشار بطلان قوله إلى أنه لا يلزم وقوعه وهو حي فإنه لو وقع في المعلقة بعلمونه فهو كذلك كما في شرح
 المنية (قوله حجة) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الهمزة وبها التأييد قال في القاموس الطسين
 الاسود المنتن ح (قوله لا انقلاب العين) علة للسكول وهذا قول محمد وذكره في الذخيرة والمحيط بالحنيفة
 حلية قال في الفتح وكثير من المشايخ اختياره وهو المختار لأن الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة
 وتنشأ الحقيقة بأنفسها بعض أجزاء مفهومها فكيف بالكل فإن الملح غير العظم واللحم فإذا صار له ترتيب

(ورد) أي جرى (على نجس)
 (نجس) إذا ورد كله أو أكثره ولو
 أقله لا يجف في نهر أو بنجاسة على
 سطح لكن قد مناه أن العبرة لا
 (كعكسه) أي إذا وردت النجاسة
 على الماء نجس الماء إجماعاً لكن
 لا ينجسكم بنجاسته إذا لاقى
 المتنجس ما لم ينفصل فليحفظ (لا)
 يكون نجساً (رماد قدر) والالزم
 نجاسة الخنزير في سائر الأمصار
 (و) لا (ملح كان جاراً) أو خنزيراً
 ولا قدر وقع في بئر فصار حجة
 لا انقلاب العين به يفتي

حكم الملح ونظيره في الشرع النطفة نجسة ونصير علقه وهي نجسة وتصير مضغقة قططره والعصير طاهر فيصير خرا
 فينجس وبصير خلا فيطهر فعر فعرنا أن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها اه (تنبيه) يجوز
 أكل ذلك الملح والصلاة على ذلك الرماد كما في المنية وغيرها وما فيها من أنه لو وقع ذلك الرماد في الماء فالصحيح
 أنه ينحس فليس يصحح الأعل على قول أبي يوسف كما ذكره الشارحان (تنبيه آخر) مقتضى ما مر ثبوت انقلاب الشيء
 عن حقيقة كالتحساس إلى الذهاب وقيل أنه غير ثابت لأن قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق بالخيال والحق
 الأول بمعنى أنه تعالى يخلق بدل النحاس ذهباً على ما هو رأي المحققين وأبأن يسلب عن أجزاء النحاس الوصف
 الذي به صار نحاساً ويخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهباً على ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجوهر
 واستوائها في قبول الصفات والحوال انما هو انقلابه ذهباً مع كونه نحاساً لا مناع كون الشيء في الزمن
 الواحد نحاساً وذهباً ويدل على ثبوته بأخذ هذين الاعتبارين كما اتفق عليه أئمة التفسير قوله تعالى فإذا هي
 حبة تسي والابلط الاعجاز ويتنى على هذا القول أن علم الكيمياء الموصلى إلى ذلك القلب يجوز لمن علمه علماً
 يقينياً أن يعلمه ويعمل به أما على القول الثاني فلا لأنه غش وتمايم في تحفة ابن حجر وقته منافي صدد الكتاب
 زيادة على ذلك (قوله ونسب المحل) بالبناء للجهول ثم إن النسيان يقتضى سبق العلم والظاهر أنه غير قيد
 وأنه لو علم أنه أصاب الذوب نجاسة وجهل محلها فالحكم كذلك ولذا عبر بعضهم بقوله واشتبه محلها تأمل
 (قوله والخيار) كذا في الخلاصة والقبض وجزم به في النقاية والوقاية والدرر والمثني ومقابلة القول بالتحري
 والقول بغسل الكل وعليه مشى في الظهيرية وعبية المفتي واختاره في البدائع احتياطاً قال لأن موضع
 النجاسة غير معلوم وليس العوض أولى من البعض اه ويؤيده ما نقله نوح افندي عن المحيط من أن ما قالوه
 مخالف لما ذكره هشام عن محمد من أنه لا يجوز التحري في ثوب واحد اه وعلا القول المختار بوقوع الشك
 بعد الغسل في بقاء النجاسة وقاسوه على ما في السير الكبير إذا فحنا حصناً وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام
 المانع يقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم فكذا هنا واستشكله في الفتح بأن الشك
 الظاري لا يرفع حكم اليقين السابق وأطال في تحقيقه وأجاب عنه في شرح المنية وأطال في تحقيقه أيضاً وبأن
 ملخصه قريباً (قوله وفي الظهيرية الخ) هذا من الشارح تبع فيه النهر وعبارة البحر هكذا وفي الظهيرية
 إذا رأى على ثوبه نجاسة ولا يدري متى أصابته ففيه تقاسيم واختلافات والمختار عند أبي حنيفة أنه لا يعيد
 إلا الصلاة التي هو فيها اه ح (قوله جر) بضم ج جمع حمار (قوله خصمها الخ) أى يفعل الحكم في غيرها
 بالدلالة ابن كمال (قوله كما مر) أى في الآيات المتقدمة حيث عبر بقوله نصرفه في البعض وهو مطلق ط
 (قوله فقس الخ) الظاهر تقييده بما إذا كان الذاهب منه قدر ما تنجس منه أن علم قدره كما قدمناه (قوله
 لا احتمال الخ) أى أنه يحتمل كل واحد من القسمين أعني الباقي والذاهب أو المغسول أن تكون النجاسة فيه فلم
 يحكم على أحدهما بعينه ببقاء النجاسة فيه وتحقيقه أن الطهارة كانت ثابتة يقيناً لمحل معلوم وهو جميع الثوب
 مثلاً ثبت ضد ما هو النجاسة يقيناً لمحل مجهول فإذا غسل بعضه وقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه
 لتساوى احتمالي البقاء وعدمه فوجب العمل بما كان ثابتاً يقيناً للعمل بالمعلوم لأن اليقين في محل معلوم لا يزول
 بالشك بخلاف اليقين لمحل مجهول وتمايم تحقيقه في شرح المنية الكبير (قوله أما عينها) أشار به إلى فائدة قوله
 محل حيث زاده على عبارة الكوكب لا يرد طهارة النحر بانقلابها خلا والدم بصير ورته مسكالات عين الشيء
 حقيقة وحقيقة النحر والدم ذهب وخلفها حقيقة أخرى وانما يرد ذلك لوقولنا بقاء حقيقة النحر والدم مع الحكم
 بطهارتها تأمل (قوله بعد جفاف) ظرف لمرئية لا ليطهر ح وقد بد به لأن جميع النجاسات ترى قبله وتقدم
 أن ما له جرم هو ما يرى بعد الجفاف فهو معاً والمرئية وقد عدمته في الهذاية الدم وعده قاضى خان مما لا جرم له
 وقدما عن الحلية التوفيق بمحل الأول على ما إذا كان غليظاً والناسى على ما إذا كان رقيقاً وقال في غاية
 البيان المرئية ما يكون مرئياً بعد الجفاف كالعذرة والدم وغير المرئية ما لا يكون مرئياً بعد الجفاف كالبول
 ونحوه اه وفي تنمى الفتاوى وغيرها المرئية ما لها جرم وغيرها لا جرم لها مكان لهما لون لا
 اه وبه يظهر أن مراد غاية البيان بالمرئية ما يكون ذاته شاهداً بحس البصر وبغيره ما لا يكون كذلك فلا
 يخالف كلام غيره ويرشد إليه أن بعض الأبول قد يرى له لون بعد الجفاف أفاده في الحلية ويوافقه التوفيق

(وغسل طرف ثوب) أو بدن (أصاب)
 نجاسة محلا منه ونسب (المحل) مطهر
 له وإن وقع الغسل (بغير تحري)
 هو المختار ثم لو طهر أنها في طرف
 آخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي
 الظهيرية المختار أنه لا يعيد إلا
 الصلاة التي هو فيها (كما لو بالجر)
 خصها بالغلظ بولها اتفاقاً (على)
 نحو حنطة تدوسها فقس أو غسل
 بعضه) أو ذهب بهيمة أو أكل
 أو بيع كحمار (حيث يطهر الباقي)
 وكذا الذاهب لاحتمال وقوع
 الجنس في كل طرف كسالة الثوب
 (وكذا يطهر محل نجاسة) أما عينها
 فلا تقبل الطهارة (مرئية) بعد
 جفاف كدم

الماء لا يمكن فيه نظره لأنه يلزم عليه أن الدم الرقيق والبول الذي يرى لونه من النجاسة الغير المرئية وأنه يكتفى فيها بالغسل ثلاثاً بالاشتراط زوال الاثر مع أن المفهوم من كلامهم أن غير المرئية ما لا يرى له أثراً أصلاً لاكتفائهم فيها بمجرد الغسل بخلاف المرئية المشروطة فيها زوال الاثر فالمناسب ما في غاية البيان وأن مراده بالبول ما لا لون له ولا كان من المرئية (قوله بقلعهما) فيه إيماء إلى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح على ما يعلم من كلام الزبيدي حيث ذكر بعد الاطلاق أن اشتراط العصر رواية عن محمد وعليه فإني في اليقين من البسلة بعد زوال عين النجاسة طاهر بما طهره اليد في الاستنجاء بطهارة المحل وله نظائر كعروة الأبرق يظهر بطهارة اليد بنوعه وعلى هذا إذا أصاب خفيه في الاستنجاء من الماء المتنجس فأنه ما بطهره ان بطهارة المحل بما حيث لم يكن بهم ما خرق اه أبو السعود عن شيخه (قوله وانرها) يأتي بيانه قريباً (قوله ولو برة) يعني أن زال عين النجاسة برة واحدة يظهر سواء كانت تلك الغسلة الواحدة في ما جازاً أو كد كثير وبالصب او في اجانة أمّا الثلاثة الأول فظاهر وأما الاجانة فقد نص عليها في الدرر حيث قال غسل المرئية عن الثوب في اجانة حتى زالت طهر اه ح (قوله او بما فوق ثلاث) أي أن لم تزل العين الاثر بالثلاث يزيد عليها إلى أن تزول ما لم يثب زوال الاثر (قوله في الاصح) قيد لقوله ولو برة قال القهستاني وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعد زوالها مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثاً كما في الكافي اه (قوله ليم نخودك وفرك) أي ذلك خف وفركه متى وأراد بصوره نظائر ذلك مما يزيل العين من المطهرات بدون غسل كدبغ جلد وبيس أرض ومسح سيف لكن يرد عليه ما لو جفت على البدن او الثوب وذهب اثر عافه زالت عنها ومع ذلك لا تطهر وأوجب بأنه قد أشار إلى اشتراط المطهر بقوله يطهر ففهم منه انه لا بد من مطهر كذا في الجوهرية وفيه نظر (قوله كلون وريح) الكاف استقصائية لان المراد بالآثر هو ما ذكره كرفق كما فسر به في البحر والفتح وغيرهما وأما الطم فلا بد من زواله لان بقاء يدل على بقاء العين كما نقل عن البرجندی واقصر القهستاني على تفسير الاثر بالريح فقط وظاهره انه يعني عن الرائحة بعد زوال العين وان لم يبق زوالها وفي البحر انه ظاهر ما في غاية البيان أقول وهو صريح ما نقله فوج افندي عن المحيط حيث قال لو غسل الثوب عن الخمر ثلاثاً ورأى تحتها بقية طهر وقيل لا ما لم تزل الرائحة (قوله لازم) أي ثابت وهونعت لآثر (قوله حار) بالحاء المهملة أي مسخن (قوله ونحوه) أي كحرض واشتمان (قوله بل يطهر الخ) اضراب اتقالي ط (قوله بنجس) بكسر الجيم أي متنجس اذ لو كان بعين النجاسة كلام وجب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يضر بقاء لونه كما هو ظاهر من مسألة الميتة افاده ح (قوله والاولى غسله الخ) اعلم انه ذكر في المسئلة انه لو أدخل يده في الدهن النجس واخترضت المرأة بالخناء النجس او صبغ الثوب بالصبغ النجس ثم غسل كل ثلاثاً طهر ثم ذكر عن المحيط انه يطهر ان غسل الثوب حتى يصفو الماء ويسيل ايض اه وفي الخاتمة اذا وقعت النجاسة في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثاً فطهر كما رآه اذا اخترضت بماء نجس اه وذكر مسألة الخناء في موضع آخر مطلقاً ايضاً ثم قال وينبغي أن لا يطهر مادام يخرج الماء ملوثاً بلون الخناء فعلم أن اشتراط صفو الماء ما قول ثان كما يشعر به كلام المحيط وهو تقيد لاطلاق القول الاول وبيان له كما يشعر به قول الخاتمة وينبغي وعلى كل فكلام المحيط والخاتمة يشعر باختيار ذلك الشرط ولذا اقتصر على ذكره في الفتح هذا وقد ذكر سيدي عبد الغني كلاماً حسن سابقه اليه صاحب الخلية وهو أن مسألة الاختضاب او الصبغ بالخناء او الصبغ النجس ونمس اليد في الدهن النجس مبنية في الاصل على احد قولين اما على أن الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاءه واما على ما زوى عن أبي يوسف من أن الدهن يطهر بالغسل ثلاثاً بأن يجعل في اناء فيصب عليه الماء ثم يرفع ويراق الماء وهكذا ثلاث مرات فانه يطهر وعليه الفتوى خلافاً للمحمد كما في شرح المنية فمن جنى ذلك على الاول اشتراط في هذه المسئلة صفو الماء ليكون اللون الباقي اثر اشق زواله في عينه وان كان ربما نفى على ثوب آخر وظاهر في الماء عند غسله في وقت آخر والقول بالاشتراط غسله ثلاثاً بعد صفو الماء ضعيف ومن جنى على الثاني اكتفى بالغسل ثلاثاً لان الخناء والصبغ والدهن المتنجسات تصير طاهرة بالغسل ثلاثاً فلا يشترط بعد ذلك خروج الماء صافياً اه وقد أطنأ في الخلية في تحقيق ذلك كما هو دأبه ثم جنح إلى البناء على الاول وقال انه الاشبه فليكن التحويل عليه في الفتوى اه ولا يخفى انه ترجيح لما في المحيط والخاتمة والفتح فكان على الشارح الجزم به اذ لم نرمز من رجع خلافة فافهم ثم قال سيدي عبد الغني

(بقلعهما) أي بزوال عينها وأثرها
ولو برة أو بما فوق ثلاث في الاصح
ولم يقل بقسائها ليم نخودك وفركه
(ولا يضر بقاء أثر) كلون وريح
(لازم) فلا يكلف في ازالته الى
ماء حار أو صابون ونحوه بل يطهر
ما صبغ أو خضب بنجس بغسله
ثلاثاً والاولى غسله الى أن يصفو
الماء

مطار
في حكم الصبغ والاختضاب بالصبغ
او الخناء النجسين وفي حكم الوشم

وهذا بخلاف المصبوغ بالدم كالثياب الجرا التي تجلب في زمانها من ديار بكر فلا تظهر أبدا ما لم يخرج الماء صافيا
ويبقى عن اللون ومن هذا القبيل المصبوغ بالدودة فانها ميتة يتجمد فيها الدم النجس ما لم تكن من دود تولد
في الماء فتكون طاهرة ~~ممكن~~ بيعها باطل ولا يضمن متلفها ولا يملك ثمنها بالقبض لان الميتة ليست بمال اه
ملخصا أقول الذي يظهر أن هذه الدودة ان كانت غير ما يبيد المولد وكان لها دم سائل فهي نجسة والافطاهرة
فلا يحكم بنجاستها قبل العلم بحقيقتها وما حكم بيعها في نجس جوازها كما جازوا بيع السرقة لانتفاع به وكذا بيع
دود القز ويضيه لانه مال يضمن به وهو المفق به وكذا بيع النحل والعلق مع تصريحهم بأنه لا يجوز بيع الهوام
وهذه الدودة عند أهل زماننا من اعز الاموال وانفسها والفضة بها اكثر من دود القز وقد سمعت أن الدودة
نوعان نوع منها جدوا في تحقيق النحل أو بالخنزير ونوع منها باقى والاجود في الصبغ الاول والله اعلم (تنبيه مهم)
يستفاد مما مر حكم الوشم في نحو البد وهو أنه كالاختضاب او الصبغ بالمتنجس لانه اذا غرقت اليد والشفة
مثلا بيرة ثم حننى محلها بالنحل او غيره ليخضر تنجس المكمل بالدم فاذا جدد الدم والتأم الجرح بقي محله اخضر فاذا
غسل طهر لانه اثر يشق زواله لانه لا يزول الا بسلخ الجلد او جرحه فاذا كان لا يكلف بل زالة الاثر الذي يزول بماء
سار او ما من عدم التكلف هنا اولى وقد صرح به في الفتية فقال ولو اتخذ في يده وشمالا يلبسه السخ اه لكن
في الذخيرة لو أعاد سنه ثانيا وثبت وقوى فان امسك قلعه بلا ضرر قلعه والا فلا وتنجس فيه ولا يؤثم احدا
من الناس اه أي بناء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال العلامة الديلمي ومنه يعلم حكم
الوشمة ولا ريب في عدم جواز كونه اما ما يجامع النجاسة ثم نقل عن شرح المشارق للعلامة الاكمل انه قيل
يصير ذلك الموضع نجسا فان لم يمكن ازالته الا بالجرح فان خيف منه الهلاك او فوات عضو لم تجب والا وجبت
وبتأخيرها يأتى والرجل والمرأة فيه سواء اه أقول وعليه لو أصاب ماء قليلا او ما نعا نجسه لكن تغيره الاكمل
يقبل يفيد عدم اعتقاده وهو مذهب الشافعية قالوا طاهر أنه نقل عنهم والفرق بين الوشمة وبين السن على القول
بنجاستها ظاهر فان السن عين النجاسة والوشمة اثر فان ادعى أن بقاء اللون دليل على بقاء العين رد بأن الصبغ
والاختضاب كذلك فيلزم عدم طهارته وان فرق بأن الوشمة امتزجت بالدم والتأمت معه بخلاف الصبغ فنقول
ان ما تدخل في اللحم لا يؤمر بفصله كما لو تشربت النجاسة في يده مثلا وما على سطح الجلد مثل الحناء والصبغ وقد
صرحوا بأنه لو اكتمل اكتمل نجس لا يجب غسله ولما جرح صلى الله عليه وسلم في احد جات فاطمة رضي الله عنها
فأحرقت حصيرا وكذبت به حتى التصق بالجرح فاستسحب الدم وفي مقدسات الصلاة من خزانة الفتاوى كسر
عظمه فوصل بعظم الكعب ولا يزع الا ينزع رجاز الصلاة ثم قال لو في يده تصاوير ويؤثم الناس لانه كره
امامته اه وفي الفتاوى الخيرية من كتاب الصلاة سئل في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه ام
لا اجاب نعم تصح صلاته ولعامة بلا شبهة والله اعلم اه (قوله الادهن وذلك ميتة) الاولى أن يقول الا ذلك
دهن ميتة لان الودك الدهن كافي القاموس (قوله حتى لا يدغ به جلد) أي لا يحصل ذلك وان كان لودغ
ثم غسل طهر قال في الفتية: الكيمخت المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل بطهر ولا يضرب بقاء الاثر وفي الخلاصة
واذا دغ الجلد بالدهن النجس يغسل بالماء ويطهر والتشرب عضو اه (قوله بل يستصحب به الخ) ظاهر
ما سبق في باب البيع المفسد أنه لا يحصل الانتفاع به اصلا وانما هذ في الدهن المتنجس فقط يؤيده ما في
صحيح البخاري عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو بمكة ان الله حرم بيع الخمر
والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله ارايت شعوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح
بها الناس قال لا هو حرام الحديث (قوله والانسعمل) أي وان لم يكن الغاسل مكلفا بأن كان صغيرا او مجنونا
يعتبر ظن المستعمل للشوب لانه هو المحتاج اليه زيلحي (قوله طهارة) بالتصنيف مفعول ظن (قوله بلا
عدديه يفتي) كذا في الميتة وظاهره انه لو غلب على ظنه زوالها بمرة اجزا وبه صرح الامام الكرخي
في مختصره واختاره الامام الاسيحا وفي غاية البيان أن التقدير بالثلاث ظاهر الرواية وفي السراج اعتبار
غلبة الظن مختار العراقيين والتقدير بالثلاث مختار البخاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان
موسوسا فالثاني اه بحر قال في التهر وهو توفيق حسن اه وعليه جرى صاحب المختار فانه اعتبر غلبة
الظن الا في الموسوس وهو ما مشى عليه المصنف واستحسنه في الحلية وقال وقد مشى الجم الغفير عليه

حظي في حكم الوشم

ولا يضرب أثر دهن الادهن وذلك
حيث لا ينعين الجلدة حتى لا يدغ
به جلد بل يستصحب به في غير مسجد
(و) بظاهر محل (غيرها) أي غير
هر يمين (بغلبة ظن غاييل) يوم مكلفا
والانسعمل (طهارة محلها)
بلا عدديه يفتي

في الاستنباط أقول وهذا مبني على تحقق الخلاف وهو أن القول بغلبة الظن ضرب القول بالثلاث قال في الحلية وهو الحق واستشهد له بكلام الجاهل القديسي والمحيط أقول وهو خلاف ما في الكافي مما يقتضي أنهما قول واحد وعليه مشي في شرح المنية فقال قد علم بهذا أن المذهب باعتبار غلبة الظن وأنهم مقتدرون بالثلاث لحصولها بما في الغالب وقطعا للوسوسة وأنه من أقامة السبب الظاهر مقام السبب الذي في الاطلاع على حقيقة عصر كالسفر مقام المشقة اه وهو مقتضى كلام الهداية وغيرها واقصر عليه في الامداد وهو ظاهر المتون حيث صرحوا بالثلاث والله أعلم (قوله لموسوس) قدره اختيار الماشي عليه في السراج وغيره بناء على تحقق الخلاف والافكلام المصنف بهما للدور كعبارة الكافي والهداية وغيرها ظاهر في خلافه والموسوس بكسر الواو لانه محدث بما في صغيره ولا يبال بالفتح ولكن موسوس له اواله أي يلقي اليه الوسوسة وهي حديث النفس كافي المغرب (قوله ثلاثا) قيد للغسل والعصر معا على سبيل التنازع او للعصر فقط ويفهم منه تثليث الغسل فانه اذا عصر مرة بحيث لا يبقى التقاطر لا يعصر مرة اخرى الا بعد أن يغسل اه نوح ثم اشترط العصر ثلاثا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد في غير رواية الاصول يكتبني به في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف انه ليس بشرط شرح المنية (قوله اوسبعا) ذكره في الملتقى والاختيار وهذا على جهة الذنب خروجها من خلاف الامام احمد رحمه الله تعالى ويندب أن تكون احدا من بتراب خروجها من خلافه وخلاف الشافعي أيضا والنجاسة كلبية (قوله فيما يعصر) أي تعيد الطهارة بالعصر انما هو فيما يعصر وبأي محترزه متنا (قوله بحيث لا يطر) تصوير للمبالغة في العصر ط وظاهر اطلاقه أن المبالغة فيه شرط في جميع المرات وجعلها في الدور شرط للمرة الثالثة قط وكذا في الايضاح لابن الكمال ومصدر الشريعة وكافي النسفي وعزاء في الحلية الى فتاوى ابي الليث وغيرهما ثم قال وينبغي اشتراطها في كل مرة كما هو ظاهر الخاتمة حيث قال غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر من ذلك ولم يبلغ فيه صيانة للشوب لا يجوز اه تأمل (قوله طهر بالنسبة اليه) لأن كل أحد مكلف بقدرته ووسعه ولا يكلف أن يطلب من هو أقوى لعصر ثوبه شرح المنية قال في البحر خصوصاً على قول ابي حنيفة ان قدرة الغير غير معتبرة وعليه الفتوى (قوله الاظهر نعم للنزوة) كذا في التمر عن السراج أي لثلاث يلزم اضاعة المال قال في البحر لكن اختار في الخاتمة عدم الطهارة اه قلت وبه جزم في الدور وعليه فانظروا أنه يعطى حكمه ما لا يعصر من تثليث الجفاف (قوله بتثليث الجفاف) أي جفاف كل غسلة من الغسلات الثلاث وهذا شرط في غير البدن ونحوه أما فيه يوم مقامه تعالى الفصل ثلاثا قال في الحلية والظاهر أن كلاً من التوالى والجفاف ليس بشرط فيه وقد صرح به في النوازل وفي الذخيرة ما يوليه اه وأقره في البحر وفي الخاتمة اذا جرى ماء الاستنجاء تحت الخلف ولم يدخل فيه لا بأس به وبطهر الخلف تبعاً كما قلنا في عروة الا بريق اذا أخذها يد نجسة وغسل يده ثلاثا طهر العروة تبعاً لليد (قوله أي انقطاع تقاطر) زاد القهستاني وذهب النداوة وفي التاتارخانية حدة الجفاف أن يصير بحال لا يتبل منه اليد ولا بشرط صبرونه يابساً اه ثم هل يلزم ذهاب اثر شق زواله ذكر في الحلية أن مفاد ما في المنية عن المحيط نعم بخلاف الثوب وقال والتفرقة بينهما لا تعري عن شيء اه وأقره في البحر والنهر لكن في شرح المنية تعقب ما في المحيط ثم قال فالخاص أن زوال اثر شرط في كل موضع مالم يشق كيفما كان التطهير وبأي شيء كان فليحفظ ذلك اه ونحوه في حاشية الزاوي على الدور (قوله أي غير منعصر) أي بأن تعذر عصره كالخزف او تيسر كالسباط أفاده في شرح المنية (قوله عما يشرب النجاسة الخ) حاصله كما في البدائع أن المتنجس اما أن لا يشرب فيه أجزاء النجاسة أصلاً كالواقي المتخذة من الحجر والححاس والخزف العتيق او يشرب فيه قليلاً كاليدن والخف والنعل او يشرب كثيراً في الأول طهرته بزوال عين النجاسة المرئية او بالعدد على ما مر وفي الثاني كذلك لان الماء يستخرج ذلك القليل فيصكم بطهارته وأما في الثالث فان كان مما يمكن عصره كالسباط فطهارته بالغسل والعصر الى زوال المرئية وفي غيرها بتثليتها وان كان مما لا يعصر كالخزف المتخذ من البردي ونحوه ان علم انه لم يشرب فيه بل أصاب ظاهره بطهرته بالزوال العين او بالغسل ثلاثا بلا عصر وان علم تشربه كالخزف الجديد والجلد المدبوغ بهن نجس والحنطة المنتفخة بالنجس فعند محمد لا يطهر أبداً وعند أبي يوسف يقع في الماء ثلاثا ويحفظ كل مرة والا قول أقيس والثاني أوسع اه وبه يقتضي دور قال في الفتح وينبغي تعييد

(وقدر) ذلك لموسوس (بغسل)
وعصر ثلاثا) أوسبعا (فيما)
يعصر) مبالفاً بحيث لا يطر
ولو كان لعصره غيره طهره
بالنسبة اليه دون ذلك الغير
ولو لم يبلغ لرقته هل يطهر الاظهر
نعم للنزوة (و) قدر (بتثليث)
جفاف) أي انقطاع تقاطر (في)
غيره) أي غير منعصر مما يشرب
النجاسة

والا بقلعها كاهن وهذا كاهن اذا
غسل في اجانة اما لو غسل في غدير
او صب عليه ماء كثيرا او جرى
عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط
عصر وتجفيف وتكرار غمس هو
المختار ويظهر لمن غسل ودبس
ودهن يغلى ثلاثا

الخزف العتيق بما اذا نجس وتلبا والا فهو كالحديد لانه يشاهد اجتذابه اه وتالوا في البساط النجس
اذا جعل في نهر ليله طهر قال في البحر والتقييد باليلة لقطع الوسوسة والا فالمد كور في المحيط انه اذا جرى عليه
الماء الى ان يذهب زوالا طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر اه ولم يقيد باليلة اه ومثله في الدر
المتقي عن الشمني وابن النكاح ولو سقاه الحديد بالماء النجس يمؤه بالطاهر ثلاثا فيطهر خلافا لمحمد فعنده لا يطهر
ابدا وهذا في الحمل في الصلاة اما لو غسل ثلاثا ثم قطع به نحو يطبخ او وقع في ماء قليل لا ينجسه قال الغسل يطهر
ظاهرا اجاعا وتمامه في شرح النية (قوله والا بقلعها) المناسب فغسلها لان الكلام في غير المربة اي
ما لا يشرب الخماسة مالا يصبر يطهر بالغسل ثلاثا ولو بدفعة بلا تجفيف كالخزف والا بجزء المستعملين كالمز
وكالسف والمرأة ومثله ما يشرب فيه شيء قليل كالبدن والنعل كما قد مضاه انفا (قوله وهذا كاهن) اي الغسل
والعصر ثلاثا فيما يصبر وتثليث الجفاف في غيره ط (قوله في اجانة) بالكسر والتشديد انا تغسل فيه الشباب
والجمع اجاجين مصباح اي ان هذا المذكور انما هو اذا غسل ثلاثا في اجانة واحدة وفي ثلاث اجانات قال
في الامداد والمياه الثلاثة متفوتة في النجاسة فالاولى يطهر ما ماسبته بالغسل ثلاثا والثانية بشتين والثالثة
بواحدة وكذلك الاواني الثلاثة التي غسل فيها واحدة بعد واحدة وقيل يطهر الاواني الثلاث بمجرد الاراقة
والثاني بواحدة والاواني ثنتين اه بقي لو غسل في اجانة واحدة قال في الفيض تغسل الاجانة بعد الثلاث مرة
اه وشمل كلامه ما لو غسل العضو في الاجانة فانه يطهر عندهما وقال ابو يوسف لا يطهر ما لم يصب عليه الماء
وعلى هذا الخلاف لو ادخله في حباب الماء ولو في خوابي خل يخرج من الثالثة طاهرا عند أبي حنيفة خلافا
لهم لا يشترط محمد في غسل النجاسة الماء واشترط ابي يوسف الصب بدائع (قوله اما لو غسل الخ) نقل هذه
الجملة في البحر عن السراج وتابعه من بعده حتى الشرنبلالي وقد صرح في شرح النية عند قوله روى عن ابي
يوسف ان الجنب اذا اتزر في الحمام وصب الماء على جسده ثم على الارزايحكم بطهارة الارزوان لم يصبر
وفي المنتقى شرط العصر على قول ابي يوسف بما تنصه تقدم ان هذا ظاهر الرواية وعلى قول الكل ولو غمس الثوب
في نهر جار مرة وعصره يطهر وهذا قول ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه يغسلها اي النجاسة الغير المربة ثلاثا ويصبر
بغسل ثلاثا ويصبر في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية انه يغسلها اي النجاسة الغير المربة ثلاثا ويصبر
في المرة الثالثة وقد تقدم انه غير رواية الاصول وقال في الفتح لا يخفى ان المروي عن ابي يوسف في الارزوان
لضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الظاهرة فيه اه أقول لكن قد علمت ان الاعتبار
في تطهر النجاسة المربة زوالا عنها ولو بغسلها واحدة ولو في اجانة كالمز فلا يشترط فيها تثليث غسل ولا عصر
وان الاعتبار غلبة الظن في تطهر غير المربة بلا عدد على المفتي به او مع شرط التثليث على ما مر ولا شك ان
الغسل بالماء الجاري وما في حكمه من الغدير او الصب الكثير الذي يذهب النجاسة اصله ويحلقه غيره
مرارا بالمجربات أقوى من الغسل في الاجانة التي على خلاف القياس لان النجاسة فيها تلاقى الماء وتسرى
معه في جميع اجزاء الثوب فيبعد كل البعد التسمية بينهما في اشتراط التثليث وليس اشتراطه حكما تعديا حتى
يلتزم وان لم يعقل معناه وهذه افعال الامم الجاهلية على قياس قول ابي يوسف في ازار الحمام انه لو كانت النجاسة
دما او بولا وصب عليه الماء ككفاء وقول المفتي ان ذلك لضرورة ستر العورة كالمز رده في البحر بما في السراج
واقاره في النهر وغيره (قوله في غدير) اي ماء كثيره حكمه الجاري (قوله اوصب عليه ماء كثير) اي بحيث
يخرج الماء ويحلقه غيره ثلاثا لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر هو الصبح سراج (قوله بلا شرط عصر) اي
فيما يصبر وقوله وتجفيف اي في غيره وهذا بيان للاطلاق (قوله هو المختار) عبارة السراج وما حكم
الغدير فان غمس الثوب فيه ثلاثا وقتنا بقول البخاريين وهو المختار فقد روى عن ابي حفص الكبير انه يطهر وان
لم يصبر وقبل يشترط العصر كل مرة وقبل مرة واحدة اه وحاصله اشتراط الغسل في الغدير ثلاثا عندهم
مع اختلافهم في العصر فتنبه (قوله ويظهر لمن يغلى ثلاثا) قال في الدر ولو نجس العمل قطعه فانه ان
يصب فيه ماء بقدره فيغلى حتى يعود الى مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغلى فيعولوا الدهن انما يرفع شئ
كذلك ثلاث مرات اه وهذا عند ابي يوسف خلافا لمحمد وهو اوسع وعليه الفتوى كما في شرح الشيخ
اسماعيل عن جامع الفتاوى وقال في الفتاوى الخيرية ظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني

مطابق
في تطهير الدهن والغسل

ونظم طبع بغير بكتي وبغير ثلثا
وكذا داجاجة ملقاة حالة على الماء
للتنف قبل شقها فتح وفي التجنيس
حنطة طخت في خمر لا تطهر أبدا به
يفتى ولو انتفت من بوا انتفت
وجفت ثلثا ولو عن خبز بغير
صب فيه خل حتى يذهب أثره
فيطهر

* (فصل الاستنجاء) *

ازالة نجس عن سبيل فلايسن
من ربح وحصة ونوم وفصد (وهو
سنة) مؤكدة

على أن غلبة الظن مجزئة عن التثبت وفيه اختلاف نصيح ثم قال ان لفظة فيغلي ذكرت في بعض الكتب
والظاهر أنها من زيادة الناسخ فانما نرمن شرط لتطهير الدهن الغليان مع كثرة الثقل في المسألة والتابع لها
الآن يراد به التحريك مجازا فقد صرح في مجمع الرواية وشرح القدوري بأنه يصب عليه ماء ويجعله قنأمل
أه أو يحمل على ما إذا جدد الدهن بعد تنجسه ثم رأيت الشارح صرح بذلك في الخرائق فقال والدهن السائل
يلقى فيه الماء والجاءد يغلي به حتى يعلو الخ ثم اشتراط كون الماء مثل العسل أو الدهن موافق لما في شرح المجمع
عن الكافي ولم يذكره في الفتح والبحرود كراقة هستان عن بعض المفتين الاكتفاء في العسل والدهن بالتجسس قال
لأن في بعض الروايات قد ران الماء قلت يحتمل أن قد ران معصف عن قدره بالضمير فيوافق ما ذكرناه عن شرح المجمع
وبه يسقط ما نقله عن بعض المفتين هذا وفي القنية عن ركن الإغمة الصباغي أنه يجرب تطهير العسل بذلك فوجده
مراد في الخلاصة أنه لو ماتت الفأرة في دن النشاء يطهر بالغسل ان تناسي أمره والأفلا (قوله) ولم يطبخ
الخ في التطهير ولو حسب الحجر في قدر فيها لحم ان كان قبل الغليان يطهر اللحم بالغسل ثلاثا وان بعده فلا وقيل
يفي ثلاثا كل مرة بماء طاهر ويحفظ في كل مرة وتجفيفه بالتبريد أه بحر قلت لكن يأتي قرينا أن المفتي به
الأقل وفي الخاتمة إذا صب الطباخ في القدر مكان الخل خرا غلطا فالكل نجس لا يطهر أبدا وماروى عن أبي
يوسف أنه يغلي ثلاثا لا يؤخذ به وكذا الحنطة إذا طبخت في النهر لا تطهر أبدا وصدى إذا صب فيه الخل وتزل
حتى صار الكل خلا لا يأس به أه تمام شئ عليه الشارح هنا ضعف (قوله) وكذا داجاجة الخ قال في الفتح
أنها لا تطهر أبدا الصكن على قول أبي يوسف تطهر والعلة والله أعلم بشرها النجاسة بواسطة الغليان وعليه
اشتهر أن اللحم السميط بمصر نجس لكن العلة المذكورة لا تثبت ما لم يمكث اللحم بعد الغليان زمانا يقع في مثله
التشرب والدخول في باطن اللحم وكل منهما غير متحقق في السميط حيث لا يصل إلى حد الغليان ولا يترك فيه
الامقدار متصل الحرارة إلى ظاهر الجلد لتحل مسام الصوف بل لتترك يمنع انقلاع الشعر فالأولى في السميط
أن يطهر بالغسل ثلاثا فانهم لا يمتزجون فيه عن النجس وقد قال شرف الأئمة بهذا في الداجاجة والكروش
والسميط أه وأقره في البحر (قوله) وفي التجنيس هو اسم كتاب لصاحب الهداية قال فيه ان هذا الكتاب
ليسان ما استنبطه المتأخرون ولم ينص عليه المتقدمون وعبارته هنا ولو طبخت الحنطة في النهر قال أبو يوسف
تطبخ ثلاثا بالماء وتجفف في كل مرة وكذلك اللحم وقال أبو حنيفة إذا طبخت في النهر لا تطهر أبدا وبه يفتي أه
أي إذا جعلها في خل كما نقله بعضهم عن مختصر المحيط وقد سئنا عن الخاتمة فافهم (قوله) ولو انتفت من بول
الخ ان كان هذا قول أبي يوسف فظاهر وان كان قول الامام فقد يفرق بينه وبين طبعها بالنهر زيادة التشرب
بالطبخ ثم لا يمكن هنا تطهيرها بجعلها في الخل لان البول لا يتقلب خلا بخلاف النهر (قوله) وجفت ظاهره
أن المراد التجفيف الى أن يزول الانتفاح في كل مرة (قوله) فيطهر لانقلاب ما فيه من أجزاء النهر خلا
والله أعلم

* (فصل الاستنجاء) *

بإضافة فصل الى الاستنجاء وهو خبر لم يند المحذوف وانما ذكره في الانحاس مع أنه من سنن الوضوء كما قد سئنا
لانه ازالة نجاسة عينية كما في البحر (قوله) ازالة نجس الخ عزفه في المغرب بأنه مسح موضع التجو وهو ما يخرج
من البطن أو غسله أو ورد عليه في البحر أنه يشمل الاستنجاء من الحصة مع أنه لايسن كما صرح به في السراج فلذا
عدل عنه الشارح وأيضاً فإنه لا يشمل ما لو أصاب النهر من نجاسة اجنبية أكثر من الدرهم مع أنه يطهر بالنهر
كما شئ عليه الشارح فيما يأتي ويجزم به في الامداد ويأتي تمام الكلام عليه (قوله) فلايسن من ربح لان
عنه طاهرة وانما نقضت لانعائها عن موضع النجاسة أه ح ولأن مجزوع الربح لا يكون على السبيل شئ
فلايسن منه بل هو بدعة كما في الجنبى بحر (قوله) وحصة لأنه ان لم يكن عليها بل او كان ولا يثبوت منه الدر
فهو خارجة بقوله عن سبيل وان ثلث منها فالاستنجاء يشهد للنجاسة لا للحصة أه ح (قوله) ونوم لأنه
ليس بنجس أيضا أه ح (قوله) وفصد أي الدم الذي على موضع الفصد لانه وان كان نجسا لكنه ليس
على السبيل ليزال عنه أه ح (قوله) وهو سنة مؤكدة صرح به في البحر عن النهاية ثم عزاه أيضا
الى الاصل وعلة في الكافي بما نقله عليه صلى الله عليه وسلم ونقل في الحلية الاحاديث الدالة على المواظبة

قوله واضع المقام الشيخ اسماعيل
أقول عبارة الشيخ اسماعيل
هكذا قيل وكان ينبغي أن يكره
تركه كسائر السنن المؤكدة غير أنها
أي الكراهة سقطت بقوله عليه
الصلاة والسلام من استجمر فليترثر
فعل لحسن ومن لا فلا حرج قلت
جاز أن يكون قوله ومن لا فلا حرج
متصلاً باليتاردون الاستجمار
أي من لم يوتر فلا حرج ومواظبة
النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي
كراهة الترك فلا يترك بهذا الدليل
الحتمل ولو سلم أنه متصل بالاستجمار
أي من ترك الاستجمار فلا حرج
عليه فني الحرج عن تاركه والسنة
هو الاستجمار بالماء أو بالجارح لا
فلا جراح خاصة على أن يني الحرج
لا يوجب نفي الكراهة ولا يلزم أن
لا يكون سور الهرة مكرهاً لأن
مقوط نجاسة سورها ليس الالذفع
الحرج فلو كان في الكراهة حرج أيضاً
لسقطت الكراهة كما سقطت النجاسة
الآن يقال قوله ومن لا فلا حرج
تنصيص بني الحرج والمنصوص
ينصرف إلى الكاسل ولا يكمل
الابتناء الكراهة بخلاف الهرة
فإن انتفاء الحرج فيها ليس بمنصوص
فلا ينصرف إلى الكاسل كذا
في شرح الدهلوي اهـ منه

مطلقاً وما قبل من اقتضاه نحو
حيض ومجاورة يخرج قسماً
(وأركاناً) أربعة منصوص
(مستحب) شيء (مستحب) به كماء
وجوز (و) نجس (خارج) من أحد
السيلين وكذا لو أصابه من
خارج وإن قام من موضعه على
المعقد (ومخرج) دبراً وقبل (نحو
جهر) مما هو عين طاهرة فالعنة
لا قيمة لها كذا

وما بصرفها عن الوجوب فراجع عليه فبكره تركه كافي الفتح مستند ركاً على ما في الخلاصة من نفي الكراهة
ونحوه في الحلية وأوضح المقام الشيخ اسماعيل في شرحه على الدرر فراجع ثم رأيت في البدائع صرح
بالكراهة (قوله مطلقاً) سواء كان الخارج معتاداً أم لا وطعاماً لا ط وسواء كان بالماء أو بالجارح وسواء كان
من محدث أو جنب أو حائض أو نساء على ما ذكره هنا (قوله وما قبل الخ) دفع لما يخالف الإطلاق المذكور
والقائل بذلك صاحب السراج والاختيار وخزانة الفقه والحاوي القدسي والزيلعي وغيرهم وأقرهم في الحلية
واعتزهم في البحر بأنه تسامح لأنه من باب إزالة الحدث إن لم يكن على المخرج شيء وإن كان فهو من باب إزالة
النجاسة الحقيقية اهـ أقول لا شك أن غسل ماعلى المخرج في الجنابة يسمى إزالة نجس عن سبيل فقد صدق عليه
تعريف الاستنجاء وإن كان فرضاً أو ما إذا تجاوزت النجاسة مخرجها فإن كان المراد به غسل المتجاوز إذا زاد على
الدرهم فكونه متجاوزاً لأنه لا يصدق عليه التعريف المذكور وإن كان المراد به غسل ماعلى المخرج عند التجاوز
بناء على قول محمد إلا أني فلا تسامح يدل عليه ما في الاختيار من أن الاستنجاء على خمسة أوجه اثنان واجبان
أحدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس كيلاً لتيسير في بدنه والثاني إذا تجاوزت
مخرجها يجب عند محمد غسل أو كثره وهو الاحوط لأنه يزيد على قدر الدرهم وعندهما يجب إذا تجاوزت قدر الدرهم
لأن ماعلى المخرج فقط اعتباراً والعبرة ما وراءه والثالث سنة وهو إذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها والرابع مستحب
وهو ما إذا بال ولم يغوط فيغسل قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الريح اهـ (قوله وأركاناً) قال
المصنف في شرحه ولم أسبق إلى بيانها فيما علمت اهـ وفيه تسامح لأن هذه الأربعة شروط للوجود في الخارج
لا أركان في الحلية ركن الشيء جانبه الأقوى وفي الاصطلاح أهمية الشيء وأجزائه متوقف تقوماً عليه
فالشرط والركن متباينان لا اعتبار بالخروج عن ماهية الشرط في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشيء
أجزءه الداخل فيه اهـ قال ح حقيقة الاستنجاء الذي هو إزالة نجس عن سبيل لا تقوم ولا الواحد من
هذه الأربعة فإن قلت قد ذكر النجس في التعريف فهو من أجزاء الماهية قلت أجزاء التعريف إزالة وإضافتها
إلى النجس لأنفس النجس كما صرح حوايه في قوله هم العبي عدم البصر فإن أجزاء التعريف العدم وإضافته
إلى البصر لأنفس البصر ومثله يقال في قوله عن سبيل فإن جزء التعريف إزالة المتعلقة بالسبيل لا السبيل
والإلزام أن تكون الذوات أجزاء من المعنى ولزم أن يقال أركان التيميم وتيميم الخ وكذا في الوضوء وغيره
اهـ (قوله ونجس خارج الخ) أي ولو غير معتاد كدم أو قبح خرج من أحد السيلين فيطهر بالجارح على الصحيح
زيلعي وقيل لا يطهر إلا بالماء به جزم في السراج نهر (قوله وكذا لو أصابه من خارج) أي قيطهر بالجارح
وقيل الصحيح أنه لا يطهر إلا بالغسل زيلعي قال في البحر وقد نقلوا هذا التعحيح هنا بصيغة التريض فالظاهر
خلافه اهـ قال نوح أفندي ويوهم أنهم نقلوه في جميع الكتب بهامع أن شارح الجمع والنجاة نقله عن
القنية بدونها اهـ أقول يؤيده أن الاكتفاء بالجارح وارد على خلاف القياس للضرورة والضرورة فيما يكثر
لا فيما يندر كهذه الصورة ثم رأيت ما بحثته في الحلية حيث نقل ما في القنية ثم قال وهو حسن لأن ما ورد على
خلاف القياس يقتصر فيه على الوارد اهـ لكن ذكر المصنف في شرح زاد الفقير أن ما نقله الزيلعي وغيره عن
القنية غير موجود فيها وأنه ذكر في الفتاوى الكبرى ومختارات النوازل أن الأصح طهارته بالمسح وبه أخذ
الفتية أبو الليث اهـ (قوله وإن قام) أي المستنجي من موضعه فإنه يطهر بالجارح أيضاً قال في السراج قبل أنما
يجزى الجرا إذا كان الغائط رطباً لم يجف ولم يبق من موضعه أما إذا قام من موضعه أو جف الغائط فلا يجزى به
إلا الماء لأنه بقيامه قبل أن يستنجي بالجارح يزول الغائط عن موضعه ويجوز مخرجه ويجفاه لا يزيله الجرف فوجب
الماء اهـ أقول والتحقيق أنه إن تجاوز عن موضعه بالقيام أكثر من الدرهم أوجب بحيث لا يزيله الجرف فلا
يضمن الماء إذا أراد إزالته (قوله على المعقد) كأنه أخذه من جزمه به في البحر وتعبير السراج عن مقابله
بقيل (قوله مما هو عين طاهرة الخ) قال في البدائع السنة هو الاستنجاء بالاشياء الطاهرة من الأجارح والامدار
والتراب والخزق البوالى اهـ (قوله لا قيمة لها) يستثنى منه الماء كما في حاشية أبي السعود (قوله كدر)
بالعريك قطع العين البابس قاموس ومثله الجدار الأجدار غيره كالوقوف ونحوه كما في شرح النجاة لا تقارى لكن
كرى البحر هنا جازاً بالدار مطلقاً وذكر في باب ما يجوز من الأجزاء أن للمستأجر الاستنجاء بالخائض ولو أدار

مطلب
أذا دخل المستنحي ماء فليقل

(منق) لانه المقصود فيعتار الا بلغ
والا سلم عن التلويث ولا ينقد
باقبال وادبار شاة وصفا (وليس
العدم) ثلاثا (بمسنون فيه)
بل مستحب (والفعل) بالماء
الى أن يقع في قلبه أنه طهر ما لم
يكن موسوا فيقدر ثلاث كما مر
(بعده) أي الحجر (بلا كشف
عورة) عند أحد أمامه فيتركه
كأمر فلو كشف له صار فاسقا لا
لو كشف لا غتال أو تغوط كما
يجهه ابن السنينة (سنة) مطلقا
به يعني سراج

مسألة ١٥ قال شيخنا وتزول المخالفة بحمل الأول على ما إذا لم يكن مستأجرا أبو السعود (قوله منق)
بتشديد القاف مع فتح النون أو تخفيفه مع سكونها، التقية والاتقاء أي منطف غرر الأفكار قال
في السراج ولم يرد به حقيقة الانتفاء بل تقليل التجاسة ١٥ ولذا يتنجس الماء القليل إذا دخله المستنحي ولقائل
منعه بل وازا اعتبار الشرع طهارته بالمسح كالنعل وقد مناحكية الروايتين في نحو المني إذا فرغ ثم أصابه الماء
وأن المختار عدم عوده نجسا وقياسه أن يجرب بأبضاهنا وأن لا يتنجس الماء على الرجاء وأجمع المتأخرون على أنه
لا ينجس بالعرق حتى لو سال منه وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع ويدل على اعتبار السرعة
طهارته بالخمر ما رواه الدارقطني وصححه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنحي بروت أو عظم وقال إنه لا يطهران
١٥ ملخصا من الفتح وتبعه في البحر قال في التهر وهذا هو المناسب لما في الكتاب وفي القهستاني وهو الأصح
ونقل في التاتارخانية اختلاف التصحيح لكن قد مناقيل بحث الدماغة أن المشهور في الكتب تصحيح التجاسة والله
تعالي أعلم (قوله لانه المقصود) أي لأن الانتقاء هو المقصود من الاستنجاء كما في الهداية وغيرها (قوله ولا ينقد
الح) أي بناء على ما ذكر من أن المقصود هو الانتقاء فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كيفيته في المقعدة
في الصيف للرجل أديار الحجر الأول والثالث واقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا تفعل المرأة في الزمانين كما
في المحيط وله كيفيات أخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر أن يأخذ شحما له ويمزجه على حجر أو جدار أو مدر
كما في الزايدى ١٥ قهستاني واختار ما ذكره الشارح في الجنبى والقبح والبحر وقال في الحلية أنه لا وجه وقال
في شرح المنية لم أر لمشايتنا في حق القبل للمرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالاجارها قلت بل صرح في الغزونية
بأنها تفعل كما يفعل الرجل الا في الاستبراء فانها لا استبراء عليها بل كما فرغت من البول والغائط تصبر ساعة لطيفة
ثم تمسح قبلها ودر بها بالاجار ثم تستنحي بالماء ١٥ (قوله بل مستحب) أشار إلى أن المراد في السنة المؤكدة
لا أصلها ورد من الأمر بالاستنجاء بثلاثة أجزار ولم يقل أن الأمر للرجوع كما قال الامام الشافعي لأن قوله عليه
الصلاة والسلام من استنحى فليوترغن فعل فحسن ومن لا فلا حرج دليل على عدم الوجوب فحمل الأمر على
الاستنجاء بوفيقا وعمام الكلام في الحلية وشرح الهداية للعيني (قوله والغسل بالماء) أي المطلق وإن صح
عندنا بما في معناه من كل مانع طاهر مزيل فانه يكره لما فيه من اضاعة المال بلا ضرورة كما في الحلية (قوله الى
أن يقع الح) هذا هو الصحيح وقيل بشرط الصب ثلاثا وقبل سبعا وقبل عشرة وقبل في الا حليل ثلاثا
وفي المقعدة خمسا خلاصة (قوله فيقدر ثلاثا) وقيل بسبع للحديث الوارد في ولوغ الكلب معراج عن
البوط (قوله كما مر) أي في تطهير التجاسة الغير المرئية قال في المعراج لان البول غير مرئي
والغائط وإن كان مرئيا فالمستنحي لا يراه فكان بمنزلة ١٥ (قوله عند أحد) أي ممن يحرم عليه جماعه
ولو أمته المجوسية أو التي زوجها الغير أفاده ح (قوله أمامه) أي مع الكشف المذكور أو مع الاحد
(قوله فيتركه) أي الاستنجاء بالماء وان تجاوزت المخرج وزادت على قدر الدرهم ولم يجد ساترا أو لم يكتفوا بصبرهم
عنه بعد طلبه منهم فغنى ذلك عنها وجبر وصلى وهل عليه الاعادة الاشبه نعم كما إذا منع عن الاغتسال بصنع
عبد فقيم وصلى كما مر أفاده في الحلية وذكرنا خلافا في بحث الغسل فراجع (قوله كما مر) أي قبيل سنين
الغسل حيث قال وأما الاستنجاء فيتركه مطلقا ١٥ أي سواء كان ذكر أو أنثى أو خنثى بين رجال أو نساء
أو خنثى أو رجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهي احدى وعشرون صورة
١٥ ح (قوله فلو كشف الح) أي للاستنجاء بالماء قال نوح افندي لان كشف العورة حرام ومتركب
الحرام فاستسواء تجاوزا للنجس المخرج أو لا وسواء كان المجاوز أكثر من الدرهم أو أقل ومن فهم غير هذا
فقد سهوا في شرح المنية عن البرازية أن النبي راجع على الأمر (قوله لا لو كشف الح) أما التغوط فظاهر
لانه أمر طبيعي ضروري لا انفكاك عنه وأما الاغتسال فقد ذكره قبيل سنين الغسل ويناهى عنه أن
الصورة احدى وعشرون لا يغتسل فيها الا في صورتين وهما رجل بين رجل وامرأة بين نساء فيجب حل كلامه
على ما قلناه ١٥ ح أي لان نظر الجنس الى الجنس أخف وقد نقل في البحر لزوم الاغتسال في الصورتين
المذكورتين عن شرح النقاية وقد مناهنك نقله عن القضية وأن شارح المنية قال انه غير مسلم لان ترك النبي
مقدم على فصل الأمور والغسل خلف وهو التيمم وقد مر تمامه فراجع (قوله سنة مطلقا) أي في زمانها

وزمان الصلابة لقوله تعالى فيه رجال يحبون أن يطهروا والله يحب المطهرين قيل لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل قبا ان الله اني عليكم فاذ اتصنعون عند الغائط قالوا اتبع الغائط الا حار ثم تتبع الا حار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ذلك في زماننا لانهم كانوا يعرفون امداد ثم اعلم ان الجمع بين الماء والحجر افضل ويلييه في الفضل الاقتصاد على الماء ويلييه الاقتصاد على الحجر وتحصل السنة بالكل وان تفاوتت الفضل كما أفاده في الامداد وغيره (قوله ويجب أي يفرض غسلة) اعاد الضمير على الغسل دون الاستبراء لان غسل ماعدا المخرج لا يسمى استبراء وفسر الوجوب بذلك لان المراد بالمجاورة ما زاد على الدرهم بقرينة ما بعده ولقوله في المجتبى لا يجب الغسل بالماء الا اذا تجاوز ماعدا على نفس المخرج وما حوله من موضع الشرح وكان المجاوز أكثر من قدر الدرهم اهـ ولذا قيد الشارح التحبس بقوله مانع والشرح بالثمن المجهه والجيم جمع حلقة الدر الذي ينطق بكافي المصباح (قوله ان جاوز المخرج) يشمل الاحليل في التارخانية واذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من الدرهم يجب غسله وهو الصحيح ولو مضى بالمدر قبل يجزئ قياسا على انقعدة وقيل لا وهو الصحيح اهـ اقول والظاهر أنه لو أصاب قلقة الاكف القدر المانع حكمه كذلك (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على المخرج أي وما حوله من موضع الشرح كما تقدمناه اتفاقا عن المجتبى انه يجب غسل المجاوز لذلك وان لم يجاوز الغائط الصنعة وهي ما ينضم من الالبين عند القيام والبول الحشفة خلافا للشافعية حيث اكفوا بالمجران لم يجاوز ذلك (قوله ويعتبر الخ) أي خلافا لمحمد والماصل أن ما جاوز المخرج ان زاد على الدرهم في نفسه يفتقر غسله اتفاقا وان زاد بضم ماعدا على المخرج اليه لا يفرض عندهما بناء على أن ماعدا على المخرج في حكم الباطن عندهما فسقط اعتباره مطلقا حتى لا يضم الى ماعدا بدنه من التحبس وعند محمد يفرض غسله بناء على أن ماعدا على المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يسقط اعتباره ويضم لان العفو عنه لا يستلزم كونه في حكم الباطن بدليل وجوب غسله في الجنابة والميض وفيما لو أصابه نجس من غيره على الصحيح اهـ نوح عن البرهان والصحيح قولهما قاسم قلت وعليه الكثر والمصنف واستوجه في الحلبة قول محمد وأيد بكلام الفتح حيث بحث في دليلهما بقول الغزنوي في مقتضاه قال أصحابنا من استعجر بالاجار وأصابه نجاسة يسيرة لم تجز صلاته لانه اذا جمع زاد على الدرهم اهـ وقد مرنا عن الاختيار أنه الاحوط وعليه فالواجب ليس غسل المتجاوز بعينه ولا الجميع بل المتجاوز وما على المخرج كما حزره في الحلبة أي لانه لو ترك أحدهما وهو درهم أو أقل كان عفو انهم قال ان قولهم بوجوب غسل قدر الدرهم لقربه من الفرض وهو الزائد على قدر الدرهم الظاهر أنه من تصرفات بعض المشايخ وانه غير ما تورد عن أصحاب المذهب لان الحكم الشرعي لا يثبت بمجرد الرأي اهـ وقد منعنا عنه في الانجاس نحو ذلك (قوله لصلاة) متعلق بالمنايع (قوله ولهذا الخ) استدلال على سقوط اعتبار ما على المخرج وفيه أن ترك غسل ماعدا على المخرج انما لا يكره بعد الاستبراء كما عرقه لامعنا فالدليل اخص من المذعي ونعمانه في الحلبة (قوله وكره تحريم الخ) كذا استظهره في البحر للنهي الوارد في ذلك أي فيما ذكره في الكثر بقوله لا يعظم وروث وطعام وعين اقول اما العظم والروث فالنهي ورد فيهما صريحا في صحيح مسلم لمسألة الجن الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم او فرما كان لجوار كل بعة علف لدوابكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستجروا بها فانها طعام اخوانكم وعلل في الهداية للروث بالنجاسة واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر انها رصاص لكن الظاهر ان هذا لا يفيد التحريم ومنه يقال في الاستبراء بجوار استنجي به الا أن يكون فيه نهي أيضا قال في الحلبة واذا ثبت النهي في مطعوم الجن وعلف دوابهم ففي مطعوم الانس وعلف دوابهم بالاولى وأما العين فهو في الصحيحين أيضا اذا بال أحدكم فلا يأخذ ذكرا بينه ولا يستنجي بينه وأما الاجر وانظر فعله في البحر بأنه يضرب المقعدة فان يقن الضرر فظاهر والا فالظاهر عدم الكراهة التحريمية وقد قال في الحلبة لم أقف على نص يفيد النهي عن الاستبراء بهما وأما الشيء المحترم فلما ثبت في الصحيحين من النهي عن اضاءة المال وأما حق الضمير ولو وجد مسجد أو ملك آدمي فلما فيه من التعدي المحترم وأما القسم فعله في البحر بأنه يضرب المقعدة كالزجاج وانظر وفيه ما علمته في الحلبة روى أبو داود عن ابن مسعود وروى الله تعالى عنهم ما قال قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمتك أن يستجروا بعظم اوروثه

(ويجب) أي يفرض غسله (ان جاوز المخرج نجس) مانع ويعتبر القدر المانع لصلاة (فيه رواية موضع الاستبراء) لان ماعدا على المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره الصلاة معه (وكره) تحريما (بعظم وطعام وروث)

اوجهه فان الله سبحانه وتعالى جعل لنا فيها رزقا قال فنبى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال ابو عبيد والحم
 القهم اه (تنبه) استفيد من حديث مسلم السابق انه لو كان غلظ مئة لا يكره الاستنجاء به ناهل (قوله يابس)
 قديبه لانه لما كان لا ينفصل منه شئ صح الاستنجاء به لانه يحفف ما على البدن من النجاسة الرطبة بصر أى
 بخلاف الرطب فانه لا يحفف فلا يصح به أصلا (قوله استنجي به) بالنساء للعجول (قوله الا يعرف آخر)
 أى لم نعبه النجاسة (قوله وأجز) بالماء الطوب المشوى (قوله وخرف) بفتح الخاء المجهة والراى بعدها
 فاء فى القاموس هو ما يعمل من طين يشوى بالنار حتى يكون فخارا حلية وفسره فى الامداد بصغار الحصى
 والظاهر انه أراد الخذف بالذال المجهة الساكنة لانه كما فى القاموس الرمي بحصاة أو نواة ونحوهما بالسباكين
 فيكون أطلق المصدر على اسم المفعول تأمل (قوله وشئ محترم) أى ماله احترام واعتبار شرعا فدخل فيه
 كل متقوم الا الماء كما قدمناه والظاهر انه يصدق بما سوى فلس الكراهة اتلافه كإهرو ويدخل فيه جز
 الاتحى ولو كافر أو ميتا ولذا لا يجوز كسره عظمه وصريح بعض الشافعية بأن من المحترم جزء حيوان متصل به
 ولو فارة بخلاف المنفصل عن حيوان غير آدمى اه وينبى أن يدخل فيه كئسة مسجد ولذا لا تلقى فى محل تمتهن
 ودخل أيضا ما زمرم كما قدمناه ازل فصل الماء ويدخل أيضا الورق قال فى السراج قيل انه ورق الكتانة
 وقيل ورق الشجر وأجما كان فانه مكروه اه وأقره فى البحر وغيره وانظر ما العلة فى ورق الشجر ولعلها كونه
 علفا للذباب أو نوعيته فيكون ملوثا غير مزيل وكذا ورق الكتانة لانه قاتله وقتومه وله احترام أيضا لكونه آلة
 لكتابة العلم ولذا علفه فى التآخر خاتمة بأن تعظمه من ادب الدين وفى كتب الشافعية لا يجوز بما كتب عليه شئ من
 العلم المحترم كالحديث والفقه وما كان آلة لذلك أما غير المحترم كفسلفة ونوراة والتجليل علم يتداولها وخلقها من
 اسم معظم فيجوز الاستنجاء به اه ونقل القهستاني الجواز بكتب الحكميات عن الاسنوى من الشافعية وأقره
 قلت لكن نقولوا عندنا أن الحروف حرمه ولو قطعة وذكر بعض القراء أن حروف الهجاء قرآن أنزلت على هود
 عليه السلام ومفاد الحرمه بالمكتوب مطلقا وإذا كانت الاله فى الايض كونه آلة لكتابة كاذكرناه يؤخذ
 منها عدم الكراهة فيما لا يصلح لها اذا كان فالعلم النجاسة غير متقوم كما قدمناه من جوارزه بالخرق البوالى
 وهل اذا كان متقوم ما تم قطع منه قطعة لا قيمة لها بعد القطع بذكر الاستنجاء بها أم لا فالظاهر الثانى لانه لم يستنج
 بمقوم نعم قطعه لذل الظاهر كراهته لو بلا عذر بأن وجد غيره لان نفس القطع اتلاف والله تعالى أعلم (تنبه)
 ينبى تنبيه الكراهة فيما له قيمة بما اذا أدى الى اتلافه أما لو استنجى به ببول أو مني مثلا وكان يغسل بعده
 فلا كراهة الا اذا كان شأنا ثمتا تنقص قيمته بنفسه كما يفعله فى زماننا بخرقة الخي ليله العرس تأمل (قوله
 ولا صابا) أما لو وجد صابا كغشام وزوجة لا يتركه كفى الامداد وتقدم فى التيم الكلام على القادر بقدرة
 الغير فراجع (قوله سقط أصلا) أى بالنساء والنجس (قوله كرىض الخ) فى التآخر خاتمة الرجل المريض
 اذا لم تكن له امرأة ولا أمه ولا ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء قال يوضئه ابنه أو أخوه غير الاستنجاء فانه
 لا يمس فرجه ويسقط عنه والمرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وهى لا تقدر على الوضوء ولها بنت أو أخت توضعها
 ويسقط عنها الاستنجاء اه ولا يخفى أن هذا التفصيل يجري فيما شئت به لانه فى حكم المريض (قوله
 وحق غير) أى تجزئه وماله المحرزلو بلاذنه ومنه المسبل للشرب فقط وجدارولو لم يجد أروافا وقف لم يملك
 منافعتها كإمتر (قوله وكل ما ينتفع به) أى لانسى أو جنى أو دواهم ما وظاهره ولو لم ياتلف بأن كان
 يمكن غسله (قوله مع الكراهة) أى التحريمية فى المنهى عنه والتزنية فى غيره كما علم مما قرناه أولا
 وما ذكره الزاهد عن النظم من انه يستنجى بثلاثة أمدار فان لم يجد فبالأجوافان لم يجد فبثلاثة أكف من تراب
 لا بما سواها من الخرقه والقطن ونحوهما لانه روى فى الحديث انه يورث الفقر اه قال فى الحلية انه غير
 ظاهر الوجه مع مخالفته لعامة الكتب وكذا قوله لا بما سواها الخ فان المكروه المتقوم لا مطلقا وما ذكره من
 الحديث الله أعلم به اه ملخصا (قوله وفيه نظر الخ) كذا فى البحر وأجاب فى التبر بأن المسنون انما هو
 الازالة ونحوها لم يقصد بذاته بل لانه من زيل غاية الامر أن الازالة بهذا الخاص منهى وذال لا ينق كونه من بلا
 ونظيره لو صلى السنة فى أرض مقصوبة كان آتيا بها مع ارتكاب المنهى عنه اه قلت وأصل الجواب
 معصم به فى كافى السنن حيث قال لان النهى فى غيره فلا ينقى مشروعيته كالموضأ بما مفصوبه واستنجى

قوله منضل به هكذا بخطه ولعل
 الا صوب متصلا بالنصب صفة
 جزء الواقع اسم ان اللهم الا ان
 يجعل اسمها ضمير الشأن وانته
 رسم على لفظة ربيعة تأمل اه
 معصمه

باب كعدرة يابسة ونحو استنجى به
 الا يعرف آخر (وأجز وخرف وزجاج
 (و) شئ محترم (كخرقة ديباج
 وبين) ولا عذر بيسراه فلو مشولة
 ولم يجد ماء جاريا ولا صابا تزل الماء
 ولو شئنا سقط أصلا كعمرىض
 ومريضة لم يجد من يحمل جماعه
 (وهم وعلف حيوان) وحق غير
 وكل ما ينتفع به (فلو فعل اجزاء)
 مع الكراهة لحصول الاتقاء وفيه
 نظر لماز أنه سنة لا غير فينبى
 أن لا يكون مقبلا بالمبنى عنه

القول مربع على الفعل

قوله كما في النهاية عبارة
النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس
يقضى حاجته ثم وجد نفسه
كذلك فلا بأس لكن إن أمكنه
الاخفاف ينصرف فانه عند ذلك
من موجبات الرحمة فان لم يفعل
لم يكن به بأس اهـ منه

(كما كره) تحريرا (استقبال قبله)
 واستدبر راحل اجل (بول أو
 غائط) فلو للاستنجاء لم يذكره
 (ولو في بيان) لا ملاقى النهى
 (فان جالس مستقبلا لها) غافلا
 (ثم ذكره) (أخرف) ندبا
 لحديث الطبري من جلس يبول
 قبالة القبلة فذكره فافترق
 عنها اجلالا لها لم يقم من مجلسه
 حتى يغفر له (ان أمكنه والا فلا)
 باس (وكذا يكره) هذه تم
 التعريضة والتعزية (للمرأة
 امسالك صغير بول أو غائط نحو
 التمسك) وكذا مخرجه اليها
 (واستقبال نفس وقولها) أي
 لاجل بول أو غائط (وبول وغائط
 في ما ولو جاريا) في الاصح وفي
 الخبر أنها في الراكد تحرمة وفي
 الجاوي تزجية

ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كان في سفينة في البحر فلا يكره له البول والتغوط فيه للضرورة ومثله سبوت الخلاء في دمشق ونحوها فان ماءها يجري دائماً ولم يلغنا عن أحد من السلف منع قضاء الحاجة بها ولعل وجهه أن الماء الجاري بها بعد نزوله من الجرن إلى الأسفل لم يبق له حرمة الماء الجاري لقرب اتصاله بالنجاسة فلا تظهر فيه العلة المارة للكره لانه لم يبق معه إلا ارتفاع به نعم ذكر سيدي عبد الغني في شرح الطريقة المحمدية أنه يظهر المنع من اتخاذ سبوت الخلاء فوق الأنهار الطاهرة وكذا اجراء مياه الكنف اليها بخلاف اجرائها إلى النهر الذي هو مجمع المياه النجسة وهو المسمى بالمالح والله تعالى أعلم (قوله وعلى طرف نهر الخ) أي وإن لم تصل النجاسة إلى الماء لعدم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز في الموارد ولما فيه من إيذاء الماسرين بالماء وخوف وصولها إليه كذا في الضياء عن النووي (قوله أو تحت شجرة مثمرة) أي لا تلأف الثمر وتنحسه امداد والمتبادر أن المراد وقت الثمرة ويلحق به ما قبله بحيث لا يأمن زوال النجاسة بقطر أو نحوه كغلاف أرض من بول ويدخل فيه الثمر المأكول وغيره ولو مشعوما لاحترام الكل والانتفاع به ولذا قال في الغزونية ولا على خضرة ينتفع الناس بها (قوله أو في ظل) لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل رواه أبو داود وابن ماجه (قوله ينتفع بالجلوس فيه) يثنى تقييده بما إذا لم يكن محللا للاجتماع على محترمه أو مكروه ولا فقد يقال يطلب ذلك لدفعهم عنه ويلحق بالظل في الصيف محل الاجتماع في الشمس في الشتاء (قوله وفي مقابر) لأن الميت يأذى بجائز أذى به الحي والظاهر أنها محرمية لأنهم نصوا على أن المرور في سكة حادثة فيها حرام فهذا أولى ط (قوله وبين دواب) خشية حصول اذية منها ولو لم يتنجس بنحو مشيها (قوله وفي مهب ريح) لتلاي رجع الرشاش عليه (قوله وجر) بتقديم الجيم على المهملة هو ما يحترق الهوام والسباع لانفسها قاموس لقول قتادة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسال في البحر قالوا الفتادة ما يكره من البول في البحر قال يقال انه مساكن البحر رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقد يخرج عليه من البحر ما يلبسه أو يرد عليه بوله ونقل أن سعد بن عبادَةَ الخزرجي رضي الله عنه قتله الجن لأنه بال في حجر بأرض حوران وعماه في الضياء (قوله وثقب) الخرق النافذ قاموس وهو بالفتح واحد الثقوب وبالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه مختارهم هذا يعني عنه ما قبله وهذا في غير المعتد لذلك كالوعة فيما يظهر (قوله زاد العيني الخ) أقول ينبغي أن يراد أيضا البول على ما منع من الاستنقاء به لاحترامه كالعظم ونحوه كما صرح به الشافعية (قوله يعبر عليه أحد) هذا أعم من طريق الناس (قوله ويجنب طريق أو قافله) قيد ذلك في الغزونية بقوله والهوايب من صوبه إليها قال في الضياء أي إلى الطريق أو القافلة والوالوالحال اه (قوله وفي أسفل الأرض الخ) أي بأن يقع في أسفلها ويول إلى أعلاها فيعود الرشاش عليه (قوله والتكلم عليها) أي على البول والغائط قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان يضران الغائط كشافين عن عورتهم ما يتحدثان فإن الله تعالى يمقت على ذلك رواه أبو داود والحاكم وصححه ويضران الغائط أي بآتيانه والمقت وهو البغض وإن كان على المجموع أي مجموع كشف العورة والتحدث فبعض موجبات المقت مكروه امداد (تنبيه) عبارة الغزونية ولا يتكلم فيه أي في الخلاء وفي الضياء عن بستان أبي الليث يكره الكلام في الخلاء وظاهره أنه لا يختص بحال قضاء الحاجة وذكر بعض الشافعية أنه المعتقد عندهم وزاد في الامداد ولا ينتخ أي الا بعد ذكر كما إذا خاف دخول أحد عليه اه ومثله بالاولى ما لو خشى وقوع محدور بغيره ولو نوضاً في الخلاء لعذر هل يأتي بالسبلة ونحوها من ادعيته مراعاة لسنه الوضوء أو يتركها مراعاة للمحل والذي يظهر الثاني لتصريحهم بتقديم النهي على الأمر تأمل (قوله وأن يبول قائماً) لما ورد من النبي عنه ولقول عائشة رضي الله عنها من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائماً فلا تصدقوه ما كان يبول الا فاعدا رواه أحمد والترمذي والنسائي واسناده جيد قال النووي في شرح مسلم وقدرى في النهي احاديث لا تثبت ولكن حديث عائشة ثابت فلذا قال العلماء يكره الاعدز وهي كراهة تنزيه لا تحريم وأما بوله صلى الله عليه وسلم في السبلة التي يقرب الدور فقد ذكر عياض أنه لعله طال عليه مجلس حتى حفزه البول فلم يكنه التباعد اه وأما روى أنه صلى الله عليه وسلم بال قائماً بالجرح بما أضه بهم مرة ساكنة بعد الميم وباء موحدة وهو باطن الركة أو لوجع كان بصلبه والعرب كانت تستثنى به أو لكونه لم يجد مكاناً للعود

(وعلى طرف نهر أو بئر أو حوض)
أو عين أو تحت شجرة مثمرة
أو في زرع أو في ظل ينتفع
بالجلوس فيه (ويجنب مسجد
ومصلى عبد وفي مقابر وبين دواب
وفي طريق الناس (و) في مهب
ريح وبجرفارة أو حية أو غملة
وثقب) زاد العيني وفي موضع
يعبر عليه أحد أو يقعد عليه
ويجنب طريق أو قافله أو خيمة
وفي أسفل الأرض إلى أعلاها
والتكلم عليها (وأن يبول قائماً

قوله وأما بوله الخ هو ما رواه
الشيخان عن حديثه رضي الله
عنه أنه صلى الله عليه وسلم أتى
سبابة قوم فقال قائماً والسبابة
هي ملقى العراب والقمامة تكون
بفضاء الدور وضافتها إلى القوم
ليست بإضافة ملأ بل كانت مواتاً
مباحة في محلهم ضياء اه منه

أوفعه بيانا للعبواز وتامه في الضياء (قوله أو مضطجعا أو محجرا) لانهم امن على اليهود والنصارى غزوية
(قوله بلا عذر) يرجع الى جميع ما قبله ط (قوله ويتوضأ هو) قدره وليوافق الحديث ويثبت حكم
غيره بطريق الدلالة أفاده ح (قوله الحديث الخ) افطه كما في البرهان عن أبي داود لا يبولن أحدكم
في مستحبه ثم يغتسل أو يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه والمعنى موضعه الذي يغتسل فيه بالحميم وهو
في الاصل الماء الحار ثم قيل للاغتسال بأى مكان استحمام وانما معنى عن ذلك اذا لم يكن له مسلك يذهب فيه
البول أو كان المكان صلبا فهوهم المغتسل انه أصابه منه شئ فيحصل به الوسواس كما في نهاية ابن الاثير
مدنى (قوله يجب الاستبراء الخ) هو طلب البراءة من الخارج بشئ مما ذكره الشارح حتى يستيقن بزوال
الآثر وأما الاستنقاء فهو طلب النقاة وهو أن يذلل المقعدة بالاجار أو بالأصابع حالة الاستنجاء بالماء وأما
الاستنجاء فهو استعمال الاجار والماء هذا هو الاصح في تفسير هذه الثلاثة كما في الغزوية وفيها أن المرأة
كأن جسد الا في الاستبراء فانه لا استبراء عليها بل كما فرغت تصبر ساعة لطيفة ثم تستنحي ومثله في الامداد وعبر
بالوجوب تعالى لا تدروا غيرهما بعضهم غير بأنه نرض وبعضهم بلفظ ينبغي وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض
الشافعية ومجمله اذا أمن خروج شئ بعده فيندب ذلك مبالغة في الاستبراء أو المراد الاستبراء بخصوص هذه
الاشياء من نحو المشى والتخنج أما نفس الاستبراء حتى يطمئن قلبه بزوال الرشح فهو فرض وهو المراد بالوجوب
ولذا قال الشربلالي يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول ويطمئن قلبه وقال عبرت بالزوم لكونه أقوى
من الواجب لان هذا بقوت الجواز يفوته فلا يصح له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال الرشح اه (قوله
أو تنخج) لان العروق ممتدة من الحلق الى الذككرو بالتخنج تتحرك وتقدف ما في مجرى البول اه ضياء
(قوله ويختلف الخ) هذا هو الصحيح فمن وقع في قلبه انه صار طاهرا اجاز له أن يستنحي لان كل أحد أعلم بحاله
ضياء قلت ومن كان بطى الاستبراء فليقتل بنحو ورقة مثل الشعيرة ويحتشى بها في الاحليل فانها تشترب ما بقي من
أثر الرطوبة التي يخاف خروجها وينبغي أن يغيبها في المحل لئلا تظهر الرطوبة الى طرفها الخارج وللخروج
من خلاف الشافعي وقد جرب ذلك فوجد أنه نفع من ربط المحل لكن الربط اولى اذا كان صائغا لئلا يفسد
صومه على قول الامام الشافعي (قوله ومع طهارة المغسول تطهر اليد) هذا محقق الفقيه أبي جعفر وقيل
يجب غسلها لانهما تنجس بالاستنجاء وقيل بسن وهذا هو الصحيح كما مر في سنن الوضوء نوح ونقل في القنية انه
لو استنحي بالماء ويده يخط مشدودا لا يظهر بطهارة اليد ما لم يمس اليد بالخط امرار البغيا (قوله وبشرط الخ)
قال في السراج وهل يشترط فيه ذهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا لا يتقدر بالزنا بل يستعمل الماء حتى
تذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وقتدوه بالثلاث اه
والظاهر أن الفرق بين القولين انه على الاول يلزمه شئ يده حتى يعلم زوال الرائحة وعلى الثاني لا يلزمه بل يكفي
غلبة الظن تأمل (قوله بأن رضى الخ) لغسل وجهه انه يخرج بارحائه نفسه الشرح الداخل وهو لا يتخلو
عن رطوبة النجاسة ثم رأيت منقولاً عن خط البرازي في دأمش نسختي البرازية مع التصريح بأن المراد بوجه
السنة ما ذكره الشارح من الارحاء وبه اندفع ما فهمه في الحاشية من بناء القول بالنقض على أن المراد بوجه السنة
هو ادخال الاصبع في الدبر فردد ذلك بأنه قد نص غير واحد من اعيان المشايخ البكار على انه لا يدخل الاصبع
في الاستنجاء (تتمه) اذا أراد أن يدخل الخلاء ينبغي أن يقوم قبل أن يغلبه الخارج ولا يصحبه شئ عليه اسم معظم
ولا حاسر الرأس ولا مع القلنسوة ولا شئ عليها فاذا وصل الى الباب يد بأب التسمية قبل الدعاء هو الصحيح فيقول
بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث ثم يدخل باليسرى ولا يكشف قبل أن يدنو الى القعود
ثم يوسع بين رجله ويميل على رجله اليسرى ولا يفكر في أمر الآخرة كاللقه والعلم فقد قيل انه يمنع منه شئ
أعظم منه ولا يرد سلا ولا يوجب مؤذنا فان عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا ينظر الى عورته ولا الى ما يخرج
منه ولا يزق في البول ولا يطل القعود فانه يولد الباسور ولا يخط ولا يتخنج ولا يكثر الالتفات ولا يبعث يده
ولا يرفع يده الى السماء ويشكس رأسه حياء مما يتلى به ويدفن الخارج ويحتد في الاستفراغ منه فاذا فرغ
يعصر ذكره من أسفله الى الحشفة ثم يمسح بثلاثة اجار ثم يسترد عورته قبل أن يستوى قائما ثم يخرج برجله اليمنى
ويقول غفرانك الحمد لله الذى اذهب عني ما يؤذيني وأمسك عني ما ينفعني ثم يستنحي فاذا استيقن بانقطاع

مطلب
في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء
والاستنجاء

أو مضطجعا أو محجرا من نوبه بلا
عذر أو يبول (في موضع)
و (ويتوضأ) هو (أو يغتسل فيه)
لحديث لا يبولن أحدكم
في مستحبه فان عامة الوسواس
منه (فروع) يجب الاستبراء
بشئ أو تنخج أو نوح على شقه
الابسر ويختلف بطباع الناس
* ومع طهارة المغسول تطهر
اليدين بشرط ازالة الرائحة عنها
وعن المخرج اذا عجز والناس
عنه غافلون * استنحي المتوضي
ان على وجه السنة بأن رضى
التقص والا

نام أو مشى على نجاسة ان ظهر
عنه ان نجس والا لا * ولو وقعت
في نهر فأصاب ثوبه ان ظهر أثرها
تنجس والا لا * لف طاهر في نجس
مبطل بقاء

قوله في مختارات النوازل اقول
ونص عبارة مختارات النوازل
هكذا الجار اذا مال في الماء
الجاري فأصاب رشاشه الثوب
لا يفسده ما لم يتبين انه يبول وكذا
لورى نجاسة في الماء فانتضح منه
فأصاب الثوب وان كان الماء
راكدا يفسده اه منه

أثر البول بقدره للاستنجاء بالماء موضعاً آخر ويبدأ بغسل يديه ثلاثاً ويقول قبل كشف العورة بسم الله العظيم
وبحمده والحمد لله على دين الاسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الذين لا خوف عليهم
ولا هم يحزنون ثم يفيض الماء باليمنى على فرجه ويغسل باليسرى ويبدأ بالقبيل ثم الدبر ويرش
معدته ثلاثاً ويذكر كل مرة ويبلغ فيه ما لم يكن صامخاً فيشف بخرقة قبل أن يجمعه كيلا يصل الماء الى جوفه
فيفطر ثم يذلل يده على حائط أو أرض طاهرة ثم يغسلها ثلاثاً ثم يقوم وينشف فرجه بخرقة نظيفة فان لم تكن معه
يسح يده مراراً حتى لا تبقى الابله يسيرة ويلبس سراويله ويرش فيه الماء ويحشو بقطنة ان كان يريه
الشیطان ويقول الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً وقائداً ودليلاً الى الله والى جنات النعيم اللهم
حصن فرجى وطهر قلبى ومحض ذنوبى اه ملخصاً من الغزوية والفضياء (قوله نام) أى فعرق وقوله
أومشى أى وقدمه مبتلة (قوله على نجاسة) أى يابس الماء من الملتقى لو وضع ثوباً رطباً على ما طين بطين
نجس جاف لا نجس قال الشارح لان الجفاف يجذب رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين
رطباً اه (قوله ان ظهر عنها) المراد بالعين ما يشمل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبر به كما في نور
الابضاح لكان اولى (قوله تنجس) أى فيعتبر فيه القدر المانع كما مر في محله (قوله ولو وقعت) أى
النجاسة في نهر أى ما جارب أن يال فيه جارباً فأصاب الرشاش ثوب انسان اعتبر الاثر بخلاف ما اذا مال في ماء
راكدا فانه اذا أصابه من الرشاش أكثر من الدرهم منع كافي الخائفة لكن ذكر فيها انه لو أقيمت عذرة في الماء
فأصابه منه اعتباراً لثراً طلق ولم يفصل بين الجارى وغيره ولم يطلaque محمول على ما ذكره من التفصيل ويؤيده
انه المتبادر من كلام صاحب الهداية في مختارات النوازل اللهم الا أن يفرق بين البول والعذرة بأنه اذا أصاب
البول الماء الراكد يترج الظن بأن الرشاش من البول لصدمة الماء بخلاف ما اذا كان جارباً فان كلامهما
يصدم الاخر فيجتمعا انه من الماء فلذا اعتبر الاثر وأما في العذرة فالرشاش المطاير انما هو من الماء قطعاً سواء كان
راكداً أو جارياً ولكنه يحتمل أن يكون من الماء الذى أصاب العذرة أو من غيره تطاير بقوة وقعها فيعتبر فيه
الاثر لان الاصل الطهارة هذا ما ظهري والله تعالى أعلم هذا وقد ذكر في المنية وغيره ما عن ابن الفضل التنجيس
في الجارى وغيره وأن اختياراً أبى الليث عدمه قال في شرح المنية أى في الجارى وغيره وهو الاصح لان النجس
لا يزول بالنك ولا الغالب أن الرشاش المتصاعد انما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء الشئ الصادم فيحكم
بالغالب ما لم يظهر خلافه اه فتأمل فان كون ذلك هو الغالب محمول نظر بقى شئ وهو أنه هل المراد بالراكدا
القليل أو الكثير لم أره مصر يحاوقال ح الظاهر الاول والا لما كان معنى لتفصيل قاضى خان وبه فهم من
تعليل شرح المنية للاصح أن الماء القليل لا ينجس في آن وقوع النجاسة حتى لو أخذ ماء من الجانب الآخر عقب
الوقوع بالفاصل يكون طاهر لانهم لم يحكموا بامر بان النجاسة الى الرشاش لعدم زمان تدرى فيه مع قرينه من
النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة في آن الوقوع اولى تأمل تقطر اه قلت وعلى
ما ذكرناه من الفرق بظهر تفصيل الخائفة معنى فلا يدل على أن المراد بالراكدا القليل فتأمل (قوله لف طاهر
الخ) اعلم انه اذا لف طاهر جاف في نجس مبطل واكتسب الطاهر منه اختلف فيه المشايخ فقليل ينتجس الطاهر
واختار الحلواني انه لا ينتجس ان كان الطاهر بحيث لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر لوعصر وهو الاصح كما
في الخلاصة وغيرها وهو المذكور في عامة كتب المذهب متونا وشروحا ووافواوى في بعضها بلا ذكر خلاف
وفي بعضهم باللفظ الاصح وقيد في شرح المنية بما اذا كان النجس مبلولاً بالماء لا بنحو البول وبما اذا لم يظهر
في الثوب الطاهر أثر النجاسة وقيد في الفتح أيضاً بما اذا لم ينبع من الطاهر شئ عند عصره ليكون ما اكتسبه
مجرد ندوة لانه قد يحصل بلى الثوب وعصره ينبع رؤس صغار ليس لها قوة السيلان ثم ترجع اذا حل الثوب
ويعد في مثله الحصبم بالطهارة مع وجود الخاط حقيقة قال في البرهان بعد نقله ما في الفتح ولا يخفى منه
انه لا يتبين بأنه مجرد ندوة الا اذا كان النجس الرطب هو الذى لا يتقاطر بعصره اذ يمكن أن يصيب الثوب الجفاف
قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه شئ بعصره كما هو مشاهد عند البداية بغسله فيتبين أن يفتى بخلاف ما صححه
الحلواني اه وأقره الشرنبلالى ووجهه ظاهر والحاصل انه على ما صححه الحلواني العبرة بالطاهر المكتسب
ان كان بحيث لو انعصر قطر نجس والا لسواء كان النجس المبطل يقطر بالعصر اولا وعلى ما في البرهان العبرة

قوله وهذا هو المفهوم الخ وذلك
حيث علل لعدم التجسس بقوله
لأنه إذا لم يتقاطر منه بالعصر
لا ينفصل منه شيء وانما يتصل
ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتجسس
به اه فان الصغار البارزة كلها
عائدة على التجسس فيفهم منه انه
المعتبر في التقاطر وعدمه دون
الظاهر اه منه

ان بحيث لو عصر قطر تجسس
والالا * ولولف في مبتل * نحو
بول ان ظهر ندوة أو أثره تجسس
والالا * فارة وجدت في خر
فريت فتخلل ان متفحمة تجسس
والالا * وقع خرفي خل ان قطرة
لم يحل * الابد ساعه وان كوزا حل
في الحال ان لم يظهر أثره * فارة
وجدت في قمعة لم يدخل ماتت
فيها أو في جرة أو في بر يحمل على
القمعة * ثلاث قرب من يمن
وعسل وديس أخذ من كل حصة
وخلط فوجد فيه فارة نضعها
في الشمس فان خرج منها الدهن
فيمن والا فان بقي بحال الجدد
فالعسل أو متلظنا فالديس *
يعمل بخبر الحرمة في الذبيحة
وبخبر الحل في ماء وطعام *
يتحرى في ثياب أكلها طاهروفي
أو ان أكثرها طاهر لا أكلها بل
يعكم بالاغاب الضرورة
شرب * يحرم اكل لحم
قوله فقرته هكذا بخطه ولعلها
نسخته والافسخ الشارح التي
يسدى فمن الخ ويجزأ اه
مصححه

لتجسس المبتل ان كان بحيث لو عصر قطر تجسس الطاهر سواء كان الطاهر بهذه الحالة أو لا وان كان بحيث لم يقطر
لم يتجسس الطاهر وهذا هو المفهوم من كلام الزبيدي في مسائل شتى آخر الكتاب مع أن المتبادر من عبارة
المصنف هناك كالكوز وغيره خلافه بل كلام الخلاصة والخاتمة والبرازية وغيرها صريح بخلافه وسيأتي تمام
الكلام هناك ان شاء الله تعالى (قوله ان بحيث لو عصر الخ) المتبادر منه عود الضمائر الثلاث الى الطاهر
فيوافق ما صححه الحلواني ويحتمل عود الضمير في عصر وقطر الى التجسس والضمير في تجسس الى الطاهر فيوافق
ما في البرهان والشرب بلالية والزبيدي فافهم (قوله ولولف الخ) مختار قوله مبتل بماء وهذا ما خوذ من شرح
المنية وقال لان الندوة حثت ذنوب التجاسة وان لم يقطر بالعصر أقول أنت خير بأن الماء الجوار للتجاسة حكمه
حكمهما من تغليظ أو تخفيف فلا يظهر الفرق بين المبتل بيول أو بماء أصابه بول تأمل (قوله ان متفحمة
تجسس) لانه ينصل منها أجزاء بسبب الاتفاخ وانقلاب الخمر خلا لا يوجب انقلاب الاجزاء التجسدة طاهرة اه
ح قال في الخاتمة وكذا الكلب اذا وقع في عصير ثم تحمر ثم تحلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب أقام فيه وانه
لا يصير خلا (قوله والا لا) أي لا يتجسس الخل لعدم بقاء شيء بعد التحلل والفارة وان كانت نجسة قبل التحلل
مثل الخمر لكن التجسس لا يؤثر في مثله فاذا ألقيت ثم تحلل الخمر طهر بانقلاب العين بخلاف ما اذا وقعت في بر
فانها تنجسه للملاقاتها الماء الطاهر فتؤثر فيه ويجب الترح وان لم تتفحخ ولا يرد ما اذا انفسخت في الخمر لما علمت
من أن ذلك الاثر بعد التحلل لا يقلب خلا فيؤثر في طهارة الخل فافهم (قوله وقع خرفي خل الخ) وجهه كما
في الخاتمة انه في الكوز لما زالت الرائحة عرف التغيير وعرف انه صار خلا أو ما في القطرة فانها لا رائحة لها فلا
يعرف التغيير ويحتمل انها باقية في الحال فلا يحكم بجهله قال القاضي الامام يحكم ظنه ان كان غالب ظنه انه
صار خلا طهر والا فلا اه (قوله فارة وجدت الخ) صورته ملا جرة من بر ثم ملا قمعة من تلك الجرة ثم وجد
في القمعة فارة وفي نهاية الحديث القمعة ما يسخن فيه الماء من نجاس وغيره ويكون مضيق الرأس اه
(قوله يحمل على القمعة) هذا من باب الحوادث تصاف الى أقرب الأوقات اه ح وفي الفتح أخذ
من حب ثم من حب آخر ماء وجعل في اناء ثم وجد في الاناء فارة فان غاب ساعة فالتجاسة لانا والا فان تحترى
ووقع تحترى به على أحد الحبين عمل به وان لم يقع على شيء فليجلب الأخير وهذا اذا كانا لواحد فلو لاثنين كل منهما
يقول ما كانت في جبي فكلاهما طاهر (قوله فان خرج منها الدهن) أي من جوفها أو المراد عمليا لا
جلدها (قوله فقرته) أي هي التجسدة وكذا يقدر فيها بعده (قوله والا) أي وان لم يخرج منها
الدهن فان بقي ما عليها بحال الجدد يفتح الجيم والميم أي جامد أهو دليل انه غسل لان غسل اذا أصابته الشمس
تلاحت أجزاؤه وتماسك بعضها ببعض بخلاف الدبس فانه ينقطع بعضه عن بعض بجمرة الشمس أفاده ح
بقي ما اذا لم يظهر الحال بذلك وينبغي أن يفصل فيه كإقضاءه أنفع الفتح (قوله يعمل بخبر الحرمة الخ) أي
اذا أخبره عدل بأن هذا اللحم ذبيحة مجوسى أو مسية وعدل آخر أنه ذبيحة مسلم لا يحل لانه لما شأنا الخبر ان بقي
على الحرمة الاصلية لا يحل الا بالذكاة ولو أخبر عن ماء وتساير اني على الطهارة الاصلية اه اعداد
وظاهره انه بعد التها في الصورين لا يعتبر التحترى وسند كرمي مخالفه في الخطر والاباحة قبل فصل اللبس عن
شراح الهداية وغيرهم فراجع هناك (قوله أكلها طاهر) كالأكل طوب طاهر مع نوبين نجسين وكذا
بالعكس بالاولى (قوله لا أكلها) مثله التساوى فانه لا يتحرى فيه أيضا كما سيذكره الشارح في الخطر والاباحة
وذكر هناك أن اختلاط الذبيحة الذكية والميتة حكم الاواني ثم الفرق بين الثياب والاواني كما في الامداد أن
الثوب لا خلف له في ستر العورة بخلاف الماء في الوضوء والغسل فانه يخلفه التيمم وأما في حق الشرب فيتحرى
مطلقا لانه لا خلف له ولهذا قال الاضروة شرب * ثم اعلم أن ما ذكره الشارح هنا في مسائل الثياب والاواني
موافق لما في نور الابيضاح ومواهب الرحمن ويخالفه ما في الذخيرة وغيرهما مما حاصله انه ان غلب الطاهر
في الاواني أو الثياب أو الذبايح تحترى في حالتي الاختيار والاضطرار اعتبارا بالغالب والافقي الاختيار لا يتحرى
في الكل وفي الاضطرار يتحرى في الكل الا في الاواني لغیر الوضوء والغسل وسيأتي بسطه في الخطر والاباحة ان
شاء الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا اطلق من نسائه امرأة واعتق من امائه أمة فانه لا يجوز له أن يتحرى لوط
ولا بيع وان كانت الغلبة للعلل وقامه في الولوالجية وغيرها من كآب التحترى فراجع (قوله يحرم أكل

أنتن لا تحوتين ولين شعير في بعر
أو روث صلب بؤكل بعد غسله
وفي خني لا مرارة كل حيوان
كبوله وجرنه كزله حكم العصير
حكم الماء رطوبة الفرج
طاهرة خلاها لهما العبرة
لاظهار من تراب أو ماء اختلطا
به يتيقن منى في حمام ونحوه
لا ينسج ما لم يعلم أنه غسالة نجس
لا ينبغي أخذ الماء من الأنوبة
لأنه يصير الماء راكدا التكبير
إلى الحمام ليس من المروءة لأن
فيه اظهار مقلوب الكناية

لحم أنتن عزاء في التارخانية إلى مشكل الآثار والطحاوي قال ح أي لأنه ينسج لأنه نجس وأما نحو الملبس
المتن فلا ينسج ذكره الشرنبلالي في شرح كراهية الوهبانية اه قلت ونقل في التارخانية عن صلاة الجلاية
انه اذا اشتد تغيره نجس ثم نقل التوفيق يحمل الأول على ما اذا لم يشتد ومثله في القنية لكن في الجوى عن النهاية
أن الاستحالة إلى فساد لا توجب النجاسة لاحالة اه وفي التارخانية دود لحلم وقع في مرقاة لا ينسج ولا يؤكل
المرقة ان تقفح الدود فيها اه أي لأنه ميتة وان كان طاهرا قلت وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والثمار
(قول شعير الخ) في التارخانية اذا وجد الشعير في بعر الابل والغنم يغسل ويحفظ ثلاثا وبؤكل وفي أخناه
البقرة لا يؤكل قال في الفتح لأنه لا صلابة فيه ثم نقل في التارخانية عن الكبري أن الصحيح التفصيل بالانتاخ وعدمه
وبستهوى فيه البعر والخني اه أي ان انتفخ لا يؤكل فيه ما ولا أكمل فيها وباحت نحوه في شرح المنية
وبما ذكرنا علم أن قوله صلب مرفوع صفة ثانية لشعير فافهم (قوله مرارة كل حيوان كبوله) أي
فان كان بوله نجسا مغلطا ومخففا فهي كذلك خلافا وفاقا ومن فروعه ما ذكرنا لو أدخل في أصبعه مرارة
ما كول اللحم يكره عنده لأنه لا يبيح التداوي ببوله لا عند أبي يوسف لأنه يبيحه وفي الذخيرة والخانية أن الفقيه
أبا الليث أخذ بالثاني للحاجة وفي الخلاصة وعليه الفتوى قلت وقياس قول محمد لا يكره مطلقا لطهارة بوله عنده
اه حلية (قوله وجرنه كزله) أي كسر قنينة وهي بكسر الجيم وقد تقفح ما يجتره أي يخرج به البعر من
جوفه إلى فيه فأكلة ثانيا كما في المغرب والقاموس وعليه في التجنيس بأنه واره جوفه ألا ترى إلى ما يورى
جوف الانسان بأن كان ماء ثم قام في حكمه حكم بوله اه وهو يقتضى انه كذلك وان قام من ساعته لكن
قال بعده في الصبي ارتفع ثم قام فأصاب ثياب الاثم ان زاد على الدرهم منع وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
لا يمنع ما لم ينسج لأنه لم يتغير من كل وجه فكان نجاسته دون نجاسة البول لأنها متغيرة من كل وجه وهو الصحيح
اه كذا في فتح القدير وظاهر الميل إلى اعطاء الجزة حكم هذا القى أخذ من التعليل (قوله حكم العصير حكم
الماء) أي في انه تزال به النجاسة الحقيقية وأنه اذا كان عشرين في عشر لا ينسج بوقوع النجاسة فيه كما في الماء
اه ح وفي انه لو عصر العنب وهو يسيل فادى رجله ولم يظهر أثر الدم لا ينسج عند أبي حنيفة وأبي يوسف
كما في المنية عن الحبط (قوله رطوبة الفرج طاهرة) ولذا انقل في التارخانية أن رطوبة الولد عند
الولادة طاهرة وكذا السخلة اذا خرجت من أمها وكذا البيضة فلا ينسج بها الثوب والماء اذا وقعت فيه
لكن يكره التوضي به للاختلاف وكذا الانفة هو المختار وعندهم ما ينسج وهو الاحتياط اه قلت
وهذا اذا لم يكن معه دم ولم يخالط رطوبة الفرج مذى أو منى من الرجل والمرأة (قوله العبرة لظاهر
الخ) هذا ما عليه الاكثر فتح وهو قول محمد والفتوى عليه بزازية وقيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين نجس
والافطاهر وقيل العبرة للتراب وقيل للغالب وقيل أيهما كان نجسا فالطين نجس واختاره أبو الليث وصحبه
في الخانية وغيرهما وقوا في شرح المنية وحكمهم بفساد بقية الاقوال تأمل وصححه في الحبط أيضا وعليه
بأن النجاسة لا تزول عن أحدهما بالاختلاط بخلاف السريقين اذا جعل في الطين للطين لا ينسج لأن فيه ضرورة
إلى اسقاط نجاسته لأنه لا يتهيأ إلا به حلية (قوله منى في حمام ونحوه) أي كالوشى على ألواح مشرعة بعد
مشي من برجله قدر لا يحكم نجاسة برجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرورة فتح وفيه عن التجنيس
منى في طين أو أصابه ولم يغسله وصلى تجزيه ما لم يكن فيه أثر النجاسة لأنه المانع الآن يحتاط أما في الحكم
فلا يجب (قوله لأنه يصير الماء راكدا) أي لأنه بأخذه من الأنوبة يمنع نزوله إلى الخوض فصيرا كذا
وربما كان على يده نجاسة أو على يده غيره فأدخلها في الخوض في هذه الحالة فيتنجس فينبغي اذا أراد الأخذ أن
يأخذ من الخوض لأن الماء اذا كان نازلا والغرف متدارك فهو في حكم الجاري (قوله التكبير إلى
الحمام) أي الدخول إليه أول الغداة بلا ضرورة (قوله لأن فيه اظهار مقلوب الكناية) أراد به النكاح أي
الجماع ولم يقل مقلوب الكناية مع أنه قلب حقيقى لزيادة التباع عن التصريح به لأنه مما يطلب تكملة ولذا
كان من أمته السر كفي القاموس وبعبارة القيص اذ فيه ابداء ما يجب اخفاؤه والظاهر أنه يجب بالحاء
ولذا قال العلامة الرملي وأما ما نهى عنه صلى الله عليه وسلم فهو السباع أي على وزن كذاب وهو المفارقة
بالجماع وإفشاء الرجل ما يجري بينه وبين زوجته فذل ليس من هذا القبيل بل النهي يقتضى التحريم اه

(قوله ثياب الفسقة الخ) قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكرر الصلاة في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون الخمر
قال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من ثياب أهل الذمة الا السراويل مع
استحلالهم الخمر فهذا اولى اه (قوله لجعلهم فيه البول) ان كان كذلك لاشانه نجس تاتر خاتية
(قوله ان غلب على ظنه) عبارة الخاتية ان كان في قلبه (قوله فالامر بالمعروف على هذا) كذا في الخاتية
وفي فصول العلما وان علم انه لا يعط ولا ينزجر بالقول ولا بالفعل ولو باعسلام سلطان أو زوج أو والد له قدرة
على المنع لا يلزمه ولا يأثم بتركه لكن الامر والنهي أفضل وان غلب على ظنه انه يضربه أو يقتله لانه يكون
شبهه قال تعالى أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك أي من ذل أو هوان اذا أمرت
ان ذلك من عزم الامور أي من حق الامور ويقال من واجب الامور اه وتماه فيه (قوله لما ورد
الخ) أي في قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد في القبر رواء الطير في باسناد
حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلواته قال العراقي في شرح
الترمذي ولا يعارضه حديث الصحيح ان اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء لجل الاول على حق
الله تعالى على العبد والثاني على حقوق الادمين فيما بينهم فان قيل أيما يتقدم فالجواب أن هذا الأمر
توقيني وظواهر الاحاديث دالة على أن الذي يقع أولاً المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد كذا
في شرح العلقمي على الجامع الصغير ولا يخفى ما في ذكر الشارح لهذه الجلة قيل كتاب الصلاة من رعاية
التناسب وحسن الختام

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الصلاة)

(قوله نروع) الخ بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة وجه تقديمها على غيرها (قوله ولم تخل
عنها شريعة مرسل) أي عن اصول الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب
ليعقوب والعشاء ليونس عليهم السلام وجمعت في هذه الامة وقيل غير ذلك (قوله بواسطة الكعبة) أي
بواسطة استقبالها وانظر لما اذ خصص هذا الشرط مع انها لم تصر قرية بالاجتماع ساثر شرائطها ط وقد
يقال المراد أنها صارت قرية بواسطة تعظيم الكعبة فانه سبحانه أمر باستنبالها تعظيمها لها وفي ذلك تعظيم
له سبحانه بواسطة تعظيمها فأفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله دون الايمان) لانه قرية بلا واسطة (قوله
لامنه بل من فروعه) أي باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وحوا الافتراض فهي منه لانه من متعلق التصديق
بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ط وأشار الشارح الى خلاف من يقول ان الاعمال من الايمان كالبحار
وغيره (قوله وهي لغة الدعاء) أي حقيقة تها ذلك وهو ما عليه الجمهور ووجه به الجوهري وغيره لانه الشائع
في كلامهم قبل ورود الشرع بالاركان المخصوصة وقيل انها حقيقة في تحرك الصلوات بالصلوات العظمى
الناتجة في اعلى التخصيص اللذان عليهما الاثنان مجاز لغوي في الاركان المخصوصة لان المعنى يجر كهما في
ركوعه وسجوده استعارة نصريحية في المرتبة الثانية في الدعاء تشبيها للداعي في تحشعه بالاركان والساجد
وتماه في النهر (قوله فغلط الخ) اختلف الاصوليون في اللفاظ الدالة على معان شرعية كلف الصلاة والصوم
أهي منقولة عن معانيها اللغوية الى حقائق شرعية أي بأن لم يبق المعنى الاصلي من عبادات معبرة أي بأن يبق
ويراد عليه قيود شرعية قبل الاول واستتظهر في الغاية معللاً بأنها توجد بدون الدعاء في الاثني وقيل بالثاني
وانه انما زيد على الدعاء باقى الاركان المخصوصة وأطلق الجزء على الكل كما في النهر (قوله وهو الظاهر) الضمير
للقول المفهوم من نقل وقوله لوجودها على الظهور اه وعلاه في الخبر بأن الدعاء ليس من حقيقة شرعاً
أي بناء على انه خلاف القراءة قال في النهر وهو ممنوع قلت فيه نظراً لان الذي من حقيقة قراءة آية وأن لم تكن
دعاء تأمل (قوله هي) أي الصلاة الكعابة وهي الجنس المكتوبة (قوله على كل مكاف) أي بعينه ولذا سمي
فرض عين بخلاف فرض الكفاية فانه يجب على جملة المكافين كفاية بمعنى انه لو قام به بعضهم كفى عن الباقي
والاثنوا كلهم ثم المكلف هو المسلم البالغ العاقل ولو انى أو عبداً (قوله بالاجماع) أي وبالكتاب والسنة
(قوله فرضت في الاسراء الخ) نقله أيضاً الشيخ الامعيل في الاحكام ثم قال وحاصل

مطلب
في قول ما يحاسب به العبد
ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة

مطلب
في قول ما يحاسب به العبد
ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة
* ديباح أهل فارس نجس لجعلهم
فيه البول لبريقه * رأى في ثوب
غيره نجساً ما نعتان غلب على
ظنه انه لو أخبره ازالها وجب
والالا فالامر بالمعروف على هذا
* حمل السجادة في زماننا اولى
احتساباً لما ورد أول ما يسأل
عنه في القبر الطهارة وفي الموقف
الصلاة

(كتاب الصلاة)

نروع في المقصود بعد بيان
الوسيلة ولم تخل عنها شريعة
مرسل ولما صارت قرية بواسطة
الكعبة كانت دون الايمان لانه
بل من فروعه وهي لغة الدعاء
فنقلت شرعاً الى الاعمال المعلومة
وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء
في الاثني والاخرس (هي فرض
عين على كل مكاف) بالاجماع
فرضت في الاسراء لانه السبب
سابع عشر رمضان قبل الهجرة
بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين
قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
ثم في

قوله بواسطة الكعبة يعني أن
العبد أمر بالتوجه بحسبه الى
الكعبة منه

ما ذكره الشيخ محمد الجكري نفعنا الله تعالى ببركاته في الروضة الزهراء انهم اختلفوا في أي سنة كان الاسراء بعد اتفاقهم على انه كان بعد البعثة فحزم جمع بأنه كان قبل الهجرة بسنة ونقل ابن حزم الاجماع عليه وقيل بخمس سنين ثم اختلفوا في أي الشهر كان فحزم ابن الاثير والنووي في قتالويه بأنه كان في ربيع الاول قال النووي ليلة تسبع وعشرين وقيل في ربيع الآخر وقيل في رجب وحزم به النووي في الروضة تبعه الرازي وقيل في شوال وحزم الحافظ عبد الغني القدسي في سيرته بأنه ليلة السابع والعشرين من رجب وعليه عمل أهل الامصار اهـ (قوله وان وجب الخ) هذا مبالغه على مفهوم قوله كل مكاف كأنه قال ولا يفترض على غير المكلف وان وجب أي على الولي ضرب ابن عشر وذلك ليخلق به عليها ويعتاده لا لاقتراضها افاده ح وظاهر الحديث أن الامر لابن سبع واجب كالضرب والظاهر أيضا أن الوجوب بالمعنى المصطلح عليه لا بمعنى الاقتراض لأن الحديث ظني فافهم (قوله بيد) أي ولا يجاوز الثلاث وكذلك المعلم ليس له أن يجاوزها قال عليه الصلاة والسلام لم دراس المعلم باله أن تضرب فوق الثلاث فانك اذا ضربت فوق الثلاث اقتص الله منك اهـ اسمعيل عن أحكام الصغار للاسترواشي وظاهره انه لا يضرب بالعصا في غير الصلاة أيضا (قوله لا بخشبة) أي عصا ومقتضى قوله بيد أن يراد بالخشبة ما هو الاعظم منها ومن السوط افاده ط (قوله للحديث الخ) استدلال على الضرب المطلق وأما كونه لا بخشبة فلأن الضرب بها ورد في جنابة المكلف اهـ ح وتام الحديث وفترقوا بينهم في المضاجع رواه ابو داود والترمذي ولفظه علوا الصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عشر وقال حسن صحيح وصححه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي اهـ اسمعيل والظاهر أن الوجوب بعد استكمال السبع واعتبر بأن يكون في أول الثامنة والحادية عشر كما قالوا في مدة الحضنة (قوله قلت الخ) مراده من هذين التثنيين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع المأمورات وينهى عن جميع المنهيات اهـ ح اقول وقد صرح في أحكام الصغار بأنه يؤمر بالفعل اذا جامع وباعادة ما صلاه بلا وضوء لا لو أفسد الصوم لمشقته عليه (قوله بحجامة) بالتخفيف قال في المغرب المجاز الذي لا يالي ما صنع وما قيل له ومصدره الجحون والحجامة اسم منه والفعل من باب طلب اهـ (قوله أي تكاسلا) تفسير مراد اهـ ح (قوله فحق الحق الحق) لا يقال ان حقه تعالى معنى على المسامحة لانه لا تداع في شيء من اركان الاسلام اهـ اسمعيل (قوله وقيل بضرب) قائله الامام المحبوبي ح عن المخ وظاهر الحلية انه المذهب فانه قال وقال اصحابنا في جماعة منهم الزهري لا يقتل بل يعذر ويحبس حتى يموت أو يتوب (قوله وعند الشافعي يقتل) وكذا عند مالك واحمد وفي رواية عن احمد وهي الخيانة عند جمهور اصحابه انه يقتل كفرا وبسط ذلك في الحلية (قوله ويحكمكم بالسلام فاعلمها الخ) يعني أن الكافر اذا صلى بجماعة يحكم بالسلامه عندنا خلافا للشافعي لانها مخصوصة بهذه الامة بخلاف الصلاة منفردا لوجودها في سائر الامم قال عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة واستقبل قبلتها فهو منا قالوا المراد صلواتنا بالجماعة على الهيئة المخصوصة اهـ درر وهو طرف من حديث طويل اخرجه البخاري وغيره الا انه قال فهو والمسلم اسمعيل (قوله بشروط أربعة) قيد الامام الطرسوسي في انفع الوسائل كون الصلاة في مسجد وعليه فالشروط خمسة لكن قال في شرح درر البخاري مسجد وغيره (قوله في الوقت) لانها صلاة المؤمنين الكاملة وظاهره انه لو أدرك متباركة لا يكتفي لعدم كونها في الوقت وان كانت اداء فهي غير كاملة فليس المراد من قوله في الوقت الاداء بل الاخص منه فافهم (قوله مؤتمما) تقييد لقوله مع جماعة احترازًا عما لو كان اماما قال ط لأن الائتمام يدل على اتباع مبيد المؤمنين بخلاف ما لو كان اماما فانه يحتمل نية الانفراد فلا جماعة اهـ اقول الاحتمال المذكور موجود في المؤتم أيضا فالاولى أن يقال الامام متبوع غير تابع والمؤتم تابع لامامه ملتزم لاحكامه وما قبله الشارح مأخوذ من النظم الآتي تعا للجمع ودرر البخاري وصرح بفهمه في عقد الفرائد فقال صلى اماما لا يحكم بالسلامه نقله الشيخ اسمعيل (قوله مؤتمما) فلو صلى خلف امام وكبر ثم أقصد لم يكن اسلاما شرح الوهابية عن المتني (قوله وكذا لو أذن في الوقت) لماذا كرسالة الصلاة اراد تميم الافعال التي يصير بها الكافر مسلما فذكر أن منها الاذان في الوقت لانه من خصائص ديننا وشارعنا وذاقده في المخير بكون الاذان في المسجد فليس الحكم

(وان وجب ضرب ابن عشر عليها
يد لا بخشبة) لحديث مروا
اولادكم بالصلاة وهم ابناء سبع
واضربوهم عليها وهم ابناء عشر
قلت والصوم كالصلاة على الصحيح
كافي صوم القهستاني معزيا
للزاهدي وفي حفر الاختيار انه
يؤمر بالصوم والصلاة وينهى
عن شرب الخمر لآلف الخمر ويترك
الشرب (ويكفر باحدها) لشوئها
بدليل قطعي (وإنكارهما عمدا
بحجامة) أي تكاسلا فاسق (يحبس
حتى يصلي) لانه يحبس حتى يعبد
حق الحق أحق وقيل يضرب حتى
يسيل منه الدم وعند الشافعي
يقتل بملة واحدة حد او قبل
تكفرا (ويحكم بالسلام فاعلمها)
بشروط أربعة أن يصلي في الوقت
(مع جماعة) مؤتمما وكذا
لو أذن في الوقت

قوله بل يعذره كذا يحضه بالذال
المجبة ولعل صوابه يعزب الزاى من
التعزير وهو التأديب دون الحد
كافي المصباح اهـ محصيه

مطلب
فما يصير الكافر به مسلما من
الافعال

عليه بالاسلام لا ياتيه بالشهادتين في ضمن الاذان ليكون من الاسلام بالقول لانه لا فرق حينئذ بين أن يكون في الوقت أو خارجه بل هو من الاسلام بالفعل ولذا صرح ابن الشحنة بأنه يحكم بالاسلام بالاذان في الوقت وان كان عيسويا يخصص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم الى العرب لا أن ما يصير به الكافر مسلما قسما قول وفعل فالقول مثل كلتي الشهادتين فصل فيه أيمنا لكونه محل اشتباه واحتمال بين العيسوي وغيره فقالوا لا بد مع الشهادتين في العيسوي من أن يترتب أم دينه لانه يعتقد انه صلى الله عليه وسلم رسول الله الى العرب فيحصل انه اراد ذلك بخلاف غيره فلا يحتاج الى التبري وأما الفعل فكلما هم يدل على انه لا فرق فيه بين العيسوي وغيره كما حققه الامام الطرسوسي أيضا خلافا لما فهمه ابن وهبان ثم قال ابن الشحنة أيضا وأما الاذان خارج الوقت فلا يكون اسلاما من العيسوي لانه يكون من الاقوال فلا بد فيه حينئذ من التبري من دينه اه قلت وكذا لا يكون اسلاما من غير العيسوي أيضا لما نقله قبله عن الغاية وغيرها من أن الكافر لو أذن في غير الوقت لا يصير به مسلما لانه يكون مستمرا فاقصص من هذا أن الاذان في الوقت من الاسلام بالفعل فلا فرق فيه بين كافر وكافر والاذان خارجا من الاسلام بالقول لكنه لما احتمل الاستمرار لم يصير به الكافر مسلما مع انه لو كان عيسويا يزيد أنه فقد شرطه وهو التبري فافهم هذا التصريح بقي هل يشترط في الاذان في الوقت للمداومة أم يكفي مرة بأني الكلام فيه (قوله أو موحدا للتلاوة) أي عند سماع آية سجدة برأية أي لانها من خصائصها فانه سبحانه وتعالى اخبر عن الكفار بأنهم اذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (قوله أو زكي السائمة) فبده الطرسوسي في نظم الفوائد بركة الابل واعترضه ابن وهبان بأنه لا خصوصية لذلك وبأنه قال في الخاتمة وان صام الكافر أوج وأذى الزكاة لا يحكم بالاسلام في ظاهر الرواية اه وأقره ابن الشحنة وصاحب النهر فطم أن ما ذكره الشارح خلاف ظاهر الرواية أيضا (قوله لا لوصلي الخ) محترز القيود السابقة في الصلاة على طريق الف والنشر المرتب (قوله أو منفردا) لانه لا يختص بشريعتنا ابن الشحنة عن المنتقى وفي الذخيرة أن هذا قول أبي حنيفة ومن مشايخنا من نفي الخلاف بحمل قوله على ما اذا صلى وحده بلا اذان ولا إقامة فلا يحكم بالاسلام اتفاقا وحمل قوله ما على ما اذا صلى وحده وأتى بها فجحكم بالاسلام اتفاقا لانه مختص بشريعتنا اه قلت تكن في هذا التوفيق نظرية نقله ابن الشحنة عن صاحب الكافي من انه لا بد من وجود العبادة على اكمل الوجوه ليطهر الاختصاص بهذه الشريعة اه ومعلوم أن الانفراد نقصان (قوله أو اماما) قدمنا وجهه (قوله أو فعل بنية العبادات) قال في البحر في باب التيمم الاصل أن الكافر متى فعل عبادة فان كانت موجودة في سائر الاذان لا يكون به مسلما كالصلاة منفردا والصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة ومتى فعل ما اختص بشريعتنا فلو من الوسائل كالتميم فكذلك وان من المقاصد او من الشعائر كالصلاة بجماعة والحج الكامل والاذان في المسجد وقراءة القرآن يكون به مسلما اليه اشار في المحيط وغيره اه اقول ذكر في الخاتمة انه بالحج لا يحكم بالاسلام في ظاهر الرواية كما مر ثم ذكر أنه روى انه ان حج على الوجه الذي يفعله المسلمون يكون مسلما وان لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلما اه فعلم أن هذه الرواية غير ظاهر الرواية وأشار في الوهبانية الى ضعفها واليه يشير اطلاق النظم الآتي وكأن وجهه أن الحج موجود في غير شريعتنا حتى ان الجاهلية كانوا يجعون لكن قد يقال ان الحج على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير شريعتنا فصار مثل الصلاة اذا وجدت فيها الشروط الاربعة السابقة لانها من خواص شريعتنا على وجه الكمال فكذا الحج الكامل والاخا الفسق بينهما والظاهر أنه لا تنافي بين ظاهر الرواية وبين الرواية الثانية اذا جعلت الثانية مفسدة لبيان المراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير الكامل فتأمل وفي فتاوى الشيخ قاسم عن خلاصة النوازل لابن الليث قال وكذا الوراء يعلم القرآن أو يقرؤه لم يكن بذلك مسلما اه قلت وهذا اظهر مما ذكره في البحر لما قالوا لا يمنع الكافر من تعلم القرآن لعله يهدي فافهم (قوله ونظمها صاحب النهر الخ) أي قبيل باب قضاء الفوائت (قوله صلى باقتدا) أي بجماعة مقتديا (قوله أو أذن ايضا) باسقاط همزة أيضا للضرورة ح ثم ان الذي رأيته في النهر غير هذا الميث ونصه او بالاذان مع منافيه أتي • أو قد سجد عند سماع ما أتى اه

أو وجد للتلاوة أو زكي السائمة
صار مسلما لا لوصلي في غير الوقت
أو منفردا أو اماما أو أفسدها
أو فعل بنية العبادات لانها
لا تختص بشريعتنا ونظمها
صاحب النهر فقال
وكافر في الوقت صلى باقتدا
مما صلاته لا مفسدا
أو أذن ايضا

ضمير فيه عائد على الوقت المذكور في البيت الأول ومن أن المراد سجود التلاوة ومن إسقاط مسألة الزكاة لما
 علمت من أنها خلاف ظاهر الرواية وأن صاحب التهر اعترض على الطرسوسي في ذكرها وقال لم ارها
 لغيره بل المذكور في الخاتمة انه لا يحكم بالسلامة بالزكاة في ظاهر الرواية (قوله معلنا) المراد به أن يسمعه
 من نصح شهادته عليه بالاسلام لأن يؤذن على صومعة أو سطح يسمعه خلق كثير ولذا لو كان في السفر صح
 كما في سير السرازية حيث قال وان شهدوا على الذي أنه كان يؤذن ويقيم كان مسلما سواء كان في السفر
 أو الحضر وان قالوا يسمعه يؤذن في المسجد فلا حتى يقولوا هو مؤذن لانه يكون ذلك عادة فيكون مسلما اه
 وعزاء في شرح الوهبانية الى محمد ثم ظاهر هذا يفيد أنه لا بد أن يكون عادة له لكن قال في اذان البحر ينبغي أن
 يكون ذلك في العيسوية أما غيرهم فينبغي أن يكون مسلما بنفس الاذان اه قلت لكن قد غلب أن الاسلام
 بالافعال لا فرق فيه بين كافر وكافر خلافا لما فهمه ابن وهبان فاما أن يجعل ذلك تقييد البكون الاذان
 في الوقت اسلاما أو يكون ذلك رواية محمد فقط تأمل وراجع (قوله كأن سجد) بسكون الدال للضرورة
 او لا وصل بنية الوقت وأن مصدريه أي كسجوده والتلاوة حال كونه مطهرا عن أرجاس الكفر ح (قوله تركي) تكلمة
 للوزن وهو حال من ضمير سجد أي كسجوده للتلاوة حال كونه مطهرا عن أرجاس الكفر ح (قوله فسلم) خبر
 كافر ح وزيدت الفاء لوقوع المبتدأ تكررة موصوفة بفعل اريد بها العموم لأن المراد أي كافر كان عيسويا
 أو غيره كما قد منّا تقريره وهذا من المواضع التي يجوز فيها زيادة الفاء في الخبر كقولك رجل بأني فله درهم
 فافهم (قوله منفرد) بالسكون على لغة ربيعة ح وسكتت عن بقية محتررات فيرد الصلاة (قوله
 والزكاة) أي زكاة غير السواثم وعلى انشاد البيت الثاني على الوجه الذي نقلناه عن التهر فالمراد بالزكاة جميع
 أنواعها كما هو مقتضى إطلاق الخاتمة عن ظاهر الرواية (قوله الحج) بالنصب مفعول مقدم لقوله
 زد وتقدم بيانه (قوله بدنية محضة) أي بخلاف الزكاة فانها مالية محضة وبخلاف الحج فانه مركب منها
 لمافيه من العمل بالبدن واتفاق المال (قوله فلا ينافي فيها أصلا) لان المقصود من العبادة البدنية
 اتعاب البدن وقهر النفس الامارة بالسوء ولا يحصل بفعل النائب بخلاف المالية فيجري فيها النيابة
 مطلقا أي حالة الاختيار والاضطرار لحصول المقصود من اغناء الفقير وتنقيص المال بفعل النائب وبخلاف
 المركبة فيجري فيها النيابة حالة العجز نظر الى معنى المشقة بتنقيص المال لاحالة الاختيار نظر الى اتعاب البدن
 كما تقرر في باب الحج عن الغير (قوله أي لا بالنفس الخ) بيان اتعيب النفي المستفاد من قوله
 أصلا (قوله في الحج) متعلق بقوله صحت وكذا قوله في الصوم (قوله بالفدية) متعلق بالخبر المستتر
 في صحت لرجوعه الى النيابة التي هي مصدر أي كما صحت النيابة بالفدية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله
 نيابة المذكور في المتن وأعلم أن صحة الفدية في الصوم للفاني مشروطة باستمرار عجزه الى الموت فلو قدر قبله
 قضي كما يأتي في كتاب الصوم اه ح (قوله لانها) أي الفدية وقوله ولم يوجد أي اذن الشرع بالفدية
 في الصلاة ح وهذا تعليل لعدم جريان النيابة في الصلاة بالمال وفيه إشارة الى الفرق بين الصلاة
 والصوم فان كلامه ما عبادة بدنية محضة وقد صحت النيابة في الصوم بالقضية للشيخ الفاني دون
 الصلاة ووجه الفرق أن الفدية في الصوم إنما استنأها على خلاف القياس اتباعا للنص ولذا سماها الاصوليون
 قضاء بمنزلة غير معقول لان المعقول قضاء الشيء بمنزلة ولم يشبهها في الصلاة لعدم النص فان قلت قد أوجبتم الفدية
 في الصلاة عند الايصاء بها من العاجز عنها فقد أجريتم فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا يمكن أن يكون ذلك
 بالقياس على الصوم لان ما خالف القياس فعليه غيره لا قياس قلت ثبوت الفدية في الصوم يحتمل أن يكون
 معللا بالعجز وأن لا يكون فباستدراكه عليه به يصح قياس الصلاة عليه لوجود العلة فيهما وباعتبار عدمه
 لا يصح قلنا حصل الشك في العلة قلنا بوجوب الفدية في الصلاة احتياطاً لانها ان لم تجزء تكون حسنة
 حادثة لشيء فالقول بالوجوب احوط ولذا قال محمد تجزئه ان شاء الله تعالى ولو كان بطريق القياس لما قلته
 بالمشقة كما في سائر الاحكام الثابتة بالقياس هذا خلاصة ما أوضناه في حواشينا على شرح المنار للشارح
 (قوله سيها تزداد النسم الخ) يعني أن سبب الصلاة الحقيقي هو تزداد النسم على العبد لان شكر النعم
 واجب شرعا وعلا ولما كانت النعم واقعة في الوقت جعل الوقت مبيها يجعل الله تعالى وخطابه حيث

معلنا اوزي • سوا كما كان محمد
 تركي • تسلم لا بالصلاة منفرد •
 ولا الزكاة والصيام الحج زد •
 (وهي عبادة بدنية محضة فلا ينافي
 فيها أصلا) أي لا بالنفس كما صحت
 في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم
 بالقضية للفاني لانها إنما تجوز
 باذن الشرع ولم يوجد (سيها)
 تزداد النعم ثم الخطاب ثم الوقت
 قوله والزكاة هكذا بخطه والذي
 في نسخ الشارح ولا الزكاة اه
 مصححه

جعل سبباً للوجوب كقوله تعالى أقم الصلاة لدلولة الشمس فكان الوقت هو السبب المتأخر وتام تحقيق هذه المسألة في المطولات الأصولية (قوله أي الجزء الأول الخ) إذ لو كان السبب هو الكل لم تقدم السبب على السبب أو وجوب الاداء بعده وقتة فتعين البعض ولا يجوز أن يكون ذلك البعض أول الوقت عينا للزوم عدم الوجوب على من صار أهلاً للصلاة في آخر الوقت بقدر ما يسببها ولا آخر الوقت عينا لأنه يلزم أن لا يصح الاداء في أوله لامتناع التقدم على السبب فتعين كونه الجزء الذي يصل به الاداء وبليه الشروع لأن الأصل في السبب هو الاتصال بالسبب كما في شرح المنار لابن نجيم (قوله والاغتيا يصل به) ما هنا عامة شاملة للجزء الأخير فقوله بعد ذلك والاغتيا الجزء الأخير تكرار وكذا قوله سببها جزء أول اتصل به الاداء والاخصر أن يقول سببها جزء اتصل به الاداء من الوقت والاغتيا هـ ح وسبقه إليه ابن نجيم في شرح المنار (قوله هو الجزء الأخير) وهو ما يتفق عليه من عقد الترخية فقط عندنا وعند زفر ما يتمكن من الاداء فيه وأجمعوا أن خيار التأخير إلى أن لا يصح الاجماع الصلاة حتى لو أخر عنه بأثم هـ ابن نجيم (قوله ولو نأصا) أي إذا اتصل الاداء بآخر الوقت كان هو السبب ولو كان ناقصاً كوقت اصفرار الشمس فيصح اداء العصر فيه لأنه لما اتصل الاداء فيه صار هو السبب وهو ما مورباً بأنه فيه فيكون اداءه كما وجب بخلاف عصر أمه كما يأتي (قوله حتى تجب) بالرفع لأنه تقرير على قوله فالسبب هو الجزء الأخير (قوله افاقا) أي في آخر الوقت ولو بقدر ما يسبب الترخية عند علماء الثلاثة خلافاً لفر كافي شرح التحرير لابن امير حاج أي فيجب عليهما القضاء لاحتياجهما إلى الوضوء لأن الجنون أو الانغماء ينقضه وليس في الوقت ما يسببه وعلم منه أنه لو أفاقا في الوقت ما يسبب الترخية تجب عليهما صلاته بالاولى وأنه لو لم يسبق منه ما يسبب الترخية لم تجب عليهما صلاته كما مر في الحديث إذا انقطع للعشرة قال ح وهذا إذا زاد الجنون والانغماء على خمس صلوات والواجب عليهما صلاة ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يسبب الترخية بل وما قبله من الصلوات أيضاً كما سبباً (قوله طهرنا) أي ولو كان الباقي من الوقت مقدار ما يسبب الترخية إذا كان الاقتران على العشرة أو الأربعين فإن كان أقل والباقي قدر الغسل مع مقدّماته كالاستسقاء وخلع الثوب والتستر عن الاعين والتخيرية فعليهما القضاء والا فلا هـ شرح التحرير (قوله وصبي بلغ) أي وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسبب الترخية أو أكثر كما يفهم من كلامهم في الحائض التي طهرت على العشرة ح (قوله ومرة تأسلم) أي إذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يسبب الترخية كما في الحائض المذكورة وكذا حكم الكافر الأصلي حكم المرتد وانما خصه بالذكري ليعلم قوله وان صلياً أول الوقت وصورته في المرتد أن يكون مسلماً أول الوقت فصلى الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت ح (قوله وان صلياً في أول الوقت) يعني أن صلاتهما في أوله لا تسقط عنهما الطلب والحالة هذه أما في الصبي فذلكونه انقلا وأما في المرتد فطلب وطها بالارتداد ح وفي البحر عن الخلاصة غلام صلى العشاء ثم احتلم ولم يتب حتى طلع الفجر عليه إعادة العشاء هو المختار وان اتب قبله عليه قضاء العشاء اجماعاً وهي واقعة مجدداً لها با حنيقة فاجابه بما قلنا هـ (قوله وبعد خروجه) أي خروج الوقت بالصلاة (قوله ليثبت الواجب الخ) لأنه لو لم يضاف إلى جملة الوقت وقلنا بتعين الجزء الأخير للسببية لم يثبت الواجب بصفة النقص في بعض الصور كما في وقت العصر (قوله وأنه الأصل) الواو للعال وهمزة أن مـ كسورة ح والضحية يرجع إلى ثبوت الواجب بصفة الكمال المترتب على كون السبب هو جملة الوقت ط (قوله حتى يلزمهم) أي الجنون ومن ذكر بعده وكذا غيرهم ممن خرج عليه الوقت ولم يصل فيه (قوله هو الصحيح) مقابله ما قبل ان الجنون ونحوه لو أفاق أو طهر أو أسلم في ناقص كان ذلك الوقت الناقص هو السبب في حقهم لتعذر إضافة السبب إلى جملة الوقت لعدم اهليتهم للوجوب في جميع أجزائه فيجوز لهم القضاء في ناقص آخر لأنه كذلك وجب والصحيح أنه لا يجوز لأنه لا نقصان في الوقت نفسه وانما هو في الاداء فيه لما فيه من التشبه بعبد الشمس كما حققه في التحرير وسبباً في تمامه (قوله لأنه لا خلاف في طرفيه) أي الطرفين اليمينين قال في الحلية نعم في كون العبارة بأول طلوعه أو استظاريته أو انتشاره اختلاف المشايخ كما في شرح الزاهدى عن المحيط وفي خزنة الفتاوى عن شرح السرخسي على الكافي وذكر فيها أن الأول أحوط والثاني أوسع هـ قال في البحر والظاهر الأخير

أي (الجزء الأول) منه ان
(اتصل به الاداء والانغماء) أي جزء
من الوقت (يصل به) الاداء
(والا) يصل الاداء بجزء
(ف) السبب هو (الجزء الأخير)
ولو ناقصاً حتى يجب على مجنون
ومغنى عليه افاقا وحائض ونفساء
طهرنا وصبي بلغ ومرة تأسلم
وان صلياً في أول الوقت (وبعد
خروجه بضاف) السبب (إلى
جلته) ليثبت الواجب بصفة
الكمال وأنه الأصل حتى يلزمهم
القضاء في كمال هو الصحيح
(وقت صلاة الفجر) قدمه
لأنه لا خلاف في طرفيه

لتعريفهم الفجر الصادق به كآبائي ورد في النهر بأن الطاهر الأول لما في حديث جبريل الذي هو أصل
الباب ثم صلى في الفجر يعني في اليوم الأول حين بزق وحرم الطعام على الصائم وبرز في معنى بزغ وهو أول طلوعه
أه ومثله في الشرب لآلية وزاد ولا يشافيه التعريف لأن من شأنه الانتشار فلا يتوقف على انتشاره بأن يكون
بعد معنى جانب منه بدليل لفظ الحديث قال ح وأنت أن الاستطارة والانتشار بمعنى واحد كما يفيد
كلام الشارح الآتي فها قولان لثلاثة أه وبما تقرر علم أن المراد أنه لا خلاف في قوله وهو أصل طلوع الفجر
الثاني وإنما الخلاف في المراد من الطلوع وأما عدم الخلاف في آخره فلما صرح به الطحاوي وابن المنذر من أن
عليه اتفاق المسلمين قال في الحلية فلا يلتفت إلى ما عني الاصطغري من الشافعية من أنه إذا أسفر الفجر يخرج
الوقت وتصور الصلاة بعده إلى الطلوع قضاء أه وبه يدفع قول القهستاني أن نفي الخلاف في الطرفين
من عدم التتابع (قوله وأقول من صلاة آدم) أي حين اهبط من الجنة وجرى عليه الليل ولم يكن رآه قبل غفاف
فلما انشق الفجر صلى ركعتين شكر الله تعالى فلذا قدمه في الذكر عناية (قوله وأول النجس وجوبا) قال
الرحماني الطاهر أن أولها وجوب العشاء لأن الوجوب بآخر الوقت والاسراء كان ليلا (قوله لأنه أولها
ظهورا) أي أول النجس بناء على أن امامة جبريل إنما كانت في الظهور صبيحة الاسراء وأن امامته له في الصبح
كانت في غير صبيحتها والمسألة فيها روايتان أشهرهما البداءة بالظهور كما في أبي السعود (قوله ولا يخفى الخ)
جواب سؤال حاصله أن الصبح إذا كان أول النجس وجوبا فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الاسراء
مع وجوبه عليه ليلًا وبيان الجواب أنه وإن كان واجبا لا يجب الاداء قبل العلم بالكيفية لأن الخطأ بالجهل
قبل البيان يفيد الأتلاء باعتقاد الحقيقة في الحال وإنما يجب العمل بعد البيان كما ذكره الأصوليون فلا يلزم من
الوجوب وجوب الاداء ونظيره يجب الصوم على المعذور بلا وجوب اداءه وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم
كان نائما ولا وجوب على النائم في النهر أنه مردود للإجماع على أن المعذور يوم ونحوه يلزمه القضاء أه
(فرع) لا يجب اتبائه النائم في أول الوقت ويجب إذا ضاق الوقت نقله البيري في شرح الاشياء عن البدائع من
كتب الأصول وقال ولم نره في كتب الفروع فاعتنمه أه قلت لكن فيه نظر لتصريحهم بأنه لا يجب الاداء
على النائم اتفاقا فكيف يجب عليه الاتبائه وروى مسلم في قصة التعريس عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم
قال ليس في النوم تقرب إنما التقرب أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى وأصل النسخة التنبيه بدل
الاتبائه وسند كوفي الإيمان أنه لو حلف أنه ما أخر صلاة عن وقتها وقد نام فقضاها قبل لا بحث واستظهره
الباقي لكن في البرزاية الصحيح أنه ان كان نام قبل دخول الوقت واتبائه بعده لا يبحث وان كان نام بعد دخوله
حنت أه فهذا يقتضي أنه بنومه قبل الوقت لا يكون مؤخرا وعليه فلا يثم وإذا لم يثم لا يجب اتبائه أذ لو وجب
لكان مؤخرا لها وإنما يخلف ما إذا نام بعد دخول الوقت ويمكن حل ما في البيري عليه (قوله متعبدا)
بكسر الباء في القاموس تعبد تنسك أه ح وظاهر قوله في شرح التقرير رأي مكلفاته بالفتح لكن الظاهر
الأول لأنه بالفتح يقتضي الأمر والكلام فيما قبل البعثة تأمل (قوله المختار عندنا لا) نسبة في التقرير
الأكلي إلى محقق أصحابنا قال لأنه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من أمة نبي قط الخ
وعزاء في النهر أيضا إلى الجمهور واختار المحقق ابن الهمام في التحرير أنه كان متعبدا بما ثبت أنه شرع يصلي
لا على الخصوص وليس هو من قومهم وقد مناهم في أوائل كتاب الطهارة (قوله وصح تعبد في حراء) بكسر
الحاء المهملة وتخفيف الراء يصرف ويمنع من الصرف وحكى فيه الفتح والقصر وكذلك حكم قباه ونظمه بعضهم
بقوله

وأول من صلاه آدم وأول النجس
وجوبا وقدم محمد الطاهر لأنه أولها
ظهورا وبيان ولا يخفى توقف
وجوب الاداء على العلم بالكيفية
فلذا لم يقض نبينا صلى الله عليه
وسلم الفجر صبيحة ليلة الاسراء ثم
هل كان قبل البعثة متعبدا بشرع
أحد المختار عندنا لا بل كان يعمل
بما ظهر له من الكشف الصادق
من شريعة إبراهيم وغيره وصح
تعبد في حراء بجر (من) أول
(طلوع الفجر الثاني) وهو البياض
المنتشر المستطير والمستطيل

مطلب
في تعبد عليه السلام قبل البعثة

حراء قباد كروا شهما معا * ومدأ واقصر واصرفن وامنع الصرقا
وهو جبل بينه وبين مكة ثلاثة أميال قال في المواهب اللدنية وروى ابن الصبح وغيره أنه عليه السلام كان يخرج
إلى حراء في كل عام شهرا ينسك فيه قال وعندى أن هذا التعبد يشغل على أنواع من الانزال عن الناس
والانقطاع إلى الله والأفكار وعن بعضهم كانت عبادته عليه السلام في حراء التفكير أه ملخصا (قوله
من أول طلوع الخ) زاد لفظ أول اختيارا لما دل عليه الحديث كما قدمناه (قوله وهو البياض الخ) الحديث
مسلم والترمذي واللفظ له لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير

فالمعتبر الفجر الصادق وهو الفجر المستطير في الافق اى الذى يتشرف فيه في أطراف السماء لا الكاذب وهو المستطيل الذى يبدو طويلا في السماء كذنب السرحان اى الذئب ثم يعقبه ظلمة (فائدة) ذكر العلامة المرحوم الشيخ خليل الكاملى في حاشيته على رسالة الاسطرلاب لشيخ مشايخنا العلامة المحقق على افندى الداغستانى أن التفاوت بين الفجرين وكذا بين الشفقين الاحمر والابيض انما هو بثلاث درج اه (قوله الى قبيل) كذا الحق في النهر والظاهر انه مبنى على دخول الغاية لكن التحقيق عدمه لكونها غاية مدة كما سبق فلا حاجة الى ذلك اه اسماعيل (قوله بالنجم) اى وبالمذكا في القاموس ح (قوله من زواله) الاولى من زوالها ط (قوله عن كبد السماء) اى وسطها بحسب ما يظهر لها ط (قوله الى بلوغ الظل مثليه) هذا ظاهر الرواية عن الامام نهاية وهو الصحيح بدائع ومحيط ونباتيع وهو المختار غيباتية واختاره الامام الهوبى وعقل عليه النسقى وصدر الشريعة تصحيح فاسم واختاره اصحاب المتن وارتضاء الشارحون فقول الطحاوى وبقولها ما تأخذ لا يدل على انه المذهب وما فى الفيض من انه يفتى بقوله ما فى العصر والعشاء مسلم فى العشاء فقط على ما فيه وعامة في البحر (قوله وعنه) اى عن الامام ح وفي رواية عنه ايضا انه بالمثل يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الا بالمثلين ذكرها الزيلعى وغيره وعليها ثمانية المثل والمثلين وقت مهمل (قوله مثله) منصوب ببلوغ المقدور والتقدير وعن الامام الى بلوغ الظل مثله ح (قوله وهو نص فى الباب) فيه أن الأدلة تكافؤ ولم يظهر ضعف دليل الامام بل أدلته قوية أيضا كما يعلم من مراجعة المطولات وشرح المنية وقد قال فى البحر لا يعدل عن قول الامام الى قول احدهما الا لضرورة من ضعف دليل او تعارض بخلافه كالمزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها ما كانا (قوله وعليه عمل الناس اليوم) اى فى كثير من البلاد والاحسن ما فى السراج عن شيخ الاسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر الى المثل وأن لا يصلح العصر حتى يبلغ المثلين ليكون مؤدبا للصلاة فى وقت ما بالاجماع وانظر هل اذا رزمت تأخير العصر الى المثلين فونت الجماعة يكون الاولى التأخير أم لا والظاهر الاول بل يلزم لمن اعتقد رجحان قول الامام تأمل ثم رأيت فى آخر شرح المنية نافلا عن بعض الفتاوى انه لو كان امام محله يصل الى العشاء قبل غيب الشفق الايض فالأفضل أن يصلها وحده بعد الياس (قوله سوى فى) بوزن شئ وهو الظل بعد الزوال يسمى به لانه فاه اى يرجع من جهة المغرب الى المشرق وما قبل الزوال انما يسمى غلا وقد يسمى به ما بعده أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فيما أصلا سراج ونهر (قوله يكون للأشياء قبيل الزوال) اشار الى أن إضافة النفى الى الزوال لادنى ملازمة لحصوله عند الزوال فلا تعدد اضافته اليه تسامحا درر اى خلافا لشرح الجمع من انها تسامع وتبعه فى النهر لأن التسامع كما قال بعض المحققين استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لالعلاقة وهذه الاضافة مجازى فى الاستناد لأن النفى انما يستند حقيقة للأشياء كالشخص ونحوه لا للزوال قلت لكن يرد أن الظل لا يسمى فاه الا بعد الزوال كما علمت وبه اعترض الزيلعى على التعبير بئى الزوال اى فهو مجازى لفتوى عن الظل واستناده الى الزوال مجازى لفتوى كما علمت لالفتوى ايضا ولا تسامع لانه ليس فيه استعمال كلمة فى غير ما وضعت له والظاهر انه مراد القهستانى حيث جعل فى الكلام مجازين فافهم (قوله ويختلف باختلاف الزمان والمكان) اى طولا وقصرا وانعداما بالكلمة كما اوضحه ح (قوله ولو لم يجد ما يغرز) اشار الى انه ان وجد خشبة يغرزها فى الارض قبل الزوال وينتظر الظل مادام متراجعا الى الخشبة فاذا اخذ فى الزيادة حفظ الظل الذى قبلها فهو ظل الزوال ح وعن محمد بن يعقوب مستقبل القبلة فنادى الشمس على حاجبه الايسر قال الشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت وعزاء فى المقضاح الى الايضاح قائلا انه ايسر مما سبق عن المبسوط من غرز الخشبة اسماعيل (قوله اعتبر بقامته) اى بأن يقف معتدلا فى ارض مستوية حاسرا عن رأسه خالعا فعليه مستقبل الشمس او ظله ويحفظ ظل الزوال كما مر ثم يقف فى آخر الوقت ويأمر من يعلمه على منتهى ظله علامة فاذا بلغ الظل طول القامة مرتين أو مرتة سوى ظل الزوال فقد خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وان لم يعلم علامة يكبل بها هاستة أقدامه فانهما يقدمه وقيل سبعة (قوله من طرف ايهامه) حال من قوله يقدمه اشار به الى الجمع بين القولين لانه قيل ان قامة كل انسان ستة أقدام ونصف يقدمه وقال الطحاوى وعامة المشايخ سبعة أقدام قال الزاهدى ويمكن الجمع بينهما بأن يعتبر سبعة أقدام

قوله كما سبق اى فى الوضوء فى قوله تعالى الى المرافق اه منه

(الى قبيل (مطلع ذكاء).
بالضم غير منصرف اسم الشمس
(وقت الظاهر من زواله) اى
قبل ذكاء عن كبد السماء
(الى بلوغ الظل مثليه) وعنه
مثله وهو قولها وزفر والائمة
الثلاثة قال الامام الطحاوى
وبه تأخذ وفى غرر الاذكار وهو
المأخوذة وفى البرهان وهو
الظاهر لبيان جبريل وهو نص
فى الباب وفى الفيض وعليه عمل
الناس اليوم وبه يفتى (سوى
فى) يكون للأشياء قبيل
(الزوال) ويختلف باختلاف
الزمان والمكان ولو لم يجد ما يغرز
اعتبر بقامته وهى ستة أقدام
ونصف يقدمه من طرف ايهامه

من طرف سمت الساق وستة ونصف من طرف الابهام واليه اشار بالقبالي اه حلية اقول بيانه اذا وقف
 الواقف على رجله اليسرى ثم نقل اليمنى ووضع عقبها عنه اه ايهام اليسرى ثم نقل اليسرى كذلك وهكذا
 مرات فان بدأ بالاعتبار من طرف سمت الساق يعنى من طرف عقبه اليسرى التى كان واقفا عليها أولا كان
 سبعة أقدام وان بدأ بالاعتبار من طرف ايهامها كان ستة أقدام ونصف قدم ووجه ذلك أن المطلوب أخذ
 طول ارتضاع القامة ومبدأ ارتفاعها من جهة الوجه عند نصف القدم ومن جهة القفا عند طرف العقب فن
 لاحظ الاول اعتبر نصف القدم التى كان واقفا عليها وقدرا للقامة بسبعة أقدام ونصف ومن لاحظ الثانى
 اعتبر القدم المذكورة بقامها وقدّر بسبعة وعلى كل فالمراد واحد وهذا الذى قرأناه هو الموافق لما رأيت
 فى بعض كتب الميقات وحاصله ان حسب كل القدم التى كان واقفا عليها كان سبعة أقدام وان حسب نصفها
 كان ستة أقدام ونصف فافهم (قوله منه) أى من بلوغ الظل مثليه على رواية المتن (قوله الظاهر نم)
 بحث لصاحب التهرخيث قال ذكر الشافعية أن الوقت يعود لانه عليه الصلاة والسلام نام فى حجر على رضى الله
 عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر له انه فاتته العصر فقال اللهم انه كان فى طاعتك وطاعة رسولاك
 فارددها عليه فردت حتى صلى العصر وكان ذلك بخير والحديث صحيح والطاوى وعياض وأخرجه جماعة
 منهم الطبرانى بسند حسن وأخطأ من جعله موضوعا كتاب الجوزى وقوا عندنا تأباه اه قال ح
 كأنه نظير الميث اذا احياه الله تعالى فانه يأخذ ما بقى من ماله فى ايدي ورثته فيعطى له حكم الاحياء وانظر هل
 هذا شامل لطول الشمس من مغربها الذى تنمو من العلامات الكبرى للساعة اه قال ط والظاهر أنه لا يعطى
 هذا الحكم لانه انما ينبت اذا اعتدت فى آن غروبها كما هو واقعة الحديث أما ما طوعها من مغربها فهو بعد مضى
 الليل بقامه اه قلت على أن الشيخ اسماعيل ردها بحجة فى التهرتعالى الشافعية بأن صلاة العصر يغيبوبة الشفق
 نصير قضاء ورجوعها لا يعيدها اداء وما فى الحديث خصوصية لعلى كما يعطيه قوله عليه السلام انه كان فى
 طاعتك وطاعة رسولاك اه قلت ويلزم على الاول بطلان صوم من افطر قبل ردها وبطلان صلاته المغرب لو سلمنا
 عود الوقت بعد ردها للكل والله تعالى اعلم (قوله وهى الوسطى على المذهب) أى المنقول عن اثبتا الثلاثة
 وقال الترمذى وغيره انه قول اكثر العلماء من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم وسبقت وسطى لانها
 بين صلاتين من صلاة الليل وصلاتين من صلاة النهار وتعام الاستدلال على هذا القول من الاحاديث الصحيحة
 مبسوط فى اول الحلية قال ح وهذا قول من ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة فى الوهبانية وشرحها (قوله
 واليه رجع الامام) أى الى قولهما الذى هو رواية عنه أيضاً وصرح فى الجمع بأن عليها الفتوى وردته المحقق
 فى الفتوى بأنه لا بسا عده رواية ولا رواية الخ وقال تليذه العلامة قاسم فى تصحيح القدورى انه جوع لم يثبت
 لما نقله الكافى من لدن الائمة الثلاثة الى اليوم من حكاية القولين ودعوى عمل عامة العصاة بخلافه خلاف
 المنقول قال فى الاختيار المشفق البياض وهو مذهب الصديق ومعلل بن جبل وعائشة رضى الله عنهم قلت
 ورواه عبد الرزاق عن ابى هريرة وعن عمر بن عبد العزيز ولم يروا البيهقى الشفق الا حرا الا عن ابن عمر وقامه فيه
 واذا تعارضت الاخبار والاثار فلا يخرج وقت المغرب بالشك كما فى الهداية وغيرها قال العلامة قاسم فثبت أن
 قول الامام هو الاصح ومشى عليه فى البحر مؤيد له بما قد مناه عنه من أنه لا يعدل عن قول الامام الا للضرورة
 من ضعف دليل أو تعامل بخلافه كالمزارة لكن تعامل الناس اليوم فى عامة البلاد على قولهما وقد ايدى فى النهر
 تعالى التقاية والوقاية والدرر والاصلاح ودرر البصا والامداد والمواهب وشرحه البرهان وغيرهم مصرحين بأن
 عليه الفتوى وفى السراج قولهما أوسع وقوله احوط واقه اعلم (تنبيه) قد متنا قريبا أن التفاوت بين الشفقين
 ثلاث درج كما بين الفجرين فليحفظ (قوله منه) أى من غروب الشفق على اختلاف فيه بحر (قوله
 ولكن الخ) جواب عن سؤال مقدر تقدّمه لا يجوز تقديمه بعد دخول وقته اجاب بأنه انما لا يجوز للترتيب
 لانكون الوقت لم يدخل وهذا على قوله وعلى قولهما لانه تبع للعشاء وأثر الخلاف يظهر فيما لو قدم الوتر عليها
 ناسبا أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء لا بعد عنده وعند ما بعيد نهر ولم يتعرض للمسقط الثالث
 وهو كون الفوائت ستا فليراجع رضى (قوله لوجوب الترتيب) أى لزومه فانه فرض على ط
 (قوله لانهم مفرضان عند الامام) لكن العشاء قطعى والتر على وهذا تعليل للمكمن المذكورين فى المتن

مطلب
 لورثت الشمس بعد غروبها

مطلب
 فى الصلاة الوسطى

(وقت العصر منه الى) قبيل
 (الغروب) فلو غربت ثم عادت
 هل يعود الوقت الظاهر ثم وهى
 الوسطى على المذهب (و) وقت
 (المغرب منه الى) غروب (الشفق
 وهو الحجرة) عند هما وبه قالت
 الثلاثة واليه رجع الامام كما فى
 شروح الجمع وغيره افا كان هو
 المذهب (و) وقت (العشاء والوتر
 منه الى الصبح) لكن (لا) يصح
 أن (يقدم عليها الوتر) الاناسيا
 (لوجوب الترتيب) لانهم مفرضان
 عند الامام

الاول كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتا لهما معا الثاني لوصلا قبلها فان ناسيا سقط الترتيب وان غامدا فهو باطل موقوف على ماسمى في تفصيله في قضاء الفوائد ح (قوله كبغار) يضم الباء الموحدة فمكون اللام واُف بن الغين المجبة والراء لكن ضبطه في القاموس بلا ألف وقال والعامّة تقول بلغار وهي مدينة المقابلة ضاربة في الشمال شديدة البرد اه (قوله فان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق) مقتضاها انه فقد وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الفجر أيضا لان ابتداء وقت الصبح طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقا الشفق افاده ح اقول الخلاف المنقول بين مشايخ المذهب انما هو في وجوب العشاء والوتر فقط ولم ترأ أحد منهم تم رض لقضاء الفجر في هذه الصورة وانما الواقع في كلامهم تسمية فجر الان الفجر عندهم اسم للياض المنشر في الافق موافقا للحديث الصحيح كما مر بلا تقييد بسبق ظلام على اننا لنسلم عدم الظلام هنا ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله في أربعينية الشتاء) صوابه في أربعينية الصيف كما في الباقى وبعبارة الجبر وغيره في اقصر ليالى السنة وعظامه في ح وقول التهر في اقصر ايام السنة سبق فلم وهو الذى وقع الشارح (قوله فيقدر لهما) هذا موجود في نسخ المتن المجزأة ساقط من المنح ولم أر من سبقه اليه سوى صاحب الفيض حيث قال ولو كانوا في بلدة يطلع فيها الفجر قبل غيبوبة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء لعدم السبب وقيل يجب ويقدّر الوقت اه بقى الكلام في معنى التقدير والذي يظهر من عبارة الفيض أن المراد أنه يجب قضاء العشاء بأن يقدر أن الوقت اعنى سبب الوجوب قد وجد كما يقدر وجوده في ايام الدجال على ما يأتى لانه لا يجب بدون السبب فيكون قوله ويقدر الوقت جوابا عن قوله في الاول لعدم السبب وحاصله اننا لنسلم لزوم وجود السبب حقيقة بل يكفي تقديره كما في ايام الدجال ويحفل أن المراد بالتقدير المذكور هو ما قاله الشافعية من انه يكون وقت العشاء في حقهم بقدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم والمعنى الاول اظهر كما نظهر لك من كلام الفقيه الاتى حيث ألحق هذه المسألة بمسألة ايام الدجال ولان هذه المسألة تقولوا فيها الاختلاف بين ثلاثة من مشايخنا وهم البقالى والخلوانى والبرهان الكبير فافق البقالى بعدم الوجوب وكان الخلوانى يفتى بوجوب القضاء ثم وافق البقالى لما ارسل اليه الخلوانى من يسأله عن اسقط صلاته من الخمس ايكفر فأجاب السائل بقوله من قطعت يداها أو رجلاه ككم فروض وضوئه فقال له ثلاث لفوات المحلى قال فكذلك الصلاة فبلغ الخلوانى ذلك فاستحسنه ورجع الى قول البقالى بعدم الوجوب وأما البرهان الكبير فقال بالوجوب لكن قال في الظهيرة وغيرها لا ينوى القضاء في الصحيح افقد وقت الاداء واعترضه الزيلعي بأن الوجوب بدون السبب لا يعقل وبأنه اذا لم ينو القضاء يكون اداء ضرورة وهو أى الاداء فرض الوقت ولم يقل به احد اذ لا يفتى وقت العشاء بعد طلوع الفجر اجماعا اه وأيضا فان من جملة بلادهم ما يطلع فيها الفجر كما غربت الشمس كما في الزيلعي وغيره فلو وجد وقت قبل الفجر يمكن فيه الاداء اذ اعلنت ذلك ظهر لك أن من قال بالوجوب يقول به على سبيل القضاء لا الاداء ولو كان الاعتبار بأقرب البلاد اليهم لزم أن يكون الوقت الذى اعتبرناه لهم وقتا للعشاء حقيقة بحيث تكون العشاء فيه اداء مع أن القائلين عندنا بالوجوب صرحوا بأنها قضاء وبقدرة وقت الاداء وأيضا لو فرض أن جرحهم يطالع بقدر ما يغيب الشفق في اقرب البلاد اليهم لزم اتحاد وقتي العشاء والصبح في حقهم أو أن الصبح لا يدخل بطارع الفجر ان قلنا ان الوقت للعشاء فقط ولزم أن تكون العشاء نهائية لا يدخل وقتها الا بعد طلوع الفجر وقد يؤدى أيضا الى أن الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسهم وكل ذلك لا يعقل فتعين ما قلنا في معنى التقدير ما لم يوجد فضل صريح بخلافه وأما مذهب الشافعية فلا يقضى على مذهبن ثم رأيت في الحلبة ذكر ما ذكره الشافعية ثم اعترضه بأن ظاهر حديث الدجال يفيد التقدير في خصوص ذلك البلد لان الوقت يختلف باختلاف كثير من الاطراف وهذا سؤيد لما قلنا وقله الحمد فافهم (قوله ولا ينوى القضاء الخ) قد علمت ما اورده الزيلعي عليه من انه يلزم من عدم نية القضاء أن يكون اداء ضرورة الخ فتعين أن يحمل كلام البرهان الكبير على وجوب القضاء كما كان يقول به الخلوانى وقد يقال لا مانع من كونها لاداء ولا قضاء كما سمي بعضهم ما وقع بعضه في الوقت اداء وقضاء لكن المنقول عن المحيط وغيره أن الصلاة الواقع بعضها في الوقت وبعضها خارجه يسمى ما وقع منها في الوقت اداء وما وقع خارجه يسمى قضاء اعتبارا لكل جزء

مطلب
في فاق وقت العشاء كما هل بلغار

(وقافد وقتها) كبغار فان فيها
يطلع الفجر قبل غروب الشفق
في أربعينية الشتاء (مكلف بهما
فيقدر لهما) ولا ينوى القضاء
لفقد وقت الاداء به افق البرهان
الكبير واختاره الكمال وتبعه ابن
التهنئة في ألغازه فصحه

جزء برمانه فافهم (قوله فزع المصنف الخ) أي حيث جزم به وعبر عن مقابله بقيل ولذا نسبته في الامداد الى الوهم (قوله وأوسعها المقال) أي كل من الشربلالي والبرهان الحلبي لكن الشربلالي نقل كلام البرهان الحلبي برسته فلذا نسب اليه الايضاح (قوله ومنعنا ما ذكره الكمال) أما الذي ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء افق البقالي بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما سقط غسل اليدين من الموضوع عن مقطوعهما من المرفقين ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه الجعلي الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعرفات للشيء فافتاء الوقت انتفاء المعترف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما نواطت عليه أخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصلوات خسا بعد ما أمر أولاً بجمعة من ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاملاً لاهل الاقاف لا تفهم سيل بين قطر وقطر وماروى انه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما لبث في الارض قال أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أنكفيناه صلاته يوم قال لا أقدر ورواه مسلم فقد أوجب أكثر من ثمانمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً أو مثلين وقس عليه فاستقدنا أن الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير أن توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها لا يسقط بعدمها الوجوب وكذا قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كسهر لله على العباد اه وأما الذي ذكره البرهان الحلبي في شرح التبية فهو قوله والجواب أن يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خمس فكذا استقر الامر على أن للوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجد فيها وقولك شرعاً عاملاً الخ ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يبعد لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انه عام لكل فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الحائض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا أربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احداً انه اذا ظهرت في بعض اليوم أو في أكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم والمذلة لاجل أن الصلوات فرضت خسا على كل مكلف فان قلت تخلف الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الكفاية من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكفاية اذا سلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف اليه لتقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوات خسا على كل مكلف في كل يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعاً لنا صاحب الشرع ولو وكنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلاة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفيناً بالصلوات الخمس اه ولئن سلم القياس فلا بد من المساواة ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص والمفاد من الحديث انه يقدر لكل صلاة وقت خاص به ليس هو وقت الصلاة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعده اقبل منى وقتها المذتر لها واذا منى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً أو مثلين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقدير الجهم الشرع ولا كذلك هذا اذ الزمان الموجود ما رقت للغرب في حقه هم أو وقت للفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطع يداؤه ورجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسألة كما ذكره البقالي ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه انحصر فيه انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لان الحال شروط فكذا احسن سقط الصلاة لعدم شرطها بل وسببها أيضاً وكما لم يبق هنالك دليل يجعل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزءاً من وقت المغرب أو من وقت الفجر أو منهما خلفاً عن وقت العشاء وكما أن الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين كذا فرائض الموضوع على المكلفين لا تنقص عن أربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشروطه في جميع ذلك فليست المنصف والله سبحانه وتعالى اعرف اه كلام البرهان الحلبي وقد كثر عليه الفاضل

قوله وجواز الجواز عطفاً على ثبوت
المجروزي وقوله وانتفاء الدليل
مبتدأ وقوله على الشيء متعلق بالدليل
وقوله لا يستلزم خبر المبتدأ والخبر
للمستتر فيه عائد عليه وقوله انتفاء
مفعول يستلزم وضميره المنصوب
عائد على الشيء وقوله لجواز علة
لقوله لا يستلزم وقوله وهو عائد على
قوله دليل آخر وقوله وماروى
معطوف على قوله ما نواطت وقوله
وكذا قال صلى الله عليه وسلم
مغطوف عليه أيضاً اه منه
وقوله وضميره المنصوب هكذا بخطه
وصوابه وضميره المجروزي كما لا يخفى
اه معجمه

فزع المصنف انه المذهب
(وقيل لا) يكلف به ما لعدم سببه
وبه جزم في الكثر والدرر والملتقى وبه
افق البقالي ووافقه الحلواني
والمرغيناني وربخه الشربلالي
والحلبي وأوسعها المقال ومنعنا
ما ذكره الكمال

المحشى بالنقض واتصر للمحقق بما يطول فن جله ذلك انه قال ان ما فعلناه ليس من باب القياس بل من باب
 الالحاق دلالة وقول البرهان الحلي ان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص ممنوع وذلك لان
 من يقدر يجعل لكل صلاة وقتا يختص بها لا يشاركها فيه غيرها اه اقول لا يخفى أن القائلين بالوجوب عندنا
 لم يجعلوا تلك الصلاة وقتا خاصا بها بحيث يكون فعلها فيه اداء وخارجها قضاء كما هو في أيام الدجال لان
 الخلواني قال بوجوبها قضاء والبرهان الكبير قال لا ينوي القضاء لعدم وقت الاداء وبه صرح في الفتح أيضا
 فأين الالحاق دلالة مع عدم المساواة فلو كان بطريق الالحاق أو القياس لجعلوا لها وقتا خاصا بها تكون فيه اداء
 وانما قدروه موجودا لا يجاب فعلها بعد الفجر وليس معنى التقدير ما قاله الشافعية كما علمت والارز كونهما فيه
 اداء وقد علمت قول الزيلعي انه لم يقل به احد أي بكونها اداء لانه لا يبقى وقت العشاء بعد الفجر والاحسن
 في الجواب عن المحقق الكمال بن الهمام انه لم يذكر حديث الدجال ليقدم عليه مسألتنا أو يلحقها به دلالة وانما
 ذكره دليلا على افتراض الصلوات الخمس وان لم يوجد السبب افتراضا عاما لان قوله وما روى معطوف على قوله
 ما توأطأت عليه أخبار الاسراء وما ورد عليه من عدم الافتراض على الحائض والكافر يجاب عنه بما قاله
 المحشى من ورود النص باخراجهما من العموم وهذا وقد أقر ما ذكره المحقق تليذا العلامة المحققان ابن
 امير حاج والشيخ قاسم والحاصل انهما قولان معصومان ويتأيد القول بالوجوب بأنه قال به امام مجتهد وهو
 الامام الشافعي كما نقله في الحلية عن المتولي عنه (قوله ولا يساعده) الضمير راجع الى ما ذكره الكمال ح
 (قوله حديث الدجال) هو ما قد مناه في كلام الكمال قال الاسنوي فيسنتني هذا اليوم مما ذكر في المواقيت
 ويقاس اليومان التاليان له قال الرمي في شرح المنهاج ويجري ذلك فيما لو مكنت الشمس عند قوم مدة
 اه ح قال في امداد الفتاح قلت وكذلك يقدر لجميع الاجال كالصوم والركاة والحج والعدة وآجال البيع
 والسلم والاجارة ونظرا ابتداء اليوم فقد ذكر كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة
 والنقص كذا في كتب الاثمة الشافعية ونحن نقول بثلثه اذا وصل التقدير مقول به اجاعا في الصلوات اه
 (تنبيه) ورد في حديث مرفوع ان الشمس اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع
 من المشرق كعادتها قال الرمي الشافعي في شرح المنهاج وبه يعلم انه يدخل وقت الظهر بطلوعها لانه
 بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار نزل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من
 مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضى الانبها مها على الناس فحينئذ قياس ما مر أنه
 يلزم قضاء الخمس لان الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجهما الخمس اه (قوله لانه وان وجب) علة
 لعدم المساعدة ح (قوله أكثر من ثلثائة ظهر الخ) فيه أن الوارد أن اليوم كسنة فاقبل الزوال نحو
 نصف سنة ولا يتكرر فيه الظهر هذا العدد فالمناسب تعبير الكمال بما مر من قوله فقد وجب أكثر من ثلثائة
 عصر قبل صيرورة الظل مثلاً ومثلين لكنه ظاهر في المثلين لانه قريب من خمسة أسداس النهار بخلاف المثل
 والاظهر قوله في الشر بلالية وان وجب أكثر من ثلثائة عشاء مثلاً قبل طلوع الفجر (قوله مثلاً) أي
 أن الصبح والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك ح (قوله فيه) أي في حديث الدجال (قوله وأما
 فيها) أي في مسائلنا وفي بعض النسخ فيها أي في العشاء والوتر (قوله فقد فقد الامران) أي العلامة وهي
 غيبوبة الشفق قبل الفجر والزمان المعلم وهو ما تقع الصلاة فيه اداء ضرورة أن الزمان الموجود قبل الفجر هو
 زمان المغرب وبعده هو زمان الصبح فلم يوجد الزمان الخاص بالعشاء وليس المراد فقد أصل الزمان كما لا يخفى نعم
 اذا قلنا بالتقدير هنا يكون الزمان موجودا تقدير كما في يوم الدجال فلا يرد على المحقق والله تعالى اعلم
 (تمة) لم أر من تعرض عندنا لحكم صومهم فيما اذا كان يطعم الفجر عند هم كما تغيب الشمس أو بعده زمان
 لا يقدر فيه الصائم على أكل ما يقيم نيته ولا يمكن أن يقال بوجوب موالاة الصوم عليهم لانه يؤدي الى الهلاك
 فان قلنا بوجوب الصوم يلزم القول بالتقدير وهل يقدر عليهم بأقرب البلاد اليهم كما قاله الشافعية هنا أيضا
 أم يقدر عليهم بما يسع الأكل والشرب أم يجب عليهم القضاء فقط دون الاداء كل محتمل فلنا مل ولا يمكن القول
 هنا بعدم الوجوب اصلا كالعشاء عند القائل به فيها لان علة عدم الوجوب فيها عند القائل به عدم السبب
 وفي الصوم قد وجد السبب وهو شهود جزء من الشهر وطلوع فجر كل يوم هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله

قوله وخارجها هكذا ينظمه ولعل
 الاصوب وخارجها أي الوقت تأمل
 اه معصمه

قلت ولا يساعده حديث الدجال
 لانه وان وجب أكثر من ثلثائة
 ظهر مثلاً قبل الزوال ليس كسألتنا
 لان المفقود فيه العلامة لا الزمان
 وأما فيها فقد فقد الامران

مطلب
 في طلوع الشمس من مغربها

للرجل) يأتي مختار (قوله في الفجر) أي صلاة الفرض وفي صلاة السنة ولأن كياناً في لشارح ط
 (قوله بأسفار) أي في وقت ظهور النور وانكشف الظلمة سمي به لأنه ينفرد أي يكشف عن الأشياء خلافاً
 للأئمة الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بالنجس فإنه أعظم للاجر رواه الترمذي وحسنه وروى
 الطحاوي بإسناد صحيح ما جتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما جتمعوا على التنوير بالفجر
 ونماه في شرح المنية وغيرها (قوله أربعين آية) أي إلى ستين (قوله ثم يعيده بطهارة) أي يعيد الفجر أي
 صلاته مع ترتيب القراءة المذكورة ويعيد الطهارة لو فسد بفسادها أو ظهر فسادها بعد ما ناسها والحاصل أن
 حد الاستغفار أن يمكنه إعادة الطهارة ولو من حدث أكبر كفي النهر والقهستانى وإعادة الصلاة على الحالة
 الأولى قبل الشمس (قوله وقيل يؤخر جداً) قال في البحر وهو ظاهر إطلاق الكتاب أي الكثرة لكن لا يؤخرها
 بحيث يقع الشك في طلوع الشمس اه لكن في القهستانى الأصح الأول ح (قوله مطلقاً) أي ولو في غير
 مزدلفة لبناء حاله على السجود في الظلام اتم (قوله وتأخير ظهر الصيف) سيذكر أنه يلحق به الخريف
 وسنذكر ما يخالفه (قوله بحيث يمشي في الظل) عبارة البحر والنهر وغيرها واحده أن يصلي قبل المثل وهي أولى
 لما أن مثل حيطان مصر يحدث القتل فيها سريراً لعلوها ح وقد يقال أن اعتبار المشي في الظل يسكن لأول
 ذلك الوقت المستحب وما في البحر وغيره بيان انتهاء وفي ط عن الجوى عن الخزانة الوقت المذكور في الظهر أن
 يدخل في حد الاختلاف وإذا أخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف (قوله أي بلا اشتراط
 الحج) تفسير للاطلاق وعبارة ابن ملك في شرح المجمع أي سواء كان يصلي الظهر وحده أو جماعة اه أي رواية
 البخاري كان صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلوة وإذا اشتد الحر أبر بالصلوة والمراد الظهور وقوله
 صلى الله عليه وسلم أن شدة الحر من فيج جهنم فإذا اشتد فأبرد وبالصلاة متفق عليه وليس فيه تفصيل ونماه
 في الزيلعي وغيره (قوله وما في الجوهره وغيرها) كالسراج حيث قال فيما ما وإنما يستحب الأبراد بثلاثة شرائط
 أن يصلي بجماعة أو في مسجد جماعة وأن يكون في البلاد الحارة وأن يكون في شدة الحر وقال الشافعي
 أن يصلي في بيته قدمها وإن في المسجد بجماعة غيرها اه (قوله منظور فيه) تبع في التنظير فيه صاحب البحر
 اعتماداً على الإطلاق وأورد المحشى عليه ما لو كان في موضع تقام الجماعة فيه في أول الوقت فقط فإنه لو قلنا
 يستحب له التأخير لزم ترك الجماعة التي يعاقب على تركها على المشهور لأجل المستحب والقواعد تأبأ به يدل
 له كراهتهم تأخير العشاء إلى ما زاد على النصف وعلوه بتقليل الجماعة ففي حاشيتنا ينبغي أن يكون التأخير
 سراً بحيث تحقق فوت الجماعة اه ونقل بعضهم مثله عن شرح نظم الكثر للشيخ موسى الطرايس وقال
 على أنه صرح صاحب البحر فيما تقدم أنه لو شرع في الصلاة مع نجاسة قدر الدرهم وخشى فوت الجماعة بمعنى
 على صلاته اه أي مع أن التماس مسنونة أو واجبة ولم تترك الجماعة لأجلها أقول قد يجاب بأن قول البحر
 لا فرق بين أن يصلي بجماعة أو لا بعناء أنه يندب له التأخير سواء أراد أن يصلي بجماعة أو منفرداً بأن كان
 لا يتيسر له الجماعة وليس فيه ما يقتضي أنه يؤخر وإن لزم فوت الجماعة كما لا يخفى فالتنظير في كلام الجوهره
 والسراج في محله لأن ما ذكره من الشروط الثلاثة هي مذهب الشافعية صرحوا بها في كتبهم نعم ذكر شراح
 الهداية وغيرهم في باب التيمم أن أداء الصلاة في أول الوقت أفضل إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه
 كتب في الجماعة ولهذا كان أول النساء أن يصلين في أول الوقت لأنهن لا يخرجن إلى الجماعة كذا
 في مبسوطي شمس الأئمة ونظر الإسلام اه والمتبادر منه أنه إذا لم يقصد الصلاة بالجماعة لا يستحب له التأخير
 هنا إذ ليس فيه فضيلة لكن اعترضهم هناك صاحب غاية البيان بأن ائمتنا صرحوا باستحباب تأخير بعض
 الصلوات بلا اشتراط جماعة وأن ما ذكره في التيمم مفهوم والصريح مقدم عليه وقد مننا الكلام عليه
 ثم فراجعهم (قوله أصلاً) أي من جهة أصل وقت الجواز وما وقع في آخره من الخلاف (قوله واستحبنا
 في الزمانين) أي الشتاء والصيف ح لكن جزم في الأشياء من فن الأحكام أنه لا يسن لها الأبراد وفي
 جامع الفتاوى إقاراً الهداية قبل أنه مشرّع لأنها تؤدى في وقت الظهر وتقوم مقامه وقال الجوهري ليس
 بمشروع لأنها تقام بجمع عظيم فتأخيرها مفض إلى الحرج ولا كذلك الظهر وموافقة الخلف لأصله من كل وجه
 ليس بشرط اه (قوله لأنها خلفه) علمت جوابه على أن القول الثاني وهو المشهور أنها فرض مستقل

(والمستحب للرجل) (الابتداء) في
 الفجر (بأسفار) وانتم به (هو المختار
 بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده
 بطهارة لو فسد وقيل يؤخر جداً
 لأن الفساد موهوم (الاحتياج
 بمزدلفة) فالتفليس أفضل كراهة
 مطلقاً وفي غير الفجر الأفضل لها
 انتظار فراغ الجماعة (وتأخير ظهر
 الصيف) بحيث يمشي في الظل
 (مطلقاً) كذا في المجمع وغيره أي بلا
 اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد
 جماعة وما في الجوهره وغيرها
 من اشتراط ذلك منظور فيه
 (وجبة كظهر أصلاً واستحبنا)
 في الزمانين لأنها خلفه (و) تأخير
 (عصر) صيفاً وشتاءً

أكد من الظهور (قوله توسعة للنوافل) أي كراهتها بعد صلاة العصر وقال الامام الطحاوي بعد ذكره ما روى في التأخير والتججيل لم نجد في هذه الآثار ما صححت الامايدل على تأخير العصر ولم نجد ما يدل منها على التججيل الا ما عارضه غيره فاستحبينا التأخير ولو خيلنا والنظر لكان تججيل الصلوات كلها افضل ولكن اتباع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما نواترت به الاخبار أولى وقد روى عن اصحابه ما يدل عليه ثم ساق ذلك ونماه في الحلية (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وفي الظهيرية ان امكنه اطالة النظر فقد تغيرت وعليه الفتوى وفي النصاب وغيره وبه تأخذ وهو قول ائمتنا الثلاثة ومشايخنا بل وغيرهم كذا في الفتاوى الصوفية وفيها وينبغي أن لا يؤخر تأخير الامكن المسبوق قضاء ما فاتته اه وقيل حدث التغيير أن يني للغروب اقل من ربع وقيل أن يتغير الشعاع على الحيطان كما في الجوهرية ابن عبد الرزاق (قوله وتأخير عشاء) اطلقه وظاهر ما في الهداية التقييد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسألة يوم القيم شرعية ليلية (قوله الى ثلث الليل) كذا في الكزوا المختار والخلاصة وغيرها وعبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل ونما روايتان كما في الشرعية ليلية عن البرهان فلا حاجة الى التوفيق بما في البحر ولا بما في الدرر (قوله قيد في الخاتمة الخ) وفي الهداية وقيل في الصيف يجعل كلياته تنقل الجماعة (قوله كره) أي تحريم كما ياتي في تقييده في المتن أو تنزيها وهو الاظهر كما نذكره عن الحلية (قوله لتقليل الجماعة) يفيد أن المصلي في بيته يؤخرها لعدم الجماعة في حقه تأمل رمي أي لو أخرها لا يكره (قوله أما اليه فباح) أي أما تأخيرها الى النصف فباح لتعارض دليل الندب وهو قطع السمرة التي ودليل الكراهة وهو تقليل الجماعة فثبتت الاباحة كما افاده في الهداية وغيرها قلت لكن نقل في الحلية عن خزاعة الاكل استحباب التأخير الى النصف وقال انه لا وجه دليلا للاحادث الصحة وساقها وقال اختاره اكثر أهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم كما ذكره الترمذي اه (تنبيه) اشترنا الى أن عدة استحباب التأخير في العشاء هي قطع السمرة التي عنه وهو الكلام بعدها قال في البرهان ويكره النوم قبلها والحديث بعدها النبي صلى الله عليه وسلم عنه ما لا حديثا في خير لقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الاخرة الا واحد وجلس مصل أو مسافر وفي رواية او عرس اه وقال الطحاوي انما كره النوم قبلها من خشى عليه فوت وقتها وفوت الجماعة فيها وأما من وكل نفسه الى من يوقظه فيسبح له النوم اه وقال الزيلعي وانما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤذى الى اللغو والى تفويت الصبح وقيام الليل لمن له عادة به واذا كان للحاجة مهمة فلا بأس وكذا قراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين والفقه والحديث مع الضيف اه والمعنى فيه أن يكون اختتام الصحيفة بالعبادة كما جعل ابتدائها ليصلي ما بينهما من الزلات ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر ونماه في الامداد ويؤخذ من كلام الزيلعي انه لو كان حاجة لا يكره وان خشى فوت الصبح لانه ليس في النوم تفریط وانما التفریط على من اخرج الصلاة عن وقتها كما في حديث مسلم نعم لو غلب على ظنه تفويت الصبح لا يجعل لانه يكون تفریطا تأمل (قوله وأخر العصر) معطوف على فعل الشرط والمراد بامفرار كراهتها بالمعنى السابق (قوله فيه) أي في العصر يعني صلواته (قوله لا يكره) لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر فجعل عفوها بحر (قوله الى اشتباك النجوم) هو الاصح وفي رواية لا يكره ما لم يقب الشفق بحر أي الشفق الاحمر لانه وقت مختلف فيه فيقع في الشك وفي الحلية بعد كلام والظاهر أن السنة فعل المغرب فوراً بعده مباح الى اشتباك النجوم في كرهه بلا عذر اه قلت أي يكره تحريماً والظاهر أنه اراد بالمباح ما لا يمنع فلا ينافي كراهة التنزيه ويأتي تمامه قريباً (قوله أي كثرتم) قال في الحلية واشتباكها أن يظهر صغارها وبكارها حتى لا يخفى منها شيء فهو عبادة عن كثرتها وانضمام بعضها الى بعض اه (قوله كره) يرجع الى المسائل الثلاثة قبله ط (قوله أي التأخير لا الفعل) فيه كلام يأتي (قوله تحريماً) كذا في البحر عن القنية لكن في الحلية أن كلام الطحاوي يشير الى أن الكراهة في تأخير العشاء تنزيهية وهو الاظهر اه (قوله لا بعد الخ) ظاهره رجوعه الى الثلاثة ايضا لكن ذكر في الامداد في تأخير العصر الى الاصفرار عن المعراج انه لا يباح التأخير لمرض وسفر اه ومثله في الحلية واقصر في الامداد وغيره على ذكر الاستثناء في المغرب وعبارته الامن عذر كسفر ومرض وحضور مائدة او غيم اه قلت وينبغي عدم الكراهة في تأخير

توسعة للنوافل (ما لم يتغير ذكاه)
بأن لا يتحار العين فيها في الاصح
(و) تأخير (عشاء الى ثلث الليل)
قده في الخاتمة وغيرها بالاشياء
أما الصيف فيندب تججيلها
(فان أخرها الى ما زاد على النصف)
كره لتقليل الجماعة أما اليه فباح
(و) آخر (العصر الى اصفرار
ذكاه) فلو شرع فيه قبل التغيير
هذه اليه لا يكره (و) آخر (المغرب
الى اشتباك النجوم) أي كثرتها
(كره) أي التأخير لا الفعل لانه
ما موبه (تحريماً) لا بعد ركسفر

قوله فان فاق الخ هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح افاق بالهمزة وهو
الصواب الموافق لما في المصباح
والقاموس اه معصمه

وكونه على اكل (و) تأخير
(الوتر الى آخر الليل لوائق
بالانتباه) والاقبل النوم فان
أفاق وصلى نوافل والحال انه
صلى الوتر اول الليل فاته الافضل
(والمستحب تعجيل ظهر شتاء)
يلحق به الربيع وبالصيف الخريف
(و) تعجيل (عصر وعشاء يوم
تأخير قدر ركعتين بكرة تنزيها
(وتأخير غيرهما فيه) هذا في ديار
بكر شتاء وهاوي قبل رعاية اوقاتها
أما في ديارنا فبراعى الحكم الاول

مطلب
يشترط العلم بدخول الوقت

العشاء لمن هو في ركب الحاج ثم ان للمساافر والمريض تأخير المغرب للجمع بينها وبين العشاء فعلا كما في الحلية
وغيرها أي بأن تصلي في آخر وقتها والعشاء في اول وقتها وهو محل ما روى من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما
سفر كما سبأني (قوله وكونه على اكل) أي لكرهاه الصلاة مع حضور طعام تعيل اليه نفسه ولحديث
اذا اقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدأ بالعشاء رواه الشيخان (قوله وتأخير الوتر الخ) أي يستحب تأخير
لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يوتر من آخر الليل فليوتر أولا ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر
آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك افضل رواه مسلم والترمذي وغيرهما وتماه في الحلية
وفي الصحيحين اجعلوا آخر صلاتكم وترا والامر للندب بدليل ما قبله بجر (قوله فان فاق الخ) أي اذا ارتز
قبل النوم ثم استيقظ يصلي ما كتب له ولا كراهة فيه بل هو مندوب ولا بعيد الوتر ص كن فاته الافضل المضاد
بحديث الصحيحين امداد ولا يقال ان من لم يبق بالانتباه والتعجيل في حقه افضل كما في الخاتمة فاذا انتبه بعد
ما عمل ينتقل ولا تقوته الافضلية لانا نقول المراد بالافضلية في الحديث السابق هي المترتبة على ختم الصلاة
بالوتر وقد فانت والتي جعلها هي افضلية التعجيل عند خوف القوات على التأخير فانهم وتأمل (قوله يلحق
به الربيع الخ) قاله في البحر مجسما وقال لم اره وتعقبه في الامداد بما في مجمع الروايات من انه كذلك
في الربيع والخريف يجعل بها اذا زالت الشمس فبحث البحر مخالفا للمنفق (قوله يوم غيم) أي التلاقيع
العصر في التعجيل ونقل الجماعة في العشاء على احتمال المطر والطين وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يندب التأخير
في كل الاوقات واختاره الانتقائي وفي شرح المجمع ودرر الجار والضماء انه الاحوط لجواز الاداء بعد الوقت
لا قبله أي وفي تعجيله احتمال وقوعه قبله وقد يجاب بأن المراد بالتعجيل تأخيرهما قبله بعد العلم بدخول الوقت
ولهذا قال في الحلية المستحب تقديمه ما يوم غيم على وقته المستحب يوم غيم تأمل (قوله مطلقا) أي شتاء
وصيفا وليس المراد من الاطلاق يوم غيم ام لا وان اوهمة عبارته لانه غير المنصوص عليه ط (قوله بكرة
تنزيها) افاد أن المراد بالتعجيل أن لا يفصل بين الاذان والاقامة بغير جلسة او سكتة على الخلاف وأن ما في القنية
من استثناء التأخير القليل محمول على مادون الركعتين وأن الزائد على القليل الى استثناء النجوم مكروه تنزيها
وما بعده تحريما لا بعد تركه كما قال في شرح المنية والذي اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجوم وما قبله
مسبوك عنه فهو على الاباحة وان كان المستحب التعجيل اه ونحوه ما قد سناه عن الحلية وما في النهر
من أن ما في الحلية متبع على خلاف الاصح أي المذكور في المتبع بقوله بكرة تأخير المغرب في رواية وفي أخرى
لا ما لم يغيب الشفق والاصح الاول الاعد اه فيه نظر لان الظاهر أن المراد بالاصح التأخير الى ظهور النجوم
او الى غيبوبة الشفق فلا ينافي أنه الى ما قبل ذلك مكروه تنزيها لركلة المستحب وهو التعجيل تأمل (قوله وتأخير
غيرهما فيه) أي في يوم غيم يؤخر القبر كما في الايام ويؤخر الظهور والمغرب بحيث يتيقن وقوعهما بعد الوقت
قبل مجيء الوقت المكروه كما في الامداد قال في النهر أما القبر فذكر كثير الجماعة وأما غيره فللمضافة الوقوع قبل الوقت
(قوله هذا) أي ما ذكر من التعجيل في يوم غيم والتأخير فيه (قوله ويقل رعاية اوقاتها) أي بعدم ظهور
الشمس او التوقيت بالساعات الفلكية ونحو ذلك ط (قوله فبراعى الحكم الاول) أي المتقدم وهو
تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتعجيل ظهر الشتاء الخ قال ابو السعود وهذا البحث للهيبي واقره
صاحب النهر ط (تمة) يشترط لصحة الصلاة دخول الوقت واعتماد دخوله كما في نور الابضاح وغيره فلو شك
في دخول وقت العبادة فأتى به اقبان انه فعلها في الوقت لم يحجزه كما في الاشياء في بحث النية وبكفي في ذلك اذان
الواحد لوعدا لا ولا تحزى وبني على غالب ظنه لما صرح به ايمنا من انه يقبل قول العدل في الديانات كالاخبار
بجهة القبلة والطهارة والتجاسة والحل والحرمه حتى لو اخبره ثقة ولو عبدا أو أمة او محددا في قذف بنجاسة
الماء او حل الطعام وحرمة قبل ولو فاسقا او مستورا يحكم رأي في صدقه او كذبه ويعمل به لان غالب الرأي
بمنزلة اليقين بخلاف خبر الذي حدث لا يقبل اه ومثله الصبي والمعتوه العاقلان في الاصح ولا يخفى
أن الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فيجوز فيه هذا التفصيل والله تعالى اعلم ثم رأيت في كتاب القول
لمن عن معين الحكم مانعه المؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغا قاعلا عالما بالالوقات مسلما ذكرا
ويعتمد على قوله اه وفي صيام القهستاني وأما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمشي وظاهر الجواب

انه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه الخ (قوله وحكم الاذان كالصلاة الخ) لانه سنة لها قيتبها (قوله
وكره الخ) اورد أن بعض الصلوات لا تتعقد في هذه الاوقات فلا يناسبه التعيم بالكرهه وأجاب عنه في شرح
النية تبعاً لفتح بجوابين حيث قال استعمل الكراهة هنا بالمعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب
العدم او هو بالمعنى العرفي والمراد كراهة التحريم كما عرف من أن النية الظني الثبوت غير المصروف عن
مقتضاء يفيد كراهة التحريم وان كان قطعي الثبوت فالتحريم وهو في مقابلة الفرض في الرتبة وكراهة التحريم
في رتبة الواجب والتزوية في رتبة المنسذوب والنهي الوارد ههنا من الاول فيمكن الثابت بكراهة التحريم وهي
ان كانت لنقصان في الوقت منعت الصحة فيما سببه كامل والا فادلت الصحة مع الاساءة اه وقد اشار الشارح
الى الجوابين مقدماً الثاني منه ما على الاول (قوله مطامقاً) فسر به بما بعده (قوله اوعلى جنازة) اي
اذا حضرت في ذلك الوقت وكذا قوله وسجدة تلاوة اي اذا تلوت فيه والا فلا كراهة كما سيذكره الشارح (قوله
وسجدة تلاوة) منصوب عطفاً على الجار والمجرور الذي هو خبر كان المقدرة ح والاحسن رفعه عطفاً على
صلاة نائب فاعل كره ليكون مقابلاً للصلاة لان سجدة التلاوة ليست صلاة حقيقة فافهم (قوله وسهو) حتى
لوسها في صلاة الصبح اوفى قضاء فائنة بعد العصر فطلعت الشمس واحترت عقب السلام سقط عنه سجود السهو
لانه لجبر النقصان المتكسر في الصلاة بخبر مجرى القضاء وقد وجب كمالاً فلا يأتى في ناقص حلية (قوله
لاشكر قنية) هذا مذكور في غير محله والمناسب ذكره عقب قوله الاتي وسجدة تلاوة لان عبارة القنية يكره
أن يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره اه وفي التبر ان سجدة الشكر
لنعمه سابقة ينبغي أن تصح اخذاً من قولهم لانها وجبت كاملة وهذه لم تجب اه فحصل من كلام النهر مع كلام
القنية انها تصح مع الكراهة اي لانها في حكم الافله ثم قال في النهر عن المعراج وأما ما يفعل عقب الصلاة
من السجدة فمكروه اجماعاً لان العوام يعتقدون انها واجبة وسنة اه وكل جائز ادى الى الاعتقاد ذلك كره
(قوله مع شروق) وما دامت العين لا تتحار فيها فهي في حكم الشروق كما تقدم في الغروب انه الاصح كما في البحر
ح اقول ينبغي تصحيح ما نقلوه عن الاصل للامام محمد من انه ما لم ترتفع الشمس قدر مخرج فهي في حكم الطلوع لان
اصحاب المتون مشوا عليه في صلاة العيد حيث جعلوا اول وقتها من الارتقاء ولذا جزم به هنا في الفرض ونور
الابضاح (قوله فلا يمنعون من فعلها) افاد أن المستثنى المنع لا الحكم بعدم الصحة عندنا فالاستثناء منقطع
والضمير للصلاة والمراد بها صلاة الصبح (قوله عند البعض) أي بعض المجتهدين كالامام الشافعي هنا (قوله
كما في القنية وغيرها) وعزاء صاحب المصنف الى الامام جيد الدين عن شيخه الامام المحبوبي والى شمس الائمة
الخلواني وعزاء في القنية الى الخلواني والتسني فسقط ما قيل ان صاحب القنية يشاه على مذهب المعتزلة من
أن العامى له الخيار من كل مذهب ما عدا الصبح عندنا أن الحق واحد وأن تتبع الرخص فسق اه (قوله
واستواء) التعبير به اولى من التعبير بوقت الزوال لأن وقت الزوال لا يتكروه فيه الصلاة اجماعاً بخبر عن الخلية
اي لانه يدخل به وقت الظهر كما زوى في شرح النقابة للبرجندى قد وقع في عبارات الفقهاء أن الوقت المكروه
هو عند اتصاف النهار الى أن تزول الشمس ولا ينبغي أن يزول الشمس انما هو عقب اتصاف النهار بلا فصل وفي
هذا القدر من الزمان لا يمكن اداء صلاة فيه ففعل المراد أنه لا يجوز الصلاة بحيث يقع جزء منها في هذا الزمان
او المراد بالنهار هو النهار الشرعي وهو من اقل طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل
الزوال بزمن يعتد به اه اسماعيل ونوح وجوى وفي القنية واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقبل من
نصف النهار الى الزوال لرواية ابي عبد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول
الشمس قال ركن الدين الصماغي وما احسن هذا الا ان النبي عن الصلاة فيه يعتمد تصور هاهنا اه وعزى
في القهستاني القول بأن المراد اتصاف النهار العرفي الى اية ما وراء النهر وبأن المراد اتصاف النهار الشرعي
وهو الفصوة الكبرى الى الزوال الى اية خوارزم (قوله الايوم الجمعة) لما رواه الشافعي في مسنده نهى عن
الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الايوم الجمعة قال الحافظ ابن حجر في اسناده انقطاع ذكر الابهني له
شواهد ضعيفة اذا ضمت قوى اه (قوله المصحح المعتمد) اعترض بأن المتون والشروح على خلافه

وحكم الاذان كالصلاة تعجلاً
وتأخيراً (وكره) محرم ما وكل ما لا يجوز
مكروه (صلاة) مطلقاً (ولو) قضاء
او واجبة او فلا او (على جنازة)
وسجدة تلاوة وسهو) لا شكر قنية
(مع شروق) الا العوام فلا يمنعون
من فعلها لانهم يتركونها والاداء
الجائز عند البعض اولى من الترك
كما في القنية وغيرها (واستواء)
الا يوم الجمعة على قول الثاني
المصحح المعتمد كذا في الاشباه
ونقل

قوله مما ذكره الخ هكذا بخطه
واهل صوابه فاذا ذكره الخ فليتنازل
اه مصححه

ونقل الحلبي عن الخاوي أن عليه
الفتوى (وغروب العصر يومه)
فلا يكره فعله لادائه كما وجب بخلاف
الفجر والاحاديث تعارضت
فتساقطت كما بسطه صدر الشريعة

(قوله ونقل الحلبي) أي صاحب الحلبة العلامة المحقق ابن امير حاج عن الخاوي أي الخاوي القدسي كما رأيت
فيه لكن شرّاح الهداية انتصروا لقول الامام واجابوا عن الحديث المذكور باحاديث النسي عن الصلاة وقت
الاستواء فانها محترمة وأجاب في الفتح بحمل المطلق على التقيد وظاهره ترجيح قول أبي يوسف ووافقه في الحلبة
كما في البحر لكن لم يقول عليه في شرح المنية والامداد على أن هذا ليس من المواضع التي يحمل فيها المطلق على
التقيد كما يعلم من كتب الاصول وأيضاً فإن حديث النهي صحيح ورواه مسلم وغيره فيقدم بصحته واتفاق الامة على
العمل به وكونه خاطراً ولذا منع علماءنا عن سنة الوضوء وتحية المسجد وركعتي الطواف ونحو ذلك فان الحاضر
مقدم على المبيح (تنبيه) علم بما قررناه المنع عندنا وإن لم اره مما ذكره الشافعية من اباحة الصلاة في الاوقات
المكروهة في حرم مكة استدل لا بالحديث الصحيح بل بغيره فوات الكراهة لما علمته من منع علماءنا عن ركعتي الطواف فيها
وان جوازها نفس الطواف فيها خلافاً لما لا كاصح به في شرح اللباب والله اعلم ثم رأيت المسألة عندنا قال
في الضياء مانع وقد قال اصحابنا ان الصلاة في هذه الاوقات ممنوعة منها بمكة وغيرها اه ورأيت في البدائع
ايضاً مانعاً وما ورد من النهي الاجمعة شاذ لا يقبل في معارضة المشهور وكذا رواية استثناء يوم الجمعة غريب
فلا يجوز تخصيص المشهور به اه والله الحمد (قوله وغروب) اراد به التفريق كما صرح به في الخاتمة حيث قال
وعند اجراء الشمس الى أن تغيب بحر وقته ستاتي (قوله العصر يومه) قيد به لان عصر امسه لا يجوز
وقت التفريق لثبوته في الذمة كاملاً لاستناد السببية فيه الى جميع الوقت كما مر (قوله فلا يكره فعله) لانه
لا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الامر به وقيل الاداء ايضاً مكروه اه كافي النسي والحاصل انهم
اختلفوا في أن الكراهة في التأخير فقط دون الاداء وفيها ما قيل بالاول ونسبه في المحيط والابيضاح الى
مشايخنا وقيل بالثاني وعليه مشي في شرح الطحاوي والتحفة والبدائع والخواوي وغيرها على انه المذهب
بلا حكاية خلاف وهو الوجه لحديث مسلم وغيره عن انس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله
فيها الا قليلاً اه حلية وتبعه في البحر ولا يخفى أن كلام الشارح ما شى على الاول لا الثاني فانهم قال في القنية
ويستوفي سنة القراءة لان الكراهة في التأخير لا في الوقت اه (قوله لادائه كما وجب) لان السبب هو
الجزء الذي يتصل به الاداء وهو هنا ناقص فقد وجب ناقصاً فيؤدي كذلك وأما عصر امسه فقد وجب كاملاً لان
السبب فيه جميع الوقت حيث لم يحصل الاداء في جزء منه لكن الصحيح الذي عليه المحققون انه لا نقصان في ذلك
الجزء نفسه بل في الاداء فيه لما فيه من التشبه بعبدة الشمس ولما كان الاداء واجبا فيه يحمل ذلك النقصان أما
اذا لم يؤدّ فيه والحال انه لا نقص في الوقت اصلاً وجب الكامل ولهذا كان الصحيح وجوب القضاء في كامل على
من بلغ أو أسلم في ناقص ولم يصل فيه كما تقدم والحاصل كما في الفتح أن معنى نقصان الوقت نقصان ما اتصل به من
فعل الاركان المستلزم للتشبه بالكفار فالوقت لا نقص فيه بل هو كغيره من الاوقات انما النقص في الاركان
فلا يتأذى بها ما وجب كاملاً وهذا أيضاً مؤيد لقول بأن الكراهة في التأخير والاداء خلاف ما مشي عليه
الشارح وما ذكره في التبرجنا لبعض الطلبة مذكور مع جوابه في شرح المنية وغيره ووضحناه فيما علقناه على
البحر (قوله بخلاف الفجر الخ) أي فانه لا يؤدي فجر يومه وقت الطلوع لان وقت الفجر كله كامل فوجب كامله
فتبطل بطرق الطلوع الذي هو وقت فساد قال في البحر فان قيل روى الجماعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من الصبح
قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح اجيب بأن التعارض لما وقع بينه وبين النهي عن الصلاة في الاوقات
الثلاثة رجعت الى القياس كما هو حكم التعارض فربحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة
الفجر كذا في شرح التقاية اه على أن الامام الطحاوي قال ان الحديث منسوخ بالنصوص الناهية وادعى أن
العصر يبطل ايضاً كالفجر والارزاع العمل ببعض الحديث وترك بعضه بمجرد قولنا طراً ناقص على كامل في الفجر
يجزى لاف عصر يومه مع أن النقص فارق العصر ابتداء والفجر بقاء فيبطل فيه ما واجاب في البرهان بأن هذا
الوقت سبب لوجوب العصر حتى يجب على من اسلم او بلغ فيه ويستحيل أن يكون سبباً للوجوب ولا يصح الاداء

فيه ونظامه في حاشية نوح (قوله وينعقد نفل الخ) لما كان قوله وكره شاملا للمكروه حقيقة والمنوع اتي
 بهذه الجلة بيان لما اجله ط واعلم ان ما يسمى صلاة ولو وسعا ما فرض اوجبا ونفل والاقل على وقطعي
 فالعملى الوتر والقطعي كفاية وعين فالكفاية صلاة الجنابة والعين المكتوبات الخمس والجمعة والسجدة الصليبية
 والواجب اما عينه وهو ما لا يتوقف وجوبه على فعل العبد أو لغيره وهو ما يتوقف عليه فالاول الوتر فانه يسمى
 واجبا كما يسمى فرضا على صلاة العبد وسجدة التلاوة والثاني سجدة السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل
 افسده والمنذور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكروهة نوعان الاول الشروق
 والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاصفرار فالنوع الاول لا ينعقد فيه
 شئ من الصلوات التي ذكرناها اذا شرع بها فيه وتبطل ان طرأ عليها الاصل صلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تليت
 آيتها فيها وعصر يومه والنفل والنذر المقيد بها وقضاء ما شرع به فيها ثم افسده فتنعقد هذه الستة بلا كراهة
 اصلا في الاولى منها ومع الكراهة التثنية في الثانية والتعريمية في الثالثة وكذا في البواقي لكن مع وجوب
 القطع والقضاء في وقت غير مكروه والنوع الثاني ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة
 الا النفل والواجب لغيره فانه ينعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في وقت غير مكروه اه ح مع
 بعض تغيير (قوله لا ينعقد الفرض) اشار الى ما في الخاتمة من نواقض الوضوء حيث قال لو شرع في فريضة
 عند الطلوع او الغروب سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلوة فلا تنقض طهارته بالتهمة بخلاف
 ما لو شرع في التطوع اه (قوله كواجب) عبارة القهستاني كالقرائض والواجبات الفاتية فقد بالقائمة
 احتراز اعم واجب فيها كالتلاوة والجنابة في لو شرع في صلاة العيد لم يكون داخل في الصلوة فلام لا
 تنعقد أصلا الظاهر الاول وسبب صرح به في بابها لان وقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح فقبل وقتها لم يجب
 فتكون نفلا تأمل (قوله لعينه) هذا التقيد غير صحيح فانه يقتضي ان الواجب لغيره ينعقد في هذه الاوقات
 وليس كذلك كما صرح به في البحر والقهستاني والنهر خلافا لما في نور الايضاح أفاده ح (قوله وسجدة
 تلاوة الخ) معطوف على وتر في عبارة الشارح وأصله الرفع في عبارة المتن عطف على الفرض قال الشارح
 في الخرائن وسجود السهو كالتلاوة فيتركه لودخل وقت الكراهة اه وقد مناه (قوله وصلاة جنازة)
 فيه انها تصح مع الكراهة كما في البحر عن الاستيعابي وأقره في النهر اه ح قلت لكن ما مشى عليه المصنف
 هو الموافق لما قدمناه عن ح في الضابط وللتعليل الآتي وهو ظاهر المتن والمتن واليلى وبه صرح
 في اوائى وشرح الجمع والنقاية وغيرهما (قوله فلو وجبتا فيها) أي بأن تليت الآية في تلك الاوقات وحضرت
 فيها الجنابة (قوله أي تحريرا) أفاد بثبوت الكراهة التثنية (قوله وفي التحفة الخ) هو كالاستدراك
 على مفهوم قوله أي تحريرا فانه اذا كان الافضل عدم التأخير في الجنابة فلا كراهة اصلا وما في التحفة
 اقزى في البحر والنهر والفتح والمعراج لحديث ثلاث لا يؤخرن منها الجنابة اذا حضرت وقال في شرح المنية
 والفرق بينها وبين سجدة التلاوة ظاهرا لان التحجيل فيها مطلوب مطلقا لا مانع وحضورها في وقت مباح مانع
 من الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في وقت مكروه وبخلاف سجدة التلاوة لان التحجيل
 لا يستحب فيها مطلقا اه اى بل يستحب في وقت مباح فقط فثبت كراهة التثنية في سجدة التلاوة دون
 صلاة الجنابة (قوله وصح تطوع بدأ به فيها) تكرار محض مع قوله وينعقد نفل بشروع فيها اه ح وقد
 يجاب بأن المراد أنه يصح ادائه فيها ويخرج به عن العهد مع الكراهة وما مر بيان لاصل الانعقاد وصحة
 الشروع فيه بحيث لو فهمه انتقض وضوءه بخلاف الفرض كما قدمناه عن الخاتمة تأمل (قوله وقد نذر فيها)
 اى والحال انه قد نذر ايقاعه فيها اى في هذه الاوقات الثلاثة اى في احدها ما لو نذر مطلقا فلا يصح ادائه فيها
 (قوله لوجوبه) اى ما ذكر من المسائل الثلاثة (قوله كما في البحر) وقال ايضا وقول الزيلعي والافضل ان
 يصلى في غيره ضعيف (قوله عن البغية) بضم الباء الموحدة وكسر ها شئ المبتغى أى المطلوب وهو هنا علم
 كتاب هو مختصر القسنة ذكره في البحر في باب شروط الصلاة ح (قوله الصلاة فيها) اى في الاوقات الثلاثة
 وكالصلاة الدعاء والتسبيح كما هو في البحر عن البغية (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالاولى)
 أى فالافضل ليوافق كلام البغية فان مفاده انه لا كراهة اصلا لان ترك الفاضل لا كراهة فيه (قوله وكره

(وينعقد نفل بشروع فيها) بكراهة
 التحريم (لا) ينعقد (الفرض)
 وما هو ملحق به كواجب لعينه
 كوتر (وسجدة تلاوة وصلاة جنازة
 تليت الآية) في كامل وحضرت
 الجنابة (قبل) لوجوبه كاملا فلا
 يتأدى ناقضا ولو وجبتا فيها لم يكره
 فعلهما اى تحريرا وفى التحفة
 الافضل أن لا تؤخر الجنابة
 (وصح) مع الكراهة (تطوع)
 بدأ به فيها ونذر أدائه فيها) وقد نذر
 فيها (وقضاء تطوع بدأ به فيها)
 فأفسده لوجوبه ناقضا ثم ظاهر
 الرواية وجوب القطع والقضاء
 في كامل كما في البحر وفيه عن
 البغية الصلاة فيها على النبي
 صلى الله عليه وسلم افضل من
 قراءة القرآن وكأنه لانها من اركان
 الصلاة فالاولى ترك ما كان
 مكانها (وكره نفل)

نفل الخ) شروع في النوع الثاني من نوعي الاوقات المكروهة وفيما يكره فيها والكرهية هنا تحريمية
 ايضا كما صرح به في الحلية ولذا عبر في الحائية والخلاصة بعدم الجواز والاراد عدم الحل لعدم الصحة كما
 لا يخفى (قوله قصدا) احتريزه عما لو صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فان الافضل انما هو الان
 وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوبان عن سنة الفجر على الاصح (قوله ولو تحية مسجد) اشار به
 الى انه لا فرق بين ما له سبب ولا كما في البحر خلافا للشافعي فيما له سبب كالرواتب وتحية المسجد ط (قوله وكل
 ما كان واجبا الخ) اي ما كان ملحقا بالنفل بأن ثبت وجوبه بعارض بعدما كان نفلا (قوله على فعله) أي فعل
 العبد والاولى اظهاره مثلا المندور يتوقف على التذوق وكذا الطواف على الطواف وسجدت السهو وعلى ترك
 الواجب الذي هو من جهته اه ط ويرد عليه سجود التلاوة فانه يتوقف وجوبه على التلاوة واجاب في الفتح بأن
 وجوبه في التحقيق متعلق بالسمع لا بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا من المكلف بل وصف خلق فيه بخلاف
 التذوق والطواف والشروع فانها فعله ولولا ذلك كانت الصلاة نفلا اه قال في شرح المنية لكن الصحيح ان سبب
 الوجوب في حق التالي التلاوة دون السماع والالزام عدم الوجوب على الاصح بتلاوته اه وشبهه في الصلوة
 يجب ان يكون وان كان بفعله لكنه ليس اصله نفلا لان التسفل بالسجدة غير مشروع فكانت واجبة بايجاب الله تعالى
 لا بالاتزام العبد وتما في شرح المنية (قوله وركعتي طواف) ظاهره ولو كان الطواف في ذلك الوقت المكروه ولم
 أراه صريحا ويدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن معاذ بن عفرائه طاف بعد العصر وبعد صلاة
 الصبح ولم يصل فمثل عن ذلك فقال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
 وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ثم رأيت مصر حايه في الحلية وشرح الباب (قوله وسجدت في سهو) اقول
 تبع فيه صاحب المجتبى ولم يظهر لي معناه هل هو على اطلاقه او مقيد ببعض الصلوات فانه لا وجه لكرهه سجود
 السهو فيما لو صلى الفجر أو العصر وسها فها فانه اذا حل له اداء تلك الصلاة كيف لا يحل له سجود السهو الواجب فيها ولعله اشتبه النوع الثاني من الاوقات بالنوع الاول فان ذكر
 سجود السهو في النوع الاول صحيح وقد مر بخلاف ذكره هنا الا ان يقال انه مقيد ببعض الصلوات وهي
 التي تكره في هذا النوع كالنفل والواجب لغيره فكما يكره فعلها يكره سجود السهو فيها ثم رأيت الرحيتم يزم
 بأن ذلك سهو فتأمل وراجع (قوله ولو سنة الفجر) اي ولو كان الذي شرع فيه ثم افسده سنة الفجر
 فانه لا يجوز على الاصح وما قيل من الحيل مردود كما سيأتي (قوله بعد صلاة فجر وعصر) متعلق بقوله
 وكرهه اي وكره نفل الخ بعد صلاة فجر وعصر اي الى ما قبل الطلوع والتغير بقرينة قوله السابق لا يشهد
 القرض الخ ولذا قال الزيلعي هنا المراد بما بعد العصر قبل تغير الشمس وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء ايضا
 وان كان قبل أن يصلي العصر اه (قوله ولو المجموعة بعرفة) عزاء في المعراج الى المجتبى وفي القنية الى محمد
 الائمة التبرجاني وظهير الدين المرغيناني وذكره في الحلية مجتبا وقال لم أراه صريحا تبعه في البحر (قوله
 ولو ترا) لانه على قوله واجب بقوت الجواز بقوته وهو معنى القرض العمل وعلى قوله ما سنة بخلافه لغيرها
 من السن ولذا قال لا تصح من تعود عن هذا قال في القنية الترتيب في بعد الفجر بالاجماع بخلاف سائر السنن
 (قوله او سجدة تلاوة) لوجوبها بايجابه تعالى لا بفعل العبد كما علة فلم تكن في معنى النفل (قوله لشغل
 الوقت به) أي بالفجر أي بصلاته في العبادة استخدام ط أي لان المراد بالفجر الزمان لا الصلاة ثم هذا علة لقوله
 وكرهه وفيه جواب عما ورد من أن قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
 الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان بعم النفل وغيره وجوابه أن النهي هنا للتقصان في الوقت بل لصبر
 الوقت كالمشغول بالقرض فلم يجز النفل ولا ما ألحق به مما ثبت وجوبه بعارض بعدما كان نفلا دون القرائن
 وما في معناها بخلاف النهي عن الاوقات الثلاثة فانه لمعنى في الوقت وهو كونه منسوباً للشيطان فيؤثر
 في القرائن والنوافل وتما في شروح الهداية (قوله حتى لو نوى الخ) تفرع على ما ذكره من التميل
 اي واذا كان المقصود كون الوقت مشغولا بالقرض تقدرا وسنته تابعة له فاذا انقطع انصرف تطوعه الى سنته
 لتلايكون آتيا بالنهي عنه فتأمل (قوله بلا تعين) لان الصحيح المعتقد عدم اشتراطه في السنن الرواتب وانها
 تصح بنية النفل وبطلان النية فلو تعبد بركعتين بقاء الليل فبين انهما بعد الفجر كما تنا عن السنة على الصحيح

قصد ولو تحية مسجد (وكل ما كان
 واجبا) لا لعينه بل (لغيره)
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله
 (كسجود ركعتي طواف) وسجدتي
 سهو (والذي شرع فيه) في وقت
 مستحب او مكروه (ثم افسده
 و) لو سنة الفجر (بعد صلاة فجر
 و) صلاة (عصر) ولو المجموعة بعرفة
 (لا) يكره (قضاء سنة) ولو ترا
 أو (سجدة تلاوة وصلاة جنازة
 وكذا) الحكم من كراهة نفل
 وواجب لغيره لا فرض وواجب
 لعينه (بعد طلوع فجر سوى سنته)
 لشغل الوقت به تقدرا حتى لو نوى
 تطوعا كان سنة النفل بلا تعين

فلا يصحها بعده للكرهية أشباه (قوله وقبل صلاة مغرب) عليه أكثر أهل العلم منهم أصحابنا ومالك واحد الوجهين عن الشافعي لما ثبت في الصحيحين وغيرهما بما يفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يواطئ على صلاة المغرب بأصحابه عقب الغروب ولقول ابن عمر رضي الله عنهما ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما رواه أبو داود وسكت عنه والمنذرى في مختصره وإسناده حسن وروى محمد بن أبي حنيفة عن حماد أنه سئل إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب قال فني عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها وقال القاضي أبو بكر بن العري في اختلاف الصحابة في ذلك ولم يفعل أحد بعدهم فهذا يعارض ما روى من فعل الصحابة ومن أمره صلى الله عليه وسلم به الصلاة ما لانه إذا اتفق الناس على ترك العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به لانه دليل ضعفه على ما عرف في موضعه ولو كان ذلك مشتهرا بين الصحابة لما خفي على ابن عمر أو يجعل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتجديد المغرب وتماخيه في شرحه المنية وغيرهما (قوله الكراهة تأخيرها) الأولى تأخيرها أي الصلاة وقوله لا يسيرا أفاد أنه ما دون صلاة ركعتين بقدر جلسة وقد منا أن الزائد عليه مكروه تنزيها ما لم تشبك النجوم وأفاد في الفتح وأقره في الحلية والبحر أن صلاة ركعتين إذا تجاوزت ليلًا تزيد على السير فيباح فعله ما وقد أطل في تحقيق ذلك في الفتح في باب الوتر والنوافل (تنبيه) يجوز قضاء الفاتنة وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة في هذا الوقت بلكراهة ويسد أبصلا المغرب ثم بالجنائز ثم بالسنة وأعله لسان الفضيلة وفي الحلية الفتوى على تأخير صلاة الجنائز عن سنة الجمعة فعلى هذا تؤخر عن سنة المغرب لأنها أكثر ما يجرى وصرح في الحاوي القدسي بتركها المندورة وقضاء ما أفده والفتاوى لأغراض صاحب ترتيب وهو تفيد حسن وبني ركعتا الطواف ففكره أيضا كما صرح به في الحلية ويفهم من كلام المصنف أيضا أن قوله وقبل صلاة مغرب معطوف على قوله بعد طواف فجر فيكره في الثاني جميع ما يكره في الأول نعم صرح في شرح الباب أنه لو طاف بعد صلاة العسر يصلي ركعتيه قبل سنة المغرب كالجنائز (قوله وعند خروج امام) حديث الصحيحين وغيرهما إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يحط بقدر لغوت فأذا انتهى عن الأمر بالمعروف وهو فرض فإظنك بالنفل وهذا قول الجمهور من أهل العلم كما قاله ابن بطال منهم أصحابنا ومالك وذكره ابن أبي شيبة عن عمرو وعثمان وعلي وابن عباس وغيرهم من التابعين يخارون مما يدل على الجواز كان قبل التحريم فلا يعارض أدلة المنع وتماخى الأدلة في شرح المنية وغيرهما ثم هذا معطوف على ما قبله فيكره فيه ما يكره فيه كما بينا (قوله خطبة ما) التي بالتعميم الخطبة وشمل ما إذا كان ذلك قبلها وبعدها سواء أمسك الخطيب عنها أم لا يجرى (قوله وسجي) أنها عشر) أي في باب العبدین وهي خطبة الجمعة وفطر وأضحى وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف والمراة تعداد الخطب المشروعة في الجملة والخطبة الكسوف مذهب الشافعي والظاهر عدم كراهة التغفل فيها عند الامام لعدم مشروعيتهما عنده وبه صرح في الحلية وكذا خطبة الاستسقاء مذهب الصحابين فيقال فيها كذلك وقد يجاب بما في القهستاني حيث نقل رواية عن الامام بمشروعية خطبة الكسوف ولعل من ذكرها كالحائنة وغيرها جئنا الى هذه الرواية فنصح كونها عشرة عندنا ولا يخفى أن قوله خروج امام من المحررة وقيامه للصلاة قسدا فيما يناسبه منها وهو ما عدا خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن فافهم وعلة الكراهة في الجميع نفوت الاستماع الواجب فيها كما صرح به في المجتبى (قوله وقبدها) أي قبدة الفاتنة التي لا تكره حال الخطبة ط (قوله بين كلامي النهاية والصدر) فان صدر الشريعة يقول بتركها الفاتنة وصاحب النهاية يقول لا تكره كما في شرح المصنف ح (قوله عند اقامة صلاة مكتوبة) أطلقها مع أنه قددها في الحائنة والخلاصة وأقره في الفتح وغيره من الشراح بيوم الجمعة وتبعهم في شرح المنية وقال وأما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الأخذ بالاقامة ما لم يشرع الامام في الصلاة ويعلم أنه يدرك في الركعة الأولى وكان غير مختلط للصف بلا حائل والفرق انه في الجمعة لكثرة الاجتماع لا يمكن غالبا بلا مختلطة للصف اه ملخصا وسياق في باب ادراك القرية (قوله أي اقامة امام مذهبه) قال الشارح في هاشم الخزان نص على هذا مولانا منلا على شيخ القراء بالسجد الحرام في شرحه على باب المناسك اه وهو مبني على انه لا يكره تكرار الجماعة في مسجد واحد وسيذكر في الاذان وكذا في باب الامامة ما يخالفه وقد ألق جماعة من العلماء رسائل في كراهة ما يفعل في الحرم الشريف وغيرهما من تعداد الآئمة والجماعات وصرحوا بأن الصلاة مع اول امام

(وقبل) صلاة (مغرب) لكرهية
تأخيرها الايسرا (وعند خروج
امام) من المحررة او قيامه للصعود
ان لم يكن له ججرة (خطبة) ما
وسيجي انها عشر (الى تمام صلاته
بجلاف فاتنة) فانما لا تكره
وقبدها المصنف في الجمعة بواجبة
الترتيب والافكره وبه يحصل
التوفيق بين كلامي النهاية والصدر
(وكذا يكره) نطق عند اقامة
صلاة مكتوبة) أي اقامة امام
مذهبه

مطلب
في تكرار الجماعة والاقامة بالخالف

افضل ومنهم صاحب المسلك المشهور العلامة الشيخ رحمة الله السندي - تلبيذ الحق ابن الهمام فقد نقل عنه
العلامة الخبير الرملي - في باب الامامة أن بعض مشايخنا سنة احدى وخسين وخمسة مائة أنكر ذلك منهم الشريف
الغزفوي - وأن بعض المالكية في سنة خمسين وخمسة مائة اتفق بمنع ذلك على المذاهب الاربعة ونقل عن جماعة من
علماء المذاهب أنكار ذلك ايضا اه لكن الف العلامة الشيخ ابراهيم البيري شارح الاشياء رسالة سماها
الاقوال المرضية اثبت فيها الجواز وكراهة الاقتداء بالخالف لانه وان راعى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من
تركه مكروه مذهب كالجهر بالسبله والتأمين ورفع اليدين وجلسة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في القعدة الاولى ورؤيته السلام الثاني سنة وغير ذلك مما يجب فيه الاعادة عندنا وتوجب وكذا الف
العلامة الشيخ علي - القاري رسالة سماها الاهتداء في الاقتداء اثبت فيها الجواز لكن نفى فيها كراهة الاقتداء
بالخالف اذا راعى في الشروط والاركان فقط وسأق تمامه ان شاء الله تعالى في باب الامامة (قوله لحديث الخ)
رواه مسلم وغيره قال ط ويستثنى من عموم القائمة واجبة الترتيب فانها تصلى مع الاقامة (قوله الاسنة فجر)
لما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد واقبت الصلاة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى
اسطوانة وذلك بمحضر حفيفة وابي موسى ومثله عن عمر وأبي الدرداء وابن عباس وابن عمر كما سنداه الحافظ
الطحاوي - في شرح الا - ما روى عن الحسن ومسروق والشعبي شرح المنية (قوله ولو بادرت تشهدا) منى
في هذا على ما عهده المصنف والشرياني تبع البحر لكن ضعفه في التبر واختار ظاهر المذهب من انه لا يصلي
السنة الا اذا علم انه يدرك الركعة وسأق في باب ادر المأفوضة ح قلت وسند كرهنا لتقوية ما عهده
المصنف عن ابن الهمام وغيره (قوله تركها أصلا) أي لا يضيق قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تقضى الا مع
الفرض اذا فات وقضى قبل زوال يومها ح (قوله وما ذكر من الحيل) وهي أن يشرع فيها فقطعها قبل
الطلوع او يشرع فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع وردت من وجهين الأول أن الأمر
بالشروع للقطع فيجب شرعا في كل منهما قطع والثاني أن فيه فعل الواجب لغيره في وقت الفجر وانه مكروه كما تقدم
ح (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) أل فيه لاهد اى المكتوبة الوقتية فتمت الكراهة النفل والواجب
والقائمة ولو كان بينها وبين الوقتية ترتيب وكذلك ألى في الوقت للعهد اى الوقت للمعهد الكامل وهو المستحب
لما سألنى في باب قضاء الفرائض من أن الترتيب يسقط بضيق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره غير الوقتية
عند ضيق الوقت المستحب لكان أولى أفاده ح (تنبيه) رأيت بخط الشارح في هامش الخزانة ولو تنقل طائفا
سعة الوقت ثم ظهر أنه انتم شفعا بقوت الفرض لا يقطع كالوقت تنقل ثم خرج الخطيب كذا في آخر شرح
المنية اه فتأمل (قوله مطلقا) اى سواء كان في المسجد أو في البيت بقريته التفصيل في مقابلة ح
(قوله في الاصح) رد على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها أو بعده اوعلى من يقول لا يكره
بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت ح (قوله وبين صلاتي الجمع) اى جمع العصر مع الظهر تقديما
في عرفة وجمع المغرب مع العشاء تأخيرا في مزدلفة (قوله وكذا بعدهما) ضمير التنية وارجع الى صلاتي
الجمع الكاش بعرفة فقط لا بمزدلفة أيضا وان اوجه كلامه لعدم كراهة النفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة وبدل على
أن هذا مراده قوله كما مر اى قريبا في قوله ولو لمجموعة بعرفة فلو تقدم قوله وكذا بعدهما كما مر على يوله
ومزدلفة سلم من الايام ولو أسقطه اصلا سلم من التكرار ح وذكر الرجح ما يفتد بتوث الخلاف عندنا
في كراهة التنفل بعد صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة لكن الذي جزم به في شرح الباب انه يصلى سنة
المغرب والعشاء والوتر بعدهما وقال كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاسم في منسكه تأمل (قوله ناقت نفسه
اليه) اى اشتاقت ح عن القاموس وأفهم انه اذا لم تشق اليه لا كراهة وهو ظاهر ط (قوله
وما يشغل باله) يخفق الغين المجبة والبال القلب وهذا من عطف العات على الخاص اشغله للمدافعة وحضور
الطعام وانما نص عليه ما لوقوع التنبيص عليهما بخصوصهما في الاحاديث افاده في الحلية فافهم (قوله
ويحفل بجنوعها) عطف لازم على ملزوم فافهم قال ط ومحل الخشوع القلب وهو فرض عند أهل الله
نعالي وورد في الحديث ان الانسان ليس له من صلاته الا بقدر ما يستحضر فيها فتارة يكون له عشرها واقل
او اكدر (قوله كاشا ما كان) في هذا التركيب اعارب ذكرتها في رسالتى السماع بالقوائد العجيبة في اعراب

لحديث اذا اقبت الصلاة فلا
صلاة الا المكتوبة (الاسنة
فجران لم يحف فوت جماعتها)
ولو يدارك تشهدا فان خاف
تركها اصلا وما ذكر من الحيل
مردود وكذا يكره غير المكتوبة
عند ضيق الوقت (وقبل صلاة
العبد من مطلقا وبعدها بمسجد
لا يبيت) في الاصح (وبين صلاتي
الجمع بعرفة ومزدلفة) وكذا
بعدهما كما مر (وعند مدافعة
الاجنتين) أو أحدهما او ارجح
(ووقت حضور طعام ناقت نفسه
اليه) كذا كل (ما يشغل
بانه عن افعالها ويحفل بجنوعها)
كاشا ما كان

مطلب
في اعراب كاشا ما كان

الكلمات الغريبة أظهرها أن كانتا مصدر الناقصة حال وفيه ضمير يعود على الشاغل هو اسمها وما خبرها
وهي نكرة موصوفة بكان التامة أي حال كون الشاغل شيئا متصفا بصفة الوجود والمعنى تعليق الكراهة على
أي شاغل وجد لا يقيد زائد على قيد الوجود (قوله فهذه نيف وثلاثون وقتا) النيف فتح النون وكسر
التخنة مشددة وقد تخفف وفي آخره فاء مازاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني كما في القاموس والمراد هنا
ثلاثة وثلاثون على ما يظهر وهي الشروق الاستواء الغروب بعد صلاة فجر أو عصر قبل صلاة فجر
أو مغرب عند الخطب العشر عند إقامة مكتوبة وضيق وقتها قبل صلاة عيد فطر وبعدها في مسجد
وقبل صلاة عيد أضحى وبعدها في مسجد بين صلاتي جمع عرفة وبعدها بين جمع مزدلفة عند مدافعة
بول أو غائط أو أكل منهما أو ربح عند طعام يتوقه عند كل ما يشغل البال وما بعد نصف الليل لاداء
العشاء لا غير عند اشتباك نجوم لاداء المغرب فقط * واعلم أن آفة من أن النبي في الثلاثة الأولى بمعنى في الوقت
ولهذا اثر في الفرض والنفل وفي البواقي لمعنى في غيره ولهذا اثر في النوافل دون الفرائض ولم في معناها وبه
صرح في العناية وغيرها لكن كون النبي في البواقي مؤثرا في النوافل انما يظهر اذا لم يتعلق بخصوص صلاة الوقت
كما في الاخيرين فان المكره فيهما الصلاة الوقتية فقط دون غيرها فان في تأخيرها في تأخير العشاء الى ما بعد النصف تقليل
الجماعة وفي تأخير المغرب الى الاشتباك تشبها باليهود كما صرحوا به وذلك خاص بهما وقد سئل أن الصحيح انه
لا كراهة في الوقت نفسه وأن الاوجه كما حقه في البحر تعالى الحلية كون الكراهة في كل من التأخير
والاداء لا في التأخير فقط فافهم (قوله وكذا تكراه الخ) لما ذكر الكراهة في الزمان استطراد ذكر الكراهة
في المكان والافعل ذلك مكرهات الصلاة (قوله كفوق كعبة الخ) أي لما فيه من ترك تعظيمها المأمور به
وقوله وفي طريق لان فيه منع الناس من المرور وشغله بما ليس له لانهما حق العامة للمرور ولما رواه ابن ماجه
والترمذي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي في سبعة مواطن في المزلة والمجزرة والمقبرة
وقارعة الطريق وفي الحمام ومعاطن الابل وفوق ظهريت الله اه ومعاطن الابل مباركها جمع معطن
اسم مكان والمزلة بفتح الميم مع فتح الساء وضمة الميم مع فتح الزاي وضمة الميم مع فتح الزاي وضمة الميم مع فتح
الجزارة أي فعل الجزارة أي القصاب امداد (قوله ومقبرة) مثل الباء ح واختلاف في علته قليل
لان فيها عظام الموتى وصديدهم وهم ونحس وفيه نظر وقيل لان اصل عبادة الاصنام اتخاذا قورا الصالحين
مساجد وقيل لانه تشبه باليهود وعليه منى في الخلية ولا بأس بالصلاة فيها اذا كان فيها موضع اعتد الصلاة
وليس فيه قبر ولا نجاسة كما في الخلية ولا قبله الى قبر حلية (قوله ومغسل) أي موضع الاغتسال في
بيته تأمل (قوله وحام) لعنني احدهما انه مصب الفضلات والثاني انه بيت الشياطين فعلى الاول اذا غسل
منه موضعا لا تكراهه وعلى الثاني تكراهه وهو الاول لا يطلق الحديث الا لظهور الوقت ونحوه امداد لكن
في النقص أن المقتضى به عدم الكراهة وأما الصلاة خارجة أي في موضع جلوس الحامي ففي الخلية لا بأس بها
وفي الخلية انه يفرغ على المعنى الثاني الكراهة خارجة ايضا وفيها لوجها للحام قبل يحمل بقاء الكراهة
استصحابا لما كان ويحتمل زوالها لان الشيطان كان يألفه لما فيه من كشف العورات ونحو ذلك والاولى اشبه
ولولم يسق اليه الماء ولم يستعمل فالاشبه عده بها لانه مشتق من الحميم وهو الماء الحار ولم يوجد فيه وعليه
لو اتخذ دار السكن كهيئة الحمام لم تكراه الصلاة ايضا اه (تنبيه) يؤخذ من التعليل بأنه محل الشياطين
كراهة الصلاة في معابد الكفار لانها مأوى الشياطين كما صرح به الشافعية ويؤخذ مما ذكره عندنا في البحر من
كتاب الدعوى عند قول الكثر ولا يحلفون في بيت عبادتهم في التارخالية يكره للمسلم الدخول في البيعة
والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق الدخول اه قال في البصر والظاهر
انها تحريم لانها المرادة عند اطلاقهم وقد أثبتت بعزير مسلم لان الكنيسة مع اليهود اه فاذا حرم الدخول
فالصلاة أولى وبه ظهر جهل من يدخلها لاجل الصلاة فيها (قوله وبطن واد) أي ما انخفض من الارض فان
الغالب احتواؤه على نجاسة يحمله اليه السيل وتلقى فيه ط (قوله ومعاطن ابل وغنم) كذا في الاحتكام
للشيخ اسماعيل عن الخزائن السمرقندية ثم نقل عن الملتطاط انها لا تكراه في مرابض الغنم اذا كان بعيدا
من النجاسة وفي الخلية قال صلى الله عليه وسلم صلوا في مرابض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل رواه الترمذي

قوله ان كانتا مصدر الناقصة الخ
هكذا بخطه ولا يخفى ما في هذه
العبارة من النظر قد بر اه
مصححه

فهذه نيف وثلاثون وقتا وكذا تكراه
في اما كن كفوق كعبة وفي طريق
ومزلة ومجزرة ومقبرة ومغسل
وحام وبطن واد ومعاطن ابل
وغنم

اقول قد عقد الحديث العلامة
نجم الدين الطروسى في منظومته
الفوائد فقال
نهى الرسول احمد خير البشر
عن الصلاة في بئاع تعتبر
معاطن الجبال بمقبره
مزلة طريق ثم مجزرة
وفوق بيت الله والحمام
والجدقة على التمام
اه منه

قوله وفيه نظر لعل وجهه أن
الاستحالة عندنا مطهرة اه
منه

مطلب
تكراه الصلاة في الكنيسة

وقال حسن صحيح واخرج ابوداود وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا في مبارك الابل فانها من الشياطين وسئل عن الصلاة في مرائب الغنم فقال صلوا فيها فانها خلقت من بركة وأخرجه مسلم مختصرا ومعاطن الابل وطنها ثم غلب على مبركها حول الماء والاولى الاطلاق كما هو ظاهر الحديث ومرابض الغنم مواضع مبيتها اه والظاهر أن معنى كون الابل من الشياطين انها خلقت على صفة تشبههم من النفور والايذاء فلا يأمن المصلي من أن تنفرو وتقطع عليه صلاته كما قاله بعض الشافعية أى فيبقى باله مشغولا خصوصا حال سجوده وبهذا غارت الغنم ويظهر من التعليل انه لا كراهة في معاطن الابل الطاهرة حال غيبتها (تنبيه) استشكل بعضهم التعليل بأنها خلقت من الشياطين بما ثبت أن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافلة على بعيره وافرقت بعضهم بين الواحد وكونها مجمعة بما طبع عليه من النفار المقتضى الى تشويش القلب بخلاف الصلاة على المركوب منها اه شبرا ملى على شرح المنهاج للرملي (قوله وبشر) لم أر من ذكره عندنا نعم ذكر بعض الشافعية أن نحو البقرة كالفنم وخالفه بعضهم (قوله ومرابط دواب الخ) ذكر هذه السبعة في الحاوى القدسي (قوله واصطبل) موضع الخيل وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام ط (قوله وطاحون) لعل وجهه شغل البال بصورتها مل (قوله وسطوحها) يحتل عود الضمير على الاربعة المذكورة او على الكنف وحده وأشبهه باعتبار البقعة المعدة للقضاء الحاجة ولعل وجهه أن السطوح له حكم ما تحتها من بعض الجهات كسطوح المسجد (قوله ومسيل واد) يغنى عنه قوله ويطن واد لان المسيل يكون في بطن الوادى غالبا ط (قوله وأرض مفضوبة وللغير) لا حاجة الى قوله وللغير اذا الغصب يستلزمه اللهم الا أن يراد الصلاة بغير الاذن وان كان غير غاصب اغاده ابو السعود ط وبعبارة الحاوى القدسي والارض المفضوبة فان اضطررتين ارض مسلم وكافر يصلي في ارض المسلم اذ لم تكن مزروعة قلوب مزروعة او كافر يصلي في الطريق اه اى لان له في الطريق حقا كما في مختارات النوازل وفيها تنكره في ارض الغير لومز روعة او مكروبة الا اذا كانت بينهما صداقة او رأى صاحبها لا يكرهه فلا بأس اه (تنبيه) نقل سيدى عبد الغنى عن الاحكام لوالده الشيخ اسماعيل أن النزول في ارض الغير ان كان لها حائط او حائل يمنع منه والافلا والمعتبر فيه العرف اه قال يعنى عرف الناس بالرضى وعدمه فلا يجوز الدخول في ايام الربيع الى بساتين الوادى دمشق الا باذن اصحابها فافادته العامة من هدم الجدران وخرق السياج فهو امر منكر حرام ثم قال وفي شرح المنية للعلبي بنى مسجد في ارض غصب لا بأس بالصلاة فيه وفي الواقعات بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي أن يصلي فيه لانه حق العامة فلم يخص الله تعالى كالمبنى في ارض مفضوبة اه ثم قال ومدرسة السليمانية في دمشق مبنية في ارض المرحبة التي وفيها السلطان نور الدين الشهيد على ابناء السيل بشهادة عامة اهل دمشق والوقف ثبت بالشهرة فذلك المدرسة خولف في بنائها شرط واقف الارض الذي هو كنص الشارع فالصلاة فيها مكروهة تخبر بما في قول وغير صحيحة في قول آخر كما نقله في جامع الفتاوى وكذا ماؤها مأخوذ من نهر معلوك ومن هذا القبيل حجرة اليمانيين في الجامع الاموى ولا حول ولا قوة الا بالله اه (قوله بلاسترة لمارت) أى ساتر بستر المارة عن المصلى وسياتى الكلام عليها ان شاء الله تعالى في باب ما يفسد الصلاة وما يكره ح (قوله ويكره النوم الخ) قد منا الكلام عليه (قوله الى ارتفاعها) اى قدر ربح اوريجين (قوله وما رواه) أى من الاحاديث الدالة على التأخير كحديث انس انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جعل السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهم ما يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء وعن ابن مسعود مثله ومن الاحاديث الدالة على التقديم وليس فيها صريح سوى حديث ابى الطفيل عن معاذ أنه عليه السلام كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس اخر الظهر الى العصر فيصليهما جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب اخر المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب جعل العشاء فصلاها مع المغرب (قوله محمول الخ) اى ما رواه مما يدل على التأخير محمول على الجمع فعلا لا وقتا اى فعل الاولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها ويحمل نصريح الراوى بخروج وقت الاولى على التيمم كقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن اى فاربن بلوغ الاجل او على انه ظن ذلك ويدل على هذا التأويل ما صرح عن ابن عمر أنه نزل في آخر الشفق صلى المغرب ثم اقام العشاء وقد نوارى الشفق

مطلب
في الصلاة في الارض المفضوبة
ودخول البساتين وبناء المسجد
في ارض الغصب

وبقر زاد في الكافي ومرابط
دواب واصطبل وطاحون وكنيف
وسطوحها ومسيل واد وأرض
مفضوبة أو للغير لومز روعة
او مكروبة وصحراء بلاسترة لمارت
ويكره النوم قبل العشاء والكلام
المباح بعدها وبعد طلوع الفجر الى
ادائه ثم لا بأس بمشيه لحاجته
وقبل يكره الى طلوع ذكاء وقيل
الى ارتفاعها فيض (ولا جمع بين
فرضين في وقت بعذر) سفر ومطر
خلافا للشافعي وما رواه محمول
على الجمع فعلا لا وقتا

ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عمل به السير صنع كذا وفي رواية ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفرط انما التفرط في اليقظة بأن توخر صلاة الى وقت الاخرى رواء مسلم وهذا قاله وهو في السفر وروى مسلم ايضا عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم جميع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر لثلاث خرج امتنه وفي رواية ولا سفر والشافعي لا يرى الجمع بلا عذر في مكان كان جوابه عن هذا الحديث فهو جوابنا وأما حديث أبي الطفيل الدال على التقديم فقال الترمذي فيه انه غريب وقال الحافظ كتم انه موضوع وقال ابوداود ليس في تقديم الوقت حديث قائم وقد أنكرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن مسعود والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا وقتها الاصلين جميع بين الظهر والعصر وعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع وبكفي في ذلك النصوص الواردة بتعيين الاوقات من الآيات والاخبار وتماثل ذلك في المطولات كالزبلي وشرح المنية وقال سلطان العارفين سيدي محي الدين نفعنا الله به والذي اذهب اليه انه لا يجوز بالجمع في غير عرفة ومن دلفه لان اوقات الصلاة قد ثبتت بلا خلاف ولا يجوز اخراج صلاة عن وقتها الا بنص غير محتمل اذ لا ينبغي أن يخرج عن أمر ثابت باصر محتمل هذا لا يقول به من شتم رائحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فمحتمل انه يتكلم فيه مع احتمال انه صحيح لكنه ليس بنص اه كذا نقله عنه سيدي عبد الوهاب الشعراني في كتابه الكبريت الاحمر في بيان علوم الشيخ الاكبر (قوله فان جمع الخ) تفصيل لما اجله اول قوله ولا جمع الصادق بالفساد او الحزمة فقط ط (قوله الحاج) استثناء من قوله ولا جمع ط (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والساكن او نأيه والجماعة في الصلوات ولا يشترط ككل ذلك في جمع المزدلفة ط قلت الا الاحرام على أحد القولين فيه (قوله عند الضرورة) ظاهره انه عند عدمها لا يجوز وهو أحد قولين واختار جوازه مطلقا ولو بعد الوقوع كما قد ساء في الخطبة ط وأيضا عند الضرورة لا حاجة الى التقليد كما قال بعضهم مستندا لما في المضمرة المسافر اذا خاف الاصوص أو قطع الطريق ولا ينتظره الرفقة جازله تأخير الصلاة لانه بعذر ولو صلى بهذا العذر بالايام وهو يسير جاز اه لكن الظاهر انه اراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة تأمل (قوله لكن بشرط الخ) فقد شرط الشافعي لجمع التقديم ثلاثة شروط تقديم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يعيق فاصلا عرفا ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الاولى نهر ويشترط ايضا أن يقرأ الصلوة في الصلاة ولو مقتديا وأن يعيد الوضوء من مس فرجه أو اجنية وغير ذلك من الشروط والاركان المتعلقة بذلك الفعل والله تعالى اعلم

* (باب الاذان) *

لما كان الوقت سببا كما تقدمه وذكر الاذان بعده لانه اعلام بدخوله (قوله هو لغة الاعلام) قال في القاموس آذنه الامر به اعلمه وأذن تأذينا كثر الاعلام اه فالاذان اسم مصدر لان الماضي هـ اذن المضاعف ومصدره التأذين ح (قوله وشرعا اعلام مخصوص) أي اعلام بالصلاة قال في الدرر ويطلق على الالفاظ المخصوصة اه أي التي يحصل بها الاعلام من المطلق اسم المسبب على السبب اسماعيل وانما لم يعرفه بالالفاظ المخصوصة لان المراد الاذان للصلاة ولو عرف بها دخل الاذان للمولود ونحوه على ما يأتي (قوله ليم الفاتحة الخ) أي ليم الاذان اذ الفاتحة والاذان بين يدي الخطيب وليم أيضا الاذان في آخر ظهر الصيف أفاده ح أي لان العلم بالوقت فيما سبق عليه وقائل أن يقول لو صرح كغيره بالوقت لم يرد ما ذكر لان الاصل في مشروعية الاذان الاعلام بدخول الوقت كما يعلم مما يأتي فيكون التعريف بناء على ما هو الاصل فيه والازم انه لو أذن لنفسه أو بين جماعة مخصوصين أرادوا الصلاة عاين بدخول الوقت لا يسمى اذا شرعا لعدم الاعلام أصلا مع انه مشروع فتدبر (قوله على وجه مخصوص) أي من الترسل والاستدارة والالتفات وعدم الترجيع واللحن ونحو ذلك من أحكامه الاتية (قوله بالفاظ كذلك) اشار الى انه لا يصح بالقارسية وان علم انه اذان وهو الاظهر والاصح كافي السراج (قوله اذان جبريل الخ) في حاشية الشبراخيت على شرح المنهاج للرملي عن شرح البصري لابن جبرانه وردت احاديث تدل على أن الاذان

قوله بجمع اسم المزدلفة اه منه

(فان جمع فسد لو قدم) الفرض

على وقته (وحرر لو عكس) أي

اخره عنه (وان صح) بطريق القضاء

(الاحراج بعرفة ومزدلفة) كما

سجي ولا بأس بالتقليد عند

الضرورة لكن بشرط أن يلتزم

جميع ما يوجب ذلك الامام

لما قد منا أن الحكم الملقق باطل

بالاجماع

* (باب الاذان) *

(هو) لغة الاعلام وشرعا (اعلام

مخصوص) لم يقل بدخول الوقت

ليم الفاتحة وبين يدي الخطيب

(على وجه مخصوص بالفاظ كذلك)

أي مخصوصة (سببه) ابتداء اذان

جبريل ليله الاسراء وقيامته

حين امامته عليه الصلاة والسلام

شرع بمكة قبل الهجرة منها للطبراني انه لما سري بالنبي صلى الله عليه وسلم أوحى الله اليه الاذان فنزل به ففعله بلالا وللاذرة طئي في الافراد من حديث انس ان جبريل اأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت الصلاة وللزار وغيره من حديث علي قال لما أراد الله ان يعلم رسوله الاذان اناه جبريل بده يقرأ لها البراق فركبها فقال الله اكبر وفي آخره ثم أخذ الملك بيده فأتاه أهل السماء والحق أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث اهـ وذكر في فتح القدير حديث البزار ثم قال وهو قريب ومعارض للتفسير الصحيح ان بدء الاذان كان بالمدينة على ما في مسلم ~~كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون ويخيمون الصلاة وليس بشاذي~~ لها احد فتسكعوا في ذلك فقال بعضهم تنصب راية الحديث (قوله ثم رؤيا عبد الله بن زيد الخ) ذكر القصة بتامها ح عن السراج وساقها في الفتح بأسانيد هاهو في هذه القصة ان عمر رضى الله عنه رأى تلك الليلة مثل ما رأى عبد الله بن زيد واستشكل اثباته بالرواية بان رؤيا غير الانبياء لا ينبغي عليها حكم شرعي واجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك قال في حاشية المتأخر عن الحافظ ابن حجر ويؤيده مارواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل ان عمر لما رأى الاذان جاء ليجبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فاراعه الاذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي ثم قال وعلى تقدير صحة حديث أن جبريل حين اراد أن يعلم الاذان اتمام البراق الخ فيمكن انه علمه ليأتى به في ذلك الموطن ولا يلزم مشروعيته لاهل الارض اهـ وأجاب ح بأنه ظن انه من خصوصيات تلك الصلاة وهو قريب من الاقول (قوله وسببه بقاء) يتميز بحول عن المضاف اليه أى سبب بقاءه واستقراره ط أى الذى يتجدد طلب الاذان عند تجدد (قوله للرجال) أما النساء فيكرهن الاذان وكذا الإقامة لما روى عن انس وابن عمر من كراهتهما لهن ولأن معنى حالهن على الستر ورفع صوتهن حرام امداد ثم الظاهر أنه يستحب للصبي اذا اراد الصلاة كإبسن للبالغ وان كان في كراهة اذانه لغيره كلام كما سيأتى فافهم (قوله في مكان عال) في القنينة وبسن الاذان في موضع عال والإقامة على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشايخ والظاهر أنه بسن المكان العالى في المغرب أيضا كما سيأتى وفي السراج وينبغي له مؤذن أن يؤذن في موضع يكون اسمع للغيران ويرفع صوته ولا يجهد نفسه لانه يتضرر اهـ بقرقلت والظاهر أن هذا في مؤذن الحى أما من اذن لنفسه أو لجماعة حاضرين فالظاهر أنه لا يسن له المكان العالى لعدم الحاجة تأمل (قوله هي كالواجب) بل اطلق بعضهم اسم الواجب عليه لقول محمد لواجتمع اهل بلدة على تركه فالتزم عليه ولو تركه واحد ضربه وجسسته وعامة المشايخ على الاول والقتال عليه لما أنه من اعلام الدين وفي تركه استخفاف ظاهر به قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان لأن المؤكدة في حكم الواجب في حقوق الاثم بالتركيعنى وان كان مقولا بالتشكيك نهر واستدل في الفتح على الوجوب بان عدم التركة دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والالام ياتى اهل بلدة بالاجتماع على تركه اذا قام به غيرهم أى من اهل بلدة أخرى واستظهر في البحر كونه سنة على الكفاية بالنسبة الى كل اهل بلدة بمعنى انه اذا فعل في بلدة سقطت المقابلة عن أهلها قال ولولم يكن على الكفاية بهذا المعنى لكان سنة في حق كل أحد وليس كذلك اذا أذن الحى يكفينا كما سيأتى اهـ قال في النهر ولم ارحكم البلدة الواحدة اذا اتسعت أطرافها كعمر والظاهر أن اهل كل محلة سمعوا الاذان ولو من محلة أخرى بسقط عنهم لان لم يسمعوا اهـ (قوله للفرائض الخمس الخ) دخلت الجمعة ببحر وشمل حالة السفر والحضر والانفراد والجماعة قال في مواهب الرحمن ونور الابصار ولو منفردا أداء أو قضاء سفرا أو حضرا اهـ لكن لا يكره تركه لمصل في بيته في المسر لان اذان الحى يكفيه كما سيأتى وفي الامداد أنه يأتى به ندبا وسيأتى غمامه فافهم ويستثنى ظهر يوم الجمعة في المصر مذور وما يقضى من الدوائت في مسجد كما سيذكره (قوله ولو قضاء) قال في الدرر لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها أى وقت قضائها اهـ وهذا اذا لم يقضها في المسجد على ما سيأتى (قوله لانه الخ) تعليل لشمول القضاء وبظهوره أن المراد من وقتها وقت فعلها وبه صرح القهستاني ~~لكن في التارخانية ينبغي أن يؤذن في أول الوقت ويشتم في وسطه حتى يفرغ المتروكي من وضوئه والمصل من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته اهـ والظاهر أنه اراد أول الوقت المستحب لما يأتى قريبا~~ (قوله حتى يرد به) بالبناء للجهول وأشميل منه قوله

ثم رؤيا عبد الله بن زيد اذان الملك
النازل من السماء في السنة
الاولى من الهجرة وهل هو جبريل
قبل وقيل (و) سببه (بقائه دخول
الوقت وهو سنة) للرجال في مكان
عال (مؤكدة) هي كالواجب
في حقوق الاثم (الفرائض) الخمس
(في وقتها ولو قضاء) لانه سنة
للصلاة حتى يرد به للوقت

المار في الاوقات وحكم الاذان كالصلاة فيجاء بها تأخيرا قال نوح افندي وفي المجتبى عن الميرزا محمد باقر
يؤذن للفجر بعد طلوعه وفي الظهر في الشتاء حين تزول الشمس وفي الصيف يرد في العصر يؤخر ما لم يحض
تغير الشمس وفي العشاء يؤخر قليلا بعد ذهاب البياض اه قال القهستاني بعده ولعل المراد بيان
الاستحباب والافوق الجواز جميع الوقت اه وحاصله انه لا يلزم الموالاة بين الاذان والصلاة بل هي
الافضل فلواذن آوله وصلى آخره اتي بالسنة تأمل (قوله لا يسن لغيرها) أي من الصلوات
والافندي للمولود وفي حاشية البحر للغير الرمي رأيت في مكتب الشافعية انه قد يسن الاذان لغير
الصلاة كما في آذن المولود والمهجوم والمصروع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند مزدحم
الجيس وعند الحر بن قيس وعند انزال الميت القبر. ياسا على أول خروجه للدينا لكن رده ابن حجر في شرح
العباب وعند نقول الغيلان أي عند غرد الجن لخبر صحيح فيه أقول ولا بعده عندنا اه أي لان ما صح فيه
الخبر لا معارض فهو مذهب المجتهد وان لم ينص عليه لما قد مناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعارف
الشعراني عن كل من الأئمة الاربعة انه قال اذا صحت الحديث فهو مذهبي على انه في فضائل الاعمال يجوز
العمل بالحديث الضعيف كما مر أول كتاب الطهارة هذا وزاد ابن حجر في التحفة الاذان والاقامة خلف
المسافر قال المدني أقول وزاد في شرعة الاسلام لمن ضل الطريق في أرض ففر أي خالية من الناس وقال
المنذلي في شرح المشكاة قالوا يسن للمهجوم أن يأمر غيره أن يؤذن في اذنه فانه ينزل اليهم كما عن
علي رضي الله عنه ونقل الاحاديث الواردة في ذلك فراجع اه (قوله كعب) أي ووتر وجنازة وكسوف
واسنقاء وتراويح وسنن رواتب لانها اتباع للقراض والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤدى في وقت
العشاء فاكتفى بأذانه لالكون الاذان له على الصحيح كما ذكره الزيلعي اه يجر فافهم لكن في التعليل
قصورا لاقضائه سنة الاذان للمسلمين تبعا للقراض كالعباد ونحوه فالمناسب التعليل بعدم وروده في السنة
تأمل (قوله وقع بعضه) وكذا كنهه بالاولى ولولم يذكر البعض لتوهم خروجه قصد بذكر التعميم لا التخصيص
(قوله كالاقامة) أي في انها تعاد اذا وقعت قبل الوقت أما بعده فلا تعاد ما لم يطل الفصل أو يوجد
قاطع كما كل على ماسيد كره في الفروع (قوله خلافا للثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان أبا يوسف
يجوز الاذان قبل الفجر بعد نصف الليل ح (قوله وعن الثاني ثنتين) أي روى عن أبي يوسف انه
يكبر في ابتدائه تكبيرين كبقية كل ما فيكون الاذان عنده ثلاثة عشر كلمة وهي رواية عن محمد بن الحسن
قهستاني عن الزاهدي ونقل عن مالك أيضا (قوله وفتح راء اكبر) كقوله ولا ترجيع) نقل انه ملحق بخط
الشارح على هامش نسخته الاولى وفي مجموعة الحفيد الهروي مانصه فائدة في روضة العلماء قال ابن الانباري
عوام الناس يضنون الرأ في اكبر وكان الميرزا يقول الاذان مع موقفا في متطاعه والاصل في اكبر
نسكين الرأ فحوت حركة ألف اسم الله الى الرأ كما في الم الله وفي المغني حركة الرأ ففتح وان وصل بنية الوقف
ثم قبل هي حركة الساكنين ولم يكسر حفظ التخميم الله وقبل نقل حركة الهمزة وكل هذا خروج عن الظاهر
والصواب أن حركة الرأ شعبة اعراب وليس لهزمة الوصل ثبوت في الدرج فتشقل حركاتها وبالجملة
الفرق بين الاذان وبين الم الله ظاهر فانه ليس لالم الله حركة اعراب اصلا وقد كانت لكلمات الاذان
اعرابا الا انه سمعت موقوفة اه وفي الامداد ويجزم الرأ أي يسكنها في التكبير قال الزيلعي يعني على الوقف
لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة بنوي الوقف اه أي للعدد وروى ذلك عن الخبي موقفا عليه ومرفوعا
الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم اه قلت والحاصل أن
التكبير الثانية في الاذان ساكنة الرأ للوقف حقيقة ورفعه خطأ وأما التكبير الاولى من كل تكبيرتين منه
وجميع تكبيرات الاقامة فقبل بحركة الرأ بالفتحة على بنية الوقف وقبل بالفتحة اعرابا وقبل ساكنة بلا حركة على
ما هو ظاهر كلام الامداد والزيلعي والبدائع وجعاعة من الشافعية والذي يظهر الاعراب لما ذكره الشارح
عن الطلبة ولما قد مناه وما في الاحاديث المشهورة للبرزخي انه سئل السبوطي عن هذا الحديث فقال
هو غير ثابت كما قال الحافظ ابن حجر وانما هو من قول ابراهيم الخبي ومعناه كما قال جعاعة منهم الرافعي وابن
الانباري لا يمتد وأغرب المحب الطبري فقال معناه لا يمتد ولا يعرب آخره وهذا الثاني مردود بوجوده أحدها

مخالفة

مطلب
في المواضع التي يتدب لها الاذان
في غير الصلاة

ولبعدهم
سن الاذان لست قد نظمتم
في نظم شعركم يحفظهم انتقا
فرض الصلاة وفي اذن الصغير وفي
وت الحرب وللحرب الذي وقعها
خلف المسافر والغيلان ان ظهرت
فاحفظ لسنة من الدين قد شرعا
قلت ويراد اربعة نظمها بقولي
وزيد اربعة ذوهم او غضب
مسافر ضل في فروع من صرعا
اه منه

(لا يسن لغيرها) كعب (فعد
آذان وقع) بعضه (قلة) كالاقامة
خلافا للثاني في الفجر (بتربيع
تكبير في ابتدائه) وعن الثاني
ثنتين وفتح راء اكبر والعوام
يضمنها روضة لكن في الطلبة
معنى قوله عليه السلام الاذان
جزم أي مقطوع المتفلات قول
الله اكبر لانه استفهام وانه لمن
شرعي أو مقطوع حركة الاخر
لوقف فلا يفتح بالرفع لانه لمن
لغوي فتساوى الصبرية من
الباب السادس والثلاثين

مطلب
في الكلام على حديث الاذان جزم

مخالفتة لتفسير الراوى عن النخعي والرجوع الى تفسيره أولى كما تقتضى الاصول ثانياً مخالفتة لما فسره به أهل الحديث والفقه ثالثاً اطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية لم يكن معه هودا في الصدر الأول وانما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه اهـ وتعام الكلام عليه هناك فراجعوه على أن الجزم في الاصطلاح الحادث عند النحويين حذف حركة الاعراب للجزم فقط لا مطلقاً ثم رأيت لسيدى عبد الغنى رسالة في هذه المسألة سماها تصديق من اخبر بفتح راء الله اكبر اكثر فيها النقل وحاصلها أن السنة أن يسكن الراء من الله اكبر الاول أو يصلها بالله اكبر الثانية فان سكنها كنى وان وصلها نوى السكون فترك الراء بالفتحة فان ضمها خالف السنة لان طلب الوقف على اكبر الاول صيره كالساكن أصالة فترك بالفتح (قوله ولا ترجيع) الترجيع أن يخفف صوته بالشهادتين ثم يرجع فغيره به الاتفاق الروايات على أن بلال لم يكن يرجع وما قيل انه يرجع لم يصح ولانه ليس في أذان الملك النازل بجميع طرقه ولما في ابى داود عن ابن عمر قال انما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواه ابن خزيمة وابن حبان قال ابن الجوزى واستناده صحيح وما روى من الترجيع في اذان أبى مخذورة بعرضه ما رواه الطبراني عنه انه قال ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حرقاً فقال الله اكبر الله اكبر الخ ولم يذكر ترجيعاً وبقي ما قد مضى بلامعارض وتماه في الفتح وغيره (قوله فانه مكروه ملحق) ومثله في القهستاني خلافاً لما في البحر من أن ظاهر كلامهم انه مباح لاسنة ولا مكروه قال في النهر وبظهوره خلاف الاول وأما الترجيع بمعنى التغمي فلا يحل فيه اهـ وحينئذ فالكرهية المذكورة تزيهية (قوله أى تغنى) لا يجوز أن يكون مبني على الفتح لأن ما بعد أى التفسيرية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه على الفتح تركيباً مع اسم لا بل يجوز فيه الرفع اتباعاً للحل لامع اسمها والنصب اتباعاً لحل اسمها لكن يمنع هنا من النصب مانع وهو عدم رسمه بالالف فتعين الرفع مع ما فيه من اثبات الباء الذى هو مرجوح فان المنقوص المجز من آل يترجح حذفه بانه في الرسم كالوقف اذا كان مرزوعاً ومجزوراً وفي المحلى بها بالعكس اهـ ح قلت ويغنى أيضاً من بناءه على الفتح وجود الفاصل وهو أى وقد علوا امتناع الفتح في عطف النسق في نحو لا رجل وامرأة بوجود الفاصل وهو الواو فانهم (قوله بغير كلماته) أى بزيادة حركة أو حرف أو مد أو غيرها في الاوائل والاواخر قهستاني (قوله وبلا تغير حسن) أى والتغنى بلا تغير حسن فان تغنى الصوت مطلوب ولا تلازم بينهما مجر وفتح (قوله وقيل) أى قال الخلواني لا بأس بادخال المد في الحطتين لانهما غير ذكر وتعبيره بلا بأس يدل على أن الاولى عدمه (قوله وبترسل) أى يتحمل (قوله بسكتة) أى تسع الاجابة مدنى عن من لا على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما افاده في الامداد أخذ من الحديث وبه صرح في التارخانية (قوله وتندب اعادته) أى لوترك الترسل (قوله وبلفت) أى يتحول وجهه لاهسدره قهستاني ولا قدميه نهر (قوله وكذا فيها مطلقاً) أى في الاقامة سواء كان المحل متسعاً ولا (قوله لئلا يستدبر) تعليل لقوله فقط أى انه عن القول بالاتفات خلفاً لئلا يستدبر المؤذن أو المقيم القبلة ح (قوله بصلاة وفلاح) لف ونشر مرتب يعنى يلتفت فيهما بما يميناً بالصلاة ويساراً بالفلاح وهو الاصح كما في القهستاني عن المنية وهو الصحيح كما في البحر والتبيين وقال مشايخ مرومية وبسرة في كل كذا في القهستاني ح قال في الفتح والثاني أوجه ورد الزملى بانه خلاف الصحيح المنقول عن السلف (قوله ولولو وحده الخ) اشار به الى رد قول الخلواني انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه ح وفي البحر عن السراج انه من سنن الاذان فلا يحل المنفرد بشئ منها حتى قالوا في الذى يؤذن للبولود ينفى أن يحول (قوله مطلقاً) للمنفرد وغيره والمولود وغيره ط (قوله ويستدبر في المنارة) يعنى ان لم يتم الاعلام بتحويل وجهه مع ثبات قدميه ولم تكن في زمنه صلى الله عليه وسلم مثذنة مجر قلت وفي شرح الشيخ اسمعيل عن الاوائل للسبب وطى ان أول من رقى منارة مصر للاذان شرجيل بن عامر المرادى وبني سلة المنائر للاذان بأمر معاوية ولم تكن قبل ذلك وقال ابن سعد بالسند الى حمز بن ثابت كان يلقى أطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن فوقه من أول ما اذن الى أن بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده فكان يؤذن بعد على ظهر المسجد وقد رفع له شئ فوق ظهره (قوله ويخرج رأسه منها) أى من كثرها المبنى آتياً بالصلاة ثم يذهب

(ولا ترجيع) فانه مكروه ملحق
(ولا لحن فيه) أى تغنى بغير كلماته
فانه لا يحل فعله وسماحه كالنغنى
بالقرآن وبلا تغير حسن وقيل
لا بأس به في الحطتين (وبترسل
قوله) بسكتة بين كل كلمتين ويكره
تركه وتندب اعادته (وبلفت فيه)
وكذا فيها مطلقاً وقيل ان المحل
متسعاً (يميناً ويساراً) فقط لئلا
يستدبر القبلة (بصلاة وفلاح)
ولولو وحده أو لمولود لانه سنن
الاذان مطلقاً (وبستدبر في
المنارة) لومنيعة ويخرج رأسه
منها

مطلب
في أول من بنى المنائر للاذان

ويخرج رأسه من الكوة اليسرى أتيا بالفلاح درر وغيرها وهذا اذا كانت بكوات أمام ناراء الروم ونحوها فالجانب كالقوة اسمعيل (قوله بعد فلاح الخ) فيه رد على من يقول ان محله بعد الاذان بتمامه وهو اختيار الفضلي بجر عن المستضي (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في اصل الذبيرة لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية أو لان النوم راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة فتكون افضل بجر (قوله لانه وقت نوم) أي خفض بزيادة اعلام دون العشاء فان النوم قبلها مكره ونادر ط (قوله ويجعل اصبعه الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال رضي الله عنه اجعل اصبعك في اذنيك فانه ارفع لسونك وان جعل يديه على اذنيه فحسن لان الحمد ورة رضي الله عنه ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه وكذا الحدي يديه على ما روى عن الامام امداد وقهستاني عن التحفة (قوله فاذا نه الخ) تضييع على قوله نداء قال في البحر والامر أي في الحديث المذكور للندب بقريضة التعليل فلذا لم يفعل كان حسنا فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا فلان الاذان معه احسن فاذا تركه في الاذان حسنا كذا في الكافي اه فافهم (قوله فيما مر) قيد به للابد عليه ان ترك الاقامة يكره للمسافر دون الاذان وأن المرأة تقيم ولا تؤذن وأن الاذان آكد في السنة منها كجائتي وأراد بما مر أحكام الاذان العشرة المذكورة في المتن وهي أنه سنة للفرائض وأنه يعاد ان قدم على الوقت وأنه يبدأ بأربع تكبيرات وعدم الترجيع وعدم اللحن والترسل والاتفات والاستدارة وزيادة الصلاة خير من النوم في اذان الفجر وجعل اصبعه في اذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الاقامة فأبدل الترسل بالحدرد والصلاة خير من النوم بقدم قامت الصلاة وذكر أنه لا يضع اصبعه في اذنيه فبقيت الاحكام السبعة متكررة ويرد عليه الاستدارة في المنارة فانها لا تكون في المنارة فكان عليه أن يتعرض لذلك اه ح والحاصل أن الاقامة تختلف الاذان في أربعة محامز وتختلفه أيضا في مواضع ستأتي مفردة (قوله لكن هي افضل منه) نقله في البحر عن الخلاصة بلا ذكر خلاف وذكر في الفتح أيضا انه صرح بظهير الدين في الحواشي نقلا عن المبسوط بأنها آكد من الاذان أي لانه يسقط في مواضع دون الاقامة كما في حق المسافر وما بعد اول الفوائت وثانية الصلاتين بعرفة وقوله وكذا الامامة علة في الفتح بقوله لما نظبه صلى الله عليه وسلم عليها وكذا الخلافة الراشدة ونقول عز لولا الخلفي لاذت لا يستلزم تفضيله عليها بل مراده لاذت مع الامامة لا مع تركها فيفيد أن الافضل ككون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وعليه كان أبو حنيفة اه أقول وهو واحد قولين صحيحين عند الشافعية والثاني أن الاذان افضل وبني قول بتساويهما وقد حكى الثلاثة في السراج ثم ان ما استدله على فضلية الامامة على الاذان يدل على افضليتها ايضا على الاقامة لان السنة أن يقيم المؤذن فافهم (تنبيه) مقتضى افضلية الاقامة على الاذان كونها واجبة عند من يقول بوجوبه ولم ارم من صرح به الآن يقال ان القول بوجوبه لما نه من الشعائر بخلافها على أن السنة قد تفضل الواجب كما مر في كتاب الطهارة فتأمل ثم رأيت صاحب البدائع عذمت واجبات الصلاة الاذان والاقامة (قوله المقيم) أي الذي يقيم الصلاة (قوله لم يعد لها في الاصح) بخلاف ما لو حدر في الاذان حيث تندب اعادته كما مر لان تكرار الاذان مشروع أي كما في يوم الجمعة بخلاف الاقامة وعليه خافي الخائسة من انه يعد الاقامة مبنى على خلاف الاصح وغامه في النهر (قوله -تين) راجع الى قد قامت والى الفلاح ط (قوله وعند الثلاثة هي فرادى) أي الاقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كالاذان ح ودليل الأئمة الثلاثة ما رواه البخاري -امر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة وهو محمول عندنا على ايتار صوتها بان يحذر فيها توقيفا يشه وبين النصوص الغير المحتملة وقد قال الطحاوي -تواترت الآثار عن بلال انه كان يثنى الاقامة حتى مات وبتمامه في البحر وغيره (قوله غير الاكب) عبارة الامداد الآن يكون راكبا مسافرا ضرورة السير لان بلالا اذن وهو راكب ثم نزل وأقام على الارض ويكره الاذان راكبا في الحضر في ظاهرها رواية وعن أبي يوسف لا بأس به كافي البدائع اه (قوله -ما) أي بالاذان والاقامة لكن مع الالتفات بصلاة وفلاح كما مر (قوله تنبها) لقول المحيط الاحسن أن يستقبل بجر ونهر (قوله اعاد ما قدم فقط) كما لو قدم الفلاح على الصلاة بعيد فقط أي ولا يستأنف الاذان من أوله (قوله ولورده سلام) او تسميت عاتس او نحوهما لا في نفسه ولا بعد الفراغ

(ويقول) ندبا (بعد فلاح اذان البحر الصلاة خير من النوم مرتين) لانه وقت نوم (ويجعل) ندبا (اصبعه في) صماخ (اذنيه) فاذا نه بدونه حسن وبه احسن (والاقامة كالاذان) فيما مر (لكن هي) أي الاقامة وكذا الامامة (افضل منه) فتح (ولا يضع) المقيم (اصبعه في اذنيه) لانها اخفض (ويحذر) بنص الدال أي يسرع فيها فلورسل لم يعد لها في الاصح (ويزيد قد قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين) وعند الثلاثة هي فرادى (ويستقبل) غير الراكب (القبلة بهما) ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيها مؤخرأ أعاد ما قدم فقط (ولا ينكلم بهما) أصلا ولورده سلام

فان تكلم استأنفه (ويؤوب)
بين الاذان والاقامة في الكل
للكل بما عارفوه (ويجلس بينهم)
بقدر ما يحضر الملائمون مرعيا
لوقت الندب (الافى المغرب)
فيسكت قائما قدر ثلاث آيات
تصار ويكره الوصل لاجلها (فائدة)
التسليم بعد الاذان حدث في
ربيع الآخر سنة سبع مائة
واحدى وثمانين في عشاء ليلة
الاثنين ثم يوم الجمعة ثم بعد عشر
سنتين حدث في الكل الا المغرب
ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة
(ويستأن) يؤذن ويقيم لها سنة
رافعا صوته لوجماعة أو صحراء
لا يبيته منفردا (وكذا) يستأن
(الاولى الفوات) لالفاضة

مطلب
في اذان الجوق

على الصحيح سراج وغيره قال في النهر ومنه الترخيص التحسين صوته (قوله استأنفه) الا اذا كان الكلام بسيما
خاتية (قوله ويؤوب) التشويب العود الى الاعلام بعد الاعلام درر وقد يتشوب المؤذن لما في التنية عن
الملتقط لا ينبغي لاحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجاه حان وقت الصلاة سوى المؤذن لانه استفضل لنفسه اه
بحر قلت وهذا خاص بالتشويب للامير ونحوه على قول ابى يوسف فافهم (قوله بين الاذان والاقامة) فسر
في رواية الحسن بأن يمكث بعد الاذان قدر عشرين آية ثم يتوب ثم يمكث كذلك ثم يقيم بحر (قوله في الكل)
أى لكل الصلوات اظهره والتواني في الامور الدينية قال في العناية احدث المتأخرون التشويب بين الاذان
والاقامة على حسب ما عارفوه في جميع الصلوات سوى المغرب مع ابقاء الاول يعنى الاصل وهو تشويب الفجر
ومارآه المسلمون حسنا فوه عند الله حسن اه (قوله للكل) أى كل احد وخصه ابو يوسف بمن يستغل
بصلاح العامة كالقاضي والمفتي والمدرس واختاره قاضي خان وغيره نهر (قوله بما عارفوه) كتنخ
او قامت قامت الصلاة الصلاة ولوا احدثوا اعلاما مخاضا لذلك جاز نهر عن المجتبى (قوله ويجلس بينهم)
لوقته على التشويب لكان اولى لثلاث يومهم أن الجلوس بعده نهر (قوله الافي المغرب) قال في الدرر هذا
استثناء من يتوب ويجلس لان التشويب لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيق الوقت اه واعترضه
في النهر بأن منصف لقول الكل في الكل قال الشيخ اعماعيل وليس كذلك لما مر من العناية من استثناء المغرب
في التشويب وبه جزم في غير الاذكار والنهاية والبرجندى وابن ملك وغيرها اه قلت قد يقال ما في الدرر مبنى
على رواية الحسن من انه يمكث قدر عشرين آية ثم يتوب كما قدمناه أم لو توب في المغرب بلا فاصل فالظاهر انه
لا مانع منه وعليه يحمل ما في النهر قد بر (قوله فيسكت قائما) هذا عنده وعندهما يفضل مجلسه بجلسته الخطيب
والخلاف في الافضلية فلو جلس لا يكره عنده ويستحب التحول للاقامة الى غير موضع الاذان وهو متفق عليه
وتحمله في البحر (قوله سنة ٧٨٢) كذا في النهر عن حسن المحاضرة للسيوطي - ثم نقل عن القول البديع
للخاوي انه في سنة ٧٩١ وأن استداء كان في ايام السلطان الناصر صلاح الدين بأمره (قوله ثم فيها
مرتين) اى في المغرب كما صرح به في الخزان لكن لم يتقله في النهر ولم اره في غيره وكان ذلك كان موجودا في زمن
الشارح والمراد به ما فعل عقب اذان المغرب ثم بعده بين العشاءين ليلة الجمعة والاثنين وهو المسمى في دمشق
تذكيرا كالذى يفعل قبل اذان الظهر يوم الجمعة ولم ار من ذكره ايضا (قوله وهو بدعة حسنة) قال في النهر عن
القول البديع والصواب من الاقوال انها بدعة حسنة وحكى بعض المالكية الخلاف ايضا في تسبيح المؤذنين
في الثالث الاخير من الليل وأن بعضهم منعه من ذلك وفيه نظر اه ملخصا (فائدة اخرى) ذكر السيوطي
أن اول من احدث اذان اثنين معا بنو أمية اه قال الرملى في حاشية الصرول ان ناصرا يصلى في جماعة
الاذان المسمى في ديارنا بأذان الجوق هل هو بدعة حسنة أم سيئة وذكره الشافعية بين يدي الخطيب
واختلفوا في استحبابه وكرهه وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بأنه المتوارث حيث قال في شرح قوله
واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخراجا للكل مخرجا للعادة
فان المتوارث فيه اجتماعهم لتبلغ اصواتهم الى اطراف المصر الجامع اه فيه دليل على انه غير مكروه
لان المتوارث لا يكون مكروها وكذلك قول في الاذان بين يدي الخطيب فيكون بدعة حسنة اذا مارأه
المؤمنون حسنا فهو حسن اه ملخصا أقول وقد ذكر سيدي عبد الغنى المسألة كذلك أخذ من كلام النهاية
المذكور ثم قال ولا خصوصية للجمعة اذا فروض الخمسة تحتاج للاعلام (قوله لوجماعة الخ) أى في غير
المسجد بقدر ما يذكره قريبا من انه لا يؤذن فيه للفاضة ثم هذا قيد لقوله رافعا صوته وقد ذكره في الصريحنا وقال
ولم اره في كلام ايتمنا واستدل برفع المنفرد في الصحراء بحديث الصحيح اذا كنت في غفك أو باديك فأذنت للصلاة
فأرفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن انس ولا جن ولا مدر الا شهده يوم القيمة اه وأقره في النهر
أقول يخالفه ما في القهستاني من انه يجب يعنى يلزم الجهر بالاذان لاعلام الناس فلواذن لنفسه خافت لانه
الاصل في الشرع كما في كشف المنار اه على أن ما استدلل به بقدر رفع الصوت للمنفرد في بيته ايضا لتكثير
الشهود يوم القيمة الآن يقال المراد بالمبالغة في رفع الصوت والمؤذن في بيته يرفع دون ذلك فوق ما يسمع نفسه
وعليه يعمل ما في القهستاني فليأتا مل (قوله لالفاضة) أى اذا اعيدت في الوقت والا كانت فائتة ط

وفي المجتبى قوم ذكر وانفساد صلاة صلوا في المسجد في الوقت قضاؤها بجماعة فيه ولا يبعدون الاذان والاقامة وان قضاوها بعد الوقت قضاوها في غير ذلك المسجد بأذان واقامة اهـ **لكن** سيأتي أن الاقامة تعاد لو طال الفصل (قوله فيه) أي في الاذان (قوله لوفى مجلس) أما لوفى مجلس فان صلى في مجلس أكثر من واحدة فكذلك والاذن وأقام لهما (قوله ونفعه اولى) لانه اختلفت الروايات في قضائه صلى الله عليه وسلم ما فاته يوم الخندق ففي بعضها انه امر بلالا فأذن وأقام للكل وفي بعضها انه اقتصر على الاقامة فيما بعد الاولى فالأخذ بالزيادة اولى خصوصاً في باب العبادات وتعمامه في الامداد (قوله ويقيم للكل) أي لا يصير في الاقامة للباقي بل يكره تركها كما في نور الايضاح (نفسه) يأتي في صلاتي الجمع بعرفة بأذان واحد واقامتين وبزدلفة بأذان واقامة واختار الطحاوي أنه كعرفة ورجح ابن الهمام كما سيأتي في باب ان شاء الله وبني لوجع بين فائسة ومؤذاة لم أره ويظهر لي انه يأتي بأذانين واقامتين والفرق بينه وبين الجمع بزدلفة لا يفتي (قوله ولا يستدل ذلك) أي الاذان والاقامة وأفراد الطمير على تأويل المذكور ح واراد بنى السنة الكراهة في المواضع الثلاثة المذكورة كما يعلم من الامداد (قوله ولو جماعة) اخذ من قول الفتح لأن عائشة اتهمت بغير اذان ولا اقامة حين كانت جماعة من مشروعة وهذا يقتضي أن المنفردة ايضا كذلك لأن تركها لما كان هو السنة حال شرعية الجماعة كان حال الأفراد اولى اهـ قلت وهو ظاهر ما في السراج ايضا وكان الاولى للشارح أن يقول ولو منفردة لأن جماعة من الآن غير مشروعة فتفتن (قوله بجماعة صبيان وعبيد) لانها غير مشروعة فلا يشرعان فيها كتكبير التثنية عقبها بحر عن الزبلي (قوله في مصر) شمل المعذور وغيره زبلي وفي القرى لا يكره بكل حال ظهيرة أي لا قبل اداء الجمعة في غيرها ولا بعده لقوله وقيل بعد اداء الجمعة لا يكره في مصر (قوله لان فيه تشويش الخ) انما يظهر أن لو كان الاذان للجماعة أما اذا كان منفرداً وبؤذن بقدر ما يسمع نفسه فلا ط وفي الامداد انه اذا كان التثنية لامرأة فالاذان في المسجد لا يكره لانتفاء العلة كفعله صلى الله عليه وسلم ليلة التعريس اهـ لكن ليلة التعريس كانت في الصحراء لا في المسجد (قوله لان التأخير معصية) انظر أيضاً في الجماعة لا المفردة ط أي لان المنفرد يضاف في اذانه كما قدمنا من القهستاني على انه اذا كان التثنية لامرأة لا يكره ذلك للجماعة ايضا لأن هذا التأخير غير معصية هذا ويظهر من التعليل أن المكروه قضاؤها مع الاطلاع عليها ولو في غير المسجد كما افاده في المنع في باب قضاء القوائ (قوله بلا كراهة) أي تحرمة لان التزنية ثابتة لما في البحر عن الخلاصة ان غيرهم اولى منهم اهـ ح اقول وقد سنا في كتاب الطهارة الكلام في أن خلاف الاولى مكروه اولاً فراجع (قوله صبي مرأق) المراد به العاقل وان لم يراهق كما هو ظاهر البحر وغيره وقيل يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كما في الامداد وغيره وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان بحر (قوله وعبد وأعمى الخ) انما لم يكره اذانهم لان قولهم مقبول في الامور الدينية فيكون ملزماً فيحصل به الاعلام بخلاف الفاسق اهـ زبلي قلت برده عليه الصبي فان قوله غير مقبول في الامور الدينية في الاصح كما قدمنا قبل الباب ومقتضاه أن لا يحصل به الاعلام كالفاسق تأمل ويأتي تمام الكلام في ذلك (قوله ولا يحل الا باذن) ذكره في البحر بحثنا فقال وينبغي أن العبدان اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد أن يكون مؤذناً للجماعة لم يجز الا باذن سيده لأن فيه اضراراً بخدمة لانه يحتاج الى مراعاة الاوقات ولم أره في كلامهم اهـ (قوله كأجير خاص) هو بحث لصاحب النهج حيث قال وينبغي أن يكون الاجير الخاص كذلك لا يحل اذانه الا باذن مستأجره اهـ قلت بل صرح جواباً بأنه ليس له أن يؤذى النوافل اتفاقاً واختلفوا في السن كما سنده في الاجارات ان شاء الله تعالى وهذا مؤيد لبحث البحر أيضاً فان العبد مملوك المنافع والرقبة أيضاً بخلاف الاجير (قوله وأعمى) لا رد عليه اذان ابن أم مكتوم الا على فانه كان معه من يحفظ عليه اوقات الصلاة ومعنى كان ذلك يكون تأذيه وتأذير البصر سواء ذكره شيخ الاسلام معراج وهذا بناء على ثبوت الكراهة فيه وقدمت السلام فيه والا فلا ورود (قوله عالماً بالسنة والاقوات) أي سنة الاذان وأوقاته المطلوبة على ما مر بيانه (قوله ولو غير محتسب) رد على ما في الفتح حيث قال لو لم يكن عالماً بأوقات الصلاة لم يستحق نواب المؤذنين كما في الخاتمة في أخذ الاجرة اولى ورد في النهج تبعاً للبحر بأن في اذان الجاهل جهالة موقعة في الغرر

(ويغير فيه الباقي) لوفى مجلس وفعله
أولى ويقيم للكل (ولا يستدل ذلك
(فيما نصبه النساء اداء وقضاء)
ولو جماعة بجماعة صبيان وعبيد
ولا يستدل أيضاً لظهور يوم الجمعة
في مصر (ولا فيما يقضى من
القوائ في مسجد) لان فيه
تشويشاً وتغلطاً (ويكره قضاؤها
فيه) لان التأخير معصية فلا
يظهرها برؤية (ويجوز) بلا
كراهة (اذان صبي مرأق وعبد)
ولا يحل الا باذن كاجير خاص
(وأعمى وولد زنى وأعرابي)
وانما يستحق نواب المؤذنين اذا
كان عالماً بالسنة والاقوات
ولو غير محتسب بحر

منظله
في المؤذن اذا كان غير محتسب
في اذانه

(ويكره اذان جنب واقامته)
واقامة محدث لا اذانه) على
المذهب (و) اذان (امرأة) وخفي
(وقاسق) ولو غابا لكنه أولى
بامامة واذان من جاهل نقي
(وسكران) ولو بباح كعتوه
وصي لا يعقل (وقاعد اذا
اذن لنفسه) وراكب الاسافر
(وبعد اذان جنب) ندبا وقيل
وجوبا (لاقامته) لمشروعية
تكراره في الجمعة دون تكرارها
(وكذا) يعاد (اذان امرأة)
ومجنون ومعتوه وسكران
وصي لا يعقل (لا اقامتهم لاسر
ويجب استقبالهما لمؤذن
وغشيه وخسه وحصره ولا
ملقن وذهابه للوضوء لسق
حدث خلاصة لكن عبر
في السراج يندب وحزم المصنف
بعدم صحة اذان مجنون ومعتوه
وصي لا يعقل قلت وكافر وفاسق
لعدم قبول قوله في الديانات

بجلاف غير المحتسب على أن عدم حل أخذ الاجرة على الاذان والامامة رأى المتقدمين والمتأخرون يجوزون ذلك على ما سياتي في الاجارات اه اقول لا يلزم من حل الاجرة المعلق بالضرورة حصول الثواب ولا سيما اذا كان لولا الاجرة لا يؤذن فانه يكون عمله للدينا وهو رياء لانه لم يحتسب عمله لوجه الله تعالى فهو كهاجر آثم قيس واذا كان ابتغاء حصول المحتسب لا ينال ذلك الاجر فهذا بالاولى كيف وقد ورد في عدة احاديث التقييد بالاحتساب منها ما رواه الطبراني في الكبير كما في الفتح ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة لا يبولهم الفرع الاكبر ولا يفرعون حين يفرعون الناس رجل علم القرآن فقام به يطلب وجه الله وما عنده ورجل ينادي في كل يوم وليس له خمس صلوات يطلب وجه الله وما عنده ومملول لم ينعهم روق الدنيا عن طاعة ربه نعم قد يقال ان كان قصده وجه الله تعالى امكنه جوعته للاوقات والاشتغال به يقل كسابه عما يكفيه لنفسه وعياله فأتخذ الاجرة لثلاث يمنعها الاكتساب عن اقامة هذه الوظيفة الشريفة ولولا ذلك لم يأخذ اجرا فله الثواب المذكور بل يكون جمع بين عبادتين وهما الاذان والسعي على العيال وانما الاعمال بالنيات (قوله ويكره اذان جنب) لانه يصير داعيا الى ما لا يجب اليه واقامته اولى بالكراهة وصريح في انسانية بانه يحب الطهارة فيه عن اغلظ الحديثين وظاهره أن الكراهة تحريمية بحر (قوله على المذهب) راجع لقوله واقامة محدث لا اذانه وأما الجنب فيكرهان منه رواية واحدة كما في البحر ح (قوله بامامة واذان) الاول منصوب عليه والثاني ألحقه في النهر بحثنا (قوله من جاهل نقي) أي حيث لم يوجد عالم نقي (قوله ولو بباح) كشره الخمر لاساعة لقمة وأشار الى انه لا يلزم من السكر الفسق فلا تكرار (قوله كعتوه) ومنه المجنون ح (قوله وبعد اذان جنب الخ) زاد القهستاني والفاجر والراكب والقاعد والماشي والمتحرف عن القبلة وعلى الوجوب في الكل بأنه غير معتد به والتدب بأنه مستد به لأنه ناقص قال وهو الاصح كما في الترتاشي (قوله لما مر) أي من قوله لمشروعية تكراره (قوله لموت مؤذن) لم يقل ومقيم لان المؤذن هو المقيم شرعا كما يأتي فافهم (قوله وغشيه) بضم الغين وسكون الشين المجتنب تعطل القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع وغيره كما قدمناه في الموضوع عن القهستاني ح (قوله وحصره) مصدر من باب فرح الخ في المنطق ح عن القاموس (قوله ولا ملقن) الواو والهمزة (قوله وذهابه للوضوء) لكن الاولى أن تتمهما ثم يتوضأ لان ابتداءهما مع الحدث جائز فالبناء اولى بدائع (قوله خلاصة) ونحوه في الخانية قال في الفتح فان حمل الوجوب على ظاهره احتج الى الفرق بين نفس الاذان فانه سنة وبين استقباله بعد الشروع فيه وقد يقال فيه اذا شرع فيه ثم قطع تبادر الى ظن السامعين أن قطعه للخطا فينتظرون الاذان الحق وقد نفوت بذلك الصلاة الا أن هذا يقتضي وجوب الاعادة فيمن مر أنه يعاد اذانهم الا الجنب اى لعدم الاعتماد على قواهم ولو قال قائل فيهم ان علم الناس حالهم وجبت والا استجبت ليقع فعل الاذان معتبرا وعلى وجه السنة لم يعد وعكسه في الخمسة المذكورة في الخلاصة اه اقول يظهر لي أن المراد بالوجوب للزوم في تحصيل سنة الاذان وأن المراد أنه اذا عرض للمؤذن ما يمنعه عن الاتمام وأراد أن يؤذن يلزمه استقبال الاذان من قوله ان اراد اقامة سنة الاذان فلو بني على ما مضى من اذان الاول لم يصح فلذا قال في الخانية لو يجوز عن الاتمام استقبال غيره اه اى لا يكون آتيا ببعض الاذان (قوله وحزم المصنف الخ) أي حيث قال فيما رقيدها بالمرأى لان اذان الصبي الذي لا يعقل غير صحيح كالمجنون والمعتوه اه فافهم وهذا ذكره في البحر بحثنا فخرج عند المصنف فجزم به وبؤيده ما في شرح المنية من انه يجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على قواهم اه (قوله قلت وكافر وفاسق) ذكر الفاسق هنا غير مناسب لان صاحب البحر جعل العقل والاسلام شرط صحة العدالة والذكورة والطهارة شرط كمال وقال فاذا كان الفاسق والمرأة والجنب صحيح ثم قال وينبغي أن لا يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره والاعتماد عليه اى لانه لا يقبل قوله في الامور الدينية فلم يوجد الاعلام كما ذكره الزياي وحاصله انه يصح اذان الفاسق وان لم يحصل به الاعلام أي الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت بخلاف الكافر وغير العاقل فلا يصح اصلا فتسوية الشارح بين الكافر والفاسق غير مناسبة ثم اعلم انه ذكر في الحاشي القدسي من سنن المؤذن كونه رجلا عاقلا صالحا عالما بالسنن والافات مواظبا عليه محتسبا بمطهر مستقبل وذكروا في الامداد ومقتضاه أن العقل غير شرط لصحة الاذان

فيصح اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران كما يصح اذان الفاسق والمرأة والجنب ويدل عليه ما في البدائع من انه يكره اذان المجنون والسكران وأن الاحب اعادته في طاهر الرواية وانه يكره اذان المرأة والصبي العاقل ويجزى حتى لا يعاد لحصول المقصود وهو الاعلام وروى عن الامام انه تسحب اعادة اذان المرأة اه وعلى هذه الرواية مشى الزيلعي وذكر في البدائع ايضا أن اذان الصبي الذي لا يعقل لا يجزى ويعاد لأن ما يصدر لاعتقلا لا يعتد به كصوت الطيور اه فحصلت المناقاة بين ما جزم به المصنف بعبارة البحر وكذا ما قدمناه عن شرح المنية من عدم صحة اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران وبين ما في الحاوي والبدائع من صحة اذان الصبي لا يعقل والذي يظهر في التوفيق هو أن المقصود الاصلي من الاذان في الشرع الاعلام بدخول اوقات الصلاة ثم صار من شعار الاسلام في كل بلدة وناحية من البلاد الواسعة على ما ترقى حيث الاعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد من الاسلام والعقل والبلوغ والعدالة وقد مناقب هذا الباب عن معين الحكم مانصه المؤذن يكتفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاعا قلا عالما بالالوان والوقت مسليا ذكره ويعتد على قوله اه والطاهر أن قوله ذكره غير قبيح لقبول خبر المرأة فحينئذ يقال اذا انصف المؤذن بهذه الصفات يصح اذانه والا فلا يصح من حيث الاعتماد عليه في دخول الوقت وقد منا أيضا قبل هذا الباب انه في الفاسق والمستور يحكم رأيه في صدقه وكذبه ويعمل به بخلاف الكافر والصبي والمعتوه فانه لا يقبل اصلا وأما من حيث اقامة الشعار النافية للام عن أهل البلدة فيصح اذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل لان من سمعه لا يعلم انه مؤذن بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل لانه قريب من الرجال ولذا عبر عنه الشارح بالمرأى وكذا المرأة فان بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المرأى والمرأة فاذا اذن المرأى او المرأة وسمعه السامع يعتد به وكذلك المجنون والمعتوه والسكران فانه رجل من الرجال فاذا اذن على الكيفية المشروعة قامت به الشهيرة لانه اذا سمعه غير العالم بمجاليه يعدم مؤذنا وكذا الكافر فباستبصار هذه الحجة صارت الشروط المذكورة كلها شروط كمال لان المؤذن الكامل هو الذي تقام بأذانه الشهيرة ويحصل به الاعلام فيعاد اذان الكل ند باعلى الاصح كما قد مناه عن القهستاني ثم الظاهر أن الاعادة انما هي في المؤذن الراتب أما لو حضر جماعة عاملون بدخول الوقت وأذن لهم فاسق او صبي يعقل لا يكره ولا يعاد اصلا لحصول المقصود تأمل (تنبيه) يؤخذ مما قد مناه من انه لا يحصل الاعلام من غير العدل ولا يقبل قوله انه لا يجوز الاعادة على المبلغ الفاسق خلف الامام كتابه عليه بعض الشافعية فتنبه لهذه الدقيقة والله اعلم (قوله لمسافر) أي سفر الغيا او شرعا كما في ابى السعود ط (قوله ولو منفردا) لانه ان اذن وأقام صلى خلفه من جنود الله ما لارى طرفاه رواء عبد الرزاق وهذا ونحوه عرف أن المقصود من الاذان لم ينحصر في الاعلام بل كل منه ومن الاعلان بهذا الذكر نشر لذكر الله ودينه في ارضه وتذكير العباد من الجن والانس الذين لا يرى شخصهم في الفلوات فتح وفي تعبير الشارح بالمنفرد اشارة الى انه لا يعطى له حكم الامام من كل وجه ولذا قال في التارخانية عن الفتاوى العتائية ولو اذن وأقام في الصحراء وهو منفرد فحكمه حكم المنفرد في انه يجمع بين التسميع والتحميد وكذا في الجهر والخافت اه (قوله لا تركه) الظاهر أن المراد في الكراهة الموجبة للاساءة والافتقار صرح في الكفر بعد ذلك بنديه للمسافر وللمصلي في بيته في المصر قال في البحر ليكون الاداء على هيئة الجماعة اه ولماعلت من انه ليس المقصود منه الاعلام فقط (قوله لحضور الرفقة) أي ان كان ثم جماعة والا فلا امرأ ظهر (قوله ولو بجماعة) وعن ابى حنيفة لو اكتفوا بأذان الناس اجزأهم وقد أساءوا ففرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية بحر (قوله في بيته) أي فيما يتعلق بالبلد من الدار والكرم وغيرها قهستاني وفي التفريق وان كان في كرم او ضيعة يكتفي بأذان القرية او البلدة ان كان قريبا والا فلا وحسن القرب أن يبلغ الاذان اليه منها اه اسماعيل والظاهر انه لا يشترط سماعه بالفعل تأمل (قوله لها مسجد) أي فيه اذان واقامة والا لحكمه كما مسافر صدر الشريعة (قوله اذا اذان الحى يكفيه) لان اذان المحلة واقامتها كاذنه واقامته لان المؤذن نائب اهل المصر كلهم كما يشير اليه ابن مسعود حين صلى بعلمة والاسود بغير اذان ولا اقامة حيث قال اذان الحى يكفينا ومن رواء سبط ابن الجوزى فتح أي فيكون قد صلى بما حكم بخلاف المسافر فانه صلى بدونهما حقيقة وحسبك لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصلا لتلك الصلاة كفى وظاهره انه يكفيه اذان الحى واقامته

(وكره تركهما) معا (المسافر)
ولو منفردا (وكذا تركهما) لا تركه
لحضور الرفقة (بخلاف مصل)
ولو بجماعة (في بيته بمسرى)
أو قرية لها مسجد فلا يكره تركهما
اذا اذان الحى يكفيه

مطلب
في كراهة تكرار الجماعة في المسجد

(أو) مصل - (في مسجد بعد صلاة جماعة فيه) لا يكره فعلها وتكرار الجماعة الا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك جوهره (أقام غير من اذن بغيبته) أي المؤذن (لا يكره مطلقا) وان بحضوره كره ان لحقه وحشة كما كره مشبه في اقامته (ويجب) وجوبا وقال الحلواني ندبا والواجب الاجابة بالقدم (من سمع الاذان) ولو جنبا لاحضا ونساء وسامع خطبة

قوله شيخنا الاخ المراد بشيخه اخوه الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر اه منه

وان كانت صلاته في آخر الوقت تأمل وقد علمت نصريح الكثر فيه له للمسافر وللصلي في بيته في المصر فاما صود من كفاية اذان الحجي - نبي الكراهة المؤتممة قال في البحر ومفهومة انه لو لم يؤذنوا في الحجي - يكره تركه ما لم يصلي في بيته وبه صرح في المجتبى وانه لو اذن بعض المسافرين سقط عن السابق كما لا يخفى (قوله وتكرار الجماعة) لما روى عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصلح بين الانصار فرجع وقد صلى في المسجد بجماعة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض أهله فجمع أهله فصل بهم جماعة ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد صلى فيه وروى عن انس ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا اذا فاتتهم الجماعة في المسجد صلوا في المسجد فرادى ولان التكرار يؤدى الى تقليل الجماعة لان الناس اذا صلوا انهم تفوتهم الجماعة فيجربون فتكثروا لا تاخروا اه بدائع وحديث فلودخل جماعة المسجد بعد ما صلى أهله فيه فانهم يصلون وحدها وانا وهو ظاهر الرواية ظهيرية وفي آخر شرح المنية وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف اذا لم يكن على الهيئة الاولى لا تكره ولا التكره وهو الصحيح وبالعديل عن المحراب تحتلف الهيئة كذا في البرازية اه وفي التاتر خاتمة عن الولولجية وبه تأخذ وسبأني في باب الامامة ان شاء الله تعالى لهذا المسألة زيادة كلام (قوله الا في مسجد على طريق) هو ما ليس له امام ومؤذن راتب فلا يكره التكرار فيه بأذان واقامة بل هو الافضل خاتمة (قوله فلا بأس بذلك) الاولى حذفه لما علمت انه الافضل فافهم (قوله جوهره) لم أره فيها وانما ذكره في السراج (قوله مطلقا) أي لحقة وحشة أولا (قوله كرهه ان لحقه وحشة) أي بأن لم يرض به وهذا اختيار خواهر زاده ومشي عليه في الدرر والخاتمة لكن في الخلاصة ان لم يرض به يكره وجواب الرواية انه لا بأس به مطلقا اه قلت وبه صرح الامام الطحاوي في مجمع الآثار معزيا الى ائمتنا الثلاثة وقال في البحر ويدل عليه اطلاق قول المجمع ولا تكررهما من غيره فمافي شرحه لابن ملك من انه لو حضر ولم يرض يكره اتفاقا فافهم نظر اه وكذا يدل عليه اطلاق السكا في معلا بأن كل واحد ذكر فلا بأس بأن يكل واحد رجل آخر ولكن الافضل أن يكون المؤذن هو المقيم اه أي حديث من اذن فهو يقيم وتما في حاشية نوح (قوله كما كره الخ) ذكره في روضة الناظر واختلفوا عند اتمامها أي عند قد قامت الصلاة فقيل بينهما ما شيا وقيل في مكانه اماما كان المؤذن او غيره وهو الاصح كما في البدائع وقصر في السراج الخلاف على ما اذا كان اماما فلو غيره يتما في موضع البداءة بخلاف نهر (قوله وقال الحلواني ندبا الخ) أي قال الحلواني ان الاجابة باللسان مندوبة والواجبة هي الاجابة بالقدم قال في النهر وقوله بوجوب الاجابة بالقدم مشكك لانه يلزم عليه وجوب الاداء في اول الوقت وفي المسجد اذ لا معنى لا يجاب الذهاب دون الصلاة وما في شهادان المجتبى سمع الاذان وانتظر الاقامة في بيته لا تقبل شهادته مخزج على قوله كما لا يخفى وقد سألت شيخنا الاثني عن هذا فلم يدجوابا اه أقول وبالله التوفيق ما قاله الامام الحلواني مبني على ما كان في زمن السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة وعدم تكرارها كما هو في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن الخلفاء بعده وقد علمت أن تكرارها مكروه في ظاهر الرواية الا في رواية عن الامام ورواية عن ابي يوسف كما قدمته قريبا وسبأني أن الراجح عند أهل المذهب وجوب الجماعة وأنه يأثم بتفويتها اتفاقا وحديث يجب السعي بالقدم لا لاجل الاداء في اول الوقت او في المسجد بل لاجل اقامة الجماعة والالام فوترها اصلا أو تكرارها في مسجد ان وجد جماعة اخرى وكل منهما مكروه فلذا قال بوجوب الاجابة بالقدم ان يقال يمكنه أن يجمع بأهله في بيته فلا يلزم شيء من المحذورين لا مانع من ان مذهب الامام الحلواني انه بذلك لا ينال ثواب الجماعة وانه يكون بدعة ومكروها بلا عذر نعم قد علمت أن الصحيح انه لا يكره تكرار الجماعة اذا لم تكن على الهيئة الاولى وسبأني في الامامة أن الاصح انه لو جمع بأهله لا يكره ويثاب للجماعة لكن جماعة المسجد أفضل فاعظم هذا التحرير القريد وبأني له قريبا بعض مزيد (قوله من سمع الاذان) يفهم منه انه لو لم يسمع لصم او لبعد انه لا يجيب وهو ظاهر الحديث الا في اذا سمع الاذان حيث علق على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه الظاهر وبأنه يجيب في جميعه اذا لم يسمع الا بعضه (قوله ولو جنبا) لان اجابة رذن ليست بأذان بحر عن الخلاصة (قوله لاحضا ونساء) لانهم ما ليسا من أهل الاجابة بالقدم فكذا بالقول امداد أي بخلاف الجنب فانه مخاطب بالصلاة ولان حديثه اخف من الحيض والنفس لا مكان ازالته سريعا (قوله وسامع

خطبة) أي خطبة كانت ط وهذا وما بعده معطوف على قوله حائضا (قوله وفي صلاة جنازة) سقط
من بعض النسخ لفظ صلاة موافقا لما في البحر عن المجتبى وعبارة الامداد وصلاة ولوجنازة (قوله ومستراح)
أي بيت الخلا (قوله وتعليم علم) أي شرعي فيما يظهر ولذا عبر في الجوهرة بقراءة الفقه (قوله بخلاف قرآن)
لانه لا يفوت جوهرة ولعله لان تكرار القراءة انما هو للاجابة بخلاف التعلّم فعلى هذا لو يقرأ
تعلما أو تعلما لا يقطع سائحا (نبيه) هل يجيب بعد الفراغ من هذه المذكورات أم لا ينبغي انه ان لم يطل الفصل
فتم وان طال فلا أخذ مما يأتي لكن صرح في القيص بأنه لو سلم على المؤذن والمصلّي أو القارئ أو الخطيب
فمن أبي حنيفة لا يلزمه الرد بعد الفراغ بل يرد في نفسه وعن محمد يرد بعده وعن أبي يوسف لا يرد سلقاها هو الصحيح
وأجمعوا أن المتفرط لا يلزمه مطلقا اه تأمل (قوله كقالت) أي مثلها في القول لافي الصفة من رفع
صوت ونحوه (قوله ان سمع المسنون منه) الظاهر أن المراد ما كان مسنونا جيعه فمن لبيان الجنس
لالتسبّع فلو كان بعض كلماته غير عربي أو ملحونا لا تجب عليه الاجابة في الباقي لانه حينئذ ليس اذا نامسونا
كالمو كان كانه كذلك او كان قبل الوقت او من جنب او امرأة ويحتمل أن المراد ما كان مسنونا من أفراد كلماته
فيجب المسنون منها دون غيره وهو بعيد تأمل لانه يستلزم استماعه والاصفاء اليه وقد ذكر في البحر أنهم صرحوا
بأنه لا يعمل بسماع المؤذن اذا الحن كلقاري وقد سنا انه لا يصح بالقارسة وان علم انه اذن في الاصح بقي هل يجيب
اذن غير الصلاة كالاذن لله ولود له اراه لا يتنا والظاهر نعم ولذا بلغت في جعله كأمز وهو ظاهر الحديث
الا أن يقال ان أله لله مهدي وهل يجيب الترجيع اذا سمعه من شافعي بناء على اعتقاده انه سنة محل تردد
كارتد بعض الشافعية فيمن سمع الإقامة من حنفي يثنيها واستوجه بعضهم انه لا يجيب في الزيادة كالوزاد
في الاذان تكبير لكن قياسه على الزيادة فيه نظرا لانه لا قائل بها بخلاف ما نحن فيه فانه مجتهد فيه تأمل (قوله)
ولو تكرر أي بأن اذن واحدا بعد واحد ما لم يسمعهم في آن واحد من جهات فسيأتي (قوله أجاب الاول)
سواء كان مؤذن مسجد أو غيره بجر عن الفتح بحثا وفيه ما في البحر أيضا عن التفريق اذا كان في المسجد
اكثر من مؤذن اذنوا واحدا بعد واحد فالحرمة للاول اه لكنه يحتمل أن يكون مبنيا على أن الاجابة بالقدم
او على أن تكراره في مسجد واحد واجب أن يكون الثاني غير مسنون بخلاف ما اذا كان من محلات مختلفة
تأمل ويظهر لي اجابة الكل بالقول لتعدد السبب وهو السماع كما اعتده بعض الشافعية (قوله فيقول)
أي يقول لاحول ولا قوة الا بالله وزاد في عمدة المفتي ماشاء الله كان وخير بينهما في الكافي وفصل في المجتهد بأن
يأتي بالحوقلة مكان الصلاة وبالمشيئة مكان الفلاح اسماعيل والمختار الاول نوح افندي ثم ان الاتيان
بالحوقلة وان خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك رواه مسلم
واختار في الفتح الجمع بينهما عملا بالاحاديث قال فانه ورد في بعضها صريحا اذا قال حتى على الصلاة قال
حتى على الصلاة الخ وقولهم انه يشبه الاستهزاء لايم اذا لم تنع من اعتباره مجيبا بهم ادعاء نفسه
مخاطبا لها وقد رأينا من مشايخ السلطنة من كان يجمع بينهما فيدعونه نفسه ثم يترتب أمن الحول والقوة ليعمل
بالحديث وقد أطال في ذلك وأقره في البحر والنهر وغيرهما قلت وهو مذهب سلطان العارفين سيدي محي
الدين نص عليه في الفتوحات المكية (قوله فيقول صدقة وبررت) بكسر الراء الاولى وحكى فتحها أي
صرت ذابرة أي خير كثير قبل يقوله للمناسبة ولورود خبره ورد بأنه غير معروف واجيب بأن من حفظ حجة
على من لم يحفظ ونقل الشيخ اسماعيل عن شرح الطحاوي زيادة وبالحق انطلقت (قوله برازية) كذا نقله
في النهر ولم أراه فيما تراجعت نسخة أخرى نعم رأيت فيما سمع وهو يثني فالأفضل أن يقف للاجابة ليكون في مكان
واحد اه (قوله ولم يذكر الخ) هو صاحب النهر قلت ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالقدم وقد أخرج
السيوطي عن أبي نعيم في الحلية بسند فيه مقال اذا سمع النداء فقوموا فانها عزمة من الله قال شارحه
المنأوى أي اسعوا الى الصلاة أو المراد بالنداء الإقامة والعزمة بالفتح الامر (قوله لم أراه الخ) البحث لصاحب
البحر وصرح به ابن حجر في شرح المنهاج حيث قال فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل كنى
في اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه واستفد من هذا أن المجيب لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه
بجملة منه قال في الفتح وفي حديث عمر بن أبي امامة التنصيص على ذلك اه قلت وظاهره انه لا تكني المقارنة

وفي صلاة جنازة وجاع
ومستراح وأكل وتعليم علم وتعلمه
بخلاف قرآن (بأن يقول) بلسانه
(كقالت) ان سمع المسنون منه
وهو ما كان عربيا لحن فيه
ولو تكرر أجاب الاول (الافى
الطبعين) فيقول (وفي الصلاة
خير من النوم) فيقول صدقة
وبررت ويندب القيام عند سماع
الاذن برازية ولم يذكر هل يستقر
الى فراغه أو يجلس ولولم يجبه حتى
فرغ لم أراه وينبغي تداركه
ان قصر الفصل

لان الجواب يعقب الكلام بخلاف متابعة الاقتدى للاملم (قوله ويدعو الخ) اي بعد أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لما رواه مسلم وغيره اذا سمعت المؤذن تقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على - فإنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم صلوا الى الوسيلة فأنتم بمنزلة في الجنة لا تنبغي الا بعدد مؤمن من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فن سأل الله الى الوسيلة حلت له الشفاعة وروى البخاري وغيره من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعنه مقاما محمود الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيمة وزاد البيهقي في آخره انك لا تخلف الميعاد وتقامه في الامداد والفتح قال ابن حجر في شرح المنهاج وزيادة والدرجة الرفيعة وختمه بيا أرحم الراحمين لاصل لهما اه (تمة) يستحب أن يقال عند سماع الاولى من الشهادة صلى الله عليك يا رسول الله وعند الثانية منها قرت عيني بك يا رسول الله ثم يقول اللهم متعني بالسمع والبصر بعد وضع ظفري الا بهامين على العينين فإنه عليه السلام يكون قائدا له الى الجنة كذا في كنز العباد اه قهستاني ونحوه في الفتاوى الصوفية وفي كتاب الفردوس من قبل ظفري اياه عليه عند سماع اشهد أن محمدا رسول الله في الاذان انا قائده ومدخله في صفوف الجنة وتقامه في حواشي الجبر للرملي عن المقاصد الحسنة للسخاوي وذكر ذلك الجزاعي وأطال ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شيء ونقل بعضهم أن القهستاني كتب على هامش نسخته ان هذا يختص بالاذان وأما في الإقامة فلم يوجد بعد الاستقصاء التام والتبعية (قوله ولو كان في المسجد الخ) هو قابل قوله بأن يقول كقائله ط (قوله أجب بالمشي اليه) أي لثلاث فثوته الجامعة فبأن كذا قرأناه أنفا فافهم (قوله وهذا) راجع الى قوله ولو كان في المسجد الخ ح (قوله المطلوب) أي طلب ايجاب كاقدمه (قوله لا بلسانه) أي لان الاجابة به مندوبة على هذا القول كما مر (قوله فيقطع قراءة القرآن) الظاهر أن المراد المسارعة للاجابة وعدم القعود لاجل القراءة لا لخلل القعود بالسعي الواجب والا فلا مانع من القراءة ماشيا الا أن يراد يقطعها بالاجابة باللسان أيضا لكن لا يناسب التفرع ولا قوله ولو بمسجد لما علت من أن الحلواني قاتل بنده باللسان فافهم (قوله ويجيب) أي بالقدم (قوله لو أذان مسجده كما يأتي) أي عن التاتر خانية وهذا ساقط من بعض النسخ (قوله ولو بمسجدا) أي لا يجب قطعها بالمعنى الذي ذكرناه آنفا فلا ينافي ما قدمه من أن اجابة اللسان مندوبة عند الحلواني فافهم (قوله وهذا متفرع على قول الحلواني) تكرر محض مع قوله وعليه فيقطع الخ ط (قوله والظاهر وجوبها باللسان الخ) كذا قاله في فتح القدير معللا بأنه لم تظهر قرينة تصرف الامر عن الوجوب ونازعه في شرح المنية بما في آخر الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام ثم صلوا على - فإن من صلى على - الخ لان مثله من الترغيبات في الثواب يستعمل في المستحب غالبا اه أقول فيه نظر لان ما ذكر انما هو للصلاة وسؤال الوسيلة لا للاجابة المدعى وجوبها والقرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم كما تقر في الاصول ثم اخرج الامام ابو جعفر الطحاوي في كتابه شرح الآثار بسنده الى عبد الله رضى الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فسمع مناديا وهو يقول الله اكبر الله اكبر فقال صلى الله عليه وسلم على القطرة فقال اشهد أن لا اله الا الله فقال صلى الله عليه وسلم خرج من النار فابندرناه فاذا صاحب ماشية ادر كته الصلاة فنادى بها قال ابو جعفر فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غير ما قال المصادي فدل أن الامر للاستحباب والتدب كأمره بالدعاء في آداب الصلوات ونحوه اه فهذه قرينة صارفة للامر عن الوجوب وبه تأيد ما صرح به جماعة من اصحابنا من عدم وجوب الاجابة باللسان وانما مستحبة وهذا ظاهر في ترجيح قول الحلواني وعليه مشي في الخسائية والفضير وبدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت النداء فأجب داعي الله وفي رواية فأجب وعليك السكينة ويكني في ترجيحه الادلة على وجوب الجماعة فانك علت أن قول الحلواني مبني على أن الاجابة لقصد الجماعة والذي ينبغي تحريره في هذا المحل أن الاجابة باللسان مستحبة وأن الاجابة بالقدم واجبة ان لم تتركها تفويت الجماعة والابان امكنه انما هي جماعة ثانية في المسجد او في بيته لا تجب بل تستحب مراعاة لا قول الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد لا تكرر هذا ما ظهر لي (قوله بأنه) متعلق بقوله ولو قال وفرغ عليه في الثمر بأنه على الاول الخ لكان أولى ط أقول نعم قواه في الثمر بما اوردته على قول الحلواني من الاشكال بل يوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد وقد علت اندفاعه (قوله على الاول) أي

ويدعو عند فراغه بالوسيلة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة ولو كان خارجه أجب بالمشي اليه بالقدم ولو أجب باللسان لايه لا يكون مجيبا) وهذا بناء على ان الاجابة المطلوبة بتقديمه باللسانه كما هو قول الحلواني وعليه فيقطع قراءة القرآن لو كان يقرأ (بغيره ويجيب) لو أذان مسجده كما يأتي (ولو بمسجدا) لانه أجب بالحضور وهذا متفرع على قول الحلواني وأما عندنا فيقطع ويجيب باللسان مطلقا والظاهر وجوبها باللسان لظاهر الامر في حديث اذا سمعت المؤذن فقولوا مثل ما يقول كتاب ط في البحر وأقره المصنف وقواه في الثمر نازلا عن المحيط وغيره بأنه على الاول

القول بوجوب الاجابة باللسان (قوله لا يرد السلام) لم أره في النهر وانما رآه في البحر وقال في المعراج وفي الخفة وينبغي للسامع أن لا يتكلم ولا يشتغل بشئ في حالة الاذان والاقامة ولا يرد السلام أيضا لان الكل يحل بالنظم اه أقول يظهر من هذا أن قوله لا يرد السلام ليس للوجوب وأنه يتفرع على التولين والالزام وجوب ذلك في الاقامة مع أن اصل اجابة الاقامة مستحبة كما يأتي فضلا عن وجوب ما ذكره لانه لا ينافي الاجابة فانه يمكن أن يجيب ثم يرد السلام او يسلم مثلا عند سككيات المؤذن لكنه لا ينبغي لانه يحل بالنظم لان المشرع اجابة لاحشوفها ولعله اغلظ يجب رد السلام وان قلنا انه لا ينافي الاجابة او قلنا بعدم وجوبها لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القارئ والمؤذن فلذا لم يجب رده كما قدمناه (قوله قال) أي في النهر (قوله انما يجيب اذان مسجد) أي بالقدم وهو متفرع على قول الحلواني كما أشار اليه الشارح سابقا بقوله كما يأتي ط (قوله قال اجابة اذان مسجد بالفعل) قال في الفتح وهذا ليس مما نحن فيه اذ مقصود السائل أي مؤذن يجيب باللسان استحبابا او وجوبا والذي ينبغي اجابة الاول سواء كان مؤذن مسجده او غيره فان سمعهم معا اجاب معتبرا كون اجابته لمؤذن مسجده ولو لم يعتبر ذلك جازوا نفاه مخالفة الاولى اه ملخصا أقول والظاهر أن عدول الامام ظهيرا الدين الى ما قال من باب اسلوب الحكيم ميلانه الى مذهب الحلواني ثم رأيت الرحي أجاب بذلك (قوله اجاءا) فمدله قوله نداء أي ان القائلين باجابتها اجعوا على التدب ولم يقل احد منهم بالوجوب كما قيل في الاذان فلا ينافي قوله وقيل لا فافهم (قوله ويقول الخ) أي كبروا ابوداود وزيادة مادامت السموات والارض وجعلني من صالحى أهلها (قوله وبه جزم الشئ) حيث قال ومن سمع الاقامة لا يجيب ولا بأس أن يشتغل بالدعاء اه ويمكن جملة على نفي الوجوب بدليل قول الخلاصة ليس عليه جواب الاقامة او المراد اذا سمع قد قامت الصلاة لا يجيب بلغظها أفاده الشيخ اسماعيل (قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب النهر أقول قال في آخر شرح المنية أقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر بصليم ما ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذا لم يقطعها قاطع من كلام كثير أو عمل كثير مما يقطع المجلس في حجة التلاوة اه (قوله فعد) ويكره له الانتظار قائما ولكن يسعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن حتى على انقلاح انتهى هندية عن المصنرات (قوله في مسجدين) لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون مستغلا بالاذان في المسجد الثاني والتفعل بالاذان غير مشروع ولان الاذان المكتوبة وهو في المسجد الثاني يصلى النافلة فلا ينبغي أن يدعو الناس الى المكتوبة وهو لا يساعدهم فيها اه بدائع (قوله مطلقا) أي عدلا او لا وفي الاشياء ولد الباني وعشيرة اولى من غيرهم اه وسيجي في الوقت ان القوم اذا عينوا مؤذنا واما ما وكان اصح مما نصب ابني فهو اولى وذكره في الفتح عن التوازل وأقره اه مدني (قوله الا فضل الخ) أي القول عر رضى الله عنه لولا الخلفي لاذنت أي مع الامامة كما قدمناه وفي السراج ان اباحنفة كان يسائر الاذان والاقامة بنفسه (قوله وقد حققناه في الخرائن) حيث قال بعد ما هنا هذا وفي شرح البخاري لابن حجر وما يكثر السؤال عنه هل يشرع النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه وقد أخرج الترمذي انه عليه السلام اذن في سفر وصلى بأصحابه وجرم به النووي وقواه ولكن وجد في مسند أحمد من هذا الوجه فأمر بلالا فاذن فعلم أن في رواية الترمذي اختصارا وأن معنى قوله اذن امر بلالا كما يقال اعطى الخليفة العالم الفلاني كذا وانما يشرع اعطاه غيره اه

* (باب شروط الصلاة) *

أي شروط جوازها وصحتها لا شروط الوجوب كالتكليف والقدر والوقت ولا شرط الوجود كالقدرة المقارنة للفعل والمراد أيضا الشروط الشرعية لا العقلية كالحياة للعالم ولا الجعلية كدخول الدار المعلق به الطلاق (قوله هي ثلاثة أنواع الخ) كذا أقره في السراج وبيان ذلك أن شرط الانعقاد ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة متقدما عليها او مقارنا لها سواء استقر الى آخرها ام لا فالوقت والخطبة متقدمان عليها والنية والتحرمة مقارنان لها وأما شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستقرا الى آخرها وأما شرط البقاء فقد فسره في السراج بما يشترط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم والامانة اه أي فقد يوجد فيه التقدم والمقارنة وقد لا يوجد ولا ينبغي أن هذه الاقسام متداخلة

ويها

لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجيب ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبغي أن لا يجيب بلسانه اتفاقا في الاذان بين يدي الخطيب وأن يجيب بقدمه اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة للوجوب السعي بالنس وفي التاترخانية انما يجيب اذان مسجده وسئل ظهيرا الدين عن سمع في أن من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجده بالفعل (ويجب الاقامة) ندبا اجاءا (كالاذان) ويقول عند قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها (وقيل لا) يجيبها وبه جزم الشئ (فروع) صلى الله عليه وسلم بعد الاقامة او حضر الامام بعدها لا يبعدا برازية وينبغي ان طال الفصل او وجد ما بعد فاطما كأكمل أن تعاد دخول المسجد والمؤذن يقيم قعدا الى قيام الامام في صلاة رئيس المحلة لا ينتظر ما لم يكن شريرا والوقت منقطع بكره له أن يؤذن في مسجدين ولاية الاذان والاقامة لباني المسجد مطلقا وكذا الامامة لوعدا لا لافضل كون الامام هو المؤذن وفي الضياء انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه ٢ وأقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخرائن

(باب شروط الصلاة)

هي ثلاثة أنواع * شرط انعقاد كنية وتحرمة ووقت وخطبة * وشرط دوام كطهارة وسرعورة واستقبال قبله * وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلاة

٢ مطلب

هل يشرع النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه

وبها عموم وخصوص مطلق فتجتمع في الطهارة والستر والاستقبال فأنها من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلاة شرط انعقاد ومن حيث اشتراط دوامها ايضاً شرط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء وتجتمع ايضاً في الوقت بالنسبة الى صلاة الصبح والجمعة والعيدين فإنه يشترط في ابتدائها وانتهائها وحالة البقاء حتى لو خرج قبل تمامها بطلت وينفرد شرط الانعقاد عن شرط الدوام وعن شرط البقاء في الوقت بالنسبة الى بقية الصلوات فإنه شرط انعقاد فقط اذ لا يشترط دوامه ولا وجوده حالة البقاء وينفرد شرط البقاء في القراءة فإنه يحدث في أثناءها ويستمر الى انتهائها ومثلها رعاية الترتيب في فعل غير مكرر كالقعدة الاخيرة حتى لو تذكر سجدة صليبة او تلاوية فأني بها بعد القعدة لزمه اعادةتها (قوله فإنه ركن في نفسه الخ) كذا في القهستاني وأما شرط أن الركن ما كان داخل الماهية والشرط ما كان خارجاً عنها وبينهما تناف ولا وجه لتخصيص كونه شرطاً في غيره بسبب وجوده في كل الأركان تقدير الان كل ركن كذلك نعم قسموا الركن الى اصلي وزائد وهو ما قد يسقط بلا ضرورة ومثله بالقرأة فإنها تسقط عن المقتدى فسميت ركناً في حالة وزائد في حالة اخرى لآلة الصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وأخرى بأقل منها (قوله لوجوده) أي القراءة وذكر باعتبار الشرط وهو أنه لكونه شرطاً ط (قوله لم يميز استخلاف الامي) أي ولو في التشهد لعدم وجود الشرط فيه ولا يقال انه مقفود في المأموم لانه موجود حكماً لان قراءة الامام له قرأة ط (قوله ثم الشرط الخ) أي بالسكون وجمعه شروط وأما بالفتح فجمعه أشرط ومنه فقد جاء أشرطها وتفسير الأول في القاموس بالزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والثاني بالعلامة ومقتضاه أن الأول لا يفسر بالعلامة وهو ظاهر الصحاح ايضاً والمنقول في كتب الفقه عن اللغة خلافه ولعل الفقهاء وقفوا على تفسيره بذلك وبعضهم عبر بالشرائط واعتراض بأنه جمع شريطة وهي مشقوقة الاذن ووقع في الترهنا وهم فاجتنبه (قوله ولا يدخل فيه) اعلم أن المتعلق بالشيء ائماناً أن يكون داخلها في ماهيته فيسمى ركناً كالركوع في الصلاة أو خارجاً عنه فاما أن يؤثر فيه كعقد السكاح للعل فيسمى عليه أو لا يؤثر فاما أن يكون موصلاً اليه في الجملة كالوقت فيسمى سبباً ولا يوصل اليه فاما أن يوقف الشيء عليه كالوضوء للصلاة فيسمى شرطاً ولا يوقف كالأذان فيسمى علامة كبابطة البرجندى فكأن عليه أن يزيد ولا يؤثر فيه ولا يوصل اليه في الجملة اسماعيل (قوله هي ستة) ذكر القهستاني أنها أكثر من عشرة فإن منها القراءة على ما مر وتقدمها على الركوع والركوع على السجود ومراعاة مقام الامام والمقتدى وعدم تذكر الفاتحة لذي ترتيب وعدم محاذاة امرأته اه قلت وكذا ما في الوقت كما مر قال في الامداد وقد تزلزله ذكره في عدة من المعبرات كالندوري والختار والهداية والكنز مع ذكرهم له أول كتاب الصلاة وكان ينبغي لهم ذكره هنا ليتبين المتعلم على انه من الشروط كافي مقدمة الى اللبث ومنية المصلي وكذا يشترط اعتقاد دخوله فلو شك لم تنصح صلاته وان ظهر انه قد دخل اه (قوله لدخول الاطراف الخ) علة لتفسير البدن بالجسد تفسير مراد لان البدن اسم لمسوى الرأس والاطراف كاليد والرجلين (قوله لانه غلط) لانه ليس له قليل يعني عنه بخلاف الخبث قال ط وانما صرف الماء الكافي لاحدهما للثبث لاجل تحصيل الماهيتين المائية في الخبث والترابية في الحدث (قوله كذلك) أي بنوعيه وهما الغلظة والخففة ح (قوله وتوبه) اراد ما لا يلبس البدن فدخل القلنسوة والخف والنعل ط عن الجوى (قوله وكذا ما) أي شئ متصل به يتحرك بحركته كنديل طرفه على عنقه وفي الآخر نجاسة مانعة ان يتحرك موضع النجاسة بحركات الصلاة منع والا لا يخلف ما لم يتصل كبساط طرفه نجس وموضع الوقوف والجهة طاهر فلا يمنع مطلقاً فاده ح عن الشربلاي (قوله كصبي) أي وكسقف وظلة وخيمة نجسة تصيب رأسه اذا وقف (قوله ان لم يستسك) الاولى حذف ان وجوابها لانه تمثيل للمعمول حق التعبير ان يقول كصبي عليه نجس لا يستسك بنفسه ط (قوله والا لا) أي وان كان يستسك بنفسه لا يمنع لان محل النجاسة حينئذ ينسب اليه لا الى المصلي (قوله كخبث) تنظير لاقتيل اي فان النجاسة ايضاً تنسب الى المحول لا الى المصلي ولو كان تمثيلاً لزم اشتراط أن يكون الخبث مستحسباً نفسه بأن لا يكون زمناً مثلاً مع انه غير نجس حقيقة فلو حل المصلي جنباً لا يمنع صلاته مطلقاً لان نجاسته حكمية فافهم (قوله وكب ان شذفه) لو قال وكب ان لم يسلم منه ما يمنع الصلاة لكان أولى لانه لو علم عدم السبلان اوسال

قوله ووقع في النهر الخ اي حيث قال الشرط جمع شرط محزكا بمعنى العلامة لغة اه منه

وهو القراءة فإنه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الأركان تقديره ولذا لم يميز استخلاف الامي ثم الشرط لغة العلامة اللازمة وشراً ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه (هي) ستة (طهارة بدنه) أي جسده لدخول الاطراف في الجسد دون البدن فليحفظ (من حدث) بنوعيه وقدمه لانه غلط (وخت) مانع كذلك (وتوبه) وكذا ما يتحرك بحركته او به حاملة كصبي عليه نجس ان لم يستسك بنفسه منع والا لا يخبث وكب ان شذفه

منه دون القدر المانع لا يبطل الصلاة وإن لم يشدقه أفاده ح وقد منأخوه قبيل فصل البعثر عن الحلية وبؤيده
 ما في البحر عن الظهيرية لو جلس على المصلي صبي ثوبه نجس وهو يستمسك بنفسه أو حمام نجس جازت صلاته لأن
 الذي على المصلي مستعمل للنجس فلم يصير المصلي حاملاً للنجاسة اه أقول والظاهر أن مسألة الكلب مبنية
 على ارجح التعيين من أنه ليس بنجس العين بل هو طاهر الظاهر كغيره من الحيوانات سوى الخنزير فلا نجس
 إلا بالموت ونجاسة باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي كالأوصلي حاملاً يضة مذنبة صار
 مجها ما جازلانه في معدته والشئ ما دام في معدته لا يعطى له حكم النجاسة بخلاف ما لوحده في ضرورة مضمومة
 فيما بول فلا تجوز صلاته لأنه في غير معدته كما في البحر عن المحيط (قوله في الاصح) ردان يقول يمنع الصلاة
 مطلقاً كما في البحر وكأنه مبني على نجاسة عينه اه ح (قوله ومكانه) فلا تمنع النجاسة في طرف البساط
 ولو صير في الاصح ولو كان رقيقاً وبسطه على موضع نجس ان صلح سائر اللعورة تجوز الصلاة كما في البحر
 عن الخلاصة وفي القنية لو صلى على زجاج يصف ما تحته قالوا جها يجوز اه وأما وصلي على لبنة أو أجزاء أو
 خشبة غليظة أو ثوب مخيط مضرب أو غيره مضرب فليس بأشياء الكلام عليه في باب مفسدات الصلاة إن شاء الله
 تعالى (قوله أي موضع قديمه) هذا باتفاق الروايات ر وأفاده لو كانت تقع ثيابه على أرض نجسة
 عند السجود لا يضر (قوله أن رفع الأخرى) أي التي تحتها نجاسة مانعة (قوله اتفاقاً في الاصح)
 وفي رواية عن الإمام لا يشترط طهارة موضع السجود اه ح أي بناء على رواية جواز الاقتصار على النصف
 في السجود فلا يشترط طهارة موضع النصف لأنه أقل من الدرهم كما في شرح النية لكن لو سجد على نجس فعندهما
 تفسد الصلاة وعند أبي يوسف تفسد السجدة فإذا أعادها على طاهر حجت عنده لا عندهما والاول ظاهر
 الرواية كما في الحلية (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما في البحر لكن قال في منية المصلي قال في العيون
 هذه رواية شاذة اه وفي البحر واختار أبو الليث أن صلاته تفسد بجمعه في العيون اه وفي التره وهو
 المناسب لا إطلاق عامة المتن وأيده بكلام الحاشية قلت وصححه في متن المواهب ونور الايضاح والنية وغيرها
 فكان عليه المعقول وقال في شرح النية وهو الصحيح لأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة جملها وإن كان وضع ذلك
 العضو ليس بفرض (قوله إلا إذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحته لأنه لا موضع يده بل لأنه موضع
 السجود ط أي كما إذا سجد على كفه ونجسته نجاسة (قوله كاسيحي) أي في سنن الصلاة ح (قوله من
 الثاني) زيادة توضيح قال في التره ولم يذكره في الكنز لأن طهارة الثوب والمكان من حدث لا يخطر ببال ولد أقدم
 قوله من حدث ونجس إذا لو أخره لا يقتضي أن يكون قيداً في الكل اه (قوله لانها أزم) أي اشتد لازمة
 للمصلي من الثوب لأنه يمكن أن يصلي بدونه (قوله والرابع ستر عورته) أي ولو بما لا يحل لبسه كثوب حرير
 وإن أتم بلا عذر كالصلاة في الأرض المغصوبة وسبيد كشرط الستروالاستار (قوله ووجوبه عاتم) أي
 في الصلاة وخارجها (قوله ولو في الخلوة) أي إذا كان خارج الصلاة يجب السترة بحضرة الناس إجماعاً
 وفي الخلوة على الصحيح وأما لو صلى في الخلوة عرياناً ولو في بيت مظلم وله ثوب طاهر لا يجوز إجماعاً كما في البحر ثم إن
 الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة فقط حتى إن المرأة لا يجب عليها
 ستر ما عد ذلك وإن كان عورة يدل عليه ما في باب الكراهية من القنية حيث قال وفي غريب الرواية يرخص
 للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها وأولى لها لبس خمار رقيق يصف ما تحته عند محارمها اه لكن هذا
 ظاهر فيما يحل نظره للجماع أن ما غيره كبطانها وظهرها هل يجب ستره في الخلوة محل نظر وظاهر الاطلاق نعم
 فتأمل (قوله على الصحيح) لأنه تعالى وإن كان يرى المستور كما يرى المكشوف لكنه يرى المكشوف تاركاً للادب
 والمستور متأدباً وهذا الأدب واجب مراعاته عند القدرة عليه هذا وما ذكره الزيلعي من أن عامتهم لم يشترطوا
 السترة عن نفسه فذلك في الصلاة كما يأتي بيانه عند ذكر المصنف له فليس فيه تعصيف بخلاف ما هنا فافهم (قوله
 الاغرض صحيح) كمنعقوط واستنباء وحكي في القنية أقوالاً في تجزئه للأغسل منفرداً منها أنه يكره ومنها
 أنه بعد أن شاء الله ومنها لا بأس به ومنها يجوز في أئمة البصرة ومنها يجوز في بيت الحمام الضغير (قوله
 وله لبس ثوب نجس الخ) نقله في البحر عن المبسوط ثم ذكر أنه في البغية تلخيص القنية ذكر فيه خلافاً قال
 ط ولم يتعرض لحكم تلخيصه بالنجاسة والظاهر أنه مكروه لأنه اشتغال بما لا يفيد وإذا كان مفسداً لثوب

قوله مجها الملح بالضم وبالهاء المهملة
 خالص كل شيء وصفرة البيض كالحمة
 أو ما في البيض كله اه قاموس
 اه منه

قوله مضمومة هكذا بخطه بالضاد
 المحجمة وصوابه بالصاد المهملة أي
 مسدودة بالصم بالكسر كما يؤخذ
 من القاموس اه صححه

في الاصح (ومكانه) أي موضع
 قديمه أو أحدهما إن رفع الأخرى
 وموضع سجوده اتفاقاً في الاصح
 لا موضع يديه وركبته على الظاهر
 إلا إذا سجد على كفه كاسيحي
 (من الثاني) أي الخبيث أقوله تعالى
 وثيابك فطهر فندنه ومكانه أولى
 لانها أزم (و الرابع) ستر عورته
 ووجوبه عاتم ولو في الخلوة على
 الصحيح الاغرض صحيح وله لبس
 ثوب نجس في غير صلاة

مطل
 فاستة العورة

حرم وما في ح لا يعول عليه اه وقد مر في الاستنجا كراهته بخبرفة متقدمة فبالنوب اولى قتلوشه بلا حاجة
اشد في الاولوية (قوله للرجل) احتراز عن المرأة الامة والحرة وعن الصبي كاسياني (قوله ماتحت
سرتنه) هو ماتحت الخط الذي يز بالستر ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على
السواء كذ في البرجندى اه اسماعيل فالستر ليست من العورة ديد (قوله الى ماتحت ركبته) زاد ما لما
قبل ان تحت من الظروف التي لا تصرف جوى فالركبة من العورة (واية الدار قطن) ماتحت السترة الى الركبة
من العورة لكنه محتمل والاحتياط في دخول الركبة والحديث على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الركبة من العورة وعامة في شرح المنية (قوله وشرط أجد الخ) هو شرط عنده في صلاة الفرض
لرواية الضيحيين لا يصلي الرجل في النوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وعندنا سائر المتكئين مستحب (قوله
ولو خشي) قال في النهر الخشفي المشكل الرقيق كالامة والحز كالخزعة (قوله وامكاتبه) ومنها المستحاة التي
اعتق بعضها عند الامام ح (قوله مع ظهرها وبطنها) البطن ما لان من القدم والظهر ما يقابله من المؤخر كذا
في الخرائن وقال الرضوي الظهر ما قابل البطن من تحت الصدر الى السترة جوهره أي ما حاذى الصدر ليس
من الظهر الذي هو عورة اه ومقتضى هذا أن الصدر وما يقابله من الخلف ليس من العورة وأن الثدي ايضا
غير عورة وسيأتي في الحظر والاباحة انه يجوز أن ينظر من أمته غير ما ينظر من محرمه ولا شبهة انه يجوز النظر
الى صدر محرمه وندها فلا يكون عورة منها ولا من الامة ومقتضى ذلك انه لا يكون عورة في الصلاة أيضا لكن
في التستر خاتمة لوصلت الامة ورأسها مكشوفة جازت بالاتفاق ولو وصلت وصدورها وندها مكشوف لا يجوز
عندنا كثر مشايخنا اه وقد يقال ان صدر الامة عورة في الصلاة لا خارجها لكنه مخالف للمذكور
في عاتة الكعب من الاقتصار على ذكر البطن والظهر وقد مر تفسيرهما ولا يخفى أن الصدر غيرهما فينبغي
أن يكون المعتمد أنه ليس بعورة مطلقا (قوله وأما جنبها) يجوز وفي المتن فجعله الشارح بادخال أمامر فوعا
على أنه مبتدأ وحينئذ فهو مفرد لا مثنى كما في بعض النسخ والاقوال الشارح وأما جنبها اه ح (قوله
فتبع لهما) قال في القنية الخب تبع البطن ثم مر وقال الوجه أن ما يلي البطن تبع له وما يلي الظهر
تبع له انتهى وقصد الشارح اصلاح عبارة المتن فان ظاهرها يشعر بأن الجنب عضو مستقل مع انه تبع غيره
وتظهر ثمره ذلك فيما يأتي لكن ذكر في القنية ايضا قبل ما مر زورفت يديها للشرع في الصلاة فأنكشف من
كبرها ريع بطنها او جنبها لا يصح شروعا اه ومقتضاه أن الجنب عضو مستقل فهو قول آخر الا أن تكون
أو بمعنى الواو تأمل (قوله كما قدرت) أي فوراً قبل اداء ركعتين قليل وقيد بالقدرة اذ لو عجزت عن السترة
لم تطل صلاتها كما في البحر (قوله والا) بأن سترت بعمل كثيراً وبعد ركعتين لا تصح صلاتها بحر (قوله على
المذهب) ردة على الزايجي تعال الظهيرة حيث قيد الفساد بأداء ركعتين بعد العلم بالعقوبة فان كثيراً من فروع
المذهب من نظائر هذه المسألة تدل على عدم اشتراط العلم كما بطه في البحر (قوله ينبغي الخ) أصل البحث
لصاحب البحر وأقره عليه اخوه صاحب النهر (قوله كما رجوه في الطلاق الدوري) وهو أن يقول لامرأته
ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً فاذا تجز عليها طلاقاً فقد وجد الشرط فبقي الثلاث قبله ووقعها قبله يقتضي
عدم وقوعه فالقول بوقوعه باطل فاذا ألهينا القلبية صار كأنه قال ان طلقك فأنت طالق ثلاثاً فاذا طلق وقع
عليها واحدة بتجزيه وثلاث من الثلاث بتعليقه ح (قوله حتى شعرها) بالرفع عطفاً على جميع ح (قوله
النازل) أي عن الرأس بأن جاوز الاذن وقيد به اذ لا خلاف فيما على الرأس (قوله في الاصح) صححه
في الهداية والمحيط والكافي وغيرها وصح في الخاتمة خلافه مع تصحيحه حرمة النظر اليه وهو رواية المتقي
واختاره الصدر الشهيد والاول اصح وأحوط كما في الحلية عن شرح الجامع الفخر الاسلام وعليه الفتوى
كما في المعراج (قوله فظهر الكف عورة) قال في معراج الدراية مانصه اعترض بأن استثناء الكف لا يدل على
أن ظهر الكف عورة لان الكف لغة يتناول الظاهر والباطن ولهذا يقال ظهر الكف وأجب بأن الكف عرفة
واستعمالا لا يتناول ظهره اه فظهر أن التفرع مبنى على الاستعمال العرفي لا اللغوي فافهم (قوله
على المذهب) أي ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضي خان وغيرها انه ليس بعورة وأيده في شرح المنية بثلاثة
أوجه وقال فكان هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية وكذا ايده في الحلية وقال مشي عليه في المحيط وشرح

(وهي للرجل ماتحت سرتنه الى ما
تحت ركبته) وشرط أجد سراً حد
متكبيه ايضا وعن مالك هي القبل
والدبر فقط (وما هو عورة منه عورة
من الامة) ولو خشي او مدبرة
او مكاتبه أو أم ولد (مع ظهرها
وبطنها) أما (جنبها) فتبع لهما
ولو أعنتهما مصلية ان استترت
كما قدرت صحت والا لا يعتقه
اولا على المذهب قال ان صليت
صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت
بلاقاع ينبغي الغاء القلبية ووقوع
العقوبة كارجوه في الطلاق الدوري
(والخزعة) ولو خشي (جميع بدنها)
حتى شعرها النازل في الاصح
(خلا الوجه والكفين) فظهر الكف
عورة على المذهب (والقدمين)

قوله وإلهذا يقال ظهر الكف أي
بالإضافة الى الكف وجعل بعضهم
الإضافة دليلاً على أنه ليس من
الكف اذ لو كان من الكف لزم
إضافة الجزء الى كله وفيه نظر لانه
يقال رأس زيد ويد زيد اه منه

الحامق لقاضي خان اه واعقده الشربلاني في الامداد (قوله على المعقد) أي من أقوال ثلاثة مصححة
ثانيها عورة مطلقا ثالثها عورة خارج الصلاة لافها أقول ولم تعرض لظاهر القدم وفي التهستاني
عن الخلاصة اختلفت الروايات في بطن القدم اه وظاهره انه لا خلاف في ظاهره ثم رأيت في مقدمة المحقق
ابن الهمام المسماة بزاد الفتير قال بعد تصحيح أن انكشاف ربيع القدم مانع ولوانكشاف ظهره قدمها لم تفسد
وعزاه المصنف القمناشي في شرحها للمسي اعانة الحقير الى الخلاصة ثم نقل عن الخلاصة عن المحيط أن في باطن
القدم روايتين وأن الاصح انه عورة ثم قال أقول فاستفيد من كلام الخلاصة أن الخلاف انما هو في باطن القدم
وأما ظاهره فليس بعورة بلا خلاف ولهذا جزم المصنف بعدم الفساد بانكشافه لكن في كلام العلامة فاسم
اشارة الى أن الخلاف ثابت فيه ايضا فانه قال بعد نقله أن الصحيح أن انكشاف ربيع القدم يمنع الصلاة قال لان
ظهر القدم محل الزينة المنهي عن ابدائها قال تعالى ولا يضررن بأرجلهن يعلم ما يخفين من زينتهن اه كلام
المصنف (قوله وصورتها) معطوف على المستثنى يعني انه ليس بعورة ح (قوله على الرابع) عبارة البحر
عن الحلية انه الاشبه وفي التره وهو الذي ينبغي اعتقاده ومقابلة ما في النوازل نعمة المرأة عورة وتعلمها القرآن
من المرأة احب قال عليه الصلاة والسلام التسيج للرجال والتصفيق للنساء فلا يحسن أن يسمعه الرجل
اه وفي الكافي ولا تلي جهر الان صوتها عورة ومشى عليه في المحيط في باب الاذان بحر قال في الفتح وعلى
هذا الوكيل اذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها ولهذا منعه عليه الصلاة والسلام من التسيج
بالصوت لاعلام الامام بهوده الى التعفيق اه وأقره البرهان الحلبي في شرح النية الكبير وكذا
في الامداد ثم نقل عن خط العلامة المقدسي ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في السماع ولا يظن من
لا فطنة عنده انا اذا قلنا صوت المرأة عورة انا نريد بذلك كلامها لان ذلك ليس بصحيح فانما يجوز الكلام مع النساء
للأجانب ومحاورتهن عند الحاجة الى ذلك ولا تجزلهن رفع اصواتهن ولا تعطيها ولا تليها وتقطيعها
لما في ذلك من استقالة الرجال اليهن وتحرير الشهوات منهم ومن هذا لم يجوز أن تؤذن المرأة اه قلت ويشير
الى هذا تعبير النوازل بالنعمة (قوله وذراعيها) معطوف على المستثنى ح (قوله على المرجوح) قال
في المعراج عن الميسر وفي الذراع روايتان والاصح انها عورة اه قال في البحر وصحح بعضهم انه عورة
في الصلاة لا خارجها والمذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية (قوله وتمنع المرأة الخ) أي تنهى عنه وان
لم يكن عورة (قوله بل تلوف الفتنة) أي القصور بها قاموس أو الشهوة والمعنى تمنع من الكشف تلوف
أن يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة لانه مع الكشف قد يقع النظر اليها بشهوة (قوله كسه) أي كما يمنع الرجل
من مس وجهها وكفها وان أمن الشهوة الخ قال الشارح في الحظر والباحة وهذا في الشبهة أما العجوز التي
لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها ان أمن اه ثم كان المناسب في التعبير كرسالة المس بعد مسألة
النظر بأن يقول ولا يجوز النظر اليه بشهوة كسه وان أمن الشهوة الخ لان كلامه في النظر والمس عما يمنع الرجل
عنه والكلام فيما تمنع هي عنه (قوله لانه أغلظ) أي من النظر وهو علة لمنع المس عند أمن الشهوة أي
بخلاف النظر فانه عند الامن لا يمنع ط (قوله ثبت به) أي بالمس المقارن للشهوة بخلاف النظر فغير الفرج
الداخل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا ط (قوله ولا يجوز النظر اليه بشهوة) أي الحاجة كقصاص
أو شاهد يحكم أو يشهد عليها لا تحمل الشهادة وكما طب يريد نكاحها فينظر ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء
الشهوة وكذا امره يدرأها او مداواتها الى موضع المرض بقدر الضرورة كما سمي في الحظر والتقيد
بالشهوة يفيد جواز بدونها لكن سيما في الحظر تقيد بالضرورة وظاهره الكراهة بلا حاجة داعية قال
في التاترخانية وفي شرح الكرخي النظر الى وجه الأجنبية الحرة ليس بحرام ولكنه يكره لغير حاجة اه (قوله
بشهوة) لم أر تفسيرها هنا والمذكور في المصاهرة انه فمن يشر بالانتشار أو زيادته ان كان موجودا وفي المرأة
والفاني بجل القلب والذي تفيد عبارة مسكين في الحظر أنهم يميل القلب مطلقا وله الانسب هنا اه ط
قلت يؤيده ما في القول المعتبر في بيان النظر لسيدى عبد الغنى بيان الشهوة التي هي منسلط الحرمة
أن يتحرك قلب الانسان ويميل بطبعه الى اللذة وربما انتشرت آله ان كثر ذلك الميلان وعدم الشهوة أن لا يتحرك
قلبه الى شيء من ذلك بمنزلة من نظر الى ابنه الصبيح الوجه وابنته الحسناء اه وسيأتي تمام الكلام على ذلك

على المعقد وصورتها على الرابع
وذراعيها على المرجوح (وتمنع)
المرأة الشابة (من كشف الوجه
بين رجال) لانه عورة بل (تلوف
الفتنة) كسه وان أمن الشهوة لانه
أغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة
كما يأتي في الحظر (ولا يجوز النظر
اليه بشهوة)

مطلبه
في النظر الى وجه الامرء

في كتاب الحظر والاباحة (قوله كوجه امرء) هو الشاهد الذي طر شارب به ولم تثبت خطئه فاموس قال في الملقط
الغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صديقا حكمه حكم الرجال وان كان صديقا حكمه حكم النساء وهو عورة من
فرقة الى قدمه قال السيد الامام ابو القاسم يعني لا يحسن النظر اليه عن شهوة وأما الحياوة والنظر اليه لا عن
شهوة لا بأس به ولهذا لم يؤمر بالنقاب اه أقول ونسبوا شاعرا لمن ثبت عذاره بل بعين الفتنة بفضل على
الامرء خالي العذار والطاهر أن طرر الشارب وبأوغه مبلغ الرجال غير قيد بل هو بيان لغايته وأن ابتداءه من
حين بأوغه سنانا تشبه النساء اولو كان صغيرة لاشتميت فيه للرجال والمراد من كونه صديقا أن يكون جديلا
بحسب طبع الناظر ولو كان اسود لأن الحسن يختلف باختلاف الطبائع ويستفاد من تشبيه وجه المرأة بوجه
الامرء أن حرمة النظر اليه بشهوة أعظم انما لان خشية الفتنة به أعظم منها ولانه لا يحسن بحال بخلاف المرأة
كما قالوا في الزنى والوطاة ولذا بالغ السلف في التنفير منهم وسوءهم الاتان لاستفادهم شرعا قال بعضهم
قال ابن القطن اجمعوا على انه يحرم النظر الى غير الملتقى بقصد التلذذ بالنظر وتمتع البصر بمحاسنه وأجمعوا على
جواز غير قصد التلذذ والناظر مع ذلك آمن الفتنة (قوله فانه يحرم الخ) اي بالنساء لانه دليل على المتن لانه
اذا حرم مع الشك في وجودها ففي وجودها بالنظر أولى ح (قوله كما اعتمد الكمال) أي بناء على ما يطهر
من عبارته المنقولة عقب هذا بقوله قال الخ وكان المناسب أن يقول حيث قال (قوله لاعورة للصغير جدا)
وكذا للصغيرة كما في السراج فباح النظر والمس كما في المعراج قال ح وفسره شيخنا بآب أربع فمادونهما ولم
ادرك عزاء اه أقول قد يؤخذ مما في جنائز الشرب ليلية ونسبه واذا لم يبلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة
يفسهما الرجال والنساء وقدره في الاصل بأن يكون قبل أن يتكلم اه (قوله ثم تغلظ) قيل المراد أنه يعتبر
الدبر وما حوله من الالبين والقبل وما حوله يعني انه يعتبر في عورته ما غلظ من الكبير ويحتمل انهما قبل ذلك
من الخفة فالنظر اليهما عند عدم الاشتباه الخف اليهما من النظر بعد ولا يترط ط (قوله ثم كالج) أي
عورته تكون بعد العشرة كعورة البالغين وفي النهر كان ينبغي اعتبار السبع لامرءهما بالصلة اذا باها هذا
السنن اه ط أقول سيأتي في الحظر أن الامة اذا بلغت حد الشهوة لا تعرض على البيع في ازار واحد
يستمر ما بين السرقة والركبة لان طهرها وبطنها عورة اه فقد أعطوها حكم البالغة من حين بلوغ حد الشهوة
واختلفوا في تقدير حد الشهوة فقيل سبع وقيل تسع وسيأتي في باب الامامة تصحيح عدم اعتباره بالسنة بل
المعتبر أن تصلح للجماع بأن تكون علة بخمسة وهذا هو المناسب اعتباره هنا قدبر (قوله الى خمسة عشر)
صوابه خمس عشرة لان المعداد مؤنث مذكور اه ح ولا ينبغي أن الغاية غير داخله والا فهو بالغ بالسنة
فلا يحول له النظر والدخول لانه مكلف كما لو بلغ بالاحتلام ولو فيما قبل ذلك (تممة) سيأتي في الاطر أن الذممة
كالجل الاجنبى في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمه وأن كل دخول لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده
كشعر عاتيه وشعر رأسها وعظم ذراع حرة مينة وساقها وقلامه ظفر رجلها دون يدها وأن النظر الى ملامه
الاجنبية بشهوة حرام وسيأتي تمام الفوائد المتعلقة بذلك هناك (قوله ويمنع الخ) هذا تفصيل ما جله بقوله
وسر عورته ح (قوله حتى انعقادها) منصوب عطفا على محذوف أي ومنع صحة الصلاة حتى انعقادها
والحاصل انه يمنع الصلاة في الابتداء ويرفعها في البقاء ح (قوله قدر أداء ركن) أي يستتمه مينة قال
شارحها وذلك قدر ثلاث تسبيحات اه وكأنه قد بذلت جلالا لركن على القصير منه للاحتياط والا فالعود
الاخير والقسام المشغل على القراءة المستمرة أكثر من ذلك ثم ما ذكره الشارح قول أبي يوسف واعتبر محمد
أداء الركن حقيقة والاول المختار للاحتياط كما في شرح المنية واحترعا اذا انكشف ربع عضو أقل من قدر
أداء ركن فلا يفسد انفا قالان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عضو كالاكتشاف القليل في الزمان الكثير
وعا اذا أدى مع الانكشاف ركنانها تفسد انفا قال ح واعلم أن هذا التفصيل في الانكشاف الحادث
في أثناء الصلاة أما المقارن لابتدائها فانه يمنع انعقادها مطلقا انفا بعد أن يكون المكتشف ربع العضو وكلام
الشارح يؤهم أن قوله قدر أداء ركن قيد في منع الانعقاد أيضا اه (قوله بلاصنعه) فلو به فسدت في الحال
عندهم قبة قال ح أي وان كان أقل من أداء ركن اه وفي الخاتمة اذا طرح المكتشف في الزجة أمام
الامام او في صف النساء او مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او سقط عنه ثوبه أو انكشف

كوجه امرء) فانه يحرم النظر الى
وجهها ووجه الامرء اذا شئت
في الشهوة أما بدونها فباح ولو
جديلا كما اعتمد الكمال قال فحل
النظر منوط بعدم خشية
الشهوة مع عدم العورة وفي
السراج لاعورة للصغير جدا ثم
مادام لم يشته فقبل ودبر ثم تغلظ
الى عشر سنين ثم كالج وفي الاشياء
يدخل على النساء الى خمسة عشر
سنة حسب (ويمنع) حتى انعقادها
(كشرب ربع عضو) قدر أداء ركن
بلاصنعه

عورته ففما اذا تعمد ذلك فسدت صلاته وان قل والا فان اذى ركنا كذلك والا فان مكث بعذر لا تفسد
 في قولهم والا فني ظاهر الرواية عن محمد تفسد اه لكن في الخلية ايضا ما يدل على عدم اشتراط قوله بلا صنع
 فانه قال لو تحول الى مكان نجس ان لم يمكث على النجاسة قدر ادى ركن جازت صلاته والا فلا وكذا في منية
 المصلي قال وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر ممانع ان ادى معهما ركنا فسدت وذكر نحو ذلك في الخلية عن الذخيرة
 والبدائع وغيرهما ثم قال والاشبه بالقصاص مع التعمد الحاجة كرفع نعله لخوف الضياع ما لم يؤذركا
 كما في الخلاصة وتماه فيما علقناه على البحر (قوله على المعقد) رذ على الكرخي حيث قال الممانع في الغليظة
 ما زاد على الدرهم قياسا على النجاسة المغالطة كذا في البحر ح (قوله والغليظة الخ) لا يظهر فرق بينهما وبين
 الخففة الا من حيث ان حرمة النظر اليها اشد وفي الظهيرة - كم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ
 فلورأي غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برقب ولا ينزعه ان لم وفي الفخذ بعنف ولا يضربه ان لم وفي السوء
 يؤذبه على ذلك ان لم ح اه قال في البحر وهو يفيد ان لكل مسلم التعزير بالضرب فانه لم يقيد بالقاضي
 (قوله ما عدا ذلك) افراد اسم الاشارة وان تعدد المشار اليه بتأويل المذكور (تتمه) أعضاء عورة الرجل
 ثمانية الاقل المذكور ومأخوله الثاني الاثنان ومأخولهما الثالث الدبر ومأخوله الرابع والخامس
 الاثنان السادس والسابع الفخذان مع الركبتين الثامن ما بين السرة الى العانة مع ما يجاذى ذلك من
 الجنين والظهر والبطن * وفي الامة ثمانية ايضا الفخذان مع الركبتين والاثنان والقبيل مع مأخوله والدبر
 كذلك والبطن والظهر مع ما يليهما من الجنين * وفي الحرة هذه الثمانية ويزاد فيها ستة عشر الساخن مع
 الكعبين والندبان المتكسران والاذنان والعضدان مع المرفقين والذراعان مع الرسغين والصدر والرأس والشعر
 والعنق وظهرا الكفين وينبغي أن يزداد فيها ايضا الكتفان ولا يجعلان مع الظهر عضوا واحدا بل اثنان
 جعلوا ظهر الامة عورة دون كفتيها وكذلك بطن القدمين عورة في رواية اى وهى الاصح كما قدمناه عن اعانة
 الحقير للمصنف فتصير ثمانية وعشرين كذا حزمه ح قلت وقدمنا عن التارخانية أن صدر الامة وندبيها
 عورة وقدمنا ايضا عن القنية أن جنينها عورة مستقلة على احد قولين وعليه فتزاد الامة خمسة على الثمانية
 المارة فتصير اعضاءها ثلثة عشر والله تعالى اعلم (قوله بالاجزاء) المراد بها الكسور والمصطلح عليها في الحساب
 وهى النصف والربع والثلث الخ مثاله انكشف ثمن نخذه من موضع وعن ذلك الفخذ من موضع آخر يجمع الثمن الى
 الثمن حسابا فيكون ربعا فينصف ولو انكشف ثمن من موضع من نخذه ونصف ثمن ذلك الفخذ من موضع آخر لا ينع
 ح (قوله والا فبالقدر) أى المساحة فان بلغ المجموع بالمساحة ربع ادناها أى ادى الاعضاء المتكشف بعضها
 كما لو انكشف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الاذن من المرأة فان مجموعهما بالمساحة اكثر من ربع الاذن التى هى
 ادى العضو من المتكشفين وهذا التفصيل ذكره ابن ملك في شرح الجمع موافقا لما في الزيادات وقوله في البحر انه
 تفصيل لا دليل عليه ممنوع كما حققه في النهر ح قلت وعلى هذا التفصيل اعنى اعتبار ربع ادى الاعضاء
 المتكشفة لا ربع مجموعها مشى في القنية والخلية وشرح الوهبانية والامداد وشرح زاد الفقير للمصنف خلافا
 للزبلى وان تبعه في الفتح والبحر فتدبر وقد اوضحنا ذلك فيما علقناه على البحر (قوله عن غيره) أى عن رؤية
 غيره من الجوانب لامن الاسفل وقوله ولو حكما أى لو كانت الرؤية حكمية كما في المكان المظلم او المكان
 الخالى فان العورة فيهما مربية حكما فيشترط سترها فيه ولا يصح كون المعنى ولو كان الستر حكما لانه يصير المعنى
 يشترط ستر العورة ولو كان ذلك الستر المشروط حكما واذا ستر العورة في الظلة شوب كان ذلك ستر حقيقة
 وحكما لا في حكم الشرع فقط فافهم (قوله به يفتى) لانه روى عن أبى حنيفة وأبى يوسف نصا أنه لا تفسد
 صلاته كما في المنية وغيرها (قوله فلورأها من زبته) أى ولو حكما بأن كان بحيث لو نظر رأها كما في البحر وزبق
 القصص بالكسر ما أحاط بالعنق منه قاموس (قوله وان كره) لقوله في السراج فعليه أن يزعم لما روى عن سلمة
 ابن الأكوع قال قلت يا رسول الله صلى في قميص واحد فقال زرع عليك ولو بشوكته بحر ومفاده الوجوب
 المستلزم تركه للكرامة ولا ينافيه ما مر من نصهما على انها لا تفسد فكان هذا هو المختار كما في شرح المنية وتماه
 فيما علقناه على البحر (قوله لا يصف ما تحته) بأن لا يرى منه البشرة احترازا عن الرقيق ونحو الزناج
 (قوله ولا يستر التصاقه) أى بالالية مثلا وقوله وتشكله من عطف المسبب على السبب وعبرة شرح المنية

(من) عورة (غليظة وخفيفة)
 على المعقد (والغليظة قبل ودبر
 ومأخولهما والخفيفة ما عدا
 ذلك) من الرجل والمرأة وتجمع
 بالاجزاء لوفى عضو واحد والا
 فبالقدر فان بلغ ربع ادناها كاذن
 منع (والشرط سترها من غيره)
 ولو حكما كمكان مظلم (لا) سترها
 (عن نفسه) به يفتى فلورأها من
 رقبته لم تفسد وان كره (وعادم
 سائر) لا يصف ما تحته ولا يستر
 التصاقه وتشكله

أما لو كان غليظا لا يرى منه لون البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله فصارت شكل العضو مرئيا فينبغي
 أن لا يمنع جواز الصلاة لحصول السترة اه قال ط وانظر هل يحرم النظر الى ذلك المشكل مطلقا وحيث
 وجدت الشهوة اه قلت سنتكلم على ذلك في كتاب الحظر والذي يظهر من كلامهم هناك هو الاول (قوله
 ولو حررا) تعميم للساتر قال في الامداد لان فرض السترة أقوى من منع لبس الحرير في هذه الحالة (قوله او ماء
 كدرا) اي بحيث لا ترى منه العورة (قوله ان وجد غيره) قيد في عدم اجزاء السترة بالصافي ومفهومه
 أنه ان لم يجد غيره وجب السترة وكأنه لان فيه تقليل الانكشاف اه ح قلت ومفهومه ايضا كالتقصاء
 سابق الكلام في عدم السترة أنه لا يجوز في الماء الكدرا اذا وجد ساترا مع أن كلام السراج والهر في هذا الجواز
 مطلقا ثم رأيت صاحب النهر صرح بذلك حيث قال ان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بأن له ثوبا اذا عادم
 له يستوى في حقه الصافي وغيره اه لكن قوله يستوى فيه الصافي وغيره فيه نظر لانه اذا جاز السترة بالماء
 الكدرا مع القدرة على ساتر غيره صار ساترا حقيقة فيتعين عند العجز عن ساتر غيره لان الماء الصافي غير ساتر
 والابحار عند عدم العجز هذا وكذا في البحر أنه لا يصح تصوير الصلاة في الماء الا في صلاة الجنابة وعلله في النهر
 بأنه اذا كان له ثوب وصل في الماء الكدرا لا يجوز له الايماء للفرض أي لقدرته على أن يصل خارج الماء بالثوب
 بركوع وسجود لكن قال الشيخ اجماعا على ان الكلامين نظر لاما كان تصوير ركوعه وسجوده في الماء الكدرا
 بحيث لا يظهر من بدنه شيء اذا سجد منافذه بل ما يفعله الغطاس في استقراج الفريقين من ذلك اه أقول
 ان فرض امكان ذلك فقد يقال لا يبيح ذلك ساتر لانه حين سجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصير مستورا وبصير
 كما لو صلى عريانا تحت خيمة مستورة الجوانب كلها وفي مكان مظلم او كالودخل في كيس مثلا وصل في فيه فان
 الظاهر أنه لا تصح صلاته بخلاف ما لو أخرج رأسه من الكيس وصل في لانه يصير مستورا كالوقوف في الماء الكدرا
 ورأسه خارج وصل على الجنابة ثم رأيت في الحاوي الزاهدي من كتاب الكراهية والاستحسان مانصه
 والمريض اذا لم يخرج رأسه من اللعاف لا تجوز صلاته لانه كالعاري اه أي اذا صلى تحت اللعاف وهو
 مكشوف العورة بالايماء لا تصح لانه غير مستورا العورة وهذا يؤيد ما يجتهد في مسألة الكيس والله الحد
 والحاصل أن الشرط هو سترة عورة المصلي لاستدراك المصلي فن استثنى في خلوة وظلمة او خيمة وهو عريان فذاته
 مستورة وعورته مكشوفة وذلك لا يسمى ساترا ومثله لو غطس في ماء كدرا فتأمل (قوله وهل تكفيه الظلمة الخ)
 لا يظهر لهذا الكلام ثمة لانه حيث فقد الساتر صلى كيف كان أي في ظلمة او في ضوء ولعل مراده ما ذكره في البحر
 وعبارته والافضل أن يصل قاعدا بيت أو صحرا في ابل او نهار قال ومن المشايخ من خصه بالنهار ما بالليل
 فصلى قائما لان ظلمة الليل تستر عورته ورد بأنه لا عبرة بهما والفرق بين حالة الاختيار والاضطرار اه ط
 (قوله في جمع الانهر) هو شرح الملتقى لشيخنا زاده ح (قوله كافي الصلاة) كذا قاله في منية المصلي قال
 في البحر عليه بخلاف في الرجل والمرأة فهو يفتش وهي تنزل (قوله وقيل ما ذارجله) أي ويضع يديه على
 عورته الغليظة والاولى لانه اكثر سترامع ما في هذا من مد الرجلين الى القبلة بجر وحيلة لكن في شرح
 المنية اكبر أن الثاني اولى لزيادة السترة وهو المذكور في شروح الهداية وغيرها اه قلت وهو الصواب
 لان من جعل مقعده على رجله كافي تشهد الصلاة تظهر عورته الغليظة حالة الايماء للركوع والسجود اكثر
 من جعل مقعده على الارض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس مترعما يظهر منه القبل فلماذا اغتفروا مد
 رجله نحو القبلة فلا جرم انه مشى عليه شراح الهداية وغيرهم كصاحب الذخيرة والسراج والدرر والتبيين
 ونورا لا يوضح والخلاف في الاولوية كما لا يخفى ونبه عليه في النهر (قوله وقائما بايماء) كذا في القهستاني
 عن الزاهدي ونقله في البحر عن ملتقى البحار وقال وظاهر الهداية انه لا يجوز ثم ذكر به نحو ورقة بجنارح به
 ما في الهداية والجهت مأخوذ من الحيلة فراجع وقال في البحر أيضا وينبغي أن يكون هذا دون الرابع في الفضل
 أي دون اقسام بركوع وسجود للاختلاف في صحته وان كان ستر العورة في الرابع اكثر اه قلت فكان
 الاولى للشارح تأخير عن الرابع ليكون الذكر في الاربعة على وفق الترتيب في الافضلية (قوله لان السترة أهم
 الخ) اي لانه فرض في الصلاة وخارجها والاركان فرائض الصلاة لا غير وقد أتى بسد لها وانما جاز القيام
 لانه وان ترك فرض السترة فكل الاركان الثلاثة بدائع وأراد بالاركان الثلاثة القيام والركوع والسجود

ولو حررا او طيناسقي الى تمام
 صلاته او ماء كدرا لاصافنا ان
 وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في
 جمع الانهر بحثنا في الاضطرار
 لا الاختيار (يصل قاعدا) كافي
 الصلاة وقيل ما ذارجله (مومنا)
 بركوع وسجود وهو افضل من
 صلاته قاعدا بركوع وسجود
 وقائما بايماء او بركوع وسجود
 لان السترة أهم من اداء الاركان

وظاهره انه لا يجوز الايماء قائم لان فيه ترك فرض السترة لا تكمل للثلاثة ومن هنا نشأ ترجيح صاحب البحر والخلية لطاهر ماز عن الهداية (قوله ولو ابيع له ثوب الخ) في النارة ثانية ولو كان بحضرة من له ثوب يسأله فان لم يعطه صلى عريانا ولو وجد في خلال صلاته ثوبا استقبل اه وظاهر لزوم السؤال لكن ينبغي تعديده بما اذا غلب على ظنه عدم المنع كما في التيمم (قوله هو الاظهر) كذا في شرح المنية الصغير وقد منافي التيمم عن الفتح وغيره انه لو وعد بدلو أو ثوب يستحب له التأخير ما لم يخف فوت الوقت عنده وعندهما يجب وان خاف فوته كما لو وعد بالماء فانه ينتظر انفاقا وقد منأن ظاهر كلامهم ترجيح قول الامام وبه جزم في المنية وتقدم ايضا انه يندب راحي الماء أن يؤخر الى آخر الوقت المستحب (قوله كراحي ماء) أي كن رجا حصول الماء فانه يندب له أن يؤخر الى آخر الوقت المستحب كما مر في التيمم وهذا انتظار لا قياس حتى يرد أن الظاهر قياس مسألة الثوب على الماء فلم يورد فيجب الانتظار وان فات الوقت فافهم (قوله وثوب ومكان) فانه اذا رجا وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المسكن قديمة اي كما اذا كان محبوسا مثلا في مكان نجس ويرجوا رجاء قويا لدخول منه فانه يؤخر ما لم يخف الفوت والظاهر أن هذا التأخير مستحب ايضا كنظائره المارة (قوله ينبغي ذلك) أي قياسا على الماء والبحث للبحر وتبعه في النهرو قال ولم يذكره وأقول قد منا المسألة منقولة عن السراج وأن فيها قولين وفي تيمم مواهب الرحمن ويجب أن يستترى الماء والثوب بمثل الثمن ان فضل عن نفقته لزيادة غبن فاحش والله الحمد (قوله ليس بأصلي الخ) أي ليس بأصلي النجاسة وانما المراد ما نجاسته عارضة كالبول والدم كما في النهرو لكن في كون جلد الميتة نجس الاصل نظر لان نجاسته عارضة بالموت تأمل (قوله فانه لا يستتر به فيها) لان نجاسته اغلظ لعدم زوالها بالماء بجر (قوله بل خارجها) ظاهره وجوب السترة حيث لم يجد غيره وقدمت أول الباب أنه لبس ثوب نجس في غير صلاة (قوله نذب صلاته فيه) أي بالقيام والركوع والصعود ح (قوله وجاز الائمة كما مر) أي عاريا بأن فعل احدى الصور الاربع السابقة ولو قال وجاز أن يفعل كما مر لكان أولى ط أي لا تبعض تلك الصور لا بما فيها (قوله واستحسنه في الاسرار) لكن نازعه في الفتح (قوله اذا رجع كالكل) أي يقوم مقامه في مواضع كما في حلق المحرم ربيع رأسه وكما في كشف العورة (قوله وهذا اذا لم يجد الخ) فان وجد في صورتين وجب استعماله كما في البحر (قوله فيتحتم لبس اقل ثوبيه نجاسة) تبع فيه صاحب النهرو ليس على اطلاقه لما في الحلية ان كانت النجاسة في كل منهما غلظة فقلوا ان لم تبلغ في كل منهما الربع تخير والمستحب الصلاة في اقلهما نجاسة وان بلغت الربع في احدهما فقط تعين الآخر وان زاد عليه في كل منهما لم تبلغ ثلاثة أرباع تخير وان بلغت في احدهما واستوعبت الآخر تعين ما ربه طاهر وان كانت النجاسة خفيفة لم أره ومقتضى التخيير على ما مر أن يتخير ما لم يزيد في احدهما على ثلاثة أرباعه او تستوعبه والاعتين ما ربه فصاعدا طاهر اه وذكر نحوه ح عن الهندية والرياني والخلصة (قوله يلبسين) أي بفعل احدهما غيرعين لا بفعلهما معا (قوله فان تساوا) أي من حيث المنع من الصلاة بلا مرجح معتبر وان لم يستويا في قدر النجاسة وقوله واختلفا أي بأن كان ما في احدهما ما عا دون ما في الآخر او كان ما في كل منهما ما نفعال لكن وجد في احدهما مرجح ببقية مقام الكل كطهارة الربع او نجاسته وبهذا التقرير ينطبق الضابط على ما ذكرناه من الفروع فاذا كانت النجاسة في كل منهما أكثر من قدر الدرهم لكن لم تبلغ الربع تخير وان كانت في احدهما أكثر من الآخر لتساويهما في المنع بلا مرجح بخلاف ما اذا بلغت ربع احدهما لترجحه باقامتهم الربع مقام الكل وتقرر السابق ظاهر مما قلنا فافهم (قوله اختار الاخف) نظيره جريح لو وجد سال جرحه والا فانه يصلي قاعدا موميا لان تركه السجود أهون من الصلاة مع الحدث بل لو أتركه اختيارا في التنفل على الدابة تريلعى (قوله لا تسقط الخ) الاولى التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلي حائض بغير قناع لان تعديله بفهم أن كل ما سقط ستره يهذر الرق كالكتفين والساقين بسطة طبا صبا وليس كذلك أفاده ح تأمل وفي أحكام الصغار للاستروتن وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسانا لانه لا خطاب مع الصبا والاحسن أن تصلي بشفاع لانها انما تومر بالصلاة للمؤدق مؤمر على وجهه يجوز إذاؤها بعد البلوغ ثم قال المراهقة اذا صلت بغير قناع لا تومر بالاعادة احتسانا وان صلت بغير وضوء تومر ولو صلت عريانة تعيد وفي كل موضع تعيد البالغة الصلاة فهي تعيد على سبيل الاعتياد اه (قوله لا يجب) لان مادون

قوله ومكان هكذا يحمله والذي في نسخ المشرح وطهارة مكانه هو ظاهر تأمل اه معجمه

(ولو ابيع له ثوب) ولو باعارة (ثبت قدره) هو الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم يخف فوت الوقت هو الاظهر كراحي ماء وثوب وطهارة مكان وهل يلزمه الشراء بمن مثله ينبغي ذلك (ولو وجد ما) اي ساترا (كله نجس) ليس بأصلي بكلمة لم يدغ (فانه لا يستتر به فيها) اتفاقا بل خارجها ذكره الواني (او اقل من ربه طاهر نذب صلاته فيه) وجاز الائمة كما مر وحث محمد لنبه واستحسنه في الاسرار وبه قالت الثلاثة (ولو) كان (ربعه طاهرا صلى فيه حقا) اذا رجع كالكل وهذا اذا لم يجد ما يربى به النجاسة او يقللها فيتحتم لبس اقل ثوبيه نجاسة والضابط أن من استتر بلبنتين فان تساوا تخير وان اختلفا اختار الاخف (ولو وجدت) الحرة البالغة (ساترا يستتر بهها مع ربع رأسها يجب سترهما فلو تركت ستر رأسها اعادت بخلاف المراهقة لانه لما سقط بعد الرق غير الصبا الاولى (ولو) كان يستتر (اقل من ربع الرأس لا) يجب بل يندب

الربع لا يعطى له حكم الكل والستر أفضل قليلا لا لاكتشاف زيلجي ومثله في الحلية عن المحيط والخلاصة والكافي (قوله زاد الحلبي) أى في شرحه المصغير ح (قوله مطلقا) أى سواء كان يستر الربع أو الأقل ط (قوله فتأمل) أشار إلى إمكان الجواب بجعل كلام الكمال على غير الرأس لأنه أخف بدليل صحة صلاة المراهقة مع كشف الرأس دون غيره أفاده ح أقول والاحسن الجواب بجعل آل في العورة على جنس الأفراد لا جنس الأجزاء أى إذا وجد ما يستر بعض أفراد العورة بأن كان يستر أصغرها كالقبل أو الدبر دون أكبرها وجب استعماله بدليل قوله بعده ويستتر القبل والدبر الخ وقوله في المعراج ولو وجد ما يستره بعض العورة ستر القبل والدبر بالاتفاق اه وهو معنى ما في الجرح من المبتنى أن كان عنده قطعة يستر بها أصغر العورات فسدت والأفلا اه وحينئذ فلا منافاة بين كلامهم أذ ليس فيه على هذا الحل ما يقتضى وجوب ستر ما دون ربع عضون العورة حتى يخالف ما قدمناه عن الزيلجي والمحيط والخلاصة والكافي من أن ما دون الربع لا يعطى له حكم الكل وأما قول الحلبي "وان قل فيحتاج لنقل والأفلا يعارض كلام أئمة المذهب اللهم إلا أن يراد ما يستر عضوا كاملا كالدبر مثلا والأفلا لو وجدت المرأة ما يستر ما بين السرة والركبة وعندها خرقه قدر الظفر مثلا يبعد كل البعد الزامها بالستر بهذا ما ظهر من فيض الفتاح العليم (قوله وقيل القبل) لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستر غيره والدبر يستر بالاليتين بحر عن السراج (قوله والتعليل) أى للقول الأول بأنه الخش الخ وهو مراد صاحب النهر بقوله والتعليل الثاني لأن ما ذكره الشارح أو لا ذكره في النهر ثانيا فافهم (قوله بالأيام) عبارة النهر فاعدا بالأيام (قوله تعين ستر القبل) لعدم العلة وهي زيادة الفخش في الركوع والسجود أقول وهذا انما يظهر لو تقدمت بعبارة ما لو تقدم ما دار عليه إلى القبلة أو تعدد كما تشهد كما مشى عليه فيما سترت يمين ستر الدبر لأنه يمكنه جعل الذكر واخصيتين تحت الفخذين وأما الدبر فإنه ينكشف حالة الأيما فتعين ستره تأمل (قوله ثم نغذه) بالنصب عطف على قول المتن القبل والدبر وعبارة شرح المنية ويقدم في الستر ما هو أغلظ كالسوءتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء اه وأفاد بقوله كالسوءتين أن ستر فحول الألية والعانة مثلها ما يقدم على الفخذ فافهم (قوله أو يقللها) كذا في شرح المنية والظاهر تقييده بما يقللها عن الدرهم أو عن ربع الثوب والأفلا كانت أكثر من الدرهم ودون الربع وإذا قلها تبقى أكثر من الدرهم لا يجب التقليل لما مر عن الحلية وغيره من أنه لوله ثوبان لم تبلغ نجاسة كل الربع بخير قدبر (قوله بعده ميلا) صرح به في السراج وأشار به إلى أن عدم الوجود يكون حقيقة وحكا (قوله أو لعطش) أى خوفه حالا أو مالا على نفسه أو على من تلزمه مؤثمة فإنه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة شرح المنية ومثله خوف العدو وعدم وجود ثمنه ونحو ذلك كافي الأحكام عن البرجندی (قوله صلى معها أو عاريا) أى أن كان أطهار أقل من ربع الثوب والاتعنت صلاته به كما مر (قوله ولا إعادة عليه) أى إذا وجد المزيل وان بقي الوقت فهستافى (قوله وينبغي) البحث لصاحب الحلية وقال ولعلمهم لم يذكره هنا العلم به مما مر في التيمم وترعه في البحر وغيره فافهم (قوله عن مزبل) أى للنجاسة في مسألةنا وقوله وعن سائر أى للعورة في المسألة التي قبلها (قوله كما مر) أى نظير ما مر في باب التيمم مما ذكره من التفصيل في عدم القدرة على الماء فافهم (قوله ثم هذا للمسافر) الأولى أن يقول وقيدنا بالمسافر وكأنه يشير بهذا إلى رد ما في شرح المنية من أن التقييد بالمسافر باعتبار الغالب إذا فرق بينه وبين غيره (قوله لأن المقيم الخ) اسم أن ضمير الشأن محذوف والمقيم يتعلق بشرط والجملة خبر أن وضمير على للسائر وعبارة القهستاني هكذا والتقييد بالمسافر لأن المقيم اشتراط طهارة ما يستر العورة وإن لم يملكه كافي النظم وغيره اه ح قلت فأسقط الشارح لفظ طهارة وحاصل المعنى أنه لا تصح صلاة المقيم بستر نجس وإن لم يملك الطاهر بناء على أن المقيم لا يتحقق عجزه عن الماء وغيره من المائعات المزيله لأن المسر ونحوه مظنة وجود ذلك ولذا لم يجز له التيمم في المصر لكن هذا قوله وما مضى به قوله حيث تحقق العجز كما مر ومقتضاه أن يكون هنا كذلك فافهم (قوله بالاجماع) أى لا بقوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين فإن المراد بالعبادة هنا التوحيد ولا بقوله عليه الصلاة والسلام انما الأعمال بالنيات لأن المراد ثوابها ولا تعرض فيه للصحة وتماه في ح (قوله وهي الإرادة) النية لغة العزم والعزم

لكن قوله (ولو وجد) المكاتب
(ما يستره بعض العورة وجب
استعماله) ذكره الكمال زاد
الحلبي وان قل يقتضى وجوبه
مطلقا فتأمل (ويستر القبل
والدبر) أولا (فإن وجد ما يستر
أحدهما) قيل (يستر الدبر) لأنه
الخش في الركوع والسجود وقيل
القبل حكاهما في البحر بلزجج
وفي النهر الظاهر أن الخلاف
في الأولوية والتعليل يفيد أنه
لوصلي بالأيام تعين ستر القبل ثم
نغذه ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة
ثم الباقي على السواء (وإذا لم يجد
المكلف المسافر ما يزيل به نجاسته)
أوبقلا بعده ميلا ولعطش (صلى
معه) أو عاريا (ولا إعادة عليه)
وينبغي لزومها للعجز عن مزبل
وعن سائر فعل العباد كما مر في التيمم
ثم هذا للمسافر لأن المقيم يشترط
طهارة السائر وإن لم يملكه
فهستافى (و) الخامس (النية)
بالاجماع (وهي الإرادة)

هو الارادة الجازمة القاطعة والارادة صفة توجب تخصص بص المفسر بوقت وحال دون غيره ما ترجح
أحد المتولين وتخصه بوقت وحال أى كيفية وحالة مخصوصة وبه علم أن النية ليست مطلق الارادة
بل هي الارادة الجازمة (قوله المرجحة) نعت للارادة قصد به تفسيرها ح (قوله أى ارادة الصلاة
الح) لما عرفت مطلق النية بين المعنى المراد بها هنا الذى هو من شروط الصلاة والافاننية غير خاصة بالصلاة
قال ط والمراد بقوله على اخلاص الاخلاص لله تعالى على معنى انه لا يشرك معه غيره في العبادة اه
اقول هذا يؤهم انها لا تصح مع الربا مع أن الاخلاص شرط للثواب لا للعبادة كما لا يخفى فى الشروع انه
لوقبل لشخص صل الظهور وان دياره صلى بهذه النية ينبغي أن يجزئه وأنه لا ربا في الفراغ في حق سقوط
الواجب فهذا يقتضى صحة الشروع مع عدم الاخلاص فليست أمثل ثم رأيت الجوى في حواشى الاشياء اعترضه
بقوله فيه ان هذا انما يستقيم في عبادة يترب عليها ثواب لا المنهيات المترتب عليها عقاب اه (قوله لا مطلق
العلم الح) أى ليست النية مطلق العلم بالمنوى أى سواء كان مع قصد و ارادة جازمة أو لا وهذا رد على
ما عن محمد بن سلة من انه اذا علم عند الشروع أى صلاة يصلى فهذا القدرية وكذا في الصوم كما أوضحه في الدرر
قال في الاحكام لكن في المفتاح وشرح ابن ملك ان مراد ذلك النائل أن من قصد صلاة فلم انها ظهر أو عصر
أو نفل أو قضاء يكون ذلك نية فلا يحتاج الى نية اخرى للتعيين اذا وصلها بالبحرمة وفيما أورده لم يوجد قصد
الى الكفر وهذا القائل لم يدع أن مطلق العلم بشئ يكون نية فلا يرده عليه الاعتراض اه قلت وحاصله أن
النية التي هي الارادة الجازمة لما كانت لا تتحقق الا بتصور المراد وعلمه وكان ذلك شرطا لصحة الشروع لا زمامها
لغة اقصر عليه (قوله والمعتبر فيها عمل القلب) أى أن الشرط الذى تحقق به النية وباعتبارها شرعا العلم بالشئ
بداية الشئ ذلك العلم عن الارادة الجازمة لا مطلق العلم ولا مجرد القول باللسان والحاصل أن معنى النية
المعتبر في الشرع هو العلم المذكوور وهذا معنى ما نقل عن ابن سلة كما قد مناه وأما قولهم لا يصح تسبب النية
بالعلم فالمراد به مطلق العلم الخالى عن القصد بقرينة الاعتراض المارة فافهم لكن في جعله العلم من أعمال القلب
مساحة لان العلم من الكيفيات النفسانية كما حقق في موضعه (قوله ان خالف القلب) فلو قصد الظهور
وتلفظ بالعصر سهوا أجزأه كما في الزاهدى قهستانى (قوله فكيفه اللسان) أى بدلا عن النية واعترضه
في الخلية بأنه يلزم عليه نصب الابدال بالرأى لانه اذا سقط الشرط للجزء فقد سقط الى بدل كفى التيمم أو بلا
بدل كستر العورة وقد سقط المشروط كما في العاجز عن الطهورين فانبات أحده هذه الاحتمالات لا بد له من
دليل وابن هوننا فلا يجوز اه موضوعا أو قره في البحر ويؤيده ما سبق فى الفصل الا ترى من أن العاجز عن
التفان لا يلزمه تحريك لسانه للتكبير أو القراءة في الصحيح لتعذر الاصل فلا يلزم غيره الابدال اه وأجاب الجوى
بأنه صار أصلا لا بدلا وأقول نصب الاصل المبلغ من البدل فلا يجوز بالرأى بالاولى ولا يعد القول بسقوط
الاداء عن وصل الى هذه الحالة فان من لا يمكنه معرفة أى صلاة يصلى بمنزلة الجنون وسيدكر المصنف في باب
صلاة المريض انه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات أو السجدة لتعاس بلحقه لا يلزمه الاداء (قوله أن
يعلم عند الارادة الح) قال الزياهى وأدنا ما أن يصير بحيث لو سئل عنها امكنه أن يجيب من غير فكر اه
واعترضه في البحر بأن هذا قول ابن سلة وقضاء لزوم الاستحضار في أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب
جوازها بنية متقدمة بشرطها المتقدم وان لم يقدر على الجواب بلا تفكر اه أقول أنت خير مما قد مناه بأن
قول ابن سلة هو لزوم الاستحضار عند الشروع وليس في كلام الزياهى اشتراط ذلك بل هو بيان لادنى العلم المعتبر
في النية اللازم لها سواء تقدمت أو قارنت الشروع ولدفع هذا التوهم قال الشارح عند الارادة أى النية
ثم رأيت ط نية على ذلك (قوله وتكون بافظ الماضى) مثل نيت صلاة كذا (قوله لانه) أى
الماضى (قوله في الانشآت) كأنه قد وقع والفوضى ط (قوله وتصح بالحال) أى المضارع المنوى به
الحال مثل أصلى صلاة كذا (قوله وقبل سنة) عزاه في التحفة والاختيار الى محمد وصرح في البدائع بأنه
لم يذكره محمد في الصلاة بل في الحج فعملوا الصلاة على الحج واعتزهم في السنة بما ذكره جماعة من مشايخنا من
أن الحج لما كان مما يجتد وتقع فيه العوارض والموانع يحصل بأفضل شاقا استحب فيه طلب التسبب
والتسهيل ولم يشرع مثله في الصلاة لأن وقتها يبر اه فهذا صريح في نفي قياس الصلاة على الحج اه وأقره

المرجة لاحد المتولين أى ارادة
الصلاة لله تعالى على الخلو (لا)
مطلق (العلم) فى الاصح الأترى
أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه
يكفر (واعتبر فيها عمل القلب
اللازم للارادة) فلا عبرة للذكر
باللسان ان خالف القلب لانه كلام
لا يسه الا اذا عجز عن احضاره
لهوم أو أصابه فكيفه اللسان
يجبى (وهو) أى عمل القلب
(ان يعلم) عند الارادة (بداهة)
بلا تأمل (أى صلاة يصلى) فلو لم
يعلم الا تأمل لم يجز (والناشط) عند
الارادة (بها استحب) هو المختار
وتكون بلفظ الماضى ولو
فارسا لانه الاغلب فى الانشآت
وتصح بالحال قهستانى (وقيل
سنة)

في الجهر وغيره (قوله يعني الخ) اشار به لا اعتراض على المصنف بأن معنى التوحيين واحد من مسنة
 باعتبار أنه أحبه علماءنا وسنة باعتباره طريقة حسنة لهم لا طريقة للنبي صلى الله عليه وسلم كما حرره في
 البحر ح (قوله اذ لم ينقل الخ) في النسخ عن بعض الحفاظ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق
 ولا ضعف انه كان يقول عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين زاد في الحديث ولم عن
 الامة الاربع بل المنقول انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة كبر (قوله بل قبل بدعة) نقده في النسخ
 وقال في الحلية ولعل الاشبه أنه بدعة حسنة عند قصد جميع العزيمة لان الانسان قد يغلب عليه تعثر في طوره
 وقد استفاض ظهور العمل به في كثير من الاعصار في عامة الامصار فلا جرم أنه ذهب في المبسوط وانها اية
 والكافي الى أنه ان فعله ليجمع عزيمة قلبه فحسن فيندفع ما قبل انه بكبره اه (قوله وفي الخطب يقول
 الخ) هذا مقابل قوله ويكون باللفظ الماضي الخ وأشار بقوله كذا ما سمعوه في الخ أي من أنه يقول فيه
 اللهم اني اريد الحج فيسر دلي وتقبله مني الى أن ذلك مقبوس عليه وفيه ما عات وقال في الحلية ولو سلم أن ذلك فيفسد
 استثنائها في الصلاة فائتمامها بهذا اللفظ لا بخوف أو أقوى كما عليه عامة المتأخرين بما ليس عني
 وغيره اه وحاصله أنه خلاف المستفيض فلا يقبل (قوله ولو قبل الوقت) ذكر في الحلية عن ابن هبيرة أنه
 قال أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير ما لم يقطعها بعمل اه ثم قال
 ولم أقف على التصريح باشتراط الوقت وهو ان دفع مشكل فان المذهب أن النية شرط لا يشترط مقارنتها
 فلا يضر ايجادها قبل الوقت واستصحابها الى وقت الشروع بعد دخوله كغيرها من الشروط اه وتبعه
 في البحر والنهر أقول ان كان المراد باستصحابها عدم عزومها عن قلبه الى وقت الشروع كما قصده قوله
 واستصحابها الى وقت الشروع ففيه أن هذه نية مقارنة والكلام في النية المقدمة بلا اشتراط استصحابها الى
 وقت الشروع كما اقتضاه ما نقله الشارح عن البدائع وهذه لا تصح اذا عازبت عنه قبل الوقت لكون النية
 وان لم تشترط مقارنتها للشروع يشترط عدم المنافي لها ولا يحكي أن عدم دخول الوقت مناف لنية فرض الوقت
 لانه لا يفرض قبل دخول وقتها فليأمل (قوله جاز) وأما اشتراطهم عدم الفاصل بين النية والتكبير
 فالمراد به ما كان من أعمال الدنيا كما في التاتر خاتبة وفي البحر المراد به الفاصل الرجعي وهو ما لا يليق بالصلاة
 كالاكل والشرب والكلام لان هذه الافعال تبطل الصلاة قبل انية النية وأما المشي والوضوء فيسبب الرجعي
 ألا ترى أن من أحدث في صلاته له أن يفعل ذلك ولا يتعنه من البناء اه (قوله ومفاده) أي مفاده في البدائع
 جواز تقديم نية الاقتداء على الوقت كنية الصلاة والمراد بتقديمها على شروع الامام وبأن ينام الكلام على ذلك
 ثم ان هذا المفاد ذكره في النهر بمحاوفاً ولم أرفقه غير ما عات أي لم يرفقه بفصل صريحاً غير ما يفيد كلام البدائع
 (قوله بينهما) أي بين النية والتكبير (قوله وهو كل ما يمنع البناء) أي يمنع الذي يسببه الحدث من البناء على
 ما صلى احترازاً عن المشي والوضوء لكن في هذه الكلية نظر لان القراءة تمنع البناء أيضاً والظاهر أنها لا تفصل
 بين النية والتكبير فالاولى ذكر منع البناء على سبيل الاستيضاح كما نقلناه عن البحر آنفاً (قوله وشرط الثاني)
 قرانها أي جمعها مع التكبير وقال الطحاوي ومحمد بن سلة وفي شرح المقدمة الكيدانية للعلامة الفهستاني
 يجب حضور القلب عند التحريمة فلما اشتغل قلبه بتفكير مسألة مثلاً في أثناء الاركان فلا تسحب الاعادة وقول
 الباقي لم ينقص أجره الا اذا قصر وقيل يلزمه في كل ركن ولا يؤخذ بالسهولة لمعقوب عنه لكنه لم يستحق ثواباً
 كما في النية ولم يعتبر قول من قال لا قيمة للصلاة من لم يكن قلبه فيها معه كما في الملتقط والخزاة والبراجية وغيرها
 واعلم أن حضور القلب فراغه عن غير ما هو ملابس له وهو ههنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصادرين عن
 المصلي وهو غير الفهم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ اه (قوله ولا عبرة بنية متأخرة) لان الجزء
 الخالي عن النية لا يقع عبادة فلا ينبغي الباقي عليه وفي الصوم جوزت للضرورة جهنسي حتى لو نوى عند قوله الله
 قبل أكبر لا يجوز لان الشروع يصح بقوله الله فكانه نوى بعد التكبير حلية عن البدائع (قوله الى الركوع)
 فيه أر كرخي لم ينص على الركوع ولا غيره وانما اختلفوا في التحريم على قوله في انه ينتهي الى الثناء والركوع
 أو الرفع منه أو القعود أفاده ب (قوله وكفى الخ) أي بأن قصد الصلاة بلا قيد نفل أو سنة أو عدد
 (قوله لنفل) هذا بالاتفاق (قوله وسنة) ولو سنة فجر حتى لو تيجد بركعتين ثم تين انهما

يعني أحبه انقلب ارسنه عما نزلنا
 اذ لم ينقل عن المصنف ولا الصلابة
 ولا التاب من بل قبل بدعة وفي الخطب
 يقول اللهم اني اريد أن أصلي صلاة
 كذا فيسر دلي وتقبلها مني
 وسبجي في الحج (رجز تقديمها
 على النية بنية) ولو قبل الوقت
 وفي البدائع خرج من منزله يريد
 الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر
 ولم يقضه النية جاز ومفاده جواز
 تقديم الاقتداء أيضاً فليظن ما لم
 يوجد بينهما دفعهما من عمل
 غيرهما في الصلاة وهو كل ما يمنع
 البناء وشرط الثاني قرانها
 فينبذ عندنا (ولا عبرة بنية
 متأخرة عنها) على المذهب وجوز
 الكرخي الى الركوع (وكفى
 مطلقية الصلاة) وان لم ينل الله
 (لنفل وسنة) رتبة (وزاويح)

مطلب
 في حضور القلب والخشوع

قوله عند الله عقب اه منه

بعد الغيرة نابت عن السنة وكذا الوصلى أربعاً ووقعت الاخرى ان بعد الغيرة به بفتح خلاصة وكذا الاربع المذكورة
بها آخر ظهر ادر كنه عند الشك في صحة الجمعة فاذا تبين صحته او لا ظهر عليه نابت عن سنة الجمعة على قول
الجمهور لانه بالغ الوصف ويبقى الاصل وبه تنأى السنة كما بسطه في الفتح وأقره في البحر والنهر وهذا بخلاف
ما لو قام في الظهر الخامسة فنتم سادسة لانتوبان عن سنة الظهر لعدم كون الشروع مقصوداً (قوله على
المعتمد) أى من قولين صحيحين وانما اعتمد هذا لما في البحر من انه ظاهر الرواية وجعله في المحيط قول عامة
المشايخ ورجحه في الفتح ونسبه الى المحققين (قوله أو تعينها الخ) لان السنة ما واطب عليها النبي صلى
الله عليه وسلم في محل مخصوص فاذا وقعها المصلي فيه فقد فعل الفعل المسمى سنة والنبي صلى الله عليه وسلم
لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى وتتمام تحقيقه في الفتح (قوله والتعيين) أى بالنية أحوط أى
لا خلاف التصحيح بحر (قوله ولا بد من التعيين الخ) فلو قاسه عصره فصلى أربع ركعات عمداً عليه وهو
يرى أن عليه الظهر لم يجز كالأصل لا قضاء عمداً عليه وقد جهله ولذا قال أبو حنيفة فيمن فاتته صلاة واشتبهت
عليه انه يصلى الخمس ليتيقن اه فبح أى لانه لا يمكنه تعيين هذه الفاتية الا بذلك وفي الاشياء ولا يسقط
التعيين بضمق الوقت لانه لو شرع فيه منفلاً لصح وان كان حراماً اه (قوله عند النية) أى سواء تقدمت
على الشروع أو فارتته فلو نوى فرضاً معيناً وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعاً فأنه على ظنه فهو على ما نوى كما في
البحر (قوله فلو جهل الفرضية) أى فرضية الخمس الا أنه كان يصليها في مواقيتها لم يجز وعليه قضاؤها
لانه لم ينو الفرض الا اذا صلى مع الامام ونوى صلاة الامام بحر عن الظهيرية (قوله ولو علم الخ) أى علم
فرضية الخمس لكنه لا يعيز الفرض من السنة والواجب (قوله جاز) أى صح فعله (قوله وكذا لو أتم
غيره الخ) يعنى أن من لا يعيز الفرض من غيره اذا نوى الفرض في الكل جاز كونه اماماً أيضاً فيصح الاقتداء به
لكن في صلاة لا سنة قبلها أى في صلاة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات لانه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه
الفرض وصلى ما بعده فلا يصح اقتداء المقتضى به (قوله لفرض) متعلق بالتعيين قال في الاشياء
ولم أر حكمه بنية الفرض العين في فرض العين وفرض الكفاية في فرض الكفاية وأما المادة لتلك واجب فلا شك
أنها جارية لا فرض فعلية ينوى كونها جارية وأما على القول بأن الفرض لا يسقط الا به فلا خفاء في اشتراط
نية الفرضية اه ونقل البيهقي عن الامام السرخسي أن الاصح القول الثاني (قوله انه ظهر) بفتح الهمزة
مفعول التعيين أو على حذف الجار أى بأنه (قوله قرنه باليوم أو الوقت أولاً) أى لم يقرنه بشئ منها ومثله
اطلاقه في هذه الثلاثة ما اذا كان ذلك في الوقت أو خارجه مع علم بخروجه أو مع الجهل بالمسائل تسع من
شرب ثلاثة في ثلاثة أمان قرنه باليوم بأن نوى ظهر اليوم فيصير في الصور الثلاث كما سيذكره الشارح وأما
ان قرنه بالوقت بأن نوى ظهر الوقت فان كان في الوقت صح قولاً واحداً وان كان خارجه مع العلم بخروجه
فيصح أيضاً على ما فهمه السرخسي من عبارة الدرر في حاشيته عليها ان وقت العصر ليس له ظهر فيراد به
الظهر الذى يقتضى في هذا الوقت وان كان خارجه مع الجهل فلا يصح كإتيان الفتح والخاتمة والخلاصة وغيرها
وبه جزم المصنف والشارح فيما سبقت وأما الذى فهمه في النهر من عبارة الزيلعي خلافاً لما فهمه منها في البحر
وهو ما اقتضاه اطلاق الشارح هنا من أنه يصح تنزيل في المنية عن المحيط انه المختار لكن رده في شرح المنية بل
قال في الخلية انه غلط والصواب ما في المشاهير من انه لا يصح وأما اذا لم يقرنه بشئ بأن نوى الظهر وأطلق فان
كان في الوقت فصح قولان معصمان قيل لا يصح قبول الوقت ظهر يوم آخر وقيل يصح لتعين الوقت له ومضى عليه
في الفتح والمعراج والاشياء واستظهره في العناية ثم قال وأقول الشرط المتقدم وهو أن يعلم بقلبه أى
صلاة يصلى يحسم مادة هذه المقالات وغيرها فان العدة عليه لحصول التمييز وهو المقصود اه وان كان
خارجه مع الجهل بخروجه ففي النهر أن ظاهر ما في الظهيرية أنه يجوز على الأربع وان كان مع العلم به فيبحث
انه لا يصح وخالفه ط قلت وهو الاظهر لما مر من العناية وأما اذا نوى فرض اليوم او فرض الوقت فسأق
بأقسامه التسع فافهم (قوله هو الاصح) قد قلناه أولاً أى اذا نوى الظهر ولم يقرنه باليوم أو الوقت وكان
في الوقت فالاصح الصحة كما في الظهيرية وكذا في الفتح وغيره كما قدمناه وهو رده على ما في الخلاصة من انه لا يصح
كانتله في البحر والنهر لا على ما في الظهيرية فافهم (قوله لكنه يعين الخ) أى يعين الصلاة ويومها اشياء وهذا

قوله أو تعينها كذا في خطه والذي
في نسخ الشارح اذ تعينها وهو
الصواب تأمل اه معصمه

على المعتمد اذ تعينها بوقوعها وقت
الشروع والتعيين أحوط (ولا بد
من التعيين عند النية) فلو جهل
الفرضية لم يجز ولو علم ولم يعيز
الفرض من غيره ان نوى الفرض
في الكل جاز وكذا لو أتم غيره
فيما لا سنة قبلها (لرس) انه
ظهر أو عصر قرنه باليوم أو الوقت
اولاً هو الاصح (ولو) الفرض
(فضاء) لكنه يعين ظهر يوم كذا

قوله المشاهير هكذا في النسخة
المجموع منها والذي بخطه كلمة
أخرى عم سواد المداد معظم
حروفها فانطمت اه معصمه

على المعتمد والاسم نية أول ظهر
عليه أو آخر ظهر وفي القهستاني
من النية لا يشترط ذلك في الأصح
وسمي آخر الكتاب (وواجب)
أنه وتر أو نذر أو وجود تلاوة وكذا
شكر بخلاف سهو (دون)
تعيين (عدد ركعانه) لحصولها
ضمنا فلا يشترط الخطأ في عددها

عند وجود المزامح أم عند عدمه فلا كمال لو كان في ذمته ظهر واحد فانت فانه يكفيه أن ينوي ما في ذمته من
الظهر الفات وان لم يعلم أنه من أي يوم حلية فافهم (قوله على المعتمد) مقابله ما في المحيط من أنه إذا سقط
الترتيب بكثر الفوات تكفيه نية الظهر لا غير اه أي لا يلزم تعيين اليوم قياسا على الصوم (قوله والاسم
الح) أي فيما إذا وجد المزامح كظهرين من يومين جهل تعيينهما (قوله لا يشترط ذلك) أي نية أول ظهر أو آخره
بل تكفيه نية الظهر لا غير كما تر عن المحيط (قوله وسجي) أي ما صححه القهستاني في آخر الكتاب في مسائل
شقي متنا تعلقن الكثر ونقل الشارح هناك عن الاشياء أنه مشكل ومخالف لما ذكره أصحابنا كقاضى خان
وغيره والأصح الاشتراط قلت وكذا صححه في متن المتن هناك فقد اختلف التصحيح والاشتراط أحوط وبه جزم
في القم هنا (قوله وواجب) بالجر عطفنا على قوله لنفرض وقد عدته في البحر قضاء ما أفسده من النقل
والعدين وركعتي الطواف وزاد في الدرر الجناسزة لكن في الاشياء والخطبة لا يشترط لها نية الفرضية وان
شرطنا لها النية لانه لا يتنقل بها وينبغي أن تكون صلاة الجناسزة كذلك لانها لا تكون إلا فرضا كما صرحوا
به ولذا لا تعداد فضلا اه ويؤيده نصهم على أنه ينوي فيها الصلاة لله تعالى والدعاء للميت ولم يذكر واتعيين
الفرضية (قوله انه وتر) أشار الى انه لا ينوي فيه أنه واجب للاختلاف فيه زيالي أي لا يلزم تعيين
الموجوب وليس المراد منعه من أن ينوي وجوبه لانه ان كان حنفيا ينبغي أن ينوي بطابق اعتقاده وان كان
غيره لا تنضم تلك ذكره في البحر في باب الوتر ثم اعلم أن ما في شرح العيني من قوله وأما الوتر فالأصح أنه يكفيه
مطلق النية مشكل لان ظاهره أنه يكفيه نية مطلق الصلاة كالنفل لأن يحمل على ما ذكرناه عن الزبلي من
اطلاق نية الوتر ولذا قال يكفيه مطلق النية ولم يقل مطلق نية الصلاة وبينهما فرق فحق فيه إشارة خفية الى ما
قلنا قد بر (قوله أو نذر) هو قد يكون منجزا أو معلقا على شوشفاء مريض أو قدوم غائب فالظاهر
أنه لا بد من تعيينه بذلك لاختلاف اسبابه واختلاف انواع معلق عليه بدليل عدم الاكتفاء في الفرض
بدون تخصيصه بنحو الظهر أفاده ح قلت هذا انما يظهر عند وجود المزامح كمالو كان عليه نذر منجز ومعلق
أو نذران معلقا على أمرين والافلا كما قد مناه أنضاع النية في الحلية في قضاء الفاسية فافهم (قوله أو وجود تلاوة)
الا اذا تلاها في الصلاة وسجدها فوراً ولا يجب تعيين السجدة التلاوة لو تكررت التلاوة ككسباً في
في باب ان شاء الله تعالى (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الذي رأيت في النهر بحثا عكس ما ذكره الشارح
ولعل الوجه ما هنا بالنسبة الى سجود الشكر فقط لان السجود قد يكون لسبب كالتلاوة والشكر وقد
يكون بدون كما يفعله العوام بعد الصلاة وهو مكروه كائن على الزاهدي فلما وجد المزامح لا بد من التعيين
ليبان السبب والا كان مكروها اتفاقا ويتقضى على ذلك ما لو نام في ذلك السجود أو تجمد لاجله فان كان
سجودا مشروعا تنقض طهارته وتصح صلاته بذلك التمس والافلا كما ذكره في غرة الاختلاف بين الامام
وصاحبه في مشروعية سجدة الشكر وعندهما فظهر أنه لا بد من تعيينها لغير الشرع عن غيره لا يقال ان
النفل لا يشترط فيه التعيين كما تر وسجدة الشكر على القول بمشروعيتها نفل فلا يشترط تعيينها أيضا لا نقول
هذا خارج عن هذا الحكم بدليل أن الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنقضي عنها المشروعية الاسباب عارض
بخلاف السجود خارج الصلاة فانه ليس عبادة في نفسه بل بعارض شـ كرا وتلاوة مثلا تطلق الصلاة
ينصرف الى النفل المشروع فلذا لم يشترط تعيينه بخلاف مطلق السجود فانه ينصرف الى غير المشروع لانه
لم يشرع الاسباب فلا بد من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعا وليتميز عن غيره من المزااحات له في المشروعية
من تلاوة وسهو فافهم هذا ما ظهر انه يحى القاصر وأما سجود التمس وفأفاده ح أنه لما كان جابر النقص
واجب في الصلاة كان بدله ولا يشترط نية أبعاض الصلاة فكذلك بدله اه ثم رأيت في الاشياء قال ولا تصح
صلاة مطلقا الابنية ثم قال وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر وسجود السهو اه ولعل هذا هو
الظاهر (تمت) لم يذكر السجدة الصلابة وحكمها أنه يجب نيتها اذا فصل بينها وبين محلها بركعة فلو بان فلما
كما في الفتاوى الهندية فتأمل (قوله فلا يشترط الخطأ في عددها) الظاهر أن الخطأ غير قيد وفي الاشياء
الخطأ فيما لا يشترط له التعيين لا يشترط تعيين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومنه اذا عين الاداء فبان
أن الوقت قد خرج والقضاء فبان أنه باق اه ونقل في جامع الفتاوى عن النائية أن الافضل أن ينوي

أعداد الركعات ثم قال وقيل بذكره التلظظ بالعدد لأنه عبث لا حاجة إليه ٥ ولا يخلو القول الثاني عن تأمل
(قوله وينوي المقتدى) أما الامام فلا يحتاج الى نية الامامة كما سبأني (قوله لم يقل أيضا)
أي كما قال في الكبر والمقتى وغيرهما (قوله صح في الأصح) كذا نقله الزيلعي وغيره بحر قلت لكن ذكر
المسألة الاولى في الخاتمة وقال لا يجوز لأن الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم
يجوز ٥ قال في شرح المنية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار أقول يؤيده قول المتون ينوي
المسبحة أيضا وكذا قول الهداية ينوي الصلاة ومتابعة الامام ومثله في الجمع وكثير من الكتب بل قال
في المتبع انه بالاجماع وأما المسألة الثانية فلا تخالف ما في المتون لأن فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في
الخاتمة لأنه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كأنه نوى فرض الامام مقتداه ٥ قد برر مقتضاه أنه
صح شروعه وصار مقتديا وان لم يصرح بنية الاقتداء لكن في الفتح اذا نوى الشروع في صلاة الامام قال ظهر
الذين ينبغي أن يريد على هذا واقتديت به (قوله وان لم يعلم بها) أي بصلاة الامام (قوله تبع الصلاة الامام)
الاولى تبعه للامام كما عبر الزيلعي (قوله لعدم نية الاقتداء) عليه لقوله بخلاف الخ أما في الاول فلأنه انما
عين الصلاة فقط ولا يلزم منه نية الاقتداء وأما الثاني فلأن الاستطراق قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم
العادة فلا يصير مقتديا بالشك كما في البدائع وقيل اذا انتظر ثم كبر صح واستحسنه في شرح المنية لقيامه
مقام النية قلت لا ينبغي أن الكلام عند عدم خطورة الاقتداء في قلبه وقصد له والا كانت النية موجودة
حقيقة (قوله الا في جمعة) استثناء من المتن أي فيكفيه التعيين عن نية الاقتداء أو من قوله بخلاف ما لو نوى
صلاة الامام (قوله وجنائة وعيد) نقلهما في الاحكام عن عمدة المفتي (قوله لا اختصاصها) أي
الثلاثة المذكورة بالجماعة فتكون نيتها مستفمنة لنية الاقتداء قال في الاحكام لكن في صلاة الجنائة بحث الآن
يقال لما كانت لا تتكرر وكان الحق للولي في الامامة لم تكن الامع الامام ٥ فعلى هذا لا يقد ذلك بغير الولي
فلو أم بهام لا ولاية له ثم حضر الولي لا بد له مع التعيين من نية الاقتداء بذلك الامام والا كان شارعا في
صلاة نفسه لأن له الاعادة ولو منفردا فلا اختصاص في حقه (قوله ولو نوى فرض الوقت الخ) اعلم انه
يتأتى هنا تسع مسائل أيضا كما ذكرناه سابقا لأنه اما أن يقرن الفرض بالوقت أو باليوم أو يطلق وفي كل اما
أن يكون في الوقت أو خارجه مع العلم بخروجه أو مع عدمه فان قرنه باليوم بأن نوى فرض اليوم لا يصح
بأقسامه الثلاثة لأن فرض اليوم مستوع ومثله ما لو اطلق وان قرنه بالوقت فان في الوقت جاز وهو ما ذكره
المصنف وان خارجه مع العلم بخروجه فقال لا يجوز قلت وهو المتبادر من قول الاشياء عن البناء
لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه جاز ٥ لكنه خلاف ما يفهم من قول
الزيلعي الآتي وهو لا يعلمه فلست تأمل وان كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوز لقول الزيلعي يكفيه أن ينوي ظهر
الوقت مثلا وفرض الوقت والوقت باق لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلمه لا يجوز لأن
فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر ٥ وفي التارخية وان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلمه فنوى
فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يخالفه قول الاشياء المارة أنشا وان شك في خروجه جاز وقد يجاب بأنه
مبنى على خلاف الصحيح وأما الجواب بالفرقة بين الشك وعدم العلم ففيه نظر لأن من لم يعلم خروج وقت الظهر
مثلا ونوى فرض الوقت يكون مراده وقت الظهر لأنه نظن بقاءه ومع هذا قلنا الصحيح انه لا يجوز فن شك في
بقائه وخروجه يكون أولى بعدم الجواز فافهم (قوله لا تبديل) أي لأن فرض الوقت عندنا الظاهر
لا الجمعة وإنما قد أمر بالجمعة لاسقاط الظهر ولذا الوصلى الظهر قبل أن تغيبه الجمعة صح عندنا خلافا لفر
والثلاثة وان حرم الاقتصار عليها شرح المنية لكن سبأني في الجمعة اعتقاد أنها أصل لا بدل وهو ضعيف
كما سنوضحه هناك ان شاء الله تعالى (قوله في اعتقاده) تفسير لقوله عنده فهو على حذف أي ط
(قوله ولو في الجمعة) كذا في الشرع بلالية ولم يظهر لي وجهه ٥ اقول لعلى المراد أنه لو نوى المذخور
ظهور الوقت يوم الجمعة جاز أي لا فرق بين أن يكون اعتقاده انها فرض الوقت أو لا فظهر فائدة ذكره هنا
وأما نية الظهر في صلاة الجمعة فلا تصح كما في الاحكام عن النافع وفيه عن فض الغفار شرح المختار لو نوى ظهر
الوقت في غير الجمعة ان في الوقت جاز على الصحيح فقوله في غير الجمعة احتراز عن الجمعة (قوله وهو لا يعلم)

(وينوي المقتدى المتابعة) لم يقل
أيضا لأنه لو نوى الاقتداء بالامام
او الشروع في صلاة الامام ولم يعين
الصلاة صح في الأصح وان لم يعلم
بها جعله نفسه تبعا لصلاة الامام
بخلاف ما لو نوى صلاة الامام
وان انتظر تكبيره في الأصح لعدم
نية الاقتداء الا في جمعة وجنائة
وعيد على المختار لا اختصاصها
بالجمعة (ولو نوى فرض الوقت)
مع بقائه (جاز الا في الجمعة) لأنها
بدل (الا ان يكون عنده) في
اعتقاده انها فرض الوقت كما هو
رأى البعض فتصح ولو نوى ظهر
الوقت ولو مع بقائه أي الوقت
(جاز) ولو في الجمعة (ولو مع عدمه)
بأن كان قد خرج (وهو لا يعلم)

قوله عن البناء هو شرح الهداية
لشيخ الاسلام العيني رحمه الله
٥ منه

أى لا يعلم خروجه ومفهوما أنه لو علمه يصبح كإقدماته عن الشر بلاية (قوله لا يصح في الأصح) بل قد منا
عن الحلية أنه هو الصواب خلافاً لما فهمه في البحر وأن رجحه المحنى (قوله ومثله فرض الوقت) أى مثل ظهر
الوقت فى أنه بعد خروج الوقت وهو لا يعلمه لا يصح فى الأصح كما قد مناه أيضاً عن التاخرية والزبلى خلافاً
لما فى الاشياء فإنه خلاف الأصح كما علمت فافهم (قوله لجواز مطلقاً) أى وإن كان الوقت قد خرج لأنه نوى
مأخذه وهو مخلص من يشك فى خروج الوقت اه زبلى أى بخلاف ظهر الوقت لأن الظاهر لا يخرج عن
كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لعمدة تسميته ظهر اليوم لا ظهر الوقت
لأن الوقت ليس له إذا لزم للعهد للجنس فلا يضاف اليه اه شرح المنية (قوله لعمدة القضاء بنية الاداء الخ)
هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء أما اذا تجردت نيته فلا اه ط والمناسب ما فى الاشياء عن القبح
لنوى الاداء على ظن بقاء الوقت قسيتين خروجه اجزاء وكذا عكسه ثم مشل له ناقلاً عن كشف الاسرار بقوله
ككنية من نوى اداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكنية الاسير الذى اشبهه عليه
رمضان فتحرى شهراً وصامه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن أن
الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذى صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى والعمدة فيه باعتبار
أنه أى بأصل النية ولكن خطأ فى الظن والخطأ فى مثله معفو عنه اه اقول ومعنى كونه أى بأصل النية
انه قد عين فى قلبه ظهر اليوم الذى يريد صلاته فلا يضر وصفه له بكونه اداء أو قضاء بخلاف ما اذا نوى صلاة
الظهر قضاء وهو فى وقت الظهر ولم يوصلة هذا اليوم لا يصح عن الوقفية لأنه بنية القضاء صرفة عن هذا اليوم
ولم توجد منه بنية الوقفية حتى يلغو وصفه بالقضاء فلم يوجد التبيين وكذا لو نوى اداء وكانت عليه ظهر فأنته
لا يصح عنها وإن كان قد صلى الوقفية لما قلنا وبهذا ظهر الجواب عن مسألة ذكرها بعض الشافعية وهى لو مضى
عليه سنوات وهو يصلى الظهر قبل وقتها فهل عليه قضاء ظهر واحدة أو الكل فأجاب بعضهم بالأول بناء على
انه لا يشترط بنية القضاء فتكون صلاة كل يوم قضاء لما قبله وخالفه غيره ووفق بعض المحققين منهم بأنه
ان نوى كل يوم صلاة ظهر مفروضة عليه بلا تقييد بالتى ظن دخول وقتها إلا أن تعين ما قاله الأول وان نوى
عن التى ظن دخول وقتها إلا أن وعبر عنها بالاداء ولا تعين التى فى لصرفه لها عن الفأنة بقصده الوقفية اه
ولا يخفى أن هذا التفصيل موافق لقواعده مذهبنا أما الأول فلما قد مناه عن الزبلى فحين نوى ظهر اليوم
بعد خروجه من أنه يصح لأنه نوى مأخذه ولم يوجد المزامح هنا حتى يلزمه تعيين يوم الفأنة فكيف بنية
ما فى ذاته كما مر عن الحلية وأما الثانى فلما قدرناه أنصافاً رأيت التصريح بذلك عندنا فى الصوم وهو ما لو صام
الاسير بالتحريى سنين ثم تبين انه صام فى كل سنة قبل شهر رمضان فقبل يجوز صومه فى كل سنة عما
قلنا وقيل لا قال فى البحر وصحح فى المحيط أنه ان نوى صوم رمضان بهما يجوز عن القضاء وان نوى عن
السنة الثانية مفسراً فلا اه قال فى البدائع ومثله ابو جعفر بن ابي ابي الاقدي بالامام على ظن أنه زيد فاذا
هو عروص ولواقتدى بزيد فاذا هو عرو لم يصح لأنه فى الأول اقتدى بالامام الا أنه أخطأ فى ظنه فلا يقدح
وفى الثانى اقتدى بزيد فاذا لم يكن زيد اثنين انه لم يقتد بأحد فكذا هنا اذا نوى صوم كل سنة عن الواجب
عليه تعاقبت الواجب بما عليه لا بالاولى والثانية الا أنه ظن أنه للشائبة فأخطأ فى ظنه فيقع عن الواجب
عليه لا عما ظن انتهى وحاصله أنه اذا نوى الصوم الواجب عليه لا بقيد كونه عن سنة مخصوصة صح
عن السنة الماضية وان كان يظن أنه لما بعدها فاغتم هذا التحرير (قوله ومضى الجنازة) شروع
فى بيان التعيين فى صلاة الجنازة ط (قوله ينوى الصلاة لله الخ) كذا فى المنية قال فى الحلية وفى
المحيط الرضى والتحف والبدائع ينبغى أن ينوى صلاة الجمعة وصلاة العيدين وصلاة الجنازة وصلاة الوتر
لأن التعيين يحصل بهذا اه وأما ما ذكره المصنف فليس بضرية لازمة ويمكن أن يكون اشارة الى أنه لا ينوى
الدعاء للميت فقط نظراً الى أنه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد اه اقول وهذا أظهر مما فى جامع
الفتاوى ومن أنه لا بد مما ذكره المصنف وأنه لو كان الميت ذكر فلا بد من نيته فى الصلاة وكذلك الانثى والصبي
والصبية ومن لم يعرف أنه ذكر أو أنثى يقول نويت أن أصلى الصلاة على الميت الذى يصلى عليه الامام اه
فليتأمل ويأتى قريسا ما يؤيد الأول هذا وذكر ح بحسب أنه لا بد من تعيين السبب وهو الميت أو الأكره فان

مطلب
يصح القضاء بنية الاداء وعكسه

لا يصح فى الأصح ومثله فرض
الوقت فالاولى بنية ظهر اليوم
لجوازه مطلقاً للصحة القضاء بنية
الاداء ككسبه والخيار (ومضى
الجنازة ينوى الصلاة لله تعالى
و) ينوى ايضا (الدعاء للميت)

مطلب
مضى عليه سنوات وهو يصلى
الظهر قبل وقتها

اراد الصلاة على جنازتين نواهما معا وعلى احدهما نالاً بدم من تعيينها ويؤيده ما يذكره الشارح عن الاشياء
(قوله لانه الواجب عليه) كذا قاله الزنجي وجمعه في البحر والنهر ووجهه ما ذهب اليه المحقق ابن الهمام حيث
قال المفهوم من كلامهم أن اركانها الدعاء والقائم والتكبير لقولهم ان حقيقة تها هي الدعاء وهو المقصود
منها اه وفي التنفهي في قول أبي حنيفة وأصحابه دعاء على الحقيقة وليست بصلاة لانه لا قراءة فيها
ولا ركوع ولا سجود اه فثبت كان حقيقتها الدعاء كان وجوبها باعتبار الدعاء فيها وان قلنا انه ليس بركن
فهي على ما اختاره في البحر وغيره كما سبأني في الجنائز وحينئذ فالضمير في قوله لانه الواجب يعود على
الدعاء أما على القول بالركنية فظاهر وانما خص من بين سائر أركانها لانه المقصود منها وأما على القول
بالنسبة فلا ان المراد بالدعاء ماهية الصلاة لانفس الدعاء الموجود فيها المأملت من أن حقيقتها الدعاء لان المصلي
يتأق للميت فهو داع له بنفس هذه الصلاة وان لم يتلفظ بالدعاء فكانه قيل لان الصلاة هي الواجبة عليه هكذا
ينبغي حل هذا المجل فافهم (قوله فيقول الخ) بيان للنسبة الكاملة اه ح قلت وفي جنازات القتاوى
الهندية عن المضمرة أن الامام والقوم ثورون ويقولون نوبت اداء هذه القرينة عبادته لله تعالى متوجها
الى الكعبة مقتديا بالامام ولونفسكر الامام بالقلب انه يؤدى صلاة الجنائز يصح ولو قال المقتدى اقتديت
بالامام يجوز اه وبه يظهر أن الصيغة التي ذكرها المصنف غير لازمة في نيتها بل يكفي مجرد نيته في قلبه اداء
صلاة الجنائز كما قد مناه عن الخلية وأنه لا يلزم تعيين الميت أنه ذكر أو أنى خلافا للمأمر عن جامع الفتاوى
(قوله لم يجز) لان الميت كالامام فالخطأ في تعيينه كالخطأ في تعيين الامام اه ح أى لانه لما عين لم معينه
وان كان أصل التعيين غير لازم على ما عرفته آنفاً وط عن البحر ولونوى الصلاة عليه يظنه فلا نفاذا هو
غيره يصح ولونوى الصلاة على فلان فاذا هو غيره لا يصح ولوعلى هذا الميت الذي هو فلان فاذا هو غيره جاز لانه
عزفه بالأشارة فقلت التسمية اه وعليه فينبغي تقييد عدم الجواز في مسائلنا بما اذا لم بشرائه تأمل
(قوله وانه لا يضر الخ) أى اذا عين عددهم لا يضره التعيين المذكور في حالة من الاحوال سواء وافق
ما عين أو خالفه الا اذا كانوا اكثر من معين وهذا معنى صحيح لهذا التركيب لاشي فيه سوى التغيير في وجوه
الحسان فافهم (قوله الا اذا بان الخ) هذا ظاهر اذا كان اما ما قبله مقتديا وقال اصلى على ما صلى عليه
الامام وهم عشرة فظهر أنهم أكثر لا يضر وينبغي أن يقيد عدم الاجزاء بما اذا قال أى الامام اصلى على العشرة
الموقى مثلاً ما اذا قال اصلى على هؤلاء العشرة فبان أنهم أكثر فلا كلام في الجواز لوجود الاشارة اه
يرى (قوله لعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن تصح الصلاة على القدر الذي عينه عدد الانا نقول لما كان
كل بوصف بكونه زائداً على المعين بطلت ط (قوله والامام ينوى صلته فقط الخ) لانه منفرد في حق
نفسه بجزر أى فيشترط في حقه ما يشترط في حق المنفرد من نية صلته على الوجه المأمر به زائداً بخلاف
المقتدى فالمقصود دفع ما قد يتوهم من انه كالمقتدى يشترط لنية الامامة كما يشترط للمقتدى نية الاقتداء
لاشترائهم ما في الصلاة الواحدة والفرق أن المقتدى يلزمه الفساد من جهة امامه فلا بد من التزامه كما يشترط
للامامة نية امامة النساء لذلك كما يأتي والحاصل ما قاله في الاشياء من انه لا يصح الاقتداء بالنية وتصح الامامة
بدون نية اخلافاً للكرخي وأبي حفص الكبير اه لكن يستثنى من كانت امامته بطريق الاختلاف فانه لا يصير
اما ما لم ينو الامامة بالاتفاق كما نص عليه في المعراج في باب الاختلاف وسبأني هناك (قوله بل لنيل
الثواب) معطوف على قوله لصفة الاقتداء أى بل يشترط نية امامة المقتدى لنيل الامام ثواب الجماعة وقوله
عند اقتداء أحد به متعلق بنية التي هي نائب فاعل يشترط المقتدر به بل وقوله لا قبله معطوف عليه أى لا يشترط
لنيله الثواب نية الامامة قبل الاقتداء بل يحصل بالنية عنده أو قبله فقوله لا قبله في لا يشترط لنيل الثواب
بوجود النية قبله لاني للجواز ولا ينبغي أن نفي الاشتراط لا ينافي الجواز فافهم (قوله لو أتم رجالاً) قيد قوله
ولا يشترط الخ (قوله فلا يثبت الخ) تفريع على قوله ولا يشترط قال في البحر ان شرط الحنث أن يقصد
الامامة ولم يوجد ما لم ينوها اه لكن قال في الاشياء ولو حلف أن لا يؤتم أحدًا فاقضى به انسان صح
الاقتداء وهل يثبت قال في الخاتمة يثبت قضاء لادبانه الا اذا شهد قبل الشروع فلاحث قضاء وكذا لو أتم
الناس هذا الحالف في صلاة الجمعة صح وحث قضاء ولا يثبت اصل اذا اتهم في صلاة الجنائز وسجدة

لانه الواجب عليه فيقول اصلى
فقد دعا المأملت (وان اشبهه عليه
الميت) ذكر أم انى (يقول نوبت
اصلى مع الامام على من يصلى
عليه) الامام وأفاذ في الاشياء
بجسائه لونوى الميت المذكور فبان
انه انى او عكسه لم يجوز وانه لا يضر
تعيين عدد الموقى الا اذا بان انهم
اكثر لعدم نية الزائد (والامام
ينوى صلته فقط) (ولا يشترط
لصفة الاقتداء نية امامة
المقتدى) بل لنيل الثواب عند
اقتداء احده لا قبله كما يثبت في
الاشياء (لو أتم رجالاً) فلا يثبت
في لا يؤتم احدا ما لم ينو الامامة

قوله فلو مقتديا الخ أى لو كان
الذى عين واخطأ في التعيين هو
المقتدى دون الامام فحكمه
مذكور فاعتراض بعض
الحشيين بأن نيته تابعة لنية امامه
وقد عين امامه العشرة فصلاته
غير صحيحة لعدم صحة صلاة امامه
كما هو ظاهر ناشئ من عدم التأمل
اه منه

ألا تلوذ ولو حلف أن لا يؤتم فلانا فأتم الذاس ناويا أن لا يؤتم ويؤتم غيره فاقتدى به فلان حث وان لم يعلم به اه
 أى لانه اذا كان اماما لغيره كان اماما له أيضا الا اذا نوى أن يؤتم الرجال دون النساء فلا يجوز بين كفاي
 التفتيق وجه حثه قضاء في الصورة الاولى أن الامامة تصح بدون نية كإقذامه ولذا جئت منه الجمعة مع أن
 شرطها الجماعة لكن لما كان لا يلزمه الحث بدون التزام لم يبحث ديانة الابنية الامامة كذا ظهر لي فتأمل
 (قوله في غير صلاة جنازة) أمافيها فلا يشترط نية امامتها اجماعا كما يذكره (قوله لصحة صلاتها) الانسب بالمقام
 لصحة اقتدائها (قوله من نية اماميتها) أى وقت الشروع لابعده كما سيذكره في باب الامامة ويشترط
 حضورها عند النية في رواية وفي أخرى لا واستظهرها في البحر (قوله لا يلزم الخ) حاصله انه لو صح
 اقتداؤها بالنية لزم عليه افساد صلاته اذا احاذته بدون التزام وذلك لا يجوز والتزامه انما هو بنية امامتها
 (قوله بالمحاذاة) أى عند وجود شرائطها الاتية في باب الامامة (قوله بكنائز) فانه لا يشترط لصحة
 اقتداء المرأة فيها نية امامتها اجماعا لان المحاذاة فيها لا تشترط لصحة اقتدائها بنية امامتها
 عن الجمهور (قوله وعليه) أى على القول بأنه لا يشترط لصحة اقتدائها بنية امامتها فيصح اقتداؤها
 لكن ان لم تتقدم بعد ولم تحاذأ أحد من امام أو مأسوم بقي اقتداؤها وتمت صلاتها والأى وان
 تقدمت وحاذت أحد الا يبقى اقتداؤها ولا يتم صلاتها كما في الحلية فليس ذلك شرط في الجمعة والعيد فقط
 فافهم (قوله مطلقا) أى للقرب المشاهد وغيره لان اصابة الجهة تحصل بلبية العين وهي شرط فلا يشترط لها
 النية كما في الشرائط (قوله على الراجح) مقابله ما قيل ان الفرض اصابة العين للقرب والبعده ولا يمكن
 ذلك للبعد الامن حيث النية فانقل ذلك اليها (قوله لم يجز) لان المراد بالكعبة العروة لا البناء والمحراب
 علامة عليها والمقام هو الحجر الذي كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام عند بناء البيت (قوله
 مفرع على المرجوح) كذا في البحر من الحلية وهو ظاهر لان من اشترط نية الكعبة لا يجوز الصلاة
 بدونها فاذا نوى غيرها لا تجوز الصلاة عنده بالأولى وقد علمت أن الكعبة اسم للعروة فاذا نوى البناء
 أو المحراب أو المقام فقد نوى غير الكعبة أماعلى القول الراجح من انه لا تشترط نيتها فلا يشترط نية غيرها بعد
 وجود الاستقبال الذي هو الشرط لكن اعترضه الشيخ اسمعيل بأنه غير مسلم لما في البدائع من أن الأفضل أن
 لا ينوي الكعبة لاحتمال أن لا يتأذى هذه الجهة الكعبة فلا يجوز صلاته اه فان مفهومه أنه اذا استقبل
 غير ما نوى لا تجوز صلاته لكن لا يخفى انه ليس فيه دلالة على انه اذا نوى البناء ونحوه لا تجوز صلاته بل يدل
 على أن الأفضل عدم ذلك فاذا ذكره الشارح تبع البحر والحلية صحيح فافهم نعم ذكر في شرح المنية أن نية القبلة
 وان لم تشترط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط اه وعليه فهو مفرع على الراجح (قوله صح) لانه نوى
 الاقتداء بالامام الموجود فلا يضرمه فله بخلاف اسمه قال في الحلية لان العبرة لما نوى لا لما يرى اه ويظهر
 منه أن مثله ما لو اعتقد أنه زيد لانه جازم بالاقتداء بهذا الامام فافهم (قوله الا اذا عينه باسمه) أى لم ينو
 الاقتداء بالامام الموجود وانما نوى الاقتداء بزيد سواء تلفظ باسمه أو لا لما في المنية الا اذا حال اقتديت بزيد
 أو نوى الاقتداء بزيد اه فاذا ظهر أنه عمر ولا يصح الاقتداء لان العبرة لما نوى حلية أى وهو قد نوى
 الاقتداء بغير هذا الامام الحاضر (قوله الا اذا عرّفه) استثناء من عدم الصحة التي تضمنها الاستثناء
 الاول (قوله ككالقائم في المحراب) أى نوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو
 غيره جاز أشباه لان آل يشار بها الى الموجود في الخارج أو المذهب وعلى كل فقد نوى الاقتداء بالامام الموجود
 فلفت التسمية (قوله أو إشارة) أى باسمها الموضوع لها حقيقة وانما جازلانه عرّفه بالإشارة فلفت
 التسمية كما في الخاتمة وغيرها (قوله الا اذا اشار الخ) استثناء من قوله أو إشارة (قوله فلا يصح)
 او رد عليه أن في هذه الصورة اجتمعت الإشارة مع التسمية فكان ينبغي أن تغلو التسمية كما لفت في هذا
 الامام الذي هو زيد وفي هذا الشيخ والجواب أن الغاء التسمية ليس مطلقا قال في الهداية من باب المهر الاصل
 أن المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار اذا والوصف
 يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع له والتسمية أبلغ
 في التعريف من حيث انها تعترف بالمهاية والإشارة تعترف بالذات اه قال الشارحون هذا الاصل متفق

(وان أم نساء فان اقتدبت به)
 المرأة (محاذاة لرجل في غير صلاة)
 جنازة فلا بد (لصحة صلاتها) من
 نية اماميتها (لأنه لا يلزم الفساد
 بالمحاذاة بالالتزام (وان لم تقصد
 محاذاة لا تختلف فيه) فقبل يشترط
 وقيل لا بكنائز اجماعا وبكعبه وعيد
 على الاصح خلاصة وأشياء وعليه
 ان لم تحاذأ أحد امت صلاتها والا لا
 (نية استقبال القبلة ليست
 بشرط مطلقا) على الراجح فاقبل
 لو نوى بناء الكعبة أو المقام
 أو محراب مسجد لم يجز مفرع
 على المرجوح (كنية تعيين الامام
 في صحة الاقتداء) فانها ليست
 بشرط فلو اتهم به يظنه زيدا فاذا هو
 بكر صبح الا اذا عينه باسمه فبان
 غيره الا اذا عرّفه بمكان كالقائم في
 المحراب أو إشارة كهذا الامام
 الذي هو زيد الا اذا أشار بصفة
 مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ
 فلا يصح وبعبارة يصح لان الشاب
 يدعى شيخا اعلمه

مطلب
 اذا اجتمعت الإشارة والتسمية

قوله انتهى تمام عبارة الهداية
 بعد قوله والإشارة تعرف الذات
 الا ترى أن من اشترى فصاعلى انه
 ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد
 لاختلاف الجنس ولو اشترى على
 انه ياقوت اجر فاذا هو اخضر
 ينعقد العقد لا اتحاد الجنس اه
 منه

عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود اه اذ عرفت ذلك فاعلم ان زيد او عمر اجنس واحد من حيث الذات وان اختلفا من حيث الاوصاف والشخصات لان المخطوط اليه في العلم هو الذات فقي قوله هذا الامام الذي هو زيد فظهر ان المشار اليه عمر ويكون قد اختلف المسمى والمشار اليه فلفت التسمية وبقيت الاشارة معتبرة لكونهما من جنس واحد فصح الاقتداء واما الشيخ والشاب فهما من الاوصاف المخطوط فيها الصفات دون الذات ومعلوم ان صفة الشيخوخة تبين صفة الشباب فكنا جنسين فاذا قال هذا الشاب فظهر انه شيخ لا يصح الاقتداء لانه وصفه بصفة خاصة لا يوصف بها من بلغ سن الشيخوخة فقد خالفت الاشارة التسمية مع اختلاف الجنس فلفت الاشارة واعتبرت التسمية بالشاب فيكون قد اقتدى بغير موجود كمن اقتدى بزيد فان غيره واما اذا قال هذا الشيخ فظهر انه شاب فانه يصح لان الشيخ صفة مشتركة في الاستعمال بين الكبير في السن والكبير في القدر كالعالم وبالنظر الى المعنى الثاني يصح ان يسمى الشاب شيخا فقد اجتمعت الصفتان في المشار اليه لعدم تخالفهما فلم يبلغ أحدهما فيصح الاقتداء ونظيره لو قال هذه الكلبة طاق أو هذا الحمار حر تطلق المرأة ويعتق العبد كاصر حوايه مع ان المشار اليه وهو المرأة والعبد من غير جنس المسمى وهو الكلبة والحمار لكان في مقام الشتم يطلق الكلب والحمار على الانسان مجازا لم يحصل اختلاف الجنس فلم تلغ الاشارة هذا ما ظهر له في السقيم من قبض الفتح العليم (قوله وفي المجتبى الخ) وجهه انه لما تولى الاقتداء بامام مذهب فاذ هو غيره فقد تولى الاقتداء بمعدوم كما قد مناه عن المنية فيما اذا تولى الاقتداء بزيد فاذا هو غيره (قوله فائدة لما كان الخ) استنبط هذه الفائدة من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري كما في احكام الاشارة من الاشياء واصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ومعلوم انه قد زيد في المسجد النبوي فقد زاد فيه عمر ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي والاشارة بهذا الى المسجد المضاف المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم ولا شك ان جميع المسجد الموجود الان يسمى مسجده صلى الله عليه وسلم فقد اتفقت الاشارة والتسمية على شئ واحد فلم تلغ التسمية فتحصل المضاعفة المذكورة في الحديث فيما زيد فيه وخصها بالامام النووي بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم عملا بالاشارة واما حديث لومة مسجدى هذا الى صنعاء كان مسجدى فقد اشتهر بضعف طريقه فلا يعمل به في فضائل الاعمال كما ذكره البخاري في المقاصد الحسنة وكان وجهه انه جعل الاشارة لخصوص البقعة الموجودة يومئذ فلم تدخل فيها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل قلت ويؤيده ما سياتي في الايمان من باب اليمين بالدخول عن البدائع لو قال لا ادخل هذا المسجد فزيد فيه حصلة قد دخلها لم يحتسب ما لم يقل مسجد بنى فلان فيبحث وكذا الدار لانه عقد عينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة وقد يجاب بأن ما نحن فيه من قبيل الثاني ويؤيده ان في بعض طرق الحديث بدون اسم الاشارة وعلى ذكرها فهي لا تخصيص البقعة بل لدفع أن يوهم دخول غير المسجد المدني من بقية المساجد التي تنسب اليه صلى الله عليه وسلم التي ذكرها أصحاب السير والله تعالى اعلم (قوله واستقبال القبلة) أي الكعبة المشرفة وليس منها الحجر بالكسرة والشارح ان شاء الله تعالى في الحج (قوله كعاجز) أي كاستقبال عاجز عنها مرض أو خوف عذراً واشتباها لجهة قدرته أو تحريمه قبله له حكماً (قوله والشرط حصوله لا تحصيله) أشار الى أن السن والتا فيه ليست للطلب لان الشرط هو المقابلة لا طلبها الا اذا توقف حصولها عليه كما في الخلية (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصود الآن المسجود له هو الله تعالى ط أو المراد أنه قد يسقط بلا ضرورة كما في الصلاة على الدابة خارج المصر ونظيره ما مر في تفسير الركن الزائد كالقراءة فكان المناسب للشارح أن يقول قد يسقط بلا عجز بل قوله يسقط للعجز والافكل الشرط كذلك (قوله لا يتلاءم) عليه لمحذوف أي شرطه الله تعالى لا اختيار المكلفين لان فطرة المكاف المعتقدا استحالة الجهة عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فأمرهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختياراً اللهم هل يطيعون أو لا كما في البحر ح قلت وهذا كما ابتلى الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم حيث جعله قبله لسجودهم (قوله حتى لو سجد الخ) تفريع على كون الاستقبال شرطاً زائداً يعني لما كان المسجود له هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة ما مواربه كما تقدم أن السجود لنفس

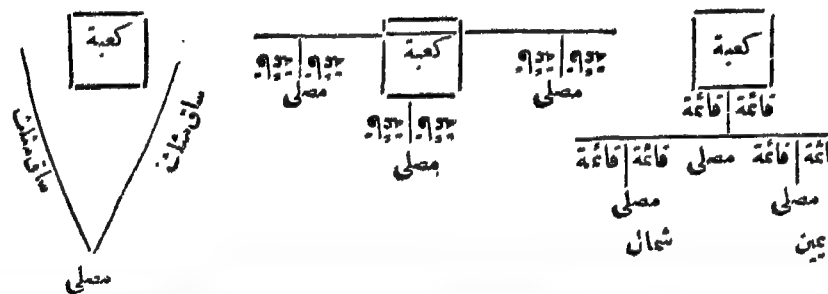
وفي المجتبى تولى أن لا يصلى الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو غيره لم يجز (فائدة) لما كان الاعتبار للتسمية عندنا لم يختص ثواب الصلاة في مسجد مذهب عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فليحفظ (و) السادس (استقبال القبلة) حقيقة أو حكماً كما جاز والشرط حصوله لا طلبه وهو شرط زائد لا يتلاءم بسقط للعجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر

مطلب ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه قوله ومعلوم الخ لبعضهم في ذلك تحقيقاً ذا المسجد زاده عمر وبعد عمر عثمان حينما استقر وبعد الوليد ثم المهدي ودائم هكذا الى ذا العهد اه منه

مسجد في استقبال القبلة

قوله لا تحصيله لعلها نسخته والا فالذي في نسخ الشارح التي يبدى لاطلعه والميل واحد اه مصححه

(فَلَمْ يَكُنْ) وَكَذَلِكَ الْمَدِينَةُ الْوُثْ
قِيلَتْهَا بِالْوَحْيِ (أَصَابَتْ عَيْنَهَا)
يَمُ الْمَعَايِنَ وَغَيْرِهِ لَكِنْ فِي الْبَحْرِ
أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّ سَنَ يَنْبَغُ
وَيَنْبَغُ حَائِلٌ كَالْفَتَابِ وَأَقْرَبُهُ
الْمُصَنَّفُ قَائِلًا وَالْمُرَادُ بِقَوْلِي فَلَمْ يَكُنْ
مَكِي - وَمَعَايِنَ الْكَعْبَةِ (وَلِغَيْرِهِ) أَيْ
غَيْرِ مَعَايِنَهَا (أَصَابَتْ نَجْمَتَهَا) بِأَنَّ
يَبْقَى شَيْءٌ مِنْ سَطْحِ الْوُجْهِ مَسَامَتَا
لِلْكَعْبَةِ أَوْ لَهَا وَأَنَّ يَفْرَضُ مِنْ
تَلْقَاءُ وَجْهِهِ مَسْتَقْبَلَهَا حَقِيقَةً فِي
بَعْضِ الْبِلَادِ خَطٌّ عَلَى زَاوِيَةِ قَاعَتِهِ
إِلَى الْإِفْتِقَارِ عَلَى الْكَعْبَةِ وَخَطٌّ
آخَرٌ يَقْطَعُهُ عَلَى زَاوِيَتَيْنِ قَاعَتَيْنِ مَبْنِيَّةٍ
وَسُورَةٍ



(قوله منح) فيه أن عبارة المنح هي حاصل ما قدمناه من المراجع وليس فيها قوله ما را على الكعبة بل هو المذكور
 في صورة الدرر ويمكن أن يراد أنه ما را عليها طولا لا عرضا فيكون هو الخط الخارج من جبين المصلي والخط الآخر
 الذي يقطعه هو المار عرضا على المصلي أو على الكعبة فيصدق بما صورناه أولا وثانيا ثم إن اقتضاه على بعض
 عبارة المنح أدى إلى قصر بيانه على المسامحة بجهة تقا وهي استقبال العين دون المسامحة بتقدير أوهي استقبال
 الجهة مع أن المقصود الثانية فكان عليه أن يحذف قوله من تلقاء وجهه مستقبلا حقيقة في بعض البلاد
 (قوله قلت الخ) قد علمت أنه لو فرض شخص مستقبلا من بلد له عين الكعبة حقيقة بأن يفرض الخط الخارج
 من جبينه واقفا على عين الكعبة فهذا مسامتة لها تحقيقا ولو أنه انتقل إلى جهة يمينه أو شماله فراح كثرية
 وفرضنا خطا ما را على الكعبة من المشرق إلى المغرب وكان الخط الخارج من جبين المصلي يصل على استقامة
 إلى هذا الخط المار على الكعبة فإنه بهذا الانتقال لا تزول المقابلة بالكلية لأن وجه الإنسان مقوس فمما تأخر
 يميننا أو يسارنا عن عين الكعبة يبقى شيء من جوانب وجهه مقابلا لها ولا شك أن هذا عند زيادة البعد أم عند
 القرب فلا يعتبر كما مر قول الشارح هذا معنى التيامن والتيسار أي أن ما ذكره من قوله بأن يبقى شيء من سطح
 الوجه الخ مع فرض الخط على الوجه الذي قرناه هو المراد بما في الدرر عن الظهيرية من التيامن والتيسار أي
 ليس المراد منه أن يجعل الكعبة عن يمينه أو يساره إذ لا شك حينئذ في خروجه عن الجهة بالكلية بل المفهوم
 مما قدمناه من المراجع والدرر من التقييد بمحصول زاويتين قائمتين عند انتقال المستقبل لعين الكعبة يميننا
 أو يسارنا أنه لا يصح لو كانت احدهما حادة والآخر منفرجة بهذه الصورة

والحاصل أن المراد بالتيامن والتيسار الانتقال عن عين الكعبة إلى جهة العين أو اليسار مصلي
 لا الانحراف لكن وقع في كلامهم ما يدل على أن الانحراف لا يضر في القهستان ولا بأس بالانحراف
 انحرافا لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة ١٥ وقال في شرح زاد الفقير
 وفي بعض الكتب المعتمدة في استقبال القبلة إلى الجهة أقاويل كثيرة وافر بها إلى الصواب قولان الأول أن
 ينظر في مغرب الصيف في أطول أيامه ومغرب الشتاء في أقصر أيامه فليدع الثلثين في الجانب الأيمن
 والثلث في الأيسر والتدبلة عند ذلك ولوم يفعل هكذا وصلى فيما بين المغربين يجوز وإذا وقع خارجا منها
 لا يجوز بالاتفاق ١٥ ملخصا وفي منية المصلي عن أمالي الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني سمرقند ما بين
 المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فإن صلى إلى جهة خرجت من المغربين فسدت صلاته ١٥ وسيأتي
 في المتن في مفسدات الصلاة أنها تفسد بفعل صدره عن القبلة بغير عذر فعلم أن الانحراف اليسير لا يضر وهو
 الذي يبقى معه الوجه أو شيء من جوانبه مسامتا لعين الكعبة أو لها أو ما بأن يخرج الخط من الوجه أو من
 بعض جوانبه ويمر على الكعبة أو هو أمسا مستقيما ولا يلزم أن يكون الخط الخارج على استقامة خارجا من
 جهة المصلي بل منها أو من جوانبها كما دل عليه قول الدرر من جبين المصلي فإن الجبين طرف الجهة وهما
 جبينان وعلى ما قرناه يحمل ما في الفتح والجرح عن الفتاوى من أن الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى
 المغرب ١٥ فهذا غاية ما ظهر لي في هذا المثل والله تعالى أعلم (قوله قبصر) أشار إلى دقة ملحظة الذي
 قرناه وإلى عدم الاستئجال بالاعتراض ومع هذا نسبوه إلى عدم الفهم فافهم (قوله محارب الصحابة
 والتابعين) فلا يجوز التحري معها زبلعي بل علينا اتباعهم خاتمة ولا يعتمد على قول الفلكي العالم
 البصر الثقة أن فيها المخرافا خلافا للشافعية في جميع ذلك كما بسطه في الفتاوى الخيرية فإياك أن تنظر إلى
 ما يقال أن قبلة أموي دمشق أو أكثر مساجدها المبنية على سمت قبلته فيما بعض انحراف وإن أصح قبله فيها قبله
 جامع الحنابلة الذي في سفح الجبل إذ لا شك أن قبلة الأموي من حين فتح الصحابة ومن صلى منهم إليها وكذا
 من بعدهم أعلم وأوثق وأدري من فلكي لا ندري هل أصاب أم أخطأ بل ذلك يرجح خطأه وكل خير في اتباع من
 سلف (قوله كأنه قطب) هو أقوى الأدلة وهو نجم صغير في نبات نهر الصغرى بين القردين والجدى إذا جعله
 الواقف خلف أذنه اليمنى كان مستقبلا للقبلة أن كان بناحية الكوفة وبغداد وهدان ويجعله من بعد على
 عاتقه الأيسر ومن بالعراق على كتفه الأيمن ومن باليمن قبلته مما يلي جانبه الأيسر ومن بالشام وراءه يجر
 قال ابن حجر وقبل ينصرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلا ١٥ وذكر الشرح القبلة علامات أخر غالبا

منح قلت فهذا معنى التيامن
 والتيسار في عبارة الدرر قبصر
 ونعرف بالدليل وهو في القدرى
 والامصار محارب الصحابة والتابعين
 وفي المفاوز والمارع النجوم كالقطب

مبنية على سميت بلادهم منها ما قدمناه عن شرح زاد الفقير والمنية فانها علامة لقبلة سميت قنند وما كان على ستمها
وفي حاشية القتال قال البرجندى ولا يخفى أن القبلة تختص باختلاف البقاع وما ذكره بصح بالنسبة الى بقعة
معينة وأما القبلة انما يتحقق بقواعد الهندسة والحساب بأن يعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف
المغرب ثم بعد البلد المفروض كذلك ثم يقاس بذلك القواعد ليتحقق سميت القبلة ٥١ لكن قال القهستاني
ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكمية الا أن العلامة البخاري قال في الكشف ان اصحاب الم يعتبروه ٥١
وأما في النهر أن دلائل النجوم معتبرة عند قوم وعند آخرين ليست معتبرة قال وعليه اطلاق عامة المتون ٥١
أقول لم أرفى المتون ما يدل على عدم اعتبارها ولنا تعلم ما نهتدي به على القبلة من النجوم وقال تعالى والنجوم
لتهتدوا بها ليلى أن محارب الدنيا كلها انصب بالتحري حتى متى كما نقله في البحر ولا يخفى أن أقوى الأدلة النجوم
والظاهر أن الخلاف في عدم اعتبارها انما هو عند وجود المحارب القديمة اذ لا يجوز التحري معها كما قد مناه
لثلايلم تخطئة السلف الصالح وجهاه المصلين بخلاف ما اذا كان في المفازة فينبغي وجوب اعتبار النجوم
وفحواها في المفازة لتصريح علماء شافعية وغيرهم بكونها علامة معتبرة فينبغي الاعتماد في اوقات الصلاة وفي القبلة
على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الآلات كالربع والاصطرلاب فانها ان لم تفد
المقين تفيد غلبة الظن للعالم بها وغلبة الظن كافية في ذلك ولا يرد على ذلك ما صرح به علماءنا من عدم الاعتماد
على قول أهل النجوم في دخول رمضان لان ذلك مبني على أن وجوب الصوم معلق برؤية الهلال لحديث
صوموا لرؤيته وتوابعه الهلال ليس مبني على الرؤية بل على قواعد فلكية وهي وان كانت صحيحة في نفسها لكن
اذا كانت ولادته في ليلة كذا فقد يرى فيها الهلال وقد لا يرى والشارع علق الوجوب على الرؤية لانه على الولادة
هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله والاثن الاهل) أي وان لم يكن ثمة محارب قديمة فيسأل من يعلم بالقبلة
عن تقبل شهادته من اهل ذلك المكان من يكون بحضرته بأن يكون بحيث لو صاح به سمعه أما غير العالم
بها فلا فائدة في سؤاله وأما غير مقبول الشهادة كالكافر والفاسق والصبي فلهذا عدم الاعتماد اخباره فيها عن
امور الدينات ما لم يغلب على الظن صدقه كما في القهستاني وقيل فيها قول الواحد العدل كما في النهاية وأما
اذا لم يكن من أهل ذلك المكان فلا نه يجزى عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وأما اذا لم يكن بحضرته من
أهل المسجد أحد فانه يجزى ولا يجب عليه قرع الابواب كما سيأتي وظاهره التمسك بالاهل أن وجوب السؤال
خاص بالحضر فلو في مفازة لا يجب وفي البدائع ما يخالفه حيث قال فان كان عاجزاً بالاشتباه وهو أن يكون
في المفازة في ليلة مظلمة ولا علم له بالامارات الدالة على القبلة فان كان بحضرته من يسأله عنها لا يجوز له أن يجزى
بل يجب أن يسأل ما قلنا أي من أن السؤال أقوى من التحري ٥١ وشرط في الذخيرة كون الخبر في المفازة
عالم حيث نقل عن الفقيه أبي بكر أنه سئل عن في المفازة فأخبره رجلاً أن القبلة في جانب ووقع تحريه
الى جانب آخر فقال ان كان في رأيه انهما يعلمان ذلك يأخذ بقولهما لا محالة والا فلا ٥١ وشرط في الخاتمة
والجنس كونهما من اهل ذلك الموضع حيث قال فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لا يلتفت
الى قوايهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره ٥١ والظاهر أن المراد من اشتراط
كونهما من اهل ذلك الموضع كونهما عالين بالقبلة لان الكلام في المفازة ولا أهل لها الا أن يراد كونهما من أهل
الاخبية فهما من أهل والاهل له علم اكثر من غيره فلا ينافي ما مر عن الذخيرة حتى لو كانا من أهل ولا علم لهما
لا يلتفت الى قولهما فالنمسا انما هو العلم فقد يكونان مسافرين مثله ولكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك المكان
بكثرية التكرار أو بطريق آخر من طرق العلم بما يفوق على تحري التحري ثم اعلم أن ما نقلناه آنفاً عن البدائع
من قوله في ليلة مظلمة الخ يقتضي أن الاستدلال بالنجوم في المفازة مقدم على السؤال المقدم على التحري
فساير الحاصل أن الاستدلال على القبلة في الحضر انما يكون بالمحارب القديمة فان لم يوجد في السؤال
من أهل ذلك المكان وفي المفازة بالنجوم فان لم يمكن لوجود غير اهل عدم معرفته بها قبل السؤال من العالم
بها فان لم يكن فيتحري وكذا يتحري لوسأله عنها فلم يخبره حتى لو أخبره بعد ما صلى لا بعيد كما في المنية وفيما
لوم يسأله وتحري ان أصاب جازوا والا وكذا الا على ٥١ ومسائل التحري ستأتي ورجع في البحر ما في الظهيرية
من انه لو صلى في المفازة بالتحري والسماء مصحبة لكانه لا يعرف النجوم فتبين انه اخطأ لا يجوز لانه لا عذر

والاثن الاهل العالم بها عن لو
صاح به سمعه

لا حذر في الجهل بالأدلة انظاهرة كالثمس والقمر وغيرهما أماد فائق علم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها ١٠ (قوله والمعتبر في القبلة الخ) أي أن الذي يجب استقباله وأستقبال جهته هو العرصة وهي لغة كل بقعة بين الدور واسعة لا يشاء فيها كما في الصحاح وغيره والمراد بها هنا تلك البقعة الشريفة (قوله لا البناء) أي ليس المراد بالقبلة الكعبة التي هي البناء المرتفع على الأرض ولذا ونقل البناء إلى موضع آخر وصلى إليه لم يجز بل تجب الصلاة إلى أرضها كما في الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي البحر عن عدة الفتاوى الكعبة إذا رفعت عن مكانها لزبارة أصحاب الكرامة ففي تلك الحالة جازت الصلاة إلى أرضها ١١ وفي المجتبى وقد رفع البناء في عهد ابن الزبير على قواعد الخليل وفي عهد الخلفاء لعبد هاعلى الحالة الأولى والناس يصلون ١٢ فقال وما ذكره في البحر نقله في التاترخانية عن الفتاوى العناية قال الخير الرمي وهذا صريح في كرامات الأولياء فيرد به على من نسب إمامنا إلى القول بعدمها وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب ثبوت النسب (قوله فهي من الأرض السابعة إلى العرش) صرح بذلك في الفتاوى الصوفية معزى للعبة ثم قال فلو صلى في الجبال العالية والآبار العميقة السافلة جاز كما جاز على سطحها وفي جوفها قتال فلو كان المعبر البناء لا العرصة لم يجز ذلك فالتفريع صحيح فأفهم (قوله عند الإمام) لأن القادر بقدره الغير عاجز عنده لأن العبد يكلف بقدرته نفسه لا بقدره غيره خلافاً لما يلزمه عندهما التوجه ان وجد موجهها وبقولهما جزم في المنية والمنع والدور والفتح بلا حكاية خلاف وهذا بخلاف ما لو عجز عن الوصول ووجد من يوضعه حيث يلزمه ولا يجوز له التيمم اتفاقاً في ظاهر المذهب وقيل على الخلاف أيضاً وقد تمنا الفرق في باب التيمم فراجعهم وإذا كان له مال ووجد أجراً باجرة مثله هل يلزمه أن يستأجره عندهما كما قالوه في التيمم أم لا لم أر من ذكره وينبغي اللزوم ثم رأيت في شرح الشيخ إسماعيل عن الروضة لكن بتقييد كون الاجرة دون نصف درهم فلو طلب نصف درهم أو أكثر لا يلزمه والظاهر أن المراد به اجر المثل كما فسروه بذلك في التيمم كما قد تمنا هناك (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقة أو غيرهما ان استقبال وسواء كان المال ملكه أو أمانة قليلاً أو كثيراً ط ولم يعزه إلى أحد فلراجع نعم سيأتي في مفسدات الصلاة انه يجوز قطع الصلاة لضباغ ما قيمته درهم له أو لغيره (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي تكون قبلته جهة قدرته أيضاً قال في البحر ويشمل أي العذر إذا كان على لوح في السفينة يخاف الفرق إذا انحرف إليها وما إذا كان في طين وردغة لا يجيد على الأرض مكاناً يابسا أو كانت الدابة جوارحاً لنزل لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شجاعاً كبيراً لا يمكنه أن يركب إلا بعين ولا يجيده فكما يجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فرضاً وتسقط عنه الأركان كذلك يسقط عنه التوجه إلى القبلة إذا لم يمكنه ولا إعادة عليه إذا قدر ١٣ فيشترط في جميع ذلك عدم إمكان الاستقبال ويشترط في الصلاة على الدابة إيقافها ان قدر والابان خاف الضرر ~~كان~~ أن تذهب القافلة وينقطع فلا يلزمه إيقافها ولا استقبال القبلة كما في الخلاصة وأوضحه في شرح المنية الكبير والحلية وقيد في الحلية مسألة الصلاة على الدابة للطنين بما إذا عجز عن النزول فان قدر نزل وصلى واقفاً بالأيام زاد الزيلعي وان قدر على القعود دون السجود أو ما قاعداً وأنه لو كانت الأرض ندية مبتلة بحيث لا يغيب وجهه في الطين صلى على الأرض وسجد وسبأ في تمام الكلام على الصلاة على الدابة في باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى (قوله ولو مضطجعا الخ) نعميم للقدرة أي يتوجه العاجز إلى أي جهة قدر ولو كان مضطجعا قال الزيلعي ويستوى فيه أي في العجز الخوف من عدو أو وسبع أو أص حتى إذا خاف أن يراه ان توجهه إلى القبلة جاز له أن يتوجه إلى أي جهة قدر ولو خاف أن يراه العدو ان قعد صلى مضطجعا بالأيام وكذا الهارب من العدو كما يصلي على دابته ١٤ (قوله ولم بعد) لأن هذه الأعداء سماوية حتى الخوف من عدو لأن الخوف لم يحصل بمباشرة أحد بخلاف المقيد إذا صلى قاعداً فإنه بعيد عندهم لا أعداء في يوسف كما في شرح المنية ومتر تحقيق ذلك في التيمم فينبغي أن يعيد هنا أيضاً لافرق بين صلاته قاعداً أو إلى غير القبلة لأن القيد عذر من جهة العبد لا نه بمباشرة الخلق تأمل (قوله هو) أي التحري المفهوم من فعله (قوله بما مر) متعلق بعرفة والذي مر هو الاستدلال بالحارث والنجوم والسؤال من العالم بها فأفاد أنه لا يتحرى مع القدرة على أحد هذه حتى لو كان بحضرة من يسأله فتحري ولم يسأله لأن أصاب القبلة جاز لصول المقصود والافلا لأن قبلة التحري مبنية على مجزئ شهادة القلب

مطلب
واما الأولياء ثابته
(والمعتبر في القبلة) العرصة لا البناء فهي من الأرض السابعة إلى العرش (وقبله العاجز عنها) لمرض وان وجد موجهها عند الإمام أو خوف مال وكذا كل من سقط عنه الأركان (جهة قدرته) ولو مضطجعا بالأيام الخوف رؤية عدو ولم بعد لأن الطاعة بحسب الطاقة (ويتحرى) هو بذل الجهد لنيل المقصود (عاجز عن معرفة القبلة) بما مر

من غير أمارة واهل الجبل لهم علم بجهة القبلة المنية على الامارات الدالة عليها من النجوم وغيرها فكان فوق
الثابت بالتحري وكذا اذا وجد المحارب المنصوبة في البلدة او كان في المنازة والسماح محبة وله علم بالاستدلال
بالنجوم لا يجوز له التحري لا ذلك فوجه وعما في الحلية وغيرها واستفاد مما ذكر أنه بعد التحري عن الادلة
المارة عليه أن تحري ولا يقبل مثله لأن الجهد لا يقبل الجهد او اذا لم يقع تحريه على شيء فهل له أن يقبل لم أره
(قوله فان ظهر خطأه) أي بعد ماصلي (قوله لما مر) وهو كون الطاعة بحسب الطاقة (قوله وان علم
به) أي بخطائه فافهم (قوله او تحول رأيه) أي بأن غلب على ظنه أن الصواب في جهة أخرى فلا بد
أن يكون اجتهاده الثاني أرجح اذا لضعف كالعدم وكذا المساوي فيما يظهر ترجيح الاول بالعمل عليه
تأمل (قوله استداروني) أي على ما بقى من صلاته لما روى أن اهل قباء كانوا متوجهين الى بيت
المقدس في صلاة الغيرة فاجروا القبلة فاستداروا الى القبلة واقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
وأما اذا تحول رأيه فلا تنال الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى شرح المنية وينبغي لزوم الاستدانة
على الفور حتى لو مكث قدر ركن فسدت (قوله ولو بركة) بأن كان محبوبا ولم يكن يحضرته من يسأله فصل
بالتحري ثم بين أنه اخطأ بجر وهذا هو الوجه وعليه اقتصر في الخاتمة حلية (قوله ولا يلزمه قرع ابواب)
في الخلاصة اذا لم يكن في المسجد قوم والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام الثاني في فتاواه جاز اه
وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم قال ابن الهمام والوجه أنه اذا علم أن المسجد قوما من أهله مقيمين
غير أنهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري لأن التحري
معلق بالبحر عن تعترف القبلة بغيره اه ولا منافاة بين هذا وبين ما مر عن الخلاصة والكافي لأن المراد اذا لم
يكونوا داخل المنازل ولم يلزم المخرج من طلبهم بتعسف الظلم والمطر ونحوه شرح المنية (قوله ومس جدران)
لأن الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره وعسى أن يكون ثم هامة مؤذنة لجازله التحري بجر
عن الخاتمة وهذا انما يصح في بعض المساجد فأما في الاكثر فيمكن تمييز المحراب من غيره في الظلمة بلا اذاعة فلا
يجوز التحري اسماعيل عن المتناح (قوله ولو اعمى الخ) قال في شرح المنية ولو صلى الاعى ركعة الى غير
القبلة بخلاف رجل فسقوا الى القبلة واقتدى به ان وجد الاعى وقت الشروع من يسأله فلم يسأله لم تجز صلاتهما
والاجازت صلاة الاعى دون المقتدى لان عنده أن امامه بان صلاته على الفاسد وهو الركعة الاولى اه
ومثله في الفيض والسراج ومناده أن الاعى لا يلزمه امسا من المحراب اذا لم يجد من يسأله وأنه لو ترك السؤال
مع امكانه وأصاب القبلة جازت صلاته والا فلا كما قد مناه عن المنية (قوله ولا يتحرر تحول) أي الى القبلة
مع علم المقتدى بحالته الاولى وعبارته في الخرائن كن تحري فأخطأ ثم علم فتقول لم يقتد به من علم بحاله اه
أي لعلمه بأن الامام كان على الخطأ في اول الصلاة بجر ومنفاده أنه لو تحول بالتحري أيضا الى جهة ظننها
القبلة جازل للإختار اقتداء به ان تحري مثله والافهى المسألة الاسمية تأمل (قوله بتحتر) متعلق بأنتم وقوله
بلا تحتر متعلق بمعدوف حال من فاعل انتم (قوله لم يجر) أي اقتدأه ان ظهر أن الامام مخطئ لأن الصلاة عند
الاشتباه من غير تحتر انما تجوز عند ظهور الاصابة كما مر وبأن وأما صلاة الامام فهي صحيحة لتحريه وان أصاب
الامام جازت صلاتهما كما في شرح المنية (قوله استدار المسبوق الخ) لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف
اللاحق لانه مقتد فيما يقضيه والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام أن القبلة غير الجهة التي يصلي اليها الامام
لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدار خالف امامه في الجهة قصد وهو مفسد والامام كان مقاصلاته الى ما هو غير
القبلة عنده وهو مفسد أيضا فكذلك اللاحق شرح المنية بقي ما اذا كان لاحقا ومسبوقا وحكمه أنه ان
قضى مالحق به أو لا ثم مسبق به فان تحول رأيه في قضاء مالحق به استأنف وان تحول في قضاء مسبق به استدار
وأما ان قضى مسبق به أولا ثم مالحق به فان تحول رأيه في مالحق به استأنف وان تحول فيما سبق به فان استقر
على رأيه الى شروعه في مالحق به استأنف وهذا كله ظاهر وأما ان لم يستمر الى شروعه فيما لحق به بأن تحول رأيه
قبل قضاء مالحق به الى جهة امامه ففيه تردد والظاهر أنه يستدين تأمل ح وأقره ط والرحي (قوله
ومن لم يتبع تحريه الخ) في البحر والحلية وغيرهما عن فتاوى العتبات تحري فلم يقع تحريه على شيء قبل بؤخر
وقبل يصلي الى أربع جهات وقبل بغير اه ورجع زاد الفقير الاول حيث جزم به وغيره عن الاخيرين بقبل

قوله اي على ما بقى هكذا بغيره
ولعل صوابه اي على ما مضى تأمل
اه معصمه

(فان ظهر خطأه لم يعد) لما مر
(وان علم به في صلاته أو تحول)
رأيه ولو في سجود سهو (استدار
وبني) حتى لو صلى كل ركعة لجهة
جاز ولو بركة أو مسجد مظلم ولا يلزمه
قرع ابواب ومس جدران ولو اعمى
فسقوا رجل بنى ولم يقدر الرجل به
ولا يتحرر تحول ولو انتم بتحتر بلا تحتر
لم يجز ان اخطأ الامام ولو سلم
فتحول رأى مسبوق ولاحق
استدار المسبوق واستأنف
اللاحق ومن لم يقع تحريه على
شيء يصلي لكل جهة مرة احتياطا
ومن تحول رأيه لجهته الاولى

واختار في شرح المنية الوسط وقال انه الاحوط ونقل ح عن الهندية من الضمات أنه الا صوب فلهذا
اختاره الشارح وظاهر كلام القهستاني ترجيح الاخير وهو الذي يظهر في فانه قال لو تحزى ولم يتبين شيء
فصلى الى أى جهة شاء كانت جائزة ولو أخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحزبه على شيء اخر الصلاة وقيل يصلى
الى الجهات الاربع كما في الظهيرية اه ومفاده أن معنى التحيز أنه يصلى مرة واحدة الى أى جهة أراد
من الجهات الاربع وبه صرح الشافعية والحنابلة وأما ما في شرح المنية الكبير من تفسيره بقوله وقيل
يحترن شاء اخر وان شاء صلى الصلاة اربع مرات الى اربع جهات فالظاهر أنه من عنده لأن عبارة فتاوى
العتابى السابقة ليس فيها هذه الزيادة ويرد عليه أنه اذا صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلاة ثلاث
مرات الى غير القبلة يميناً وهو منهي عنه وترك المنى مقدم على فعل المأمور ولا يصلى بالتحاسة اذا لم
من غسلها فكشف العورة عند الجانب على أن المأمور به هنا ساقط لأن التوجه الى القبلة التام بمؤمر به
عند القدرة عليه وقوله التحزى هي جهة تحزبه ولما لم يقع تحزبه على شيء استوت في حقه الجهات الاربع فيجوز
واحدة منها ويصلى اليها ونصح صلاته وان ظهر خطأ فيها لأنه اتى بما في وسعه وهذا الوجه يقتضى القول
الاخير وهو التحيز على المعنى الذى ذكرناه عن القهستاني ويضعف ما اختاره الشارح وادعى أنه الاحتياط
قد برز ذلك بانصاف وللقول الاول الذى اختاره السكال في زاد القبر وجه ظاهر أيضاً وهو أنه لما كانت القبلة
عند عدم الدليل عليها هي جهة التحزى ولم يقع تحزبه على شيء صار فاقد الشرط صحة الصلاة فيؤخرها كفاقد
الطهورين لكن القول الاخير وهو وجوب الصلاة في الوقت مع التحيز الى أى جهة شاء احوط كالأول وجدوا
اقل من ربه طاهر ولعموم قوله تعالى فأبجأوا لو افتم وجه الله فانه قيل نزل في مسألة اشتباه القبلة وظاهر
ما قدمناه عن القهستاني اختاره وبه يشعر كلام الجبر وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما مر وقد منا قول
الكتاب عن المستصفي أنه اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال فالارجح الاول والثالث لا الوسط والله اعلم (قوله
استدار) قال في شرح المنية واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة أو الرابعة الى الجهة الاولى
قبل يتم الصلاة وقيل يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه اه ولذا قدمه في الخاتمة لأنه يقدم الأشهر
وجزم به القهستاني وتبعه الشارح (قوله استأنف) لانه ان سجد بها الى الجهة الثانية فقد سجد بها
الى غير قبلة لانها جزء من الركعة الاولى والجهة الثانية ليست قبله للركعة الاولى بجميع أجزائها وان سجد بها
الى الجهة الاولى فقد انحرف عما هو قبله الآن اه ح (قوله وان شرع) الضمير راجع الى العاجز أى
اذا اشتبهت عليه القبلة وعجز عن معرفتها بالادلة المارة فقبلته جهة تحزبه فلو شرع بالتحزى لم تحز صلاته ما لم
يتبين بعد فراغه أنه أصاب القبلة لأن الاصل عدم الاستقبال استحباباً بالعمال فاذا تبين يقيناً أنه أصاب
ثبت الجواز من الابتداء وبطل الاستحباب حتى لو كان اكبر رأيه أنه أصاب فالصحيح أنه لا يجوز كافي الحلية
عن الخاتمة ولو يتبين في أثناء صلاته لا يجوز خلافاً لابي يوسف لأن حاله بعد العلم أقوى وبناء القوى على
الضعيف لا يجوز (قوله بخلاف الخ) أى لو وقع تحزبه على جهة وصلى الى غيرها فانه يستأنف مطلقاً أى
سواء علم أنه أصاب أو أخطأ في الصلاة أو بعدها أو لم يظهر شيء وعن أبي حنيفة أنه يحسن عليه الكفوع عن
الثاني يحزبه أن أصاب وبالأول يفتى فيض والفرق له ما أن ما فرض لغيره بشرط حصوله لا تحصيله لكن مع عدم
اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه ومخالفة جهة تحزبه اقتضت اعتقاد فساد صلاته فصار كالوصلى وعنده أنه
محدث أو أن توبه فحس أو أن الوقت لم يدخل فبان بخلاف ذلك لا يحزبه في ذلك كله لأن عنده أن ما فعله غير جائز
بخلاف صورة عدم التحزى فانه لم يعتد الفساد بل هو شال فيه وفي عدمه فاذا ظهرت أصابته بعد التمام زال
احد الاحتمالين وتقرر الآخر بل لا لزوم بناء القوى على الضعيف بخلاف ما اذا علم الاصابة قبل التمام كافي
شرح المنية (قوله أو توبه) بالنسب عطف على اسم أن ومثله الوقت ح (قوله فلو لم تشبه الخ) ذكره
هنا استطراداً وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وان شرع بالتحزى لانه مفروض فيما اذا اشتبهت عليه القبلة
كما قدمناه فيكون قوله فلو لم تشبه بياناً لفهمه ثم ان مسائل التحزى تنقسم باعتبار القسمة العقلية الى
مشرىين قسمين لانه اما أن لا يشك ولا يشك أو يشك أو لا يشك أو لا يشك أو لا يشك أو لا يشك أو لا يشك
لانه اما أن يظهر صوابه او خطأ في الصلاة او خارجها ولا يظهر أما الاول فان ظهر خطأ فسدت مطلقاً

مطلب
اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال
فالارجح الاول والثالث لا الوسط

استدار ومن تذكر سجدة من
الاولى استأنف (وان شرع بلا
تحزى لم يجوز ان أصاب) لتركه فرض
التحزى الا اذا علم أصابته بعد
فراغه فلا بعد انصافاً بخلاف
مخالف جهة تحزبه فانه يستأنف
مطلقاً كصل على انه محدث أو توبه
فحس أو الوقت لم يدخل فبان
بخلافه لم يحز (صلى جماعة عند
اشتباه القبلة) فلو لم تشبه

أو صوابه قبل الفراغ قيل هو كذلك لأنه قوى حاله والاصح لا ولو بعده ولم يظهر أو كان أكبر رأيه الاصابة
فكذلك لا تنفس وحكم الثاني الصحة في الوجوه كلها وحكم الثالث الفساد في الوجوه كلها وأولوا أكبر رأيه أنه
أصاب على الاصح الا اذا علم يقيناً بالاصابة بعد الفراغ والرابع لا وجود له خارجاً كذا في التمر وقد ذكر المصنف
الثاني بقوله ويختزى عاجز والثالث بقوله وان شرع بلا تحز و ذكر الشارح الاول بقوله فلو لم تشبه الخ لكن
كان عليه أن يقول ان ظهر خطأ فسدت والا فلا وقد حذف الرابع لعدم وجوده وهذا هو الصواب في تقرير
هذا المجل فافهم (قوله مع امام) أما الوصلوا منفردين بصحت صلاة الكل ولا يتأق فيه التفصيل (قوله فن
يقن منهم) التيقن غير قيد بل غلبة الظن كافية يدل عليه ما في الفرض حيث قال وان صلوا بجماعة تجزئهم
الاصلاة من تقدم على امامه او علم بمخالفة امامه في صلاته وكذلك لو كان عنده أنه تقدم على الامام او صلى الى
جانب آخر غير ماصلي اليه امامه اه (قوله حالة الاداء) ظرف لقوله يقن بمخالفة امامه في الجهة مع قطع
النظر عن قوله او تقدمه عليه لانه اذا تقدم على امامه لم يجوز سواء علم بذلك حالة الاداء او بعده بخلاف مخالفته
لامامه في الجهة فانه لا يضر الا اذا علم بها حالة الاداء كما دلت عليه عبارة الفرض التي ذكرناها آنفاً ومثلها
قوله في المتن جازت صلاة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله ومخالفة اه وفي متن الفرار لم يعلم
مخالفة امامه ولم يتقدمه جاز والا فلا (قوله لاعتقاده الخ) نثر مرتب ح (قوله كالم لم يتعين الامام
الخ) تبع في ذلك النثر عن المعراج ونص عبارة المعراج وقال بعض اصحابه أي الشافعي عليهم الاعادة لأن
فعل الامام في اعتقادهم متردد بين الخطا والصواب ولم يتعين الامام بأن رأى رجلين يصليان فتوى الاقتداء
بواحد لا بعينه لا يجوز فكذا اذا لم يتعين فعل الامام اه وبه ظهر أن المناسب حذف هذه المسألة بالكلية
اذ لا مدخل لها هنا الاعلى قول بعض الشافعية القائلين بأنه لا تصح صلاة من جهل حال امامه قياساً على
ما لو جهل عينه فافهم (قوله فروع) كان المناسب ذكر هذه الفروع عند الكلام على النية قبل
استقبال القبلة كما فعل في الخرائن (قوله النية عندنا شرط مطلقاً) أي في كل العبادات باتفاق
الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبيرة الاحرام والمعتقد أنها شرط كالنية وقيل بركبتها
أشياء وانما قال مطلقاً ليشمل صلاة الجنائز بخلاف تكبيرة الاحرام فانها ركن فيها اتفاقاً كما سيأتي في
بابه ح واستثنى في الاشياء من العبادات الايمان والتلاوة والاذكار والاذان فانها لا تحتاج الى نية
كما في شرح البخاري للعيني وكل ما لا يكون الاعادة لا يحتاج الى النية كما في شرح ابن وهبان قال وكذا النية
لا تحتاج الى نية اه ويستثنى ايضا ما كان شرطاً للعبادة الا التيمم والاستقبال القبلة على قول الكرخي
المشترط بنية والمعتقد خلافه وكذا ما كان جزءاً لعبادة كسج الخف والراس وغير ذلك (قوله فلو مما يتعلق) أي
فلو كان هو أي المنوي المدلول عليه بالنية مما يتعلق بالاقتوال كقوله انت طالق وأنت حر ان شاء الله بطل لأن
الطلاق والعتق لا يتعلق بالنية بل بالقول حتى لو نوى طلاقها او عتقه لا يصح بدون لفظ قال ح فان قلت
وقوع الطلاق متعلق بلفظ انت طالق ولا عبرة بالنية لانه صريح قلت هذا مسلم في القضاء وأما في الديانة فهي
معتبرة حتى اذا نوى به الطلاق من وثاق لا يقع ديانته اه أقول وكذا صرح بذلك في البحر والاشياء وعليه
فالفرق بين الصريح والكتابة أن الاول لا يحتاج الى النية في القضاء فقط ويحتاج اليها ديانته والثاني يحتاج
اليها لغيره ما لكان احتياج الاول الى النية ديانته معناه لا ينوي به غيره معناه العرفي فلو نوى الطلاق من الوثاق
أي القيد لا يقع لصرفه اللفظ عن معناه أما اذا قصد التلفظ بأنت طالق مخاطباً به زوجته ولم يقصد به الطلاق
ولا غيره فالظاهر وقوع قضاء وديانته لان اللفظ حقيقة فيه وبذلك أنه لو صرح بالعدد لا يدين كالمونوى الطلاق
عن العمل فيقع قضاء وديانته (قوله والا لا) أي والأمكن المنوي مما يتعلق بالاقتوال كالصوم لا يطل
بالمشيشة لانه يتعلق بمجرد النية القلبية بدون قول فلو نوى الصوم وقال ان شاء الله لا يطل قال في الاشياء ولو
علقها أي نية الصوم بالمشيشة صحت لانها انما تطل الاقوال والنية ليست منها اه (قوله الاعلى قول محمد
في الجمعة) فعنده لا يدرك الجمعة الا بادر الركعة مع الامام فلو اقتدى بعد ما رفع الامام رأسه من ركوع الثانية
ينوي الجمعة ويتمها ظهر اعنده فقد نوى الجمعة ولم يؤذها أو أذى الظهر ولم يؤذ هو مذهب الشافعي وعندنا
يتمها الجمعة متى صح اقتداؤه بالامام ولو في سجود السهو على القول بغيره فيها ونقض الحوى الحصر بمائل ينوي

فروع في النية

ان أصاب جاز (بالتحزى) مع امام
(وتبين أنهم صلوا الى جهات
مختلفة فن يقن) منهم (مخالفة
امامه في الجهة) أو تقدم عليه
(حالة الاداء) أما بعده فلا يضر
(لم تجز صلاته) لاعتقاده خطأ
امامه ولتركه فرض المقام (ومن
لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة) كالمون
يتعين الامام بأن رأى رجلين
يصليان قائم واحد لا بعينه
(فروع) النية عندنا شرط مطلقاً
ولو علقها بمشيشة فلو مما يتعلق
باقوال كطلاق وعناق بطل والا لا
ليس لنا من ينوي خلاف ما
يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة
وهو ضعيف

ففي خلاف ما يؤدى منها ما لو طاف بنية التطوع في أيام الضرر وقع عن الفرض وما لو صام يوم الشك تطوعاً فظهر
أنه من رمضان كان منه وما لو تبهّد بركعتين فظهر أن الفجر طالع يتوبان عن سنة الفجر وما لو صام عن كفارة
ظهاراً وافتار فقد رعى العتق بمعنى في صوم النفل وما لو نذر صوم يوم بعينه فصامه بنية النفل يقع عن النذر
كما في جامع أقرناشي ١٥ أقول قد يجاب بأن المراد النية التي هي شرط العصة فالمعنى ليس لنا من يلزمه أن
ينوى خلاف ما يؤدى الا في مسألة على أن أكثر هذه المسائل ليس فيها مخالفة بين المتنوى والمؤدى الا من حيث
الصفة بخلاف الجمعة فإنها مخالفة للظاهر ذاتاً ووصفة فتدبر (قوله المعقد أن العبادة الخ) مقابلة ما في الاشياء
عن المجتهى من أنه لا بد من نية العبادة في كل ركن فافهم واحترز بذات الافعال عملها فعل واحد كالصوم فإنه
لا خلاف في الاكتفاء بالنية في قوله ويرد عليه الخ فانه ذوات أفعال منها طواف الاقضية لا بد فيه من اصل نية
الطواف وان لم يعينه عن الفرض حتى لو طاف نفلاً في أيامه وقع عنه والجواب ان الطواف عبادة مستقلة
في ذاته كما هو ركن للعبادة فاعتبار ركنيته يشد روح في نية الحج فلا يشترط تعيينه وباعتبار استقلاله اشترط فيه
أصل نية الطواف حتى لو طاف هارباً لوطاً لم يلزم له السعي وأيضاً فإن طواف الاقضية يقع بعد التحلل بالحل حتى أنه
الحج فيدخل في نيته وعلى هذا الرمي والحلق والسعي وأيضاً فإن طواف الاقضية يقع بعد التحلل بالحل حتى أنه
يجل له سوى النساء وبذلك يخرج من الحج من وجه دون وجه فاعتبر فيه الشبهان (قوله اعتبار السابق) لعل
وجهه أن الصلاة عبادة واحدة غير متجزئة فالنظر فيها الى ابتدائها فاذا شرع فيها حالها مع عرض عليه الرياء
فهي باقية لله تعالى على الخلو والالتزام أن يكون بعضها له وبعضها للغير مع أنها واحدة ثم لو حسن بعضها رياء
فالتحسين وصف زائد لا يثاب به ويؤخذ مما ذكرنا أنه لو افتتحها من أياها لم يخلص اعتبار السابق وهذا بخلاف
ما لو كانت عبادة يمكن تجزئتها كقراءة واعتكاف فان الجزء الذي دخله الرياء له حكمه والخالص له حكمه
(قوله والرياء أنه الخ) أي الرياء الكمال المبطل للثواب عن أصل العبادة اول تضعفه والا فالتحسين لاجل
الناس رياء أيضاً بديل أنه لا يثاب عليه وانما يثاب على أصل العبادة وسياً في فصل اذا أراد الشروع في الصلاة
أنه لو أمال الركوع لادرأه الجلاء قال ابو حنيفة اخاف عليه امر أعظم يعني الشك الخفي وهو الرياء
كما سيأتي تحقيقه (قوله ولا يترك الخ) أي لو أراد أن يصلي أوبة رأت خفافاً أن يدخل في عليه الرياء فلا ينبغي أن
يترك لانه امر موهوم اشياء عن الولوالجية وقد سئل العارف المحقق شهاب الدين بن السهروردي عما نصه
باسيدي ان تركت العمل اخذت الى البطالة وان عملت داخل في الهيب فأبى ما اولى فكاتب جوابه اعمل
واستغفر الله من الهيب ١٥ قتال (قوله لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب) أي ان الرياء
لا يطل الفرض وان كان الاخلاص من جهة الفرائض قال في مختارات النوازل واذا صلي رياء وسعة تجوز
صلاته في الحكم لوجود شرائطه وأركانها ولكن لا يستحق الثواب والذي في الذخيرة خلافه قال الفقيه
ابو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم أن
الرياء لا يفوت أصل الثواب وانما يفوت تضاعف الثواب ١٥ يرى على الاشياء وسياً في تمام الكلام على
هذه المسألة في كتاب الخطر والاباحة (قوله قيل اشخص الخ) قال في الاشياء وهذا المسألة ليست
منصوصة في مذهبنا وصرح بها النووي وقواعدنا لا تأبها ما الاجزاء فلا نية في الفرائض في حق سقوط
الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا نية استخبار على واجب ولا يستحق به الاجرة كالأب اذا استأجر ابنه
للخدمة لا يستحق عليه الاجرة لان خدمته واجبة عليه ١٥ ح (قوله الصلاة لارضاء المصوم لا تفيد الخ)
لم يتعرض لكون ذلك جائزاً وظاهر مختارات النوازل أن ذلك لا يجوز حيث قال ينبغي أن لا يفعل ذلك ولعل
ذلك من القاء المبطلين ١٥ وفي الولوالجية اذا صلى لوجه الله تعالى فان كان له خصم لم يجز بينه وبينه عفو أخذ
من حسنة له ودفع اليه في الآخرة نوى اول يتوان لم يكن له خصم أو كان يجري بينهما عفو لم يدفع اليه من
حسنة شيء نوى اول يتوان ١٥ يرى وعلى هذا فالمراد بالصلاة المذكورة أن ينوى الصلاة لله تعالى لاجل أن
يرضى عنه أخصامه وعدم جواز أن يكونه بدعة بخلاف الصلاة تحية المسجد أو نحوها من المندوبات وأما وصلي
وذهب ثوابها للمصوم فانه يصح لان العامل له أن يجعل ثواب عمله للغير عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير
ان شاء الله تعالى (قوله جاء) أي في بعض الكتب اشياء عن البزارية وعل المراد بها الكتب السملوية

المعقد أن العبادة ذات الافعال
تستحب نيتها على كمالها * افتتح
خالصاً خالطه الرياء اعتبر السابق
والرياء انه لو دخل من الناس
لا يصلي فلو معهم بحسنة او وحده
لا فله ثواب أصل الصلاة ولا يترك
لنوع دخول الرياء لانه امر
موهوم * لارياء في الفرائض في
حق سقوط الواجب * قيل لشخص
صل الظهور ولا بد من رضاء في هذه
النية ينبغي أن تجزئه ولا يستحق
الدينار الصلاة لارضاء المصوم
لا تفيد بل يصلي لله فان لم يعرف
خصمه أخذ من حسنة جاء أنه
يؤخذ لدائق

أو يكون ذلك حديثاً نقله العلماء في كتبهم والدان في وضع النون وكسر هاء سدس الدرهم وهو قراطان والقراط
 خمس شعيرات ويجمع على دوائق ودوائق كذا في الاختري حوى (قوله نواب سبعمائة صلاة بالجماعة)
 أي من القرائن لأن الجماعة فيها والذي في المواهب عن القشيري سبعمائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال
 شارح المواهب ما حاصله هذا لا ينفي أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخل الجنة برحمته ط ملخصاً (قوله
 والاتق نفلاً) أي غير نائب في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد
 صلاة العشاء على المعتمد ط (قوله فللمكتوبة) أي اقوتها الفرضين بما عداها ولا يكون من صلاة حقيقة
 والجماعة كصاها وليست بصلاة مطلقة (قوله ولو لمكتوبتين) أي أحدهما ما وقية والآخرى لم يدخل وقتها
 كالنوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره كذا في شرح المنية وشرح الاشياء للبيري ويدل عليه قوله
 الآتي ولو فائتة ووقية الخ (قوله فللمكتوبة) علل له في المحيط بأن الوقية واجبة للصلاة وغير هالاه
 وهو يفيد أنه ليس بصاحب ترتيب والافاق الفائتة أولى كالأيتني بجر أقول هذه الافادة انما تتم لو أريد
 بالمكتوبتين ما يشمل الوقية مع الفائتة وليس كذلك بل المراد بهما الوقية مع التي لم يدخل وقتها كما علت
 (قوله ولو فائتتين فلا أولى) وكذا الوقيتين كالظهر والعصر في عرفة كما بعنه البيري وقال ح لأن العصر
 وان صحت في وقت الظهر في ذلك اليوم إلا أن الظهر واجبة التقديم عليها للترتيب فكأنما بعزلة فائتتين لم يسقط
 الترتيب بينهما كما هو ظاهر (قوله لومن أهل الترتيب الخ) تبع فيه البحر أخذاً من تعليل المحيط للمسألة
 بأن الشائنة لا تجوز إلا بعد قضاء الأولى قال في البحر وهو انما يتم فيما إذا كان الترتيب بينهما واجباً
 أقول ما ذكره في البحر مأخوذ من الحلبة لكنه في الحلبة قال بعده بنى ما لو لم يكن الترتيب بينهما واجباً ويمكن
 أيضاً أن يقال انهما الأولى لأن تقدمهما أولى اه وجرم بذلك الحلبي في شرحه الصغير حيث قال فلا أولى منهما
 لترجمهما بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب اه فافهم (قوله فللنافثة ولو الوقت متسعا) وأما إذا
 خاف ذهاب وقت الحاضرة فانه يجوز به عنها حتى يكون عليه قضاء النافثة كما في الاجناس يبرى هذا وقال ح
 بعد قوله لو الوقت متسعا أي وكان بينهما ترتيب اذ لو كان متسعا ولم يكن بينهما ترتيب لغت نيته كما صرح به
 في البحر اه وأقول لم يصرح بذلك في البحر في هذه المسألة نعم صرح به في شرح المنية بجها وبحث في الحلبة
 خلافه فافهم ثم اعلم أن ما ذكره شارح من قوله فللنافثة الخ عزاء في الفسخ الى المتنى ومثله في الدرر وعزاه
 في البحر الى المنية وذكره أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم قال وأما في التمهيدية أن فيها روايتين اه
 أقول وكذا ذكرنا في الخلاصة عن الجامع الكبير أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم قال وفي المتنى
 يصير شارعا في الأولى اه فتكون رواية وقال الامام الفارسي في شرحه على تلميز الجامع الكبير لللاطين
 حيث قال في شرح قوله ناوى الفرضين معالغ في الصلاة الخاطا لدفع بالرفع في الثاني مستقل في غيرها الخ أي
 نية الفرضين معان كانت في الصلاة كانت لفوا عندهما وهو رواية الحسن عن الامام وصورته لو كبر بنوى ظهرا
 وعصر عليه من يوم او يومين عالما بأنهما الأولى فلا يصير شارعا في واحدة منهما للتنا في دليل أنه لو طرأ أحدهما
 على الآخر رفعه وأبطله اصلاحاً لو شرع في الظهر بنوى عصره عليه بطلت الظهر وصح شروعه في العصر
 فإذا كان لكل منهما قوة رفع الاخرى بعد ثبوتها يكون لها قوة دفعها عن الحمل قبل استقراءها بالاولى لأن
 الدفع اسهل من الرفع وهذا على أصل محمد وكذا على أصل أبي يوسف لأن الترجيع عنده ما بالاجابة الى التعيين
 واما بالقوة وقد استويا في الامرين ثم اطلاق الفرضين يتناول ما وجب بايجاب الله تعالى كالمكتوبة او بايجاب
 العبد كالمندور أداء وقضاء وما أطلق به كفاسد النقل سواء كانا من جنس واحد كالظهرين والجنائزتين
 والمندورتين او من جنسين كالظهر مع العصر أو مع النذرا ومع الجنائزتين وقيل ان ناوى الفرضين في الصلاة مستقل
 عندهما خلافاً لمحمد وان كانت نية الفرضين في غير الصلاة كالزكاة والصوم والحج والكفارة كانت مصتبة ويكون
 مستغلا لا في كفارتين من جنس واحد فيكون مقتضاه اه ملخصاً وتماه فيما علقناه على البحر فلم أن رواية
 الجامع الكبير مخالفة لرواية المتنى فلا يصير شارعا في الصلاة اصلاً اذا جمع في النية بين فرضين كل منهما قضاء
 أو أحدهما أداء والآخر قضاء أو لم يدخل وقته او جنازة او مندوراً وغيره من الواجبات وقيل يصير مستغلاً فلم
 تعتبر القوة على رواية الجامع الا فيما اذا جمع بين فرضين وتطرق فانه يكون مقتضاه عندهما لقونه وقال محمد ان

نواب سبعمائة صلاة بالجماعة
 ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدر
 أفرض أم تراويح بنوى الفرض
 فان هم فيه صح والاتق نفلاً ولو
 نوى فرضين مكتوبة وجنازة
 فلمكتوبة ولو مكتوبتين فللوقية
 ولو فائتتين فلا أولى لومن أهل
 الترتيب والافاق فليصطط ولو فائتة
 ووقية فللنافثة ولو الوقت متسعا

كانت في الصلاة تلفوا فلا يصير شارعا فيها وان كانت في صوم او زكاة أو حج نذر مع تطوع يكون متنفلا بخلاف حجة الاسلام والتطوع فانه مفترض اتفاقا كما أوضحه الفارسي في شرحه والله أعلم (قوله فللفرض) اي خلافا لمحمد كما علمته آتفا (قوله ولوناقلتين) قد نطلق النافلة على ما يشمل السنة وهو المراد هنا (قوله فنعنهما) ذكره في الاشباه ثم قال ولم أر حكم ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان مسألة التحية انما كانت ضمن السنة لحصول المقصود اه أي فكذا الصوم عن اليومين وأيده العلامة البيري بأنه يجزئه الصوم في الواجبين ففي غيرهما اولى لما في خزنة الاكل لو قال الله على أن اصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهار شهرين متتابعين احدهما رجب اجزاء بخلاف ما لو كان احدهما رمضان ولو نذر صوم جميع عمره ثم وجب صوم شهرين عن ظهار أو واجب صوم شهر بعينه ثم قضى فيه صوم رمضان جاز من غير أن يلحقه شيء اه لكن ليس في هذا جاع بين نيتين بل هو نية واحدة اجزأت عن صومين ولم يذكر الشارح هذه المسألة لأن كلامه في الصلاة ولا تنافي فيها ويمكن تصويره فيما لو نوى سنة العشاء والتهجيد بناء على ما رجحه ابن الهمام من أن التهجيد في حق سنة لا مستحب (قوله فنافلة) لانها صلاة مطلقة وتلك دعاء (قوله ولا تبطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال الى غيرها ط (قوله ما لم يكبر بنية مغايرة) بأن يكبر نوايا النفل بعد شروع الفرض وعكسه او الفاتحة بعد الوقتية وعكسه او الاقتداء بعد الانفراد وعكسه وأما اذا كبر بنية موافقة كان نوى الظهور بعد ركعة الظهر من غير تلفظ بالنية فان النية الاولى لا تبطل ويبني عليها ولو لم ينجح في الثانية فسدت الصلاة ط (قوله الصوم) ونحوه الاعتكاف ولكن الاولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه ط والله أعلم

(باب صفة الصلاة)

(قوله شروع في المشروع) هذا يفيد أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية للصلاة وهي الاجزاء العقلية التي هي أجزاء الهوية من القيام والركوع والسجود لأن ذلك هو المشروع وسيأتى أن الاولى خلافه ط (قوله هي لغة مصدر) يقال وصف الشيء وصفا وصفته نعتا والصفة كالعلم والسواد قاموس وفي تعريفات السيد الوصف عبارة عما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروقه ويدل على الذات بصيغته كاحرقانه بجوهر حروقه يدل على معنى مقصود وهو الحزمة فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والتكلمون فرقوا بينهما فصار الوصف يقوم بالوصف والصفة تقوم بالموصوف اه لكن كلام القاموس يدل على اطلاق الصفة على ما قام بالموصوف لغة ايضا فالصفة تكون مصدرا واسما والوصف مصدر فقط قال في الفتح والبحر ولا ينكر أنه قد يطلق الوصف ويراد الصفة وهذا لا يلزم الاتحاد لغة اذ لا شك في أن الوصف مصدر اه وظاهره أن الوصف قد يستعمل اسما بمعنى الصفة مجازا لا لغة فلا يلزم اتحادهما خلافا لما قبل انهما في اللغة بمعنى واحد (قوله وعرفا كيفية الخ) مبنى على عرف المتكلمين والافتقار على أن الصفة تكون في اللغة مصدرا واسما وهذا تعريف لصفة أجزاء الصلاة خاصة للمطلق الصفة قال ح فيكون على حذف مضاف تقديره صفة أجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفة الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهد وبعضها السنة كالثناء وبعضها الندب كنظره الى موضع سجوده في القيام وانما اقتربنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لاصفة نفس الصلاة اه وهذا اولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية التي هي أجزاء الهوية الخارجية من القيام الجزئي والركوع والسجود كذا في النهر قال ط ووجه الاولوية أنه لا يشمل الواجبات والسنة والمندوبات اه وفيه نظر فان الواجبات وغيرها مما يطلب من المصلي فعله أجزاء الصلاة اذ ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه صحتها وله وجه الاولوية أن الصفة ما قام بالموصوف والاجزاء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب ونحوهما فليست هي الصفة بل الموصوف وقد يجيب بأن المراد أن هذه الاجزاء هي اوصاف المصلي وتنسب الى الصلاة لكونها أجزاء الهوية الخارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي وعليه فالإضافة في صفة الصلاة بيانية أو المراد بالصفة الجزئية مجازا لقيامه بالتكلم ويدل عليه قوله في الكفاية والمعراج ان الاضافة فيه من اضافة الجزئية الى الكل لأن كل صفة مما يأتي جزء الصلاة الخ فهذا مؤيد لما قاله في الفتح ويدل عليه أيضا أن المراد من هذا الباب بيان هذه الاجزاء

ولو فرضوا نفلا للفرض ولوناقلتين كسنة فجر وتحية مسجد فنعنهما ولوناقله وجنازة فنافلة ولا تبطل بنية القطع ما لم يكبر بنية مغايرة ولو نوى في صلته الصوم صح

(باب صفة الصلاة)

شروع في المشروع بعد بيان الشرط هي لغة مصدر وعرفا كيفية مستقلة على فرض وواجب وسنة ومندوب

مطلب
قد يطلق القرض على ما يقابل الركن
وعلى ما ليس بركن ولا شرط

(من فرائضها) التي لا تنضم
بدونها (التحرية) فانما وهي
شرط في غير جنازة على القادر
به يفتي فيجوز بناء النفل على
التفعل وعلى القرض وان كره
لا فرض على فرض او تفعل على
الظاهر ولا اتصالها بالركن روي
اهل الشروط وقد منعه الزيلعي
ثم رجع اليه

المتنوعة الى فرض وواجب وسنة لا يبان نفس الفرضية والوجوب والسنة التي هي صفات هذه الاجراء
اذ يبانها في كتب الاصول لا القروع تأمل (قوله من فرائضها) جمع فريضة اعم من الركن الداخل الماهية
والشرط انما راجع عنها فيصدق على التحريم والقعدة والاخيرة والخروج يصنع على ما سياتي وكثيرا ما يطلقون
الفرض على ما يقابل الركن كالتحرية والقعدة وقد منا في اوائل كتاب الطهارة عن شرح المنية أنه قد يطلق
الفرض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب القيام والركوع والسجود والقعدة وأشار بين التبعية الى أن لها
فرائض أخرى كما سياتي في قول الشارح وبقي من القروض الخ أفاده ح (قوله التي لا تنضم بدونها) صفة
كاشفة اذ لا شيء من القروض ما أصح الصلاة بدونه بلا عذر (قوله التحريم) المراد بها جعله ذكرها لصل
مثل الله أكبر كما سياتي مع بيان شروطها العشرين نظما والتصرع جعل الشيء محرم ما سميت بها التحريم بالاشياء
المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات والتاء فيها للمبالغة فمستأنى وهو الاظهر برجندی وقبل
الوحدة وقبل للنقل من الوصفية الى الاسمية (قوله فانما) هو أحد شروطها العشرين الاتية وسيدكره المصنف
في الفصل الآتي (قوله وهي شرط) وانما يذكرها مع الشروط المائة لاتصالها بما يجزئ الباب للدأر أفاده في
السراج (قوله في غير جنازة) أما فيها فهي ركن اضافيا كصفة تكبيراتها كما سياتي في باب ح (قوله على
القادر) متعلق بشرط تخضعه معنى القرض أي وهي شرط مفترض عليه ح أما الاتي والاخر من لواقتها
بالنية جاز لانها ما يتبأ أقصى ما في وسعها بجر عن المحيط وسيأتي تمام الكلام على ذلك في الفصل الآتي
(قوله به يفتي) الضمير راجع الى الحكم عليها بالشرطية وهو مضمون النسبة الايقاعية في قوله وهي شرط
(قوله فيجوز بناء النفل على التفعل) تفريع على كون التحريم شرطا لكن كونها شرطا يقتضي صحة بناء أي
صلاة على تحرية أي صلاة كما يجوز بناء أي صلاة على ما هارة أي صلاة وكذا بقية الشروط لكن منعنا بناء
الفرض على غيره لالاق التحريم ركن بل لأن المطلوب في القرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص او صفة
وجميع أفعاله وأن يكون عبادة على حدة ولو بني على غيره لكان مع ذلك الغير عبادة واحدة كما في بناء النفل
على النفل قال في البحر فانه يكون صلاة واحدة بدل أن القعود لا يفترض الا في آخرها على الصحيح وقوله سم
ان كل ركعتين من النفل صلاة لا يعارضه لانه في أحكام دون أخرى اه ح (قوله وعلى القرض) لأن القرض
أقوى فيستتبع النفل لضعفه ط (قوله وان كره) يعني أنه مع صحته مكروه لأن فيه تأخير السلام وعدم كون
النفل بغير حصة مستدأة ح وهذا في العمدة اذ لو سلم بعد قعدة القرض فزاد حصة يضم سادسة بلا كراهة
(قوله على الظاهر) أي ظاهر المذهب خلافا لصدور الاسلام حيث قال بالجواز فيهما كما في البحر لكن ذكر
في النهاية بعد عزه الجواز في بناء القرض على مثله الى صدر الاسلام أن بناء القرض على النفل لم يجز به رواية
ثم قال ولكن يجب أن لا يجوز حتى على قول صدر الاسلام لانه يجوز بناء المثل فلا يجوز بناء الأقوى على الأدنى
ولأن الشيء يستتبع مثله او دونه لا ما هو أقوى الى آخر ما أطال به وتبعه في المراج والنهاية وهذا اظهر عدم
صحة قول التهر ولا خلاف في جواز بناء النفل على النفل والقرض عليه فتنبه (قوله ولا اتصالها الخ) على
مقدمة على العلول وهو قوله روي لها الشروط وهذا حاصل عبارة البرهان الاتية وهو جواب عن سؤال مقدر
وهو أنها اذا كانت شرطا لم روي لها الشروط والشروط تراعى للاركن والجواب انما رويت الشروط لها
من الطهارة والاستقبال ونحوهما لا لكونها ركنا للصلاة بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة (قوله
وقد منعه الزيلعي) أي منع ما ذكر من قوله روي لها الشروط حيث قال في الرد على الشافعي القائل بركنية
التحرية وقوله بشرط لها ما يشترط للصلاة ممنوع فانه لو أحرم جلاء لتجاسة فالقاء عند فراغه منها ومكشوف
العورة فسترها عند فراغه من التكبير بعمل يسيرا وشرع في التكبير قبل ظهور الزوال مثلا ثم ظهر عند فراغه
منها او مرفاع القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها جاز ولتناسل ما يشترط لما يتعلق به من الاداء لان
التحرية من الصلاة اه (قوله ثم رجع اليه) أي الى القول بمراعاة الشروط لها بقوله ولتناسل الخ فانه وان كان
على سبيل التنزل مع انضمام لكن قوله فانما يشترط لما يتعلق به من الاداء الخ صريح في لزوم مراعاة
الشروط وقتئذ لا لئلا بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن اضافيا وتطير ذلك قولنا لانسلم أن الحركة تتجمع مع
السكون ولتناسل يلزم اجتماع الضدين فقولنا ولتناسل كلام فرضي قصد به ما بعده فعمل أن الزيلعي اراد بهذا

الكلام لزوم مراعاة الشروط وقت التسمية لا اتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وعليه فلو أحرم حاملها
للنجاسة فالتسليم عند فراغه من التسمية لا تصح صلاته لا اتصال النجاسة بجزء من القيام وكذا بقية المسائل
المارة في عبارة الزيلعي ولو لم يكن مراده ذلك لم يصح تفريعه على فرض التسليم المذكور فثبت أن ما منعه
أولاً رجع إليه ثانياً فافهم (قوله نعم) تصديق لما فعله الزيلعي من تقديم المنع على التسليم جرياً على قواعد علماء
المنظرة وقوله في التلويح الخ تأييده وقصد بذلك الرد على من قدم التسليم على المنع عكس ما فعله الزيلعي كما يعلم
من كلام البحر فراجعهم (قوله أكن تقول الخ) استدراكاً على المنع وتأيداً لما رجع إليه الزيلعي بأنه
الاحتياط وقوله وعبرة البرهان الخ تقوية للاستدراك لأن قول البرهان وانما اشترط لها الخ صريح في مراعاة
الشروط لها وان لم تكن ركناً لا اتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وقال الشارح في خزانة الاسرار ظاهر كلام
الهداية والكافي وشروح الجمع وغيرهما صريح في اشتراط وجود شروط الصلاة حين التسمية لا لكونها ركناً بل
لا اتصالها بالركان وقد منع الزيلعي الاشتراط أولاً الخ وحاصل كلام الشارح اختيار مراعاة الشروط وقت
التسمية وان لم تكن ركناً لقولهم في الجواب عن استدلال الشافعي على ركنيتها بما رعاة الشروط لها ان هذه
الشروط لم تراعى لاجلها بل لما اتصل بها من القيام فان ظاهره انهم سلوا لزوم المراعاة وقتها لكن منعوا أن تكون
المراعاة لاجلها وعليه فلا يصح الشروع في الصلاة لو شرع بالتسمية حامل النجاسة فالتسليم قبل الفراغ منها وكذا
في بقية الفروع المارة وأقول هذا خلاف ما دل عليه كلام الشارح من تصريحهم بصحة الشروع في هذه
الفروع حتى ان العلامة الكاكي صرح في معراج الدراية بأن ردة الخلاف بيننا وبين الشافعي في التسمية تظهر
في جوازنا النفل على الفرض وتظهر أيضاً فيما اذا كبر وفيه نجاسة فالتسليم عند فراغه منها الخ الفروع المارة
وقال في آخرها لا تصح صلاته عندنا ونحوه في السراج لكنه جعل الخلاف بين الامامين ومحمد ولعله رواية عن
محمد فان المشهور ان القائل بركنية التسمية هو الشافعي وبعض اصحابنا وعبرة فتح القدير هكذا قوله ومراعاة
الشروط الخ يتضمن منع قوله يشترط لها فيقال لا نسلم انه يشترط لها بل هو لما اتصل بها من الاركان لالتصافها
ولذا قلنا لو تحترم حامل نجاسة او مكشوف العورة او قبل ظهور الزوال او منحرفاً فالتسليم واستتبعه بسبب وظهور
الزوال واستتبعه مع آخره من التسمية جاز وذكر في الكافي أنها عند بعض اصحابنا ركن اه وهو ظاهر
كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء أن لا تصح هذه الفروع اه كلام الفتح فالتسليم كيف فهمه ان مراد
صاحب الهداية تسليم صحة هذه الفروع وأنه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت التسمية وأن عدم صحتها
انما هو على القول بركنيةها ونحن لا نقول به وهذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام الهداية والكافي وغيرهما
كما قد مناه عن الخزانة وكذا كلام البحر والنهر صريح في صحة هذه الفروع بحيث كان هذا هو المنقول فليس
لنا عنه عدول وحينئذ يعني قولهم في الجواب ان مراعاة الشروط ليست لها بل لما اتصل بها من القيام أن
شروط الصلاة من الطهارة وغيرها لا تجب التسمية أصلاً وانما تجب للقيام المتصل بها أي المتصل بآخرها عند
انتهاء التلطف بها للقيام المتصل بابتدائها الى ان تمامها حتى يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور
كما فهمه الشارح من قول البرهان وانما اشترط لها فان قوله لا يفيد ما ذكره الشارح لكنه غير مراد بدليل
صحة الفروع المذكورة عندنا أو يقال معناه أن الشروط التي يراعى المعالي وقت التسمية ليست لها بل لما اتصل
بها من الاركان وحاصله انه لما كان الغالب من حال المصلي مراعاة الشروط وقتها صار منشا التوهم أن ذلك
للتسمية فينبوا أولاً أن ذلك للقيام المتصل بها ثم حقهوا ذلك بأن ذكروا صوراً يمكن فيها عدم اقتران التسمية
بالشروط وعبرة الهداية ومراعاة الشروط لما اتصل بها من القيام قال في الكفاية والدليل أن من وقع في البحر
ولم يصل الماء الى الأعضاء وضوئه فكبر ونغمس في الماء ورفع وصلى بالاجماء تجوز صلاته وان كان حال التكبير غير
متوحد اه فهذا أيضاً صريح في أن الشروط انما تجب مراعاتها مع الفراغ منها عند أول جزء من القيام
المتصل بآخر التسمية فالشروط تراعى له في وقتها لا لما اتصل به ويمكن حل كلام الزيلعي المار على هذا أيضاً بأن
يجعل قوله لما اتصل متعلقاً بقوله يشترط صلاته لا على حتى يكون المعنى يشترط في التسمية لاجل ما اتصل الخ
وحينئذ فيتوافق كلامهم ويتضح مرادهم هذا ما ظهروا في تحقيق هذا المقام والسلام (قوله ومنها القيام)
يشمل التمام منه وهو الاتصاف مع الاعتدال وغير التمام وهو الانحناء القليل بحيث لا تنال يداء ركنيته

بقوله ولئن سلمتم في التلويح تقديم
المنع على التسليم اولى لكن نقول
الاحتياط خلافه وعبرة البرهان
وانما اشترط لها ما اشترط للصلاة
لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار
اتصالها بالقيام الذي هو ركنها
(ومنها القيام) بحيث لو متديده
لا ينال ركنيته

بحسب
القيام

وقوله بحيث الخ صادق بالصورتين أفاده ط ويكره القيام على أحد القدمين في الصلاة بلا عذر وينبغي أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع البدلانه أقرب إلى الخشوع هكذا روى عن أبي نصر الدبوسي أنه كان يفعله كذا في الكبرى وماروى أنهم ألقوا الكعب بالكعب أريد به الجماعة أي قام كل واحد بجانب الآخر كذا في فتاوى سمرقند ولو قام على أصابع رجله أو عقبيه بلا عذر يجوز وقيل لا حكم القولين في القنية ونظامه في شرح الشيخ اسماعيل (قوله بقدر القراءة فيه) ذكره في الثمرات بلالية بحثا لكن عزاه في الخرائط إلى الحاوي وحينئذ فهو بقدر آية فرض وبقدر الفاتحة وسورة واجب وبطول الفصل وأوساطه وقصاره في محالها مستنون والزيادة على ذلك في نحو تهجد مندوب لكن في إواخر الفقه الثالث من الأشباه قال أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فحشا ولو أطال الركوع والسجود فيها وقع فرضا اه ومقتضاه أنه لو أطال القيام يقع فرضا أيضا فينا في هذا التقدير وقد يجاب بأن هذا قبل إيقاعه أما بعده فالكل فرض كما أن القراءة قبل إيقاعها وقعت إلى فرض وواجب وسنة وبعده يكون الكل فرضا وتظهر عمدة ذلك في الذواب والعقاب فإذا قرأ أكثر من آية يشاب ثواب الفرض وإذا ترك القراءة لا يعاقب على ترك الزائدة على الآية هذا ما ظهر في فتايله (قوله فركع) أي وقرأ في هوية قدر الفرض أو كان أخرس أو مقديبا أو أخر القراءة (قوله إلى أن يبلغ الركوع) أي يبلغ أقل الركوع بحيث تنال يده ركبتيه وعبارته في الخرائط عن القنية إلى أن يصير أقرب إلى الركوع (قوله كندبر) أطلقه فشمل النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام ولا القعود وهذا أحد قولين والثاني التخيير ط وأبدل النذر في الخرائط بالواجب ويدخل فيه قضاء ما أفسده من النوافل فهل يفترض فيه القيام لجوبه أم لا لحاقه بأمله توقف فيه ط والرحمى (قوله وسنة فجر في الأصح) أما على القول بوجودها فظاهر وأما على القول بسنيتها فإعادة القول بالوجوب ونقل في مراعى الفلاح أن الأصح جوازها من قعود ط أقول لكن في الحلية عند الكلام على صلاة التراويح لوصلى التراويح قاعدة بلا عذر قبل لا تجوز قياسا على سنة الفجر فإن كلامهما سنة مؤكدة وسنة الفجر لا تجوز فاعدا من غير عذر باجتماعهم كاهور واية الحسن عن أبي حنيفة كما صرح به في الخلاصة فكذا التراويح وقبل يجوز والقياس على سنة الفجر غير تام فإن التراويح دونها في التأكيده فلا تجوز التسوية بينهما في ذلك قال قاضي خان وهو الصحيح اه (قوله لقادر عليه) فلو عجز عنه حقيقة وهو ظاهر وأوحكا كما لو حصل له به الشديد أو خوف زيادة المرض وكالمسائل الآتية في قوله وقد يتعمم القعود الخ فإنه يسقط وقد بسط مع القدرة عليه فيما لو عجز عن السجود كما اقتصر عليه الشارح نعم الجوروزاد مسألة أخرى وهي الصلاة في السفينة الجارية فإنه يصلى فيها قاعدا مع القدرة على القيام عند الإمام (قوله فلو قدر عليه) أي على القيام وحده أو مع الركوع كفي المنية (قوله نذب أباؤه قاعدا) أي تقربه من السجود وجازا بماؤه قائما كما في البحر وأوجب الشافعي زفر والائمة الثلاث لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا أن القيام وسيلة إلى السجود والغرض من السجود أصل لأنه شرع عبادة بلا قيام كسجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى لو سجد لغير الله تعالى يكفر بخلاف القيام وإذا عجز عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع الجمعة وما أورده ابن الهمام أجاب عنه في شرح المنية ثم قال ولو قيل إن الأئمة أفضل للخروج من الخلاف لكان موجها ولكن لم أر من ذكره (قوله وكذا) أي يندب أباؤه قاعدا مع جواز إيمائه قائما معجزه عن السجود حكما لأنه لو سجد لزم فوات الطهارة بلا خلف ولو أباؤه أئمة خلفا عن السجود (قوله وقد يتعمم القعود الخ) أي يلزمه الأئمة قاعدا الخليفة عن القيام الذي عجز عنه حكما ولو قام لزم فوات الطهارة والستر والقراءة أو الصوم بلا خلاف حتى لو لم يقدر على الأئمة قاعدا كما لو كان بحال لو صلى قاعدا بسبيل بوله أو جرحه ولو صلى مستلقا لا يسئل منه شيء فإنه يصلى قائما بركوع وسجود كإنص عليه في المنية قال شارحها لأن الصلاة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيترج ما فيه الاتيان بالركن وعن محمد أنه يصلى مضطجعا ولا إعادة في شيء مما تقدم أجماعا اه (قوله أو يسأس) من باب تعب ط (قوله أصلا) أما لو قدر على بعض القراءة إذا قام فإنه يلزمه أن يقرأ مرة قدر قدرته والباقي قاعدا شرح المنية (قوله الخروج لجماعة) أي ولو لمسجد وهو محمول على ما إذا لم تيسر له الجماعة في بيته أفاده أبو السعود ط (قوله به يفتي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة وبه قال مالك والشافعي خلافا لاجد بناء على أن الجماعة فرض عنده وقيل يصلى مع الإمام قاعدا عندئذ لأنه عاجز

ومقروضة وواجبه وسنة
ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو
كبر قائما فركع ولم يقف صح لأن
ما أتى به من القيام إلى أن يبلغ
الركوع يكفيه قنية (في فرض)
وملق به كندروسنة فجر في الأصح
(لقادر عليه) وعلى السجود
فلو قدر عليه دون السجود نذب
إيمائه قاعدا وكذا من يسئل
جرحه لو سجد وقد يتعمم القعود
كن يسئل جرحه إذا قام أو يسئل
بوله أو يسئل عورته أو ضعف
عن القراءة أصلا أو عن صوم
رمضان ولو أضعفه عن القيام
الخروج لجماعة صلى في بيته قائما
به يفتي خلافا للأشباه

اذن الذكركه في المحيط وصحة الزاھدي شرح المنية وثم قول ثالث مشي عليه في المنية وهو أنه يشترع مع الامام
فانما تيمم بعد فاذ جاء وقت الركوع يقوم ويركع أي ان قدر وما مشي عليه الشارح تيمم بالركعة في الخيلصة
اصح وبه يفتي قل في الخيلة ولعله اشبه لان القيام فرض فلا يجوز تركه للجماعة التي هي سنة بل بعده عذرا
في تركها اه وتعه في البحر (قوله ومنها القراءة) اي قراءة آية من القرآن وهي فرض على في جميع
ركعات النفل والوتر وفي ركعتين من الفرض كما سيأتي متنا في باب الوتر والنوافل وأما تعيين القراءة في الاولين
من الفرض فهو واجب وقيل سنة لا فرض كما سنخبره في الواجبات وأما قراءة الفاتحة والسورة او ثلاث
آيات فهي واجبة ايضا كما سيأتي (فرع) قد تفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي كما لو استخلف
مسيوقا بر كعتين وأشار له أنه لم يقرأ في الاولين كما سيأتي في باب الاستخلاف (قوله كما سيأتي) اي في الفصل
الآتي مع بيان حكم القراءة بغير العربية او بالشواذ او بالتوراة والاشجيل (قوله لسقوطه بالاقتداء بلا
خلف) في هذا التعليل اشارة الى ما ذكره في البحر من أن الركن الزائد هو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقيق
ضرورة والركن الاصل ما لا يسقط بالضرورة وأورد على تسمية الركن زائدا أن الركن ما كان داخل الماهية
فكيف يوصف بالزيادة واجيب بأنه ركن من حيث قيام ذلك الشيء به في حالة واتقاءه بالتقاءه وزائدا من حيث
قيامه بدونه في حالة أخرى فالصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وأخرى بأقل منها
وأورد على تفسير الركن الزائد بما مر أنه يلزم عليه تسمية غسل الرجل ركنا زائدا في الوضوء واجيب بأن الزائد
ما اذا سقط لا يخلطه بدل والمصحح بدل الغسل ومثله بقية أركان الصلاة فانها تسقط الى خلف فليست بزائد بخلاف
القراءة وأورد أن قراءة الامام خلف عن قراءة المقتدى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام
له قراءة واجاب ح بأن المراد بالخلف خلف يلحق به من فاته الاصل وههنا ليس كذلك اه وهو أحسن مما في
ط من أنه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد أن الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه اه
قال في التبر ولقائل أن يقول لانسلم سقوط القراءة بلا ضرورة لزم كونها زائدا لئلا يسقطها الضرورة الاقتداء
ومن هنا ادعى ابن ملك أنه ركن اصلي اه اقول ولقائل أن يقول لانسلم أن الاقتداء ضرورة اذا ضرورة
البحر المبيج لترك اداء الركن والمقتدى قادر على القراءة غير أنه ممنوع عنها شرعا والمنع لا يبيح عجزا لا يتأويل وقد
خالف ابن ملك الجم الغفير في ذلك كما قاله في البحر فلا تعتبر بخالفته والله تعالى أعلم (قوله بحيث لو متدب به الخ)
كذا في السراج وفي شرح المنية هو طائفة الرأس أي خفضه لكن مع الخفاء الظاهر لانه هو المنه من موضوع
اللغة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا وأما كماله فباختفاء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز وهو حد الاعتدال
فيه اه لكن ضعفه في شرح المختار حيث قال الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لانه عبارة عن الانحناء وقيل
أن كان الى حال القيام أقرب لا يجوز وان كان الى حال الركوع أقرب جاز اه وتماه في الامداد وما اختاره
في شرح المختار هو الموافق لما تفرقه علماء في كتب الاصول وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المحيط وان طأطأ
رأسه في الركوع قليلا ولم يعتدل فظاهر الجواب عن اي حذيفة أنه يجوز وروى الحسن أنه ان كان الى الركوع
أقرب يجوز وان كان الى القيام أقرب لا يجوز اه وفي حاشية الفتح عن البرجندى ولو كان يصلي قاعدا ينبغي
أن يحاذي جهته قدام ركبتيه ليحصل الركوع اه قلت ولعله محمول على تمام الركوع والافتد علمت حصوله
بأصل طأطأة الرأس اي مع انحناء الظهر تأمل (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع قاموس وقسره
في المغرب بوضع الجبهة في الارض وفي البحر وحقيقة السجود وضع بعض الوجه على الارض بما لا يضرب فيه
فدخل الانف وخرج اللثة والذقن وأما اذا رفع قدمه في السجود فانه مع رفع القدمين بالتلاعب اشبه منه
بالتعظيم والاحلال اه وتماه فيما علقناه عليه (قوله بجهته) اي حيث لا عذر بها وأما جوارز الاقتصار
على الاتف فشرطه العذر على الرابع كما سيأتي قال ح ثم ان اقتصار على الجبهة فوضع جزء منها وان قل ففرض
ووضع اكثرها واجب (قوله وقدميه) يجب اسقاطه لان وضع اصبع واحدة منهما يكتفي كما ذكره بعد
ح وأفاد أنه لو لم يضع شيئ من القدمين لم يصح السجود وهو مقتضى ما تقدمناه انقضاء الجرو فيه خلاف
سند ذكره في الفصل الآتي (قوله وتكراره تعبد) اي تكرار السجود أمر تعبدى اي لم يعقل معناه على قول
اكثرا لما صح تحقيقا لا ابتلا وقيل ثني ترغيبا للشیطان حيث لم يسجد مرة ففطن لنسجد مرتين وتماه في البحر

(فائدة)

هذه
القراءة

هذه
في الركن الاصل والركن الزائد

(وهي القراءة) لقادر عليها كما
سجي وهو ركن زائد عند الأكثر
لسقوطه بالاقتداء بلا خلف
(وهي الركوع) بحيث لو متدب به
قال ركبتيه (ومنها السجود)
بجهته وقدميه ووضع اصبع
واحدة منهما بشرط وتكراره تعبد

هذه
الركوع والسجود

مطلب
هل الامر التعبدى افضل
او المعقول المعنى

بجنه
القيود الاخيرة

ثابت بالسنة كعدد الركعات
(ومنها القيود الاخيرة) والذي
يظهر أنه شرط لأنه شرع للخروج
كالتمسك للشرع وصح في البدائع
أنه ركن زائد لحث من حلف
لا يصلي بالرفع من السجود وفي
السراجية لا يكفر منكره (قدر)
ادنى قراءة (التشهد) الى عبده
ورسوله بلا شرط مولاة وعدم
فاصل لحافى الولوية صلى أربعا
وجلس لحظفة فظننا ثلثا فقام
ثم تذكر بجلوس ثم تكلم فان كلا
الجلوسين قدر التشهد صحت
والالا (ومنها الخروج بصنعه)
كفعله المتأقفا لها

بجنه
الخروج بصنعه

(فائدة) سئل المصنف في آخر فتاواه القترانية هل التعبدى افضل او معقول المعنى أجاب لم افق عليه لعلمنا
سوى قواهم في الاصول الاصل في النصوص التعليل فانه يشير الى افضلية المعقول ووقفت على ذلك في فتاوى
ابن حجر قال قضية كلام ابن عبد السلام أن التعبدى افضل لانه يجمع الانتقاد بخلاف ما ظهرت علمته فان
الاسباب قد يفعله لم يحصل فائده وخالفه الملقيني فقال لا شك أن معقول المعنى من حيث الجملة افضل لان اكثر
الشريعة كذلك وبالنظر للجزئيات قد يكون التعبدى افضل كالوضوء وغسل الجنابة فان الوضوء افضل وقد
يكون المعقول افضل كاطواف والرحى فان الطواف افضل اه وفي الحلية عند الكلام على فرائض الوضوء
وقد اختلف العلماء في أن الامور التعبدية هل شرعت لحكمة عند الله تعالى وخفيت علينا اولها واكثرها على
الاول وهو التوجه لدلالة استمراء عادة الله تعالى على كونه سبحانه جالبا للمصالح دارنا للمفاسد فما شرعه
ان ظهرت حكمته لنا قلنا انه معقول والا قلنا انه تعبدى والله سبحانه العليم الحكيم (قوله ثابت بالسنة)
اي وبالإجماع بجمعه وهذا الاثر بالامر بالسجود في الآية لا يدل على تكراره (قوله ومنها القيود الاخيرة)
عبر بالاختلاف الثاني ليشمل قاعدة الفجر وقعدة المسافر لانها اخيرة وليست ثانية كذا في الدراية والمراد وصفه
بأنه واقع آخر الصلاة والا فلا خير يقتضى سبق غيره وعليه لو قال آخر عبد الملك فهو حرم ذلك عبد الله يعنى
فليست اتم امداد (قوله والذي يظهر الخ) اختلف في القعدة الاخيرة قال بعضهم هي ركن أصلي وفي كشف
البرذوى أنها واجبة لا فرض لكن الواجب هنا في قوة الفرض في العمل كالوقوف في الخزانة انما فرض وليست
بركن أصلي بل هي شرط التحليل وحزم بأنما فرض في الفقه والتبيين وفي البناء أنه الصحيح وأشار الى القرصية
الامام المحبوف في مناسك الجامع الصغير ولذلك من حلف لا يصلي بحيث بالرفع من السجود دون وقف
على القعدة فهي فرض لا ركن اذ الركن هو الداخل في الماهية وماهية الصلاة تتم بدون القعدة ثم قال فعمل أنه
انما شرعت لاجل الاستراحة والفرض أدى الى حال من الركن لأن الركن يتكرر فعدم التكرار دليل على عدم
الركنية والفقهاء فيه أن الصلاة افعال موضوعة للتعظيم وأصل التعظيم بالقيام ويزداد بالركوع وتناهي بالسجود
فكانت القعدة مرادة للخروج من الصلاة فكانت لغيتها لا لغيتها فلم تكن من الركن ونعمه في شرح الدرر
للشيخ اسماعيل قال في الجرح ولم أر من تعرض لثمة الخلاف أى في انهار ركن اولها وبين في الاضداد القربة بأنه
لو أتى بالقعدة تأتما اعتبر على القول بشرطية الاركنيتها وعزا الى التحقيق والاصح عدم اعتبارها كما في شرح
المنية قلت وهذا يؤيد القول بانها ركن زائد لا شرط خلافا لما مشى عليه الشارح تبعاً للنهر (قوله لانه
شرع للخروج) فيه أن ما شرع لغيره قد يكون ركناً كالقيام فانه شرع وسبيله للركوع والسجود حتى لو هجر عنهما
يؤتى قاعدة وان قدر على القيام (قوله لحث من حلف الخ) فيه أن القراء ركن زائد مع أنه لو حلف
لا يصلي وصلى ركعة بلا قراءة لا يبحث فلا دالة في ذلك على أن القعدة ركن زائد بل يدل على انها شرط فالمناسب
للشارح أن يعكس بأن يذكر هذا دليلاً للشرطية ويذكر ما قبله هذا دليلاً للركنية تأمل (قوله لا يكفر
منكره) الظاهر أن المراد منكفر فرضيته لانه قبل بوجوبه كما في القهستاني وأما منكر أصل مشروعيته فينبغي
أن يكفر بشيئونه بالإجماع بل معلوم من الدين بالضرورة أقاده ح ويؤيده ما قالوا في السنن الرواتب من لم يرها
حقاً كفر (قوله قدر أدنى قراءة التشهد) اي أدنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدراً أسرع ما يكون من التلفظ
به مع تصحيح اللفظ وليس المراد أن له في نفسه أدنى وأعلى ط (قوله الى عبده ورسوله) أشار به الى أن
المراد به التشهد الواجب بتمامه قال في شرح المنية والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح
لما زعم البعض أنه لفظ الشهادتين فقط اه (قوله وعدم فاصل) عطف تفسير على ما قبله (قوله ومنها
الخروج بصنعه الخ) اي يصنع المصلي اي فعله الاختيارى بأي وجه كان من قول أو فعل ينافى الصلاة بعد
تمامها كما في الجرح وذلك بأن يسي على صلاته صلاة ما فرضا أو ضلوا أو يهتك قهقهة أو يحدث عهداً أو يتكلم
أو يذهب أو يسل تازحانية ومنه ما لو حاذته امرأته لأن المهاداة مفاعلة فكان الفعل موجوداً من الرجل بصنعه
كوجوده من المرأة وان لم يكن للرجل فيه اختيار وقامه في النهاية واحتجز بصنعه عما لو كان سماها أو كان سبقة
الحدث (قوله كفعله المتأقفا لها) الأولى التحير بالبلاء بدل الكفاي ليكون تفسير القول بصنعه الآن يقال
أراد بالخروج بصنعه الخروج بلفظ السلام حلالاً لطلاق على الكمال لانه الواجب وبقوله كفعله الخ ماعاده ويدل

عليه قوله وان كرهه فمما فانه لا يكره الا فيما عدا السلام فافهم واحترز بالمناهي عن نحو قراءة وتسبيح (قوله
بعد تمامها) أي بعد قعوده الاخير وقد رتبته بقيد به لان اتيانه بالمناهي قبله يطلها اتفاقا ح (قوله والصحيح
الح) اعلم ان كون الخروج بصنعه فرضا غير منصوص عن الامام وانما استنبطه البردعي من المسائل الاثني
عشرة الاثنية قبل باب مفسدات الصلاة فان الامام لما قال فيها بالبطلان مع ان اركان الصلاة تمت ولم يبق
الا الخروج دل على انه فرض وصاحبها لما قال فيها بالصحة كان الخروج بالصنع ليس فرضا عند هـ ما ورده
الكرخي بأنه لا خلاف بينهم في أنه ليس بفرض وأن هذا الاستنباط غلط من البردعي لانه لو كان فرضا
كازعه لا يخص بما هو قربة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطلان في الاثني عشرة لمعنى آخر وهو أن
العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدوثها أول الصلاة وآخرها فان رؤية المتميم بعد القعدة الماء
مغيرة للفرض لانه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير
والحدث العمدة والتهمة ونحوهما مبطلة لا مغيرة وتامة في ح هذا وقد اصر العلامة الشرنبلالي للبردعي
في رسالته المسائل الهية الزكية على الاثني عشرة بأنه قدمشي على افتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية
وتبعه الشراح وعامة المشايخ واكثر المحققين والامام التستقي في الوافي والكافي والكنز وشروحه وامام اهل
السنة الشيخ ابو منصور الماتريدي (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المقابل لقول
البردعي وقائده اختلف بينهما ما تظرفيما اذ سبقه حدث بعد قعوده قدر الشاهد اذ لم يتوضأ وبين ويخرج بصنعه
بطلت على تخريج البردعي وصحت على تخريج الكرخي ط (قوله تغيير المفروض) فسر ط بأن تغيير السجدة
الثانية عن الاولى بأن يرفع ولو قليلا او يكون الى القعود أقرب قولان صحيحان ونقل الشرنبلالي أهمية الثاني
وفسره ح بأن المراد بالتمييز تغيير ما فرض عليه من الصلوات عمالم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الخمس
الا أنه كان يصليها في وقتها لا يجزيه ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة ونوى الفرض في الكل او لم يعلم ونوى
صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضا كذا
في البحر وليس المراد المفروض من أجزاء كل صلاة أي بأن يعلم أن القراءة فيها فرض وأن التسبيح سنة وهكذا
خلاف ما يوهمه ما في متن نور الابصار وان كان في شرحه فسر به بما رفع الابهام اقول كان ينبغي للشارح عدم
ذكر ذلك كانه فعل في الخرائج لانه على التفسير الاول يكون بمعنى افتراض السجدة الثانية لانها لا تتحقق بدون
رفع وقد مر ذكر السجود وعلى التفسير الثاني يرجع الى اشتراط التعيين في النية وقد صرح به في بحث النية
(قوله وترتيب القيام على الركوع الخ) اي تقديمه عليه حتى لو ركع ثم قام لم يعتبر ذلك الركوع فان ركع ثانيا
صحت صلاته لوجود الترتيب المفروض ولزمه سجود السهولة تقدمه الركوع المفروض وكذا تقدم الركوع
على السجود حتى لو سجد ثم ركع فان سجد ثانيا صحت لما قلنا وقوله والقعود الاخير الخ أي يفترض ايقاعه
بعده جميع الاركان حتى لو تذكر بعده سجدة صليبة سجدها وأعاد القعود وسجدا لسهو ولوركوه اعتصامه
ما بعده من السجود أو قساما او قراءة صلى ركعة كما حرره في البحر وكان الاولى أن يقول وترتيب القعود الخ كما
فعل في الخرائج ليعلم أنه فرض آخر ولان الترتيب فيه معنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تسيم القراءة على الركوع
لانه سيدكره في الواجبات وسيأتى هناك تمام الكلام على ذلك كله (قوله وانما الصلاة والاتصال الخ) قال
في الفتح وقد عتد من الفرائض اتمامها والاتصال من ركن الى ركن قبل لان النص الموجب للصلاة يوجب ذلك
اذ لا وجود للصلاة بدون اتمامها وذلك يستدعي الامرين اه والظاهر أن المراد بالانعام عدم القطع والاتصال
المذكور بالاتصال عن الركن للاتيان بركن بعده اذ لا يتحقق ما بعده الا بذلك وأما الاتصال من ركن الى آخر
بلا فاصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود السهولة لانه لم ينتقل من الفرض وهو الركوع
الى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو الركوع الثاني كما في شرح المنية وينبغي ابدال الركن بالفرض كما عبر في
المنية لبشمل الاتصال من السجود الى القعدة بناء على ما استظهره من انها شرط لاركن زائد لكن قد منازجج
خلافه فافهم ثم ان عدا الاتمام والاتصال المذكورين من الفروض بغنى عنه ما ذكره المصنف من الفروض
(قوله ومتابعته لامامه في الفروض) اي بأن يأتي بهامعه او بعده حتى لو ركع امامه ورفع فركع هو بعده صح
بجلاف ما لو ركع قبل امامه ورفع ثم ركع امامه ولم يركع ثانيا مع امامه او بعده بطلت صلاته فالمراد بالمتابعة

بعد تمامها وان كرهه فمما فانه لا يكره الا فيما عدا السلام فافهم واحترز بالمناهي عن نحو قراءة وتسبيح (قوله
انه ليس بفرض انما قاله
الزبلي وغيره واقره المصنف وفي
المنية وعليه المحققون وبقى من
الفروض تغيير المفروض وترتيب
القيام على الركوع والركوع على
السجود والقعود الاخير على ما
قوله وانما الصلاة والاتصال من
ركن الى آخر ومتابعته لامامه في
الفروض

عدم المسابقة نعم متابعته لآمامه بمعنى مشاركته له في الفرائض معه لا قبله ولا بعده واجبة كما سيذكر في
 الفصل الآتي عند قوله واعلم أن حمايتي على لزوم المتابعة الخ واحترز بالفروض عن الواجبات والسنن فإن
 المتابعة فيها ليست بفرض فلا تفسد الصلاة بتركها (قوله وصحة صلاة امامه في رأيه) لأن العبرة لرأى المأموم
 صحة وفسادا على المعتمد فلو اقتدى بشافعي مس ذكره وامرأة صحت لالوخرج منه دم ط وسدأتى بيانه في
 باب الوتر (قوله وعدم تقدمه عليه) أي بالعقب فيصدق بما لو حاذاه أو تأخر عنه والافسدت (قوله وعدم
 مخالفته في الجهة) على تقدير مضاف أي عدم علمه بخالفة امامه في الجهة حالة التحري والشرط عدم العلم في
 وقت الاقتداء حتى لو لم يعلم الابتداء بالصلاة صحت كما مر في محله وقيدنا بحالة التحري لانه يجوز مخالفته بجهة
 امامه قصد ادخال الكعبة واخراجها كالحلقه وحولها قال الرجعي واطلق اعتمادا على ما تقدم وبأى
 كما هو عادتهم في الاطلاق اعتمادا على التقيد في محله قال في البحر وقصد بهم بذلك أن لا يدعى علمهم الامن
 زاجهم عليه بالركب وليعلم انه لا يحصل الا بكثرة المراجعة وتتبع عباراتهم والاخذ عن الاشياخ اه
 فافهم (قوله بشرطهما) أما الاول فهو أن يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة وأما الثاني فهو أن تكون
 المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة تحريرة وأداء ونوى الامام امام مشاعلى ماسيا في ح والشرط وان وقع
 في كلامه مفردا الا أنه مضاف فيهم ابو السعود (قوله وتعديل الاركان) سياتى تفسيره عند ذكره في
 واجبات الصلاة (قوله وبسطناه في الخزان) حيث قال بعده قوله وهو المختار قلت لكنه غريب لم ارم من عزج
 عليه والذي رجحه الجيم الوجوب وحمل في الفتح وتبعه في البحر قول الثاني على الفرض العملى فترفع الخلاف
 قلت أنى يرتفع وقد صرح في السهو بفساد الصلاة بتركه عنده خلافا لهما فنبه اه وهو مأخوذ من النهر
 أقول والذي دعا صاحب البحر الى هذا الجمل هو التفصي عن اشكال قوى وهو أن ابا يوسف بب الفرضية
 بحديث المسي وصلاته وهو خبر آحاد والدليل القطعي امر بطلاق الركوع والسجود فيلزم الزيادة على النص
 الخاص بخبر الواحد وأبو يوسف لا يقول به واذا حمل قوله بفرضية تعديل الاركان على الفرض العملى الذى
 هو على قسمي الواجب اندفع الاشكال وارتفع الخلاف ويرد عليه ما علمته وبسائه أن الفرض العملى هو الذى
 يفوت الجواز بفتوه كتقدير مسج الرأس بالربع فيلزم فساد الصلاة بتركه التعديل المذكور عند أبي يوسف وهما
 لا يقولان به فالخلاف باق ويلزم الزيادة على النص أيضا لأن مقتضى النص الاكتفاء بمس ركوع وسجود
 فالاشكال باق أيضا لكن أجاب بعض المحققين عن الاشكال بجواب حسن ذكرته فيما علقته على البحر وهو
 أن المراد بالركوع والسجود في الآية عندهما معناه اللغوي وهو معلوم لا يحتاج الى البيان فلو قلنا باقتراض
 التعديل لزم الزيادة على النص بخبر الواحد وعند أبي يوسف معناه الشرعي وهو غير معلوم فيحتاج الى البيان
 وقد صرح في العناية بأن الجمل من الكتاب اذا لحقه البيان بالظنى كان الحكم بعده مضافا الى الكتاب
 لا الى البيان في الصحيح ولا قلنا بفرضية القعدة الأخيرة المينة بخبر الواحد ولم نقل بفرضية الفاتحة بخبر
 الواحد أيضا لأن قوله تعالى فاقرا وأما تيسر خاص لا بجمل اه ملخصا والحاصل أن الركوع والسجود خاصان
 عندهما بجملان عنده وبهذا يدفع الاشكال من أصله لكن يبقى الخلاف على حاله والله اعلم (قوله أي هذه
 الفرائض) أي المذكورة في المتن لأن الضمير في كلام المصنف راجع اليها ويشمل القعدة الأخيرة على القول
 بركبتها كما قد متناه من غرة الخلاف (قوله قلت وبه) أي وبذكر هذا الفرض وهو الاختصار الآتي في المتن
 وكان عليه أن يذكره اقبيل قوله ولها واجبات فيسلم من عود الضمير على المتأخر الموجب لركاكة التركيب ح
 (قوله ينفوا وعشرين) النصف بالتحديد كهي ويخفف ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأراد
 هنا أحدا وعشرين ثمانية تقدمت في المتن وهذا تسعة وأثنى عشر في الشرح يجعل ترتيب القعود فرضا مستقلا
 كما قد متناه فانهم (قوله في شرحه للوهبانية) وكذا في رسالته المسماة درر الكنوز فانه ذكر فيها
 هذا النظم وزاد عليه نظم الواجبات والسنن والمندوبات ومسائل أخرى وشرح الجميع (قوله للتحريمية عشرين
 شرطا) بعضها فيما يتعلق باقائها وبقاها شروط للصلاة اشترطت لها على ما اختاره الشارح لانصافها بالاركان
 وقد متنا الكلام عليه (قوله ولغيرها) أي غير التحريمية وهو الصلاة والكل في الحقيقة شروط لصحة الصلاة
 الا أن هذه الثلاثة عشر لا مدخل فيها للتحريمية فلذا فصلها عما قبلها (قوله شروط) مبتدأ سقوغ الابتداء

مطلب
 قصدهم باطلاق العبارات أن لا
 يدعى علمهم الامن زاجهم عليه

وصحة صلاة امامه في رأيه وعدم
 تقدمه عليه وعدم مخالفته في
 الجهة وعدم ترك فائسة وعدم
 محاذاة امرأة بشرطهما وتعديل
 الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة
 قال العيني وهو المختار وأقره
 المصنف وبسطناه في الخزان
 (وشرط في ادائها) أي هذه
 الفرائض قلت وبه بلغت ثيفا
 وعشرين وقد نظم الشرنبلالى
 في شرحه للوهبانية للتحريمية
 عشرين شرطا ولغيرها ثلاثة عشر
 فنال

مطلب
 حمل الكتاب اذابن بالظنى
 فالحكم بعده مضاف الى الكتاب

بجانب
شروط التعرمة

قوله حظيت بالبناء للجهول الخ
مقتضاه أنه منته وهو مخالف
لما في الصباح والقاسوس ونص
الأول حظي عند الناس بحظي
من باب تعجب حلة وزان عدة
وحظوة بنسب الحامو كسرهما إذا
أحبوه ورفعه وانزلته فهو حظي
على فضيل الخ وفي الثاني وحظي كل
واحد من الزوجين عند صاحبه
كرشي واحظي الخ فليزر ٨١

شروط التعرمة حظيت بجمعهما
مذهبة حسناء دي الدهر زهر
دخول الوقت واعتقاد دخوله
وسترو طهر والقيام المحرر
ونية اتباع الامام ونطقه
وتعيين فرض أو وجوب فذكر
بجملة ذكر خالص عن مراده
وبسملة عرباء ان هو يتدور
وعن تركها وأولها جلالة
وعن مدهمات وباء بأكبر
وعن فاصل فصل كلام مبين
وعن سبق تكبير ومثل يعذر
قد نزل هذي مستقيما لقلبه
لعل تقضى بالقبول وتشكر
لحقتها العشرون بل زيد غيرها

به وصفه بقوله (تعزيم) وقوله (حظيت) بالبناء للجهول وناء الخطاب أو التكم أي أعطيت حظوة بالفهم
أو الكسرى مكانة أو حظا (بجمعهما مذهب) منقاة مهله منصوب على الحال من الهاء (حسنا) بفتح أوله
ممدود أقصر للضرورة حال أيضا ومرفوع على الوصفية أيضا وبالضم والقصر منصوب على التمييز (مدى الدهر)
ظرف لقوله (زهر) من باب منع أي تلالا ونفسي (دخول) خبر المبتدا (لوقت) أي وقت المكتوبة أن كانت
التعزيمة لها (واعتماد دخوله) أو ما يقوم مقام الاعتقاد من غلبة الظن فلو شرع شاك فيه لا تعزيمه وان تبين
دخوله (وستر) لعورة (وطهر) من حدث ونجاسة مانعة في بدن ونوب ومكان وكذا يشترط اعتقاد ذلك فلو صلى
على أنه حدث أو أن نوبه مثلا نجس فبان خلافه لم يجز كما مر عند قوله وان شرع بالاعتزال الخ قال ح ويذبح
أن يكون المسترك ذلك (والقيام) لقادر في غير نفل وفي سنة فجر (المحرر) بأن لا تنال يد ركبته كما ترفلوا أدرك
الامام را كما فكبر من غير ما تصح تعزيمته (ونية اتباع الامام) انت خبر بأن هذا شرط لصحة الاقتداء لا لصحة
التعزيمة لانه إذا لم ينو المتابعة مع شروعه منفردا لكانه إذا نزل القراءة أصلا تبطل صلاته نعم بشرط لصحة التعزيمة
نية مطلق الصلاة ولم يذكره فكان ينبغي أن يقول وينية أصل الصلاة الآن يقال اتباع بالرغم باسقاط العاطف
فيكون ميانا لانه يشترط أن يكون تعزيمته تابعيا لامامه لا سابقا عليه (ونطقه) اعترض بأن النطق ركن التعزيمة
فكيف يكون شرطا وأجيب بأن المراد نطقه على وجه خاص وهو أن يسمع بها نفسه من همس بها أو أوجها على
قلبه لا تعزيمه وكذا يسمع أقوال الصلاة من شاء وتعوذ وبسملة وقراءة وتسييح وصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وكفاتي وملاق ومين كما أعاده الناظم ط (وتعيين فرض) أي أنه طهر أو عصر مثلا (أو وجوب) كركعتي
الطواف والعديد والوتر والمندور وقضاء نفل أفنده واحترز به عن النفل فانه يصح بطلان النية حتى التراخي
على المعتمد كما مر في بحث النية (فيذكر) أي ينطق وأعاده ليعاق به قوله (بجملة ذكر) كالتة أكبر فلا يصير شارعا
بأحدهما في ظاهر الرواية على ما سياتي في أول الفصل الآتي (خالص عن مراده) أي غير مشوب بحاجته
فلا يصح باستغفار ونحو اللهم اغفر لي بخلاف اللهم فقط فانه يصح في الأصح كما أنه كاسيأتي (وبسملة) بالجز
حطفا على مراده أي وخالص عن بسملة فلا يصح الافتتاح بها في الصحيح كما قلته الناظم عن العناية وكذا تنعقد
وحوقلة كاسيأتي (عرباء) نعت لجملة أي بجملة عمرية (ان هو يتدور) على الجملة العربية فلا يصح شروعه بغيرها
الا إذا جاز فيصير بالقارسية كالقراءة لكن سيأتي أنه يصح الشروع بغير العربية وان قدر عليها اتفاقا بخلاف
القراءة وأن هذا مما اشتهر على كثيرين حتى الترنلالي في كل كسبه (وعن تركها) حطف على قوله عن مراده
وكذا المحرورات من الآتية (أولها جلالة) قال الناظم المراد بالهاوى الالف النشائي بالذ الذي في اللام
الثانية من الجلالة فإذا حذف الحالف والذايح والمكبر للصلاة وحذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد
بينه وحل ذبخته وصحة تعزيمته فلا تترك احتسابا (وعن مدهمات) أي همزة الله وهمزة أكبر اطلاقا للجمع
على ما فوق الواحد لانه يصير استعها ما وعنده كقر فلا يكون ذكر فلا يصح الشروع به وبطل الصلاة به لو حصل
في أثناءها في تكبيرات الاستغالات (وباء بأكبر) أي خالص عن مدهاء أكبر لانه يكون جمع كبير وهو الطبل
فيخرج عن معنى التكبير أو هو اسم لبعض أول الشيطان فتثبت الشركة فتعدم التعزيمة فانه الناظم
(وعن فاصل) بين النية والتعزيمة (فصل كلام) بدلان من فاصل على حذف العاطف من الثاني (مباين)
نعت لفصل فإذا نوى ثم عبت بشيابه أو بدنه كثيرا أو كل ما بين أسنانه وهو قدر الحصة أو تناول من خارج
ولو قليلا أو شرب أو تكلم وان لم يفهم أو تنفخ بلا عذر ثم كبر وقد غابت النية عن قلبه لم يصح شروعه واحترز
عن غير المبين كالمووضا ومضى الى المسجد بعد النية كما مر في محله (وعن سبق تكبير) على النية خلافا
للكرخي كما مر أو سبق المتقدم الامام به فلو فرغ منه قبل فراغ امامه لم يصح شروعه والأول أولى لما مر في توجيه
قوله واتباع امام (ومثل يعذر) بفتح أوله وضم ثالثة مبينا للفاعل يعني انت تعذر إذا رأيت معنى بعيد المأخذ
من اللفظ فانك من خيار الناس وخير الناس من يعذر فالمراد التماس العذر من المطلع على تقطع ط أي
لان سبق النظام يلجى الى التعبير ببعيد المعنى (قد نزل) أي خذ (هذي) المذكورات (مستقيما لقلبه)
اللعذر أو لنقل راكب خارج مصر (لعل تقضى بالقبول وتشكر) بالبناء للفاعل أو المفعول (بجملة)
العشرون بل زيد غيرها) كنية مطلق الصلاة وتيميز المفروض كما مر واعتقاد طهارته من حدث أو خبث

(وناطمها برجوا الجواد) بكرر كثير الجود (يفقر) أى فهو يفقر لراجمه (وأحقت من بعد ذلك) المذكور من البيان (غيرها) أى غير التحريم وهو الصلاة (ثلاثة عشر) بأشكال الشين لغة في فقها والتسعين للضرورة ط (المصلين) متعلق بقوله (تظهر) وهي (قيامك) عند عدم عذر (في المفروض) أى في الصلاة المفروضة وكذا ما ألحق بها من الواجب وسنة الفجر وكذا الشين باعتبار كون الصلاة فعلاً (مقداراً) على قول الإمام المعتمد ط (وتقرأ في اثنين منه) أى من المفروض أى ركعاته (تخير) أى تخيراً في إيقاع القراءة في أى ركعتين منه وإتمام لسان الفرائض فلا بد أن تعيين القراءة في الأولين واجب (وفي ركعات النفل والوتر فرضها) أى فرض القراءة كائن في جميع ركعات النفل لأن كل ركعتين منه صلاة على حدة والوتر لانه شابه السنن من حيث أنه لا يؤذن له ولا يقام وأعلم أن حكم المندرج حكم النفل حتى لو نذر أربع ركعات بتسليم واحدة لزمه القراءة في أربعها لانه نفل في نفسه وجوبه عارض ح (ومن كان مؤتماً فعن تلك) القراءة التي قلنا أنها فرض (يظهر) أى يمنع فتكرره لا يحرم إلا أن قراءة الإمام له قراءة فالفرض على غير المؤتم فهذا في موقع الاستثناء ثابته (وشرط سجود) مبتدأ ومضاف إليه (فالقراء) خبر بزيادة الفاء (بجملة) أى يفترض أن يسجد على ما يجده بجملة بحيث أن الساجد لو بالغ لا يتسفل رأسه بالغ مما كان عليه حال الوضع فلا يصح على نحو الارز والذرة إلا أن يكون في نحو سجود التواضع ولا على نحو القطن والثلج والفرش إلا أن وجد جسم الأرض بكبسه (وقرب) يعود حدث فصل محذور) يعنى الحد الفاصل بين السجدين أن يكون إلى القعود أقرب وهو الرابع من الثلاثة عشر وهذا البيت ساقط من بعض النسخ وذكره الناظم في درر الكنوز ومخرأع الذي بعده وهو الأنسب (وبعد قيام فالركوع فسجدة) أى يفترض بعد القيام الركوع وكذا السجود وكذا الترتيب المقاد بالبعدية وبالقاء أى يفترض ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود كما مر (وثانية) مبتدأ (قد صح) جملة معترضة (عنها) متعلق بقوله (تؤخر) والجملة خبر المبتدأ يعنى والسجدة الثانية يصح أن تؤخر عن السجدة الأولى إلى آخر الصلاة لأن مراعاة الترتيب بينهما واجبة كما سيأتى والأوضح في إفادة هذا المعنى أن يقال وثانية قد صح فيها التأخر وحاصل كلامه أن مراعاة الترتيب بين المتكررين في كل الصلاة فرض كالقيام والركوع والسجود بخلاف المتكرر في كل ركعة كالسجدين (على ظهر) متعلق بقوله فسجدة كذا قاله الناظم والأولى تعاقبه بقوله الاتى الجواز (كف) أى كف نفسه (أو على فضل ثوبه) أو على كور عمامته (إذا ظهر الأرض) التي تحت الكف أو فاضل الثوب (الجواز مقرر) لكن يكره أن يكون بلا عذر كما سيأتى وحاصل البيت أن الفرض الثامن طهارة موضع السجود ولو كان على شيء متصل باله إلى ككفه وثوبه لانه بأضاله لا بعداً حالاً بينه وبين العناسة (سجودك) مبتدأ (في) أى على مكان (عال) أى مرتفع عن حد الجواز المقدر نصف ذراع الذي لا يغتفر بالضرورة السجود على ارتفاع منه (تظهر) الأولى الاتيان بالواو وتكون بمعنى أو أى وسجودك على ظهر مصل مسلاتك (مشارك) لك (السجدة) اللام بمعنى فى أى بشرط أن يكون ساجداً مثلك لكن سجوده على الأرض (عند زودك) متعلق بقوله سجودك أو بقوله (يفقر) والجملة خبر المبتدأ وحاصل البيت بيان الفرض التاسع وهو أن لا يكون سجوده على مرتفع عن نصف ذراع الضرورة زجعة (أدولة) مبتدأ وخبره محذوف دل عليه خبر المبتدأ الاتى (أفعال الصلاة) أى أركانها (بقطة) وسباقى الكلام عليه قرياً (وتميز مفروض) مبتدأ أى تميز الخمس المفروضة عن غيرها وتقدم بيانه وكان ينبغى ذكره في شروط التحريم (عليك) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو بقوله (مقرر) وهو الخبر (ويجتم أفعال الصلاة قعوده) فاعل يجتم (وفي صنعه) فى بمعنى الباء وهو متعلق بالخروج وكذا قوله (عنها) أى عن الصلاة (الخروج) مبتدأ خبره قوله (محذور) قال الناظم والخروج يصنع إلى فرض عند الإمام الأعظم وهو المحذور عند المحققين من أينما وقبنا طناً الكلام عليه في رسالة بمسما المسائل البنية الزكية على الاتى عشرية اه وتقدم بعض الكلام على ذلك والله الموفق (قوله الاختيار) بالرفع على أنه نائب فاعل شرط السابق في كلام المصنف (قوله أى الاستيقاظ) تفسير باللازم لانه يلزم من الاستيقاظ الاختيار ح وانما سمر به ليشرح إلى أن ما يحصل مع الغفلة والسهو لا ينافى الاختيار فلذا قال أمالوركع الخ رحى (قوله ذاهلاً كل الذهول) بأن كان تلبه مشغولاً بشئ فإنه لا شك أنه لى بالركوع والسجود باختباره وكذلك غافل عنها ونظيره الماشى فان رجليه وكسبر لحيه أعضاءه يتحرك بحسبه المختار له ولا شعوره بذلك قال

وناطمها برجوا الجواد في فقر
واركى صلاة مع سلام لمصطفى
أخيرة خلق الله الدين ينصر
وأحقت من بعد ذلك لغيرها
ثلاثة عشر للمصلين تظهر
قيامك في المفروض مقدراً
وتسراً في اثنين منه تخير
وفي ركعات النفل والوتر فرضها
ومن كان مؤتماً فعن تلك يظهر
وشرط سجود كما مر بجملة
وقرب قعود حدث فصل محذور
وبعد قيام فالركوع فسجدة
وثانية قد صح عنها تؤخر
على ظهر كف أو على فضل ثوبه
سجودك في عال تظهر مشارك
للسجدة عند ادحامك بغفر
أدولة أفعال الصلاة بقطة
وتميز مفروض عليك مقرر
ويجتم أفعال الصلاة قعوده
وفي صنعه عنها الخروج محذور
(الاختيار) أى الاستيقاظ أما
لوركع أو بسجود ذاهلاً كل الذهول
أجراه

ح واطاهر أن الناعس كالذاهل فليراجع (قوله أوقعه الأخير) صفة لمفعول مطلق محذوف أي أوقعه القعود الأخير ح (قوله بل يعيده) وهل يسجد للسهول لتأخير الركن الظاهر نعم فراجع رجح (قوله على الأصح) أما في القراءة فهو ما اختاره نفع الإسلام وصاحب الهداية وغيرهما ونص في المحيط والمبني على أنه الأصح لأن الاختيار شرط أداء العبادة ولم يوجد حالة النوم وقال الفقيه أبو الليث يعتد بها لأن الشرع جعل النائم كالمستند في حق الصلاة والقراءة ركن زائد يسقط في بعض الأحوال بخلاف أن يعتد بها في حالة النوم واستوجه في الفتح وأجاب عن تعديل القول الأول بقوله والاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلاة وهو كاف ألا يرى أنه لو ركع وسجد ذاهلاً عن فعله كل الذهول أنه تجزئه اه قال في شرح المنية والجواب أنا منع كون الاختيار في الابتداء كافياً ولا نسلم أن المذاهل غير مختار اه على أنه يلزم من الاكتفاء بالاختيار في الابتداء أنه لو ركع وسجد حالة النوم يجزئه وقد قال في المبني ركع وهو نائم لا يجوز اجتماعاً وصريح كلام ابن أمير حاج في الحلية ترجيح كلام الفقيه للجواب الذي ذكره شيخه في الفتح حتى رده ما في المبني ثم قال وقد عرف من هذا أيضاً جواز القيام في حالة النوم أيضاً وإن نص بعضهم على عدم جوازه اه وتبعه في الجرائد كقدمات ما في كلام الفتح بما نقلناه عن شرح المنية فالأولى اتباع المنقول والله أعلم وأما في القعدة فقد ذكر في الحلية عن التحقيق للشيخ عبد العزيز البخاري أنه لا نص فيها عن محمد وأنه قبل أنها يعتد بها وقيل لا ورجح في الحلية الأول بناء على ما قدمه من جواب شيخه وقال أنه اقتصر عليه في جامع الفتاوى اه واقتصر على الثاني في المنية وقال شارحها الشيخ إبراهيم أنه الأصح وفي المنهج أنه المشهور وبه حزم الشربلاني في نظامه المار وفي نور الإيضاح (قوله تفسد) أي الصلاة (قوله لا صدوره) أي ما أتى به (قوله فلو أتى) أي في حالة النوم (قوله ولو ركع الخ) تفريع على مفهوم قوله فإن أتى بها نائماً لا يعتد به فإنه يفيد أنه لو نائم بعينه ما ركع وسجد اعتد به (قوله حصول الرفع والوضع) كذا في الحلية والبحر عن المحيط والظاهر ذكر الانحناء بدل الرفع وقال ط هذا بناء على اشتراط الرفع في الركوع أما على القول بأنه سنة أو واجب فلا يظهر (قوله ولها واجبات) قدّمنا في أوائل كتاب الطهارة الفرق بين الفرض والواجب وتقسيم الواجب إلى قسمين أحدهما وهو أعلاهما يسمى فريضاً وعلمياً وهو ما يفوت الجواز بفوته كالوتر والآخر ما لا يفوت بفوته وهو المراد هنا وحكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم اكفاره جاحده والثواب بفعله وحكمه في الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على الفرض القطعي كصوم رمضان واجب (قوله لا تفسد بتركها) أشار به إلى الرد على القهستاني حيث قال تفسد ولا تبطل اه قلل الجوى في شرح الكنز والفرق بينهما أن الفساد ما فات عنه وصف مرغوب والباطل ما فات عنه شرط أو ركن وقد يطلق الفساد بمعنى الباطل مجازاً اه ووجه الرد أن أئمتنا لم يفرقوا في العبادات بينهما وإنما فرقوا في المعاملات ح (قوله وتعداد وجوباً) أي بترك هذه الواجبات أو واحد منها وما في الزبني والدرر والمجتبي من أنه لو ترك الفاتحة يؤمر بالأعادة لا لو ترك السورة رده في البحر بأن الفاتحة وإن كانت أكسد في الوجوب للاختلاف في ركنيتها دون السورة لكن وجوب الأعادة حكم ترك الواجب مطلقاً لا الواجب المؤكد وإنما تظهر الأكسية في الإغماله مقول بالتشكيك اه قلت وينبغي تقييد وجوب الأعادة بما إذا لم يكن الترك لعذر كالآتي أو من أسلم في آخر الوقت فصل قبل أن يعلم الفاتحة فلا تلزمه الأعادة تأمل (قوله أن لم يسجد له) أي للسهو وهذا قيد لقوله والسهو لا يسجد في العمدة قبل الأتي أربعة لو ترك القعدة الأولى عمد أو شك في بعض الأفعال فتفكر عمد حتى شغله ذلك عن ركن أو آخر إحدى سجدة الركعة الأولى إلى آخر الصلاة عمد أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى عمد أو زاد بعضهم خامساً وهو لو ترك الفاتحة عمد فيسجد في ذلك كله ويسعى سجود عذر ولم يستثن الشارح ذلك لما سأل في تضعيفه في باب سجود السهو ورده العلامة فاسم أيضاً بالانغماله أصلاً في الرواية ولا وجهها في الدراية وهل تجب الأعادة بترك سجود السهو لعذر كالأونسية أو طلعت الشمس في الفجر لم أره فليراجع والذي يظهر الوجوب كاهومة تنهى إطلاق الشارح لأن النقصان لم يغير بجوابه وان لم يأن بتركه فليست مل (قوله يكون فاسقاً) أقول صرح العلامة ابن نجيم في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي بأن كل مكره تحريراً من الصغار وصرح أيضاً بأنهم شرطوا الاستسقاء بالعدالة بالصغيرة الأمان عليها ولم بشرطه في فعل ما يحل بالمرور وإن كان مباحاً وقال أيضاً أنهم استطوها بالاكل فوق الشبع

(فإن أتى بها) أو بأحداهما بأن قام أو قرأ أو ركع أو سجد أو قعد الأخير (نائماً لا يعتد) بما أتى (به) بل يعيده ولو القراءة أو القعدة على الأصح وإن لم يعده تفسد لصدوره لا عن اختيار فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون فلو أتى النائم بركعة تامة تفسد صلاته لأنه زاد ركعة وهي لا تقبل الرض ولو ركع أو سجد فنام فيه أجزاء لحصول الرفع (منه) والوضع بالاختيار (ولها واجبات) لا تفسد بتركها وتعد وجوباً في العمدة والسهو لم يسجد له وإن لم يعدها يكون فاسقاً آتياً

مطلب واجبات الصلاة

مطلب المكره تحريراً من الصغار ولا ينسقط به العدة إلا بالادمان

مطلبه
كل صلاة أديت مع كراهة التحريم
تجب أداؤها

وكذا كل صلاة أديت مع كراهة
التحريم تجب أداؤها واختار أنه
جابر للأول لأن الفرض لا يتكرر
(وهي) على ما ذكره أربعة عشر
(قراءة فاتحة الكتاب) فيسجد
للسهوية تركها أكثرها لاقلها لكن
في المجتبى يسجد بتركها منها وهو
أولى قلت وعليه فكل آية واجبة
ككل تكبيرة عيّد وتعدّل ركن
واتيان كل

مع أنه صغيرة فينبغي اشتراط الاصرار عليه قال وجوابه أن المسقط لها به بناء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة
بلا دمان كما أفاده في المحيط البرهاني وليس بمعتمد اه وبه يظهر أن كلام الشارح هنا مبني على خلاف المعتمد
(قوله) وكذا كل صلاة الخ الظاهر أنه يشمل نحو مدافعة الاخشين بمالم يوجب سجود الاصل وأن النقص
إذا دخل في صلاة الامام ولم يجبر وجبت الاعادة على المتقدم أيضاً وأنه يستثنى منه الجمعة والعيد إذا أديت مع
كراهة التحريم الا إذا أعادها الامام والقوم جميعاً فليراجع ح أقول وقد ذكر في الامداد بحثاً أن كون الاعادة
بترك الواجب واجبة لا يمنع أن تكون الاعادة مندوبة بترك سنة اه ونحوه في القهستاني بل قال في فتح
القدير والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحریم تجب الاعادة او تنزيهه فتجب اه بقي هنا شيء
وهو أن صلاة الجماعة واجبة على الراجح في المذهب اوسنة مؤكدة في حكم الواجب كما في البحر وصرح حواشي
تاركها وتغزيره وأنه يأثم ومقتضى هذا أنه لو صلى منفرداً يومها بعدتها بالجماعة وهو مخالف لما صرح حوايه
في باب ادائها الفريضة من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم أقيمت الجماعة يتم ويقضى متطوعاً فإنه
كالصريح في أنه ليس له اعادة الظهر بالجماعة مع أن صلاته منفردة مكروهة تحرماً او قرينة من التحريم فيخالف
تلك القاعدة لأن الأيدي تخصيصها بأن مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة
وأجزائها فلا يشمل الجماعة لأنها وصف لها خارج عن ماهيتها او بدعي تقييد قولهم يتم ويقضى متطوعاً بما
إذا كانت صلاته منفردة اعذر كعدم وجود الجماعة عنده فلا تكون صلاته منفردة مكروهة والا فرب
الأول ولذا لم يذكر الجماعة من جملة واجبات الصلاة لأنها واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة
ويؤيده أيضاً أنهم قالوا يجب الترتيب في سور القرآن فلو قرأ منه كسواً ثم لم يلزمه سجود السهولان ذلك من
واجبات القراءة لا من واجبات الصلاة كما ذكره في البحر في باب السهولان لكن قواهم كل صلاة أديت مع كراهة
التحريم يشمل ترك الواجب وغيره ويؤيده ما صرح حوايه من وجوب الاعادة بالصلاة في ثوب فيه صورة بمنزلة
من يصلي وهو حامل الصنم (تنبيه) قيد في البحر في باب قضاء الفوائت وجوب الاعادة في اداء الصلاة مع كراهة
التحريم بما قبل خروج الوقت أما بعده فتستحب وسيأتي الكلام فيه هناك ان شاء الله تعالى مع بيان الاختلاف
في وجوب الاعادة وعدمه وترجيح القول بالوجوب في الوقت وعدمه (قوله) والمختار أنه أي الفعل الثاني
جابر للأول بمنزلة الجبر بسجود السهولان لا يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح كذا في
شرح الاكل على اصول البزدوي ومقابله ما نقلوه عن أبي اليسر من أن الفرض هو الثاني واختار ابن الهمام
الأول قال لان الفرض لا يتكرر وجهه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول اذ هو لازم ترك الركن لا الواجب
الآن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن الفرض لم يعلم سبحانه أنه
سبوقه اه يعني أن القول بكون الفرض هو الثاني يلزم عليه تكرار الفرض لان كون الفرض هو الثاني
دون الاول يلزم منه عدم سقوطه بالاول وليس كذلك لان عدم سقوطه بالاول انما يكون بترك فرض لا بترك
واجب وحيث استكمل الاول فرائضه لا شك في كونه بمنزلة في الحكم وسقوط الفرض به وان كان ناقصاً
بترك الواجب فاذا كان الثاني فرضاً يلزم منه تكرار الفرض الآن يقال الخ فافهم (قوله) على ما ذكره والافهمي
اكثر من ذلك بكثير كما سيأتي بيانه (قوله) قراءة فاتحة الكتاب هذا اذا لم يحق فوات الوقت والا اكتفى
بآية واحدة في جميع الصلوات وخص البزدوي الفجيرة كما في الفقيه اسماعيل (قوله) بتركها اكثرها يفيد أن
الواجب الاكثر ولا يعرى عن تأمل بحر وفي القهستاني أنها بتمامها واجبة عنده وأما عدها فاكثرها وإذا
لا يجب السهوية بنسيان الباقي كما في الزاهدي فكلام الشارح جار على قوليهما ط (قوله) وهو أولى له
للمواظبة المفيدة للوجوب ط (قوله) وعليه اي وشاء على ما في المجتبى فكل آية واجبة وفيه نظر لان
الظاهر أن ما في المجتبى مبني على قول الامام بأنها بتمامها واجبة وذكر الآية تمثيلاً لا تقييداً اذ بترك شيء منها آية
أو أقل ولو حرفاً لا يكون آيةاً بكليتها الذي هو الواجب كما أن الواجب ضم ثلاث آيات فلو قرأ دونها كان تاركاً
لواجب أفاده (الرحي) (قوله) ككل تكبيرة عيّد وهي ست تكبيرات كما سيأتي في محله ح (قوله) وتعديل
ركن عطف على تكبيرة اي وككل تعديل ركن ومثله تعديل القومة وتعديل الجلسة على ما يأتي قريباً ح
(قوله) واتيان كل الخ) بالرفع عطف على كل الاول أو بالجر عطف على كل الثاني والمراد أن من الواجبات اتيان

كل فرض او واجب في محله وتركه تركير كل منهما واذا هذا المراد بقوله كما يأتي اي في آخر الواجبات (قوله
وترك تركير كل) هكذا في بعض النسخ وعلت المراد منه والذي في عامة النسخ وترك كل باسقاط تكرير وتوجيه
بأن يجعل قوله ككل تكبيرة تنظر الآية في قوله يسجد بترك آية والمعنى كما يسجد بترك كل تكبيرة عید بمفرد هاء وترك
كل تعديل ركن بمفرد هاء وترك آيات كل من التكبيرات او التعديلات جله وكذا بترك كل هذه المذكورة
جمله ولا يخفى ما فيه (قوله تعدل ثلاثا قصارا) أي مثل ثم نظرا الخ وهي ثلاثون حرفا لقوله آية طويلة قدر ثلاثين
حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن سبأ في فصل بجهر الامام أن فرض القراءة آية وأن الآية عرفا طائفة
من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقدير اكلم بلة الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الحجة اه ومقتضاه أنه
لو قرأ آية طويلة قدر ثمانية عشر حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات وقد يقال ان المشروع ثلاث آيات متوالية
على النظم القرآني مثل ثم نظرا الخ ولا يوجد ثلاث متوالية اقصر منها فالواجب اما هي او ما يعدلها من غيرها
لا ما يعدل ثلاثة امثال اقصر آية وجدت في القرآن ولذا قال تعدل ثلاثا قصارا ولم يقل تعدل ثلاثة امثال اقصر
آية على أن في بعض العبارات تعدل اقصر سورة فليست اقل وسنذكر في فصل الجهر زيادة في هذا البحث (قوله
ذكره الحلبي) اي في شرحه الكبير على المنية وعبارته وان قرأ ثلاث آيات قصارا او كانت الآية او الايتين تعدل
ثلاث آيات فصاير خرج عن حد الكراهة المذكورة يعني كراهة التحريم قال الشارح في شرحه على الملتقى ولم أذكره
لغيره وهو مهم فيه يسر عظيم لدفع كراهة التحريم اه قلت قد صرح به في الدرر أيضا حيث قال وثلاث آيات
قصار تقوم مقام السورة وكذا الآية الطويلة اه ومثله في الفيض وغيره وفي التارخانية لقوله آية طويلة كآية
الكبرى او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لانه ماقرا
آية تامة في كل ركعة وعاقبتهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصار او يعدلها فلا تكون قراءة
أقل من ثلاث آيات اه وهذا يفيد أن بعض الآية كآية في أنه اذا بلغ قدر ثلاث آيات قصار يكتفى (قوله في
الاوليين) تنازع فيه قراءة وضم في قول المصنف قراءة فاتحة الكتاب وضم سورة لان الواجب في الاوليين
كل منهما فافهم (قوله وهل يكره) اي ضم السورة (قوله المختار لا) اي لا يكره تحريم بل تنزيها لانه
خلاف السنة قال في المنية وشرحها فان ضم السورة الى الفاتحة ساهيا يجب عليه سجدة السهو في قول أبي
يوسف لتأخير الركوع عن محله وفي أظهر الروايات لا يجب لان القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقتصار
على الفاتحة مسنون لا واجب اه وفي الجرح عن نحر الاسلام ان السورة مشروعة في الآخرين فلا وفي
الذخيرة أنه المختار وفي المحيط وهو الاصح اه والظاهر أن المراد بقوله نقل الجواز والمشروعية بمعنى عدم
الحرمة فلا ينافي كونه خلاف الاولى كما أفاده في الحلبي (قوله لان كل شفيع منه صلاة) كأنه والله اعلم لتكثفه
من الخروج على رأس الركعتين فاذا قام الى شفيع آخر كان بائنا صلاة على تحريم صلاة ومن تحة صرحوا بانها
لنوى أربع لا يجب عليه بغير يتهاوى الركعتين في المشهور عن أصحابنا وأت القيام الى الثالثة بمنزلة تحريم
استدأه حتى ان فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول وقالوا يستحب الاستفتاح في الثالثة
والاعتود وعلمه في الحلبي وسيأتي أيضا في باب الوتر والنوافل قال ح ولا ينافيه عدم افتراض القعدة
الاولى فيه الذي هو الصحيح لان الكل صلاة واحدة بالنسبة الى القعدة كما في الجرح عند قول الكثر فرفضها
التحريم (قوله احتياطا) أي لما ظهرت آثار السنة فيه من أنه لا يؤذن له ولا يقام أعطيناه حكم السنة
في حق القراءة احتياطا ح (قوله وتعين القراءة في الاوليين) لا يتكرر هذا مع قوله قبله في الاوليين لان المراد
هنا القراءة ولو آية فتعين القراءة مطلقا فيها واجب وضم السورة مع الفاتحة واجب آخر ط (قوله من
الفرض) اي الرباعي او الثلاثي وكذا في جميع الفرض الثاني كالفجر والجمعة ومقصود السفر (قوله
على المذهب) اعلم أن في محل القراءة المفروضة في الفرض ثلاثة أقوال الاول أن محلها الركعتان الاوليتان
عينا وصحهما في البدائع الثاني أن محلها ركعتان منها غير عين أي فيكون تعيينها في الاوليين واجبا وهو المشهور
في المذهب الثالث أن تعيينها فيها مفضل وعليه مشي في غاية البيان وهو ضعيف والقولان اتفاقا على أنه
لو قرأ في الآخرين فقط لصح ويلزمه سجود السهو لو ساهيا لكن سببه على الاول تغيير الفرض عن محله وتكون
قراءته قضاء عن قراءته في الاوليين وسببه على الثاني ترك الواجب وتكون قراءته في الآخرين اداء كذا

وترك تركير كل كما يأتي فليحفظ
(وتم) أقصر (سورة) كالكوثر
او ما قام مقامها وهو ثلاث آيات
قصار نحو ثم نظرت عيسى ويسر
ثم أدبر واستكبر وكذا لو كانت
الآية او الايتين تعدل ثلاثا
قصار ذكره الحلبي في الاوليين من
الترجس وهل يكره في الآخرين
المختار لا (و) في (جميع) ركعات
(النفل) لان كل شفيع منه صلاة
(و) كل (الوتر) احتياطا وتعين
القراءة في الاوليين من الفرض
على المذهب

مطالب
كل شنيع من النفل صلاة

في نوافل البحر وفيه من سجود السهو واختلّفوا في قراءته في الآخرين هل هي قضاء أو أداء فذكر القدرى
 أنها أداء لأن الفرض القراءة في ركعتين غير عين وقال غيره أنها قضاء في الآخرين استدلالاً بعدم صحة اقتداء
 المسافرين بالمقيم بعد خروج الوقت وإن لم يكن قرأ الإمام في الشفع الأول ولو كانت في الآخرين أداء لجازلانه
 يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق القراءة فلما لم يجز علم أنها قضاء وأن الآخرين خلّصوا عن القراءة وبوجوب
 القراءة على مسجوق أدرك إحاطة في الآخرين ولم يكن قرأ في الأولين كذا في البدائع اهـ أقول في ههنا
 اشكال وهو أنه لا خلاف عندنا في فرضية القراءة في الصلاة وإنما الكلام في تعيين محلها وحاصل الأقوال الثلاثة
 أن تعيينها في الأولين فرض أو واجب أو سنة وقد علت نصحيح القول الأول وحينئذ فلا يخلو ما أن يراد أنه
 فرض قطعي أو فرض على وهو ما يفوت الجواز به ووجهه وعلى كل يلزم من عدم القراءة في الأولين فساد الصلاة
 كالأخر الركوع عن السجود ولا فائل بذلك عندنا في تعيين المصير إلى القول بالوجوب الذي عليه المتون والذي
 يظهر أن في المسألة قولين فقط وأن القول الأول والثاني واحد فقوله محلها الركعتان الأوليان عيناً معناه
 أن التعيين فيهما واجب وهو المراد بالقول الثاني فيكون تأخير القراءة إلى الآخرين قضاءً مثل تأخير السجدة
 من الركعة الأولى إلى آخر الصلاة ويقابل ذلك القول بأن تعيين الأولين أفضل وعليه فالقراءة في الآخرين أداء
 لا قضاء وهما القولان اللذان ذكرهما صاحب البحر في سجود السهو عن البدائع ويدل لذلك أن صاحب المنية
 ذكر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الأولين فقال في الحلية وهذا عند القائلين بأن محلها الركعتان
 الأوليان عيناً وقد عرفت أنه الصحيح وعليه مشي في الخلاصة والكافي وأما عند القائلين بأن محلها ركعتان منها
 بغير أعيانها فظاهر قولهم أن القراءة في الأولين أفضل أنه ليس بواجب بل الظاهر أنه سنة وغير خاف أن ثمة
 الخلاف نظري في وجوب سجود السهو إذا تركها في الأولين أو في أحدهما سهواً لتأخير الواجب سهواً عن محله
 وعلى السنة لا يجب اهـ ملخصاً وهو صريح في أن الأقوال اثنان لا ثلاثة وفي أن المراد بالقول بأن محل القراءة
 الأوليان عيناً هو الوجوب لا الاقتراض وظهر بهذا أن صاحب البحر لم يصب في بيان الأقوال ولا في التفرع
 عليها كما لم يصب من نقل عبارته على غير وجهها وبما قرأناه ارتفع الاشكال واتضح الحال والحاصل أنه قبل أن
 محل القراءة ركعتان من الفرض غير عين وكونها في الأولين أفضل وقبل أن محلها الأوليان منه عيناً فيجب
 كونها فيهما وهو المشهور في المذهب الذي عليه المتون وهو الصحيح وعلت تأييده بملصق في عبارة البحر
 عن البدائع من مسألة المسافرين والمسجوق وقال القهستاني أنه الصحيح من مذهب أصحابنا فلا جرم قال
 الشارح على المذهب فافهم * الحمد لله على التوفيق والهداية إلى أقوم طريق (قوله على كل السورة) حتى قالوا
 لو قرأ حرفاً من السورة ساهياً ثم تذكر بقراءة الفاتحة ثم السورة ويلزمه سجود السهو بحر وهل المراد بالحرف
 حقيقته أو الكلمة يرجع ثم رأيت في سم والجر قال بعد ما زو قبه في فتح القدير بأن يكون مقدراً بما ينادى به
 ركن اهـ أي لأن الظاهر أن العلة هي تأخير الابتداء بالفاتحة والتأخير البشري وهو ما دون ركن معفو عنه تأمل
 ثم رأيت صاحب الحلية أي ما يحتمل شيخه في الفتح من القيد المذكور بما ذكره من الزيادة على التشهد في القعدة
 الأولى الموجبة للسهو بسبب تأخير القيام عن محله وأن غير واحد من المشايخ قد رها بمقدار أداء ركن (قوله
 وكذا ترك تكريرها الخ) فلو قرأها في ركعة من الأولين مرتين وجب سجود السهو لتأخير الواجب
 وهو السورة كما في الذخيرة وغيرها وكذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها كما في الظهيرية أما لو قرأها قبل السورة مرة
 وبعد ما تم فلا يجب كما في الحاشية واختاره في المحيط والظهيرية والخلاصة وصححه الزاهد لعدله لزوم التأخير
 لأن الركوع ليس واجباً بآثار السورة فإنه لو جمع بين سور بعد الفاتحة لا يجب عليه شيء كذا في البحر هنا وفي سجود
 السهو قال في شرح المنية وقيد بالأولين لأن الاقتصار على مرة في الآخرين ليس واجباً حتى لا يلزمه سجود
 السهو بتكرار الفاتحة فيهما سهواً ولو نعلمه لا يكره ما لم يؤد إلى التطويل على الجماعة وإطالة الركعة على
 ما قبلها اهـ (قوله بين القراءة والركوع) يعني في الفرض الغير الشائعي ومعنى كونه واجباً أنه لو ركع قبل
 القراءة صح ركوع هذه الركعة لأنه لا يشترط في الركوع أن يكون مترسباً على قراءة في كل ركعة بخلاف الترتيب
 بين الركوع والسجود مثلاً فإنه فرض حتى لو سجد قبل الركوع لم يصح سجود هذه الركعة لأن أصل السجود يشترط
 ترتبه على الركوع في كل ركعة كترتب الركوع على القيام كذلك لأن القراءة لم تفرض في جميع ركعات الفرض بل

(وتقديم الفاتحة على كل
 السورة) وكذا ترك تكريرها قبل
 سورة الأوليين (ورعاية الترتيب
 بين القراءة والركوع) (فيما
 يتكرر)

في ركعتين منه بلا تعيين أما القيام والركوع والسجود فانهام مينة في كل ركعة نعم القراءة فرض ومحملها القيام من حيث هو فاذا ضاق وقتها بأن لم يقرأ في الاولين صار الترتيب بينهما وبين الركوع فرضا لعدم إمكان تذكر الركعة وأمكن فرضية هذا الترتيب عارضة بسبب التأخير فلذا لم ينظر واليه واقتصر واعي أن الترتيب بينهما واجب لأن إيقاع القراءة في الاولين واجب هذا توضيح ما حققه في الدرر والحاصل أن الترتيب المذكور واجب في الركعتين الاولين وعينه فيما لو أخر القراءة الى الآخرين وركع في كل من الاولين بلا قراءة أصلاً ما لو قرأ في الاولين صار الترتيب فرضاً حتى لو تذكر السورة راكعاً فعاد وقرأها ثم أعاد الركوع لأن السورة التحقت بما قبلها وصارت القراءة كلها فرضاً قبله ثم تأخير الركوع عنهما ويظهر من هذا أن هذا الترتيب واجب قبل وجود القراءة فرض بعدها نظيره قراءة السورة فانهما قبل قراءتهما تسمى واجبا وبعدها تسمى فرضاً وحينئذ فيكون الاصل في هذا الترتيب الوجوب وفرضيته عارضة كعروضها فيما لو أخر القراءة الى الآخرين لكن قد يقال ان هذا الترتيب يغني عنه وجوب تعيين القراءة في الاولين الآن يقال لما كان هذا التعمين لا يحصل الاجتهاد الترتيب جعله واجباً آخر فتدبر (قوله) أما فيما لا يتكرر أي في كل الصلاة وفي كل ركعة ففرض وذلك كترتيب القيام والركوع والسجود والعودة الاخير كما علمته آنفاً ومراً أيضاً عند قوله وبقي من الفروض وبناء هناك ولا يدعي إطلاقه أن القراءة مما لا يتكرر في كل ركعة مع أن ترتيبها على الركوع غير فرض لأن مراده بما لا يتكرر ما عداها بقية نصريحه قبله بوجوب ترتيبها فلا مناقضة في كلامه فافهم فان قلت ذكر في الكافي النسبة من باب سجود السهو وأنه يجب بأشياء منها تقديم ركن بأن ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع لأن مراده الترتيب واجبة عندنا خلافاً لغيره فاذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب اهـ ووقع نظيره في الذخيرة مع أنه في الكافي ذكره أن ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود فرض لأن الصلاة لا توجد الا بذلك اهـ قلت أجاب في البحر بأن قولهم ههنا الترتيب شرط معناه أن الركن الذي قدمه يلغو ويلزمه اعادته مرتباً حتى اذا سجد قبل الركوع لا يعتد به هذا السجود بالاجماع كما صرح به في النهاية فيشترط اعادته وقولهم في سجود السهو ان الترتيب واجب معناه أن الصلاة بعد اعادته ما قدمه لا تفسد بترك الترتيب صورة الحاصل بزيادة ما قدمه والحاصل أن افتراض الترتيب بمعنى افتراض اعادته ما قدمه ووجوبه بمعنى إيجاب عدم الزيادة لأن زيادة ما دون ركعة لا تفسد الصلاة فكان واجبا لا فرضاً بخلاف الاول وقد خفي هذا على صدر الشريعة حتى ظن أن الترتيب واجب مطلقاً الا في تكبيرة الافتتاح والقعدة الاخيرة وهو عجيب لما عرفت من كلام النهاية (قوله كالسجدة) الكافي استقصائية اذ لم يتكرر في الركعة سواها ومثله الكافي في قوله كعدد ح والمراد بهما السجدة الثانية من كل ركعة فالترتيب بينهما وبين ما بعدهما واجب قال في شرح المنية حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكرها فيما بعدهما من قيام أو ركوع أو سجود فإنه يقضيها ولا يقضي ما فعله قبل قضاها مما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجود بل يلزمه سجود السهو فقط لكن اختلف في لزوم قضاء ما تركه ركعاً فضاءها فيه كالمترك وهو ركن أو ساجداً أنه لم يسجد في الركعة التي قبلها فإنه يسجد هاو هل بعيد الركوع أو السجود المتذكر فيه في الهداية أنه لا تجب اعادته بل تسحب معللاً بأن الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي الخاتمة أنه يعيده والافسد صلاته معللاً بأنه ارتفع بالعود الى ما قبله من الاركان لأنه قبل الرفع منه يقبل الرفض بخلاف ما لو تذكر السجدة بعد ما رفع من الركوع لأنه بعد ما تم بالرفع لا يقبل الرفض اهـ ومثله في الفتح قال في البحر فعلم أن الاختلاف في الاعادة ليس بناء على اشتراط الترتيب وعدمه بل على أن الركن المتذكر فيه هل يرتفع بالعود الى ما قبله من الاركان اولاً اهـ تأمل والمعتقد ما في الهداية فقد جرم به في الكثرة وغيره في آخرباب الاستخلاف وصرح في البحر بضعف ما في الخاتمة هذا والتقييد بالترتيب بينهما وبين ما بعدهما للاحتراز عما قبلها من ركعتها فان الترتيب بين الركوع والسجود من ركعة واحدة شرط كما مر وتبين عليه في الفتح (قوله) وفي كل الصلاة كعدد ركعاتها أي أن الترتيب بين الركعات واجب قال الزيلعي فان ما يقضيه بعد فراغ الامام اول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضاً لكان آخر اهـ ورد في البحر بأنه لا يصح أن يدخل تحت الترتيب الواجب اذ لا شيء على المسبوق ولا نقص في صلاته أصلاً فلذا اقتصر في الكافي على المتكرر في كل ركعة اهـ وكما أنه فهم أن مراد الزيلعي أن الترتيب المذكور واجب على المسبوق وليس كذلك بل مراده أنه واجب على غيره بدليل مسألة المسبوق

أما فيما لا يتكرر ففرض كما مر
(في كل ركعة كالسجدة) أو في كل الصلاة كعدد ركعاتها

قوله تأمل وجه التأمل أن كلام الهداية صريح في أن الاعادة مبنية على أن الترتيب ليس بفرض وقد يجب بأن الخلاف من الطرفين ليس مبدئياً على ما ذكره لان الخلاف من طرف الهداية مبنية على أن الترتيب ليس بركن والخلاف من طرف الخاتمة ليس مبنياً على أنه ركن بل على الارتقاء اهـ منه

وسيان ذلك أنه لو اقتضى في الثالثة الرابعة من الصلاة لا يجوز له أن يصلي أول صلاة امامه الذي فاته ولو فعل فسدت
صلاته لانفراده في موضع الاقتداء بل يجب عليه متابعتة فيما أدركه ثم اذا لم يقضى ما فاته وهو أول صلاته الا من
حدث القعدة فقد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب فرضا لكان ما يقضيه آخر صلاته حقيقة
من كل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر والدليل على ما قلنا من أن مراد الزبلي وجوب الترتيب على غير المسبوق
ما في الفتح حيث قال اوفى كل الصلاة كركعات الضرورة الاقتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلي
اخر الركعات قبل اولها اه فن ظن أن كلام الفتح مخالف لكلام الزبلي فقد وهم نعم كلام الفتح أظهر في
المراد فافهم فإن قلت وجوب الشيء انما يصبح اذا امكن ضده وعدم الترتيب بين الركعات غير ممكن فان المصلي كل
ركعة اتي بها أولا فهي الاولى وثانيا فهي الثانية وهكذا قلت يمكن ذلك لانه من الامور الاعتبارية التي تبني عليها
أحكام شرعية اذا وجد معها ما يقتضيها فاذا صلي من الفرض الرباعي ركعة غير وقصد أن يجعلها الاخيرتين
فهو لولا اذا حقق قصده بأن ترك فيها القراءة وقرأ فيما بعدهما لم يثبت بيني عليه أحكام شرعية وهي وجوب
الاعادة والاثم لوجود ما يقتضي تلك الاحكام وهذا اعتبر الشارع صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث الاقوال
فأوجب عليه عكس الترتيب مع أن كل ركعة اتي بها أولا فهي الاولى صورة لكنها في الحكم ليست كذلك فكما
أوجب الشارع عليه عكس الترتيب بأن امره بأن يفعل ما يستتي على ذلك من قراءة وجهر وكذلك امر غيره
بالترتيب بأن يفعل ما يقتضيه بأن يقرأ أولا ويجهر أو يسر وإذا خالف يكون قد عكس الترتيب حكما ولهذا عبر
المصنف كالكثر وغيره بقوله ورعاية الترتيب اي ملاحظة باعتبار الالتيان بما يجب اولاً في الاول وآخر في الآخر
والحاصل أن المصلي اما منفرد أو امام أو مأوم فالاولان يظهر فيهما ثمة الترتيب بما ذكرنا ولو سلمنا عدم ظهور
الثمة فيهما تظهر في المأوم فانه امام مدرك أو مسبوق فقط والآخر فقط او مركب على ما سيأتي بيانه في محله
أما المدرك فهو تابع لامامه فحكمه حكمه وأما المسبوق فقد علمت أن اللازم عليه عكس الترتيب وأما الملاحظ
فالواجب عليه الترتيب بعكس المسبوق وعند زفر الترتيب فرض عليه فإذا أدرك بعض صلاة الامام فقام
فعليه أن يصلي أولا ما نام فيه بلا قراءة ثم يتابع الامام فلو تابعه أولا ثم صلى ما نام فيه بعد سلام الامام جازعنا
وأثم تركه الواجب وعند زفر لا تصح صلاته قال في السراج عن الفتاوى المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاته فانه تفسد
صلاته وهو الاصح واللاحق اذا تابع الامام قبل قضاء ما فاته لا تفسد خلافا لزراره وأما المركب كالواقدي
في ثمانية الفجر فقام الى أن سلم الامام فهذا الاحق ومسبوق ولم يصل شيئا فيصلي أولا الركعة التي نام فيها بلا قراءة
ثم التي سبق بها بقراءة وان عكس صح وأثم تركه الترتيب الواجب فيجب عليه اعادة الصلاة سواء كان عامدا
لادائها مع كراهة التحريم أو سهوا لعدم امكان الجهر بسجود السهولان ختام صلاته وقع بما لحق فيه واللاحق
ممنوع عن سجود السهولان خلف الامام حكما فثبت بهذا أن اللاحق يتوهم قد أوجبوا عليه الترتيب كالزموا
المسبوق بعكسه وليس ذلك الا من حيث الاعتبار والحكم لا من حيث الصورة فافهم (قوله حتى لو نسي الخ)
تفريع على قوله كالسجدة (قوله من الاولى) ليس بقيد وخصه بالبعدا من الآخر ط (قوله قبل الكلام)
المراد قبل اتيانه بمفسد ط (قوله لكنه يشهد) اي يقرأ التشهد الى عبده ورسوله فقط ووجه بالصلوات
والدعوات في تشهد السهولة على الاصح ط (قوله ثم يشهد) اي وجوبا وركعة عن القعدة لان التشهد
يستلزمها لانه لا يوجد الا فيها تامل (قوله لانه يطل الخ) اي لان التشهد يعني مع القعدة بقريته قوله
أما السهوية فتتفرع التشهد لا القعدة ح أما بطلان القعدة بالعود الى الصلابة أي السجدة التي هي من صلب
الصلاة أي جزء منها فلا شراط الترتيب بين القعدة وما قبلها لانها لا تكون اخيرة الا بانها سائر الاركان وأما
بطلانها بالعود الى التلاوية فقال ط لان التلاوية لما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلابة بخلاف ما اذا
تركها أصلا وقال الرقي لانها تابعة للقراءة التي هي ركن فأخذت حكم القراءة فلزم تأخير القعدة عنها (قوله
أما السهوية) اي السجدة السهوية والمراد الجنس لانها سجدة ثمان ط (قوله فتتفرع التشهد) اي بطله لانه واجب
مثلها فوجب اعادةه وانما لا ترفع القعدة لانها ركن فهي أقوى منها (قوله بمجرد رفعه منها) اي من السهوية
بلا قعود ولا تشهد لم تفسد صلاته لان القعدة الركن لم ترتفع فلا تفسد صلاته بترك التشهد الواجب (قوله
بخلاف تلك السجدين) اي الصلابة والتلاوية فانه لو سلم بمجرد رفعه منها تفسد صلاته لرفعها القعدة (تنبيه)

حتى لو نسي سجدة من الاولى
قضاها ولو بعد السلام قبل
الكلام لكنه يشهد ثم يسجد
للسهوية يشهد لانه يطل بالعود
الى الصلابة والتلاوية أما السهوية
فتتفرع التشهد لا القعدة حتى لو سلم
بمجرد رفعه منها لم تفسد بخلاف
تلك السجدين

مطلب
قد يشار الى المثني باسم الإشارة
الموضوع للمعرد

قد يشار إلى المنع باسم الإشارة الموضوع للمفرد كما هنا ومثله قوله تعالى عوان بين ذلك أي بين الفارض والبكر
وقول الشاعر ان الغير وللشمر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل فافهم (قوله وتعديل الأركان) هو
سنة عندهما في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجب حتى يجب سجدة السهو بتركه كذا في
الهداية ويزم بالشأن في الكثر والوقاية والمتقى وهو مقتضى الأدلة كما يأتي قال في البحر وبهذا ضعف قول
الجرجاني (قوله وكذا في الرفع منهما) أي يجب التعديل أيضا في القومة من الركوع والجلسة بين السجدين
ونضمن كلامه وجوب نفس القومة والجلسة أيضا لأنه يلزم من وجوب التعديل فيهما وجوبهما (قوله
على ما اختاره الكمال) قال في البحر ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة أي في الركوع والسجود
وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله ولا امر
في حديث المسي صلته ولما ذكره قاضي خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في المحيط
فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لأن الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار المحقق ابن
الهام وتليذه ابن امير حاج حتى قال انه الصواب والله الموفق للصواب اه وقال في شرح المنية ولا ينبغي أن
يعدل عن الدراية أي الدليل اذا وافقها رواية على ما تقدم عن فتاوى قاضي خان ومثله ما ذكر في القنية من قوله
وقد شد القاضى الصدر في شرحه في تعديل الأركان جميعها تشديدا بليغا فقال وكمال كل ركن واجب عند أبي
حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة في كل ركعة في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن
كل عضو منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو عمد بتركه
أشد الكراهة ويلزمه أن يعد الصلاة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنباً تلزمه الاعادة
والمعتبر هو الأول كذا هذا اه والحاصل أن الأصح رواية ودراية وجوب تعديل الأركان وأما القومة والجلسة
وتعديلهما فالمشهور في المذهب السني وروى وجوبها وهو الموافق للأدلة وعليه الكمال ومن بعده من
التأخرين وقد علت قول تليذه انه الصواب وقال أبو يوسف بفرضية الكل واختاره في الجمع والعين ورواه
الطحاوي عن ابي جهم النخعي وقال في الفقيه انه لا يحوط اه وهو مذهب مالك والشافعي وأحد للعلامة
البركي رسالة سماها معدل الصلاة أوضح المسألة فيها غاية الإيضاح وبسط فيها أدلة الوجوب وذكر ما يترتب على
ترك ذلك من الآفات وأوصلها إلى ثلاثين آفة ومن المكروهات الحاصلة في صلاة يوم وليلة وأوصلها إلى أكثر من
ثلثمائة وخمسين مكروها فينبغي مراجعتها ومطالعها (قوله لكن المشهور الخ) استدراك على قوله وكذا
في الرفع منهما وحاصله أن وجوب تعديل الركوع والسجود ظاهر موافق للقاعدة المشهورة لأن التعديل مكمل
لهما أما وجوب تعديل القومة والجلسة فغير ظاهر لأن القومة والجلسة اذا كانتا واجبتي على ما اختاره
الكمال يلزم أن يكون التعديل فيهما مسنة لأن مكمل الواجب يكون سنة فهذه القاعدة لا توافق مختار الكمال
لأنه الوجوب في الكل ولا مرواه الطحاوي عنهم لأنه القرض في الكل ولا ما هو المشهور عن أبي حنيفة ومحمد
لأنه أما السنية في الكل على تخريج الجرجاني أو الوجوب في تعديل الأركان والسنية في الباقي على تخريج
الكرخي لأنه فصل كما في شرح المنية وغيره بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة والجلسة بأن الأولى
مكملة للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال
فكانا سنتين إظهارا للتفاوت بين المكملين اه فافهم وأجاب ح بأنه لا يثبت مخالفة القاعدة حيث
اقتضاها الدليل أقول على أن ما ذكره الشارح من القاعدة مأخوذة من الدرر واعترضه في العزيمة بأنه ليس له
وجه صحة قال ولعل منشأه ما في الخلاصة من أن الواجب إكمال الفرائض والسنن إكمال الواجبات والآداب
إكمال السنن ولا يذهب عليك أنه ليس معناه ذلك فليدبر اه أي لأن معناه أن الواجب شرع لإكمال الفرائض
الخ لأن كل ما يكمل القرض يكون واجبا وهكذا (قوله وعند الثاني الأربعة فرض) أي على يفوت الجواز
بقونه كما قد مني بانه في آخر بحث الفرائض (قوله ولو في نفل) لأنه وإن كان كل شفع منه صلاة على حدة حتى
افترضت القراءة في جميعه لكن القاعدة إنما فرضت للخروج من الصلاة فإذا قام إلى الثالثة تبين أن ما قبلها يمكن
أو ان الخروج من الصلاة فلم تنبئ القاعدة فريضة وقامه في ح عن وتر البحر (قوله في الأصح) خلافا لمحمد
في افتراضه قاعدة كل شفع نفل وللطحاوي والكرخي في قوله ما هنا في غير النفل سنة لكن في النهر قال

مطلب
لا ينبغي أن يعدل عن الدراية اذا
وانتقمار رواية
قوله الدراية المراد بالدراية بالمدال
المهمل في أولها العلم الحاصل من
أحد النصوص الشرعية الصحيحة
اه منه
(وتعديل الأركان) أي تسكين
الجوارح قدر تسيخه في الركوع
والسجود وكذا في الرفع منهما
على ما اختاره الكمال لكن
المشهور أن مكمل الفرض
واجب ومكمل الواجب سنة
وعند الثاني الأربعة فرض
(والسجود الأول) ولو في نفل
في الأصح

قوله وهو الانتقال أي الانتقال
من ركن إلى ركن الذي مترعته
في الفرائض وهو ركن مقصود
لغيره لأن افتراض الانتقال من
الركوع مثلا لاجل الاتيان
بالسجود اذ لو دام ركعا لم يفتق
السجود كما قد مناه هناك وهو
دون الفرض المقصود لذاته فيكون
مكملة سنة ومكمل الأول واجبا
إظهارا للتفاوت بينهما اه منه

في البدائع وأكثر مشايخنا يطلقون عليه اسم السنة اطلاقاً وجوبه عرف بها اولاً ان المؤكدة في معنى الواجب وهذا يقتضي رفع الخلاف (قوله) وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد ضمير فيه لا يصح ارجاعه للتشهد خلافاً لمن وهم وان كان ترك الزيادة فيه اي في أثناء كلماته واجباً أيضاً أكثر الزيادة عليه أي بعد تمامه كما سيأتي فيه عين ما قاله ح من ارجاعه للقعود الاول اي في الفرض والسنة المؤكدة لانها في النفل مطلوبة وأقل الزيادة المقررة للواجب مقدار اللهم صل على محمد فقط على المذهب كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله) وأراد بالاول غير الاخير) ليشمل ما اذا صلى ألف ركعة من النفل بتسليمه واحدة فان ما عدا القعود الاخير واجب ومفهومة فرضية كل قعود اخر في أي صلاة كانت ويستثنى منه القعود الذي بعده سجود السهو فانه واجب لا فرض لماسياً من انه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة ح (قوله) وقد يجاب بأنه عارض) اي بسبب الاستخلاف فان المسافر بقصر قعوده على رأس الركعتين لانه آخر صلاته والمقيم بالاستخلاف قام مقامه فقصر عن عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية قبل وجوب جهاد الاضامن المسيوق كالواقدي بالامام في ثانية المغرب فان القعود الثاني ما عدا الاخير فرض عليه بمتابعة الامام وحاصله أن قعود الامام الاخير يفرض على المسيوق بمتابعته لانه هو عارض بالاعتداء وأقول هذا مخالف لما في البحر والنهر من قولهما أراد بالاول ما ليس باخيراً المسيوق بثلاث في الرابعة يقعد ثلاث قعدات والواجب منها ما عدا الاخرة اه ويدل عليه ما سيأتي في الامامة من أن المسيوق لو قام قبل السلام قبل قعود امامه قدر التشهد فان قرأ في قيامه قدر ما تجوز به الصلاة بعد فراغ الامام من التشهد جازت صلاته والا فلا وسيأتي تمام بيانها فلو كان القعود فرضاً عليه لم يصح هذا التفصيل ولطأت صلاته مطلقاً فافهم (قوله) (والتشهدان) اي تشهد القعدة الاولى وتشهد الاخرة والتشهد المروي عن ابن مسعود لا يجب بل هو افضل من المروي عن ابن عباس وغيره خلافاً لما بحثه في البحر كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله) بترك بعضه ككلمة قال في البحر من باب سجود السهو فانه يجب سجود السهو بتركه ولو تلا في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد منظوم بترك بعضه كترك كلمة اه (قوله) وكذا في كل قعدة) أشار به الى التورك على المتن في تعبيره بالثنية اذ لو أفرد لكان اسم جنس شاملاً لكل تشهد كما أشار اليه في البحر ح (قوله) في الاصح) مقابله ما قيل انه فيما عدا الاخرة سنة (قوله) في تشهدي المغرب) اي اقتدى به في التشهد الاول من تشهدي المغرب فيكون قد أدرك في التشهدين وقوله وعليه أي على الامام سهو فسجد أي المأموم معه أي مع الامام لوجوب المتابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر أي الامام سجود تلاوة فسجد أي المأموم مع الامام لان سجود التلاوة يرفع القعدة ثم سجود أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم لا يعتد به الا اذا وقع خاتماً لافعال الصلاة وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم قضى أي المأموم الركعتين لما قدمنا من أن المسبوق يقضي آخر صلاته من حيث الافعال في هذه الحثية ما صلا مع الامام آخر صلاته فاذا أتى بركعة مما عليه كانت ثانية صلاته فيقعده ثم يأتي بركعة ويقعد اه ح (قوله) ووقع له) اي للمأموم كذلك أي مثل ما وقع للامام بأن سها فيما يقضيه فسجد له وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد له وتشهد ثم سجود السهو وتشهد لما ذكرنا ح (قوله) ومثل التلاوة تذكر الصلابة) اي في ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السهو ط (قوله) لهما) اي للامام والمأموم (قوله) زيد أربع) وذلك بأن تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فسجد المأموم معه وتشهد لا ارتفاع القعدة ثم سجود السهو وتشهد لما قدمنا ووقع مثل ذلك للمأموم قصير أربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر الصلابة عن التلاوة كما هو المفروض او بالعكس بأن تراخى تذكر التلاوة عن الصلابة وأما اذا تذكرهما معاً فاما أن يذكر قبل القعدة الاخرة أو بعد ها قبل تشهد سجود السهو أو بعده فان تذكرهما قبل القعدة الاخرة فليس هناك الا ثلاث قعدات وان تذكرهما بعد ها قبل تشهد سجود السهو فأربع وان بعده فخم ومثلي في المأموم تكون عشرة ثم اعلم أنه اذا تذكرهما معا يجب الترتيب بينهما فان كانت التلاوة من ركعة والصلابة من تلك الركعة او بمابعدا وجب تقديم التلاوة وان كانت من ركعة قبلها قدم الصلابة كما في البحر من باب سجود السهو ح (قوله) لما تر) اي من أنه يسجد للسهو بعد التلاوة ح (قوله)

وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد
وأراد بالاول غير الاخير لكن يرد
عليه لو استخلف مسافر سبقه
الحديث مقبلاً فان القعود الاول
فرض عليه وقد يجاب بأنه عارض
(والتشهدان) ويسجد للسهو
بترك بعضه ككلمة وكذا في كل
قعدة في الاصح اذ قد يترك عشر
كن ادرك الامام في تشهدي
المغرب وعليه سهو فسجد معه
وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد
معه وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد
معه ثم قضى الركعتين يشهدين
ووقع له كذلك قلت ومثل التلاوة
تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها
أيضاً لهما زيد أربع أخر لما تر

تعددت التلاوية والصلية) يعني مرتين فقط المزة المتقدمة وهذه ح (قوله زيدت أيضا) صورته تذكر بعد
 القعدة السابعة صلابة أخرى فسجد لها وتشهد ثم قبل أن يسجد للسهو وتذكر التلاوية أخرى أيضا فسجد لها وتشهد
 ثم يسجد للسهو وتشهد فهذه ثلاث ومثله المأموم فهذه ست وأما إذا لم يذكر التلاوية الا بعد تشهد سجود السهو
 فانها تصير ثمانى صور اه ح أقول والذي في غالب النسخ زيد ستون وصورته أن يتذكر بعد القعدة
 السابعة صليتين آخر على التعاقب ويسجد بعد كل منهما فهذه أربع ثم يتذكر بقية آيات السجدة واحدة
 بعد واحدة وهي ثلاث عشرة آية ويسجد بعد كل منها فهذه ست وعشرون فالجوع ثلاثون وإذا وقع مثله للمأموم
 نصير ستين ثم إذا ضم إليها الأربع عشرة التي قدمها الشارح والأربع الانية في قوله عقبيه ولو فرضنا تبلغ
 ثمانية وسبعين وهي المشار إليها في قوله الآتى في ثمانية وسبعين كما تراف الصواب ما في غالب النسخ (قوله
 ولو فرضنا ادراكه الخ) صورته ادراكه الإمام وهو في السجدة الاولى من الركعة الثانية وقعد من غير يسجد
 معه ح (قوله فقط تضى القواعد أنه يقضيها) مراده بالقواعد الواحدة بناء على أن الال الجنسية تبطل
 الجففة وتلك القاعدة هي أن من فاتته شئ من الصلاة بعد اقتدائه أعاده كاللاحق وهذا في حكمه ح أقول عموم
 هذه القاعدة على هذا الوجه لم أر من ذكره نعم وجوب فعل هاتين السجدتين مع الإمام مسلم لوجوب المتابعة
 وان لم تحسب له من الركعة التي يقضيها أو المزموم قضائه ما فان أزاذه بأنه يأتي بهما في الركعة التي يقضيها فسلم
 أيضا وأما ان أراد أنه يأتي بهما زيادة على الركعة المذكورة كما هو المتبادر من كلامه فيحتاج الى نقل والمنقول
 وجوب المتابعة وأنه يقضى ركعة تامة فقط قال في البحر قبيل باب قضاء القوائت وصرح في الذخيرة بأن المتابعة
 فيهما واجبة ومقتضاه أنه لو تركهما لا تفسد صلاته وقد توقفنا في ذلك مدة حتى رأيت في الخنيس وعبارته رجل
 انتهى الى الإمام وقد سجد سجدة فكبر ونوى الاقتداء به ومكث قائما حتى قام الإمام ولم يتابعه في السجدة ثم تابعه
 في بقية الصلاة فلما فرغ الإمام قام وقضى ما سبقه به تجوز الصلاة لأنه يصلى تلك الركعة الفائتة بسجدة تليها بعد
 فراغ الإمام وان كانت المتابعة حين بشرع واجبة في تلك السجدة انتهى اه كلام البحر فقط صرحوا بوجوب
 المتابعة ولم يذكر أنه يصلى ركعة تامة ويسجد فيها ثلاث سجرات أو أربع قضاء عمالم يتابع فيه على أن الواجب
 هو المتابعة وهي لا يمكن قضاؤها بعد فواتها لان السجود لم يجب عليه لذاته لانه غير محسوب من صلاته وانما
 وجب عليه لتلايخالف امامه نعم صرحوا بوجوب سجدة في السهو فيما لو اقتدى بامام عليه سهو قبل أن يسجد
 ولم يتابع امامه فيه فانه يأتي بالسجدة من بعد فراغه استحسانا لان في تحريمه نقصا لانا لا يجبر الا بسجدة واحدة
 النقصان لانعدام الجواب كذا قالوا وهذه العلل لا توجد هنا لان نقصان في تحريمه هنا لان النقصان جاء هنالك
 من قبل امامه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله في زاد أربع آخر) وهذا أيضا مفروض فيما اذا تذكر احداهما
 بعد تشهد السهو فسجد لها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد ثم تذكر الاخرى فسجد لها وتشهد ثم يسجد للسهو
 وتشهد وأما اذا تذكرهما معا فعلى التفصيل المتقدم في التلاوية والصلية فصار مجموع القعدات على ما ذكره
 أربعاً وعشرين وعلى ما ذكرناه من الثمان في تعدد التلاوية والصلية ستاً وعشرين ح أقول هذا على نسخة
 زيدت أما على نسخة زيدستون فهي ثمانية وسبعون كما قترناه على وفق كلامه الآتى لكن قد علمت أن زيادة
 الأربع الاخيرة غير مسلمة لعدم وجوب قضاء السجدة من مال يوجد نقل صريح فالناتى أربع وسبعون نعم على
 ما قترره ح من الثمان في تعدد التلاوية والصلية يزاد سجدتان على ما ذكره الشارح فيكون الحاصل ستاً
 وسبعين (قوله ولفظ السلام) فيه اشارة الى أن انظرا آخر لا يقوم مقامه ولو كان معناه حيث كان قادرا
 عليه بخلاف التشهد في الصلاة حيث لا يختص بلفظ العربى بل يجوز بأى لسان كان مع قدرته على العربى
 ولذا لم يقل ولفظ التشهد وقال ولفظ السلام لكن هذه الاشارة ليحتملها صريح المذوق فانه سيأتى أن الزياح
 نقل الاجماع أن السلام لا يختص بلفظ العربى كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الصحيح) وقيل سنة فتح
 (قوله دون عليكم) فليس بواجب عندنا (قوله فلواتم به الى قوله ذكره الرملى الشافعى) وجد في بعض
 النسخ وليس في نسخة الشارح التي رجعت اليها فتال (قوله وتقتضى قدوة بالاول) اى بالسلام الاول قال
 في الخنيس الامام اذا فرغ من صلاته فلما قال السلام جاء رجل واقتدى به قبل أن يقول عليكم لا يصبردا خلا
 في صلاته لان هذا سلام ألا ترى أنه لو أراد أن يسلم على احد في صلاته ساعيا فقال السلام ثم علم فسكت تفسد

ولو فرضنا تعدد التلاوية
 والصلية لهما أيضا زيدت
 أيضا ولو فرضنا ادراكه للإمام
 ساجدا ولم يسجد هما معهما فقتضى
 القواعد أنه يقضيها ما زاد أربع
 آخر قد بر ولم أر من يه على ذلك
 والله أعلم (ولفظ السلام) مرتين
 فالناتى واجب على الأصح برهان
 دون عليكم وتقتضى قدوة بالاول
 قبل عليكم على المشهور عندنا
 وعليه الشافعية

قوله أو أربع حكى هذا بخطه ولعل
 الاصول أو أربعاً تأمل اه مصححه

قوله فعلى التفصيل المتقدم اى بين
 ان يتذكرهما قبل القعدة الاخيرة
 أو بعدها قبل تشهد سجود السهو
 أو بعده اه منه

صلاته ١٥ رضى (قوله خلافاً للتكملة) اى لشارح التكملة حيث صحح أن الترخيم انما يتقطع بالسلام
 الثاني كما وجد قبله في بعض النسخ (قوله وقراءة قنوت الوتر) اقم لفظ قراءة اشارة الى أن المراد بالقنوت
 الدعاء لا طول القيام كما قيل وحكاها في المجتبى وسبب في محله ابن عبد الرزاق ثم وجوب القنوت مبقى على
 قول الامام وأما عندهما فمفسنة فالخلاف فيه كالخلاف في الوتر كما سيأتى في بابه (قوله وهو مطلق الدعاء) اى
 القنوت الواجب يحصل بأى دعاء كان قال في النهر وأما خصوص اللهم اننا نستعينك فمفسنة فقط حتى لو أتى بغيره
 جازاً جامعاً (قوله وكذا تكبير قنوته) اى الوتر قال في البحر في باب سجود السهو ومما ألحق به أى بالقنوت
 تكبيره وجزم الزيلعي بوجوب السجود بتركه وذكر في الظهيرية أنه لو تركه لا رواية فيه وقيل يجب السجود اعتباراً
 بتكبيرات العبد وقيل لا ١٥ وينبغي ترجيح عدم الوجوب لانه الاصل ولا دليل عليه بخلاف تكبيرات العبد
 اهـ (قوله وتكبير ركوع الثالثة زيلعي) كذا عزاها الى الزيلعي في النهر وتبعه الشارح قال السيد
 ابو السعود في حواشى مسكن في باب سجود السهو قال شيخنا هذا سهو لعدم وجوده في الزيلعي لاني الصلاة
 ولا في السهو وله سبق نظره الى ما ذكره الزيلعي بقوله ولو ترك التكبير التي بعد القراءة قبل القنوت سجد
 للسهو فتوهم أن هذه تكبيرة الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هي تكبيرة القنوت اهـ وكذا انه الرضى
 على أنه لم يجده فيه (قوله وتكبيرات العبد) هي ست تكبيرات في كل ركعة ثلاثة (قوله وكذا
 احدها) أفاد أن كل تكبيرة واجب مستقلة ط (قوله كالخلف التكبير في افتتاحه) أى افتتاح العبدون بقية
 الصلوات كما في المستصفي ونور الابضاح (قوله لىكن الاشبه وجوبه) اى وجوب لفظ التكبير في كل
 صلاة حتى يكره فخر عيا الشروع بغير الله اكبر كذا في شرحه على الملتقى (قوله والجهر للامام) اللام بمعنى
 على مثل وان اسأتم فلها واحترز به عن المنفرد فانه يخبر بين الجهر والاسرار وقوله والاسرار للكل أى الامام
 والمنفرد وقوله فيما يجهر ويسر تفريعاً أن الجهر يجب على الامام فيما يجهر فيه وهو صلاة الصبح والاوليان
 من المغرب والعشاء وصلاة العبد والجمعة والتراويح والوتر في رمضان والاسرار يجب على الامام والمنفرد فيما
 يسر فيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخران من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء
 كما في البحر لكن وجوب الاسرار على الامام بالاتفاق وأما على المنفرد فقال في الجرائد الاصح وذكر في الفصل
 الاثنى أنه الظاهر من المذهب وفيه كلام يستعرفه هنالك (قوله فلو أتم القراءة) في بعض النسخ فلو أتم الفاتحة
 وهذا امثال لتأخير الفرض وهو الركوع هنا عن محله (قوله او ترك السورة الخ) مثال لتأخير الواجب
 وهو السورة عن محله لفصله بين الفاتحة والسورة بأجنبى وهو الركوع المرفوض لوقوعه في أثناء القراءة لانه
 لما قرأ السورة التحقت بالفرض وبعد وجود القراءة يصير الترتيب بينها وبين الركوع فرضاً بخلافه قبل وجودها
 فانه يكون واجباً كما قد منّا تحقيقه في بحث القيام وسبباً في له زيادة تحقيق آخر في فصل القراءة والفرق بين
 القراءة وبين القنوت حيث لا يعود له وقيد بتكرار السورة لانه لو قرأها ثم عاد فقرأ سورة اخرى لا ينتقض ركوعه
 كما في سهو الخلية عن الزاهدى وغيره (قوله أعاد الركوع) محتص بالمسألة الثانية وقوله وسجد للسهو
 راجع للمسألتين وفي التركيب حرازة ولو قال فضمها قائماً وأعاد الركوع سجد للسهو وسلم من هذا ح (قوله
 وترك تكرير ركوع الخ) بالرفع عطف على اتيان لان في زيادة ركوع وسجد تغيير المشرع لان الواجب
 في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان فقط فاذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب ويلزم منه ترك واجب آخر
 وهو ما مر أعنى اتيان الفرض في محله لان تكرير الركوع فيه تأخير السجود عن محله وتثلث السجود فيه تأخير
 القيام او القعدة وكذا القعدة في آخر الركعة الاولى والثالثة فيجب تركها ويلزم من فعلها أيضاً تأخير القيام
 الى الثانية والرابعة عن محله وهذا اذا كانت القعدة طويلة أما الجلسة الخفيفة التي استحبها الشافعى فتركها
 غير واجب عندنا بل هو الافضل كما سيأتى وهكذا كل زيادة بين فرضين يكون فيها ترك واجب بسبب تلك الزيادة
 ويلزم منها ترك واجب آخر وهو تأخير الفرض الثاني عن محله والحاصل أن ترك هذه المذكورات في كلام
 الشارح واجب لغيره وهو اتيان كل واجب او فرض في محله الذي ذكره او لافان ذلك الواجب لا يتحقق الا بترك
 هذه المذكورات فكان تركها واجباً لغيره لانه يلزم من الاخلال بهذا الواجب الاخلال بذلك الواجب فهو
 نظيره ثم من الفرائض الاتصال من ركن الى ركن فانه فرض لغيره كما قد منّا بياناً فلا تكرار في كلامه فافهم

خلافاً للتكملة (د) قراءة (قنوت
 الوتر) وهو مطلق الدعاء وكذا
 تكبير قنوته وتكبير ركوع
 الثالثة زيلعي (وتكبيرات
 العبد) وكذا احدها وتكبير
 ركوع ركعته الثانية كالخلف التكبير
 في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في
 كل صلاة بحر فليحفظ (والجهر)
 للامام (والاسرار) للكل (فيما
 يجهر) فيه (ويسر) وبقي من
 الواجبات اتيان كل واجب
 او فرض في محله فلو أتم القراءة
 فكثرت متفكراً سهواً ثم ركع
 او ترك السورة راعياً فضمها
 قائماً أعاد الركوع وسجد للسهو
 وترك تكرير ركوع وتثلث سجود
 وترك تعود قبل ثانية او رابعة

(قوله وكل زيادة الخ) يجوز كل عطف على تكرير من عطف العام على الخاص ويدخل في الزيادة السكوت حتى لو شك ففكر سجدة السهو وكما وقوله بين الفرضين غير قيد قد دخل الزيادة بين فرض وواجب كالزيادة بين التشهد الاول والقيام الى الركعة الثالثة كما مر والظاهر أن منه قراءة التشهد بعد السجدة الثانية بلا تأخير حتى لو رفع من السجدة وقعد ساجدا يلزمه السهو ومنه يعلم ما يفعله كثير من الناس حين يقرأ المبلغ تكبير القعدة فلا يشعرون بقراءة التشهد الا بعد سكوتهم فلينبه قال ط استفتيد منه أنه لو أطال قيام الركوع أو الرفع بين السجدين أكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهيا يلزمه سجود السهو فلينبه له اه ولم يعزه الى احد نعم ذكر نحوه ابن عبد الرزاق في شرحه على هذا الشرح فقال كأطالة وقوفه بعد الرفع من الركوع اه ولم يعزه أيضا ولم أر ذلك لغيره او يحتاج الى نقل من رأى في سجود السهو من الحلية عن الذخيرة والتمهة نقلا عن غريب الرواية أنه ذكر البلخي في نوادره عن أبي حنيفة من شك في صلاته فأطال تفكره في قيامه أو ركوعه أو وقوفه أو سجوده أو قعوده لا سهوا عليه وان في جلوسه بين السجدين فعليه السهو لأن له أن يبدل البت في جميع ما وصفنا الا فيما بين السجدين وفي القعود في وسط الصلاة اه وقوله لا سهوا عليه مخالف للجمهور في كتب المذهب ولكن هذه رواية غريبة نادرة فليست في رأيت في البحر في باب الوتر عند قول الكثر ويتبع المؤتم كانت الوتر لا القبر أن طول القيام في الرفع من الركوع ليس بشروع (قوله وانصت المقتدى) فلو قرأ خلف امامه كره تحريما ولا نفاس في الاصح كما سيأتي في باب الامامة ولا يلزمه سجود سهو لو قرأ سهوا لأنه لا سهو على المقتدى وهل يلزم المتعمد الاعادة جزم ح وتبعه ط بوجوبها وانظر ما فتد منه اول الواجبات (قوله ومتابعة الامام) قال في شرح المنية لاختلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية اذ هي موضوع الاقتداء واختلاف في المتابعة في الركن القولي وهو انقراء فعندنا لا يتابع فيها بل يستمع وينصت وفيما عدا القراءة من الاذكار يتابعه والحاصل أن متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي أن يفوته بل يأتي به ثم يتابع كالوقوف الامام قبل أن يتم المقتدى التشهد فانه يتبعه ثم يقوم لان الاتيان به لا يفتقر المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعته فتقوته بالكلية فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان به مما اولى من ترك احداهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة كما لو رفع الامام قبل تسبيح المقتدى ثلاثا فالاصح أنه يتابعه لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب اه ملخصا ثم ذكر ما حاصله أنه يجب متابعتها للامام في الواجبات فعلا وكذا تركا كان لزم من فعله مخالفة الامام في الفعل كتركه القنوت وتكبيرات العبد أو القعدة الاولى أو سجود السهو أو التلاوة فتركه المؤتم أيضا وأنه ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق به بالصلاة فلا يشابهه لو زاد سجدة او زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العبدين او على أربع في تكبير الجنائز او قام الى الخامسة ساهيا وأنه لا يجب المتابعة في السنن فعلا وكذا تركه فلا يتابعه في ترك رفع اليدين في التحريمة والثناء وتكبير الركوع والسجود والتسبيح فيهما والتسبيح وكذا لا يتابعه في ترك الواجب القولي الذي لا يلزم من فعله مخالفة في واجب فعلي كالنشيد والسلام وتكبير التشرير بخلاف القنوت وتكبيرات العبدين اذ يلزم من فعلهما مخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام اه فعلم من هذا أن المتابعة ليست فرضا بل تكون واجبة في الفرائض والواجبات الفعلية وتكون سنة في السنن وكذا في غيرها عند معارضة سنة وتكون خلاف الاولى اذا عارضها واجب آخر او كانت في ترك لا يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب فعلي كرفع اليدين للتحريمة وتطائره وتكون غير جائزة اذا كانت في فعل بدعة او منسوخ او ما لا يتعلق به بالصلاة او في ترك ما يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب فعلي وبشكل على هذا ما في شرح القصة في على المقدمة الكيدانية من قوله ان المتابعة فرض كما في النكاح وغيره وانها شرط في الافعال دون الاذكار كما في المنية اه وكذا ما في الفتح والبحر وغيرهما من باب سجود السهو من أن المؤتم لو قام ساهيا في القعدة الاولى يعود وقعد لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة حتى قال في البحر طاهره أنه لو لم يعد تطل صلاته ترك الفرض وقال في النهر والذي ينبغي أن يقال انها واجبة في الواجب فرض في الفرض اه أقول الذي يظهر أنهم أمرادوا بالفرض الواجب وسكون المتابعة فرضا في الفرض لا يصبح على اطلاقه لما صرح حوايه من أن المسبوق لو قام قبل قعود امامه قدر التشهد في آخر الصلاة تصح صلاته ان قرأ ما تجوز به الصلاة بعد قعود الامام قدر

مطابق
مهم في تحقيق متابعة الامام

وكل زيادة تتخلل بين الفرضين
وانصت المقتدى ومتابعة الامام

التشبه واللامع انه لم يتابع في القعدة الاخيرة فلو كانت المتابعة فرضا في الفرض مطلقا لمطلقة مطلقا ثم
تكون المتابعة فرضا بمعنى أن يأتي بالفرض مع امامه أو بعده كالوركع امامه فوركع معه مقارنا أو معاقبا وشاركه
فيه أو بعده ما رفع منه فلو لم يركع أصلا أو ركع ورفع قبل أن يركع امامه ولم بعده معه أو بعده بطلت صلاته
والحاصل أن المتابعة في ذاتها ثلاثة أنواع مقارنة لفعل الامام مثل أن يقارن احرامه لاحرام امامه وركوعه
ركوعه وسلامه اسلامه ويدخل فيها ما لوركع قبل امامه ودام حتى ادركه امامه فيه ومعاقبة لا يتدا ففعل امامه
مع المشاركة في باقيه ومتراحة عنه فمطلق المتابعة الشامل لهذه الأنواع الثلاثة يكون فرضا في الفرض وواجبا
في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض أو عدم لزوم المخالفة كما قد مضاه ولا يشكل مسألة المسبوق
المذكورة لأن القعدة وإن كانت فرضا لكنه يأتي بها في آخر صلاته التي يقضيها بعد سلام امامه فقد وجدت
المتابعة المتراحة فلذا صحت صلاته والمتابعة المقيدة بعدم التأخير والتراخي الشاملة للمقارنة والمعاقبة
لا تكون فرضا بل تكون واجبة في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض وعدم لزوم المخالفة أيضا
والمناجاة المقارنة بلانتهقيب ولا تراخ سنة عنده لا عندهما وهذا معنى ما في المقدمة الكيدانية حيث ذكر المتابعة
من واجبات الصلاة ثم ذكرها في السنن وصراده بالثانية المقارنة كما ذكره القهستاني في شرحها اذا علمت ذلك
ظهر لك أن من قال ان المتابعة فرض أو شرط كما في الكافي وغيره اراد به مطلقا بالمعنى الذي ذكرناه ومن قال
انها واجبة كما في شرح المنية وغيره اراد به المقيدة بعدم التأخير ومن قال انها سنة اراد به المقارنة الحمد لله
على توفيقه وأسأله هداية طريقه (قوله يعني في المجتهد فيه) المراد بالمجتهد فيه ما كان مبنيا على دليل معتبر شرعا
بحيث يسوغ للمجتهد بسببه مخالفة غيره حتى لو كان مما يدخل تحت الحكم وحكمه حاكم براه نفذ حكمه وادفع
حكمه الى حكم آخر لا يراه وجب عليه امضاؤه بخلاف ما اذا كان قولنا مخالفا للكتاب محل متروك التسمية عمدا
أو السنة المشهورة كالكتابة بشاهد معين ونحو ذلك مما سيجي في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى فانه لا يسمى
بمجتهد فيه حتى اذا رفع حكمه الى من لا يراه ينقضه ولا يعضيه وأفاد وجوب المتابعة في المتفق عليه بالاولى
وعدم جوازها فيما كان بدعة أو لا تعلق لها بالصلاة كالوزاد سجدة أو قام الى الخامسة ساها كما مر عن شرح
المنية ومثال ما يجب فيه المتابعة مما يسوغ فيه الاجتهاد ما ذكره القهستاني في شرح الكيدانية عن الحلبي
بقوله كتكبيرات العيد وسجدة السهو قبل السلام والقنوت بعد الركوع في الوتر ١٥ والمراد بتكبيرات
العيد ما زاد على الثلاث في كل ركعة مما لم يخرج عن اقوال الصحابة كالأقنوتين من براخجسا مثلا كشافني
ومثل ما لا يسوغ الاجتهاد فيه في شرح الكيدانية عن الحلبي أيضا بقوله كاقنوت في الفجر والتكبير الخامس
في الحنافة ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات الحنافة قال فالتابعة فيها غير جائزة ١٥ لكن رفع اليدين
في تكبيرات الحنافة قال به كثير من علماءنا كائنه بل فكونه مما لا يسوغ الاجتهاد فيه محل نظر ولهذا قال الخبر
الرملي في جاشية البحر باب الحنافة انه يستفاد من هذا أي مما قاله آية بلخ أن الاولى متابعة الحنفى للشافعي
بالرفع اذا اقتدى به ولم أره ١٥ أي فان اختلف امتنا فيه دليل على انه مجتهد فيه فتأمل وقال الاولى ولم يقل
يجب لان المتابعة انما تجب في الواجب أو الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعي (قوله لافي المقطوع
بنسخه) كالركوع في الحنافة منسا فان الآثار اختلفت في فعله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع
وأكثر من ذلك الآن آخر فعله كان أربع فكان ناسخا لما قبله كما في الامداد (قوله كقنوت فجر) فانه امامة مقطوع
بنسخه على تقدير أنه كان سنة أو بعدم سننيته على تقدير أنه كان دعاء على قوم شهرا كما في الفتح من النوافل
فهو مثال للمقطوع بنسخه أو بعدم سننيته على سبيل البدل ح (قوله وانما تنفسد) أي الصلاة بمخالفتها في
الفروض المراد بالمخالفة هنا عدم المتابعة أصلا بانواعها الثلاثة الماترة والفساد في الحقيقة انما هو بترك الفرض
لا بترك المتابعة لكن اسند اليها لانه يلزم منها تركه وخس الفرض لانه لا فساد بترك الواجب أو السنة (قوله
في الخزانة) ونصه وجوب المتابعة ليس على إطلاقه بل هي تارة تفرض وتارة تجب وتارة لا تجب في وتر الفتح انما
تجب المتابعة في الفصل المجتهد فيه لافي المقطوع بنسخه أو بعدم كونه سنة من الاصل كقنوت الفجر وفي العناية
انما يتبعه في المشروع دون غيره وفي البحر المخالفة فيما هو من الاركان أو الشرائط مفسدة لافي غيرها ١٥ (قوله
قلت قبلت اصولها الخ) تفريع على ما زاده من الواجبات على ما في المتن وذلك أن في الفاتحة ستة آيات وقد

مطلب
المراد بالمجتهد فيه

يعني في المجتهد فيه لافي المقطوع
بنسخه أو بعدم سننيته كقنوت
فجر وانما تنفسد بمخالفتها في
الفروض كإسقاطها في الخزانة
قلت قبلت اصولها أيضا وأربعين

عدها في المتن واجباً واحداً وكذا تكبيرات العيد ست وعدها واحداً في زاد عليه عشرة وتعديل الاركان عده
واحداً وهو واجب في الركوع والسجود والرفع من كل منهما في زاد ثلاثة فهي ثلاثة عشر والرابع عشر ترك
تكرير الفاتحة قبل سورة الالفين والخامس عشر والسادس عشر رعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما
تكثر في سلك الصلاة والسابع عشر ترك الزيادة على التشهد والثامن عشر والتاسع عشر تكبير القنوت
وتكبير ركوعه والعشرون والحادي والعشرون تكبير ركوع ثمانية العيد ولفظ التكبير في الاقتراح ثم ذكر
سبعة تحت قوله وبقي من الواجبات الخ فهذه ثمانية وعشرون كلها صريحة في كلامه زيادة على ما في المتن
من الاربعة عشر فتبلغ اثنين وأربعين واجباً دون ضرب وبسط فلذا سماها أصولاً (قوله وبالبسط أكثر
من مائة ألف) أقول أكثرها صور عقلية لا خارجية كما ستعرفه (قوله اذ أحدها) المراد به التشهد
وهو واحد من جهة النوع أي أنه واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين والافه في الحقيقة متعدي لان
هذا الواحد هو المضروب فيه وهو ثمانية وسبعون تشهداً (قوله من ضرب خمسة) أي خمس واجبات
هي قعدة المقرب الاولى مع تشهدا وترك نقص من كلماته وترك زيادة فيه أي في أثناء كلماته لانه ذكر منظوم
لا يجوز أن يزداد فيه اجنبى عنه وترك زيادة عليه أي بعد تمامه وهذا لا يكون واجباً الا في القعدة الاولى من غير
التوافل (قوله في ثمانية وسبعين) متعلق بضرب وقوله كما مر أي في كلامه حيث ذكر أن التشهد قد يتكرر
عشر اثم زاد اربعاً ثم سبعمائة وسبعين تشهداً كما أوضحناه فيما مر واذا ضربتها في خمسة
الواجبات التي ذكرها هنا بلغت ثمانمائة وتسعين وبيان ذلك أن التشهد في نفسه واجب ويجب له القعدة
وأن يترك نقصاً منه وزيادة فيه أو عليه فهذه خمس واجبات تجب في كل صورة من الصور الثمانية والسبعين
الماترة فتبلغ ما ذكر وأراد بالواجب ما يشمل القرض لان هذه الصور ليست كل قعدة انتهى واجبة بل الواجب
منها ما كان قعدة أولى أو بعد سجود سهو أو ما كان قعدة اخيرة أو بعد سجدة صليبة أو تلاوة فانها فرض
والقرض قد يطلق عليه لفظ الواجب فهذا واجب واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين الماترة وهو التشهد
استلزم ثمانمائة وتسعين واجبا فيصلى افزاء هذه الواجبات تشغل على أكثر من مائة سجدة ما بين سهوية وصلية
وتلاوية كل سجدة منها يجب فيها ثلاث واجبات الطمأنينة ووضع اليدين ووضع الركبتين على ما اختاره الشكّل
ورجعه في البحر وغيره واذا ضربت ثلاثة في مائة تبلغ ثمانمائة وكذا يجب بين كل سجدة في سهو الرفع والطمأنينة
فيه فتبلغ أكثر من ثمانمائة واذا ضربت ذلك الى ما مر تبلغ أكثر من سبعمائة واذا ضربتها بقية النيف وأربعين
الماترة تبلغ أكثر من ثمانمائة وعشرين ألفاً وسبعمائة وكل واحد منها يستلزم ترك سجدة سهو وتشهد وقعدة
وكل سجدة يجب فيها الطمأنينة والرفع بينهما والطمأنينة فيه والتشهد للسهو ويجب فيه ترك نقص منه وزيادة
فيه أما الزيادة عليه فتجاوز فهذه عشر واجبات فاذا ضربتها في ثمانية وعشرين ألفاً وسبعمائة بلغت مائتي
ألف وسبعمائة وثمانين ألفاً واذا نظرت الى أن متابعة المقنن لمامه واجبة في الفرائض النيف وعشرين
وفي الواجبات النيف وأربعين وجلة ذلك نيف وستون فاذا ضربتها فيما مر بلغت أكثر من سبعة عشر ألف ألف
ومائتي ألف ألف وعشرين ألفاً وبقي واجبات آخر لم يذكرها كالسجود على الالف وعدم القراءة في الركوع
وعدم القيام قبل التشهد وقبل السلام وغير ذلك مما تبلغ جلته بالضرب عدداً كثيراً أكثرها صور عقلية
كما يظهر ذلك لمن أراد ضياع وقته ولولا ضرورة بيان كلام الشارح لكان الاعراض عن ذلك أولى (قوله
وسننها) تقدم الكلام في الموضوع على السنة وتعرفها وتقسيمها الى سنة هدى وسنة زوائد والفرق
بين الثانية وبين المستحب والمندوب وما في ذلك من الاستثله وغير ذلك فراجع (قوله لا يوجب فساداً
ولاسهوا) أي بخلاف ترك الفرض فانه يوجب الفساد وترك الواجب فانه يوجب سجود السهو (قوله
لو عاهد غير مستخف) فالوغير عاهد فلا إساءة أيضاً بل تندب عادة الصلاة كما قد منله في أول بحث الواجبات
ولو مستخفاً كفر لما في النهر عن البرازية ولو لم ير السنة حقاً كفر لانه استخفاف اه ووجهه أن السنة أحد
الاحكام الشرعية المتفق على مشروعيته عند علماء الدين فاذا انكر ذلك ولم يرها شيئاً ناشياً ومعتبراً في الدين
يكون قد استخف بها واستهانها وذلك كفر تأمل (قوله وقالوا الخ) نص على ذلك في التحقيق وفي التقرير
الاكلى من كتب الاصول لكن صرح ابن نجيم في شرح المنابر بأن الإساءة الخش من الكراهة وهو المناسب

وبالبسط أكثر من مائة ألف اذ
أحدها ينتج ٣٩٠ من ضرب
خمس قعدة المغرب بتشهدا
وترك نقص منه أو زيادة فيه أو عليه
في ٧٨ كما مر والتابع ينفي
الحصر فتبصر في الغرض أي واجب
يستوجب ٣٩٠ واجبا
(وسننها) ترك السنة لا يوجب
فساداً ولا سهواً بل إساءة لو عاهد
غير مستخف وقالوا الإساءة
أدون من الكراهة

مطلب
سنن الصلاة

مطلب
في قولهم الإساءة دون الكراهة

هنا قول الترمذي يروى أنها استوجب اساءة أى التضليل واللوم وفى التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من
الحرام وقد يوفق بأن مرادهم بالكراهة التحريمية والمراد بها فى شرح المنار التنزيهية فهى دون المكروه تحريماً
وفوق المكروه تنزيهاً ويدل على ذلك ما فى النهر عن الكشف الكبير معزيا إلى أصول أبي اليسر حكم السنة
أن يندب إلى تحصيلها ويلازم على تركها مع حقوق ثم يسير ١٨ وعن هذا قال فى البحران الظاهر من كلامهم
أن الأثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة لتصريحهم بأنهم من ترك سنن الصلوات الخمس على الصحيح
وتصريحهم بأنهم من ترك الجماعة مع أنها سنة على الصحيح ولا شك أن الأثم بعرضه أشد من بعض فالأثم لتارك
السنة المؤكدة أخف منه لتارك الواجب ١٩ ملخصاً وظاهره حصول الأثم بالترك مرة وبخالفه
ما فى شرح الترمذي بأن المراد بالترك بلا عذر على سبيل الإصرار وكذا ما يأتى فى بيان الخلاصة وكذا ما مر
فى سنن الوضوء من أنه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتاده أثم والا لا وكذا ما فى شرح الكيد أنه عن الكشف
وقال محمد فى المصرين على ترك السنة بالقتال وأبو يوسف بالتأديب ٢٠ فيتعين أن ترك قيامه عن البحر
على الترك على سبيل الإصرار توفيقاً بين كلامهم (قوله على ما ذكره) والافهى أكثر كاستيائى وقد عده
منها الشرنبلالى فى مقدمته نوو الأيضاح إحدى وخمسين (قوله ثلاثة وعشرون) أنت أفظ العدد
لخذف المعدود ح (قوله للتحريم) أى قبلها وقبل معها كما سيذكره الشارح فى الفصل الآتى
(قوله فى الخلاصة الخ) حكى فى الخلاصة أولاً خلافاً قبل يأثم وقيل لا ثم قال والخصار ان اعتاده أثم لان
كان أحياناً ٢١ وحرم به فى الفيض وكذا فى المنية قال شارحها يأثم لنفس الترك بل لأنه استخفاف وعدم
مبالاة بسنة وأظن عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة عمره وهذا مطرد فى جميع السنن المؤكدة ٢٢
والتعليل المذكور مأخوذ من الفتح وردة فى البحر بقوله بعد ما قد مناه عنه فالخالف أن القائل بالأثم فى ترك الرفع
بناء على أنه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على أنه من سنن الزوائد بمنزلة المستحب
الخ قلت لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الأثم بتركه مرة واحدة بلا عذر فيتعين تقييد الترك بالاعتداء
والإصرار توفيقاً بين كلامهم كما قد مناه فان الظاهر أن الخالف على الإصرار على الترك هو الاستخفاف بمعنى
التهاون وعدم المبالاة لا بمعنى الاستهانة والاحتقار والا كان كتركها كما مر خلافاً لما فهمه فى النهر فتدبر (قوله
أى تركها بجملها) قال فى الحلية ظن بعضهم أنه أراد بالنشر تفريح الأصابع وهو غلط بل أراد به الشرع
الطبيعى يعنى يرفعهما منصوبين لا مضمومين حتى تكون الأصابع مع الكف مستقبلة للقبلة ثم لا يخفى أنه
لا يتوقف السنة على ضم الأصابع أو لا بل لو كانت منشورة غير متفرجة كل التفريح ولا مضمومة كل الضم ثم
رفعهما كذلك مستقبلاً لهما القبلة فقد أتى بالسنة ٢٣ (قوله وان لا يطأ رأسه) أى لا يفضه والمسألة
فى البحر عن المبسوط (قوله بقدر حاجته للإعلام الخ) وان زاد كره ط قلت هذا إذا لم يفرض كجاسأى بيانه
ان شاء الله تعالى فى آخر باب الامامة عند قوله وقائم بقاعد وأشار بقوله والانتقال إلى أن المراد بالتكبير هنا
ما يشمل تكبير الاحرام وغيره وبه صرح فى الضياء ثم اعلم أن الامام اذا كبر للافتتاح فلا بد لصحة صلاته من
قصد بالتكبير الاحرام والأفلا صلاة له اذا قصد الإعلام فقط فان جمع بين الأمرين بأن قصد الاحرام والإعلان
للإعلام فذلك هو المطلوب منه شرعاً وكذلك المبلغ اذا قصد التبليغ فقط خالفه عن قصد الاحرام فلا صلاة له
ولا لمن يصلى بتبليغه فى هذه الحالة لأنه اقتدى بمن لم يدخل فى الصلاة فان قصد بتكبيره الاحرام مع التبليغ
للمصلين فذلك هو المقصود منه شرعاً كذا فى فتاوى الشيخ محمد بن محمد الغزى الملقب بشيخ الشيوخ ووجهه
أن تكبير الافتتاح شرط أو ركن فلا بد فى تحققها من قصد الاحرام أى الدخول فى الصلاة وأما التسميع
من الامام والحمد لله من المبلغ وتكبيرات الاتقالات منهما اذا قصد بمأذرك الإعلام فقط فلا فساد للصلاة كذا
فى القول البليغ فى حكم التبليغ للسيد أحمد الحوى واقتره السيد محمد أبو السعود فى حواشى مسكن
والفرق أن قصد الإعلام غير مقصد كالوسع ليعلم غيره أنه فى الصلاة ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر
والإعلام فإذا محض قصد الإعلام فكان له لم يذكر وعدم الذكر فى غير التحريم غير مقصد وقد أشبعنا الكلام على
هذه المسألة فى رسالتنا المسماة تنبيه ذوى الافهام على حكم التبليغ خلف الامام هذا وسأأتى فى أول الفصل
أنه لو نوى بتكبيره الاحرام تكبيرة الركوع لغت نيته وصح شروعه لان المحل له ومقتضاه انه لو نوى بها الإعلام

ثم هى على ما ذكره ثلاثة وعشرون
(رفع اليدين للتحريم) فى الخلاصة
ان اعتاد تركه أثم (ونشر الأصابع)
أى تركها بجملها (وان لا يطأ رأسه عند التكبير) فانه بدعة
(وجهر الامام بالتكبير) بقدر
حاجته للإعلام بالدخول
والانتقال وكذا بالتسميع
والسلام وأما المأموم والمنفرد
فيسمع نفسه

مطلب
فى التبليغ خلف الامام
قوله الغزى أقول ليس هذا صاحب
المسئ فانه محمد بن عبد الله الغزى
القمي تأسى اه منه

صح أيضا على أن الصحيح إنما شرط لاركن والشرط يلزم حصوله لا تحصيله لكن سيأتي جوابه ثم هذا كله إذا قصد الإعلام بنفس التكبير أما إذا قصد بها التحريمة وقصد بالجهر بها الإعلام بأن كان لولا الإعلام لم يجهر وأنه يأتي بها ولو لم يجهر فهو المطلوب كما مر والزائد على قدر الحاجة كما هو مكروه للامام بكرة للمبلغ وفي حاشية أبي السعود وأعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة اليه بأن بلغهم صوت الامام مكروه وفي السيرة الحلبية انقض الأئمة الاربعة على أن التبليغ حينئذ بدعة منكبة أي مكروهة وأما عند الاحتياج اليه فستحب وما نقل عن الطحاوي إذا بلغ القوم صوت الامام فبلغ المؤذن فسدت صلاته لعدم الاحتياج اليه فلا وجه له إذا غابته أنه رفع صوته بما هو ذكربصغته وقال الجوى وأظن أن هذا النقل مكذوب على الطحاوي فإنه مخالف للقواعد اه (قوله والتسمية) وقيل إنها واجبة وسماأتى تمام الكلام عليه وعلى بقية السنن المذكورة في الفصل الاتي (قوله والثأمين) أي عقب قراءة النسخة قال في المنية وإذا قال الامام ولا الضالين قال أمين اه ولا يخفى أن هذا هو المفهوم لكل أحد فما قيل لورثه الفاتحة وقرأ نحو ربنا لا تأخذنا الآتية هل يسن التعوذ والتسمية والثأمين اه ففيه نظر بالنسبة الى توقعه في التأمين فان الوارد في التأمين عقب القراءة خاص بقراءة الفاتحة وأما التعوذ والتسمية فغير خاصين بها فافظا أنه يأتي بها ما تأمل (قوله وكونهن سراً) جعل سراً خبر الكون المندوف ليعيد أن الامار به سائسة اخرى فعلى هذا سنية الاتيان بها تحصيل ولومع الجهر بها ط عن أبي السعود (قوله وكونه الخ) قدر الكون لما ذكرنا قبله (قوله للرجال) سيأتي في الفصل بيان تحترزه وكيفيته (قوله ولخوف الخ) بيان لمكة عدم الارسال (قوله وكذا الرفع منه) أشار الى أن الرفع مرفوع بالعطف على تكبير قال في البحر ولا يجوز جرحه لأنه لا يكبر فيه وانما أتى بالتسميع اه لكن سنذكر في الفصل الاتي القول بأنه سنة فيه أيضا لحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع وخفض وعلى تأويل الحديث بأن المراد بالتكبير ذكره تعظيم يقال مثله هنا فيجوز الجزل للافوت المصنف ذكر التسميع في السنن لكن يفوته ذكر نفس الرفع فالتأويل في عبارة الكثر أظهر كما أوضحناه في حواشينا على البحر هذا وتقدم أن مختار السكال وغيره رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود والطمأينة فيه ما رواه الموافق للادلة وان كان المشهور في المذهب رواية السنة (قوله والتسميع فيه) الاولى ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كما لا يخفى ونظيره ما يأتي في السجود ح (قوله ثلاثا) فلو تركه أو نقصه كره تنزيها كما سيأتي (قوله والصاق كعبه) أي حيث لا عذر (قوله للرجل) أي سنة للرجل فقط وهذا قيد للاخذ والتفريع لأن المرأة تضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تفرج أصابعها كما في المعراج فافهم وسيأتي في الفعل أنها تختالف الرجل في خمسة وعشرين (قوله وكذا نفس الرفع منه) زاد لفظة نفس لثلاثيته وهم أنه على تقدير مضاف أي تكبير الرفع فينكر زمع قوله وكذا تكبيره أو للاشارة الى أن أصل الرفع سنة كما في الزيلعي حتى أنه لو جحد على شيء ثم نزع من تحت جبهته وسجد ثانيا على الأرض جازوا لم يرفع اه كنهه خلاف ما صححه في الهداية بقوله والاصح أنه إذا كان الى السجود أقرب لا يجوز لأنه بعد تساجدا وإذا كان الى الجلوس أقرب جاز لأنه بعد جلوس اه وإذا كان الرفع المذكور فرضا فالمسنون منه أن يكون بحيث يستوى جالسا فلذا قيد الشارح بذلك لكنه يتكرر مع قوله الاتي والجلسة فلا صواب اسقاط قوله بحيث يستوى جالسا ويكون مراد المصنف بالرفع أصله بدون استواء جريا على القول بسنيته وبالجلسة الاسمية الاستواء فلا تكرار وقدم تصحيح وجوبها وسيأتي تمام الكلام عليه في الفصل الاتي (قوله ووضع يديه وركبتيه) هو ما صرح به كثير من المشايخ واختار الفقهاء أبو الليث الاقرض ومشي عليه الشربلاني والفتوى على عدمه كـ في التبيين والخلاصة واختار في الفتح الوجوب لأنه مقتضى الحديث مع المواظبة قال في البحر وهو ان شاء الله تعالى اعديل الاقوال لموافقة الاصول اه وقال في الخلية وهو حسن ما شى على القواعد المذهبية ثم ذكر ما يؤيده (قوله فلا تلزم) لأن وضعهما ليس بفرض فإذا وضعهما على نجس كان كعدم الوضع أصلا فلا يلزم وهذا هو المشهور وله كن قد منا في شروط الصلاة عن المنية أن عدم اشتراط طهارة مكانها رواية شاذة وأن الصحيح أنه تفسد الصلاة كـ كما في مبين المواهب ونورا لا يوضح والمنية وفي التره وهو المناسب لا طلاق عاتة المتون وأيده بكلام الخاتمة وفي شرح المنية وهو الصحيح لأن اتصال العضو بالقباسة بمنزلة جعلها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض اه

(والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين) وكونهن سراً ووضع يديه على بصره) وكونه (تحت السرّة) للرجال لقول علي رضي الله عنه من السنة وضعها تحت السرّة ولخوف اجتماع الدم في رؤس الاصابع (وتكبير الركوع) وكذا (الرفع منه) بحيث يستوى قائما (والتسميع فيه ثلاثا) والصاق كعبه (وأخذ ركبتيه يديه) في الركوع (وتفريع أصابعه) للرجل ولا يشدب التفريع الا هنا ولا الضم الا في السجود (وتكبير السجود وكذا) نفس (الرفع منه) بحيث يستوى جالسا (وكذا) تكبيره والتسميع فيه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا تلزم طهارة مكانهما عندنا مجمع

قوله واقترب هكذا يحفظه والذي

في نسخ الشارح واقترب بصيغة
المصدر وهو الانصب بساكنه
ولاحقه اه معجمه

الاذا سجد على كفه كما مر
(واقترب من رجله اليسرى) في

تشهد الرجل (والجلسة) بين
السجدتين ووضع يديه على

لغضيه التشهد للتوارث وهذا
مما أغفل أهل المتن والمروج

كأبي امداد الفلاح للشرنبلاني
قلت وبأق معزيا لمنية فافهم

(والصلاة على النبي) في التسعة
الاخيرة وفرض الشافعي قول

اللهم صل على محمد ونسبه الى
الشذوذ ومخالفة الاجماع

(والدعاء) بما يصلح سواه من
التعباد وبني قية تكبيرات

الاتصالات حتى تكبيرة الثنوت
على قول والتميمع للامام

ولتصديق قوله وتحويل الوجه يمينه
وبسرة السلام (ولها آداب) تركه

لا يوجب اساءة ولا عابا كتركه
سنة الزوائد لكن فعله افضل

(نظره الى موضع سجوده حال
قيامه وثلى ظهر قدميه حال

ركوعه والى اربعة اضع حال سجوده
والى حجره حال قعوده والى منكبه

اليمين واليسر عند التسليمة
الاولى والثانية) لتبصيل

الخشوع (وامساك لحيته عند
التشاوب) ولو بأخذ شفتيه بيمينه

(فان لم يقدر غطاء بظهر يده)
اليسرى وقيل باليمين لو قاعما والا

فيسراه بجنبتي
آداب الصلاة

قوله الضلع الجنب هكذا يحفظه
والذي رأيت في عدة نسخ من

القاسموس الضلع الخلف فليعز
اه معجمه

(قوله الا اذا سجد على كفه) أي على ما هو متصل به ككفه وقاضيه ثوبه لا لا اشتراط طهارة ما تحت الكف
أو الثوب بل لا اشتراط طهارة محل السجود وما اتصل به لا لافصال فكأنه سجد على النجاسة (قوله واقترب
رجله اليسرى) أي مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى أو الاخرى لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك
وما ورد من توجيهه عليه الصلاة والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا يقترب بين السجدتين كما في فتاوى
الشيخ فاهم أبو السعود ومثله في شرح الشيخ المعجل عن البرجندی (قوله في تشهد الرجل) أي هو سنة
فيه بخلاف المرأة فانها تتورك كما سيأتي (قوله ووضع يديه فيما) أي في الجلسة (قوله فافهم) اهله يشير به الى
انه يؤخذ من كلامهم أيضا لان هذه الجلسة مثل جلسة التشهد ولو كان فيها مخالفة لها لينتوا ذلك كما ينتوان
الجلسة الاخيرة تخالف الاولى في التورك فلما أطلقوها علم انها مثلها ولهذا قال القهستاني هنا ويحسب أي
الجلوس المعهود (قوله ونسبه) أي نسبه قوم من الاعيان منهم الطحاوي وأبو بكر الرازي وابن المنذر
والطحاوي والبقوي وابن جرير الطبري لكن نقل عن بعض العصاة والتابعين ما يوافق الشافعي بجم (قوله
والدعاء الخ) أي قبل السلام وسيأتي في آخر الفصل الا في الكلام عليه وعلى ما فعله بعد السلام من قراءة
وتسبيح وغيرها (قوله لفهره) أي لمؤتم ومنفرد لكن سيأتي أن العقد أن المنفرد يجمع بين التسبيح
والتهميد وكذا الامام عندهما وهو رواية عن الامام جزم بها الشرنبلاني في مقدمته (قوله وتحويل
الوجه يمينه وبسرة للسلام) وبسرة البداءة باليمين ونية الامام الرجال والحفظة وصالحى الجن الخ ما سيأتي
في الفصل وخفض الثانية عن الاولى ومقارنته لسلام الامام وانتظار المسبوق لسلام الامام كذا في
نور الايضاح وقد مرنا انه أوصل السنن الى احدي وخسين لكن عذب بعضها في الضمان المستحبات (قوله
ولها آداب) جمع ادب وهو في الصلاة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة
على الثلاث في تسبيحات الركوع والسجود كذا في غاية البيان والعمامة وغيرهما وعزفه في أول الخلية بتعاريف
متعددة وقال والظاهر مساواته للمندوب (قوله تركه) أي ترك الادب الذي تضمنه لفظ جمعه
(قوله تركه سنة الزوائد) هي السنن الغير المؤكدة كسبوره عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده
وترجله وتنعله ويقابلها سنن الهدى التي هي من اعلام الدين كالاذان والجماعة ويقابل النوعين النفل ومنه
الندوب والمستحب والادب وقد مرنا تحقيق ذلك في سنن الوضوء (قوله والى اربعة اضعه) أي طرفه
قاموس (قوله والى حجره) بكسر الحاء والجيم والراء المهملة ما بين يديك من ثوبك قاموس وقال أيضا
الجزم مثله المنع وحسن الانسان والمناسب هنا الاول لانه فسر الحظن بما دون الابطال الى الكشح أو الصدر
والعضدان وقسر الكشح بما بين الخاصرة الى الضلع الجنب واستظهر في العزيمة ضبطه بضم فتح فزاي
مجمعة جمع حجرة وهي مقعد الارز ولا يجنى بعده (قوله لتبصيل الخشوع) اهله للبعين لان المقصود الخشوع
وترك التكليف فاذا تركه صار ناظر الى هذه المواضع قد اولاف في ذلك حفظه عن النظر الى ما يشغله وفي
اطلاقه قبول المشاهدة للكعبة لانه لا يأمن ما يليه واذا كان في الظلام أو كان يصير يحافظ على عظمة الله تعالى
لان المدابر عليهم او غمامه في الامداد واذا كان المقصود الخشوع فاذا كان في هذه المواضع ما يشغله يعدل الى ما
يحوط فيه (تنبيه) المنقول في ظاهرها رواية أن يكون منتهى بصره في صلاته الى محل سجوده كما في المضمرات
وعليه اقتصر في الكثرة وغيره وهذا التفصيل من تصرفات المشايخ كالحصاري والكرخي وغيرهما كما يعلم
من المطولات (قوله وامساك لحيته عند التشاوب) بالهمزة وأما الواو فغلط في المغرب وغيره وسيأتي في باب
ما يفيد الصلاة أو يكره أنه يكره ولو خارجا لانه من الشيطان والانباء محفوظون منه (قوله ولو بأخذ
شفتيه بيمينه) في بعض النسخ شفتيه بيمينه المفرد وهي احسن لان التبصيل دفع التشاوب وأخذ الشفة السفلى
وحدها ثم رأيت التقييدها في الضياء (قوله بظهر يده اليسرى) كذا في الضياء المعنوي ومثله في الحلية في
باب السنن والشارح عز المسألة الى الجنب مع ان المنقول في الجهر والتهر والمخ عن الجنب انه يغفل فاه يمينه
ثم قيل يمينه في القيام وفي غيره يساره اه وهكذا في شرح الشيخ المعجل وعبارة الشارح في الخزان أي بظهر
يده اليمن الخ فالمناسب ابدال اليسرى باليمين (قوله وقيل الخ) كما أنه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى
كلا خلافا فاذا كان قاعدا يسهل ذلك عليه ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه يلزم من

قوله واقترش هكذا يحفظه والذي
في نسخ الشارح واقترش بصيغة
المصدر وهو الائب بسابقه
ولاحقه اه معجمه
الا اذا سجد على كفه كما
(واقترش رجله اليسرى) في
تشهد الرجل (والجلسة) بين
السجدتين ووضع يديه في علي
نفسه تشهد للتواتر وهذا
عما غفله أهل المتون والشروح
كأنهم امداد الفتح للشر بل لا
قلت وبأ في معنى بالامنة فافهم
(والصلاة على النبي) في القعدة
الاخيرة وفرض الشافعي قول
اللهم صل على محمد ونسبه الى
الشذوذ ومخالفة الاجماع
(والدعاء) بما يستفصل سواء من
العباد وبقي بقية تكبيرات
الاتصالات حتى تكبيرة القنوت
على قول والجميع لا امام
وتعميد لغیره ونحوه الوجه يمينه
وبسرة السلام (وله آداب) تركه
لا يوجب اساءة ولا اعتبارا كتركه
سنة الزوائد لكن فعله افضل
(نظره الى موضع سجوده حال
قيامه ونأى ظهر قدميه حال
ركوعه والى اربعة اضع حال سجوده
والى جهر حال قنوته والى منكبه
الايمن واليسر عند التسليم
الاولى والثانية) لتفصيل
التسليم (وامسأله عن
التسليم) ولو بأخذ شفتيه بسنه
(فان لم يقدر غطاء به) ظهر (يده)
اليسرى وقيل باليمين لو غاها والا
فيسراه يجتنب
آداب الصلاة
قوله الضلع الحب هكذا يحفظه
والذي رأيت في عدة نسخ من
القاموس الضلع الخلف فيلزم
اه معجمه

(قوله الا اذا سجد على كفه) أي على ما هو مستعمل به ككفه وقاضى ثوبه لا لا اشتراط طهارة ماتحت الكف
أو الثوب بل لا اشتراط طهارة محل السجود وما اتصل به لا لا اشتراط طهارة مكانه سجد على النجاسة (قوله واقترش
رجله اليسرى) أي مع نصب اليمنى سواء كن في القعدة الاولى أو الاخرى لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك
وما ورد من تورك عليه الصلاة والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا يقترش بين السجدتين كما في فتاوى
الشيخ قاسم أبو السعود ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى (قوله في تشهد الرجل) أي هو سنة
فيه بخلاف المرأة فانها تتورك كما سيأتى (قوله ووضع يديه فيما) أي في الجلسة (قوله فافهم) انه لا يشترط به الى
انه يؤخذ من كلامهم أيضا لان هذه الجلسة مثل جلسة التشهد ولو كان فيها مخالفة لها لينوار ذلك كما بينوا ان
الجلسة الاخيرة تختلف الاولى في التورك فلما اطلقوها علم انها مثلها ولهذا قال القهستاني هنا ويجلس أي
الجلوس المعبود (قوله ونسبه) أي نسبه قوم من الاعيان منهم الطحاوي وأبو بكر الرازي وابن المنذر
والخطاطي والبغوي وابن جرير الطبري لكن نقل عن بعض العصاة والتابعين ما يوافق الشافعي بجم (قوله
والدعاء الخ) أي قبل السلام وسيأتى في آخر الفصل الا في الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة
وتسبيح وغيرهما (قوله لغیره) أي لمؤتم ومنفرد لكن سيأتى أن العقد أن المنفرد يجمع بين التسبيح
والتمجيد وكذا الامام عندهما وهو رواية عن الامام جزم بها الشربلاني في مقفة منه (قوله ونحوه
الوجه يمينه وبسرة للسلام) وبسنة البداءة باليمين ونية الامام الرجل والحفظة وصالحى الجن الخ ما سيأتى
في الفصل وخفض الثانية عن الاولى ومقارنته لسلام الامام وانتظار المسبوق سلام الامام كذا في
نور الايضاح وقد مناهه أوصل السنن الى احدى وخسين لكن عتبعنا في الضياء من المستحبات (قوله
وله آداب) جمع ادب وهو في الصلاة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة
على الثلاث في تسبيحات الركوع والسجود كذا في غاية البيان والعناية وغيرهما وعرفه في أول الخلية بتعاريف
متعددة وقال والقاهر مساواة للمندوب (قوله تركه) أي تركه الادب الذي تضمنه لفظ جمعه
(قوله كترك سنة الزوائد) هي السنن الغير المؤكدة كسيرة عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده
وترجله وتنعله وبما يلها سنن الهدى التي هي من أعلام الدين كالآذان والجماعة ويقابل النوعين التفل ومنه
المندوب والمسحب والادب وقد مناهنا تحقيق ذلك في سنن الوضوء (قوله والى اربعة اضع) أي طرفه
قاموس (قوله والى جهره) بكسر الحاء والجيم والراء المهمل ما بين يديك من ثوبك قاموس وقال أيضا
الجهر مثلثة المنع وحسن الاتقان والمناسب هنا الاول لانه فسر الحظ من جمادى الا بطل الى الشيخ أو الصدر
والعقدان وفسر الكثر بما بين الضامة الى الضلع الجنب واستظهر في العزيمة ضبطه بنم فتح فزاي
مجهة جمع حجرة وهي معقد الازار ولا ينبغي بعده (قوله تفصيل الخشوع) على الجميع لان المقصود الخشوع
وتركة التكليف فاذا تركه صار ناظر الى هذه المواضع قصد ألا وفي ذلك حفظه عن النظر الى ما يشغله وفي
اطلاقه قبول المشاهدة للكمة لانه لا يأمن ما يليه وإذا كان في القلام أو كان بصير يحافظ على عظمة الله تعالى
لان المداد عليه او تمامه في الامداد وإذا كان المقصود الخشوع فاذا كان في هذه المواضع ما يشغله بعدل الى ما
يحصل فيه (تنبيه) المتقول في ظاهر الرواية أن يكون منتهى بصره في صلاته الى محل سجوده كما في المضمرات
وعليه اقتصر في الكثر وغيره وهذا التفصيل من تصرفات المشايخ كالطحاوي والكرخي وغيرهما كما يعلم
من المطولات (قوله وامسأله عن التساوب) بالهمز وأما الواو فغاط كفي المغرب وغيره وسيأتى في باب
ما يفسد الصلاة أو يكره أنه يكره ولو خارجا لانه من الشيطان والانياء محفوظون منه (قوله ولو بأخذ
شفتيه بسنه) في بعض النسخ شفتيه بصيغة المفرد وهي احسن لان المتسبب دفع التساوب هو أخذ الشفة السفلى
وحدها ثم رأيت التيسيد بها في الضياء (قوله بظهر يده اليسرى) كذا في الضياء للصوى ومثله في الخلية في
باب السنن والشارح عز المسألة الى المجتبى مع ان المتقول في الجهر والنهر والنم عن المجتبى انه يغلق فاه يمينه
تقبل يمينه في القيام وفي غيره يساره اه وهكذا في شرح الشيخ اسمعيل وعبارة الشارح في الخزانة أي بظهر
يده اليمنى الخ والمناسب ابدال اليسرى باليمن (قوله وقيل الخ) كأنه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى
كلا متعاطا فاذا كان قاعدا سهلا ذلك عليه ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه يلزم من

(اوكة) لان التغطية بالضرورة
مكرهة (واخراج كفيه من كيه
عند التكبير) للرجل الالضرورة
كبرد (ودفع السعال ما استطاع)
لانه بلا عذر مفسد فيجب تنبيه
(والقيام) لامام ومؤتم (حين
قبل حتى على الفلاح) خلافا لفر
فعنده عند حتى على الصلاة ابن كمال
(ان كان الامام يقرب المحراب والا
فيقوم كل صف يستهي اليه
الامام على الاظهر) وان دخل
من قدام فاموا حين يقع بصبرهم
بجليه الا اذا قام الامام بنفسه في
المسجد فلا يقفوا حتى يتم اقامته
بطهيبة وان خارجه قام كل صف
ابتهى اليه بجر (وشروع الامام
في الصلاة (مذ قبل قد قامت
الصلاة) ولو اخر حتى اتمها لابس
به اجابا وهو قول الثاني والثلاثة
وهو اعدل المذهب كما في شرح
المجمع لمصنفه وفي القهستاني
معز بالخلاصة انه الاصح (فرع)
لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض
وسن اجزاء قنية

* (فصل) *

(واذا اراد الشروع في الصلاة
كبر) لو قادرا (للافتتاح) أي قال
وجوب الله أكبر ولا يصبر شارعا
بالمستدا فقط كالله ولا بأ كبر فقط
هو المختار فلو قال الله مع الامام
وأ كبر قبله أو أدرك الامام
را كفا فقال الله قائما وأ كبر
را كفا

التغطية باليسرى حركة اليدين أيضا لانها تسببها اه ح (قوله لان التغطية الخ) علة لكونه لا يغطي بيده
أو كنه الا عند عدم امكان كظم فيه ولذا قال في الخلاصة أما اذا امكنه بأخذ شتيه بسننه فلم يفعل وغطى فاه
بيده أو ثوبه يكره هكذا روى عن أبي حنيفة اه (فائدة) رأيت في شرح تحفة الملوك المسمى بهدية الصعلوك
مانصه قال الزاهدي الطريق في دفع التأثؤب أن يضطرب اليه أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام ماتوا بواقظ قال
القدوري جرت به امراراف وجدناه كذلك اه قلت وقد جرت به أيضا فوجدته كذلك (قوله عند التكبير)
أي تكبير الاحرام (قوله ودفع السعال ما استطاع) فيه انه لا يتخلوا ما أن يكون المراد السعال المضطر اليه
فلا يمكن دفعه أو غيره فدفعه واجب لانه مفسد وقد يقال المراد به ما تدعو اليه الطبيعة مما يظن امكان دفعه
فهذا يستحب أن يدفعه ما يمكن الى أن يخرج منه بلا صغره أو يدفع عنه فليست تأمل ثم رأيت في الحلية
اجاب بجملة على غير المضطر اليه اذا كان عذريده عو اليه في الجملة ولا سيما اذا كان ذا حروف لمافيه من الخروج
عن الخلاف اه والمراد بالعذر تحسين الصوت أو اعلام انه في الصلاة فسيأتي في مفسدات الصلاة أن التخنخ
لاجل ذلك لا يفسد في الصحيح وعلى هذا فالمراد بالسعال التخنخ تأمل (قوله حين قبل حتى على الفلاح) كذا
في الكنز ونور الايضاح والاصلاح والظهيرية والبدائع وغيرها والذي في الدرر منشا وشرحا عند الحيلة الاولى
يعني حين يقال حتى على الصلاة اه وعزاه الشيخ اسمعيل في شرحه الى عيون المذاهب والفيض والوقاية
والنقابة والحاوي والمختار اه قلت واعقده في متن الملتقى وحكي الاولى بقيل لكن نقل ابن الكمال تصحيح
الاول ونص عبارته قال في الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمنا الثلاثة
وقال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة قاموا الى الصف واذا قال مرة ثانية بكبروا
والصحيح قول علمنا الثلاثة اه (قوله خلافا لفر الخ) هذا النقل غير صحيح وغير موافق لعبارة ابن كمال
التي ذكرناها وقد راجعت الذخيرة فقرأت حكي الخلاف كما نقله ابن كمال عنها ومنه في البدائع وغيره (قوله
والا الخ) أي وان لم يكن الامام يقرب المحراب بأن كان في موضع آخر من المسجد أو خارجه ودخل من خلف
ح (قوله في مسجد) الاولى تعريفه باللام (قوله فلا يقفوا) الانسب فلا يقفون باثبات النون على
أن لانا في لانا هية (قوله وان خارجه) محترز قوله في مسجد (قوله بجر) لم أرد فيه بل في النهر (قوله
وشروع الامام) وكذا القوم لان الفضل عند أبي حنيفة مقارنتهم له كما سيأتي (قوله لا بأس به اجماعا)
أي لان الخلاف في الاضلية فتنى البأس أي الشدة ثابت في كلا القولين وان كان الفعل أولى في أحدهما
(قوله وهو) أي التأخير المفهوم من قوله آخر (قوله انه الاصح) لان فيه محافظة على فضيلة متابعة المؤذن
واعانة له على الشروع مع الامام (قوله فرع الخ) تقدم بيانه في بحث النية وكذا في هذا الباب عند قوله
وبقي من القروض الخ (قوله قنية) يعني ذكره الامام الزاهدي في قنية الفتاوى ونقل ط عبارته فافهم
والله تعالى أعلم

* (فصل) *

أي في بيان تأليف الصلاة الى انهم اتموا على الوجه المتوارث من غير تعرض غالبا لوصف افعالها بفريضة
أو غيرها للعلم به مما مر (قوله لو قادرا) سياي محترزه في قوله ويلزم العاجز الخ (قوله للافتتاح)
فلو قصد الاعلام فقط لم يصبر شارعا كما قدمناه وبأى تمامه (قوله أي قال وجوب الله أكبر) قال
في الحلية عند قول المنية ولاد خول في الصلاة الا بتكبير الافتتاح وهي قوله الله أكبر والله أكبر والله
الكبر أو الله أكبر الخ وعين مال لا الاول لانه المتوارث واجيب بأنه يفيد السنية أو الوجوب ونحن نقول به فان
الاصح انه يكره الافتتاح بغير الله أكبر عند أبي حنيفة كما في التحفة والذخيرة والنهاية وغيرها وتمامه في الحلية
وعليه فلو افتتح بأحد الالفاظ الاخيرة لا يحصل الواجب فافهم (قوله ولا يصبر شارعا بالمستدا) لان الشرط
الايان بجملة تامة كما مر في النظم ولا يخفى أن الايانب بالواو أحسن من الفاء التفريعية لان ما قبله بيان
لواجب وهذا بيان للشرط فلا يصح التفرع فافهم (قوله هو المختار) وهو قول محمد وظاهر الرواية عن أبي
حنيفة وكذا قول أبي يوسف لما سيأتي من اختصاص النية عند الالفاظ الخمسة ح (قوله فلو قال الخ)
بيان لثمة الخلاف وتفرع على المختار (قوله قبله) أي قبل فراغه ح (قوله قائما) أي حية وهو

الاتصاف أو حكمه وهو الانحناء القليل بأن لا تنال يده ركبتيه ح (قوله في الاصح) أي بناء على ظاهر الرواية
وأفاد أنه كما لا يصح اقتداؤه لا يصير شارعا في صلاة نفسه أيضا وهو الاصح كما في النهر عن السراج (قوله قبل
الامام) أي قبل شروعه (قوله ولو ذكر الاسم) مكرر بما قبله فان المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعيف مبنى
على غير ظاهر الرواية أفاده ح (قوله اذمدا أحد الهمزتين مفسد الخ) اعلم أن المذان كان في الله فاما في أوله
أو وسطه أو آخره فان كان في أوله لم يصير به شارعا وأفسد الصلاة لو في أثنائها ولا يكفر ان كان جاهلا لانه جازم
والاكفار للشك في مضمون الجملة وان كان في وسطه فان بالغ حتى حدث ألف ثانية بين اللام والهاء كره قيل
واختار أنها لا تفسد وليس يبعد وان كان في آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضا وقيل ان عدم الفساد فيها صحة
الشروع بهما وان كان المذني أكبر فان في أوله فهو خطأ مفسد وان تعمد قبل يكفر للشك وقيل لا ولا ينبغي أن
يختلف في أنه لا يصح الشروع به وان في وسطه افسد ولا يصح الشروع به وقال الصدر الشهيد يصح وينبغي تقييده
بما لا لم يقصد به المخالفة كما نبه عليه محمد بن مقاتل وفي المبتقى لا يفسد لانه اشباع وهو لغة قوم وقيل يفسد
لان أكراسم ولدا بليس اه فان ثبت أنه لغة فالوجه الصحة وان في آخره ففسد قيل يفسد الصلاة وقيل يفسد
ان لا يصح الشروع به أيضا كذا في الحلية ملخصا وتعام أبحاث هذه المسألة في البحر والنهر عند قوله وكبر بلامه
وركع أقول وينبغي الفساد عند الهاء لانه يصير جمع لاه كما صرح به بعض الشافعية تأمل (قوله وتعنده) أي
نعمد اذمدا الهمزة من لفظ الجلالة أو أكبر كفر لكونه استفهاما يقتضي ان لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته
كذا في الكفاية والاحسن قول المبسوط خيف عليه الكفران كان فاصدا على أن الاكل اعترضهم
في العناية بأنه يجوز أن تكون للقرار فلا كفر ولا فساد لكن يجب أن قصد التقرير لا يدفع الفساد في شرح
المنية من أن الانسان لا يصلح أن يقرر نفسه وان قرر غيره لزم الفساد لانه خطاب اه وعلى هذا فينبغي أن
يقال ان تعمد المذني لا يكفر الا اذا قصد به الشك لا تنفاه احتمال التقرير أو الفساد وعدم صحة الشروع فنباتان
وان لم يتعمد المذني والشك لانه تلفظ بمحمل للكفر فصار خطأ شرعا ولهذا قال في الحلية ان مناط الفساد ذكر
الصورة الاستفهامية فلا يفتقر الحال بين كونه عالما بعناها أو لا بدليل الفساد بكلام التأم (قوله وكذا
الباء في الاصح) صححه في شرح المنية (قوله قائما) أي في الفرض مع القدرة على القيام ح (قوله
ان الى القيام أقرب) بأن لا تنال يده ركبتيه كما مر وفي شرح الشيخ اسمعيل عن الحجة اذا كبر في التطوع حالة
الركوع للافتتاح لا يجوز وان كان التطوع يجوز قاعدا اه قلت والفرق بينه وبين ما لو كبر للتطوع قاعدا
أن القعود الجائر يخاف عن القيام من كل وجه أما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجه ولذا لو قرأ فيه
لم يجوز تأمل (قوله ولغتنية تكبيرة الركوع) أي لو نوى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة
الافتتاح لغت نيته وانصرف الى تكبيرة الافتتاح لانه لما قصد بها الذكرا لخالص دون شيء خارج عن الصلاة
وكانت التعرصة هي المفروضة عليه لكونها شرطا انصرف الى الفرض لان المحل له وهو أقوى من النقل
كما لو نوى بقراءة الفاتحة الذكر والثناء وكما لو طاف للركن جنبا وللصدر طاهرا انصرف الى الشافي الى الركن
بخلاف ما اذا قصد بالتكبيرة الاعلام فقط فانه لا يكون قاصدا للذكر فصار كلاما اجنبيا عن الصلاة فلا يصح
شروعه كما مر (قوله والاجازم) أي بأن كان أكبر رأيه انه مع الامام أو بعده ولم يكن له رأى أصلا والجواز في
الثالثة محل أمره على الصواب ولكن الاخطا كما في شرح المنية أن يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين ووقع في التأم
هنا فهو به عليه في النهر (قوله ولو أراد الخ) ذكر المسألة الاولى في آغاز الاشياء والثانية ذكرها المستنف
متنا في الذابح (قوله لم يصير شارعا) لان التجب والاجابة اجنبيان عن الصلاة مفسدان لهما في شرح
الشيخ اسمعيل في مفسدات الصلاة لو قال اللهم صل على محمد وآله أكبر وأراد به الجواب تفسد صلاته بالاجماع
ولو أجاب المؤذن بنفسه أيضا وان اذن في صلاته تفسد اذا أراد الاذان اه (قوله ويجزم الراء الخ) أي
يسكنها قال في الحلية ثم اعلم أن المسنون حذف التكبير سواء كان للافتتاح أو في أثنائها الصلاة قالوا الحديث
ابراهيم النخعي موقوفا عليه ومرفوعا الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم قال في السكا في المراد الاسالك
عن اشباع الحركة والتعمق فيها والاضراب عن الهمز المفطر والمذ الفاسح ثم الهاء ترفع بلا خلاف وأما
الراء في المفترقات عن المحيط ان شاء بالرفع أو بالجر وفي المبتنى الاصل فيه الجزم لقوله صلى الله عليه وسلم

لم يصح في الاصح كالوفرغ من الله
قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا
صفة صح عند الامام خلافا للمجذ
(بالحذف) اذمدا أحد الهمزتين
مفسد وتعنده كفر وكذا الباء
في الاصح ويشترط كونه (قائما)
فلو وجد الامام راكعا فكبر
منحيا ان الى القيام أقرب صح
ولغتنية تكبيرة الركوع
(فروع) كبر غير عالم بتكبير
امامه ان أكبر رأيه أنه كبر قبله لم
يجز والاجازمط ولو اراد بتكبيره
التجيب أو متابعة المؤذن لم يصير
شارعا ويجزم الراء لقوله صلى الله
عليه وسلم الاذان جزم والاقامة
جزم والتكبير جزم من

مظله
في حديث الاذان جزم

التكبير حرم والتسبيح حرم اه (قوله ومزى الاذان) وقد منافية الكلام عليه هذا فراجع (قوله)
وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير (كذا في الصريح من جزي) والمراد بالتكبير مطلق الذكروا معنى أن النية لما
كانت شرطا للصلاة وكانت الصلوة شرطا أيضا في الصحيح وكانت النية سابقة على الصلوة مدامة الى
وجودها حقيقة أو حكما بأن عزت عن قلبه ولم يوجد بعد ما فاصل اجنبي - ربما فهم أن الشروع يكون بها
وحد هافين أن الشروع انما يكون بها عند وجود الصلوة (قوله بل بهما) أي انه لما لم تستقل النية
بكون الشروع بها وحدها بل توقف على الصلوة صار الشروع بها لا بأحد هما كما أن المحرم بالحج اذا نوى الحج
لا يصير شارعا به ما لم ياب فلو نوى ولم ياب أولى ولم ينول بصريحهما فافهم (قوله لتعذر الواجب)
وهو الصلوة بلطف التكبير والقراءة (قوله لكن ينبغي الخ) بيانه أن النية اذا كانت تنكفي عن الصلوة
اقتضى ذلك قيام النية مقام الصلوة واذا قامت مقامها لم يشرط الصلوة في النية فيشرط في النية
حينئذ القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام الصلوة لا لذاتها لان غير العاجز من التعلق لو نوى الصلاة فاعدا ثم
قام واحرم صح وكذا لو قدم النية كما قالوا لو نوى في بيته فاعدا الصلاة مع الجماعة ثم خرج ولم تحضره النية وقت
الدخول مع الامام صحت ما لم يوجد فاصل اجنبي من كلامه ونحوه وبغفر ذلك المشي هذا تقرير كلامه وهو متابع
في هذا البحث لصاحب النهر وقد أفتره المحشون ولا ينبغي ما فيه فان النية شرط مستقل والصلوة شرط آخر كبقية
الشروط واذا سقط شرط لعذر واكتفى بما سواه من الشروط لا يلزم أن يكون قد اقيم شرط آخر قبله لان
الشروط لا تنصب بالرائي ولذا قال تعالى لا يلزم غيره الا بدليل وذلك كما اذا عجز عن القيام أو عن استكمال
الماء اقيم القعود والتراب مقامهما للدليل بخلاف العجز عن ستر العورة فانه لا دليل على اقامة شيء مقامه
فسقط بالكلية واكتفى بما سواه واذا كان تحريك اللسان غير قائم مقام النطق لعدم الدليل فكيف تقام النية
مقامه بلا دليل مع أن التحريك اقرب الى النطق من النية (قوله ثم في الاشياء) أقول عبارة الاشياء على
ما رأيت في عدة نسخ ومما خرج أي عن القاعدة الاخرى يلزم تحريك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على
القول به وأما بالقراءة فلا على المختار اه وفي بعض النسخ على المقتضى به بدل قوله على القول به والاولى احسن
لموافقتها لما ذكره صاحب الاشياء في بجمعه عند قوله فرضها الصلوة حيث نقل تصحيح عدم الوجوب في
الصلوة وحرمه في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين الصلوة والتلبية فانه نفس محمد على أنه شرط في التلبية
وقال في المحيط يستحب كذا في الصلاة كذا في شرح باب المناسك ثم قال قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالاولى
لان القراءة فرض قطعي والتلبية أمر غلط (قوله قبل التكبير وقيل معه) الاول نسبة في الجمع الى أبي
حنيفة ومحمد وفي غاية البيان الى عامة علماء سوا في الميسر الى أكثر مشايخنا وصحبه في الهداية والثاني اختاره
في الخاتمة والخلاصة والشفعة والبدائع والمهبط بأن يبدأ بالرفع عند بدء التكبير ويحتم به عند ختمه وعزاه
البقال الى أصحابنا جميعا ووجهه في الحلبة وقمة قول ثالث وهو انه بعد التكبير والركل مروى عنه عليه الصلاة
والسلام وما في الهداية أولى كما في الصلوة والنهر ولذا اعقده الشارح فافهم (قوله هو المراد بالهذاه) أي الواقعة
في كتب ظاهر الرواية وبعض روايات الاحاديث كما بسطه في الحلبة ووفق بينها وبين روايات الرفع الى المتكبين
بأن الثاني اذا كانت البدان في الثياب للبرد كما قاله المناوي اخذ من بعض الروايات وتبعه صاحب الهداية
وغيره واعتدوا في الهمام التوفيق بأنه عند هذاه البدن للمتكبين من الرفع تحصل الهذاه للاذنين بالاجامين
وهو صريح رواية أبي داود قال في الحلبة وهو قول الشافعي ومشي عليه النووي وقال في شرح مسلم انه
المشهور من مذهب الجماهير (قوله ويستقبل الخ) ذكره في النية وشرحا (قوله انها) أي الامة
هنا في الرفع وهذا حكماء في النية بقيل فالعقد ما في الصلوة بالعلية (قوله وفي غيره) كالركوع
والسجود والتهود (قوله وقيل كالرجل) روى الحسن عن أبي حنيفة انها أي المرأة ترفع يديها حذو
اذنهما كالرجل لان كفيها يستأبورة حلية وما في المتن صحه في الهداية وقال وعلى هذا التكبير القنوت
والعبدان والجنادة (قوله أيضا الخ) أي كما مع شروعه بالتكبير السابق صح أيضا بالتسبيح ونحوه لكن مع كراهة
التصريح لان الشروع بالتكبير واجب وقد من أن الواجب لفظ الله اكبر من بين الفاظ التكبير الانية وقال في
الخرائن هنا وهل يكره الشروع بغير الله اكبر نصيبان والراجح انه مكروه شرعا وإن وجوبه عام لا خاص بالعبد

ومزى الاذان (و) انما يصير شارعا
بالنية عند التكبير لانه
ولا بها واحد جازل بهما (ولا يلزم
العاجز عن التعلق) كالحرس والحي
(تحريك لسانه) وكذا في حق
القراءة هو الصحيح لتعذر الواجب
فلا يلزم غيره الا بدليل فكفى النية
لكن ينبغي أن بشرط فيها القيام
وعدم تقديمها لقيامها مقام
الصلوة ولم يره في الاشياء
في قاعدة التسابع تابع فالتفت به
لزومه في تكبيرة وتلبية لقراءة
(ورفع يديه) قبل التكبير وقيل
معه (ماسا باهماميه شعق)
اذنيه هو المراد بالهذاه لانها لا
تقبض الا بذلك ويستقبل بكفيه
التيه وقبل ختمه (والمرأة) ولو
أمة كما في النهر لكن في النهر عن
السراج انها كالرجل وفي غيره
كالمرة (ترقيم) بحيث يكون رؤس
اصابعها (هذاه تكبيرا) وقيل
كل رجل (وصح شروعه) أيضا مع
كراهة اخبريم (بتسبيح وتجليل)
وتصعيد

(وسائر تكلم التعظيم) الخالصة له تعالى ولوم مشتركة كرحيم وكريم في الاصح وخصه الشافي بأكثر وكبير منصرفا ومعرفا زاد في الخلاصة والكتاب عطفًا ومنفلا

(كما) ص (لوسرع بغير عربية) أي لسان كان وخصه البردي بالفارسية لمزيتها بحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية بتشديد الراء فهستافى وشرطها بجزءه وعلى هذا الخلاف الخطبة وجميع أذكار الصلاة وأما ما ذكره بقوله (أو آمن أولي

أولم أوصي عند ذبح) أو شهد عندنا كم أوردت سلاما لم أزلونمت عا طسا (أو قرأها عاجزا) لجائز اجبا عا قيدا القراءة بالهجر لأن الاسع رجوعه الى قولهما وعليه الفتوى قلت وجعل الصبي الشروع كالقراءة لاسلفه فيه ولا سند له يقتويه بل جعله في التارخانية كالتلبية يجوز اتخافا

مطلب

الفارسية خمس لغات

٣ قوله وفي أن الامام الخ قال القتال في حاشيته ورأيت بخط الشارح على هامش نسخة المصنف في هذا المحل اعلم اجمعا الواقع على هذا الكلام أن رجوع الامام الخ ثابت في القراءة بالفارسية فقط ولم يثبت رجوعه في تكبيرة الافتتاح بل هي كغيرها من أذكار الصلاة على الخلاف كما حذره شرّاح الجمع وكتب الاصول وعامة الكتب المعتمدة وصريح هذا المتن يعني الكثرة بقوله كعامة استون فلا عطف من الاء في وان تبعه الشرع بل في في عا قة كتيه قنجه محزرة علا الدين عني عنه اه منه

كما حذر في البحر للمواظبة التي لم تقترن بتلك اه (قوله وسائر تكلم التعظيم) كالله اجل أو اعظم أو الرحمن اكبر أو لا اله الا الله أو سائر الله لان التكبير الوارد في الادلة مثل وربك فكبر معناه التعظيم ولا اجبال فيه وتعامه في شرح المنية (قوله الخالصة) أي عن شائبة الدعاء وحاجة نفسه كاسيأتى (قوله له تعالى) متعلق بالتعظيم لا بالخالصة والناقص قوله ولوم مشتركة والاولى حذفه بالكسبة تأمل (قوله في الاصح) خلافا لما في الذخيرة والخاتمة من تخصيصه بالخاص والخلاف مقيد بما اذا لم يقترن بما يزيل الاشتراك أما اذا قرنه به كالرحيم بعباده مع اتفقا كما اذا قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح اتفقا كما لا عالم بالموجود والمعدوم أو بأحوال الخلق كما في الخلية وأشار اليه في البرازية فاذه في البحر والنهر (قوله وخصه الثاني) فلا يصح الشروع عنده الابهة الا لفاظا المشتقة من التكبير والصحيح قولهما ككفي النهر والخلية عن التصفية والراء (قوله والكتاب) أي بضم الكاف بمعنى التكبير كما في القاموس والظاهر أنه يجوز تشكيكه عند أبي يوسف كما جازى الاكبر والتكبير فليراجع ح (قوله وخصه البردي الخ) ضعيف والبردي بالمدال المهمة على الاكثر اجد ابن الحسين وفارس اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد بها لغتهم وهي اشرف اللغات وأشهرها بعد العربية وأقربها اليها هو السعدي ط (قوله بحديث) متعلق بمزيتها (قوله والفارسية الدرية) قال في المغرب الفارسية الدرية القصيدة نسبت الى دروهو الباب بالفارسية اه وهو يفتح المدال المهمة والراء الساكنة واذا نسبت الى ثنائى وضعا ان كان ثنائى حرفا صحيحا جاز فيه التضخيف وعدمه فتقول في كم كى وكى بالتضخيف أو التشديد وان كان حرف لين لم تضعيفه كما وخصه الاشترى في شرح الالفية فافهم فالظاهر أن ضبط القهستاني الدرية بتشديد غير لازم وأفاد ح عن ابن كمال أن الفارسية خمس لغات فهلولة كان يتكلم بها الملوك في مجالسهم ودرية يتكلم بها من سباب الملك وفارسية يتكلم بها الموأبة ومن كان مناسبا لهم وخورسية وهي لغة خورستان يتكلم بها الملوك والاشراف في الخلا وموضع الاستفراغ وعند التمرى للمعجم وسريانية منسوبة الى سوريان وهو العراق اه (قوله وشرطها بجزء) أي عن التكبير بالعربية والمعتد قوله ط بل سياتى ما يبيد الاتفاق على أن الهجر غير شرط على ما فيه (قوله وجميع أذكار الصلاة) في التارخانية عن المحيط وعلى هذا الخلاف لو سجع بالفارسية في الصلاة أودعا أو أوى على الله تعالى أو تعوذ أو هلل أو شهد أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بالفارسية في الصلاة أي يصح عنده لكن سياتى كراهة الدعاء بالاعجمة (قوله وأما ما ذكره الخ) أي مما هو خارج عن أذكار الصلاة وجواب أما قوله الآتى لجائز اجبا عا (قوله أو آمن) بعد الهجزة من الايمان كما في البحر ح وقوله أو سلم أي سلم على غيره وفي بعض النسخ أسلم من الاسلام وعليه يكون آمن بالتشديد من التأمين والنسخة الاولى أولى لانها الموافقة لما رأيت بخط الشارح في الخزان ولان التأمين من أذكار الصلاة الا أن يكون من أمان الكثرة فانه سياتى في كتاب الجهاد من ان يصح بأي لغة كان (قوله ولم أرا الخ) لا يظهر فرق بينه وبين ردة السلام ح (قوله قيدا القراءة بالهجر) أشار الى أن قوله عاجزا حال من فاعل قرأ فقط دون ما قبله (قوله وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح الجمع اصله وعليه الاعتماد (قوله وجعل) بالرفع مبتدأ خبره قوله لاسلف له فيه الخ (قوله كالقراءة) أي في اشتراط الهجزة فيه أيضا وفي أن الامام رجع بذلك الى قولهما لان الهجر عندهما شرط في جميع أذكار الصلاة ككما مر (قوله لاسلف له فيه) أي لم يقبل به أحد قبله وانما المنقول انه رجع الى قولهما في اشتراط القراءة بالعربية الا عند الهجر وأما مسألة الشروع فالمدكور في عامة الكتب حكاية الخلاف فيها بلا ذكر رجوع اصلا وعبارة المتن كالكتز وغيره كالصريحة في ذلك حيث اعتبر الهجر قيدا في القراءة فقط (قوله ولا سند له يقتويه) أي ليس له دليل يفتوى مدعا لان الامام رجع الى قولهما في اشتراط القراءة بالعربية لان المأمورية قراءة القرآن وهو اسم للمبزل باللفظ العربي المنظوم هذا النظم الخاص المكتوب في المصاحف المنقول بنا نقلًا متواترا ولا يلحقه الغايى قرأنا مجازا ولا يصح نفي اسم القرآن عنه فافتقار دليل قوله ما رجع اليه أما الشروع بالفارسية فالدليل فيه للامام أقوى وهو كون المطلوب في الشروع الذكر والتعظيم وذلك حاصل بأي لفظ كان وأي لسان كان نعم لفظ الله أكبر واجب للمواظبة عليه لا فرض (قوله بل جعله في التارخانية كالتلبية) نص عبارتها وفي شرح الطحاوى ولو كبر بالفارسية أو سلمى بالفارسية عند الذبح أو لم ي عند الاحرام بالفارسية

فظاهره كالمثلين رجوعهما اليه
لا هو اليهما فاحفظه فقد اشبهه
على كبير من القاصرين حتى
الشربلاني في كل كتبه فتنبه
(لا يصح) ان اذن بها على
الاصح وان علم انه اذن ذكره
الحذادي واعتبر الزيلعي
التعارف (فروع) قرأ بالفارسية
أو التوراة أو الانجيل ان قصة
تفسد وان ذكرها لا والحق
به في البحر الشاذ لكن في النهر
الوجه انه لا يفسد ولا يجزئ
كالتنجي وتجوز كتابة آية أو آيتين
بالفارسية لا أكثر

مطلب
في حكم القراءة بالفارسية
أو التوراة والانجيل

مطلب
في حكم القراءة بالشاذ

مطلب
في بيان المتواتر والشاذ

أوبأى لسان سواء كان يحسن العربية أو لا جاز بالاتفاق اه (قوله كالمثلين) حيث لم يفيد الشروع بالجز
كأقيد به القراءة (قوله رجوعهما اليه الخ) أي انهما رجعا الى قوله بحجة الشروع بالفارسية بلاجز كارجع
هو الى قولهما بعدم الصحة في القراءة فقط لا في الشروع أيضا كما توهمه العيني لكن كونهم ارجعا الى قوله في
الشروع لم ينقله أحد وانما المنقول حكاية الخلاف كما قد مناه وأما ما في التاتر خانية فغير صريح في تكبير الشروع
بل هو محتمل لتكبير التشرين أو الذبح بل هذا اولى لانه قرنه مع الاذكار خارجة عن الصلاة وأما عبارة المتن فهي
مبنية على قول الامام فالجواب ما أورده على العيني في دعوى رجوعه الى قولهما بردة عليه في دعواه
رجوعهما الى قوله (قوله حتى الشربلاني) أي اشبهه عليه ذلك أيضا حتى ابتداء آية والخبر محذوف لا عاطفة
لاننا لم نعهد من هذا الشارح الفاضل قلة الادب مع العلماء حتى يجعل الشربلاني من القاصرين واعلم أن
الشارح نفسه خفي عليه ذلك فتبع العيني في شرحه على الملتقي وفي الخرائن بل خفي أيضا على ابرهان الطرابلسي
في منتهى مواهب الرحمن حيث قال والاصح رجوعه اليهما في عدم جواز الشروع والقراءة بالفارسية لغير
العاجز عن العربية (قوله واعتبر الزيلعي التعارف) وبه جزم في الهداية وأقره الشراح وفي الكفاية عن
المبسوط روى الحسن عن أبي حنيفة انه لو اذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذن جاز والام يجوز لان المقصود
وهو الاعلام لم يحصل (قوله قرأ بالفارسية) أي مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة الخ) بالنصب عطفا
على مفعول قرأ المحذوف وهو القرآن ح (قوله ان قصة الخ) اختار هذا التفصيل في الفتح توفيقا بين القولين
وهما ما قاله في الهداية من انه لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأ معه بالعربية ما تجوز به الصلاة وما قاله التجميع
النسفي وقاضى خان من انها تفسد عندهما فقال في الفتح والوجه اذا كان المقروء من مكان القصص والامر
والنهي أن تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان ذكر أو تنزيها فانها تفسد
اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتنبه في البحر وقواه في النهر فلذا جزم به الشارح
(قوله والحق به في البحر الشاذ) أي جعله على هذا التفصيل توفيقا بين القول بالفساد والقول بعدمه (قوله
لكن في النهر الخ) حيث قال عندي بينهما فرق وذلك أن الفارسي ليس قرأنا أصلا لا نصرا في عرف الشرع
الى العربي فاذا قرأ قصة صار متكلم بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الآن في قرآنيته شكافلا تفسد به
ولوقصة وحكوا الاتفاق فيه على عدمه فالوجه ما في المحيط من تاويله قول شمس الائمة بالفساد بما اذا اقتصر
عليه اه أي فيكون الفساد لتركه القراءة بالمتواتر لا للقراءة بالشاذ لكن يرد عليه أن القرآن هو ما لا شك فيه وأن
الصلاة يمنع فيها عن غير القراءة والذكر قطعاً وما كان قصة ولم تنب قرآنيته لم يكن قراءة ولا ذكر فيفسد بخلاف
ما اذا كان ذكرا فانه وان لم تنب قرآنيته لم يكن كلاما لكونه ذكرا لكن ان اقتصر عليه تفسد وان قرأ معه من
المتواتر ما تجوز به الصلاة فلا هذا ما وفق به في البحر وتعين حمل كلام المحيط عليه فتأمل وفي منظومة ابن وهبان
وان قرأ المكتوب في الصحف الاولى * اذا كان كالتسبيح ليس بغير

والصحف الاولى جمع صحيفة المراد بها التوراة والانجيل والزبور وتقام الكلام في شروح الوهبانية (تمة) القرآن
الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المضبوط في المصاحف الائمة التي بعث بها عثمان رضي الله عنه الى الامصار
وهو الذي اجمع عليه الائمة العشرة وهذا هو المتواتر بجملة وتفصيلا فافوق السبعة الى العشرة غير شاذ وانما الشاذ
ما وراء العشرة وهو الصحيح وتقام تحقيق ذلك في فتاوى العلامة قاسم (قوله كالتنجي) قال في الوهبانية
وليس التجني في الصلاة بفسد * ولا يجزئ عن واجب الذكرا فاذكروا

والمسألة في القضية قال الشربلاني في شرحها صورتها شخص قال في صلته مسبح ان ال ل ه
بالتنجي أو قال اع و ذ ب ال ل ه م ن ا ل ش ي ط ا ن لا تفسد لكن في البرازية
خلافه حيث قال تفسد بتنجيه قدر القراءة لانه من كلام الناس اه وهذا ذكره البرازي في كتاب الطلاق
قال ابن الشحنة ووجهه ظاهر لكنه ذكر في كتاب الصلاة نحو ما في القضية اه ونسب في الامداد في باب سجود
التلاوة عن التجنيس والخاتمة أنه لا يجب به السجود ولا يجزئ عن القراءة في الصلاة لانه لم يقرأ القرآن ولا يفسد
لانه الحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المسذكور أن المراد قراءة مسميات الحروف لاسماء هائل
سبب باء الف نون وهل حكمها كذلك لم أره (قوله وتجوز الخ) في الفتح عن الكافي ان اعتماد

القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب مصنفها يمنع وأن فعل في آية وآيتين لأن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز اه (قوله ويكره الخ) مخالف لما تقدمناه عن الفتح آنفاً لكن رأيت بخط الشارح في هامش الخزان عن حنظلة المجتبى ويكره كتب التفسير بالفارسية في المصحف كما بعثه البعض ورخص فيه الهندوا في الظاهر أن الفارسية غير قيد (قوله بمشوب) أي مخلوط (قوله وبسمله) علمه في الذخيرة بأن البسمله للتبرك فكأنه قال بارك لي في هذا الأمر وظاهر كلام الزبلي ترجيحه وفي الحلية أنه الأشبه ونقل في التبرك تحجيجه عن السراج وقفاوى المرغيناني ونقل في البحر عن المجتبى والمبتنى الجواز ورجمه بأنها ذكرها لخص بدليل جوازها على الذبيحة المشروط فيها الذكر لخاص اه وجزم به في المنظومة الوهبانية وعزاه إلى الامام ونقله في شرحهما عن الامام الحلواني وظهير الدين المرغيناني والقاضي عبد الجبار وشهاب الامام وجعل الاول قول الصاحبين توفيقا بين الروايات فافهم (قوله وحوقله) أي لانها دعاء في المعنى فكأنه قال اللهم حوقلي عن مصيبتك وقوني على طاعتك لانه لا حول ولا قوة الا بالله (قوله اودكرها) أي ذكر اللهم اغفر لي (قوله في الاصح) كذا في الحلية عن المحيط والذخيرة وغيرهما خلافاً لما صححه في الجوهره وهذا بناء على مذهب سيدي من أن أصله يا الله فحذفت يا وعوض عنها الميم وعند الكوفيين أصله يا الله أتنا بحذر فحذفت الجمله الا الميم فيكون دعاء لثناء ورد بقوله تعالى اللهم أن كان هذا هو الحق الاية وتعامه في ح (قوله كيا الله) فان به يصح الشروع اتفاقاً خزان (قوله أخذار سفها) أي مفصلها وهو بضم فسكون او بضم تنين كافي القاموس (قوله بخنصره واجهامه) أي يحلق الخنصر والابهام على الرسغ ويبسط الاصابع الثلاث كما في شرح المنية ونحوه في البحر والنهر والمعراج والكفاية والفتح والسراج وغيرهما وقال في البدائع ويحلق ابهامه وخنصره وخنصره ويضع الوسطى والمصبغة على معصمه وتبعه في الحلية ومثله في شرح الشيخ ابيماعيل عن المجتبى (قوله هو المختار) كذا في الفتح والتبيين وهذا استحسنة كثير من المشايخ ليكون جامعاً بين الاخذ والوضع المرويين في الاحاديث وعمل بالمذهب احتياطاً كما في المجتبى وغيره قال سيدي عبد الغنى في شرح هدية ابن العماد وفي هذا انظر لان القائل بالوضع يريد وضع الجميع والقائل بالاخذ يريد أخذ الجميع فأخذ البعض ووضع البعض ليس أخذاً ولا وضعاً بل المختار عند واحد منهم ما موافقة للسنة اه قلت وهذا البحث منقول في المعراج بعد نقله ما مر عن المجتبى والمبسوط والظهيرية وقيل هذا خارج عن المذهب والاحاديث فلا يكون العمل به احتياطاً اه ثم رأيت الشرنبلالي ذكر في الامداد هذا الاعتراض ثم قال قلت فعلى هذا ينبغي أن يفعل بصفة احداً الحديث في وقت وبصفة الآخر في غيره ليكون جامعاً بين المرويين حقيقة اه اقول برده عليه أنه في كل وقت عمل بأحدهما يكون تاركاً لغيره العمل بالآخر والوارد في الاحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الاخذ بلا بيان الكيفية والذي استحسنته المشايخ فيه العمل بهما جميعاً اذ لا شك أن في الاخذ وضعاً وزيادة والقاعدة الاصولية أنه متى امكن الجمع بين المتعارضين ظاهراً لا يعدل عن احدهما فتأمل (قوله الكف على الكف) عزاء في هامش الخزان إلى الغزنوية (قوله تحت ثديها) كذا في بعض نسخ المنية وفي بعضها على ثديها قال في الحلية وكان الاولى أن يقول على صدرها كما قاله الجمل الفقير لعل على ثديها وان كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بأن يقع بعض ساعد كل يد على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالافادة (قوله كافرغ) هذه كاف المبادرة تتصل بمنها وسلم كما تدخل نقلها في معنى اللبيب (قوله بلا ارسال) هو ظاهر الرواية وروى عن محمد في النوادر أنه يرسلها محالة لثناء فاذا فرغ منه يضع بناء على أن الوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد حلية (قوله في مجمع الأنهر) ومثله في شرح النقاية لئلا على الفاري كما نقله في حاشية المدي في باب الوتر والنوافل (قوله ما هو الاعتم) أي من القيام الحقيقي والحكمي فان القعود في النافلة وفي القربضة وما لحق به العذر كالقيام ط والظاهر أن الاضطجاع كذلك لانه خفف عن القيام رحتي (قوله لقرار الخ) اعلم أنه جعل في البدائع الاصل على قولهما الذي هو ظاهر المذهب أن الوضع سنة قيام له قرار كما مر وبعضهم جعل الاصل على قولهما أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون واليه ذهب الحلواني والدرسخي وغيرهما وفي الهداية أنه الصحيح ومشى عليه في الجمع وغيره وقد جمع في البحر بين الاصلين فجعلهما أصلاً واحداً وتبعه تلميذه المصنف مع أن صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام

ويكره كتب تفسيره تحته بها (ولو شرع به) مشوب بحاجة كنعوذ وبسمله وحوقله (واللهم اغفر لي اودكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم) فنسط فانه يجوز فيهما في الاصح كيا الله (ووضع) الرجل (عنه على بساره تحت سرته أخذاً رسته بخنصره واجهامه) هو المختار وتضع المرأة والخنثى الكف على الكف تحت ثديها (كافرغ من التكبير) بلا ارسال في الاصح (وهو سنة قيام) ظاهره أن القاعد لا يضع ولم اره ثم رأيت في مجمع الأنهر المراد من القيام مأهول الاعتم لأن القاعد يفعل كذلك (له قرار)

أنه ذكر في موضع أنه على قولهما يرسل في قومة الركوع وفي موضع آخر أنه يضع ثم وفق بأن من شأن ذلك اختلاف
الاصلي لان في هذه القومة ذكر استسونا وهو التسبيح أو التمجيد كما مشى عليه في الملقط اه فهذا كما نرى
يفتضى تغايرهما ويؤيده كلام السراج الا في كاسنذكره ولهذا أيضا لما قال في الهداية ويرسل في القومة
اعترضه في القبح بأنه انما يسمي اذا قيل بأن التمجيد والتسبيح ليس سنة فيها بل في الانتقال اليها لكنه خلاف
ظاهر النصوص الخ نعم قد علمنا مسكين الذكر بالطول وبه يدفع الاعتراض عن الهداية لكن اذا كان الذكر
طويلا يلزم منه كون القيام له قرار فيرجع الى ما قاله في البحر فليست اتمل (قوله فيه ذكر مسنون) اي مشروع
فرضا كان او واجبا وسنة اجماعا عن البرجندی (قوله لعدم القرار) ليس على اطلاقه لقولهم ان مصلي
النافلة ولو سنة يسأل ان يأتي بعد التمجيد بالادعية الواردة نحو حمل السحوات والارض الخ واللهم اغفر لي
وارحني بين السجدين نهر ومقتضاها أنه يعقديده في النافلة ولم أر من صرح به تأتمل لكنه مقتضى اطلاق
الاصلي المارئين ومقتضاها أنه يعقد أيضا في صلاة التسابيح ثم رأيت في ذكره ط والرحق والسباحة في جتنا
(قوله ما لم يطل القيام فضع) اي فان اطله لكثرة القوم فانه يضع وهذا مسمى على أن الاصل أنه سنة قيام
له قرار لا على أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون وهذا ايضا يدل على انها اصل واحد كما ذكرنا (قوله
سجاءك اللهم) شرح ألقاظه في البحر والامداد وغيرهما: (قوله تارك الخ) هو ظاهر الرواية بدائع لانه
لم ينقل في المشاهير كافي فالاولى تركه في كل صلاة يحافظ على المروى بلا زيادة وان كان شأنه على الله تعالى بحر
وحلية وفيه اشارة الى أن قوله في الهداية لا يأتي به في الفرائض لا مفهوم له لكن قال صاحب الهداية في كتابه
مختارات النوازل وقوله وجل شأنك لم ينقل في الفرائض في المشاهير وما روى فيه فهو في صلاة التهجد اه
(قوله الا في الجنائز) ذكره في شرح المنية الصغير ولم يعزه الى احد ولم أره لغيره سوى ما قد مناه عن الهداية
ومختارات النوازل (قوله مقتصرا) اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سجاءك
الخ (قوله الا في النافلة) محل ما ورد في الاخبار عليها فيقرؤه فيها اجابا واختيار المتأخرين أنه يقول
قبل الاقتراح معراج وفي المنية وعندهما بقوله قبل الاقتراح يعني قبل النية ولا يقول بعد النية بالايجاع اه
لكن في الحلية الحق أن قرأته قبل النية او بعدها قبل التكبير لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه
اه وفي الخرائن وما ورد محمول على النافلة بعد البناء في الاصح اه وقال في هامشه صححه الزاهد وغيره
(قوله في الاصح) وقيل تصد لانه كذب ورد في البحر تعالى عليه بما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما
وبانه انما يكون كذا اذا كان مخبرا عن نفسه لا تابيا فلو مخبرا فالفاسد عند الكل اه (قوله لما في النهر الخ)
تعليق لتحويل السارح عبارة المصنف لان قضية المتن الاتيان بالبناء في المخافة وان بدأ الامام بالقراءة وهو
ضعيف لتعبر الصغرى عنه بقيل ووجهه أنه اذا امتنع عن القراءة فالاولى أن يمنع عن البناء وأقول ما ذكره
المصنف جزم به في الدرر وقال في الخ والمخ ومعه في الذخيرة وفي المضمرات وعليه الفتوى اه ومشى عليه في منية
المصلي والشارح في الخرائن وشرح الملتقي واختاره قاضي خان حيث قال ولو أدرك الامام بعدما اشتغل بالقراءة
قال ابن الفضل لا يثنى وقال غيره يثنى ويشفي التفصيل ان كان الامام يجهر لا يثنى وان كان يسر يثنى اه وهو
مختار شيخ الاسلام خواهر زاده وعليه في الذخيرة بما حاصله أن الاستماع في غير حالة الجهر ليس بفرض بل يسقط
تعطيل القراءة فكان سنة غير مقصودة لذاتها وعدم قراءة المؤتم في غير حالة الجهر لا لوجوب الانصات بل لان
قراءة الامام له قراءة وأما البناء فهو سنة مقصودة لذاتها وليس بناء الامام بناء للمؤتم فاذا تركه يلزم ترك سنة
مقصودة لذاتها لانصات الذي هو سنة تبعها بخلاف تركه حالة الجهر اه فكان المعتقد ما مشى عليه المصنف
فانهم (قوله او ساجدا) اي السجدة الاولى كما في المنية وأشار بالتقيد بركعها او ساجدا الى أنه لو أدركه
في احدى السجدين فالاولى أن لا يثنى لتعصيل فضيلة زيادة المشاركة في القمود وكذا لو أدركه في السجدة الثانية
ونمامه في شرح المنية (قوله بلفظ أعوذ) اي لا بلفظ استعبد وان مشى عليه في الهداية ونمامه في البحر
والزبلي (قوله فهو كالنار) لان سر حال من البناء والتعوذ فكانا متعلقين به فاشبه التنارع الذي هو تعظيم
عاملين فأكثر باسم وعدل من قول النهر فهو من التنارع لما في جمع الهوامع من أنه يقع في كل معمول
الا المفعول له والتمييز وكذا الحال خلافا لابن معطي أفاده ح (قوله ذكره الحلبي) أي في شرح المنية بقوله

فيه ذكره مسنون فيضع حالة البناء
وفي القنوت وتكبيرات الجنائز
لا يسقط في قيام بين ركوع
وسجود لعدم القرار (و لا بين
تكبيرات العبد) لعدم الذكر ما لم
يطل القيام فضع سراجة (وقرأ)
كما كبر (سجاءك اللهم) تارك ما قبل
شأنك الا في الجنائز (مقتصرا
عليه) فلا يثنى وجه وجهي الا
في النافلة ولا تصد بقوله وأنا اقول
المسلمين في الاصح (الا اذا) شرع
الامام في القراءة سواء كان
مسوقا او مدركا (و) سواء كان
حاشيه يجهر بالقراءة) اولا
(ف) انه (لا يأتي به) لما في النهر
عن الصغرى ادرك الامام في
القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة وقبل
في الخاتمة يثنى ولو أدركه راكعا
او ساجدا ان اكبر رأيه انه يذكره
اقب به (و) كما استفتح (نعوذ) بلفظ
اعوذ على المذهب (سر) قيد
للاستفتاح ايضا فهو كالنار
(للقراءة) فلو تركه بعد الفاتحة
تركه ولو قبل كمالا تعوذ ويثنى
ان يستأنفها ذكره الحلبي

والتعوذ انما هو عند افتتاح الصلاة فلو نسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ به ذلك كذا في الخلاصة ويصحب منه انه لو تذكر قبل اكتمالها تعوذ وحيد ينبغي أن يستأنفها اه وهذا الفهم في غير عمله لان قول الخلاصة حتى قرأ الفاتحة معناه شرع في قراءتها اذ بالشروع فأت محل التعوذ والالزام رفض الفرض للسنة ولزم أيضا ترك الواجب فان قراءة الفاتحة او اكثرها مرة ثانية موجبة للسهو على أنه في شرح المنية أيضا بعد ما مر بنحو ورقة ونصف قال وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كسبو وتعوذ ونسي الشاء لا يعيد وكذا ان كسبو وبدء بالقراءة ونسي الشاء والتعوذ والتسمية لقوات محلها ولا سهو عليه ذكره الرازي اه فقله وبدء بالقراءة الخ مؤيد لما قلنا فافهم (قوله ولا يتعوذ الخ) مختصرة قوله قراءة قال في البحر وقيد بقراءة القرآن للاشارة الى أن التلبذ لا يتعوذ اذا قرأ على استاذه كانه قد فعل في الذخيرة وظاهره أن الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القرآن وفي الصلاة وفيه نظر طاهر اه قال في النهروان قول ليس ما في الذخيرة في المشرعية وعدمها بل في الاستئذان وعدمه اه اي فتنسب لقراءة القرآن فقط وان كانت تشرع في غيرها في جميع ما يغشى فيه الوسوسة والى هذا أشار الشارح بقوله اي لا يسن لكن في هذا الجواب نظر فانها تنسب أيضا قبل دخول الخلاء لكن لفظ أعوذ بالله من الخبث والنجاسات تأمل ثم ان عبارة الذخيرة هكذا اذا قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله لا لاية وأن اراد افتتاح الكلام كما يقرأ التلبذ على الاستاذ لا يتعوذ قبله لانه لا يريد به قراءة القرآن ألا يرى لو أن رجلا اراد أن يشكر فيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التعوذ قبله وعلى هذا الجانب ان اراد بذلك القراءة لم يجز أو افتتاح الكلام جاز اه ملخصا وحاصله أنه اذا اراد أن يأتي بشيء من القرآن كالسبلة والحمد لله فان قصد به القراءة تعوذ قبله والا فلا كما لو أتى بالسبلة في افتتاح الكلام كالتلبذ حين يعمل في أول درسه للعلم فلا يتعوذ وكما لو قصد بالحمد الشكر وكذا اذا تكلم بغير ما هو من القرآن فلا يسن التعوذ بالاولى فكلام الذخيرة في التعوذ قبل الكلام لا في غيره من الافعال فلا ينافي استثنائه قبل الخلاء فافهم (قوله فبأنى به المسبوق الخ) ذكر المصنف ثلاث مسائل تفريعا على قوله لقراءة بناء على قول ابي حنيفة ومحمد ان التعوذ يبع القراءة اما عند ابي يوسف فهو يبع للشاء فعنده بأنى به المسبوق بعد الشاء مرتين حال اقتدائه وعند قيسامه للقضاء وبأنى به المقنتدى المدرك لانه يأتى كما يأتى به الامام والمفرد وبأنى به الامام والمقنتدى في العيد بعد الشاء قبل التكبيرات ومضى عليه في المنية وفي الخلاصة أنه الاصح انكن مختارا قاضي خان والهداية وشروحه والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قوله ما انه يبع للقراءة وبه ناخذ شرح المنية (قوله وكان تعوذ سمي) فلو سمي قبل التعوذ اعاده بعد عدم وقوعها في محطها ولو نسيها حتى فرغ من الفاتحة لا يسمي لاجلها لقوات محلها حلية وبحر ولا يفهم وقوله حتى فرغ كما تقدم فافهم (قوله غير المؤتم) هو الامام والمفرد اذ لا دخل للمقنتدى لانه لا يقرأ أبدا ليل أنه قد علم أنه لا يتعوذ بحر (قوله) كما في ذبيحة ووضوء) فان المراد بالتسمية فيها ما ساق الذكر فهو مقبل للمنى (قوله سرائى أول كل ركعة) كذا في بعض النسخ وقطع سرائى من بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن الجتهى والثالث أنه لا يجهر بها في الصلاة عندنا خلافا للشافعى وفي خارج الصلاة اختلاف الروايات والمشايع في التعوذ والتسمية قبل يحنى التعوذ دون التسمية والصحيح أنه يتخير فيها ولكن يتبع امامه من القراء وهم يجهرون بهما الا حرة فانه يتخير ما اه (قوله ولو جهر به) رده على ما في المنية من أن الامام لا يأتى بها اذا جهر بل اذا خافت فانه غلط فاحش بحر وأوله في شرحها بأنه لا يأتى بها جهر (قوله لا تسن) مستغنى كلام المتن أن يقال لا يسمي لكنه عدل عنه لايامه الكرامة بخلاف نفي السنية ثم ان هذا قوله ما وصحه في البدائع وقال محمد تسن ان خافت لان جهر بحر ونسب ابن الصياغ في شرح الغزوية الاول الى ابي يوسف فقط فقال وهذا قول ابي يوسف وذكر في المصنف أن الفتوى على قول ابي يوسف انه يسمي في أول كل ركعة ويصحبها وذكر في المحيط المختار قول محمد وهو ان يسمي قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة وفي رواية الحسن بن زياد أنه يسمي في الركعة الاولى لا في غيرها وانما اختير قول ابي يوسف لان لفظة الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار ولا قول ابي يوسف وسط وخبر الامور أوسطها كذا في شرح عدة المصلى اه ما في شرح الغزوية ووقع في النهروان خطأ وسأل في النقل أيضا عن شرح الغزوية فاجتنبه فافهم (قوله ولا تكرر انفاقا) ولهذا صرح في الذخيرة والجتهى بأنه ان سمي بين الفاتحة

ولا يتعوذ التلبذ اذا قرأ على
استاذ ذخيرة اي لا يسن فليحفظ
(فبأنى به المسبوق عند قيامه لقضاء
ما فاته) لقراءته (الا المقنتدى)
لعدمها (ويؤخر) الامام التعوذ
(عن تكبيرات العيد) لقراءته
بعدها (و) كان تعوذ (سمى) غير المؤتم
بلفظ السبلة لاسمطلق الذكر كما في
ذبيحة ووضوء (سرائى) أول
(كل ركعة) ولو جهر به (لا تسن)
(بين الفاتحة والسورة مطلقا)
ولو سريه ولا تكرر انفاقا

مطلب
لفظة الفتوى أكد وأبلغ من
لفظة المختار
مطلب
قراءة السبلة بين الفاتحة
والسورة حسن

والسورة المقرؤة سرًّا أو جهرا كان حسنا عند أبي حنيفة ورجحه المحقق ابن الهمام وتأييده الحلبي لشبهة الاختلاف في كونها آية من كل سورة بجزء (قوله وما صححه الزاهدي من وجوبها) يعني في أول الفاتحة وقد صححه الزاهدي أيضا في سجود السجود وهو ونقل في الكفاية عبارة الزاهدي وأقرها وقال في شرح المنية انه الاحوط لأن الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلاة والسلام عليها وجعله في الوهبانية قول الاكثرين أي بناء على قول الحلواني أن أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة فإذا كانت منها تجب مثلها لكن لم يسلم كونه قول الاكثر (قوله ضعفه في البحر) حيث قال في سجود السهو ان هذا كله مخالف لظاهر المذهب المذكور في المتن والشروح والفتاوى من انها سنة لا واجب فلا يجب بتركها شيء قال في النهر والحق انهما قولان مرجحان الآن المتن على الاول اه اقول أي أن الاول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية والله أعلم (قوله وهي آية) أي خلافا لقول مالك وبعض أصحابنا انها ليست من القرآن أصلا قال القهستاني ولم يوجد ما في حواشي الكشف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب أبي حنيفة اه أي بل هو قول ضعيف عندنا (قوله انزلت للفصل) ذكرت في أول الفاتحة للتبرك (قوله في التل بعض آية) وأقولها انه من سليمان وآخرها وأنوني مسلمين وهو تفرع على قوله انزلت للفصل ط (قوله وليست من الفاتحة) قال في الترمذي ردة لقول الحلواني أكثر المشايخ على انها من الفاتحة ومن ثم قيل بوجوبها وجعله في الذخيرة رواية الثاني عن الامام وبه أخذوه هو احوط اه وما نقله عن الحلواني ذكره القهستاني عن المحيط والذخيرة والخلاصة وغيرها (قوله ولا من كل سورة) أي خلافا لقول الشافعي انها آية من كل سورة ما عدا ابراهيم (قوله في الاصح) قيد لقوله وليست من الفاتحة وكان ينبغي ذكره عقبه ليكون إشارة الى قول الحلواني المتقدم الى قول الشافعي اذ لم تجز عادتهم بذكر التصحيح للإشارة الى مذهب الغير بل الى المرجوح في المذهب ولم أر لأحد من مشايخنا القول بأنها آية من كل سورة وانما عزا في البحر وغيره الى الشافعي فقط فانهم (قوله فحرم على الجنب) أي وما في معناه كالحائض والنفساء وهذا هو على قصد التلاوة (قوله احتياطا) علناه للسائلين وذلك أن مذهب الجمهور انها من القرآن لتواترها في محلها وخالف في ذلك مالك فكان الاحتياط حرمتها على الجنب نظر الى مذهب الجمهور وعدم جواز الانقضاء عليها في الصلاة نظرا الى شبهة الخلاف لأن فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسهط بما فيه شبهة (قوله ولم يكفر جاحدا الخ) جواب عما قبل من الاشكال في التسمية انها كانت متواترة لزم تكفير منكرها والا فلا بدت قرآنا والجواب كما في التحرير أن الناطقي انما يكفر منكره اذ لم تثبت فيه شبهة قوية كانت كارك ركني وهنا قد وجدت ذلك لأن من انكرها كأنه ادعى عدم تواتر كونها قرآنا في الاوائل وان كانت فيها الشهرة استعان الاقتراح بها في الشرع والمثبت يقول اجماعهم على كآبها مع أمرهم بتجريد المصاحف بوجوب كونها قرآنا والاستئذان لا يسوغ الاجماع التحقق في الاستعانة والاحتيا في القرآن لتواترها في المصحف وهو دليل كونها قرآنا ولا نسلم توقف ثبوت القرآنية على تواتر الاخبار بكونها قرآنا بل الشرط فيها هو قرآن تواتره في محله فقط وان لم يتواتر كونه في محله من القرآن اه وقوله ولا نسلم الخ رد لما تضمنه كلام المنكر من أن تواترها في محلها لا يستلزم كونها قرآنا بل لابد من تواتر الاخبار بقرآنتها والحاصل أن تواترها في محلها ثابت اصل قرآنتها وأما كونها قرآنا متواترا فهو متوقف على تواتر الاخبار به ولذلك لم يكفر منكرها بخلاف غيرها لتواتر الاخبار بقرآنته ووقع في البحر هنا اضطراب وخلل بينه فيما علقته عليه وما قرئ له يعلم أنه كان على الشارح أن يفي المتن على حاله وبسقط قوله اختلاف مالك ليكون جوابا عن انكار مالك أيضا قرآنتها لأن شبهة لم تثبت بانكاره بل هي ثابتة قبله من جهة أخرى فتدبر (قوله وقرأ بعد ها وجوبا) الوجوب يرجع الى القراءة والبعدية وأشار الى أنه يلزم بتركها الاعادة لو عاود كالفاتحة خلافا لما في التبيين والدرر لأن الفاتحة وان كانت آكد للاختلاف في ركنيتها إلا أنه يظهر في الاشم لا في وجوب الاعادة كما قلناه أول بحث الواجبات (قوله سورة) أشار الى أن الافضل قراءة سورة واحدة ففي جامع الفتاوى روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا أحب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات ولو فعل لا يكره وفي النوافل لا بأس به (قوله الابالمسنون) وهو القراءة من طوال المفصل في الفجر والظهر وأوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ط (قوله وآمن) هو سنة الحديث الاتي

وما صححه الزاهدي من وجوبها
ضعفه في البحر (وهي آية) واحدة
(من القرآن) كاه (انزلت للفصل
بين السور) فإني في الفصل بعض آية
اجمعا (وليست من الفاتحة ولا
من كل سورة) في الاصح فحرم
على الجنب (ولم تجز الصلاة بها)
احتياطيا (ولم يكفر جاحدا
لشبهة) اختلاف مالك (فيها
و) كاسي (قرأ المصلى لو اماما
أو منفردا الفاتحة و) قرأ بعدها
وجوبا (سورة أو ثلاث آيات)
ولو كانت الآية أو الآيتين تعدل
ثلاث آيات تصارا انتفت كراهة
التصريح ذكره الحلبي ولا تنتفي
الذميمة الابالمسنون (وآمن)

بَعْدَ وَقْصَرٍ وَأَمَالَةٍ وَلَا تَفْسُدُ بَعْدَ
مَعَ تَشْدِيدِ أَوْ حَذْفِ يَاءٍ بَلْ يَقْصُرُ
مَعَ أَحَدِهِمَا أَوْ عَدَمَهُمَا وَهَذَا مَا
تَقَرَّرَتْ بِتَحْرِيرِهِ (الامام سراً)
كَمَا مَوْمٌ وَمَنْفَرْدٌ وَلَوْ فِي السَّرِّيَّةِ
إِذَا سَمِعَهُ وَلَوْ مِنْ مِثْلِهِ فِي مَجْمُوعَةٍ
وَعِيدُوا مَا حَدِثَ إِذَا أَتَى الْإِمَامَ
فَأَمَّنُوا فِي التَّعْلِيقِ بِمَعْلُومِ الْوُجُودِ
فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ بَلْ
يَحْصُلُ بِتَمَامِ الْقَائِمَةِ بِدَلِيلٍ إِذَا قَالَ
الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ
(ثُمَّ) كَأَنَّهُ (يَكْبُرُ) مَعَ الْإِنْخِطَاطِ
(لِلرُّكُوعِ) وَلَا يَكْبُرُهُ وَصَلَ الْقِرَاءَةَ
بِتَكْبِيرِهِ وَلَوْ بِحَرْفٍ أَوْ كَلِمَةٍ فَأَمَّا
حَالُ الْإِنْخِطَاطِ

المتفق عليه كافي شرح المنية وغيره وانفقوا على أنه ليس من القرآن كافي البحر (قوله بعد) حتى أشهرها وأفصحها
وقصر وهي مشهورة ومعناه استجب ط (قوله وأماله) أي في المدة لعدم تأنيها في التصريح وحقيقة
الامالة أن ينحني بالفتحة نحو الكسرة فتقبل الألفان كان بعدها ألف نحو الياء اشتموى (قوله ولا تفسد الخ)
أشار به إلى أن الكلام في نفي الفساد لا في تحصيل السببة فإن السنة لا تحصل إلا بالثلاثة الأولى كما أفاده ط
(قوله بعد مع تشديد أو حذف ياء) أي حالة تكون المدة مصححاً لا أحدهما لا لكل منهما ففيه صورتان الأولى
المد مع التشديد لا حذف فلا يفسد على المتفق به عندنا لأنه لغة فيها حكاهما الواحدى ولأنه موجود في القرآن
ولأن له وجهاً كما قال الحسائي أن معناه ندعوك فاصدين اجابك لأن معنى آمين فاصدين وأنكر جماعة
من مشايخنا كونه لغة وحكم بفساد الصلاة بحر والصورة الثانية المد مع حذف الياء بالتشديد لوجوده
في قوله تعالى وبك آمين كافي الامداد فأو في كلامه لمنع الجمع فقط لأنه لو أتى بالمد جامعاً بين التشديد والحذف
تفسد كتابته عليه بعد ولو كانت لمنع الخلق أيضاً بأن أتى بالمد خالفاً عن التشديد والحذف لزم التكرار لأنه اللغة
الفصحى المتقدمة فافهم (قوله بل بقصر مع أحدهما) أي مع التشديد لا حذف الياء وهو آمين لعدم
وجوده في القرآن أو مع حذف الياء بالتشديد وهو آمين وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن ح أي
ولذلك لم يذكر في البحر والتبر هذا وذكر في الحلية الأولى لغة ضعيفة فقال وقصرها وتشديد الميم حكاه بعضهم
عن ابن الأنباري واستضعفت ويظهر أن الاشتباه بفساد الصلاة بها اه (قوله أو بعد معهما) أي مع التشديد
وحذف الياء وهو آمين فإنه مفسد لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أوجه خمسة صحيحة وثلاثة
مفسدة وبقي ناسع وهو آمين بالقصر مع التشديد والحذف وهو مفسد لعدم وجوده في القرآن ولو قال الشارح
وبعد أو قصر معهما لاستوفى ح قلت وقد ذكر هذا التاسع مع الناسم في البحر وقال ولا يعد فساد
الصلاة فيهما (قوله الامام سراً) أشار بالأول إلى خلاف مالك في تخصيص الموتى بالتأمين دون الامام
وهو رواية الحسن عن الامام وبالثاني إلى خلاف الشافعي أنه يأتي بها كل منهما جهرًا وقوله كما موم ومنفرد
محل اتفاق فلذا أتى بالكاف (قوله ولو في السرية) أي لا إطلاقاً الأمر في الحديث الآتي وهذا راجع
إلى المأموم وكان ينبغي ذكره وقيل لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمع الامام لأن ذلك الجهر لا عبرة به
(قوله ولو من مثله) أي من مقتد مثله بأن كان مثله قريباً من الامام يسمع قراءته فأمن فسمع ذلك المقتدى
تأمين مثله القريب من الامام فيؤمن لأن المناط العلم بتأمين الامام (قوله في نحو جماعة وعبد) أشار بنحو
إلى أن التقييد بالجمعة والعبد كوقع في الجوهر غير قيد كما يجتهد في الشر بلالية بقوله ينبغي أن لا يختص بهما
بل الحكم في الجماعة الكثيرة كذلك (قوله وأما حديث الخ) هو ما رواه الشيخان إذا أتى الامام فأمنوا
فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وهو مفيد تأمينهما لكن في حق الامام بالاشارة
لأن النص لم يبق له وفي حق المأموم بالعبارة لأنه سبق لاجله بحر ثم مراد الشارح الجواب عن قول الشافعي
أن الحديث دليل على جهر الامام بالتأمين لأنه علق تأمينهم بتأمينه والجواب أن موضع التأمين معلوم
فإذا سمع لفظة ولا الصالحين كفي لأن الشارع طلب من الامام التأمين بعده فصار من التعليق بمعلوم الوجود وعظام
الادلة في المطولات ويظهر من هذا أن من كان بعيداً عن الامام لا يسمع قراءته أصلاً لا يؤمن كافي البحر أي لعدم
سماعه موضع التأمين اللهم إلا أن يسمع من مثله كما مر في السرية (قوله فقولوا آمين) تمام الحديث فان الملائكة
تقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه عبد الرزاق والنسائي وابن حبان
حلمة وفي شرح مسلم للنووي الصحيح الصواب أن المراد الموافقة للملائكة في وقت التأمين وقيل في الصفة
والخشوع والاخلاص ثم قيل هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث لا تخرفوا في قول
قوله قول اهل السماء (قوله مع الانخراط) أفاد أن السنة كون ابتداء التكبير عند الخرورج وانتهائه
عند استواء الظهر وقيل انه يكبر قائماً والازل هو الصحيح كافي المضمرات وقامه في القهستاني (قوله
ولا يكبر الخ) مثاله أن يقول وأما بعبدة ربك فحدث الله اكبر بكسر التاء الثلاثة لالتقاء الساكنين ح وفي
القهستاني وفي قوله ثم يكبر دلالة على أنه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الوصل وفي شرح المنية
وعن أبي يوسف أنه قال ربما وصلت وربما تركت اه وذكر في التارخانية تفصيلاً حسناً وهو أنه إذا كان

آخر السورة شاء مثل وكبره تكبيرا فالوصل اولى والا فالفصل اولى مثل ان شئت انك هو الا بترقيق ويفصل ثم
يكبر للركوع (قوله لا بأس به عند البعض) أشار بهذا الى أن هذا القول خلاف المعتقد المشار اليه بقوله
اولا ثم كافرغ **كبر** مع الاحتياط فانه ظاهر في انه يتم القراءة جميعها وبعد الفراغ منها يخط للركوع مكبرا
والاقل اصح كما في المنية فيكون الشارح قد نبه على القولين وأن الاول هو المعتقد والثاني ضعيف بأوجه عبارة
وأطفأ اشارة فليس في كلامه اعمال كما لا يخفى على ذوي الكمال فانهم (قوله ويسن أن يلقى كعبيه) قال
السيد أبو السعود وكذا في السجود أيضا وسبق في السنن أيضا اه والذي سبق هو قوله والصاق كعبيه
في السجود سنة در اه ولا يخفى أن هذا سبق نظر فان شارحنا لم يذكر ذلك لافي الدر المختار ولا في
الدر المستقى ولم أره غيره أيضا فانهم نعم ربما يرضون بذلك من أنه اذا كان السنة في الركوع الصاق الكعبين ولم
يذكر واتفرج بهما بعده فالاصل بقاؤه جامعا لم يقرب في حالة السجود أيضا تأمل هذا وكان ينبغي أن يذكر لفظ يسن
عند قوله ويضع يديه ليعلم أن الوضع والاعتقاد والتفريق والاصاق والتصب والبسط والتسوية كلها سنن
كما في التهستائي قال وينبغي أن يراد بها فيما عداه مستقبلا لاصابعه فانها سنة كما في الزاهد اه
قال في المعراج وفي المجتبى هذا كله في حق الرجل أما المرأة فتختفي في الركوع يسيرا ولا تفرج عن نفسها وتضع
يديها على ركبتيها وضعا وتختفي ركبتيها ولا تجافي عندها لأن ذلك أستر لها وفي شرح الوجيز الخفي كرامة
اه (قوله ويضع يديه) فجعله ماشية القوس كما يفعله كثير من العوام مكرره بجر (قوله وأقله
ثلاثا) أي أقله يكون ثلاثا أو أقله تسبيحه ثلاثا وهذا أولى من جعل ثلاثا خيرا عن أقله بزع الخافض أي
في ثلاث لان زرع الخافض مسموع ومع هذا فهو بعيد جدا فانهم ويحتمل أن يكون أقله خبر المبتدأ محذوف
والواو للعصال والتقدير ويسبغ فيه ثلاثا وهو أقله أي والحال أن الثلاث أقله وسوق مجيء الحال من التكررة
تفديها على صاحبها وهذا الوجه أفاده سبحانه حفظه الله تعالى (قوله كره تنزيها) أي بناء على أن
الأمر بالتسبيح للاستحباب بجر وفي المعراج وقال أبو طيع البلخي "ليذكر في حنفية ان الثلاث فرض وعدد
أحد يجب مرة كتسبيح السجود والتكبيرات والتسبيح والدعاء بين السجدين فلوتركه عدنا بطلت ولوسهوا لا
وفي التهستائي وقيل يجب اه وهذا قول ثالث عندنا وذكروا في الحلية أن الأمر به والمواظبة عليه مستطافان
على الوجوب فينبغي لزوم سجود السهو أو الاعادة لو تركه ساهيا أو عامدا ووافقته على هذا البحث العسامة
ابراهيم الحلبي في شرح المنية أيضا وأجاب في البحر بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره لأعرابي حين علمه فهدا
صارف للأمر عن الوجوب لكن استشهد في شرح المنية ورود هذا فأجاب عنه بقوله ولقائل أن يقول انما يلزم
ذلك أن لو لم يكن في الصلاة واجب خارج عما عمله الأعرابي وليس كذلك بل تعيين الفاتحة ونظم السورة او ثلاث
آيات ليس مما عمله للأعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يكون هذا كذلك اه والحاصل أن في تثليث التسبيح
في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا أرجمها من حيث الدليل الوجوب فخر بجاء على القواعد المذهبية فينبغي
اعتماده كما اعتد ابن الهمام ومن تبعه رواية وجوب القومة والجلوس والطمانينة فيهما كما مر وأما من حيث
الرواية فالأرجح السنية لأنها المصرح بها في مشاهد الكتب ومصرح حوايا أنه يكره أن ينقص عن الثلاث وأن
الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وتر خمس أو سبع أو تسع ما لم يكن اما ما فلا يعقل وقد منافي سن الصلاة عن
أصول أبي اليسر أن حكم السنة أن يندب الى تحصيلها وإيلا على تركها مع حصول التيسر وهذا أيضا أن كراهة
تركها فوق التنزيه وتحت المكروه وتحرر بما وجدنا في قول البهراي الكراهة هنا للتنزيه لأنه مستحب وان تبعه
الشارح وغيره فتدبر (تنبيه) السنة في تسبيح الركوع سبحان ربك العظيم الا ان كان لا يحسن القطاء فيبدل به
الكريم ثلاثا يجري على لسانه العزيم فتسبده الصلاة كذا في شرح درر البصار فيحفظ فان العامة عند غفلون
حيث يأتون بدل الظاهر أي مفتحة (قوله وكره تنزيها) لما في البدائع والخيرة عن أبي يوسف قال سألت
أبا حنيفة وابن أبي ليلى عن ذلك فكرهاه وقال أبو حنيفة أخشى عليه أمر أعظمي يعني الشرع وروى هشام عن
محمد أنه كره ذلك أيضا وكذا روى عن مالك والشافعي في الجديد ونوهم بعضهم من كلام الامام أنه يصير مشركا
فأنقذ بالاحسان دمه وليس كذلك وانما اراد الشرع في العمل لأن قول الركوع كان لله تعالى وآخره للعبادة
ولا يكفر لانه ما اراد التذلل والعبادة له ونما في الحلية والجر (قوله اطالة ركوع او قراءة) وكذا التعمود

لا بأس به عند البعض منية المصلي
(ويضع يديه) معتداهما (على
ركبتيه ويترج أصابعه) للتسكين
ويسن أن يلقى كعبيه ويضع
ساقيه (ويبسط ظهره) ويسوى
ظهره بهجره (غير رافع ولا منكس
رأسه ويسبغ فيه) وأقله (ثلاثا)
فلوتركه أو ينقصه كره تنزيها وكره
تحرر عما اطالة ركوع او قراءة
لأدراك العبادة

مطلب
في اطالة الركوع للعبادة

أى ان عرفه والافلا باس به ولو
اراد التقرب الى الله تعالى لم يكره
اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسألة
الرياء فينبغي التحرز عنها (ر) أعلم
انه مما ينبغي على لزوم المتابعة في
الاركان انه (لورفع الامام رأسه)
من الركوع والسجود (قبل ان
يتم المأموم التسيحات) الثلاث
(وجب متابعتهم) وكذا عكسه
فيعود ولا يصير ذلك ركوعين
(بخلاف سلامه) أو قاسه لثلاثة
(فيل اتمام المؤتم التشهد) فانه
لا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولو لم يتم
جاز

الاخير قبل السلام وذكر في السراج أن فيه خلافا وأشار الى أن الكلام في المصلي فلو انتظر قبل الصلاة في اذان
البرازية لو انتظر الاقامة ليدرك الناس الجماعة يجوز ولو احدث بعد الاجتماع لا الا اذا كان دعا راسميرا اه
(قوله أى ان عرفه) عزاء في شرح المنية الى اكثر العلماء أى لأن انتظاره حينئذ يكون للتوجه الى الله لا للتقرب
والإعانة على التحير (قوله والافلا باس) أى وان لم يعرفه فلا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن بطول مقدار
ما لا ينقل على القوم بأن يزيد تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد واظفلة لا بأس بتفديد في الغالب أن تركه افضل وينبغي
ان يكون هنا كذلك فان فعل العباد لا مرفيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لاشك ان تركه افضل لقوله
عليه الصلاة والسلام دع ما يربك الى ما لا يربك ولانه وان كان اعانة على ادراك الركعة ففيه اعانة على ترك
التكاسل وترك المبادرة والتهيؤ للصلاة قبل حضور وقتها فالاولى تركه شرح المنية (قوله ولو اراد التقرب
الى الله تعالى) أى خاصة من غير ان يتخلى قلبه شئ سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فيكون
حينئذ هو الافضل لكنه في غاية الندرة ويمكن ان يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لمناقبه من اعانة عباد
الله على طاعته فيكون الافضل تركه لمناقبه من الشبهة التي ذكرناها شرح المنية ملخصا أقول قصد الاعانة على
ادراك الركعة مطلوب فقد شرعت اطالة الركعة الاولى في الفجر اتساقا وكذا في غيره على الخلاف اعانة للناس
على ادراكها لانه وقت نوم وغفلة كما فهم الصحابة ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام وفي المنية ويكره للامام أن
يعلمهم عن الكمال السنة ونقل في الحلية عن عبد الله بن المبارك واحقق وبرايم والثوري أنه يستحب للامام
ان يسبح خمس تسبيحات ليدرك من خلفه الثلاث اه فعلى هذا اذا قصد اعانة الجاهل فهو افضل بعد
أن لا يضطر سبيله التوجه الى الله ولا الحيام منه ونحوه ولهذا نقل في العراج عن الجامع الاصفهاني أنه ما جوز قوله
تعالى وتعالى البر والتقوى وفي اذان التارخانية حال وفي المتن ان تأخير المؤذن ونظير القراءة
لادراك بعض الناس حرام هذا اذا مال لاهل الدنيا نظروا بلا تأخير ايشق على الناس فالجاءل أن التأخير
القليل لاعانة أهل الخير غير مكروه اه قال ط ونظهر أن من التقرب اطالة الامام الركوع لادراكه تكبر
لورفع الامام رأسه قبل ادراكه يظن أنه ادراك الركعة كما يقع لكثير من العوام فيسلم مع الامام بناء على ظنه
ولا يتمكن الامام من أمره بالاعادة او الاتمام (قوله واعلم الخ) قدمنا في بحث الواجبات الكلام على
المتابعة بما لا يزيد عليه ونحققنا هناك ان المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة
في السنن فالتقييد بالاركان هنا فيه نظر على أن الرفع من الركوع والسجود واجب او سنة وإضافان المتابعة
لم يعترض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه مبنياعليها بل كان ينبغي بناء قوله وجب متابعتهم على قوله ويسبح
فيه ثلاثا فانه سنة على المعتمد المشهور في المذهب لا فرض ولا واجب كما مر فلا يترك المتابعة الواجبة لاجلها
تأمل (قوله وجب متابعتهم) أى في الاصح من الروايتين كما في البحر (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع
المأموم رأسه من الركوع او السجود قبل ان يتم الامام التسيحات ح (قوله فيعود) أى المقتدى لوجوب
متابعته لاما في الكمال الركوع وكراهة مسابقته له فلو لم يعد ارتكب كراهة التحريم (قوله ولا يصير ذلك
ركوعين) لان عوده تميم للركوع الاول لا ركوع مستقل ح (قوله فانه لا يتابعه الخ) أى ولو خاف ان تفوته
الركعة الثالثة مع الامام كما صرح به في الظهيرية وشمل باطلاقه ما لو اقتدى به في اثناء التشهد الاول والاخير
حين فقد قام امامه او سلم ومقتضاه أنه يتم التشهد ثم يقوم ولم أره صرحا ثم رأيت في الذخيرة ناقلا عن ابى الليث
الختار عن عدى أنه يتم التشهد وان لم يفعل اجزاء اه والله الجدد (قوله لوجوبه) أى لوجوب التشهد
كما في الخانية وغيرها ومقتضاه سقوط وجوب المتابعة كما سنده والالم ينبغي المطلوب فافهم (قوله ولو لم يتم
جاز) أى صح مع كراهة التحريم كما أفاده ح ونازعه ط والرحق وهو مفاد ما في شرح المنية حيث قال
والجاءل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي ان يهونه
بل يأتي به ثم يتابعه لان الاسان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها تفوتها بالكلية
فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة
لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب اه أقول ظاهره ان اتمام التشهد اولى لا واجب لكن انشأ
ان يقول ان المتابعة الواجبة هنا معناها عدم التأخير فيلزم من اتمام التشهد تركها بالكلية فينبغي التعديل بأن

المتابعة المذكورة انما تجب اذا لم يعارضها واجب كما أن رد السلام واجب ويسقط اذا عارضه وجوب استماع الخطبة ومقتضى هذا أنه يجب اتمام التشهد لكن قد يدعى عكس التعديل فيقال اتمام التشهد واجب اذا لم يعارضه وجوب المتابعة نعم قولهم لا يتابعه يدل على بقاء وجوب الاتمام وسقوط المتابعة لتأكد ما شرع فيه على ما يعرض بعده وكذا ما قدمناه عن الظهيرية وحينئذ فقوله لم يلزم جازم مع الكراهة التحريمية ويدل عليه أيضا تعليلهم بوجوب التشهد اذ لو كانت المتابعة واجبة أيضا لم يصح التعديل كما قدمناه فتدبر (قوله في ادعية التشهد) يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح في شرح المنية (قوله مسعيا) اي قائلا سمع الله من جده وافاد أنه لا يكبر حالة الرفع خلافا لما في المحيط من أنه سنة وان ادعى الطحاوي توازا العمل به لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعليا وأبا هريرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع فقد أجاب في المعراج بأن المراد بالكبر المذكر الذي فيه تعظيم الله تعالى جمعا بين الروايات والآثار والاخبار اهـ (قوله لو أبدل النون لاما) بأن قال مل جده تفسد لكن في منية المصلي في بحث زلة القاري يرجى أن لا تفسد قال الحلبي في شرحها القرب المخرج والظاهر أن حكمه حكم الألف اهـ واستحسنه صاحب القنية بل قال في الحلية وقد ذكر الحلواني أن من الصحابة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة بعض العرب ثم نقل عن الحدادي اختلاف المشايخ في الفساد بأبدال النون لاما في انعمت وفي دينكم وفي المنفوش (قوله قولان) فمن قال ان الهاء في جده للسكت يقف بالجزم وأنها كناية أي ضمير يقولها بالتحريك والاشباع وفي الفتاوى الصوفية المستحب الثاني اهـ خزائن وذكر الشارح في مختصر الفتاوى الصوفية ان ظاهرا المحيط التخيير ثم قال او هي اسم لاضمير فلا تسكن بحال وهذا الوجه ابلغ لان الاظهار في اسماء الله تعالى الخ من الاضمار كذا في تفسير البستي زاد في المحيط ولا تنحريك الهاء أثقل وأشق وأفضل العبادة اشقتها اهـ ملخصا والحاصل ان القواعد تقتضي اسكانها اذا كانت للسكت وان كانت ضميرا فلا تحرك الا في الدرج فيجوز ان يكون مراد القائل بتحريكها في الوقف الروم المشهور عند القراء واذا ثبت ان هو من اسمائه تعالى كما ذكره بعض الصوفية لا يصح اسكان الهاء بحال بل لابد من ضمها واشباعها لتظهر الواو الساكنة ولسدى عبد الغنى رسالة حقق فيها مذهب السادة الصوفية في أن هو علم بالغلبة في اصطلاحهم عليه تعالى وأنه اسم ظاهر لاضمير ونقله عن جماعة منهم العصام في حاشية البضاوى والقاسمي في شرح الدلائل والامام الغزالي والعارف الجبلي وغيرهم لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر ولهذا قال في المعراج عن القوائد الحميدة الهاء في جده للسكت والاستراحة في الحجة انه يقولها بالجزم ولا يبين الحركة ولا يقول هو اهـ (قوله وقال يضم التمجيد) هو رواية عن الامام أيضا وابيه مال الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين معراج عن الظهيرية واختاره في الحاوى القدسي ومشى عليه في نور الابيضاح لكن المتن على قول الامام (قوله ثم حذف اللهم) اي مع اثبات الواو وبقي رابعة وهي حذفهما والاربعة في الافضلية على هذا الترتيب كما أفاده بالعطف بتم (قوله على المعتمد) اي من أقوال ثلاثة صحيحة قال في الخزائن وهو الأصح كما في الهداية والجمع والمتن في المبسوط أنه كما فهمتم وصحح في السراج معزال الشيخ الاسلام أنه كالامام قال الباقي والمعتمد الاول اهـ (قوله يسمع) بتشديد الميم كما في يحمده أي لكونهم مامن التسميع والتحميد قال ط ولا يتعين التشديد في الثاني بخلاف الاول اذ لو خفف لا فاد خلافا المراد (قوله مستويا) هو للتأكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقين وانما أكد لفظة الاكثرين عنه فليس بمسند ذلك كما ظن قهستاني أو للتأسيس والمراد منه التعديل كما أفاده في العناية (قوله لما مر من أنه سنة) اي على قولهما او واجب اي على ما اختاره السكال وتليذه او فرض أي على ما قاله ابو يوسف ونقله الطحاوي عن الثلاثة ط (قوله ثم يكبر) اي بتم للاشعار بالاطمئنان فانه سنة او واجب على ما اختاره السكال (قوله مع الخرورج) بأن يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخرورج وانتهائها عند انتهاء شرح المنية ويحذف السجود قائما مستويا لا منحنيلا فلا يزيد ركوعا آخر يدل عليه ما في التاتر خانية لوصلي فلما تكلم تذكر أنه ترك ركوعا فان كان صلى صلاة العلماء اتقيا أعادوا صلى صلاة العوام فلا لأن العالم التي بخط للسجود قائما مستويا والاعمال يخط منحنيلا وذلك ركوع

ولو سلم والمؤتم في ادعية التشهد تابعه لانها سنة والناس عنه غافلون (ثم يرفع رأسه من ركوعه مسعيا) في الواو الجلية لو أبدل النون لاما فسد وهل يقف بجزم أو تحريك قولان (ويكتفى به الامام) وقال يضم التمجيد سرا (ويكتفى به بالتحميد المؤتم) وأفضله اللهم ربنا والحمد لله وحده والواو ثم حذف اللهم فقط (ويجمع بينهما لو منفردا) على المعتمد يسمع رافعا ويحمد مستويا (ويقوم مستويا) لما مر من أنه سنة او واجب او فرض (ثم يكبر) مع الخرورج

لأن قليل الاحتناء محسوب من الركوع اه تأمل (قوله واضعاً ركبتيه ثم يديه) قدّمنا الخلاف في أنه سنة
أو فرض أو واجب وإن الأخير أعدل الأقوال وهو اختيار السكّال ويضع اليمنى من قبل أو لا ثم اليسرى
كما في القهستاني لكن الذي في الخرائن واضعاً ركبتيه ثم يديه الآن بعصر عليه لاجل خف أو غيره فيبدأ
باليدين ويقدم اليمنى اه ومثله في البدائع والتاريخية والمعراج والبحر وغيرها ومقتضاه أن تقديم اليمنى
انما هو عند العذر الداعي الى وضع اليدين أولاً وأنه لا يمان في وضع الركبتين وهو الذي يظهر لعسر ذلك (قوله
مقدّماته) اي على جهته وقوله لما مرّ أي لقربه من الارض وما ذكره مأخوذ من البحر لكن في البدائع ومنها
أي من السنن أن يضع جهته ثم أنفه وقال بعضهم أنه ثم جهته اه ومثله في التاريخية والمعراج عن شرح
الطحاوي ومقتضاه اعتقاد تقديم الجهة وان العكس قول البعض تأمل (قوله بين كفيه) اي بحيث يكون
أيها مائة حذاً اذنيه كما في القهستاني "وهذا الشافعي" يضع يديه حذو منكبيه والاقول في صحيح مسلم والثاني
في صحيح البخاري واحتمار المحقق ابن الهمام سنة كل منهما بناء على أنه عليه الصلاة والسلام فعل كلاهما
قال الآن الاقول افضل لأن فيه زيادة الجحافة المسنونة اه وأقره شراح المنية والشرنبلاني (قوله اعتباراً
لا تخر الركعة بأولها) فكما يجعل رأسه بين يديه عند التبرعة فكذلك عند السجود سراج عن المبسوط وباقي الركعات
ملحقة بأولها التي فيها التبرعة (قوله ضامناً أصابع يديه) اي ملصقة جنبات بعضهما بعض قهستاني
وغيره ولا ينبغي ان يندب الضم الا هنا ولا التفريق الا في الركوع كما في الزبائي وغيره (قوله تتوجه للقبلة) فانه
لو فرضها بقي الإهام والخصم غير متوجهين وهذا التعليل غزاه في هامش الخرائن الى الشنقي وغيره قال وعمله
في البحر بأن في السجود تنزل الركبة وبالفهم ينال اكثر (قوله ويعكس نحو) اي يرفع في التوضؤ من
السجدة وجهه أولاً ثم يديه ثم ركبتيه وهل يرفع الأنف قبل الجهة أي على القول بأنه يضعه قبلها قال في الحلية
لم أقف على صريح فيه (قوله اي على ما صلب منه) وأما ما لا منه فلا يجوز الاقتصار عليه بأجاءهم بحر
(قوله حدّها طولاً الخ) الصدغ يضم الصاد ما بين العين والاذن والقف بالكسر العظم فوق الدماغ قاموس
وهذا الحدّ غزاه في هامش الخرائن الى شرح المنية عن التجنيس ثم قال وقيل هي ما اكتشفه الجلينان وقيل هي
ما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر وهذا اوضح والمعنى واحد اه (قوله ووضع اكثرها واجب الخ)
اختلف هل اقرض وضع اكثر الجهة أم بعضها وان قل قولان أرجحهما الثاني نعم وضع اكثر الجهة واجب
للمواظبة كما حرّره في البحر وفي المعراج وضع جميع اطراف الجهة ليس بشرط اجماعاً فاذا اقتصر على بعض الجهة
جاز وان قل كذا ذكره أبو جعفر خرائن (قوله كبهضها وان قل) لما كان وضع مادون الاكثر متفقاً على
فرضيته جعله مشبهاً به وحاصله ان صاحب هذا القبيل الحق الاكثر عبادته في الفرضية (قوله كما حرّره
في شرح الملتقى) حيث قال واليه صح رجوع الامام كما في الشرنبلالية عن البرهان وعليه الفتوى كما في الجمع
وشروحه والوقاية وشروحه والموهبة وصدر الشريعة والعون والبحر والمر وغيرهما اه وذكر العلامة
فاسم في تصحيحه ان قوالهم ماروا به عنه وان عليها الفتوى هذا وقد استشكله المحقق في الفتح بأن القول بعدم
جواز الاقتصار على الأنف يلزم منه الزيادة على الكتاب بخبر الواحد يعني حديث امرأتان اسجدتا على
سبعة أعظم وقال الحق ان مقتضاه ومقتضى المواظبة الوجوب فلو جعل قوله على كراهة التحريم وقوله ما على
وجوب الجمع لارتفع الخلاف وأقره في شرح المنية وكذا في البحر وزاد أن الدليل يقتضي وجوب السجود على
الأنف أيضاً كما هو ظاهر الكنز والمصنف فان الكراهة عند الإطلاق للتحريم وبه صرح في المفيد والمزيد فما
في البدائع والحنيفة والاختيار من عدم كراهة ترك السجود على الأنف ضعيف اه وهذا الذي حط عليه كلام
صاحب الحلية فقال بعد ما أطال في الاستدلال فلا شبه وجوب وضعهما معاً وكراهة ترك وضع كل تحريماً
واذا كان الدليل نادياً به فلا بأس بالقول به اه والله سبحانه أعلم (قوله وفيه الخ) اي في شرح الملتقى
وكذا قال في الهداية وأما وضع القدمين فقد ذكر القدوري أنه فرض في السجود اه فاذا سجد ورفع أصابع
رجليه لا يجوز كذا ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع احدهما جاز قال قاضي خان ويكره ذكر الامام
القرطبي ان اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وكذا
في النهاية والعناية قال في المجتبى قلت ظاهر ما في مختصر الكرخي والحنيفة والقدوري أنه اذا رفع احدهما دون

(وبسجد واضعاً ركبتيه) أولاً
أقربهما من الارض (ثم يديه)
الا عذر (ثم وجهه) مقدّماته
لما مرّ (بين كفيه) اعتباراً لا تخر
الركعة بأولها ضامناً أصابع يديه
لتوجه للقبلة (وبعضه)
نحوه وسجداً بأنفه) اي على ما
صلى منه (وجهه) حدّها طولاً
من الصدغ الى الصدغ وعرضاً
من أسفل الحاجبين الى القحف
ووضع اكثرها واجب وقيل فرض
كبهضها وان قل (وكره اقتصاره)
في السجود (على احدهما)
ومنعاً لا كفاءة بالأنف بلا عذر
واليه صح رجوعه وعليه الفتوى
كما حرّره في شرح الملتقى وفيه
يقترض وضع أصابع القدم

الآخرى لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ فيه روايتان اه ومشي على رواية الجواز برفع احدهما في القيص
والخلاصة وغيرهما فصار في المسألة ثلاث روايات الاولى فرضية وضعهما الثانية فرضية احدهما الثالثة
عدم الفرضية وظاهره أنه سنة قال في البحر وذهب شيخ الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تنزيهية
اه وقد اختار في العناية هذه الرواية الثالثة وقال انها الحق وأقره في الدرر ووجهه ان السجود لا يتوقف
تحقيقه على وضع القدمين فيكون افتراض وضعهما زيادة على الكتاب بخبر الواحد لكن رده في شرح المنية
وقال ان قوله هو الحق بعيد عن الحق وبضته أحق اذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه لان ما لا يتوصل الى
الفرض الا به فهو فرض وحيث تضافت الروايات عن اثنتا بأن وضع اليدين والركبتين سنة ولم ترد رواية بأنه
فرض تعين وضع القدمين واحدهما للفرضية ضرورة التوصل الى وضع الجبهة وهذا لو لم ترد به عنهم رواية كيف
والروايات فيه متوافرة اه وبؤيده ما في شرح المجمع لمصنفه حيث استدلل على أن وضع اليدين والركبتين
سنة بان ماهية السجدة حاصلة بوضع الوجه والقدمين على الارض الخ وكذا ما في الكفاية عن الزاهد من
ان ظاهر الرواية ما ذكر في مختصر الكرخي وبه جزم في السراج فقال لو رفعهما في حال سجوده لا يجزئه
ولو رفع احدهما جاز وقال في القيص وبه يبق هذا وقال في الحلية والوجه على منوال ما سبق هو الوجوب
لما سبق من الحديث اه أى على منوال ما حققه شيخه من الاستدلال على وجوب وضع اليدين
والركبتين وتقدم أنه اعدل الاقوال فكذا هنا فيكون وضع القدمين كذلك واختاره أيضا في البحر
والشر بلائية قلت ويمكن جعل كل من الروايتين السابقتين عليه بحمل ما ذكره الكرخي وغيره من عدم الجواز
برفعهما على عدم الحل لعدم الصحة وكذا اني التمرناشي وشيخ الاسلام فرضية وضعهما لا ينافي الوجوب
وتصريح القدوري بالفرضية يمكن تأويله فان الفرض قد يطلق على الواجب تأمل ومما ترع شرح المنية
للبحث فيه مجال لان وضع الجبهة لا يتوقف تحقيقه على وضع القدمين بل توقفه على الركبتين واليدين البالغ فدعوى
فرضية وضع القدمين دون غيرهما ترجيح بلا مرجح والروايات المتطافرة انما هي في عدم الجواز كما يظهر من
كلامهم لا في الفرضية وعدم الجواز صادق بالوجوب كما ذكرنا ولم ينقل التعبير بالفرضية الا عن القدوري ولهذا
والله أعلم قال في البحر وذكر القدوري أن وضعهما فرض وهو ضعيف اه والحاصل ان المشهور في كتب المذهب
اعتماد الفرضية والارجح من حيث الدليل والقواعد عدم الفرضية ولذا قال في العناية والدرر انه الحق ثم
الوجه جعل عدم الفرضية على الوجوب والله اعلم (قوله ولو واحدة) صرح به في القيص (قوله نحو القبلة)
قال في البرازية والمراد بوضع القدم هنا وضع الاصابع او جزء من القدم وان وضع اصبعاً واحدة وظهر القدم
بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صحيح والا لا اه قال في شرح المنية بعد نقل ذلك وفهم منه ان المراد
بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا
مما يجب التنبيه له فان اكثر الناس عنه غافلون اه أقول وفيه نظر فقد قال في القيص ولو وضع ظهر القدم دون
الاصابع بأن كان المكان ضيقاً ووضع احدهما دون الاخرى اضيقه جاز كما لو قام على قدم واحد وان لم يكن
المكان ضيقاً يكره اه فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهر القدم وانما الكلام في الكراهة بلا عذر لكن رأيت في
الخلاصة ان وضع احدهما بان الشرطية بدل والعاطفة اه لكن هذا ليس صريحاً في اشتراط توجيه الاصابع
بل المصريح به ان توجيهها نحو القبلة سنة يكره تركها كما في البرجندی والقهستاني وسيأتى تمامه عند تعرض
المصنف له قريباً (قوله تنزيهاً) لما كان في المتن اشتباه فانه جعل الكراهة في الاقتصار على احدهما وفي السجود
على الكور واحدة وهي في الاولى تحريمية وفي الثانية تنزيهية أشار الى توضيحه وقد أفاده في البحر ط (قوله
بكور) الباء بمعنى على كافي الى السجود وهو وضع الكاف كافي القاء وس والذي في الشرح المسمى على المواهب
عن عصام انه بالضم والفتح شاذ وهو دور العمامة ط (قوله بشرط كونه) اي كون الكور الذي يسجد عليه على
الجبهة لا فوقها ولما كان الكور فرداً مضافاً بمربعاتهم أنه اذا كانت العمامة ذات اكوار كور منها على
الجبهة وكور منها ارفع منه على الرأس وهكذا انه يصح السجود على أي كور منها عليه على دونه بقوله بشرط الخ
وهذا معنى قوله في الشر بلائية أي دور من ادوارها نزل على جهته لاجلها كما يفعله بعض من لاعلم عنده اه
فقوله لاجلها معناه ما قلناه وايس معناه أنه اذا كان على الجبهة اكثر من كور واحد لا يصح السجود عليه حتى

ولو واحدة نحو القبلة والام تجز
والناس عنه غافلون (كما يكره)
تنزيهاً (بكور عمامته) الالذر
(وان صح) عندنا (بشرط كونه
على جهته) كلها او بعضها

يهترض عليه بأن العلة وجدان الجسيم فلا يتقيد بكور واحد فان هذا المعنى لا يوهمه احد ويدل على أن مراد
 الشربلاني ما قلناه اخر عبارته حيث قال وقد نبهنا بما ذكرنا من احسننا وهو أن همة السجود على الكور
 اذا كان على الجهة او بعضها أما اذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جهته الارض على القور بتعيينها
 ولا أنفه على مقابلة لا تصح اه قافهم (قوله كاسر) ان في قوله وقيل فرض كبعضها وان قل ح (قوله
 اى ولم تصب) الاولى حذف الواو لانه بيان لقوله مقتصرا ط (قوله على القول به) اى يجوز الاقتصار
 على الانف (قوله على محله) اى محل السجود الذى هو الجهة والانف (قوله وبشرط) معطوف على
 قول المصنف بشرط (قوله وأن يجرد جسم الارض) تفسيره أن الساجد لو بالغ لا ينسفل رأسه بالغ من ذلك فصيح
 على طنفسة وحصر وخنطة وشعر وسرير ومجلى ان كانت على الارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدودين
 اشجار ولا على ارزا وذرة الا في جوالق اوتيل ان لم يلبده وكان يغيب فيه وجهه ولا يجرد جسمه او حشيش الان
 وجد جسمه ومن هنا يعلم الجواز على الطراحة القطن فان وجد الجسم جازوا الا فلا بحر (قوله والناس عنه
 غافلون) اى عن اشتراط وجود الجسم في السجود على نحو الكور والطراحة كما يغفلون عن اشتراط السجود
 على الجهة في كور العمامة (قوله صح) اى لان اعتبار الكتم بماله صلى يقتضى عدم اعتباره حائلا فيصير
 كانه سجد بلا حائل ولا يجوز من المصنف بكتمه كالا يجوز بكتمه (قوله المبسوط عليه ذلك) الاشارة الى
 الكتم او فاضل الثوب (قوله والا لا) اى وان لم يكن طاهرا فلا يصح في الاصح وان كان المرغباتى صح
 الجواز فانه ليس بشئ فتح (قوله فيصح اتفاقا) اى ان اعاد سجوده على طاهر صح اتفاقا ولم أر نقل هذه المسألة
 بخصوصها وانما رأيت في السراج ما يدل عليه حيث قال ان كانت النجاسة في موضع سجوده فعن ابي حنيفة
 روايتان احدهما أن صلواته لا تجوز لان السجود ركن كالقيام وبه قال ابو يوسف ومحمد وزفر لان وضع الجهة
 عندهم فرض والجهة اكثر من قدر الدرهم فاذا استعماله في الصلاة لم تجز وان أعاد تلك السجدة على موضع طاهر
 جاز عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يجوز الا باستئناف الصلاة والرواية الثانية عن ابي حنيفة أن صلواته جائزة
 لان الواجب عنده في السجود أن يسجد على طرف انفه وذلك أقل من قدر الدرهم اه فقوله وان أعاد الخ يدل
 على ما ذكره الشارح بالاولى لان هذا في السجود على النجس بلا حائل لكن في المنية وشرعها ما يخالفه فانه قال
 ولو سجد على شئ نجس نفسه صلاته سواء أعاد سجوده على طاهر أو لا عنده ما وقال ابو يوسف ان أعاده على
 طاهر لا يفسد وهذا بناء على أنه بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة
 لفساد غيرتها وكونه لا يتجزى اه ملخصا وفي امداد الفتاح لا يصح لو أعاده على طاهر في ظاهر الرواية وروى
 عن ابي يوسف الجواز اه واتلاف على هذا الوجه هو المذکور في الجمع والمنظومة والكافي والدرر والمواهب
 وغيرها وكذا في بحث النجس من كتب الاصول كالنار والحرير واصل نحر الاسلام وأما على الوجه الذى ذكره في
 السراج ففسد عزاء في شرح التحرير الى شرح القدوى على مختصر الكرخى وعزاه في الحلية الى الراحدى
 والحيط عن النوادر معللا بأن الوضع ليس باستعمال النجاسة حقيقة فأنقضت درجته عن الجبل فلم يفسد لكنه
 لم يقع معتد به اه لكن يكفيننا كون ما في السراج رواية النوادر وما في عامة الكتب هو ظاهر الرواية كما مر عن
 الامداد وبه صرح في الحلية والبدائع وبنيده ماصر جوابه بالانقل خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن
 والمكان فلو وقف ابتداء على مكان نجس لا تنقض صلاته وفي الحاشية اذا وقف المولى على مكان طاهر ثم تحول
 الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يكت على النجاسة مقدارا ما يمكنه فيه اداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا
 اه وهذا كما اذا كان السجود أو القيام على النجاسة بلا حائل منفصل وقد علمت مما قد مر من الفقه عدم
 اعتبارهم الحائل المتصل حائلا تتبعته لاه على ولذا الوفاق على النجاسة وهو لا بأس خفالم تصح صلاته وكذلك
 السجود ولو اعتبر حائلا لصحت سجدة بدون أعادتها على طاهر فلم أن ما ذكره الشارح مبنى على ما في السراج
 وندعت أنه خلاف ما في عامة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله أعلم (قوله وكذا حكم كل متصل)
 أى يصح السجود عليه بشرط طهارة ما تحتته (قوله ولو بعضه الخ) كذا اطلقت الصحة في كثير من الكتب
 وزاد في الفتية أنه يكره أى لما فيه من مخالفة المأثور وقال في الفتح يدعى ترجيح الفساد على الكف والغفد قال
 في شرح المنية وما في الفتية هو الوسط أى وخير الامور واساطها (قوله ونفذه لوبعد) أى برخصة كفى المنية

كما مر (اما اذا كان الكور على
 رأسه فقط وسجد عليه مقتصرا)
 اى ولم تصب الارض بجهته ولا
 أنفه على القول به (لا) يصح لعدم
 السجود على محله وبشرط طهارة
 المكان وأن يجرد جسم الارض
 والناس عنه غافلون (ولو سجد
 على كنه او فاضل ثوبه صح لو المكان)
 المبسوط عليه ذلك (طاهرا) والا لا
 ما لم يعد سجوده على طاهر فيصح
 اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو
 بعضه ككفه في الاصح ونفذه
 لوبعد

لكن قال في الحلية والذي ينبغي أنه انما يجوز بالعدو الشرعي المجوز للايمان به باعتبار ما في ضمنه من الايمان به
كما قلنا فيما الورفع الى وجهه شيئا يسجد عليه وخفض رأسه ومن المعلوم أن الزحام ليس بعذر مجوز للايمان
بالسجود اه قلت الظاهر أنه يجوز له فان ما بقي من تجويزه على ظهر مصل صلاته بقصد تمامه والظاهر أن هذه
المسألة مفروضة على تقدير الامكان والا فالسجود على الفخذ غير ممكن عادة (قوله لا ركبة) أي بعذر
او بدونه لكن يكفيه الايمان بوجوبه زليقي وغيره (قوله انها كفذه) أي فيصيح بعذر والخلاف مبني على
أن الشرط في السجود وضع اكثر الجبهة او بعضها وان قل ومعلوم أن الركبة لا تستوعب اكثر الجبهة وقد علمت
أن الاصح هو الثاني فلذا صحح الحلبي الجواز ح (قوله ذكره بسط ذلك) أي ما ذكر من الحائل المتصل به
أما المنفصل فلا يكره كما يأتي (قوله لانه ترفع) أي تكبر فيكره فخر بما ان قصد ذلك (قوله والا يكره ترفعا) أي
وان لم يكن قصد بذلك ترفعا وكان ينبغي التصريح فيما قبله بقصد الترفع حتى تظهر المشابله ثم مراد الشارح بهذا
وما بعده التوفيق بين عباراتهم ففي بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره فأشار الى حمل كل منها
على حالة كما وقف به في الجربة الحلية (قوله كره) أي لانه دليل قصد الترفع بخلافه عن العمامة فانه لصيانة
المال (قوله وصحح الحلبي الخ) حيث قال وأما على الخرقه ونحوها فالصحيح عدم الكراهة ففي الحديث
الصحيح انه عليه الصلاة والسلام كان يحمل له الخمرة فيسجد عليها وهي حصى صغيرة من الخوص ويحيى عن الامام
أنه سجد في المسجد الحرام على انخرقة فنهاه رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقتل الامام
جاء التكبير من وراء أي تعلمون منا ثم تعلموا ناهل تصلون على البوارى في بلادكم قال نعم فقال تجوز الصلاة على
الحشيش ولا تجوزها على الخرقه والحاصل أنه لا كراهة في السجود على شيء مما فرش على الارض مما لا يتحول
بحركة المصلي بالاجماع الخ اه ولكن الافضل عندنا السجود على الارض او على ما نبتت كما في نور الايضاح ومنية
المصلي (قوله لانه اقرب للتواضع) أي اقربه من الارض وعلى في الغزاة أيضا بأن الذيل في مساقط الزيل
وطهارة موضع القدمين في القيام شرط وفاقا وموضع السجدة يختلف لانها تتأني بالانف وهو أقل من الدرهم
اه (قوله لم أره) أصل التوقف للشر بل لا في وهذا البناء على القول الشارط أن يكون السجود على ظهر مصل
صلاته وهو الذي منى عليه في المتن كالوقاية والمتقى والكمال وابن الكمال والخلاصة والواقعات وغيرها
ولا يخفى أن مفاهيم الكتب معتبرة وأما ما سألتني عن القهستاني من عدم اشتراط الظهر وعدم اشتراط
المشاركة في الصلاة فهو قول آخر يخالف لما في عامة الكتب على انه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهر
فافهم (قوله وشرط في المجتبى الخ) عبر عنه في المعراج بقيل (قوله لكن الخ) استدراك على المجتبى وعبارة
القهستاني هذا اذا كان ركبتا على الارض والا فلا يجزئه وقيل لا يجزئه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث
كما في جملة الكفاية وفي الكلام اشارة الى أن المستحب الساخري الى أن يزول الزحام كما في الحلبي والى انه لا يجوز
غير الظاهر لكن في الزايد يجوز على الفخذين والركبتين بعذر على المختار وعلى البدن والكمهين مطلقا والى أنه لا
يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل أنه يجوز كما في المحيط وفي تيم الزايد يجوز على ظهر كل
ما كوله اه (قوله وعلى غير ظهر المصلي) أي بأن سجد على التبة او على عقب رجله لكن ليس هذا موجودا
في عبارة القهستاني كما علمته (قوله بل على غير الظاهر كالفخذين) أي تغذي نفسه كما مر (قوله ولو كان الخ)
المسألة مذكورة في عامة المتداولات كافي القهستاني والحلية وعزها في المعراج الى مبسوط شيخ الاسلام وكان
ينبغي للمصنف تقديمها على المسألة التي قبلها لان تلك مستتاة من هذه كما أشار اليه الشارح (قوله منصوبتين)
أي موضوعة احدهما فوق الاخرى (قوله جاز سجود) الظاهر أنه مع الكراهة لخالفته للأور من فعله صلى
الله عليه وسلم (قوله كما مر) أي في السجود على الظهر فانه أرفع من نصف ذراع ح (قوله عرض ستة أصابع)
أي مقدار عرض ستة أصابع مضموم بعضها الى بعض لا طولها (قوله ثلثا عشرة اصبع) بدل من نصف ذراع
ح فالمراد بالذراع ذراع الكرياس وهو ذراع البدشرا نقريرا كما قرأناه في بحث المباح (قوله ذكره الحلبي) أي
ذكر تحديد نصف الذراع بذلك وقد توقف في الحلية في مقداره وفي وجه التحديد به فقال الله أعلم بذلك (قوله
في غير رجة) جعله قيد الاظهار للعددين فقط تبعا للعجبي قال في البحر أخدم من الحلية وهذا اولى مما في الهداية
والكافي والزليقي من أنه اذا كان في الصف لا يجزئ بطنه عن تغذيه لان الايداء لا يحصل من مجرد المذاواة وانما

لا ركبة لكن صحح الحلبي أنها
كفذه (وكره) بسط ذلك (ان لم
يكن ثمة تراب او حصاة) او حتر
او بدله لانه ترفع (والا) يكره ترفعا
فاذا لم يحق اذى (لا) بأس به
فيكره تنزيها وان خافه كان مباحا
وفي الزليقي ان لدفع تراب عن
وجهه كره وعن عمامة لا وصحح
الحلبي عدم كراهة بسط الخرقه ولو
بسط القباء جعل كنفه تحت
قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب
للتواضع (وان سجد للزحام على
ظهر) هل هو قيد احترازي لم أره
(مصل صلاته) التي هو فيها (جاز)
للضرورة (وان لم يصلها) بل صلى
غيرها ولم يصل أصلا او كان فرجة
(لا) يصح وشرط في الكفاية كون
ركبتى الساجد على الارض
وشرط في المجتبى سجود السجود
عليه على الارض فالشرط خمسة
لمكن نقل القهستاني الجواز ولو
الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر
غير المصلي بل على ظهر كل ما كوله
بل على غير الظاهر كالفخذين للعددين
(ولو كان موضع سجوده ارفع من
موضع القدمين بمقدار لبنتين
منصوبتين جاز) سجوده (وان
اكثر لا) الا لرجة كما مر والمراد
لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض
ستة اصابع فمقدار ارتفاعها
نصف ذراع ثلثا عشرة اصبع
ذكره الحلبي (ويظهر عضديه) في
غير رجة (ويباع بطنه عن
تغذيه) ليطهر كل عضو نفسه
بخلاف الصفوف فان المقصود
اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد

يحصل من اظهار العضدين ١٥ (قوله ويكره ان لم يفعل ذلك) كذا في التنجيس اصحاب الهداية وقال
الرملي في حاشية البحر ظاهره انه سنة وبه صرح في زاد الفقير ١٥ قلت ونقل الشيخ اسماعيل التصريح
بانه سنة عن البرجندي والحاوي ومثله في الضياء المعنوي والقهستاني عن الجلابي وقال في الحلية ومن سنن
السجود ان يوجه أصابعه نحو القبلة لما في صحيح البخاري وسنن أبي داود عن أبي حمزة رضي الله عنه في صفة
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه
الى القبلة ١٥ وقد مضى ان في وضع القدم ثلاث روايات الفرضية والوجوب والسنية وأن المراد بوضع القدم
وضع أصابعها ولو واحدة وأن المشهور في كتب المذهب الرواية الاولى وأن ابن امير حاج رجع في الحاشية الثانية
وصرح هنا بأن توجيه الاصابع نحو القبلة سنة فثبت ما قلناه من أن الخلاف السابق في أصل الوضع لا في
التوجيه وأن التوجيه سنة عندنا قول واحد اخلافا لما شى عليه الشارح تبع الشرح المنية ويؤيد ما قلناه
أن الحق ابن الهمام قال في زاد الفقير ومنها أي من سنن الصلاة توجيه أصابع رجليه الى القبلة ووضع الركبتين
واختلف في القدمين ١٥ فهذا صريح فيما قلناه حيث جزم بأن توجيه الاصابع سنة وذكر الخلاف
في أصل وضع القدمين أي هل هو سنة او فرض او واجب فاعلم هذا الصريح في أن توجيه أصابع رجليه الى القبلة
ربما العلمين (تنبيه) تقدم في الركوع أنه بسنن الصائغ الكعبيين ولم يذكر ذلك في السجود وقد مضى أنه ربما يفهم
منه أن السجود كذلك اذ لم يذكر وتفريجهما بعد الركوع فالأصل بقاؤه هاهنا كما لا تأمل (قوله كما مر) أي
تطهير ما روي في تسبيح الركوع من أن اقله ثلاث وأنه لو تركه انتقصه تركه تنزيها وقد ذكرنا الخلاف في ذلك (قوله
فلا تبدي عضديها) كتب في هامش الخزانة أن هذا رد على الحلبي حيث جعل الثاني تفسيره للاختصاص
مع أن الأصل في المعطف المغيرة تنبيه ١٥ (قوله وحذرنا في الخزانة الخ) وذلك حيث قال تنبيه ذكر الزبلي
انها تختص بالرجل في عشر وقد زدت أكثر من ضعتها رفع يديها حذرا من كبريائها ولا يخرج يديها من كبريائها
الكف على الكف تحت يديها وتحت في الركوع قليلا ولا تعتدل ولا تفرج فيه أصابعها بل تضعها وتضع يديها على
ركبتيها ولا تحت في ركبتيها وتنضم في ركوعها وسجودها وتفترش ذراعيها وتورل في التشهد وتضع يديها تبلغ
رؤس أصابعها ركبتيها وتنضم فيه أصابعها واذا قام فإني في صلاتها تصفق ولا تسبح ولا تؤم الرجل تركه
جاءت ويقف الامام وسطه ويكره حضورها الجماعة وتؤخر مع الرجال ولا جمعة عليها لكن تنعقد يداها ولا عید
ولا تكبير تشرى بق ولا يستحب أن تسفر بالفجر ولا تجهر في الجهرية بل لوقيل بالفساد بجهرها لا يمكن بناء على
أن صوتها عورة وأفاد الحدادي أن الامة كالحرة الا في الرفع عند الاحرام فانها كالرجل ١٥ أقول وقوله ولا
تحت في ركبتيها صوابه وتحت يديها دون لا كما قلناه من المعراج عند قول الشارح في الركوع وبسن أن يلقى كعبه
وقوله تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها مبني على القول بأن الرجل يضع يديه في التشهد على ركبتيه والصحيح انهما
سواء كما ذكره وقوله لكن تنعقد يداها صوابه لكن تصح منها اذ لا عبرة بالنساء والصبيان في جماعة الجمعة والشرط
فيهم ثلاثة رجال وقد مضى أن بضائع المعراج عن شرح الوجيز أن الخنثى كالمراة وحاصل ما ذكره أن الجماعة في سنن
وعشرين وذكر في البحر أنها لا تنصب أصابع القدمين كما ذكره في المجتبى ثم هذا كله فيما يرجع الى الصلاة والا
فالمرأة تتخالف الرجل في مسائل كثيرة مذكورة في احكامات الاشياء فراجعها (قوله مع الكراهة) أي اشدة
الكراهة كما في شرح المنية (قوله بل وسجد الخ) المناسب هنا التفرع لان هذا مفرع على القول بأن الرفع
سنة وان كانت السجدة الثانية فرضا لثبوتها بدونه في هذه الصورة وكذا يفرع على القول بالوجوب الذي رجحه
في الفتح والحلية بخلاف القول بالفرضية الذي صححه في الهداية فافهم (قوله صح والا) علمه في الهداية بان
ما قرب من الذي يعطى حكمه (قوله ورجحه في النهراخ) قال في الخزانة وفي الشرع بلالية عن السجدة
انه الأصح عن الامام وفي النهرا أنه الذي ينبغي التعويل عليه وعليه اقتصر الباقون ١٥ (قوله تتم بالرفع
عند محمد) وعند أبي يوسف بالوضع وعرة الخلاف فيما لو أحدث وهو ساجد فذهب وتوضأ بعيد السجدة عند محمد
لا عند أبي يوسف وفيما اذ لم يقعد على الرابعة واحد في السجدة الاولى من الخامسة توضأ وقعد عند محمد وبطلت
عند أبي يوسف ح أقول وانظر قول أبي يوسف المذكور مع قوله بفرضية القعدة بين السجدة وبين والعلمانية فيها
فانه يستلزم فرضية الرفع فتأمل ثم ظهر أن الرفع المذكور فرض مستقل عنده لا يتم للسجدة كذا أفاده شيخنا

(وبسبب قبل بأخفاف اصابع)
رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل
ذلك كما يكره لو وضع قدم ما ورفعه
اخرى بلا عذر (وبسبب فيه
ثلاثا) كما مر (والمرأة تخفف)
فلا تبدي عضديها (وتلصق بطنها
بفخذيهما) لانه استر وحذرنا في
الخزانة انها تختص بالرجل في
خسة وعشرين (ثم يرفع رأسه
مكبرا ويكفي فيه) مع الكراهة
(ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع)
كما صححه في المحيط لعل الركبة
بالادنى كسائر الاركان بل وسجد
على لوح فترفع فسجد بالرفع اصلا
صح وصح في الهداية انه ان كان
الى القعود أقرب صح والا
ورجحه في النهرا والشرع بلالية ثم
السجدة الصلواتية تتم بالرفع عند
محمد وعليه الفتوى

حفظه الله تعالى (قوله كالتلاوة) حتى لو تكلم فيها واحد حدث فعلية أعادتها ابن مالك عن الخانية (قوله لما مر)
 أي من أنه سنة أو واجب أو فرض ح (قوله مطمئنا) أي بقدر تسبحة كما في متن الدرر والسراج وهل هذا
 بيان لاكثره ولاقله الظاهر الأول بدليل قول المصنف وليس بينهما ذكر مسنون وقد منى في الواجبات عن ط
 أنه لو أطال هذه الجلسة أو قومة الركوع أكثر من تسبحة بقدر تسبحة ساهيا يلزمه سجود السهو اهـ وقتنا
 حافيه تأمل (قوله وليس بينهما ذكر مسنون) قال أبو يوسف سألت الإمام يقول الرجل إذا رفع رأسه من
 الركوع والسجود اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد وسكت ولقد أحسن في الجواب إذ لم يثنه عن الاستغفار
 نهر وغيره أقول بل فيه إشارة إلى أنه غير مكروه إذ لو كان مكروها لنهاى عنه كما ينهى عن القراءة في الركوع
 والسجود وعدم كونه مسنونا لا ينافي الجواز كالتمسية بين الفاتحة والسورة بل ينفى أن يثب الدعاء بالمغفرة بين
 السجدين خروجا من خلاف الإمام أحد لابطال الصلاة بتركه حامدا ولم أر من صرح بذلك عندنا لكن صرحوا
 باستحباب مراعاة الخلاف والله أعلم (قوله وما ورد الخ) من الوارد في الركوع والسجود ما في صحيح مسلم أنه
 صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت شخ لاسمى وبصري وعظمي
 وعصبي وإذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره
 نبارك الله أحسن الخالقين والوارد في الرفع من الركوع أنه كان يزيد ملء السموات والأرض وملء ما شئت
 من شيء بعد أهل النناء والحمد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ولا ينفع
 ذا الجدم منك الجدر واه مسلم وأبو داود وغيرهما وبين السجدين اللهم اغفر لي وارسخي وعافني واهدني وارزقني
 رواه أبو داود وحسنه النووي وصححه الحاكم كذا في الحلية (قوله محمول على النفل) أي تهجد أو غيره
 خزان وكب في هامشه فيه رد على الزباني حيث خصه بالتهجد اهـ ثم الحمل المذكور صرح به المشايخ في
 الوارد في الركوع والسجود وصرح به في الحلية في الوارد في القومة والجلسة وقال على أنه ان ثبت في المكتوبة
 فليكن في حالة الانفراد أو الجماعة والمأموسون محصورون لا يتفلقون بذلك كما نص عليه الشافعية ولا ضرر في
 التزامه وإن لم يصرح به مشايخنا فإن القواعد الشرعية لا تنبوعه كيف والصلاة والتسبيح والتكبير والقراءة
 كما ثبت في السنة اهـ (قوله بلا عقاد الخ) أي على الأرض قال في الكفاية أشار به إلى خلاف الشافعي في
 موضعين أحدهما بعتد يديه على ركبتيه عندنا وعندنا على الأرض والثاني الجلسة الخفيفة قال شمس الأئمة
 الحلواني "الخلاف في الأفضل حتى لو فعل كما هو مذهبا لأبأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو مذهبه لأبأس به
 عندنا كذا في المحيط اهـ قال في الحلية والأشبه أنه سنة أو مستحب عند عدم العذر فيكره فعله تنزيها لمن ليس
 به عذر اهـ وتبعه في البحر واليه يشير قولهم لأبأس قانه بغلب فيما تركه أولى أقول ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح
 في الواجبات حيث ذكر من آثاره قعودا قبل ثانية ورابعة لأن ذلك محمول على القعود الطويل ولذا أقيدت الجلسة
 هنا بالخفيفة تأمل (قوله فيما مر) أي من الأركان والواجبات والسنن بحر (قوله ولا يستن مؤكدا)
 قيد به لتلايد الرفع في الدعاء والاستسقاء المسياق أي أنه مستحب (قوله الأفي سبع) أشار إلى أنه لا يرفع
 عند تكبيرات الانتقال خلافا للشافعي وأحمد فيكره عندنا ولا يفسد الصلاة الأفي رواية مكحول عن الإمام
 وقد أوضح هذه المسألة في الفتح وشرح المنية (قوله بناء على أن الصفا والمروة واحد الخ) ذكر ذلك بوفيقا
 بين كلام المصنف والنظم الاتي حيث عده حائمية وبين ما ورد في الحديث من عده سابعة بأن الوارد نظريه
 إلى السعي المتضمن للصفا والمروة فعدا فيه واحدا والمصنف والنظم نظر إلى أنهما اثنتان فصارت ثمانية والوارد
 هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الأيدي الأفي سبع مواطن حين يفتح الصلاة
 والعبد يذكر الأربع في السج كذا في الهداية والأربع عند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند الموقفين وعند
 الجرات الأولى والوسطى كذا في الكفاية قال في فتح القدير والحديث غريب بهذا اللفظ وقد روى الطبراني
 عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لا ترفع الأيدي الأفي سبع مواطن حين يفتح الصلاة
 وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس
 عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرمي الجرة اهـ ولا يخفى عليك أن تفسير ما ورد بما في الهداية هو الموافق
 لكلام الشارح بخلاف ما في الفتح إذ ليس فيه عدا الصفا والمروة واحدا بل ليس فيه ذكر القنوت والعبد فافهم

(قوله)

كالتلاوة اتناقا مجمع (ويجلس
 بين السجدين مطمئنا) لما مر ويضع
 يديه على فخذه كالشهد منية
 المدي (وليس بينهما ذكر مسنون
 وكذا) ليس (بعد رفعه من
 الركوع) دعاء وكذا لا يأتي في
 ركوعه وسجوده بغير التسبيح
 (على المذهب) وما ورد محمول على
 النفل (ويكبر ويسجد) ثانية
 (مطمئنا ويكبر لانهوض) على
 صدره قدميه (بلا اعتقاد وقعود)
 استراحة ولو فعل لأبأس ويكره
 تقديم إحدى رجليه عند
 النهوض (والركعة الثانية
 كالأولى) فيما مر (غير أنه لا يأتي
 بناء ولا تعود فيها) لا يشرعها إلا
 مرة (ولا يستن مؤكدا) (رفع يديه
 الأفي) سبع مواطن كما ورد بناء
 على أن الصفا والمروة واحد نظرا
 لاسمى ثلاثة في الصلاة (تكبيرة
 افتتاح وقنوت وعيد

(و) خمسة في الحج (استلام) الجبر (والصفا والمروة وعرفات والجبرات) وتجميعها على هذا الترتيب بالترتيب ففهم صمغج وبالنظم لابن القصيح
فتح قنوت عيد استلام الصفا * مع مروة عرفات الجبرات (والرفع بجذات اذنيه) كالتمريرة ٣٤١ (في الثلاثة الاولى) أما (في الاستلام) والرمي
(عند الجبرتين) الاولى والوسطى فانه (يرفع هذا منكبيه ويجعل باطنهما نحو) الجبر والركبة (و) أما (عند الصفا والمروة وعرفات) (يرفعهما كالذراع)
والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحب

٢ (في سبط يديه) حذاء صدره (نحو
السماء) لانها قبل الدعاء ويكون
بينهما خرقة والاشارة بمسجته
لعذر كبريكي والمسح بعده على
وجهه سنة في الاصح شربلية
وفي وتر الجبر الدعاء أربعة دعاء
رغبة يفعل كما مر ودعاء رهبة
يجعل كفيه لوجهه كالسبعين
من الشيء ودعاء تضرع بعقد
الخنصر والبصر ويحلق ويشير
بمسجته ودعاء الخفية ما ينفعه
في نفسه (وبعد فراغه من سجدة
الركبة الثانية يقترب) الرجل

(رجله اليسرى) فيجعلها بين
اليمنى ويجلس عليها وينصب
رجله اليمنى بوجه اصابعه في
المنضوبة (نحو القبلة) هو السنة
في الفرض والنفل (وبضع يمينه
على فخذه اليمنى ويسراه على
اليسرى ويسطأ اصابعه) مفرجة
قائلا (جاءلا طرفها عند
ركبته) ولا يأخذ الركبة هو الاصح
لتوجه القبلة (ولا يشير بسبابته
عند الشهادة وعنده الفتوى) كما
في الولولة والحيمة والتجنيس وعمدة
المفتي وعامة الفتاوى يمكن
المعتمد صححه الشراح ولا سيما
المستأخرون كالكمال والحلي

٣ والهنسي والباقى وشيخ الاسلام
الجذ وغيرهم انه يشير لوجهه عليه
٤ الصلاة والسلام ونسبوه لمحمد
والامام بل في متن درر البحار
٥ وشرحه غرر الاذكار المفتي به عندنا
انه يشير باصبعه كاهها
٦ قوله وخسة الحج هكذا يحظه والذي
في نسخ الشارح وخسة في الحج
فعله سقط من قسطة اه صححه
٧ قوله متوركة هكذا يحظه ولا وجود
لذلك فيما يدي من نسخ الشارح
فليحذر اه صححه

(قوله وخسة الحج) أي بناء على عدم المصنف والنظام أما بناء على ما في الحديث المذكور في الهداية فهي
أربع فانهم (قوله وبالنظم) أي من بحر الكامل وذكر فيه على ترتيب حروف ففهم صمغج وبعضهم
ارفع يدك لدى التكبير مفتحا * وقائلا وبه العبدان قد وصفا
وفي الوقوفين ثم الجبرتين معا * وفي استلام كذا في مروة وصفا

(قوله كالتمريرة) الاولى اسقاطه لانها من جملة الثلاثة ففيه تشبيه الشيء بغيره تأمل (قوله الاولى والوسطى)
أما الاخيرة فلا يدعو بعدها لان الدعاء بعد كل رمي بعده رمي ولا لا يدعو في رمي يوم النحر (قوله في الجبر)
راجع للاستلام وقوله والركبة راجع للرمي وفي رواية يرفع يديه في الرمي نحو السماء (قوله كالذراع) أي كما يرفعها
لمطلق الدعاء في سائر الامكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة ومنه الرفع في الاستسقاء فانه مستحب كما جزم
به في القضية خزانة (قوله في سبط يديه حذاء صدره) كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
قضية عن تفسير السمان ولا ينافيه ما في المستخلص للامام أبي القاسم السمرقندي أن من آداب الدعاء أن يدعو
مستقبلا ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه لا مكان حمله على حالة المبالغة والجهد وزيادة الاهتمام كافي
الاستسقاء لعود النفع الى العامة وهذا على ما عداها اوله اقل في حديث الصحيحين كان لا يرفع يديه في شيء من
دعائه الا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه أي لا يرفع كل الرفع كذا في شرح المنية ومثله في شرح
السرعة (قوله لانها قبل الدعاء) أي كاقبل الصلاة فلا يرفع يديه في الدعاء غير ذلك وعلا في جهة العلو ط (قوله)
ويكون بينهما خرقة أي وان قلت قضية (قوله الدعاء أربعة الخ) هذا مروي عن محمد بن الحنفية كما زعمه اليه
في الجبر عن النهاية وكذا في شرح المنية عن الميسر (قوله دعاء رغبة) نحو طلب الجنة فيفعل كما مر أي يسط
يديه نحو السماء ح (قوله ودعاء رهبة) نحو طلب النجاة من النار ح (قوله فيجعل كفيه لوجهه) الذي في الجبر
يجعل ظهر كفيه لوجهه ومثله في شرح المنية فكذلك ظهر سقطت من قلم الشارح وهذا معنى ما ذكره الشافعية من
أنه يسكن لكل داع رفع يديه للسماء ان دعا بتحصيل شيء وظهر هما ان دعا برفع (قوله ودعاء تضرع) أي
اظهار الخضوع والدلة لله تعالى من غير طلب حنة ولا خوف من نار نحو الهوى ان عبدك البائس الفقير المسكين
لجبر ح (قوله ويحلق) أي يحلق الابهام والوسطى (قوله ما يفعله في نفسه) قال في شرح المنية يعني ليس
فيه رفع لان في الرفع اعلانا (قوله بين اليمنى) الاظهر تحت اليمنى (قوله في المنضوبة) أي الاصابع الستة
في الرجل المنضوبة قال في السراج يعني رجلاه اليمنى لان ما يمكنه أن يوجهه الى القبلة فهو أولى اه وصريح
بأن المراد اليمنى في الاقتراح والخلصة والخزاة فقوله في الدرر رجلاه بالثنية فيه اشكال لان توجيه اصابع
اليسرى المفترضة نحو القبلة تكافؤا كذا في شرح الشيخ اسماعيل لكن نقل القهستاني مثل ما في الدرر
عن الكافي والخفة ثم قال في وجهه رجلاه اليسرى الى اليمنى واصابعها نحو القبلة بقدر الاستطاعة اه تأمل
(قوله هو السنة) فلوترع او توترع خلف السنة ط (قوله في الفرض والنفل) هو المعتمد وقبل في النفل
يقعد كيف شاء كالربض (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما يأخذها في الركوع لان الاصابع تصير موجهة الى
الارض خلافا للطحاوي والتي للافضلية لا اعدم الجواز كما فاده في الجبر (قوله متوركة) بأن تخرج رجلاه
اليسرى من الجانب الايمن ولا تجلس عليها بل على الارض (قوله ونسبوه لمحمد والامام) وكذا نقلوه عن
ابي يوسف في الامالي كما يأتي فهو منقول عن ائمتنا الثلاثة (قوله بل في متن درر البحار وشرحه الخ) اضراب
اتقالي لان في هذا النقل التصريح بأن ما صححه الشراح هو المألف به لكن الصواب اسقاط قوله باصبعه
كاهها فانه مخالف لما رأيته في درر البحار وشرحه ونص عبارة درر البحار ولا تعقد ثلاثة وخسين ولا تشير والفتوى
خلافه وعبارة شرحه غرر الافكار ولا تعقد يافقه ثلاثة وخسين كما عقدها اجماعا موافقا للشافعي في احد
اقواله ونحن لا نشير عند التمهيل بالسبابة من اليمنى بل بسط الاصابع والفتوى أي المألف به عندنا خلافه
أي خلاف عدم الاشارة وهو الاشارة على كيفية عقد ثلاثة وخسين كما قال في الشافعي وأجد في المحط انها
سنة يرفعها عند النبي ويضعها عند الاثبات وهو قول ابي حنيفة ومحمد وكثير من الآثار والاخبار فالعمل به
اولى اه فهو صريح في أن المفتي به هو الاشارة بالمسجحة مع عقد الاصابع على الكيفية المذكورة لاعم بسطها
فانه لا اشارة مع البسط عندنا ولذا اقل في منية المصلي فان أشار بعقد الخنصر والبصر ويحلق الوسطى بالابهام

٥ قوله ولا تعقد مضارع مجزوم بلا الناهية وقوله ولا تشير مضارع مرفوع ولا نافية اشار بالاول الى خلاف الامام احمد والثاني الى خلاف الشافعي
كما هو اصطلاح مؤلف هذا الكتاب من الاشارة الى الاختلافات بصيغ الكلام على طريقة صاحب المجمع اه منه

ويقيم السبابة وقال في شرحها الصغير وهل يشير عند الشهادة عندنا فيه اختلاف صحيح في الخلاصة والبرازية
أنه لا يشير وصحيح في شرح الهداية أنه يشير وكذا في الملتقط وغيره وصفها أن يحلق من يده اليمنى عند الشهادة
الاجهام والوسطى ويقبض البنصر والخنصر ويشير بالمسجحة أو بعقد ثلاثة وخمسين بأن يقبض الوسطى والبنصر
والخنصر ويضع رأس إبهامه على حرف مفصل الوسطى الأوسط ويرفع الاصبع عند النبي ويضعها عند
الاثبات اه وقال في الشرح الكبير قبض الاصابع عند الإشارة هو المروى عن محمد في كيفية الإشارة
وكذا عن أبي يوسف في الامالى وهذا فرع تصحيح الإشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير أصلاً وهو خلاف الدراية
والرواية نعم محمد أن مذكوره في كيفية الإشارة قول أبي حنيفة اه ومثله في فتح القدير وفي القهستانى
وعن أصحابنا جميعاً أنه سنة فيلق إبهام اليمنى ووسطها ماصقاً رأسها بإصبعها ويشير بالسبابة اه فهذه
القول كلها صحيحة بأن الإشارة المنسوبة انما هي على كيفية خاصة وهي العقد أو التحليق وأما رواية بسط
الاصابع فليس فيها إشارة أصلاً وهذا قال في الفتح وشرح المنية وهذا أى مذكور من الكيفية فرع تصحيح
الإشارة أى مقرر على تصحيح رواية الإشارة فليس لنا قول بالإشارة بدون تحليق وهذا فسرنا الإشارة بهذه
الكيفية في عامة الكتب كالبداية والنهاية ومعراج الدراية والذخيرة والظهيرية وفتح القدير وشرح المنية
والقهستانى والحلية والنهر وشرح الملتقى للبهمنسى معزياً الى شرح النقاية وشرحى درر البحار وغيرها كما ذكرت
عباراتهم في رسالة تهتم برفع التردد في عقد الاصابع عند التشهد وحررت فيها أنه ليس لنا سوى قولين الأول
وهو المشهور في المذهب بسط الاصابع بدون إشارة الثاني بسط الاصابع الى حين الشهادة فيعقد عندها ويرفع
السبابة عند النبي ويضعها عند الاثبات وهذا ما اعتقده المتأخرون لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالاحاديث الصحيحة ولصحة نقله عن أئمتنا الثلاثة فلذا قال في الفتح ان الأول خلاف الدراية والرواية
وأما ما عليه عامة الناس في زماننا مع الإشارة من البسط بدون عقد فلم أر أحداً قال به سوى الشارح تبعاً
للشربلاى عن البرهان للعلامة ابراهيم الطرابلسى صاحب الاسعاف من أهل القرن العاشر واذا عارض
كلامه كلام جمهور الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القولين فقط فالعمل على ما عليه جمهور العلماء
لاجهور العوام فأخرج نفسك من ظلمة التقليد وحيرة الاوهام واستضيء بمصباح التحقيق في هذا المقام
فانه من مخ المالك العلाम (قوله بمسجته وحدها) فيكره أن يشير بالمسجحة كما في الفتح وغيره (قوله
وبقولنا الخ) هذا الاحتراز انما يصح لو كان القائل باله قد قال بأنه لا يشير بمسجته وهو خلاف الواقع كما هو صريح
قوله يعقد عند الإشارة والذي يحصل من كلام البرهان قول ملفق من القولين وهو الإشارة مع بسط الاصابع
بدون عقد وقد علمت أنه خلاف المنقول في كتب المذهب وأن ما نقله الشارح عن درر البحار وشرحه خلاف
الواقع ولعله قول غريب لم نر من قاله فبقية في البرهان وشى عليه الناس في عامة البلدان وأما المشهور المنقول
في كتب المذهب فهو ما سمعته والله تعالى أعلم (قوله وفي المحيط سنة) يمكن التوفيق بانها غير مؤكدة
ط (قوله كما يجتبه في البحر) حيث قال ثم وقع لبعض الشارحين أنه قال والاخذ بشهادة ابن مسعود أولى فيفيد أن
الخلاف في الاولوية والظاهر خلافه لانهم جعلوا التشهد واجبا وعينوه في تشهد ابن مسعود فكان واجبا ولهذا
قال في السراج ويكره أن يزيد في التشهد حرفاً ويتدنى بحرف قبل حرف او حنيفة ولونقص من تشهده
أوزاد فيه كان مكروهاً لان أذكر الصلاة محصورة فلا يزد عليها اه والكرهية عند الإطلاق للتحريم (قوله
وجزم الخ) وكذا جزم به في النهر والخير الى في حواشى البحر حيث قال اقول الظاهر أن الخلاف في الاولوية
ومعنى قولهم التشهد واجب اى التشهد المروى على الاختلاف لا واحد بعينه وقواعدنا تقتضيه ثم رأيت
في النهر تقريباً مما نقله وعليه فالكراهية السابقة تنزيهية اه اقول ويؤيده ما في الحلية حيث ذكر ألقاظ التشهد
المروية عن ابن مسعود ثم قال واعلم أن التشهد اسم لمجموع هذه الكلمات المذكورة وكذا ما ورد من نظائرها
سعى به لاشتقاله على الشهادتين الخ (قوله لا الاخبار عن ذلك) اى لا يقصد الاخبار والحكاية عما وقع في
المعراج منه صلى الله عليه وسلم ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتقام بيان القصة مع شرح ألقاظ
التشهد في الامداد فراجع (قوله للحاضرین) اى من الامام والمأموم والملائكة قاله النووي واستحسنه
السروى (قوله لاحكاية سلام الله تعالى) الصواب لاحكاية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ط

وفي الشربلية عن البرهان
الصحيح انه يشير بمسجته وحدها
يرفعها عند النبي ويضعها عند
الاثبات واحتراز الصحيح عما قيل
لا يشير لانه خلاف الدراية
والرواية ويقولنا بالمسجحة عما
قبل يعقد عند الإشارة اه
وفي العيني عن التفتة الاصح
انها مستحبة وفي المحيط سنة
(وبقرأ تشهد ابن مسعود) وجوبا
كما يجتبه في البحر لكن كلام غيره
يفيد نفيه وجزم شيخ الاسلام الخ
بأن الخلاف في الافضلية ونحوه
في مجمع الانهر (ويقصد بالفاظ
التشهد) معانيها مرادة له على وجه
(الانشاء) كانه يحكي الله تعالى ويسلم
على نبيه وعلى نفسه وأولائه
(لا الاخبار) عن ذلك ذكره
في المجتبى وظاهره أن ضمير علينا
لحاضرین لاحكاية سلام الله تعالى

(قوله يقول فيه أني رسول الله) نقل ذلك الراعي من الشافعية وردّه الحافظ ابن حجر في تحريج احاديثه بأنه لا أصل لذلك بل ألقاها تشهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وعبداه ورسوله اه ط عن الزرقاني قال في التحفة نعم ان أراد تشهد الاذان صح لانه صلى الله عليه وسلم اذن مرة في سفر فقال ذلك اه قلت وكذلك في البخاري من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال خفت أزواد القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أني رسول الله وهذا كان خارج الصلاة قاله لما ظهرت المعجزة على يديه من البركة في الزاد (قوله ولا يزيد في الفرض) اي وما ألحق به كالوتر والسنين الرواتب وان نظر صاحب الجرفيسا ولنظر حكم المنذور وقضاء النفل الذي افسده والظاهر أنهم ما في حكم النفل لان الوجوب فيه ما عارض ط (قوله اجماعاً) وهو قول اصحابنا وما لك وأجد وعند الشافعي على الصحيح انها مستحبة فيها للجمهورية ومارواه احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة نهض حين فرغ من تشهده قال الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف اجماع البحر وعليه فراد الشارح ان ما ذهب اليه الشافعي مخالف للاجماع فافهم (قوله فقط) وقيل لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد ذكره القاضي الامام وقيل ما لم يؤخر مقدراً ركن وقيل يجب ولو زاد حرفاً واحداً ورد الكلي في البحر وذكر ان ما ذكره المصنف هنا هو المختار كما في الخلاصة واختاره في الخاتمة اه وصرح الزبلي في السهو بأنه الاصح وكلام الحلبي في شرح المنية الكبير يقتضي ترجيح أيضاً لكن ذكر في شرحه الصغير ان ما ذكره القاضي الامام هو الذي عليه الأكثر وهو الاصح قال الخير المزمي فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما ذكره القاضي الامام اه تأمل ثم هذا كله على قول ابي حنيفة والافقي التاتريحية عن الحاشي أنه على قولهما لا يجب السهو ما لم يبلغ الى قوله حميد مجيد (قوله على المذهب المتيقن به) لم أر من صرح بهذا اللفظ سوى المصنف والشارح وانما الذي رأيته ما علمته اتفاقاً (قوله بل تأخير القيام) فيجب عليه السهو ولو سكت كما في شرح المنية (قوله سكت اتفاقاً) لان الزيادة على التشهد في القعود الاول غير مشروعة كما مر فلا يأتى بشئ من الصلوات والدعاء وان لم يلزم تأخير القيام عن هذا القعود واجب عليه متابعة امامه (قوله فترسل) أي تهمل وهذا ما صححه في الخاتمة وشرح المنية في بحث المسبوق من باب السهو وباقي الاقوال معصم أيضاً قال في البحر وينبغي الاتقاء بما في الخاتمة كما لا يخفى ولعل وجهه كما في التمهات بقضى آخر صلاته في حق التشهد ويأتى فيه بالصلاة والدعاء وهذا ليس آخره قال ح وهذا في قعدة الامام الأخيرة كما هو صريح قوله ليرفع عند سلام امامه وأما فيما قبلها من القعدات فحكمه السكوت كما لا يخفى اه ومثله في الحلبة (قوله وقيل يكثر ركعة الشهادة) كذا في شرح المنية والذي في البحر والحلبة والذخيرة يكثر التشهد تأمل (قوله واكتفى المفترض) قد به لانه في النفل والواجب يجب الفاتحة والسورة أو نحوها (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وفيه كلام يأتي قريباً (قوله ولو زاد لا بأس) أي لو ضم اليها سورة لا بأس به لان القراءة في الآخرين مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة مستحسن لا واجب فكان الضم خلاف الاولى وذلك لا ينافي المشروعية والاباحة بمعنى عدم الاثم في الفعل والترك كما قد مناه في اوائل بحث الواجبات وبه اندفع ما اوردته في التمهات على البحر من دعوى المناقاة (قوله وصحح العيني وجوبها) هذا ما قابل ظاهراً الرواية وهو رواية الحسن عن الامام وصححها ابن الهمام أيضاً من حيث الدليل ومضى عليها في المنية فاجب سجود السهو بترك قراءتها ساهياً والاساءة بتركها عمدًا لكن الاصح عدمه لتعارض الاخبار كما في المجتبى واعتمده في الحلبة (قوله وسكوت قدرها) أي قدر ثلاث تسبيحات (قوله وفي النهاية قدر تسبيحة) قال شيخنا وهو المتيقن بالاصول حلبة أي لان ركن القيام يحصل بها لما مر أن الركبة تتعلق بالادنى (قوله فلا يكون مسباً بالسكوت على المذهب الخ) اعلم أنهم اتفقوا في ظاهر الرواية على أن قراءة الفاتحة افضل وعلى أنه لو اقتصر على التسبيح لا يكون مسباً وأما لو سكت فصريح في المحبط بالاساءة وقال لان القراءة فيها شرعت على سبيل الذكر والنساء ولهذا عينت الفاتحة للقراءة لان كلها ذكر وسأ وان سكت عمدًا اساء لترك السنة ولو ساهى لاسهوا عليه وصرح غيره بالخبرين الثلاثة في ظاهر الرواية وعدم الاساءة بالسكوت قال في البدائع والعجيج جواب ظاهر الرواية لما روى شاعن على وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم انهم ما كانوا يقولون المصلي بالخيار في الآخرين ان شاء قرأ وان شاء

وكان عليه الصلاة والسلام يقول فيه اني رسول الله (ولا يزيد في الفرض) (على التشهد في التعدة الاولى) اجماعاً (فان زاد عمداً) (كره) فيجب الاعادة (أو ساهى وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد) فقط (على المذهب) المتيقن به لا لخصوص الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤتم قبل امامه سكت اتفاقاً أو أما المسبوق فيترسل ليرفع عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكثر ركعة الشهادة (واكتفى) المفترض (فيما بعد الاولين بالفاتحة) فانها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به (وهو مخير بين قراءة) الفاتحة وصحح العيني وجوبها (وتسبيح ثلاثاً) وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسباً بالسكوت (على المذهب) لشبوت التخير عن على

وابن مسعود

سكت وان شاء سبغ وهذا باب لا يدرك بالقياس فالمرؤى عنهما كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي
الحلية وعليه الاعتقاد وفي الذخيرة هو الصحيح من الرواية ويرجح ذلك في الحلية بما لا مزيد عليه فارجع اليه
والحاصل أن عند صاحب المحيط بكرة السكوت لترك سنة القراءة فالقراءة عنده سنة لكن لما شرعت على وجه
الذكر حصلت السنة بالتسبيح فيخير بينهما وهو ما مشى عليه المصنف فالقراءة افضل بالنظر الى التسبيح وسنة بالنظر
الى السكوت حتى لو سبغ تركه الا فضل ولو سكت اساءه اترك السنة وما يقوم مقامها وأما عند غير صاحب المحيط
فلا يكره السكوت لثبوت التخيير بين الثلاثة فصارت القراءة افضل بالنظر الى التسبيح والى السكوت فقد اتفق
الكل على افضلية القراءة وانما اختلفوا في سنيتهما بناء على كراهة السكوت وعدمها وقد علمت
أن الصحيح المعتقد التخيير بين الثلاثة وبه نعلم ما في عبارة الشارح حيث قال اولاً ان الفاتحة سنة على الظاهر
فانه مبني على ما في المحيط ثم مشى على خلافه حيث اعتمد التخيير بين الثلاثة فزاد على المصنف السكوت وقال انه
لا يكون مسبباً به فاعتنم هذا التكرير الفريد وما نقلته عن البدائع والذخيرة والحلية رأيت فيها وفي غيرها
وزكرت نصوصها فيما علقته على البحر فلا تعتمد على ما نقل عنها لئلا يظن ذلك فافهم ثم اعلم أن اتفاقهم على افضلية
الفاتحة لا ينافي التخيير اذ لا مانع من التخيير بين الفاضل والافضل كالحلق مع التقصير (تنبيه) ظاهر كلام المتون
وغيرها أن الفاتحة مقروءة على وجه القرآن وفي التهستاتي قال علماؤنا انها تقرأ بأبنة الثناء لا القراءة اه ونقل
في المجتبى عن شمس الاغة أنه الصحيح لكن في النهاية قال وعن أبي يوسف يسبغ ولا يسكت واذا قرأ الفاتحة فعلى
وجه الثناء لا القراءة وبه أخذ بعض المتأخرين اه وفي الحلية لكن قدّمنا أن الصواب أن الفاتحة لا تخرج
عن القرآنية بالنسبة (قوله وهو الصارف الخ) حاصله أن حديث الصحيحين عن أبي قتادة انه صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاولىين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بفاتحة
الكتاب فيفيد المواظبة على ذلك وهي بلا ترك دليل الوجوب والجواب أن التخيير المروى من صارفها عن
الوجوب لأن له حكم المرفوع كما قدّمناه وبهذا رد على العيني وابن الهمام (قوله الافتراض) انما خصه بالذكر
للاشارة الى نفي القول بالتورك كما هو مذهب الشافعي والافأحكام التعمود لا تختص بذلك كما تفرقافهم (قوله
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح المنية والمختار في صفتها ما في الكفاية والمجتبى قال سئل
محمد عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد
مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرهما (قوله وصح زيادة في العالمين) أي مرة واحدة بعد قوله كما باركت
الخ وأما بعد قوله كما صليت فلم تثبت قال في الحلية وفي افصاح ابن هبيرة حكاية الصلاة المذكورة عن محمد بن زيادة
في العالمين بعد قوله كما باركت وهو في رواية مالك ومسلم وأبي داود وغيرهم وفي نسخة من الافصاح زيادة
في العالمين بعد كما صليت أيضاً وهي مذكورة في بعض احاديث هذا الباب لكن لا يحسن في الآن من رواها
من الصحابة ولا من خريجها من الحفاظ ولا بثبوتها في نفس الامر اه وأشار الشارح الى هذا حيث عبر
بالزيادة لا بالتكرار فافهم (قوله وتكرار انك جيد مجيد) استدل على ما نقله الزيلعي وغيره عن محمد بن كنفية
الصلاة المذكورة من الاقتصار على انك جيد مجيد مرة في آخرها فقط مع أنه في الذخيرة نقلها عن محمد مكررة
وتقدم انها في الصحيحين كذلك (قوله وعدم كراهة الترحم) عطف على فاعل صح ومفاده أنه لم يصح ندبه
لعدم ثبوته في صلاة التشهد ولذا قال في شرح المنية والاتبان بما في الاحاديث الصحيحة اولى وقال في الفيض
والاولى ترك احتياطاً وفي شرح المنهاج للرملي قال النووي في الاذكار زيادة وارحم محمد وآل محمد كما رحمت
على ابراهيم بدعة واعتبر ضرر ورودها في عدة احاديث صحيح الحاكم بعضها وترحم على محمد وردت بعض محقق
أهل الحديث بأن ما وقع للعالم وهم وبأنها وان كانت ضعيفة لكن شديدة الضعف فلا يعمل بها ويؤيده قول
أبي زرعة وهو من أئمة الفن بعد أن ساق ثلاث الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث في ذلك
أي لشدة ضعفها وبما تقرر علم أن سبب الانكار كون الدعاء بالرحمة لم يثبت هنا من طريقه تنبيه والباب باب
اتباع لا ما قاله ابن عبيد البر وغيره من أنه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم بلفظ الرحمة فان اراد الناس في امتناع ذلك
مطلقاً فالاحاديث الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر روايات التشهد السلام عليك ايها النبي وترحم الله

وهو الصارف للمواظبة عن
الوجوب (ويفعل في القعود
الناسي) الافتراض (كلا قول
وتشهد) أيضاً (وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم وصح زيادة
في العالمين وتكرار انك جيد مجيد
وعدم كراهة الترحم

وبركانه وصح أنه صلى الله عليه وسلم اقترن من قال ارحمني وارحم محمد اولم ينكر عليه سوى قوله ولا ترحم معنا احدا
 وحصولها لا يمنع طلبها له كالصلاة والوسيلة والمقام المحمود لما فيه من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بزيادة
 ترقبه التي لانهاية لها والاداعي بزيادة ثوابه على ذلك اهـ والحاصل أن الترحم بعد التشهد لم يثبت وان كان
 قد ثبت في غيره فكان جائزا في نفسه (قوله ولو ابتداء) أي من غير تعيينه لصلاة او سلام وذكر في البحر والحلية
 أن الكراهة في الابتداء متفق عليها وتعقبه في النهي بأن عبارة الزيلعي في آخر الكتاب تقتضي أن الخلاف في
 الكل فانه قال اختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم محمد ا قال بعضهم لا يجوز
 لانه ليس فيه كما يدل على التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لانه عليه الصلاة والسلام كان من اشوق العباد الى
 من يدرجته الله تعالى واختاره السرخسي لوروده في الاثر ولا عتب على من اتبع وقال أبو جعفر وأنا أقول
 وارحم محمد التواتر في بلاد المسلمين واستدل بعضهم على ذلك بتفسيرهم الصلاة بالرحمة والآلة فان اذ استويا
 في الدلالة صح قيام احدهما مقام الآخر ولذا اقترن عليه الصلاة والسلام الاعرابي على قوله اللهم ارحمني ومحمدا
 اهـ فافهم (قوله ذكره الرمي الشافعي) أي في شرحه على منهاج النور وبناه والافضل الاتيان بالفظ
 السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جيع وبه افق الشارح لان فيه الاتيان بما امرنا به وزيادة الاخبار
 بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد في افضليته الاسنوي وأما حديث لا تسجدوني في الصلاة
 فباطل لأصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها مبطلة غلط اهـ واعترض بأن هذا مخالف
 لمذهبنا من قول الامام من أنه لو زاد في تشهده او نقص فيه كان مكروها قلت فنه نظر فان الصلاة زائدة
 على التشهد است منه نعم ينبغي على هذا عدم ذكرها في وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأنه يأتي بهامع ابراهيم
 عليه السلام (قوله لمن أيضا) أي مع كونه كذبا (قوله والصواب بالواو) لانه واوى العين من ساد
 يسود قال الشاعر

وما سودتني عامر عن وراثته * ابى الله أن اسموا بأم ولا أب

(قوله ونخص ابراهيم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص التشبيه بابراهيم دون غيره من الرسل الكرام عليهم
 الصلاة والسلام فأجاب بثلاثة اجوبة الاول أنه سلم علينا ليلته المعراج حيث قال أبلغ امتك منى السلام والثاني
 أنه سمينا الملبس كما اخبر عنه تعالى بقوله هو مما كرم المسلمين من قبل أي بقوله ربنا واجعلنا مسلمين لنا ومن
 ذرتنا أمة مسلمة لك والعرب من ذرتيه وذرية ابنه اسماعيل عليهما السلام فقصدها لظهور فضلته بحجزة على
 هذين الصالحين منه والثالث أن المطلوب صلاة يتخذ الله تعالى بهائينا صلى الله عليه وسلم خليلا كما اتخذ ابراهيم
 عليه السلام خليلا وقد استجاب الله تعالى دعاء عباده فاتخذ الله تعالى خليلا أيضا في حديث الصالحين ولكن
 صاحبكم خليل الرحمن وأجيب بأجوبة أخر منها أن ذلك لا يوتيه والتشبيه في الفضائل بالآباء مرغوب فيه
 ولرفعة شأنه في الرسل وكونه افضل بقية الانبياء على الراجح وما وافقتنا اياه في معالم الملة المشار اليه بقوله تعالى
 ملة ابيكم ابراهيم ولدا من ذرية ابراهيم خليفته (قوله وعلى الاخير الخ) أي الوجه الثالث وهذا أيضا
 جواب عن السؤال المشهور الذي يورد العلماء قديما وحديثا وهو أن القادة أن التشبيه به في الغالب يكون
 أعلى من التشبيه في وجه الشبه مع أن القدر الحاصل من الصلاة والبركة لتبيننا صلى الله عليه وسلم ولا أعلى
 من الحاصل لابراهيم عليه السلام وآله بدلالة رواية النساء من صلى على واحدة صلى الله عليه عشر صلوات
 وحط عنه عشرين سيئات ورفعت له عشر درجات ولم يرد في حق ابراهيم او غيره مثل ذلك والجواب أن المراد صلاة
 خاصة يكون بها بيننا صلى الله عليه وسلم خليلا كما اتخذ ابراهيم خليلا او التشبيه راجع لقولنا وعلى آل محمد وأأن
 هذا من غير الغالب فان التشبيه به قد يكون مساويا للتشبيه أو أدنى منه لكنه يكون اوضح لكونه حسيما شاهدا
 اول لكونه مشهورا في وجه التشبيه فالاول فهو مثل نوره كشكاة واين يقع نور المشكاة من نوره تعالى والثاني
 كما هنا فان تعظيم ابراهيم وآله بالصلاة عليهم واضح بين أهل الملل فحسن التشبيه لذلك وبؤيد ختم هذا الطلب
 بقوله في العالمين ونمائه في الحلية وأجيب بأجوبة أخر من احسنها أن التشبيه في أصل الصلاة لا في القدر كما في
 قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح وكتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وأحسن

مطلب
 في جواز الترحم على النبي ابتداء

ولو ابتداء وندب السيادة لان
 زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك
 الادب فهو أفضل من تركه ذكره
 الردي الشافعي وغيره وما نقل
 لا تسجدوني في الصلاة فكذب
 وقولهم لا تسجدوني بالياء لمن
 ايضا والصواب بالواو ونخص
 ابراهيم اسلامه علينا ولانه سمينا
 المسلمين اولان المطلوب صلاة
 يتخذ بها خليلا وعلى الاخير
 فالتشبيه ظاهر وأراجع لأن محمد
 أو التشبيه به قد يكون أدنى مثل
 مثل نوره كشكاة (وهي فرض)

مطلب
 في الكلام على التشبيه في كماليت
 على ابراهيم

كما أحسن الله اليك وفائدة التشبيه تأكد الطلب أي كما صليت على إبراهيم فصل على محمد الذي هو أفضل منه وقيل الكاف للتعليل (قوله عملا) مفعول لأجله لا يميز أي قلنا بفرضيتها لأجل العمل بالامر القطعي الثبوت والدلالة فهي فرض علمها وعملا لا عملا فقط كاللوز وأما قوله ابن جرير الطبري من أن الامر للاستحباب وادعى القاضي عياض الاجماع عليه فهو خلاف الاجماع كما ذكره الفاسي في شرح دلائل الخبرات (قوله ثاني الهجرة) وقيل ليله الاسراء ط (قوله مرة واحدة اتفاقا) والخلاف فيما زاد انما هو في الوجوب كما يأتي أفاده ح (قوله فلو بلغ في صلاته الخ) أي بلغ بالسنة والابطال على أعادة النهر هكذا لوصلي في أول بلوغه صلاة أجزأته الصلاة في تشهد عن الفرض ووقعت فرضا ولم ارمن نبه على هذا وقد مر نظيره في الابتداء بغسل اليدين اه أي حيث ينوب الغسل المسنون عن غسل الجنابة أو الوضوء أقول ورأيت التصريح بذلك في المنبع شرح المجمع حيث قال وقال اصحابنا هي فرض العمر اما في الصلاة أو في خارجها اه ومثله في شرح درر البحار والخبر قال ح بقي ما اذا صلى في القعدة الاولى أو في أثناء افعال الصلاة ولم يصل في القعدة فالذي يظهر أنه يكون مؤذيا للفرض وان اتم كالصلاة في الارض المغصوبة اه لكن ذكر الرجعي عن العلامة البحريري أن المكاف لا يخرج عن الفرض الا بينته فلا بد أن يصلي بنية اداها ما عساه لانها بنية كما قالوا من شروط النية في الفرض تعيين النية له حتى لو صلى ركعتين بعد الفجر لا يسقط جهما الفرض كما ينوه اه أقول وفيه نظر لما علمت انها فرض العمر أي يفترض فعلها في العمر مرة واحدة كالحج والاسلام وما كان كذلك فانه شرط القصد الى فعله فيصح وان لم ينو الفرضية اتعينه بنفسه كالخروج الفرض يصح وان لم يعين الفرضية وقد صرحوا أيضا بأن الاسلام يصح بلا نية أي لانه فريضة العمر فاقباس على صلاة الفجر قياسا مع الفارق فتدبر (قوله لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي على نفسه) لانه غير مراد بخطاب صلوا اولاد اخل تحت ضميره كما هو المتبادر من تركب صلوا عليه وقل في التبر لا يجب عليه بناء على أن يا ايها الذين آمنوا لا يتناول الرسول صلى الله عليه وسلم بخلاف يا ايها الناس يا عبادي كما عرف في الاصول اه والحكمة فيه والله تعالى اعلم انها دعاء وكل شخص مجبول على الدعاء لنفسه وطلب الخير لها فلم يكن فيه كافة والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا في ما فيه كافة ومشقة على النفس ومساورة لطبعها ليتحقق الابتداء كما قرئ في الاصول وأما قوله تعالى ادعوني أستجب لكم ونحوه فائس المراد به الايجاب ولذلك ورد في الحديث القدسي من شغلته ذكري عن مسأتي اعطيته فوق ما اعطى السائلين ح ملخصا (قوله في وجوبها) أي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يذكر الاسلام لان المزايد بقوله تعالى وسأول أي لقضائه كما في النية عن مبدوء شئنا الاسلام أي فالمراد بالسلام الانقياد وعزاه القهستاني الى الاكثرين (قوله والذاكر) أي ذكرا اسمه الشريف صلى الله عليه وسلم ابتداء لا في ضمن الصلاة عليه كما صرح به في شرح المجمع وفيه كلام سيأتي (قوله عند الطحاوي) فيدبه لان المختار في المذهب الاستحباب وتبع الطحاوي جماعة من الحنفية والخلع وجماعة من الشافعية وحكي عن اللغوي من المالكية وابن بطنة من الحنابلة وقال ابن العربي من المالكية انه الاحوط كذا في شرح الفاسي على الدلائل ويأتي انه المعتمد (قوله تكماله) أي الوجوب قيد القرمان في شرح مقدمة أبي الليث وجوب التكرار عند الطحاوي بكونه على سبيل الكفاية لا العينية وقال فاذا صلى عليه بعضهم يسقط عن الباقيين حصول المقصود وهو تعظيمه واظهار شرفه عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم اه وتماه في ح (قوله في الاصح) صححه الراهدى في المجتبى لكن صحح في الكافي وجوب الصلاة مرة في كل مجلس كسجود التلاوة حيث قل في باب التلاوة وهو مكن جمع اسمه عليه الصلاة والسلام من اراد لم يلزمه الصلاة الا مرة في العيص لان تكرار اسمه صلى الله عليه وسلم لحفظ سنته التي بها قوام الشريعة فلو وجبت الصلاة بكل مرة لافضى الى الحرج غير أنه يندب تكرار الصلاة بخلاف السجود والتسليم كالصلاة وقيل يجب التسليم في كل مرة الى الثلاث اه وحاصله أن الوجوب يندخل في المجلس فيكتفي بمرة للعرج كما في السجود الا انه يندب تكرار الصلاة في المجلس الواحد بخلاف السجود وما ذكره في الكافي نقله صاحب المجمع في شرحه عن شرح نفا الاسلام على الجامع الكبير جازما به لكن بدون لفظ التعجيل وأنت خبير بأن تعجيل الراهدى لا يعارض تعجيل النسفي صاحب الكافي على أن الراهدى خالف نفسه حيث قال في كراهية القنية وقيل يكفي في المجلس مرة كسجدة التلاوة وبه يفتي اه

عملا بالامر في شعبان ثاني
الهجرة (مرة واحدة) اتفاقا
(في العمر) فلو بلغ في صلاته ثابت
عن الفرض نهر بحثا وفي المجتبى
لا يجب على النبي صلى الله عليه
وسلم أن يصلي على نفسه (واختلف
الطحاوي والكرخي) (في وجوبها)
على السامع والذاكر (كما ذكر)
صلى الله عليه وسلم (والمتحاشد) عند
الطحاوي (تكراره) أي الوجوب
(كما ذكر) ولو اتحد المجلس
في الاصح
مطلب

لا يجب عليه أن يصلي على نفسه
صلى الله عليه وسلم

مطلب
في وجوب الصلاة عليه كما ذكر
عليه الصلاة والسلام

وأورد الشارح في الخزان أن الذي يظهر أن ما في الكافي مبنى على قول الصكرخي **هـ** وهذا غير ظاهر لأنه يلزم منه أن يكون الكرخي قائلاً بوجوب التكرار كما ذكرنا في المجلس المتحد فيه مرة واحدة وأنه لا يفي الخلاف بينه وبين الطحاوي إلا فيما إذا اتحد المجلس والمنقول خلافه وأورد ابن ملك في شرح الجمع أن التداخل يوجد في حق الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **حـ** وقد يمنع بأن الوجوب حق الله تعالى لأن المصلي يشوئ امتثال الأمر على أن المختار عند جماعة منهم أبو العباس المبرد وأبو بكر بن العربي أن نفع الصلاة غير عائده صلى الله عليه وسلم بل للمصلي فقط وكذا قال السنوسي في شرح وسطاء أن المقصود منها التقرب إلى الله تعالى لا كسائر الأدعية التي يتصدق بها نفع المدعو له **هـ** وذهب القشيري والقرطبي إلى أن النفع لهما وعلى كل من القولين فهي عبادة تقرب بها إلى الله تعالى والعبادة لا تكون حق عبداً ولو سلم أنها حق عبداً فيسقط الوجوب للرجح كما مر لأن المخرج ساقط بالنص ولا حرج في إبقاء الذنب وقد حرم بهذا القول أيضاً المتقي ابن الهمام في زاد القشير فقال مقتضى الدليل إفرادها في العمر مرة وإيجابها كلما ذكرنا أن اتحاد المجلس فيستحب التكرار بالكرار فعليك به إنفقت الأقوال أو اختلفت **هـ** فقد انضج لك أن المعتقد ما في الكافي وصحت قول القسبة أنه به يفتي وانت خبير بأن الفتوى أكد ألفاظ التصحيح (فرع) السلام يجرى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هندية عن الثواب (قوله لا لأن المصالح) مرتبط بقوله والمختار تكراره الخ وهو جواب عن سؤال تقريره أن قوله تعالى صلوا عليه أمر والاصل أن الأمر عندنا لا يقتضي التكرار ولا يمتثل له والجواب أن التكرار لم يجب بالآية والأركان فرضاً وخالف الأصل المذكور وإنما وجب بأحاديث الوعيد الآتية الدالة على سببية التكرار للوجوب والوجوب يتكرر بتكرار سببه (قوله لأنها حق عبداً) علت أنفساً ما فيه (قوله كالتشميم) ظاهره أنه يقتضي كالمصلاة وحرة وغلا وقد منا عن الكافي أنه كالمصلاة يجب في المجلس مرة وقيل إلى ثلاث ومثله في الفتح والبحر وفي شرح تفيض الجامع الأصح أنه إن زاد على الثلاث لا يشتمل وإنما يجب التثنية إذا جحد العاطس وسبياً في تمام الكلام عليه في باب الحظر والاباحة إن شاء الله تعالى (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي فإنه لا يقتضي إذا فات لأنه حق الرب تعالى كما يفهم من تعامل الشارح في مقابله وفيه أنه لا يلزم من كونه حقه تعالى أنه لا يقتضي بدليل الصوم وشوئ ح قال الزاهد في وفي النظم إذا تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجالس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يفي ديناً عليه وكذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركها تقي ديناً عليه لأنه لا يخالف من يتحد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يصح كون وقت له قضاء كقضاء الفاتحة في الآخرين بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **هـ** شرح المنية وحاصله أنه لما كان ثناء الله تعالى واجباً لكل وقت ذم يمكن أن يقع ما يشبهه ثانياً قضاء عمارته أو لآل أن الشيء في محله لا يمكن أن يضايقه غيره عليه واعتراضه في البحر بأن جميع الأوقات وإن كان وقتاً للاداء لكن ليس مطالباً بالاداء لأنه رخص له في الترك **هـ** أي وإذا لم يكن مطالباً بالاداء يجعل ما يأتي به قضاء لاجل تفرغ ذمته لكن قد يقال إذا كان الترك رخصة يكون عدمه عزية وإذا أتى بالعزيمة يصح كون آتياً بالواجب عليه ويكون أداءه لأنه الواجب عليه كالمسافر يرخص له الإفطار فإذا أصام يكون آتياً بالعزيمة وإن لم يوافي الفرض ومثله قراءة الفاتحة في الآخرين من الفرض الرباعي يرخص له في تركها وإذا قرأها لا تقع قضاء عمارته في الأولين (قوله وعليه الفتوى) عزاء في الشرع بلالية إلى شرح الجمع وفي الخزان ورجحه انسرخسي بأنه المختار للفتوى وجعله ابن الساعاتي قول عامة العلماء **هـ** (قوله والمعتمد من المذهب قول الطحاوي) قال في الخزان وصححه في التحفة وغيرها وجعله في الحاوي قول الأكثر في شرح المنية أنه الأصح المختار وقال العيني في شرح الجمع وهو مذهبي وقال الباقي وهو المعتمد من المذهب ورجحه في البحار الخ (قوله ورجحه في البحر) أي تبعاً لابن أمير حاج عن التحفة والمحيط الرضوي **ح** (قوله كرمه وأبعد وشقاء) أخرج كثيرون بسند رجاله ثقات ومن ثم قال الحاكم في المستدرک الصحيح الإسناد عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احضروا المنبر فحضرنا فلما ارتقي درجة قال آمين ثم ارتقي الثانية وقال آمين ثم ارتقي الثالثة وقال آمين فلما نزل قلنا يا رسول الله قد سمعنا منك شيئاً ما كنا نسمعه فقال إن جبريل عرض علي فقال بعد من أدرك رمضان فلم يغفر له فقلت آمين فلما رقت أي بكسر القاف الثانية قال بعد

مطابره

هل نفع الصلاة عائداً للمصلي أم له

والله صلى عليه

لأن الأمر يقتضي التكرار بل

لأنه يتعلق وجودها بسبب متكرر

وهو الذكركم فمتكرر بتكرره وتصير

ديناً بالترك فتقتضي لأنها حق عبداً

كالتشميم بخلاف ذكره تعالى

(والمذهب استحبابه) أي التكرار

وعليه الفتوى والمعتمد من

المذهب قول الطحاوي كذا

ذكره الباقي تبعاً لما صححه الحلبي

وغيره ورجحه في البحر بأحاديث

الوعيد كرمه وأبعد وشقاء

من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين فلما رقت الثالثة قال بعد من أدرك أبويه الكبر عنده فلم يد خلاه الجنة
قلت آمين وفي رواية فلم يصل عليك فابعده الله وفي أخرى صححها الحاكم رغم انف رجل وفي أخرى سندها حسن
شقي عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك من الدرام المنصور لابن جبر (قوله وبخل وجفاه) أي في قوله عليه الصلاة
والسلام البخل من ذكرت عنده فلم يصل علي رواه الترمذي وقال حسن صحيح شرح المنية وقوله عليه
الصلاة والسلام من الجفاء أن اذ كر عند الرجل فلا يصلي علي رواه السيوطي في الجامع الصغير (قوله وحراما
الح) الظاهر أن المراد به كراهة التحريم لما في كراهية الفتاوى الهندية اذ افتح التاجر الثوب فسبح الله تعالى
أو صلى علي النبي صلى الله عليه وسلم يريد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه وكذا الحارس لانه يأخذ
لذلك غشا وكذا الفقاع اذا قال ذلك عند فتح فقاعه علي قصد ترويجه وتحسينه يأثم وعن هذا يمنع اذا قدم
واحد من العظاء الى مجلس فسبح أو صلى علي النبي صلى الله عليه وسلم اعلاما بقدمه حتى يفرج له الناس
أو يقوموا له يأثم اه (قوله وسنة في الصلاة) أي في قعود أو قول في النوافل غير
الرواتب تأمل وفي صلاة الجنازة (قوله ومستحبة في كل أوقات الامكان) أي حيث لا مانع ونص العلماء
علي استحبابها في مواضع يوم الجمعة وليلتها وزيد يوم السبت والاحد والخميس لما ورد في كل من الثلاثة وعند
الصباح والمساء وعند دخول المسجد والخروج منه وعند زيارة قبره الشريف صلى الله عليه وسلم وعند الصفا
والمروة وفي خطبة الجمعة وغيرها وعقب اجابة المؤذن وعند الاقامة وأول الدعاء وأوسطه وآخره وعقب دعاء
القنوت وعند الفراغ من التلبية وعند الاجتماع والافتراق وعند الوضوء وعند طين الاذن وعند نسيان
الشيء وعند الوعظ ونشر العلوم وعند قراءة الحديث ابتداء وانتهاء وعند كتابة السؤال والفتاوى لكل مصنف
ودارس ومدرس وخطيب وخطاب ومتزوج ومنزوح وفي الرسائل وبين يدي سائر الامور المهمة وعند ذكر
أو سماع اسمه صلى الله عليه وسلم أو كونه عنده من لا يقول بوجوبها كذلك في شرح الناسي علي دلائل الخبرات
ملخصا وغالبها منصوص عليه في كتبنا (قوله ومكروهة في صلاة غير تشهد اخير) أي وغير قنوت وزفاتها
مشروعة في آخره كما في البحر فالاولى استثناءه أيضا ح وكذا في غير صلاة الجنازة فتسكت فيها (تنبيه)
تكره الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في سبعة مواضع الجماع وحاجة الانسان وشبهة المبيع والعثرة والتعجب
والذبح والعطاس علي خلاف في الثلاثة الاخيرة شرح الدلائل ونص علي الثلاثة عندنا في الشريعة فقال
ولا يذكره عند العطاس ولا عند ذبح الذبيحة ولا عند التعجب (قوله فذا استثنى في النهر الخ) أقول يستثنى
أيضا بالوذكره أو سماعه في القراءة أو وقت الخطبة لوجوب الانصات والاستماع فيها وفي كراهية الفتاوى
الهندية ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا يجب أن يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن
فهو حسن كذا في الينابيع ولو قرأ القرآن غفر علي اسم النبي فقرأه القرآن علي تأليفه ونظامه افضل من الصلاة
علي النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت فان قرع ففعل فهو افضل والا فلا شي عليه كذا في الملتقط اه
(قوله ما في تشهد اول) أي في غير النوافل فانه وان ذكره كرهه اسم صلى الله عليه وسلم فالصلاة فيه تكره
تحريرا فضلا عن الوجوب (قوله لثلاث لسلسل) علة للشأن أي لان الصلاة عليه لا تخلو من ذكره فلو قلنا
بوجوبها استدعت صلاة اخرى وهم جزا وفيه حرج وأما علة الاول فهي ما ذكره في قوله ولهذا استثنى أي
ولكرائها في تشهد غير اخير استثنى الخ وبه علم أن قوله وضمن بالجزء عطا علي تشهد مع قطع النظر عن علة
بدليل العلة الثانية فانها للشأن فقط والالتصا لثلاث لسلسل بالعطف علي العلة الاولى وبدليل أن العلة الاولى
لا تصلح للحكم الثاني (قوله بل خصه في درر البحار الخ) أي خص قول الطحاوي بالوجوب بما عدا هذا ذكر
دفعه لما أورده بعضهم علي الطحاوي من استلزام التسلسل لان الصلاة عليه لا تخلو عن ذكره وحاصل الجواب
مختص بالوجوب علي السامع فقط لان احاديث الوعيد المارة تفيد ذلك فان لفظ البخل من ذكرت عنده
لا يشمل الذكر لان من الموصولة بمعنى الشخص الذي وقع الذكر في حضرته فيستدعي أن يكون الذكر غيره
والا قبل من ذكرني وأجاب ح بأن الذكر اذا دخل بدلالة المساواة وقد يدفع بأن المقصود من الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم تعظيمه والذاكرة لا يذكره الا في مقام التعظيم فلا تلزمه الصلاة بل تلزم السامع لثلاث لسلسل بالتعظيم
س وس وجه ما من هذا يشمل الذكر ابتداء أو في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وبه صرح في غير

مطلب
نصر العلماء علي استحباب الصلاة
علي النبي صلى الله عليه وسلم في
مواضع

مطلب
في المواضع التي تكره فيها الصلاة
علي النبي صلى الله عليه وسلم

وبخل وجفاه ثم قال فتكون فرضا
في العمير وواجبا كلما ذكر عني
الصحيح وحراما عند فتح التاجر
متاعه ونحوه وسنة في الصلاة
ومستحبة في كل اوقات الامكان
ومكروهة في صلاة غير تشهد اخير
فلذا استثنى في النهر من قول
الطحاوي ما في تشهد اول وضمن
صلاة عليه لثلاث لسلسل بل خصه
في درر البحار بغير الذكر طبع
من ذكرت عنده فيحفظ

الافكار شرح درر الجار فهو قول آخر مخالف لما مشى عليه الشارح اولا من الوجوب على الذا كرو السامع
وبه صرح ابن الساعاتي في شرحه على مجمعه ولما مشى عليه ابن ملك في شرح الجمع وتبعه المصنف في شرحه
على زاد الفقير من تخصيصه الوجوب على الذا كرا بالذ كرا ابتداء لا في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
ويظهر لي أن هذا أقرب ولا حاجة في دفع التسلسل الى تعميم الذا كرا ثم هذا كله مبنى على تكرار الوجوب
في المجلس الواحد وقد منازعنا ترجيح التداخل والاكتفاء بمرّة واحدة عليه فايراد التسلسل من أصل مدفوع (قوله
وازعاج الاعضاء) قال في الهندية رفع الصوت عند سماع القرآن والعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون
الوجد والمخبة لأصل له ويمنع الصوفية من رفع الصوت ويحرق الثياب كذا في السراجية اهـ (قوله
وحذر أنها قدر ترة) أي لا تقبل والقبول ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء كترتب الثواب
على الطاعة ولا يلزم من استيفاء الطاعة شروطها أو أركانها القبول كما صرح به في الوالوجية قال لأن القبول
له شرط صعب قال الله تعالى انما يقبل الله من المتقين أي فيستوفى على صدق العزيمة وبعد ذلك يفضل
المولى تعالى بالثواب على من يشاء بمحض فضله لا باليجباب عليه تعالى لأن العبد انما يعمل لنفسه والله
غني عن العالمين نعم حيث وعد سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة ونحو الالم حتى الشوكة يشتملها
بمحض فضله تعالى لا بد من وجوده لوعده الصادق قال تعالى اني لأضيق عمل عامل منكم وعلى هذا فعدم
القبول لبعض الاعمال انما هو لعدم استيفاء شروط القبول كعدم الخشوع في نحو الصلاة أو عدم حفظ
الطوارح في الصوم أو عدم طيب المال في الزكاة والحلج أو عدم الاخلاص ساطعا ونحو ذلك من العوارض
وعلى هذا فنعني أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قدر ترة عدم ائابة العبد عليها العارض كاستعمالها على
محترم كما مرّت ولا تائه بها من قلب غافل أو لربا وسعة كما أن كلمة التوحيد التي هي افضل منها لو أتت بها انفاقا
أو ربا لا تقبل وأما اذا خلّت من هذه العوارض ونحوها فاعلمنا القبول حتما لخبرنا بالوعد الصادق غير هامن
الطاعات وكل ذلك بفضل الله تعالى لكن وقع في كلام كثيرين ما يقتضي القبول مطاقا في شرح الجمع لمصنفه
ان تقديم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على الدعاء أقرب الى الاجابة لما بهداه من الدعاء فان الكريم لا يستجيب
بعض الدعاء ويرد بعضه اهـ ومثله في شرحه لابن ملك وغيره وقال الفاسي في شرح الدلائل قال الشيخ أبو
احساق الشاطبي في شرح الالهيّة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مجابة على القطع فاذا اقترن بها
السؤال شاعت بفضل الله تعالى فيه فقبل وهذا المعنى مذكور عن بعض السلف الصالح واستشكل كلامه هذا
الشيخ السنوسي وغيره ولم يجدوا له مستندا او قالوا ان لم يكن له قطع فلا مزية في غلبة القلن وقوة الرجاء اهـ
وذكر في الفصل الاول من دلائل الخبرات قال أبو سليمان الداراني من أراد أن يسأل الله حاجته فليكثر بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم يسأل الله حاجته وأجبت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الله يقبل
الصلاتين وهو أكرم من أن يدع ما بينهما اهـ قال الفاسي في شرحه ومن تمام كلام أبي سليمان عند
بعضهم وكل الاعمال فيها المقبول والمردود الا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها مقبولة غير مردودة
وروي الباجي عن ابن عباس اذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فان الصلاة عليه مقبولة والله سبحانه اكرم من أن يقبل بعضها ويرد بعضها ذكر نحوه عن الشيخ أبي طالب المكي
وسجدة الاسلام الغزالي وقال العراقي لم اجده مرفوعا وانما هو موقوف على أي الدرداء ومن أراد الزيادة على
ذلك فليرجع الى شرح الدلائل والذي يظهر من ذلك أن المراد بقبولها قطعاً أنها لا ترد أصلا مع أن كلمة الشهادة
قد ترد فلذا استشكله السنوسي وغيره والذي ينبغي حل كلام السلف عليه أنه لما كانت الصلاة دعاء
والدعاء منه المقبول ومنه المردود وأن الله تعالى قد يجيب السائل بعين ما دعاه وقد يجيبه بغيره لمقتضى حكمته
خرجت الصلاة من عموم الدعاء لأن الله تعالى قال ان الله وملائكته يصلون على النبي بالفظ المضارع المفيد
للاستمرار التجددي مع الافتتاح بالجلد الاسمية المفيدة للتوكيد وابتداءها بان زيادة التوكيد وهذا دليل على
أنه سبحانه لا يزال مصليا على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم امتن سبحانه على عباده المؤمنين حيث أمرهم بالصلاة
أيضا ليحصل لهم بذلك زيادة فضل وشرف والا فالنبي صلى الله عليه وسلم مستغن بصلاة ربه سبحانه وتعالى عليه
فيكون دعاء المؤمن بطلب الصلاة من ربه تعالى مقبولا قطعاً أي بحاجب الاخبار سبحانه وتعالى بأنه يصلي

مطلبه
في أن الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم هل ترد أم لا

وازعاج الاعضاء برفع الصوت
جهل وانما هي دعاء له والدعاء
يكون بين الجهر والخافتة كذا
اعتمد الباجي في كثر العفاة وحذر
أنها قدر ترة كلمة التوحيد مع
انها اعظم منها وافضل لحديث
الاصحاباني وغيره عن انس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى على مرّة واحدة فقبلت
منه محال الله عنه ذنوب ثمانين سنة

قوله فليكثر بالصلاة قال الفاسي
الباء زائدة في المفعول للتوكيد
ويحتمل أن تكون متعلقة بمعدوف
أي فليكثر للهج بالصلاة اريدكون
فليكثر مضمتا معنى فليلهج ونحو
ذلك اهـ منه

عليه بخلاف سائر أنواع الدعاء وغيره من العبادات وليس في هذا ما يقتضي أن المؤمن شاب عليها أو لا يناب بل معناه أن هذا الطلب والدعاء مقبول غير مردود وأما الثواب فهو مشروط بعدم العوارض كما تقدمناه فعمل أنه لا إشكال في كلام السلف وأن له سنداً قوياً وهو أخباره تعالى الذي لا ريب فيه فاعتنم هذا التبرير العظيم الذي هو من فيض الفتاح العليم ثم رأيت الرجى ذكر نحوه (قوله فقيد المأمول) أي قيد الثواب الذي يؤمله العبد ويرجوه وهو هنا محو الذنوب بالقبول أي المتوقف على صدق العزيمة وعدم الموانع وقد عرفت أن هذا لا ينافي كون هذا الدعاء مجاباً قطعاً (قوله وحرم بغيرها) أقول نقله في النهر عن الامام القرافي المالكي معللاً بأشتماله على ما ينافي التعظيم ثم رأيت العلامة اللقاني المالكي نقل في شرحه الكبير على منظومته المسماة جوهرية التوحيد كلام القرافي وقد لا يحصى بالجملة المدلول أخذ من تعدله بجواز أشتمالها على ما ينافي بجلال الربوبية ثم قال واحترزنا بذلك عما إذا علم مدلولها فيجوز استعماله مطلقاً في الصلاة وغيرها لأن الله تعالى قال وعلم آدم الأسماء كلها وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه اه لكن المنقول عندنا الكراهة فنقله في غير الافكار شرح درر البحار في هذا المحل وكره الدعاء بالجمعة لأن عمر بن الخطاب عن رطانة الاعاجم اه والرطانة كافي القاموس الكلام بالجمعة ورأيت في اللؤلؤ الحبية في بحث التكبير بالفارسية أن التكبير عبادة لله تعالى والله تعالى لا يجب غير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية أقرب إلى الإجابة فلا يقع غيرها من اللسان في الرضى والمحبة لها موقع كلام العرب اه وظاهر التعليل أن الدعاء بغير العربية خلاف الأولى وأن الكراهة فيه تنزيهية هذا وقد تقدم أول الفصل أن الامام رجعت إلى قولهما بعدم جواز الصلاة بالقرأة بالفارسية الا عند المجتزئ عن العربية وأما صحة الشروع بالفارسية وكذا جميع أذكار الصلاة فهي على الخلاف فعنده تصح الصلاة بهما مطلقاً خلافاً لهما كما حققه الشارح هنالك والظاهر أن الصحة عنده لا تنفي الكراهة وقد صرح حوا بهما في الشروع وأما بقية أذكار الصلاة فلم أر من صرح فيها بالكراهة سوى ما تقدم ولا يبعد أن يكون الدعاء بالفارسية مكروهاً محترماً في الصلاة وتنزيهاً خارجاً فليأتل وليراجع (قوله لنفسه وأبويه واستأذنه المؤمنين) احترز به عما إذا كانوا كفاراً فإنه لا يجوز الدعاء لهم بالمغفرة كما يأتي بخلاف ما لو دعاهم بالهداية والتوفيق لو كانوا أحياء وكان ينبغي أن يزيد لجميع المؤمنين والمؤمنات كما فعل في الميتة لأن السنة التعميم لقوله تعالى واستغفر لذيك والمؤمنين والمؤمنات وللعديد من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات فهي خداج كافي البحر ونظير المستغفري ما من دعاء أحب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لاستجب لك وفي أخرى أنه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمن دعائك فأن بين الدعاء الخاص والعام كابين السماء والأرض وفي البحر عن الحارثي القديسي من سنن القعدة الأخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولوالديه واستأذنه وجميع المؤمنين اه قال وهو بعيد أنه لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي واستأذني لاتفسد مع أن الاستأذان ليس في القرآن فيقتضي عدم الفساد في اللهم اغفر لي (قوله ويحرم سؤال العافية مدى الدهر إلى قوله والحق) هو أيضاً من كلام القرافي المالكي نقله عنه في النهر ونقله أيضاً العلامة اللقاني في شرح جوهرية التوحيد فقال الثاني من المحرم أن يسأل المستحيلات العادية وليس نبياً ولا ولياً في الحال كسؤال الاستغناء عن النفس في الهواء البأس من الاختناق أو العافية من المرض أيد الدهر لئلا ينفع بقواد وحواسه أيد الأذلة العادة على استحالة ذلك أو ولداً من غير جماع أو ثماراً من غير أشجار وكذا قوله اللهم أعطني خير الدنيا والآخرة لأنه محال فلا بد من أن يراد بخصوص بغير منازل الأنبياء ومراتب الملائكة ولا بد أن يذكره بعض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبر فكله حرام الثالث أن يطلب نفي أمر دل السمع على نفيه كقوله ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا الخ مع أنه عليه الصلاة والسلام قال رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فهي مرفوعة فيكون تحصل الحاصل وهو سوء أدب مثل أوجب علينا الصلاة والزكاة الآن يريد بالخطأ العمد وبما لا يطاق الرزاي والمحن فيجوز اه ملخصاً قال اللقاني ورد هذا بعضهم بما تقدمناه عن العز بن عبد السلام من أنه يجوز الدعاء بما عانت السلامة منه اه ولذا قال الشارح قبل والشرعية أي لأن أحسن الدعاء ما ورد في القرآن والسنة ومنه ربنا لا تؤاخذنا الآية فكيف ينهى عنه

مطلب
في الدعاء بغير العربية

فقيد المأمول بالقبول (ودعا)
بالعربية وحرم بغيرها خير لنفسه
وأبويه واستأذنه المؤمنين ويحرم
سؤال العافية مدى الدهر وأخير
الدارين ودفع شرهما أو
المستحيلات العادية كنزول
المائدة قبل والشرعية

مطلب
في الدعاء المحرم

ولو كان الدعاء بتحصيل الحاصل منها ماساغ الدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الدعاء به بالوسيلة ولا بقول المؤمن اهدنا الصراط المستقيم ولا باعن الشياطين والكافرين ونحو ذلك مما فيه اظهار العجز والعبودية أو الرعية بحسب النبي صلى الله عليه وسلم وأوجب الدين أو النفرة عن فعل الكافرين ونحوهم بخلاف قول الرجل اللهم اجعلني رجلا ونحوه مما لا فائدة فيه أو ما فيه تحكيم على الله تعالى كطلب ما ليس اهلا لنيله أو ما كان مستحيلا فانه من الاعتداء في الدعاء وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية انه لا يحب المعتدين وروى عن عبد الله بن مغفل رضي الله تعالى عنه انه سمع ابنه يقول اللهم اني اسألك القصر الايض عن بين الجنة اذا دخلتها فاقال يا بني سل الله الجنة وتعوذ به من النار فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في هذه الاخرة قوم يعددون في الطهور والدعاء (قوله والحق الخ) ردة على الامام القرافي ومن تبعه حيث قال ان الدعاء بالمغفرة للكافر كفر لطلبه تكذيب الله تعالى فيما اخبر به وان الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم حرام لان فيه تكديبا للاحاديث الصحيحة المصرحة بأنه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار لذنوبهم وخروجهم منها شفاة أو بغيرها وليس ~~ب~~ كفر للفرق بين تكذيب خبر الاسناد والقطعي ووافقه على الاول صاحب الحلية المحقق ابن امير حاج وخالفه في الثاني وحقق ذلك بأنه معنى على مسألة شهيرة وهي انه هل يجوز الخلف في الوعيد فظا مافي المواقف والمقاصد ان الاشاعة قائلون بجوازها لانه لا يعتد نقصا بل جودا وكرما وصرح الفتا زاني وغيره بأن المحققين على عدم جوازها وصرح النسفي بأنه الصحيح لاستحالة الله عليه تعالى لقوله وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يبدل القول لدي وقوله تعالى ولن يخلف الله وعده أي وعيده وانما يدعى به العباد خاصة فهذا الدعاء يجوز على الاول والثاني والاشبه ترجح جواز الخلف في الوعيد في حق المسلمين خاصة دون الكفار فوقيابين ادلة المانعين المتقدمة وادلة المثبتين التي من نفسها قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشركه ويغفر ما دون ذلك وقوله عن ابراهيم رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وأمر به نبينا صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفعله عليه الصلاة والسلام كما في صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر لها ثمة ما تقدم من ذنبها وما تأخر ما سرت وما اعانت ثم قال انها دعاء لا تنفي في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التخصيص لمادل عليه اللفظ بوضعه اللغوي من العموم في نصوص الوعيد ولا ينافي النصوص الصحيحة المصرحة بان من المؤمنين من يدخل النار ويعاقب فيها على ذنوبه لان الغرض جواز مغفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا الجزم بوقوعها للجميع وجواز الدعاء بها بنى على جواز وقوعها لا على الجزم بوقوعها هذا خلاصة ما اطال به في الحلية وحاصله أن مادل من النصوص على عدم جواز خلف الوعيد مخصوص بغفر المؤمنين أما في حق المؤمنين فهو جائز عقلا فيجوز الدعاء بشمول المغفرة لهم وان كان غير واقع للنصوص الصحيحة المصرحة بأنه لا بد من تعذيب طائفة منهم وجواز الدعاء بيبني على الجواز عقلا لكن يرد عليه أن ما ثبت بالنصوص المصرحة لا يجوز عدمه شرعا وقد نقل الثاني عن الابي والذروي انعقاد الاجماع على انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة واذا كان كذلك يكون الدعاء به مثل قواش الله لا تجب علينا الصوم والصلاة وأيضا يلزم منه جواز الدعاء بالمغفرة ان مات كافرا أيضا الا أن يقال انما جاز الدعاء للمؤمنين بذلك اظهارا لفرط الشفقة على اخوانه بخلاف الكافرين وبخلاف لا تجب علينا الصوم لقب الدعاء لاعداء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واظهار التضرع من الطاعة فيكون عاصيا بذلك لا كافرا على ما اختاره في البروق قال انه الحق وتبعه الشارح لكنه مبنى على جواز المنوع عن الشرك عقلا وعليه يبنى القول بجواز الخلف في الوعيد وقد علمت أن الصحيح خلافه فالدعاء به كفر لعدم جواز عقلا ولا شرعا وتكذيبه النصوص القطعية بخلاف الدعاء للمؤمنين كما علمت فالحق مافي الحلية على الوجه الذي نقلناه عنها لا على ما نقله ح فافهم (قوله ودعاء بالادعية المذكورة في القرآن والسنة) عدل عن قول الكثر بما يشبهه القرآن لان القرآن معجز لا يشبهه شيء وأجاب في البحر بأنه اطلق المشابهة لارادته نفس الدعاء لا قراءة القرآن اه ومضاده انه لا ينوي القراءة وفي المعراج أول الباب وتكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجماع الائمة الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام نهيت أن اقرأ القرآن راكعا أو ساجدا رواه مسلم اه تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث السنن جله من الادعية المأثورة فتسكني

مطلب

في خلف الوعيد وحكم الدعاء
بالمغفرة للكافر وجميع المؤمنين

والحق حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر
للكل المؤمنين كل ذنوبهم بحر
(بالادعية المذكورة في القرآن
والسنة لا بما يشبه كلام الناس)
اضطرب فيه كلامهم ولا سيما
المصنف

سهولة من اجتهادها عن ذكرها هنا (تمة) ينبغي أن يدعى في صلاته بدعاء محفوظ وأما في غيرهما فينبغي أن يدعى بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظه يذهب برقة القاب عندية عن المحط واستظهاره حفظه عن ظهر قلبه (قوله لا يفسد) أي مطلقا سواء استحال طلبه من العباد كإغفر لي أو لا كإرزقي من بقلها وتساها وفومها وعدمها وبصلها وفيه رد على الفضلي في اختياره الفساد بما ليس في القرآن مطلقا وعلى ما في الخلاصة من تقييده عدم الفساد بما يستحيل من العباد بما إذا كان مأثورا وهو مبنى على قول الفضلي قال في التهر والمذهب الإطلاق (قوله ان استحال طلبه من الخلق) كإغفر لعمى أولعمرو فلا يفسد وان لم يكن في القرآن خلافه لالفضلي (قوله والايفسد) مثل اللهم أرزقني بقلها وقنأ وعدسا وبصلا وأرزقني فلانة (قوله والائتم به) أي مع كراهة التحريم ط (قوله ما لم يتد كرسجدة) أي صليبة ففساد الصلاة لوجود القاطع المانع من اعادة ما هو الدعاء المذكور بخلاف التلاوية والسهوية لانه لا تتوقف صحة الصلاة على سجودهما فتمت الصلاة به وان لم يسجد هما لانهما واجبتان والصلية ركن بل لو سجدهما فهو لغو لانه بعد قطع الصلاة كالموسم وهوذا كرسجدة تلاوية أو سهوية تمت صلاته لخروجه منها بعد تمام الأركان وأما قولهم ان التلاوية كالصلية في أنها ترفع القعدة والتشهد فذلك فيما إذا فعلهما قبل خروجه من الصلاة بسلام أو كلام بخلاف ما نحن فيه فذكر التلاوية هنا خطأ صريح كانه علمه الرجح فافهم (قوله فلا تفسد الخ) تفرع على المختار السابق (قوله مطلقا) أي سواء كان في القرآن كإغفر لي أو لا كإغفر لعمى أولعمرو لأن المغفرة يستحيل طلبها من العباد ومن يغفر الذنوب الا الله وما في الظهريه من الفساد به اتفاق مؤول باتفاق من اختار قول الفضلي أو ممنوع بدليل ما في المجتبى وفي اقرباى وأما في اختلاف المشايخ وتمايز في البحر والنهر (قوله وكذا الرزق) أي لا يفسد اذا قيده بما يستحيل من العباد كإرزقني الخ أو وثيقا بخلاف فلانة وجعل هذا التفصيل في الخلاصة هو الاصح وفي النهر وهذا التحريم ينبغي اعتقاده اه قلت وكذا الواطئة لانه في القرآن وإرزقنا وأنت خير الرازقين وجعل في الهداية إرزقني مفسدا لقولهم رزق الامير الجند قال في الترخ ورجع عدم الفساد لان الرزق في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز قال في شرح المنية لان الرزق عند أهل السنة ما يكون غداء للعبوان وليس في وسع المخلوق الا ايصال سببه كالمال ولذا لو قيده بفساد إرزقني ما لا تفسد بلا خلاف وعليه فأكرمى أو أنعم على ينبغي أن يفسد اذ يقال أكرم فلانا وأنعم عليه الا انه في المحيط ذكر عن الاصل انه لا يفسد لان معناه في القرآن اذا ما ابتلاه فأكرمه ونعمه وكذا لو قال امددني بما لا يفسد وأما قوله أصح أمرى فبالنظر الى اطلاق الأمر يستحيل طلبه من العباد اه ملخصا (تنبيه) في البحر عن فتاوى اللجنة لو قال اللهم العن الظالمين لا يقطع صلاته ولو قال اللهم العن فلانا يعني ظالمه يقطع الصلاة اه أي لانه دعاء يحترم وان استحال من العباد ففساد كالمأ لا لانه غير مستحيل بدليل فعلمهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وأما اللعنة على الظالمين فهي في القرآن فافهم (قوله حتى يرى بياض خده) أي حتى يراه من يصلى خلفه أفاده ح وفي البدائع يسن أن يبالغ في تشويل الوجه في التسليمين ويسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر (قوله ولو عكس) بأن سلم عن يساره أولا عامدا أو ناسيا بجر (قوله فقط) أي فلا يعيد التسليم عن يساره (قوله ما لم يستدبر القبلة) أي أو يتكلم بجر (قوله في الاصح) مقابله ما في البحر من انه يأتي به ما لم يخرج من المسجد أي وان استدبر القبلة وعدل عنه الشارح لما في القضية من أن الصحيح الأول وعبر الشارح بالأصح بدل الصحيح والخطب فيه سهل (قوله وقدمز) أي في الواجبات حيث قال وتنقض قذوة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا خلافا للتمكلة اه أي فلا يصح الاقتداء به بعدها لان قضاء حكم الصلاة وهذا في غير الساهی أما هو اذا سجد بعد السلام يعود الى حرمتها ط (قوله منقضى) أي اثنين وان لم يتكرر فإنه يطلق على هذا كثيرا ومنه قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء منقضى أو يراد التكرار باعتبار تعدد الصلوات ثم الذي شرع فيه امتنى مع الموااة السلام والسجود ط وأما القيام والركوع فإنه وان تكررت الصلاة الا انه مع الفاصل وليس بمراذنا (قوله وتتقيد الركعة بسجدة) حتى لو سها في الفرض فقام قبل القعود الاخير يظل فرضه اذا قيد الركعة بسجدة (قوله ان اتم) أي المؤتم لان متابعة الامام في السلام وان كانت واجبة فليست بأولى من اتمام الواجب الذي هو فيه ح وهل

والمختار كما قاله الحلبي أن ما هو في القرآن وفي الحديث لا يفسد وما ليس في أحدهما ان استحالة طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد ولو قبل قدر التشهد والائتم به ما لم يتذكر سجدة فلا تفسد بسؤال المغفرة مطلقا ولعمى أولعمرو وكذا الرزق ما لم يقيده بالفتوى ولا يستعمله في العباد مجازا ثم يسلم عن يمينه ويساره حتى يرى بياض خده ولو عكس سلم عن يمينه فقط ولو تقاء وجهه سلم عن يساره أخرى ولو نسي اليسار أتى به ما لم يستدبر القبلة في الاصح وتنقطع التحريم بتسليم واحدة برهان وقدمز في التاخر خاتمة ما شرع في الصلاة منقضى فلا واحد حكم المنقضى فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمنقضى وتتقيد الركعة بسجدة واحدة كما تتقيد بسجدة (مع الامام) ان اتم التشهد كما مر

قوله اذا ما ابتلاه فأكرمه الخ هكذا بخطه والتلاوة اذا ما ابتلاه بجر فأكرمه ونعمه اه مصححه

اتمام التشهد واجب أو أوى قد من الكلام فيه فصار عند قول المصنف ولورفع الامام رأسه قبل أن يتم
 المأموم التسيجات (قوله ولا يخرج المؤتم) أي بحرمه الصلاة فعليه أن يسلم حتى لو قهقهه قبله انتقض
 وضوءه وهذا عندهما خلافاً لمحمد (قوله بخوسلام الامام الخ) أي مما هو مقيم لها لا مفسد فانه لو سلم بعد
 القعدة أو تسكلم انتهت صلاته ولم تفسد بخلاف القهقهة أو الالحاث العمد لا تنقضاء حرمة الصلاة به لانه مفسد
 للجزء الملاقي له من صلاة الامام فيفسد مقابله من صلاة المؤتم لكنه ان كان مدر كاف قد حصل المفسد
 بعد تمام الاركان فلا يضره كالا امام بخلاف اللاحق أو المسبوق (قوله عمدا) أما لو كان بلا صناعه فله أن ينسئ
 فينوضأ ثم يسلم ويتبعه المؤتم (قوله فلا يسلم) أي الامام أو المؤتم به لخروجه منها اتفاقاً حتى لو قهقهه المؤتم
 لا تنتقض طهارته (قوله ولو أتم الخ) أي لو أتم المؤتم التشهد بأن اسرع فيه وفرغ منه قبل تمام امامه
 فأنى بما يخرج من الصلاة كسلام أو كلام أو قيام جاز أى صحته صلاته لحصوله بعد تمام الاركان لان الامام وان
 لم يكن أتم التشهد لكنه قد قدره لان المفروض من القعدة قد أسرع ما يكون من قراءة التشهد وقد حصل
 وانما كره للمؤتم ذلك لتركه متتابعة الامام بلا عذر فلو به كخوف حدث أو خروج وقت الجمعة أو مرور مرات بين
 يديه فلا كراهة كما سيأتى نبيل باب الاستخلاف (قوله فلو عرض منافع) أي بغير صناعه كالمسائل الاثنى
 عشرية والابان قهقهة أو أحدث عمدا فلا تفسد صلاة الامام أيضاً كما مر (قوله تفسد صلاة الامام
 فقط) أي لا صلاة المأموم لانه ما تسكلم خرج عن صلاة الامام قبل عروض المنافى لها (قوله مع الامام) متعلق
 بالتحريم فان المراد بهما المصدر أى كما يخرج مع الامام وانما جعل التحريم مشبهاً به لان المعية فيها رواية
 واحدة عن الامام بخلاف السلام فان فيه روايتين عنه احدهما المعية ح (قوله وتعالى الا فضل فيما بعده)
 أفاد أن خلاف الصحاحين في الفضلية وهو الصحيح نهر وقبل في الجواز حتى لا يصح الشرع بالمقارنة في احدى
 الروايتين عن أبي يوسف ويكون مشبهاً عند محمد كفى البدائع وفي القهستاقى وقال السرخسى ان قوله أدق
 وأجود وقولهما لرفق وأحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشرع قوله وفي الفضلية قولهما
 اه وفي التارخية عن المتنبى المقارنة على قوله كقارئة حلقة الخاتم والاصبع والبعدية على قولهما ان يوصل
 المقتدى حمزة الله براه أكبر وتظهر فائدة الخلاف في وقت ادراك الفضلة تكبيراً كثيرة الاقتراح فعنده بالمقارنة
 وعندهما اذا كبر في وقت الشاء وقبل بالشرع قبل قراءة ثلاث آيات لو كان المقتدى حاضراً وقبل سبع لو غاباً
 وقبل بادر الركعة الاولى وهذا أوسع وهو الصحيح اه وقبل بادر الالفحة وهو المختار خلاصة واقتصر
 على ذكر التحريم والسلام فأفاد أن المقارنة في الأفعال افضل بالاجماع وقبل على الخلاف كافي الحلية وغيرها
 عن الحقائق (قوله هو السنة) قل في البحر وهو على وجه الاكمل أن يقول السلام عليكم ورحمة الله
 مرتين فان قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام أجزاءه وكان تاركاً للسنة وصرح
 في الشراج بكراهة الاخير اه قلت نصريحه بذلك لا ينافى كراهة غيره أيضاً ما خالف السنة (قوله وانه)
 معطوف على قوله بكراهة لانه صرح به الحديث أيضاً (قوله هنا) أي في سلام التحلل بخلاف
 الذى في التشهد كما يأتى (قوله وردة الحائى) يعنى المحقق ابن امير حاج حيث قال في الحلية شرح المنية بعد نقله
 قول النووي انها بدعة ولم يصح فيها حديث بل صح في تركها غير ما حديث مانصه لكنه متعقب في هذا فانها
 جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن
 مسعود ثم قال اللهم الآن يجاب بشذوذها وان يصح مخبرها كما مشى عليه النووي في الاذكار وفيه تأمل
 اه (قوله وفي الحائى انه حسن) أي الحائى القدسي وعبارته وزاد بعضهم وبركاته وهو حسن اه
 وقال أيضاً في محل اخر وروى وبركاته (قوله اخفض من الاول) أفاد أنه يخفض صوته بالاول أيضاً أى عن
 الزائد على قدر الحاجة في الاعلام فهو خفض نسبي والافهوف الحقيقة جهراً فامراد أنه يجهر به سما الا انه يجهر
 بالثاني دون الاول وقبل انه يخفض الثاني أى لا يجهر به أصلاً ولا يصح الاول لحاجة المقتدى الى سماع الثاني
 أيضاً لانه لا يعلم انه بعد الاول يأتى به أو يسجد قبله اسه وحصل له أفاده في شرح المنية وفي البدائع ومنها أى
 السن أن يجهر بالله لم لو اما لانه للخروج عن الصلاة فلا بد من الاعلام اه فافهم (قوله وينوى الخ) أى
 ليكون مقبلاً للسنة فينوى ذلك كسائر السنن ولذا ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على أحد خارج الصلاة ينوى

ولا يخرج المؤتم بخوسلام الامام
 بل بتهته وحده عمدا لا تنقضاء
 حرمة الصلاة ولو أتم قبل امامه
 فتسكلم حازو كره فلو عرض
 منافع تفسد صلاة الامام فقط
 (كالتحريرة) مع الامام وقال
 الا فضل فيما بعده (فأثلاً السلام
 عليكم ورحمة الله) هو السنة
 وصرح الحدادى بكراهة عليكم
 السلام (و) أنه (لا يقول) هذا
 (وبركاته) وجعله النووي بدعة
 وردة الحائى وفي الحائى أنه
 حسن (وسن جعل الثاني
 اخفض من الاول) خصه في
 المنية بالامام وأقره المصنف
 (وينوى) الامام بخطابه

مطلب
 في وقت ادراك الفضلة تكبيرة
 الاقتراح

السنة وبه اندفع ما أورده صدر الاسلام من انه لا حاجة للامام الى النية لانه يجهر ويشير اليهم فهو فوق السنة اه
بجر ملخصا وجه الدفع انه لا يلزم من الاشارة اليهم بالخطاب حصول النية بأقامة القرية فلا بد منها أقول
وأيضاً فان التحلل من الصلاة لما وجب بالاسلام كان المقصود الاصل منه التحلل لا خطاب المصلين فلما
لم يكن الخطاب مقصوداً أصالة لزم النية لأقامة السنة الزائدة على التحلل الواجب اذ لو لا هالكي السلام
لجرّد التحلل دون التحية فتدبر (قوله السلام) مفعول ينوي وهو اسم مصدر بمعنى التسليم (قوله
من معه في صلاته) هذا قول الجمهور وقيل من معه في المسجد وقيل انه يتم كسلام التشهد حلية (قوله
أو نساء) صرح به محمد في الاصل وما في كثير من الكتب من انه لا ينوي في زمان ما ينوي على عدم حضورهن
الجماعة فلا يخالف بينهما لان المدرك على الحضور وعدمه حتى لو حضر خنثى أو صبيان نواهم أيضاً حلية وبجر
لكن في التهرأه لا ينوي النساء وان حضرن لكرهه حضورهن (قوله فيم الخ) ولذا ورد اذا قال العبد
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصابت لكل عبد لله صالح في السماء والارض (قوله والحفظة)
بالجر عطفاً على من ولم يقل الكنية ليشمل من يحفظ أعمال المكلف وهم الكرام الكاتبون ومن يحفظه من
الجن وهم المعقبات ويشمل كل مصلح فان المميز لا يكتب له كما أفاده في الحلية والبحر وفيه كلام يأتي على أن الكلام
هنا في الامام ولا يكون صيباً (قوله فيسماً) أي في العين واليسار (قوله بلانية عدد) أي للاختلاف
فيه فقيل مع كل مؤمن اثنان وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقيل مائة وستون وقيل غير ذلك وقامه في
شروح المنية (قوله كالايان بالانبياء) لان عددهم ليس معلوم قطعاً فينبغي أن يقال أمنت بجميع الانبياء
أولهم آدم وآخرهم محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام معراج فلا يجب اعتقاد أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون
الفاو ان الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة وعشرون لانه خبر آحاد (قوله وقدّم القوم) أي المعبر عنهم عن يدل عطف
الحفظة عليهم والعطف للمغايرة وعبر بالقوم ليخرج الجن فانهم ليسوا أفضل من الملك وأشار بذلك الى ما قاله فخر
الاسلام من أن للبداءة أثر في الاهتمام ولذا قال أصحابنا في الوصايا بالنوافل انه يبدأ بعبادته الميت (قوله
من اتقى الشرك فقط) الاولى أن يسقط لفظ فقط فيصير المعنى من اتقى الشرك سواء اتقى المعاصي أيضاً وألا ح
(قوله كما في الجرح عن الروضة) أي روضة العلماء للزندوسقي حيث قال أجمعت الامة على أن الانبياء أفضل
الخلق وأأن نبينا عليه الصلاة والسلام أفضلهم وأن أفضل الخلائق بعد الانبياء الملائكة الاربعة وحلة العرش
والروحانيون ورضوان ومالك وأن الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين أفضل من سائر الملائكة واختلفوا
بعد ذلك فقال الامام سائر الناس من المسلمين أفضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة أفضل اه
ملخصا وحاصله انه قسم البشر الى ثلاثة أقسام خواص كالانبياء وأوساط كالصالحين من الصحابة وغيرهم وعوام
بكا في الناس وقسم الملائكة الى قسمين خواص كالملائكة المذكورين وغيرهم بكافي الملائكة وجعل خواص
البشر أفضل من الملائكة خاصهم وعامتهم وبعدهم في الفضل خواص الملائكة فهم أفضل من باقي البشر
أوساطهم وعوامهم وبعدهم أوساط البشر فهم أفضل من عدا خواص الملائكة وكذلك عوام البشر عند الامام
كاوساطهم فالأفضل عنده خواص البشر ثم خواص الملك ثم باقي البشر وعنده خواص البشر ثم خواص
الملك ثم أوساط البشر ثم باقي الملك (قوله قلت الخ) حاصله أن المقهستاتى جعل كلام من البشر والملك قسمين
خواصاً وأوساطاً وجعل خواص البشر أفضل من خواص الملك وأوساط البشر أفضل من أوساط الملك ففي
كلامه ألف ونشر مرتب وسكت عن عوام البشر للخلاف السابق وبه ظهر أن هذا غير مخالف لما مر عن الروضة
نعم قوله عند كثير المشايخ بخلاف ما في الروضة من دعوى الاتفاق وما هنا أولى اذ المسألة خلافية وهي ظنية
ايضا كما نص عليه في شرح التفسير بل قال في شرح المنية وقد روى التوقف في هذه المسألة أي مسألة تفضيل
البشر على الملك عن جماعة منهم أبو حنيفة لعدم القاطع وتفويض علم ما يحصل لنا الجزم بعله الى عالمه اسلم
والله اعلم اه (قوله وهل تتغير الحفظة قولان) فقيل نعم لحديث الصحيحين يعاقبون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار ويحجبون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيصعد الذين باقوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف
تركتم عبادي فيقولون اتيناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون فنقل عبادهم عن الجهور انهم الحفظة
أي الكرام الكاتبون وأسقطوا القرطبي انهم غيرهم وقيل لا يتغيران مادام حي لحديث انس أن رسول

الله

(السلام على من في عينه وبساره)
من معه في صلاته ولو جأأ ونساء
أما سلام التشهد فيم لعدم
الخطاب (والحفظة فيهما) بلانية
عدد كالايان بالانبياء وقدّم القوم
لان المختار أن خواص بنى آدم
وهم الانبياء افضل من كل الملائكة
وعوام بنى آدم وهم الاتقياء افضل
من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء
من اتقى الشرك فقط كالفسقة
كما في الجرح عن الروضة وأقره
المصنف قلت وفي مجمع الانهر
تعالى المقهستاتى خواص البشر
وأوساطه أفضل من خواص
الملائكة وأوساطه عند أكثر
المشايخ وهل تتغير الحفظة قولان
مطلب
في عدد الانبياء والرسل عليهم
الصلاة والسلام

مطلب
في تفضيل البشر على الملائكة

مطلب
هل تتغير الحفظة

مطلب
هل يذوقه الملكان

وفارقه كاتب السيئات عند جاع
وخلاء وصلاة واختار أن كيفية
الكثرة والمكتوب فيه مما استأثر
الله بعلمه نعم في حاشية الاشياء
تكتب في ريق بلا حرق كتبها
في العقل وهو احد ما قيل في
قوله تعالى والطور وكتاب
مسطور وفي ريق منشور وصحح
النيسابوري في تفسيره انهما
يكتبان كل شيء حتى انفسه
قلت وفي تفسير المصطفى يكتب
المباح كاتب السيئات ويعني يوم
القيامة وفي تفسير الكاظمي
المعروف بالآخرين الاصح أن
الكافر أيضا تكتب أعماله
الا أن كاتب البين كالشاهد على
كاتب اليسار وفي البرهان
ان ملائكة الليل غير ملائكة
النهار وأن ابليس مع ابن آدم
بالتبارك وولده بالليل وفي صحيح مسلم
ما منكم من احد الا وقد وكل الله
به قريحه من الجن وقريحه
من الملائكة قالوا يا ربنا
الله قال وايي ولكن الله اعاني
عليه فاسلم روي بفتح الميم وضعها
(وبريد) المؤمن

الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى وكل بعلمه المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات قال ربنا
قدمات فلان فتأذن لنا فنصعد الى السماء فيقول الله عز وجل سمعنا وعلو من ملائكتي يسبحون فيقولان
فنتقيم في الارض فيقول الله تعالى ارضي بملوءة من خلقي يسبحون فيقولان فأين نكون فيقول الله تعالى
قوما علي قبري عدي فكبراني وهلاوني واذا كراتي واكتبنا ذلك لعدي الى يوم القيامة وتماه في الحلية (قوله
وفارقه كاتب السيئات عند جاع وخلاء) تبع في ذلك صاحب البحر والمدبرح به في شرح الجوهر الكبر
للثاني أن المفارقة له في هذه الحالة الملكان وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعلامة يجعلها الله تعالى
لهما ولكنه لم يستند في ذلك الى دليل وذكر في الحلية أن الجزم به يحتاج الى ثبوت سمعي يفيد وأما ما روي عن
ابي بكر رضي الله عنه انه كان اذا اراد الدخول في الخلاه يبطرداه ويقول ايها الملكان الحافظان علي اجاسا
ههنا فاني عاهدت الله تعالى أن لا اتكلم في الخلاه فذكر شيخنا الحافظ انه ضعيف اه ح ملخصا (قوله وصلاة)
يعني أن كاتب السيئات يفارق الانسان في صلواته لانه ليس له ما يكتبه ذكره القرطبي ورد في الحلية كما نقله ح
(قوله واختار الخ) مقابله ما يأتي عن حاشية الاشياء وكذا ما في الترمذ من أن القلم اللسان والمداد الربق (قوله
استأثر) أي اختص (قوله نعم الخ) لا يحسن الاستدلال به بعد تصريحه باختيار الاول تأمل (قوله
تكتب في ريق) قال في الحلية ثم قيل ان الذي يكتب فيه الحفظة دواوين من ريق كما هو المراد من قوله تعالى
وكتاب مسطور وفي ريق منشور في احد الاقوال لكن المأثور عن علي رضي الله عنه ان الله ملائكة ينزلون بشي
يكتبون فيه اعمال بني آدم فلم يعين ذلك والله سبحانه اعلم اه (قوله بلا حرق كتبها في العقل) يؤيده ما
قاله الغزالي في المكتوب في اللوح المحفوظ أيضا انه ليس حروفا وانما هو شهود المعلومات فيه كتبها في العقل
قال في الحلية لكن صرف اللفظ عن ظاهره يحتاج الى وجود صارف مع كونه ما في الكتاب والسنة مما يؤيد
الظاهر كقوله تعالى انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ورسلا اليهم يكتبون وكذا ما ثبت في الاسراء من سمعاه
عليه الصلاة والسلام صريف الاقلام أي تصويتها فيعمل على ظاهره لكن كيفية ذلك وصورته وبخسه مما
لا يعلمه الا الله تعالى او من أطلع على شيء من ذلك اه ملخصا وتماه في ح (قوله وهو احد ما قيل الخ)
راجع الى قوله تكتب في ريق فقط كما افاده ح فراجع وتأمل (قوله وصحح النيسابوري) نقله في الحلية عن
الحسن ومجاهد والفتح وغيرهم وذكر قبله عن الاختيار أن محمد اروي عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس
أنه قال الملائكة لا تكتب الاما فيه اجر أو وزر (قوله حتى آتينه) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص
في مرضه لعسرته او لفجوره او لثأفه على ما فطر في جانب الله تعالى وأشار بهذه الغاية الى انهما يكتبان جميع
الضروريات أيضا كالنفس وحركة البدن وسائر العروق والاعضاء افاده ح عن الثاني (قوله يكتب
المباح كاتب السيئات) تفسير لما اجل في العبارة السابقة حيث نسب فيها كتابة كل شيء اليهما فأشار هنا الى
تفصيله وبأنه لا تكتب ثلاث اقسام ما فيه اجر وما فيه وزر وما لا ولا فيه اجر لكاتب الحسنات
والباقي لكاتب السيئات (قوله ويعني يوم القيامة) وقيل في آخر النهار وقيل يوم النجس وهو مأثور عن ابن
عباس والكلبي وذكر في الحلية عن الاختيار أن الاكثرين على الاول وعن بعض المفسرين انه الصحيح عند
المحققين فلذا أمشي عليه الشارح (قوله الاصح أن الكافر أيضا تكتب أعماله الخ) أي السيئة اذ لا حسنة له
وهو مكلف بحقوق العباد والعقوبات اتقاها وبالعبادات اداء واعتقادا وهو المعتمد عندنا فعبا على ترك
الامر من وتماه في ح ونقل عن الثاني أن أعمال الكافر التي يظن هو أنها حسنة لا تكتب له الا اذا
اسلم فيكتب له ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه وفي حفي أن مذهبا خلافا فليراجع (قوله وفي
البرهان الخ) الحديث بما قبله المتقدم والمراد بهم الحفظة الذين هم المعصيات لا الحفظة الذين هم الكسبة لما
قدمناه ح (قوله وان ابليس مع ابن آدم بالنهار) أي مع جميعهم الامن حفظه الله تعالى منه وأقدره على
ذنب كما أقدره على الموت على نظير ذلك والظاهر أن هذا غير القرين الا في لانه لا يفارق الا دمي فافهم (قوله
روي بفتح الميم) بمعنى آمن القرين فصار لا يأمر الا بخير كما قرين الملك وهذا ظاهر الحديث (قوله وضعا)
فيكون فعلا مضارعاً مفيداً للسلامة من القرين الكافر على طريق الاستمرار التجدي ح وصحح بعضهم
هذه الرواية ورجحها وفي رواية فاستسلم كافي الشفاء (قوله وبريد المؤمن) الخ أي يريد على ما تقدم من نية

القوم والحفظة بنية امامه (قوله ان كان الامام فيها) اي في التسليم الاولى اي في جهتها (قوله والا) مادق
بالحاذية وليست مرادة لذكرها بعد ح (قوله اذ لا كتبه معه) أفاد أن المراد بالحفظة حفظة ذاته من الاسواء
لاحفظة الاعمال وهما قولان كما مر لكن الصحيح أن حسنات الصبي له ولو اديه ثواب التعليم ولذا ذكر
القاضي انه يكتب حسناته فقطضاه أن له كاتب حسنات (قوله ولعمري) قسمه وتقدم الكلام عليه
في خطبة الكتاب (قوله هذا) أي ما ذكر من النية وفي الحلية عن صدر الاسلام هذا شيء تركه جميع الناس لانه
قليل بنوى احديشياً قال في غاية البيان وهذا حق لان النية في السلام صارت كالشريعة المنسوخة ولهذا لو
سألت أئوف من الناس أي شيء نويت بسلامك لا يكاد يجيب احدهم بمافيها طائل الا الفقهاء وفيهم
نظر اه (قوله لا بقدر اللهم الخ) لما رواه مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا بعد ارماء يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام
وأما ما ورد من الاحاديث في الاذكار عقيب الصلاة فلا دلالة فيه على الاتيان بها قبل السنة بل يحمل على
الاتيان بها بعد ها لان السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها فلم تكن اجنبية عنها كما يفعل بعدها
يطلق عليه أنه عقيب الفريضة وقول عائشة بقدره لا يفيد أنه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد بقدر ما يسهه
ونحوه من القول تقريراً فلا ينافي في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
ولا ينفع ذا الجند منك الجند وتماه في شرح المنية وكذا في الفتح من باب الوتر والنوافل (قوله واختاره الكمال)
فيه أن الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول الباقي ورد ما في شرح الشهيدي من أن القيام الى السنة
متصلاً بالفرض مسنون ثم قال وعندى أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين لان المشهور في هذه
العبارة كون خلافه اولي فكان معناها أن الاولى أن لا يقرا قبل السنة ولو فعل لا بأس فأفاد عدم سقوط
السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الاوراد تقع سنة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تسقط
لكن ثوابها أقل فلا أقل من كون قراءة الاوراد لا تسقطها اه وتبعه على ذلك تلميذه في الحلية وقال فحصل
الكراهة في قول الباقي على التنزيه لعدم دليل التحريم حتى لو صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لكن
لا في وقتها المسنون ثم قال وأفاد شيخنا أن الكلام فيما اذا صلى السنة في محل الفرض لا اتفاق كلمة المشايخ
على أن الأفضل في السنن حتى سنة المغرب المنزل أي فلا يكره الفصل بمسافة الطريق (قوله قال الحلبي)
الخ هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة ط (قوله ارتفع الخلاف) لانه اذ كانت
الزيادة مكروهة تنزيها كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لا بأس (قوله وفي حقه الخ) توفيق آخر بين
القولين المذكورين وذلك بأن المراد في قول الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد أي القليلة التي يقدر الله
انت السلام الخ لما عرفت من أنه ليس المراد خصوص ذلك بل هو او ما قارب في المقدار بزيادة كثيرة فتأمل
وعليه فالكراهة على الزيادة تنزيهية لما عرفت من عدم دليل التحريم فافهم وسأني في باب الوتر والنوافل ما لو
تكلم بين السنة والفرض أو أكل أو شرب وأنه لا يستعذنا الفصل بين سنة الفجر وفرضه بالفعلة التي يفعلها
الشافعية (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان ط (قوله ثلاثا وثلاثين) تنازع
فيه كل من الافعال الثلاثة قبله (تنبيه) لو زاد على العدد قبل بكره لانه سوء آداب وايد بانه كدواء زيد على
قانونه او مفتاح زيد على أسنانه وقيل لا بل يحصل له الثواب بخصوص مع الزيادة بل قيل لا يحل اعتقاد
الكراهة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها والوجه ان زاد نحو شك عذر أو لتعبد فلا يستدركه
على الشارع وهو ممنوع اه ملخصاً من تحفة ابن حجر (قوله بكره للامام التغفل في مكانه) بل يجوز مخيراً
كما يأتي عن النية وكذا يكره مكنته قاعداً في مكانه مستعجل القبلة في صلاة لا تطوع بعدها كما في شرح المنية
عن الخلاصة والكراهة تنزيهية كما دلت عليه عبارة الخانية (قوله لا للمؤتم) ومثله المنفرد لما في المنية وشرحها
أما المقدسي والمنفرد فانهم ان لبنا او فاما الى التطوع في مكانهما الذي صلياً فيه المكتوبة جازوا الاحسن
أن يتطوعا في مكان آخر اه (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف) ليزول الاشتباه عن الدخول المعين للكل
في الصلاة البعيد عن الامام وذكره في البدائع والذخيرة عن محمد ونص في المحط على أنه السنة كما في الحلية
وهذا معنى قوله في المنية والاحسن أن يتطوعا في مكان آخر قال في الحلية وأحسن من ذلك كله أن يتطوع

(السلام على امامه في التسليم)
الاولى ان كان الامام فيها والافني
الثانية ونوا فيه لمحاذاة بنوى
المنفرد الحفظة فقط لم يقل الكتبة
ليم المميز اذ لا كتبه معه ولعمري
لقد صار هذا كالتشريع المنسوخة
لا يكاد بنوى احديشياً الا الفقهاء
وفيهم نظر ويكره تأخير السنة الا
بقدر اللهم انت السلام الخ قال
الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد
واختاره الكمال قال الحلبي ان
اريد بالكراهة التنزيهية ارتفع
الخلاف قلت وفي حقه حله على
القليلة ويستحب أن يستغفر ثلاثا
ويقرأ آية الكرسي والمعوذات
ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين
ويهل تمام المائة ويدعو ويختم
بسبحان ربك وفي الجوهرة ويكره
للإمام التغفل في مكانه لا للمؤتم
وقيل يستحب كسر الصفوف

مطلب
هـ ما لو زاد على العدد الوارد في
التسبيح عقب الصلاة

وفي الخاتمة يستحب للامام التوصل
ليمين القبلة يعني يسار المصلي لتسفل
او ورد وخيره في المنية بين تحريكه
يميناً وشمالاً وأماماً وخلفاً
وذهابه لبيته واستقباله للناس
بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن
بعده انه مصل ولوبعيداً على
المذهب (فصل ويجهر الامام)
وجوباً بحسب الجماعة فان زاد
عليه اساء ولوانتم به بعد الفاتحة
او بعضها سراً اعادها جهرًا بجر
لكن في آخر شرح المنية ائتم به
بعد الفاتحة يجهر بالسورة

فصل في القراءة

في منزله ان لم يحثف مانعا (قوله تسفل او ورد) أقول عبارته في الخواص قلت يحتمل أنه لأجل التسفل والورد
١٥ فدل على أن ذلك ليس من كلام الخاتمة والذي رأته في الخاتمة صريح في أنه لتسفل (قوله وخيره الخ)
الضحية المنصوب للامام لكن التحير الذي في المنية هو أنه ان كان في صلاة لا تطوع بعدها فان شاء انحرف عن يمينه
او يساره او ذهب الى حوائجه او استقبل الناس بوجهه وان كان بعدها تطوع وقام بصلبه بتقديم او تأخر
او انحرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته فينطق عمة ١٥ وهذا التحير لا يخالف ما مر عن الخاتمة لانه لبيان
الجواز وذلك لبيان الافضل ولذا علمه في الخاتمة وغيرها بأن لليمين فضلا على اليسار لكن هذا لا يخص بين
القبلة بل يقال مثله في بين المصلي بل في شرح المنية أن انحرفه عن يمينه اولى وأيده بجديث في صحيح مسلم
وصحيح في البدائع التسوية بينهما وقال لان المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه أي اشتباه أنه في الصلاة
يحصل بكل منهما وقد منعا عن الحلبة أن الاحسن من ذلك كله تطويعه في منزله لما في سنن أبي داود وباسناد صحيح صلاة
المرء في بيته افضل من صلاته في مسجد هذا الا المكتوبة قلت والالتزام كاسياني في باب الوتر والنوافل
مع زيادات آخر ثم اذا شاء المذهب انصرف من جهة يمينه او يساره فقد صح الامران عنه صلى الله عليه وسلم
وعليه العمل عند أهل العلم كما قاله الترمذي وذكر النووي أنه عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها فاليمين
افضل للعموم الاحاديث المصرحة بفضل اليمين في باب المسكرم ونحوها كما في الحلبة (قوله ولودون عشرة) أي
أن الاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض
شراح المقدمة من أن الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمته على حرمته القبلة والا فلا ترجح حرمته
القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره لأصل له في الفقه وهو رجل مجهول لا تشبه ألفاظه ألفاظ أهل الفقه
فضلا عن ان يقلد فيما ليس له أصل والذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حرمته المسلم الواحد
أرجح من حرمته القبلة غير أن الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت اليه بل هو عن يمينه فلو كانا اثنين كانا
خلفه فليلتفت اليهما الملاقاة المذكور ١٥ ونارعه في الامداد بأنه ذكر ذلك في جميع الروايات شرح القدوري
عن حاشية البدريه عن أبي حنيفة فليأتل (قوله ولوبعيدا على المذهب) صرح به في الذخيرة أخذ من
اطلاق محمد في الاصل قوله اذا لم يكن بجذائه رجل يصلي ثم قال في الذخيرة وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان
وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره وان كان بينهما مصفوف واستظهر ابن امير حاج في الحلبة خلاف هذا
فقال الذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي بجذائه رجل جالس ظهره الى المصلي لا يكره للامام استقبال
القوم لانه اذا كان سترة للمصلي لا يكره المرور وراءه فكذا هنا وقد صرح حوايا بأنه لو صلى الى وجه انسان وحينها
نالت ظهره الى وجه المصلي لم يكره ولعل محمد لم يقيد بذلك للعلم به ١٥ ملخصا فافهم والله تعالى أعلم

(فصل في القراءة)

لما فرغ من بيان صفة الصلاة وكيفيتها وقرأتها واجباتها واستنباحها أحكام القراءة في فصل على حدة لزيادة
أحكام تعلقت بها دون سائر الأركان (قوله ويجهر الامام وجوبا) أي جهر او جبا على أنه مصدر بمعنى اسم
الفاعل وقوله بحسب الجماعة صفة ثانية للجهر ولا يخفى أنه لا يلزم من اتصاف الجهر بهذين الوصفين أن يتصف
كونه بحسب الجماعة بالوجوب أيضا نعم لو جعل حالا من ضمير وجوب المؤول باسم الفاعل يلزم ذلك ولاداعي الى
حل الكلام على ما يفسد المعنى مع تبادر غيره فافهم (قوله فان زاد عليه اساء) وفي الزاهدي عن أبي جعفر
لو زاد على الحاجة فهو أفضل الا اذا جهده نفسه او أدى غيره فاستثنى (قوله أعادها جهرًا) لان الجهر فيما
بقي صار واجبا لا اقتداء بالجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيع مجر ومفاده أنه لو ائتم بعد قراءة
بعض السورة أنه بعيد الفاتحة والسورة فليراجع ح (قوله لكن الخ) استدلوا على قوله ولو ائتم به وهذا
قول آخر وقد حكى القولين القهستاني حيث قال ان الامام لو خاف ببعض الفاتحة او كلها والمنفرد ثم اقتدى
به رجل أعادها جهرًا كما في الخلاصة وقبل لم يعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة او السورة كلها وبعضها
كما في المنية ١٥ وعزى في القنية القول الثاني الى القاضي عبد الجبار وفتاوى السغدري ولعل وجهه أن فيه
التحيز عن تكرار الفاتحة في ركعة وتأخير الواجب عن محله وهو موجب لسجود السهو فكان مكروها وهو
أسهل من لزوم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة على أن كون ذلك الجمع شديدا غير مطرد لما ذكره في آخر شرح المنية
أن الامام لو سها فحافت بالفاتحة في الجهرية ثم تذكروا بالسورة ولا بعيد ولو خاف بآية او أكثر تها جهرًا

ولا يبعد وفي القهستاني ولا خلاف أنه إذا جهر بأكثر النافضة يتمها مخافة كافي الزاهدي اه أي في الصلاة
السرية وكون القول الأول نقله في الخلاصة عن الأصل كافي الجبر والأصل من كتب ظاهر الرواية لا يلزم منه
كون الثاني لم يذكر في كتاب آخر من كتب ظاهر الرواية فدعوى أنه ضعيف رواية ودراية غير
مسلمة فافهم (قوله ان قصد الامامة الخ) عزاه في القصة الى فتاوى الكرماني ووجهه أن الامام منفرد
في حق نفسه ولذا لا يبحث في لا يؤتم احدا لم ينو الامامة ولا يحصل ثواب الجماعة الابائية ولا تفسد الصلاة
بمعاذاة المرأة الابائية كما مر في بحث النسبة وسيد كرفي باب الوتر عند ذكر كراهة الجماعة في التطوع
على سبيل التداعي أنه لا كراهة على الامام لو لم ينو الامامة فاذا كان كذلك فكيف تلزمه أحكام الامامة
بدون التزام فافهم (قوله واولي العشاءين) بفتح الواو وكسر الثانية قهستاني والعشاءان المغرب
والعقمة (قوله أي في رمضان فقط) مأخوذ من المصنف في المنع حيث قال وقيدنا الوتر بكونه بعد التراويح
لأنه انما يجهر في الوتر اذا كان في رمضان لا في غيره كما أفاده ابن نجيم في بحره وهو وارد على إطلاق الزيلعي
الجهر في الوتر اذا كان اماما اه فدل كلامه على أن مراده في منته بقوله بعدها كونه في رمضان كما هو
المستنون اعم من أن يكون بعد التراويح واولاويه سقط ما يأتي عن مجمع الانهر لكن برده عليه أنه يقتضي انه لو صلى
الوتر جماعة في غير رمضان أنه لا يجهر به وان لم يكن على سبيل التداعي ويحتاج الى نقل صريح واطلاق الزيلعي
بخالفه وكذا ما يأتي من أن المتنفل بالليل لو أتم جهر فتأمل (قوله قلت الخ) علت أنه غير وارد (قوله نعم
في القهستاني) فيه أن القهستاني صرح بعده بتعويض خلافه (قوله ويسر في غيرها) وهو الثالثة
من المغرب والاخران من العشاء وكذا جميع ركعات الظهر والعصر وان كان بعرفة خلافا للمالك كافي الهداية
(قوله وهو أفضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولهذا كان ادؤه بأذان واقامة أفضل وروى في الخبر
أن من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منح (قوله على المذهب) كذا في الجبر اذا
على ما في العناية من أن ظاهر الرواية أنه مخبر أقول ما في العناية صرح به أيضا في النهاية والكفاية والمعراج ونقل
في التتارخانية عن المحقق أنه لا سهو عليه اذا جهر فيما يخاف لانه لم يترك واجبا وعله في الهداية في باب حدود
السهو بأن الجهر والمخافة من خصائص الجماعة وقال الشيرازي اه جواب ظاهر الرواية وأما جواب رواية
الزاد فانه يلزمه السهو وفي الذخيرة اذا جهر فيما يخاف عليه السهو وفي ظاهر الرواية لا سهو عليه نعم صحيح في
الدرر مع الفتح والتبيين وجوب المخافة ومثني عليه في شرح المنية والجبر والنهر والمنع وقال في الفتح خفي كانت
المخافة واجبة على المنفرد ينبغي أن يجب بتركها السجود اه فتأمل (قوله فلو أتم) أي فلو صلى المتنفل
بالليل اماما جهر ومقتضاه أن الوتر في غير رمضان كذلك لا قل كلامه ساكتا فيه الجماعة على سبيل التداعي
وبدونه لا واذا وجب الجهر في النفل يجب في الوتر كما افهمته عبارة الزيلعي أفاده الرحني (قوله ويضافت
المنفرد الخ) أما الامام فقد مر أنه يجهر اداء وقضاء (قوله في وقت المخافة) قيده لانه ان قضي في وقت
الجهر خيرا كما لا يخفى ح (قوله بعد طلوع الشمس) لان ما قبلها وقت جهر فيخبر فيه لكن في بعض نسخ الهداية
بعد طلوع الفجر (قوله كافي الهداية) قال فيها لان الجهر مختص اماما بالجماعة حتما وبالوقت في حق المنفرد
على وجه التحصيل ولم يوجد أحدهما (قوله لكن تعقبه غير واحد) قال في الخوازن هذا ما صححه في الهداية
ولم يوافق عليه بل تعقبه في الغاية ونظريه في الفتح وبحث فيه في النهاية وحزر خسرو أنه ليس بصحيح رواية
ولادراية وقد اختار شمس الأئمة ونظر الاسلام والامام القمي وجماعة من المتأخرين أن القضاء كالاداء قال
قاضى خان هو الصحيح وفي الذخيرة والكافي والنهر هو الاصح وفي الشرح لانه الذي ينبغي أن يعول عليه
وذكر وجهه اه واجيب عن استدلال الهداية بمنع الحصر لجواز أن يكون للجهر سبب آخر وهو موافقة
الاداء اه (قوله كن سبق بركة من الجمعة الخ) أي أنه اذا قام ليقتضيه لا يلزمه المخافة بل له أن يجهر فيها
ليوافق القضاء الاداء مع أنه قضاها في وقت المخافة نعم أن الجهر لم يختص سببه بالجماعة او بالوقت بل له سبب آخر
خلافا لما قاله في الهداية فهذه المسألة دليل لما رجحه الجماعة وبهذا التقرير يظهر وجه اقتضائه على الجمعة وان كان
الحكم كذلك لوسبق بركة من العشاء ونحوه لان المقصود اثبات الجهر في القضاء في وقت المخافة لا مطلقا فافهم
(قوله وادى الجهر اسماع غيره الخ) اعلم انهم اختلفوا في حدة وجود القراءة على ثلاثة اقوال فشرط الهندوا في
والفضل لوجودها خروج صوت يصل الى اذنه وبه قال الشافعي وشرط بشر المزيبي واحد خروج الصوت

ان قصد الامامة والا فلا يلزمه
الجهر (في الفجر واولي العشاءين)
اداء وقضاء وجهه وعبيدين
وتراويح ووتر بعدهما اه أي في
رمضان فقط للتوارث قلت في
تقييده ببعدها نظر بلجهر فيه
وان لم يصل التراويح على الصحيح
كافي مجمع الانهر نعم في القهستاني
تبعا للقاعدي لا سهو بالمخافة
في غير الفرائض كعبد ووتر نعم
الجهر أفضل (ويسر في غيرها)
وكان عليه الصلاة والسلام
يجهر في الكل ثم ترك في الظهر
والعصر لرفع اذى الكفار كافي
(كنقل بالنهار) فانه يسر ويخبر
المنفرد في الجهر) وهو أفضل
وبكتفي بأذناه (ان آدى)
وفي السرية يخاف حتما على
المذهب (كنقل بالليل) منفردا
فلو أتم جهر لتبعية النفل للفرض
زيلعي (ويخاف) المنفرد حتما
أي وجوبا (ان قضى) الجهرية
في وقت المخافة كأن صلى العشاء
بعد طلوع الشمس كذا ذكره
المصنف بعد عدة الواجبات قلت
وهكذا ذكره ابن الملك في شرح
النار من بحث القضاء (على
الاصح) كافي الهداية لكن تعقبه
غير واحد ورجحوا تخييره كن سبق
بركة من الجمعة فقام يقضيه ياخبر
(و) ادنى (الجهر اسماع غيره)

مطلبه
في الكلام على الجهر والخصافة

(و) أدى (الخصافة اسماع نفسه)
ومن بقره فلو سمع رجل أو رجلان
فليس يجهر أو يسمع الكل
خلاصة (ويجوز ذلك) المذكور
(في كل ما يتعلق بنطق كسبية على
ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق
وطلاق واستثناء) وغيره فلو
طلق أو استثنى ولم يسمع نفسه
لم يصح في الأصح وقبل في نحو البيع
بشروط سماع المشتري (ولو ترك
سورة أو ولي العشاء) مثلاً ولو عدا
(قرأها وجوبا) وقبل ندبا

من الغم وان لم يصل الى اذنه لكن بشرط كونه مسموعاً في الجملة حتى لو أدى احد صماخه الى فيه يسمع ولم يشترط
الكسختي وأبو بكر البطي السماع واكتفيا بتعجيل الحروف واختار شيخ الاسلام وقاضي خان وصاحب المحيط
والحلواني قول الهندواني كذا في معراج الدراية ونقل في المجتبى عن الهندواني أنه لا يجزئه ما لم يسمع اذناه
ومن بقره وهذا لا يخالف ما مر عن الهندواني لأن ما كان مسموعاً له يكون مسموعاً لمن في قربه كما في الحلية
والجرح ثم انه اختار في الفتح أن قول الهندواني وبشر متحدثان بناء على أن الظاهر سماعه بعد وجود الصوت
اذا لم يكن مانع وذكر في البحر تبعا للحلية أنه خلاف الظاهر بل الاقوال ثلاثة وأيد العلامة خير الدين الرمي في
فتاواه كلام الفتح بما لا مزيد عليه فارجع اليه وذكر أن كلام من قول الهندواني والكسختي مصحح وأن ما قاله
الهندواني اصح وأرجح لا عتقاداً كثر علمائنا عليه اه وبما قررناه ظهر لك أن ما ذكرهنا في تعريف الجهر
والخصافة ومثله في سهو المنة وغيره مبني على قول الهندواني لأن أدنى الحد الذي يوجد فيه القراءة عده
خروج صوت يصل الى اذنه أي ولو حكما كما لو كان هناك مانع من صم او حيلة اصوات او نحو ذلك وهذا معنى
قوله أدى الخصافة اسماع نفسه وقوله ومن بقره نصريح باللازم عادة كما مر في القهستاني وغيره ومن بقره
بأو وهو واضح ويتبنى على ذلك أن أدنى الجهر اسماع غيره أي ممن لم يكن بقره بقرية المقابلة ولذا قال في
الخلاصة والخصافية عن الجامع الصغير ان الامام اذا قرأ في صلاة الخصافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون
جهر أو الجهر أن يسمع الكل اه أي كل الصف الاول لكل المصلين دليل ما في القهستاني عن السعودية
ان جهر الامام اسماع الصف الاول اه وبه علم أنه لا اشكال في كلام الخلاصة وأنه لا ينافي كلام الهندواني
بل هو مفرغ عليه بدليل انه في المعراج نقله عن الفضلي وقد علمت أن الفضلي قائل بقول الهندواني فقد ظهر
بهذا أن أدنى الخصافة اسماع نفسه او من بقره من رجل أو رجلين مثلاً واعلاها مجرد تعجيل الحروف كما هو
مذهب الكسختي ولا تعتبر هنا في الأصح وأدنى الجهر اسماع غيره من ليس بقره كما هل الصف الاول واعلاه
لا حائل فافهم واغتم تحرير هذا المقام فقد اضطرر فيه كثير من الافهام (قوله ويجوز ذلك المذكور) يعني
كون أدنى ما يتحقق به الكلام اسماع نفسه او من بقره (قوله لم يصح في الأصح) أي الذي هو قول الهندواني
وأما على قول الكسختي فيصح وان لم يسمع نفسه لاكتفائه بتعجيل الحروف كما مر (قوله وقبل الخ) قال في
الذخيرة معزياً الى القاضي علاء الدين في شرح مختلفاته الأصح عندي أن في بعض التصرفات يكتب في سماعه
وفي بعضها يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو أدى المشتري صماخه الى فهم البائع وسمع يكتفي ولو سماع البائع نفسه
ولم يسمعه المشتري لا يكتفي وفيما اذا حلف لا يكلم فلاناً فناداه من بعيد بحيث لا يسمع لا يبحث في عينه نص عليه
في كتاب الايمان لان شرط الحنث وجود الكلام معه ولم يوجد اه قال في التبرأ قول نذبي أن يكون الحكم
كذلك في كل ما يتوقف تمامه على القبول ولو غير مبادلة كالنكاح اه ولم يقول الشارح على هذا القول فعبر
عنه بقيل تبعا للفتح حيث قال قيس الصحيح في البيع الخ وكذا عبر عنه في الكافي اشارة الى ضعفه كافي
الشربلية لكن الاول ارتضاء في الحلية والجرح وهو وجهه بدليل المسألة المنصوصة في كتاب الايمان لان
الكلام من الكلام وهو الجرح سمي به لانه يؤثر في نفس السامع فتكلمه فلاناً لا يحصل الا بسماعه وكذا اشترط
سماع الشهود كلام العقادين في النكاح وسماع التلاوة في وجوب السجدة على السامع ونحو ذلك مما اشترط
فيه سماع الغير تأمل (قوله مثلاً) زاده ليم مالوتر كهافي ركعة واحدة وهل يأتي بها في الثالثة والرابعة
يجوز ولهم غير العشاء كالمقرب فانه لو تركها في إحدى أوليها يأتي بها في الثالثة ولو في معامعاً في الثالثة
بفائحة وسورة وفات الأخرى ويسجد للسهو ولو ساهياً ولهم الرباعية السرية فانه يأتي بها في الآخرين
أيضاً أفاده ط وانما خص المصنف العشاء بالذكرة كان قوله جهراً في الآخرين لا للاحتراز عن غيره فلذا
أشار الشارح الى التعميم فافهم (قوله ولو عدا) هذا ظاهر اطلاق المتون وبه صرح في التبرأ ولم يعزه الى
احد وكنه أخذ من الاطلاق والافضلية الفتاوى والشروح يقتضي أن وضع المسألة في النسيان تأمل
أفاده الخبير الرمي (قوله وجوبا وقبل ندبا) أشار الى أن الأصح الوجوب وذلك لان محمداً أشار اليه
في الجامع الصغير حيث عبر بقوله قرأها بلفظ الخبر وهو آكد من الأمر في الوجوب وصرح في الاصل
بالاستحباب قال في غاية البيان والأصح ما في الجامع الصغير لانه آخر التصنيفين ورد في الفتح بأن ما في الاصل
أصح فيجب التعويل عليه في الرواية وكون الاخبار كدرده البحر بأنه في اخبار الشارح لا في غيره فكان

المذهب الاستحباب قال في النهر ولا يخفى أن أمر المجتهد ناشئ عن أمر الشارع فكذا اخباره نعم قال في الحواشي
السعدية انما يكون دليلا اذا كان مستعملا في الامر الايجابي وهو ممنوع وأقول لم لا يجوز أن يكون المراد
الاستحباب وتكون القرينة عليه ما في الاصل كما أريد بما مر من قوله افترض رجله اليسرى ووضع يديه على
خذه وأمثال ذلك اهـ والحاصل أن اخبار صاحب الفتح والبحر والنهر النذب لانه صريح كلام محمد (قوله
مع الفاتحة) أشار به الى شئئين الاول أنه يقدم الفاتحة لان مع تدخل على المتبوع وهو أحد قولين وينبغي
ترجيحه والثاني أن الفاتحة واجبة أيضا وفيه قولان أيضا وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها أفاده
في البحر والنهر (قوله لان الجمع الخ) أشار به الى أن قول المصنف جهرارا رجوع الى الفاتحة والسورة معا
وجعله الزبلي - نفاها الرواية ويحجه في الهداية لما ذكره الشارح وصحح الثرناشي أنه يجهر بالسورة فقط وجعله
شيخ الاسلام الظاهر من الجواب ونظر الاسلام الصواب ولا يلزم الجمع الشنيع لان السورة تلحق بموضعها تقديرا
بحر ومفاده أن الجمع بين الجهر والخفا في ركعة مكروه انفا فاذا كانت القراءة في محلها غير ملتحقة بما
قبلها ويرد عليه ما قدمناه من القروع اول الفصل فتأمل (قوله ولتذكرها) أي السورة (قوله قرأها)
أي بعد عودته الى القيام (قوله وأعاد الركوع) لان ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا فنقض الركوع
ويلزمه اعادته لان الترتيب بين القراءة والركوع فرض كما ترى بيانه في الواجبات حتى لو لم بعده تفسد صلاته
بل لو قام لاجل القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قيل تفسد وقيل لا والفرق بين القراءة
وبين القنوت حيث لا يعود لاجله لتذكره في ركوعه ولو عاد لا يرتفع هو ما ذكرنا من أن القراءة تقع فرضا أما
القنوت اذا اعيد يقع واجبا وبيان ذلك أن القراءة وان انقسمت الى فرض وواجب وسنة الا أنه مهما طال
يقع فرضا وكذا اذا طال الركوع والسجود على ما هو قول الاكثر والاصح لان قوله تعالى فأقرأ وأما يسر
لوجوب احدا الامر من الآية فمافوقها مطلقا لصدق ما يسر على كل فرد فمافوقها يكون الفرض ومعنى الاقسام
الذكورة أن جعل الفرض مقدارا كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة
لانه يقع اول آية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة لاننا اعتبرنا
الواجب ما بعد الآية الاولى منضمنا اليها القلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة
وقالوا الفاتحة واجب وكذا الكلام فيما بعد الواجب الى حد السنة فليتاقل كذا في شرح المنية من باب
سجود السهو ونحوه في الفتح وهو تحقيق دقيق فاعتنه (قوله للزوم تكرارها) أي وهو غير مشروع وهذا
لوقرأها مرتين فلو مرة لا تكون قضاء كافي النهاية لانها في محلها لكن كتب على ما في النهاية شيخ الاسلام المفتي
ابو السعود قلت لا يخفى أن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ليست واجبة بل ذلك على وجه الدعاء في ظاهر الرواية
وان كانت واجبة على رواية الحسن بن زياد فعلى هذا اذا قرأ الفاتحة مرة لم يتعين انصرافها الى تلك الركعة
وانت خبير بأن بناء ظاهر الرواية أي الذي هو عدم إعادة الفاتحة في مسألتنا على رواية الحسن غير حسن اهـ
اي بخلاف السورة فان الشفع ليس بمحل لاداء السورة بخازن يكون محلا للتصا وتعمامه في شرح الشيخ
اسماعيل (قوله ولتذكرها) أي الفاتحة (قوله قبل الركوع) الظاهر أنه ليس بقيد حتى لتذكرها في الركوع
فكذلك لانه قدم أنه لتذكرها في الركوع أعادها وأعاد الركوع فالفاتحة اولي لانها أكد رحى (قوله
وأعاد السورة) لانها شرعت تابعة للفاتحة رحى (قوله على المذهب) أي الذي هو ظاهر الرواية عن الامام
وفي رواية عنه ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه قصد خطاب احد وجزم القدوري - بأنه الصحيح من مذهب
الامام ورجحه الزبلي - بأنه أقرب الى القواعد الشرعية لان المطلق ينصرف الى الادنى وفي البحر فيه نظير بل
ينصرف الى الكامل قلت وهو مدفوع بأن براءة الذمة لا تتوقف على الكامل والالزام فرضية الطمأنينة في
الركوع والسجود قال في شرح المنية وعلى هذه الرواية لا يجزى عنده نحو ثم انظر أي لانه يشبه قصد الخطاب
والاخبار تأمل وفي رواية ثالثة عنه وهي قولها - ما ثلاث آيات قصارا وآية طويلا (قوله وعرفا طائفة
من القرآن مترجمة الخ) أي اعتبر لها مبدءا ومقطع وهذا التعريف نقله في الحلة عن حاشية الكشاف لعلاء
الدين البهلواني ونقل في النهر عن شرح الشاطبية للبعري ما يرجع اليه وهو انها قرآن مركب من جل ولتقدير
ذومبدأ ومقطع مندرج في سورة (قوله ولتقدير الخ) أشار الى الرذعي البحر حيث اعترض التعريف
المذكور بأن لم يلد آية ولذا يجوز الامام بها الصلاة وهي خمسة احرف ووجه الرد أن لم يلد أصله لم يولد فهو ستة

مطلب
تحقيق مهم فيها لو تذكر في ركوعه
أنه لم يقرأ فعاد تقع القراءة فرضا
وفي معنى كون القراءة فرضا
وواجبا وسنة

(مع الفاتحة جهرافي الآخرين)
لان الجمع بين جهر وخفا في ركعة
شنيع ولتذكرها في ركوعه قرأها
وأعاد الركوع (ولتذكر الفاتحة)
في الاولين (لا) يقضها في الآخرين
للزوم تكرارها ولتذكرها قبل
الركوع قرأها وأعاد السورة
(وفرض القراءة آية على المذهب)
هي لغة السلامة وعرفا طائفة
من القرآن مترجمة اقلها ستة
احرف ولتقدرا كلهم يلد

الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم
الصحة وان كثرها مرارا الا اذا
حكم حاكم فيجوز ذكره انقضاء
ولو قرأ آية طويلة في الركعتين
فالاصح الصحة اتفاقا لانه يزيد
على ثلاث آيات قصار قاله الحلبي
(وحفظها فرض عين) متعين على
كل مكلف (وحفظ جميع القرآن
فرض كفاية) وسنة عين افضل
من التنفل وتعلم الفقه افضل منهما
(وحفظ فاتحة الكتاب وسورة
واجب على كل مسلم) ويكره نقص
شيء من الواجب (وبسن في
السفر مطلقا) اي حالة قرار او فرار
كذا اطلق في الجامع الصغير ورجحه
في البحر ورمي في الهداية وغيرها
من التفصيل وردة في التمر وحذر
أن ما في الهداية هو المحذور

مباح
في الفرق بين فرض العين وفرض
الكفاية

مطلب
السنة تكون سنة عين وسنة
كفاية

تقدير الكن الذي رأيت في الحلية والجرع الحواشي المذكورة اقلها ستة احرف صورة فالذي غير عملهم
في التبريق ان الآية هي وما بعدها ومن ثم قيل ان الاخلاص اربع وقيل خمس فيجوز أن يكون ما في الحواشي
بناء على الاول (قوله الا اذا كانت كلمة) استثناء من المتن لانه في معنى تصح الصلاة بآية (قوله فالاصح
عدم الصحة) كذا في النية وهو شامل لمثل مدهامتان ومثل ص وق ون لكن ذكر في الحلية والبحر ان الذي
منه عليه الاستيعاب في الجامع الصغير وشرح الطحاوي وصاحب البدائع الجواز في مدهامتان عنده من غير
حكاية خلاف (قوله الا اذا حكم حاكم) صورته علق علق عبده بصلاته صلاة صحيحة فصلى بمدهامتان غير مكثرة
او مكثرة فترافعا الى حاكم يرى صحة الصلاة بذلك ففرضه فيكون قضاء بصحة الصلاة متنافضا اتفاقا لان
حكم الحاكم في المجتهد فيه يرفع الخلاف أفاده ح (قوله لانه يزيد على ثلاث آيات) تعديل للمذهبين لان
نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قولهما فعلى قول أبي حنيفة المكتنى بالآية
اولى ح قال في البحر وعلم من تعليمهم أن كون المقروء في كل ركعة النصف ليس بشرط بل أن يكون البعض
يلغ ما بعد بقراءته فارتفعوا اه اقول وينبغي أن يكون الاكتفاء بمادون الآية مفترعا على الرواية الثانية
عن الامام لان الرواية الاولى التي تقدم انها ظاهر الرواية لا بد من آية تامة تأمل (تنبيه) لم أر من قد أذنى
ما يكتفى به من الآية الطويلة وظاهر كلام البحر كغيره أنه موكول الى العرف لا الى عدد حروف
اقصر آية وعلى هذا لو اردت قراءة قدر ثلاث آيات التي هي واجبة عند الامام لا بد أن يقرأ من الآية الطويلة
مقدار ثلاثة أمثال مجامعي بقراءته فارتفعوا فلو اذافوا المسألة بآية الكرسي وآية المداينة وفي التتارخانية
والراجح وغيره ما لو قرأ آية طويلة كآية الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه
على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعاشتهم على أنه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد
على ثلاث قصار أو بعد لها فلا تكون قراءة أقل من ثلاث آيات اه لكن التعديل الاخير بما بعد اعتبار العدد في
الكلمات أو الحروف وبقيده قولهم لو قرأ آية تعدل اقصر سورة جاز وفي بعض عبارات تعدل ثلاثا قصارا أي
كقوله تعالى ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر وقد رها من حيث الكلمات عشر ومن حيث الحروف ثلاثون
فلو قرأ الله لا اله الا هو الخ اليوم لا تأخذه سنة ولا نوم يبلغ مقدار هذه الآيات الثلاث فعلى ما قلناه لو اقصر
على هذا المقدار في كل ركعة كفى عن الواجب ولم أر من تعرض لشيء من ذلك فليست تأمل (قوله وحفظها) أي
الآية فرض عين أي فرض ثابت على كل واحد من المكلفين بعينه كما أشار اليه في شرح البحر رحيب فرق بينه
وبين فرض الكفاية بأن الثاني متحتم مقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله بخلاف الاول فانه من منظور
بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كالقروض على النبي صلى الله عليه وسلم دون اتته او من
كل عين عين أي واحد واحد من المكلفين اه والمظاهر أن الاضافة فيهما من اضافة الاسم الى صفته كسجد
الجامع وحبه الحق أي فرض متعين أي ثابت على كل مكلف بعينه وفرض الكفاية معناه فرض ذوكفاية أي
يكتفى بحصوله من أي فاعل كان تأمل (قوله وحفظ جميع القرآن الخ) اقول لا مانع من أن يقال جميع
القرآن من حيث هو يسمى فرض كفاية وان كان بعضه فرض عين وبعضه واجبا كما أن حفظ الفاتحة يسمى
واجبا وان كانت الآية منها فرضا أي يسقط بها الفرض فافهم (قوله وسنة عين) أي يسن لكل واحد
من المكلفين بعينه وفيه اشارة الى أن السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية ومثاله ما قالوا في صلاة التراويح
انها سنة عين وصلاها بجماعة في كل محلة سنة كفاية (قوله وتعلم الفقه افضل منهما) أي من حفظ
باقي القرآن بعد قيام البعض به ومن التنفل ومراده بالفقه ما زاد على ما يحتاج اليه في دينه والا فهو فرض عين
ح (قوله وسورة) أي اقصر سورة او ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار (قوله ويكره الخ) أي تحريما
كما أنه يكره نقص شيء من السنة تنزيها كما في شرح الملتقى ط (قوله أي حالة قرار او فرار) أي حالة أمانة
او محلة وعبر عن المحلة بالقرار بالقاء لانها في السفر تكون غالباً من الخوف كما في شرح الشيخ اسماعيل
(قوله كذا اطلق الخ) فيه أن عبارة الجامع لم يصرح فيها بقوله مطلقا وانما ذكر فيها السفر غير مقيد فيفهم
منها الاطلاق كسائر عبارات المتون والامتنان ادعاء تقيدها بما سبأ في من التفصيل وانما صرح المصنف
بالاطلاق اختيارا لما رجحه شيخه صاحب البحر (قوله ورجحه في البحر الخ) اعلم أنه ذكر في الهداية

أن المسافر يقرأ فاتحة الكتاب وأي سورة شاء ثم قال وهذا إذا كان على بحلة من السفر كان في أمانة وقرار
يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وانثقت لانه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف ورده في الجربانه لا اصل له يعقد
عليه في الرواية والدرابة أما الاقول فلان اطلاق المتن تبعاً للجامع الصغير بم حالة الامن أيضاً وما الثاني فلانه
إذا كان على امن صار كالمقيم فينبغي أن يراعى السنة والسفر وان كان مؤثراً في التخفيف لكن التعديد بقدر سورة
البروج لا يتبدل من دليل ولم ينقل اه وهو ملخص من الحلية وأحاط في النهر بما حاصله أن السنة للمقيم في قراءة
الفجر أن تكون من طوال المفصل وأن لا ينقص مقدار الآيات المقررة من حيث العدد عن أربعين آية في
الركعتين بل تكون من أربعين الى مائة كما سيأتي مع ما لم فيه من البحث والمسافر إذا كان في أمانة وقرار وان كان
مثل المقيم لكن للسفر تأثير في التخفيف عنه مطلقاً ولذا يجوز له الفطروان كان في أمانة فناسب أن يقرأ نحو سورة
البروج والانشقاق مما هو من طوال المفصل وان لم يبلغ المقدار الخاص وهذا معنى قول الهداية لا مكان
مراعاة السنة مع التخفيف أي التخفيف بعدم اعتبار العدد الخاص بعد حصول سنة القراءة من طوال
المفصل فليس مراده التعديد بعد آيات السورتين بل كونه سماً من طوال المفصل أي وصية القراءة في الفجر من
طوال المفصل مسلمة لا تحتاج الى دليل ثم ان ما في الهداية قد أقره عليه شراحها والزبلي وغيره وذلك دليل على
تقسيد اطلاق ما في المتن والجامع اه اقول هذا التاميم إذا كان قول الهداية يقرأ في الفجر نحو سورة البروج
وانثقت معناه انه يقرأ في الركعتين واحدة منهم ما لا كلامه ما والالم يحصل تخفيف من حيث العدد لان الانشقاق
خمس وعشرون آية والبروج اثنان وعشرون ويؤيد ذلك قول المنية يقرأ سورة البروج او مثلها فانه ظاهر
في أن المراد قراءة سورة البروج في الركعتين لكن في كون سورة البروج من طوال المفصل كلام سته عرفة فلماذا
حمل التخفيف في شرح المنية على جعل الأوسط في الحضر طويلاً في السفر ومثله قول صاحب المجمع في شرحه
فيقرأ با وساط المفصل رعاية للسنة مع التخفيف وعليه شى في الشرنبلالية لكن هذا الحمل لا يناسب ما في
الهداية لان الانشقاق من طوال المفصل وقد يقال ان التخفيف من جهة الاكتفاء بسورة واحدة من المفصل
في الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام المنية المذكور لان السنة في الحضر في كل ركعة سورة تامة كآيات تأمل
(قوله وجوبا) أشار به الى دفع ما أورده في التهرب بأنه لو قال بعد الفاتحة أي سورة شاء لكان اولى لتلايهم
أن قراءة الفاتحة سنة فصريح بقوله وجوباً لدفع التوهم المذكور لان المعنى أن سنة القراءة في السفر أي سورة
شاء مضمومة الى الفاتحة الواجبة فالقصد بيان التخيير في السور بعد الفاتحة والورد أن السورة واجبة أيضاً
(قوله وفي الضرورة بقدر الحال) أي سواء كان في الحضر أو السفر واطلاقه يشمل الفاتحة وغيرها لكن
في الكافي فان كان في السفر في حالة الضرورة بأن كان على بحلة من السير أو خافاً من عدو أو اوص يقرأ الفاتحة
وأي سورة شاء وفي الحضر في حالة الضرورة بأن خاف فوت الوقت يقرأ ما لا يفوته الوقت اه ولقائل أن
يقول لا يختص التخفيف للضرورة بالسورة فقط بل كذلك الفاتحة كما إذا اشتد خوفه من عدو فقرأ
آية مثلاً ولا يكون مسمياً كذا في الشرنبلالية أقول وقول الكافي بقدر ما لا يفوته الوقت يشمل الفاتحة فله
أن يقرأ في كل ركعة بآية ان خاف فوت الوقت بالزيادة وهل هو في كل صلاة أو خاص بالفجر فيه خلاف حكاه
في القنية وقال في آخر شرح المنية وقبل يراعى سنة القراءة في غير الفجر وان خرج الوقت والأظهر أن يراعى
قدر الواجب في غيرها لان الاخلال به مفسد عند بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت والظاهر أن يراعى
غير مفسد اتفاقاً ثم ذكر أن له الاقتصار على الفاتحة وسببها واحدة وترك الشاء والتعوذ في سنة الفجر والأظهر
لوحاف فوت الجماعة لانه اذا جاز ترك السنة لادرال الجماعة فترك سنة السنة أولى اه (قوله ذكره الحلبي)
ونقله الزاهد في القنية عن المجتهد بقوله قال ابو حنيفة والذي يصلي وحده بتزلة الامام في جميع ما وصفنا من
القراءة سوى ا بهر قال الزاهد وهذا نص على أن القراءة المسنونة يستوى فيها الامام والمنفرد والناس
عنه عافلون (قوله طوال المفصل) بكسر الطاء جمع طويل ككريم وكرام واقتصر عليه في الصحاح وأما
بالضم فالرجل الطويل كما صرح به ابن مالك في مثله والمفصل بفتح الصاد المهملة هو السبع السابع من القرآن
سبحه لكثرة فصله بالسبعة اوله المتسوخ منه ولهذا يسمى بالحكم أيضاً واختاف في اوله قال في البحر والذي
عليه اصحابنا أنه من الحرات اه قال الرمي وتعلم ابن ابي شريف الاقوال فيه بقوله

(الفاتحة) وجوبا (وأي سورة شاء) وفي الضرورة بقدر الحال (و) يسر (في الحضر) لمام ومنفرد ذكره الحلبي والناس عنه عافلون (طوال المفصل)

مفصل قرآن بأوله أقي • خلاف فصافات وقاف وسبح

وجائية ملان وصف قناله • وفتح ضحى حجراتها ذا المصحح

وزاد السيوطي في الاتقان قولين فأوصلهما إلى اثني عشر قولاً الرحمن والانسان (قوله إلى آخر البروج) عزاء في الخرائن إلى شرح الكنز للشيخ بأكبر وقال بعده وفي النهر لا ينبغي دخول الغاية في المغيا هنا ١٥ فالبروج من الطوال وهو مفاد عبارة الهداية المذكورة آنفاً لكن مفاد ما نقلناه بعدها عن شرح المنية وشرح الجمع انهما من الاوساط ونقله في الشرح لبلالية من الكافي بل نقل القهستاني عن الكافي خروج الغاية الاولى والثانية وعليه فسورة لم يكن من القصار ووقوف في ذلك كله صاحب الحلية وقال العبارة لا تصد ذلك بل يحتاج إلى ثبت في ذلك من خارج والله اعلم أي لأن الغاية تحمل الدخول والخروج فافهم (قوله في الفجر والظهر) قال في النهر هذا محال لما في منية المهدي من أن الظهر كالعصر لكن الأكثر على ما عليه المصنف ١٥ (قوله وباقية) أي باقي المفصل (قوله أي في كل ركعة سورة مما ذكر) أي من الطوال والاوساط والمفصل سبعة ومقتضاه أنه لا نظر إلى مقدار معين من حيث عدد الآيات مع أنه ذكر في النهر أن القراءة من المفصل سبعة والمقدار المعين سنة أخرى ثم قال وفي الجامع الصغير يقرأ في الفجر في الركعتين سورة الفاتحة وتسمى أربعين أو خمسين واقصر في الأصل على الأربعين وفي البحر تدما بين الستين إلى المائة والكل ثابت من فعله عليه الصلاة والسلام ويقرأ في العصر والعشاء خمسة عشر في الركعة في ظاهر الرواية كذا في شرح الجامع لقاضي خان وجزم به في الخلاصة وفي المحيط وغيره يقرأ عشرين وفي المغرب خمس آيات في كل ركعة ١٥ أقول كون المقروء من سور المفصل على الوجه الذي ذكره المصنف هو المذكور في المتن كالقندوري والكثير والجمع والوقاية والنفاية وغيرها وحصر المقروء بعدد على ما ذكره في النهر والبحر مما علمته محال لما في المتن من بعض الوجوه كانه عليه في الحلية فإنه لو قرأ في الفجر او الظهر سورتين من طوال المفصل تزيد ان على مائة آية كالرحمن والواقعة او قرأ في العصر والعشاء سورتين من اوساط المفصل تزيد ان على عشرين او ثلاثين آية كالفاتحة والفجر يكون ذلك موافقاً للسنة على ما في المتن لا على الرواية الثانية ولا تحصل الموافقة بين الروايتين الا اذا كانت السورتان موافقة للمقدار المذكور ويلزم على ما مر عن النهر من أن المقدار المعين سنة أخرى أن تكون قراءة السورتين الزائدتين على ذلك المقدار خارجة عن السنة الا أن يقتصر من كل سورة منه ما على ذلك المقدار مع انهم صرحوا بأن الأفضل في كل ركعة الفاتحة وسورة تامة فالذي ينبغي المصير اليه انهما روايتان متخالفتان اختار أصحاب المتن احدهما وبؤيده أنه في متن المتن ذكر أولاً أن السنة في الفجر حضر أربعون آية اوستون ثم قال واستحسن اوطال المفصل فيها وفي الظهر الخ فذكر أن الثاني استحسن في ترجيح على الرواية الاولى لتأييده بالاثار الواردة عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى ابي موسى الاشعري أن اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل قال في الكافي وهو كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن المقادير لا تعرف الا بمعما ١٥ (قوله واختار في البدائع عدم التقدير الخ) وعمل الناس اليوم على ما اختاره في البدائع رمي والظاهر أن المراد عدم التقدير بمقدار معين لكل احد وفي كل وقت كما يفيد تمام العبارة بل تارة يقتصر على احدى ما ورد كأقصر سورة من طوال المفصل في الفجر وأقصر سورة من قصاره عند ضيق وقت أو نحوه من الإعذار لأنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر بالمعوذتين لما مع بكاء صبي خشية أن يشق على امه وتارة يقرأ أكثر ما ورد إذا لم يعمل القوم فليس المراد إلغاء الوارد ولو بلا عذر ولذا اقل في البحر عن البدائع والجملة فيه أنه ينبغي للإمام أن يقرأ بمقدار ما يحق على القوم ولا يشق عليهم بعد أن يكون على تمام وهكذا في الخلاصة ١٥ (قوله والامام) أي من حيث حسن صوته وقبحة (قوله وفي الحجة) اسم كتاب من كتب الفتاوى (قوله بين بين) أي بأن تكون بين الترسل والاسراع (قوله ليللا) لعل وجه التقييده أن عادة المتجدين كثرة القراءة في جمدهم فلمهم الاسراع ليحصلوا ووردهم من القراءة تأمل (قوله كما يفهم) أي بعد أن يمتأمل متداًل به القراءة والاحرم ترك الترتيل المأمور به شرعاً ط (قوله ويجوز بالروايات السبع) بل يجوز بالعشر أيضاً كما نص عليه اهل الاصول ط (قوله بالعربية) أي بازوايات الغريسة والامالات لأن بعض السبعة يقولون ما لا يعلمون فيقعون

من الجرات إلى آخر البروج (في
الفجر والظهر) منها إلى آخر لم يكن
(اوساطه في العصر والعشاء
في باقيه) قصاره في المغرب أي
في كل ركعة سورة مما ذكره
الحلي واختار في البدائع عدم
التقدير وأنه يختلف بالوقت والقوم
والامام وفي الحجة يقرأ في الفرض
بالتسليم حراً فقرأ في التراويح بين
بين وفي النفل ليللة أن يسرع بعد
أن يقرأ كما ينهم ويجوز بالروايات
السبع لكن الاولى أن لا يقرأ
بالغربية عند المعومات صائناً لديهم

في الاثم والشقاء ولا ينبغي الاثمة أن يحملوا العوام على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ عندهم مثل قراءة
 أبي جعفر وابن عامر وعلى بن حنيفة والكساء صيانة لدينهم فلعلمهم يستخفون أو يضحكون وإن كان كل القراءات
 والروايات صحيحة فصيحة ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم **هـ** من التنازلية عن فتاوى
 الجبة (قوله وتطال الخ) أي بطولها الامام وهي مسنونة اجماعا عانة على ادراك الركعة الاولى لأن وقت
 الفجر وقت نوم وغفلة وقد علم من التقييد بالامام ومن التعليل أن المنفرد يسوي بين الركعتين في الجميع اتفاقا
 شرح المنية اقول وبما مر من أن الاطالة المذكورة مسنونة اجماعا ومثله في التنازلية علم أن ما في شرح
 المتقي للبهني من انها واجبة اجماعا غريب وأسبق قلم وقال تليذه الباقي في شرح المتقي لم اجد في الكتب
 المشهورة في المذهب (قوله بقدر الثلث) بأن تكون زيادة ما في الاولى على ما في الثانية بقدر ثلث مجموع ما في
 الركعتين كما في الكافي حيث قال الثلثان في الاولى والثالث في الثانية ومثله في الحلية والبحر والدرر (قوله
 وقيل النصف) كذا في الحلية معزى الى المجهوب وحكاها في البحر عن الخلاصة لكن عبارة الخلاصة لا تفيد
 لأن عبارتها هكذا واحدة الاطالة في الفجر أن يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى ثلاثين وفي الاولى من ثلاثين
 الى ستين **هـ** وأرجع الحاشي القول بالنصف الى القول الاول لأن المراد نصف المقروء في الاولى وهو ثلث
 المجموع فلا وجه لعدده مقابلته واطال في ذلك فراجع له لكن قد يقال ان مراد الخلاصة التخيير بين جعل الزيادة
 بقدر نصف ما في الاولى ونصف ما في الثانية فانه اذا قرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فالزيادة بقدر
 نصف ما في الثانية ولو قرأ في الاولى ستين وفي الثانية ثلاثين فالزيادة بقدر نصف ما في الاولى وبهذا يغير
 القول الاول فتأمل (قوله ندبا) راجع للقولين يعني أن هذا التقدير في كل بيان للاولى فان لم يراع
 فهو خلاف الاولى وهو معنى قوله لا بأس به **ح** (قوله فلو خش) بأن قرأ في الاولى باربعين وفي الثانية
 ثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثر كذا في الذخيرة وغيرها (قوله فقط) لما احتل أن يكون الفجر مجزئاً مثال
 للتقييد أردفه بقوله كذا في النهر (قوله حتى التراويح) عزاه في الخواص الى الخلية وظاهر هذا أن الجمعة
 والعديد على الخلاف كما في جامع المجهوب لكن في تقسيم الزندويستى الاتفاق على نسوية القراءة فيهما وأيده
 في الحلية بالاخبار الواردة المقتضية لعدم اطالة الاولى على الثانية فيهما (قوله قيل وعليه الفتوى) قاله
 في معراج الدراية ومثله في المجتبى وفي التنازلية عن الحجة وهو المأخوذ للفتوى وفي الخلاصة انه احب
 وجنح اليه في فتح القدر لمساواة الضارعة من أنه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الاولى أي
 من الظاهر ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ونازعه في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة
 من حيث البناء والتعوذ وعبادون ثلاث آيات ضرورة التوفيق بينه وبين ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري
 حيث قال فسر زنا قيامه في الظهر في كل ركعة قدر ثلاثين آية فانه أفاد التسوية بين الركعتين **هـ** وقال
 في الحلية بعد أن حقق دليلهما فظهر على هذا أن قواهما احب لا قوله وأن الاولى كون الفتوى على قواهما
 لا قوله وأقره في البحر والشرع بلالة واعتمد قولهما في الكثر والماتى والختار والهداية فلذا اعتمد المصنف أيضا
 (قوله ان تقارب الخ) ذكر هذا في الكافي في المسألة التي قبل هذه واعتبره في شرح المنية في هذه المسألة
 أيضا كما يأتي في عبارته والحاصل أن سنية اطالة الاولى على الثانية وكراهية العكس انما انعتب من حيث عدد
 الآيات ان تقاربت الآيات طولا وقصرا فان تفاوتت تعتبر من حيث الكلمات فاذا قرأ في الاولى من الفجر
 عشرين آية طويله وفي الثانية منها عشرين آية قصيرة تبلغ كلماتها قدر نصف كلمات الاولى فقد حصل السنة
 ولو عكس يكره وانما ذكر الحروف للاشارة الى أن المعتمد بمقابله كل كلمة بمثلها في عدة الحروف فالتعبد
 الحروف لا الكلمات فلو اقتصر الشارح على الحروف واعطفها على الكلمات كما فعل في الكافي لكان أولى (قوله
 واعتبر الحلي خش الطول الخ) كماله قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية الهمة فرمز في القضية أولا أنه لا يكره
 ثم رمز ثانيا أنه يكره وقال لأن الاولى ثلاث آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة وأما ما روى أنه عليه الصلاة
 والسلام قرأ في الاولى من الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية فزاد على الاولى
 بسبع لكن السبع في السور الطوال يسردون القصار لأن الست هنا ضعف الاصل والسبع ثمة أقل من نصفه
هـ أي أن الست الزائدة في الهمة سورة العصر بخلاف السبع الزائدة في الغاشية فانها أقل من نصف

(وتطال اولي الفجر على ثابته)
 بقدر الثلث وقيل النصف ندبا
 فلو خش لا بأس به (فقط) وقال
 محمد أولى الكل حتى التراويح
 قيل وعليه الفتوى (واطالة
 الثانية على الاولى يكره)
 تزينا (اجماعا ثلاث آيات)
 ان تقاربت طولا وقصرا والا
 اعتبر الحروف والكلمات واعتبر
 الحلي خش الطول لاعدد الآيات

قوله اردفه بقوله أي فقط ولعلها
 سقطت من قله وليراجع **هـ** صحيحه

قوله عزونا بالحاء المهملة ثم الزاي
 ثم الزاء الساكنة من الحز وهو
 اظن والتخمين **هـ** منه

سورة الاعلى فكانت بسيرة قال الحلبي في شرح المنية وعلم من كلام القنية أن ثلاث آيات انما تكره في السور القصار لظهور الطول فيها بذلك ظهورا يينا وهو حسن الا انه ربما يتوهم منه أنه متى كانت الزيادة بمادون النصف لا تكره وليس كذلك بل الذي ينبغي أن الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما تكره والا فلا لزوم الحرج في التحيز عن الخفية ولورود مثل هذا في الحديث ولا تغفل عما تقدم من أن التقدير بالآيات انما يعتبر عند تقاربها وأما عند تفارها فالاعتبار التقدير بالكلمات او الحروف والا فالتمسح ثمان آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك أنه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية في الثانية أنه يكره لما قلنا من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث الا ترى لكنهم من حيث الكلام والحروف وقس على هذا ٥١ كلام شرح المنية للحلبي والذي تحصل من مجموع كلامه وكلام القنية أن اطلاق كراهة اطالة الثانية ثلاث آيات مقيد بالسور القصيرة المتقاربة الآيات لظهور الطالة حينئذ فيها أما السور الطويلة او القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيها بل يعتبر ظهور الطالة من حيث الكلمات وان اختلفت آيات السورتين عددا هذا ما فهمته والله تعالى أعلم (قوله واستثنى في الجبر ما وردت به السنة) أي كراهة عليه الصلاة والسلام في الجمعة والعبدان في الاولى بالا على وفي الثانية بالغاشية فانه ثبت في الصحيحين مع أن الاولى تسع عشرة آية والثانية ستة وعشرون وعلى ما مر عن شرح المنية لا حاجة الى الاستثناء لأن هاتين السورتين طويلتان ولا تفاوت ظاهر بينهما من حيث الكلمات والحروف بل هما متقاربتان (قوله مطلقا) أي وردت به السنة ولا بقرينة ما قبله ولا بعبارة الجبر هكذا وقيد بالفرض لانه يسوى في السن والنوافل بين كراهتهما في القراءة الا فيما وردت به السنة والا لتركذا في منية المصلي وصرح في المحيط بكرهه لقوله بل ركعة من التطوع ونقص اخرى وأطلق في جامع المحبوبي عدم كراهة اطالة الاولى على الثانية في السن والنوافل لأن أمرها سهل واختاره ابو اليسر ومشي عليه في خزنة الفتاوى فكان الظاهر عدم الكراهة ٥١ فقول الجبر وأطلق في جامع المحبوبي الخ واستظهره له قرينة واضحة على أنه اراد خلاف ما في المنية من التقييد بما وردت به السنة نعم كلامه في اطالة الاولى على الثانية فقط دون العكس فكان على الشارح ذكر ذلك عند قوله وتطال اولي الفجر قال في شرح المنية والاصح كراهة اطالة الثانية على الاولى في النقل أيضا الحاشية بالفرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة بخوازه قاعدة ابلعذر وبجوه وأما اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا تكره لما أنه شفع آخر ٥١ (قوله صلى بالمعوذتين) يعني في صلاة الفجر والسورة الثانية أطول من الاولى بآية وفي الاحتراز عن هذا التفاوت حرج وهو مدفوع شرعا فتجعل زيادة مادون ثلاث آيات أو نقصانه كعدم فلا يكره ح عن الحلبي (قوله على طريق الفرضية) أي بحيث لا تصح الصلاة بدونه كما يقول الشافعي في الفاضحة (قوله ويكره التعمين الخ) هذه المسألة مفرقة على ما قبلها لان الشارح اذا لم يعين عليه شيئا تيسر عليه كرهه أن يعين وعلاه في الهداية بقوله لما فيه من هجر الباقي وإيها التفضل (قوله بل يندب قراءتهما أحيانا) قال في جامع الفتاوى وهذا اذا صلى الوتر بجماعة وان صلى وحده يقرأ كيف يشاء ٥١ وفي فتح القدير لان مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على العدم كما يفعله حنفية العصر فيسحب أن يقرأ ذلك أحيانا تبعا كما لا يورفان لزوم الإيها ينفي بالترك أحيانا ولذا قالوا السنة أن يقرأ في ركعتي الفجر بالكافرون والاختصاص وظاهر هذا القادة المواظبة اذا الإيها المذكور متمم بالنسبة الى المصلي نفسه ٥١ ومقتضاه اختصاص الكراهة بالامام ونازع في الجبر بأن هذا مبني على أن العلة الإيها التفضل والتعمين أما على ما علل به المشايخ من هجر الباقي فلا فرق في كراهة المداومة بين المنفرد والامام والسنة والفرض فتكره المداومة مطلقا لما صرح به في غاية البيان من كراهة المواظبة على قراءة السور الثلاث في الوتر أعظم من كونه في رمضان اما ما ولا ٥١ وأجلب في الفهر بأنه قد علل بهما المشايخ والظاهر أنهم ماعلة واحدة لا علتان فيجبه ما في الفتح أقول على أنه في غاية البيان لم يصرح بالتعميم المذكور وأيضاً فان إيها هجر الباقي يزول بقراءته في صلاة أخرى وأيضاً ذكر في وتر الجبر عن النهاية أنه لا ينبغي أن يقرأ سورة متعينة على الدوام فلا يظن بعض الناس أنه واجب ٥١ فهذا يؤيد ما في الفتح أيضا هذا وقيد الطحاوي والاسيما في الكراهة بما اذا رأى ذلك حتما لا يجوز غيره أما لو قرأه للتيسير عليه أو تبرأ بقراءته عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن بشرط أن يقرأ غيرها أحيانا لئلا يظن الجاهل أن غيرهما لا يجوزوا وعترضه في الفتح بأنه لا تحرير فيه لان الكلام في المداومة ٥١ وأقول حاصل

واستثنى في الجبر ما وردت به السنة
واستظهر في النقل عدم الكراهة
مطلقا (وان بأقل) لا يكره لانه
عليه الصلاة والسلام صلى
بالمعوذتين (ولا بتعين شيء
من القرآن لصلاة على طريق
الفرضية) بل بتعين الفاضحة على
وجه الوجوب (ويكره التعمين)
كالسجدة وهل أتى الفجر كل جمعة
بل يندب قراءتهما أحيانا

معنى كلام هذين الشيخين بيان وجه الكراهة في المداومة وهو أنه إن رأى ذلك حقاً يكره من حيث تغيير
المشروع ولا يكره من حيث إتمام الجاهل وبهذا الجمل يتأيد أيضاً كلام الفتح السابق ويندفع اعتراضه
اللاحق فتدبر (قوله ولا الفاتحة) بالنصب معطوف على محذوف تقديره لا غير الفاتحة ولا الفاتحة
وقوله في السرية يعلم منه نفي القراءة في الجهرية بالأولى والمراد التعريض بخلاف الامام الشافعي وبرر ما نسب
لجمد (قوله اتفاقاً) أي بين ائمتنا الثلاثة (قوله وما نسب لجمد) أي من استحباب قراءة الفاتحة
في السرية احتياطاً (قوله كآبطه الكمال) حاصله أن جمداً قال في كتابه الآثار لا يرى القراءة خلف الامام
في شيء من الصلوات يجهر فيه أو يستر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل بأقوى
الدليلين وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فأقواهم المنع (قوله انها تفسد) هذا مقابل
الاصح (قوله وهو) أي الفساد المفهوم من تفسد (قوله مروى عن عدة من الصحابة) قال في الخزانة
وفي الكافي ومنع المؤتم من القراءة ما ثور عن ثمانين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة وقد دون أهل
الحديث اسماءهم (قوله وينصت اذا ستر) وكذا اذا جهر بالأولى قال في الجرح وحاصل الآية أن المطلوب بها
أمران الاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما والأول يخص الجهرية والثاني لا يفحى على إطلاقه فيجب
السكوت عند القراءة مطلقاً اهـ (قوله آية ترغيب) أي في ثوابه تعالى أو ترهيب أي تخويف من عقابه
تعالى فلا يسأل الأول ولا يستعبد من الثاني قال في الفتح لأن الله تعالى وعده بالرحمة اذا استمع وعده حتم
واجابة دعاء المتشاغل عنه غير مجزوم بها (قوله وما ورد) أي عن حذيفة رضى الله عنه أنه قال صليت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة الى أن قال وما مر بآية رجلة الا وقف عندها فسأل ولاباية عذاب
الا وقف عندها وتعوذ أخرجه ابوداود وتمامه في الحلية (قوله حمل على النفل منفرداً) أفاد أن كلام الامام
والمقتدى في الفرض أو النفل سواء قال في الحلية أما الامام في الفرائض فلما ذكرنا من أنه صلى الله عليه وسلم
لم يفعله فيها وكذلك الأئمة من بعده الى يومنا هذا فكان من المحدثات ولانه تنقيل على القوم بفكره وأما في
التطوع فان كان في التراخي فكذلك وان كان في غيرهما من نوافل الليل التي اقتدى فيها واحد أو اثنين فلا يتم
ترجى الترك على الفعل لما روي عن أي من حديث حذيفة السابق اللهم الا اذا كان في ذلك تنقيل على المقتدى
وفيه تأمل وأما المأموم فلان وظيفته الاستماع والانصات فلا يشغل بما يحمله لكن قد يقال انما يتم ذلك
في المقتدى في الفرائض والتراخي أما المقتدى في السافلة المذكورة اذا كان امامه يفعله فلا عدم الاخلال
بما ذكر فليعمل على ما عدا هذه الحالة اهـ (قوله كما مر) أي نظير ما مر في فصل ترتيب أفعال الصلاة من حمل
ما ورد من الادعية في الركوع والرفع منه وفي السجدة والجلسة بينهم على التنفل وأما ما سألنا هذه فلم نتر
خافهم (قوله فلا يأتى بما يفوت الاستماع الخ) سيأتى في باب الجمعة أن كل ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة
فيحرم أكل وشرب وكلام ولو تيسيراً أو ردّاً سلاماً أو امرأته يعرف الامن الخطيب لأن الامر بالمعروف منها يلا فرق
بين قريب وبعيد في الاصح ولا يرد تخذير من خيف هلاكه لانه يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والانصات لحقه
تعالى ومبناه على المسامحة والاصح أنه لا بأس بأن يشر برأسه أو يده عند رؤية منكر وكذا يجب الاستماع
لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعبد على المعقد اهـ (قوله وينصت بلسانه) يحطف تفهيم اقرله بنفسه
وهذا مروى عن ابي يوسف وفي جملة الفتح أنه المواب (قوله في افتراض الانصات) عبر بالافتراض تبعاً
للهداية وعبر في النهي بالوجوب قال ط وهو الاول لان تركه مكروه تحريماً (قوله يجب الاستماع للقراءة
مطلقاً) أي في الصلاة وخارجها لأن الآية وإن كانت واردة في الصلاة على ما مر فالعبارة لعموم اللفظ لا خصوص
السبب ثم هذا حيث لا عذر ولذا قال في القضية تصحى بقر في البيت وأهله مشغولون بالعمل بعددرون في ترك
الاستماع ان افتتخوا العمل قبل القراءة والأفلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن وفي الفتح عن الخلاصة
رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع القرآن فالا تم على القارئ وعلى هذا الوقف
على السطح والناس يسام بأنهم اهـ أي لانه يكون سبباً لاعتراضهم عن استماعه أو لانه يؤذيهم بايقاظهم تأمل
وفي شرح المنية والاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه لا قامة حقه بأن يكون ملتفتاً اليه غير مضطرب وذلك
يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن الكل لأنه يجب على

(والمؤتم لا يقرأ مطلقاً) ولا
الفتاحة في السرية اتفاقاً وما
نسب لجمد ضعيف كآبطه الكمال
(فان قرأ كره تحريماً) ونصح في
الاصح وفي رد الجار عن مسوط
خواهر زاده انها تفسد ويكون
فاسقاً وهو مروى عن عدة من
الصحابة فامنع احوط (بل يستمع)
اذا جهر (وينصت) اذا أسر لقول
أبي هريرة رضى الله عنه كما تقرأ
خلف الامام فتزل واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له وأنصتوا (وان)
وصلية (قرأ الامام آية ترغيب
أو ترهيب) وكذا الامام لا يشغل
بغير القرآن وما ورد حمل على
النفل منفرداً كما مر (كذا الخطبة)
فلا يأتى بما يفوت الاستماع
ولو كآبة أو ردّاً سلاماً (وان صلى
الخطيب على النبي صلى الله عليه
وسلم الا اذا قرأ آية صلوا عليه
فصلى السمع سراً) بنفسه
وينصت بلسانه علماً بمرى صلوا
وأنصتوا (والبعيد) عن الخطيب
(والقريب سببان) في افتراض
الانصات (فروع) يجب الاستماع
للقراءة مطلقاً

(فروع) في القراءة خارج الصلاة

مطلب
الاستماع للقرآن فرض كفاية

القارئ احترامه بأن لا يقرأ في الأسواق ومواضع الاشتغال فإذا قرأه فيها كان هو المضيع لمزمنه فيكون
الائم عليه دون أهل الاشتغال دفعا للرجوع وتماه في ط ونقل الجوى عن استأذه قاضى القضاة يحيى
الشهر بمنقارى زاده أن له رسالة حقق فيها أن استماع القرآن فرض عين (قوله لا بأس أن يقرأ سورة الخ)
أفاد أنه يكره تزيينا وعليه يحمل جزم القنية بالكراهة ويحمل فعله عليه الصلاة والسلام لذلك على بيان الجواز
هذا إذا لم يضطر فإن اضطر بأن قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس أعادها في الثانية إن لم يختم نهر لأن التكرار
أهون من القراءة منكوسا بزانية وأما لو ختم القرآن في ركعة فبأن يقرأ في الثانية أن يقرأ من البقرة (قوله وان
يقرأ في الأولى من محل الخ) قال في النهر وينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين فإنه مكروه
عند الأكثر اه لكن في شرح المنية عن الخاتمة الصحيح أنه لا يكرهه وينبغي أن يراد بالكراهة المنفية
التعريضة فلا ينافي كلام الأكثر ولا قول الشارح لا بأس تأمل ويؤيده قول شرح المنية عقب ما مر وكذا لو قرأ
في الأولى من وسط سورة ومن سورة أولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة أخرى أو من أولها أو سورة قصيرة
الأصح أنه لا يكره لكن الأولى أن لا يفعل من غير ضرورة اه (قوله ولو من سورة الخ) وأصل بما قبله أى
لو قرأ من محلين بأن انتقل من آية إلى أخرى من سورة واحدة لا يكره إذا كان بينهما آيات فأكثر لكن الأولى
أن لا يفعل بلا ضرورة لأنه يؤهمل الاعراض والتراجع بلا مرجع شرح المنية وإنما فرض المسألة في الركعتين
لأنه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية إلى آية يكره وإن كان بينهما آيات بلا ضرورة فإن سها من تركه وعوده رعاة
لترتيب الآيات شرح المنية (قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة) أما بسورة طويلة بحيث يلزم منه إطالة
الركعة الثانية إطالة كثيرة فلا يكره شرح المنية كما إذا كانت سورتان قصيرتان وهما في ركعتين أما في ركعة
فبكره الجمع بين سورتين بينهما سور أو سورة فتح وفي التناخانية إذا جمع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع أنه
لا بأس به وذكر شيخ الإسلام لا ينبغي له أن يفعل على ما هو ظاهر الرواية اه وفي شرح المنية الأولى أن لا يفعل
في الفرض ولو فعل لا يكره إلا أن يترك بينهما سورة أو أكثر (قوله وان يقرأ منكوسا) بأن يقرأ في الثانية سورة
أعلى مما قرأ في الأولى لأن ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة وانما يجوز للصغار تسهلا لضرورة
التعليم ط (قوله الا اذا ختم الخ) قال في شرح المنية وفي الواجبة من بختم القرآن في الصلاة إذا فرغ
من المعوذتين في الركعة الأولى يركع ثم يقرأ في الثانية بالفتحة وشئ من سورة البقرة لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال خير الناس حال المرتحل أى الخاتم المفتوح اه (قوله وفي الثانية) في بعض النسخ وبدء في الثانية
والمعنى عليها (قوله ألم ترأ وتبت) أى نكس أو فصل بسورة قصيرة ط (قوله ثم ذكر بتم) أفاد أن التسكيس
أو الفصل بالقصيرة إنما يكره إذا كان عن قصد فلو سهوا فلا كما في شرح المنية وإذا انتفت الكراهة فاعراضه
عن التي شرع فيها لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك تلك
السورة ويفتح التي أرادها يكره اه وفي الفتح ولو كان أى المقروء حرفا واحدا (قوله ولا يكره في النفل شئ
من ذلك) عزاه في الفتح إلى الخلاصة ثم قال وعندى في هذه السكينة نظر فإنه صلى الله عليه وسلم نهى بل لا رضى
الله عنه عن الانتقال من سورة إلى سورة وقال له إذا ابتدأت سورة فأتها على نحوها حين جمعه ينقل من سورة
إلى سورة في التهجيد اه واعترض ح أيضا بأنهم نصوا بأن القراءة على الترتيب من واجبات القراءة
فلو عكسه خارج الصلاة يكره فكيف لا يكره في النفل تأمل وأجاب ط بأن النفل لا تساع بانه نزلت كل ركعة
منه فعلا مستقلا فيكون كالقراءة لسان سورة ثم سكنت ثم قرأ ما فوقها فلا كراهة فيه (قوله وثلاث) كذا
في بعض النسخ على أنه مبتدأ بتقدير يضاف وما بعده خبر أى وقراءة ثلاث آيات الخ وفي بعضها وثلاث بزيادة
الباء قال ح أى والصلاة ثلاث آيات الخ (قوله أفضل الخ) له لأن التحدى والاعجاز وقع بذلك القدر
لأباليه والافضلية ترجع إلى كثرة الثواب ط (قوله وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة للاكثر مبتدأ
مؤخر أى الأكثر آيات كما في شرح المنية عن الخاتمة (قوله وبسطناه في الخزائن) أى بسط ما ذكر من هذه
الفروع مع زيادة عليها ذكرناها في أثناء الكلام وتماه مسائل أحكام القراءة في الصلاة وخارجها مبسوط
في شرح المنية وبعضها في فتح القدير والله تعالى اعلم

(باب الامامة)

لأن العبرة لعموم اللفظ لا بأس أن
يقرأ سورة ويعيدها في الثانية وأن
يقرأ في الأولى من محل وفي الثانية
من آخر ولو من سورة إن كان بينهما
آيات فأكبر ويكره الفصل بسورة
قصيرة وأن يقرأ منكوسا الا اذا
ختم فقرأ من البقرة وفي القنية قرأ
في الأولى الكافرون وفي الثانية
ألم ترأ وتبت ثم ذكر بتم وقبل يقطع
ويبدأ ولا يكره في النفل شئ
من ذلك وثلاث تبلغ قدراً أقصر
سورة أفضل من آية طويلة وفي
سورة وبعض سورة العبرة للاكثر
وبسطناه في الخزائن
(باب الامامة)

هي مصدر قولك فلان أتم الناس صار لهم إماما ما يتبعونه في صلاته فقط أوفيهما وفي أوامره ونواهيهِ والأول
 ذو الإمامة الصغرى والثاني ذو الإمامة الكبرى والباب هنا معقود للأولى ولما كانت الثانية من المباحث
 الدقهية حقيقة لأن القيام بها من فروض الكفاية وكانت الأولى تابعة لها ومبنية عليها تعرض لشيء من مباحثها
 هنا وبسط في علم الكلام وإن لم تكن منه بل من مقدماته لظهور اعتقادات فاسدة فيها من أهل البدع كالطعن
 في الخلفاء الراشدين ونحو ذلك (قوله فالكبرى استحقاق تصرف عام على الأنام) أي على الخلق وهو متعلق
 بتصرف لا باستحقاق لأن المستحق عليهم طاعة الإمام لا تصرفه ولا بهائم أذ المتعارف أن يقال عام بكذا لا عليه
 وعرفها في المقاصد بأنها رياسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم تخرج النبوة لكن النبوة
 في الحقيقة غير داخله لأنها بعثة بشر كما يعلم من تعريف النبي واستحقاق النبي التصرف العام إمامة مترتبة
 على النبوة فهي داخله في التعريف دون ما ترتب عليه أعني النبوة وخرج بقيد العموم مثل القضاء والإمامة
 ولما كانت الرياسة عند التحقيق ليست إلا استحقاق التصرف اذ معنى نصب أهل الحل والعقد للإمام ليس
 الإثبات هذا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا أفاده العلامة السبكي بن أبي شريف في شرحه على كتاب
 المسيرة لشيخه المحقق السبكي بن الإمام (قوله ونصبه) أي الإمام المفهوم من المقام (قوله أهم
 الواجبات) أي من أهمها توقف كثير من الواجبات الشرعية عليه ولذا قال في العقائد الهندية والمسلمون
 لا بد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم وسد نفورهم وتجهيز جيوشهم وأخذ صدقاتهم وقهر
 المتغلبين والمتلصصة وقطاع الطريق وإقامة الجسج والعياد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج
 الصغار والصغار الذين لا أولياء لهم وقسمة الغنائم اهـ (قوله فلذا قدموه الخ) فانه صلى الله عليه وسلم
 توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء أول ليلة الأربعاء وأوم يوم الأربعاء ح عن المواهب وهذه السنة باقية إلى
 الآن لم يدفن خليفة حتى يولي غيره ط (قوله ويشترط كونه مسلما الخ) أي لأن الكافر لا يلي على المسلم
 ولأن العبد لا ولاية له على نفسه فكيف يكون له الولاية على غيره والولاية المتعدية فرع الولاية القائمة ومثله
 الصبي والمجنون ولأن النساء امرن بالقرار في البيوت فكان مبنى حالهن على الست واليه أشار النبي صلى الله
 عليه وسلم حيث قال كيف يفلح قوم غلبتهم امرأة وقوله قادرا أي على تنفيذ الأحكام وإنصاف المظلوم
 من الظالم وسد النفور وحماية البضة وحفظ حدود الإسلام وجز العساكر وقوله قرشيا لقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم الأئمة من قرش وقد سأت الانصار الخلافة لقرش بهذا الحديث وبه يبطل قول الضميرية أن الإمامة
 تصلح في غير قرش والكعبية أن القرشي أولى بها اهـ الكل من ح عن شرح عسدة النسي (قوله
 لا هاشميا الخ) أي لا يشترط كونه هاشميا أي من أولاد هاشم بن عبد مناف كما قالت الشيعة في الإمامة
 أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ولا علويا أي من أولاد علي بن أبي طالب كما قال به بعض الشيعة نفعيا
 خلافة بني العباس ولا معصوما كما قالت الاسماعيلية والاشاعرية أي الإمامية كذا في شرح المقاصد وكان
 الأولى أن يكثر لا ليظهر أن كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فإن عبارته توهم أنها قول واحد ح
 (قوله ويكره تقليد الفاسق) أشار إلى أنه لا يشترط عدالته وعدتها في المسيرة من الشروط وعبر عنها تعالى بالإمام
 الغزالي بالورع وزاد في الشروط العلم والكفاءة حال والظاهر أنها أي الكفاءة أعني من الشجاعة تنظم كونه
 ذارأي وشجاعة كي لا يجبن عن الاقتصاص وإقامة الحدود والحروب الواجبة وتجهيز الجيوش وهذا الشرط
 يعني الشجاعة مما شرطه الجمهور ثم قال وزاد كثيرا الاجتهاد في الأصول والفروع وقيل لا يشترط ولا الشجاعة
 اندرة اجتماع هذه الأمور في واحد ويمكن تفويض مقتضيات الشجاعة والحكم إلى غيره أو بالاستغناء للعلماء
 وعند الحنفية ليست العدة شرطا للصحة فيصح تقليد الفاسق الإمامة مع الكراهة وإذا قلد عدلا ثم جاروفسق
 لا يعزل ولكن يستحق العزل أن لم يستلزم فتنة ويجب أن يدعى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن أبي حنيفة
 وكلمتهم قاطبة في توجيهه هو أن العصاة صلوا خلف بعض بني أمية وقبلوا الولاية عنهم وفي هذا نظر اذ لا يخفى
 أن أولئك كانوا لو كانوا تغلبوا والمتغلب تصح منه هذه الأمور للضرورة وليس من شرط صحة الصلاة خلف إمام
 عداله وصار الحال عند التغلب كما لم يوجد أو وجد ولم يقدر على توليته لغلبة الجورة اهـ كلام المسيرة للمحقق
 ابن الهمام (قوله ويعزل به) أي بالفسق لو طرأ عليه والمراد أنه يستحق العزل كما علت آتفا ولذا لم يقل يعزل

هي صغرى وكبرى فالكبرى
 استحقاق تصرف عام على الأنام
 وتحققه في علم الكلام ونصبه
 أهم الواجبات فلذا قدموه على
 دفن صاحب المعجزات ويشترط
 كونه مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغنا
 قادرا قرشيا لا هاشميا علويا
 معصوما ويكره تقليد الفاسق
 ويعزل به الافتنة ويجب أن يدعى
 له بالصلاح

مطلب
 شروط الإمامة الكبرى

قوله بمشهدى حضور ١٥ سنة

وتصح سلطنة متغلب الضرورة
وكذا صبي ونبغي أن يفوض
امور التقليد على وال تابع له
والسلطان فى الرسم هو الولد فى
الحقيقة هو الوالى لعدم صحة
اذنه بقضاء وجمعة كفى الاشياء
عن البرازية وفيها يبلغ السلطان
او الوالى يحتاج الى تقليد جديد
والصغرى ربط صلاة المؤتم
بالامام بشروط عشرة

(قوله ونصح سلطنة متغلب) أى من تولى بالقهر والغلبة بلا مبايعة اهل الحل والعقد وان استوفى الشروط
المأثرة وأفاد أن الأصل فيها أن تكون بالتقليد قال فى السيرة ويثبت عقد الامامة اما باستخلاف الخليفة اياه
كما فعل ابو بكر رضى الله تعالى عنه واما ببيعة جماعة من العلماء او جماعة من اهل رأى والتدبير وعند الأشعرى
يكفى الواحد من العلماء المشهورين من اولى رأى بشرط كونه بمشهد شهيد له دفع الإنكاران وقع وبشرط المعتزلة
خسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص ١٥ (قوله للضرورة) هى دفع الفتنة ولقوله
صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا ولو أمرتكم عبد حبشي اجدع ح (قوله وكذا صبي) أى تصح
سلطنته للضرورة لكن فى الظاهر لا حقيقة قال فى الاشياء ونصح سلطنته ظاهرا قال فى البرازية مان السلطان
واتفقت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن تنفوض امور التقليد على وال وبعد هذا الوالى نفسه تبعه لابن
السلطان لشرفه والسلطان فى الرسم هو الابن وفى الحقيقة هو الوالى لعدم صحة اذنه بالقضاء والجمعة بمن لا
ولاية له ١٥ أى لأن هذا الوالى لو لم يكن هو السلطان فى الحقيقة لم يصح اذنه بالقضاء والجمعة لكن ينبغي أن يقال
انه سلطان الى غاية وهى بلوغ الابن لئلا يحتاج الى عزله عند تولية ابن السلطان اذ يبلغ تأمل (قوله أن يفوض)
بالبناء للجهول والفاعل هم اهل الحل والعقد على ما مر بيانه لا الصبي لما علمت من أنه لا ولاية له وضمن يفوض
معنى يلقى فعدي يعلى والافهوى يعتدى بالى (قوله فى الرسم) أى فى الظاهر والصورة (قوله كفى الاشياء)
أى فى أحكام الصبيان وعلت عبارته (قوله وفيها) أى فى الاشياء عن البرازية أيضا وذكر ذلك بعد
ما مر بنحو ورقة فافهم وذكر الجوى أن تجديد تقليد بعد بلوغه لا يكون الا اذا عزل ذلك الوالى نفسه لأن
السلطان لا يعزل الابن من نفسه وهذا غير واقع ١٥ قلت قد يقال ان سلطنة ذلك الوالى ليست مطلقة بل هى
مقيدة بعهدة صغار ابن السلطان فاذا بلغ انتهت سلطنة ذلك الوالى كما قلناه آنفا (قوله ربط الخ) هكذا نقله
صاحب النهر عن اخيه صاحب البحر ولا يظهر الا تكرر ايضا للاقتداء وذلك لأن الامامة مصدر المبنى للجهول
لأن الامام هو المتبع ويدل على ذلك تعريف ابن عرفة لها بأنها اتباع الامام فى جز من صلاته أى أن يتبع بفتح
الموحدة وأما الربط المذكوران كان مصدر ربط المبنى للجهول فهو وصفة المؤتم فتكون بمعنى الاتهام أى الاقتداء
وان كان مصدر المبنى للجهول فهو وصفة صلاة المؤتم لانها هى المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريفها بالامامة
بل للاقتداء ١٥ ط عن ح وأقول بقاء الربط معنى ثالث هو المراد به ينفع الاراد وهو أن يراد به المعنى
الحاصل بالمصدر وهو الارتباط وبيان ذلك أن الامام لا يصير اماما الا اذا ربط المقتدى بصلاته بصلاته بنفس
هذا الارتباط هو حقيقة الامامة وهو غاية الاقتداء الذى هو الربط بمعنى الفاعل لانه اذا ربط بصلاته بصلاته
امامه حصل له حقيقة الاقتداء والالتزام وحصل لامامه صفة الامامة التى هى الارتباط هذا ما ظهر لفهمى
القاهر والله تعالى اعلم (قوله بشروط عشرة) هذه الشروط فى الحقيقة شروط الاقتداء وأما شروط
الامامة فقد عدها فى نورا لايضاح على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاصحاء ستة اشياء الاسلام
والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرعاف والنفاسة والفتنة والاتباع وقد شرط
كطهارة وستر عورة ١٥ احتراز بالرجال الاصحاء عن النساء الاصحاء فلا يشترط فى امامتهن الذكورة
وعن الصبيان فلا يشترط فى امامتهم البلوغ وعن غير الاصحاء فلا يشترط فى امامتهم الصحة لكن يشترط
أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتم او مساويا ح أقول قد علمت بما قدمناه أن الامامة غاية الاقتداء
لها لم يصح الاقتداء لم تنبث الامامة فتكون الشروط العشرة التى ذكرها الشارح شروطا للامامة أيضا من
حيث توقف الامامة عليها كما أن الستة المذكورة تصلح شروطا للاقتداء أيضا اذ لا يصح الاقتداء بدونها
فالستة عشر كلها شروط لكل من الامامة والاقتداء لكن لما كانت العشرة قائمة بالاعتدى والستة قائمة
بالامام حسن جعل العشرة شروطا للاقتداء والستة شروطا للامامة فافهم واغتم تحرير هذا المقام
وقد نظمت هذه الشروط على هذا الوجه فقلت

شروط اقتداء عشرة قد نظمها * بشعر كعقد الدر تجاء منضدا
تأخر مؤتم وعلم انتقال من * به انتم مع كون المكانين واحدا
وكون امام ليس دون تبعه * بشرط وأركان ونية الاقتدا

مشاركة في كل ركن وعلمه * بحال امام حل أم سار معددا
وأن للاتحادية التي معه اقتدت * وصحة ماصلى الامام من ابتدا
كذلك الاتحاد الفرض هذا تمامها * وست شروط للامامة في المدا
بلوغ واسلام وعقل ذكورة * قراءة بحز فقد عذره بدا

(قوله نية المؤتم) أى الاقتداء بالامام او الاقتداء به في صلاته أو الشرع فيها أو الدخول فيها بخلاف نية صلاة
الامام وشروط النية أن تكون مقارنة للحرمة او متقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينها وبين الحرمة فاصل
اجنبى كما تقدم في النية ح (قوله واتحاد مكانهما) فلو اقتدى راجل ركب أو بالعكس أو ركب ركب
دابة أخرى لم يصح لا اختلاف المكان فلو كانا على دابة واحدة صح للاتحاد كما في الامداد وسيأتى وأما إذا كان
بينهما حائط فسيأتى أن المعتد اعتبارا لا اشتباها للاتحاد المكان فيخرج بقوله وعلمه بآتق لانه وسبب أى تحقيق
هذه المسألة بما لا مزيد عليه (قوله وصلاتهما) أى واتحاد صلاتهما قال في البحر والاتحاد أن يمكنه الدخول
في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى اه فدخل اقتداء المتفعل بالمقتضى
لان من لا فرض عليه لو نوى صلاة الامام المفترض صحت فصلا ولان النقل مطلق والفرض مقيد والمطلق جز
المقيد فلا يغيره كما في شرح المنية وعبر في نور الابصاح بقوله وأن لا يكون مصليا فراضا غير فرضه اه وهو اولى
من عبارة الشارح فانهم (قوله وصحة صلاة امامه) فلو تبين فسادها فقامن الامام وانسبنا للمضى مدة
المسح او لوجود الحدث او غير ذلك لم تصح صلاة المقتدى لعدم صحة البناء وكذا لو كانت صحة في زعم الامام
فاسدة في زعم المقتدى لبنائه على الفاسد في زعمه فلا يصح وفيه خلاف وصحيح كل ما لو فسد في زعم الامام
وهو لا يعلم به وعلمه المقتدى صحت في قول الاصل وهو الاصح لان المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر
في حقه رأى نفسه رضى (قوله وعدم محاذاة امرأة) أى بشرطها الاتية (قوله وعدم تقدمه
عليه بعقبه) فلو ساواه جاز وان تقدمت أصابع المقتدى لكبر قدمه على قدم الامام لم يتقدم اكثر التقدم
كما سيأتى وفي امداد الفتح ونقدت الامام بعقبه عن عقب المقتدى شرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب
المقتدى غير متقدم على عقب الامام كان قدمه اطول فتكون أصابعه قد أم أصابع امامه تجوز كما لو كان
المقتدى اطول من امامه فيسجد امامه اه وقوله حتى الخ يشمل المساواة فلفظ التقدم الواقع في المتن غير
مقصود رضى (قوله وعلمه بآتق لانه) أى بسمع او رؤية للامام او لبعض المتقدمين رضى وان لم يجد المكان
ط (قوله وبحاله الخ) أى علمه بحال امامه من اقامة او سفر قبل الفراغ او بعده وهذا فيما لو صلى الرباعية
ركعتين في مصر أو قرية فلو خارجها لا تنفس لان الظاهر أنه مسافر فلا يحمل على السهو وكذا لو أتم مطلعا
وسمى أى تمامه ان شاء الله تعالى في صلاة المسافر (قوله ومشاركته في الاركان) أى في أصل فعلها اعم
من أن يأتى بها معه او بعده لا قبله الا اذا ادركه امامه فيها فالاول ظاهر والثانى كالورع امامه ورفع ثم ركع
هو فيصح والثالث عكسه فلا يصح الا اذا ركع وبقي ركعا حتى أدركه امامه فيصح لوجود المتابعة التي هي
حقيقة الاقتداء وقد حققنا الكلام على المتابعة في واجز واجبات الصلاة فراجع (قوله وكونه مثله اودونه
فيها) أى في الاركان مثال الاول اقتداء الراكع والساجد بمثله والموى بهم بمثله ومثال الثانى اقتداء الموى
بالراكع والساجد واحترزه عن كونه أقوى حالامنه فيها كقضاء الراكع والساجد بالموى بهما ح (قوله
وفي الشرائط) عطف على فيما أى وكون المؤتم مثل الامام اودونه في الشرائط مثال الاول اقتداء مستجمع
الشرائط بمثله والعارى بمثله ومثال الثانى اقتداء العارى بالمكتسى واحترزه عن كونه أقوى حالامنه فيها
كقضاء المكتسى بالعارى ح أقول وفي القضية عن تأسيس النظر وينبغى أن يجوز اقتداء الحرة بالامة الحاضرة
الرأس اه أى لانه غير عورة في حق الامة فهو كراس الرجل تأمل (قوله كإسقاط في البحر) المراد به ما ذكره
من الشروط العشرة لكن هذا ليس موجودا في أصل نسخ البحر وانما يوجد بهما ش بعض نسخ معزى الى خط
مؤلفه (قوله قبل وثبوتها الخ) وقيل معناه اخضعوا مع الخاضعين كما في البيضاوى ح (قوله نظام
الالفة) بتحصيل التعاهد باللقاء في اوقات الصلوات بين الجيران بغير والالفة بضم الهمزة اسم
الائتلاف ح عن القاموس (قوله هي أفضل من الاذان) أى على المعتد وقيل بالعكس وقيل بالمساواة

نية المؤتم الاقتداء واتحاد مكانهما
وصلاتهما وصحة صلاة امامه
وعدم محاذاة امرأة وعدم
تقدمه عليه بعقبه وعلمه
بآتق لانه وبحاله من اقامة وسفر
ومشاركته في الاركان وكونه مثله
أودونه فيها وفي الشرائط كما بسط
في البحر قبل وثبوتها بركعها مع
الراكع ومن حكمها نظام
الالفة وتعلم الجاهل من العالم
(هي أفضل من الاذان) عندنا

(قوله خلافاً للشافعي) قد منافي الاذان عن مذهبه قولين صحيحين الاول كقولنا والثاني عكسه (قوله وقول عراخ) أي لادلالة فيه على افضلية الاذان لأن مراده الجمع بينهما لكن اشتغال الخليفة بأموال العامة يمنعه من مراقبة الاوقات فلذا اقتصر على الامامة (قوله وقال بعضهم الخ) ذكره الفخر الرازي في تفسير سورة المؤمنين قال في البحر وقد كنت اختارها لهذا المعنى بعينه قبل الاطلاع على هذا النقل والله الموفق اه
قلت ومضاده أنها افضل من الاقتداء (قوله قال الزاهد) الخ (توفي بين القول بالسنية والقول بالجواب الآتي) وبيان أن المراد بهما واحداً من استدلالهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي التهر عن المفيد الجماعة واجبة وسنة لوجوبها بالسنة اه وهذا الجواب عن رواية سنية الورثان وجوبها ثبت بالسنة قال في التهر الا أن هذا يقتضي الاتفاق على أن تركها مرة بلا عذر يوجب انقضاء أنه قول العراقيين والخراسانيون على أنه يأثم اذا اعتاد الترك كافي القنية اه وقال في شرح المنية والاحكام تدل على الوجوب من أن تاركها بلا عذر يعزّر وتردّ شهادته ويأثم الجيران بالسكوت عنه وقد يوفق بأن ذلك نقيض بالمداومة على الترك كما هو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا يشهدون الصلاة وفي الحديث الآخر يصلون في يومهم كما يعطيه ظاهراً سنداً المضارع نحو يوفلان يأكلون البرأي عادتهم فالواجب الحضور أحياناً والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة اه ويرد عليه ما مرّ من التهر الا أن يجاب بأن قول العراقيين يأثم بتركها مرة معني على القول بأنهم افترض عن عند بعض مشايخنا كما قلنا في البرأي وغيره اوعلى القول بأنهم افترض كفاية كما نقله في القنية عن الطحاوي والكرخي وجماعة فاذا تركها الكل مرة بلا عذر أو ثمر فاقبل (قوله فشرط) بناء على القول بوجوب العبد أماً على القول بسنيته فتنسب الجماعة فيها كافي الحلية والجرح ثم قال في البحر ولا يخفى أن الجماعة شرط الصحة على كل من القولين اه أي شرط لصحة وقوعها واجبة أو سنة فافهم (قوله سنة كفاية) أي على كل أهل محل لما في منية المصلي من بحث التراخي من أن أقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل محله كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأساءوا في ذلك وان تخلف من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة اه (قوله على قول) وغير مستحبة على قول آخر بل يصلها وحده في بيته وهما قولان صحيحان وسيأتي قبل ادراك الفريضة ترجيح الثاني بأنه المذهب (قوله وفي وتر غيره الخ) كراهة الجماعة فيه هو المشهور وذكره القدوري في مختصره وذكر في غيره عدم الكراهة ووفق في الحلية بحمل الاول على المواظبة والثاني على الفعل أحياناً وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى (قوله على سبيل التداعي) بأن يقتدى بأربعة فأكثر بواحد (قوله وسحقته) أي قبل ادراك الفريضة (تحت) قال في الحلية وأما الجماعة في صلاة الخسوف فظاهر كلام الحنفية من أهل المذهب كراهتها وفي شرح الزاهد وقيل جائزة عندنا لكن ليست بسنة اه (قوله وبكره) أي تحريم القول الكافي لا يجوز والمجمع لا يباح وشرح الجامع الصغير أنه بدعة كما في رسالة السندي (قوله باذان واقامة الخ) عبارته في الخرائج اجمع مما هنا ونصها بكره تكرار الجماعة في مسجد محله باذان واقامة الا اذا صلى بهما فيه أولاً غير أهله أو أهله لكن بمخافة الاذان ولو كثر أهله بدوهم ما كان مسجد طريق جازاً جامعاً كما في مسجد لبس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجافوا فان الافضل أن يصلي كل فريق باذان واقامة على حدة كما في امالي قاضي خان اه ونحوه في الدرر والمراد بمسجد المحلة ماله امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها قال في المنبع والتقييد بالمسجد المختص بالمحلة احترام من الشارع وبالاذان الثاني احترام عباد اذ صلى في مسجد المحلة جماعة بغير اذان حيث يباح اجماعاً اه ثم قال في الاستدلال على الامام الشافعي الثاني للكرهية ما نصه ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم فعدا إلى المسجد وقد صلى أهل المسجد فرجع إلى منزله فجمع أهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الاطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فانهم لا يجتمعون اذا علواً أنها لا تفوتهم وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء لا اختصاص له بفريق دون فريق اه ومثله في البدائع وغيرها ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة ولو بدو اذان وبؤيده ما في الظهيرية لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وحداناً وهو ظاهر الرواية اه وهذا مخالف لحكاية الاجماع المارة وعن هذا ذكر العلامة الشيخ راحة الله السندي تليد الحق ابن الهمام في رسالته أن ما يفعله أهل الحرمين من الصلاة بأئمة متعددة وجماعات مترتبة

خلافاً للشافعي قاله العيني وقول عمر لولا الخلافة لاذنت أي مع الامامة اذ الجمع أفضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة أن يعاتبني الشافعي أو فرأتها يعاتبني ابو حنيفة فاخترت الامامة (والجماعة سنة مؤكدة للرجال) قال الزاهد أي أرادوا بالتأكيّد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراخي سنة كفاية وفي وتر رمضان مستحبة على قول وفي وتر غيره ونطوق على سبيل التداعي مكرهه وسحقته وبكره تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد محله لا في مسجد طريق او مسجد لا امام له ولا مؤذن

مطلب
في تكرار الجماعة في المسجد

دون الصغار فافهم (قوله الاحرار) فلا تجب على القرن وسما في الجمعة لو اذن له مولاه وجبت وقيل
 بخبر وجهه في البحر اه قلت وينبغي جريان الخلاف هنا ايضا تأمل (قوله من غير حرج) قيد لكونها سنة
 مؤكدة وواجبة فبالحرج يرتفع الائم ويرخص في تركها ولكنه يفوته الافضل بدليل انه عليه الصلاة والسلام
 قال لابن ابي عمير مكتوم الاعمي لما استأذنه في الصلاة في بيته ما اجد لك رخصة قال في الفتح أي تحصل لك فضيلة
 الجماعة من غير حضورها الا لا يجاب على الاعمي لانه عليه الصلاة والسلام رخص لعناب بن مالك في تركها
 اه لكن في نور الايضاح واذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها وكانت نيته حضورها لولا العذر يحصل
 له ثوابها اه والظاهر أن المراد به العذر المانع كالمرض والشيخوخة والفقير بخلاف نحو المطر والطين والبرد
 والعمى تأمل (قوله ولو فاتته ندب طلبها) فلا يجب عليه الطلب في المساجد بخلاف بين أصحابنا
 بل ان أتى مسجد الجماعة آخر فحسن وان صلى في مسجد حبه منفردا فحسن وذكر القدرى يجمع بأهله
 ويصلي بهم يعني وينال ثواب الجماعة كذا في الفتح واعتراض الشربلالي بأن هذا ينافي وجوب الجماعة
 وأجاب ح بأن الوجوب عند عدم الحرج وفي قبحها في الاماكن القاصية حرج لا يفتي مع ما في مجاوزة
 مسجد حبه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجوار المسجد الا في المسجد اه وفيه أن ظاهر إطلاقه
 التدب ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ قد يقال محله فيما اذا كان فيه جماعة ألا ترى أن مسجد
 الحلي اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يرتاب احد أن مسجد الجماعة أفضل على انهم اختلفوا في الافضل
 هل جماعة مسجد حبه او جماعة المسجد الجامع كما في البحر ط قلت لكن في الحاشية وان لم يكن المسجد منزله
 مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحدا لالمسجد منزله حقا عليه فيؤدى حقه مؤذن
 مسجد لا يحضره مسجد واحد قالوا هو يؤذن ويقيم ويصلي وحده وذالاحب من أن يصلي في مسجد آخر اه
 ثم ذكر ما مر عن الفتح ولعل ما مر فيما اذا صلى فيه الناس فيخبر بخلاف ما اذا لم يصل فيه احد لان الحق تعين
 عليه وعلى كل فقول ط قد يقال الخ غير مسلم والله اعلم (قوله ونحوه) قال في القنية الا المسجد الحرام
 ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعزاه في آخر شرح المنية الى مختصر البحر ثم قال وينبغي أن يستثنى المسجد
 الاقصى ايضا لانها في المسجد الحرام عبارة ألف وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بألف وفي المسجد الاقصى
 بمئتمنة اه وينبغي استثناء مسجد الحلي على ما قلناه آنفا (قوله ومقعد وزمن) قال في المغرب المقعد
 الذي للاحراك به من داء في جسده كان اداء افعده وعند الاطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المشيخ
 الاعضاء والزمن الذي طال مرضه وقال في فصل الزمان الذي طال مرضه زمانا وقيل الزمن عن أي
 حنيفة المقعد والاعمى والمقطوع اليدين أو أحدهما والمفلوج والاعرج الذي لا يستطيع المشي والاشل اه
 (قوله ومفلوج) هو من به فالج وهو استرخاء لاحد شقي الانسان لانسباب خلط بلغمي تنسدمه مسالك الروح
 قاموس (قوله وان وجد قائدا) وكذا الزمن لو كان غيباله مركب وخادم فلا تجب عليه ما عنده خلافا لهما
 حلية عن المحيط وذكر في الفتح أن الظاهر أنه اتفاق والخلاف في الجمعة لا في الجماعة اه لكن المصطوري
 الكتب المشهورة خلافه حلية (قوله ولا على من حال بينه وبينها مطروطين) أشار بالحيلة الى أن المراد
 المطر الكثير كما قدمه في صلاة الجمعة وكذا الطين وفي الحلية وعن ابى يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين
 وردغة فقال لا أحب تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة يعني قوله صلى الله عليه وسلم اذا تلت النعال
 فالصلاة في الرحا والنعال هنا الاراضي الصلاب وفي شرح الزايد عن شرح القمى واختلف في كون
 الامطار والنلوج والاحوال والبرد الشديد عذرا وعن ابى حنيفة ان اشتد التأذي بعذر طين الحسنة افادت
 هذه الرواية أن الجمعة والجماعة في ذلك سواء ليس على ما ظنه البعض أن ذلك عذر في الجماعة لانها سنة لا في
 الجمعة لانها من أكدها الرأى اه وفي شرح الشيخ اسماعيل عن ابن الملقن الشافعي والمشهور أن النعال
 جمع نعل وهو ما غلط من الارض في صلابه وانما خصها بالذكر لان ادنى بلل يسهلها بخلاف الرخوة فانها
 تنشف الماء وقيل النعال الاحذية (قوله وبرد شديد) لم يذكر الحر الشديد ايضا ولم يذكره من علماءنا
 ولعل وجهه أن الحر الشديد انما يحصل غالبا في صلاة الظهر وقد كفيتم مؤثره بسنة الارباد نعم قد يقال لو ترك
 الامام هذه السنة وصلى في أول الوقت كان الحر الشديد عذرا تأمل (قوله وظلمة كذلك) أي شديدة
 والظاهر أنه لا يكلف الى ايقاد نحو سراج وان امكنه ذلك وأن المراد بشدة الظلمة كونه لا يبصر نظره الى

الاحرار القادرين على الصلاة
 بالجماعة من غير حرج) ولو فاتته
 ندب طلبها في مسجد آخر الا
 المسجد الحرام ونحوه (فلا تجب
 على مريض ومقعد وزمن
 ومقطوع يد ورجل من خلاف)
 اورجل فقط ذكره الحدادي
 (ومفلوج وشيخ كبير عاجز وأعمى)
 وان وجد قائدا (ولا على من
 حال بينه وبينها مطروطين وبرد
 شديد وظلمة كذلك)

المسجد فيكون كالاعى (قوله وريح) أى شديد أيضا فيما يظهر تأمل وانما كان عذرا للاقطع لعظم مشقة فيه دون النهار (قوله وخوف على ماله) أى من أص ونحوه اذ لم يكن غلق الدكان والبيت مشلا ومنه خوفه على تلف طعام في قدر أو خبز في تنور تأمل وانظر هل التقييد بماله للاحتراز عن مال غيره والظاهر عدمه لأن له قطع الصلاة ولا سيما ان كان امانة عنده كوديعة او عارية أو رهن مما يجب عليه حفظه تأمل (قوله او من غريم) أى اذا كان معسر ليس عنده ما يوفي غريمه والا كان نظاما (قوله او ظالم) يخافه على نفسه او ماله (قوله الاخشين) وكذا الريح (قوله وارادة سفر) أى واقعت الصلاة ويخشى أن تفوته القافلة بجر رأما السفر نفسه فليس بعد ذكر كافي القضية (قوله وقيامه بمرض) أى يحصل له بغيبته المشقة والوحشة كذا في الامداد (قوله تنوقه نفسه) أى تشاققه وتنزاعه اليه مصباح سواء كان عشاءا وغيره لشغل باله امداد ومثله الشراب وقرب حضوره كحضوره فيما يظهر لوجود العلة وبه صرح الشافعية (قوله وكذا اشتغاله بالفقه الخ) عبارة نورا لايضاح وتكرار فقهه بجماعة تفوته ولم أر هذا القيد لغيره وورم في القضية لنجم الائمة فمن لا يحضرها لاستغراق اوقاته في تكرار الفقه لا يعذر ولا تقبل شهادته ثم رمل له ثانيا انه بعد ذلك مكررا للغة ثم وقع فيما يحصل الاول على المواظب على الترتيبات والثاني على غيره وهذا ما مشى عليه الشارح في قوله أى الا الخ (قوله فلا يعذر ويعزروا) الاول بالذال والثاني بالزاي (قوله يعنى بحبسه عنه الخ) صرح بذلك في البحر عن البرازية قال الرجى قالوا هذا بما يعلم ويحكم لأن الظلة صيادون لاخذ المال متى وقع في شركهم لا يؤخذ منهم ورجا يحذون للانسان ذنبا لم يفعل له لوصلا الى ماله اه (تمة) مجموع الاعذار التي مرت متنا وشرعا عثرون وقد نظمتم بقولى

اعذار ترك جماعة عثرون قد * اودعته في عقد نظم كالدر
مرض واقعا دعوى وزمانه * مطروطين ثم برد قد أضر
قطع لجل مع بدأ ودونها * فلع وعجز الشيخ قصد للسفر
خوف على مال كذا من ظالم * اوداش وشهى اكل قد حضر
والريح لابلظة تريض ذى * ألم مدافعة لبول او قدر
ثم اشتغال لا بغير الفقه فى * بعض من الاوقات عذر معتبر

(قوله او عدم مراعاته) أى لمذهب المقتدى فيما يوجب بطلان الصلاة على ماسمى بآي بيانه (قوله تقديم) أى على من حضر معه (قوله بل نصبا) أى للامام الراتب (قوله بأحكام الصلاة فقط) أى وان كان غير متبحر في بقية العلوم وهو أولى من المتبحر كذا في زاد القدير عن شرح الارشاد (قوله بشرط اجتنابه الخ) كذا في الدراية عن المجتبى وعبارة الكافي وغيره العلم بالسنة اولى الا أن يطعن عليه في دينه لأن الناس لا يرغبون في الاقتداء به (قوله قدر فرض) اخذت بعبارة البحر من قول الكافي قد رما تجوز به الصلاة بناء على أن تجوز بمعنى نصح لا بمعنى تحل (قوله وقيل واجب) ذكره في البحر بخلافه لكن يمكن اخذه من كلام الكافي لأن الجواز يطلق بمعنى الحل بل قال الشيخ اسماعيل ينبغي حمل الجواز المذكور على ما يشمل عدم الكراهة وحينئذ يرجع الى القول الثالث (قوله وقيل سنة) فائله الزيلعى وهو ظاهر الميسر وكفى النهرو مشى عليه في الفخ قال ط وهو الاظهر لأن هذا التقديم على سبيل الاولو به فالانطباق له مراعاة السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قولهم اقرأ أى أجود لا كثرهم حفظا وان جعله في البحر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها فهستاقى ط (قوله أى الاكثر اتقاء للشبهات) الشبهة ما اشتبه بحله وحرمة ويلزم من الورع التقوى بلاعكس والزهد ترك شئ من الحلال خوفا للوقوع في الشبهة فهو أخص من الورع وايسر في السنة ذكر الورع بل الهجرة عن الوطن فلما نكت اريد بها هجرة المعاصي بالورع فلا تجب هجرة الاعلى من اسلم في دار الحرب كفى المعراج ط (قوله أى الاقدم اسلاما) استنبطه صاحب البحر وتبعه في النهرو من تعليل البدائع بأن من امتد عمره في الاسلام كان أكثر طاعة اقول بل الظاهر أن المراد بالاسن الاكبر سنا كما هو في بعض روايات الحديث فاكثرهم سنا وهو المفهوم من أكثر الكتب فيكون الكلام في المسلم الاصلى ثم اخرج الجماعة

وريج ليل لا نهارا وخوف على ماله او من غريم او ظالم او مدافعة احد الاخشين وارادة سفر وقيامه بمرض وحضور طعام تنوقه نفسه ذكره الخذاذى وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره كذا جزم به الباقيات تبعاً للهنسى أى الا اذا واطب تكاسلا فلا يعذر ويعزروا بأخذ المال يعنى بحبسه عنه مدة ولا تقبل شهادته الا بتأويل بدعة الامام او عدم مراعاته والا حق بالامامة تقديم بل نصبا مجمع الانهر (الاعلم بأحكام الصلاة) فقط صحة وفساد بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة (ثم الاحسن تلاوة) وتجويدا (للقراءة ثم الورع) أى الاكثر اتقاء للشبهات والتقوى اتقاء المحرمات (ثم الاسن) أى الاقدم اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا

والنهر عن الزاد وعليه يقاس
سائر الخصال فيقال يقدم
أقدمهم على ونحوه. وحديثنا
يحتاج للقرعة (ثم الاحسن
خلقاً) بالضم الفة بالناس
(ثم الاحسن وجهاً) أي أكثرهم
تجسداً زاد في الزاد ثم أصبحهم
أي أصبحهم وجهاً ثم أكثرهم
حسباً (ثم الاشرف نسباً) زاد
في البرهان ثم الاحسن صوتاً وفي
الاشباه قبل عن المثل ثم الاحسن
زوجة ثم الاكثر مالاً ثم الاكثر
جاهاً (ثم الانظاف ثوباً) ثم الاكثر
رأساً والاكثر عضواً ثم المقيم على
المسافر ثم الحر الاصل على المتيقن
ثم المقيم عن حدث على التميم عن
جنبته (فائدة) لا يقدم أحد في
التزاحم الا بمرج ومنه سبق الى
الدرس والاقسام والدعوى فان
استوا في المجرى أقرع بينهم
كلام الاشياء وفي الفصل الثاني
والثلاثين من حظر التارخات
وفي طلبه العلم يقدم السابق فان
اختلفوا وثمة بينة فيها والا أقرع
كجنتهم معا كافي الحرق والفرق
اذا لم يعرف الاول ويجعل كأنهم
ماؤامعا اه وفي محاسن القراء
لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ
معلوم جاز أن يقدم من شاء واكد
مشايخنا على تقديم الاسبق
وأول من سنه ابن كثير (فان
استوا يقرع) بين المستويين
(او اختار الى القوم) فان
اختلفوا اعتبر أكثرهم ولو قدموا
غير الاول او اساءوا بلائهم (واعلم
أن صاحب البيت) ومثله امام
المسجد الراتب (التي بالامامة
من غيره) مطلقاً

الا بخاري فاقدمهم اسلاماً وعليه فيكون ذلك سبباً آخر لترجيح فيمن عرض اسلامه فقدم شاب نشأ في
الاسلام على شيخ اسلم أمالو كانوا مسلمين من الاصل أو أسلموا معاً يقدم الاكبر سالماً الى الزبلي من أن الاكبر سالماً
يكون اخشع قلباً إعادة واعظم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر فيكون في تقديمه تكثير الجماعة اه
هذا وما مشى عليه المصنف من تقديم الاورع على الاسن هو المذكور في المتن وكثير من الكتب وعكس
في المحيط (قوله عن الزاد) أي زاد الفقير لابن الهمام (قوله بالضم) أي ضم الخاء أما بقصدها فهو
المراد بما بعده (قوله أكثرهم تجمداً) تفسير بالمزوم فانه يلزم من كثرة التجمد حسن الوجه الحديث من
كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وان كان ضعيفاً عند الحديثين قال في البدائع لا حاجة الى هذا التكلف
بل يبقى على ظاهره لان صباحة الوجه سبب لكثرة الجماعة كافي البحر ح (قوله زاد في الزاد الخ) اقول ليس
فيه زيادة ونص عبارة الزاد بعد ان خلق هكذا فان تساووا فأصبحهم وجهاً وقيد في الكافي عن يسهل بالليل فان
تساووا فأشرفهم نسباً الخ (قوله أي أصبحهم وجهاً) عبارة عن بشاشته في وجهه من بقاءه وابتسامه له وهذا
يفاي الحسن الذي هو تناسب الاعضاء أفاده ح (قوله ثم أكثرهم حسباً) الظاهر أن الحسب بالباء الموحد
لا بالنون وهو الذي كتب عليه ابن عبد الرزاق في شرحه قال في البحر وقدم في الفتح حسب على صباحة الوجه
اه وفي القاموس الحسب ما يعتد به من مفاخر آبائك او المال او الدين او الكرم والشرف في الفعل الخ (قوله
ثم الاحسن زوجة) لانه غالباً يكون احب لها واعف لعدم تعاقبه بغيرها وهذا مما يعلم بين الاصحاب أوالارحام
أو الجيران اذ ليس المراد أن يذكر كل منهم أو صاف زوجته حتى يعلم من هو أحسن زوجة (قوله ثم الاكثر
مالاً) اذ أكثره مع ما تقدم من الاوصاف يحصل له القناعة والعفة ف يرغب الناس فيه اكثر (قوله ثم الاكثر
رأساً الخ) لانه يدل على كبر العقل يعني مع مناسبة الاعضاء له والافلوخس الرأس كبروا والاعضاء صغراً كان
دلالة على اختلال تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله اه ح وفي حاشية ابن السعدي وقد نقل عن
بعضهم في هذا المقام ما يليق أن يذكر فاضلاً عن أن يكتب اه وكأنه يشير الى ما قبل ان المراد بالعضو المذكور
(قوله ثم المقيم على المسافر) وقيل هما سواء بحر وظاهره ولو كان الجماعة مسافرين فليأمل وهذا مادام
الوقت باقياً والا فلا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرابعة كما يأتي (قوله ثم المقيم عن حدث على التميم عن
جنبته) كذا أجاب به الحلواني كافي التمسح وحزم به في الفيض وجامع الفتاوى كذا في الاحكام للشيخ
اسماعيل ومثله في التارخات ولعل وجهه أن الحدث اخف من الجنابة لكن في منية المفتي التميم عن الجنابة
اولى بالامامة من التميم عن حدث ونقل في الترمذ عن مقتدر عليه ولعل وجهه أن طهارته أقوى لانها تجزئة
الفصل لا يطلها الحدث (قوله ومنه) أي من المرح (قوله والافتاء) الاولى الاستفتاء (قوله
والدعوى) أي بين يدي القاضي (قوله أقرع بينهم) أي اذا تنازعوا والظاهر أن هذا على سبيل الاولوية
(قوله كافي الحرق والفرق) التشبيه في أن الترتيب اذا لم يعلم كان كالمعينة لافي القرعة أيضاً فانها لا تأتي
في الحرق والفرق ح (قوله معلوم) أي وظيفة من جهة الواقف او من الطلبة أفاده ح (قوله جاز أن
يتقدم من شاء) لان له أن لا يقرعهم اصلاً ح (قوله وأقول من سنه ابن كثير) قال السهودي في جوهر العقدين
روى أن انصار ارجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله وجاء رجل من ثقيف فقال النبي صلى الله عليه وسلم
يا خاتم ثقيف ان الانصار قد سبقك بالمسئلة فاجلس كما نبدأ بأجاجة الانصارى قبل حاجتك اه فعلم منه
أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم وابن كثير تابع في ذلك وأنه لا فرق بين من له معلوم وغيره نعم يمكن الفرق بين ذي
المعلوم وغيره فيما اذا حضر امعا رجح أي فيقرع لوله معلوم ولا يقدم من شاء تأمل (قوله اعتبر أكثرهم)
لا يظهر هذا الا في النصب والانتكاح صلى خلف من يختاره ط لكن فيه تكرار الجماعة وقد مر ما فيه (قوله
اساءوا بلائهم) قال في التارخات ولو أن رجلاً في الفقه والعلم سواه الا ان احدهما أقرأ فقدم القوم الاخر
فقد اساءوا وتركوا السنة ولكن لا يأتون لانهم قدموا رجلاً صالحاً وكذا الحكم في الامارة والحكومة أما
الخلافة وهي الامامة الكبرى فلا يجوز أن يتركوا الافضل وعليه اجماع الامة اه فافهم (قوله مطلقاً)
أي وان كان غيره من الحاضرين من هو أعلم وأقرأ منه وفي التارخات جماعة أضيا في دار يريد أن يتقدم
احدهم ينبغي أن يتقدم المالك فان تقدم واحدا منهم لعله وكبره فهو أفضل واذا تقدم احدهم جاز لان

الظاهر أن المالك يأذن لضيفه إكرامه اه (قوله وصرح الحدادي الخ) أفادت هذا غير خاص بالسلطان
العام والولاية ولا بالقاضي الخاص والولاية بالأحكام الشرعية بل مثلها الوالي وأن الامام الراتب كصاحب
البيت في ذلك قال في الامداد وأما اذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب المنزل
ولو مستأجر او كذا يقسم القاضي على امام المسجد (قوله والمستعير والمستأجر حق) لأن الاعارة
تمليك المنافع والمعبر وان كان له أن يرجع بخلاف المؤجر لكنه ما لم يرجع يبقى المستعير حق والكلام في ذلك لانه
اذا رجع لم يبق العارية وخرجت المسئلة عن موضوعها فافهم (قوله لما مر) أي من قوله لعموم ولايتهما
ولكنه غير مناسب لأن المراد بعموم الولاية عمومها للناس وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول لأن الولاية
لهما في هذه الحالة دون المالك ح (قوله لحديث الخ) هكذا رواه في النهي بالمعنى وعزاه الى الحلبي صاحب
الحلية مع أنه في الحلية ذكره معاقولا ونقله في الجرح عنها (قوله والكراهة عليهم) جرح في الحلية بأن الكراهة
الاولى بحرعية الحديث وتردد في هذه (قوله وبكره تنزيها الخ) لقوله في الاصل امامة غيرهم احب الي
بحر عن المجتبى والمعراج ثم قال في فكره لهم التقدم وبكره الاقتداء بهم تنزيها فان امكن الصلاة خلف غيرهم
فهو افضل والاقتداء اولى من الانفراد (قوله ولو معتقا) يلزمه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازها فان
المعتق عبد باعتبار ما كان اللهم الآن يكون من قبيل عموم الجاز بأن يراد بالعبد من اتصف بالرق وقتا مساويا
كان في الحال او فيما مضى ح (قوله ولعله) أي اعل سبب كراهة المعتق ما قدمناه الخ فان تقديم الحق الاصل
مندوب اليه وتركه مكروه تنزيها فلذا قال اذا انكره الخ وفي نسخة والعلة أي والعلة في كراهة امامة المعتق
أن الحق الاصل اولى بالامامة منه لانه نشأ في الرق مشغلا بخدمة المولى لم يتفرغ للتعليم رقيق (قوله وأعرابي)
نسبة الى الاعراب لا واحد له من لفظه وليس جعما لعرب كما في الصحاح لكن في الرضى الظاهر أنه جمع
فهو سني وهو من يسكن البادية عربيا وجمعا بحر وخصه في المصباح بأهل البدو من العرب (قوله
ومثله الخ) مبنى على أن الاعراب لا يشمل الاجمعي والا فالمناسب ومنه والعلة في الكل غلبة الجهل (قوله
وفاسق) من الفسق وهو الخروج عن الاستقامة ولعل المراد به من يرتكب الكاثر كشارب الخمر والزاني وآكل
الربا ونحو ذلك كذا في البرجندى اسماعيل وفي المعراج قال سبحانه لا ينبغي أن يقتدى بالفاسق الا في الجمعة
لانه في غيرها يجب ما غيره اه قال في الفتح وعليه فيكره في الجمعة اذا تعددت اقامتها في المصر على قول محمد
المفتي به لانه بسبيل الى القول (قوله ونحوه الاعشى) هو سبي البصري ليل ونهارا قاموس وهذا ذكره في النهي
بجنا أخذ من تعديل الاعشى بأنه لا يتوقى النجاسة (قوله أي غير الفاسق) تبع في ذلك صاحب البحر حيث
قال في كراهة امامة الاعشى في المحيط وغيره بأن لا يكون افضل القوم فان كان افضلهم فهو أولى اه ثم ذكر أنه
ينبغي جريان هذا القيد في العبد والاعرابي وولد الرئي ونازعه في النهي بأنه في الهداية علل الكراهة بغلبة الجهل
فيهم وبأن في تقديمهم تنفير الجماعة ومقتضى الشبهة ثبوت الكراهة مع اتقاء الجهل لكن ورد في الاعشى نص
خاص هو اختلافه صلى الله عليه وسلم لابن ابي عمير ومكثوم وعثمان على المدينة وكانا اعميين لانه لم يبق من الرجال
من هو اصلح منهما وهذا هو المناسب لاطلاقهم واقتصارهم على استثناء الاعشى اه وحاصله أن قوله
الآن يكون أعلم القوم خاص بالاعشى أما غيره فلا تنفي الكراهة بعلمه لكن ما يجنبه في البحر صرح به في الاختيار
حيث قال ولو عدت أي علة الكراهة بأن كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الرئي من ولد
الرئدة والاعشى من البصري فالحكم بالفضل اه ونحوه في شرح الملتقى للبهني وشرح درر البحار ولعل وجهه
أن تنفير الجماعة بتقدمه يزول اذا كان افضل من غيره بل التفسير يكون في تقديم غيره وأما الفاسق فقد علاوا
كراهة تقدمه بأنه لا يهتم لامر دينه وبأن في تقدمه للامامة تعظيمه وقد وجب عليهم اها ته شرعا ولا يخفى انه
اذا كان أعلم من غيره لا تزول العلة فانه لا يؤمن أن صلى بهم بغير طهارة فهو كالمبتدع تركه امامته بكل حال
بل مشي في شرح المنية على أن كراهة تقدمه كراهة تحريم لما ذكرنا قال ولذا لم تجز الصلاة خلفه أصلا عند مالك
ورواية عن أحمد فلذا حاول الشارح في عبارة المصنف وحل الاستثناء على غير الفاسق والله أعلم (قوله أي
صاحب بدعة) أي محرمة والا فسد تكون واجبة كنصب الادلة للرد على أهل الفرق الضالة وتعلم النحو
المفهم للكتاب والسنة ومندوبة كاحداث شيوخ رباط ومدرسة وكل احسان لم يكن في الصدر الا قول ومكرهه

(الآن يكون معه سلطان او قاض
يقدم عليه) لعموم ولايتهما
وصرح الحدادي بتقديم الوالي
على الراتب (والمستعير والمستأجر
احق من المالك) لما مر (ولو أم
قوما وهم كارهون ان) الكراهة
(لفساد فيه اولانهم احق
بالامامة منه كره) لذلك تحريما
لحديث ابي داود لا يقبل الله صلاة
من تقدم قوما وهم كارهون
(وان هو أحق لا) والكراهة
عليهم (وبكره) تنزيها (امامة عبد)
ولو معتقا فهستفي عن الخلاصة
ولعله لما قدمناه من تقدم الحق
الاصلي اذا انكره تنزيهه فتنبه
(واعرابي) ومثله تركان واكراد
وعامى (وفاسق واعشى) ونحوه
الاعشى نهر (الآن يكون)
أي غير الفاسق (أعلم القوم) فهو
اولى (ومبتدع) أي صاحب بدعة

مطلب
البدعة خمسة اقسام

وهي اعتقاد خلاف المعروف عن
الرسول لا بمعاندة بل بنوع شبهة
وكل من كان من قبلنا (لا يكفر
بها) حتى الخوارج الذين
يستحلون دماءنا وأموالنا وسب
الرسول وشكروا صفاته تعالى
وجواز رؤيته لكونه عن تأويل
وشبهة بدليل قبول شهادتهم
الاخطائية ومنهم كفرهم
(وان) انكر بعض ما علم من الدين
ضرورة (كفر بها) كقوله ان الله
تعالى جسم كالأجسام وانكاره
حجة الصديق (فلا يصح الاقتداء
به أصلاً) طيفظ (وولد الزنى) هذا
ان وجد غيرهم والافلا كراهة
بجر. بجساً وفي النهر عن المحيط
صلى خلف فاسق أو ميتة قال
فضل الجماعة

كزخرفة المساجد ومباحة كالتوسع بلذذاً لما كل والمشارب والسياب كما في شرح الجامع الصغير للمناوي عن
تهذيب النووي ومثله في الطريقة الحميدة للبركلي (قوله وهي اعتقاد الخ) عزاهذا التعريف في هامش الخزان
الى الحافظ ابن حجر في شرح النخبة ولا ينبغي أن الاعتقاد يشمل ما كان معه عمل اولافان من تدين بعمل لا بد أن
يعتقده كسمع الشيعة على الرجلين وانكارهم المسح على الخفين ونحو ذلك وحينئذ فساوى تعريف الشيعي لها
بأنهما ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم أو عمل أو حال بنوع شبهة
واستحسان وجعل ديناً قوياً وصراطاً مستقيماً اه فافهم (قوله لا بمعاندة) أما لو كان معانداً للادلة
القطعية التي لا شبهة لها فيها أصلاً كان انكار الحديث أمراً وحادث العالم ونحو ذلك فهو كافر قطعاً (قوله بل بنوع شبهة)
أى وان كانت فاسدة كقول منكر الرؤية بأنه تعالى لا يرى بل لاله وعظمته (قوله وكل من كان من قبلنا لا يكفر
بها) أى بالبدعة المذكورة المبنية على شبهة اذ لا خلاف في كفر المخالف في ضروريات الاسلام من حدوث
العالم وحشر الاجساد ونفى العلم بالجزئيات وان كان من أهل القبلة الموابط طول عمره على الطاعات كما في
شرح التحرير (قوله حتى الخوارج) أراد بهم من خرج عن معتقد أهل الحق لا خصوص الفرقة الذين خرجوا
على الامام على رضى الله تعالى عنه وكفروا فيشمل المعتزلة والشيعة وغيرهم (قوله وسب الرسول) هكذا
في غالب النسخ ورأته كذلك في الخزان بخط الشارح وفيه أن سب الرسول صلى الله عليه وسلم كافر قطعاً
فالصواب وسب اصحاب الرسول وقيدهم المحشى بغير النسخين لما سأتى في باب المرتدة أن سبهما أو واحد منهما
كافر أقول ما سأتى محمول على سبهما بلا شبهة لما صرح به في شرح المنية من أن سبهما أو منكر خلافتها اذ ابناء
على شبهة لا يكفر وان كان قوله كفراً في حد ذاته لانهم يشكرون بحجة الاجماع بأنهم هم العصاة فكان شبهة
في الجملة وان كانت باطلة بخلاف من ادعى أن علياً اله وأن جبريل غلط لانه ليس عن شبهة واستفراغ وسع في
الاجتهاد بل محض هوى وتعامه فيه فراجعهم وقد وضعت هذا المقام في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام
شاتم خير الانام أو أحد اصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله لكونه عن تأويل الخ) عله لقوله
لا يكفر بها قال الحق ابن الهمام في اواخر التحرير وجهل المبتدع كالمعتزلة ما نفي ثبوت الصفات زائدة وعذاب
القبر والشفاعاة وخروج من تكب الكبرة والرؤية لا يصلح عذراً للوضوح الادلة من الكتاب والسنة الصحيحة لكن
لا يكفر اذ تمسك باقرآن والحديث والعقل والنهى عن تكفير أهل القبلة والاجماع على قبول شهادتهم ولا شهادة
لكافر على مسلم وعدمه في الخطائية ليس لكفرهم أى بل لتدينهم شهادة الزور لمن كان على رأيهم وحلف أنه
شحز وأورد أن استحابة المعصية كفر واجب اذا كان عن مكاره وعدم دليل بخلاف ما عن دليل شرعى
والمبتدع مخفى في تمسكه لا تكابر والله أعلم بسرا عباداه اه (قوله ومنهم كفرهم) أى منامعشر أهل
السنة والجماعة من كفر الخوارج أى اصحاب البدع والمراد منامعشر الخنزية وأقاد أن المعقد عندنا خلفه
فقد قتل في البحر عن الخلافة فروعاً تدل على كفر بعضهم ثم قال والحاصل أن المذهب عدم تكفيراً أحدهم
اختلفين فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة الخ فافهم (قوله كقوله جسم كالأجسام) وكذا الوهم
بذل كالأجسام وأما لو قال لا كالأجسام فلا يكفر لانه ليس فيه الاطلاق لفظ الجسم الموهوم للنقص فرفعه بقوله
لا كالأجسام فليترك الاجتزاد الاطلاق وذلك معصية وتعامه في البحر (قوله وانكاره حجة الصديق) لما فيه من
تكذيب قوله تعالى اذ يقول لصاحبه ح وفي الفتح عن الخلافة وان انكر خلافة الصديق او عرفه وكافر اه
ولعل المراد انكار استحقاقهما الخلافة فهو مخالف لاجماع العصاة لا انكار وجودها لهما بجر وينبغي تقييد
الكفر بانكار الخلافة بما اذا لم يكن عن شبهة كما مر عن شرح المنية بخلاف انكار حجة الصديق تأمل (قوله
اصلاً) تأكيد وليس المراد به في حالة كذا ولا في حالة كذا اذ ليس هنا احوال ح (قوله وولد الزنى) اذ
ليس له أب بريء وبؤذبه ويعله فيغلب عليه الجهل بجر اولنفرة الناس عنه (قوله هذا) أى ما ذكر من كراهة
امامة المذكورين (قوله ان وجد غيرهم) أى من هو احق بالامامة منهم (قوله بجر بجساً) قد علمت انه موافق
للمنقول عن الاختيار وغيره (قوله نال فضل الجماعة) أقاد أن الصلاة خلفهما اولى من الانفراد لكن لا ينال
كما ينال خلف نبي ورع لحديث من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي قال في الحلبة ولم يجده المخرجون نعم
اخرج الحاكم في مستدركه مرفوعاً عن سركم أن يقبل الله صلاتكم فليؤتمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين

مطلب
في إمامة الأمر

ربكم اه (قوله وكذا تكراه خلف أمره) الظاهر أنها تنزيهية أيضا والظاهر أيضا كما قال الرضوي أن المراد به الصبح الوجه لانه محل الفتنة وهل يقال هنا أيضا إذا كان أعلم القوم بتنفي الكراهة فإن كانت عليه الكراهة خشية الشهوة وهو الاظهر فلا وإن كانت غلبة الجهل او نفرة الناس من الصلاة خلفه فنعم فتأمل والظاهر أن ذا العذار الصبيح المشتهى كالأمر دتا مثل هذا وفي حاشية المدني عن الفتاوى العفصية سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبات ولم يثبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الأمرية وخصوصا قد ثبت له شعرات في ذقنه تؤذن بأنه ليس من مستدري اللحي فهل حكمه في الإمامة كالرجال الكاملين أم لا أجاب سئل العلامة الشيخ أحمد بن يوسف المعروف بابن الشلبي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فأجاب بالحوار من غير كراهة وناهيك به قدوة والله أعلم وكذلك سئل عنها المفتي محمد تاج الدين القلي فأجاب كذلك اه (قوله وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كما سيذكر في الجرح ط (قوله ومفلوج وأبرص شاع برصه) وكذا اعرج يقوم ببعض قدمه فالأقدا بغيره أولى تاريخية وكذا الجرم ببرجندی ومحبوب وحاقن ومن له يد واحدة فتاوى الصوفية عن التحفة والظاهر أن العلة النفرة ولذا قيد الأبرص بالشيوع ليكون ظاهرا لعدم إمكان الكمال الطهارة أيضا في المفلوج والاقطع والمحبوب وكراهة صلاة الحاقن أي يبول ويحوي (قوله وشارب الخمر إلى قوله ومتصنع) تكرار مع قول المتن فاسق ح والتمام من ينقل الكلام بين الناس على جهة الفساد وهي من الكبائر ويحرم على الإنسان قبولها والمرأى من يقصد أن يراه الناس سواء تكاف تحسين الطاعات او لا والمتصنع من يتكلف تحسينها فهو أخص مما قبله ط (قوله ومن أتم بأجرة) بأن استؤجر ليصلي اماما مسنة او شهرا يكذب وليس منه ما شرطه الواقف عليه فانه صدقة ومعونته رضى أي يشبه الصدقة وشبه الأجرة كما سألني أن شاء الله تعالى في الموقف على أن المفتي به مذهب المتأخرين من جواز الاستخار على تعليم القرآن والإمامة والأذان للضرورة بخلاف الاستخار على التلاوة المجردة وبقية الطاعات مما لا ضرورة اليه فانه لا يجوز أصلا كما سبق في كتاب الجارة إن شاء الله تعالى فافهم (قوله لكن في وتر الجراح) هذا هو المعتقد لأن المحققين جرحوا اليه وقواعد المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ إن كان عادته مراعاة مواضع الخلاف جازوا فلا ذكره السندي المتقدم ذكره ح قلت وهذا بناء على أن العبرة لرأى المقتدي وهو الأصح وقبل لرأى الامام وعليه جماعة قال في النهاية وهو أقيس وعليه فيصح الاقتداء وإن كان لا يحتاط كما يأتي في الوتر (قوله إن يتقن المراعاة لم يكره الخ) أي المراعاة في الفرائض من شروط وأركان في تلك الصلاة وإن لم يراع في الواجبات والسنن كما هو ظاهر سياق كلام الجرح وظاهر كلام شرح المنية أيضا حيث قال وأما الاقتداء بالخالف في الفروع كالشافعي فيجوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المقتدي عليه الإجماع إنما اختلف في الكراهة اه فقيد بانفسد دون غيره كما ترى وفي رسالة الاهتداء في الاقتداء لمن لا على القاري ذهب عامة مشايخنا إلى الجواز إذا كان يحتاط في موضع الخلاف والأدلة والمعنى أنه يجوز في المراعى بلا كراهة وفي غيره معها ثم المواضع المهمة للمراعاة أن يتوضأ من القصد والحجامة والتي والاعاف ونحو ذلك لا فيها وسنة عنده مكره عندنا كرفع اليدين في الانتقالات وجه البسمللة واخفاؤها فهذا أو مثاله لا يمكن فيه الخروج عن عهدة الخلاف فكلهم يتبع مذهبه ولا يمنع مشربه اه وفي حاشية الاشباه للغير الرملي الذي يميل اليه خاطري القول بعدم الكراهة إذا لم يتحقق منه مفسد اه وبجنت المحشي انه ان علم انه راى في الفروض والواجبات والسنن فلا كراهة وإن علم تركها في الثلاثة لم يصح وإن لم يدرك شيئا كره لأن بعض ما يجب تركه عندنا بن فعله فالتظاهر أنه يفعل وإن علم تركها في الآخرين فقط ينبغي أن يكره لأنه إذا كره عندنا احتمال ترك الواجب فعند تحفة بالاولى وإن علم تركها في الثالث فقط ينبغي أن يقتدي به لأن الجماعة واجبة فتقدم على ترك كراهة التنزيه اه وسبقه إلى نحو ذلك العلامة البيري في رسالته حتى ادعى أن الانفراد أفضل من الاقتداء به قال اذ لا رب أنه يأتي في صلاته بما تجب الاعادة به عندنا ونستحب لكن رده عليه ذلك غيره في رسالة أيضا وقد اعلمناك ما يؤيد الرد ثم نقل الشيخ خير الدين عن الرملي الشافعي أنه مشى على كراهة الاقتداء بالخالف حيث أمكنه غيره ومع ذلك هو أصل من الأفراد ويحصل له فضل الجماعة وبه أفق الرملي الكبير واعنده السبكي والاسنوي وغيرهما قال الشيخ خير الدين

وكذا تكراه خلف أمره وسفيه ومفلوج وأبرص شاع برصه وشارب الخمر وأكل الربا ونظام ومراء ومتصنع ومن أتم بأجرة قهستاني زاد ابن ملك ومخالف كشافعي لكن في وتر الجرحان يتقن المراعاة لم يكره او عدمها لم يصح وإن شك كره

مطلب
في الاقتداء بشافعي ونحوه هل يكره أم لا

والحاصل أن عندهم في ذلك اختلافا وكل ما كان لهم عليه في الاقتداء بناسخة وفساد أو فضيلة كان لنا مثله عليهم وقد سمعت ما عهده الرملي وأفتي به والفقير أقول مثل قوله فيما يتعلق باقتداء الحنفي بالشافعي والفقير المصنف بسلم ذلك شعر وأنا رملي فقه الحنفي لا مرا بعد اتساق العالمين اه ملخصا أي لا جدال بعد اتفاق عالمي المذهبين وهما رملي الحنفية يعني به نفسه ورملي الشافعية رجمهما الله تعالى فيحصل أن الاقتداء بالخالف المرامي في القرائن أفضل من الانفراد إذا لم يجد غيره والا فلا اقتداء بالموافق أفضل بقي ما إذا تعددت الجماعات في المسجد وسبقت جماعة الشافعية مع حضوره نقل ط عن رسالة لابن نجيم أن الأفضل الاقتداء بالشافعي بل يكره التأخير لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المعتمد إلا إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد أو أذيت الجماعة على وجه مكروه ولأنه لا يخلو الحنفي حالة صلاة الشافعي ما أن يستغل بالرواتب لينظر الحنفي وذلك منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا قمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وأما أن يجلس وهو مكروه أيضا لعارضه عن الجماعة من غير كراهة في جماعتهم على المختار اه ونحوه في حاشية المدني عن شيخ والده الشيخ محمد اكرم وخاتمة المحققين السيد محمد امين مير بادشاه والشيخ اسماعيل الشرواني فانهم وجهوا أن الصلاة مع أول جماعة أفضل قال وقال الشيخ عبد الله العفيف في فتاواه العلفية عن الشيخ عبد الرحمن المرشدي وقد كان شيخنا شيخ الاسلام مفتي بلد الله الحرام الشيخ علي بن جابر الله بن ظهيرة اخني لا يزال يصلي مع الشافعية عند تقدم جماعتهم وكنت اقتدي به في الاقتداء بهم اه وخالفهم العلامة الشيخ ابراهيم البيري بناء على كراهة الاقتداء بهم لعدم مراعاتهم في الواجبات والسنن وأن الانفراد أفضل لو لم يدرك امام مذهبه وخالفهم ايضا العلامة الشيخ رجة الله السندي تلميذ ابن الهمام فقال الاحتياط في عدم الاقتداء به ولو لم رعايا وكذا العلامة الملا علي القاري فقال بعد ما قدمناه عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم ولو كان لكل مذهب امام كما في زماننا فالأفضل الاقتداء بالموافق سواء تقدم أو تأخر على ما استحسنه عامة المسلمين وعمل به جمهور المؤمنين من أهل الحرمين والقدس ومصر والشام ولا عبرة بمن شذ منهم اه والذي يميل اليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالخالف ما لم يكن غير مرار في القرائن لأن كثير من الصحابة والتابعين كانوا ائمة مجتهدين وهم يصلون خلف امام واحد مع تبين مذاهبيهم وأنه لو انتظر امام مذهب بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا عن الجماعة لهم بل يكرهون الجماعة اكل من هذه الجماعة وأما كراهة تعدد الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا الكلام عليها أول الباب والله أعلم بالصواب (قوله تحريرا) أخذه في البحر من الامر بالتخفيف في الحديث الا في قال وهو للوجوب الا لصرف ولادخال الضرر على الغير اه وجزم به في النهر (قوله زائدة على قدر السنة) عزاء في البحر الى السراج والمنشرات قال وذكره في الفتح بحثا لا يكاد يوهمه بعض الائمة فيقرأ بسيرا في الفجر كغيرها اه (قوله لا خلاف الامر بالتخفيف) وهو ما في الصحيحين اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر واعتضه الشيخ اسماعيل بأن تعليل الامر بمجاد كرهه عدم الكراهة اذا رضى القوم أي اذا كانوا محصورين ويمكن جعل كلام البحر على غير المنصورين تأمل (قوله وفي الشر بلاية الخ) مقابل لقوله زائدة على قدر السنة وحاصله أنه يقرأ بقدر حال القوم مطلقا أي ولو دون القدر المسنون وفيه نظر أما أولا فلا يخالف للمنفعة في السراج والمنشرات كما مر وأما ثانيا فلا يخالف القدر المسنون لا يزيد على صلاة اضعفهم لانه كان يفعل صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه يقتدي به الضعيف والسقيم ولا يتركه الا وقت الضرورة وأما ثالثا فلا يخالف ما قاله من أن الله عليه وسلم قال أنت يا معاذ انما كانت زائدة على القدر المسنون قال الكمال في الفتح وقد بحثنا أن التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فانه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقراءته هي المسنونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه الا للضرورة وقراءة معاذ لما قال له صلى الله عليه وسلم ما قال كانت بالبقرة على ما في مسلمان معاذ اذ افتتح بالبقرة فأنصرف رجل فلم يركب صلى وحده وانصرف وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتممت بالناس فاقرا بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرا باسم ربك والليل اذا يغشى لانها كانت العشاء وان قوم معاذ كان العذر متحققا فيهم لا كسل منهم فأمرهم بذلك لذلك كما ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له اوجزت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفنن امته اه ملخصا فقد ظهر من كلامه أنه لا ينقص عن المسنون الا

مطلب
اذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل
الأفضل الصلاة مع الشافعي ام لا

(و) يكره تحريرا (تطويل الصلاة)
على القوم زائدة على قدر السنة
في قراءة وأذكار رضى القوم أو لا
لاطلاق الامر بالتخفيف نهر
وفي الشر بلاية ظاهر حديث
معاذ أنه لا يزيد على صلاة اضعفهم
مطلقا ولذا قال الكمال الا للضرورة
وصح أنه عليه الصلاة والسلام قرأ
بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء
صبي

لنسروا كقراءته بالمعوذتين لبكاء الصبي وظهور من حديث معاذ أنه لا ينقص عن المسنون اضعف الجماعة لانه لم يعين له دون المسنون في صلاة العشاء بل نهى عن الزيادة عليه مع تحقق العذر في قومنا استظهره الشريفي في الحديث وحل عليه كلام الكمال غير ظاهر نعم ذكر في البحر في باب الوتر والنوافل عند الكلام على التراخي معزيا الى المجتبى أن الحسن روى عن الامام أنه اذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيء اه لكنه لا ينافي ما قلنا لانه احسن بقراءة القدر الواجب ولم يسيء أى لم يصل الى كراهة شديدة فتأمل (قوله ويكره تحريما) صرح به في الفتح والبحر (قوله ولو في التراخي) أفاد أن الكراهة في كل ما تشرع فيه جماعة الرجال فرضا ونفلا (قوله لانهم لم تشرع مكررة الخ) قال في الفتح واعلم أن جماعة من تركه في صلاة الجنائز لانها فرضية وترك التقدم مكرره فادار الامر بين فعل المكرره لفعل الفرض أو ترك الفرض لتركه فوجب الاول بخلاف جماعة في غيرها ولو صلوا فرادى فقد تسبق احداهن فتكون صلاة الباقيات نفلا ولا تتفعل بهما مكرره فيكون فراغ تلك موجبا لفساد الفرضية لصلاة الباقيات كتقييد الخامسة بالسجدة لمن ترك القعدة الاخيرة اه ومثله في البحر وغيره ومفاده أن جماعة من ترك الجنائز واجبة حدث لم يكن غيرهن ولعل وجهه الاحتراز عن فساد فرضية صلاة الباقيات اذا سبقت احداهن وفيه أن الرجال لو صلوا منفردين يلزم فيها مثل ذلك فلزم عليه وجوب جماعةهم فيها مع أن المصريح به أن الجماعة فيها غير واجبة فتأمل (قوله لاتعداد) لانها لو أعيدت لوقعت نفلا مكررها ط (قوله بصلاتها) قيد به لان الرجال لم تنعقد صلاتهم ح (قوله الا اذا استخلفها) استثناء من قوله لاتعداد وهذا ليس خاصا بالجنائز بل غيرها مثلها (قوله فتفسد صلاة الكل) أما الرجال والامام فلعدم صحة اقتداء الرجال بالمرأة وأما النساء والمقدمة فلأنهن دخلن في تحريمه كاملا فاذا اتقلن الى تحريمه ناقصة لم يجوز كانهن اتقلن من فرض الى فرض آخر كما في البحر ح وظاهر التعليل يقتضي الفساد ولو كن نساء خلاصا أفاده ابو السعود ط والظاهر التعليل بان الامام يصير مقتديا بخلفيته فتفسد صلاة من خلفه بل باستخلافه من لا يصلح لالمامة فتفسد صلاته فكذلك من خلفه رحى (قوله تنفق الامام) بالمشاة الفوقية لان فاعله الامام وهو هنا مؤث حقى اه وقال من لا على اتمارى يجوز ان تذكر لانه مصدر بمعنى المفعول أى المقتدى به اه وفي النهر هو من يؤتم به ذكر اكل اوانى وفي بعض النسخ الامامة وترك الهاء هو الصواب لانه اسم لا وصف اه (قوله وسطهن) في المغرب الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء مركز الدائرة وبالسكون اسم مهمم لها دخل الدائرة مثلا ولذا كان طرفاها الاول يجعل مبتدأ وقاعلا ومفعولا به الخ وفي ضياء العلوم الوسط بالسكون ظرف مكان والفتح اسم تقول وسط رأسه دهن بالسكون وفتح الطاء فهذا ظرف واذا فتحت السين رفعت الطاء وقلت وسط رأسه دهن فهذا اسم اه قلت وعلمه فيجوز هنا الفتح والسكون لانها اذا وقعت في نصف الصف صدق انهما في الوسط بالسكون وانها عين الوسط بالتحريك ويكون نصبه في الاول على الظرفية وفي الثاني على الحالية لانه بمعنى متوسطة فافهم (قوله فلوتقدمت اثنت) أفاد أن وقوفها وسطهن واجب كما صرح به في الفتح وأن الصلاة صحيحة وانها اذا توسطت لاتزول الكراهة وانما ارشدوا الى التوسط لانه أقل كراهية من التقدم كما في السراج بحر (قوله فينتدمهن) اذ لوصلى وسطهن فسدت صلاته بمعاذتهن لانه على تقدير ذكر كونه ح أى وتفسد صلاتهن ايضا (قوله فيتوسطهم الخ) أشار به الى أن التشبيه بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الامام في الوسط والا فالعراة يصلون قعودا وهو أفضل والنساء قائمات كما في البحر (قوله ولو يجوز للملا) بيان للاطلاق أى شابهة ويجوز انهارا اوللا (قوله على المذهب المفقى به) أى مذهب المتأخرين قال في البحر وقد يقال هذه الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبه فانهم نقلوا أن الشابة تمنع مطلقا اتفاقا وأما البحر فلهذا حضور الجماعة عند الامام الا في الظهور والعصر والجمعة أى وعندهما مطلقا لا فتاه بمنع المجاز في الكل مخالفا للكل فالاعتماد على مذهب الامام اه قال في النهر وفيه نظر بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انه انما معه القيام الحامل وهو فرط الشهوة بناء على أن الفسقة لا يتشرون في المغرب لانهم بالطعام مشغولون وفي الفجر والعشاء نائمون فاذا فرض انتشارهم في هذه الاوقات لغلبة فسقهم كما في زماننا بل تحريم ايها كان المنع فيها اظهر من الظاهر اه قلت ولا يخفى ما فيه من التورية اللطيفة وقال الشيخ اسماعيل وهو كلام حسن الى الغاية

(قوله)

(و) يكره تحريما (جماعة النساء) ولو في التراخي (في غير صلاة الجنائز) لانهم لم تشرع مكررة فلما انفردن تفوتن بفراغ احداهن ولو أتمت فيها رجالا لاتعادل سقوط الفرض بصلاتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه رجال ونساء فتفسد صلاة الكل (فان فعلن تنفق الامام وسطهن) فلو تقدمت اثنت الا لخن فينتدمهن (كالعراة) فيتوسطهم امامهم ويكره جماعةهم تحريما فتح (ويكره حضورهن الجماعة) ولو لجمعة وعبد ووعظ (مطلقا) ولو يجوز لالا (على المذهب) المفقى به لفساد الزمان

(قوله واستثنى الكمال الخ) أى مما اتفق به المتأخرون لعدم العلة السابقة فيبقى الحكم فيه على قول الامام فافهم (قوله ليس معهن رجل غيره) ظاهره أن الخلوة بالاجنية لا تمتنع بوجود امرأة اجنية اخرى وتنقضي بوجود رجل آخر تأمل (قوله كاخته) من كلام الشارح كإثباته في عدة نسخ وكذا يخطئه في الخواص حيث كتبه بالاسود وأفاد أن المراد بالمحرم ما كان من الرحم لما قالوا من كراهة الخلوة بالاخت رضاعا والصهرة الشابة تأمل (قوله او زوجته أو أمته) بالرفع عطفا على رجل او محرم لا بالجر عطفا على اخته لما علت أنه ليس من المتن وجبته فلا حاجة الى دعوى تغليب المحرم فافهم (قوله في المسجد) لعدم تحقق الخلوة فيه وإذا لو اجتمع زوجته فيه لا بعد خلوة كما يأتي رجحى (قوله أما الواحدة فتتأخر) فلو كان معه رجل ايضا يقيمه عن يمينه والمرأة خلفه ما ولو رجلان يقبهما خلفه والمرأة خلفهما يجر وتأخر الواحدة محله إذا اقتدت برجل لا بإمرأة مثله ط عن الميرجندى (قوله على المذهب) خلافا لما عن محمد من أنه يجعل اصابعه عند عقب الامام يجر ويأمره الامام بذلك أى بالوقوف عن يمينه ولو بعد الشروع وأشار اليه بيده لحديث ابن عباس أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه سراج (قوله بل بالقدم) فلو حاذاه بالقدم ووقع سجوده مقتدا عليه لكون مقتدى أطول من امامه لا ينصرف ومعنى المحاذاة بالقدم المحاذاة بعقبه فلا يصح تقدم اصابع المقتدى على الامام حيث حاذاه بالعقب ما لم يقبش التفات بين القدمين حتى لو قبض بحيث تقدم أكثر قدم المقتدى اعظم قدمه لا يصح كما أشار اليه بقوله ما لم يتقدم الخ قال في البحر وأشار المصنف الى أن العبرة انما هو التقدم للرأس فلو كان الامام أقصر من المقتدى يقبض رأس المقتدى قبض الامام يجوز بعد أن يكون محاذيا بقدمه أو متأخرا قليلا وكذا في محاذاة المرأة كما سبأ في وان تفاوت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة للساق والكعب والاصح ما لم يتقدم أكثر قدم المقتدى لا تفصل عنه كافي المجتبى انتهى فإذ ذكره المصنف ليس محاذيا لما تقدمت كفوهم رجحى فافهم وفي التهستاني هذا في غير الموى والعبرة في الموى للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدما رجليه صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدى وغيره انتهى أقول وينبغي أن لا يكون قوله رأسه خلف امامه قيدا بل كذلك إذا ساءه على قياس ما تقدم وينبغي أيضا أن يكون هذا في الموى المقتدى بصحيح او عموم مثله وكان كل منهما قاعدا او مستقبلا ورجلاه الى القبلة أما لو على جنبه فيشترط كون المؤتمر مضطجعا خلف ظهر امامه ولا عبرة للرأس اصلا (تنبيه) افراد القدم في كلام الشارح كغيره فينبغي أن المحاذاة تعتبر واحدة ولم أره صريحا والظاهر أنه لو كان معتمدا على قدم واحدة فالعبرة لها ولو على القدمين فان كانت احدهما محاذية والاخرى متأخرة فلا كلام في الصحة وان كانت الاخرى متقدمة فهل يصح نظرا للمحاذية او لا نظرا للمتقدمة محل نظروا والظاهر الثاني ترجيح المعطى على المبيح كما قالوا فلو كانت احدى قوائم الصديق الحل والاخرى في الحرم وقد رأيت فيه في كتب الشافعية اختلاف ترجيح (فرع) قال في منية الفتى اقتدى على سطح وقام بهذا رأس الامام ذكر الحلواني أنه لا يجوز والسرخصي يجوز (قوله كره انصافا) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لتعليقها في الهداية وغيرها بمخالفة السنة وقوله في الكافي جاز وأساسه وكذا نقله الزيلعي عن محمد لكن قدمنا في أول بحث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم في أن الاسامة دون الكراهة والخش منها ووقفنا بينها بأنهم دون كراهة التحريم والخش من كراهة التنزيه فراجعهم (قوله والزائد خلقه) عدل تعالى للوقاية عن قول الكنز والاشان خلقه لانه غير خاص بالاثنتين بل المراد ما زاد على الواحد اثنتان فافهم حكم الاكثر بالاولى وفي التهستاني وكيفيته أن يقف احدهما بمحاذاته والاخر بيمينه إذا كان الزائد اثنتين ولو جاء ثالث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث وهكذا ١٢ وفيه إشارة الى أن الزائد لو جاء بعد الشروع يقوم خلف الامام وتأخر المقتدى الاول ويأتى غامنه قريبا (قوله كره تنزيها) وفي رواية لا يكرهه والاولى اصح كما في الامداد (قوله وتحريرا) لو أكثر أفاد أن تقدم الامام اصف واجب كما أفاده في الهداية والفتح (قوله كره اجماعا) أى للمؤتمر وليس على الامام منها شيء وتخلص من الكراهة بالقهرى الى خلف ان لم يكن المحلل ضيقا على الظاهر وانظر هذا مع قوله لو كان مع الامام واحد على الدكان والباقي دونه لا يكره وقد تروى المخالفة بأن تكون الثانية موضوعا إذا كان المؤتمر خلفه ط أقول لم أر الصريح بالواحد وانما صرحوا بكرهه انفراد الامام على

واستثنى الكمال بحسب المجاز

المتفانية (كانكره امامة الرجل

لهم في بيت ليس معهن رجل غيره

ولا محرم منه) كاخته (او زوجته

او أمته اما اذا كان معهن واحد

عن ذكر أو أمتهن في المسجد لا)

يكره بجر (ويقف الواحد) ولو

صبيأما الواحدة فتتأخر (محاذيا)

اي مساويا (لبن امامه) على

المذهب ولا عبرة بالراس بل بالقدم

فلا صغرا فالاصح ما لم يتقدم أكثر

قدم المؤتمر لا تفسد فلو وقف عن

يساره (كره) انصافا (وكذا)

يكره (خلفه على الاصح) الخالفة

السنة (والزائد) يقف (خلفه)

فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريما

لو أكثر ولو قام واحد بجنب الامام

وخلفه صف كره اجماعا

مطلب

هل الاسامة دون الكراهة والخش

منها

الذكان ولو كان معه بعض القوم لا يكره فيمكن التوفيق بحمل البعض على جماعة من القوم فلا ينافي ما هنا
وأيضاً قد صرحوا بكرة قيام الواحد وحده وان لم يجد فرجة تأمل (تنبيه) اذا اقتدى بامام فجاء آخر فقدم
الامام موضع سجوده كذا في مختارات النوازل وفي التمهيدات عن الجلابي أن المقتدى يتأخر عن الميم الى
خلف اذا جاء آخر اه وفي الفتح ولو اقتدى واحداً بآخر فجاء ثالث يجذب المقتدى بعد التكبير ولو جذب قبل
التكبير لا يضركه وقبل تقدم الامام اه ومقتضاه أن الثالث يقتدى متأخراً ومقتضى القول بتقدم الامام
انه يقوم بحجب المقتدى الاول والذي يظهر أنه ينبغي للمقتدى التأخر اذا جاء ثالث فان تأخره ولو اجذبه الثالث
ان لم يحضر افساد صلاته فان اقتدى عن يسار الامام بشير اليه ما بالتأخر وهو أولى من تقدمه لانه متبوع ولا ت
الاصطفاف خلف الامام من فعل المقتدين لا الامام فالاولى شانه في مكانه وتأخر المقتدى ويؤيده ما في الفتح
عن صحيح مسلم قال جابر سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام يصلي فحفت حتى قنت عن يساره فأخذ
بيدي فادارني عن يمينه فجاء ابن مخر حتى قام عن يساره فأخذ بيديه جميعاً فدفننا حتى اقامنا خلفه اه وهذا
كلمه عند الامكان والاعتين الممكن والظاهر أيضاً أن هذا اذا لم يكن في القعدة الاخيرة والاقتدى الثالث
عن يسار الامام ولا تقدم ولا تأخر (قوله الخلل) هو انقراج ما بين الشئين قاموس وهو على وزن جبل ط
(قوله ويقف وسطاً) قال في المعراج وفي مبسوط بكر السنة أن يقوم في المحراب ليعتدل الطرفان ولو قام
في احد جانبي الصف يكره ولو كان المسجد الصفي "بحسب الشئى وامثلاً المسجد يقوم الامام في جانب الخائط
ابستوى القوم من جانيه والاصح ما روى عن ابي حنيفة انه قال اكره أن يقوم بين السارين او في زاوية او في
ناحية المسجد والى سارية لانه خلاف عمل الامة قال عليه الصلاة والسلام فسطوا الامام وسطاً والخلل ومتى
استوى جانيه يقوم عن يمين الامام ان امكنه وان وجد في الصف فرجة ستدها والا تنظر حتى يجي آخر فيقفان
خلفه وان لم يجي حتى ركع الامام يختار أعم الناس بهذه المسئلة فيجذبه ويقفان خلفه ولو لم يجد عالماً يقف
خلف الصف يجذوا الامام للضرورة ويوقف منفرداً بغير عذر تصح صلاته عندنا خلافاً لاجد اه (تنبيه)
يفهم من قوله والى سارية كراهة قيام الامام في غير المحراب ويؤيده قوله قبله السنة أن يقوم في المحراب وكذا
قوله في موضع اخر السنة أن يقوم الامام ازا وسط الصف ألا ترى أن المحارب ما نصبت الاوسط المساجد
وهي قد عنت لمقام الامام اه والظاهر أن هذا في الامام الراتب لجماعة كثيرة لا يلزم عدم قيامه في الوسط
فلو لم يلزم ذلك لا يكره تأمل (فرع) ذكر في البدائع في بحث الصلاة في الكعبة أن الأفضل للامام أن يقف في مقام
ابراهيم (قوله وخبر صفوف الرجال اولها) لانه روى في الاخبار أن الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة ينزلها
أولاً على الامام ثم تنجا وزعته الى من يجذاه في الصف الاول ثم الى المسلمين ثم الى الميسر ثم الى الصف الثاني
وتمامه في البحر (تنبيه) قال في المعراج الأفضل أن يقف في الصف الاخر اذا خاف ابداء احد قال عليه
الصلاة والسلام من ترك الصف الاول مخافة أن يؤذي مسلماً اضعف له اجر الصف الاول وبه أخذ أبو حنيفة
ومحمد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكانه خلاف اه أي لو تركه مع عدم خوف الايداء وهذا الوجه قبل
الشروع فلو شرعوا وفي الصف الاول فرجة له خرق الصفوف كما يأتي قريباً وفي حاشية الاشباه للعموى عن
المختبرات عن النصاب وان سبق احد الى الصف الاول فدخل رجل أكبر منه سناً أو أهل علم ينبغي أن يتأخر
ويقدمه تعظيماً له اه فهذا يفيد جواز الاشارة بالقرب بلا كراهة خلافاً للشافعية وقال في الاشباه لم أره
لا يحايتا ونقل العلامة البيرى فروعاته على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان
بهم خصاصة وما في صحيح مسلم من انه عليه الصلاة والسلام انى بشراب فنسرب منه وعن يمينه اصغر القوم وهو
ابن عباس وعن يساره اشياخ فقال عليه الصلاة والسلام للغلام تأذن لي في أن اعطى هؤلاء فقال الغلام
لا والله فاعطاهم الغلام اذ لا ريب أن مقتضى طلب الاذن مشروعية ذلك بلا كراهة وان جاز أن يكون غيره افضل
اه أقول وينبغي تقييد المسئلة بما اذا عارض تلك القرية ما هو افضل منها كاحترام أهل العلم والاشياخ كما افاده
الفرع السابق والحديث فانه ما يدل ان على أنه افضل من القيام في الصف الاول ومن اعطاء الايمان له الحق
وهو من على الميم فيكون الاشارة للقرية انتقالاً من قرية الى ما هو افضل منها وهو الاحترام المذكور ما لو ائز على
مكانه في الصف من الامن ليس كذلك يكون أعرض عن القرية بلاداع وهو خلاف المطلوب شرعاً وينبغي أن يحمل

(ويصف) أي يصفهم الامام بان
ياصرهم بذلك قال الشعبي وينبغي
أن ياصرهم بأن يتراصوا ويسدوا
الخلل ويسدوا ما كبهم ويقف
وسطاً وخبر صفوف الرجال اولها

مطلب
في كراهة قيام الامام في غير المحراب

مطلب
في جواز الاشارة بالقرب

مطلب

في الكلام على الصف الأول
في غير جنازة ثم وثم ولو صلى على
وقوف المسجدان ووجد في صفه
مكانا كرهه كقيامه في صف خلف
صف فيه فرجة قلت وبالكراهة
أيضا صرح الشافعية قال
السيوطي في بسط الكف في انعام
الصف وهذا الفعل مقوت لفصلية
الجماعة الذي هو التضعيف
لا لاصل بركة الجماعة فتضعفها
غير ركبتها وبركاتها هي عود بركة
الكامل منهم على الناقص اه
ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني
له فرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث
من سدة فرجة غفر له وصح خباركم
البنك مناسك في الصلاة وبهذا
يعلم جهل من يستمسك عند دخول
داخل يجنبه في الصف وينظر انه
رباعا بسط في الصركن نقل المصنف
وغيره عن القنية وغيرهما بما يخالفه

عليه ما في النهر من قوله واعلم أن الشافعية ذكروا أن الأشار بالقرب مكروه كالأول فلما أقمت
آثره وقواعدا لا تأباه اه (نبيه آخر) قال في البحر في أبواب الجمعة تمكلموا في الصف الأول قبل هو خلف
الامام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة وبه أخذ الفقيه ابو الليث لانه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة
فلا تتوصل العامة الى نيل فضيلة الصف الأول اه أقول والظاهر أن المقصورة في زمانهم اسم لبيت في داخل
الجدار القبلي من المسجد كان يصلي فيها الامراء الجمعة ويمنعون الناس من دخولها خوفا من العذوة على هذا
اختلف في الصف الأول هل هو ما يلي الامام من داخلها أم ما يلي المقصورة من خارجها فأخذ الفقيه بالشأن
توسعة على العامة كيلا تفوتهم الفضيلة ويعلم منه بالاولى أن مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج
الحائط القبلي يكون الصف الأول فيها ما يلي الامام في داخلها وما اتصل به من طرفها خارجا عنها من أول
الجدار الى آخره فلا ينقطع الصف بينهما كما لا ينقطع بالمئبر الذي هو داخلها فيما يظهر وصرح به الشافعية وعليه
فلو وقف في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الأول من خارجها يكون مكروها ويؤخذ من تعريف
الصف الأول بما هو خلف الامام أي لا خلف مقعد آخر أن من قام في الصف الثاني بجدار باب المئبر يكون من
الصف الأول لانه ليس خلف مقعد آخر والله تعالى أعلم (قوله في غير جنازة) أما فيها فآخرها اظهارا للتواضع
لأنهم شفعاء فهو أحرى بقبول شفاعتهم ولأن المطلوب فيها تعدد الصفوف فلو فضل الأول امتنعوا عن التأخر
عند قتلهم رجتي (قوله ثم وثم) أي ثم الصف الثاني افضل من الثالث وفي الجنازة ما يلي الاخير افضل
مما تقدمه رجتي (قوله كره) لأن فيه تركا لكال الصفوف والظاهر أنه لو صلى فيه المبلغ في مثل يوم الجمعة
لاجل أن يصل صوته الى أطراف المسجد لا يكره (قوله كقيامه في صف الخ) هل الكراهة فيه تنزيهية أو تحريمية
ويرشد الى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعته قطعة الله ط بقي ما أذاري القرحة بعد ما احرم هل يمشي
اليهالم أراه صريحا وظاهر الاطلاق نعم وبغيره مسئلة من جذب غيره من الصف بكافة صلاته فانه يذبح له أن يجيبه
لتتفي الكراهة عن الجاذب فشيء لئني الكراهة عن نفسه اولى فتأمل ثم رأيت في مفسدات الصلاة من الخلطة
عن الذخيرة ان كان في الصف الثاني فرأى فرجة في الاول فمشى اليها لم تفسد صلاته لانه مأور بالمراسة قال
عليه الصلاة والسلام تراصوا في الصفوف ولو كان في الصف الثالث تفسد اه اي لانه عمل كثير وظاهر التعليل
بالأمر انه يطلب منه المشي اليها تأمل (فائدة) قال في الاشياء اذا ادرك الامام راكعا فشرعه لتحصيل
الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف اه أما لو لم يدرك الصف الاخير فلا يقف وحده بل يمشي اليه
ان كان فيه فرجة وان فاتته الركعة كما في آخر شرح المنية مع الاشارة بان ترك المكروه اولى من ادراك الفضيلة تأمل
وبشدة له أن ابابكرة رضي الله عنه ركع دون الصف ثم دعب اليه فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا
ولا تعد (قوله وهذا الفعل مقوت الخ) هذا مذهب الشافعية لأن شرط فنيصلة الجماعة عندهم أن تؤدى
بلا كراهة وعندنا نبال التضعيف وبنا فيه مقتضى الكراهة او الحرمة كالأول صلاها في أرض مغصوبة رجتي
ونحوه في ط (قوله لتقصيرهم) يفيد أن الكلام فيما اذا شرعوا في القنية قام في آخر صف وبينه وبين الصفوف
مواضع خالية فلما دخل أن يبين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المارة بين يديه دل عليه
ما في الفردوس عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرجة في صف فليست هاء بنفسه فان لم يفعل
فتمارت فليخط على رقبته فانه لا حرمة له اي فليخط المارة على رقبته من لم يستد الفرجة اه (قوله أليكنكم مناسك
في الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصلي لان له ط عن المساوى (قوله
كأبسط في البحر) أي تغلا عن فتح القدير حيث قال وينظر أن فسخه له رياء بسبب أن ينحرك لاجله بل ذالعا
على ادراك الفضيلة واقامة لسدة الفرجات المأمور بها في الصف والا حديث في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله
لكن نقل المصنف وغيره الخ) استدراك على ما استنبطه في البحر والفتح من الحديث بأنه مخالف للمقول
في المسئلة وعبرة المصنف في المنع به اه أن ذكره لوجده آخر قنأ اخر الاصح لا تفسد صلاته وفي القنية قبل المصل
منفردا تقدم تقدم بأمراه ودخل رجل فرجة الصف فتقدم المصلي حتى وسع المكان عليه فسدت صلاته وبقي
أن يكتم ساعة ثم يتقدم برأى نفسه وعمله في شرح القدوري بأنه امتثال لغير أمر الله تعالى أقول ما تقدم
من تصحيح صلاة من تأخر عما يفيد تعجيل عدم الفساد في مسألة القنية لانه مع تأخره يجذب لانه لا تفسد صلاته

ولم يفصل بين كون ذلك بامر ام لا الا ان يجعل على ما اذا تأخر لا بامر فتكون مسئلة اخرى تتأمل ١١ كلام
المصنف وحاصله انه لا فرق بين المستثنين الا ان يدعى حل الاولى على ما اذا تأخر بمجرد الجذب بدون امر والثانية
على ما اذا فسح له بامر فتفسد في الثانية لانه امتثل امر المخلوق وهو فعل مناف للصلاة بخلاف الاولى (قوله
فهل ثم فرق) قد علمت من كلام المصنف انه لو تأخر بدون امر فيهما فلا فرق بينهما ويكون التصحيح واردا فيهما
وان تأخر بالامر في احدهما فهناك فرق وهو اجابته امر المخلوق فيكون موضوع المستثنين مختلفا وهذا قد
ذكر الشربلالي في شرح الوهبانية ما مر عن القنية وشرح القدوري ثم رده بأن امثاله انما هو لا مر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يضتر ١٢ لكن لا يخفى انه تبقى المخالفة بين الفرعين ظاهرة وكان الشارح لم يحزم بصفة
الفرق الذي ابداه المصنف فلذا قال فليجتر وجزم في مكروهات الصلاة وفي مقصداتها بما في القنية تبعا لشرح
المنية وقال ط لوقيل بالتفصيل بين كونه امتثل امر الشارع فلا تضديد بين كونه امتثل امر الدا خل امر اعادة
لظاهرة من غير نظر لامر الشارع فتفسد لكان حسنا (قوله ظاهره يم العبيد) اشار به الى أن البلوغ مقدم على
الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم يليني منكم ولو الا احلام والنهي أي البالقون خلافا لقوله ابن امير حاج حيث
قدم الصبيان الاحرار على العبيد البالغين ١٣ ح عن البحر نعم يقدم البالغ الحر على البالغ العبد والعبي
على الصبي العبد والحرّة البالغة على الامّة البالغة والصبيّة الحرّة على الصبيّة الامّة بجر (قوله فلو واحد دخل
الصف) ذكره في البحر بحثا قال وكذا لو كان المتقدم رجلا وصديقا يصفهما خلفه لحديث انس فصفت انا واليتيم
وراءه والعجوز من وراءنا وهذا بخلاف المرأة الواحدة فانها تأخر مطلقا كالتعدادات للحدث المذكور (قوله
اشاعش) لان المتقدم اذا ذكر أو انى او خشي وعلى كل فاما بالغ او لا وعلى كل فاما حر او لا ١٤ ح فبقدم
الاحرار البالغون ثم صبيانهم ثم العبيد البالغون ثم صبيانهم ثم الاحرار الخنثى الكبار ثم صغارهم ثم الارقاء
الخنثى الكبار ثم صغارهم ثم الخرا الكبار ثم صغارهم ثم الاماء الكبار ثم صغارهم ثم كافى الخلية (قوله لكن لا يلزم
الخ) جواب عما قلنا من الخلية من جعل الخنثى اربعة صفوف لان المراد بيان الصفوف الممكنة على الترتيب
المذكور في المتن وان لم يصح كلها ما في الامداد من أنه لا تصح محاذاة الخنثى مثله ولا تأخره عنه لاحتمال اوثقه
المتقدم واحد المتأخرين ثم قال فيشترط أن تكون الخنثى صفا واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل لمنع المحاذاة
وهذا مما من الله بالنسبة له ١٥ فذا ذكره الشارح جواب لا اعتراض فافهم وقد ظهر أن الصفوف
الصحيحة تسعة لكن ذكر ح أنه سبأ في اشتراط التكليف في افساد صلاة من حاذته امرأة وخنثى كالمرأة
كافى الامداد والتقدم في حكم المحاذاة بل هو من أفرادها كافى البحر فيثبت فلا يشترط جعل الخنثى صفا واحدا
الا اذا كانوا بالغين فيجعلهم صفا واحدا الاحرار والعبيد سواء بشرط الفرجة او الحائل اما الصبيان منهم
فيجعل أحرارهم صفا آخر ثم ارقاؤهم صفا ثالثا جيمنا للحرية لانعدام الفساد بمحاذاة بعضهم لبعض أو بالتقدم
بجلاف البالغين منهم وعليه فتكون الصفوف احدى عشر هذا حاصل ما ذكره المحشى فافهم أقول وقد صرح
في القنية بأن اقتداء الخنثى بمثله روايتان وأن رواية الجواز استحسان لا قياس ١٦ ويلزم من رواية الجواز
انه لا تفسد صلاته بمحاذاته لمثله ولا تقدمه عليه بالقفا وغيره وعلى هذا فلا حاجة الى ما مر عن الامداد نعم جزم
الشارح في سبأ في تعاليج رواية عدم الجواز فتأمل (قوله ونخصه الزيلعي الخ) حيث قال المعتبر
في المحاذاة السابق والكعب في الاصح وبعضهم اعتبر التقدم ١٧ فعلى قول البعض لو تأخرت عن الرجل ببعض
القدم تفسد وان كان سابقا وكعبها متأخرا عن سابقه وكعبه وعلى الاصح لا تفسد وان كان بعض قدمها محاذيا
لبعض قدمه بأن كان أصابع قدمها عند كعبه مثلاً تأمل هذا ومقتضى قوله ونخصه الزيلعي أن قوله ولو بعضو
واحد خارج عما ذكره الزيلعي فيكون قولنا ثالثا في المسئلة كافهم في البحر وظاهر كلام الزيلعي أنه ليس
في المسئلة قول ثالث والا لذكره بل المراد بالعضو من المرأة قدمها ومن الرجل أى عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على
في النهاية ونصه شرطنا المحاذاة مطلقا للتناول كل الاعضاء او بعضها فانه ذكر في الخلاصة محالا على فوائد
القاضي ابي علي النسبي رحمه الله تعالى المحاذاة أن يحاذى عضو منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على
الظلة ورجل بمحاذاتها اسفل منها ان كان يحاذى الرجل شيئا منها تفسد صلاته وانما عين هذه الصورة لتكون
قدم المرأة محاذية للرجل لان المراد بقوله أن يحاذى عضو منها هو قدم المرأة لا غير فان محاذاة غير قدمها لشيء

ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسئلة
من جذب من الصف فتأخر فهل
ثم فرق فليجتر (الرجال) ظاهره
يم العبيد (ثم الصبيان) ظاهره
تعدد هم فلو واحد دخل الصف
(ثم الخنثى ثم النساء) قالوا
الصفوف الممكنة اثنا عشر لكن
لا يلزم صحة كلها المعاملة الخنثى
بالأخر (واذا حاذته) ولو بعضو
واحد ونخصه الزيلعي بالساق
والكعب

من الرجل لا يوجب فساد صلاته نص على هذا في فتاوى الامام قاضي خان في اواسط فصل من يصح الاقتداء به
ومن لا يصح وقال المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قدماه بجذاه قدم الزوج لا يجوز صلاتهما بالجماعة
وان كان قدماها خلف قدم الزوج الا انها طويلة فتقع رأس المرأة في السجود وقبل رأس الزوج جازت صلاتهما
لان العبرة بالقدم ألا ترى أن صيد الحرم اذا كان رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل أخذه وان كان على
العكس لا يحل انتهى كلام النهاية ونقله في السراج وأقره وفي الفهستاتى المحاذاة أن تساوى قدم المرأة شياً
من أعضاء الرجل فالقدم مأخوذة في منعه ومنه على ما نقل عن المطرزي فتاواه غير قدمها لوضعه غير مفسدة
ا هـ فقد ثبت بما ذكرناه وجود المحاذاة بالتقدم في مسألة الظلة المذكورة خلافاً لما زعمه في البحر وأنه لا فرق بين
التعبير بالعضو وبالقدم خلافاً لما زعمه في البحر أيضاً وأنه لو اقتدت به متاخرة عنه بقدمها صححت صلاتهما وان لم
منه محاذاة بعض أعضائهم القدمة او غيره في حالة الركوع او السجود لان المانع ليس محاذاة أى عضو منها الاى
عضو منه ولا محاذاة قدمه لاى عضو منها بل المانع محاذاة قدمها فقط لاى عضو منه (تنبيه) اعترض
في البحر نفسير المحاذاة بما ذكره الزيلعي بأنه قاصر لانه لا يشمل التقدم وقد صرح جواباً أن المرأة الواحدة تفسد
صلاة الثلاثة اذا وقعت في الصف من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها فالتفسير الصحيح للمحاذاة ما في المجتبى
المحاذاة المفسدة أن تقوم بجنب الرجل من غير حائل او قدماه ا هـ واجاب في النهي بأن المرأة انما تفسد صلاة
من خلفها اذا كان محاذياً لها كما يقده به الزيلعي وذكره في السراج ايضا وسرح به الحاكم الشهيد في كافيته ا هـ
وباقى تمامه قريباً (قوله امرأة) مفهومة أن محاذاة الخلفى المشكل لانفسد به صريح في التتارخانية
(قوله ولو امرأة) ومثلها الخلفى كما قد سناه عن الامداد ح ولا وجه لمبالغته بالامة ولعلها ولو آتته بها المضمير
ط وعبارته في الخزان ولو محرمه او زوجته وخرج به الامر ا هـ (قوله كبت تسع مطلقاً) يفسره لاحقه
قال في البحر واختلفوا في حد المشتبهة وصحح الزيلعي وغيره أنه لا اعتبار بالسن من التسبع على ما قيل والتسبع
وانما المعتبر أن تصلح للجماع بأن تكون عبله خفمة والعبلة المرأة التامة الخلق ا هـ فكلام الشارح غير معتمد
لانه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان بنت تسع لا تطبق الوطء ط (قوله او فرجة تسع رجلاً) معطوف على
حائل ولكنه منقون لوصفها بالجله ا هـ ح وفي معراج الدراية لو كان بينهما فرجة تسع الرجل واسطوانة قيل
لا تفسد وكذا اذا قامت امامه وبينهما هذه الفرجة ا هـ واستشكل في البحر بما انفقوا على نقله عن اصحابنا
من أن المرأة تفسد صلاة رجلين من جانبها واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وكذا المرأة ان والثلاث وكذا
تفسد صلاة من خلفها قالوا واحدة تفسد من خلفها صلاة رجل ولو كانتا اثنتين فصلتا رجلين ولو ثلاثاً فصلتا ثلاثة
ثلاثة الى آخر الصفوف ولو كن صفين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال قال ووجه اشكاله أن الرجل
الذى هو خلفها او الصف الذى هو خلفه بينه وبينها فرجة قدر مقام الرجل وقد جعلوا الفرجة كالحائل فيمن
عن جانبها وخلفها فغير أن يحمل على ما اذا كان خلفها من غير فرجة محاذياً لها بحيث لا يكون بينه وبينها
قدر مقام رجل ولهذا قال في السراج ولو قامت وسط الصف تفسد صلاة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
وواحد خلفها بهذا انما دون الباقي فقد شرط أن يكون من خلفها محاذياً لها لا احتراز عن وجود الفرجة وكذا
صرح به الزيلعي والحاكم الشهيد ا هـ ملخصاً وقد مناه نحو قريباً عن النهروا فادى النهري أيضاً أن اشتراط
المحاذاة للفساد ليس خاصاً بتقدم المرأة الواحدة بل الصف من النساء كذلك أى فحيت لم يحاذهن صفوف الرجال
فلا فساد والحاصل أن المراد من افساد صلاة من خلفها أن يكون محاذياً لها من خلفها أى بأن يكون مساوياً
لها غير منحرف عنها بمئة او بسيرة قدر مقام الرجل لا مطلق كونه خلفها ومرااد البحر من تعيين الحمل على المحاذاة
ما ذكرناه وليس مراده بالمحاذاة ما فهمه المحشى من قيام الرجل خلفها بأن يكون وجهه الى ظهرها قريباً منها بحيث
لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل لان مرادهم انها تفسد صلاة رجل من الصف الذى خلفها ولا بد من وجود
فرجة بين الصفين اكثر من قدر مقام الرجل وهذا منشأ الاشكال وقد استشهد صاحب البحر على جوابه بعبارة
السراج وغيرها مما فيه التصريح بالصفوف فعلم أن مراده اشتراط محاذاتها من خلفها في الصف المتأخر فتعين
جلها على ما ذكرناه والالزام أن لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة ثلاثة
رجال من الصف الذى خلفهن فقط دون باقي الصفوف فانهم (قوله في صلاة وان لم تعد) أشار الى تعميم

(امرأة) ولو أمة (مشتبهة) حالاً
كبت تسع مطلقاً وعثمان وسبع
لو خفمة أو ما ذى كيجوز (ولا حائل
بينهما) أقله قدر ذراع في غلط اصعب
او فرجة تسع رجلاً (في صلاة)
وان لم تعد كبتا ظهرها على جسر

الصلاة بما ذكره الفقه مستأنى بقوله فرضية أو نافذة واجبة أو سنة أى تطوع أو فرضية فى حق الإمام تطوع
فى المقدمين قال وفيه إشارة إلى أن محاذاة المجنونة لا تفسد لأن صلاتها ليست بصلاة فى الحقيقة (قوله على
الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره فسدت صلاتها ما ا هـ ح وهذا بناء على قولهم أنه لا يبطل أصل الصلاة
بطلان وصفها فإذا لم تصح صلاتها ظهرا صحقت نفلا فهي متحدة من حيث أصل الصلاة وإن زاد عليها الإمام
يوصف الفرضية فقوله وإن لم يتحد بهنى صورة باعتباريتها وأما على قول محمد بأنه يبطل الأصل بطلان الوصف
فلا تفسد صلاة من حاذته لأنها ليست بمصالية وقد جعله فى البحر خلاف المذهب وسياق الكلام فيه وأما ما فى
المنع من قوله أنه مفترع على بقاء أصل الصلاة عند فساد الاقتداء فكأنه سبق قلم لأن الاقتداء صحيح وإنما فسدت
نيتها الفرضية وبقي اقتداؤها فى أصل صلاة الإمام وهو النفل وإن زاد عليها الإمام يوصف الفرضية كما قلنا
أفاده الرحق (قوله وسيجي) أى فى قوله وإذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه فى صلاة نفسه (قوله مطلقا)
وهى ما عهد منا جارة الرب سبحانه وتعالى وهى ذات الركوع والسجود أو الأبناء للعدو بحر (قوله خرج الجنازة)
وكذا سجدة التلاوة كما فى شرح المنية وغيره وينبغى إخراجها بقوله فى صلاة وينبغى الحاق سجدة الشكر بها وكذا
سجود السهو وعدم تحقق المداة فيه بالقدم والساق حالة القيام تأمل (قوله لمحاذاة الخ) الأولى ذكره بعد قوله
تحريمية كما فعل فى شرح المنية لأن الاحتراز عن هذه الصورة بتقييد الاشتراك بالتحريمية كما سئذ كراه لم يطبق
الاشتراك والافلا اشتراك فى اتحاد الصلاة مثلا موجود فيها (قوله أنيس فى صلاتها) بأن صليها منفردين أو مقترنين
أحدهما بامام لم يقتضيه الآخر شرح المنية (قوله مكروهة) الظاهر أنها تحريمية لأنها مظنة الشهوة
والكراهة على الطارى ط قلت وفى معراج الدراية ذكر شيخ الإسلام مكان الكراهة الاساءة والكراهة أخفش
ا هـ (قوله تحريمية) الاشتراك فى التحريمية أن تنبى صلاتها على صلاة من حاذته أو على صلاة إمام من حاذته بحر
وعلمت محترزه بما ذكرناه آنفا (قوله وإن سبقت ببعضها) أى الصلاة فلا يشترط أن تدرك أوّل الصلاة فى الصحيح
بل لو سبقتها بركة أو ركعتين لمحاذته فيما أدركت تفسد عليه بحر وسواء كبرت قبل المحاذى أو معه أو بعده
ح (قوله وأداء) بأن يكون أحدهما ماما للآخر أو يكون إماما فيما يؤدونه حقيقة كالمدرك أو حكا
كاللاحق ح والأولى أن يقول وتأدية للتأدية لمقابلته للقضاء مع أنها تفسد فى كل صلاة نهر وأورد
صدر الشريعة هنا شيئين أحدهما أن ذكر الاداء يعنى عن التحريمية إذ لا توجد الشركة فى الاداء بدون الشركة
فى التحريمية فانهما أن الشركة فى التحريمية غير شرط فإن الإمام إذا استخف رجلا فاقتدت المرأة بالخليفة
وحاذت رجلا بمن اقتدى بالإمام الأول فسدت صلاة الرجل مع أنه لا شركة بينهما فى التحريمية وأجاب فى النهر
عن الأول بأنهم ذكروا الشركة فى التحريمية لأن الشركة فى الاداء تتوقف عليها وقرى بين النصيب على الشئ
وبين كونه لازما لشيء وأجاب عنه أيضا فى شرح المنية بأنه احتراز عما لو اقتدى كل منهما بامام غير الذى اقتدى
به الآخر فى صلاة واحدة لأنهما اشتركا أداء لانه صدق عليهما أن إماما فيما يؤدونه لكنهما لم يشتركا فى التحريمية
ا هـ أقول وفيه نظر لأن المراد أن يكون إماما إماما واحدا تأمل وأجيب عن الثاني بأن الشركة ثابتة بين الإمام
والمأموم تقدير بناء على أن تحريمية الخليفة مبنية على تحريمية الإمام الأول فحصل المشاركة بينهما فى التحريمية (قوله
كلا حقين) أى أحدهما أمرأة فلو حاذته فى حال الاداء فسدت صلاته ولو بعد فراغ الإمام لاشتراكهما
فى الصلاة أداء حكا (قوله بخلاف المسبوقين) محترز قوله وأداء فانهم وإن اشتركا فى التحريمية لم يشتركا أداء
لأن المسبوق منفرد فيما يقضى الا فى مسائل ليست هذه منها كما سياتى ومثله لو كان أحدهما مسبوقا
والآخر لاحقا كما أفاده ح وأما لو كانا مسبوقين لاحقين فقال فى الفتح فيه تفصيل فانهم لو اقتدوا فى الثالثة
فأخذوا فذهبوا فمضوا ثم حاذته فى القضاء إن كان فى الأولى أو الثانية وهى الثالثة والرابعة للإمام تفسد لوجود
الشركة فيهما لأنهما فهما للاحقان وإن حاذته فى الثالثة والرابعة فلا عدهما لأنها مسبوقة وهذا بناء على أن
اللاحق المسبوق يقضى وجوبا أولا ملحق به ثم ما سبقت به وباعتباره تفسد وإن صح عكسه عندنا خلافا لغير
ا هـ قال فى النهر وينبغى أنه أن نوى قضاء ما سبق به أولا أن يعكس حكم المسئلة ا هـ (قوله والمحاذاة
فى الطريق) معطوف على المسبوقين أى لا تفسد أيضا إذا حاذته فى الطريق للطهارة فيما إذا سبقه ما أهدت
فى الأصح لأنهما غير مشيئة تخيل بالقضاء بل باصلاح الصلاة لا بحقيقةتها وإن كانا فى حرمتهما أذ حقيقتها قيام وقرأه

على الصحيح سراج فإنه يصح
نفلا على المذهب بحر وسيجي
(مطلقة) خرج الجنازة (مشتركة)
محاذاة المصلى لاصل ليس فى
صلاتها مكروهة لا مفسد فنج
(تحريمية) وإن سبقت ببعضها
(وأداء) ولو حكا كلاحقين بعد
فراغ الإمام بخلاف المسبوقين
والمحاذاة فى الطريق (واشتركت
إليهم)

فلو اختلفت كما في جبرف الكعبة
وابسلة مظلة فلا فساد (لهيئة
صلاته) لومكفا والالا (ان نوى)
الامام وقت شروعه لا بعده
(امامتها) وان لم تكن حاضرة
على الظاهر ولو نوى امرأة معينة
او النساء الا هذه عملت نيته (والا)
ينوها (فسدت صلاتها) كالواشار
اليها بالتأخير فلم تأخر لتركها
فرض المقام فتح وشرطوا كونها
عاقلة وكونهما في مكان واحد
في ركن كامل فالشروط عشرة
(وبحاجة الامر للصحيح) المشتق

الحول ليس شيء من ذلك ثابتاً فلم توجد التبركة اداءاً ومما في الفتح (قوله كما في جبرف الكعبة) قيد به اذ لا يمكن
المحاذاة مع اختلاف الجهة في خارجها فافهم (قوله وليس له مظلة) بأن صلياً بالتحري كل منهما الى جهة
(قوله فسدت صلاته) جواب قوله واذا حاذته اي فسدت صلاته دونها ان لم يكن اماماً ما نهر فلو كان اماماً
فسدت صلاة الجميع الا اذا اشار اليها بالتأخير كما يأتي قال في نجر وأشار بقوله فسدت صلاته الى انها الواقعة بتدبير
مقارفة لتكبيره محاذية له وقد نوى امامتها لم تنعقد تحريمه وهو الصحيح كما في الخاتمة لان الفساد للصلاة اذا حازن
الشروع منع من الانعقاد (قوله لومكفا) لان فساد صلاة الرجل لكونه هو المخاطب بتأخيرها فاذا لم يؤخرها
فقد ترك فرض المقام قال في الفتح وفيه أي في هذا التعليل اشارة الى اشتراط العقل والبلوغ فان الخطاب
انما يتعلق بأفعال المكلفين كذا في بعض شروح الجامع فلا تفسد صلاة الصبي بالمحاذاة على هذا اهـ (قوله
ان نوى امامتها) قال في البحر هذا القيد مستغنى عنه بذكر الاشتراط السابق وأقول غير خاف أنه لا يفهم منه
اشتراط النية وان استلزمه بعد العلم بذلك نهر (قوله لا بعده) ظاهره أن صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه
الصورة لانه يقتدر في البقاء ما لا يقتدر في الابتداء ط أقول وفي القضية راجع الى شرف الائمة ونية الامام امامة
النساء فتعبر وقت الشروع لا بعده اهـ وظاهره أن ذلك شرط في صحة اقتدائها فلونوى امامة المرأة بعد شروعه
لم يصح اقتداؤها فلا تفسد صلاته من حاذته تأمل (قوله على الظاهر) هو استظهار من صاحب البحر بعد حكايته
روايتين في المسئلة وبؤيده أن الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع حكى الاشتراط بتل (قوله عملت نيته)
فلا تفسد الصلاة ولا غير المعينة لعدم صحة اقتدائها (قوله فسدت صلاتها) ظاهره انها لا تصير شارعة
في الفرض ولا في نفل أيضاً وحكى في القضية في الثاني روايتين أي بناء على ما سبأ في من أنه اذا فسد الاقتداء على
يصح شروعه في صلاة نفسه ام لا وسبأ في الكلام عليه (نبيه) ظاهره الملاحظة أنه لا تصح صلاتها بلا نية الامام
امامتها في الجمعة والعيدين أيضاً فالنية شرط فيهما أيضاً قال في النهرويه قال كثير الأئمة انما ذكره على عدمه فيما
وهو الاصح كما في الخلاصة وجعل الزيلعي الاكثر على الاشتراط واجمعوا على عدسه في الجنازة اهـ وظاهر
عود النعمير في صلاتها على المرأة المحاذية أي لامام او مقتدائها بالوقت غير محاذية لا حذصم اقتدائها
وان لم ينوها الا اذا نوى امامة النساء كما في القهستاني وحينئذ فلا يشترط لصحة اقتداء المرأة نية الامام امامتها
الا اذا كانت محاذية والا فلا يشترط وقدّم المصنف في بحث النية أن فيه اختلافاً وقدّمنا هناك عن الحلبي انه
يشترط أن لا تقتدم بعد ونحاذي احداً من امام او مأوم فان تقدمت وحاذت لا يبقى اقتدائها ولا تتم
صلاتها اهـ وذكر في النهاية هنا أن هذا قول ابي حنيفة الاول وظاهره أن قوله الاخير اشتراط النية مطلقاً
والعمل على التأخير كما لا يخفى ولهذا اطلق في متن المختار قوله ولا تدخل المرأة في صلاة الرجال الا أن ينويها
الامام ومثله في متن الجمع (قوله كالواشار اليها بالتأخير الخ) قال في الفتح وفي الذخيرة والمهبط اذا حاذته بعد
ما شرع ونوى امامتها فلا يمكنه التأخير بالتقدم خطوة او خطوتين للكرهاة في ذلك فتأخيرها بالاشارة وما شبه
ذلك فاذا فعل فقد أخره لزمها التأخر فان لم تفعل فقد تركت حينئذ فرض المقام فتفسد صلاتها دون اهـ
واستفيد من قوله بعد ما شرع انها لو حضرت قبل شروعه ونوى امامتها محاذياً لها وقد أشار اليها بالتأخير تفسد
صلاته فلا اشارة بالتأخر انما تنفع اذا حضرت بعد الشروع ناوياً امامتها قال ط والظاهر أن الامام ليس
بقيد اهـ أي فلو حاذت المقتدى بعد الشروع وأشار اليها بالتأخر ولم تأخر فسدت صلاتها دون اهـ وينبغي
أن يعده في الشروط بأن يقال ولم يشر اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه وينبغي أن يكون هذا في المرأة
البالغة أما غيرها فغير مكلفة بفرضية المقام تأمل (قوله وشرطوا كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة
لان المخنونة لا تنعقد صلاتها نهر وقدّمناه عن القهستاني (قوله وكونهما في مكان واحد) حتى لو كان
احدهما على دكان علو قائمة والاخر على الارض لا تفسد صلاته شرح النية وهذا وان كان معلوماً من المحاذاة
الآن المشايخ ذكروه ايضاً ما نهر عن المعراج (قوله في ركن كامل) أي في اداء ركن بالفعل عند محمد
وعند أبي يوسف مقدار الركن والذي في الخاتمة المحاذاة مفسدة قلت او كثر قال في البحر وظاهر اطلاق
المصنف اختياره (قوله فالشروط عشرة) بل اكثر بزيادة ما قدمه من كون الذي حاذته مكشاً وبزيادة
ما قدمناه من عدم اشارة اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه (قوله الصحيح المشتق) انما قيد بذلك لانه

على خلاف والا فغيره لا يفسد بالاتفاق (قوله غير معلول بالشهوة) أي أيسر على الفساد الشهوة ولذا افسدنا
 بالجواز الشهوة وبالحرم كآفته وبنته وأما عدم الفساد فحين لم تبلغ حد الشهوة كبت سبع فقصورها عن درجة
 النساء فكان الامر بتأخيرهن غير شامل لها فظاهر هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ولا يصح اقتداء الخ) المراد
 بالمرأة الاثني الشامل للبالغة وغيرها كما أن المراد بالخنثى ما يشبهها أيضا وأما الرجل فان أراد به البالغ اقتضى
 بجهوه صحته اقتداء الصبي بالمرأة والخنثى وان اريد به الذكر أفاد عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي وكلاهما غير
 واقع فالصواب في العبارة أن يقال ولا يصح اقتداء ذكر باثني وخنثى ولا رجل بصبي ح عن شيخه السيد علي
 البصير أقول والحاصل أن كلام من الإمام والمقتدى اما ذكر أو اثني أو خنثى وكل منها ما بالغ وغيره فالذكر
 البالغ تصح إمامته للكل ولا يصح اقتداءؤه بالجنس والاثني البالغة تصح امامته لللاثني مطلقا فقط مع الكراهة
 ويصح اقتداءؤها بالرجل ويثبتهما بالخنثى البالغ ويكره لاحتمال انوثته والخنثى البالغ تصح امامته للاثني مطلقا
 فقط لا للرجل ولا للمثله لاحتمال انوثته وذكورة المقتدى ويصح اقتداءؤه بالرجل بالجنس ولا باثني مطلقا لاحتمال
 ذكوره وأما غير البالغ فان كان ذكرا تصح امامته لمثله من ذكر أو اثني وخنثى ويصح اقتداءؤه بالذكر مطلقا وان كان
 اثني تصح امامته للمثله فقط أما الصبي فيجوز له ويصح اقتداءؤها بالكل وان كان خنثى تصح امامته للاثني ومنسلة
 للبالغة ولا لذكر أو خنثى مطلقا ويصح اقتداءؤه بالذكر مطلقا فقط هذا ما ظهر لي أخذنا من القواعد (قوله
 ولو في جنازة) بيان للاطلاق الرجوع الى الاقتداء بالصبي قال الاستروشنى الصبي إذا تم في صلاة الجنازة
 ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من أهل أداء الفرض ولكن يشكل رد السلام
 اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه أقول مقتضى تعليقه أنه لا يسقط الوجوب عن البالغين بصلاته
 على الجنازة وحده فضلا عن كونه اماما وقد ذكر في شرح التحرير أنه لم يقف على هذا في كتب المذهب وإنما ظاهر
 اصول المذهب عدم السقوط اه أي اتولهم ان الصبي ليس من أهل الوجوب أقول ويشكل على ذلك ما مر
 من مسئلة السلام ونصريحهم بجواز أدان الصبي المراهق بلا كراهة مع أنه قيل بأن الاذان واجب والمشهور
 أنه سنة مؤكدة قريصة من الواجب في حق الاثم ونصريحهم بأنه لو خطب صبي له نشور يوم الجمعة وصلى
 بالناس بالغ جاز ونصريحهم بأنه يحل ذبحته اذا كان يعقل الذبح والتسمية أي يعلم انها مأور بها وكذا ما صرح
 به الاستروشنى من أن الصبي اذا غسل الميت جاز اه أي يسقط به الوجوب فسقوط الوجوب بصلاته على
 الميت أولى لانها دعاء وهو أقرب للاجابة من المكلفين ولعل معنى قولهم انه ليس من أهل الوجوب أنه غير مكلف
 به ولا ينافي ذلك وقوعه واجبا وسقوط الوجوب عن المكلفين بفعله يؤيد ذلك ما صرح به في النسخ من باب المردة
 من أنهم اتفقوا على أن الصبي لو أقر بالشهادتين يقع فرضا ولا يلزمه تجديد اقرار آخر بعد البلوغ حتى على قول
 من ينفي وجوب الايمان على الصبي فصار كالما قبل لا تجب الجمعة عليه ولو صلاها سقط فرضه اه ولا يقال ان
 ذلك في الاسلام لانه لا يتدخل به فلا يقع الفرض لاننا نقول المراد اثبات أنه من أهل أداء الفرض وقد ثبت بذلك
 بمقال مثله في صلاة الجنازة لانه لا ينافيها أيضا والاكتفاء بأذانه وخطبته وتسميته وردة السلام دليل على
 الاكتفاء بصلاته على الجنازة نعم بشكل ما لو صلى في الوقت ثم بلغ فيه فانه يعيدها للوقوع الاولى نقلا وقد يجاب
 بأنه لما كان الميت آخر الوقت وهو فيه بالغ لزمه اعادةها لوجود سبب الوجوب عليه والوقت الذي صلى فيه ليس
 سببا للوجوب فكانه صلى قبل سبب الوجوب في حقه فلم يمكن جعلها فرضا أما صلاة الجنازة فان سببها حضورها
 وهو موجود قبل بلوغه فأمكن وقوعها فرضا منه تأمل وهذا كله فيما لا يشترط فيه البلوغ فلا يراد به لو لم يلزمه
 الحج فاني بعد البلوغ لان حجة الاسلام من شرطها البلوغ والحزبة بخلاف الحج الذلل ومن هذا يظهر أنه لا تصح
 امامته في الجنازة أيضا وان قلنا بصحة صلاته وسقوط الواجب بها عن المكلفين لان الامامة للبالغين من شروط
 صحتها البلوغ هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فاعتنمه فانك لا تطرف به في غير هذا الكتاب واخذ الله الملك الوهاب
 (قوله ونفعل في الاصح) قال في الهداية وفي التراجم والسنن المطلقة جوزه شيئا لم يبلغ ولم يجوزه مشايخنا
 ومنهم من حقق الخلاف في النقل المطلق بين أبي يوسف ومحمد واختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها اه والمراد
 بالسنن المطلقة السنن الرواتب والعدد في احدي الروايتين وكذا الوتر والكسوف والاستسقاء عندهما فصح
 (قوله بمجنون مطبق) بكسر الباء والنسبة مجازية لان المأطق هو الجنون لا الجنون فهو كقولك ضرب مؤلم

مطلب
 الواجب كفاية هل يسقط بفعل
 الصبي وحده

(لا يفسد على المذهب) تضعيف
 لما في جامع المحمدي ودرر البحار
 من الفساد لانه في المرأة غير معلول
 بالشهوة بل بترك فرض المقام كما
 حقه ابن الهمام (ولا يصح اقتداء
 رجل بامرأة) وخنثى (وصبي
 مطلقا) ولو في جنازة ونفعل على
 الاصح (وكذا لا يصح الاقتداء
 بمجنون مطبق او متقطع

فان المولم هو الضارب لا الضرب وانما يصح الاقتداء به لانه لا صلاة له لعدم تحقق النية ولعدم الطهارة (قوله في غير حالة افاقته) وأما في حالة الافاقه فيصح كما في الجرح عن الخلاصة وظاهره أنه لا يصح ما لم يتحقق افاقته قبل الصلاة حتى لو علم منه جنون وافاقته ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وينبغي أنه لو علمت افاقته بعد جنونه أن يصح ولا عبرة باحتمال عود الجنون استصحابا للأصل وهو الصحة لأن الجنون مرض عارض (قوله او معتوه) هو الناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وقد جعلوه في حكم المصبي (قوله ومعدور بمثله الخ) أي ان التحد عذرهما وان اختلف لم يجز كافي الزيلعي والفتح وغيرهما وفي السراج مانعه وبصلى من به سلس البول خلف مثله وأما اذا صلى خلف من به السلس وانفلت ربح لا يجوز لأن الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحد اهـ ومثله في الجوهره وظاهر التعديل المذكور أن المراد من الاتحاد العذر الاتحاد الاثر لاتحاد العين والاتحاد يكفيه في الثبيل أن يقول وأما اذا صلى خلف من به انفلت ربح ولكن عليه أن يقول في التعديل لا اختلاف عذرهما ولهذا قال في البحر وظاهره أن سلس البول والجرح من قبيل التحد وكذا سلس البول واستطلاق البطن اهـ أي لاتحادهما في الاثر من حيث ان كلا منهما حدث ونجاسة وان كان السلس ليس عين الجرح لكن اعترض في النهر ذلك بأنه يقتضي جواز اقتداء ذي سلس بذي انفلت وليس بالواقع لاختلاف عذرهما اهـ وهو مبني على أن المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر ما في شرح النية الكبير وكذا صرح في الحلية بأنه لا يصح اقتداء ذي سلس بذي جرح لا يرى اوبالعكس وقال كما هو المذهب فانه يجوز اقتداء معدور بمثله اذا التحد عذرهما لان اختلف اهـ وبه علم أن الاحسن ما في النهر وأنه كان ينبغي للشارح مناجته على عارته وأن ما قاله هنا تابع فيه صاحب البحر وكذا ما مشى عليه في الخرائج حيث قال اقتداء المعدور بمثله صحيح ان التحد عذرهما كذا سلس بمثله او بذي جرح او باطلاق لأن اختلف كذا انفلت بذي سلس لأن مع الامام حدثا ونجاسة اهـ فانه خلاف المذهب كما علمت (قوله وما في المجتبى) مبتدأ خبره قوله لا ينبغي أي لا احتمال الحيض أي ما في المجتبى مفسر بكذا (قوله الاقتداء بالخالف) كذا في بعض النسخ وسقط من بعض النسخ لفظة الاقتداء (قوله لا احتمال الحيض) أي واحتمال ذكورة المقابلة وثبوته الامام ثم ان هذا في الضالة ظاهر وقد صرح به في القنية بقوله ومن جواز اقتداء الضالة بالضالة فقد غلط غلطا فاحشا لاحتمال اقتداءها بالحيض اهـ وأما في المستحاضة فشكل لأن المستحاضة حقيقة لا تتحمل أن تكون حائضا كن تجاوزدهما على عشرة في الحيض أو أربعين في النفاس الا أن يراد بهما نحو المبتدأة قبل تمام ثلثة ايام فانهم ساءت ترك الصلاة بمجرد رؤيتها الدم فان تم ثلثا فبها والاقصت فهي قبل الثلاث يحتمل حالها الحيض والاستحاضة وكذا المعتادة اذا تجاوزت الدم على عادتها فانها يحتمل أن ينقطع لعشرة فتكون حائضا ولا كثر فتكون مستحاضة فلا يجوز لمثلها الاقتداء بهما وقال الرحي في الذي رأيته في المجتبى واقتداء المستحاضة بالمستحاضة يجوز والضالة بالضالة لا يجوز كالخفي المشكل بالمشكل اهـ وهذه الاشكال فيها ولعل نسخة صاحب البحر محرقة وبهوه عابا تأمل اهـ لكن الذي في القهستاني موافق لما هنا هذا وقد ذكر في القنية روايتين في الخفي المشكل (قوله فلو اتقي) أي الاحتمال ح (قوله بغير حافظ لها) شمل من يحفظها او أكثر منها لكن بطن مفسد للمعنى لما في البحر الاثني عندنا من لا يحسن القراءة المفروضة وعند الشافعي من لا يحسن الفاتحة (قوله ولا اتقي بأخرس) أما اقتداء آخرس بأخرس أو اتقي بآتمى فصحيح ط عن أبي السهود (قوله فصيح عكسه) تفريع على التعليل لأن قدرة الاثني على التصريح دليل على انه أقوى حالا من الآخرس فصيح اقتداء الآخرس به دون عكسه ومفهومه أنه اذا لم يقدر صرح اقتداء كل منهما بالآخر تأمل (قوله اتفاقا) بخلاف الاثني اذا اتما ومارتا فان صلاة الكل فاسدة عند الامام لأن الاثني يمكن أن يجعل صلاته بقراءة اذا اقتدى بقارئ لأن قراءة الامام له قراءة وليست طهارة الامام وسترة طهارة وسترة الاموم حكما فاقترقا بحر (قوله وكذا ذبح بمثله وبصحيح) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى مثله وصحبا فان التقدير وكذا الوأتم ذبح مثله وصحبا وأتم بتعدي بنفسه ح (قوله بعاجز عنهما) أي بمن يوحى بهما قائما وقاعدا بخلاف ما لو أمكاه فاعدا فصيح كاسيأت قال ط والعبرة بالبحر عن السجود حتى لو يحجز عنه وقد روى الركوع أو ما (قوله وبمفترض فرض آخر) سواء تغاير الفرضان اسما او صفة كعلى ظهر أو من صلى ظهر اليوم بخلاف ما اذا فاتتهم صلاة واحدة من يوم واحد

في غير حالة افاقته وسكران) او معتوه ذكره الحلبي (ولا طاهر بمعدور) هذا (ان قارن الوضوء الحدث او طرا عليه) بعده (وصح لو توضأ على الانقطاع وصلى كذلك) كذا اقتداء بجهنم صدم من خروج الدم وكذا اقتداء امرأه بتلها وصبي بمثله ومعدور بمثله وذو عذرين بذي عذر لا عكسه كذا انفلت ربح بذي سلس لأن مع الامام حدثا ونجاسة وما في المجتبى الاقتداء بالمماثل صحيح الا ثلثة الخفي المشكل والضالة والمستحاضة أي لاحتمال الحيض فلو اتقي ص (و) لا (حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها) وهو الاثني ولا اثنى بأخرس لقدرة الاثني على التحريم فصيح عكسه (و) لا (مستور عورة بعار) فلو أتم العاري عريانا ولا بسن فصلاة الامام وعمله جائزة اتفاقا وكذا ذبح بمثله وبصحيح (و) لا (قادر على ركوع وسجود بعاجز عنهما) لبناء القوى على الضعيف (و) لا (مفترض بمنفعل وبمفترض فرض آخر)

قوله بالخالف كذا بخطه والذي في نسخ الشارح بالمماثل ولعله الاصول فتأمل اهـ

فانه يجوز وكذا الوصل ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقتدى به آخر في الاخيرين لان الصلاة واحدة وان كان هذا قضاء لا يقتدى بوجوه (قوله لان اتحاد الصلاتين الخ) قد منا اول الباب (بني اتحادهما (قوله وصح ان معاذ الخ) أي صح عندنا وتترج وهو جواب عما استدل به الشافعي على جواز الترتيب بالنفل وهو ما في الصحيحين ان معاذ كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الاخرة ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة والجواب ان معاذ لما شكاه قومه قال له صلى الله عليه وسلم يا معاذ لا تكن فتانا اما ان تصلي معي واما ان تحقف على قومك رواه احمد قال الحافظ ابن تيمية فيه دلالة على منع اقتداء المنترض بالنفل لانه يدل على أنه متى صلى معه امتعت امامته وبالإجماع لا تمتنع امامته بصلاة النفل معه فعلم أن الذي كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفل اه وقال الامام القرطبي في المفهم الحديث يدل على أن صلاة معاذ مع النبي صلى الله عليه وسلم كانت نافله وكانت صلاته بقومه هي القرية وتقامه في حاشية نوح افندي وفتح القدير (قوله ولا ناذر يستدل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف ح (قوله لان كلا الخ) على ذلك الاخيرين فان المنتدور فرض او واجب ورجع الشرع الى الاول فافهم (قوله الا اذا نذر احدهما الخ) بأن قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المندورة التي نذرها فلان شرح المنية (قوله للاتحاد) لانه لما نذر مندورة صاحبه فكأنه ما نذر صلاة بعينها بخلاف ما اذا نذر كل منهما صلاة لان ما وجبه كل منهما ما نذره غير ما وجبه الاخر وليس مندورا احدهما أقوى من الآخر (قوله لان المندورة أقوى) أي من المحلوف عليها فانها لا يخرج بالحلف عن كونها نافله ألا ترى أنه باق على الخيار شاء صلى وبر في يمينه وان شاء ترك وكفر ولذا اجاز اقتداء ما عطف بالحالف وبالمستفل وما وقع في المنع تبعاً للبحر من أن الوجوب فيها عارض غير صحيح ولذا اضرب عنه الشارح رجلي أقول يؤيد هذا ما صرحوا به في كتاب الايمان من أن المحلوف عليه ان كان فرضا وجب البر أو معصية وجب الحث او غيره خيرا ترج الحث وان تساوى ترج البر تأمل (قوله فصع عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز ط (قوله بخالف) عطف على الناذر الذي تضمنه قوله عكسه والتقدير فصع اقتداء حالف بناذرو بخالف ح وصورة الحلف بها كما في الخلاصة أن يقول والله لاملين ركعتين بحر وانما صح اقتداء حالف بخالف لما علمته من انها لا يخرج بالحلف عن كونها نافله فكان اقتداء مستفلاً عطفه وعمله في شرح المنية بقوله لان الواجب هو البر فثبتت الصلاتان نفلا في نفسهما اه تأمل (قوله وبمستفل) عطف على قوله بخالف أي صح اقتداء الحالف بالمستفل لان المحلوف عليه نفل ح وقوله في البحر وقد يقال انها واجبة لتحقيق البر فينبغي أن لا تجوز خلف المستفل اه علمت جوابه (قوله ومصلبا) تنبيه مصل وهو مبتدأ خبره قوله كذا ذرين يعني فلا يصح اقتداء احدهما بالآخر لاختلاف السبب فان طواف احدهما غير طواف الآخر كما في البحر ح وعلى الحاشية من أنه يصح بمنزلة اقتداء المتطوع بالطاهر أنه مبنى على القول بسنية ركعتي الطواف ويؤيده ما يجتهد في البحر بقوله وينبغي أن يصح الاقتداء على القول بسنيتهما (قوله صح الاقتداء) أي للاتحاد فكان كذا ذرا احدهما عين ما نذره الآخر ح (قوله لان افسداهما منفردين) لاختلاف السبب كالناذرين (قوله والفرق لا ينجي) هو أن الامام منفرد في حق نفسه ولا يصير اماما الا باقتداء غيره به فيصير منفردين وأما المقتدى فلا يصح صلاته الا بنية الاقتداء والاقتداء لا يصح بمن نوى بناء صلاته على غيره (قوله بينهما) وكذا لاحق بمسبوق وعكسه ح (قوله الاقتداء في موضع الانفراد) هذا يجري في اقتداء المسبوق بمسبوق ولاحق وقوله عكسه يعني الانفراد في موضع الاقتداء يجري في اقتداء اللاحق باللاحق او مسبوق فان اللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه فكانه انفراد أو لا عن امامه ثم اقتدى فصح أنه انفراد في موضع الاقتداء ح (قوله ولا مسافر بغير الخ) أي ولا يصح اقتداء مسافر بغير الخ وبان ذلك أن صلاة المسافر قابلة للتأمام مادام الوقت باقيا بأن ينوي الإقامة أو بأن يقتدى بغيره بغير الإمامه ويتم إبقاء السبب وهو الوقت أما اذا خرج الوقت فقد تقررت في ذمته ركعتين فلا يمكن اتئامها بإقامة أو غيرها حتى انه يقضيها في بلد ركعتين فإذا اقتدى بعد الوقت بغيره احرم بعد الوقت اوفيه لا يصح لما قلنا وما يأتي بخلاف ما اذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لما قلنا (قوله فيما تغير بالسفر) احتراز عن التغير والمغرب فانه يصح في الوقت وبعده لعدم تغيره (قوله فخرج) معطوف على قوله اوفيه لان والعاطفة قائمة مقام العامل وهو احرم وقوله فاقتدى

لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا وصح أن معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفلا وبقومه فرضا (و) لا ناذر يستدل ولا يجفترش ولا بناذر لان كلا منهما ما كنت فرضا اخر الا اذا نذرا احدهما عين مندورا الاخر للاتحاد (و) لا ناذر بخالف لان المندورة أقوى فصع عكسه وبخالف وبمستفل ومصلبا ركعتي طواف كذا ذرين ولو اشرت كافي نافله فأفسداهما صح الاقتداء لان افسداهما منفردين ولو صلبا الظاهر ونوى كل امامة الاخر صح لان نوبا الاقتداء والفرق لا ينجي (و) لا لاحق (و) لا مسبوق بينهما لما تقر أن الاقتداء في موضع الانفراد مفسد كعكسه (و) لا مسافر بغير بعد الوقت فيما تغير بالسفر كالظاهر سواء حرم المقيم بعده الوقت اوفيه فخرج فاقتدى المسافر

معطوف على احرم (قوله بل ان احرم) أى المسافر المقتدى بالمقيم وعبر بأحرم بدل اقتدى لينبه على أن مجزأ ادراك التحريم في الوقت كاف في صحة الاقتداء ولزوم الامتثال فانهم (قوله فيكون) تفريع على عدم التعبير ح (قوله باقتدائه) الباء للتصوير (قوله في شفع اول او ثان) نشر مرتب أى أنه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الاول يكون اقتداء مفترض بمنفصل في حق القعدة الاولى فانها فرض على المسافر لانها آخر صلاته نقل في حق المقيم لانها اولى في حقه وأطلقوا النقل هنا على ما ليس بفرض وهو الواجب لان النقل الزيادة والواجب زائد على الفرض واذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداء مفترض بمنفصل أيضا في حق القراءة لانها فرض بالنسبة الى صلاة المسافر نقل للمقيم سواء قرأ المقيم في الاولين وهو ظاهر أو في الاخرين فقط لان محلها الاوليان فتلحق به منما فعلوا الاخرين عنها حكم ولا يرد اقتداء المتنقل بالمفترض لما في النهاية من انها أخذت حكم الفرض تعاملا للصلاة الامام ولذا الوافدا بعد الاقتداء يقضيها أربعة (تنبيه) يؤخذ من هذا أنه لو اقتدى بمقيم من مسافر وأتم بهم بلائحة اطاعة وتابوه فسدت صلواتهم لكونه منطلقا في الاخرين بنه على ذلك العلامة الشرنبلالي في رسالته في المسائل الاثني عشرية وذكر انها وقعت له ولم يرها في كتاب قلت وقد نقلها الرمي في باب المسافر عن الظهيرية وسند كرها هذا أيضا (قوله ولا نازل براكب الخ) وكذا عكسه والعله في هذه المسائل اختلاف المكان وانما يصح لو كان معه على دابة واحدة لا تصاحبه كما في الامداد وايضا في اقتداء النازل بالراكب مانع آخر وهو كونه اقتداء من ركع ويسجد بمن يوحى بما اذا كان النازل موميا أيضا ثم ان هذا دليل على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء وان لم يكن فيه اشتباه حال الامام لان الاشتباه انما يتبرر في الحائل لا في اختلاف المكان كما سيأتى بتحقيقه بعون الله تعالى فانهم (قوله ولا غير الاثني عشر) هو بالثناء المثلثة بعد اللام من اللغ بالتحرير قال في المغرب هو الذى يتحول لسانه من السين الى التاء وقبل من الراء الى الغين او اللام والياء زاد في القاسموس او من حرف الى حرف (قوله على الاصح) أى خلافا لما في الخلاصة عن الفضلي من انها جائزة لان ما يقوله صار لعله ومثله في التاتارخانية وفي الظهيرية وامامة الاثني عشرية تجوز وقيل لا ونحوه في الخاتمة عن الفضلي وظاهره اعتقادهم الصحة وكذا اعتقاد صاحب الحلية قال لما أطلقه غير واحد من المشايخ من أنه ينبغي له أن لا يؤتم غيرهم ولما في خزنة الاكمل وتكره امامة الفافاء اه ولكن الاحوط عدم الصحة كما مشى عليه المصنف ونظمه في منظومته تحفة الاقران. وأنتى به الخير الرمي وقال في فتاواه الرابع المقتى به عدم صحة امامة الاثني عشرية ممن ليس به لغة وأجاب عنه بأبيات منها قوله

امامة الاثني عشر للمغايير * تجوز عند البعض من اكابر
وقد أباه اكثر الاصحاب * لما لغيره من الصواب

وقال أيضا

امامة الاثني عشر للفسيج * فاسدة في الرابع الصحيح

(قوله دائما) أى في آناء الليل واطراف النهار فإدام في التصحيح والتعلم ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة كما في المحيط وغيره قال في الذخيرة وانه مشكل عندى لأن ما كان خافقه فالعبد لا يقدر على تعبيره اه وتعامه في شرح المنية (قوله حقا) أى بذلا حقا فهو مفروض عليه ط (قوله فلا يؤتم الا مثله) يحتمل أن يراد المثلية في مطلق اللغ فيصح اقتداء من يدل الراء الملهة غينا مجبة عن يدلها لا ما وأن يراد مثلية في خصوص الاثني عشر فلا يقتدى من يدلها غينا الا بمن يدلها غينا وهذا هو الظاهر كاختلاف العذر فليراجع ح (قوله اذا أمكنه الاقتداء بمن يحسنه) أى يحسن ما يلغ هو به أو يحسن القرآن وهذا مبنى على أن الاى اذا أمكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام ستعرفه وعلى ما اذا ترك جهده لماعلمت من أنه مادام في التصحيح ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة ولا بد أيضا من تقييده بما اذا لم يقدر على قراءة قدر الفرض مما لا يلغ فيه فان قدره على قراءة المفروض مما لا يلغ فيه أو قرأ ما لا يلغ فيه (قوله او ترك جهده) أى وصلى غير مؤتم ولم يقدر على قراءة المفروض مما لا يلغ فيه أو قرأ ما لا يلغ فيه فانها تصح وان ترك جهده (قوله او وجد قدر الفرض الخ) أى وصلى غير مؤتم ولم يقرأه والاصح وفي الاول والحبية ان كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذها لافتحة الكتاب فانه لا يدع قراءتها في الصلاة

مطلب
في الاثني عشر

(بل) ان أحرم (في الوقت)
نخرج صح (وأتم) تبعا لامامه
أما بعد الوقت فلا تغير فرضه
فيكون اقتداء بمنفصل في حق
قعدة او قراءة باقتدائه في شفع اول
او ثان (و) لا نازل براكب ولا
راكب براكب دابة اخرى فخلو
معه صح (و) لا غير الاثني عشر أى
بالاثني عشر (على الاصح) كما في البحر
عن المجتبى وحسن الحلبي وابن
الشنينة أنه بعد بذل جهده دائما
حقا كالاى فلا يؤتم الا مثله
ولا تصح صلته اذا أمكنه الاقتداء
بمن يحسنه او ترك جهده او وجد
قدر الفرض مما لا يلغ فيه هذا هو
الصحيح المختار في حكم الاثني عشر

١٥ (قوله) وكذلك من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف) عطفه على ما قبله بناء على أن المتن خاص
بالسين والراء كما يعلم مما مر عن المغرب وذلك كالرهن الرحيم والشتان الرحيم والالتين والالتين والتأيد والتأيد
نستثنى السران أنما تكل ذلك حكمه مما مر من بذل الجهد دائماً والافتتاح الصلاة به (تمة) سئل الخبير
الزملي عما إذا كانت اللغة بسيرة فأجاب بأنه لم يرها لا يمتنا وصرح بها التساقفة بأنه لو كانت بسيرة بأن يأتي
بالحرف غير صاف لم تؤثر قال وقواعدنا لا تأباه ١٥ وبمثلها فحق نيل الشارح المرحوم الشيخ اسماعيل الحافظ
حق دمشق الشام (قوله) بأي وجه كان) أي سواء كان لفقد أهلية الامام للإمامة كالمرأة والصبي أو لفقد
شرط فيه بالنسبة إلى المقتدى كالعذرة والعاري أو لفقد ركن فيه كذلك كلومي والاي أو لاختلاف الصلاتين
كالتنفل بالمقتضى ونحو ذلك من المسائل المارة (قوله في صلاة نفسه) أي في صلاة مستقل بها في حق
نفسه غير تابع فيها للامام لا فرضاً ولا تنفلاً كما يدل عليه تفصيل الزيلعي كما أفاده ح وكذا يدل عليه تعليل
الشارح وحكاية القول بانقلابها تنفلاً (قوله) وهي غير صلاة الافراد لان لها أحكاماً مغيرة أحكام التي
قصد ها وحاصله أنه إذا لم يصح شروعه فيما نوى لا يصح في غيره (قوله) وأدعى في الجبر أنه المذهب) أي ما صححه
في المحيط ومثني عليه المصنف في مثله (قوله) لكن كلام الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة وفي كل موضع لا يصح
الاقتداء هل يصح شارعا في صلاة نفسه عند محمدا وعندهما بصير شارعا ١٥ (قوله) قلت وقد ادعى أي
صاحب الجبر فيما مر أي في مسألة الهاذة عند قول المتن في صلاة وقوله بعد تصحيح السراج بخلافه أي خلاف
ما ادعى في الجبر أنها المذهب والاولى حذف الباء وابداً باللام التقوية لانه مفعول تصحيح وقوله أن المذهب
مفعول ادعى والحاصل أن صاحب الجبر ينقل فيما مر عن السراج أنه لو اقدت به المرأة في الظهور وهو يصلي
العصر وحاذته بطلت صلاته على الصحيح وقال لان اقتداءها وان لم يصح فرضا يصح تنفلاً على المذهب فكان بناء
النفل على الفرض ١٥ وهو صريح في أنه إذا فسد الاقتداء بالفرض لم يفسد الشروع بل بقي الاقتداء بالنفل
والالم تفسد صلاته بمحاذاتها له وتصر يحه بأن هذا هو المذهب مناقض لما ادعى من أن المذهب ما في المحيط
من عدم صحة الشروع (قوله) وحينئذ فالاشبه الخ) أي حين اذا اختلف كلام الجبر في نقل ما هو المذهب
ولا يمكن اهمال احد الثقلين فالاشبه بالقواعد ما في الزيلعي بما يناسب كلاهما ويحصل به التوفيق بينهما بمحمل
ما صححه في المحيط من عدم صحة الشروع أصلاً على ما إذا كان فساد الاقتداء لفقد شرط اي أو نحوه مما يلزم به
فساد صلاة المقتدى وبمحمل ما صححه في السراج من صحة الاقتداء بالنفل وفساد الوصف اعني الفرضية فقط على
ما إذا كان لاختلاف الصلاتين فلو فهمت في صلاته هذه لا يقتض وضوء في الوجه الاول ويقتض في الثاني
ثم اعلم أن ما ادعى الشارح أنه الاشبه قدرته في الجبر حيث قال ويرد هذا التفصيل ما ذكره الحاك في كافيه
من أن المرأة اذا نوت العصر خلف مصلي الظهر لم تجز صلاتها ولم تفسد على الامام صلاته انتهى فهو صريح
في عدم صحة شروعاتها لاختلاف الصلاتين وقال أي الحاك في موضع آخر رجل فارق دخل في صلاة احدى تطوعاً
او في صلاة امرأة او جنب او على غير وضوء ثم افسد ما قبله عليه قضاؤها لانه لم يدخل في صلاة تامة انتهى فعلم
بهذا أن المذهب تصحيح المحيط من عدم صحة الشروع لان الكافي جمع كلام محمد في كنهه التي هي ظاهر الرواية
١٥ كلام الجبر أقول نعم ظاهر الفرع الاول مؤيد لما في المحيط ومخالف لما مر عن السراج وأما الفرع الثاني فلا
بل الامر فيه بالعكس لان قوله ثم افسد ما صريح في صحة الشروع وقوله لانه لم يدخل في صلاة تامة مؤيد لذلك لانه
يبيد دخوله في صلاة ناقصة أي في نفل غير مضمون ولذا قال ليس عليه قضاؤها وفي هذا الفرع رد على ما فصله
الزيلعي لان الفساد فيه لفقد شرط مع أنه صح شروعه كما علمت ثم رأيت الرجحي ذكر نحو ما ذكرته والله الحمد
والحاصل أن في المسئلة روايتين احدهما صحة الشروع في صلاة نفسه وعليها ما في السراج والفرع الثاني
من فرعي الكافي والثانية عدم الصحة أصلاً وعليها ما في المحيط والفرع الاول وهي الاصح كافي القهستاني
عن المضمرات وذكر في النهران ما في السراج جزم به غير واحد (قوله) صف من النساء) المراد به ما زاد على ثلاث
نسوة فإنه يمنع اقتداء جميع من خلفه والاقبية تفصيل بدليل ما قدمنا حاصله عن الجبر وهو ما اتفقوا على نقله
عن اصحابنا من أن المرأة الواحدة تفسد صلاة رجلين من جانيها ورجل خلفها والثنتين صلاة اثنين من جانيهما
واثنين خلفهما والثلاث صلاة اثنين من جانيهين وصلاة ثلاثة ثلاثة من خلفهن الى آخره الصوف ولو كان صف

ما طلب
إذا كانت اللغة بسيرة

وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف
من الحروف ولا يقدر على اخراج
الفاء الابتكار (و) اعلم أنه إذا
فسد الاقتداء بأي وجه كان
(لا يصح شروعه في صلاة نفسه)
لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة
الافراد (على) الصحيح محيط
وادعى في الجبر أنه (المذهب) قال
المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد
أن هذا قول محمد خاصة قلت وقد
ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج
بخلافه أن المذهب اقتلابها تنفلاً
فتأمل وحينئذ فالاشبه ما في
الزيلعي أنه متى فسد لفقد شرط
كظاهر بعد ذلك لم تنعقد أصلاً
وان لاختلاف الصلاتين تنعقد
فلا غير مضمون وغيره الانتقاض
بالحقيقة (ويجوز من الاقتداء)
صف من النساء

ما طلب
الكافي اليها كم جمع كلام محمد في
كتبه التي هي ظاهر الرواية

من النساء بين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال بالامام ويجعل حائلا (قوله بلا حائل) قيد للمنع وقوله
او ارتفاعهن بالجزء عطف على حائل وعبرة مفتاح السعادة وفي التنايب ولو كان صف الرجال على الحائط
وصف النساء امامهن او كان صف النساء على الحائط وصف الرجال خلفهن ان كان الحائط مقدارا فامة
الرجل جازت صلاتهم وان كان أقل فلا وان كان صف تام من النساء وليس بين الصفيين حائل تفسد صلاة
من خلفهن ولو عشرين صفوا ولو كان بينهن وبين الرجال فاصل لا تفسد صلاتهم وذلك الحائط مقدار مؤخر الرجل
او مقدار خشبة منصوبة او حائط قدر ذراع ١٥ وحاصله أنه اذا كان صف النساء امام صف الرجال يمنع
الا اذا كان احد الصفيين على حائط مرتفع قدر فامة او كان بينهما حائل مقدار مؤخر رجل البعير او خشبة
منصوبة او حائط قدر ذراع وهذا مخالف لما في الحائنة والبحر وغيرهما وهو قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد
ويحذوهم من تحتهم نساء أجزأتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان بخلاف ما اذا كان قداسهم نساء فانها فاسدة لانه
تخلل بينهم وبين الامام صف من النساء وهو مانع من الاقتداء ١٥ وفي الولول الجية قوم صلوا على ظهر ظلة المسجد
وتحتهم قداسهم نساء لا تجزئهم صلاتهم لانه تخلل صف من النساء فنع اقتداءهم وكذا الطريق ١٥ فهذا باطلا لانه
صريح بأن الارتفاع غير معتبر في صف النساء وفي المراجع عن الميسر فان كان صف تام من النساء ووراءهن
صفوف الرجال فسدت تلك الصفوف كلها استحصانا والقياس أن لا تفسد الصلاة صف واحد ولكن استحسن
لحديث عمر بن الخطاب وموقوف عليه من كان بينه وبين الامام نهر أو طريق أو صف من النساء فلا صلاة له ١٥ فهذا
صريح في أن الحائل غير معتبر في صف النساء والقياس أن لا تفسد صلاة الصف الاول من الرجال فقط لكونه صار حائلا
بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر أن ما ذكره الشارح من اعتبار الحائل او الارتفاع انما هو فيما
دون الصف التام من النساء كالأحد والفتن أما الصف فهو خارج عن القياس اتباعا للآثار هذا ما ظهر
قد برأه الله أعلم (قوله او طريق) أي نافذ أو السجود عن شيخه ط قلت وفيهم ذلك من التعبير عنه في عدة
كتب بالطريق العام وفي التارخانية الطريق في مسجد الرباط والخان لا يمنع لانه ليس بطريق عام (قوله تجرى
فيه عجلة) أي تترى به عبر في بعض النسخ والعجلة بفتحين وفي الدور هو الذي تجرى فيه العجلة والاقطار ١٥ وهو
جمع وقرب بالقياس قال في المغرب واكثر استعماله في نخل البغل او الحمار كالوسق في حل البعير (قوله او نهر تجرى
فيه السفن) أي يمكن ذلك ومثله يقال في قوله تترى فيه عجلة ط وأما البركة او الحوض فان كان بحال لوقوع
التحاسة في جانب تنحس الجانب الاخر لا يمنع والامنع كذا ذكره الصغار اسماعيل عن المحيط وحاصله أن الحوض
الكبير المذكور في كتاب الطهارة يمنع أي ما لم تتصل الصفوف حوله كما يأتي (قوله ولوزورقا) بتقديم الزاي
السفينة الصغيرة كما في القاموس وفي الملة ط اذا كان كاضيق الطريق يمنع وان يحتمل لا يكون طريق مثله
لا يمنع سواء كان فيه ماء او لا وقال ابو يوسف النهر الذي يمشي في بطنه بجل وفيه ماء يمنع وان كان يابس وانصلت
به الصفوف جاز ١٥ اسماعيل (قوله ولوفي المسجد) صرح به في الدور والحائنة وغيرهما (قوله او خلاه)
بالمكان الذي لا شئ به قاموس (قوله اوفي مسجد كبير جدا الخ) قال في الامداد والفاصل في مصلي العبد
لا يمنع وان كثرواختلف في المنحذ للصلاة الجنازة وفي النوازل جعله كالمسجد والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل
الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربعة كان على أربعة آلاف اسطوانة وجامع القدس الشريف اعني ما يشغل
على المساجد الثلاثة الاقصى والحضرة والبيضاء كذا في البرازية ١٥ ومثله في شرح المنية وأما قوله في الدور
لا يمنع من الاقتداء القضاء الواسع في المسجد وقيل يمنع ١٥ فانه وان أفاد أن المعتد عدم المنع لكنه محمول على
غير المسجد الكبير جدا كجامع خوارزم والقدس بدليل ما ذكرناه وكون الراجح عدم المنع مطلقا يتوقف على نقل
صريح فافهم (تنبيه) في القهستاني البيت كالعصراء والاصح أنه كالمسجد ولهذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال
المصوف كما في المنية ١٥ ولم يذكر حكم الدار فليراجع لكن ظاهر التقييد بالعصراء والمسجد الكبير جدا أن
الدار كالبيت تأمل ثم رأيت في حاشية المديني عن جواهر الفتاوى أن قاضي خان سئل عن ذلك فقال اختلفوا
فيه فتقدم بعضهم بستين ذراعا وبعضهم قال ان كانت أربعين ذراعا فهي كبيرة والاف صغيرة هذا هو المختار ١٥
وحاصله أن الدار الكبيرة كالعصراء والصغيرة كالمسجد وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا وذكر في البحر
عن المجتبى أن فناء المسجده حرككم المسجد ثم قال وبه علم أن الاقتداء من حصن الخائفه الشيخونية بالامام

بلا حائل قدر ذراع أو ارتفاعهن
قدرة فامة الرجل مفتاح السعادة أو
(طريق تجرى فيه عجلة) التي يجزئها
الثور (او نهر تجرى فيه السفن)
ولوزورقا وفي المسجد (او خلاه)
أي قضاء (في العصراء) اوفي
مسجد كبير جدا كالمسجد القدس

في المهراب صحيح وان لم يتصل الصفوف لان الحصن فناء المسجد وكذا اقتداء من بالخلاوى السفلية صحيح لان أبوابها في فناء المسجد الخ وبأني تمام عبارته وفي الخزانة فناء المسجد هو ما اتصل به وليس بينه وبينه طريق اه قلت يظهر من هذا أن مدرسة الكلاسة والكاملية من فناء المسجد الاموي في دمشق لان بابهما في حائطه وكذا المشاهد الثلاثة التي فيه بالاولى وكذا مساحة باب البريد والخوانيت التي فيها (قوله يسع صفين) نعت لقوله خلا والتقييد بالصفين صرح به في الخلاصة والفيض والمبني وفي ذواتها الحسامية وخزانة الفتاوى وبه يفتي اسماعيل تخافي الدرر من تقييده بالخلا بما يمكن الاصفى فيه غير المقتضى به تأمل (قوله الا اذا اتصلت الصفوف) الاستثناء عائد الى الطريق والنهر دون الخلا لان الصفوف اذا اتصلت في العراء لم يوجد الخلا تأمل وكذا الواصفوا على طول الطريق صحيح اذ لم يكن بين الامام والقوم مقدار ما نثر فيه العجلة وكذا بين كل صف وصف كما في الخمانية وغيرها (فرج) لو أن في العراء وخلفه صفوف فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز قنية من باب مسائل متفرقة (قوله مطلقا) أي ولو كان هنالك طريق او نهر ح (قوله كأن قام في الطريق ثلاثة) وصورة اتصال الصفوف في النهر أن يتفوقا على جسر موضوع فوقه او على صفين مربوطتين ح أقول وهذا في حق من لم يكن محاذيا للجسر أو لم يكن محاذيا له ولم يكن بينه وبين الصف الا سرفضاء كثير يصح الاقتداء ثم ظاهرا لا قهرا أنه اذا كان على النهر جسر فلا بد من اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما في جامع دنقرا الذي في دمشق (قوله وكذا اثنان عند الثاني) والاصح قوله سما كما في السراج وكذا الاثنان كالجمع عند الثاني في الجمعة وفي المحاذاة حتى لو كن ثنتين تفسدان صلاة اثنين اثنين خلفهما الى اخ الصفوف قال في المنظومة النسبية في مقالات ابي يوسف

واثنان في الجمعة جمع وكذا • سدا الطريق ومحاذاة اثنا

(تمة) صلوا في العراء وفي وسط الصفوف فرجة لم يقيم فيها احد مقدار حوض كبير عشرين في عشرين ان كانت الصفوف متصلة حوالى القرحة تجوز صلاة من كان وراءها ما لو كانت مقدار حوض صغير لا تقع صحة الاقتداء كذا في الفرض ومشله في التارخانية (قوله بسماع) أي من الامام والمكبر تارخانية (قوله اورؤية) ينبغي أن تكون الرؤية كالسماح لافرق فيها بين أن يرى انتقالات الامام أو أحد المقتدين ح (قوله في الاصح) بناء على أن المعتبر الاشتباه وعدمه كما يأتي لا إمكان الوصول الى الامام وعدمه (قوله ولم يختلف المكان) أي مكان المقتدى والامام وحاصله أنه اشترط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان ومفهومه أنه لو وجد كل من الاشتباه والاختلاف أو أحدهما فقط منع الاقتداء لكن المنع باختلاف المكان فقط فيه كلام يأتي (قوله كسجد وبيت) فان المسجد مكان واحد ولا بد من اعتبار فيه الفصل بالخلا الا اذا كان المسجد كبيرا اجتدوا وكذا البيت حكمه حكم المسجد في ذلك لاحكام العراء كما قد مناه عن القهستاني وفي انتشارخانية عن المحيط ذكر السرخسي اذ لم يكن على الحائط العريض باب ولا ثقب ففي رواية يمنع لاشتباه حال الامام وفي رواية لا يمنع وعليه عمل الناس بمكة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس وراء الكعبة من الجانب الآخر وبينهم وبين الامام الكعبة ولم يمنعهم احد من ذلك اه وهذا يعلم أن المنبر اذا كان مسدودا لا يمنع اقتداء من يصلي بجانبه عند عدم الاشتباه خلافا لما نفي بالذبح وأمر بفتح باب فيه من علماء الروم (قوله عند اتصال الصفوف) أي في الطريق او على جسر النهر فانه مع وجود النهر أو الطريق يختلف المكان وعند اتصال الصفوف يصير المكان واحدا حكما فلا يمنع كما مر وكذا أنه أراد بالحائل في كلام المصنف ما يشبه الحائط وغيره كالطريق والنهر اذ لو أريد به الحائط فقط لم يناسب ذكر هذا الكلام هنا تأمل (قوله دور) عبارتها الحائل بينهم ما لو بحيث يشتهيه حال الامام يمنع والا فلا الآن يختلف المكان قال قاضي خان اذا قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشتهيه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتدائه وان كان لا يشتهيه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثير التخلل فصار المكان مختلفا ما في البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال الامام اه أقول حاصل كلام الدرر أن اختلاف المكان مانع مطلقا رأيا اذا اتحد فان حصل اشتباه منع والا فلا وما نقله عن قاضي خان صريح في ذلك (قوله لكن تعقبه في الشربلاية الخ) حيث ذكر أن ما نقله

ربيع صفين) فأكثر الا اذا اتصلت الصفوف فيصبح مطلقا كان قام في الطريق ثلاثة وكذا اثنان عند الثاني لا واحدا اتفاقا لانه لكرهه صلاته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه (والحائل لا يمنع) الاقتداء (أن لم يشتهيه حال امامه) بسماع اورؤية ولو من باب مشبك يمنع الوصول في الاصح (ولم يختلف المكان) حقيقة كسجد وبيت في الاصح قنية ولا حكما عند اتصال الصفوف ولو اقتدى من سطح داره المتصلة بالمسجد لم يجز لاختلاف المكان درر ويجز غيرهما وأقره المصنف لكان تعقبه في الشربلاية

عن الخائفة من أنه لو قام على سطح داره المتصلة بالمسجد لا يصح الخ خلاف الصحيح لما في الظاهرية من أن
الصحيح أنه يصح ولما في البرهان من أنه لو كان بينهما حائط كبير لا يمكن الوصول منه إلى الإمام ولكن لا يشبه حاله
عليه بسماح أو روية لا تتقالا لأنه لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني اه وحاصل
كلام الشرنبلالي أن الاعتبار الاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان فان حصل الاشتباه منع سواء اتحد
المكان أو لا والا فلا واعتزله العلامة نوح افندي بأن المشهور من مذهب النعمان أن الاقتداء لا يجوز عند
اختلاف المكان والمكان في مسألة الظهيرية مختلف كما صرح به قاضي خان فالصحيح أنه لا يصح اه أقول
ويؤيده أن الشرنبلالي نفسه صرح في الامداد بأنه لا يصح اقتداء الرجل بالراكب وعكسه ولا الراكب
بالراكب لاختلاف المكان الا اذا كان راكدا به امامه وكذا ما ذكره من أن من سبقه الحدث فاستخف غيره
ثم فوضا يلزمه العود إلى مكانه ليم مع خلفته ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء للثلاث يختلف المكان وأما صحيحه
في الظهيرية في مسألة السطح فالظاهر أنه بناء على ما اذا كان السطح متصلا بالمسجد فينشد يصح الاقتداء
ويكون ما في الخائفة مبنيا على عدم الاتصال المذكور بدليل أنه في الخائفة علل للمنع بكثرة التحال واختلاف
المكان أي الكون ضمن الدار فاصلا بين السطح والمسجد فيفيد أنه لو لا ذلك لصح الاقتداء ويؤيده ما في البدائع
حيث قال لو كان على سطح يجنب المسجد متصل به ليس بينهما طريق فاقدي به صح اقتداء أو عندنا لأنه اذا كان
متصلا به صار تعال السطح المسجد و سطح المسجد له حكم المسجد فهو كاقديته في جوف المسجد اذا كان لا يشبه
عليه حال الامام اه فأنت ترى كيف علل الصحة بالاتصال كما علل في الخائفة لعدمها بعدمه وقد جزم صاحب
الهداية في مختارات النوازل بأن العبرة للاشتباه ثم قال بعده وان قام على سطح داره واقدي بالامام ان لم يكن
بينهما حائل ولا شارع يصح اه فيتعين حل ما في الظهيرية على ما اذا لم يكن حائل كما قلنا فيصح لاتحاد المكان
وأما ما نقله الشرنبلالي عن البرهان فليس فيه تصحيح الاقتداء مع اختلاف المكان لأنه يتخلل الحائط لا يختلف
المكان كما قدمناه عن قاضي خان وفي التنازعانية وان صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد ذكر شمس الأئمة
الخوانساري أنه يجوز لانه اذا كان متصلا بالمسجد لا يكون أشد حالا من منزل بين وبين المسجد حائط ولو صلى رجل
في مثل هذا المنزل وهو يسمع التكبير من الامام أو المكبر يجوز ذلك القيام على السطح اه فقد تحررت بما تقر
أن اختلاف المكان مانع من صحة الاقتداء ولو لا اشتباه وأنه عند الاشتباه لا يصح الاقتداء وان اتحد المكان
ثم رأيت الرجى قد ترك ذلك فاعتزم ذلك (قوله أن الصحيح اعتبار الاشتباه فقط) أي ولا عبرة باختلاف المكان
بناء على ما فهمه الشرنبلالي وليس ذلك مجردا لما علمت من أن اختلاف المكان مانع وانما المراد التوفيق بين
رواية الحسن عن الامام أن الحائط يمنع الاقتداء ورواية الأصل أنه لا يمنع قبيل أنه بإمكان الوصول منه وعدمه
واختيار شمس الأئمة اعتبار الاشتباه وعدمه وهذا هو الذي اختاره جماعة من المتأخرين وقد مرنا أيضا عن
مختارات النوازل والبدائع قال في الخائفة لأن الاقتداء متابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا
الاختبار ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة والناس يصلون بصلاته ونحن تعلم
أنهم ما كانوا يتمكنون من الوصول إليه في الحجرة اه (قوله ومفتاح السعادة) في بعض النسخ زيادة وجميع
الفتاوى والكتاب والخائفة (قوله وصح اقتداء متوضي بتيسيم) أي عند هما بناء على أن الخلقة عند هما بين
الأتين وهما الماء والتراب والطهارتان سواء وقال محمد لا يصح في غير صلاة الجنائزة بناء على أن الخلقة عنده
بين الطهارتين فلزم بناء القوى على الضعيف ونعمامة في الأصول بجر (قوله لا ماء معه) أي مع المقتدي
أما لو كان معه ماء فلا يصح الاقتداء وهذا القيد مبنى على فرع اذا رأى المتوضي المقتدي بتيسيم ماء في الصلاة
لم يره الامام فسدت صلاته لا اعتقاده فساد صلاة امامه لوجود الماء وعند زفر لا تفسد ويذهب حل الفساد على
ما اذا طعن على علم امامه به لأن اعتقاده فساد صلاة امامه بذلك كذا في الفتح وأقره في الحلية والبحر ونأزعه في النهر
وتبعه الشيخ اسماعيل بأن الزيلعي على البطالان بأن امامه قادر على الماء بخباره اه أي فكان اعتقاده
فساد صلاة امامه مبنيا على القدرة المذكورة وينبغي كما قال في الحلية تقييد المسئلة بما اذا كان تيممه لفقد الماء
أما لو كان له جزء عن استعماله مرض ونحوه يصح الاقتداء مطلقا لأن وجود الماء حيث لا يطل تيممه (تنبيه)
ذكر في النهر عن المحيط أن المراد بالفساد هنا فساد الوصف حتى لو فقهه المقتدي انتقض وضوءه عند هما خلافا

ونقل عن البرهان وغيره أن
الصحيح اعتبار الاشتباه فقط
قلت وفي الاشياء وزواهر الجواهر
ومفتاح السعادة أنه الأصح وفي
النهر عن الزائد أنه اختيار جماعة
من المتأخرين (وصح اقتداء
متوضي) لا ماء معه (بتيسيم)

لمحمد قال ويقبني على ما اختاره الزبلي أن يطل الأصل أيضا إذا الفساد اقتد شرط وهو الطهارة اه وتقدم الكلام على ذلك (قوله ولومع متوضي بؤرجار) أي ولو كان التيمم جامع بين التيمم والوضوء بسؤر مشكول فيه ولا وجه للمبالغة هنا ومفهومة أنه لو أذاها بالوضوء أو لم يصح الاقتداء به في أدائها فالتيمم وحده لعدم تحقق أداء الفرض به أقاده ط (قوله ولومع على جبهة) الأولى قوله في الخزان على خف وجبهة الأوجه للمبالغة هنا أيضا لأن السجدة على الجبهة أولى بالجواز لأنه كالغسل لما تحتته على أنه استبعد في النهر شمول ما سجد له فجعله مفهوما بالأولى أي فدخل دلالة لا منطوقا تأمل (قوله وقائم بقاعد) أي قائم راكع ساجد أو موم وهذا عندهما خلافا لمحمد وقيد القاعد بكونه يركع ويسجد لأنه لو كان موميا لم يجز انفسا أو انخلاف أيضا فيما عد النفل أما فيه فيجوز اتفاقا ولو في التراخي في الأصح كما في البحر (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) الكلام على ذلك مبسوط في الفتح وحاشية فوح وغيرهما والغرض لنا معرفة الأحكام (قوله إذا الصياح ملحق بالكلام) قال في الفتح بعده وسيأتي أنه إذا ارتفع بكاءه لمصيبة بلغت تفسد لأنه لا تعرض لأظهارها ولو صرح بها فقال وامصيتهاء فسد فهو بمنزلة وهما معلوم أن قصده استحباب الناس به ولو قال أعجبوا من حسن صوتي وتحريري فيه أقصد وحصول الحروف لازم من التلحين اه ملخصا وأقتره في النهر واستحسنه في الحلية فقال وقد أجاد فيما أوضح وأقاد اه ولم أر من تعقبه سوى السيد أحمد الجوى في رسالته القول بالبلغ في حكم التبليغ بأنه صرح في السراج بأن الإمام إذا جهر فوق الحاجة فقد أساء اه والأسا تدون أنكره ولا فوجب الفساد وقياسه على البكاء غير ظاهر لأن هذا ذكر بصيته فلا يتغير به زميته وفساد الصلاة الملقوظ لأعزجة القلب على أن القياس بعد الأربعمائة منقطع فليس لاحد بهداه أن يقيس مسئلة على مسئلة كما ذكره ابن نجيم في رسالته اه أقول فيه نظر لأن الكمال لم يجعل الفساد مبنيا على مجتزأ الرفع حتى يرد عليه ما في السراج بل بناء على زيادة الرفع الملقب بالصياح حيث قال قائم بالبعون في الصياح زيادة على حاجة البلاغ والاستغفار بتحريرات النظم أظهار الصناعة التغمية لأقامة العبادة والصياح ملحق بالكلام وقوله وقياسه الخ كلام ساقط لأن ما ذكره قول أبي يوسف حيث بنى عليه عدم الفساد فيما لو فتح المصلى على غير امامه أو أجاب المؤذن وأخبر بما يسره فقال الحمد لله أو بما يحبه فقال سبحان الله على قصد الجواب وتعود ذلك مما سبأ في مفسدا الصلاة والمذهب الفساد في الكل وهو قوله ما لانه تعليم وتعلم في الأولى وفيما بنى قد أخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمل فان مناط كونه من كلام الناس عندهما كونه لفظا أفيد به معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لأفادته ذلك وكونه لم يتغير بعزيمته ممنوع ألا ترى أن الجنب إذا قرأ على قصد النماز وقصد أو ردا على أصل أبي يوسف المذكور أشباه كالمؤذن قال يا يحيى خذ الكتاب بن اسمه يحيى وغير ذلك مما سبأ في محله وحيث كان مناط الفساد عندهما كون اللفظ أفيد به معنى ليس من أعمال الصلاة كان ذلك قاعدة كلية يندرج تحتها أفراد جزئية منها مستثناة هذه إذا لاشك أنه إذا لم يقصد الذكر بل بالغ في الصياح لأجل تحوير النظم والاعجاب بذلك يكون قد أقاده معنى ليس من أعمال الصلاة ولا يكون ذلك من القياس بل هو تصريح بما تضمنه كلام المجهت أدل عليه دلالة المساواة فالقائل ما قاله الحق ابن الهمام ومن تابعه من الإعلام كما بسط ذلك قديما في رسالة سميتها فنيبه ذوى الافهام على حكم التبليغ خلف الإمام فافهم وقد مناه مسائل متعلقة بالتبليغ أيضا في أول بحث سن الصلاة فراجعها (قوله وقائم بأحدب) القائم هنا أيضا صادق بالراكع الساجد وبالمومح وفيه عن القاسموس والحدب خروج الظهور ودخول الصدر والبطن من باب فرح اه (قوله على المعتمد) هو قوله ما وبه أخذ عامة العلماء خلافا لمحمد وصحيح في الظهريه قوله ولا يخفى ضعفه فإنه ليس أدنى حالا من القاعد وتماه في البحر (قوله وغيره أولى) مبتدأ وخبر أي غير الأعرج كما في البحر وغيره خاف أن هذا الحكم لا يخص الأعرج بل غير كل من التيمم والقاعد والاحدب كذلك ح (قوله وموم بمنه) سواء كان الإمام يومح قائما أو قاعدا بحر (قوله ألا أن يومح الخ) فإنه لا يجوز لقوة حال المأموم بحر (قوله ومنقل يفترض) لا يقال النفل بغير الفرض لأن النفل مطلق والفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغيره شرح المنية والقراءة في الآخرين وان كانت فرضا في النفل ونفلا في الفرض إلا أن صلاته بالاتقاء أخذت حكم الفرض تبعا للصلاة الإمام ولذا لو أفسدها بعد الاقتداء بقضيتها أربعا كما قد مناه عن النهاية (تنبيه) قال القهستاني وفي قوله

مطلب
في رفع المبلغ صوته زيادة على
الحاجة

مطلب
القياس بعد عصر الأربعمائة
منقطع فليس لاحد أن يقيس

ولومع متوضي بؤرجار مجتبي
(وقائم بماسح) ولومع على جبهة
(وقائم بقاعد) يركع ويسجد لأنه
صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته
قاعدا وهم قيام والركوع يركعهم
تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين
اصواتهم في جمعة وغيرها يعني
أصل الرفع أما ما تعارفوه في زماننا
فلا يعد أنه فسد إذا الصياح
ملحق بالكلام ففتح (وقائم
بأحدب) وان بلغ حده الركوع
على المعتمد وكذا بالأعرج وغيره أولى
(وموم بمنه) إلا أن يومح الإمام
مضطجعا والمؤتم قاعدا أو قائما هو
الختار (ومنقل يفترض

ومن ثفل بفرض اشارة الى أنه لا تكره جماعة النفل اذا ادى الامام الفرض والمقتدى النفل وانما المكروه ما اذا ادى الكل نفلا اه قلت ويدل له ما مر في حديث معاذ (قوله في غير التراويح) أما فيها فلا يصح الاقتداء بالمقتضى على أنها تراويح بل يصح على انها نفل مطلق ح (قوله في الصحيح خاتمة) أقول ذلك في الخاتمة في باب صلاة التراويح فقال ان نوى التراويح أو سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز وان نوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه كاختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن بذلك وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بأن ينوى السنة او متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة فعلى هذا اذا صلى التراويح مقتدياً بمن يصلي المكتوبة أو بمن يصلي نافله غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يجوز اه ومثله في الخلاصة والظاهرية واستشكل في البحر قوله مقتدياً بمن يصلي المكتوبة بأنه بناء الضعيف على القوى أي ومقتضاه الجواز واجب في الشريعة لانه بأن ذلك ليس في عبارة الخاتمة قلت وكأنه ليس في نسخة لا سقاط الكاتب والافسار رأيتهم في جواب أيضاً بأن المراد من نفي الجواز نفي الكمال أقول ولا يخفى بعده بل الجواب أنه نفي تصحيح عدم الجواز على القول باشتراط نية التعيين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله فعلى هذا الخ ولا يخفى أن الامام حيث كان ففترضاً او متغفلاً نفلاً آخر لم توجد منه نية التراويح فلا تتأذى بنية وان عنيها المقتدى كما صرح به العلامة فاهم في فتاواه وعلى هذا باقي سنن الرواتب لا يصح الاقتداء بها بفترض أو بمنفعل فلما آخر فافطاهر أن تخصيص التراويح بالذكر في غير محلها وانما خصصها في الخاتمة ليكون الباب معقوداً لها تأمل ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا مخالف لما قدمه في شروط الصلاة بقوله وكفى مطلق نسبة الصلاة لنفل وسنة وتراويح وذكر الشارح هناك أنه المعتد وتقلنا هنالك عن البحر أنه ظاهر الرواية وقول عامة المشايخ وصححه في الهداية وغيره ورجحه في الفتح ونسبه الى المحققين قلت فعلى هذا يصح الاقتداء في التراويح وغيرها بفترض وغيره ومنها سائر السنن الرواتب كما تفيد عبارة الخاتمة تأمل (قوله وكأنه لانه سنة الخ) تابع في ذلك المصنف في منحه وتقدم هذا التعليق في كلام الخاتمة على أنه عليه لا اشتراط نية التعيين في التراويح وغيرها من السنن ومفهوم كلامه أنه أراد بمراعاة الصفة تعيينه بقوله بأن ينوى السنة او متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فافهم (قوله بمن راسنة) أي بشرط أن يصليها بسلام واحد لان الصحيح اعتبار رأي المقتدى وعلى مقابله يصح مطلقاً وبني قول ثالث وهو أنه لا يصح مطلقاً وعندهم في ح (قوله وهو مقيد) لانه لو كان مسافراً لا يصح اقتدائه بعد خروجه الوقت بمقيم في الرابعة وقوله بعد الغروب ظرف لاقتدى وقوله بمن متعلق باقتدى وقوله احرم قبله أي قبل الغروب مقيداً كان او مسافراً اه ح وظاهر هذا من يقتدى في الظاهر معتقداً قول الصحاحين بمن يصليها معتقداً قول الامام ولا يضر التحالف بالاداء والقضاء ط (قوله للاتحاد) أي اتحاد صلاة الامام مع صلاة المقتدى في الصور الثلاث أما في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلان ما أتى به لكل واحد منهم ما هو الوتر في نفس الامر واعتقاد أحد هما سنيته والاخر وجوبه امر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين وأما الثالثة فلان كلامهم ما عصور يوم واحد نعم صلاة الامام اداء احرم قبل الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث احرم بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا ترى أنه يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس ح (قوله واذا ظهر حدث امامه) أي بشهادة الشهود أنه احدث وصلى قبل أن يتوضأ أو بأخباره عن نفسه وكان عدلاً والادب كما في النهر عن السراج (قوله وكذا كل مفسد في رأي مقتد) أشار الى أن الحدث ليس بقيد فلو قال المصنف كما في النهر ولو ظهر أن امامه ما يمنع صحة الصلاة لكان أولى ليشمل ما لو أخل بشرط أو ركن والى أن العبرة برأي المقتدى حتى لو علم من امامه ما يعتقده أنه مانع والامام خلافه أعاد وفي عكسه لا اذا كان الامام لا يعلم ذلك ولو اقتدى بآخر فادأقطر دم وكل منهما راعى منهم ما راعى من صاحب أعاد المقتدى لفساد صلواته على كل حال كما في النهر عن البرازية (قوله بطلت) أي تبين أنها لم تنعقد ان كان الحدث سابقاً على تكبيرة الامام ومقارناً لتكبيرة المقتدى او سابقاً عليها بعد تكبيرة الامام وأما اذا كان متأخراً عن تكبيرة المقتدى فانها تنعقد أولاً ثم تبطل عند وجود الحدث ح (قوله فيلزم اعادتها) المراد بالاعادة الاثبات بالعرض بقربة قوله بطلت لا المصطلح عليها وهي الاثبات بمثل المؤدى لخال غير الفساد (قوله لتبينها) أي تضمن صلاة الامام والاولى التصريح

في غير التراويح في الصحيح خاتمة
وكانه لانه سنة على هيئة مخصوصة
فراعى وضعها الخاص للترويج
عن العهدة (فروع) صح اقتداء
متنفل بمتنفل ومن يرى الوتر
واجباً بمن راسنة ومن اقتدى في
العصر وهو مقيد بعد الغروب بمن
احرم قبله لا يتبادر (واذا ظهر
حدث امامه) وكذا كل مفسد في
رأي مقتد (بطلت فيلزم اعادتها)
لتضمنها صلاة المؤتم صحة وفساداً

به وأشار به الى حديث الامام ضامن اذ ليس المراد به الكفالة بل التضمن بمعنى أن صلاة الامام مستغنية لصلاة
المقتدى ولذا اشترط عدم مغايرته - ما فاذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المقتدى الا ما منع آخره واذا فسدت
صلاته فسدت صلاة المقتدى لانه متى فسد الشيء فسد ما في ضمنه (قوله وهو محدث الخ) أى فى اعتقاده أما
لو كان حديثه ونحوه على اعتقاد المقتدين لا يلزمه الاخبار نعم فى التواريخ عن الحجة ينهى للامام أن يحتز عن
ملازمة النساء وموضع الاختلاف ما استطاع اه (قوله او فاقد شرط) عطف عام على خاص قال فى الامداد
وقد نأظهور البطلان بفوات شرط اوركن اشارة الى أنه لو طرأ المفيد لا يعيد المقتدى صلاته كالموازنة الامام
اوسى الى الجمعة بعد ما صلى الظهر بجماعة وسعى هودونهم فسدت صلاته فقط كفى العناية وكذا لو عاد الى
سجود التلاوة بعد ما نقرتوا كما سئذ كره اه قلت ومثله ما سئذ كره فى المسائل الاثني عشرية لوسلم القوم
قبل الامام بعد ما قد قدر الشهد ثم عرض له واحد منها فأنه تطل صلاته وحده وكذا اذا صعد هوالسهو
ولم يسجد القوم ثم عرض له ذلك كفى الجور فهذه جملة مسائل تفسد فيها صلاة الامام مع صحة صلاة الموقم
ولا تنقض القاعدة السابقة بذلك لان هذا الفساد طارئ على صلاة الامام بعد فراغ الامامة فلا امام ولا موقم
فى الحقيقة والله أعلم (قوله وهل عليهم اعادتها الخ) أى لو ظهر بطلانها باخباره وهذا تفصيل لقول المصنف
فيلزم اعادتها (قوله وقيل لانسسته) أى وخبر الفاسق غير مقبول فى الديانات وهو محمول على ما اذا كان
عامدا كما يشترط اليه قوله باعترافة وقوله فى التهر عن البرازية وان احتمل أنه قال ذلك تورعا عادوا (قوله لان
الصلاة دليل الاسلام) أى دليل على أنه كان مسلما وأنه كذب بقوله انه صلى بهم وهو كافر وكان ذلك الكلام
منه ردة فيجبر على الاسلام ولا ينافى ذلك ما مر أول كتاب الصلاة من أنه لا يحكم بالسلامة بالصلاة الا اذا صلاها فى
الوقت مقتديا بمقتها بخلاف ما اذا صلاها اماما او منفردا لان ذلك فى الكافر الاصل - المعلوم كفره وما هنا ليس
كذلك فان من جهلنا حاله نشهد له بالسلام اذا استقبل قبلتنا كما فى الحديث بل يجرى رد القاء السلام كما فى الآية
ولذا قال لان الصلاة دليل الاسلام ولم يبق لانه صار بها مسلما فافهم (قوله بالقدر الممكن) متعلق باخباره وقوله
على الاصح متعلق بيلزم (قوله لومعينين) أى معلومين وقال ح وان تعين بعضهم لزومه اخباره (قوله
والا) أى وان لم يكونوا معينين كلهم او بعضهم لا يلزمه (قوله وصحح فى مجمع الفتاوى) وكذا صححه الزاهد
فى القنية والحاروى وقال واليه أشار أبو يوسف (قوله مطلقا) أى سواء كان القراء محتلفا فيه او متفقا
عليه كما فى التنية والحاروى فافهم (قوله لكونه عن خطا معفو عنه) أى لانه لم يعمد ذلك فصلاته غير صحيحة
ويلزمه فعلها ثانيا لعله بالفسد وأما صلاتهم فانها وان لم تصح أيضا لكن لا يلزمهم اعادتها لعدم علمهم ولا يلزمه
اخبارهم لعدم تعمد فافهم (قوله لكن الشروح الخ) أى كالمعراج فانه شرح الهداية ونقله فى البحر أيضا
عن المجتبى شرح القدورى للزاهد تأمل (قوله تفسد صلاة الكل) أى عنده وعندهما صلاة القارئ
فقط لانه تارة فرض القراءة مع القدرة وله أن الامين أيضا تركها مع القدرة علمها اذا كانا قادرين على تقديم
القارئ حيث حصل الاتفاق فى الصلاة والرغبة فى الجماعة شرح المنية وأشار بقوله تفسد الى ما قبل ان القارئ
صح شروعه فى صلاة الامام واذا جاء وان القراءة تفسد وصحح فى الذخيرة عدمه فلا تنقض طهارته بالقهقهة
وتبامه فى الزبلى والبحر (قوله على المذهب) وجهه أن القرائن لا يختلف فيها الحال بين العلم والجهل
بحر واذا لم يشترط العلم فالنية اولى زبلى (قوله فى الآخرين) أى سواء قرأ فى الاولين او فى احدهما
اولا ولا وفى الاولى خلاف زفروروايه عن أبي يوسف والاخبارتان اتفاقا كما لو استخلفه فى الاولين ذكره
فى الباب الاثني (قوله لنرووجه بصنعه) وهو الاستخلاف وهو الصحيح وقبل تفسد عنده وهى من الاثني
عشرية ح عن العناية (قوله ولو تقديرا) أى ولا تقدير فى حق الاثني لانعدام الاهلية فقد استخلف
من لا يصلح للامامة ففسدت صلاتهم أما صلاة الامام فلانه عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بحر (قوله
وصحح الخ) يحتز قوله واذا اقتدى الخ واحتز بالصحح عن قول أبي حازم لا يجوز صلاة الاثني قياسا على المسئلة
الاولى لقد رتبته على القراءة بالاقتداء بالقارئ وصحح فى الهداية الاول وقال لانه لم يظهر منه رغبة فى الجماعة
اه وحاصله أنه انما تعتبر قدرته على القراءة بالاقتداء حيث ظهرت منه رغبة فى الجماعة كما أشار اليه فى الكفاية
وظاهره أنه لا بد من الرغبة من كل منهما حتى لو حصلت من احدهما لا تنكفى وبه اندفع ما فى ح من أن ما ذكر

مطلب
المواضع التى تفسد فيها صلاة
الامام دون المؤتم

(كما يلزم الامام اخبار القوم
اذا اتهم وهو محدث او جنب)
او فاقد شرط اوركن وهل عليهم
اعادتها ان عدلا نعم والاندب
وقيل لالفقه باعترافة ولو زعم
أنه كافر لم يقبل منه لان الصلاة
دليل الاسلام واجبر عليه بالقدر
الممكن) بله انه او (بكتاب اورسول
على الاصح) لومعينين والا
لا يلزمه بحر عن المعراج وصحح
فى مجمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه
عن خطا معفو عنه لكن الشروح
مرجحة على الفتاوى (واذا اقتدى
اثنى وقارئ بأثنى) تفسد صلاة
الكل للقدرة على القراءة بالاقتداء
بالقارئ سواء علم به او لا فاولا
على المذهب (واستخف الامام
اثنى فى الآخرين) ولو فى الشهد
أما بعده فتصح لنرووجه بصنعه
(تفسد صلاتهم) لان كل ركعة
صلاة فلا تخالو عن القراءة ولو
تقديرا (وصحح لوصلى كل من
الاثنى والقارئ وحده) فى الصحيح

عن الهداية يقتضى أنه لو اقتدى امتى بمناد صلى قارئ وحده لا تصح صلاة الاثنين اظهر ورغبته ما فى الجماعة
 ١٥ ويدفعه أيضا ما فى الفتح عن الكافي اذا كان يجواره قارئ ليس عليه طلبه وانتظاره لانه لا ولاية له عليه
 للزومه وانما ثبت القدرة اذا صادف حاضرا مطاوعا ١٥ وفى شرح المنية عن المحيط اذا كان القارئ على باب
 المسجد أو بجوار المسجد والامتنى فى المسجد يصلى وحده جازت بلا خلاف وكذلك اذا كان القارئ فى صلاة
 غير صلاة الامتنى حازت ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق أما لو كان كل منهما فى ناحية من المسجد وصلاتهما
 متوافقة فذكر القاضي ابو حازم أنه لا يجوز وفى رواية يجوز لانه لم يظهر من القارئ رغبة فى اداء الصلاة بالجماعة
 ١٥ فاذا رغب الامتنى فى الجماعة دون التبارى لا يبرمه طلبه فيصلى وحده أو يقتدى بأى آخر رغب لانه
 لا بد من رغبة القارئ أيضا على هذه الرواية الثانية وهى التى مرت تصحيحها عن الهداية فافهم واعلم أن ما صححه
 الشارح هنا مخالف لما مر له فى الالغ من أنه متى أمكنه الاقتداء لم يمتنع (قوله فانها تفسد فى الاصح
 لما مر) أى من قوله للقدرة على القراءة لا يقتضى بالقتارى وتصحيح هذه المسئلة ذكره فى النهاية وهو مخالف
 لما قبله الذى صححه فى الهداية فان ما قبله شامل لما اذا مر عامعا وافتتح الامتنى أولا ثم القارئ وبالعكس ووفق فى
 الفتح بجمل ما فى الهداية على الصورة الاولى والثانية من هذه الثلاث وفيه نظر فان تعديل الهداية بعدم ظهور
 الرغبة فى الجماعة يشهد صورة العكس أيضا فيخالف ما فى النهاية المبني على اعتبار القدرة على القراءة بالاقتداء
 وان لم تظهر منه ما للرغبة فى الجماعة ويظهر لى أن هذا مبني على قول القاضى أبى حازم وذكر العلامة نوح
 افندى بعد كلام أقول الذى تحصل لنا من هذا كله أن بعض العلماء ذهبوا الى أن الموجب لفساد صلاة الامتنى
 ترك القراءة مع القدرة عليها بعد ظهور الرغبة فى الجماعة واليه يجمع صاحب الهداية ومن هذا حذوه وأن
 بعضهم ذهبوا الى أن الموجب لفساد ما ترك القراءة مع القدرة عليها بالاقتداء بالقارئ سواء ظهرت الرغبة فى
 صلاة الجماعة او لا واليه مال صاحب النهاية ومن تحاشوه والتحقيق الاثر الذى فى الهداية ولهذا النسخ كلام
 اكثر العلماء عليه ثم ايدى بما مر فى صدر الكتاب عن شرح المنية من أن الاخذ بالصحيح اولى من الاصح لاقابل
 الاول فاسد ومقابل الثانى صحيح فقايل الاصح موافق قائل الصحيح دون العكس والاخذ بما اتفقنا على أنه صحيح
 اولى (نتيجه) تقدم أنه لا يصح اقتداء الامتنى بأخرى لقدرة الامتنى على التعمية ويصح عكسه فالأخرى أسوأ حالا من
 الامتنى فتجربى فيه الأحكام المذكورة (فرع) سئل العلامة قاسم فى فتاواه عن رجل أخرس أدرك بعض صلاة
 الامام وفاته البعض فأجاب بأن صلاته فاسدة عند الامام جائزة عند أبى يوسف وقول الامام هو الصحيح ١٥
 ثم رأيت المسئلة فى الذخيرة وفرضها فى الامتنى (قوله واعلم أن المدرك الخ) حاصله أن المقتدى أربعة أقسام
 مدرك ولاحق فقط ومسبوق فقط ولاحق مسبوق فالمدرك لا يكون لاحقا ولا مسبوقا وهذا بناء على
 تعريف المدرك تبع للبحر والدرر بمن صلاها كاملة مع الامام أى أدرك جميع ركعاتها سماعا أو ادرك معه
 التعمية أو أدركه فى جزء من ركوع الركعة الاولى الى أن قعد معه القعدة الاخيرة سواء سلم معه أو قبله وأما على
 ما فى النهر من تعريف المدرك بمن أدرك اول صلاة الامام فانه قد يكون لاحقا وعليه فيقال المقتدى امام مدرك
 أو مسبوق وكل منهما اما لاحق أو لا واعلم أن التفرقة بين المدرك واللاحق اصطلاحية وفى اللغة يصدق كل
 منهما على الآخر (قوله من فاتته الركعات الخ) المراد بالفوات أنه لم يصل جميع صلاته مع الامام بأن لم يصل
 معه شيئا منها أو صلى بعضها فدخل فيه المقيم المقتدى بمسافر فانه لم يقفه شي من صلاة الامام بعد اقتدائه به
 ولكنه صلى معه بعض صلاة نفسه فيكون لاحقا فى ما قبلها عند ما ظهر لى فتدبره (قوله بعد اقتدائه) متعلق
 بقوله فاتته ثم ان كان اقتداؤه فى أول الصلاة فقد يفوتها كما بان نام عقب اقتدائه الى آخرها وقد يفوت بعضها
 وان كان اقتداؤه فى الركعة الثانية مثلا فقد فاتته بعضها ويكون لاحقا مسبوقا والاول لاحق فقط ثم على
 تعريف النهر المار يكون مدركا لاحقا فافهم (قوله بعذر) متعلق بفاتته أيضا (قوله وزجة) بأن زجه
 الناس فى الجمعة مثلا فلم يقد على اداء الركعة الاولى مع الامام وقد رعى الباقي فصلها ثم يتابعه (قوله
 وسبق حدث) أى لم يتم وكذا لامام اذا اتى المستخلف بعضها حال الذهاب الى الوضوء ط (قوله وصلاة
 خوف) أى فى الطائفة الاولى وأما الثانية فمبسوقة ١٥ ح (قوله ومقيم الخ) أى فهو لاحق بالنظر
 للاخيرتين وقد يكون مسبوقا أيضا كما اذا فاتته اول صلاة امامه المسافر ط (قوله فانه يقتضى ركعة) لأن

(بجلاف حضور الامتنى بعد افتتاح

القارئ اذا لم يقتديه وصلى منفردا

فانها تفسد فى الاصح) لما مر

(و) اعلم أن المدرك من صلاها

كاملة مع الامام واللاحق من فاتته

الركعات (كلها وبعضها) لكن

(بعد اقتدائه) بعد ركعة وزجة

وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم

انتم بمسافر وكذا بلا عذر بأن

سبق امامه فى ركوع وسجود فانه

يقتضى ركعة

مطلب

الاخذ بالصحيح اولى من الاصح

مطلب

فى أحكام المسبوق والمدرك

واللاحق

فيما لو أتى بالركوع أو السجود أو بهما مع الإمام أو قبله أو بعده ٣

٣ قوله الأول أن يركع ويسجد قبل الإمام لا يقال إن ذلك مفسد لصلاته لأن المسبوق إذا انفرد بركعة عن إمامه فسدت صلاته لا نأقول الركوع والسجود ليس ركعة تامة لأن من أركان الركعة القيام أيضا وقد تابع إمامه فيه وانما خالفه في مجرد الركوع والسجود ١٨ منه

وحكمه كزوم فلا يأتي بقراءة ولا سهوا ولا يتغير فرضه بنية إقامة ويسد أبقاء ما فاته عكس المسبوق ثم يتابع إمامه إن أمكنه إدراكه والاتباع ثم صلى ما نام فيه بالقراءة ثم ما سبق به بها إن كان مسجوا أيضا ولو عكس صح وأثم ترك الترتيب (والمسبوق من سبقه الإمام بها أو بعضها وهو منفرد)

٢ قوله لأنها ثانية إمامه أي بالنظر إلى الركعة الأولى التي صلاها الإمام قبل اقتداء هذا اللاحق به فلذا يقعد على رأسها كما فعل إمامه ١٨ منه

٣ قوله قلت وبني الخ حاصله أن صور العكس خمسة فصار جهله الصور الممكنة ستة بهذه الصورة

فأم أدرك سبق

ن	د	س
ن	س	د
د	ن	س
د	س	ن
س	ن	د
س	د	ن

١٨ منه

الركوع والسجود قبل الإمام لغو فينتقل ما في الركعة الثانية إلى الأولى وما في الثالثة إلى الثانية وما في الرابعة إلى الثالثة فيثبت عليه ركعة هو لاسحق فيها هذا وقد ذكر في الثانية وغيرها المسئلة على خمسة أوجه الأول أن يركع ويسجد قبل الإمام وهو ما ذكرنا الثاني أن يأتي بمابعده وهو ناسخ الثالث أن يركع معه ويسجد قبله فانه يقضي ركعتين لأنه يلتحق بسجدة تامة في الثانية بركوعه في الأولى لأنه كان معتبرا ويلغوز ركوعه في الثانية لوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود بقي عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الإمام معتبرا ويلغوز يلحق به بسجوده في الرابعة الإمام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيها ركعتين لأن سجوده في الأولى لغو فينتقل سجود الثانية إلى الأولى وتبقى الثانية بلا سجود فتبطل لأنها بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه وسجد قبله لم يفسد سجودها فإذ اقبل في الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطلت الرابعة فقد صلى ركعتين ويقضي ركعتين بالقراءة الرابع أن يركع قبله ويسجد معه فانه يقضي أربع ركعات بالقراءة لأن السجود مع الإمام إذا لم يتقدمه ركوع معه غير معتبر الخامس أن يأتي بمابعده ويدركه الإمام فيما وهو جائز لكنه يكره ١٨ ملخصا أقول وانما يتم نقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة إلى الثانية بل بطلت لأنها لم يبق فيها سوى قيام وركوع حصل قبل تمام الركعة الأولى فلذا بطلت ولم تكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فرع في التنازع خاتمة عن الحجة لو ركع مع الإمام ولم يقدر على السجود حتى قام الإمام فبطلت معه الثانية وسجد فيها أربعة فانه يكون سجدة ثمان منهن للأولى وبعد الركعة الثانية لأن القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة لأنها حصلت قبل تمام الركعة الأولى (قوله وحكمه) أي اللاحق (قوله عكس المسبوق) أي في الفروع الأربعة المتذكورة فانه إذا قضى ما فاته يقرأ ويسجد للسهو إذا ساهى فيه ويتغير فرضه لو كان مسافرا ونوى الإقامة ويتابع إمامه قبل قضاء ما فاته فافهم ويخالف اللاحق في صور آخر مذكورة في التبر والفرق في البدائع ولو فرضا اللاحق وقد فرغ إمامه ولم يقعد في الثانية لا يقعد فيها موافقة للإمام فيها هو على حين القعدة وهو القيام لأنه خلفه تقديرا (قوله ثم يتابع) عطف على يبدأ (قوله إن أمكنه إدراكه) قيد لقوله ويبدأ ثم يتابع وقوله والاتباع الخ قصر مخرج بفهوم هذا الشرط وليس بصحيح والصواب إبدال قوله إن أمكنه إدراكه بقوله إن أدركه مع إسقاط ما بعده وحق التعبير أن يقول ويسد أبقاء ما فاته بالقراءة عكس المسبوق ثم يتابع إمامه إن أدركه ثم ما سبق به الخ ففي شرح المنية وحكمه أنه يقضي ما فاته أولا ثم يتابع الإمام إن لم يكن قد فرغ ١٨ وفي التنبيه إذا فرغ ورجع يبدأ بما سبقه الإمام به ثم إن أدرك الإمام في شيء من الصلاة يصله معه ١٨ وفي البحر وحكمه أنه يبدأ بأبضاء ما فاته بالعد ثم يتابع الإمام إن لم يفرغ وهذا واجب لا شرط حتى لو عكس يصح فلونام في الثالثة واسمعة في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بالقراءة فإذا فرغ منها صلى مع الإمام الرابعة وإن فرغ منها الإمام صلاها وحده بالقراءة أيضا فلونام يتابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد سلام الإمام صح وأثم ١٨ ومثله في الشر بلالة وشرح الملتقى للباقي وهذا المحلل مما غفل التنبيه عليه جميع محشي هذا الكتاب والحمد لله ملهم الصواب (قوله ثم ما سبق به بها الخ) أي ثم صلى اللاحق ما سبق به بقراءة إن كان مسجوا أيضا بأن اقتدى في إنشاء صلاة الإمام ثم نام مثلاً وهذا بيان للقسم الرابع وهو المسبوق باللاحق وحكمه أنه يصلي إذا استيقظ مثلاً ما نام فيه ثم يتابع الإمام فيما أدرك ثم يقضي ما فاته ١٨ بيانه كما في شرح المنية وشرح الجمع أنه لو سبق بركعة من ذوات الأربع ونام في ركعتين يصلي أولا ما نام فيه ثم ما أدركه مع الإمام ثم ما سبق به فيصلي ركعة مما نام فيه مع الإمام ويقعد متتابعة لأنها ثانية إمامه ثم يصلي الأخرى مما نام فيه ويقعد لأنها ثالثة ثم يصلي التي أتتبه فيها ويقعد متتابعة لإمامه لأنها رابعة وكل ذلك بتغير القراءة لأنه مقتضى الصلاة التي سبق بها بقراءة الفاتحة وسورة والاصل أن اللاحق يصلي على ترتيب صلاة الإمام والمسبوق يقضي ما سبق به بعد فراغ الإمام ١٨ (قوله ولو عكس) أي بأن يتدبى بما نام فيه ثم بما سبق ثم بما أدرك أو يتدبى بما سبق ثم بما أدرك ثم بما نام أو يتدبى بما سبق ثم بما نام ثم بما أدرك كما في شرح الجمع قلت وبني صورتي من صور العكس أيضا أن يتدبى بما أدرك ثم بما نام ثم بما سبق أو يتدبى بما أدرك ثم بما سبق ثم بما نام (قوله صح وأثم) أي خلافا لفرغ فنده لا يصح وعندنا يصح لأن الترتيب بين الركعات ليس بفرض لأنها فعل مكرر في جميع الصلاة وانما هو واجب (قوله والمسبوق من سبقه الإمام بها) أي بكل الركعات بأن اقتدى به بعد ركوع الأخيرة وقوله

او بعضه أى بعض الركعات (قوله حتى ينشئ الخ) فربيع على قوله منفرد فيما يقضيه بعد فراغ امامه فى أى
بالثناء والتعوذ لانه للقراءة ويشراً لانه يقضى أوله لانه فى حق القراءة كما يأتى حتى لو ترك القراءة فسدت
ومن أحكامه أيضاً ما مر من أنه لو حاذته مسبوقه معه فى قضاء ما سبقه لانه لا تنفس له وأنه يتغير فرضه بنية
الاقامة ويلزمه السجود اذا سجد فيما يقضيه كما يأتى وغير ذلك مما يأتى متعلق بقوله يقضيه أى أن محل قضاءه لما سبق به انما هو
فى الباب الا ترى (قوله أى بعد متابعتها لامامه الخ) متعلق بقوله يقضيه أى أن محل قضاءه لما سبق به انما هو
بعد متابعتها لامامه فيما ذكره عكس الا حق كما مر من أن هذا هو عكس ما سبق به ثم تابع امامه
ففيه قولان معصيان واستظهر فى البحر وجه الشارح القول بالفساد قال لموافقة القاعدة أى قولهم
الانفراد فى موضع الاقتداء منسند كعكسه لكن فى حاشيته للخير الرمى عن البرازية أن الأول أى عدم الفساد
أقوى لسقوط الترتيب وفى شرح الشيخ اسماعيل عن جامع الفتاوى يجوز عند المتأخرين وعليه الفتوى اه
وبه جزم فى الفرض (قوله ويقضى أول صلاته فى حق قراءة الخ) هذا قول محمد كفى بمسوط السرخسى
وعنه اقتصر فى الخلاصة وشرح الطحاوى والاسيمايى والفتح والدرر والبحر وغيرهم وذكر الخلاف
كذلك فى السراج لكن فى صلاة الجلابى أن هذا قولهما وتماه فى شرح الشيخ اسماعيل وفى الفيض عن
المستضى لو أدركه فى ركعة الرابحة يقضى ركعتين بفاتحة وسورة ثم يشهد ثم يأتى بالثالثة بفاتحة خاصة
عند أى حنيفة وقال ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم ركعتين ولاهما بفاتحة وسورة وثانيهما بفاتحة خاصة
اه وظاهر كلامهم اعتماد قول محمد (قوله وتشهد بينهما) قال فى شرح المنية ولولم يقعد جازاً استحسننا
لاقياساً ولم يلزمه سجود السهول كون الركعة اولى من وجه اه (قوله الا فى اربع) استثناء من قوله
وهو منفرد فيما يقضيه (قوله لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتداءه بغيره كما فى الفتح وغيره ولا حاجة
الى زيادته لان المنفرد كذلك (قوله وان صح اختلافه الخ) أى اذا سبق امامه حدث فاستخلفه يصح
وذكر هذه المسئلة فى الدرر واعترضه فى البحر بأن الكلام فى المسبوق حالة القضاء ولا يتصور اختلافه فيها
وأجاب عنه فى التبر بما أشار اليه الشارح بقوله فى حديثه الخ يعنى أن الغنم فى قوله وان صح اختلافه
عائد الى المسبوق من حيث هو لا بقيد كونه فى حالة القضاء الذى الكلام فيه لانه فى حالة القضاء لا يمكن
استخلافه (قوله فلا استثناء أصلاً الخ) يعنى أن ما فى الاشياء من أن قولهم لا يجوز الاقتداء بها المسبوق
يستثنى منه أنه يصح استخلافه ليس فى محله لان صحة استخلافه انما هى قبل سلام امامه وعدم صحة الاقتداء به
بعد فلا استثناء والعجب من صاحب البحر حيث اعترض على الدرر بما مر وقد جزم به فى اشباهه (قوله
نعم لو نسي الخ) حاصله أنه لو ائتمى انسان مع امام قد صلى بعض صلاته فلما قام الى القضاء نسي أحدهما
عدد ما سبق به ففرض ملاحظاً لاخر بلا اقتداء به صح كما فى الحاشية والفتح خلافاً لظاهر القضية ولما مشى
عليه فى الوهابية من الفساد وجزم به فى جامع الفتاوى ووفق ابن الشحنة بحمل الشافى على الاقتداء ولو يكونه
قولا شاذاً لا يعمل به فافهم (قوله اجماعاً) أى مع أن المنفرد لا يأتى بها عند أى حنيفة رحمه الله تعالى
ح (قوله بخلاف المنفرد) فانه لا يصير مستثنى لان الثانية عين الاولى من كل وجهه أما المسبوق
فكون قد انتقل عن صلاة هو منفرد فيها من وجه الى صلاة هو منفرد فيها من كل وجه فقاربت الاولى
(قوله ولو قبل اقتدائه) متعلق به هو أى ولو كان سهواً امامه حصل قبل اقتدائه به لان السهو أورث نقصاناً فى
تحريمه الامام وهو قد بنى تحريمه عليها فدخل النقصان فى صلاته أيضاً ولولم يسجد معه يجب عليه السجود فى
آخر صلاته كما يأتى لان ذلك التقصان لا يرفع سواه (قوله فعله أن يعود) أى لم يبقيد الركعة بسجدة كما يأتى
واذا عاد الى المتابعة ارتفع ما قبله من قيام وقراءة وكوع لوقوعه قبل صيرورته منفرداً حتى لو بنى عليه من
غير اعادته فسدت صلاته كما فى شرح المنية (قوله وينبى أن يصبر الخ) أى لا يقوم بعد التسليم أو التسليتين بل
يتنظر فراغ الامام بعدها كما فى الفيض والفتح والبحر قال الزندوسى فى النظم يكث حتى يقوم الامام الى
تطوعه او يستند الى الجراب ان كل لا تطوع بعدها اه قال فى الحلية وليس هذا بلازم بل المقصود ما يفهم
أن لسهو على الامام او بوجده ما يقطع حرمة الصلاة اه وقيد فى الفتح بخلافه اذا اقتدى بمن يرى سجود
السهو وبعد السلام أما اذا اقتدى بمن يراه قبله فلا واعترضه فى البحر بأن الخلاف بين الأئمة انما هو فى الاولوية

حتى ينشئ ويتعوذ ويشراً وان قرأ مع
الامام لعدم الاعتداد بهما الكراهية
مفتاح السعادة (فما يقضيه)
أى بعد متابعتها لامامه فلو قبلها
فلا يظهر الفساد ويقضى أول
صلاته فى حق قراءة وآخرها فى حق
تشهد فذكر ركعة من غير جزم فى
بركعتين بفاتحة وسورة وتشهد
بينهما وبرابعة الرباعية بفاتحة
فقط ولا يقعد قبلها (الا فى اربع)
فكمقتدا أحدها (لا يجوز الاقتداء
به) وان صح اختلافه فى حدة
ذاته للاحالة القضاء فلا استثناء
اصلاً كما زعم فى الاشياء نعم لو نسي
احد المسبوقين ففرض ملاحظاً
لاخر بلا اقتداء به (و) ثانيهما
(بأى بنكيرات التشرى اجماعاً
(و) ثالثهما (لو كبرى نوى استثناء
صلاته وقطعها يصير مستثنى
وقامعاً) الاول بخلاف المنفرد كما
سجى (و) رابعها (لو قام الى
قضاء ما سبق به وعلى الامام
سجد تمامه) ولو قبل اقتدائه
(فعليه ان يعود) وينبى أن يصبر
حتى يفهم أنه لا سهو على الامام

(قوله لياق بالسلام) قال ابن الكمال صرح بذلك في الهداية وهذا صريح في أنه لا اختلاف للامامين هنا
 اذا خلافا لهما في وجوب التسليم اه وأراد به الرد على صدر الشريعة ومن لا خسر حيث علل بأنه لم يتم
 صلاته لأن الخروج يصنع فرض عنده ولم يوجد وعند ههنا ما عت أي فلا يستخلف ورده في البيهقي أيضا
 بأن هذا قول بعض المشايخ وفي كلام صاحب الهداية إشارة إلى أن المختار قول الكرخي وهو أن الخروج
 يصنع ليس فرض اتفاقا (قوله استخلف) أشار إلى أن الاستخلاف حق الامام حتى لو استخلف القوم
 فالخليفة خلفه فمن اقتدى بخليفهم فسدت صلاته ولو تقدم الخليفة غيره ان قبل أن يقوم مقام الأول
 وهو أي الأول في المسجد جاز وان تقدم القوم واحد او تقدم بنفسه لعدم استخلاف الامام جاز ان قام مقام
 الأول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج منه فسدت صلاة الكل دون الامام كذا في الخاتمة ولو تقدم رجلان
 فالأول قبل الأول ولو قدمهما القوم فالعبرة بالأكثر ولو استويا فسدت صلاتهم وتما في النهر (قوله أي جاز له
 ذلك) حتى لو كان الماء في المسجد فإنه يتوضأ ويبنى ولا حاجة إلى الاستخلاف كذا في الزياحي وان لم يكن
 في المسجد فالأفضل الاستخلاف كما في المستعني وظاهر المتن أن الاستخلاف أفضل في حق الكل كما في شرح
 الجمع لابن الملك من أنه يجب على الامام الاستخلاف صيانة له صلاة القوم فيه نظر بجر وقد يجب عنه بما في
 النهر من أنه ينبغي وجوبه عند ضيق الوقت (قوله ولو في جنازة) هو الأصح نهر عن السراج (قوله
 بإشارة) متعلق بقوله استخلف قال في الفتح والسنة أن يفعل محدودب الظاهر أخذ بألفه يوهنه أنه عرف
 (قوله ولو بسوق) أشار إلى أن استخلاف المدرك أولى كما يأتي مع بيان ما يفعله المسبوق (قوله
 ويشراخ) هذا اذا لم يعلم الخليفة أما اذا علم فلا حاجة إلى ذلك بجر (قوله لسجود) أي ترك سجود
 وكذا ما بعده من المعطوفات ح (قوله لم يتقدم الخ) تخصص لما في المتن كالهداية وحاصله أن حده
 الصفوف ان ذهب بمنه أو بسره أو - ما وأما ان ذهب أما ما خذ السرة أو موضع السجود ان لم تكن له سرة
 قال في الفتح انه الاوجه وفي البدائع انه الصحيح قال في البصر في الهداية من أن الامام اذا لم يكن بين يديه سرة
 فالعبر منه شبه مقدار الصفوف خلفه ضعيف اه لكن قال الخبير الرمي ان اغلب الكتب على اعتماد
 ما في الهداية فكيف يكون ضعيفا (قوله كالتفرد) فان المعبر فيه موضع سجوده من الجواب الرابع
 الا اذا مشى أمامه وبين يديه سرة فيعطى لداخلها حكم المسجد بجر عن البدائع (قوله ومالم يخرج
 من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة وهو في أثناء الان المناط
 الخروج وهذا عندهما وعند محمد يصح الاستخلاف من خارج وبه صرح الكمال وغيره وفي الخلاصة جعل الصحة
 قولهما وعدمها قول محمد كذا في الشرنبلالية ح والمراد بطلان الصلاة صلاة القوم والخليفة دون الامام
 في الأصح كما في البحر وغيره لانه صار في حكم المنفرد (تنبية) في التقنية عن شرح بكر وغيره المساجد العظام
 كسجدة المنصورية ومسجد بيت المقدس حكمها حكم الصحراء اه (قوله او الجبانه) هي المصلى العام
 في الصحراء مغرب (قوله والدار) كذا أطلقها في الزيلعي والبحر والظاهر أن المراد منها الصغيرة لما قدمناه
 في موانع الاقتداء أن الصغيرة كالسجدة والكبيرة كالصحراء وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا تأمل
 (قوله لو كان يصلي فيه) أي في أحد المذكورات ح (قوله لم يجاوز هذا الحد) أي الصحراء او المسجد
 ونحوه أي فاذا تجاوزته خرج الامام عن الامامة والا فلا قال ابن الملك حتى لو اقتدى به انسان مادام في المسجد
 أو في الصفوف قبل الوضوء جاز اه (قوله ولم يتقدم احدهما بنفسه) أشار إلى أنه يصير خليفة اذا تقدمه
 الامام أو احدهما القوم او تقدم بنفسه كما خذ مناه عن النهر (قوله مقامه) معمول لحدوث أي قائما مقامه
 لا لقوله يتقدم اذا يقال تقدمت مقام زيد ولا تعدت مجلس عمر ولعدم اتحاد ما ذكرا هذا وقد بقيامه مقامه
 لانه لا يصير خليفة قبل ذلك لكن هذا اذا لم ينو خليفة الامامة من ساعته لما في الخاتمة وغيرها امام احدث
 فقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى خليفة الامامة من ساعته صار اماما ففسد صلاة
 من كان متقدما عليه فقط وان نوى أن يكون اماما اذا قام مقام الاقل وخرج الاقل قبل أن يصل الخليفة
 إلى مكانه فسدت صلاتهم فخلو مكان الامام عن امام وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة إلى
 المحراب قبل أن يخرج الامام من المسجد واذا نوى الخليفة الامامة من ساعته ونخرج الامام من المسجد قبل

لياق بالسلام (استخلف) أي جاز
 له ذلك ولو في جنازة بإشارة اوجز
 لمحراب ولو بسوق ويشرا بصعب
 ليضاء ركعة وباصبعين ركعتين
 ويضع يده على ركبتيه لترك ركوع
 وعلى جبهته لسجود وعلى فيه
 لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود
 تلاوة او صدره لسهو (مالم يجاوز
 الصفوف) لو في الصحراء مالم
 يتقدم فخذ السرة او موضع
 السجود على المقعد كالتفرد (ومالم
 يخرج من المسجد) او الجبانه
 او الدار (لو كان يصلي فيه) لانه
 على امامته مالم يجاوز هذا الحد
 ولم يتقدم احدهما بنفسه مقامه

فربما اختار الامام الشافعي أن يسجد بعد السلام عملاً بالجائز نلذا اطلقوا استنظاره اه وفيه بعد
 فان الظاهر مراعاة المشعب في مذهبه (قوله ان قبل قعود الامام الخ) قد بقعود الامام لانه لو رفع
 رأسه من السجدة قبل امامه وقعد قد والتشهد وقام قبل أن يقعد امامه قدر التشهد لم يصح عوده حتى لو كان
 مدر كاً وسلم في هذه الصورة لم تصح صلاته ثم المراد بقدر التشهد قدر قراءة الى عبده ورسوله بأسرع ما يكون
 لا قراءة به بالفعل كما مر في فرائض الصلاة (قوله لا) أي لا يعتد بما إذا قام قبل قعود امامه من قيام وقراءة وانما يعتد
 بما إذا قام بعده قال في الفتح ولو قام قبل أي قبل قدر التشهد قال في النوازل ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد
 ما تجوز به الصلاة جاز والافلا هذا في المسبوق بركعة او ركعتين فان كان ثلاثاً فان وجد منه قيام بعد تشهد
 الامام جاز وان لم يقرأ لانه سيقرأ في الباقيين والقراءة فرض في ركعتين اه وتعامه في سهو المنية وشرحها
 ومبني هذا على أنه لا يعتد بتسليمه قبل فراغ امامه فكانه لم يتم وبعبده اعتبر قائماً فان وجد منه حينئذ القراءة
 والقيام جاز والافلا كما في الرمي (قوله وكه تحريماً) أي قيامه بعد قعود امامه قدر التشهد ولو جوب متابته
 في السلام (قوله كخوف حدث) أي خوف سبق الحدث (قوله وخروج) عطف على حدث (قوله
 وجعة وعيد ومعذور) معطوفان على خبر ح (قوله وتعام) عطف على حدث وكذا مرور ح
 (قوله فان فرغ الخ) أي اذا قام بعد قعود امامه قدر التشهد فقتضى ما سبق به وفرغ قبل سلام امامه ثم تابعه
 في السلام قبل تفسد وقيل لا وعليه الفتوى لانه وان كان اقتدأه بعد المفارقة فسد لكن هذا مفسد بعد
 الفراغ فهو كسجد الحدث في هذه الحالة فتح وبجر ومقتضى التعليل أن المتابعة انما كانت في السلام فقط
 كما هو ظاهر كلام الشارح أيضاً فلو قصد متابعته في القعدة والتشهد تفسد لانه يكون اقتداء قلة الفراغ (قوله
 ولو لم يعد) مقابل قوله فعلية أن يعود (قوله قيد بالسهو) أي في قوله وعلى الامام سجد تاسم (قوله فرضت
 المتابعة) لان المتابعة في الفرض فرض أمان في الصلوة فظاهراً ما في التلاوية فلانها ترقع القعدة والقعدة
 فرض فالمتابعة فيها فرض اه ح والماصل أنه اذا لم يقيد ما قام اليه بسجدة لم يصح منفرد او يرتفع
 ولو لم يتابع امامه فسدت صلاته وقد أطلق الفساد هنا في الفتح وغيره لكن فصل في الذخيرة في تذكر التلاوية
 بانه ان لم يتابع الامام فيها يتقرر وجده منه قيام وقراءة بعد فراغ الامام من القعدة الثانية مقدار ما تجوز به
 الصلاة جازت صلاته والافلا لان يعود امامه الى التلاوية ارتفعت القعدة فصارت كأنه قام الى قضاء ما سبق به قبل
 فراغ الامام من التشهد اه ولم يذكر مثل ذلك في الصلوة لانها ركناً لا يركن لعدم المتابعة فيها مفسد مطلقاً بخلاف
 التلاوية لانها واجبة تأمل (قوله وهذا كله) أي عود المسبوق ومتابعته لانه لا مام في السهوية والصلية
 والتلاوية ح (قوله مطلقاً) أي تابع اول متابع لانه انفراد عليه ركن السجدة والقعدة وهو عاجز
 عن متابعته بعد اكال الركعة فتح وبجر (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرفض ح (قوله
 والا لا) أي وان لم يتابع فيه ما لا تفسد أمان في السهوية فلانها واجبة ولا ترتفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو
 واجب أيضاً ورتل المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأمان في التلاوية فلانها واجبة ورفعها القعدة كان بعد
 استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اه ح أي لا يلزمه حكم الامام في رفع القعدة كالوارثة امامه بعد
 اتمامها او راح الى الجمعة بعد ما صلى بهم الظهر بجماعة ارتفع في حقه لاحقهم وتعامه في الفتح وسهو البدائع
 (قوله ولو سلم ساهياً) قيد به لانه لو سلم مع الامام على طن أن عليه السلام معه فهو سلام عند تفسد كافي البحر
 عن الظهيرية (قوله لزمه السهو) لانه منفرد في هذه الحالة ح (قوله والا لا) أي وان سلم معه او قبله
 لا يلزمه لانه مقتد في هاتين الحالتين ح وفي شرح المنية عن المحيط ان سلم في الاولى مقارناً لسلامه فلا سلم عليه
 لانه مقتد به وبعبده يلزم لانه منفرد اه ثم قال فعلى هذا اراد بالمعية حقيقة وهو نادراً للوقوع اه قلت
 يشير الى أن الغالب لزوم السجود لان الاغلب عدم المعية وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فليتنبه له
 (قوله ان بعد القعود) أي يعود الامام القعدة الاخيرة (قوله تفسد) أي صلاة المسبوق لانه اقتداء
 في موضع الانفراد ولان اقتداء المسبوق بغيره مفسد كما مر (قوله والا لا) أي وان لم يقعد وتابعه المسبوق
 لا تفسد صلاته لان ما قام اليه الامام على شرف الرفض وعدم تمام الصلاة فان قيدها بسجدة انقلب صلاته
 نقلاً فان ضم اليها سادسة ينبغي للمسبوق أن يتابعه ثم يقتضى ما سبق به وتكون له نافله كالا امام ولا قضاء عليه

ولو قام قبل السلام هل يعتد بادائه
 ان قبل قعود الامام قدر التشهد
 لا وان بعده نعم وكه تحريماً للعذر
 كخوف حدث وخروج وقت فجر
 وجعة وعيد ومعذور وتعام مدة
 مسح ورمز بين يديه فان فرغ
 قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صح
 (ولو لم يعد كان عليه ان يسجد)
 للسهو (في آخر صلاته) استحسانا
 قيد بالسهو لان الامام لو تذكر
 سجدة صلياً او تلاوية فرضت
 المتابعة وهذا كله قبل قيد ما قام
 اليه بسجدة أما بعده فتفسد
 في صلياً مطلقاً وكذا في تلاوية
 وسهو ان تابع والا لا ولو سلم ساهياً
 ان بعد امامه لزمه السهو والا لا
 ولو قام امامه لخامسة فتتابعه
 ان بعد القعود تفسد والا لا حتى
 يقيد الخامسة بسجدة ولو ظن
 الامام السهو فسجد له فتابعه فبان
 أن لاسهو

لو أقسده لأنه لم يشرحه بعد رجحى (قوله فالأشبه الفساد) وفي الفيض وقيل لا تفسد وبه يفتى وفي البحر عن الظهيرية قال الفقيه أبو الليث في زماننا لا تفسد لأن الجهل في القرآن غالب اه والله أعلم

(باب الاستخلاف)

منافسته للإمامة ظاهرة ولذا أترجم به عادلا عما في الهداية وبها من الترجمة بباب الحدث في الصلاة لأنها ترجح بالسبب لا بالحكم والاولى لأنه ترجح بالحكم ولما كان الاستخلاف مشروطا بكون الحدث غير مانع للبناء ذكر الشارح شروط البناء لأنه في الحقيقة بناء من الخليفة على ما صلاها الإمام (قوله كون الحدث سماويا) هو مالا اختيارا للبعد فيه ولا في سببه كما يأتي في الشرح فخرج بالاقول ما لو أحدث عدا وبالناسي ما لو كان بسبب شجرة أو عضة أو سقوط حجر من رجل مشى على نحو سطح فافهم (قوله من بدنه) احتراز عما إذا أصابه من خارج بخساسة مانعة وفيه إطلاق الحدث على التجسس وهو تسامح على أن الخساسة المانعة من غير سبق حدث تمنع البناء سواء كانت من بدنه أو من خارج كافي البحر وأيضا الخساسة غير داخل لأن الكلام في الحدث وقد يقال احترازه عن الجنون فإنه حدث من غير البدن إذا كان من الجن لا من مرض والا كان من البدن كالانغماء تأمل (قوله غير موجب لغسل) خرج ما إذا نزل بتكر ونحوه (قوله ولا نادر وجود) خرج نحو القهقهة والانغماء (قوله ولم يؤذ ركعا مع حدث) خرج ما إذا سبقه الحدث ساجدا فرفع رأسه فاصدا الاداء أو قرأ أذها (قوله أو مضى) خرج ما إذا قرأ آتيا (قوله ولم يفعل منافيا) خرج ما إذا أحدث عدا بعد السماوى (قوله أو فعله منه بد) خرج ما لو تجا وزا غير يترأى بعده منه باكثر من قدر صفيين بلا عذر (قوله ولم يتراخ) أمالوتراخي قدر أدا ركن بعذر ركعة أو نزول دم فإنه يبنى وكذا لو كان عليه بالنوم فكث زمانا ثم أتته لأن فسادها بالمكث لو جرد أدا جزء منها مع الحدث والناسي حال نومه غير مؤشأ شرح المنية (قوله كضى مدة مسحه) وكروية التميم ما وخرج وقت استحاضة يجر (قوله ولم يتذكر كفاية الخ) أمالوتذكرها فلا يصح تناؤه حتى قال وقد لأنه أن قضاها عتبت التذكر كما هو المشروع فسدت الوقية وإن أخرها حتى خرج وقت السادسة لم يبق صاحب ترتيب فصيح البناء فافهم (قوله ولم يتم المؤتم في غير مكانه) المؤتم يشمل الإمام الذي سبقه الحدث واستخفاف فإنه مؤتم بحليته فاذا نوضا وكان امامه لم يضرغ من صلاته فليعلم أن يعود ويتم صلاته خلف امامه إن كان ينهما ما يمنع الاقتصاء حتى لو أتم في مكانه فسدت وأما المنفرد فيخير بين العود وعدمه (قوله غير صالح لها) كصبي وامرأة وأتمى فاذا استخفاف احدهم فسدت صلاته وصلاة القوم لأنه عمل كثير ليس من أعمال الصلاة وسأقنى تمام الكلام على هذه الشروط كلها (قوله سبق الامام حدث) أى خشيته أمالوتن سبق الحدث ثم ظهر عدمه فسأقنى أنه نفس صلاته وإن لم يخرج من المسجد إذا استخفاف لأنه عمل كثير (قوله لا اختيار للبعد فيه الخ) صفة كاشفة لقوله سماوى ح أقول والظاهر من كلامهم أن المراد بالبعد عندهما ما يشمل المصلى وغيره وعند أبي يوسف المراد به المصلى في حاشية نوح عن المحيط لو أصاب المصلى حدث بغير فعله بان أصابه بندقية أى من طين فشجته لا يبنى عنده ما ويبنى عند أبي يوسف لأنه لا يصنع له فيه فصار كالسماوى ولهما أنه حدث حصل بصنع العباد ولا يغلب وجوده فلا يلحق بالسماوى ولو وقع عليه مدر من سطح أو كان يصلى تحت شجرة فوق وقع عليه الصكمتى أو الفرج جل فشجته أو أصابه شوك المسجد فأدماه قيل يبنى لأنه حصل لا بصنع العباد وقيل على هذا الخلاف لأن السقوط بسبب الوضع والابيات وقال في الظهيرية ولو سقط من السطح مدر فشج رأسه إن كان برور مارت استقبل الصلاة خلفا فلا يبنى يوسف وإن كان لا برور مارت قبل يبنى بلا خلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اه قال الخبير الرملى بعد كلام الظهيرية أقول علم به أن الصحيح عدم البناء مطلقا ويقاس عليه وقوع الفرج له فإن كان بهزاف على الخلاف والاقيل يبنى بلا خلاف والصحيح أنه على الخلاف اه (قوله كسفر جله الخ) تمثيل للمنى وهو ما فيه اختيار للبعد فقد نقل في البحر الاختلاف في وقوع سفر جله أو طوبى من سطح ثم نقل تصحيح عدم البناء إذا سبقه الحدث من عطاسه أو تخمجه ونقل الرملى عن شرح المنية أن الاظهر عدم البناء في التخف دون العطاس وما في الشرح ليلية وتبعه المحشى من أنه في البحر صحيح البناء فيهما ليس بالواقع فافهم (قوله غير مانع البناء) نعت لحدث وخرج به ما إذا كان الحدث مانعا للبناء بأن كان الحدث واحدا من اضداد الاشياء الثلاثة عشر وهو ما أشار اليه بقوله كما قدمناه ح

فالاشبه الفساد لا تقدمه في موضع
الانفراد

(باب الاستخلاف)

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة عشر
شرطا كون الحدث سماويا من
بدنه غير موجب لغسل ولا نادر
وجود ولم يؤذ ركعا مع حدث
أو مضى ولم يفعل منافيا أو فعله
منه بد ولم يتراخ بلا عذر ركعة
ولم يظهر حدثه السابق كمنى
مدة مسحه ولم يتذكر كفاية وهو ذو
ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه
ولم يستخلف الامام غير صالح لها
(سبق الامام حدث) سماوى
لا اختيار للبعد فيه ولا في سببه
كسفر جله من شجرة وكذا منه
تخو عطاس على الصحيح (غير مانع
للبناء) كما قدمناه (ولو بعد

التشهد

أن يصل الخليفة إلى المحراب لم تفسد صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام اه (قوله ناويا الامامة) قديبه
لما في الدراية اتفقت الروايات على أن الخليفة لا يكون اماما ما لم ينو الامامة ومقتضاه أنه لا يكتفي قيامه مقام
الاول بدون النية (قوله وان لم يجاوز الخ) أي يجاوز الحد المذكور وهذا مباعدة على مفهوم قوله ولم يتقدم
احدا الخ يعني أنه على امامته ما لم يتقدم احدا إلى مقامه ناويا الامامة فإذا تقدم فقد خرج الاول عن الامامة
وصار مقتديا به وان لم يجاوز الحد المذكور (قوله حتى لو تذاكر الخ) تفريع على المفهوم المذكور وهو أنه
إذا تقدم احدا إلى مقامه فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة سواء تجاوز المسجد ونحوه أولا
وقوله لأنه صار مقتديا به لقوله لم تفسد صلاة الذوم أي لأنه خرج عن كونه اماما لهم وان لم يخرج من المسجد
ونحوه فلا يصير هم كلامه او حذبه العمد ونحوه واستشكل ذلك في البحر بما ذكرنا من أنه إذا استخلف
لا يخرج الامام عن الامامة بمجرد ذلك ولهذا الوقتى به انسان من ساعته قبل الوضوء فانه صحيح على الصحيح كما في
الخط ولهذا قال في الظهيرية والخانية ان الامام لو توضع في المسجد وخليفته قائم في المحراب ولم يؤذركا
فانه يتأخر الخليفة ويتقدم الامام ولو خرج الامام الاول من المسجد وتوضع في المسجد وخليفته لم يؤذركا
فالامام هو الثاني اه ووفق في التبرجيل ما ذكرنا على ما ذكرنا لم يبق الخليفة مقام الاول ناويا الامامة وما هنا
على ما اذا قام مقامه ونوى الامامة اه قلت لكنه يخالفه ما في الظهيرية والخانية وقد يجاب بأنه لا يخرج عن
الامامة وهو في المسجد ما لم يبق الثاني مقامه فان قام مقامه ناويا لها صار اماما لكنه ما لم يؤذركا لم تتأكد امامته
من كل وجه حتى اذا توضع الاول قبل خروجه من المسجد تنتقل الامامة اليه لعدم تأكد امامته الخليفة بخلاف
ما اذا فصل منافيا او أدى الثاني ركعا فان الامامة تثبت للثاني قطعاً بلا انتقال (تنبيه) علم مما مر أن شروط
الاستخلاف ثلاثة الاول استتباع شرائط البناء المارة الثاني أن يكون قبل مجاوزة الامام الحد المذكور
الثالث أن يكون الخليفة صالحاً للعلافة وأن حكم الاستخلاف صيرورة الثاني اماما وخروج الاول عن الامامة
وصيرورته في حكم المقتدى بالثاني وأن الثاني انما يصير اماما ما لم يخرج الاول عن الامامة باحد أمرين اما بقيام
الثاني مقام الاول بنوى صلاة الامام او بخروج الاول عن المسجد حتى لو استخلف رجلا وهو في المسجد بعد ولم
يقم الخليفة مقامه فهو على امامته حتى لو جاء رجل فاعتدى به صح اقتداؤه ولو أفسد صلاته فسدت صلاة الجميع
وعامة في البدائع (فرع) في التنازع بين الصيرفة لواء قوم ما على شاق جبل فآلقته الريح ولم يدرا حتى
ام ميت ولم يستخلفوا احدا في الحال فسدت صلاتهم (قوله لم يحتج للاستخلاف) لما مر من أنه جائز
لامتعين ولانه باق على امامته فلم يخل المسجد عن امام بخلاف ما اذا خرج من المسجد فان صلاة القوم تفسد
لخلو مقامه عن امام ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي فلو استخلف لم تفسد صلاته (قوله واستثناه افضل) أي
بأن يعمل عملا يقطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء شرباً ليلية عن الكفا وفي حاشية أبي السعود عن شيخه فلولم
يعمل ما يقطع الصلاة بل ذهب على الفور فتوضع كبري شوى الاستئناف لم يكن مستأنفا بل باننا اه قلت
هذا ظاهر في المنع لان ما نواه هو عين صلاته من كل وجه بخلاف الامام والمقتدى تأمل (قوله ان لم يكن
تشهد) يعني ان لم يكن قد قدر التشهد فلو حصلت بعده لا تفسد صلاته لانها قد تمت حتى على القول بفرضية
الخروج بصنعه اما في الحدث العمد فظاهر واما في الجنون والاعماء والاحتلام فلان الموصوف بها لا يتخلو
عن اضطراب او مكث يصير به مؤذيا جازا من الالة مع الحدث وكيفما كان فالصنع منه موجود كما في البحر
وغيره لكن اعترض بأن المراد وجود عمل ينافي الصلاة عمدا ولا عمد من هؤلاء كما في شرح العلامة المقدسي
(قوله او خروجه من مسجد) المراد مجاوزة الحد المتقدم اعتم من أن يكون في صحراء او مسجد أو جبانة
او دار (قوله بظن حدث) بان خرج منه شيء فظن أنه دم مثلا وظاهره أنه لو لم يكن للظن دليل بأن شئ في
خروج ربح ونحوه يستقبل مطلقا بالانحراف عملا جازا هو القياس لكن لم أره منقولا بحر وقيد بظن الحدث لانه
لو ظن أنه افتتح بلا وضوء أو أن مدة مسحه انقضت أو أن عليه فائتة أو رأى سرايا فظنه ماء وهو متعيم او حرة
في نوبه فظن انجاسة فأنصرف ففسد بالانحراف وان لم يخرج من المسجد لانه انصرف على سبيل الرضا ولهذا
لو تحقق ما نواه يستقبل وهذا هو الاصل والاستخلاف كالخروج من المسجد لانه عمل كثير يقبل بحر أي
لو استخلف فبين أنه لم يحدث فسدت صلاته وان لم يخرج من المسجد لوجود العمل الكثير من غيره وبخلاف

ناويا الامامة وان لم يجاوز حتى
لو تذاكر فائتة او تكلم لم تفسد صلاة
القوم لانه صار مقتديا ولو كان
الامام في المسجد لم يحتج للاستخلاف
(واستثناه افضل) فحزرا
عن الخلاف (ويتعين) الاستئناف
ان لم يكن تشهد الجنون او حدث
عمدا او خروجه من مسجد بظن
حدث

ما إذا تحقق ما توهمه من العذر فإن العمل غير مفسد لقيام العذر فكان الاستخلاف كالخروج من المسجد
 يحتاج إحصاه قصد الإصلاح وقيام العذر كذا في النهاية (قوله أو احتلام الخ) الاحسن أو موجب غسل
 لبسهل المبيض قهستافى وأراد بالاحتلام الامتلاء لأن خروج المني بغير نوم لا يسمى احتلاماً فأدأن النوم
 نفسه غير مفسد لكن هذا إذا كان غير ممدداً في حاشية نوح أفندى النوم مامعداً ولا قالوا بل ينقض الوضوء
 ويمنع البناء والثاني قسماً ما لا ينقض الوضوء ولا يمنع البناء كالنوم قائماً أو راكعاً أو ساجداً وما ينقض
 الوضوء ولا يمنع البناء كالربض إذا صلى مضطجاً فقسام ينقض وضوءه على الصحيح وله البناء بغير العمل لا يمنع
 البناء اتفاقاً سواء انقض الوضوء أو لا بخلاف العمل اهـ ملخصاً (قوله لندرتها) أى ولفعل الثاني في صيغة
 الحدث العمد (قوله إذا حصر) بكسر ثانيه وبفتح أوله اوضه مبني للفاعل والمفعول ويانه في البحر (قوله
 عن قراءة قدر المقروض) فلو قرأ ما تجوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالإجماع كفى الهداية والدرر وكثير
 من كتب المذهب قال في البحر وذكره في المحيط بصيغة قيل وظاهره أن المذهب الاطلاق وهو الذى ينبغي
 اعتناده لما صرح حوايه في فتح المصل على امامه بأنها لا تفسد على الصحيح سواء قرأ الامام ما تجوز به الصلاة أو لا
 فكذا هنا يجوز الاستخلاف مطلقاً اهـ وأيده في الشربلية بما في شرح الجامع المعتبر أن الاستخلاف
 هنا لا يفسد كالفتح والفتح لو أفسد فليس لانه عمل ككثير بل لانه غير محتاج اليه وهنا هو محتاج اليه اهـ قال
 في الشربلية والاحتياج للاتباع بالواجب أو بالمسنون اهـ وبه يندفع ما في الترم من التفرقة بينهما
 بأن الاستخلاف هنا عمل كثير بلا حاجة قلت وقد يقال الحاجة مسلمة في الواجب ولذا يستخلف للاتباع
 بالسلام أما المسنون فلا يمكن حمل قوله في الهداية ما تجوز به الصلاة على ما يشمل الواجب كما قد تناول باب
 الامامة من حمل قول الكافي بتقديم الاعلم بشرط حفظه ما تجوز به الصلاة على ما يشمل عدم الكراهة تأمل
 (قوله فانه لما احسن) عبارة البداية التاسع فانه كان يصلى بالناس يجساعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في مرضه الذى توفى فيه فوجد صلى الله عليه وسلم خضة فحضر فلما احسن الخ (قوله لما فعله) أى النبي
 صلى الله عليه وسلم وما كان جائزاً له يكون جائزاً لامتته هو الاصل لكونه قدوة لهم بدائع (قوله وقال تفسد)
 أى لانه يسد وجوده فكان كالجناية وقيل انه يتها بالاقراءه عندهما قال في البحر والظاهر أن عنهما روايتين
 (قوله وبمعكس الخلاف) أى فيجوز الاستخلاف عندهما لا عند الامام ط (قوله لو حصر) أى يمنع
 عن المضى في الصلاة بسبب بول الخ (قوله لم أره) كذا في شرح المتن الباقي عن بعض الافاضل بافظ هذه
 مسئلة لم تطفر بنقلها اهـ ورأيت بهامش الخزانة بخط الشارح قلت ظاهر كلامهم لا لتعليقهم بوردته يعنى
 الاستخلاف على خلاف القياس اهـ أقول وبؤيده ما في البحر حيث قال وقيد بالمنع عنها أى عن القراءة
 لانه لو أصاب الامام وجع في البطن فاستخلف رجلاً لم يجز فلو عدا وأتم صلاته جاز اهـ فأدأنه لو عجز
 عن القيام أو عن الركوع والسجود لوجع بتم قاعداً لمواز اقتداء القائم بالقاعد فلا حاجة الى الاستخلاف
 فافهم (قوله ولا يستخلف الخ) أى ولا ينبغي لو كان منفرداً لانه صار أمياً فبطلت صلاة القوم ط عن البحر
 أقول لم أر هذه العبارة في البحر وكتبت فيما علقته عليه لم يذكر حكم صلاة القوم ولا حكم صلاته أما صلاتهم
 فسادها ظاهر لأن امامهم صار أمياً وأما صلاة الامام ففي الفصل السابع من الذخيرة ان القارئ إذا صلى
 بعض صلاته ففسد القراءة وصار أمياً فسدت عنده ويستقبلها وعلى قوله ما لا تفسد ويبنى عليها استحساناً
 وهو قول زفر اهـ (قوله عطف على المنى) أى على ما دخل عليه حرف النى في المتن وهو قوله لونسى (قوله
 فلو منه) أى من سبق حديثه فقط بنى أو لو كان منه ومن خارج فلا يبنى بحر (قوله إذا لم يضطره الخ)
 قال في النهاية قال الامام أبو على النسبى ان لم يجد بداً من ذلك لم يفسد صلاته والأبأن تمكن من الاستنجاء
 وغسل النجاسة تحت القبض فسدت وكذا المرأة لها أن تكشف عورتها وأعضاءها في الوضوء إذا لم يجد بداً
 من ذلك وقال بعضهم إذا كشف عورتها في الوضوء لا يبنى وكذا المرأة والصحيح هو الاول لأن جواز البناء للمرأة
 منصوص عليه مع أنها تكشف عورتها في الوضوء لا يبنى وكذا المرأة والصحيح هو الاول لأن جواز البناء للمرأة
 والاعتماد على تصحيح قاضى خان اولى وله هذا اختاره المذهب يعنى صاحب الدرر اهـ لكن في الفتح عن
 الزيلعى أن الفساد مطلقاً ظاهر المذهب (قوله لادائه ركناً) هذا يقتضى أن الحدث سبقه في حالة القيام

(أو احتلام) بنوم أو تفكر
 أو نظر أو مس بشهوة (أو انغماء
 أو شهوة) لندرتها (وكذا) يجوز له
 أن يستخلف إذا حصر عن قراءة
 قدر المقروض) لحدث أبي بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه فانه
 لما احسن بالنبي صلى الله عليه وسلم
 حصر عن القراءة فتأخر فتقدم
 النبي صلى الله عليه وسلم واتم
 الصلاة فلو لم يكن جائزاً لما فعله
 بدائع وقال تفسد وبمعكس الخلاف
 لو حصر يبول أو غائط ولو عجز
 عن ركوع وسجود هل يستخلف
 كالقراءة لم أره (لنجل) أى لا جمل
 جمل أو خوف اعتناء (ولا)
 يستخلف إجماعاً (لونسى القراءة
 أصلاً) لانه صار أمياً (أو أصابه)
 عطاف على المنى (بول كثير)
 أى نجس مانع من غير سبق حدثه
 فلو منه فقط بنى (أو كشف عورته
 في الاستنجاء) أو المرأة ذراعها
 للوضوء (إذا لم يضطره) فلا وضطر
 لم تفقد (أو قرأ في حالة الذهاب
 أو الرجوع) لادائه ركناً

لا في القراءة لا تكون ركعة في غيره ثم رأيت في المعراج من المجتبي أحدث في قيامه فسبح ذاهبا أو جاسيا لم تصد
ولو قرأ فسد ولو أحدث في ركوعه أو سجوده لا تصد بالقراءة ١٠ ورأيت مثله في كافي النسي فليصغ (قوله
مع حدث أومشي) فسر مرتب ح (قوله في الأصح) متعلق بقوله قرأ وبقوله بخلاف تسبيح وسقاه
كافي الزبلي أنه لو قرأ ذاهبا تصد وآيسا لا وقيل بالعكس وقيل لو أحدث باصكا ورفع رأسه فالتام مع الله
لمن جده لا يني ١١ يعني وإن أراد بهذا الرفع الانصراف لا الاداء والا فسد وإن لم يتبع كما يعلم مما سألني
(قوله أو طلب الماء بالاشارة) كذا في متن الدرر وشبه في الخاتمة والسراج واستشكله الشربلاني
بمسئله من المارة بالاشارة ومسئله ما إذا طلب من المصل شي فأشار بسده أو رأسه بنم أو بلا لا تصد وبأن
ابن أمير حاج ذكر في الحلية أن القول بالفساد في رد المصل السلام يسهل لم يعرف أن احدا من أهل المذهب نقله
في المنقول عنهم عدمه وقال في الجرائد الحق وانما ذكره بعض المشايخ استنباطا كما سألني بيانه في الباب
الآتي قال الشربلاني فلا يبعد أن يكون عدم الفساد بطلب الماء بالاشارة كذا السلام وغيره بها أو أجاب
الرحماني بأن طلب الماء بالاشارة وقبوله منه يصير مجموع ذلك علا كثيرا لانه عقدها أو اجارة وهو مناف للصلاة
كالشراء بالمعاطاة وليس هذا كذا السلام بالاشارة لمن تدبر (قوله بالمعاطاة) فبديه لظهور الفساد لا يجاب
والقبول دبر (قوله للمعاطاة) علا للمستقلين قال في الشربلانية وهذا مبني على أحد تفسير العمل الكثير
١٢ وهو الموربان من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة (قوله وللسنيان) هو وما بعده عطف على المستثنى
وهو قدر ١٣ ح قال في شرح المنية ولو وجد في الحوض موضع التوضي فخبأ وزلى موضع آخر ان لعذر
كخضيق مسكن الأول بنى والا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله ماء أقرب منه ان كان البعد قدر صفين لا تصد وان
اكثر فسدت وان كان عادته التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في بيته وذهب إلى الحوض بنى ولو كان الماء
بعيد أو يقربه بغيره التران الزح يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره (قوله على المختار) أي
وان لم يكن عنده ماء غيره كما علمت فافهم (قوله الالعذر) وكذا لو تفكر من يقتسمه للصلاة اذا لم ينوب قيامه
حالي فتكره الاداء كما في التتارخانية (قوله نوضا) أي ان وجد ماء والائتم كما يعلم من قولهم في التيمم اعيد
ولو بناه رملتي قلت بل صرح به في البدائع هنا وقال لان اثناء الصلاة بالتيمم جائز فالبناء اولى فان تيمم ثم وجد
الماء فان وجد بعد ما عاد إلى مقامه استقبل وان قبله في الطريق فالقياس كذلك وفي الاستحسان ينوضا
ويبنى ١٤ (قوله فورما) أي بلا مكنت قدر اداء ركعتين بلا عذر كما علم مما قبله (قوله بكل سنة) أي من سنن
الوضوء لان ذلك من باب اكمله فكان من نواحيه فيحصل كما يتصل الاجل بدائع فلو غسل أربعين تارخانية
(قوله بلا كراهة) لكن تقدم أن الاستئذان افضل (قوله كتفرد) أفاد أن الكلام الأول في الامام
وأما المتقدم فذكره بعد (قوله وهذا كله) أي تخيير الامام بين العود إلى مكانه وعدمه (قوله والاعاد
المحكمة) أي الذي كان فيه أو قريته من حيث الاستئذان لانه لا يستغنى عن الامامة وصار
بمقتضى ما بالخلافة كما مر (قوله لو ينسجما ما يمنع الاقتداء) لان شرط الاقتداء الاتحاد بالبيعة بدائع (قوله
كالمقتدى) أي أمثلة (قوله ان نعد عملا بناهيا) أي ينافي الصلاة كالمهقمة فلو نعد مدها بعد جلوسه
قدرا تشهد فصلاته تامة وان بطل وضوءه لوجودها في أثناء الصلاة دون وضوء القوم لم يوجبها بعدد
امامهم وعظامه في الجروس سألني (قوله ولو بعد سبق حدثه) نص عليه الزبلي ولم يحك فيه خلافا فيه
وقيل في الحلية من أنها تطل عند عدم الخروج بصنعه لا عند هما وجه الرد كما في الجرائد اذا أتى بمناف بعد
سجود الحدث فقد خرج منها بصنعه (قوله تمت) أي صحت اذا لا شك أنها ناقصة لترك الواجب ط (قوله
ثم تعاد) أي وجوبا ط (قوله ولو وجد المنافي) أي سوى الحدث المنافي المتقدم لانه وان كان
منافيا ليس الاكن الشرع اعتبر غير مناف أفاده ح (قوله بلا صنعه) مقابل قوله ان نعد الخ (قوله
ولو بعد بطلت) أي بعد القعود قدر التشهد وتامل ما لو سلم الامام وعليه سهو فعرض واحد مما سألني فان وجد
بطلت والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلته دون القوم
وكذا اذا سجد هو لسهو ولم يسجد القوم ثم عرض له بغير (قوله في المسائل الاثني عشرية) اشتهرت
هذه النسبة وهي خطأ عند أهل العربية لان العدد المركب العلي انما ينسب إلى صدره فتقول في خمسة عشر

مع حدث أومشي بخلاف مسيح
في الأصح (أو طلب الماء بالاشارة
أو شرا بالمعاطاة) للثنافة أو جود
ماء إلى آخره لا قدر صفين أو لئسيان
أو زوجة أو كونه بتر الان الاستقاء
يمنع البناء على المختار (أو مكنت
قدر اداء ركعتين) وإن لم ينو الاداء
(بعد سبق الحدث) الالعذر كنوم
ورعاف (وإذا سأل له البناء
نوضا) فورما بكل سنة (وبنى على
ما مضى) بلا كراهة (ويتم صلته
تمت) وهو أولى لقبلا للنسي
(أو يعود إلى مكانه) ليتصد
مكانتها (كتفرد) فانه مخير
وهذا كله (ان فرغ خلفته
والاعاد إلى مكانه) حتى لو ينسجما
ما يمنع الاقتداء (كالمقتدى
اذا سبقه الحدث) واعلم أنه
(ان نعد عملا بناهيا بعد جلوسه
قدرا تشهد) ولو بعد سبق حدثه
(تمت) لقام فرائضها ثم تعاد لتركها
واجب السلام (ولو) وجد المنافي
(بلا صنعه) قبل القعود بطلت
اقتضاها ولو (بعد بطلت) في
المسائل الاثني عشرية

المسائل الاثنا عشرية

على الرجل أو غيره خسي وغير العلى لا ينسب اليه بحر ونهر (قوله عنده) أي عند أبي حنيفة ووجه
بطلان ما عنده على ما خرجه البردعي أن الخروج من الصلاة يصنع المصلي فرض عنده لانه لا يمكن أداء فرض آخر
الا بالخروج من الاولى وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا وقال الكرخي "هذا غلط لان الخروج
قد يكون بمصيبة كالحادث العمد ولو كان فرضا لا يختص بما هو قربة وهو السلام فلا خلاف بينهم في أن الخروج
بمصيبة ليس فرضا وانما قال الامام بالبطلان في هذه المسائل لمعنى آخر وهو أن الموارض الاتية بمغيرة للفرض
كروية المتيهم ماء فانه كان فرضه التيمم فتغير الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير
والحدث العمد واقعة مهمة ونحوها مبطله لا مغيرة وأيده في البحر بما في المجتبى بأن عليه المحققين من اصحابنا
ربأنه صححه شمس الاثمة لكن قدمنا في فرائض الصلاة عن المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية لانه علامة
التميز بلاني تأييد كلام البردعي بأنه قدم مني على افتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية وتبعه الشراح
وعامة المشايخ واكثره قعين والامام النسفي في الوافي والكافي والكنز وشروحه وصاحب الجمع وامام أهل
السنة الشيخ أبو منصور الماتريدي (قوله ووجه الكمال الخ) أقول ان الكمال لم يرجح قوله ما صرحا
وانما بحث في نوجبه كلام الامام على ما قاله كل من البردعي والكرخي كما وخصته فيما علقته على البحر (قوله
وفي الشربلية والاطهر قوله ما الخ) أقول عز ذلك الشربلاني في رسالته الى البرهان ثم رده بأنه لا وجه
لظهوره فضلا عن كونه اظهر لانه استدلل على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه ثم قال الشربلاني "بعد ما أطال في
رده ومن المقرر طلب الاحتياط في صحة العبادات لثبوتها المكافئ وليس الاحتياط الا بقول الامام الاعظم
انهما بطل اه قلت وعليه المتون (قوله لكان اولى) لان كلامه يوهم أن قوله ولو لم يصنع بعده بطلت
مفروض في غير المسائل الاثني عشرية مع أنه مخصوص بها وما لم يأت بها من المزيادات الاتية وغيرها (قوله
وأما مسئله الخ) جواب عما أورده الزبلي على الكثر من أن التقييد بالتميم غير مفيد لان المتوضي خلف التيمم
لورأي الماء في صلاته بطلت أيضا لعله أن امامه قادر على الماء باخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته فلو قال
والمقتدى به لعنه وأجاب في البحر بأن المقتدى لم تطل صلاته أصلا بل وصفا ورده في التبر بأن المصنف استعمل
البطلان بالمعنى الاعم وهو اعدام الفرض بقى الاصل او لا ثم قال فالأولى ما قاله العيني "ان مسئله المقتدى بتيمم
ليس فيها الا خلافا زفر والخلاف في هذه المسائل مفروض بين الامام وصاحبيه اه فقول الشارح
وتنقلب نفسا ناظر لحواب البحر أيضا وقد علمت ما فيه أفاده ح (قوله ففيها خلاف زفر) أي حيث قال
بعدم الفساد كما قدمناه في الباب السابق (قوله كما ترى بابه) ومترأيا أنه اذا لم يجد ماء لغسل الرجلين
بعد تمام مدة المسح وهو في الصلاة فالاشبه الفساد لسراية الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية ثم
يتيمم له ويصلي قاله الزبلي "وتبعه في فتح القدير وشرح المنية وقد منا أيضا هنا فيما اذا خاف تلف رجله من البرد
بطلان المسح السابق ولزوم استئناف مسح آخر يعم الخلف كالجسيرة فكان المناسب عدم التقييد بشئ
من القيدن (قوله بلا صنع) بأن سمع سورة الاخلاص مثلا من قارئ لحفظها بمجرد السماع واحترزه
عمالو حفظها بتعليم من القارئ لانه يكون عملا كثيرا وبه يخرج من الصلاة بصنعه فلا يتأق الخلاف (قوله
ولو كان الاثني الخ) أشار الى أن المراد بالاثني أعم من أن يكون اماما او منفردا او مقتديا بأبي او قارئ
(قوله على ما عليه الاكثر) لان الصلاة بالقراءة حقيقة فوق الصلاة بالقراءة حكما فلا يمكنه البناء بحر وقد
يمنع بأنهم من المقتدى القارئ ليست الاحكام نهر (قوله قال الفقيه الخ) هو الامام أبو الليث وصرح
بمثل ما هنا في خزائن السروجي وفي الجوهر لا تبطل اجاعا رملي وجرمه في الولوالجية اسماعيل قال في البحر
ووجهه أن قراءة الامام قراءة فقد تكامل أول الصلاة وآخرها وبناء الكامل على الكامل جائز اه (قوله
نصح به الصلاة) بأن يكون طاهرا ونجسا وعنده ما يطهره به او ليس عنده الا أن يربعه طاهر نهر فلو كان
الطاهر أقل أو كان كله نجسا لا تبطل لان المأمور به الاستبراء بالطاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال يجب بدل نصح
لكان أولى لان عبارته تشمل ما لو كان كله نجسا اذا الصلاة نصح فيه مع أنه لو صلى عاريا لا تبطل لانها لا يجب
فيه بل هو بخبر أبو السعود ط (قوله واعقت الامة) في حاشية المدني قال شيخنا المرحوم السيد محمد أمين
ميرغني في حاشيته على الزبلي "أقول ذكر كثير من الشراح هذه المسئلة ملطقة بالمسائل الاثني عشرية وفيه نظر

هذه وقال اصح ووجه الكمال
وفي الشربلية والاطهر قولهما
بالصحة في الاثني عشرية وهي ما
ذكره بقوله (كاتبطل) لو فزع
بالنساء كما في الدرر لكان أولى
(بقدره المتيهم على الماء) وأما
مسئلة روية المتوضي المؤتم بتيمم
الماء ففيها خلاف زفر قطط وتقلب
نفسا (ومضى مدة مسحه ان
وجد ماء) ولم يخف تلف رجله
من برد والافسنى (على الاصح)
كما ترى بابه (وتعلم أثنى آية) أي
تذكره او حفظه بلا صنع (ولو كان)
الاي (مقتديا بقارئ على ما عليه
الاكثر) لكن في الظهيرية صحح
العصبة قال الفقيه وبه ناخذ
(وجود القارئ سائرا) نصح
به الصلاة ومنه لو صلى بنجاسة
فوجد ما يزيلها أو اعتقت الامة
ولم تنقذ فوراً

فإن فرض السترا انما يلزمها مقتصر من وقت عتقها لا مستند فيكون عدم السترا قاطعا والقاطع في اوانه منه وفي غير اوانه مبطل وههنا في اوانه لانه بعد تمام الاركان فصح صلواتها وان لم تستر من ساعتها بخلاف العاري اذا وجد ثوبا لان فرض الستر لزمه قبل الشروع فكان وجود الثوب في هذه الحالة غير المابقة فكان مبطلا وقد ذكر الزيلعي في باب شروط الصلاة خلاف ما هنا حيث قال ولو اعتقت الامة في صلاتها او بعد ما حدثت فيها قبل أن تتوضأ او بعد تقنعت بعمل رفيع من ساعتها وبنت على صلاتها وان اذت ركعا بعد العلم بالعتق بطلت صلاتها والتماس أن تبطل في الوجه الاول أيضا كالعريان اذا وجد ثوبا في صلاته وجه الاستحسان أن فرض الستر لزمها في الصلاة وقد أتت به والعريان لزمه قبل الشروع فيها فيستقبل كالتيمم اذا وجد فيها ماء انتهى فعلم من كلامه صحة صلاتها لو اعتقت بعد التشهد ولم تستر اه اقول وقد يجاب بأن الاصل في هذه المسائل أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في أثناءها بصنع المصلي يفسدها اذا وجد بعد التشهد بلا صفة وهذا المعنى موجود في مستلها هذه لا يقال ان تركه التقنع في الحال يفسد صلاتها بصنعها لا ناقول الفساد مستند الى سببه الاول وهو لزوم الستر بالعتق كما في نزع الخلف بعمل يسرفه بصنع المصلي مع انهم لم يعتبروه بل اعتبروا السبب السابق وهو لزوم الفصل بالحدث السابق هذا ما ظهر في فتايله (قوله خفه الواحد) قال في المنع هو اولى مما وقع في الكثر بلفظ المنع لان الحكم كذلك في الواحد لما تقرر من أن نزع الخلف ناقض (قوله بعمل يسير) بأن كان وساعدا لا يحتاج فيه الى المعالجة بالنزع بجر (قوله تم اتفاقا) لانه خروج بصنعه (قوله وقدرة يوم على الاركان) لان آخر صلاته أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعف بجر (قوله وتذكر فائنة الخ) أي تذكر المصلي فائنة عليه ان كان منفردا أو اماما أو على امامه ان كان مقتدا بقوله وهو أي من عليه الفائنة مطلقا وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعا عند أبي حنيفة بل تبقى موقوفة ان صلى بعدها خمس صلوات وهوية كالفائنة تغلب جائزة اه قال في الجرد ذكر المصنف لها في سلك البطلان اعتمادا على ما ذكره في باب الفوائت (قوله وتقديم القارئ اميا) أي فيها اذا كان القارئ اماما فانسبه لحدث (قوله مطلقا) أي سواء كان بعد القعود قدر التشهد أو قبله بقرينة القول الآخر وفيه أن استخلافه قبل التشهد مفسد اتفاقا سواء كان في الركعتين الاولين لوفى الاخيرين ولم يقرأ في الاولين او احدهما وكذا لو قرأ في كل حنهما خلافا لفرقوا واية عن أبي يوسف كما ترقب هذا الباب وليس هذا مما نحن فيه لان الخلاف في الاثني عشرية منصوب بين أبي حنيفة ومالك ووجهه وذلك فيما بعد التشهد فقط فالصواب حذف الاطلاق وان يقول وقيل لافساد بالاجماع اه افاده ح (قوله وهو الاصح) قال في التهر واختره أبو جعفر ونظر الاسلام وصححه في الكافي وغيره وقال في الفتح وهو المختار (قوله لانه عمل كثير) أي ولا ضرورة اليه هنا لعدم الاحتياج الى امام لا يصلح تهر (قوله من المسئلة) وهي الطلوع والاستواء والغروب (قوله بأن بقي الخ) اشارة الى دفع ما ورد في الكافي من أنه لو شرع قبل بلوغ الظل مثله ثم بلغ بعد القعود لم تبطل انصافا أما عند مقلعيه دخول وقت العصر وأما عندهما فلم يعد قولهما با لفساد في جميع هذه المسائل فأجاب بتصور المسئلة بما ذكره لم يتحقق الخلاف (قوله بأن لم يعد الخ) اشارة الى أن الامر موقوف فاما انقطع بعد القعود ودلم وقتا كاملا بعد الوقت الذي صلى فيه يظهر أنه انقطاع هو برة فيظهر الفساد عند أبي حنيفة فيقضيا والاهمجد الانقطاع لا يدل عليه لانه لو عاد في الوقت الثاني فهي حجة بجر (قوله وكذا خروج وقته) لان المعتد أن طهارة المعذور تعمل بخروج الوقت (قوله العشرين) لانه زاد على الاثني عشر عناية مسائل وهي وجود ماء يزيل به نجاسة الثوب وتقع الامة وتذكر فائنة على امامه وزوال الشمس في العبد ودخول وقت من الاوقات الثلاثة في القضاء والثامنة خروج وقت المعذور وقد حاول في الجرد أرجع الاولى والثانية الى مسئلة العاري ومساءل دخول الاوقات المكرهه الى مسئلة الطلوع والاخيرة الى ظهور الحدث السابق في مسئلة مضي مدة المسح وبقي مسئلة تذكر فائنة على امامه وأرجعها المحشى الى تذكر فائنة عليه ومسئلة زوال الشمس في العبد وأرجعها الى مسئلة الطلوع ولا يخفى ما في ذلك من التكلف على أن الفساد في الاولى والثانية لوجود الماء وزوال الرق لا لوجود الثوب فانه كان وجوده قبل ولولم اعتبار التداخل بمثل ما ذكره لزم أن لا تعد مسئلة دخول وقت العصر مع مسئلة طلوع الشمس فان احداها تفتى عن الاخرى وأن يقتصر

(ونزع الماسخ خفه) الواحد (يعمل)

(يسير) فلو بكثير تم اتفاقا (وقدرة)

يوم على الاركان وتذكر فائنة

عليه او على امامه وهو صاحب

ترتيب (والوقت مسح) وتقديم

القارئ اميا مطلقا وقيل لا

لو كان استخلافه (بعد التشهد

بالاجماع وهو الاصح) كما في الكافي

لانه عمل كثير (وطلوع الشمس في

العصر) وزوالها في العبد ودخول

وقت من الثلاثة على مصلي القضاء

(ودخول وقت العصر) بان بقي

في تعدته الى أن صار الظل مثله

(في الجمعة) بخلاف الظهر فانها

لا تبطل (وزوال عذر المعذور)

بأن لم يعد في الوقت الثاني وكذا

خروج وقته (وسقوط جبهة عن

بره) واعلم أنه لا تنقلب الصلاة

في هذه المواضع العشرين

فلا اذا بطلت الا في ثلاث ٤١٠ (فما اذا نذر كراهة او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر في الجمعة) كما في الجوهرية زاد في الحاوى

على احدى المسائل الثلاث وهي قدرة التيميم على الماء ومضى مدة المسح ونزع الخاف فان في كل منها ظهر الحادث السابق بل يمكن التداخل في غيرها أيضا كما يظهر بالتأمل فعملهم لم يعتبروا ذلك فلذا زاد الزياحي "بعض المسائل على ما ذكرنا وتبعه في الفتح والدرر والشحج شعبان في شرح المجمع وكذا صنع في الذخيرة كما ذكره الشرنبلالي في رسالته وزاد عليها نحو ما من مائة مسألة لوجود الجناح ينشأ وبين ما ذكره ووجود الاصل الذي ينتهي عليه البطلان في الاثنى عشرية وهو أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في أثناها بصنع المصلي يفسدها أيضا اذا وجد بعد الجلوس الاخير بلا صفة عند الامام لا عند هما فانهم (قوله اذا بطلت) المراد بالبطان كما مر ما يشبه بطلان الاصل والوصف او الوصف فقط (قوله فيما اذا نذر كراهة) أي عليه أو على امامه وقد علمت أن الامر موقوف في تذكرة الفاتنة ولا تتقلب نفسا للعال ح (قوله زاد في الحاوى الخ) أي الحاوى القدسي قبيل باب صلاة المسافرين وقوله ويشكل عليه ما ذكره اصحاب المتن وغيرهم في باب صلاة المريض من أنه لو صلى بعض صلاته بآيما ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف الصلاة وذكر الشراح أن ذلك باتفاق امتنا الثلاثة خلافا لغيره وأن هذا الخلاف مبنى على الخلاف في جواز اقتداء الراعي الساجد بالمومني فعندنا لا يجوز الاقتداء فكذلك البناء هنا وعندنا فزجور ولا يجزى أن لزوم الاستئناف يقتضي فساد الصلاة من أصلها الآن يقال يستأنف لو كانت الصلاة فرضا بمعنى أنه يلزمه إعادة الفرض لكن اطلالة لم يلزم الاستئناف بشمل الفرض والنفل ويدل عليه بناء الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء بالمومني فانه لا يصح في الفرض ولا في النفل فليست أمثل (قوله وزاد) أي على ما يتقلب نفلا وليس المراد أنها من المسائل المختلف فيها بين أبي حنيفة وصاحبيه كما قدمناه ح أقول حيث كان مراد الشارح ذلك كان عليه أن يتمم ذكر المسائل التي تتقلب فيها الصلاة فلقاها منها كما في الحاوى ترك القعدة الأخيرة وركوع المسبوق وسجوده اذا أدرك الامام في السجدة الثانية قبيل متابعتها فيها (قوله والظاهر الخ) ما استظهره ظاهرا لأن الاوقات المكروهة لاتساق في انعقاد النفل ابتداء فكيف بالبقاء أفاده ح وط (قوله وهو مسافر) أي الامام وهذا قيل قوله أو مقبلا (قوله صح) أي لوجود المشاركة في التعمية بحر (قوله والمدرک اولى) لانه اقدر على اتمام صلاته بحر وفيه اشارة الى أن الاولى للامام أن لا يستخلف غيره مدرک ولذلك الغير أن لا يقبل (قوله ولو جهل الكمية الخ) فيه اجمال ويساءه كما في التهرئة ان علم كية صلاة الامام وكانوا كلهم كذلك أي مسبوقين ابتداء من حيث انتهى اليه الامام والا تم ركعة وقعد ثم قام وأتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون الى فراغه فيصلون ما عليهم وحدا وابقعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا وقده في الظهيرة بما اذا سبق الامام الحادث وهو قائم قال في البحر ولم يبينوا ما اذا سبقه وهو قائم ولم يعلم الخليفة كية صلاته وينبغي على قياس ما قالوه أن يصلي الخليفة ركعتين وحده وهم جلوس فاذا فرغ قام واصل كل أربعة واحد والخليفة ما بقي ولا يشتغلون بالقضاء قبل فراغه واعلم أن الاحراز يشير اليهم أن لا يتابعوه حتى يفرغ مما قامه لأن الواجب عليه أن يبدأ بما قامه أولا ثم يتابعونه فيسلم بهم فلور ترك الواجب قدم غيره ليس له وأما المقيم فيقدم بعد الركعتين مسافرا يسلم بهم ثم يقضى المقعون ركعتين منفردين بالقراءة حتى لو اقتدوا به بعد قيامه بطلت (قوله احتياطا) أي للاحتيال في كل ركعة أنها آخر صلاة الامام ح (قوله فرضنا القعدتين) لأن القعدة الاولى فرض على امامه وهو قائم مقامه والثانية فرض عليه (قوله فرضت القراءة في الرابع) لانه لما قرأ في الركعتين نيابة عن الامام التحقت بالاوليين فقلت الاخرين عن القراءة فصار كأن الخليفة لم يقرأ في الاخرين فليزله القراءة فيما سبق به أيضا كما هو حكم المسبوق من أنه منفرد فيما يقننيه وفيها يلغز أي مصل ففرض عليه القراءة في أربع ركعات الفرض (قوله قدم مدرک السلام) أي ليسلم بالقوم وفيه ايماء الى أنه لا يقضى ما قامه أولا فلو فعل في فساد صلاته اختلاف تصحيح وقدم الشارح في الباب السابق أن الاظهر الفساد (قوله ثم لو أتى الخ) أي بعد ما تم صلاة الامام سواء قدم مدرکا ولا (قوله لتنام اركانها) أي اركان صلاة المدركين فلا يضرها المتنافي بخلاف ذلك المسبوق لانه بقي عليه ما سبق به فوقع المتنافي في خلال صلاته (قوله في الاصح) راجع الى قوله ان لم يفرغ قار في الهداية والامام الاول ان كان فرغ لافسد صلاته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح اه واحترز بالاصح عن رواية أبي حفص أن صلاته تامة أيضا لانه

والمومني اذا قدر على اركان ويزاد مسألة المؤتم بتيميم كما قدمنا والظاهر أن زوالها في العبد ودخول الاوقات المكروهة في القضاء كذلك ولم أره (ولو استخلف الامام مسبوقا) أولا حقا او مقبلا وهو مسافر (صح) والمدرک اولى ولو جهل الكمية ععد في كل ركعة احتياطا ولو مسبوقا بر كعتين فرضنا القعدتين ولو أشار له أنه لم يقرأ في الاولين فرضت القراءة في الرابع (قوله اتم) المسبوق (صلاة الامام) قدم مدرک السلام (ثم) لو (أتى عايناهما) كخلفك (تفسد صلاته دون القوم المدركين) لتنام اركانها (وكذا تفسد صلاته من حاله كماله) للمتاني في خلاها (وكذا) تفسد (صلاة الامام) الاول (المحدث ان لم يفرغ فان فرغ) بأن نوا ولم يفته شيء (لا) تفسد في الاصح قوله فيصلون ما عليهم وحد اناى لان من الجائز أن الذي بقي على الامام آخر الركعات فحين صلي الخليفة تلك الركعة تمت صلاة الامام فلو اقتدوا به فيما يقضى هو كانوا اقتدوا بمسبوق فيما يقضى فتفسد صلاتهم وانما قال يصبرون الى فراغه اي ولا يشتغلون بالقضاء قبل فراغه لجواز أن يكون بعض ما يقضى هذا الخليفة مما سبق على الامام الاول فيكون القوم قد انفردوا قبل فراغ امامهم من جميع اركان فتفسد صلاتهم افاده في البحر عن الظهيرة اه منه لغز ٣ أي مصل تفرض عليه القراءة في أربع ركعات الفرض

مدرك أول الصلاة وكان هذه الرواية غلط من الكاتب لانه فصل في المسئلة ثم قال فيها اثباتا وظاهر
التفصيل المخالفة معراج (قوله لماسر) أي قبيل الاثني عشرية ح قال الزبلي لانه استخلفه صار
مقتديا به فتفسد صلاته بفساد صلاة امامه ولهذا الوصل ما بقى من صلاته في منزله قبل فراغ هذا المستخلف
تفسد صلاته لان انفراجه قبل فراغ الامام لا يجوز اه وقد من تمام الكلام على ذلك عند قوله وان لم يجاوز
(قوله عند الامام) وعندهما لا تفسد قياسا على الكلام والخروج من المسجد ولا يحنفة الفرق بين
المنهي والمفسد كما يأتي (قوله أي بعد) بيان للمراد والافليذ كروا أن تأتي بمعنى بعد والاظهر جعله على
تقدير مضاف أي في آخره (قوله الا اذا قيد الخ) بأن قام قبل سلام امامه وأتى بركعة والظاهر أن
هذا جارا أيضا في المسئلة التي قبله فيقيد به قوله وبكذا تفسد صلاة من حاله كماله (قوله لانها
منهيا الخ) أي مقسمان للصلاة كما في الفتح وفي العناية المنهي ما اعتبره الشرع رافعا للحرمة عند فراغ الصلاة
كالسلام والخروج بفعل المصلي اه وأما القهقهة والحدث العمد فانهما مفسدان لتفويتها شرط الصلاة
وهو الطهارة فيفسدان الجزء الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدي المسبوق وقد بقي
عليه فروض فلا يمكنه بناء على الفساد بخلاف الامام والمدرك (قوله ولذا الخ) أي لكون الكلام
والخروج من المسجد منهيين لا مفسدين يجب على المقتدين المدركين السلام بخلاف ما لوقهقهة امامهم او
أحدث عمدا فانهم يقومون بلاسلام لانها مفسدان وفيها بلغز أي مصل لا سلام عليه وفي الجرح لوقهقهة القوم
بعد الامام فعليه الوضوء ونهم لخروجهم منها بجده بخلاف قهقهة هم بعد سلامه لانهم لا يخرجون منها بسلامه
فبطلت طهارتهم وان قهقهة هوامعها أو القوم ثم الامام فعليهم الوضوء فالاصل أن القوم يخرجون من الصلاة
بحدث الامام عمدا اتفاقا ولهذا لا يسلمون ولا يخرجون منها بسلامه خلافا لمحمد وأما بكلامه فعن أبي حنيفة
روايتان في رواية كاسلام فيسلمون وثقة طهارتهم بالقهقهة وفي رواية كالحديث العمد فلاسلام ولا نقض
بها كذا في المحيط اه وقد منافي نواقض الوضوء عن الفتح أنه لوقهقهة بعد كلام الامام عدا فسدت طهارته
كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة وصححه في النامية أيضا ومضى عليه الشارح هناك (قوله
بخلاف المدرك) مرتبط بقوله وتفسد صلاة مسبوق بقهقهة امامه وحديثه العمد (قوله وفي الظهيرة عدمه)
قال لان النائم كانه خف الامام والامام قد غفلت صلاته فكذلك لانه النائم تقديرا اه قال في البحر وفيه
نظر لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق (قوله تأيد الاول) أقول يؤيده أيضا ما جزم به المصنف
قبل هذا من فساد صلاة الامام المحدث ان لم يفرغ وصححه الشارح تبعاً للهداية كما ذكر ولا يخفى أنه لاحق ثم رأيت
في الترهذ كرخو ذلك (قوله لا خصوصية له) أي للامام بل المقتدي والمفرد حكمهما كذلك فلو عبر بالمصلي
كافي التره والعمي ومسكين لكان أولى (قوله على سبيل الفرض) لان اتمام الركن بالانتقال عند محمد
ومع الحدث لا يتحقق وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجلسة والقومة فرض عنده فلا يتحقق بغير
طهارة فلا بد من الاعادة على المذهبين حتى لو لم بعد تفسد صلاته ح عن الزبلي (قوله ما لم يرفع الخ)
مرتبط بقوله بي وهو صادق بثلاث صور بأن لم يرفع رأسه أصلا بل مشى سجدا ويدا ورفع مريدا لا تصرف اولم
يرد شيئا أصلا ففي هذه الصور يني ولا تفسد كما يؤخذ مما يأتي (قوله ولو لم يرد الاداء) أي برفعه رأسه
مسمعا أو تكبرا لان عبارة الكافي هكذا ولو سبقه الحدث في الركوع فرفع رأسه فالتامع الله بان حده فسدت
ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مريدا به اداء ركن فسدت وان لم يرد به الاداء ففيه روايتان
عن أبي حنيفة اه وفي شرح المنية ولو أحدث راكعا فرفع مسمعا لا يني لان الرفع محتاج اليه لا لانصرف
فجترده لا يمنع فلما اقترن به التسبيح ظهر قصد الاداء وعن أبي يوسف لو أحدث في سجوده فرفع مكبرا أو بالتمام
اولم ينو شيئا فسدت لان نوى الانصراف اه وحاصله أنه برفع رأسه مسمعا أو مكبرا تفسد على رواية أبي يوسف
سواء أراد به الاداء أو لا الاداء لان التسبيح والتكبير الذي هو أمانة قصد الاداء لا يعارض
صريح قصد الانصراف وأن مجرد الرفع بلا تسبيح أو تكبير ولا نية اداء غير مفسد لانه محتاج اليه (قوله
تفسد) أي ان قصد الاداء أو رفع مكبرا أو الاخالف ما قلناه تأمل والظاهر تقييده أيضا بما اذ رفع مستويا
قبل أن يفرغ من القبلة (قوله ولو تذكرا الخ) قيد بالركوع والسجود لانه لو تذكرا السجدة في القعدة الأخيرة

لغزو
أي مصل لا سلام عليه

لماسر أنه كوثم (وتفسد صلاة
مسبوق) عند الامام (بقهقهة
امامه وحديثه العمد) أي بعد
(فعوده قدر التشهد) الا اذا قيد
ركعته بسجدة لتأكد انفراجه (ولو
تكلم) امامه (او خرج من مسجده
لا) تفسد اتفاقا لانها منهيا
لامفسدان ولذا يلزم المدركين
السلام ويقومون في القهقهة بلا
سلام (بخلاف المدرك) فانه كالامام
اتفاقا (ولو لا حشافة في فساد
صلاته تصححان) صحيح في السراج
الفساد وفي الظهيرة عدمه وظاهر
البحر والنهر تأيد الاول (ولو
أحدث الامام) لا خصوصية
له في هذا المقام (في ركوعه
او سجوده فوضأ وبني رأسه اه)
في البناء على سبيل الفرض
(ما لم يرفع رأسه) منه (مريدا
للاداء اما اذا رفع) رأسه (مريدا به
اداء ركن فلا) يني بل تفسد ولو لم
يرد الاداء فروايتان كافي الكافي
وفي المجتبى وتأخر محمد ويدا ولا يرفع
مستويا فتفسد (ولو تذكرا
المصلي) في ركوعه او سجوده
انه ترك (سجدة) صليبه أو الأولية

فجدها أعاد القعدة نهر لانها ما شرعت الاخاتمة لافعال الصلاة واحترز بالسجدة عما لو تذكر في الركوع
أنه لم يقرأ السورة فعباد اليها أعاده لأن الترتيب فيه فرض بحر (قوله فانخط من ركوعه) هذا انما يصح
على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فانه يعيد الركوع على سبيل الافتراض لما أن القومة فرض
عنده ح (قوله اورفع من سجوده) قد بالرفع لأن الصحيح أن السجود لا يتم إلا بالرفع - حتى يصل الى قرب
الجلوس وحتى فافهم (قوله فسجدها) أفاد أن سجودها عقب التدكير غير واجب لما في البحر عن الفتح له
أن يقضى السجدة المتروكة عقب التدكير أنه لو أخرها الى آخر الصلاة فيقضيهما هناك اه (قوله لسقوطه) أي
سقوط وجوب الاعادة المبني على وجوب الترتيب فان الترتيب فيما شرع مكررا من أفعال الصلاة واجب يأثم
بتركه عند اوسقط بالنسيان وينبغي بسجود السهو (قوله ولو أخرها) هو مفهوم قوله عقب التدكير كما في النهر ح
(قوله فضاها فقط) يعني من غير عادة ركوع ولا سجود لا افتراضا ولا وجوبا ولا ندبا بل ان سجدها في أثناء
القعدة الاخيرة او بعدها أعادها افتراضا لما قد منه ح وعليه سجود السهو ولتلك الترتيب فيما شرع مكررا ط
(قوله كماثر) أي قبل قوله واستندافه افضل (قوله تعين المأموم للإمامة) حتى لو أفسد صلاته لم تفسد
صلاة هذا الثاني ولو أفسد الثاني تفسد صلاة الاول التحول الإمامة اليه فان جاء ثالث واقتدى بهذا الثاني
ثم احدث الثاني صار الثالث اماما لنفسه فان احدث الثالث قبل رجوعهما او رجوع احدهما فسدت
صلاة الاولين لانها صار اماما مقتدين به فاذا خرج امامهما من المسجد تحقق تباين المكان فيفسد الاقتداء
لفوات شرطه وهو اتحاد البقعة ولورجع احدهما فدخل المسجد ثم خرج الثالث جازت صلاتهم لان الرجوع
صار اماما لهم تعينه ولورجعا فان قدم احدهما الاخر قبل خروج الثالث من المسجد صار هو الامام
والا فسدت صلاتهم لان احدهما لم يصير اماما للعارض بل مخرج فبقى الثالث اماما فاذا خرج فالت شرط
الاقتداء وهو اتحاد البقعة ففسدت صلاتهما بدائع (قوله بلانية) متعلق بقوله تعين (قوله على الاصح)
وقبل تفسد صلاة الامام فقط وقبل صلاتهما ح (قوله لبقاء الامام اماما الخ) قال في الذخيرة لان تعين
الواحد للإمامة انما كان للنجاة اي اصلاح الصلاة وفي جعله اماما هيئا افسادها فبقى المقتدى اماما له في
المسجد ففسدت صلاته (قوله فان استخلفه) أي قبل القعود قدر التشهد والا كان خارجا بفساده ط
(قوله لماثر) هو قوله لبقاء الامام الخ ح (قوله لماثر) أي عند قوله او مكث قد راداء ركن بعد سبق
الحدث من قوله الالعذر كنتم وورعاف ح

* (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها) *

الفساد والبطان في العبادات سواء لان المراد بهما خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب فوات بعض
الفرائض وعبروا عما يفوت الوصف مع بقاء الفرائض من الشروط والاركان بالكرهية بخلاف العبادات
على ما عرف في الاصول شرح التنية (قوله عقب العارض الخ) أي أن المفسدات عوارض على الصحة
لكن منها اضطراري كسبق الحدث المذكور في الباب السابق ومنها اختياري كالتكليم ونحوه مما يأتي هنا
فلذا عقب احدهما بالآخر ولم يبين وجه تقديم الاول على الثاني وبينه في النهر بأن الاضطرار أعرق
في العارضية أي أنه الاصل في العروض أفاده ح (قوله يفسدها التكليم) أي يفسد الصلاة ومنها
سجود السهو والتلاوة والشكر على القول به ط عن الجوى (قوله هو النطق بغيرين الخ) أي ادنى
ما يقع اسم الكلام عليه المربك من حرفين كافي القهستاني عن الجلابي وقال في البحر في المحيط والنفع
المسموع المهجي مفسد عندهما خلافا لابي يوسف لهما أن الكلام اسم الحروف منظومة مسموعة من مخرج
الكلام لان الافهام بهما يقع وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان انتهى وينبغي أن يقال ان ادناه حرفان
او حرف مفهم كع امر او كذا ق فان فساد الصلاة بهما ظاهر اه أقول وقد يقال ان نحو ع و ق امر
منظم من حروف تقدير غير أنها حذفت لاسباب صنعانية فهو داخل في تعريف الكلام المذكور بل هو كلام
نحوي ولعل الشارح جزم بذلك ولم ينبه على أنه بحث اصحاب الضر قد تدر وتظهر من هذا أن الحرف
الواحد المهمل لا يسمى كلاما فلا يدخل في قول الهندية والزياني ان الكلام مفسد لئلا كان او كثيرا كما لا يخفى
فافهم (قوله ولو استعطف كلبا الخ) أي بما ليس له حروف مهجاة كما صرح به في الفتاوى الهندية وبشير

اليه

فانخط من ركوعه بالرفع اورفع
من سجوده (فسجدها) عقب
التذكير (أعادهما) أي الركوع
والسجود (ندبا) لسقوطه بالنسيان
وسجد للسهو ولو أخرها لآخر
صلاته فضاها فقط (ولو أتم واحدا)
فقط فأحدث الامام أي وخرج
من المسجد والافهم على امامته
كماثر (تعين المأموم للإمامة لو صلح
لهما) أي لأمامة الامام (بلانية)
لعدم المزاحم (والا) يصلح كصبي
(فسدت صلاة اقتدى) انفاقا
(دون الامام على الاسع) لبقاء
الامام اماما والمؤتم بلا امام (هذا
إذا لم يستخلفه فان استخلفه
فصلاة الامام المستخلف
كلهما باطلا) انفاقا (ولو أتم)
رجل (رجسا فاحدنا وخرجا
من المسجد تمت صلاة الامام وبني
على صلاته وفسدت صلاة المقتدى)
لماثر (أخذ ع رعا فمكث
الى انقطاعه ثم توضأ وبني) لماثر
(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)
عقب العارض الاضطراري
بالاختياري (يفسدها التكليم)
هو النطق بغيرين او حرف مفهم
كع وق امر او لو استعطف كلبا
او هزة وساق حمار لا تفسد لانه
صوت لاهجاء له

اليه تعديل الشارح بقوله لانه صوت لا يباع له اه ح لكن في الجوهرة أن الكلام المقسد ما يعرف في متفاهم
الناس سواء حصلت به حروف ام لا حتى لو قال ما يساق به الجار فحدث اه وذكر الزبلي فيه خلافا حيث
قال عند قول الكسزوا التخنخ بلا عذر ولو فسخ في الصلاة فان كان مسموعا بطل والا فلا والمسموع ماله حروف
مبهجة عند بعضهم نحو اف وقف وغير المسموع بخلافه واليه مال الحلواني وبعضهم لا يشترط للنسخ المسموع
أن يكون له حروف مبهجة واليه ذهب خواهر زاده وعلى هذا اذا انظر طيرا او غيره او دعاء بما هو مسموع اه لكن
ما مر من تعريف الكلام عندهما يؤيد أن المسموع ماله حروف مبهجة وبه جزم في البدائع والفيض وشرح المنية
وان خلاصة نعم استشكل الشرنبلالي عدم الفساد بما يساق به الجار بأنه يصدق عليه تعريف العمل الكثير الاتي
(قوله عمده وسهوه الخ) فيبدأ أن ينهم ما فرقا بعد التعمد مع انهم سايان أيضا في انهم لا يفسدان الصلاة
ولو أسقط قوله سايان فيكون عمده وسهوه بدلا من التكلم لمسلم من هذا ح (قوله او ناسيا) أي بأن قصد
كلام الناس ناسيا أنه في الصلاة نهر واختلف في الفرق بين السهو والنسيان ففي شرح التحرير لابن امير
حاج ذهب الفقهاء والاصوليون واهل اللغة الى عدم الفرق وقرروا الحكم بأن السهو زوال الصورة عن المذاكرة
مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج في حصولها الى سبب جديد وقبل النسيان عدم ذكر
ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا او ما لم يكن فالنسيان اخص منه مطلقا اه (قوله او ناسيا)
هذه إحدى المسائل التي جعلوا فيها الناسم في حكمهم اليقظان وهي خمس وعشرون ذكرها الشارح في شرحه
على المتقى نطقا (قوله او جاهلا) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد ح (قوله او مخطئا) بأن أراد قراءة او ذكر
يقري على لسانه كلام الناس ح ويأتي سياقه في مسألة زلة القارئ (قوله او مكرها) أي بأن اكراهه
احد عليه ولم يقبل اوضه طرا كماله غلبه سعال او عطاس او جشاء لانه غير مفسد لتعذرا لاختراعه قال في البحر
ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة والانجيل والزبور فانه يفسد كما في المجتبى وقال في الاصل لم يجزه وعن
الثاني ان اشبه التسبيح جاز اه قال في التبر وأقول يجب حل ما في المجتبى على المبدل منها ان لم يكن ذكر
او تبرها وقد سبق أن غير المبدل يحرم على الجنب قراءته اه (قوله هو المختار) راجع الى التعميم المذكور
لكن لا بالنسبة الى جميع أفراد بل الى قوله او ناسيا فان فيه خلافا عندنا قال في التبر وبالفساديه قال كثير
من المشايخ وهو المختار خلافا لما اخبرنا من الاسلام اه وأما بقية المسائل فلم أر من ذكر فيها خلافا عندنا بل
فيها خلاف غيرنا (قوله رفع عن امتي الخطأ) قال في الفتح ولم يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث بل
الموجود فيها ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم
وقال صحيح على شرطهما ح (قوله على رفع الائم) وهو الحكم الاخرى فلا يراد الدينوى وهو الفساد
لثلاثين تعميم المقضى ح عن البحر (قوله وحديث ذى الدين) اسمه انظر بانى وكان في يديه واحداهما
طول ولفظه اقصر الصلاة ام نسبت قال لم انس ولم تقصر قال بل نسبت يا رسول الله فأقبل على المقوم فقال
أصدق ذوا الدين فأومأوا أي نعم زبلي ط (قوله منسوخ بحديث مسلم الخ) هو ما أخرجه مسلم من حديث
معاوية بن الحكم السلمي قال بينما أنا على مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت
له ربك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت واشكل لثامه ما شأنكم تتطرون الى فجعلوا يضربون بأيديهم على
أنفهم فلما رأيتهم يصمتون سكيت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني فبأني هو وأنتي ما رأيت معلى
قبله ولا بعده احسن تعلما منه فوالله ما كهرنى ولا ضرتنى ولا شئتى ثم قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن كذا في الفتح وشرح المنية ومنع النسخ بأن حديث ذى الدين
رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وأجيب بجواز أن يرويه عن غيره ولم يكن حاضر او تمامه في الزبلي قال
في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه بينما أنا على مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة
وهو صريح في حضوره ولم أر عنه جوابا شافيا اه أقول انظر أن صاحب البحر اشتبه عليه حديث ذى الدين
بحديث معاوية بن الحكم الذي نقلناه عن صحيح مسلم فليراجع (قوله ساهيا) بغنى عنه قوله على ظن اكالمها
(قوله او على ظن) معطوف على قوله على انسان فانهم (قوله أنها تزويجة مثلا) أي بان كان يصلى العشاء
فظن أنها التراويح ومثله ما لو صلى ركعتين من الظهر فسلم على ظن أنه مسافر أو أنها جامعة أو غير (قوله او سلم

قوله او ناسيا هكذا بخطه والاولى
حذف او كما هو في الشارح اه

محمده

مطلب
في الفرق بين السهو والنسيان

(عمده وسهوه قبل قعوده قبل
الشهدين سايان) وسواء كان ناسيا
او ناسيا او جاهلا او مخطئا او مكرها
هو المختار وحديث رفع عن امتي
الخطأ محمول على رفع الائم
وحديث ذى الدين منسوخ
بحديث مسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس (الا
السلام ساهيا) للتحليل أي
(الخروج من الصلاة قبل اتمامها
على ظن اكالمها) فلا يفسد بخلاف
السلام على انسان (التيه او على
ظن أنها تزويجة مثلا او سلم فاعلم
في شير جنائز

فأما (قوله فانه يفسدها) أي على ظن أنه اتهم الصلاة بجر (قوله فانه يفسدها) أي في الصور الثلاث أما السلام على إنسان فظاهر وأما السلام على ظن أنها ترويح فلا نه قصد القطع على ركعتين بخلاف ما إذا ظن أنهما فانه قصد القطع على أربع باعتبار ظنه وأما السلام فأما فلا نه انما اغتفر سهوه في القعود لأن القعود مظنة بخلاف القيام ولذلك اغتفر سهوه فأما في صلاة الجنازة لأن القيام فيها مظنة السلام اه ح (قوله مطلقا) فسر قوله وان لم يقبل عليكم وقوله ولوساها ح (قوله فسلام التحية الخ) هذا ما حزره في البحر بحثا ثم رآه مصر حابه في البدائع ووفق به بين ما في الكنز وغيره من اطلاق الفساد بالسلام وبين ما في الجمع وغيره من تقييد مبالعمد بحمل الاول على الاول والثاني على الثاني ودخل في قوله ان عدا ما لو ظن أنها ترويح مشافلم لانه لا نه تعد السلام كإمر خلا فان وهم (قوله لا يسه) أي لا يفسد هاردا السلام يسه خلا فان عزا الى أبي حنيفة أنه مفسد فانه لم يعرف نقله من أحد من أهل المذهب وانما يذكر كون عدم الفساد بالاحكامية خلاف بل صريح كلام الطحاوي أنه قول ائمتنا الثلاثة وكان هذا القائل فهم من قولهم ولا يرد بالاشارة أنه مفسد كذا في الحلية لان أمير حاج الحلبي واستدل في البحر على قوله فانه لم يعرف الخ بأنه تنه صاحب الجمع وهو من أهل المذهب المتأخرين ومع هذا فالحق أن الفساد ليس ثابت في المذهب وانما استنبطه بعض المشايخ محافي الظهيرية وغيرهم أن لو صافح بنية التسليم فسدت فتقال فعل هذا تفسد أيضا إذا ورد بالاشارة ويدل لعدم الفساد أنه عليه الصلاة والسلام فعلة كإرواه أبو داود وصححه الترمذي وصرح في المنية بأنه مكروه أي تنزيها وفعله عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز فلا يوصف فعله بالكراهة كحقيقة في الحلية اه (قوله فالواة فسد) فيه إنباء الى ما ذكره في البحر بحثا من أن الظاهر استواء حكم الرد بالمصاحفة والبالد وهو عدم الفساد للاحاديث الواردة في ذلك وقوله كانه الخ فيه إنباء الى ما ذكره في النهر من أن هذا التعديل اولى من تعديل الزيلعي وغيره بأنه كلام معني لان الرد بالبدل كلام معني أيضا فتدبر وبالله التوفيق كذا أنه يتجمل الشارح في هامش الخزان (قوله سلامك مكروه) ظاهره التحريم ط وسيجيء التصريح بالآثم في بعضها (قوله ومن بعد ما أبدى الخ) فعل مضارع راعي أي أظهر والمعنى وغير الذي ذكره هنا يسن ولا يشاقضه قوله والزيادة تنفع لانه من كلام صاحب النهر كما ستعرفه فافهم (قوله ذاكر) فسر بعضهم بالو اعظ لانه يذكر الله تعالى ويذكر الناس به والظاهر أنه اعتم في فكره السلام على مشتغل بذكر الله تعالى بأي وجه كان رجحي (قوله خطيب) يتم جميع الخطب ط (قوله ومن يصني اليهم) أي الى من ذكر ولو الى المعلى اذا جهر وهو داخل في التالي ط (قوله مكر رفته) أي ليحفظه ويفهمه (قوله جالس لقضائه) فاس بعض مشايخنا الولاة والامراء على القاضي قال شمس الأئمة السرخسي العجيج الفرق فالرعية يسلمون على الامراء والولاة والخصوم لا يسلمون على القضاة والفرق أن السلام تحية الزائرين والخصوم ما تقدمت موالى القاضي زائرين بخلاف الرعية ففي هذا لو جلس القاضي للزيارة فالخصوم يسلمون عليه ولو جلس الامر لفصل الخصومة لا يسلمون عليه كذا في النام من كراهية التشاورية ومقتضى هذا أن الخصوم اذا دخلوا على الملقى لا يسلمون عليه تأمل (قوله ومن يجنوا في الفقه) عبارة النهر في العلم وفي الضياء هذا كره العلم فيم كل علم شرعي (قوله أيضا) بوصول الهمزة للضرورة ط (قوله مدرّس) أي شيخ درس العلم الشرعي بقرينة ما ذكرناه آنفا (قوله القضاة) جمع قضاة المرأة الشابة ومفهومه جوازه على العجز بل صرحوا بجواز مصاحفتها عند أمن الشهوة (قوله واعاب) بضم اللام وتشديد العين المهملة جمع لآعب (قوله وشبهه) بكسر الشين أي مشابهة بخلقهم بالضم والمراد من يشابههم في فسقهم من سائر أرباب المعاصي كن يلعب بالقمار أو يشرب الخمر أو يغتاب الناس أو يطير الحمام أو يغني فقد شبه بلعب الشطرنج المختلف فيه على أن ما فوقه مثله بالاولى وسيأتي في الخطر والاباحة أنه يكره السلام على الفاسق لو علمنا والا لا اه وفي فصول العلما ولا يسلم على الشيخ الممازح والكذاب واللاغي ولا على من يسب الناس أو ينظر وجوه الاجنبات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يغني أو يطير الحمام ما لم تعرف نوبتهم ويسلم على قوم في معصية وعلى من يلعب بالشطرنج نأوا بأن يشغلهم عما هم فيه عند أبي حنيفة وكرهه عند ما تحقير المهم اه وظاهر قوله ما لم تعرف نوبتهم أن المراد كراهة السلام عليهم في غير حالة مباشرة المعصية أما في حالة مباشرتها فقيه الخلاف المذكور (قوله يتمتع) الظاهر منه ما يتم مقتضات الجماع ط (قوله ودع كائرا) أي اذا كان لك

(قانه يفسدها) مطلقا وان لم يقبل عليكم (ولوساها) فسلام التحية مفسد مطلقا و سلام التحليل ان عدا (وردا السلام) ولوسها (بلسانه) لا يسهه بل يكرهه على المعتمد نعم لو صافح بنية السلام قالوا تفسد كانه لانه عمل كثير وفي النهر عن صدر الدين الغزي سلامك مكروه على من ستمع ومن بعد ما أبدى يسن ويشترع مهمل وتال ذاكر ومحدث خطيب ومن يصني اليهم ويسمع مكر رفته جالس لقضائه ومن يجنوا في الفقه دعهم لينفعوا مؤذن أيضا أو مقيم مدرّس كذا الاجنبات القضاة امنع ولعاب شطرنج وشبهه بخلقهم ومن هو مع أهل له يتمتع ودع كائرا أيضا ومكشوف عورة مطلب المواضع التي يكره فيها السلام

حاجة اليه فلا يكره السلام عليه كما سيأتي في باب الخطر والاباحة (قوله ومكشوف عورة) ظاهره ولوا الكشف ضرورة ط (قوله حال التغوط) مراده ما يمت البول ط (قوله الا اذا كنت الخ) انظر ماوجه ذلك مع أن الكراهة انما هي في حالة وضع اللقمة في الفم كما يظهر مما في حظر المجتبى يكره السلام على الصابر عن الجواب حقيقة كالمكشوف بالاكل والاستسراغ او شرعا كالمكشوف بالصلاة وقراءة القرآن ولو سلم لا يستحق الجواب اه (قوله وقد زدت عليه المتفقه على استاذة كافي القنية والمغني ومطير الحمام والحقته فقلت كذلك استاذ الخ) هكذا يوجد في بعض النسخ وهو من تمة عبارة صاحب التبر والبيت المذكور من نظم (قوله كذلك استاذ) فيه أن العجايب رضى الله عنهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم عن شيخه والجواب أن المراد السلام عليه في حالة اشتغاله بالتعليم كما يأتي وبه يعلم أنه داخل في النظم السابق في قوله مدر من وكذا المغني ومطير الحمام داخلان في قوله وشبهه بخلفهم كما بهنا عليه ولكن القرض ذكر ما وقع التصريح به في كلامهم والافقي النظم السابق اشياء متداخلة يعني ذكر بعضها عن بعض وعن هذا زاد شيخ مشايخنا الشهاب احمد المنيني كما نقله عنه الرجعي اشياء أخر نظمها بقوله

وزد عد زنديق وشيخ عمازح * ولاغ وكذاب لكذب يشيع
ومن ينظر التسوان في السوق عامدا * ومن دأبه سب الانام ويردع
ومن جلسوا في مسجد لصلاتهم * وتسيبهم هذا عن البعض يسمع
ولا تنس من ابى هنالك صرحوا * فكن عارفا يصاح تخطي وترع

(قوله وصرح في الضياء الخ) أي نقلا عن روضة الزندوبتي وذكر ح عبارة وحاصلها أنتم بالسلام على المشغولين بالخطبة او الصلاة او قراءة القرآن ومذاكرة العلم او الاذان والاقامة وأنه لا يجب الرد في الاولين لانه يبطل الصلاة والخطبة كالصلاة ويردون في الباقي لا مكان الجمع بين فضيلتي ارد وماهم فيه من غير أن يؤدي الى قطع شيء فيجب اعادته قال ح ويعلم من التعليل الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم اه قلت لكن في البحر عن الزيلعي ما يخالفه فانه قال يكره السلام على المصلي والقارئ والجالس للقضاء والبحث في الفقه والتخلي ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله اه ومفاده أن كل محمل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الشريعة صرح افقهاء بعدم وجوب الرد في بعض المواضع القاضى اذا سلم عليه الخصمان والاستاذ الفقيه اذا سلم عليه تلميذه او غيره أو ان المدرس وسلام السائل والمستغل بقراءة القرآن والدعاء حال شغله والجالسين في المسجد لتسبيح أو قراءة او ذكر حال التكبير اه وفي البرازية لا يجب الرد على الامام والمؤذن والخطيب عند الثاني وهو الصحيح اه وينبغي وجوب الرد على الثالث لان كراهة السلام عليه للزجر فلا تنافي الوجوب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الاسيوطي الامام في باب فيهاردة السلام ونقلها عنه الشارح في هامش الخزان فقال

رد السلام واجب الاعلى * من في الصلاة او بأكل شغلا
او شرب او قراءة أو أدعية * او ذكر او في خطبة أو تلبية
او في قضاء حاجة الانسان * او في اقامة او الاذان
او سلم الطفل او السكران * او شابة يخشى بها اقتتان
او فاسق او ناعس او نائم * او حالة الجماع او تحاكم
او كان في الحمام او مجنونا * فواحد من بعد ما عشنا

(قوله يجزم الميم) كانه مخالفته السنة فعلى هذا الورفع الميم بالتأنيب ولا تعريف كان يجرهما الميم لمخالفته السنة أيضا اه ح قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم بالتأنيب وخبرجه في معنى اللبيب على حذف ال او تقدير مضاف أي سلام الله لكن قال في الظهيرية ولفظ السلام عليكم او سلام عليكم بالتأنيب وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما اه وذكر في التواريخ عن بعض اصحاب أبي يوسف أن سلام الله عليكم دعاء لائحة وسنذكر بقية أبحاث السلام في كتاب الخطر والاباحة (قوله والتخج) هو أن يقول اح بالفتح والضم بحر (قوله بحر فين) يعلم حكم الزائد عليها بالاولى لكن يؤم أن الزائد لو كان بعد ريفسد

مطلب
المواضع التي لا يجب فيها رد السلام

ومن هو في حال التغوط اشنع
ودع آكلا الا اذا كنت جائعا
وتعلم منه أنه ليس بمنع
وقد زدت عليه المتفقه على استاذ
كافي القنية والمغني ومطير الحمام
والحقته فقط
كذلك استاذ مغني مطير
فهذا اختتام الزيادة تنفع
وصرح في الضياء بوجوب الرد
في بعضها وبعدمه في قوله سلام
عليكم يجزم الميم (والتخج) بحر فين

ويخالفه ظاهر ما في النهاية من المحيط من أنه ان لم يكن مدفوعا اليه بل لاصلاح الخلق ليتمكن من القراءة ان
ظهر له حروف نحو قوله اح اح وتكلف لذلك كان الفقه اسماعيل الزاهد يقول يقطع الصلاة عندهما لانها
حروف مبهمة اه اي والصحيح خلافه كما ياتي (قوله بأن نشأ من طبعه) أي بأن كان مدفوعا اليه (قوله على
الصحيح) لأنه يفعل لاصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى كالمشي للبناء فانه وان لم يكن من الصلاة لكنه
لاصلاحها فصار منها معنى شرح المنيعة عن التكساف لانه لا يشمل ما لو كان لا اعلام أنه في الصلاة أو ليهتدي
امامه الى الصواب والقياس القاسد في الكل الا في المدفوع اليه كما هو قول أبي حنيفة ومحمد لانه كلام والكلام
مفسد على كل حال كما مر وكانهم عدلوا بذلك عن القياس وصححوه لعدم الفساد به اذا كان لغرض صحيح لوجود
نص ولعله ما في الحلية عن سفيان بن عيينة عن علي رضي الله عنه قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم
مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار فكنت اذا اتيت وهو يصلي تضحك لي وفي رواية سبع وجهها في الحلية
على اختلاف الحالات والله تعالى أعلم (قوله والدعاء بما يشبه كلامنا) هو ما ليس في القرآن ولا في السنة
ولا يستحيل طلبه من العباد فان ورد فيها أو استحبال طلبه لم يفسد كما في البحر عن التجنيس وتقدم الكلام
عليه في سنن الصلاة فراجع (قوله خلافا للشافعي) أشار الى أن فائدة ذكر الدعاء المذكور مع أنه داخل
في الكلام هي التنبيه على ما فيه من الخلاف (قوله والتأوه الخ) قال في شرح المنية بأن قال أوه يفتح الهمزة
وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو أو قال آه بفتح الهمزة اه وذكر في الحلية فيه ثلاث
عشرة لغة ساقها في البحر (قوله والتأفيع الخ) قال في الحلية اف اسم فعل لا تفجير وفيه لغات انتهت الى
أربعين منها ضم الهمزة مع تليث الفاء مخففة ومشددة منونة وغير منونة وقد تأتى مصدر اراد به الدعاء بناء
في آخره وبغير تاء فتصوب بفعل وانحصر الاختيار وقد تردد حينئذ بتف على الاتباع له ومنه قول القائل

أفا وتفا لمن مودته • ان غبت عنه سبعة زلات

ان مات الريح هكذا أو كذا • مات مع الريح انما مات اه

وظاهره أن تف ليس من اسماء التأفيع تأمل (قوله والبكا) بالقصر خروج الدمع وبالمدة صوت معه كما في
الصحيح فقوله بصوت للتقييد على القول وللتوضيح على الثاني اسماعيل (قوله يحصل به حروف) كذا في الفتح
والنهاية والسراج قال في النهر أما خروج الدمع بالصوت او صوت لا حروف معه فغير مفسد (قوله الاراض
الخ) قال في المعراج ثم ان كان الانين من وجع مما يمكن الامتناع عنه فعن أبي يوسف يقطع الصلاة وان كان مما
لا يمكن لا يقطع وعن محمد ان كان المرض خفيفا يقطع والا فلا لانه لا يمكنه التقعود الا بالانين كذا ذكره المحمدي اه
(قوله وان حصل حروف) أي لهذه المذكورات كلها كما في المعراج لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يتكلف اخراج
حروف زائدة على ما تقتضيه طبيعة العاطس ونحوه كما لو قال في تناوبه هاهاه مكررا لها فانه منهي عنه بالحديث
تأمل وأفاد أنه لو لم يحصل له حروف لا تفسد مطلقا كما لو حصل وظهر منه صوت من نفس يخرج من الانف
بلا حروف (قوله لا لدرجة انوار) لأن الانين ونحوه اذا كان بذكره ما صار كأنه قال اللهم اني أسألك الجنة
وأعوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد صلواته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه يقول انما صاب فعزوني
ولو صرح به تفسد كذا في الكافي درر (قوله او أرى) هي لفظة فارسية بمعنى ثم كما صرح به في القنواوي
الهندية وهو يفتح الهمزة بمدودة وكسر الزا وسكون الباء ح (قوله دلالاته على الخشوع) أفاد أنه لو كان
استلذا اذا بحسن النعمة يكون مفسدا ط (قوله ونشيت) بالسين والشين المجهمة والثاني افصح درر
(قوله لغيره) تبع فيه صاحب النهر والاصوب اسقاطه لأن نشيت مصدر مضاف لمفعوله والقاعل محذوف
وهو المصلى ولكن زاده ليقابله بقوله ولو العاطس لنفسه وتناوبه أن قوله لغيره بدل من عاطس لان الاضافة
فيه على معنى اللام أي تشبیه له لعاطس فصار المعنى تشبیه المصلى لغيره فافهم (قوله بريحك الله) قيد به لان
السامع لو قال الحمد لله فان عني الجواب اجتناب المشايخ اواله لم يفسد اوله ورد واجدا منها لا تفسد
اتفاقا نهر وصحيح في شرح المنية عدم الفساد مطلقا لانه لم تعارف جوابا قال بخلاف الجواب السار بها أي
بالحمد لله تعارف (قوله ولو العاطس لنفسه لا) أي لو قال لنفسه بريحك الله بانفسه لا تفسد لانه لم يكن خطايا
لغيره لم يعتبر من كلام الناس كما اذا قال يرحم الله بحر (قوله وبعبكه التأمين الخ) صورته ما في الظهيرية

(بلا عذر) أمابه بأن نشأ من

طبعه فلا (او) بلا (غرض صحيح)

فلو لتحسين صوته اوله يهتدي

امامه اوللا اعلام أنه في الصلاة

فلا فساد على الصحيح (والدعاء

بما يشبه كلامنا) خلافا للشافعي

(والانين) هو قوله آه بالقصر

(والتأوه) هو قوله آه بالمدة

(والتأفيع) أف أو تف (والبكا

بصوت) يحصل به حروف (لوجع

او مصيبة) قيد للاربعة الاراض

لا يملك نفسه عن انين وتناوبه لانه

حينئذ كعاطس وسعال وجشاه

وتناوب وان حصل حروف

للضرورة (لا لدرجة انوار) فلو

أعجبته قراءة الامام فجعل يبكي

ويقول بلى اونم أو أرى لا تفسد

سراجية دلالاته على الخشوع

(و) يفسدها (تشبیه عاطس)

لغيره (بريحك الله ولو من العاطس

لنفسه لا) وبعبكه التأمين بعد

التسميت

وجبلان بصايمان فعماس احدهما فقال رجل خارج الصلاة رجلا فقل الله فقل لا جميعا آمين تفسد صلاة العاطس دون
الآخر لانه لم يدعه له اه أي لم يحبه وبشكل عليه ان الذخيرة اذا قن المصلي لا عاء رجل ليس في الصلاة
تفسد صلاته اه وهو يفيد فساد صلاة المؤمن الذي ليس بعاطس وليس يعيد كما لا يخفى بجر وأجاب
في التمر بأنا لا نسلم أن الشئ تأمين لدعائه لا نقطاعه بالاول والى هذا يشير التعليل اه وحاصله أنه لما كان
الدعاء للعاطس تعين تأمينه جوابا للداعي فلم يكن تأمين المصلي الا خرجوا بخلاف ما اذا كان المصلي واحدا
فانه تعين تأمينه جوابا كافي مسئلة الذخيرة وأجاب العلامة المقدسي بجمل ما في الذخيرة على ما اذا دعاه
ليكون جوابا أما اذا دعاه لغيره فلا يظهر كونه جوابا فلا تفسد اه لكن ينافيه ما يذكره الشارح لو دعي
لاحد أو عليه فقال اي المصلي آمين تفسد وكذا ما في البحر عن المبتغي لوسم المصلي من مصلي آخر ولا الضالين
فقال تأمين لا تفسد وقبل تفسد وعليه المتأخرون اه فهذا يؤيد ما أجاب به في التمر لان المؤمن واحد فتعين
تأمينه جوابا وان لم يكن الدعاء له فلذلك لم يعتزج الشارح على ما في البحر فافهم (قوله وجواب خبر سوء) السوء
بضم السين صفة خبر وهو من سوء بسوء سوء انقبض سر والاسترجاع قول ان الله وان الله راجعون ثم الفساد
بذلك قوله ما خلا فلا يبي يوسف كما صححه في الهداية والكافي لان الاصل عنده أن ما كان شأنا وقرآنا لا يتغير
بالنية وعند هما يتغير كما في النهاية وقيل انه لا تنافي ونسبه في غاية البيان الى عاتة المشايخ وفي الخاتمة
انه الظاهر لكن ذكر في البحر أنه لو اخبر بغير سره فقال الحمد لله فهو على الخلاف ثم قال واهل الفرق على قوله
أن الاسترجاع لا يظهر المصيبة وما شرعت الصلاة لاجله والتحميد لا يظهر الشكر والصلاة شرعت لاجله اه
قلت وهو ما أخذ من الحلية وفيه نظر اذ لو صح هذا الفرق على قول أبي يوسف لا تنقض الاصل المذكور
فالاولى ما في الهداية وغيرها من أن الفرق الاول على الخلاف أيضا ولذا مضى عليه في شرح المنية الكبير
فليتأمل (قوله على المذهب) رد على ما في الظهيرية من تصحيح عدم الفساد فانه تصحيح مخالف للمشهور
وعلى ما في المجتبى من أنه لا فساد بشئ من الاذكار التي يقصد بها الجواب في قول أبي حنيفة وصاحبيه
فانه مخالف للمتون والشروح والفتاوى كذا في الحلية والبحر فافهم (قوله لانه الخ) بيان لوجه الفساد
عند هما فان المناط كونه لفظا فيد به معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لا فائدة ذلك ففتح (قوله كل ما
قصده الجواب) أي عند هما الصيرورة النشاء كلام الناس بالقصد كخروج القراءة بقصد الخطاب والجواب بما
ليس بنشاء مفسد اتفاقا كذا في غرر الافكار ومثله في الدرر حيث قال قديما الحمد ونحوه لان الجواب بما ليس
بنشاء مفسد اتفاقا اه قلت والمراد بما ليس بنشاء ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذا قصده الجواب
فانه على الخلاف أيضا وان لم يكن نشاء كقوله الخليل والبعال والحمد لله ليس ما قد مناه عن النهاية من أن الاصل
عند أبي يوسف أن ما كان نشاء أو قرآنا لا يتغير بالنية وعند هما يتغير فلو قيل ما مالك فقال الابل والبقر والعبيد
مشلا فسد اتفاقا لانه ليس قرآنا ولا نشاء أما لو أجاب عن خبر سائر بالحمد أو بمجيب بالتسبيح والتكبير
لا تفسد عنده لانه نشاء وان لم يكن قرآنا واحترز بقصد الجواب عما لو سجد لمن استأذنه في الدخول على قصد
اعلامه أنه في الصلاة كما يأتي اوسج لتنبه امامه فانه وان لم تغيره بالنية عند هما الا أنه خارج عن القياس
بل حديث الصحيح اذا نابت احدكم نايبة وهو في الصلاة فليسجد قال في البحر وما ألتحق بالجواب ما في المجتبى لوسج
او همل يريد زجرا عن فعل أو امر به فسدت عندهما اه قلت والظاهر أنه لو لم يسجد ولكن جهر بالقراءة
لا تفسد لانه قاصد للقراءة وانما قصد الزجر والامر بمجر درفع الصوت تأمل (قوله او الخطاب الخ) هذا مفسد
بالاتفاق وهو مما اورد نقضا على أصل أبي يوسف فانه قرآن لم يوضع خطابا لمن خاطبه المصلي وقد أخرجه
بقصد الخطاب عن كونه قرآنا وجعله من كلام الناس (قوله كقوله ان اسمه يحيى او موسى) يغني عنه
قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر أنهم انفسد وان لم يكن الخطاب مسمى بهذا الاسم اذا قصد خطابه
ط (قوله اولين الباب الخ) لعل وجه جعله من الخطاب مع أنه ليس فيه أداة انداء ولا خطاب أنه في معنى
قوله ادخل (قوله تفسد ان قصد جوابه) ذكر في البحر أنه لو قال مثل ما قال المؤذن ان اراد جوابه تفسد
وكذا لو لم تكن لنية لان الظاهر أنه اراد به الاجابة وكذلك اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فعلى عليه
فهذا اجابة اه وبشكل على هذا كله ما مر من التفصيل فحين سمع العياطس فقال الحمد لله تأمل واسم تفسد أنه

(وجواب خبر) سوء (بالاسترجاع

على المذهب) لانه بقصد الجواب

صار اكلام الناس (وكذا)

بفسد هـ (كل ما قصده الجواب)

كان يسئل أمع الله فقال لا اله

الا الله او ما مالك فقال الخليل

والبعال والحمد لله ومن أين جئت

فقال وبئر معطلة وقصر مشيد

(او الخطاب) كقوله لمن

اسمه يحيى او موسى (بأيحيى خذ

الكتاب بقرة) او وما ذاك بينين

يا موسى (مخاطبا لمن اسمه ذلك)

اولين بالباب ومن دخله كان

آمنا (فروع) سمع اسم الله تعالى

فقال بجل جلاله والني صلى الله

عليه وسلم فصل عليه اقراءة الله

فقال صدق الله ورسوله تفسد

ان قصد جوابه ولو سمع ذكر

الشيطان فلعنه تفسد

لأنه قصد الجواب بل قصد النشاء والتعظيم لا تفسد لأن نفس تعظيم الله تعالى والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم لا يشاء في الصلاة كما في شرح المنية (قوله وقيل لا) جزم به في البحر والظاهر أنه مبنى على ما إذا لم يقصد الجواب والا اشكل عليه ما مر تأمل (قوله فبطل) يشكل عليه ما في البحر ولذا غنه عن قرب أو أصابه وجع فقال بسم الله قبل تفسد لأنه كالانين وقيل لا لأنه ليس من كلام الناس وفي التصاب وعليه الفتوى وجزم به في الظهيرية وكذا القول بأرب كما في الذخيرة ١٥ (قوله فقال أمين) قد مرنا الكلام فيه قريبا (قوله ولا يفسد الكل) أي إذا قصد الخطأ كما مر (قوله حتى لو امتثل الخ) هذا امتثال بالفعل ومثله ما لو امتثل بالقول وهو ما في البحر عن القنية مسجد كبير يجهر المؤذن فيه بالتكبيرات فدخل فيه رجل أمر المؤذن أن يجهر بالتكبير ويروك الإمام للجالس فجهر المؤذن أن قصد جوابه فسدت صلاته (قوله أو دخل فرجة الخ) المعتمد فيه عدم الفساد ط (قوله ومتر) أي في باب الإمامة عند قوله ويصنف الرجال وقد مرنا عن الشربلاني عدم الفساد وقد تم تمام الكلام عليه هناك (قوله ويأتى) أي في هذا الباب عند قول المصنف ورده السلام بيده (قوله وفصحى على غير إمامه) لأنه تعلم وتعليم من غير حاجة بحر وهو شامل للفتح المفتدى على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المصلى وعلى إمام آخر وفتح الإمام والمنفرد على أى شخص كان أن أراد به التعليم لا التلاوة نهر (قوله وكذا الأخذ) أى أخذ المصلى غير الإمام بفتح من فتح عليه مفسد أيضا كما في البحر عن الخلاصة أو أخذ الإمام بفتح من ليس في صلاته كما فيه عن القنية (قوله إذا أتى كرا الخ) قال في القنية أرتج على الإمام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر أن أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم يفسد ولا تفسد لأن تذكره يضاف إلى الفتح ١٥ بحر قال في الحلية وفيه نظر لأنه أن حصل التذكر والفتح معا لم يكن التذكر ناشئا عن الفتح ولا وجه لافساد الصلاة تأخر شروع في القراءة عن تمام الفتح وإن حصل التذكر بعد الفتح قبل تمامه فالظاهر أن التذكر ناشئ عنه ووجب إضافة التذكر إليه ففسد بلا توقف للشروع في القراءة على تمامه ١٥ ملخصا قلت والذي ينبغي أن يقال أن حصل التذكر بسبب الفتح ففسد مطلقا أى سواء شرع في التلاوة قبل تمام الفتح أو بعده لوجود التعلم وإن حصل تذكره من نفسه لا بسبب الفتح لا تفسد مطلقا وكون الظاهر أنه حصل بالفتح لا يؤثر بعد تحقق أنه من نفسه لأن ذلك من أمور الديانة لا القضاء حتى ينفى على الظاهر ألا ترى أنه لو فتح على غير إمامه فامدا القراءة لا التعليم لا تفسد مع أن ظاهر حاله التعليم وكذا لو قال مثل ما قال المؤذن ولم يقصد الإجابة فليست تأمل (قوله مطلقا) فسر بما بعده (قوله بكل حال) أى سواء قرأ الإمام قد رما تجوز به الصلاة أم لا تنقل إلى آية أخرى أم لا تنصت رالفخ أم لا هو الأصح نهر (قوله إذا أسمع المؤتم الخ) في البحر عن القنية ولوجه المؤتم من ليس في الصلاة ففتح به على إمامه يجب أن تطل صلاة الكل لأن التلقين من خارج ١٥ واقفه في النهر ووجهه أن المؤتم لما تلقن من خارج بطلت صلاته فإذا فتح على إمامه وأخذ منه بطلت صلاته لكن قال ح وهذا يقتضى أنه لو سمعه من مصل ولو غير صلاته ففتح به لا تطل وهو باطل كما لا يخفى الآن يراد بقوله من غير مصل أى صلاته ١٥ (قوله وينوى الفتح لا القراءة) هو الصحيح لأن قراءة المفتدى منتهى عنها وافتح على إمامه غير منتهى عنه بحر (نقطة) بكرة أن يفتح من ساعته كما يكره للإمام أن يلجئه إليه بل ينقل إلى آية أخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة أو إلى سورة أخرى أو يركع إذا قرأ قدر الفرض كما جزم به الزيلعي وغيره وفي رواية قدر المستحب كما رجحه الكل بأنه الظاهر من الدليل واقفه في البحر والنهر ونازعه في شرح المنية ورجح قدر الواجب لشدة تأكده (قوله أو أرى) كلمة فارسية كما في شرح المنية وهي بمدة الهمة وكسر الراء بمعنى نعم كما تقدم (قوله لأنه من كلامه) بدليل الاعتماد (قوله لأنه قرآن) هذا ظاهر في نعم وكذا في آرى على رواية أن القرآن اسم لله تعالى أما على رواية أنه اسم للنظام والمعنى فلا (نقطة) وقع في الغار الأشباه أى مصل قال نعم ولم تفسد صلاته فقل من اعتاده في كلامه ١٥ قال في الخزان وفيه اشتباه أى اشتبه عليه الحكم أن لم يكن سبق قلم (قوله مطلقا) أى سواء كان كثيرا أو قليلا عامدا أو ناسيا ولذا قال ولو مجسمة ناسيا ومثله ما لو وقع في فيه قطرة مطر فأنه ما كما في البحر (قوله المحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة ح (قوله قاله الباقى) أى في شرح الملتقى ونصه وقال الباقى الصحيح أن كل ما يفسد به الصوم تفسد به الصلاة ١٥ وعليه مشى الزيلعي تبع الفلاسفة

وقيل لا ولو حوّل لدفع الوسوسة إن لا أمور الدنيا تفسد لا لأمور الآخرة ولو سقط شيء من السطح فبطل أو دعى لاحد أو عليه فقال أمين تفسد ولا يفسد الكل عند الثاني والصحيح قولهما بما يقصد المتكلم حتى لو امتثل امر غيره فقبل له تقدم تقدم أو دخل فرجة الصف احد فوسع له فسدت بل يمسك ساعة ثم يتقدم برأيه قهستاني معزب الزاهدى ومتر ويأتى قنية وقيد يقصد الجواب لأنه لو لم يرد جوابه بل أراد إعلامه بأنه في الصلاة لا تفسد اتفاقا ابن ملك وملتقى (وفتحه على غير إمامه) إذا أراد التلاوة وكذا الأخذ إذا تذكر قبل تمام الفتح (بجلا ف) فتحه على إمامه) فإنه لا يفسد (مطلقا) لفتح وأخذ بكل حال إذا أسمع المؤتم من غير مصل ففتح به تفسد صلاة الكل وينوى الفتح لا القراءة (ولو جرى على لسانه نعم) أو أرى (إن كان به تادها في كلامه تفسد) لأنه من كلامه (والا لا) لأنه قرآن (واكله وشربه مطلقا) ولو سمع ناسيا (إذا كان بين أسنانه ما كول) دون المحصة كما في الصوم هو الصحيح قاله الباقى (فابتلعه)

والبدائع قال في النهر وجعل في الخاتبة هذا قول البعض وقال بعضهم مادون ملء الفم لا يفسد وفريق بين الصلاة والصوم وما في الزيلعي أولى (قوله أما المضغ ففسد) أي أن كثرة تدبيره بالثلاث المتواليات كما في غيره كذا في شرح المنية وفي البحر عن المحيط وغيره ولومضغ العلك كثير افسدت وكذا لو كان في فيه أهلية فلا كلها فان دخل في حلقة منها شيء يسير من غير أن يلو كلها لا يفسد وان كثرت ففسدت اه (قوله كسكر الخ) أفاد أن المفسد أما المضغ الكثير أو وصول عين الماء كحول الخوف بخلاف الطعم قال في البحر عن الخلاصة ولو كل شيئاً من الخلاوة وابتلع عنها فدخل في الصلاة فوجد حلاوته في فيه وابتلعها لا يفسد صلاته ولو أدخل الفانيذ أو السكر في فيه ولم يعضه لكن بصل في الخلاوة تصل إلى جوفه ففسد صلاته اه (قوله ويفسدها انتقله الخ) أي بأن ينوي بقلبه مع التكبير الانتقال المذكور قال في النهر بأن صلى ركعة من الظهر ثلاثاً ثم افتتح العصر والتطوع بسكينة فإن كان صاحب ترتيب كان شاعراً في التطوع عندهما خلافاً للمجدد ولم يكن بأن سقط للضيق أو للكثرة صبح شروعه في العصر لأنه نوى تحصيل ما ليس بحاصل فخرج عن الأول فخطأ الخروج عن الأول صحة الشروع في المغاير ولو من وجه فلذلك لو كان منفرداً فكبر ينوي الاقتداء أو عكسه أو إمامة النساء فسد الأول وكان شاعراً في الثاني وكذلك لو نوى نفلاً أو واجباً أو شرعاً في جنازة فبني فكبر ينويهما أو الثانية بصير مستأنفاً على الثانية كذا في فتح القدير اه (قوله أو عكسه) بالنصب عطف على منفرداً ح (قوله بخلافية الظهر الخ) أي نيته مع التكبير كما مر قال في البحر يعني لو صلى ركعة من الظهر فكبر ينوي الاستئناف للظهر بعينها لا يفسد ما إذاه ويحتسب تلك الركعة حتى لو صلى ثلاث ركعات بعددها ولم يقعد في آخرها حتى صلى رابعة ففسدت الصلاة ولغت النية الثانية (قوله مطلقاً) أي سواء اتسقت إلى المغايرة أو المتحددة لأن التلطف بالنية كلام مفسد للصلاة الأولى فصح الشروع الثاني (قوله أي ما فيه قرآن) عممه ليشمل الحراب فإنه إذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بجر (قوله مطلقاً) أي قليلاً أو كثيراً إماماً أو منفرداً امتياً لا يمكنه القراءة إلا منه أولاً (قوله لأنه تعلم) ذكره الأبي حنيفة في علة الفساد وجهين أحدهما أن حل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق على كثير والثاني أنه تلقن من المصحف فصار كما إذا تلقن من غيره وعلى الثاني لا فرق بين الموضوع والمجول عنده وعلى الأول يفتقران وصحح الثاني في الكافي بما تصحيح السرخسي وعليه لو لم يكن قادراً على القراءة إلا من المصحف فصلى بالقراءة ذكر الفضلي أنها تجزئه وصحح في الظهيرية عدمه والظاهر أنه مفترق على الوجه الأول الضعيف بجر (قوله إذا كان الخ) لأن هذه القراءة مضافة إلى حفظه لا إلى تلقنه من المصحف ويجزئ النظر بلا حل غير مفسد لعدم وجهي الفساد وهذا استثناء من إطلاق المصنف وهو قول الرازي وتبعه السرخسي وأبو نصر الصغار وجرم به في الفتح والنهاية والتبيين قال في البحر وهو وجهه كما لا يخفى اه فلذا جزم به الشارح (قوله وقبل الخ) تقييد آخر لا إطلاق المصنف وعبارة الحلبي في شرح المنية ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقبل لا يفسد ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقبل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لأنه مقداره ما تجوز به الصلاة عنده (قوله وهما بها) أي وجزؤه الصاحبان بالكراهة (قوله لأن التشبه بهم لا يكره في كل شيء) فإنا نأكل ونشرب كما يفعلون بجر عن شرح الجامع الصغير قاضي خان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب التجري قال هشام رأيت على أبي يوسف نعين مخسوفين بمسافر فقلت اتري بهذا الحديث بأساً قال لا قلت سفيان ونور بن يزيد كرها ذلك لأن فيه تشبهها بالربان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي لها شعر وانهم من لباس الربان فقد أشار إلى أن صورة المشابهة فيما تعلق به صلاح العباد لا يضر فإن الأرض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها إلا بهذا النوع اه وفيه إشارة أيضاً إلى أن المراد بالتشبه أصل الفعل أي صورة المشابهة بلا قصد (قوله ليس من أعمالها) احتراز عما لو زاد ركوعاً أو سجوداً مثلاً فإنه عمل كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه يرفض لأن هذا سبيل مادون الركعة اه قالت والظاهر الاستغناء عن هذا القيد على تعريف العمل الكثير بما ذكره المصنف تأمل (قوله ولا لاصلاحها) خرج به الوضوء والمشى لسبق الحدث فانهما لا يفسدانها ط قلت وبنينا أن يراد ولا فعل لعذر احترازاً عن قتل الحية أو العقرب بعمل كثير على أحد القولين كما يأتي الآن يقال أنه لاصلاحها لأن تركه قد يؤدي إلى افسادها تأمل (قوله وفيه اقوال خمسة اصحها ما لا يشك الخ) صححه في البدائع وتابعه الزيلعي

أما المضغ ففسد كسكرك في فيه ينقلع ذوبه (و) يفسدها (انتقاله من صلاة إلى مغايرتها) ولومن وجهه حتى لو كان منفرداً فكبر ينوي الاقتداء أو عكسه صار مستأنفاً بخلافية الظهر بعد ركعة الظهر إذا تلقن بالنية فيصير مستأنفاً مطلقاً (وقرأته من مصحف) أي ما فيه قرآن (مطلقاً) لأنه تعلم إلا إذا كان حافظاً لما قرأه وقرأه بلا حمل وقيل لا يفسد إلا بالنية واستظهره الحلبي وجوزوه الشافعي بالكراهة وهما هما للتشبه بأهل الكتاب أي أن قصد التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر (و) يفسدها (كل عمل كثير) ليس من أعمالها ولا لاصلاحها وفيه اقوال خمسة

مطلب
في التشبه بأهل الكتاب

والولولابى وفي المحيط انه الحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب وفي الخاتمة والخلاصة انه اختيار العامة
وقال في المحيط وغيره رواء الشلبي عن اصحابنا حلية القول الثاني أن ما يعمل عادة باليدين كثير وان عمل
بواحدة كالتعميم وشدة السراويل وما عمل بواحدة قليل وان عمل بها كل السراويل ولبس القلنسوة ونزعها
الاذا تكرر ثلاثا متواليه وضعفه في البحر بأنه قاصر عن افادة ما لا يعمل باليد كالمضغ والتقبيل الثالث
الحركات الثلاث المتواليه كثير والاقليل الرابع ما يكون مقصودا للفعل بأن يفرد له مجاسا على حدة قال
في التنارخانية وهذا القائل يستدل بأمرأة صلت قلبها زوجها وقبلها بشهوة او مص صبي ثديها وخرج
اللبن تفسد صلاتها الخامس التفويض الى رأى المصلي فان استكثره فكثير والاقليل قال القهستاني
وهو شامل للكل وأقرب الى قول أبي حنيفة فإنه لم يقدر في مثله بل يفوض الى رأى المبتلى اه قال في شرح
المنية ولكنه غير مضبوط وتفويض مثله الى رأى العوام مما لا ينبغي واكثر الفروع اوجيعها مفرع على الاولين
والظاهر أن ثانيه ما ليس خارجا عن الاول لأن ما يقام باليدين عادة يغلب ظن الناظر أنه ليس في الصلاة وكذا
قول من اعتبر التكرار ثلاثا متواليه فإنه يغلب الظن بذلك فلذا اختاره جمهور المشايخ اه (قوله ما لا يشك
الح) أى عمل لا يشك أى بل يظن ظنا غالبا شرح المنية وما معنى عمل والضمير في سببه عائدا اليه والناظر فاعل
يشك والمراد به من ليس له علم بشروع المصلي بالصلاة كفى الحلية والبحر وفي قول الشارح من بعيدتها للبائع
والنهر إشارة اليه لأن القريب لا يخفى عليه الحال عادة فافهم (قوله وان شك) أى اشتبه عليه وتردد
(قوله ولكنه يشك) يشك بـ مثله المس والتقبيل) أى مالوس المصلحة بشهوة او قبلها بغيرها فان صلاتها تفسد ولم
يوجد منها فعل كإسبا في الفروع مع جوابه وأصل الاستشكال لصاحب الحلية وتبعه في البحر فليس المراد
صلاة المقبل والماس فإنه لا يخفى فسادها على احد من الناس فافهم (قوله فلا تفسد الح) تفرع على اصح
الاقوال خلافا لما يرى مكحول عن اه حنفية أنه لو رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه تفسد لأن المفسد
انما هو العمل الكثير وهو ما يظن أن فاعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك كذا في الكافي نعم بكرة لانه
فعل زائد ليس من ثقات الصلاة شرح المنية وتسميتها تكبيرات الزوائد خلاف المصطلح لانها في الاصطلاح
تكبيرات العيدين (قوله ويفسدها سجوده على نجس) أى بدون حائل أصلا ولو سجد على كفه او كنه
فسد السجود لا الصلاة حتى لو أعاده على طاهر جاز كما قدمه الشارح في فصل اذا أراد الشروع ولكن قدمنا
هنا لأن الحائل المتصل لا يعتبر حائلا لتبعيته المصلي والارام أن لا يصح السجود معه ولو على طاهر ولم صحة
الصلاة مع القيام على نجاسة تحت خفه وتقدم تمام الكلام هنا لفرأجه (قوله في الاسح) وهو ظاهر
الرواية كفى الحلية والبدائع والامداد وقال ابو يوسف ان أعاده على طاهر لا يفسد وهذا بناء على أنه
بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة لذات جبرتها وكونها لا تجزى
كفى شرح المنية وذكر في السراج رواية ثانية وهي أنه لو أعاده على طاهر جاز عند اصحابنا الثلاثة خلافا لاف
وقد منافي فصل الشروع أن هذه رواية النوادر وأن عامة كتب الفروع والاصول على الرواية الاولى (قوله
على الظاهر) أى ظاهر الرواية من أن وضع اليدين والركبتين في السجود غير شرط فترك وضعهما أصلا غير
مفسد فكذا وضعهما على نجاسة لكن قد منافي اول باب شروط الصلاة نعيم الفساد عن عدة كتب وفي النهر
أنه المناسب لاطلاق عامة المتون وعلاه في شرح المنية بأن اتصال العضو بالنجاسة بنزلة جملها وان كان وضع ذلك
العضو ليس بفرض وبهذا علم أن ما مشى عليه هنا تبعاً للدور ضعيف كإتبه عليه نوح افندى (قوله عند الثاني)
أى أبي يوسف وقيل ان باحنيقة مع محمد حلية (قوله في الكل) أى كل المسائل المذكورة من الكشف
وما بعده وقد بد ذلك في شرح المنية في اواخر الكلام على الشرط الثالث بما اذا كان يغير صنعه قال أما اذا حصل
شيء من ذلك بصنعه فان الصلاة تفسد في الحال عندهم كفى القنية اه ومشى عليه الشارح في باب شروط
الصلاة وفي الخاتمة وغيرها ما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الاول وتقدم هنا تمام الكلام على ذلك
فراجعه (قوله وصلاته على مضر) أى مخيط وانما تفسد اذا كان النجس المانع في موضع قيامه
اوجهته او في موضع يديه او ركبتيه على ما مر ثم هذا قول أبي يوسف وعن محمد يجوز ووفق بعض المشايخ بحمل
الاول على كون الثوب مخيطا مضر با والثاني على كونه مخيطا فقط وهو ما كان جوابه مخيطا دون وسطه

اصحها (ما لا يشك) بسببه (الناظر)
من بعيد (في فاعله أنه ليس فيها)
وان شك انه فيها ام لا فقليل لكنه
يشك بـ مثله المس والتقبيل
قتل (فلا تفسد برفع يديه في
تكبيرات الزوائد على المذهب) وم
روى من الفساد فساد (و) يفسدها
(سجوده على نجس) وان أعاده
على طاهر في الاصح بخلاف يديه
وركبتيه على الظاهر (و) يفسدها
(اداء ركن) حقيقة اتفاقا
(أو تمكثه) منه بسنة وهو
قد ثلاث نسيجات (مع كشف
عورة او نجاسة) مانعة او وقوع
لرجلة في صف نساء أو أمام امام
(عند الثاني) وهو المختار في
الكل لانه احوط قاله الشلبي
(وصلاته على مضر) مضر بـ
نجس البطانة

بجـلاف غيره ضرب ومبسوط
على نجس ان لم يظهر لون اوريح
(وتحويـل صدره عن القبلة)
اتفاقا (بغير عذر) فلوطن حـده
فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل
خروجه من المسجد لا تفسد بعده
فسدت (فروع) مشى مستقبـل
القبلة هل تفسدان قدر صـف ثم
وقف قدر ركن ثم مشى ووقف
كذلك وهكذا لا تفسد وان كـر
مالم يختلف المكان وقيل لا تفسد
حالة العذر مالم يستدبر القبلة
استحسانا ذكره القهستاني وهل
يشترط في المفسد الاختيار في
النجاسة نعم

٢ مطلب في المشي في الصلاة

٣ قوله ابرزة هو فضله بن عبيد اسلم
قديما وشهد فتح مكة ثم تحول
الى البصرة ثم غزا خراسان ومات
بها في ايام يزيد بن معاوية وفي آخر
خلافة معاوية كذا ذكره الحفاظ
ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر
ابن حجر عن ابن سعد انه كان من
ساكني المدينة ثم البصرة وغزا
خراسان وذكر الخطيب انه شهد
مع علي رضي الله تعالى عنه قتال
الخوارج بالثمر وغان وبعده ذلك
خراسان فأتى بها وقال ابو علي محمد
ابن علي بن حمزة المروزي قيل انه
مات بنيسابور وقيل بالبصرة وقيل
بغـفـازة بين سجستان وهره وقال
خليفة مات بخراسان بعد سنة
اربع وستين فالحاصل من هذه
النقول ان ما شهر من كونه مدف
بقـريـة برزة بد مشق ليس بثابت وا
كان رجلا كني بكنيته والله اعلم كذا
في شرح الدرر والقر للعلامة الشيخ
٣١٣ اسمعيل النابلسي والدسيدي
الشيخ عبد الغني النابلسي اه منه

لانه كثو بين اسفلهم نجس واعلاه طاهر فلا خلاف حينئذ وصححه في الجمع ومنهم من حقق الاختلاف فقال
عند محمد يجوز كيفما كان وعند أبي يوسف لا يجوز وفي التجنيس الاصح ان المـضرب على الخلاف ومنه ووجه
أن الاصح في غير المضرب الجواز اتفاقا وهذا قول ثالث وفي البدء بعد حكايته القول الثاني وعلى هذا الوصل
على حجر الرحي او باب او بساط غليظ او مكعب اعلاه طاهر وباطنه نجس عند أبي يوسف لا يجوز نظرا الى اتحاد
الحل فاستوى ظاهره وباطنه كالثوب الصفيق وعند محمد يجوز لانه صلى في موضع طاهر كتب طاهر تحته ثوب
نجس بخلاف الثوب الصفيق لان الظاهر تفاذ الرطوبة الى الوجه الآخر اه وظاهره ترجيح قول محمد وهو
الاشبه ويرجح في النجاسة في مسئلة الثوب قول أبي يوسف بأنه اقرب الى الاحتياط وتماه في الحلية وذكر في
النية وشرحها اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الاجرة وصلى على طاهر هاجز وكذا المشبهة ان كانت
غلظـة بحيث يمكن أن تشر نصفين فيباين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الآخر والا فلا اه وذكر في
الحلية أن مسئلة اللبنة والاجرة على الاختلاف المار بينهما وأنه في النجاسة جزم بالجواز وهو اشارة الى اختياره
وهو حسن متجه وكذا مسئلة النجاسة على الاختلاف وأن الاشبه الجواز علم اطلاقا ثم ايداه بوجه فراجع
(قوله ومبسوط على نجس الخ) قال في النية واذا اصاب الارض نجاسة ففرشها بطين او حصص فصلى عليها
جاز وليس هذا كالثوب ولو فرشها بالتراب ولم يطين ان كان التراب قليلا بحيث لو استشمه يجدر النجاسة
لا تجوز والآن يجوز اه قال في شرحها وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا
يشف ما تحته او وجد منه رائحة النجاسة على تقدير أن لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث
لا يكون كذلك جازت اه ثم لا يخفى أن المراد اذا كانت النجاسة تحت قدمه او موضع سجوده لانه حينئذ يكون
قائما او ساجدا على النجاسة لعدم صلوح ذلك الثوب لكونه حائلا فليس المانع هو نفس وجود الرائحة حتى
يعارض بأنه لو كان بقرية نجاسة يشم ريحها لا تفسد صلاته فافهم (قوله وتحويـل صدره) أما تحويل
وجهه كله او بعضه فكروا لمفسد على المتقدم كما سيأتي في المكروهات (قوله بغير عذر) قال في البحر في باب
شروط الصلاة والحاصل أن المذهب أنه اذا حول صدره فسدت وان كان في المسجد اذا كان من غير عذر
كله عليه عامة الكتب اه وأطلقه فشمع مالوقل او كثر وهذا لو باختياره والا فان لبث مقسدا ركن
فسدت والا فلا كما في شرح النية من فصل المكروهات (قوله فلوطن حـده الخ) محترز قوله بغير عذر
(قوله لا تفسد) أي عند أبي حنيفة شرح النية وقوله وبعده فسدت أي بالاتفاق لان اختلاف المكان
مبطل الالعذر والمسجد مع تباين الكافة وتساوي أطرافه كمكان واحد فلا تفسد مادام فيه الا اذا كان اماما
واستخلف مكانه آخر ثم علم أنه لم يحدث تفسد وان لم يخرج من المسجد لان الاختلاف في غير موضعه مناف
كان خروج من المسجد وانما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لوطن انه افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم أنه كان
متوضعا تفسد وان لم يخرج منه لان انصرافه على سبيل الرفض ومكان الصفوف في الصلوات حكم المسجد
وتماه في شرح النية في آخر الشرط الرابع وتقدم في الباب السابق (تنبيه) ذكر في النية في باب المفسدان أنه
لو استدبر القبلة على ظن الحدث ثم تبين خلافه فسدت وان لم يخرج من المسجد وعـلـله في شرحها بأن استدباره
وقع بغير ضرورة اصلاح الصلاة فكان مفسدا اه وهو مخالف لما مر عن عامة الكتب الا أن يحمل على قولهما
او على الامام المستخلف تأمل (قوله وان كثر) أي وان مشى قدر صفوف كثيرة على هذه الحالة وهو
مستدرك بقوله وهكذا (قوله مالم يختلف المكان) أي بأن خرج من المسجد واتجاوز الصفوف ولو الصلاة
في الصفراء في ثبوت تفسد كالمشي قدر صفين دفعة واحدة قال في شرح النية وهذا بناء على أن الفعل القليل
غير مفسد مالم يتكرر تواليا وعلى أن الاختلاف المكان مبطل مالم يكن لاصلاحها وهذا اذا كان قد أمه
صفوف أما ان كان اماما تجاوز موضع سجوده فان بقدر ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تفسد وان كثر فسدت
وان كان منفردا فاعتبر موضع سجوده فان جاوزه فسدت والا فلا البيت للمراة كالمسجد عند أبي علي التستبي
وكالعصراء عند غيره اه (قوله وقيل لا تفسد حالة العذر) أي وان كثر واختلف المكان لمافي الحلية عن
الذخيرة أنه روي أن ابرزة رضى الله عنه صلى ركعتين اخذ اقباء فرسه ثم انسل من يده فغضى القرس على القبلة
فتبعه حتى اخذ بقباءه ثم رجع ناكصا على عقبيه حتى صلى الركعتين الباقيتين قال محمد في السير الكبير وهذا

نأخذ من ليس في هذا الحديث فصل بين المشي القليل والكثير جهة القبلة من المشايخ من أخذ بغيره ولم يعل
بالفساد قل أو كثيرا استخصنا أو القياس الفساد إذا كثرت والحديث خص حالة العذر فيعمل بالقياس في غيرها
وحكي الامام السعدي عن استاذة الجوارز فيما اذا مشى مستقبلا وكان غاربا وكذا الحاج وكل مسافر سفره عبادة
وبعض المشايخ اقولوا الحديث ثم اختلفوا في تأويله فقيل اذا لم يجاوز الصفوف او موضع سجوده والا
فسدت وقيل اذا لم يكن متلاحقا بل خطوة ثم خطوة فلو متلاحقا فسد وان لم يستدبر القبلة لانه عمل كثير وقيل
تأويله اذا مشى مقدار ما بين الصفتين كما قالوا فمن رأى رجلا في الصف الاول فمشى اليه فاستدبره فان كان حوفي
الصف الثاني لم تفسد صلاته وان كان في الصف الثالث فسدت له مطلقا ونص في الظهيرية على أن المختار
أنه اذا كثرت فسد هذا وذكر في الحلية أيضا في فصل المكر وهاتين الذي تقتضيه القواعد المذهبية المستندة
الى الادلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصو والجزئية أن المشي لا يخلو ما لم يكن بلا عذر رأ وبغيره
فالاول ان كان كثيرا امتوا اليه تفسد وان لم يستدبر القبلة وان كان كثيرا غير متوال بل تفرق في ركعات او كان
قليلًا كان استدبرها فسدت صلاته للمنفى بلا ضرورة والا فلا وكره لما عرف أن ما انفك كثيرا كره قلبه بلا ضرورة
وان كان بعذر فان كان للطهاة عند سبق الحدث اوفى صلاة الخوف لم يفسد صلاته لم يكره قل أو كثيرا استدبرها ولا
وان كان لغير ما ذكر فان استدبر معه فسدت قل أو كثيرا وان لم يستدبر فان قل لم يفسد ولم يكره وان كان
كثيرا متلاحقا فسد وأما غير المتلاحق ففي كونه مفسدا او مكروها خلاف وتأويل اه مطلقا وقال في هذا
الباب والذي يظهر أن الكثير الغير المتلاحق غير مفسد ولا مكروه اذا كان بعد مطلقا اه (قوله وقال
الحلي لا) الظاهر اعتماد التفرع عليه ط (قوله خطوات) أي ومشي بسبب الدفع او الجذب ثلاث
خطوات متواليات من غير أن يملك نفسه وفي البحر عن الظهيرية وان جذبت به الدابة حتى ازالته عن موضع
سجوده تفسد اه (قوله او مع علمها) أي جلد رجل ووضعها على الدابة تفسد والظاهر أنه لكونه عملا
كثيرا تأمل وأما لورفعه عن مكانه ثم وضعه أو ألقاه ثم قام ووقف مكانه من غير أن يتحول عن القبلة فلا تفسد كما
في التتارخانية (قوله او اخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كما في البحر ط اقول لم
أرد ذلك في البحر وإنما قال التحويل مفسد اذا كان قد وادى ركن ولو كان في مكانه فالظاهر الاطلاق وأن العلة
اختلاف المكان لو كان مقتديا او كونه عملا كثيرا تأمل (قوله او مصدرا لثلاث الخ) هذا التفصيل
مذكور في الخاتمة والخلاصة وهو منبني على تفسير الكثير بما اشتمل على الثلاث المتواليات وليس الاعتماد
عليه وفي المحيط ان خرج اللبن فسدت لانه يكون ارضا عاوا فلا ولم يقيد بعدد وصححه في المعراج حاشية
وبحر (قوله او مسهل الخ) حق التعبير أن يقول او مست او قات بالبناء للعجول كظائره السابقة لانه
معطوف على دفع الواقع صلاته والمسئلة ذكرها في الخلاصة بقوله لو كانت المرأة في الصلاة فجامعها زوجها
تفسد صلاتها وان لم ينزل متى وكذا لو قبلها بشهوة او بهي شهوة او مسهل لانه في معنى الجماع أما لو قاتت المرأة
المصلي ولم يشتمها لم تفسد صلاته اه (قوله والفرق الخ) قد خفي وجه الفرق على المحقق ابن الهمام وكذا
على صاحب الحلية والبحر وقال في شرح المنية وأشار في الخلاصة الى الفرق بأن تقبيله في معنى الجماع يعني
أن الزوج هو الفاعل للجماع فاتبانه بدواعيه في معناه ولو جامعها ولو بين الفخذين تفسد صلاتها فكذلك اذا
قبلها مطلقا لانه من دواعيه وكذلك لو مسها بشهوة بخلاف المرأة فانها ليست قاعلة للجماع فلا يكون اتيان
دواعيه منها في معناه ما لم يشتم الزوج وفي الخلاصة لو نظر الى نرج المطلق رجعا بشهوة يصير امرأ جاعولا
تفسد صلاته في رواية هو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لانه اتي بما هو من دواعي الجماع ولذا صار
مراجعا الا أن يقال فساد الصلاة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر وأما النظر والفكر فلا يفسدان
على ما مر لعدم إمكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح اه هذا وذكر في البحر عن شرح الزاهد أنه
لو قبل المصلي لا تفسد صلاتها وثله في الجوهرية وعابه فلا فرق (قوله ذكره الحلي) عبارته مع متن المنية ولو
ضرب انسانا بيد واحدة من غير آلة أو ضربه بسوط ونحوه تفسد صلاته كذا في المحيط وغيره لانه مخصوصة
او تأديب او ملاءمة وهو عمل كثير على التفسير الاول الذي عليه الجمهور اه ثم قال مع المتن في محل آخر
ولو أخذ المصلي حجرًا فرمى به طائرا ونحوه تفسد صلاته لانه عمل كثير ولو كان معه حجر فرمى به الطائر ونحوه

وقال الحلي لا فان من دفع أو
جذبته الدابة خطوات او وضع
عليها أو اخرج من مكان الصلاة
او مصدرا لثلاث أو مرة ونزل
لبنها أو مسها بشهوة أو قبلها
يدونها فسدت لا لو قبلته ولم يشتمها
والفرق أن في تقبيله معنى الجماع
معه حجر فرمى به طائرا لم تفسد
ولو انسانا تفسد كضرب ولو مرة
لانه مخصوصة او تأديب او ملاءمة
وهو عمل كثير ذكره الحلي

لا تفسد صلاته لانه عمل قليل ولكن قد أساء لا شغل به بغير الصلاة ولو روي بالخبر الذي معه انما ينبغي أن تفسد
قياسا على ما اذا ضرب به بسوط او يده ما فيه من الخصوصية على ما مر اه قاتل لكن في التناظرية عن المحيط أن
هذا التفصيل خلاف ما في الاصل فان محمدا ذكر في الاصل أن صلاته تامة ولم يفصل بين ما اذا كان الخبر في يده او
اخذ من الارض اه وفي الحلية أن ظاهر الحلية يفيد ترجيح ما ذكره الاطلاق ثم حكى التفصيل بقل
(قوله بقي من المفسدات الخ) قلت بقي منها أيضا محاذاة المرأة بشرطها واستخلافه من لا يصلح للامامة
وخروجه من المسجد بلا استخلاف ووقوفه بعد سبق الحدث قدر ركن وأدائه ركعة مع حدث او مشي واتمام
المقتدى المسبوق بالحدث صلاته في غير محل الاقتداء وكل ذلك تقدم قبل هذا الباب وكذا تقدم من ذلك تذكر
فائمة لذى ترتيب ووجود المتأني بلا صفة قبل اقعدة انصافا وبعد ما على قول الامام في الاثني عشرية لكن
بعض هذه يفسد وصف الفرضية لأصل الصلاة كما لو قعد الخامسة بجمعة قبل القعدة الأخيرة (قوله
ارتداد بقلبه) بأن نوى الكفر ولو بعد حين واعتقد ما يكون كفرا ط (قوله وموت) اقول تظهر عشرته
في الامام لو مات بعد القعدة الأخيرة بطلت صلاة المقتدين به فيلزمهم استثنائها وبطلان الصلاة بالموت بعد
القعدة قد ذكره الشربلاني من جملة المسائل التي زادها على الاثني عشرية ولا تظهر الثمرة في وجوب الكفارة
فيما لو كان اوصى بكفارة صلواته لان المعتبر آخر الوقت وهو لم يكن في آخر الوقت من اهل الاداء فلا تجب عليه
قال في الحلية سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة
ألا ترى أنه لو مات أو أغنى عليه اغما طويلا وجن جنونا مطبقا واحضت المرأة في آخر الوقت يسقط كل الصلاة
فاذا سافر يسقط بعض الصلاة اه فافهم (قوله وجنونا وغما) فاذا افاق في الوقت وجب ادائها وبعد
يجب القضاء ما لم يزد الجنون والغما على يوم وليس له كما سيأتي في آخر صلاة المريض (قوله وكل موجب
لوضوء) تع فيه صاحب النرو فيه أنه قد يكون غير مفسد للمسبوق بالحدث كما مر فالاولي قول الخبر وكل حدث
عند ط (قوله وترك ركن بلا قضاء) كما لو ترك سجدة من ركعة وسلم قبل الاتيان بها واطلاق القضاء على
ذلك مجاز (قوله بلا عذر) أمابه كعدم وجود سائر أوطر للنجاسة وعدم قدرة على استقبال فلا فساد ط
(قوله ومساواة المؤتم الخ) داخل تحت قوله وترك ركن وانما ذكره لانه أتى بالركن صورة ولكنه لم يعتد به
لاجل المسابقة فافهم (قوله كأن ركع الخ) هنا خمس صور وهي ما لو ركع ومجده قبله في كل الركعات فيلزمه
قضاء ركعة بلا قراءة ولو ركع معه وسجد قبله لزمه ركعتان ولو ركع قبله وسجد معه بقننى أربع بلا قراءة ولو ركع
وسجد بعده صح وكذا لو قبله وأدركه الامام فيه سأل لكنه يكره ويأني في الامداد وقت مناه في او اخر باب الامامة
(قوله وسلم مع الامام) قيد به لانه قبل السلام وشعوه من كل ما ينافي الصلاة لا يظهر الفساد لعدم تحقق
الترك فافهم (قوله بعد تأكد انفراده) وذلك بأن قام الى قضاء ما فاتته بعد سلام الامام او قبله بعد قعوده قدر
التشهد وقدر ركعته بسجدة فاذا تذكر الامام سجودا سهوا فتابه فسد صلاته (قوله فتجب متابعتها) فالولم
يتابعه جازت صلاته لان ترك المتابعة في السجود الواجب لا يفسد ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضاائه
(قوله وعدم اعادته الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن اذا نائم يرجع الى ترك الشرط وهو
الاختيار ط (قوله وقهقهة امام المسبوق) أي اذا قهقهه الامام بعد قعوده قدر التشهد تحت صلاته وصلاة
المدرئ خلفه وفسدت صلاة المسبوق خلفه لوقوع المفسد قبل تمام أركانه الا اذا قام قبل سلام امامه وقعد
الركعة بسجدة لتأكد انفراده كما مر في الباب السابق (قوله في التكبير) أي تكبير الانتقال أما
تكبير الاحرام فلا يصح الشروع به والفساد يترتب على صحة الشروع فافهم (قوله كما مر) أي في باب صفة
الصلاة ح (قوله بالالسان) أي بالنغمات وحاصلها كافي الفتح اشباع الحركات لمراعاة النغم (قوله ان غير
المعنى) كالقول الحمد لله رب العالمين وأشبع الحركات حتى اتى بواو بعد الدال وياء بعد اللام والمهاء وبألف
بعد الراء ومثله قول المبلغ ربنا لك الحمد بألف بعد الراء لان الراء هوزج الاء كافي الصحاح والقاموس وابن
الزوجة يسمى ربنا (قوله والا لا الخ) أي وان لم يغير المعنى فلا فساد الا في حرف مد ولين ان فحش فانه يفسد وان
لم يغير المعنى وحروف المد واللين هي حروف العلة الثلاثة الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة وقبلها حركة
تجانسها فالولم تجانسها فهي حروف علة ولين لا مد (تمة) فهم مما ذكره أن القراءة بالالسان اذا لم يغير الكلمة

بقي من المفسدات ارتداد بقلبه
وموت وجنون وغما وكل موجب
لوضوء أو غسل وترك ركن بلا
قضاء وشرط بلا عذر ومساواة
المؤتم بركن لم يشاركه فيه امامه
كان ركن رفع رأسه قبل امامه
ولم بعده معه او بعده وسلم مع
الامام ومتابعة المسبوق امامه
في سجود السهو بعد تأكد
انفراده أم قبله فتجب متابعتها
وعدم اعادته الجلوس الاخير
بعد أداء سجدة صليبة أو تلاوية
تذكرها بعد الجلوس وعدم اعادة
ركن اذا نائم وقهقهة امام
المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها
مد الهمس في التكبير كما مر ومنها
القراءة بالالسان ان غير المعنى
والالا في حرف مد ولين اذا
فحش والا لا بزانة

عن وضعها ولم يحصل بها تطويل الحروف حتى لا يسهل الحرف حرفين بل مجرد تحسين الصوت وتزجيز القراءة لا يضرب بل يستحب عندنا في الصلاة وخارجها كذا في التثنية (قوله ومنه زلة القارئ) قال في شرح المنية اعلم أن هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما توهم أنه ليس له قاعدة يبنى عليها بل إذا علمت تلك القواعد علم كل فرع أنه على أي قاعدة هو مبني ومخرج وأمكن تخرج ما لم يذكر فنقول أن الخطأ ما في الأعراب أي الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر الممدود وعكسهما أو في الحروف بوضع حرف مكان آخر أو زيادته أو نقصه أو تقديمه أو تأخيره أو في الكلمات أو في الجمل كذلك أو في الوقف ومقابلته والقاعدة عند المتقدمين أن ما غير المعنى تغييرا يكون اعتقاده كفر بفسد في جميع ذلك سواء كان في القرآن أو لا أما كان من تبدل الجمل مفصلا بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك فان لم يكن مثله في القرآن والمعنى بعيد متغيرا فاحشا يفسد أيضا كهذا الغبار مكان هذا الغراب وكذا إذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له كالمسائل باللام مكان السرائر وان كان مثله في القرآن والمعنى بعيد ولم يكن متغيرا فاحشا ففسد أيضا عند أبي حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد لعموم البلوى وهو قول أبي يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى فتوقيما بين مكان قوامين فالخلاف على العكس فالمعتبر في عدم الفساد عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عنده والموافقة في المعنى عندهما فهذه قواعد الأئمة المتقدمين وأما المتأخرون كابن مقاتل وابن سلام وإسماعيل الزاهد وأبي بكر البلخي والهندواني وابن الفضل والحلواني فانفقوا على أن الخطأ في الأعراب لا يفسد مطلقا ولو اعتقاده كفر لان أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الأعراب قال قاضي خان وما قاله المتأخرون أوسع وما قاله المتقدمون أحوط وان كان الخطأ بأبدال حرف بحرف فان أمكن الفصل بينهما بلا كلفة كالصدام مع الظاء بأن قرأ الطالحات مكان الصالحات فانفقوا على أنه مفسد وان لم يمكن إلا بشتى كالتقاء مع الضاد والصاد مع السين فأنهم على عدم الفساد لعموم البلوى وبعضهم يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وبعضهم قرب الخرج وعدمه ولكن القروغ غير منضبطة على شيء من ذلك فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين لأنضاب قواعدهم وكون قولهم أحوط وأكثر الفروع المذكورة في القارئ منزلة عليه اه ونحوه في الفتح وسأني تمامه (قوله فلو في أعراب) ككسر قواما مكان فتحها وفتح ما بعد مكان ضمها ومثال ما يغيرا بما يخشى الله من عباده العلماء بنهم هاء الجلالة وفتح همزة العلماء وهو مفسد عند المتقدمين واختلف المتأخرون فذهب ابن متايل ومن معه إلى أنه لا يفسد والآخر أحوط وهذا أوسع كذا في زاد الصغير لابن الهمام وكذا وعصى آدم ربه بصب الأول ورفع الثاني يفسد عند العامة وكذا فاساء طر المنذر بن بكسر الذال وإياله نعبس بكسر الكاف والمصور يفتح الواو إلا إذا نصب الراء أو وقف عليها وفي النوازل لا تفسد في الكل وبه يفتي بزازية وخلاصة (قوله وتخفيف مشدد) قال في البرازية إن لم يغير المعنى نحو قولوا تقتبلا لا يفسد وان غير نحو رب الناس وظلنا عليهم الغمام ان النفس لا مارة بالسوء اختلفوا العامة على أنه يفسد اه وفي الفتح عامة المشايخ على أن ترك المدة والتشديد كخطا في الأعراب فلذا قال كثير بالفساد في تخفيف رب العالمين وإياله نعبس لان ابا حنيفة الشمس والاصح لا يفسد وهو لغة قذبة في ابا المشددة وعلى قول المتأخرين لا يحتاج الى هذا وبناء على هذا افسدوها بعمدة همزة كبر على ما تقدم اه (قوله وعكسه) قال في شرح المنية وحكم تشديد الخفيف حكم عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ أفعينا بالتشديد او اهدنا الصراط باظهار اللام لا تفسد اه اقول وحزم في البرازية بالفساد اذا شدوا ولشكهم العادون (قوله او بزيادة حرف) قال في البرازية ولو زاد حرفا لا يغير المعنى لا تفسد عندهما وعن الثاني روايتان كما لو قرأ وانها عن المنكر بزيادة الباء وتعدده يدخلهم ناروا وان غير افسد مثل وزرايب مكان زراي مبشوة ومشائين مكان مناني وكذا القرآن الحكيم وانك ان المرسلين بزيادة الواو تفسد اه أي لانه جعل جواب القسم قسما كما في الشامية لكن في المنية وينبغي أن لا تفسد قل في شرحها لانه ليس بتغيير فاحش ولا يخرج عن كونه من القرآن ويصح جعله قسما والجواب محذوف كما في النازعات غرقا الخ فان جوابه محذوف اه اقول والظاهر أن مثل زرايب ومشائين يفسد عند المتأخرين أيضا اذ لم يذكر وافي خلافا (قوله او بوصول حرف بكلمة الخ) قال في البرازية الصحيح أنه لا يفسد اه وفي المنية لا يفسد على قول العامة وعلى قول البعض يفسد وبعضهم

قوله كذلك أي بوضع كلمة أو جملة مكان أخرى أو زيادتها أو نقصها أو تقديمها أو تأخيرها اه منه

ومنه زلة القارئ فلو في أعراب أو تخفيف مشدد وعكسه أو بزيادة حرف فاكسثر نحو الصراط الذين او بوصول حرف بكلمة نحو إياله نعبس

قوله الا اذا نصب الراء أي لانه يصير مفعولا به للبارئ واذا وقف على الراء يكون محتملا فلم يتحقق المفسد اه منه

فصلوا بأنه ان علم أن القرآن كيف هو الا انه جرى على لسانه لا تفسد وان اعتقد أن القرآن كذلك تفسد قال
في شرحها والظاهر أن هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والافلا ينبغي لعاقل أن يتوهم فيه
الفساد اه (تتمة) وأما قطع بعض الكلمة عن بعض فأفتى الحلواني بأنه مفسد وعامتهم قالوا لا يفسد لعموم
البلوى في انقطاع النفس والتسيان وعلى هذا الوجه قصد ان ينبغي أن يفسد وبعضهم قالوا ان كان ذكر الكلمة
كلها مفسدا أخذ بعضها كذلك والافلا قال قاضي خان وهو الصحيح والاولى الاخذ بهذا في العمدة ويقول
العامة في الضرورة وعامة في شرح المنية (قوله ابو وقف وابداء) قال في البرازية ابدا ان كان
لا يغير المعنى تغييرا فاحشا لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء والابتداء بالجزاء وكذا بين الصفة
والموصوف وان غير المعنى نحو شهد الله أنه لا اله الا هو لا يفسد عند عاتة المشايخ لان العوام لا يميزون
ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابدا بما بعده لا تفسد بالاجماع اه وفي شرح المنية والصحيح عدم الفساد
في ذلك كله (قوله وان غير المعنى به يفتى برازية) ظاهره أنه ذكر ذلك في البرازية في جميع ملزم وليس كذلك
وانما ذكره في الخطا في الاعراب وقد ذكرناك عبارة البرازية في جميع ما مر فتدبر (قوله الاتسديد رب الخ)
عزما في الثانية الى أبي على التفسير ثم قال وعامة المشايخ على أن ترك التشديد والمد كالحط في الاعراب
لا يفسد في قول المتأخرين وفي البرازية ولو ترك التشديد في اياك اورب العالمين المختار أنه لا يفسد على قول
العلامة في جميع المواضع اه وقد مناعن الفتح أنه الاصح فنامنى عليه الشارح ضعيف على انه لا وجه
لذكره بعدم مشبه على عدم الفساد فيما يغير المعنى اذ لا فرق تأمل (قوله ولوزاد كلة) اعلم أن الكلمة الزائدة
اما أن تكون في القرآن اولاً وعلى كل اما أن تغير أو لا فان غيرت افسدت مطلقاً نحو وعمل ما لحا وكفر فلهم
اجرهم ونحوها ما عود فهديتاهم وعصيناهم وان لم تغير فان كان في القرآن نحو وبالوالدين احسانا ويزرنا تفسد
في قولهم والاشجوا فكهة ونخل وتغاح ورمات وكثال الشارح الا ترى لا تفسد وعند أبي يوسف تفسد لانها
ليست في القرآن كذا في الفتح وغيره (قوله اوتقص كلمة) كذا في بعض التسخ ولم يثل له الشارح قال في شرح
المنية وان ترك كلمة من آية فان لم تغير المعنى مثل وجزا سنة مثلها بترك سنة الثانية لا تفسد وان غيرت مثل قالهم
يؤمنون بترك لافانه يفسد عند العامة وقبل لا والصحيح الا قول (قوله اوتقص حرفا) اعلم أن الحرف اما أن
يكون من اصول الكلمة اولاً وعلى كل اما أن يغير المعنى أو لا فان غير نحو خلقنا بلا ناء وجعلنا بلا جيم تفسد
عند أبي حنيفة ومحمد ونحو ما خلق المذكر والا ترى بجذف الواو قبل ما خلق تفسد قالوا وعلى قول أبي يوسف
لا تفسد لان المقروم موجود في القرآن خاتمة وان لم يغير كالحذف على وجه الترخيم بشرطه الجائز في
العربية نحو ما لم في اياك لا يفسد اجماعاً ومثله حذف الياء من تعالى في تعالى جذربنا لا تفسد اتفاقاً كما في
شرح المنية ومثله في التنا خاتمة بدون حكاية الاتصاف (قوله اوتقدمه) قال في الفتح فان غير نحو قوسرة في
خسرة فسدت والافلا عند محمد خلا لا يي يوسف اه ومثاله ان فحرت بدل انفجرت (قوله اوبدله بالآخر) هذا
اما أن يكون مجزاً كالالتغ وقد مناحكمه في باب الامامة واما أن يكون خطأ وحينئذ فاذا لم يغير المعنى فان كان
مثله في القرآن نحو ان المسلمون لا يفسد والاشجوا قيامين بالنسب وكثال الشارح لا تفسد عندهما وتفسد
عند أبي يوسف وان غير فسدت عندهما وعند أبي يوسف ان لم يكن مثله في القرآن فلو قرأ اصحاب السعير بالشين
المجتمعة فسدت اتفاقاً وعامة في الفتح (قوله نحو من ثمرة الخ) لف ونشر مرتب (قوله الاما بشق الخ)
قال في الخاتمة والخلاصة الاصل فيما اذا ذكر حرفاً مكان حرف وغير المعنى ان امكن الفصل بينهما بلامشقة تفسد
والا يمكن الا بمشقة كالظاء مع الصاد المجتمعتين والصاد مع السين المهملتين والطاء مع التاء قال اكثرهم لا تفسد
اه وفي خزنة الاكل قال القاضي ابو عاصم ان تعد ذلك تفسد وان جرى على لسانه ولا يعرف التميز لا تفسد
وهو المختار حلية وفي البرازية وهو اعدل الا قويل وهو المختار اه وفي التنا خاتمة عن الحواى حكى
عن الصغار أنه كان يقول انلطاً اذا دخل في الحروف لا يفسد لان فيه بلوى عاتة الناس لانهم لا يقيمون
الحروف الا بمشقة اه وفيها اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرب الا أن فيه بلوى العامة كالأل
مكان الصاد والزاي المحض مكان الذال والظاء مكان الصاد لا تفسد عند بعض المشايخ اه قلت فينبغي على
هذا عدم الفساد في ابدال التاء سيناً والظاف همزة كما هو لغة عوام زماننا فانهم لا يميزون بينهم اويصعب عليهم

ابووقف وابداء لم تفسد وان
غير المعنى به يفتى برازية الا
تشديد رب العالمين وابلت بعد
فتبركة تفسد ولوزاد كلة اوتقص
كلمة اوتقص حرفاً او قدمه اوبدله
بالآخر نحو من ثمرة اذا انما واستقص
تعال جذربنا ان فحرت بدل
انفجرت ايا ب بدل اواب لم تفسد
ما لم يغير المعنى الا ما بشق تميزه
كالصاد والظاء فاكثروهم لم
يفسد ها

مطلد
اذا قرأ تعال جذربدون الف لا تفسد

جدا كالأزال مع الزاى ولا سيما على قول القاضي أبي عاصم وقول الصفا وهذا كله قول المتأخرين وقد علت
أنه أوسع وأن قول المتقدمين أحوط قال في شرح المنية وهو الذى صححه المحققون وقروا عليه فاعل بما يختار
والاحتياط أولى سيما فى أمر الصلاة التى هى أول ما يحاسب العبد عليها (قوله وكذا لو كثر ركعة الخ) قال
فى الظهيرية وإن كثر الركعة أن لم يتغير بها المعنى لا تفسد وإن تغير نحو وب العالمين ومالك مالك يوم الدين
قال بعضهم لا تفسد والصحيح أنهم تفسد وهذا فصل يجب أن يتأتى فيه لأن فيه دقة وانما تقع التفرقة فى هذا
بعرفة المضاف والمضاف إليه اهـ قالت طاهره أن الفساد منوط بعرفة ذلك فلو كان لا يعرفه ولم يقصد معنى
الإضافة وانما سبق لسانه الى ذلك أو قصد مجرد تكرير الكلمة لتعظيم مخارج حروفها يفتى بعدم الفساد وكذا
لو لم يقصد شيئا لأنه لا يحتمل الإضافة ويحتمل التأكيد وعلى احتمال الإضافة يحتمل إضافة الأول الى محذوف
دل عليه ما بعده كاهوم قرئ فى قولهم يأتى زيد اليه عملات وعند الاحتمال يفتى الفساد لعدم تيقن الخطأ ثم لو
فسد إضافة كل الى ما قبله فلا شك فى الفساد بل يكفر هذا ما ظهر لى فتأمله (قوله كالأول بقول الخ) هذا على
أربعة أوجه لأن الكلمة التى أتى بها ما أن تفسير المعنى أولا وعلى كل فاما أن تكون فى القرآن أولا فان تحبث
لفسد فكأن انضافا فى نحو فلعلنا الله على الموحدين وعلى الصحيح فى مثل الشارح لوجوده فى القرآن وقيد
الفساد فى الفتح وغيره بما إذا لم يقف وقفا تاما أما لو وقف ثم قال لنى جنات فلا تفسد وإذا لم تقبل لا تفسد لكن
انضافا فى نحو الرحمن الكريم وخلافا للشأنى فى نحو ان المتقين لنى بساتين على ما مر ومن هذا النوع تغيير
النسب نحو مريم ابنة عمران فتفسد انضافا وكذا عيسى ابن لقمان لأن تسميته كفر بخلاف موسى بن لقمان كما فى
الفتح والله تعالى أعلم (قوله ولو من سنههما) أشد به الى انى ما قبل انه لو مستفهما تفسد عند مجده قال فى البحر
والصحيح عدمه انضافا لعدم الفعل منه ولشبهة الاختلاف قالوا لا ينبغي للقبه أن لا يضع جزءا عليه بين يديه فى
الصلاة لأنه وبما يقع بصره على ما فيه خفيهم فيدخل فيه شبهة الاختلاف اهـ أى لو تعمده لانه محل الاختلاف
(قوله وإن كره) أى لا يشتغاله بما ليس من أعمال الصلاة وأما لو وقع عليه نظره بلا قصد وفهم فلا يكره ط
(قوله بموضع سجوده) أى من موضع قدمه الى موضع سجوده كفى الدرر وهذا مع القيود التى بعده وانما هو
للانتم والافال قد استمدت مقاصدا (قوله فى الأصح) هو ما اختاره شمس الأئمة وقاضى خان وصاحب الهداية
واستحسنه فى المحيط وصححه الزيلعى ومقابله ما صححه الترمذى وصاحب البدائع واختاره نحر الاسلام
ورجحه فى النهاية والفتح أنه قد مر ما يقع بصره على المار لوصلى بخشوع أى راميا بصره الى موضع سجوده
وأرجع فى العناية الأول الى الثانى بحمل موضع السجود على القريب منه وخالفه فى البحر وصحح الأول وكتب
فيما علقته عليه عن التجنيس ما يدل على ما فى العناية فراجع (قوله الى حائط القبلة) أى من موضع قدمه
الى الحائط أن لم يكن له ستره فلو كانت لا يستر المرورواها على ما أتى بياته (قوله فى بيت) طاهره ولو كبرا
وفى القهستانى وينبغى أن يدخل فيه أى فى حكم المسجد الصغير المار والبيت (قوله ومسجد صغير) هو أقل
من ستين ذراعا وقيل من أربعين وهو المختار كما أشار اليه فى الجواهر فهستانى (قوله فانه كعبة واحدة)
أى من حيث انه لم يجعل الفاصل فيه بقدر وصفين مانعا من الاقتداء تنزيلا له منزلة مكان واحد بخلاف المسجد
الكبير فانه جعل فيه مانعا فكذا هنا يجعل جميع ما بين يدي المصلى الى حائط القبلة مكانا واحدا بخلاف المسجد
الكبير والصغرى فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فلا تقصر على موضع السجود هذا ما ظهر لى فى تقرير
هذا المحل (قوله ولو امرأة أو كلبا) بيان للاطلاق وأشار به الى الرد على الظاهرية بقولهم يقطع الصلاة
مرور المرأة والكلب والحمار وعلى أحد فى الكلب الأسود والى أن ما روى فى ذلك منسوخ كحقيقته فى الحلية
(قوله أو مروره الخ) مر فوع بالعطف على مرور ما أى لا يفسدها أيضا مروره ذلك وإن المارة فقوله
بشرط الخ قيد للانتم كما تقدم قال القهستانى والذكران الموضع المرتفع كالسطح والسير وهو بالضم
والتشديد فى الأصل فارسى معرب كفى الصحاح او عربى من دسكنت المتاع اذا تضدت بعضه فوق بعض
كما فى المقاييس اهـ (قوله بعض أعضاء المارة الخ) قال فى شرح المنية لا ينبغي أن ليس المراد بمحاذاة أعضاء
المارة جميع أعضاء المصلى فانه لا يتأتى الا اذا اتحد مكان المرورو مكان الصلاة فى العلوة والتسفل بل بعض
الأعضاء بعضا وهو يصدق على محاذاة رأس المارة قدمى المصلى اهـ لكن فى القهستانى ومحاذاة الأعضاء

وكذا لو كثر ركعة وصحح الباقيات
الفساد ان غير المعنى نحو رب رب
العالمين للإضافة كالأول يدل كلمة
بكامة وغير المعنى نحو ان الفجار
انى جنات ونعمه فى المطولات
(ولا يفسدها نظره الى مكتوب
ورهمه) ولو مستفهما وان كره
(ومرور مارة فى الصغرى او فى
مسجد كبير بموضع سجوده) فى
الأصح (أو مروره بين يديه) الى
حائط القبلة (فى) بيت (ومسجد
صغير فانه كعبة واحدة) (مطابقا)
ولو امرأة أو كلبا (أو مروره
اسفل من المكان أمام المصلى
لو كان يصلى عليها) أى المكان
(بشرط محاذاة بعض أعضاء المارة
بعض أعضائه
قوله عن التجنيس عبارة التجنيس
والتجنيس مقدار منتهى بصره وهو
موضع سجوده وقال ابو نصر
مقدار ما بين الصف الأول وبين
مقام الامام وهذا عين الأول
ولكن بعبارة أخرى وفيما قسروا
على شيخنا من هاج الأئمة أن يمر
بجانب يقع بصره وهو يصلى صلاة
الخاشعين وهذه العبارة أوضح اهـ
ما فى التجنيس لصاحب الهداية
فانظر كيف جعل الكل قولا
واحدا وانما الاختلاف فى العبارة
لا فى المعنى فهذا دليل واضح على
ما قاله المحقق الشيخ اكل الدين فى
نائة اهـ منه

لأعضاء يستوى فيه جميع أعضاء المار هو الصحيح كافي التقية وأعضاء المصلي كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها كما فانه آخرون كما في التكرمان وفيه اشهاد بأنه لو حاذى أقلها أو نصفها لم يكره وفي الزاد أنه يكره إذا حاذى نصفه الأسفل النصف الأعلى من المصلي كما إذا كان المار على فرس **١١** تأمل (قوله وقيل دون السترة) أي دون ذراع قال في البحر وهو غلط لأنه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب **١٢** ومثله في الفتح (قوله وان اثم المار) مبالغة على عدم الفساد لأن الأثم لا يستلزم الفساد وظاهره أنه يأثم وإن لم يكن للمصلي سترة وسنذكر ما يفيد أيضاً وأنه لا اثم على المصلي لكن قال في الحلبة وقد أفاد بعض الفقهاء أن هنا صوراً أربعة **١٣** الأولى أن يكون للمار مندوحة عن المرور بين يدي المصلي ولم يتعرض المصلي لذلك فيختص المار بالآثم من **١٤** الثانية مقابلتها وهي أن يكون المصلي يتعرض للمرور والمار ليس له مندوحة عن المرور فيختص المصلي بالآثم دون المار **١٥** الثالثة أن يتعرض المصلي للمرور ويكون للمار مندوحة فبأن كان أما المصلي فلتعرضه وأما المار فلروره مع إمكان أن لا يفعل **١٦** الرابعة أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمار مندوحة فلا يأثم واحد منهما كما ذكره الشيخ **١٧** الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى **١٨** قلت وظاهر كلام الحلبة أن قواعد مذهبنا لا تنافيه حيث ذكره وأقره وعز ذلك بعضهم إلى البدائع ولم أره فيها ولو كان فيها ليقله في الحلبة عن الشافعية فافهم وأطاهر أن من الصورة الثانية ما لو صلى عند باب المسجد وقت إقامة الجماعة لأن المار أن يمر على رقبته كما يأتي وأنه لو صلى في أرضه مستقبلاً لطريق العامة فهو من الصورة الثالثة لأن المار مأموماً بالوقوف وان لم يجد طريقاً سلكاً سلكاً يظهر من إطلاق الأحاديث ما لم يكن مضطراً إلى المرور هذا ان كان المراد بالمندوحة إمكان الوقوف وان لم يجد طريقاً آخر أما ان اراد بها تيسر طريق آخر أو إمكان مروره من خلف المصلي أو بعدائه وبعددها عدم ذلك فحينئذ يقال ان كان للمار مندوحة على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة أيضاً والآخر الصورة الثانية ويؤيد التفسير الأول قوله وأما المار فلروره مع إمكان أن لا يفعل **١٩** وكذا تعليلهم كراهة الصلاة في طريق العامة بأن فيه منع الناس عن المرور فان مقاده أنه لا يجوز لهم المرور والا فلا يمنع إلا أن يراد به المنع الحسي لا الشرعي وهو الاظهار وعلمه فلو صلى في نفس طريق العامة لم تكن صلاته محترمة كمن صلى خلف فرجة الصف فلا يمنعون من المرور لتعديته فليستأمل (تنبيه) ذكر في حاشية المدنى لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف لما روى احمد وأبو داود عن المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على باب بني سهم والناس يمرّون بين يديه وليس بينهم حائصة وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لأن الطواف صلاة فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين انتهى ومثله في البحر العميق وحكاية عز الدين بن جماعة عن مشكلات لا تبار للطماعى ونقله المنار رحمه الله في منسكه الكبير ونقله سنان أفندي أيضاً في منسكه **٢٠** وسبق في ان شاء الله تعالى تأييد ذلك في باب الاحرام من كتاب الحج (قوله لحديث البزار الخ) ذكر في الحلبة أن الحديث في الصحيحين بلفظ لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه قال أبو النضر أحد رواة لا أدري قال أربعين يوماً وشهر أو سنة قال واخرجه البزار وقال أربعين خيراً وفي بعض روايات البخاري ماذا عليه من الآثم **٢١** والخريف السنة سميت به باعتبار بعض الفصول (قوله في ذلك) لفظ في هنا للسببية (قوله ولو ستارة ترتفع) أي تزول بحركة رأسه إذا سجد وهذه الصورة ذكرها سعدى جلبي جواباً عن صاحب الهداية حيث اختار أن الحسد موضع السجود كما مشى عليه المصنف فأورد عليه أنه مع الحائل كجداراً واسطوانة لا يكره والحائل لا يمكن أن يكون فيه موضع السجود فأجاب سعدى جلبي بأنه يجوز أن يكون ستارة معلقة اذا ركع أو سجد يحترقها رأس المصلي ويصلها من موضع سجوده ثم تعود اذا أقام أو قعد **٢٢** وصورته أن تكون الستارة من ثوب أو نحوه معلقة في سقف مثلاً ثم يصلي قريباً منها فإذا سجد تقع على ظهره ويكون سجوده خارجاً عنها وإذا أقام أو قعد سبغت على الأرض وسترنه تأمل (قوله ولو كان فرجة الخ) كان تامة وفرجة فاعلمها قال في القضية قام في آخر الصف في المسجد بينه وبين الصفوف موضع خالية فلما دخل أن يمر بين يديه ليصل الصفوف لأنه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المار بين يديه دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نظر إلى فرجة في صف فليست هاب نفسه فان لم يفعل فخر مارت فليخط على رقبته فانه لا حرمة له أي فليخط المار على رقبته من لم يستأذنه **٢٣** قلت

وكذا اسطح وسرير وكل مرتفع)
دون قامة المار وقيل دون السترة
كافي غرر الاذكار (وان اثم المار)
لحديث البزار لو يعلم المار ماذا
عليه من الوزر لوقف أربعين خيراً
(في ذلك) المرور ولو بلا حائل ولو
ستارة ترتفع اذا سجد وتعود
اذا قام ولو كان فرجة فلما دخل
أن يمر على رقبته من لم يستأذنه
اسقط حرمة نفسه فقبه

وليس المراد بالتخطي الوطء على رقبته لانه قد يؤذى الى قتله ولا يجوز بل المراد أن يخطو من فوق رقبته
 وإذا كان له ذلك فله أن يمر بين يديه بالاولى فافهم ثم هذه المسئلة بمنزلة الاستثناء من قوله وإن اثم المار
 وقد علمت التفصيل المار ويستثنى أيضا ما قدمناه من داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف (تمة)
 في غريب الرواية النهر الكبير ليس بستر وكذا الحوض الكبير والبرسترة أراد المرويين يدي المصلي فإن كان
 معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر ويأخذه ولو مر اثنان يقوم احدهما أمامه ويمر الآخر ويفعل الآخر هكذا ويمر
 وإن معه دابة تزرأ كما ثم وإن نزل وتسير بالدابة ومتر لم يأثم ولو مر رجلان متحاذيين فالذي يلي المصلي هو الاثم
 قننه أقول وإذا كان معه عصا لا تقف على الارض بنفسها فأمسكها بيده ومتر من خلفها هل يكفي ذلك لم أره
 (قوله نذا) الحديث اذا صلى احدكم فامسك يده الى ستر ولا يدع احدا يمر بين يديه ورواه الحسن وأحمد وغيرهما
 وصرح في المنية بكرامة تركها وهي تنزيهية والاصرف للامر عن حقيقة ما رواه أبو داود عن الفضل والعباس
 رأينا النبي صلى الله عليه وسلم في بادية لسا في حجره ليس بين يديه ستر وما رواه أحمد أن ابن عباس صلى
 في فضاء ليس بين يديه شيء كما في الشرب لبلالية (قوله وكذا المنفرد) أما المقتدى فستره الامام تكفيه كباقي (قوله
 ونحوها) أي من كل موضع يخاف فيه المروءة في البحر عن الحلية انما قيد بالبحر لانه الخلل الذي يقع فيه
 المروءة غالب والافا ظاهر كراهة ترك السترة فيما يخاف فيه المروءة موضع كان ٨١ (قوله بقدر ذراع) بيان
 لاقلها ط والظاهر أن المراد به ذراع اليد كما صرح به الشافعية وهو شران (قوله وغلظ اصبع) كذا في الهداية
 لكن جعل في البدائع بيان اللفظ قولنا ضعيفا وأنه لا اعتبار بالعرض وظاهره أنه المذهب بجر وبؤيده ما رواه
 الحسن وقال على شرط مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يجوز من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة
 ومؤخرة بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الحاء المجبة العود الذي في آخر رجل البعير كما في الحلية (قوله بقربه)
 متعلق بقوله بغرز أو بمحذوف صفة لستة او حال منها (قوله دون ثلاثة اذرع) الاولى أن يبذل دون بقدر
 لما في البحر من الحلية السنة لأن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة اذرع ط بقي هل هذا شرط لتحصيل سنة الصلاة الى
 السترة حتى لو زاد على ثلاثة اذرع تكون صلاته الى غير سترة ام هو سنة مستقلة لم أره (قوله والايمن افضل)
 صرح به الزيلعي (قوله ولا يكتفي الوضع) أي وضع السترة على الارض اذ لم يمكن غرزها وهذا ما اختاره
 في الهداية ونسبه في غاية البيان الى أبي حنيفة ومحمد وصحبه جماعة منهم قاضي خان معللا بأنه لا يفيد المقصود
 بجر (قوله ولا الخط) أي الخط في الارض اذ لم يجد ما يتخذ سترة وهذا على احدي الروايتين أنه ليس
 بمسنون ومشي عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لانه لا يحصل به المقصود اذ لا يظهر من بعيد (قوله
 وقيل يكتفي) أي كل من الوضع والخط أي يحصل به السنة فيمن الوضع كان نقله القدوري عن أبي يوسف ثم
 قيل يضعه طولا لاعتراضه ليكون على مثال الغرز ويسن الخط كما هو الرواية الثانية عن محمد للحديث أبي داود
 فان لم يكن منه عصف فليخط خطا وهو ضعيف لكنه يجوز العمل به في القضايا ولذا قال ابن الهمام والسنة
 اولى بالتابع مع أنه يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخطا وربط الخيال به كيلا يتشتر كذا في البحر وشرح المنية
 قال في الحلية وقد يعارض تضعيفه بتصحيح احمد وابن حبان وغيرهما (قوله فيخط طولا الخ) قال
 في شرح المنية وقال أبو داود قالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال ٨١ وذكر النووي أن الاول
 المختار ليصير شبه ظل السترة بجر (تنبيه) لم يذكر واما اذ لم يكن معه سترة ومعه ثوب أو كتاب مثله هل
 يكتفي وضعه بين يديه والظاهر نعم كما يؤخذ من تعليل ابن الهمام المار آفا وكذا الوطء عليه ثم المصلي عليه ثم المفهوم
 من كلامهم أنه عند إمكان الغرز لا يكتفي الوضع وعند إمكان الوضع لا يكتفي الخط (قوله ويدفعه) أي اذا مر
 بين يديه ولم تكن له سترة وكانت ومتر بينه وبينها كما في الحلية والبحر ومفاده اثم المار وإن لم تكن سترة كما قدمناه
 وفي التنارخانية واذا دفعه رجل آخر لا بأس به سواء كان في الصلاة او لا (قوله فلو ضرب الخ) أي اذا لم يمكن دفعه
 الا بذلك لأن الشافعية صرحوا بأنه يلزم الدافع تحترى الاسهل كما في دفع الصائل (قوله خلافا لالخ) أي
 أن المفهوم من كتب مذهبنا أن ما يقوله الشافعي خلاف قولنا فانهم صرحوا في كتبنا بأنه رخصة والعزيمة
 عدم التعرض له فثبت كان رخصة يتقيد بوصف السلامة أفاده الرحي بل قولهم ولا يزال على الإشارة صريح
 في أن الرخصة هي الإشارة وأن المقابلة غير مأذون بها أصلا وما المرهم في حديث فليقاتله فانه شيطان

قوله ليس بستره الظاهر أن هذا
 مفروض فيما اذا كان في مسجد
 صغير أما في المسجد الكبير أو
 الصحراء فهو وإن لم يكن ستره لكن
 المكروه هو المروءة في موضع سجوده
 أو قريباً منه ومن متر خلف النهر
 الكبير يكون بعيداً من المصلي
 تأمل اه منه

(وبغرز) نذا بدائع (الامام)
 وكذا المنفرد (في الصحراء)
 ونحوها (ستره بقدر ذراع)
 طولا (وغلظ اصبع) لتبذل وللناظر
 (بقربه) دون ثلاثة اذرع (على)
 حذاء (احد حجيبي) لا بين
 عينيه والايمن افضل (ولا يكتفي
 الوضع ولا الخط) وقيل يكتفي فيخط
 طولا وقيل كالخراش (ويدفعه) هو
 رخصة فتركه افضل بدائع قال
 البا قاني فلو ضربته تحت لا شيء
 عليه عند الشافعي رضي الله عنه
 خلافا لالخالي ما يفهم من كتبنا

فهو منسوخ لما في الزيلعي عن السرخسي أن الأمر بها محمول على الاستدعاء حين كان العمل في الصلاة
مباحا ١٨ فإذا كانت المقابلة غير مأذون بها عندنا كان قتله جنابة يلزمه موجه من دية أو قود فافهم
(قوله أوجهر بقراءة) خصه في البحر بحسب الصلاة الجهرية وبما يجهر فيه منها وعليه فالمراد زيادة رفع الصوت
عن أصل جهره والظاهر شمول السرية لأن هذا الجهر مأذون فيه فلا يكره على أن الجهر اليسير عفو والمكروه
قد رما تجوز به الصلاة في الأصح كما في سهو البحر فإذا جهر في السرية بكلمة أو كلمتين حصل المقصود ولم يلزم المحذور
فتدبر (قوله أو إشارة) أي باليد أو الرأس أو العين بحر (قوله ولا يزداد عليها) أي على الإشارة بما ذكر
فلا يدرأ بأخذ الثوب ولا بالضرب كافي القهستاني عن الثرائسي ويؤخذ منه فساد الصلاة لو بعمل
كثير بخلاف قتل الحية على أحد القولين فيه كما يأتي (قوله لا يجمع) أي لا يجمع بين التسبيح والإشارة لأن
بأحدهما كفاية فيكره كافي الهداية جازما به خلافا لما في السريبلالية فإنه تحريف لما في الهداية كما أفاده
الشارح في هامش الخزان (قوله لا يبطن على بطن) أي بل يظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كافي
البحر وغيره عن غاية البيان لكن لم يظهر وجهه اذ يبطن اليمنى على ظهر اليسرى أقل عملا فكان هذا محل الشارح
على تغيير العبارة والتنصيص على محل الكراهة وهو الضرب ببطن على بطن رضى (قوله للكل) أي للمقتدين
به كلهم وعليه فلو مر ما في قبلة الصف في المسجد الصغير لم يكره إذا كان للإمام ستره وظاهر التعميم شمول
المسبوق وبه صرح القهستاني وظاهره الاكتفاء بها ولو بعد فراغ امامه والاعفاء فأنه وقد يقال فأنه التنبية
على أنه كالمدرسة لا يطلب منه نصب ستره قبل الدخول في الصلاة وإن كان يلزم أن يصير منفردا بلا ستره بعد سلام
امامه لأن العبرة لوقت الشروع وهو وقته كان مستترا بستره أم لا (قوله ولو عدم المرور الخ) أي لو صلى
في مكان لا يمر به أحد ولم يواجه الطريق لا يكره تركها لأن اتخاذها للحجاب عن المارة قال في البحر عن الحلية
ونظروا أن الأولى اتخاذها في هذا الحال وإن لم يكره الترك لقصود آخر وهو كف بصره عما وراءها وجمع خاطره
بربط الخيال ١٩ وقيدوا بقولهم ولم يواجه الطريق لأن الصلاة في نفس الطريق أي طريق العامة مكرهه بستره
وبدونها لأنه اعتد للمروءة فلا يجوز شغلها بما ليس له حق الشغل كافي المحيط وظاهره أن الكراهة للتحريم ونماه
في البحر (قوله هذه تيمم التنزيهية الخ) قال في البحر والمكروه في هذا الباب فوعان أحدهما ما يكره تحريمها وهو
الحمل عند إطلاقهم كافي زكاة الفتح وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت إلا بما يثبت به الواجب يعني بالنهي الظني
النبوت والدلالة فإن الواجب يثبت بالامر الظني النبوت والدلالة ثانياهما المكروه تنزيها ومرجعهما إلى ما تركه
أولى وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره في الحلية فحينئذ إذا ذكروا مكروها فلا بد من النظر في دليله فإن كان نهيها
ظنيا يحكم بكرهه التحريم الإصاري للنهي عن التحريم إلى التنبه وإن لم يكن الدليل نهيها بل كان مفيدا للترك
الغير الجازم فهي تنزيهية ٢٠ قلت ويعرف أيضا بدلائل نهي خاص بأن تضمن تركه واجب أو تركه سنة
فالأول مكره وتحريما والثاني تنزيها ولكن تتفاوت التنزيهية في الشدة والقرب من التحريم بحسب تأكد
السنة فإن مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرض فكذا اضدادها كما أفاده
في شرح المنية وسبق في آخر المكروهات تمام ذلك (قوله والافتنزيهية) راجع إلى قوله فإن نهيها أي
وإن لم يكن نهيها بل كان مفيدا للترك الغير الجازم وإلى قوله ولا صارف أي وإن كان نهيها ولكن وجد العار فله
عن التحريم فهي فيها تنزيهية كما علمته من عبارة البحر فافهم (قوله تحريما للنهي) الأولى تأخير عن المضاف
إليه ط (قوله أي إرساله بلا بس معتاد) قال في شرح المنية السدل هو الإرسال من غير بس ضرورة
أن إرسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا ٢١ ودخل في قوله ونحوه عبدة العمامة وقال في البحر وفدومه
الكرخي بأن يجعل ثوبه على رأسه أو على كتفيه ويرسل أطرافه من جانبه إذا لم يكن عليه سراويل ٢٢ ففكرهته
لاحتمال كشف العورة وإن كان مع السراويل ففكرهته للتشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان
للخلاء أو غيره ٢٣ ثم قال في البحر وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محفو وظامن الوقوع
أو لا فعلى هذا أنكره في الطليسان الذي يجعل على الرأس وقد صرح به في شرح الوقاية ٢٤ أي إذا لم يدره على عنقه
والإفلاس (قوله وكذا القباء بكم إلى وراء) أي كالاقبية الرومية التي تجعل لا يكامها خروق عند أعلى
العصدا إذا أخرج المصلى يده من الخرق وأرسل اليكم إلى ورائه مثلا فإنه يكره أيضا الصدق السدل عليه لأنه

قوله خلافا لما في السريبلالية فإنه
قال وقال في الهداية قبل يكره
قوههم أن عبارة الهداية قبل
بالباء المشددة تحت وليس كذلك
بل هي بالباء الموحدة متصل بما
قبله وهذا لفظها ويدرأ بالإشارة
أو يدفع بالتسبيح لما روينا من قبل
ويكره الجمع بينهما ما لأن باحدهما
كفاية ٢٥ كذا بخط الشارح
في هامش الخزان ٢٦ منه

مطلب
مكروهات الصلاة

مطلب
في المكراهة التحريمية والتنزيهية

(تسبيح) أوجهر بقراءة
(أو إشارة) ولا يزداد عليها عند
قهستاني (لا يجمع) فإنه يكره
والسنة تصفق لا يبطن على بطن
ولو صفق أو سجدت لم تنفسد وقد
ترك السنة تنازعا (وكفت
ستره الإمام) للكل (ولو عدم المرور
والطريق جاز تركها) وفعلها
أولى (وكره) هذه تيمم التنزيهية التي
مرجعهما خلافاً الأولى فالصدق
الدليل فإن نهيها ظني النبوت ولا
صارف قهرية والافتنزيهية
(سدل) تحريم للنهي (ثوبه) أي
إرساله بلا بس معتاد وكذا القباء
بكم إلى وراء ذكره الحلبي

ارخاء من غير ايس لان ايس الكتم يكون بادخال اليد فيه وتما فيه في شرح المنية (قوله كشد) هوشى يعتاد وضعه على الكتفين كما في البحر وذلك نحو الشال (قوله فلو من احدهما لم يكره) يخالف لما في البحر حيث ذكر في الشدة أنه اذا ارسل طرفا منه على صدره وطرفا على ظهره يكره (قوله وخارج صلاة في الاصح) أي اذا لم يكن للتكبر فالاصح أنه لا يكره قال في التهرأى تحريما ولا يقتضى ما مر أنه يكره تنزيها اه وما مر هو قوله لانه صنيع أهل الكتاب قال الشيخ اسماعيل وفيه بحث لان الظاهر من كلامهم أن تخصيص أهل الكتاب بفعله معتبر فيه كونه في الصلاة فلا يظهر التشبه وكراهته خارجا اه (قوله وفي الخلاصة) استدلوا على قوله وكذا القياح الخ اكن قال في شرح المنية وفي الخلاصة المصلي اذا كان لا بأسا فقه او فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة واختار أنه لا يكره ولم يوافق على ذلك احد سوى الزاوي والصحيح الذي عليه قاضي خان والجمهور أنه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال للثوب بدون أن يلبسه اه قال في الخزان بل ذكر أبو جعفر أنه لو أدخل يديه في كفيه ولم يشد وسطه ولم يزر أزراره فهو مسمى لانه يشبه السدل اه قلت لكن قال في الحلية فيه نظر ظاهر بعد أن يكون تحته قص او نحوه مما يسترا بدن بل اختلف في كراهة شدة وسطه اذا كان عليه قص ونحوه في العتابة أنه يكره لانه صنيع أهل الكتاب وفي الخلاصة لا يكره اه وجرم في نور الايضاح بعدم الكراهة (قوله والاحوط الثاني) لم يظهر وجهه بل فيه كف الثوب وشغل اليدين عن السنة تأمل رحتي ولذا قال في البحر ولا يخفى ما فيه اه بل الاحوط لبسه لما مر عن الجمهور من أن عدم ادخال يديه فيه مكروه (قوله أي رفعه) أي سواء كان من بين يديه او من خلفه عند الانحطاط للعبود بحر وحذر الخبير المصلي ما يفيد أن الكراهة فيه تحريرية (قوله ولو لارتاب) وقيل لا بأس بصوته عن التراب بحر عن المجتبى (قوله كشمير كرم او ذيل) أي كما لو دخل في الصلاة وهو مشمر كرم او ذيله وأشار بذلك الى الكراهة لا تختص بالكف وهو في الصلاة كما أقاده في شرح المنية لكن قال في القنية واختلف فممن صلى وقد شمر كفيه لعمل كان يعمل قبل الصلاة أو هيئته ذلك اه ومنه ما لو شمر للوضوء ثم عمل لادرالك الركعة مع الامام واذا دخل في الصلاة كذلك وقلنا بالكراهة فهل الافضل ارخاء كفيه فيما يعمل قليل او تركهما لم اره والاظهر الأول بدليل قوله الاتي ولو سقطت فلسوته فاعادتها افضل تأمل هذا وقيد الكراهة في الخلاصة والمنية بأن يكون رافعا كفيه الى المرفقين وظاهرا أنه لا يكره الى مادونها قال في البحر واظهار الاطلاق لضد كف الثوب على الكل اه ونحوه في الحلية وكذا قال في شرح المنية الكبير أن التقيد بالمرفقين اتفاق قال وهذا لو شمرهما خارج الصلاة ثم شرع فيها كذلك أمالو شمر وهو فيها تنفس لانه عمل كثير (قوله وعنه) هو فعل لغرض غير صحيح قال في النهاية وحاصله أن كل عمل هو مفيد للمصلي فلا بأس به أصله ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فقلت العرق عن جبينه أي مسح لانه كان يؤذيه فكان مفيدا وفي زمن الصيف كان اذا قام من السجود تنفض ثوبه بمنه او بكرة لانه كان مفيدا كذا لاتي صورة فأما ما ليس بمفيد فهو العبث اه وقوله كذا لاتي صورة يعني حكاية صورة الائمة كما في الحواشي السعدية فليس تنفض للتراب فلا يرد ما في البحر عن الحلية من أنه اذا كان يكره رفع الثوب كيلا يترب لا يكون تنفضه من التراب عملا مفيدا (قوله للثوب) وهو ما اخرج القضاة عنه صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا العبث في الصلاة والرفث في الصيام والضحك في المقابر وهي كراهة تحريم كما في البحر (قوله الحاجة) حكى بدنه لشيء أهله وأضرته وسلت عرق يؤلمه وبشغل قلبه وهذا لو يدون عمل كثير قال في الفيض الحلي سيد واحدة في ركن ثلاث مرات يفسد الصلاة ان رفع يده في كل مرة اه وفي الجوهره عن الفتاوى اختلفوا في الحلك هل الذهاب والرجوع مرة او الذهاب مرة والرجوع اخرى (قوله ولا بأس به خارج صلاة) وأما ما في الهداية من أنه حرام فقال السروجي فيه نظر لان العبث خارجا ثوبه او بدنه خلاف الاولى ولا يحرم والحديث قد يكونه في الصلاة اه بحر (قوله وصلاته في ثياب بذلة) بكسر الباء الموحدة وسكون الذا الالمجة الخدمة والابتذال وعطف المهنة عليها عطف تفسير وهي بفتح الميم وكسر هاء مع سكون الهاء وأكرر الاصحى الكسر حلية قال في البحر وفسرها في شرح الوقاية بما يلبسه في بيته ولا يذهب به الى الكبر والظاهر أن الكراهة تنزيهية اه (قوله لم ينفعه من القراءة) قال في الحلية الاولى أن يقول بحيث ينفعه من سنة القراءة كما ذكره

كشد ومنديل يرسله من كتفيه فلو من احدهما لم يكره كحالة عذر وخارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم يدخل يديه في كم القربى المختار أنه لا يكره وهل يرسل الكتم او يمسك خلاف والاحوط الثاني فمستأنف (و) كره (كفه) أي رفعه ولو لارتاب كشمير كرم او ذيل (وعنه به) أي ثوبه (وبجسده) للثوب الحاجة ولا بأس به خارج صلاة (وصلاته في ثياب بذلة) يلبسها في بيته (ومنه) أي خدمة ان له غيرها والا لا (وأخذ درهم) ونحوه (في فيه لم ينفعه من القراءة)

في الخلاصة حتى لو كان لا يصل إليها لا يكره كما في البدائع ثم قول قاضي خان ولا بأس أن يصلي وفي فيه دراهم
أودنا نبر لا تمنعه عن القراءة بشرا إلى أن الكراهة تنزيهية اه (قوله فلو منه) بأن سكتا وتلفظ بالفاظ
لا تكون قرأنا شرح المنية (قوله للشكاسل) أي لاجل الكسل بأن استنقل تغطية ولم يرها امرأ مهمما في الصلاة
فتركها لذلك وهذا معنى قولهم ثم ما بال صلاة وليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار لانه كفر شرح المنية
قال في الحلية وأصل الكسل ترك العمل لعدم الارادة فلو عدم القدرة فهو العجز (قوله ولا بأس به للتذلل)
قال في شرح المنية فيه إشارة إلى أن الأولى أن لا يفعله وأن يتسدىل ويخشع بقلبه فانهم ما من أفعال القلب
اه وتعقبه في الامداد بجاني التجنيس من أنه يستحب له ذلك لان معنى الصلاة على الخشوع اه قلت واختلف
في أن الخشوع من أفعال القلب كالخوف او من أفعال الجوارح كالسكون او مجموعهما قال في الحلية والاشبه
الاول وقد سكت اجماع الصارفين عليه وان من لوازمه ظهور الذل وخفض الطرف وخفض الصوت وسكون
الاطراف وسيند فلا يعد القول بحسن كشفه اذا كان ناشئا عن تحقيق الخشوع بالقلب ونص في الفتاوى
العناية على أنه لو فعله بعد ذكره والافيه التفصيل المذكور في المتن وهو حسن وعن بعض المشايخ
أنه لاجل الحرارة والتخفيف مكره فلم يجعل الحرارة عذرا وليس ببعيد اه ملخصا (قوله ولو سقطت
قلبتونه الخ) هي ما يلبس في الرأس كما في شرح المنية ولفظ قلبتونه ساقط من بعض النسخ والمسئلة ذكرها
في شرح المنية فيما يفسد الصلاة عن الحلة وفي الدرر عن التثارة والظاهر أن افضلها عادت ما حدث لم يقصد
بتركها التذلل على ما مر (قوله وصلاته مع مدافعة الاخشين الخ) أي البول والغائط قال في الطرائف سواء كان
بعد شروعه او قبله فان شغله قطعها ان لم يحث فوت الوقت وان اتمها لم يضر وان اودا لا يحل لاحد يؤمن
بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفف أي مدافع البول ومثله الخاق أي مدافع الغائط والخازق
أي مدافعهما وقبل مدافع الرياح اه وما ذكره من الاثم صريح به في شرح المنية وقال لادنا مع الكراهة
التريمية بقى ما اذا خشي فوت الجماعة ولا يجبد جماعة غيرها فهل يقطعها كما يقطعها اذا رأى على نوبه نجاسة
قد در الدرهم لم يغسلها اولا كما اذا كانت النجاسة أقل من الدرهم والصواب الاول لان ترك سنة الجماعة
اولى من الاتيان بالكراهة كالقطع لغسل قدر الدرهم فانه واجب ففعله اولى من فعل السنة بخلاف غسل
مادونه فانه مستحب فلا يترك السنة المؤكدة لاجله كذا حقه في شرح المنية (نبيه) ذكر في الحلية بهذا
أن خوف فوت الجماعة كفوف فوت الوقت في المكتوبة وذكر أن الكراهة جارية في سائر الصلوات ولو طوقا
(قوله وعقش شعره الخ) أي ضفره وقطعه والمراد به أن يجعله على هامته ويشده بصمغ أو أن يلف ذوائبه حول
رأسه كما يفعله النساء في بعض الاوقات ويجمع الشعر كله من قبل القنوا يشده بخيط او خرقة كيلا يصيب
الارض اذا سجد وجميع ذلك مكره لما روى الطبراني أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يصلي الرجل ورأسه
معقوص وأخرج السنة عنه صلى الله عليه وسلم امرت أن اتجبد على سبعة اعضاء وأن لا اكف شعرا ولا ثوبا
شرح المنية ونقل في الحلية عن النووي انها كراهة تنزيهية ثم قال والاشبه بسباق الاحاديث انها تحريم الان ثبت
على التنزيه اجماع فبين القول به (قوله ما فينا فيفسد) لانه عمل كثير بالاجماع شرح المنية (قوله
للنبي) هو ما أخرجه عبد الرزاق عن أبي ذر رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته
عن سمع الحصى فقال واحدة اودع وروى السنة عن معقب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تسمع الحصى
وأنت تصلي فان كنت ولا بد فاعلا واحدة شرح المنية (قوله الاسجود التام الخ) بأن كان لا يمكنه تمكين
جبهته على وجه السنة لا بذلك ولقد بالتام لانه لو كان لا يمكنه وضع القدر الواجب من الجبهة الابه تعين
ولو أكثر من مرة (قوله وتركها اولي) لانه اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة راجحا على فعل
البدعة مع أنه كان يمكنه التسوية قبل الشروع في الصلاة بجر (قوله وفرقة الاصابع) هو نمجزها
او متداها حتى نعوت وتبكيها هو أن يدخل أصابع احدى يديه بين أصابع الاخرى بجر (قوله للنبي)
هو ما رواه ابن ماجه مرفوعا لا تفرقع أصابعك وانت تصلي وروى في المنهجي حديثا أنه نهى أن يفرقع الرجل
أصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر الصلاة وفي رواية وهو يمشي اليه ما روى احمد وأبو داود وغيرهما مرفوعا
اذا نوضا أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج حامدا إلى المسجد فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة ونقل في المعراج

مطلب
في الخشوع

فلو منه تفسد (وصلاته حاسرا)
أي كاشفا (رأسه للشكاسل) و(لا)
بأس به (للتذلل) وأما لاهانة
بها فكفر ولو سقطت قلبتونه
فاعدتها افضل الا اذا احتاجت
لتكوير أو عمل كذبر (وصلاته مع
مدافعة الاخشين) أو أحدهما
(والريح) للنهي (وعقش شعره)
لنهي عن كفه ولو بجمعه أو ادخال
أطرافه في اصوله قبل الصلاة أما
فيما يفسد (وقلب الحصى) للنهي
(الاسجود التام) فيرخص
(مرة) وتركها اولي (وفرقة
الاصابع) وتبكيها ولو منتظرا
لصلاة أو ماشيا إلى النبي

مطلب
اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة
كان ترك السنة اولي

الاجماع على كراهة الفرقة والتشديد في الصلاة وينبغي أن تكون تحريمية للنهي المذكور حلية وبجر (قوله)
ولا يكره خارجها حاجة) المراد بخارجها ما ليس من توابعها لأن السعي إليها والجلوس في المسجد لا جملها في
حجتها كما ثبت حديث الصحيحين لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وأراد بالحاجة نحو حاجة
الاصابع فلولدون حاجة بل على سبيل العبث كره تنزيها والكره في الفرقة خارجها منصوص عليها وأما
التشديد فقال في الحلية لم أقف لمشايخنا فيه على شيء والظاهر أنه لو أغبر عبث بل لغرض صحيح ولو لا حاجة
الاصابع لا يكره فقد صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبهك
أصابه فإنه لا فائدة تمثيل المعنى وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية (قوله والتخصير الخ) لما في
الصحيحين وغيرهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحصر في الصلاة وفي رواية عن الاختصار وفي أخرى عن
أن يصلي الرجل مختصرا وفيه تأويلات أشهرها ما ذكره الشارح وقامه في شرح المنية والبحر قال في البحر والذي
يظهر أن الكراهة تحريمية في الصلاة للنهي المذكور اهـ ولأن فيه ترك سنة الوضع كافي الهداية لكن العلة
الثانية لا تقتضي كراهة التحريم نعم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الخاصة (قوله للنهي) وهو ما رواه
الترمذي وصححه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم بالذوالالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة
هلكة فان كان لا بد في التطوع لافي الفريضة وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال هو اختلاص يختلسه
الشيطان من صلاة العبد وقيد في الغاية بأن يكون لغرض عذر وينبغي أن تكون تحريمية كما هو ظاهر الاحاديث
بجر (قوله ويصبره بكره تنزيها) أي من غير تحويل الوجه أصلا وفي الزبلي وشرح الملتقى للباقي أنه مباح
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه في صلاته بموق عينيه اهـ ولا ينافي ما هنا بحمله على عدم الحاجة
أو أراد بالمباح ما ليس بمحظور شرعا وخلاف الأولى غير محظور تأمل (قوله وبصدره تفسد) أي إذا كان
بغير عذر كما ترى في مفسدات الصلاة (قوله وقيل الخ) قاله في الخلاصة أيضا والاشبه ما في عامة الكتب
من أنه مكروه لا مفسد وقيد عدم الفساد في المنية والذخيرة بما إذا استقبل من ساعته قال في البحر وكأنه
جمع بين ما في الفتاوى وما في عامة الكتب يحمل الأول على ما إذا لم يستقبل من ساعته والثاني على
ما إذا استقبل من ساعته وكأنه ناظر إلى أن الأول عمل كثير والثاني قليل وهو بعيد فان الاستدامة على هذا
القليل لا تجعله كثيرا وإنما كثير تحويل صدره اهـ أقول يظهر لي أنه إذا أطال التفاته بجميع وجهه بمنة
أو بسرة ورأه من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة تأمل (قوله واقعاؤه الخ) قال في النهر لنبيه صلى الله
عليه وسلم عن اقعاء الكلب وفسره الطحاوي بأن يقعد على البيت وينصب فخذه ويضم ركبتيه إلى صدره واضعا
يديه على الأرض والكرخي بأن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه ويضع يديه على الأرض والاصح الذي عليه
العباسة هو الأول أي كون هذا هو المراد بالحديث لأن ما قاله الكرخي غير مكروه كذا في الفتح قال في البحر
وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية على الأول تنزيهية على الثاني وأقول إنما كانت تنزيهية على الثاني بناء على أن
هذا الفعل ليس باقعاء وإنما الكراهة لترك الجلسة المسنونة كما عايناه في البدائع ولو فسر الاقعاء بقول
الكرخي تعاكست الاحكام اهـ كلام النهر والحاصل أن الاقعاء مكروه لأشبهين للنهي عنه ولأن فيه ترك الجلسة
المسنونة فان فسر بما قاله الطحاوي وهو الاصح كان مكروها تحريما لوجود النهي عنه بخصوصه وكان بالمعنى
الذي قاله الكرخي مكروها تنزيها لترك الجلسة المسنونة لا تحريما لعدم النهي عنه بخصوصه وان فسر بما قاله
الكرخي انعكس الحكم المذكور قلت وفي المغرب بعد ما فسر بما ذكره عن الطحاوي قال وتفسير الفقهاء أن يضع
اليدين على عقبيه بين السجدين وهو عقب الشيطان اهـ وعزا في البدائع إلى الكرخي وقال وهو عقب
الشيطان الذي نهى عنه في الحديث اهـ أي فيما أخرجه مسلم عن عائشة أنه كان ينهى عن عقب الشيطان
وأن يفترش الرجل ذراعيه اقتراس السبع وفي رواية عن عقب الشيطان يضم فسكون وهو مكروه أيضا
كما في الحلية وغيرهما قال العلامة قاض في فتاواه وأما نصب القدمين والجلوس على العقبين فذكره في جميع
الجلسات بخلاف نعره الاما ذكره النووي عن الشافعي في قوله أنه يستحب بين السجدين (قوله)
واقتراس الرجل ذراعيه الخ) أي بسطهما في حالة السجود وقيد بالرجل اتباعا للحديث المأثور أنشأ ولأن المرأة
تفترش قال في البحر قيل وإنما نهى عن ذلك لأنها صفة الكسلان والتهاون بحاله مع ما فيه من التشبه بالسباع

ولا يكره خارجها حاجة
(والتخصير) وضع البدن على
الخاصة للنهي (ويكره خارجها)
تنزيها (والالتفات بوجهه) كله
(أو بعضه) للنهي ويصبره بكره
تنزيها وبصدره تفسد كما مر (وقيل)
قائله قاضي خان (تفسد بتحويله
والاعتدال واقعاؤه) كالكلب للنهي
(واقتراس) الرجل ذراعيه للنهي

والكلاب والظواهر أنها تحريمية لأنها المذكور من غير صايف اه (قوله وصلاته الى وجه انسان) ففي صحيح البخاري - وكثر عثمان رضي الله تعالى عنه أن يستناب الرجل وهو يصلي وحكاه القاضي عياض عن عامة العلماء ونماه في الحلية وقال في شرح المنية وهو محمل ما رواه البزار عن علي بن النبي عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي الى رجل فامره أن يعيد الصلاة ويكون الاثر بلا عادة لازمة الكراهة لانه الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وليس للفساد اه والظاهر أنها كراهة تحريم لما ذكر ولما في الحلية عن أبي يوسف قال ان كان جاهلا بعلمه وان كان عالما أدبته اه ولانه يشبه عبادة الصورة (قوله كراهة استقباله) الضمير للمصلي وهو من إضافة المصدر الى مفعوله ط (قوله ولو بعيدا ولا حائل) قال في شرح المنية ولو كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لا يكره لا تنافي سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة اه وظاهره عدم الكراهة ولو كانت تقع المواجهة في حالة القيام كما في النهروالحلية واستظهره في الحلية بأن القاعدي يكون ستره للمصلي بحيث لا يكره المرور وراءه فكذلك هنا يكون حائلا قلت لكن في الذخيرة نقل قول لمحمد بن ابي الاصل وان شاء الامام استقبال الناس بوجهه اذ لم يكن بجذائه رجل يصلي ثم قال ولم يخص أي محمد بن ما اذا كان المصلي في الصف الا قول اول الاخير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان بوجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره ولو بينهما صفوف اه ثم رأيت النسخ الرملية - أحاب بما لا يدفع الايراد والظاهر أن ما مر عن شرح المنية مبنى على خلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله كما مر) أي في مفسدات الصلاة وقد متنا أن الكراهة فيه تنزيهية (قوله واجابته برأسه) قال في الامداد وبه ورد الاثر عن عائشة رضي الله عنها وكذا في تكليم الرجل المصلي قال تعالى فتأذنه الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب وهل يجيب السلام بعد السلام من الصلاة ذكر الخطابي والطحاوي أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة كذا في جميع الروايات اه (قوله أما لو قيل الخ) هو ما وعد به فيما تقدم قبل قوله وقتحه على امامه وقد متنا هنا لضعفه عن الشربلية ح (قوله خلافا لما مر عن البحر) أي في باب الامامة وقد متنا الكلام عليه هناك فراجع (قوله لتلك الجلسة المسنونة) علة لكونه مكروها تنزيها اذ ليس فيه شيء خاص ليكون تحريما بجر (قوله بغير عذر) أما به فلا لأن الواجب تركه مع العذر فالسنة أولى وعليه يصح ما في صحيح ابن حبان من صلاته عليه الصلاة والسلام متربعا وتعلما للجواز بجر (قوله لانه عليه الصلاة والسلام الخ) نقله في شرح المنية عن ابن الهمام وفي البحر عن صاحب الكنز وغيره ورد به على ما قيل في وجه الكراهة أنه فعل الجبارة نعم في شرح المنية أن الجالس على الركبتين أولى لانه اقرب الى التواضع تأمل (قوله والتشاوب) في المصباح التشاوب بالمد وبالأواعى وفي مختار الصحاح تشاءبت بالمد ولا تقل تشاوبت وهو كما في الحلية والبحر التنفس الذي ينتج منه الفم لدفع الجنارات المتخفة في عضلات الفك وهو ينشأ من امتلاء المعدة وثقل البدن اه قلت ولهذا السبب كان من الشيطان كما في حديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال التشاوب من الشيطان فاذا تاب أحدكم ذلك كظم ما استطاع وفي رواية لمسلم فليمسك يده على فيه فان الشيطان يدخله وألقى باليد الكتم وهذا اذا لم يمكنه كظمه أي رده وحبه فقد صرح في الخلاصة بأنه ان امكنه عند التشاوب أن يأخذ شفته بيسنه فلم يفعل وغطى فاه وبشبهه يكره كذا روى عن أبي حنيفة قال في البحر ووجهه أنه أن تغطية الفم منبئ عنها كما رواه أبو داود وغيره وانما يجب للضرورة ولا ضرورة اذا امكنه الدفع ثم في المجنبى يغطي فاه بيسنه وقيل بيمينه في القيام وفي غيره يساره اه قلت ووجه القبل اظهر لانه لدفع الشيطان كما مر فهو كالأخذ باليسار اولي لكن في حالة القيام لما كان يلزم من دفعه باليسار كثرة العمل بتحريك اليدين كانت المني اولي وقد متنا في آداب الصلاة عن الضميمة أنه يظهر اليسرى وفي الحلية عن بعضهم أنه يحسب بينهم ما وأنه ان سد باليمنى يحسب فيه بظاهاها أو يساطنها وان باليسرى فظاهاها اه ولم أر من تعرض للكراهة هنا هل هي تحريمية أو تنزيهية الا أنه تقدم في آداب الصلاة أنه يندب كظم فقه عند التشاوب وحينئذ قلنا الكلام مندوب وأما التشاوب نفسه فان نشأ من طبيعته بلا صنعه فلا بأس وان عمد به ينبغي أن يكره تحريما لانه عبث وقد مر أن العبث مكروه تحريما في الصلاة وتنزيها خارجها (قوله ولو خارجها) أي لا طلاق الحديث المار وتقييده في بعض الروايات بالصلاة لكون الكراهة فيها أشد فالتنا في بينهما تأمل (قوله والانباء محفوظون منه) قد متنا في آداب الصلاة أن اخطار ذلك

(وصلاته الى وجه انسان) ككره استقباله فلا استقبال لو من المصلي فالكره عليه والا فليقبل المستقبل ولو بعيدا ولا حائل (وردة السلام يسده) أو رأسه كما مر (فرع) لا بأس بتكليم المصلي واجابته برأسه كما لو طلب منه شيء أو أرى درهما وقيل أبجد فأومأ بينهم أولا أو قيل ثم صلبم فأشار بيسنه أنهم صلبوا ركعتين أما لو قيل له تقدم فتقدم أو دخل أحد الصف فوسع له فورا فسدت ذكره الحلي وغيره خلافا لما مر عن البحر (و) كره (التربع) تنزيها لترك الجلسة المسنونة (بغير عذر) ولا يكره خارجها لانه عليه الصلاة والسلام كان جل جالوسه مع اصحابه التربع وكذا عمر رضي الله تعالى عنه (والتشاوب) ولو خارجها ذكره مسكين لانه من الشيطان والانباء محفوظون منه

قوله وحينئذ قلنا الكلام مندوب هكذا يحفظه وفيه نظر لا يخفى اه معصية

بإله يجزئ في دفع الثأوب (قوله للنبي) أي في حديث إذا أقام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه رواه ابن عدي
 الآن في سنده من ضعف وهل في البدائع بأن السنة أن يرمي بيده إلى موضع سجوده وفي التمهيد تركها
 ثم الظاهر أن الكراهة تنزيهية كذا في الحلية والبحر وكأنه لأن عمله النبي مأمور من البدائع وهي العصارف له
 عن التعريم (قوله الالكامل المشدوع) بأن خوف فوت الخشوع بسبب رؤية ما يترقى الخطأ فلا يكره بل قال
 بعض العلماء أنه الأولى وليس يبعد حلية وبحر (قوله لأن العبرة بالقدم) ولهذا اشترط طهارة مكانه
 رواية واحدة بخلاف مكان السجود إذ فيه روايتان وكذلك لو حلف لا يدخل دار فلان يحدث بوضع القدمين
 وإن كان باقي بدنه خارجا والصيد إذا كان رجلا في الحرم ورأسه خارجا فهو صيد الحرم ففيه الجزاء بحر
 (قوله مطلقا) راجع إلى قوله ويقام الامام في الهراب وقصر الاطلاق بما بعده وكذلك سواء كان الهراب
 من المسجد كما هو العادة المستقرة أولا كما في البحر (قوله ان عمل بالاشبه الخ) قيد للكراهة وحاصله
 أنه صرح محمد في الجوامع الصغير بالكراهة ولم يفسد ما خالف المشايخ في سببها فقل كونه بصيرا عما زعمهم
 في المكان لأن الهراب في معنى بيت آخر وذلك صانع أهل الكتاب واقتصر عليه في الهداية واختاره الامام
 السرخسي وقال أنه الوجه وقيل اشتباه حاله على من في يمينه ويساره فعلى الأول يكره مطلقا وعلى الثاني
 لا يكره عند عدم الاشتباه وأيد الثاني في الفتح بأن امتياز الامام في المكان مطلوب وتقديره واجب وغايته
 اتصاف الملتزم في ذلك وارضاء في الحلية وأيده لئلا يكره في البحر بأن مقتضى ظاهر الرواية الكراهة مطلقا
 وبأن امتياز الامام المطلوب حاصل بتقدمه بلا توقف في مكان آخر ولهذا قال في اللؤلؤ الحلية وغير هذا إذ لم يضر
 المسجد من خلف الامام لا ينبغي له ذلك لانه يشبه تباين المكانين انتهى بمعنى حقيقة الاختلاف المكان نفسه
 الجواز تشبه الاختلاف لوجب الكراهة والهراب وإن كان من المسجد فصوته وهيمته اقتضت شبهة
 الاختلاف اهـ مخلصا قلت أي لأن الهراب المجاني علامة للحل قيام الامام ليكون قيامه وسط الصف كما هو
 السنة لأن يقوم في داخله فهو وإن كان من بقاع المسجد لكن أشبه مكانا آخر فأورث الكراهة ولا يخفى
 حسن هذا الكلام فافهم لكن نقدهم أن التشبه إنما يكره في المذموم وفيما قصد به التشبه لا مطلقا ولعل
 هذا من المذموم تأمل هذا وفي حاشية البحر للرملي الذي يظهر من كلامهم أنها كراهة تنزيهية تأمل اهـ (تنبيه)
 في معراج الدراية من باب الامامة الأصح ما روى عن أبي حنيفة أنه قال أكره للامام أن يقوم بين الساريتين
 أو زاوية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لانه بخلاف عمل الامة اهـ وفيه أيضا السنة أن يقوم الامام ازا
 وسط الصف ألا ترى أن الهراب ما نصبت الاوسط المساجد وهي قد عينت لمقام الامام اهـ وفي التتارخانية
 ويكره أن يقوم في غير الهراب الا ضرورة اهـ ومتضاء أن الامام لو نزل الهراب وقام في غيره يكره ولو كان
 قيامه وسط الصف لانه خلاف عمل الامة وهو ظاهر في الامام الزاوية دون غيره والمفرد فاغتنم هذه القاعدة
 فانه وقع السؤال عنها ولم يوجد نص فيها (قوله للنبي) وهو ما أخرجه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وعلوه بانه تشبه بأهل الكتاب فانهم يمشون خلفه دون الامام
 فكان بحر وهذا التعليل يقتضي أنها تنزيهية والحديث يقتضي أنها تحريرية الآن يوجد صارف تأمل وعلى
 قلت لعل الصارف تعليل النبي بما ذكرنا تأمل (قوله وقيل الخ) هو ظاهر الرواية كما في البدائع قال في البحر
 والحاصل أن التصحيح قد اختلف الأولى العمل بظاهر الرواية واطلاق الحديث اهـ وكذا رجه في الحلية
 (قوله في الأصح) وهو ظاهر الرواية لانه وإن لم يكن فيه تشبه بأهل الكتاب لكن فيه ازدراء بالامام حيث
 ارتفع كل الجماعة فوقه أفاده في شرح المنية وكان الشارح أخذ التصحيح تبعاً للدرر من قول البدائع جواب
 ظاهر الرواية أقرب إلى الصواب ومقابله قول الطحاوي بعدم الكراهة لعدم التشبه ومشى عليه في النونية
 فأنلا وعليه عامة المشايخ قال ط ولعل الكراهة تنزيهية لأن النبي ورد في الأول فقط (قوله وهذا كلام)
 أي الكراهة في المسائل الثلاث لا كما يتوهم من ظاهر كلام المصنف من أن قوله عند عدم العذر قيد لقوله وكره
 عكسه فقط فانهم (قوله بكلمة وعيد) مثال للذم وهو على تقدير مضاعف أي كرامة بكلمة وعيد (قوله)
 فلو قاموا الخ) تفريع على عدم الكراهة عند العذر في جمعة وعيد قال في المعراج وذكر شيخ الاسلام أنها يكره
 هذا إذا لم يكن من عذر أما إذا كان فلا يكره كما في الجمعة إذا كان القوم على الرف وبعضهم على الأرض لضيق

(وتفويض عينيه) للنبي الالكامل
 الخشوع (وتقسام الامام في
 الهراب لا سجوده فيه) وقد ما
 خارجة لأن العبرة بالقدم (مطلقا)
 وإن لم يشبه حال الامام ان على
 بالاشبه وإن بالاشبه ولا اشتباه
 فلا اشتباه في نفي الكراهة (واتفراد
 الامام على المكان) للنبي وقدر
 الارتفاع بذوواع ولا بأس بما دون
 وقيل ما يقع به الامتياز وهو
 الأوجه ذكره الكمال وغيره
 (وكره عكسه) في الأصح وهذا كله
 (عند عدم العذر) بكلمة وعيد
 فلو قاموا على الرفوف والامام
 على الأرض وفي الهراب لضيق
 المكان لم يكره

الملك وحكى الخلواني عن أبي الليث لا يكره قيام الامام في الطابق عند الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم
 اه وبه علم أن قوله والامام على الارض أي ومعه بعض القوم (قوله كما لو كان الخ) محرز قوله وانفراد
 الامام على ذلك كان قال في البصر قد بد بالانفراد لانه لو كان بعض القوم مع الامام قبل يكره والاصح لا وبه جرت
 العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار كذا في المحيط اه وظاهره أنه لا يكره ولو بلا عذر والا كان داخل
 فيما قبله تأمل (قوله ومن العذر الخ) أي في الانفراد في مكان مرتفع وهذا حكم في البحر تعالى عليه مذهبا
 للشافعي وأنه قيل انه رواية عن أبي حنيفة قلت لكن في المعراج ما نصه وبثولنا قال الشافعي رحمه الله تعالى
 الا اذا أراد الامام تعليم القوم أو فعل الصلاة أو أراد المأموم تبليغ القوم بخيثة لا يكره ههنا اه وبه علم
 أنه كما يكره انفراد الامام في مكان عال بلا عذر يكره انفراد المأموم وان وجدت طائفة مع الامام فافهم (قوله
 وقد من الخ) أي في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولو صلى على رفوف المسجدين وجد في
 صفه مكانا كره كقبضه في صف خلف صف فيه فرجة اه ولعله يشير بذلك إلى أنه لو لا العذر المذكور كان
 انفراد المأموم مكرها (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب الفقيه فانه هذا الى بعض الكتب أي جماعة
 ولم يجز في الصف فرجة قبل يقوم وحده ويعذر وقبل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فذهب بجنبه
 والاصح ما روي هشام عن محمد أنه ينتظر الى الركوع فان جاز رجل والاجذب اليه رجلا ودخل في الصف ثم
 قال في الفقيه والقيام وحده اولى في زماننا لثقل الجهد على العوام فاذا جاز نفسه صلاته اه قال في الخزانة
 قلت وينبغي التفويض الى رأى المبني فان رأى من لا يتأذى لدين أو صدقة زاجه أو عا لمسا حبه والا انفراد
 اه قلت وهو توفيق حسن اختاره ابن وهبان في شرح منظومته (قوله فلذا قال الخ) أي فلم يذ كر الجذب
 لما مر (قوله وليس نوب فيه تمايل) عدل عن قول غيره تصاوير لما في المغرب الصورة عام في ذي الروح وغيره
 والتمثال خاص بتمثال ذي الروح وبأن غير ذي الروح لا يكره قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لا تكرر صورة
 الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط قال في البحر وفي الخلاصة وتكره التصاوير على الثوب صلى فيه
 اولا انتهى وهذه الكراهة تحريمية وظاهر كلام النووي في شرح مسلم الاجماع على تحريم تصوير الحيوان
 وقال وسواء صنعه ما يمتن او غيره فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في ثوب
 أو بساط أو درهم وانا وصائط وغيرها انتهى فنبغي أن يكون حراما لا مكرها وان ثبت الاجماع او قطعة الدليل
 بتواتره اه كلام البحر ملخصا وظاهره قوله فينبغي الاعتراض على الخلاصة في تسميته مكرها قلت لكن مراد
 الخلاصة اللبس المصرح به في المتن بدليل قوله في الخلاصة بعد ما مر ما اذا كان في يده وهو صلى لا يكره وكلام
 النووي في فعل التصوير ولا يلزم من حرمة حرمة الصلاة فيه بدليل أن التصوير يحرم ولو كانت الصورة صغيرة
 كالتي على الدرهم أو ككأن في اليد أو مستترة أو هائلة مع أن الصلاة بذلك لا تحرم بل ولا تكرر لان عمله
 حرمة التصوير المضاهاة لخلق الله تعالى وهي موجودة في كل ما ذكره كراهة الصلاة به التشبه وهي مفقودة
 فيما ذكر كما يأتي فاعظم هذا التعرير (قوله فوق رأسه) أي في السقف معراج (قوله فتمثال) أي مرسوم
 في جدار أو غيره او موضوع او معلق كما في المنية وشرحها أقول واطاهر أنه يطلق به الصليب وان لم يكن تمثال
 ذي روح لان فيه تشبها بالنصاري ويكره التشبه بهم في المذموم وان لم يقصده كما مر (قوله منصوبة) أي
 بحيث لا توطأ ولا يتكأ عليها قال في الهداية ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره
 لانها تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على الستر لانها تعظم لها (قوله والاطهر
 الكراهة) لكنها فيه ايسر لانه لا تعظم فيه ولا تشبه معراج وفي البحر قالوا واشد كراهة ما يكون على القبلة
 أمام المصلي ثم ما يكون فوق رأسه ثم ما يكون عن يمينه ويساره على الخائط ثم ما يكون خلفه على الخائط والستر
 اه قلت وكان هدم التعظيم في التي خلفه وان كانت على حائط أو ستران في استبدادها به استهانة لها فيعارض
 ما في تعظيمها من التعظيم بخلاف ما على بساط مفروش ولم يسجد عليها فانها مستهانة من كل وجه وقد ظهر من
 هذا أن كراهة في المسائل كلها اما التعظيم او التشبه على خلاف ما يأتي (قوله ولا يكره) فذكر لا يكره
 مع قول المصنف الاتي لا طول الفصل فيكون الاتي تأكيذا فافهم (قوله تحت قدميه) وكذا لو كانت على
 بساط بوطأ او مرفقة بشكا عليها كما في البحر والمرفقة وسادة الاتكاء كما في المغرب (قوله عبارة الثماني الخ)

كما لو كان معه بعض القوم في الاصح
 وبه جرت العادة في جوامع المسلمين
 ومن العذر ارادة التعليم او التبليغ
 كما بسط في البحر وقد من كراهة
 القيام في صف خلف صف فيه فرجة
 للثمن وكذا القيام منفردا
 وان لم يجز فرجة بل يجذب احدا
 من الصف ذكره ابن الكمال لكن
 قالوا في زماننا تركه اولى فلذا قال
 في البحر يكره وحده الا اذا لم يجز
 فرجة (وليس نوب فيه تمايل) ذي
 روح (وان يكون فوق رأسه او بين
 يديه او بهذانه) جنة او بكرة او محل
 سهوده (تمثال) ولو في وسادة
 منصوبة لا مفروشة (واختلاف فيما
 اذا كان) التمثال (خافه
 والاطهر الكراهة) لا يكره
 (لو كانت تحت قدميه) او محل
 جلوسه لانها مهانة (اولى يده)
 عبارة الثماني بدنه لانها مستورة
 بثيابه

أشار بذلك الى ما في العبارة الاولى من الاشكال وهو أنها اذا كانت في يده تمنعه عن سنة الوضع وهو مكروه بغير الصورة فكيف بها اللهم الآن يراد أن لا يمكنها بل تكون معلقة بيده ونحو ذلك كذا في شرح المنية وأراد بنحو ذلك ما لو كانت مرسومة في يده وفي المهرج لا تتركه امامه من في يده تصاور لانها مستورة بالنياب لا تستبين فصارت كمسورة نقش خاتم اهـ ومثله في البحر عن المحيط وظاهره عدم الكراهة ولو كانت بالوشم وبغير عدم نجاسته كما اوضحناه في آخر باب الانجاس فراجع (قوله غير مستبين) الظاهر أن المراد به ما يأتي في تفسير الصغيرة تأمل (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل بأنها مستورة (قوله لا المستبريكس اوصرة) بأن صلى ومعه صرة او كس فيه ذنائب أو دراهم فيها صور صفار فلا تتركه لاستنارها بحر ومقتضاه انها لو كانت مكشوفة تتركه الصلاة مع أن الصغيرة لا تترك الصلاة معها كما يأتي لكن يكره كراهة تزيه جعل الصورة في البيت نهر (قوله او ثوب آخر) بأن كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب سائر فلا تتركه الصلاة فيه لاستنارها بالثوب بحر (قوله لا تبين الخ) هذا أضبط مما في القهستاني حيث قال بحيث لا تبدو للناظر الا تبصر بلبس كافي الكرماني ولا تبدو له من بعيد كما في المحيط ثم قال لكن في الخزنة ان كانت الصورة مقدرا طير يكره وان كانت اصغر فلا اهـ (قوله او مقطوعة الرأس) أي سواء كان من الاصل او كان له رأس ومحيى وسواء كان القطع بخط خيط على جميع الرأس حتى لم يبق له أثر أو بطيخة بغيره او بغيره لانها لا تعبد بدون الرأس عادة وأما قطع الرأس عن الجسد بخط مع بقاء الرأس على حاله فلا ينشئ الكراهة لان الطيور ما هو مطوق فلا يتحقق القطع بذلك وقيد بالرأس لانه لا اعتبار بازالة الحجابيين والعينين لانها تعبد بدونها وكذا لا اعتبار بقطع ايدى الرجلين بحر (قوله او بمسحة عضو الخ) تعميم بعد تخصيص وهل مثل ذلك ما لو كانت مثقوبة البطن مثلاً والظاهر أنه لو كان الثقب كبيراً يظهر به نقصها فمعه والا فلا كمالو كان الثقب لوضع عصا تملك بها كمثل صول الحبال التي يلعب بها لانها تبقى معه صورة نائمة تأمل (قوله او غير ذي روح) لقول ابن عباس للسائل فان كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لافس له رواء الشخان ولا فرق في الشجر بين المتمر وغيره خلا للمجاهد بحر (قوله لانها لا تعبد) أي هذه المذكورات وحديثه فلا يحصل التشبه فان قيل عبد الشمس والقمر والكواكب والشجرة الخضراء قلنا عبد عينه لا تشبهه فعلى هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الاشياء معراج أي لانها عين ما عبد بخلاف ما لو صورها واستقبل صورها (قوله وخبر جبريل الخ) هو قوله للنبي صلى الله عليه وسلم ان لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة رواء مسلم وهذا الشارة الى الجواب عما يقال ان كانت علة الكراهة فيما مر كون المحل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخله الملائكة لان شر البقاع بشعة لا تدخله الملائكة ينبغي أن تتركه ولو كانت الصورة مهانة لأن قوله ولا صورة تتركه في سياق النقي قمع وان كانت العلة التشبه بعادتها فلا تتركه الا اذا كانت امامه او فوق رأسه والجواب أن العلة هي الامر الاول وأما الثاني فنفى أشد الكراهة غير أن عموم النص المذكور مخصوص بغير المهانة لما روى ابن حبان والنسائي استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه نصا ويرفان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسأئدأ واجعلها بسطا نعم يرد على هذا ما اذا كانت على بساط في موضع السجود فقد مر أنه يكره مع انها لا تمنع دخول الملائكة وليس فيها تشبه لان عبدة الاصنام لا يسجدون عليها بل يصبونها أو يتوجهون اليها الآن يقال فيها صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وتعظيم لها ان يسجد عليها اهـ ملخصا من الحلية والجرا قول الذي يظهر من كلامهم أن العلة اما التعظيم أو التشبه كما قد مناه والتعظيم اعم كالأول كانت عن مجنة اوده او موضع سجوده فانه لا تشبه فيها بل فيها تعظيم وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهة ولهذا اتفقت رتبها كما مر وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره فعند دخول الملائكة انما هو حيث كانت الصورة معظمة وتعليل كراهة الصلاة بالتعظيم اولى من التعليل بعدم الدخول لان التعظيم قد يكون عارضا لان الصورة اذا كانت على بساط مفروش تكون مهانة لا تمنع من الدخول ومع هذا وصلى على ذلك البساط وسجد عليها تتركه لان فعله ذلك تعظيم لها والظاهر أن الملائكة لا تمنع من الدخول بذلك الفعل العارض وأما ما في الفتح عن عتاب من انها لو كانت خلفه او تحت رجله لا تتركه الصلاة ولكن تتركه كراهة جعل الصورة في البيت الحديث فظاهره الامتناع من

(او على خاتمه) بنقش غير مستبين قال في البحر ومفاده كراهة المستبين لا المستبريكس اوصرة او ثوب آخر وأقره المصنف (او كانت صغيرة) لا تبين تفاصيل اعضائها للناظر قائما وهي على الارض ذكره الحلي (او مقطوعة الرأس او الوجوه) او ممحوة عضو لا تعيش بدونه (او غير ذي روح) لا يكره لانها لا تعبد وخبر جبريل

الدخول ولومها أنه وكراهة جعلها في بساطه مفرش وهو خلاف الحديث المخصص كما مر (قوله في امتناع
 ملائكة الرحمة) قد بهم إذا لحظت لا يشاركون الإنسان الا عند الجماع والخلاء كذا في شرح البخاري وينبغي
 أن يراد بالحفظ ما هو اعلم من الكرام الكائين والذين يحفظونه من الجن نهر وانظر ما قدمناه قبل فصل
 القراءة (قوله فنفاء عياض) أي وقال أن الاحاديث مخصصة بجر وهو ظاهر كلام علماءنا فان ظاهره
 أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره بقاؤه وقد صرح في القبح وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تكره في البيت
 قال ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبائشان اه ولو كانت تمنع دخول الملائكة كره بقاؤها في البيت لانه
 يكون شر البقاع وكذا الملهانة كما مر وهو صريح قوله في الحديث المأثور وأقطعها وسأند وأجعلها بساطا وما
 ما مر عن شرح عتاب فقد علمت ما فيه (تنبيه) هذا كله في اقتناء الصورة وأما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقا
 لانه مضاهة لخلق الله تعالى كما مر (خاتمة) قال في التبرجوت في الخلاصة من رأى صورة في بيت غيره أن يزورها
 وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا جرم له لأن عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم يتأفيه أصا ويرث من
 قيمته خالصتها اه وسيأتي في باب متفرقات البيوع متناوشت ما ناهيه اشترى نورا وفرسا من خرف
 لأجل استئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له فلا يضمن مثله وقبل بخلافه يصح ويضمن قنية وفي آخره خطر المحتجب
 عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان اه (قوله وكره تنزيها) كذا عزاه في البحر إلى الحلبة
 لابن أمير حاج ثم قال لكن ظاهر قول النهاية لا يباح أنها محرمة وأجاب في التبرجوت أن المكروه تنزيها غير مباح أي
 غير مستوى الطرفين واعترضه الرملي بأن الغالب إطلاقهم غير المباح على المحرم أو المكروه تحريمه وان كان
 يطلق على ما ذكر قلت وبؤيده قول الدرر للثبي عنه لكن قال محشمه فوج افندى لم يجد النبي عنه صريحا
 فيما عدى من الكتب اه ولذا اقتصر غيره على التعليل بأنه ليس من أفعال الصلاة ولو كان فيه نهى
 خاص لمذكروه نعم ذكر في الحلبة فيما رواه الاصبهاني بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد الآ في المكتوبة
 ورخص في السجدة أي المنافلة لكن قال في الحلبة ان ثبت هذا ترجح القول بعدم الكراهة في النافلة والارجح
 القول بعدمها مطلقا مرادها التنزيه اه وحيث لا نهى ثابت يتعين تأويل ما في النهاية بما في التبرجوت ولذا انتهى
 عليه الشارح فتدبر (قوله باليد) أي باصابعه أو بسجدة يسكنها كما في البحر (قوله ولو نفلا) بيان للاطلاق
 وهذا اتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية وعن صاحبين في غير ظاهر الرواية عنهما أنه لا بأس به وقبل الخلاف
 في الفرائض ولا كراهة في التوافل اتفقا وقيل في التوافل ولا خلاف في الكراهة في الفرائض نهر (قوله
 فلا يكره) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وكرهه بعضهم نهر ويدل للاقول ما أخرجه الترمذي وحسن النووي
 اسناداه عن يسيرة قالت قال انسا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكن باليسيع والتعديس واعتقدن بالانامل
 فانتهن مسؤولات مستنطقات ولا تغفلن فتسعين الرحمة وتغافلن في الحلبة (قوله كعته الخ) أي في الصلاة وهذا
 محترز قوله باليد قال في البحر أما الغمز برؤس الاصابع أو الحفظ بالقلب فهو غير مكروه اتفقا والعقد باللسان
 مفسد اتفقا اه وما قيل من أنه يكره بالقلب لاختلافه بالخشوع فضبه نظر ظاهر كما في الحلبة (قوله لا بأس
 باتخاذ المسجدة) بكسر الميم تلة التسبيح والذي في البحر والحلية والخزائن بدون ميم قال في المصباح السجدة خزائن
 منظومة وهو بيت شني كونه ساعرية وقال الازهرى كلمة مولدة وجمعها مثل غرفة وغرفة اه والمشهور شرعا
 إطلاق السجدة بالضم على المنافلة قال في المغرب لانه يسبح فيها وادليس الجواز ما رواه أبو داود والترمذي
 والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على امرأة وبين يديها نوى او حسان يسبح به فقال أخبركم بما هو ايسر عليكم من هذا أو أفضل فقال
 سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله
 عدد ما هو خالق والحمد لله مثل ذلك واقعه اكبر مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله
 مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما أرشدنا الى ما هو ايسر وأفضل ولو كان مكروها لبين لها ذلك ولا تزيد السجدة على
 مضمون هذا الحديث الا بضم النوى في خبط ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المنع فلا جرم أن نقل اتخاذها والعمل
 بها عن جماعة من الصوفية الاخيار وغيرهم اللهم الا اذا ترتب عليه رياء أو سمعة فلا كلام لسانه وهذا الحديث
 أيضا يشهد لأفضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر مجرّد دعاء هذه الصيغة ولو تكرّر يسيرا كذا في الحلبة والبحر

مخصوص بغير الملهانة كما بسطه
 ابن الكمال واختلف المحدثون
 في امتناع ملائكة الرحمة بما
 على التقديرين فنفاء عياض
 وأنبه النووي (و) كره تنزيها
 (ع) الإي والسور والتسبيح
 فالد في الصلاة مطلقا ولو نفلا
 أما خارجها فلا يكره كعته بقلبه
 أو بغمزه أو بأمله وعليه يحمل ما جاء
 من صلاة التسبيح (فرع) لا بأس
 باتخاذ المسجدة لغير رياء كما بسط
 في البحر

قوله عن يسيرة بضم الياء المثناة
 التحية وفتح السين حلية اه منه
 مطلقا
 الكلام على اتخاذ السجدة

(قوله لا يكره قتل حبة أو عقرب) ظهر الشيخان اقتلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب نهر وأما نيل
الشملة والبرغوث فسيأتي (قوله ان خاف الاذى) أي بأن مرت بين يديه وخاف الاذى والافيه كره منهابة
وفي البحر عن الحلية ويستحب قتل العقرب بالنعل اليسرى ان امكن الحديث أي داود كذلك ويقاس عليه الحية
(قوله اذا امر بالدابة) جواب عما يقال لم يكن قتلها ماستحب بالامر بالقتل ط (قوله فالاولى الخ)
أي حيث كان الامر بالقتل لمنعهما ما يحصى منه الاذى الاول تركه وهو قتل الحية البيضاء التي تسمى مستوية
لانها جان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا الطغيتين والابتروا باكم والحية البيضاء قائما من البطن كما في المصطط
وقال الطحاوي لا بأس بقتل السكك لان النبي صلى الله عليه وسلم عهد مع البطن أن لا يدخلوا بيوت أمته فإذا
دخلوا فقد نقضوا العهد فلا ذمة لهم والاولى هو الاذى والاولى ان لا يقتل ارجع باذن الله فان أبي قتله اه يعني
الانذار في غير الصلاة بحر قال في الحلية ووافق الطحاوي وقهر واحد اخرهم شيخنا يعني ابن الهمام فقال والحلق
أن الحل سبب ثابت الآن الاول الامساك بحافيه علامة البطن لا للحرمة بل لدفع الضرر لانه من جهتهم اه
والطغيتان بضم الطاء المهدلة واسكان الفاء انطاطان الاسودان على ظهر الحية والابترا لافيه قبلي هو جسد كانه
مقطوع الذنب وقيل صنف أوزق مقطوع الذنب اذا انطرت اليه اطامل ألفت اه (قوله على الاظهر) كذا
قوله الامام السرخسي وقال لانه على رخص فيه للمصلي فهو كالأشئ بعد الحدث بحر (قوله لكن صحح الحلبي
الفساد) حديث قال تعالى ابن الهمام فالحق يظهر هو الفساد والامر بالقتل لا يستلزم صحة الصلاة مع وجوده
كما في صلاة الخوف بل الامر في مثله لا باجة مباهة وان كان مفسدا للصلاة اه ونقل كلام ابن الهمام في الحلية
والبحر والنهر وأقره عليه وقالوا ان ما ذكره السرخسي رده في النهاية بأنه مخالف لما عليه عادة رواية شروح
الجامع الصغير وموسو شيوخ الاسلام من أن الكثير لا يباح اه (قوله الى طهر فاعدا الخ) قيد بالظهور احتراماً
عن الوجه فأنه يكره اليه كما توفي قوله فحدثت أجماعاً الى أنه لا كراهة لو لم يحدث بالاولى ولذا زاد الشارح
ولو في شرح المنية أفاد به نفي قول من قال بالكرهية بمحضرة المتحدين وكذا بمحضرة النساء من وما روى عنه عليه
الصلاة والسلام لا تصحوا خلف ناظر لا تحدث فضيف وضع عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاة الليل كاهوا وانامه عترة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر أيقظني فوترت
رواية في الصحيحين وهو يقتضى انها كانت نائمة وما في مسند البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت
أن أصلي الى أن ينام والمتحدثين فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يحف منها الغليظ او التخل وفي النسخين
اذا خاف ظهور شئ يضحك اه (قوله مطلقاً) أي مطلقاً او غير معلق وأشار به الى أن قول الكثير وغيره
معلق غير قيد وفي شرح المنية وجه عدم الكراهة أن كراهة استقبال بعض الاشياء باعتبار التشبه بعبادها
والضعف والسيف لم يعبد هماً واحداً واستقبال أهلى الكتاب للضعف للقراءة منه لا للعبادة وعند أبي حنيفة
يكره استقباله للقراءة ولذا أقيد بكونه معلقاً بكون السيف آلة الحرب مناسب لحال الاتهام الى الله تعالى
لانها حال المحاربة مع النفس والشيطان وعن هذا سمي أهواب اه (قوله او شمع) بفتح الميم على الاوجه
والسكون ضعيف مع أنه المستعمل قاله ابن قتيبة وعدم الكراهة هو الاختيار كما في غاية البيان وينبغي الانفاق
عليه فيما لو كان على جانبه كما هو المعتاد في لبائى رمضان بحر أي في حق الامام اما المقابل لها من القوم فتلحقه
الكرهية على مقابل المختار رملى (قوله لان الجوس الخ) اه لثلاثة اقبل ط (قوله فنية) ذكر ذلك
في القنية في كتاب الكراهية واه الصحيح أنه لا يكره أن يصلى وبين يديه شمع او سراج لانه لم يعبد هماً واحداً
والجوس يعبدون الجمر لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة اه وظاهره أن المراد بالموقدة التي
لها لهب لكن قال في العناية ان بعضهم قال تكرر الى شمع او سراج كما لو كان بين يديه كأنه جمر أو نار موقدة اه
وظاهره أن الكراهية في الموقدة متفق عليها كما في الجمر تأمل (قوله لما مر) اه لعدم الكراهة وهو كونها مهانة
ح (قوله يكره اشغال الصعاء) تنبيه عليه الصلاة والسلام عنها وهي أن يأخذ بشيء يعطل به جسده كله من
رأسه الى قدمه ولا يرفع جانباً يصرح يده منه سعى به لعدم منفذ يصرح يده كالعضرة الصعاء وقيل أن يستقل
بشوب واحد ليس عليه أزار وهو اشغال اليهود زباني وظاهر التعليل بالنهي أن الكراهية تحريمية كما مر في نظائره
(قوله والاعتبار) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو شد الرأس او تكوير عمامته على رأسه وترك وسطه

(لا) يكره (قتل حبة أو عقرب)
ان خاف الاذى اذا امر بالدابة
لانه منفعة لنا فالاولى ترك
الحية البيضاء لخوف الاذى
(مطلقاً) ولو بعمل كثير على
الاظهر لكن صحح الحلبي الفساد
(و) لا يكره (صلاة الى طهر فاعدا)
او قائم ولو (يحدث) اذا اخيف
الغاط جهدي به (و) الى (مصحف
اوسيف مطلقاً او شمع او سراج)
او نار موقدة لان الجوس اعتقد
الجر لا النار الموقدة فنية (او على
بساطه فاعدا) ان لم يعبد عليها
لما مر (فروع) يكره اشغال الصعاء
والاعتبار

مكث وفاؤ قبل أن ينقلب بهما سمته فيعطي الله أماله عزاً وأولاداً ~~سبح~~ اسداد وزاهاً ثم عذرة أيضاً ما ~~تر~~
(قوله والنظم) وهو تعظيعة الانف والتم في الصلاة لأنه يشبهه فعل الجوس حال عبادتهم النيران زباني
ونقل ط عن أبي السعود أنها تحريمية (قوله والنظم) هو اخراج الفضايلة بالنفس الشديد لا غير عذر وحكمه
كالنظم في تفصيله كما في شرح المنية أي فإن كان بلا عذر وجرح به حرمان أو أكثر أفسد وفي بعض النسخ والنظم
والمراد به ليس الختام في الصلاة بعمل قليل (قوله وكل عمل قليل الخ) تقدم الفرق بينه وبين الكثير (قوله
كنه من لقمة الخ) قال في التمرين ~~مكره~~ قتل القمل عند الامام وقال محمد القتل أحب إلى وأي ذلك فعل
لا بأس به وعلى الامام اختيار الدفن لمساخه من التزهد عن اصابة الدم يد القاتل أو ثوبه وإن كان معفو عنه
هذا إذا ترضت القملة ولمحها بالاذى والاكراه الاخذ فضلا عن غيره وهذا كراه خارج المسجد أما فيه فلا بأس
بالقتل بشرط ترضيها بالاذى ولا بطرحها في المسجد بطريق الدفن أو غيره الا إذا غلب على ظنه أنه يظهر بها
بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق عن الامام أنه يذفن في الصلاة أي في غير المسجد
وبين ما روى عنه أنه لو دفنها في المسجد أساء اه وفي الامداد عن المتنوع للسجوطي عن ابن العماد طرح
القمل في المسجد ان كان ميتا حرم لبعاسه وان كان حيا في كتب المالكية كذلك لأن فيه تعذيبا له بالجموع بخلاف
البرغوث لأنه يأكل التراب وعلى هذا يحرم طرح القمل حيا في غير المسجد أيضا اه قال في الامداد والمصرح
به في كتبنا أنه لا يجوز القاء قمل القملة في المسجد اه قلت الظاهر أن القمل لا يذفر المسجد والافلا مصرح به عندنا
أن ما لانفس له سائلة اذا مات في الماء لا ينجسه (قوله وترك كل سنة ومسحجب) السنة تسعة تسعة سنة
هدى وهي المؤكدة وسنة زوائد والمسحجب غيره وهو المتدوب او هو ما قنعان وقد يطلق عليه سنة وقدمنا
تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء قال في البحر عند قوله وعلى بساط فيه تصاوير الحاصل أن السنة ان كانت
مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها مكروها فحرم ما وان كانت غير مؤكدة فتركها مكروه تنزيها وأما المسحجب
او المندوب فينبغي أن لا يكره تركه أصلا لقولهم يسحجب يوم الاغصى أن لا يأكل أو لا يامن اغصيته ولو أكل
من غير ما لم يكره فلم يلزم من ترك المسحجب ثبوت الكراهة الا أنه بشكل عليه قولهم المكروه تنزيها امر جهم
الى خلاف الاولى ولا شك أن ترك المسحجب خلاف الاولى اه أقول لكن مصرح في البحر في صلاة
العهد عند مسئلة الاكل بأنه لا يلزم من ترك المسحجب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه وأشار
الى ذلك في التحرير الاصولي بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صفة نهى كترك صلاة الغصى بخلاف المكروه
تنزيها اه والظاهر أن خلاف الاولى اعني فكل مكروه تنزيها خلاف الاولى ولا عكس لأن خلاف الاولى
قد لا يكون مكروها حيث لا دليل خاص كترك صلاة الغصى وبه يظهر أن كون ترك المسحجب راجعا الى خلاف
الاولى لا يلزم منه أن يكون مكروها الا بنهي خاص لأن الكراهة حكم شرعي فلا بد له من دليل والله تعالى
أعلم (قوله وحمل الغافل) أي انه بحاجة (قوله وما ورد الخ) جواب سؤال هو أنه كيف يكون مكروها وقد
ورد في الصحيحين وغيرهما عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمارة بنت زينب
بنت النبي صلى الله عليه وسلم فإذا سجد وضعها وإذا أقام جعلها وقد أجيب عنه بأجوبة منها ما ذكره الشارح
انه منسوخ بما ذكره من الحديث وهو مردود بأن حديث ان في الصلاة لشغل كان قبل الهجرة وقصة أمارة
بعدها ومنها ما في البدائع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكره منه ذلك لأنه كان محتاجا اليه لعدم من يحفظها
اولئذ شرع بالفعله ان هذا غير مفسد ومثله أيضا في زماننا لا يكره لواحد منافعه عند الحاجة أو ما بدونها
فمكروه اه وقد أطال الحق ابن أمير حاج في الحلية في هذا المثل ثم قال ان كونه للتشريع بالفعل هو الصواب
الذي لا يبدل عنه كما ذكره الذوي فإنه ذكر به ضيقهم أنه بالفعل أقوى من القول فلهذا لبيان الجواز وأن
الآدمي طاهر وما في جوفه من النجاسة معفو عنه كونه في معدته وأن ثياب الاطفال وأجسادهم طاهرة حتى
تتحقق نجاستها وان الافعال اذا لم تكن متوالية لا تطل الصلاة فضلا عن الفعل القليل الى غير ذلك وقامه فيه
(تسمية) بق من المكروهات اشياء أخرى كراهي المنية ونورا الايضاح وغيرهما منها الصلاة بحضور ما يشغل
البال ويحل بالشروع كزينة واهو ولعب ولذلك كرهت بحضور طعام قبل اليه نفسه وسأقي في كتاب الحج قبيل
باب القرآن يكره للصلي جعل لمحوه خلفه لشغل قلبه ومنها ما في انظر ان نقطية الانف والتم والهرولة
للصلاة والاتسكا على حائط او عصا في الغرض بلا عذر ولا في النفل على الاصح ورفع يديه عند الركوع والرفع منه

مطلب
في بيان السنة والمسحجب
والمندوب والمكروه وخلاف الاولى

والنظم والتعصم وكل عمل قليل
بلا عذر كنه من لقمة قبل
الاذى وترك كل سنة ومسحجب
وحمل الطفل وما ورد نسخ بجديت
ان في الصلاة لشغلا

وماروى من الفساد شاذ واتمام القراءة كعسا والقراءة في غير حاله القيام ورفع الرأس ووضعه قبل الامام
والصلاة في مظان النجاسة كقبرة وحمام الا اذا غسل موضعاً من موضع نزع الثياب أو كان
في المقبرة موضع أعد للصلاة ولا قبر ولا نجاسة فلا بأس كافي الخائفة اه وتقدم تمام هذا في بحث الاوقات
المكروهة وفي القهستان في التكره الصلاة في جهة قبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع
بصره عليه كافي جنازة المضررات اه (قوله ويناح قطعها) أى ولو كانت فرضاً كافي الامداد (قوله لنحو
قتل حية) أى بأن يقتلها بعمل كثير بناء على ما مر من تصحيح الفساد به (قوله وتذابه) أى هربها وكذا
نحو ذئب على غنم نور الايضاح (قوله وفور قدر) الظاهر أنه قيد بما بعده من فوات ما قيمته درهم سواء
كان ما في القدر له أو لغيره رضى (قوله وضباع ما قيمته درهم) قال في مجمع الروايات لا نداد منه حقير فلا يقطع
الصلاة لاجله لكن ذكر في المحيط في الكفالة أن الجبس بالذات يجوز قطع الصلاة اولى وهذا في مال الغير
أما في ماله لا يقطع والاصح جوازها فيهما اه وتماه في الامداد والذي مشى عليه في الفتح التقيد بالدرهم
(قوله ويستحب لدافعة الاخبين) كذا في مواهب الرحمن ونور الايضاح لكنه يخالف لما قدمناه عن الخزانة
وشرح المنية من أنه ان كان ذلك يشغل أى يشغل قلبه عن الصلاة وشغورها فأتى بما يؤم لادائها مع الكراهة
التحريرية ومقتضى هذا أن القطع واجب لاستحباب ويدل عليه الحديث المار لا يحل لاجل يوم من بالله واليوم
الآخر أن يصلى وهو حاقن حتى يخفف اللهم الا أن يحمل ما هنا على ما اذا لم يشغل لكن الظاهر أن ذلك
لا يكون مستوعباً لقطع فليست أمثل ثم رأيت الشربلى بعد ما صرح بنسب القطع كما هنا قال وقضية الحديث توجب
(قوله وللجروح من الخلاف) عبارته في الخزانة ولا زالة نجاسة غير مانعة لاستحباب الخروج من الخلاف
وما هنا عم لشموله لنحو ما اذا مسته امرأة اجنبية (قوله ان ليحذف الخ) راجع لقوله وللجروح الخ
وأما قطعها لدافعة الاخبين فقد منعنا عن شرح المنية أن المواب أنه يقطعها وان فاتته الجماعة كما يقطعها
اغسل قدر الدرهم (قوله ويجب) الظاهر منه الافتراض ط (قوله لا غائبة ملهوف) سواء استغاث
بالمصلى أو لم يعين احداً في استغاثته اذا قدر على ذلك ومثله خوف تردى اعنى في بره مثلاً اذا غلب على ظنه
سقوطه امداد (قوله لا لنداء احد أبويه الخ) المراد بهما الاصول وان علوا وظاهراً رسيته أنه نفي لوجوب
الاجابة فيصدف مع بقاء التدب والجواز ط قلت لكن ظاهر الفتح أنه نفي للجواز به صرح في الامداد
بقوله أى لا يجوز قطعها بنداء احد أبويه من غير استغاثته وطلب اعانة لان قطعها لا يجوز الا لضرورة وقال
الطحاوى هذا في الفرض وان كان في نافلة ان علم احد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم
يجيبه اه (قوله الا في النفل) أى فيجيبه وجوباً وان لم يستغث لانه لم يعاد بنى اسرائيل على تركه الاجابة
وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه لو كان فقيهاً لاجاب الله وهذا ان لم يعلم أنه يصلى فان علم لا يجب الاجابة لكنهما
اولى كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم تفصيل لحكم المستثنى ط وقد يقال ان لا بأس هنا
لدفع ما يترجم أن عليه بأساً في عدم الاجابة وكونه حقوقاً فلا يفيد أن الاجابة اولى وسيأتى تمامه في باب ادراك
الفريضة (قوله ويكره الخ) لما فرغ من بيان الكراهة في الصلاة شرع في بيان خارجها مما هو من توابعها
يجز (قوله تحريماً) لما أخرجه الستة عنه صلى الله عليه وسلم اذا اتيتهم الغائط فلا تستقبلوا القبلة
ولا تستدبروها ولا تسكن شراً قوا وعزبوا ولهذا كان الاصح من الروايتين كراهة الاستدبار كالاستقبال
يجز (قوله استقبال القبلة بالفرج) يعم قبل الرجل والمرأة والظاهر أن المراد بالقبلة جهتها كافي الصلاة
وهو ظاهر الحديث المار وأن التقيد بالفرج يفيد ما صرح به الشافعية أنه لو استقبلها بصدرة وحول ذكره
عنها لم يكره بخلاف عكسه كما قدمناه في باب الاستنجاء وتقدم هناك أن المكروه الاستقبال والاستدبار
لاجل بول او غائط فلو لا استنجاء لم يكره أى تحريماً وفي النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس يقضى حاجته ثم وجد
نفسه كذلك فلا بأس لكن ان امكنه الانحراف ينصرف فانه عد ذلك من موجبات الرجعة فان لم يفعل فلا بأس
اه وكأنه سقط الوجوب عند الامكان لسقوطه ابتداء بالنسيان ونسبة التاوت وتقدم هناك أيضاً كراهة
استقبال الشمس والقمر اى لانهم من الآيات الباهرة ولما معهما من الملائكة كافي السراج وقد سألنا أن الظاهر
أن الكراهة فيه تنزيهية ما لم يردنهي خاص وأن المراد استقبال عينه ما لاجهتها ولا ضوءهما وتقدم تمام ذلك

ويناح قطعها لنحو قتل حية وتذ
دابة وفور قدر وضباع ما قيمته
درهم له أو لغيره ويستحب لدافعة
الاجنبين وللجروح من الخلاف
ان لم يحذف فوت وقت او جماعة
ويجب لا غائبة ملهوف وغريق
وحريق لا لنداء احد أبويه
بلا استغاثه الا في النفل فان علم
أنه يصلى لا بأس أن لا يجيبه
وان لم يعلم اجابه (ويكره) تحريماً
استقبال القبلة بالفرج ولو
(في الخلاء) بالمذيت التغوط
(وكذا استدبارها) في الاصح

كله هنالك فراجعهم (قوله كما كره لبائع) الطاهر منه التحريم ط (قوله اما سائله صبي ليقول نحوها) أى
جهتها لانه يحرم على البائع أن يفعل بالصغير ما يحرم على الصغير فعله اذا بلغ ولذا يحرم على ابيه أن يلبسه حريرا
او حليا لو كان ذكرا او سبقه خرا ونحو ذلك (قوله متدرج له) اورجل واحدة ومثل البائع الصبي في الحكم
المذكور ط (قوله أى عدا) أى من غير عذر أما بالاعتذار والسهوة فلا ط (قوله لانه اساءة أدب)
أفاد أن الكراهة تنزيهية ط لكن قد مناعن الرجح في باب الاستبراء أنه ساء في أنه عدا الرجل اليها تزدنيها
قال وهذا يقتضي التحريم فليحذر (قوله الا أن يكون) ما ذكر من المحقق والكتب أما القبله فهي الى عنان
السماء (قوله مرتفع) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا ط قلت أى عدا تنفي به الهذا عدا عرفا ويختلف ذلك
في القرب والبعد فانه في البعد لا ينتفي بالارتفاع القليل والظاهر أنه مع البعد الكثير لا كراهة مطلقا تأمل
(قوله غلق باب المسجد) الافصح اغلاق لما في القاموس غلق الباب يغلقه لغة ردية في أغلقه اه قال
في البحر وانما كره لانه يشبه المنع من الصلاة قال ثعلبي ومن اعظم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه
ومن هنا به لم جهل بعض مدرسي زماننا ممن منعهم من يدريس في مسجد فتر في تدريسه وتعامه فيه (قوله
الانخوف على متاعه) هذا اولى من التقييد بما تالان المدار على خوف الضرر فان ثبت في زماننا في جميع
الافاق ثبت كذلك الا في اوقات الصلاة او فلا وفي بعضها كذا في الفتح وفي العناية والتدبير
في الغلق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير أمر القاضى يكون متوليا انتهى
بحر ونهر (قوله الوطء فوقه) أى الجماع خزانة أما الوطء فوقه بالقدم فغير مكروه الا في الكعبة لغير عذر
لقولهم بكراهة الصلاة فوقها ثم رأيت القهستاني نقل عن المفيد كراهة الصعود على سطح المسجد اه ويلزمه
كراهة الصلاة أيضا فوقه فليست تأمل (قوله لانه مسجد) علة لكراهة ما ذكر فوقه قال الزياحي ولهذا يصح
اقتداء من على سطح المسجد بمن فيه اذا لم يتقدم على الامام ولا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للجنب
والخائض والنفساء الوقوف عليه ولو حلق لا يدخل هذه الدار فوقه على سطحها يحنث اه (قوله الى عنان
السماء) بفتح العين وكذا الى تحت الثرى كما في البيري عن الاسيبجاني بقي لوجعل الواقف تحته بيتا للقاء هل
يجوز كما في مسجد محله الشك في دمشق لم أره صريحا نعم ساء في متنا في كآب الوقف أنه لو جعل تحته سر دانا
لمصلحة جاز تأمل (قوله واتخاذ طريقا) في التعبير بالاتخاذ ايعا الى أنه لا يفسق بجزء او مرتين ولذا عبر في
القنية بالاعتقاد نهر وفي القنية دخل المسجد فلما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي قصده وقيل يصلي
ثم يخبر في الخروج وقيل ان كان محذرا يخرج من حيث دخل اعدا لما جنى اه (قوله بغير عذر) فلو عذر
جاز ويصلي كل يوم تحته المسجد مرة بجر عن الخلاصة أى اذا تكرر دخوله تكفيه التحية مرة (قوله بفسقه)
يخرج عنه نية الاعتكاف وان لم يمكث ط عن الشربلاي (قوله وادخال نجاسة فيه) عبارة الاشياء
وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث اه ومفاده الجواز لوجافة لكن في الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد
من على بدنه نجاسة (قوله وعليه فلا يجوز الخ) زاد لفظ عليه اشارة الى أن ما ذكره من قوله فلا يجوز ليس
بمصرح به في كتب المتقدمين وانما بناء العلامة قاسم على ما صرح جوابه من عدم جواز ادخال النجاسة المسجد
وجعله مقيد بالقولهم ان الدهن النجس يجوز الاستصحاب به كما أفاده في البحر (قوله ولا تطينه بنجس)
في الفتاوى الهندية بكرة أن يطين المسجد بطين قد بل جاء نجس بخلاف السرقي اذا جعل فيه الطين لان في ذلك
ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل الا به كذا في السراجية اه (قوله والقصد) ذكره في الاشياء
بجفافها وأما القصد فيه في اناء فلم اره وينبغي أن لا فرق اه أى لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يخرج فيه
لرييح من الدرك في الاشياء واختلاف فيه السلف قليل لا باس وقيل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح حوى
عن شرح الجامع الصغير لقرنائى (قوله ويحرم الخ) لما أخرجه المندري من فروع اجنبوا مساجدكم صيانتكم
ومحباتكم وبيعكم وشراءكم ورفع اصواتكم وسل سبوقكم واقامة حدودكم وجروها في الجمع واجعلوا على
ابوابها المظاهر بجر والمظاهر جمع مطهرة بكسر الميم والفتح لغة وهو كل اناء يظهر به كفاي المسباح والمراد
بالحرمة كراهة التحريم لطنية الدليل وأما قوله تعالى أن طهرا بيتي للطائفين الآية فيجتمعا الطهارة من أعمال
أهل الشر لا تأمل وعليه فقوله والافكره أى تنزيها تأمل (قوله وصلاته فيها) أى في النعل والخلف الطاهرين

مطلب
في احكام المسجد

(كما كره) لبائع (امسألة صبي)
ليقول (نحوها) وكما كره (مد)
رجليه في نوم او غيره اليها) أى
عدا لانه اساءة أدب فانه مثلا
بأكبر (اوى مصنف اوثنى من
الكتب الشرعية الا ان يكون على
موضع مرتفع عن المأذنة) فلا
يكسره فانه الكمال (و) كما كره
(غلق باب المسجد) الانخوف على
متاعه به يفتى (و) كره تجرعا
(الوطء فوقه والبول والتغوط)
لانه مسجد الى عنان السماء
(واتخاذ طريقا بغير عذر)
وصرح في القنية بفسقه بأعياده
(وادخال نجاسة فيه) وعليه (فلا
يجوز الاستصحاب بدهن نجس فيه)
ولا تطينه بنجس (ولا البول)
والقصد (فيه ولو في اناء) ويحرم
ادخال حسيان ومجانين حيث
غلب تبيسهم والافكره وينبغي
لداخله تعاهد نعله وخفيه وصلاته
فيهما أفضل

أفضل مخالفة لليهود تاريخية وفي الحديث صلوا في أعاليكم ولا تشبهوا باليهود ورواه الطبراني كما في الجامع الصغير روى عنه وأخذ منه جمع من الخبايا أنه سنة ولو كان يمشي بها في الشوارع لاقى النبي صلى الله عليه وسلم وهم كانوا يمشون بها في طرق المدينة ثم يملكون بها قلت لكن إذا خشي تلويث فرش المسجد بها ينبغي عدمه وإن كانت طاهرة رأى المسجد النبوي فقد كان مفروشا بالحصا في زمنه صلى الله عليه وسلم بخلافه في زماننا وأصل ذلك محل ما في عدة المفتي من أن دخول المسجد متناه من سوء الأدب تأمل (قوله لا يكره ما ذكر) أي من الوطء والبول والتغوط نهر (قوله فوق بيت الخ) أي فوق مسجد البيت أي موضع أعدا للسنن والنوافل بأن يتخذ له محراب ويتطاف وبطيط كما أمر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرماني وغيره فهستأني فهو كالوبال على سطح بيت فيه معصف وذلك لا يكره كما في جامع البرهاني معراج (قوله به) ينفي نهاية عبارة النهاية واختار الفتوى أنه مسجد في حق جواز الاقتداء الخ لكن قال في البصر طاهره أنه يجوز الوطء والبول والخلى فيه ولا يخفى ما فيه فإن الباني لم يسهل ذلك فينبغي أن لا يجوز أن يحكمنا بكونه غير مسجد وإنما ظهر فائدته في حق بقية الأحكام وحل دخوله للجنب والخاص أه وقد قبل هذا المختار ما صححه في المحيط في معنى الجنازة أنه ليس له حكم المسجد أصلا وما صححه تاج الشريعة أن مصلي العبد له حكم المساجد وتمايم في الشربلية (قوله كنهه مسجد) هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق فهو كالمتخذ أصلا جنازة أو يد فيما ذكر من جواز الاقتداء وحل دخوله للجنب وبشره كما في آخر شرح المنية (قوله ورباط) هو ما بين لسكنى فقراء الصوفية ويسمى الخياطة والتكية رحى (قوله ومدرسة) ما بين لسكنى طلبة العلم ويجعل لهم مدرّس ومكان للدرس لكن إذا كان فيها مسجد فحكمه كغيره من المساجد ففي وقف القنينة المساجد التي في المدارس مساجد لا لهم لا يمتنعون الناس من الصلاة فيها وإذا غلقت يكون فيها جماعة من أهلها أه وفي الخانية دار فيها مسجد لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه إن كانت الدار لو أغلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة ثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والأفلا وإن كانوا لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه أه (قوله ومساجد خاص) مسجد الحوض مصطبة يحولونها بجنب الحوض حتى إذا تواضع أحد من الحوض صلى فيها أه ح (قوله وأسواق) أي غير نافذة يحولون مصطبة للصلاة فيها ح وذلك كالتقريب في خان التجار (قوله لا قوارع) أي فأنما ليست كالمذكورات قال في آخر شرح المنية والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة رتبة في حكم المسجد لكن لا يفتكف فيها أه (قوله ولا بأس الخ) في هذا التعبير كما قال شمس الأئمة إشارة إلى أنه لا يؤجر ويكفبه أن يهجر أو يسأرأس أه قال في النهاية لأن لفظ لا بأس دليل على أن المستحب غير لازم لأن البأس الشدة أه ولهذا قال في حط الهندي عن المنعرات والصرف إلى الفقراء أفضل وعليه الفتوى أه وقبل يكره لقوله صلى الله عليه وسلم إن من أشرار الساعة أن تزين المساجد الحديث وقبل يستحب ما فيه من تعظيم المسجد (قوله لأنه يلهي المصلي) أي فيضل بغيره من النظر إلى موضع سجوده ونحوه وقد صرح في البدائع في مستحبات الصلاة أنه ينبغي الخشوع فيها ويكون منتهى بصره إلى موضع سجوده الخ وكذا صرح في الأشباه أن الخشوع في الصلاة مستحب والظاهر من هذا أن الكراهة هنا تنزيهية فافهم (قوله ويكره التكاف الخ) تخصيص لما في المتن من لقي البأس بالنفس ولهذا قال في الفتح وعندنا لا بأس به وحمل الكراهة التكاف بدقائق النقوش ونحوه خصوصا في المحراب أه فافهم (قوله ونحوها) كخشاب ثمنية وبياض بنحو أسيداج أه ط (قوله ونظاره الخ) أي ظاهر التعديل بأنه يلهي وكذا أخرج السقف والمؤخران سببه عدم الإلهاء فافهم أن المكروه جدار القبلة بتمامه لأن على الإلهاء لا تخص الإمام بل بقية أهل الصف الأول كذلك ولذا قال في الفتاوى الهندية وكره بعض مشايخنا النقش على المحراب وحائط القبلة لأنه يشغل قلب المصلي أه ومثله يقال في حائط المئذنة والمبصرة لأنه يلهي القريب منه (قوله لو جماله الخلال) قال تاج الشريعة أوالوأن في ذلك ما لا يخفى أو ما لا سببه الخطيب والطبيب فيكسره لأن الله تعالى لا يقبل إلا الطيب فيكسره تلويث بيته بما لا يشبه أه شربلية (قوله إذا خيف الخ) أي بأن اجتمعت عنده أموال المسجد وهو مستغن عن العسامة والافضة كما في القهستاني عن النهاية (قوله وتمايم في البحر) حيث قال وقيدوا بالمسجد أدنتش غيره موجب للضمان إذا أكل معدا الاستغلال تزيد الجرة فلا بأس به وأرادوا من المسجد

(لا) يكره ما ذكر (فوق بيت) جعل (فيه مسجد) بل ولا فيه لأنه ليس بمسجد شرعا (و) أما (المتخذ أصلا جنازة أو عید) فهو (مسجد في حق جواز الاقتداء) وإن انفصل الصدوف رفقا بالناس (لا في حق غيره) به ينفي نهاية (لحل دخوله للجنب وخاص) كنهه مسجد ورباط ومد رسة ومساجد حياض وأسواق لا قوارع (ولا بأس بنقشه خلا محرابه) فإنه يكره لأنه يلهي المصلي ويكره التكاف بدقائق النقوش ونحوها خصوصاً في حدار القبلة قاله الحلي وفي حط الهندي وقيل يكره في المحراب دون السقف والمؤخرات هي ونظاره أن المراد بالمحراب حدار القبلة فيحفظ (بجس وماء ذهب) لو (جماله) الخلال (لا من مال الوقف) فإنه حرام (وضمن متوليه لو فعل) النقش أو البياض إذا خيف طبع الخلة فلا بأس به كافي والا إذا كان لأحكام البناء أو الواقف فعل مثله لقولهم أنه يعمر الوقف كما كان وتمايم في البحر

كلمة لا بأس دليل على أن المستحب غير لازم لأن البأس الشدة

مطلب
في افضل المساجد

(فروع) افضل المساجد مكة ثم
المدينة ثم القدس ثم قباء ثم الاقدم
ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد
استاذة لدرسه واسماع الاخبار
افضل اتفاقا ومسجد حبه افضل
من الجامع والشيخ أن ما أطلق
بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة
ثم تحزى الاول اولى وهو مائة
في مائة ذراع ذكره ملا على في
شرح اسباب المناسك وزعم في
السؤال ويكره الاعطاء
وقيل ان تخطى والناد ضالة أو شهر
الامافي ذكر

مطلب
في انشاد الشعر

داخله فيه بد أن تزين خارجه مكرره وأما من مال الوقف فلا شك أنه لا يجوز له أن ينفق مطلقا لعدم الفائدة فيه خصوصا إذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناه في زماننا (قوله افضل المساجد مكة) أي مسجد مكة وكذا ما بعده إلى قوله الاقدم ح وفي تسهيل المقاصد للعلامة احمد بن العماد ان افضل مساجد الارض الكعبة لانه اقل بيت وضع للناس ثم المسجد المحيط بها لانه اقدم مسجد مكة ثم مسجد المدينة لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام جوى ملخصا وفي البرى واختلف في المراد من المسجد الحرام الذي فيه المضاعفة المذكورة فتقبل بقايع الطرم وقيل الكعبة وما في اطراف من البيت وقيل الكعبة وما حولها من المسجد وجرم به النووي وقال انه المظاهر وقال الشيخ ولي الدين العراقي ولا يتخصص الضعيف بالمسجد الذي كان في زعمه صلى الله عليه وسلم بل يتقبل جميع ما زيد فيه بل المشهور عند اصحابنا أنه يتم جميع مكة بل جميع حرما الذي يحرم صيده كما يحرمه النووي انتهى ما أفاده شيخنا محمد بن ظهيرة القرشي الحنفى المكي ١١ ملخصا (تنبيه) هذه المضاعفة خاصة بالفرض لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة أحدكم في بيته افضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة والواقع التعارض بينه وبين الحديث الاول كذا حكاه ابن رشد المالكي في القواعد عن أبي حنيفة كما في الحلية عن غاية المبرورين وتعامه فيها (قوله ثم القدس) لانه احد المساجد الثلاثة التي لا نشد الرجال الا اليها والمقصود في المضاعفة فيها (قوله ثم قبا) بالقصر والمتمتع منصرف وغيره منصرف والقاصف مضمومة ط لانه المسجد الذي اسس على التقوى من اول يوم (قوله ثم الاقدم ثم الاعظم) كذا في الحلية عن الاحناس والذي في البحر بعد القدس ثم الجوامع ثم مساجد المال ثم مساجد الشوارع لانها اخف رتبة لانه لا يعتكف فيها الا من يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت لانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا للنساء ١٢ وفي القهيستاني مساجد الشوارع هي التي بنيت في الصحارى مما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما في الجبلاني ١٣ والحاصل أن بعد القدس الجوامع أي المساجد الكبيرة الجامعة للجماعة الكثيرة لكان الاقدم منها افضل كمسجد قبا ثم الاعظم أي الاكثر جماعة فالاعظم ثم الاقرب فالاقرب وفي آخر شرح المنية بعد نقله ما ذكر عن الاحناس ثم الاقدم افضل لسبقه حكا اذا كان الحداث اقرب الى بيته فانه افضل حينئذ لسبقه حقيقة وحكا كذا في الوقعات وذكر في الحانية ومنية المفتى وغيرهما أن الاقدم افضل فان استويا في الاقدم فالاقرب ولو استويا فيهما وقوم احدهما اكثر فان كان فقيرا يتقدي به يذهب للاقل جماعة تكثيرها بسببه والاخيار والافضل اختيار الذي امامه افقه وأصلح ومسجد حبه وان قل جمعه افضل من الجامع وان كثرت جمعه ١٤ ملخصا وحاصله أن في تقديم الاقدم على الاقرب خلافا لكن عبارة الحانية هكذا واذا كان في منزله مسجدا يذهب الى ما كان اقدم الخ وظاهره أن هذا التفصيل في مسجد الحى تأمل (قوله افضل انفسا) أي من الاقدم وما بعده لحراره فضيلتي الصلاة والسماع ط (قوله ومسجد حبه افضل من الجامع) أي الذي جماعته اكثر من مسجد الحى وهذا احد قولين حكاهما في القنية والثاني العكس وما هنا جرم به في شرح المنية كما مر وكذا في المحنى والحانية بل في الحانية لو لم يكن لمسجد منزله مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلى ولو كان وحده لانه حقا عليه فيؤذنه (قوله والصحيح الخ) قد مر الكلام مستوفى على هذه المسئلة في شروط الصلاة قبيل بحث القبلة فراجع (قوله وقيل ان تخطى) هو الذي اقتصر عليه الشارح في الخطر حيث قال فرع بكرة اعطاء سائر المساجد الا اذا لم يخط رقاب الناس في الاختيار ان علينا صدق بضائقه في الصلاة فخذ الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون ط (قوله وانشاد ضالة) هي الشئ الضائع والاشادها السؤال عنها وفي الحديث اذا رأى من يشاد ضالة في المسجد فقلوا الارزها الله عليك (قوله او شعر الخ) قال في الضياء المعنوى العنبرون أي من آفات اللسان البهرس بل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسن حسنه حسن وقبحه قبحه وعنه أن الشعر كالنثر يصح مدح من يحمده ويذم حين يذم ولا بأس باستماع نشيد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير لحن ويحرم هجومه وسلم ولوم عافيه قال صلى الله عليه وسلم لا ينمى جوف أحدكم فيساخيره من أن يمتلى شعرا كان منه في الوعظ والحكم وذكر نعم الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الا طلال والازمان والام فباح وما كان من هجوم ومخفف لحرام وما كان من وصف الخدود والقذود والشعر مكرره كذا فقه أبو الليث السمرقندى ومن كثرا انشاده والاشاد حين تنزل به مهماته ويحمله مكسبة له تنفعه مروته وترد شهادته ١٥ وقد مر بقية الكلام على ذلك

في صدر الكتاب قبل رسم المفتي هذا وقد أخرج الامام الطحاوي في شرح مجمع الآثار أنه صلى الله عليه وسلم نهي
أن تشد الاشعار في المسجد وأن تساع فيه السبع وأن يخلق فيه قبل الصلاة ثم وفق بينه وبين ما ورد أنه صلى الله
عليه وسلم وضع لحسان منبراً فشد عليه الشعر بحمل الأول على ما كانت قریش تمجوه به ونحوه مما فيه ضرر
او على ما يغلب على المسجد حتى يكون أكثر من فيه متساغلبه قال وكذلك النهي عن السبع فيه هو الذي يغلب
عليه حتى يكون كالسوق لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسه عليه ساع خضف النعل فيه مع أنه لو اجتمع الناس لخضف
النعال فيه كره فكذلك السبع وانشاد الشعر والتخلق قبل الصلاة لما غلب عليه كره وما لا فلا ٥١ (قوله ورفع
صوت بذكر الخ) أقول اضطرب كلام صاحب البرازية في ذلك فتارة قال أنه حرام وتارة قال أنه جائز وفي الفتاوى
الخيرية من الكراهية والاستحسان جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجهر به نحو وان ذكر في في ملا ذكرته في
ملا خير منهم رواه الشيخان وهناك احاديث اقتضت طلب الامرار والجمع بينهم بأن ذلك يختلف باختلاف
الاختصاص والاحوال كما جع بذلك بين احاديث الجهر والاختفاء بالقراءة ولا يعارض ذلك حديث خبر الذكر
الخطي لأنه حيث خيف الرءاء أو تأذى المصلين أو النيام فان خلاصاً ذكر فقال بعض أهل العلم ان الجهر أفضل
لانه أكثر علماً وتعدى فائده الى السامعين ويوقظ قلب المذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويوارد
النوم ويريد النشاط ٥٢ ملخصاً وتمام الكلام هناك فراجع وفي حاشية الجوى عن الامام الشعراني أجمع
العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها الا أن يشوش جهرهم على نائم أو مصل
أو قارئ الخ (قوله والوضوء) لأن ماء مستقذر طبعاً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخناط
والبائم بدائع (قوله الاغتسال عند ذلك) انظر هل يشترط اعداد ذلك من الواقف ام لا وفي حاشية المدنى
عن الفتاوى العفوية ولا يظن أن ما حول يترجم من يجوز الوضوء والغسل من الجنابة فيه لأن حرم زمزم
يجرى عليه حكم المساجد فيما مل بها من تحريم البصاق والمكث مع الجنابة فيه ومن حصول الاعتكاف
فيه واستحباب تقديم النبي شاء على أن الداخل من مسجد مسجد يستل ذلك ٥٣ (قوله كقليل نزل) النز
بفتح النون وكسرهما وبالزاي المجهة ما يتعطل من الارض من الماء يقال نزلت الارض صارت ذات نزل كذا في
الصحيح قال في الخلاصة غرس الاشجار في المسجد لا بأس به اذا كان فيه نفع للمسجد بأن كان المسجد ذات
والاسطوانات لا تستقر بدونها وبدون هذا لا يجوز ٥٤ وفي الهندية عن الغرائب ان كان لنفع الناس بظله
ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه او ثمره او يفرق الصفوف
او كان في موضع تقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره ٥٥ هذا وقد رأيت رسالة للعلامة ابن امير حاج
يخطه متعلقة بغرس المسجد الاقصى رده فيها على من أفق بجوازه فيه أخذ من قولهم لو غرس شجرة للمسجد
فثمرها للمسجد فرد عليه بأنه لا يلزم من ذلك حل الغرس الا للعذر المذكور لأن فيه شغل ما اعتد للصلاة ونحوها
وان كان المسجد واسعاً أو كان في الغرس نفع بثمره والالزم ايجبار قطعة منه ولا يجوز اقتطاعه أيضاً لقوله عليه
الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق لأن الظالم وضع الشيء في غير محله وهذا كذلك الخ ما أطال به ورايت
في اخر الرسالة يخط بعض العلماء أنه وافقه على ذلك المحقق ابن أبي شريف الشافعي (قوله وأكل ونوم الخ)
واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوى الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى او يصلى ثم يفعل ما شاء فتاوى
هندية (قوله وأكل ونوم) أى كبصل ونحوه مما له رائحة كريهة للحديث الصحيح في النهي عن قربان آكل
الثوم والبصل المسجد قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخارى قلت عملته النبي اذى الملائكة وأذى
المسلمين ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل الكل سواء رواية مساجدنا بالجمع خلافاً لمن شذو بطريق ما نص
عليه في الحديث كل ماله رائحة كريهة ما كولا او غيره وانما خص الثوم هنا بالذكور في غيره أيضاً بالبصل
والكراث لكثرة اكلهم اياه وكذلك الخلق بعضهم بذلك من فيه بخراً أو به جرح له رائحة وكذلك القصاب والسماك
والمجدوم والابرص اولى بالاحراق وقال يحنون لا ارى الجمعة عليهم ما وحتج بالحديث والخلق بالحديث كل
من آذى الناس بلسانه وبه افق ابن عمر وهو أصل في نفي كل من يتأذى به ولا يعذر أن يعذر المعذور بأكل
ماله ريح كريهة لما في صحيح ابن حبان عن المغيرة بن شعبة قال انتهيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد
من ربح الثوم فقال من أكل الثوم فأخذت يده فأدخلته فوجد صدرى معصوباً فقال ان لك عذراً وفي
رواية الطبراني في الاوسط اشكت صدرى فأكته وفيه فلم يعفه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم

مطلب
في رفع الصوت بالذكر

ورفع صوت بذكر الالامتفحة
والوضوء الا فيما اعتد ذلك وغرس
الاشجار الا لنفع كتليل نزل
وتكون للمسجد وأكل ونوم الا
لمعكف وغريب وأكل كل نحو
نوم وينع منه وكذا كل مؤذ ولو
بلسانه

مطلب
في الغرس في المسجد

وليقعد في بيته صريح في أن كل هذه الاشياء عذري في الخلف عن الجماعة وأيضاً هنا علتان أذى المسلمين وأذى الملائكة فبالنظر إلى الأولى يعذري ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر إلى الثانية يعذري ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ملخصاً أقول كونه يعذر بذلك ينبغي تقييده بما إذا كل ذلك يعذر أو كل ناسياً قرب دخول وقت الصلاة لئلا يكون مباشراً لما يقطعه عن الجماعة بصنعه (قوله وكل عقد) الظاهر أن المراد به عقد مبادلة ليخرج نحو الهبة تأمل وصرح في الاشياء وغيرها بأنه يستحب عقد النكاح في المسجد وسيأتي في النكاح (قوله بشرطه) وهو أن لا يكون للتجارة بل يكون ما يحتاجه لنفسه أو عياله بدون احضار السلعة (قوله بأن يجلس لاجله) فإنه حينئذ لا يسبح بالاتفاق لأن المسجد ما بني لأمور الدنيا وفي صلاة الجلوس الكلام المباح من حديث الدين يجرى في المساجد وإن كان الأولى أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في الترمذي هندية وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك ومن الناس من يشتري لهو الحديث المراد بالحديث الحديث المنكر كجاء الحديث في المسجد بأكل الحسنة كما تأكل البهية الحشيش انتهى فقد أفاد أن المنع خاص بالمتكر من القول أما المباح فلا قال في المصنف الجلوس في المسجد للحديث مأذون شرعاً لأن أهل الصفة كانوا يلزمون المسجد وكانوا ينامون ويتحدثون ولهذا لا يحل لأحد منعه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤخذ من هذا أن الأمر الممنوع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناوله اه (قوله لا يطاق) أوجه بحث مخالف للمنفق مع ما فيه من شدة الحرج ط (قوله وتخصيص مكان لنفسه) لأنه يحل بالمشروع كذا في القنية أي لأنه إذا اعتاده ثم صلى في غيره بقي بالمشغول بالآل بخلاف ما إذا لم يألف مكاناً معيناً (قوله وليس له الخ) قال في القنية له في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغل غيره قال الأوزاعي له أن يزججه وليس له ذلك عندنا اه أي لأن المسجد ليس ملكاً ل أحد يجرى عن النهاية قلت وينبغي تقييده بما إذا لم يقم عنه على نية العود بلامهلة كالمقام للوضوء مثلاً ولا سيما إذا وضع فيه نية لتحقيق سبقه تأمل وفي شرح السير الكبير للسر خشي وكذا كل ما يكون المسلمون فيه سواء كان نزولاً في الرباطات والجلوس في المساجد للصلاة والنزول بنى أو عرفات للبحر حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو الحق وليس للآخر أن يحوله فإن أخذ موضعاً فوق ما يحتاجه فليغيره أخذاً من حيث فلو طلب ذلك منه رجلاً فأراد إعطاء أحدهما دون الآخر فله ذلك ولونزل فيه أحدهما فأراد الذي أخذه أولاً وهو غنى عنه أن ينزل فيه الآخر فلا ينعرض على يده يد أخرى محقة لا حسيباً لها إذا قال إنما كنت أخذته لهذا الآخر بأمره لا لنفسه فإذا حلف على ذلك له أخرجه لأنه تيقن أن يده فيه كانت يد أمره وحاجة الأمر تمنع غيره من اثبات اليد عليه اه ملخصاً قال الخبر الرمي ومثل المسجد مقام الأسواق التي يتخذها المخترقون من سبق لها فهو الإحق بها وليس لتخذها أن يزججه إذا حلق فيها مادام فيها فإذا قام عنها استوى هو وغيره فيها ومذهب الشافعية بخلافه كما نصوا عليه في كتبهم اه والمراد بها التي لا تضرب العانة والأزجج القاعد فيها مطلقاً (قوله وإذا ضاق الخ) أقول وكذا إذا لم يضيق لكن في عودته قطع للمنف (قوله بل ولاهل المحلة الخ) قال في القنية وكذا لأهل المحلة أن يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه إذا ضاق بهم المسجد اه (قوله ولهم نصب متول) أي ولولا نصب فاض كما قدمناه عن العناية (قوله لا لدرس أو ذكر) لأنه ما بني لذلك وإن جاز فيه كذا في القنية (قوله فاستماع العظة أولى) الظاهر أن هذا الخاص بمن لا قدرة له على فهم الآيات القرآنية والتدبر في معانيها الشرعية والاتعاظ بمواعظها الحكمية إذ لا شك أن من له قدرة على ذلك يكون استماعه أولى بل أوجب بخلاف الجاهل فإنه يفهم من المعلم والموعظ ما لا يفهمه من القارئ فكان ذلك انفع له (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدران) أي خوفاً من أن تسقط وتوطأ يجرى عن النهاية (قوله خفاش) كتمان الوطواط قاموس (قوله لتقنيه) جواب سؤال حاصله أنه صلى الله عليه وسلم قال أفترأوا الطير على مكائنها فإذا زالة العرش تخالفه للأمر فأجاب بأنه لتقنيه وهي مطلوبة فالحديث مخصوص بغير المساجد ط

• (باب الوتر والنوافل)

الوتر يفتح الواو وكسرها ضد الشفع والنوافل جمع نافلة والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت لنا لعيننا ط (قوله كل سنة نافلة) قد منا قبل هذا الباب في آخر المكرهات تقسيم السنة إلى مؤكدة وغيرها

وكل عقد الالمعكف بشرطه والكلام المباح وقيد في الظهيرية بأن يجلس لاجله لكن في التبر الاطلاق اوجه ويخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مدرسا وإذا ضاق فللمصلي ازعاج القاعد ولو مشغولاً بقراءة أو درس بل ولاهل المحلة يمنع من ليس منهم عن الصلاة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجدين واحداً وعكسه لصلاة لا لدرس أو ذكر في المسجد عظمة وقرآن فاستماع العظة أولى ولا ينبغي الكتابة على جدران ولا بأس برمي عش خفاش وحمام لتقنيه

• (باب الوتر والنوافل)

كل سنة نافلة

مطلب
فمن سبقت يده إلى مباح

وبعدنا ذلك أيضا في سنن الوضوء والركل يسمى نافله لأنه زيادة على الفرض التكميلية ومصادم الاعتذار عن تركه
 التصريح بالسنن في الترجمة مع أن الباب معقود بآياتها أيضا (قوله ولا عكس) أي لغويالات الفقيه بعزل عن
 النظر إلى القواعد المنطقية فالمراد وليس كل نافله سنة فإن كل صلاة لم يطلب بعينها نافله وليست بسنة بخلاف
 ما طلبت بعينها كصلاة الليل والخصي مثلا فانهم (قوله هو فرض عمل) أي يفترض عمله أي فعله بمعنى أنه يعمل
 معاملة الفرائض في العمل فيما لم يتركه وينتج الجواز بفوته وبسبب ترتيبه وقضاؤه وبحذف ذلك فقوله عمل لا يتميز
 بحول عن الفاعل واعلم أن الفرض نوعان فرض عمل وعمل وفرض عمل لا فقط فالقول كاصولات الخس
 فانما فرض من جهة العمل لا يعمل تركها ويفوت الجواز بفوتها بمعنى أنه لو ترك واحدة منها لا يصح فعل
 ما بعد ما قبل قضاء المتركة وفرض من جهة العلم والاعتقاد بمعنى أنه يفترض عليه اعتقادها حتى يكفر بانكارها
 والشأن كالوتر فانه فرض عمل كما ذكرناه وليس بفرض علم أي لا يفترض اعتقاده حتى لا لا يكفر منكروه لطنية
 دليله وشبهة الاختلاف فيه ولذا يسمى واجبا ونظيره مسح ربيع الرأس فان الدليل القطعي أفاد أصل المسح
 وأما كونه ثلثا ربيع فانه ظني لكنه قام عند المجتهدين ما رجح دليله الظني حتى صار قريبا من القطعي فمجاهد فرضا
 أي عمليا بمعنى أنه يلزم عمله حتى لو تركه ومسح شعرة مثلا يفوت الجواز به وليس فرضا علميا حتى لو أنكره لا يكفر
 بخلاف ما لو أنكر أصل المسح وبه علم أن الواجب نوعان أيضا لأنه كما يطلق على هذا الفرض الغير القطعي يطلق
 على ما هو دونه في العمل وفوق السنة وهو ما لا يفوت الجواز بفوته كقراءة الفاتحة وقنوت الوتر وتكبيرات
 العيدين واكثر واجبات من كل ما يجبر به وجود السهو وقد يطلق الواجب أيضا على الفرض القطعي كما تقدمناه
 عن التلويح في بحث فرائض الوضوء فراجع (قوله وواجب اعتقاد) أي يجب اعتقاده وظاهر كلامهم
 أنه يجب اعتقاد وجوبه اذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما كان اجبا فله لأنه لا يجب فعل ما لا يعتقده
 واجبا ولذا اشكل قوله ما بينه وبين وجوب قضاؤه كما يأتي ويدل عليه أيضا قول الأصوليين في الواجب ان حكمه
 اللازم عملا لا علما على اليقين فقولهم على اليقين يفيد أن حكمه اللازم عملا وعلما على الظن فيلزمه أن يعلم ظنيته أي
 أنه واجب والافعال قولهم على اليقين وحديثه فيشكل قول الزباني ان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الظن
 الا أن يجاب بأن المراد ليس بفرض حتى لو لم يعتقد وجوبه لا يكفر لأن الوجوب يطلق بمعنى الفرض أيضا كما مر
 فليست أم (قوله وسنة نبوت) أي نبوته علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق
 فمن لم يوتر فليس مني فانه ثلاث رواه أبو داود والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم أتروا قبل أن تصحوا رواه
 مسلم والامر للوجوب وتعامه في شرح المنية (قوله بين الروايات) أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فانه روى
 عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق أولى من التفریق فرجع الكل إلى الوجوب الذي معنى عليه
 في الكثر وغيره قال في البحر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح محبط والاصح خاتمة وهو الظاهر من مذهبه
 مبسوط اه ثم قال وأما عند هاهنا سنة عملا واعتقادا ودليلا لكنها أكدها سنن الموقنة (قوله وعليه الخ)
 أي على ما ذكر من التوفيق فانه لو جازت رواية الفرض على ظاهرها لزم اكفاره جاحده ولو جازت رواية الواجب
 على ظاهرها وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه وهو ما لا يفوت الجواز بفوته ولا يعمل معاملة الفرض لزم
 أن لا يفسد الخبر بتذكره ولا عكسه ولو جازت رواية السنة على ظاهرها لزم أن لا يقضي وأن يصح فاعدا رواها
 في نفع المصنفات ونشر مراتب فانهم (قوله فلا يكفر جاحده) أي جاحدا أصل الوتر اتفاقا لان عدم
 الاكفار لازم السنة والوجوب كما صرح به في فتح القدير ح قلت والمراد بالجوهر مع رسوخ الادب كأن يكون
 اشبه دليل او نوع تأويل فلا ينافيه ما يأتي من أنه لو ترك السنن فان رآها حقا ثم والا كفر لانهم علموه بأنه ترك
 استخفافا كما عراه في البحر إلى الجنبس والنوازل والمهبط ولقوله في شرح المنية ولا يكفر جاحده الا ان استخف
 ولم يره حقا على المعنى الذي مر في السنن اه وأراد بما مره أن يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 وأنا لا أفعله ثم اعلم انه قال في الاشياء ويكفر بانكار أصل الوتر والاختصاص اه ومثله في القضية ومفهومه
 أن المراد هنا جهود وجوبه وبؤيده تعليل الزباني بنبوته بخبر الواحد فان الثابت بخبر الواحد وجوبه لا أصل
 مشروعه بل هي ثابتة بأجماع الامة ومعلومة من الدين ضرورة وقد صرح بعض المحققين من الشافعية بأن
 من أنكر مشروعية السنن الراتبة أو صلاة العيدين يكفر لانها معلومة من الدين بالضرورة وسبأ في سنة

مطلبه
 في الفرض العلمى والعلمى والواجب

ولا عكس (هو فرض عملا
 وواجب اعتقادا وسنة نبوت)
 بهذا وفقوا بين الروايات وعليه
 (فلا يكفر) بضم فسكون أي
 لا يفسد الخبر (جاحده

مطلبه
 في منكر الوتر والسنن والاجماع

الفجر أنه يضحى الكفر على منكرها قات ولعل المراد الانكار بنوع تأويل والا فلا خلاف في مشروعيةها وقد
 صرح في التحرير في باب الاجماع بأن منكر حكم الاجماع القطعي يكفر عند الحنفية وطائفة وقالت طائفة
 لا وصرح أيضا بأن ما كان من ضروريات الدين وهو ما يعرف بالخواص والعوام أنه من الدين كوجوب اعتقاد
 التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها يكفر منكره وما لا فلا كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف واعطاء
 السدس الجذوة ونحوه أي مما لا يعرف كونه من الدين الا لخواص ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر
 ونحوه يعلم لخواص والعوام انها من الدين بالضرورة فينبغي الجزم بكفر منكرها ما لم يكن عن تأويل بخلاف
 تركها فإنه ان كان عن استحفاف كما يزعمون لا يكون كذلك او فسقا بلا استحفاف فلا هذا ما ظهر لي والله
 أعلم (قوله مفسده) أي للفجر والفجر غير قديد بل هو مثال (قوله كعكسه) وهو تذكرة الفرض فيه ح (قوله
 بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت وعدم ضرورتها مستأوا ما عدم النسيان فلا يصح هنا لان فرض المسئلة فيما
 اذا تذكر في الفجر وتذكر الفجر فيه رحتي فافهم (قوله خلافا لهما) فلا يصح كان بالفساد لانه سنة
 عندهما ط (قوله ولكنه يقضى) لوجه للاستدلال على قول الامام وانما أتى به نظرا الى قوله اتفاقا
 بعد حكايته الخلاف فيما قبله أي انه يقضى وجوبا اتفاقا ما عندهم فظاهر وأما عندهما وهو ظاهر الرواية عنهما
 فقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسبه فليصله اذا ذكره كافي الجرح عن المحيط واستشكله في الفتح
 والنهر بأن وجوب القضاء فرع وجوب الاداء وأجاب في الجرح بما ذكر عن المحيط قات ولا ينبغي ما فيه فان دلالة
 الحديث على وجوب القضاء بما يقوى الاشكال الآن يجاب بأنهم لما ثبت عندهما دليل السنة قالاه ولما
 ثبت دليل القضاء قالاه أيضا اتساعا للنص وان خالف القياس (شرأه ولا يصح الخ) لان الواجبات لا تصح
 على الرأية بل اعذر وعندهما وان كان سنة لكن صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان تنقل على راحته
 من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر نزل فيوتر على الارض يجر عن المحيط والقعود كالركوب (قوله اتفاقا)
 راجع للمسائل الثلاث ح وانما الخلاف في خمس في تذكره في الفرض وعنده وفي قضائه بعد طلوع الفجر
 وصلاة العصر واعادته بفساد العشاء خرائن أي فانه على القول بسنيتة لا يلزم فساد الفرض ولا فساد بالتذكر
 ولا يقضى في الوقتين المذكورين ويعاد لو ظهر فساد العشاء دونه (قوله كالمغرب) أفاد به أن القعدة الاولى فيه
 واجبة وأنه لا يصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ط (قوله حتى لو نسي) تفريع على قوله كالمغرب ولو كان
 كالتفعل لعاد قبل أن يقيد ما قام اليه بالسجود لأن كل ركعتين من النفل صلاة على حدة ط (قوله لا يعود)
 أي اذا استتم قائما لا شغاله بفرض القيام (قوله كاسيحي) أي في باب سجود السهو ولكنه رجع هناك عدم
 الفساد ونقل عن الجرح أنه الحق (قوله ولكنه) استدلال على ما تروهم من قوله كالمغرب من أنه لا يقرأ السورة
 في ثالثه (قوله احتياطا) أي لأن الواجب تردد بين السنة والفرض فبالنظر الى الاول يجب القراءة في جميعه
 وبالنظر الى الثاني لا يجب احتياطا شرح المنية (قوله والسنة السور الثلاث) أي الاعلى والكافرون
 والا خلاص لكن في النهاية أن التعيين على الذوام يفضي الى اعتقاد بعض الناس أنه واجب وهو لا يجوز فلو
 قرأ بما ورد به الاثبات احتياطا بلا مواظبة يكون حسنا يجر وهل ذلك في حق الامام فقط واذا رأى ذلك حتما
 لا يجوز غيره قدمنا الكلام فيه قبل باب الامامة (قوله وزيادة المعوذتين الخ) أي في الثالثة بعد سورة
 الاخلاص قال في الجرح عن الحلية وما وقع في السنن وغيرها من زيادة المعوذتين انكرها الامام احمد وابن معين
 ولم يحترها اكثر أهل العلم كما ذكره الترمذي اه (قوله وبكبر) أي وجوبها فيه قولان كما مر في الواجبات وقد مرنا
 هناك عن الجرح انه ينبغي ترجيح عدمه (قوله رافعا يديه) أي سنة الى هذا اذ فيه تكبير الاحرام وهذا
 كافي الامداد عن جمع الروايات في الوقت أما في القضاء عند الناس فلا يرفع حتى لا يطلع احد على نقصه اه
 (قوله كما مر) أي في فصل اذا اراد الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسترفع اليدين الا في سبع (قوله ثم يعقد)
 أي يضع يمينه على يساره كافي حالة القراءة ح (قوله وقيل كالداعي) أي عن أبي يوسف أنه رفع يدهما الى صدره
 وبطونهما الى السماء امداد والظاهر أنه يقيهما كذلك الى تمام الدعاء على هذه الرواية تأمل (قوله وقت فيه)
 أي في الوتر والضيق الى ما قبل الركوع واختلف المشايخ في حقيقة القنوت الذي هو واجب عنده فنقل في
 المجتبى أنه طول القيام دون الدعاء وفي الفتاوى الصغرى العكس وينبغي تصحيحه يجر قال في المغرب وهو

وتذكره في الفجر مفسده كعكسه
 بشرطه خلافا لهما (و) لكنه
 يقضى (ولا يصح قاعدة ولا رابعا
 اتفاقا) وهو ثلاث ركعات
 بتسليمية كالمغرب حتى لو نسي
 التسعود لا يعود ولو عاد ينبغي
 الفساد كاسيحي (و) لكنه يقرأ
 في كل ركعة منه فاتحة الكتاب
 وسورة احتياطا والسنة السور
 الثلاث وزيادة المعوذتين لم يحترها
 الجمهور (وبكبر قبل ركوع ثالثه
 رافعا يديه) كما مر ثم يعقد وقيل
 كالداعي (وقت فيه)

المشهور وقولهم دعاء القنوت اضافة بيان ١٥ ومثله في الامداد ثم القنوت واجب عنده سنة عندهما
 كالخلاف في الوتر كافي البحر والبدائع لكن ظاهر ما في غرر الافكار عدم الخلاف في وجوبه عندنا فانه قال
 القنوت عندنا واجب وعند مالك مستحب وعند الشافعي من الابعاض وعند احمد سنة تأمل (قوله ويسن
 الدعاء المشهور) قدمنا في بحث الواجبات التصريح بذلك عن التهرود كفي البحر عن الكرخي أن القنوت ليس
 فيه دعاء موقت لانه روى عن الصحابة ادعية مختلفة ولان الموقت من الدعاء يذهب بركة القلب وذكر الاسيحي
 أنه ظاهر الرواية وقال بعضهم المراد ليس فيه دعاء موقت ماسوى اللهم اننا نستعينك وقال بعضهم الافضل
 التوقيت ورجحه في شرح المنية تبركاً بالماثور ١٥ والظاهر أن القول الثاني والثالث متحدان وحاصلهما تقييد
 بظاهر الرواية بغير المأثور كما يفيد قول الزيلعي وقال في المحيط والذخيرة يعني من غير قوله اللهم اننا نستعينك الخ
 واللهم اهدنا الخ ١٥ فلفظ يعني بيان المراد محدد في ظاهر الرواية فلا يكون هذا القول خارجاً عنها ولذا قال
 في شرح المنية والصحيح أن عدم التوقيت فيما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولانه رجاى يجرى على اللسان
 ما يشبه كلام الناس اذ الموقت ثم ذكر اختلاف الالفاظ الواردة في اللهم اننا نستعينك الخ ثم ذكر أن الاولى
 أن يضم اليه اللهم اهدني الخ وأن ما عدا هذين فلا توقيت فيه ومنه ما عن ابن عمر أنه كان يقول بعد ذلك
 الجذب لكفار ملحق اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألق بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم
 وانصرهم على عدوهم وعدوهم اللهم العن كفرة الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقاتلون اولياءك اللهم طاع
 بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأنزل عليهم بأسك الذي لا يرد عن القوم الجرمين ومنه ما أخرجه الاربعة وحسنه
 الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وتره اللهم انى أعوذ برضائك من سخطك وبمعافائك من
 عقوبتك وأعوذ بك منك لا اصى شئ عليك انت كما اثبت على نفسك وغير ذلك من الادعية التى لا تشبه كلام
 الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتينا فى الدنيا حسنة الآتية وقال أبو الليث يقول اللهم اغفر لى
 بكرهها ثلاثاً وقيل يقول يارب ثلاثاً ذكره في الذخيرة ١٥ أقول هذا يفيد أن ما في البحر من قوله ذكر الكرخي
 أن مقدار القيام في القنوت مقدار سورة اذا السماء انشقت وكذا ذكر في الاصل ١٥ بيان للافضل او هو مبنى
 على القول بأن القنوت الواجب هو طول القيام لا الدعاء تأمل هذا وذكر في الحلية أن ما مر من أنه صلى الله عليه
 وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم انى أعوذ برضائك من سخطك الخ جاء في بعض روايات النساءى أنه كان يقوله
 اذا فرغ من صلاته وتبوأ مضجعه (قوله وصح الجذب) قال في الحلية والجذب ان عذابك الجذب ثابت في رواية
 الطحاوى وفي البحر أنه ثابت في مراسيل أبي داود وبه اندفع قول الشمني في شرح النقاية انه لا يقوله (قوله
 وملحق بمعنى لاحق) مبتدأ وخبر وهو بكسر الحاء هذا هو المشهور ونص غير واحد على أنه الاصح ويقال يقتضها
 ذكره ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على أنه صواب كذا في الحلية قلت بل في القاموس الفتح احسن
 او الصواب تأتى (شرله بمعنى لاحق) أى أنه من الحق المزيد بمعنى لحق الجزر وفي الشربلية أن المطر زى صحى
 أن المراد ملحق الفساق بالكفار والاول اولى احترازاً عن الضمائر وتماه فيها قلت ولعل ما صححه المطر زى وهو
 صاحب المغرب تليد الزمخشري وشيخ صاحب القنية بناء على مذهبهم الفاسد مذهب الاعتزال من أن عصاة
 المؤمنين مخلدون في النار كالكفار (قوله كانه لانه كلمة مهملة) كذا في البحر لكن فيه أنه ورد في صفة البراق له
 جناحان يحفذهما أى يستعين على السير ط (قوله على الاصح) كذا في المحيط وفي الهداية أنه المختار ومقابلته
 ما في الذخيرة واستحسنوا الجهر في بلاد العجم للامام لتعلموا وفصل بعضهم بين أن يعلم القوم بالافضل لا امام
 الاخفاء والافالجهر ١٥ قات هذا الفصل لا يخرج عما قبله وفي المنية من اختيار الجهر اختاره دون جهر
 القراءة (قوله ولولا ما ما) قال في الخواص اما ما كان او مؤتما او منفرداً أداء او قضاء في رمضان وغيره
 (قوله لحديث الخ) أفاد أن المخافة ليست واجبة ط (قوله ففي غيره اولى) وجه الاولوية أن النية متحدة
 في الفرض والنفل بخلاف الوتر ففيه مختلفة ط أى لان امامه بنو سنة (قوله ان لم يتحقق الخ) فلوراء
 احتجيم ثم غاب فالاصح أنه يصح الاقتداء به لانه يجوز أن يوضأ احتياطاً وحسن الظن به اولى بحر عن الزاهد
 (قوله كما بسطه في البحر) حيث ذكر أن الحاصل أنه ان علم الاحتياط منه في مذهبا فلا كراهة في الاقتداء به
 وان علم عدمه فلا حجة وان لم يعلم شيئاً كرهه ثم قال وظاهر الهداية أن الاعتبار لا اعتقاد المتدى ولا اعتبار

ويسن الدعاء المشهور ويصلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم به يقى
 وصح الجذب بالكسر بمعنى الحق
 وملحق بمعنى لاحق ونحذف ال
 مهملة بمعنى نسرع فان قرأ هذا
 مهملة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة
 مهملة (مخافة على الاصح مطلقاً)
 ولولا ما ملحد يث خبر الدعاء الخ
 (وصح الاقتداء فيه) ففي غيره
 اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها
 في اعتقاده في الاصح كما بسطه في
 البحر

مطلب
 الاقتداء بالشافعي

لاعتقاد الامام حتى لو اقتدى بشافعي رآه مس امرأة ولم يتوضأ فألاكثر على الجواز وهو الاصح كما في الشيخ وغيره وقال الهندواني وجاعة لا يجوز رجحه في النهاية بأنه اقيس لان الامام ليس بمصل في زعمه وهو الاصل فلا يصح الاقتداء به ورد بان المعبر في حق المقتدى رأى نفسه لا نسيره وأنه ينبغي حمل حال الامام على التقليد لئلا يلزم الحرمة بصلاته بلاطهارة في زعمه ان قصد ذلك اه قال في النهرو على قول الهندواني يصح الاقتداء وان لم يحيط وطاهره الجواز وان ترك بعض الشروط عندنا لکن ذكر العلامة نوح افندي أن اعتبار رأى المقتدى في الجواز وعدمه متفق عليه وانما الخلاف المار في اعتبار رأى الامام أيضا فالحنفي اذا رأى في ثوب امام شافعي منبأ لا يجوز اقتداءه به اتفاقا ورأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور لا عند البعض لانها مانعة على رأى الامام والمعتبر رأيها اه وفيه نظير يظهر قريبا هذا وقد بسطنا بقية أبحاث الاقتداء بالخلاف في باب الامامة (قوله بشافعي مثلا) دخل فيه من يعتد قول صاحبين وكذا كل من يقول بسنيته (قوله على الاصح فيه) أي في جواز أصل الاقتداء فيه بشافعي وفي اشتراط عدم فصله خلافا لما في الارشاد من أنه لا يجوز أصلا باجتماع اصحابنا لانه اقتداء المفترض بالمتفعل وخلافا لما قاله الرازي من أنه يصح وان فصله ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنده وهو مجتهد فيه كما لو اقتدى بامام قد عرف قلت ومعنى كونه لم يخرج بسلامه أن سلامه لم يفسد وتره لأن ما بعده يحسب من الوتر فكانه لم يخرج منه وهذا بناء على قول الهندواني بقية قوله كما لو اقتدى الخ ومقتضاه أن المعبر رأى الامام فقط وهذا يخالف ما قدسنا اتفاقا من نوح افندي (قوله للاتحاد الخ) عليه الصحة الاقتداء ورد على ما مر عن الارشاد بما نقله اصحاب الفتاوى عن ابن الفضل أنه يصح الاقتداء لان كلا يحتاج الى نية الوتر فأهدرا خلافا للاعتقاد في صفة الصلاة واعتبر مجرد اتحاد النية اه واستشكله في الفتح بأنه اقتداء المفترض بالمتفعل وان لم يحظر بخاطره عند النية صفة السنية او غيرها بل مجرد الوتر كما هو ظاهر اطلاق التجسس لتقرر النية في اعتقاده ورد في البحر بما صرح به في التجسس أيضا من أن الامام انوى الوتر وهو راسمة جاز الاقتداء من صلى الظهر خلف من يرى أن الركوع سنة وان نواه نية التطوع لا يصح الاقتداء لانه يصير اقتداء المفترض بالمتفعل اه ولم يذكر الشارح تعليلا لاشتراط عدم الفصل بسلام اكتفاء بما أشار اليه قبله من أن الاصح اعتبار اعتقاد المقتدى والسلام قاطع في اعتقاده فيفسد اقتداؤه وان صح شروعه معه اذ لا مانع منه في الاشتداء كما افاده ح (قوله ولذا ينوي) أي لأجل الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلف الاعتقاد ط (قوله لا الوتر الواجب) الذي ينبغي أن يفهم من قولهم انه لا ينوي أنه واجب أنه لا يلزمه تعيين الوجوب لامنعه من ذلك لانه ان كان حنفيا ينبغي أن ينويه ليطابق اعتقاده وان كان غيره فلا تضره تلك النية بحر (قوله للاختلاف) أي في الوجوب والسنية وهو علة للعديد فقط وعلة الوتر قديمها بقوله ولذا ولو حذف هذا ما ضر لفهمه من الكاف ط (قوله وبأني المأموم الخ) هذا من المسائل الخمس التي يفعلها المؤتمن ان فعلها الامام وما مشى عليه المصنف تبعاً للكثر وهو المختار كما في البحر عن المحيط وعبارة المحيط كما في الحلية قال أبو يوسف بسن أن يقرأ المقتدى أيضا وهو المختار لانه دعاء كسائر الادعية وقال محمد لا يقرأ بل يؤمن لان له شبهة القرآن احتياطاً اه وهو صريح في أنه سنة للمقتدى لا واجب الا أن يكون مبنياً على ما مر عن البحر من أن القنوت سنة عندهما (قوله ولو بشافعي الخ) أي ويقتل بدعاء الاستعانة لدعاء الهداية الذي يدعوه امامه لان المتابعة في مطلق القنوت لا في خصوص الدعاء كما حذر الشرح أبو السعود عن الشيخ عبد الحى وان توقف فيه في الشبهة لالاية (قوله لانه مجتهد فيه) قد مرنا معنى هذا عند قوله في آخر واجبات الصلاة ومتابعة الامام بمعنى في المجتهد فيه لا في المقطوع بسنخه او بعدم سنيته كقنوت فجر اه وقد مرنا ذلك من امثلة المجتهد فيه بعد تالسهو قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات العيد وقنوت الوتر بعد الركوع والظاهر أن المراد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة في القيام فيه لا في الدعاء ان قلنا انه سنة للمقتدى لا واجب (قوله لانه منسوخ) فصار كما لو كبر نخسافي الجنائز حيث لا يتابعه في الخامسة بحر (قوله بل ينف) وقيل ينفذ وقيل يطيل الركوع وقيل يسجد الى أن يذكره فيه شربة لاية (قوله مرسلانيه) لان الوضع سنة قيام طويل فيؤخذ كمرسوخ وهذا الذي كررنا في مسنون عندنا (نبيه) قال في الهداية دلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعية واذا علم المقتدى منه ما يزعم به فساد

(بشافعي) مثلاً (لم يفصله بسلام)

لان فصله (على الاصح) فيهما

للاتحاد وان اختلف الاعتقاد

(و) اذا (ينوي الوتر لا الوتر)

الواجب كما في العديدين

للاختلاف (وبأني المأموم بقنوت

الوتر) ولو بشافعي يقتل بعد

الركوع لانه مجتهد فيه (لا الفجر)

لانه منسوخ (بل ينف ساكناً

على الاظهر) مرسلانيه

(ولو نسبه) أي القنوت

صلاته كالفصد وغيره لا يجزئه انتهى ووجه دلالتها أنه لو لم يصح الاقتداء لم يصح اختلاف علمائنا في أنه يسكت
 أو يتابعه بحر (قوله لفوات محله) لأنه لم يشرع إلا في محض القيام فلا يتعدى إلى ما هو قيام من وجه دون وجه
 وهو الركوع وأما تكبيرات العيد فإنه إذا تذكركها فيه يأتي بها فيه لأنها لم تختص بمحض القيام لأن تكبيرة الركوع
 يؤتى بها في حال الانحطاط وهي محسوبة من تكبيرات العيد بإجماع الأصحاب فإذا جاز واحدة منها في غير محض
 القيام من غير عذر جاز أداء الباقي مع قيام العذر بالاولى بحر أقول وهو ما خوذ من الحلية وأضله في البدائع
 لكن ما ذكره من أنه يأتي بتكبيرات العيد في الركوع وإن صرح به في البدائع والذخيرة وغيرهما بخلاف
 لما صرح به صاحب البدائع نفسه في فصل العيد من أن الامام لو تذكرك في ركوع الركعة الاولى أنه لم يكبر فإنه
 يعود ويكبر ويتنقض ركوعه ولا يعيد القراءة بخلاف المقتدى لو أدرك الامام في الركوع وخاف فوت الركعة
 فإنه يركع ويكبره والفرق أن محل التكبيرات في الاصل القيام المحض ولكن ألحقنا الركوع بالقيام في حق
 المقتدى لضرورة وجوب المتابعة اه فأنظر إلى ما بين الكلامين من التدافع وعلى ما ذكره في بدائع
 ثانياً ما شئ في شرح المنية ثم فرق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين القنوت يكون تكبير العيد مجعاً
 عليه دون القنوت وأقول قد صرح في الحلية من باب صلاة العيد بأن ما في البدائع ثانياً رواية النوادر
 وأن ظاهر الرواية أنه لا يكبر ويضئ في صلاته وصرح بذلك في البحر أيضاً هناك وعليه فلا إشكال أصلاً لا فرق
 بينه وبين القنوت فافهم والله أعلم (قوله ولا يعود إلى القيام) إن قلت هو وإن لم يقنط فقد حصل القيام برفع
 رأسه من الركوع قلنا هذه قومة لا قيام فيكون عدم العود إلى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لأن
 القيام لازم والقنوت ملزوم فإطلاق اللازم لينقل منه إلى الملزوم غ (قوله لأن فيه رفض الفرض للواجب)
 يعني وهو مبطل للصلاة على قول وموجب للإسائة على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في باب سجود السهو ج
 (قوله لكون ركوعه بعد قراءة نامة) أي فلم يتنقض ركوعه بخلاف ما لو تذكرك الفاتحة أو السورة حيث يعود
 ويقتض ركوعه لأن إبعده صارت قراءة الكل فرضاً والترتيب بين القراءة والركوع فرض فارتفع ركوعه
 فلم يركع بطلت ولوركع وأدركه رجل في الركوع الثاني كان مدر كلاً تلك الركعة بحر ملخصاً أي لأن الركوع
 الثاني هو المعتبر لا ارتفاعه أو أدركه بالعود إلى القراءة بخلاف العود إلى القنوت حتى لو عاد وقت ثم ركع فاقنط
 به رجل لم يدرك الركعة لأن هذا الركوع لغو وما نقله ح عن البحر وتبعه ط فيه اختصار لمحل فافهم وقد منا
 في فصل القراءة بيان كون القراءة تقع فرضاً بالعود فراجع (فرع) ترك السورة دون الفاتحة وقت ثم تذكرك
 يعود ويقرأ السورة ويبعد القنوت والركوع معراج وخاتمة وغيرهما (قوله لزواله عن محله) تعديل لمافهم
 قبله من الصور الأربع وهي ما لو قنط في الركوع أو بعد الرفع منه وأعاد الركوع أو لا وما إذا لم يقنط أصلاً كقوله
 ح (قوله قطعه وتابعه) لأن المراد بالقنوت هنا الدعاء الصادق على القليل والكثير وما أتى به منه كاف في سقوط
 الواجب وتكميله مندوب والمتابعة واجبة فترك المندوب للواجب وصح (قوله ولو لم يقرأ الخ) أي لو ركع
 الامام ولم يقرأ المقتدى شيئاً من القنوت أن خاف فوت الركوع يركع ولا يشتت ثم يركع خاتمة وغيرها وهل
 المراد ما يسمى قنوتاً أو خصوص الدعاء المشهور والظاهر الاول (قوله بخلاف التشهد) أي فإن الامام لو سلم
 أو قام للشاة قبل اتمام المؤتم التشهد فإنه لا يتابعه بل يتمه لوجوبه كقدمه في فصل الشروع في الصلاة (قوله
 لأن الخاتمة الخ) هذا التعديل لعل لاقتضائه فرضية المتابعة المذكورة وقد منا عن شرح المنية أن متابعة
 الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة ما لم يعارضها واجب فلا يفوته بل يأتي به ثم يتابعه بخلاف
 ما إذا عارضها سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمناه آنفاً وحينئذ فوجه
 الفرق بين القنوت والتشهد هو أن قراءة المقتدى القنوت سنة كما قدمنا التصريح به عن المحيط والمتابعة في
 الركوع واجبة فإذا خاف فوتها ترك السنة للواجب وأما التشهد فإتمامه واجب لأن بعض التشهد ليس بشهد
 فيتمه وإن فاتت المتابعة في القيام أو السلام لأنه عارضها واجب تأكد بالتبصر به قبلها فلا يفوته لاجلها وإن
 كانت واجبة وقد صرح في الظهيرية بأن المقتدى يتم التشهد إذا قام الامام إلى الشاة وإن خاف أن تفوته
 معه وإذا قلنا أن قراءة القنوت للمقتدى واجبة فإن كان قرأ بعضه حصل المقصود به لأن بعض القنوت قنوت
 والافلم بنا كدوت ترج المتابعة في الركوع للاختلاف في أن المقتدى هل يقرأ القنوت أم يسكت فافهم (قوله

(ثم تذكركه في الركوع لا يقنط
 فيه) لفوات محله (ولا يعود إلى
 القيام) في الاصح لأن فيه رفض
 الفرض للواجب (فإن عاد إليه
 وقت ولم يعد الركوع لم تنفسد
 صلاته) لكون ركوعه بعد
 قراءة نامة (وسجد السهو)
 قنط اولاً ولزواله عن محله (ركع
 الامام قبل فراغ المقتدى) من
 القنوت قطعه و(تابعه) ولو لم
 يقرأ منه شيئاً تركه إن خاف فوت
 الركوع معه بخلاف التشهد
 لأن الخاتمة فيما هو من الأركان
 أو شرائط مفسدة لا في غيرها
 درر (قنط في اولى الوتر أو
 ثانياً سهواً لم يقنط في ثالثه)

في ثابته أو ثابته) وكذا لو شك أنه في الأولى أو الثانية أو الثالثة بحر (قوله كثره مع القعود) أي فيقت
ويستعد في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال أنها الثالثة ثم يفعل كذلك في التي بعدها لاحتمال أنها هي الثالثة
وتلك كانت ثانية (قوله في الأصح) وقبل لا يفت في الكل لأن القنوت في الركعة الأولى والثانية بدعة ووجه
الأول أن القنوت واجب وماتردين الواجب والبدعة يأتي به احتسابا بحر عن المحيط (قوله ورجح
الحلي تكراره لهما) حيث قال الآن هذا الفرق غير مفيد إذ لا عبرة بالنظر الذي ظهر خطأه وإذا كان الشك
بعيد لاحتمال أن الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا يعيد الساجد بعد ما يقن ذلك وقد صرح في الخلاصة
عن المصدر الشهيد بأن الساجد يقن ثانياً فإن كان ما تر ورواه فهو غير موافقة للدرية اه قلت وكذا رجه
في الخلية والبحر بنحو ما مر (قوله فيقت مع امامه فقط) لانه اخر صلته وما يقضيه أو لها حكا في حق القراءة
وما شبهها وهو القنوت وإذا وقع قنوته في موضعه يبقين لا يكثر لان تكراره غير مشروع شرح المنية (قوله
ولا يقن بالغيره) أي غير الوتر وهذا اني لقول الشافعي رحمه الله انه يقن للغير (قوله الانزلة) قال في
الصحيح النازلة الشديدة من شدائد الدهر ولا شك أن الطاعون من شدائد النوازل أشباه (قوله فيقت امامه
في الجهرية) يوافق ما في البحر والشربلالية عن شرح التقياية عن الغاية وان نزل بالسلبين نازلة فقت امامه في
صلاة الجهر وهو قول الثوري وأجد اه وكذا ما في شرح الشيخ اسماعيل عن البناء إذا وقعت نازلة
قت امامه في الصلاة الجهرية لكن في الاشياء عن الغاية فقت في صلاة الفجر وبؤيده ما في شرح المنية حيث
قال بعد كلام فتكون شرعيته أي شرعية القنوت في النوازل مستقرة وهو محتمل قنوت من قنت من الصحابة بعد
وفاته عليه الصلاة والسلام وهو مذهبنا وعليه الجمهور قال الحافظ أبو جعفر الطبري انما لا يقن عندنا
في صلاة الفجر من غير بلية فان وقعت قننة اوبلية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما القنوت
في الصلوات كلها للنوازل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم حملوا ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قنت في الظهر
والعشاء كما في مسلم وأنه قنت في المغرب أيضا كما في البخاري على النسخ لعندم ورود المواظبة والتكرار الواردين
في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام اه وهو صريح في أن قنوت النازلة عندنا مختص بصلاة الفجر دون غيرها
من الصلوات الجهرية أو السرية ومفاده أن قولهم بأن القنوت في الفجر منسوخ معناه نسخ عموم الحكم لا نسخ
أوله كما به عليه نوح افندي وظاهر تقييدهم بالامام أنه لا يقن المنفرد وهل المقتدى مثله أم لا وهل القنوت
هنا قبل الركوع أم بعده أم أرى والذي يظهر لي أن المقتدى يتابع امامه الا اذا جهر فيؤتمن وأنه يقن بعد الركوع
لا قبله بدليل أن ما استدلل به الشافعي على قنوت الفجر وقبه التصريح بالقنوت بعد الركوع حمله علماؤنا
على القنوت للنازلة ثم رأيت الشربلالية في مرآة الفلاح صرح بأنه بعده واستظهره الجوى أنه قبله والاظهر
ما قلناه والله أعلم (قوله وقيل في الكل) قد علمت أن هذا لم يقل به الا الشافعي وعزاه في البحر الى جمهور أهل
الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم لئلا يؤهم أنه قول في المذهب (قوله خمس يتبع فيها الامام) أي يفعلها المؤتم
ان فعلها الامام والافلاح قال في شرح المنية والاصل في هذا النوع وجوب متابعة الامام في الواجبات
فعلا وكذا اثر كان كانت فعلة او قولية يلزم من فعلها المخافة في الفعل اه (قوله قنوت) بخالفه ما في النسخ
والظهيرية والقبض ونور الايضاح من أنه لو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان امكنه مشاركة الامام
في الركوع والاتباع وقد أعاد في الفتح ذكر هذا الفرع قبيل قضاء الفوائت ثم عقبه بما ذكره الشارح هناك عزيا
الى نظم الرندوسقي والذي يظهر التفصيل لان فيه احرارا افضليتين تأمل (قوله وقعود ازل) المظاهر أنه ينتظر
امامه الى أن يصير الى القيام أقرب لاحتمال عوده قبله ثم يتابعه لان الامام اذا عاد حينئذ تفسد صلواته على احد
القولين ويأثم على القول الآخر وليس للمقتدى أن يتبعه ثم يتابعه لانه يكون فاعلاما يحرم على الامام فعله
ومخالفته في عمل فعلي بخلاف ما اذا قام الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد فانه ثم يتابعه لان في اتمامه
متابعة لامامه فيما فعله الامام فافهم (قوله وتكبير عدا) أي اذا لم يأت به الامام في القيام او في الركوع
لا يأتي به المؤتم فافهم ومبحث في شرح المنية أنه ينبغي أن يأتي به المؤتم في الركوع لانه مشروع فيه ولانه لا يكون
مخالفًا لامامه في واجب فعلي ثم أجاب بأنه انما شرع في الركوع للمسبوق تخصيصا لمتابعة الامام فيما أتى به
أما هنا ففيه تخصيص لمخالفته قال وهذا في تكبيرات الركعة الثانية وأما تكبيرات الأولى ففي الاتيان بها ترك

مطلب
في القنوت للنازلة

أما لو شك أنه في ثابته أو ثابته
كثره مع القعود في الأصح
والفرق أن الساجد قنت على أنه
موضع القنوت فلا يكثر بخلاف
الشك ورجح الحلي تكراره
لهما وأما المسبوق فيقت مع
امامه فقط ويصير مدركا بأدراك
ركوع الثالثة (ولا يقن للغيره)
النازلة فيقت امامه في الجهرية
وقيل في الكل (فائدة) خمس يتبع
فيها الامام قنوت وقعود أول
وتكبير عدا ومجدة تلاوة وسهوا

الاستماع والانصات (قوله وأربعة لا يتبع) أي إذا فعلها الإمام لا يتبعه فيها القوم والاصل في هذا النوع أنه
ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق به بالصلاة شرح المنية (قوله زيادة تكبير عید) أي إذا زاد على
أقوال الصحابة في تكبيرات العدد وكان المقتدى يسمع التكبير منه بخلاف ما إذا كان يسمعه من المؤذن لاحتمال
أن الغلط منه شرح المنية (قوله أو جنازة) أي بأن زاد على أربع تكبيرات (قوله وركن) كزيادة سجدة ثالثة
(قوله رقيام لخامسة) داخل تحت قوله وركن تأمل قال في شرح المنية ثم في القيام إلى الخامسة إن كان
قعد على الرابعة ينتظره المقتدى فاعداً فإن سلم من غير إعادة التشهد سلم المقتدى معه وإن قيد الخامسة بسجدة
سلم المقتدى وحده وإن كان لم يقعد على الرابعة فإن عاد تابعه المقتدى وإن قيد الخامسة فسدت صلاتهم جميعاً
ولا ينفع المقتدى تشهده وسلامه وحده اهـ (قوله وغاية: نعل مطلقاً) أي فعلها الإمام أولاً والاصل
في هذا النوع عدم وجوب التسابعة في السنن فعلاً فكذا تركها الواجب القوي الذي لا يلزم من فعله المخالفة
في واجب فعلي كالتشهد وتكبير التشریق بخلاف القنوت وتكبيرات العبدین إذ يلزم من فعلهما المخالفة
في الفعلي وهو القيام مع ركوع الإمام شرح المنية (قوله الرفع) أي رفع اليدين لتكريمه (قوله والشاء) أي
فيأتي به مادام الإمام في الفاتحة وإن كان في السورة فكذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وقد عرف أنه إذا أدركه في
جهر القراءة لا ينبغي كذا في الفتح أي بخلاف حالة السر كما مشى عليه المصنف في فصل الشروع في الصلاة وقتئذ
هناك تصححه وأن عليه الفتوى فافهم (قوله وتكبيرات) أي إلى ركوع أو سجود أو رفع منه (قوله
وتسبيح) أي إذا تركه الإمام لا يترك المؤتم التكبير (قوله وتسبيح) أي في الركوع والسجود فيأتي به المؤتم
مادام الإمام فيهما (قوله وتشهد) أي إذا قعد الإمام ولم يقرأ التشهد يقرأ المؤتم أتم أو ترك الإمام القعدة
الأولى فإنه يتابعه كما مر (قوله وسلام) أي إذا تكلم الإمام وأخرج من المسجد يسلم المؤتم أما إذا حدث
بعد الوقفة فإن المؤتم لا يسلم لقسادا. بـ. لا أخير من صلاتهما ط (قوله وسن مؤكداً) أي استئنافاً وكذا
يعني أنه طلب طلباً مؤكداً زيادة على بقية التواكل ولهذا كانت السنة المؤكدة قرينة من الواجب في لحوق
الائم كافي البحر ويستوجب تأريها التضييل واللوم كافي التحرير رأي على سبيل الاصرار لا عذر كما في شرحه
وقد مناقبة الكلام على ذلك في سنن الوضوء (قوله بتسليمه) لما عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد ذلك ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين
رواه مسلم وأبو داود وابن حنبل وعن أبي أيوب كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال أربع ركعات
فقلت ما هذه الصلاة التي تدوم عليها فقال هذه ساعة تنفتح أبواب السماء فيها أحب أن يصعد لي فيها عمل
صالح فقلت اني كاهن قراءه قال نعم فقلت بتسليمه واحدة أم بتسليمتين فقال بتسليمه واحدة روى الطحاوي
وأبو داود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة كل واحدة منهما أربعاً وروى
ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفضل في شيء منهن وعن
أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً ورواه مسلم زبلي زاد في
الامداد ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فإن جعل بك شيء فصل ركعتين في المسجد
وركعتين إذا رجعت رواء الجماعة إلا البخاري (قوله لم تنب عن السنة) ظاهره أن سنة الجمعة كذلك وينبغي
تقييده بعدم العذر للعديث المذكور أيضاً كذا بحثه في الشربلية وسنذكر ما يؤيده بعد نحو وركعتين (قوله
ولذا) أي لعدم الاعتماد بتسليمتين لما يكون بتسليمه (قوله لو نذرهما) أي الأربع لا بقصد كونها سنة
وعبارة الدرر ولهذا لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمه فصل أربعاً بتسليمتين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج
كذا في الكافي اهـ واسقط الشارح قوله بتسليمه إشارة إلى أنه غير قيد كما يظهر مما يأتي عند قول المصنف
وقضى ركعتين لو نوى أربعاً الخ (قوله لغير النقصان) أي لا يقوم في الآخرة مقام ما ترك منها العذر كسبائ
وعليه يحمل الخبر الصحيح أن فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما إذا لم تتم تكمل بالتطوع وأوله البيهقي بأن المكمل
بالتطوع هو ما نقص من سنتها المطلوبة فيها أي فلا يقوم مقام الفريضة الصلاة لم يتهازى عليها
من سببها حتى تتم فجعل التميم من السجدة أي النافلة لفريضة صليت ناقصة لا لتروكها من أصلها وظهر كلام
الغزالي الاحتساب مطلقاً وبرى عليه ابن العربي وغيره حديث أحد الظاهر في ذلك اهـ من تحفة ابن حجر

وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير
عيد أو جنازة وركن وقيام
خامسة وغاية تفعل مطلقاً الرفع
لتكريمه والشاء وتكبير انتقال
وتسبيح وتسبيح وتشهد وسلام
وتكبير تشریق (وسن) مؤكداً
(أربع قبل الظهر و) أربع قبل
(الجمعة و) أربع (بعدها بتسليمه)
قلو بتسليمتين لم تنب عن السنة
ولذا لو نذرهما لا يخرج عنه بتسليمتين
وبعكسه يخرج (وركعتان قبل
الصبح وبعدها الظهر والمغرب
والعشاء) شرعت البعدية لغير
النقصان

مطلب
في السنن والنوافل

ملفنا وذكر نحوه في الضياء عن السراج وسيد كوفي الباب الآتي أنها في حقه صلى الله عليه وسلم زيادة
 الدرجات (قوله لقطع طمع الشيطان) بأن يقول أنه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض ط
 (قوله ويستحب أربع قبل العصر) لم يجعل للعصر سنة راتبة لأنه لم يذكر في حديث عائشة المارة بجر قال في
 الامداد وخبر محمد بن الحسن والقدرى المصلي بين أن يصلي أربعاً أو ركعتين قبل العصر لا اختلاف الاثنا
 (قوله وإن شاء ركعتين) كذا عبر في منية المصلي وفي الامداد عن الاختيار يستحب أن يصلي قبل العشاء
 أربعاً وقبل ركعتين وبعد هاتين أربعاً وقبل ركعتين ١٥ والظاهر أن الركعتين المذكورتين غير المؤكدة
 (قوله حرّم الله على النار) فلا يذللها أصلاً وذنوبه تكفر عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه خصماً فيها
 ويحتمل أن عدم دخوله بسبب توقيفه لما لا يترتب عليه عقاب ط أو هو بشارته بأنه يحتمل له بالسعادة فلا يدخل
 النار (قوله من الاقارب) جمع اقارب أي رجاء الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله بتسليمه) وتسليم
 او ثلاث) جزم بالاقول في الدور والساقي في الغزوية وبالثالث في التجنيس كما في الامداد لكن الذي في الغزوية
 مثل ما في التجنيس وكذا في شرح درر البحار وأفاد الخبير الرمي في وجه ذلك أنه لما زادت عن الأربع وكان
 جمعها بتسليمه واحدة بخلاف الأفضل لما تقرّر أن الأفضل ربيع عند أبي حنيفة ولو سلم على رأس الأربع لزم أن
 يسلم في الشفع الثالث على رأس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الحنية فكان المستحب فيه ثلاث تسليمات
 ليكون على نسق واحد قال هذا ما ظهر لي ولم أره لغيري (قوله والاول اذوم وأشق) لما فيه من زيادة مجلس
 النفس بالبقاء على تحريمه واحدة وعطف اشق عطف لازم على ملزوم وفي كلامه إشارة الى اختيار الاول وقد
 علمت ما فيه (قوله وهل تحسب المؤكدة) أي في الأربع بعد الظهر وبعد العشاء والست بعد المغرب بجر
 (قوله اختيار الكمال نعم) ذكر الكمال في فتح القدير أنه وقع اختلاف بين أهل عصره في أن الأربع المستحبة
 هل هي أربع مستقلة غير ركعتي الراتبة أو أربع بهما وعلى الثاني هل تؤدى معهما بتسليمه واحدة ولا يقال
 جماعة ولا يختار هو أنه اذا صلى أربعاً بتسليمه أو تسليمتين وقع عن السنة والمندوب وحقق ذلك بما لا مزيد
 عليه وأقره في شرح المنية والبحر والنهر (قوله وحزراً باحة ركعتين الخ) فإنه ذكر أنه ذهب طائفة الى ندب
 فعلها وأنه أنكره كثير من السلف وأصحابنا وما لك واستدل لذلك بما حقه أن يكتب بسواد الاحداق ثم قال
 والنايب بعده هذا هو نفي المندوبية أما ثبوت الكراهة فلا لأن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير
 المغرب فقد قدمنا عن القنية استثناء التليل والركعتان لا يزيد على القليل اذا تجاوزت بهما ١٥ وقد مرنا
 في مواقيت الصلاة بعض الكلام على ذلك (قوله أكدها سنة الفجر) لما في الصبحين من عائشة رضي الله عنها
 لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشدها منه على ركعتي الفجر وفي مسلم ركعتا الفجر
 خير من الدنيا وما فيها وفي أبي داود لا تدعو ركعتي الفجر ولو طردتكم الخليل بجر (قوله في الاصح) استحسنة في
 الفتح فقال ثم اختلف في الأفضل بعد ركعتي الفجر قال الطحاوي ركعتا المغرب فإنه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما
 سقراً ولا حضراً ثم التي بعد الظهر لأنها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لأنها قبل هي للصل بين الاذان
 والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء وقبل
 الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر أكدها صحيحه المحسن وقد أحسن لأن نقل المواظبة
 الصريحة عليها أقوى من نقل مواظبته صلى الله عليه وسلم على غيرها من غير ركعتي الفجر ١٥ (قوله لحديث
 الخ) قال في البحر وهكذا صححه في العناية والنهاية لأن فيها وعيداً معروفاً قال عليه الصلاة والسلام من ترك أربعاً
 قبل الظهر لم تله شفاعتي ١٥ قال ط ولعله للتفسير عن التلوة وشفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة
 العظمى فعامة لجميع المخلوقات (قوله وقيل بوجوبها) وهو ظاهر النهاية وغيرها خرائق قلت واليه يميل
 كلام البحر حيث قال وقد ذكر وأما يدل على وجوبها ثم ساق المسائل التي فترعها المصنف ووفق بينه وبين
 ما في أكثر الكتب من أنها سنة مؤكدة بأن المؤكدة بمعنى الواجب وأجاب عما يشافيه وكتبنا فيما علقناه
 عنه ما فيه (قوله اتفاقاً) أما على القول بالوجوب فظاهر وأما على القول بالسنة فإعادة للقول بالوجوب
 ولا سكتها ط وهذا قد ذكر في البحر الاتفاق عن الخلاصة وأقره لكن نازع فيه في الامداد جازماً بأن الجواز
 على القول بالسنة وأن عدمه إنما هو على القول بالوجوب واستند في ذلك الى ما في الزايعي والبرهان

والقبلة لقطع طمع الشيطان
 (ويستحب أربع قبل العصر)
 وقبل العشاء وبعدها بتسليمه
 وإن شاء ركعتين وكذا بعد الظهر
 لحديث الترمذي من حافظ على
 أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرّمه
 الله على النار (وست بعد المغرب)
 ليكتب من الاقارب (بتسليمه)
 أو تسليمتين أو ثلاث والاول اذوم
 وأشق وهل تحسب المؤكدة من
 المستحب وبؤدى الكل بتسليمه
 واحدة اختيار الكمال نعم وحزراً
 اباحة ركعتين خفيفتين قبل
 المغرب وأقره في البحر والمصنف
 (و) السنن (أكدها سنة الفجر)
 اتفاقاً ثم الأربع قبل الظهر في
 الاصح لحديث من تركها لم تنله
 شفاعتي ثم الكل سواء (وقيل
 بوجوبها فلا تجوز صلاتها فاعداً)
 ولا ريباً اتفاقاً

من التصريح ببناء ذلك على الخلاف ثم قال ولا يخفى ما في حكاية الإجماع على عدم الجواز وليس الإجماع الأعلى
تأكيدها اهـ لكن يخالفه ما ذكره قريسا عن الخاتمة من الفرق بيننا وبين التراويح في أنها لا تصح قاعدة
لأنها سبقة مؤكدة بخلاف تأمل (قوله على الأصح) عزاء المصنف في المنع إلى باب التراويح من الخاتمة
أقول والذي في الخاتمة هذا لوصلي التراويح قاعدة قبل لا يجوز بلا عذر لما روى الحسن عن أبي حنيفة لوصلي
سنة الفجر قاعدة بلا عذر لا يجوز فكذلك التراويح لا يجوز لأن كلامهم ماسنة مؤكدة وقبل يجوز وهو الصحيح والفرق
أن سنة الفجر سنة مؤكدة بخلاف التراويح ومنها في التأكد فلا يجوز التسوية بينهما اهـ فانت ترى
أنه إنما صحح جواز التراويح قاعدة لعدم جواز الفجر ثم مقتضى كلامه تسليم عدم الجواز في سنة الفجر فتأمل
(قوله فله تركها الخ) الظاهر أن معناه أنه يتركها وقت اشتغالها بالافتاء لأجل حاجة الناس المجتهدين عليه
وينبغي أنه يصلحها إذا فرغ في الوقت وظاهر التفرقة بين سنة الفجر وغيرها أنه ليس له ترك صلاة الجماعة لأنها
من الشعائر فهي أكدم من سنة الفجر ولذا يتركها خوفاً من الجعالة وأما ط أنه ينبغي أن يكون القاضي
وطالب العلم كذلك لاسيما المدرس أقول في المدبّر نظر بخلاف الطالب إذا خاف فوت المدرس أو بعضه تأمل
(قوله ويحتمل الكفر على منكرها) أي منكر مشروعيته إن كان إنكاره لشبهة أو تأويل دليل والافني في الحزم
بكفره لأنكاره جمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة كما قدمناه قبل الباب (قوله وتقضي) أي إلى قبيل
الزوال وقوله معه تنازعه قوله تقضي وفات فلا تقضي الامعة حيث فات وقتها أما إذا فاتت وحدها فلا تقضي
ولا تقضي قبل الطلوع ولا بعد الزوال ولو تبعها على الصحيح أفاده ح وسينه عليه المصنف في الباب الآتي
(قوله تجنيس) فيه أنه في التجنيس صحيح في المسئلة الأولى الأجزاء معللا بأن السنة تطوع فتتأدى بنية
التطوع وصحح في الثانية عدمه معللا بأن السنة ما واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم ومواظبته كانت
بقرينة مبتدأة ثم عكس صاحبنا لاصلة فصحيح عدم الأجزاء في الأولى والأجزاء في الثانية ولا يخفى ما فيه
فانه إذا اجزأت الثانية يلزم أجزاء الأولى بالأولى ولذا قال في النهج وترجيح التجنيس في المستثنين أوجه (قوله
وعلى ثمان) كيان عدد وليس بنسب أو في الأصل منسوب إلى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمان
فتحو أولها لأنهم يغيرون في النسب وحذفوا منها إحدى ياهي النسب وعرضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب
إلى اليمن فثبت ياءه عند الإضافة كما ثبت ياء القاضي فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة وتسعة قطع مع التسعين عند
الرفع أو الجز وثبت عند النسب قاموس (قوله لانه لم يرد) أي لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم أنه زاد على ذلك
والأصل فيه التوقيف كما في فتح القدير أي فلم يوقف على دليل المشروعية لا يحل فعله بل يكره أي اتفاقا
كافي منية المصلي أي من أيمنا الثلاثة ثم وقع الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثمانية للافقال
بعضهم لا يكره واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي وصححه في الخلاصة وصحح في البدائع الكراهة قال وعليه
عامة المشايخ وتعمده في الحلية والبحر (قوله والافضل فيها) أي في صلاة الليل والنهار الرباع وعبارة الأكثر
رباع بدون آل وهو الظاهر لانه غير منصرف للوصفية والعدل عن أربع أربع أي ركعات رباع أي كل أربع
بتسليمه (قوله قبل وبه يفتي) عزاء في المعارج إلى العيون قال في النهج ورده الشيخ فاسم بما استدلل به المشايخ
للإمام من حديث الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان
ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا إن سأل عن حسن بن وطولهن ثم أربعا فلا تسأل عن حسن بن
وطولهن ثم يصلي ثلاثا وكانت التراويح تثنى تخفيفا وحديث صلاة الليل مثنى مثنى يحتمل أن يراد به شفع لا وتر
وترجحت الأربع بزيادة منفصلة لما فيها أكثر مشقة على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم إنما اجرلك على قدر
نصيبك اهـ بزيادة وتعمم الكلام على ذلك في شرح المنية وغيره (قوله ولا يصلي الخ) أقول قال في البحر
في باب صفة الصلاة أن ما ذكره مسلم في باب قبل الظهر لما صرّحوا به أنه لا تبطل شفعة الشفع بالاتصال
إلى الشفع الثاني منها ولو أفسدها قضى أربعا والأربع قبل الجمعة بمنزلة وأما الأربع بعد الجمعة فغير مسلم فأنها
كغيرها من السنن فانهم لم يثبتوا تلك الأحكام المذكورة اهـ ومثله في الحلية وهذا مؤيد لما يحتمل الشرح لئلا
من جوازها بتسليمين لعذر (قوله ولونذرا) نص عليه في القنية ووجهه أنه نفل عرض عليه الإقراض
أو الوجوب أفاده ط (قوله لأن كل شفع صلاة) قدمنا بيان ذلك في أول بحث الواجبات والمراد من بعض

(بلا عذر على الأصح ولا يجوز
تركها العالم صار جمعا في الفتاوى
بخلاف باقي السنن) فله تركها
تلبية الناس إلى قنوا (ويحتمل
الكفر على منكرها وتقضي)
إذا فاتت معه بخلاف الباقي
(ولو سلمى ركعتين تطوعا مع ظن
أن الفجر لم يطلع فإذا وطأ طالع)
أوصلي أربعا فوق ركعتان بعد
طلوعه (لا تجز به عن ركعتيها على
الأصح) تجنيس لأن السنة
ما واظب عليه الرسول بعبادة
مبتدأة (ونكره الزيادة على أربع
في فضل النهار وعلى ثمان ليلا
بتسليمه) لانه لم يرد (والافضل
فيهما الرباع بتسليمه) وقال في الليل
المثنى أفضل قبل وبه يفتي ولا
يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
في القعدة الأولى في الأربع قبل
الظهر والجمعة بعدها) ولو سلمى
ناسيا فعليه السهو وقبل لا شتمى
(ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة
منها) لأنها تأكل كدها اشبهت
القرينة (وفي البواقي من ذوات
الأربع يصلي) على النبي صلى الله
عليه وسلم (وبستفتح) ويتعوذ
ولونذرا لأن كل شفع صلاة

طلب
في لفظة ثمان

مطأ
قولهم كل شفع من النفل صلاة
ليس مطردا

(وقيل لا) يأتي في الكل وصحة في
القنية (وكثرة الركوع والسجود
أحب من طول القيام) كافي
الجبتي ورجحه في البعر لكن نظير
فيه في النهار من ثلاثة أوجه ونقل
عن المعراج أن هذا قول محمد
وأن مذهب الإمام فضيلة القيام
وصحبه في البدائع قلت وهكذا
رأيت به بشخصي الجبتي معزنا لمحمد
فقط فتنبه وهل طول قيام
الاخرس أفضل كالقاري أم أراه

الوجه كما يأتي قريبا (قوله وقيل لا الخ) قال في البحر ولا يخفى ما فيه والظاهر الأول زاد في المنع ومن ثم عولنا
عليه وحكي ما في القنية بقيل (تأنيبه) بقي في المسئلة قول ثالث جزم به في منية المصلي في باب صفة الصلاة
حيث قال أما إذا كانت سنة أو نفلا فيبتدئ كما ابتدأ في الركعة الأولى يعني يأتي بالنساء واتفقوا لأن كل شفع
صلاة على حدة اه لكن قال شارحها الأصح أنه لا يصلي ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة ويكون كل شفع صلاة
على حدة ليس مطردا في كل الأحكام ولذا لو ترك القعدة الأولى لا تفسد خلافا لمحمد ولو مسجد للسهو على رأس
شفع لا يني عليه شفع آخر لئلا يطل السجود بوقوعه في وسط الصلاة فتدصر حوا بصيرة الشكل صلاة واحدة
حيث حكموا بوقوع السجود وسطا فيقال ههنا أيضا لا يصلي ولا يستفتح ولا يتعدى لوقوعه في وسط الصلاة لأن
الأصل ككون الكل صلاة واحدة للاتصال واتحاد التخرجة ومسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية
عن المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين نعم اعتبروا كون كل شفع صلاة على حدة في حق القراءة
احتياطاً وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لتردده بين اللزوم وعدمه فلا يلزم بالشك ولذا يقطع
على رأس الشفع إذا أقيمت الصلاة وأخرج الخطيب وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرة بالشروع في الشفع
الأخر لأن كل من الشفعة والخيار مسترد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سريان الفساد
من شفع إلى شفع إذا لم يحكم بالفساد مع الشك اه ملخصا لكن قوله وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرة غير
صحيح لما علت مما قدمناه أنفع من البحر والجلية من انهما لا يطلان بالانتقال إلى الشفع الثاني وقد صرح نفسه
بذلك في مواقيت الصلاة وعلت أيضا أن ذلك انما ذكره في سنة الظهر ولم يثبتوه للاربع التي بعد الجمعة (قوله
ورجحه في البحر) حيث جزم بتعارض الأدلة كحديث مسلم عليك بكثرة السجود وحديث آخر ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد وحديث مسلم أيضا أفضل الصلاة طول القنوت أي طول القيام كما هو رواية أحمد وأبي داود
ثم قال والذي ظهر للعبد الضعيف أن كثرة الركوع والسجود أفضل لأن القيام انما شرع وسيلة اليهما ولذا
سقط عن مجزئتهما ولا تكون الوسيلة أفضل من المقصود ولأنه وإن لم فيه كثرة القراءة لكنهما ركنا زائد
بل اختلف في أصل ركنيتهما وأجمعوا على ركنية الركوع والسجود وأصلتهما وتختلف القيام عن القراءة فيما
بعد ركعتي الفرض اه ملخصا (قوله من ثلاثة أوجه) الأول أن القيام وإن كان وسيلة إلا أن أفضلية طوله
لكثرة القراءة فيه وهي وإن بلغت كل القرآن تقصع فرضا بخلاف التسبيحات الثاني أن كون القراءة ركنا زائدا
بما لا اثر له في الفضيلة الثالث أن موضوع المسئلة النقل وفيه تجب القراءة في كله اه ملخصا قلت وأما تعارض
الأدلة فيجيب عنه بأن المراد بالسجود الصلاة وأقوى دليل أيضا على أفضلية طول القيام أنه صلى الله عليه وسلم
كان يقوم الليل الا قليلا وكان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة كما مر في حديث عائشة (قوله ونقل عن المعراج
الخ) اعترض على البحر أيضا حيث قال اختلف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوي عنه في شرح
الآثار أن طول القيام أحب ونقل في المجتبى عنه العكس ونقل عن أبي يوسف أنه فصل فقال إذا كان له ورد
من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والافضل القيام أفضل لأن القيام في الأول
لا يختلف ويضم اليه زيادة الركوع والسجود اه ووجه الاعتراض أن مقتضى كلامه أنه لا يقول في هذه
المسئلة لا امام المذهب بل القولان فيهما لمحمد أقول ويظهر لي أن رواية أبي يوسف محمل هذين القولين تأمل
(قوله وصحبه في البدائع) وعبارته قال اصحابنا طول القيام أفضل وقال الشافعي كثرة الصلاة أفضل والصحيح
قولنا ثم قال وروى عن أبي يوسف أنه قال الخ ما مر وظاهر كلامه أن هذا قول ائمتنا الثلاثة حيث لم يعترض
الاختلاف الشافعي ويؤيده ما مر عن الطحاوي (قوله قلت الخ) تأييدا لما في المعراج وأمر بالتنبه إشارة
إلى ما على المصنف من الاعتراض حيث تابع شيخه صاحب البحر وعدل عما عليه المتون الذي هو قول الامام
الصحيح بل هو قول الكل كما مر ولذا قال الخبير الرملي أقول كيف يخالف الجهابذة تبع الشيوخ ويجهلهم متنا
والمتون موضوعه لنقل المذهب اه والاصل أن المذهب المعتقد أن طول القيام أحب ومعناه كما في شرح
المنية أنه إذا أراد شغل حصة معينة من الزمان بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات أفضل من عكسه
فصلاة ركعتين مثلاً في تلك الحصة أفضل من صلاة أربع فيها وهكذا القياس (قوله وهل الخ) البحث لصاحب
النهر والذي يظهر أن كثرة ركوعه وسجوده أفضل لأن أفضلية القيام انما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة اه

مطلب
في تحية المسجد

ح عن بعض الهوامش وخالفه الرحمن بأن الآخرى قارى حكما وله نواب القارى كما هو الحكم فين قصد عبادة
وعجز عنهما مع أن الطريقة أن العلة اذا وجدت في بعض الصور تطرد في باقيها تأمل (قوله ويسن تحية) كتب
الشارح في هامش الخزان أن هذا ردة على صاحب الخلاصة حيث ذكر أنها مستحبة (قوله رب المسجد) أفاد
أنه على حذف مضاف لأن المقصود منها التقرب الى الله تعالى لا الى المسجد لأن الانسان اذا دخل بيت الملك
يحيى الملك لا يتيه بجزع من الخلية ثم قال وقد حكى الاجماع على سنيتها غير أن اصحابنا يكرهونها في الاوقات
المكروهة تقدما لعموم الحاضر على عموم المبيح اه (قوله وهى ركعتان) في التهستاتى وركعتان او أربع
وهى أفضل تحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر والعصر فانه يسجد ويصل ويصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم فانه حينئذ يؤدى حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأور بها حينئذ كما في القمناشى اه (قوله
وأداء الفرض او غيره الخ) قال في النهرونيوب عنها كل صلاة صلاحها عند الدخول فرضا كانت او سنة
وفي البناءة معزيا الى مختصر المحيط أن دخوله بنية الفرض او الاقتداء بنوب عنها وانما يؤمر بها اذا دخله
بغير الصلاة اه كلام النهروني والحاصل أن المطلوب من داخل المسجد أن يصلى فيه ليكون ذلك تحية لربه تعالى
والظاهر أن دخوله بنية صلاة الفرض لا امام او منفرد أو بنية الاقتداء بنوب عنها اذا صلى عقب دخوله ولا لزم
فعلها بعد الجلوس وهو خلاف الاولى كما يأتى فلو كان دخوله بنية الفرض مثلا لكن بعد زمان يؤمر بها قبل
جلوسه كالمو كان دخوله بغير صلاة كدرس او ذكر او بما قرأه علم أن ما نقله في النهروني البناءة لا يخالف ما قبله
غايته أنه عبر عن الصلاة بنيتها بناء على ما هو الغالب من أن من دخل لاجل الصلاة يصلى وليس معناه أن النية
المذكورة تكفيه عن التحية وان لم يصل كما يوهمه ظاهر العبارة كما أفاده ح والله أعلم (قوله بنوب عنها
بلائية) قال في الخلية لو اشتغل داخل المسجد بالفريضة غير نوا للتحية قامت تلك الفريضة مقام تحية المسجد
لحصول تعظيم المسجد كما في البدائع وغيره فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره أنه يصح عندهما
وعند محمد لا يصح كون دخلا في الصلاة فانهم قالوا لو نوى الدخول في الظهر والتطوع بجوزع من الفرض عند
أبي يوسف ورواه الحسن عن أبي حنيفة وعند محمد لا يكون دخلا لأن الفرض مع النفل في الصلاة جنسان
مختلفان لا يرجحان لاحدهما على الآخر في التحريم في نواهما تعارضت النيتان فلغا ولا ييوسف أن الفرض
أقوى فتدفع نية الادنى كمن نوى جهة الاسلام والتطوع اه ملخصا ومثله في البحر أقول الذي يظهر لي أن
هذا الخلاف لا يجزى في مسئلتنا لأن الفريضة اذا قامت مقام التحية وحصل المقصود بها لم تنق التحية مطلوبة
لأن المقصود تعظيم المسجد بأى صلاة كانت ولا يؤمر بنية مستقلة الا اذا دخل بغير الصلاة كما مر وحينئذ
فاذا نواها مع الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة وسقط بها فلم يكن ناويا جنسا آخر على قول محمد بخلاف
ما اذا نوى فرض الظهر وسنته مثلا فلي تأمل بل أقائل أن يقول ان الاولى أن نوبها بذلك الفرض ليحصل له
نواها أى نوى بإيقاع ذلك الفرض في المسجد تحية الله تعالى وتعظيم بينه لأن سقوط طهارة وعدم طلبها
لا يستلزم الثواب بلا قصد هاتم رأيت المحقق ابن حجر من الشافعية كتب عند قول المنهاج وتحصل بفرض
أو نفل آخر مانعه وان لم ينو هاهنا أنه لم ينهك حرمة المسجد المقصودة أى بسقط طلبها بذلك أما حصول نواها
فالوجه توقفه على النية لمحدث انما الاعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غير ما مقام فعلها فيحصل
اى الثواب وان لم ينو بعيد وان قيل ان كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل شئ من ذلك اتفاقا
كما هو ظاهر أخذنا مما يحسنه بعضهم في سنة الطواف وانما ضرت نية طهر وسنة مثلا لانها مقصودة لذاتها
بخلاف التحية اه وقوله وانما ضرت الخ هو عين ما بحثته أولا أيضا والله الحمد فان ما قاله لا يخالف
قواعد مذهبنا (قوله وتكفيه لكل يوم مرة) أى اذا تكررت دخوله لعذر وظاهر اطلاقه أنه مخير بين أن يؤدى
في اول المرات أو آخرها ط (قوله ولا تسقط بالجلوس عندنا) فانهم قالوا فى الحكم اذا دخل المسجد للحكم
ان شاء صلى التحية عند دخوله او عند خروجه لحصول المقصود كما في الغاية وأما حديث الصحيحين اذا دخل
احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين فهو بيان للاولى لمحدث ابن حبان في صحيحه بالآذان للمسجد
تحية وان تحيته ركعتان فقس فاركعهما وتعامه في الخلية (قوله وفي الضياء الخ) عبارته وقال بعضهم
من دخل المسجد ولم يتمكن من تحية المسجد اما لحدث أو لشغل أو نحوه يستحب له أن يقول سبحان الله والحمد لله

(ويسن تحية) رب المسجد وهى
ركعتان وأداء الفرض) او غيره
وكذا دخوله بنية فرض او اقتداء
(بنوب عنها) بلائية وتكفيه لكل
يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا
يحرر قلت وفي الضياء عن القوت
من لم يتمكن منها لحدث او غيره يقول
ندبا كلمات السليح الاربعة

قوله الا فاقى هكذا بخطه وفيه
انه نسبة الى جمع افق ومنعه
في المصباح ونص على انه انما
ينسب الى المفرد فيقال افق بضمتين
وبفتحتين اه صححه

(ولو تكلم بين السنة والقرض
لا يسقطها ولكن ينقص نوابها)
وقيل تسقط (وكذا كل عمل ينافي
التعزية على الاصح) فنية
وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع
او شراء او اكل اعادها وبلقمة
او شربة لا تبطل ولو جى بطعام
ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها
تناوله ثم سئنا الا اذا خاف فوت
الوقت ولو اخرها لا آخر الوقت
لا تكون سنة وقيل تكون (فروع)
الاسفار بسنة الفجر افضل وقيل
لا يذرا السنن وأني بالمنذور

محش
مهم في الكلام على الفجعة بعد
سنة الفجر

ولاله الا الله والله أكبر قاله أبو طالب المكي في قوت القلوب اه وقدما نحوه عن القهستاني (خاتمة)
يستثنى من المساجد المسجد الحرام بالنسبة الى اول دخول الا فاقى الحرم فان تحيته الطواف وفيه تأمل
كذا في الحلية ولعل وجه التأمل اطلاق المسجد في الحديث المار وفي التهرات فتقوا على أن الامام لو كان يصلي
المكتوبة او أخذ المؤذن في الإقامة أنه يتركها وأنه يقدم الطواف عليها بخلاف السلام على النبي صلى الله
عليه وسلم اه قلت لكن في لباب المناسك وشرحه للملا على القارئ ولا يشغل بنية المسجد لأن تحية
المسجد الشريف هي الطواف ان اراده بخلاف من لم يردده وأراد أن يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
الا أن يكون الوقت مكرها اه وظاهره أنه لا يصلي مرية الطواف للتحية أصلا لا قبله ولا بعده ولعل وجهه
اندرجها في ركعتيه (قوله ولو تكلم الخ) وكذا الوصل بقراءة الايراد لأن السنة الفصل بقدر اللهم
انت السلام الخ حتى لو زاد تقع سنة لا في محلها المسنون كما مر قبيل فصل الجهر بالقراءة (قوله وقيل
تسقط) أي فيعيددها لو قبله ولو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون نظو عا وأنه لا يؤمر بها على هذا القول تأمل
(قوله وفي الخلاصة الخ) الظاهر أنه استدرأ على ما صححه في المتن لتعاقب سنة لأن جزم الخلاصة بقوله أعادها
يفيد أنها تسقط بقرينة قوله بعده لا تبطل أي لا يبطل كونها سنة فانه يفيد أن الاعادة لبطلان كونها سنة
والأم تصح المقابلة تأمل (قوله ولو جى بطعام الخ) أفاد أن العمل المنافي عما يتنقص نوابها او يسقطها
لو كان بلا عذرا ما لو حضر الطعام وخاف ذهاب لذته لو اشتغل بالسنة البعدية فانه يتناول ثم يصلي لأن ذلك
عذر في ترك الجماعة في تأخير السنة الى الا اذا خاف فوتها بخروج الوقت فانه يصلي ما لم يأكل هذا ما ظهر لي
(قوله ولو اخرها الخ) أي بلا عذر بقرينة ما قبله (قوله وقيل تكون) حكى القولين في الفتن ولم يعبر عن هذا
الناسي بقيل بل أخره ولا يلزم من ذلك تضعيفه ويظهر لي أنه الاصح وأن القول الاول مبني على القول بأنها
تسقط بالعمل المنافي وهو محاكاة الشارح قبل الا أن يدعى تخصيص الخلاف السابق بالسنة القبلية وهذا
بالبعدية لكن يبعد أنه اذا كان الاصح في القبلية أنها لا تسقط مع امكان تداركها بأن تعاد مقارنة للقرض
تكون البعدية كذلك بالاولى لعدم امكان التدارك فلنأمل (قوله وقيل لا) يؤيده ما في الجرح عن الخلاصة
السنة في ركعتي الفجر قراءة الكافرون والاخلص والاتبان بها اول الوقت وفي بيته والا فلي باب المسجد الخ
وقال في شرح المنية وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه
المؤذن للإقامة فيخرج متفق عليه اه وتماه فيه (تنبيه) صرح الشافعية بسنة الفصل بين سنة الفجر
وفرضه بهذه الفجعة أخذ من هذا الحديث ونحوه وظاهر كلام علماء مخالفيه حيث لم يذكرها بل رأيت
في موطا الامام محمد رحمه الله ما نصه أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر
ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته فقال ابن عمر وأى فصل أفضل من السلام
قال محمد وبقول ابن عمر أخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله الى اه وقال شارحه المحقق من لا على القارئ
وذلك لأن السلام انما ورد للفصل وهو لكونه واجبا أفضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفعل والكلام
وهذا الاثنى ما سبق من أنه عليه الصلاة والسلام كان يضطجع في آخر التهجدة تارة أخرى بعد ركعتي الفجر في بيته
للاستراحة اه ثم قال وقال ابن حجر المكي في شرح الشرائع روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى
ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن فتسنى هذه الفجعة بين سنة الفجر وفرضه لذلك ولا مره صلى الله عليه وسلم
كما رواه أبو داود وغيره بسند لا بأس به خلافا لما نزع وهو صريح في نهى المني بالمسجد وغيره خلافا لما نزع
نذرها بالبيت وقول ابن عمر انما بدعة وقول النخعي أنها فجعة الشيطان وانكار ابن مسعود لها فهو لانه لم يبلغهم
ذلك وقد أفرط ابن حزم في قوله بوجوبها وانها شرط اصلا الصبح اه ولا يخفى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء
الاكابر الذين بلغوا المبلغ الاعلى لاسيما ابن مسعود الملازم له صلى الله عليه وسلم حضرا وسفرا وابن عمر المتفحص
عن احواله صلى الله عليه وسلم في كمال التتبع والاتباع فالصواب حمل انكارهم على العلة السابقة من الفصل
او على فعله في المسجد بين أهل الفضل وليس امره صلى الله عليه وسلم على تقدير رجحه صريحا ولا تلويحا على فعله
بالمسجد اذا حديث كما رواه أبو داود والترمذي وابن حبان عن أبي هريرة اذا صلى احداكم ركعتي الفجر

فليطبع على جنبه الايمن فالاطاق محمول على المقيد على أنه لو كان هذا في المسجد شائعاً في زمانه صلى الله عليه وسلم لما كان يخفى على هؤلاء الاكابر الايمان اهـ وأراد بالمقيد ما تر من قوله بعد ركعتي الفجر في بيته وحاصله أن اضطجعه عليه الصلاة والسلام انما كان في بيته للاستراحة لا للتشريع وان صح حديث الامر بها الدال على أن ذلك للتشريع يجعل على طلب ذلك في البيت فقط توفيقاً بين الأدلة والله تعالى أعلم (قوله فهو السنة) لأن النذر لا يخرجها عن كونها سنة كما لو شرع فيها ثم قطعها ثم اذاها كانت سنة وزادت وصف الوجوب، بالقطع نهر عن عقد الفرائد (قوله أراد النوافل الخ) في القضية اهـ النفل بعد النذر أفضل من ادائه بدون النذر اهـ قال في الجرويد شكل عليه مارواه مسلم في صحيحه من النبي عن النذر وهو مرجع لقول من قال لا يذرها لكن بعضهم حل النبي على النذر المطلق على شرط لأنه يصير حصول الشرط كالعوض للعبادة فلم يكن مخلاً بوجهه من قال يذرها وان كانت نصبر واجبة بالشروع أن الشرع في النذر يكون واجباً فيحصل له ثواب الواجب به بخلاف النفل والاحسن عند العبد الضعيف أن لا يذرها خوفاً من عهدته النبي يقين اهـ أقول لفظ حديث النبي كإرواء البخاري أيضاً في صحيحه عن ابن عمر بنسب النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئاً وانما يستخرج به من الجليل والمتبادر منه ارادة النذر المعلق كان شئني الله مريض قلله على كذا ووجه النبي أنه لم يخلص من شأنة العوض حيث جعل القربة في مقابلة الشفاء ولم تسج نفسه بها بدون المعلق عليه مع ما فيه من ايها اعتقاد التنازل للنذر في حصول الشفاء فلذا قال في الحديث انه لا يرد شيئاً الخ فان هذا الكلام قد وقع موقع التعليق للنهي بخلاف النذر المنجز فانه تبرع بحض بالقربة لله تعالى والزام للنفس بما عساها لا تفعله بدونه فيكون قربة والدليل على أن هذا النذر قربة عندنا ما صرح به في فتح القدير قبيل كتاب الحج لو ارتد عقيب نذر الاعتكاف ثم اسلم لم يلزمه موجب النذر لأن نفس النذر بالقربة قربة فيبطل بالردة كسائر القرب اهـ والمراد به النذر المنجز لما قلنا على أن بعض شراح البخاري حل النبي في الحديث على من يعتقده أن النذر مؤثر في تحصيل غرضه المعلق عليه والظاهر أنه اعم لقوله وانما يستخرج به من الجليل والله أعلم (تنبيه) قيد بالنوافل فأفاد أن الأفضل في السنن عدم نذرها ولعل وجهه أن السنن هي ما كان يفعلها صلى الله عليه وسلم قبل الفرائض او بعدها والمطلوب منا تسامحه صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي كان يفعلها عليه ولم ينقل أنه كان يذرها ولذا قيل بأنها لا تكون هي السنة فالأفضل عدم نذرها والله أعلم (قوله والا كفر) أي بأن استخف فيقول هي فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعله شرح المنية وغيره وهذا في الترك وأما الانكار فقد منا الكلام عليه اول الباب (قوله والا فضل في النقل الخ) شمل ما بعد الفريضة وما قبلها الحديث الصحيحين عليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وأخرج أبو داود وصلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجد في مسجدى هذا الا المكتوبة وقامه في شرح المنية وحيث كان هذا أفضل يراعى ما لم يلزم منه خوف شغل عنها لو ذهب لبيته او كان في بيته ما يشغل باله ويقل خشوعه فحصلها حينئذ في المسجد لأن اعتبار الخشوع ارجح (قوله غير التراويح) أي لأنها اتقام بالجماعة ومحلها المسجد واستثنى في شرح المنية أيضاً تحية المسجد وهو ظاهر أقول ويستثنى أيضاً ركعتا الاحرام والطواف فان الاولى تعلى في مسجد عند الميقات ان كان كما في الباب والثانية عند المقام وكذا ركعة ما القدوم من السفر بخلاف انشائه فانها تعلى في البيت كما يأتي وكذا نفل المعتكف وكذا ما يخاف فوته بالتأخير وكذا صلاة الكسوف لانه صلى الجماعة (قوله ونذب ركعتان بعد الوضوء) لحديث مسلم ما من أحد توضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الجنة خزائن ومثل الوضوء الغسل كما نقله ط عن الشربلاني ويقرأ فيها الكافرون والاحلاص كما في الضياء وانظر هل تنوب عنهما صلاة غيرهما كالتحية ام لا ثم رأيت في شرح المنية وبقرأ فيها سورتي أن صلاة ركعتي الاحرام سنة مستقلة كصلاة استخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لها صلاة على حدة كما حققه في الجملة اهـ (قوله ونذب أربع الخ) نذرها هو الراجح كما جزم به في الفزونية والحاوي والشرعة والمفتاح والتبيين وغيرها وقيل لا تستحب لما في صحيح البخاري من انكار ابن عمر لها اهـ اسماعيل وبسط الأدلة على استحبابها في شرح المنية وبقرأ فيها سورتي الفصحى كما في الشرعة أي سورة والنمس وسورة والفصحى وظاهره الاقتصار عليها ولو صلاها أكثر من ركعتين

(قوله)

٢ مطلب
في الكلام على حديث النبي عن النذر
فهو السنة وقيل لا* أراد النوافل
ينذرهما ثم يصلها وقيل لا* ترك
السنن ان راها حقا ثم والا كفر*
والأفضل في النفل غير التراويح*
المثل الا لنوف شغل عنها والأصح
أفضلية ما كان اخشع وأخلص
(ونذب ركعتان بعد الوضوء) يعني
قبل الجفاف كما في الشربلانية
عن المواهب (د) نذب (أربع
فصاعدا في الفصحى) على الصحيح

٣ مطلب
سنة الوضوء
٤ مطلب
سنة الفصحى

٥ قوله وكذا صلاة الكسوف لانها
تصلي بجماعة وجدناها في نسخة
المؤلف لكن بغير خطه مانصه وكذا
سنة الجمعة القبلة لان الأفضل في
الجمعة التكبير قبل الوقت فيلزم
وقوع سنننا في المسجد فصارت
بهذه المستثنى تسعة ولم أر من
تعرض لجمعها هكذا من علماءنا
وقد نظمها بقولي
نوافلنا في البيت فاقت على التي
نقوم لها في مسجد غير تسعة
صلاة تراويح كسوف تحية
وسنة احرام طواف بكعبة
ونفل اعتكاف او قدوم مسافر
وخائف فوت ثم سنة جمعة
يقول الفقيه محمد علاء الدين عابدين
ابن المؤلف هكذا وجدت هذه
السقطة في الميضة فينبغي الحاقها
هنا اهـ

(قوله من بعد الطلوع) عبارة شرح المنية من ارتفاع الشمس (قوله ووقتها المختار) أى الذى يختار ويرجع
لفعلها وهذا اعزاء فى شرح المنية الى الحارثى وقال الحديث يزيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
صلاة الاوابين حين ترمض الفصال رواء مسلم وترمض بفتح التاء والميم أى تبرأ من شدة الحر فى أخفافها ١٥
(قوله وفى المنية أقلها ركعتان) نقل الشيخ اسماعيل من له عن الغزوية والحارثى والشرعة والسرقة
وما ذكره المصنف من شئ عليه فى التبيين والمفتاح والدرر ودليل الأول أنه صلى الله عليه وسلم أوصى ابا هريرة
بركعتين كما فى صحيح البخارى ودليل الثانى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الفجر أربعاً ويزيد ما شاء الله رواء
مسلم وغيره والتوفيق ما أشار اليه بعض المحققين أن الركعتين أقل المراتب والأربع أدنى الكمال (قوله
واكثرها اثنا عشر) لما رواء الترمذى والنسائى به سند فيه ضعف أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى الفجر
ثنتى عشرة ركعة بنى الله له قصراً من ذهب فى الجنة وقد تقرر أن الحديث الضعيف يجوز العمل به فى الفضائل
شرح المنية وقيل أكثرها ثمانية وعزاه فى الحلية الى الامام احمد وعزاه بعض الشافعية الى الأكثرين
(قوله كما فى الذخائر الاشرفية) اسم كتاب لابن الشحنة مؤلف فى اللغز والفقهية (قوله اثبوت الخ) جواب
عما ورد كيف يكون أوسطها أفضل مع أن الأكثر مشتمل على الاوسط وزيادة وفيه زيادة مشقة (قوله كما
أفاده ابن حجر الخ) حيث قال ولا يتصور الفرق بين الأفضل والأكثر إلا فى من صلى الاثني عشر تسليمة واحدة فانها
تقع نفلاً مطلقاً عند من يقول ان أكثر سنة الفجر ثمان ركعات فأما إذا فصلها فكانه يكون صلى الفجر وما زاد
على الثمان يكون نفلاً مطلقاً فتكون صلاة اثني عشر فى حقه أفضل من ثمان لكونه أى بالأفضل وزاد ١٥
أقول وحاصله أن من قال بأن أكثرها ثمان ركعات لعدم ثبوت الزيادة عنده لوصلاها اثني عشر بتسليمة لم تقع
عن سنة الفجر لثبوتها خلاف المشروع فالأفضل عنده صلاتها ثمان ركعات وأما على قول من يقول أكثرها
اثنا عشر ركعة لجواز العمل بالضعيف فى فضائل الاعمال كما مر تكون هى الأفضل كما لو فصلها كل ركعتين
أو أربع بتسليمة عند الكل ومخلصه أن كون الثمانية أفضل مبنى على القول بأنها أكثرها لعدم ثبوت الزيادة
وحينئذ فلا يخفى عليك ما فى كلام الشارح حيث منى على أن أكثرها اثنا عشر ركعة وجعل أوسطها أفضل
على أنما لو قلنا ان الثمانية هى الأكثر فتعيبه أفضلها على الاثني عشر بما إذا صلى الاثني عشر بتسليمة واحدة لتقع
نفلاً مطلقاً لا يوافق قواعد مذهبه بل تقع عما نوى على قواعدنا كما لو صلى الظهر ست ركعات مثلاً وقعد على
رأس الرابعة فان الركعتين الزائدتين لا تغير ما قبلها عن صفة القرصية لصحة البناء على تحريمة الفرض والنفل
عندنا وبأنه العدد لا يضرب ولا تنفع فاذا صلى الفجر أكثر من ثمانية يقع الزائد نفلاً مطلقاً لا الكل بلا فرق بين
وصلاها وفصلها ثم فى وصلها كراهة الزيادة على أربع بتسليمة واحدة فى نفل النهار وهو مكروه وان لم يزد على أكثر
الفجر فلا يظهر حينئذ كون الثمانية أفضل وقد أجاب بعض الشافعية بأن افضلية الثمانية للاتباع أى لأنها
ثابتة بالأحادىث الصحيحة فيترجح فيها الاتباع للشارع بخلاف الزيادة لضعف حديثها لكن يرد عليه أن صلاة
الأكثر متضمنة للأوسط الذى فيه الاتباع إلا أن يبقى أيضاً على القول بأن الثمانية هى الأكثر وعلى أنه لوصلاها
أكثر بتسليمة تقع نفلاً مطلقاً لا عما نوى أو يقال معناه ان كل شفع من الثمانية أفضل من كل شفع من الزائد
لأن النظر الى المجموع فهذا غاية ما تحرر لى هنا والله أعلم (قوله ركعتا السفر والقعود منه) عن مقطم بن المقدام
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً
رواه الطبرانى وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا نهاراً فى الفجر
فاذا قدم بدأ بالسجدة فصل فى ركعتين ثم جالس فيه رواء مسلم شرح المنية ومفاده اختصاص صلاة ركعتي
السفر بالبيت وركعتي القعود منه بالسجدة وبه صرح الشافعية (قوله وصلاة الليل) أقول هى أفضل من
صلاة النهار كما فى الجوهر ونور الايضاح وقد صرح الآيات والأحاديث بفضلها والحث عليها قال فى البحر فيها
ما فى صحيح مسلم من فروع أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبرانى من فروعاً لا بد من صلاة ليل
ولو حلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهذا يفيد أن هذه السنة تحصل بالتنفل بعد صلاة
العشاء قبل النوم ١٥ قلت قد صرح بذلك فى الحلية ثم قال فيها بعد كلام ثم غير حاف أن صلاة الليل المحدث
عليها هى التهجيد وقد ذكر القاضى حسين من الشافعية أنه فى الاصل فلاح النطق بعد النوم وأيد بما فى صحيح

من بعد الطلوع الى الزوال
ووقتها المختار بعد ربع النهار وفى
المنية أقلها ركعتان وأكثرها
اثنا عشر وأوسطها ثمان وهو
أفضلها كما فى الذخائر الاشرفية
لثبوتها بفعله وقوله عليه السلام
وأما أكثرها فبقوله فقط وهذا
لوصلى الاكثر بسلام واحد أما
لوفصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده
ابن حجر فى شرح البخارى ومن
المنذوبات ركعتا السفر والقعود
منه وصلاة الليل

مطلب
فى ركعتي السفر

مطلب
فى صلاة الليل

الطبراني من حديث الجراح بن عمرو رضي الله عنه قال يحسب أحدكم إذا قام من الليل يصلي حتى يصبح أنه قد
تهجدنا التهجدة المربوية الصلاة بعد رعدة غير أن في سنة ابن لهيعة وفيه مقال لكن الظاهر رجحان
حديث الطبراني الأول لأنه تشرع قولي من الشارح صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا وبه يقتضي ما عن أحمد
من قوله قيام الليل من المغرب إلى طلوع الفجر ١٥ مخلصاً أقول الظاهر أن حديث الطبراني الأول بيان
لكون وقته بعد صلاة العشاء حتى لو نام ثم تطوع قبلها لا يحصل السنة فيكون حديث الطبراني الثاني مفسراً
للأول وهو أولى من إثبات التعارض والتراجع لأن فيه ترك العمل بأحدهما ولأنه يكون جازياً على الاصطلاح
ولأنه المفهوم من إطلاق الآيات والأحاديث ولأن التهجد إزالة النوم بشكف مثل تأثم أي تحفظ عن الأثم نعم
صلاة الليل وقيام الليل اعم من التهجد وبه يجب عما ورد على قول الامام أحمد هذا ما ظهر لي والله أعلم (بنبيه)
ظاهر ما مر أن التهجد لا يحصل إلا بالتطوع فلو قام بعد صلاة العشاء ثم قام فصل في فوائت لا يسمى تهجدا وتردد فيه
بعض الشافعية قلت والظاهر أن تقييده بالتطوع بناء على الغالب وأنه يحصل بأي صلاة كانت لقوله في الحديث
المبار وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ثم علم أن ذكره صلاة الليل من المندوبات مشي عليه في الحياوى
القدسي وقد تردد المحقق في فتح القدير في كونه سنة أو مندوباً لأن الأدلة القولية تفيد الذنب والمواظبة الفعلية
تفيد السنة لأنه صلى الله عليه وسلم إذا واصل على تطوع يصير سنة لكن هذا بناء على أنه كان تطوعاً في حقه وخو
قول طائفة وقالت طائفة كان فرضاً عليه فلا تفيد مواظبته عليه السنة في حقنا لكن صريح ما في مسلم وغيره
عن عائشة أنه كان فريضة ثم نسخ هذا خلاصة ما ذكره ومفاده اعتماد السنة في حقنا لأنه صلى الله عليه وسلم
واظب عليه بعد نسخ الفريضة ولذا طال في الحلية والشبهة أنه سنة (قوله وأقلها على ما في الجوهر ثمان)
قد يتوله على ما في الجوهر لأنه في الحياوى القدسي قال يصلي ما سهل عليه ولوركتين والمسنة فيهما ثمان
ركعات بأربع تسليمات ١٥ والتأييد بأربع تسليمات مبني على قول الصحابين وأما على قول الامام
فلا كما ذكره في الحلية وقال فيها أيضاً وهذا بناء على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم كان ركعتين وأن منتهاه
كان ثمان ركعات أخذاً مما في مبسوط السرخسي ثم ساق تبعاً للشيخ المحقق ابن الهمام الأحاديث الدالة على
ما عينه في المبسوط من منتهاه وحديث أبي داود الدال على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم أربع سوى ثلاث
الوتر وتعام ذلك فيها فراجعها لكن ذكر آخر اعنه صلى الله عليه وسلم من استيقظ من الليل وأيقظ أهله فصليا
ركعتين كتباً من الذاكرين لله كثيراً وذاكرات رواه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم
وقال المنذري صحيح على شرط الشيخين ١٥ أقول فينبغي القول بأن أقل التهجد ركعتان وأوسطه أربع وأكثره
ثمان والله أعلم (قوله ولو جعله أثلاثاً الخ) أي لو أراد أن يقوم ثلثة وبنام ثمانية فالثلاث الاوسط أفضل
من طرفيه لأن الغفلة فيه أتم والعبادة فيه أثقل ولو أراد أن يقوم نصفه وبنام نصفه فقيام نصفه الأخير أفضل
لقلة المعاصي فيه غالباً والحدوث الصحيح ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في كل ليلة حين يقي ثلث الليل الأخير فيقول
من يدعوني فأستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره كما قوله به الخلف
وبعض أكابر السلف وتماه في تحفة ابن حجر وذكراً أن الأفضل من الثلث الاوسط السدس الرابع والخامس
للخير المتفق عليه أصعب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان بنام نصف الليل ويقوم ثلثة وبنام سدسه ١٥ وبه
جزم في الحلية (تمة) ذكر في الحلية أيضاً ما حاصله أنه يكره ترك التهجد اعتاده بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يتركها عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه متفق عليه فينبغي للمكلف الأخذ من العمل بما يطيقه
كما ثبت في الصحيحين ولذا قال صلى الله عليه وسلم أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل رواه الشيخان وغيرهما
(قوله واحياء ليلة العيدين) الأولى ليلتي بالتسنية أي ليلة عيد الفطر وليلة عيد الاضحي (قوله والنصف)
أي واحياء ليلة النصف من شعبان (قوله والأول) أي وليالي العشر الأول الخ وقد بسط الشرنبلالي
في الامداد ما جاء في فضل هذه الليالي كلها فراجعها (قوله ويكون بكل عبادة نعم الليل أو أكثره) نقل
عن بعض المتقدمين قبل هو الامام أبو جعفر محمد بن علي أنه فسر ذلك بنصف الليل وقال من احيا نصف الليل
فقد احيا الليل وذكر في الحلية أن الظاهر من إطلاق الأحاديث الاستيعاب لكن في صحيح مسلم عن عائشة قالت
ما علمه صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح فيترج ارادة الاكثر والنصف لكن الاكثر أقرب إلى الحقيقة

وأقلها على ما في الجوهر ثمان ولو
جعله أثلاثاً فالأوسط أفضل ولو
أثلاثاً فالأخير أفضل واحياء ليلة
العيدين والنصف من شعبان
والعشر الاخير من رمضان والأول
من ذي الحجة ويكون بكل عبادة
نعم الليل أو أكثره

مما لم
في احياء ليلتي العيدين والنصف
وعشر الحجة ورمضان

ما لم يثبت ما يقتضى تقديم النصف ١٥ وفي الامداد ويحصل القيام بالصلاة نفلا فرادى من غير عدد مخصوص
وبقرة القرآن والاحاديث وسماها بالتسبيح والثناء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل
ذلك في معظم الليل وقيل بساعة منه وعن ابن عباس رضى الله عنهما بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة
الصبح جماعة كما قالوه في احياء ليلتي العيدين وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء
في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله ١٦ (تتمة) أشار بقوله فرادى
الى ما ذكره بعد في متنه من قوله ويكره الاجتماع على احياء ليله من هذه الليالي في المساجد وتماه في شرحه
وصرح بكراهة ذلك في الحاوى القدسي وقال وما روى من الصلوات في هذه الاوقات يصلى فرادى
غير التراويح قال في البحر ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة الرغائب التي تفعل في رجب في اقل جمعة منه
وانما بدعة وما يحتملها أهل الروم من نذرها لتخرج عن النفل والكراهة فيما طل ١٧ قلت وصرح بذلك
في البرازية كما سيذكره الشارح آخر الباب وقد بسط الكلام عليها شارحا المنية وصرحا بأن ما روى فيها
باطل موضوع وبسط الكلام فيها خصوصا في الحلية والعلامة نور الدين المقدسي فتم تصنيف حسن معناه ردع
الراغب عن صلاة الرغائب احاط فيه بغالب كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذاهب الاربعة (قوله
ومنها ركعتا الاستخارة) عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور
كأما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم
انى استخبرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت
علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى اوفال عاجل أمرى
وأجله فاقدري لى ويسره لى ثم بارئ لى فيه وان كنت تعلم أن هذا الامر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى
اوفال عاجل أمرى واجله فاصرفه عني واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسمى حاجته
رواه الجماعة الامسلا شرح المنية (تسميم) معنى فاقدري اقضه لى وهينه وهو كسر الدال وبضمها وقوله اوفال
عاجل أمرى شك من الراوى قالوا وينبغى أن يجمع بينهما فيقول وعاقبة أمرى وعاجله وأجله وقوله ويسمى
حاجته قال ط أى بدل قوله هذا الامر ١٨ قلت او يقول بعده وهو كذا وكذا وقالوا الاستخارة في الحج ونحوه
تعمل على تعيين الوقت وفي الحلية ويستحب اقتناح هذا الدعاء وختمه بالحمد لله والصلاة وفى الاذكار أنه يقرأ
فى الركعة الاولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص ١٩ وعن بعض السلف أنه يزيد فى الاولى وربك يخلق
ما يشاء ويختار لى قوله يعلنون وفى الثانية وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الا ينبغى أن يذكرها سبع الماروى
ابن السنى يالنس اذا هممت بأمر فاستخبر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذى سبق الى قلبك فان الخير فيه
ولو تعذر عليه الصلاة استخار بالدعاء ٢٠ ملخصا وفى شرح الشريعة السبعون من المشايخ أنه ينبغى أن يشام
على طهارة مستقبل القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور فان رأى فى منامه شيئا او خضرة فذلك الامر خير
وان رأى فيه سوادا او حرة فهو شر ينبغى أن يجتنب ٢١ (قوله وأربع صلاة التسبيح الخ) يفعلها فى كل وقت
لا كراهة فيه اوفى كل يوم اوليلة مرة والا ففى كل اسبوع اوجعة او شهر او عام وحديثها حسن لكثرة
طرقه ووهى من زعم وفيها ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضائها ويتركها
الامة وان بالدين والطمع في نديها بان فيها تغيير النظم الصلاة انما يتأتى على ضعف حديثها فاذا ارتقى الى درجة
الحسن أثبتتها وان كان فيما ذاك وهى أربع تسليمة او تسليتين يقول فيها ثمانمائة مرة سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر وفى رواية زيادة ولا حول ولا قوة الا بالله يقول ذلك فى كل ركعة خمسة وسبعين مرة
فبعد الثناء خمسة عشر ثم بعد القراءة فى ركوعه والرفع منه وكل من السجدة وفى الجلسة بينهما عشر اعشرا
بعد تسبيح الركوع والسجود وهذه الكيفية هى التى رواها الترمذى فى جامعته عن عبد الله بن المبارك احد
اصحاب أبى حنيفة الذى شاركه فى العلم والزهد والورع وعليها اقتصر فى القنية وقال انها المختار من الروايتين
والرواية الثانية أن يقتصر فى القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والعشرة الباقية يأق بها بعد الرقع
من السجدة الثانية واقتصر عليها فى الحاوى القدسي والحلية والبحر وحديثها أشهر لكن قال فى شرح المنية
ان المصنف الذى ذكرها ابن المبارك هى التى ذكرها فى مختصر البحر وهى الموافقة لمذهبنا لعدم الاحتياج فيها

مطلب
فى صلاة الرغائب

مطلب
فى ركعتي الاستخارة

ومنها ركعتا الاستخارة وأربع
صلاة التسبيح بثمانمائة تسبيحة
ومصلها عظيم

مطلب
فى صلاة التسبيح

الى جلسة الاستراحة اذهى مكروهة عندنا ١٥ قلت ولعله اختارها في القضية لهذا لكن علمت ان ثبوت
حديثها يشتها وان كان فيها ذلك فالذي ينبغي فعل هذه مرة وهذه مرة (تتمة) قيل لابن عباس هل تعلم لهذه الصلاة
سورة قال التكاثر والعصر والكافرون والاخلاص وقال بعضهم الا فضل نحو الحديد والحشر والصف والتغابن
للمناسبة في الاسم وفي رواية عن ابن المبارك بدأ بتسليم الركوع والسجود ثم بالتسبيحات المتقدمة وقال المولى
يصلها قبل الظهر هندية عن المصنفات وقيل لابن المبارك لو سها فصبه هل يسبح عشر اشرا قال لا نعم هي
ثلثا تسبيحة قال المنلا على في شرح المشكاة مفهومه انه ان سها وقص عدد لمن محل معين يأتي به في محل آخر
تكمل له عدد المطلوب ١٥ قلت واستبعد انه ليس له الرجوع الى المحل الذي سها فيه وهو ظاهر وينبغي
كما قال بعض الشافعية ان يأتي بما ترك فيما يليه ان كان غير قصر فتسليم الاعتدال يأتي به في السجود اما تسليم
الركوع فيأتي به في السجود ايضا لا في الاعتدال لانه قصر قلت وكذا تسليح السجدة الاولى يأتي به في الثانية
لا في الجلسة لان تطويلها غير مشروع عندنا على ما مر في الواجبات وفي القضية لا يعتد التسبيحات بالاطلايع
ان قدرا ان يحفظ بالقلب والا يغمز الاصابع ورأيت للعلامة ابن طولون الدمشقي الحنفى رسالة مما هاجر
الترشيح في صلاة التراويح بخطه اسند فيه ما عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه يقال فيها بعد التشهد قبل
السلام اللهم انى اسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ووجد أهل
الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى اخافك اللهم انى اسألك مخافة تجزئني
عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناهيك بالتوبة خوفا منك وحتى اخلص لك
النصيحة حبلا لك وحتى اتوكل عليك في الامور حسن ظن بك سبحان خالق النور ١٥ (قوله وأربع صلاة
الحاجة الخ) قال الشيخ اسماعيل ومن المندوبات صلاة الحاجة ذكرها في التبيين والملتقط وخزانة الفتاوى
وكثير من الفتاوى والحاوى وشرح المنية أما في الحاوى فذكر أنها ثلث عشرة ركعة وبين كيفيتها بما فيه كلام
وأما في التبيين وغيره فذكر أنها أربع ركعات بعد العشاء وأن في الحديث المرفوع يقرأ في الاولى الفاتحة مرة
وآية الكرسي ثلاثا وفي كل من الثلاثة الباقية يقرأ الفاتحة والاخلاص والمعوذتين مرة مرة كن له مثلها من
من ليلة القدر قال مشايخنا صلينا هذه الصلاة فقضت حوائجنا مذكور في الملتقط والتبيين وكثير من
الفتاوى كذا في خزانة الفتاوى وأما في شرح المنية فذكر أنها ركعتان والا حاديث فيها مذكورة في الترغيب
والترهيب كما في البحر وأخرج الترمذى عن عبد الله بن أبي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
كانت له الى الله حاجة او الى احد من بني آدم فليتوضأ ولحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله تعالى
وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب
العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لى ذنبا الا غفرت له
ولا هما الا فرجته ولا حاجة هي لك رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين ١٥ أقول وقد عرفت في آخر الحلية فصلا
مستقلة لصلاة الحاجة وذكر ما فيها من الكيفيات والروايات والادعية وأطال وأطاب كما هو عادته رحمه الله
تعالى فليراجعه من أراد (خاتمة) ينبغي للمسافر ان يصلي ركعتين في كل منزل قبل ان يبعده كما كان يفعل صلى
الله عليه وسلم نص عليه الامام السرخسى في شرح السير الكبير وذكرها بطا أنه اذا اتى المسلم بالقتل يستحب
ان يصلي ركعتين يستغفر الله تعالى بعدهما ليكون اخر عمله الصلاة والاستغفار وذكر الشيخ اسماعيل عن شرح
الشرع من المندوبات صلاة التوبة وصلاة الوالدين وصلاة ركعتين عند نزول الغيث وركعتين في السر تدفع
النفاق والصلاة حين يدخل بيته ويخرج توقيا عن فتنة المدخل والمخرج والله أعلم (قوله عملا) أى تفرض
من جهة العمل لا الاعتقاد أيضا فلا يكفر جاحدا لو وقع الخلاف فيها فعند أبى بكر الاعمى وسفيان بن عيينة
 وغيرهما مسنة وعند الحسن البصرى وزفر والمغيرة من المالكية فرض في ركعة وفي رواية عن مالك فرض
 في ثلاث وعند الشافعى وأحمد والصحیح من مذهب مالك فرض في الأربع وتامة في الحلية (قوله مطلقا) أى
 في الاولين أو الاخرين او واحدة واحدة ط قلت وقد تفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعى
 كما مر في باب الاستخلاف فيما لو استخلف مسجوقا ركعتين وأشار له أنه لم يقرأ في الاولين (قوله على المشهور)
 رد لما قيل انها في الاولين فرض وما قيل انها في ما أفضل لكن قد منافي واجبات الصلاة أنه لا قائل بالفرضية

مطلب في صلاة الحاجة

وأربع صلاة الحاجة وقيل
ركعتان وفي الحاوى انها اثنا
عشر بسلام واحد وبسطناه
في الخزان (وتفرض القراءة)
عملا (في ركعتي الفرض) مطلقا
أما تعيين الاولين فواجب على
المشهور

في الاولين وانما ذلك فهمه صاحب البحر من بعض العبارات وقت مناقشة هذه المسألة (قوله للمنفرد)
 أي ولو حكم كالامام لانفراده برأيه ويكون غير تابع لغيره فخرج المقتدي فلا يفرض عليه القراءة في النفل
 ولو كان مقتديا بفرض كما بينا في باب الامامة (قوله لكنه الخ) أي هذا التعديل للزوم القراءة في كل
 النفل قاصر لا يعم الرابعة المؤكدة لما قدمه المصنف من أنه لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
 الاولى منها ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة ولو كان كل شفع منها صلاة لصلى واستفتح وهذا الاعتراض
 لصاحب البحر وقد يجاب عنه بما أشار اليه الشارح هناك من قوله لانها لتأكدها اشبهت الفريضة يعني
 أن القياس فيما لا شك لكن ما اشبهت الفريضة روي فيها الجابيان فأوجبوا القراءة في كل ركعاتها والعود الى
 القعدة اذا تذكرها بعد تمام القيام قبل السجود وقضاء ركعتين فقط لو أفسد ما على ما هو ظاهر الرواية كما سيأتي
 نظر الاصل ومنعوا من الصلاة والاستفتاح نظرا للشبه كما فعلوا في الوتر على أن كون النفل كل شفع منه
 صلاة ليس على إطلاقه بل من بعض الوجوه كما مر بيانه والآن لا يصح رابعة بترك التسعة الاولى منها مع
 أن الاستحسان أنهما يصح اعتبارهما بالفرق خلافا لمحمد بن المنصور بترك ركعات عثمان بقعدة واحدة
 فالاصح أنه لا يجوز كما في الخلاصة لانه ليس في الفرائض ست يجوز اذاؤها بقعدة فيعود الامر فيه الى القياس
 كما في البدائع وسيأتي فيه تعميم خلافه أيضا (قوله ولزم نفس الخ) أي لزم المضي فيه حتى اذا افسد لزم
 قضاءه أي قضاء ركعتين وان نوى أكثر على ما يأتي ثم هذا غير خاص بالصلاة وان كان المقام لها قال في شرح المنية
 اعلم أن الشروع في نفل العبادة التي تلزم بالندوة وتوقف ابتدؤها على ما بعده في الصحة سبب لوجوب اتمامه
 وقضائه ان فسد عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسن
 البصري ومكيول والخصي وغيرهم فخرج الوضوء وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها
 مما لا يجب بالندوة لكونه غير مقصود لذاته وخرج ما لا يتوقف ابتدؤه على ما بعده في الصحة فهو الصدقة والقراءة
 وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم والحج والعمرة والطواف والاعتكاف على قولهما
 ١١ (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وان افسد للعال وفي المعراج عن الصغرى
 لو افسد الصوم النفل في الحال لا يلزمه القضاء أما لو اختار المضي ثم افسد عليه القضاء قلت وهكذا في الصلاة
 ولو شرعت في النفل ثم حاضت وجب القضاء ١١ ومثله في شرح الشيخ اسماعيل وحله السيد أبو السعود
 على النفل المظنون وكلام الله مستأنى يدل عليه وكذا كلام المنع كما يأتي (قوله او بقيام لثالثة) أي وقد أدى
 الشفع الاول صحيحا فاذا افسد الثاني لزمه قضاءه فقط ولا يسرى الى الاول لأن كل شفع صلاة على حدة يجر
 (قوله شرع صحيحا) احتريزه عن اقتدائه مستغلا بنحو أتي أو امرأه كما يأتي وقوله قصد الاحتريزه عما لو ظن
 أن عليه فرضا ثم تذكر خلافه كما يأتي (قوله الا اذا شرع الخ) أي فلا يلزمه قضاء ما قطعه وجهه كما في البدائع
 أنه ما ألزم الاداء هذه الصلاة مع الامام وقد أداها (قوله بعد تذكره) أي تذكر ذلك الفرض بأنه عليه لم يصله
 (قوله او تطوعا آخر) وكذا او أطلق بأن لم يشق قضاء ما قطعه ولا غيره (قوله او في صلاة طمان) معطوف على قوله
 مستغلا فهو مستثنى أيضا وصورة كما في التتارخانية عن العيون برواية ابن سماعة عن محمد بن الحسن قال رجل
 افتتح الظهر وهو يظن أنه لم يصلها فدخل رجل في صلاته يريد به التطوع ثم تذكر الامام أنه ليس عليه الظهر فرفض
 صلاته فلا شيء عليه ولا على من اقتدى به ١١ لكن ذكر في البحر في باب الامامة عند قوله وفسد اقتداء رجل بامرأة
 وصح أن نقل المقتدي في هذه الصورة مضمون عليه بالافساد حتى يلزمه قضاءه بخلاف الامام ١١ ويمكن
 الجواب بأن مراده بالافساد افساد المقتدي صلاته فيلزمه القضاء بافساده دون افساد امامه فلا يخالف ما تقدم
 لكن المتبادر من كلام السراج أن المراد افساد الامام فانه قال فلو خرج الطمان منها لم يجب عليه قضاؤها بالخرج
 عند أصحابنا الثلاثة ويجب على المقتدي القضاء ١١ فاما أن يقول أيضا ما قلنا والافه ورواية ثانية غير ما مشى
 عليها الشارح فافهم (قوله أو أي الخ) محبر قوله شرع صحيحا لأن الشروع في صلاة من ذكر غير صحيح
 وجبته فلا يحمل لاستثنائه الا بالنظر الى مجرد المتن اذ ليس فيه ذلك القيد فافهم قال السيد أبو السعود وبني
 في الأتي وجوب القضاء بناء على ما سبق من أن الشروع يصح ثم يفسد اذا جاء وان القراءة ١١ (قوله
 يعني وأفسده في الحال) أي حال التذكرو هذا راجع الى مسئلة طمان فقط قال في المنع واحتريزه بقوله قصد اعن

(وكل النفل) للمنفرد لأن كل شفع
 صلاة لكنه لا يعم الرابعة المؤكدة
 قنائل (و) كل (الوتر) احتياطا
 (ولزم نفس شرع فيه) بتكبيره
 الاحرام او بقيام لثالثة شرعا
 صحيحا (صددا) الا اذا شرع مستغلا
 خلف مفترض ثم قطعه واقتدى
 ناويا ذلك الفرض بعد تذكره
 او تطوعا آخر وفي صلاة طمان
 او أي أو امرأة او محدث يعني
 وأفسده في الحال

الشروع ظنا كما اذا ظن أنه لم يصل فزضاف شرع فيه فقد كثر أنه قد صلاه صار ما شرع فيه فلا لا يجب انعامه حتى لو نقصه لا يجب القضاء وفي الصغرى هذا اذا افسد الصوم النفل في الحال أما اذا اختار الماضي ثم افسده فعليه القضاء قال وهكذا في الصلاة كذا في المجتبى ١٥ أقول وعزاه بعض المحشين أيضا الى شرح الجامع لثقتنا شي لكن علل في التجنيس مسئلة الصوم بأنه لما مضى عليه صار كأنه نوى الماضي عليه في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه ١٥ وحاصله أنه اذا اختار الماضي على الصوم بعد التذكر وكان في وقت النية صار بمنزلة انشاء نية جديدة فليزمنه وهذا لا يتأتى في الصلاة فالحالها بالصوم مشكل فليأتى (قوله) أما لو اختار الماضي (الظاهر أن ذلك يكون بمجرد قصد وفيه ما علمته ونقل ط عن أبي السعود عن الجوى أنه لا يكون مختارا للمضي الا اذا قصد الركعة بسجدة أقول فهم الجوى ذلك من الفرق بين الصوم والصلاة الآتى قريبا وفيه نظر قدسدر (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية عن الامام وعنه أنه لا يلزمه بالشروع في هذه الاوقات اعتبارا بالشروع في الصوم في الاوقات المكروهة والفرق على الظاهر صحة تسميته صائغافيه وفي الصلاة لا الا بالسجود ولذا حثت بمجرد الشروع في الصوم بخلاف لا يصلى كما سياتى ان شاء الله تعالى نهر (قوله لا يعذر) استثناء من قوله حرم أى أنه عند العذر لا يحرم افساده بل قد يسبح وقد يسحب وقد يجب كافتداه في آخر مكروهات الصلاة ومن العذر ما اذا كان شروعه في وقت مكروه ففي البدائع الافضل عندنا أن يقطعها وان اتم فقد اساء ولا قضاء عليه لانه اذاها كما وجبت فاذا قطعها لزمه القضاء ١٥ قال في البحر وينبغي أن يكون القطع واجبا خروجا عن المكروه تحريما وليس بابطال للعمل لانه ابطال ليؤديه على وجه أكل فلا يعذر بالاطال (قوله وجب قضاؤه) أى ولو قطعه بعذر ولو كان لكراهة الوقت كما علمت قال في البحر ولو قضاؤه في وقت مكروه آخر أجزاء لانهما وجبت ناقصة وأذاها كما وجبت فيجوز كالأتمتها في ذلك الوقت (قوله وسيجيء) أى في كتاب الايمان وذكر في البحر شيئا من أحكامه هنا فراجع (قوله ويجمعهما) أى النوافل التي تجب بالشروع وضابطها كل عبادة تليزم بالنذر وتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة كافتدائه قريبا عن شرح المنية (قوله من النوافل الخ) هذا النظم عزاه السيد أبو السعود الى صدر الدين ابن العزوه من النوع المسمى عند المولدين بالمواليا وبحر ببحر البسيط (قوله قاله الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لانه الذي شرع الاحكام وفيه مع ما قبله الجناس التام (قوله طواف) أى يلزمه اتمام سبعة اشواط بالشروع فيه بمجرد النية الا اذا شرع فيه بظن أنه عليه كافي شرح الباب (قوله عكوفه) سيد كذا شارح في باب الاعتكاف نقلا عن المصنف وغيره أن ما في بعض المعتبرات من أنه يلزم بالشروع مفترق على الضعيف أى على رواية تقدير الاعتكاف النفل يوم أما على ظاهر الرواية من أن أقله ساعة فلا يلزم بل ينتهي بالخروج من المسجد قلت لكن ذكر في البدائع أن الشروع فيه يلزم بقدر ما اتصل به الاداء وما خرج فما وجب الا ذلك القدر فلا يلزمه أكثر منه ١٥ فتأمل نعم سندر في الاعتكاف عن الفتح أن اعتكاف العشر في رمضان ينبغي زومه بالشروع (قوله احرامه) قال في باب المناسك لوني الاحرام من غير تعيين حجة أو عمرة صح ولزمه وله أن يجعله لا يمشى قبل أن يشرع في أعمال احدهما ١٥ وبهذا غاية الحج والعمرة وان استلزمه فاندفع التكرار كما قاله ح (قوله وقضى ركعتين) هو ظاهر الرواية وصحح في الخلاصة رجوع أبي يوسف عن قوله أولا بقضاء الاربع الى قولهما فهو باتفاقهم لان الوجوب بسبب الشروع لم يثبت وضاع بل احسانة المؤدى وهو حاصل تمام الركعتين فلا يلزم الزيادة بلا ضرورة بحر (قوله لوني أربعا) قيد به لانه لو شرع في النفل ولم ينو لا يلزمه الاربعتان اتفاقا وقيد بالشروع لانه لو نذر صلاة نوى أربعا لزمه أربع بلا خلاف كافي الخلاصة لان سبب الوجوب فيه هو النذر بصيغته وضعا بحر (قوله على اختيار الحلبي وغيره) حيث قال في شرح المنية أما اذا شرع في الاربع التي قبل الظهر وقبل الجمعة أو بعدهما قطع في الشفع الأول والثاني يلزمه قضاء الاربع باتفاق لانها لم تشرع الا بتسليمة واحدة فانما لم تنقل عنه عليه الصلاة والسلام الا كذلك فهي بمنزلة صلاة واحدة ولذا لا يصلى في القعدة الاولى ولا يستفتح في الثالثة ولو أخبر الشافعي بالبحر وهو في الشفع الأول منها فافا ككمل لا تطل شفعته وكذا الخيرة لا يطل خيارها وكذا لو دخلت عليه امرأته وهو فيه فأكمل لا تصح الخلوة ولا يلزمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا آخر فان هذه الاحكام تنعكس

أما لو اختار الماضي ثم افسده لزمه القضاء (ولو عند غروب وطولع واستنواء) على الظاهر (فان افسده حرم) لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (لا يعذروا) (قضاؤه) ولو فساد به غير فعله كتيم وأى ماء ومصلحة أو صائغاة حاضت واعلم أن ما يجب على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسيجيء وما يجب بالفعل وهو الشروع في النوافل ويجمعها قوله

من النوافل سبع تلزم الشارع أخذنا لذلك مما قاله الشارع صوم صلاة طواف حجه رابع مكروه عمرة احرامه السابع (وقضى ركعتين لوني أربعا) غير مؤكدة على اختيار الحلبي وغيره

اه وذكري البحر أنه اختاره الفضلي وقال في النصاب أنه الأصح لأنه بالشروع صار بمنزلة الفرض لكن ذكر في البحر قبل ذلك أنه لا يجب بالشروع فيها إلا ركعة واحدة يظهر الرواية عن أصحابنا لأنها نقلت وظاهر الهداية وغيرها ترجيح (قوله في خلال) فديده لأنه لو نقض بين آخر القعدة الأولى وبين القيام إلى الثالثة لا يلزمه شيء لأن الشفع الأول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه حتى إذا وقفته كره المصنف بعد بقوله ولا قضاء لوقته قد قدر التشهد ثم نقض (قوله أو الثاني) أي وكذا يقضي ركعتين لو أتم الشفع الأول بقعده ثم شرع في الثاني فنقضه في خلاله قبل القعدة فيقضي الثاني فقط تمام الأول لكن ينبغي وجوب إعادة الأول وترك واجب السلام مع عدم انجباره بسجود سهو كما هو الحكم في كل صلاة أذيت مع تركه واجب ولا يخالف ذلك كلامهم هنالاق كلامهم في لزوم القضاء وعدمه بناء على الفساد وعدمه وإعادة هي فعل ما أدى صحيفا مع الكراهة مرة ثانية بلكراهة (قوله أي وتشهد للأول) قيد لقوله أو الثاني ح والمراد بالتشهد القعود قدر التشهد سواء قرأ التشهد أو لا فهو من إطلاق الجمال على المحل (قوله والا) أي وإن لم يشهد للشفع الأول ونقضه في خلال الشفع الثاني بنفسه الكل لأن الشفع الأول إنما يكون صلاة إن وجدت القعدة الأولى أما إذا لم توجد فالأربع صلاة واحدة بحر وذكره الشارح بقوله أو ترك القعود أول ح (قوله والأصل أن كل شفع صلاة) أي فلا يلزمه بصرية النقل أكثر من ركعتين وإن نوى أكثر منهما وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا بحر (قوله الأبعاض اقتداء) أي اقتداء المتطوعين بتركه الأربع كالواقدي يصلي الظهر ثم قطعها فإنه يقضي أربعاً سواء اقتدى به في أولها وفي القعدة الأخيرة لأنه التزم صلاة الإمام وهي أربع بحر ونهر عن البدائع (قوله أو نذر) أي لو نذر صلاة ونوى أربعاً زمته بلا خلاف كما قد مناه عن البحر وعلاه في النهاية عن المبسوط بأنه نوى ما يحمله لفظه لتناول اسم الصلاة للركعتين والأربع فكانه قال لله علي أن أصلي أربع ركعات اه وقدمت قبيل قوله وركعتان قبل الأصح أنه لو نذر أربعاً بتسليمة فصلها بتسليمتين لا يخرج عن النذر بخلاف عكسه ومفاد ما هنا أن نذر الأربع يكفي في لزومها وإن لم يقيد بها بتسليمة فلا يخرج عن عهدة النذر بصلاتها بتسليمتين (قوله أو ترك القعود أول) لأن كون كل شفع صلاة على حدة يقتضي اقتراض القعدة عقبه فيفسد بتركها كما هو قول محمد وهو القياس لكن عندهما لما قام إلى الثالثة قبل القعدة فقد جعل الكل صلاة واحدة شبهة بالفرض وصارت القعدة الأخيرة هي الفرض وهو الاستحسان وعليه فلو تطوع بثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الجواز اعتبار الصلاة المغرب لكن الأصح عدمه لأنه قد فسد ما اتصل به القعدة وهو الركعة الأخيرة لأن التسفل بالركعة الواحدة غير مشروع فيفسد ما قبلها ولو تطوع بست ركعات بقعدة واحدة قبل يجوز الأصح لأن الاستحسان جواز الأربع بقعدة اعتباراً بالفرض وليس في الفرض ست ركعات تؤدي بقعدة فيعود الأمر إلى أصل القياس كما في البدائع (تنبيه) ينبغي أن يستثنى أيضاً من الأصل المذكور المؤكدة بناء على اختيار الحلبي وغيره (قوله كما يقضي ركعتين الخ) شروع في مسائل فساد النقل الرباعي بترك القراءة بعد ذكر فساد بغيره وهي المسائل الملقبة بالثانية وبالسنة عشرة والأصل فيما أن صحة الشروع في الشفع الأول بالتحريم وفي الثاني بالقيام إليه مع بقاء التحريم والتحرية لا تبقى عند أبي حنيفة مع ترك القراءة في ركعتي الشفع الأول فلا يصح الشروع في الشفع الثاني حتى لا يلزمه قضاؤه بفساده بل يقضي الأول فقط لفساده إذا ثبت بترك القراءة بخلاف الترك في ركعة فإنه يفسد الأداء دون التحريم حتى وجب قضاء الشفع الأول كالترك في الركعتين وصح الشروع في الثاني وعند محمد وزفر الترك في ركعة من الشفع مفسد للتحريم والأداء كالترك في ركعتين فلا يصح شروعه في الثاني فلا يلزمه قضاؤه بفساده بل قضاء الأول فقط وعند أبي يوسف الترك في ركعة أو ركعتين يفسد الأداء فقط والتحريم باقية فيصح شروعه في الثاني مطلقاً والحاصل أن التحريم لا يفسد عند أبي يوسف بترك القراءة مطلقاً ونفسه عند محمد وزفر بتركها مطلقاً وعند الإمام تفسد بتركها أصلاً أي في الركعتين لأني ركعة ويجمع الأقوال قول الإمام النسفي (قوله في شفعه) فيقضي الشفع الأول عندهما بطلان التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني ويقضي أربعاً

(ونقض في خلال الشفع الأول أو الثاني) أي وتشهد للأول ولا يفسد الكل انتفاءً والأصل أن كل شفع صلاة الأبعاض اقتداء أو نذر أو ترك قعود أول (كما) يقضي ركعتين (لو ترك القراءة في شفعه)

محنة
المسائل الستة عشرية

عند أبي يوسف ابقاها عنده وافساد الاداء في الشفعين بترك القراءة (قوله في الاول فقط) أي في قضى ركعتين
اجماعاً ما عندهما فلفساد التبرية وعدم صحة الشروع في الثاني وأما عند أبي يوسف فإنه وإن صح الشروع
فيه فإنه لم يفسد لوجود القراءة فيه فيقضى الاول فقط (قوله او الثاني) أي فيقضيه فقط اجماعاً لصحة الاول
وصحة الشروع في الثاني وفساد أدائه بترك القراءة فيه (قوله او احدي ركعتي الثاني) أي فيقضيه فقط
اجماعاً أيضاً لما قلنا وتحت صورتي لأن الواحدة اما اولي الثاني او ثانيته (قوله او احدي ركعتي الاول)
فيه صورتان أيضاً أي فيلزمه قضاءه فقط اجماعاً أيضاً لافساد بترك القراءة في ركعة منه ولفساد التبرية
وعدم صحة الشروع في الثاني عند محمد وبقائه مع صحة اداء الثاني عندهما (قوله او الاول واحد
الثاني) تحت صورتان أيضاً أي لو ترك القراءة في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني أي اوله او ثانيته يقضى
الشفع الاول عند الامام ومحمد افساد التبرية وعدم صحة الشروع في الثاني وعند أبي يوسف يقضى أربعة لصحة
الشروع في الثاني وافساد الاداء فيه بما بترك القراءة (قوله لا غير) يحتمل أنه قيل لقوله واحد الثاني
ويحتمل كونه قيداً لهذه الصور أي يقضى ركعتين في هذه الصور المذكورة لا في غيرها مما سياتي ويحتمل كونه
قيداً للركعتين أي يقضى ركعتين لا غير في جميع ما مر (قوله لان الاول الخ) تعليل للزوم قضاء ركعتين لا غير
على قول الامام في جميع هذه الصور بالاشارة الى أصله فيها وهو أنه اذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً
لا يصح بناء الشفع الثاني عليه لفساد التبرية ومفهومه أنه اذا لم يطل الاول يصح بناء الثاني عليه ومعلوم
أن ترك القراءة في ركعة او في ركعتين بعد صحة الشروع ففساد الاداء وموجب للقضاء فأذا بمنظر رقي التعليل
المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في قول المصنف لو ترك القراءة في شفعيه وقوله وتركتها في الاول وقوله
او الاول واحد الثاني لانه في هذه الصور كلها قد أفسد الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً فطلت التبرية
ولم يصح بناء الشفع الثاني عليه وجب ثم يصح بناؤه لم يلزمه قضاءه بل لزمه قضاء الاول لا غير وأذا بفهم
التعليل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في باقي الصور وهي قول المصنف او الثاني واحد الثاني واحد
الاول فإنه في هذه الصور لم يطل الشفع الاول عند الامام فبقيت التبرية وصح شروعه في الثاني ولكنه لما ترك
القراءة فيه او في ركعة منه لزمه قضاءه فقط ولما ترك القراءة في ركعة من الاول فقط لزمه قضاءه فقط لصحة بناء
الثاني وصحة ادائه فانهم (قوله فهذه تسع صور) لان المذكور صريحاً في كلام المصنف ست ولكن لفظ احدي
في المواضع الثلاثة يصدق على الركعة الاولى من الشفع او الثانية فتزيد ثلاث صور اخرى (قوله لو ترك القراءة
في احدي كل شفع) أي في ركعتين من شفعي كل ركعة من شفعين بأن تركها في الاولى مع الثالثة والرابعة
او في الثانية مع الثالثة والرابعة فهذه أربع وقوله واحد الاول فيه صورتان لان هذه الواحدة اما اوله
او ثانيته ففي هذه الست يقضى أربعة عند محمد وركعتين فقط عند محمد بناء على أصله المار من فساد التبرية بترك
القراءة في ركعة من الشفع الاول وفي هذه الست قد وجد ذلك فلم يصح عنده الشروع في الشفع الثاني منها
وأما عندهما فلا تفسد التبرية بذلك فصح الشروع فلزم قضاء كل من الشفعين لافساد أدائهما وكون الواجب
قضاء أربع ركعات في الصور الأربع الاول عند أبي حنيفة موافق لأصله المار لكن أنكر أبو يوسف على محمد
رواية ذلك عن أبي حنيفة وقال رويت لك عنه أنه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرجع عن رواية ذلك عنه ونسب
أبا يوسف الى النسبان ومارواه محمد وهو ظاهر الرواية واعتمد المشايخ وهذا احدي مسائل ست رواها محمد
في الجامع الصغير عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وانكرها أبو يوسف وتبناه في البحر (قوله وبصورة القراءة
في الكل) أي كل الركعات وانما لم يذكرها لانهما صحيحة والكلام فيما يلزم قضاءه لفساد بترك القراءة لكن
هذه الصورة هي تمة القسمة العقلية لانه لا يتخلوا ما أن يكون قرأ في الرابع أو ترك في الرابع أو في ثلاث وتحت
أربع صور فهذه ست أو ترك في ركعتين أي في الاولى مع الثانية أو مع الثالثة أو مع الرابعة او في الثانية مع
الثالثة أو مع الرابعة او في الثالثة مع الرابعة فهذه ست أيضاً أو ترك في واحدة فقط وتحت أربع فهذه ست عشرة
صورة وقد رسمتها في جدول على هذا الترتيب مشيراً الى القراءة بالقاف والى عدمها بلا والى عدد ما يجب قضاءه
في جانب كل صورة بالعدد الهندي على مذاهب ائمتنا الثلاثة بالترتيب على اصولهم المارة فان كنت اتقنتها
يسهل عليك استخراجها وصورتها هكذا

أو تركها في الاول فقط (او الثاني
واحدى) ركعتي (الثاني
واحدى) ركعتي (الاول
والاول واحد الثاني لا غير)
لان الاول لما بطل لم يصح بناء
الثاني عليه فهذه تسع صور
للزوم ركعتين (وقضى أربعة)
في ست صور (لو ترك القراءة في
احدي كل شفع او في الثاني
واحدى الاول) وبصورة القراءة
في الكل تبلغ ستة عشر

ا ب ج	ا ب ج	ا ب ج
٠	٠	٠
٢	٤	٢
٢	٤	٢
٤	٤	٢
٤	٤	٢
٤	٤	٢
٤	٤	٢
٢	٢	٢
٢	٢	٢
٢	٢	٢
٢	٢	٢

(قوله لكن بقي ما اذالم يقعد) صورتهما قرأ في الاولين ولم يقعد القعدة الاولى وافسد الآخرين وحكمها أنه يقضى أربعة أجماعا كذا في النهر وقد ذكره الشارح مرتين الاولى قوله أي وتشهد للآل ولا يفسد الكل الثانية قوله وأتركه قعودا أول ح قلت والمراد افساد الآخرين بترك القراءة لأن الكلام فيه وقد أشار الشارح الى أن ما مر من قضاء ركعتين أو أربع مفروض فيها اذا قعد على رأس الركعتين والافعليه قضاء الاربع انصافا لانه اذا لم يقعد بسرى فساد الشفع الثاني الى الاول كانه عليه في البحر تبعا للعناية (قوله او قعد ولم يقم الثالثة) صورتهما ترك القراءة وقعد ولم يقم وحكمها أنه يقضى ركعتين كذا في النهر ح (قوله او قام ولم يقيد به بسجدة) صورتهما ترك القراءة في الشفع الاول ثم قام الى الركعة الثالثة ثم افسدها قبل أن يقيد الثالثة بسجدة فحكمها أنه يقضى ركعتين عندهما وعند أبي يوسف أربعة كذا في النهر ومثله ما اذا افسدها بعد التقييد بسجدة ح أقول وما نقله ح في هذه المواضع عن النهر موجود فيه وكأنه ساقط من نسخة ط ثم اعلم أن استدراك الشارح بذكر المستثنين الآخرين لا محال له هنا لأن الكلام في افساد أحد الشفعين بالافساده بما سوى ذلك فهو ما ذكره المصنف قبل بقوله ويقضى ركعتين بهاتان المستثنان داخلتان فيه قاتل (قوله فتنبه) اعلم أمر بالتنبه (قوله) المراد به ما اختلف صورته واتحد حكمه وهي عبارة العناية حيث يشبه الباقيه وذلك لأن المذكور في المتن ثمانية صورته يلزم فيها ركعتان الاولى تسع في التفصيل والاثنان ست فهي خمس عشرة اه ح (قوله) تنفلا عمتفل في رباعي فقرأ الا امام في احدى الاولين واحدى الآخرين المؤتم ولو اقتدى به في التشهد وقس على ذلك ح (قوله) وقعد قدر او شرع طانا الخ) تصریح بعفوم قوله سابقا شرع فيه قصد كما أفاده يلزمه قصاؤه لو افسده في الحال أما لو اختار المضي عليه ثم افسده لم يلزمه وكذا لا يجب القضاء على من اقتدى به فيه متطوعا كما في التارخانية شرع مسقطا الخ) أي لأن من ظن أن عليه فرضا يشرع فيه لاسقاطه اذا انقلب صلاته فلا يتذكر الاداء كانت صلاته لم يلزمها فلا يلزمه أي وقرأ في الشكل ح (قوله فاكثر) هذا خلاف الاصح كما قدمناه (قوله) لو صلى التطوع ثلاثا ولم يقعد على الركعتين فالاصح أنه يقعد ولو سنا الاصح أنه يقعد استحسانا وقياسا اه لكن صححو الى التراويح انها تجزى عن ركعتين فقد اختلف التحصيل (قوله استحسانا) والقياس على أن كل شفع صلاة فتكون القعدة فيه فرضا (قوله فتبني واجبة الخ) اعدة الاولى فيه واجبة لا يبطل بتركها والفريضة التي يبطل بتركها في بعض النسخ الترشيع بتقديم الرأى على الشئ وفي بعضها التوسيع بالواو هداية للسراج الهندي (قوله صح) خلافا لمحمد لانه يقول بفساد لكن قوله صح مبني على أن ما زاد على الاربع كالاربع في جريان الخ وقد علمت اختلاف التحصيل فيه (قوله) ويسجد للسهر) سواء ترك

لكن بقي ما ذا لم يقعد أو قعد ولم
يقم لثلاثة أوقاف ولم يقعد هابجدة
أو قيدها فتنبه وميز المتداخل
وحكم مؤتم ولو في تشهد كامم
(ولاقضاء لو) نوى أربعاً وقعد
قدر التشهد ثم نقض (لأنه لم يشرع
في الثاني (أو شرع) في فرض (ظاناً
أنه عليه) فذكر أداؤه انقلب نفلاً
غير مضنون لأنه شرع مسقطاً لا
ملتزماً (أو صلى أربعاً فأكرو (لم
يقعد بينهما) استحسننا لأنه
بقيامه جعلها صلاة واحدة فتنبه
واجبة والخاتمة هي الفريضة وفي
التشريح صلى أربع ركعة
ولم يقعد إلا في آخرها صح خلافاً
للمجد ويقعد للسجود

القعدة عمد اوسه وانعم في العمدي سمي "جود عذر ح عن النهر وسبأ في أن المعتد عدم السجود في العمد ط
(قوله ولا يثنى ولا يعتد) لانهم لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا تعد
للاول فلما لم يعد جعل الكل صلاة واحدة ح (قوله ويتنفل الخ) أي في غير سنة الفجر في الاصح كما قدمه
المصنف بخلاف سنة التراويح لانها دونها في التأكد فتصح قاعدة وان خالف المتأثر وعمل السلف
كما في الجرد دخل فيه النفل المنذور فانه اذا لم ينص على القيام لا يلزمه القيام في الصحيح كما في المحيط وقال غير
الاسلام انه الصحيح من الجواب وقيل يلزمه واختاره في الفتح نهر (قوله قاعدة) أي على أي حال كانت
وانما الاختلاف في الافضل كما يأتي (قوله لا مضطجعا) وكذا الوشرع منعتنا قريسا من الركوع لا يصح
بجر وما ذكره من عدم صحة التنفل مضطجعا عندنا بدون عذر نقله في البحر عن الاكل في شرحه على المشارق
وصرح به في التنفل وقال السكال في الفتح لا أعلم الجواز في مذهبنا وانما يسوغ في الفرض حالة العجز عن القعود
لكن ذكر في الامداد أن في المعراج اشارة الى أن في الجواز خلافا عندنا كما عند الشافعية (قوله ابتداء
وبناء) منصوبان على الظرفية الزمانية لنيابتهما عن الوقت أي وقت ابتداء ووقت بناء ط (قوله وكذا
بناء الخ) فصله بكذا المصنف من خلاف المصنفين قال في الخوازمي ومعنى البناء أن يشرع قائما ثم يقعد في الاولى
او الثانية بلا عذر استخسنا خلافا لهما وهل يكره عنده الاصح لا وأما القعود في الشفع الثاني فينبغي جوازه
اتفاقا كما لو شرع قائما ثم قام كذا قاله الحلبي وغيره اه وكتب عند قوله الاصح في هامشه فيه رد
على الدرر والوقاية والنقاية وغيرها حيث جزموا بالكرهية (قوله في الاصح) راجع الى قوله بلا كراهة كما علمته
فافهم (قوله كعكسه) وهو ما لو شرع قائما ثم قام فانه يجوز ان تقاوه فافهم صلى الله عليه وسلم كما روت عائشة
أنه كان يفتتح التتابع قاعدة فقرأ ورده حتى اذا بقي عشرة آيات وشعورها قام الخ وهكذا كان يفعل في الركعة
الثانية وفي التجنيس الافضل أن يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع ليكون موافقا للسنة ولولم يقرأ ولكنه استوى قائما
ثم ركع جازوا لم يستوفيا ركع لا يميز به لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا اه بجر (قوله
وفيه) أي في البحر (قوله أجز غير النبي صلى الله عليه وسلم) أما النبي صلى الله عليه وسلم فنحن خصائصه
أن نافلته قاعدة مع القدرة على القيام كافلته قائما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر قلت حدثت يا رسول
الله انك قلت صلاة الرجل قاعدة على نصف الصلاة وانت تصلي قاعدة قال اجل ولكي است كاحد منكم بجر
ملخصا أي لانه تشريع لبيان الجواز وهو واجب عليه (قوله على النصف الا بعد) أما مع العذر فلا ينقص
نوابه عن نوابه قائما الحديث البخاري في الجهاد اذا هرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقبلا صحبا
فتح وحكي في النهاية الاجماع عليه وتعقبه في البحر بحكاية النووي عن بعضهم أنه على النصف مع العذر أيضا
ثم نقل عن المجتبى أن اعيان العاجز افضل من صلاة القائم لانه جهد المقل قال ولا يفتي ما فيه بل الظاهر المساواة
كما في النهاية اه لكن ذكر القهستاني ما في المجتبى ثم قال لكن في الكشف أنه قال الشيخ أبو معين النسفي
جميع عبادات اصحاب الاعذار كالومى وغيره تقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المأثم لا في حق
احراز الغضبية اه أقول وهو موافق لقول البعض المأثم ويؤيده حديث البخاري من صلى قائما فهو
افضل ومن صلى قاعدة فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد فان عوم من يدخل فيه
العاجز ولان الصلاة قائما لا يصح عندنا بلا عذر وقد جعل له نصف أجر القاعد وفي هذا المقام زيادة كلام
يطلب مما علقناه على البحر (قوله ولا يصلي الخ) هذا اللفظ رواه ابن أبي شيبه عن عمرو بن دينار عن محمد
أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد أعلم بذلك منا فتح (قوله في القراءة الخ) لما كان ظاهرا الحديث غير
مراد اجماعا لان الظهر والعصر يصلان بعد سنتهم ما وجب جله على اخص الخصوص ففي الجامع الصغير أراد
لا يصلي بعد الظهر نافله ركعتين منها براءة ركعتين بغير قراءة لتسكون مثل الفرض وقال غير الاسلام
لوحل على تكرار الجماعة في مسجد له أهل او على قضاء الصلاة عند توهم الفساد لكان صحيحا نهر وما ذكره
عن غير الاسلام نقله في البحر أيضا عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ثم قال في البحر فالجواب أن تكرار
الصلاة ان كان مع الجماعة في المسجد على هيئته الاولى فتكرره والا فان كان في وقت يكره التنفل فيه بعد
الفرض فتكرره كما بعد الصبح والعصر والا فان كان نفل في المؤدى فان كان ذلك النفل محققا أما بترك

ولا يثنى ولا يعتد وليحفظ (وينفل
مع قدرته على القيام قاعدة)
لا مضطجعا الا بعد (ابتداء
و) كذا (بناء) بعد الشروع بلا
كراهة في الاصح كعكسه بجر
وفيه أجز غير النبي صلى الله عليه
وسلم على النصف الا بعد (ولا يصلي
بعد صلاة) مفروضة (مثلها)
في القراءة او في الجماعة

واجب اوبارة كجاء مكرره فغير مكرره بل واجب كما صرح به في الذخيرة وقال انه لا يتناول النبي وان كان ذلك الخلل غير محقق بل نشأ من وسوسة فهو مكرره اه (قوله للنبي) علة لقوله ولا يصلي الخ والنبي هو حافظ الحديث المذكور (قوله وما نقل الخ) جواب عن سؤال وارد على الوجه الثالث فان هذا المنقول ينافي مع النبي عليه اذ يجب أن يكون ما صلاه الامام أو لا مشتملا على خلل محقق من مكرره وترك واجب بل الظاهر انه أعاد ما صلاه لمجرد الاحتياط ونفهم الفساد في حال النبي في مذهبه على الوجه الثالث والجواب أولا أنه لم يصح نقل ذلك عن الامام وثانياً أنه لو صح نقول انه كان يصلي المغرب والوتر أربع ركعات ثلاث فعدت كما نقله في البحر عن مالك الفتاوى أي ويكون حينئذ إعادة الصلاة لمجرد نفهم الفساد غير مكرره ويكون النبي محمولا على غير هذا الوجه لكن لما كانت الصلاة على هذا المحتملة لوقوعها نقلا والتفعل بالثلاث مكرره نقول انه كان يضم الى المغرب والوتر ركعة فعلى احتمال صحة ما كان صلاه أو لا تقع هذه الصلاة فزيادة التقدة على رأس الثالثة لا تبطلها وعلى احتمال فساده تقع هذه فزيادة ركعة عليها لا تبطلها وقد تقر أن ما دار بين وقوعه بدعة وواجبا لا يتربك بخلاف ما دار بين وقوعه سنة وواجبا لكن لا ينبغي عليك أن الجواب عن الاراد هو الاول وأما الثاني فهو مقترنه لكنه لا يجدي لعدم ثبوت صحة النقل فالوجه حينئذ كراهة القضاء لتوهم الفساد كما قاله نثر الاسلام وقاضى خانة فكان ينبغي للشارح الاقتصار على الاول لكن رأيت في فصل قضاء الفوائت من التتارخانية أن الصحيح جواز هذا القضاء الابعده صلاة الفجر والعصر وقد فعله كثير من السلف لشبهة الفساد اه وعلى هذا لا يصح حمل الحديث على الوجه الثالث (قوله ويقعد في كل نفل الخ) أي لا في حالة التشهد فقط وهذه المسئلة من تنمة السابقة فكان ينبغي ذكرها قبل قوله ولا يصلي الخ (قوله كما في التشهد) أي تشهد جميع الصلوات وأشار به الى أنه لا خلاف في حالة التشهد كما في البحر (قوله على المختار) وهو قول زفر ورأيه عن الامام قال أبو الليث وعليه الفتوى وروى عن الامام تفسيره بين القعود والترفع والاحتباء وتماه في البحر وأفاد في النهر أن الخلاف في تعيين الفضل وأنه لا شك في حصول الجواز على أي وجه كان (تنبيه) قبل ظاهر القول المختار أنه في حال القراءة يضع يديه على فخذه كما في حال التشهد لكن تقدم في كلام الشارح في فصل اذا أراد الشروع عند قوله ووضع يمينه على يساره الخ عن مجمع النهر أن المراد من القيام ما هو الاعتم لان القاعد يفعل كذلك أي يضع يمينه على يساره تحت ستره وفي حاشية المدنى ويؤيده قول منلا على القارئ عند قول النقابة في كل قيام أي حقيقا وحكميا كما اذا صلى قاعدا (قوله ويتنفل المقيم را كبا الخ) أي بلا عذر مطلق النفل فشمئل السنن المؤكدة الاسنة الفجر كما مر وأشار بكرا المقيم الى أن المسافر كذلك لا لولي واحترز بالنفل عن الفرض والواجب بأنواعه كالوتر والمند ورومازم بالشروع والافساد وصلاة الجنازة وسجدة تليق على الاوص فلا يجوز على الدابة بلا عذر اعدم الحرج كما في البحر (قوله را كبا) فلا يجوز صلاة الماشي بالاجماع بحر عن المجتبى (قوله خارج المصير) هذا هو المشهور وروعهما يجوز في المصير لكن بكرهه عند محمد لانه يمنع من الخشوع وتماه في الحلة (قوله محل القصر) بالنصب بدل من خارج المصير وفائدته شمول خارج القرية وخارج الاخبية ح أي المحل الذي يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه وهو الصحيح بحر وقيل اذا جاوز ميلا وقيل فرسخين أو ثلاثة ههستاني (قوله مومنا) بالهمز في آخره أكثر من السبا قال في المغرب تقول اومأت اليه لا اوميت وقد تقول العرب اومى بترك الهمة (قوله فلو يجد) أي على شئ وضعه عنده او على السراج اعتبر ايماء بعد أن يكون سجوده اخفض (قوله الى أي) جهة توجهت دابته (قوله على ما توجهت به دابته) لا يجوز لعدم الضرورة بحر عن السراج (قوله ولو ابتداء عندنا) يعني أنه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة الكعبة جاز الاقتراح الى غير جهتها بحر واحترز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فانه يقول يشترط في الابتداء أن توجه الى القبلة كما في الشربلالية ح قلت وذكر في الحلية عن غاية السروجي أن هذا رواية ابن المبارك ذكرها في جوامع الفقه ثم ذكر بعد سياقه الاحاديث أن الاشبه استحباب ذلك عند عدم الحرج عملا بحدث أنس ثم قال على أن ابن الملقن الشافعي قال وعند أبي حنيفة وأبي ثور يفتتح أولا الى القبلة استحبابا ثم يصلي كيف شاء اه (قوله اوعلى سرجه الخ) مشله الركاب والدابة للضرورة وهو ظاهر المذهب وهو الاصح

اولا تعاد عند توهم الفساد للنبي
وما نقل أن الامام قضى صلاة عمره
فان صح نقول كان يصلي المغرب
والوتر أيضا بثلاث تعدات
(ويقعد) في كل نفل (كافي)
التشهد على المختار (ويتنفل)
المقيم (را كبا خارج المصير) محل
القصر (مومنا) بلوسجدا اعتبارا بما
لأنها انما شرعت بالاياء (الى أي)
جهة توجهت دابته (ولو ابتداء)
عندنا (اوعلى سرجه نجس كثير
عند الاكبر
مطلب
في الدلالة على الدابة

بخلاف ما اذا كانت عليه نفسه فانه لا ضرورة الى اقسامه فاقطع ما في الترمذ من أن القياس يقتضي عدم المنع
بما عليه اه ط قلت وعليه فيخلق التعل النجس (قوله ولو سيرها الخ) ذكره في النهر بحثا أخذ من قولهم
اذا ترك رجله او ضرب دابته فلا بأس به اذا لم يكن كغيره قلت ويدل له ايضا ما في الذخيرة ان كانت
تنساق بنفسها ليس له سوقها والا فلا يساقها هل تفسد قال ان كان معه سوط فهم يهابونه ونفسها لا تفسد صلاته
(قوله ثم نزل) أي بعمل قليل بأن نزل رجله فانحدروا من الجانب الآخر فتح (قوله وفي عكسه) بأن رفع موضع
على الدابة فتح (قوله لان الاول الخ) وذلك لان احرام الركاب انهم قد يجوزوا للركوع والسجود لقدرته
على النزول فاذا اتى بهم صامح واحرام النازل انهم قد موجهوا لهما فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر بحر
(قوله اتم على الدابة) له صرح شرعه فيها راجع الى فصار كما اذا افتتحها ثم تغيرت الشمس فانه يتم كذا هذا
تجنيس (قوله وعليه الاكثر) عبر في البحر وغيره بالكثير وذ كر الرحى أن الاول - بنى على قولهما
يجوزها في المصر والشان على قوله بقرينة قوله في التجنيس في فصل القهقهة ولو افتتح صلاة التطوع خارج
المدى را كما ثم دخل المصر ثم قهقه لا وضوء عليه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف علمه اعتبارا لا ابتداء
بالانتهاء اه (قوله ويبنى قائما الخ) أي اذا نزل في مستلقى المتن (قوله ولوركب الخ) أعاد مسألة المتن
السابقة ليدركها تعليلا آخر لكن ذكر في البحر أنه رده في غاية البيان بأنه لو رفع المصلي ووضع على السرج
لا يبنى مع أن العمل لم يوجد فضلا عن العمل الكثير اه وحمل الحشى كلام الشارح على صورة ما اذا افتتح
را كما ثم نزل أي فانه اذا ركب بعد ذلك تفسد صلاته لان الركوب عمل كثير قال فعلى هذا الوجه شخص ووضعه
على الدابة لا تفسد لانه لم يوجد منه العمل اه قلت لكن قوله لا تفسد يحتاج الى نقل فليراجع وأيضاً نقول
الشارح بخلاف النزول لا يحمل له على هذا الحمل فتأمل (قوله ولو صلى على دابة الخ) شروع في صلاة الفرض
والواجب على الدابة كما ينبغي عليه بقا له هذا كله في الفرائض واعلم أن ما عدا النوافل من الفرض والواجب
بأنواعه لا يصح على الدابة الا ضرره وخوف اص على نفسه او دابته او ثيابه او نزل وخوف سبع وطين ونحوه
مما يأتى والصلاة على الحمل الذي على الدابة كالصلاة عليها فيوئى عليها بشرط ايافها جهة القبلة ان امكنه
والا فبقدر الامكان واذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها اذا قدر على ايافها والابان كان خوفه من عدو قبلى
كيف قدر كما في الامداد وغيره ولا إعادة عليه اذا قدر بمنزلة المريض خائفة واستفد من التقيد بالاياء
أنه لا اعتبار بالركوع والسجود ولذا نقل الشيخ اسماعيل عن المحيط لا تجوز على الحمل الواقف والبارك وان صلى
قائما الآن يكون عند الخوف في المسافة بالاياء اه (قوله بنفسه) احتراز عما اذا لم يقدر الابعين لان
قدرة الغير لا تعتبر كما سيأتى لكن في شرح الشيخ اسماعيل عن المجتبى وان لم يقدر على القيام او النزول عن دابته
او الوضوء الا بالاعانة وله خادم يملك منافعه يلزمه في قولهما وفي قول أبي حنيفة نظروا الاصح للزوم في الاجنبى
الذى يطيعه كالماء الذى يعرض للوضوء اه وبأى تمام الكلام فيه (قوله اذا كانت واقفة) وكذا
لوسايرة بالاولى وانما قيد به لقوله الآن تكون عبدان الحمل الخ كما نص عليه الشرنبلالى ط (قوله
عبدان الحمل) أي ارجله التي كأرجل السرير (قوله بأن ركعتيه خشبة) الاولى التعبير بالكاف
فانه تنظير لتصوير ط وهذا الوجه يتبين قرار الحمل على الارض لا على الدابة فصير بمنزلة الارض زيلعى
فتصح الفريضة فيه قائما كما في نور الابيضاح (قوله على العجلة) هي ما يؤلف مثل الحقة يحمل عليها الانتقال
مغرب (قوله اولاً تسير) كذا في الزيلعى والخائفة ومثله في البحر عن الطهريه (قوله فهي صلاة على الدابة)
أما اذا كانت تسير فظاهر وأما اذا كانت لا تسير وكانت على الارض وطرفها على الدابة فشكل لانها في حكم
الحمل اذا ركعتيه خشبة فتكون كالارض وقد يفرق بأنها اذا كان احد طرفيها على الارض ولا تسير على الدابة
لم يصير قرارها على الارض فقط بل عليها وعلى الدابة بخلاف الحمل لانه انما تصح الصلاة عليه اذا كان قراره على
الارض فقط بواسطة الخشبة لا على الدابة تأمل وسما في ما لو كان كما على الارض (قوله المذكور في التيمم)
بأن يخاف على ماله او نفسه او يخاف المرائم من فاسق ط (قوله لافي غيرها) أي في غير حالة العذر ح (قوله
وطين يغيب فيه الوجه) أي او يطنه او يتلف ما يسط عليه أما مجرد ندوة فلا تسببه ذلك والذي لا دابة له يصلى
قائما في الطين بالاياء كما في التجنيس والمزيد امداد (قوله لان قدرة الغير لا تعتبر) أي عنده وعندهما تعتبر كما

في البحر

ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به
(ولو افتتح) النفل (را كما ثم نزل بنى
وفي عكسه لا) لان الاول ادى
اكل مما وجب والثاني بعكسه
(ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل
المصر اتم على الدابة) باياء (وقيل لا)
بل ينزل وعليه الاكثر قاله الحلبي
وقيل يتم را كما لم يباغ منزله
قهيستاني ويبنى قائما الى المقابلة
او قاعا ولو ركب تفسد لانه عمل
كثير بخلاف النزول (ولو صلى على
دابة في شق) محمل وهو يقدر على
النزول) بنفسه (لا تجوز الصلاة
عليها اذا كانت واقفة الان تكون
عبدان الحمل على الارض) بأن ركز
تحت خشبة (وأما الصلاة على
العجلة ان كان طرف العجلة على
الدابة وهي تسير أولاً) تسير فهي
صلاة على الدابة فتجوز في حالة
العذر المذكور في التيمم (لا في
غيرها) ومن العذر المطر وطين
يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء
ودابة لا تترك الابعناء او يبعين
ولو محرما لان قدرة الغير لا تعتبر

مطالع
في القادر بقدرة غيره

في البحر وفي الخمانية والسكافي ولو كانت الدابة جوارحاً لنزل لا يمكنه الركوب الا بمعين او كان شيخاً كبيراً لنزل لا يمكنه أن يركب ولا يجرد من يعينه تجوز الصلاة على الدابة اه وظاهر المسئلة الاولى انها على قوله وظاهر الثانية انها على قولهما الا أن يرجع قوله ولا يجرد من يعينه الى المسئلةين فيكون كل منهما على قولهما تأمل وقد منا قريباً عن المجتبى أن الاصح عنده لزوم النزول لو وجد أجنبياً يطيعه فهو حينئذ بالاتفاق وهو ممتنع ما قدمناه أيضاً في باب التيمم من أن العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلزمه طاعته كعبيده وولده وأجبره لزومه الوضوء اتفاقاً وكذا غيره ممن لو استمعان به أعاناه كزوجته في ظاهر المذهب بخلاف العاجز عن استقبال القبلة او التحول عن الفراش الخس فانه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف عليه زيادة المرض في اقامته وتحويله لافى الوضوء الى اخر ما ذكرناه هناك فراجع مع ما سند ذكره في باب صلاة المريض وعلى هذا فلا خلاف في لزوم النزول عن الدابة والصلاة على الارض لمن وجد معيذاً يطيعه ولم يكن مريضاً يلحقه بنزوله زيادة مرض وأما ما في الخمانية وغيرهما من أنه لو جعل امرأته الى القرية لها أن تصلي على الدابة اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول اه محمول على ما اذا لم ينزلها زوجها بقربة ما في المنية من أن المرأة اذا لم يكن معها محرم تجوز صلاتها على الدابة اذا لم تقدر على النزول اه وهذا اولى مما في البحر من تفريع ما في الخمانية على قوله وما في المنية على قولهما لكونه خلاف الظاهر ولخالفته لما قدمناه فاعتنم هذا التحرير (قوله حتى لو كان الخ) تفريع على العذر على مسئلة القدرة بقدره الغير الاستكاف تأمل ثم اعلم ان هذه المسئلة وقعت لصاحب البحر في سفر الحج مع امه وذكر أنه لم يركبها وأنه ينبغي الجواز ولم أر من تعقبه وكتب فيما علقته عليه أنه قد يقال بخلافه لأن الرجل هنا قادر على النزول والعجز من المرأة قائم فيها لا في الأثر يقال ان المرأة اذا لم تقدر على الركوب وحدها يلزمه سقوط المحل او عقر الدابة او موت المرأة فهو عذر راجع اليه كخوفه على نفسه او ماله (تنبيه) بقي شيء لم أر من ذكره وهو أن المسافر اذا عجز عن النزول عن الدابة لعذر من الاعذار المارة وكان على رجاء زوال العذر قبل خروج الوقت كالمسافر مع ركب الحاج الشريف هل له أن يصلي العشاء مثلاً على الدابة او المحل في اول الوقت اذا خاف من النزول ام يؤخر الى وقت نزول الحاج في نصف الليل لاجل الصلاة والذي يظهر لي الاول لأن المصلئ انما يكلف بالاركان والشروط عند ارادة الصلاة والشروع فيها وليس لذلك وقت خاص ولذا جاز له الصلاة بالتيمم اول الوقت وان كان يرجو وجود الماء قبل خروجه وعلوه بانه قد اذاها بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد سببها وهو ما اتصل به الاداء اه ومسئلتنا كذلك لكن رأيت في القنية برمز صاحب المحيط راكب السفينة اذا لم يجد موضعاً للسجود للزجة ولو أخر الصلاة تقبل الزجة فيجد موضعاً يؤخرها وان خرج الوقت على قياس قول أبي حنيفة في المحبوس اذا لم يجد ماء ولا تراباً تطبيقاً اه لكن تقدم في التيمم أن الاصح رجوع الامام الى قولهما بأنه لا يؤخرها بل ينشبه بالمصلين ورأيت في تيمم الحلية عن المبتغي مسافر لا يقدر أن يصلي على الارض لنجاستها وقد ابتلت الارض بالمطر صلى بالاياء اذا خاف فوت الوقت اه ثم قال وظاهره أنه لا يجوز اذا لم يخف فوت الوقت وفيه نظير الظاهر الجواز وان لم يخف فوت الوقت كما هو ظاهر اطلاقهم نعم الاولى أن لا يصلي كذلك الا اذا خاف فوت الوقت بالتأخير كما في الصلاة بالتيمم اه وهذا عين ما بحثته اولاً فليست تأمل (قوله وان لم يكن الخ) كلن المناسب ذكره قبل بيان الاعذار (قوله لو واقفة) كذا قيده في شرح المنية ولم أره لغيره يعني اذا كانت المحلة على الارض ولم يكن شيء منها على الدابة وانما لها حبل مشلاً تجزها الدابة به تصح الصلاة عليها لانها حينئذ كالسرير الموضوع على الارض ومقتضى هذا التعليل انها لو كانت سائرة في هذه الحالة لا تصح الصلاة عليها بلا عذرو فيه تأمل لان جزها بالحبل وهي على الارض لا يخرج به عن كونها على الارض وبقيده عبارة التتارخانية عن المحيط وهي لو صلى على المحلة ان كان طرفها على الدابة وهي تسير تجوز في حالة العذر لا في غيرها وان لم يكن طرفها على الدابة جازت وهو بنزلة الصلاة على السرير اه فقوله وان لم يكن الخ يفيد ما قلنا لانه راجع الى أصل المسئلة وقد قيده بقوله وهي تسير ولو كان الجواز مقيداً بعدم السير لقيده به فتأمل (قوله هذا كله) أي اشترط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت المحمل وعدم كونه طرف المحلة على الدابة مح (قوله والواجب بأنواعه) أي ما كان واجبا لغيره عينا كالوتر أو كفاية كالخنازة ولغيره ووجب بالقول كالنذر أو بالفعل كنفل شرع فيه

حتى لو كان مع امه مثلاً في شيء محمل
واذا نزل لم تقدر تركب وحدها
جازه أيضاً كما أفاده في البحر
فليحفظ (وان لم يكن طرف المحلة
على الدابة جاز) لو واقفة له لميلهم
بأنها كالسرير (هذا) كله في
الفرض والواجب بأنواعه
وسنة الفقير

ثم افسده وكسجه تلبت آيتها على الارض فانهم (قولده بشرط الخ) اوضحناه فيما مر (قوله لئلا الخ) انه
 لقوله بشرط ايقافها ح والحاصل أن كلام من اتحاد المكان واستقبال القبلة بشرط في صلاة غير النافلة
 عند الامكان لا يسقط الابدان ولو لم يكن ايقافها مستقبلا فعل ولذا نقل في شرح المنية عن الامام الحلواني
 انه لو انحرفت عن القبلة وهو في الصلاة لا تجوز صلاته قال ويحكي أن يقيد بأن يكون الانحراف مقدارا ركن
 اه قلت بقي لو أمكنه الايقاف دون الاستقبال فلا كلام في لزومه لما ذكره الشارح من العلة ولو بالعكس
 هل يلزمه الاستقبال لم أره ثم رأيت في الحلية أنه يلزمه وهو ظاهر قول الشارح هنا ولا يفقد والامكان ثم رأيت
 في الظهيرية ما يدل على خلافه حيث قال وان كان في طين وردغة يخاف النزول يصلي الى القبلة قال وعندى
 هذا اذا كانت الدابة واقفة أما اذا كانت سائرة يصلي حيث شاء اه يعنى اذا كان لا يمكنه ايقافها لخوف
 فوت الرفقة مثلا يصلي الى أى جهة كانت والظاهر أن الاول اولى لان الضرورة تقتدر بقدر هاتئنا قل (قوله
 مطلقا) أى سواء كانت واقفة أو سائرة على القبلة أو لا قادر على النزول أو لا طرف العجلة على الدابة أو لا ح
 (قوله لا يجماعه الخ) أى في ظاهر الرواية واستحسن محمد الجواز لودواهم بالقرب من دابة الامام بحيث
 لا يكون بينهم وبينه فرجة الا بقدر العصف قياسا على الصلاة على الارض والصحيح الاول لان اتحاد المكان بشرط
 حتى لو كانا على دابة واحدة في محل واحد وفي شق محل جاز بدائع (قوله ولو جمع الخ) تقدمت هذه المسئلة
 مع نظائرها قبيل باب صفة الصلاة (قوله ولو تحية) فيه كلام قد مرناه عند الكلام على تحية المسجد (قوله
 لزماه) أى لزومه الركعتان بطهر وهو هذا ذكر في البحر بحثا قياسا على ما لو قال بغير وضوء أقول ولا حاجة للبحث
 فان ما في المتن مذكور في متن الجمع ووجهه أن الناذر لما أوجب عليه ركعتين أوجب ما يطهرهما لان الصلاة
 لا تكون الا بها وقوله بعده بغير طهر رجوع عما التزمه فلا يصح ابن ماث (قوله أى ابى يوسف) أشار الى أنه كان
 يذبح للمصنف التصريح به لانه لا مرجع للغير في عنده لان المتعارف في مثله رجوعه لابي حنيفة الا اذا كان
 له مرجع خاص غيره (قوله كما لو نذر بغير قراءة الخ) لان التزام الشيء التزام لما لا يصح الا به فصار كانه نذر
 أن يصلي بقراءة ومستورا العورة وركعتين لان الصلاة غير صحيحة ما لم تكن شفعه وبقراءة وبشوب وكذا لو نذر
 ثلاثا يلزمه اربع ركعات كما في الجمع وعلاه في شرحه بما قلنا وأشار بالكاف الى أن هذه المسائل الثلاث لا خلاف
 فيها الحمد والفرق له بينهما وبين المسئلة الاولى في شروح الجمع وقوله وكذا انصف ركعة أى يلزمه ركعتان لان ذكر
 ما لا يتجزى ذكر لئلا فلكانه نذر ركعة وهو التزام لاخرى أيضا كما علمت (قوله وأهدره الثالث) أى أهدر
 النذر بغير طهر فقال لا يلزمه شيء لانه نذر بعصية ومقتضى ما في الفتح أن المعتمد الاول (تنبيه) نذر أن يصلي
 الظهر غائيا أو أن يركب النصاب عند أى يضم العين أو حجة الاسلام مزين لا يلزمه الزائد لانه التزام غير المشروع
 فهو نذر بعصية بغير والفرق أن الصلاة بلا قراءة أو عربا تكون عبادة لما موم أو أى واحدا من ثوب وكذا
 بلا طهارة لقول ابى يوسف بشرط وعيتها انقاد الطهورين أفاده في البحر أقول والتعليل المار بأن التزام الشيء
 التزام لما لا يصح الا به يعنى عن ابداء الفرق مع شموله للنذر بركعة أو نصفها تأمل (قوله وأنذر الخ) كما لو نذر
 صلاة بمسجد مكة فأذاها في القدس مثلا وفي غيره من المساجد جاز لان المقصود من الصلاة القربة وهى حاصلة
 في أى مكان وتقدم قبيل باب الوتر أفضل الاماكن (قوله لانه) أى الحيض المفهوم من فعله السابق
 (قوله لانه نذر بعصية) لان يوم الحيض منافي للصوم العبادة بخلاف صوم الغد فانه باعتبار ذاته قابل للاداء
 ولكن صرف عنه مانع مماوى منع الاداء فوجب القضاء (قوله التراويح) جمع ترويح تحببت الاربع بها
 للاستراحة بعدها خرائن وانما غيرها عن النوافل لكثرة شعبها واختصاصها عنها بأدائها بجماعة وأحكام أخر
 ولذا افرد لها تأليفا خاصا بأحكامها الامام حسام الدين وسعه العلامة قاسم (قوله سنة مؤكدة) صححه
 في الهداية وغيرها وهو المروى عن أبى حنيفة وذكر في الاختيار أن ابى يوسف سأل اباحنيفة عنها وما فعله عمر
 فقال التراويح سنة مؤكدة ولم يخترجه عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدعاً ولم يأمربه الا عن أصل لديه
 وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قول القدورى أنها مستحبة كما فهمه في الهداية عنه لانه
 انما قال يستحب أن يجتمع الناس وهو يدل على أن الاجتماع مستحب وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحبة
 كذا في العناية وفي شرح منية المصلى وحكى غير واحد الاجماع على سنيتها وتماه في البحر (قوله لمواظبة

المخلفاء

بشرط ايقافها للقبلة ان امكنه
 والافقد والامكان لئلا يختلف
 بسببها المكان (وأما في النفل
 فتجوز على المحل والعجلة مطلقا)
 فرادى لا يجماعه الا على دابة
 واحدة (ولو جمع بينية فرض
 ونفل) ولو تحية (رجح الفرض)
 لقوته وأبطلها بمحمد والائمة الثلاثة
 (ولو نذر ركعتين بغير طهر لزماه به
 هنده) أى أبى يوسف كما لو نذر بغير
 قراءة أو عربا أو ركعة وكذا انصف
 ركعة عند أبى يوسف وهو المختار
 (وأهدره الثالث) أى محمد (أو)
 نذر عبادة (في مكان كذا) فأذاها في
 أقل (من شرفه جاز) لان المقصود
 القربة بخلاف الزفر والثلاثة
 (ولو نذرت عبادة) كصوم وصلاة
 (في غدا) فاضت فيه يلزمها قضاءها
 لانه يمنع الاداء لا الوجوب
 (ولو) نذرها (يوم حبسها) لانه
 نذر بعصية (التراويح سنة)
 مؤكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين

مسألة التراويح

الخلقاء الراشدين) أي أكثرهم لأن المواظبة عليها وقعت في أثناء خلافة عمر رضي الله عنه ووافقه على ذلك عامة الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا هذا بلا تكبر وكيف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ كما رواه أبو داود بجر (قوله أجماعا) راجع إلى قول المتن سنة للرجال والنساء وأشار إلى أنه لا اعتداد بقول الروافض أنهم سنة الرجال فقط على ما في الدرر والكافي أو أنها ليست بسنة أصلا كما هو المشهور عنهم على ما في حاشية فوح لأنهم أهل بدعة يتبعون أهواءهم لا يقولون على كتاب ولا سنة وينكرون الأحاديث الصحيحة (قوله بعد صلاة العشاء) قد رُفِظ صلاة إشارة إلى أن المراد بالعشاء الصلاة لا وقتها وإلى ما في التهر من أن المراد ما بعد الخروج منها حتى لو نوى التراويح عليها لا يصح وهو الأصح وكذا يشاؤها على سنتها كما في الخلاصة قال فكانهم ألحقوا السنة بالفرض (تتمة) تقدم في بحث النية الاختلاف في أن السن لا بد فيها من التعيين أو يكفي لها مطلق النية والأصح الثاني والاحوط الأول وتقدم تمام الكلام فيه فراجع هذا وهل يشترط أن يجتهد في التراويح لكل شفعية ففي الخلاصة الصحيح نعم لأنه صلاة على حدة وفي الغناية الأصح لا فإن الكل بمنزلة صلاة واحدة كذا في التتارخانية وظاهره أن الخلاف في أصل النية يظهر إلى التحجيج الأول لأنه بالنسبة خارج من الصلاة حقيقة فلا بد في دخوله فيها من النية ولا شك أنه لا يحوط خروجها من الخلاف نعم رجع في الحلية الثاني أن نوى التراويح كلها عند الشروع في الشفع الأول كما لو خرج من منزله يريد صلاة الفرض مع الجماعة ولم تحضره النية لما انتهى إلى الإمام (قوله إلى الفجر) هذا آخر وقتها ولا خلاف فيه كما في التهر (قوله في الأصح) أي من أقوال ثلاثة الأول أن وقتها الليل كله قبل العشاء وبعده وقبل الفجر وبعده لأنها قيام الليل قال في الجروم أرسل رحمه الله وظاهره أنه يدخل وقتها من غروب الشمس الثاني أنه ما بين العشاء والفجر وهو صحيح في الخلاصة ورجحه في غاية البيان بأنه المأثور المتوارث الثالث ما مشى عليه المصنف تبعاً للكنز وعزاه في الكافي إلى الجمهور وصححه في الهداية والغانية والخصيط بجر (قوله فلو فاته بعضها الخ) تفرع على الأصح لكنه مبني على أن الأفضل في الوتر الجماعة لا المنزل وفيه خلاف سبأ في فقله أو تر معه أي على وجه الأفضلية وكذلك على القول الأول من الثلاثة ما عا على القول الثاني منها فإنه يأتي بمافاته وعلاه في الخلاصة بأنه لا يمكنه الاتيان به بعد الوتر ومما قرناه ظهر أن ما في الجهر من جعله التفرع على الثالث كالشأن صوابه كالأول كما مشى عليه الشارح هنا وتظهر عمرة الخلاف أيضاً لو صلاها بعد الوتر أو نسي بعضها وتذكر بعد الوتر فصل في الباقي صح على الأول والثالث دون الثاني (قوله ولا تكبره بعده في الأصح) وقيل تكبره لأنها تتبع للعشاء فصارت كسنة العشاء والجواب أنها وإن كانت تبعاً للعشاء لكنها صلاة الليل والأفضل فيها آخره فلا تكبره تأخير ما هو من صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يؤخر إليه خشية القنوت ح عن الامداد وما في الجهر من أن الصحيح أنه لا بأس بالتأخير لا يدل على ثبوت كراهة التنزيه حتى يجاب عن قول الشارح لا يكبره بأن المنقح كراهة التحريم لأن كلمة لا بأس تدل على أن خلافه أولى وليس كل ما هو خلاف الأولى مكروهاً تنزيهاً لأن الكراهة لا بد لها من دليل خاص كما قرناه مراراً بل في رسالة العلامة قاسم وغيرها والصحيح أنه لا بأس به وهو المستحب والأفضل لأنها قيام الليل اه فافهم (قوله ولا وحده) بيان لقوله أصلاً أي لا بجماعة ولا وحده ط (قوله في الأصح) وقيل يقضيها وحده ما لم يدخل وقت تراويح أخرى وقيل ما لم يمض الشهر قاسم (قوله فان قضاها) أي منفرداً بجر (قوله كسنة مغرب وعشاء) أي حكم التراويح في أنها لا تقضى إذا فاتت الخ كحكم بقية روائب الليل لأنها من القضاة من خواص الفرض وسنة الفجر بشرطها (قوله والجماعة فيها سنة على الكفاية الخ) أفاد أن أصل التراويح سنة عن فلوتر كها واحد كره بخلاف صلاتها بالجماعة فأنها سنة كضايقة فلوتر كها الكل أساؤا أما لو تخلف عنها رجل من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة وإن صلى أحد في البيت بالجماعة لم يشالوا فضل جماعة المسجد وهكذا في المكتوبات كما في المنية وهل المراد أنها سنة كضايقة لاهل كل مسجد من البلدة أو مسجد واحد منها ومن المحلة ظاهر كلام الشارح الأول واستظهر ط الثاني ويظهر إلى الثالث لقول المنية حتى لو ترك أهل محلة كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأساؤا اه وظاهر كلامهم هنا أن المسنون كضايقة أقامها بالجماعة في المسجد حتى لو أقاموها بجماعة في بيوتهم ولم تقم في المسجد أتم المكل وما قد منه

(الرجال والنساء) أجماعاً وقتها

بعد صلاة العشاء إلى الفجر (قبل

الوتر وبعده) في الأصح فلو فاته

بعضها وقام الإمام إلى الوتر أو تر

معه ثم صلى مافاته (ويستحب

تأخيرها إلى ثلث الليل) أو نصفه

ولا تكبره بعده في الأصح (ولا تقضى

إذا فاتت أصلاً) ولا وحده في

الأصح (فان قضاها كانت نفلاً

مستحباً وليس بتراويح) كسنة

مغرب وعشاء (والجماعة فيها سنة

على الكفاية) في الأصح فلو تركها

أهل مسجد أو لا لو ترك بعضهم

وكل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه

أفضل قاله الحلبي

عن المنية فهو في حق البعض المتخلف عنها وقبل ان الجماعة فيها سنة عين فن صلاها وحده اسما وان صليت في المساجد وبه كان يفتي ظهير الدين وقيل تستحب في البيت الالفقه عظيم يقتدى به فيكون في حضوره ترغيب غيره والصحيح قول الجمهور انها سنة كفاية ونمامه في البحر (قوله وهي عشرون ركعة) هو قول الجمهور وعليه عمل الناس شرقا وغربا وعن مالك ست وثلاثون وذكر في الفتح أن مقتضى الدليل كون المسنون منها ثمانية والباقي مستحبا ونمامه في البحر ذكرت جوابه فيما علقته عليه (قوله المكمل) بكسر الميم وهو التراويح للمكمل يفتحها وهي الفرائض مع الوتر ولا مانع أن تكمل الوتر وان صليت قبله وفي النهر ولا يخفى أن الرواتب وان كملت أيضا الآن هذا الشهر لمزيد كماله زيد فيه هذا المكمل فتكمل اه ط (قوله صحت بكرة) أي صحت عن الكل وتكره ان تعد وهذا هو الصحيح كافي الحلية عن النصاب وخزانة الفتاوى خلافا لما في المنية من عدم الكراهة فانه لا يخفى ما فيه لخالفته المتوارث مع نصريحهم بكرة الزيادة علي عثمان في مطلق التطوع لئلا يفتوا في بحر (قوله به يفتي) لم أر من صرح بهذا اللفظ هنا وانما صرح به في النهر عن الزاهد في فيما لوصلى اربعاً بتسليمة وقعدة واحدة وأما اذا صلى العشرين جملة كذلك فقد فاته عليه في البحر نعم صرح في الخاتمة وغيرها بأنه الصحيح مع أن مقتضى البدائع والخلاصة والتاريخية أنه لو صلي التطوع ثلاثاً او ستاً او ثمانياً بقعدة واحدة فالأصح أنه يفسد استحضاراً وقياماً وقد منا وجهه فقد اختلف الصحيح في الزائد على الأربعة بتسليمة وقعدة واحدة هل يصح عن شفع واحد أو يفسد فليتنبه (فروع) شكوا هل صلوا تسع تسليمات او عشر اياها لو تسليمة أخرى فرادى في الأصح للاحتياط في الكمال التراويح والاحتراز عن التسفل بالجماعة وكذا لو نذر كروا تسليمة بعد الوتر عند ابن الفضل وقال الصدر الشهيد يجوز أن يصل تصلي بجماعة وهو الاظهر لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهياً في الشفع الأول ثم صلى ما بقي قبل يفضي الشفع الأول فقط لصحة شروعه فيما بعده وقيل يفضي الكل لأن سلاسه الأول لم يخرج من حرمة الصلاة لكونه سهواً وكذلك كل سلام بعده يكون سهواً ومبني على السهو الأول فقد ترك القعدة على الركعتين في الاشفاق كها فتفسد بأسرها اذا تعدد السلام او فعل بعده ما ساهى في الصلاة او علم أنه ساهى ونمامه في شرح المنية وبظهر في اربعة القول الأول لأن سلاسه وان لم يخرج من لكن تكبيره على قصد الانتقال الى الشفع الآخر يخرج من الأول ثم رأته في الحلية قال انه الاشبه (قوله مجلس) ليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار لانه يخرج بين الجلوس إذا كرأوسا كما وبين صلاته نافله منفرداً كما ذكره أفاده في شرح المنية والبحر (قوله ندبا) وما يفيد كلام الكثر من أنه سنة تعقبه الزيلعي بأنه مستحب لاسنة وبه صرح في الهداية (قوله بين كل أربعة) الاوضح قول الكثر بعد كل أربعة اوقول المنية والدررين كل ترويحين لا يهاهم أن الجلسة بعد الشفع الأول من ككل أربعة والجواب أن المراد بين كل أربعة وأربعة خذف احد المتعدين كافي قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله أي بين احد واحد ولا فساد في ذلك فافهم (قوله وكذا بين التسامسة والوتر) صرح به في الهداية واستدرك عليه في النهر بما في الخلاصة من أن أكثرهم على عدم الاستحباب وهو الصحيح اه أقول هذا سبق نظرفان عبارة الخلاصة هكذا والاستراحة على خمس تسليمات اختلاف المشايخ فيه وأكثرهم على أنه لا يستحب وهو الصحيح اه فان مراده بخمس تسليمات خمس أشفاق أي على الركعة العاشرة كما فسر به في شرح المنية لاجل ترويح كل ترويحة اربع ركعات فقد استنبه على صاحب النهر التسليمة بالترويحة فافهم (قوله بين تسليمة) قال القهستاني فيقال ثلاث مرات سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجليل سبحان الملك الخ الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار كما في منتهى العباد اه (قوله وصلاة فرادى) أي صلاة اربع ركعات فيزاد سب عشرة ركعة قال العلامة قاسم ان زادها منفردين لا بأس به وهو مستحب وان صلوا بجماعة كما هو مذهب مالك الخ وفي النهر وأما الصلاة فتدلى مكرهه وقبل سنة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون وأهل المدينة يصلون أربعا اه (قوله نعم تكرر الخ) لأن الاستراحة مشروعة بين كل ترويحتين لا بين كل شفعين (قوله والختم مرة سنة) أي قراءة الختم في صلاة التراويح سنة وصححه في الخاتمة وغيرها وعزاء في الهداية الى أكثر المشايخ وفي الكافي الى الجمهور

(وهي عشرون ركعة) حكمته مساواة المكمل للمكمل (عشر تسليمات) فلو فعلها بتسليمة فان تعد لكل شفع صحت بكرة والائبات عن شفع واحد به يفتي (مجلس) ندبا (بين كل أربعة بقدرها وكذا بين التسامسة والوتر) ويخبرون بين تسليمة وقراءة وسكوت وصلاة فرادى نعم تكرر صلاة ركعتين بعد كل ركعتين (والختم) مرة سنة ومرة تسليمة وثلاثاً أفضل

٣ قوله لكن لا يلزم منه الخ الضعيف
منه الاول راجع الى المصحح وفي
تركه الى الختم وفي منه الثاني الى
عدم تركه اه منه

(ولا يترك الختم) (لكل القوم)
لكن في الاختيار الافضل في زماننا
قدر ما لا ينقل عليهم وأقره المصنف
وغیره وفي المجتبى عن الامام
لوقراً ثلاثاً قصاراً وآية طويلة
في الفرض فقد أحسن ولم يسن
فما ظنك بالتراويج وفي فضائل
رمضان للزاهدی افق أبو الفضل
الكرمانی والوری أنه اذا قرأ
في التراويج الفاتحة وآية وآيتين
لا يكره ومن لم يكن عالماً بأهل زمانه
فهو جاهل (وبأنى الامام والقوم
بالثناء على كل شفع ويريد الامام
(على الشهدا ان يعل القوم فباق
بالصلوات) ويكتفى بالله صل على
محمد لانه الفرض عند الشافعي
(ويترك الدعوات) ويحجب
المنكرات هزيمة القراءة وترك
تعوذ وتسمية وطمأنينة وتسبيح
واستراحة (وتكره قاعدة) زيادة
تأكدها حتى قيل لا تصح (مع
القدرة على القيام) كما يكره تأخير
القيام الى ركوع الامام للتشبه
بالمشافعين (ولو تركوا الجماعة
في الفرض لم يصلوا التراويج
بجاءة) لانها تتبع فصله و
يصلها معه

وفي البرهان وهو المروي عن أبي حنيفة والمنقول في الآثار قال الزبلي ومنهم من استحب الختم في ليلة السابع والعشرين رجاء أن يسألوا إليه القدرة لأن الأخبار تظاهرت عليها وقال الحسن عن أبي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح لأن السنة الختم فيها مرة وهو يحصل بذلك مع التخفيف لأن عدد ركعات التراويج في الشهر ستمائة ركعة وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية وثني اه وما في الخلاصة من أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين ونحوه في الفيض فيه نظر لأن توزيعه عشر أفعشرا يقتضي الختم في الثلاثين لأن يكون مع ضم الوتر لكن في الحاشية وغيرها ما يفيد تخصيص التراويج وتماهه في شرح الشيخ اعمايل وفي شرح المنية ثم اذا ختم قبل آخر الشهر قيل لا يكره له ترك التراويج فيما بقي لانها شرعت لاجل ختم القرآن مرة قاله أبو علي التستبي وقيل يصلها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة اه (قوله الافضل في زماننا الخ) لأن تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة حلية عن المحيط وفيه اشعار بأن هذا مبني على اختلاف الزمان فقد تغيرت الاحكام باختلاف الزمان في كثير من المسائل على حسب المصالح ولهذا قال في الجبر فالجاصل أن المصحح في المذهب أن الختم سنة لكن لا يلزم منه عدم تركه اذا لم يترك منه تنفير القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصاً في زماننا فالتظاهر اختيار الاخف على القوم (قوله وفي المجتبى الخ) عبارته على ما في الجبر والمتأخرون كانوا يفتون في زماننا ثلاث آيات قصاراً وآية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها فان الحسن روى عن الامام أنه ان قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسن هذا في المكتوبة بما ظنك في غيرها اه (قوله وآية وآيتين) أي بقدر ثلاث آيات قصار بدلاً ليل عبارة المجتبى والافلودون ذلك كره تحريماً لما في المنية وشرحهافي بحث صفة الصلاة لوقراً مع الفاتحة آية قصيرة أو آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد كراهة التحريم وان قرأ ثلاثاً قصاراً او كانت الآية او الايتين تعدل ثلاث آيات قصار اخرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستحباب وينبغي أن يكون فيه كراهة تنزيه الخ أي لأن السنة قراءة الفصل فقوله هنالايكره أي لا تحر بما لا تنزيها وان كره في الفرائض تنزيها فافهم هذا وفي التجنيس واختار بعضهم سورة الاخلاص في كل ركعة وبعضهم سورة الفيل أي البداية منها ثم يعيدها وهذا احسن لئلا يشغل قلبه بعدد الركعات قال في الحلية وعلى هذا استقر على ائمة اكثر المساجد في ديارنا أنهم يبدون بقراءة سورة النكاثر في الاولى والاخلاص في الثانية وهكذا الى أن تكون قراءتهم في التاسعة عشر بسورة تبت وفي العشرين بالاخلاص اه زاد في الجبر وليس فيه كراهة في الشفع الاول من الترويجة الاخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة لانه خاص بالفرائض كما هو ظاهر الخلاصة وغيرها اه قلت لكن الاحوط قراءة النصر وتبت في الشفع الاول من الترويجة الاخيرة والمعوذتين في الشفع الثاني منها وبعض ائمة زماننا يقرأ بالامر والاخلاص في الشفع الاول من كل ترويجة وبالكوثر والاخلاص في الشفع الثاني (قوله ويريد الامام الخ) أي بأن يأتي بالدعوات مجز (قوله ويكتفى بالله صل على محمد) زاد في شرح المنية الصغير وعلى آل محمد وكان الشارح اقتصر على الاول أخذ من التعليل لأن الصلاة على الال لا تفرض عند الشافعي رحمه الله تعالى بل تسن عنه في الشهدا الاخير وقيل يجب عنده (قوله هزيمة) بفتح الهاء وسكون الال المجبة وفتح الراء سرعة الكلام والثناء قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز انقطع ح (قوله واستراحة) هي القعدة بعد كل اربع وقدة رأينا مندوبة وبه يعلم أن المراد بالمنكرات مجموع ما ذكره الا أن يراد بها ما يخالف المشروع (قوله وتكره قاعدة) أي تنزيها لما في الحلية وغيرها من أنهم اتفقوا على أنه لا يستحب ذلك بلا عذر لانه خلاف المتوارث عن السلف (قوله حتى قيل الخ) أي قياساً على رواية الحسن عن الامام في سنة الفجر لان كلامه ماسنة مؤكدة والصحيح الفرق بأن سنة الفجر مؤكدة بلا خلاف بخلاف التراويج كافي الحاشية وقد ناعنا عبارتها في بحث سنة الفجر (قوله كما يكره الخ) ظاهراً انها تحريرية لله لا المذكورة وفي الجبر عن الحاشية يكره لا مقتدى أن يقع في التراويج فاذا أراد الامام أن يركع يقوم لان فيه اظهار التسكاس في الصلاة والتشبه بالمشافعين قال تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى ط قال في الحلية وفيه اشعار بأنه اذا لم يكن لكسلاً بل لكبر ونحوه لا يكره وهو كذلك اه (تابيه) قال في التتارخانية وكذا اذا غلبه النوم يكره له ان يصل بل ينصرف حتى يستيقظ (قوله لانه تابع) أي لان جماعتها تبع لجساعة الفرض

فإنها لم تقم إلا بجماعة الفرض فلو أقيمت بجماعة وحدها كانت مخالفة للوارد فيها فلم تكن مشروعة أما لو صليت
بجماعة الفرض وكان رجلا قد صلى الفرض وحده فله أن يصليها مع ذلك الإمام لأن جماعتهم مشروعة فله
الدخول فيها معهم لعدم المحذور هذا ما ظهر في وجهه وبه ظهر أن التعامل المذكور لا يشمل المصلي وحده فظهر
 صحة التفريع بقوله فليصله وحده الخ فافهم (قوله ولولم يصلها الخ) ذكر هذا الفرع والذي قبله في البحر
 عن القضية وكذا في متن الدرر لكن في التتارخانية عن التهمة أنه سئل على "بن أحمد عن صلي الفرض والتراويح
 وحده أو التراويح فقط هل يصلي الوتر مع الإمام فقال لا اه ثم رأيت القهستاني ذكر تصحيح ما ذكره
 المصنف ثم قال لكنه إذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر اه فقوله ولولم يصلها أى وقد صلى الفرض
 معه لكن ينبغي أن يكون قول القهستاني معه احترازاً عن صلاتها منفرداً أو لصلها بجماعة مع غيره ثم صلي
 الوتر معه لا كراهة تأمل (قوله بقى الخ) الذي يظهر أن جماعة الوتر تسع لجماعة التراويح وإن كان الوتر
 نفسه أصلاً في ذاته لأن سنة الجماعة في الوتر اعلمت بالاثنا عشرة للتراويح على أنهم اختلفوا في افضلية
 صلاتها بالجماعة بعد التراويح كما يأتي (قوله أى يكره ذلك) أشار إلى ما قالوا من أن المراد من قول القدوري
 في مختصره لا يجوز الكراهة لا عدم أصل الجواز لكن في الخلاصة عن القدوري أنه لا يكره وأيد في الحلبة
 بما أخرجه للجماعى عن المنصور بن مخزومة قال دفنا يا بكر رضى الله تعالى عنه ليس لافقال عمر رضى الله عنه
 أنى لم أوتر فقام وصغنا وراه فصل في ثلاث ركعات لم يسلم الا فى آخرهن ثم قال ويمكن أن يقال الظاهر أن الجماعة
 فيه غير مستحبة ثم إن كان ذلك أحياناً كما فعل عمر كان مباحاً غير مكروه وإن كان على سبيل المواظبة كان بدعة
 مكروهة لأنه خلاف المتوارث وعليه يحمل ما ذكره القدوري في مختصره وما ذكره في غير مختصره يحمل على
 الاول والله أعلم اه قلت وبؤيده أيضاً ما في البدائع من قوله إن الجماعة في التطوع ليست بسنة الا في قيام
 رمضان اه فإن نفي السنة لا يستلزم الكراهة نعم إن كان مع المواظبة كان بدعة فيكره وفي حاشية البحر
 للغير الملى "علل الكراهة في الضبا والنهاية بأن الوتر نفل من وجه حتى وجبت القراءة في جميعها وتؤدى بغير
 اذن وإقامة والنفل بالجماعة غير مستحب لأنه لم تفعله الصحابة في غير رمضان اه وهو كما صرح في أنها
 كراهة تنزيه تأمل اه (قوله على سبيل التداعى) هو أن يدعو بعضهم بعضاً كما في المغرب وفسره الوائى
 بالكثرة وهو لازم معناه (قوله أربعة بواحد) أما اقتداء واحد بواحد أو اثنين بواحد فلا يكره وثلاثة بواحد
 فيه خلاف بحر عن الكافي وهل يحصل بهذا الاقتداء فضيلة الجماعة ظاهر ما قدمنا من أن الجماعة
 في التطوع ليست بسنة يفيد عدمه تأمل بقى لا يقتدى به واحد أو اثنين ثم جاءت جماعة اقتدوا به قال الرجى
 ينبغي أن تكون المكراهة على المتأخرين اه قلت وهذا كله لو كان الكل متفليحاً أما لو اقتدى متفليون
 بمقتضى فلا كراهة كما ذكره في الباب الا ترى (قوله في صلاة رغب) في حاشية الاشياء للعموى هي التي
 في رجب في أول ليلة الجمعة منه قال ابن الحاج في المدخل وقد حدثت بعد أربعين يوماً من الهجرة وقد صنف
 العلماء كتباً في انكارها وذهبوا وتنفيد فاعلموا ولا يغتر بكثرة الفاعلين لها في كثير من الامصار اه وقدمنا بعض
 الكلام عليها عند قوله واحياء ليلة العيدين (قوله وبراء) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وقد ر) الظاهر
 أن المراد بها ليلة السابع والعشرين من رمضان لما قدمناه عن الزبلى من أن الاخبار تظاهرت عليها (قوله
 الا اذا قال الخ) لأنه لا خروج عنها حينئذ إلا بالجماعة وظاهر كلام الشارح أن النذر من المقتدين دون الإمام
 والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز ثم إن شاء القوى على الضعيف انما يمنع إذا كانت القوة ذاتية
 فلو عرضت بالنذر كما هنا فلا ومن هنا قال في شرح المنية النذر كالنفل ط عن أبي السعود (قوله قلت الخ)
 لم يتقبل عبارة البرازية بتمامها ونصها ولا ينبغي أن يتكاف لالتزام ما لم يكن في الصدر الا قول كل هذا التكلف
 لإقامة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداعى فلو تراءى أمثال هذه الصلوات تاركاً ليعلم الناس
 أنه ليس من الشعار فحسن اه وظاهره أنه بالنذر لم يخرج عن كونه أداء النفل بالجماعة (قوله
 وفي التتارخانية الخ) عبارته انقلعاً عن المحيط وذكر القاضي الإمام أبو على "التسني" فحين صلى العشاء والتراويح
 والوتر في منزله ثم أمم قوماً آخرين في التراويح وفوى الإمامة كره له ذلك ولا يكره للمأمومين ولولم ينو الإمامة
 وشرع في الصلاة فاقتدى الناس به لم يكره لواحد منهما اه قال ط وهل إذا اقتدى حتى فوى سنة الجماعة

مطلب
في كراهة الاقتداء في النفل على
سبيل التداعى وفي صلاة الرغائب

(ولولم يصلها) أى التراويح
(بالإمام) أو صلاها مع غيره له أن
(يصلى الوتر) معه بقى لوتر كما
الكل هل يصلون الوتر بجماعة
فلا راجع (ولا يصلى الوتر ولا
التطوع بجماعة طارح رمضان)
أى يكره ذلك لوعلى سبيل التداعى
بأن يقتدى بأربعة بواحد كما في
الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء
إذا ما منع نهر وفي الاشياء عن
البرازية يكره الاقتداء في صلاة
وغائب وبراءة وقد ر إذا قال
نذرت كذا ركعة بهذا الإمام
جماعة اه قلت وتمة عبارة
البرازية من الإمامة ولا ينبغي
أن يتكاف كل هذا التكلف لأم
مكروه وفي التتارخانية لولم ينو
الإمامة لا كراهة على الإمام فليحفظ

البعدي بشافعي - يصلي الظهر بعد ما يكره نظر الاعتقاد الحنفي - لأنها نقل عنده على المعتدل ولا يكره نظر الاعتقاد
الامام حنبل ١٥ ويظهر في الأول لأن الأريج أن العبرة لا اعتقاد المقتدي وهذه الصلاة في اعتقاده مكروهة
(قوله تعجيبان) رجع الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان أو ترجم ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع
في التراويح فالوتر كالترايح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر يجوز وفي شرح المنية والعجيب أن الجماعة
فيها أفضل الآن سنينها ليست كسنة جماعة التراويح ١٥ قال الخليل الرمي - وهذا الذي عليه عامة الناس
اليوم ١٥ وقواء الحنفي أيضا بأنه مقتضى ما مر من أن كل ما شرع بجماعة فالمسجد أفضل فيه

* (باب ادراك الفريضة) *

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل وكله مسائل الجامع يجوز وفج ومعرّاج
أقول وهو في الحقيقة تنبيه لباب الامامة ولذا ذكره صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل عقبه وترجمه
بفصل ادراك الجماعة وفضيلتها (قوله خرج النافلة الخ) أي خرج بالفريضة النافلة والنذر وكذا بالاداء
لأن الاداء كما سذكره في الباب الاثنى فعل الواجب في وقته فالنفل والنذر لا وقت لهما والقضاء فعله خارج وقته
قال ح فتقوله فيمسا في الشارع في نفل لا يقطع مطلقا نصريح بالفريضة (قوله والقضاء) يعني اذا شرع
في صلاة قضاء ثم شرع الامام في الاداء فانه لا يقطع وانما جلّنا على هذا لأنه اذا شرع في قضاء فرض فأقيمت
الجماعة في ذلك الفرض بعينه يقطع كما ذكره في البحر بجنا وحزم به في امداد الفتاح ١٥ ح أقول وحزم به
المقدس أي أيضا وأما ما نقله عن البحر فلم أره فيه والذي رأيته فيه معزنا للخاصة لو شرع في قضاء الفوائت ثم أقمت
لا يقطع كالنفل والمنذورة كالفاضة ١٥ (تنبيه) لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء الفائتة فان كان
صاحب ترتب قضي وان لم يكن فهل يقضي ليكون الاداء على حسب ما وجب ويخرج من خلاف مالك
فان الترتيب لا يسقط عنده بالاعذار المذكورة عندنا لم يقتدي لاسرار فضيلة الجماعة مع جواز تأخير القضاء
وامكن تلافيه قال الخليل الرمي - لم أره ثم نقل عن الشافعية اختلاف الترجيع فيه واستظهر الثاني قلت ووجهه
ظاهر لأن الجماعة واجبة عندنا وفي حكم الواجب ولذا يترك لأجله سنة الفجر التي قيل عندنا بوجوبها
ومراعاة خلاف الامام مالك مستحبة فلا ينبغي تفويت الواجب لأجل المستحب (قوله أي شرع في
الفريضة) بالبناء للجهول وفي الفريضة نائب الفاعل أي شرع فيها الامام وقد مر في باب الامامة أن الاقتداء
بالفاسق والاعمي ونحوهما أولى من الاتفراد وكذلك بالخالف الذي يراعى في الشروط والاركن وعليه
فقطع ويقتدي به لأن العلة تحصيل فضيلة الجماعة فثبت حصلت بلا كراهة بأن لم يوجد من هو أولى منهم كان
القطع والاقتداء أولى وقد مرنا اختلاف المتأخرين فيما لو تعددت الجماعات وسقط جماعة الشافعية فعضهم
على أن الصلاة مع أول جماعة أفضل وبعضهم على أن انتظار الاقتداء بالموافق أفضل بناء على كراهة الاقتداء
بالمخالف لعدم مراعاته في الواجبات والسنن وان راعى في الفروض واستظهرنا هناك عدم كراهة الاقتداء به
ما لم يعلم منه مفسد اكتمال اليه الخليل الرمي - وأنه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا
عن الجماعة للعلم بأنه يريد جماعة أكل من هذه الجماعة فعمل هذا الشرع في سنة الظهر تنهاأر باحتي على قول
الكمال الاثنى بقى لو كان مقتديا بمن يكره الاقتداء به ثم شرع من لا كراهة فيه هل يقطع ويقتدي به استظهر ط
أن الاول لو فاسقا لا يقطع ولو مخالفا وشك في مراعاته يقطع أقول والظاهر العكس لأن الثاني كراهته تنزيهية
كالاعمي والاعراب بخلاف الفاسق فانه استظهر في شرح المنية أنها تحريمية لقولهم ان في تقديمه للامامة
تعظيم وقد وجب علينا اهات به بل عند مالك ورواية عن أحمد لا تصح الصلاة خلفه (قوله لا اقامة المؤذن الخ)
مر فروع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاه فكأنه قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة
في مصلاه لا اقامة المؤذن الخ ح أي فلا يقطع اذا اقام المؤذن وان لم يقيد الركعة بالصلاة بل بتما ركعتين
كما في غاية البيان وغيره وكذا لو اقيمت في المسجد وهو في البيت وفي مسجد آخر لا يقطع مطلقا بغير أي سواء
قيد الركعة بسجدة أو لا وان كان فيه اسرار ثواب الجماعة لانه لا يوجد مخالفة الجماعة عيانا معراج أي بخلاف
ما اذا كانا في مسجد واحد فان في عدم قطعها مخالفة الجماعة عيانا وفيه إشارة الى دفع ما ورد من أنهم
سرحوا بطلب الجماعة في مسجد آخر ان فاته فيما هو فيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد بمسجده وان القطع

(وفيه) أي رمضان (يصلي الوتر
وقيامه بها) وهل الأفضل في الوتر
الجماعة أم المنزل تعجيبان لكن نقل
شارح الوهابية ما يقتضي أن
المذهب الثاني وأقره المصنف
وغیره

* (باب ادراك الفريضة) *

(شرع فيما اداء) خروج النافلة
والمنذورة والقضاء فانه لا يقطعها
(مفردا ثم اقيمت) أي شرع في
الفريضة في مصلاه لا اقامة
المؤذن ولا الشروع في مكان وهو
في غيره

للاكمال كمال فلا يظهر الفرق ويبان الدفع أن الجماعة وإن كانت مطلوبة واجبة لكن عارض وجوبها حرمه
القطع فسقط الوجوب وترجى القطع للكمال إذا كان في عدم القطع مخالفة للجماعة عيانا لأن هذه المخالفة
منهية أيضا فصار القطع أولى لذلك أما إذا لم توجد المخالفة المذكورة يبقى الوجوب ساقطا بحرمه القطع لترجى
الحاظ على المبيع وعدم ما يرجح جانب المبيع هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله يقطعها) قال في المنع جازنقض الصلاة
منفردا لحرار الجماعة اه وظاهر التعديل الاستحباب وليس المراد بالجواز مستوى الطرفين وقد يقال
أن حرار الجماعة واجب على عدل الأقوال فيتعفى وجوب القطع وقد يقال أنه عارضه الشروع في العمل ط
(قوله كمالا نذرت الخ) أي هربت وأشار بذلك هذه المسائل هنا وان تقدمت في مكروهات الصلاة قبيل قوله وكره
استقبال القبلة إلى ما قالوا من أنه إذا جازا لقطع فيها لطعام الدنيا ثم للأعادة من غير زيادة إحسان فجوازه
تحصيله على وجهه أكل أولى لأن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس وفي رواية بسبع وعشرين درجة
(قوله وخاف ضياع درهم من ماله) قال في الظهيرية لم يفصل في الكتاب بين المال القليل والكثير وعامة المشايخ
قدروه بدرهم قال شمس الأئمة السرخسي "هذا حسن لو لا ما ذكر في كتاب الحوالة والكفالة لأن الطالب حبس
غيره بالدين فافقوه فإذا جاز حبس المسلم بالدين فجواز قطع الصلاة مع تمكنه من قضائها أولى والصحيح أنه لا فصل
بين ماله وماله غيره اه (قوله لا مكان قضائه) هذا التعديل يفيد جواز قطع الفرض للجماعة ح عن الامداد
قلت عارضه أن الفرض أقوى منها بخلاف النفل ط (قوله ويجب) أي يفترض (قوله لا يجب) ظاهره
الحرمه سواء علم أنه في الصلاة أولا ط (قوله إلا أن يستغث به) أي يطلب منه الغوث والاعانة وظاهره ولو
في أمر غير مهلك واستغاثه غير الأبوين كذلك ط والحاصل أن المصلي متى سمع أحدا يستغث وإن لم يقصد
بالنداء أو كان اجنبيا وإن لم يعلم ما حاله به أو علم وكان له قدرة على اغاثته وتخلصه وجب عليه اغاثته وقطع
الصلاة فرضا كانت أو غيره (قوله يجب) عبارة التجنيس عن الطحاوي لا بأس أن لا يجب قال ح وهي
تقتضي أن الإجابة أفضل تأمل اه قلت ومقتضاء أن اجابته خارج الصلاة واجبة أيضا بالاولى والظاهر أن محله
إذا تأذى منه بترك الإجابة لكونه عقوقا تأمل هذا وذكر الرجتي "مامعناه أنه لما كان بين الوالدين واجبا وكان
مظنة أن يتوهم أنه إذا ناداه أحدهما يكون عليه بأس في عدم اجابته دفع ذلك بقوله لا بأس ترجيح الأمر الله
تعالى بعدم قطع العبادة لأن نداءه له مع علمه بأنه في الصلاة معصية ولا طاعة مخلوق في معصية الخالق فلا يجوز
اجابته بخلاف ما إذا لم يعلم أنه في الصلاة فإنه يجيبه لما علم في قصة جريج الراهب ودعاؤه عليه وماله من العناية
لعدم اجابته لها فليس كلمة لا بأس هنا بخلاف الأولى لأن ذلك غير مطرد فيما لم يأت به في معنى يجب والظاهر أن
هذا منه (تسمية) نقل عن خط صاحب البحر على هامشه أن القطع يكون حراما ومباحا ومستحبا وواجبا والحرام
غير عذر والمباح إذا خاف فوت مال والمسحب القطع للكمال والواجب لاحياء نفس (قوله هو الأصح) وقيل
يقعد ويسلم لكن ذكر ط أن الظاهر أنه لا خلاف هنا وانما ذكر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة ولم يقعد بها
بسجدة اه وحينئذ فالأولى إرجاع التصحيح إلى قوله بتسليمة واحدة لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان وانما
قال لكن يسلم تسليمة واحدة وبه صرح في شروح الجامع الصغير وإن شاء كبر قائما قال نغرا الاسلام وهذا أصح
فإذا كبر قائما ينوي الشروع في صلاة الامام تنقطع الأولى في ضمن شروعه في صلاة الامام ثم هو مخير في رفع
اليدين كذا قاله الامام حميد الدين الضرير في شرحه اه (قوله وهذا ان لم يقعد الخ) حاصل هذه المسئلة
شرع في فرض فأقيم قبل أن يسجد للاولى قطع واقتدى فان سجد لها فان في رابعي "أتم" شفعا واقتدى مالم يسجد
للتالثة فان سجد "أتم" واقتدى مستفلا إلى العصر وإن في غير رابعي "قطع" واقتدى مالم يسجد للتالثة فان سجد
لها "أتم" ولم يقعد اه ح (قوله أو قعدا) عطف على لم يقعد أي وان قعدا بسجدة في غير رابعة كالقبر والمغرب
فانه يقطع ويقعد أيضا لم يقعد الثانية بسجدة فان قعدا "أتم" ولا يقعد لكرامة النفل بعد الفجر والثلاث في
المغرب وفي جعلها أربع مخالفة لأمم فان اقتدى اتما أربع لانه أحوط لكرامة النفل بالثلاث تحريما ومخالفة
الامام مشروعة في الجملة كالمسبوق فيما يقضي والمقتدى بمسافر ونماه في البحر (قوله أو قعدا الخ) أي أو قعد
الركعة الأولى بسجدة في الرابعة فانه أيضا يقعد ولكن بعد أن يضم إليها ركعة صيانة لركعة المؤذنة عن
البطلان كما صرحوا به قال في البحر وهو صريح في أن صلاة ركعة فقط باطلة لا أنها صحيحة مكروهة كما لو هم

(يقعدا) لعذر حرار الجماعة كالأول
فذاذاته أو فارقدها أو خاف
ضياع درهم من ماله أو كان في
النفل مخي "بجنازة وخاف فوتها
قطعها لا مكان قضائه ويجب القطع
لنحو الجنازة غريق أو حريق ولو
دعاء أحد أبويه في الفرض
لا يجيبه إلا أن يستغث به وفي
النفل أن علم أنه في الصلاة فدعاء
لا يجيبه إلا أن يجابه (فأما) لأن
العمود مشروط للتحلل وهذا قطع
للتحلل ويكتفى (بتسليمة واحدة)
هو الأصح غاية (ويقعد)
بالامام وهذا (ان لم يقعد
الركعة الأولى بسجدة أو قعدا)
بها (في غير رابعة أو قعدا) لكن
(ضم إليها) ركعة (أخرى) وجوبا
ثم يأتى حرارا للنفل والجماعة

مطلب
قطع الصلاة يكون حراما ومباحا
ومستحبا وواجبا

مطلب
صلاة ركعة واحدة باطلة لا صحيحة
مكروهة

بعض حنفية العصر ١٠ وفي النهر أن يملأ هذا التوهم غنى عن البيان (قوله وان صلى ثلاثا منها) أي بأن قيد
 المسألة بسجدة فقال في البحر قيد بالثلاث لأنه لو كان في الثالثة ولم يقيد بسجدة فإنه يقطعها لأنه يحمل - الرافض
 ويختار أن شاء ما وجد وسلم وان شاء كبر فاعلم أي سوى الدخول في صلاة الامام كذا في الهداية وفي المحيط الاصح
 أنه يقطع فاعلم بتسليمه واحدة لأن المقعد مشروط التحلل وهذا قطع وليس يحتمل فان التحلل عن الظهر لا يكون
 على رأس الركعتين ويكفيه تسليمة واحدة للقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معزيا الى نحر الاسلام ١١
 (قوله أتم) أي وجوبا لوقوعه واقتدى كان أتما - رمى وفي القهستاني وفيه إشارة الى أنه لا يشتغل بجملته
 مثل أن لا يقع على الرابعة ويصير هاسا كما في المحيط ومثل أن يصلي الرابعة فاعاد التسليم فلا لأن الاتمام
 فرض كما في المنية ١٢ (قوله ثم اقتدى مستغفلا) أي ان شاء وهو أفضل امداد وأورد أن التسفل بجماعة
 مكروه خارج رمضان وأوجب نعم اذا كان الامام والقوم متطوعين أما اذا أدى الامام الفرض والقوم النفل
 فلا لقوله عليه الصلاة والسلام للرجلين اذا صليتا في رحالكما ثم أتيتا صلاة قوم فصليا معهم واجعلوا صلواتكما
 معهم سجدة أي نافلة كذا في الكافي بحر (قوله ويدرك بذلك فضيلة الجماعة) الظاهر أن المراد أنه يحصل بذلك
 الاقتداء فضيلة الجماعة التي هي المضاعفة بخمسين أو سبع وعشرين درجة كما لو كان صلى الفريضة متديبا
 لأن هذه جماعة مشروعة أيضا لا استدر المافات ولثلاثا يصير مختلفا للجماعة ولكن الظاهر أن هذه
 المضاعفة مضاعفة ثواب النفل لا الفرض فليراجع (قوله حاروي) أي حاروي القدسي - كافي البحر لا حاروي
 الحصري - ولا حاروي الزاهد - (قوله مطلقا) أي سواء قيد الأولى بسجدة أولا (قوله خلافا لما رجه
 الكمال) حيث قال وقيل يقطع على رأس الركعتين وهو الراجح لأنه يمكن من قضائها بعد الفرض ولا إبطال
 في التسليم على الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلا سبب ١٣ أقول وظاهر
 الهداية اختياره وعليه من في الملتقى ونورا لايضاح والمواهب وجمعة الدرر والفيض وعزاه في الشربلية
 الى البرهان وذكر في الفتح أنه حكى عن السفدي أنه رجع اليه لما رآه في النوادر عن أبي حنيفة وأنه مال اليه
 السرخسي - والبهائي - وفي البرازية أنه رجع اليه القاضي النسفي - وظاهر كلام المقدسي - المثل اليه ونقل
 في الحلية كلام شيخه الكمال ثم قال وهو كما قال هذا وما رجه المصنف صرح بتعجيبه الموالجى - وصاحب المبتغى
 والمحيط ثم الشمني - وفي جمعة الشربلية وعليه القسوي قال في البحر والظاهر ما صححه المشايخ لأنه لا شك
 أن في التسليم على الركعتين إبطال وصف السنية لالا كمالها وتقدم أنه لا يجوز ويشهد لهم اثبات أحكام الصلاة
 الواحدة للاربع من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني الى غير ذلك كما تقدم ١٤ وأقره في النهر أقول
 لكن تقدم في باب النوافل أنه يقضى ركعتين لو نوى أربعاً وأفسده وأنه ظاهر الرواية عن أصحابنا وعليه المتون
 وأنه صحيح في الخلاصة رجوع أبي يوسف اليه وصريح في البحر أنه يشعل السنة المؤكدة كسنة الظهر حتى
 لو قطعها قضى ركعتين في ظاهر الرواية وأن من المشايخ من اختار قول أبي يوسف في السن المؤكدة واختاره
 ابن الفضل وصححه في النصاب وقد منها أنه أن ظاهر الهداية وغيرهات جميع نفاها الرواية فبحث كانت المتون
 على ظاهر الرواية من أنه لا يلزمه بالشروع في السن الا ركعتان لم تكن في حكم صلاة واحدة من كل وجه ولم يكن
 في التسليم على الركعتين إبطالا لتمامها وإبطال وصف السنية لما هو أقوى منه مع إمكان تداركها بالقضاء بعد
 الفرض لا محذور فيه فتدبر ثم اعلم أن هذا كله حيث لم يتم الى الثالثة أما ان قام اليها وقيد بها بسجدة ففي رواية
 النوادر يضيف اليها الرابعة ويسلم وان لم يقيد بها بسجدة قال في الخاتمة لم يذكر في النوادر واختلف المشايخ فيه
 قبل تمهاتها أربعاً ويحذف القراءة وقبل يعود الى القعدة ويسلم وهذا شبه ١٥ قال في شرح المنية والوجه أن تمهاتها
 لأنهم إن كانت صلاة واحدة فظاهر وإن كانت كغيرها من النوافل كل شفع صلاة فالقيام الى الثالثة كالصلاة
 المستبعدة وإذا كان أول ما تحترم يتم شفعاً كذا هنا ١٦ (قوله وكراهة التبري) وهو ما في ابن ماجه
 من ادراك الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق وأخرج الجماعة الا البخاري
 عن أبي الشفاء قال كنا مع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل حين اذن المؤذن للعصر قال ابو هريرة أما هذه افقد
 عصي ابا القاسم والموقوف في مثله كالمرفوع بحر (قوله من حجت بعد اذن فيه) أطلقه فحمل ما اذا أذن
 وهو فيه اودخل بعد الاذان كما في البحر والنهر (قوله والمراد) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر

(وان صلى ثلاثا منها) أي الرابعة

(أتم) منفردا (ثم اقتدى) بالامام

(مستغفلا ويدرك) بذلك (فضيلة

الجماعة) حاروي (الافى العصر)

فلا يقتدى لكراهة النفل بعده

(والشارع في نفل لا يقطع مطلقا)

وبتم ركعتين (وكذا سنة الظهر

وسنة الجمعة اذا أقيمت او خطب

الامام) تنهها أربعة (على القول

الراجح) لأنها صلاة واحدة وليس

القطع لإبطال خلافا

لمارجه الكمال (وكراهة تحريما

لتنهى خروج من لم يصل من

مسجد اذن فيه) جرى على الغالب

والمراد دخول الوقت اذن فيه أولا

قوله ابطالا لها كذا بطله ولعل

صوابه ابطال بالرفع كالايجزى ١١

معصية

مطلب

في كراهة الخروج من المسجد بعد

الاذان

أن مرادهم من الأذان فيه هو دخول الوقت وهو دخوله سواء أذن فيه أو في غيره كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء أخرج أو مكث بالصلاة كما شاهدته من بعض الفسقة حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصبح مثلاً فخرج ثم رجع وصلى معهم ينبغي أن لا يكره ولم أركه منقولاً اهـ
 وجرم بذلك كله في التردد لالة كلامهم عليه (قوله الألمان ينظم به أمر جماعة أخرى) بأن كان أماً أو مؤذناً تفرق الناس بغيبته لأنه ترادف صورة تكميل معنى والعبرة بالله تعالى بغير وظاهر الإطلاق أن له الخروج ولو عند الشروع في الإقامة وبه صرح في متن الدرر والقهستاني وشرح الوفاية (قوله) وكان الخروج لمسجد حبه الخ) أي وإن لم يكن أماً أو مؤذناً كما في النهاية قال في البحر ولا ينبغي ما فيه إذ خروجه مكره تحريماً والصلاة في مسجد حبه مندوبة فلا يرتكب المكره لأجل المندوب ولا دليل يدل عليه اهـ قلت لكن تنه عبارة النهاية هكذا الآن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حبه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس أيضاً لأنه صار من أهله والأفضل أن لا يخرج لأنه بينهم اهـ ومثله في المعراج قاتل وقيد بقوله ولم يصلوا فيه تبعاً لما في شروح الهداية لأنه لو صلوا في مسجد حبه لا يخرج لأنه صار من أهل هذا المسجد بالدخول نهاية (قوله) والاستاذة الخ) معطوف على حبه أي أو مسجد استاذة قال في المعراج ثم للمدة فيه جماعة مسجد استاذة لأجل درسه أو لسماع الأخبار أو لسماع مجلس العساة أفضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين اهـ ومثله في النهاية وظاهره أنه إنما يخرج إذا خشي فوات الدرس أو بهضه والأفلا وأنه لا يتوقف على أن يكون الدرس مما يجب تعمله عليه وفي حاشية أبي السعود أن ما أورده في البحر في مسجد الحبي وارد هنا (قوله) والحاجة الخ) بحث لصاحب التبرأ خذ من الحديث المأثور (قوله) بل تركه للجماعة) يعني أن نفي الكراهة المفهوم من الاستثناء ليس من كل وجه بل المراد نفي كراهة الخروج من حيث ذاته وأما من حيث سببه وهو كونه قد صلى تلك الصلاة وحده فانه مكره بمعنى أنه لو صلى وحده ليخرج بكره له ذلك لأن ترك الجماعة مكره لأنها واجبة أو سنة مؤكدة قريبة منه (تنبيه) يعلم من هنا ومن قوله وإن صلى ثلاثاً مناساته ثم أقدمي متفلاً أن من صلى منفرداً لا يؤمر بالاعادة جماعة مع أنهم قالوا كل صلاة أدت مع كراهة التحريم يجب أعادتها وزاد ابن الهمام وغيره ومع كراهة التنزيه تسحب الاعادة ولا شك في كراهة ترك الجماعة على القول بسنيتها أو وجوبها لوجود الأثم على القولين إلا أن يجب بحمل ما هنا على ما ذكرناه من خلاف ما يتبادر من كلامهم وقد مناهم الكلام على ذلك في واجبات الصلاة ولم يظهر لي جواب شاف فليست أتم (قوله) الاستاذة الشروع في الإقامة الخ) ظاهراً الكراهة ولو كان مقيم جماعة أخرى لأن في خروجه تهمة قال الشيخ إسماعيل وهو المذكور في كثير من الفتاوى والتهمة هنا نشأت من صلاته منفرداً فإذا خرج يؤيدها بخلاف ما مر من الدرر وشرح الوفاية فهما مستلثان فما تقدم فيما إذا كان مقيم جماعة أخرى وخروج عند الإقامة ولم يكن صلى وهنا فيما إذا كان صلى وقد اشتبه ذلك على بعض الشراح والمراد بمقيم الجماعة من ينظم به أمرها نحو المؤذن والامام كما مر والمراد به هنا المؤذن لأن الامام لو صلى منفرداً لا يمكن أن يقيم جماعة أخرى فانهم (قوله) لمامر) أي من قوله أحرار النفل والجماعة ح (قوله) وإن أقيمت) بيان للإطلاق والحاصل أنه لا يكره الخروج بعد الأذان لمن كان صلى وحده في جميع الصلوات الأفي الظهر والعشاء فانه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة فقط لا قبله (تنبيه) المراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة كما في الهداية لا بمعنى الشروع في الصلاة كما مر (قوله) البتراء) تصغير البتراء وهي الركعة الواحدة التي لا ثمانية لها والثلاث تستلزمها لكن إن كانت واحدة فقط فهي باطلة كما مر عن البحر وإن كانت ثلاثاً بأن سلم مع الامام فقبل لا يلزمه شيء وقبل فسدت فيقضي أربعاً كما لو نذر ثلاثاً كما في البحر وقد منع عنه أنه لو أقدمي فيها فلا حوط أن يتبها أربعاً وإن كان فيه مخالفة الامام (قوله) أشد) أي من التفضل بعد الفجر والعصر ومن البتراء لقول المحيط لأن مخالفة الجماعة وزر عظيم قلت لكن صرح في محتمارات النوازل بأن الخروج أولى لأن هذه المخالفة أقل كراهة تأمل (قوله) قلت الخ) وارد على قوله وفي المغرب أحد المخطوطين وعلى قوله أشد فانه يقتضي بفهمه أن الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهي التحريمية لكن قال ح ما في القهستاني من رد ودلان صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان بأنها بدعة وتفاضي خان في شرح الجامع الصغير بأنها حرام قال في البحر والظاهر ما في الهداية لأن المشايخ يستدلون

(الألمان ينظم به أمر جماعة أخرى) أو كان الخروج لمسجد حبه ولم يصلوا فيه والاستاذة لدروسه أو لسماع الوعظ والحاجة ومن عزمه أن يعود نهر (و) الألمان صلى الظهر والعشاء) وحده (مرة) فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة (الاستاذة) الشروع في الإقامة) فيكره لخالفته الجماعة بالأعذر بل يقتدى متفلاً للمامر (و) الألمان صلى الفجر والعصر والمغرب مرة) فيخرج مطلقاً (وإن أقيمت) لكراهة النفل بعد الأولين وفي المغرب أحد المخطوطين البتراء أو مخالفة الامام بالإتمام وفي التبرأ ينبغي أن يجب خروجه لأن كراهة مكته بلا صلاة أشد قلت أفاد القهستاني أن كراهة التفضل بالثلاث تنبيهية

يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن التبرأ وهو من قبيل ظني الثبوت قطعي الدلالة فيفيد كراهة التحريم على اصولنا (قوله وفي المختارات الخ) من كلام القهستاني "أني قصدته تأييد ما ادعاه من كون الكراهة تنزيهية الذي هو معنى الاساءة اه ح قلت لكن قد منافي سنن الصلاة بخلاف في أن الاساءة دون الكراهة أو أخذش ووفقنا بينهما بأنها دون التحريمية وألحس من التنزيهية (قوله وإذا خاف الخ) علم منه ما إذا غلب على ظنه بالأولى نهر وإذا تركت لخوف فوت الجماعة فأولى أن تترك لخوف خروج الوقت ط عن أبي السعدي (قوله تركها) أي لا يشرع فيها وليس المراد بقطعها المسار في الشارع في الذل لا بقطعه مطلقا في النهر هنا من قوله ولو قيد الثانية منها بالسجدة غير صحيح كإني عليه الشيخ اسماعيل (قوله لتكون الجماعة أكل) لأنها أفضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتا التجر ضعفا واحدا منها لأنها أضعاف الفرض والوعيد على الترك للجماعة ألزم منه على ركعتي الفجر وتعامه في الفتح والبحر (قوله بأن رجاء ادراك الركعة) تحويل العبارة المتى والافاقية ادر منها القول الثاني (قوله وقيل التشهد) أي إذا رجاء ادراك الامام في التشهد لا بتركها بل بصلبها وان علم أنه تفوته الركعتان معه (قوله تعالى البحر) فيه أن صاحب البحر ذكر أن كلام الكثر يشتمل التشهد ثم ذكر أن ظاهر الجامع الصغير أنه لو رجاء ادراك التشهد فقط يترك السنة ونقل عن الخلاصة أنه ظاهر المذهب وأنه رجع في البدائع ونقل عن الكافي والمحيط أنه يأتي بها عندهما خلافا لمحمد فليس فيه سوى حكاية القولين بل ذكر قبل ذلك ما يدل على اختياره لظاهر الرواية حيث قال وان لم يكن بأن خشي فوت الركعتين أحرأ أحقهما وهو الجماعة (قوله لكن ضعفه في النهر) حيث قال أنه يخرج على رأي ضعيف اه قلت لكن قراه في فتح القدر بما سيأتي من أن من ادرك ركعة من الظهر مشلا فقد أدرك فضل الجماعة وأحرز ثوابها كإني عليه محمد وفا الصاحبية وكذلك لو أدرك التشهد يكون مدركا لفضلها على قولهم قال وهذا يعكر على ما قيل أنه لو رجاء ادراك التشهد لا يأتي بسنة الفجر على قول محمد والحق خلافه لنص محمد على ما ساقفه اه أي لأن المداد هنا على ادراك فضل الجماعة وقد اتفقوا على ادراكه بادرالك التشهد فيأتي بالسنة اتفقا كما أوضحه في الشربلالية أيضا وأقره في شرح المنية وشرح نظم الكثر وحاشية الدرر لنوح اقتدى وشرحها الشيخ اسماعيل وشيخه في القهستاني وحرم به الشارع في مواقيت الصلاة (قوله عند باب المسجد) أي خارج المسجد كما سرح به القهستاني وقال في العناية لأنه لو صلاها في المسجد كان متفلا فيه عند اشتغال الامام بالفريضة وهو مكروه فان لم يكن على باب المسجد موضع للصلاة يصلحها في المسجد خلف سارية من سوارى المسجد وأشد كراهة أن يصلحها بمخاطب الصف لمخالف الجماعة والذي يلي ذلك خلف الصف من غير حائل اه ومنه في النهاية والمعراج (قوله والتركها) قال في الفتح وعلى هذا أي على كراهة صلاحها في المسجد ينبغي أن لا يصلح فيها إذا لم يكن عند بابها مكان لأن ترك المكروه مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة تتفاوت فان كان الامام في الصبي فصلاته أياها في السنوى أخف من صلاحها في الصبي وعكسه وأشد ما يكون كراهة أن يصلحها بمخاطب الصف كما يفعله كثير من الجهلة اه والحاصل أن السنة في سنة الفجر أن يأتي بها في بيته والا فان كان عند باب المسجد مكان صلاها فيه والاصلاها في السنوى أو الصبي أن كان للمسجد موضعان والاختلاف الصفوف عند سارية لكن فيما إذا كان المسجد موضعان والامام في أحدهما ذكر في المحيط أنه قيل لا يكره لعدم مخالفة القوم وقيل يكره لأنه ما كان واحدا قال فاذا اختلف المشايخ فيه فالأفضل أن لا يفعل قال في النهر وفيه افادة أنها تنزيهية اه لكن في الحلية قلت وعدم الكراهة أوجه للأثر التي ذكرناها اه ثم هذا كله إذا كان الامام في الصلاة أما قبل الشروع فيأتي بها في أي موضع شاء كافي شرح المنية قال الزياي وأما بقية السنن ان امكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الامام أتى بها خارج المسجد ثم اقتدى وان خاف فوت ركعة اقتدى (قوله ثم ما قيل الخ) قال في الفتح وما عن الفقيه اسماعيل الزاهد أنه ينبغي أن يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الامام السرخصي بأن ما وجب بالشرع ليس أقوى مما وجب بالنذر ونص محمد أن المذود لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وأيضا مشروع في العبادة بقصد الافساد فان قيل لا يؤدى بها مرة أخرى قلنا بطل العمل منه ودره المفسدة مقدم على جلب المصلحة اه وقوله ثم يكبر للفريضة أي ينوي السنة أولا ويكبر ثم ينوي الفريضة بقلبه ويكبر بلسانه فيصير منفصلا

مطلب
هل الاساءة دون الكراهة أو ألحس

وفي المختارات لو اقتدى فيه لاساءه
(وإذا خاف فوت) ركعتي الفجر
لاشتغاله بسنتها تركها
لكون الجماعة أكل (والا)
بأن رجاء ادراك ركعة في ظاهر
المذهب وقيل التشهد واعتمده
المصنف والشربلالية تعالى البحر
لكن ضعفه في النهر (لا) يتركها
بل يصلحها عند باب المسجد ان وجد
مكانا والتركها لأن ترك المكروه
مقدم على فعل السنة ثم ما قيل
يشرع فيها ثم يكبر للفريضة أو ثم
يقطعها ويقضيها مردود بان دره
المفسدة مقدم على جلب المصلحة

عنها إلى الغرض وفي هذا إبطال لما ضاعنا فالتظاهر أنه منى أيضا فلا يظهر قول العلامة المقدسي أنه لو فعل
 كذلك ثم قضاها بعد ارتفاع الشمس لا يردني بما ذكره أنا فتأمل ثم رأيت ما ذكرته في شرح المنية فالتوازي لا يدل
 عليه قول المكي في باب ما يفسد الصلاة واقتراح العصر أو التطوع بعد ركعة الظهر فانه صريح بأن الظهر يفسد
 بالتشروع في غيره اهـ (تنبه) قال في القضية لو خاف أنه لو صلى سنة الفجر بوجهها فتوته بالجماعة ولو اقتصر
 فيها بالافتحة وتسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله أن يقتصر عليها لأن ترك السنة جائز لا دلاله بالجماعة
 فسنه السنة أولى وعن القاضي الزنجري لو خاف أن تنوته الركعتان يصلي السنة ويترك الشاء والتعوذ وسنة
 القراءة ويقتصر على آية واحدة ليكون جمعا بينهما وكذا في سنة الظهر اهـ وفيها أيضا صلى سنة الفجر وفاته
 الفجر لا بعد السنة إذا قضى الفجر اهـ (قوله ولا يقضيها إلا طريق التبعية الخ) أي لا يقضي سنة الفجر
 إلا إذا قامت مع الفجر فيقضيهما معا لقضائه لوقبل الزوال وأما إذا قامت وحدها فلا تقضي قبل طلوع الشمس
 بالاجتماع لكرهه التفرقة بعد الصبح وأما بعد طلوع الشمس فكذلك عندهما وقال محمد أحب إلى أن يقضيها
 إلى الزوال كما في المدرر قبل هذا قريب من الاتفاق لأن قوله أحب إلى دليل على أنه لو لم يفعل لولم عليه وقال
 لا يقضي وإن قضى فلا بأس به كذا في الخبازية ومنهم من حقق الخلاف وقال الخلاف في أنه لو قضى كان نفلا
 مبتدأ أو سنة كذا في العناية يعني نفلا عندهما سنة عنده كما ذكره في الكافي إسماعيل (قوله قضاء فرضها)
 شغلني بالتبعية وإشارته بتقدير المضاف إلى أن التبعية في القضاء فقط فليس المراد أنها تقضي بعده تبعاً له بل تقضي
 قبله تبعاً لقضائه (قوله لا بعده في الصحيح) وقيل تقضي بعد الزوال تبعاً ولا تقضي مقصودة أجمعاً كما في الكافي
 إسماعيل (قوله لو رددنا الخبر) وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفرض عند أدلة التعريس بعد
 ارتفاع الشمس كما رواه مسلم في حديث طويل والتعريس نزول المسافر آخر الليل كما ذكره في المغرب إسماعيل
 (قوله في الوقت الممهل) هو ما ليس وقت فريضة وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال وليس عندنا وقت ممهل
 سواء على الصحيح وقيل مثله ما بين بلوغ الظل مثله إلى الثلثين (قوله بخلاف القياس) متعلق بورودها وقضائها
 فافهم وذلك لأن القضاء مختص بالواجب لانه كما سيذكره في الباب الآتي فعل الواجب بعده وقته فلا يقضي
 غيره إلا بسمي وهو قد دل على قضاء سنة الفجر فقلنا به وكذا ما روى عن عائشة في سنة الظهر كما يأتي ولذا نقول
 لا تقضي سنة الظهر بعد الوقت فيبقى ما وراء ذلك على العدم كما في الفتح (قوله وكذا الجمعة) أي حكم الأربع
 قبل الجمعة كالأربع قبل الظهر كما لا يخفى بغير وظاهره أنه لم يره في الجهر من قولنا لا يصح وقد ذكره القهستاني
 لكن لم يعزه إلى أحد وذكر السراج الحنفى أن هذا مقتضى ما في المتن وغيرها لكن قال في روضة العلماء أنها
 تسقط لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا خرج الإمام فلا صلاة إلا المكتوبة اهـ رمي أقول وفي هذا
 الاستدلال نظر لانه إنما يدل على أنها لا تصلي بعد خروجه لاعلى أنها تسقط بالكسبة ولا تقضي بعد الفراغ من
 المكتوبة والالزام أن لا تقضي سنة الظهر أيضاً فانه ورد في حديث مسلم وغيره إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا
 المكتوبة نعم قد يستدل للفرق بينهما بشئ آخر وهو أن القياس في السنن عدم القضاء كما مر وقد استدل القاضي خان
 لقضاء سنة الظهر بما عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قامته الأربع قبل
 الظهر قضاها بعد فيكون قضاؤها ثابت بالحديث على خلاف القياس كما في سنة الفجر كما صرح به في الفتح
 فالقول بقضاء سنة الجمعة يحتاج إلى دليل خاص وعليه نصيص المتن على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة
 ليست كذلك فتأمل (قوله فانه ان خاف فوت ركعة الخ) بيان لوجه المخالفة بين سنة الظهر وسنة الفجر
 ومفهومه أنه يأتي بها وإن أقيمت الصلاة إذا علم أنه يدرك معه الركعة الأولى بعد أن لا يكون مخالفاً للصف
 بلا حائل كما مر وبشكل عليه ما تقدم في أوقات الصلاة من كراهة التطوع عند الإقامة للمكتوبة لكن قلنا هنا لا
 عن عده كتب تخصص الكراهة المذكورة بإقامة صلاة الجمعة والفرق أن التفل عده لا يحلوا غالباً
 عن مخالطة الصفوف لكثرة الزحام بخلاف غيرها من المكتوبات (قوله على أنها سنة) أي اتفاقاً
 وما في الحاشية وغيرها من أنها نقلت عندهم سنة عندهم فافهم من تصرف المصنفين لأن المذكور في المسئلة
 الاختلاف في تقديمها أو تأخيرها والاتفاق على قضائها وهو اتفاق على وقوعها سنة كما حققه في الفتح وتبعه
 في البحر والنهر وشرح المنية (قوله في وقته) فلا تقضي بعده لا تبعاً ولا مقصوداً بخلاف سنة الفجر وظاهر البحر

(ولا يقضيها إلا طريق التبعية
 لم قضاء فرضها قبل الزوال
 لا بعده) في الأصح لو رددنا الخبر
 بقضائها في الوقت الممهل بخلاف
 القياس فغيره عليه لا يقاس
 بخلاف سنة الظهر) وكذا
 الجمعة (فانه) ان خاف فوت ركعة
 يتركها ويقتدى (ثم يأتي بها) على
 أنها سنة (في وقته) أي الظهر

الاتفاق على ذلك لكن صرح في الهداية بأن في قضائها بعد الوقت بمعا لقرض اختلاف المشايخ ولما حال
 في النهران مافي البحر سهو وأجاب الشيخ اسماعيل بأنه بناء على الأصح (قوله عند محمد) وعند أبي يوسف بعده
 كذا في الجامع الصغير الجساعي وفي المنظومة وشروحا الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل أن يكون
 عن كل من الامامين روايتان ح عن البحر (قوله وبه يفتي) أقول وعليه المتون لكن رجع في الفتح تقديم
 الركعتين قال في الامداد وفي فتاوى العتبات أنه المختار وفي مبسوط شيخ الاسلام أنه الأصح حديث عائشة أنه
 عليه الصلاة والسلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وهو قول أبي حنيفة وكذا في جامع
 قاضي خان اه والحديث قال الترمذي حسن غريب فبح (قوله وأما ما قبل العشاء فمندوب) يعني ندعم
 حكم سنة القبر والظهر والجمعة ولم يبق من النوافل القبلية الاسنة العصور من المعلوم انها لا تقضى لكرهه
 التثقل بعد صلاة العصر وكذا سنة العشاء لكن لا تقضى لانها مندوبة أقول وفي هذا التعليل نظر لانه يروى أن
 قضاء سنة القبر والظهر لسنتيهما ولو كانتا مندوبتين لم تقضيا وليس كذلك لان قضاءهما ثبت بالنص على خلاف
 المقام فيسقى ما وراء النص على العدم كما صرح به في الفتح حتى لو ورد نص في قضاء المندوب أقول به وبهذا
 ظهر لك ما في قول الامداد ان التي قبل العشاء مندوبة فلا مانع من قضائها بعد التي تلي العشاء اه نعم لو قضاها
 لا تكون مكروهة بل تقع فلا مستحبا لا على انها هي التي فانت عن محلها كما قالوه في سنة التراويح (قوله
 ولا يكون مصليا بجماعة الخ) فلو حلف لا يصلي الظهر بجماعة لا يبحث بادرلك ركعة او ركعتين اتفاقا وفي الثلاث
 الخلاف الاتي وهذه المسئلة موضعها كتاب الايمان وذكرها هنا كالتوطئة لقوله بل ادرك فضلها اذ ربما يتوهم
 أن بين ادراك الفضل والجماعة تلازما فاحتاج الى دفعه أفاده في النهر (قوله من ذوات الاربع) ليس قيدها
 اذ الثنائي والثلاثي كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرلك الثلاث ح (قوله ولكنه ادرك فضائلها)
 أي الجماعة اتفاقا أيضا لان من ادرك آخر الشيء فقد أدركه ولو حلف لا يدرك الجماعة حث بادرلك الامام ولو
 في التشهد نهر (قوله اتفاقا) أي بين محمد وشيخيه وانما خص في الهداية بمحمد بالذكر لان عدمه لو ادركه في
 تشهد لجمعة لم يكن مدركا للجمعة فمقتضاه أن لا يدرك فضيلة الجماعة هنا لانه مدرك للذات لا دفع ذلك الوهم يذكر
 محمد كما أفاده في الفتح والبحر (قوله دون المدرك) أي الذي ادرك اول صلاة الامام وحصل فضل تكبيرة الاقتراح
 معه فانه أفضل من فاتته التكبيرة فضلا عن فاتته ركعة أو أكثر وقد صرح الاصوليون بأن فعل المسبوق
 اداء قاصر بخلاف المدرك فانه اداء كامل (قوله واللاحق كالمدرك) قال في البحر وأما اللاتق فصرحوا
 بأن ما يقضيه بعد فراغ الامام اداء شبه بالقضاء وظاهر كلام الزيلعي أنه كالمدرك لكونه خلف الامام حثما
 ولهذا لا يقرأ فيفتن في أن يبحث في عينه لو حلف لا يصلي بجماعة ولو فاتته مع الامام الاكثر اه قلت ويؤيده
 ما ترقى باب الاختلاف من أنه لو أحدث الامام عمدا بعد التبعة الاخيرة تصد صلاة المسبوق لا المدرك
 وفي الاحق تصحان وظاهر البحر والنهر هنا تأكيد الفساد وقد مناهية أيضا (قوله وكذا مدرك الثلاث)
 ومدرك الثنتين من الثلاثي كذلك وأما مدرك ركعة من الثنائي فالظاهر أنه لا خلاف فيه كما في مدرك الركعتين
 من الرباعي (قوله وضعفه في البحر) أي بما اتفقوا عليه في الايمان من أنه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف لا يبحث
 الا بأكل كل شيء فان الاكثر لا يقام مقام الكل (قوله واذا امن فوت الوقت الخ) أي بأن كان الوقت باقيا
 لا كراهة فيه كما في فتح القدير ثم اعلم أن عبارة المصنف مساوية لعبارة الكنز وقال الزيلعي وهو كلام مجمل يحتاج
 الى تفصيل فنقول ان التطوع على وجهين سنة مؤكدة وهي الواجب وغير مؤكدة وهي ما زاد عليها والمصلي
 لا يخلو ما أن يؤدى الفرض بجماعة أو منفردا فان كان بجماعة فانه يصلي السنن الرواتب قطعاً فلا يخبر فيها
 مع الامكان لكونها مؤكدة وان كان يؤديه منفردا فكذلك الجواب في رواية وقيل يخبر ولا قول احوط لانها
 شرعت قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده لجرقة نقصان تمكن في الفرض والمنفرد احوط
 الى ذلك والنص الوارد فيها لم يفرق فيجوز على اطلاقه الا اذا خاف الفوت لان اداء الفرض في وقته واجب
 وأما ما زاد على السنن الرواتب فيخبر المصلي فيه مطلقا اه أي سواء صلى الفرض منفردا او بجماعة والظاهر
 أن المصنف لما رأى هذا الاجمال في عبارة الكنز زاد عليها قوله وبأن بالسنة ولو صلى منفردا انصرف بها بجماعة
 فافهم (قوله مشكل بما ترقى) أي من أنه اذا خاف فوت ركعتي الفجر مع الامام يترك سنته واذا خاف فوت

(قبل شفعه) عند سجدة وبه يفتي

جوهرة وأما ما قبل العشاء فمندوب

لا يقضى أصلا (ولا يكون مصليا

بجماعة) اتفاقا (من ادرك ركعة

من ذوات الاربع) لانه منفرد

بعضها (لكنه ادرك فضلها)

ولو بادرلك التشهد اتفاقا لكن

نوايه دون المدرك لغوات التكبيرة

الاولى واللاحق كالمدرك لكونه

مؤثما حكا (وكذا مدرك الثلاث)

لا يكون مصليا بجماعة (على

الاظهر) وقال السرخسي

للاكثر حكم الكل وضعفه في البحر

(واذا امن فوت الوقت تطوع)

ما شاء (قبل الفرض والا لا)

بل يحرم التطوع لتفويته الفرض

(وبأن بالسنة) مطلقا (ولو صلى

منفردا على الاصح) لكونها

مكملات وأما في حقه عليه

الصلاة والسلام فزيادة الدرجات

ثم قول الدرود ان فاتته الجماعة

مشكل بما ترقى

ركعة من الظهر تترك سنة فكيف يقال انه يأتي بالسنة وان فاتته الجماعة وقد استشكل ذلك المصنف في المنع وكذا صاحب النهر والشيخ اسماعيل وهو في غاية العجب فان معنى قوله وان فاتته الجماعة أى أنه اذا دخل المسجد ورأى الامام صلى وأراد أن يصلي وحده خلفت الجماعة فانه يصلي السنة الواحدة لكونها مكمله والمنفرد أحوج الى ذلك وعبارة الدرر صريحة في ذلك ونصها من فاتته الجماعة فأراد أن يصلي الفرض منفردا فهل يأتي بالسنة قال بعض مشايخنا لا يأتي بها لانها انما ياتي بها اذا أدى الفرض بالجماعة لكن الاصح أن يأتي بها وان فاتته الجماعة الا اذا ضاق الوقت فحينئذ يترك اه فتوهم أن المراد أنه يأتي بالسنة وان لم يترك من الاتيان بها فتويت الجماعة في غاية العجب وأعجب منه التعجب من أن الشربلاي لم يعترض في حاشيته على الدرر لبيان هذا الاشكال هذا وقد قرأنا الخير الرمي كلام الدرر بنحو ما ذكرنا ثم قال فانهم ذلك وكن على بصيرة منه فان صاحب النهر والمنع قد خطا وخطا في هذه المسئلة خطأ فاحشا (قوله فوقه) وكذا لو لم يقبل الخط فرفع الامام قبل ركوعه لا يصير مدر كالهداء الركعة مع الامام فتح ويوجد في بعض النسخ فوقه بلا عذر أى بأن امكنه الركوع فوقه ولم يركع وذلك لان المسئلة فيها خلاف زفر فعنده اذا امكنه الركوع فلم يركع ادرك الركعة لانه ادرك الامام في حاله حكم القيام (قوله لان المشاركة) أى أن الاقتداء متابعه على وجه المشاركة ولم يتحقق من هذا مشاركة لان حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه مسي الاقتداء بعد بخلاف من شاركه في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقق مسي الاقتداء منه يتحقق جزء مفهومه فلا يتقض بعد ذلك بالتخلف لتحقق مسي الاصح في الشرع اتفاقا وهو بذلك والاتقي كذا في الفتح وحاصله أن الاقتداء لا يثبت في الابتداء على وجه يدرك به الركعة مع الامام الا باذراك جزء من القيام أو معى حكمه وهو الركوع لوجود المشاركة في اكثرها فاذا تحقق منه ذلك لا يضره التخلف بعده حتى اذا ادركه في القيام فوقه حتى ركع الامام ورفع فركع هو صح لتحقق مسي الاقتداء في الابتداء فان ذلك حقيقة اللاحق والا لزم اتفاق اللاحق مع أنه محقق شرعا فافهم (قوله فيما يأتي بها قبل الفراغ) المراد أنه يأتي بها قبل متابعة الامام فيما بعده حتى لو تابع الامام ثم أتى بعد فراغ امامه بما فاتته صح وأتم تركه واجب الترتيب وانما عبر بالفراغ لقليلته للمسبوق فانه انما يأتي بما سبق به بعد فراغ امامه فافهم (قوله ومتى لم يدرك الركوع) أى في مسئلة المثنى وحاصله أنه اذا لم يدرك الركعة لعدم متابعته في الركوع او لرفع الامام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له القطع كما يفعله بعض الجهلة لصحة شروعه ويجب عليه متابعته في السجدة وان لم تحسب له كالمواقدى به بعد رفعه من الركوع او هو ساجد كما في الجوز (قوله وان لم تحسب له) أى من الركعة التي فاتته بل يلزمه الاتيان بها تامة بعد الفراغ (قوله ولا يفسد بتركها) أى السجدة لان وجوب الاتيان بهما انما هو لوجوب متابعة الامام لئلا يكون مخالفا له كما يجب متابعة المسبوق في القعدة وان لم تكن على ترتيب صلاته والافهاتان السجدة تان ليستا بعض الركعة التي فاتته لان السجود لا يصح الامر بتباعد الركوع صحيح ولذا لزمه الاتيان بركعة تامة (قوله فلو لم يدرك الخ) الاخصر اسقاط هذا والاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى بركعة الخ (قوله وقد ترك واجبا) وهو متابعة الامام في السجود عند شروعه وليس المراد أنه اذا أتى بركعة تامة بعد سلام الامام ولم يقض السجدة أيضا يكون تاركا واجبا كما هو مافهمه الشارح في واجبات الصلاة حيث ذكر أن مقتضى القواعد أنه يفضيها لان ذلك خلاف القواعد ويدل على ما قلنا عبارة التجنيس فانه قال واذا لم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الامام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة الا أنه يصلي تلك الركعة الفاسدة بسجدة تباعدها بعد فراغ الامام وان كانت المتابعة حين شرع واجبة في تلك السجدة اه وقد أوضحنا ذلك هناك فراجع (قوله صح ركوعه) أى لتحقق الاقتداء بمشاركته في الابتداء بجزء من القيام فلا يضره التخلف بعده كما مر تقريره (قوله وكراهية) أى للنهي عن مسابقة الامام (قوله قدر الفرض) الذي في الذخيرة ثلاث آيات أى قدر الواجب والظاهر أنه غير قيد بأنه ينبغي الاكتفاء بقدر الفرض كما يحسنه صاحب النهر والخير الرمي وتبعهما الشارح (قوله والا لا) أى وان لم يلحقه امامه فيه بان رفع رأسه قبل أن يركع الامام ولحقه ولكن كان ركوع المقتدى قبل أن يقرأ الامام مقدار الفرض لا يجوز به اه ح أى فعليه أن يركع ثانيا ولا يبطل كما في الامداد (قوله ولو لم يسجد المؤتم الخ) أفاد أن الركوع في كلام المصنف

(ولو اقتدى بامام راكع فوقه)

حتى رفع الامام رأسه لم يدرك المؤتم (الركعة) لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم يوجد فيكون مسبوقا فيأتي بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو أدركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدر كالأها فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع معه يجب المتابعة في السجدة وان لم تحسب له ولا تفسد بتركها فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى بركعة فصلاته تامة وقد ترك واجبا نهر عن التجنيس (ولو ركع) قبل الامام (فلحقه امامه فيه صح) ركوعه وكراهية ان يقرأ الامام قدر الفرض (والالا) يجوز له ولو لم يسجد المؤتم مرتين والامام في الاولى

غير قبل المراد كل ركن سبقه المأموم به كما في الجهر (قوله عن الثانية) الاولى حذف عن (قوله وتماه في الخلاصة) لم أر هذه المسئلة فيها نعم فيها ما ذكره في التهر بقوله وذكر في الخلاصة أن المقتدى لو أتى بالركوع والسجود قبل امامه فالمسئلة على خمسة اوجه حاصلها أنه اما أن يأتي بها قبله او بعده او بالركوع معه والسجود قبله او عكسه او يأتي بها قبله ويدرك في كل الركعات ففي الاول بقضى ركعة وفي الثالث ركعتين وفي الرابع أربعاً بلا قراءة في الكل ولا شيء عليه في الثاني والخامس وفيها أيضاً المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل امامه فلما أطال الامام ظن أنه سجد ثانية فسجد معه ان نوى بها الاولى ولم تكن له نية كانت عن السجدة الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة ترجيحاً للمتابعة وتلغوياً غيرها للخلافة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية اهـ وذكر المحشي توجيه الاولى وقد مناه موضحاً في او خراب الامامة والله أعلم

(باب قضاء الفوائت) *

أتى في بيان أحكام قضاء الفوائت والاحكام تم كيفية القضاء وغيرها ط (قوله لم يقل المتروكات الخ) لأن في التعبير بالفوائت اسناد الفوت اليها وفيه إشارة الى أنه لا يصنع للمكاف فيه بل هو لمبدأ العذر مبيح بخلاف المتروكات لأن فيه اسناد الترك للمكاف ولا يليق به رخصي وتقدم أول كتاب الصلاة الكلام في حكم جاحدا وتاركها واسلام فاعلمها (قوله اذا التأخير) ط (قوله لا تزول بالقضاء) وانما يزول اثم الترك فلا يعاقب عليها اذا قضاه واثم التأخير باق يجر (قوله بل بالتوبة) أي بعد القضاء أما بدونه فالتأخير باق فلم يصح التوبة منه لأن من شرطها الافلاع عن المعصية كما لا يخفى فانهم (قوله اول الحج) بناء على أن المبرور منه يكفر الكافر وسبأ في تمامه في الحج ان شاء الله تعالى ط (قوله ومن العذر) أي لجواز تأخير الوضوء عن وقتها وأما قضاء الفوائت فيجوز تأخيرها للسعي على العيال كما سيذكره المصنف (قوله العذر) كما اذا خاف المسافر من المصوص او قطع الطريق جازله أن يؤخر الوضوء لأنه بعدد يجر عن الوضوء لحيته قلت هذا حيث لم يمكن فعلها أصلاً ما لو كان راكباً يصلي على الدابة ولو هارباً وكذا لو كان يمكنه صلاتها فاعداً الى غير القبلة وكان بحيث لو قام واستقبل رآه العدو يصلي بما قدر كما صرح حوايه (قوله وخوف القبالة الخ) وكذا خوف اثمه اذا خرج رأسه وما ذكره من انها لا يجوز لها تأخير الصلاة وتضع تحتها طستاً وتصل في ذلك عند عدم الخوف عليه كما لا يخفى (قوله يوم الخندق) وذلك أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ح عن فتح القدير (قوله ثم الاداء فعل الواجب الخ) اعلم أنهم صرحوا بأن الاداء والقضاء من أقسام المأمورية والامر قد راد به لفظه اعني ما ترك من مادة أمر وقد راد به الصيغة كما في قول المصنف وهي عند الجمهور حقيقة في الطلب الجازم مجاز في غيره وأما لفظ الامر فقد اختلفوا فيه أيضاً والتحقيق وهو مذهب الجمهور أنه حقيقة في الطلب الجازم والراجح فأطلق لفظ أمر على الصيغة المستعملة في الوجوب والندب حقيقة فالندوب مأدورة حقيقة وان كان استعمال الصيغة فيه مجازاً وبهذا الاعتبار يكون المندوب اداء وقضاء لكن لما كان القضاء خاصاً بما كان مضموناً والنفل لا يضمن بالترك اختص القضاء بالواجب ومنه ما شرع فيه من النفل فأفسده فانه صار بالشروع واجبا فيقضى وبهذا يظهر أن الاداء يشمل الواجب والمندوب والقضاء يختص بالواجب ولهذا عرّفهما صدر الشريعة بأن الاداء تسليم عين الثابت بالامر والقضاء تسليم مثل الواجب به والمراد بالثابت بالامر ما علم بثبوته بالامر فيشمل النفل لا ما ثبت وجوبه ولم يقيد بالوقت ليعم اداء غير الموقت كأداء الزكاة والامانات والمندوبات وتماثل تحقيق ذلك في التلويح وهذا التقرير يظهر أن تعريف الشارح للاداء تبعاً للبحر خلاف التحقيق (قوله في وقته) أي سواء كان ذلك الوقت العمر أو غيره يجر ولما كل قوله فعل الواجب يقتضي أن لا يكون اداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت مع أن وقوع التحريم فيه كاف أتبعه بقوله وبالحرمة فقط بالوقت يكون اداء فقوله بالحرمة متعلق بكون والماء للسبية والباء في قوله بالوقت بمعنى في ولو قال ثم الاداء ابتداء فعل الواجب في وقته كما في البحر لاستغنى عن هذه الجملة اهـ ح وما ذكره من أنه بالحرمة يكون اداء عندنا هو ما جزم به في التحرير وذكر شارحه أنه المشهور عند الحنفية ثم نقل عن المحيط أن ما في الوقت اداء والباقي قضاء وذكر ط عن الشارح

لم تجزئه سجدة عن الثانية وعلمه في الخلاصة

(باب قضاء الفوائت)

لم يقل المتروكات طناً بالمسلم خيراً اذا التأخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة اول الحج ومن العذر العذر وخوف القبالة موت الولد لانه عليه السلام اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالحرمة فقط بالوقت يكون اداء عندنا وبركة عند الشافعي

مطلب

في أن الامر يكون بمعنى اللفظ ويعني الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء

مطلبه
في تعريف الاعادة

في شرحه على المتتقي ثلاثة أقوال فراجعهم (قوله والاعادة فعل مثله) أي مثل الواجب ويدخل فيه النفل بعد الشروع به كما مر (قوله في وقته) الأولى اسقاطه لأنه خارج الوقت يكون اعادة أيضا بدليل قوله وأما بعده فتدبا أي فعادة باقوله غير الفساد إذ في الجبر وعدم صحة الشروع يعني وغير عدم صحة الشروع وتركه الخارج لأنه أراد بالفساد ما هو الأعم من أن تكون منعقدة ثم تفسد أو لم تنعقد أصلا ومنه قول الكنز وفسد اقتطاع رجل بامرأة ح ثم اعلم أن ما ذكره هنا في تعريف الاعادة هو ما مشى عليه في التحرير وذكر شارحه أن التقسيم بالوقت قول البعض والافني الميزان الاعادة في عرف الشرع اتیان بمثل الفعل الأول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فإذا علم على وجهه نقصان وهو نقصان فاحسن يجب عليه الاعادة وهو اتیان مثل الأول ذاتا مع صفة الكمال اه فانه يفيد أن ما يفعل خارج الوقت يكون اعادة أيضا كما قال صاحب الكشف وأن الاعادة لا يخرج عن أحد قسمي الأداء والقضاء اه أقول لكن صريح كلام الشيخ أن كل الدين في شرحه على أصول فخر الاسلام البردوي عدم تعيينه بالوقت ويكون بالنفل غير الفساد وبأنها قد تكون خارجة عن القسمين لأنه عرّفها بأنها فعل ما فعل أولا مع شرب من الخمر نائيا ثم قال إن كانت واجبة بأن وقع الأول فاسدا فهي داخله في الأداء والقضاء وإن لم تكن واجبة بأن وقع الأول ناقصا لا فاسدا فلا تدخل في هذا التقسيم لأنه يتيسر الواجب وهي ليست واجبة بالأول يخرج عن العهدة وإن كلن على وجه الكراهة على الأصح فالفعل الثاني بمنزلة الجبر كالجبر بوجود السهو اه (قوله لقولهم الخ) هذا التعديل عليل إذ قولهم ذلك لا يفيد أن ما كلف فاسدا لا يعاد ولا أن الاعادة مختصة بالوقت بل صرح بعدهم بأنها بعد الوقت اعادة أيضا على أن ظاهر قولهم تعاد وجوب الاعادة في الوقت وبعده فالمناسب ما فعله في الجرح حيث جعل قولهم ذلك نقضا للتعريف حيث قد في التعريف بالوقت مع أن قولهم بوجوب الاعادة مطلق قلت ويؤيده ما قد مناه عن شرح التحرير وعن شرح أصول البردوي من التصريح بوقوعها بعد الوقت (قوله أي وجوبا في الوقت الخ) لم أر من صرح بها التفصيل سوى صاحب الجرح حيث استنبط من كلام القنية حيث ذكر في القنية عن الوري أنه إذا لم يتم ركوعه ولا سجوده بوجوب الاعادة في الوقت لا بعده ثم ذكر عن الترجاني أن الاعادة أولى في الحائض اه قال في الجرح على القولين لا وجوب بعد الوقت فالسامل أن من ترك واجبا من واجباتها أو ارتكب مكرها تجرّما زمه وجوبا أن يعيد في الوقت فان خرج انجم ولا يجب جبر النقصان بعده فلو فعل فهو أفضل اه أقول ما في القنية مبني على الاختلاف في أن الاعادة واجبة أولا وقبلنا عنها عن شرح أصول البردوي التصريح بأنها إذا كانت نفل غير الفساد لا تكون واجبة وعن الميزان التصريح بوجوبها وقال في المعراج وفي جامع الترمذ في نوب فيه صورة يكره وتجب الاعادة قال أبو اليسر هذا هو الحكم في كل صلاة أذيت مع الكراهة وفي المبسوط ما يدل على الأولوية والاستحباب فانه ذكر أن القومة غير ركن عندهما فتركها لا يفسد الأولى الاعادة اه وقال في شرح التحرير وهل تكون الاعادة واجبة فصرح غير واحد من شراح أصول فخر الاسلام بأنها ليست واجبة وأنه بالأول يخرج عن العهدة وإن كان على وجه الكراهة على الأصح وأن الثاني بمنزلة الجبر والوجه الوجوب كما أشار إليه في الهداية وصرح به التسي في شرح المنار وهو موافق لما عن السرخسي وأبي اليسر من ترك الاعتدال تلزيمه الاعادة زاد أبو اليسر ويكون الفرض هو الثاني وقال شيخنا المصنف يعني ابن الهمام لا إشكال في وجوب الاعادة إذ هو الحكم في كل صلاة أذيت مع كراهة التحرير ويكون جابر الأول لأن الفرض لا يتكرر وجهه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول وفيه أنه لا لازم ترك الركن لا الواجب الآن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى إذ احتسب الكمال وإن تأخر عن الفرض لماعلم سبحانه أنه سيقعه انتهى ومن هذا يظهر أننا إذا قلنا الفرض هو الأول فالاعادة قسم آخر غير الأداء والقضاء وإن قلنا الثاني فهي أحدهما اه أقول فلتخص من هذا كله الأربعة وجوب الاعادة وقد علمت أنها عند البعض خاصة بالوقت وهو ما مشى عليه في التحرير وعليه فوجوبها في الوقت ولا تنهي بعده اعادة وعليه يجعل ما مر عن القنية عن الوري وأما على القول بأنها تكون في الوقت وبعده كما قد مناه عن شرح التحرير وشرح البردوي فأنها تكون واجبة في الوقت وبعده أيضا على القول بوجوبها أو ما على القول باستحبابها الذي هو المرجوح تكون مستحبة فيهما وعليه يحمل ما مر عن القنية عن الترجاني وأما كونها

والاعادة فعل مثله في وقته تلحل
غير الفساد لقولهم كل صلاة
لأذيت مع كراهة التحرير تعاد
أي وجوبا في الوقت وأما بعده
فتدبا

واجبة في الوقت مندوبة بعده كما فهمه في البحر وتبعه الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخبر المثل في حاشية البحر عن خط العلامة المقدسي أن ما ذكره في البحر يجب أن لا يعتمد عليه لا إطلاق قولهم كل صلاة أديت مع الكراهة سبيلها الإعادة اهـ قلت أي لأنه يشمل وجوبها في الوقت وبعده أي بناء على أن الإعادة لا تختص بالوقت وظاهر ما قدمناه عن شرح التحرير ترجحه وقد علت أيضا ترجيح القول بالوجوب فيكون المرجح وجوب الإعادة في الوقت وبعده وبميزا إليه ما قدمناه عن الميزان من قوله يجب عليه الإعادة وهو إثبات مثل الأول ذاتا مع صفة الكمال أي كمال ما نقصه منها وذلك يتم وجوب الاتيان بها كاملة في الوقت وبعده كما مر ثم هذا حيث كان النقصان بكراهة تحريم لما في مكروهات الصلاة من فتح القدير أن الحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فتجب الإعادة وتزبه فتستحب اهـ أي تستحب في الوقت وبعده أيضا (تنبيه) يؤخذ من لفظ الإعادة ومن تعريفها بما مر أنه ينوي بالثانية الفرض لأن ما فعل أولا هو الفرض فإعادة فعله ثانيا ما على القول بأن الفرض يسقط بالثانية فظاهر وأما على القول الآخر فلأن المقصود من تكرارها أن يساجب نقصان الأولى فالأولى فرض ناقص والثانية فرض كامل مثل الأولى ذاتا مع زيادة وصف الكمال ولو كانت الثانية ففلازم أن تجب القراءة في ركعها الأربع وأن لا تسرع الجماعة فيها ولم يذكره ولا يلزم من كونها فرضا عدم سقوط الفرض بالأولى لأن المراد أنها تكون فرضا بعد الوقوع أما قبله فالفرض هو الأولى وحاصله توقف الحكم بفرضية الأولى على عدم الإعادة وله نظائر كسلام من عليه سجود السهو ويخرجه خروجاً موقوفاً وكفساد الوقتية مع تذكرة الفاشية كما سيأتي وكتوقف الحكم بفرضية المغرب في طريق المزدلفة على عدم إعادة ما قبل الفجر وبما أظهر التوفيق بين القولين وأن الخلاف بينهما لفظي لأن القائل أيضا بأن الفرض هو الثانية أراد به بعد الوقوع والالزام الحكم بطلان الأولى بترك ما ليس بركن ولا شرط كما مر عن الفتح ولزم أنه يلزمه الترتيب في الثانية لوتذكرة فاشية والغالب على الظن أنه لا يقول بذلك أحد ونظير ذلك القراءة في الصلاة فإن الفرض منها أية والثلاث واجبة والزائد سنة وما ذاك إلا بالنظر إلى ما قبل الوقوع بدليل أنه لو قرأ القرآن كله في ركعة يقع الكل فرضاً وكذا لو أطال القيام والركوع والسجود وهذا غاية ما تحترق من فتح الملك الوهاب فاعتنه فإنه من مفردات هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله والقضاء فعل الواجب الخ) وقيل فعل مثله بناء على المرجوح من أنه يجب بسبب جديده لا بما يجب به الأداء وتماه في البحر وكتب الأصول (قوله وإطلاقه الخ) أي كافي قول المصنف الآتي وقضاء الفرض والواجب والسنة الخ وقول الكنز وقضى التي قبل الظاهر في وقته قبل شفعه وكذلك إطلاق الفقهاء القضاء على الحج بعد فساد مجاز إذ ليس له وقت بصير بخروجه قضاء كما في البحر وقد مناهجه كون النفل لا يسمى قضاء وإن قلنا أنه مأثور به حقيقة كما هو قول الجمهور وأنه يسمى أداء حقيقة كما إذا أتى بالاربع قبل الظهر ما إذا أتى به بعده فهي قضاء إذ لا شك أنه ليس وقتها وإن كان وقت الظهر فافهم (قوله أداء وقضاء) الواو بمعنى أو مانعة عن العمل ثلاث صور ما إذا كان الكل قضاء والبعض قضاء والبعض أداء والكل أداء كالعشاء مع الوتر ط ودخل فيه الجمعة فإن الترتيب بينها وبين سائر الصلوات لازم فلوتذكرة أنه لم يصل الفجر يصلها ولو كان الإمام يخطب اسماعيل عن شرح الطحاوي (قوله يفوت الجواز يفوته) المراد بالجواز الصحة لا الحل وأفاد أن المراد بلزوم الفرض العملي الذي هو أقوى قسمي الواجب وهو مراد من سماء فرضاً كصدرا الشريعة وشرطاً كالخطب وواجباً كالعراج كما أوضحه في البحر (قوله الخبر المشهور من نام عن صلاة) تمام الحديث وانسبها فلم يذكرها إلا وهو يصل مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم ليقض التي تذكرها ثم ليعاد التي صلى مع الإمام ح عن الدرر وذكره في الفتح باختلاف في بعض ألفاظه مع بيان من خترجه والاختلاف في توثيق بعض رواه وفي رفعه ووقفه وذكر أن دعوى كونه مشهوراً مردودة للخلاف في رفعه فضلاً عن شهرته وأطال في ذلك والذي حط عليه كلامه المجل من حيث الدليل إلى قول الشافعي باستصحاب الترتيب ورد عليه في شرح المنية والبرهان بما خصه نوح أفندي فراجع إن شئت (قوله وقضاء الفرض الخ) لوقته ذلك أول الباب وأخره عن التفريع الآتي لكان نسب وأيضاً قوله والسنة يومهم العموم كالقروض والواجب وليس كذلك فلوقال وما يقضي من السنة لرفع هذا الوهم رملي قلت وأورد عليه الوتر فإنه عندهما سنة وقضاء واجب في ظاهر الرواية لكن يجاب بأن كلامه مبني على قول الإمام

والقضاء فعل الواجب بعده
وإطلاقه على غير الواجب
كأنه قبل الظهر مجاز (الترتيب
بين الفروض الخمسة والوتر أداء
وقضاء لازم) يفوت الجواز يفوته
للخبر المشهور من نام عن صلاة
وبه ثبت الفرض العملي (وقضاء
الفرض

صاحب المذهب (قوله والواجب) كالمندورة والمحلو فاعلموا قضاء النفل الذي أفسده ط (قوله وقت للقضاء) أي أفضته فيها وان كان القضاء على الفور لا لعذر ط وسبأني (قوله الاثلاثة المنبهة) وهي الطلوع والاستواء والغروب ح وهي محل للنفل الذي شرع به فيها ثم أفسده ط (قوله كما مر) أي في أوقات الصلاة (قوله فلم يجز) أي بل يفسد فسادا موقفا كما يأتي (قوله من تذكر) أي في الصلاة أو قبلها قوله لوجوبه) أي الوتر عنده أي عند الامام يعني أنه فرض على عنده (قوله اذا ضاق الوقت) أي عن الزوائد والوقية أما الفوائد بعضها مع بعض فليس لها وقت مخصوص حتى يقال يسقط ترتيبها بضميقه ط ولولم يمكنه أداء الوقية الامع التخصيف في قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على ما تجوز به الصلاة بغير من المجتبى وفي الفتح ويعتبر الضيق عند الشروع حتى لو شرع في الوقية مع تذكر الفائتة وأطال حتى ضاق لا يجوز إلا أن يقطعه ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة بمجالها فتذكر عند ضيقه جازت اه (قوله المستحب) أي الذي لا كراهة فيه فهو مستأنى وقيل أصل الوقت ونسبه للجماوي الى الشيخين والاقول الى محمد والظاهر أنه احتراز عن وقت تغير الشمس في العصر اذ يعد القول بسقوط الترتيب اذ الزم تأخير ظهر الشتاء او المغرب مثلا عن قول وقتها ثم رأيت الزيلعي خص الخلاف بالعصر ولذا قال في البحر وتظهر ثمرة فيما لو تذكر الظهر وعلم أنه لوصلاه يقع قبل التغير ويقع العصر أو بعضه فيه فعلى الاول يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصلي الظهر ثم العصر واختار الثاني فاضى خان في شرح الجامع وفي المبسوط اذ اكثر مشايخنا على أنه قول علمائنا الثلاثة وصح في المحيط الاول ورجحه في الظهيرية بما في المتنق من أنه اذا افتتح العصر في وقتها ثم اجتزت الشمس ثم تذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا نص على اعتبار الوقت المستحب اه قال في البحر فحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية اخرى تعين المصير اليها اه أقول في هذا الترجيح نظرو بوجه ما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان حيث قال انما وضع المسئلة في العصر لمعرفة آخر الوقت فعندنا آخره في حكم الترتيب غروب الشمس وفي حكم جواز تأخير العصر تغير الشمس وعلى قول الحسن آخر وقت العصر عند تغير الشمس فعنده لو تمكن من أداء الصلاتين قبل التغير لزمه الترتيب والا فلا وعندنا اذا تمكن من أداء الظهر قبل التغير ويقع العصر أو بعضه بعده التغير يلزمه الترتيب ولو أمكنه أداء الصلاتين قبل الغروب لكن لا يمكن الفراغ من الظهر قبل التغير لا يلزمه الترتيب لان ما بعد التغير ليس وقتا لاداء شي من الصلوات الا عصر يومه اه ملخصا وبه علم ان ما في المتنق لا خلاف فيه لانه لما تذكر الظهر بعد التغير لا يمكنه صلاته فيه فلذا لم تفسد العصر وان كان افتتحها قبل التغير ناسيا لان العبرة لوقت التذكر نظير ما قد مناه أنفعا في الفتح فيما لو أطال الصلاة ثم تذكر الفائتة عند ضيق الوقت وعلم أيضا أن المسئلة ليست مبنية على اختلاف المشايخ بل على اختلاف الرواية فاعتبار أصل الوقت هو قول أئمتنا الثلاثة كما مر عن المبسوط وأن عليه اكثر المشايخ وهو مقتضى اطلاق المتنق ولذا جزم به فقيه النفس الامام قاضي خان بلفظ عندنا فاقتدى أي المذهب ولذا نسب القول الاخر الى الحسن نعم صرح في شرح المشية والزياهي بانه رواية عن محمد وعليه يحمل ما مر عن الجماوي وقدمر أنه لو تذكر القبر عند خطبة الجمعة يصلح ما مع أن الصلاة حينئذ مكرهة بل في التنازعانية أنه يصلحها عندهما وان خاف فوت الجمعة مع الامام ثم يصلي الظهر وقال محمد يصلح الجمعة ثم يقضى القبر فلم يجعل لفوت الجمعة عذرا في ترك الترتيب ومحمد جعله عذرا فكذلك هنا اه وقد ذكر في التنازعانية عبارة المحيط وليس فيها التصحيح الذي ذكره في البحر فالذي ينبغي اعتقاده ما عليه اكثر المشايخ من أن الاعتبار أصل الوقت عند علمائنا الثلاثة والله أعلم (قوله حقيقة) تمييزا لنسبة ضاق أي ضاق في نفس الامر لا ظنا وبأي محترز في قوله نطق من عليه العشاء الخ (قوله اذ ليس من الحكمة الخ) تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت لكنه انما يناسب اعتبار أصل الوقت ويمكن أن يجاب بأن معناه تفويت الوقية عن وقتها المستحب ح ولا ينبغي أن هذا لا يسمى تفويتا بل هو تعليل ذكره المشايخ لما هو المذهب كما مر رنا (قوله ولولم يسع الوقت كل الفوائد) صورته عليه العشاء والوتر مثلا ثم لم يصل القبر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلا وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح أنه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصرح في المجتبى بأن الاصح جواز الوقية ح عن البحر لكن قال الرضوي الذي

والواجب والسنة فرض وواجب وسنة) لف ونشر مرتب وجميع اوقات العمر وقت للقضاء الا الثلاثة المنبهة كما مر (فلم يجز) تفرع على لزوم (لغير من تذكر أنه لم يوتر) لوجوبه عنده (الا استثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب (اذا ضاق الوقت) المستحب حقيقة اذ ليس من الحكمة تفويت الوقية لتداركها (اذا ضاق الوقت) كل الفوائد فلا يصح جواز الوقية مجتبى

وفيه ظن من عليه العشاء ضيق
وقت العجر فصلاها وفيه سعة
يكثرها الى الطلوع وفرضه
الاخير (اونسبت الفاتنة) لانه
عذر (اوقات ست اعتقادية)
لدخولها في حدة التكرار
المقتضى للعرج (بخروج وقت
السادسة) على الاصح ولو
متفرقة اوقدية على المعتمد لانه
متى اختلف الترجيح رجح اطلاق
المتون بحر (اوطن ظنا معتبرا)
أي يسقط لزوم الترتيب أيضا
بالظن المعتبر كن صلى الظهر ذكرا
لتركه العجر فسد ظهره

رأيت في الجنبتي الاصح أنه لا تجوز الوقبة ١٥ قات راجعت المجتبى فرأيت فيه مثل ما عراه الله في البحر وكذا
قال القهستاني جازت الوقبة على الصحيح (قوله يكثرها الى الطلوع) يعني يعيدها نائبا ونائبا وهكذا
اذا كان في كل مرة ظن أن الوقت لا يسعهما ثم ظهر فيه سعة الى أن يظهر بعد اعادة من الاعادات ضيقه حقيقة
فيعيد الوقبة ثم يصلي الفاتنة وان ظهر بعد اعادة أنه يسعهما صلى الفاتنة ثم الوقبة كما في النسخ (قوله
اونسبت الفاتنة) معطوف على قوله ضاق الوقت وفيه أن فرض الكلام فيمن تذكر أنه لم يوتر فكان ينبغي
للمصنف حذف التذكرة وحاصله أنه بسقط الترتيب اذا نسي الفاتنة وصلى ما هو مرتب عليها من وقبة يافاة
أخرى وكذا يسقط بنسباني احدى الوقتين كما لو صلى الوز ناسيا أنه لم يصل العشاء ثم صلاها لا بعد الوتر
لقولهم انه لو صلى العشاء بلا وضوء والوتر والسنة به بعد العشاء والسنة لا الوتر لانه اذا ناسيا أن لعشاء
في ذمته فسقط الترتيب أفاده ح قلت ونظيره أيضا ما في البحر عن المحيط لو صلى العصر ثم تبين له أنه صلى الظهر
بلا وضوء يعيد الظهر فقط لانه بمنزلة الناسي (قوله لانه عذر) أي لان النسيان عذر سماوي مسقط لكلف
لانه ليس في وسعه بحر (قوله اوقات ست) يعني لا يلزم الترتيب بين الفاتنة والوقبة ولا بين الفوات
اذا كانت الفوات ستا كذا في التبر اما بين الوقتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بهذا المسقط كما لا يخفى
ح وأطلق الست شمل ما اذا فاتت حقيقة أو حكما كما في القهستاني والامداد ومثال الحكمة ما اذا ترك
فروضاً وصلى بعده خمس صلوات ذكر الله فان الخمس تفسد فساداً موقوفاً كما سيأتي فالتركة فائتة حقيقة وحكما
والخمس الموقوفة فائتة حكماً فقط وذكر في الفتح والبحر أنه لو ترك ثلاث صلوات مثلاً الظهر من يوم والعصر من يوم
والمغرب من يوم ولا يدري أيها اولى قبل يجب الترتيب بين التروكات ويصلها سبعا بان يصلي الظهر ثم العصر
ثم الظهر لاحتمال أن يكون ما صلاه أو لا هو الاخر فيعيد ثم يصلي المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال
كون المغرب أو لا فيعيد ما صلاه أو لا وقبل يسقط الترتيب بينهما فيصلي ثلاثاً فقط وهو المعتمد لان ايجاب الترتيب
فيها يلزم منه أن تصير الفوات كسبع معنى مع أنه يسقط بست فيسمع اولى ١٥ ملخصاً وتامه هنالك وللشربلاني
في هذه المسئلة رسالة (قوله اعتقادية) خرج الفرض العلي وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وإن كان
فرضاً لكنه لا يجب مع الفوات ١٥ ح أي لانه لا تحصل به الكثرة المفضية للسقوط لانه من تمام وظيفة
اليوم والسبلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليهم من حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في
ذلك امداد (قوله لدخولها في حدة التكرار الخ) لانه يكون واحداً من الفروض مكرراً فيصلي أن يكون سبعا
للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها نفسها وبينها وبين اغيارها ددر اذ لو وجب الترتيب حينئذ لانفصلي الى
الحرج (قوله بخروج) متعلق بفاتت (قوله على الاصح) احترازه عما يحمله الزيلعي من أن المعتبر يكون
المختل بعد الفاتنة ستة اوقات لاست صلوات فلو فاتت صلاة وتذكرها بعد شهر فصلي بعدها وقبة ذكر الفاتنة
اجزأه على اعتبار الاوقات لان المختل بينهما أكثر من ست اوقات فسقط الترتيب أي مع صحة الصلوات التي
بينهما لسقوط الترتيب فيها بالنسيان وعلى اعتبار الصلوات لا تجزئه لان الفاتنة واحدة ولا يسقط الترتيب
الابقوت ست صلوات وصرح في المحيط بأنه ظاهر الرواية وصححه في الكافي وهو الموافق لما في المتون وبه اندفع
ما يحمله الزيلعي وغيره وتامه في البحر واحترازه أيضا عاروي عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في
المعراج من اعتبار دخول وقت السابعة كما أوضحه في البحر (قوله ولو متفرقة) أي يسقط الترتيب بصورة
الفوات ستاً ولو كانت متفرقة كالوتر صلاة صبح مثلاً من ستة ايام وصلى ما بينهما ناسياً للفوات (قوله اوقدية
على المعتمد الخ) كالوتر صلاة شهر نسأتم أقبل على الصلاة ثم ترك فائتة حادثة فان الوقبة جائزة مع تذكر
الفاتنة الحادثة لانه لا ينضمها الى الفوات القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم ان المسقط الفوات
الحديثة لا القديمة ويجعل الماضي كأن لم يكن زجر الله عن التهاون بالصلوات فلا تجوز الوقبة مع تذكرها وصححه
الصدر الشهيد وفي التنس وعليه الفتوى وذكر في المجتبى أن الاول اصح وفي الكافي والمعراج وعليه الفتوى
فقد اختلف الصحيح والفتوى كما رأيت والعمل بما وافق اطلاق المتون اولى بحر (قوله اوطن ظنا معتبرا)
الخ) هذا مسقط رابع ذكره الزيلعي وجرم به في الدرر وجعله في البحر ملحقاً بالنسيان وقال انه ليس مسقطاً رابعاً
كما يتوهم ثم قال وذكر شارحو الهداية أن فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده

وان كان ضعيفا كعدم الترتيب فلا وقروا عليه فرعين أحدهما لوصلي الظهر بلا طهارة ثم صلى العصر ذكرهما
أعاد العصر لأن فساد الظهر قوي فأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب فانيهما لوصلي هذه
الظهر بعد هذه العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذكرهما فالمغرب صحيحة اذا ظن عدم وجوب الترتيب
لأن فساد العصر ضعيف لقول بعض الأئمة بعدمه فلا يستتبع فساد المغرب وذكره الاستيعابي أصلا وهو أنه
يلزمه إعادة ما صلاها ذكرها لفائدة أن كانت الفاسدة تجب إعادةها بالاجماع والأفلاان كان يرى أن ذلك يجزئه
أهـ طال في الفتح ويؤخذ من هذا أن مجرد كون المحل مجتهدا فيه لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل
بل ان كان المجتهد فيه ابتداء لا يعتبر الظن وان كان مجتهدا على المجتهد فيه ويستتبعه اعتبار ذلك الظن لزيادة
الضعف ففساد العصر هو المجتهد فيه ابتداء وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر اهـ أي اعتبر فيه الظن
من الجاهل وفيه تصريح بأن محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب وتعامه
في النهر هذا وقد اعترض في البحر مامتر من الفرعين بأن المصلي لا يلجأ ما أن يكون حنفيا فلا عبرة برأيه المخالف
لمذهب امامه فيلزمه المغرب أيضا وشافيا فلا يلزمه العصر أيضا وأما ما ذهب له بل مذهبه مذهب مقبیه
فان استفتي حنفيا أعادها وشافيا لا يعيدها وان لم يستفت احد او صادف الجمعة على مذهب مجتهد
لا إعادة عليه اهـ ولا يخفى أنه يبحث في المنقول فان مامتر عن شروح الهداية من حكم الفرعين مذكورا يضاف
شرح الجامع الصغير لا مام قاضي خان وذكر في الذخيرة أنه مروى عن محمد وعزاه في التتارخانية الى الاصل وقد
تبع الشرنبلالي صاحب البحر لكن قال ان موضوع المسئلة في عاتق لم يظن مجتهدا ولم يستفت فقها فصلا له
صحيحة لمصادفتها مجتهدا فيه أما لو كان حنفيا فلا عبرة بظنه المخالف لمذهب امامه الخ وفيه نظرا لافرق حثيث
بين العصر والمغرب لمصادفة كل منهما الجمعة على مذهب الشافعي بل هو محمول على عاتق استفتي حنفيا وألزم
التعبد على مذهب أبي حنيفة معتقدا صحته وقد جهل هذا الحكم ثم علم ذلك ولذا قال في النهر ما معناه ان قول
البحر لا عبرة برأيه المخالف الخ ممنوع لان امامه قد اعتبر رأيه وأسقط عنه الترتيب بظنه عدم وجوبه فاذا كان
جاهلا ذلك ثم علم لا يلزمه إعادة المغرب ولو استفتي حنفيا فافتاه بالاعادة لم تصح قنواه اهـ (قوله جازا العصر)
أي ان كان بظن أنه يجزئه كما مر وأطلقه لعله من التعبد بعد (قوله لانه) أي جواز العصر مجتهدا فيه أي يفتي
على المجتهد فيه ابتداء وهو جواز الظهر عند الشافعي كما مر تقريره عن الفتح (قوله وفي المجتبى الخ) ليس هذا
مستطاحا مما علمت من أن الظن السابق انما يعتبر من الجاهل بل انما نقل كلام المجتبى ليشير الى ما قد متناه
عن البحر من أن الظن المتعبد ليس مسقطا رابعا لانه ملحق بالنسيان وانما المسقطات هي الثلاث التي اقتصر
عليها اصحاب المتن فافهم (قوله وعليه يخرج ما في الفتنه) اعماحكم على الصبي بذلك لان الغالب عليه الجهل
كافي النهر ح قلت لكن في هذا التحريج خفاء فان الفجر فائتة بالاجماع فكيف يلزمه الترتيب اعتبارا لجهله
مع أنها نظير المسئلة الاولى السابقة تحت قوله أو ظن ظنا معتبرا والظاهر أنه مبني على القول باعتبار ظن
الجاهل مطلقا كما يأتي بيانه قريبا (قوله بكثرتها) متعلق بسقوطه وقوله بعود الفوات متعلق بقوله ولا يعود
وقوله بالقضاء متعلق بقوله بعود الفوات الى القلة ط (قوله بسبب القضاء لبعضها) كما اذا ترك رجل صلاة
شهر مثلا ثم قضاها الاصلاة ثم صلى الوقتية ذكرها فافهم (قوله على المعتمد) هو اصح الروايتين وصححه أيضا في الكافي
والمحيط وفي المعراج وغيره وعليه الفتوى وقيل بعود الترتيب واختاره في الهداية وردة في الكافي والتبيين
وأطال فيه في البحر (قوله لان الساقط لا يعود) وأما ما ذكر في الكافي فالظاهر أنه يلزمه ترتيب جديد فلا يقال
انه عاد تأمل (قوله مجتبى) عبارة كافي البحر ولوسقط الترتيب اضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح
حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تنفسد على الاصح وهو مؤد على الاصح لا قاض وكذا لو سقط مع النسيان
ثم تذكر لا يعود اهـ باختصار (قوله عن الدراية) اقتصار على بعض اسم الكتاب للاختصار فان اسمه معراج
الدراية وهو شرح الهداية للسكاكي وكثيرا ما يطلقون عليه لفظ المعراج (قوله فيجزر) التحرير أن الخلاف
لفظي في ضيق الوقت فان ما في المجتبى مصرح بأن عدم العود فيما اذا خرج الوقت وما في الدراية مصرح بأن
العود فيما اذا اتسع الوقت أي ظهر أن فيه سعة فلا منافاة بينهما وكذا في التذكرة بعد النسيان فان ما في المجتبى

فأذا قضى الفجر ثم صلى العصر
ذكر الظهر جازا العصر اذا
فائتة عليه في ظنه حال أداء
العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد
فيه وفي المجتبى من جهل فرضية
الترتيب يلحق بالناسي واختاره
جماعة من أئمة بخارى وعليه
يخرج ما في الفتنه صبي بلغ وقت
الفجر وصلى الظهر مع تذكره
جاز ولا يلزم الترتيب بهذا العذر
(ولا يعود) لزوم الترتيب (بعد
سقوطه بكثرتها) أي الفوات
(بعود الفوات الى القلة) بسبب
(القضاء) لبعضها على المعتمد لان
الساقط لا يعود (وكذا لا يعود)
الترتيب (بعد سقوطه بياق
المسقطات) السابقة من النسيان
والضيق حتى لو خرج الوقت في
خلال الوقتية لا تنفسد وهو مؤد
هو الاصح مجتبى لكن في النهر
والسراج عن الدراية لو سقط
لنسيان والضيق ثم تذكر وانع
الوقت بعود انفسا ومحوه في
الاشياء في بيان الساقط لا يعود
فيجزر

محمول على ما اذا أتدكر بعد الفراغ من الصلاة بدليل أنهم اتفقوا في المسائل الاثني عشرية على أنه لو أتدكر فائتة وهو يصلي فإن كان قبل القعود قدر التسهل بطلت اتصافاً وإن كان بعده قبل السلام بطلت عنده لا عندهما وما في الدراية محمول على ما اذا أتدكر قبل الفراغ منها كذا أفاده ح ثم قال وفي التحقيق ضيق الوقت ليس بمسقط حقيقة وإنما قد تمت الوقتية عند المجتزأ عن الجمع بينهما لقوتها مع بقاء الترتيب كما صرح به في البحر عن التبيين وينبغي أن يقال مثل ذلك في التسيان فعلى هذا الوسط الترتيب بين فائتة ووقية لضيق وقت أولئك الذين في فيما بعد تلك الوقتية (قوله أصل الصلاة) تسع فيه النهرو والصواب وصف الصلاة قال في البحر وقيد بفساد الفرضية فإنه لا يبطل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحاهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يبطل لأن التكريرة عقدت للفرض فإذا بطلت الفرضية بطلت التكريرة وأصلها ولهما أنها عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل كذا في النهاية وفائدة تطهر في اتقاض الطهارة بالقهقهة كذا في العناية ٥١ ح (قوله عند أبي حنيفة) وأما عندهما فالفساد بات (قوله سواء ظن وجوب الترتيب أولاً) خلافاً لما في شرح المجمع عن المحيط من أنه لا يبعد ما صلاها إذا كان عند المصلي أن الترتيب ليس بواجب والأعاد الكل ففسد نص في البحر على ضعفه وذكر في الفتح أن تعليل قول الإمام يقطع بالاطلاق وأقره في النهي لا يقال هذا مخالف لما تقدم من أن الترتيب بسقط بالظن المعبر وأن الجاهل يلحق بالناسي لأننا نقول أن ما هنا مصور فيما إذا ترك صلاة ثم صلى بعدها خسأ إذا كان المتركه فظنه عدم وجوب الترتيب هنا غير معتبر لانه إنما يعتبر إذا كان الفساد ضيقاً كما مر عن شراح الهداية وفتح القدير فافهم (قوله فإن كثرت) أي الصلاة التي صلاها تاركاً فيها الترتيب بأن صلاها قبل قضاء الفائتة ذاكراً لها وهذا التفرع لبيان قوله موقوف وتوضيحه أنه إذا فاتته صلاة ولو تركها فكلما صلى بعدها وقية وهو ذاكراً لتلك الفائتة فسدت تلك الوقتية فساداً موقوفاً على قضاء تلك الفائتة فإن قضاها قبل أن يصلي بعدها خسأ صلوات صار الفساد باتاً وانقلب الصلوات التي صلاها قبل قضاء المقضية نقلاً وإن لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة وصارت الفواقد مع الفائتة سناً انقلبت صحيحة لانه ظهرت كثرتها ودخلت في حد التكرار المسقط للترتيب وبيان وجه ذلك في البحر وغيره قال ط وقيدوا أداء الخمسة بذكر الفائتة فلو لم يذكرها سقط للتسيان ولو تذكر في البعض ونسي في البعض يعتبر المذكور فيه فإن بلغ خسأ صحت ولا نظر لما نسي فيه لما قلنا (قوله وصارت الفواقد) أي الحكيم وفي نسخة الفواقد أي الموقوفة (قوله يجوز وقت الخامسة الخ) اعلم أن المذكور في عامة الكتب كالمنسوط والهداية والكا في والتبيين وغيرها أن صحة الكل موقوفة على أداء صلوات بعد المتركه وادعى في البحر أنه خطأ وسحق في فتح القدير أن الصحة موقوفة على دخول وقت السادسة لا على أدائها واعتز به في النهي بأن دخول وقت السادسة بعد المتركه غير شرط بل المعبر بخرج وقت الخامسة لانه بذلك نصير الفواقد سناً كما صرح به في معراج الدراية مع بيان أن ما ذكر في عامة الكتب من أداء السادسة إنما هو لتصير الفواقد سناً يبين لا لكونه شرطاً البتة وذكر في حواشي العلامة الشرنبلالي في الامداد عن المعراج أيضاً وجمع الروايات والتنازع بينه وبين السلف في وقاضى خان وحاصل ذلك كله ما خلاصه الشارح رحمه الله تعالى هذا وفي النهي عن المعراج كان ينبغي أنه لو أتدكر الخامسة ثم قضى المتركه قبل خروج وقتها أن لا تفسد المؤدبات بل تصح لوقوعها غير جائزة وبها نص في الفواقد سناً والجواب منع كونهما فائتة ما بقي الوقت إذا احتمال الاداء على وجه الصحة قائم ٥١ (قوله بعد طلوع الشمس) أي من غير توقف على دخول وقت السادسة وهي الظهر خلافاً لما في الفتح ولا على أدائها خلافاً لما يوهمه ظاهر ما في عامة الكتب (قوله بأن لم تصر سناً) أي بأن قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة (قوله وفيما يقال الخ) هذا ذكره في المنسوط وهو معنى على ما مشى عليه كصاة الكتب من اشتراط أداء السادسة فهذه السادسة إذا أداها صحت الخمسة التي قبلها فهي صلاة تصح خسأ والفائتة إذا قضاها قبل أداء السادسة فسدت الخمسة التي قبلها فهذه صلاة أخرى تفسد خسأ ما على اعتبار خروج وقت الخامسة كما مشى عليه الشارح فالمصحح والمفسد صلاة واحدة وهي الفائتة فإذا قضاها بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها فسدت الخمس التي قبلها وإذا خرج الوقت ولم يقض صحت الخمس أي تحقق بها صحة الخمس والا فالمصحح حقيقة هو ككثرة الفواقد بخروج وقت الخامسة فافهم (قوله وعليه

(وفساد) أصل (الصلاة به)
 الترتيب موقوف) عند أبي حنيفة
 سواء ظن وجوب الترتيب أولاً
 (فإن كثرت وصارت الفواقد مع
 الفائتة سناً ظهر صحتها) بخروج
 وقت الخامسة التي هي السادسة
 الفواقد لأن دخول وقت
 السادسة غير شرط لانه لو تركه فجر
 يوم وأدى باقي صلواته انقلبت
 صحيحة بعد طلوع الشمس (والا)
 بأن لم تصر سناً (لا) تظهر صحتها
 بل نصير نفسها وفيما يقال صلاة
 تصح خسأ وأخرى تفسد خسأ
 (ولو مات وعليه صلوات فائتة
 وأوصى بالكفارة

مطلب
في إسقاط الصلاة عن الميت

صلوات فاشته الخ) أي بأن كن بقدر على أدائها ولو بالأيام فليزمه الإيصاء بها والأفلا يلزمه وإن قلت بأن كانت دون ست صلوات لقوله عليه الصلاة والسلام فإن لم يستطع فالتة أحق بقبول العذر منه وكذلك حكم الصوم في رمضان إن أفطر فيه المسافر والمريض وما تأقبل الإقامة والصحة وتماه في الإمداد (قوله يعطى) بالبناء للمجهول أي يعطى عنه وليه أي من له ولاية التصرف في ماله بوصاية أو وراثته فليزمه ذلك من الثلث إن أوصى والأفلا يلزم الولي ذلك لأنها عبادة فلا بد فيها من الاختيار فإذا لم يوص فالتة الشرط فيسقط في حق أحكام الدنيا للتعذر بخلاف حق العباد فإن الواجب فيه وصوله إلى مستحقه لا غير ولهذا لو غفر له الغريم يأخذه بإقضاء ولا رضى ويرأى من عليه الحق بذلك إمداد ثم أعلم أنه إذا أوصى بفدية الصوم يحكم بالخوارق قطعاً لأنه منصوص عليه وأما إذا لم يوص فتنقطع بها الوارث فقد قال محمد في الزيادات أنه يجوز له أن يشاء الله تعالى فعلق الأجزاء بالمشيئة لعدم النص وكذا علقه بالمشيئة فيما إذا أوصى بفدية الصلاة لأنهم الحقوها بالصوم احتياطاً لاحتمال صكون النص فيه معلولاً بالجزء فتشمل العلة الصلاة وإن لم يكن معلولاً لتكون الفدية برأ مبتدأ يصلح ما حيا للسبب فكان فيها شبهة كما إذا لم يوص بفدية الصوم فلذا جزم محمد بالاقول ولم يجوز بالآخرين فلم يعلم أنه إذا لم يوص بفدية الصلاة فالشبهة أقوى وأعلم أيضاً أن المذكور فيما رأته من كتب علماء شافعية وأصولاً إذا لم يوص بفدية الصوم يجوز أن يتبرع عنه وليه والمتبادر من التقييد بالولي أنه لا يصح من مال الأجنبي وتظيره ما قاله فيما إذا أوصى بحجة الفرض فتنقطع الوارث بالحج لا يجوز أن لم يوص فتنقطع الوارث أما بالحج بنفسه أو بالاجتاج عنه رجلاً يجوز به وظاهره أنه لو تبرع غير الوارث لا يجوز به نعم وقع في شرح نور الإيضاح للشربلاني التبرع بالوصية أو الأجنبي فتأمل وتماه ذلك في آخر رسالتنا المسماة شفاء العليل في بطلان الوصية بالثلثات والتهاليل (قوله نصف صاع من بر) أي من دقيقه أو رقيقه أو صاع تمر أو زبيب أو شعير أو قيمته وهي أفضل عندنا لا سراًعها بسد حاجة الفقير إمداد ثم إن نصف الصاع ربع مد دمشق من غير تكويم بل قدر مسحه كمنسوخه في زكاة الفطر (قوله وكذا حكم الوتر) لأنه فرض على عنده خلافاً لهما ط ولا رواية في صدقة التلاوة أنه يجب أولاً يجب كما في الحجة والصحيح أنه لا يجب كما في الصيرفية إسماعيل (قوله وإنما يعطى من ثلث ماله) أي فلو زادت الوصية على الثلث لا يلزم الولي إخراج الزائد إلا بإجازة الورثة وفي القنية أوصى بثالث ماله إلى صلوات عمره وعليه دين فاجاز الغريم وصيته لا تجوز لأن الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين بإجازته اه وفيها أوصى بصلوات عمره وعمره لا يدري فالوصية باطلة ثم مر أن كان الثلث لا يفي بالصلوات جازوا أن كان أكثر منها لم يجوز اه والظاهر أن المراد لا يفي بغلبة الظن لأن المفروض أن عمره لا يدري وذلك كأن يفي بالثلث بنحو عشرين سنين مثلاً وعمره نحو الثلاثين ووجه هذا القول الثاني ظاهر لأن الثلث إذا كان لا يفي بصلوات عمره تكون الوصية بجميع الثلث يقيناً ويلغو الزائد عليه بخلاف ما إذا كان يفي بها ويريد عليها فإن الوصية تبطل بجهالة قدرها بسبب جهالة قدر الصلوات فتدبر (قوله ولو لم يترك مالا الخ) أي أصلاً أو كان ما أوصى به لا يفي زاد في الإمداد أو لم يوص بشئ وأراد الولي التبرع الخ وأشار بالتبرع إلى أن ذلك ليس بواجب على الولي ونص عليه في تعيين المحارم فقال لا يجب على الولي فعل الدور وإن أوصى به الميت لأنها وصية بالتبرع والواجب على الميت أن يوصى بما يفي بما عليه أن لم يبق الثلث عنه فإن أوصى بأقل وأمر بالدور وترك بقية الثلث للورثة أو تبرع به لغيرهم فقد أتم بترك ما وجب عليه اه وبه ظهر حال وصايا أهل زماننا فإن الواحد منهم يكون في ذمته صلوات كثيرة وغيرها من زكاة وأضاح وأيمان ويوصى لذلك بدراهم يسيرة ويجعل معظم وصيته لقراءة الختمات والتهاليل التي نص علماءنا على عدم صحة الوصية بها وأن القراءة لشيء من الدنيا لا تجوز وأن الاستخذ والمعطي آثمان لأن ذلك يشبه الاستنجار على القراءة ونفس الاستنجار عليها لا يجوز فكذلك ما أشبهه كإصرح بذلك في عدة كتب من مشاهير كتب المذهب وإنما أفق المتأخرون بجواز الاستنجار على تعليم القرآن لا على التلاوة وعلاوه بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن ولا ضرورة في جواز الاستنجار على التلاوة كما أوضحنا ذلك في شفاء العليل وسبأ في بعض ذلك في باب الإجازة الفاسدة إن شاء الله تعالى (قوله يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً الخ) أي أو قيمة ذلك والاقرب أن يحسب ما على الميت ويستقرض بقسده بأن يقتدر عن كل شهر أو سنة أو يحسب مدة عمره بعد إسقاط اثني عشرة سنة للذكر وتسع سنين للإناث لأنهم أقل مدة بلوغها فيجب عن كل شهر نصف غرارة قمح

يعطى لكل صلاة نصف صاع
من بر) كالقطرة (وكذا)
حكم الوتر) والصوم وإنما يعطى
(من ثلث ماله) ولو لم يترك مالا
يستقرض وارثه نصف صاع
مثلاً ويدفعه الفقير ثم يدفعه الفقير
للوارث ثم ويؤتيه حتى يتم

مطلب
في بطلان الوصية بالثلثات والتهاليل

بالمدة المشقة من زمانها لأن نصف الصاع أقل من ربع مده يبلغ كفارة ست صلوات اكل يوم وليس له تخوم مدة
وثلاث ولكل شهر أربعون مدها وذلك نصف غرارة ولكل سنة شمسية ست غرارة فيستقرض قمتها ويدفعها
الفقير ثم يستو بمها منه ويتسلها منه تتم الهبة ثم يدفعها لذلك الفقير أو لفقر آخر وهكذا فيسقط في كل مرة كفارة
سنة وإن استقرض أكثر من ذلك يسقط بقدره وبعد ذلك يعيد الدور لكفارة الصيام ثم للاخضية ثم للإيمان لكن
لا بد في كفارة الإيمان من عشرة مساكين ولا يصح أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على
العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فإنه يجوز إعطاء فدية صلوات واحد كما يأتي وظاهر كلامهم أنه لو كان عليه زكاة
لا تسقط عنه بدون وضعية لتعليقهم لعدم وجوبها بدون وضعية باشتراط النية فيها لأنها عبادة فلا بد فيها
من الفعل حقيقة أو حكمًا بأن يوصي بأجرها فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك ثم رأيت في صوم السراج
التصريح بجواز تبرع الوارث بأجرها وعليه فلا بأس بإدارة الولي للزكاة ثم ينبغي بعد تمام ذلك كله أن يتصدق
على الفقراء بشئ من ذلك المال أو بما أوصى به الميت إن كان أوصى (قوله لم يجز) الظاهر أنه بضم الياء
من الأجزاء بمعنى أن الصلاة لا تسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم نعم لو صام أوصى وجعل ثواب ذلك للميت صحيح
لأنه يصح أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لأنه يقبل
النيابة) لأنه عبادة مركبة من البدن والمال فإن العبادة ثلاثة أنواع مالية وبدنية وحر كبة منها ما فالعبادة
المالية كالزكاة تصح فيها النيابة حاله العجز والقدرة والبدنية كالصلاة والصوم لا تصح فيها النيابة مطلقًا والمركبة
منهما كالحج إن كان نفلًا تصح فيه النيابة مطلقًا وإن كان فرضًا لا تصح إلا عند العجز الدائم إلى الموت كما سيأتي
بيان في الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لم يجز) هذا من قولين حكاهما في التنازخانية بدون ترجيح
وظاهر الجواز اعتقاده وأقول منهما أنه يجوز كالجواز في صدقة الفطر (قوله جاز) أي بخلاف كفارة البين
والظهار والافطار تنازخانية (قوله ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح) في التنازخانية عن التمتع سئل
الحسين بن علي عن الفدية عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو حي فقال لا اه وفي القنية ولا فدية
في الصلاة حاله الحياة بخلاف الصوم اه أقول ووجه ذلك أن النص انما ورد في الشيخ الفاني أنه يفطر ويقضى
في حياته حتى إن المريض أو المسافر إذا أفطر يلزمه القضاء إذا أدرك ما ما أخر والا فلا شئ عليه فان أدرك
ولم يصم يلزمه الوضعية بالفدية عما قدر هذا ما قالوه ومقتضاه أن غير الشيخ الفاني ليس له أن يفدى عن صومه
في حياته لعدم النص ومثله الصلاة ولعل وجهه أنه مطالب بالقضاء إذا قدر ولا فدية عليه إلا بتحقيق العجز عنه
بالموت فيوصي بها بخلاف الشيخ الفاني فإنه تحقق عجزه قبل الموت عن أداء الصوم وقضائه ففدى في حياته
ولا يتحقق عجزه عن الصلاة لأنه يصلي بما قدر ولو موميا برأسه فان عجز عن ذلك سقطت عنه إذا كثرت ولا يلزمه
قضاؤها إذا قدر كما سيأتي في باب صلاة المريض وما تكررنا ظهر أن قول الشارح بخلاف الصوم أي فأنه
أن يفدى عنه في حياته خاص بالشيخ الفاني تأمل (قوله ويجوز تأخير القوائيم) أي الكثيرة المسقطه
للترتيب (قوله لعذر السعي) الإضافة للبيان ط أي فيسعى ويقضى ما قدره بغيره ثم وثم إلى أن تتم (قوله
وفي الخواص) أعم مما قبله أي ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر وأما النفل فقال في المنتمات
الاشتغال بقضاء القوائيم أولى وأهم من التوافل الاستيفاء المفروضة وصلاة الضحى وصلاة التسبيح والصلاة التي
رويت فيها الأخبار اه ط أي كتحية المسجد والأربع قبل العصر والست بعد المغرب (قوله وسبعة التلاوة)
أي في خارج الصلاة أما فيها فعلى الفور وفي الحلية من باب سجود التلاوة عن شرح الزايدى "أداء هذه السجدة
في الصلاة على الفور وكذا خارجها عند أبي يوسف وعند محمد على التراخي وكذا الخلاف في قضاء الصلاة
والصوم والكفارة والنذور المطلقة والزكاة والحج وسائر الواجبات وعن أبي حنيفة روايتان وقيل قضاء
الصلاة على التراخي اتفاقًا والاصح عكسه اه (قوله والنذور المطلق) أما المعين بوقت فيجب أدائه في وقته
إن كان معاقا في غير وقته يكون قضاء ط (قوله وضيق الحلواني) قال في البحر بعد ذلك وذكر الوالوي أن
الصوم أن قضاء الصوم على التراخي وقضاء الصلاة على الفور لا لعذر اه (قوله بالجهل) الأحكام الشرعية
كوجوب صوم وصلاة وزكاة (قوله سلمة) أي هناك أي في دار الحرب (قوله بالعلم) فإذا باغى في دار

(ولو قضاها ورثته بأمره لم يجز)
لأنها عبادة بدنية (بخلاف الحج)
لأنه يقبل النيابة ولو أدى للفقر
أقل من نصف صاع لم يجز ولو
أعطاه الكل جاز ولو فدى عن
صلاته في مرضه لا يصح بخلاف
الصوم (ويجوز تأخير القوائيم)
وان وجبت على الفور (لعذر
السعي على العيال وفي الخواص)
على الأصح) وسبعة التلاوة
والنذور المطلق وقضاء رمضان
موسع وضيق الحلواني كذا في
المجتبى (وبعذر بالجهل سري)
اسلمة ومكث مدة فلا قضاء عليه
لأن الخطاب انما يلزم بالعلم

اودله ولم يوجد (كما لا يقتضى
مرتد ما فاته زمنها) ولا ما قبلها
الا الحج لانه بازدة يصير كالكافر
الاصلي (ولذا) يلزم باعادة
قرنن اذاه ثم ارتد عقبه وتاب
أى اسلم (فى الوقت) لانه حبس
بازدة قال تعالى ومن يكفر
بالايمان فقد حبط عمله وخالف
الشافعي بدليل فميت وهو كافر
قلنا أفادت علي بن جبراه من احباط
العمل والخلود فى النار فالاحباط
بازدة والخلود بالموت عليها فيحفظ
(فروع) سبى احتم بعد صلاة
العشاء واستيقظ بعد الفجر لزمه
قضاؤها صلى فى مرضه بالتيمم
والايمان ما فاته فى صحته صبح
ولا يعيد لو صبح كثر الفوائت

دليل
اذا اخطى المرتد هل يعود حسنة أم لا

الحرب رجل واحد فله قضاء ما تركه بعده عندهما وهو احدى الروايتين عن الامام وفى رواية الحسن عنه
لا يلزمه حتى يخبره رجلان عدلان مسلمان او رجل واحد وامرأتان أو اما العدالة فى الميسر أنها شرط عندهما
وروى أبو جعفر فى غرب الرواية أنها غير شرط عندهما حتى اذا خبره رجل فاسق او صبى او امرأة او عبد
فان الصلاة تلزمه تارة ثانية (قوله اودله) أى دليل العلم وهو الكون فى دار الاسلام لا شهارة القرائض
فيها فى اسلم فيه لزمه قضاء ما تركه (قوله زمنها) منصوب طرف لقوله فاته بح والضمير للردة المفهومة من قوله
مرتد (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فاته وأعاد لا النافية لتأكيد النفي وعلى هذا يصير المعنى ولا يعيد ما آذاه
قبلها بدليل العطف المذكور لانه مقابل للمعطوف عليه وبدليل قوله الحج لانه معناه اذا آذاه قبلها يقضيه
ولو كان المعنى أنه لا يقتضى ما فاته قبلها السكان حق التعبير أن يقول أو قبلها عطفاً على زمنها العامل فيه قوله فاته
ونحالفها سبأ فى باب المرتد ونقله فى البحر هناك عن الخانية بقوله اذا كان على المرتد قضا صلاوات وصيامات
تركها فى الاسلام ثم اسلم قال شمس الامنة الحلوانى عنه قضاء ما تركه فى الاسلام لان ترك الصيام والصلاة
معصية والمعصية تبقى بعد الردة اه فافهم (قوله الحج) لان وقته العمر فلما حبط بازدة ثم أدرك وقته
مسلم لزمه (قوله لانه بازدة الحج) تعديل للمتن ولقوله الحج أى فان الكافر الاصلي اذا اسلم لا يلزمه قضاء
ما فاته زمن كفره لعدم خطاب الكفار بالشرائع عندنا كما فى فتح القدر بل يلزمه ما أدرك وقته بعد الاسلام
والحج وقته باق فيلزمه اداء صلاة اسلم فى وقتها فكذلك المرتد (قوله ولذا) أى لكونه كالكافر الاصلي
(قوله لانه حبط) أى بطل والاحسن عطفه بالواو على قوله ولذا ليكون عليه ثانية لازوم الاعادة تأمل (قوله
وخالف الشافعي) أى حيث قال لا يلزم الاعادة لان احباط العمل علق فى الآية بالموت على الردة (قوله
قلنا الحج) حاصل الجواب أن قوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم
فى الدنيا والآخرة وأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فيه ذكر علي بن أحمد هما الردة والاستمرار عليهما أى
الاستمرار عليهما الى الموت وذكر جبراه بن ليلى على الف والشر المرتب فاحباط الاعمال جزء الردة
والخلود فى النار جزء الموت عليهما بدليل أنه فى الآية الاولى علق حبط العمل على مجزأ الكفر بما آمن به ومثله
قوله تعالى ولو أشر كوا الحبط عنهم ما كانوا يعملون (تنبيه) مقتضى كون حبط العمل فى الدنيا والآخرة جزء
الردة وان لم يمت عليها عندنا أنه لو أسلم لا تعود حسنة ولا كان جزءا لهل بالموت عليها ما كفا بقوله الشافعي
رحم الله تعالى وفى البحر والبر من باب المرتد عن التارخانية مع ما الى التمسك لوتاب المرتد قال أبو علي وأبو
هاشم من أصحابنا تعود حسنة وقال أبو قاسم الكعبي لا تعود ونحو قول انه لا يعود ما بطل من ثوابه ولكن
تعود طاعته المتقدمة مؤثرة فى الثواب بعد اه ولعل معنى كونها مؤثرة فى الثواب بعد أن الله تعالى يشبه
عليها ثوابا جديدا بعد رجوعه الى الاسلام غير الثواب الذى بطل أو أن الثواب بمعنى الاعتداد بها وعدم
مطالبة به عليها ثانيا وان حكمنا بطلانها لان ذلك فضل من الله تعالى تأمل وبقي هل يسقط باسلامه ما فعله
من المعاصي قبل الردة مقتضى ما فاته من الحاشية أنها لا تسقط وهو قول كثير من المحققين وعند العامة
يسقط كإسقاطه القهستاني فى باب المرتد وهو الظاهر حديث الاسلام يجب ما قبله وهو بمومه يشمل اسلام
المرتد لكن ينبغي عدم الخلاف فى لزوم قضاء ما تركه فى الاسلام وانما الخلاف فى سقوط اثم التأخير والاطل
فى الدين الذى من حقوق العباد وسبأ فى تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى (قوله بعد صلاة العشاء) مصدر
مضاف الى منعوله أى بعد أن صلى العشاء (قوله لزمه قضاؤها) لانها وقعت نافله ولما احتمل فى وقتها صارت
فرضاً عليه لان النوم لا يمنع الخطأ فيلزمه قضاؤها فى المختار ولذا الواسع قبل الفجر لزمه اعادتها اجماعا
كما قد مناه اول كتاب الصلاة عن التداخلة وفى الظهيرية حكى عن محمد بن الحسن أنه جاء الى الامام اول
احتلامه فقال ما تقول فى غلام احتمل فى الليل بعد ما صلى العشاء هل يعيدها قال نعم فقام محمد الى زاوية المسجد
وأعادها وهى اول مسألة تعلمها من الامام فلما رأى يعمل بعلمه ففرس فقال ان هذا الصبي يصلح فكان كما قال
اه ملخصا (قوله صح) لانه مخاضب بقضائها فى ذلك الوقت فيلزمه قضاؤها على قدر وسعه أما اذا لم يكن عذر
فأنه يلزمه قضاء الفاشة على الصفة التى قامت عليها ولذا يقتضى المسافر قساة الحضر للرباعية اربعا ويقتضى المقيم
قائمة السفر وكعين لان القضاء يحكى الاداء الاضروية (قوله كثر الفوائت الحج) مثله لو فاته صلاة

النجس والجمعة والسبت فاذا قضاهما لا بد من التعيين لأن غير النجس مثلاً غير الجمعة فإن أراد تسهيل الأمر يقول أول فجر مثلاً فإنه اذا صلاه يصير ما يليه أولاً ويقول آخر فجر فإن ما قبله يصير آخر ولا يفتزمه عكس الترتيب لسقوطه بكثرة الفوائت وقبل لا يلزمه التعيين أيضاً كما في صوم أيام من رمضان واحد ومشي عليه المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب تبعاً للكثير وصححه القهستاني عن المنية لكن استشكله في الاشياء وقال أنه مخالف لما ذكره أصحابنا كقاضى خان وغيره والاصح الاشتراط اه قلت وكذا صححه في الملتقى هناك وهو الاحوط وبه جزم في الفتح كما قدّمناه في بحث النية وجزم به هنا صاحب الدرر أيضاً (قوله لومن رمضانين) لأن كل رمضان سبب لصومه فصار كظهورين من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد فيصير ان لم يعين القضاء عن اليوم الاول والثاني منه (قوله وينبغي الخ) تقدم في باب الاذان أنه يكره قضاء الفائتة في المسجد ودفعه الشارح بما هنا من أن التأخير معصية فلا يظهرها وظاهره أن الممنوع هو القضاء مع الاطلاع عليه سواء كان في المسجد أو غيره كما أفاده في المنع قلت والظاهر أن ينبغي هنا للوجوب وأن الكراهة تحرمة لأن أظهار المعصية معصية لحديث الصحيحين كل أمتي معافي الا الجاهرين وان من الجاهر أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول علمت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه والله تعالى أعلم

* (باب سجود السهو) *

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) قال في العناية وهي الاصل في الاضافات لأن الاضافة للاختصاص وأقواء اختصاص المسبب بالسبب اه لكن فيه أن السجود ليس حكماً بل هو متعلقه والحكم هنا الوجوب واجب بأنه على تقدير مضاف أى وجوب سجود السهو تأمل (قوله وأولاه بالقوائت) أى قرنه بها على طريق التضمن ولذا أعدها بالبناء والافهوس الولي بمعنى القرب والدنو كما في القاموس فعدى الى المفعول الثاني بمن لا يابى يقال اوليت زيداً من عمر وأى قرنه منه (قوله لأنه لا صلاح ما فات) أى ما ترك من الواجبات في محله كما كان قضاء القوائت لا صلاح ما فات وقته بذهوله بعد (قوله وهو) أى السهو (قوله واحد عند الفقهاء) خبر عن هو وما عطف عليه أى معنى هذه الثلاثة واحد عند الفقهاء وفي ذكر الشك نظر وفي الخبر عن التحرير لافرق في اللغة بين النسيان والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة قال الرملى وفي جمع الجوامع السهو الغفلة عن المعلوم فينبه له بأدنى تنبه والنسيان زوال المعلوم وقال الحكماء السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنها مع غفلة يحتاج في تحصيلها الى سبب جديد (قوله والظن الخ) حاصله أن ما يحظر بالبال ولم يصل الى حد اليقين حتى يسمى علماً ولا تساوت جهتهما حتى يسمى شكاً بل ترجحت فيه احدهما على الاخرى فالمرجوحه وهم والراجحة ظن فان زاد الرجحان بلا جزم فهو غلبة الظن (قوله يجب له) أى السهو الا ترى بيانه في قوله بترك واجب سهواً وذكر في المحيط عن القدوري أنه سنة وظاهر الرواية الوجوب وصححه في الهداية وغيره لأنه لا يجر نقصان تمكن في الصلاة فيجب كالدعاء في الحج ويشهد له الامر به في الاحاديث الصحيحة والمواظبة عليه وظاهر كلامهم أنه لو لم يجد يأثم بترك الواجب ولترك سجود السهو بحر وفيه نظر بل يأثم ترك الجابر فقط اذا اثم على الساهى نعم هو في صورة العمد ظاهر وينبغي أن يرتفع هذا الاثم باعادتها خبر (قوله بهد سلام) متعلق بمحذوف حال من فاعل يجب لا يجب لما يأتي من أنه لو وجد قبل السلام كره تنزيهاً ثم يصح تعلقه بيجب بالنظر الى تقيد السلام بالواحد لما يأتي من أنه بعد التسليمين يسقط السجود (قوله واحد) هذا قول الجمهور منهم شيخ الاسلام ونظر الاسلام وقال في الكافي أنه الصواب وعليه الجمهور واليه أشار في الاصل اه الا أن مختار غير الاسلام كونه تلقاء وجهه من غير انحراف وقيل يأتي بالتسليمين وهو اختيار شمس الاثمة وصدر الاسلام أخى غير الاسلام وصححه في الهداية والظاهرية والمفيد والينابيع كذا في شرح المنية قال في البحر وعزاء أى الثاني في البدائع الى عاينهم فقد تعارض النقل عن الجمهور اه (قوله عن يمينه) احتراز عما اختاره غير الاسلام من أصحاب القول الاول كما علمته وفي الحلية اختار الكرخي ونظر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح أن يسلم تسليمة واحدة ونص في المحيط على أنه الا صوب وفي الكافي على أنه الصواب قال غير الاسلام وينبغي على هذا أن لا ينحرف في هذا السلام يعني فيكون سلاماً مرة واحدة تلقاء وجهه وغيره من أهل هذا القول على أنه يسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة اه

نوى اول ظهر عليه أو آخره وكذا الصوم لومن رمضانين هو الاصح وينبغي أن لا يطلع خبره على قضائه لأن التأخير معصية فلا يظهرها

* (باب سجود السهو) *

من اضافة الحكم الى سببه وأولاه بالقوائت لأنه لا صلاح ما فات وهو والنسيان والشك واحد عند الفقهاء والظن الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح (يجب له بعد سلام واحد) عن يمينه فقط

قوله زوالها عنها مع كذا بخطه ولعل الاونق بما قبله زوالها عنها معاً الى زوال الصورة عن المدركة والحافظة معاً تأمل اه معصية

والحاصل أن التائبين بالتسليم الواحدة قائلون بانها عن النبي لا عن غيره من قولها تسليما وجهه وهو المصرح به في شروح الهداية أيضا كالمعراج والعناية والفتح (قوله لانه المعهود) تعليل لكونه عن غيره وقوله وبه يحصل التحليل تعليل لكونه واحدا ويأتي وجهه قريبا (قوله بجر عن المجتبي) عبارة البحر والذى ينبغي الاعتماد عليه تصحيح المجتبي أنه يسم عن غيره فقط وقد ظن في البحر وتبعه في النهر وغيره أن هذا القول قول ثالث بناء على أن جميع أصحاب القول الثاني قائلون بأنه يسم تلقاء وجهه مع أن القائل منهم بذلك هو غير الاسلام فقط كما علمت وحينئذ فلا حاجة الى عزو هذا القول الى المجتبي حتى يرد ما قبل ان تصحح المجتبي لا يوازي ما عليه الجمهور الذي هو الأكثر تصحيحا والاصوب والصواب فافهم (قوله وعليه لو أتى الخ) هذا جعله في البحر قولاً رابعا واستظهر في النهر أنه مفرغ على القول بالواحدة وتبعه الشارح ويؤيده ما وجهوا به القول بالواحدة من أن الاسلام الأول لشئيين التحليل والتجبة والاسلام الثاني للتجبة فقط أي تجبة بقية القوم لأن التحليل لا يتكرر وهما سقط معنى التجبة عن الاسلام لانه يقطع الاحرام فكان ضم الثاني اليه عبثا ولو فعله فاعل لقطع الاحرام قال في الحلبة بعد عزوه ذلك الى غير الاسلام حتى انه لا يأتي بعده بسجود السهو كما نقله في الذخيرة عن شيخ الاسلام ومثني عليه في الكافي وغيره اه وفي المعراج قال شيخ الاسلام لو سلم تسليتين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك لانه كالكلام اه قلت وعليه فيجب ترك التسليم الثانية (قوله جاز) هو ظاهر الرواية وفي المحيط وروى عن اصحابنا أنه لا يجزئه ويبيده بجر (قوله فيعبر الخ) أي قاف قبل انقضاء النقصان ودال بعد دال الزيادة (قوله يرفع التشهد) أي قراءته حتى لو سلم بجر درفمه من سجدي السهو وصحت صلاته ويكون نارا كالأول واجب وكذا يرفع السلام امداد (قوله لفتوتها) أي لأنها أقوى منه لكونها فرضا (قوله فانها ترفعها) أي القعدة والتشهد لأنها أقوى منهما لكونها ركنا والقعدة تلزم الاركان امداد أولان الصلابة ركن أصلي والقعدة ركن زائد كما مر في باب صفة الصلاة أولان القعدة لا تكون الا آخر الاركان وبسجود الصلابة بعد ما خرجت عن كونها آخر (قوله وكذا التلاوية) لأنها الرقعة وهي ركن فأخذت حكمها بجر أي تأخذ حكمها بعد سجودها ما قبله فانها واجبة حتى لو سلم ولم يسجد ما فصلته بحجتها بخلاف الصلابة فانها ركن أصلي من كل وجه كما سيأتي وتظهرها فيما ذكرنا ما لو نسي السورة فتذكرها في الركوع فعدا وقراها أخذت حكم الفرض وارتفع الركوع فيلزمه أعادته (تنبيه) ذكر في التتارخانية أن العود الى قراءة التشهد في القعدة الأخيرة اذا نسيه يرفع القعدة كالعود الى التلاوية كما ذكره الحلواني والسرخسي وذكر ابن الفضل انه لا يرفعها وفي واقعات الناطقي أن الفتوى عليه اه (قوله اذا كان الوقت صالحا) أي لاداء تلك الصلاة فيه (قوله واجتزت في القضاء) كذا في الفتح والبحر والذخيرة وغيرها ومفهومه أنه لو كان يؤدى العصر فأجزت الشمس لا يسقط سجود السهو لأن ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة نفسها فكذلك السجود سهوا بخلاف الفاتحة الواجبة في كامل لكن في الامداد عن الدراية التصريح بسقوطه اذا اجتزت عقب السلام من فاتة أو حاضرة فتحرز عن الكراهة وهذا يقتضي أن القضاء هنا غير قيد ويؤيده ما في القنية لوصلي العصر وعليه سهوا فافترت الشمس لا يسجد للسهو ثم رأيت في البدائع علل هذا بأن السجدة تجبر نقصان التمكن فجرى مجرى القضاء وقد وجبت كاملة فلا تقضى بالنقص اه تأمل (قوله ما يقطع البناء) كحدث عدو وعمل مناف امداد (قوله بعد السلام) تنازع فيه كل من طلع واجتزت ووجد كما يفيد كلام الامداد (قوله سقط عنه) لانه بالعود الى السجود يعود الى حرمة الصلاة وقد فات شرط صحتها بطولع الشمس في الصبح ومثله خروج وقت الجمعة والعيد وكذا اذا وجد ما يقطع البناء وأما في اجراء الشمس في القضاء فكذلك وأما في الاداء فلثلا يعود الى الوقت المكروه بعد صحة الصلاة بلا كراهة تأمل في اذا سقط السجود فهل يلزمه الاعادة لكون ما اداه أولا وقع ناقصا بلا جبر والذي ينبغي أنه ان سقط يصنع كحدث عدو مثلا يلزم والا فلا تأمل (قوله وفي القنية الخ) أقول عبارة القنية برمن فهم الاثمة تطرح ركعتين وسهائين عليه ركعتين يسجد للسهو ولو بنى على الفرض تطوعا وقد سهوا في الفرض لا يسجد اه والظاهر أن الفرق هو أن بناء النفل على النفل يصير صلاة واحدة بخلاف بناء النفل على الفرض ولذا كان البناء فيه مكروها لان النفل صلاة أخرى غير الفرض ولا يمكن أن يكون سجود السهو صلاة واقعا في صلاة أخرى مقصودة وان كانت تحرمة الفرض باقية

لانه المعهود وبه يحصل التحليل وهو الأصح بجر عن المجتبي وعليه لا أتى بتسليتين سقط عنه السجود ولو وجد قبل السلام جاز ذكره تنزيها وعند مالك أنه في النقصان وبه سنده في الزيادة فيعتبر انقاف بالقاف والدال بالذال (سجدتان) (و) يجب أيضا (تشهد وسلام) لأن سجود السهو يرفع التشهد دون القعدة لتقوتها بخلاف الصلابة فانها ترفعها وكذا التلاوية على المختار ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في القعود الأخير في المختار وقبل فيهما احتياطا (اذا كان الوقت صالحا) فلو طلعت الشمس في الصبح أو اجتزت في القضاء أو وجد منه ما يقطع البناء بعد السلام سقط منه وفي القنية لو بنى النفل على فرض سهائه لم يسجد

فلذا لا يسجد أوله لما بين النفل عمد أصار مؤخر السلام عن عمله عمدا أو العمد لا يجبره سجود السهو بل تلزم فيه إعادة وحيت كانت إعادة واجبة لم يبق السجود واجبا عن سهوه في الفرض لأنه بالاعادة يأتي بما سها فيه والسجود جابر عما فات قائم مقام الاعادة فاذا وجبت الاعادة سقط السجود فعلى هذا لا يرد ما سبأني من أنه لو قعد في الرابعة ثم قام وسجد للخامسة نعم إلى ما سبأني من أنه لا يصح له الركعتان فلا لا في هذا النفل غير مقصود فكانه ليس مسألة أخرى ولأنه لم يؤخر سلام الفرض عن عمله عمدا فلم تكن الاعادة عليه واجبة فليزمه سجود السهو وهذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله بترك واجب) أي من واجبات الصلاة الأصلية لا كل واجب إذ لو ترك ترتيب السور لا يلزمه شيء مع كونه واجبا يجوز ويرد عليه ما لو أخر التلاوة عن موضعها فإن عليه سجود السهو كما في الخلاصة جازما بأنه لا اعتقاد على ما يخالفه وصححه في الوالوجبة أيضا وقد يجاب بما مر من أنها لما كانت اثرا لقراءة أخذت حكمها تأملا واحترزا بالواجب عن السنة كالتأني والتعقذ وشكوه ما عن الفرض (قوله قبل الألفي أربع) أشار إلى ضعفه بعبارة انوار الإيضاح لمخالفته للمشهور في تسميته بسجود سهو وإن شاء القائل به سجود عذر وقدره العلامة فاسم بأنه لا يعلم له أصل في الرواية ولا وجه في الدراية اهـ وأجاب في الخلية عن وجوب السجود في مسئلة التفكير عمدا بأنه وجب لما يلزم منه من ترك واجب هو تأخير الركن أو الواجب عما قبله فانه نوع سهو فلم يكن السجود لترك واجب عمدا (قوله وتأخير سجدة الركعة الأولى) الظاهر أن هذا القيد اتفاق عند القائل به وبالألف للفرق بين الركعة الأولى وغيرها تحكم وكذا لا يظهر لقوله إلى آخر الصلاة وجه لانه لو أخر إلى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر ط (قوله وإن تكرر) حتى لو ترك جميع واجبات الصلاة سهوا لا يلزمه إلا سجدتان يجوز (قوله لأن تكراره غير مشروع) سبأني أن المسبوق يتابع أمامه فيه ثم إذا قام لقضاء ما فاته فسهوا فيه بسجدة أيضا فقد تكرر وأجاب في البدائع بأن المسبوق فيما يقضى كالمفرد فلهما صلاتان حكما وإن كانت الترخمة واحدة وعامة في البحر (قوله متعلق بترك واجب) أي مرتبط به على وجه التمثيل وليس المراد التعلق بالتحوى ط أي بل هو خبر لينتدأ بمحذوف أي وذلك كركوع (قوله لوجوب تقديمها) أي تقديم قراءة الواجب أم اقراءة الفرض فتقدمها على الركوع فرض لا يجبر بسجود السهو والتحقيق أن تقديم الركوع على القراءة مطلقا موجب لسجود السهو لكن إذا ركع ثم قام فقرأ فان أعاد الركوع صححت صلاته ولا فسد أما إذا ركع قبل القراءة أصلا فظاهرا وأما إذا قرأ الفاتحة مثلا ثم ركع فتذكر السورة فعاد فقرأها ولم يعد الركوع فلا فساد ما قرأ ما أتى بالصق بالقراءة الأولى فصار الكل فرضا فنقض الركوع فاذا لم يعد تصد صلاته نعم إذا كان قرأ الفاتحة والسورة ثم عاد لقراءة سورة أخرى لا يرتفع ركوعه كما نقل في الخلية عن الزاهد وغيره فقد ظهر أن إيقاع الركوع قبل القراءة أصلا أو قبل قراءة الواجب يلزمه بسجود السهو ولكن إذا لم يعد الركوع بسقط سجود السهو لفساد الصلاة وإن أعاده صححت ويسجد للسهو وعلى هذا التقرير فما قدمه الشارح تبعا لغيره في واجبات الصلاة حيث عد منها الترتيب بين القراءة والركوع فاعطى إلى مجرد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم إعادة ما قدمه وما صرح به شراح الهداية وغيرهم من أنه لو قدم الركوع على القراءة تفسد الصلاة فاعطى إلى الاكتفاء بما قدمه وعدم أعادته فلا تنافي بين كلامهم (قوله نعم إنما يتحقق الترتيب) أي ترك القراءة بمعنى فواتها على وجه لا يمكن فيه التدارك (قوله عاد) أي إلى القيام بقرأة (قوله ثم أعاد الركوع) لانه لما عاد وقرأ وقعت القسرة فرضا ولا ينفيه كون الفرض فيها آية واحدة والرائد واجب وسنة لأن معناه أن أقل الفرض آية ويجب أن يجعل ذلك الفرض الفاتحة والسورة ويسن أن تكون السورة من طووال المفصل أو أساطله أو قصاره حتى لو قرأ القرآن كله وقع فرضا كما أن الركوع بقدر تسبيحة فرض وتطويله بقدر ثلاث سنة كما سبق في شرح المنية وقد مناه في فصل القراءة والحاصل أن ما يقرؤه يتحقق بمقابل الركوع ويلغو هذا الركوع قلزم أعادته حتى لو لم يعد بطلت صلاته بل ذكر في شرح المنية أنه لو قام لأجل القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد لأنه لما انتصب قائما للقراءة ارتفع ركوعه وإن كان البعض يقول لا تفسد اهـ وهذا كله بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع فالصحيح أنه لا يعود ولو عاد وقت لا يرتفع ركوعه وعليه السهو لأن القنوت إذا أعيد يقع واجبا لا فرضا كما في شرح المنية وأما إذا أعاد لقراءة سورة

(بترك) متعلق بيجب (واجب)

بما مر في صفة الصلاة (سهو)

فلا سجود في العمدة قبل الألفي أربع

ترك السجدة الأولى وصلاته فيه

على النبي صلى الله عليه وسلم

وتفكره عمدا حتى شغله عن ركن

وتأخير سجدة الركعة الأولى

إلى آخر الصلاة نهر (وان)

تكرر لأن تكراره غير مشروع

(ركوع) متعلق بترك واجب

(قبل قراءة) الواجب لوجوب

تقديمها ثم انما يتحقق الترتيب

بالسجود فلونذكر ولو بعد الرفع

من الركوع عاد ثم أعاد الركوع

اخرى فلا يرتفع ركوعه كما قد مناه لانه وقع بعد قراءة تامة فكان في موقعه وكان عوده الى القراءة غير مشروع كما اذا عاذا الى القنوت بل اولى والله اعلم (قوله بعيد السورة أيضا) أي لتقع القراءة مرتبة (قوله وتأخير قيام الخ) أشار الى أن وجوب السجود ليس لمخصوص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل لتزلة الواجب وهو تعقيب التشهد للقيام بلا فاصل حتى لو سكت يلزمه السهو وكما قد مناه في فصل اذا أراد الشروع قال المقدسي وكما لو قرأ القرآن فمنا وفي الركوع يلزمه السهو مع أنه كلام الله تعالى وكما لو ذكر التشهد في القيام مع أنه توحيد الله تعالى وفي المناقب أن الامام رحمه الله رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال كيف اوجبت السهو على من صلى على فقال لانه صلى عليك سهوا فاستحسنه (قوله وفي الزبلي الخ) جزم به المصنف في منته في فصل اذا أراد الشروع وقال انه المذهب واختاره في البحر تهمة الغلاصة والحاشية والظاهر أنه لا يخفى قول المصنف هنا بقدر ركن تأمل وقد مناه عن القاضي الامام أنه لا يجب مالم يقبل وعلى آل محمد وفي شرح المنية الصغير أنه قول الأكثر وهو الاصح قال الخليل الرطبي فقد اختلف التصحيح كما ترى ونبغي ترجيح ما قاله القاضي الامام اه وفي التتارخانية عن الحساوي وعلى قولهم لا يجب السهو مالم يبلغ الى قوله حمد مجيد (قوله والجهر فيما يخاف فيه للامام الخ) في العبارة قلب وصوابه والجهر فيما يخاف لكل مصل وعكسه للامام ح وهذا ما صححه في البدائع والدرر وما ليه في الفتح وشرح المنية والبحر والتهذيب والجملة على خلاف ما في الهداية والزبلي وغيرهما من أن وجوب الجهر والخفاقة من خصائص الامام دون المنفرد والحاصل أن الجهر في الجهرية لا يجب على المنفرد انما الخلاف في وجوب الاخفاء عليه في السرية وظاهر الرواية عدم الوجوب كما صرح بذلك في التتارخانية عن المحيط وكذا في الذخيرة وشرح الهداية كالنهاية والكفاية والعناية ومعراج الدراية وصريحوا بأن وجوب السهو عليه اذا جهر فيما يخاف رواية النوادر اه فعلى ظاهر الرواية لاسهو على المنفرد اذا جهر فيما يخاف فيه وانما هو على الامام فقط (قوله والاصح الخ) صححه في الهداية والفتح والتبيين والمنية لأن البسير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن وما تصح به الصلاة كثير غير أن ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلاث آيات هداية (قوله في الفصلين) أي في المسئلتين مسئلة الجهر والاخفاء (قوله قل أو أكثر) أي ولو كلمة قال القهستاني والمتبادر أن يكون هذا في صورة أن ينسى أن عليه الخفاقة فيجهر قصدا وما اذا علم أن عليه الخفاقة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء اه (قوله وهو ظاهر الرواية) قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من اصحاب الفتاوى اه زاد المصنف في منحه وانما عدولنا على الاول تهمة الهداية وانا لا نحب من كثير من كل الرجال كيف يعدل عن ظاهر الرواية الذي هو بمنزلة نص صاحب المذهب الى ما هو كالرواية الشاذة اه أقول لا يحب من كل الرجال كصاحب الهداية والزبلي وابن الهمام حيث عدلوا عن ظاهر الرواية لمناهي من المخرج وصححوا الرواية الاخرى للتسهيل على الامة وكلمة من نظير ولذا قال القهستاني ويجب السهو بخفاقة كلمة لكن فيه شدة وقال في شرح المنية والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بالتجوز به الصلاة من غير تفرقة لأن القليل من الجهر في موضع الخفاقة عفو أيضا ففي حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر في الاولين بآتم القرآن وسورته وفي الآخرين بآتم الكتاب ويسمعنا الآية أحيانا اه فنه التصريح بأن ما صححه في الهداية ظاهر الرواية أيضا فان ثبت ذلك فلا كلام والافوجه تصححه ما قلنا وتأيد بحديث الصحيحين وقد قدمنا في واجبات الصلاة عن شرح المنية أنه لا ينبغي أن يعدل عن الدراية أي الدليل اذا وافقها رواية (تمة) قد صرحوا بأنه اذا جهر سهوا بشيء من الادعية والائتمنة ولو تشهدا فإنه لا يجب عليه السجود قال في الحلية ولا يعرى القول بذلك في التشهد عن تأمل اه واقتره في البحر هذا وقد قدمنا في فصل القراءة الكلام على حدة الجهر فراجع (قوله متعلق بيجب) أي المذكور أو السبب (قوله ان سجدا مامه) أم لو سقط عن الامام بسبب من الاسباب بأن تكلم او احدث متعبدا او خرج من المسجد فإنه يسقط عن مقتضى بحر والظاهر أن المقتضى يجب عليه الاعادة كالامام ان كان السقوط بفعله العمد لتقرر النقصان بلا جبر من غير عذر تأمل (قوله لوجوب المتابعة) عمله لوجوبه على المقتضى بسهو امامه ولان النقصان دخل في صلاته أيضا لارتباطها بصلاة الامام (قوله لا بسهو أصلا) قيل لا فائدة لقوله أصلا وليس بشيء بل هو تأكيد لنفي الوجوب

الا أنه في تذكر الفاتحة يعيد
السورة أيضا (وتأخير قيام الى
الثالثة بزيادة على التشهد بقدر
ركن) وقبل بحرف وفي الزبلي
الاصح وجوبه باللهم صل على محمد
(والجهر فيما يخاف فيه) للامام
(وعكسه) لكل مصل في الاصح
والاصح تقديره (بقدر ما تجوز به
الصلاة في الفصلين وقيل) فائله
قاضي خان (يجب) السهو (جهما)
أي بالجهر والخفاقة (مطلقا) أي
قل أو أكثر (وهو ظاهر الرواية)
وعنده الخواص (على منفرد)
متعلق بيجب (ومقتد بسهو
امامه ان سجدا مامه) لوجوب
المتابعة (لا بسهو) أصلا

لأن معناه لا قبل السلام للزوم مخالفة الامام ولا بعده لخروجه من الصلاة بسلام الامام لأنه سلام عمداً عن
 لا سهو عليه كما في البحر كن قال في النهر لقال أن يقول لا نسلم أنه يخرج منها بسلامه وقد سبق خلافه في
 لا سهو عليه فكيف بن عليه السهو وحينئذ فيمكنه أن يأتي بهذا الجواب اهـ قلت وقدّم الشارح في نواقض
 الوضوء أنه لو قهقهة بعد كلام الامام او سلامه عمداً فسد طهارته في الاصح وقدّمنا هنا تصحيحه عن الفتح
 والخالية على خلاف ما صححه في الخلاصة من عدم الفساد ولا شك أن فساد طهارته مبنى على عدم خروجه
 من الصلاة بسلام امامه أو كلامه فما هناء مبنى على ما صححه في الخلاصة ولذا قال في المعراج بعد تحليله المسئلة
 بأنه يخرج بسلام الامام كذا قيل وفيه تأمل بل الاولى التمسك بما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم ليس على
 من خلف الامام سهو اهـ (تنبيه) قال في النهر ثم مقتضى كلامهم أنه بعيدا لثبوت الكراهة مع تعذر الجواب
 (قوله) والمسبوق يسجد مع امامه (قوله) قد ير بالسجود لانه لا يتابعه في السلام بل يسجد معه ويشهد فاذ سلم الامام
 قام الى القضاء فان سلم فان كان عامداً فسدت والا لا ولا يسجد عليه ان سلم سهواً قبل الامام او معه وان سلم بعده
 لزمه لكونه منفردا حينئذ بحر وأراد بالمعية المقارنة وهو نادر الوقوع كما في شرح المنية وفيه ولو سلم على ظن
 أن عليه أن يسلم فهو سلام عمداً يمنع البناء (قوله) سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده بيان للاطلاق وشمل
 أيضا ما إذا سجد الامام واحدة ثم اقتدى به قال في البحر فإنه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاولى كما لا يقضيها
 لو اقتدى به بعد ما سجد هما (قوله) ثم يقضى ما فات (قوله) لم يتابعه في السجود وقام الى قضاء ما سبق به فإنه يسجد
 في آخر صلاته استسحبنا لان التحرية متحدة بفعل كانهما صلاة واحدة بحر وغيره فافهم (قوله) ولو سها فيه
 أى فيما يقضيه بعد فراغ الامام يسجد ثاني لانه منفرد به والمنفرد يسجد لسهوه وان كان لم يسجد مع الامام
 لسهوه ثم سها هو أيضا كفته سجدة عن السهوين لان السجود لا يتكرر وعنايه في شرح المنية (قوله) وكذا
 (اللاحق) أى يجب عليه السجود بسهوه امامه لانه مقتضى جميع صلاته بدليل أنه لا قراءة عليه فلا سجود فيها
 يقضيه بحر (قوله) لكنه يسجد الخ) أى يبدأ بقضاء ما فات ثم يسجد في آخر صلاته لانه التزم متابعة الامام
 فيما اقتدى به على نحو ما يصلى الامام وانه اقتدى به في جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما اذى الامام
 والامام اذى الاول فالاول وسجد لسهوه في آخر صلاته فكذا (اللاحق) واما المسبوق فقد التزم بالاقتداء به
 متابعته بقدر ما هو صلاة الامام وقد أدرك هذا القدر فيتابعه ثم ينفرد بحر (قوله) ولو سجد مع امامه أعاده
 لانه في غير اوانه ولا تفسد صلاته لانه ما زاد الا سجدتين ولو كان مسبوقا بثلاث ولا حقا بركة فسجد امامه
 لسهوه فانه يقضى ركعة بلا قراءة لانه لاحق ويشهد ويسجد للسهول لان ذلك موضع سجود الامام ثم يصلى ركعة
 بقراءة ويقعد لانها ثمانية صلاته ولو كان على العكس سجد للسهو بعد الثالثة كذا في المحيط بحر (قوله)
 والمقيم الخ) ذكر في البحر أن المقيم يقتدى بالمسافر كالسبوق في أنه يتابع الامام في سجود السهو ثم يستقل
 بالانقسام وأما اذا قام الى اتمام صلاته وسها فذكر الكرخي أنه كاللاحق فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرأ وذكر
 في الاصل أنه يلزمه السجود وصححه في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صار
 منفردا وانما لا يقرأ أعيايته لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيهما اهـ قال في النهر وبهذا علم
 أنه كاللاحق في حق القراءة فقط اهـ أقول وتقدمت بقية مسائل المسبوق واللاحق قبيل باب الاستحلاف
 (قوله) ولو عجل (قوله) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى قولهما يعود لانه من النفل ط (قوله) أما
 النفل فيعود الخ) جزم به في المعراج والسراج وعلمه ابن وهبان بأن كل شفع منه صلاة على حدة ولا سيما على
 قول محمد بأن القعدة الاولى منه فرض فكانت كالاخيرة وفيها يقعد وان قام وحكى في المحيط فيه خلافا وكذا
 في شرح الترمذي قيل يعود وقيل لا وفي الخلاصة والاربع قبل الظهر كالتطوع وكذا الوتر عند محمد
 بن حاتم في النهر لكن في التارخانية عن المتابعة قيل في التطوع يعود ما لم يقيد بالسجدة والصحيح أنه لا يعود اهـ
 وأقره في الامداد لكن خلفه في منته تأمل (قوله) ما لم يقيد بالسجدة أى يقيد الركعة التي قام اليها (قوله)
 عاد اليه) أى وجوبا نهر (قوله) ولا سهو عليه في الاصح) يعنى اذا عاد قبل أن يستتم قائما وكان الى القعود
 أقرب فانه لا يعود عليه في الاصح وعليه الاكثر واختار في الولو الجدية وجوب السجود وأما اذا عاد وهو
 الى القيام أقرب فعليه سجود السهو كما في نور الابضاح وشرحه بلا حكاية خلاف فيه وصحح اعتبار ذلك في الفتح

(والمسبوق يسجد مع امامه
 مطلقا) سواء كان السهو قبل
 الاقتداء او بعده (ثم يقضى ما فات)
 ولو سها فيه يسجد ثانيا (وكذا
 (اللاحق) لكنه يسجد في آخر
 صلاته ولو سجد مع امامه أعاده
 والمقيم خلف المسافر كالسبوق
 وقيل كاللاحق (سها عن القعود
 الاول من الفرض) ولو عاد ابا
 النفل فيعود ما لم يقيد بالسجدة
 ثم تذكره عاد اليه) وتشهد ولا
 سهو عليه في الاصح

بما في الكافي ان استوى النصف الاسفل وظهره بعد منحن فهو أقرب الى القيام وان لم يستقم فهو أقرب الى القعود ثم اعلم ان حالة القراءة تنوب عن القيام في مرض يصلي بالاجماع حتى لوطن في حالة التشهد الاول أنها حالة القيام فقرأ ثم تذكر لا يعود الى التشهد كما في البحر عن الولوالجية (قوله في ظاهر المذهب الخ) مقابله ما في الهداية ان كان الى القعود أقرب عاد ولاسهو عليه في الاصح ولو الى القيام أقرب فلا وسهوا السهو وهو مروى عن أبي يوسف واختاره مشايخ بخاري وأصحاب المتون كالكنز وغيره ومضى في نور الايضاح على الاول فالمصنف تعالموا به الرحن وشرحه البرهان قال ولصرخ ما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل أن يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدة في السهو اه قلت لكن قال في الطهية انه نص فيه يفيد تعيين العمل به لولا ما في ثبوته من النظر فان في سنده جارا بطعن من علماء الشيعة جارحوا كثير من موثقه وقال الامام أبو حنيفة فيه ما رأيت أكذب منه فلا جرم ان قال شيخنا في التريب رافضى ضعيف انتهى فلا تقوم الحجة بحديثه اه (قوله أى وان استقام قائما) أفاد ان لا في قوله والانافية داخلة على قوله لم يستقم وهو نفي أيضا فكان اثباتا أفاده ط (قوله ترك الواجب) وهو القعود (قوله بعد ذلك) أى بعد ما استقام قائما ومثله ما اذا عاد بعد ما صار الى القيام أقرب على الرواية الاخرى ولذا قال في البحر ثم لو عاد في موضع وجوب عدمه اختلفوا في فساد صلاته فهذه العبارة تصدق على الروايتين (قوله لكنه يكون مسيا) أى وبأتم كما في الفتح فلو كان اماما لا يعود معه القوم تحققا للخصافة ويلزمه القيام للعالم شرح المنية عن القنية (قوله لتأخير الواجب) الاولى أن يقول لتأخير الفرض وهو القيام وترك الواجب وهو القعود ط (قوله كما حققه الكمال) أى بما حاصله أن ذلك وان كان لا يصلح لكنه بالعصمة لا يصلح للمعارف أن زيادة ما دون ركعة لا يفسد وقوام في شرح المنية بما قد مناه أنفسا عن القنية فانه يفيد عدم الفساد باداءه ودوامه في البحر أيضا بما في المعراج عن الجبتي لو عاد بعد الاتصاف بخطئا قبل تشهد لنقضه القيام والصحيح لا يلزمه ولا ينقض قيامه بقعود لم يؤمر به بكن تقض الركوع سورة اخرى لا ينقض ركوعه اه وبجث فيه في النهر فراجع (قوله وهو الخ بحر) كان وجهه ما مر عن الفتح أو ما في المبني من أن القول بالفساد غلط لانه ليس بترك بل هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع فانه يرفض الركوع ويعود الى القيام ويقرأ كما لو سها عن القنوت فركع فانه لو عاد وقت لا تفسد على الاصح اه لكن بجث فيه في البحر بآداء الفرق وهو أنه اذا عاد وقرأ السورة صارت فرضا ففسد عدا من فرض الى فرض وكذا في القنوت لان له شبهة القرآنية او عاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض طوله يقع فرضا اه وأقر في النهر وشرح المقدسي أقول وفيه نظر فان القنوت الذي قيل انه كان قرآنا ففسد هو الدعاء المخصوص وهو سنة فلا يلزم قراءته بل قد يقرأ غيره وكونه عاذ الى فرض وهو القيام ممنوع بل عاد الى القيام الذي هو الرفع من الركوع بدليل أن الركوع لم يرتفع بعوده لاجل القنوت فكان فيه تأخير الفرض لا تركه فهو مثل عوده الى القعود في مستثنائهم بجث في عوده الى القراءة مسلم والله أعلم (قوله وهذا في غير المؤتم الخ) أى ما ذكر من منعه عن العود الى القعود بعد القيام واختلف في الفساد لو عاد انما هو في الامام والمنفرد اما المقتدى الذي سها عن القعود فقام وامامه فاعاد فانه يلزمه العود لان قيامه قبل امامه غير معتبر فليس في عوده رفض الفرض بل قال في شرح المنية عن القنية ان المقتدى لو نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه أن يعود ويشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك الامام في القعدة الاولى فقدمه مع مقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يشهد تعالته هذا امامه فكذلك هذا اه (قوله وان خاف فوت الركعة) أى الثالثة مع الامام ط (قوله وظاهره) أى تعليل السراج بأن القعود فرض ط وكذا تعليل القنية الذي ذكرناه (قوله والظاهر أنها واجبة الخ) لم يبين حكمها في السنن والظاهر السنية لان السنن المطلوبة في الصلاة يستوى فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه أن يأتي بذلك الفرض ويؤيد بآيات الامام لا قبله وليس المراد المشاكلة في جزمه ط قلت وعلى ما استظهره السراج تعالته يرشك العود الى قراءة التشهد بعد التماس بالقيام الفرض مع امامه فتأمل (قوله ولنساقها رسالة حافلة) لم أطلع عليها ولكن قد منافي آخر واجبات الصلاة شيئا من الكلام على المتابعة بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى (قوله ولوسها

(ما لم يستقم قائما) في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح (والا) أي هل ان استقام قائما (لا) يعود لاستغاله بفرض القيام (وسجد للسهو) ترك الواجب (فلو عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته) لرفض الفرض لما ليس يفرض وصحبه الزبلي (وقيل لا) تفسد لكنه يكون مسيا ويسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما حققه الكمال وهو الخ بحر وهذا في غير المؤتم أما المؤتم فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه يحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يعد بطلت بحر قلت وفيه محكم والظاهر أنها واجبة في الواجب فرض في الفرض خبر ولنساقها رسالة حافلة فراجعها

عن القعود الاخير) أراد به القعود المفروض او ما كان آخر الصلاة فيشمل نحو الفجر فأداه في البحر (قوله كله
 او بعضه) كما لو جلس جلسة خفيفة أقل من قدر التشهد واذا عادا احتسبت له الجلسة الاولى حتى لو كان كلا
 الجلستين بقدر التشهد ثم تكلم بآيات صلاته بجر (قوله ما لم يشدها) أي الركعة التي قام اليها واحترز به
 عما اذا سجد لها بلا ركوع فانه يعود لعدم الاعتداد بهذا السجود كما في النهر ومقتضاه أنه لا بد من أن يكون
 قد قرأ فيها وفي الخلاصة خلافه ولذا استشكله في البحر بأن الركعة في النفل بلا قراءة غير صحيحة فكانت زيادة
 ما دون ركعة وهو غير فسد قال في النهر الآن يفرق بأنه قد عهد اتمام الركعة بلا قراءة كما في المفتي بخلاف
 الخالية عن الركوع (قوله وسجد للسهو) لم يفصل بين ما اذا كان الى القعود أقرب او لا وكان
 ينبغي أن لا يسجد فيما اذا كان اليه أقرب كما في الاولى لما سبق قال في الخواشي السعدية ويمكن أن يفرق
 بينهما بأن القريب من القعود وان جاز أن يعطى له حكم القاعد الا أنه ليس بقاعد حقيقة فاعتبر جانب
 الحقيقة فيما اذا سها عن القعدة الثانية وأعطى حكم القاعد في السهو عن الاولى اظهرها والتفاوت بين
 الواجب والفرض نهر (قوله لتأخير القعود) علل في الهداية بأنه آخر واجبا فقالوا أراد به القطعي
 وهو الفرض يعني القعود الاخير وهو اولى من سجده على معناه المشهور وكون المراد به السلام او التشهد
 والاشكل الفرق المات ككنا به عليه في النهر (قوله عامدا او ناسيا) أشار الى ما في البحر من أنه
 لا فرق في عدم البطلان عند القعود قبل السجود والبطلان ان قيد بالسجود بين العمد والسهو ولذا قال
 في الخلاصة فان قام الى الخامسة عامدا أيضا لا تفسد ما لم يقيد الخامسة بالسجدة عندنا (قوله عند محمد)
 ظاهره أنه راجع لكل المتن فيكون محمدا قال لا يتحولها فلا وليس كذلك لبطلان الفريضة وكلما بطل الفرض
 عنده بطل الاصل فتعين أن يكون راجعا لقوله برفعه فيكون المتن اختار قول أبي حنيفة وأبي يوسف في عدم
 بطلان الاصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا بالرفع اه ح وعليه ففهم السادسة مبنى على قولهما فقط
 كما نص عليه في الحلية والبدائع معللا بطلان الحرمة عند محمد والايهام الواقع في كلام المشايخ واقع
 في كلام المصنف أيضا قال الحسن قول الكثر بطل فرضه برفعه وصارت نفلًا لقوله برفعه متعلق بقوله بطل (قوله
 لا تمام الشيء بآخره) أي والرفع آخر السجدة اذ الشيء انما ينتهي بصدته ولذا لو سجد قبل امامه فأدركه امامه
 فيه جاز ولو تمت بالوضع لما جاز لأن كل ركن اذا قيل الامام لا يجوز بجر (قوله فلو سبقه الحدث) أي
 في مسئلة المتن وهذا بيان لفرد الخلاف في أن السجدة حل تتم بالوضع او بالرفع (قوله فوضأ وبني) لانه بالحدث
 بطلت السجدة فكأنه لم يسجد فيتوضأ وبني لا تمام فرضه امداد (قوله حتى قال الخ) وذلك لما عارض قول
 محمد فيها على أبي يوسف قال زه صلاة فسدت يصلحها الحدث وهي بكسر الزاي وسكون الهاء كلمة تقولها
 الاعاجم عند استئذان الشيء وانما قالها أبو يوسف على سبيل التكميم والتجيب شرح المنية وقيل المواب
 بالضم والراي ليست بخالصة بجر عن المغرب وقوله فسدت أي قاربت الفساد واسماها أبو يوسف فاسدة بناء
 على مذهبه (قوله والعبرة للامام) أي في القعود قبل التقيد وفي عدمه ط (قوله لم تفسد صلاتهم) لانهم لما
 عادوا الامام الى القعدة ارتفع ركوعه فارتفع ركوع القوم أيضا مع ما لانه مبنى عليه بقي لهم زيادة سجدة
 وذلك لا يفسد الصلاة بجر عن المحيط وهذا انما يظهر لو ركع الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم وسجدوا
 فسدت زيادتهم ركعة على ما يظهر وفي الفتح ولا يتابعونه اذا قام واذا عاذا لا يعيدون التشهد ط (قوله
 ما لم يعتمدوا السجود) قيد به لما في المجتبى لو عاد الامام الى القعود قبل السجود وسجد المفتي عند انفسد
 ح في السهو بخلاف الاحوط الاعادة اه بجر أقول مقتضى التعليل المات بارتفاع ركوع القوم بارتفاع
 ركوع الامام أنه لا فرق بين العمد وغيره فليست مثل (تمة) يتفرع أيضا على قوله والعبرة للامام ما في البحر عن
 الثانية لو تشهد المفتي وسلم قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة ثم قيد هاهنا فسدت صلاتهم جميعا (قوله ولو في
 العصر والفجر) بناء على أن المراد بالسادسة ركعة زائدة والانهي في الفجر رابعة وأتى بالمبالغة للرد على ما في
 السراج من استثناء العصر وما في قاضي خان من استثناء الفجر لكرامة التنفل بعدهما واعتراضهما في البحر بأنه
 في المسئلة الآتية اذا قعد على الرابعة وقيد الخامسة بسجدة بضم سادسة ولو في الاوقات المأكرومة ولا فرق
 بينهما اه وأورد في النهر أيضا أنه اذا لم يقعد وبطل فرضه كيف لا يضم في العصر ولا كراهة في التنفل قبله

(ولو سها عن القعود الاخير) كله
 او بعضه (عاد) ويكتفي بكون كلا
 الجلستين قدرا لتشهد (ما لم يشدها)
 بسجدة (لان مادون الركعة محل)
 الفرض وسجد للسهو لتأخير
 القعود (وان قيدها) بسجدة
 عامدا او ناسيا او بهما او غطنا
 (تتحول فرضه فنل برضه) الجبهة
 عند محمد وبني لان تمام الشيء
 بآخره فلو سبقه الحدث قبل رفعه
 فوضأ وبني خلافا لابي يوسف حتى
 قال زه صلات فسدت أصلها
 الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم
 يعلم به القوم حتى سجدوا لم تفسد
 صلاتهم ما لم يعتمدوا السجود
 وفيه يلغز أي متصل ترك القعود
 الاخير وقيد الخامسة بسجدة
 ولم يطل فرضه (وضم سادسة)
 ولو في العصر والفجر

ثم أجاب بأنه يمكن حمله على ما إذا كان يقضى عصر أو ظهر بعد العصر (تنبيه) لم يصحح المغرب كاصحح باقي العصر والعصر مع أنه صرح به القهستاني ومقتضاه أنه يضم إلى الرابعة خامسة لكن في الحلية لا يضم إليها أخرى لنصهم على كراهة التنفل قبلها وعلى كراهته بالوتر مطلقا اه قلت ومقتضاه أنه إذا سجد للرابعة بسلم فورا ولا يقعد لها ثلاثا يصير مثله لا قبل المغرب وقد يجاب بما يشير إليه الشارح بأن الكراهة مختصة بالتنفل المقصود فلا ضرورة إلى قطع الصلاة بالسلام وأما أنه لا يضم إليها خامسة فظاهر لا يكون تنفلا بالوتر فالوجه عدم ذكر المغرب كما فصل الشارح ثم رأيت في الامداد قال وسكت عن المغرب لأنها صارت أربعة فلا يضم فيها (قوله ان شاء) أشار إلى أن النظم غير واجب بل هو مندوب كافي الكافي تبعا للمبسوط وفي الأصل ما يفيد الوجوب والاول اظهر كافي البحر (قوله لا اختصاص الكراهة الخ) جواب عما قد يقال ان التنفل بعد العصر والتعجيل مكروه وفي غيرهما وان لا يكره لكن يجب اتعاده بعد الشروع فيه فكيف قلت ولو بعد العصر والتعجيل وقلت انه مخير ان شاء ضم والا فلا والجواب أنه لم يشرع في هذا التنفل قضاء أو ما ذكرته من الكراهة ووجوب الاتمام خاص بالتنفل قصد الكن الضم هنا خلاف الاولى كما يأتي ما يفيد (قوله لان نقصان) أي الحاصل بترك القعدة لا يجبر بسجود السهو فان قلت انه وان فسد فرضا فقد صح نفلان من ترك القعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فلماذا لم يجب عليه السجود نظر لهذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يكن نفلانغا تحققت التغطية بتفصيل الركعة بسجدة والضم فالتغطية عارضة ط (قوله مثلا) أي اوقعت في ثالثة الثلاثي اوفي ثالثة الثاني ح (قوله ثم قام) أي ولم يسجد (قوله عادوسلم) أي عاد للجلوس لما مر أن ما دون الركعة محل للرخص وفيه إشارة إلى أنه لا يعيد التشهد به صرح في البحر قال في الامداد والعود للتسليم جالس سنة لان السنة التسليم جالسا والتسليم حالة القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة بلا عذر فيأتي به على الوجه المشروع فلوسلم قائما لم تفسد صلاته وكان تاركاً لسنة اه (قوله ثم الاصح الخ) لانه لا اتباع في البدعة وقيل يتبعونه مطلقا عاد ولا (قوله فان عاد) أي قبل أن يقيد الخامسة بسجدة تبعوه أي في السلام (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام) أشار به إلى أن معنى تمام فرضه عدم فساد والا فصلاته ناقصة كما يأتي في قوله لانه نقصان فرضه بتأخير السلام إليه أشار في البحر ح (قوله وضم إليها السادسة) أي ندبنا على الاظهر وقيل وجوبها ح عن البحر (قوله ولو في العصر الخ) أشار إلى أنه لا فرق في مشروعية الضم بين الاوقات المكروهة وغيرهما ما مر أن التنفل فيها انما يكره لو عن قصد والا فلا وهو الصحيح زيلعي وعليه الفتوى مجتبي والى أنه لا يكره في العصر لا يكره في الغير خلافا للزيلعي ولذا سوى بينهما في الفتح وصرح في التجنيس بأن الفتوى على أنه لا فرق بينهما في عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا أكد) لان فرضه قد تم فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد للسهو لزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المسنون فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى لان الفرضية لم تنقح لاحتاج إلى تدارك نقصانها ح عن الدرر (قوله ولا عهد لقطع) أي لا يلزمه القضاء لو لم يضم وسلم لانه لم يشرع به مقصودا كما مر (قوله ولا بأس الخ) أي لو ضم في وقت مكروه كالعصر والتعجيل يكره والمعتد المحض أنه لا بأس به قال في البحر بمعنى أن الاولى تركه فظاهره أنه لم يقل احده بوجوبه ولا بأس بتعجيله اه وقد يقال ان الوقت المكروه لما كان مظنة أن يتوهم أن في الصلاة فيه بأس صرحوا بنفي البأس لذلك لا لكون الاولى تركها بل الاولى فعلها بدليل قولهم لو تطلع فصل في ركعة فطلع الغير فالاولى أن يتعجل لانه لم يتنفل بعد الغير قصدا الآن يفرق بأن ابتداء الشروع في التطوع هنا مقصود فكانت له حرمة بخلافه في مسئلتنا لكن قد يقال ان عدم الاتمام هنا يلزم منه ترك السجود الواجب او فعله لا على الوجه المسنون كما مر في علته كون الضم هنا أكد وعلى هذا فالضم في المسئلة الاولى في الاوقات المكروهة خلاف الاولى لانه لا يسجد سهوا فيها كما مر (قوله في صورتين) أي ما اذا لم يسجد الخامسة او سجد (قوله وتركه في الثانية) أي ترك سلام الفرض الخاص به وهو ما لا يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وهو هنا وان كان سلامه على رأس الست شجر جانم جميع الصلاة لكن فانه السلام المخصوص اه ح (قوله والركعتان الخ) لم يذكركم ما تحوّل نفلان في المسئلة الاولى هل ينوب عن قبلية الظهر اذا لم يكن صلاحا قال بعض الفضلاء نعم واعترض بما ذكر في تعليل المسئلة هنا

(ان شاء) لا اختصاص الكراهة والاتمام بالقصد ولا يسجد للسهو على الاصح لان نقصان السادسة لا يجبر (وان قعد في الرابعة) مثلا قدر التشهد (ثم قام عادوسلم) ولو بسلم قائما صح ثم الاصح أن القوم ينتظرونه فان عاد تبعوه (وان سجد للخامسة سواها) لانه تم فرضه اذ لم يبق عليه الا السلام (وضم إليها السادسة) ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة في الغير به يفق (تصبر الركعتان له نفلان) والضم هنا أكد ولا عهد لقطع ولا بأس باتعاده في وقت كراهة على المعتد (ويسجد للسهو) في صورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية (و) الركعتان (لا ينوبان عن السنة الرابعة) بعد الفرض في الاصح لان المواظبة عليهما انما كانت بخرجة مبتدأة

وفيه نظر لأن الشروع فيما تر كان بحريمة مبتدأة غايته أنه انتلب فيه وصف ما شرع فيه قصد إلى التقلية بخلاف الركعتين هنا فإنه لم يشرع فيهما قصد أولاً ووجدت لهما بحريمة مبتدأة وقدمت في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين من التهجيد فظهر وقوعهما بعد طلوع الفجر اجزأناه عن سنة الفجر في الصحيح بخلاف ما لو صلى أربعاً فظهر وقوع ركعتين منهما بعد الفجر لانهما ليستا بحريمة مبتدأة فتأمل (قوله ولو اقتدى به الخ) أي لو اقتدى شخص بالذي قعد على الرابعة ثم قام وضم سادسة صلاهما أي الركعتين أيضاً أي مع الرابع والأولى أن يقول صلى الأربع أيضاً لأن صلاة الركعتين محل وفاق فعند أبي يوسف يصلى ركعتين فقط بناء على أن إجماع الفرض انقطع بالانتقال إلى النفل وعند محمد سنا وهو الأصح لأنه لو انقطعت الحرمة لاحتاج إلى تكبيرة جديدة فصار شاعراً في الكل ح عن البحر ملخصاً (قوله وان افسد) أي المقتدى الركعتين قضاءهما فقط لأنه شرع في هذا النفل قصداً فكان مضموناً عليه بخلاف الإمام لشروعه فيه ساهياً به هذا كله فيما إذا قعد الإمام في الرابعة فإن لم يقعد يصلى المقتدى ستاً كما إذا أفسد صلاتها كما في القهستاني عن الحيط لأنه التزم صلاة الإمام وهي ست ركعات فغلا كما في البحر (تمة) لو اقتدى به مفترض في قيام الخامسة بعد القعود قدر التشهد لم يصح ولو عاد إلى القعدة لأنه لما قام إلى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لأنه لم يخرج من الفرض قبل أن يقعد بها بسجدة بحر عن السراج (قوله سهواً) قيد بالنظر إلى قوله سجدة لا إلى قوله ولم يفسد وهذه المسئلة تقدمت بينهما في باب النوافل ح وقد مناه الكلام عليها هنا لفرجعه (قوله وقد مناه) أي عند قول المتن سها عن القعود الأول (قوله وقيل لا) أي لا يعود بعد ما استتم قائماً كالقعود وقد مناه في التنازلية صحه قال في شرح المنية والخلاف فيما إذا أحرمت بنية الأربع فإن نوى ثنتين عاد انقاساً (قوله فسجد له) أي للسهو (قوله بعد السلام) وكذا قبله كما يفيد ما يذكره من التعليل وكان المصنف يقيد به تعال للخاصة لكونه السنة في محل السجود عندئذ لا يكون البعدي أولى كما قيل فافهم (قوله عليه) أي على ما صلى ط (قوله تحريماً) لما يأتي من أن نقض الواجب لا يجوز (قوله لئلا يطل سجدته الخ) ونقض الواجب وإبطاله لا يجوز إلا إذا استلزم تصحجه نقض ما هو فوقه بحر عن الفتح أي كافي مسألة المسافر الآتية قال ح قال شيخنا هذا في البناء على النفل وأما البناء على الفرض ففيه كراهتان إحداهما الأولى تأخير سلام المكتوبة الثانية الدخول في النفل بالتحريم مبتدأة ط قال ط وهذا الآخر يظهر أيضاً في بناء النفل على مثله إذا كان نوى أو ركعتين اه تأمل (قوله بخلاف المسافر الخ) أي لو كان مسافراً فسجد للسهو ثم نوى الإقامة فله ذلك لأنه لو لم يبين وقدر لم إتمام بنية الإقامة بطلت صلاته وفي البناء نقض الواجب وهو أدنى فيتحمل دفعاً لا على بحر (قوله ويبعده) أي من ليس له البناء وهو باطلاقة يشمل المفترض ويحالفه ما قدمه أول الباب عن القسمة من أنه لو بنى النفل على فرض سها فيه لم يسجد وقد مناه الكلام عليه (قوله والمسافر) الأولى أن يقول كالمسافر لئلا يؤهم قوله على المختار أن فيه خلافاً مع أنه خلاف ما يفهم من البحر أقامه ط قلت بل صرح به في الامداد (قوله على المختار) وقيل لا بعده لأنه وقع جابراً حين وقع فيعتد به ح عن الامداد (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وأما عند محمد فإنه لا يخرج منه أصلاً كما في البحر وغيره (قوله ان سجد عاد الخ) أفاد أن معنى التوقف أنه يخرج منه من كل وجه على احتمال أن يعود إلى حرمتها بالسجود بدخول وجه منها ولو لم يفهم فيه تفسير آخر وهو أنه قبل السجود يتوقف على ظهور عاقبته ان سجدتين أنه لم يخرج به وان لم يسجدتين أنه أخرجه من وقت وجوده وقامه في الفتح (قوله بنية الإقامة) أي بعد السلام وقبل السجود كما هو فرض المسئلة أم قبل السلام فلا شك في أنه يصير فرضه أربعاً لأنه لم يخرج من حرمة الصلاة اتفاقاً وكذا بعد السلام والسجود لأنه في حرمة الصلاة اتفاقاً أما على قول محمد فظاهر وأما على قوله ما فلا نة عاد إلى حرمتها بالسجود وهذه المسئلة الأخيرة هي التي تقدمت في قوله بخلاف المسافر (قوله كذا في عامة الكتب) في بعض النسخ كذا في غاية البيان وهي الصواب لأن المذكور في عامة الكتب كالهداية وشروحاها والكافي وقاضي خان وغيرهما عدم انتقاض الطهارة وعدم صيرورة الفرض أربعاً عندهما من غير تفصيل بين العود إلى السجود وعدمه وأما ذكر هذا التفصيل في مسألة الاقتداء فقط لعدم إمكانه في غيرها أما إجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف فهو

ولو اقتدى به فيها صلاهما أيضاً
وان افسد قضاها به بقيت تهاية
(ولو رتد القعود الأول في النفل
سهواً سجد ولم يفسد استخساناً)
لأنه كما شرع ركعتين شرع أربعاً
أيضا وقد مناه أنه يعود ما لم يقيد
الثالثة بسجدة وقيل لا وإذا صلى
ركعتين فرضاً ونفلاً (وسها
فيها فسجد له بعد السلام ثم أراد
بناءً دفع عليه لم يكن له ذلك) البناء
أي يكره له تحريماً لئلا يطل سجدته
بلا ضرورة (بخلاف المسافر)
إذا نوى الإقامة لأنه لو لم يبين بطلت
(ولو فعل ما ليس له) من البناء
(صح) بناؤه (لبقاء التحريم وبعيد)
هو والمسافر (سجد السهو على
المختار) لبطاله بوقوعه في خلال
الصلاة (سلام من عليه سجد
سهو بخبره) من الصلاة خروجاً
(موقوفاً) ان سجد عاد إليها ولا
لا وعلى هذا (فصح الاقتداء به
ويطل وضوءه بالقهقهة ويصير
فرضه أربعاً بنية الإقامة ان سجد
للسهو في المسائل الثلاث (والا)
يسجد (لا) تثبت الأحكام
المذكورة كذا في عامة الكتب

مذكور في غاية البيان كما نقله عنها في البحر وكذا في متن الوقاية والدور والملتقى وقد نبه غير واحد على غلطهم
وكذا قال القهستاني ان ما سوى مسئلة الاقتداء ليس من فروع الخلاف الا اذا سقط الشرطان
وفي الوقاية هنا سهو مشهور اهـ وأراد بالشرطين قوله ان عاد الى السجود والافلا والحاصل ان الصواب
في التعبير ان يقول كما قال ابن الكمال سلام من عليه السهو يخرج منه خروجا موقوفا عندهما خلافا لمحمد
فيصح الاقتداء به ان يسجد بعد والافلا ولا يبطل وضوءه بالقهقهة ولا يصير فرضه أربعين اقامة اهـ وعند
محمد يصح الاقتداء مطلقا ويبطل الوضوء ويصير الفرض أربعين خلافا في المسائل الثلاث لكن المسئلة الاولى
عندهما على التفصيل المذكور دون الاخيرتين فاجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف غلط مخالف
لعامة الكتب (قوله وهو غلط في الاخيرتين الخ) أي ذكر الشرطين وهما قوله ان يسجد والا غلط
في المسئلتين الاخيرتين لانه عندهما لا تفصيل فيهما وانما التفصيل المذكور في الاولى فقط كما ذكرنا
أما في القهقهة فلانها أوجب سقوط السجود عند الكل لفوات حرمة الصلاة لانها كلام فالحكم النقص عنده
وعنده عندهما كما صرح به في المحيط وشرح الطحاوي بجر أي لانه عند محمد لم يخرج بالسلام عن حرمة
الصلاة فاتقضت طهارته وعندهما خرج من كل وجه ولا يمكنه أن يعود الى الصلاة بالسجود لوجود المنافي
وهو القهقهة لانها كلام كالوسم واحد حدث عمدا بعده فان سلامه لم يبق موقوفا بعد الحدث وأما في نية الاقامة
فقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه ويسقط عنه سجود السهو وفي المراجع سواء يسجد اولالانه لو تغير به أحدث
نيته قبل ولو صحت لوقعت السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها فصار كأنه لم يسجد أصلا فلو صحت لعحت بالسجود
بجر ونهر وحاصله أنه لو صح سجوده لبطل وما يؤدى تبعه الى ابطاله فهو باطل وفيه دور أيضا لو صحه
ما في البرازية أنه عندهما خرج من الصلاة ولا يعود الابعود الى سجود السهو ولا يمكنه العود اليه الابعود تمام
الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الابعود العود الى السجود بخلاف الدور قال وبيانه أنه لا يمكنه العود الى سجوده لان
سجوده ما يكون جابرا والخبر بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا أثر لها قبل اتمامها فقلنا بأنه تمت صلاته وخرج
منها قطعا للدور اهـ والحاصل أنه حيث لم يمكنه العود الى السجود لما علمته لم يمكن عوده الى الصلاة فبقى
خارجا منها بالسلام خروجا با تا حتى لو سجد وقع لغوا كما لو سجد بعد القهقهة في المسئلة التي قبلها او بعد الحدث
العمد ولذا صرح الكمال وغيره من الشراح كصاحب النهاية والعناية وقاضي خان بأنه لا يتغير فرضه بنية
الاقامة لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة فقد ظهر لك بهذا التقرير سقوط ما ذكره في الامداد من تنصير الما
في غاية البيان في هذه المسئلة بما حاصله أن عدم صحة نية الاقامة انما هو على تقدير عدم السجود وهو قد سجد
فتصح نيته لما في الدراية اذا سجد فنوى الاقامة صحت اهـ فكذلك هنا والالزم التناقض وقول الكمال
ان النية لم تحصل في حرمة الصلاة غير مسلم لتصريحه بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه ما يلزم صاحب
البحر في قوله لتسابق في خلال الصلاة أن نية الاقامة بعد سجوده لا تصح لوقوع السجود في خلال الصلاة
مع اتفاقهم على صحتها أقول والجواب ما تحققت من أنه اذا سجد وقع لغوا فكانه لم يسجد فلم يعد الى حرمة
الصلاة فلم تصح نيته بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجد ولا عاد اليها فصحت نيته بخلاف ما اذا نوى أولا ثم سجد
فانه لا يعود اليها لما علمته من الدور واستلزام صحة السجود بطلانه فلا تناقض بين المسئلتين وأما ما ذكره
الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصريحه بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه أي خروجا تابلا يخرج به
على احتمال العود ان مكن وهنا لم يمكن للحدود المذكور وقوله تصح نية الاقامة بعد السجود وبغير السجود
لوقوعه في خلال الصلاة صحيح لان الغناء السجود فيه لم يكن بسبب ايجابه المقتضى للدور كما في مسئلتنا بل بسبب
تصح النية الموجبة للاقامة وتصحيح النية فيه لا يستدعي ايجاب السجود بخلاف مسئلتنا فان فيها يلزم من صحة
النية أن تصح بلا سجد لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم السجود لا يعود الى حرمة الصلاة واذا لم يعد اليها لم
تصح نية الاقامة فلزم الدور وبعد تقرير هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخ مشايخنا الرضوي ذكر نحوه والله الحمد
فافهم (قوله ويسجد للسهو ولومع سلامه للقطع) أي قطع الصلاة وعدم العود اليها بالسجود قيد بالسهو لانه
لو سلم ذلك لكان عليه سجدة تلاوة او قراءة التشهد الاخير سقطت عنه لان سلامه عمدا فيخرجه من الصلاة
ولا تفسد صلاته لانه لم يبق عليه ركن من اركان الصلاة بل تكون ناقصة لتلوا الواجب وكذا الوسم وعليه تلاوة

وهو غلط في الاخيرتين والصواب
أنه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه
سجد أو لا لسقوط السجود
بالقهقهة وكذا بالنية لتسابق
في خلال الصلاة وتتمامه في البحر
والنهر (ويسجد للسهو ولومع
سلامه) ناويا (للقطع) لان نية
تغير المشروع لغو

وسهوية ذكر الهما واللتلاوية سقطتا الا اذا تذكر أنه لم يشهد ولو سلم وعليه صليبة فقط او صليبة وسهوية ذكر الهما
لهما او لتصلية فقط فسدت صلاته ولو سلم عليه تلاوية ايضا فسلم ذكر الهما او لتصلية فسدت ايضا وهذا في الصليبة
ظاهر لانها ركن وأما في التلاوية فمقتضى ما مر أنها لا تفسد وهو رواية اصحاب الاملاء عن أبي يوسف لأن سلامة
في حق الركن سلام سهو وفي حق الواجب سلام عمد وكلاهما لا يوجب فساد الصلاة لكن ظاهر الرواية انها تفسد
لأن سلام السهو لا يخرج وسلام العمد يخرج فتخرج جانب الخروج احتياطا وما أحسن قول محمد فسدت
في الوجهين أي في تذكر التلاوية او الصليبة لأنه لا يستطیع أن يقضى التي كان ذكر الهما بعد التسليم
واذا جعل عليه قضاء التي كان ناسيا لها وجب أن يقضى التي كان ذكر الهما ونظام ذلك في الفتح والبدائع
(قوله لبطان الصلوة) أي بالتحول والتكلم وقيل لا يقطع بالتحول ما لم يتكلم ويخرج من السجدة كما في الدرر
عن النهاية امداد (قوله ولو نسي السهو الخ) او في كلامه مائة الخ لوقوعه ببيع صوروهي ما لو كان
عليه سهوية فقط او صليبة فقط او تلاوية فقط او كانت عليه الثلاثة او اثنتان منها أي صليبة مع تلاوية او سهوية
مع احدها ففي هذه كلها اذا سلم ناسيا لما عليه كله او لما سوى السهوية لا يعد سلامة فاطعا فاذا تذكر بزمه
ذلك الذي تذكره ويرتب بين السجدة حتى لو كان عليه تلاوية وصليبة يقضيها من باب وهذا يفيد وجوب
النية في المقضى من السجدة كما ذكره في الفتح ثم يشهد ويسلم ثم يسجد للسهو وقيدنا بقولنا والما سوى
السهوية لأنه لو سلم ذكر الهما ناسيا لغيرها بزمه أيضا لأن السلام مع تذكر سجود السهو لا يقطع بخلاف تذكر
غيرها فإنه يقطع على التفصيل المار قبل ذلك فافهم (قوله ما دام في المسجد) أي وان تحول عن القبلة
استحسانا لأن المسجد كله في حكم مكان واحد ولذا أصبح الاقتداء فيه وان كان بينهما فرجة وأما اذا كان
في الصلوة فان تذكر قبل ان يجاوز الصفوف من خلفه او يمينه او يساره عادا الى قضاء ما عليه لأن ذلك الموضع
ملحق بالمسجد وان مشى أمامه فالأصح اعتبار موضع سجوده واستترته ان كانت له سترة بين يديه كما في البدائع
والفتح (تأنيده) قال هنا ما دام في المسجد وفيما قبله ما لم يتحول عن القبلة ولعل وجه الفرق أن السلام هنا لما كان
سهو لم يجعل بمجرد الانحراف عن القبلة ما نعا وما كان فيما قبله عدا جعل ما نعا على احد القولين وهو ما مشى
عليه المصنف لما في البدائع من أن السجود لا يسقط بالسلام ولو عدا الا اذا فعل فعلا يمنع من البناء بأن تكلم
او قهقهة او أحدث عدا او خرج من المسجد أو صرف وجهه عن القبلة وهوذا كره له لأنه فات محله وهو تحريمة
الصلاة فسقط ضرورة فوات محله اه تأمل (قوله نوهما) أي ذاتوهم وامتوهما (قوله انهما أربعة)
الا اذا سلم قائما في غير جنازة كما قدمه في مفسدات الصلاة لأن القيام غير الجنازة ليس مظنة للسلام فلا يقتصر
السهو فيه (قوله لأنه دعاء من وجهه) أي فلذا خالف الكلام حيث كان مبطلا ولو ساها (قوله لأنه سلام
عمد) استشكل العلامة المقدسي الفرق بينه وبين ما قبله فإنه عمد ايضا قلنا ذكر في شرح النية الفرق بأنه
في الاول سلم على طين اتمام الاربع فيكون سلامه سهوا وهما سلم عالما بأنه صلى ركعتين فوقع سلامه عمد اف يكون
فاطعا فلا يني اه وفي التارخانية ان السهوان وقع في أصل الصلاة وجب فسادها وان في وصفها فلا فالاول
كما اذا سلم على الركعتين على طين أنه في الفجر والجمعة والسفر والثاني كما اذا سلم عليه ما على طين انهما أربعة اه
اي لأن العدد بمنزلة الوصف والحاصل أنه اذا طين انهما الفجر مثلا يكون قاصدا ليقبض السلام على رأس
الركعتين فيكون متعمدا للتحول قبل اتمام الصلاة التي شرع فيها بخلاف ما اذا سلم على طين الاتمام فإنه لم يعمد
الا يقبضه بعد الاربع فوقع قبله سهوا وبالجمله فالسلام من حيث ذاته عمد فيه او من حيث محله محتلف فتدبر
(قوله وقيل لا تبطل الخ) ذكره في البحر بحثنا أشد بما في المجتبى لو سلم المصلي عمدا قبل التمام قبل تفسد وقيل
لا حتى يقصده خطاب آدمي اه فقال في البحر فينبغي ان لا تفسد في هذه المسائل على القول الثاني اه ومثله
في النهر قال الشيخ اجماعا على وهو ظاهر والاول الجزم به في كتب عديدة معقدة اه (قوله عدمه في الاولين)
الظاهر ان الجمع الكثير فيهما هما كذلك كما يحسنه بعضهم ط وكذا بحثه الرضى وقال خصوصاً في زماننا
وفي جمعة حاشية أبي السعود عن العزيمة أنه ليس المراد عدم جواز بل الاولى تركه لثلايقع الناس في قننة
اه (قوله وبه جزم في الدرر) لكنه قيده بحديث الواني بما اذا حضر جمع كثير والا فلا داعي الى الترك ط (قوله
واذا شك) هو تساوى الامر بين بحر وقدمناه (قوله في صلاته) قال في فتح القدير قيده لأنه لو شك بعد الفراغ

(ما لم يتحول عن القبلة او ينكلم)
لبطلان الصلوة ولو نسي السهو
أو سجدة صليبة أو تلاوية بزمه
ذلك ما دام في المسجد (سلم على
الظهر) مثلا (على) رأس
(الركعتين نوهما) اتمامها
(أتمها) أربعة (وسجد للسهو)
لأن السلام ساها لا يبطل لأنه دعاء
من وجهه بخلاف ما لو لم على طين
ان فرض الظهر ركعتان بأن طين
(أنه مسافر أو أنها الجمعة او كان
تربيع عهد بالسلام فظن ان
فرض الظهر ركعتان او كان في
صلاة العشاء فظن انها التراويح
فسلم) أو سلم ذكر أن عليه ركعة
حدث تبطل لأنه سلام عمد وقيل
لا تبطل حتى يقصده خطاب
آدمي (والله في صلاة العبد
والجمعة والمكتوبة والتطوع
سواء) واختار عند المتأخرين
عدمه في الاولين لدفع الغشنة
كما في جمعة البحر وأقره المصنف
وبه جزم في الدرر (واذا شك)
في صلاته

منها او بعد ما قد قدر التشهد لا يعتبر الا اذا وقع في التعيين فقط يان تذكر بعد الفراغ أنه تركه فمضاه في تعيينه
قالوا بسجد سجدة ثم بعد ثم صلى ركعة بسجدتين ثم بعد ثم بسجد للسهو ولا احتمال ان المتكلم الركوع فكأن
السجود لغوا بكونه فلا بد من ركعة بسجدتين اه قال في البحر ولا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام
في الشك بعد الفراغ وهذا يتيقن ترك ركن غير أنه شك في تعيينه نعم يستثنى ما في الخلاصة لو أجبره عدل بعد
السلام أنك صليت الظهر ثلاثا وشك في صدقه بعد احتياط لان الشك في صدقه شك في الصلاة (قوله
من لم يكن ذلك عادة له) هذا قول شمس الأئمة السرخسي واختاره في البدائع ونص في الذخيرة على أنه الاشبه
قال في الحلبة وهو كذلك وقال غير الاسلام من لم يقع له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل (قوله وقيل الخ)
ثمرة الخلاف تطهر فيما لو سها في صلاته أول مرة واستقبل ثم لم يسه سنين ثم سها فعلى قول السرخسي يستأنف
لانه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادة انما هي من المساواة أي والشرط ان لا يكون معتاد له
قبل هذه الصلاة وكذلك على قول غير الاسلام خلافا لما وقع في السراج من أنه يتجزى كما يتجزى على القول الثالث
كما في البحر وفي عبارة النهر من سها فاحتبه (قوله كم صلى) أشار بالكمية الى ان الشك في العدد فلو في الصفة
كما لو شك في ثمانية الظهر أنه في العصور في الثالثة أنه في التطوع وفي الرابعة أنه في الظهر فلو لا يكون في الظهر
ولا عين بالشك وتماه في البحر (قوله استأنف بعمل مناف الخ) فلا يخرج بمجرد الثانية كذا قالوا وظاهره
أنه لا بد من العمل فلو لم يأت بمناف وأكملها على غالب ظنه لم يطل الا انها تكون نفسها ولا يلزمه اداء الفرض
ولو كانت نفلا ينبغي ان يلزمه قضاءه وان أكملها لوجوب الاستئناف عليه بجر وأقره في النهر والمقدس
(قوله وان كثر شك) بأن عرض له مرتين في عزمه على ما عليه اكثرهم وفي صلاته على ما اختاره غير الاسلام
وفي المجتبى وقبل مرتين في سنة ولعله على قول السرخسي بجر لانه (قوله العرج) أي في تكليفه
بالعمل باليقين (قوله والا) أي وان لم يقلب على ظنه شي فلو شك فيها أولي الظاهر أو انيته يجعلها الاولى ثم
يقعد لاحتمال أنها الثانية في صلى ركعة ثم يقعد لما قلنا ثم صلى ركعة ويقعد لاحتمال أنها الرابعة ثم صلى اخرى
ويقعد لما قلنا فبأى أربع قعدت فعدتان مفروضتان وهما الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان ولو شك انها
الثانية او الثالثة اتما وقعد ثم صلى اخرى وقعد ثم الرابعة وقعد وتماه في البحر وسجد كركن السراج أنه بسجد
للسهو (قوله ولو واجبا) معطوف على محذوف أي فرضا كان القعود ولو واجبا وإذا كان فرضا ولو واجبا
فكذلك على حذف جواب لو الشرطية فالعلة في تأخره الى المذكور والمحذوف هذا وقول الهداية والوقاية
يقعد في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته يدل على أنه لا يقعد على الثانية والثالثة ولذا نسب في الفتح الى القصور
واعترضه في البحر بأن فيه خلافا فله بناء على احد القولين وان كان الظاهر القعود مطلقا اه قلت لكن
في التمهيد تناقض عن المصنفات ان الصحيح أنه لا يقعد على الثانية والثالثة لانه مضطر بين ترك الواجب واثبات
البدعة والاول اول من الشافعي ثم قال لكن فيه اختلاف المشايخ اه وأقول يؤيد ما في الفتح ماصر حوايه
في عدة كتب أن ما تزددين البدعة والواجب يأتي به احتياط بخلاف ما تزددين البدعة والسنة (قوله
واعلم الخ) قال في المنية وشرحها الصغير ثم الاصل في التفكير أنه ان منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلاث
او ركوع او سجود أو عن اداء واجب كالقعود يلزمه السهو ولا يستلزم ذلك ترك الواجب وهو الايمان بالركن او
الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بأن كان يؤدى الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ
ان منعه التفكير عن القراءة او عن التسليم يجب عليه سجود السهو والا فلا فعل هذا القول لو شغله عن تسليم
الركوع وهو اكم مثلا يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح اه وبه علم ان قول المصنف
ولا تسليم مبنى على خلاف الاصح وهو قول البعض ودخل في قوله ما وعين اداء واجب ما لو شغله عن السلام
لما في الظهيرة لو شك بعد ما قد قدر التشهد أصلى ثلاثا أو أربعاً حتى شغله ذلك عن السلام ثم استيقن وأتم صلاته
فعليه السهو اه وعلمه في البدائع بأنه اخر الواجب وهو السلام اه وظاهره لزوم السجود وان كان مشغلا
بقراءة الادعية او الصلاة وهو مبني على ما قاله شمس الأئمة من أنه ليس المراد أن يشغله التفكير عن ركن
او واجب فان ذلك يوجب سجدة في السهو بالاجماع وانما المراد به شغل قلبه بعد أن تكون جوارحه مشغولة
بأداء الاركان ونحوه ما في الذخيرة من أنه لو كان في ركوع او سجود فطول في تفكيره وتغير عن حاله بالترك فله

(من لم يكن ذلك) أي الشك
(عادة له) وقبل من لم يشك في
صلاة قط بعد يلوغيه وعليه
أكثر المشايخ بجر عن
الخلاصة (كم صلى استأنف)
بعمل مناف وبالسلام فاعدا أولى
لانه المحلل (وان كثر شك) عمل
يفالظنه ان كان له ظن العرج
(والا أخذ بالاقول) لتيقنه (وقعد
في كل موضع نوهمة موضع
قعوده) ولو واجبا لئلا يصير تاركا
فرض القعود أو واجبه (و) اعلم
أنه (إذا شغله ذلك) الشك تفكر
(قد أدا ركن ولم يشغله حاله
الشك بقراءة ولا تسليم) ذكره
في الذخيرة

سجود السهو واستحسانا لانه وان كان تفكره ليس الا طالة القيام او الركوع او السجود وهذه ادراك سنة لكنه اخروا جبا اوركا لا بسبب اقامة السنة بل بسبب التفكير وليس التفكير من أعمال الصلاة اه قلت والحاصل انه اختلف في التفكير الموجب لسهو فقل ما لم منه تأخير الواجب او الركن من محله بأقل قطع الاشتغال بالركن او الواجب قدر ادراكه وهو الاصح وقبل مجتزأ التفكير الشاغل للقلب وان لم يقطع الموالاة وهذا كله اذا تفكر في أفعال هذه الصلاة أو ما لو تفكر في صلاة قبلها هل صلاها أم لا ففي المحيط أنه ذكر في بعض الروايات أنه لسهو عليه وان احر فعلا كما لو تفكر في أمر من أمور الدنيا حتى اخرج ركعاً في رواية يلزمه لكن القص في صلاته لانه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يعلم جواز صلاته هذه بخلاف أعمال الدنيا فانه لم يجب عليه حفظها واستظهر في الحلبة هذه الرواية وأنه لو لم ترك الواجب بالتفكير في أمور الدنيا يلزمه السجود أيضاً واستظهر أيضاً القول الاول بأن الملزم للسجود ما كان فيه تأخير الواجب او الركن عن محله اذ ليس في مجتزأ التفكير مع الاداء ترك واجب أصلاً وعمام الكلام فيها وفي فتاوى العلامة فاسم (قوله سواء على التصريح) أي بأن غلب على ظنه أنها الركعة الثانية مثلاً وقوله ابني على الأقل أي بأن لم يغلب على ظنه شيء وأخذ بالاقول (قوله لكن في السراج الخ) استدراكاً على ما في النسخ من لزوم السجود في صورتين وقوله مطلقاً أي سواء تفكر قدر ركن او لا وهذا التفصيل هو الظاهر لأن غلبة الظن بمنزلة اليقين فاذا تجزى وغلب على ظنه شيء لم يلزمه الاخذ به ولا يظهر وجه لا يجب السجود عليه الا اذا طال تفكره على التفصيل المأثر بخلاف ما اذا جئ بحمل الأقل لأن فيه احتمال الزيادة كما أفاده في البحر (قوله أخبره عدل الخ) تقدم أن الشك خارج الصلاة لا يعتبر وان هذه الصورة مستثناة وقد بالعدل اذ لو أخبره عدل أن لزمه الاخذ بقوله لهما ولا يعتبر شكهما لو لم يكن الخبر عدلاً لا يثبت قوله امداد وظاهر قوله أعاد احتياطاً للوجوب في التثنية خاتمة اذا شك الامام فأخبره عدل لا يجب الاخذ بقوله لهما لانه لو أخبره عدل يستحب الاخذ بقوله اه فتأمل (قوله ولو اختلف الامام والقوم) أي وقع الاختلاف بينهم وبينه كان فالواحد يثبت الاثنا وقال بل أربعا اما لو اختلف القوم والامام مع فريق منهم رد واحد أخذ بقول الامام ولو يثبت واحد بالتمام وواحد بالنقص وشك الامام والقوم فالعادة على المتيقن بالنقص فقط ولو يثبت الامام بالنقص لمهم الاعادة الا من يثبت منهم بالتمام ولو يثبت واحد بالنقص وشك الامام والقوم فان كان في الوقت فالاولى ان يعيدوا احتياطاً ولزم لو لم يخبر بالنقص عدلان من الخلاصة والفتح (تمة) شك الامام فلفظ الى القوم يعلم بهم ان قاموا قاموا ولا يقدرون بأمره ولا يسهو عليه غلب على ظنه في الصلاة انه احدث ولم يمسح ثم ظهر خلافه ان كان اذى ركعاً استأنف والامضى تارخانية (قوله وقتت أيضاً في الاصح) وقبل لا يثبت لأن الفتوى في الثانية بدعة والجواب ان ما تردد بين البدعة والواجب يأتي به احتياطاً كما مر في الوقت في الاولى والثانية سهواً فقدم المصنف في باب الوتر انه لا يثبت في الثالثة ومترجع خلافه (قوله شك هل كبر الخ) أي شك في صلاته ذخيرة وغيره وظاهره ان الشك في جميع هذه المسائل ومع في الصلاة ويدل عليه قول الذخيرة في آخر العبارة ان كان ذلك اول مرة استقبل الصلاة واجازه المصنف ولا يلزمه الوضوء ولا غسل النوب اه تأمل وبخلافه ما في الخلاصة حيث قال شك في بعض وضوئه وهو أول شك غسل ما شك فيه وان وقع له كثيراً لم يلتفت اليه وهذا اذا شك في خلال وضوئه فلو بعد الفراغ منه لم يلتفت اليه اه لكن سئل العلامة فاسم في فتاويه عن شك وهو في صلاته أنه على وضوء أم لا فاجاب بأنه ان كان أول ما عرض له أعاد الوضوء والصلاة والامضى في صلاته (قوله وظاهر الرواية البناء على الأقل) كذا عزماء في البحر الى البدائع ولم اراه فيها فليراجع والذي في باب المناسك ولو شك في عدد الاشواط في طواف الركن أعاده ولا يثبت على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان يكثر ذلك يتجزى اه وما جزم به في الباب عزاء في البحر الى عاتة المصنف وسبح والله تعالى أعلم

(باب صلاة المريض)

فقبل المرض مفهومه ضروري اذ لا شك ان فهم المراد منه أجل من قولنا انه معنى يزول به لونه في بدن الخي اعتدال الطابع الاربع فيؤول الى التعريف بالاخى نهر (قوله من اضافة الفعل لاضاعه او محله) كل فاعل محل ولا عكس فان المريض محل للصلاة فاعل لها والخشبة محل للحركة وليست فاعله لها (قوله

(وجب عليه سجود السهو في)

جميع (صور الشك) سواء عمل

بالتجزى ابني على الأقل فتح

لتأخير الركن لكن في السراج أنه

يسجد للسهو في أخذ الأقل مطابقاً

وفي غلبة الظن ان تفكر قدر ركن

(فروع) أخبره عدل بأنه ما سلى

أربعا وشك في صدقه وكذبه أعاد

احتياطاً ولو اختلف الامام

والقوم فلو الامام على يقين لم يعد

والأعاد بقولهم شك أنها ثانية

الوتر أم بالثالثة وقتت وقعد ثم سلى

أخرى وقتت أيضاً في الاصح

هل كبر للاقتناع او لا او احدث

اولاً أو أصابه نجاسة او لا او مسح

رأسه او لا استقبل ان كان أول

مرة والا لا واختلف ولو شك في

اركان الحج وظاهر الرواية البناء

على الأقل وعليك بالاشياء في

قاعدة اليقين لا يزول بالشك

(باب صلاة المريض)

من اضافة الفعل لاضاعه او محله

ومناسبتة الخ) لم يبين وجه تأخير عن سجود السهو ويثبت في البحر بقوله والسهو وأعم موقعاً للشهوة المرض
والصحيح فكانت الحاجة إلى بيانها أس فقده ح (قوله فتأخر الخ) أي وكان حقه أن يذكر مع سجود
السهو المناسبة بين ما في أن كلامهم مما مثل جزء الصلاة ولأن كلامهم ما سجود يترتب على أمر يقع في الصلاة
متأخر عنه إلا أن سجود السهو مختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضاً ح (قوله كاه) فسر به
لما سمي في المتن من قوله وإن ندر على بعض القيام قام ح (قوله لمرض حقيقي الخ) قال في البحر أراد
بالتعذر التعذر الحقيقي بحيث لو قام سقط دليل أنه عطف عليه التعذر الحكمي وهو خوف زيادة المرض
واختلاف في التعذر فتقبل ما يبيح الإفطار وقبل التيمم وقبل بحيث لو قام سقط وقبل ما يجزئه عن القيام
بجوانحه والاصح أن يلحقه ضرر القيام كذا في النهاية والنجي وغيرهما اه قوله واختلاف في التعذر رأى
في غير عبارة المصنف لما علمت أن المراد به في كلامه كالتعذر الحقيقي بدليل عطف الحكمي عليه وبما تقرر
ظهر ما في كلام الشارح حيث جعل الحقيقي والحكمي وصفين للمرض مع أنهما صفتان للتعذر لأن المرض
في ما حقيقي وكذا قوله وحده أن كان الضمير فيه للمرض الحقيقي فليس ذلك تعريفاً للمرض بل تعريف المرض
ما قدمناه وإن كان للتعذر المذكور فقد علمت أن المراد به في كلام المصنف الحقيقي وهو ما لو قام لسقط اللهم
إلا أن يعود لما طلق التعذر المبيح للصلاة فاعدا كما هو المراد من قول البحر واختلافوا الخ فافهم وقد يأتي الحد
بمعنى التمييز بين الشكيتين وعليه فيصعب عود لما طلق المرض أي القدر المميز بين ما تصح معه الصلاة فاعدا وما لا
تصح ما يلحقه بالقيام ضرر وهو شامل حينئذ لما إذا تعذر القيام حقيقة بالمعنى المأثور أو حكاها أو ما إذا لم يمكن
القيام أصلاً فهو مفهوم بالاولى (قوله قبلها أو فيها) صفة لمرض والمرض العارض فيها سمي في الكلام
عليه في قول المستن ولو عرض له مرض فيها ولا يثبت في قوله أو فيها تقييده بقوله كله لأن المراد حينئذ تعذر
كل القيام الواقع بعد عرض المرض (قوله أي الفريضة) أراد بها ما يشمل الواجب كالوتر وما في
حكمه كسنة التجر احترازاً عما عدا ذلك من التوافل فانها تجوز من فعود بلا تعذر قيام (قوله خاف) أي
غلب على ظنه بتجربة سابقة أو اخبار طبيب مسلم حاذق امداد (قوله بقيامه) متعلق بخاف أو زيادة
وبطء على سبيل التنزيح (قوله أو وجد لقيامه) أي لاجله الماشدداً وهذا وما قبله وما بعده داخل في أفراد
الضرر المذكور في قوله وحده الخ فافهم (قوله سلس) كفرح ط (قوله أو تعذر عليه الصوم) الاول أن
يقول للصوم باللام التعليلية أي تعذر القيام لأجل الصيام وبعبارة البحر ودخل تحت التجزأ الحكمي ما لو صام
رمضان صلى قاعداً وان افطر صلى قائماً يصوم ويصلي قاعداً (قوله كما مر) أي في باب صفة الصلاة حيث ظن
وقد يتعمم القعود كن يسيل جرحه إذا قام أو بسلس بوله أو بدور ربع عودته أو بضعف عن القراءة أصلاً وعن
صوم رمضان ولو أضعفه عن القيام بالخروج لجماعة صلى في بيته منفرداً به يفي خلافاً للأشياء ح أقول
وقد مناهت أنه لو لم يقدر على الأيماء قاعداً كما لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل بوله أو جرحه ولو مستقبلاً
صلى قائماً بركون وسجود لأن الاستلقاء لا يجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيترجى ما فيه الاتيان بالركن كما في
المنية وشرعها ومن التجزأ الحكمي أيضاً ما لو خرج بعض الولد ونحاف خروج الوقت نصلي بحيث لا يعلق الولد
ضرراً وما لو خاف العذر لو صلى قائماً أو كان في خساء لا يستطيع أن يقيم صلبه وإن خرج لا يستطيع الصلاة
أطير أو مطر ومن به أدنى علة تخاف أن نزل عن المحل بقي في العار يقبلى المرض في محله وكذا المريض الراكب
الأذا وجد من ينزله بحر (قوله ولو مستند الخ) أي إذا لم يلحقه ضرر به بدليل ما مر (قوله أو إنسان)
عبر في العناية والفتح وغيرهما بالخادم بدله قال ح وفيه أن القادر بقدرة الغير عاجز عند الإمام إلا أن يراد
بالغير غير الخادم تأمل اه أقول قد مناه في باب التيمم أن العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من
تألمه طاعته كعبده وولده وأجبره لزمه الوضوء اتفاقاً وكذا غيره عن لو استعان به أعانه في ظاهر المذهب
بخلاف العاجز عن استقبال القبلة أو التحول عن الفسوخ بالنجس فإنه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف
عليه زيادة المرض في أقامته وتحويله اه ومقتضاه أنه لو لم يحفظ زيادة المرض يلزمه ذلك وقد مناه في بحث
الصلاة على الدابة من باب التوافل عن النجس ما نصه وإن لم يقدر على القيام أو النزول عن دابته أو الوضوء
إلا بالأعانة وله خادم يملك منافعه يلزمه في قولهما وفي قوله نظراً والاصح لزوم في الأجنبية الذي بطيحه كالماء

ومناسبتة كونه عارضاً سماوياً
تأخر سجود التلاوة ضرورة
(من تعذر عليه القيام) أي كاه
(لمرض) حقيقي وحده أن يلحقه
بالقيام ضرر به يفي (قبلها أو فيها)
أي الفريضة (أو) حكمي بأن
(خاف زيادته أو بطء بره بقيامه أو
دوران رأسه أو وجد لقيامه) ألما
شديداً أو كان لوصلي قائماً سلس
بولة أو تعذر عليه الصوم كما مر
(صلى قاعداً) ولو مستند إلى
وسادة أو إنسان فإنه يلزمه ذلك
على المختار

قوله في قوله أي الإمام اه منه

الذي يعرض لوضوءه ١٥ ولا ينبغي أن هذا حيث لا يلحقه ضرر بالقيام فلا يخالف ما قد ساء اتفاقاً وبه ظهر
 أن المراد بالإنسان من بطيعة اعتم من الخادم والاجنبى وأما عدم اعتبار القدرة بقدره الغير عند الامام فاعلم
 ليس على اطلاقه بل في بعض المواضع كما قاله ط ولذا قال في المجتبى وفي قوله نظراً ومجول على ما إذا لم يتسره
 ذلك لا بكلفة ومشقة فلا يلزمه الانتظار الى حصوله فليست تأمل (قوله كيف شاء) أى كيف تسره بغير ضرر
 من ترجع او غيره امداد (قوله على المذهب) جزم به في القولين والاضاح وصححه في البدائع وشرح المجمع
 واختاره في البحر والنهر (قوله فالهيات اولى) جمع هيئة وهي هنا كيفية القعود قال ط وفيه أن الاركان
 الخمسة سقطت لتعسر هاولا كذلك الهيات ١٥ تأمل (قوله قيل وبه يفتى) قاله في التبيين والخلاصة
 والولولجية لانه يسر على المريض قال في البحر ولا ينبغي ما فيه بل لا يسر عدم التقييد بكيفية من الكيفيات
 فالمذهب الاول ١٥ وذكر قبله أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد بالاجماع ١٥ أقول ينبغي أن يقال
 ان كان جلوسه كما يجلس للتشهد يسر عليه من غيره او مساوياً لغيره كان اولى والاخبار لا يسر في جميع الحالات
 ولعل ذلك محل القولين والله أعلم (قوله ركوع) متعلق بقوله صلى ط (قوله على المذهب) في شرح الحلواني
 نقل عن الهندواني لو قدر على بعض القيام دون تمامه أو كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر
 بأن يكبر قائماً وبقرأ ما قدر عليه ثم يقعدان عجز وهو المذهب الصحيح لا يروى خلافه عن اصحابنا ولو ترك هذا خفت
 أن لا تجوز صلاته وفي شرح القاضى فان عجز عن القيام مستويأ قالوا يوم مستكناً لا يجزئه الا ذلك وكذا لو عجز عن
 القعود مستويأ قالوا يقعد مستكناً لا يجزئه الا ذلك فقال عن شرح القرائنى ونحوه في العناية بزيادة
 وكذلك لو قدر أن يعتمد على عصا او كان له خادم لو اتكأ عليه قدر على القيام ١٥ (قوله لان البعض
 معتبر بالكل) أى أن حكم البعض كحكم الكل بمعنى أن من قدر على كل القيام يلزمه فكذا من قدر
 على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) نقله في البحر عن البدائع وغيرها وفي الذخيرة رجل يجلقه
 خراج ان يسجد سال وهو قادر على الركوع والقيام والقراءة يصلى قاعدة يؤمى ولو صلى قائماً بركوع وقعد أو مأ
 بالسجود أجزأه والا قول أفضل لان القيام والركوع لم يشترعا قرينة بنفسهما بل ليكونا وسيلتين الى السجود ١٥ قال
 في البحر ولم ار ما اذا تعذر الركوع دون السجود وكانه غير واقع ١٥ أى لانه متى عجز عن الركوع عجز عن السجود
 نهر قال ح أقول على فرض تصوره ينبغي أن لا يسقط لان الركوع وسيلة الىه ولا يسقط المقصود عند تعذر
 الوسيلة كالم يسقط الركوع والسجود عند تعذر القيام (قوله لا القيام) معطوف على الضمير المرفوع
 المتصل في قوله تعذراً وهو ضعيف لكونه في عبارة المتن بلا فاصل ولا نو كذا (قوله او مأ) حقيقة الاتماء طاعة
 الرأس وروى مجزأ تعذر كذا وتماه في الامداد عن البحر والمقدسى (قوله او مأ قاعدة) لان ركنية القيام
 لا توصل الى السجود فلا يجب دونه وهذا اولى من قول بعضهم صلى قاعدة اذا افتقرض عليه أن يقوم للقراءة
 فاذا جاءه اوان الركوع والسجود أو مأ قاعدة كذا في النهر أقول التعبير صلى قاعدة هو ما في الهداية والمقدورى
 وغيرهما وأما ما ذكره من افتراض القيام فلم اره لغيره فيما عدى من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل
 بأن القيام سقط لانه وسيلة الى السجود بل صرح في الحلية بأن هذه المسئلة من المسائل التي سقط فيها وجوب
 القيام مع انتفاء العجز الحقيقي والحكمى ١٥ ويلزم على ما قاله أنه لو عجز عن السجود فقط أن يركع قائماً
 وهو خلاف المنصوص كما علمت اتفاقاً ذكر القهستاني عن الزاهدى أنه يؤمى للركوع قائماً والسجود جالساً
 ولو عكس لم يجز على الاصح ١٥ وجزم به الولولجى لكن ذكر ذلك في النهر وقال الآن المذهب الاطلاق ١٥ أى
 يؤمى قاعدة او قائماً فيهما فالظاهر أن ما ذكره هنا سهو فتنبه له (قوله وهو أفضل الخ) قال في شرح المنية
 لو قيل ان الايماء أفضل للترويح من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم ار من ذكره ١٥ (قوله لقربه من الارض)
 أى فيكون اشبه بالسجود منح (قوله ويجعل سجوده اخفض الخ) أشار الى أنه يكفيه أدنى الانحناء
 عن الركوع وأنه لا يلزمه تقرب وجهه من الارض بأقصى ما يمكنه كإبطه في البحر عن الزاهدى (قوله
 فانه يكره تحريماً) قال في البحر واستدل للكراهة في المحيط بنبهه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على
 كراهة التحريم ١٥ وتسعه في النهر أقول هذا مجمل على ما إذا كان يحمل الى وجهه شيئاً يسجد عليه بخلاف
 ما إذا كان موضوعاً على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن الاصل الكراهة في الاول ثم قال
 فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلاته فقد صرح أن أم سلمة كانت تسجد على

(كيف شاء) على المذهب
 لان المرض استسقط عنه الاركان
 فالهيات اولى وقال زفر كالتشهد
 قيل وبه يفتى (بركوع وسجود
 وان قدر على بعض القيام)
 ولو مستكناً على عصا وحائط (قام)
 لزوماً بقدر ما يقدر ولو قد رآه
 او تكبيرة على المذهب لان البعض
 معتبر بالكل (وان تعذراً) ليس
 تعذراً مشروطاً بل تعذراً للسجود
 كاف لا القيام (او مأ) بالهـمز
 (قاعدة) وهو أفضل من الايماء
 قائماً لقربه من الارض (ويجعل
 سجوده أخفض من ركوعه) لزوماً
 (ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد
 عليه) فانه يكره تحريماً

قوله من أنته هي الخفة بكسر الميم
فيهما كما في الحلية اه منه

(فان فعل) بالبناء للجهول ذكره
العيني (وهو يخفض برأسه
لعبوده أكثر من ركوعه صح) على
أنه ايماء لا سجود لأن سجدة
الارض (والا) يخفض (لا) يصح
لعدم الايماء (وان تعذرا القعود)
ولو حكا (او ايماء مستلقيا) على
ظهوره (ورجلاه نحو القبلة) غير
أنه ينصب ركبتيه لكرهه من
الرجل الى القبلة ويرفع رأسه يسيرا
ليصير وجهه اليها (او على جنبه)
الايماء (والا يسير) ووجهه اليها
(والا قول أفضل) على المعتمد (وان
تعذرا الايماء) برأسه (وكررت
الفوائت) بلن زادت على يوم
وليلة (سقط القضاء عنه) وان كان
يقسم في ظاهر الرواية

قوله بعض المحققين هو المحقق ابن
امير حاج في الحلية اه منه

مرققة موضوعة بين يديها العلة كانت بها ولم يتبعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك اه فان مفاد
هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الارض المرتفع ثم رأيت القهستاني صرح بذلك
(قوله بالبناء للجهول) هذا ليس بلازم والالقال ولا يرفع الى وجهه شيء اه وحل وجهه ما قال الاشارة
الى كراهته سواء كان بفعله او بفعل غيره (قوله الا أن يجذوة الارض) هذا الاستثناء مبني على أن قوله
ولا يرفع الخ شامل لما اذا كان موضوعا على الارض وهو خلاف المتبادر بل المتبادر أن المرفوع محمول
بيده او غيره وعليه فالاستثناء منقطع لا يختص بذلك بالموضوع على الارض ولذا قال الزياتي كان ينبغي
أن يقال ان تكن ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا والا فإيماء اه وجزم به في شرح المنية واعترضه
في النهر بقوله وعندى فيه نظر لأن خفض الرأس بالركوع ليس الايماء ومعلوم أنه لا يصح السجود بدون الركوع
ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه اه أقول الحق التفصيل وهو أنه ان كان ركوعه بمجرد ايماء الرأس
من غير انحناء وميل الظهر فهذا ايماء لا ركوع فلا يعتبر السجود بعد الايماء مطلقا وان كان مع الانحناء كان ركوعا
معتبرا حتى انه يصح من المنقطع القادر على القيام فينشد ينظر ان كان الموضوع مما يصح السجود عليه كحجر
منلا ولم يزد ارتفاعه على قدر ايماءه او لم يتبين فهو سجود حقيقي فيكون راكعا ساجدا لا موشا حتى انه يصح
اقتداء القائم به واذا قدر في صلته على القيام استأنفها بل يظهر لي أنه لو كان قادرا على وضع شيء على الارض مما يصح
السجود عليه أنه يلزمه ذلك لانه قادر على الركوع والسجود حقيقة ولا يصح الايماء به مع القدرة عليهما
بل شرطه تعذرهما كما هو موضوع المسئلة (قوله والا يخفض) أي لم يخفض رأسه أصلا بل صارا يأخذ
ما رفعه ويلصقه بيمينه للركوع والسجود أو خفض رأسه لهما لكن جعل خفض السجود مساويا لخفض
الركوع لم يصح لعدم ايماء لهما والسجود (قوله وان تعذرا القعود) أي قعوده بنفسه او مستندا الى شيء
كما تر (قوله ولو حكا) كما لو قدر على القعود ولكن بزغ الطبيب الماء من عينيه وأمره بالاستلقاء اياما
أجزاء أن يستلق ويومي لان حرمة الاعضاء محرومة النفس يجر عن البدائع وسيأتي (قوله ورجلاه نحو
القبلة) في البحر عن الخلاصة متوجها نحو القبلة ورأسه الى المشرق ورجلاه الى المغرب اه أقول هذا تصور
في بلادهم المشرقية كبخارى وما والاها فان قبلتهم بلجهة المغرب عكس السبلاد المغربية أما في بلادنا الشامية
ونحوها اذا استلقى متوجها للقبلة يكون المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره وبه اندفع اعتراض بعض المحققين
على ما في الخلاصة (قوله لكرهه الخ) هي كراهة تنزيهية ط (قوله ويرفع رأسه يسيرا) أي يجول وسادة
تحت رأسه لان حقيقة الاستلقاء تقع الاحياء فكيف بالمرضى بحر (قوله الايماء) (قوله الايماء) (قوله الايماء)
والايماء أفضل وبه ورد الاثر امداد (قوله والا قول أفضل) لان المستلقى يقع ايماءه الى القبلة والمضطجع
يقع خصره فاعنها بحر (قوله على المعتمد) مقابلة ما في القنية من أن الاظهر أنه لا يجوز الاضطجاع على الجانب
للقادر على الاستلقاء قال في النهر وهو شاذ وقال في البحر وهذا الاظهر رخي والظاهر الجواز اه وكذا
ماروى عن الامام من أن الأفضل أن يصلى على شقه الايمن وبه قالت الاثمة الثلاثة ورجحه في الحلية لما ظهر له
من قوة دلالة مع اعترافه بأن الاستلقاء هو ما في مشاهير الكتب والمشهور من الروايات (قوله بأن زادت على
يوم وليلة) أمالو كانت يوما وليلة أو أقل وهو يعقل فلا تسقط بل تقضى اتفاقا وهذا اذا صح فلو مات ولم يقدر على
الصلاة لم يلزمه القضاء حتى لا يلزمه الايماء بها كالمسافر اذا أفطروا مات قبل الإقامة كما في الزيلعي قال في البحر
وينبغي ان يقال محله ما اذا لم يقدر في مرضه على الايماء بالرأس أو ما ان قدر عليه بعد عجزه فانه يلزمه القضاء
وان كان موسعا لتظهر فائدة في الايماء بالاطعام عنه اه قلت وهو مأخوذ من الفتح فانه قال ومن تأمل تعليل
الاصحاب في الاصول انقذ في ذهنه ايجاب القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزمه الايماء به ان قدر
عليه بطريق ولو عوطه ان زاد اه (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يسقط القضاء بل تؤخر عنه اذا كان
يعقل وصححه في الهداية وهو من أهل الترجيح لكن خالف نفسه في كتابه الجنيح فصحيح الا قول كعامة أهل
الترجيح كقاضى خان وصاحب المحيط وشيخ الاسلام وغير الاسلام ومال اليه المحقق ابن الهمام في عبارته
التي نقلناها آنفا ومنه عليه المصنف لانه ظاهر الرواية ولما في الامداد من أن القاعدة العمل بما عليه الاكثر

(تغيبه) جعل في السراج المسئلة على أربعة أوجهم أن زاد المرض على يوم وليلة وهو لا يقبل فلا قضاء إجماعاً
والأول هو يقبل قضى إذا صح إجماعاً وأن زاد وهو يقبل أولاً وهو لا يقبل فعلى الخلاف (تمة) في البحر عن القضية
ولا فدية في الصلوات حالة الحساة بخلاف الصوم. اهـ. وقدمه الشارح قبيل هذا الباب وأوجعناه تمة (قوله
لا يكتفى الخ) بل لا بد معه من القدرة (قوله وأما الخ) الأولى ذكره قبل قوله وان تعذر الإتياء الخ لا فدية
سقطت الصلاة وفيما به سقطت الأركان (قوله سقوط الشرائط) أي كالأستقبال وسر العورة والظهار من
الجنب بخلاف الوقت وكذا الطهارة من الحدث لأن فاقدا الطهورين يؤخر عند الإمام ويتشبه عندهما والمتشبه
غيره صلى - أفاده الرحي - لكن سبأ في مقطوع اليدين والرجلين تصحج أنه يصلى بلا طهارة (قوله بالأولى)
لأن العجز عن تحصيل الشرائط ليس فوق العجز عن تحصيل الأركان فلم يقدر المريض على التحول إلى القبلة
بنفسه ولا غيره صلى كذلك ولا إعادة عليه بعد البر في ظاهر الجواب كالعجز عن الأركان بدائع وتامه في البحر
وسبأ في آخر الباب ما لو كان تحت حجاب نجسة (قوله ولا يعيد) أي في سقوط الشرائط والأركان لعذر سماوى
بخلاف ما لو كان من قبل العبد على ما تم تفصيله في الطهارة وشمل ما لو عجز عن القراءة وفي البحر عن القضية ولو
اعتقل لسانه يوم وليلة فصل صلاة الأخرس ثم انطلق لسانه لا تكرر إعادة الا إعادة اهـ والظاهر أن قوله يوم وليلة
لأنه محل - فهوهم لزوم إعادة إذا زاد على ذلك لا تكرر إعادة له دخوله في حد التكرار (قوله ولو اشتبه على
مريض الخ) أي بأن وصل إلى حال لا يمكنه ضبط ذلك وليس المراد مجرد الشك والاشتباه لأن ذلك يحصل للصحيح
(قوله ينبغي أن يميزه) قد يقال أنه يعلم وتعلم وهو مفسد كما إذا قرأ من المصحف أو علمه انسان القراءة وهو في
الصلاة ط قلت وقد يقال أنه ليس يعلم وتعلم بل هو تذكير أو إعلام فهو كإعلام المبلغ بالتقالات الإمام
فتأمل (قوله كذا في القضية) الإشارة إلى ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يوم الخ) الأولى ذكره قبل
مسئلة القضية لارتباطه بما قبله ففصله ما وقع في المتن بعبارة القضية غير مناسب (قوله خلافاً لغيره)
فعنده يوجب بجوابه فان عجز فعينه فان عجز فقبله بحر (قوله يتم بما قدر) أي ولو قاعد أموت أو مستلقياً
(قوله على المعتقد) وعن الإمام أنه يستقبل لأن تحريره انقضت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بالإجماع
قال في النهروالححيح اهـ وهو الأول لأن بناء الضعيف على القوى أولى من الاتيان بالكل ضعيفاً (قوله
بني) أي على ما صلى فيه - صلاته قائماً عندهما وقال محمد يستقبل بناء على عدم صحة اقتداء القائم بالقاعد
عنده وقد مر نهر (قوله ولو كان يصلى بالإيحاء) أي قائماً أو قاعداً أو مستلقياً ومضطجعاً كما هو قضية
الاطلاق ح (قوله فصح) أي قدر على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً ح (قوله لا يني) لأن اقتداء الركع
والساجد بالمومني لا يجوز فكذا البناء دور (قوله إذا صح قبل أن يني الخ) لأنه لم يؤذركا بالبناء
وأما هو مجرد تحريم فلا يكون بناء القوى على الضعيف بحر وهذا ظاهر فيما إذا اقتنع قائماً أو قاعداً
بقصد الإيحاء ثم قدر قبل الإيحاء على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً أم ماذا اقتنع مستلقياً ومضطجعاً
فد قبل الإيحاء على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً فإنه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح لأن حالة القعود
أقوى ح (قوله ولم يقدر على الركوع والسجود) وكذا لو قدر عليه بالأولى تأمل (قوله وللمتعوق
الخ) لعل وجهه أن النطق قد يكثر كالتجدي فيؤدي إلى التعب فلم يكره له الاتكاء بخلاف الفرض فان زمنه
يسر والافالمفترض أن عجز فقد مر حكمه وان ذهب فالظاهر أنه لا يكره له الاتكاء تأمل (قوله وبدونه يكره) أي
انفاً لما فيه من إساءة الأدب شرح المنية وغيره وظاهره أنه ليس فيه شيء خاص فتكون الكراهة تنزيهية
تأمل (قوله وله القعود) أي بعد الاقتتاح قائماً (قوله بالكراهة مطلقاً) أي بعذر ودونه أمام مع العذر
قائماً أو أما بدونه فبكره عند الإمام على اختيار صاحب الهداية ولا يكره على اختيار نحر الإسلام وهو الأصح
لأنه مخير في الاستدأ بين القيام والقعود فكذا في الإتهام أو أما الاتكاء فإنه لم يخبر فيه استدأ بلا عذر بل يكره
فكذا الإتهام وأما عندهما فلا يجوز إتمامها قاعداً بلا عذر بعد الاقتتاح قائماً وهذا أن قدم في الركعة الأولى
أو الثانية أمافي النفع الثاني فينبغي أن يجوز عندهما أيضاً في غير سنة الظهور والجمعة وتماه في شرح المنية
(قوله جار) أي ما راحترأ عن المربوط (قوله قاعداً) أي ركع ويسجد لا مومناً انفاً بحر (قوله
لغلبة العجز) أي لأن دوران الرأس في الغالب والغالب كالمحقق فأقيم مقامه كالصغير أقيم مقام المشنة والنوم

مطلب
في الصلاة في السفينة

مقام الحدث شرح المنية ولذا ذكروا مسئلة الصلاة في السفيضة في باب صلاة المريض (قوله وأساء) أشار
الى أن القيام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج أفضل إن أمكنه لأنه أمكن لقلبه بجر وشرح
المنية (قوله وهو الاظهر) وفي الحلية بعد سوق الأدلة والاطهر أن قولهما أشبه فلا جرم أن في الحواشي
القدسي وبه تأخذ اهـ (قوله والمربوطة في الشط كالشط) فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا انشافا وظاهرا
ما في الهداية وغيرها الجواز فاعلموا لما في استقرت على الارض أولا وصرح في الايضاح بمنعه في الثاني
حيث أمكنه الخروج الحاشا لها بالادب نهر واختاره في المحيط والبدائع بجر وعزاه في الامداد أيضا
الى مجمع الروايات عن المصنف وجزم به في نوو الايضاح وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها سائرة مع إمكان
الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون شرح المنية (قوله في الاصح) احتراز عن قول البعض
بأنه لا فرق بينها وبين السائرة كافي النهر (قوله والافكا لواقفة) أي أن لم تحتر كهالريح شديد بل يسيرا
لحكمها كالواقفة فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا مع القدرة على القيام كافي الامداد (قوله ويلزم استقبال
القبلة الخ) أي في قولهم جميعا بجر وان عجز عنه يسلك عن الصلاة امداد عن مجمع الروايات ولعله يسلك
ما لم يخف خروج الوقت لما تنقز من أن قبله العابر جهة قدرته وهذا كذلك والافكا لفرق فيلتأمل وانما يلزمه
الاستقبال لانها في حقه كالبيت حتى لا يتوقع فيه سلام ومناجع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ركب
الدابة كذا في الكافي شرح المنية (قوله مربوطين) أي مقروطين لانهما بالاتقان صارتا كشيء واحد
وان كانتا منفصلتين لم يجوز لانهما بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقتداء وان كان الامام في سفينة واقفة
والمقعدون على الشط فان بينهما طريق او قدر نهر عظيم لم يصح بجر وتقدم الكلام على الصلاة على الدابة
والجمل في باب التوافل (قوله ومن جسن أو غنى عليه) الجنون آفة تسلب العقل والاعمال آفة تسترط ط
(قوله وقت صلاة) مرفوع على أنه فاعل زاد أو منصوب على أنه ظرف زاد وفاعل زاد ضمير الجنون ح
عن القهستاني واعتبر الزيادة بالافات على قول الثالث وهو الاصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية
عن الامام فاذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني
لا الثالث بجر والمراد بالساعات الزمنية لا متعارفة أهل النجوم درر أي من كون الساعة خمسة عشر
درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشي من الزمان وان قل كافي غررا لا ذكر البرجندى اسماعيل (قوله
ان لافاقته وقت معلوم) مثل أن يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا ثم يعاوده فيغمى عليه فتعبر هذه
الافاقه فبطل ما قبلها من حكم الاعمال اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتى
بغته فينكحكم بكلام الاصحاء ثم يغنى عليه فلا عبرة بهذه الافاقه ح عن البحر (قوله لانه يصنع العباد) أي
وسقوط القضاء عرف بالانرا اذا حصل بأفة معاوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله وعند محمد بسقوط القضاء بالبنج
والدواء لانه مباح فصار كالربض كافي البحر وغيره والظاهر أن عطاف الدواء على البنج عطف تفسير وأن المراد
شرب البنج لاجل الدواء أو لما لو شربه للسكر فيكون معصية بضعه كالخمر وأنه لو شرب الخمر على وجه مباح كإكراه
يكون كالبنج فيجبرى فيه الخلاف ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالقزع من سبع أو آدمي كما مر لقولهم
ان سببه ضعف قلبه وهو مرض أي فهو سحاي (قوله كالنوم) أي فانه لا يسقط القضاء أيضا لانه لا يمتد
يوما وليله غالبا فلا حرج في القضاء بخلاف الاعمال لانه مما يمتد عادة بجر (قوله وبوجهه جراحة) لم يذكره
في الكافي والفتح والبحر والنهر فكان غير قيد كافي (قوله ولا يمتد) عطف خاص على عام (قوله وقبل لا صلاة
عليه) اختاره صاحب الدرر في منته وشرحه فقال قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب لا صلاة عليه كذا
في الكافي وقبل ان وجد من يوضئه يأمره ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والوضع وجهه ورأسه
في الماء ويمسح وجهه وموضع القطع على جداره على كذا في التتارخانية اهـ وقوله او يمسح وجهه الخ أي
ان لم يقدر على الغسل بالماء بناء على أنه لا جراحة فيه وبه علم أن قول المصنف وبوجهه جراحة ليس بقيد لان
المدار على العجز عن الطهارة ولذا استشهد فاضل خان على ما اختاره من سقوط الصلاة عن المريض العاجز
عن الاعمال بالراس وأن عجزه العقل لا يكتفي لتوجه الخطاب بما ذكره محمد فبين قطعت يده من المرفقين ورجلاه
من الساقين لا صلاة عليه (قوله وقبل الخ) هو القول الثاني المحكي في عبارة الدرر (قوله بلا عمل كثير)

(وأساء) وقال لا يضيح الابعذر
وهو الاظهر رهان (والمربوطة
في الشط كالشط) في الاصح
(والمربوطة ببلية البحر ان كان
الريح يحتر كهالريح شديد كالفكا لالسائرة
والافكا لواقفة) ويلزم استقبال
القبلة عند الاقتتاح وكما دارت
ولو أم قوماني فلكين مربوطين
صح والا لا (ومن جسن أو غنى
عليه) ولو فرض عن سبع أو آدمي
(يوما ولا يسقط قضاء الجنس وان زاد
وقت صلاة) سادسة (لا للخرج
ولو أفاق في المدة فان لافاقته وقت
معلوم قضى والا لا زال عقله ينج
أو خمر أو دواء) لزمه القضاء وان
طالت لانه يصنع العباد كالنوم
(ولو قطعت يده ورجلاه من
المرفق والكعب وبوجهه جراحة
صلى بغير طهارة ولا يمسح ولا يعيد
هو الاصح) وقدم في التيمم وقبل
لا صلاة عليه وقبل يلزمه غسل
موضع القطع (فروع) امكن
الفرق الصلاة بالاعمال بلا عمل
كثير لزمه الاداء

بأن وجد ما يتعلق به أو كان ما هرا في السباحة بجر (قوله والالا) أي لا يلزمه الاداء ويعذر بالتأخير بجر
(قوله أمره الطبيب) أي المسلم الحاذق كما ذكره في الصوم (قوله لبزغ) بفتح الباء الموحدة وسكون
الزاي والغين المجبة في القساموس بزغ الحاحم شرط ويحوز أن يكون بالنون والعين المهملة ح (قوله
من ساعته) المراد بها أن يكون بحيث لو توضع على يمينه من النجاسة القدر المانع قبل فرائعه من الصلاة
كما تخرج به قبيل باب الانجاس (قوله الا انه يلحقه مشقة بجره) عبارة البحر عن الخلاصة الا أنه زاد
مرضه اه والظاهر أنه غير قيد كما أشار إليه الشارح بل المراد حصول الضرر والمشقة نظير ما ترقى القيام
اول الباب والله تعالى أعلم

• (باب سجود التلاوة) •

تقدم في الباب السابق وجه تأخيره عن سجود السهو (قوله من إضافة الحكم الى سببه) الحكم هو وجوب
السجود لا السجود فلو قال من إضافة الفعل الى سببه لكان أولى أو أن الحكم بمعنى المحكوم به ط (قوله
يجب) أي وجوباً موسعاً في غير صلاة كما سيأتي ولا يجب على المختصر الا بصاها وقيل يجب قنية والثاني
بالقواعد ألق نهر والظاهر أنه يخرج عنها كصلاة فرض او صوم يوم لانه اليهود تأمل رجعت ثم رأته
مصر حابه في التثنية مع تصحيح عدم الوجوب (قوله بسبب تلاوة) احتراز عما لو كتبها او سمعها فلا سجود
عليه كما سيأتي (قوله أي أكثرها الخ) هذا خلاف الصحيح الذي جزم به في نور الايضاح في السراج وهل
تجب السجدة بشرط قراءة جميع الآية أم بعضها فيه اختلاف والصحيح أنه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة
او بعده كلمة وجب السجود والا فلا وقيل لا يجب الا أن يقرأ أكثرية السجدة مع حرف السجدة ولو قرأ آية
السجدة كلها الا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه السجود اه لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضي
أنه لا بد من قراءة الآية بقسمها كما يفهم من اطلاق المتن ويأتي قريباً ما يؤيد الأنا يقال سياق الكلام
قريئة على أن المراد بقوله الا الحرف الخ الكلمة التي فيها مادة السجود واطلاق الحرف على الكلمة شائع
في عرف القراء (قوله من أربع عشرة آية) بيان لآية في قوله تلاوة آية (تنبيه) السجود في سورة الفل عند
قوله تعالى رب العرش العظيم على قراءة العائمة بتشديد الأ وعند قوله تعالى لا يسجدوا على قرأتها الكسائي
بالتحقيق وفي ص عند وحسن ما ب وهو أولى من قول الزيلعي عند وأتاب لما ذكره وفي حكم السجدة
عند وهم لا يسأمون وهو المروي عن ابن عباس ووائل ابن حجر وعند الشافعي عندان كنتم أيام بعدون
وهو مذهب علي ومروي عن ابن مسعود وابن عمرو ورجحنا الاول للاحتياط عند اختلاف مذاهب العصابة
لانها لو وجبت عند تعدون فالتأخير الى لا يسأمون لا يضرب بخلاف العكس لانها تكون قبل وجود سبب
الوجوب فتوجب نقصاً في الصلاة لو كانت صلاتية ولانقص فيما قلناه أصلاً كذا في البحر عن البدائع امداد
ملخصاً وقد بين موضع السجود في بقية الآيات فراجعها والظاهر أن هذا الاختلاف مبني على أن السبب تلاوة
آية تامة كما هو ظاهر اطلاق المتن وأن المراد بالآية ما يشمل الآية واليتين اذا كانت الثانية متعلقة بالآية
التي ذكر فيها حرف السجدة وهذا ينافي ما مر عن السراج من تصحيح وجوب السجود بقراءة حرف السجدة
مع كلمة قبله أو بعده لا يقال ما في السراج بيان لموضع أصل الوجوب وما مر عن الامداد بيان لموضع وجوب
الاداء أو بيان لموضع السنة فيه لانا نقول ان الاداء لا يجب فور القراءة كما سيأتي وما مر في ترجيح مذهبنا
من قواهم لانهم ان تكون قبل وجود سبب الوجوب وقد ذكر مثله أيضاً في الفتح وغيره يدل على أن الخلاف بيننا وبين
الشافعي في موضع أصل الوجوب وأنه لا يجب السجود في سورة حكم السجدة الا عند انتهائها الآية الثانية
احتياطاً كما صرح به في الهداية وغيرها لان الوجوب لا يكون الا بعد وجود سببه فلو سجد بعد الآية الاولى
لا يكتفي لانه يكون قبل سببه وبه ظهر أن ما في السراج خلاف المذهب الذي مشى عليه السراج والمتون تأمل
(قوله لا تقرانها بالكوع) لان السجدة متى قرئت بالكوع كانت عبارة عن السجدة الصلواتية كما في قوله تعالى
واحدى واركنى بدائع (قوله خلافاً للشافعي وأحمد) حيث اعتبر كلام من سجد في الحج ولم يعتبر سجدة
ص كما في غير الافكار (قوله ونفى مالك سجود المفصل) أي من الحجات الى الآخر وفيه سورة النجم
والانشاق والعلق فيكون السجود عنده في إحدى عشرة (قوله بشرط سماعها) فلا تجب على من لم يسمعها

والالا أمره الطبيب بالاستلقاء
لبزغ الماء من عينه صلى بالايام
لان حرمة الاعضاء كرمة النفس
• مريض تحته ثياب نجسة
وكلما بسط شيئاً تنجس من ساعته
صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس
الا أنه يلحقه مشقة بتحركه

• (باب سجود التلاوة) •

من إضافة الحكم الى سببه (يجب)
(سبب تلاوة آية) أي أكثر ما في
حرف السجدة (من أربع عشرة
آية) أربع في النصف الاول وعشر
في الثاني (منها أولى الحج) أما
ثانيته فصلاية لا تقرانها بالكوع
(وص) خلافاً للشافعي وأحمد
ونفى مالك سجود المفصل (بشرط
سماعها)

وان كان في مجلس التلاوة شرح المنية (قوله فالسبب التلاوة الخ) أي التلاوة الصحيحة وهي الصادرة بمن له أهلية التمييز كإذ كره غير واحد من المشايخ حلية وسبأ في محترزه في قول المصنف فلا يجب على كافر الخ قلت ويقتضي أن يزداد قيد آخر وهو كونها لا يحرف فيها احترازا عن تلاوة المؤتم ومن تلا في ركوعه أو سجوده أو تشهد فانه لا سجود عليهم تسلاوتهم بخبرهم عنها كإسبأ في ثم اعلم أن التلاوة سبب في حق التالي وغيره واختلف في السماع فقيل هو شرط في حق السماع لاسبب وصححه في الكافي والمحيط والظاهرية وقيل هو سبب ثان في حقه واليه ذهب في الهداية والبدائع وسنده الشارح على ترجيحه وذكر في المجتبى أن الموجب للسجدة أحد ثلاثة التلاوة والسماع والائتمام وظاهرة أنها الاسباب الثلاثة وبه صرح في الحلية واختار المصنف ما في الكافي وزاد عليه سببا آخر وهو الائتمام فالسبب عنده شيان التلاوة والائتمام كما صرح بذلك في المنع وصرح أيضا بأن السماع شرط في حق غير التالي وتبعه الشارح في تقرير كلام المتن لكن في كلام الشارح ما يفيد أن الائتمام شرط أيضا كالسماع كما يظهر قريبا (قوله وان لم يوجد السماع) أي بالفعل كما يدل عليه قوله كتلاوة الأصم والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يسمعه من قرب أذنه إلى أنه شرط كما هو مذهب الهندواني وهو الصحيح خلافا للكرخي المكتني بتصحيح الحروف ح قلت وبه صرح في الخاتمة (قوله في حق غير التالي) أي عند فقد الائتمام فانه لا يشترط سماع المؤتم بل ولا حضوره عند تلاوة الامام كما سبأ في وانما ترك التقييد بذلك اعتمادا على ما ذكره المصنف عقبه فافهم (قوله ولو بالفارسية) مبالغة على ما فهمه كلامه من وجوبها على السماع فيعلم وجوبها عليه ولو تليت بالعربية بالاولى لا على قوله والسماع شرط اذا تظاهر فيه الاولوية فافهم (قوله اذا خبر) أي بأنها آية سجدة سواء فهمها أولا وهذا عند الامام وعندهما ان علم السماع انه يقرأ القرآن لزمته والا فلا يجوز وفي الفيض وبه يقتضي وفي النهر عن السراج أن الامام يرجع إلى قوله ما عليه الاعتماد والمراد من قوله ان علم السماع أن يفهم معنى الآية كافي شرح الجمع حيث قال وجبت عليه سواء فهمهم معنى الآية أولا عنده وقالوا ان فهمها وجبت والا فلا لانه اذا فهمهم كان سامعا للقرآن من وجه دون وجه ١٦ ملخصا أما لو كانت بالعربية فانه يجب بالاتفاق فهمه أولا لكن لا يجب على الابجعي ما لم يعلم كافي الفتح أي وان لم يفهم (قوله او بشرط الائتمام) أي ان سجدها الامام والا فلا تلزمه وان سمعها منه شرح المنية (قوله فانه سبب) صوابه فانه شرط لبوافق قوله او بشرط وقوله أيضا أي كما أن السماع شرط نعم صرح في المنع بأن السبب شيان التلاوة والائتمام كما تقدمناه وعليه فقوله والائتمام معطوف على قوله تلاوة آية فان كان مراد الشارح موافقة كان عليه أن يسقط قوله بشرط والا كان عليه أن يقول فانه شرط لوجوبها أيضا (قوله ولم يحضرها) أي بأن تلاها قبل أن يحضره ويقضى به (قوله للمتابعة) في الخبر عن التخييس التالي والسماع ينظر كل منهما إلى اعتقاد نفسه ثنائية الحج ليست سجدة عندنا خلافا لثانفعي لأن السماع ليس تابع للتالي تحقيقا حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا شركة بينهما ١٧ وظاهره أنه يتبعه فيها لو كان في الصلاة لكونه تابعا تحقيقا افاده ط وقد تقدم في واجبات الصلاة أنه يجب المتابعة في المجتهد فيه لافي المقطوع بنسخه أو بعدم سنيته كزيادة تكبيرة خامسة في الجنازة وكفون الفجر وتقدم الكلام على ذلك هنالك والظاهر أن هذه السجدة من المجتهد فيه أي مما لا جهماد فيه مساع تأمل (قوله لم يسجد المصلي) أي المصلي صلاته سواء كان هو أي المؤتم التالي أو كان امامه أو مؤتما امامه بدليل قول المتن فيما سبأ في ولا من المؤتم لو كان السماع في صلاته والاولى اسقاط المصلي ليعود الضمير على المؤتم التالي لثلاثين كقول المصنف الاتي ولا من المؤتم الخ ولأن المصلي يشمل المصلي غير صلاته كامام غير امامه ومقتضيه ومنفرد به انهم كغير المصلي أصلا من قسم الخارج كما افاده ح أي فانهم يسجدونها بعد الفراغ من صلاتهم كما سبأ في ذلك في قول المتن ولو سمع المصلي من غيره لم يسجد فيها بل بعدها وبأق تمام الكلام على ذلك هنالك (قوله لان الجعربت لمعنين) وهم الامام ومن معه وفيه أن الامام غير محجور عليه عن القراءة في هذه الصلاة وانما الجعرب على المتقدمين به فالظاهر التعليل بما في شرح المنية وغيرها بأنه ان يسجد الامام يلزم ان يقرأ بالمتبوع تابعا والارام مخالفتهم له بخلاف من ليس معهم في صلاتهم لعدم جزمه بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلاة في حقههم (قوله حتى لو دخل أي الخارج معهم أي في صلاتهم سقطت السجدة عنه تباعههم وظاهره سقوطه عنه ولو دخل في ركعة

فالسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الاصم والسماع شرط في حق غير التالي ولو بالفارسية اذا خبر (او) بشرط (الائتمام) أي الاقتداء (بمن) تلاها فانه سبب لوجوبها أيضا وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة (ولو تلاها المؤتم لم يسجد) المصلي (أصلا) لافي الصلاة ولا بعدها (بخلاف الخارج) لان الجعربت لمعنين فلا بعدوهم حتى لو دخل معهم سقطت

أخرى غير ركعة التلاوة (قوله للبحر فيها عن القراءة) قال المرغيناني وعندي أنها تجب وتتأذى فيه بحر عن الزبلي قلت وفي التشهد بحث مقدسي أي لأن اندراجها في الركوع أو السجود يمكن بخلاف التشهد ويمكن أن يكون المراد بقوله تتأذى فيه أنه يؤذيها في ذلك الموضع الذي تلاها فيه لابعده لكن في الاختداد وقال المرغيناني عليه السجود ويتأذى بالركوع والسجود الذي هو فيه كذا في شرح الديري فعليه يسجد لو كان تأليفا في التشهد اه أقول هذا يؤيد الأول ثم لا يخفى أن القول بوجوبها عليه أظهر لأنه منهي عن القراءة فيها كالجنب لا يحجركا لمقتدى وقد فرقوا بين الجنب والمقتدى بأن الأول منهي عنها فجنب عليه السجدة لأن النبي لا ينافي الوجوب والمقتدى محجور فلا تصرف الإمام عليه وتصرف المحجور لا حكم له وأما الحائض فلا تجب عليها تلاوتها لأنها ليست اهلا للصلاة بخلاف الجنب ولا يخفى أن التالي في ركوعه مثلاً اهلاً للوجوب وليس له إمام يحجرك عليه فينبغي ترجيح الوجوب عليه ولعل ذلك وجه اختيار الامام المرغيناني ثم رأيت في حاشية المديني نقل عن شيخه ميرغني في حاشية الزبلي أنه يرجح كلام المرغيناني بما ذكرنا والله الجدد والظاهر أن من هذا القبيل ما في الفضل لمجد للتلاوة وقرأ في سجوده آية أخرى لم تجب السجدة تأمل (قوله بشروط الصلاة) لأنها جزء من أجزاء الصلاة فكانت معتبرة بسجدة الصلاة ولهذا لا يجوز أدائها بالتيمم إلا أن لا يسجد ما لا شرط صيرورة التيمم طهارة حال وجود الماء خشية القوت ولم توجد لأن وجوبها على التراخي وكذا يشترط لها الوقت حتى لو تلاها أو سمعها في وقت غير مكره فآذاها في مكره لا تجزئها لأنها وجبت كاملة إلا إذا تلاها في مكره وسجدها فيه أو في مكره آخر جاز لأنه إذاها كما وجبت وكذا النية لأنها عبادة فلا تصح بدونها بدائع قال في الحلية إذا كانت في الصلاة وسجدها على الفور كما صرح حوايه وكأنه لأنها صارت جزءاً من الصلاة فأنسحب عليها نيتها (قوله خلا التحريم) لأنها توحيد الأفعال المختلفة لم توجد بدائع وحلية وبحر أي فإن الصلاة أفعال مختلفة من قيام وقراءة وركوع وسجود والتحرية صارت فعلاً واحداً وأما هذه فإنها تفاعل واحد فاستغنت عن التحريم فافهم (قوله ونية التعيين) أي تعيين النية بعبادة آية كذا نهر عن الفتية وأما تعيين كونها عن التلاوة فشرط كما تقدم في بحث النية من شروط الصلاة إذا كانت في الصلاة وسجدها فوراً كما علمته (قوله وبفسدها ما يفسدها) أي ما يفسد الصلاة من الحدث العمدة والكلام والفقهاء وعليه أعادتها وقبل هذا قول محمد لأن العبرة عنده لتسام الركن وهو الرفع والعبرة عند أبي يوسف للوضع فينبغي أن لا يفسدها وفي النائية أنها تفسد على ظاهر الجواب اتفاقاً إلا أنه لا وضوء عليه في القهقهة وكذا محاذاة المرأة لا تفسدها كصلاة الجنائز ولو نام فيها لا تنتقض طهارته كالمسبية على الصحيح بحر (قوله ركوع مصل) قيد بالمصلي لأنه لو تلاها خارج الصلاة فركعها لا يجزئها بقياس واستحساناً كما في البدائع وهو المروي في الظاهر كما في البرازية خلافاً لما سبقه الشارح من البرازية فإنه تحريف تبع فيه التبركاستعرفه فافهم (قوله وإيماء مريض) أي ولو تلاها في الصحة كما في شرح النية (قوله وراكب) أي إذا تلاها أو سمعها راكباً خارج المصروع نزل بعد ما ركب أو لم يركب على الأرض فأنها لا تجوز على الدابة لأنها وجبت نائمة بخلاف العكس كما في البحر (قوله بين تكبيرتين مسنوتين) أي تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع بحر وهذا ظاهر الرواية وصححه في البدائع وعن أبي حنيفة لا يكبر أصلاً وعنه وعن أبي يوسف يكبر للرفع لا للوضع وعنه بالعكس حلية قال في انتشارخانية وفي الحجة قال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج عن العهدة قال في الحجة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السلف اه (قوله جهرا) أي برفع صوته بالتكبير زبلي أي فيسمع نفسه به منفرداً ومن خلفه إذا كان معه غيره ط (قوله بين قيامين مسنوتين) أي قيام قبل السجود ليكون خرواً وهو السقوط من القيام وقيام بعد رفع رأسه وهذا عزاء في البحر إلى المنعرات وقال إن الثاني غريب وذكر الخليلي عن خط المصنف أن صاحب المضمرات عزاء إلى الظهيرة وأنه واجع نسختها الظهيرة فليجحد القيام الثاني فيها اه أقول قد وجدته في نسختي ونصه وإذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يقعد اه وكذا عزاء إليها في التتارخانية وشرح النية فالظاهر أن في نسخة المصنف سقطاً فتنه ووجه عزاءه أنه انفرد بذكره صاحب الظهيرة ولذا عزاء من بعده إليها فقط (تممة) ويندب أن لا يرفع السامع رأسه منها قبل تأليها وليس هو اقتداء حقيقة ولذا لا يؤمر التالي بالتقدم ولا السامعون بالاعطفاف

ولا تجب على من تلا في ركوعه
أو سجوده أو تشهد البحر فيها عن
القراءة (بشروط الصلاة) المتقدمه
(خلا التحريم) ونية التعيين
وبفسدها ما يفسدها وركبتها
السجود أو بدله ركوع مصل
وإيماء مريض وراكب (وهي
سجدة بين تكبيرتين) مسنوتين
جهرا وبين قيامين مسنوتين (بلا
رفع يده وتشهد وسلام

ولا تفسد سجدهتهم بفساد سجدهته وفي النوادر يتقدم ويصطفون خلفه وتعامه في الامداد (قوله في الاصح)
قال في فتح القدير ينبغي أن لا يكون ما صحح على عمومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال
سبحان ربى الاعلى او نفلا قال ماشاء مما ورد كسجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اللهم اكسب لي عندك بها اجرا وضع على بها وزرا واجعلها لي عندك
ذخرا وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما اثر من ذلك اه وأقره في الحلية
والبحر والنهر وغيرها (قوله لانها من اجرائها) أى من جنس اجزاء الصلاة أو المراد في بعض المواضع
كما اذا تأملت في الصلاة فافهم قال في البحر وغيره فيشترط لوجوبها اهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل
والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس اه (قوله كالاصم) نبه على بعيد الخطوط بالبال ليعلم غيره بالاولى
ح (قوله اذا اتلا) أما اذا أوى قوما سجدا فلا تجب عليه امداد عن التاخرانية (قوله كالجنب) ظاهره
أنه ليس اهلا للوجوب اداء وليس كذلك وحتى ثم السكران والناسم كل منهم ليس اهلا للاداء اذا
استوعب الوقت تأمل (قوله والسكران) لانه اعتبر عقله قائما حكا زجره ولهذا تلزمه العبادات كما في المحيط
ومفاده أنه لو سكر من مباح كالوأساغ به لقمة او اكره عليه لم تجب عليه اذا اتلاها او سمعها اذا كان بحال لا يميز
ما يقول وما يسمع حتى انه لا يتذكره بعد الصبح حلية (قوله والناسم) أى اذا اخبر أنه قرأها في حالة النوم
تجب عليه وهو الاصح تناخرانية وفي الدراية لا تلزمه هو الصحيح امداد فقه اختلاف التصحيح وأما لزومها
على السامع منه او من المعنى عليه فنقل في التناخرانية أيضا اختلاف الرواية والتصحيح وكذلك من الجنون
وسياق بيانه قريبا (قوله لانهم ليسوا اهلا لها) أى للصلاة اى لوجوبها بتقدير مضاف وفي بعض النسخ
لهما اى للاداء والقضاء وهذا ظاهر في الجنون المطبق أما من لم يزد جنونه على يوم ولبسلة فمقتضاء الوجوب
كما سيأتى (قوله وتجب تلاوتهم) أى وتجب على من سمعهم بسبب تلاوتهم ح (قوله يعنى المذكورين)
أى الاصم والنفسا وما بينهما (قوله خلا الجنون) هذا ما مشى عليه في البحر عن البدائع قال في الفتح لكن
ذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب بالسامع من الجنون وانما أوطير لان السبب سماع تلاوة صحيحة ومعهما بالقياس ولم
يوجد وهذا التعليل بعيد التفضل في الصبي فليكن هو المعتبر ان كان يميز واجب بالسماع منه والا فلا اه
واستحسنه في الحلية (قوله المطبق) بالكسر كما في المغرب وفي القاموس اطبقه غطاء ومنه الجنون المطبق
والحى المطبقة اه والمراد به الملازم الممتد والذى حرره ابن الهمام في التحرير وفتح القدير وتبعه في البحر
أن قدر الامتداد المسقط في الصلوات بصيرورتها سنا عند سجدة وفي الصوم باستغراق الشهر ليلة ونهاره
وفي الزكاة باستغراق الحول اه وبظهر منه ومن قول المصنف على من كان اهلا للوجوب الصلاة أن التلاوة
كالصلاة في ذلك لكن المراد به هنا بناء على ما ذكره في الدور وتبعه الشارح ما زاد على يوم وليلة وكان لا يزول فانه
جعل الجنون على ثلاث مراتب قاصرا وهو ما لا يز يد على يوم ولبسلة وكلاما غير مطبق وهو ما يز يد على ذلك
لكنه قد يزول وكلاما مطبقا وهو ما يز يد على ذلك ولا يزول والحاصل لصاحب الدور على ذلك التقسيم هو
التوفيق بين كلامهم فانه نقل عن تلخيص الجامع عدم الوجوب بالسماع من الجنون وعن الخناينة
الوجوب وعن النوادر أنه اذا قصر فكان يوما وليلة أو أقل يلزمه السجود تلاها او سمعها أى واذا وجبت
عليه تجب على من سمعها منه بالاولى ثم ذكر في الدور أن القاصر يجب السجود بتلاوته عليه وعلى من سمع منه
وهو ما في النوادر والكامل الغير المطبق لا يجب عليه بتلاوته بل على سماعه وهو ما في الخناينة والمطبق لا يجب
عليه ولا على سماعه وهو ما في التلخيص وقد جرى الشارح على هذا التقسيم والتوفيق (قوله فلا تجب بتلاوته)
أى على من سمعها كما لا تجب عليه نفسه (قوله لعدم اهليته) يراد عليه الصبي فانه يجب على من سمع مع عدم
اهليته ط (قوله تلزمه تلاوهم) أى لانه اهل لوجوب قضاء الصلاة واذا لم تلزمه تلاوته من سمع منه بالاولى
كما ذكر في شرح الشيخ الساجد كل من وجب عليه بالسماع من الغير وجب على الغير بالسماع منه بلا عكس
(قوله وان أكثر) أى من يوم وليلة يعنى ولم يكن مطبقا بقربة المقابلة وهذا اناء الاقسام (قوله
لكن الخ) استدل على ما حرره خسر وصاحب الدور وهو ما ذكره الشربللى في حاشيته
عليه أن اذكره من تقسيم الجنون الى ثلاثة أقسام مخالف لكلام الاصوليين أنه فسمان فقط مطبق وغيره

وفيما تيسر السجود في الاصح
(على من كان) متعلق بيجب (اهلا
لوجوب الصلاة) لانها من اجرائها
(اداء) كالاصم اذا اتلا (أو قضاء)
كالجنب والسكران والناسم (فلا
تجب على كافر وصبي وجنون
وحائض ونفساء قرأ أو أسمعوا)
لانهم ليسوا اهلا لها (وتجب
بتلاوتهم) يعنى المذكورين (خلا
الجنون المطبق) فلا تجب بتلاوته
لعدم اهليته ولو قصر جنونه
فكان يوما وليلة أو أقل تلزمه تلا
او سمع وان أكثر لا تلزمه بل تلزم
من سمع على ما حرره مثلا خسرو
لكن جزم الشربللى باختلاف
الرواية

وأن تفسيره المطبق بما لا يزول غير مسلم لأنه ما من ساعة الا ويرجى زواله وأن في السماع من المجنون روايتين
 صحيحتين حكاهما في الجوهره فالوجه في التوفيق أن يحمل ما في الثانية على رواية وما في الأولى على أخرى اه
 اقول والظاهر أن هاتين الروايتين في الجنون المطبق وغيره خلافا لما في حاشية نوح اقدى وشرح الشيخ
 اسماعيل من تقييده بالمطبق بدليل ما قدمناه عن الفتح وكذا ما في الجوهره حيث قال ولو سمع من نائم
 أو مغمى عليه أو مجنون فغيره روايتان أصحهما لا يجب اه فان المجنون غير المطبق ليس أدنى خلافا من النائم
 والمغمى عليه فان خلافا الجارى فيه ما جاز فيه أيضا لكون كل منهم من أهل الوجوب فكان الظاهر الاطلاق
 بلا تقييد بمطبق أو غيره (قوله ونقل الوجوب الخ) بغنى عنه ما قبله مع أنه يؤهم أنه في الجوهره اقتصر على
 الوجوب (قوله من الصدى) هو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والصغاري ونحوهما كما في الصحاح (قوله
 والطير) هو الاصح زيلعي وغيره وقيل يجب وفي الحجة هو الصحيح تارة خاتمة قلت والاكثر على تصحيح الاول وبه
 جزم في نور الابصار (قوله ومن كل نال حرفا) تكرار مع ما يأتي متساو كأنه ذكره تنبيه على أن الاول أن يذكر
 هنا ح (قوله ولا بالتهجي) لأنه لا يقال قرأ القرآن وانما قرأ الهجاء ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع لانها الحروف
 التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن امداد عن التجنيس والخاتمة ولا تجب بالكتابة بجر
 (قوله ولا من المؤتم الخ) أي لا تجب على من سمعها منه سواء كان امامه او المقتدين به كما لا تجب عليه نفسه
 كما مر (قوله بخلاف الخارج) أي عن صلاة المؤتم التالي اماما كان او مؤتمنا او منفردا أو غير متصل أصلا
 كما قدمناه عند قوله ولو تلا المؤتم ح (قوله على المختار) كذا في التهر والامداد وهذا عند محمد وعند أبي
 يوسف على الفور وهما روايتان عن الامام أيضا كذا في العناية قال في التهر ويتبع أن يكون محل الخلاف
 في الاثم وعدمه حتى لو أذناه بعد مدة كان مؤذبا اتفاه لا فاضا اه قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر رأي لا ن
 اظاهر من الفور أن يكون تأخير قضاء قلت لكن سيد كرا الشارح في الحج الاجماع على أنه لو تراخي كان اداءه
 مع أن المرجح أنه على الفور ويأثم تأخيرها فهو نظير ما هنا تأمل (قوله تنزيها) لأنه بطول الزمان قد
 ينساها ولو كانت الكراهة تحريرية لوجب على الفور وليس كذلك ولذا كرهنا تأخيرا عما حار الصلاة عن وقت
 القراءة امداد واستثنى من كراهة التأخير ما اذا كان الوقت مكرها كوقت الطلوع (فرع) في التارخاتية
 يستحب للتالي أو السامع اذا لم يتمكن السجود أن يقول سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير (قوله ويكفيه
 الخ) مكر مع ما قدمناه في قوله خلا التعريرة ونية التعيين (قوله ونسقط بالحض) تبع في ذلك صاحب التهر
 حيث قال وصرحوا بأنها لو أخرتها حتى حاضت سقطت وكذلك لو ارتدت بعد تلاوتها كذا في الثانية اه
 والذي في الثانية المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد حتى حاضت سقطت عنها السجدة اه ومثله
 ما سذكره الشارح عن الخلاصة فعلم أن المراد السجدة الصلاة وهي الآتية في ضمن قول المتن الا اذا فسدت
 بغير الحيض الخ فلا محل لذكرها هنا ثم في التجنيس ما يدل على سقوطها بالحيض مطلقا فانه قال اذا قرأت آية
 السجدة ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت لان الحيض ينفي وجوبها ابتداء فكذا بقاء وهو نظير الممسلم
 اذا قرأها ثم ارتد سقطت عنه حتى اذا اسلم لا تجب عليه لان الكفر ينفيه ابتداء فكذا بقاء اه فتأمل
 (قوله والردة) فيه أن وقتها العمر وما بقي وقته لا يسقط عن المرتد اذا اسلم كالج وكصلاة صلاها فارتد فأسلم
 في وقتها فليأتمل وأجاب بعض المسذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك سجود التلاوة
 وكذلك يعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام ط وفيه أن التكلام في سقوطها عن لم يسجد
 لافي عدم وجوب الاعادة على من سجد هابل ما نحن فيه نظير من ترك صلاة ثم ارتد وقد مناقبيل سجود السهو
 انه يجب عليه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة ومقتضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه (قوله فعلى الفور)
 جواب شرط مقدرة قدره فان كانت صلووية فعلى الفور ح ثم تفسير الفور عدم طول المدة بين التلاوة
 والسجدة بقراءة أكثر من آيتين أو ثلاث على ما سبأني حلية (قوله ويأثم تأخيرها الخ) لانها وجبت
 بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة وصارت من أجزائها فوجب ادائها مضيقا كما في البدائع ولذا كان
 المختار وجوب سجود السهو ولو تركها بعد محلها كما قدمناه في باب عسدة قوله بترك واجب فصارت كالوآخر
 السجدة الصلوية عن محلها فانها تكون قضاء ومثله ما لو أخر القراءة الى الاخرين على القول بوجوبها

ونقل الوجوب بالسماع من
 المجنون عن الفتاوى الصغرى
 والجوهره قلت وبه جزم القهستاني
 (لا) يجب (سماعه من الصدى
 والطير) ومن كل نال حرفا ولا
 بالتهجي اشباه (و) لا من (المؤتم ولو)
 كان السامع (في صلاته) أي صلاة
 المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي
 على التراخي) على المختار ويكره
 تأخيرها تنزيها ويكفيه أن يسجد
 عسدة ما عليه بلا تعيين ويكون
 مؤذبا وتسقط بالحض والردة ان
 لم تكن صلووية فعلى الفور لصيرورتها
 جزأ منها ويأثم تأخيرها

في الاولين وهو المعتمد أما على القول بعدمه مهماته اداء في الآخرين كاحققنا في واجبات الصلاة فافهم
(قوله ولو بعد السلام) أي ناسيا ما دام في المسجد وروى أنه لا يسجد بعد السلام ناسيا تارخانية (قوله ثم
هذه النسبة هي الصواب) أي قول المصنف صلوية برذالقه واواحد في التاء واذا كانوا قد حذفوها في نسبة
المذكر الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصره فقالوا بصري لا بصري كيلا يجتمع ناآن في نسبة المؤنث فيقولون
بصريته فكيف بنسبة المؤنث الى المؤنث فتح (قوله ومن سمعها الخ) السماع غير شرط بالنظر الى الاقتداء
بل الشرط هو الاقتداء وان لم يسمعها ولم يحضرها كما قدمه الشارح لكن قيد بالسماع ايئنا في التفصيل الاتي
(قوله ولو باقتدائه به) أي ولو صار التالى اما ما بسبب اقتداء السامع به بأن تلاها وهو مفرد فاقدي به
(قوله يسجد معه) قيده لان الامام لو لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه ان سجدها في الصلاة وحده
خالف امامه وان سجد بعد الفراغ فهي صلاتية لا تقضى خارجها بجر (قوله لا يسجد أصلا) أي لا في
الصلاة ولا بعدها فانهم (قوله كذا أطلق في الكثر) أي أطلق قوله ولو اتهم بعده أي بعد سجود الامام
فمثل ما اذا اقتدى به في الركعة التي تلافيها أو بعدها قال في التبرر اما الاول فبناق الروايات وأما الثاني
فظاهر اطلاق الاصل انها كذلك لانها بالاقتران صارت صلاتية فلا تقضى خارجها واختار البيهقي تخصيصه
بالاول وحمل الاطلاق عليه وهو ظاهر ما في الهداية اه أي حيث قال لانه صار مدر كلهما نادرا والركعة
(قوله وكذا الخ) أي يسجد ما ولكن بعد الفراغ من الصلاة وهذا مقابله قوله كذا أطلق في الكثر وبه جزم
في التقاية واصلاحها والفتح وشرح المنية وكذا في المواهب وقال انه لا يظهر رتبته في نور الابضاح وقد علمت
أن اطلاق الكثر والاصل محمول عليه وقد صرح صاحب الكثر بحمل اطلاقه عليه في كابه الكافي وصاحب
الدراروى (قوله ولو تلاها) أي المصلي غير المقتدى بقوله قبله ولو تلا المؤتم لم يسجد أصلا (قوله لما تروى) أي
من قوله لصيرورته جاز من الصلاة (قوله واذا لم يسجد ثم الخ) أفاد أنه لا يقضيهما قال في شرح المنية
وكل سجدة وجبت في الصلاة لم تؤذ فيها سقطت أي لم يبق السجود لها مشروعا لقوات محل اه اقول وهذا
اذا لم يركع بعدها على الفور والادخلت في السجود وان لم ينوها كما سيأتي وهو مقيد ايضا بما اذا تركها عمدا
حتى سلم وخرج من حرمة الصلاة أو تساهوا وتذكروا ولو بعد السلام قبل أن يفعل منافيا بآتيه ما يسجد
للمسوكا قدمناه (قوله اذا انقضت) أي قبل سجودها والافساد كالفساد ط (قوله فلو به الخ)
ظاهره أن غير الصلاتية لا تسقط بالحض وقد منا الكلام فيه (قوله لم بعدها) لان الفساد لا يفسد جميع
أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيتنعج البناء عليه بجر عن القنية (قوله ويخالفه) أي يخالف
ما في المتن والبحث والجواب اصحاب التبر (قوله الآن يحمل الخ) عبارة الخاتمة صريحة في ذلك ونصها
مصلى التطوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضائها ولا تلزمه إعادة تلك السجدة اه
ومثله في الفيض والبرازية (قوله وتؤذى ركوع وسجود) الواو بمعنى أو قال في الخلية والاصل في أدائها
السجود وهو أفضل ولور كركع لها على الفور جاز والا لا اه اي وان فات الفور لا يصح أن يركع لها ولو في حرمة
الصلاة بدافع أي فلا بد لها من سجود خاص بها كجاء في نظيره وفي الخلية ثم اذا سجد او ركع لها على حدة
فورا يعود الى القيام ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاثا فصاعدا ثم يركع اه وان كانت
السجدة آخر السورة يقرأ من سورة اخرى ثم يركع وعامة في الامداد والبحر (قوله وكذا في خارجها الخ)
هذا ضعيف لما قدمناه عن البدائع من انه لا يجزى لقياسا ولا استحسانا وما عزا الى البرازية تباع فيه صاحب
التبر وهو خلل في النقل لان الذي رأيت في نسختين من البرازية هكذا وروى في غير الظاهر أن ركوع ينوب
عنها خارج الصلاة أيضا اه فسقط من كلامه للفظه غير وما في البحر من أن قاضي خان اختار أن ينوب عنها
ففيه أن عبارة الخاتمة هكذا روى انه يجوز ذلك ولا يخفى انه مشعر بتضعيفه لا باختياره فتنبه لذلك (قوله لها
أي للتلاوة) لو أخر الشارح بقوله سابقا غير ركوع الصلاة وسجودها الى هنا كان أولى ط (قوله على الفور
الخ) فلو انقطع الفور لا بد لها من سجود خاص بها ما دام في حرمة الصلاة وعلله في البدائع بأنها صارت دينيا
والدين يقضى بماله لا بجماعه والركوع والسجود عليه فلا يتأذى به الدين اه (قوله على الظاهر كما في البحر)
أي عن البدائع والمتبادر من عبارته انه استظهرها من صاحب البدائع لانه ظاهر الرواية وفي الامداد

ويقتضيهما دام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلاتية خطأ قاله المصنف لكن في الغاية انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خبير من صواب نادر (ومن سمعها من امام) ولو باقتدائه به (فاتم به قبل أن يسجد) الاجام لها (يسجد معه) لو اتهم (بعده لا) يسجد أصلا كذا اطلق في الكثر مع الاصل (وان لم يقتد به) أصلا (يسجد بها) وكذا واقتدى به في ركعة اخرى على ما اختاره البيهقي وغيره وهو ظاهر الهداية (ولو تلاها في الصلاة) يسجد بها فيها (لا خارجها) لما تروى في البدائع واذا لم يسجد أتم قنائه التوبة (الا اذا فسدت الصلاة بغير الحيز) فلو به تسقط عنها السجدة ذكره في الخلاصة (يسجد بها خارجها) لانها لما فسدت لم يبق الايجز التلاوة فلم تكن صلوية ولو بعد ما يسجدها لم بعدها ذكره في القنية ويخالفه ما في الخاتمة تلاها في نفل فأفسده قضاء دون السجدة الا أن يحمل على ما اذا كان بعد سجودها (وتؤذى ركوع وسجود) غير ركوع الصلاة وسجودها (في الصلاة) وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في ظاهر المروى برازية (لها) أي للتلاوة (و) تؤذى (ركوع صلاة) اذا كان الركوع (على الفور من قراءة آية) أو آيتين وكذا الثلاث على الظاهر كما في البحر

الاحتياط قول شيخ الاسلام خواهرزاده بانقطاع القور بالثلاث وقال شمس الائمة الحلواني لا يقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث وقال الكمال بن الهمام قول الحلواني هو الرواية اه قلت وصرح في شرح المنية بأنه الاصح رواية فان محمد انص على انه اذا بقى بعد السجدة آيات من آخر السورة أى كسورة الانشقاق وسورة بني اسرائيل ان شاء ختم السورة وركع لها وان شاء سجد لها ثم قام فأكمل السورة ثم ركع اه ومثله في الفتح لكن في البحر من المجتبى أن الركوع ينوب عنها بشرط النية وأن لا يفصل بثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر السورة اه ومقتضاها أن الخلاف فيما في وسط السورة وأن هذه وفاقية وبه صرح في الحلية عن الاصل وغيره نعم قال بعده ان الفرق غير ظاهر الوجه قلت قد يوجه بأن قراءة الثلاث من آخر السورة لا تفصل لانها انعام للسورة وعدم رفض باقية فكان في قراءة ما زاد بعد طلب فلم تفصل بخلاف الثلاث من وسط السورة فانه ليس فيها زيادة طلب لعدم ما ذكرنا فاعتد فاصله تامل (قوله أى كون الركوع لسجدة التلاوة) الاولى قول الامداد أى نوى أداءها فيه اه ثم ان النية محلها عند ارادة الركوع فلو نواها فيه قبل يجوز وقبل لا ولو بعد الرفع منه لا يجوز بالاجماع بدائع (قوله على الرابع) وقبل لاحاجة الى النية عند القور وجهه القهستاني رواية عن محمد (قوله بالاجماع) كذا قال في البدائع لكن رده في الفتح بأن الخلاف ثابت أيضا (قوله ولو نواها في ركوعه) أى عقب التلاوة ح من البحر (قوله لم تجزئه) أى لم تجزئ نية الامام المؤتم ولا تدرج في سجوده وان نواها المؤتم فيه لانه لم نواها الامام في ركوعه تعيين لها أفاده ح هذا في القهستاني واختلفوا في أن نية الامام كافية كافي الكافي فلم ينو المقتدى لا ينوب على رأى فيسجد بعد سلام الامام وبعد القعدة الاخيرة كافي المنية اه (قوله ولو تركها) أى القعدة فسدت صلاته لان التلاوة ترفعها كالصلية بخلاف السهوية كما مر في السهو (قوله وينبغي حمله على الجهرية) البحث اصحاب التهرؤل وجهه انه ذكر في التناظرانية انه لو تلاها في السرية فالاولى أن يركع بها ثلاثا بالنسب الامر على القوم ولو في الجهرية فالسجود أولى اه فانه يفيد أن نية الامام كافية لعدم علمهم بما قرأه الامام سراً ولو لم يجزهم الركوع عنها كان التباس الامر عليهم اعظم ولم يكن في ترجيح الركوع له فائدة فيحصل كلام الفقيه هنا على الجهرية ليكون المؤتم عالماً بالتلاوة فاذا ركع امامه فوراً يلزمه أن ينويها فاحتياط الاحتمال أن الامام نواها فيه فاذا لم ينو يسجد بعد سلام امامه أما في السرية فهو معدور وتكفيه نية امامه اذ لا علم له بتلاوة امامه حتى يؤمر بالسجود لها بعد سلام الامام واجاب ح بأنه يمكنه أن يخبره الامام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وخروجه من المسجد أندقرأها ونواها في الركوع اه فتأمل والاولى أن يحمل على القول بأن نية الامام لا تنوب عن نية المؤتم والمتبادر من كلام القهستاني السابق انه خلاف الاصح حيث قال على رأى فتأمل (قوله نعم لوركع وسجد لها) أى للصلاة فوراً ناب أى سجود المقتدى عن سجود التلاوة بلانية تبعاً للسجود امامه لما مر أيضاً انها تؤدى بسجود الصلاة فوراً وان لم ينو والظاهر ان المقصود بهذا الاستدراك التنبيه على انه ينبغي للامام أن لا ينويها في الركوع لانه اذا لم ينوها فيه ونواها في السجود أو لم ينوها أصلاً لاني على المؤتم لان السجود هو الاصل فيها بخلاف الركوع فاذا نواها الامام فيه ولم ينوها المؤتم لم يجزئه ثم لا يخفى أن ارجاع الضمير في قوله لها الى التلاوة لا يصح لاشتراكها في الحاجة اليه فافهم (قوله ولو سجد لها) أى للتلاوة وفي اغلب النسخ ولوركع لها وما هنا هو الصواب الموافق لما في البحر أفاده ح (قوله لانه انفراد بركعة) لان سجدة للتلاوة وسجدة تمت بها الركعة ط (قوله ولو سمع المصلي) أى سواء كان اماماً أو مؤتماً ومنفرداً أو غير مصل أصلاً اه ح ليس معه في الصلاة سواء كان اماماً غير امامه أو مؤتماً بذلك الامام أو منفرداً أو غير مصل أصلاً اه ح ونحوه في القهستاني وهذا صريح بوجوبها بالسماع من المؤتم بغير امام السامع بخلاف المؤتم بامامه لكن صرح في الامداد بأنها لا تجب بالسماع من مقتد بامام السامع أو بامام آخر اه نعم في النبأية وشرح المنية وتجب على من سمعها من المؤتم عن ايس في صلاته اجماعاً اه وهذا موافق للاول وفي البدائع اذا تلاها المؤتم لا تجب عليه في الصلاة اجماعاً وكذا على الامام والقوم اذا سمعوا منه وأما بعد الصلاة فكذلك عندهما وقال محمد تزمهم بتحقيق السبب وهو التلاوة للصحة في حق المؤتم والسماع في حق الامام والقوم ولذا تزم من سمع منه وهو ليس في صلاتهم الا انهم لا يمكنهم الاداء فيها فيجب خارجها كما لو سمعوا من خارج عنهم

(ان نواه) أى يكون الركوع
للسجود التلاوة على الرابع (و) تؤدى
(سجودها كذلك) أى على القور
(وان لم ينو) بالاجماع ولو نواها
في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم تجزئه
ويسجد اذا سلم الامام وبعد
القعدة ولو تركها فسدت صلاته
كذا في القنية وينبغي حمله على
الجهرية نعم لوركع وسجد لها فوراً
ناب بلانية ولو سجد لها فظن
القوم انه ركع فن ركع رفضه
وسجد لها ومن ركع وسجد
بأجزأته عنها ومن ركع وسجد
سجدتين فسدت صلاته لانه انفراد
بركعة تامة (ولو سمع المصلي)
السجدة (من غيره)

وفي مجلس واحد (لا) تنكز بل
كفته واحدة وفعلها بعد الاوى
أولى قية وفي البحر التأخير
أحوط والاصل أن مبناها على
التدخل دفعا للعرج بشرط اتحاد
الاية والمجلس (وهو تدخل
في السبب) بأن يجعل الكل
كتلاوة واحدة فتكون الواحدة
سيدا والباقي تبعها وهو أليق
بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها
شنيع (لا) تدخل (في الحكم)
بأن تجعل كل تلاوة سيدا للعبادة
فقد اخلت السجدة فاكفى
بواحدة لأنه أليق بالعقوبة لأنها
للزجر وهو ينزجر بواحدة فيحصل
المقصود والكرام بفومع قيام
سبب العقوبة وأفاد الفرق بقوله
(قنوب الواحدة) في تدخل
السبب (عما قبلها وعما بعدها)
ولا تنوب في تدخل الحكم
الاعاقبها حتى لو زنى فخذ ثم زنى
في المجلس حدثا ثانيا (و) اسداء
(التوب) ذاهبا وآيا (واتقاه)
من غصن شجرة (الى آخر
وسجده في نهر أو حوض تبديل)
للمجلس والاية (فجب) سجدة
اوسجدة (أخرى)

باكثر من خطوتين كافي كثير من الكتب أو باكثر من ثلاث كافي المحيط ما لم يكن المكانين حكم الواحد كالسجد
والبيت والسفينة ولو جارية والحصار بالنسبة للتالى في الصلاة راكعا وحكمى وذلك مباشرة عمل يعد في العرف
قطعا لما قبله كالتلاوة اكل كثيرا أو نام مضطجعا أو ارضعت ولدها أو اخذ في بيع أو شراء أو نكاح بخلاف
ما اذا طال جلوسه أو قرأه أو سجد أو هلك أو أكل لقمة أو شرب شرية أو نام قاعدا أو كان حاله ساقط
أو منى خطوتين أو ثلاثا على الخلاف أو كان قاعدا فعد أو نازلا فركب في مكانه فلا تنكز حلة ملخصا
(قوله بل كفته واحدة) ولا يندب تكرارها بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كإساقى (قوله)
وفي البحر التأخير أحوط لأن بعضهم قال ان التدخل فيها في الحكم لا في السبب حتى لو سجد للاولى ثم أعادها
زمته أخرى كشد الشرب والزنى نقله في المجتبى بحر وأجاب الرملى بأن المبادرة الى العبادة أولى ولا يمنع منه
قول البعض لضعفه ومثله في شرح الشيخ اسماعيل وقال ولا سيما اذا كان بعض الحاضرين يحتمل الذهاب
كما يتفق في الدروس (قوله والاصل أن مبناها) أى السجدة وهذا استحسان وانقاس أن تنكز لأن
التلاوة سبب للوجوب شرئيلية (قوله دفعا للعرج) لأن في إيجاب السجدة لكل تلاوة حرجا خصوصا
للمعطين والمتلعين وهو منى بالنص بحر (قوله بشرط اتحاد الاية والمجلس) أى بأن يكون المكرر آية واحدة
في مجلس واحد فلو تلاى اثنين في مجلس واحد أو آية واحدة في مجلسين فلا تدخل ولم يشترط اتحاد السماع لأنه انما
يكون باتحاد السمع فغنى عنه اشتراط اتحاد الاية وأشار الى أنه متى اتحدت الاية والمجلس لا ينكز
الوجوب وان اجتمع التلاوة والسماع ولو من جماعة ففي البدائع لا ينكز ولو اجتمع سيدا للوجوب وهما التلاوة
والسماع بأن تلاها جميعهما أو بالعكس أو تنكز رأ حدهما اه وفي البرازية سمعها من آخر ومن آخر أيضا
وقرأها كفت سجدة واحدة في الاصل لاتحاد الاية والمكان اه ونحوه في الخاتمة فعلى هذا لو قرأها جماعة
وسمعها بعضهم من بعض كفتهم واحدة (قوله وهو تدخل) التفسير راجع الى عدم التكرار المفهوم من
قول المصنف وفي مجلس واحد لا ولى التدخل في عبارة الشارح وهما معنى واحد (قوله فتكون الخ)
تفريع صحيح لأنه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل كتلاوة واحدة فافهم (قوله لأن تركها الخ) علة
لحذف تقديره وانما لم يجعل من التدخل في الحكم مع تعدد الاسباب أفاده ط (قوله لأنه أليق
بالعقوبة) علة للنفى وقوله لأنها للزجر الخ علة للعلل والهاصل انما لم نقل بالتدخل في الحكم في العبادات
لما يلزم عليه من الامر الشنيع وهو ترك العبادة المطلوب تكثيرها مع قيام سببها لجعل الكل سيدا واحدا الدفع
ذلك لأنه أليق بها أما العقوبات فان مبناها على الدرء والعفو فلا يلزم من تركها مع قيام سببها الامر الشنيع
بل يحصل المقصود منها في الدنيا وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وان تعدد
السبب (قوله وأفاد الفرق) أى بين التدخلين وجه الفرق أنه لما جعلنا الاولى سيدا والباقي تبعها لما كان
ابنما سجد بعد السبب بخلافه في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تمام الاسباب
ح (قوله حدثا ثانيا) أى لوجود سببه مع ظهور أنه لم يحصل المقصود وهو الزجر عن الزنى بالخذ الاول
بخلاف حذ القذف اذا اقيم مرة ثم قذف مرارا لم يحد لأن العادة قد دفع بالاول لظهور كذبه بحر (قوله)
ذاهبا وآيا) أما اذا كان يدبر السداء على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا ينكز بحر عن الفتح مجئا
وفيه نظر يأتي قريبا (قوله واتقاه من غصن الى آخر) أى سواء كان قريبا أو بعيدا على الصحيح وفي الوقعات
الحسامية ان امكنه الانتقال بدون نزول كفته واحدة لاتحاد المجلس والافلا لا يختلف اه وهذا ما اتفق به
شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة ط عن حاشية الزبلي للشاى (قوله وحوض) قال محمدان كان
مرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا ينكز للوجوب والصحيح أنه ينكز لخاتمة (قوله تبديل
للمجلس) أى في حق التالى والاية أى في حق السامع كذا في شرحه على الملتقى قلب الظاهر أن يقال والتلاوة
يدل الاية لأن السبب في حق السامع هو التلاوة كما مر على انه يخالف لقول المصنف الاتى لا عكسه فانه مبنى
على سببية السماع وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع وقد يجاب بأنه مبنى على سببية السماع ولما كان
تبديل السماع بتبديل المجموع أى بقوله والاية بدل قوله والسماع تأمل (قوله فجب سجدة اوسجدة)
أى بقدر تعدد التلاوة وقوله أخرى صفة سجدة ويقدر لقوله اوسجدة صفة غيرها أى آخر فقيه حذف الصفة

لدليل وانجام المعطوف بين المعطوف عليه وصفته (قوله بخلاف زوايا مسجد) أي ولو كبر على
 الاوجه وكذا البيت وفي الخاتمة والخلاصة الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان اه حلية وظاهره
 أن الدار التي دونها لها حكم البيت وان اشغلت على بيوت ثم قال في الخلية ثم الاصل على ما في الخاتمة والخلاصة
 أن كل موضع يصح الاقتداء فيه بمن يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب فيه وما لا فلا
 فعلى هذا لو كانت الشجرة أو تسدية الثوب أو التردد في الدياسة أو حول رحي الطين ونحو ذلك فيماله حكم
 المكان الواحد كالسجدة ينبغي أن لا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة اه قلت هو بحث وجيه لكن ظاهر
 اطلاقه خلافه واعل وجهه أن الانتقال من غصن الى غصن والتسدية ونحو ذلك أعمال اجنبية كثيرة
 يختلف بها المجلس حكما كالكلام والا كل السكت لما مر من أن المجلس يختلف حكما بما شئت عمل بعده في
 العرف قطعاً لما قبله ولا شك أن هذه الافعال كذلك وان كانت في المسجد أو البيت بل يختلف بها حقيقة لأن
 المسجد مكان واحد حكماً وهذه الافعال المشتهلة على الانتقال يختلف حقيقة بخلاف الاكل فان الاختلاف
 فيه حكمي وعلى كل يتكرر الوجوب ولذا قيد في الواقع الانتقال من غصن الى غيره بما اذا احتاج
 الى النزول كما قد مناه أي ليكون عملاً كثيراً والحاصل أن ماله حكم المكان الواحد كالسجدة والبيت لا يضر
 الانتقال فيه بأكثر من ثلاث خطوات مالم يقترب بعمل اجنبي بعد في العرف قطعاً لما قبله كالدباسة والتسدية
 بخلاف مجرد المشي من غير عمل بل اطلاق كلامهم يدل على أن ذلك العمل الاجنبي كالاكل الكثير والبيع
 والشراء يضر هنا ولو بدون مشي وانتقال حيث لم يقيد به بغير المسجد والبيت ومقتضاه تكرار الوجوب لفصل
 بين التلاوة وبين العمل دينوي كخطبة وحياء ولو كان في المسجد أو البيت في مكان واحد ولهذا قال في البدائع
 في تحقيق اختلاف المجلس حكماً بالبيع ونحوه ألا ترى أن القوم يجلسون لدرس العلم فيكون مجلس الدرس
 ثم يشتغلون بالنكاح فيصير مجلس النكاح ثم بالبيع فيصير مجلس البيع ثم بالاكل فيصير مجلس الاكل فصار
 تبدل هذه الافعال كتبدلها بالذهاب والرجوع اه وعلى هذا فها من الفتح من أنه اذا كان يدبر السداء
 على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر فيه نظر الا أن يعمل على ما اذا لم يفصل بين التلاوة وبين العمل
 كثير من ذلك والامتناع الفرق بين ادارة الدائرة كثيراً وبين الاكل الكثير وارضاع الولد ونحوهما عامراً أنه
 يختلف به المجلس وقد يقال انه اذا اجلس للتسدية وقرأ أمراراً لا تكون التسدية فاصله تكون المجلس لها وعليه
 يقال مثله في الاكل ونحوه فتأمل هذا ما ظهر لي تحريره في هذا المحل والله تعالى اعلم (قوله وفعل قليل) احتراز
 به عن الفعل الكثير الذي يعتد فاعطى المجلس عرفاً كما مر بخلاف ما اذا طال جلوسه أو قرأه أو سجد أو هلك
 كما قد مناه أو وعظ أو درس كما في التاتارخانية (قوله وقيام) أي في محله ومثله لو مشى خطوتين أو ثلاثاً على
 ما مر (قوله وورد سلام) أي وتشممت عاطس بخلاف ما لو تكلم كلمات أو شرب جرعات أو عقد نكاحاً أو بيعاً
 فإنه لا يكفيه سجدة واحدة شرح المنية (قوله وكذا دابة) أي سائرة ح (قوله لأن الصلاة تجمع
 الاماكن) ضرورة أن اختلاف المكان يمنع صحة الصلاة ومفاده التسوية بين كون التكرار في ركعة أو أكثر
 وهو قول أبي يوسف وهو الاصح خلافاً للمحدثان عنده يتكرر الوجوب بتكرارها في ركعتين شرح المنية
 (قوله ولو لم يصل تتكرر) لأن سيرها مضاف اليه حتى يجب عليه ضمان ما تلفت بخلاف سير السفينة ح
 عن الدرر (قوله كما تتكرر) أي على السامع دون التالي وفي عكسه بعكسه ط والحاصل أن من تتكرر
 مجلسه من سامع أو تال تتكرر الوجوب عليه دون صاحبه (قوله وغلامه يمشي) اقول ومثله لو كان راكباً
 معه لما في شرح تلخيص الجامع لو كان المصلي على الدابة في محله وتكرارها من راكب الوجوب في حقه ويتعدى في
 حق عدله لاختلاف المكان في حق السامع اه أي الا اذا اقتدى به وفي الخاتمة راكباً كل منهما يصلي صلاة
 نفسه فتلا أحدهما آية مرتين والآخر آية أخرى مرة وسمع كل من الآخر فعلى الاول سجدة واحدة أما
 في الصلاة لقراءته والآخر بعد الفراغ لقراءة صاحبه لأنها لا تكون صلاتية وعلى الثاني سجدة في صلاته
 لقراءته وسجدة ثان بعد الفراغ لتلاوة صاحبه على رواية النوادر وواحدة في ظاهرها رواية وعليه الاعتماد
 لأن السامع مكانه واحد وكذا التالي اه (قوله تتكرر على الغلام) لتبدل المجلس في حقه بخلاف الراكب
 لأن الصلاة تجمع المتفرق ط (قوله لا تتكرر) أي على السامع (قوله على الفتى به) راجع الى صورة

بخلاف زوايا مسجد وبيت
 وسفينة سائرة وفعل قليل
 كالكل لقميتين وقيام وردة
 سلام وكذا دابة يصلي عليها
 لأن الصلاة تجمع الاماكن ولو لم
 يصل تتكرر (كما تتكرر) لو تبدل
 مجلس سامع دون تال حتى لو
 كثرها راكباً يصلي وغلامه يمشي
 تتكرر على الغلام لا الراكب
 (لا تتكرر) في عكسه وهو تبدل
 مجلس التالي دون السامع على
 الفتى به وهذا يفيد ترجيح سببية
 السامع

العكس فقط ومقابله ما صححه في الكافي من تكثرها على السامع أيضا لأن التلاوة هي السبب في حقه أيضا
 لكن بشرط السماع وصحح في الهداية والخاتمة الأول قال في البنائين وعليه القسوى قال الفقير وبناخذ
 شرح المنية (قوله وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك) أي كالسجدة تتكرر عند ذكر اسمه
 الشريف أو سماعه في مجلسين لا في مجلس وكان الأولى ذكر هذه المسئلة عند قول المتن ولو كررها في مجلسين الخ
 كما فعل في البحر قال في شرح المنية وأعلم أن حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول
 بوجودها بحكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلاة دون السجود
 والفرق أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وإن لم يذكر بخلاف السجدة فانها لا يتقرب
 بها مستقلة من غير تلاوة اهـ (قوله وقال المتأخرون تكرر) قال في البحر وقد سننا ترجمه اهـ وتقدم هذا
 البحث في فصل إذا أراد الشروع وقد مناهناك ترجيح الأول وصححه في الكافي هنا وجرم به ابن الهمام في زاد
 الفقير (قوله فالأصح الخ) وقيل مرة وقيل إلى العشر وقيل كلما طسح وانما يجب تشييته اذا احده الله
 تعالى كما تقدم في شرح تلخيص الجامع (قوله لأن فيه الخ) وقال محمد في الجامع الصغير لأن فيه هجرشي
 من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ولأنه فرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين نهر (قوله
 وتعتبر تأليفه) عطف تفسير ح (قوله مأثور به) قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه فتح عن البدائع
 (قوله ومفاده الخ) هو لصاحب النهر أخذ ما مر عن الجامع الصغير وعن البدائع فافهم (قوله لا يكره
 عكسه) قال في البدائع لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضره ذلك لأنها من القرآن وقرأه ما هو من
 القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور اهـ وظاهره أنه لا يكره لا يكره ما لا يكره لانه جعل قراءة الآية
 كقراءة السورة ولا كراهة في قراءة سورة واحدة أصلا فكذلك الآية الواحدة وأما قوله وناب الخ فقد ذكرنا
 مرارا أن ترك المندوب لا يلزم أن يكون مكرها وتزويها لا بدليل فتأمل هذا وفي البحر وقيل عدم الكراهة
 في الخاتمة بأن يكون في غير الصلاة اهـ أما فيما ذكره قهستاني قلت وبين وجهه في الذخيرة حيث قال
 قالوا ويجب أن يكره في حالة الصلاة لأن الإقتصار على آية واحدة في الصلاة مكره اهـ ومقتضاه أن الكراهة
 فيها تحريمية لترك الواجب وهو قراءة ثلاث آيات لالعله الآية في الشرح (قوله قبلها وبعدها) اخذ
 التعميم من قول الخاتمة ان قرأ معها آية أو آيتين فهو أحب وكذا عبر في البدائع مع أن الامام محمد قال أحب
 إلى أن يقرأ قبلها آية أو آيتين كما في البحر وكانهم أخذوا التعميم من عموم التعليل اذ دفع الوهم ليجتص
 بما قبلها والظاهر أن مثل ذلك ما اذا قرأ آية قبلها وآية بعدها وتشبهه عبارة الخاتمة (قوله بأشتماله على صفاته
 تعالى) فزيادة الفضيلة باعتبار المذكر لا باعتبار ما به من حيث هو قرآن مجيد وحينئذ فلا يشك ما ورد من
 تفضيل بعضه على بعض كما ورد من أن سورة الاخلاص تعدل ثلث القرآن ونحو ذلك (قوله واستحسن
 اخضاؤها الخ) لانه لو جهر بها لصار موجبا عليهم شيئا ريماء ساكن عن أدائه فيقعون في المعصية
 فان كانوا متهمين جهر بها بجر عن البدائع قال في المحيط بشرط أن يقع في قلبه أن لا يشق عليهم اداء السجدة
 فان وقع اخضاها اهـ وينبغي أنه اذا لم يعلم بحالهم أن يخفيها نهر (قوله واختلف التعجيل الخ) اقول صحح
 عدم الوجوب في الذخيرة والتناخية وكذا في القهستاني عن المحيط ومشى عليه في الحلبة نعم قال المصنف
 في المنح اختلف المشايخ في وجوب السجود والصحيح الوجوب قال بعض الافاضل وهو مشكك لأن السماع
 في حق السامع شرط او سبب للوجوب ولم يوجد فلا يوجد الوجوب الذي هو المشروط او المسبب وجوابه أن
 الاصح عدم الوجوب كما في جمع الفتاوى فذلك هو المعتمد وعلى تقدير كون المعتمد الوجوب فجوابه أن المتشاغل
 نزل سامعا لانه بعرضية أن يسمع واللائق به أن يكاف به زجرا له عن تشاغله عن كلام الله جل جلاله اهـ مافي
 المنح ملخصا (قوله من كل واحد حرفا) لما تقدم أن الموجب للسجدة تلاوة أكثر الآية مع حرف السجدة
 هو الظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون الحرف الحقيقي مفهوما بالاولى ح وقد مناهناك الكلام عليه
 (قوله فقد أفاد) أي صاحب الخاتمة بتعليقه المذكور ط (قوله مهضة لكل نهضة) أي هذه فائدة مهمة
 أي ينبغي أن يصرف المسلم همه إلى تعلمها لأجل دفع كل مهمة إلى كل حادثة تهمة وتجزئه (قوله أي السجدة)
 بجد المهمة جمع آية (قوله ولاء) بالكسر والمث في بعض النسخ أول والمعنى واحد وهو أنه اول يسردها

وأما الصلاة على الرسول صلى الله
 عليه وسلم فكذلك عند المتقدمين
 وقال المتأخرون تكرر اذا تلاوا
 في حق العباد وأما العباس
 فالأصح أنه ان زاد على الثلاث
 لا يشتمه خلاصة (وكره ترك آية
 سجدة وقراءة باقي السورة)
 لأن فيه قطع نظم القرآن وتغير
 تأليفه واتباع النظم والتأليف
 مأثور به بدائع ومفاده أن
 الكراهة تحريمية (لا) يكره
 (عكسه) لكن (ندب)
 ضم آية أو آيتين إليها قبلها
 أو بعدها لدفع وهم التفضيل اذ
 الكل من حيث أنه كلام الله في
 رتبة وان كان لبعضها زيادة
 فضله بأشتماله على صفاته تعالى
 واستحسن اخضاؤها عن سامع
 غير متهمي السجود واختلف التعجيل
 في وجوبها على متشاغل بعمل
 ولا يسهها والراجح الوجوب زجرا
 له عن تشاغله عن كلام الله فنزل
 سامعا لانه بعرضية أن يسمع (ولو
 سمع آية سجدة) من قوم (من كل
 واحد) منهم حرفا لم يسجد لانه لم
 يسمعها من تال خاتمة فقد أفاد
 أن اتحاد التالي شرط (مهمة
 لكل مهمة) في الكافي قبل من قرأ
 أي السجدة كلها في مجلس وسجد
 لكل منها كفاء الله ما هممه
 وظاهره أنه يقرأها ولا يسهها

ويحتمل أن يسجد لكل بعد
قراءتها وهو غير مكروه كما مر
في سجدة الشكر مستحبة به يفتى
لكنها تكره بعد الصلاة لأن الجهلة
يعتقدونها سنة أو واجبة وكل
مباح يؤدى إليه فكروه ويكره
للامام أن يقرأها في مخافة ونحو
جمعة وعيد إلا أن تكون بحيث
تؤدى بركوع الصلاة أو سجودها
ولو تلا على المنبر يسجد وسجد
السامعون

مطلب
في سجدة الشكر

متوالية ثم يسجد لكل أربع عشرة سجدة (قوله ويحتمل الخ) جواب عما أورد الكمال من أنه إذا قرأها في
مجلس واحد يلزم عليه تغيير نظم القرآن وقد مر أن اتباع النظم مأثور به وأجاب في الخبر بأن قراءة آية من
السورة غير مكروه كما مر تعليقه عن البدائع وفيه نظر لأن ما مر في قراءة آية واحدة أما إذا قرأ آيات السجدة
وضم بعضها إلى بعض يلزم عليه تغيير النظم وأحداث تأليف جديد كأنه الرمي عن المقدسي فلذا أجاب
الشارح بما للثمر بجمل ما في الكافي على ما إذا سجد لكل آية بعد قراءتها فإنه لا يكره لأنه لا يلزم منه تغيير النظم
لحصول الفصل بين كل آيتين بالسجود بخلاف ما إذا قرأها أولاً ثم سجد لها فهذا يكره فأتى بتقديم قيل
فصل القراءة أنه يستحب عقب الصلاة قراءة آية الكرسي والمعوذات فلو كان ضم آية الحمد آية من محل آخر
مكروها لزم كراهة ضم آية الكرسي إلى المعوذات لتغيير النظم مع أنه لا يكره ما علمت بدليل أن كل مصل يقرأ
الفاتحة وسورة أخرى أو آيات أخرى ولو كان ذلك تغييراً للنظم لكرهه فلا حسن الجواب عما في شرح المنية من أن
تغيير النظم إنما يحصل بإسقاط بعض الكلمات أو الآيات من السورة لا بدرك كلمة أو آية فكيف يكون قراءة سور
متفرقة من أثناء القرآن مغيراً للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مغيرة له ١٤ وحاصله أن المكروه
إسقاط آية السجدة من السورة مع ضم ما بعدها إلى ما قبلها لأنه تغيير للنظم أما ضم آيات متفرقة فلا يكره
كما لا يكره ضم سور متفرقة بدليل ما ذكرناه من القراءة في الصلاة وحينئذ فلا كراهة في قراءة آيات السجدة
ولاه فيجمل كلام الكافي على ظاهره والله تعالى أعلم (قوله وسجدة الشكر) كان الأولى تأخير الكلام
عليها بعد انتهاء الكلام على سجدة التلاوة ط وهي لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة أو وزقه الله تعالى مالا
أو ولداً أو أذفعت عنه نقمة ونحو ذلك يستحب له أن يسجد لله تعالى شكرًا مستقبلاً للقبلة بمحمد الله تعالى
فيها ويسجد ثم يكبر فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة سراج (قوله به يفتى) هو قولهما وأما عند الامام
فتقبل عنه في المحيط أنه قال لا يراها نافلة لأنها لو وجبت لوجب في كل لحظة لأن نعم الله تعالى على عبده
متواترة وفيه تكليف ما لا يطاق ونقل في الذخيرة عن محمد عنه أنه كان لا يراها شيئاً وتكلم المتقدمون في معناها
فقبل لا يراها سنة وقيل شكراناً ما لا تنام به صلاة ركعتين كما فعل عليه الصلاة والسلام يوم الفتح وقيل أراد
نفي الوجوب وقيل نفي المنبروعية وأن فعلها مكروه لا يناب عليه بل تركه أولى وعزاه في المصنف إلى الأكثرين
فإن كان مستند الأكثرين بثبوت الرواية عن الامام به فذلك والأفكل من عبارتيه السابقتين محتمل والأظهر
أنها مستحبة كما نص عليه محمد لأنها قد جاء فيها غير ما حديث وفعلها أي يكره وعرو على فلا يصح الجواب
عن فعله صلى الله عليه وسلم بالسجدة كذا في الحلية ملخصاً وتتمام الكلام فيها وفي الامداد فراجعهم ما في آخر
شرح المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام فلا يمنع عنه ما فيه من الخضوع وعليه
الفتوى وفي فروق الاشياء سجدة الشكر جائزة عنده لا واجبة وهو معنى ما روى عنه أنها ليست مشروعة
وجوبا وفي ثمان القاعدة الأولى والمعتمد أن الخلاف في سنتها لا في الجواز ١٥ (قوله لكنها تكره بعد
الصلاة) الضمير للسجدة مطلقاً قال في شرح المنية آخر الكتاب عن شرح القدرى للزهدى أما بغير سبب فليس
بقربة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلاة فكروه لأن الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدى إليه
فيكره انتهى وحاصله أن ما ليس لها سبب لا تكره ما لم يؤدّ فعلها إلى اعتقاد الجهلة سنتها كالتفعل بها بعض
الناس بعد الصلاة ورأيت من يواطى عليها بعد صلاة الوتر ويذكر أن لها أصلاً وسنداً فذكرت له ما هنا
فذكرها ثم قال في شرح المنية وأما ما ذكر في المضمرات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله تعالى
عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدة تين إلى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل لأصله (قوله فذكره)
الظاهر أنها محرمة لأنه يدخل في الدين ما ليس منه ط (قوله ويكره للامام الخ) لأنه إن ترك السجود لها فقد
ترك واجبا وإن سجد يشبهه على المتقدمين شرح المنية (قوله ونحو جمعة وعيد) أشار بنحو إلى أن الظاهر
مثلاً وأثبت بجمع عظيم فهي كذلك أفاده ح (قوله الآن تكون الخ) بأن كانت في آخر السورة أو قريباً منه
أو في الوسط وركع لها فوراً كما مر بيانه قال ح لكن ينبغي أن لا ينويها في الركوع لمافية من المذهور المتقدم
عن القنية أي أنه يلزم المؤمن إذا لم ينوها فيه أيضاً أن يأتي بها بعد سلام الامام وبعد القعدة (قوله يسجد)
أي فوقه أو تحته تاريخاً (قوله وسجد السامعون) أي لا غيرهم بخلاف الصلاة تاريخاً وفي البدائع

ولولاها الامام على المنبر يوم الجمعة وحجدها وحجدها معه من معهما الماروي أنه عليه الصلاة والسلام تلا بحجة على المنبر نزل وحجده وحجده الناس معه اه والله تعالى أعلم

* (باب صلاة المسافر) *

قد ارشاد صلوة لانها المقصودة من الباب والسفر لقطع المسافة من غير تقدير او المراد سفر خاص وهو الذي
تتبعه الاحكام من قصر الصلاة واباحة الفطر واستدامة المسح الى ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة
والعديدين والاضحية وحرمة الطروج على الحزمة من غير محرم ط عن العناية (قوله من اضافة الشيء) أي
الصلاة الى شرطه أي المسافر فانه شرط لها ح وفيه أن الشرط السفر لا المسافر ط عن الجوى (قوله او
محله) فان المسافر محل لها ومن اضافة الفعل الى فاعله وقد قدمنا في اول باب صلاة المريض أن كل فاعل محل
ولا عكس ح (قوله ولا يحن) شروع في وجه تأخره عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروض في كل ط
أي العروض المكتسب بخلاف السهو والمرض فان كلاهما معارض سهاوى (قوله الابعاض) استثناء من
قوله عبادة وقوله مباح أي الاصل في التلاوة للعبادة الابعاض نحو ريا أو سعة أو جنبابة فتكون معصية وفي
السفر الاباحة الابعاض نحو حج واجهاد فيكون طاعة ونحو قطع طريق فيكون معصية (قوله فلذا آخر)
أي ليكون الاصل فيه الاباحة فانه دون الاصل فيه العبادة (قوله لانه يسفر) بفتح الياء من الثلاث ط
عن القهستاني (قوله عن أخلاق الرجال) اولانه يسفر عن وجه الارض أي يكشف وعلمها فالمسألة
بمعنى أصل الفعل ويجوز أن تكون على بابها باعتبار أن السفر لا يكون الا من اثنين فان كثرة غالباً فيكل منها يسفر
عن أخلاق صاحبه أو أنه يكشف للارض وهي تنكشف له ح (قوله من خرج من حارة موضع اقامته)
أراد بالعمارة ما يشبه بيوت الاخبية لان بها عمارة موضعها قال في الامداد فيشترط مفارقتها ولو مفرقة
وان نزولاً على ماء او محتطب يعتبر مفرقة كذا في مجمع الروايات ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه وكذا
ما لم يكن الماء نهرا بعيد المنبع وأشار الى أنه يشترط مفارقة ما كان من أنواع موضع الإقامة كربض المصر
وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذلك القرى المتصلة بالربض في الصحيح بخلاف
الساكنين ولو متصلة بالبناء لانها ليست من البلدة ولو سكن أهل البلدة في جميع السنة او بعضها ولا يعتبر سكنى
الحفظة والأكرة اتفاقا امداد وأما الفناء وهو المكان المتصل بالبلد كرض الدواب ودفن الموتى والقضاء
التراب فان اتصل بالمصر اعتبر مجاوزته وان انفصل بغلوة ومزرعة فلا كفاي في بخلاف الجمعة فتصع اقامتها في الفناء
ولو منفصلا مجازع لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كحقيقة الشهر لئلا في رسالته وسأني في بابها
والقرية المتصلة بالفناء دون الربض لانعتبر مجاوزتها على الصحيح كافي شرح المنية أقول اذا علمت ذلك ظهر لك
أن ميدان الحصا في دمشق من ربض المصر وأن خارج باب الله الى قرية القدم من فناء لانه مشتمل على الجبابة
المتصلة بالعمارة وهو معد لتزول الجبال الشريف فانه قد يستوعب نزولهم من الجبابة الى ما يجاوز القرية
المذكورة فعلى هذا لا يصح القصر فيه للحاج وكذا المرجة الخضر ا فائها عدة لقصر الثياب وركض الدواب
ونزول العساكر ما لم يجاوز مدبرا بالزبائنه على ما حققه الشهر لئلا في رسالته من أن الفناء يختلف باختلاف
كبر المصر وصغره فلا يلزم تقديره بغلوة كما روى عن محمد ولا يعجل اوميلين كما روى عن أبي يوسف (قوله
من جانب خروجه الخ) قال في شرح المنية فلا يصح مسافرا قبل أن يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي
خرج حتى لو كان غة محلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصح مسافرا ما لم يجاوزها ولو جاوز العمران
من جهة خروجه وكان محله من الجانب الآخر يصح مسافرا اذا المعتبر حاب خروجه اه وأراد
بالحلة في المسئلة ما كان عامرا أو مالوكا كانت المحلة خرابا ليس فيها عمارة فلا يشترط مجاوزتها في المسئلة
الاولى ولو متصلة بالمصر كما لا يخفى فعلى هذا لا يشترط مجاوزة المدارس التي في سفح قاسيون الا ما كان له ائنة
فاغمة كسجد الافرم والناصرية بخلاف ما صار منها بساكنين ومزارع كاللاية التي في طريق الربوة ثم لا بد
أن تكون المحلة في المسئلة الثانية من جانب واحد فلو كان العمران من الجانبين فلا بد من مجاوزته
لما في الامداد لو احاذاه من أحد جانبيه فقط لا يضره كافي قاضي خان وغيره اه والظاهر أن محاذة الفناء
المطل كحاذة العمران بقي هل المراد بالجانب البعد أو ما يشتمل القرب وعلمه فلننظر فيما لو خرج من جهة

• (باب) صلاة (المسافر) •

من إضافة الشيء إلى شرطه أو محله
ولا يخفى أن التلاوة عارض هو
عبادة والسفر عارض مباح الا
بعارض فلذا اُخبر وسمي به لانه
يسفر عن أخلاق الرجال (من
خرج من عمارة موضع افاتته)
من جانب خروجه وان لم يجاوز
من الجانب الآخر

المرجة الخضراء فوق الشرف الاعلى من الطريق فان المرحلة اسفل منه وهي من القنات كما ذكرناه وأما هو فانه بعد
مجاوزه تربة البرامكة ليس من القنات مع أنه منفصل عن العمران بمزارع وفيه مزارع فهل يشترط أن يجاوز
ما يجاذبه من المرحلة لقربها منه أم لا فيلجروا الظاهر اشتراط مجاوزه له لأن ذلك من جانب خروجه لا من جانب
آخر (قوله أقل من غلوة) هي ثمانية ذراع الى أربع مائة هو الاصح بحر عن المجتبى (قوله قاصدا)
أشار به مع قوله خرج الى أنه لو خرج ولم يقصد أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا ح قال في البحر وأشار الى
أن السنة لا بد أن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التبيين اذا افتتح الصلاة في السفينة حال اقامته في طرف
البحر فنقلها الى الج و نوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافا لمحمد لانه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب
الاربع وما يمنع فربما ما يوجب الاربع احتياطا اه وانما يشترط قصده لو كان مستقلا برأيه فلو تابعها
لغيره فلا اعتبار بنية المتبوع كما سيأتى وعليه خرج في البحر ما في التبيين لو سئل آخر وهو لا يرى ابن يذهب
معه يتم حتى يسير ثلاثا فيقصّر لانه لم يزل في قصر من حين جل ولو صلى قصر من يوم الجل صبح الا اذا سار به أقل
من ثلاث لانه حين أن يقيم وفي الاقل أنه مسافر اه وأشار الى أن الخروج مع قصد السفر كاف وان رجع
قبل تمامه كما يأتي حتى لو سار يوما ولم يكن صلى فيه لعذر ثم رجع بقضيه قصر كما أتى به العلامة قاسم (قوله
ولو كافرا) فيه أنه يشمل الصبي أيضا مع أنه سيأتى في الفروع ما يدل على أن نيته السفر غير معتبرة كما سنبينه
هناك (قوله بلا قصد) بأن قصد بلدة بينه وبينها لو كان لا إقامة بها فلما بلغها بدله أن يذهب الى بلدة بينه وبينها
يوما وهم جزا ح قال في البحر وعلى هذا قالوا أنه يخرج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم ابن يدر كمهم فانه
يتم وان طالت المدة والمكث أما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر اه (قوله مسيرة ثلاثة أيام ولياليها)
الاولى حذف اللبالي كما فعل في الكثر والجامع الصغير اذا لا يشترط السير فيها مع الايام ولذا قال في الشبايع
المراد بالايام النهار لأن الليل للاستراحة اه يعتبر اه نعم لو قال اوليا لياليها بالعطف بأول كان اولى للاشارة الى أنه
يصح قصد السفر فيها وأن الايام غير بقدر قاتل (قوله من أقصر أيام السنة) كذا في البحر والنهر وعزاه في
المعراج الى العتاني وقاضى خان وصاحب المحيط وبحث فيه في الحلية بأن الظاهر باقوا على اطلاقها بحسب
ما يصادف من الوقوع فيها طولا وقصرا واعتدالا ان لم تقدر بالمعتدلة التي هي الوسط اه قلت والمعتدلة هي زمان
كون الشمس في الجبل او الميزان وعليهما مشى القهستاني ثم قال وفي شرح الطحاوى أن بعض مشايخنا قدروه
بأقصر أيام السنة (قوله ولا يشترط الخ) اذ لا بد للمسافر من النزول لاكل والشرب والصلاة ولا كثر النهار
حكم كله فان المسافر اذا بكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى يبلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات
بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في اليوم الثالث ومشى الى الزوال فبلغ المقصد قال
شمس الائمة السرخسي الصحيح أنه يصير مسافرا عند النية كما في الجوهر والبرهان امداد ومثله في البحر
والفتح وشرح النية أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة اشارة الى أنه لا بد أن يقطع في ذلك اليوم الذي ترك في اوله
الاستراحات للمرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع الاستراحات وبهذا يظهر لك أن المراد من التقدير
بأقصر أيام السنة انما هو في البلاد المعتدلة التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معظم اليوم من أقصر ايامها
فلا يرد أن أقصر أيام السنة في بلاد بلغار قد يكون ساعة أو أكثر وأقل فليزعم أن يكون مسافة السفر فيها ثلاث
ساعات أو أقل لأن القصر الفاحش غير معتبر كالطول الفاحش والعبارات حيث أطلقت فتعمل على الشائع
الغالب دون الخفى الصادر ويدل على ما قلنا ما في الهداية وعن أبي حنيفة التقدير بالمرحل وهو قريب من
الاول اه قال في النهاية أي التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام لأن المعتاد من السير في كل
يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة كذا في الميسر اه وكذا ما في الفتح من أنه قيل يقدر
بأحد وعشرين فرسخا وقيل بثمانية عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام اه
اي بناء على اختلاف البلدان فكل قائل قدر ما في بلد من أقصر الايام اوبناء على اعتبار أقصر الايام
أو أطولها او المعتدل منها وعلى كل فهو صريح بأن المراد بالايام ما تقطع فيها المراحل المعتادة فافهم (قوله
بل الى الزوال) فان الزوال أكثر النهار الشرعى الذي هو من الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي
هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وما سواها في العرض سبع

وفي الخاتمة ان كان بين القنات
والمرأ أقل من غلوة وليس بينهما
من رعة يشترط مجاوزه والا فلا
(قاصدا) ولو كافرا ومن طاف
الديار بلا قصد لم يقصر (مسيرة
ثلاثة ايام ولياليها) من أقصر أيام
السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى
الليل بل الى الزوال

ولا اعتبارا للفرسخ على المذهب
(بالسير الواسع الاستراحات
المقتادة) حتى لو اسرع فوصل
في يومين قصر ولو لموضع طريقان
احدهما مدة السفر والاخر
اقل قصر في الاول لا الثاني (صلى)
الفرض الرباعي ركعتين) وجوبا
لقول ابن عباس ان الله فرض
على لسان نبيكم صلاة القيم اربعا
والمسافر ركعتين ولذا عدل
المصنف عن قوله قصر لان
الركعتين ليستا قصر احقة
عندنا بل هما تمام فرضه والاكمال
ليس رخصة في حقه بل اساءة
قلت وفي شروح البخاري ان
الصلاوات فرضت ليله الاسراء
ركعتين سفر او حضر الا المغرب
فلما هاجر عليه الصلاة والسلام
واطمأن بالدينة زيدت الا للغير
اطول الاقراة فيها والمغرب لانها
وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية
خفف فيها في السفر عند نزول
قوله تعالى فليس عليكم جناح ان
تقصروا من الصلاة وكان قصرها
في السنة الرابعة من الهجرة وهذا
يجمع الأدلة ٥١ كلامهم فليحفظ
(ولو) كان (عاصبا بسفره) لان
القيم الجاهل لا يعدم المحروعية

ساعات الاربعاء مجموع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع ويختلف بحسب اختلاف البلدان في العرض ج
قلت ومجموع الثلاثة ايام في دمشق عشرون ساعة والثلث ساعة تقريبا لان من القبر الى الزوال في اقصر الايام
عندنا ست ساعات وثلث ساعة الا بدرجة ونصفا وان اعتبر ذلك بالايام المتعددة كان مجموع الثلاثة ايام اثنين
وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريبا لان من القبر الى الزوال سبع ساعات ونصف ساعة تقريبا (قوله ولا اعتبار
بالفرسخ) الفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع على ما تقدم في باب التيمم (قوله على المذهب) لان
المذهب كور في ظاهر الرواية اعتبارا لثلاثة ايام كافي الحلية وقال في الهداية هو الصحيح احترازا عن قول عامة
المشايخ من تقديرها بالفرسخ ثم اخذوا فاقبل احد وعشرون وقبل ثمانية عشر وقبل خمسة عشر والفتوى على
الشافعي لانه الاوسط وفي المجتبى فتوى ائمة ذوارزم على الثالث وجهه الصحيح ان القراء ح يتخلف باختلاف
الطريق في السهل والجبل والمري والجبر بخلاف المراحل معراج (قوله بالسير الواسع) أي سير الابل ومشي
الاقدام ويعتبر في الجبل بما يناسبه من السير لانه يكون صعودا وهبوطا ومضيقا ووعرا فيكون
مشي الابل والاقدام فيه دون سيرهما في السهل وفي الجبر يعتبر اعتدال الريح على المقي به امداد فيعتبر في
كل ذلك السير المعتاد فيه وذلك معلوم عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه بدائع وخرج سير البقر يجز
الجملة ونحوه لانه ابطا السير كما ان اسرعه سير القرس والبريد بحر (قوله فوصل) أي الى مكان مسافته ثلاثة
ايام بالسير المعتاد بحر وظاهره انه كذلك لو وصل اليه في زمن يسير بكراة لكن استبعد في الفتح بانقضاء
خطة المشقة وهي العلة في القصر (قوله قصر في الاول) أي ولو كان اختار السلوك فيه بلا عرض صحيح
خلافا للشافعي كما في البدائع (قوله صلى الفرض الرباعي) خبر من في قوله من خرج واحتراز بالفرض
عن السنن والوتر وبالرباعي عن القبر والمغرب (قوله وجوبا) فيكره الاتعام عندنا حتى روى عن أبي حنيفة
انه قال من أتم الصلاة فقد أساء وخالف السنة شرح المنية وفيه تفصيل سبأ في فافهم (قوله لقول
ابن عباس ان الله فرض الخ) لفظ الحديث على ما في الفتح عن صحيح مسلم فرض الله الصلاة على لسان نبيكم
صلى الله عليه وسلم في المطهر أربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ٥١ وفي حديث عائشة
في الصحيحين قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وفي لفظ للبخاري
قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربع ركعات صلاة السفر على
الاقول (قوله لان الركعتين الخ) بدل من قوله ولذا عدل المصنف قال في الجبر ومن مشايخنا من لقب
المسئلة بأن القصر عندنا عزيمة والاكمال رخصة قال في البدائع وهذا التقيب على أصلنا خطأ لان الركعتين
في حقه ليستا قصر احقة عندنا بل هما تمام فرض المسافر والاكمال ليس رخصة في حقه بل اساءة ومخالفة
للسنة ولان الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الاصل بعارض الى تخفيف وبسر ولم يوجد معنى التغيير في حق
المسافر رأسا الصلاة في الاصل فرضت ركعتين ثم زيدت في حق المقيم كإروته عائشة رضي الله تعالى عنها
وفي حق المقيم وجد التغيير لكن الى الغلط والشدة لا الى السهولة والسر فلم يكن ذلك رخصة في حقه أيضا ولو سجي
فهو مجاز لو جود بعض معنى الحقيقة وهو التغيير انتهى (قوله لانها وتر النهار) انما جيت بذلك لقربها من النهار
يوقوعها عقبه والافهي ابلية لانها ربة تأمل (قوله وبهذا يجمع الأدلة) أي فان بعضها يدل على أن صلاة
ركعتين في السفر أصل وبعضها على أن ذلك عارض فاذا جلت الأدلة على اختلاف الأزمان زال التعارض
لكن لا يفتي أن ما نقله عن شراح البخاري من الجمع بما ذكره من مذهب الشافعي من أنها قصر لا تمام لان
العمل على ما استقر عليه الامر وهو على هذا الجمع فرضيتها أو بعاصف أو حضر ثم قصرها في السفر وهذا خلاف
مذهبنا وبنا في هذا الجمع ما قدمناه من حديث عائشة المتفق عليه فانه يدل على أن صلاة السفر لم يزد فيها أصلا
وأما الآية فالمراد بالقصر فيها قصر هيئة الصلاة وفعلها وقت الخوف كما أوضحه في شرح المنية وغيره فافهم
(قوله ولو كان عاصبا بسفره) أي بسبب سفره بأن كان مقيم سفره على المعصية كما لو سافر لقطع طريق مثلا
وهذا فيه خلاف الشافعي رحمه الله وهذا بخلاف العاصي في السفر بأن عرضت المعصية في أثناءه فانه محمل
وقاق (قوله لان القيم الجاهل الخ) هو ما قبل الانفكاك كالبيع وقت النداء فانه قيم لترك السعي وهو قابل
للانفكاك اذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس فكذا هنا لا مكان قطع الطريق والسرقة مثلا بسفر

بالعكس بخلاف القبيح لعينه وضعا كالكفر أو شرعا كبيع الحر فإنه بعدم المشروعية وتقام بيانه في كتب
 الأصول (قوله حتى يدخل موضع مقامه) أي الذي يارق بيوتيه سواء دخله بنية الاجتياز أو دخله لنقضاء
 حاجة لأن مصره متعين للأقامة فلا يحتاج إلى بنية جوهرية ودخل في موضع المقام ما ألحق به كالربض كما أفاده
 القهستاني (قوله ان سائر الخ) قبل قوله حتى يدخل أي انما يدوم على التقصر إلى الدخول ان سائر ثلاثة
 أيام (قوله والا فبم الخ) أي ولو في المقابلة وقباسة أن لا يحل فطره في رمضان ولو بينه وبين بلدته يومان
 لأنه يقبل النقض قبل استحكامه اذ لم يتم عليه فكانت الإقامة نقضا للسفر العارض لا ابتداء عليه للأتمام
 أفاده في الفتح ثم بحث فقال ولو قبل العلة مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة أيام لاستكمال سفره ثلاثة أيام
 بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك وقد عتقت العلة لحكم السفر فيثبت حكمه ما لم يثبت عليه حكم الإقامة احتياج
 إلى الجواب اهـ ولما قوى البحث عند صاحب البحر وخفي عليه الجواب قال الذي يظهر أنه لا بد من دخوله
 المصر مطلقا واعتضه في التهرب بأن ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول اهـ أقول ويظهر في الجواب
 ان العلة في الحقيقة هي المشقة وأقيم السفر مقامها ولكن لا يثبت عليها الا بشرط ابتداء بشرط بقا فالأول
 مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة أيام واشتد استكمال السفر ثلاثة أيام فاذا وجد الشرط الأول ثبت
 حكمها ابتداء فلذا يقصر بمجرد مفارقة العمران ناويا ولا يدوم الا بالشرط الثاني فهو بشرط لاستحكامها
 علة فاذا عزم على ترك السفر قبل تمام بطل بقاؤها علة لقبولها النقض قبل الاستحكام ومضي فعله في الابتداء
 على الصحة لوجود شرطه ولذا لو لم يصل لعدو ثم رجع بقضاء مقصورة كما قدمناه فندبره (قوله ولو في الالة)
 شمل ما اذا كان في أولها او وسطها أو آخرها وكان منفردا او متديما مدركا او مسجوقا ببحر وشمل ما اذا كان
 عليه سجد سهو ونوى الإقامة قبل السلام والسجود أو بعدهما أما لو نواها بينهما فلا تصح بنية بالنسبة لهذه
 الصلاة فلا تغير فيها إلى الرابع كما أوضحناه في باب فافهم (قوله اذ لم يخرج وقتها) أي قبل أن يخوي الإقامة
 لأنه اذا نواها بعد صلاة ركعة ثم خرج الوقت فتحول فرضه إلى الرابع أما لو خرج الوقت وهو فيها ثم نوى الإقامة
 فلا يتحول في حق تلك الصلاة كما في البحر عن الخلاصة (قوله ولم يك لاحقا) أما اللاحق اذا أدرك أول الصلاة
 والامام مسافر فأحدث او نام فالتب بعد فراغ الامام ونوى الإقامة لم يتم لأن اللاحق في الحكم كانه خلف
 الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يتغير في حق الامام فكذا في حق اللاحق ببحر عن الخلاصة
 فقيد حكم اللاحق بكونه بعد فراغ الامام وقد تركه الشارح (قوله حقيقة او حكما) تعميم لقوله ينوي (قوله
 لو دخل الحاج) أي في أول شوال او قبله ح والمراد بالحاج الرجل القاصد الحج (قوله وعلم الخ) أي
 علم أن الشافله انما يخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم أن لا يخرج الا معهم ببحر عن الهيطة وانما كان ذلك بنية
 للإقامة حكما لا حقيقة لأنه نوى الخروج بعد خمسة عشر يوما وهي متضمنة بنية الإقامة تلك المدة تأمل (قوله
 بموضع) متعلق بأقامة في كلام المصنف لا كلام الشارح لثلاث يخرج عن كونه شرط الصحة النية (قوله
 صالح لها) هذا ان سائر ثلاثة أيام والا فصح ولو في المسافة وفيه من البحث ما قدمناه ببحر وقد مناجوابه
 والحاصل أن بنية الإقامة قبل تمام المدة تكون نقضا للسفر كنية العود إلى بلدته والسفر قبل استحكامه يقبل
 النقض (قوله او صحراء دارنا) احتراز عن صحراء دار أهل الحرب فحكمه حديثه حكمه العسكر الداخل
 في أرضهم ط (قوله وهو من أهل الاخبية) قيد في قوله او صحراء دارنا وهذا هو الاصح كما سألنا متنا
 مع بيان مختزله (قوله في أقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شروع في مختز ما تقدم ط (قوله
 او نوى فيه) أي في نصف شهر (قوله كبحر) قال في المجتبى والملاح مسافر الا عند الحسن وسفيته أيضا ليست
 بوطن اهـ ببحر وظاهره ولو كان ماله وأهله معه فيها ثم رأته مصر يحيا في المعراج (قوله او جزيرة) أي
 ليس أهلها يسكنونها (قوله او نوى فيه) أي في صالح لها (قوله بموضعين مستقلين) لا فرق بين
 المصرين والقرتين والمصر والقرية ببحر (قوله فلو دخل الخ) هو ضد سئل دخول الحاج الشام فإنه يصير
 مقبحا حكما وان لم ينو الإقامة وهذا مسافر حكما وان نوى الإقامة لعدم انقضاء سفره مادام عازما على الخروج
 قبل خمسة عشر يوما أفاده الراسخ قبل هذه المسئلة كانت سببا للتفقه عيسى بن أبان وذلك أنه كان مشغولا
 بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت

(حتى يدخل موضع مقامه) ان
 سارمة السفر والا فبم بجزيرة
 العود لعدم استحكام السفر
 (او ينوي) ولو في الصلاة اذ لم
 يخرج وقتها ولم يك لاحقا (أقامة
 نصف شهر) حقيقة او حكما
 في البرازية وغيرها لو دخل الحاج
 الشام وعلم أنه لا يخرج الا مع
 القافلة في نصف شوال اتم لأنه
 كذا في الإقامة (بموضع) واحد
 (صالح لها) من مصر أو قرية
 او صحراء دارنا وهو من أهل
 الاخبية (في قصران نوى) الإقامة
 في (أقل منه) أي من نصف شهر
 (او نوى فيه لكن في) غير صالح
 كبحر او جزيرة) او نوى فيه لكن
 (بموضعين مستقلين) ككة ومنى
 قالو دخل الحاج مكة أيام العشر لم
 يصح بنية لأنه يخرج إلى منى وعرفة
 قمار كنية الإقامة في غير موضعها
 وبعد عوده من منى تصح

اتم الصلاة فلقيني بعض اصحاب أبي حنيفة فقال لي اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى
 بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن اصاحبه و... اقتصرا الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة اخطأت
 فانك مقيم بمكة فمالم تخرج منها لا تصير مسافرا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس محمد
 واستغلت بالنفقة قال في البداية وانما اوردنا هذه الحكاية ليعلم بلغ العلم فيصير مبعثة للطلبة على طلبه اه
 أقول ويظهر من هذه الحكاية أن نيته الإقامة لم تعمل عمله الا بعد رجوعه لوجود خسة عشر يوما بالانية
 خروج في أنشائها بخلاف ما قبل خروجه الى عرفات لانه لما كان عازما على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير
 مقيما ويحتمل أن يكون جد دنية الإقامة بعد رجوعه وهذا سقط ما اوردته العلامة القاري في شرح الباب
 من أن في كلام صاحب الامام تعارض حيث حكم أولا بأنه مسافر وثانيا بأنه مقيم مع أن المسئلة بجعلها
 والمفهوم من المتن أنه لو نوى في احدهما نصف شهر صرح في مثله بالضرورة خروجه الى عرفات اذا لا يشترط كونه
 نصف شهر متواليا بحيث لا يخرج فيه اه خلاصا ووجه السقوط أن التواليا لا يشترط اذا لم يكن من عزمه
 الخروج الى موضع آخر لانه يكون ناولا الإقامة في موضعين نعم بعد رجوعه من منى صحت نيته لعزمه على
 الإقامة نصف شهر في مكان واحد والله أعلم (قوله كالمونوى مبيتة بأحدهما) فان دخل أولا الموضع الذي
 نوى المقام فيه نهارا لا يصير مقيما وان دخل أولا ما نوى المبيت فيه يصير مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر
 لا يصير مسافرا الا أن موضع إقامة الرجل حيث يبيت به حلية (قوله او كان احدهما باللاتر) كالقرية التي
 قرأت من المصير بحيث يسمع النداء على ما يأتي في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحد أو قرية
 واحدة قائم الصحيحة لانهما متحدان حكما لا ترى أنه لو خرج اليه مسافر لم يقصر اه ط (قوله بحيث يجب)
 حنية تصرف للبيعة ح (قوله او لم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله ان نوى أقل منه وصورته نوى التابع
 الإقامة ولم يشوها المتبوع اول بدرحاله فانه لا يتم اه ح والمسئلة مستأنى مع بيان شروطها والخلاف فيها
 (قوله او دخل بلدة) أي لثلاثة حاجرة او انتظار رقة (قوله ولم يشوها) وكذا اذا نواها وهو مترقب للسفر كما في
 البحر لان حاله تنافي عزيمته (قوله كما مر) أي في مسئلة دخول الحاج الشام (قوله او حاصر حصنها) في
 أشاره الى أنه لا فرق في الحاصرة بين أن تكون للمدينة او الحصن بعد ما دخلوا المدينة كما في البحر ومثل ذلك
 لو كانت الحاصرة للمصر على سطح البحر فان لسطح البحر حكم دار الحرب جوى عن شرح النظم الهاملى
 ط (قوله فانه يتم) لان أهل الحرب لا يتعرضون له لاجل الامان بحر عن النهاية ط (قوله في غير مصر)
 بدل من قوله في دارنا او متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل حاصر لا متعلق بمحاصر لئلا يلزم تعلق حرفي جز
 متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد ثم اعلم أن التسييد بغير المصر وقع في الجامع الصغير والهداية والكنز وغيرها
 وهو يوجب محبة نية الإقامة لو نزلوا في المصر وحاصروا حصنها في قال في المراجع لكن اطلاق ما ذكر في المبسوط
 يدل على أنه ليس كذلك وأطال في بيانه وكذا انص في العناية على أنه ليس بقيد كما يقتضيه التعليل الا في ذكر
 عبارته الشريفة لاني ومشي عليه في مثله (قوله للتردد بين القرار والقرار) الاول بالتلف والثنائي بالتلف أى
 فكانت حالتهم تنافي عزيمتهم والاطلاق شامل لما اذا كانت الشوكة العسكرية لا احتمال وصول المدد للمعدو
 او وجود مكمدة كما في الفتح وفي البحر عن التجنيس اذا غلبوا على مدينة الحرب ان اتخذوها دارا أموا والابل
 أرادوا الإقامة بها شهرا أو أكثر قصر البقاء دار حرب وهم محاربون فيها بخلاف الاول اه (تلييه) لو
 انفلت الاسير من الكفار وتوطن في غار ونوى الإقامة فيه نصف شهر لم يصير مقيما كالمونوى باسلامه فهرب منهم
 يريد مسيرة السفر لم تعتبر نيته كذا في الخلاصة والخاتمة ووجه الاول كما يفيد كلام الفتح كون حاله مترددا لانه
 اذا وجد الفرصة قبل تمام المدة خرج وأما الثاني فتشكل وجهه في شرح المنية على أن المراد من قوله لم تعتبر نيته
 أي نية الإقامة لانية السفر والافقد صرح في التتارخانية عن المحيط بأنه يقصر وكذا جعل في المذخرة حكم
 المسئلة الثانية كالأولى فأقول لزم القصر فيهما (قوله الاخبية) جمع خباء ككاه قال في المغرب هو النخلة من
 الصوف (قوله كعرب) المناسب قول غيره كأعراب لما في المغرب العرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى
 العربية والاعراب أهل البدو (قوله في الأصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الإقامة حينئذ (قوله
 لأن الإقامة أصل) على قوله فانه تصح أي نيتهم الإقامة قال في البحر وظاهر كلام البدائع أن أهل الاخبية

كالمونوى مبيتة بأحدهما لو كان
 احدهما مالا آخر بحيث يجب
 الجمعة على ساكنه للاقتصاد حكما
 (اولم يكن مستقلا برأيه) كعبدة
 وامرأة (او دخل بلدة ولم يشوها)
 أي مدة الإقامة (بل ترقب السفر)
 غدا او بعده (ولونوى) على ذلك
 (مستين) الا أن يعلم تأخر القافلة
 نصف شهر كما مر (وكذا) بصلى
 ركعتين (عسكر دخل ارض حرب
 او حاصر حصنها) بخلاف
 من دخلها بأمان فانه يتم (او)
 حاصر (اهل البقي في دارنا في غير
 مصر مع نية الإقامة مدتها) للترددا
 بين القرار والقرار (بخلاف أهل
 الاخبية) كعرب وتركان (نوها)
 في المفازة فانه تصح (في الأصح)
 وبه يفتى اذا كان عندهم من الماء
 والكلا ما يكفيهم منتهيا لان
 الإقامة اصل

لا يحتاجون الى نية الإقامة فانه جعل المساويز لهم كالمساويز والقرى لاهلها ولان الإقامة للرجل أصل والسفر
عارض وهم لا ينوون السفر وانما يقتلون من ماء الى ماء ومن مري الى آخره (قوله بينهما) أي بين
موضعهم والموضع الذي قصدوه (قوله ان نوا سفرنا) فيه سلامة مع قوله الا اذا قصدوا ح (قوله لم يصح
في الاصح) وروى عن أبي يوسف أنه يصير مقبلاً ح عن البحر (قوله والحاصل) أي من كلام المصنف لكن
اشتراط ترك السفر لم يعلم من كلام المصنف تأمل (قوله ستة) زاد في الحلية شرطاً آخر وهو أن لا تكون سائبة
منافية لعزيمته قال كاصتر جوابه في مسائل ١٥ أي مسئلة من دخل بلدة لحاجة ومسئلة العسكر فافهم
ثم هذه شروط الاتمام بعد تحقق مدة السفر والافلو عزم على الرجوع الى بلدة قبل سيرة ثلاثة أيام على قصد قطع
السفر فانه يتم كما مر وكذا الرجوع الى بلدة لاخذ حاجة نسيتها كما سئذ كره (قوله وترك السفر) أي
اذا كان في مغارة ونوى الإقامة فمما سئل من مصر أو قرية أو ما لو وجدت هذه الأمور وقد دخل مصر أو قرية
وهو يسير اطلب منزل أو نحوه فينبغي أن تصح نيته حلية (قوله وصلاحيته) أي صلاحية الموضع للإقامة
(قوله ان تعد الخ) لان القعدة على رأس الركعتين فرض على المسافر لانها آخر صلاته قال في البحر وأشار
الى أنه لا بد أن يقرأ في الاولين فلترك فيهما أو في أحدهما وقرأ في الآخرين لم يصح فرضه ١٥ وأطلقه ففهم
ما اذا نوى أو بعدا أو ركعتين خلافاً لما أفاده في الدور من اشتراط النية وكعتين لما في التمرين ليلية من أنه لا مشروط
نية عدد الركعات ولم يصح ح الزيلعي في باب السهو من أن الساهي لو سلم للقطع بسجدة لأنه نوى تغيير المشروع
قتلوكا لو نوى الظهر سنا ونوى مسافر الظهر أربعاً أفاده أبو السعود عن شيخه قلت لكن ذكر في الجوهر
أنه يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند محمد (قوله لتأخير السلام) مقتضى ما قدمه في سجود السهو وأن يقول
لتركه السلام فانه ذكر أنه اذا صلى خامسة بعد القعود الاخير يضم اليها سادسة ويسجد للسهو لتركه السلام
وان تذكر وعاد قبل أن يقيد الخامسة بسجدة يسجد للسهو لتأخير السلام أي سلام الفرض ومسئلة انظر
الاولى لا الثانية أفاده الرزقي قلت لكن ما هنا الظاهر (قوله وترك واجب القصر) الاضافة بيانية أي واجب
هو القصر ومن اضافة الصفة للموصوف كجرد قطيفة أي القصر الواجب وفيه التصريح بأنه غير فرض
كما قدمنا ما يفيد من شرح المسئلة ولو كان الواجب هنا يعني الفرض لمفاد وان تعد فافهم ثم ان ترك واجب
القصر مستلزم لترك السلام وتكبيرة النقل وخط النقل بالفرض وظاهر كلامه أنه يأثم بتركه زيادة على أنه جهده
اللازم تأمل (قوله وواجب تكبير الخ) لان بناء النقل على الفرض مكروه وهذا هو خط النقل بالفرض
رحتي لكن قول الشارح وخط النقل بالفرض يقتضي أنه غير مأثبه وبإلزامه أن اقتراح النقل بتكبيره
مستأنفة واجب مع أن بناء النقل على النقل غير مكروه أفاده ط (قوله وهذا) أي ما ذكر من الواويز
الاربعة ط (قوله بعد أن يقرأ باسمه) وكذا اصرح في البحر بتأنيده فعلم أن الاسماء هنا كراهة التحريم رحتي
(قوله واستحق النار) أي اذا لم ينب أو بعف عنه العزير الغفار ط (قوله وصار لكل نفلا) أي يتقيد به
الثالثة بسجدة لتمكنه من العود قبلها وهذا عند هبما بناء على أنه اذا بطل الوصف لا يطل الاصل خلافاً لمحمد
(قوله لترك القعدة) على لبطان الفرض ثم القعدة وان كانت فرضاً في النقل أيضاً لكنه اذا لم يأت بها في آخر
الشفع نصير الخامسة هي الفرض كما بيناه في باب النوافل (قوله الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة)
أي فانه اذا نواها حينئذ صحت نيته وتحول فرضه الى الرابع ثم ان كان قرأ في الاولين تخير فيها في الآخرين والاقرأ
قضاء عن الاولين وهذا كله سواء بعد القعدة الاولى او لا فلا استثناء في كلامه راجع الى المستثنين وأما اذا نوى
بعد أن قد الثالثة بسجدة فان كان بعد القعدة الاولى فقد علت انه تم فرضه بالركعتين فلا يتحول ويضيف اليها
اخرى ولو أفسدها لاشي عليه وان لم يعد بطل فرضه ويضم اليها أخرى لتصبح الاربعة نافله خلافاً لمحمد كما مر هذا
خلاصة ما نقله ط عن البحر وقد أفاد بهذا الاستثناء أن قول المصنف بطل فرضه أي بطلا ناموقو فلا باتنا والام
تصح نيته (قوله فلا ينوب) أي النقل (قوله ولو نوى في السجدة) أي سجدة الثالثة صار نفلاً وهذا جرى على
مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضع والصحيح مذهب محمد من أنها لا تتم الا بالرفع ففي هذه الصورة
ينقلب فرضه أربعاً في الاصح ١٥ ح أي سواء بعد القعدة الاولى او لا وأما على قول أبي يوسف فان تعدت
فرضه بالركعتين والا انقلب الكل نفلاً فقوله صار نفلاً خاص بما اذا لم يقعد (قوله فاذا قام المقيم الخ) أي

الا اذا قصدوا موضعا بينهما مدة
السفر فقصرون ان نوا سفرنا
والالا ولو نوى غيرهم الإقامة
معه لم يصح في الاصح والحاصل
أن شروط الاتمام ستة النية
والمدة واستقلال الرأي وترك
السير واتحاد الموضع وصلاحيته
فهتاني (فلو أتم مسافر ان
تعد في القعدة الاولى تم فرضه
ولكنه أساء) لو عاودا لتأخير
السلام وترك واجب القصر
وواجب تكبير اقتراح النقل
وخط النقل بالفرض وهذا
لا يجعل كاحتره القهستاني بعد
أن فسر أساء بأن واستحق النار
(وما زاد نقل) كصلى الفجر
أربعاً (وان لم يقعد بطل فرضه)
ومصار الكل نفلاً لترك القعدة
المقرضة الا اذا نوى الإقامة قبل
أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه
بعد القيام والركوع لوقوعه
تفلاً فلا ينوب عن الفرض ولو نوى
في السجدة صار نفلاً (وضح اقتداء
المقيم بالمسافر في الوقت وبعد
فاذا قام المقيم (الى الاتمام
لا يقرأ) ولا يسجد للسهو

بعد سلام الامام المسافر فلو قام قبله فنوى الامام الإقامة قبل أن يقيد المأموم ركعته بسجدة رفض ما في
به وتابعه وان لم يفعل فسدت وان نوى بعده لا يتابعه ولو تابعه فسدت كما في الفتح (قوله في الاصح) كذا
في الهداية والقول بوجوب القراءة كوجوب السهو ضعيف والاستشهاد له بوجوب السهو واستشهاد بضعف
موهم أنه يجمع عليه شربلية (قوله وقيل لا) أي قبل أن القعدة الاولى ليست فرضا عليه اهـ ح (قوله
أن العلم) بفتح الهمزة يدل من الخاتمة على حذف مضاف أي كلام الخاتمة ح ثم وجه الخاتمة أنه اذا كان
يشترط صحة الاقتداء العلم بحال الامام من كونه مسافرا او مقبلا لا يكون لقول الامام أتموا صلاتكم
فائدة لان المتبادر أن الشرط لا بد من وجوده في الابتداء واتفاقهم على استحباب قول الامام ذلك لرفع التوهم
يشافي اشتراط العلم بحاله في الابتداء (قوله لكن الخ) اورد ذلك سؤالا في النهاية والسراج والتتارخانية
ثم اجابوا بما يرجع الى ذلك الجواب وحاصله تسليم اشتراط العلم بحال الامام ولكن لا يلزم كونه في الابتداء فثبت
لم يعلموا ابتداء بحاله كان الاخبار مندوبا وحينئذ فلا مخالفة فافهم وانما لم يجب مع كون اصلاح صلاتهم
يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الامام لانه لم يتعين فانه ينبغي أن تتوهم يسألونه كما في البحر واولاه
اذا سلم على الركعتين فالظاهر من حاله أنه مسافر جلالة على الصلاح فيكون ذلك مندوبا ولا واجبا لانه زيادة اعلام
كما في العناية أقول لكن حل حاله على الصلاح يشافي اشتراط العلم نعم ذكر في البحر عن المبسوط والقنية ما حاصله
أنه اذا صلى في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاتهم فاسدة وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال
من كان في موضع الإقامة أنه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه أما اذا صلى خارج المصر لا تفسد
ويجوز الاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله اهـ والحاصل أنه يشترط العلم بحال الامام اذا صلى بهم ركعتين
في موضع إقامة والا فلا (قوله قبل شروعه) أي لاحتمال أن يكون معه من لا يعرف حاله فيستكمل باعتقاده
فساد صلاته قبل اخبار الامام بعد السلام (قوله في الاصح) وقبل بعد التسليم الاولى قال المقدسي وينبغي
ترجيحه في زماننا ط (قوله لم يصبر مقيما) فلو أنهم المقيمون صلاتهم معه فسدت لانه اقتداء المفترض بالمتنفل
ظهيرية أي اذا قصدوا متابعته أما لو نواوا مفارقتها ووافقه صورة فلا فساد أفاده الخبير الرملي (قوله
وأما اقتداء المسافر بالمقيم) هذا عكس مسئلة المتن وقد ذكره في الكنز وغيره لكن استغنى المصنف عنه لذكره
ايام في باب الامامة (قوله فيصنع في الوقت وبم) أي سواء بنى الوقت وأخرج قبل انعامها لتغير فرضه بالتعبية
لاتصال المغرب بالسبب وهو الوقت ولو أفسده صلى ركعتين لزوال المغرب بخلاف ما لو اقتدى به مستغفلا حيث يصلي
أربعاً اذا أفسده لانه التزم صلاة الامام وتصير القعدة الاولى واجبة في حق المقتدى المسافر ايضا حتى لو تركها
الامام ولو عاهدوا تابعه المسافر لا تفسد صلاته على ما عليه الفتوى وقيل تفسد كذا في السراج ولا وجه له
بظهور نهر (قوله لا بعده) أي لا يصح اقتداؤه بعد خروج الوقت لعدم تغيره لا نقضاء السبب وهذا اذا كانت
فائتة في حق الامام والمأموم فلو في حق الامام فقط يصح كما لو اقتدى حنفي في الظاهر بشافعي او بين يرى
قولهما بعد المثل قبل الثابتين كما في السراج قال في البحر وهو قيد حسن لكن الاولى اشترط كونها فائتة في حق
المأموم فقط سواء فاتت الامام او لا تكن صلى ركعة من الظهر مثلا فخرج الوقت فاقترى به مسافر فائتة فائتة
في حق المسافر لا المقيم اهـ أي فلا يصح الاقتداء لكن فواتها في حق المأموم فقط ليس هو الشرط وحده لان
فواتها في حقهما معا كذلك بالاولى (قوله فيما تغير) مهمل في يصح المقتدى في قوله لا بعده واحقره عن الاقتداء
بعد الوقت في الصلاة التي لا تتغير في السفر كالثبائية والثلاثية فانه يصح وفي البحر هذا القيد مفهوم من قوله صح
وأتم بل لا حاجة اليه أصلا لان السفر مؤثر في الرباعي فقط (قوله في حق القعدة) فانها تصبر فرضا في حق
المأموم وغير فرض في حق الامام وهو المراد بالنفل لانه ما قابل الفرض فيدخل فيه القعدة الواجبة بحر
(قوله والقراءة الخ) لان قراءة الامام في الاخرين نافلة في حقه فرض في حق المأموم فلو لم يقرأ في الاولين
واقترى به في الشفع الثاني فقيه روايان ومقتضى المتن عدم العصمة مطلقا قال في المحيط لان القراءة
في الاخرين قضاء عن الاولين والقضاء يلحق بمجمله فلا يبقى للاخرين قراءة اهـ بحر (تنبيه) زاد الزيلعي
او التحريم وعزاء في السراج الى الحواشي فيدخل فيه ما لو اقتدى به في القعدة الاخيرة فانه لا يصح لان محرمته
اشتملت على نفلية القعدة الاولى والقراءة بخلاف الامام وهذا معنى قول السراج لان تحريم المأموم اشتملت

(في الاصح) لانه كالا حق
والقعدة ان فرض عليه وقيل لا
قنية (وندد بالامام) هذا يخالف
الخاتمة وغيرها أن العلم بحال
الامام شرط لكن في حاشية
الهداية للهندي الشرط العلم
بحاله في الجمله لا في حال الابتداء
وفي شرح الارشاد ينبغي أن
يخبرهم قبل شروعه والا فبعد
سلامه (ان يقول) بعد التسليمتين
في الاصح (أتموا صلاتكم فاني
مسافر) لدفع توهم أنه سها
ولو نوى الإقامة لا لتحقيقها بل
ليتم صلاة المقيم لم يصبر مقيما
وأما اقتداء المسافر بالمقيم فيصيح
في الوقت وبم لا بعده فيما تغير
لانه اقتداء المفترض بالمتنفل في
حق القعدة لو اقتدى في الاولين
او القراءة في الاخرين

على الفرض لا غير وقوله في الجرائد ليس بظاهر وعما به في النهر أقول وعليه فذكر التسمية بغنى
عن ذكر القعدة والقراءة لشمول التعليق باللاقطة في جميع أجزاء الصلاة لا في القعدة الأخيرة فقط (قوله
وبأن المسافر بالسنة) أي الرواتب ولم يتعرض للقراءة لذكره لها في فصل القراءة حيث قال في المتن ويسرى
في السفر مطلقا الفاشحة وأي سورة شاء وتقدم أنه فرق في الهداية بين حالة القرار والقرار وتقدم الكلام فيه
وقال في التنازخانية ويخفف القراءة في السفر في الصلوات فتدبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر
في السفر الكافرون والاخلاص وأطول الصلاة قراءة الفجر وأما التسيحات فلا ينقصها عن الثلاث اهـ (قوله
هو المختار) وقيل الأفضل الترتيل تخيضا وقيل الفعل تقر باوقال الهندواني الفعل حال النزول والترتيل حال السير
وقيل يصلي سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب أيضا بحر قال في شرح المنية والاعدل ما قاله الهندواني اهـ
قلت والظاهر أن ما في المتن هو هذا وأن المراد بالامن والقرار النزول وبالحلوف والقرار السير لكن قد مناه في فصل
القراءة أنه عبر عن القرار بالعجلة لانها في السفر تكون غالبا من الخوف تأمل (قوله والمعتبر في تغيير الفرض)
أي من قصر الى اتمام وبالعكس (قوله وهو) أي آخر الوقت قد مر ما بيع التسمية كسذا في الشربلية
والجبر والنهر الذي في شرح المنية تفسره بما لا يقي منه قدر ما بيع التسمية وعند زفر بما لا يبيع اداء
الصلاة (قوله وجب ركعتان) أي وأن كان في قوله مقصدا وقوله والا فربع أي وان لم يكن في آخره مسافرا
بأن كان مقبلا في آخره فالواجب أربع قال في النهر وعلى هذا قال الوصل الظهر أربع مسافرا أي في الوقت فصلى
العصر ركعتين ثم رجع الى منزله لم حاجة فتبين أنه صلاهما بلا وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر أربع لأنه كان
مسافرا في آخر وقت الظهر ومقبلا في العصر (قوله لانه) أي آخر الوقت (قوله عند عدم الاداء قبله) أي
قبل الآخر والحاصل أن السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء والجزء الاخير ان لم يؤد قبله وان لم يؤد حتى خرج
الوقت فالسبب هو كل الوقت قال في البحر وقاعدة اضافته الى الجزء الاخير اعتبارا بحال المكف فيه فلو بلغ صبي
أو اسلم كافرا أو أفاق مجنون أو طهرت الحائض أو انقضا في آخر زمتهم الصلاة ولو كان الصبي قد صلاها في
أوله وبعبارة لو جرت أو حاضرت أو نضت فيه لفقد الاهلية عند وجود السبب وقاعدة اضافته الى الكل عند خلو
عن الاداء أنه لا يجوز قضاء عصر الامس في وقت التغيير وقام تحقيقه في كتب الاصول (قوله الوطن الاصل)
ويسمى بالاهلي ووطن الفطرة والقرار ح عن القهستاني (قوله أو تأمله) أي تزوجه قال في شرح المنية
ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الإقامة به فقبل لا يصير مقبلا وقيل يصير مقبلا وهو الاوجه ولو كان له أهل ببلد
فأتهم ما دخلها صار مقبلا فان ماتت زوجته في أحدهما وبني له فيها ورعقار قيل لا يقي وطئله اذا اعتبر
الاهل دون الدار كالو تأهل ببلد واستقرت سكناه وليس له فيها دار وقيل بقي اهـ (قوله أو وطنه) أي عزم
على القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتأهل فلو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك
وطئله الا اذا عزم على القرار فيه وترك الوطن الذي كان له قبله شرح المنية (قوله يطل بمثله) سواء كان بينهما
مسيرة سفر أو لا ولا خلاف في ذلك كافي المحيط قهستاني وقيد بقوله بمثله لانه لو انتقل منه فاصدا غيره ثم بداله
أن يتوطن في مكان آخر فترك الاول أتم لانه لم يتوطن غيره نهر (قوله اذا لم يبق له بالاول أهل) أي وان بقي له فيه
عقار قال في النهر ولو نقل اهله ومناعه وله دور في البلد لا يقي وطئله وقيل بقي كذا في المحيط وغيره (قوله بل يتم
فيهما) أي بمجرد الدخول وان لم ينو إقامة ط (قوله ويطل وطن الإقامة) يسمى أيضا الوطن المستعار
والطائفة وهو ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة سفر أو لا وهذا رواية ابن
سماعة عن محمد وعنه أن المسافة شرط والاول هو المختار عند الاكثرين قهستاني (قوله بمثله) أي سواء كان
بينهما مسيرة سفر أو لا قهستاني (قوله وبالوطن الاصل) كما اذا وطن بمكة نصف شهر ثم تأهل بقي أفاده
القهستاني (قوله وبانشاء السفر) أي منه وكذا من غيره اذا لم يعرفه عليه قبل مسيرته السفر قال في الفتح
أن السفر الناقض لوطن الإقامة ما ليس فيه ضرور على وطن الإقامة وما يكون المرو فيه به بعد مسيرته السفر
اهـ أقول ويوضح ذلك ما في الكافي والتنازخانية خراساني قدس بغير ادليق به نصف شهر ومكي قدس
الكوفة كذلك ثم خرج كل منهما الى قصر ابن هبيرة فأنهما سميان في طريق القصر لأن من بغداد الى الكوفة
أربعة أيام والقصر متوسط بينهما فان أقاما في القصر نصف شهر بطل طئلهما ببغداد والكوفة لانه مثله فان خربا

(ويافى) المسافر بالسنة ان كان
(في حال أمن وقرار والا) بأن كان
في خوف وقرار (لا) يأتي بها
هو المختار لانه ترك العذر تجنيس
قيل الاسنة الفجر (والمعتبر
في تغيير الفرض آخر الوقت) وهو
قد مر ما بيع التسمية (فان كان)
المكف (في آخره مسافرا وجب
ركعتان والا فربع) لانه المعتبر
في السبب عند عدم الاداء قبله
(الوطن الاصل) هو موطن
ولادته أو تأمله أو وطنه (يطل
بمثله) اذا لم يبق له بالاول أهل فلو
بقي لم يطل بل يتم فيهما (لا غير)
(و) يطل (وطن الإقامة بمثله
(و) بالوطن (الاصلي) وبانشاء
(السفر)

مطلب
في الوطن الاصل ووطن الإقامة

بعده من القصر الى الكوفة يتن ان أيضا فان أقام بها يوما مثلًا ثم خرج منها الى بغداد وقصد المرو وبالقصر
 يتن الى القصر وفيه ومنه الى بغداد لانه صار وطن اقامة لهما فاذا قصد الدخول فيه لم يصح سفرهما
 اذ لم يقصد امسية سفر حتى لو لم يقصد الدخول فيه قصرًا كما خرجا من الكوفة اقصد ههما مسيرة السفر
 ولو ان المكي حين خرج من كوفة قصد بغداد وانخراساني الكوفة والتقي بالقصر وخرجا الى الكوفة ليقيا فيها
 يوما ثم رجعا الى بغداد قصر الى الكوفة وكذا الى بغداد لقصد كل منهما مسيرة سفرًا ما انخراساني فلانه ماض
 على سفره وأما المكي فلاق وطنه بالكوفة انتقض بانشاء السفر والقصر اذ لم يكن وطنًا لهما فاقصد المرو وبه
 لا يمنع صحة السفر اه وأفاد قوله وأما المكي الخ أن انشاء السفر من وطن الإقامة مبطل له وان عاد اليه
 ولذا قال في البدائع لو أقام خراساني بالكوفة نصف شهر ثم خرج منها الى مكة فقبل أن يسير ثلاثة أيام عاد
 الى الكوفة لحاجة فانه يقصر لان وطنه قد بطل بالسفر اه والحاصل أن انشاء السفر يبطل وطن الإقامة
 اذا كان منه أما لو أنشاء من غيره فان لم يكن فيه مروي وعلى وطن الإقامة او كان ولكن بعد سير ثلاثة أيام
 فكذلك ولو قبله لم يبطل الوطن بل يبطل السفر لان قيام الوطن مانع من صحته والله أعلم (قوله والاصل أن
 الشئ يبطل بمثله) كما يبطل الوطن الاصل بالوطن الاصل ووطن الإقامة بوطن الإقامة ووطن السكنى
 بوطن السكنى وقوله وبما فوقه أي كما يبطل وطن الإقامة بالوطن الاصل وكما يبطل وطن السكنى بالوطن
 الاصل ووطن الإقامة وينبغي أن يزيد وينتد كبطلان وطن الإقامة او السكنى بالسفر فانه في البحر على ذلك
 بقوله لانه ضده (قوله لا يجادونه) كما يبطل الوطن الاصل بوطن الإقامة ولا بوطن السكنى ولا بانشاء السفر
 وكما يبطل وطن الإقامة بوطن السكنى ح (قوله وما صوره الزيلعي) حيث قال رجل خرج من مصر
 الى قرية لم حاجة ولم يقصد السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يومًا فانه يقيم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية
 لا السفر ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصر وقبل أن يقيم ليلة في موضع آخر فافترق فانه يقصر ولو مر بتلك القرية
 ودخلها أتم لانه لم يوجد ما يبطله مما هو فوقه او مثله اه ح (قوله رده في البحر) بأن السفر باق لم يوجد
 ما يبطله وهو مبطل لوطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكنى
 فقوله لانه لم يوجد ما يبطله ممنوع اه قال ح واعترضه شيخنا بأن المبطل لهما سفر مبتدأ منهما وأما اذا خرج
 منهما الى مادون مدة السفر ثم أنشأ سفرًا فانه ما لا يبطلان فاذا متهما أتم اه ونقل الخبر الرمي مثله عن خط
 بعضهم وأقره قال ح وهو وجه فان من نوى الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد
 من يد سفرًا ومر بتلك اتم مع أنه أنشأ سفرًا بعد اتخاذ هذا الموضع دار إقامة فثبت أن انشاء السفر لا يبطل
 وطن الإقامة الا اذا أنشأ السفر منه فليكن وطن السكنى كذلك فما صوره الزيلعي صحيح ومن تصوره علت
 أنه لا بد أن يكون بين الوطن الاصل وبين وطن السكنى أقل من مدة السفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن
 السكنى اه أقول قد علمت أن السفر المبطل للوطن لا يختص بالانشاء بل يكون بالانشاء من غيره اذ لم يكن
 فيه مروي عليه قبل سير ثلاثة أيام لكن هنا فيه مروي على الوطن قبل سيرة السفر وقد أبدى في الظهيرة قول
 عامة المشايخ باعتبار وطن السكنى بأن الامام السرخسي ذكر مسئلة تدل عليه وهي كوفي خرج
 الى القادسية لحاجة وبينهما دون مسيرة السفر ثم خرج منها الى الحيرة يريد الشام حتى اذا كان قريبًا منها
 بدله الرجوع الى القادسية ليجعل ثقله منها ويرتحل الى الشام ولا يمر بالكوفة أتم حتى يرتحل من القادسية
 استحبنا لانها كانت له وطن السكنى ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكنى آخر ما لم يدخلها فيبقى وطنه بالقادسية
 ولا ينتقض بهذا الخروج كالأخرج منها لتيسير جنازة وشعوه اه ملخصًا أقول ويمكن أن يوفق بين القولين
 بأن وطن السكنى ان كان اتخذ بعد تحقق السفر لم يعتبر اتفاقا والاعتبار اتفاقا فاذا دخل المسافر بلدة ونوى
 أن يقيم بها يوما مثلًا ثم خرج منها ثم رجع اليها قصر فيها كما كان يقصر قبل خروجه وعليه يحمل كلام المحققين
 لقول البحرانهم قالوا لا فائدة فيه لانه يبقى فيه مسافرًا على حاله فصار وجوده كعدمه اه فقوله لانه يبقى
 فيه مسافرًا على حاله ظاهر في أنه كان مسافرًا قبل اتخاذ وطنه وما قاله عامة المشايخ بحمول على ما اذا اتخذ
 وطنًا قبل سفره كما صوره الزيلعي والامام السرخسي هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله لانه الاصل) فهو المتمكن
 من الإقامة والسفر (قوله وفاها مهرها المجل) والافلا تكون تبعًا لان لهما أن تجبس نفسها مع الزوج المجل

والاصل أن الشئ يبطل بمثله وبما
 فوقه لا يجادونه ولم يذكروطن
 السكنى وهو ما نوى فيه أقل من
 نصف شهر لعدم فائدته وما صوره
 الزيلعي رده في البحر (والمعتبر
 نية التبع) لانه الاصل لا التابع
 (كأمرأة) وفاها مهرها المجل

دون المؤجل ولا تسكن حيث يسكن بحر قلت وفيه أن هذا شرط لثبوت إخراجها وسفره بها على
 أحد القولين وكلاهما بهذه ولهذا قال في شرح المنية والأوجه أنها تسع مطلقا لأنها إذا خرجت معه للسفر
 لم يبق لها أن تتخاف عنه اهـ وقد يجاب بأنها إذا ثبت لها حبس نفسها عن إخراجها من بلدها لا جيل
 استنفاء مجملها اهـ كذا ثبت لها إذا وصلت إلى بلدة أو قرية فتصحب بها لا نهج حيث لا يتبع
 له وإن كانت تسع له في المفازة (قوله غير مكاتب) قال في البحر وأطلق في العبد فشمع القن والمدبر وأم الولد
 وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تسع له إلا في السفر بغير إذن المولى فلا تلزمه طاعته اهـ (قوله إذا كان
 يرتقى من الأمير أوبت المال) اقتصر في القضية وغيره على الأول وقال في شرح المنية وكذا إذا كان
 رزقه من بيت المال وقد أمره السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له نعم في الذخيرة أن المتطوع بالجهاد
 لا يكون تسع له لواله وهو ظاهر اهـ ودخل تحت الجندي الأمير مع الخليفة بحر عن الخلاصة (قوله
 وأجير) أي مشاهرة أو مسانحة كما في التنازعية أما لو كان مياومة بأن استأجره كل يوم بكذا فان له
 نسخته إذا فرغ النهار فالعبرة بنية قال في البحر وأما الأعمى مع قائده فان كان القائد أجرا فالعبرة بنية الأعمى
 وإن منعوا فاعتبر بنية (قوله وأسير) ذكر في المشتق أن المسلم إذا أسره العدو كان مقصده ثلاثة أيام
 قصر وإن لم يعلم سألته فان لم يخبره وكان العدو قهرا فماتم وإن كان مسافرا قصر وينبغي أن يكون هذا إذا تحقق
 أنه مسافر ولا يكون كمن أخذ العظام لا يقصر إلا بعد السفر ثلاثا وهذا ينبغي أن يكون حكم كل تابع يسأل
 متبوعه فان أخبره على بخبره والأصل الذي كان عليه من إقامة وسفر حتى يتحقق خلافه وتعدر السؤال
 بمنزلة السؤال مع عدم الأخبار شرح المنية (قوله وغريم) أي موسر قال في البحر عن المحيط ولودخل
 مسافرا مصر فاخذ غريمه وحبسه فان كان معسرا قصر لأنه لم ينو الإقامة ولا يحل للطالب حبسه وإن كان
 موسرا إن عزم أن يبقى دينة أو يبيع شيئا قصر وإن عزم واعتقد أن لا يقضيه اهـ وقوله إن عزم
 أن يقضي أي قبل خمسة عشر يوما كمن أفتق (قوله وتبليذ) أي إذا كان يرتقى من استأذنه رحى والمراد به
 مطلق المتعلم مع معلمه المأذنه لا ينصرف طالب العلم مع شيخه قلت ومثله بالاولى الابن البار البالغ مع أبيه
 تأمل (قوله ومستأجر) كان على الشارح أن يقول وأسروا دائن واستاذح (قوله قلت) تلخيص لحاصل
 ما تقدم ليبي عليه حكم الحادثة (قوله وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد) بكسر الكاف المعجمة
 المتوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم ح والحادثة هي تفرق الجيش لما صار عليهم من الغلبة والهزيمة
 حتى اشتدوا في كل جانب وفاتت المعية والارتزاق فصار كل مستقلا بنفسه وزالت التبعية رحى (قوله
 على الأصح) وقيل يلزمه الإتمام كالعزل الحكبي أي بموت الموكل وهو الاحوط كما في الفتح وهو ظاهر
 الرواية كما في الخلاصة بحر (قوله دفعها للضرر عنه) لأنه مأثور بالقصر منهى عن الإتمام فكان مضطرا
 فلوصار فرضه أربعا بإقامة الأصل بلا علم لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مدفوع شرعا بخلاف
 الوكيل فان له أن لا يبيع فيمكنه دفع الضرر بالامتناع فإذا باع بناء على ظاهر أمره كان الضرر ناشئا منه
 من وجهه ومن الموكل من وجهه فيصح العزل حكم لا تصدأ بحر ملخصا عن المحيط وشرح الطحاوي (قوله
 مبني على خلاف الأصح) قال في البحر وكذا أن كان مع مولاة في السفر فباعه من مقيم والعبد
 في الصلاة ينقلب فرضه أربعا حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة تلك الصلاة مبني على غير الصحيح
 إن فرض عدم علم العبد أو على قول الكل إن علم اهـ (قوله والقضاء الخ) المناسب ذكر هذه المسئلة
 مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لأنها من فروعه (قوله سفر أو حضرا) أي فلو فاتته صلاة
 السفر وقضاها في الحضر يقضيها مقصورة كما لو أذاها وكذا فائتة الحضر تقضى في السفر ثمانية (قوله لأنه بعد
 ما تقر) أي بخروج الوقت فان الفرض بعد خروج وقته لا يتغير عما وجب أم قبله فانه قابل للتغيير بنية
 الإقامة وإنشاء السفر وباقتداء المسافر بالقيم (قوله غير أن المرض الخ) قال في الفتح ولا يشك على هذا
 المرض إذا فاتته صلاة في مرضه الذي لا يقدر فيه على القيام فانه يجب أن يقضيها في الصحة فاعمالا لأن الوجوب
 بقيد القيام غير أنه رخص له أن يضعها حالة العذر بقدر وسعه إذا لم يقدر أن يؤدها حالة العذر زال سبب
 الرخصة فتعين الأصل ولذلك يفعل المرء إذا فاتت عن زمن الصحة أما صلاة المسافر فانها ليست

(وعبد) غير مكاتب (وجندي)
 إذا كان يرتقى من الأمير أوبت
 المال (وأجير) وأسير وغريم
 وتبليذ (مع زوج ومولى وأمير
 ومستأجر) لف ونشر مرتب
 قلت فقيد المعية ملاحظ في تحقق
 التبعية مع ملاحظة شرط آخر
 محقق لذات وهو الارتزاق في مسئلة
 الجندي ووفاء المهر في المرأة
 وعدم كتابة العبد وبه بان جواب
 حادثة جزيرة كريد سنة ثمانين
 وألف (ولا بد من علم التابع بنية
 المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة
 ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
 على الأصح) وفي الغيب وبه يفتى
 كما في المحيط وغيره دفعا للضرر عنه
 مخافي الخلاصة عبد أم مولاة
 فنوى المولى الإقامة إن أتمت صحته
 صلاتهما واللامبني على خلاف
 الأصح (والقضاء يحكي) أي يشابه
 (الاداء سفر أو حضرا) لأنه بعد
 ما تقر لا يتغير غير أن المرض
 يقضي فائتة الصحة في مرضه
 بما قدر

(فروع) سافر السلطان قصر * تزوج

المسافر يلد صار مقبلا على الاوجه

* طهرت الحائض وبقي لمقصدها

يومان تتم في التحجيم كصبي بلبغ

بخلاف كافر أسلم * عبد مستتر

بين مقيم ومسافر ان تها يا قصر

في نوبة المسافر والا يفرض عليه

العودة الاوّل ويتم احتياطا ولا

يأتّم بغيره أصلا وهو ما يلغى * قاله

لنساءه من لم تدر منكن كم ركعة

فرض يوم وليلة فهي طالق فقلت

احداهن عشرون والثانية سبعة

عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة

احدى عشر لم يطقن لان الاولى

ضمت الوتر والثانية تركته

والثالثة ليوم الجمعة والرابعة

للمسافر والله اعلم

* (باب الجمعة)

يتثبت الميم وسكونها (هي فرض)

عين (يكفر جاحداها) لشبوتها

بالدليل القطعي كما حققه الكمال

(وهي فرض) مستقل أكد

من الظهر

الاربعين ابتداء ومنشأ الغلط اشتراك لفظ الرخصة اه (قوله سافر السلطان قصر) أى اذا نوى السفر
بصير مسافرا وبصر قال في شرح المنية قبل هذا اذا لم يكن في ولايته أهاما اذا طاف في ولايته فلا يقصر
والأصح أنه لا فرق لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة
ومراد القائل لا يقصر هو ما صرح به في البرازية من أنه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد الرجوع متى
حصل مقصوده ولم يقصد مسيرة سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار بان عل بأن جميع
الولاية بمنزلة مصر لان هذا تعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسع اه
(قوله صار مقبلا على الاوجه) أى بنفس التزوج وان لم يتخذ وطنا ولم ينو الاقامة خمسة عشر يوما أو ما
المسافرة فانها تصير مقبلة بنفس التزوج اتفاقا كما في القهستاني ح وحكى الزيلعي هذا الاوجه وقيل
فظاهره ترجيح المقابل فقد اختلف الترجيح ط اقول قد يقال لا يصير مقبلا اذا كان مراده الخروج قبل نصف
شهر تأقل (قوله تتم في التحجيم) كذا في الظهيرية قال ط وكأنه سقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر
حكم السفر فيه فلما تأهل للاداء اعتبر من وقته (قوله كصبي بلبغ) أى في أثناء الطريق وقد بقي لمقصده
اقل من ثلاثة ايام فانه يتم ولا يعتبر ما مضى لعدم تكليفه فيه ط (قوله بخلاف كافر أسلم) أى فانه يقصر
قال في الدرر لان نيته معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا وقيل
يقان وقيل يقصران اه والمختار الاول كما في البحر وغيره عن الخلاصة قال في الشرنبلالية ولا يخفى أن الحائض
لا تنزل عن رتبة الذي اسلم فكانت حقها القصر مثله اه وأجاب في نهج التبعة بأن ما نعتها بماوى بخلافه
اه أى وان كان كل منهما من اهل النية بخلاف الصبي لكن منعها من الصلاة ما ليس بمنعها فلتغتنبها
من الاول بخلاف الكافر فانه قادر على ازالة المانع من الاستداء فصحت نيته (قوله عبد الخ) أى اذا سافر
العبد مع سيده فنوى احدهما الاقامة (قوله والا) أى وان لم يتهابا في خدمته يفرض عليه العودة على
رأس الركعتين ويتم احتياطا لانه مسافر من وجه مقيم من وجه شرح المنية (قوله ولا يأتّم الخ) في شرح
المنية وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا اه أى لاي الوقت ولا بعده ولا في الشفع الاول ولا
الثاني ولعل وجهه كما افاده شدينا أن مقتضى كونه يتم احتياطا أن تكون القعدة الثانية في حقه فرضا لحاقاله
بالمقيم وقد قلنا ان القعدة الاولى فرض عليه أيضا لحاقاله بالمسافر فاذا اقتدى بمقيم يلزم اقتداء المفترض بالتنقل
في حق القعدة الاولى اه اقول لكن قول شارح المنية وعلى هذا الخ يظهر منه أنه تفرع من عنده على وجه
البحث والا فالذي رأيته منه قول في التاتر خاتمة عن المجلة أنه ان لم يكن بالهاية وهو في ايديهما فكل صلاة يصليها
وحده يصلي اربعين ويقرأ في الاخرين وكذا اذا اقتدى بمسافر يصلي معه ركعتين
وفي قراءته في الركعتين اختلاف وأما اذا اقتدى بمقيم فانه يصلي اربعين بالاتفاق اه (قوله وهو ما
يلغى) أى من جهات فيقال أى شخص يصلي فرضه اربعين ويفترض عليه العودة الاول كالثاني وأى شخص
لا يصح اقتداءه بالمقيم في الوقت وأى شخص ليس بمقيم ولا مسافر ويقال في صورة التهاؤى أى شخص يتم يوما
ويقصر يوما ط (قوله لان الاولى ضمت الوتر) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل الفرض في كلام الزوج
على ما يلزم فعله ليعم العمل ط (قوله والثالثة ليوم الجمعة) أى قالت ذلك العدد لفروض يوم الجمعة القطعية
ولم تنظر الى الوتر وكذا الرابعة والله تعالى أعلم

(باب الجمعة)

مناسبتها للسفر ان في كل منهما نصف الصلاة ابتداء لعارض لكنه هنا في خاص وهو الظاهر وفي السفر
في عام وهو كل رباعية فلذا تقدم (قوله بالدليل القطعي) وهو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الىها وبالسنة والاجماع (قوله كما حققه الكمال) وقال بعد ذلك وانما اكثرنا فيه نوعا
من الاكثار لانسج عن بعض الجهلة انهم فسبون الى مذهب الحنفية عدم افسادها ومنشأ غلطهم قول
القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له كره وجازت صلاته وانما أراد حرم عليه وصحت الظهور
سبائقي (قوله أكد من الظهر) أى لانه ورد فيها من التهديد ما لم يرد في الظهر من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه رواه احمد والحاكم وصححه فيعاقب على تركها

اشد من الظهور ويناب عليها اكثر ولان لها شرطا ليست لظهور تأمل (قوله وليست بدلا عنه الخ) فهو يصح
بفهوم قوله وهي فرض مستقبل لكن هذا يخالف لما قدمه المصنف في بحث النية من باب شروط الصلاة
وعبارته مع الشرح ولونوى ف. ض الوقت مع بقائه جازا لا في الجمعة لانها بدل الا ان يكون عنده
في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض فتصح اه وكتبنا ههنا عن شرح النية ان فرض الوقت
عندنا الظهور لا الجمعة ولكن قد امر بالجمعة لاسقاط الظهور ولذا الوصل في الظهور قبل ان تفوته الجمعة صحت عندنا
خلافا لرفر والثلاثة وان حرم الاقتصار عليها اه والحاصل ان فرض الوقت عندنا الظهور وعند رفر الجمعة
كما صرح به في الفسخ وغيره فيما سبأ في ختي الباقي في شرح الملتقى وأما ما نقله عنه فلهذا ذكره في شرحه على
الفتاوى وبما ذكرناه ظهر ضعفه (قوله وفي الجراح) سبأ في الكلام على ذلك عند قول المصنف وتؤدي
في مصر واحد بواضع كثيرة (قوله وبشرط الخ) قال في النهرو لها شرائط وجوب وأداء منها ما هو في المصلحة
ومنها ما هو في غيره والفرق ان الاداء لا يصح بانتفاء شروط الوجوب ونظمها بعضهم
فقال

وحرر صحيح بالبلوغ مذكر * مقيم وذو عقل لشروط وجوبها

ومصر وسلمان ووقت وخطبة * واذن كذا جميع لشروط أدائها ط عن أبي السعود
(قوله ما لا يسع الخ) هذا يصدق على كثير من القرى ط (قوله المكلفين بها) احتزبه عن اصحاب
الا عذار مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن القهستاني (قوله وعليه فتوى اكثر الفقهاء الخ)
وقال ابو شجاع هذا احسن ما قيل فيه وفي اللؤلؤ الجنية وهو صحيح بحر وعليه منى في الوفاية ومن المختار
وشرحه وقدمه في متن الدرر على القول الا حروفا هره ترجمه وأيده صدر الشريعة بقوله لظهور التواني في
أحكام الشرع سيما في اقامة الحدود في الامصار (قوله وظاهر المذهب الخ) قال في شرح النية والحد
الصحيح ما اختاره صاحب الهداية أنه الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وتزييف صدر الشريعة
عند اعذاره عن صاحب الوفاية حيث اختار الحد المتقدم يظهر التواني في الاحكام مزيف بأن المراد
القدرة على اقامتها على ما صرح به في التحفة عن أبي خنيفة أنه بلدة كبيرة فيها سكن وأسواق ولهارسا تين
وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بجماعته وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من
الحوادث وهذا هو الاصح اه الا أن صاحب الهداية ترك ذكر السكنة والسائق لان الغالب أن الامير
والقاضي الذي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك اه (قوله له امير
وقاض) أي مقيمان فلا اعتبار بقاض بأبي احسان يسمى قاضي الناحية ولم يذكر الملقى اكتفاء بذكر القاضي
لان القضاء في الصدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالي والقاضي مفتيا اشترط الملقى كما في
الخلاصة وفي تصحيح القدوري أنه يكتفي بالقاضي عن الامير شرح الملتقى قال الشيخ اسماعيل ثم المراد
من الامير من يحرس الناس ويمنع المفسدين ويقوى أحكام الشرع كذا في الرقائق وحاصله أن يقدر على
انصاف المظلوم من الظالم كما فسره في العناية اه (قوله يقدر الخ) افرد النجاشي تعالاهداية لعوده على
القاضي لان ذلك وظيفة بخلاف الامير لما مر وفي التعبير يقدر رد على صدر الشريعة كما علمته وفي شرح الشيخ
اسماعيل عن الدهلوي ليس المراد تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذا الجمعة اقيمت في عهد اظم الناس وهو الخراج
وانه ما كان ينفذ جميع الاحكام بل المراد والله اعلم اقتداره على ذلك اه ونقل مثله في حاشية أبي السعود
عن رسالة العلامة نوح افندي اقول ويؤيده أنه لو كان الاخلال بتنفيذ بعض الاحكام محلا يكون البلد مصرا
على هذا القول الذي هو ظاهر الرواية لزم أن لا تصح جمعة في بلدة من بلاد الاسلام في هذا الزمان بل فيما قبله
من ازمان فتعين كون المراد الاقتدار على تنفيذ الاحكام ولكن ينبغي ارادة اكثرها والا لافقديته تذرع على الحاكم
الاقتدار على تنفيذ بعضها المنع عن ولاء وكما يقع في ايام الفتنة من تعصب سقهاء البلد بعضهم على بعض او على
الحاكم بحيث لا يقدر على تنفيذ الاحكام فيهم لانه قادر على تنفيذها في غيرهم وفي عكس كره على أن هذا
عارض فلا يعتبر ولذا لومات الوالي ولم يحضر لفتنة ولم يوجد أحد ممن له حق اقامة الجمعة نصب العاتة لهم
خطيبا للضرورة كما سبأ في مع انه لا امير ولا قاضي ثمة أصلا وبهذا يظهر جهل من يقول لا تصح الجمعة في ايام

وليست بدلا عنه كما حذر الباقى
معزى السرى الدين ابن الشحنة
وفي البحر وقد اقيمت مرارا
بعدم صلاة الاربع بعدها
بنية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم
قرضية الجمعة وهو الاحتياط
في زماننا وأما من لا يخاف عليه
مفسدة منها فالاولى أن تكون
في بيته خفية (ويشترط لصحتها)
سبعة أشياء الاول (المصر وهو
ما لا يسع اكبر مساجده اهله
المكلفين بها) وعليه فتوى اكثر
الفقهاء مجتبي لظهور التواني
في الاحكام وظاهر المذهب أنه
كل موضع له امير وقاض يقدر
على اقامة الحدود

ألفنة مع انها تصح في البلاد التي استولى عليها الكفار كما سنده فقامت (قوله كما حذرناه الخ) هو حاصل ما قدمناه عن شرح المنية (قوله وفي القهستاني الخ) تأييداً للمتن وعبارة القهستاني وتقع فرضاً في القصابات والقرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القسم هذا بخلاف اذا اذن الوالي والقاضي ببناء المسجد الجامع وأداء الجمعة لان هذا مجتمه فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه وفيما ذكرنا اشارة الى انه لا تجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب كما في المضمرات والظاهر انه اريد به الكراهة لكراهة النفل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلوا في القرى لزمهم أداء الظهر وهذا اذا لم يصل به حكم فان في تساوي الديناري اذا بنى مسجد في الرستاق بأمر الامام فهو أمر بالجمعة اتفاقاً على ما قال السرخسي اه فانهم والرستاق القرى كما في القاموس (نبيه) في شرح الوهابية قضية زماناً يحكمون بجمعة الجمعة عند تجديدها في موضع بأن يملق الواقف عتق عبده بجمعة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامته فيه بالشروط تدعى المعلق عتقه على الواقف المعلق بأنه علق عتقه على جمعة الجمعة في هذا الموضع وقد صحت وتنع العتق فيحكم بعتقه فيتضمن الحكم بجمعة الجمعة ويدخل ما لم يأت من الجمع تبعاً اه قال في النهرو في دخول ما لم يأت نظر فتدبر اه اقول الجواب عن نظره أن الحكم بجمعة الجمعة مبنى على كون ذلك الموضع محلاً لا قامة فيه وبعد ثبوت صحتها فيه لا فرق فيه بين جمعة وجمعة فتدبر وظاهر ما مر عن القهستاني أن مجرد أمر السلطان أو القاضي ببناء المسجد وأدائها فيه حكم رافع للخلاف ببلاد عوى وحديثة وفي قضاء الاشياء أمر القاضي حكمه كقوله سلم المحمد والى المدعي والامر بدفع الدين والامر بحبس الخ وأقوى ابن نجيم بأن تزويج القاضي الصغيرة حكم رافع للخلاف ليس لغرضه فخره (قوله واذا اتصل به الحكم الخ) قد علمت أن عبارة القهستاني تصريحة في أن مجرد الامر رافع للخلاف بناء على أن مجرد أمره حكم (قوله اولاً) زاده للاشارة الى أن قول المصنف ما انصل به ليس قيداً احترازياً كما في الشرع بلانية (قوله كما حذرنا ابن النكاح) حيث قال واعتبر بعضهم قيد الاتصال وقد خطأ صاحب الذخيرة فأتلف على قول هذا القائل لا تجوز اقامة الجمعة بخاري في مصلى العيد لان بين المصلى وبين المصلى مزارع ووقعت هذه المسئلة مرة وأقوى بعض مشايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان أحد الم شكر جواز صلاة العيد في مصلى العيد بخاري لامن المتقدمين ولامن المتأخرين وكان المصرا وفتاوى شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العيد اه (قوله واختار للفتوى الخ) اعلم أن بعض المحققين اهل الترجيح اطلق الفناء عن تقديره بمسافة وكذا محذور المذهب الامام محمد وبعضهم قدره بما وجدته اقوالهم في تقديره ثمانية اقوال أو تسعة غلوة ميل ميلان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة سماع الصوت سماع الاذان والتعريف احسن من التحديد لانه لا يوجد ذلك في كل مصر وانما هو بحسب كبر المصرو صغره بيبانه أن التقدير بغلوة او ميل لا يصح في مثل مصر لان القرافة والتراب التي تلي باب النصر يزيد كل منها على فراخ من كل جانب ثم هو يمكن مثل بولاق فالقول بالتحديد بمسافة يخالف التعريف المتفق على ما صدق عليه بأنه المعتبر المصالح المصرفة بقدر الأتمة على أن الفناء ما اعتدلفن الموقى وحوائج المصركض الخيل والدواب وجع العساكر والخروج للرمى وغير ذلك وأي موضع يحذف بمسافة بيع عساكر مصر ويصلح ميدان الخيل والفرسان ورمى النبل والبندق البارود واختيار المدافع وهذا يزيد على فراخ فظهر أن التحديد بحسب الامصار اه ملخصاً من تحفة أعيان العتي بجمعة والعيدين في الفناء العلامة الشرنبلالي وقد جزم فيها بجمعة الجمعة في مسجد سبيل علان الذي بناه بعض امراء زمانه وهو في فناء مصر بينه وبينها نحو ثلاثة أرباع فرسخ وشئ اقول وبه ظهر صحتها في تسمية السلطان سليم بجمعة دمشق وكذا في مسجده بصالحية دمشق فانها من فناء دمشق بما فيها من التربة بسفح الجبل وان انفصلت عن دمشق بمزارع لكنها قريبة لانها على ثلث فرسخ من البلدة وان اعتبرت قرية مستقلة فهي مصر على تعريف المصنف على أن مسجد هامبى بأمر السلطان وكذا مسجدها القديم المشهور بمسجد الحنابلة الذي بناه الملك الاشرف وأمره كاف في صحتها على ما مر تأمل (قوله او امرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطاناً الاغلب المتقدم في باب الامامة من اشتراط المذكورة في الامام فكان على الشارح أن يقول ولو امرأة اي ولو كان ذلك المتغلب امرأة ح والمراد بالمتغلب من فقد فيه شروط الامامة وان رضيه القوم وفي الخلاصة والمتغلب الذي

كما حذرناه بما علقناه على المتن وفي القهستاني اذن الحاكم ببناء الجامع في الرستاق اذن بالجمعة اتفاقاً على ما قاله السرخسي واذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه فليحفظ (او فتاوى) بكسر الفاء (وهو ما) حوله (اتصل به) اولاً كما حذرنا ابن النكاح وغيره (لاجل منه الله) كدفن الموقى ورخص الخيل واختار للفتوى تقديره بفرسخ ذكره الولوالجي (و) الثاني (السلطان) ولو متغلباً او امرأة فيجوز أمرها

مطلب في صحة الجمعة بمسجد المرجة والصالحية في دمشق

لا عهد له اى لامتور له ان كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم الولادة تجوز الجمعة بحضوره
بحر اه ط (قوله باقامتها) اى اقامة الجمعة وقوله لا اقامتها اى لا اقامة المرأة الجمعة ح (قوله
أومأموره باقامتها) اى الجمعة ويشمل الامر دلالة قال في البحر ولا خفاء في أن من قوض اليه امر العامة
في مصر له اقامتها وان لم يفوضها السلطان اليه صريحا كافي الخلاصة والعبرة لاهلية النائب وقت الصلاة
لا وقت الاستنابة حتى لو أتم الصبي والذى وقوض اليهما الجمعة فبلغ وأسلم لهما ما اقامتها لانه فوضها اليهما
صريحا بخلاف ما ذالم يصرح لكن ظاهر الثانية أن هذا قول البعض وأن الرابع عدم الفرق لوقوع
التفويض باطلا وعليه فالعبرة لاهلية وقت الاستنابة اه ملخصا قلت لكن في رسالة الشرنبلالي عن
الخلاصة مانصه العبرة لاهلية وقت اقامتها لا وقت الاذن بها وان وقع في بعض العبارات ما يقتضي خلافه
اه (قوله وان لم تجزأ كعنته وأقضيته) لانهما يعتمدان الولاية ولا ولاية له على نفسه فضلا عن غيره ولان
شرط القضاء الخيرية ط (قوله واختلف الخ) ليس ذلك اختلافا بين مشايخ المذهب من اهل التخريج
أو الترجيح بل هو اختلاف بين المتأخرين في فهم عبارات مشايخ المذهب (قوله هل يملك الاستنابة) اى
بلاذن من السلطان أما بالاذن فلا خلاف فيه (قوله فقبل لامطلقا) قائله صاحب الدرر حيث قال ان
الاستخلاف لا يجوز للخطبة أصلا ولا للصلاة ابتداء بل بعد ما أحدث الامام اذا كان مأذونا من السلطان
بالاستخلاف اه (قوله وقيل ان لضرورة جاز الخ) قائله ابن كمال باشا حيث قال ان كان ذلك لضرورة
كشغله عن اقامة الجمعة في وقتها جاز التفويض الى غيره والا لا اى وان لم يكن ذلك لضرورة أصلا وكان له ذر
اكن يمكن ازالة عذره واقامة الجمعة بعده قبل خروج الوقت لا يجوز التفويض الى خطيب آخر ثم قال واقامة
الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني فالمراد من الاستخلاف
لاقامة الجمعة الاستخلاف للخطبة لا للصلاة كما توهمه البعض اه مخ ملخصا (قوله وقيل نعم الخ) قائله قاضي
القضاة محب الدين ابن جرباش مخ وبه قال شارح المنية البرهان ابراهيم الحلبي وكذا صاحب البحر والنهر
والشرنبلالي والمصنف والشارح (قوله بلا ضرورة) الاولى أن يقول ولو بلا ضرورة ليتضح معنى
الاطلاق ط قال في الامداد بعد كلام واذا علمت جواز الاستخلاف للخطبة والصلاة مطلقا بعدد وبغير عذر
حال الحضرة والغيبة وجواز الاستخلاف للصلاة دون الخطبة وعكسه فاعلم أنه اذا استناب لمرض ونحوه
فالنائب بخطب ويصلي بهم والامر فيه ظاهرا وأما اذا استخلف للصلاة فقط لسبق حدث فاما أن يكون بعد
شروعه فيها او قبله فان كان بعد فكل من صلح للاقتداء به يصح استخلافه وأما اذا كان قبله بعد الخطبة فيشترط
كون الخطبة قد شهدت الخطبة او بعضها مع اهليته للاقتداء به اه (قوله لانه الخ) هذه عبارة الهداية في
كتاب آداب القاضي اى لان أداء الجمعة على شرف القوات لتوقته بوقت يفوت الاداء بانقضائه درر عن شرح
الهداية اى فيكون ذلك اذ نابا بالاستخلاف دلالة لعله بما يعتزى المأمور من العوارض المناعة من اقامتها
كمرض وحدث كما في البدائع (قوله ولا كذلك القضاء) فانه يحصل في اى وقت كان فلم يكن الامر به اذنا
بالاستخلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح في جواز استنابة الخطيب مطلنا او كاهم صريح بحر
(قوله البته) بضم النون وسكون الجيم طلب الكلام في موضعه قاموس وهي هنا علم الكتاب ح (قوله
لابن جرباش) بضم الجيم والراء ح وهو حديث شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله انما يشترط الاذن الخ)
حامله أن الاذن من السلطان انما يشترط في اول مرة فاذا اذن باقامتها الشخص كان له أن يأذن لغيره وذلك لغيره
أن يأذن لآخر ولم جزا وليس المراد أن السلطان اذا اذن باقامتها في مسجد صار كل شخص اوصلا خطيب
مأذونا بأن يقيمها في ذلك المسجد بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما يوهمه ظاهر كلامه ويدل على ذلك
نص عبارة ابن جرباش التي نقلها عنه في البحر وهي قوله بعد كلام واذا قد عرفت هذا فيتنشئ عليه ما يقع في زماننا
هذا من استئذان السلطان في اقامة الجمعة فيما يستجد من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع لربه
معصم لاذن رب الجوامع لمن يقيم خطيبا ولاذن ذلك الخطيب لمن عساه أن يستنيبه الخ وحاصله أنه لا تصح
اقامتها الا لمن اذن له السلطان بواسطة او بدونها أما بدون ذلك فلا كما هو صريح ما يذكره الشارح عن
المسراجية نعم وقع في فتاوى ابن السليبي ما يوتهم ما اوهمه كلام الشارح حيث سئل عن تغريفه جوامع لها

٢ مطلبه
في جواز استنابة الخطيب

باقامتها لا اقامتها (أومأموره
باقامتها) ولو بعد اولى عمل ناحية
وان لم تجزأ كعنته وأقضيته
(واختلف في الخطيب المقر من
جهة الاسلام الاعظم أو) من جهة
ناحية هل يملك الاستنابة في الخطبة
فقبل لامطلقا) اى لضرورة اوله
الا أن يفوض اليه ذلك (وقيل
ان لضرورة جاز) والا لا (وقيل
نعم) يجوز (مطلقا) بلا ضرورة
لانه على شرف القوات لتوقته
فكان الامر به اذ نابا بالاستخلاف
دلالة ولا كذلك القضاء (وهو
الظاهر) من عباراتهم ففي
البدائع كل من ملك الجمعة ملك
اقامة غيره وفي الجمعة في تعداد
الجمعة لابن جرباش انما يشترط
الاذن لا اقامتها عند بناء المسجد
ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن
مستحب لكل خطيب ونمامه
في البحر

خطباء ليس لاحد منهم اذن صريح من السلطان مع علم السلطان بذلك النهر وباقامة الجمع والاعباد في جوامعه
 فهل يكون ذلك اذ نادى لالة فاجاب بان امور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة بان من بنى جامعاً أو أراد
 اقامة الجمعة استأذن الامام فاذا اذن الاذن اول مرة فقد حصل به الغرض والاذن بعد ذلك اه ملخصاً لكن
 يمكن حله على متر أى فلا يشترط اذن السلطان ثانياً بل لكل خطيب له أن يستنيب للاكتفاء بالاذن اول
 مرة والله اعلم (قوله وما قيده الزيلعي) أي من انه لا يجوز له الاستخلاف الا اذا حدث قال في البحر لادليل
 عليه والظاهر من عباراتهم الاطلاق اه قلت وما ذكره الزيلعي تبعه عليه من لا خسرو صاحب الدرر كما
 قد مناه عنه لكنه ناقض نفسه حيث قال بعده ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشي
 واحد فلا ينبغي أن يقيمها اثنان وان فعل جاز اه وهذا يكون باستخلاف الخطيب ثم قال ايضا خطب صبي
 باذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا في الخلاصة اه قال الشرنبلالي في رسالته فهذا نص منه على جواز
 الاستخلاف للصلاة قبل الشروع فيها من غير سبق الحدث كما قد مناه من النصوص بمنزله اه وفيه نظر سند ذكره
 آخر الباب (تنبيه) اجاب بعضهم عن الزيلعي بأن كلامه مبني على القول بالاستنابة عند الضرورة وهذا عجيب
 فان هذا القول لا ين كمال باشا كما علت والاقوال الثلاثة المذكورة في المتن ليست متذولة في المذهب بل هي
 اختلاف من المتأخرين بعد الزيلعي فكيف يبي كلامه على احدها على أن اشتراط الاستنابة بالضرورة انما هو
 للخطبة للصلاة كما قد مناه في عبارة ابن كمال والكلام هنا في الصلاة لأن سبق الحدث لا يستوجب الاستنابة
 في الخطبة لصحتها معه فافهم (قوله وما ذكره من لا خسرو) أي من انه ليس له الاستنابة الا اذا فرض اليه ذلك ح
 قلت وهو القول الاول في المتن (قوله ردة ابن الكمال) وكذا ردة في شرح المنية والبحر والنهر والمخ
 والامداد وغيرها (قوله بلا شرط) أي بلا شرط الاذن من السلطان واستند في ذلك الى أشياء منها ما في
 الخلاصة انه لا أن يستخلف وان لم يكن في منشور الامامة الاستخلاف اه قال في شرح المنية وعلى هذا عمل
 الامة من غير تكبر اه نعم اشترط ابن كمال في هذه الرسالة لجواز الاستخلاف أن يكون لضرورة وهو القول الثاني
 في المتن كما قد مناه ونى على ذلك فساد ما يفعله في زماننا حيث يحضرون أي السلطان في الجامع بلا عذر
 ويستخلفون الغير في اقامة الجمعة اه وقد رده عليه الشرنبلالي في رسالة بما في التارخانية عن المحيط امام
 خطب فتولى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الاول ولكن أمر رجلاً أن يصلي الجمعة بالناس فصلى جازلانه لما شهد
 الخطبة فكانما خطب بنفسه ولو أن القادم الذي تولى شهد خطبة الاول وسكت عنه حتى صلى بالناس وهو يعلم
 بقدمه فصلاته جائزة لانه على ولايته ما لم يظهر العزل اه قال فهذا نص في صحة صلاة الاصيل بحضور نائبه
 لعزله اه اقول وفيه نظر لان الاول ليس نائباً عنه بل هو باق على ولايته لان قوله ما لم يظهر العزل معناه ما لم
 يعزله بالفعل وليس المراد به عليه بالعزل والانا نص قوله قبله وهو يعلم بقدمه والوضح في الرد ما في البدائع عن
 النوادر أنه يصير معزولاً اذا علم بحضور الثاني وأن الثاني اذا امر الاول بانتم الخطبة يجوز ولا بل سكت حتى
 انما اوحضر بعد فراغ الاول من الخطبة لا تجوز الجمعة لانها خطبة سلطان معزول بخلاف ما اذا لم يعلم بحضور
 الثاني حتى خطب وصلى والاول ساكت لانه لا يعزل الا بالعلم كالوكيل اه فهذا صريح في صحة الخطبة
 والصلوة من النائب بحضور الاصيل وذكر في منية المقي على احد بغير اذن الخطيب لم يجوز الا اذا اقتدى به
 من له ولاية الجمعة اه ومثله ما يذكره الشارح عن السراجية فتنازل (قوله أنه) أي الاستخلاف جائز مطلقاً
 أي سواء كان لضرورة او لا كما يعلم من عبارة مجمع الانهر ح (قوله اذن عام) أي لكل خطيب أن يستنيب
 لكل شخص أن يخطب في أي مسجد أراد ح اقول لكن لا يبي الى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الا اذن
 بذلك الا اذا اذن به أيضاً سلطان زماناً نصره الله تعالى كما بينته في تنقيح الحامدية وسند ذكر في باب البعد عن
 شرح المنية ما يدل عليه أيضاً تنبيه (قوله وعليه الفتوى) لعل المراد فتوى اهل زمانه فليس ذلك تصحيحاً معتبراً
 اذ ليسوا من اهل التصحيح (قوله لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز) ظاهره أن الخطيب خطب بنفسه
 والآخر صلى بلا اذنه ومثله ما لو خطب بلا اذنه لما في الخاتمة وغيرها خطب بلا اذن الامام والامام حاضر لم يجوز
 اه ولا يخافه ما قد مناه عن التارخانية من أنه لما شهد الخطبة فكانما خطب بنفسه لان الخطبة هناك كانت
 عن له ولايتها كما قد مناه (قوله الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة) شمل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء

وما قيده الزيلعي لادليل له وما
 ذكره من لا خسرو وغيره ردة ابن
 الكمال في رسالة خاصة برهن فيها
 على الجواز بلا شرط وعاطف فيها
 وابدع ولكن من القوائد اودع
 وفي مجمع الانهر أنه جائز مطلقاً
 زماناً لانه وقع في تاريخ خمس
 وأربعين وتسعمائة اذن عام وعليه
 الفتوى وفي السراجية لو صلى
 احد بغير اذن الخطيب لا يجوز
 الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة

به اذن دلالة بخلاف ما لو حضر ولم يقتد وعليه تجعل عبارة الخاتمة السابقة ثم اذا كان حضوره بدون اقتداء لم يعتبر اذنا يهيم منه انه لا تجوز خطبة غيره بلا اذن بالاولى خلافا لمن فهم منه الجواز فاذا ط (قوله ويؤيد ذلك الخ) أي يؤيد الجواز اذا اقتدى به بناء على أن اقتدائه به دليل الاذن لانهم وان فوجها جعلة لكن بدون شرطها تنعقد نفلا فلو لم يكن اقتدائه اذنا يلزم أن يكون مؤذيا معهم النقل بجماعة وهو غير جائز فعمل المسلم انما يحمل على الكمال فيكون اقتدائه واجزا لفعلة لان الاجازة للاحق كالاذن السابق وتقديره اذا اجاز نكاح الفضولي بالفعل يجوز ويجز حضوره وسكونه وقت العقد لا يدل على الرضى فافهم (قوله مات والى مصر) وكذا لو لم يحضر بسبب القسنة بدائع (قوله فجميع) بتشديد الميم أي صلى الجمعة خليفته أي من عهد اليه قبل موته أو المراد من كان يخلفه ويقوم مقامه اذا غاب أو من اقامه اهل البلد خليفة بعده الى أن يأتيهم وال آخر (قوله واصحاب الشرطة) جمع شرطي كتركى وجهنى قاموس وفي المغرب الشرطة بالسكون والحركة خيارا بخند وأول كتيبة تحضر الحرب واجمع شرط وصاحب الشرطة في باب الجمعة يراد به امير البلدة كما مر بخارى وقيل هذا على عادتهم لان امور الدين والدنيا كانت حينئذ الى صاحب الشرطة فأما الآن فلا اه (قوله والقاضى المأذون له في ذلك) فيد به لما في الخلاصة ليس للقاضى اقامتها اذ لم يؤمر واصحاب الشرطة وان لم يؤمر وهذا في عرفهم قال في الظهيرية أما اليوم فالقاضى يقيمها لان الخطباء يأمرون بذلك فيسأل أزيد قاضى القضاة الذى يقال له قاضى الشرق والغرب فأما في زماننا فالقاضى وصاحب الشرطة لا يؤيان ذلك اه قال في البحر وعلى هذا فلقاضى القضاة بمصر أن يولى الخطباء ولا يتوقف على اذن كما أن له أن يستخلف للقضاة وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس له الاستخلاف الا باذن السلطان لان تولية قاضى القضاة اذن بذلك دلالة كما صرح به في الفتح ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالبشاه لكن في التجنيس ان اقامة القاضى روايتين وبرواية المنع يفتى في ديارنا اذ لم يؤمر به ولم يكتب في منشوره ويمكن جعل ما في التجنيس على ما اذا لم يول قاضى القضاة أما ان يولى اغنى هذا اللفظ عن التنصيص عليه نهر (قوله فلقاضى القضاة بالشام الخ) اخذ من كلام البركعات لكن فيه أن قاضى القضاة الذى له ذلك هو قاضى المشرق والمغرب كما مر عن الظهيرية وأما قاضى الشام ومصر فان ولايته مستمدة من ذلك القاضى العام وكونه مأذونا بالاستخلاف أى استخلاف تواب عنه في بلده ونوابها لا يلزم منه اذنه باقامة الجمعة بخلاف ذلك القاضى العام الذى اذن له السلطان باقامة مصالح الدين ونصيب القضاة في سائر البلدان ولذا يسمى قاضى القضاة ويدل على ذلك انه جرت العادة في هذه الدولة العثمانية أن كل من تولى خطابة لا بد أن يرسل الى جهة السلطان حفظه الله تعالى ليقرره فيها فلو كان القاضى أو البشاه مأذونا باقامتها الصبح أن يولى الخطيب والحاصل أن المدار على الاذن وانما يعلم ذلك من جهة فان قال انى مأذون بذلك صدق لان مجرد تولية القضاة والا اماره مثلا لا يكون اذنا باقامتها على المقتضى به كما مر عن التجنيس الا اذا فوض السلطان اليه امور الدين والدنيا والدين كما كان في زمانهم كما مر عن المغرب والظهيرية ثم رأيت في نهج العناية معزى الى رسالة المصنف لا يخفى أن هذا انما يستقيم في قاض فوض له الامور العامة أما من فوض له السلطان قضاء بلدة ليحكم فيها بما يصح من مذهب امامه فلا لعدم الاذن له صريحا ودلالة اه وهذا صريح فيما قلناه والله أعلم (قوله وقالوا يقيمها الخ) تقيد لعبارة المتن فانه لم يبين فيما ترتيبهم والمعنى انهم مرتبون بترتيب العصابات في ولاية التزويج فيقيمها الا بعد عند غيبة الاقرب او موته لا يحضره الا باذنه هذا ما ظاهري وهو مفسد ما في البحر من التبعة فراجع لكن تقديم الشرطى على القاضى مخالف لما صرح به في صلاة الجنازة من تقديم القاضى على الشرطى قتأمل (قوله مع وجود من ذكر) أي اذا كانوا مأذونين كما مر من أن من ذكره اقامتها بالاذن العام أما في زماننا فغير مأذونين (قوله فيجوز للضرورة) ومثله ما لو منع السلطان اهل مصر أن يجمعوا اضرارا وتعتا فلهم أن يجمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة أما اذا أراد أن يخرج ذلك المصر من أن يكون مصرا لسبب من الاسباب فلا كما في البحر لمخصا عن الخلاصة (تمة) في معراج الدراية عن المسوط البلاد التي في ايدى الكفار بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهروا فيها حكم الكفر بل القضاة والولاة مسلمون يطيعونهم عن ضرورة ابدونها وكل مصر فيه وال من جهتهم يجوز له اقامة الجمع والاعباد والحد وتقليد القضاة لاستيلاء المسلم عليهم فلو الولاة

فان

ويؤيد ذلك أنه يلزم أداء النفل بجماعة وأقتره شيخ الاسلام (مات والى مصر) فجمع خليفته أو صاحب الشرطة بفقتين حاكم السياسة (أو القاضى المأذون له في ذلك جاز) لأن تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلقاضى القضاة بالشام أن يقيمها وأن يولى الخطباء بلا اذن صريح ولا تقرير بالبشاه وقالوا يقيمها امير البلد ثم الشرطى ثم القاضى ثم من ولاه قاضى القضاة (ونصب العامة) الخطيب (غير معتبر مع وجود من ذكر) أما مع عدمهم فيجوز للضرورة

كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة وبصير القضاة قاضيا بترضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتبسوا بالباسم
 ١٥ (قوله في الموسم) أى موسم الحاج وهو سوقهم ومجتمعهم من الموسم وهو الامة مغرب (قوله فقط) أى
 فلا تصح فى معنى غير أيام اجتماع الحاج فيها فقد بعض الشروط (قوله لوجود الخليفة) أى السلطان الاعظم
 قاموس (قوله أو أمير الحجاز) وهو السلطان بمكة كذا فى الدرر رأى شريف مكة الحاكم فى مكة والمدينة
 والطائف وما إلى ذلك من أرض الحجاز (قوله أو العراق) كما يريد ابناء بناء على أنه مأذون بذلك (قوله أو مكة)
 مكرز مع أمير الحجاز لأن براديه اخص منه (قوله وكذا كل ائمة الخ) قال فى العناية وفى كلام الهداية اشارة
 الى أن الخليفة والسلطان اذا طاف فى ولايته كان علمه الجمعة فى كل مصر يكون فيه يوم الجمعة لان امامة غيره انما
 تجوز بأمره فامامته اولى وان كان مسافرا ١٥ أقول مقتضاه أن الجواز فى قول المصنف وجازت بمعنى فى
 معنى الوجوب مع أن من شروط وجوبها الاقامة ولا يلزم من جواز امامة الخليفة فيها وجوبها عليه اذا كان
 مسافرا ولا أن بأمر مقبىا فامامتها ولا يلزم أيضا من كون المصر من جلالته أن يصير مقبىا بوصوله اليه الا على
 قول ضعيف كما قد مناهى الباب السابق تأمل ثم رأيت صاحب الحواشى السعدية اعترضه بقوله دلالة ما ذكره
 على ما تقدم من وجوب الجمعة على الخليفة اذا طاف ولايته غير ظاهرة ١٥ وبه يظهر أن الجواز فى كلام المصنف
 على معنى ويدل عليه ما فى فتح القدير من قوله والخليفة وان كان قد صدر للشيخ فاسفر اغاير خص فى الترتيب
 لأنه ينعى صحتها ١٥ فافهم (قوله وعدم التعيين) أى عدم اقامة العيد بها لكونها ليست بمصر بل
 للتحقق على الحاج لاشتغالهم بأمور الحج من الرعى والخلق والذبح فى ذلك اليوم بخلاف الجمعة لأنه لا يتفق فى
 كل سنة هجوم الجمعة فى أيام الرعى أما العيد فانه فى كل سنة سراج وأيضا فان الجمعة تبقى الى آخر وقت الظهر
 والغالب فراغ الحاج من أعمال الحج قبل ذلك بخلاف وقت العيد ومقتضى هذا أن الجمعة اذا أقيمت بمعنى أن
 يجب على المقيمين من أهل مكة اذا خرجوا للحج خلافا لما بحثه فى شرح المنية بل اظهار وجوب اقامتها عليهم تأمل
 (تنبيه) - ظاهر التعديل وجوب العيد فى مكة وقد ذكر البيرى فى كتاب الاضيحة أنه هو ومن أدركه من المشايخ لم
 يصلوا هناك فقال والله أعلم ما السبب فى ذلك ١٥ قلت لعل السبب أن من له ولاية اقامتها يكون حاجا فى معنى
 (قوله لا تجوز لامير الموسم) هو المسمى أمير الحاج كما فى مجمع الانهر أقول كانت عادة سلاطين بنى عثمان أيدهم الله
 تعالى أنهم يرسلون أميراً يولونه أمور الحاج فقط غير أمير الشام والآن جعلوا أمير الشام والحاج واحدا فعلى
 هذا الفرق بين أمير الموسم وأمير العراق لأن كلا منهما له ولاية عامة فاذا كان من عموم ولايته اقامة الجمعة فى
 بلده يقيمها فى معنى أيضا بخلاف من كان أميراً على الحاج فقط ويوضح ما ذكرناه قول الشارح تبع الفهر لقصور
 ولايته الخ فافهم (قوله لا نهام فارة) أى بترية الابنة فيها بخلاف معنى (قوله مطلقا) أى سواء كان المصر
 كبيرا أو لا وسواء فصل بين جانبيه فهو كبير كعباد أو لا وسواء قطع الجسر أو بنى متصلا وسواء كان التعدد
 فى مسجدين أو أكثر هكذا يفاد من القبح ومقتضاه أنه لا يلزم أن يكون التعدد بقدر الحاجة كما يدل عليه كلام
 السرخسى الآتى (قوله على المذهب) فقد ذكر الامام السرخسى أن الصحيح من مذهب أبى حنيفة جواز
 اقامتها فى مصر واحد فى مسجدين واكثر وبه نأخذ لاطلاق لاجعة الا فى مصر شرط المصر فقط وبما ذكرنا دفع
 ما فى البدائع من أن ظاهر الرواية جوازها فى موضعين لا فى أكثر وعليه الاعتماد ١٥ فان المذهب الجواز
 مطلقا بجر (قوله دفعا للرجح) لأن فى الزام اتحاد الموضوع حرجا ينال استدعائه تطويل المسافة على أكثر
 الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التعدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لاسيما اذا كان مصر كبيرا
 كصرنا كما قاله الكمال ط (قوله وعلى المرجوح) هو ما مر من البدائع من عدم الجواز فى أكثر من موضعين
 (قوله من سبق بحجة) وقيل يعتبر النسب بالفرع وقيل بهما والاول اصح بجر عن القصة أى اصح عند
 صاحب القول المرجوح قال فى الحلية وكتب قد راجعت شيخنا يعنى الكمال فى هذا كآلة فكتب الى وأما
 السبق فلا شك عندى فى اعتباره بالنسب وهى يعتبر معه الدخول محل تردد فى خاطرى لان سبق كذا
 هو تقدم دخول تمامه فى الوجود او تقدم انقضائه كل محل ١٥ (قوله فصلى بعدها آخر ظهر) تفريعه
 على المرجوح يفيد أنه على الرابع من جواز التعدد لا يصلح بناء على ما قدمه عن البحر من أنه ائتمى بذلك مرارا
 خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وقال فى البحر انه لا احتياط فى فعلها لانه العمل بأقوى الدليلين ١٥ أقول

(وجازت) الجمعة (بمعنى فى الموسم)
 فقط (ل) وجود (الخليفة أو أمير
 الحجاز) أو العراق أو مكة ووجود
 الاسواق والسكك وكذا كل ائمة
 نزل بها الخليفة وعدم التعيين
 للتخفيف (لا) تجوز (لامير الموسم)
 لقصور ولايته على أمور الحج
 حتى لو أذن له جاز (ولا يعرفات)
 لانها مفازة (وتؤدى فى مصر
 واحد بموضع كثيرة) مطلقا على
 المذهب وعليه الفتوى شرح
 المجمع للعيني وامامة فتح القدير
 دفعا للرجح وعلى المرجوح فالجمعة
 لمن سبق بحجة وتفسد بالامعة
 والاشتباه فيصلى بعدها آخر ظهر
 وكل ذلك خلاف المذهب فلا
 يقول عليه كما حتره فى البحر

مطلب
 فى نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة

وفيه نظر بل هو الاحتياط بمعنى الخروج عن الهدية بيقين لأن جواز التعدد وإن كان أرحم وأقوى دليلاً أكن فيه شبهة قوية لأن خلافه مروى عن أبي حنيفة أيضاً واختاره الطحاوي والترمذي وصاحب المختار وجعله العنابي الأظهر وهو مذهب الشافعي والمشهور عن مالك وأحد الروايتين أن أخذ كذا ذكره المقدسي في رسالته نوراً للشمعة في ظهراً للجمعة بل قال السبكي من الشافعية أنه قول أكثر العلماء ولا يحفظ عن مصابي ولا تابعي تجوز تعددهما اه وقد علمت قول البدائع أنه ظاهر الرواية وفي شرح المنية عن جوامع الفقه أنه أظهر الروايتين عن الإمام قال في التبر وفي الحماوي القدسي وعليه الفتوى وفي التكملة للرازي وبه تأخذ اه فهو حينئذ قول معتد في المذهب لا قول ضعيف ولذا قال في شرح المنية الأولى هو الاحتياط لأن الخلاف في جواز التعدد وعدمه قوي وكون الصحيح الجواز ضرورة للفتوى لا يمنع شريعة الاحتياط للفتوى اه قلت على أنه لو سلم ضعفه فالخروج عن خلافه أولى فكيف مع خلاف هؤلاء الأئمة وفي الحديث المتفق عليه فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ولذا قال بعضهم فمن يقضي صلاة عمره مع أنه لم يقض منها شيء لا يكبره لأنه أخذ بالاحتياط وذكر في القنية أنه أحسن أن كان في صلاته خلاف المجتهدين ويكفيها خلاف من مر ونقل المقدسي عن المحيط كل موضع وقع الشك في كونه مصرى ينبغي لهم أن يصلوا بعد الجمعة أربعاً بقية الظهر احتياطاً حتى أنه لو لم تقع الجمعة موقعها يخرجون عن عهدة فرض الوقت بإدائه الظهر ومثله في الكافي وفي القنية لما تبلى أهل مرو بأقامة الجمعة فيهما مع اختلاف العلماء في جوازهما أمر أتمهم بالأربع بعد ما حتم الاحتياط اه ونقله كثير من شراح الهداية وغيرها وتداولوه وفي الظهيرية وأكثر مشايخ بخاري عليه يخرج عن الهدية بيقين ثم نقل المقدسي عن الفتح أنه ينبغي أن يصلى أربعاً بخاري ما أخر فرض أدركت وقته ولم يؤده ان ترد في كونه مصرى أو تعددت الجمعة وذكر مثله عن المحقق ابن جرياش قال ثم قال وفائدة الخروج عن الخلاف المتوهم أو المحقق وإن كان الصحيح صحة التعدد فهو مع بلا ضرر ثم ذكر ما يؤيد عدم فعلها ودفعه بأحسن وجه وذكر في التبر أنه لا ينبغي التردد في ندبها على القول بجواز التعدد خوفاً عن الخلاف اه وفي شرح الباقاني هو الصحيح وبالجملة فقد ثبت أنه ينبغي الاتيان بهذه الأربع بعد الجمعة لكن بقي الكلام في تحقيق أنه واجب أو مندوب قال المقدسي ذكر ابن الشحنة عن جده التصريح بالندب والبحث فيه بأنه ينبغي أن يكون عند مجرد التوهم أما عند قيام الشك والاستنباه في صحة الجمعة فالظاهر الوجوب ونقل عن شيخه ابن الهمام ما يفيد به يعلم أنها هل تجزى عن السنة أم لا فعند قيام الشك لا وعند عدمه نعم ويؤيد التوصل تعبير الترمذي "بلا بد وكلام القنية المذكور اه وعام تحقيق المقام في رسالة المقدسي "وقد ذكر شدة منه في إمداد الفتاح وإنما أظننا في ذلك دفع ما يؤهم كلام الشارح تبعاً للحرم من عدم فعلها مطلقاً ثم إن أدى إلى مفسدة لا تفعل جهاراً والكلام عند عدمها ولذا قال المقدسي نحن لأننا أمر بذلك أمثال هذه العوام بل ندل عليه الخواص ولو بالنسبة إليهم اه والله تعالى أعلم (قوله لأن وجوبه عليه بآخر الوقت) قال في الحلية في هذا التعليق نظر فإن المذهب أن الظهر يجب بزوال الشمس وجوباً موسعاً إلى وقت العصر غير أن السبب هو الجزء الذي يصل به الأداء فإن لم يؤد إلى آخر الوقت تعين الجزء الأخير للسببية اه أقول يمكن أن يجاب بأن قوله والاحوط نية آخر ظهر أدركت وقته هو أحوط بالنسبة إلى ما إذا نوى آخر ظهر وجب على أدائه وأثبت في ذمتي فإن ذلك لا يفيد لظاهر عدم صحة الجمعة لأن وجوب أدائه أو ثبوته في ذمته لا يكون إلا في آخر الوقت أو بعده نعم لو قال وجب على يفيد لأن الوجوب بدخول الوقت بخلاف وجوب الأداء على ما حققه في التوضيح من الفرق بين الوجوب وجوب الأداء لكن الأولى أن يزيد ولم أصله أو ولم يؤده كما مر عن الفتح لأنه إذا كان عليه ظهر فائت وكانت هذه الجمعة صحيحة في نفس الأمر ينصرف ما نوى إلى ما عليه وبدون هذه الزيادة لا ينصرف إليه بل يقع نفساً لأن آخر ظهر أدركه هو ظهر يوم الجمعة لما مر من أن الوقت عندنا للظهر أصالة في يوم الجمعة خلافاً لغيره وكذا إذا قلنا أن ظهر الجمعة سقط عنه صلاة الجمعة لأنه يصير آخر ظهر أدركه ظهر يوم الخميس فلا ينصرف إلى ظهر فائت عليه قبله إلا إذا زاده قوله ولم أصله وأهل الشارح أشار إلى هذا بقوله قننه فأفهم (تمت) قال في شرح المنية الصغير والأولى أن يصلى بعد الجمعة سنتها ثم الأربع بهذه النية أي نية آخر ظهر أدركته ولم أصله ثم ركعتين سنة الوقت فإن صحت الجمعة يكون قد أدى سنتها على وجهها والافتقار إلى الظهر مع سنته وينبغي أن يقرأ السورة

وفي جمع الأنهر معزناً للمطلب والاحوط نية آخر ظهر أدركت وقته لأن وجوبه عليه بآخر الوقت

فتنبه (و) الثالث (وقت الظهر
فتبطل) الجمعة (بخروجه) مطلقا
ولولا حقا بعد نزوم أو زجه على
المذهب لأن الوقت شرط الاداء
لا شرط الاقتتاح (و) الرابع
(الخطبة فيه) فلو خطب قبله
وصلى فيه لم تصح (و) الخامس
(كونها قبلها) لأن شرط الشيء
سابق عليه (بمحضه جماعة تنعقد)
الجمعة (بهم ولو) كانوا (صما)
او نياما فلو خطب وحده لم يحجز
على الاصح) كما في البحر عن
الظاهرية لأن الامر بالسعي للذكر
ليس الا لاسمائه والمأمور بجمع
وجزم في الخلاصة بأنه يكفي
حضور واحد (وكفت تحميدة
او تملبه او تسبيحه) للخطبة
المفروضة مع الكراهة وقالا
لا بد من ذكر طويل وأقله قدر
التشهد الواجب (بشئها فلو جد
لعطاسه) او تجعبا (لم ينب عنها على
المذهب) كما في التسمية على
الذبيحة لكنه ذكر في الذبائح أنه
ينوب فتأمل

قوله لأن الامر بالسعي الى الذكر كما
هو مصرح به في الشرح اه معجمه

مع الفتاحة في هذه الاربعة ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تضر وان وقعت نفلا فقراءة السورة
واجبة اه أى وأما اذا كان عليه قضاء فلا يضم السورة لأن هذه الاربعة فرض على كل حال قلت وحاصله
أنه يصلى بعد الجمعة عشرة ركعات أربعا سنتها وأربعا آخر ظهر وركعتين سنة الوقت أى لاحتمال أن الفرض
هو الظهر فتقع الركعتان سنته البعدية والظاهر أنه يكفي نية آخر ظهر عن الاربعة سنة الجمعة اذا صحت الجمعة
لأن المعتمد عدم اشتراط التعيين في السنن وان لم تصح فالفرض هو الظهر وتقع الاربعة التي صلاها قبل الجمعة
عن سنة الظهر القبلية لكن لطول الفصل بصلاة الجمعة وسماع الخطبة يصلى أربعا أخرى فالاولى صلاة
العشرة (قوله فتنبه) في بعض النسخ قنية وهي صحيحة لأن ما ذكره هو نص عبارة القنية (قوله وقت الظهر)
فيه أن الوقت سبب لا شرط وأنه لا بد منه في سائر الصلوات والجواب انه سبب للوجوب وشرط الصحة المؤدى
وشرطه للجمعة ليست كشرطية لغيرها فانه بخروج الوقت لا تبقى صحة الجمعة لاداءه ولا قضاء بخلاف غيرها
سعدية (قوله مطلقا) أى ولو بعد القعود قدر التشهد كما في طلوع الشمس في صلاة الفجر كما ترى بانه في المسائل
الاثني عشرية (قوله على المذهب) ردلما في التوارد من أن المقتدى اذا زجه الناس فلم يستطع الركوع
والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة ح عن الجهر (قوله الخطبة فيه)
أى في الوقت وهذا أحسن من قول الكثر والخطبة قبلها اذا لا تصح فيه على اشتراط كونها في الوقت
(تنبيه) في الجهر عن المجتبى بشرط في الخطيب أن يتأهل للإمامة في الجمعة اه لكن ذكر قبله ما يحالفه حيث
قال وقد علم من تفاسيرهم أنه لا يشترط في الامام أن يكون هو الخطيب وقد صرح في الخلاصة بانه لو خطب
صبي بأذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز اه وسيد الشارح أن هذا هو المختار (تنبيه) لم يقيد الخطبة
بكونها بالعربية اكتفاء بما قدمه في باب صفة الصلاة من انها غير شرط ولومع القدرة على العربية عنده خلافا
لها ما حدث شرطها الا عند العجز كالخلاف في الشرع وفي الصلاة (قوله والخامس كونها قبلها) أى
بلا فاصل كثير على ما سبقت وهى شرط الانعقاد في حق من ينشئ التحريم للجمعة لا كل من صلاها فذا قالوا
لو أحدث الامام تقدم من لم يشهد لها جاز لانه بان تحريمه على تلك التحريم المنشأة فلما أفسدها الخليفة فالقياس
أن لا يستقبل بهم الجمعة لكن استحسنوا الجواز لانه لما قام مقام الاول التحق به حكما ولو كان الاول أحدث
قبل الشرع وتقدم من لم يشهد له لم يحجز فصح لمخصا (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالغين عاقلين
ولو كانوا معدومين بسفر أو مرض (قوله ولو كانوا صما او نياما) أشار الى أنه لا يشترط اعتمها كونها
مسموعة لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعد وعنه او ناسوا اجزأت والظاهر أنه يشترط كونها جهر بحيث
يسمعها من كان عنده اذ لم يكن به مانع شرح النية (قوله على الاصح الخ) عز انصحه في الحلية أيضا الى
المعراج والمبني بالغين وجزم به في البدائع والتبيين وشرح المنية قال في الحلية لكن هذا احدى الروايتين
عن اثنتي عشرة رواية والاخرى أنها غير شرط حتى لو خطب وحده جاز وأقار شـيخنا بمعنى الكمال اعتمداها (قوله
لأن الامر بالسعي ليس الا لاسمائه) كذا قال في النهر وفيه أن الشرط الحضور كما لا يسماع فكان المناسب
أن يقول لأن المأمور بالسعي جمع تأمل (قوله وجزم في الخلاصة الخ) مشى عليه في نور الايضاح وقال في شرحه
وانما اتبعناه لانه منطوق فيقدم على المفهوم اه أى يفهم من قوله يشترط حضور جماعة انه لا يصح بحضور
واحد وقول صاحب الخلاصة لو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز منطوق وفيه نظر فان جعل
حضور الجماعة شرطا منطوقا أيضا لأن الجماعة من الاجتماع فتنا في الوحدة وقد جعلت شرطا والشرط ما يلزم
من عدمه العدم تأمل (قوله وكفت تحميدة الخ) شروع في ركن الخطبة بعد بيان شروطها وذا
لأن المأمور به في آية فاسعوا مطلق الذكر الشامل لقليل والكثير والمأثور عنه صلى الله عليه وسلم لم لا يكون
بينا لعدم الاجمال في لفظ الذكر (قوله مع الكراهة) ظاهرا القهستاني أنها تنزيهية تأمل (قوله
وأقله الخ) في العناية وهو مقدار ثلاث آيات عند الكرخي وقيل مقدار التشهد من قوله التحيات لله الى قوله
عنده ورسوله (قوله بشئها) أى نية الخطب (قوله او نجحيا) الاولى أن يقول اوسج نجحيا ط (قوله
على المذهب) وروى عن الامام انه تجزئه ح (قوله لكنه ذكر) أى المصنف حيث قال ولو عطس عند الذبح
فقال الحمد لله لا ييجل في الاصح بخلاف الخطبة اه فان مفاده أن جدد العطاس يكفي لها قال يح ويمكن

ان يجاب بأنه مبنى على الرواية التي قدمناها (قولهم حسن خطبتان) لا ينافي ما مر من أن الخطبة شرط
لأن المسنون هو تكرارها مرتين والشرط احدهما (قوله على المذهب) وقال الطحاوي بقدر ما عيس موضع
جلوسه من المنبر فجر (قوله وتكره زيادتهما الخ) عبارة القهستاني وزيادة التطويل مكروهة (قوله
تكره قراءة قدر ثلاث آيات) أي تكره الاقتصار في الخطبة على نحو تسبيحة وتتمسك بما ذكرنا من كراهية
قدر ثلاث آيات او قدر التشهد الواجب وليس المراد أن تقرأ ثلاث آيات مكروهه لأن المصحح به
في الملتقى والمواهب ونورا لا يوضح وغيرها أن من السنن قراءة آية وقال في الامداد وفي المحيط بقرآ في الخطبة
سورة من القرآن آية واحدة فالأخبار قد تناقضت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته لا يتخلى
عن سورة وآية ثم قال واذا قرأ سورة فاتحة يعوذ ثم يسمي قبلها وان قرأ آية قبل يتعوذ ثم يسمي وأما
قالوا يتعوذ ولا يسمي والاختلاف في القراءة في غير الخطبة كذلك اه ملخصا به علم أن الاقتصار على الآيتين غير
مكروه قد بر (تنبيه) جرت العادة اذا قرأ الخطيب الآية أنه يقول قال الله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم من عمل صالح الخ وفيه إيهام أن أعوذ بالله من مقول الله تعالى وبعضهم يتبعه عن ذلك فيقول قال
الله تعالى كلاما تلوه بعد قول أعوذ بالله الخ ولكن في حصول سنة الاستعاذة بذلك نظر لأن المطلوب
إنشاء الاستعاذة ولم يبق كذلك بل صارت محكية مقصودا بها لفظها وذلك ينافي الإنشاء كما لا يخفى فالأولى
أن لا يقول قال الله تعالى ولشيخ مشايخنا العلامة اسماعيل الجرجاني شارح البخاري رسالة في هذه
المسئلة لا يحضر في الان ما قاله فيها فراجعها (قوله ويبدأ) أي قبل الخطبة الأولى بالتعوذ ثم يسمي ثم يمد الله
تعالى والثناء عليه والشهادتين والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير والقراءة قال
في التبيين والثانية كالأولى إلا أنه يدعو للمسلمين مكان الوعظ قال في البحر وظاهره أنه يسن قراءة آية فيها
كالأولى اه (تنبيه) ما يفعله بعض الخطباء من تحويل الوجه جهة اليمين وجهة اليسار عند الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية لم أر من ذكره والظاهر أنه بدعة ينبغي تركه لئلا يتوهم أنه سنة ثم رأيت
في منهاج النووي قال ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها قال ابن حجر في شرحه لأن ذلك بدعة اه وبوخذ
ذلك عندنا من قول البدائع ومن السنة أن يستقبل الناس بوجهه ويستدير القبلة لأن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يجتنب هكذا اه (قوله والعمين) هما حجرة والعباس رضي الله تعالى عنهما (الطيفة) سمعت عن
بعض شيوخنا أنه كان يقول ان الخطباء يلحظون هاتين حيث يقولون وارض عن عبيك الحجرة والعباس
بإدخال آل علي حجرة وإبقاء منعه صرفة مع أنه لم يسمع دخول آل عليه واذا دخلت يصرف (قوله وجوز
القهستاني الخ) عبارته ثم يدعول سلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنبيا في مدحه عما قالوا أنه كفر وخسران
كافي الترغيب وغيره اه وأشار الشارح بقوله وجوز إلى جعل قوله ثم يدعول الخ على الجواز لا الندب لأنه
حكم شرعي لا بد له من دليل وقد قال في البحر انه لا يستحب لما روى عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال انه
محدث وانما كانت الخطبة تذكرا اه ولا ينافي ذلك ما قدمه الشارح في باب الإمامة من وجوب الدعاء له
بالصلاح لأن الكلام في نفي استحبابه في خصوص الخطبة بل لا مانع من استحبابه فيها كما يدعي لعموم المسلمين فان
في صلاحه صلاح العالم وما في البحر من أنه محدث لا ينافيه فان سلطان هذا الزمان احوج الى الدعاء له ولا مرانه
بالصلاح والنصر على الأعداء وقد تكون البدعة واجبة او مندوبة على أنه ثبت أن ابا موسى الأشعري وهو
أمير الكوفة كان يدعو لعمر قبل الصديق فانكر عليه تقديم عمر فشكا اليه فاستحضر المنكر فقال انما انكرت
تقديمك على أبي بكر فبكى واستغفره والعصاة حينئذ متوفرون لا يستكون على بدعة الا اذا شهدت لها اقواء
الشرع ولم يشكر أحد منهم الدعاء بل التقديم فقط وأيضا فان الدعاء للسلطان على المنابر قد صار الآن من شعار
السلطنة فمن تركه يخشى عليه ولذا قال بعض العلماء لو قيل ان الدعاء له واجب لما في تركه من الفسنة غالب ما يبعد كما
قبل به في قيام الناس بعضهم لبعض والظاهر أن منع المتقدمين مبنى على ما كان في زمانهم من الجرافة في وصفه
مثل السلطان العادل الأكرم شاهنشاه الأعظم مالك رقاب الامم في كتاب الردة من التارخانية سئل الصغار
هل يجوز ذلك فقال لا بعض ألفاظه كفر وبعضها كذب وقال أبو منصور من قال للسلطان الذي بعض أفعاله
ظلم عادل فهو كافر وأما شاهنشاه فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الأعظم لا يجوز وصف العباد به

مطلب
في قول الخطيب قال الله تعالى
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

(ويسن خطبتان) خفية فتان
وتكره زيادتهما على قدر سورة من
طوال الفصل (بجلسة بينهما) بقدر
ثلاث آيات على المذهب وتاركها
مسيء على الأصح كتكره قراءة
قدر ثلاث آيات ويجوز بالثانية
لا كالأولى ويسد بالتعوذ سرا
ويندب ذكر الخلفاء الراشدين
والعين لا الدعاء للسلطان وجوز
القهستاني ويكره تحريما وصفه
بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الا
لا مر به ورف لانه منها

وأما ما لث وقاب الامم فهو كذب اه قال في البرازية قلنا كان ائمة خوارزم يباعون عن المحراب يوم العيد والجمعة اه أما ما عتيد في زماننا من الدعاء للسلالة العثمانية ايهزم الله تعالى كسلطان البرين والبحرين وخادم الحرمين الشريفين فلا مانع منه والله تعالى اعلم (قوله في مخدعه) هو المخلوة التي تكون في المسجد قال السيوطي في حاشيته على سنن أبي داود الخدح هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير ومعه تضم وتفتح اه وفي القساموس الخدع كخبر الخزانة اه مدني (قوله عن عمن المنبر) قيد مخدعه قال في البحر فان لم يكن في جهته او ناحيته وتكره صلاته في المحراب قبل الخطبة (قوله ولبس السواد) اقتداء بالخلفاء وللتوارث في الاعصار والامصار بجر عن الحواشي القدسي قلت الظاهر ان هذا خاص بالخطيب والافانصومس انه يستحب في الجمعة والعيد لبس احسن الثياب وفي شرح الملتقى من فصل اللباس ويستحب الابيض وكذا الاسود لانه شعار بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء اه وفي رواية لابن عدي كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه (قوله وترتله السلام) ومن القريب ما في السراج انه يستحب للامام اذا صعد المنبر وقبل على الناس ان يسلم عليهم لانه استبدرهم في صعوده اه بجر قلت وعبارته في الجوهره ويروي انه لا بأس به لانه استبدرهم في صعوده (قوله وطهارة وستر عورة قائما) جعل الثلاثة في شرح المنية واجبات مع انه نفسه صرح في متن الملتقى بسنية الطهارة والقيام كما في كثر من المعتبرات وأما ستر العورة فصريح بأنه سنة أيضا في نور الايضاح والمواهب وصريح في الجمع وغيره بكرة ترك الثلاثة وله دل معنى سنية المستمع كونه واجبا خارجا ولو في خلوة على الصحيح الا لقرض صحيح هو الاعتدال بها وعدم وجوب اعادتها لو انكشفت عورته بهبوب ريح ونحوه وكذا الطهارة من الجنابة واجبة لدخول المسجد ولو بلا خطبة فتصح خطبته وان اتم لو تمعده او بدل على ما قلناه ما في البدائع حيث قال والطهارة سنة عندنا لا شرط حتى ان الامام اذا خطب جنبا او محمدا فانه يعتبر بشرط الجواز للجمعة اه وفي الفريض ولو خطب محمدا او جنبا جازيا ثم اتم اقامة الخطيب في المسجد اه وبه ظهر ان معنى السنية مقابل البسط من حيث صحة الخطبة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلنا ونظير ذلك عدة من واجبات الطواف لاجل ايجاب الدم بتركه مع انه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في الطواف وهذا ما ظهر لي فاعتنقه قال في شرح المنية فان قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلاة والسلام لم يخطب قط بدون ستر وطهارة قلنا نعم ولكن لكون ذلك دأبه وعادته وأدبه ولا دليل على انه انما فعله لخصوص الخطبة (قوله الاصح) ولذا لا يشترط لها سائر شروط الصلاة كالاستقبال والطهارة وغيرها (قوله بل كسرها في الثواب) هذا تأويل لما ورد به الاثر من ان الخطبة كسرها الصلاة فان مقتضاها انها قامت مقام ركعتين من الظهر كما قامت الجمعة مقام ركعتين منه فيشترط لها شروط الصلاة كما هو قول الشافعي (قوله جاز) أي ولا بعد الغسل فاصلا لانه من أعمال الصلاة ولكن الاولى اعادتها كما لو توطع بعدها وأفسد الجمعة او فسدت بتدكر فائتة فيها كما في البحر (قوله فان طلال) الظاهر انه يرجع في الطول الى نظر المبطل ط (قوله لكن سيجي الخ) استدراك على لزوم اعادة الخطبة يعني قد لا تلزم الاعادة بأن يستتيب شخصا قبل أن يرجع لبيته (قوله وأقلها ثلاثة رجال) أطلق فيهم فتشمل العبد والمسافر والمريض والاشقي والخرسى لصلاحتهم للامامة في الجمعة اما لكل احد ولمن هو مثلهم في الامي والانس فلهما أن يقتديا بمن فوقهما واحترضا بالرجال عن النساء والصبيان فان الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بجر عن المحيط (قوله ولو غير الثلاثة الذين سمنوا الخطبة) أي على رواية اشترط حضور ثلاثة في الخطبة أما على رواية عدم الاشتراط أصلا وأنه يكفي حضور واحد فأظهر (قوله سوى الامام) هذا عند أبي حنيفة ورجح الشارحون دله واختاره المحبوبي والنسفي كذا في تصحيح الشيخ فاسم (قوله بنص فاسعوا) لأن طلب الحضور الى الذكر متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو يستلزم ذا كرافلزم أن يكون مع الامام جمع وتعامه في شرح المنية (قوله فان نفروا) أي بعد شروطهم معه نهر والمقصود من هذا التفرع بيان أن هذا الشرط وهو الجماعة لا يلزم بقاؤه الى آخر الصلاة خلافا لما لا نه شرط انعقاد لا شرط دوام كالخطبة أي شرط انعقاد التسمية عندهما وشرط انعقاد الاداء عند أبي حنيفة ولا يتحقق الا اذا اوجود تمام الاركان وهي القيام والقراءة والركوع والسجود

ومن السنة جلوسه في مخدعه عن عمن المنبر وليس السواد وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم مجتبي (وطهارة وستر) عورة قائما (قوله) وهل هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي بل كسرها في الثواب ولو خطب جنبا ثم اعتسل وصلى جاز ولو فصل بأجنبي فان طلال بأن يرجع لبيته تغذي او جامع واعتسل استقبل خلاصة أي لزوم البطلان الخطبة سراج لكن سيجي أنه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب (و) السادس (الجمعة) وأقلها ثلاثة رجال ولو غير الثلاثة الذين حضر والخطبة (سوى الامام) بالنص لانه لا بد من الذكر وهو الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله (فان نفروا قبل سجودهم) وقالوا قبل التسمية (بطلت)

قوله فانه يعتبر شرطا أي ما فعله الامام من الخطبة جنبا أو عذما يعتبر بفساده من حيث كونه شرطا لصحة الجمعة بمعنى أنه يجزى ويكفي وان كان من تكبها لم يترتب له كن بلا عذر اه منه

فلو نفروا بعد التحريم قبل السجود فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعندهما يتم الجمعة وقامه في البحر وغيره
 (قوله ولذا) أي لكون المراد الرجال أي بالنساء فأفاد أنه لو بقي ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان معهم رجل
 أو رجلان لا يعتبر فلو قال فان نفروا أحدهم لكان أولى أفاده في البحر بقي أن يقال إن المأخذ وإذا حذف يجوز
 تذكرة العدد وتأنيده فلا دلالة على اشتراط الذكورية من لفظ ثلاثة ولو سلم فأنما تبدل النساء على مطلق الذكورية
 لا بقصد الرجولية ط فالأظهر والأخصر أن يقول وإن بقوا لم يرد ضميره على ما عاده عليه ضمير نفروا الأول وهو
 ثلاثة رجال (قوله أو عادوا) وكذا لو وقفوا إلى أن ركع فأحرموا أو أدركوه فيه كما في البحر (قوله وأدركوه
 راكعا) تقييد حسن موافق لما في الخلاصة خلافا لما يوهمه ظاهر البحر كما في النهر (قوله أو نفروا الخ) يعني
 عنه قوله أولا ولو غير الثلاثة الخ ط (قوله وأتمه الجمعة) أي ولو وحده فيما إذا لم يعودوا ولو بأت غيرهم (قوله
 الاذن العام) أي أن يأذن للناس إذا كانوا بأب لا يمنع أحدا ممن تصح منه الجمعة عن دخول الموضع الذي تصل
 فيه وهذا مراد من فسر الاذن العام بالاشتراك كذا في البرجندى إسماعيل وإنما كان هذا شرطاً لأن
 الله تعالى شرع النداء للصلاة الجمعة بقوله فاسعوا إلى ذكر الله والنداء للاشتراك وكذا تسمى الجمعة لاجتماع
 الجماعات فيها فاقضى أن تكون الجماعات كلها مأذونين بالحضور وتحقيقاً للمعنى الاسم بدائع واعلم أن هذا الشرط
 لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا لم يذكر في الهداية بل هو مذكور في النوادر ومثلى عليه في الكتف والوقاية والنقاية
 والملتقى وكثير من المعتمدين (قوله من الإمام) قيده بالنظر إلى المثال الثاني والأول المراد الاذن من مقيدها
 لما في البرجندى من أنه لو أغلق جماعة باب الجامع وصلى فيه الجمعة لا تجوز إسماعيل (قوله وهو يحصل
 الخ) أشار به إلى أنه لا يشترط صريح الاذن ط (قوله للواردين) أي من المكلفين بها فلا يضرب منع فهو
 التماس لحرف القنينة ط (قوله لأن الاذن العام مقرراً له) أي لاهل القلعة لانها في معنى الحصن
 والاحسن عود الضمير إلى الصرا المفهوم من المقام لأنه لا يكتفى الاذن لاهل الحصن فقط بل الشرط الاذن
 للجماعات كلها كما مر عن البدائع (قوله وغلقه لمنع العدو الخ) أي أن الاذن هنا موجود قبل غلق الباب
 لكل من أراد الصلاة والذي يضرب إنما هو منع المصلين لا منع العدو (قوله لكان احسن) لأنه أبعد عن الشبهة
 لأن الظاهر اشتراط الاذن وقت الصلاة لا قبلها لأن النداء للاشتراك كما مر وعم يغلقون الباب وقت النداء
 أو قبله فمن سمع النداء وأراد الذهاب إليها لا يمكنه الدخول فالمنع حال الصلاة متحقق ولذا استظهر الشيخ
 إسماعيل عدم الصحة ثم رأيت مثله في نهج النجاة معزيا إلى رسالة العلامة عبد البر بن الشحنة والله أعلم (قوله
 وهذا أولى مما في البحر والنخ) ما في البحر والنخ هو ما مر في المتن بقوله فلو دخل أمير حصناً أي أنه أولى من الجزم
 بعدم الانعقاد (قوله أو قصره) كذا في الزيلعي والدرر وغيرهما وذكر الوافي في حاشية الدرر أن المناسب
 للساق أو قصره بالميم بدل القاف قلت ولا يخفى بعده عن السياق وفي الكافي التعبير بالدار حيث قال والاذن
 العام وهو أن تفتح أبواب الجامع ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقوا الأبواب وجمعوا
 لم يجوز وكذا السلطان إذا أراد أن يصلي بحشمه في داره فان فتح بابها وأذن للناس إذا علمت بآذان صلواته
 شهدتها العامة أو لا وان لم يفتح أبواب الدار وأغلق الأبواب واجلس البوابين لينعوا عن الدخول لم تجز لأن
 اشتراط السلطان للتحيز عن نفوذها على الناس وهذا لا يحصل إلا بالاذن العام اه قلت وينبغي أن يكون محل
 النزاع ما إذا كانت لا تقسم إلى محل واحد أم لا وتعددت فلا لأنه لا يتحقق التوقيت كما أفاده التعليل تأمل
 (قوله لم تنعقد) يحمل على ما إذا منع الناس فلا يضرب اغلاقه لمنع عدو أو لعسادة كما مر ط قلت ويؤيده قول
 الكافي وأجلس البوابين الخ فتأمل (قوله وأذن للناس الخ) مفاده اشتراط علمهم بذلك وفي من الغفار
 وكذا أي لا يصح لوجع في قصره لحشمه ولم يغلق الباب ولم يمنع أحداً إلا أنه لم يعلم الناس بذلك اه (قوله
 وكره) لأنه لم يقض حق المسجد الجامع زيلعي ودرر (قوله فالإمام الخ) ذكره في المجتبى (قوله تختص بها)
 إنما وصف التسعة بالاختصاص لأن المذكور في المتن أحد عشر لكن العقل والبلاغ منها بالخاصين كإليه
 عليه الشارح اه ح (قوله إقامة) خرج به المسافر وقوله بمصر أخرج الإقامة في غيره إلا ما استثنى بقوله فان
 كان يسمع النداء ح (قوله يسمع النداء) أي من المنابر بأعلى صوت كما في القهستاني (قوله وقد سألنا الخ)
 فيه أن ما مر عن الولوالجية في حد الفناء الذي تصح إقامة الجمعة فيه والكلام هنا في حد المكان الذي من كان فيه

وان بقي ثلاثة رجال ولذا أتى
 بالنساء (أو نفروا بعد سجوده) أو
 عادوا وأدركوه راكعا أو نفروا
 بعد الخطبة وصلى بأخرين (لا)
 تبطل (وأتمه) الجمعة (و) السابع
 (الاذن العام) من الإمام وهو
 يحصل بفتح أبواب الجامع للواردين
 كافي فلا يضرب غلق باب القلعة لعدو
 أو لعسادة قد بدلت لأن الاذن العام
 مقرراً له ولغلقه لمنع العدو لا
 المصلى نعم لو لم يغلق لكان احسن
 كما في مجمع الأنهر معزيا لشرح
 عيون المذاهب قال وهذا أولى
 مما في البحر والنخ فليحفظ (فلو
 دخل أمير حصناً) أو قصره (وأغلق
 بابه وصلى بأصحابه لم تنعقد) ولو
 فتحه وأذن للناس بالدخول جاز
 وكره فالإمام في دينه ودينه إلى
 العامة محتاج فسبحان من تنزه
 عن الاحتياج (وشرط لا فراضها)
 تسعة تختص بها (إقامة بمصر)
 وأما المنفصل عنه فان كان يسمع
 النداء تحب عليه عند محمد وبه
 يعني كذا في الملتقى وقد منعنا عن
 الولوالجية تقديره بفتح

مطلب
 في شروط وجوب الجمعة

يلزمه الحضور الى مصر ليصلها فيه ثم في التثارة خاتمة عن الذخيرة أن من بينه وبين المصر فرسخ يلزمه حضور
الجمعة وهو المختار للفتوى (قوله ورجح في الجراح) هو ما استحسنه في البدائع وصحح في مواهب الرحمن
قول أبي يوسف وجوبها على من كان داخل حداً لأقامة أي الذي من فارقه بصير مسافراً وإذا وصل اليه بصير
مقيماً وعليه في شرحه المسمى بالبرهان بأن وجوبها مختص بأهل المصر والخارج عن هذا الحد ليس أهله اه
قلت وهو ظاهر المتون وفي المراجع أنه أصبح ما قبل وفي الخاتمة المقيم في موضع من أطراف المصر ان كان بينه وبين
عمران المصر فرجة من مزارع لجمعة عليه وان بلغه النداء وتقدير البعد بغلوة أو ميل ليس بشئ هكذا رواه
أبو جعفر عن الامامين وهو اختيار الحلواني وفي التثارة خاتمة ثم ظاهر رواية اصحابنا لا تجب الا على من يسكن
المصر أو ما يصل به فلا تجب على أهل السواد ولو قرياً وهذا أصبح ما قبل فيه اه وبه جزم في التجنيس قال في
الامداد تنبيه قد علمت خص الحديث والاثار والروايات عن اثنتي عشرة الثلاثة واختيار المحققين من أهل الترجيح
أنه لا عبرة ببلوغ النداء ولا بالغلوة والامبال فلا عليك من مخالفة غيره وان صحح اه أقول وينبغي تقييد
ما في الخاتمة والتثارة خاتمة بما اذا لم يكن في فناء المصر لما مر أنها تصبح أقامت في الفناء ولو منفصلاً بمزارع فإذا
صححت في الفناء لانه ملحق بالمصر يجب على من كان فيه أن يصلها لانه من أهل المصر كما يعلم من دليل البرهان والله
الموفق (قوله وصحة) قال في النهر فلا تجب على مريض ساء مزاجه وأمكن في الغالب علاجه فخرج المقعد
والاعمي ولذا عطفهم عليه فلا تنكرار في كلامه كما لو فهمه في البحر اه فلو وجد المريض ما ركب في القنينة
هو كالأعمى على الخلاف إذا وجد قائداً وقيل لا يجب عليه اتفاقاً كلمة بعد وقيل هو كالقادر على المشي فوجب في
قوله لم تتبعه السروجي بأنه ينبغي تصحيح عدمه لأن في التزامه الركوب والحضور زيادة المرض قلت فينبغي
تصحيح عدم الوجوب ان كان المريض في حقه كذلك حالية (قوله وألحق بالمريض المترض) أي من يعول
المريض وهذا ان بقي المريض ضائعاً بخروجه في الاصح حالية وجوهرة (قوله والاصح الخ) ذكره في
السراج قال في البحر ولا ينبغي ما فيه اه أي لوجود الرق فيها والمراد بالمريض من اعتق بعضه وصار يسعى كما
في الخاتمة (قوله وأجير) فناداه أنه ليس للمستأجر منعه وهو أحد قولين وظاهر المتون يشهد له كما في البحر
(قوله بحسابه لو بعيدا) فان كان قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجرة وليس للاجير أن يطالبه من الربع
المحطوط بمقدار اشتغاله بالصلاة تارة خاتمة (قوله ولو أذن له مولا) أي بالصلاة وليس المراد المأذون بالتجارة
فانه لا يجب عليه اتفاقاً كما يعلم من عبارة البحر ح (قوله ورجح في البحر التخيير) أي بأنه جزم به في الظهيرة
وبأنه ألق بالوقوع اه قلت ويؤيده أنه في الجوهرة أعاد المسئلة في الباب الاتي وجزم بعدم وجوبها عليه
حيث ذكر أن من لا تجب عليه الجمعة لا تجب عليه العيد الا المملوك فانها تجب عليه اذا أذن له مولا لالجمعة
لأنها لا يقوم مقامها في حقه وهو الظاهر بخلاف العيد ثم قال وينبغي أن لا تجب عليه كالجعة لأن منافعه
لا تصير مملوك له بالاذن فخالفه بعده كماله قبله ألا ترى أنه لو جرح بالاذن لانسقط عنه حجة الاسلام اه ولا ينبغي
أنه اذا لم تجب عليه بخير لانه فرع عدم الوجوب وفي البحر أيضاً وهل يحمل له الخروج اليها والى العبدین بلا اذن
مولا في التجنيس ان علم رضاه او رآه فسكت حل وكذا اذا كان يملك دابة المولى عند الجامع ولا يخل بحقه
في الامسالة ذلك في الاصح (قوله محققة) ذكره في النهر بخلاف الخراج الخلفي المشكل ونقله الشيخ
اسماعيل عن البرجندى قبل معاملته بالانشر تقتضي وجوبها عليه أقول فيه نظر بل تقتضي عدم خروجه
الى مجامع الرجال ولذا لا تجب على المرأة ففهم (قوله وليسا خاصين) أي بالجمعة بل هما شرطاً التكليف
بالعبادات كلها كالاسلام على أن المجنون يخرج بقيد العدة لانه مريض بل قال الشاعر
وأصعب أمراض النفوس جنونها (قوله فوجب على الاعور) وكذا ضعف البصر فيما يظهر أما الأعمى فلا
وان قدر على قائد متبرع أو بأجرة وعندهما ان قدر على ذلك تجب وتوقف في البحر فيما أقيمت وهو حاضر في
المسجد وأجاب بعض العلماء بأنه ان كان متطهراً فالظاهر الوجوب لأن العلة الخرج وهو مبتدئ وأقول بل
يظهر لي وجوبها على بعض العميان الذي يشي في الاسواق ويعرف الطرق بل قائداً ولا كافة ويعرف أي مسجد
أراد به بلا سؤال احد لانه حينئذ كما يرض القادر على الخروج بنفسه بل ربما تلحقه مشقة اكثر من هذا تأمل
(قوله وقدرته على المشي) فلا تجب على المتعدوان وجد حاملاً اتفاقاً خاتمة لانه غير قادر على السعي أصلاً

ورجح في البحر اعتبار عودته لبيته
بلا كففة (وصحة) وألحق
بالمريض المترض والشيخ الفاني
(وحرة) والاصح وجوبها على
مكاتب ومبعض وأجير وبسقط
من الاجر بحسابه لو بعيد او الا
ولو أذن له مولا وجبت وقبل بحير
جوهرة ورجح في البحر التخيير
(وذكره) محققة (وبلغ)
وعقل (ذكره الزيلعي وغيره
وليسا خاصين (وجود بصير)
فتجب على الاعور (وقدرته
على المشي)

فلا يجري فيه الخلاف في الاعي كناية عليه القهستاني (قوله احدهما) أي احدا الرجلين ح والمناسب احداهما (قوله لكن الخ) أجاب السيد أبو السعود بمحمل ما في البحر على العرج الغير المانع من المشي وما هنا على المانع منه (قوله وعدم حبس) ينبغي تقييده بكونه مظلوما كيديون معسر فلو موسرا فادرا على الاداء حالا وجبت (قوله وعدم خوف) أي من سلطان اولص مخ قال في الامداد ويلحق به المفلس اذا خاف الحبس كما جاز له التيميم به (قوله وحل ونيل) أي شديدين (قوله ونحوهما) أي كبر شديدا كما قدمناه في باب الامامة (قوله أي هذه الشروط) أي شروط الاقتراض (قوله ان اختار العزعة) أي صلاة الجمعة لانه رخص له في تركها الى الظهر فصارت الظهر في حقه رخصة والجمعة عزمة كالفطر للمسافر هو رخصة له والصوم عزمة في حقه لانه اشق فافهم (قوله بالغ عاقل) تفسير المكلف وخرج به الصبي فانما تقع منه نفلا والمجنون فانه لا صلاة له أصلا بحر عن البدائع (قوله لئلا يعود على موضوعه بالنقض) يعني لئلا يفتقر بوقوعها فراضا بل أئزناه بصلاة الظهر لعاد على موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حقه رخصة فاذا أتى بالعزمية وتحمل المشقة صح ولو أئزناه بالظهر بعدها لحملنا مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه ح قلت فالمراد بالموضوع الاصل الذي بنى عليه سقوط الجمعة هنا وهو التسهيل والترخيص الذي استنداه العذر ومنه النظر للمولى في جانب العبد قال في البحر لا نالوا لم يجوزها وقد تعطلت منافعه على المولى لوجب عليه الظهر فتعطل عليه منافعه ثانيا فينقلب النظر ضررا (قوله وفي البحر الخ) أخذ في البحر من ظاهر قواهم أن الظهر لهم رخصة فدل على أن الجمعة عزمة وهي أفضل للمرأة لان صلاتها في بيتها أفضل وأقرب في النهر ومقتضى التعليل أنه لو كان بيتها الصبي جدار المسجد بلا مانع من صحة الاقتداء تكون أفضل لهما أيضا (قوله من صلح لغيرها) أي لامامة غير الجمعة فهو على تقدير مضاف والمراد الامامة للرجال فخرج الصبي لانه مسلوب الاهلية والمرأة لانه لا تصلح اماما للرجال (قوله وتعتقدهم) أشار به الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال بصحة امامتهم وعدم الاعتداد بهم في العدد الذي تعتقدهم الجمعة وذلك لانهم باصلا للامامة فلا ينبغي صلحو للاقتداء اولى عناية (قوله وحرم الخ) عدل عن قول القدوري والكنز ذكره لقول ابن الهمام لا بد من كون المراد حرم لانه ترك الفرض القطعي بانفاقهم الذي هو اكدم من الظهر غير أن الظهر تقع بحصة وان كان مأمورا بالاعراض عنها وأجاب في البحر بأن الحرام هو ترك السعي المقتول لهما أما صلاة الظهر قبلها فغير مقونة للجمعة حتى تكون حراما فان سعيه بعد هذا للجمعة فرض كما صرحوا به وانما تكره الظهر قبلها لانه قد تكون سببا للتفويت باعتماده عليها وهم انما حكموا بالكرهية على صلاة الظهر لانه لا ترك الجمعة اه ملخصا واستحسنه في النهر (قوله لمن لا عذر له) أما المعذور فيستحب له تأخيرها الى فراغ الامام كما يأتي (قوله فلا يكره) بل هو فرض عليه اقوات الجمعة قال في البحر فنفس الصلاة غير مكروهة وتفويت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلنا اه يعني أن الكراهة ليست لذات الصلاة بل لخارج عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل أنه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يكره فعلها بعده بل يجب وقديقال مراد الغاية عدم الكراهة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاة للجمعة لا بعد فوتها تأمل (قوله في يومها) متعلق بمحذوف حال من الظاهر أي الظاهر الواقع في يومها احترازا عن ظهر سابق على يومها فانه لو قضاها قبلها لم يكره بل يجب على ذي ترتيب فافهم (قوله بصبر) أما لو كان في قرية فلا يكره لعدم صحة الجمعة فيها (قوله لكونه سببا) قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر ح (قوله وهو) أي التفويت (قوله اتباعا للآية) أي لان السعي مقتضى للهولة مع أن المطلوب المشي اليها بالسكينة والوقار اه ح وكأنه اختار التعبير به في الآية لثبوت على المذهب اليها والله أعلم والاولى أن يقول عبره لانه لو كان في المسجد الخ كما فعل في البحر والنهر ويقول ولانه بالغطف على اتباعا (قوله لم يطل الا بالشرع) ينبغي تقييده بما اذا كان صلى في مجلسه أما لو قام منه وسعى الى مكان آخر على عزم صلاة الجمعة مع الامام يطل بمجر سعيه تأمل (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ) ولو ترك فيها فالعبرة للاغلب كما يقاد من البحر ط وفيه أن ما ذكره في البحر بالنظر الى الثواب وهل يتأتى ذلك هنا محتمل تأمل والظاهر الاكتفاء بذلك ولو كان الاغلب الحاجة لتحقيق السعي اليها وان كان لا ثواب له تأمل (قوله او مع فراغ الامام) ومثله بالاولى ما في الفتح لو كان بعد فراغه منها لانه في صورتين لا يكون سعيه اليها ولو كان هذا مسلما لو كان عالما بذلك والا فلا فالمناسب اخراج هذه المسائل

جزم في البحر بان سلامة احدهما له كاف في الوجوب لكن قال الشافعي وغيره لا يجب على مفلوج الرجل ومقطوعها (وعدم حبس) وعدم خوف (وعدم مطر شديد) وحل ونيل ونحوهما (واقدها) أي هذه الشروط او بعضها (ان) اختيار العزعة (وصلاها هو) مكلف بالغ عاقل (وقعت فرضا) من الوقت لئلا يعود على موضوعه بالنقض وفي البحر هي أفضل الا للمرأة (ويصلح للامامة فيها من صلح لغيرها بجازت لمسافر وعبد ومريض وتعتقد) الجمعة (م-م) أي بحضورهم بالطريق الاولى (وحرم لمن لا عذر له صلاة الظهر قبلها) أما بعدهما فلا يكره غاية (في يومها بصبر) لكونه سببا لتفويت الجمعة وهو حرام (فان فعل ثم) ندم (وسعى) عبره اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم يطل الا بالشرع قيد بقوله (اليها) لانه لو خرج لحاجة او مع فراغ الامام

اولم يقيمها أصلاً (قوله اولم يقيمها أصلاً) أي لعذر أو غيره وكذا الوجه اليها والامام والناس فيها الا أنهم خرجوا منها قبل ان تمامها بالنسبة فالصحيح أنه لا يبطل ظهروه بجر عن السراج (قوله فالبطلان به) أي بطلان الظهر بالسعي الى الجمعة (قوله مقيد بمكان ادراكها) كذا في البحر وأيده في النهر عما يأتي عن السراج وهو غير صحيح كما نعرفه (قوله فالاصح أنه لا يبطل سراج) تبع في هذا صاحب النهر والصواب اسقاط لا قال في البحر وأطلق أي في البطلان فشمّل ما اذا لم يدركها بعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج اولم يكن شرع وهو قول البلطين قال في السراج وهو الصحيح لانه توجه اليها وهي لم تنف بعد حتى لو كان بينه قريسا من المسجد وسع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه بعدما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الاصح ايضا لما ذكرنا اه قلت ومثله في شروح الهداية كالنهاية والكفاية والمعراج والفتح (قوله بطل ظهروه) أي وصف القرنية وصار نفلا بناء على أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عندهما خلافاً لمحمد (قوله ولا يظهر من اقدى به الخ) لأن بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يضر المأموم بجر عن المحيط أي فلا يقال الاصل أن صلاة المأموم تفسد بفساد صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق مأموماً وله نظائر قد مر منها في باب الامامة منها ما لو ارتد الامام والعياذ بالله تعالى ثم أسلم في الوقت يلزمه الاعادة دون القوم ومنها ما لو سلم القوم قبل الامام بعد قعوده قدر الشاهد ثم عرض له واحدة من المسائل الاثني عشرية أو سجد هو له وهو لم يسجد وامعه ثم عرض له ذلك تبطل صلاته وحده فافهم (قوله أدركها اولاً) أي ولو كان عدم ادراكها لها بعد المسافة لماعلمت من أن التقييد بمكان ادراكها خيلاف الصحيح فافهم ثم اذا لم يدركها او بداله الرجوع فرجع لزمه اعادة الظهر كما في شرح المنية (قوله بالافرق بين معذور وغيره) قال في الجوهرة والعبد والمرضى والمسافر وغيرهم سواء في الاتقان بالسعي اه وعزاء في البحر الى غاية البيان والسراج ثم استشكله بأن المعذور ليس بمأمور بالسعي اليها مطلقاً فينبغي أن لا يبطل ظهروه بالسعي والبالشروع في الجمعة لأن القرص سقط عنه ولم يكن مأموراً بنقضه فتكون الجمعة نفلاً كما قال به زفر الشافعي قال وظاهر ما في المحيط أن ظهروه انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المعذور وهو أخف اشكالا اه قلت ويجاب عنه بما في الزيلعي والفتح أنه انما يخص له تركها للعذر وبالاتزام الحق بالصحيح (قوله على المذهب) عبارة شرح المنية هو الصحيح من المذهب ثم قال خلافاً لفره ويقول ان فرضه الظهر وقد آذاه في وقته فلا يبطل بغيره ولنا أن المعذور انما يفارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يترخص بالحق بغيره اه (قوله لمعذور) وكذا غيره بالاولى نهر (قوله ومسجون) صرح به كالكنز وغيره مع دخوله في المعذور لرد ما قبل انها تلزمه لانه ان كان ظاهراً لمقدر على ارضاء خصمه والا يمكنه الاستغاثة اه قال الخبر الرمي وفي زماننا لا مغيب للمظلوم والغلبة للظالمين فمن عارضهم بحق اهلكوه (قوله تحريماً) ذكر في البحر أنه ظاهر كلامهم قلت بل صرح به القهستاني (قوله اداء ظهر بجماعة) مفهوماً أن القضاء بالجماعة غير مكروه وفي البحر وقيد بالظهور لأن في غيره لا بأس أن يصلوا جماعة اه (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كغيره من الايام شرح المنية وفي المعراج عن المجتبي من لا تجب عليهم الجمعة بعد الموضع صلوا الظهر بجماعة (قوله لتقبل الجماعة) لأن المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها بجر وكذا اذا علم أنه يصلي بعدها بجماعة ربما يتركها لصلى معه فافهم (قوله وصورة المعارضة) لأن شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة لهم يؤدى الى أمر عظيم فكان في صورتها كراهة التحريم رجحى (قوله تغلق) لتلاقيهم فيها جماعة بجر عن السراج (قوله الا لجماع) أي الذي تقام فيه الجمعة فان فتحه في وقت الظهر ضروري والظاهر أنه يغلق أيضاً بعد اقامة الجمعة لتلاقيهم فيه احسن بعد ذلك الا أن يقال ان العادة الجارية هي اجتماع الناس في اول الوقت فيغلق ما سواه مما لا تقام فيه الجمعة ليضطروا الى الجي الى الله وعلى هذا فيغلق غيره الى الفراغ منها لكن لا داعي الى فتحه بعندها فينبغي مغلقاً الى وقت العصر ثم كل هذا ما بالغه في المنع عن صلاة غير الجمعة واطهاراً لتأكيدها (قوله وكذا أهل مصر الخ) الظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية لعدم التقليل والمعارضة المذكورين ويؤيده ما في القهستاني عن المنصرات يصلون وحداناً استحباً (قوله بغير اذان ولا اقامة) قال في اللؤلؤ الجلية ولا يصل يوم الجمعة بجماعة بمصر ولا يؤذن ولا يقيم في مخرج وغيره لصلاة الظهر اه قال

في النهر وهذا اولى مما في السراج معزيا الى جمع التفاريق من أن الاذان والاقامة غير مكررهين (قوله ويستحب للمريض) عبارة القهستاني المذود وهي أعم (قوله وكره) ظاهر قوله يستحب أن الكراهة تنزيهية نهر. وعليه نحاق شرح الدرر للشيخ اسماعيل عن المحيط من عدم الكراهة اتفاقا محمول على نفي التعريفة (قوله ومن أدركها) أي الجمعة (قوله أو بجود سهو) ولوفى شهده ط (قوله على القول به فيها) أي على القول بفعله في الجمعة والختار عند المتأخرين أن لا يسجد للسهو في الجمعة والعديد لتوهم الزيادة من الجهال كذا في السراج وغيره بصر وليس المراد عدم جوازها بالاولى تركه كبلايقع الناس في فتنة أبو السعدود عن العزيمة وشبهه في الايضاح لابن كمال (قوله يتنهاجعة) وهو مخفف في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بجر (قوله خلافا للمجد) حيث قال ان ادركه معه ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركه فيما بعد ذلك بنى عليها الظهر لانه جعة من وجهه وظهر من وجهه لقوات بعض الشرائط في حقه فصلى أربعاً اعتباراً للظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتباراً للجمعة ويقرأ في الاخرين لا احتمال النقطه وإلهما أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى تشتط له الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكرناه من احتمالان لا ينفى احدهما على تعريفة الاخر كذا في الهداية (قوله لكن في السراج الخ) أقول ما في السراج ذكره في عبد الظهريه عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم أنه يصوم مدركاً بخلاف وقال وهو الصحيح (قوله اتفاقاً) لما علمت أنها عند محمد ليست ظهراً من كل وجه (قوله ثم الظاهر الخ) ذكر في الظهريه معزيا إلى المشتق مسافر ادرك الامام يوم الجمعة في التشهد يصلي أربعاً بالتكبير الذي دخل فيه اه قال في البحر وهو مختص لما في المتون مقتضى لجلها على ما اذا كانت الجمعة واجبة على المسبوق أما اذا التكن واجبة فانه يتم ظهراً اه وأجاب في النهر بأن الظاهر أن هذا مخترج على قول محمد غاية الامر أن صاحب المشتق جزم به لا اختياره اياه والمسافر مشال لا قيد اه قلت وبؤيده ما رعن الهداية من أنه لا وجه عندهما لبناء الظهر على الجمعة لانها محتلفان على أن المسافر لما التزم الجمعة سارت واجبة عليه ولذا صحت امامته فيها وأيضاً المسافر اذا صلى الظهر قبلها ثم سعى إليها بطل ظهروا وان يدركها فكيف اذا أدركها لا يصليها بل يصليها ظهراً والظهر لا يطل للظهر فالظاهر ما في النهر ووجه تخصيص المسافر بالذ كردفع توهم أنه يصليها ظهراً مقصورة على قول محمد لان فرض امامه ركعتان فنبه على أنه يتنهاج أربعاً عنده لان جعة امامه فائمه مقام الظهر والله أعلم (قوله ان كان) ذكره باعتبار المكان ط (قوله اذا خرج الامام الخ) هذا اللفظ حديث ذكره في الهداية مرفوعاً لكن في الفتى أن رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهري وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام والحاصل أن قول الصحابي حجة يجب تقليده عندنا اذا لم ينه عن شيء آخر من السنة اه (قوله فلا صلاة) شمل السنة وتحتية المسجد بجر قال محشبه الرمل أي فلا صلاة جائرة فتقدم في شرح قوله ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة الخ أن صلاة النفل صحيحة مكروهة حتى يجب قضاؤه اذا قطعه ويجب قطعه وقضاؤه في غير وقت مكروه في ظاهر الرواية ولو اتخه خرج عن عهدة مالزمه بالشروع فالمراد الحرمة لا عدم الانعقاد (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس أما التسبيح ونحوه فلا يكره وهو الاصح كما في النهاية والعناية وذكر الزبلي أن الاحوط الانصات ومحل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام مكروه تخريماً بأقسامه كما في البدائع بجر ونهر وقال البقال في مختصره واذا شرع في الدعاء لا يجوز للقوم رفع اليدين ولا تأمين باللسان جهراً فان فعلوا ذلك انما وقيل اسأوا ولا اثم عليهم والصحيح هو الاول وعليه الفتوى وكذلك اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يصلوا عليه بالجهر بل بالقلب وعليه الفتوى رمل (قوله الى تمامها) أي الخطبة لكن قال في الدرر لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح به في المحيط وغاية البيان أنهم ما يكرهان من حين يخرج الامام الى أن يفرغ من الصلاة (قوله في الاصح) وقبل يجوز الكلام حال ذكرهم ط (قوله فانها لا تكرر) بل يجب فعلها (قوله والا لا) أي وان سقط الترتيب تكره (قوله في الاصح) عزاء في البحر الى اللوالية والمبغني ولم يذكر مسئلة النفل وفي الشربالية عن الصغرى وعليه الفتوى قال في البحر وما في الفتى من أنه لو خرج وهو في السنة يقطع على رأس ركعتين ضعيف وعزاء قاضي خان الى النواذر اه قلت وقد منافي باب ادراك القرية ترجيح ما في الفتى

ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكرهه لم يؤخر هو الصحيح (ومن أدركها في تشهد أو بجود سهو) على القول به فيها (يتنهاجعة) خلافاً للمجد (كما يتم في العيد) اتفاقاً كما في عبد الفتاح لكن في السراج أنه عند محمد لم يصوم مدركه (ويؤتي جعة لا ظهراً) اتفاقاً فلو يؤتي الظهر لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره نهر بحثنا اذا خرج الامام من الحجرة ان كان والاقتباس للصعود شرح المجمع (فلا صلاة ولا كلام الى تمامها) وان كان فيها ذكر الخطبة في الاصح (خلاصاً فائمه لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية) فانها لا تكرر سراج وغيره لضرورة صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثلاثة النفل يتم في الاصح

ويُخفف القراءة (وكل ما حرم في الصلاة حرم فيها) أي في الخطبة خلاصة غير ما في حرم أكل وشرب وكلام ولو تسبيحا أو رداً سلام أو أمراً معروف بل يجب عليه أن يستمع ويسكت (بلا فرق بين قريب وبعيد) في الأصح محيط ولا يرد تخذير من خيف هلاكه لأنه يجب لحق آدمي وهو محتاج إليه والانصات لحق الله تعالى ومبناه على المسامحة وكان أبو يوسف ينظر في كتابه ويحمله والأصح أنه لا بأس بأن يشير برأسه أو يده عند رتبة منكر والصواب أنه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تثميت ولا ردة سلام به بقي وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة تكاح وخطبة عيد وختم على المعتمد وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها وإذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق بالآخرة أما غيره فبكره إجماعاً وعلى هذا فالترقية المتعارفة في زمانها تكبره عنده لا عندهما وأما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الترضي ونحوه

٣ مطلب
في حكم المرقى بين يدي الخطيب

أيضا وأن هذا كله حيث لم يتم إلى الثالثة والألفان قيدها بسجدة أتم والاقبيل يتم وقيل بقعد وبسلم قال في الخاتمة وهذا الشبه لكن رجع في شرح المنية الأول وعمامة هناك فراجع (قوله ويخفف القراءة) بأن يقتصر على الواجب ط (قوله ولو تسبيحا) أي ولو كان الكلام تسبيحا وفي ذكره في ضمن التفرع على ما في المتن نظر لأنه لا يحرم في الصلاة تأمل (قوله أو أمراً معروف) إلا إذا كان من الخطيب كما قدمه الشارح (قوله بل يجب عليه أن يستمع) ظاهره أنه يكره الاشتغال بما يفوت السماع وإن لم يكن كلاماً وبه صرح القهستاني حيث قال إذا استماع فرض كافي المحيط أو واجب كافي صلاة المسعودية أو سنة وفيه إشعار بأن النوم عند الخطبة مكروه إلا إذا غلب عليه كافي الزاهدي اه ط قال في الحلية قلت وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نسي أحدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (قوله في الأصح) وقيل لا بأس بالكلام إذا بعد ح عن القهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوله ولا كلام (قوله من خيف هلاكه) الأولى ضرره قال في البحر لورأى رجلاً عند برئ فخاف وقوعه فيها ورأى عقرباً يذهب إلى إنسان فانه يجوز له أن يحذره وقت الخطبة اه قلت وهذا حيث نعين الكلام أذلاً أو مكن بغمز أو لكر لم يجز الكلام تأمل (قوله وكان أبو يوسف) هذا مني على خلاف الأصح المتقدم قال في الفيض ولو كان بعيداً لا يسمع الخطبة في حرمة الكلام خلاف وكذا في قراءة القرآن والنظر في الكتب وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه ويحمله بالقلم والاحوط السكوت وبه يفتي اه (قوله في نفسه) أي بأن يسمع نفسه أو يصحح الحروف فانهم فسروه به وعن أبي يوسف قلباً بما تارة الأمرى الانصات والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كافي الكرماني قهستاني قبيل باب الإمامة واقتصر في الجوهرية على الأخير حيث قال ولم ينطق به لانها تدرك في غير هذا الحال والسماع يفوت (قوله ولا ردة سلام) وعن أبي يوسف لا يكره الرد لأنه فرض قلنا ذلك إذا كان الهلام مأذوناً فيه شرعاً وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب بسلامه ما تمناه لأنه به يغفل خاطر السامع عن الفرج ولأن ردة السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة فتح (قوله وختم) أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ وأما هدايا الثواب من القارئ كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه لأجيب على الظاهر لأنه من الدعاء ط (قوله وقال الخ) حاصله ما في الجوهرية أن عنده خروج الإمام يقطع الصلاة والكلام وعندهما خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام (قوله عند الثاني) راجع إلى قوله وإذا جلس ط (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف (قوله فالترقية المتعارفة الخ) أي من قراءة آية إن الله وملائكته وحديث المتفق عليه إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أئمت والامام يحط بقدر لغوت أقول وذكر العلامة ابن حجر في التلخيص أن ذلك بدعة لأنه حدث بعد الصدر الأول قبل انكسار سنة طحت الآية على ما يندب لكل أحد من أكثر الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما في هذا اليوم وكنت الخبير على تأكد الانصات المفوت تركه لفضل الجمعة بل والموقع في الأثم عند الأكثرين من العلماء وأقول يستدل لذلك أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع فتباسبه أنه يندب للخطيب امر غيره بالاستنصات وهذا هو شأن المرقى فلم يدخل ذكره للغير في حيز البدعة أصلاً اه وذكر نحوه الخبر الرمي عن الرمي الشافعي وأقره عليه وقال أنه لا يجب في القول بجمرة قراءة الحديث على الوجه المتعارف أو أوف الأمانة وتظاهروا عليه اه ونقل ح نحوه عن العلامة الشيخ محمد البرهموشي الحنفى أقول كون ذلك متعارفاً لا يقتضى جوازهم عند الإمام القائل بجمرة الكلام ولو أمراً معروف أو رداً سلام استدللاً بما مر ولا عبرة بالعرف الحادث إذا خالف النص لأن التعارف إنما يصلح دليلاً على الحل إذا كان عامناً من عهد العصاة والمجاهدين كما صرح حوايه وقياس خطبة الجمعة على خطبة منى قياس مع الفارق فإن الناس في يوم الجمعة قاعدون في المسجد ينتظرون خروج الخطيب متمشون لسماعه بخلاف خطبة منى فليأتمل والظاهر أن مثل ذلك يقال أيضاً في تلقين المرقى الأذان للمؤذن والظاهر أن الكراهة على المؤذن دون المرقى لأن سنة الأذان الذي بين يدي الخطيب تحصل بأذان المرقى فيكون المؤذن مجبلاً لأذان المرقى واجابة الأذان حينئذ مكروهة الآن يقال إن أذان الأول إذا لم يكن جهراً يسمعه القوم يكون مخالفاً لسنة فيكون المعتبر هو الثاني فتأمل (قوله من الترضي) أي عن العصاة

عند ذكر اسمائهم وقوله ونحوه من الدعاء للسلطان عند ذكره كل ذلك باصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض البلاد كبلاد الروم ومنه ما هو معتاد عندنا أيضاً من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند صعود الخطيب مع تطيط الحروف والتسميع (قوله انشأ) هذا أظهر مما في البحر حيث قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله وتامة في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما فاده بقوله والجب ط (قوله الا أن يحمل على قولهما) لانه يقول ذلك قبل الخطبة وهما يجعلان قوله صلى الله عليه وسلم والامام بخطب على الشروع فيها حقيقة لئلا يخلو المرقى مخالفاً لحدوده بقوله بعده انصتوا اما على قول الامام من حل قوله بخطب على الشروع للخطبة بقرينة ما روى اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام فيكون مخالفاً لحدوده الذي يرويه ويكره فافهم (قوله ووجب سعي) لم يقل افترض مع أنه فرض للاختلاف في وقته هل هو الاذان الاول والثاني او العبرة لدخول الوقت بجر وحاصله أن السعي نفسه فرض والواجب كونه في وقت الاذان الاول وبه اندفع ما في التهر من أن الاختلاف في وقته لا يمنع القول بضرئته كصلاة العصر فرض اجامع الاختلاف في وقتها (قوله وترك البيع) أراد به كل عمل يشافي السعي وخصه ببيع اللآية نهر (قوله ولو مع السعي) صرح في السراج بعدم الكراهة اذا لم يشغله بجر وينبغي التعويل على الاول نهر قلت وسيد كرا الشارح في اخر البيع الفاسد أنه لا بأس به لتعليل النبي بالاخلال بالسعي فاذا اتى اتى (قوله وفي المسجد) او على بابه بجر (قوله في الاصح) قال في شرح المنية واختلفوا في المراد بالاذان الاول فقل الاول باعتبار المشروعية وهو الذي يزيد المنبر لانه الذي كان اولاً في زمنه عليه الصلاة والسلام وزمن أبي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الزوراء حين كثرت الناس والاصح أنه الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المنابر بعد الزوال اه والزوراء بالذات اسم موضع في المدينة (قوله حجة اطلاق الحرمة) قلت سيد كرا المصنف في اول كتاب الحظر والاباحة كل مكروه حرام عند محمد وعندهما الى الحرام اقرب اه نعم قول محمد رواية عنهما كما سند كره هناك ان شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث أطلق الحرمة على البيع وقت الاذان مع أنه مكروه تحريراً به اندفع ما في غاية البيان حيث اعترض على الهداية بأن البيع جائز لكنه يكره كما صرح به في شرح الطحاوي لأن النبي اعني في غيره لا بعدم المشروعية (قوله ويؤذن ثانياً بين يديه) أي على سبيل السنة كما يظهر من كلامهم دمل (قوله افاد الخ) هذه الافادة انما تظهر اذا قرئ الفعل بالبناء للفعل أما اذا قرئ بالبناء للمفعول وهو الظاهر فلا تظهر ط قلت وعبرة الدوراذن المؤذن (قوله ذكره القهستاني) وذكر بعده أيضاً مانعه واليه أشار ما في الهداية وغيره أنهم يؤذنون دل عليه كلام شارحه اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلام شارح الهداية خلافه قال في العناية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخراجاً للكلام مخرج العادة فان المتأثر في اذار الجمعية اجتماع المؤذنين لتبلغ اصواتهم الى أطراف المصر الجامع اه ومثله في النهاية والكفاية ومعراج الدراية قلت والعلة المذكورة انما تظهر في الاذان الاول مع أنه في الهداية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع في الموضعين (قوله المنبر) بكسر الميم من التبر وهو الارتفاع ومنه صلى الله عليه وسلم كان ثلاث درج غير المسماة بالمستراح قال ابن حجر في التحفة وبحث بعضهم أن ما اعتيد الآن من النزول في الخطبة الثانية الى درجة سفلى ثم العود بدعة قبيحة شنيعة (قوله فاذا أتم) أي الامام الخطبة (قوله أقيمت) بحيث يتصل اول الإقامة بآخر الخطبة وتنتهي الإقامة بقياس الخطيب مقام الصلاة ويقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمنافقون ولا يكره غيرهما كما في شرح الطحاوي وذكر الزاهد أنه يقرأ فيهما سورة الاعلى والغاشية قهستاني وفي البحر ولكن لا يواظب على ذلك كيلا يؤذى الى هجر الباقي ولئلا يظنه العادة حقاً اه وتمام الكلام على ذلك في فصل القراءة عند قوله ويكره التعيين (قوله بأمر الدنيا) ما ينهي عن منكر أو أمر بمعروف فلا وكذا بوضوء أو غسل لوطهر أنه محدث أو جنب كما مر بخلاف كل أو شرب حتى لو طال الفصل استأنف الخطبة كما مر فافهم (قوله لانهما) أي الخطبة والصلاة كشيء واحد لكونهما شرطاً ومنروطاً ولا تحقق للمشرط بدون شرطه فالمناسب أن يكون فاعلهما واحداً ط (قوله وصل بالغ) أي باذن السلطان أيضاً والظاهر أن اذن الصبي له كاف لانه مأدون باقامة الجمعة لما في الفتح وغيره من أن الاذن بالخطبة اذن بالصلاة

تمكروه انشأاً وتامة في البحر والجب أن المسرق ينهي عن الامر بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول أنصتوا حكم الله قلت الا أن يحمل على قولهما فتنبه (ورج سعي اليها وترك البيع) ولو مع السعي وفي المسجد أعظم وزراً (بالاذان الاول) في الاصح وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان وأفاد في البحر حصة اطلاق الحرمة على المكروه تحريراً (ويؤذن) ثانياً بين يديه أي الخطيب أفاد بوحدة الفعل أن المؤذن اذا كان أكثر من واحد اذوا واحداً بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلابي والقرطبي ذكره القهستاني (اذا جلس على المنبر) فاذا أتم أقيمت ويكره الفصل بأمر الدنيا ذكره العيني (لا ينبغي أن يصلي غير الخطيب) لانهما كشيء واحد (فان فعل بأن خطب صبي باذن السلطان وصل بالغ جائز)

هو المختار (لأنه بأس بالسفر يومها

إذا خرج من عمران المصر قبل

خروج وقت الظهر) كذا في الخاتمة

لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ

دخول بدل خروج وقال في شرح

المنية والعصم أنه يكره السفر

بعد الزوال قبل أن يصلها ولا

يكره قبل الزوال (القروى إذا

دخل المصر يومها لنوى المكث

ثمة ذلك اليوم (ثمة) الجمعة

(وان نوى الخروج من ذلك اليوم

قبل وقتها أو بعده لا تزمه) لكن

في النهر ان نوى الخروج بعده

لزمته والا لا وفي شرح المنية ان

نوى المكث الى وقتها لزمته وقبل لا

(كا) لا تزم (لو قدم مسافرا يومها)

على عزم أن لا يخرج يومها

(ولم ينو الإقامة) نصف شهر

(يخطب) الامام (يسف في بلدة

فقت به) كمكة (والالا) كالمدينة

وفي الحار القديسي اذا فرغ

المؤذن قام الامام والسيف

في يساره وهو مكى عليه وفي

الملاصة ويكره أن يسكن على

قوس وعصا (فروع) سبع الفداء

وهو يأكل تركه ان خاف فوت

جمعة او مكتوبة لاجاعة رستاق

سعي يريد الجمعة وحواله ان

معظم مقصوده الجمعة نال ثواب

السعي اليها وبهذا يعلم أن من

شر في عبادة فالعبادة لا يغلب

الافضل خلق الشعر وقلم الظفر

بعدها لا بأس بالتخطي ما لم

يأخذ الامام في الخطبة ولم يؤذ

أحد الا أن لا يجحد الا فرجة

أمامه فيخطي اليها للضرورة

مطلب

إذا شر في عبادة فالعبادة لا يغلب

وعلى القلب اه فيكون مفقودا اليه اقامتها ولا تقري فيه الاذن له بانابة غيره دلالة لعلم السلطان بأنه لا تصح
امامته نعم على القول باستراط الاهلية وقت الاستنابة لا يصح اذنه بها ولا بدله من اذن جديد بعد بلوغه
والله أعلم (تنبيهه) ذكر الشربلا في وغيره أن هذا الفرع صريح في الرد على صاحب الدرر في عدم
تجويزه استنابة الخطيب غيره للصلاة قبل سبق الحدث وفيه نظر اذ ليس صريحا في أن البالغ صلى بدون اذن
السلطان بل الظاهر أنه باذنه صريحا ودلالة كما قررناه قد برئ رأيت ح ذكر نحوه (قوله هو المختار)
وفي الحجة أنه لا يجوز في فتاوى العصر فان الخطيب يشترط فيه أن يصلح للامامة وفي الظهيرية لو خطب صبي
اختلف المشايخ فيه والخلاف في صبي بعقل اه والاكثر على الجواز اسماعيل (قوله لا بأس بالسفر الخ)
أقول السفر غير قبل مثله ما اذا أراد الخروج الى موضع لا يجيب على أهله الجمعة كما في التتارخانية (قوله
كذا في الخاتمة) وذكر مثله في التجنيس وقال انه استشكله شمس الأئمة الحلواني بأن اعتبار آخر الوقت انما يكون
فيما ينفرد بأداءه والجمعة انما يؤدّيها مع الامام والناس فينبغي أن يعتبر وقت أدائها مع حتى اذا كان لا يخرج
من المصر قبل أداء الناس ينبغي أن يلزمه شهود الجمعة اه قلت وذكر في التتارخانية عن التهذيب اعتبار
النداء قبل الأول وقبل الثاني واعتمده في الشربلاية (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الظهيرية
أفاده أن ما في الخاتمة ضعيف ط وعلة في شرح المنية بقوله لعدم وجوبها قبله ووجه الخطاب بالسعي اليها
بعده اه قلت وينبغي أن يستثنى ما اذا كانت تقوته رفقة لوصلاها ولا يمكنه الذهاب وحده تأمل (قوله
القروى) بفتح القاف نسبة الى القرية وأراد به المقيم أما المسافر فذكره بعده (قوله لا تزمه) لانه في الأول
صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي هذا لم يصح درر عن الخاتمة (قوله لكن في النهر الخ) مثله
في الفرض وحكي بعده ما في المتن قبيل (قوله لزمته) أي اذا مكث الى دخول وقتها وكذا يقال فيما ذكره بعده
(قوله وفي شرح المنية الخ) ونصه وان دخل القروى المصر يوم الجمعة فان نوى المكث الى وقتها لزمته وان
نوى الخروج قبل دخوله لا تزمه وان نواه بعد دخول وقتها لزمته وقال الفقيه أبو الليث لا تزمه وهو مختار
فاضي خان اه (قوله بسيف) أي متقلدا به كما في البحر عن المنعرات ويحذفه ظاهرا ما يأتي عن الحار ولكن
وفى النهر بما كان امساكهم مع التقليد (قوله في بلدة ففتح به) أي بالسيف ليربهم أنهم اقتضت بالسيف فاذا
رجعتم عن الاسلام فذلك باق في أيدي المسلمين بقا تلونكم حتى ترجعوا الى الاسلام درر (قوله كمكة) أي فانها
فقت عنوة كما قاله أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وقال الشافعي وأحمد وطائفة فقت صلحا اسماعيل عن تاريخ
مكة للقطبي (قوله كالمدينة) فانها فقت بالقرآن امداد (قوله وفي الخلاصة الخ) استشكله في الحلية
بأنه في رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قام أي في الخطبة متوكئا على عصا وقوس اه ونقل القهستاني
عن عبد المحيط أن أخذ العصا سنة كالقيام (قوله ان خاف فوت جمعة او مكتوبة) عزاء في التتارخانية
الى فتاوى أبي الليث ثم ان فوت الجمعة بسلام الامام والمكتوبة بخروج وقتها لا يفوت جماعتها لانه يمكنه صلاحها
وحده والا لكل أي الذي عمل اليه نفسه ويخاف ذهاب لذه عذري في ترك الجماعة كما مر في بابها لكن بشكل ما مر
من وجوب السعي الى الجمعة بالاذن الاول وتركة البيع ولوما شيا والمراد به كل عمل ينافي السعي فتأمل (قوله
رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد والقرى قاموس (قوله نال ثواب السعي) أما الصلاة فينال
ثوابها على كل حال ط (قوله من شر في عبادة) كالسفر للتجارة والحج والصلاة لاسقاط الفرض ولدفع مذمة
الناس ونحو ذلك مما لم يكن متعصا لوجه الله تعالى (قوله فالعبادة لا يغلب) الظاهر أن يراد به الاغلب الذي
هو قصد العبادة لأن قوله ان معظم مقصوده الجمعة الخ يفيد أنه لو كان معظم مقصوده الحوائج او تساوى
القصدان لا ثواب وهذا التفصيل مختار الامام الغزالي أيضا وغيره من الشافعية واختار منهم العز بن عبد
السلام عدم الثواب مطلقا وسأ في ذلك في الخطر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله الافضل الخ) في التتارخانية
ويكره تقليد الاطراف وقص الشارب في يوم الجمعة قبل الصلاة لمافيه من معنى الحج وذلك قبل الفراغ من الحج
غير مشروع اه ونسبنا في تمام الكلام على ذلك وبيان كيفية التقليد وما قيل فيه نظما ونثرا في الخطر
والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله ولم يؤذ أحد) بأن لا يبطأ ثوبا ولا يجسد وذلك لأن الخطي حال الخطبة
عمل وهو حرام وكذا الايداء والدنوم مستحب وتركة الحرام مقدم على فعل المستحب ولذا قال عليه الصلاة

والسلام لا ذى رأى يخطئ الناس ويقول افحصوا اجلس فقد اذيت وهو يحل ما روى الترمذى عن معاذ
ابن انس الجهنى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم
شرح المنية (قوله ويكره التخطى للسؤال الخ) قال فى النهروان المختار ان السائل ان كان لا يميز بين يدي المصلى
ولا يخطئ الرقاب ولا يسأل الحافى لامر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والاعطاء اهـ ومثله فى البرازية وفيها
ولا يجوز الاعطاء اذ لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام أبو نصر العياشى ارجو ان يغفر الله تعالى
لمن يخرجهم من المسجد وعن الامام خلف بن أيوب لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من يتصدق عليهم اهـ
وسياقى فى باب المصروف أنه لا يحل أن يسأل شيئا من له قوت يومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتسب وبناهم
معطيه ان علم بحاله لا عاتيه على الحرزم (قوله وسئل عليه السلام الخ) ثبت فى الصحيحين وغيرهما عنه صلى الله
عليه وسلم فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه اليه وفى هذه الساعة
أقوال اصحها أو من اصحها أنها فيما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن يقضى الصلاة كما هو ثابت فى صحيح
مسلم عنه صلى الله عليه وسلم أيضا حلية قال فى المعراج فبسن الدعاء بقلبه لا بلسانه لانه مأثور بالسكوت اهـ
وفى حديث آخر أنها آخر ساعة فى يوم الجمعة وصححه الحاكم وغيره وقال على شرط الشيخين ولعل هذا مراد
الشيخ ونقل ط عن الزرقانى أن هذين القولين معصيان من اثنين وأربعين قولاً فيها تأمير أدلة بين هذين
الوقتين فينبغي الدعاء فيها اهـ ثم اظهر أنها ساعة لطيفة مختلفة وقتها بالنسبة الى كل بلدة وكل خطيب
لان النهار فى البلدة يكون ليلا فى غيرها وكذلك وقت الظهر فى بلدة يكون وقت عصر فى غيرها لما قالوا من أن
الشمس لا تتحرك لدرجة الا وهى تطلع عند قوم وتغرب عند آخرين والله أعلم (قوله فقال يومها) تمام كلامه
لان معرفة هذا الليل وفنائه صلاة الجمعة (قوله فى أحكام) يفتح الهزمة جمع أحكام فان تراجع فى فن
الجمع والفرق القول فى أحكام السفر القول فى أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جلتها أحكام يوم الجمعة ح (قوله
قراءة الكهف) أى يومها وليلتها والافضل فى اولها مبادرة للخير وحذر من الاهمال وأن يكثر منها فيها الخبر
الصحيح أن الاول يضىء له من النور ما بين الجمعتين والخبر الدارى ان الثانى يضىء له من النور ما بينه وبين البيت
العتيق ابن حجر (قوله ومن فهم) كالحشى الجوى (قوله ويكره افراده بالصوم) هو المتمدن وقد أمر به اولا
ثم نهى عنه ط (قوله فقد وهم) ولندكره ما رتبنا اليه لموضع الوهم وما فى من القوائد وان كان بعضها
علم مما تقدم وهى أحكام يوم الجمعة اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى
الامام وكونها قبلها بشرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر قبلها بشرط واستئذان القسلى لها
والتعطيل ولبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها أفضل والخير فى المسجد والتبكير لها
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الابراء بها ويكره افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة
الكهف فيه ونهى كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبى يوسف المصحح المتمدن وهو خير أيام الاسبوع ويوم
عبد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى
ليلته آمن من فتنة القبر وعذابه ولا تسجبر فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه يزور
أهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اهـ ح قات وقوله لا يسن الابراء بها فاقته منى اوقات الصلاة أنه قول الجمهور
وقد منا أيضا تزجيج قول الامام بكر اهة النافلة فى وقت الاستواء يومها فافهم (قوله ويأمن الميت من عذاب
القبر الخ) قال أهل السنة والجماعة عذاب القبر حق وسؤال منكر ونكير وضغطة القبر حق لكن ان كان كافرا
فعذابه يدوم الى يوم القيامة ويرفع عنه يوم الجمعة وشهر رمضان فيعذب الهم متصلا بالروح والروح متصلا بالجسم
فيألم الروح مع الجسد وان كان خارجا عنه والمؤمن المطيع لا يعذب بل له وضغطة يجدها ذلك وخوفه
والعاصى يعذب ويضط لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها ثم لا يعود وان مات يومها وليلتها يكون
العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع كذا فى المعتقدات للشيخ أبى المعين السبكي الحنفى من حاشية
الجوى ملخصا (قوله ولا تسجبر) فى جامع اللغة سجر التنوير أحكام ح (قوله وفيه يزور أهل الجنة ربهم تعالى)
المراد بالزيارة الروبية تعالى وهذا باعتبار بعض الأشخاص والبعض يراه فى أقل من ذلك والبعض فى أكثر
منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يرينه الا فى مثل أيام الاعياد عند النجلى العائم وتماهه فى ط نسأله تعالى

ويكره التخطى للسؤال بكل حال
وسئل عليه السلام عن ساعة
الاجابة فقال ما بين جلوس الامام
الى أن يتم الصلاة وهو الصحيح
وقبل وقت العصر واليه ذهب
الشيخ كفى التارخانية وفيها
سئل بعض المشايخ آية الجمعة
أفضل ام يومها فقال يومها وذكر
فى أحكام الاشياء مما اختص
به يومها قراءة الكهف فيه
ومن فهم عطفه على قوله ويكره
افراده بالصوم وافراد ليلته
بالقيام فقد وهم وفيه تجميع
الارواح وتزار القبور ويأمن
الميت من عذاب القبر ومن مات
فيه اوفى ليلته آمن من عذاب
القبر ولا تسجبر فيه جهنم وفيه
يزور أهل الجنة ربهم تعالى

٢ مطلب
فى الصدقة على سؤال المسجد

٣ مطلب
فى ساعة الاجابة يوم الجمعة

٤ مطلب
ما اختص به يوم الجمعة

أن يجعلنا من أهل رؤيته أمين

(باب العيدين)

ثنية عيد وأصله عود قلبت الواوياء لتكون باب عيد كسرة اه ج وفي الجوهرة مناسبة للجمعة ظاهرة وهو أنهم يؤذيان بجمع عظيم ويجهر فيهم بالقراءة وبشترط لاحدهما ما بشرط لا لاخر سوى الخطبة وتجب على من تجب عليه الجمعة وقدمت الجمعة للقضية وكثرة وقوعها اه (قوله سمي به الخ) أي سمي العيد بهذا الاسم لأن الله تعالى فيه عوايد الاحسان أي انواع الاحسان العائدة على عباده في كل عام منها الفطر بعد المنع عن الطعام وصدة الفطر واتمام الحج بطواف الزبارة ولحوم الاضاحي وغير ذلك ولأن الهادة فيه الفرح والسرور والتشاطر والحبور غايبا بسبب ذلك (قوله أو تضافلا) أي يعود على من أدركه كما سميت القافلة قافلة تضافلا بقولها أي رجوعها بجر والفأل ضد الطيرة كأن يسمع من بض بإسالم أو باطال أو باوا أو باء أو يستعمل في الخير والنشر قاموس ومنه حدث كان صلى الله عليه وسلم ينفذ ولا يطير وكذا حدث كان يعجبه إذا خرج لحاجته أن يسمع باراشد يارحج أخرجهما السيوطي في الجامع الصغير ووجهه أن الفأل أمل ورجاء الخير من الله تعالى عند كل سبب ضعيف أو قوى بخلاف الطيرة (قوله في كل يوم) أي زمان (قوله وجه الحبيب) أي يوم رؤيته والافوجه الحبيب ليس زمانا (قوله عن مذهب الغير) أي مذهب غيرنا أمام هذا فلزوم كل منهما قال في الهداية ناقلا عن الجامع الصغير عيدان اجتمعا في يوم واحد فلا قول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحدا منهما اه قال في المعراج احتزبه عن قول عطاء تجزى صلاة العيد عن الجمعة ومثله عن علي وابن الزبير قال ابن عبد البر سقوط الجمعة بالعيد مهور وعن علي أن ذلك في أهل البادية ومن لا تجب عليهم الجمعة اه (قوله في الاصح) مقابلة القول بأنها سنة وصححه النسفي في المناقب لكن الأول قول الاكثرين كافي المجتبى ونص على صحه في الخبانية والبدائع والهداية والمحيط والمختار والكافي والنسفي وفي الخلاصة هو المختار لأنه صلى الله عليه وسلم واظب عليها وسماها في الجامع الصغير سنة لأن وجوبها ثبت بالسنة حلبة قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف في الحقيقة لأن المراد من السنة المؤكدة بدليل قوله ولا يترك واحدا منهما ما وكما صرح به في المبسوط وقد ذكرنا مرارا أنها بمنزلة الواجب عندنا وله هذا كان الاصح أنه يأثم بتركه المؤكدة كالواجب اه وسيأتي له تطهير ذلك في تكبير التثنية وفيه كلام ستعرفه (قوله بشرائطها) متعلق بتجب الأول والتميز للجمعة وشمل شرائط الوجوب وشرائط الصحة لكن شرائط الوجوب علمت من قوله على من تجب عليه الجمعة ففي المراد من قوله بشرائطها القسم الثاني فقط واستثنى من الثاني الخطبة واستثنى في الجوهرة من الأول المأمول إذا اذن له مولاه فإنه تلزمه العيد بخلاف الجمعة لأن لها بدلا وهو الظهر وقال ينبغي أن لا تجب عليه العيد أيضا لأن منافعه لا تصير مملوكة له بالأذن اه وجرم به في الجهرات وفي إمامة البحر أن الجماعة في العيدين تن على القول بسنيتها وتجب على القول بوجوبها اه وظاهر أنها غير شرط على القول بالسنة لكن صرح بعدم أنها بشرط لصحتها على كل من القولين أي فتكون بشرط الصحة الاتيان بها على وجه السنة والا كانت نفلا مطلقا تأمل لكن اعتراض ط ما ذكره المصنف بأن الجمعة من شرائطها الجماعة التي هي جمع والواحد هنامع الامام جماعة كافي النهر (قوله فانه سنة بعدها) بيان للفرق وه أنها فانه سنة لا بشرط وأنها بعدها لا قبلها بخلاف الجمعة قال في البحر حتى لو لم يخطب أصلا صح وأساء لترك السنة ولو قدمها على الصلاة وصح وأساء ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العيد) ومثله الجمعة ح (قوله بما يصح) أي على أنه عيد والافهوتقل مكرره لادائه بالجماعة ح (قوله لأنه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله اما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العيد واما على طريق القرضية وذلك في الجنائز فهو من عموم الجواز ط (قوله والجنائز كفاية) فيه أن العيدين ترجع على الجنائز بالعينة فهي ترجع عليه بالقرضية فالأولى أن يعال بأن العيد تزدى بجمع عظيم يخشى تفرقه ان اشتغل الامام بالجنائز اه ح قلت بل الأولى التعليل بخوف التشويش على الجماعة بأن يظنوها صلاة العيد ثم رأيت أنه كذلك في جنازة البحر عن القنية (قوله على الخطبة) أي خطبة العيد وذلك لفرضيتها وسنية الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب ط (قوله وغيرها) كسنة الظهر والجمعة والعشاء (قوله والعيد على الكسوف)

(باب العيدين)

سعى به لأن الله فيه عوايد الاحسان ولعوده بالسور غالباً ونفاؤلا ويستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن بجمعه * وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة فلما اجتمعا لم يلزم الا صلاة أحدهما وقيل الأولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كذا في القهستاني وعن الترمذاني قلت قد راجعت الترمذاني فقرأته حكاه عن مذهب الغير وبصيغة التريض فتنبه وشرع في الأولى من الصغرة

(تجب صلاتهما) في الاصح اعلى من تجب عليه الجمعة بشرائطها) المتقدمة (سوى الخطبة) فانها سنة بعدها وفي القنية صلاة العيد في القرى تكرر فحريما أي لانه اشتغال بما لا يصح لأن المصير شرط الصحة (وتقدم) صلاتها (على صلاة الجنائز اذا اجتمعا) لانه واجب عينا والجنائز كفاية (وتقدم) صلاة الجنائز على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف

في الفأل والطيرة

يأثم بترك السنة المؤكدة كالواجب

فيما يترج تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فرض أو سنة

لانه وان كان كل منهما يؤدى بجمع عظيم لكن العيد واجب والكسوف سنة ح هذا وفي السراج ان كان وقت العيد واسعا يبدأ بالكسوف لانه يخشى فواته وان ضاق صلى العيد ثم الكسوف ان بقي فإين قيل كيف يجتمعان والكسوف في العادة لا يكون الا في آخر يوم من الشهر والعيد أول يوم او يوم العاشر قلنا لا يمنع فقد روى أنها كسفت يوم مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وموته كان يوم العاشر من ربيع الأول على أن الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد عادة كقول القرضيين رجل مات وترك ما به جثة اه قلت ومثله قولهم لو تترس الكفار بنبي يسأل ذلك النبي بل قد يصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا على نقصان رجب وشعبان فيتبع العيد في آخر رمضان كما في البرازية (قوله عن الحلبي) أي العلامة المحقق محمد بن أمير حاج صاحب الحلية شرح المنية (قوله عن السنة) أي سنة الجمعة كما صرح به هناك وقال فعلى هذا أخر من سنة المغرب لأنها أكد اه فافهم (قوله الحاقا لها) أي للسنة بالصلاة أي صلاة الفرض (قوله لكن في آخر الخ) استند إلى الاستدلال على قول المصنف وتقدم على صلاة الجنائز ط (قوله ينبغي الخ) عبارة الاشياء اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنائز وأما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اره وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا فالكسوف لانه يخشى فواته بالاغتراف ولوا جمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنائز وكذا لو اجتمعت مع فرض وجمعة ولم يخف خروج وقته وينبغي أيضا تقديم الكسوف على الوتر والتراويح اه وفيه مخالفة لما مر من حيث تقديمه الجنائز على السنة وهو خلاف المقتضى به كما علمت وعلى العيد وهو بحث مخاف لما ذكره المصنف به الدردر ومن حيث تقدمه الكسوف على الفرض وهو بحث أيضا مخالف لما ذكره الشارح من تقديم العيد على الكسوف مع أن العيد واجب فتقدم قبل الأولى تقديم فرض الوقت وفي الجوهرية من باب الكسوف اذا اجتمع الكسوف والجنائز بدى بالجنائز لأنها فرض وقد يخشى على الميت التغير اه أي لطول صلاة الكسوف وقد يقال تقدم العيد للجنائز للاشتباه لانه يؤدى بجمع عظيم وعلى هذا تقدم الجمعة أيضا على الكسوف ولذا خص صاحب الاشياء بتقديم فرض الوقت دون الجمعة ويؤخذ من قوله أيضا ان ضاق الوقت تقدم فرض المغرب لان وقته ضيق كما يشهده ح وهو ظاهر ثم رأيت صريحا في جنائز التارخانية وقال بعده وروى الحسن أنه يخير فافهم (قوله وندب يوم الفطر الخ) التدب قول البعض وعدة المصنف الغسل سابقا من السنن والصحيح أن الكل سنة مخصوص الرجال فهستاني عن الراهدى ط وزاد في البحر عن المجتبى وانما سماه مسجعا للاشتغال السنة على المستحب قال نوح افندى وحاصله تجوز اطلاق اسم المستحب على السنة وعكسه ولهذا اطلق في الهداية اسم المستحب على الغسل ثم قال فيسن فيه الغسل اه وفي القهستاني أيضا ان هذه الامور مندوبة قبل الصلاة ومن آداب الامن آداب اليوم كما في الحلبي لكن في التحفة أن في غسله اختلاف الجمعة اه (قوله حلوا) قال في فتح القدير ويستحب كون ذلك المطعوم حلوا لما في البخارى كان عليه الصلاة والسلام لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات وبها كلهن وترا اه قلت فالظاهر أن التمر أفضل كما اقتضاه هذا الخبر فان لم يجد يأكل شيئا حلوا ثم رأيت في شرح المنية (قوله ولو قروا) كذا في الشريفة لبلابة ولعله يشير الى أن ذلك ليس من سنن الصلاة بل من سنن اليوم لان في الاكل مبادرة الى قبول ضيافة الحق سبحانه والى امثال أمره بالا فطار بعد امتثال أمره بالصيام تأمل (قوله واستياكه) لانه مندوب اليه في سائر الجواهر اختيار ومفاده أن المراد به الاستياك عند القيام الى الصلاة فانه مستحب كما قدمناه في سنن الوضوء وكذا عند الاجتماع بالناس وعليه فيستحب قبل التوجه اليها بأياها أو ما السوال في الوضوء فانه سنة مؤكدة ولا خصوصية للعيد فيه (قوله ولو غير أبيض) قال في البحر وظاهر كلامهم تقديم الاحسن من الثياب في الجمعة والعيد وان لم يكن أبيض والدليل دال عليه فقد روى البيهقي أنه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العيد بردة حمراء وفي الفتح الحلة الحمراء عبارة عن ثوبين من البين فيهما خطوط حمراء وخضراء لأنها الجريحت فليكن يحمل البردة احدهما اه أي احد الثوبين اللذين هما الحلة أي فلا يمارض ذلك حديث النبي عن لبس الأحمر والقول مقدم على الفعل والحاسط على المبيح اذا تعارضوا فكيف اذا لم تعارضوا بالجليل المذكور اه بزيادة وسيأتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام على لبس الأحمر في كتاب الحظر والاباحة (قوله صح عطفه) جواب سؤال تقديره كيف صح عطف اداء الفطرة على المندوبات

مطلب
الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد عادة

لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي الفتوى على تأخير الجنائز عن السنة وأقره المصنف كانه الحاقا لها بالصلاة لكن في آخر أحكام دين الاشياء ينبغي تقديم الجنائز والكسوف حتى على الفرض ما لم يضق وقته فتأمل (وندى يوم الفطر اه) حلوا وتر لوقروا (قبيل) خروجه الى صلاتها واستياكه واغتساله ونظيره بالله ريح لالون (ولبسه أحسن ثيابه) ولو غير أبيض (وأداء فطرته) صح عطفه على أكله

مطلب
يطلق المنحب على السنة وبالعكس

لأن الكلام كله قبل الخروج ومن
ثم أتى بكلمة (ثم خروجه) ليفيد
تراخيه عن جميع ما مر (مأشياً
الى الجبانة) وهي المصلى العام
والواجب مطلق التوجه
والخروج اليها أي الجبانة لصلاة
العيد (سنة وان وسعهم المسجد
الحامع) هو الصحيح (ولا بأس
بأخراج منبرها لكن في الخلاصة
لا بأس ببنائه دون إخراجها
ولا بأس بعوده راجعاً وندب كونه
من طريق آخر وأظهر البشاشة
واكثار الصدقة والضمم والتهنية
تقبل الله منا ومنكم لا تشكروا) ولا
يتكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها
مطلقاً) يتعلق بالتكبير والتنفل
كذا قرره المصنف تبعاً للجمهور

مع وجوبه فاجاب بأن الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء اه ح (قوله ومن ثم) أي
من أجل كون جميع تلك الاحكام قبل الخروج ط (قوله اتي بكلمة ثم) أي المقدمة للترتيب والتراخي ليفيد
تراخي الخروج عن الجميع فبدل على أن المراد فعل جميع ما ذكر قبله بخلاف ما لو أتى بالواو وبالفاء لأن الفاء
ربما توهم تعقيبها على اداء الفطرة فقط بخلاف ثم ولذا قال ليفيد تراخيه عن جميع ما مر والظاهر أن يقول
وليفيد عطفها على العلة السابقة وقد يقال حذف العاطف لأنه بمعنى العلة الاولى فالثانية بدل منها للتوضيح
فافهم هذا والمصريح به أنه يندب أداء الفطرة في الطريق وهو متوجه الى المصلى وما هنا يوهم خلافه فتأمل
(قوله المصلى العام) أي في الصحراء يجر عن المقرب (قوله والواجب مطلق التوجه) أي لا التوجه
المرتب على ما ذكر ولا التوجه المقتضي بالمشي ولا التوجه الى خصوص الجبانة وهذا تنكبه الجواب
عن السؤال المقدّر (قوله هو الصحيح) قال في الظهيرية وقال بعضهم ليس بسنة وتعارف الناس ذلك لضيق
المسجد وكثرة الزحام والصحيح هو الاول اه وفي الخلاصة والثانية السنة أن يخرج الامام الى الجبانة
ويستخلف غيره لمصلي في المصلى فافهم بناء على أن صلاة العيدين في موضعين جائزة بالاتفاق وان لم يستخلف
فله ذلك اه فوح (قوله ولا بأس بأخراج منبرها) عزاء في الدرداء الى الاختيار (قوله لكن
في الخلاصة الخ) ومثله في الثانية فانهما قالوا ولا يخرج المنبر الى الجبانة يوم العيد واختلف المشايخ في شأنه
في الجبانة قبل يكره وقيل لا فدل كلامهما على أنه لا خلاف في كراهة إخراجها اليها وإنما الخلاف في شأنه
فيها ويمكن حل الكراهة على الترتيبية وهي مرجع خلاف الاولى المقادير من كلمة لا بأس غالباً فلا يخاف فافهم
وفي الخلاصة عن خواهر زاده هذا أي بناؤه حسن في زماننا (قوله من طريق آخر) لما رواه البخاري
أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق ولأن فيه تكثير الشهود لأن امكنة القربة تشهد
لصاحبها شرح المنية (قوله وانتهى) ظاهره ولولغز أمير قاض ومفت وما في كتاب الحظر من قصرة على نحو
هؤلاء مجرول على الدوام ويدل له ما في النهر عن الدراية أن من كان لا ينتقم من الصحابة كان ينتقم يوم العيد وهذا
اولى مما في القهستاني حيث خصه بذي سلطان ومن المتدربات صلاة الصبح في مسجد حبه ط (قوله
لا تشكر) خبر قوله والتهنية وانما قال كذلك لأنه لم يحفظ فيها شيئاً عن أبي حنيفة وأصحابه وذكر في القنية
أنه لم يقتل عن أصحابنا كراهة وعن مالك أنه كرهها وعن الاوزاعي أنها بدعة وقال المحقق ابن أمير حاج
بل الاشبه أنها جائزة مستحبة في الجملة ثم ساق آثاراً يساند صحة عن الصحابة في فعل ذلك ثم قال والمتعامل
في البلاد الشامية والمصرية عيد مبارك عليك ونحوه وقال يمكن ان يلحق بذلك في المشروعية والاستحباب
لما بينهما من التلازم فان من قبل طاعته في زمان كان ذلك الزمان عليه مباركاً على أنه قد ورد الدعاء بالبركة
في أمور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها هنا أيضاً اه (قوله في طريقها) ليس التشديد به للاحتراز
عن البيت او المصلى وانما هو لبيان المخالفة بين عيد الفطر والاضحى فان السنة في الاضحى التكبير في الطريق
كسبأ في فافهم (قوله قبلها) ظرف اقوله ولا يتنفل للاحتراز عما بهدا فان فيه تفصيلاً كما صرح به بعده
(قوله يتعلق بالتكبير والتنفل) المراد التعلق بالمعنوي أي انه قيد لهما معنى الاطلاق في التكبير أي سواء
كان سرّاً او جهراً وفي التنفل سواء كان في المصلى اتفاقاً او في البيت في الاصح وسواء كان من يصلي العيد أو لا
حتى ان المرأة اذا أرادت صلاة الاضحى يوم العيد تصلحها به ما يصلي الامام في الجبانة أفاده في البحر (قوله كذا
قرره المصنف تبعاً للجمهور الخ) حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في الخلاصة ولا يكبر يوم الفطر وعندهما يكبر
ويخاف وهو أحد الروايتين عنه والاصح ما ذكرنا أنه لا يكبر في عيد الفطر اه فأفاد أن الخلاف في أصل التكبير
لا في صفته وأن الاتفاق على عدم الجهر به وردّه في فتح القدير بأنه ليس بشيء اذ لا يمنع من ذكره كراهة تعالى في وقت
من الاوقات بل من ايقاعه على وجه البدعة وهو الجهر لمخالفة قوله تعالى واذا كركبك في نفسك فيقتصر على
مورد الشرع وهو الاضحى لقوله تعالى واذا كركبوا الله في أيام معدودات وردّه في البحر على الفتح بأن صاحب
الخلاصة أعلم منه بالخلاف وبأن تخصيص الذكوب وقت لم يرد به الشرع غير مشروع اه أقول ما في الخلاصة
يشعر به كلام الثانية فانه قال ويكبر يوم الاضحى ويجهر ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة لكن لا شك أن المحقق
ابن الهمام له علم تام بالخلاف أيضاً كيف وفي غاية البيان المراد من نفي التكبير التكبير بصفة الجهر ولا خلاف

في جوارزه بصفة الاخفاء اه فافاد أن الخلاف بين الامام وصاحبيه في الجهر والاخفاء لا في أصل التكبير وقد
 حكى الخلاف كذلك في البدائع والسراج والمجيب ودور البصار والمقتى والدرر والاخبار والمواهب والامداد
 والابضاح والتتارخانية والتجنيس والتبيين ومختارات النوافل والكفاية والمعراج وعزاه في النهاية الى المبدؤ
 وتحفة الفقهاء وزاد الفقهاء في هذه مشاهير كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في الخلاصة بل حكى القهستاني
 عن الامام روايتين احدهما أنه يسر والثانية أنه يجهر كقوله ما قال وهي الصحيح على ما قال الرازي ومثله
 في النهرو قال في الخلية واختلف في عيد الفطر فمن أبي حنيفة وهو قول صاحبيه واخيار الطحاوي أنه يجهر
 وعنه أنه يسر وأغرب صاحب النصاب حيث قال يكبر في العيد بن سراً كما أغرب من عزالي أبي حنيفة أنه لا يكبر
 في الفطر أصلاً وزعم أنه الأصح كما هو ظاهر الخلاصة اه فقد ثبت أن ما في الخلاصة غريب يخالف للامم مشهور
 في المذهب فانهم وفي شرح المنية الصغير ويوم الفطر لا يجهر به عنده وعندهم لا يجهر وهو رواية عنه والخلاف
 في الافضية أما الكراهة فتتبع عن الطرفين اه وكذا في الكبير وأما قول الفخ اذا لم ينع عن ذكر الله تعالى
 الخ فهو منقول في البدائع وغيرها عن الامام في بحث تكبير التشرى هذا وقد ذكر الشيخ قاسم في تصحيحه أن
 المعتمد قول الامام (قوله لكن تعقبه في النهرو) اقول لم يتعقبه صريحاً لانه نقل كلام البحر وأقره ضم ذكر قبله أن
 الخلاف في الجهر وعدمه وعزاه الى معراج الدراية والتجنيس وغاية البيان والزباني (قوله زاد في البرهان
 الخ) أي زاد على ما في النهرو التصريح بأنه سنة عندهما أي لا مستحب والا فدل على أنه في النهرو صريح بالخلاف
 بين الامام وصاحبيه لكنه لم يصرح بأنه سنة او مستحب فانهم (قوله ووجهها) أي هذه الرواية (قوله
 فيقتصر على مورد الشرع) وهو ما في البحر عن القنية التكبير جهراً في غير أيام التشرى لا يستلزم الا بازا
 العذر أو اللصوص وقاس عليه بعضهم الحريق والخاف وكلها اه زاد القهستاني او علا شرفاً (قوله
 وكذا لا يتنفل الخ) لما في الكتب ستة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم خرج
 فصلي بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا الذي بعدهما محمول عليه في المصلي لما روى ابن ماجه عن أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العيد شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى
 ركعتين كذا في فتح القدير قال في منغ الغفار اقول وهكذا استدلل به الشراح على الكراهة وعندى في كونه
 مفيد للمدعى نظراً لان غاية ما فيه أن ابن عباس حكى أنه عليه الصلاة والسلام خرج فصلي بهم العيد ولم يصل
 الخ وهذا لا يقتضي أن ترك ذلك كان عادة له وبمثل هذا لا تثبت الكراهة اذ لا بد له من دليل خاص كما ذكره
 صاحب البحر اه قلت لكن ذكر العلامة نوح افندي أن وجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد
 طلوع الفجر باكثر من ركعتيه من أنه صلى الله عليه وسلم كان حريصاً على الصلاة فعدم فعله يدل على الكراهة
 اذ لو لا فعله مرة بيا للجواز اه قلت هذا مسلم فيما اذا تكررت منه ذلك أما عدم الفعل مرة فلا وليس في حديث
 ابن عباس المأثور ما يفيد التكرار فافهم (قوله بأربع) أو بركتين والاول أفضل كما في التمهستاني (قوله
 وهذا) أي ما مر من المنع عن التكبير والتنفل (قوله للنواص) الظاهر أن المراد بهم الذين لا يؤثرون عندهم
 الزرع ولا ولا كسلاح حتى يفضي بهم الى الترك أصلاً ط (قوله أصلاً) أي لا سراً ولا جهراً في التكبير ولا قبل
 الصلاة بمسجد أو بيت أو بعد ما يسجد في التنفل ط اقول وظاهر كلام البحر أنه زاد التنفل بحثامته واستشهد
 له بما في التجنيس عن الخواص أن كسالى العوام اذا صلوا الفجر عند طلوع الشمس لا ينعون لا نبي اذ امنعوا
 تركوها أصلاً وأذا واهم تجوز أهل الحديث لها اولى من تركها أصلاً (قوله وفي هاشمه الخ) تقدم الكلام
 على هذه الصلاة في باب النوافل وأن المراد ببرائة ليله النصف من شعبان ولبه القدر السابع والعشرين
 من رمضان ثم ان ما نقله قال الرضى هو من الخواص الموحشة ويمنع التوثيق بذلك الخطأ بجمعهم على حرمة
 العمل بالحديث الموضوع وقد نصوا على وضع حديث هذه الصلوات والفقهاء لا ينقل من الهوامش المجهولة سيما
 ما كان فساداً ظاهراً وقوله لا ن علي الخ تعليل لما في البحر وظاهر هذا الاثر ترك الكراهة عندهم في المصلي
 وأنها تنزيهة والامم أقره اذ لا يجوز الاقرار على المنكر اه ولا يرد ما مر من عدم مشعهم عن صلاة الفجر عند
 طلوع الشمس لأن ذلك يخلو تركها أصلاً فيقع التارك في محذور أعظم والله أعلم (قوله من الارتفاع)
 المراد به أن تبض زيلعي (قوله قدر ربح) هو اثنا عشر شبراً والمراد به وقت حل النافلة فلا مباينة بينهما خلافاً

لكن تعقبه في النهرو ربح نقيده
 بالجهر زاد في البرهان وقال
 الجهر به سنة كالاصحى وهي
 رواية عنه ووجهها ظاهر قوله
 تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا
 الله على ما هداكم ووجه الاول أن
 رفع الصوت بالذكر بدعة فيقتصر
 على مورد الشرع اه (وكذا)
 لا يتنفل (بعدها في مصلاها) فانه
 مكروه عند العامة (وان) تنفل
 بعدها (في البيت جاز) بل يندب
 تنفل بأربع وهذا لغو أصلاً
 العوام فلا ينعون من تكبير ولا
 تنفل أصلاً لقله رغبتهم في انفرادات
 بحر وفي هاشمه بخط ثقة وكذا
 صلاة رغباً وبراءة وقد رأت
 علياً رضي الله عنه رأى رجلاً
 يصل بعد العيد فقبل أما تسمعه
 نأمر المؤمنين فقال الخاف أن
 أدخل تحت الوعيد قال الله تعالى
 ارايت الذي ينهى عبداً اذا صلى
 (ووقته من الارتفاع) قدر ربح

لما في القهستانى ط (تنبية) يتدب تعجيل الاضحية لتعجيل الاضاحى وتأخير الفطر لمؤدى الفطرة كما في البحر
 (قوله بل تكون فلاحاً محترماً) لانها قبل دخول وقتها لم تهر واجبة كالموصلى ظهر اليوم عند طلوع الشمس
 فلا يشافى ما تقدم في اوقات الصلاة من أنه في وقت الطلوع والاستواء والغروب لا يعتقد شئ من الفرائض
 والواجبات العاشرة سوى عصر يومه حتى لو شرع فيها بضريرة لم يكن داخل في الصلاة أصلاً فلا تنقض طهارته
 بالقهمة بخلاف ما لو شرع في التطوع فافهم (قوله باسقاط الغاية) أى مثل وأتموا الصيام الى الليل قال
 القهستانى فالزوال ليس وقتها لان الصلاة الواجبة لا تنقض عند قيامه اه قال ط وهذا يرشد
 الى أن المراد بالزوال الاستواء وأطلق عليه العجاجة (قوله قدست) أى قد الوصف وانقلب فلاحاً انتفاها
 ان كل الزوال قبل القعود قدر التشهد وعلى قول الامام ان كان بعده ط قلت وهذا ذكره الشارح معناه عند
 ذكر المسائل الاثني عشرية وقال ولم اره (قوله كما في الجمعة) أى اذا دخل وقت العصر فيها ط (قوله
 وقدمناه) أى في باب الاستخلاف (قوله ويصلى الامام بهم الخ) ويكنى في جماعتها واحد كما في النهر ط (قوله
 مثنياً قبل الزوائد) أى قارئاً الامام وكذا الموتى الشاء قبلها في ظاهر الرواية لأنه شرع في اقل الصلاة امداد
 وسبعت زوائد بل يادتم على تكبيرة الاحرام والركوع وأشار الى أن التقوى تأتي به الامام بعدها لانه سنة
 القراءة (قوله وهى ثلاث تكبيرات) هذا مذهب ابن مسعود وكثير من الصحابة ورواية عن ابن عباس وبه أخذ
 ائمتنا الثلاثة وروى عن ابن عباس أنه يكبر في الاولى سبعاً وفي الثانية ستاً وفي رواية خمساً منها ثلاثة أصلية
 وهى تكبيرة الافتتاح وتكبير تال الركوع والباقي زوائد في الاولى خمس وفي الثانية خمس أو اربع ويبدأ بالتكبير
 في كل ركعة قال في الهداية وعليه عمل العامة اليوم لامر الخلفاء من بنى العباس به والمذهب الاول اه قال
 في الظهيرية وهو تأويل ماروى عن أبي يوسف ومحمد فانهم ما فعلوا ذلك لان هارون امرهما أن يكبرا بتكبير حده
 ففعلوا ذلك امتثالاً له لا مذهباً واعتقاداً قال في المعراج لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة اه ونسبهم
 من جزم بأن ذلك رواية عنهم ما بل في المجتبى وعن أبي يوسف أنه رجع الى هذا ثم ذكر غير واحد من المشايخ
 أن المختار العمل برواية الزيادة أى زيادة تكبيرة في عيد الفطر ورواية النقصان في عيد الاضحية عملاً بالروايتين
 وتحققنا في الاضحية لاشتغال الناس بالاضاحى وقيل تعجيل الحلق الفقراء فيها بقدر تكبيرة وتعامه في الحلبة وحل
 الشافعى جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما حلت عليه والمذهب عندنا قول
 ابن مسعود وما ذكرنا من عمل العامة بقول ابن عباس لا مراً وأولاده من الخلفاء به كان في زمنهم أماً في زماننا
 فقد زال فالعمل الآن بما هو المذهب عندنا كذا في شرح المنية وذكر في البحر أن الخلاف في الاولوية ونحوه في
 الحلبة (تنبية) يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم الخ أن امر الخليفة لا يبقى بعده مونه او عزله كما صرح به
 في الفتاوى الظهيرية بنى عليه أنه لو نهي عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبقى نهي بعده مونه والله أعلم
 (قوله ولوزاد تابعه الخ) لانه تبع لامامه فوجب عليه متابعتة وتروا به رأى الامام لقوله عليه الصلاة
 والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تخلفوا عليه لما لم يظهر خطأه يبين كان اتباعه واجبا ولا يظهر الخطأ في
 المجتهدين فأما اذا خرج عن أقوال الصحابة فقد ظهر خطأه يبين فلا يلزمه اتباعه ولهذا الوقتى بن يرفع يديه
 عند الركوع او بن يقف في التجرأ وبن يرى تكبيراته الجنازة لجسا لا يتابعه لظهور خطأه يبين لان ذلك كله
 منسوخ بدائع أقول يؤخذ منه أن الخلفى اذا اقتدى بشافعى في صلاة الجنازة يرفع يديه لانه يحتج فيه فهو غير
 ملسوخ لانه قد قال به اثمة يلزم من الخففة وسبأ في تمامه في الجنازة وقد مناه في آخر حديث واجبات الصلاة
 (قوله الى ستة عشر) كذا في البحر عن المحيط وفي الفتح قبل يتابعه الى ثلاث عشرة وقيل الى ست عشرة اه قلت
 ولعل وجه القول الثاني جعل الثلاث عشرة المروية عن ابن عباس على الزوائد كما مر عن الشافعى وهى مع الثلاث
 الأصلية تصير ست عشرة والام أرمن قال بأن الزوائد ست عشرة فليراجع وقد واجعت بجميع الآثار للامام
 الطحاوى فلم ارفها ذكره من الاجاديت والاشمار عن العصاية والتابعين أكرم ما مر عن ابن عباس فلهذا يؤيد
 القول الاول ولذا قدمه في الفتح ونسبه في البدائع الى عامة المشايخ على أن طم الثلاث الأصلية الى الزوائد
 بعيد جداً لان القراءة فاصلة بينهما فاقبل (قوله فبأنى بالكل) قال في البحر فبأنى بالكل فبأنى بالكل فبأنى بالكل
 متابعتة لانه يخطئ يتسبب ولو جمع التكبيرات من المكبرين بأنى بالكل احباً طوان ككر لا حتمال الغلط

فلا تصح قبله بل تكون فلاحاً محترماً
 (الى الزوال) باسقاط الغاية (فلو
 زالت الشمس وهو في انشائها
 قدست) كما في الجمعة كذا
 في السراج وقد مناه في الاثني
 عشرية (ويصلى الامام بهم ركعتين
 مثنياً قبل الزوائد وهى ثلاث
 تكبيرات في كل ركعة) ولوزاد
 تابعه الى ستة عشر لانه مأثور
 الآن يسمع من المكبرين فبأنى
 بالكل

مطلب
 تحب طاعة الامام فيما ليس بمعصية

مطلب
 امر الخليفة لا يبقى بعده مونه

من المكبرين ولذا قيل ينوي بكل تكبيرة الاقتحام لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة اه قلت والظاهر
 انه عبر عنه بقيل لضعفه ولذا لم يذكره الشارح فانه يقتضي أن من لم يسع من الامام ينوي الاقتحام بالثلاث
 أيضا وان لم يزد عليها فان احتمال الغلط والتقدم موجود في الكل لافي خصوص الزائد على المأثور في الركعة
 الاولى فتأمل وسياق في صلاة الجنائز انه ينوي فيها الاقتحام بكل تكبيرة ايضا وبأى تمام البحث فيه (قوله
 وبإلى ندبا بين القراءتين) أى بأن يكبر في الركعة الثانية بعد القراءة لتكون قراءته بالتاليه لقراءة الركعة الاولى
 أما لو كبر في الثانية قبل القراءة أيضا كما يقول ابن عباس يكون التكبير فاصلا بين القراءتين وأشار بقوله
 ندبا الى أنه لو كبر في اول كل ركعة جاز لان الخلاف في الاولوية كما مر عن الجرح هذا وأما ما في المخط من التعليل
 للموا لا بأن التكبيرات من الشعائر ولهذا وجب المهرم فوجب ضم الزوائد في الاولى الى تكبيرة الاقتحام
 لسبقها على تكبيرة الركوع والى تكبيرة الركوع في الثانية لانها الاصل فبعد قال في الجرح الظاهر أن المراد
 بالوجوب الثبوت لا الصلح عليه لان الموا لا مستحبة اه وكذا قوله وجب المهرم بها أى ثبت في بعض
 المواضع كما في الاذان والتكبير في طريق المصلي وتكبير التشريق وأما المهرم في تكبيرات الزوائد فالظاهر استحبابه
 للامام فقط للاعلام فتأمل لكن في الجرح عن المجتهد ان بدأ الامام بالقراءة سهوا فتذكر بعد الفاتحة والسورة
 يضي في صلاته وان لم يقرأ الا الفاتحة كبروا عاد القراءة لزوما لان القراءة اذا لم تتم كان استناعا عن الاتمام
 لا رضاء للرفض اه ونحوه في الفتح وغيره وظاهره أن تقديم التكبير على القراءة واجب والام ترفض الفاتحة
 لاجله يؤيده ما قد مناه في باب صفة الصلاة من أنه ان كبر وبدأ بالقراءة ونسى الشاء والتعوذ والتسمية لا يعيد
 لقوات محلها وقد يجاب بأن العود الى التكبير قبل ان تمام القراءة ليس لاجل المستحب الذي هو المو الا بل لاجل
 استدراك الواجب الذي هو التكبير لانه لم يشرع في الركعة الاولى بعد القراءة بدليل أنه لو تذكره بعد قراءة
 السورة يتركه فكان مثل ما لو نسي الفاتحة وشرع في السورة ثم تذكر ترك السورة ويقرأ الفاتحة لوجوبها
 بخلاف الشاء والتعوذ والتسمية والله اعلم (قوله ويقرأ كالجمعة) أى كالقراءة في صلاة الجمعة لما روى أبو حنيفة
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الاعلى والغاشية كما في الفتح وقال في البدائع فان ترك
 بالاعتدابه صلى الله عليه وسلم في قراءته ما في اغلب الاوقات فحسن لكن يكبره أن يتخذها حتما لا يقرأ فيها
 غيرهما لما ذكرنا في الجمعة اه ويظهر بالقراءة كما ذكره في فصل القراءة وصرح به في الجرحنا (قوله في القيام)
 أى الذي قبل الركوع أما لو أدركه راكعا فان غلب على ظنه ادراكه في الركوع كبر قائما برأى نفسه ثم ركع
 والاركع وكبر في ركوعه خلا فالاي يوسف ولا يرفع يديه لان الوضع على الركبتين سنة في محله والرفع
 لافي محله وان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير لثلاث تنويعه المتابعة ولو أدركه في قيام الركوع
 لا يقضيها فيه لانه يقضي الركعة مع تكبيراتها فتح وبدائع (قوله كبر في الحال) أى وان كان الامام قد شرع
 في القراءة كما في الحلية (قوله برأى نفسه الخ) أى ولو كان امامه شافعا كبر سبعا فانه يكبر ثلاثا بخلاف
 ما مر من أنه يتابعه في المأثور لانه في المدرك (قوله لانه مسبوق) أى وهو منفرد فمما يقضي والذكر الفاتح
 يقضي قبل فراغ الامام بخلاف الفعل فتح قلت فعلى هذا اذا أدرك مع الامام ما لا يقص عن رأى نفسه
 ينبغي أن لا يقضي بعده شيئا فتنبه اه حلية (قوله يقرأ ثم يكبر) أى اذا قام الى قضاها أما الركعة التي
 أدركها مع الامام فينبغي ان يجري فيها التفصيل المار من ادراكه كل التكبير أو بعضه او لا كما أفاده
 في الحلية (قوله ثلاثا يتوالى التكبير) أى لانه اذا كبر قبل القراءة وقد كبر مع الامام بعد القراءة لزم توالى
 التكبيرات في الركعتين قال في الجرح ولم يقل به احد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة يصير فعله موافقا لقول على رضى
 الله عنه فكان اولى كذا في المحيط وهو مخدع لقولهم ان المسبوق يقضى أول صلاته في حق الاذكار اه
 (تنبيه) قد علمت أن المسبوق يكبر برأى نفسه أما اللاحق فانه يكبر على رأى امامه لانه خلف الامام حكما يجر
 عن السراج (قوله فلو لم يكبر الخ) مرطط بتو له ولو أدرك الامام في القيام (قوله قبل أن يكبر المؤتم) يغنى عنه
 ما قبله فالاولى جندفه (قوله ويكبر في الركوع على الصحيح) كذا قاله المصنف في منحه ويخالفه قول الجرح
 ولو أدركه في القيام فلم يكبر حتى ركع لا يكبر في الركوع على الصحيح اه ومثله في النهز وذكر في الحلية قبل يكبر
 في الركوع وقيل لا وقتا في المحيط اه قال ط كانه لان التقصير جاء من جهته (قوله فالاتبان بالواجب)

(وبإلى ندبا بين القراءتين)
 ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك)
 المؤتم (الامام في القيام) بعد
 ما كبر (كبر) في الحال برأى نفسه
 لانه مسبوق ولو سبق ركعة
 يقرأ ثم يكبر ثلاثا يتوالى التكبير
 (فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل
 ان يكبر) المؤتم (لا يكبر) في القيام
 (و لكن) (يركع ويكبر في الركوع)
 على الصحيح لان للركوع حكم
 القيام فالاتبان بالواجب اولى
 من المسنون (كالمركع الامام
 قبل ان يكبر فان الامام يكبر في
 الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر)

(و) ويرفع يديه في الزوائد (و) ان لم ير امامه ذلك (الاذا كبرها كما)
 كما صرح فلا يرفع يديه على المختار
 لان اخذ الركبتين سنة في محله
 (وليس بين تكبيراته ذكر مسنون)
 ولذا يرسل يديه (ويستكت بين كل
 تكبيرتين مقدار ثلاث تسيحات)
 هذا يختلف بكثرة الزحام وقلته
 (ويخطب بعدها خطبتين) وهما
 سنة (فلو خطب قبلها صاع وآساء)
 ترك السنة وما يستسن في الجمعة
 ويكره يستن فيها ويكره (و) الخطيب
 ثمان بل عشر (يبدأ بالتكبير)
 في ثلاث خطبة جمعة واستسقاء
 ونكاح) وينبغي ان تكون خطبة
 الكسوف وختم القرآن كذلك
 ولم أره (و) يبدأ بالتكبير في خمس
 (خطبة العيدين) وثلاث خطب
 الحج الا ان التي بمكة وعرفة يبدأ
 فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة
 كذا في خزانة أبي الليث (ويستحب
 ان يستفتح الاولى بسبع تكبيرات
 تقرأ أي متتابعات) (والثانية
 بسبع) (و) السنة (و) ان يكبر
 قبل نزوله من المنبر أربع عشرة
 واذا صعد عليه لا يجلس عندها
 معراج (و) ان يعلم الناس فيها
 أحكام صدقة (القطر) ليؤدوها
 من لم يؤدوها وينبغي تعليمهم في الجمعة
 التي قبلها بغير جوعها في محلها ولم
 أره وهكذا كل حكم احتج اليه
 لان الخطبة شرعت للتعليم (ولا
 يصلحها وحدها فان مع الامام)
 ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كما في
 نيم البحر وفيها يلزم أي رجل أشد
 صلاة واجبة عليه ولا قضاء (و) لو
 أمكنه الذهاب إلى امام آخر فعل
 لانها (تؤدى بمصر) واحد (بمواضع)
 كثيرة (اتفاقا) فان عجز صلى أربعا
 كالغنى (ونؤخر بعذر) كل

وهو التكبير اولى من المسنون وهو التسييح وقد علمت ما فيه ط وفسر الركني الواجب بالمسنون والمسنون
 بالاسان بالتكبير في محض القيام أي لان التكبير يكتفي بقاءه في الركوع لكن كونه في محض القيام سنة تأمل
 (قوله في ظاهر الرواية) تبع فيه المصنف في المنع والذي في البحر والحلية أن ظاهر الرواية أنه لا يكبر في الركوع
 ولا يعود إلى القيام زاد في الحلية وعلى ما ذكره المكثرين وهو شيء عليه في البدائع وهو رواية النوادر يعود
 إلى القيام ويكبر ويعد الركوع دون القراءة اه وهذه الرواية أيضا تخالف ما في المتن نعم صرح بمثله في البحر
 والحلية والفتح والذخيرة في باب التور والنوازل وذكروا الفرق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين
 القنوت يكون تكبير العبد مجعاً عليه دون قنوت التور وذكر مثله في البدائع هناك مخالفاً لما ذكره في هذا الباب
 ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية لا يعدل عنه وعلى ما في المتن فالفرق بين التكبير وبين القنوت حيث لا يأتي به
 في الركوع أنه لم يشرع الا في محله القيام بخلاف التكبير (قوله فلو عايد بنعي الفساد) تبع فيه صاحب
 النهرو وقد علمت أن العود رواية النوادر على أنه يقال عليه ما قاله ابن الهمام في ترجيح القول بعدم الفساد فيما
 لو عاد إلى القعود الا قبل بعد ما استتم قائماً بأن فيه رفض القرض لاجل الواجب وهو ان لم يحل فهو بالجمعة
 لا يحل (قوله ويرفع يديه) أي ما ساء بها عليه شتم اذنيه ط (قوله في الزوائد) قيد به للاحتراز عن تكبير
 الركوع الثاني فانه الحق بها حتى قلنا بوجوبه أيضاً مع أنه لا يقع فيه نهو وموقع في البحر من التعبير بتكبير في
 الركوع بالثنية اعترضه في الثنية بانه الكمال صرح في باب سجود السهو بأنه لا يجب ترك تكبيرات
 الانتقال الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من العبد اه (قوله ذلك) أي الرنع (قوله سنة في محله)
 أي والرفع سنة في غير محله وذو المحل اولى ط (قوله ولذا يرسل يديه) أي في أثناء التكبيرات ويضعهما
 بعد الثالثة كما في شرح التنية لان الوضع سنة قيام طوبى بل فيه ذكره مسنون (قوله هذا يختلف الخ) أشار
 إلى ما في البحر من المبسوط من أن هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بكثرة الزحام وقلته لان المقصود ازالة
 الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها الخ) وكذا لو لم يخطب أصلاً كما قد سئلنا عن البحر (قوله يستسن فيها ويكره)
 أي الا التكبير وعدم الجلوس قبل الشروع فيها فانها سنة هنا لا في خطبة الجمعة (قوله بل عشر) أي بناء
 على القول بأن للكسوف خطبة عندنا وعلى قولهما بأن للاستسقاء خطبة كما سألني (قوله واستسقاء) أي
 بناء على قولهما من أن له خطبة (قوله الآن التي بمكة وعرفة الخ) وأما التي بمكة وعرفة فليس
 فيها تلبية لان التلبية تنقطع بأول رمي ط (قوله ويستحب الخ) ذكر ذلك في المعراج عن مجمع النوازل
 وقال في الخاتمة انه ليس للتكبير عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في الاضحية
 أكثر من الفطر اه قلت واطلاق العدد في ظاهر الرواية لا ينافي في تقييده بما ورد في السنة وقال به الشافعي
 رحمه الله تعالى (قوله لا يجلس عندنا) لان الجلوس لا يتطابق فراغ المؤذن من الاذان والاذان غير مشروع
 في العبد فلا حاجة إلى الجلوس معراج (قوله ولم أره) البحث لصاحب البحر وقال بعده والعلم أمانة في عنق
 العلماء اه ويؤيده ما سئلنا عن الشارح في قول باب صدقة الفطر عن الثماني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يخطب قبل الفطري يومين يأمر باخراجها (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام البحر حيث قال ويستفاد
 من كلامهم أن الخطيب اذا رأى حاجة إلى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمها ياها في خطبة الجمعة خصوصاً
 في زماننا لكثرة الجهل وقلة العلم فينبغي أن يعلمهم فيها أحكام الصلاة كما لا يخفى اه (قوله مع الامام) متعلق
 بمحذوف حال من ضمير فانت لا يفاتت لان المعنى أن الامام اذاها وفاتت المقتدى لانها لو فاتت الامام
 والمقتدى تقضى كما يأتي أفاده في معراج الدراية (قوله ولو بالافساد) أي بعد أن دخل فيها مع الامام وفرغ
 منها الامام (قوله في الاصح) مقابله ما حكاه في البحر من أن أبي يوسف أنه اذا افسدها بعد الشروع تقضى
 لان الشروع كالندوة في الإيجاب (قوله وفيها) أي في صورة الافساد وقوله واجبة زيادة في الاغلاز لا الاحتراز
 عن النفل فانه يجب قضاءه بالافساد ط (قوله اتصافاً) والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى أربعا)
 كالغنى أي استحباباً كما في القهستاني وليس هذا قضاء لانه ليس على كفيها ط قلت وهي صلاة الغنى
 كما في الحلية عن الثمانية فقوله تعالى بالبدائع كالغنى معناه أنه لا يكبر فيها للزوائد مثل العبد تأمل (قوله بعذر
 كطر) دخل فيه ما اذا لم يخرج الامام وما اذا غم الهلال فشهدوا به بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس

أوصلاها في يوم غيم ونظهر أنها وقعت بعد الزوال كما في الدرر وشرحه الشيخ اسماعيل وفيه عن الحجة امام صلى
 العبد على غير وضوء علم بذلك قبل أن يتفرق الناس فوضأ ويعيدون وإن تفرق الناس لم يعيدهم وجازت صلاتهم
 صيانة للمسلمين وأعمالهم (قوله فقط) راجع الى قوله بعد فلا تؤخر من غير عذر واولى قوله الى الزوال فلا تصح
 بعده واولى قوله من الغد فلا تصح فيما بعد غد ولو بعد وكفى البحر ط (قوله وحكى القهستاني قولين) ثم قال ولعله
 مبني على اختلاف الروايتين وبؤيده ما في زكاة النظم أن اصله يوم واحد في الاصول ويومين في مختصر
 الكرخي اه (تنبيه) ذكر في المجتبى عن الطحاوي أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف وأن ابا حنيفة قال ان
 فانت في اليوم الاول لم تقض لكن لم يذكر في الكتب المعتمدة اختلاف في هذا كما في البحر (قوله لكن هنا) أي
 في الاضحية (قوله يجوز تأخيرها الخ) وتكون فيما بعد اليوم الاول قضاء أيضا كما في الاضحية البدائع والزيلعي
 (قوله بلا عذر مع الكراهة) اثبت في المجتبى والموهبة والبرازية وغيرها الاسماء بالتأخير لغير عذر وبه يعلم
 أنها كراهة تحريم تأمل رملي قلت اطلاق الكراهة تبعاً للبحر والدرر فيعيد التحريم وأما الاسماء فقد منها
 في سنن الصلاة الخلاف في أنها دون الكراهة وأخس ووقفنا بينهم ما بأنها دون التحريمية وأخس من التزنية
 (قوله اتفاقاً) أما في الفطر فقد عانت ما فيه من الخلاف في أصل التكبير وفي صفته وهي الجهر (قوله قبل وفي
 المصلي) قال في المحيط وفي رواية لا يقطعها لم يفتح امام الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر عقب الصلاة جهرا اه
 وحزم في البدائع بالأولى وعلى الناس في المساجد على الرواية الثانية بحر (قوله لافي البيت) أي لا يستحب
 والافهوذ كمرشوع (قوله ويندب تأخيراً كله عنها) أي يشدب الامساك عما يفسد السام من صبحه
 الى أن يصلي فان الاخبار عن العصابة وآتت في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحية
 قهستاني عن الزاهد ط (قوله وان لم يضح) شمل المصري والقروي وقيد في غاية البيان بالمصري
 وذكر أن القروي يذوق من الصبح لان الاضحية تذبح في القرى من الصباح بحر (قوله في الاضحية) وقبل
 لا يستحب التأخير في حق من لم يضح بحر (قوله لم يكره) قال في البحر وهو مستحب ولا يلزم من ترك
 المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه (قوله أي تحريماً) تبع فيه صاحب النهر وأشار به
 الى ثبوت كراهة التزنية وفيه نظر لما علمت من كلام البحر ولقول البدائع ان شاء ذاق وان شاء لم يذوق والادب
 أن لا يذوق شيئاً الى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناولها من القرابين اه (قوله في الخطبة) متعلق
 يعلم وينبغي تعليم تكبير التشريق في الجمعة التي قبل عيد الاضحية لان ابتداء يوم عرفة كما يحسنه في البحر (قوله
 يوم عرفة) الاضافة بيانية لان عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان شربلية (قوله في غيرها) أي غير عرفة
 وأراد بها المكان فتجوز والمراد كافي شرح المنية اجتماعهم عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد
 يشبهون بأهل عرفة اه (قوله وقبل يستحب) لعله المراد من قول النهاية وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية
 الاصول أنه لا يكره لما روى أن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اه قال في الفتح وهذا يفيد أن مقابله من رواية
 الاصول الكراهة ثم قال وهو الاولى حسماً لمفسدة اعتقادية تزفع من العوائم ونفس الوقوف وكشف الرؤس
 يستلزم التشبه وان لم يقصد فالحق أنه ان عرض للوقوف في ذلك اليوم سبب يوجب كراهة كاستسقاء مثلاً لا يكره
 أماف ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه اذا تأملت وما في جامع الترمذي لو اجتمعوا الشرف ذلك
 اليوم جاز يحمل عليه بلا وقوف وكشف اه والحاصل أن الصحيح الكراهة كما في الدورل في البحر أن ظاهر
 ما في غاية البيان أنها تحريمية وفي النهر أن عباراتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره (قوله وقال الباقى الخ)
 ما أخذ من اخر عبارة الفتح المتقدمة والحاصل أن المكروه هو الخروج مع الوقوف وكشف الرؤس
 بلا سبب موجب كاستسقاء أما مجتزأ الاجتماع فيه على طاعة بدون ذلك فلا يكره (قوله ويجب تكبير التشريق)
 نقل في الصباح وغيره أن التشريق تقديده التمس وبه سميت الايام الثلاثة بعد يوم النحر ونقلى الخليل بن احمد
 والنضر بن شميل عن أهل اللغة أنه التكبير فكان مشتركاً بينهما والمراد هنا الثاني والاضافة فيه بيانية أي التكبير
 الذي هو التشريق وبه اندفع ما قيل ان الاضافة على قوله لانه لا تكبير في ايام التشريق عنده وتماه في الاحكام
 للشيخ اسماعيل والبحر (قوله في الاضحية) وقبل سنة وصحح أيضاً لكن في الفتح أن الاكثر على الوجوب
 وحز في البحر أنه لا خلاف لان السنة المؤكدة والواجب متساويان رتبة في استحقات الاثم بالترك قلت وفيه

(الى الزوال من الغد فقط) فوقها
 من الثاني كالأول وتكون قضاء لا
 أداء كما سيجي في الاضحية وحكى
 القهستاني قولين (وأحكامها
 أحكام الاضحية لكن هنا يجوز
 تأخيرها الى آخر ثالث أيام النحر
 بلا عذر مع الكراهة وبه) أي
 بالعدول (بدونها) فالعذر هنا التني
 الكراهة وفي الفطر للصحة (ويكبر
 جهراً) اتفاقاً (في الطريق)
 قبل وفي المصلي وعليه على الناس
 اليوم لافي البيت (ويندب تأخير
 كله عنها) وان لم يضح في الاضحية
 ولو لم يكره أي تحريماً (وبه يعلم
 الاضحية وتكبير التشريق)
 في الخطبة (ووقوف الناس يوم
 عرفة في غيرها تشبهاً بالواقفين
 ليس بشئ) هو فكرة في موضع التني
 قبح أنواع العبادة من قرض
 وواجب ومستحب فيضد الاباحة
 وقبل يستحب ذلك كذا في مسكن
 وقال الباقى لو اجتمعوا الشرف
 ذلك اليوم ولسنا نعطى الوعظ بلا
 وقوف وكشف رأس جاز بلا
 كراهة اتفاقاً (ويجب تكبير
 التشريق في الاضحية)

مطلب
 لا يلزم من ترك المستحب ثبوت
 الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص

مطلب
 في تكبير التشريق

مطلب
يطلق اسم السنة على الواجب

مطلب
المختار أن الذبيح اسماعيل

للأمر به (مزة) وان زاد عليها
يكون فضلاً قاله العيني "صقته
(الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله
والله أكبر الله أكبر والله الحمد)
هو المأثور عن الخليل والمختار
أن الذبيح اسماعيل وفي القاموس
انه الأصح قال ومعناه مطيع
الله (عقب كل فرض) عيني "بلا
فصل يمنع البناء (أدى بجماعة)
اوقضى فيها منها من عامه اقيام
وقته كالأنحية (مستحبة) خرج
جماعة النساء والعراة لا العبد
في الأصح جوهره

نظر لما قد مناه عنه في بحث سنن الصلاة أن الاثم في ترك السنة اخف منه في ترك الواجب وحذرنا هناك أن المراد
من ترك السنة الترك بلا عذر على سبيل الاصرار كما في شرح التحرير فلا اثم في تركها مزة وهذا مخالف للواجب
فلا حسن ما في البدائع من قوله الصحيح أنه واجب وقد سماه الكرخي سنة ثم فسره بالواجب فقال تكبير
التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل بها واطلاق اسم السنة على الواجب جائز لأن السنة
عبارة عن الطريقة المرضية أو السيرة الحسنة وكل واجب هذا صفة اه قلت ومنه اطلاق كثير على القعود
الاول أنه سنة (قوله للأمر به) أي في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقوله تعالى واذكروا اسم
الله في أيام معلومات على القول بأن كليهما أيام التشريق وقبل المعدودات أيام التشريق والمعلومات أيام عشر
ذى الحجة ونظامه في البحر (قوله وان زاد الخ) أفاد أن قوله مزة بيان للواجب لكن ذكر أبو السعود أن الحوى
نقل عن القراحصاري أن الايمان به مزين خلاف السنة اه قلت وفي الاحكام عن البرجندي ثم المشهور
من قول علمائنا أنه يكبر مزة وقيل ثلاث مرات (قوله صفته الخ) فهو تامة بين أربع تكبيرات ثم تحميدة
والجهرية واجب وقيل سنة فمسئاني (قوله هو المأثور عن الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام لما جاء
بالفداء خاف الجحش على ابراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله
والله أكبر فاعلم اسماعيل الفداء قال الله أكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند الحديثين كافي الفتح
بحر أي هذه القصة لم تثبت أما التكبير على الصفة المذكورة فتدروا ابن أبي شيبة بسند جيد عن ابن مسعود
أنه كان يقول ثم علم عن العامة في الفتح ثم قال فظهر أن جعل التكبيرات ثلاثاً في الاول كما بقوله الشافعي
لا يثبت له (قوله والمختار أن الذبيح اسماعيل) وفي اول الحلية أنه اظهر القولين اه قلت وبه قال احمد ورجحه
غالب الحديثين وقال أبو حاتم انه الصحيح والبيضاوي أنه الاظهر وفي الهدى انه الدواب عند علماء الصحابة
والتابعين فمن بعدهم والقول بأنه اسحق مردوداً أكثر من عشرين وجهاً نعم ذهب إليه جماعة من الصحابة
والتابعين ونسبه القرطبي الى الأكثرين واختاره الطبري وجرم به في الشفاء ونظامه في شرح الجامع الصغير
للعلماني عند حديث الذبيح اسحق قال في البحر والخلفية ما تلون الى الاول ورجحه الامام أبو ايوب السمرقندي
في البستان بأنه أشبه بالسكاب والسنة فأما السكاب فقوله وفديناه بذيبح عظيم ثم قال بعد قصة الذبيح
وبشرناه باسحق الآية وأما الطبري يروي عنه عليه الصلاة والسلام ان ابن الذبيحين يعني أباه عبد الله واسماعيل
واتفقت الامة أنه كان من ولد اسماعيل وقال أهل التوراة مكتوب في التوراة أنه كان اسحق فان صح ذلك فيها
آمنابه اه ونقل ح عن الخفاجي في شرح الشفاء أن الاحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن وراء اسحق
يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى بأباه بائسان يعقوب من صلب اسحق لا يتم ابتلاء بذيبح لعدم فائدة حنثه
اه أي لانه امر بذيبحه صغيراً فلا عكر أن يكون الامر بعد خروج يعقوب من صلبه فافهم (قوله ومعناه) أي
في العربية (قوله عقب كل فرض عيني) شمل الجمعة وخرج به الواجب كلوز والعبدن والنفل وعند البخين
يكبرون عقب صلاة العيد لادائها بجماعة كالجمعة وعليه فوارث المسلمين فوجب اتباعه كما يأتي وخرج بالعيني
الحنابلة فلا يكبر عنها أفاده في البحر (قوله بلا فصل يمنع البناء) فلو خرج من المسجد أو تكلم عامداً أو ساهياً
أو أحدث عامداً سقط عنه التكبير وفي استدبارا قبله روايتان ولو أحدث ناسياً بعد السلام الأصح أنه يكبر
ولا يخرج للظاهرة فصح (قوله أدى بجماعة) خرج القضاء في بعض الصور كما يأتي والانفراد وفيه خلافهما
كما يأتي (قوله اوقضى فيها الخ) الفعل مبني للجھول معطوف على أدى والمسئلة رباعية فائنة غير العيد
قضاها في أيام العيد فائنة أيام العيد قضاها في غير أيام العيد فائنة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عام
آخر فائنة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله اوقضى فيها
أي في أيام العيد احتراماً عن الثانية وقوله منها أي حال كون المقضية في أيام العيد من أيام العيد احتراماً
عن الاولى وقوله من عامه أي حال كون أيام العيد التي تنقضي فيها الصلاة التي فاتت في أيام العيد من عام
الفوات احتراماً عن الثالثة اه ح (قوله لقيام وقته) عله لوجوب تكبير التشريق في القضاء المذكور
(قوله كالأنحية) فانه اذا لم يفعلها في أول يوم يفعلها في الثاني والثالث اذا كانت من ذلك العام بخلاف
أنحية عام سابق (قوله في الأصح) فان الأصح ان الحزبة ليست بشرط حتى لو أتم العبد قوماً واجب عليه وعليهم

التكبير بحر (قوله قوله من فجر عرفة) أى في ظاهر الرواية وهو قول عمرو على وعن أبي يوسف من ظهر التكبير وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت كما في المحيط قهستانى (قوله فهو ثمان) باظهار الاعراب او باعراب المتقوس ط وقد متنا في باب التوافل اشتقاقه واعرايه (قوله ووجوبه على امام) تقدير المبتدأ غير لازم لان الجار والمجرور متعلق بقوله قبله يجب ولكن قدره بعد الفصل (قوله مقيم بمصر) فلا يجب على قروى ولا مسافر ولو صلى المسافرون في المصر جماعة على الاصح بحر عن البدائع أى الاصح على قول الامام والظاهر ان صلاة القرويين في المصر كذلك تأمل قال القهستانى والمتبادر أن يكون ذلك المقيم صحيحا فاذا صلى المريض بجماعة لم يكبروا كما في الجلابى (قوله وعلى مقتد) أى ولو مستغفلا بفترض اسماعيل عن القضية (قوله مسافر الخ) ليس للاعترازل لان غيرهم بالاولى (قوله بالتبعية) راجع الى الثلاثة ط (قوله تخافت) لان صوتها عورة كما في النكاح والتبيين (قوله ويجب على مقيم الخ) الظاهر أنه بحث لصاحب الشريانية حيث قال عند قول المدرر ولا على امام مسافر أقول على هذا يجب على من اقتدى به من المقيمين لوجدان الشرط في حقهم اه قلت ولا يرد عليه قولهم بالتبعية لانها فيما اذا كان الامام من أهل الوجوب دون المؤتم تأمل لكن في حاشية أبي السعود عن الجوى مانعه وفي هداية الناطقى اذا كان الامام في مصر من الامصار فصل بالجماعة وخلفه أهل المصر فلا تكبير على واحد منهم عند أبي حنيفة وعندهما عليهم التكبير اه والمراد الامام المسافر دل عليه سياق كلامه اه (قوله فور كل فرض) بأن يأتي به بلا فصل يمنع البناء كما مر ط (قوله لانه تسع المكتوبة) فيجب على كل من يجب عليه الصلاة المكتوبة بحر (قوله وعليه الاعتقاد الخ) هذا بناء على أنه اذا اختلف الامام وصاحبا فاعبره لقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاوى القدسى او على أن قوله ما في كل مسألة مروى عنه أيضا والا فكيف يفتى بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما في الفتح من ترجيح قوله اورده فتوى المشايخ بقوله بحر (قوله ولا بأس الخ) كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع اقله فوجب اتباعهم (قوله فوجب) الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه وفي البحر عن المجتبى والبخيون يكبرون عقب صلاة العيد لانهاتوى بجماعة فأنشبت الجمعة اه وهو ضد الوجوب المصطلح عليه ط (قوله ولا يمنع العامة الخ) في المجتبى قيل لاني حنيفة ينبغي لاهل الكوفة وغيرها أن يكبروا ايام العشر في الاسواق والمساجد قال نعم وذكر الفقيه أبو الليث أن ابراهيم بن يوسف كان يفتى بالتكبير فم قال الفقيه أبو جعفر والذي عندي أنه لا ينبغي أن تمنع العامة عنه لقلة رغبته في الخبر وبه تأخذ اه فأفاد أن فعله اولى (قوله بحر ومجتبى) الاولى بحر عن المجتبى ط (قوله ويأتى المؤتم به الخ) ظاهره ولو كان مسافرا او قرويا او امرأة على قول الامام مع أنه تقدم أن الوجوب عليهم بالتبعية لكن المراد أن وجوبه عليهم تسع لوجوبه عليه فلا يسقط عنهم بعد وجوبه عليهم وان تركه الامام وليس المراد أنهم يفعلونه تعالى تأمل (قوله لادانه بعد الصلاة) أى فلا يعتد به بخلاف الامام بخلاف سجود السهو فانه يتركه اذا تركه الامام لانه يؤدى في حرمة الصلاة ط (قوله قال أبو يوسف الخ) تضمنت الحكاية من القوائد الحكمية أنه اذا لم يكبر الامام لا يسقط عن المقتدى والعرفية جلالة قدر أبي يوسف عند الامام وعظم منزلة الامام في قلبه حيث نسي ما لا ينسى عادة حين علم خلفه وذلك أن العادة نسيان التكبير الاول في الخبر فاما بعد توألى ثلاثة اوقات فلا لعدم بعد العهد به فتح (قوله لا تفسد) لانه ذكر وعن الحسن بن ياربعه كما في المجتبى ولا يعتد به بعد الصلاة كما في خزائن الفتاوى اسماعيل (قوله ولواي فسد) لانه خطاب الخليل عليه السلام وعن محمد لا تفسد لانه يحاطب الله تعالى بها فكانت ذكرا كما في المجتبى اسماعيل قلت الاولى التعليل بما يأتي من أنها تشبه كلام الناس اذ لا شك أن قول ليسك اللهم ليسك ليسك لا شريك لك الخ خطاب لله تعالى (قوله لوجوبه في تحرمتها) أى في حال بقاء تحرمتها التي يحرم بها ولذا يصح الاقتداء فيه (قوله في حرمتها) المراد به عقبها بلا فاصل سوى لفصل سقط كما مر (قوله لعدمها) أى لعدم وجوبها في تحرمتها ولا في حرمتها (قوله سقط السجود والتكبير) لان التلبية تشبه كلام الناس وكلام الناس يقطع الصلاة فكذا هي وسجود السهول بشرع الا في التحريم ولا تحريم والتكبير لم يشرع بالاتصال وقد زال الاتصال بدائع ولعل وجه كونه يشبه كلام الناس أن من نادى رجلا يعيبه بقوله ليسك وقد قال في البدائع

أوله (من فجر عرفة) وآثره (الى عصر العيد) بادخال الغاية قهى ثمان صلوات ووجوبه (على امام مقيم) بمصر (و) على مقتد (مسافر او قروى او امرأة) بالتبعية لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتدى بمسافر (وقال لا وجوبه فور كل فرض مطلقا) ولو منفردا أو مسافرا او امرأة لانه تسع للمكتوبة (الى) عصر اليوم الخامس (آخر ايام التشريق وعليه الاعتقاد) والعمل والقوى في عامة الامصار وكافة الاعصار ولا بأس به عقب العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البخيون ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق في الايام العشر وبه تأخذ بحر ومجتبى وغيره (ويأتى المؤتم به) وجوبا (وان تركه امامه) لادانه بعد الصلاة قال أبو يوسف صليت بهم المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكبر بهم أبو حنيفة (والمسبوق يكبر) وجوبا كاللاحق لكن (عقب القضاء) لما فاته ولو كبر مع الامام لا تفسد ولواي فسد (ويبدأ الامام بسجود السهو) لوجوبه في تحرمتها (ثم بالتكبير) لوجوبه في حرمتها (ثم بالتلبية لو تحرما) لعدمها خلاصة وفي الولولجية لو بدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير

مطلب
كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب

إذا قال اللهم أعطني درهما وزجني امرأة تفسد صلاته لأن صيغته من كلام الناس وإن خاطب الله تعالى به فكان مفسداً بصيغته اه فافهم والله أعلم (خاتمة) قال في شرح المنية وفي المنخرات عن ابن المبارك في تقليم الاظفار وحلق الرأس في العشر أي عشر ذي الحجة قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا يجب التأخير اه وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر وأراد بعضكم أن يغتسل فلا يأخذن شعراً ولا يقبلن ظفراً فهذا محمول على السدب دون الوجوب بالاجماع قطعه قوله ولا يجب التأخير إلا أن تني الوجوب لا ينافي الاستحباب فكأن مستحباً إلا أن استلزم الزيادة على وقت اباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين فلا يحل فوقها قال في القنية الأفضل أن يقلم أظفاره وقص شاربه ويحلق عاتيه وينظف يديه بالاعتسال في كل اسبوع والأفني كل خمسة عشر يوماً ولا عذر في تركه وراء الأربعين ويستحق الوعيد فلا قول أفضل والثاني الأوسط والأبعد اه

(باب الكسوف)

أي صلاته وهي سنة كما ساق والكسوف مصدر لازم والكسف مصدر متعدي يقال كسفت الشمس كسوفاً وكسفتها الله تعالى كسفاً وقامه في البحر (قوله من حيث الاتحاد) أي في أن كلاماً من العيد والكسوف يؤدى بالجماعة نهارة بلا اذان ولا إقامة وقوله أو التضاد أي من حيث أن الجماعة في العيد شرط والجهر فيها واجب بخلاف الكسوف اه ح اولان للانسان حالتين حالة السرور والفرح وحالة الحزن والترحم وقدم حالة السرور على حالة الترحم معراج (قوله للشمس والقمر) لف ونشر مرتب قال في الحلية والأشهر في السنة الفقهها تخصيص الكسوف بالشمس والقمر والكسوف بالقمر وادعى الجوهري أنه الأوضح وقيل هما فيما سواه اه وفي القهستاني وقال ابن الاثيران الاول هو الكثير المعروف في اللغة وان وقع في الحديث من كسوفهما وخسوفهما فالتغلب (قوله من يملك اقامة الجمعة) وعن أبي حنيفة في غير رواية الاصول لكل امام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده والعجيب ظاهر الرواية وهو أنه لا يقيمها الا الذي يصلي بالناس الجمعة كذا في البدائع نهر (قوله بيان للمستحب) أي قوله يصلي بالناس بيان للمستحب وهو فعلها بالجماعة أي اذا وجد امام الجمعة والا فلا تستحب الجماعة بل تصلي فرادى اذا لا يقيمها غيره كما علمته (قوله رده في البحر) أي نصريح الاستيعابي بأنه يستحب فيها ثلاثة أشياء الامام والوقت أي الذي يباح فيه التطوع والموضع أي مصلى العبد والمسجد الجامع اه وقوله الامام أي الاقدار به وحاصله أنها تصح بالجماعة وبدونها والمستحب الاول لكن اذا صليت بجماعة لا يقيمها الا السلطان أو ما ذكرناه من ظاهر الرواية وكون الجماعة مستحبة فيه رده على ما في السراج من جعلها شرطاً كصلاة الجمعة (قوله عند الكسوف) فلو انخلت لم تصل بعده واذا انخلت بعضها جازاً ابتداء الصلاة وان سترها بحجاب أو حائل صلى لأن الاصل بقاؤه وان غربت كسفة اسلك عن الدعاء وصلى المغرب جوهرة (قوله وان شاء أربعة أو أكثر الخ) هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هو الركعتان ثم الدعاء إلى أن تصل في شرح المنية قلت نعم في المعراج وغيره ولو لم يبقها الا امام صلى الناس فرادى ركعتين أو أربعاً وذلك أفضل (قوله أي بركوع واحد) وقال الأئمة الثلاثة في كل ركعة ركوعان والادلة في الفتح وغيره (قوله في غير وقت مكروه) لأن التوافل لا تصلي في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وهذه نافلة جوهرة وما مر عن الاستيعابي من جعله الوقت مستحباً قال في البحر لا يصح قال ط وفي الجموع عن البرجندى عن الملقط اذا أنكسفت بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلوا (قوله بلا اذان الخ) نصريح بما علم من قوله كالنفل ط (قوله ولا جهر) وقال أبو يوسف يجهر وعن محمد روايتان جوهرة (قوله ولا خطبة) قال القهستاني ولا يخطب عند نافيها بلا خلاف كما في التحفة والمحيط والكافي والهداية وشروحها لكن في النظم يخطب بعد الصلاة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وفان حان اه وعلى الثاني ينبغي ما مر في باب العيد من عدم الخطب عشر الكن الشهور والاول وهو الذي في المتون والشروح وفي شرح المنية أنه قال به مالك وأحمد قال في البحر وما ورد من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات ابنه ابراهيم وكسفت الشمس فانما كان للرد على من قال انها كسفت لموتها لانها مشروعة ولذا خطب عليه الصلاة والسلام بعد الانحلال ولو كانت سنة له لخطب قبله كالصلاة والدعاء (قوله وينادي الخ) أي يقرأه مسلم في صحيحه كما في الفتح (قوله الصلاة جامعة) بنصها أي احضر الصلاة

مطلب
في إزالة الشعر والظفر في عشر
ذي الحجة

(باب الكسوف)

مناسبتة امام من حيث الاتحاد
أو التضاد ثم الجمهوراً أنه بالكاف
والخاء الشمس والقمر (يصلى
بالناس من يملك اقامة الجمعة)
بيان للمستحب وما في السراج
لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة
رده في البحر عند الكسوف
ركعتين بيان لاقطها وان شاء
أربعة أو أكثر كل ركعتين تسليمة
أو كل أربع مجتبي وصفها
(كالنفل) أي بركوع واحد
في غير وقت مكروه (بلا اذان
ولا اقامة ولا جهر ولا
خطبة) وينادي الصلاة جامعة

في حال كونها جامعة ورفعها على الابتداء والخبر ونصب الأول مفعول فعل محذوف ورفع الثاني خبر مبتدأ محذوف أي هي جامعة وعكسه أي حضرت الصلاة حال كونها جامعة رجي (قوله ليجمعوه) أي إن لم يكونوا مجتمعين بجر (قوله وبطل فيها الركوع والسجود والقراءة) نقل ذلك في الشربلاية عن البرهان أي لورود الأحاديث المذكورة في الفتح وغيره بذلك قال القهستاني فيقرأ أي في الركعتين مثل البقرة وآل عمران كافي التحفة والاطلاق دال على أنه يقرأ ما أحب في سائر الصلاة كافي المحيط ١١ ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وبالعكس وإذا خفف أحدهما طوّل الآخر لأن المستحب أن يبقى على الخشوع والخوف إلى انجلاء الشمس فأى ذلك فعل فقد وجد جوهره قال السكّال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الإمام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة ثم قال والحق أن السنة التطويل والمندوب مجرد استيعاب الوقت أي بالصلاة والدعاء كافي الشربلاية (قوله الذي هو من خصائص النافلة) صفة للتطويل المفهوم من قوله وبطل كما يظهر من كلام البحر وظاهره أن هذه الادعية والأذكار بأيها في نفس الصلاة غير الادعية التي يأتي بها بعد الصلاة لأن الركوع والسجود لا تشرع فيهما القراءة فلم يبق في تطويلهما إلا زيادة الادعية والأذكار من تسبيح ونحوه تأمل (قوله ثم يدعو بعدها) لأنه السنة في الادعية بجر ولعله احتراز عن الدعاء قبلها لأنه يدعوفها كما علمت تأمل (قوله أوفائاً) قال الحلواني وهذا أحسن ولو اعتمد على قوس وأصحا كان حسناً ولا يصح المنبر للدعاء ولا يخرج كذا في المحيط نهر (قوله يؤمنون) أي على دعائه (قوله كلها) أي المراد كمال الانحلاء لا ابتداءه شربلاية عن الجوهره (قوله صلى الناس فرادى) أي ركعتين وأربعاً وهو أفضل كما قدّمناه والنساء يصلينها فرادى كافي الأحكام عن البرجندی (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الطحاوي أوفى مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة إسماعيل (قوله تتخزأ عن الفتنة) أي فتنة التقدم والتقدم والمنازعة بهما كافي النهاية وإن شاء وأدعوا ولم يصلوا غيابة والصلاة أفضل سراجية كذا في الأحكام للشيخ إسماعيل (قوله كأنفسو للقمراخ) أي حيث يصلون فرادى سواء حضر الإمام أو لا كافي البرجندی إسماعيل لأن ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام صلاه ليس فيه نصريح بالجماعة فيه والأصل عدمها كافي الفتح وفي البحر عن الجعفي وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة ١٥ (قوله والفرع) أي الخوف الغالب من العدو بجر ودرر (قوله ومنه الدعاء برفع الطاعون) أي من عموم الأمراض وأراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء قال في النهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين شوى بهما رفعه وهذه المسئلة من حوادث الفتوى ١٥ (قوله أي حسنة) كذا في النهر قلت والبدعة تعتبرها الأحكام الخمسة كما أوضحناه في باب الإمامة قال في النهر وليس دعاء برفع الشهادة لأنها اثره لا عينه ١٥ قلت على أنه لا مانع منه إذا اضطر وأضر كالمطر الدائم مع أن المطر رحمة قال السيد أبو السعود عن شيخه ومن أدلة مشروعيته أن غاية أمره أن يكون كالأقاة العدو وقد ثبت سؤاله عليه الصلاة والسلام العافية منه فيكون دعاء برفع المنشا (قوله وكل طاعون وباء الخ) لأن الوباء اسم لكل مرض عام نهر والطاعون المرض العام بسبب وخز الجئح وهذا بيان لدخول الطاعون في عموم الأمراض المنصوص عليه عندنا وإن لم نصو على الطاعون بخصوصه (قوله وتماه في الأشباه) أي في أواخرها وأطال الكلام فيه (قوله واختار في الاسرار وجوبها) قلت ورجحه في البدائع للامر به في الحديث لكن في العناية أن العائمة على القول بالسنة لأنها ليست من شعار الاسلام فانها توجد بعرض لكن صلاها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والامر للندب ١٥ وقواه في الفتح (قوله حسنة) الظاهر أن المراد بها الندب ولهذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا رأيتم من هذه الأئزاع شيئاً فافزعوا إلى الصلاة (قوله وكذا البقية) أي صلاة الريح وما عطف عليها فانها حسنة ح (قوله واختلف في استنساخ صلاة الاستسقاء) أي في أصل مشروعيتها أو كونها بجماعة كما يأتي فافهم (قوله فلذا آخرها) أي وقدّم ما اتفق على استثنائه مع اشتراكهما في كون كل منهما على صفة الاجتماع والحضور

(باب الاستسقاء) *

هو لغة طلب السقي واعطاء ما يشربه والاسم السقي بالضم وشراً طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة

الحاجة

ليجتمعوا (وبطل فيها الركوع) والسجود (والقراءة) والادعية والأذكار والذي هو من خصائص النافلة ثم يدعو بعدها جالساً مستقبل القبلة أوفائاً مستقبل الناس والقوم يؤمنون (حتى تعجل الشمس كلها وإن لم يحضر الإمام للجمعة) صلى الناس فرادى في منازلهم تتخزأ عن الفتنة (كأنفسو) للقمير (والريح) الشديدة (والظلمة) القوية نهراً والضوء القوي الملاء (والفرع) الغالب ونحو ذلك من الآيات المخوفة كالزلازل والصواعق والشلج والمطر الدائم وعموم الأمراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر بدعة أي حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس وتماه في الأشباه وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها وصلاة الكسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استنساخ صلاة الاستسقاء فلذا آخرها

(باب الاستسقاء)

الحاجة بأن يحبس المطر ولم يكن لهم اودية وآبار وأنهار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزرعهم وكان ذلك
 الا أنه لا يكتفي فإذا كان كافيا لا يستحق كافي المحيط قهستاني (قوله هودعاء) وذلك أن يدعو الامام قائما
 مستقبل القبلة رافعا يديه والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه باللهم اسقنا غيثا مغنيا ههنا آمريا
 مر بعدا غدا فاجللا سحابة طفاذا نحا وما اشبهه سرأ وجهرا كافي البرهان شربلاية وشرح الفاطمة في الامداد
 وزاد فيه أدعية آخر (قوله واستغفار) من عطف الخاص على العام لأنه الدعاء بخصوص المغفرة ويراد
 بالدعاء طلب المطر خاصة فيكون من قبيل عطف المغاير ط (قوله لأنه السبب) بدليل أنه رتب ارسال المطر
 عليه في قوله تعالى استغفروا ربكم الآية (قوله بلاجماعة) كان على المصنف أن يقول له صلاة بلاجماعة
 كما قال في الكنز وغيره ح وهذا قول الامام وقال محمد يصلي الامام اونا به ركعتين كافي للجمعة ثم يخطب أي
 يستن له ذلك والاصح أن يابوسف مع محمد نهر (قوله بل هي) أي الجماعة جائزة لا مكروهة وهذا موافق
 لما ذكره شيخ الاسلام من أن الخلاف في السنة لا في أصل المشروعية وجزم به في غاية البيان معزنا الى شرح
 الطحاوي وكلام المصنف كالكنز يفيد عدم المشروعية كافي الجرح وتقامه في التهر ونظائر كلام الفتح ترجحه
 وذكر في الحلية أن ما ذكره شيخ الاسلام متجه من حيث الدليل فليكن عليه التعويل اه وقال في شرح المنية
 الكبير بعد سورة الاحاديث والاثار فالاصل أن الاحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه
 لا يصح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيتها ولا يلزم منه قوله بأن ما ندعه كإثقاله عنه بعض المتعصبين بل هو
 خائف بالجواز اه قلت والظاهر أن المراد به النذب والاستحباب لقوله في الهداية قلنا أنه فعله عليه الصلاة
 والسلام مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة اه أي لأن السنة ما اوجب عليه والفعل مرة مع الترك أخرى
 يفيد النذب تأمل (قوله كالعيد) أي بأن يصلي بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة بلا اذان ولا إقامة ثم يخطب
 بعدها قائما على الارض معتدا على قوس اوسقف او عصا خطيبتين عند محمد وخطبة واحدة عند أبي يوسف
 حلية (قوله خلاف) في رواية ابن كاس عن محمد يكر الزوائد كافي العيد والمشهور من الرواية عنهما أنه لا يكر
 كافي الحلية (قوله خلافا لمحمد) فانه يقول بقلب الامام رداءه اذا مضى صدر من خطبته فان كان مرعا جعل
 أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وان كان مدورا جعل الامين على اليسر واليسر على الامين وان كان قبا جعل
 البطانة خارجا والظاهرة داخلا حلية وعن أبي يوسف روايتان واختار القندوري قول محمد لأنه عليه الصلاة
 والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كافي شرح درر البحار قال في التهر وأما القوم فلا يقبلون اريدتهم
 عند كافة العلماء خلافا لما لك (قوله وبلا حضور ذي) أي مع الناس كافي شرح المجمع لابن ملك وظاهره أنهم
 لا يمتنعون من الخروج وحدهم وبه صرح في المهرج لكن منعه في القبح باحق قال أن يسقوا فيفتن به ضغفاء
 العوام (قوله وان كان الرابح الخ) اختلف المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال يستجاب دعاء الكافر فنه
 الجمهور للاية المذكورة ولأنه لا يدعوا لله لأنه لا يعرفه لأنه وان أقربه تعالى فلما وصفه بما لا يليق به فقد نقض
 اقراره وماروى في الحديث من أن دعوة المظلوم وان كان كافرا تستجاب محمول على كفران النعمة وجوزة
 بعضهم لقوله تعالى حكاية عن ابليس رب أنظرني فقال تعالى اثمك من المنظرين وهذا اجابة واليه ذهب
 أبو القاسم الحكيم وأبو النصر الدبوسي وقال الضدر الشهيد وبه يفتي كذا في شرح العقائد للسعدوني والبحر
 عن الولو الجلية أن الفتوى على أنه يجوز أن يقال يستجاب دعاء اه وما في التهر من قوله أي يجوز عقلا
 وان لم يقع فهو بعيد بل الخلاف في الجواز شرعا اذا المانع لا يقول انه مستحيل عقلا تأمل (قوله في الآخرة)
 وهودعاء أهل النار يتخفف العذاب بدليل صدر الآية وهو وقال الذين في النار نلزة جهنم ادعوا ربكم يخفف
 عنا وما من العذاب قالوا اولم تك تأتسكم وسل كهم بالبينات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال
 (قوله شروع بجمع) أقول لم ارد ذلك في شرحه لمصنفه ولا في شرحه لابن ملك ولعله في غيرهما (قوله ويخرجون)
 أي الى الصغراء كافي البنايع اسماعيل وهذا في غير أهل المساجد الثلاثة كما يأتي (قوله ويستحب للامام الخ)
 نقله في التتارخانية عن النهاية مع أنه في النهاية عزاء الى الخلاصة الغزالية بلطف اذا غارت الانهار وانقطعت
 الامطار وانهارت القنوات فيستحب للامام الخ ثم قال وقريب من هذا في مذهبا ما قاله الحلواني وساق
 ما في المتن وذكر في المهرج مثل ما في النهاية عن خلاصة الاحكام الغزالي ولذا عبر عنه في شرح درر البحار وغيره

(هودعاء واستغفار) لأنه السبب
 لارسال الامطار (بلاجماعة)
 مسنونة بل هي جائزة (و) بلا
 (خطبة) وقال تفعل كالعيد وهل
 يكبر للزوائد خلاف (و) بلا قلب
 رداءه خلافا لمحمد (و) بلا حضور
 ذي) وان كان الرابع أن دعاء
 الكافر قد يستجاب استدراجا
 وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين
 الا في ضلال ففي الآخرة شروع
 بجمع (وان صلوا فردا في جاز) فهي
 مشروعة للمنفرد وقول التخصة
 وغيرها ظاهرا رواية لاصلة أي
 بجماعة (ويخرجون ثلاثة ايام)
 لأنه لم ينقل أكثر منها (مشتابعات)
 ويستحب للامام أن يأمرهم
 بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج
 وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع
 (مشاة في ثياب غسيلة او مرفعة
 منذلن متواضعين خاشعين لله
 ناكسين رؤسهم

مطلب
 هل يستجاب دعاء الكافر

في حال كونها جامعة ورفعها على الابتداء والخبر ونصب الأول مفعول فعل محذوف ورفع الثاني خبر مبتدأ محذوف أي هي جامعة وعكسه أي حضرت الصلاة حال كونها جامعة رحتي (قوله ليجمعهم) أي ان لم يكونوا اجتمعوا بجر (قوله وبطل فيها الركوع والسجود والقراءة) نقل ذلك في الشربلاية عن البرهان أي لورود الاحاديث المذكورة في الفتح وغيره بذلك قال القهستاني "فيقرأ أي في الركعتين مثل البقرة وآل عمران كافي التحفة والاطلاق دال على أنه يقرأ ما أحب في سائر الصلاة كافي المحيط ١١ ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وبالعكس وإذا خفف أحدهما طوّل الآخر لأن المستحب أن يبقى على الخشوع والخوف إلى انجلاء الشمس فأى ذلك فعل فقد وجد جوهره قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة ثم قال والحق أن السنة التطويل والمندوب مجزأ استيعاب الوقت أي بالصلاة والدعاء كافي الشربلاية (قوله الذي هو من خصائص السافلة) صفة للتطويل المفهوم من قوله وبطل كافي يظهر من كلام البحر وظاهره أن هذه الادعية والاذكار يأتي بها في نفس الصلاة غير الادعية التي يأتي بها بعد الصلاة لأن الركوع والسجود لا تنشر فيها القراءة فليبق في تطويلها زيادة الادعية والاذكار من تسبيح ونحوه تأمل (قوله ثم يدعوب بعدها) لانه السنة في الادعية بجر ولعله احتراز عن الدعاء قبلها لانه يدعوبها كما علمت تأمل (قوله اوفاً) قال الحلواني وهذا أحسن ولو اعتقد على قوس او عصا كان حسناً ولا يصح المنبر للدعاء ولا يخرج كذا في المحيط نهر (قوله يؤمنون) أي على دعائه (قوله كلها) أي المراد كمال الانجلاء لا ابتدائه شربلاية عن الجوهره (قوله صلى الناس فرادى) أي ركعتين أو أربعاً وهو أفضل كما قدمناه والنساء يصلينها فرادى كافي الاحكام عن البرجندی (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الطحاوي اوفى مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاء في المحيط إلى شمس الأئمة اسماعيل (قوله تجزأ عن القننة) أي قننة التقديم والتقدم والمنازعة بهما كافي النهاية وان شاء وادعوا ولم يصلوا غيبة والصلاة افضل سراجة كذا في الاحكام للشيخ اسماعيل (قوله كانكسوف للقمر الخ) أي حيث يصلون فرادى سواء حضر الامام او لا كافي البرجندی اسماعيل لأن ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام صلاه ليس فيه نصريح بالجماعة فيه والاصل عدمها كافي الفتح وفي البحر عن المجتبى وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة ١١ (قوله والفرع) أي الخوف الغالب من العدو بجر ودرر (قوله ومنه الدعاء برفع الطاعون) أي من عموم الامراض وأراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء قال في النهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بهما رفعه وهذه المسئلة من حوادث الفتوى ١١ (قوله أي حسنة) كذا في النهر قلت والبدعة تعترها الاحكام الخمسة كما ويحتمل في باب الامامة قال في النهر وليس دعاء برفع الشهادة لانها آثره لا عينه ١١ قلت على أنه لا مانع منه اذا اضطر وأضر كالمطر الدائم مع أن المطر رحمة قال السيد أبو السعود عن شيخه ومن ادلة مشروعيته أن غاية أمره أن يكون كالأداة العذوق وقد ثبت سؤاله عليه الصلاة والسلام العافية منه فيكون دعاء برفع المنشا (قوله وكل طاعون وباء الخ) لأن الوباء اسم لكل مرض عام نهر والطاعون المرض العام بسبب وخز الجرح وهذا بيان لدخول الطاعون في عموم الامراض المنصوص عليه عندنا وان لم ينصوا على الطاعون بخصوصه (قوله وتماه في الاشياء) أي في اواخرها وأطال الكلام فيه (قوله واختار في الامرار وجوبها) قلت ووجهه في البدائع للامر به في الحديث لكن في العناية أن العاقبة على القول بالسنية لانها ليست من شعار الاسلام فانها توجد بعرض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والامر للندب ١١ وقواء في الفتح (قوله حسنة) الظاهر أن المراد بها الندب ولهذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم من هذه الانزاع شيئاً فافزعوا إلى الصلاة (قوله وكذا البقية) أي صلاة الريح وما عطف عليها فانها حسنة ح (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) أي في أصل مشروعيته او كونها بجماعة كما يأتي فافهم (قوله فلذا اخرها) أي وقدم ما اتفق على استئذانه مع اشتراكهما في كون كل منهما على صفة الاجتماع والحضور

هـ (باب الاستسقاء) *

هو لغة طلب السقي واعطاء ما يشربه والاسم السقي بالضم وشرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة

الحاجة

ليجتمعوا (وبطل فيها الركوع) والسجود (والقراءة) والادعية والاذكار والذي هو من خصائص السافلة ثم يدعوب بعدها جالساً مستقبل القبلة او قائماً مستقبل الناس والقوم يؤمنون (حق تجلي الشمس كلها وان لم يحضر الامام) للبيعة (صلى الناس فرادى) في منازلهم تجزأ عن القننة (كانكسوف) للقمر (والريح) الشديدة (والظلمة) القوية نهارة والضوء القوي ليلاً (والفرع) الغالب ونحو ذلك من الآيات المخوفة كالازل والمواعق والتسلي والمطر الدائم وعموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن جرير بدعة أي حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس وتماه في الاشياء وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها وصلاة الكسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء فلذا آخرها

هـ (باب الاستسقاء) *

وركعتين في غير لزوما وكأنه من سهو النساخ (قوله فيجعل الامام الخ) اعلم أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة واجمعها ستة عشر رواية واختلف العلماء في كيفيةها وفي المستصحب أن كل ذلك جائز والكلام في الأولى والأقرب من ظاهر القرآن هذه الكيفية امداد وفي ط عن المجتبى ولا فرق بينهما إذا كان العدو في جهة القبلة أو لا على المعتقد (قوله ومنه الجمعة والعيد) وكذا صلاة المسافرين وأشار بالعيد إلى أنها لا تقتصر على الفرائض ط (قوله وركعتين في غيره) أي ولو لم يأتها كالمغرب حتى لو عكس فسدت كما في النهر واليه أشار بقوله لزوما ط وتوجيهه في الامداد وغيره (قوله وذهب) أي هذه الطائفة بعد السجدة الثانية في الثنائي وبعد التشهد في غيره وقوله إليه أي إلى نحو العدو ووقف بازائه ولو مستدبرة القبلة قهستان في الواجب أن يذهبوا مشاة فلور كسوا بطلت لانه عمل كثير جوهره وسيأتي (قوله ندبا) فلو أتوا صلاتهم في مكانهم صحت ط (قوله وجاءت الطائفة الأولى) مجيها ليس متعينا حتى لو أتت مكانها ووقفت الطائفة الذاهبة بازاء العدو صح وهل الأفضل الاتمام في مكان الصلاة أو في محل الوقوف قليلا للمشي ينبغي أن يجري فيه الخلاف فيمن سبقه الحدث ومشى في الكافي على أن العود أفضل أفاده أبو السعود (قوله لانهم لاحقون) ولهذا لو كانت معهم امرأة تفسد صلاة من حاذته منهم بخلاف الطائفة المسبوقه كما في البحر وعم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا بالاقراءة ان كان من الطائفة الأولى وبقراءة ان كان من الثانية والمسبوق ان ادرك ركعة من الشفع الأول فهو من أهل الأولى والاثن الثانية نهر (قوله وهذا) أي ما ذكر من الصلاة على هذا الوجه انما يحتاج اليه لو لم يريدوا الامام او واحد او اكثر وكان الوقت قد ضاق عن صلاة امامين كما في الجوهره قلت ويمكن أن يكون هذا امراد صاحب مجمع الانهر فيما تقدم فتأمل (قوله فالأفضل الخ) أي فيصلي الامام بطائفة ويسلمون ويذهبون الى جهة العدو ثم تأتي الطائفة الاخرى فيأمر رجلا يصلي بهم (تتمه) حل السلاح في صلاة الخوف مستحب عندنا لا واجب خلافا للشافعي ومالك والامر به في الآية للندب لانه ليس من أعمال الصلاة فلا يجب فيها كما في الشربلية عن البرهان (قوله ويجزوا الخ) بيان للمراد من اشتداد الخوف (قوله صلوا ربكنا) أي ولومع السير مطلوبين فالراكب لو طالب بالاجتزاء لم يلزمه لعدم ضرورة الخوف في حقه وغمامة في الامداد (قوله فيصبح الاقتداء) لعدم اختلاف المكان (قوله بالاياء) أي الايام بالكوع والسجود (قوله وفسدت بمشي الخ) لان المشي فعلة حقيقة وهو مناف للصلاة بخلاف ما اذا كان راكبا مطلوبا لانه فعل الدابة حقيقة وانما اضيف اليه معنى التسيير واذا جاء العذر انقطعت الاضافة اليه من الامداد عن مجمع الروايات ومثله في البدائع وبه علم أنها تفسد بالمشي طالبا او مطلوبا وأن ما ذكره ح عن مجمع الاظهر بقوله بمشي أي هروب من العدو لا المشي نحو والرجوع اه لا ينافي ذلك لانها اذا فسدت بالهروب تفسد بالطلب بالأولى لعدم ضرورة الخوف كما مر في الراكب وقوله لا المشي نحو والرجوع هو معنى قول الشارح انفسر اصطفا أي لو مشوا لم يفسدوا الخوف والرجوع البسطوا خلف الامام نعم في العبارة ايما فافهم (قوله وركوب) أي ابتداء على الارض قهستان (قوله مطلقا) أي لا اصطفا او غيره لان الركوب عمل كسبر وهو مما لا يحتاج اليه بخلاف المشي فانه أمر لا بد منه حتى يصطفوا بازاء العدو ان كان كمال عن البدائع (قوله كرمية سهم) ذكره في الزيلعي والبحر فانه عمل قليل وهو غير مفسد وفي كونه من العمل القليل نظر فان من رآه يرمي بالقوس يتحقق أنه خارج الصلاة ط (قوله والا لا تصح) وسقط الطلب لتحقيق العذر ط (قوله والسائق) بالقاء ولذا أردفه بما يفسره قال في المعراج وفي المختلفات لو كانوا في المسافة قبل الشروع وكاد الوقت يخرج يؤخرون الصلاة إلى أن يفرغوا من القتال (قوله لم يجز انفسر فافهم) أي بعد ذهابه لزوال سبب الرخصة ط عن أبي السعود أي فصلي لكل طائفة في مكانها تأمل فلو كانوا انفسروا قبله نوا كما في التباخرانية (قوله جاز) أي لهم الانحراف في اوانه لوجود الضرورة ط عن أبي السعود (قوله لا تشرع صلاة الخوف للعاصي) لانها انما شرعت لمن يقاتل أعداء الله تعالى ومن في حكمهم لامن يعاديه أفاده أبو السعود عن شيخه قلت وهذا بخلاف القصر في السفر فان سببه مشقة السفر وهو مطلق في النص فيجوز على اطلاقه ولا يمكن قياسه على صلاة الخوف لانها جاءت على غير القياس تأمل (قوله في سفره) لعله يفسره فليأت تأمل اسماعيل والفرق أن الباء للسببية فقيد أن نفس سفره معصية كمن سافر لقطع

(فيجعل الامام طائفة بازاء العدو)
ارها به (ويصلي بانحراف ركعة في
الثاني) ومنه الجمعة والعيد
(وركعتين في غيره) لزوما (وذهب
اليه وجاءت الاخرى فصلي بهم
ما بقي وسلم وحده وذهب اليه)
ندبا (وجاءت الطائفة الأولى
وأتموا صلاتهم بالاقراءة) لانهم
لاحقون (وسلموا ثم جاءت الطائفة
الاخرى وأتموا صلاتهم بقراءة)
لانهم مسبوقون وهذا ان
تنازعوا في الصلاة خلف واحد
والا فالأفضل أن يصلي بكل
طائفة امام (وان اشتد خوفهم)
ومجزوا عن النزول (صلوا ربكنا
فرادى) الا اذا كان رديفا للامام
فيصح الاقتداء (بالاياء الى جهة
قدرتهم) للضرورة (وفسدت
بمشي) انفسر اصطفا وسبق
حدث (وركوب) مطلقا (وقال
كثير) لا بقليل كرمية سهم
(والسائق في البحر ان امكنه ان
يرسل اعضاءه ساعة صلى بالاياء
والالا) تصح كصلاة الماشي
والسائق وهو يضرب بالسيف
(فروع) الركاب ان كان مطلوبا
تصح صلاته وان كان طالبا لعدم
خوفه * شرعوا ثم ذهب العدو
لم يجز انفسر فافهم وبعبارة جاز
* لا تشرع صلاة الخوف للعاصي
في سفره كما في الظهيرية وعليه
فلا تصح من البغاة

الطريق مثلا بخلاف في الظرفية فانها تضيق لانه لو سافر للبحر مثلا وعصى في اثباته لا يهمل هذه الكيفية والظاهر
أن المراد بالعاصي من كان قتاله معصية سواء كان سفره له او لطاعة وحينئذ فلا فرق بين التعير به بالباء او في قدس
(قوله في أربع) أي في أربعة مواضع فلا يشا في ما في الامداد عن شرح المقدسي "أنه صلى الله عليه وسلم صلاها
أربعة وعشرين مرة (قوله ذات الرقاع) أي غزوة ذات الرقاع وأصح الأقوال في وجه تسميتها ما روله البخاري
عن أبي موسى الأشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن سبعة نفر بيننا بعير نعقبه فنقب
أقدامنا ونقبت قدمي وسقطت أطفاقنا فكننا على أطفاقنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نصب
على أرجاسنا من الخرق اه ط عن المواهب اللدنية والصواب انما كانت بعد الخندق خلافا لما في الكافي
والاختيار تبع الجماعه من أهل السير كاحقة في الفتح (قوله وبطن نخل) بالخاء المعجمة اسم موضع ط (قوله
وعسفان) بوزن عثمان قاموس (قوله وذى قرد) بفتح القاف والراء وبالذال المهملة وهو ماء على يري من
المدينة وتعرف بغزوة الغلبة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية ط عن المواهب والله تعالى أعلم

(باب صلاة الجنائز)

ترجم للصلاة وأتى بأشياء زائدة عليها بعضها شروط كالغسل وبعضها مقدمات كالتكفين والتوجيه والتلقين
وبعضها متممات كالدفن وآخرها لا اله الا الله صلاة من كل وجه ولا نها تعلقت بأخرها يعرض للتي وهو الموت
ولمناسبة خاصة بما قبلها وهي أن الخوف والقتال قديضان الى الموت (قوله لتسبيه) هو الجنائز بالفتح
يعني الميت ط (قوله وبالكسر السرير) قال الازهرى لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنه امداد
(قوله وقيل لغنان) أي الكسر والفتح لغنان في الميت كما يفيد قول القاموس جنزة بمنزلة ستره ووجه
والجنازة أي بالكسر الميت ويفتح اوبالكسر الميت وبالفتح السرير وعكسه اوبالكسر السرير مع الميت اه تأمل
(قوله وقيل عدمية) لانه قطع مواد الحياة عن الحي والمقابلة عليه من مقابلة العدم والمكفنة وعلى الأول
من مقابلة التضاد أفاده ط وقوا يعلى خلق الموت والحياة ليس صريحا في الأول لان الخلق يكون بمعنى
الايجاد وبمعنى التقدير والاعدام فقدره فلذا ذهب اكثر المحققين الى الثاني كما نقله في شرح العقائد (قوله
يوجه المحتضر) بالبناء للمفعول فيهما أي يوجه وجهه من حضرة الموت او ملائكته والمراد من قرب موته (قوله
وعلامته الخ) أي علامة الاحتضار كما في الفتح وزاد على ما هنا أن تمتد بجلده خصيه لاشجار الخصبين بالموت
(قوله القبلة) نصب على الظرفية لانها بمعنى الجهة (قوله وجازا الاستلقاء) اخاؤه مشايخنا بما روهما انهم
لانه يسر لروح الروح وتعقبه في الفتح وغيره بانه لا يعرف الانقلا والله أعلم بالسر مما ولكنه اسر لتعقبه
وشد عليه وأمنع من تقوس أعضائه يجر (قوله ليسوجه للقبلة) عبارة الفتح ليصير وجهه الى القبلة دون
السماء (قوله تله على حاله) أي ولو لم يكن مستلقيا ومتوجها (قوله والمرجوم لا يوجه) لينظر وجهه وهى
يقال كذلك فيمن اريدت له أوقاص لم اره (قوله ويلقن الخ) اتقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم
لا اله الا الله فانه ايسر مسلم يقولها عند الموت الا نجت من النار وقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة كذا في البرهان أي دخلها مع الفاضلين والافتكل مسلم ولو فاسقا دخلها ولو بعد
طول عذاب امداد (قوله وقيل وجوبا) في القنية وكذا في النهاية عن شرح الطحاوى "الواجب على اخوانه
وأصدقائه أن يلقنوه اه قال في التلخيص كنهه تجوز لما في الدراية من أنه مستحب بالاجماع اه قننه (قوله
بذكر الشهداءتين) قال في الامداد وانما قصرت على ذكر الشهادة تعالى للعدب الصريح وان قال في المستصفي
وغيره ولقن الشهداءتين لا اله الا الله محمد رسول الله وتعليمه في الدرر بأن الأولى لا تقبل بدون الثانية ليس على
اطلاقه لان ذلك في غير المؤمنين ولهذا قال ابن حجر من الشافعية وقول ياقن محمد رسول الله أيضا لان القصد
موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بما مر دود بأنه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك
الثواب أما الكافر فيلزمها قطعها مع لفظ أشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلما الا بهما اه قلت وقد يشير اليه تعبير
الهداية والوقاية والنقابة والكفر بتقنين الشهادة وفي التنزيل "كان أبو حفص الحداد يلقن المريض بقوله
أستغفر الله الذي لا اله الا هو الخ القيوم وأتوب اليه وكان يقول فيها معان احدها توبة والناسي توحيد
والثالث أن المريض ربما يفرغ لان الملقن رأى فيه علامة الموت وأهل أقرباء الميت يتأذون به (قوله عنده)

* صرح أنه عليه الصلاة والسلام
صلاها في أربع ذات الرقاع
وبطن نخل وعسفان وذى قرد

(باب صلاة الجنائز)

من إضافة الشيء لتسبيه وهي
بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل
لقنان والموت صفة وجودية
نخلقت ضد الحياة وقيل عدمية
(يوجه المحتضر) وعلامته
استرخاء قدميه واء وجاج مخففة
والخفاف صدغيه (القبلة)
يجل عينه هو النسبة (وجاز
الاستلقاء) على ظهره (وقدماه
اليماء) وهو المعتاد في زماننا
(و) لكن (يرفع رأسه قليلا)
ليترحه للقبلة (وقيل يوضع كما
يسر على الأصح) صححه في
المبني (وان شق عليه تركه على
حاله) والمرجوم لا يوجه معراج
(ويلقن) ندبا وقيل وجوبا
(بذكر الشهداءتين) لان الأولى
لا تقبل بدون الثانية (عنده)

مطلب
في تلقين المحتضر الشهادة

قبل الغرغرة واختلف في قبول
توبة اليأس واختار قبول توبته
لايمانته والفرق في البرازية وغيرها
(من غير أمره بها) لثلاثين
واذا فالها مزمه كفاء ولا يكثر
عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه
لا اله الا الله وبسبب قراءة بس
والرعد (ولا يلحق بعد تلجده)
وان فعل لا يني عن وفي الجوهره
انه مشروع عند اهل السنة
ويكنى قوله يا فلان يا ابن فلان اذكر
ما كنت عليه رقل رضى بالله
ربا وبالا سلام دينا وبمحمد نبيا قيل
يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال
نسب الى آدم وحواء ومن لا يسأل
ينبغي أن لا يلحق
مطلب
في قبول توبة اليأس

مطلب
في التلقين بعد الموت

مطلب
في سؤال المسكين هل هو عالم لكل
أحد أولا

منعلق بذكر (قوله قبل الغرغرة) لانها تكون قرب كون الروح في الحلقوم وحينئذ لا يمكن النطق بهما ط
وفي القاموس غرغرا جاد بنفسه عند الموت اه قلت وكنا مأخوذة من غرغر بالماء اذا اداره في حلقه
فكانه يدير روحه في حلقه (قوله واختلف في قبول توبة اليأس) بالياء المثناة التحية ضد الجاء وقطع الامل
من الحياة او بالموحدة التحية والمراد به الشدة واهوال الموت ويحمل مذهبهم على أنه اسم فاعل واسكانها
على المصدرية بتقدير مضاف (قوله واختار الخ) أقول قال في اواخر البرازية قبل توبة اليأس مقبولة لايمان
اليأس وقيل لا تقبل كإيمانه لانه تعالى سوى بين من أسرت التوبة الى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين
من مات على الكفر في قوله وليست التوبة الاية كافي الكشف والبيضاوى والقرطبي وفي الكبير لارازي قال
المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه مشاهدة الاحوال التي يحصل العلم عندها على سبيل
الاضطرار فهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنية والاشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل
كإيمان اليأس بجماع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم
على أن لا يعود في المستقبل الى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس ان اراد باليأس معانية اسباب الموت
بحيث يعلم قطعا أن الموت يدركه لا محالة كما اخبر تعالى عنه بقوله فلم يكن يتفهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وقد ذكر
في بعض الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة فان اراد باليأس ما ذكرنا رد عليه ما قلنا وان اراد به القرب من الموت
فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان اليأس زمان معانية الهول والمسطور في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة
لايمانته لأن الكافر البتة غير عارف بالله تعالى ويبدأ إيمانا وعرفانا والفايق عارف وحاله حال البقاء والبقاء
اسهل والدليل على قبولها منه مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه ملخصا وظاهر آخر
كلامه اختيار التفصيل وعزاه الى مذهب المازدية الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده الثاني وقال
وعند الاشاعرة لا تقبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها كما قاله النووي اه واتصر للثاني الملا على القارى
في شرحه على بدء الامالى باطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغرا أخرجه أبو داود
فانه يشعني توبة المؤمن والكافر واعترض قول بعض الشراح ان التفصيل مختار رامة بخارى من الحنفية وجمع
من الشافعية كالسبكي والبلقينى بأنه على تقدير محتمل يحتاج الى ظهور وجهه اه والحاصل أن المسئلة ظنية
وأما إيمان اليأس فلا يقبل اتفاقا وسبق أن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب الردة (قوله من غير
أمره) أى من غير أن يقول له قل فهو مصدر مضاف الى مفعوله (قوله ثلاثين) أى ويردّها درر (قوله
ويذهب قسرا ويس) لقوله صلى الله عليه وسلم اقرؤا على موتاكم بس سمع ابن حبان وقال المراد به من حضره
الموت وروى أبو داود عن مجاهد عن الشعبي قال كانت الانصار اذا حضروا قرؤا عند الميت سورة البقرة الا أن
مجاهدا مضى حلية (قوله والرعد) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر انما توت عليه خروج روحه
اعداد (قوله ولا يلحق بعد تلجده) ذكر في المعراج أنه ظاهر الرواية ثم قال وفي الخبازية والكافي عن الشيخ
الزاهد الصفار أن هذا على قول المعتزلة لأن الاحياء بعد الموت عندهم مستحيل أما عند اهل السنة فالجديت
أى لقنوا موتاكم لا اله الا الله محمول على حقيقة لأن الله تعالى يحببه على ما جاء به الاثار وقد روى عنه عليه
الصلاة والسلام أنه امر بالتلقين بعد الدفن فيقول يا فلان بن فلان اذكر ربك الذي كنت عليه من شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق والنار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها
وأن الله يبعث من في القبور وانك رضى بالله ربا وبالا سلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن اما ما
وبالصحبة قبله وبالمؤمنين اخوانا اه وقد اطلال في الفتح في تأييد جعل موتاكم في الحديث على حقيقة مع
التوفيق بين الأدلة على أن الميت يسمع اولا كما سبق في باب العين في الطرب والقتل من كتاب الايمان لكن قال
في شرح المنية ان الجمهور على أن المزار منه مجازه ثم قال وانما لا يهين عن التلقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه
بل فيه نفع فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الاثار الخ قلت وما في ط عن الزيلعي لم أره فيه
وانما الذي فيه قبل يلحق لظاهر ما روينا وقيل لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه اه وظاهر استدلاله للأول
اختياره فافهم (قوله ومن لا يسأل الخ) أشار الى أن سؤال القبر لا يكون لكل احد ويخالفه ما في السراج
كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر باجاء اهل السنة لكن يلحق الرضيع المات وقيل لا بل يلهمه الله تعالى

كما ألهم عيسى في المهد ١٥ لكن في حكاية الاجماع نظر فقد ذكر الحافظ ابن عبد البر أن الامار دلت على أنه لا يكون المؤمن او منافق ممن كان منسوباً الى أهل القبلة بظواهر الشهادة دون الكفار الجاحدين بعبقبة ابن القيم لكن ودعاه الحافظ السيوطي وقال ما قاله ابن عبد البر هو الارجح ولا أقول سواء ونقل العلقمي في شرحه على الجامع الصغير أن الراجح أيضاً اختصاص السؤال بهذه الامة خلافاً لما استظهره ابن القيم ونقل أيضاً عن الحافظ ابن حجر العسقلاني أن الذي يظهر اختصاص السؤال بالمكلف وقال وتبعه عليه شيخنا يعني الحافظ السيوطي ثم ذكر أن من لا يسأل ثمانية الشهيد والمرابط والمطعون والميت زمن الطاعون وغيره اذا كان صابراً محتسباً والصديق والاطفال والميت يوم الجمعة اوليتها والقارئ كل ليلة شارك الملك وبعضهم ضم اليها السجدة والقارئ في مرض موته قل هو الله احد ١٥ وأشار الشارح الى أنه يزاد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم اولي من الصديقين (قوله والاصح الخ) ذكره ابن الهمام في المسيرة (قوله وتوقف الامام الخ) أي في أنهم يسألون وفي أنهم في الجنة والنار قال ابن الهمام في مسابرة وقد اختلف في سؤال اطفال المشركين وفي دخولهم الجنة والنار فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره وقد وردت فيهم أخبار متعارضة قال السبيل تفويض أمرهم الى الله تعالى وقال محمد بن الحسن اعلم أن الله لا يعذب احداً بلا ذنب ١٥ وقال تليذه ابن أبي شريف في شرحه وقد نقل الامر بالمسألة عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقاً عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير من رؤس التابعين وغيرهما وقد ضعف أبو البركات التسي في رواية التوقف عن أبي حنيفة وقال الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشيئة لظواهر الحديث الصحيح الله أعلم بما كانوا عاملين وقد حكى فيهم الامام النووي ثلاثة مذاهب الاكثر أنهم في النار الثاني التوقف الثالث الذي صححه أنهم في الجنة الحديث كل مولود يولد على الفطرة ويميل الى ماله ما مر عن محمد بن الحسن وفيهم أقوال أخر ضعفة ١٥ (قوله وتماه في النهر) حيث قال ويكره في الموت لضرر نزول به للنهي عن ذلك فان كان ولا بد فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفي إذا كانت الوفاة خيراً لي كذا في السراج ١٥ (قوله وسيجي في الحظر) أي في كتاب الحظر والاباحة ويعبر عنه بكتاب الكرامة والاستحسان وسقط من اغلب النسخ لفظ في الحظر (قوله ولذا اختار الخ) أي لكونه في حال زوال عقله بقتل ما يصدر منه اختار بعضهم زوال عقله في ذلك الوقت مخافة أن يتكلم بذلك قصد من ألم الموت ومن أن يدخل عليه الشيطان فان ذلك الوقت وقت عروضة له (قوله ذكره الكمال) وقال أيضاً وبعضهم اختار واقباضه في حال الموت والعبد الضعيف مؤلف هذه الكلمات فوض أمره الى الرب الغني الكريم متوكلاً عليه طاب له جلت عظمته أن يرحم عظيم فاقى بالموت على الايمان واليقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ١٥ والى العبد الدليل أقول مثل قوله مستعيناً بقوة الله تعالى وحوله (قوله حياة) تنبيه على بفتح اللام فيه ما هو مثبت للحيوة والعظم الذي عليه الاسنان بحر (قوله تحسبنا له) اذ لو ترك قطع منظره ولثلا يدخل فاه الهوام والماء عند غسله امداد (قوله ثم عند اعضائه) أي لثلا في مقوساً كما في شرح المنية وفي الامداد وتلين مفاصله وأصابه بأن يرتد ساعده لعضده وساقه لفخذة ونخذه لبطنه ويردها لمنية ليسهل غسله وادراجه في الكفن (قوله ويوضع الخ) بخالف ما مر من أن توجيهه على يمينه هو السنة لأن هذا الوضع لا يكون الا مع الاستلقاء الا أن يقال ان ذلك عند الاحتضار الى خروج الروح وهذا بعده (قوله لثلا ينتفخ) لأن الحد يدفع النفع لسرفه وان لم يوجد فوضع شيء ثقيل امداد (قوله ويخرج من عند الخ) في النهر وينبغي اخراج الحائض الخ وفي نور الايضاح واختلف في اخراج الحائض الخ (قوله ويعلم به جبرانه الخ) قال في النهاية فان كان عالماً وازاهداً ومن يترك له فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق لجنازته وهو الاصح ١٥ ولكن لا يكون على جهة التفتيم وتماه في الامداد (قوله ويسرع في جهازه) لما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لما عاد طلبة من البراء وانصرف قال ما رى طلبة الا قد حدث فيه الموت فاذا مات فادفوني حتى اصلي عليه وعلوا به فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تجس بين ظهراني أهله والصارف عن وجوب التجهيل الاحتياط للروح الشريفة فانه يحتمل الانغماء وقد قال الاطباء ان كثر من يموتون بالسكتة ظاهراً يدفنون أحياء لأنه يسر ادخال الموت الحقيقي بها الاعلى افاضل الاطباء في تعيين التأخير بها الى ظهور

مطلب
ثمانية لا يسألون في قبورهم

مطلب
في اطفال المشركين

والاصح أن الانبياء لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال المشركين وقيل هم خدم أهل الجنة ويكره في الموت وتماه في النهر وسيجي في الحظر (وما ظهر منه من كلمات كفرة يغتفر في حقه ويعامل معاملة موتى المسلمين) جلاء على أنه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال (واذا مات نشد لحياه ونغمض عيناه) تحسبنا له ويقول مغضه بسم الله وعلى مله رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده وأسعده بلقاءك واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ثم عند أعضائه ويوضع على بطنه سيف واحد يد لثلا ينتفخ ويحضر عنده الطبيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب ويعلم به جبرانه وأقرب ماؤه ويسرع في جهازه

مطلب
في القراءة عند الميت

ويقرأ عنده القرآن الى أن يرفع
الى الغسل كما في التهستانى
معزى للشفق قلت وليس في الشف
الى الغسل بل الى أن يرفع فقط
وفسره في البحر رفع الروح وعبارة
الزبلى وغيره تذكره القراءة عنده
حتى يغسل وعمله الشرى لى
في امداد الفتاح تنزيها للقرآن
عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت
قيل نجاسة خبث وقيل حدث
وعليه فينبى جوانها كفسرارة
المحدث (ويوضع) كما مات (كما
يسر) فى الاصح (على سرير بحجر

مطلب
الحاصل فى القراءة عند الميت

البقي بنحو التغير امداد وفي الجوهره وان مات فجأة ترك حتى يقين بموته (قوله ويقرأ عنده القرآن الخ) في بعض النسخ ولا يقرأ بل بالاصواب اسقاطها لاني لم ارها في نسختين من التهستانى ولا في الشف ولا في البحر نعم يذكرها لا يبق مخالفة بين ما في الشف وما في الزبلى ولا يحتاج الى تفسير صاحب البحر رفع الروح فافهم والانساب ذكر هذا البحث عند قول المصنف الا ترى قريبا وكره قراءة قرآن عنده (قوله قلت الخ) أقول راجعت الشف فقرأت فيها كما نقله التهستانى فالظاهر أن قوله الى الغسل سقط من نسخة صاحب البحر وتبعه الشارح بالمر اجعة اعباءه الشف نعم في شرح درر البحار وقرأى عنده القرآن الى أن يرفع اه ومثله في المعراج عن المتقى لكن قال عقبه وأصحنا سنا كرهوا القراءة بعد موته حتى يغسل فأفاد جل ما في المتقى على ما قبل الموت وأن المراد بالرفع رفع الروح والله أعلم (قوله قيل نجاسة خبث) لان الآدمى حيوان دموى فيتنجس بالموت كسائر الحيوانات وهو قول عامة المشايخ وهو الاظهر بدائع وجميعه في الكفاي قلت ويؤيده اطلاق محمد نجاسة غسلته وكذا قوله لم يوقع في بئر قبل غسله نجسها وكذا الوجهل ميتا قبل غسله وصلى به لم تصح صلاته وعليه فانما يطهر بالغسل كرامة للمسلم ولذا لو كان كافرا نجس الفبر ولو بعد غسله كما قد مناذل كاه في الطهارة (قوله وقيل حدث) يؤيده ما ذكره في البحر من كتاب الطهارة أن الاصح كون غسلته مستعملة وأن محمدا أطلق نجاسة لانها لا تخلو من النجاسة غالباً قلت لكن يشافيه ما مر من الفروع الا أن يقال بينها على قول العامة قال في فتح القدير وقد روى في حديث أبي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فان صححت وجب ترجيح أنه للحدث اه وقال في الحلة وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس رضى الله عنهما ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وقال صحيح على شرط البخارى ومسلم في ترجيح القول بأنه حدث اه قلت ويظهر لى امكان الجواب بأن المراد بقى النجاسة عن المسلم في الحديث النجاسة الدائمة فيكون احترازاً عن الكافر فان نجاسته دائمة لا تزول بغسله ويؤيد ذلك أنه لو كان المراد بقى النجاسة مطلقاً لزم أنه لو أصابه نجاسة خارجية لا ينجس مع أنه خلاف الواقع فتعين ما قلنا وحينئذ فليس في الحديث دلالة على أن المراد بنجاسته نجاسة حدث فتأمل ذلك بانصاف (قوله كقراءة المحدث) فانه اذا جاز للحدث حدثاً ما صغر القراءة فجوازها عند الميت المحدث بالاولى لكن كان الماسب أن يقول كالقراءة عند الجنب لان حدث الموت موجب للغسل فهو أشبه بالجنابة وان لم يكن جنباً بدليل أنهم ذكروا أن حدثه بسبب استرخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت فكان ينبغي اقتصاره على أعضاء الوضوء لكن القياس في حدث الحى غسل جميع البدن واقتصر على الأعضاء للخرج لتكرره ككل يوم بخلاف الجنابة والموت شبيه بالجنابة في أنه لا يتكرر فأخذوا بالقياس فيه لانه لا يتكرر فلا خرج في غسل جميع البدن (تنبيه) الحاصل أن الموت ان كان حدثاً فلا كراهة في القراءة عنده وان كان نجاسة كرهت وعلى الاول يحسم ما في الشف وعلى الثانى ما في الزبلى وغيره وذكر ط أن محل الكراهة اذا كان قريبا منه أما اذا بعد عنه بالقراءة فلا كراهة اه قلت والظاهر أن هذا ايضا اذا لم يكن الميت مبيحاً شوب يستبرأ منه لانه لو صلى فوق نجاسة على حائل من ثوب او حصير لا يكره فيما يظهر فكذا اذا قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغي تفيد الكراهة بما اذا قرأ جهر اقال في الجنابة وتكره قراءة القرآن في موضع النجاسات كالمغتسل والخروج والمسلخ وما أشبه ذلك وأما في الحمام فان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهراً لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته اه وفي القنية لا بأس بالقراءة كما او ما شياً لم يكن ذلك الموضع معداً للنجاسة فان كان يكره اه وفيه لا بأس بالصلاة كذا البالوعة اذا لم تكن يقر به اه فحصل من هذا أن الموضع ان كان معداً للنجاسة كالخروج والمسلخ كرهت القراءة مطلقاً والا فان لم يكن هنالك نجاسة ولا احد مكشوف العورة فلا كراهة مطلقاً وان كان فانه يكره رفع الصوت فقط ان كانت النجاسة قريبة فتأمل (قوله كما مات) هذه الكاف الداخلة على ما تسمى كاف المبادرة مثل سلم كما تدخل كما في المغنى أى أنه يوضع على السرير عقب يقين موته وقيد القدرى بما اذا أرادوا غسله والاول اشبه كما في الزبلى (قوله فى الاصح) وقيل يوضع الى القبلة طويلاً وقيل عرضاً كما في القبراً فاده في البحر (قوله بحجر) أى بحجر وفيه اشارة الى أن السرير بحجر قبل وضعه عليه تعظيماً وازالة للرائحة الكريهة منه نهر

(قوله الى سبع فقط) أي بأن تدار الجمرة حول السريرة مرة أو ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ولا يزداد عليها كما في الفتح والكافي والنهاية وفي التبيين لا يزداد على خمسة (قوله ككفنه) فإنه يجمر وتراً أيضاً ط (قوله وعند موته) أفاده بقوله سابقاً ويحضر عنده الطبيب ط (قوله فهي ثلاث الخ) قال في الفتح وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاث عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه ولا في القبر لما روي لا تبعه الجنازة بصوت ولا نار اه (قوله عبارة الزبلي الخ) أشار بقوله العبارتين الى أن قول المصنف الى تمام غسله غير قيد لانه يطهر بغسله مرة فلا يتوقف على التمام فانهم (قوله وتستعورته الغلظة فقط) أي القبل والدير وعلوه بأنه ليس ويطلق الشهوة والظاهر أنه بيان للواجب بمعنى أنه لا يأتى بذلك لا تكون المطلوب الاقتصار على ذلك تأتيل (قوله صححه الزبلي وغيره) والاول صححه في الهداية وغيره لكن قال في شرح المنية ان الثاني هو المأخوذ به لقوله عليه الصلاة والسلام لعلي لا تنظر الى نخذي ولا ميت لأن ما كان عورة لا ينسقط بالموت ولذا لا يجوز منه حتى لو ماتت بين رجال أجاب بمسها رجل بخرقه ولا يجسه الخ وفي الشريعة لالية وهذا شامل للمرأة والرجل لان عورة المرأة للمرأة كالرجل للرجل (قوله مثلها) ليس بقيد فالمراد ما يمنع المس ط (قوله حرمة اللبس كالنظر) يفيد هذا التعليل أن الصغير الذي لا هورة له لا يضطر عدم ستره ط (قوله ويجزى من ثيابه) ليكنهم التنظف لان المقصود من الغسل هو التطهير والنظير لا يحصل مع ثيابه لان الثوب متى نجس بالغسل لا تجب به بدنه ثانياً بنجاسة الثوب فلا يفيد الغسل فيجب التحريم كذا في الغاية وظاهره أن الوجوب على ظاهره (قوله كما مات) لان الثياب تحفى عليه فيسرع اليه التغير بجر (قوله من خواصه) لما روي أبو داود أنهم قالوا انجزده كما تجزى موتاً فانام نفسه في ثيابه فمضوا من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل هذا أن عادتهم كانت تجزى موتاهم للغسل في زمنه صلى الله عليه وسلم شرح المنية زاد في المعراج وغسله صلى الله عليه وسلم ليس للتطهير لانه صلى الله عليه وسلم كان طاهر احيا وميتا (قوله ويوضأ من يومه بالصلاة) خرج الصبي الذي لم يعقل لانه لم يكن يجتنب يصى قاله الحلواني وهذا الوجه ليس بقوى اذ يقال ان هذا الموضوع سنة الغسل المفروض الميت لا تعلق لكون الميت يجتنب يصى او لا كما في الجنون شرح المنية ومقتضاه أنه لا كلام في أن الجنون يوضأ وأن الصبي الذي لا يعقل الصلاة يوضأ أيضاً على خلاف ما يقتضيه توجيه الحلواني من أنهم لا يوضأ (قوله للرج) اذ لا يمكن اخراج الماء او يعسر فتركه زبلي (قوله بخرقه) أي يجعلها الغاسل في اصبعه يسح بها أسنانه ولهاثة ولثته ويدخلها مخزها أيضاً بجر (قوله وعليه العمل اليوم) قاله شمس الأئمة الحلواني كما في الامداد عن التتارخانية (قوله ولو كان جنباً الخ) نقل أبو السعود عن شرح الكز الشامي أن ما ذكره الخطائي أي في شرح القدرى من أن الجنب يحض ويستشق غريب يخالف احاديث الكتب اه قلت وقال الرمل أيضاً في حاشية البحر اطلاق المتن والشرع والفتاوى يجعل من مات جنباً ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والعله تقتضيه اه وما نقله أبو السعود عن الزبلي من قوله بلامضة واستشاق ولو جنباً صريح في ذلك لكن لم أره في الزبلي (قوله اتصافاً) لم أجده في الامداد ولا في شرح المقدسى (قوله ويبدأ بوجهه) أي لا يغسل يديه أولاً الى الرسغين كالجنب لان الجنب يغسل نفسه يديه فيحتاج الى تنظيفهما أولاً والميت يغسل يده الغاسل (قوله ويمسح رأسه) أي في الوضوء وهو ظاهر الرواية كالجنب بجر (نبيه) لم يذكر الاستنجاء للاختلاف فيه فعند هذا يستنجى وعند أبي يوسف لا وصورة أن يلق الغاسل على يده خرقة ويغسل السوء لان مسها حرام كالنظر جوهرة (قوله مغلى) بضم الميم اسم مفعول من الاغلاء لامن القلى والغليان لانه لازم واسم المفعول انما يبنى من المتعدى ح وانما طلب تسخينه مبالغة في التنظف (قوله ورق النبق) يفتح النون وكسرها ويسكون الباء الموحدة وككف كما يعلم من القاموس وفي التدكرة السدر شجر معروف وثمره هو النبق وصيق ورقه يلحم الجراح ويقطع الاوساخ وينقي البشرة وينعها ويبدد الشعر ومن خواصه أنه يطرد الهوام ويبدد العصب ويمنع الميت من البلا اه وفي القاموس أيضاً النبق جل السدر وبه علم أن السدر هو الشجر والنبق الثمر فإضافة الورق الى النبق لادق ملازمة وتفسير السدر بالورق بيان للفراد منه فالاحسن في التعبير قول المعراج السدر شجرة النبق والمراد ورقه اه (قوله فمكون)

وزا الى سبع فقط فتح
(ككفنه) وعند موته فهي ثلاث
لا خلفه ولا في القبر (وكره قراءة
القرآن عنده الى تمام غسله) عبارة
الزبلي حتى يغسل وعبرة النهر
قبل غسله (وتستعورته الغلظة
فقط على الظاهر) من الرواية
(وقيل مطلقاً) الغلظة والخففة
(وصحح) صححه الزبلي وغيره
(ويغسلها تحت خرقة) السترة
(بعد لف) خرقة (مثلها على يديه)
لمرمة اللبس كالنظر (ويجزى)
من ثيابه (كما مات) وغسله عليه
السلام في قبصه من خواصه
(ويوضأ) من يومه بالصلاة
(بلامضة واستشاق) للرج
وقيل يفعلان بخرقه وعليه العمل
اليوم ولو كان جنباً او حائضاً
او نفساً ففعلاتفاقاً تيمناً بالطهارة
كما في امداد الفتاح مستنداً من
شرح المقدسى ويبدأ بوجهه
ويمسح رأسه (ويصب عليه ماء
معنى بسدر) ورق النبق (او حرض)
يضيم فسكون

الاشنان (ان تيسر والاخا)

خاص (مغلى) (وبغسل رأسه
وعينه بالخطمي) نبت بالعراق
(ان وجدوا الاقبال الصابون ونحوه)
هذا لو كان بهما شعر حتى لو كان
امردا أو أجرد لا يفعل (ويضجع
على يساره) ليدأ بجنبه (فيغسل
حتى يصل الماء الى ما يلي الخت
منه ثم على يمينه كذلك ثم يجلس
مستديا) بالبناء للمفعول (اليه
ويصيح بطنه رفيقا وما خرج منه
يفسله ثم) بعد اقعاده (يفسحه على
شقه اليسرى وبغسله وهذه غسلة
ثالثة) ليحصل المسنون (وبصبي
عليه الماء عند كل اخراج ثلاث
مرات) لما مر (وان زاد عليها
اوقص جاز) اذ الواجب مرة
(ولا يغادغسله ولا وضوءه بالخارج
منه) لان غسله ما وجب لرفع
الحدث لبقائه بالموت بل لتجسه
الموت كسائر الحيوانات الدموية
الا ان المسلم يظهر بالغسل كرامة
له وقد حصل بجر وشرح مجمع
(وينشف في ثوب ويجعل المنيحوط)
وهو يفتح الحاء (المعطر المركب
من الاشياء الطبية غير زعفران
وورس) لكرأ ههما للرجال
وجعلهما في الكفن جهل (على
رأسه وليسته) ندبا (والكافور
على مساجده) كرامة لها
(ولا يبرح شعره) أي يكره
تجربتها (ولا يقص ظفرو) الا
المكسور (ولا شعره) ولا يجتن
ولا بأس بجعل القطن على وجهه
وفي خماره كدبر وقيل واذا
وقم وبوضعه يداه في جانيه لاعلى
صدره لانه من عل الكفار ابن ملته
(ويمنع زوجها من غسلها ومسها
لامن النظر اليها على الاصح) حنية

في الشرب لبليلة أنه يجوز في الرأ السكون والمغنم كما في الصحاح (قوله الاشنان) بنهم الهزمة وكسرهما كما في
القاموس وقيد الكال وغيره بغير المطعون (قوله والاغناء خاص مغلى) أي اغلاء وسطا لان الميت يتأذى بما
يتأذى به الحي ط وأفاذ كلامه أن الحمار أفضل سواء كان عليه ومنع ولا نهر (قوله بالخطمي) في الصباح
انه مشدد الماء وكسر الخاء اكثر من الفتح (قوله نبت بالعراق) طيب الرائحة يعمل على السابون نهر
(قوله هذا الخ) الاشارة الى قوله وبغسل رأسه وليسته بالخطمي الخ (قوله ويضجع الخ) هذا اقول المغسل
المرتب وأما قوله وصب عليه ماء مغلى الخ وقوله والا فالقراح وقوله وغسل رأسه بالخطمي يفعل قبل الترتيب
الا في عبارة الشرب لبليلة ويفعل هذا قبل الترتيب الا في ليلته ما عليه من الدرن اه ١ قلت لكن صريح
البحر والنهر وغيرهما أن قوله وصب عليه ماء مغلى الخ ليس خارجا عن هذه الفسلات الثلاث الا في بل هو
اجال لبيان كيفية الماء أي لبيان الماء الذي يغسل به وهو كونه مغلى بسدر لا بارد او لا قراحا وكذا قال في الفتح
واذا فرغ من الوضوء غسل رأسه وليسته بالخطمي ثم يصبغه الخ ومثله في الجوهره نعم اشتقوا في شي وهو أنه في
الهداية لم يفصل في الفسلات بين القراح وغيره وهو ظاهر كلام الحاكم وذكر شيخ الاسلام أن الاولى بالقراح أي
الماء الخالص والثانية بالمغلى فيه سدر والثالثة بالذي فيه كافور قال في الفتح والاولى كون الاولين بالسدر كما
هو ظاهر الهداية لما في أبي داود بسند صحيح ان أم عطية تغسل بالسدر مرتين والثالث بالماء والكافور (قوله
الى ما يلي الخت منه) بالخاء المعجمة أي السرير ومنه بيان لما والمراد به الجانب الاسفل وكان لم يصرح به لثلاث
يتوهم أن المراد به جانب الرجلين وجوز العيني الخت بالخاء المعجمة ولا يظهر من جهة المعنى والاعراب كالا
يجنى (قوله كذلك) بأن يغسله الى أن يصل الماء الى ما يلي الخت منه وهو الجانب اليسرى وهذه غسلة ثانية كما
في الفتح والبحر وأفاذ أنه لا يكب على وجهه ليغسل ظهره كما في شرح المنية عن غاية السروحي (قوله رفيقا) أي
مسحبا رفقا (قوله وما خرج منه يغسله) أي تنظيفه بجر قال الرملي أي لا شرط حتى لو صلى عليه من غير
غسله جاز وهذا مما لا يتوقف فيه اه وفي الاحكام عن المحيط يسع ماسا ليكن وفي كتاب الصلاة للسفن اذا
سال قبل أن يكفن غسل وبعدة لا اه قلت وسأ في تحمله في بحث الصلاة عليه (قوله ليحصل المسنون) وهو
ثلاث الغسلات المستوعبات جسده امداد (قوله لما مر) أي من قوله ليحصل المسنون ط (قوله وان زاد)
أي عند الحاجة لكن ينبغي أن يكون وتراد كره في شرح مختصر الكرخي شرح النية (قوله جاز) أي صح
وكره لو بلا حاجة لانه اسراف أو تقير (قوله ولا يغادغسله) بضم القين قبل وبالفتح أيضا وقيل ان اضيف الى
المغسول أي كالثوب مثلا فتح والى غيره ضم نهر (قوله لبقائه بالموت) أي لأن الموت حدث كخارج فلما لم
يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود لم يؤثر الخارج بجر ولانه خرج عن التكليف بنقض الطهارة شرح المنية
(قوله بل لتجسه بالموت) خذ من الكلام فيه قريبا (قوله وقد حصل) أي الغسل وبطروا نجاسة بعده لا يعاد
بل يغسل موضعه (قوله وينشف في ثوب) أي كذا قيل أ كفاه وهو طاهر كالثوب الذي يمسح به الحي يصير
(قوله ندبا) راجع الى قوله ويجعل والاوى ذكره بصلته ط (قوله على مساجده) مواضع يجود جمع مسجد
بالفتح لا غير وهو الجبهة والاف والبدان والركبتان والقدمان فتح وسواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغسل
رأسه امداد عن التاتريخية (قوله كرامة لها) فانه كان يسجد بهذه الاعضاء فتخص بزيادة كرامة وصيانة لها
عن سرعة الفساد درر (قوله أي يكره تجربتها) لما في القضية من أن التزين بعد موتها والامتناع وقطع الشعر
لا يجوز نهر فلو قطع ظفرو أو شعره ادرك معه في الكفن قهستاني عن العناني (قوله ولا بأس الخ) كذا
في الزيلعي وأشار الى أن تركه اولى حال في الفتح وليس في الغسل استعمال القطن في الروايات الظاهرة
وعن أبي حنيفة أنه يجعل في منفره ونه وقال بعضهم في صماخه أيضا وقال بعضهم في دبره أيضا قال في الظهيرية
واستقبحه عاتة الغلاء اه لكن قال في الحلية انه منقول عن الشافعي وأبي حنيفة فاطلاق أنه قبيح ليس
بصحيح اه (قوله ويمنع زوجها الخ) أشار الى ما في البحر من أن من شرط الغسل أن يجعل له النظرة الى المغسول
فلا يغسل الرجل المرأة بالعكس اه وسأ في ما اذا ماتت المرأة بين رجال وبالعكس وانظروا أن هذا
شرط لوجوب الغسل او لجواز لا لصحته (قوله لامن النظر اليها على الاصح) عزاء في المنع الى القضية ونقل
عن الخانية أنه اذا كان للمرأة محرم يحرم يسهه وأما الاجنبى فبحرقه على يده وبغض بصره عن ذراعها وكذا

الرجل في امرأته الا في غرض البصر اه ولعل وجهه أن النظر استنفذ من المس فجاز لشبهة الاختلاف والله أعلم
(قوله قلنا الخ) قال في شرح المجمع لمستنفة فاطمة رضى الله تعالى عنهما غسلتها أم ابن حاضنته صلى الله عليه وسلم ورضي عنها فتصل رواية الغسل الى رضى الله تعالى عنه على معنى التهيئة والقيام التام بأسبابه ولأن ثبت الرواية فهو محتص به الا ترى أن ابن مسعود رضى الله عنه لما عترض عليه بذلك أجابه بقوله أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن فاطمة زوجتك في الدنيا والآخرة فادعوه بالخصوصية دليل على أن المذهب عندهم عدم الجواز اه قلت ويدل على الخصوصية أيضا الحديث الذي ذكره الشارح وفسر بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى والنسب بالانساب، ولو بالمصاهرة والرضاع ويظهر لي أن الاولى كون المراد بالسبب القرابة السببية كالزوجية والمصاهرة وبالنسب القرابة النسبية لا سببية الاسلام والتقوى لا تنقطع عن احد فثبت الخصوصية في سببه ونسبه صلى الله عليه وسلم ولهذا قال عمر رضى الله تعالى عنه فترجعت أم كلثوم بنت علي لذلك وأما قوله تعالى فلا أنساب بينهم فهو مخصوص بقدر نسبه صلى الله عليه وسلم النافع في الدنيا والآخرة وأما حديث لا غنى عنكم من الله شيئا أى أنه لا يملك ذلك الا أن ملكه الله تعالى فإنه يقع الاجاب بشفاعته لهم بأذن الله تعالى فكذا الاقارب وتعام الكلام على ذلك في رسالتنا العلم بالظاهر في نفع النسب الطاهر (قوله وهي لا تنفع من ذلك) أى من تفصيل زوجها دخل بها أولا كما في المعراج ومثله في البحر عن المجتبى قلت أى لانها لم تكن عتقة الوفاة ولولم يدخل بها وفي البدائع المرأة تغسل زوجها لان اباحة الغسل مستفادة بالنكاح فبقى ما بقى النكاح والنكاح بعد الموت باق الى أن تنقض العتة بخلاف ما اذا ماتت فلا يغسلها لانهاء ملك النكاح لعدم المحلل فصار اجنبيا وهذا اذا لم تثبت البينة بينهما في حال حياة الزوج فان ثبت بان طلقها بانثاء أو ثلاثا ثم ماتت لا تغسله لارتقاع الملك بالابانة الخ (قوله ولو ذمية) الاولى ولو كناية للامراء عن الجوسية اذا اسلم زوجها فماتت لا تغسله كما في البحر الا اذا اسلمت كايأتى (قوله بشرط بقاء الزوجية) أى الى وقت الغسل وبأى محترمه (قوله فلا يغسلونه) تبع فيه النهرو والصواب يغسلنه ط وهو كذلك في بعض النسخ ووجه ذلك أن أم الولد لا يبق فيها الملك بقاء العتة لان الملك فيها ملك يمين وهي تعتق بموته والحرة تنافي ملك اليمين بخلاف المنكوحه المعتقة فان حررتها لا تنافي ملك النكاح حال الحياة وأما المدبرة فلا يعتق ولا عتة عليها فلا تغسله بالاولى وكذا الامه لانها زالت عن ملكه بالموت الى الورثة ولا يباح لامة الغير من عورته بدائع ملخصا وأما المكتوبة فلا نها صارت بعد الكتابة حرة يد احوالا ورتبة مالا أى عند الاداء ولذا سمر عليه وطؤها في حياته وغرم عقرها كايأتى في باب ان شاء الله تعالى (قوله ولا يغسلهن) لان الملك يطل بموت محله (قوله في الزوجية) لم يظهر وجهه في تقدير الشارح الزوجية كما قال ح وقال ط صوابه في الزوجية لان الصلاحية للزوجة لا للزوجية اه والاحسن التعبير بما في المعراج والبحر وغيرهما وهو أنه يشترط بقاء الزوجية عند الغسل وبه يظهر التفريق بمازاده الشارح (قوله لو بات قبل موته) أى بأى سبب من الاسباب برزتها او يكتسبها ابنه او طلاق فانها لا تغسل وان كانت في العدة فخرج أى لعدم بقاء الزوجية عند الغسل ولا عند الموت واحترز عما لو طلقها رجعا ثم مات في عتتها فانها تغسل لانه لا يزيل ملك النكاح بدائع (قوله بعده) أى بعد موته (قوله لزوال النكاح) لان النكاح كان قائما بعد الموت فارتفع بالردة وبالمس بشهوة الموجب تحريم المسوسة على اصول الماس وفروعه ولو كان المعبر بقاء الزوجية حلة الموت كما قال به فربطنا له لتفصيله (قوله وجازلها الخ) الاولى في حل التركيب أن يقول عازلا امرأة المجوسى تغسله لو اسلم الخ ح (قوله اعتبار ابصاله الحياة) فانه لو اسلمت بعده وكان حي يبق النكاح ويحل المس فكذا اذا اسلمت بعد موته (قوله ولو لا رأس) وكذا يغسل لو وجد النصف مع الرأس بحر (قوله تعينه عليه) أى لانه صار واجبا عليه عينا ولا يجوز أخذ الاجرة على الطاعة كالعصبة وفيه أن أخذ الاجرة على الطاعة لا يجوز مطلقا عند المتقدمين وأجازوه المتأخرون على تعليم القرآن والاذان والامامة لا ضرورة كما بين في محله ومقتضاه عدم الجواز هذا وان وجد غير ماله طاعة تعين اولوا ولا يحتص عدم الجواز بالواجب نعم الاستخبار على الواجب غير جائز اتفاقا كما صرح به الفهستانية في الاجارات وعبارة الفتح ولا يجوز الاستخبار على غسل الميت ويجوز على الخلل والدفن وأجازوه بعضهم في الغسل

ايضا

مطلب
في حديث كل سبب ونسب منقطع
الاسي ونسب

وقالت الامم الثلاثة يجوز لأن
عليها غسل فاطمة رضى الله عنها
فلنا هذا محمول على بقاء الزوجية
قوله عليه السلام كل سبب
ونسب يتقطع بالموت الاسي
ونسب مع أن بعض العمدية أنكر
عليه شرح المجمع للمجيب (وهي
لا تنفع من ذلك) ولو ذمية بشرط
بقاء الزوجية (بخلاف أم الولد)
والمدبرة والمكتوبة فلا يغسلونه
ولا يغسلهن على المشهور مجتبى
(والعجبري) الزوجية (صلاحيها
لغسله حالة الغسل) لاحالة الموت
فتنفع من غسله (لو) بات قبل
موته او (اوتت بعده) ثم اسلمت
(اوتت ابنه بشهوة) لزوال
النكاح (وجازلها) غسله (لو اسلم)
فخرج الجوسية (فبات فاسلت)
بعده محل منها حينئذ اعتبارا
بمالة الحياة (وجدرأس آدمي)
او أحشيه (لا يغسل ولا يصلى
عليه) بل يدفن الآن يوجد أكد
من نصفه ولو لا رأس والافضل
أن يغسل الميت (مجانا فان ابغى
الفاصل الاجازان كن ثمة غيره
والإلا) تبعه عليه وينبى أن
يكون حكم الخلل والخمار كذلك
صرح

أيضا ١٥ فليتأمل (قوله ولذا) أي تكون النية ليست شرطا لصحة الطهارة بل شرط لاسقاط الفرض
عن المكلفين (قوله فلا بد) أي في تحصيل الغسل المستحبين والافال شرط مرة واحدة يشترط بل لا بد من وجوده
في الماء لم يسقط غسله المستحبون فضلا عن الشرط تأمل (قوله وتعليله) أي تعليل الفتح بقوله لا نأمرنا الخ
أي ولم يقل في التعليل لأنه لم يظهر ط (تنبيه) اعلم أن سماع الكلام في المقام أنه قال في الجنين ولا بد
من النية في غسله في الظاهر وفي الخفية إذا جرى الماء على الميت أو أصابه المطر عن أبي يوسف أنه لا يشوب
عن الغسل لا نأمرنا بالغسل وذلك ليس بغسل وفي النهاية والكفاية وغيرهما أنه لا بد منه الآن يجرى به نية
الغسل وقال في العناية وفيه نظر لأن الماء من غير بطبعه وكما لا يجب النية في غسل الحي فكذلك الميت ولذا قال
في الخفية ميت غسله أهله من غير نية الغسل اجزأهم ذلك ١٦ وصرح في التجريد والاسبغيات والمفتاح
بعدم اشتراطها أيضا ووثق في فتح القدير بقوله الظاهر اشتراطها فيه لاسقاط وجوبه عن المكلف لا لتحصيل
طهارته هو وشرط صحة الصلاة عليه ١٧ وبحث فيه شارح المنية بأن ما مر عن أبي يوسف بقيد أن الفرض
فعل الغسل مناحق لغسله لتعليم الغير كفي وليس فيه ما يفيد اشتراط النية لاسقاط وجوبه بحيث يستحق
العقاب بتركها وقد تقررت في الأصول أن ما وجب لغيره من الانفعال الحسية بشرط وجوده لا يجزأه كالمشي
والطهارة نعم لا يسأل ثواب العبادة بدونها ١٨ وأقره الباقون وأيد في المحيط لو وجد الميت في الماء لا بد
من غسله لأن الخطاب يتوجه إلى بني آدم ولم يوجد منهم فعل ١٩ فتخلص أنه لا بد في إسقاط الفرض من الفعل
وأما النية فشرط لتحصيل الثواب ولذا صح تعسيل الذميمة زوجها المسلم مع أن النية شرطها لسلام فسقط
الفرض عنها بعلنا بدو نية وهو المتبادر من قول الخاتمة اجزأهم ذلك بفي قول المحيط لأن الخطاب يتوجه
إلى بني آدم ظاهره أنه لا يسقط بفعل الملك ويرد عليه قصة حفظة غسيل الملائكة وقد يقال إن فعلهم ذلك كان
بطريق النيابة تأمل وسأنت تحقيقه في باب الشهيد وهذا قد صرح في أحكام الصغار بأن الصبي إذا غسل
الميت جاز ٢٠ ومثله ما سئذ كره عن البدائع من أنه لو ماتت امرأة بين رجل ومعه صبي غير متبني علموه
الغسل لغسلها وبه علم أن البلوغ غير شرط (قوله وفي الاختيار الخ) استفيد منه أنه شريعة قديمة
وأنه يسقط وإن لم يكن الغسل مكافؤا لولا ما بعد أولادنا آدم عليه السلام غسله ط (قوله فإن في دارنا الخ)
أفاد بذلك التفصيل في المكان بعد انتفاء العلامة أن العلامة مقدمة وعند فقهاء يعتبر المكان في الصحيح
لأنه يحصل به غلبة الظن كما في النهر عن البدائع وفيها أن علامة المسلمين أربعة الختان والخصاب ولبس السواد
وحلق العانة ٢١ قلت في زماننا لبس السواد لا يبق علامة للمسلمين (قوله اعتبر الأكثر) أي في الصلاة بترينة
قوله في الاستواء واختلاف في الصلاة عليهم قال في الحلية فإن كان بالمسلمين علامة فلا اشكال في اجراء أحكام
المسلمين عليهم والافوار المسلمون أكثر صلي عليهم ويتولى بالدعاء المسلمين ولو الكفار أكثر في شرح مختصر الطحاوي
للأسيباني لا يصلي عليهم لكن يغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين ٢٢ قال ط وكيفية العلم
بأكثر أن يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعده الموق في بظهور الحال (قوله واختلف في الصلاة عليهم)
فقتل لا يصلي لأن ترك الصلاة على المسلم مشروع في الجملة كالبغاة وقطاع الطريق فكان أولى من الصلاة على
الكفار لأنهم غير مشروع لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا وقيل يصلي ويقصد المسلمين لأنه إن عجز
عن التعيين لا يجوز عن قصد كما في البدائع قال في الحلية فعلى هذا ينبغي أن يصلي عليهم في الحالة الثانية أيضا
أي حالة ما إذا كان الكفار أكثر لأنه حيث قصد المسلمين فقط لم يكن مضيا على الكفار والالم تجز الصلاة عليهم في
الحالة الأولى أيضا مع أن الاتفاق على الجواز في نية الصلاة عليهم في الأحوال الثلاث كما قالت به الأئمة الثلاثة
وهو الوجه قضاء لحق المسلمين بلا ارتكاب منهي عنه ٢٣ ملخصا (قوله ومحل دفنهم) بالجزء عطفًا على الصلاة
ففيه خلاف أيضا (قوله كدفن ذمية) جعل الأول مشبهًا به لأنه لا رواية فيه عن الإمام بل فيه اختلاف
المشايخ قياسا على هذه المسئلة فإنه اختلف فيها الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ثلاثة أقوال فقال بعضهم
تدفن في مقابر نازحها بجانب الولد وبعدهم في مقابر المشركين لأن الولد في حكمهم من أهلها ما دام في بطنها
وقال وأهل بن الاسقع يتخذونها مقبرة على حدة قال في الحلية وهذا أحوط والظاهر كما أفصح به بعضهم
أن المسئلة مصورة فيما إذا فتح فيه الروح والادفنت في مقابر المشركين (قوله لأن وجه الولد لظهورها) أي

(وان غسل الميت بغير نية اجزأ)

أي لطهارته لا لاسقاط الفرض

عن ذمة المكلفين (ولذا قال

(لو وجد ميت في الماء فلا بد

من غسله ثلاثا) لا نأمرنا بالغسل

فيجوز كفي الماء بنية الغسل ثلاثا

فتح وتعليله بقيد أنهم لو صلوا

عليه بالأعادة غسله صح وإن لم

يسقط وجوبه عنهم قد برروا في

الاختبار الاصل فيه تغسيل

الملائكة لا دم عليه السلام وقالوا

لولاه هذه سنة موتكم (فروع)

لوم يدرا مسلم أم كافر ولا علامة

فان في دارنا غسل وصلي عليه

والالا اختلط موتنا بكفار ولا

علامة اعتبار الأكثر فان استووا

غسلوا واختلف في الصلاة عليهم

ومحل دفنهم كدفن ذمية حبلي

من مسلم قالوا والا حوط دفننا

على حدة ويجعل ظهرا إلى

القبلة لأن وجه الولد لظهورها

* ماتت بين رجل أو هو بين نساء

والولد مسلم تبعا لايه فيوجه الى القبلة بهذه الصفة ط (قوله يمه المحرم الخ) أي يم الميت الاعتم من الذكر والاني وكذا قوله فالاجنبى أي فالشخص الاجنبى المصادق بذلك وأفاد أن المحرم لا يحتاج الى خرقه لانه يجوز له من أعضاء التيمم بخلاف الاجنبى الا اذا كان الميت امة لانها كالرجل ثم اعلم أن هذا اذا لم يكن مع النساء رجل لا مسلم ولا كافرا ولا صبية صغيرة فلو معهن كافر غلبه الغسل لان نظرا الجنس الى الجنس اخف وان لم يوافق في الدين ولو معهن صبية لم يبلغ حد الشهوة وأطقت غسله عليها غسله لان حكم العورة غير ثابت في حقها وكذا في المرأة تموت بين رجال معهم امرأة كافرة أو صبية غير مشتمى كإبطه في البدائع (قوله لو مرهاقا) المراد به هنا من بلغ حد الشهوة كما يعلم بما بعده (قوله والا فغيره) أي من الصغار والصغار قال في الفتح الصغير والصغيرة اذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجل والنساء وقدرة في الاصل بأن يكون قبل أن يتكلم اه (قوله يم لفقد ماء الخ) قال في الفتح ولو لم يوجد ماء فميم الميت وصلوا عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا عليه ثانيا عند أي يوسف وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة عليه ولو كفنوه وبني منه عضوا لم يغسل فانه يغسل ذلك العضو ولو بني نحو الاصبغ لا يغسل اه (قوله وقيل لا) أي يغسل ولا يصلى عليه كما علمت قلت ولا يظهر الفرق بينه وبين الحى فان الحى لو تيمم لفقد الماء وصلى ثم وجدته لا يعيد ثم رأيت في شرح المنية فقلا عن السروجي أن هذه الرواية متوافقة للأصول اه وفيه اشعار بترجيحها ما قلنا (خاتمة) يندب الغسل من غسل الميت ويكره أن يغسله جنب أو حائض امداد والاولى كونه اقرب الناس اليه فان لم يحسن الغسل فأهل الامانة والورع وبني الغسل ولن حضر اذا رأى ما يجب الميت ستره أن يستره ولا يحدث به لانه غيبة وكذا اذا كان عبدا باوت كسواد وجهه ونحوه ما لم يكن مشهورا بصدقة فلا بأس بذكره تحذيرا من بدعته وان رأى من أمارات النجس كوضاء الوجه والتدسم ونحوه استحب اظهاره لكنه التزم عليه والحث على مثل عمله الحسن شرح المنية (قوله ويسن في الكفن الخ) أصل التكفين فرس كفاية وكونه على هذا الشكل مسنون شرعية (قوله له) أي للرجل (قوله ازار الخ) هـ من القرن الى القدم والقميص من أصل العنق الى القدمين بلاد خريص وكين والفاقة تزيد على ما فوق القرن والقدم ليث فيها الميت وتربط من الاعلى والاسفل امداد والدرخيص الشق الذى يفعل في قميص الحى لتيسر للمشى (قوله وتكره العمامة الخ) هي بالكسر ما يلبس على الرأس قاموس قال ط وهي محمل الخلاف وأما ما جعل على المشيبة من العمامة والزينة ببعض حلى فهو من المكروه بلا خلاف لما تقدم أنه يكره فيه كل ما كان للزينة اه (قوله في الاصح) هو احد تصحيحين قال القهستاني واستحسن على الصحيح العمامة بعميمنا ويذهب ويلق ذنبه على كورة من قبل يمينه وقيل يذهب على وجهه كافي الترتاشي وقيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل هذا اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعم بكل حال كافي المحيط والاصح أنه تكرر العمامة بكل حال كافي الزاهدى اه (قوله ولا بأس بالزيادة على الثلاثة) كذا في التبر عن غاية البيان ونقل قبله عن المجتبى الكراهة لكن قال في الحلية عن الذخيرة معزيا الى عصام أنه الى خمسة ليس بمكروه ولا بأس به اه ثم قال ووجهه بأن ابن عمر كفن ابنه واقده في خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث اضاف وأدار العمامة الى تحت حنكه رواه سعيد بن منصور اه قال في البحر بدعت نقل الكراهة عن المجتبى واستثنى في روضة الزندوسقي ما اذا وصى بأن يكفن في أربعة أو خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا وصى أن يكفن في ثوبين فانه يكفن في ثلاثة ولو وصى أن يكفن بألف درهم كفن كفنا وسطا اه قلت الظاهر أن الاستثناء المنى في الروضة منقطع اذ لو كره لم تنفذ وصيته كما لم تنفذ بالاقول تأمل (قوله وبجس الكفن) بأن يكفن بكفن مثله وهو أن ينظر الى ثيابه في حياته للجمعة والعبد في المرأة ما نلبسه لزيارة ابويها كذا في المعراج فقول الحدادى وتكره المغالاة في الكفن يعني زيادة على كفن المثل بهر (قوله حديث الخ) وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم اذا كفن احدكم اثنا فليحسن كفنه وروى أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا وجمع بين الحديثين بأن المراد بتحصينه بياضه ونظافته لا كونه ثمينا حلية وهو في معنى ما تر عن التبر (قوله ويتفخرون) المراد به الفرح والسرور حيث وافق السنة والزيارة وان كانت للروح لكن للروح نوع تعلق بالحسد (قوله ولها) أي ويسن في الكفن للمرأة (قوله أي قميص) أشار الى أنهما كفاهما كفا لولا وقد فرق بينهما بأن شق الدرع الى الصدر والقميص الى المنكب قهستاني (قوله ونجار) بكسر النون ملطفي به المرأة

بعمه المحرم فان لم يكن فالاجنبى بخزقة ويعم الخنثى المشكل لو مرأقا والا فغيره فيفسله الرجال والنساء يعم لفقد ماء وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا ثانيا وقيل لا (ويسن في الكفن له ازار وقص ولفافة وتكره العمامة) الميت (في الاصح) مجتبى واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف ولا بأس بالزيادة على الثلاثة ويحسن الكفن ما يثبت حسنها اكفان الموقى انهم يتزاوون فيما بينهم ويتفخرون بحسن اكفانهم ظهيرة (ولهادرع) أي قميص (وازار وخمار ولفافة

مطلب في الكفن

وأشها قال الشيخ إسماعيل ومقداره حالة الموت ثلاثة أذرع بذراع الكبراس يرسل على وجهها ولا يلف كذا
 في الإيضاح والعتابي ١٥ (قوله وخرقه) الأولى أن تكون من الثدين إلى الفخذين نهر عن الخالية (قوله
 وكفاية) أي الإقتصار على الثوبين له كفن الكفاية لأنه أدنى ما يلبس حال حياته وكفنه كسوته بعد الوفاة
 فيعتبر بكسوته في الحياة ولهذا تجوز صلاته فيها بلا كراهة معراج وحاصله أن كفن الكفاية هو أدنى ما يكفه
 بلا كراهة فهو دون كفن السنة وهل هو سنة أيضا وواجب الذي يظهر في الثاني ولذا أكره الأقل منه كما يذكره
 الشارح وقال في البحر قالوا ويكره أن يكفن في ثوب واحد حالة الاختيار لأن في حالة حياته تجوز صلاته في ثوب
 واحد مع الكراهة وقالوا إذا كان بالمال قلة والورثة كثرة فكفن الكفاية أولى وعلى القلب كفن السنة أولى
 ومقتضاه أنه لو كان عليه ثلاثة أثواب وليس له غيرها وعليه دين أن يساع منها واحد للدين لأن الثالث ليس
 بواجب حتى تزل الورثة عند كثرتهم والدين أولى مع أنهم صرحوا بكافي الخلاصة بأنه لا يساع شيء منها للدين
 كافي حالة الحياة إذا أفلس وله ثلاثة أثواب هو لا يساع إلا ينزع عنه شيء يساع ١٥ ما في البحر وهو مأخوذ من الفتح
 وقال في الفتح ولا يبعد الجواب ١٥ وذكرا الجواب بعضهم بأن يفرق بين الميت والحى بأن عدم الأخذ من الحى
 لا احتياجه ولا كذلك الميت ١٥ أقول انت خير بأن الاشكال جاء من نصهم بعدم الفرق بين الحى والميت
 فأنى يصح هذا الجواب نعم يصح على ما قاله السيد في شرح السراجية من أنه إذا كان الدين مستغرا فلا يغرماء
 المنع من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية وقال الشارح في فرائض الدرة المتفق وهل للغرماء المنع من كفن الميت
 قولان والصحيح نعم ١٥ ومثله في سكب الأنهر لكن قال أيضا لا ترى أنه لو كان للميت ثياب حسنة في حال
 حياته وبممكنه الاكتفاء عما دونها يبيعها القاضى وقضى الدين ويشترى بالباقي ثوبا يلبسه فكذا في الميت
 المدينون كذا اختاره المصنف في أدب القاضى ١٥ ثم رأيت مثله في حاشية الرمل عن شرح السراجية
 السمي ضوء السراج للكلاباذى وحينئذ فلا إشكال ولا جواب وبه علم أن ما مر عن الخلاصة خلاف الصحيح
 وقد يوفق بجمل ما في الخلاصة في الحى على ما إذا لم يكفن بملايين الثلاثة وفي الميت على ما إذا لم ينعمهم الغرماء
 قال في شرح فلائد المنظوم صحيح العلامة حيدر بن شرحه على السراجية المسمى بالمشكاة بأن للورثة تكفينه بكفن
 الميت ما لم ينعمهم الغرماء ١٥ قلت والظاهر أن المراد بعدم المنع الرضى بذلك والافكاف يسوغ للورثة تقديم
 المسون على المدين الواجب ثم ان هذا مزيد مما جئنا من أن كفن الكفاية واجب بمعنى أنه لا يجوز أقل منه عند
 الاختيار ثم رأيت في شرح المقدسى قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار والله تعالى أعلم (قوله في الأصح)
 وقيل قيس ولقافة زيلعى قال في البحر وينبغي عدم التخصيص بالأزار واللقافة لأن كفن الكفاية معتبر بأدنى
 ما يلبسه الرجل في حياته من غير كراهة كما علق به في البدائع ١٥ (قوله ولها ثوبان) لم يعينها كالمهذبة
 وفسرها ما في التبع بالقميص واللقافة وعينها في المشكاة الأزار واللقافة قال في البحر والظاهر كفاية منها عدم
 التعيين بل ما قص وأزار وأزاران والمثلث أولى لأن فيه زيادة في ستر الرأس والعنق (قوله ويكره) أي
 عند الاختيار (قوله وأقله ما يعم البدن) ظاهره أنه لو لم يوجد له ذلك سألو الناس له ثوبا يعمه وأن ما دون
 ذلك بئر له عدم وأنه لا يسقط به الفرض عن المكفين وإن كان سائر اللعوبة ما لم يعم البدن لكن لا يخفى أن كفن
 الضرورة ما لا يضر الله إلا عند العجز فلا يناسب تقييده بشيء وإذا عجز المصنف بما يوجد ثم ما يعم البدن هو كفن
 الفرض كما صرح به في شرح التنية فيسقط به الفرض عن المكفين لا بقيد كونه عند الضرورة لأنها تقتدر
 بقدرها وإذا ما استشهد مصعب بن عمير رضى الله عنه يوم أحد ولم يكن عنده الاغرة أى كساء مخطط فكان
 إذا غطي به رأسه بدت رجلاه وبالعكس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالأذخر
 الآن يقال ان ما لا يستر البدن لا يكفي عند الضرورة أيضا بل يجب ستر باقيه بنحو حشيش كالأذخر وإذا قال
 الزيلعى بعد سقوه حديث مصعب وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكفي خلافا للشافعى ١٥ تأمل
 (قوله ويقتصر) أى الميت أى يلبس القميص بعد تنشيفه بخرقة كأمز (قوله وباق يساره ثم عينه) الضمير ان
 للأزار وأشهره إلى أن كلام من الأزار واللقافة يلف وحده لأنه يمكن في الستر ط (قوله ليكون الايمن على
 الايسر) اعتبار اتجاه الحياة امداد (قوله تحت اللقافة) الاوضح تحت الأزار (قوله ثم يفعل كأمز) أى
 بأن يضع بعد الجابس الدرع والخمار على الأزار ويلف يساره الخ قال في الفتح ولم يذكر الخرقه وفي شرح الكثر

ورخرقة تربط بها ثيابها) وبعينها
 (وكفاية له أزار ولقافة) في
 الأصح (ولها ثوبان وخمار)
 ويكره أقل من ذلك (وكفن
 الضرورة لهما ما يوجد) وأقلهما
 يتم البدن وعند الشافعى ما يستد
 العورة كالحى (تبسط اللقافة)
 أولا (ثم يسط الأزار عليها
 ويقصر ويوضع على الأزار ويلف
 يساره ثم عينه ثم اللقافة كذلك)
 ليكون الايمن على الايسر (وهي
 تلبس الدرع ويجعل شعرها
 ضفيرتين على صدرها فوقه) أى
 الدرع (والخمار فوقه) أى الشعر
 (تحت اللقافة) ثم يفعل كأمز
 (ويعد الكفن ان خيف اقتضاه)

فوق الاكفان كذا تنشر لوعرضها ما بين يدي المرأة الى السرة وقيل ما بين الثدي الى الركبة كذا ينشر الكفن عن الفقهذين وقت المشي وفي الكفة تربط الخرقة فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين اه وقال في الجوهرة وقول الخندي تربط الخرقة على الثديين فوق الاكفان يحتمل أن يراد به تحت اللقافة وفوق الازار والقميص وهو الظاهر اه وفي الاختيار قميص القميص ثم الخارفة ثم تربط الخرقة فوق القميص اه ومغاذ هذه العبارات الاختلاف في عرضها وفي محل وضعها وفي زمانه تأمل (قوله وخني مشكل كاهر أه فيه) أي فيكفن في خمسة اثواب احتياطاً لانه على احتمال كونه ذكراً فالزيادة لا تنقص قال في التهرال أنه يجب الطير والمعصفر والمزعر احتياطاً (قوله والمحرّم كالخلال) أي فيعطى رأسه وتطيب كفافه خلافاً للشافعي وجه الله تعالى (قوله والمراهق كالبالغ) المذكور كذا كروا لاني كالاني ح قال في البدائع لان المراهق في حياته يخرج فيما يخرج فيه البالغ عادة فكذا يكفن فيما يكفن فيه (قوله ومن لم يراهق الخ) هذا لذكر اقال الزيلعي وأدنى ما يكفن به الصبي الصغير وبواحد والصبي طوبى اه وقال في البدائع وان كان صبي لم يراهق فلن يكفن في خرقتين ازار وردا فحسن وان كفن في ازار واحد جاز وأما الصغيرة فلا بأس أن تكفن في ثوبين اه أقول في قوله فحسن اشارة الى أنه لو كفن بكفن البالغ يكون احسن لحما في الخلطة عن النجاسة والخلاصة الطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة الاحسن أن يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز اه وفيه اشارة الى أن المراهق لم يراهق من لم يبلغ حد الشهوة (قوله والسقط يلف) أي في خرقة لانه ليس له حرمة كاملة وكذا من ولد ميتا بدائع (قوله ولا يكفن) أي لا يراعى فيه سنة الكفن وهل النفي بمعنى النهي او بمعنى نفي اللزوم الظاهر الثاني فليست تأمل (قوله كالعضو من الميت) أي لو وجد طرف من أطراف انسان ولففه مشقة فاطولا او عرضا يلف في خرقة الا اذا كان معه الرأس فكفن كما في البدائع قال وكذا الكافر لوله ذورحم محرم مسلم يغسله ويكفنه في خرقة لان التكفين على وجه السنة من باب الكرامة اه (قوله متبوش طرى) أي بأن وجد متبوشا بلا كفن (قوله لم يتفسخ) قيد به لانه لو تفسخ يكفن في ثوب واحد كما صرح به بعده والظاهر أنه بيان للمراد من قوله طرى كما شهد به المقابلة بقوله وان تفسخ (قوله كالذي لم يدفن) أي يكفن في ثلاثة اثواب (قوله مرة بعد أخرى) أي لو نبش نائياً والنائوا كثر كفن كذلك مادام طرياً من أصل ماله عندنا ولو مدونا الا اذا قبض الغرماء التركة فلا يسترد منهم وان قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء واصحاب الوصايا لانهم اوجب سكب الانهر (قوله احدى عشر) المذكور منها متناخسة الرجل والمرأة والخني والمتبوش الطرى والمنفسخ وذكر في الشرح ستة المحرم والمواحق ذكر اواني ومن لم يراهق كذلك والسقط لكن علمت أن المراهقة لم ينص على حكمها وقد متنا عن البدائع اثنين آخرين وهما من ولد ميتا والكافر (قوله ولا بأس الخ) أشار الى أن خلافه اولى وهو البياض من القطن وفي جامع الفتاوى ويجوز أن يكفن الرجل من الكتان والصوف لك الأولى القطن وفي التلحية ويكره الصوف والشعر والجلد وفي المحيط وغيره ويستحب البياض اما على (قوله يبرود) جمع برد بالضم من يبرود العصب مغرب ثم قال والعصب من يبرود العين لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحال وفيه وأما البردة بالهاء فكسا مريع اسود صغير (قوله وفي النساء) على تقدير مضاف أي وفي كفن النساء واحترز عن الرجال لانه يكره لهم ذلك (قوله وأحبه البياض) والجديد والغسيل فيه سواء (قوله او ما كان يصلي فيه) مروى عن ابن المبارك ط (قوله من لا مال له) أما من له مال فكفنه في ماله يقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق به حق الغير كارهن والمبيع قبل القبض والعبد الحاني بحر وزيلعي وقيل من أن لا غرماء منع الورثة من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية (قوله على من يجب عليه نفقته) وكفن العبد على سيده والمراهق على الراهن والمبيع في يد البائع عليه بحر (قوله فعلى قدر ميراثهم) كما كانت النفقة واجبة عليهم فتح أي فانها على قدر الميراث فلوله اخ لأم واخ شقيق فعلى الأول السدس والباقي على الشقيق أقول ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له ابن وبنت كان عليه ما سوية كالنفقة اذ لا يمتنع الميراث في النفقة الواجبة على الفرع لاصل ولذا لو كان له ابن مسلم وابن كافر ففي عليه ما ومقتضاه أيضاً أنه لو كان للميت أب وابن كفنه الابن دون الاب كما في النفقة على التفصيل الاتية في بابها ان شاء الله تعالى (تلبسه) لو كفنه الحاضر من ماله ليرجع على الغائب منهم بحصته فلا رجوع له ان اتفق بالاذن القاضي حاوي الزاهد

وخني مشكل كاهر أه فيه) أي الكفن والمحرّم كالخلال والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق ان كفن في واحد جاز والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت (و) أدى (ميتوش طرى) لم يتفسخ (يكفن) كالذي لم يدفن) مرة بعد أخرى (وان تفسخ كفن في ثوب واحد) والى ختام سائر المكفنون احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في المجتبى (ولا بأس في الكفن يبرود) وكان وفي التلحية بجور يبرود من غير (معصفر) بلوازمه بكل ما يجوز لبسه حال الحياة وأحبه البياض أو ما كان يصلي فيه (وكفن من لا مال له على من يجب عليه نفقته) فان تعددوا فعلى قدر ميراثهم

مطلب
في كفن الزوجة على الزوج

(واختلف في الزوج والفتوى
على وجوب كفنها عليه) عند
الثاني (وان تركت مالا) خاينه
وربحه في الجهر بانه الظاهر لانه
ككسوتها (وان لم يكن ثمة من
تجب عليه نفقته في بيت المال
فان لم يكن) بيت المال معمورا
او منتظما (فعلى المسلمين
تكفينه) فان لم يقدر واسألوا
الناس له ثوبا فان فضل شيء ردت
للمتصدق ان علم والا كفن به مثله
والاتصدق به مجتبي وظاهره
انه لا يجب عليهم الاسؤال كفن
الضرورة لا الكفاية ولو كان في
مكان ليس فيه الا واحد وذلك
الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه
تكفينه ولا يخرج الكفن عن
ملك المتبرع (والصلاة عليه)
صفتها (فرض كفاية) بالاجماع
فيكفر منكرها لانه انكر الاجماع
قبة (كدفنه) وغسله وتجهيزه
فانها فرض كفاية (وشرطها)

مطلب
في صلاة الجنائز

واستنبط منه الخبر الرمي أنه لو كفن الزوجة غير زوجها بلا اذنه ولا اذن القاضي فهو متبرع (قوله واختلف
في الزوج) أي في وجوب كفن زوجته عليه (قوله عند الثاني) أي أبي يوسف وأما عند محمد فلا يلزمه
لاتقطاع الزوجة بالموت وفي البحر عن المجتبي أنه لا رواية عن أبي حنيفة لكن ذكر في شرح المنية عن شرح
السراجية لمصنفها أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف (قوله وان تركت مالا الخ) اعلم أنه اختلفت
العبارة في تقرير قول أبي يوسف في الخاينة والخلاصة والظهيرية أنه يلزمه كفنها وان تركت مالا وعليه الفتوى
وفي المحيط والتجسس والواقعات وشرح المجمع لمصنفه اذا لم يكن لها مال فكفنها على الزوج وعليه الفتوى
وفي شرح المجمع لمصنفه اذا ماتت ولا مال لها فعلى الزوج الموصر اهـ ومثله في الاحكام عن المجتبي بزيادة
وعليه الفتوى ومقتضاه أنه لو معسر المأزومة انصافا وفي الاحكام أيضا عن العيون كفنها في مالها ان كان
والا فعلى الزوج ولو معسر ان في بيت المال اهـ والذي اختاره في البحر لزومه عليه موسرا او لا لها مال او لانه
ككسوتها وهي واجبة عليه مطلقا قال وصححه في نفقات الوالدية اهـ قلت وعبارتها اذا ماتت المرأة ولا مال
لها قال أبو يوسف يجبر الزوج على كفنها والاصل فيه أن من يجبر على نفقته في حياته يجبر عليها بعد موته وقال محمد
لا يجبر الزوج والصحيح الأول اهـ فليست اقل (تنبيه) قال في الحلية يذني أن يكون محل الخلاف ما اذا لم يقم بها
مانع يمنع الوجوب عليه حالة الموت من نشوزها او صغرها ونحو ذلك اهـ وهو وجه لانه اذا اعتبر لزوم الكفن
يلزوم النفقة سقط بما يسهلها ثم اعلم أن الواجب عليه تكفينها وتجهيزها الشرعيان من كفن السنة أو الكفاية
وحنوط واجرة غسل وحمل ودفن دون ما استدع في زمان من مهللين وقراء ومغنين وطعام ثلاثة أيام ونحو ذلك
ومن فعل ذلك بدون رضى بقية الورثة الباقين يضمنه في ماله (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) أي
بأن لم يكن فيه شيء او منتظما أي مستقيما بأن كان عامرا ولا يصرف مصارفه ط (قوله فعلى المسلمين) أي
العالمين به وهو فرض كفاية يأثم بتركه جميع من علم به ط (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بأن كانوا
فقراء (قوله والا كفن به مثله) هذا المذكر في المجتبي بل زاده عليه في البحر عن التجسس والواقعات قلت
وفي مختارات التوازل لصاحب الهداية فقير مات فجمع من الناس الدراهم وكفوه وفضل شيء ان عرف صاحبه
رد عليه والا يصرف الى كفن فقير آخر أو تصدق به (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قوله ثوبا وهذا البحث لصاحب
النهر لكن قال في مختارات التوازل بعدما نقلناه عنه ولا يجمع من الناس الا قدر كفايته اهـ فتأمل ثم رأيت
في الاحكام عن عدة المفتي ولا يجمعون من الناس الا قدر ثوب واحد اهـ (قوله لا يلزمه تكفينه به) لانه
محتاج اليه فلو كان الثوب للميت والحي وارثه يكفن به الميت لانه مستقيم على الميراث بحر الا اذا كان الحي
مضطرا اليه لرد أو سبب يحثي منه التلف كولو كان للميت ماء وهناك مضطر اليه لعطش قدم على غسله شرح
المنية (قوله ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع) حتى لو اقترس الميت سبع كان المتبرع لا للورثة نهر أي
ان لم يكن وهبه لهم كافي الاحكام عن المحيط (قوله صفتها الخ) ذكر صفتها وشرطها وركتها ودفنها وكيفيتها
والا حق بها قال القهستاني وسبب وجوبها الميت المسلم كافي الخلاصة ووقتها وقت حضوره ولذا اقدمت على
سنة المغرب كافي الخزانة اهـ وفي البحر ويفسدها ما فسد الصلاة الاحداثة كافي البدائع وتكره في الاوقات
المكروهة ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية اهـ (قوله بالاجماع)
وما في بعض العبارات من أنها واجبة فالمراد الافتراض بحر لكن في القهستاني عن النظم قبل انها سنة
اهـ قلت يمكن تأويله بثبوتها بالسنة كافي نظائره لكن يتأنيبه التصريح بالاجماع الا أن يقال ان الاجماع
سنة السنة كقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل يزوقا فمر وأما قوله تعالى وصل عليهم فقل انهم دليل
القرضية لكن ردت كافي النهر بالاجماع المفسرين على أن المأمورية هو الدعاء والاستغفار للمتصدق اهـ هذا
واستشكل المحقق ابن الهمام في التحرير وجوبها بسقوطها بفعل الصبي قال والجواب بأن المقصود الفعل لا يدفع
الوارد من لفظ الوجوب اهـ أي لأن الوجوب على المكلفين فلا بد من صدق الفعل منهم وذكر شارحه المحقق
ابن أمير حجاج أن سقوطها بفعل الصبي المميز هو الاصح عند الشافعية قال ولا يحضر في هذا منتقولا فبما وقعت
عليه من كتبنا وانما ظاهرا أصول المذهب عدم السقوط اهـ وبأن تمام الكلام قريبا (قوله وشرطها) أي
شرط صحتها أو ما شرط وجوبها فهي شروط بقية الصلوات من القدرة والعتل والبلوغ والاسلام مع زيادة العلم

بكونه تأمل (قوله ستة) ثلاثة في المتن وثلاثة في الشرح وهي ستر العورة وحضور الميت وكونه أو أكثره أمام المصل وزاد أيضا سابعها وهو بلوغ الإمام ثم هذه الشروط راجعة إلى الميت وأما الشروط التي ترجع إلى المصل فهي شروط بقية الصلوات من الطهارة الحقيقية بدنا ونوبا ومكانا والحكمة وستر العورة والاستقبال والنية سوى الوقت (قوله سلام الميت) أي ولو بطريق التبعية لاحدا بويه أو ولد أو والد أو ولد للميت كما سيأتي والمراد بالميت من مات بعد ولادته حيا لا بغيره أو قطع طريق أو مسكارة في مصر أو قتل لاحدا بويه أو قتل نفسه كما يأتي بيان ذلك كله (قوله ما لم يهل عليه التراب) أما لو دفن بالغسل ولم يهل عليه التراب فإنه يخرج ويغسل ويصلى عليه جوهره (قوله فيصلى على قبره بالغسل) أي قبل أن يتفصح كما سيأتي عند قول المصنف وإن دفن بلا صلاة هذا وذكر في البحر هناك أن الصلاة عليه إذا دفن بالغسل رواية ابن جماعة عن محمد وأنه صحيح في غاية البيان معزي إلى القندوري وصاحب التحفة أنه لا يصلى على قبره لأنه لا يغسل غير مشروعة رمي - ويأتي تمام الكلام عليه (قوله وإن صلى عليه أولا) أي ثم تمت كرواؤه دفن بالغسل (قوله استحسنانا) لأن تلك الصلاة لم يعتد بها أثر في الطهارة مع الامكان والانزال الامكان وسقطت فريضة الغسل جوهره (قوله وفي القنية الخ) مثله في المفتاح والمجتبى معزي إلى التجريد اسماعيل لكن في التنازع خاتمة مثل فاضل خان عن طهارة مكان الميت هل تشترط لجواز الصلاة عليه قال إن كان الميت على الجنائز لا شئ أنه يجوز ولا فلا رواية لهذا فيبقى الجواز وهكذا أجاب القاضي بدو الدين اه وفي ط عن النجاشية الكفن بتجاسة الميت لا بضرر دفن الجرح بخلاف الكفن المتجسس بعده اه وكذا لو تجسس بدنه بما خرج منه ان كان قبل أن يكفن تحل وبعد له لا كما قدمناه في الغسل فيقيد ما في القنية بغير التجاسة الخارجية من الميت (قوله أعيدت) لأنه لا صحة لها بدون الطهارة وإذا لم تصح صلاة الإمام لم تصح صلاة القوم بجر (قوله وبعبكس لا) أي لا تعد لصلاة الإمام وإن لم تصح صلاة من خلفه (قوله بالوأم أمراة) أي امت رجلا فان صلاتها تصح وإن لم يصح الاقتداء بها (قوله ولوامة) ساقط من بعض النسخ (قوله لسقوط فرضها بواحد) أي بشخص واحد رجلا كان أو امرأة فهو تعليل للمسئلة العكس ومسئلة المرأة قال في البحر والحلية وبهذا تبين أنه لا تجب صلاة الجماعة فيها اه ومثله في البدائع (قوله وبقي من الشروط بلوغ الإمام) الأولى ذلك بعد تمام الشروط لأنه شرط سابع زائد على الستة فافهم وانما امر بالتأمل لأنه مذكور بحثا لا نقلا قال الإمام الاستروشي في كتاب أحكام الصغار الصبي إذا غسل الميت جاز وإذا أم في صلاة الجنائز ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لأنها من فروض الكفاية وهو ليس من أهل أداء الفرض ولكن بشكل برء السلام إذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه أقول حاصله أنها لا تنقطع عن البالغين بفعله لأن صلاتهم لم تصح لفقد شرط الاقتداء وهو بلوغ الإمام وصلاته وإن صحت لنفسه لا تقع فرضا لأنه ليس من أهله وعليه فلو صلي وحده لا يسقط الفرض عنهم بفعله بخلاف المرأة لو صلت اماما أو وحدها كما ذكرنا لكن بشكل على ذلك مسئلة السلام وكذا أجواز تغسله للميت مع أنه فرض أيضا وقد مناعن التصريح قريبا استشكل سقوط الصلاة بفعله وعن شارحه أنه لم يره وأن ظاهر اصول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الأحكام عن جامع الفتاوى سقوطها بفعله كبرء السلام ونقل بعده عن السراجية أنه يشترط بلوغه فانت يمكن جعل الثاني على أن البلوغ شرط لكونه اماما فلا ينافي السقوط بفعله كما في التفسير ورد السلام وكونه ليس من أهل أداء الفرض لا ينافي ذلك كما حققناه في باب الامامة عند قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة فراجع (قوله حضوره) أي كله أو أكثره كالنصف مع الرأس كما مر (قوله ووضعه) أي على الأرض أو على الأيدي قريبا منها (قوله وكونه هو أو أكثره أمام المصل) المناسب ذكر قوله هو أو أكثره بعد قوله حضوره لأنه احتراز عن كونه خلفه مع أنه يوههم اشتراط محاذاته للميت أو أكثره وليس كذلك فقد ذكر القهستاني عن التحفة أن ركعتي القيام ومحاذاته إلى جزء من أجزاء الميت اه لكن فيه نظر بل الأقرب كون المحاذاة شرطافيزاد على السبعة المذكورة ثم هذا ظاهر إذا كان الميت واحدا أو لا فيجوز لأحد واحد منهم بدليل ما سيأتي من التخصيص في وضعهم صفاتولا أو عرضا تأمل ثم رأيت في ط ثم قال إن هذا ظاهر في الإمام لأن صف المؤمنين قد يخرج عن المحاذاة (قوله فلا تصح) بيان لمحتزات الشروط الثلاثة الأخيرة على ألف والنشر المرتب (قوله على نحو دابة) أي كعمول على أيدي الناس فلا تجوز في المختار إلا من عذر أمداد

ستة (سلام الميت وطهارته) ما لم يهل عليه التراب فيصلى على قبره بالغسل وإن صلى عليه أولا استحسنانا وفي القنية الطهارة من التجاسة في ثوب وبدن ومكان وستر العورة شرط في حق الميت والإمام جميعا فلا يتم بلا طهارة والقوم بها أعيدت وبعبكس لا كالموأم أمراة ولوامة لسقوط فرضها بواحد وبقي من الشروط بلوغ الإمام تأمل وشرطها أيضا حضوره (ووضعه) وكونه هو أو أكثره (أمام المصل) وكونه للقبلة فلا تصح على غائب ويجوز على نحو دابة

مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي

عن الزيلعي - وهذا الوجهان على الايدي اشداء أما لو سبق لبعض الكسيرة فانه يأتي بعد سلام الامام بما فاته وان
 رفعت على الايدي قبل أن يوضع على الاكاف كما سياتي (قوله لانه كلاً ما من وجهه) لا شراط هذه الشروط
 وعدم صحتها بقدها او فقد بعضها (قوله اجتمعا على الصبي) أي والمرأة وهذا قوله دون وجهه اذ لو كان
 اماما من كل وجهه لما صحت على الصبي ونحوه (قوله على التجاشي) بتشديد الياء وبخفيفها افصح وتكسر
 يونها وهو افصح ملك الحبشة اسمه الصحمة قاموس وذكر في المغرب أنه بخفيف الياء سماعا من الثقات وأن
 تشديد الجيم فيه خطأ وأن الحسين في الصحمة تصحيف (قوله لغوية) أي المراد بها مجرد الدعاء وهو بعيد (قوله
 او خصوصية) أولاه دفع سر يرمي رآه عليه الصلاة والسلام يحضره فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه
 الامام ويحضره دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء فتح واستدل لهذين الاحتمالين بما لا مزيد عليه
 فارجع اليه من جهة ذلك أنه لو في خلق كثير من اصحابه صلى الله عليه وسلم من اعزهم عليه القراء ولم ينقل عنه
 أنه صلى عليهم مع سره على ذلك حتى قال لا يموتن احد منكم الا اذتموني به فان صلاحه عليه رحمة له
 (قوله وصحت لو وضعوا الخ) كذا في البدائع وفسره في شرح المنية معز بالانتشار خاتمة بأن وضعوا رأسه مما يلي
 يسار الامام اه فأفاد أن السنة وضع رأسه مما يلي بين الامام كما هو المعروف الآن ولهذا اعل في البدائع
 للاسامة بقوله لتغييرهم السنة المتوارثة ويوافقه قول الحاوي القدسي بوضع رأسه مما يلي بين المستقبل
 نحاف حاشية الرجعي من خلاف هذا فغير نظير فراجع (قوله شبان) وأما ما في التهستلاني عن التخصة
 من زيادة الحاشية الى جزء من الميت فالذي يظهر كونه شرطاً لا ركناً كما تقدمناه (قوله فلذا الخ) أي لكونها
 ركناً لا شرطاً لانه لو نواها الاخرى أيضاً يصير مكبراً ثلاثاً وانه لا يجوز بحر عن المحيط (قوله فلم تجز فاعدا) أي
 ولا ركا (قوله بلا عذر) فلو تعذر النزول لطيف او مطر جازت ركا ولو كان الولي مريضاً صلى فاعدا والناس
 قبلنا اجزاء هم عندهما وقال محمد تجزئ الامام فقط حلية (قوله التعميد والثناء) كذا في البحر عن المحيط
 ومقتضى قول الشارح ثلاثة أن الثناء غير التعميد مع أنه فيما يأتي في تفسير الثناء بقول سبحانك اللهم ويحمدهم فعلم
 أن المراد بهما واحد على ما يأتي بيانه فكان عليه أن يذكر الثناء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 وما فهمه الكمال) تبعه شارحاً ثنية البرهان الحلبي وابن أمير حاج (قوله من أن الدعاء ركن) قال لقولهم
 ان حقيقتها والمقصود منها الدعاء (قوله والتكبير الاول شرط) قال لانها تكبيرة الاحرام (قوله رده في البحر
 بتصریحهم بخلافه) أما الاول ففي المحيط أن الدعاء سنة وقولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير دعاء
 يدل عليه وأما الثاني فاسم من أنه لم يجز شيء آخر عليها وقولهم ان التكبيرات الاربع قائمة مقام أربع
 ركعات اه قلت ما نقله عن المحيط من أن الدعاء سنة قال في الحلية فيه نظار ظاهر فقد صرحوا عن آخرهم
 بأن صلاة الجنازة هي الدعاء للميت اذ هو المقصود منها اه وأما قولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير
 دعاء فقد قال في شرح المنية ان الامام يصح له عنه أي فلا ينافي ركيبته كما يحمل هذه القراءة وهي ركن أيضاً اه
 لكن تحمل القراءة في حالة الاقتداء أما بعد الفراغ فيما في المسبوق بها وقد يقال فيحمل الامام الدعاء
 عن المسبوق لضرورة تصحيح صلاته لان الكلام فيما اذا خيف رفع الجنازة وأنى بالتكبيرات نسقاً تاتل أقول
 وتقدم في باب شروط الصلاة أن المصلي يتولى مع الصلاة لله تعالى الدعاء للميت وعلة الشارح هنا بأنه الواجب
 عليه ونقلناه هنا عن الزيلعي والبرهان فلهذا مؤيد لما اختاره المحقق والله الموفق وأما عدم جواز بناء
 أخرى عليها فكونها قائمة مقام ركعة وكونها كذلك لا يلزم منه أن تكون ركعة من كل وجه اذ لا شك أنها
 ركعة يدخل بها في الصلاة ولذا اخصت برفع الايدي فهي شرط من وجه ركن من وجه قد بر (قوله وهي فرض
 على كل مسلم مات) لفظ على بمعنى اللام التعليلية مثل ولتسكبوا الله على ما هذا كم أو متعلق بمحذوف خبر ثان
 للتعريف المبني أو متعلق به لانه عائد للصلاة بمعنى المصدر والتقدير والصلاة على كل مسلم مات فرض أي مفترض
 على المكلفين ولو أسقط الشارح لفظ فرض لكان اصوب لانه تقدم تصريح المصنف به ولذا لا يوافق الجواب به
 فيفسد المعنى قد بر (قوله خلا أربعة) بالخز على أن خلا حرف استثناء (قوله بغاة) هم قوم مسلمون خرجوا
 عن طاعة الامام بغير حق (قوله فلا يغسلوا الخ) في نسخة فلا يغسلون وهي اصوب وانما لا يغسلوا ولم يصل
 عليهم اهانة لهم وزجر الغيرهم عن فعلهم وصرح بنفي غسلهم لانه قيل يغسلون ولا يصلى عليهم للفرق بينهم وبين

وموضوع خلقه لانه كالامام من
 وجهه دون وجه اجتمعا على الصبي
 وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 على التجاشي لغوية أو خصوصية
 وصحت لو وضعوا الرأس موضع
 الرجاء وأسأوا ان تعمدا ولو
 أخطأوا القبلة صحت ان تجزوا
 والا لا مفتاح السعادة (وركاها)
 شبان (التكبيرات) الاربع
 فالاولى ركن أيضاً لا شرط فلذا لم
 يجز بناء أخرى عليها (والقيام)
 فلم تجز فاعدا بلا عذر (وسنتها)
 ثلاثة (التعميد والثناء والدعاء
 فيها) ذكره الزاهد في وما فهمه
 الكمال من أن الدعاء ركن
 والتكبير الاول شرط وده في
 البحر بتصریحهم بخلافه (وهي
 فرض على كل مسلم مات خلا)
 أربعة (بغاة وقطاع طريق)
 فلا يغسلوا ولا يصلى عليهم

الشهيد كما ذكره الزبلي وغيره وهذا القيل رويته وفيه إشارة الى ضعفها لكن مشي عليها في الدرر والوقاية
وفي التتارخانية وعليه الفتوى (قوله ولو بعد الخ) قال الزبلي "وأما إذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم فأنهم
يغسلون ويصلى عليهم وهذا تفصيل حسن أخذ به كبار المشايخ لأن قتل قاطع الطريق في هذه الحالة حد
أو قصاص ومن قتل بذلك يغسل ويصلى عليه وقل الباغي في هذه الحالة للسماسة أو لكسر شوكتهم فينزل منزلته
لعود نفعه الى العامة اهـ وقوله أو قصاص أى بأن كان ثم ما يقطع الحد كقطعه على محرم ونحوه مما ذكر
في بابيه وقد علم من هذا التفصيل أنه لو مات احدهم حثف انفه قبل الاخذ او بعده يصلى عليه كاجسده في الحلية
وقال ولم اره صريحة في الاحكام عن أبي الليث ولو قتلوا في غير الحرب او ماتوا يصلى عليهم اهـ وهو
صريح في المطلوب (قوله وكذا أهل عصبه) بضم فسكون وفي نسخة عصبية وفي نهاية ابن الاثير العصبية
والتعصب المحسامة والمدافعة والعصبية من يعين قومه على الظلم والذي يغضب لعصبته ومنه الحد يث ايس منا
من دعا الى عصبية او قاتل عصبية قال في شرح درر البحار وفي النوازل وجعل مشايخنا المقتولين في العصبية
في حكم أهل البقي على هذا التفصيل وفي المغنى جعل الدرر والركى والكلابازى كالباغي وكذا الواقفون
الناشطون اليهم ان أصابهم حجر أو غيره وماتوا في تلك الحالة ولو ماتوا بعد تفرقه يصلى عليهم اهـ قال ط
وشأنهم سعد وحرام بمصر وقبس وعين ببعض البلاد اهـ أقول والظاهر أن هذا حيث كان البقي من الفريقين
فلو بقي احدهما على الآخر وقصد الآخر المدافعة عن نفسه بالقدر الممكن يكون المدافع شهيداً وفي شرح مثلاً
مسكين ما يؤيده فراجعهم (قوله ومكابري في مصر ليلابلاح) كذا في الدرر والبحر وغيرهما والمكابري بالباء
الموحدة المتغلب اسماعيل والمراد به من يقف في محل من المصر يتعرض لمعصوم والظاهر أن هذا مبني على
قول أبي يوسف من أنه يكون قاطع طريق اذا كان في المصر ليلابلاحاً وبسلاح وعليه الفتوى كما سيأتي
في بابيه ان شاء الله تعالى فعطى أحكام قاطع الطريق في غير المصر من أنه اذا ظهر عليه قبل أخذ شيء وقيل
فانه يحبس حتى يتوب وان أخذ ما لا يقطع من خلاف وان قتل معصوم ما قتل حداً على ما سمي في تفصيله في محله
فحيث كان حده القتل لا يصلى عليه وبما قرأناه ظهر أن قوله بسلاح غير قيد لانه اذا وقف في المصر ليلابلاحاً فرق بين
كونه قاتلاً بسلاح أو غيره كحجر أو عصا والله أعلم (قوله خنق غير مرة) هو قاده صيغة المباعدة وقيد المصنف
في باب البغاة بما اذا كان ذلك في المصر وعبارته مع التمرح ومن تكرر الخنق بكسر الذون منه في المصر أى خنق
مراراً ذكره مسكين قتل به سياسة السعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والابأان خنق مرة لانه
كالقتل بالثقل وفيه القود عند غير أبي حنيفة اهـ أى وأما عنده ففقه الدية على عاقلة كالقتل بالثقل وظاهر
قوله بأن خنق مرة أن التكرار يحصل بمرتين (قوله فحكمهم كالبغاة) كذا في البحر والزبلي "أى حكم أهل
عصبية ومكابري وخنق حكم البغاة في أنهم لا يغسلون ولا يصلى عليهم وأما ما في الدرر من قوله وان غسلوا أى
البغاة والقطاع والمكابري فانه مبني على الرواية الاخرى وقد منار بجحها (قوله به يفتى) لانه فاسق غير ساع
في الارض بالفساد وان كان باغياً على نفسه كسائر فساد المسلمين زبلي (قوله ورجح الكمال قول الثاني الخ)
أى قول أبي يوسف انه يغسل ولا يصلى عليه اسماعيل عن خزانه الفتاوى وفي القهستاني والكفاية وغيرهما
عن الامام السعدي الاصح عندي أنه لا يصلى عليه لانه لا توبة له قال في البحر فقد اختلف الصحاح لكن تأيد
الثاني بالحديث اهـ أقول قد يقال لادالة في الحديث على ذلك لانه ليس فيه سوى أنه عليه الصلاة والسلام
لم يصلى عليه فالظاهر أنه امتنع زجراً لغيره عن مثل هذا الفعل كما امتنع عن الصلاة على المديون
ولا يلزم من ذلك عدم صلاة احد عليه من الصحابة اذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره قال تعالى ان صلاتك
سكن لهم ثم رأيت في شرح المنية بحث كذلك وأيضاً قاله لعليل بأنه لا توبة له مشكل على قواعد أهل السنة
والجماعة لا إطلاق النصوص في قبول توبة العصاة بل التوبة من الكفر مقبولة قطعاً وهو أعظم وزراً ولعل
المراد ما اذا تاب حاله اليأس كما اذا فعل بنفسه ما لا يعيش معه عادة كجرح من هرق في ساعته والقضاء في بحر أو نار
قتاب أو ما لوجرح نفسه وبقي حياً أو ما سلاختم تاب ومات فينبغي الجزم بقبول توبته ولو كان مستحلاً لذلك الفعل
اذ التوبة من الكفر حيث لم يقبولة فضلاً عن المعصية بل تقدم الخلاف في قبول توبة العصاة حاله اليأس ثم اعلم
أن هذا كله فيمن قتل نفسه عمداً أما لو كان خطأ فانه يصلى عليه بخلاف كما صرح به في الكفاية وغيرها

قوله الدرر والركى والكلابازى
نسبة الى محبتين احدهما بخاري
والاخرى بنيسابور ابو السعود
عن طبقات عبد القادر اهـ منه

(اذا قتلوا في الحرب) ولو بعده يصلى
عليهم لانه حد أو قصاص (وكذا)
أهل عصبه و(مكابري في مصر ليلابلاح
بسلاح وخنق) خنق غير مرة
فحكمهم كالبغاة (من قتل نفسه)
ولو (عمداً يغسل ويصلى عليه)
به يفتى وان كان أعظم وزراً من
قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني
بما في مسلم أنه عليه السلام اتى
برجل قتل نفسه فلم يصلى عليه

وسبقني عنه مع الشهاد (قوله لا يصلي على قاتل احد ابويه) الظاهر أن المراد أنه لا يصلي عليه اذا قتله الامام
 قصاصاً أما لو مات حقت انفه يصلي عليه كما في البغاة ونحوهم ولم أره صريحاً في ارجاع (قوله وألحقه في النهر
 بالبغاة) أي فلا يعتد خامساً هكذا فهمت ثم رأيت في ط لکن فيه أن عبارة النهر هكذا والعصبة كالبغاة ومن هذا
 النوع الخناق وقاتل احد ابويه اه عليه فيكون المستثنى أقل من أربعة تأمل (قوله وقال أئمة يلح في كلها)
 وهو قول الأئمة الثلاثة ورواية عن أبي حنيفة كما في شرح درر البحار والاول متابعته في الرفع ولم أره اه أقول ولم يقل
 الرمي رجماً يستفاد منه أن الحنفی اذا اقتدى بالشافعی فالاولى متابعته في الرفع ولم أره اه أقول ولم يقل
 يجب لأن المتابعة انما تجب في الواجب او الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعی وما في شرح الكيدانية
 للقهستاني من أنه لا يجوز المتابعة في رفع اليدين في تكبيرات الركوع وتكبيرات الجنازة فيه نظر اذ ليس ذلك مما
 لا يسوغ الاجتهاد فيه بالنظر الى الرفع في تكبيرات الجنازة لما علمت من أنه قال به البخاريون من ائمتنا وقد اوضحنا
 المقام في آخر واجبات الصلاة وقد متنا أيضاً شياً منه في صلاة العيدين (قوله وهو سبحانه اللهم وبجملتك)
 كذا فسر به الشافعی في شرح درر البحار وغيره وقال في العناية انه مراد صاحب الهداية لانه المعهود من الشفاء
 وذكر في التهر أن هذا رواية الحسن عن الامام والذي في المبسوط عن ظاهر الرواية أنه يحمد الله اه أقول
 مقتضى ظاهر الرواية حصول السنة بأي صيغة من صيغ الحمد فيشمل الشفاء المذكور لا شتمه على الحمد
 (قوله كما في التشهد) أي المراد الصلاة الالهية التي يأتي بها المصلي في فعدة التشهد (قوله لأن تقدمها)
 أي تقديم الصلاة على الدعاء سنة كما أن تقديم الشفاء عليه سنة أيضاً (قوله ويدعو الخ) أي لنفسه
 وللميت وللمسلمين لكي يغفر له فيسجد دعاءه في حق غيره ولا من سنة الدعاء أن يبدأ بنفسه قال تعالى رب
 اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً بوجهرة ثم أفاد أن من لم يحسن الدعاء بالمأثور يقول اللهم اغفر لنا
 ولوالدينا وله وللمؤمنين والمؤمنات (قوله والمأثور أوى) ومن المأثور اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداً وأعتابنا
 وصغيرنا وكبيرنا وزكريانا وإيماننا اللهم من احبته منا فأحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان
 اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا
 كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله
 الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار منغ وثم ادعية آخرها فنظر في الفتح والامداد وشروح المنية
 (تنبيه) المراد الاستيعاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا ينافي في قوله وصغيرنا وقوله الا في ولا يستعمل لصي
 أي لا يقول اغفر له أفاده القهستاني والمراد بالابدال في الاهل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذات
 لقوله تعالى ألحقنا بهم ذريرتهم ونحبر الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين وفيه
 لازوجة له على تقديره أنه لو كانت ولانه صح الطبراني المرأة لا تسخر أزواجها أي اذا مات وهي في عصمته وفي
 حديث رواه جعفر لكنه ضعيف المرأة متابع بما يكون لها زوجان في الدنيا فتوت ويعوتان ويدخلان الجنة
 لا يسماهن قال لا حسنة من خلقا كان عندها في الدنيا وعامة في تحفة ابن حجر (قوله وقدم فيه الاسلام)
 أي في الدعاء بالمأثور كما مر اعلم أن الاسلام على وجهين شرعي وهو بمعنى الايمان والغوى وهو بمعنى الاستسلام
 والانقياد كما في شرح العمدة للنسفي فتقول الشارح مع أنه الايمان ناظر للمعنى الشرعي للاسلام وقوله لانه مني
 ناظر الى المعنى اللغوي له وقوله فكانه دعاء في حال الحياة بالايمان هو معنى الاسلام الشرعي وقوله والانقياد
 أي الذي هو معنى الاسلام اللغوي اه ح وما ذكره الشارح مأخوذ من صدر الشريعة والحاصل أن
 الاسلام خاص بحالة الحياة لانه المناسب لها بمعنييه الشرعي وهو الايمان أي التصديق القلبي واللغوي
 وهو الانقياد بالاعمال الظاهرة وخص الايمان بحالة الموت لانه المناسب لها اذ لا ينشئ عن العمل بل عن
 التصديق فقط ولا يمكن في حالة الموت سواء (قوله بلادعاء) هو ظاهر المذهب وقبل يقول اللهم آمنا في الدنيا
 حسنة الخ وقبل ربنا لا تغفلنا الخ وقبل يخير بين السكوت والدعاء بغير (قوله باوياً الميت مع القوم)
 كذا في الفتح وقال الزيلعي ينوي بها كما وصفنا في صفة الصلاة فينبوي الميت كما ينوي الامام اه وظاهره
 أنه ينوي الملائكة الحافظة أيضاً ثم رأيت صريحاً في شرح درر البحار وذكر في الحاشية والظهيرية والجوهرية أنه
 لا ينوي الميت قال في البحر وهو الظاهر لأن الميت لا يخاطب بالسلام حتى ينوي به اذ ليس أهله اه وأقره

(لا يصلي على قاتل احد ابويه)
 اهانة له وألحقه في النهر بالبغاة
 (وهي أربع تكبيرات) كل تكبيرة
 فأعده مقام ركعة (يرفع يديه
 في الاولى فقط) وقال أئمة يلح
 في كلها (وينشئ بعدها)
 وهو سبحانه اللهم وبجملتك
 (ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم) كما في التشهد (بعد الثانية)
 لأن تقديمها سنة الدعاء (ويدعو
 بعد الثالثة) بأمور الآخرة
 والمأثور أوى وقدم فيه الاسلام
 مع أنه الايمان لانه مني وعن
 الانقياد فكانه دعاء في حال الحياة
 بالايمان والانقياد وأما في حال
 الوفاة فلا انقياد وهو العمل غير
 موجود (ويسلم) بلادعاء (بعد
 الرابعة) تسليتين ناوياً الميت
 مع القوم وبسر الكل الا التكبير
 زيلعي وغيره

في النهر لكن قال الخبير الرمي "انه غير مسلم وسيأتي ما ورد في أهل المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وتعليه
 صلى الله عليه وسلم السلام على الموق" اه (قوله لكن في البدائع الخ) قد يقال ان الزبلي لم يرد دخول التسليم
 في اليكيلة المذكورة والذي في البدائع ولا يجهر بما يقرأ عقب كل تكبيرة لان ذكر السنة فيه المخافة وهل
 يرفع صوته بالتسليم لم يتعرض له في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد أنه لا يرفع لانه للاعلام ولا حاجته لان
 التسليم مشروع عقب التكبير بلا فصل ولكن العمل في زماننا على خلافه اه (قوله وعين الشافعي
 الفاتحة) وبه قال احمد لان ابن عباس صلى على جنازة فجهر بالفاتحة وقال عند دفنها لم يعلم أنها سنة
 ومذهبا قول عمرو بن وهب وعلي وأبي هريرة وبه قال مالك كما في شرح المنية (قوله بنية الدعاء) والظاهر أنها
 حينئذ تقوم مقام الفناء على ظاهر الرواية من أنه يسبق بعد الأولى التمجيد (قوله وتكره بنية القراءة) في البحر
 عن التجنيس والمحيط لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة اه ومثله في الوالوجية والتأخرية وظاهره أن
 الكراهة تحريرية وقول القنية لو قرأ فيها الفاتحة جاز أي لو قرأها بنية الدعاء لوافق ما ذكره غيره وأراد
 بالجواز العصة على أن كلام القنية لا يعمل به اذا عارضه غيره فقول الشربلاني في رسالته انه نص على جواز
 قراءتها فيه نظر ظاهر لما علمته وقوله وقول من لا على "القارئ أيضا يستحب قراءتها بنية الدعاء" خروجا من
 خلاف الامام الشافعي "فيه نظر أيضا لانها لا تصح عنده الا بنية القرآن وليس له أن يقرأها بنية القراءة ويرتكب
 مكروه مذهب ليراعى مذهب غيره كما مر تقريره أول الكتاب (قوله وأفضل صفوفها آخرها الخ) كذا في
 القنية ويبحث فيه في الحلية باطلاق ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها
 آخرها وبأن اظهار التواضع لا يتوقف على التأخر اه أقول قد يقال ان الحديث مخصوص بالصلاة المطلقة
 لانها المتبادرة ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواه أبو داود وقال حديث
 حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولهذا قال في المحيط ويستحب أن يصف ثلاثة صفوف حتى
 لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للامامة ويقف وراءه ثلاثة ثم اثنان ثم واحد اه فلو كان الصف الأول أفضل
 في الجنازة ايضا لكان الأفضل جعلهم صفوا واحدا ولكره قيام الواحد وحده كما كره في غيرها هذا ما ظهر لي
 (قوله لانه منسوخ) لان الآثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسمع والتسع
 وأكثر من ذلك إلا أن آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان ناسخا لما قبله ح عن
 الامداد وفي الزبلي "أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النجاشي كبر أربع تكبيرات وثبت عليها إلى أن توفي
 فتسخت ما قبلها ط (قوله فيمكن المؤتم الخ) لما كان قوله لم ينع صادقا بالقطع وبالاتظار ارفده بيان
 المراد منه ط (قوله به يفتي) رجحه في فتح القدير بان البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطا مطا
 انما الخطأ في المتابعة في الخامسة بجر وروى عن الامام أنه يسلم للرجال ولا ينتظر تحققة للرجال ط (قوله
 هذا) أي عدم المتابعة ط (قوله وينوي الافتتاح الخ) بل وازن تكبيرة الامام للافتتاح الآن وخطأ المبلغ
 نقل ذلك في البحر عن شرح المجمع المنكي بصيغة حالوا وقوله في باب صلاة العيد بصيغة قبل وكلا الصيغتين مشهور
 بالضعف كيف وهو لا وجه له بظهور لانه ان كان المراد أنه ينوي الافتتاح بمنازعة على الرابعة كما هو المتبادر لزم
 أن يأتي بعدها ثلاث تكبيرات أخر لان بنية الافتتاح لتصح صلاته باحتمال خطأ المبلغ ولا صحة لها الا ثلاث
 بعدها لانها أركان والا كانت نية لغوا فكان الواجب عدمها وان كان المراد بجمع التكبيرات فن ابن يعلى
 أن المبلغ يزيد على الرابعة حتى ينوي الافتتاح بالجميع فان احتمال الخطأ انما يظهر وقت الزيادة وان قيل انه ثابت
 قبلها يلزم عليه أن ينوي الافتتاح بالجميع وان لم يزد المبلغ شيئا وأنه يأتي بعد الرابعة بثلاث تكبيرات أيضا
 والالم يكن لهذه النسبة فائدة وأنه في غير صلاة الجنازة يأتي بتكبيرة أخرى لاحتمال خطأ المبلغ ونحو ذلك يقال
 في تكبيرات العيد كما اشرنا اليه في بابيه ولم أر من تعرض لشيء من ذلك ثم ظهر أنه يمكن أن يجاب باختیار الشق
 الاول وأن فائدته أنه اذا زاد خامسة مثلا احتقل أن تكون التكريرة وأنه سيسكب بعدها ثلاثا أخرى وهكذا
 في السادسة والسابعة فاذا سلم احتقل أن أربعاء قبل السلام هي الفرائض الاصلية وأن ما قبلها زائدة غلط واحتقل
 أن أربعاء من الابتداء هي الفرائض الاصلية وما بعدها زائدة غلط فاذا نوى تكبيرة الافتتاح فيما زاد على الرابع
 الاول قد ينفعه ذلك في بعض الصور بلا ضرر والله أعلم (قوله ولا يستغفر فيها لصبي) أي في صلاة الجنازة

لكن في البدائع العمل في زماننا
 على الجهر بالتسليم وفي جواهر
 الفتاوى يجهر بواحدة (ولا قراءة
 ولا تشهد فيها) وعين الشافعي
 الفاتحة في الاولى وعندنا يجوز
 بنية الدعاء وتكره بنية القراءة
 لعدم جوبها فيها عنه عليه السلام
 وأفضل صفوفها آخرها اظهارا
 للتواضع (ولو كبر امامه خسا
 لم ينع) لانه منسوخ (فيمكن
 المؤتم حتى يسلم معه اذا سلم)
 به يفتي هذا اذا سمع من الامام
 ولومن المبلغ تابعه وينوي
 الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في
 العيد (ولا يستغفر فيها لصبي)

(قوله) ومجنون ومعتوه) هذا في الاصل "فان الجنون والعتوه الطارئان بعد البلوغ لا يسقطان الذنوب السالفة كما في شرح المنية (قوله بعد دعاء البالغين) كذا في بعض نسخ الدرر وفي بعضها بدل دعاء البالغين وكتب العلامة نوح علي نسخة بعد أنها مخالفة لما في الكتب المشهورة ومناقضة لقوله لا يستغفر لصبي ولهذا قال بعضهم انها تصحيف من بدل ١٥ وقال الشيخ اسماعيل بعد كلام والحاصل أن مقتضى متون المذهب والفتاوى وصريح غرر الأذكار لاقتصار في الطفل على اللهم اجعله لنا فرطاً الخ ١٥ قلت وحاصله أنه لا يأتي بشئ من دعاء البالغين أصلاً بل يقتصر على ما ذكر وقد نقل في الخطبة عن البدائع والمحيط وشرح الجامع لقاضي خان ما هو كالصريح في ذلك فراجع به وبعلم أن ما في شرح المنية من أنه يأتي بذلك الدعاء بعد قوله ومن توفيقه مناقضه على الايمان مبني على نسخة بعد من الدرر فتدبر هذا وما مر في المأثور في دعاء البالغين من قوله وصغيرنا وكبيرنا لا ينافي في قهرهم لا يستغفر لصبي كما قدمناه فانهم (قوله أي سابقاً الخ) قال في المغرب اللهم اجعله لنا فرطاً أي اجرا يتقدمنا وأصل الفارط والفرط فين يتقدم الواردة ١٥ أي من يتقدم الجماعة الواردة الى الماء ليهبته لهم ومنه الحديث اننا فرطكم على الخوض واقتصر الشارح على المعنى الثاني الذي هو الاصل لما في الجرح أنه الانسب هنا للتكرار مع قوله واجعله لنا اجرا ١٥ قال ط والذي في النهر وغيره تفسيره بالمتقدم ليهبتي مصالح والديه في دار القرار (قوله وهو دعاءه) أي للصبي اي كما هو دعاءه لوالديه وللمصلين لأنه لا يبي الماء دفع الظما او مصالح والديه في دار القرار الا اذا كان متقدماً في الخير وهو جواب عن سؤال حاصله أن هذا دعاءه للآحياء ولا يقع للميت فيه ط (قوله لا سيما وقد قالوا الخ) حاصله أنه اذا كانت حسنة أي توابها يكون أهلاً للجزاء والثواب فناسب أن يكون ذلك دعاءه أيضاً لينتفع به يوم الجزاء (قوله واجعله ذخراً) في الهداية والكافي والكنز وغيرها واجعله لنا اجرا واجعله لنا ذخراً وفي الدرر والوقاية كما هنا (قوله ذخيرة) أشار الى أن المراد بالذخرا الاسم أي ما يذخر لا المصدر فانه يستعمل اسماً ومصدراً كما يفيد قول القاموس ذخره كنعته ذخراً بالضم وأذخره اختاره واتخذته والذخيرة ما أذخر كالذخيرة أذخر ١٥ قال العلامة ابن حجر شبه تقدمه لوالديه بشئ نفيس يكون أمماً ممدخراً الى وقت حاجتهم له بشفاعته لهما كما صرح ١٥ (قوله مقبول الشفاعة) تفسير لقوله مشفعاً بالبناء المعجول (تتمه) في بعض الكتب يقول اللهم اجعله لوالديه فرطاً وسلطاناً وذاخراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً اجرا ونقل به موازينهم ما أفرغ الصبر على قلوبهم ولا تفتنهما بعده واغفر لنا وله ط أقول رأيت ذلك في كتب الشافعية لكن يابى قوله واغفر لنا وله بقوله ولا تحرمهما اجره وهذا اولى لما مر من أنه لا يستغفر لصبي وقال في شرح المنية وفي المفيد ويدعوا لوالدي الطفل وقيل يقول اللهم نقل به موازينهم وأعظم به أجرهما ولا تفتنهما بعده اللهم اجعله في كفالة ابراهيم وألقه بصالح المؤمنين ١٥ (قوله ندبا) أي كونه بالقرب من الصدر مندوب والامحاذة جزء من الميت لا بد منها فاستأنى عن التحفة ويظهر أن هذا في الامام وفيما اذا لم تعتد الموتى والوقوف عند صدر أحدهم فقط ولا يبعد عن الميت كافي النهر ط (قوله الرجل والمرأة) اراد الذكر والانثى الشامل للصغير والصغيرة ط عن أبي السعود وعند الشافعي رحمه الله يف عند رأس الرجل وعجز المرأة (قوله والشفاعة لاجله) أي أن الاصل شافع الميت لاجل ايمانه فناسب أن يقوم بجذائه محله (قوله والمسبوق) أي الذي لم يكن حاضراً تكبير الامام السابق ط (قوله ببعض التكبيرات) صادق بالاقول والاكثر ط أما المسبوق بالكل فبأنى حكمه (قوله لا يكبر في الحال) فلا كبر كما حضروا لم ينتظروا لتفسد عندهما لكن ما اذا غير معتبر كذا في الخلاصة مجر ومثله في الفتح وقضية عدم اعتبار ما اذا أنه لا يكون شارعا في تلك الصلاة وحينئذ تفسد التكبير مع أن المسطور في القضية أنه يكون شارعا وعليه فيعتبر ما اذا وهذا المار من افسح عنه فتدبره نهر وأجاب الجوى في شرح الكنز بأنه لا يلزم من عدم اعتبار شرعه ولا من اعتبار شرعه اعتبار ما اذا الا ترى أن من ادرك الامام في السجود صح شرعه مع أنه لا يعتبر ما اذا من السجود مع الامام بل عليه اعادته اذا قام الى قضاء ما سبق به فلا مخالفة بين ما في الخلاصة والقضية ١٥ لكن فيه أن تكبيرة الافتتاح هنا بمنزلة ركعة فلو صح شرعه بها يلزم اعتبارها الآن يقال ان لها شهيدين كما تر فنصح شرعه بها من حيث كونها بشرطاً ولا تعتبر في تكميل العدد من حيث شبهها بالركعة فلذا قلنا يصح شرعه بها ويعد بها بعد سلام اماسه والله أعلم (قوله والمسبوق الخ)

ومجنون ومعتوه لعدم تكليفهم
(بل يقول بعد دعاء البالغين
اللهم اجعله لنا فرطاً) بفختين
أي سابقاً الى الخوض ليهب الماء
وهو دعاءه أيضاً بتقدمه في الخير
لا سيما وقد قالوا حسنات الصبي
له لا لا يوبه بل له ما ثواب التعليم
(واجعله ذخراً) بضم الذا
المجعة ذخيرة (وشافعيهما)
مقبول الشفاعة (ويقوم الامام)
ندبا (بجذائه الصدر مطلقاً)
للرجل والمرأة لأنه محل الايمان
والشفاعة لاجله (والمسبوق)
بعض التكبيرات لا يكبر في الحال
بل (ينتظر) تكبير (الامام ليكبر
معه) للافتتاح لما مر أن كل تكبيرة
ركعة والمسبوق لا يبدأ بما فاتته

هو من تنه التعديل أى فلو كبر ولم ينتظر لكان كالمسبوق الذى شرع فى قضاء ما سبق به قبل المرفوع من الاقتداء
ط (قوله وقال أبو يوسف الخ) قال فى النهاية نفسير المسئلة على قوله انه لما جاء وقد كبر الامام تكبيرة
الافتتاح كبر هذا الرجل للافتتاح فاذا كبر الامام الثانية تابعه فيها ولم يكن مسبوقا وعنده ما لا يكبر
للافتتاح حين يحضر بل ينتظر حتى يكبر الامام الثانية ويكون هذا التكبير تكبيرا للافتتاح فى حق هذا الرجل
فيسير مسبوقا بتكبيره أى بها بعد سلام الامام اه (قوله كما لا ينظر الحاضر الخ) أفاد بالشيء
أن مسئلة الحاضر اتفاقية ولذا قال بل يكبر أى الحاضر اتفاقا والمراد به من كان حاضرا وقت تحريمة الامام
فى محل يجزى به فيه الدخول فى صلاة الامام كما يأتى عن المجتبى أى بأن كان متبعا للصلاة كما يفيد قول الهندي
عن شرح الحاشية لقاضى خان وان كل من مع الامام فتغافل ولم يكبر معه او كان فى النية بعد فخر التكبير فانه يكبر
ولا ينظر تكبيرا لالامام الثانية فى قولهم لانه لما كان مسئلة جاهلا بمنزلة المشارك اه (قوله فى حال التحريم)
مفهوما أنه لو فاتته التحريم وحضر فى حالة التكبير الثانية مثلا لا يكون مدركا لها بل ينتظر الثالثة ويكون
مسبوقا بتكبيرتين لا بواحدة عندهما لكن الظاهر أن التحريم غير قيد المسأى فيما لو كبر الرابع والرجل حاضر
فانه يكون مدركا لها وبؤيده التعديل المار عن قاضى خان والاتى عقبه عن الفخ تامل (قوله لانه كالدرك)
قال فى فتح القدير يفيد أنه ليس مدرك حقيقة بل اعتبر مدركا لحضوره التكبير دفعا للبرج إذ حقيقة ادراك
الركعة بفعلها مع الامام ولو شرط فى التكبير المعصية ضاق الامر جدا اذ الغالب تأخر النية قليلا عن تكبير الامام
فاعتبر مدركا لحضوره اه (قوله ثم يكبر الخ) أى المسبوق والحاضر وقوله ما فاتهم خفاء لان المراد
بالحاضر فى كلامه الحاضر فى حال التحريم فاذا أتى بهما لم يفهم شئ الا أن يرا ما اذا حضر أكثر من تكبيرة فكبر
واحدة فانه يكبر بعد السلام ما فاتهم على ما سأتى تأمل واحترز عن اللاحق كأن كبر مع الامام الاولى دون
الثانية والثالثة فانه يكبرهما ثم يكبر مع الامام الرابعة كما فى الحلبة والنهر هذا وفى نور الايضاح وشرحه
ان المسبوق يوافق امامه فى دعائه لو علم بجماعه اه ولم يذكر ما إذا لم يعلم وظاهر تقييده الموافقة بالعلم
أنه اذا لم يعلم بأن لم يعلم أنه فى التكبير الثانية والثالثة مثلا يأتى به مرتبا أى بالثناء ثم الصلاة ثم الدعاء تأمل
(قوله نسقا) بالتحرير أى متتابعة وفى بعض النسخ ترى وهو بعناء (قوله على الاعناق) مفهوما أنه
لو رفعت باليدى ولم توضع على الاعناق أنه لا يقطع التكبير بل يكبر وهو ظاهر الرواية وعن محمد ان كانت
الى الارض أقرب يكبر والا فلا معراج ومثله فى البرازية والفتح ويخالفه ما فى البحر عن الظهيرية أنها لو رفعت
باليدى ولم توضع على الاكاف لا يكبر فى ظاهر الرواية لكن قال فى الشنبلىة وينبغى أن يعول على ما فى البرازية
ولا يخالفه ما يأتى من أنها لا تصح اذا كان الميت على ايدى الناس لانه يقتصر فى البقاء ما لا يقتصر فى الابتداء
اه (قوله وما فى المجتبى من أن المدرك) أى الحاضر وسماه مدركا لانه بمنزلة كما مر وعادة المجتبى رجلى
واقف حيث يجزى به الدخول فى صلاة الامام فكبر الامام الاولى ولم يكبر معه فانه يكبر ما لم يكبر الامام الثانية فان
كبر كبر معه وقضى الاولى فى الحال وكذا ان لم يكبر فى الثانية والثالثة والرابعة يكبر بقضى ما فات فى الحال اه
(قوله شاذ) لخالفه ما نص عليه غير واحد من أنه يكبر ما فات بعد سلام الامام أفاده فى النهر (قوله فلو جاء الخ)
هذا غمزة الخلاف بينهما وبين أبي يوسف كما فى النهر (قوله لتعذر الدخول الخ) لما قرأ المسبوق ينتظر
الامام ليكبر معه وبعد الرابعة لم يبق على الامام تكبير حتى ينتظره لاتباعه فيه قال فى الدرر والاصل فى الباب
عندهما أن المقتدى يدخل فى تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي يوسف
يدخل اذا بقيت التحريم كذا فى البدائع اه (قوله كما فى الحاضر) أى فى وقت التكبير الرابعة فقط
او التكبيرات كلها ولم يكبرها مع الامام وأشار بالثناء الى أن مسئلة الحاضر اتفاقية وفيه
كلام يأتى (قوله وعليه الفتوى) أى على قول أبي يوسف فى مسئلة المسبوق خلافا لما مشى عليه فى المتن
(قوله ذكره الحلبي وغيره) عبارة الحلبي فى شرح المنية وان جاء بعد ما كبر الرابعة فاتته الصلاة عندها وعند
أبي يوسف يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلاث تكبيرات وذكر فى المحيط أن عليه الفتوى اه قلت وذكر أيضا
فى الفتاوى الهندية عن المضمرات أنه الاسع وعليه الفتوى لكن ما مشى عليه فى المتن صرح فى البدائع
بأنه الصحيح ومثله فى الدرر وشرح المقدسى ونور الايضاح نعم نقل فى الامداد عن التيجيس والولولجية أن ذلك

وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر
(كما لا ينظر الحاضر) فى (حال
التحريم) بل يكبر اتفاقا للتحريم
لانه كالدرك ثم يكبر ان ما فاتهما
بعد الفراغ نسقا بلا دعاء ان خشيا
رفع الميت على الاعناق وما فى
المجتبى من أن المدرك يكبر الكل
للمال شاذ نهر (فلو جاء) المسبوق
(بعد تكبيرة الامام الرابعة فاتته
الصلاة) لتعذر الدخول فى
تكبيرة الامام وعند أبي يوسف
يدخل لبقاء التحريم فاذا سلم
الامام كبر ثلاثا كما فى الحاضر
وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره
(واذا اجتمع)

رواية عن أبي حنيفة وأن عند أبي يوسف يدخل في الصلاة وعليه الفتوى قال فقد اختلف التجميع (تنبيه) هذا كله في المسبوق وأما الحاضر وقت التكبير الرابعة فإنه يدخل وقد أشار الشارح كالبدائع إلى أنه بالاتفاق كما قدمنا وبه صرح في النهر وهو ظاهر عبارة المجتبى التي قدمناها لكن في البحر عن المحيط لو كبر الإمام أربعاً والرجل حاضر فإنه يكبر ما لم يسلم الإمام ويقضى الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن أنه لا يكبر وقد فاتته اهـ أقول لكن المفهوم من غالب عباراتهم أن عدم فوات الصلاة في الحاضر متفق عليه بين أبي يوسف وصاحبيه وأن الفوات رواية الحسن عن أبي حنيفة وأن المفتي به عدم الفوات وهذا هو المناسب لما مر من تقرير أقوالهم أما على قول أبي يوسف فظاهر لأن المسبوق عنده لا تنوته الصلاة فال حاضر بالأولى وأما على قولهما فلما صرح به في الهداية وغيرهما من أن الحاضر عزلة المدرك عندهما وهذا حاضر وقت الرابعة فيكبر ما قبل سلام الإمام ثم يقضى الثلاث لقوات محلها وحينئذ في المحيط من قوله وهذا قول أبي يوسف لا يلزم منه أن يكون قولهما بخلافه بل قولهما كقوله بدليل أنه قاله برواية الحسن فقط والا كان المناسب مقابله بقولهما ولذا لم يعزه في الثانية والولولة الجدية وغاية البيان إلى أبي يوسف بل أطلقوه وقابلوه برواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك وعن أبي يوسف أنه يدخل معه فأد أن قول أبي يوسف كقولهما وأن المخالفة في رواية الحسن فقط (تنبيه) نقول في البحر عبارة المحيط السابقة ثم قال فإني الحقائق من أن الفتوى على قول أبي يوسف إنما هي مسألة الحاضر لا المسبوق وقد يقال أنه إذا كان حاضراً ولم يكبر حتى كبر الإمام فنتين أو ثلاثاً فلا شك أنه مسبوق وحضوره من غير فعل لا يجعله مدر كافي ينبغي أن يكون كسئلة المسبوق وأن يكون الفرق بين الحاضر وغيره في التكبير الأولى فقط كما لا يخفى اهـ وأقول إن ما في الحقائق محمول على مسألة المسبوق لما مر من أن المخالف فيها أبو يوسف وأن الفتوى على قوله وأما مسألة الحاضر فانه ما وافقنا كما علمته وأما قوله وقد يقال الخ فحاصله أنه لا تحقق لمسئلة الحاضر إلا فيمن حضر وقت التكبير الأولى فكبر ما قبل أن يكبر الإمام الثانية أو ما لو تشاغل حتى كبر الإمام الثانية أو أكثر فهو مسبوق لا حاضر وفيه نظر ظاهر فإنه إذا كان حاضراً حتى كبر الإمام تكبيرتين مثلاً يكون مدر كالشأنية فله أن يكبر ما قبل أن يكبر الإمام الثالثة ويكون مسبوقاً بالأولى فيأتي بها بعد سلام الإمام فسبقة بها لا ينافي كونه حاضراً في غير ما يدل على ذلك ما نقله في البحر عن الواقعات من أنه أن لم يكبر الحاضر حتى كبر الإمام تتبين كبر الثانية منهم ما لم يكبر الأولى حتى يسلم الإمام لأن الأولى ذهب محلها فكانت قضاء والمسبوق لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الإمام اهـ فانظر كيف جعله حاضر ومسبوقاً ولو كان مسبوقاً فقط لم يكن له أن يكبر الثانية بل ينظر تكبيرا لإمام الثالثة كما مر فاعلم ثم رر هذا المقام (قوله أولى من الجمع) لأن الجمع مختلف فيه فتية (قوله وتقديم الأفضل أفضل) أي يصلي أولاً على أنضلم ثم يصلي على الذي يليه في الفضل وقبده في الامداد بقوله أن لم يكن سبق أي والايصلي على السابق ولو مفضلاً وسيأتي بيان الترتيب (قوله وان جمع جائز) أي بأن صلى على الشكل صلاة واحدة (قوله صفوا واحداً) أي كما يسطفون في حال حياتهم عند الصلاة بدائع أي بأن يكون رأس كل عند رجل الآخر فيكون الصف على عرض القبلة (قوله وان شاء جعلها صفاً الخ) ذكر في البدائع التخيير بين هذا والذي قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أن الثاني أولى لأن السنة هي قيام الإمام بمجذاء الميت وهو يحصل في الثاني دون الأول اهـ (قوله درجا) أي شبه الدرج بأن يكون رأس الثاني عند منكب الأول بدائع (قوله لمصود المقصود) وهو الصلاة عليهم درر والاحسن ما في المبسوط لأن الشرط أن تكون الجنائز أمام الإمام وقد وجد اسماعيل (قوله فيقرب منه الأفضل) أي في صورة ما إذا جعلهم صفوا واحداً بما يلي القبلة بوجهها أما في صورة جعلهم صفوا عرضاً فإنه يقوم عندهم كقدمه إذ ليس أحدهم أقرب وهذا حيث اختلفوا في الفضل وان تساووا قدم أسهم كما في الحلة وفي البحر من الفتح وفي الرجلين يقدم أكبرهما سناً وقرآناً وعلماً كما فعله عليه الصلاة والسلام في قتل أحد من المسلمين (قوله يقدم على العبد) أي ولو بالغاً كما يفعله قول البحر عن الظهيرية ويقدم الجزر على العبد ولو كان الجزر صيباً اهـ قال ط وأفاد أن الجزر البالغ يقدم بالأولى وهو المشهور وروى الحسن عن الإمام أن العبد إذا كان أصغر قدم منح اهـ (قوله لضرورة) اتفاقها به لأنه لا يدين اثناً في قبره ما لم يصر

الجنائز فاقرأ الصلاة) على كل واحدة (أولى) من الجمع وتقديم الأفضل أفضل (وان جمع) جائز ثم إن شاء جعل الجنائز صفوا واحداً وقام عندهم أفضلهم وان شاء جعلها صفوا بما يلي القبلة (واحداً خلف واحد) بحيث يكون صدر كل جنازة (بما يلي الإمام) ليقوم بهذا صدر الشكل وان جعلها درجا فحسن لمصود المقصود (ورأى الترتيب) المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الأفضل فالأفضل الرجل مما يليه فالصبي فالخنثى فالبالغة فالمرأة فقبة واحداً لضرورة فبعكس هذا فيجعل الأفضل مما يلي القبلة فتح

مطلب
في بيان من هو الحق بالصلاة على
الميت

الاول ترابا فيوز جند البناء عليه والزرع والضرورة فيوضع بينهم تراب اولين ليصير كقبرين ويجعل الرجل ما
يلي القبله ثم الغلام ثم الخنثى ثم المرأة شرح المتي (قوله او نائبه) الاولى ثم نائبه ح أي كما عبر في الفتح وغيره
(قوله ثم صاحب الشرط) قال في الترمذي لالة ظاهر كلام الكمال أن صاحب الشرط غير أمير البلد وفي المعراج
ما يفيد أنه هو حيث قال الشرط بالسكون والحركة خيار الجند والمراد أمير البلدة كما مر بخاري اه وأجاب
ط بعمل أمير البلد على المولى من نائب السلطان لا من السلطان اه هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرط على
القاضي وما هنا يخالفه ولم أر من يبع عليه فليأت (قوله ثم خليفة) كذا في الصراي خليفة صاحب
الشرط كما هو المتبادر وفيه أنه حيث قدم القضا على صاحب الشرط كان المناسب تقديم خلفته على خليفة
صاحب الشرط فالمناسب قول الفتح ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي اه ومثله في الامداد عن الزيلعي
(قوله ثم امام الحنفي) أي الثالثة وهو امام المسجد الخاص بالمحلة وانما كان اولي لأن الميت رضى بالصلاة خلفه
في حال حياته فينبغي أن يعلى عليه بعد وفاته قال في شرح المنية فعلى هذا لو علم أنه كان غير راض به حال حياته
ينبغي أن لا يستحب تقديمه اه قلت هذا مسلم ان كان عدم رضاه به لوجه صحيح والا فلا تأمل (قوله فيه
ايهام) أي في كلام المصنف ايهام التسوية في الحكم بين تقديم المذكورين لكن القاعدة الاصولية أن القرآن
في الذكر لا يوجب الاتحاد في الحكم تأمل (قوله وذلك أن تقديم الولاية واجب) لأن في التقديم عليهم ازدراء بهم
وتعظيم اولي الامر واجب كذا في الفتح وصريح في الولو الجية والايضاح وغيرهما بوجوب تقديم السلطان وعمله
في المنيع وغيره بأنه نائب النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو اولي بالمؤمنين من انفسهم فيكون هو أيضا كذلك
اسماعيل (قوله بشرط الخ) نقل هذا الشرط في الحلية ثم قال وهو حسن وتبعه في البحر (قوله امام المسجد
الجامع) عبر عنه في شرح المنية بامام الجمعة (تنبيه) وأما امام مصلى الجنازة الذي شرطه الواقف وجعل له
معلوما من وقفه فهل يقدم على الرئي كما امام الحنفي أم لا لقطع بأن علة الرضى بالصلاة خلفه في حياته خاصة بامام
المحلة والذي يظهر لي أنه ان كان مقررا من جهة القاضي فهو كما به وان من جهة الناظر فكالاجنبي أفاده
في البحر وخالفه في التبر بأن مامر في باب الامامة من تقديم الراتب على امام الحنفي يقتضي تقديمه هنا عليه
راستظهر المقدسي أنه ككالاجنبي مطلقا لانه انما يجعل للغيراء ومن لا ولي له اقول وهذا اولي لما يأتي
من أن الاصل أن الحق للولي وانما تقدم عليه الولاية وامام الحنفي لما مر من التعليل وهو غير موجود هنا وتقرر
القاضي له لاستحقاق الوظيفة بالجملة نائباً عنه والازم أن كل من قرره القاضي في وظيفة امامة أن يكون
نائباً عنه مقدماً على امام الحنفي والفرق بينه وبين الامام الراتب ظاهر لانه لم يرضه للصلاة خلفه في حياته بخلاف
الراتب هذا ما ظهر في تأمله (قوله ثم الولي) أي ولي الميت الذكر البالغ العاقل فلا ولاية لامرأة وصبي
ومعتوه كما في الامداد قال في شرح المنية الاصل أن الحق في الصلاة للولي ولذا قدم على الجميع في قول أبي يوسف
والشافعي ورواية عن أبي حنيفة لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح لأن الاستحسان وهو ظاهر الرواية
تقديم السلطان ونحوه لما روي أن الحسين قدم سعيد بن العاص لما مات الحسن وقال لولا السنة لما قدمت
وكان سعيد والياً بالمدينة ولما مر من الوجه في تقديم الولاية وامام الحنفي (قوله بترتيب عصوبة الانكاح)
فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا أنه احق من الاجنبي وفي الكلام رمز الى أن الابداح احق من الاقرب الغائب
وحد الغيبة هنا أن يكون بمكان تفوته الصلاة اذا حضر ط عن القهستاني زاد في البحر وأن لا ينتظر الناس
قدومه قلت والظاهر أن ذوي الارحام داخلون في الولاية والتقيد بالعصوبة لاخراج النساء فقط فهم اولي
من الاجنبي وهو ظاهر ويؤيده تغيير الهداية بولاية النكاح تأمل (قوله فيقدم على الابن اتصافا) هو الاصح
لأن الابن فضيلة عليه وزيادة سن والفضيلة والزيادة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في سائر الصلوات بحر
عن البدائع وقيل هذا قول محمد وعندهما الابن اولي قال في الفتح وانما قدمه هنا الاسن بالسنة قال عليه الصلاة
والسلام في حديث القصة لم يتكلم اكبرهما وهذا يفيد أن الحق للابن عندهما الآن السنة أن يقدم هو أباه
ويدل عليه قولهم سائر القرابات اولي من الزوج ان لم يكن له منها ابن فان كان فالزوج اولي منهم لأن الحق للابن
وهو يقدم اباه ولا يبعد أن يقال ان تقديمه على نفسه واجب بالسنة اه وفي البدائع وللان في حكم الولاية
أن يقدم غيره لأن الولاية له وانما منع عن التقدم لئلا يترتب بآية فلم تسقط ولايته بالتقديم (قوله الا أن يكون

مطلب
وتقدم في الصلاة عليه السلطان
ان حضر (او نائبه) وهو أمير
المصر (ثم القاضي) ثم صاحب
الشرط ثم خلفته ثم خليفة
القاضي (ثم امام الحنفي) فيه ايهام
وذلك أن تقديم الولاية واجب
وتقديم امام الحنفي مندوب فقط
بشرط أن يكون أفضل من الولي
والا فالولي اولي كما في المجتبى
وشرح الجمع للمصنف وفي الدراية
امام المسجد الجامع اولي من
امام الحنفي أي مسجد محله نهر
(ثم الولي) بترتيب عصوبة
الانكاح الا الاب فيقدم على الابن
اتصافا الا أن يكون عالماً والاب
جاهلاً

(الح) قال في الصبر لو لم يكن الاب جاهلا والابن عالميا ينبغي أن يقدم الابن لأن يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنازة لعدم احتياجهما له واعترضه في النهر بما مر من أن امام الحنبي انما يقدم على الولي اذا كان أفضل قال نعم على القدوري كراهة تقديم الابن على ابيه بأن فيه استخفافا به وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقا اه قلت وهذا مؤيد لما مر آتاه عن الفخ (قوله فالابن اولى) في نسخة والاسن اولى وعليها كتب الحنبي فقال أى اذا حصلت المساواة في الدرجة والقرب والقوة كابنين أو أخوين أو عيين فالاسن اولى أقول الا أن يكون غير الاسن أفضل اه أى قياسا على تقديم الابن الافضل على ابيه بل هذا اولى فلو كان الاصغر شقيقا والا كبر لا ب فالاصغر اولى كما في الميراث حتى لو قدم احد لفلان للأكبر منه في الجهر (قوله فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران) كذا في فتح القدير وهو صريح في تقديم الزوج على الاجنبي ولو جازا وهو مقتضى إطلاق ما قدمناه عن القهستاني من أن الزوج احق من الاجنبي فها هنا اولى من قول النهر والزوج والجيران اولى من الاجنبي اه وشمل الولي مولى العنقة وابنه ومولى المولاة فانهم اولى من الزوج لانقطاع الزوجية بالموت بغير (قوله ومولى العبد اولى من ابنه الحز) وكذا من ابيه وغيره قال الزيلعي والسيد اولى من قريب عبده على الصحيح والقريب اولى من السيد المعنى اه خافي القهستاني من أن ابن العبد وأباه اخن من المولى على خلاف الصحيح (قوله لبقاء ملكه) اعترض بما في شرح الهاملية من أن السيد لا يغسل امته ولا ام ولد ولا مدبرته لا تقطع ملكه عنهن بالموت اه أقول أى لان الجلطة المبتة لا تقبل الملك لكن المراد بقاء الملك حكما كما قيد في الجهر ولذا يلزم تكفين عبده كالزوجه مع أن الزوجية انقطعت بالموت كما مر آتاه والتغسيل لما فيه من المس والنظر المخطورين لا يراعى فيه الملك الحكمي لضعضة فقار التكفين وولاية الصلاة هذا ما ظهر لي (قوله والفتوى على بطلان الوصية) عزاء في الهندية الى المختبرات أى لو أوصى بأن يصلى عليه غير من له حق التقديم أو بأن يغسله فلا يلزم تنفيذ وصيته ولا يبطل حتى الولي بذلك وكذا تبطل لو أوصى بأن يكفن في نوب كذا اريد في موضع كذا كما عزاه الى المحيط وذكر في شرح دور البصار أن تعبد امام الحنبي بما مر من أنه المبت رضى في حياته يعلم أن الموصى له يقدم على امام الحنبي لا اختياره له صريحا لان المذكور في المتنق أن هذه الوصية باطلة اه فتأمل (قوله ومثله كل من يقدم عليه من باب اولى) ظاهره أن للسلطان أن يأذن بالصلاة لاجنبي بلاذن الولي وقد ذكره في الحلية بجمنا بناء على أن الحق ثابت للسلطان ونحوه ابتداء واستثنى امام الحنبي فليس له الاذن لان تقديمه على الولي مستحب فهو كأكبر الاخرين اذ اقدم اجنبيا فلا صغر منه فكذا الولي اه أقول وفي كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث لما قدمناه من شرح المنية من أن الحق في الاصل للولي وانما تقدم السلطان في ظاهر الرواية لتلازم دوى به وتغليظه واجب وقدم امام الحنبي لان المبت رضى في حياته ومثله ما في الكافي حيث عين لما يأتي من أن للولي الاعادة اذا صلي غيره بقوله لان الحق للاولياء لانهم أقرب الناس اليه وأولاهم به غير أن السلطان والامام انما يقدم بعراض السلطنة والامامة اه وبهذا تندفع الاولوية فتأمل (قوله فيها) أى في الصلاة على الميت وفسر الاذن بتفسير اخر وهو أن يأذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لانه لا ينبغي لهم أن ينصرفوا الا باذنه وذكر الزيلعي معنى آخر وهو الاعلام بموته لصداقه بجر لكن يعين المعنى الاول في عبارة المصنف للاستثناء المذكور بخلاف عبارة الكثر والهداية (قوله فملك ابطاله) أى بتقديم غيره هداية فالمراد بالابطال نقله عنه الى غيره (قوله ولو أصغر سنا) فلو كانا شقيقين فالاسن اولى لكنه لو قدم احدا فلا صغر منه ولو قدم كل منهما واحد اغن قدمه الاسن اولى بجر (قوله أما البعيد فليس له المنع) فلو كان الاصغر شقيقا والا كبر لا ب فقدم الاصغر احدا فليس للاكبر المنع بجر وفيه فان كان الشقيق غائبا وكتب الى انسان ليتقدم فلا يخ لا ب منه والمرىض في المصر كالصحيح يقدم من شاء وليس للابعد منه (قوله فان صلي غيره) الاخصر أن يقول فان صلي من ليس له حق التقدم اه ح (قوله عن ليس له حق التقدم الح) بيان لغبر المضاف الى ضمير الولي اخرج به السلطان ونحوه وامام الحنبي فان صلي احدهم لم يعد الولي كما يأتي لتقدمهم عليه (قوله أعاد الولي) مفهومه أن غير الولي كالسلطان لا يعيد اذا صلي غيره عن ليس له حق التقدم معه الا أن يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الاول أن يقول أعاد من له حق التقديم لكن اختلف فيما اذا صلي الولي فهل بان قبله كالسلطان حق الاعادة في النهاية والعناية نعم لان الولي

فالابن اولى فان لم يكن له ولي
فزوج ثم الجيران ومولى العبد
اولى من ابنه الحر لبقاء ملكه
والفتوى على بطلان الوصية
بفسله والصلاة عليه (وله) أى
للولي ومثله كل من يقدم عليه
من باب اولى (الاذن لغيره فيها)
لانه حقه فملك ابطاله (الا) أنه
(ان كان هنالك من يساويه فله)
أى لذلك المساوى ولو أصغر سنا
(المنع) لمشاركته في الحق أما
البعيد فليس له المنع (فان صلي
غيره) أى الولي (فمن ليس له حق
التقدم) على الولي (ولم يتابعه)
الولي (أعاد الولي)

قوله عند حضوره اه يوجد هنا عبارة ٥٩٢ بخطه عليه على انبائها في الهامش ونصها قلت لكن ذكر في النهاية عن الميسوط بعد ما ذكره ان تاويل صلاة

الحجبة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ان ابكر رضى الله تعالى عنه كلف
 مشغولا بتسوية الامور وتسكين
 الفتنة فكانوا يبايعون عليه قبل
 حضوره وكان الحق له فلما فرغ صلى
 عليه ثم لم يصل احد بعده اه فهذا
 يفيد ان السلطان الاعادة ولولم
 يكن حاضر افينا في ما قاله في البحر
 وما قاله في النهر الا ان يقال ان
 الولاية كانت للعباس عثم النبي
 صلى الله عليه وسلم ولم يكن صلى
 قبل ابى بكر والكلام فيما اذا صلى
 الولى فلا منافاة ولكن يحتاج
 الى ثبوت ذلك فتأمل اه منه
 قوله عليه لقوله لا لاسقاط الفرض
 هكذا بخطه ولعل الصواب ابدال
 قوله عليه بقوله الاشارة والافه
 عليه لما تعلقت به اللام وهو قوله
 قلنا الخ فتأمل اه معجمه
 ولوعلى قبره ان شاء لاجل حقه
 لا لاسقاط الفرض ولذا قالنا ليس
 لابي صلى الله عليه وسلم مع الولى
 لان تكرارها غير مشروع (والا)
 اى وان صلى من له حق التقدم
 كفاض او نائبه او امام الخى او من
 ليس له حق التقدم وتابعه الولى
 (لا) بعيد لانهم اولى بالصلاة عنه
 (وان صلى هو) اى الولى (بحق)
 بان لم يحضر من يقتدم عليه
 (لا يصلى غيره بعده) وان حضر
 من له التقدم لكونها بحق ائمه
 صلى الولى بحضرة السلطان
 مثلا أعاد السلطان كما في المجتبى
 وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية
 له كعدم الصلاة أصلا فصلى على
 قبره ما لم يتزق (وان دفن) واهل
 عليه التراب (بغير صلاة) واهل
 بلا غسل او بمن لا ولاية له (صلى
 على قبره) استحسننا

لأنها

لأنه الحق الولي أفاده ح أقول وليس هذا من استعمال المسترل في معنيته كما هوهم لأن حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وإنما الاختلاف في الوعد وهو الحكم فهو كاطلاق الانسان على ما يشمل الابيض والاسود فافهم (قوله هو الاصح) لأنه يختلف باختلاف الاوقات حزا ويرد او المبت سمنوا وهذا والامكنة بصر وقيل بقدر ثلاثة أيام وقيل عشرة وقيل شهر من عن الجوى (قوله وظاهره الخ) أى ظاهر قوله ما لم يغلب الخ فإنه في الشك لم يغلب على الظن تفسخه ط (قوله كانه تقديم المانع) الخبر محذوف أى كانه قال ذلك تقديم أى أنه دار الامر بين التفسخ المقضى عدم الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعترضنا بالمانع وهو التفسخ ط أقول وفي الحلية نص الاحتجاب على أنه لا يصلى عليه مع الشك في ذلك ذكره في المفيد والمزيد وجوامع الفقه وعامة الكتب وعلمه في المحيط بوقوع الشك في الجواز اه وتماه فيها (قوله بغير عذر) راجع الى المسئلتين فلو صلى را كالتعذر التزول لطين او مطر جاز وكذا لو صلى الولي قاعدا لمرض والناس خلفه قما عندهما وقال محمد بن حنبل في رد القوم بناء على الخلاف في اقتداء القائم بالقاعد بجز والتقييد بالولي لأن الحق له فلو صلى غيره من لاحق له اما ما قاعدا العذر فالظاهر أن الحكم كذلك وبسقط القرض بصلاته خلافا لما يحمله السيد أبو السعود أفاده ط (قوله وقيل تنزيها) ربحه المحقق ابن الهمام وأطال ووافقه تليذه العلامة ابن أمير حاج وخالفه تليذه الثاني الحافظ الزيني فاسم في فتاواه برسالة خاصة فرج القول الاقل لا إطلاق المنع في قول محمد في موطنه لا يصلى على جنازة في مسجد وقال الامام الطحاوي النهى عنها وكرهيةها قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف أيضا وأطال وحقق أن الجواز كان ثم نسخ وتبعه في الجبر وانصره أيضا سيدى عبد الغنى في رسالة مما هانزه الواجد في حكم الصلاة على الجنائز في المساجد (قوله في مسجد جماعة) أى المسجد الجامع ومسجد الحلة قهستانى وتكره أيضا في الشارع وأرض الناس كافي الفتاوى الهندية عن المضمرات وكما تكره الصلاة عليها في المسجد بكرة ادخالها فيه كانه الشئ فاسم (قوله اوسع القوم) أى كلا او بعضا بناء على أن أ ل في القوم جنسية اه ح (قوله مطلقا) أى في جميع الصور المتقدمة كافي الفتح عن الخلاصة وفي مختارات النوازل سواء كان الميت فيه او خارجه هو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره اذا كان الميت خارج المسجد (قوله بناء على أن المسجد الخ) أما اذا أعلن بالخوف تلوث المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وحده اوسع بعض القوم اه ح قال في شرح المنية واليه مال في المتوسط والمخط وعلمه العمل وهو المختار اه قلت بل ذكر في غاية البيان والعناية أنه لا كراهة فيه بالاتفاق لكن رده في الجبر وأجاب في التهرجمل الاتفاق على عدم الكراهة في حق من كان خارج المسجد وما مر في حق من كان داخله ثم اعلم أن التعليل الاول فيه خفاء اذ لا شك أن الصلاة على الميت دعاء وذكرهما بما بنى له المسجد والالزم المنع عن الدعاء فيه لنحو الاستسقاء والكسوف مع أن الوارد في ذلك ما رواه مسلم ان رجلا نشد في المسجد ضالة فقال صلى الله عليه وسلم لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له فليأكل (قوله وهو الموافق الخ) كذا في الفتح لكن فيه نظر لأن قوله في المسجد يحتمل أن يكون ظرفا لصلى او لميت او لهما فاعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره اذ افقد أحدهما وعلى كل فهو مخالف للختار من اطلاق الكراهة وأجاب في الجبر بأنه لما لم يقد دليل على واحد من الاحتمالات بعينه قالوا بالكراهة بوجود أحدهما ايا كان اه أقول يلزم عليه اثبات الكراهة بلا دليل لأنه اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ولا يخفى أن المتبادر لغة وعرفا من نحو قولك ضربت زيدا في الدار تعلق الظرف بالفعل وأما أنه هل يقتضى كون كل من الفاعل والمفعول به أو أحدهما بعينه في المكان فغير لازم نعم ذكر ضابط ذلك في تلخيص الجامع الكبير وشرحه في باب الحث في الشتم وهو أن الفعل قد لا يكون له اثر في المفعول كالعلم والذكر وقد يكون كالأضرب والقتل فاذا قال ان شتمت زيدا في المسجد مثلاً فاعلمنا يتحقق بكون الشاتم في ذلك المكان سواء كان الشتموم فيه أيضا ولا لأن الشتم هو ذكر الشتموم بسوء والذكر يقوم بالذاكر ولا اثر له في المذكور لأنه يتحقق شتما في حق الميت والغائب فيعتبر مكان الفاعل وأما القتل والضرب ونحوهما في مكان فيتحقق بكون المفعول به فيه سواء كان الفاعل فيه أيضا ام لا لأن هذه الافعال لها آثار تقوم بالمحل فيشترط وجود المفعول به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لأن من ذبح شاة هي في المسجد وهو خارجه يسمى ذابحا

مطلب
في كراهة صلاة الجنائز في المسجد

(ما لم يغلب على الظن تفسخه)
من غير تقدير هو الاصح وظاهره
أنه لو شك في تفسخه صلى عليه
لكن في التهر عن محمدا كانه
تقديم المانع (ولم يحسن)
الصلاة (عليها را كجا) ولا قاعدا
(بغير عذر) استحسانا (وكرهت)
بغير عذر (وقيل تنزيها) في مسجد
جماعة هو أى الميت (فيه)
وحده اوسع القوم (واختلف
في الخارجة) من المسجد وحده
اوسع بعض القوم (والمختار
الكراهة) مطلقا خلاصة بناء
على أن المسجد انما بنى المكتوبة
وتوابعها ككافله وذ كروتدريس
علم وهو الموافق لاطلاق حديث
أبي داود

مطلب
مهم اذا قال ان شتمت فلانا في
المسجد يتوقف على كون الشاتم
فيه وفي ان قتله بالعكس

في المسجد بخلاف عكسه ألا ترى أن الرأى إلى صمد في الحرم يكون قاتلاً للصمد في الحرم وإن كان حال الرأى في الحبل اه ملخصاً وتام تحقيقه هناك فراجعاً إذا علمت ذلك فلا يخفى أن الصلاة على الميت فعمل لا أثر له في المفعول وانما يقوم بالاصل في قوله من صلى على ميت في مسجد يمتنى كون المصلي في المسجد سواء كان الميت فيه أو لا فيكره ذلك أخذاً من منطوق الحديث وبقيده ما ذكره العلامة قاسم في رسالته من أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نعى النجاشي إلى أصحابه خرج فصل على الميت في المسجد ولو جازت في المسجد لم يكن للخروج معنى اه منع أن الميت كان خارج المسجد وبقي ما إذا كان المصلي خارجاً والميت فيه وليس في الحديث دلالة على عدم كراهته لأن المفهوم عندنا غير معتبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لأنه إذا كرهت الصلاة عليه في المسجد وإن لم يكن هو فيه مع أن الصلاة ذكرودعاً بكره ادخاله فيه بالأولى لأنه عبث بمحض ولا سيما على كون كراهة الصلاة خشية تلويث المسجد وهذا التقرير يظهر أن الحديث مؤيد للقول المختار من إطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما قد مناه فاعتنم هذا التقرير الفريد فانه مما فتح به المولى على اضبط خلقه والحمد لله على ذلك (قوله فلا صلاة له) هذه رواية ابن أبي شعبة ورواية أحمد وأبي داود فلا شيء له وابن ماجه فليس له شيء وروى فلا جرحه وقال ابن عبد البر هي خطأ فأحش والصحيح فلا شيء له وتماه في حاشية نوح افندي والمدني وليس الحديث نهياً غير مصروف ولا مقروناً بوعيد لأن سلب الجرح لا يستلزم ثبوت استحقاق العقاب لجواز الإباحة وقد يقال إن الصلاة نفسها سبب موضوع للشواب فليس به مع فعلها لا يكون إلا باعتبار ما يترتب بها من أثر يقاوم ذلك وفيه نظر كذا في الفتح وكذلك يقال في رواية فلا صلاة له لأنه علم قطعاً أنها صحيحة فهي مثل الصلاة لحمار المسجد لا في المسجد بل تأويل هذه الرواية أقرب أي لا صلاة كاملة فلا تنافي في ثبوت أصل الشواب وبه اندفع ما في البحر من أن هذه الرواية تؤيد القول بكراهة التحريم (تتمه) انما تكره في المسجد بلا عذر فإن كان فلا ومن الأعداء المطر كما في الثانية والاعتكاف كما في المبسوط وكذلك في الحلية وغيرها والظاهر أن المراد اعتكاف الولي ونحوه من له حق التقدم وغيره الصلاة معه تبعاله والالزم أن لا يصليها غيره وهو بعيد لأن أثر الإدخال والصلاة ارتفع بالعذر تأمل وانظر هل يقال إن من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة عليها في المسجد لتعذر غيره أو تعمسه بسبب اندراس المواضع التي كانت يصلي عليها فبما نحن حضرها في المسجد إن لم يصل عليها مع الناس لا يكره الصلاة عليها في غيره ولزم أن لا يصلي في عمره على جنازة نعم قد يوضع في بعض المواضع خارج المسجد في الشارع فصلى عليها يلزم منه فسادها من كسبه من المصلين لعموم النجاسة وعدم خلعه من نعالهم المتنجسة مع انفاذنا كراهتها في الشارع وإذا ضاق الأمر اتسع فينبغي الإفتاء بالقول بكراهة التنزيه الذي هو خلاف الأولى كما اختاره المحقق ابن الهمام وإذا كان ما ذكرناه عذراً فلا كراهة أصلاً والله تعالى أعلم (قوله يغسل ويصلى عليه) أي ويكفن ولم يصرح به لعله مما ذكره لأن ستر العورة شرط لصحة الصلاة تأمل (قوله إن استهل) لا يخفى ما فيه من التسامح لأن تنبيه الموت على الولادة أي في قوله قبله ثبات مقيد للعبادة فلا يحسن التفصيل بعده فكان ينبغي أن يقول كالكفر ومن استهل صلى عليه والا لشر بنلالة (قوله بالبناء للفاعل) لأن أصل الأهلل والاستهلل رفع الصوت عند رؤية الهلال ثم أطلق على رؤية الهلال وعلى رفع الصوت مطلقاً ومنه أهل الحرم بالحج أي رفع صوته بالنسبة واستهل الصبي إذا رفع صوته بالكاء عند ولادته وأما المبنى للجهول فيقال استهل الهلال أي أبصر كذا بقاد من المغرب (قوله أي وجد منه ما يدل على حياته) أي من سكاء أو تحريك عضو أو طرف ونحو ذلك بدائع وهذا معناه في الشرع كما في البحر وقال في الشربلية يعني الحياة المستقرة ولا عبرة بالانقباض وبسط اليد وقبضها لأن هذه الأشياء حركة المذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فمات أبوه وهو يتجمل لم يرثه المذبوح لأن له في هذه الحالة حكم الميت كما في الجوهر اه أقول وما نقلناه عن البدائع مشي عليه في الفتح والبحر والزيلعي ويمكن جملة على ما في الشربلية تأمل (تنبيه) قال في البدائع ما نصه ولو شهدت القابلة أو الأم على الاستهلال تقبل في حق الغسل والصلاة عليه لأن خبر الواحد في الديانات مقبول إذا كان عدلاً وأما في حق الميراث فلا يقبل قول الأم لكونها أمته بمجرد ما المغنم إلى نفسها وكذلك شهادة القابلة عند أبي حنيفة وقالا تقبل إذا كانت عدلة اه وظاهره اشتراط نصاب الشهادة عنده في الميراث وبه صرح في البحر عن المجتبى بلفظ وعن أبي حنيفة (قوله بعد خروج أكثره)

من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له (ومن ولد فمات يغسل ويصلى عليه) وورث وورث ويسمى (إن استهل) بالبناء للفاعل أي وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج أكثره

قوله الذي هو خلاف الأولى هكذا بخطه ولعل صوابه التي هي الخ لأنه نعت لكراهة التنزيه لا للقول بها اللهم سم إلا أن يكون التذكير باعتبار أنها حكم تامم اه صحيحه

متعلق بوجوده فلو خرج رأسه وهو يصيح ثم مات لم يرث ولم يصل عليه ما لم يخرج أكثر منه حيا بجر عن الميت
 وحدا لا أكثر من قبل الرجل سترته ومن قبل الرأس صدوه نهر عن منية المفتي (قوله حتى لو خرج الخ) أي
 فلو اعتبر حياته عند خروج الأقل من النصف لكان الواجب الدية فأجاب الغزاة في هذه الحالة مبني على أن هذا
 الخروج كعدمه فإن الغزاة بما يجب فيمن ضرب بطن الحامل حتى اسقطته ميتا فذبحه قبل خروج أكثره في حكم
 ضربه وهو في بطن أمه بخلاف ذبحه بعد خروج أكثره فإنه موجب القود وبما قررنا أنه يظهر صحة التفرع وبطل
 التشنيع فانهم (قوله فعليه الغزاة) هي نصف عشر ذية الرجل لو الجنين ذكرا أو عشر ذية المرأة لو أنثى وكل منهما
 خمسمائة درهم وهي خسون دينار كما سيأتي في محله هذا وما ذكره الشارح نقله في البحر عن الميت بالمجبة لكن
 ذكرنا في كتاب الجنائز في أوائل فصل ما يوجب القود عن المجتبي والتسارخانية أن عليه الدية لكن ما قررنا أنها
 يؤيد ما هنا أو يرد بالدية الغزاة فتأمل (قوله فعليه الدية) ظاهر قوله فمات أن الموت بسبب القطع وعليه فالمراد
 دية النفس إن كان القطع خطأ والأوجب القود لكن عبارة البحر عن الميت في ثمات وعليه فإن كان موته لا بسبب
 القطع فالواجب دية الأذن وإن كان به فالواجب دية النفس أو القود كما قلنا لكن قال الرجعي انما وجبت الدية
 لا انقصا لشبهة حيث جرحه قبل تحقق كونه ولدا اهـ فليست تأمل وفي الأحكام للشخ إسماعيل عن التهذيب
 لذهن اللبيب مسئلة رجل قطع أذن إنسان وجب عليه خمسمائة دينار ولو قطع رأسه وجب عليه خسون
 دينار جواها قطع أذن مبي خرج رأسه عند الولادة فإن قت ولادته وعاش وجب نصف الدية وهي خمسمائة
 دينار ولو قطع رأسه ومات قبل خروج الباقي وجبت فيه الغزاة وهي خسون دينار اهـ (قوله ولا يستعمل
 غسل وسمى) شمل ماتم خلقه ولا خلاف في غسله وما لم يتم وفيه خلاف واختار أنه يغسل ويلب في خرقه
 ولا يصل عليه كافي المعراج والفتح والخاتمة والبرازية والظهيرية شربلية وذكر في شرح المجمع لمصنفه أن الخلاف
 في الأول وأن الثاني لا يغسل إجماعا اهـ واعتز في البحر بنقل الإجماع على أنه لا يغسل فحكم على ما في الفتح
 والخلاصة من أن المختار تغسله بأنه سبق نظرهما إلى الذي تم خلقه أو سهو من الكتاب واعترضه في النظر
 بان ما في الفتح والخلاصة عزاء في المعراج إلى المبسوط والمحيط اهـ وعلمت نقله أيضا عن الكتب المذكورة
 وذكر في الأحكام أنه جزمه في عمدة المفتي والفيض والمجموع والميتي اهـ فثبت أن هو المذكور في عمدة
 الكتب فالمناسب الحكم بالسهو على ما في شرح المجمع لكن قال في الشربلية يمكن التوفيق بأن من نقي غسله
 أراد الغسل المراعى فيه وجه السنة ومن أثبت أنه أراد الغسل في الجملة كصب الماء عليه من غير وضوء وترتيب
 لفعله كغسله ابتداء بدور حرض اهـ قلت ويؤيد قولهم ويلب في خرقه حيث لم يراعوا في تكفينه السنة
 فكذا غسله (قوله عند الثاني) المناسب ذكره بعد قوله الآتي وإذا استبان بعض خلقه غسل لأنك علمت
 أن الخلاف فيه خلافا لما في شرح المجمع والبحر (قوله أكرام البني آدم) علمه للدين كما يعلم من البحر ويصح جعله
 علمه لقوله فيمن به (قوله وحشر) المناسب تأخير عن قوله هو المختار لأن الذي في الظهيرية والمختار أنه يغسل
 وهل يحشر عن أبي جعفر الكبير أنه انفتح فيه الروح حشره والا والذي يقتضيه مذهب أصحابنا أنه ان استبان
 بعض خلقه فإنه يحشر وهو قول الشعبي وابن سيرين اهـ ووجهه أن تسميته تقتضي حشره إذا فائدة لها
 إلا فيئد أنه في الحشر باسمه وذكره القامعي في حديث سمو أسقاطكم فانهم فرطكم الحديث فقال فائدة سأل
 بعضهم هل يكون السقط شافعا متى يكون شافعا هل هو من مصيره علقه أم من ظهوره أم بعد مضي أربعة
 أشهر أم من نفخ الروح والجواب أن العبرة انما هو بظهور خلقه وعدم ظهوره كما حذر شيخنا زكريا (قوله
 ولم يصل عليه) أي سواء كان تام الخلق أم لا ط (قوله ان انفصل بنفسه) أما إذا انفصل كما إذا ضرب بطنها
 فألقت جنينا ميتا فإنه يرث ويورث لأن الشارح لما أوجب الغزاة على الضارب فقد حكم بحياته نهر أي يرث
 إذا مات أبوه مثلا قبل انفصاله (قوله كصبي سبي مع أحد أبويه) وبالأولى إذا سبي معهما والمجنون البالغ
 كالصبي كافي الشربلية ولا فرق بين كون الصبي مميزا أو لا وبين موته في دار الإسلام أو الحرب ولا بين كون
 الصبي مسلما أو ذميا لأنه مع وجود الأبوين لا عبرة للدار ولا للساكن بل هو تابع لأحد أبويه إلى البلوغ ما لم يحدث
 إسلاما وهو بمنزلة كصبره في البحر اهـ ح وقال المحقق ابن أمير حاج في شرحه على البحر في فصل الحاكم
 بعد ذكره التسمية ما نصه الذي في شرح الجامع الصغير لغفر الإسلام ويستوى فيما قلنا أن يعقل أو لا يعقل

حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصيح
 فذبحه رجل فعليه الغزاة وإن قطع
 أذنه فخرج حيا فمات فعليه الدية
 (والا) يستعمل (غسل وسمى) عند
 الثاني وهو الأصح فيفتي به على
 خلاف ظاهر الرواية أكرام البني
 آدم كافي ملتقى البحار وفي التمهيد
 عن الظهيرية وإذا استبان بعض
 خلقه غسل وحشر هو المختار
 (وإدراج في خرقه ودفن ولم يصل
 عليه) وكذا لا يرث ان انفصل
 بنفسه (كصبي سبي مع أحد
 أبويه)

الى هذا اشار في هذا الكتاب ونصر عليه في الجامع الكبير فلا جرم ان قال في شرحه او اسلم احد ابويه يجعل مسلماً تساموا كان الصغير عاقلاً ولم يكن لان الولد يتبع خير الابوين ديناً اه وذكرا خير الرمي أنه لو سبي مع الجد أبي الاب لا يكون كذلك بل يصلي عليه (قوله لا يصلي عليه) تصریح بالمقصود من التشبيه (قوله لا العقبى) والا كانوا في النار مثلهم وهو أحد ما قيل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الاكثرين ط وقد منا تمامه فيما مر أول هذا الباب (قوله ولو سبي بدونه) أي بدون أحد ابويه بأن لم يكن معه واحد منهما ح قلت المراد بالبيعة ما يشمل الحكمة لما في سراً أحكام الصغار ولو دخل حرب دار الاسلام ذمتها سبي ابنه لا يصير الابن مسلماً بالدار اه وفيه واذا سبي المسلمون صبيان أهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل أبواؤهم دار الاسلام وأسأوا فأبناؤهم صاروا مسلمين باسلام آبائهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام اه وهذا بقيد تقييد المسئلة بما اذا لم يسلم أبوه (قوله تبع الدار) أي ان كان السابي ذمياً او للسابي ان كان مسلماً كذا في شرح المنية واقترع في البحر على تبعية الدار قال لان فائدة تبعية السابي انما تظهر في دار الحرب بأن وقع صبي في سهم رجل ومات الصبي يصلي عليه تبعاً للسابي والكلام في السبي وهو لغة الاسرى المحبسون من بلد الى بلد فلا بد من الحمل حتى يسمى سبياً ولم يوجد اه أقول لكن الذي في الصحاح والقاموس أنه يقال سبيت العدو سبياً اذا اسرته فهو سبي وهي سبي ويقال سبيت الخرسانيا اذا حملتها من بلد الى بلد فهي سبية اه فجعلنا الحمل قيداً في النجدة دون الاسير تأمل نعم ذكر الامام السرخسي في اوخر شرح السير الكبير ما يدل على كون ذلك شرطاً خارجاً عن مفهومه فانه قال لو سبي وحده لا يحكمكم باسلامه ما لم يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً تبعاً للدار او يقسم الامام الغنائم او يبيعها في دار الحرب فيصير مسلماً تبعاً للمالك لان تأثير التبعية للمالك فوق تأثير التبعية للدار فان كان المالك ذمياً بأن ملكه بشراء او رضى فكذلك يحكمكم باسلامه حتى لو مات يصلي عليه ويحجر الذي على بيعه لانه صار محرراً بقوة المسلمين فقصد ملكه باخر ازم اياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع كتمامه بالاخراج الى دارنا ولو دل الذي دار الحرب متلصصاً واخرج صغيراً الى دارنا فهو مسلم بغير الذي على بيعه لانه انما ملكه بالآخر زبدارنا فصار كالمنقل بأن قال الامير من اصاب رأسا فهو له فأصاب الذي صغيراً ليس معه احد ابويه فهو مسلم لانه انما ملكه بجمعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الذي دارهم بامان فاشترى صغيراً من مما اليكهم لانه يملكه بالعقد لا بجمعة فاذا اخرجته اليها لم يكن مسلماً ما لو كان الشاري منهم مسلماً فانه اذا اخرجته الى دارنا وحده حكم باسلامه وتبعية المالك انما تظهر في هذا فاذا كان المالك مسلماً فالملوك مثله تبعاً له او ذمياً فهو مثله اه ملخصاً وحاصله أنه انما يحكمكم باسلامه بالاخراج الى دار الاسلام تبعاً للدار وبالمالك بقسمة او بيع من الامام تبعاً للمالك لو مسلماً او للغنائم لو ذمياً والله أعلم قلت ويؤخذ من قوله ان تمام الاحراز بالقسمة والبيع كتمامه بالاخراج أن الذي اذا ملككم يحكمكم باسلامه قبل الاخراج فاذا مات في دار الحرب يصلي عليه فافهم (قوله ابوه) أي سبي بأحد ابويه أي معه ح (قوله فأسلم هو) أي احد ابويه ح أي فان الصبي يصير مسلماً لان الولد يتبع خير الابوين ديناً ولا فرق بين كون الولد عيماً او لا كما مر ونقل الخير الرمي في باب نكاح الكافر قولين وأن الشبي ائفى باشتراط عدم التميز لكن صرح السرخسي في شرح السير بأن هذا القول خطأ وسأق تمام الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى أقول وبقي ما لو سبي معه ابواه وأحد هما فأتانم اخرج الى دارنا وحده فهو مسلم لانه بعوتهما في دار الحرب خرج عن كونه تبعاً لهما بخلاف ما لو ماتا بعد الاخراج او القسمة والبيع كذا في شرح السير الكبير (قوله وهو عاقل) قيد لقوله أو اسلم الصبي لان كلام غير العاقل غير معتبر لعدم صدوره عن قصد (قوله أي ابن سبع سنين) تفسير للعاقل الذي يصح اسلامه بنفسه وعزاه في النهر الى فتاوى فاري الهداية وفسره في العنانية بأن يعقل المنافع والمضار وأن الاسلام هدى واتباعه خير له وفسره في الفتح بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره قال وهذا دليل على أن يجوز قول لا اله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكرنا ونماه في البحر والنهر أقول والظاهر أن مراده أن يؤمن بذلك اذا فصل له وطالب منه الايمان به بقرينة ما يأتي فلما ذكره او اختص من الاقرار به بعد الطلب لا يكفي قول لا اله الا الله لعلم بأنه صلى الله عليه وسلم كان بكنى من المشركين بقول لا اله الا الله وبالاقرار برسالته من غير الزام بتفصيل المؤمن به نعم قد يشرط الاقرار

لا بد من عليه لانه تبع له أي في أحكام الدنيا لا للعقبى لما مر أنهم خدم أهل الجنة (ولو سبي بدونه) فهو مسلم تبعاً للدار والسابي (ابوه فأسلم هو أو) أسلم (الصبي) وهو عاقل أي ابن سبع سنين (صلى عليه) لصبر ورثه مسلماً قالوا ولا ينبغي أن يسأل العاصي عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم اكتب به

٥٩٧ ولا يضرب وقفه في جواب ما لايمان ما الاسلام فتح (وبغسل المسلم

ويكفن ويدفن قريبه) كنهاله

(الكافر الاصل) أما المرتد

فيلقى في حفرة كالكلب (عند

الاحتياج) فلوله قريب فالاولى

تركه لهم (من غير مراعاة السنة)

فغسله غسل الثوب النجس ويلقه

في خربة ويلقيه في حفرة وليس

للكافر غسل قريبه المسلم (واذا جمل

الجنائز وضع) ندبا (مقدمها)

بكسر الدال ونفتح وكذا المؤخر

(على يمينه) عشر خطوات لحديث

من حمل جنازة أربعين خطوة

كفرت عنه أربعين كبيرة (ثم)

وضع (مؤخرها) على يمينه كذلك

(ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها)

كذلك فيقع الفراغ خلف

الجنائز فيشئ خلفها وصح أنه

عليه السلام حمل جنازة سعد بن

معاذ ويكره عندنا حمله بين

عمودي السرى بل يرفع كل رجل

قائمة باليد لا على العنق كالاتمة

ولذا كره حمله على ظهر وداية

(والصبي الرضيع أو الفطيم

أوفوق ذلك قليلا يحمله واحد على

يديه) ولولا كما (وان كان كبيرا

حمل على الجنائز ويسرع بها

بلا خيب) أي عدو وسرع ولوبه

ذكره (وكره تأخير صلاته ودقنه

لصلى عليه جمع عظيم بعد صلاة

الجمعة) الا اذا خيف فوتها بسبب

دقنه قنية (كما كره) لتبعتها

(جالوس قبل وضعها) وقيام بعده

٢ مطلب

في حمل الميت

٣ قوله عليه لما استفد هكذا يحفظه

ولعل الصواب ابدال عليه بالاشارة

والافهوه لمتعلق به حرف العلة

بعده اعني قوله كره حمله الخ لما

استفيد الخ كما قال قتاتل اه

صحيحة

بالشهادتين معا وبواحدة منهما وقد يشترط التبرئ عن بقية الاديان المخالفة أيضا على ما سيجي ان شاء الله تعالى
تفصيله في باب الردة عند ذكر الشارح هنالك ان الكفار خمسة أصناف (قوله ولا يضرب وقفه الخ) فان العوام
قد يقولون لا نعرفه وهم من التوحيد والاقرار والخوف من النار وطلب الجنة يمكن وكانهم يظنون ان جواب
هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم فيجملون عن الجواب بجزء من الفتح (قوله وبغسل المسلم)
أي جواز لا من شرط وجوب الغسل كون الميت مسلما قال في البدائع حتى لا يجب غسل الكافر لان
الغسل وجب كرامة وتعظيما للميت والكافر ليس من أهل ذلك (قوله قريبه) مفعول تنازع فيه الافعال
الثلاثة قبله (قوله كنهاله) أشار الى أن المراد بالقريب ما يشمل ذوى الارحام كما في البحر (قوله الكافر الاصل)
قيد القهستاني عن الجلابي في باب الشهيد بغير الحرب ط (قوله فيلق في حفرة) أي ولا يغسل
ولا يكفن ولا يدفن الى الدينهم بجزء من الفتح (قوله فلوله قريب) أي من أهل ملته (قوله
من غير مراعاة السنة) قيد للافعال الثلاثة كما أفاده بالتفريع بعده (قوله وليس للكافر الخ) أي
اذا لم يكن للمسلم قريب مسلم فيتولى تجهيزه المسلمون ويكره أن يدخل الكافر في قبر قريبه المسلم ليدفنه بجزء
وقد مناه لومات مسلم بين نساء معهن كافر يعلمنه الغسل ثم يصلين عليه فتغسل الكافر المسلم فيه للضرورة
فلا يدل على أنه يمكن من تجهيز قريبه المسلم عند عدمها خلا للزبلي أفاده في البحر (قوله واذا جمل الجنائز)
شروع في بيان كيفية حملها وكان ينبغي تقديمه على الصلاة كما فعل في البدائع لتقدمه عليها غالبا (قوله ندبا)
لان فيه اشارة للعين والمقدم على اليسار والمؤخر (قوله بكسر الدال ونفتح) أشار الى أن الكسر أفصح كما في البحر
عن الغاية لكن الكسر مع التخفيف والفتح مع التشديد كما في القاموس حيث قال مقدم الرجل بكسر ومعظم
(قوله لحديث من حمل الخ) الاولى تأخير عن قوله ثم مقدمها ثم مؤخرها ط والحديث المذكور ذكره
الزبلي ونقله في البحر عن البدائع وفي شرح المنية ويستحب أن يحملها من كل جانب أربعين خطوة للحديث
المذكور رواه أبو بكر التيجار (قوله كبرت عنه أربعين كبيرة) يناء كبرت للفاعل وضميره للجنائز على تقدير
مضاف أي حملها والكبيرة قد تطلق على الصغيرة لان كل ذنب صغير بالنظر لمخوفه كبير بالنسبة لما تحته
او المراد بالكبيرة حقيقة وقولهم ان الكبار لا تكفر الا بالتوبة او محض الفضل او بالحق المبرور يحول على ما لم يرد
النص فيه ط وسأني تمام ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله كذلك) أي عشر خطوات
وهو معنى كذلك الشانية ويمين الحامل يمين الميت ويسار الجنائز ويساره يساره ويمين الجنائز قهستاني ط
(قوله ويكره عندنا الخ) لان السنة التبريع بجزء ما نقل عن بعض السلف من الحمل بين العمودين ان ثبت
فلعارض كضيق المكان او كثرة الناس او قلة الحاملين كما بسطه في فتح القدير (قوله قائمة) أي من قوائم
السرى الاربع (قوله باليد) أي ثم يضع على العنق وقوله لا على العنق أي ابتداء كما أفاده شيخنا اه ح
وفي الخلية ويرفعونه أخذ باليد لا وضعوا على العنق كما تحمل الانثى ذكره الفقيه أبو الميث في شرح الجامع
الصغير اه والمراد بالعنق الكنف كما قال ط (قوله ولذا الخ) علة لما استفيد من أن حمله كالاتمة
مكروه ط (قوله يحمله واحد على يديه) أي ويتداوله الناس بالحمل على ايديهم بجزء (قوله ويسرع بها)
معطوف على قوله وضع مقدمها (قوله بلا خيب) بمجوعة مفتوحة وموحدة بين وحد التجمل المسنون
أن يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنائز للحديث أسرعوا بالجنائز فان كانت سالحة فدموها الى الخبير
وان كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم والافضل أن يجعل بتجهيزه كله من حين يموت بجزء (قوله ولوبه كره)
لانه اذا درأ بالميت واضرار بالميت بجزء (قوله الا اذا خيف الخ) فيؤخر الدفن وتقدم صلاة العبد على
صلاة الجنائز والجنائز على الخطبة والقياس تقديمها على العبد لكنه قدم مخافة التشويش وكلا لا يظنها
من في اخبارات الصوف أنها صلاة العبد بجزء عن القنية ومفاده تقديم الجمعة على الجنائز لعله المذكور
ولانه فرض عين بل الفتوى على تقديم سنتها عليها ومتر تمامه في اول باب صلاة العبد (قوله جالوس قبل
وضعها) للهي عن ذلك كما في السراج نهر ومقتضاه أن الكراهة تحريرية رمل (قوله وقيام بعده) أي يكره
القيام بعد وضعها عن الاعناق كما في الحاشية والعناية وفي المحيط خلافة حيث قال والافضل أن لا يجلسوا حتى

يسوء عليه التراب قال في البحر والاقول اولى ما في البلاء مع لباس بالجلوس بعد الوضع لما روى عن عباد
 ابن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللحد فكان قائما مع أصحابه على رأس قبر
 فقال يهودي هكذا المنعج بونا بالجلوس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم أى في القيام فليذاكره
 ومقتضاه أنها كراهة تحريم وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة رمل (قوله وما ورد فيه) أى من قوله صلى
 الله عليه وسلم إذا رأيتوا الجنائز فتقوموا لها حتى تطفئكم أو توضع ١٥ ح قال النووي في شرح مسلم هو بضم
 التاء وكسر اللام المشددة أى تصيرون وراءها غائبين عنها ١٥ مدنى (قوله منسوخ) أى بما رواه أبو داود
 وابن ماجه وأحمد والطحاوى من طرق عن علي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد وسلم بهناه وقال قد
 كان ثم نسخ شرح المنية (قوله لأنها متبوعة) يشير إلى ما في صحيح البخارى عن البراء بن عازب أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز قال على التتابع لا يقع الا على التالى ولا يسمى المقدم تابعا بل هو متبوع والا
 للندب لا للوجوب للاجماع وعن علي قدّمها بين يديك واجعلها نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكير وعبرة
 وغماة في شرح المنية (قوله الا أن يكون خلفه من النساء) الظاهر تقييده بما اذا خشي الاختلاط معهن او كان
 فهن نائحة بقرينة ما بعده تأمل (قوله ويكره خروجهن تحريما) لقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن ما زورات
 غير ما جورات رواه ابن ماجه بسند ضعيف لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذى أشارت اليه
 عائشة بقولها لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما حدث النساء بعده لمنعهن كما منعت نساء بنى اسرائيل
 وهذا فى نساء زمانها فانظركم نساء زماننا وما فى الصحيحين عن أم عطية نهيها عن اتباع الجنائز ولم يعزم
 علينا أى أنه نهى تنزيه فينبغي أن يختص بذلك الزمن حيث كان يساح لهن الخروج للصباح والاعباد وغماة
 فى شرح المنية (قوله وتزجر النائحة) وكذا النائحة شربة لامية (قوله ولا يترك اتباعها لاجلها) أى لاجل
 النائحة لأن السنة لا تترك بما اقترن بهما من البدعة ولا يرد الوليمة حيث يترك حضورها البدعة فيها للضار
 بأنهم لو تركوا المشى مع الجنائز لزم عدم انتظامها ولا كذلك الوليمة لوجود من يأكل الطعام ط عن أبي السعود
 والظاهر أن المراد باتباعها المشى معها مطلقا لا خصوص المشى خلفها بل يترك المشى خلفها اذا كانت نائحة
 لما مر عن الاختيار وبه يحصل التوفيق (قوله ولا يمشى عن يمينها ويسارها) كذا فى الفتح والبحر
 وفى القهستاتى لا بأس به فأفاد أنه خلاف الاولى لأن فيه ترك المندوب وهو اتباعها (قوله جاز) أى
 بلا كراهة حليلة (قوله وفيه فضيلة أيضا) أخذ من قولهم ان المشى خلفها أفضل عندنا (قوله ان تساعد
 عنها) أى بحيث يسهل ماشيا وحده (قوله او تقدم الكل) أى وتركوها خلفهم ليس معها احد (قوله
 او ركب أمامها) لأنه يضرب من خلفه بأداة الغبار ما الركب خلفها فلا بأس به والمشى أفضل كما فى البحر (قوله
 كره) الظاهر أنها تنزيهية رمل أقول لكن ان تحقق الدرر بالركوب أمامها فهو تحريمية تأمل (قوله
 كما كره الخ) قبل تحريمها وقبل تنزيهها كما فى البحر عن الغاية وفيه عنها ينفى لى تبسع الجنائز أن يطيل الصمت
 وفيه عن الظهيرية فان أراد أن يذكر الله تعالى يذكره فى نفسه لقوله تعالى انه لا يحب المعتدين أى الجاهرين
 بالدعاء وعن ابراهيم أنه كان يكره أن يقول الرجل وهو يمشى معها استغفر والله عفا الله لكم ١٥ قلت واذا كان
 هذا فى الدعاء والذكر فطائفتك بالغناء الحادث فى هذا الزمان (قوله وحضر قبره الخ) شروع فى مسائل الدفن
 وهو فرض كفاية ان امكن اجماعا حليلة واحترزا لا مكان عما اذا لم يمكن كالومات فى سفينة كياأتى ومفاده
 أنه لا يجوز دفنه على وجه الارض ببناء عليه كاذكراه الشافعية ولم أره لا يمتنع صريحا وأشار باقراد الضمير
 الى ما تقدم من أنه لا يدفن انسان فى قبر الا للضرورة وهذا فى الابتداء وكذا بعده قال فى الفتح ولا يحضر دفن
 آخر الا ان يلى الاول فلم يبق له عظم الا أن لا يوجد فتضم عظام الاول ويجعل بينهما حاجز من تراب ويكره الله فى
 فى الفساق ١٥ وهى كبيت معقود بالبناء يسع جماعة قياما مخالفتها السنة امداد والكراهة فيها من وجوه
 عدم اللحد ودفن الجماعة فى قبر واحد بالضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز وتخصيصها للبناء عليها يحرم
 قال فى الحلبة وخصوصا ان كان قيامت لم يسئل وما يفعله جهلة الخفارين من نبش القبور التى لم يسئل اربابها
 وادخال أجانب عليهم فهو من المنكر الظاهر وليس من الضرورة المصلحة لجمع ميتين فاكثر فى قبر واحد
 قصد دفن الرجل مع قريه اوضح المحل فى تلك المقبرة مع وجود غيرها وان كانت مما يتبرك بالدفن فيها فضلا

(ولا يقوم من فى المصلى لها اذا
 راهما) قبل وضعها ولا من
 مرت عليه هو المختار وما ورد فيه
 منسوخ زيلعى (وندى المشى
 خلفها) لأنها متبوعة الا أن يكون
 خلفها نساء فالمشى أمامها احسن
 اختيار ويكره خروجهن تحريما
 وتزجر النائحة ولا يترك اتباعها
 لاجلها ولا يمشى عن يمينها
 ويسارها (ولو مشى أمامها جاز)
 وفيه فضيلة أيضا (و) لكن
 ان تساعد عنها وتقتحم الكل
 او ركب أمامها (كره) كما كره فيها
 وضع صوت يذكر أو قراءة فصح
 (وحضر قبره)

مطلب
 فى دفن الميت

عن كون ذلك ونحوه مبيحا للنش وادخال البعض على البعض قبل البلاغ ما فيه من هذه حرمة الميت الاول
وتشريع اجرائه فالحذر من ذلك اه وقال الزبلي ولولي الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره ووزعه والبناء
عليه اه قال في الامداد ويحلقه ما في التاترخانية اذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لان
الحرمة باقية وان جمعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالجليل والصالحين ويوجد موضع فارغ يكره
ذلك اه قلت لكن في هذا مشقة عظيمة فالاولى اناطة الجواز بالبدل لا يمكن أن يعد لكل ميت قبر لا يدفن
فيه غيره وان صار الاول ترابا لاسيما في الامصار الكثرة الجامعة والالزم أن تعم القمور السهل والوعر على أن المنع
من الحفر الى أن لا يبقى عظم عسر جدا وان امكن ذلك لبعض الناس لكن الكلام في جعله حكما عاما لكل احد
فتأمل (تمة) قال في الاحكام لا بأس بأن يقبر المسلم في مقابر المشركين اذ الميثاق من علاماتهم شيء كما في خزنة
الفتاوى وان بقي من عظامهم شيء تنبش وترفع الآثار وتتخذ مسجد الماروي ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
كان قبل مقبرة للمشركين فنبتت كذا في الوقعات اه (قوله في غير دار) يعني عنه ما يأتي متنا (قوله مقدار
نصف قامة الخ) اولى حد الصدروان زاد الى مقدار قامة فهو احسن كما في الذخيرة فعلم أن الادي نصف القامة
والاعلى القامة وما ينسبها بينها شرح المنيّة وهذا حد العمق والمقصود منه المبالغة في منع الرأفة ونسب
السباع وفي القهستاني وطوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله (قوله ويلحد) لانه السنة
وصفة أن يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف حلبة
(قوله ولا يشق) وصفته أن يحفر في وسط القبر حفرة فيوضع فيها الميت حلبة (قوله الا في أرض رخوة)
فيخبر بين الشق واتخاذ تابوت ط عن الدر المنقي ومثله في النهر ومقتضى المقابلة أنه يلحد ويوضع التابوت
في اللحد لان العدول الى الشق لخوف انه يمار اللحد كما صرح به في الفتح فاذا وضع التابوت في اللحد من انهيده
على الميت فاولم يمكن حفر اللحد بعين الشق ولم يحتج الى التابوت الا ان كانت الارض ندية يسرع فيها بل الميت
قال في الحلبة عن الغاية ويكون التابوت من رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندية مع كون التابوت
في غير هاتكروها في قول العلماء قاطبة اه وقد يقال يوضع التابوت في الشق اذ لم يكن فوقه بناء للترايس
الميت في التراب اما اذا كان له سقف او بناء معه ودفوه كقبور بلادنا ولم تكن الارض ندية ولم يلحد فيكره
التابوت (قوله ولا يجوز الخ) أي يكره ذلك قال في الحلبة ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضربة أو مخددة
او حصى أو نحو ذلك اه ولعل وجهه أنه ان لا مال بلا ضرورة فالكرهية تجريمية ولذا عبر بـ لا يجوز (قوله
وما روى عن علي) يعني من فعل ذلك نهر ثمان الشارح تبع في ذلك المصنف في منحه والذي وجدته في الظهيرية
عن عائشة وكذا عزاه الى الظهيرية في البحر والنهر قال في شرح المنيّة وما روى أنه جعل في قبره عليه الصلاة
والسلام قطيفة قبل لان المدينة سجة وقيل ان العباس وعلي تنازعا فبسطها شقران تحته لقطع التنازع
وقيل كان عليه الصلاة والسلام يلبسها ويفترشها فقال شقران والله لا يلبسك أحد بعده ابدأ فلقها في القبر
(قوله ففي مشهور) أي غير ثابت عنه او المراد أنه لم يشتره عنه فعليه بين الحجة ليكون اجماعا منهم بل ثبت
عن غيره خلافة في شرح المنيّة وكره ابن عباس أن يلقى تحت الميت شيء رواه الترمذي وعن أبي موسى لا تجعلوا
بيني وبين الأرض شيئا اه (قوله ولا بأس بالتخاذ تابوت الخ) أي يرخص ذلك عند الحاجة والا كره كما قدمناه
أنما قال في الحلبة نقل غير واحد عن الامام ابن الفضل أنه جوزّه في اراضيهم لخاوتها وقال لكن ينبغي أن يفرش
فيه التراب وتطين الطبقة العليا بالميت ويجعل اللين الخفيف على عيين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد والمراد
بقوله ينبغي يست كما افصح به نفا الاسلام وغيره بل في السباع والسنة أن يفرش في القبر التراب ثم لم يعقبوا
الرخصة في اتخاذ من حديد شيء ولا مثلك في كراهته كما هو ظاهر الوجه اه أي لانه لا يعمل الا بالنار فيكون
كالاجر المطبوخ بها كيا يأتي (قوله له) أي للميت كما في البحر والرجل ومفهومة أنه لا بأس به للمراة مطلقا
وبه صرح في شرح المنيّة فقال وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض
رخوة فانه أقرب الى السترو والصبر عن مساهة عند الوضع في القبر اه (قوله كرخاوة الارض) أي وكوثره ندية
فيوضع في اللحد وفي الشق ان كانت ندية اولم يكن الشق سعة كما قدمناه (قوله أن يفرش فيه) أي في القبر
او في اللحد كما ينه (قوله وألقى في البحر) قال في الفتح وعن احمد بن حنبل ليس بواجب وعن الشافعية كذلك ان كان

قوله فالاولى اناطة لعل الصواب
نوط فانه مصدر ناط وهو ثلاثي
الهم الا ان يكون من قبيل قولهم
خطا مشهور الخ تأمل اه صححه

في غير دار (مقدار نصف قامة)
فان زاد فحسن (ويلحد ولا يشق)
الا في أرض رخوة (ولا يجوز أن
يوضع فيه مضربة) وما روى
عن علي في غير مشهور لا يؤخذ
به ظهيرية (ولا بأس بالتخاذ
تابوت) ولو من حجر أو حديد
(له عند الحاجة) كرخاوة الارض
(و) يست أن يفرش فيه التراب
مات في سفينة غسل وكفن وصلى
عليه وألقى في البحر

قريسا من دار الحرب والاشدتين لو حين ايقذفه البحر فدفن اه (قوله ان لم يكن قريسا من البر) الظاهر
تنديره بأن يكون بينهم وبين البرمة مدة يتغير الميت فيها ثم رأيت في نور الايضاح التعبير بخوف الضرر به (قوله في
الدار) كذا في الحلية عن منية المفتي وغيرها وهو أعم من قول الفتح ولا يدين من غير ولا كبير في البيت الذي مات
فيه فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى مقابر المسلمين اه ومقتضاه أنه لا يدين في مدفن خاص كما يفعله من يبنى
مدرسة ونحوها ويبنى له قبرها مدفنا تأمل (قوله بأن يوضع من جهتها ثم يحمل) أي فيكون الاخذ له
مستقبل القبلة حال الاخذ وقال الشافعي "واحد يستحب السيل" بأن يوضع الميت عند آخر القبر ثم يسلك
من قبل رأسه مخدرا ويبان الادلة في شرح المنية والفتح ولا يضر عندنا كون الداخلة في القبر وترت او شفعا
واختار الشافعي "الوتر وتعامه في البحر" (قوله فيلحد) وكذا لو كان القبر شقا غير مستقف أما المستقف فيعين فيه
السيل (قوله وبالله) زاده على ما في الكنز والهداية وهو ثابت في لفظ للترمذي والاول في لفظ لابن ماجه
وفي لفظ له بزيادة وفي سبيل الله بعد قوله بسم الله وذكره في البدائع عن الحسن عن أبي خيفة قالوا والمعنى بسم
الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمنا ثم قال الامام ابو منصور الماتريدي ليس هذا دعا للميت لانه ان مات
على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز أن يبدل حاله وان مات على غير ذلك لم يبدل أيضا ولكن المؤمنون
شهداء الله في أرضه فيشهدون بوفاته على الملة وعلى هذا جرت السنة اه حلية (تنبيه) في الاقتصار على
ما ذكر من الوارد إشارة الى أنه لا يسن الاذان عند ادخال الميت في قبره كما هو المعتاد الا أن وقد صرح ابن حجر
في فتاويه بأنه بدعة وقال ومن ظن أنه سنة قياسا على نديم مال المولود الحاقا للحاقه الامر بابتدائه فلم يصح اه
وقد صرح بعض علماءنا وغيرهم بكراهة المصافحة المعتادة عقب الصلوات مع أن المصافحة سنة وما ذاك
الا لكونها لم تؤت في خصوص هذا الموضع فالمواطبة عليها فيه توهم العوام بأنها سنة فيه ولذا منعوا
عن الاجتماع لصلاة (غائب التقي) حدثها بعض المتعبدين لأنها لم تؤت على هذه الكيفية في تلك الباليات المخصوصة
وان كانت الصلاة خير موضوع (قوله وجوبا) أخذ من قول الهداية بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
لكن لم يجزه الخرجون وفي الفتح انه غريب واستؤنس له بحديث أبي داود والنسائي أن رجلا قال يا رسول الله
ما الكبائر قال هي تسع فذكر منها استعمال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا اه قلت ووجهه أن ظاهره
التسوية بين الحياة والموت في وجوب استقباله لكن صرح في التحفة بأنه سنة كما يأتي عقبه (قوله ولا ينش
ليوجه اليها) أي لو دفن مستدبر اليها وأهالوا التراب لا ينش لأن التوجه الى القبلة سنة والنش حرام
بخلاف ما إذا كان بعد إقامة اللين قبل اهالة التراب فإنه يزال ويوجه الى القبلة عن عينه حلية عن التحفة
ولو بني فيه متاع لانسان فلا بأس بالنش ظهريه (قوله للاستغناء عنها) لأنها تعقد خلوف الاشارة عند الحل
(قوله ويسوى اللين عليه) أي على اللبد بأن يسد من جهة القبر ويقام اللين فيه حلية عن شرح الجمع (قوله
واقصب) قال في الحلية وتسد الفرج التي بين اللين بالمدروا القصب كما ينزل التراب منها على الميت ونصوا على
استحباب القصب فيها كالأبن اه (قوله لا الأجر) بهذا الهمزة والتشديد أشهر من التخفيف مصباح وقوله
المطبوع صفة كاشفة قال في البدائع لأنه يستعمل للزينة ولا حاجة للميت اليها لانه مما سمته النار فيكره
أن يجعل على الميت تفاؤلا كما يكره أن يتبع قبره بناقرا ولا (قوله لو حوله الخ) قال في الحلية وكرهوا الأجر
وألواح الخشب وقال الامام القرطبي "هذا اذا كان حول الميت فلو فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من السبع
وقال مشايخ بخاري لا يكره الأجر في بلدتنا للعاجة اليه اضعف الاراضي (قوله عدد لبنات الخ) نقله
أيضا في الاحكام عن الشافعي عن شرح مسلم بالفظ يقال عدد الخ (قوله وجاز ذلك) أي الأجر والخشب
(قوله ويسجي قبرها) أي شوب ونحوه استحبابا حال ادخالها القبر حتى يسوى اللين على اللحد كذا في شرح
المنية والامداد ونقل الخبير الرمي "أن الزيلعي" صرح في كتاب الخلفي أنه على سبيل الوجوب قلت ويمكن
التوفيق بجملة على ما اذا غلب على الظن ظهور رشي من بدنم تأمل (قوله كطر) أي ويرد وحز ونج قهستاني
(قوله عليه) أي على القبر أو على الميت وهو أقرب لفظا والاول أقرب معنى (قوله وتكره الزيادة عليه)
لما في صحيح مسلم عن جابر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحصص القبر وأن يبنى عليه زاد أبو داود
أوراد عليه حلية (قوله لانه بمنزلة البناء) كذا في البدائع وظاهره أن الكراهة تحريمية وهو مقتضى النبي

ان لم يكن قريسا من البر ولا ينبغي
ان يدفن (الميت) في الدار
ولو كان (صغيرا) لاختصاص
هذه السنة بالانبياء واقعات
(و) يستحب أن (يدخل من قبل
القبلة) بأن يوضع من جهتها
ثم يحمل فيلحد (و) أن يقول
واضعه باسم الله وبالله وعلى
ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويوجه اليها) وجوبا وينبغي كونه
على شقه الايمن ولا ينش ليوجه
اليها (وتحمل العقدة) للاستغناء
عنها (ويسوى اللين عليه) والقصب
لا الأجر (المطبوع) والخشب
لو حوله أما فوقه فلا يكره ابن مالك
(قائدة) عدد لبنات لحد النبي
عليه السلام تسع بمنى
(وجاز) ذلك حوله (بأرض
رخوة) كالتابوت (ويسجي)
أي يغطي (قبرها) ولو خشي
(لا قبره) الا لعذر كطر (وبها)
التراب عليه وتكره الزيادة عليه
من التراب لانه بمنزلة البناء

المذكور كان قطر صاحب الحلية في هذا التعليل وقال وروى عن محمد أنه لا بأس بذلك ويؤيده ما روى الشافعي وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رشح على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصاة وهو مرسل صحيح فقصص الكراهة على الزيادة الفاحشة وعدمها على القليلة المبلغلة مقدار شبر أو مفاوقه قليلا (قوله ويسحب حبه) أي بيديه جميعا جوهره قال في المغرب حثيت التراب حثيا وحشوته حشو إذا قضته ورسته اه ومثله في القاموس فهو واوي وبأي فافهم (قوله من قبل رأسه ثلاثا) لما في ابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فشق عليه من قبل رأسه ثلاثا شرح المنية قال في الجوهره ويقول في الحشية الأولى منها خطفناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقيل يقول في الأولى اللهم جاف الأرض عن جنبيه وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحك وفي الثالثة اللهم تزججه من الحور العين ولأمراء المؤمنين أدام الله الملكة برحمتك اه (قوله وجلس الخ) لما في سنن أبي داود كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لأخيكم واسألوا الله للتثبيت فإنه الآن يسأل وكان ابن عمر يستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة ونهايتها وروى أن عمرو بن العاص قال وهو في سياق الموت إذا نامت فلا تعصبني تأتمتع ولا رقأ زاد فقوتني فشئوا على التراب شنأ ثم أقبلوا حول قبرى قد رمي بخرمز وروى يقسم لجها حتى أسأئس بكم وانظر ماذا أرجع رسول ربى جوهره (قوله ولا بأس برش الماء عليه) بل ينبغي أن تدب لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سعيد بكارواه ابن ماجه وقبر ولده إبراهيم بكارواه أبو داود في مراسيله وأمر به في قبر عثمان بن مظعون بكارواه البراء فأتى ما عَنِ أَبِي يونسَ مِنْ كَرَاهَتِهِ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ التَّطْيِينَ حَلِيَّةً (قَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ) هُوَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي الْأَثَارِ أَخْبَرَ أَبُو حَنِيفَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْخٌ لِنَسْرِفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَرْبِيعِ الْقُبُورِ وَتَحْصِصِهَا إِمْدَادًا (قَوْلُهُ وَيَسْتَم) أَيِ يَجْعَلُ زَيَاةً مَرْتَفَعًا عَلَيْهِ كَسَنَامٍ الْجِلْجِلَ لِلْمُرُوءِ الْخَارِيٍّ عَنْ سِفَانِ الثَّارَةِ أَنْهَ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَمًّا بِهِ قَالَ الثُّورِيُّ وَاللَّيْتُ وَمَالِكٌ وَأَسَدُوا الْجُهُورُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ «التَّسْطِيجُ أَيِ التَّرْبِيعُ أَفْضَلُ وَتَمَامُهُ فِي شَرْحِ الْمُنِيَّةِ» (قَوْلُهُ وَفِي الظَّاهِرَةِ وَجُوبًا) هُوَ مُقْتَضَى النَّهْيِ الْمَذْكُورِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْبِدَائِعِ مِنَ التَّمَعُّلِ بِأَنَّهُ مِنْ صَنْعِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالنَّشِبَةِ بِهِمْ فِيمَا نَهَى بِهِ مَكْرُوهٌ اه لكن في النهي الأول اولى قلت ولعل وجه شبه الاختلاف والحديث الذي استدلل به الشافعي على التربع فكذلك النهي مصر وفا عن ظاهره قتال (قوله قدر تبر) أو أكثر شيئا قليلا بدائع (قوله ولا يحصى) أي لا يطيل بالخص بالفتح وبكسر قاموس (قوله ولا يرفع عليه بناء) أي يحرم للولادة ويكره للوالد الحكم بعد الدفن وإما قبله وليس بقبر إمداد وفي الأحكام عن جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات اه قلت لكن هذا في غير المقابر المسجلة كالإيجي (قوله ولا بأس به الخ) المناسب ذكره عقب قوله ولا يطيق لأن عبارة السراجة كما نقله الرسخي ذكر في تجريد أبي الفضل أن تطيين القبور مكروه والخيار أنه لا يكره اه وعزاه إليها المصنف في المخ أيضا وأما البناء عليه فلم أر من اختار جوازَه وفي شرح المنية عن منية الحق المختار أنه لا يكره التطيين وعن أبي حنيفة يكره أن يبني عليه بناء من بيت أوقبة أو نحو ذلك لما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه عليه وسلم عن نجيصة القبور وأن يبني عليها وأن يبني عليها رواه مسلم وغيره اه نعم في الإمداد عن الكبرى واليوم اعتادوا التسليم باللبن صيانة للقبر عن النبس ورأوا ذلك حسنا وقال صلى الله عليه وسلم مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله لا بأس بالكعبة الخ) لأن النبي عنها وإن صح فقد وجد الإجماع العملي بها فقد أخرج الحاكم التهي عنها من طرق ثم قال هذه الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها فان أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف عن السلف اه ويتقرى بما أخرجه أبو داود بإسناد جيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل حجر افوضها عند رأس عثمان بن مظعون وقال انعم بها قبر أخي وأدفني اليه من مات من أهلي فإن الكعبة طريق التي تعرف القبر باسم يظهر أن محل هذا الإجماع العملي على الرخصة فيها ما إذا كانت الحاجة داعية إليه في الجلالة كما أشار إليه في المحط بقوله وإن احتج إلى الكتابة حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن فلا بأس به فأما الكتابة بغير عدد فلا اه حتى أنه يكره كتابة شيء عليه من القرآن والشعر أو اطراء مدحه ونحو ذلك حادثة ملصقا قلت لكن نازع بعض المحققين من الشافعية

ويستحب عليه من قبل رأسه
ثلاثاً وجلس ساعة بعدد فضله
لدعاء وقرأة بقدر ما يخفف الحزور
وبنزق لحته (ولا بأس برش الماء
عليه) حفظ التراب عن الأندراس
(ولا يربع) للثمن (ويسمن) ندبا
وفي الظهيرية وجوباً قدر شبر (ولا
يخصص) للثمن عنه (ولا يطين
ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به
وهو المختار) كما في كراهة السراجية
وفي جنازتها لا بأس بالكتابة إن
احتجج إليها حتى لا يذهب الأثر
ولا يثن

في هذا الاجماع بأنه اكثرى وان سلم فعل حجته عند صلاح الازمنة بحيث ينفذ فيها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ ازمة الأتري أن البناء على قبورهم في المقابر المسبلة اكثر من الكتابة عليها كما هو مشاهد وقد علموا بالنهي عنه فكذا الكتابة اهـ فالاحسن التسليم بما يفيد جل النهي على عدم الحاجة كما مر (تسمية) في الاحكام عن الحجة تكريه السطور على القبور اهـ (قوله الاخلاق آدمي) احترام عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل او صلاة او وضع على غير ميسر او الى غير القبلة فانه لا ينش عليه بعد اهالة التراب كما مر (قوله كأن تكون الارض مغصوبة) وكما اذا سقط في القبر مناع او كفن ثوب مغصوب او دفن معه مال قالوا ولو كان الحال درهما بجر قال الرمي واستفيد منه جواب حادثة الفتوى امرأة دفنت مع بنتها من المصاغ والامتنعة المشتركة ارباعهم باقية الزوج أنه ينش لحقه واذا تلفت به فذهن المرأة حصته اهـ واحترز بالمغصوبة عما اذا كانت وقفا قال في التتارخانية أفق ما لا في اصلاح قبر فامر رجل ودفن فيه ميتة وكانت الارض موقوفة بضمن ما انفق فيه ولا يجوز ميتة من مكانه لانه دفن في وقف اهـ وهب في الفتح بقوله بضمن قيمة الحفرة فتمثل (قوله او اخذت بشقة) أي بأن اشترى ارضا دفن فيها ميتة ثم علم الشفيع بالشرع فملكها بالشقة (قوله) ومساواته بالارض) أي لزير عقوقه مشلا لان حقه في باطنها وظاهرها فان شاء ترك حقه في باطنها وان شاء استوفاه فتح (قوله كما جاز زرعه) أي القبر ولو غير مغصوب وكذا يجوز دفن غيره عليه كما في الزيلعي أيضا وقد مناه المكلام عليه (قوله من الايسر) كذا اقيده في الدرر وليتظر وجهه (قوله ولو بالعكس) بأن مات الولد في بطنها وهي حية (قوله قطع) أي بأن تدخل القبلة يدها في الفرج وتقطع به لانه في يدها بعد تحقق موته (قوله لوميتا) لا وجه له بعد قوله ولو بالعكس ط (قوله والا لا) أي ولو كان حيا لا يجوز قطعه لانه لان موت الام به موهوم فلا يجوز قتل آدمي سحر لامر موهوم (قوله ولو بلغ مال غيره) أي ولا مال له كما في الفتح وشرح المنية ومفهومه أنه لو ترك ما لا ينضم ما يلمه ولا يشق انفصا (قوله والا لولى نم) لانه وان كان حرمة الاذى اعلى من صيانة المال لكنه ازال احترامه بتعبه كما في الفتح ومفاده أنه لو سقط في جوفه بلا تعدل يشق اتفاقا كما لا يشق الخي مطلقا لافضا له الى الهلاك لا لجزء الاحترام (قوله الاتساع أفضل) أي اتساع الجنائزة لانه بر الحلي والميت فالثواب المترتب عليه اكثر ط (قوله او جوار) سياق في باب الوصية للأقارب وغيرهم أن الجوار من لصق به وقال من يسكن في محله ويمجمهم مسجد المحلة وهو استحسان وقال الشافعي الجوار الى اربعين دار من كل جانب اهـ قلت والصحيح قول الامام كاسيا في هذا ان شاء الله تعالى وهل يقيد هذا بالملاصق أيضا الظاهر نعم ما لم يوجد دليل الاطلاق وقد يقال كلام الموصي يعمل على العرف والجوار عرفا الملاصق او من يسكن في المحلة فتصرف اليه الوصية بخلافه هنا فيكون حقه الى الاربعين كما في الحديث والله أعلم (قوله يندب دفنه في جهة موته) أي في مقابر أهل المكان الذي مات فيه او قتل وان نقل بقدر ميل لوميلين فلا بأس شرح المنية وبأق الكلام على نقله قلت ولذا اصح أمره صلى الله عليه وسلم بدفن قتلى احد في مضاجعهم مع أن مقبرة المدينة قريية ولذا دفنت الصحابة الذين فتحوا دمه شق عند أبوابها ولم يدفنوا كلهم في محل واحد (قوله ونجيلة) أي نجيلة جهاز عقب تحقق موته ولذا كره تأخير صلاته ودفنه ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة كما مر (قوله لم يجز ذكره) أي ما لم يكن الميت صاحب بدعة ليردع غيره كما قدمناه (قوله ولا بأس بنقله قبل دفنه) قيل مطلقا وقيل الى ما دون مئة السفر وقيد محمد بقدر ميل او ميلين لان مقابر البلد ربما بلغت هذه المسافة فيكره فيما زاد قال في التهر عن عقد الفرائد وهو الظاهر اهـ وأما نقله بعد دفنه فلا مطلقا قال في الفتح وانفقت كلمة المشايخ في امره دفن ابنها وهي غائبة في غير بلدها فلم تصبر ورادت نقله على أنه لا يسعها ذلك فجوز شواذ بعض المتأخرين لا يلتفت اليه وأما نقل يعقوب ويوسف عليهما السلام من مصر الى الشام ليكونا مع آبائهما الكرام فهو شرع من قبلنا ولم يتوفر فيه شروط كونه شرعانا اهـ للحضرة وتمامه فيه (قوله) وبالاعلام بموته) أي اعلام بعضهم بعضا بالقضوا حقه هداية وكره بعضهم أن ينادى عليه في الازقة والاسواق لانه يشبه نفي الجاهلية والاصح أنه لا يكره اذا لم يكن معه تنويه بذكره وتفهم بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان الفلاني فان نفي الجاهلية ما كان فيه قصد اللذو وان مع الضجيج والنياحة وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من شرب الخمر ودوشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية شرح المنية

(ولا يجوز منه) بعد اهالة التراب (الا لخلق آدمي) كأن تكون الارض مغصوبة او اخذت بشقة) ويجوز المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه والبناء عليه اذ انبلي وصار ترابا زيلعي (حامل ماتت وولدها حي) يضطربه (شق بطبا) من الايسر (ويخرج ولدها) ولو بالعكس وخيف على الام قطع وأخرج لوميتا والا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق قولان والا لولى نم فتح (فروع) الاتساع أفضل من التوافل لوقرية او جوار وفيه صلاح معروف * يندب دفنه في جهة موته ونجيلة وسفر موضع غسله فلا يراد الاغسله ومن يعينه وان وأي به ما يكره لم يجز ذكره لحديث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم * ولا بأس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته

(قوله وبارئانه) تبع فيه صاحب النهر واعتزضه ح بان مقتضاه أنه رباعى وليس كذلك في القاموس رثيت الميت ورتوته بكيت وعددت محاسنه الخ (قوله من تعزى الخ) تمامه فأعضوه بن ابيه ولا تكنوا قال في المغرب تعزى واعتزى النسب والعزاء اسم منه والمراد به قولهم في الاستغاثة يا فلان أعضوه أى قولوا له اعضض بأبىك ولا تكنوا عن الأبرياء وهذا امر تأديب ومبالغة في الزجر عن دعوى الجاهلية اه لكن كون المراد بدعوى الجاهلية هنا ما قدمناه عن شرح المنية اولى (قوله وتعزية أهله) أى نصبهم والدعاء لهم به قال في القاموس العزاء الصبر أو حسنه وتعزى النسب اه فالمراد هنا الاول وفيما قبله الثاني فافهم قال في شرح المنية وتستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يقنن لقوله عليه الصلاة والسلام من عزى أخاه بصيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى مصابا فله مثل اجره رواه الترمذى وابن ماجه والتعزية أن يقول أعظم الله اجرنا وأحسن عزاءنا لغفرانك اه (تنبية) هذا الدعاء باعظام الأجر المروى عنه صلى الله عليه وسلم لما عزى معاذ أبان له يقضى ثبوت الثواب على المصيبة وقد قال الحق بن الهمام في المسيرة قالت الخنسية ما ورد به السمع من وعد الرزق ووعد الثواب على الطاعة وعلى ألم المؤمن وألم طفله حتى الشوكة يشاكها محض فضل وطول منه تعالى لا بد من وجوده لو عده الصادق اه وهل يشترط لثواب الصبر ألم لا قال ابن حجر وقع لعز بن عبد السلام أن المصائب نفها لثواب فيها لانها ليست من الكسب بل في الصبر عليها فان لم يصبر كبرت الذنب اذ لا يشترط في المكفر أن يكون كسبا كالبلاء فالجوزع لا يمنع التكفير بل هو مصيبة اخرى وردت بصريح الشافعي رحمه الله بأن كلا من الجهنون والمرضى المغلوب على عقله مأجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكمكم بالأجر مع انتفاء العقل المستلزم لانتفاء الصبر ويؤيده خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل صحيحا مقيما ففيه أنه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذي صدر منه قبل بسبب المرض فضلا من الله تعالى فمن أصيب وصبر يحصل له ثوابان لنفس المصيبة وللصبر عليها ومن اتقى صبره فان كان عذرك يكون فكذلك ولو خورجك لم يحصل من ذنبك الثوابين شيئا اه ملخصا وحاصله اشتراط الصبر للثواب على المصيبة الا اذا اتقى لعذرك يكون وأما التكفير بها فهو حاصل بلا شرط (قوله وابتخاذ طعام لهم) قال في الفتح ويستحب لغير أهل الميت والأقرباء الأبعد تبية طعام لهم يشبعهم يومهم وليلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآكل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشبعهم حسنه الترمذى وصححه الحاكم ولا يبرء وعرف ويلع عليهم في الأكل لأن الحزن يمنعهم من ذلك فيضعفون اه وقال أيضا ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لأنه شرع في السرور والفرح وهو بدعة مستتبحة روى الامام احمد وابن ماجه بإسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كأنه إذا اجتمع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة اه وفي البرازية ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام إلى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجميع الصلوات والقراءة للتم أو لقراءة سورة الانعام أو الاخلاص والحاصل أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لأجل الأكل يكره وفيها من كتاب الاستحسان وإن اتخذ طعاما للفقراء كن حسنا اه وأطال في ذلك في المعراج وقال وهذه الأفعال كلها للسمعة والرياء فيحترز عنها لانهم لا يريدون بها وجه الله تعالى اه ويبحث هنا في شرح المنية بمعارضة حديث جرير المأثور بحديث آخر فيه أنه عليه الصلاة والسلام دعته امرأته رجل ميت لما رجع من دفنه فجاءه بالاطعام أقول وفيه نظر فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف ما في حديث جرير على أنه بحث في المنقول في مذهبا ومذهب غيرنا كالشافعية والحنابلة استدلوا بحديث جرير المذكور على الكراهة ولا سيما اذا كان في الورثة صفارا وغائب مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالباً من المنكرات الكثيرة كإيقاد الشموع والقناديل التي لا توجد في الأفراح وصكدق الطبول والغناء بالأصوات الحسان واجتماع النساء والمردان وأخذ الأجرة على الذكرو قراءة القرآن وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الأزمان وما كان كذلك فلذلك في حرمة واطلاق الوصية به ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وبالجلوس لها) أى للتعزية واستعمال لأبأس هنا على حقيقته لانه خلاف الاولى كما صرح به في شرح المنية وفي الأحكام عن خزانة الفتاوى الجلوس في المصيبة

مطلب
في الثواب على المصيبة

وبارئانه بشعراً وغيره لكن يكره
الافراط في مدحه لاسيما عند
جنازته لحديث من تعزى بعزاء
الجاهلية وتعزى أهله وترغبهم
في الصبر وابتخاذ طعام لهم
وبالجلوس لها

مطلب
في كراهة الضيافة من أهل الميت

ثلاثة أيام للرجال جاءت الرخصة فيه ولا تجلس النساء قطعا ٥١ (قوله في غير مسجد) أما فيه فبكره كما في الجهر
عن الجعفي وجرم به في شرح المنية والفتح لكن في الظاهرية لا بأس به لاهل الميت في البيت أو المسجد والناس
يأتونهم ويعزونه ٥٢. قلت وما في الجهر من أنه صلى الله عليه وسلم جلس لما قبل جعفر وزيد بن حارثة والناس
يأتون ويعزونه ٥١ يجاب عنه بأن جلوسه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقصودا للتعزية وفي الامداد وقال كثير
من متأخري ائمتنا يكره الاجتماع عند صاحب البيت ويكره له الجلوس في بيته حتى يأتي اليه من يعزي بل اذا فرغ
ورجع الناس من الدفن فليفتروا ويشتغل الناس بأمورهم وصاحب البيت بأمره ٥٢. قلت وهل تنفي
الكرهية بالجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى اذا فرغوا قام ولي الميت وعزاء الناس كما يفعل في زماننا الظاهر
لأن يكون الجلوس مقصودا للتعزية لا للقراءة ولا سيما اذا كان هذا الاجتماع والجلوس في المقبرة فوق القبور
المدنورة ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله وأقولها افضلها) وهي بعد الدفن افضل منها قبله لأن أهل الميت
مشغولون قبل الدفن بتجهيزه ولأن وحشتهم بعد الدفن لفرقة أكثر وهذا اذا لم يرهم جرح شديد والا قدمت
لنكسبهم جوهره (قوله وتكره بعدها) لأنها تجتهد بالحزن منج والظاهر أنها تنزيهية ط (قوله الالغائب)
أي الا أن يكون المعزي والمعزى غابا فلا بأس بها جوهره قلت والظاهر أن الحاضر الذي لم يعلم بعزلة الغائب
كما صرح به الشافعية (قوله وتكره التعزية ثانيا) في التثاوية لا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى مرة أخرى
رواه الحسن عن أبي حنيفة ٥٣ امداد (قوله وعند القبر) عزاء في الحلية إلى المبتغي بالغين المجبة وقال
ويشهد له ما اخرج ابن شاهين عن ابراهيم الترمذي عند القبر بدعة ٥٤ قلت لعل وجهه أن المطلوب هناك القراءة
والدعاء لا الميت بالتثنية (قوله وعند باب الدار) في الظاهرية ويكره الجلوس على باب الدار للتعزية لأنه عمل أهل
الجاهلية وقد نهي عنه وما يصنع في بلاد الجحيم من فرش البسط والقيام على قوارع الطريق من اقبح القبائح ٥٥
بحر (قوله ويقول أعظم الله اجره) أي جعله عظيما بزيادة الثواب والدرجات وأحسن عزاء له بالمدح أي جعل
سلوكه وصبره حسنا ابن حجر وقوله وغفر لمتك بقوله ان كان الميت مكلفا والا فلا كما في شرح المنية وفي كتب
الشافعية ويعزى المسلم بالكافر أعظم الله اجره وصبره والكافر بالمسلم غفر الله لمتك وأحسن عزاء له (قوله
وبزيارة القبور) أي لا بأس به بل تشدد بكافي الجهر عن الجعفي فكان ينبغي التصريح به للامرين في الحديث
المذكور كافي الامداد وتزاري كل اسموع كافي مختارات النوازل قال في شرح لباب المنايا الا أن الافضل
يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس فقد حال محمد بن واسع الموقى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما
بعده فتحصل أن يوم الجمعة أفضل ٥٦ وفيه ويستحب أن يزور شهداء جبل احد لما روى ابن ابي شيبة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فنع عبي
الدار والافضل أن يكون ذلك يوم الخميس منظر اميركا لثلاث فتراته الظاهر بالمسجد النبوي ٥٧ قلت استفيد
منه نذب الزيارة وان بعد حملها وهل تنذب الرحلة لها كما اعتيد من الرحلة إلى زيارة خليل الرحمن وأهله وأولاده
وزيارة السيد البدوي وغيره من الأكابر الكرام لم أر من صرح به من ائمتنا ومنع منه بعض ائمة الشافعية
الا لزيارته صلى الله عليه وسلم قياسا على منع الرحلة لغیر المساجد الثلاث وردة الغزالي بوضوح الفرق فان ما عدا
تلك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا فائدة في الرحلة اليها أو إلى اولياء فانهم متفاوتون في القرب
من الله تعالى ونفس الزائر ينسب معارفهم وأسرارهم قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك لما يحصل عندها
من منكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لأن القربات لا تترك لمثل ذلك بل على الانسان فعلها
وانكار البدع بل وازالتها ان أمكن ٥٨ قلت ويؤيده ما مر من عدم ترك اتباع الجنائز وان كان معها نساء
ونائحات تأمل (قوله ولولا النساء) وقيل تحرم عليهن والاصح أن الرخصة ثابتة لهن بحر وجرم في شرح المنية
بالكرهية لما مر في اتباعهن الجنائز وقال الخليلي "ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والتدب على ما جرت به
عادة فمن فلا يجوز وعليه جعل حديث لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم من غير بكاء والتبرك
بزيارة قبور الصالحين فلا بأس اذا كن هائلا ويكره اذا كن شواب كحضور الجماعة في المساجد ٥٩ وهو توفيق
حسن (قوله ويقول الخ) قال في الفتح والسنة زيارتها قائما والدعاء عند ما قائما كما كان يفعله صلى الله عليه
وسلم في الخروج إلى البقيع ويقول السلام عليكم الخ وفي شرح اللباب للملا على "القاري ثم من آداب الزيارة

في غير مسجد ثلاثة أيام وأولها
أفضلها وتكره بعدها الالغائب
وتكره التعزية ثانيا وعند القبر
وعند باب الدار ويقول عظم الله
اجر له وأحسن عزاء له وغفر لمتك
وبزيارة القبور ولولا النساء لم يثبت
كنت نهيتمكم عن زيارة القبور
ألا فزوروها بول السلام عليكم
دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله
بكم لاسحقون

مطلب
في زيارة القبور

ما قالوا من انه ياتي الزائر من قبل رجل المتوفى لا من قبل رأسه لانه انقلب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابل بصره لكن هذا اذا أمكنه والافقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قرأ اول سورة البقرة عند رأس ميت واخرها عند رجله ومن ادأبها أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح لا عليكم السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العاقبة ثم يدعوا قائما طويلا وان جلس يجلس بعيدا او قريبا بحسب مرتبة في حال حياته اه قال ط ولفظ الدار مقصود وهو من ذكر اللازم لانه اذا سلم على الدار فأولى ساكنها وذكر المشيئة للتبرك لان اللعوق محقق او المراد اللعوق على اتم الحالات فتصح المشيئة (قوله ويقرأ يس) لما ورد من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنة من بجر وفي شرح الباب ويقرأ من القرآن ما يسر له من الفاتحة وأول البقرة الى المفلحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر والاخلاص اثني عشر مرة أو واحد عشر أو سبعا أو ثلاثا ثم يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأناه الى فلان واوليهم اه (تنبيه) صرح علماؤنا في باب الحج عن الغير بأن الانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او غيرها كذا في الهداية بل في زكاة التبرع خاتمة عن المحيط الافضل لمن تصدق نقلا أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لانه اتصل اليهم ولا ينقص من اجره شيء اه وهو مذهب أهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المخصصة كالصلاة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى الميت عندهما بخلاف غيرها كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل وتماشاه في فتح القدر أقول ما مر عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حرره المتأخرون من الشافعية وصول القراءة للميت اذا كانت بحضوره او دعي له عقبها ولو غاب لان محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها الرجى للقبول ومقتضاه أن المراد انتفاع الميت بالقراءة لا حصول ثوابها له ولهذا اختاروا في الدعاء اللهم اوصل مثل ثواب ما قرأناه الى فلان وأما عندنا فالواصل اليه نفس الثواب وفي الجرح من صام أو صلى أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جاز ويصل ثوابهم اليهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم قال وبهم نعلم أنه لا فرق بين أن يكون المجهول له ميتا او حيا والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير او يفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا إطلاقا كلامهم وأنه لا فرق بين الفرض والنفل اه وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض اه وفي كتاب الروح للمصنف أبي عبد الله المدمشي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية ما حاصله أنه اختلف في اهداء الثواب الى الميت فقيل يصح لا إطلاقا قول احمد يفعل الخير ويجعل نصفه لاهله أو أمته وقيل لا لكونه غير محتاج لانه يمكنه العمل بنفسه وكذا اختلف في اشتراط نية ذلك عند الفعل فقيل لا لكون الثواب له فله التبرع به واهدائه لمن أراد كاهدا شيء من ماله وقيل نعم لانه اذا وقع له لا يقبل انتقاله عنه وهو الاول وعلى القول الاول لا يصح اهداء الواجبات لان العامل ينوي القرية بها عن نفسه وعلى الثاني يصح ويجوز عن الفاسد وقتئذ قل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا انق الله تعالى بالفقر والافلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهديه بلفظه كالأعلى أعطى فقيرا بنية الزكاة لان السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم اذا فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كالأعلى أن يهب او يعقب او يتصدق ويصح اهداء نصف الثواب اربعة كانص عليه اجد ولا مانع منه ويوفى فحده أنه لو أهدى الكل الى اربعة يحصل لكل منهم ربعه فكذلك لو أهدى اربعة لواحد وأبقى الباقي لنفسه اه ملخصا قلت لكن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ أهل المقبرة الفاتحة هل ينسب الثواب بينهم او يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كاملا فاجاب بأنه أفنى جمع بالتأني وهو الملائق بسعة الفضل (تنبيه) ذكر ابن حجر في الفتاوى الفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم منع اهداء ثواب القراءة لآل النبي صلى الله عليه وسلم لان جنابه الرفيع لا يتجربى عليه الا بما اذن فيه وهو الصلاة عليه وسؤال الواسيلة له قال وبالغ السبكي وغيره في الرد عليه بأن مثل ذلك لا يحتاج لاذن خاص ألا ترى أن ابن عمر كان يعثر عنه صلى الله عليه وسلم عمر ابعده من غير وصية ورجع ابن الموفق وهو في طبقة الجند عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة الاف ختمه وضحى عنه مثل ذلك اه قلت ورأيت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب اجد بن الشبلي شيخ صاحب الجبر نقلا عن شرح الطيبة للزوري ومن جملة ما نقله أن ابن عقيل من الحنابلة قال يستحب اهداؤه صلى الله عليه وسلم اه قلت وقول علماؤه

مطلبه
في القراءة للميت واهدائه ثوابها له

قوله اثني عشر مرة هكذا بخطه
وصوابه اثني عشر مرة كما لا يخفى
اه معصمه

ويقرأ يس وفي الحديث من قرأ
الاخلاص احدى عشر مرة ثم
وهب اجرها للاموات أعطى من
الاجر بعدد الاموات

مطلبه
في اهداء ثواب القراءة لآل النبي صلى
الله عليه وسلم

أن يجعل ثواب عمله لغريمه يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإنه أحق بذلك حيث انقضى ثامن الصلاة ففي ذلك نوع شكر واسداء جليل له والكامل قابل لزيادة الكمال وما استدلل به بعض المانعين من أنه تحصيل الحاصل لأن جميع أعمال امته في ميزانه يجاب عنه بأنه لا مانع من ذلك فإن الله تعالى أخبرنا بأنه صلى الله عليه ثم أمرنا بالصلاة عليه بأن نقول اللهم صل على محمد والله أعلم وكذا اختلف في اطلاق قول اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم فنع منه شيخ الاسلام البلقيني والحافظ ابن حجر لانه لم يرد له دليل واجاب ابن حجر المحكي في الفتاوى الحديثة بأن قوله تعالى وقيل رب زدني علما وحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الحياة زيادة لي في كل خير دليل على أن مقامه صلى الله عليه وسلم وكاله يقبل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات وكذا ورد في دعاء رؤية البيت وزد من شرفه وعظمته ونشره في الخ فيشمل كل الانبياء ويدل على أن الدعاء لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعمله الامام النووي في خطبتي كتابيه الروضة والمنهاج وسبقه اليه الحلبي وصاحبه البيهقي وقد ردت على البلقيني وابن حجر شيخ الاسلام القسايني ووافقه صاحبه الشرف المناوي ووافقه ما أيضا صاحبهما امام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليهم ما بالمعقولة حيث جعل كل صاحب من الكفيمات الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا في كيفية الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل ابد أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدا ونبيا ورسولا محمد والله وسلم تسليما كثيرا وزده نشره فيا وتكريرا وأزله المنزل المقرب عندك يوم القيمة اه فانظر كيف جعل طلب هذه الزيادة من الاسباب المقترضة بفضل هذه الكيفية على غيرها من الوارد كصلاة التشهد وغيرها وهذا تصرح من هذا الامام المحقق بفضل طلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم فكيف مع هذا يتوهم أن في ذلك محذورا ووافقه أيضا صاحبهم شيخ الاسلام زكريا اه ملخصا (قوله ويحفر قبره لنفسه) في بعض النسخ ويحفر قبره لنفسه على أن لفظة حفر مصدر مجرور بالباء مضاف الى قبر أي ولا بأس به وفي التواريخ لا بأس به ويؤيد عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع بن خيثم وغيرهما اه (قوله والذي ينبغي الخ) كذا قاله في شرح المنية وقال لأن الحاجة اليه متحققة غالبيا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى أرض تموت (قوله يكره المشي الخ) قال في الفتح ويكره الجلوس على القبر ووطؤه وحينئذ فما يصنع من دفنت حول آثاره خلق من وطئه تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكره ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى وكل ما لم يعهد من السنة والمعهود منها ليس بالزيارة والدعاء عندها قائما اه قلت وفي الاحكام عن الخلاصة وغيرها لو وجد طريقا ان وقع في قلبه أنه لم يحدث لا يمشي عليه والا فلا بأس به وفي خزائن الفتاوى وعن ابي حنيفة لا يوطأ القبر الا للضرورة ويزار من بعيد ولا يقعد وان فعل يكره وقال بعضهم لا بأس بأن يوطأ القبر وهو يقرأ أو يسبح أو يدعولهم اه وقال في الخلية وتكره الصلاة عليه واليه لو ردد النهي عن ذلك ثم ذكر عن الامام الطحاوي أنه جل ما ورد من النهي عن الجلوس على القبر على الجلوس قضاء الحاجة وأنه لا يكره الجلوس لغريمه جميعا بين الامور وأنه قال ان ذلك قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح به في النوادر والخفة والبدائع والمحيط وغيره من أن أبا حنيفة كره وطئه القبر والقعود أو النوم وقضاء الحاجة عليه وبأنه ثبت النهي عن وطئه والمشى عليه وتعامه فيها وقيد في نور الابصار كراهة القعود على القبر بما اذا كان لغیر قراءة قلت وتقدم أنه اذا ابلى الميت وصارت ابا يجوز زرعه والبناء عليه ومقتضاه جواز المشي فوقه ثم رأيت العيني في شرحه على صحيح البخاري ذكر كلام الطحاوي المأثور ثم قال فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطئه القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو أعلم الناس بمذهب العلماء ولا سيما بمذهب ابي حنيفة انتهى قلت لكن قد علمت أن الواقع في كلامهم التعبير بالكره لا بلفظ الحرمة وحينئذ فقد يوفق بان ما عراه الامام الطحاوي الى اتصاف الثلاثة من جل النهي على الجلوس لقضاء الحاجة براديه بنهي التحريم وما ذكره غيره من كراهة الوطء والقعود الخ يراد به كراهة التنزيه في غير قضاء الحاجة وغاية ما فيه اطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكرهات الصلاة وتنتفي الكراهة مطلقا اذا كان الجلوس للقراءة كما يأتي والله سبحانه أعلم (تمت) يكره أيضا قطع النبات الرطب والحشيش من المقبرة دون الباس كافي البصر والدرر وشرح المنية وعلمه في الامداد بانه مادام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بكراهة الرحمة اه ونحوه في الخاتمة أقول ودليله ما ورد في الحديث من وضعه عليه الصلاة والسلام

ويحفر قبره لنفسه وقيل يكره والذي ينبغي أن لا يكره تهنية نحو الكفن بخلاف القبر يكره المشي في طريق ظن أنه محدث حتى اذا لم يصل الى قبره الا يوطأ قبره تركه

مطلب
في وضع الجريد ونحوه الاس على القبور

الجريرة الخيرة بعد شقها نصفين على القبرين اللذين بعذابان وتعليلها بالتخفيف عنهما ما لم يبسأ أي يحفف عنهما ببركة تسبيحهما اذ هو اكل من تسبيح اليباس لما في الاخرة من نوع حياة وعليه فكراهية قطع ذلك وان ثبت بنفسه ولم يملك لان فيه تقويت حق الميت ويؤخذ من ذلك ومن الحديث نذب وضع ذلك للاتباع ويقاس عليه ما اعتيد في زماننا من وضع اغصان الآس ونحوه وصرح بذلك أيضا جماعة من الشافعية وهذا أولى مما قاله بعض المالكية من أن التخفيف عن القبرين انما حصل ببركة يده الشريفة صلى الله عليه وسلم وأدعائه لهما فلا يقاس عليه غيره وقد ذكر البخاري في صحيحه أن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه أوصى بان يجعل في قبره جريدتان والله تعالى أعلم (قوله لا يكره الدفن ليلا) والمسحوب كونه تبارا شرح المنية (قوله ولا اجلاس القارئ عند القبر) عبارة نور الايضاح وشرحه ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار لأدوية القراءة على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاتعاظ اهـ (قوله عظم الذي يحترم) فلا يكسر اذا وجد في قبره لانه لا حرم ايذائه في حياته لذمته وجبت صيانة نفسه عن الكسر بعد موته خاتمة وأما أهل الحرب فان احتيج الى نبشهم فلا بأس به تارة خاتمة عن الحجة فتنبش وترفع العظام والاكابر وتخذ مقبرة للمسلمين او مسجد اكما في الواقعات اسماعيل (قوله انما يعذب الخ) قال بعضهم يعذب لما في الحديث ان الميت ليعذب بيكاه أهله عليه وقال عامة العلماء لا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وتأويل الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح فقال عليه الصلاة والسلام ذلك مجر عن الظهيرية وفي شرح التكملة أن المراد من الحديث النذب والنباح وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما مر على قوم يكون على يهودى فقال انه ليعذب وهم يكون عليه اهـ اسماعيل (قوله عهد نامه) فتح الميم وسكون الهاء ومعناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتب شئ مما يدل أنه على العهد الا لى الذى بينه وبين ربه يوم أخذ الميثاق من الايمان والتوحيد والتسليم باسمائه تعالى ونحو ذلك ح (قوله يرجى الخ) مفاده الاباحة او النذب وفي البرازية قبيل كتاب الجنائيات وذكر الامام الصنار لو كتب على جبهة الميت او على عمامته او كفته عهد نامه يرجى أن يغفر الله تعالى للميت ويجعله آمنا من عذاب القبر قال نصير هذه رواية في تجوز ذلك وقد روى أنه كان مكتوبا على الخاذق فراس في اصطبل الفاروق حبيب في سبيل الله تعالى اهـ وفي فتاوى المحقق ابن حجر المكي الشافعي سئل عن كتابة العهد على الكفن وهو لاله الا الله والله اكبر لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد لاله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم انى اعهد اليك في هذه الحياة الدنيا انى اشهد أنك انت الله لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وأن محمد عبدك ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تكتفى الى نفسى تقربى من الشر وتبعدنى من الخير وأما انى الابرئ فاجعل لي عهدا عندك توفيقه يوم القيامة انك لا تختلف المعاد هل يجوز ذلك أصل فأجاب بقوله نقل بعضهم عن نوادر الاصول للترمذى ما يقتضى أن هذا الدعاء له أصل وأن الفقيه ابن عجل كان يأمر به ثم أفتى بجواز كتابته قياسا على كتابة الله في ابل الزكاة وأقره بعضهم وفيه نظر وقد أفتى ابن الصلاح بأنه لا يجوز أن يكتب على الكفن يس والكهف ونحوهما خوفا من صديد الميت والقياس المذكور ممنوع لان القصد من التمييز هنا التبرك فالاسماء المعظمة باقية على حالها فلا يجوز نزع بعضها للنجاسة والقول بأنه يطلب فعله مردود لان مثل ذلك لا يحتج به الا اذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك اهـ وقد مننا قبيل باب الميام عن الفتح أنه تكراه كتابة النيران وأسماء الله تعالى على الدراهم والمخاريب والحدردان وما يفرش وما ذل الا لاحترامه وخشية وطئه ونحوه مما فيه اهانته فالتنع هنا بالاولى ما لم يثبت عن المجتهد أو يقتل فيه حديث ثابت فتأمل نعم نقل بعض المحققين عن فوائد الشرحى أن مما يكتب على جبهة الميت بغير مداد بالاصبع المسحوبة بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدر لاله الا الله محمد رسول الله وذلك بعد الغسل قبل التكفين اهـ والله أعلم

(باب الشهيد)

اخرجه من صلاة الجنائز مع أن المقبول ميت بأجله لا اختصاصه بالفضيلة التي ليست لغيره نهر (قوله ففعل الخ) وهو ما من الشهود أى الحضور أو من الشهادة أى الحضور مع المشاهدة بالصدر وبالبصيرة

مطلب
فيماء يكتب على كفن الميت

* لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس
القارئ عند القبر وهو المختار
عظم الذي يحترم * انما يعذب
الميت بيكاه اهله اذا وصى بذلك *
كتب على جبهة الميت او عمامته
او كفته عهد نامه يرجى أن يغفر
الله للميت * اوصى بعضهم أن
يكتب في جبهته وصدره
بسم الله الرحمن الرحيم ففعل
ثم روى في المنام فسئل فقال
لما وضعت في القبر جاني ملائكة
العذاب فلما رأوا مكتوبا على
جبهتي بسم الله الرحمن الرحيم
قالوا أنت من عذاب الله

(باب الشهيد)

فقبل بمعنى مفعول

فهستأني (قوله لانه مشهود له بالجنة) أفاد انه من باب الحذف والابصال حذف اللام فاستتر الضمير
 الجور ح وهذا على أنه من الشهادة وأما على أنه من الشهود فلان الملائكة تشهدوا أكرامه (قوله
 لانه حتى الخ) هذا على أنه من الشهود وأما على أنه من الشهادة فلان عليه شاهد يشهد له وهو دمه وبرحه
 اولانه شاهد على من قتله بالكفر (قوله هو الخ) أي الشهيد في العرف ما ذكره وتعرف له باعتبار الحكم
 الاتي اعني عدم تغيبه ونزع ثيابه للمطلقة لانه أعم من ذلك كما سيأتي (قوله كل مكاف) هو البالغ العاقل
 خرج به الصبي والمجنون فيفسلان عنده خلافا لهما لان السيف اغنى عن الغسل لكونه طهرة ولا ذنب
 للصبي ولا المجنون وهذا يقتضي أن يقيد المجنون بمن بلغ كذلك ولا فلا خفاء في احتياجه الى ما يظهر ما مضى
 من ذنوبه الا أن يقال اذا مات على جنونه لم يؤخذ بما مضى لعدم قدرته على التوبة بجر ولا يخفى أن هذا مسلم
 فيما اذا جرت عقاب المعصية أما لو مضى بعد هاز من يقدر فيه على التوبة فلم يفعل كان تحت المشيئة نهر (قوله
 مسلم) أما الكافر فليس بشهيد وان قتل ظلما فله عليه المسلم تغيبه كما مر وما في ط عن القهستاني غير
 ظاهر (قوله طاهر) أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع احدهما كما هو المتبادر فاذا استشهد
 الجنب بغسل وهذا عنده خلافا لهما فاذا انقطع الحيض والنفاس واستشهدت فعلى هذا الخلاف وان استشهدت
 قبل الانقطاع تغسل على اصح الروايتين عنه كما في المصمرات قهستاني وحاصله أنها تغسل قبل الانقطاع
 في الاصح كما بعده وفي رواية لا تغسل قبله لان الغسل لم يكن واجبا عليها كالأول انقطع قبل الثلاث فانها لا تغسل
 بالاجماع كما في السراج والمعراج (قوله فالحائض) المراد بها من كانت من ذوات الحيض لا من انقضت بالحيض
 لتلاشي في قوله لعدم كونها حائضا فافهم واقصر في التفرع على بعض أفراد المحترزات خلفائه لما فيه
 من التفصيل ولم يفصل في النفاس لان النفاس لا حد لاقله (قوله والا لا) أي وان لم تره ثلاثة أيام لا تغسل
 بالاجماع كما نقلناه آنفا عن السراج والمعراج فإني في الامداد من أن الحائض تغسل سواء كان القتل بعد انقطاع
 الدم او قبل استمراره ثلاثة أيام فيه سهوا أو سقط وصوابه او قبله بعد استمراره الخ فتنبه (قوله ولم بعد
 الخ) استدلل الامام على وجوب الغسل لمن قتل جنبا بما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لما قتل حنظلة
 ابن ابي عامر الثقفي ان صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة فسلوا زوجته فقالت خرج وهو جنب فقال عليه
 الصلاة والسلام لذلك غسلته الملائكة وأورد صاحبنا أنه لو كان واجبا لوجب على بني آدم ولما اكتفى بفعل
 الملائكة والجواب بالمنع وهو ما أشار اليه الشارح من أنه يحصل بفعلهم بدل قصه آدم المارة لان الواجب
 نفس الغسل فأما القائل فيجوز أن يكون ما كان في المعراج واعترضه في البحر بأن هذا الغسل عنده الجنابة
 لا للموت اه أي واذا كان للجنابة كما هو ظاهر قوله في الحديث لذلك غسلته الملائكة لم يحسن الاستدلال
 بقصة الملائكة لان تغيبهم لا آدم كان للموت لا للجنابة لكن فيه أنه اذا وجب للجنابة كان كوجوبه للموت
 فدللت القصة على الاكتفاء بفعل الملائكة لكن تقدم في بحث الغسل أن الميت لو وجد في الماء لا بد من تغيبه
 لانا امرنا به فيجوز في الماء بنيت لا بسقاط الفرض عن ذمة المكلفين لا لطهارته فلو صلى عليه بلا إعادة لغسله
 صح وان لم يسقط عنهم الوجوب ومقتضاه أنه لا يكتفى بفعل الملائكة الا أن يفرق بأنه واجب على المكلفين
 اذا لم يغسله غيرهم اقيام فعلة مقام فعلهم ولذا صح تغسيل الذي أو الصبي لمسلم مات بين نساء ليس معهن
 سواهما كما مر على أن فعل الملائكة باذن من الله تعالى فهو اذن من صاحب الحق بالاكتفاء عن فعل المكلفين
 ولا سيما على القول بتكليفهم وبعثة نبينا صلى الله عليه وسلم اليهم والقصة والحديث دليلان على الاكتفاء
 بفعلهم وأما وقوعه في الماء فليس فيه تغسيل من احد فلم يسقط الفرض عنهم وان حصلت الطهارة كما لو غسله
 مكاف بلانية فانه يجزى لطهارته لا لاسقاط الفرض عن ذمتنا فتصح الصلاة عليه وان لم يسقط الفرض عنا فلذا
 وجب إعادة غسل الغريق او يتجر بكة عند اخراجه بنية الغسل فيكون فعلا منا فيسقط به الفرض عنا اذ بدونه لم
 يحصل فعل منا ولا لمن ناب عنا فانضم الفرق هذا ما ظهر لي فاعتنه فانه نفس (قوله قتل ظلما) لم يقتل قله مسلم
 كما في الكثر لان الذمي كذلك وقيد بالقتل لانه لو مات حنقا أو نفه أو برأ أو حرق أو غرق أو هدم لم يكن شهيدا
 في حكم الدنيا وان كان شهيدا الاثرة كما سيأتي وبقوله ظلما لما يأتي من أنه لو قتل بجدة أو قصاص مثلا لا يكون
 شهيدا فيفسل ودخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه او ماله او المسلمين أو أهل الذمة فانه شهيد لكن لا يشترط

لانه مشهود له بالجنة او قاع لانه
 حتى عند ربه فهو شاهد (هو كل
 مكاف مسلم طاهر) فالحائض
 ان رأت ثلاثة أيام غسلت والا لا
 لعدم كونها حائضا ولم يعد عليه
 السلام غسل حنظلة لخصوله
 بفعل الملائكة بديل قصه آدم
 (قتل ظلما)

كون قتل بعدد كما في البحر عن المحيط واستشكه في النهر وبأني جوابه (قوله بغير حق) تفسيره قوله ظلمنا
(قوله بجراحة) أي خلافا لهما كما في النهاية وهذا قيد في غير من قتله باع أو حربي أو قاطع طريق بقريته
العطف الآتي واحترزهم عن المقتول بمقتل فانه لا يوجب القصاص عنده (قوله أي بما يوجب القصاص)
أي فالمراد بها ما يفرق الاجزاء فيدخل فيه الشار والتصب كما في الفتح (قوله بل قصاص) أي بل ويجب به
قصاص أشار به إلى أن وضع المسئلة فيمن علم قاتله كما صرح به شرآح الهداية اذ لا قصاص الا على قاتل معلوم
خلاف المأزعه صدر الشريعة كما حقه في الدرر ما اذا لم يعلم قاتله فسيأتي أنه يغسل لكن كان عليه أن يزيد
اولم يجب به شيء أصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب عند أبي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل كما في شرح
المنية (قوله حتى لو وجب الخ) تفريع على مفهوم قوله بنفس القتل فان المال لم يجب بنفس القتل العمد
لان الواجب به القصاص وانما سقط بعارض وهو الصلح او شبهة الابوة فلا يغسل في الرواية المختارة كما في الفتح
فالمأصل أنه اذا وجب بقتله القصاص وان سقط لعارض اولم يجب بقتله شيء أصلا فهو شهيد كما علمته
أما اذا وجب به المال ابتداء فلا وذلك بأن كان قتله شبه العمد كضرب بعضا او خطا كرمي غرض فأصابه
او ما جرى مجراه كسقوط نائم عليه وكذا اذا وجب به القسامة لوجوب المال بنفس القتل شرعا وكذا لو وجد
مذبوحا ولم يعلم قاتله سواء وجبت فيه القسامة او لا وهو الصحيح لاحتمال أنه لم يقتل ظلمًا كما سيأتي وهو الذي
حقه في شرح الدرر اهـ مخلصا من القهسيات في شرح المنية (قوله او قتل الاب ابنه) او قتله شخصًا آخر
يرثه الابن بجر كما اذا قتل زوجته وله منها ولد فان الولد استحق القصاص على ابيه فيسقط للابوة (قوله ولم
يرث) بالبناء للجهول وتشديد المسئلة آخره أشار إلى أن شرط عدم الارثاث ليس خاصا بشهيد المعركة ولذا لما
قتل عمر وعلي غسلا لانهم ارتسا وعثمان اجهز عليه في مصرعه ولم يرث فلم يغسل كما في ابدائع وسيجي بيان
الارثاث (قوله وكذا يكون شهيدا الخ) أي بشرط أن لا يرث ايضا (قوله او قاطع طريق) والمكابرون
في المصر لبلابة قطع الطريق كما في البحر عن شرح المجمع فن قلوه ولو بغير محجة فهو شهيد كما لو قتله القطاع
وكذا من قتله الصوص لبلاب كسبي أي وذكر في البحر أنه زاد في المحيط سبيار اربعاء وهو من قتل مدافعا
ولو عن ذمي فانه شهيد بأي آلة قتل وان لم يكن واحدا من الثلاثة أي عن قتله باع أو حربي أو قاطع طريق وقال
في النهر كونه شهيدا وان قتل بغير محجة مشكل جدا لوجوب الدية بقتله فتدبره معناه النظر فيه اهـ قلت يمكن
جعله على ما اذا لم يعلم قاتله عينا كما لو خرج عليه قطع طريق او صوص او نحوهم وفي البحر عن المجتبى اذا التقت
سريتان من المسلمين وكل واحدة ترى أنهم مشركون فأجلوا عن قتلي من الفريقين قال محمد لادية على احد
ولا كفارة لانهم دافعون عن انفسهم ولم يذكروا حكم الغسل ويجب أن يغسلوا لان قاتلهم لم يظلمهم اهـ ومضاده
أنه لو كانت احدى الفريقين ظالمة للآخرى بأن علوا حالهم لا يغسل من قتل من الاخرى وان جهل قاتله عينا
انكونه مدافعا عن نفسه وجاعته تأمل (قوله ولوتسبيا) لان موته يكون مضافا اليهم فلو أوطأ وادابتهم
مسلمًا ونفروا دابة مسلم فرمته او رموا نارًا في سفينة فاحترقت ونحو ذلك فهو شهيد أم لو قتل بانفلات دابة
مشرك ليس عليها أحد او دابة مسلم او برمينا اليهم فأصابه او نفروا المساوون منهم فأجلوا وهم الى خندق او نارًا ونحوه
فما لم يكن شهيدا خلافا لابي يوسف لان فعله يقطع النسبة اليهم وقامه في البحر (قوله المراد بالجراحة
علامة القتل) ليشمل ما ذكره من الجراحة الباطنة وما ليس بجراحة أصلا كخنق وكسر عضو وفيه إشارة
الى أن الاولى قول الهداية وغيرها او وجد في المعركة وبه اثر اهـ فلو لم يكن به اثر أصلا لا يكون شهيدا لان
الظاهر أنه لشدة خوفه انخلع قلبه فتح أي فلم يكن بفعل مضاف الى العدو بدائع (قوله كغروج الدم الخ)
أي ان كان الدم يخرج من مخارقه ينظر ان كان موضعا يخرج منه الدم من غير آفة في الباطن كالانف والذكر
والدبر لم يكن شهيدا لان المرء قد يتلى بالرعاف وقد يبول دمالا لشدة الفزع وقد يخرج الدم من الدبر من غير جرح
في الباطن فوقع الشك في سقوط الغسل فلا يسقط بالشك وان كان يخرج من اذنه او عينه كان شهيدا لانه
لا يخرج منهما عادة الا آفة في الباطن فالظاهر أنه يضرب على رأسه حتى يخرج منهما الدم وان كان يخرج
من غيبه فان نزل من رأسه لم يكن شهيدا وان كان يعلم من جوفه كان شهيدا لانه لا يصعد الا بالجرح في الباطن
وانما يميز بينهما بلون الدم بدائع فالنازل من الرأس صاف والصاعد من الجوف علق جوهره وفتح والعلق

بغير حق (بجراحة) أي بما
يوجب القصاص (ولم يجب بنفس
القتل مال) بل قصاص حتى
لوجوب المال بعارض كالصلح
او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة
(ولم يرث) فلوارث غسل كسبي
(وكذا) يكون شهيدا (لو قتله
باغ أو حربي أو قاطع طريق ولو)
تسبيا او (بغير آلة جراحة) فان
ماتوا شهيد بأي آلة قتله
لان الاصل فيه شهداء احدث ولم
يكن كلهم قبيل سلاح (او وجد
جرحا سيئا في معركتهم) المراد
بالجراحة علامة القتل كخروج
الدم

الجامد واستشكله في الفتح بأن المرتقي من الخوف قد يكون رقيقاً من قرينة في الجوف على ما تقدم في الطهارة فلا يلزم كونه من جراحة حادثة بل هو أحد المحتملات ٨١ (قوله صافياً) قيد لقوله أو حلقه وكذا قوله الاتي جامداً وفيه قلب والصواب ذكر جامداً في الأول وصافياً في الثاني كما لم يمانقناه آنفاً (قوله فينزعه عنه الخ) شروع في أحكامه والمراد بما لا يصلح للكفن مثل القرو والحشو والقلنسوة والخلف والسلاح والدروع لا السراويل فلا ينزع في الاشبه كما في الهندية عن الهندواني وكذلك لا ينزع القرو والحشو اذا لم يوجد غيره كما أفاده في الامداد (قوله ويزاد ان نقص) في المحيط قبل ان قولهم يزداد وينقص معناه يزداد ثوب جديد تكرر لا ينقص ما شأوا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقيل يزداد اقل من ينقص اذا كثر حتى يبلغ السنة وهذا الغيب بقوله ليمت كفته قهستاني قال في البحر وأشار الى أنه يكره أن ينزع عنه جنيحاً وبجدة الكفن ذكره الاسيبي ٨٢ (قوله) حديث الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم في شهداء احد فتلوهم بكلمتهم ودمائهم رواه احمد كذا في شرح المنية ثم ذكر دليل الصلاة عليه أنه عليه الصلاة والسلام صلى على شهداء احد وساق احاديث وقال كل منتهان سلم أنه لم يرتق الى درجة الصحة فليس ينال عن درجة الحسن وبجوعها مرتق اليها قطعاً تعارض ما في البخاري عن جابر وترج عليه بأنها مثبتة وهو ناف وتامة فيه والتزميل اللب والكوم جمع كلم يفتح فسكون الجرح (قوله) أي في موضع يجب فيه الدية) فالمراد بالمصر والقرية ما يشمل ما قرب منها وخرج ما لو وجد في مفازة ليس بقربها عمران فانه لا يجب فيه قسامة ولاديه فلا يغسل ولو وجد به اثر القتل كما في البحر عن المعراج (قوله ولم يعلم قاتله) أي مطلقاً سواء قتل بما يوجب القصاص او لا لعدم تحقق كون قتله ظلماً ولو جوب الدية ولما كان مفهومه أنه ان علم لا يغسل مطلقاً أيضاً مع أن الاطلاق غير مراد فصل الشارح بأنه ان علم ولم يجب القصاص بأن قتل بمنقل او خطأ فكذلك أي يغسل والا فلا وكان المصنف اطلقه عن التقييد استغناء بما مر من قوله قتل ظلماً الخ (قوله كن قتله للصوص الخ) أي سواء قتل بسلاح او غيره وكذا من قتله قطاع الطريق خارج المصر بسلاح او غيره فانه شهيد لان القتل يختلف في هذه المواضع بدلا هو ما يجرح عن البدائع لان موجب قطع الطريق القتل لا المال كما في البدائع (قوله فليحفظ الخ) أصل ذلك اصحاب البحر حيث قال بعد ما مر عن البدائع وبهذا يعلم أن من قتله للصوص في بيته ولم يعلم قاتله معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولاديه على احد لانهم لا يجيبان الا اذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم أن قاتله للصوص وان لم يثبت عليهم لقرارهم فليحفظ هذا فان الناس عنه غافلون ٨٣ قلت ووجه الغفلة اطلاق ما سبأ في القسامة من أنه اذا وجد قاتل في دار نفسه فالديه على عاقله ورثته ولم أر من قيده هناك بما ذكرهنا فلذا اكد في التنبيه عليه (قوله أي يغسل) افاد أنه معطوف على صلة من في قوله ويغسل من وجد الخ لان هذا القتل ليس بظلم وهو المناط اسماعيل (قوله اوجرح) فعل ماض مبني للمفعول وهو عطف على قتل وقوله وارث بالبناء للمفعول أي جل من المعركة رئيساً أي جريحاً وفي النهاية الرث السالى الخلق أي صار خلقاً في الشهادة ومعناه الشرعي ما أفاده بقوله بأن اكل الخ نهر لانه حصل له بذلك رفق من مرافق الحياة فلم يبق شهادته على جده ثم اوهيتهما التي كانت في شهداء احد الذين هم الاصل في حكمه لان ترك الغسل على خلاف القياس المشروع في حق سائر أموات بني آدم فيراعى فيه جميع الصفات التي كانت في المقيس عليه وتماه في شرح المنية (قوله ولو قليلاً) يرجع الى الاربعة قبله أفاده في البحر ط (قوله واوى خيمة) بالمد والقصر تبعاً الى واى وانكر بعضهم تعديته بنفسه وقال الازهرى انها لغة فضيحة كما ذكره ابن الاثير أفاده القهستاني والمراد هنا ما اذا ضربت عليه خيمة وهو في مكانه والا فهي مسئلة النقل من المعركة أفاده في البحر (قوله وهو يعقل) فلو لم يعقل لا يغسل وان زاد على يوم وليلة بحر (قوله ويقدر على ادائها) كذا تقدم الزبلي وقال حتى يجب عليه القضاء بتركها فيكون بذلك من أحكام الدنيا وتبعه في الدرر قال في الفتح والله أعلم بصحته وتماه في البحر (قوله وانقل من المعركة) أو من المكان الذي جرح فيه كما في البناء اسماعيل (قوله وكذا الخ) أي بالاولى (قوله لا تلوف وطاً انجيل) قيد لقوله وانقل من المعركة فحينئذ لا يكون النقل منافياً للشهادة وهذا القديم ذكره في شرح الزيادات والكافي والمنبع وابن ملاء وغرر الاذكار والزبلي والدرر وغيرها اسماعيل وكذا في الهداية والبدائع معللاً بأنه ما نال شيئاً من راحة الدنيا (قوله وهو الاصح) ذكر في البحر عن المحيط أن الاظهر أنه لا خلاف في قول ابن يوسف انه لا يكون مرتناً فيما

من عينه أو أذنه أو حلقه صافياً
لأن آفة أو ذكره أو دبره أو حلقه
جامداً (فينزع عنه ما لا يصلح للكفن
وبراد) ان نقص ما عليه عن كفن
السنة (وينقص) ان زاد (لا) لئلا
أن (يتم كفته) المسنون (ويصل)
عليه بلا غسل ويدفن بدمه ونباه
حديث زملوهم بكلمتهم (ويغسل
من وجد قليلاً في مصر) او قرية
(فيها) أي في موضع (يجب فيه
الدية) ولو في بيت المال كالمقتول
في جامع أو شارع (ولم يعلم قاتله)
او علم ولم يجب القصاص فان
وجب كان شهيداً اكن قتله
للصوص لئلا في المصر فانه
لا قسامة ولاديه فيه للعلم بأن
قاتله للصوص غاية الامر أن
عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه
غافلون (او قتل بجدة أو قصاص)
أي يغسل وكذا بعزير أو اقتراس
سبع (او جرح وارث) وذلك
(بأن اكل او شرب او نام
او تداوى) ولو قليلاً (او أوى
خيمة او مضى عليه وقت صلاة
وهو يعقل) ويقدر على ادائها
(وانقل من المعركة) وهو يعقل
سواء وصل جراحات على
الايدي وكذا لو قام من مكانه الى
مكان آخر بدائع (لا تلوف وطاً
انجيل او أوصى بأموال الدنيا وان
بأموال الآخرة لا) بصغير مرتناً
(عند محمد وهو الاصح) جوهرة

إذا أوصى بأمور الدنيا وقول محمد بعده فمما إذا أوصى بأمور الآخرة كما في وصية سعد بن الربيع وجرم به في النهروان ذكر ط وصية سعد بن سيرة الشامي حاصها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه من ينظر حاله فقال اني في الاموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى السلام وقل له ان سعد بن الربيع يقول جزاء الله عنا خير ما جرى نبيا عن اقتنه وقل له اني اجدر بريح الجنة وأبلغ قومك عنى السلام وقل لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم انه لا عذر لكم عند الله ان خالص الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه وفيكم عين تطرف ثم لم يبرح أن مات (قوله) او تكلم بكلام كثير يمكن حمله على كلام ليس بوصية فوفيقا بينهما لكن ذكر أبو بكر الرازي أنه لو أكثر كلامه في الوصية غل لها إذا طالت اشبهت بأمور الدنيا بجرع غايه البيان قلت يمكن جعل ما ذكره الرازي على الوصية بأمور الدنيا دليل ما مر من وصية سعد فان فيها كلاما طويلا (قوله والا فلا) أى وان لم يكن كثيرا ككلمة أو كلمتين فلا يكون مرتنا (قوله وهذا كله) أى كون ما ذكر في بيان الارثاث موجبا للغسل درر (قوله اذا كان الخ) هذا الشرط يظهر فيمن قتل بحاربة أو ما من قتل بغيرها كن قتل ظلما فلا يظهر فيه بل ان ارتث غسل والا فلا ولا لم يقيد به هناك (قوله وكل ذلك) أى ما تقدم من الشرط وهى ست كافي البدائع العقل والبلوغ والقتل ظلما وأن لا يجب به عوض مالى والطهارة عن الحدث الاكبر وعدم الارثاث ط (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والآخرة وشهادة الدنيا بعدم الغسل الا لخاصة أصابته غير مدمه كما في أبى السعود وشهادة الآخرة بنسب الثواب الموعود للشهيد فأفاده في البحر ط والمراد بشهيد الآخرة من قتل مظلوما أو قاتل لاعلاء كلمة الله تعالى حتى قتل فلو قاتل لغرض دينوى فهو شهيد دينا فقط تجرى عليه أحكام الشهيد في الدنيا وعليه فالشهيد ثلاثة (قوله ونحوه) أى كالجئون والصبي والمقتول ظلما اذا وجب بقتله مال (قوله والمطعون) وكذا من مات في زمن الطاعون بغيره اذا أقام في بلده صابرا محتسبا فان له اجر الشهيد كما حديث البخارى وذكر الحافظ ابن حجر أنه لا يسأل في قبره أجهورى (قوله والنفساء) ظاهره سواء ماتت وقت الوضع او بعده قبل انقضاء مدة النفاس ط (قوله والميت لبسه الجمعة) أخرجه جيد بن زهير في فضائل الاعمال عن مرسل اياس بن بكير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له اجر شهيد أجهورى (قوله وهو يطلب العلم) بأن كان له اشتغال به تأليا أو تدريسا او حضورا فمما يظهر ولو كل يوم درسا وليس المراد الانهمالك ط (قوله وقد عدهم السبوطى الخ) أى في التثبيت نحو الثلاثين فقال من مات بالبطن واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء او الاسهال فلولان ولا مانع من الشمول او الفرق والهدم او الجانب وهى قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفخ في الجنب او بالجمع بالضم بمعنى المجموع كالأخرى بمعنى المذخور وكسر الكسائى الجيم والمعنى أنها ماتت من شئ مجموع فيها غير منفصل عنهم من جل او بكرة وقد تنفخ الجيم أيضا على قله قال صلى الله عليه وسلم ايعا امرأة ماتت يجمع فيها شهيدة او بالسل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار وفى الغربية او بالصرع او بالجنى أو دون أهله او ماله او دمه او مظلة او بالعشق مع العفاف والكنم وان كان سيئة حراما او بالشرق او بافتراس السبع او بحبس سلطان ظلما او بالضرب او متواريا اولاد غشه هامة او مات على طلب العلم الشرعى او مؤذنا محتسبا او تاجرا صديقا ومن سعى على امرأته وولده وما ملكت يمينه يقبم فيهم امر الله تعالى ويطعمهم من حلال كان حضا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمباين في البحر الذى حصل له غشيان والذى يصيبه الذى له اجر شهيد ومن ماتت صابرة على الغيرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم خمسا وعشرين مرة اللهم بارك لى في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الغضى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر سفرا ولا حضرا كتب له اجر شهيد والمتسك بسننى عند فساد اتقى له اجر شهيد من قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا انت سبحانك انى كنت من الظالمين نجات أعطى اجر شهيد وان برئ برئ مغفورا له وحذفت ادلة ذلك طلبة الاختصار اه ملخصا ط أقول وقد نظمها العلامة الشيخ على "الاجهورى" المالكى وشرحها شرح الطيفاء وذكر نحو الثلاثين أيضا لكنه زاد على ما هنا من مات بالاطاعون كما مر وأبالحرق او ارتباطا او يقرأ كل ليلة سورة يس ومن صرع عن دابة نجات ويحتمل أن يكون هو المراد بقوله فيمات أو بالصرع ومن بات على طهارة نجات ومن عاش مد أو أياما شهيدا أخرجه الديلى

مطلب
في تعداد الشهداء

لانه من أحكام الاموات (اوباع
او اشترى او تكلم بكلام كثير)
والا فلا وهذا كله اذا كان (بعد
انقضاء الحرب ولو فيها) أى
في الحرب (لا) يصبر مرتنا بشئ
بما ذكر وكل ذلك في الشهيد
الكامل والا فالمرت شهيد
الآخرة وكذا الجنب ونحوه
ومن قصد العدو فأصاب نفسه
والغريق والحريق والغريب
والمهدوم عليه والمبطون
والمطعون والنفساء والميت ليلة
الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن
مات وهو يطلب العلم وقد عدهم
السبوطى نحو الثلاثين

ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة أخرجه الطبراني ومن سأل القتل في سبيل الله صادقا مات أعطاه الله اجر شهيد رواء الحسنة وغيره ومن جلب طعاما الى مصر من أمصار المسلمين كان له اجر شهيد رواء الديلي ومن مات يوم الجمعة كما مر وسئل الحسن عن رجل اغتسل بالثلج فأصابه البرد فمات فقال بالها من شهادة واخرج الترمذي عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يسى فان مات في ذلك اليوم مات شهيدا ومن قالها حين يمسي كان تلك المنزلة حتى يصبح ١٥. وبذلك زادت على الاربعين وقد عدها بعضهم اكثر من خمسين وذكرها الرحي من منظومة فرأى (خاتمة) ذكر الاجهوري قال في المعارضة من غرق في قطع الطريق فهو شهيد وعليه اثم معصيته وكل من مات بسبب معصية فليس بشهيد وان مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فله اجر شهيد وعليه اثم معصيته وكذلك لو قاتل على فرس مفضوب او كان قوم في معصية فوقع عليهم البيت فلهم الشهادة وعليهم اثم المعصية انتهى ثم نقل عن بعض شيوخه أنه يؤخذ منه أن من شرب بالجر فمات فهو شهيد لانه مات في معصية لا بسببها ثم نظريه بأنه مات بسببها لأن الشرقة بالجر معصية لانها شرب خاص قال ويتردد النظر فيمن مات بالولادة من الزنى في أن سبب السبب هل يكون بمنزلة السبب فلا تكون شهيدة أم لا والظاهر الاول اه وحزن الرمي الشافعي بالشافعي وقال أي فرق بينهما وبين من ركب البحر لمعصية او سافر آتيا وناشرا بخلاف ما اذا ركب البحر في وقت لا تنسرف فيه السفن او تنسبت امرأة في القاء جملها للمعصيان بالسبب اه ملخصا قلت الذي يظهر تقييد ركوب البحر أو السفر بما اذا كان لغير معصية والا كان معصية لكونه سببا للمعصية فهو مكن قاتل معصية فجرح ثم مات فالمناسب ما نقله عن بعضهم من تقييده السفر بالاباحة والله أعلم

(باب الصلاة في الكعبة)

لما بين حكم الصلاة خارجها شرع في بيانها داخلها وقد تم الاول اكثر وقوعه (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة عليها وحولها ط (قوله وهو حسن) بخلاف ما لو نقص عنها ومثله الزيادة على ما في السؤال كقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن الظاهر بماء البحر هو الطهور وماؤه الحل منته (قوله بصر فرض ونقل فيها) أي في جوفها وعند مالك لا يصح الفرض فيها لانه ان كان استقبل جهة كان مستدبرا جهة اخرى ولنا أن الواجب استقبال جزء منها غير عين وانما عين الجزء قبله بالشرع في الصلاة والتوجه اليه ومتى صار قبله فاستدبر غيره لا يكون مفسدا وعلى هذا ينبغي أنه لو صلى ركعة الى جهة اخرى لم يصح لانه صار مستدبرا الجهة التي صارت قبله في حقه ييقن بالضرورة بخلاف المختار لان ما تحوّل عنها لم ينقص قبله بل يبقين بل باجتهاد ولم يطل ما أدى بالاجتهاد الاول لان ما مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله بدائع ملخصا (قوله هي العروة والهواء) أي لا البناء بدليل أنه لو نقل الى عروة اخرى وصلى اليه لم يجز ولا لو صلى على أبي قبيس جازت بالاجماع مع أنه لم يصل الى البناء بدائع والعروة بالسكون كل بقعة من الدور ليس فيها بناء قاموس (قوله الى عنان السماء) بفتح العين المهملة نواحيها وبكسر ما بدا منها اذا نظرتا قاموس (قوله وان كره الثاني) أي الصلاة فوقها (قوله للنبي) لانها من السبع التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرسوس في قوله

يأي الرسول احمد خير البشر * عن الصلاة في بقاع تعتبر

معاطن الجمال ثم المقبره * منزلة طريقهم ومجزره

وفوق بيت الله والحمام * والحمد لله على التمام

(قوله وان اختلفت وجوههم) شامل لستة عشرة صورة حاصلة من ضرب أربع وجوه المؤتم وقفاه وعينه ويساره في مثله من الامام ح قلت ويشمل ستة عشرة صورة أيضا حاصلة من ذلك بالنظر الى المقتدين بعضهم مع بعض كما أشار اليه في البدائع حيث قال وكذا اذا كان وجه بعضهم الى ظهر بعض وظهر بعضهم الى ظهر بعض لوجود استقبال القبلة (قوله في التوجه الى الكعبة) زاده للاشارة الى انه ليس المراد اختلفت وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجعة ط تأمل (قوله الى وجه امامه)

مطل

المعصية هل تنافي الشهادة

(باب الصلاة في الكعبة)

في الباب زيادة على الترجمة

وهو حسن (يصح فرض ونقل

فيها وفوقها) ولو بلا ستره لأن

القبلة عند ناهي العروة والهواء

الى عنان السماء (وان كره الثاني

للنبي وترك التعظيم) منفردا

او بجماعة وان وصلية (اختلفت

وجوههم) في التوجه الى الكعبة

(الا اذا جعل قفاه الى وجه امامه)

أني بأن توجه إلى الجهة التي توجه إليها امامه ويكون متقدماً عليه فيساوياً كان ظهره مسامناً لوجه امامه
او حصر قاعته يميناً ويساراً لأن العلة التقدم عند اتحاد الجهة (قوله ويكره الخ) قال في شرح المتقى
لأنه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلابي وينبغي أن يجعل بينه وبين الامام ستره بأن يعلق نطعا
او ثوبا ط أي ليسع عن المواجهة (قوله فهي أربع) يعني الجوانب من كل من المؤتم والامام فلا ينافي
ما مر من أنها ستة عشر قافهم (قوله ويصح لو تحلقوا حولها) شروع في حكم الصلاة خارجها والتعلق جائز
لأن الصلاة بمكة تؤدى هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا والافضل للامام أن يقف
في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع (قوله ان لم يكن في جانبه) أما اذا كان أقرب اليها من الامام
في الجهة التي يصلي اليها الامام بأن كان متقدماً على الامام بحيث أنه فيكون ظهره إلى وجه الامام أو كان على
يمين الامام أو يساره متقدماً عليه من تلك الجهة ويكون ظهره إلى الصف الذي مع الامام ووجهه إلى الكعبة
فلا يصح اقتداؤه لأنه اذا كان متقدماً عليه لا يكون تابعاً له (قوله لتأخره حكماً) علة لصحة صلاة
الاقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانب الامام لأن التقدم انما يظهر عند اتحاد الجهة فإذا لم تعد لم يتحقق
تقدمه على امامه والمانع من صحة الاقتداء هو التقدم ولم يوجد وما تقررناه ظهره أن الاول في التعليل أن يقول
لعدم تقدمه لأن صحة الاقتداء لا تتوقف على التأخر بل تكون مع المساواة كما مر في محله (قوله وينبغي
الفساد احتياطاً الخ) البحث للترتيب في حاشية الدرر وكذا للمعنى في حاشية الجروسي أنه المقتدى اذا
استقبل ركن الحجر مثلاً يكون كل من بجانبه جهة له فإذا كان الامام مستقبلاً لباب الكعبة وكان المقتدى أقرب
اليها من الامام لا يصح لأن المقتدى وان كان جانب يساره جهة له لكن جهة يمينه لما كانت جهة امامه ترجحت
احتياطاً فقد عدا مقتضى الفساد على مقتضى الصحة ومثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المقتدين
من بجانبه أقرب إلى الكعبة وعبارة الخبير الرمي أقول رأيت في كتب الشافعية لو توجه الامام او المأموم
إلى الركن فكل من بجانبه جهته وأقول ولا ينبغي من قواعد تأييداً به فلو صلى الامام إلى الركن فكل من بجانبه
جانبه فينظر إلى من عن يمينه وشماله من المقتدين فمن كان الامام أقرب منه إلى الحفاظ وبساوياً له فيحكم بصحة
صلاته وأما الذي هو أقرب من الامام إلى الحفاظ فصلاته فأسد به ينضم الحال في التحلة حول الكعبة المشرفة
مع الامام في سائر الاحوال ١١ (قوله وكذا الواقف وامن خارجها امام فيها الخ) أي سواء كان معه بعض
القوم والاحال في الامداد واعل اشتراط فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو سمع انتقاله بالنبلخ
والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء لعدم المانع منه كما قلناه في شروط صحة الاقتداء ١١ ولكنه يكره
ذلك لارتفاع مكان الامام قدراً للقائمة كما مراده على ذلك ان لم يكن معه أحد ط أقول ولم ار من ذكر
عكس المسئلة وهو ما لو كان المقتدى فيها والامام خارجها والظاهر الصحة ان لم يمنع منها مانع من التقدم
على الامام عند اتحاد الجهة ثم رأيت رسالة للسيد عبد الغني سماها انقض الجعبة في الاقتداء من جوف
الكعبة ذكر فيها أنه سئل عن هذه المسئلة وأنه وقع فيها اختلاف بين أهل عصره في مكة وأنه أجاب بعضهم
بالجواز وبعضهم بالمنع ولم توجد منصوصة وأجاب هو بالجواز ورد ما استند اليه المانع وذكر أنه ذكرها الزركشي
من الشافعية في كتابه اعلام الساجد بأحكام المساجد وذكر أن قواعدنا لا تأبى ما ذكره من الجواز ١١ قالت
ولما حججت سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف اجتمعت في منى سقى الله عهداً مع بعض أفاضل الروم من قضاة
المدينة المنورة فسألني عن هذه المسئلة فقلت له ما تقدم فقال لا يصح الاقتداء لأن المقتدى يكون أقوى حالاً
من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وبني على ذلك أنه لا يصح اقتداء من يصلي في الحجر اذا كان الامام
في جهة اخرى لأن الحجر من الكعبة وقال اذا وليت قضاء مكة امنع الناس من ذلك فعارضته بأن ما ذكرته
من القوة لا يؤثر في المنع لتساوي في الواجب وهو استقبال جزء من الكعبة وبأن التعلق حول الكعبة عادة
قديمة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الامام خارج الحجر ولم نسمع عن أحد من المجتهدين او ممن بعدهم
أنه منع من وصل الصفوف في الحجر فكان ذلك اجماعاً على الصحة وبأن الحجر رأى بعضه ليس من الكعبة على سبيل

فلا يصح اقتداؤه (لتقدمه عليه)
ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل
ولو جنبه لم يكره فهي أربع
(ويصح لو تحلقوا حولها ولو كان
بعضهم أقرب اليها من امامه ان لم
يكن في جانبه) لتأخره حكماً ولو
وقف مسامناً لركن في جانب
الامام وكان أقرب لم أره وينبغي
الفساد احتياطاً لترجيح جهة
الامام وهذه صورته □
(وكذا الواقف وامن م م
خارجها امام فيها امام مؤتم
والباب مفتوح صح) لأنه كقيامه
في الحراب

القطع ولذا انصح الصلاة مستقبلا اليه وانما هو ظني فاذا وجدت شروط الصحة القطعية لا يحكم انفساد
لا مخرظني بعد تسليم أصل المسئلة والا فهو غير مسلم لما علمت والله تعالى أعلم

وقد تم طبع الجزء الاول من حاشية العلامة السيد محمد امين بن عمر الشهير بعابدين المسماة رد المحتار على
الدر المختار مقابلاجيه على نسخة المؤلف التي بخطه مع غاية التصرى في تصحيحه وضبطه ما عدا الملازم
الست الاول فان تصحيحها لم يكن على خط المؤلف حصل وكان تصحيح طبعه فونتسبقت قبله ووضع
على يد اقر العبد الى سيده المفقوض امره في جميع الاحوال الى من كل الامور بيده
المتوسل اليه بالجاه النبوي محمد ابن المرحوم الشيخ عبد الرحمن قطرة العدوى
معصح دار الطباعة المصرية حرسها الله تعالى من كل آفة وبليته وقد وافى
طبعه حد التمام وعبقت منه روائح مسك الختام في اواخر ربيع
الثاني سنة اثنى عشر الف ومائتين واثنين وسبعين من هجرة
من اولى السبع المائى عليه وعلى آله واصحابه
الكرام افضل الصلاة واتم السلام
وبليه الجزء الثاني اوله
كتاب الزكاة
نم

فہرست

*(فهرست الجزء الاول من حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين) *

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	خطبة الكتاب	٧٠	مطلب في السنة وتعريفها
٢٤	مقدمة	٧١	مطلب المختار أن الاصل في الاشياء الاباحة
٢٧	مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر	٧٢	مطلب الفرق بين القصد والنية والعزم
٢٩	مطلب في فرض الكفاية وفرض العين	٧٢	مطلب الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة
٣٠	مطلب فرض العين افضل من فرض الكفاية	٧٣	مطلب سائر معنى باقي لاجمع جميع
٣٠	مطلب في التنجيم والرمل	٧٥	مطلب في دلالة المفهوم
٣١	مطلب في السحر والكهانة	٧٨	مطلب في منافع السوال
٣١	مطلب السحر أنواع	٨١	مطلب في الوضوء على الوضوء
٣٢	مطلب في الكلام على انشاء الشعر	٨١	مطلب كلمة لا بأس قد نستعمل في المندوب
٣٣	مطلب يجوز تقليد المفضل مع وجود الافضل	٨٢	مطلب قد يطلق الجائر على ما لا يمنع شرعا فيشمل المكروه
٤٤	مطلب فيما اختلف من رواية الامام	٨٢	مطلب في تصريف قولهم معزيا
	عن بعض الصحابة	٨٤	مطلب لافرق بين المندوب والمستحب والنفل
٤٥	مطلب في موالد الائمة الاربعة ووفاتهم ومدة حياتهم		والتطرق
٤٦	مطلب صح عن الامام انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي	٨٤	مطلب ترك المندوب هل يكره تنزيها وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الاولى
٤٦	مطلب في حديث اختلاف اتقي رحمة	٨٤	مطلب في تيمم مندوبات الوضوء
٤٧	مطلب رسم المقتى	٨٥	مطلب الفرض افضل من النفل الا في مسائل
٤٧	مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهر الرواية	٨٦	مطلب في مباحث الاستعانة في الوضوء بالغير
٤٩	مطلب اذا تعارض التصحيح	٨٦	مطلب في بيان ارتقاء الحديث الضعيف الى مرتبة الحسن
٥١	مطلب لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا	٨٧	مطلب في مباحث الشرب قائما
٥١	مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه	٨٨	مطلب في الغزاة والتعجيل
٥٢	مطلب في طبقات الفقهاء	٨٩	مطلب في التمسح بتديل
٥٤	كتاب الطهارة	٨٩	مطلب في تعريف المكروه وانه قد يطلق على الحرام والمكروه فحرمها وتنزيها
٥٦	مطلب في اعتبارات المركب التام	٨٩	مطلب في الاسراف في الوضوء
٦١	مطلب في تعبد عليه السلام بشرع من قبله	٩٠	مطلب نواقض الوضوء
٦٢	مطلب ليس اصل الوضوء من خصوصيات هذه الامة بل الغزاة والتعجيل	٩٤	مطلب في حكم كى الحصة
٦٣	مطلب في حديث الوضوء على الوضوء نور على نور	٩٥	مطلب نوم من به انذلات ريح غير ناقض
٦٤	مطلب قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط	٩٥	مطلب لفظ حيث موضوع للمكان ويستعار لجهة الشيء
٦٤	مطلب في الفرض القطعي والظني	٩٧	مطلب نوم الانبياء غير ناقض
٦٥	مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه الى ثلاثة اقسام	٩٩	مطلب في ندب مراعاة الخلاف اذا لم يرتكب مكروه مذهبه
		١٠٢	أبحاث الغسل
		١٠٥	مطلب سنن الغسل

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٧٦	مطلب تعريف الحديث المشهور	١٠٧	مطلب في تحرير الصاع والمذو الرطل
١٧٧	مطلب اعراب قولهم الا ان يقال	١١٢	مطلب في رطوبة الفرج
١٨٣	مطلب نواقض المسح	١١٤	مطلب يوم عرفه افضل من يوم الجمعة
١٨٥	مطلب الفرق بين القرض العسلي والقطمي	١١٦	مطلب يطلق الدعاء على ما يشمل الشاء
	والواجب	١٢٠	باب المياه
١٨٧	مطلب في لفظة كل اذا دخلت على منكر	١٢١	مطلب في حديث لا تسبحوا العنق الكرم
	او معزف	١٢٢	مطلب في مسئلة الوضوء من الفساق
١٨٨	باب الحوض	١٢٤	مطلب حكم سائر المباحات كالماء في الاصح
١٩٠	مبحث في مسائل التصيرة	١٢٤	مطلب في أن التوضي من الحوض افضل
١٩٢	مطلب لو اتفق مفت بشئ من هذه الاقوال		ومما للمعترلة ويبيان الجز الذي لا يتجزأ
	في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا	١٢٥	مطلب الاصح انه لا يشترط في الجريان المدد
١٩٨	مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن يذكره	١٢٦	(تنبيه) مهم في طرح الزيل في القساطل
	لنجاسة	١٢٧	مطلب لو دخل الماء من اعلى الحوض وخرج
٢٠١	مطلب في احوال السقط واحكامه		من اسفله فليس بجائر
٢٠١	مطلب في أحكام الآيسة	١٣٠	مطلب يطهر الحوض بمجرد الجريان
٢٠٢	مطلب في أحكام المعذور	١٣٠	مطلب في الحياض نحو القصعة بالحوض
٢٠٥	باب الانجاس	١٣١	مطلب في مقدار الذراع وتعيينه
٢١٢	مطلب في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم	١٣٢	مبحث الماء المستعمل
٢١٢	مبحث في بول القارة وبصرها وبول الهرة	١٣٢	مطلب في تفسير القرية والثواب
٢١٤	مطلب اذا صرح بعض الاثمة بتقيد بصره	١٣٤	مطلب مسئلة البئر بجم
	ضربه بخلافه وجب اتباعه	١٣٥	مطلب في أحكام الدابة
٢١٦	مطلب في العفو عن ملين الشارع	١٤٠	مطلب في المسك والزباد والعنبر
٢١٦	مطلب العرق الذي يستقر من دردى النحر	١٤٠	مطلب في التداوى بالمحرم
	لنجس حرام بخلاف النوشادر	١٤١	فصل في البئر
٢١٩	مطلب في حكم الصبغ والاختصاص بالصبغ	١٤٦	مطلب مهم في تعريف الاستحسان
	او الخناء التحسين وفي حكم الوشم	١٤٧	مطلب في الفرق بين الروث والخثي والبحر
٢٢٠	مطلب في حكم الوشم		والنظر والتصور والمذرة
٢٢٢	مطلب في تطهير الدهن والصل	١٤٨	مطلب في السور
٢٢٣	فصل الاستنجاء	١٥٠	مطلب الكراهة حيث اطلقت فالمراد منها
٢٢٥	مطلب اذا دخل المستنجي في ماء قليل		التعريم
٢٢٨	مطلب القول مرجح على الفعل	١٥٠	مطلب ست ورث النسيان
٢٣٠	مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء	١٥٤	باب التعميم
	والاستنجاء	١٦٤	مطلب في تقدير الغلوة
٢٣٤	مطلب في الامر بالمعروف	١٦٤	مطلب في الفرق بين القطن وغالب القطن
٢٣٤	كتاب الصلاة	١٦٨	مطلب في فائدة الطهورين
٢٣٥	مطلب فيما يصير الكافريه مسلما من الافعال	١٧٣	باب المسح على الخفين
٢٣٩	مطلب في تعبد عليه السلام قبل البهنة	١٧٥	مطلب في المسح على الخلف الخنقي القصير
			عن الكعبين اذا خيط بالثمن

صحيحة	صحيحة
وعلى ما ليس بركن ولا شرط	٢٤١ مطلب لوردت الشمس بعد غروبها
٢٩٨ بحث القيام	٢٤١ مطلب في الصلاة الوسطى
٣٠٠ بحث القراءة	٢٤٢ مطلب في فاقد وقت العشاء كاهل بلغار
٣٠٠ مبحث في الركن الاصل والركن الزائد	٢٤٤ مطلب في طلوع الشمس من مغربها
٣٠٠ بحث الركوع والسجود	٢٤٧ مطلب يشترط العلم بدخول الوقت
٣٠١ مطلب هل الامر التعبدى افضل او المعقول	٢٥٢ مطلب في تكرار الجماعة والاقداة بالخالف
المعنى	٢٥٣ مطلب في اعراب كائنات ما كان
٣٠١ بحث القعود الاخير	٢٥٤ مطلب تكرار الصلاة في الكنيسة
٣٠١ بحث الخروج بصنعه	٢٥٥ مطلب في الصلاة في الارض المغصوبة ودخول
٣٠٣ مطلب قصد هم باطلاق العبارات أن لا يتدى	البساتين وبناء المسجد في أرض الغصب
علمهم الامن زاجهم عليه	٢٥٦ باب الاذان
٣٠٣ مطلب مجمل الكتاب اذا بين بالظنى فالحكم	٢٥٨ مطلب في المواضع التي يشدب لها الاذان
بعده مضاف الى الكتاب	في غير الصلاة
٣٠٤ بحث شروط التبرئة	٢٥٨ مطلب في الكلام على حديث الاذان جزم
٣٠٦ مطلب واجبات الصلاة	٢٥٩ مطلب في اول من بنى المنابر للاذان
٣٠٦ مطلب المكروه تحريم من الصغار ولا تسقط به	٢٦١ مطلب في اذان الجوق
العدالة الابلا دمان	٢٦٢ مطلب في المؤذن اذا كان غير محتسب في اذانه
٣٠٧ مطلب كل صلاة اذيت مع كراهة التحريم	٢٦٥ مطلب في كراهة تكرار الجماعة في المسجد
تجب اعادتها	٢٦٨ مطلب هل يشر النبي صلى الله عليه وسلم
٣٠٨ مطلب كل شفع من النفل صلاة	الاذان بنفسه
٣١١ مطلب قد يشار الى المني باسم الاشارة	٢٦٨ باب شروط الصلاة
الموضوع للمفرد	٢٧٠ مطلب في ستر العورة
٣١٢ مطلب لا ينبغي أن يعدل عن الدراية	٢٧٣ مطلب في النظر الى وجه الامر
اذا وافقتهارواية	٢٧٧ بحث النية
٣١٦ مطلب مهم في تحقيق متابعة الامام	٢٧٩ مطلب في حضور القلب والخشوع
٣١٧ مطلب المراد بالجمعة فيه	٢٨٣ مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه
٣١٨ مطلب سنن الصلاة	٢٨٣ مطلب مضى عليه سننات وهو يصلى الظهر
٣١٨ مطلب في قولهم الاساءة دون الكراهة	قبل وقتها
٣١٩ مطلب في التبليغ خلف الامام	٢٨٥ مطلب اذا اجتمعت الاشارة والتسمية
٣٢١ آداب الصلاة	٢٨٦ مطلب ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ
٣٢٢ فائدة لدفع التشاؤب بحجة	حكمه
٣٢٢ فصل (في بيان تأليف الصلاة الى انتهائهما)	٢٨٦ مبحث في استقبال القبلة
٣٢٣ مطلب في حديث الاذان جزم	٢٩٠ مطلب كرامات الاولياء ثمانية
٣٢٥ مطلب الفارسية خمس لغات	٢٩٠ مطلب مسائل التحريم في القبلة
٣٢٦ مطلب في حكم القراءة بالفارسية او التوراة	٢٩٢ مطلب اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال
والانجيل	فالارجح الاول والثالث لا الوسط
٣٢٦ مطلب في حكم القراءة بالشاذ	٢٩٦ باب صفة الصلاة
٣٢٦ مطلب في بيان المتواتر والشاذ	٢٩٧ مطلب قد يطلق القرص على ما يقابل الركن

صفحة	صفحة
٣٦٩	مطلب لفظة الضوى كدواً ببلغ من لفظة المختار
٣٦٩	مطلب قراءة البسملة بين الفاتحة والسورة حسن
٣٦٦	مطلب في اطالة الركوع للجماعى
٣٦٦	مطلب مهم في عقد الاصابع عند التشهد
٣٦٦	مطلب في جواز الترجيم على النبي ابتداء
٣٦٧	مطلب في الكلام على التشبيه في كماليت على ابراهيم
٣٦٧	مطلب لا يجب عليه أن يصلى على نفسه
٣٦٨	مطلب لا يجب عليه وسلم
٣٦٨	مطلب في وجوب الصلاة عليه كمالاً ذكر عليه الصلاة والسلام
٣٦٨	مطلب هل نفع الصلاة عائداً للمصلى ام له والمصلى عليه
٣٦٩	مطلب نص العلماء على استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع
٣٧٩	مطلب في المواضع التي تكرر فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٣٧٩	مطلب في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٣٨١	مطلب في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل ترتد ام لا
٣٨٢	مطلب في الدعاء بغير العربية
٣٨٢	مطلب في الدعاء المحترم
٣٨٢	مطلب في خلق الوعيد وحكم الدعاء بالمغفرة للكافر ولجميع المؤمنين
٣٨٣	مطلب في وقت ادراك تكبيرة الاقتران
٣٨٨	مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام
٣٩١	مطلب في تفضيل البشر على الملائكة
٣٩٢	مطلب هل تتغير الحفظة
٣٩٢	مطلب هل يفارق المكان
٣٩٦	مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد في التسبيح عقب الصلاة
٣٩٦	مطلب في القراءة
٣٩٨	مطلب في الكلام على الجهر والخافتة
٣٩٩	مطلب بتحقيق مهم فيما لو تكرر في ركوعه انه لم يقرأ فعاد تقع القراءة فرضاً وفي معنى كون القراءة فرضاً واجباً وسنة
٤٠٠	مطلب في الاخذ بالصحيح اولى من الاصح
٤٠٣	مطلب في أحكام المسبوق والمدرك واللاحق
٤٠٧	مطلب فيما لو أتى بالركوع لوالسجود أو بهما مع الامام او قبله او بعده
٤١٠	باب الاستخلاف
٤١١	المسائل الاثنا عشرية
٤١٢	لغزأى مصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض
	لغزأى مصل لا سلام عليه
	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
٣٦١	مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية
٣٦١	مطلب السنة تكون سنة عين وسنة كفاية
٣٦٦	فروع في القراءة خارج الصلاة
٣٦٦	مطلب الاستماع للقرآن فرض كفاية
٣٦٧	باب الامامة
٣٦٨	مطلب شروط الامامة الكبرى
٣٧١	مطلب في تكرار الامامة في المسجد
٣٧٦	مطلب البدعة خمسة أقسام
٣٧٨	مطلب في امامة الاخرى
٣٧٨	مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل يكره ام لا
٣٧٩	مطلب اذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل الافضل الصلاة مع الشافعي ام لا
٣٨١	مطلب الاساءة دون الكراهة أو اخف منها
٣٨٢	مطلب في كراهة قيام الامام في غير المحراب
٣٨٢	مطلب في جواز الاشارة بالقرب
٣٨٣	مطلب في الكلام على الصف الاول
٣٨٨	مطلب الواجب كفاية هل يسقط بفعل الصبي وحده
٣٩١	مطلب في الاثني عشر
٣٩٢	مطلب اذا كانت اللقطة بسيرة
٣٩٢	مطلب الكافي الحاكم جمع كلام محمد بن كسبه التي هي ظاهر الرواية
٣٩٦	مطلب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة
٣٩٦	مطلب القياس بعد عصر الاربع مائة منقطع فليس لاحد أن يقيس
٣٩٨	مطلب المواضع التي تفسد فيها صلاة الامام دون المؤتم
٣٩٩	مطلب الاخذ بالصحيح اولى من الاصح
٣٩٩	مطلب في أحكام المسبوق والمدرك واللاحق
٤٠٠	مطلب فيما لو أتى بالركوع لوالسجود أو بهما مع الامام او قبله او بعده
٤٠٣	باب الاستخلاف
٤٠٧	المسائل الاثنا عشرية
٤١٠	لغزأى مصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض
٤١١	لغزأى مصل لا سلام عليه
٤١٢	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

صفحة	صفحة
٤١٣	مطلب في الفرق بين السهو والنسيان
٤١٤	مطلب المواضع التي يكره فيها السلام
٤١٥	مطلب المواضع التي لا يجب فيها ردة السلام
٤١٩	مطلب في التشبه بأهل الكتاب
٤٢١	مطلب في المشي في الصلاة
٤٢٤	مطلب مسائل زلة القارئ
٤٢٥	مطلب اذا قرأ تعالى جذاذ بدون ألف لا تفسد
٤٢٩	مطلب مكروهات الصلاة
٤٢٩	مطلب في الكراهة التعريرية والتعزيرية
٤٣١	مطلب في الخشوع
٤٣١	مطلب اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة أولى
٤٣٧	مطلب الكلام على اتخاذ السجدة
٤٣٩	مطلب في بيان السنة والمستحب والمنذور
٤٤١	والمكروه وخلاف الأولى
٤٤١	مطلب في أحكام المسجد
٤٤٢	مطلب كلمة لا بأس دليل على أن المستحب غيره لأن البأس الشدة
٤٤٣	مطلب في أفضل المساجد
٤٤٣	مطلب في انشاد الشعر
٤٤٤	مطلب في رفع الصوت بالذكر
٤٤٤	مطلب في الغرس في المسجد
٤٤٥	مطلب حين سبقته يده إلى مباح
٤٤٥	باب الوتر والنوافل
٤٤٦	مطلب في الفرض العلمي والعمل والواجب
٤٤٦	مطلب في منكر الوتر أو السنن أو الاجماع
٤٤٨	مطلب الاقتداء بالشافعي
٤٥١	مطلب في القنوت للنازلة
٤٥٢	مطلب في السنن والنوافل
٤٥٤	مطلب في لفظة ثمان
٤٥٥	مطلب قولهم كل شفع من النفل صلاة ليس مطرداً
٤٥٦	مطلب في تحية المسجد
٤٥٧	مطلب مهم في الكلام على الجمعة بعد سنة الفجر
٤٥٨	مطلب في الكلام على حديث النهي عن التذرع
٤٥٨	مطلب سنة الوضوء
٤٥٨	مطلب سنة التيمم
٤٥٩	مطلب في ركعتي السفر
٤٥٩	مطلب في صلاة الليل
٤٦٠	مطلب في احياء ليالي العيدين والنصف وعشر الحجة ورمضان
٤٦١	مطلب في صلاة الرغائب
٤٦١	مطلب في ركعتي الاستقارة
٤٦١	مطلب في صلاة التسيح
٤٦٢	مطلب في صلاة الحاجة
٤٦٥	مبحث المسائل الستة عشرية
٤٦٩	مطلب في الصلاة على الدابة
٤٧٠	مطلب في القادر بقدرة غيره
٤٧٢	مبحث صلاة الترايح
٤٧٦	مطلب في كراهة الاقتداء في النفل على سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب
٤٧٧	باب ادراك الفريضة
٤٧٨	مطلب قطع الصلاة يكون حراماً ومباحاً ومستحباً واجباً
٤٧٨	مطلب صلاة ركعة واحدة باطلة لا صحيحة مكروهة
٧٤٩	مطلب في كراهة الخروج من المسجد بعد الاذان (صوابه ٤٧٩)
٤٨١	مطلب هل الاساءة دون الكراهة أو أفحش
٤٨٥	باب قضاء النوات
٤٨٥	مطلب في أن الامر يكون بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء
٤٨٦	مطلب في تعريف الاعادة
٤٩٢	مطلب في اسقاط الصلاة عن الميت
٤٩٢	مطلب في بطلان الوصية بالختمات والتهابيل
٤٩٤	مطلب اذا سلم المرتد هل تعود حسنة أم لا
٤٩٥	باب سجود السهو
٥٠٧	باب صلاة المريض
٥١١	مطلب في الصلاة في السفينة
٥١٣	باب سجود التلاوة
٥٢٤	مطلب في سجدة الشكر
٥٢٥	باب صلاة المسافر
٥٣٢	مطلب في الوطن الاصل ووطن الاقامة
٥٣٥	باب الجمعة
٥٣٧	مطلب في صحة الجمعة بمسجد المرجة والصالحية

مكتبة	مكتبة
مطلب ثمانية لا يسألون في قبورهم ٥٧٢	في دمشق ٥٣٨
مطلب في أطفال المشركين ٥٧٢	مطلب في جواز استنابة الخطيب ٥٤١
مطلب في القراءة عند الميت ٥٧٢	مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة ٥٤٤
مطلب الحاصل في القراءة عند الميت ٥٧٢	مطلب في قول الخطيب قال الله تعالى اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ٥٤٦
مطلب في حديث كل سبب ونسب منقطع ٥٧٦	مطلب في شروط وجوب الجمعة ٥٥١
الاسباب ونسب ٥٧٨	مطلب في حكم المرقى بين يدي الخطيب ٥٥٢
مطلب في الكفن ٥٨١	مطلب اذا شرب في عبادته فالعبادة لا تغلب ٥٥٤
مطلب في كفن الزوجة على الزوج ٥٨١	مطلب في الصدقة على سؤال المسجد ٥٥٤
مطلب في صلاة الجنائزة ٥٨٢	مطلب في ساعة الاجابة يوم الجمعة ٥٥٤
مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي ٥٩٠	مطلب ما اختص به يوم الجمعة ٥٥٥
مطلب في بيان من هو أحق بالصلاة على الميت ٥٩٠	باب العيدين ٥٥٥
مطلب تعظيم اولي الامر واجب ٥٩٢	مطلب في الفال والطيرة ٥٥٥
مطلب في كراهة صلاة الجنائزة في المسجد ٥٩٣	مطلب بأن يترك السنة المؤكدة كالواجب ٥٥٥
مطلب مهم اذا قال ان شئت فلانا في المسجد يتوقف على كون الشاتم فيه وفي ان قتلته بالعكس ٥٩٧	مطلب فيما يترجح تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فرض أو سنة ٥٥٦
مطلب في جمل الميت ٥٩٨	مطلب الفقهاء قديماً كرون ما لا يوجد عادة ٥٥٦
مطلب في دفن الميت ٦٠٢	مطلب يطلق المستحب على السنة وبالعكس ٥٥٩
مطلب في الثواب على المصيبة ٦٠٢	مطلب تجب طاعة الامام فيما ليس بعصية ٥٥٩
مطلب في كراهة الضيافة من اهل الميت ٦٠٣	مطلب امر الخليفة لا يبي بعد موته ٥٦٢
مطلب في زيارة القبور ٦٠٤	مطلب لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذا بدلهما من دليل خاص ٥٦٢
مطلب في القراءة للميت واهله ثوابه ٦٠٥	مطلب في تكبير التثنية ٥٦٣
مطلب في اهداء ثواب القراءة للتبني صلى الله عليه وسلم ٦٠٥	مطلب يطلق اسم السنة على الواجب ٥٦٣
مطلب في وضع الجريد ونحو الاس على القبور ٦٠٦	مطلب المختار أن الذبيح اسماعيل ٥٦٤
مطلب فيما يكتب على كفن الميت ٦٠٧	مطلب كلمة لا بأس قد نسج عمل في المندوب ٥٦٥
باب الشهيد ٦١١	مطلب في ازالة الشعر والظفر في عشر ذي الحجة ٥٦٥
مطلب في تعداد الشهداء ٦١٢	باب الكسوف ٥٦٦
مطلب المعصية هل تنافي الشهادة ٦١٢	باب الاستسقاء ٥٦٧
باب الصلاة في الكعبة ٦١٢	مطلب هل يستجاب دعاء الكافر ٥٦٨
	باب صلاة الخوف ٥٧٠
	باب صلاة الجنائز ٥٧٠
	مطلب في تلقين المحتضر الشهادة ٥٧١
	مطلب في قبول توبة اليأس ٥٧١
	مطلب في التلقين بعد الموت ٥٧١
	مطلب في سؤال الملكين هل هو عام لكل احد أولا ٥٧١

